اللغة العربية
المستوى الاول
شرح متن الآجرومية
الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن السبيهين

## المحاضرة الأولى

### مقدمة في علم النحو

أهمية دراسة اللغة العربية عموماً والنحو خصوصاً:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا اله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أحييكم وأرحب بكم في مطلع هذا اللقاء الذي أسأل الله – تعالى- أن يكون لقاء خيرٍ ونفعٍ وفائدةٍ، وأن يعمره بالإخلاص لوجهه – سبحانه- وأن يجعله مباركاً على من يتحدث فيه ومن يستمع إليه.

العربية أو علم النحو علمٌ علمَ كثير من أهل العلم والفضل فضله، وجهل كثير من الناس ممن لم يعنوا بهذه الناحية أهميتَه وفائدتَه وترتب على ذلك أن انصرف بعض الناس عن دراسته ظناً منهم أنه من مكملات العلوم أو من ثوانيها وليس من العلوم الأساسية الأولى فيها.

دراسة علم النحو أو علم العربية كما يسميه العلماء الأولون، ذكر العلماء في شروط الفقيه والمجتهد والمفسر والأصولي وغيرهم أشياء كثيرة تدل على أن دراسة هذا العلم والتضلع فيه وفهم خصائصه ودقائقه مما لا يسع واحداً من هؤلاء أن يجهله؛ ومن ثمَّ أصبح من الضروري أن يتعلم الناس هذا العلم، وإنما جاءت دعوى صعوبة هذا العلم من ظن الناس أنه ليس علماً أساسياً، وصار بعضهم لا يعطيه حقه من الاهتمام، وإذا لم يعطَ الشيء حقه من الاهتمام صعب على الناس فهمه واستذكاره.

العربية من شعائر الدين، ومن يتحدث بالعربية فإنه يتحدث بلسان الدين، ولاشك أن كتاب الله – سبحانه وتعالى- وهو في الذروة من الفصاحة والبيان وسنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم- وهي كما نعلم في وصف حديثه –صلى الله عليه وسلم- أنه أوتي جوامع الكلم أي أنه يلقي الكلمات القلائل، فيدل على المعاني الكثيرة، ثم هذا الجمع الكبير من كتب العلم في شتى العلوم الإسلامية المختلفة التي ألفت بهذا اللسان العربي كل هذه تستدعي من الإنسان أن يكون عارفاً مدركاً لقواعد هذه اللغة، وكم كان من الشنيع غير المقبول في عصور متفاوتة أن يتحدث الإنسان بغير هذا اللسان أو أن يتطرق اللحن إلى لسانه عندما يتحدث بها، وكان الخلفاء والأمراء والخطباء أشد ما يتخوفون أن يقع الواحد منهم في لحن في الكلام أكثر من تخوفه في أن يخطئ في موضوع خطبته، وإذا أضفنا إلى ذلك أن نرى كثيراً من الخطباء يكون الواحد – سواء في خطب الجمعة أو غيرها- ينبري الواحد منهم بموضوع متميز مؤثر ذي قيمة كبيرة للسامع وللمتابع ويحشد له من الأدلة والأمثلة الشيء الكثير، ولكن يقع في لحن عندما يلقي هذه القضايا فيصرف كثيراً من السامعين عن متابعته ويكون عمله أشبه بالداء الذي قد تطرق إلى ذلك الطعام الجيد المميز فافسده ومنع الاستفادة منه.

من هنا تأتي أهمية تعلم القواعد وهذا العلم الذي أنا أدعو ويدعو كثير من الناس إلى ضرورة أن يتخصص أناس من طلبة العلم فيه خاصة في هذا الوقت الذي أصبحت العربية تعاني من هجمة شرسة من اللغات الأخرى عليها ومن تضاؤل الاهتمام بها، ومن تطرق العامية وانصراف كثير من أهل العربية إلى الحديث بغيرها، هذا كله يستدعي مزيداً من الاهتمام وإلى الانصراف إلى الحديث بها، وقبل ذلك تعلم قواعدها، وما من شك أنه إذا استطاع الإنسان أن يتحدث بهذه اللغة مجوداً بها أسلوبه بعيداً عن اللحن والخطر والخلل فيها قدر ما يستطيع فإنه بهذا سيأسر الألباب ويجعل السامعين ينصرفون إلى ما يقول بدلاً من أن ينصرفوا عنه.

إذن دكتور محمد هذه الدعوى هي دعوى باطلة منشؤها أحياناً الكسل والعجز عن تعلم هذه اللغة وإلا من الناحية العملية الحقيقية هي سهلة المنال سهلة التعليم.

هو لاشك أن العربية علم ليس بالصعب. نعم هو كثير التفاصيل كثير الذيول ولكن لو أن الإنسان تعلم – إذا لم يكن مختصاً- تعلم ما يهمه لإقامة لسانه وقلمه وهذا ليس بالعسير عليه، فإنه لا أظن هذا عسيراً وصعباً خاصة مع استحضار أمرين:

الأمر الأول: الإخلاص لله – سبحانه وتعالى- وأنه يتعلم ما يعينه على فهم كتاب الله – سبحانه وتعالى- وعلى سنة رسوله – صلى الله عليه وسلم –

والأمر الثاني: هو أنه بتعلمه هذه اللغة يتعلم كيف يجود حديثه ولسانه إلى مستمعيه ويجعل حديثه مقبولاً إلى سامعيه، ومعروف أن الإنسان إذا اهتم بأمر حصل فيه شيئاً كثيراً وإذا رأى أن الأمر قليل الأهمية فإنه مهما ادعى أنه يبذل فيه جهداً فإنه لن يحصل فيه شيئاً كثيراً، ومعلوم أن العلم إذا أعطيته كلك أعطاك بعضه، فإذا كان هذا الأمر وإذا أحس الإنسان بأهمية هذا العلم سهل عليه ما ادعي فيه من صعوبة أو ما وجد فيه من تفاصيل، وما أظنها عسيرة إلى من انصرف إلى تعلمها.

دكتور محمد ترى أيضاً أن يحصل الإنسان على حد أدنى – كما نقول– من هذا العلم ومن تعلم هذا العلم؟

هذا صحيح، وإذا أذنت لي في ضرب مثال يسير سريع: أذكر أني كنت في مجلس من المجالس مع بعض الإخوة الذين هم زملاء وأحبة، فكان الواحد منهم يذكر صعوبة النحو ويذكر المعاناة التي يعانيها كثير من الناس في دراسته، ويتشاكى الناس ويقولون: إن الواحد منا ينشأ من أبوين عربيين، في بيئة عربية ويدرس اللغة العربية بقواعدها ونحوها وصرفها وإملائلها في سنوات متطاولة طوال دراسته الابتدائية والمتوسطة والجامعية إن تيسر له ذلك، ثم إن جمعه بعد هذا مجلس مع زملائه أو إخوانه بدؤوا يتذاكرون دراسة العربية مع أنهم من أهلها وأطالوا دراستها ويستغربون الأمر، ويقولون: إن الواحد حين يبتعث مثلاً إلى دراسة لغة أخرى كاللغة الإنجليزية مثلاً، فإنه يذهب هناك، يبقى فيها لا يتجاوز السنتين إن أطال، فيتقن هذه اللغة ليس فقط إتقان المتحدث إلى أهلها، ولكنه إتقان القادر على الكتابة والبحث فيها، هذه مرحلة تفوق مرحلة القدرة على الحديث، فيقولون ما بال هذا الأمر؟ والجواب في هذا الأمر ليس بالعسير، هو يرجع إلى الإحساس بأهمية الشيء، أنت أحسست حين ابتعثت أنك لابد أن تتقن هذه اللغة؛ لتبدأ في بحثك ورسالتك وتناله وترجع من بعثتك وغربتك، فلا طريق لك إلى الوصول إلى غايتك إلا دراسة هذه اللغة. في حين أن الواحد حين يدرس قواعد اللغة وليس مختصاً فيها كالتحاقه بدرس لدراستها أو قراءته في كتاب فيها، هو لا يحس بضرورة الدراسة، ولكنه يدرسها من باب الترف وطلب الفائدة، وحينئذ يستغلق على هذا القارئ أو هذا الدارس كثير من أبوابه أعني: أبواب النحو؛ لأنه ما أخذه بقوة وما أتاه إتيان المضطر إلى دراسته والمحس بالحاجة إلى دراسته، فإذا أحس الإنسان بالحاجة إلى الشيء حقق فيه الشيء الكثير مهما بلغت فيه الصعوبة.

نحن كما هو معلوم في هذا الدرس سوف نشرح متن الآجرومية في علم النحو للإمام أبي عبد الله محمد بن آجروم، فضيلة الشيخ محمد نود التعريف بهذا المتن، التعريف بهذا الإمام، لو أخذنا نبذة يسيرة عن هذا المتن وعن هذا الإمام الجليلة، وكيف سنسير في هذه الحلقة في هذ الشروح

الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المشهور بابن آجروم، هو أحد علماء النحو المتأخرين وهو عالم اشتهر بهذه المقدمة، هذا المتن، ولم يشتهر بغيرها، لم يذكر له مترجمو النحويين غير هذا الكتاب، وهو من الناس أو من النحويين الذين شهرتهم كتبهم فهو شهره هذا الكتاب بالذات، هو عاش في نهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن الهجريين.

ولد عام سبعمائة واثنين وستين وتوفي عام سبعمائة وثلاثة وعشرين هجرية، وكما قلت لم يذكر له المترجمون إلا هذا المتن. هو صنهاجي من فاس مغربي ولذلك اتضحت فيه سمة علماء النحو المغاربة والأندلسيين لأن لهم سمات تميزهم عن نحاة المشرق، وإن كان جاء في وقت علماء التحقيق يعني: العلماء الذين عاشوا في القرون السابع والثامن والتاسع وهذا المصطلح شاع في هذا العصر سميتهم بعلماء التحقيق، وأعني بهم: العلماء الذين جمعوا آراء المذاهب النحوية المختلفة واختاروا أو انتقوا المذهب الأرجح، وجلعوه هو العمدة في دراسة النحو.

هذا المتن أو هذا الكتاب، متن الآجرومية، المطلع عليه ليس فيه مزية كبيرة عن غيره من متون النحو إلا ما فيه من سهولة العبارة وشدة الاختصار، وأركز وأؤكد على شدة الاختصار فهو يبلغ من الاختصار مبلغاً كبيراً جداً ومسألة الاختصار في المتون هو أحد الأمور التي عرفت في تاريخ العلوم الإسلامية ومما يفتخر به المفكرون المسلمون عندما يدرسون علومهم أن وسائل العلم تطورت من زمن إلى زمن، كان في بعض الأزمنة أو كثير من الأزمنة في تعلم العلوم الإسلامية أن يصبح المتن هو وسيلة التعلم الأولى للمبتدئ.

والمقصود بالمتن أن يؤلف المؤلف كتاباً موجز العبارة يصل مباشرة إلى ما يريد يحذف منه التفصيلات والأمثلة ويكتفي بأصول العلم، وقد يكون في عبارته شيء من الاستغلاق لكن المقصد أن يكون قصيراً لماذا يكون قصيراً ليحفظ كانوا يطلبون من الطلاب أن يحفظوا المتون ومن عباراتهم المشهورة أن من حفظ المتون حاز الفنون، وكان حفظ المتن هو إحدى وسائل العلم والتعلم وهذا أمر لا شك فيه، وإني لا أرى أن من يشنع على الحفظ أو من يسم حفظ المتون بأنه وسيلة قديمة ولم تعد وسيلة ناجحة وبعضهم يصل به الأمر إلى الاستغراب، بل السخرية أحياناً حينما يقول: إنه زاد عندنا نسخة من الكتاب عندما يكون هناك إنسان يحفظ هذا المتن.

حقيقة الأمر أن الحفظ طبعاً القصود بالحفظ: الحفظ الذي يقارنه الفهم، وليس الفهم الأعمى، الحفظ هـذا الـذي بدون الفهم لا قيمة له، لكن الفهم حينما يقارنه الفهم والمعرفة هو وسيلة لتركيز العلم وكم رأينا من مـسألة مـدت وشردت عن ذهن صاحبها فاستحضر متنا من متون هذا العلم فإذا به يضبط له المسألة ويذكره بها في أي علم من العلوم ولذلك نحتاج إلى حفظ المتون سواء كانت متوناً نثرية أو شعرية هذا أمر معلوم في العلوم الإسلامية المختلفة على اختلافها.

اعتاد من يدرس ومن ينبري لتدريس العلوم أن يأخذ متناً من المتون فيشرحه لطلابه ثم يكون بعد حفظهم لهـذا المتن يكون هذا الشرح موضحاً لما استغلق في هذا المتن، فهم قد جمعوا بين حفظ أصول العلم ومعرفة فروعه من خلال الشرح والإيضاح هذا هو الذي تعود عليه.

هذا المتن هو متن منثور وليس متناً منظوماً، وهو وجيز كما قلت جداً حبب الناسَ وبالـذات المتـأخرين إلـى شرحه سهولةُ عبارته وشدةُ اختصاره وكونه موجهاً إلى المبتدئين وإلا فليس هو أصلاً للمتون النحوية، لكنـه قـد يكون من أخطرها ومن أقربها إلى الأخذ بأهم القضايا النحوية ولا شك أن من أخذ بأهم القضايا النحويـة سـيفوته كثير من الأبواب النحوية والمسائل وهذا هو شأن هذا الكتاب فقد ترك بعض الأبواب النحوية، لعله يرى أن هـذا الكتاب الموجز المختصر ليس مكاناً للتوسع أو أنه يرى أن هذه الأبواب دون ما ذكره من الأبواب فـي الأهميـة للمبتدئ على الأقل.

إذن هو أنسب المتون للمبتدئين؟

هو من أنسب هذه المتون وقد اعتنى به المتأخرون كثيراً، له من الشروح لو أن واحـداً راجـع الكتـب التـي تستعرض تراجم الكتب ككشف الظنون لحاجي خليفة وذيوله، وجد أنه يذكر ستة وعشرين كتاباً شرحت هذه الكتاب وهذا المتن بين شرح منثور ومنظوم هناك من أعرب هذا المتن وهناك من نظمه كالأنبيطي في الدرة البهية وهناك من نظمه ثم شرح النظم، فاعتني به وفي العصر الحاضر أيضاً هناك عناية بهذا الكتـاب وخاصـة مـن غيـر المختصين لأنهم يحسون أنه قريب سهل الحفظ وسهل التناول ويصل مباشرة إلى أهم الأبواب النحوية، وهناك كتب ألفت في العصر الحديث واعتنى كثير من العلماء بشرح هذا الكتاب للطلاب سواء فـي الـدروس المنظمـة فـي المدارس والجامعات أو في الدروس العلمية في المساجد وما شابهها من محاضن العلم، ويحضرني الآن من شروح هذا الكتاب في العصر الحديث حاشية للشيخ عبد الرحمن بن قاسم –رحمه الله تعالى– توفي عام ألـف وثلاثمائـة واثنين وتسعين ومن الكتب الحديثة أيضاً فيه الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد له شرح أيضاً على هذا الكتاب، الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين أيضاً له شرح لهذه المقدمة قد شرحها لطلابه واعتنوا بإخراجها، الدكتور: حسن بن محمد الحفظي أيضاً له شرح وافٍ حديث لهذا المتن حرص على أن يجمع فيه أهم ما قيل في الـشروح وإن كان – فيما يظهر لي– ربما أنه لم يخرج شرح الشيخ محمد بن عثيمين مطبوعاً إلا بعد أن أتم الدكتور: حسن الحفظي كتابه ولذلك هناك بعض القضايا التي ذكرها الشيخ بن عثيمين لم أر الدكتور: حسن تعرض لبعضها فـي بعض الأحيان، ولكن على كل حال أنا أرى أن كتاب الدكتور حسن الحفظي هو أوفى الشروح من حيـث الـسعة والوفاء بفروع علم النحو من خلال شرح هذا المتن.

إذا أذنت لي نبدأ في قراءة المتن يقول المصنف –رحمه الله تعالى– (الكلام: الكلام هو اللفظ المركـب المفيـد بالوضع، وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى).

بدأ المؤلف حديثه في مطلع هذا المتن بالبسملة قال في أولها: ( بسم الله الرحمن الرحيم ) هذا هو الشأن في كثير من العلمية التي تهدى؛ استناداً لحديث (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أقطع ) وهذا الحديث فيه مقال لـم يثبت ولكن التبرك والاقتداء بسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالبسملة في بدايـة الأمـر أمـر مـشروع ومطلوب من المؤلفين.

«بسم الله»

الاسم: العلماء في مسألة الاسم بعضهم يراه مأخوذاً من الوسم وهو العلامة.

وبعضهم يرونه مأخوذاً من السمو وهو الارتفاع، ولكلا الاشتقاقين مدخل في: الاسم وهو المقصود به ما سـمي به المسمى أو ما كان علامة على المسمى، فالاسم علامة على مسماه لأنه يميزه من غيره وهو في نفـس الوقـت يسمو به لأنه في الغالب، في الغالب أن الاسم يكون فيه مدح أو فيه رفع لصاحبه ونادراً ما يضع الاسم صـاحبه؛ لأن الأصل في التسمية أن تكون رفعة لصاحبها والأصل في تسمية الوالدين ولدهما أن يختارا له ما يميز هذا الولد ذكراً كان أو أنثى لا أن يختارا له ما يضعه.

الله هذا علم لفظ الجلالة هو علم على الله – تعالى– وحرف التعريف فيه لم يعد حرفاً مستقلاً عن الكلمة وإنمـا الكلمة كلها علم على ربنا – سبحانه وتعالى–.

«الرحمن الرحيم» هاتان صفتان من صفات لله – سبحانه وتعالى–.

و«الرحمن» صيغة فعلان هذه الصيغة يراد بها الشمول، فهو وصف يشمل كل أنواع الرحمة، وهو وصف شامل لأن صيغة فعلان تأتي للشمول والعموم وصفة الرحيم وإن كانت صفة الرحمن شاملة أتت بعد صفة الرحمن لتستغرق ولتشمل المؤمنين، والله – سبحانه وتعالى– يقول: ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾[الأحزاب: ٤٣].

ولما كان من عادة المؤلفين أو الشراح أن يتوسعوا في البداية، فالواحد منا لو رأى كتاب تفسير مثلاً لوجد أن هذا الكتاب يتكون مثلاً من ستة مجلدات، يجد أن الفاتحة تأخذ نصف المجلد الأول، ثم بعد ذلك يبدأ الأمر يقصر ويقصر حتى إذا جاء إلى الجزء الثلاثين، جزء النبأ، جزء عم إذا بالأمر فيه مختصر هذا لا أعزوه أنا لقلة الشارح أو المؤلف أو المفسر ولكني أعزوه إلى أن كثيراً من مصطلحات العلم قد استقرت ومرت من قبل فلا يكون هناك حاجة لذكرها بعد ذلك، ولذلك من المناسب هنا إذا عنت قضية من القضايا من المناسب أن تعرض هنا حتى يستغنى عن ذكرها مستقبلاً وإن أخذ هذا منا شيئاً من الوقت في البداية وأطلنا في بعض القضايا فيه إلا أن هذا سيكون مغنياً لنا عن أن نحتاج إلى تفصيله بعد ذلك.

لو أردنا أن نعرب البسملة، والإعراب بالمناسبة هو تطبيق النحو وأنا أوصي – الحقيقة– كل المعنيين بعلم العربية، علم العربية هذا مصطلح لعلم النحو إذا أطلق الأولون اسم علم العربية لا يعنون كل علوم اللغة العربية بعمومها من نحوها وصرفها وبلاغتها وأدبها وغير ذلك وإنما يقصدون فقط بقولهم: علم العربية يقصدون النحو وهذا مشهور في كثير من كتب النحو أنه يقال: كتاب كذا في علم العربية ويعنون به علم النحو وصار مصطلحاً عليه.

وعلم اللغة يا دكتور

لا... علوم اللغة العربية تشمل علوماً مختلفة تشمل النحو وتشمل التصريف وتشمل ما يكون من علوم المعاجم وهي علوم المفردات العربية وتشمل علوم الدلالة وتشمل أيضاً العلوم الأخرى كعلم البلاغة بفروعه البيان والمعاني والبديع وكذلك الأدب والعروض والقافية فعلوم العربية كثيرة، لكن النحو أو علم العربية كما يصطلح عليه بعض المؤلفين في النحو من القدماء يقصد به بالذات هو ذلك العلم وهذا كان يفترضاً أن نقوله في البداية وما دام الآن أنت ذكرته – تنبيهكم مبارك– أنه لو سأل سائل فقال: ما الفرق بين النحو والصرف مثلاً؟ وما الذي يعنى به علم النحو بالدرجة الأولى ؟

تعريف علم النحو:

علم النحو يعنى بضبط أواخر الكلمات العربية.

وقد يستقل الإنسان هذا الأمر ويقول: هذا العلم الواسع الكبير ترجع أهميته إلى حركة آخر حرف في الكلمة فقط وليس كل كلمة، ولكن كلمة موجودة في تركيب بمعنى أنها لو كانت كلمة مفردة دون تركيب فإنه لا حركة لآخرها تقول: محمد. لا تحرك لأنها ليست جزءاً من تركيب لكنها فقط إذا كانت جزءاً من تركيب، فالنحو يعنى بحركة آخر حرف فيها، ومع ذلك فهذا من ميزات العربية الكبرى ومن أمورها التي تحسب لهذه اللغة. واعذرني إن خرجت قليلاً لإيضاح أمر مهم يوضح هذه القضية: يرى بعض الناس مثلاً أن دراسة الإعراب والحركات وإعراب الكلمات وتحريك الكلمات هو مما يعثّر دراسة العربية وأن هذا من أسباب دراسة العربية في حين أن لغات أخرى تدرس لكن دون حاجة إلى إعراب فلا حاجة إلى أن أحرك هذا بالرفع أو النصف أو الجر أو الجزم فقط ألقي الكلمات هكذا وهذا يسهل كثيراً، وإنما تعثر الأمرعلى العرب وغير العرب لأنهم يخشون من اللحن في هذه الحركات وليس في نطق الكلمات نفسها.

هذا كلام صحيح، لكن تعرف على أهمية هذه الحركات قبل أن تدعو إلى حذفها أو التخفف منها. تحضرني تلك العبارة المشهورة في بعض كتب النحو حينما يقولون مثلاً: ما أحسن محمدٌ. ويقولون: ما أحسن محمدًا! ويقولون: ما أحسنُ محمدٍ؟ هذه عبارة واحدة اختلفت فيها حركات فقط، أواخر بعض كلماتها ومن تمعن فيها وعرف معانيها علم أن كل واحدة مختلفة في المعنى تماماً عن الأخرى ولا علاقة لها بالأخرى.

فإن قولك: ما أحسن محمدٌ. أنت تنفي إحسانه أي: لم يحسن. وقولك: ما أحسن محمداً! بالعكس أنت تتعجب من إحسانه، أنه بلغ من الجودة في الإحسان شيئاً تعجب منه، وحينما تقول ما أحسن محمدٍ؟ أنت تسأل لا تتعجب من إحسانه ولا من عدمه، ولكن تسأل ما أحسن شيء فيه، أي شيء فيه أحسن؟ هل هو علمه أم كرمه أم خصلة أخرى فيه؟ فأنت تسأل هذا السؤال. كل هذا لم يوجده عبارة أو كلمة ولكن أوجدته هذه الحركة، فإذا شعر الإنسان أنه حينما يأتي بهذه العبارات ويغير في حركاتها دون حاجة إلى أن يزيل كلمة أو يأتي بكلمة بدلها فيغير في المعنى وسيأتي بمعان جديدة علم جلالة هذه اللغة وأهميتها وقيمتها وعلم كيف أن نزول القرآن الكريم بهذه اللغة كيف أن الله – سبحانه وتعالى– أراد لكتابه أن يكون من السعة والشمول بحيث إنه يؤدي المعاني الكثيرة بهذه الحركات

وهذه الإعرابات. وما الأحرف السبعة المعلومة في علم القراءات وعلم التفسير ببعيد عن هذا وكذلك ما يتعلق بالقراءات المختلفة لبعض الألفاظ ليست بعيدة عن أداء المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة.

أعود إلى ما أنا فيه من مسألة الفرق بين النحو والصرف مثلاً أو التصريف، الصرف أو التصريف هما علم قسيم للنحو وكثيراً ما يدخل أحدهما في الآخر أو يكون مناقشة قضاياهما في كتب النحويين الأوائل في كتاب واحد ولا يفرقون، نعم ربما جعلوا قضايا الصرف في الآخر، لكنهم يرون أنهما بمثابة العلم الواحد.

الفرق بين النحو والصرف:

النحو: يعنى بحركات أواخر الكلمات إذا كانت في سياق ولم تكن مفردة.

الصرف: يعنى بحركات الكلمة المفردة أي: ما سوى الحرف الأخير، سواء كان هذا الأمر في الحروف أو في حركات هذه الحروف.

ونضرب مثالاً لهذا: أنا لو قلت: ذهب يذهب ذهاباً واذهب وذاهب، فإن هذه كلها مشتقات من أصل واحد وهو الذهاب، أن نعني بهذه المشتقات وأدائها للمعاني المختلفة هو علم الصرف، لأن القضية الآن لا تتعلق بحركات أو أواخر الكلمة، أما علم النحو فإنه لا يعنى بالكلمات وحركاتها إلا إذا كانت أجزاءً في تراكيب وأساليب.

إن عدت لمسألة الإعراب وأهمية الإعراب فأنا أقول: يعذرني الحقيقة الإخوة المشاهدون أني أحياناً تعن مسألة وأخشى أن تنسى ولا تذكر بعد ذلك، فأجد من المهم التذكير بها فلا أرى بأساً من الخروج عن الموضوع قليلاً وليس بخروج لطرحها والعودة فإن هذا خير من نسيانها.

البسملة هنا نقول: بسم الله الرحمن الرحيم، في إعرابها:

الباء: حرف جر.

اسم: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة اظاهرة على آخره، والنحويين عادة إذا جاء الجار والمجرور أو الظرف أعني: ظرف الزمان أو المكان يعلقونهما بفعل أو مشتق. معنى يعلونهما بشيء يعني: أن تكون هناك شيء يراد من هذا الظرف أو من شبه الجملة هذه أعني: الظرف والجار والمجرور. فإذا قال القارئ: بسم الله الرحمن الرحيم. معناه: أنه يقول: أبدأ وإذا قال العامل أو المشتغل: بسم الله الرحمن الرحيم فكأنه يقول: أستعين وكل سياق أو كل مقام تذكر فيه هذه البسملة يمكن تقدير فعل يناسب المقام الذي هي فيه، يمكن أن نعلقها بفعل مناسب.

اسم: مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

والرحمن: نعت أوصفة للفظ الجلالة مجرورة.

والرحيم: كذلك نعت له.

إن شئت بدأنا بالحديث عن أول ما بدأ به المؤلف من قوله:

(الكلام: اللفظ المركب المفيد بالوضع) هذا تعريف الكلام. وما فيه شك أن النحو علاقته بالكلام وليس بالكلمة الواحدة وهو الآن جعل هناك قيوداً علماء الحد أو المناطقة حينما يضعون الحدود للعلوم المختلفة هم يقصدون بها ضبط هذا العلم أو هذا الأمر أو هذه القضية بحيث لا يخرج من أفرادها شيء ولا يدخل عليها شيء من أفراد غيرها، فكأن هذا نوع من الضبط للمسألة التي يتحدث فيها المتحدثون، وقد سار العلماء عادة في بداية الحديث عن أي قضية من القضايا ساروا على أن يعرفوا كل مسألة يبدؤون فيها حتى تكون واضحة للمستمع.

عندما قال: (الكلام هو اللفظ) اللفظ: هو الصوت صوت يشتمل على حروف وهذا يعني: أنه لابد للكلام أن يكون شيئاً مسموعاً فلا تسمى مثلاً الإشارة كلاماً ولا تسمى مثلاً الكتابة كلاماً لأنها ليست بألفاظ هذا في اصطلاح النحويين عندما يقولون: إنه اللفظ. والأصل في اللفظ والصوت أن يكون مشتملاً على حروف لأنك عندما تتحدث أو تنطق بصوت فإن هذا الصوت يكون مشتملاً على حروف والحروف كما نعلم ثمانية وعشرون في العربية تقول: ذهب مثلاً فهذا لفظ يتكون من حروف ثلاثة: الذال والهاء والباء، فهو صوت مشتمل على حروف هذا أول قيود أو شروط الكلام، وبهذه المناسبة النحويون كثيراً ما يقولون: هذا يخرج الكتابة والإشارة لأن الإشارة لا صوت فيها وإن كانت مفهومة، فأنت عندما تشير إلى فلان إشارة يفهم منها أن يقوم من مقامه، فهي مؤدية للغرض من الكلام ومع ذلك لا يسمونها كلاماً. والكتابة هي نفس الكلام، ولكنها دون نطق فأيضاً لا يسمونها كلاماً في الاصطلاح، ولكنها في حقيقة الأمر هي تؤدي معنى الكلام فهي من المفترض ألا تخرج عن الكلام ولذلك حتى في الشرع صار الكلام المكتوب يقوم مقام الكلام المنطوق ومن ثمَّ فإن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حينما يحث على ألا يبيت المؤمن ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه دل هذا على أن الوصية معتد بها مع أنها لم تنطق، بل هي مكتوبة فالكتابة تقوم مقام الكلام في الأداء ومن ثَمَ فإنها وإن لم تكن في اصطلاح النحويين كلاماً إلا أنها تقوم مقام الكلام في هذا.

وينطبق عليها ما ينطبق على اللفظ من الإعراب؟

نعم يشترط أن تكون متقيدة بقيود الكلام من حيث الإعراب والضبط وقطعاً هذا من الكلام، لكن لا يقال: إنها لفظ؛ لأن اللفظ شرطه أن يكون أصواتاً تخرج من مخارج الصوت اللسانية وهذا لا يتحقق في المكتوب ولا في الكتابة ولا في الإشارة.

قول المؤلف (تحقيقاً أو تقدير) يقول: (الكلام اللفظ المركب المفيد بالوضع) يضيف النحويون إلى هذا أن يقولوا: الكلام المفيد المركب تحقيقاً أو تقديراً.

أولاً: مسألة المركب يعني: النحو – كما قلت لكم– لا يعنى بالكلمة وحدها، فأنت إذا قلت: محمد أو قلت: رجل وسكت فإنك وإن أديت معنى خاصاً بهذه الكلمة، لكنك لم تضف خبراً أو علماً أو معلومة جديدة للسامع ومن ثَّم فإنه لا يسمى كلاماً، ينبغي للكلام أن يكون مركباً حتى يصح أن يطلق عليه: كلاماً، فشرط الكلام العربي أن يكون مركباً أي: يتكون من عدد من كلمتين أو أكثر.

وأن يكون مفيداً: ولذلك قال اللفظ المركب المفيد فلو أن إنساناً أتى بكلام لكنه غير مفيد إما أن يكون هذا الكلام مثلاً ينطق به إنسان لا يعي ككلام النائم والهازي والمجنون والسكران وغير ذلك ممن لا يعي ما يقول، يأتي ويركب كلمات لكنها لا تؤدي معنى أو أنه يكون كلاماً صحيحاً ولكنه لم يكتمل كبعض الجمل التي تحتاج مثلاً إلى جواب، جملة الشرط عندما تقول: إنْ جاء الرجل... وسكت هذا وإن كان مطلعاً لكلام مفيد إلا أنه ليس بكلام مفيد؛ لأن المقصود بالإفادة عند النحويين هو أن يتوقف السامع ولا ينتظر منك شيئاً، يعني: تسكن نفس السامع ويذهب تشوقه إلى بقية الكلام، هذا هو المقصود بالمفيد عند النحويين ويصفون ذلك بأن يقولوا: يحسن السكوت عليه. ومعنى يحسن السكوت عليه يعني: أن يكون السامع لا يطلب من المتكلم أن يضيف كلاماً جديداً إلى ما قاله فهذا هو المفيد عند النحويين.

المفيد: ما لا يتطلع السامع إلى مزيد، أما إن بقي في ذهن السامع حاجة إلى إتمام الكلام فإن هذا لا يكون كلاماً وإن كان مركباً من عدة كلمات أعني: لا يكون كلاماً في مصطلح النحويين وإن كان كلاماً متكلماً به منطوقاً لكنه لا ينطبق عليه تعريف الكلام عند النحويين.

قال: (اللفظ المركب المفيد بالوضع) قوله: (بالوضع) يعني: بما وضعه العرب في كلامهم فلو أن إنساناً تكلم بكلام مركب ومفيد ولكنه يخالف ما عليه وضع الكلام العربي كأن يتكلم مثلاً بلغة أخرى غير العربية فإن هذا لا يعد كلاماً في اصطلاح النحويين؛ لأنه لا تنطبق عليه قواعد النحو العربي، ومن ثَّم فإنه في اصطلاح النحويين هذا الأمر لا يسمى كلاماً.

هذا ما يتعلق بإيضاح مفردات كلام المصنف عندما قال: (اللفظ المركب المفيد للوضع)

يحسن هنا أن أبين أمراً: هناك مصطلحات عندما يقولون: «كلمة وكلام» هم يجمعون الكلمة المفردة بالكلم وهذا يسمونه اسم جمع يعني: يدل على عدد، على جمع من الكلمات فهناك إذن كلمة وكلم وكلام فالكلمة المفردة الواحدة وهذه لا علاقة لها بالنحو.

الكلم: مجموعة من الكلمات قلت أو كثرت سواء كانت هذه الكلمات بمجموعها مفيدة أو غير مفيدة، الكلام شرطه أن يكون مفيداً كما ذكر المصنف، ومن ثم فليس كل كلم كلاماً ولنضرب لذلك مثالاً: أنا عندما أقول: رجل. هذه كلمة، عندما أقول: إذا جاء الرجل. هذا كلم، لكنه ليس بكلام لأنه لم يفد وأعني: لم يفد أي: أنه لم يفد باصطلاح النحويين أي لم يحسن السكوت عليه لم يتوقف تشوق السامع إلى مزيد، لكن عندما تقول: جاء الرجل، فهذا كلم وكلام كلم لكونه مكوناً من أكثر من كلمة، وكلام لكونه أدى معنى سكنت إليه النفس وانتهت حاجة السامع فيه إلى المزيد.

إذن: إن ساغ أن نتحدث بأسلوب المناطقة في مسألة العموم والخصوص، المناطقة إن كان هناك أحد يحب مثل هذا التفصيل العلمي فأنا أقول: إن عندهم مسألة العموم والخصوص، هو دخول الأشياء شيئاً في شيء إذا كان الشيء هو الشيء الآخر نفسه قالوا: هذا هو هو نفسه، وإن كان أحد الشيئين يدخل بعضه في الآخر ولا يدخل كله فيه قالوا: بينهما عموم وخصوص ومقصود بعموم وخصوص أن أحد الأمرين أعم من الآخر والعكس وهذا العموم والخصوص نوعان: ولأمثل لهذا بالدوائر:

لو افترضت أن عندي دائرتين إحداهما دائرة كبيرة والأخرى دائرة صغيرة فإذا كانت الدائرة الصغيرة داخل الدائرة الكبيرة فإن الدائرة الكبيرة تشمل الصغيرة وأكثر فيكون بين الدائرة الكبيرة والصغيرة عموم وخصوص مطلق أي أنها تشملها وزيادة فهي مطلق يعني هي أعم منها على الإطلاق وإن كانت إحدى الدائرتين تدخل في الدائرة الأخرى ولكنها تشاركها في جزء وكل واحدة تستقل بأخرى بجزء هذا يقولون: هو عموم وخصوص وجهي أي من وجه فهما يشتركان من وجه ويختلفان من وجه آخر هذا ينطبق على الكلام والكلمة وأنا أعتذر إن كان هذا يصعب على بعض الإخوة فبعض القضايا قد يتشوق بعض الناس إلى أن يفصل فيها أو أن يكون فيها نوع من

الدخول في دقائق العلم فيها ولا بأس بذلك ونرجع بعد ذلك إلى ما نحن فيه من تسهيل القضية وتيسيرها فإذا جئنا لمسألة الكلام والكلم فهناك اشتراك بين الكلام والكلم وهو عندما يكون عندنا عدد من الكلمات مفيدة كقولنا: جاء الرجل، العلم نور هذا كلام وكلم، هو كلام لكونه مفيداً وهو كلم لكونه مكوناً من أكثر من كلمة وينفرد الكلام بمثل قولي: إن قام زيد، دون إكمال. هذا كلم لكونه لا يفيد.

بعض النحويين يرى أن الكلم شرطه ألا يقل عن ثلاث كلمات وبعضهم يرى أن شرطه: يكفي أن يكون فيه كلمة أو أن يكون فيه كلمتان. إن قلنا: إنه أقل ما فيه ثلاث كلمات فحينذاك فالعموم والخصوص بينهما أن الكلام يختص بما كان فيه كلمتان والكلم ما من ثلاث كلمات فأكثر وإن قلنا: إن الكلم يشمل كلمتين فأكثر فمن هذه الناحية لا عموم وخصوص بينهما.

أعود إلى ما نحن فيه من الحديث عن هذه القضية.

إذن نقول: الكلمة ثم الكلم ثم كلام

هي بهذا الترتيب.

عندما نقول مثلاً: إن قام زيد فسوف أكرمه اجتمعت العبارة أكثر من ثلاث كلمات ومع ذلك أفادت السامع فماذا ينطبق عليها أهو كلام أم كلم؟

هنا ينطبق عليها أنها كلام وكلم: كلام لكونها أفادت وحسن السكنوت عليها، وكلم لأنها تكونت من أكثر من كلمتين صارت ثلاث كلمات فأكثر فهي كلم وهي كلام لإفادتها.

هناك سؤال آخر تفضل

التركيب يا شيخ نوعان: إسنادي وإضافي أيهما المفيد ؟

الأخ يذكر أو يريد أن يلمح إلى ناحية وهي مسأل عندما يقال: المركب في تعريف الكلام وهو يعرف أن من أنواع المركب في العربية التركيب الإضافي والتركيب المزجي والتركيب الإسنادي فيقول: أيها المقصود هنا؟ هو قطعاً المقصود هنا هو التركيب الإسنادي لأن المقصود هو تركيب الكلمات بعضها إلى بعض، أما التركيب الإضافي فإنه بمثابة الكلمة الواحدة أنت عندما تقول: عبد الله هذا تركيب إضافي لكنه ليس بكلام هو بمثابة الكلمة الواحدة فلا يسمى كلاماً وإن كان مكوناً من أكثر من كلمة، لكنه في حقيقته بمثابة الكلمة الواحدة وإنما المقصود بالتركيب أن يكون تركيباً إسنادياً يعني: تسند إحدى الكلمات إلى الأخرى فتؤدي معنى لا يتحقق بالكلمة الواحدة أو ما هو بمنزلته.

توقفنا عند أقسام الكلام المؤلف يقول: (وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)

هو الآن يقسم الكلمة قال: (أقسامه) كأنه يرجع الضمير إلى الكلام وعادة النحويين عندما يتعرضون لهذه القضية يقولون: أقسامها أو أقسام الكلمة ولا إشكال فالكلام هو عبارة كلمات اجتمعت فأفادت معنى حَسُنَ السكوت عليه.

قسمه إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى.

ربما يقول قائل: هذا الكلام العربي الكثير، كلام الله – سبحانه وتعالى– في القرآن الكريم والسنة النبوية بدواوينها المختلفة وما قالته العرب في جاهليتها وإسلامها وفي قرونها المختلفة حتى عصرنا الحاضر كل هذا لا يخرج عن ثلاثة أقسام فقط وما هذه الدعوى؟ كيف يدعي النحويون أن الكلام منحصر حصراً كاملاً في هذه الثلاثة؟ وكأنه ليس هناك أقسام أخرى أو كأنهم أحاطوا بكلام العرب كله ولا يحيط بكلام العرب إلا القادر على ذلك وهو الله – سبحانه وتعالى– والخلق والبشر لا يمكنهم أن يحيطوا بكل شيء؟

الجواب: هناك دليل من الأدلة يستعمله العلماء في استدلالهم يسمونه الاستقراء ويقصدون به تتبع القضايا أو تتبع مفردات الفن ومفردات المسألة للوصول إلى نتيجة العلماء عندما بدؤوا بجمع الكلام العربي لتقنين أو وضع أو استخراج استخلاص قواعد العربية وذهبوا إلى العرب أو أهل اللسان الفصيح في أماكنهم وجمعوا كلام العرب شعراً كان أو نثراً جمعوه من مظانه المختلفة واجتمع لهم في ذلك شيء كثير جداً بدأوا يستعرضون هذا الكلام فوجدوا أنه لا يخرج عن هذه الأنواع الثلاثة، نأخذ مثالاً: سورة من السور القرآن الكريم: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾[الكوثر: ١] فإنا: حرف نسخ «نا» ضمير اسم. إذن: «إن» حرف و«نا» اسم «أعطى» فعل و«نا» ضمير اسم و«الكاف» أيضاً اسم لأنه ضمير و«أل» حرف لأنه حرف تعريف و«كوثر» اسم «فصل» الفاء: حرف و«صلِّ» فعل «لربك» اللام: حرف و«رب» اسم و«الكاف» اسم و«انحر» الواو: حرف «انحر» فعل وهكذا... لو سرت في الكلام العربي إلى ما تستطيع تجد أنه قد تقلب بين هذه الأشياء الثلاثة اسم فعل حرف، فعل حرف اسم إلى آخره ولما وصلوا من تتبعهم لكلام العرب لهذه النتيجة أعلنوا أن الكلام العربي لا يخرج عن هذه الأنواع الثلاثة: الاسم والفعل والحرف ما مقصودهم بالاسم والفعل والحرف؟

قالوا: إن المقصود بالاسم هو تلك الكلمة التي تدل على معنى في نفسها ولكنها ليس لها علاقة بالزمن، والفعل: أيضاً كلمة تدل على معنى في نفسها ولكنها مقترنة بالزمن والحرف: لا يدل على معنى بنفسه حتى ينضم إلى غيره فدلالته دلالة في غيره كيف ذلك؟

عندما تقول: مررت برجل. فالفعل «مرَّ» هذا فعل لكونه دل على معنى في نفسه وهو المرور ودل على زمن وهو أن المرور في زمن قد مضى وانتهى، فإذن هو معنى اقترن بزمن فهذا فعل. وقولك: رجل هذا اسم لكونه دل على معنى في نفسه وهو الدلالة على ذلك الذكر البالغ من جنس بني آدم، لكنه غير مقترن بزمن فأنت الآن لا تصور هذا الرجل في زمن معين وإنما هو رجل في كل الأزمنة ليس مرتبطاً بزمن كالفعل وعندما تقول: مررت برجل. الباء هذه الباء لو جئت بها مفردة وقلت: بـِ ما فهم لها معنى، حتى تكون جزءاً من سياق فهي تدل على معنى في غيرها؛ ولذلك قالوا: أنواع الكلام الثلاثة: الاسم يدل على معنى في نفسه ولكنه غير مقترن بزمن والفعل يدل على معنى في نفسه مع اقترانه بزمن والحرف يدل على معنى في غيره، وهذ الغير في سياق الجملة المقصود به أنه لا يتم فهم معناه حتى يكون ضمن جملة، افترض أنك تقول في الباء: مررت بفلان هنا أفدت معنى ولكن إذا قلت: استعنت بالله هنا أفادت بالباء معنى آخر، وعندما تقول: التصق الشيء بالشيء هذا معنى ثالث، وكلها باء، لكن مجيئها في سياقات مختلة أدى إلى اختلاف المهام فدلالتها ترجع إلى هذا.

بقي الحديث عن معنى قوله: (حرف جاء لمعنى) عندما يقول ابن آجروم: (أقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) هو ينبه هنا إلى مسألة: المعروف عند الناس أن الحروف هي الحروف الهجائية ألف، باء، تاء.. إلى آخره، الثمانية والعشرون المعروفة ليست هذه هي الحروف المقصودة في اصطلاح النحويين وإنما مقصدهم بالحروف حروف جاءت لمعاني كحروف الجر كما سيبين هو بعد قليل من أن حروف الجر وحروف الاستفهام والحروف الناصبة والحروف الجازمة هذه هي المقصودة بالحروف الاصطلاحية وهي قد تكون من حرف واحد أو من حرفين ثلاثة أحرف أو أكثر وليس المقصود بها هذا الحرف المفرد من الحروف الهجائية وهذا هو معنى احترازه بقوله: (حرف جاء لمعنى) حتى لا تفهم أن الكلمة هي ألف باء تاء ثاء، فهو يقول: الكلمة اسم أو فعل أو حرف ولكن ليست الحروف الهجائية بل الحروف التي جاءت لمعانٍ وهي حروف الجر وحروف الاستفهام أو غيرها.

نواصل قراءة المتن

ما دام الحديث في أنواع الاسم والفعل والحرف، يبقى أن نبين أن الفعل أنواع ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر، وهذه لها تعلق بزمن الفعل نفسه، فإنه إذا كان الماضي أعني: الفعل الماضي هو ما كان الزمن فيه ماضياً فأنت عندما تقول: ذهب هذا فعل ماض لأن دلالته على حدث حصل في وقت مضى وانتهى.

المضارع: دلالته في الأصل على الحاضر أو المستقبل، يقول قائل: يقبل هذا وذاك؟ نقول: نعم هو يقبل الحاضر ويقبل المستقبل، لكنه قد يتمحض ويخلص لأحدهما بدليل فأنت مثلاً إذا قلت: أنا أكتب في أثناء كتابتك. فقد تمحض للحال وإذا قلت: سأكتب جئت بحرف يدل على المستقبل وهو السين أو سوف فإنك قد جعلته متمحضاً للاستقبال، فهو يتمحض لأحدهما أعنى: الحاضر أو الاستقبال، إذا وجد دليل فإن لم يوجد الدليل فهو يقبلهما معاً. طيب هذه هي الأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، فما شأن الأمر؟

الأمر له خاصية عن الماضي والمضارع وهي أنه فيه طلب إحداث شيء، الماضي والمضارع إخبار تقول: «ذهب» تخبر عن ذهابه، «يذهب» تخبر أنه يفعل هذا الفعل، أما الأمر، فإنك لا تخبر، وإنما تطلب والطلب أو الأمر زمنه مستقبلي والدليل على أن الأمر زمنه مستقبل: أنه لو كان قد فعل الأمر في السابق أو يفعله في الحاضر ما أمرته فأنت لا تأمره إلا وهو لم يفعل شيئاً في الماضي ولن يفعل في الحاضر، تطلب منه إحداثه في المستقبل وبذلك كان زمن الفعل الأمر مستقبلاً. هذه هي أقسام الكلمة الثلاثة ومراد المصنف لكل واحد وغرضه من تعقيبه بقوله: (حرف جاء لمعنى) غرضه: أن كونه جاء لمعنى على ما تبين منذ قليل، هو الحروف كما قلت لكم هذه الحروف جاءت لمعنى حروف مختلفة حروف الجر وحروف الاستفهام حرف الشرط «إذا» على الصحيح والراجح فيه جوازم المضارع الحروف الناصبة للمضارع كلها تسمى حروفاً ولعل يأتي الحديث عنها – إن شاء الله تعالى– في أبوابها.

هناك سؤال: لم الجازمة عندما تدخل على الفعل المضارع فنقول: لم يقم محمد فتبقى دلالة الفعل المضارع على الحاضر أم تتغير؟

سؤال جيد ومهم أيضاً في هذا المقام قلت عندما ذكرت أزمنة الفعل: إن الأصل في الماضي أن يكون في الماضي وأن الأصل في المضارع أن يكون للحاضر أو المستقبل هذا يدل على أن هناك شيئاً يخالف الأصل:

– الفعل الماضي: قد يؤتى به للمستقبل إذا دلت على ذلك القرائن، لكن هذا خلاف الأصل فإن دلت القرينة على أنه مستقبلي كان مستقبلاً مثل: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ ﴾ [الزمر : ٦٨]

الصور لم ينفخ فيه بعد ولم تقم الساعة ولكنه عبر بفعل الماضي لعلة بلاغية، فإذن هناك قرينة وهي أنه لم تقم قرينة الحال أن الأمر لم يقع بعد ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾[الزمر: ٧٣]، لكن معرفتنا أن الأمر لم يحصل دليل على أنه مستقبلي فما دامت قرينة الحال وحال السامع يتبين منها أن الأمر لا يزال مستقبلياً دليل على أنه مستقبل وهذا لا يخرج دلالة الفعل الماضي عند إطلاقه أو في أصله عن المضي

– الفعل المضارع: الأصل فيه أن يكون دالاً على الحاضر أو على المستقبل وإذا جاء مجرداً فهو يقبل واحداً منهما الحاضر أو المستقبل ويتمحض– كما قلت– إلى أحدهما بدليل، لكنه إذا وجدت قرينة تصرفه عن الحاضر والمستقبل دل على الماضي كما قال أخوكم الآن عندما تدخل «لم» فإن «لم» هذه تقلب زمن المضارع إلى الماضي.

وهنا لطيفة من اللطائف أو أمر جيد ذكره في سياق «لم» هذه: الزمخشري وهو أحد علماء العربية له اهتمام بعلم العربية وله في التفسير وله في البلاغة، له «الكشاف» كما نعلم، عليه ملاحظ عقدية في باب الأسماء والصفات فهو يجنح مجنح الاعتزال في تأويل الصفات، وهو نحوي له كتب في النحو له «المفصل» أحد كتب النحو المشهورة المعروفة وله «الأنموذج». من اللطائف أو من الأمور التي يحسن ذكرها هنا بعض المؤلفين في النحو وبعض العلماء النحويين في تعريفه لـ«لم» قال فيها بالنص: «لم» حرف نفي وجزم لا يفيد تأكيداً خلافاً للزمخشري في أنموذجه ولا تأبيداً خلافاً له في كشافه. هذا تعريف الحقيقة شاق لكنه طريف طرافته تأتي من معرفة مقصوده من هذا الكلام.« لم» هذه يقولون: إنها حرف نفي وجزم وقلب.

أما إنها حرف نفي فإنها تنفي الكلام لم يذهب تنفي أنه ذهب. وجزم تجزم الفعل المضارع فأنك عندما تقول: لم يذهب جئت بالفعل المضارع بعدها مجزوماً. وقلب هي ما أشار إليه الأخ هي أنها تقلب زمنه من الحاضر إلى الماضي فقلبت الزمن بعد أن كان من فعل مضارع في دلالته الأصلية قلبته إلى الماضي وهذا هو جواب أو تأكيد ما قاله الأخ، لكن مادمنا قلنا: كلام الزمخشري ما معنى كلام ذلك الذي يقول: لا تفيد تأكيداً خلافاً للزمخشري في أنموذجه ولا تأبيداً خلافا لما في كشافه. الزمخشري في «الأنموذج في النحو» قال: إن «لم» حرف يفيد تأكيد النفي فإذا قلت: لم يذهب فأنت تنفي الذهاب وتؤكده والحق أنه لا يظهر تأكيد في هذا الكلام؛ لأنك نعم نفيت الفعل لكنه لا يظهر فيه تأكيد لهذا النفي، فأنت لو أردت أن تؤكد قضية وقلت: لم يفعل فلان كذا فإنك لم تؤكد لا أحد يقول: إنك أكدت كلامك ومن ثم فإن قوله: إنها تفيد التأكيد فيها نظر ولهذا قال هذا الشخص أو هذا الكاتب أو هذا المؤلف: لا تفيد تأكيداً خلافا للزمخشري ولا تأبيداً خلافاً له في كشافه. الزمخشري في الكشاف في قول الله – سبحانه وتعالى– : ﴿ قَالَ لَن تَرَانِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣] طبعاً نحن نعرف أن منهج أهل السنة والجماعة في باب الصفات أو في باب الرؤية أن المؤمنين في الجنة يرون الله – سبحانه وتعالى– وهذا من النعيم الذي ينعم به أهل الجنة ولذلك فعندما يقول الله – سبحانه وتعالى– لرسوله موسى: ﴿ قَالَ لَن تَرَانِي ﴾ يعني: لن تراني في الدنيا ﴿ وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ ﴾ وأما في الجنة فقد دلت الآيات والأحاديث الصحيحة على (أن المؤمنين يرون ربهم لا يضامون في رؤيته) وهذا من النعيم الذي يختص الله – سبحانه وتعالى– به المؤمنين. أراد الزمخشري انطلاقاً من منهجه في إنكار الصفات أن ينكر رؤية المؤمنين لله – سبحانه وتعالى– في الجنة فقال: إن المؤمنين لا يرون الله في الجنة بدليل أن «لن» – وإن كنا خرجنا من «لم» إلى «لن» الكلام عن «لن» وليس عن «لم» قال: ما دامت «لن» هذه تنفي الرؤية فإذن المؤمنين لا يرون الله –سبحانه وتعالى– في الجنة هو يريد بهذا أن ينفي هذه الصفة بناء على مذهبه. والحق أن النفي هنا ليس على الإطلاق لذلك قال: تأبيد يريد أن يؤبد النفي إلى الآخرة حتى ينفي هذه الصفة وهذه أمر لا يؤيد عليه ولا يقر عليه فإن قولك: لن تفعل كذا يدل على نفي الشيء في المستقبل ولكنه لا يعني أنه لن يتم أبداً فأنت عندما تقول: لن تذهب قد يكون لن يذهب في الوقت الحاضر أو بعده بمدة لكن هذا لا يعني أنه لن يذهب مطلقاً إلى وفاته فهذا نفي لمستقبل لا يطول ولا يصح أن يحمل على التأبيد.

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، بالنسبة أنا طالبة علم وأدرس شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام وأجد صعوبة جداً فما أدري ما الأفضل أستمر في قطر الندى وبل الصدى لابن هشام أو معكم على الآجرومية؟ لأن مستواي التعليمي محو أمية ومتوسط ولكني أطلب العلم الشرعي في دور التحفيظ فأجد صعوبة جداً في قطر الندى؟

السؤال الثاني: ما الطريقة المناسبة لتعلم النحو؟ وجزاكم الله خير.

أنا أقول: طبعاً يرد هذا السؤال بكثرة والناس حريصون وطلبة العلم بالذات حريصون على دراسة النحو لكنهم يقولون: ما الطريقة المثلى للدراسة؟ وهل نأخذ كتاباً من كتب العلم فنقرأه؟ أنا أقول: إن كان لك شيخ أو لك أيتها السامعة والمشاهدة شيخ أو معلمة تقرئين عليها العلم فتشرح لك وتوضح لك فهذا أحد الأساليب المجدية النافعة وإن لم يكن، فهناك وسائل أخرى للتعليم الذاتي لكنها دون وسيلة التعليم ممن يعلم، وما دمنا الآن قد قام هذا الدرس فأنا

أوصي بمتابعة هذا الدرس و- بإذن الله تعالى- سيتحقق فيه خير كثير و- بإذن الله تعالى- أيضاً إذا بقيت وجئنا إلى نهاية الحلقات أو دروس هذا المتن سيكون هناك وصايا في نهاية هذا الأمر للاستمرار في هذا التعلم وفي طرائق التعلم الذاتي لهذا العلم والمواصلة فيه والارتقاء من مستواه، هناك أمر أحب أيضاً التنبيه إليه وهو أنه قد يكون من ضمن الحديث بعض القضايا التي هي أعلى من مستوى بعض السامعين والمشاهدين وهذا أمر يفترض أن يكون أمراً طبعياً لماذا؟ الناس المتابعون في مستواها ليسوا على مستوى واحد، فهناك طالب العلم الذي أخذ مقداراً من العلم وهناك طالب العلم الشادي الجديد المبتدئ وهناك المبتدئ الذي لا يعرف شيئاً ومن المهم أن ينال الأمر طلاب العلم بمستوياتهم المختلفة ولذلك جاءت تفصيلات واسعة ورأى المتابع والسامع والمشاهد أن فيها أمراً لن يفهمه فلا يكن هذا صارفاً له عن المتابعة أو فاتاً في عضده عن مواصلة الدراسة لأن فيما هو واضح له بنية ويكفيه أحياناً تكرر القضية بأساليب ومستويات مختلفة فيتوسع فيها وتفصل لطلبة العلم الذين عندهم رصيد من علم النحو وتيسر وتسهل للذين ليس لهم علم في ذلك وإذا أخذ الإنسان اليسير مما يقال فليعلم أنه أخذ خيراً كثيراً يكفيه في هذا المقام ومن ثم فلا يقل القائل: إن المستوى فيه ارتفاع أحياناً وفيه صعوبة فهذا الارتفاع هو موجه لفئة وشريحة معينة من طلاب العلم والحديث الآخر اليسير المختصر السهل الموجه لهؤلاء، وفي كلٍّ خيرٌ كل سيحصل خيراً – إن شاء الله تعالى– مما يسمع.

الأخت ذكرت صعوبة قطر الندى ، هل ضروري أن يختار الإنسان دائماً المتن أو الكتاب الذي يناسب مستواه ؟

أنا أقول: إذا كانت هي كما قالت في مستواها أنها في مستوى مبتدئ في هذا العلم ليس مستوى متميز وهو العالي، مستواها متوسط كما تقول وإذا كانت أيضاً تقرأ الكتاب لنفسها فلا أوصيها أن تقرأ مثل هذا الكتاب لكن إذا كانت تقرأ هذا الكتاب على معلم أو معلمة فهو مناسب لأنه متن جيد وقد درسه وشرحه وتعلم عليه وتخرج عليه أناس كثيرون في عصور مختلفة ما دام الآن هذا الدرس قائماً فلتتابعه إن شاءت أو تبحث عمن تتعلم معه في هذا الكتاب ليشرح لها.

أما إنك كانت تقرأ على نفسها وهي بهذا المستوى فلا أوصيها أن تقرأ هذا الكتاب بل تقرأ ما هو أسهل وأيسر منه وهذا سيأتي – إن شاء الله تعالى– في الوصايا، لا أريد أن أقولها الآن حتى لا يكون هذا صارفاً عن متابعة العلم ودراسته من خلال الشرح في متن كهذا المتن لأن هذا هو فيما أظن وفيما أعلمه هي الطريقة المثلى لترسيخ العلم في ذهن المتعلم أن يطلب العلم من خلال التعلم على أحد، على معلم ودائماً الذي يقرأ في الكتاب وحده يفوته شيء كثير وتستغلق عليه بعض المعاني المختلفة ويقرأ بعض الأشياء على خلاف ما هي عليه لأنه ليس له أحد يشرحها وليست عنده خلفية كافية في هذ العلم ومن ثم فهذه المتون التراثية جيدة عندما تدرس لا عندما يقرأها المبتدئ هو على نفسه أما إذا لم يجد المبتدئ إلا وسائل التعليم الذاتي فهناك وسائل وهناك كتب أيسر من هذا الكتاب أرجو– إن شاء الله تعالى– أن يأتي الحديث عنها وبيانها في ختام هذه السلسلة من الحلقات لشرح هذا المتن المبارك.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أردت أن أسأل ما الاختلافات بين أقسام الفعل من ماض ومضارع وأمر؟

الاختلاف يأتي أولاً: من حيث الزمن في الأصل فإن زمن الماضي في الأصل هو ما سبق، ما مضى الذي انتهى سبق زمن التكلم وزمن المضارع في الأصل هو الحاضر والمستقبل، الأمر يختلف عن الماضي والمضارع تماماً هو يشترك مع المضارع في كونه يتناول الزمن المستقبل ولكنه يختلف عنه في أنه يقترن بالطلب فإن الماضي والمضارع إخبار والأمر طلب وفرق بين الإخبار والطلب ومن لم يتضح له هذا سأوضحه له بمثال إذا قلت: جاء الرجل فإن جاء هذه دلت على خبر حصل في الماضي وعندما تقول: يكتب فلان فإنك تدل على خبر يحصل الآن أو يحصل في المستقبل لكنك عندما تقول: اكتب فإنك لا تخبر وإنما تطلب إحداث الكتابة في المستقبل فإذن الاختلاف بين هذه الأنواع الثلاثة يأتي من جهتين الجهة الأولى جهة الزمن فالزمن الماضي في الأصل هو ما سبق زمن التكلم والزمن المضارع في الأصل هو الحاضر أو المستقبل ويتمحض لأحدهما بدليل كسوف والسين، وزمن الأمر هو المستقبل دائماً والفرق الآخر بينها من ناحية الإخبار والطلب فإن الماضي والمضارع يخبران والأمر يطلب إحداث شيء ولا يخبر عن قضية حصلت.

سؤال: قلتم في تعريف الاسم: ما دل على معنى في نفسه ثم مثلتم قبل في تكون الكلام من اسم وفعل وحرف ومثلتم ب: إنا أعطيناك الكوثر قلت: إن «نا» أو «الكاف» اسم مع أنها حرف لا تدل على معنى في نفسها فكيف تكون اسماً

هي في الاصطلاح ليست بحرف وفي المعنى أيضاً ليست بحرف لأن الضمير المقصود به مرجع، فالضمائر أسماء وإنما كانت أسماء لأنها ترجع إلى أسماء فعندما تقول: جاء رجل فأكرمته هذه الهاء وإن كانت حرفاً واحداً إلا أنها ترجع إلى الرجل الذي سبق من قبل ورجل اسم فما دام مرجعها اسماً فهي اسم كذلك وسيتبين عندما نبين

علامات الأسماء سيأتي الحديث عن علامات الأسماء والأفعال فيتبين أن من علامات الأسماء الإسناد أو الحديث عن الشيء، الضمير يمكن أن تقول: أنت كريم وأن تتحدث عنه فتسند إليه وتخبر عنه هذا ندعه لوقته ولكن الجواب المختصر عما قلته هو أن الضمائر حكمها حكم مراجعها فالضمير يرجع إلى اسم فإذن هي أسماء وأما الحروف المعتادة كحروف الجر فلا ترجع إلى شيء فمن ثم نحكم عليها بأنها حروف وليست بأسماء.

تتكرم دكتور بتوجيه سؤالين للإخوة الحاضرين وكذلك الإخوة المشاهدين الذين يتابعون هذه الحلقة ونتلقى – إن شاء الله تعالى– الإجابات في حلقة الغد من خلال الموقع ومن خلال الحاضرين معن

أنا أملي سؤالين أقول:

السؤال الأول: ما معنى كون الكلام مفيداً في اصطلاح النحويين؟

النحويون يقصدون بـ«مفيد» شيء غير الإفادة المطلقة المعلومة فما مقصودهم من هذه اللفظة في قولهم: إن الكلام هو اللفظ المفيد؟

السؤال الآخر: ما الدليل على أن الكلمة منحصرة في اسم وفعل وحرف وأنه لا يحتمل وجود قسم رابع ؟

هذان السؤالان يثبران غور المتابع لما سبق من حديث – إن شاء الله تعالى– .

## المحـــــاضرة الثانية

## عــلامـــــات الاســــم

فضيلة الدكتور نحن تطرقنا بالأمس إلى مقدمة حول هذا لعلم وحول مصنف هذا المتن وكذلك أهمية هذه اللغــة وتطرقنا إلى تعريف للكلام إذا تكرمتم فضيلة الدكتور كلمة موجزة عما تم بالأمس قبل أن نأخذ إجابات الإخوة .

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصــحبه أجمعــين، وأستفتح بالذي هو خير وأسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يوفقني ومن حضر ومن يستمع ويشاهد إلــى مــا يحبــه ويرضاه، كما أسأله – سبحانه وتعالى– أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وألا يجعل لأعمالنا شريكاً معــه – سبحانه– وأسأله أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح إنه على كل شيء قدير.

كان حديثنا في اللقاء السابق في مقدمة عن هذا العلم الجليل الذي هو آله لعلوم الشرع كلها فهو مكمل لها مــتمم ولا غنى للمتخصص في علم من العلوم عن دراسته كيف واللغة هي اللسان الذي يعبر به عن كل فن وكل علم.

كان حديثنا السابق – كما ذكرتم في مقدمة حديثكم– عن أهمية هذا العلم لطالب العلم بعامة والمتخــصص فــي العلم الشرعي وعلومه بخاصة، وعن الصعوبات المكتنفة لدراسة هذا العلم وعما يشاع أنه عسير الوصول إليه وأن ذلك هو من التلبيس وأنه هذا ربما يوحي به الإنسان لنفسه فيجعلها تحجم عن دراسة هذا العلم الجليل وهــو مــن المداخل الشيطانية التي ينبغي للإنسان أن يجنب نفسه إياها خاصة طالب العلم فإنه إنما يجمل حديثه وإلقاؤه وتأثيره على سامعيه متى كان حديثه مصطبغاً وملتزماً بقواعد هذه اللغة الجميلة الجليلة.

ثم تحدثنا عن مؤلف المتن المراد شرحه وعن المتن نفسه وبعض مزايا هذا المتن بما يتميز به عن غيره مــن متون النحو وذكرنا ما فيه من الاختصار الشديد المحتاج إلى إيضاح والمحتاج إلى شرح وبيان ثم بدأنا في بعــض المقدمات النحوية الأساسية التي لا غنى عنها للدخول إلى هذا العلم وهي أساسيات تمهد لدراســته كبيــان المــراد بالكلام وانقسامه إلى أقسامه الثلاثة: الاسم والفعل والحرف وميزة كل نوع من الأقسام الثلاثة على أن يكون – إن شاء الله تعالى– اليوم الحديث فيه شيء من التفصيل والدخول في قضايا هذا العلم التالية – إن شاء الله تعالى–.

بالأمس وجهنا سؤالين للإخوة الحاضرين وكذلك لزوار الموقع والمشاهدين:

السؤال الأول: ما معنى كون الكلام مفيداً في اصطلاح النحويين؟

المقصود بالإفادة عند النحويين عندما يقال: إن الكلام هو اللفظ المركب المفيد ما المقصود بالمفيد وهل هو على إطلاقه في اللغة معنى مفيد أو أنه يراد به شيء آخر؟

هو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه

يمكن أن أسالك: ما معنى: يحسن السكوت عليه في فهمك أنت؟

إفادة الكلمة للجملة

الحديث عن الجملة وليس عن الكلمة فما معنى أنه يحسن السكوت عليه؟

يكون لها معنى

يمكن أن يتم أحد الإخوة الإجابة ليوضح أكثر.

هو أن لا يتطلع السامع إلى مزيد من الكلام

فيكون تم الكلام بهذا انتهت حاجة السامع بأنه كمل المعنى المراد بتمام هذه الجملة سواء قصرت أو قلت حينئــذ يكون الكلام مفيداً وليس المقصود أنه يؤدي معنى أي معنى فهذا تؤديه الكلمة الواحدة الإفادة المطلقة، لكن الإفــادة الاصطلاحية المرادة في علم النحو هي أن تنتهي حاجة السامع إلى مزيد من الكلام لكمال معناه.

الدليل على أن الكلمة منحصرة في اسم وفعل وحرف

نعم هذا هو السؤال الثاني: على أي شيء اعتمد النحويون في حصر الكلام في أقسامه الثلاثة: الاســم والفعــل والحرف؟ وكيف لم يكن هناك أقسام أخرى؟ على أي أساس يقطع بأنه ليس هناك أقسام أخرى ولم يحــط النــاس بكلام العرب أولهم وآخرهم.

الدليل على ذلك هو التتبع والاستقراء أي أن العلماء تتبعوا كلام العرب فوجدوا أنه لا يخرج عن هذه الأقــسام الثلاث الاسم والفعل والحرف فما خرج عن كلامه ليس منه

إجابة صحيحة.

عــلامات الاســـــــم:

يقول المصنف -رحمه الله تعالى-: (فالاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام وحــروف الخفــض وهي من وإلى وعن وعلى وفي ورب والباء والكاف واللام وحروف القسم وهي الواو والباء والتاء)

الآن بدأ المصنف يعطي علامات يستطيع طالب العلم التمييز بها بين أنواع الكلم الثلاثة لأن الواحد منا – كمــا نعلم- يستطيع إذا اطلع على جملة أن يميز الأسماء من الأفعال من الحروف، لكن بعض طلبة العلم، تأتي بعــض الكلمات فتشكل عليه فيقول: معظم الكلام أميزه لكن هناك من الكلمات ما يلتبس علي هل هو اسم أو فعل؟ هل هو فعل أم حرف؟ نضرب أمثلة عندما يقال: ليس. هذا أمر وقع الخلاف فيه بين النحويين أصلاً بعض الناس يقــول: هل هو حرف يفيد النفي مثل «ما» أم هو فعل فهو يدرج من ضمن الأفعال الناسخة فبأيهما أحكم؟

فعل التعجب «ما أفعل» هل هو فعل كما هو تسميته فعل تعجب أو هو اسم؟ هذا رواه بعض النحويين فالقضية هي أنه كيف أميز هذه الأقسام بعضها من بعض؟ هنا المصنف يريد أن يضع لكل قسم من الأقسام الثلاثة علاماتٍ تبينه بحيث إنك إذا جاءتك كلمة تطبق هذه العلامات فإن قبلت الكلمة هذه العلامات قطعت باسميتها وإن لم تقبلهــا فانتقل إلى نوع آخر وهو الفعل ثم الحرف ليتبين لك نوعها قال: (الاسم يعرف بالخفض) المقصود به: الجر وهذان مصطلحان إن كان منكم من يعرف انقسام الدراسة النحوية في مطلعها إلى اتجاهين أو إلى موقعين أو موضعين من مواضع العلماء تميز كل موضع بنهج وطريقة في تناول الدرس النحوي يعلم فهناك نحويو البصري ونحويو الكوفة ولكل واحد منها مزايا تميزه عن الآخر في طريقته في الاستدلال وطريقته في الحكم وتشدده فــي قبــول الأدلــة وصرامته في تطبيق القاعدة على الدليل، كل هذه الأمور لعل يأتي مجال لإيضاحها في ثنايا بحث بعض القــضايا، لكن كما يختلفون هم في هذه الأمور أيضاً يكون عندهم نوع من الاختلاف في تسمية المصطلحات: الجر مصطلح بصري والخفض مصطلح كوفي لذلك الذين يؤرخون للنحو حكم بعضهم على ابن آجروم هو متأخر طبعاً لا يقــال بصري ولا كوفي لأنه لا عاش هنا ولا هنا ولا عاصرهما، لكن يقال: إنه ينهج منهج الكوفيين بــدليل اســتعماله مصطلحهم وهو الخفض ولو أنه استعمل مصطلح الجمهور ويعني بالجمهور عند النحويين البصريون لقال: الجــر فهو يقول: الخفض هذا أول علامة تدل على أن الكلمة اسم هذا يعني: أن الكلمة إذا جُرت فهي اسم وهــذا يعنــي أيضاً أن الفعل لا يجر والحرف أيضاً لا يجر فإذا رأيت كلمة مجرورة أو قابلة للجر فاحكم عليها بأنها اسم هذا أول علامة تدل على اسمية الكلمة، وليس المقصود – يا إخوان- مجرد دخول حرف الجر على الكلمة ولكن المقــصود أن تكون هذه الكلمة في موضع جر، انظروا مثلاً في قولك: عجبت من أن أهمل المجد. أين حرف الجر؟ «مــن» عجبت من.... ما الذي وقع بعد من؟ أن«أن» يحكم جميع طلبة العلم عليه مباشرة بأنه حــرف ناصــب أي: مــن نواصب الفعل المضارع، فيقول قائل: أنت الآن تقول: إن الجر من خصائص الأسماء وقد دخلــت «مــن» علــى الحرف هل يستطيع أحد منكم أن يجيب على هذه المسألة؟ وهل يتضح لأحد منكم الإشكال في هذه القضية؟ يمكــن أن نعيدها مرة ثانية ليستحضر الواحد منكم الإجابة يمكن أن يجيب ببعض الإجابة أو شيء يوضحها أعيدها مــرة ثانية حتى تكون واضحة للمستمع والمشاهد، الآن عندما نقول: عجبت من أن أهمل المجد، نحن نقول: إن العلامة الأولى الدالة على اسمية الكلمة الجر، هنا «من» حرف جر وقد دخل على كلمة وهي «أن» فكيف نقول: إن الجر من علامات الأسماء وقد دخل هنا حرف الجر على الحرف «أن»؟

المصدر المؤول من أن والفعل يؤول باسم ظاهر فنقول: عجبت من إهمال المجد فإهمال هنا وقعت في محــل الجر

أحسنت، الأخ يريد أن يقول وقد قال: إنه وإن كانت الصورة في الظاهر أن حرف الجر قد دخل علــى حــرف لكنه في حقيقته قد دخل على اسم هذا الاسم مقدر فإن «أن» وما بعدها مقدرة باسم هو المصدر فقولك: من أن أهمل المجد أي: من إهمال المجد فصغت في مكان حرف الجر وما بعده مصدراً هذا المصدر هو الذي وقع بعد حــرف الجر الحقيقة ولذلك إذا أردنا أن نحرر المسألة هنا نقول: إن علامة الاسم هو أنه ليس فقط دخول حرف الجر فإن حرف الجر دخل في الصورة على الحرف، لكن هو أن تكون الكلمة مجرورة فمتى كانت الكلمة مجرورة فهي اسم ولا نستطيع أن نقول: إن «أن» هنا مجرورة فإن «أن» كما ترون جزء من مصدر مؤول مقدر.

هذا الجر أو الخفض كما يسميه الكوفيون له وسائل في العربية ثلاث لا يخرج الجر أو الخفض عنها فإذا وجدت كلمة مجرورة في العربية فلابد أن يكون سبب الجر واحداً من هذه الأمور الثلاثة وهي أقل أنواع الإعراب أعنى: الجر أقل أنواع الإعراب أسباباً فإن النصب له أسباب كثيرة والرفع له أسباب كثيرة ولكن الجر لا تجر الكلمة أو لا يجر الاسم ما دام الجر من علامات الاسم، لا يجر الاسم إلا بواحد من هذه الأسباب الثلاثة:

الأول: ما ذكرناه منذ قليل وهو حرف الجر، وأمثلته واضحة.

الثاني: هو أن تكون الكلمة مضافاً إليه ومنها الجر بالإضافة فتأتي الكلمة مضافة إلى كلمة أخرى فتجر أي الكلمتين تجر الأولى أو الثانية؟ الثانية لأن المضاف إليه هو المجرور.

الثالث: من وسائل الجر هو الجر بالتبعية وهذا سيأتي – إن شاء الله تعالى– لكن الإلماح إليه الآن فقط من حيث الخفض أو الجر تفصيل الجر بالتبعية أن تكون الكلمة تابعة لما قبلها نعتاً لما قبلها أو توكيداً لما قبلها أو بدلاً لما قبلها أو معطوفةً على ما قبلها، تابعةً لما قبلها فتجر ويكون ما قبلها مجروراً وهي تابعة له فتجر ولهذا قالوا: لا تخلو أساليب الجر من واحد من ثلاثة: الجر بالحرف -- والجر بالإضافة -- والجر بالتبعية. ويعنون بالتبعية: أن تكون الكلمة تابعة لما قبلها بالتوكيد أو العطف أو البدلية أو النعت وهو الصفة.

ذكرت أن أحرف الجر تكون خاصة بالأسماء ولكن حينما نستدعي كلام العرب نجد أن هناك عبارات دخلت فيها حروف الجر على الأفعال في الظاهر كقوله: والله ما هي بنعم الولد. والقول الآخر: نعم السير على بئس العير، مما جعل الكوفيين يخرجون هذين الفعلين الجامدين من دائرة الأفعال وضمهما إلى دائرة الأسماء فكيف تخرجون هذه العبارات الواردة في كلام العرب؟ وهل صحيح ما ذهب إليه الكوفيون في هذه التأويل؟

الأخ الكريم الآن يريد أن يسوقنا إلى الخلاف الموجود بين البصريين والكوفيين في اسمية أو فعلية بعض الكلمات، هي طبعاً ثمرة هذ الكلام طيبة للدلالة على أن الجر هو علامة من العلامات .

نحن نريد أن نأخذ أمثلة على ما ذكره الدكتور

لو سمحت عندي مثال يجمع الثلاثة أقسام جميعها

يجمع الأقسام الثلاثة أنت قلت: جميعها أكدت ذلك قلت يجمع الأقسام الثلاثة جميعها وليس جميعاً نعم أحسنت.

ألا وهو في بداية الدرس الأول: في أول ما قال المؤلف: بسم الله الرحمن الرحيم. الباء تجر باسم والإضافة في الله والرحمن الرحيم نعت

الرحمن والرحيم كلاهما أحسنت، أخي الكريم ذكر المثال الذي يجمع هذه الأشياء الثلاثة وهي البسملة فإن فيها أنواع الجر الثلاثة فإن قولك: بسم الله الرحمن الرحيم جر بالحرف وبالإضافة وبالتبعية فالجر بالحرف دخول الباء على اسم فاسم كلمة مجرورة بحرف الجر الباء، والجر بالإضافة في لفظ الجلالة فإنه مجرور بإضافة اسم إليها بسم الله، والجر بالتبعية هي الجر بالنعت أو الوصفية والنعت أحد أنواع التوابع وهذا يتمثل في الوصفين الرحمن والرحيم فكلاهما مجرور بالتبعية ولذلك جاءت الأسماء الأربعة في البسملة كلها مجرورة بالأنواع الثلاثة من أنواع الجر: بسم الله الرحمن الرحيم وهذا مثال أغنى عن أمثلة ثلاثة.

أعود لما قاله الأخ من كلامه من أن هذه العلامة أعنى: الجر قد دخلت على كلمات هذا صحيح لما وجد النحويون في كلام العرب أن الجر من خصائص الأسماء وقد رأوا من كلام العرب دخول حرف الجر على بعض الكلمات قطع بعضهم بأنها أسماء كنعم في قول القائل منهم: نعم السير على بئس العير فإن بئس هنا قد دخل عليها حرف الجر «على» وهذا أوجد إشكالاً فإنك تقول: بئست الخصلة النفاق، فتدخل عليها علامة من علامات الأفعال كما سيأتي وقد قالت العرب: نعم السير على بئس العير، فدخل عليها حرف الجر فصارت تحتمل هذا وتحتمل هذا ومن هنا وقع الاختلاف بين البصريين وبين الكوفيين في هذه المسألة: هل هي اسم أم هي فعل؟ كل واحد منهم يستدل بدليله أو بالعلامة التي أدخلها.

وعلى كل حال الأصل ما كان من العلامات مطرداً فإنه لن يطرد في نعم وبئس أن يدخل عليها حرف الجر إلا في هذه الأمثلة القليلة النادرة المسموعة، لكن اطرد في نعم وبئس أن تدخل عليها تأء التأنيث الساكنة وهي علامة من علامات الأفعال ولذلك فالصواب فيما هو ظاهر ما رآه البصريون في القضية من أن هذه أفعال بدليل أنك في كل حال تقول: بئست الخصلة بئست العملية بئست الصحيفة إلى آخره لكنك لا تقول على كل حال: سمعت ببئست كذا لأنه أمر سمع ومثل هذه العبارات التي سمعت عن العرب بقلة وهي تخالف جمهور ما روي عن العرب لا يمكن أن تبنى عليه القواعد لأنه لكل قاعدة – كما هو معلوم– شذوذ وهذا يبقى في نطاق تأكيد القاعدة وليس في نطاق نقضها.

هذا عن الحديث عن العلامة الأولى من علامات الأسماء وهي: الخفض أو الجر.

هناك علامة ثانية يعرف بها أن الكلمة اسم وليست فعلاً ولا حرفاً وهي ما أشار إليها ابن آجروم بقوله: (التنوين) قال: (الخفض والتنوين)

التنوين يعرفونه بأنه: (نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطاً لغير توكيد).

ما معنى هذا الكلام؟

(نون ساكنة): يعني: أنه ينطق به كما تنطق النون (ساكنة): غير متحركة (تلحق الآخر) يعني: آخر الكلمة فتقول: رجلٌ، فرجل اكتملت بحرف اللام تأتي بالنون الساكنة بعد اكتمال الكلمة، هذه آية التنوين، فتنطق بها قالوا:

(لفظاً لا خط) فأنت تنطق بها رجلٌ كأن فيه نوناً لكنك لا تخط، لا تكتب في كلامك نوناً بعد اللام وإنما تكتفي بعلامة التنوين وهي العلامة المعروفة عبارة عن ضمتين أو فتحتين أو كسرتين بحسب الموقع الإعرابي للكلمة قالوا: (تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد) نحن نعرف أن هناك نوناً ساكنة يؤكد بها الكلام مثل ماذا؟ نون التوكيد الخفيفة كقول الله – تعالى– حكاية عن امرأة العزيز: ﴿ وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ ﴾[يوسف: ٣٢] فإن هذه – كما ترون– دخلت على الفعل «يكون» ومن ثم فهي ليس بتنوين وإنما هي نون توكيد لأن امرأة العزيز أرادت أن تؤكد إذلال يوسف –عليه السلام– وصغاره بالسجن فقالت: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ ﴾ فهذه النون ليست هي التنوين المقصود ومن ثم أخرجوها بقولهم: (لغير توكيد) يعني: يشترط أن تكون هذه النون لم يؤت بها لتوكيد الكلمة. التنوين بهذه المزايا أحد علامات الأسماء فإنه لا ينون من الكلمات إلا الأسماء ولا يمكن أن يأتي فعل منون ولا أن يأتي حرف منون.

من المناسب – ما دام الحديث عن التنوين– أن نبين أنواع هذا التنوين ولماذا يأتي به العرب في كلامهم؟ ما الصور التي يأتي عليها التنوين؟

التنوين يأتي على صور في كلام العرب:

أنواع التنوين:

النوع الأول: تنوين التمكين: وهو أشهر أنواع التنوين. والتمكين تقول: مكنت الشيء أي: أثبته وفلان متمكن من كذا أي: ثابت القدم فيه، متعمق فيه، فإذا قلنا: إن هذا هو تنوين التمكين أي: أنه التنوين الذي يدل على أن هذه الكلمة متمكنة في باب الاسمية، ما معنى: متمكنة في باب الاسمية؟

من خصائص الأسماء – كما سيأتي إن شاء الله تعالى– أن الأصل فيها الإعرب أن تكون معربة، ومن خصائص الأفعال أن الأصل فيها البناء وهذا سيأتي – إن شاء الله تعالى– المقصود بالإعراب والبناء وكيف أن الأصل في الأسماء الإعراب، وأن الأصل في الأفعال البناء.

ما دام الأصل في الأسماء هو الإعراب فإن ما يدل على الإعراب في الكلمة يثبت اسميتها، والتنوين أحد دلائل الإعراب أحد دلائل الكلمة المعربة لأن الكلمة المبنية لا تنون فإذا جاءت الكلمة منونة بهذا النوع من أنواع التنوين وهو تنوين التمكين دل على أنها اسم وداخلة بقوة في باب الاسمية لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، هذا التنوين أثبت إعراب هذه الكلمة ولذلك سموه تنوين التمكين وهذا أمثلته كثيرة فمعظم الكلمات المنونة هي من هذا النوع تقول: رجلٌ. يقول: الله – سبحانه وتعالى–: ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾[الواقعة: ٣] تقول: هذا علمٌ مباركٌ. وهذا ذكرٌ ، فكل هذه التنوينات وغيرها كثير هي من أنواع تنوين التمكين الذي يدل على إعراب الكلمة وتمكنها في باب الاسمية، هذا هو أشهر أنواع التنوين.

النوع الثاني: تنوين التنكير: وهذا غرضه غير الآخر الغرض الأول: التمكين الدلالة على الكلمة المعربة، فتكون اسماً لأن الأصل في الأسماء الإعراب، أما هذا النوع الثاني من أنواع التنوين وهو تنوين التنكير فهو يدل على أن الكلمة نكرة وهذ استعماله قليل وهو يدخل فقط على بعض الأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها يمثلون على ذلك حينما يأتون بكلمة مبنية ككلمة مثلا سيبويه فإذا أرادوا تنكيرها قالوا: سيبويهٍ العبارة المتواترة والمشتهرة في كتب النحو يمثل بمثال صناعي يقول مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر فقولهم: بسيبويهِ هذا المقصود به الشخص العلم المعروف بهذا الاسم وقولهم: بسيبويهٍ هذا معناه: شخص آخر نكرة مجهول غير محدد ما الذي أفاد أنه نكرة؟ التنوين تنوين التنكير دخل هذا التنوين على كلمة مبنية فدل على تنكيرها وعندما دخل على كلمة معربة في السابق دل على تمكينها في باب الإعراب فذلك تنوين التمكين وهذا تنوين التنكير.

أيضاً من أمثلة تنوين التنكير بعض أسماء الأفعال مثلاً: صه، صه هذا اسم فعل أمر ولعل يأتي له حديث – إن شاء الله تعالى– يقصد به تمام ما يقصد بأفعال الأمر بمعنى: اسكت فإن جاء شخص يتكلم بكلام وأردته أن يسكت عنه تقول له: صه أي: اسكت عما تتكلم فيه، فإن أردت منه أن يسكت عن أي كلام مطلقاً دون تحديد ودون تعيين، عن كلام شائع منكر لا حد له فنوِّن قبل قليل صهٍ يعني اسكت عن كل كلام، ولذلك فرق بين أن تقول لشخص صه وأن تقول له صهٍ فإن قولك صه يعني اسكت عن الكلام المعين المحدد الذي تتكلم فيه ولك أن تتكلم في غيره وقولك: صهٍ يعني: اسكت عن كل كلام ومن ثم صار التنوين في صهٍ وهي كما تعلمون أن صه هذه كلمة مبنية على السكون اسم فعل دل التنوين فيها على تنكيرها وشيوعها وعدم تحديدها، ومثلها «مه» وهي أيضاً اسم فعل أمر بمعنى: اكفف فلو قلت لشخص يفعل فعلاً مشيناً أو غير مشين تريده أن يكف عنه تقول له: مه يعني: اكفف عما أنت فيه فإن أردته أن يكف عن كل شيء قل: مهٍ، فدل هذا التنكير على الشيوع والعموم وهذا هو شأن النكرة، ولذلك سمي تنوين التنكير وهو كما ترون يدخل على ألفاظ مبنية محددة وليس كل الألفاظ من ثم صار هذا النوع

من أنواع التنوين قليل الاستعمال لاختصاصه بألفاظ محددة منونة والفائدة منه كما ترون الدلالة على تنكيرها وشيوعها بعد أن كانت محددة معرفة.

النوع الثالث: تنوين المقابلة: وهو ليس بكثرة تنوين التمكين الأكثر والأبين في الأول وهو الداخل على جمع المؤنث السالم أو ما يسمونه الجمع بألف وتاء مزيدتين ، فإنك عندما تقول: هؤلاء مسلماتٌ نونت هذه الكلمة أنت عندما نونت هذه الكلمة النحويون يقولون: هذا التنوين ليس تنوين التمكين ولا تنوين التنكير وإنما هو تنوين آخر من أنواع التنوين يسمونه: تنوين المقابلة والمقصود بالمقابلة: أنك في جمع المذكر السالم تأتي بعد انتهاء الاسم المجموع بالنون، نون الجمع وهو حرف خارج عن الاسم الأصلي فتقول: مسلمون، الأصل: مسلم والواو علامة الإعراب والنون حرف إضافي يسمى نون الجمع في جمع المؤنث السالم ليس هناك نون جمع ولكن هناك ما يقابل هذه النون تنوين يسمى تنوين المقابلة فهذا نوع أيضاً من أنواع التنوين خاص بالجمع بالألف والتاء المزيدتين وهو الجمع الذي يسمى بجمع المؤنث السالم ولعله يأتي أيضاً المجال لأبين لماذا أقول الجمع بألف وتاء مزيدتين أكثر من قولي: جمع المؤنث السالم أرجو – إن شاء الله تعالى– أن نتذكر هذه المسألة عند ورودها وأبين وجه اختياري لهذا المصطلح دون ذلك.

النوع الرابع: تنوين العوض: وواضح من تسميته أنه يعوض به عن شيء محذوف. اللغة في الأصل يؤتى بها ويراد بها الاختصار والبلغاء والفصحاء يجنحون إلى الاختصار ومتى استطاع الفصيح أن يعبر عن كلامه بكلمات محدودة قليلة فينبغي ألا يلجأ إلى الكلام الطويل وإنما يدل على فصاحة المتكلم وبيانه أداؤه للمعاني الكثيرة بألفاظ قليلة ولذلك يقال: رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أوتي جوامع الكلم، المقصود بجوامع الكلم: أنه يؤدي المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة وهذه هي الفصاحة، هذه هي الميزة، كل إنسان يستطيع أن يتكلم كلاماً كثيراً فيؤدي معاني لكن ليس كل إنسان قادراً على أن يؤدي هذه المعاني ذاتها في ألفاظ قليلة وتحضرني لأحد الأدباء عندما أرسل له أحد زملائه أو أصدقائه رسالة طلب له أن يكتب له عن مسألة معنية أو رأيه في قضية معينة في كتاب أو في ورقة ويوصلها إليه فكتب له الجواب الذي طلبه في أربع صفحات وقال في آخر هذه الصفحات الأربع: اعذرني فإني لم أجد من الوقت ما يمكنني من إجابة ما أريد في صحفة واحدة، يعني: ظاهر الأمر غرابة هذا الأمر هل يجد وقتاً لأربع صفحات ولم يجد وقتاً لصحفة واحدة؟ هو يريد أني لم أجد من الوقت ما أستطيع فيه الإبانة وتحضير الكلام وجمع معانيه المختلفة في صفحة واحدة، أن أؤدي كل هذه المعاني التي أديتها في الصفحات الأربع في صفحة واحدة هذا مستوى من البيان والفصاحة لا يؤتاه إلا المتمكنون أما أن يسهب الإنسان ويكثر من الكلام ويؤدي المعاني المختلفة فهذا كل الناس قادر عليه حتى العين من الناس وغير الفصيح منهم قادر على أن يفعل ذلك بكثرة الكلام فيصل إلى ما يريد.

نخلص من هذا أن الاختصار من مطامح ومطامع البلغاء وكثيراً ما يلجأون إلى ذلك، واللغة مبنية على هذا، فلذلك إذا أمكن الإضمار لم يلجأ إلى الإظهار فإذا قلت مثلاً جاء الرجل وأردت أن تبين أنك أكرمت هذا الرجل وأحسنت منزلته وأعطيته شيئاً لا تقول: جاء الرجل فأكرمت الرجل وأعطيت الرجل عطية فإنك بهذا أطلت الكلام في غير فائدة وإنما تقول: جاء الرجل فأكرمته وأعطيته، أنت هنا اختصرت وهذا هدف من أهداف اللغة أنه إذا أمكن الإيجاز لم يجنح إلى الإطالة، إذا أديت المعاني بإيجاز فلا يطال فيها.

من هنا صار هذا النوع من أنواع التنوين يراد به هذا المقصد وهو الاختصار أقصد تنوين العوض فإنه يؤتى به اختصاراً لشيء محذوف بدل أن تذكر هذا المحذوف تنون الكلمة فتغني عنها وهو أنواع عندما يقول الله – سبحانه وتعالى–: ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾[الأعراف: ٤١] – نعوذ بالله من حال أهل النار– هذه غواشٍ الكلمة أصلها غواشي جمع غاشية وزنها فواعل وهذه الصيغة لها اسم في العربية في النحو هل يحضر أحداً منكم هذا الاسمُ؟ هذه الصيغة صيغة غواشي فواعل هل تحضر هذه الصيغة في ذهن أحد منكم؟ تفضل يا أخي:

هي صيغة منتهى الجموع

هي صيغة منتهى الجموع وسيأتي – إن شاء الله تعالى– الحديث عنها عند الحديث عن الممنوع من الصرف، لكن هذه الصيغة أعني: فواعل لما جاءت وكان آخر الكلمة ياء حرف علة، ثم «ومن فوقهم غواش» أصلها ومن فوقهم غواشيُ هذا أصلها ممنوعة من الصرف لا تنون وهي يحرك آخرها أنتم تحسون بالثقل في قول: غواشيُ لأن الياء بطبيعتها إذا حركت بضمة أو كسرة ثقلت فحتى يزول هذا الثقل حذفوا هذه الياء، سكنوا الياء أولاً، سكنوها للتخفيف حتى لا يقع الثقل ثم حذفوها أيضاً للتخفيف وحتى لا يحذف شيء دون تعويض عنه عوضوا عنها بالتنوين فقالوا: غواشٍ ربما يقول قائل: كلمة ممنوعة من الصرف ومعروف الممنوع من الصرف لا ينون ومع ذلك تنونونها؟ إذا كان أحد يستطيع الإجابة على هذه المسألة كيف يقال: إن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف على صيغة منتهى الجموع ومع ذلك نجد آخرها تنويناً؟

التنوين على الياء، لاغير، لا على كل الكلمة والكلمة باقية على ما هي عليه من منع الصرف

أحسنت؛ ولذلك التنوين هنا – يا إخواني– دخل على الشين وليس على الياء التي هي آخر الكلمة وآخر الكلمة هي الياء المحذوفة التي نونت فيها الشين تعويضاً عن الياء المحذوفة ولذلك فهذا التنوين ليس تنوين التمكين الدال على إعراب الكلمة وإنما هو تنوين العوض الدال على أن هناك حرفاً محذوفاً من آخر الكلمة عوض عنه بهذا التنوين.

هذا نوع من أنواع التعويض بالتنوين وهو تعويض عن حرف هو خاص بهذه الكلمات الممنوعة من الصرف على وزن صيغة منتهى الجموع إذا كانت معتلة الآخر.

هنا أيضاً عندما نقول: «كل وبعض وأي» عندما يقول أهل النار – نعوذ بالله من حالهم–:﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾[غافر: ٤٨] هنا «كل» لو أن إنساناً أراد أن يبين ما الذي طوي في الكلام لكان التأويل: «إنا كلنا فيها» حذفت «نا»، «نا» هذه اسم أم فعل أم حرف؟ اسم لأنها ضمير ولذلك حذف هذا الاسم اختصاراً لأن هذا المستوى الفصيح من الكلام وهو كلام الله– سبحانه وتعالى– هو ذروة الكلام فصاحة وإبانة يجنح إلى الاختصار ما دام المحذوف مفهوماً حذف هذا الاسم وهو ضمير «نا» وعوض عنه بالتنوين ﴿ إِنَّا كُلٌّ ﴾

كذلك عندما تأتي بكلمة «بعض»: ﴿ الأَخِلاَّءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[الزخرف: ٦٧] ﴿ لِبَعْضٍ ﴾ أصله لبعضهم حذف الضمير «هم» لكونه مفهوماً للسامع وعوض عنه التنوين هذا تنوين العوض لكنه عوض عن كلمة كاملة وليس عن حرف كما في غواشٍ، هناك عوض عن حرف الياء فقط هنا عوض عن كلمة كاملة وهي الضمير.

كذلك في قول الله – سبحانه وتعالى– في «أي»: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى ﴾[الإسراء: ١١٠] يعني: أيَّ اسم من أسمائه – سبحانه وتعالى– دعوتموه فله الأسماء الحسنى. هنا حذفت كلمة وعوض عنها بالتنوين هذا نوع آخر أيضاً من أنواع التعويض بالتنوين وهو التعويض عن كلمة كاملة. فإذا رأينا التنوين في قوله– تعالى– في مطلع سورة الروم: ﴿ الم ﴿١﴾ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضْعِ سِنِينَ للهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ ﴾[الروم: ١: ٤] ويومئذٍ هذه يومئذ متى؟ يومئذ يغلب الروم من غلبوهم، فئذٍ هنا جاء في آخرها تنوين وهذا التنوين أغنى عن جملة كاملة وهي: يوم أن يغلب الروم من غلبهم يفرح المؤمنون بذلك فحذفت جملة كاملة وعوض عنها بالتنوين فكأن التنوين – تنوين العوض هذا– يأتي تعويضاً عن محذوف لكن هذا المحذوف قد يكون حرفاً وقد يكون كلمة وقد يكون جملة وهو في الأحوال كلها يسمى تنوين العوض وهو أحد أنواع التنوين الدال على اسمية الكلمة فمتى وجدت هذا النوع من التنوين لاحقاً لكلمة أو استطعت أنت أن تلحقه بكلمة سواء كان تنوين التمكين أو تنوين التنكير أو تنوين المقابلة أو تنوين العوض، تنوين التمكين اللاحق للأسماء المعربة. التنكير اللاحق للأسماء المبنية والدلالة على أنها نكرات. التنوين المقابلة الداخل على الجمع بالألف والتاء المزيدتين في جمع المؤنث السالم ومقابلة نون الجمع في جمع المذكر السالم. تنوين العوض الذي يعوض به عن محذوف. كل هذ الأنواع من التنوين أو أي واحد من هذه الأنواع متى دخل على كلمة دل على أنها اسم ولذلك فلا حاجة أن تفتش ما نوع هذه الكلمة مجرد دخول التنوين دليل على اسمية الكلمة.

بالنسبة لتنوين العوض أيكون بالجر فقط أم يكون أحياناً منصوباً وأحياناً مرفوعاً؟ بمعنى أن الكلمة وقعت في محل رفع أيضاً يكون التنوين بالجر فقط ؟

هذا لو أنك استعرضت الأمثلة التي استعرضناها لوجدت الجواب من الأمثلة ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾ قد جاء التنوين كما ترى بالرفع للعوض أي: كلنا هنا عوض عن كلمة يمكن أنك تقصد إذ، فإذ،يريد التنوين في جوارٍ وغواشٍ تنوين العوض – حفظك الله– يكون تعويضاً عن حرف أو عن كلمة أو عن جملة، كلها تنوين عوض ففي جوار وغواش ما ذكرته أنت، هذا تعويض عن حرف وهذا يكون بالكسر وتنوين التعويض التعويض عن كلمة هذا بحسب حال الكلمة الله – تعالى– يقول: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ جاء بالنصب ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾ جاء بالرفع ﴿ الأَخِلاَّءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ قد جاء بالجر فلا علاقة لإعراب الكلمة بالتنوين نفسه ولكن التنوين دال على الحذف، أنت تريد فقط العوض عن حرف، نعم هذا يكون بالكسر.

الكلمات التي يدخلها تنوين العوض عن الكلمة هل يشترط أن تكون هذه الكلمات ملازمة للإضافة في أصلها أم أن التنوين يدخل أي كلمة مطلقاً؟

نص النحويون على أنها خاصة بهذه الكلمات الثلاثة وهي: كل وبعض وأي، هذه هي التي يلحقها تنوين العوض عن كلمة وهي التي مثل لها النحويون بذلك وهي كما ذكرتم هي الكلمات الملازمة للإضافة ولذلك لما رأيناها هنا منونة مجردة عن الإضافة دل هذا على أن هناك مضافاً إليه محذوفاً عوض عنه هذا التنوين ولذلك لا يصح أن

تقول: «كل» هذا يسوقنا صراحة إلى فائدة جيدة: الأصل وإن أباح قلة من النحويين المعاصرين دخول أل على كل وبعض وغير فالأصل في هذه الكلمات أن تكون مضافة ولذلك هي تذكر في باب الإضافة من الكلمات الملازمة للإضافة فتقول: جاء كل الناس وكل الطلاب رأيت بعض الطلاب، لم يأتِ أي رجل، فهي كلمات الأصل أنها لا تأتي إلا مضافة، فلما وجدناها هنا في حال التنوين مجردة من الإضافة علمنا أن هناك مضافاً إليه مجروراً لأنها لا تأتي إلا بإضافة فعندما تأتي مجردة من هذه الإضافة نقدرها ونعلم أن التنوين قد عوض عن المضاف إليه المحذوف.

(والاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام)

تنوين الترنم وتنوين الغالي:

من الأشياء التي يمكن أن أعقب عليها تعقيباً سريعاً ما دمت قلت: إن كل أنواع التنوين التي ذكرتها تدل على اسمية الكلمة فهناك نوعان يسميه النحويون أو بعض النحويين يسمونه تنويناً في كتبهم، والحق أنه ليس بتنوين لكن مادام هذان النوعان يسميان تنويناً في كتب النحو أو في بعض كتب النحو فلابد من التطرق إليهما حتى يتضحا:

أولاً: هذان النوعان من التنوين في حقيقتهما ليسا بتنوين وسأبين لماذا، هما ليسا بتنوين.

ثانياً: هما لا يدلان على اسمية الكلمة والأصل في التنوين أن يدل على اسمية الكلمة لأنه علامة على اسمية الكلمة هما ما يسمونه بتنوين الترنم والتنوين الغالي.

تنوين الترنم: واضح من اسمه – الترنم– هو التغني ولذلك واضح أنه يتعلق بالشعر ولذلك أمثلته لابد أن تكون شعرية ويمثلون له بالبيت المتداول في كتب النحو :

أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصاب

هذا في أصل البيت يأتون به منوناً بتنوين الترنم فيقولون فيه:

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

فيقولون: هذا النوع هو تنوين وهو تنوين جيء به للترنم يرى، بعض النحويين أنه جيء به لقطع الترنم لأن الترنم حاصل أصلاً بمد الصوت والذي أراه أن الترنم حاصل حتى بهذه النون لأن النون غنة كما ترون هذا التنوين هو غنة، بل الترنم بالغنة أشد من الترنم بمد الصوت لأن مد الصوت يسمى إطلاقاً، يسمى مد صوت، لكنه الترنم في أصله هو التغني بصوت له علاقة بالخيشوم وهذا يكون بالغنة وبالنون أكثر منه بمد الصوت على إطلاقه ولذلك فلا داعي أن نقول: إنه مقصود به قطع الترنم كما قال بعض النحويين وإنما نقول: هو للترنم.

قد يسأل سائل ويقول: كيف قلت: إن هذ التنوين ليس بتنوين؟ أنا أقول: إنه ليس بتنوين، هم يلحقونها لأجل التغني والتنغيم وإضافة غنة إلى آخر الشعر في بعض الأبيات كهذا البيت المذكور لكنه ليس تنويناً لماذا؟ لأننا لو تطلعنا ونظرنا إلى الكلمتين في أواخر الشطرين لوجدنا أنه دخل في نهاية الشطر الأول على قوله: والعتابن على كلمة العتاب وفي الثاني دخل على قوله: أصاب دخل في المرة الأولى على العتاب والعتاب هذا اسم ولكنه معرف بأل وسنعرف من قواعد التنوين أنه لا يجتمع مع حرف التعريف هذا لأن حرف التعريف أحد علامات الاسمية كما سيأتي في «أل» والتنوين أحد علاماتها وما عرف من لغة العرب أنه لا تجتمع أل مع التنوين لأن التنوين في غالبه فهو يأتي كثيراً دالاً على الإطلاق والتنكير في الكلمة و«أل» دلت على التعريف فبينهما تناقض ولذلك لا يجمع بينهما فهنا كما ترون جمع بين أل في قوله: العتابن وهذه النون وهذا يدل على أنها ليست للتنوين.

كذلك في قوله: أصاب عندما يقول: أصاباً وأصاب كما ترون فعل ماض وأدخل عليها هذه النون والتنوين كما نعلم من خصائص الأسماء فإدخاله على الفعل هنا الفعل الماضي دليل على أنه ليس بتنوين وإنما هو نون جيء بها لتنغيم الكلام والترنم في آخر الشعر وعلى كل حال استعمال هذا النوع قليل.

الثاني: التنوين الغالي: وهذا استعماله أقل من استعمال الأول أيضاً هنا المقصود بالغالي ليس من الغلاء وإنما من الغلو وهو أيضاً يأتي كثيراً في الشعر وفي غيره، لكن الأصل فيه أنه يكون زيادة على الكلام ولذلك سمي غالياً لأن الغلو هو الزيادة فلما كان يأتي في زيادة روي البيت أو في نهاية الشطر الأول يمثلون له بقول الشاعر:

قالت بنات العلم يا سلمى وإن *** كان فقيراً معدما قالت وإن

فيقولون: إنه من روايات البيت: «وأنن» تضاف نون في آخر الشطر الأول والشطر الثاني فيزاد في غنة النون :

*** قالت بنات العم يا سلمى وإنن *** بنونين النون الأخرى جيء بها للغنة.

*** كان فقيراً معــدماً قالت وإنن ***

بنون أخرى أيضاً وفي الكتابة يكتبون نونين يكتبون نون حرف الشرط إن ونون هذه النون الأخرى الذي يسمونه تنوين الغالي وأرى أن من يقول عند قراءتها: وإنن فقط أخطأ وهذا أسمعه كثيراً من بعض الناس عندما

يقرأ هذا البيت يريد أن ينطق بالنون الثانية فيضطر لتحريك النون الأولى لأنه لا يستطيع الجمع بين ساكنين فإذا حرك الأولى هو بهذا يكون قد حرك نون إن الساكنة وهذا لا يصح وهذه النون ما جيء بها لتحرك الأولى ولكن جيء بها لزيادة الغنة في الكلام وأيضا هذه النون التي يسمونها التنوين الغالي ليست من أنواع التنوين في حقيقتها وإنما هي نون أتي بها أيضاً كما قلت في النوع الأول وهو زيادة التغني في الشعر بدليل أنها دخلت على إن هنا وإن هذا ما نوعه؟ حرف ليس باسم ولا بفعل وإنما هو حرف والتنوين كما نعلم من خصائص الأسماء فدل هذا على أن هذه النون ليست بتنوين فإذا عرفنا أيضاً أن هذه النون قد تؤدي عندما تنطق بما قلته لكم من قراءة بعض الطلاب لها أو حتى بعض الدارسين لها أو كتابتها بنونين قد يؤدي إلى ما ظاهره كسر البيت الشعري فإن من الأولى ألا تذكر في أنواع التنوين وأن يكتفى بالقول: إن أنواع التنوين هي الأنواع الأربعة المذكورة ويكفي أنك تثبتها نوناً ونحن نعرف أن التنوين في تعريفه هي تثبت لفظاً لا خطاً فأنت عندما تثبت هذه النون خطاً فأنت تقر بأنها ليست بتنوين كما أنك تثبتها في الوقف فتثبت وإن في آخر البيت بنون ونحن نعرف أن التنوين إذا وقفت على آخر الكلمة المنونة فإنك تسكنها وأيضاً تحذف في الوصل لأنك وصلت هذا البيت بما بعده لما أبقيتها ولما تغنيت ولما ترنمت بآخر البيت ومن خصائص التنوين أنه في الوصل يثبت وهذه بعكس التنوين تماماً فالأولى ألا تذكر في نظري في أنواع التنوين لأنها قد فارقته عقلاً وشرعاً فارقته في قواعد التنوين وفارقته في الدلالة على اسميته الكلمة ولذلك هي نون جيء بها للتغني في الشعر ولا علاقة لها من قريب أو بعيد إلا في الصورة صورة النون.

ذكرت في الحلقة الأولى أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وهذا عرف بالتتبع والاستقراء لكن اسم الفعل أين يوضع بين الأقسام الثلاثة هذه ؟

السؤال الثاني: طالب العلم يتعلم الآجرومية ثم الملحق ثم قطر الندى ثم إذا اعتلى المنبر تجده يلحن مثلاً أو يخطئ في كلامه كيف تعالج هذه المشكلة ؟

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ذكرتم تنوين العوض فما رأيك فضيلة الدكتور في التنوين الوارد في الاسم المنقوص النكرة في مثل قوله: هذا قاضٍ في حالة الرفع والجر هل هذا تنوين عوض ؟

بالنسبة للسؤال الأول: في قوله: إن الكلمة قد انقسمت إلى اسم وفعل وحرف، فما موقع اسم الفعل من هذه الأنواع؟ هو كما رأيتم من اسمه دال على أنه اسم، اسم الفعل هذا ما دام الحديث عنه وإن لم يكن نتحدث في الموضوع لكن ما دام الأخ الكريم قد ذكره: اسم الفعل هو نوع من أنواع الأسماء يؤتى به للدلالة على معنى الفعل وقد مثلنا ببعض أمثلته منذ قليل فقلنا في صهٍ وقلنا في مهٍ مثلاً صهٍ بمعنى: اسكت ومهٍ بمعنى: اكفف تقول: هيهات بمعنى: بَعُدَ، شتان بمعنى: افترق، هذه أسماء تؤدي معاني الأفعال لكنها أسماء، والدليل أنك تنون فتقول: صهٍ فإذن هي أسماء هذا جواب سؤاله الأول.

وسؤال الثاني الجيد عن مسألة يقول: إن طالب العلم يتعلم المتون فيقرأ مثلاً الآجرومية فيدرسه ثم يتعلم متن ملحة الإعراب، الحديث، ثم يتعلم متن قطر الندى لابن هشام فإذا صعد المنبر أشكل عليه التطبيق!! لا تغني الدراسة العلمية عن تطبيقها أنت لا غنى عن الدراسة العلمية ومن يقول: إني أنا أتكلم أنا خطيب وقادر على أن أتكلم بالسليقة وأضبط. هذا كلام غير صحيح، لأنه لم تعد السلائق الآن مهيئة لصاحبها أن يتحدث الحديث الصحيح حتى لو ظن أنه يتحدث حديثاً صحيحاً وكم رأينا من إنسان يظن نفسه مصيباً وهو مخطئ يلحن في كثير من كلامه ولذلك لابد من ضبط القواعد ولكن لا يغني ضبط القواعد عن تطبيقها ومن ثم فأنا أوصي أن الإنسان إذا درس مسألة من المسائل أن يتذكرها دائماً وعندما يتحدث يبدأ في أول أمر تطبيقه بأن يتكلم بتؤدة وبهدوء حتى يتذكر القاعدة ويتكلم لأن مشكلة تطبيق النحو تأتي من خلال أن الإنسان عليه أن يوصل الفكرة وعليه في الوقت نفسه في خلال أقل من الثواني أن يتذكر قاعدة كل كلمة يتكلم بها فهو يقول مثلاً: أكرمت محمداً عند أخيه أو وجدت فلاناً عند صاحبه ففي قوله: وجدت. هذا فعل ماض له حكم والتاء ضمير متصل له حكم وفلاناً أو خالداً له حكم مفعول به وعند ظرف زمان له حكم وما بعده مضاف إليه صاحبه مضاف إليه له حكم فدخلنا في أبواب كثيرة من أبواب النحو لابد أن يستحضرها الإنسان فعلاج هذا لابد أنما يكون بتدرج فيبدأ الإنسان بالحديث بينه وبين نفسه بصوت مسموع أقصد بينه حتى ولو لم يسمعه أحد فيرفع صوته بالحديث وبتؤدة ينطق كل كلمة وحدها ويتذكر قاعدتها ثم يسعى لضبط الكلمة فإن قالها بلحن أعاد فأصلحها، بهذا التدرب والتمرن يصبح قادراً على الحديث السريع مع الضبط، الله – سبحانه وتعالى– جعل هذا العقل البشري قادراً على سرعة استحضار المعلومات متى مرنته عليها فأنت تتكلم بسرعة وفي الوقت ذاته تستحضر كل قاعدة بكلمة في حينها دون أن تلحن إذا استمريت على هذا الأمر وتدربت عليه تدرباً كثيراً وذلك لابد من الفرق بين الدراسة العلمية و التطبيق فكم عالم رأينا في النحو لا يجيد

الكلام وكم رأينا متحدثاً إذا وقف على المنبر هز أعواده ولكنه يلحن لحناً شنيعاً وما أحسن أن يجمع الإنسان بين الحسنتين فيجود كلامه بضبط قواعد اللغة وضوابطها فيكون حينئذ قد حصل الخيرين من جوانبهما.

قاضٍ التي ذكرها أخونا وسأل عن تنوينها: نعم هذا هو تنوين العوض عن حرف أيضاً لأنه أصله قاضيٌ استثقلت الضمة على الياء؛ لأن الضمة والكسرة على الياء ثقيلة والفتحة سهلة تقول: رأيت القاضيَ. خفيفة لكن الضمة والكسرة على الياء ثقيلة كما أن الضمة والكسرة على الواو ثقيلة والفتحة خفيفة تقول: لن يدعوَ .... لكن يدعو ... ثقيلة فإذن لما ثقلت الضمة في قول: قاضيٌ سكنت الياء فحذفت للتخفيف، فقد حذف الآن جزء من الكلمة وهي حرف فعوض عنه بهذا التنوين الذي وضع على الضاد ومثله داعٍ وساعٍ فكلها أصلها ساعيٌ وداعيٌ وقاضي فهذا من التنوين العوض وهو من النوع الأول وهو عوض عن حرف.

يقول المؤلف: (ودخول الألف واللام)

هنا بن آجروم عبر بقوله: و(دخول الألف واللام) هو يقصد الحرف الذي تعرف به الكلمات وعبر عنه بقوله: (الألف واللام) وهذا أيضاً مصطلح كوفي وهو يؤكد ما رآه بعض متتبعي ابن آجروم في مقدمته ممن ذهبوا إلى أنه يجنح إلى انتهاج المنهج الكوفي لأن البصريين من منهجهم أن يقولوا: المعرف بأل. والكوفيون عادتهم أن يقولوا: المعرف بالألف واللام ولا مشاحة لو أن قائلاً منكم قال: لماذا البصريون يقولون: المعرف بأل والكوفيون يقولون: المعرف بالألف واللام؟ يمكن أن نفيد بهذه الفائدة فأقول:

– الكوفيون: نظروا في أل ورأوا أن الهمزة فيها همزة وصل وتسقط في الدرج فتقول: مررت بالرجل ورأيت القمر، ذهبت الهمزة فما دامت تسقط كأنها غير موجودة ومادامت غير موجودة فإنا نتعامل إذن مع حروف ولذلك نقول: الألف واللام.

– البصريون: يقولون: إن الألف واللام هذه عبارة عن حرف تعريف مع بعضه يتكون من حرفين كما أننا لا نقول في «عن» مثلاً: حرف الجر العين والنون وفي «من» حرف الجر الميم والنون، فإنا نقول في «أل» حرف التعريف أل ولا نقول: الألف واللام وعلى كل حال لا مشاحة في الأمرين فالأمر فيهما واسع.

لو تكرمت بإعادة رأي قول الكوفيون.

أقول: إن الكوفيين يقولون: لما رأينا أن همزة أل همزة وصل وهي تسقط في الدرج فلا يبقى الكلام إلا على حرف واحد وهو اللام ناسب أن نسمي كل حرف باسمه كما نقول مثلاً في الباء: الباء حرف الجر ولا نقول: « بـ » وإنما نقول: الباء ونقول: اللام لام الجر ولا نقول: « لـ» الجر أو بـ الجر إنما نسمي الحرف باسمه كاملاً لكونه مكوناً من حرف واحد وإذا كان الحرف من أكثر من حرف فإننا ننطق الحروف جميعها فنقول: إلى ما نقول الهمزة واللام والألف المكسورة مثلاً، فهذا هو منهجهم فيها فهم لما رأوا أنه لا يثبت فيها عند الوقف إلا اللام قالوا: إذن نعاملها معاملة الحرف الواحد فنسمي كل حرف باسمه فنقول: المعرف بالألف واللام.

البصريون قالوا: هما حرفان والمنهج المتبع في تسمية الحرفين أن ينطق بهما معا يلفظان كما هما لا أن يسمى كل حرف على حدى فلا يقال: الميم والنون في «من» وإنما يقال: «من» فكذلك في حرف التعريف لا يقال: الألف واللام وإنما يقال: أل وعلى كل حال من قال: التعريف بالألف واللام أو قال التعريف بأل فقد أصاب في الحالتين.

هل هذه الأصل فيها أن تكون للتعريف فتأتي الكلمة نكرة تقول: علم فتريد أن تعرفها فتقول: العلم فتدخل عليها أل فقد عرفتها حينئذ وهذه أل المعرفة هي التي يقصد بها أن تكون علامة للاسم لأن أل أحياناً تأتي وهي نادرة الاستعمال أيضاً لا تدل على اسمية الكلمة يسمونها أل الموصولة ولو أن واحداً منكم استعرض الأسماء الموصولة ولعلها تأتي عند الحديث عن الاسم الموصول لو أن واحداً منكم استعرض الأسماء الموصولة لوجد أن بعض النحويين يذكر منها أل تلك تشبه أل المعرفة في الصورة لكنها تختلف عنها بأنها ليست من علامات الأسماء تدخل على غير الأسماء والفرزدق له بيت شعري يتداوله النحويون أيضاً في كتبهم وهو قوله:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فأل كما ترون دخلت على الفعل هذا البيت له قصة لعلي أذكرها بإيجاز تطرية للحديث:

دخل رجل من بني عذرة – وعذرة قبيلة من قبائل العرب ينسب إليها العذريون فيقال: هذا شعر عذري ينسب إليه الغزل العفيف لأن أكثر شعرائهم كانوا إذا تغزلوا تغزلوا بعفة فيقال: الغزل العذري حتى صار علماً على الغزل العفيف هذا الرجل دخل على عبد الملك بن مروان وكان بحضرته شعراء النقائض الثلاثة: جرير والفرزدق والأخطل والرجل هذا لم يكن يعرفهم لكنه كان يعرف شعرهم وكان يفضل جريراً على صاحبيه، فلما عرفه الخليفة بأسمائهم قال: هذا فلان وهذا فلان وهذا فلان ارتجز أو قال نظماً ارتجل قوله:

فحيا الإله أبا حزرة *** وأرغم أنفك يا أخطلُ

وجدُّ الفرزدق أتعس به *** ودق خياشيمه الجندلُ

وأبو حزرة كنية جرير، فغضب من هجي من هؤلاء الشعراء فقام الفرزدق وقال البيتين الذين فيهما الشاهد قال:
يا أرغم الله أنفاً أنت حامـــله *** يا ذا الخنا ومقـــال الزور والخطل
ما أنت بالحكم الترضى حكومته *** ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
وأيضا الأخطل ارتجل بيتين في هجائه قال :
يا شر من حملت ساق على قدم *** ما مثل قولك في الأقوال محتــملُ
إن الحكومة ليست في أبيك ولا *** في معشــــر أنت منهم إنهم سفل
جرير مدح ولذلك بدأ يدافع فقال:
شتمتما قائـــلاً للحق مهتدياً *** عند الخليفة والأقوال تنتضل
أتشتمان سفاهاً خيركم نسباً *** ففيكما وإلهي الزور والخطل

على كل حال يهمنا قول الفرزدق: الترضى حكومته. حين أدخل أل على ترضى وقد عرفنا أن أل من خصائص الأسماء لكن لما عرفنا أن هذه اسم موصول بمعنى الذي ترضى وليس حرف تعريف والذي نحن نتكلم عنــه مــن خصائص الأسماء في الأصل هو حرف التعريف ومن ثم فعلامة الاسم دخول أل في الأصل المعرف يلحقون به ما يسمونه بأل الزائدة لكن المقام لا يحتمل الحديث عن مثل هذا النوع، فيكفينا الحديث عن أل المعرفة أنها هي الدالة على اسمية الكلمة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾[العلق: ١٥] هل هي فعل ولماذا يدخل عليها التنوين؟

﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ هنا هذا فعل ولكن النون فيه هنا ليست بتنون وإنما هو مما ذكرته منذ قليل في التمثيل بآية ســورة يوسف ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ ﴾ فهي نون توكيد فنسفعاً أيضاً هذه نون توكيد ونون التوكيد تدخل على الأفعال وليست بتنوين فإذن ليست علامة على اسمية الكلمة وإنما هي نون التوكيد التي ماثلت التنوين في أنها نون ساكنة وخالفته في دلالتها على الترتيب ولذلك قالوا في التعريف: نون ساكنة وقالوا في آخره: لغير توكيــد حتــى يخرجوا هذا النوع من أنواع النونات.

يبقى من علامات الأسماء ما قال فيه ابن آجروم: (وحروف الخفض وهي وهي من وإلى وعن وعلى...) إلـــى آخر ما ذكر من حروف.

الخفض كما ذكرنا من قبل هو تعبير كوفي كما قلنا ويقابله عند البصريين الجر.

الحقيقة ابن آجروم هنا الأصل في هذا المتن وهو متن شديد الاختصار ليس مختصراً وإنما هو شديد الاختصار، الأصل فيه أن لا يأتي بهذا المقطع ما دام كتاباً مختصراً وقد سبق الحديث عن الخفض والخفض كما ذكرت مــن قبل يشمل الخفض بالحرف والإضافة والتبعية فهو عندما يقول: من علامات الاسم حروف الخفض ويبدأ بتعــدادها هو في قوله في السابق (الخفض) دخل فيه هذا نعم لو كان كتاب شرح أو كتاباً موسعاً أو حتى متناً طويلاً لاحتمل هذا الكلام لكن ما دام سبق فيفترض أنه لا يذكر هذا الكلام الآن ليحافظ على وجازة عبارته ووجازة متنه لأن فيــه تناقضاً بين أن يكون الكلام مختصراً اختصاراً يكاد يكون مخلاً؛ لحذفه بعض الأبواب النحوية كالبدل غير مذكور في هذ الكتاب ومن جهة أخرى يذكر هذا لعل هذا من السهو الذي وقع فيه المصنف –رحمه الله تعالى–.

ذكرت البيت: ما أنت بالحكم الترضى حكومته كأن المقدر هنا بالحكم الذي ترضى إذن هنا حذف؟

ليس حذفاً. هي أل هذه بمعنى الذي كما أنك عندما تقول: جاء من عندك بمعنى الذي عندك فــ «من» بمعنـــى: الذي فكذلك أل هنا بمعنى الذي، تحذف أل وتضع مكانها الذي فهي اسم موصول تدل على معنى الذي والأســماء الموصولة كثيرة يجمع بينها أنها تؤدي معنى الذي أو التي بحسب المعنى المراد.

الألف واللام التي للجنس تدخل على الأسماء ولكنها تعرفها لفظاً وتبقى نكرة في المعنى مثــل الناصــح نريــد توضيحاً؟

هذه من الأشياء التي كان مما يدخل في هذا مثلاً الحديث مثلاً عن أل التي للعهد والحديث عنها طريف وجيــد ولكن أنا أحس أن سيرنا في شرح ذلك كأنه يطول كثيراً وخشية أن تنفد حلقات هذا البرنامج المبارك ولم نصل فيه إلى إكمال الكتاب ولذلك أنا أسعى لترك بعض الأمور نوعاً من المراعاة للوقت وأن ما ذكر – إن شاء الله– يغنـــي عنه نعم في قولنا: الناس وأل فيه للجنس وليست للتعريف وهي لبيان الماهية وهذا صحيح ولذلك أنا قلــت: إن أل التي هي من علامات الأسماء هي أل التي تستعمل غالباً للتعريف ولذلك هناك أل أيضاً التي يسمونها الزائدة وهي من علامات الأسماء لا تعرف كقولك: اليزيد وقولك: السموئل وقولك: الحسن فإنها في الأصل هذه ليست معرفــة لأنها أعلام قبل دخول أل عليها فلا إشكال في هذا الأكثر في أل أن تكون معرفة وتأتي لغير ذلك وهي فــي كــلا الحالتين علامة من علامات الاسم.

الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأستفتح بالذي هو خير، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يوفقني وإياكم إلى ما يحب ويرضى، كما أسأله -سبحانه- أن يجعل هذا اللقاء لقاءً مباركاً على من يتحدث فيه ويصغي إليه ويتعلم، في مستهل اللقاء -الحقيقة- هناك بعض الأمور التي لا يستطيع الإنسان أن يتركها دون تعليق عليها ومن أهمها ما أراه من إقبال الإخوة الحاضرين معنا هنا في هذا المكان من الشباب الحريصين على الطلب والاستفادة فإني أرى إقبالهم على حضور هذا الدرس، بل إني أعلم أن هناك من الطلاب من لم يتيسر له المكان للجلوس للاستماع لدرس النحو وهذا يلغي المقولة التي تذكر أن النحو قليل طلابه، ويبشر هذا أن أهل هذا اللسان العربي وأهل العربية وطلبة العلم بصفة عامة حريصون على دراسة لسان كتاب ربهم لأن هذا هو مفتاح العلوم.

أحب في مستهل اللقاء بعد أن ذكر الأخ الكريم بالتواصل عن طريق الاتصال الشبكي، ما دام الاتصال اليوم مفتوحاً لاستقبال مشاركات واستفسارات المشاهدين والمتابعين وسيكون هناك -إن شاء الله تعالى وبإذن الله- استقبال لهذه المشاركات من خلال اللقاء بين كل آونة وأخرى خلال هذا البرنامج، أحب أن أستفتح الأمر باستفسار أو استفسارين أو سؤال أو سؤالين للحاضرين معنا من الشباب للتأكد من متابعتهم لما سبق من موضوعات مرت بنا في اللقاء السابق.

أول ما أسأل عنه: نحن تحدثنا فيما سبق عن علامات الاسم، أولاً: ما المقصود بعلامات الاسم، وما الفائدة من معرفة علامات الاسم؟

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، المقصود بعلامات الاسم: هي التي تدخل على الاسم فتبين أنه اسم لا فعل أو حرف

تبين أنه اسم، لا فعل ولا حرف، هذا صحيح، لأنا نحن الآن نريد أن نميز بين أنواع الكلمة الثلاثة، وهذا لا يتحقق إلا بمعرفة علامة كل نوع. ما الذي مر بنا من علامات الاسم مما ذكره المصنف؟

مر بنا الجر أو الخفض والتنوين وأل

هذا صحيح، إذن: هذه العلامات التي مرت الثلاث وأحب هنا - ما دمنا تحدثنا عن أل وقبل أن نغادرها - التنبيهَ، على أمر:

نحن نسمع أو نعرف أن في تسمية بعض الأسر أن يقال مثلاً: العمر، العثمان. ربما يسأل سائل ويقول: هل أل هذه هي المعرفة أم الزائدة؟ أم ماذا تكون؟ والحق أن «أل» هذه ليست من علامات الاسم وإنما هي فيما يظهر هي اختصار دعت إليه اللغة الدارجة وأصلها آل والآل هو الأهل، فأصلها آل فلان ومع الدرج أو مع كثرة الاستعمال اختصرت إلى الفلان وهذا لا يعني أنها تحولت من اسم إلى حرف لكن فقط في نطقها أشبهت حرف التعريف وإلا فالكلمة كما تعرفون معرفة أصلاً لأنها علم في البداية فليست في حاجة إلى أن تعرف وإنما هي اختصار لآل فلان فقيل: الفلان اختصاراً.

بسم الله الرحمن الرحيم، يقول المصنف -رحمه الله تعالى-: (فالاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام. وحروف الخفض وهي: من وإلى وعن وعلى وفي ورب والباء والكاف واللام وحروف القسم وهي: الواو والباء والتاء)

هنا ذكر العلامة الرابعة التي يراها هو علامة رابعة من علامات الاسم وسماها حروف الخفض وقد سبق بيان أن مصطلح الخفض هو مصطلح كوفي وهذا يدل على انتهاج ابن آجروم مصطلحات أو حرصه على انتهاج المنهج الكوفي باستعماله مصطلحاتهم وهي: تسمية الجر خفضاً ونحن نعرف أن البصريين يسمونه الجر، ولا مشاحة، فالأمر واحد، وعلى قوله: (وحروف الخفض) ثم سردها بعد ذلك مأخذ لأن هذا متن مختصر بل إنه شديد الاختصار وتكرار الحديث عن الخفض، مرة الخفض عامة، ومرة حروف الخفض يناقض طبيعة الاختصار والإيجاز. في الشرح نعم أفصل لكن في المتن الذي وضع للحفظ وللإيجاز يفترض ألا يكون فيه إيجاز وفي قوله: (وحروف الخفض) بعد قوله في البداية: (الخفض) فيه تكرار لا يسوغ في مثل هذا المتن شديد الإيجاز.

حروف الخفض ذكرها ابن آجروم كما مرت منذ قليل وكما هو مثبت في كلامه ليس هناك حاجة إلى تكرارها، أحب أن أنبه هنا أو أن أذكر هنا أن ابن مالك في ألفيته قد ذكر من حروف الجر ما هو أكثر مما ذكره ابن آجروم هنا ذكر ابن مالك في الألفية عشرين حرفاً، هذه الحروف حروف الجر منها ما هو لا يأتي إلا حرف جر، ومنها ما هو يأتي حرف جر وغير حرف جر، ومجموعها عند ابن مالك عشرون حرفا جمعها في بيتين من أبيات الألفية فقال: هاك حروف الجر وهي: ثم بدأ بتعدادها.

هاك حروف الجر وهي من إلى *** حتى خلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ رب اللام كي واو وتا *** والكاف والباء ولعل ومتى

هذه عشرون حرفاً وبعضهم زاد عليها أيضاً لولا عندما تكون جارة للضمير المتصل في قولك: لولاي أو لولاكِ أو لولاه عند من يرى أنها حرف جر تجر الضمير في هذا المقام.

لا داعي لتفصيل أو ذكر هذه الحروف وقد ذكرها هو بالتفصيل لكن المهم ذكر ما يحسن الوقوف عنده من هذه الحروف:

(رب) من الحروف التي نحتاج إلى أن نتوقف عندها قليلاً عندما يقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الحديث الذي ثبت في صحيح البخاري: (يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة) فنجد رب هذه حرف جر كما ترون، ونجد الشاعر يقول:

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أب *** وذي ولد لم يلده أبوان

فيقول: رب مولودٍ فتجر أيضاً فقد اتفق المثالان أو الشاهدان على جر رُبَّ لما بعدها، لكن اختلفا في المعنى فعندما يقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ( يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) ما المعنى الذي أفادته رب هنا؟ هل أفادت أن هناك عدداً قليلاً ممن يتصفن بهذه الصفة أو أن هناك عدداً كثيراً ممن يتصفن بهذه الصفة؟ الجواب: رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما يتبين من الحديث أن هناك كثيرات يتصفن بهذه الصفات، فكأن رب تفيد التكثير، والذي نعرفه عن رب أنها تفيد التقليل، فإذن هذا الحرف دل على معنيين متضادين فمرة يدل على التكثير كما في الحديث ومرة يدل على التقليل كما تقول: رب رجل جاء يعني قليل وفي مثال الشعر الذي ذكر منذ قليل: ألا رب مولود وليس له أب، فهذا نادر لأن الأصل أن المولود له والد ليس هناك مولود بطبيعة الأمر إلا وله أب ووالد، فأن يقال: رب مولود ليس له أب، هذا من القليل.

دعوني أسأل عن معنى هذا البيت

ألا رب مولود وليس له أب *** وذي ولد لم يلده أبوان

طبعًا قصده لم يلدْه، لكن حركت الدال لاستقامة الوزن، وحركت بالكسر وإلا فأصلها أن الفعل مجزوم بلم، من هو المولود الذي ليس له أب؟ ومن هو ذي الولد الذي لم يلده أبواه؟

المولود الذي ليس له أب: آدم -عليه السلام- والمولود الذي لم يلده أب

مولود وليس له أب؟ ووالد لم يلده أبواه؟

المولود الذي ليس له أب: آدم -عليه السلام-

هل آدم مولود ؟

لا.. مخلوق؟

إذن ليس مولوداً نحن نريد مولوداً وليس له أب؟

المولود الذي ليس له أب هو عيسى -عليه السلام-

وذو الولد أو الوالد الذي لم يلده أبوان؟

آدم -عليه السلام-

هنا آدم، يتبين إذن من التمثيل لرب في الحالتين أنها تستعمل للتكثير وتستعمل للتقليل، هذه تستعمل لمعنيين متضادين قد يقول قائل: هذا يخالف الوضوح والبيان الذي تفيده العربية لأن الأصل أن الألفاظ الموجودة في العربية لبيان المعاني واضحة فعندما تكون الكلمة قابلة لهذا ولهذا فهذا إلباس، والجواب هل منكم من يستطيع أن يجيب على هذا؟ كيف تستعمل الكلمة للشيء وضده؟ كيف يكون في العربية مثلاً ألفاظ تفيد الأضداد؟ كأن يسمى الجون للأسود والأبيض، والوشل للقليل والكثير، والجلل للعظيم والحقير، فيقال مثلاً: هذا أمر جلل أي: خطير وتقول القائلة: كل مصيبة بعدك جلل يعني: حقيرة أمرها يسير، فكيف تكون العربية التي هي لسان البيان والإيضاح محتملة للمعنى وضده، وهذا يخالف البيان والإيضاح المقصود؟

هذا يكون بحسب اختلاف لهجات العرب من لهجة للهجة ومن قبيلة إلى قبيلة، فالجون في قبيلة يستعمل للأبيض وفي قبيلة أخرى يستعمل للأسود

هذا سليم، لكن لا أزال مقيماً السؤال، الآن بعد أن سارت الكلمة مستعملة في الكلام العربي الفصيح للدلالة على هذا الشيء ولضده أنا أيها السامع كيف أعرف أن المقصود هو الشيء أو المقصود هو ضده؟

من خلال السياق

من خلال السياق، من خلال سياق الكلام، إذن: سياق الكلام هو الذي يحدد لي المعاني المختلفة، وبناءً على ذلك فأنا أستطيع من خلال السياق أن أعرف هل هذا هو المعنى أو هو ضده، فإذا جاءتني رب في مثل قوله: ** رب مولود وليس له أب ** أنا أعرف أن المولود الأصل أن يكون له أب، فعندما يأتي مثل هذا فالمقصود التقليل

والندرة، فهي هنا للتقليل كما أنه عندما تقول القائلة في مقام النعي: كل مصيبة بعدك جلل، فهي قطعاً تقصد أن هذه المصيبة الموجودة عظيمة وكل مصيبة بعدها حقيرة ويسيرة مع أن الجلل كما نعرف في الاستعمال الأصل فيه الجلل هو العظيم الكبير.

المؤلف اختصر كثيراً فاكتفى بهذه العلامات للاسم جعل الاسم يدل على هذه العلامات لكن العلماء ذكروا أيضاً أشياء تميز الاسم غير ما ذكره المصنف في هذا المقام، مثلاً:

النداء: لا ينادى إلا الأسماء فأنت أيها المتكلم لا يصح أن تنادي الفعل كما أنك لا تنادي الحرف، لا تنادي إلا شيئاً له جسم وله استجابة حتى يستقبل نداءاتك ويستجيب لها، والأفعال والحروف ليس لها هذه الصفة، ومن ثم سار النداء أحد علامات الاسم، عندما يأتي في الآية مثلاً ﴿ يَا أُخْتَ هَارُونَ ﴾ فأخت اسم ودليل اسميتها أنها نوديت لأن الأفعال والحروف لا تنادى.

طيب أسأل سؤالاً الله –سبحانه وتعالى– يحكي عن بعض الصالحين الذين ورد ذكرهم في القرآن الكريم: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] نحن الآن نقول: إن النداء إحدى علامات الأسماء هو إحدى علامات الأسماء هنا ﴿يَ﴾ ماذا جاء بعدها؟ ﴿لَيْتَ﴾ وليت هذه حرف، وليست اسماً ولا فعلاً، فكيف نقول: إن النداء من علامات الأسماء وقد دخلت «يا» هنا على الحرف؟

تأول هذه الآية بإحدى طريقين:

الأولى: أن يكون المنادى محذوفاً، أن أقول: يا هؤلاء ليت.

والطريقة الأخرى: أن تكون «يا» حرف تنبيه فنخرجها من هنا عن النداء

بهذا إذن يتبين أن المقصود بالنداء ما دام يسوغ هذا الأمر ويكون المعنى مثلاً أن نقول: يا هؤلاء أو يا سامعون أو يا حاضرون ليت قومي يعلمون، إذن: المقصود بالنداء من علامات الاسم ليس أن يأتي حرف النداء وبعده الاسم مباشرة لا يشترط ذلك، فقد يأتي وبعده الاسم وهو الأكثر وقد يأتي وبعده غير الاسم كما جاء الأمر هنا، لكن علامة الاسم هي أن تكون الكلمة مناداة، أن تكون الكلمة مناداة فنحن هنا لا ننادي ليت، قطعاً، وإنما ننادي السامعين، فإذن كل كلمة مناداة اسم، نوديت ولا يلزم أن كل كلمة وقع قبلها حرف النداء أن تكون هي الاسم.

الأخت الكريمة من الأردن تسأل عن إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴿١٩﴾ [الإنسان: ١٩]؟

المطلوب إعراب الآية كلها؟

نعم، طلبت الإعراب كاملاً؟

باختصار إذن لأن الآية طويلة، ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾.

يطوف: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

عليهم: على حرف جر والضمير «هم» اسم مجرور ضمير متصل في محل جر.

ولدان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

مخلدون: نعت أو صفة لولدان مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم.

إذا: هذا حرف شرط.

رأى: في رأيتهم، رأى فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل و«هم» ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

حسبتهم: هذه حسب هي الواقعة في جواب الشرط، حسب فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل و«هم» ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول أول لأن حسب تنصب مفعولين.

لؤلؤا: مفعول ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ومنثورا: نعت للؤلؤ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أنا أحب الحقيقة أن كل سؤال فيه فائدة ونفع أن لا نتركه لكن الأمر كما يتراءى، اختياره في الوقت المناسب.

أيضاً العلماء يذكرون من علامات الأسماء علامة مفيدة جدًا، يسمونها الإسناد ولذلك ابن مالك قال في علامات الاسم في الألفية :

بالجر والتنوين والنداء وأل *** ومسند للاسم تمييز حصل

يعني: حصل تمييز الاسم بواحد من هذه العلامات.

المقصود بالإسناد: هو أن يذكر عن الكلمة ما يتم به المعنى أو يكون بها ذكر شيء يتعلق بها إما بإخبار أو بوصف أو بذكر شيء يتعلق بكلمة معينة فهذا دليل على أن هذه الكلمة اسم وليست فعلاً ولا حرفاً، فعندما تقول مثلاً: جاء الرجل أنت الآن تخبر عن الرجل بالمجيئ فالرجل إذن اسم، لأنك أسندت إليه المجيئ، عندما تقول: الرجل كريم، أيضاً الرجل اسم والدليل على ذلك غير دخول "أل" التي هي حرف تعريف: أنك وصفته بالكرم، فأسندت إليه الكرم، فكل شيء يدل على وصف أو إخبار عن شيء فهو إسناد إليه وهو علامة من علامات اسميته، هذه العلامة نفعت كثيراً في الدلالة على أن الضمائر أسماء، نحن نعرف أن الضمائر عادة تتكون من حرف أو حرفين في الغالب، فتقول مثلاً: مررت به، هذا حرف واحد الهاء، وتقول: بهم، أيضاً الهاء هي حرف واحد والميم هي علامة الجمع والذي يراها اثنين الهاء والميم معاً هما الضمير يراها حرفين، بها أيضاً حرفان فالضمائر عادة تتكون من حرف أو حرفين ما الذي يدل على أنها أسماء؟ هي صورتها صورة الحروف، عبارة عن حرف أو حرفين كالحروف؟ فلو قلنا: الجر، نعم هي تكون مضافاً إليه ويدخل عليها حرف الجر ولكن لا تظهر عليها علامة الجر لأنها مبنية. التنوين؟ الضمائر لا تنون، المناداة؟ لا.. تقول: يا أنت، أو يا هو، على الصحيح وما ورد في ذلك فهو من الشواذ التي لا يسوغ القياس عليها، وكذلك «أل» حرف التعريف لا يدخل على الضمير لأن الضمير أصلاً معرفة، فإذن ما الذي يدل على اسميتها؟ الذي يدل على اسمية الضمائر هو الإسناد إليها، فأنت تقول مثلاً: مررت به، فتسند إليه المرور أو تقول: أكرمته فتسند إليه وقوع الإكرام، هو كريم فتصفه بالكرم فحينذاك هذه الأمور أو إسناد هذه الصفات إلى الضمائر دليل على اسميتها.

أيضاً من علامات الأسماء التي لم يذكرها المصنف في متنه: التثنية والجمع، ولا يثنى ولا يجمع من أنواع الكلمة إلا الأسماء، لأن الأفعال ليست أجساماً حتى نصفها بأنها اثنان أو ثلاثة أو عشرة وإنما هي أحداث تقع والذي يوصف بالتعدد هو الأشياء التي لها أجسام أو المعاني ومن ثم فإن الأسماء هي التي توصف بالتثنية والجمع فإذا قلت مثلاً: كتابان فهذا دليل على أن الكتاب اسم، وإذا قلت: رجال، هذا دليل على أن الرجل اسم، لأنني جمعته، فالتثنية والجمع دليل على الاسمية.

طيب أسأل سؤالاً: عندما نقول: ضربا أو ضربوا، الآن ضربا للاثنين، وضربوا للجماعة، هذه أسماء أو أفعال أو حروف، هذه أفعال ودلت على الاثنين وعلى الجماعة كيف نقول: إن التثنية والجمع من علامات الأسماء مع أن هذه أفعال ودلت على التثنية وعلى الجمع؟

نجد أن في الأفعال ترفع مثلاً بحذف النون في المثنى

بثبوت النون.

بثبوت النون، آسف في المثنى

وتنصب وتجزم بحذفها، هذا سيأتي إن شاء الله.

هذا هو الذي يدل بين الفعل والاسم

أنت كلامك صحيح، لكنه أنا أحتاج إلى تنتبهوا بالضبط إلى ما أريد: أنا الآن أسأل وأقول: عندما يقول النحويون: إن التثنية والجمع من علامات الأسماء ونجد أننا نقول: ذهبا فنسنده إلى اثنين، وذهبوا للجماعة وهي أفعال ماضية كما ترون، الآن ثني الفعل الماضي وجمع ونحن نقول: إن التثنية والجمع خاصة بالأسماء، إذن ما صارت علامة من علامات الأسماء، صارت تدخل في الأسماء وفي الأفعال، هل هذا صحيح؟

هنا الفعل ما أراد التثنية بلفظه وإنما بضمير قد دخل عليه أما الأسماء فإنها تفيد التسمية في لفظه

أحسنت، هي التثنية ما حصلت في قولنا: ذهبا، أو أخذا والجمع كذلك ما حصل في قولنا: ذهبوا وخرجوا ما جاءت من الفعل وإنما جاءت من الاسم الذي هو الضمير الذي يعرب فاعلاً ألف الاثنين أو واو الجماعة هو الذي يدل على التثنية فإذن التثنية أيضاً لا تزال خاصة بالأسماء فالذي ثني وجمع هو الاسم في هذه الجملة الفعلية وليس الفعل نفسه، إذن جاءت التثنية من خلال الضمير الذي يعرب فاعلاً وليس من خلال الفعل نفسه.

الأخت الكريمة من سوريا تقول: السلام عليكم ورحمه الله وبركاته، هل إعراب "ربما": "رب" حرف جر و"ما" ضمير أم أن لها إعراباً آخر؟

تأتي «ما» وتدخل على الأحرف العاملة فيقولون: إنها تكفها عن العمل ويسمون «ما» هذه الكافة، ويعربون الحرف العامل والمقصود بالحرف العامل هو الذي يؤدي إلى أثر كالناصب أو الجار، هذه الحروف تسمى حروف عاملة إذا دخلت عليها «ما» كفتها عن العمل ولذلك عندما يعرب المعربون يقولون: كافة ومكفوفة، يقصدون أن "رب" قد كُفت عن العمل أو «إن» عندما نقول: «إنما» كفت عن العمل وقولهم: كافة ومكفوفة هذا خلاف الترتيب؛ الأصل مكفوفة وكافة لأن رب كُفت عن العمل و«ما» كفتها فالترتيب يقتضي ذلك، إذن: إذا دخلت «ما» على «رب» أو على غيرها من الحروف العاملة فإنها تكفها عن العمل وتمنعها منه، فلا تصبح حينذاك «رب» حرف

جر، ويبقى معناها كما هو للتقليل كثيراً وللتكثير قليلاً، ولكن لا تكون حرف جر حينذاك لأن «ما» هذه كفتها عن العمل، كما أن «إن» إذا دخلت عليها «ما» كفتها عن نصب ما بعدها، فنقول: إن «إن» ما عادت تنصب الاسم وترفع الخبر لأنها «ما» كفتها ما عن العمل.

الأخت الكريمة من الكويت تقول: في الدعاء عندما نقول: "يا من يسمع الدعاء" هل «من» تعد اسماً؟

«من» هذه عندما يدعو الداعي ويقول: "يا من يسمع الدعاء" هو يخاطب الله -سبحانه وتعالى- فمن هنا اسم موصول: يا أيها الذي يسمع الدعاء وهو الله -سبحانه وتعالى- فإذن: «من» اسم والدليل على اسميته في هذه الجملة أنه نودي وكما نعلم إنما ينادى الأسماء.

الأخ الكريم من إيطاليا يقول: هل يلزم أن كل كلمة يسبقها أداة نداء أن تكون اسماً؟

قد قلت منذ قليل وأجاب الإخوة: أنه قد يدخل حرف النداء على غير الأسماء كما في قول الله -سبحانه وتعالى- ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] لكن المنادى اسم يعني يا هؤلاء يا سامعون فإذن أن تكون الكلمة مناداة هذا دليل على اسميتها لكن أن تكون الكلمة دخل عليها حرف النداء قد تكون اسماً وربما لا تكون كذلك.

وإنما علامة الاسم أن ينادى، لا أن يدخل عليه حرف نداء فقط لأن دخوله ربما يكون في الصورة على غير الأسماء.

قد تدخل الفعل مثل ما نقول: يا رعاك الله

مما يقال: يا رعاك الله، كأن التقدير يا فلان رعاك الله أو تكون حينذاك كما ذكر الإخوة منذ قليل أن «يا» حينئذ لا تكون أصلاً حرف نداء وإنما هي حرف تنبيه أنت تريد أن تدعو للمخاطب فتقول: رعاك الله لكنك تقدم حينذاك بياء لتنبيهه لاستماع ما تقول بعد ذلك، فتكون كأنها أداة تنبيه وحينئذ لا نداء في الأمر وحينذاك لا تدل أيضاً على الاسمية، الدال على الاسمية هو أن تكون الكلمة نفسها مناداة أي يطلب منها الإقبال والنداء هو طلب إقبال السامع فمتى طلب إقبال السامع فهو اسم، هذا هو المقصود بانصراف النداء أو دلالة النداء على اسمية المنادى.

الأخت الكريمة من عمان تقول: هل (يا رُبَّ كاسية) يصدق عليها ما قلناه في «يا ليت»؟

هذا صحيح، بالضبط لأنها حينذاك دخلت في الصورة على «رب» ورب حرف جر، فإما أن يكون التقدير يا سامع رب كذا... حينذاك يكون المنادى هو اسم وهو السامع وإما أن تكون «يا» للتنبيه وليست أداة نداء وحينذاك فقط هي لجذب انتباه المخاطب لما سيأتي بعده وهو الإخبار بأنه يوجد من النساء من هذه صفتها في الدنيا والآخرة.

من العلامات التي تدل على أن الكلمة اسم ولم يذكرها أصلاً المصنف الإضافة وأقول: إن مقصودي بالإضافة هنا ومقصود العلماء عندما يذكرون أن الإضافة من علامات الأسماء أن تكون الكلمة مضافة وليس مضافة إليها فعندما تقول كتابُ النحو عندك كتاب هذا هو المضاف والنحو مضاف إليه والكتاب والنحو كلاهما اسم حينذاك لكن الدليل على اسمية كتاب في هذه التركيب الإضافي هنا أنه أضيف والدليل على اسمية كلمة النحو دخول أل عليها، وليس وجودها وكونها مضافاً إليها، ولذلك الدلالة على اسمية الكلمة هو أن تكون مضافة لا أن تكون مضافاً إليها، ولذلك تأتي أحياناً الجمل الفعلية مضافاً إليها، أنتم تعلمون أنه بعض الكلمات تضاف إلى الجمل عندما يقول الله - سبحانه وتعالى-: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ﴾ [المائدة: ١٠٩] يوم مضاف يجمع فعل مضارع ولفظ الجلالة فاعل والرسل مفعول والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه، إذن عندنا يوم مضاف والجملة الفعلية مضاف إليه، يوم اسم لكونه مضافاً لكن لا نستطيع أن نقول: إن الجملة الفعلية اسم، إذن: كون الشيء مضافاً إليه لا يدل على الاسمية لكن كونه مضافاً هو الدليل على الاسمية إذن عندما يقول النحويون: إن الإضافة من علامات الأسماء يقصدون أن تكون الكلمة نفسها مضافة إلى ما بعدها، ومثل قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩] فحيثُ أضيفت إلى الجملة الفعلية "خرجتَ" فالإضافة إضافة حيث إلى الجملة الفعلية دليل على اسمية حيث، لكن كون جملة خرجت مضافاً إليها لا يدل على أنها اسم، فإذن هذه العلامة من علامة الأسماء إذا أردنا أن نحررها نقول: أن تكون الكلمة مضافة هذا هو الدليل على اسمية الكلمة.

أيضاً من العلامات التي لم يذكرها المؤلف: أن يعود الضمير إلى الكلمة فكل كلمة صح أن نعيد الضمير إليها فهي اسم ذلك أن الحروف والأفعال لا يصح أن نعيد الضمائر إليها فلا أقول مثلاً: في قوله يفعلوا أو يذهبوا ما أستطيع أن آتي بعد ذلك بضمير يعود إلى يذهب أو يفعل لكني عندما أقول: محمد فأقول محمد أكرمته فأعيد الضمير إلى محمد فإعادة الضمير على الكلمة دليل على أنها اسم، ولذلك نستطيع أن نقول: إن كل كلمة صح رجوع الضمير إليها فهي اسم؛ لأن الأفعال والحروف لا يصح فيها الإضمار، لا يصح فيها عود الضمير عليها؛ لأنها لا تضمر، لا تكون ظاهرة فتضمر والأسماء تكون ظاهرة فيختصر ويؤتى بالضمير ليعود عليها، هذه العلامة استدل بها على أل الموصولة - تذكرون يا إخوان لما ذكرنا بيت الفرزدق في قوله:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته *** ولا الأصيل ولا ذي الرأي والنسب

يعني الذي ترضى حكومته، هنا «أل» الترضى الظاهر فيها أنها حرف أل، مثل حرف التعريف فيقول قائل: كيف تقولون: إنها اسم موصول، وهي في صورتها صورة حرف التعريف؟ نقول: الذي يدل على اسميته أنه عاد الضمير إليه فعندما قال: الترضى حكومته، أي: الذي ترضى حكومته هو فالهاء عادت إليه إلى «أل»فدل هذا على أنه اسم، فعود الضمير أو رجوع الضمير إلى الكلمة دليل على اسميتها.

للفرزدق البيت يا دكتور قلتم بأنه للمتنبي

لا.. لا.. للفرزدق، المتنبي لا يحتج به إن قلت ذلك فهو زلة لسان، المتنبي لا يحتج بشعره لأنه جاء بعد عصور الاحتجاج، البيت للفرزدق والفرزدق يحتج بشعره لأنه في عصر الاحتجاج.

فإذن هذه أيضاً من علامات الأسماء يعني: عود الضمير على الكلمة يدل على اسميتها، أسأل سؤالاً إن لم يكن هناك سؤال أنا أسأل الإخوة.

هناك علامات أخر أيضاً للاسم منها التصغير وقابلية الكلمة للنعت والبدلية

هذا صحيح علامات الأسماء أوصلها بعضهم إلى أكثر من ثلاث عشرة علامة، لكن بعض هذه العلامات الأمر فيها غير ظاهر، وبعضها يتوصل به إلى درء خلاف قائم مثل الدلالة على اسمية مثلاً: التعجب في قولنا: ما أحسن فلاناً، فهناك خلاف بين النحويين هل هما اسم أو فعل، من النحويين من يقول: هما فعلان، عندما نقول: ما أحسن فلاناً تعجب منه من يقول: هو فعل تعجب لأنه تسميته بفعل التعجب دليل على فعليته واستند إلى ذلك وجود علامات من علامات الأفعال التي سنذكرها بعد قليل.

ومنهم من قال: إن أحسن هذه اسم والدليل أنه ورد في كلام العرب تصغيره ما أحيسن فلاناً ومنه قول الشاعر:

يا ما أحيسن غزلاناً شدن لنا *** من هؤلائكن الضال والسمر

فجاءت أحيسن هذه التي هي صيغة تعجب جاءت مصغرة فدل هذا على اسميتها فنقول: إن بعض هذه العلامات أحياناً دلالته على الاسمية ليست بالظاهرة دائماً ولكنه يتوصل بها إلى درء الاختلاف في أمر من الأمور، لكن قطعا أن التصغير الذي يصغر في الأصل هو الأسماء وليس الأفعال ولا الحروف، واعلموا - أيها الإخوة- أنه لابد من الاختصار عندما يشرح مثل هذا المتن المختصر الشديد؛ لأنه إن توسع فيه كثيراً فيخرج حينذاك الشرح عن المتن كثيراً نعم، يشترط أن يذكر ما لابد من ذكره وما يتمم الكلام وأما بعض الأشياء التي مظانها الشروح المطولة فالأصل فيها أن ترجأ لشرح المتون الطويلة أو شرح الكتب الطويلة ليكون المقام أوسع لذكرها وسنسعى دائماً في شرح هذا المتن المختصر على ألا نخرج كثيراً عن كلام المصنف إلا في بعض الأمور اللازمة، تلاحظون مثلاً أنه عندما عرضنا حروف الجر نستعرض معاني هذه الحروف كما أننا لم نستعرض هذه الحروف واحدة واحدة ونمثل لها مثلاً لأن هذه الأمور ظاهرة وواضحة إضافة إلى أن هذا ربما يخرج الحديث عن أن يكون شرحاً لهذا المتن الموجز إلى أن يكون كلاماً في النحو عامة، وهذا ليس بالمقصود وإنما المقصود الحديث في النحو في شرح هذا المتن وذكر ما لابد من متمماته.

إذا تكرمت يا دكتور كون المؤلف أغفل مثلاً الإسناد، أغفل الإضافة... أشياء، هل لذلك دلالة معينة على ضعف دلالة هذه الأشياء؟

لا يلزم هذا لكنه قد يكون هذا دليل على قوة ما ذكره هو أن هذه العلامات هي التي يكثر وجودها، يعني: عندما يقول: إن النداء وحرف التعريف والجر يذكر هذه العلامات بأنها أولاً هي علامات متفق عليها من النحويين أنها من علامات الأسماء ثانيًا أنه هي التي يكثر ورودها في كتب النحو والثالث أنه لا تكاد يخلو اسم من هذه العلامة في سياقات الكلام المختلفة وهذا لا يعني أن ما أغفله أقل.

الدلالة القوية

هذا صحيح على كل حال لابد أن يفوت المؤلفين شيء من مهمات العلوم لكن إذا قرن هذا إلى كثير إحسان المؤلف فإن هذا لا يؤاخذ عليه ودائماً يلتمس للماتن أو لصاحب المتن المختصر يلتمس له العذر دائماً حتى لو أغفل شيئًا نراه مهماً هو ربما يراه دونما ذكره في الأهمية وربما يرى أن الأمر فيه واضح، ومن ثم فالأمر لا يحتاج فيه إلى تفصيل أو كأنه يوكل الأمر إلى فطانة السامع أو القارئ أو أنه يقول: إن أردتم الاستزادة فارجعوا إلى كتب النحو المتوسعة.

إضافة الأسماء إلى الجمل هل هو خاص بضبط الزمان مثلاً ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]؟

إضافة الأسماء إلى الجمل لا يلزم أن تكون هي غالباً نعم الظروف هي التي يكثر إضافتها إلى الجمل لكن نحن رأينا منذ قليل أن حيث أضيفت ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩] أضيفت إلى الجملة، فليست الإضافة خاصة بظرف الزمان وحده لكن أكثر ما يضاف إلى الجمل بالفعل هو الظروف وأشباه الجمل.

يبقى فقط سؤال يتعلق بعلامات الأسماء أنا أسأل سؤالاً للإخوة الأعزة الحاضرين:

الآن علامات الأسماء التي ذكرت أو على الأقل التي ذكرها المصنف هل يمكن أن تجتمع في كلمة واحدة؟ فكروا في الأمر؟ هل يمكن أن تجتمع علامات الأسماء في كلمة واحدة؟

قد تجتمع

تجتمع كلها في كلمة واحدة، هل ممكن أن تعطيني مثالاً؟ الآن يكون السؤال معك أنت الآن؟

نعم مثلاً نقول: ذهب زيد إلى

زيدٌ الآن في قولنا: زيدٌ فيه التنوين طيب نحن نريد الخفض تقول: لكن لا يوجد الآن إلا التنوين.

ذهب زيد، هي تجتمع لكن المثال لا يحضرني الآن، لكن قد تجتمع ثلاث علامات؟

ممكن نعيد الكلمات، لكن نسأل الآن هل العلامات الأربع.

العلمية الآن؟

لا، العلمية ليست معنا في الأسماء.

زيد. التنوين

التنوين، نحن الآن فقط يكفينا ما ذكره المؤلف من علامات أو نكتفي بالثلاثة التي ذكرها التي هي الخفض ودخول "أل" والتنوين.

إلى المسجد يا شيخ؟

إلى المسجد هذه فيها أل والجر لكن ليس فيها تنوين.

لكن اجتمع فيها التعريف بأل والخفض، هذا يوحي بالجواب ما جاء لأحد منكم الجواب، أنا أقول: مررت بمحمد فيكون فيها الجر والتنوين أو أقول: ذهبت إلى المسجد فيكون فيها الجر وحرف التعريف لكن ما مثلت الآن بمثال فيه كل الثلاثة الجر والتعريف والتنوين ، كأن الأخ الكريم رفع يده.

لا يمكن إطلاق اجتماع العلامات الثلاثة

لماذا؟

الكلمة لا تسع

هناك تعليل لو أنكم تأملتم في الأمر لوجدتم التعليل؟ ظهر التعليل يا شيخ.

هناك التنوين والإضافة لا يجتمعان

ما عندنا الإضافة، نحن عندنا تعريف بأل وعندنا تنوين وعندنا جر؟

لو قيل مثلاً: مرحباً بكاتب النص

لا... اجعلني أحور كلامك أنت.. أنا رأيت يداً مرفوعة هناك، تفضل يا شيخ.

التنوين والخفض لا يجتمعان

كيف؟ بمحمد هذه محمد منونة ومخفوضة قل شيئًا آخر، والتنوين وماذا لا يجتمعان ؟

التنوين وحرف التعريف

أحسنت، التنوين وحرف التعريف، لا يجتمعان لا يمكن لكلمة معرفة بأل أن تنون، ما تقول: الرجل، ولذلك هذه العلامات لا تجتمع في مثال واحد لأن التنوين وحرف التعريف لا يجتمعان في مثال واحد لأن التنوين وحرف التعريف لا يجتمعان في مثال واحد لكن قد يدخل هذا ثم تحذفه وتأتي بهذا، هذا ممكن.

هذه إجابة من الأخت الكريمة من عمان تقول: لا يمكن أن تجتمع كلها؟

وذكرت العلة في ذلك؟

لم تذكر شيئً

هو لا يمكن أن تجتمع لأن حرف أل والتنوين لا يجتمعان.

ننتقل إلى علامات الأفعال.

(والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيس الساكنة).

أحسنت، هنا الآن المؤلف انتقل من ذكر علامات الأسماء إلى ذكر علامات الأفعال وطبعا لست بحاجة إلى أن أعيد ما سبق من أنه النحويون أو العلماء عندما يذكرون علامات الأسماء ويذكرون علامات الأفعال غرضهم من ذلك أن يتبين للمتلقي نوع الكلمة فأنت إذا أردت أن تتعرف على كلمات عربية كما عرفنا أسماء وأفعال وحروف وليس هناك قسم رابع، حتى أتعرف هل هذه الكلمة من أي الأنواع الثلاثة أطبق عليها العلامات إن قبلت شيئًا من علامات الأسماء السابقة فهي اسم، ما قبلت أبداً بتطبيق علامات الأفعال التي ذكرها الآن المؤلف قال: (يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيس الساكنة) فذكر عددا من علامات الأفعال.

نبدأ بـ (قد) عندما يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾ [المؤمنون: ١].

فهذه ﴿ قَدْ ﴾ دخلت على ﴿ أَفْلَحَ ﴾ فدل هذا على أن كلمة ﴿ أَفْلَحَ ﴾ هذه فعل وميزة علامات الأفعال أنها لا تكتفي فقط بالدلالة على أن ما دخلت فعل، بل هي تدل أيضاً على نوع الفعل، من العلامات ما يدخل على أكثر من نوع، ومنها ما يدخل على نوع واحد، الأفعال ثلاثة أنواع: أفعال ماضية، وأفعال مضارعة وأفعال أمر، وهذه سبق أن ذكرت من قبل، «قد» تدخل على الفعل الماضي وتدخل على الفعل المضارع، فالله –سبحانه وتعالى– يقول: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾ ويمكن أن ندخلها على المضارع فنقول: قد يخفق المذاكر، وحينذاك المعنى مختلف وعندما يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨]، فعندما يقال: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾، هذه دخلت على الفعل الماضي فدلت على فعليته، معناها حينئذ التحقيق ، معنى التحقيق أن الكلمة ثابتة ومتيقنة ومتحققة فثبوت الفلاح للمؤمنين أمر متحقق.

تدخل على المضارع كما في المثالين الذي ذكرتهما الآن عندما تقول: قد ينجح المهمل، قد يخفق المذاكر، هل هذا هو الأمر العادي أو هذا مخالف للطبيعة ومخالف للعادة ، هذا مخالف للعادة فإذن هو قليل والأصل أن من يهمل لا ينجح وأن من يجد لا يخفق ومن ثم فعندما نقول: قد يخفق المذاكر فهذه للتقليل ، لكن عندما يقول الله – سبحانه وتعالى–: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ ﴾ [النور: ٦٣]، فهذا دليل على اليقين وليس على التقليل، فإذن قد هذه تدخل على الفعل المضارع وتدخل على الفعل الماضي، فإن دخلت على الفعل الماضي فدلالتها على التحقيق، قد قامت الصلاة تحقق قيامها، قد جاء فلان، تحقق مجيئه وإن دخلت على الفعل المضارع فإما أن تدل على التقليل، قد يفعل كذا وإما أن تدل على اليقين كقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨]، فهي تدل على اليقين وأن الله –سبحانه وتعالى– ثبت علمه لهذا الأمر.

قد في الحالتين أو في الحالات كلها دالة على فعلية ما دخلت عليه، لكن يحتمل أن يكون ماضياً ويحتمل أن يكون مضارعاً ولكل واحد منهما معنى إذا دخلت عليه قد كما تبين في الأمثلة السابقة.

الأخ الكريم من الرياض يقول: هل قراءة القرآن أو حفظ القرآن يساعد على الاحتراز من الأخطاء في الكلام؟

أشكر الأخ على سؤاله، كم رأينا من إنسان من حفظة كتاب الله –سبحانه وتعالى– أو من المداومين على قراءة القرآن أو من المكثيرين بالتمثل بآيات كتاب الله –سبحانه وتعالى– فإذا بهم ينطقون أولاً الحروف من مخارجها وهذا يأتي من قراءة القرآن وتعلم تجويده وتحقيق حروفه، وهذا يعطي ملكة في إتقان نطق الأحرف أنت إذا سمعت الإنسان يحرف ويأتي بالحرف على غير وجهه أو يأتي بالصيغة مائلة على غير وجهها الصحيح فاعلم أنه لم يتمكن من قراءة القرآن التمكن الصحيح، صاحب القرآن عادة لكثرة قراءته القرآن مجوداً يخرج أولاً الحروف من مخارجها وينطق الكلمات نطقاً صحيحاً ويأتي بأصواتها صحيحة كما ينبغي، وأيضًا غالباً يكون كلامه في إعرابه غالباً يكون صواباً هذا لا يغني طبعًا عن أن يعرف الإنسان قواعد العربية ولا يصح لإنسان أن يقول: أنا يكفيني أني أقرأ الأسانيد الصحيحة وأني قرأت القرآن يكفيني هذا لأن أكون مقيماً للكلام صحيحاً دون لحن مطلقاً دائماً نقول: هذا يخفف ويقلل من اللحن في الكلام لكنه لا يمنع من اللحن فيه، الذي يمنع من الوقوع في اللحن هو ضبط القاعدة وتطبيقها، هذا هو الذي يمنعك من أن تلحن في الكلام، لكن صاحب القرآن كان من بركات حفظ كتاب الله –سبحانه وتعالى– وترداد قراءته ومعرفته وحفظه كان من فضل الله على صاحب هذا الكتاب العزيز أن أصبح لسانه سريع النطق لما يريد، سريع أيضاً البديهة في الإجابة والحديث قادراً على الإتيان بالمعاني في مواقعها والاستشهاد بالآيات في أماكنها ثم إنه أيضاً كما قلت يقل خطؤه ولحنه لأنه يتمثل أساليب القرآن الكريم وكلماته استشهاداً ونطقاً وأسلوباً.

الأخ الكريم يقول: ما دام أن مصدر النحو الكتاب والسنة – مع الخلاف في السنة– وأشعار العرب في الجاهلية إلى غير ذلك فلماذا ظهر الاختلاف بين علماء النحو مثل البصرية والكوفية إلى غير ذلك؟

السؤال الآخر: هل يجوز للفرد أو للعالم أن يتكلم باختلاف لغات العرب، مثلاً مرة بلغة طي مرة بلغة قريش في كلامه؟ فإذا أنكرت عليه مثلاً قال هذه بلغة كذا بلفظ كذا؟

هو يسأل في السؤال الأول عن أسباب اختلاف النحويين فأصبح هناك مدرستان مع أن المصدر واحد والإجابة هنا تطول كثيراً لكن إذا أردت الإيجاز في بيان ذلك: طبعًا تعرفون أن الشواهد التي جمعت من كلام العرب الفصحاء، من كتاب الله –سبحانه وتعالى– وسنة رسوله –صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب في الجاهلية والإسلام إلى انتهاء عصور الفصاحة شعراً ونثراً، قدر كبير جدًا لا يكاد يحصيه إلا الله –سبحانه وتعالى– كثرة ومن ثم فكون بعض العلماء اطلع على أمثلة كثيرة لقضية وآخرون اطلعوا على أمثلة قليلة منها ووجود أيضاً بعض الأمثلة الشاذة عن القاعدة التي تخالف ما سار عليه جمهور كلام العرب يجعل كل فريق يتمسك أحياناً بأمر ثم إن

هناك أيضاً مقاييس فمثلاً من مناهج البصريين وإن كان المقام ليس الآن مقام تفصيل لأسباب الاختلاف، لكن من مناهج البصريين أنهم يشترطون كثرة الشواهد في القضية، الكوفيون يقولون: لا.. يكفي أن يثبت الشاهد ولو واحداً أو اثنين فنكتفي به ونقيم عليه قاعدة فاختلاف طريقة الاستشهاد أدت إلى اختلاف القواعد لكن اعلموا أن القواعد بين النحويين لا يصل إلى الاختلاف في الأمور الأساسية في النحو فلم يقل أحد من النحويين مثلاً: إن الفاعل يكون منصوباً والآخر يقول: إنه مرفوع، ولم يقل نحوي: إن المضاف إليه مجرور والآخر يقول: منصوب، الاختلاف عادة يكون في أشياء جوازية، في الفروع وليس في الأصول، ومن ثم فإنه لا يسع المتحدث أن يخرج عن هذه الأصول الثابتة في كلامهم وهذا يسوقنا إلى الجواب عن السؤال الثاني: وهو هل يصح الكلام باللغات المختلفة؟

اللغات المختلفة في كلام العرب قد يكون بعضها قد ثبت عن العرب الفصحاء لكن دائماً يحسن بالإنسان أنه لا يلام طبعًا الإنسان أن يقيس على لغة فصيحة موجودة في وقت الفصاحة لا يلام الإنسان على ذلك، ولكن يفترض في الإنسان أن يسعى للقياس والتشبه بما عليه جمهور كلام العرب، يعني الآن العلماء جمعوا كلام العرب فوجدوا أن جمهور الكلام آلاف الشواهد بل عشرات الآلاف من الشواهد تسير على نمط معين، شاهدان أو ثلاثة أو أربعة أو عشرة جاءت على لغية أو لهجة من لهجات العرب جاءت بهذه الطريقة: الأصل أن يسير الإنسان إذا أراد بكلامه تمام الفصاحة أن يسير على جمهور كلام العرب وحينئذ تنضبط له القواعد، لا أن يأخذ بهذا وهذا، لكن لا يشنع أيضاً على من صار على وجه صحيح من كلام العرب ولا يُخطأ ولذلك نحن نقول: الأصل ألا نخطئ الناس إذا صاروا على كلام فصيح ولكن من جهة أخرى لا ينبغي للإنسان أن يقع في اللحن ويقول: أنا أقصد لهجة كذا أو يخطئ في شيء ويقول: أنا عنيت لهجة فلان فنحن نقول: لا.. أنت غالباً ما عنيت ذلك لكنك تلتمس للحنك باباً ومخرجاً والأصل أن تسير على الجمهور والأكثر ولو أن كل إنسان فتح الباب ما انضبطت القواعد، إذا فتحنا الشيء وضده ما صار عندنا قاعدة، فنحن نقول: نقيس على الأكثر ونترك ما عداه.

الأخ الكريم من الولايات المتحدة يسأل فضيلة الدكتور عن إعراب «قد» في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾ [المؤمنون: ١]؟

عندما نأتي لإعراب الحروف فإنه عادة يكون ببيان معانيها وإلا فالحروف ليس لها محل من الإعراب فيقال:

– قد: حرف تحقيق و«قد» تدخل للتحقيق إذا كانت للماضي فيقال: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب، هكذا يقال في إعرابه فالحروف كما نعلم كلها مبنية فهو مبني على السكون لكن يذكر معناه فيقال: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

الأخ الكريم من السعودية يسأل فيقول: ذكر المصنفون والشارحون لهذا المتن أن "قد" تفيد التحقيق والتقليل مع الفعل الماضي، والتقليل والتكثير من الفعل المضارع ما صحة ذلك؟

الأصوب في ذلك أن يقال: إن قد مع الفعل الماضي تفيد التحقيق، كما في قولنا قد فعل فلان كذا فأنا أحقق فعله وهي مع المضارع تفيد إما التقليل وهو الأكثر قد يحصل كذا يعني ربما يحصل بقلة وتأتي لليقين في الأمر كما الآية: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ ﴾ فهذا أمر متيقن، تُيقنَ علم الله –سبحانه وتعالى– لهذا الأمر فهي للتحقيق أو لليقين، للتقييد أو اليقين مع المضارع وللتحقيق مع الفعل الماضي.

التكثير لا صحة له يا دكتور؟

لا صحة له، لكن الأصوب في الاستعمال والأصح والأدق فيه أن يقال: إنها لليقين وليس للتكثير لأنها لليقين وليست للتكثير فإن قوله: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ ﴾ نحن نتيقن علم الله –سبحانه وتعالى– لهذا الأمر لا نكثره فالاستعمال الأصوب أو الاصطلاح الأصوب فيه أن يقال: إنها لليقين فيه، وليست للتكثير.

الأخ الكريم يقول: ذكرتم فضيلة الدكتور أن "قد" تفيد اليقين ومثلتم لها بقول الله –عز وجل–: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] فهل هذا يختص بالقرآن؟ أم أنه يدخل في غير القرآن؟

لا... هو كل استعمال القرآن جاء على أعلى درجات الفصاحة من الكلام العربي، فلك أن تستعمل هذا الاستعمال وتكون قد سرت على مستويات الفصاحة في الكلام وإنما يتبارى الناس ويظهر بعضهم على بعض بقدرتهم على القياس على هذ االكلام المعجز الكريم، الذي بلغ الذروة من مراتب الفصاحة.

هل الأفضل أن يتعلم الإنسان اللغة أولاً أم يحفظ القرآن؟

قد ذكر العلماء أو الناصحون في سلوك العلم أنه من أول ما ينبغي أن يسلكه السالك الشادي المبتدئ في التعلم حفظ كتاب الله –سبحانه وتعالى– وهذا هو الأفود بأن يكون بداية له في كل العلوم؛ لأن كتاب الله –سبحانه وتعالى– هو مفتاح العلوم كلها، بل إن العلوم كلها خادمة لهذا الكتاب والقرآن تستقى منه العلوم كلها، فأنت إذا بدأت بحفظ كتاب الله –سبحانه وتعالى– ومعرفة معانيه واستجلائها ثم بعد ذلك تعلمت ما لابد لك من معرفته من علوم

الشرع ثم بعد ذلك علوم الآلة وما يقوم مقامها أصبحت بعد ذلك تدرجت في العلم خطوة خطوة وأخذت ما ينبغي أخذه فيه، البدء بكتاب الله -سبحانه وتعالى- هو الأصل.

ذكرت علامات الأسماء الثلاثة التي ذكرها المؤلف ثم ذكرت علامات أخرى هل ذكرت لكثرة استعمالها أم من باب التوسع فقط؟

لا.. هذه العلامات كلها تدل على أن الكلمة اسم، فلذلك ذكرت حتى يتبين أن لهذه العلامات ما لما ذكره المؤلف من الشأن في الدلالة على اسمية الكلمة، ولا يعني هذا الاستقصاء فإن هناك كما في حروف الجر مما ذكرناه منذ قليل لكن الأصل ذكر ما لابد من ذكره في هذا الأمر، لأنه هو الذي لا غنى عنه، وهذا المقام أو مقام شرح المتن الموجز ليس هو مقام الاستقصاء وأنتم ترون الآن أنه مع عدم استقصائنا لا نزال الآن في علامات الأسماء وعلامات الأفعال ويفترض أننا نسير الآن سيراً أكثر في هذا المتن لنتمكن من إنجازه في الوقت المحدد له هذا مع كوننا نختصر كثيرًا ونتجاوز بعض الأشياء التي هي دون المذكورة في الأهمية.

عفواً يا دكتور هذا السؤال يقودني إلى سؤال من الأخت الكريمة تقول فيه: هذه الإضافات التي تقدمها فضيلة الدكتور وهي ليست من ضمن نص الآجرومية هل هي تدخل معنا في امتحانات آخر الفصل أو هي للفائدة فقط؟

طبعاً هو الأصل الفائدة، الأصل أن نستفيد لا أن نختبر والاختبار إنما هو لقياس الفائدة فالإنسان لا يذاكر ليختبر ولكن يذاكر ليستفيد والاختبار يبين مدى الاستفادة، مدى حصول الاستفادة من عدمها فلا نجعل همنا هو الاختبار وإنما نجعل همنا هو الاستفادة، لكن نحن نشرح شرحاً لهذا المتن، وما دام الحديث في الشرح فإن الشرح في الأصل مطلوب، لأن الحديث في شرح هذا المتن وليس في المتن نفسه وعلى كل حال ما يحصل - إن شاء الله- من هذا الشرح وإن كان قليلاً وإن لم يحصل كل ما ذكر ففيما حصل خير كثير - إن شاء الله تعالى-.

فضيلة الدكتور هناك كلمات مثل: حاشا وعدا وخلا يجزم كثير من الناس على فعليتها فما هي العلامة الدالة على فعلية هذه الكلمات؟

العلماء قالوا في حاشا وخلا وعدا طبعاً مرت هذه في حروف الجر وما أردت التوسع فيها حتى لا يأخذني الوقت لكن ما دام الأخ الكريم سأل عنها:

الأصل في حاشا وخلا وعدا أنها تقبل أن تكون أفعالاً وأن تكون حروفاً، والدليل على فعليتها أن تنصب ما بعدها مفعولاً به، والدليل على حرفيتها أن تجر ما بعدها فتكون حروف جر حينذاك، فحيث جرت فهي أسماء وحيث نصبت فهي حينذاك فهي أفعال ولهذا لم يذكرها كثير من النحويين في حرف الجر لأنها تأتي لهذا وتأتي لهذا، وهم غالباً في مقام الاختصار والإيجاز يذكرون ما كان عيناً في حروف الجر والتي تعمل في غيرها.

فأنا أقول: هي أفعال إن نصبت ما بعدها ويكون ما بعدها مفعولاً به ويتحقق ذلك ويتعين إذا دخلت عليها ما، إذا قلت: ما عدا زيداً، ينبغي أن تنصب ما بعدها وتدوعها فعلاً، وما بعدها مفعول به منصوب، إذا دخلت عليها ما المصدرية.

وإن جررت بها ما بعدها كقولك: جاء الناس عدا فلانٍ هذه حرف جر لأنها جرت ما بعدها، فهي قابلة لهذا ولهذا والذي يبين نوعها هل هي فعل أو حرف، نصب ما بعدها أو جره وتتحقق فعليتها بدخول ما عليها.

بقي من علامات الأفعال التي ذكرها المؤلف قال: (السين) وهو يقصد هذه السين التي تزاد ومثلها سوف، تزاد يسمونها حروف التسويف أو حروف التنفيس الدالة على الاستقبال وهذه من العلامات علامات الفعل الخاصة بنوع من أنواع الفعل ليست كل أنواع الفعل وإنما تدخل فقط على الفعل المضارع ؛ لأنه هو الذي يخبر به عن الزمان المستقبل. الماضي لا يكون للمستقبل والأمر لا يخبر به، والأمر إنما يطلب به إحداث شيء، فالسين وسوف من علامات الفعل المضارع، ويشترط أن يكون هذان الحرفان زائدين على الكلمة للدلالة على الاستقبال، فإنك لو جئت مثلاً بكلمة في أولها سين، لكنها أصل في الكلمة فهذا لا يدل على فعليتها، فمثلاً تقول: سحر، لا يقول قائل: هذه الكلمة في أولها سين إذن هي فعل، لا.. هي اسم لأن السين التي نقصدها هي السين الزائدة على الكلمة الدالة على الاستقبال والسين في مثل كلمة التي ذكرتها الآن سحر هذه أو سحر أو سعد هذه السين من أصل الكلمة هي ليست دالة كما ذكرت على فعلية الكلمة.

تاء التأنيث الساكنة التي ذكرها المصنف من علامات الأفعال هذه نعم من علامات الأفعال وهي خاصة بنوع واحد من هذه الأفعال وهو الفعل الماضي، فإن تاء التأنيث الساكنة لا تدخل إلا عليه تقول: ذهبتْ وأخذتْ وهذا إذا كان فاعل هذا الفعل مؤنثاً، فيشترط فيها أن تكون للتأنيث وأن تكون زائدة ساكنة، فلو أن هناك تاءً أصلية فلا تكون علامة وإلا لم تكن تاء تأنيث أيضاً ليست من بابنا الآن وإن كانت قد تكون تاء الفاعل وتكون علامة على الأفعال. وإن كانت التاء ليست ساكنة فليست أيضاً من العلامات، إذن تاء التأنيث الساكنة هي التي من علامات الفعل، وهي من علامات الفعل الماضي بالذات، فإنك تقول: ذهبت وحينذاك لا تدخل على المضارع ولا على الأمر.

قد تدل على فعلية الفعل، مثل الطالبتان كتبتا، تجد أن التاء هنا مفتوحة دلت على فعلية الفعل الماضي؟
فتحها هنا ليس لكونها تاء التأنيث ولكن لوجود ألف الاثنين بعدها، والألف كما تعلم ساكنة لا تقبل الحركة ولو أبقينا تاء التأنيث على سكونها لالتقى ساكنان، فحركت تاء التأنيث وهي ساكنة في الأصل لمنع التقاء الساكنين هي والألف بعدها التي لا تقبل الحركة، وإلا فتاء التأنيث هنا هي تاء التأنيث الساكنة، وحركت فقط لمنع التقاء الساكنين وهو ممتنع في درج الكلام.
لكن لو قلنا: إنها مثلاً «بيتْ» هذه في آخرها تاء وساكنة سكنتها عندما وقفت عليها، هل أقول: إن هذه فعل؟ بيت هذه اسم كيف دخلت عليها التاء الساكنة؟ من يجيب؟ دخلت عليها تاء وساكنة ومع ذلك لم أحكم عليها بأنها فعل؟
التاء هنا للوقف، للوقوف على آخر الكلمة
التاء للوقوف، أنت قصدك السكون؟ السكون للوقوف على آخر الكلمة هذا صحيح لكن أيضاً هناك شيء يوضح الأمر تماماً.
التاء أصلية في بيت
التاء هنا ليست تاء تأنيث، هذه التاء جزء من الكلمة وأصل في الكلمة ونحن الآن العلامة التي تدل على فعلية الكلمة هي تاء التأنيث والساكنة. طيب لو قلنا: شجرة؟ هل التاء تأنيث وزائدة أيضاً على الكلمة دالة على التأنيث؟ ومع ذلك شجرة كما نرى منونة، إذن هي اسم وليست فعلاً، فكيف صح أن نقول: إن تاء التأنيث من علامات الأفعال؟
هي أنها ليست ساكنة
أحسنت، هذه متحركة والتي هي من علامات الأسماء تاء التأنيث الساكنة فحسب.
الأخ الكريم من الرياض يقول: لدي سؤالان:
السؤال الأول: هل هناك علامة فارقة توضح لنا المبتدأ والخبر من المضاف والمضاف إليه مثل محمد مؤدب وجسم الإنسان؟
السؤال الثاني: هل تطبق أحكام التجويد على القراءة مثل من يحترم؟

أما التفريق بين المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه:
المبتدأ والخبر هذه جملة والمضاف والمضاف إليه ليست جملة، المبتدأ والخبر تركيب إسنادي عبارة عن كلمة أسندت إلى الأخرى فتكون منهما جملة كاملة، كاملة المعنى يحسن السكوت عليها فهي كلام أما المضاف والمضاف إليه ليست كلاما لأنه ما يحسن السكوت عليه، فعندما تقول: عبد الله نعم لها معنى لكن ما اكتملت لم تأتِ بجملة أسند بعضها إلى بعض فكونت كلاماً لا يحتاج السامع فيه إلى حديث آخر، ثم إن المبتدأ والخبر لهما إعراب لكونهما جزء من جملة وأما المضاف والمضاف إليه لا إعراب لهما في الأصل حتى يكونا في تركيب فحينئذ نعربهما هل هما مبتدأ أو فاعل أو خبر أو غير ذلك.
أما تطبيق أحكام التجويد في الكلام العادي الأصل أن أحكام التجويد هي لضبط الكلام، لضبط كلام الله –سبحانه وتعالى– لقراءة القرآن لكن لو أن إنساناً قال: من يفعل هذا فسوف أفعل فأتى مثلاً بالإدغام في هذا فهذا سليم لأن أصل التجويد إنما هو إعطاء الحرف حقه، فأنت إذا أعطيت الحرف حقه حتى في كلامك المعتاد فهذا دليل اعتناء ومزيد اعتناء للحق لكن لا يعني هذا مثلاً أن تأتي بالمدود الطويلة في كلامك أو أن وتلتزم مثلاً بعدد الحركات، حركات المد ونحوها لأن هذا يخرج الكلام عن طبيعته ويخرجه عن مجيئة في سياقاته المختلفة وأدائه في المقام الذي يقتضيه، لكن الأصل أن أحكام التجويد هي إعطاء الحرف حقه وهذا يكون في كل كلام عربي فصيح.
الأخ الكريم يقول: هل هناك كتب مختصة بالحركات وأخرى بحروف المباني دون المعاني؟ فآمل ذكر أحد من هذه الكتب؟
حروف المباني دون المعاني، الأصل أن الكتب التي تؤلف في الحروف تعتني بحروف المعاني لأن حروف المباني هي تلك الحروف التي لا تؤدي إلى معاني مستقلة أما حروف المعاني فهي مثل ما نقول مثلاً أي حرف من حروف الهجاء أما حروف المعاني فهي تلك الحروف التي تؤدي إلى معاني كحروف الجر مثلاً، حرف يفيد ابتداء الغاية وحرف يفيد الاستعلاء وحرف يفيد الإلصاق وحرف يفيد الظرفية فهذه حروف معاني، وعناية النحويين أو عناية العلماء في أصول مختلفة بهذه الأنواع من الحروف لأنها هي التي يكون لها أثر في الكلام يعني حروف المعاني وليست مجرد أنها تصل كلمة بكلمة، والكتب المؤلفة في حروف المعاني كثيرة نذكر منها مثلاً: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام شارح الألفية وأيضاً الجنى الداني للمرادي، ورصف المباني للمالقي كلها في

حروف المعاني لكن حروف المعاني هي التي حصل لها اعتناء العلماء كثيرًا لكونها تؤدي إلى معاني مختلفة إذا استعملت في هذه المعاني اختلفت معاني الكلام نفسه.

لم يبق معي إلا القليل من الوقت دكتور تتكرمون بطرح سؤالي هذا الدرس؟

سأسأل فيما سبق وأقول:

السؤال الأول: كيف قيل: إن التثنية والجمع من علامات الأسماء وقد تأتي الأفعال دالة على التثنية والجمع؟ كقولك: ذهبا وأخذوا؟

السؤال الثاني: عندما نقول: «أل» عندما ندخلها على أسماء الأسر هل هذه حرف تعريف؟ أم هي حرف زائد؟ أو ماذا نقول فيها؟

أستأذنك دكتور في نهاية هذه الحلقة في أن نستعرض بعض الأسئلة التي لم نتمكن من التطرق إليها آمل أن يعاود الإخوة والأخوات التواصل معنا في حلقة الغد - إن شاء الله تعالى-:

الأخت الكريمة من السعودية تسأل: هل يسمح لنا بالإجابة على أسئلة الدكتور التي يطرحها أثناء المحاضرة؟

نعم يسمح وسأتطرق إليها وسأشير إليها - إن شاء الله-.

الأخ الكريم سأل عن تعليق الشيخ على حروف القسم؟

آمل أن يعاود كذلك التواصل معنا في حلقة الغد.

لكل الإخوة والأخوات الذين لم نتمكن من استعراض هذه الأسئلة وهذه المشاركات آمل التواصل معنا في حلقة الغد - إن شاء الله تعالى- وسنتمكن من عرضها على فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن عبد الرحمن السبيهين.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على آله وصحبه ومن اهتدى بهداه نسأل الله – تعالى– أن يرزقنا جميعاً الإخلاص في القول والعمل، وأن يوفقنا للعلم النافع والعمل الصالح وأن يجعل أعمالنا وأعمارنا وأوقاتنا معمورة بما يرضيه عنا.

كنا قد طرحنا سؤالين بالأمس كان السؤال الأول: عندما نقول: ذهبا أو ذهبوا فإنا نرى أن الفعل قد دل على التثنية وعلى الجمع ونحن نعرف أن من علامات الاسم الدلالة على التثنية وعلى الجمع فكيف نقول ذلك، وقد عرفنا هذا الأمر من تسمية الفعل وجمعه؟ وكيف صحت أن تكون هذه العلامة من علامات الأسماء؟

قولنا: ذهبوا أو ذهبا الفعل هنا لم يفد التثنية والجمع بنفسه وإنما بالضمير الداخل عليه أما الاسم فإنه يفيد التثنية والجمع بلفظه كما نقول: قلم قلمان أو قلم أقلام

إذن: التثنية والجمع أفادها هنا الاسم الموجود مع الضمير الذي يعرب فاعلاً في هذه الجملة الإسمية.

كان السؤال الثاني عن لحاق «أل» في أواخر أسماء ما تعارف عليه الناس أو في بعض البلاد كهذه البلاد من إلحاق «أل» بأسماء الأسر والعوائل ونحن نعرف أن «أل» أنواع منها المعرفة ومنها الزائدة ومنها «أل» التي هي للاستغراق والجنس فأل هذه من أي هذه الأنواع؟ وهل هي من علامات الأسماء كقولنا مثلاً: العمر والعثمان؟

أل في الأسماء تكون زائدة لأن المراد بها آل فلان مثلاً لكنها اختصرت وأصحبت أل فهي زائدة في هذا المقام

إذن: هي اسم وليست أصلاً حرفاً حتى نصفها بالتعريف ولا بالزيادة هي اسم آخر أصلها آل بمعنى: أهل ألحقت وأضيفت إلى هذه الكلمة ثم اختصرت كما ذكر الأخ أصبحت أقل وإلا فهي اسم لا علاقة لها بأل التي هي حرف تأتي للتعريف أو الزيادة أو الاستغراق أو لغيرها.

أحب أن أنبه أو أن أذكر الاستعداد التام في هذه اللقاءات المباركة التي أسأل الله – تعالى– أن تكون مباركة على من تحدث فيها وأصغى إليها وشاهدها وتعلم وأن هناك استعداداً في هذه اللقاءات لاستقبال الاستفسارات اللغوية حتى ولو كانت خارج موضوع الشرح على نطاق محدود حتى أيضاً يكون هناك نوع من الإفادة بما لا يطغى على شرح المتن لأني أعلم أن هناك بعض الاستفسارات والإشكالات اللغوية التي قد تعن للكاتب في كتابته والموظف في وظيفته وللباحث في بحثه وللمتحدث والخطيب في خطبته وحديثه فإذا وجد شيء من ذلك وأمكنني الإجابة عليه فأنا مستعد لتلقيها في هذه اللقاءات في نطاق محدود حتى لا نخرج عما تصدينا له وهو شرح هذا الكتاب المبارك.

نحن تحدثنا عن العلامات التي يعرف بها الفعل وانتهينا منه

كان الملحظ على كلام المؤلف في علامات الفعل أنه ذكر أربعاً وهي: قد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة، وهو بهذا ذكر علامات تدخل على الأفعال الماضية و المضارعة، فـ «قد» تدخل على المضارع، و«قد» تدخل على الماضي والمضارع والسين وسوف تدخلان على المضارع فقط، وتاء التأنيث الساكنة تدخل على الماضي فقط بناء على ذلك لم يذكر علامة تدخل على فعل الأمر.

إذن فات المصنف بعض العلامات الدالة على الفعلية ونلتمس العذر له لكونه يؤلف متناً مختصراً يذكر شيئاً ويحيل الباقي إلى معرفة القارئ أو إلى كتب متوسعة في النحو.

من العلامات التي لم يذكرها المؤلف «لم»: «لم» هذه لا تدخل إلا على الأفعال، بل إنها لا تدخل إلا على الفعل المضارع فهي أخص من غيرها فهي أداة تدخل على الفعل المضارع وحده يسمونها حرف نفي وجزم وقلب أما أنها حرف نفي إذا قلنا مثلاً: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[الإخلاص: ٣] أو قولنا: لم يأتِ فلان فإنها أداة نفي هذا أمر واضح فإنها تنفي مجيئه وأما أنها أداة جزم فهذا واضح أيضاً فإنها تجزم الفعل المضارع الواقع بعدها فإذا قلنا: لم يذهب أو لم يفعل فقد جئنا بفعل مضارع مجزوم بهذه الأداة وعلامة جزمه في قولنا: لم يذهب السكون وأما أنها تدل على القلب فإنها تقلب زمن الفعل المضارع – كما سبق الحديث عنه من قبل– إلى الزمن الماضي والمعروف أو الأصل في الفعل أن يكون زمنه الحال أو الاستقبال لكن لم هذه قلبته إلى المضي.

إذن «لم» إحدى علامات الأفعال، بل هي إحدى علامات الفعل المضارع فحسب.

من العلامات أيضاً التي لم يذكرها المصنف: تاء الفاعل هو ذكر تاء التأنيث الساكنة، لكن بقي تاء الفاعل والمقصود بتاء الفاعل ذلك الضمير المتحرك، التاء المتحركة التي تلحق آخر الكلمة بأي حركة شئت فإنك تقول: ذهبتَ وذهبتِ وذهبتُ تدل كل واحدة منها على معنى، لكنها كلها تدل على فعلية الكلمة، بل تدل على أنها فعل ماض فحسب، فأنت إذا قلت: ذهبتَ بالفتح فإنك تتكلم مع المخاطب، فالفاعل هو المخاطب وهي تاء متحركة ضمير، وهي دليل على أن ذهب فعل، فإن حركتها بالضم فقلت: قرأتُ فإنها تدل على أن الفاعل هو المتكلم وهي

دليل على أن قرأ فعل، بل فعل ماض، وإن قلت: قرأتِ فهي للمخاطب المؤنث فهي تخاطب بها المفردة المؤنثة وقد أتيت بهذه التاء المتحركة وهي دليل على أن ما دخلت عليه فعلٌ ماضٍ.

إذن كما أن «لم» تدل على أن ما دخلت عليه فعل مضارع، فتاء الفاعل هذه التاء المتحركة تدل على أن ما دخلت عليه فعل ماض، وكأن كل التاءات الداخلة على أواخر الكلمات تلك التاءات المفتوحة كلها تدل على أن ما دخلت عليه فعل ماض، فإن كانت ساكنة فهي حرف تأنيث وإن كانت متحركة فهي ضمير فاعل وبأي حركة جاءت فهي تدل على أنواع مختلفة من أنواع الفاعل وعلى كل الحالات هي تدل على أن ما دخلت عليه فعل ماض.

أيضاً من العلامات الدالة على فعلية الكلمة: نون التوكيد:

ونون التوكيد هذه تدخل على نوعين من الأفعال:

– على الأفعال المضارعة.

– وعلى أفعال الأمر، فإنها كلها تقبل دخول نون التوكيد. نون التوكيد هذه نون يؤتى بها للدلالة على أن ما دخلت عليه مؤكد: أنت تطلق الحديث فتقول: يذهب فلان أو يقرأ فلان فإن كان الذي أمامك لم يصدق أو أنه متردد فإنك تؤكد له الحديث فتقول: إن فلاناً ليذهبنَّ إلى كذا، أو تقسم ليذهبن فلان، إن كان للمستقبل أو تقول: ليذهبنْ بالتخفيف. والفرق بين التخفيف والتثقيل أن التخفيف يكون للشيء الذي لا يحتاج إلى تأكيد كثير والتثقيل يكون لما يحتاج إلى تأكيد كثير، فإذا قلت: ليذهبنْ فلان فأنت تؤكد لمنع تردد السامع فإن كان السامع منكراً لكلامك، احتجت أن تؤكد تأكيداً ثقيلاً كبيراً وتأتي بالنون الثقيلة وتقول: ليذهبنَّ فلان هذا ظاهر في آية سورة يوسف عندما تقول امرأة العزيز: ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ ﴾[يوسف: ٣٢] قال المفسرون المعنيون ببلاغة الكلام في التفسير: إن المجيء بنون التوكيد في «ليسجنن» وفي «وليكونن» جاءت في ل«يسجنن» نون التوكيد الثقيلة وفي «وليكونن» نون التوكيد الخفيفة وهي في الحالين امراة العزيز عندما تقول هذا الكلام تريد سجن يوسف –عليه السلام– وتريد صغاره وذلته لكنها أكدت الأمر بطلب سجنه بنون التوكيد الثقيلة وأكدت طلب صغاره وذلته بنون التوكيد الخفيفة لأنها كما يقول بعض المفسرين: حرصها على سجنه أشد من حرصها على ذله وصغاره لأنها تريد أن تتخلص من أن يكشف ما كذبت به أو ما لم تقله من الحق في شأنه فسجنه يمنع فشو الخبر وصدقه ولذلك قالوا: إن حرصها على سجنه أشد من حرصها على صغاره.

شهدنا هنا أن «ليسجنن وليكونن» كلها أفعال لأنها قبلت نون التوكيد هذا أفعال مضارعة فإن جئت بها في الأمر تقول: اذهبنَّ أو اذهبنْ فتدخلها عليها.

الفرق بين دخول نون التوكيد على المضارع وعلى الأمر: أنها مع الأمر يصاحبها طلب ومع المضارع لا يصاحبها طلب فإن أدخلت نون التوكيد على الفعل ودلت على الطلب فالفعل حينئذ أمر وإن أدخلت نون التوكيد على الفعل ولم تدل على الطلب فهو فعل مضارع وعلى الحالين هذه النون أعنى نون التوكيد بنوعيها الثقيلة الشديدة والخفيفة هي من علامات الأفعال التي لم يتطرق المصنف إلى ذكرها.

نستعرض إجابات الإخوة:

تقول: إجابة السؤلا الأول: الجمع في قولنا ذهبا وأخذوا لم يحصل من الفعل وإنما من الاسم وهو الضمير الذي دخل على الفعل ألف الاثنين وواو الجماعة والذي يعرب فاعلاً الذي ثُنيَ وجمع هو الضمير الاسم وليس الفعل فهو لا يزال خاصاً بالأسماء.

إجابة شافية.

إجابة السؤال الثاني: أل التي تدخل على أسماء الأسر ليست أل التعريف التي هي من علامات الاسم، بل هي اختصار دعت إليه اللغة الدارجة وأصلها: آل أي الأهل فأصلها ألف ولام إلى آخر ما تقول.

تقول: لا.. هي ليست زائدة وإنما هي للاختصار فهي في الأصل آل وجعلت أل.

يقول: إجابة السؤال الأول: لما قال النحويون: إن التسمية والجمع من علامات الاسم ذلك لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع وأما في قولنا: كتبا وكتبوا الذي دل على التثنية في الجملة الفعلية هو ضمير الفاعل ألف الاثنين في كتبا وهو ضمير الفاعل هو الذي دل على التثنية وليس الفعل وكذلك واو الجماعة وهو ضمير فاعل في كتبوا.

الجواب الثاني: عندما تدخل أل على أسماء الأسر نحو حمد يكون الاسم حينها مركباً من آل وحمد وتكون آل اسماً وليست حرف

نحن توقفنا حول العلامات التي يعرف بها الحرف ووصلنا إلى علامات الحرف، أستأذنك في أن أقرأ ما كتبه المؤلف –رحمه الله تعالى– يقول المؤلف : (بسم الله الرحمن الرحيم، والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل)

هنا المؤلف جعل علامة الحرف علامة عدمية، ما ذكر له علامة وهو يسير على ما سار عليه النحويون الحريري في ملحة الإعراب قال:

والحرف ما ليس له علامة فقف على قولي تكن علامة

كأنه يقول: إن الأسماء والأفعال لها علامات الحرف علامته عدم العلامة، وهذا قد يشكل على بعض الناس المناطقة يقولون: إن العلامة لا تكون عدمية، معنى ذلك أنه لا يصح أن تقول: وضعت علامة على الشيء وهي عدم العلامة، هذا تناقض كيف يصح أن نسم الحروف بأنها ليس لها علامة ومع ذلك نقول: إن هذ الأمر علامة لها، الأمر مشكل على الأقل ذهنياً أو عقلياً نحن الآن نتكلم عن علامة الحرف ونقول: علامته أنه ليس له علامة أو أنه لا يقبل علامة الأسماء ولا الأفعال هم يريدون بذلك أنك إذا جاءتك كلمة وأردت أن تميز هل هي اسم أو فعل أو حرف فإنك أولاً: تبدأ بإجراء علامات الأسماء عليها فإن قبلت واحدة منها فهي اسم وإن لم تقبل شيئاً منها فإنك تجري عليها علامات الأفعال فإن قبلت واحدة منها فهي فعل وإن لم تقبل شيئاً من ذلك فإنك تحكم عليها مباشرة بأنها حرف ولا نقول بأنك تجري عليها علامات الحروف لأن علامة الحرف هو عدم قبول علامات النوعين السابقين.

إذا كان أحد الإخوة الحاضرين يستطيع أن يحل مثل هذا الإشكال العقلي، هو لفظي أكثر منه حقيقي العلامة في الأصل ينبغي – كما يقولون– أن تكون مميزة، أنت تضع علامة على الشيء يعني: ميزة شعاراً شيئاً يوضع عليه فيميزه، فكيف نقول: إن علامة الحرف– كأنا وضعنا عليه شيئاً– عدم العلامة فنجعل العدم علامة للشيء، هل يستطيع أحد منكم أن يوضح هذه الصورة ولو بإيجاز أو بإلماح حتى ولو ما كان الشيء تفصيلاً شافياً؟

تكفينا فقط لمحة إن وجد وإلا فصلتها أنا إن كان الأمر مشكلاً.

لأنا قلنا: إن الاسم والفعل لابد له من علامة حينما تخلو الكلمة من هذه العلامات تكون حرفاً.

أحسنت، يشترط أن تكون العلامة وجودية وليست عدمية إذا كان الشيء غير محصور أما إذا كان الشيء محصوراً وعلمت الاثنين فالثالث يكفي فيه عدم العلامة ليكون واضحاً ونفترض أن عندك مثلاً ثلاثة أشياء عندك مثلاً ثلاثة كتب وضعت على الكتاب الأول علامة خضراء وهي كتب متشابهة ووضعت على الكتاب الثاني علامة صفراء، والثالث ما وضعت عليه علامة أنت ميزته لأنه الكتب أصلاً محصورة، هي ثلاثة لو كانت أكثر من ذلك لقلنا: تلتبس البقية، لكن ما بقي إلا واحد فما لم يُعلَّم واضح؛ ولذلك قالوا: إن العلامة العدمية تصح إذا كانت الأقسام محصورة وأوضح من هذا الخاء والحاء والجيم فإن الذين نقطوا الحروف والحرف متشابه في الصورة كما ترون فجعلوا يميز الخاء نقطة فوقه ويميز الجيم نقطة في وسطه ويميز الحاء عدم النقطة فهت الحرف لماذا؟ لأنها محصورة في ثلاثة، فلو زادت على الثلاثة لما صحت العلامة العدمية وهي عدم النقطة بل لوجب أن تميز أيضا بنقطة أخرى إما بالجوار أو تحت أو غير ذلك لكن لما انحصرت في تلك الثلاثة صار ترك العلامة له علامة،أرجو أن يكون هذا واضحاً.

هذه الحروف التي هي النوع الثالث والأخير من أنواع الكلمة العربية: منها شيء يختص بالدخول على الأسماء ونحن قد عرفنا في البداية عندما تكلمنا عن أنواع الكلمة وميزنا بينها في التعريف قلنا: إن الاسم هو ما يدل على معنى في نفسه ولا علاقة له بالزمان والفعل ما يدل على شيء في نفسه ولكنه مرتبط أو مقترن بزمن، الحرف يدل على معنى في غيره ما يدل على معنى في نفسه، بمعنى أنه لا يتضح معناه اتضاحاً تاماً إلا بجعله جزءاً من جملة حينذاك يتضح معناه فإنك إذا قلت: «بـ» الذي هو حرف جر مكسورة لا يتضح ذلك إلى أن تقول: مررت بفلان فحينئذ ربطت أجزاء الجملة وأدت معنى لكن إذا قلت: محمد هذا يؤدي معنى في نفسه إلا أنه لم يرتبط بزمن وإذا قلت: ذهب، يؤدي معنى الذهاب في نفسه وقد ارتبط بزمنه وهو الماضي هذا هو الفرق بين الأنواع الثلاثة.

الحرف ذلك الذي لا يتضح معناه إلا أن يكون جزءاً من جملة أو جزءاً في تركيب هذا الحرف منه ما يختص، معنى يختص يعني: لا يدخل على غيره، منه ما يختص بالدخول على الأسماء يعني: لا يدخل على الأفعال، ومنه ما يختص بالدخول على الأفعال لا يدخل على الأسماء ومنه ما يدخل على هذا وعلى هذا، فإذن هي أنواع ثلاثة:

- أنواع مختصة بالأفعال.
- وأنواع مختصة بالأسماء.
- وأنواع مشتركة أو غير مختصة.

فالمختصة بالأسماء كحروف الجر وقد عرفنا أن المصنف قد ذكر حروف الخفض وهي حروف الجر من علامات الأسماء، فهذه لا تدخل إلا على الأسماء وأيضاً من هذه المختصة بالأسماء الحروف النواسخ إن وأخواتها هي أحرف وهي تنصب الأسماء تدخل على المبتدأ والخبر كما سيأتي – إن شاء الله– فتنصب الاسم وترفع الخبر فلا تدخل على الأفعال.

الذي يدخل على الأفعال هل أكل الأمر إليكم؟ هل منكم أحد يعرف حروفاً تختص بالدخول على الأفعال فقط؟
نواصب الفعل المضارع وجوازمه
هذا صحيح النواصب والجوازم النواصب مثل ماذا؟
النواصب مثل أن
مثل أن ولن وكي، والجوازم؟
مثل لم
لم ولام الأمر ولا الناهية، فهذه الحروف منها التي هي لم ولا الناهية ولام الأمر وفي لن وأن وكي هذه أيضاً حروف ناصبة وهي لا تدخل إلا على الأفعال مثلها مثلاً قد قد ذكرناها وذكرها المصنف في علامات الأفعال، فهي لا تدخل على الأسماء، السين وسوف كذلك تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء إذن هي مختصة.
المشتركة مثل ماذا؟ هل أحد منكم يعرف حرفاً يدخل على الأسماء ويدخل على الأفعال لا يختص بها.
هل تدخل على الأسماء والأفعال
أحسنت، هل تدخل على الأسماء مثل ماذا؟
مثل هل الرجل قادم؟
وتدخل على الأفعال؟
هل يقدم الرجل
مثلها ما ولا النافيتان ما قام زيد وما زيد قائم أو لا يقوم زيد ولا رجل في الدار.
إذن تدخل في أحوال مختلفة على الأسماء وعلى الأفعال إذن هذه غير مختصة أو بعضهم يعبر عنها بأن يقول: مشتركة فهي تشترك فيها الأسماء والأفعال، تدخل على النوعين.
هناك قاعدة عند النحويين هذه القاعدة تقول: إن الحرف يعمل فيما بعده إذا كان مختصاً أولا: يعمل فيما بعده يعني ماذا؟ يعمل فيما بعده يعني أنه يحقق عملاً معيناً: الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم حسب الكلمة التي دخل عليها، فإذا كان الحرف مختصاً عمل فالمختصات بالأفعال تعمل في الأفعال والمختصات بالأسماء تعمل في الأسماء والحرف إذا كان مشتركاً لا يعمل هذا الأصل في هذه القاعدة.
أريد تطبيق هذه القاعدة هل أستمع إلى التطبيق من أحد منكم؟
أنا أقول هذا: من الأحرف المختصة بالأسماء حروف الجر وحروف الجر ذكرناها من قبل ذكرنا ما قاله ابن مالك وهي عشرون حرفاً وأيضاً ما زيد وهو لولا على القول بأنها تجر الضمير المتصل إذا دخلت عليه لولاه ولولاي ولولاك، فيما ورد عن العرب على الرأي القائل بأنها جارة.
هذه الحروف العشرون أو الواحد وعشروين حرفاً تدخل على الأسماء ولا تدخل على الأفعال وهي تؤثر فيها الجر؛ فلكونها مختصة بالأسماء جرتها.
الحروف المختصة بالأفعال التي ذكرناها منذ قليل كالجوازم والنواصب كقولك لم يذهب أو لن يذهب لما كانت هذه مختصة بالدخول على الأفعال، الجازمة جزمت الأفعال والناصبة نصبت الأفعال، وإذا كان الحرف غير مختص يعني: يدخل على الأسماء وعلى الأفعال لا يعمل في هذه ولا في هذه مثل ما مثل الأخ الكريم بهل، فإن هل تدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلا تعمل شيئا لا تنصب ولا تجزم ولا تخفض ولا تجر فهي لا تعمل شيئا لكونها غير مختضة.
القاعدة إذن وهي قاعدة نقول: الأصل فيها لأنه سيتبين أنها ليست مضطردة الأصل أنه ما اختص بشيء عمل فيه وما لا يختص لا يعمل شيئاً لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها فطبيعة الشيء خلاف الأصل، فإن من الحروف المختصة بالأسماء ما لا يعمل وهي لا تدخل إلا على الأسماء مثل ماذا؟
أل التي للتعريف
مثل حرف التعريف نحن عرفنا أن من علامات الأسماء أل هي لا تدخل إلا على الأسماء ومع ذلك لا تعمل في الاسم شيئا فقط تعرفه لكن لا تؤثر فيه إعراباً فإذن مع كونها مختصة وشأن المختصة أن يعمل فيما اختص فيه لم تعمل شيئاً.
ومن أيضاً الحروف المختصة ما قلناه قد والسين وسوف مختصة بالأفعال ومع ذلك لا تعمل فيها شيئا فإن قد والسين وسوف لو دخلت على الفعل لا تؤثر فيه بأي علامة إعرابية أو بأي أثر إعرابي.
ومن الحروف المشتركة ما يعمل مثل «لا» النافية أما «لا» الناهية فهي مختصة بالأفعال لكن لا النافية هذه هي التي تدخل على الأسماء والأفعال فتقول: لا يقوم فلان أو لا رجل قائم دخلت على الفعل ودخلت على الاسم ومع

ذلك هي أحياناً تعمل كما في لا النافية للجنس كما في قولنا: لا رجل قائم وأحياناً تعمل الرفع عندما تكون مشبهة بليس فتعمل عمل ليس.

إذن الأصل في الحروف إذا اختصت بنوع أن تعمل فيه نوعاً من الإعراب، وخذوا أيضاً فائدة: الأصل في الحرف المختص بالأسماء أن يعمل عمله الخاص بالأسماء، ما هو الأثر الخاص بالأسماء أو الإعراب الخاص بالأسماء؟ نحب أن يشاركني الإخوة جميعاً أنا أرى متابعة من بعض الإخوة وبقية الإخوة لا أقول: إنهم غير متابعين لكنهم منهمكون ومشغولون في التسجيل أو الكتابة فأحب أن تكون المشاركة لأن هذا مما يحرك بقية الإخوة وأيضاً يفيد المشاهد والمتابع أيضاً الذي يشاهد، الآن نحن نقول: إن الحرف إذا اختص بالاسم فإنه يعمل فيه هذا الأصل وإذا اختص بالفعل فإنه يعمل فيه وإذا لم يختص به صار مشتركاً في الدخول على الأسماء والأفعال فلا يعمل شيئاً.

هناك فائدة أكبر من ذلك وهي أن الحرف المختص بالأسماء يعمل الإعراب الخاص بالأسماء غالباً والحرف المختص بالأفعال يعمل العمل أو الإعراب الخاص بالأفعال غالباً.

ما هو الإعراب الخاص بالأسماء الذي يعمله الحرف المختص؟ وما هو العمل الخاص بالأفعال الذي يعمله أيضاً الحرف المختص بها؟

هنا إجابة

من أجاب وأمكنه إدخال الإجابة قبل أن يبادر الإخوة الحاضرون فهو أولى بأن يستمع له.

يقول: الخاص بالأسماء هو الخفض

أحسنت العمل الخاص بالأسماء هو الخفض يتبين عند أنواع الإعراب عند انقسامه إلى أقسامه الأربعة أن الخفض يخص الأسماء والخاص بالأفعال هو الجزم ولذلك الحرف إذا كان مختصاً بالأسماء يعمل فيها الجر كحروف الجر والحرف إذا كان خاصاً بالأفعال فالأصل أن يعمل فيها ما كان خاصاً بالأفعال وهو الجزم وأدوات الشرط، أيضاً ما كان من أدوات الشرط كإن ونحوها من الجوازم وإن كان هذا أيضاً قد يخالف ما يعمل النص في الأفعال كما تعلمون كنواصب الأفعال لكن هذا ليس هو الأصل وإنما الأصل أن ما اختص بشيء عمل فيه العمل الخاص به هذه هي القاعدة عند النحويين.

تقول: التنوين

التنوين ليس عملاً، التنوين علامة من علامات الأسماء، لكنه ليس أثراً من من آثار الحروف فإن الحروف لا تؤثر التنوين، التنوين هذا يدل على معان كما سبق عند تفصيل أنواع التنوين يؤدي معان كالدلالة على أن الكلمة نكرة أو الدلالة على أن الكلمة معربة وليست مبنية دلالة على أن الكلمة حذف منها شيء وعوض عنها بهذا التنوين، فهي معانٍ يفيدها هذا التنوين ولكنها ليست آثاراً يؤثرها الحرف الداخل على الأسماء.

سؤال: يقول لم أفهم الحروف المختصة بالأفعال والأسماء يرجو إعطاء أمثلة حتى يفهم الكثير

هل يستطيع واحد منكم أن يوضح هذه الصورة للأخ الكريم الذي يسأل هذا السؤال؟ لا يلزم أن تكون الإجابة إذا قيلت مثالية، يكفينا أن تكون هناك مبادرة وإذا ذكرت شيئاً أكمل لك كلامك إن كان فيه نقص.

هو يسأل عن معنى أن تكون الحروف مختصة بالأسماء ومختصة بالأفعال وأمثلة.

هناك بعض الحروف التي تختص بالأسماء كحروف الجر مثل ذهب محمد إلى المدرسة حرف الجر إلى لا يدخل إلا على الأسماء كالمدرسة والبيت والمسجد والشارع والطريق لكن إذا قولنا مثلاً: لم يذهب محمد إلى المدرسة «لم» هنا حرف مختص بالأفعال و«لم» يأتي بعدها الفعل «يذهب» فلا يجوز أن تقول مثلاً: لم محمد يذهب فلم من الحروف المختصة بالأفعال

إذن إذا كان يريد أمثلة فنقول: إن الحروف الناسخة التي هي إن وأخواتها إن وأن وليت ولكن ولعل وكأن هذه الستة مما يختص بالأسماء ولا يدخل على الأفعال، أل التي هي حرف تعريف مما يختص بالأسماء وقد تبين أنه من علامات الأسماء فيما سبق ذكره المصنف فيها أيضاً.

حروف الجر أيضاً مما يختص بالأسماء سبق أيضا أن ذكره المصنف في هذا المقام.

الأفعال ذكر الإخوة أنواعاً فقالوا: إن منها قد ومنها السين ومنها سوف ومنها جوازم الفعل المضارع التي هي لم ولا الناهية ولام الأمر ومنها نواصب الفعل المضارع لن وأن وكي فكل هذه حروف مختصة بالأفعال وكل واحد منها الأصل فيه أن يعمل فيما اختص فيه إلا ما خالف الأصل مما لم يرد عن العرب مؤثراً فيما بعده.

كما أسلفت الاختصاص بالحروف يعني ذكرنا هناك حروفاً مختصة بالأسماء وحروفاً مختصة بالأفعال هذا يسوقنا إلى الدرس السابق: مثلاً الدلالات على الفعلية وعلى الإسمية هذا ما يكون عكسي أن الحرف يختص بالاسم إذن يكون دلالة على الاسم والحرف يختص بالفعل يكون دلالة على الفعل؟

نعم هذا له وجه كبير ولذلك تلاحظ أن كثيراً مما ذكر هو من العلامات المذكورة من قبل، الحروف مثلاً المختصة بالأسماء نستطيع أن نقول: إنها من علامات الأسماء والحروف المختصة بالأفعال نستطيع أن نقول: إنها من علامات الأفعال هذا كلام صحيح، فهذه فائدة نأخذها من مسألة الاختصاص والحروف المشتركة ليست علامة لا على هذا ولا على هذا، هذا كلام صحيح.

يقول: ذكرتم في الدرس السابق أن قد تدخل على الفعل المضارع وقد تكون لليقين وذكرتم شاهداً لذلك وهو قول الله – تعالى–: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] بينما في كتاب الجني الداني أن «قد» تأتي على خمسة أوجه حتى قال: والحاصل أنها تفيد مع الماضي ثلاثة معانٍ: التوقع والتقريب والتحقيق، ومع المضارع أربعة معانٍ: التوقع والتحقيق والتكثير وأن الزمخشري جعل قوله – تعالى– ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ للتكثير. آمل التفصيل في هذا الأمر؟

عندما نأتي للمعاني البلاغية الدلالية التي تؤخذ من استعمالات الألفاظ المختلفة فإنا سنصل إلى أشياء كثيرة ومعان كثيرة لأن كل عبارة تحتمل معنى حسب السياق ولو أن الإنسان استعرض ما في القرآن وحده من استعمال هذه الأداة وهي قد لوجد من المعاني الشيء الكثير ولذلك المفسرون اعتنوا بهذه الناحية والذين ألفوا في حروف المعاني مثل: صاحب الجني الداني، وصاحب رصف المباني وصاحب مغني اللبيب فصلوا في معانيها كثيراً إلا أن بعض هذه المعاني يرد بكثرة وبعضها لا يأتي إلا على وجه خاص في عبارة أو في أثر أو في شاهد معروف ومن ثم فإنه عندما يحكم بحكم فإن المقصود ما يكثر استعمال هذا اللفظ فيه أما إذا أردنا أن نستعرض كل ما جاء في كلام العرب أو حتى مثلاً لو قلنا كل ما جاء في القرآن من استعمال هذه الأداة فإنا لابد أن نستحضر تفسير الآية حتى نبين تلك الفروق بين استعمال هذه الأداة، وهذا هو ما دعا ابن مالك إلى هذا التفصيل فإنه حصر ألفاظ ورود قد في كلام الله – سبحانه وتعالى– في القرآن وحصر واستعرض معانيها وأوضح هذا الحصر لكن عندما تشرح هذه في شرح لمثل هذا المتن فإن المتعرض له هو ما يكثر استعمال هذه الحروف له وليس كل ما استعملته العرب له لأن المعاني البلاغية أو الدلالية تتوسع توسعاً كثيراً بحيث يصعب حصرها لو أنا أردنا أن نستعرض كل عبارة استعملتها فيها العرب، لكن الأصل هو ما كثر استعمال هذه الأداة فيه.

يسأل كذلك عن الصواب في قولنا: إخواني المعلمون أو إخواني المعلمين مع التعليل؟

نحن الآن إذا قلنا: إخواني فنحن ننادي منادى وهو – كما ترون سيأتي إن شاء الله تعالى باب النداء – أنه له أقسام فإنه إذا كان مفرداً معرفة فإنه يبنى على ما يرفع به فتقول: يا محمدُ وكذلك إذا كان نكرة مقصودة أما إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة غير مقصودة فإنه ينصب قولك: إخواني هذا منادى مضاف يعني مضاف إلى ياء المتكلم في محل نصب المعلمون إذا عاملته على أنه منادى بدل من الأول على نية تكرار العامل والبدل يقولون: إنه على نية تكرار العامل أن قولك: يا إخواني بمعنى أدعو إخواني فهو منصوب بفعل مقدر نابت عنه يا فكأنك قلت أيضاً: أدعو أو يا أيضاً تخاطب المعلمون لكن توصلت إليه بالسبق لأنه معرف بأل ولا ينادى المعرف فإذا عاملته على أنه على نية تكرار العامل فتقول: المعلمون لأن ما كان من شأنه أن يكون مفرداً وأعني بالمفرد: ما ليس جملة ولا شبه جملة أن يبنى على ما يرفع به، وإن عاملته على أنه تابع لما قبله فإنك تنصبه تقول: المعلمين لأن ما قبله منصوب فالأمر على تقديرك أنت إذا أردته على تقدير أداة نداء آخر نداء جديد فإنك تقول: معلمون وإن جعلته تابعاً لما قبله فهو منصوب لأن ما قبله منادى مضاف والمنادى إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة مقصودة فإنه ينصب.

تقول: فضيلة الشيخ ورد في سورة الزخرف في الآية قبل الأخيرة قوله تعالى: ﴿ وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلاَءِ قَوْمٌ لاَّ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٨] لماذا وردت هنا قيله وما إعرابها؟

يحتاج الأمر أولاً إلى استعراض الآية السابقة له لأن الواو عاطفة حينئذ هي عاطفة لها على كلام مجرور واضح أنها مجرورة فهي عاطفة على كلام مجرور سابق والقيل والقول بمعنى واحد، هي مصدر قال يقول، فهي استعمل هنا أحد المصدرين للقول وهو القيل، ولذلك المعنى فيهما في غير القرآن قوله وقيله سواء في المعنى وكلاهما فصيح، لكن مسألة إعرابها هي معطوفة على كلام مجرور سابق وهي جرت لكون حرف العطف قبلها وقد عطفت ولا أستحضر الآية السابقة ولو استحضرتها لأخبرتك بالكلمة التي عطفت عليها قيل.

تقول: كذلك ورد في قوله تعالى في سورة الفتح:﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ ﴾ [الفتح: ١٠] بضم الهاء في عليه لماذا ضمت ولم تكسر؟

هذه مما ورد على بعض قبائل العرب: الضمير المتصل أكثر قبائل العرب إذا جاء الضمير المتصل مجروراً بحرف الجر وأعني بالضمير المتصل ضمير الغائب فإنه يبنى على الكسر فيقال: عليهِ وبهِ وبعض العرب وقولنا: بعض يعني قليل من العرب وهو فصيح– تضمه فتقول: عليهُ وحينئذ فهذه الآية قد جاءت على بعض كلام العرب

الفصيح ، جاءت على لغة من لغات العرب الفصيحة، ولذلك هذا في رواية حفص عاصم: ﴿عَلَيْهُ اللهَ﴾ وإلا ففي قراءات أخرى ﴿عَلَيْهِ اللهَ﴾ وليست بضم الهاء وكل واحدة منها قد جاء على لغة من لغات العرب ولا علاقة لهذا بالإعراب إنما هو لغة من لغات العرب في نطق هذا الضمير المتصل بحرف الجر، لأنه المسألة – يا إخوان– لا علاقة لها بالإعرب لأنه قد يظن البعض أن الضمة في ﴿ عَلَيْهُ ﴾ يقول: كيف «على» حرف جر والهاء كيف يكون مرفوعاً؟

لا.. هذا ضمير والضمير مبني كما تعلمون والمبني لا تظهر عليه علامات الإعراب فهذه الضمة ضمة بناء لا علاقة لها بالإعراب فمن العرب من يلزمه الكسرة ويقول: ﴿ عَلَيْهِ ﴾في الحالات كلها ومنهم من يلزمه الضمة كما جاء في هذه الآية في الحالات كلها فهو مبني على الضم في الحالات كلها.

الآن نواصل شرح كلام المؤلف حول الإعراب في الباب الجديد.

يقول المؤلف –رحمه الله تعالى– (باب الإعراب: الإعراب هو تغيير أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقدير)

النحويون شبهوا الكلام العربي في تأثير بعضه على بعض وجعل هناك عوامل وهناك معمولات بالمؤثرات الحسية، تعرفون أن المؤثرات الحسية يعني مثلاً الأدوات أو الآلات الحسية تؤثر فالقلم يؤثر حسياً للكتابة والسكين يؤثر في حسياً للقطع والمعول يؤثر حسياً للحفر فهناك تأثير واضح بين حسي، شبه النحويون المؤثرات أو بعض الكلام العربي في تأثيره على بعض بالإعراب في بيانه هذا أوان بيانه شبهوا بهذ المؤثرات الحسية فجعلوا هناك عوامل وهناك معمولات هناك أشياء تعمل وتؤثر كالآلة وهناك أشياء يعمل فيها أو يؤثر فيها كما يقع عليه أثرها ولذلك قالوا: إن هناك أحرفاً عاملة وهناك أفعالاً عاملة وهناك أسماءً عاملة فمثلاً حروف الجر تعمل الجر ويكون ما بعدها معمولاً ، والمعمول هو شيء وقع عليه العمل وهو الأثر الإعرابي أو الجر.

الأفعال ترفع الفاعل بعدها فهي عاملة والفاعل بعدها وكذلك المفعول معمول لها وقع عليهما الأثر وهو الرفع والنصب الرفع في الفاعل والنصب في المفعول.

الأسماء أيضاً تعمل تضاف إلى أسماء أخرى فتؤثر فيها الجر بالإضافة يكون المضاف عاملاً والمضاف إليه مجروراً فهو معمول.

وهم قد فعلوا ذلك ليس تكلفاً ولا تمحلاً وإنما هو نوع من تقريب الأمر لذهن المتعلم لأنك إذا شبهت الأمور بالأشياء الحسية اتضحت وظهرت والإغراق في العقل كثيراً ما يضيع الفهم ويجعل المتابع يسرح ولا يتابع متابعة تامة للشيء؛ ولذلك عندما نقول: إن العوامل النحوية هي مؤثرات حسية لها أثر وهو الإعراب فإنا نقرب هذا الأمر لذهن المتعلم كثيرا فيعرف أن حرف الجر عامل مؤثر وقد أثر الجر فيما بعده وهذا الأثر بين وهو الكسرة أو علامة الإعراب الأخرى التي كانت نائبة عن الكسرة وهذا واضح، كذلك الرفع عندما يرتفع الفاعل فالفعل الذي قبله عامل والفاعل معمول وقد وضح أثر العامل وهو الرفع البين على آخر الكلمة وهكذا.

إذن مسألة العوامل والمعمولات هذا من الأشياء التي اعتنى بها النحويون كثيراً تشبيهاً للكلام بهذه الأشياء الحسية لتقترب من ذهن المتعلم فيعيها ويفهمها.

الآن المصنف يتكلم عن الإعراب والإعراب أثر يقع في الآخر والحديث في النحو – أيها الإخوة– دائماً هو حديث عن آخر الكلمة وقد سبق أن بينا الفرق بين النحو والتصريف وهو أن النحو علاقته بحركة آخر الكلمات وليس مطلقاً بل إذا كان جزءاً من تركيب فالنحو على سعة ميدانه هو خاص بشيء محدد، خاص بحركة آخر الكلمة متى كانت جزءاً من تركيب وما عدا ذلك أعنى ما قبل حركة الحرف الأخير سواء كان من حيث الحركات وتغيرها، حركة وصف الكلمة أولها وكذلك ما يحدث بها من تغيير بحذف أو تغيير كل هذه الأمور من عمل علم الصرف.

الإعراب الذي هو تغيير أواخر الكلمات هذا أحد أظهر ميادين النحو؛ لأنه أحد الأشياء الأساسية في النحو وهو تغيير أواخر الكلمات لتغير العوامل الداخلة عليها.

إذن عندما يقول المصنف: (الإعراب هو تغيير الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليه) كما جعل النحويون العوامل مؤثرة كما قلت لكم أشبه بالمؤثرات الحسية وجعل أثرها الحسي هو الإعراب وهو الحركة وما قام مقام الحركة من أثر على الكلمة المعربة في آخرها، وهذا يتضح بالمثال فإنا إذا قلنا مثلاً: جاء الرجلُ وأكرمت الرجلَ وسلمت على الرجلِ فإن كلمة الرجل تكررت في الأمثلة الثلاثة لكنها في الحالات الثلاث اختلفت حركة آخرها فإني جعلته في المرة الأولى مرفوعاً عليه علامة الرفع وهو الضمة وجعلته في الثانية منصوباً أي عليه علامة النصب وهي الفتحة وجعلته في الثالثة مجروراً أي عليه علامة الجر وهي الكسرة فإذا قال قائل: من أين جئت بهذه؟ وما الذي دعا إلى هذا التغيير؟ قلنا: ما دخل عليه من العوامل.

ما العوامل التي دخلت؟ لما قلنا: جاء الرجل دخل عليه فعل والفعل عامل يؤثر في الفاعل الرفع، فهو الذي رفعه فإذا قلنا: أكرمت الرجل، فإن الرجل هنا منصوب وعلامة نصبه الفتحة فإن قال قائل: ما الذي أثر فيه وما الذي عمل فيه النصب؟ قلنا: العامل السابق عليه وهو الفعل أيضاً الذي كما يرفع الفاعل ينصب المفعول وإذا قلت: مررت بالرجل أو سلمت على الرجلِ فإن الرجل هنا مجرور والذي سبب الجر أو أثر الجرَّ هو العامل السابق وهو حرف الجر ولذلك بان أثره على الكلمة بجرها.

إذن عندنا عوامل وعندنا معمولات العوامل تؤثر في المعمولات وتغير حركتها والمعمولات تتغير حركة آخرها باختلاف تلك العوامل الداخلة عليها وإذا قلنا: الإعراب فإنا نقصد هذا التغير الذي يكون في أواخر الكلمات وتؤثر فيه العوامل الداخلة، الأمر اتضح الآن كيف تكون الكلمة معربة؟ وما الذي يسبب الإعراب؟

كثر الكلام قديماً وحديثاً على العامل وهذا الكلام يتكئ على أمرين:

الأمر الأول: كيف ينسب العمل إلى العامل وهو لا يعمل شيئاً وإنما الذي يعمل هو المتحدث أو المتكلم؟

الأمر الثاني: توجد هناك تراكيب عربية صحيحة لا يظهر فيها العامل ويضطر النحاة إلى تقديره والتكلف والتعسف في إخراجه؟

أحسنت أما قولك الأول: كيف يقال: إن العامل هو المؤثر ونحن نعرف أن الذي يغير آخر الكلمة هو المتكلم هذا اعتراض عقلي قوي لكنه لفظي أكثر منه حقيقي لأنه في واقع الأمر أن الذي يغير العامل نعم هو المتكلم، لكن ليس من حق العامل أن يغير في كلمة حقها أن تكون على نحو معين فمثلاً إذا جاءتك الكلمة فاعل أنت الذي رفعت نعم لكن ليس من حقك أن تجرها ولا أن تنصبها لأنها جاءت بهذه الحال وقد رفعها العامل السابق أو رفعت العرب في هذا الموقع وإذا جاءت منصوبة مفعولا به فإنه ليس من حقك أن تجعلها مجرورة ولا مرفووعة، لأنها جاءت في سياق لا تأتي به العرب إلا منصوبة وهكذا في المجرورة أيضاً وبناء عليه فالذي غير أواخر الكلمات الحق هو ليس العامل وليس المتكلم أيضاً وإنما هو العرب عندما نطقت بكلامها جعلت هذا مرفوعاً وهذا منصوباً، العرب الفصحاء في عصر الفصاحة هي التي غيرت لا المتكلم ولا العامل، هي التي رفعت وهي التي نصبت وهي التي جرت ومن ثم فالمتكلم يقيس على كلامهم فيرفع إذا رفعوا وينصب إذا نصبوا ويجر إذا جروا لكن من باب أولاً: التقريب للمتعلم. وثانياً: لاضطراد جر الكلمة إذا دخل عليها حرف الجر واضطراد رفع الكلمة إذا دخل عليها الفعل وكانت هذه الكلمة هي التي أحدثت هذا الفعل ما دامت هذا الأمر دائماً يكون معه فعقلاً يصح إسناد الأمر إليه، فإنك إذا رأيت كل كلمة يدخل عليها حرف الجر تراها مجرورة فإنك قطعاً تربط بين هذا الجر وبين هذا الحرف، فتقول: الذي أحدث الجر هو هذا بدليل أنك إذا أزلت حرف الجر زال الجر فهذا دليل على أنه مؤكد ومن ثم فإن تقريب الأمر وتجسيم الأمر وجعله بمثابة المحسوسات لتقريبه من المتعلم وأيضا اضطراد واستمرار وجود الأثر مع وجود المؤثر وذهابه مع عدمه دليل على أن هذا العامل في حقيقته بالفعل هو الذي سبب هذا العمل.

ما الفرق بين قولك: سلمت على الرجلِ وقولكم: أكرمت الرجلَ

الفرق أعتقد أنه ظاهر وأنه كلمة الرجل في الأولى قد دخل عليها حرف الجر والإعراب حينئذ جر لأن المؤثر هو حرف الجر فتغيرت وفي الثاني المؤثر هو الفعل لأنه يريد مفعولاً فصار الإعراب بالنص تقصد ماذا؟

التاء في سلمت وأكرمت

هذه لا فرق بينهما هي كلها تاء الفاعل ضمير متصل مبنى على الضم في محل رفع فاعل الحديث ليس في هذه التاء، الحديث في كلمة الرجل شاهدنا في حديثنا في كلمة الرجل لأنها تغير حالها بتغير موقعها الإعرابي، أنا أحب أن أسمع مرة أخرى لأنه كأني تطرقت لسؤال الأخ وتركت سؤالاً أظن أني أجبت عليهما معاً.

توقفنا عند تكلف العامل

أعتقد أن هذا مما مرت الإجابة عليه إن هذا من تشبيههم المعنويات بالمحسوسات لتقريبها إلى السامع صحيح أنه قد يقال: إن هذا حرف والحرف ليس أداة وليس آلة تؤثر ولكننا نقول: أولاً: أثره واضح على ما بعده فله تأثير. والأمر الثاني: أن تشبيه المعنويات بالمحسوسات مما يقربها إلى الذهن ويجعلها مقبولة فإذا أضفنا لذلك اطراد الأمر، كلما وجد العامل النحوي وجد أثره فإذا أحدثنا العامل النحوي زال أثره دل هذا على أنه عامل حقيقي والذي يقول: إن العلة إذا وجدت وجد أثرها وإذا حذفت ذهب أثرها دليل على اطرادها أي دليل على صحتها و أنها علة صحيحة فمن علامات صحة العلة تأثيرها عند وجودها وذهاب الأثر عند ذهابها وهذا موجود في العوامل النحوية ومن ثم صح أو ساغ وصار من مزايا علم النحو العربي اعتماداً على مسألة العوامل والمعمولات وهذا التشبيه فيه دليل على كبر العقلية النحوية تلك العقلية التي شبهت المعقولات بالمحسوسات وبينت آثارها وقربتها إلى ذهن المتعلم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، استمعت في درس البارحة قلت: إن أدوات الاستثناء خلا وعدا وحاشا يجوز فيها أن تكون فعلاً ماضياً وما بعدها مفعولاً به، ويجوز أن تكون أداة استثناء حرف جر وما بعدها اسم مجرور، إذا قلنا إن خلا وعدا وحاشا... وما بعده مفعول به فأين الفاعل مثلا لو قلنا خلا رجلا الرجل هو الذي خلا لماذا لم نقول هو الفاعل وإن كان هناك ضمير مستتر فما تقديره؟

سؤالي:هل القرآن بقراءاته الصحيحة جمعت جميع كلام العرب من النحو والبلاغة؟

أما في سؤال الأخت: خلا وعدا يبدو أن الأمر فيه نوع من اللبس الدقيق في المسألة هي تظن أن قولنا: خلا جاء القوم خلا محمداً أنه من خلا يخلو وحينئذ جعلته فعلاً ماضياً فحينئذ قالت: لماذا لا يقول: خلا محمدٌ لأنه هو الذي خلا؟

لا... ليس الأمر على هذا النحو، كلمة خلا تدل على ما تدل عليه إلا تماماً فهي ليست استثناء لكن إن وقع بعدها اسم مجرور فهي من حروف الجر ولذلك عدوها في حروف الجر وإن وقع ما بعدها منصوباً فهي فعل حينذاك ويكون ما بعدها مفعولاً تسأل وتقول: أين الفاعل حينئذ؟ يكون الفاعل حينئذ ضميراً مستتراً هو فيقدر ويجعل المنصوب بعدها هو مفعول به، إذا قلنا: جاء القوم خلا محمدٍ فإن خلا حرف جر حينئذ ومحمد اسم مجرور. إذا قلت: جاء القوم خلا محمداً فإن خلا فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو ومحمد مفعول به إذا أدخلنا ما وهي ما المصدرية وليست كما قالت الأخت أنها ما النافية هذه ليست النافية نحن لا ننفي خلا وإنما مصدرية هي دخلت على خلا أو عدا فإنها حينئذ تتمحض للفعلية فتقول: ما عدا زيداً ما عدا محمداً ولا يصح أن تقول: ما عدا محمدٍ لأن دخول ما المصدرية دليل على فعلية ما دخلت عليه فإذا دخلت ما المصدرية على خلا وعدا وجب نصب ما بعدها وتعينت فعلية خلا وعدا وحينئذ يبقى أيضاً الفاعل ضميراً مستتراً مقدراً.

أما سؤال الأخ الذي قال: هل القرآن جمع كل ما في كلام العرب من نحو وبلاغة، فأنا أقول: القرآن الكريم هو أعلى كلام العرب فصاحة على الإطلاق لكنه كتاب لم ينزل لجمع كلام العرب وهذا أمر يا إخواني ينبغي أن يتنبه له ولا ينقص من قدر كتاب الله – سبحانه وتعالى– أن هناك من كلام العرب ما لم يأت في القرآن فإنه لم يكن من أهداف القرآن الكريم أن يجمع أحاديث العرب وأساليبها كلها وإنما هو كتاب هداية جاء على الأعلى والأفصح والأبلغ من كلام العرب عجز العرب الفصحاء عن أن يأتوا بمثله أو أن يأتوا بجزء منه ولو بآية ما استطاعوا وذلك لكونه في الذروة من الفصاحة والبلاغة وكل ما في كتاب الله – سبحانه وتعالى– هو أعلى ما يكون عليه الكلام العربي فصاحة وبلاغة وبياناً ولكنه لم يأت ليجمع أشتات ما قالته العرب في أساليبها المختلفة حتى نقول: إنه لم يخرج من كلام العرب عنه شيء ولذلك هناك أساليب عربية فصيحة لكنها لم ترد في القرآن إنما الذي ورد في القرآن كله هو أعلى ما قالته العرب في بابه في هذا النوع من أنواع الأساليب من حيث الفصاحة والإبانة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحب أن أورد بعض الأشياء التي وجدتها في بعض المواقع يعني هناك بعض النصارى يزعمون وجود أخطاء لغوية في القرآن الكريم ووردوا بعض الأمثلة مثل قوله تعالى: ﴿ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ﴾ [المائدة: ٦٩] يقولون: الصواب والصابئين مثال آخر: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦] والصواب تلك عشر كاملة، نحن– إن شاء الله تعالى– مطمئنون أن القرآن الكريم سليم ولكننا نريد توجيه الشيخ حول هذا؟

الأمر الثاني: بالنسبة للأمثلة أتمنى من الشيخ – جزاه الله خيراً– أن يكثر من التمثيل بآيات القرآن حتى نفهم؟ لأن الهدف الأكبر هو القرآن الكريم.

هناك آيات من القرآن الكريم جاءت على أنماط يظهر للقارئ المتعجل أنها خالفت السياق ولذلك لو أن الإنسان تمعن في معاني هذه الآيات لوجد أنها منسجمة في إعرابها مع كلام العرب ولا خطأ فيها كما يدعي هؤلاء المدعون ومن ذلك ﴿ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ﴾ النحويون بينوا والمفسرون أيضاً في إعراب هذه الآية بينوا أن هذه الواو ليست عاطفة لما قبلها حتى نقول: إن ما قبلها منصوب وهي قد جاءت مرفوعة وإنما هي استئنافية وكلمة الصابئون مبتدأ وحينئذ جاءت على نسق صحيح من كلام العرب وكذلك البقية ولو رجع الواحد إلى كتب إعراب القرآن وكتب مشكل إعراب القرآن وهي التي يظهر في ظاهرها للناظر المتعجل أنها مخالفة للسياق الإعرابي لكن عند التأمل يتضح أنها تسير على النسق الصحيح من كلام العرب، فلو أن الواحد استعرض هذه الكتب أو واحداً من هذه الكتب لوجد إجابة شافية لهذا الأمر ومسألة أنه وجد في كلام الله – سبحانه وتعالى– أخطاء هذا أمر أسخف وأضعف من أن ينظر فيه أو يلجأ إلى الحديث فيه لأنه إذا كنا نقول: إن كلام الله –سبحانه وتعالى– هو ذروة من كلام العرب في الفصاحة فإنه إذا كان ذروة كلام العرب يتهم بمثل هذا الاتهام فكلام العرب كله لا قيمة له، لأنه دونه فصاحة ودونه صحة واستقامة ومن ثم فمثل هذا الكلام يعني هو رده فيه دون أن يحتاج إلى أن يبحث له عن رد.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لدي سؤال: من المعلوم أن حروف المد تأتي ساكنة أو لا حركة لها على أن يناسب كل حرف حركة من جنسه فهل كلمة هدية الياء الأولى ساكنة وما قبلها مكسور هل نعتبر ذلك مداً في كل الحروف المشددة؟

هو يتكلم عن التشديد، وجود حرفين متوالين أولهما ساكن والثاني متحرك هل يعد هذا من المد؟ إذا توالى حرفان متماثلان سواء كانا حرفا علة ، سماها حرف مد وليس هنا حرف مد لأن المد له أسباب كما هو معلوم في علم التجويد قد يكون من أسابه همز، قد يكون من أسبابه السكون لكن إذا توالى حرفان سواء كانا حرفي علة أو حروفاً صحيحة وهما متماثلان الأول: منهما ساكن والثاني متحرك فإن العرب تدغم أحدهما في الآخر فيتكون منهما حرف واحد مشدد فإذا كان قولنا: هدية مثلاً أنها حرف مد حينذاك لأنها ليس فيها موجب المد لا الهمز ولا السكون ولكنها حرفان متواليان كونا حرفاً واحداً مشدداً هو في أصله حرفان.

ذكرت أن الإعراب أثر خاص بآخر الكلمة أليس التنوين كذلك والخفض له آثار أخرى؟

أما الخفض فإنه من الإعراب لأن الخفض هو الجر؛ الرفع والنصب والجر والجزم هذه أنواع إعراب وأما التنوين فهو شيء يأتي بعد الإعراب لأنك عندما تقول: محمدُ تبدأ أولاً: برفع الكلمة ثم بعد ذلك تأتي بالنون تقول: محمدٌ لاحظ ضمة ثم تأتي بنون ساكنة هي التنوين بعد الضمة فهو شيء يأتي بعد الإعراب طبعاً هو لا يلحق إلا الكلمات المعربة فالكلمات المبنية لا تنون إلا عندما تكون منكرة كما نعرف في تنوين التنكير ولكن مجيء التنوين في الأسماء المعربة إنما هو شيء يأتي بعد الأثر الإعرابي فلا علاقة له بتغير إعراب الكلمة وإنما الذي يغير بأن يجعل التنوين بضمتين أو بكسرتين أو بفتحتين أن كونها مكسورة فيجعلها بكسرتين وكونها مضمومة فيجعلها بضمتين وكونها منصوبة فيجعلها بفتحتين، فالتنوين إذن هو نون ساكنة يأتي بعد الإعراب ولا علاقة له بتغير العامل، تغير العامل أثره في الإعراب وليس في التنوين، التنوين شيء لاحق يأتي بعد الإعراب.

تقول: تسأل عن إعراب قوله تعالى: ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ اللهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١١﴾﴾ [المنافقون: ١١]؟

باختصار:

لن: أداة نصب – يؤخر: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. – الله: لفظ الجلالة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

نفساً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

إذا: هذه أداة شرط غير جازمة. – جاء: فعل ماض مبنى على الفتحة.

أجلها: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف «ها» ضمير متصل مبنى على السكون في محل جر مضاف إليه، وجواب الشرط دال عليه ما قبله يعني إذا جاء أجلها لن يؤخرها الله.

والله خبير هذه جملة مستأنفة ﴿وَاللهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره – وخبير: خبر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.– الباء: حرف جر.– وما: اسم موصول مبنى على السكن في محل جر بالباء.– تعملون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة الفعلية «تعملون» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. –وبما تعملون: الجار والمجرور كاملاً متعلقاً بخبير لأنهم يعلقون دائماً الجار والمجرور إما بفعل أو بمشتق وقد تعلق هنا بالصفة المشبهة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لدي سؤال: نحن في باب الإعراب وللإعراب علامات ولكن في الإعراب المقدر لا توجد كذلك علامات ظاهرة فيقال: هذا معرب بالعلامة الفلانية المقدرة والأساس أن العلامة توضع ليتعرف بها على حالة الكلمة، على إعرابها فما قيمة وضع هذه العلامة ما دام أنها غير ظاهرة على الكلمة وما دام أن إعراب الكلمة يعرف من خلال السياق أو العامل فيها؟

الأخ الكريم كأنه يستعجلنا إلى قراءة ما قاله المؤلف في آخر الكلام (لفظاً أو تقدير) هذا لم نأت بعد إلى اللفظي والتقديري لكن يحسن أن نجيبه على ما قال ما دام سأل.

تقول: نرجو البيان في قولنا في الركوع: سبحان ربي العظيم، هل الياء في ربي ساكنة أم مفتوحة؟

على كل حال العرب لها في ياء المتكلم عدة حركات منها أن تحذف الياء أصلاً وتكتفي بكسرة على الكلمة المضافة يقال ربِّ بكسرة ومنها أن تثبت الياء ساكنة ومنها أن تقول: ربيَ تفتحها وكلها فصيحة وواردة عن العرب وما دام الأمر في هذا قد ورد في الحديث فالأصل الالتزام ما ورد في صيغة الحديث الذي هو حديث الصلاة الذي نص فيه على ما يقال فيها فتقول: ربيْ العظيم وتقول ربيَ العظيم فكلها صحيحة وكلها صحيحة وكلها دالة المقصد.

تسأل تسأل عن إعراب قولنا: سبحان الله ؟

سبحان: مفعول مطلق أصله سبحان طبعاً مصدر يعني تسبح تسبيحاً وسبحاناً كلمة سبح لها مصدران التسبيح والسبحان فسبحان مصدر مثل التسبيح ويعرب حينئذ مفعولاً مطلقاً فكأنك تقدر أسبح سبحان فهي مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه.

تسأل عندما نقول: ذهبت إلى المدرسة لأتعلم وذهبت إلى المدرسة كي أتعلم وذهبت إلى المدرسة لكي أتعلم هل هناك فرق بين العوامل الداخلة على الفعل أتعلم وكيف تعرب في كل حالة ؟

هذا سيأتي – إن شاء الله تعالى– في باب نصب الفعل المضارع ولكن هي في الحالات كلها مضارع منصوب في قولي: لأتعلم على القول بأن كي هي الناصبة، في قولنا: كي أتعلم فتنصب بنفسها وعلى تقدير اللام بعدها في قول تكون اللام هي الناصبة وفي الحالات كلها هي فعل مضارع منصوب وقد دلت كلها على التعليل ولكنها تتفاوت في كثرة المبنى وصغره والعرب تقول: إن الزيادة في المبنى تدل على زيادة المعنى فعندما تقول: كي أتعلم وتقول: لكي أتعلم فقولك: لكي أتعلم أبلغ لكونه فيها زيادة ليست في قولك: لأتعلم وإن كانت كلها تدل على التعليل، أحياناً يأتي بعض الكلام يزاد في الكلام العربي لا لإضافة معنى جديد ولكنه لتأكيد المعنى وتثبيته وهذا معنى قولهم: إن الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى.

عندما يقول المؤلف: (الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه) كأنه يجعل الإعراب الذي يكون في أواخر الكلمة لا يسمى إعراباً حتى يؤثر فيه مؤثر سابق، فإن لم يأت مؤثر فليس التغيير في أواخر لكلمة إعراباً مثل ماذا؟ حيثُ: أكثر العرب يقولون: حيثُ بالضم وهي كلمة مبنية يبنونها على الضم ومن العرب من يجعلها مفتوحة فيقول: حيثَ وهم قلة ومنهم أيضاً وهم قليلون أيضاً يقولون: حيثِ بالكسر فقد اختلف آخر الكلمة مرة بالضم وهو كلام جمهور العرب وهو الذي عليه الكلام الفصيح الأكثر والذي جاء في القرآن الكريم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فهل نقول: إن هذا التغيير في أواخر الكلمة إعراب؟ هل من مجيب؟ هل يصح أن نقول: إن التغيير الموجود في كلام العرب بحيث إن جمهور العرب يجعلها مضمومة الآخر ومنهم من يجعلها مكسورة الآخر ومنهم من يجعلها مفتوحة فيقول حيثَ وحيثِ وهذا قليل هل هذه التغيير الموجود في أواخر هذه الكلمة مرة تأتي مضمومة ومرة مفتوحة ومرة مكسورة هل هذا يسمى إعراباً؟ ونحن نعرف أن الإعراب هو تغيير في أواخر الكلمة؟

لا يسمى إعراباً، لأنها من لغات العرب

لماذا حكمت أنها لغات وليست إعراباً؟

لأن الأصل أن الإعراب أن تضم وتكسر

لماذا لم يكن تغييرها تغيير إعراب؟ هذا هو السؤال، لو أنك تأملت في كلام المؤلف لعرفت السبب في ذلك.

يقول: هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه) هنا الكلمة تغيرت دون اختلاف في العوامل

بالضبط إذن الإعراب هو تغير بسبب وهذا التغيير بسبب شيء مؤثر عامل يدخل عليه أما هنا فإنه الذي غير كما قال الأخ الكريم ليس بسبب عامل دخل عليه ولكن لاختلاف كلام العرب ولغات العرب ولهجاتها العرب الفصحاء فاختلفت ولذلك هذه ما تكون معربة مع اختلاف أواخرها باختلاف لغات العرب لا نحكم عليها بأنها معربة بل إنها باقية على أنها مبنية لأن كل قبيلة من قبائل العرب تلتزم حركة معينة لا تغيرها بل تبقيها على ما هي عليه ومن ثم حكمنا عليه بأنه ليس بإعراب.

بقي القول في مسألة (لفظاً أو تقدير) إلا إن كان عندكم شيء.

عندما تكون الكلمة قابلة لتغيير الحركة في آخرها وهذا القبول يكون بآخر حرف يقبل التغير ويقبل الحركة فحينئذ يكون الإعراب ظاهراً قول المؤلف: (لفظاً أو تقدير) هذا يكون إعراباً لفظياً أقول مثلاً: ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ ﴾ [ق: ١٩] فسكرة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة والتاء تقبل الحركة ولذلك حركت، وجاء رجل كذلك فإن رجل هنا يقبل اللام آخره اللام تقبل الحركة ولذلك ضم آخر الكلمة، فقيل: إن إعرابها إعراب لفظي أو إعراب ظاهر، لكن من الكلمات ما يكون آخرها حرفاً لا يقبل الحركة وهذا يكون فيه أنواع، من الكلام العربي ما يسمونه الاسم المقصور وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نعم طبعاً لابد أن يكون ما قبلها مفتوحاً هذا مقطوع إذن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة كقولك مثلاً عصا وقولك فتى وقولك: مستشفى فهذه أسماء مقصورة معنى مقصورة آخرها ألف لازمة يعني ثابتة لا تتغير ومع ذلك هي معربة فإذا قلت: ذهبت إلى المستشفى فإن إلى: حرف جر والمستشفى اسم مجرور لكن آخرها ألف والألف لا يمكن لأحد أن يحركها ولو قلت لواحد منكم: حرك الألف فإنه لا يستطيع ولو قال قائل: إ. نقول: أنت انتقل إلى حرف آخر وهو الهمزة والألف غير الهمزة، الألف حرف هوائي حرف مد ليس له مخرج أما الهمزة فلها مخرج وهي من حروف الحلق كما نعرف ومن ثم فهذه حرف وهذه حرف

آخر فالألف لا تقبل الحركة وما دامت لا تقبل الحركة فالكلمة المعربة إذا كان آخرها ألفاً لا يمكن أن نحركها لا بالرفع ولا بالنصب ولا بالجر، طيب إذا دخل عليها حرف الجر نقول: هي مجرورة، لكن أين علامة الجر؟ نقدرها على آخرها، فنقول: هي مجرورة والذي منع من جرها أنه لا يمكن إظهار الحركة عليها، فنقول: مجرورة بحركة مقدرة مثل سؤال الأخ عندما قال: ما دامت الحركة لا تظهر لماذا نقدرها؟ والجواب: أنت إذا سرت بالشيء على سير واحد استقام لك وإذا قسمته وجزأته لم يستقم لك إذا قلنا: إن حرف الجر كلما جاء أثر الجر فيفترض أننا نقول: كل كلمة تأتي بعد حرف جر هي مجرورة حيث تضطرد القاعدة نقول: نعم كل كلمة تأتي بعد حرف جر مجرورة، فإن وجدنا علامة الجر فهذا أثرها وإن لم يوجد علامة الجر فلها أثر ولكنا لم نره لماذا؟ طرداً للقاعدة، وأنا لا أرى حركة، لكن حتى أجعل حرف الجر مؤثراً على كل شيء أقدره حتى فيما لم تظهر عليه الحركة، والدليل على تقديره أنك لو قلبت الحرف مثلاً في أي كلمة كقولك الفتى وقولك سلمى وقولك مستشفى وقولك عيسى أو موسى لو أنك قلبت هذا الحرف إلى حرف آخر صحيح طبعاً ستتغير الكلمة وربما لا يكون لها معنى، لكن تظهر عليها علامة الجر، فهذا دليل على أن الذي منع ظهور الحركة ليس أن حرف الجر غير مؤثر ولكن أن آخر حرف في الكلمة لا يقبل أصلاً التحريك ولا يقبل الحركة، لكونها كلمة مقصورة، وهذا هو الجواب عن كلام الأخ، يبدو أن الأمر يحتاج إلى نوع من التوسع ما أدري إذا كان الوقت يسعنا، أو نأخذ بعض الأسئلة.

نأخذ بعض الأسئلة حتى إذا كان للإخوة الحضور بعض الأسئلة نأخذها.

الأخ الكريم من الكويت يقول: قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠] هل يعد الفعل لازماً أم متعدياً وإذا كان متعديا فأين المفعول به؟

يصعد واضح أنه لازم وبعض الأفعال اللازمة يقولون: إنها متعددة بحرف الجر، طبعاً هذا لا يخرجها عن كونها لازمة، عندما تقول: قام هذا قام كما تعلمون لازم معنى لازم للإخوة الذين لا يعلمون لازم يعني يكتفي بفاعله لا يأخذ مفعولاً به لكن تقول: قمت إلى شيخي أو قمت إلى صلاتي فيقول: إن حرف الجر دخل على ما بعده وجره هو في الأصل هو المفعول به، لكن الفعل لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به فيتعدا بحرف الجر إلا أن هذا لا يخرج الفعل نفسه عن كونه لازماً، ولذلك قلنا: يصعد هنا هي فعل لازم، على القول بأنها تتعدى بعض الأفعال اللازمة تتعدى بحروف الجر هو متعد هنا بحرف الجر إلى.

كذلك يسأل هل الفعل يأتي في جملة لازماً وفي جملة أخرى متعدياً؟

يمكن أن تحذف أنت المفعول به لعدم الاحتياج إليه وهذا لا يجعله لازماً عندما تقول: أكرمت محمداً أو تقول: أكرمت وتسكت، ليس معنى هذا أنه في الأولى يقول لك: أكرمت محمداً متعدياً وفي الثاني لازم، لكنك أنت لم تأتِ بالمفعول به فقط في الثانية وهو في الحالتين متعدٍ.

الأخت الكريمة من السودان تسأل عن توكيد الأسماء المؤنثة بنون التوكيد؟

عندما تقول مثلاً: أنتن تذهبن إلى كذا حينئذ تأتي نون النسوة لكن عندما أقول: تذهبنَّ النسوة إلى كذا فنعم، تؤكد ما دام الفاعل دالاً على تأنيث الفعل فأقول: تذهبنَّ النسوة إلى مدارسهن وحينئذ يصح توكيد الفعل المسند إلى المؤنث بنون التوكيد، لا إشكال في ذلك.

في باب الاستفهام هذا السؤال من الأخ الكريم من السعودية يقول: في باب الاستفهام نستخدم من للعاقل فما المقصود بالعاقل؟ وهل هذا السؤال: من أكل العشب؟ صحيح نلاحظ أن السؤال موجه إلى غير العاقل؟

لا.. ليس بصحيح ما دام للعاقل وهم يعبرون عنه كما ترى. النحويون يقولون: الأولى أن نقول للعالم لأنه يأتي في حق الله -سبحانه وتعالى- وبعض الصفات يعني يتأدب فيها مع الله -سبحانه وتعالى- فلا يقال: إنه يخاطب العاقل وإنما يقول: العالم، وفي قولنا: من أكل؟ نقول: لا، لا نستعمل مَنْ إلا إذا كانت في صورة الاستفهام أو ما الموصولة.

يقول الاستفهام في باب الاستفهام؟

الاستفهام حينئذ تستفهم ليس خاصاً بالعقلاء وغير العقلاء الذين خصوها بالعاقل وغير العاقل هي ما الموصولة و من الموصولة، فتقول: أعجبني من جاء ورأيت ما عندك، هذا للعاقل وهذا لغير العاقل، أما اسم الاستفهام فإنه يأتي للنوعين.

الأخت الكريمة من السعودية تسأل عن كتاب مختصر وميسر ويشرح هذا المتن لكي تحضر منه في الدروس القادمة؟

أنا سبق قدمت في المبدأ أن هناك عدة كتب شرحت وفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله تعالى- له شرح على هذا المتن وهو مطبوع، الشيخ عبد الرحمن بن قاسم له حاشية على هذا الكتاب، الدكتور: حسن

الحفظي له شرح على هذا الكتاب، هناك عدة شروح هذه المعاصرة وهناك شروح أيضاً سابقة أيضاً متوسعة وقوية وجيدة وكلها فيها خير وأي كتاب نحوي يعالج هذه القضايا تسير فيه هذه القضايا كلها.

نحن في الدقيقة الأخيرة وهذه متاحة لطرح الأسئلة؟

طيب لكن الحقيقة أنا أفني على مسألة أن لا أعد ما استمع إليه من أسئلة ضياعاً للوقت فإني أحس أن الإجابة على بعض أسئلة الإخوة التي تعن لهم أو تشغلهم، إنها أمر مهم والفتاوى اللغوية الناس محتاجون إليها، وكثير من الناس محتاج إليها نأخذ جزءاً من الوقت لها، وهي من الخير الذي يمكن أن يستفيد منه الناس إضافة إلى شرح المتن، لكن الأصل هو ما نحن فيه من شرح هذا الكتاب حتى نتوجه إلى التطرق لكل الموضوعات النحوية سواءً، على الأبواب النحوية كاملة.

أسئلة الدرس؟

أسئلة هذا الدرس:

السؤال الأول: ما معنى: أن «لم» حرف نفي وجزم وقلب؟

السؤال الثاني: ما معنى: أن الحرف إذا كان مختصاً يعمل وإذا لم يكن مختصاً لا يعمل؟

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم، كنا قد وجهنا سؤالين في الحلقة الماضية عن الدرس الماضي أستأذنك – فضيلة الشيخ– في تلقي إجابات هذه الأسئلة.

يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، إجابة السؤال الأول:

«لم» حرف نفي وجزم وقلب، كقولنا: لم يهمل الطالب درسه، لقد نفت «لم» الإهمال وجزمت الفعل بالسكون وقلبت زمن الفعل المضارع إلى الماضي.

الجواب الثاني: الأصل: ما اختص بالأسماء يعمل عمل الأسماء كحروف الجر ومثل العمل الخاص بالأسماء الخفض. وما اختص بالعمل في الأفعال يعمل العمل الخاص بالأفعال كالجوازم ومثل العمل الخاص بالأفعال الجزم. والحرف إذا كان مشتركاً لا يعمل مثل هل وما ولا النافية ومن المشترك من يعمل مثل «لا» النافية للجنس وهناك من علامات الأسماء من لا يعمل مثل أل وقد والسين وسوف والنواسخ خاصة بالأسماء وكذلك أل وحروف الجر والمشترك بينهما هل وما ولا النافية فهذه غير مختصة.

بسم الله الرحمن الرحيم، السؤال الأول: لم حرف نفي وجزم وقلب كقلنا لم يهمل الطالب معنى قولنا حرف نفي أنها نفت الإهمال عن الطالب أما كونها جازمة بأن الفعل المضارع الأصل فيه الرفع إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فهي هنا جزمت الفعل المضارع بالسكون وعلامته الأصلية الرفع بالضمة أما معنى قوله: القلب فإنه زمن المضارع بالحال أو الاستقبال وهي هنا قد قلبت زمن الفعل المضارع من زمنه الحال أو الاستقبال إلى الماضي

الثاني: الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء تعمل العمل الخاص بالأسماء كالخفض والحروف التي تختص بالدخول على الأفعال تعمل العمل الخاص بالأفعال، مثال الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء مثل «مِنْ» تعمل الجر، ومثال الحروف التي تختص بالدخول على الأفعال مثل «لم» تعمل الجزم الخاص بالأفعال وهناك حروف لا تختص بالدخول لا على الأسماء ولا على الأفعال مثل «هل» وغيرها فهذه لا تعمل، ليس لها عمل فيما بعدها.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أحب أن أبين أنه في هذه اللقاءات المباركة –إن شاء الله تعالى– سيكون فيها إجابة لما يعن للإخوة المشاهدين من أسئلة أو فتاوى لغوية – إن صح التعبير– بقدر بحيث لا يكون مجاوزاً لما نحن بصدده من شرح هذا الكتاب.

الإجابتان صحيحتان ولكن أضيف بالنسبة للجواب الثاني أن ما ذكره الأخ الكريم هنا في الموقع في رسالته أكثر دقة لأنه الأصل فيما كان من الحروف مختصاً بالأفعال أن يعمل العمل الخاص بالأفعال وهو الجزم والأصل فيما كان مختصاً من الحروف بالأسماء أن يعمل العمل الخاص بالأسماء وهو الجر والأصل فيما كان مشتركاً بين الأسماء والأفعال ألا يعمل وقد يخالف هذا الأصل ولكل المخالفة دائما تكون أقل من الأصل فقد يوجد الحرف المشترك ويعمل وقد يوجد الحرف المختص ولا يعمل ولهذا أمثلته التي مرت من قبل.

باب الإعـــــراب:

يقول المصنف –رحمه الله تعالى– (باب الإعراب: الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً وأقسامه أربعة: رفع ونصب وخفض وجزم)

المصنف هنا بدأ ببيان أنواع الإعراب وذكر هذه الأنواع الأربعة وقد سبق الإلماح إلى شيء منها، وأنه إذا كانت الكلمة معربة وهذا طبعاً يخرج الحروف لأن الحروف دائما مبنية ويخرج نوعين من الأفعال وهي الأفعال الماضية والأمر لأنها أيضاً مبنية فإذن ليس من الأفعال معرب إلا المضارع في معظم أحواله إذا لم تتصل به نون التوكيد ولا نون النسوة وكذلك أكثر أحول الأسماء أن تكون معربة ففي أكثر أحوال الأسماء وبعض أحوال الأفعال تكون معربة وهذا الإعراب ذكر المصنف أنواعه بأنها أربعة: رفع ونصب وجزم وخفض وعبر بالخفض كما سبق ذكر ذلك مراراً سيراً على ما نهج عليه الكوفيون من تسمية الجر بالخفض ولا إشكال فالخفض والجر كلاهما يدلان على الاستفال وهي حركة تخفض لها الشفة السفلى عند نطق الحرف وأيضا توضع لها علامة تحت آخر حرف في الكلمة أيضاً فيدل على الاستفال بالنسبة للكلمة فلا إشكال في استعمال هذا وهذا لكن كما قلنا من قبل إنه قد استدل على أن المصنف ينهج نهج الكوفيين في اختياره لمصطلحاته.

هذه الأنواع الأربعة أعني: الرفع والنصب والجر والجزم هي من حيث دخولها على الأسماء وعلى الأفعال منها ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال وذلك الرفع والنصب فإن الأسماء والأفعال كل واحد منها يأتي مرفوعاً ويأتي

منصوباً تقول: إن محمداً لن يقومَ فمحمد هنا منصوب ويقوم منصوب، أتى الاسم والفعل منصوبين وتقول: الرجلُ يكرمُ ضيفه فالرجل مرفوع ويكرم مرفوع فجاء الاسم والفعل مرفوعين.

النوع الثاني: ما يختص بالأسماء وهو الجر كما سبق الإلماح إليه من قبل وهذا خاص بالأسماء فلا تجر الأفعال.

والنوع الثالث: ما يختص بالأفعال فلا تجزم الأسماء، والمصنف سيشرع بعد ذلك في بيان علامات كل نوع من هذه الأنواع وسيبدأ بتفصيل علامات الرفع الأصلية والفرعية، ثم علامات النصب الأصلية والفرعية، ثم علامات الجزم الأصلية والفرعية، ثم الجر كذلك الأصلية والفرعية ثم علامات الجزم الأصلية والفرعية ويبين أنواع الأسماء والأفعال التي تدخل عليها هذه العلامات.

نبدأ في باب معرفة علامات الإعراب؟

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (باب معرفة علامات الإعراب: للرفع أربع علامات الضمة والواو والألف والنون. ).

الآن هو ذكر هذه الأنواع أنه لا تخرج الكلمات المرفوعة سواء كانت أسماءً أو أفعالاً لا تخرج من هذه علامة من هذه العلامات الأربعة، بدأ بالضم لأن العلامة الأصلية للرفع هي الضم ما هي العلامة الأصلية؟ يعني أكثر ما تأتي عليه الكلمات معربة مرفوعة أن تكون مضمومة الآخر، وقد تخرج عن هذا الأصل إلى ما ذكره من علامات أخرى وهي الواو والألف والنون وهذا في أبواب محددة سيسردها بعد ذلك وسيبينها وهو في كل نوع من هذه الأنواع عندما يبين علاماته يبدأ بالعلامات الأصلية، ثم بعد ذلك يثني بالعلامات الفرعية ولذلك سيأتي بعد ذلك فيقول (فأما الضمة) ثم يبدأ بالتفصيل فيها.

يقول: (فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع: في الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.)

بدأ بالضمة لأنها الأصل قوله: (الضمة تكون علامة للرفع في أربعة مواضع الأول الاسم المفرد) يقصد بالاسم المفرد هنا ما ليس مثنى ولا مجموعاً، فالمثنى والمجموع لا يرفعان بالضمة كما سيأتي.

فإذن قسيم التثنية والجمع الإفراد هو المقصود بأنه يرفع بالضمة، عندما نقول: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (المسلم أخو المسلم ) المسلم مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو اسم مفرد وجاءت الضمة علامة للرفع لأنها الأصل ولذلك كثير سيأتي الآن أن أكثر أنواع الأسماء يرفع بهذه العلامة الأصلية وهي الضمة.

جمع التكسير هذا ليس مفرداً فهو يدل على أكثر من اثنين لكن حتى نخرج الجموع السالمة قالوا: هو ما دل على أكثر من اثنين ولم يسلم فيه لفظ المفرد، دل على أكثر من اثنين حتى يخرج المفرد والمثنى ويتمحض بالجمعية، وتغير فيه لفظ المفرد ولم يسلم مفرده من التغيير لأن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم مفردهما سالم من التغيير لا يتغير بينما جمع التكسير يتكسر فيه المفرد ويتغير ولذلك هذا الذي يحصل فيه.

أولاً: نبين علامة الإعراب وكيف كان جمع تكسير عندما يقول الله -سبحانه وتعالى- في سورة النور ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ﴿٣٦﴾رِجَالٌ ﴾ [النور: ٣٦: ٣٧] رجال فاعل ويسبح مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو جمع تكسير فقد رفع لكونه فاعلاً وعلامة رفعه الضمة وهو جمع تكسير، كيف كان جمع تكسير، مفرده رجل بفتح الراء وضم الجيم، جئنا للجمع رجال فكسرنا الراء التي كانت مفتوحة في المفرد وفتحنا الجيم التي كانت مفتوحة في المفرد وأضفنا ألفاً في جمع التكسير بين الجيم واللام صارت رجال إذن تكسر المفرد، ما سلم، ما بقي على أصله وهذا هو معنى جمع التكسير في حين أنه سيأتي عندما يقال: جمع سالم سواء كان مذكراً أو مؤنثاً أن المفرد لا يتغير فتقول مثلاً في محمد: محمدون تذكر محمد وتضيف واواً ونوناً أو ياءً ونوناً في جمع المؤنث السالم تقول مثلاً في مسلمة أو فاطمة تقول: مسلمات بنفس الحركات والحروف فقط تاء التأنيث هذه تذهب بها وتأتي بالألف والتاء في جمع المؤنث السالم فحينئذ لا يتغير لفظ المفرد ويسلم فيقال: إنه جمع سالم بينما الذي معنا الآن هو جمع تكسير.

الثالث: قال: (وجمع المؤنث السالم) هذا هو النوع الثالث مما يرفع بالضمة، أولاً جمع المؤنث السالم بعضهم يسميه الجمع بألف وتاء مزيدتين ولا إشكال، بعض النحويين يقول: جمع المؤنث السالم ويعني بذلك أن مفرده يسلم ومنهم من يقول: هو الجمع بألف وتاء مزيدتين يعني أنه يزاد على المفرد ألف وتاء وهذان التعريفان أو هذان الإيضاحان في هذا النوع من الجموع كلاهما صحيح فعندما نقول مثلاً في زينب زينبات فإنا قد جمعنا هذا الجمع بألف وتاء زدناها على زينب فهو مجموع بألف وتاء مزيدتين وأيضاً هو جمع مؤنث سالم لأنه جمع به لفظ المؤنث

وسلم فيه زينب وما تغيرت في الجمع وكلاهما صحيح لكن لو قيل: أيهما أولى أن يقال: جمع المؤنث السالم أم الجمع بألف وتاء مزيدتين؟

طبعاً كلاهما صحيح، ولكن الأولى أن يقال: ما جمع بألف وتاء مزيدتين لماذا؟ جمع المؤنث السالم يشترط أن يكون المجموع مؤنثاً وأن يسلم ونحن نجد من هذا النوع ما يأتي بقلة لا مجموع ولم يسلم ولم يؤنث أيضاً فمثلاً عندما نقول في جمع اصطبل اصطبلات فاصطبل هذا ليس مؤنثاً.

سرادق سرادقات، سرادق ليس مؤنثاً مثلاً حمزة حمزات هذه تجمع كما ترون وهي مذكرات حمزة قد يكون لأنه جاء بتاء التأنيث لكن ما ذكرناه منذ قليل من أسماء غير العاقلة اصطبل وحمام وسرادق اصطبلات، حمامات، سرادقات تجمع بألف وتاء وهي ليست مؤنثة فإذن من هذا الجمع ما هو غير مؤنث فتسميته جمع مؤنث فيه نظر أيضاً «السالم» لما نجمع بعض الألفاظ نجمع حبلى مثلاً فإن الألف المقصورة نقلبها ياء في الجمع نقول: حبليات فما سلم المفرد فإذن في بعض الألفاظ بقلة المفرد لا يكون مؤنثاً وفي بعضها أيضاً لا يسلم فإذن إطلاق جمع المؤنث السالم ليس على إطلاقه، صحيح أن الأكثر أن يكون مؤنثاً ويسلم، هذا هو الأكثر لكن قد يأتي مذكراً وغير سالم ولذلك صار التعبير بالجمع بألف وتاء مزيدتين أولى من التعبير بجمع المؤنث السالم فإن قال قائل: لماذا إذن يقولون: جمع المؤنث السالم؟ والمصنف هنا قالها قال: (وجمع المؤنث السالم) لماذا يقول هذا؟ هذا لأن الأكثر فيما يجمع على هذا الجمع أن يكون مؤنثاً وأن يكون سالماً هذا الأكثر وما خالفه قليل فلا معول عليه ولا يلام من سماه جمع مؤنث سالم لأن هذا هو الأكثر في هذا الاستعمال.

يأتي سؤال: عندما يقال: الجمع بألف وتاء مزيدتين هذا يعني أنه ينبغي أن تكون الألف والتاء بعد الاسم المعرب، وزائدتين على ألفاظه، وليست منها، فلو افترضنا أنه قد جاءنا جمع في آخره ألف وتاء لكن الألف والتاء أو هما معا من أصل الكلمة من أصل المفرد فإن هذا لا يسمى بجمع مؤنث سالم ولا بجمع بألف وتاء مزيدتين لأنهما ما زيدتا، مثلاً عندما نقول: أبيات هذا جمع بيت، بيت مفرد جمعه أبيات في آخره ألف وتاء، قضاة في آخرها ألف وتاء لكن ننظر هل هما مزيدتان؟ عندما نقول: أبيات الألف ليست موجودة في المفردة فهي مزيدة لكن التاء موجودة في المفرد فليست مزيدة إذن هو لم يجمع بألف وتاء مزيدتين هو جمع بألف وتاء فقط مزيدة ولذلك ليس بجمع مؤنث سالم وإنما هو جمع تكسير، كذلك قضاة، في آخره ألف وتاء ولكن من قضى يقضي يجمع على فعلة قضية تقلب الياء ألفاً لعلة صرفية فيقال: قضاة فهو يائي الألف الموجودة هي الياء الأصلية قلبت ألفاً فإذن هي ليست مزيدة وإنما هي مقلوبة عن أصل، نعم التاء زائدة لكن الألف أصلية وبناء على ذلك لا يسمى هذا مجموعاً بألف وتاء مزيدتين بل هو مجموع بتاء مزيدة فإذن ليس جمع مؤنث سالم وإنما هو جمع تكسير فيعامل معاملة جمع التكسير ولا يعامل معاملة جمع المؤنث السالم.

قال: (والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) هنا يريد أن الفعل المضارع قد يتصل بآخره شيء سواء كان ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة كما سيأتي فيسمونه من الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة.

وقد يتصل به نون التوكيد أو نون النسوة وحينئذ يخرج حتى عن الإعراب كله ما يكون مرفوعاً أصلاً يكون مبنياً فهو يريد أن يتحرر من هذا كله ويمحض الفعل للرفع بالضمة فقال: إنه لا يرفع بهذه العلامة الأصلية الضمة إلا إذا تجرد من كل هذه الأشياء حينذاك يكون مرفوعاً بالضمة.

ويستوي في ذلك أن يكون الفعل المضارع صحيح الآخر أو معتل الآخر معنى صحيح ومعتل: الحروف العربية منها ما يوصف بالصحة ومنها ما يوصف بالاعتلال، الصحة هي السلامة من الأمراض والعلة هي المرض ويقال: هذا صحيح وهذا عليل ومن الحروف ما يقال: حرف صحيح وحرف عليل أو حروف صحة وحروف علة، وحروف العلة هي ما يصيبها أمراض الحروف، وأمراض الحروف هي الحذف أو التغيير فإذا ما وجدنا حرفاً يكثر حذفه وتغييره سميناه حرف علة والعلماء لما تتبعوا حروف العربية الثمانية والعشرين وجدوا أن الحروف الهوائية التي هي تأتي للمد واللين وهي الألف والواو والياء هي التي يكثر حذفها وتغييرها فتقول في قام قم تحذف الألف وتقول في يقوم أو في قام فتبنيه للمجهول فتقول: قيم فتقلبها من ألف إلى ياء فهي تقلب وتحذف فيصيبها أمراض الحروف وحينئذ سميت حروف علة بينما حرف مثل السين أو الشين أو القاف أو الباء هذه لا يمكن أن تقلبها إلى حرف آخر بصفة مطردة ولا يمكن أن تحذفها هكذا كما حصل باطراد كما حصل في حروف العلة ولذلك سميت هذه الحروف الثلاثة الألف والواو و الياء حروف علة فإذا كان آخر الفعل المضارع حرف علة سموه معتل الآخر وإذا كان معتل الآخر فإنه يرفع أيضاً بالضمة ولكن يقال: هذه الضمة مقدرة فمثلاً عندما نقول مثلاً: يكتبُ نقول هذا فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره لأنه صحيح الآخر، آخره باء والباء حرف صحة وحينما نقول: يسعى أو يدعو أو يرمي فهذه أفعال مضارعة أيضاً مرفوعة بالضمة ولكن لم نرَ ضمة على آخرها، لم ننطق بضمة يسعى يدعو يرمي، آخر الفعل كما رأيتم ساكن لأن الضمة في يسعى غير ممكنة، آخرها ألف

والألف لا تقبل الحركة، والضمة في يدعو ثقيلة فتتجنبها للثقل، والضمة في يرمي أيضاً ثقيلة يرميُ ثقيلة فنتجنبها أيضاً للثقل وحينئذاك سنقول: إنه مرفوع بضمة مقدرة على آخره، هذا التقدير إن كان بسبب عدم إمكان ظهور الحرف كما في الألف يسعى قلنا: إنه مرفوع بضمة مقدرة للتعذر يتعذر إظهارها الألف يتعذر تحريكها لا يمكن لأحد أن يحرك الألف لا بضمة ولا بفتحة ولا بكسرة قال:ااا‌ء نقول: هذه همزة انتقلت حينئذ من الألف إلى الهمزة وأما الواو والياء فيمكن إظهار الحركة عليهما لكن بثقل، فلا ننطق الضمة ونقول هي مقدرة للثقل مرفوع بضمة مقدرة على آخره للثقل.

يقول المؤلف -رحمه الله تعالى- (وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الخمسة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال)

لو سمحت أسأل الإخوة سؤالاً أنظر مدى المتابعة معي فقط فيما مر:

إذا كان الألف أو التاء في الجمع غير زائدة وكانت أصلية يعني جزء من المفرد فمن أي أنواع الجمع يكون حينئذ؟ وما مثاله؟

يكون من جمع التكسير

ومثاله؟

بنات، التاء هنا أصلية

لو مثلت بمثال لا يقع فيه الخلاف لأنه في مثل بنات قال كثير من النحويين والصرفيين أن أصله « بنوَ» واوي الأصل حذفت واوه، ثم جمع بألف وتاء فمن يراها جمع مؤنث سالم يقول: إن وزنه فعال فهي محذوفة اللام؛ ولذلك لو مثلت مثلاً بـ«أبيات» لكانت أولى لأنها واضحة أن التاء من أصل الكلمة بينما التاء في بنات هي مقلوبة أو جاءت بالتأنيث لأن لام الكلمة والمقصود بلام الكلمة نقول: الحرف الأصلي الثالث في الكلمة، هم يسمون الحروف الأصلية في الكلمة: فاء وعين ولام [فعل] الحرف الأصلي الأول فاء الكلمة والثاني عين الكلمة والثالث لام الكلمة، المقصود بلام الكلمة يعني الحرف الأصلي الثالث في الكلمة.

قوله: (أما الواو) بدأ الآن بعلامات الرفع الفرعية قال: (أما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الخمسة وهي: أبوك ..........) وبدأ يعدد هذه الأسماء الخمسة.

قال النحويون في تعريف جمع المذكر السالم: «ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد مع سلامة المفرد» وهم بهذا لو قالوا: ضم اسم إلى مثله صار تثنية لكن عندما يقولون: ضم اسم إلى أكثر منه يعني اسمين فأكثر وحينئذ تكون جمعاً لأن أقل الجمع كما تعلمون ثلاثة فهو ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد مع سلامة المفرد أي عدم التغيير في مفرده. لاحظوا أنها قيود:

أولاً: «ضم مفرد إلى أكثر منه» فلو ضم إلى مثله لا يصبح جمعاً بل يصبح مثنى.

ثانياً: «من غير عطف» فلو أتيت بكلمة وعطفت أمثالها على بعضها ما يكون هذا أيضاً جمعاً لأنك ما أتيت بجمع وإنما عطفته.

ثالثاً: «ولا توكيد» فلو جئت بكلمة وكررتها توكيداً لفظياً أيضاً ما يكون كذلك.

رابعاً: لم يتغير فيه بناء المفرد حتى نخرج جمع التكسير الذي ذكرناه منذ قليل وتغير فيه بناء المفرد بالمثال عندما نقول: جاء علي وعلي وعلي. لا يستطيع قائل أن يقول: إن علياً في الأمثلة الثلاثة إنه جمع مذكر سالم، صحيح أنه بتكرار علي هنا أصبح جمعاً وهو مذكر كما ترون وأيضاً «علي» لم يتغير فسالم لكن لا يسمى في الاصطلاح جمعاً لأن الجمع هو ما كان لفظاً واحداً دون عطف ولذلك اشترطوا فيه أن يكون من غير عطف.

عندما تقول: جاء علي علي علي هذا لا جمع فيه لأنه شخص واحد وإنما كررته للتوكيد، تؤكد أنه هو الذي جاء، فتكرار الألفاظ ليس لتكرار الأشخاص وإنما لتأكيد الذات نفسها أنه هو الذي جاء ولم يجئ غيره.

كذلك عندما تقول: رجال فهذا جمع وجمع مذكر أيضاً ولكنه ليس بسالم لأنه كما رأينا من قبل لم يسلم فيه المفرد ومن ثم فإنا لا نسميه جمع مذكر سالم وإنما نسميه جمع تكسير.

قال:(الأسماء الخمسة) وبدأ بعدها (أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال) هذه أسماء محدودة معينة ليست أوزاناً وإنما هي ألفاظ أو أسماء هي بأعيانها فقط جاءت في العربية وأعربت بهذا الإعراب أعني أن ترفع بالواو مثل جمع المذكر السالم وأذنا مثالاً له نقول: جاء المسلمون وجاء المعذرون فإن كلمة المسلمون هذه مرفوعة كما ترون فاعل تقول: جاء المسلمون وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم. الأسماء الخمسة قال تعالى: ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ ﴾[يوسف: ٩٤]، فأبوهم فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو طبعاً من يريد أن يفصل يقول: واو نيابة عن الضمة لأن علامة الرفع الأصلية الضمة والواو نائبة عنها في الرفع فتكون مرفوعة بالواو نيابة عن

الضمة إذن في هذين النوعين من الأسماء أعني جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة علامة الرفع تكون الواو وتنوب في ذلك عن العلامة الأصلية للرفع وهي الضمة.

بقي أن نقف قليلاً عند الأسماء الخمسة هذه:

الأسماء الخمسة قالوا: ليس كلما جاءتنا كلمة أب وأخ وحم وفو وذو، نقول هذه أسماء خمسة أو من الأسماء الخمسة وإنما حتى نعربها بهذا الإعراب حتى نرفعها بالواو التي ذكرها الآن، وكذلك بقية أنواع الإعراب التي ستأتي لابد فيها من شروط قالوا:

شروط إعمال الأسماء الخمسة:

أولاً: أن تكون مفردة: ومقصودهم بأن تكون مفردة يعني ألا تكون مثناة ولا مجموعة فإن قلت مثلاً جاء أبوان هذا لم يرفع بالواو وإنما رفع بالألف لأنه مثنى خرج من الأسماء الخمسة ولو جئت به مجموعاً وقلت: جاء آباء أو إخوان فهذا خرج عن كونه أيضاً من الأسماء الخمسة ودخل في باب جمع التكسير وجمع التكسير كما عرفنا منذ قليل يرفع بالضمة نقول: إخوانٌ وآباءٌ لا يرفع بالواو إذن يشترط في هذه الأسماء الخمسة أن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة.د

ثانياً: أن تكون مكبرة: معنى مكبرة: غير مصغرة فلو أنك مثلاً صغرت أب قلت: جاء أبيك حينئذ ما رفعتها بالواو وإنما جاء في آخرها الياء مرفوع وعلامة رفعها الضمة لماذا؟ ونحن نقول: إن الأسماء الخمسة ترفع بالواو؟ قالوا: لأنه لم يتوفر فيها شرط الأسماء الخمسة وهو أن تكون مكبرة يعني غير مصغرة، فإذا صغرت رجعت إلى الإعراب الأصلي وهو الرفع بالضمة.

ثالثاً: أن تكون مضافة: معنى مضافة يعني: يكون هناك مضاف إليه بعدها يعني جاء أبوك أبو مضاف والكاف مضاف إليه رفعت بالواو كما رأيتم لكن لو كانت مفردة: جاء أبٌ هذه ما أضيفت حينئذ ترفع بضمة كما رأينا.

رابعاً: أن تكون هذه الإضافة إلى غير ياء المتكلم: عندما تقول: إن هذا أخي تقرأ الآية ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ [ص: ٢٣]، أخي هنا مرفوع ومع ذلك ما رفع بالواو كالأسماء الخمسة وهو كما ترون مفرد ليس مجموعاً ومكبر ليس مصغراً ومضاف لكن إضافته إلى ياء المتكلم إذا أضيفت الأسماء الخمسة إلى ياء المتكلم خرجت عن كونها تعرب بإعراب الأسماء الخمسة، لكن كيف تكون مرفوعة؟ أسأل الإخوة: ما دامت الآن هي مفردة كما رأيتم ليست مثناة ولا مجموعة ومكبرة ليست مصغرة ومضافة لأن ياء المتكلم بعدها مضاف إليه ومع ذلك لم ترفع بالواو كما رأينا إذن هي مرفوعة بماذا؟

مرفوعة بضمة مقدرة

ترجع إلى الرافع الأصلي، العلامة الأصلية ونرفعها بضمة لكن أين الضمة؟ آخر حرف في الكلمة هو الخاء، الخاء كما ترون مكسورة «أخي» أين الضمة؟ قالوا: إن ياء المتكلم لابد أن يكسر ما قبلها هو عليه أصلاً علامة رفع وهي الضمة لكن لو أبقيناها مضمومة فقدنا الشرط الخاص بياء المتكلم وهو أنه لابد من كسر ما قبلها ولذلك نكسر ما قبلها ونقدر الضمة فنقول: إن أخي مرفوع وعلامة رفعه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، إذا توافرت هذه الشروط الأربعة في الأسماء الخمسة فإنها ترفع وتكون علامة رفعها الواو.

معاني الأسماء الخمس:

الأب: واضح معناه وهو الوالد.

الأخ: معروف وهو الشقيق أو غير الشقيق من الوالدين أو من أحدهما له صلة الأخوة بالمتكلم.

الحم: هو قريب الزوج أو الزوجة.

فو: والفو لغة في الفم.

ذو: بمعنى صاحب.

هذه هي الأسماء الخمسة.

«فو» هذه التي هي بمعني الفم يشترط لتعرب بإعراب الأسماء الخمسة أن تكون بهذه الصيغة «فو» فلو جئت بها بصيغة فم لا تكون من الأسماء الخمسة تقول هذا فمك ترفع بالضم فلا تكون من الأسماء الخمسة حتى تكون بصيغة فو هذه التي آخرها الواو أو كما سيأتي: فاه وفيه في حالة الجر، فلابد أن تكون بهذه الصيغة التي هي فو ولا تكون بالميم ولذلك قال ابن مالك:

والفم حيث الميم منه بان

يعني حيث زالت منها الميم وبانت منه أي زالت أيضاً ذو بمعنى صاحب يشترط لتعرب بإعراب الأسماء الخمسة فترفع بالواو أن تكون بمعنى صاحب، بعض العرب وهم الطائيون قبيلة طيء في عصر الفصاحة كانت تستعمل ذو ولكنها لا تقصد بها معنى صاحب شاعرهم عندما يقول:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

عندما يريد إثبات ملكيته لهذا الملك عند أحد الولاة فيثبت ذلك ويحاول التأكيد عليه فيقول: فإن الماء مـاء أبـي وجدي وبئري ذو حفرت أي هذه بئري التي حفرت وذو طويت أي التي طويتها، طي البئر هو وضع الحجارة على أطرافه، ربط الحجارة على أطرافه حتى لا تنهار، مطوية يقصد بئري الذي حفرته والذي طويته وأو بئري التـي حفرتها والتي طويتها وهو الأصل في ذلك لأن البئر في الأصل تؤنث ومن ثم فإنا نقول: إن ذو هنا بمعنى: التي، اسم موصول أي التي حفرتها والتي طويتها وليست بمعنى صاحب فلا تكون حينئذ من الأسماء الخمسة ولـذلك لا يتغير فلا نقول: ذا حفرته وذي طويته دائماً تقول: ذو حفرته وذو طويته عند طيء طبعاً هذا في عصر الفـصاحة عندما كانت تستعمل هذه الكلمة بمعنى الذي، اسم الموصول.

إذن تبين أو اتضح الآن أن هناك شروطاً لكي تعرب هذه الأسماء الخمسة بالواو نيابة عن الضمة فـي حالـة الرفع، هل نستطيع عد هذه الشروط؟ هل منكم من أحصاها؟

يشترط في الأسماء الخمسة أن تكون مفردة

هو ما مقصود مفرة؟

لا مثناة ولا مجموعة

وليست مصغرة ويشترط شرط آخر في ذو بأن تكون بمعنى صاحب وآخر في فو بأن تكون على هذه الصيغة أن تكون خالية من الميم، بقي شرطان وهما.

أن تكون مضافة

أن تكون مضافة فلا تكون مجردة عن الإضافة وأن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم فلو أضيفت إلـى يـاء المتكلم أيضاً ما اعربت بالواو، بل تعرب بحركات مقدرة على ياء المتكلم.

سأعطيكم بعض الأمثلة وأطلب منكم إعرابها وهي في هذه الباب أعني في باب الأسـماء الخمـسة المـستوفية للشروط وغير المستوفية للشروط عندما نقول قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ نريد من يعرب لنـا هـذه الجملة؟

قال: فعل ماض مبنى عل الفتح. وأبوهم: أبو هو الفاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة وهو مـضاف وهم: مضاف إليه

ولابد للأسماء الخمسة كما عرفنا أن تكون مضافة لكي تعرب بهذا الإعراب.

﴿ وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ [الحديد: ٢١].

الواو حسب ما قبلها مبنية على الفتح لا محل لها من الإعرب لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الـضمة الظاهرة على آخره وذو خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة وهو مـضاف والفضل مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة والعظيم صفة مجرورة وعلامة جره الكسرة الظاهرة

انظروا كيف إذا جاءت الإجابة مفصلة وشافية ووافت صاحبها، كيف أنه يشرح الصدر عنـدما يـستمع إليـه الإنسان وكل الإخوة الحاضرين –من فضل الله سبحانه وتعالى والمتابعين– ولأني أرى الحاضرين مـن الجـادين المتميزين –أسأل الله أن يزيدهم من فضله–.

نعطي جملة أخرى ونطلب إعرابها: هذا فمك.

هذا اسم إشارة مبني على الفتح

هذا آخره ألف

مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، فمك: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف والكاف ضـمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

لماذا لم نرفع الكلمة بالواو؟

لأنها ليست الآن من الأسماء الخمسة خرجت من الأسماء الخمسة لأنها لم تتجرد من المـيم وشـرط الأسـماء الخمسة أنها تزول عنها الميم فو هذه من الأسماء الخمسة.

آخر جملة نطلب إعرابها: جاء أبوان

جاء: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أبوان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مـن مثنى

وخرج من الأسماء الخمسة لأن شرط الأسماء الخمسة أن تكون مفردة وهذا جاء مثنى.

أريد أن أسأل لو كانت الأسماء الخمسة مجموعة جمع تكسير فبماذا تعرب؟ لو كانت الأسماء الخمسة مجموعـة جمع تكسير بماذا تعرب وما مثالها؟

لو جمعنا مثلاً كلمة أب على آباء فإنها تعرب حينئذ جمع تكسير ويكون رفعها بالضمة مثل جاء الآباءُ
جاء الآباء أو جاء آباؤك.
لو كانت مثناة كيف نرفعها؟
ترفع وعلامة رفعها الألف نيابة عن الضمة مثل جاء أبوان
لو كانت مصغرة؟ أعطنا مثالاً؟
جاء أخيك
هنا كيف رفعت، أخيٌّ بضمة وظاهرة على الياء إذن ترفع بضمة ظاهرة على الياء ولا ترفع بالواو لأنها صغرت.
لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم.
إذا أضيفت إلى ياء المتكلم ترفع بالحركات
بأي حركة؟
بالضمة
وأين تكون الضمة.
تقدر، لماذا تقدر؟
للثقل
لا... لأن ياء المتكلم يجب كسر ما قبلها دائماً ويقال: لأجل حركة المناسبة لياء المتكلم فتقدر عليها الحركات.
السؤال الأخير: لو كانت غير مضافة كيف تعرب وما مثالها؟
لو كانت غير مضافة تعرب إعراب الأسماء الخمسة
غير مضافة هات واحداً من الأسماء الخمسة غير مضاف وحده.
أبٌ
جاء أب كيف نعربها كيف نرفعها؟
أبٌ ترفع بالضمة
ما رفعناها كما رأيتم بالواو لأنها لم تضف إلى ما بعدها وشرط الأسماء الخمسة.
ما الفرق بين قولنا: الأداة وقولنا الحرف مثلاً نقول الأداة لم أو الحرف لم أم كلاهما صحيح وأيهما أصح؟
هو كلاهما صحيح لكن الأداة قد يطلق على الفعل وقد يطلق على الاسم وقد يطلق على الحرف فنقول مثلاً أسماء الشرط وحروف الشرط كلها أدوات جازمة نسمي هذه أدوات وهذه أدوات مع أنها أسماء وحروف لكن عندما نقول: حروف فلا يصح أن تكون أسماء ولا أن تكون أفعال فينبغي أن تكون مجردة، فهي أداة معناها أنها تعمل العمل وسيلة لهذا العمل وهذا لا يمحضها للحرفية لكن أكثر ما يسمى أداة هي الحروف لكن إن أردنا أن نخصصه نقول حرف إذن من قال أداة جزم أو قال حرف جزم هو كلاهما صحيح لكن قد تكون أداة جزم ليست حرفاً كأسماء الشرط أدوات جزم وليست حروفاً.
تقول: هل لكم أن توضحوا لنا فرق الاستعمال والمعنى بين فيمَ وفي ما وفيم
«ما» هي تأتي لمعان كما تعلمون:
- تأتي اسم موصول تقول: أعجبني ما عندك يعني الذي عندك.
- تأتي نافية تقول: ما عندك شيء. يعني ليس عندك شيء.
- تأتي شرطية تقول: ما تفعل من خير فلك أجره.
- تأتي استفهامية تقول: ماذا عندك؟
كل هذه المعاني تفيدها ما وهي متماثلة الصورة وإنما يغير هذا سياق الكلام وطريقة النبر إذا كان متحدثاً بها ولكن بالنسبة للكتابة سياق الكلام يدلك على نوعها.
كلها لا تتغير صورتها سواء دخل عليها حرف الجر أو لم يدخل عليها حرف الجر، إلا «ما» الاستفهامية فإنك إذا أدخلت عليها حرف الجر حذفت ألفها فتقول: فيمَ بحذف الألف ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ [النازعات: ٤٣]،وتقول: بإدخال عن على ما الاستفهامية عم ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[النبأ: ١]، أصلها عن ما طبعاً في الكتابة يقال عمَّ أدغمت النون في الميم وحذفت الألف لكونها ألف ما الاستفهامية التي جرت في حرف الجر وتقول: علامَ فتكتب الميم وتحذف الألف وإلامَ فتحذف الألف فكلما دخل حرف الجر على ما الاستفهامية حذفت ألفها فإن كانت ما هذه غير استفهامية وجب إثبات الألف.

النحو –أيها الإخوة– ليس بالأمر العسير بل هو –والله– من العلوم الممتعة لكن نحن كبلناه وقيدناه بوسمه بالصعوبة وقلنا هذا لأنفسنا فأقنعناها به، ولو أن الواحد منا تتبع علل النحو السهلة وسعى في دراسته خطوة خطوة لوجد أن فيه من الأسرار والفوائد ما يجعل الذهن يتفتق عن قدرة على التعامل مع هذه اللغة الجميلة واختيار ألفاظها والسعي لتحسين تراكيبها والإبانة بها وظهر له من علل هذا العلم ومن فوائد ما بذله العلماء في إشادته الشيء الكثير، أنا أدعو في هذا المقام أن لا يجعل الإنسان هناك عقبات وهمية أمام نفسه بأن يقول: إن هذ العلم صعب أو إني غير قادر على دراسته فليبدأ في الخطوة الأولى وسيجد خيراً كثيراً في دراسته وكل ما حصله الإنسان من خير فهو أمر طيب وهو باب يفتح له أبواباً بعد ذلك من أبواب العلم واعلموا أن هذا العلم هو مفتاح العلوم الشرعية وأنك إذاعرفت هذا العلم استطعت أن تقيم لسانك وإذا أقمت لسانك وقلمك استطعت أن تقرأ كتاب الله –سبحانه وتعالى– قراءة صحيحة وأن تفهم معانيه وأن تفسر ألفاظه واستطعت أن تستنبط الأحكام الشرعية من نصوصها وأدلتا واستطعت أن تتعامل مع الأحاديث النبوية عندما تأتي ببيان معانيها وشروحها واستطعت أن تصل إلى ما أراده المؤلفون والمصنفون في شتى العصور المختلفة في شرح الوحيين وبيان مقاصدهما وصرت حينذاك ممسكاً بهذا الشي العزيز الذي يتمنى كثير من الناس الحصول عليه وكان بيدك شيء كثير من الناس غير العرب نراهم حريصين عليه ويتمنون لو أن واحداً منهم عرف شيئاً من هذه اللغة الجليلة التي شرفها الله –سبحانه وتعالى– بأن جعلها لسان كتابه.

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، كلمة هات هل هي كلمة عربية فصيحة؟ وما هو مضارعها إذا كانت صحيحة؟

أريد شروحاً للآجرومية تسهل لأني مبتدئ

أما هات فهو ليس فعلاً هذا اسم فعل هو اسم ولكنه يدل على معنى الأفعال بمعنى أعطني وما دام بمعنى أعطني وأعطني كما ترون فعل أمر فهو اسم أشبه فعل الأمر في معناه وهذا يسميه النحويون اسم فعل أمر فهو يتجاذبه بالنسبة للاسمية لأنه فيه خصائص الأسماء ويتجاذبه من الفعلية المعنى ولذلك جعلوه في هذ المعنى هو اسم ولكنهم يسمونه اسم فعل أمر وما دام اسم فليس له مضارع كما طلب الأخ ومثله كثير فعندما تقول مثلاً: صه فهذا اسم فعل أمر بمعنى اسكت.

مه اسم فعل أمر بمعنى اكفف.

يأتي للماضي: هيهات اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ. شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق أفٍّ اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر آهٍ اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع فإذن هذه أسماء أشبهت الأفعال في معانيها ولكنها باقية بمزايا وخصائص وعلامات الأسماء ولذلك نسميها أسماء ولكننا نقول هي أسماء أفعال وأسماء الأفعال تأتي بما كانت في معاني الأفعال، فاسم الفعل الماضي يكون بمعنى الماضي واسم الفعل الأمر يكون بمعنى الأمر وكذلك اسم الفعل المضارع.

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته قرأنا في المراجع النحوية أن الأسماء الخمسة أنهم يجعلونها ستة ويزيدون لفظ هنوك فما أدري ما الأصل في هذا؟

الثاني: بالنسبة لقولنا قاضي وساعي ويهدي فهي تعرب بحركات مقدرة للثقل بالنسبة للضمة والكسرة لكن في قولنا أخي فإن الضمة تظهر على آخر الكلمة مع أنها تنتهي بالياء هل يشترط بالياء التي تعرب بحركات مقدرة أن تكون ياء مدية؟

شروح الآجرومية: فيه شروح قديمة وشروح حديثة وقوله السهل، أصل الشرح هذا من أيسر الشروح وهو شرح مختصر وضعه المصنف في صفحات قليلة لا تتعدى خمس ست صفحات أصل المتن كله حسب الطباعة وحسب الكتابة لها فهو من أيسر الشروح ولو تابع مع هذا الدرس سيحصل – إن شاء الله– خيراً كثيرا ويجد –إن شاء الله تعالى– أن هذه الدرس سيكون من أيسر شروح الآجرومية وهو من أقربها إلى الفهم –إن شاء الله تعالى– على قدر الاستطاعة، الأخت التي سألت تقول: قرأت في بعض المراجع النحْوية ليست النحَوية هي النحْوية لتكون الحال أنها منسوبة إلى النحْو.

أما الأسماء الخمسة يسميها بعضهم الأسماء الستة هذا صحيح بعض النحويين يضيف هنُ إلى الأسماء الخمسة ويسمونها الأسماء الستة، فلو قال قائل: ما معنى هن؟

السؤال الثاني: لماذا إذن نتركه ما دام واحداً منها؟

ولماذا لا نقول: الأسماء الستة ونجعله مذكوراً؟

أما هن فهو اسم في الأصل إما للشيء المجهول أو الشيء الذي لا يراد أن يصرح به أو الشيء المستقبح الـذي يراد أن يكنى عنه بلفظ آخر هذا هو هن.

أما لماذا يذكر أحياناً ولا يذكر في بعض الأحيان؟ نقول: لأن إعرابه إعراب الأسماء الخمسة قليل والأكثر فيـه ألا يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء بل الأكثر فيه أن يعرب على النون بحركاته في أكثر كلام العـرب أن يكون معرباً بحركاته وإعرابه إعرب الأسماء الخمسة قليل ولذلك صار من يذكره يقول ما دام يعرب ولو بقلة عند بعض العرب سنذكره والذين يختصرون أو يأتون بالكتب الموجزة في النحو يقولون: مادام أكثر إعرابه بالحركات فلا ندخله ونكتفي من الأسماء بما كان يعرب هذه الإعرب في كل حال ولا مشاحة إن سميتها الأسماء الخمسة فهي التي تعرب على كل حال متى توافرت شروطها وإن سميتها الأسماء الستة وأدخلت هن فيها فأنت تريد أن بعـض كلام العرب تعربه بالحروف.

أما قولها: إن قاضٍ تقول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة بينما أُخيّ تقول مرفوع وعلامة رفعـه الـضمة الظاهرة أخيٌّ: فالجواب أن قاضٍ هذه ساكنة الآخر هذا اسم منقوص وساكن الآخر وما دامت الياء ساكنة وتريد أن تلحق به التنوين والنون كما عرفناها من قبل في علامات الأسماء هي نون ساكنة يلتقي ساكنان وحتى نزيل التقاء الساكنين نحذف ياء المنقوص ونأتي بالتنوين هذا عوضاً عن المحذوف ويسمونه تنوين العوض عن حرف فيقـال: قاضٍ، أما في أخي فإن هذه الياء ليست ساكنة هذه ياء مشددة عبارة عن حرفين أصله أُخيو فُعيل فقلبت الواو يـاء وأدغمت الياء في الياء فهي حرفان ياءان أدغمت إحداهما في الأخرى وإذا شدد الحرف لم يعد حرفاً ضعيفاً حرف العلة إذا شدد وأصبح حرفين ما عاد حرفاً ضعيفاً يصبح حرفاً قوياً كالحرف الصحيح وتظهـر عليـه الحركـات حينذاك فنقول: أُخيٌّ، بلا ثقل.

العلامات الفرعية التي تنوب عن الضمة:

١- الألـــف في المثنى:

يقول المصنف: (وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة).

الآن هو يقول: (في تثينة الأسماء خاصة) هذا المتن على الرغم من اختصاره وكونه مناسباً للمبتـدئين إلا أنـه يحتاج إلى نوع من التهذيب وأقصد بالتهذيب أن المؤلف –رحمه الله تعالى- أحياناً على الرغم من اختصار الكتاب يأتي فيه ببعض الألفاظ التي هي مفهومة من السياق هنا فمثلاً قوله هنا: (في تثنية الأسماء خاصة) التثنية ما تكون في الحروف ولا في الأفعال، لا داعي لأن يشترط هذا الشرط في متن موجز وضع للحفظ فلو قال: (في التثنيـة) كفى هذا قوله (في الأسماء خاصة) كأنه يوحي هذا بأن هناك تثنية الأفعال أو تثنية الحروف. لا يكون كذلك وليس في الأفعال ولا الحروف تثنية فهذا قيد لا حاجة إليه لأن التثنية لا تكون إلا في الأسماء.

المثنى: قالوا: إنه ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره كما يقول الله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلاَنِ ﴾ [المائدة: ٢٣]، أغنى عن أن أقول: جاء رجل ورجل بزيادة ألف ونون، نعم في آخره ألف ونون لأن رجل زدنا عليه ألفاً ونوناً في آخره.

فإذن هذا مثنى وهو فاعل وصارت علامة رفعه الألف، وهذا خاص بالمثنى أن تكون عليه العلامـة الفرعيـة عرفنا أن العلامة الأصلية الضمة بالرفع فهذه علامة فرعية التي هي الألف تنوب عن الضمة فـي الرفـع وهـي للمثنى خاصة فرفع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة.

إذا قلنا مثلاً: عثمان هذا في آخره ألف ونون زيد عليه ألف ونون في آخره لكن هذا ليس مثنى لأنه ما دل على اثنين وإنما دل على واحد فهذا خارج وإن كانت صورته صورة المثنى.

عندما نقول: جاء رجل ورجل هذا دل على اثنين لكن بعطف ولم يأت باسم واحد يدل على اثنين ومن ثم أيضاً لا نسميه مثنى.

عندما يقال: زوج أو شفع هذا يدل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين لكن بدون زيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره فلا يسمى أيضاً مثنى.

إذن لابد من توافر هذه القيود الثلاثة في الكلمة حتى توصف بأنها مثنى وحينذاك ترفع بالألف ولا ترفع بالضمة وهذا خاص كما سبق بالمثنى وحده.

٢- النون في الأفعال الخمسة:

يقول: (وأما النون تكون علامة للرفع في الفعل المضارع، إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضـمير المؤنثة المخاطبة )

هنا يتكلم عن الأفعال الخمسة وبعضهم يسميها الأمثلة الخمسة وكما قلنا من قبل وعللت في حينها لماذا أن زيادة ألف وتاء مزيدتين أولى من جمع المؤنث السالم لأنه قد يجمع ما ليس مؤنثاً وما لم يسلم، أيضاً هنا ما دام بعـضهم

يسميها الأفعال الخمسة وبعضهم يسميها الأمثلة الخمسة، فالأولى أن تسمى الأمثلة الخمسة لماذا؟ في الأسماء الخمسة هي أسماء محدودة أب أخ حم ذو فو ما فيه غيرها فنسميها الأسماء الخمسة، لكن الأفعال الخمسة ما عندنا أفعال محددة، ما عندما يذهب أو يقرأ محددة حتى نقول: إن هذه هي الأفعال الخمسة وإنما هي أمثلة، صيغ يصح أن تحمل عليها كل فعل. قالوا: هي يفعلون وتفعلون ويفعلان وتفعلان وتفعلين، معنى ذلك أن كل فعل جئت به على واحدة من هذه الصيغ فهو من الأفعال الخمسة ولذلك الأولى، نقول الأولى ولا نقول لازم أن نقول الأمثلة الخمسة لأنها صيغ ونماذج وليست أفعالا محددة ومن سماها الأفعال الخمسة فلا مشاحة فإن كثيراً من النحويين يسمها الأفعال الخمسة قالوا:

هو كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة كل فعل مضارع يعني لا يقصد به الماضي والأمر لأن هذه مبنيات.

كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ومتى جاء الفاعل في الفعل المضارع واحداً من هذه الضمائر الثلاثة: ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإن هذا الفعل يسمى من الأفعال أو الأمثلة الخمسة، وإذا كان كذلك فإنه يرفع بالنون وهي علامة أيضاً فرعية، العلامة الأصلية في الرفع الضمة هذه علامة رابعة فرعية وهي النون فعندما نقول تذهبون ﴿ فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ ﴾[الروم: ١٧]، فهذا فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون أو ثبوت النون إما أن تقول: النون أو ثبوت النون فهي علامة النون لأنه من الأمثلة الخمسة أو من الأفعال الخمسة ولم يرفع بالضمة كما رأيتم لأنها اتصلت به واو الجماعة أو نقول مثلاً يذهبان فنقول فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة أو نقول مثلاً تقرئين فنقول هذا فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأمثلة الخمسة لاتصال ياء المخاطبة به.

أسأل سؤالاً يأتي في هذا، الآن نحن نقول: الأمثلة الخمسة كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، ونقول هي: تفعلان ويفعلان لاحظوا مع ألف الاثنين- تفعلان ويفعلان- اثنان.

مع واو الجماعة -تفعلون ويفعلون- اثنان.

مع ياء المخاطبة -تفعلين- لماذا كان مع المثنى اثنان وكان مع الجمع اثنان وكان مع ياء المخاطبة واحدة؟ لماذا لم يكن معها أيضاً هي اثنين؟

لأنها للمؤنث

وإذا كانت للمؤنث لماذا لا يكون لها اثنان؟

لأن المخاطبة للمؤنث

هي المخاطبة للمؤنث، لكن واو الجماعة إذا اتصلت بالفعل المضارع جاءت بصيغتين تفعلون ويفعلون فعلين من الأفعال الخمسة. وألف الاثنين إذا اتصلت بالفعل المضارع صارت يفعلان وتفعلان لكن إذا جئنا لياء المخاطبة قلنا: تفعلين صيغة واحدة، لماذا لم تأت أيضاً على صيغتين مثلما جاءت مع ألف الاثنين وواو الجماعة؟

المؤنثة لا تكون إلا مخاطبة لا يصح أن نقول: يفعلين للغائب

أحسنت..... لأن التعدد مع ألف الاثنين إنما هو للحاضر والغائب تفعلان للاثنين الحاضرين ويفعلان للاثنين الغائبين، تفعلون للجماعة الحاضرين ويفعلون للجماعة الغائبين، وأما تفعلين فهي للواحدة الحاضرة المخاطبة وسميت ياء المخاطبة فلا يصح أن تجعلها للغائبة وهي ياء المخاطبة فهذا ينبغي أن يتنبه له وهي في هذه الحال كما رأينا ترفع بعلامة فرعية ولذلك جاء بها المصنف -رحمه الله تعالى- في هذه المقام لأنها ترفع بثبوت النون ولم ترفع بالضمة التي هي العلامة الأصلية في الرفع.

تقول: هل طالق اسم فاعل بمعنى مفعول أم هي اسم فعل أمر؟ ولماذا؟

لا.... طالق هذه صفة مشبهة ولم نتكلم بعد عن أنواع المشتقات لكن هذه صفة مشبهة خاصة بالمؤنث ولم تلحق بها تاء التأنيث لأنها لا تكون إلا للمؤنث فلا نحتاج إلى تأنيثها كما نقول في حامل وفي حائض التي لا يحتاج معها إلى تاء التأنيث لأنها خاصة بالمؤنث فلا يحتاج أن يقال فيها تاء التأنيث ولذلك من الفوائد ومن الطرف في هذا يقال: امرأة حاملة إذا كانت تحمل متاعاً على ظهرها ويقال امرأة حامل إذا كانت تحمل ولداً في بطنها لماذا؟ لأن حمل المتاع يشترك فيه المذكر والمؤنث فلابد أن نخصص المؤنث بالتاء حتى نميز أنها مؤنث لأنه قد يشاركها المذكر في حمل المتاع وإذا جئنا للشيء الخاص بالمؤنث لا نحتاج إلى التاء لأنه خاص بالمؤنث نقول حامل يقال مثلاً امرأة قاعدة وقاعد إذا كانت قاعدة على الأرض فنقول قاعدة لأنه قد يقعد الرجل والمرأة ونقول قاعد كأنها قعدت عن حيضها فنقول: إنها قاعد لأن هذا خاص بالمؤنث وهكذا ما كان من الصفات خاص بالمؤنث فإنه يتجرد من التاء وما كان يشترك فيه المذكر والمؤنث ينبغي أن تتصل به التاء إذا وصف به المؤنث ولهذا أمثلة كما ذكرت.

أنا أحب مادة النحو جداً مع أني ما زلت في المرحلة الثانوية أرغب في الالتحاق بكلية اللغة العربية لكن بعض معلمات اللغة العربية يقلن إن هذا التخصص فيه أشياء كثيرة ليس لها داعٍ ؟

الحكيم إذا رأى الشيء الذي ليس له داعٍ تركه ويأخذ ما له داعٍ وفي النحو شيء كثير له داعٍ ونافع وهذا أمر يشهد به العلماء في كل فن، أنهم محتاجون إلى دراسة العربية وقواعدها وبناء على ذلك فالإنسان يتعلم العلم الشرعي ويبدأ بكتاب الله –سبحانه وتعالى– وبأحكامه وبالفقه فيه لأن هذا أمر أساس ويتعلم ما يعينه على ذلك ومنه علوم الآلة التي تعين الإنسان على فهم هذه المعاني وتفسيرها واستنباط أحكامها وهذا يكون بتعلم قواعد اللسان العربي من خلاله نصل إلى هذه الأغراض الشريفة فإذا انبرى الإنسان بهذا التخصص الشريف فإن هذا أمر يخدم به الإنسان أمته ويسد ثغرة الأمة محتاجة إليها في حاضرها ومستقبلها في عربها وفي عجمها كل الأمة المسلمون في كل أنحاء الأرض في حاجة إلى المختصين في اللغة العربية ليحملوا هذ اللسان وليكونوا من الأسباب التي جعلها الله –سبحانه وتعالى– وسيلة لحفظ كتابه.

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، ذكرت في الأمثلة الخمسة وهناك ابن هشام –رحمه الله تعالى– قد أضاف المثال السادس لأنه يقول: إن تفعلان تأتي مع المذكر ومع المؤنث وارتضاه الأزهري –رحمه الله تعالى– في التصريح أريد الإفادة في هذه النقطة؟

هو يريد أن يبين أن بعض النحويين قد جعل المثنى في قولنا تفعلان أنه ليس خاصاً دائماً بالمخاطب فإنه قد يخص المخاطبين الاثنين الذين قد يخاطبان وقد يكون للاثنين الغائبتين فيقال: هما تفعلان كذا وإذا جعلنا الأمر كذلك فإنه يدخل في يفعلان الذي هو للغائبين فمن يحب التقسيم يقول تفعلان يمكن يجعلها ثلاثة يفعلان للغائبين وتفعلان للحاضرين وتفعلان أيضاً للغائبتين وهذا صحيح وهذا الذي أيده صاحب شرح التصريح على التوضيح في شرحه لأوضح المسالك الذي أيد ابن هشام على ذلك ومن يريد أن يقصر الأمر على الحاضر والغائب يقول: الأمر لا يعدو أن يكون حضوراً وغيبةً مخاطباً وغائباً وحينئذ لا فرق ففي واو الجماعة حاضر وغائب ومع ألف الاثنين حاضر وغائب ومع المخاطبة قطعاً حاضر لأن المخاطبة لا تكون إلا حاضرة.

يقول في قول الشاعر وبئري ذو حفرت

إذا جاءت ذو طائية بمعنى الذي فهي خارجة عن الأسماء الخمسة وإذا خرجت عن الأسماء الخمسة لم تعرب بالواو، لم ترفع بالواو وإنما تعرب كغيرها بالحركات وما دامت هنا قد جاءت ساكنة الآخر قطعاً حركاتها مصدرة عليها لثقل الحركة على الواو فنقول: ذو اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون لأن الأسماء الموصولة كما ترون مبني نقول مبنى على السكون في محل رفع

ولماذا لا يكون مبني

هو مبني لأن الأسماء الموصولة مبنية فحينئذ يبنى ونقدر نجعل إعرابه محليا لأن إعرابها محلياً وفي محل إعراب.

تقول: قرأت في كتاب لا يحضرها أن قوله تعالى ﴿ وَجَاءَ بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ ﴾،[يوسف:١٠٠ ]، جملة معطوفة على ﴿ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾،وفي إعربها الجار والمجرور متعلق بالفعل أخرجني فهل الجار والمجرور من البدو متعلق بالفعل جاء بأنه لم يفصل في إعرابه وإنما ذكر أن الجملة معطوفة عليها؟

هي نعم إذا جاءت جملة معطوفة على جملة فمتعلقات كل جملة متعلقة بفعلها فتقول مثلاً: مررت بفلان وكتبت بقلمه فقولك: بفلان متعلقة بمررت وقولك بقلمه متعلقة بكتبت فما دامت جملة معطوفة على جملة فكل شبه جملة في داخل الجملة عن الجار والمجرور أو الظرف متعلق بفعله لأن الجملة الفعلية أو مشتقاتها تقوم مقام الأفعال.

يقول: هل يصح أن نقول: رأيت المحمدون؟.

لا يصح أن تقول: رأيت المحمدون لأنك عرفت أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو وإذا قلت: رأيت فهو مفعول به منصوب ونصبه كما سيأتي أنه ينصب بالياء جمع المذكر السالم ينصب بالياء وما دام ينصب بالياء فإنك تقول المحمدين وهنا يحسن أن أذكر أمرا قد يقول بعض الناس أني قرأت ي كتب النحو أن هناك من العرب من يلزم الأسماء الخمسة الألف وإن من العرب من يلزم المثنى الألف نقول وجود طائفة قليلة أو فئة قليلة من العرب تتخذ نمطا من الإعراب يخالف ما عليه الجمهور الأكثر من كلام العرب لا يعني صحة هذا وهذا ولو قلنا يصح هذا وهذا، لاختلفت القواعد وما صار معنا قاعدة سليمة لأن كل شيء يجوز ويجوز عدمه. ينبغي أن نسير على ما سار عليه جمهور العرب لتكون القواعد لنا منتظمة وإلا لو قلنا: إنه يرفع بالواو وجاء واحد وقال: الأسماء الخمسة تلزم الألف فأنا ألزمها الألف، نقول حينذاك ما صار هناك قاعدة ضابطة وعلى ذلك فعلينا أن نلتزم ماكان عليه أكثر العرب حتى تستقيم لنا قواعدنا.

جرت العادة في أن تلقي سؤالين على الإخوة الحاضرين والإخوة المتابعين لهذا لبرنامج.

السؤال الأول: لماذا كان الأولى أن تسمى الأفعال الخمسة بالأمثلة الخمسة؟
والسؤال الثاني: فصل لماذا كان الأولى تسمية جمع المؤنث السالم بما جمع بألف وتاء مزيدتين؟

نحن نقول: الأولى دائماً حتى لا يقول واحد: هذا خطأ وهذا صواب. هي كلها صواب لكن نسأل لماذا كان الأولى تسميته بما جمع بألف وتاء مزيدتين.
يفصل في هذا حتى يتضح أولوية هذا التعبير عن التعبير السابق مع صحة التعبيرين وكلاهما مصطلح نحوي سائر في كتب النحو المعتمدة.

نستعرض إجابة سؤالي الحلقة الماضية:

تقول: إجابة السؤال الأول: الأولى تسمية الأفعال الخمسة بالأمثلة الخمسة لأنها صيغ ونماذج وليست أفعالاً محددة وإنما هي أمثلة، صيغ يصح أن يحمل عليها كل فعل فهي ليست كالأسماء الخمسة محددة.

إجابة السؤال الثاني: تقول لأن أكثر ما يجمع هو المؤنث ومن الممكن دخول المذكر إلا أنه قليل ونقول سالم لأنه سلم من التغيير نقول زينب زينبات.

تقول: إجابة السؤال الثاني: كان الأولى أن نسمي جمع المؤنث السالم بالجمع بالألف والتاء المزيدتين لأنه قد يأتي أحيانا جمعاً لمذكر ويجمع كصيغة الجمع المؤنث السالم بألف وتاء مزيدتين مثل اصطبل جمعه اصطبلات وسرادق جمعه سرادقات هذه الأسماء ليست مؤنثة وجمعت بألف وتاء مزيديتين وسموه بجمع المؤنث السالم لأن الأكثر أن يكون مؤنثاً وسالماً ونادراً ما يخالفه.

إجابة السؤال الأول: كان الأولى بها أن تسمى الأمثلة الخمسة وذلك لأن هذه الأمثلة ليست أسماء معينة وإنما هي صيغ، نماذج تأتي عليه بقية الأفعال فليست كالأسماء الخمسة أسماء معينة ومحددة بل هي مجرد نماذج تأتي عليها بقية الأفعال ولذلك الأولى بها أن تسمى الأمثلة ويطلق عليه الأمثلة الخمسة

إجابة السؤال الثاني: الأولى أن يقال جمع المؤنث بألف وتاء مزيدتين لأنه قد يدخل في جمع المؤنث ما ليس مؤنثاً مثل حمام فجمعه حمامات ومثل سرادق سرادقات وهو مذكر لغير العاقل ولولا أن يقال: جمع بألف وتاء مزيديتين وإن كان الأكثر أنها مؤنثة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبينك محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أسأل الله – سبحانه وتعالى– أن يجعل هذا اللقاء لقاء مباركاً فيه على من تحدث فيه واستمع إليه.

بالنسبة للسؤالين كانت الإجابة فيهما إجابة صحيحة ولكني أزيد في إجابة السؤال الثاني بالنسبة لسبب تفضيل تسمية الجمع بألف وتاء مزيدتين على اسم: جمع المؤنث السالم أنه أيضاً كما قد يجمع عليه ما ليس مؤنثاً قد يجمع عليه ما ليس سالماً أي ما لم يسلم فيه لفظ المفرد وهذا ما سمعته في الإجابة سواء هنا في الموقع أو من الإخوة، والمقصود بذلك أنه قد يأتي جمعاً بألف وتاء ولم يسلم مفرده من التغيير ويشمل بذلك أنه قد يأتي جمعاً بألف وتاء ولم يسلم مفرده من التغيير فيشبه بذلك جمع التكسير ولكن أيضاً هذا قليل ونادر كما مثلنا من قبل في جمع حبلى على حبليات لأنه قد قلبت ألفه المقصورة ياء ولم يسلم فيها لفظ المفرد لكن لما كان هذا الأمر قليلاً بالنسبة إلى الكثير الذي يسلم فيه المفرد ناسب أن يسوغ أو يجاز تسميته جمع المونث السالم ولا إشكال في ذلك فمن سماه بذلك فقد أصاب ومن سماه بذلك فقد أصاب إلا أنه فقط حتى يتفتق الذهن وحتى يدرك الإنسان علل القضايا نشير إلى مثل هذه المسائل ليكون الإنسان فاهماً للقضية بدل أن يحفظها هكذا على ما هي عليه وإلا لا يخطأ من سماه بأي واحدة من التسميتين.

علامات النصب:

علامة النصب الأصلية: الفتحة.

بسم الله الرحيم يقول المصنف –رحمه الله تعالى– (وللنصب خمس علامات: الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون، فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد وجمع التكسير والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء )

المصنف –رحمه الله تعالى– هنا بعد أن انتهى من النوع الأول من أنواع الإعراب وعلاماته العلامة الأصلية وبقية العلامات الأربع الفرعية بدأ في النوع الثاني من أنواع الإعراب وهو النصب فذكر أولاً علامته الأصلية وهي الفتحة ثم بعد ذلك سيثني بالتفصيل لبقية العلامات الفرعية وهي الألف والكسرة وحذف النون وسيبين المواضع التي تكون فيها كل واحدة من هذه العلامات علامة نصب، فبدأ بمواضع العلامة الأصلية وهي الفتحة، متى تكون علامة نصب؟ طبعاً هذا هو الأكثر لكونه الأصل فقال:

الفتحة هي العلامة الأصلية للنصب في ثلاثة مواضع:

١– الاسم المفرد:

(في الاسم المفرد) وهو يعني بذلك ما لم يكن مثنى ولا مجموعاً فإن الاسم إذا جاء مفرداً ووقع في موضع نصب فإنه ينصب بعلامة الفتحة فتقول: أكرمت الرجل، فالرجل مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة لأن لفظ الرجل مفرد ليس مثنى ولا مجموعاً.

٢- جمع التكسير:

قال: (في جمع التكسير) وقد عرفنا من قبل جمع التكسير ولا حاجة لإعادة التعريف وهو ذلك الجمع الذي يدل على أكثر من اثنين ولكن لم يسلم فيه لفظ الواحد. هذا أيضاً يعامل معاملة المفرد في علامات الإعراب فكما رفع بالضمة مثل المفرد هو هنا ينصب أيضاً بالفتحة مثل المفرد فنقول: صافحت رجالاً فيكون مفعولاً به منصوباً وعلامة نصبه الفتحة.

٣- الفعل المضارع المنصوب الذي لم يتصل بآخره شيء:

مما يعرب بالعلامات الفرعية ذكره بقوله: (والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) وما كان هناك حاجة أن يضيف قوله: (إذا دخل عليه ناصب) لأن الكلام الآن في النصب قطعاً لا ينصب الفعل المضارع إلا إذا دخل عليه ناصب وهذا يعطينا فائدة -يا إخواني- الإنسان إذا أراد أن يسوغ عبارة وأراد فيها الاختصار فإن عليه أن يتجنب ذكر ما هو مفهوم لأن هناك فرقاً بين الكلام الطويل والكلام القصير إذا أديا المعنى الواحد، أنت تريد الاختصار وتريد أن تضع شيئاً موجزاً والسامع يدرك ما تقول فلا داعي لأن تذكرها هات مباشرة أو اعمد مباشرة إلى ما لا يعرفه السامع واترك ما يمكن أن يستنبطه بنفسه ما دمت متيقناً أنه قادر على استنباطه وعلى كل حال هو زاد هذا الكلام لزيادة الإيضاح.

قال: (والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) إذا نصب الفعل المضارع بأن دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء، شيء هنا نكرة في سياق النفي في كلام المصنف فهي تعم أي شيء يتصل بآخر الفعل المضارع وهذا يشمل الضمائر المختلفة والأدوات أيضاً المختلفة التي تتصل بآخر الأفعال فمن الضمائر ما نعرفه مما يلحق الأمثلة الخمسة، الأفعال الخمسة وهي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة التي تتصل بآخر الفعل المضارع كذلك نون النسوة وهي من الضمائر التي تتصل بآخر الفعل المضارع وتعرب أيضاً فاعلاً ومن الأدوات أو الحروف نون التوكيد فهي تلحق آخر الفعل المضارع بغرض بلاغي وهو التوكيد وحينذاك لا يكون مما نحن فيه مما لم يتصل بآخره شيء هذه خمسة أشياء تلحق آخر الفعل المضارع فإذا لحقت واحدة من هذه الخمسة آخر الفعل المضارع فإنه لا ينصب بالفتحة كيف ذلك؟

إن لحق الفعل المضارع ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإنه يكون من الأمثلة الخمسة وهذا سيتبين بعد قليل أنها تنصب بحذف النون ولس بالفتحة وإن لحق آخره نون التوكيد أو نون النسوة فإنه قد عرفنا من قبل أن هذا النوع من أنواع الفعل المضارع يكون مبنياً وما دام مبنياً فلا علاقة له بموضوعنا مطلقاً لأن موضوعنا عن الإعراب وعلامات الإعراب وهذا لا يكون إلا في الأشياء المعربة فإذا كان الفعل المضارع مبنياً فلا علاقة بموضوعنا ومن ثم فإن أي شيء يتصل بآخر الفعل المضارع من الحروف أو الضمائر يخرجه عن هذه الإعراب الأصلي بالعلامة الأصلية وهي الفتحة علامة للنصب.

عندما نمثل للفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء ويكون حينذاك منصوباً بالفتحة ﴿ قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾[طه: ٩١]، نبرح: فعل مضارع، دخلت عليه لن، لن أداة نصب تنصب الفعل المضارع وجاء الفعل المضارع منصوباً وعلامة نصبه الفتحة، قال نبرحَ وعندما يقول الله – سبحانه وتعالى-: ﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾[الأحزاب: ٣٧]، أن: أداة نصب ودخلت على الفعل المضارع تخشى وهذا الفعل المضارع ما اتصل به شيء من هذه الأشياء التي ذكرناها والهاء التي هنا في آخره ترى ليست من المتصلات، هذه ضمير متصل مفعول به فليست مما يتصل بآخر الفعل المضارع فيغير علامة إعرابه ولذلك نقول: منصوب وعلامة نصبه الفتحة ولكن أين الفتحة؟ هي مقدرة لماذا قدرت لأن آخر الفعل المضارع ألف والألف لا تقبل الحركة هذا فعل معتل الآخر لكنها تقدر عليه فلو لم يكن في آخره ألف لظهرت هذه الحركة ففي الحالتين أن يكون الفعل صحيح الآخر أو معتل الآخر ما دام لم يتصل بآخره شيء فهو فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره إن كان صحيح الآخر والمقدرة على آخره إن كان معتل الآخر.

هنا ينتهي الحديث عن العلامة الأصلية من علامات النصب ونبدأ في ذكر العلامات الفرعية من علامات النصب وهي التي تدخل على بعض الأدوات نائبة في ذلك عن الفتحة، لقوله (وأما الألف).

علامات النصب الفرعية:

١- الألف:

يقول المصنف -رحمه الله تعالى-: (وأما الألف يقول المصنف -رحمه الله تعالى- وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك )

هو الآن يتحدث عن العلامة الفرعية الأولى للنصب وهي الألف ويذكر أنها تنوب عن الفتحة وهذا في موضع واحد وهي الأسماء الخمسة التي في لقائنا السابق تحدثنا عنها وعن شروطها ومتى تعرب بهذا الإعراب هذه

الشروط تماماً هي التي تطلب هنا كما طلبت الشروط في رفعها بالواو تطلب أيضاً لنصبها هنا بالألف فيقال: إن الأسماء الخمسة تنصب بعلامة فرعية نائبة عن الفتحة إذا توافرت الشروط الستة، يمكن أن نستمع إلى تذكير بها أو بأهمها بما يذكره الواحد منكم؟ إن كان أحد منكم يذكر هذه الشروط أو أكثرها حتى نعرف كيف انطبقت الشروط فأعرب بالألف نيابة عن الفتح؟

أن تكون مضافة وأن تكون مفردة

الأمر الأول: أن تكون مفردة والمقصود بها ليست مثناة ولا مجموعة هذا الشرط الأول، والشرط الثاني؟

ألا تكون مضافة

أن تكون مضافة لأنها إن لم تكن مضافة فهي تعرب كغيرها من المفردات بالحركات فهي أن تكون مضافة هذا الشرط الثاني من يكمل؟

أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم

أن تكون هذه الإضافة لغير ياء المتكلم لأنه إذا أضيفت لياء المتكلم لن تعرب بهذه العلامات النائبة.

أن تكون مكبرة

ألا تكون مصغرة وهذا يعبر عنه بقوله: أن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات.

ويشترط شرط في فو ألا تقترن بها الميم

ألا تأتي من استعملها بصيغة فم فهذه لا علاقة لها بالأسماء الخمسة والشرط السادس أيضاً خاص بذو وهو ؟

أن تكون بمعنى صاحب وليست ذو الطائية التي بمعنى الذي

التي هي الاسم الموصول ذو التي يستعمله الطائيون اسما موصولاً هذه خارجة عن هذا الإعراب، فإذا توافرت هذه الشروط الستة في الاسم من هذه الأسماء الخمسة فإنها كما رفعت بالواو تنصب هنا بالألف فإذا قرأنا قول الله – سبحانه وتعالى– ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ ﴾[يوسف: ١٧]، أبا هنا منادى مضاف لأنه مضاف إلى الضمير «نا» وإذا جاء الضمير مضافاً فإنه يكون منصوباً وقد وقع إذن اسم من الأسماء الخمسة يكون منصوباً وما دام منصوباً وقد توافرت فيه الشروط فهو مفرد مكبر مضاف إلى غير ياء المتكلم مضاف إلى «نا» فإنه حينذا في هذه الحال ينصب وعلامة نصبه الألف لأنه من هذه الأسماء الخمسة ولذلك قال: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَ﴾نصبه بالألف عندما يقول الله تعالى حكاية عن قوم فرعون ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾[الشعراء: ٣٦]، أخاه معطوفة على الضمير في أرجه الذي هو مفعول به منصوب فيكون إذن المعطوف عليه منصوب وما دام منصوباً فيلزم أن تكون علامة نصبه الألف لأنه قد توافرت فيه الشروط ولذلك جاءت أخو هذه وهي واحدة من الأسماء الخمسة منصوبة وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة كذلك عندما يقول الله – سبحانه وتعالى– ﴿ لِيَبْلُغَ فَاهُ ﴾[الرعد: ١٤]، فإن فاه هنا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة وقد توافرت فيه الشروط ونصب بهذه العلامة الفرعية نيابة عن الفتحة.

إذن متى توافرت شروط الأسماء الخمسة في واحد منها فإنها تنصب بعلامة فرعية وهي الألف نائبة في ذلك عن العلامة الأصلية التي هي الفتحة، قوله: (وما أشبه ذلك) هو يقصد أن التمثيل ببقية الأدوات هو مثل الآن بقوله: (رأيت أباك وأخاك) فأنت تمثل للأب والأخ كما مثلنا وفو كما مثلنا وتمثل لذو منصوبة مثلا في قول الله – سبحانه وتعالى–: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ ﴾[المزمل: ١٣]، فذا صفة للطعام والطعام منصوب لأنه معطوف على اسم إن ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً ﴾أنكالاً اسم إن منصوب وطعاماً معطوف عليها فيكون منصوب مثله وصفة المنصوب منصوبة أيضاً فما دامت منصوبة فإنها تنصب بعلامتها التي تستحقها وقد توافرت فيها الشروط فهي مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم مضافة إلى غصة وقد توافر فيه الشرط وهي أنها بمعنى صاحب وليست بمعنى الذي الطائية وحينذا أعربت بهذه العلامة الفرعية فنصبت بالألف نيابة عن الفتحة.

٢- الكســـــرة:

يقول المؤلف –رحمه الله تعالى– (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم)

الآن أتى بالعلامة الفرعية الثانية وهي الكسرة وهذه تنوب أيضاً عن الفتحة في حال النصب وهذا خاص بهذا النوع من الجموع وهو جمع المؤنث السالم أو ما يسمى الجمع بألف وتاء مزيدتين، فإن هذا النوع من الجمع إذا نصب فإنه لا يكون كغيره من الأسماء الأخرى المنصوبة التي تنصب بالفتحة وإنما ينصب بالكسرة فتقول في قول الله – سبحانه وتعالى– ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[المجادلة: ٢]، فما هنا حجازية يعني عاملة تعمل عمل ليس لأنها أشبهتها في النفي فعملت عملها فرفعت الاسم وهو الضمير هن ضمير المتصل هن ونصبت الخبر وهو أمهاتهم وجاءت أمهاتهم كما ترون منصوبة وعلامة النصب الكسر ما قال أمهاتَهم ونصبها بالفتحة وإنما نصبها بالكسرة وهذا هو الشأن في الجمع بألف وتاء مزيدتين فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

ثم بعد ذلك سيثني بالعلامة الثالثة من العلامات الفرعية وهي الياء.

٣- اليـــــاء:

يقول المصنف -رحمه الله تعالى-: (وأما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع)

هنا اختصر كثيراً قال: (في التثية والجمع) التثنية واضحة لكن الجمع يحتمل أكثر من نوع من أنواع الجموع إلا أنه قد يكون المصنف -رحمه الله تعالى- اختصر هنا لأنه سبق أن ذكر جمع التكسير وأنـــه يعـــرب بالحركـــات الأصلية ينصب بالفتحة وذكر جمع المؤنث السالم وأنه ينصب بالكسرة فما بقي من أنواع الجموع إلا جمع المـــذكر السالم فإذن إذا قال الجمع فهو يقصده ما دام ذكر النوعين السابقين.

قال هنا: إن هذين النوعين ينصبان بالياء وهي حينذاك نائبة عن العلامة الأصلية للنصب وهي الفتحـــة فيـــأتي المثنى منصوباً ونقول علامة نصبه الياء في قول الله - سبحانه وتعالى-: ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَـــانِ ﴾[الـــرحمن : ١٩]، البحرين مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى ويمكنا للإيضاح أن تقول: وعلامة نـــصبه اليـــاء نيابة عن الفتحة لأن الفتحة هي الأصل في النصب لأنه مفرد.

وخذ فائدة: إذا جاء المثنى سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فينبغي أن تكون نونه مكـــسورة فتقـــول: البحرينِ ولو أنك جئت به مرفوعاً قلت: البحرانِ لابد أن تكون نون المثنى مكسورة، بينما نون الجمع أيضاً في كل الحالات سواء كان الجمع مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً تكون مفتوحة تقول: مسلمونَ مـــسلمينَ فـــالنون دائمـــاً مفتوحة، وإذن علامة الإعراب المتغيرة هي الحرف السابق للنون وأما النون فإنها تلزم هذه الحركة أعني الكـــسر في التثنية والفتح في الجمع.

نعود إلى علامة النصب في الجمع ذكرنا الآن مثال كون المثنى ينصب بالياء نيابة عن الفتحة وكـــذلك جمـــع المذكر السالم ينصب بالياء نيابة عن الفتحة ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ ﴾[المرسلات: ٤١]، المتقين اسم إن منـــصوب وعلامـــة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم أو تقول: وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة وإذا قلت: نيابة عن الفتحة أشعرت بأن هذه العلامة التي أعرب بها علامة فرعية.

يبقى -والله أعلم- أنه سيتحدث بعد قليل عن العلامة الأخيرة من علامات الرفع، ظننت أنه سبق أن تكلم فيها في علامة النصب بإثبات النون فلابد أن يذكر علامة النصب بحذف النون وهي الموضع التالي.

يقول: ما سبب اختيار الكسرة من غيرها من الحركات في علامة النصب لجمع المؤنث السالم؟

هذ السؤال يرد أيضاً في قولنا: ما سبب اختيار الفتحة عن غيرها من الحركات في جر الممنوع من الـــصرف؟ وفي مثل هذا الأمر لماذا رفع الفاعل؟ ولماذا نصب المفعول؟ ولماذا جر المضاف إليه؟ لماذا كانت علامة الجر في الممنوع من الصرف الفتحة؟ ولماذا كانت علامة النصب في جمع المؤنث السالم الكسرة؟ هذه كلها أمور ســـماعية بمعنى أمور يستقيها العلماء من كلام العرب لأنهم لا يريدون أن يضعوا لغة جديدة وإنهم إنما يريدون أن يـــسيروا على ما سار عليه العرب الفصحاء في سلامة كلامهم ولا يكون ذلك إلا باتباع كلامهم ولما وجد أو استقرأ العلماء كلام العرب وجدوا أنهم إذا نطقوا بهذا النوع من الأسماء حركوه بهذا النوع من الحركات ولذلك فإن متابعة العرب في كلامهم هو العلة الحقيقية لوضع هذه الحركات فكلما جاء جمع المؤنث السالم منصوباً تكلم به العرب مكـــسوراً فدل هذا على أنهم ينصبونه بهذه العلامة ويجعلونها علامة فرعية نائبة عن العلامة الأصلية وهي الفتحة.

كذلك هل ينطبق هذا الكلام على السؤال الآخر يقول: ما سبب كسر نون المثنى وفتح نون الجمع؟

كذلك الأمر فيها فنون المثنى ونون الجمع وردت عن العرب بهذه الطريقة، نون المثنى في كل حال مكـــسورة ونون الجمع في كل حال مفتوحة، وهذا ما ينبغي فيها، نعم قد يقول قائل: شذ عن كلام العرب قول الشاعر في ذلك الاسم الملحق بجمع المذكر السالم:

وقد جاوزت حد الأربعين

وهذا ملحق بجمع المذكر السالم وقد جر بالكسرة لكن لا أحب التطرق لهذه الأمثلة التي فيها شذوذ عن القاعـــدة لأن هذا مما يلبس على المتعلمين وأترك هذا الأمر لدراسة المختصين عندما يدرسون هذه القضايا وأقول لكـــم: إن ما يأتي من شذوذ عن القاعدة لا يبطلها فإن الحكم لما جاء كثيراً متوافراً من كلام العرب على نسق واحد هذا الذي تبنى عليه الأحكام، وهذا الذي يسعى للقياس عليه والتكلم به أما ما جاء مفرداً لغة لطائفة قليلة من العرب أو شذ في كلام واحد من فصحائهم في وقت من الأوقات بينما جاءت الآلاف الكثيرة من كلامهم تسير على قاعدة محددة فإنا ينبغي أن نسير على هذه القاعدة التامة التي سار عليها أكثر الناس والشذوذ حينذاك يؤكد القاعدة ولا ينقضها.

٤- حذف النون:

يقول: ( وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون)

هو الآن تكلم عن الأفعال الخمسة حتى لا تقول له: ما هي الأفعال الخمسة قال: (التي رفعها بثبوت النون) وهو يعني ما تكلمنا عنه من قبل وسماه كثير من النحويين الأمثلة الخمسة وعللنا لماذا كانت هذه التسمية.

قال: ( وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة) هناك في الرفع كانت علامة الرفع في الأمثلة الخمسة ثبوت النون وهنا في النصب حذف النون، أنا سأذكر مثالاً وأطلب من أحدكم أن يعربه في قول الله – سبحانه وتعالى– ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ ﴾[آل عمران: ١١١]، أريد إعراباً كاملاً لهذا المقطع من الآية حتى يتضح كيف أعربت الأفعال الخمسة في حالة النصب بحذف النون.

قوله تعالى ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ ﴾لن: أداة نصب تنصب الفعل المضارع. يضروكم: يضر فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم: علامة الجمع

إجابة شافية كاملة ولو أن قائلاً قال: وكم ضمير متصل مبني على السكون وجعل الميم لاحقة هذا رأي من آراء النحويين لاحقة للكاف في محل نصب مفعول به لقلنا: هذا أمر ممكن قبوله ولكن التفصيل الذي فصل به الأخ الكريم هو التفصيل الأمثل، والإجابة النموذجية.

اجعلوني أسأل سؤالاً يحتاج إلى نوع من إعمال الذهن أكثر الله – سبحانه وتعالى– قال: ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾[النساء: ٢٣٧]،﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ في الحالتين جاءنا فعل مضارع وكلاهما فعل واحد يعفو وتعفو وقد دخل في الحالتين «أن» على الفعل المضارع وأن كما نعلم أداة نصب تنصب الفعل المضارع، لكنا رأينا في الآية الأولى ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾ثبتت النون ورأينا في الآية الثانية ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا ﴾حذفت النون فيقول قائل: كيف هذا؟ الذي نعرفه أن والأمثلة الخمسة إذا نصبت تنصب بحذف النون نحن رأينا هذا مرة جردت من النون ومردة أثبتت فيها النون وهذا من الأمثلة الخمسة لأنه فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة فمن كان يعرف إجابة لهذا؟

من الأقول التي قيلت في هذه الآية أن النون ليست النون التي كيضربون أو يعملون وإنما هي نون توكيد أو نون نسوة

الآن أنت أجبت بشيء ولكني سأناقشك في شيء في ذلك.

الإجابة فيها شيء من الصواب لكن يبقى التوكيد كيف رأيت التوكيد في هذه الآية؟ التوكيد نعرفه أن نون التوكيد تلحق الفعل المضارع لتوكيد الكلام وتكون إما شديدة أو خفيفة ثقيلة أو خفيفة ولا ألحظ هنا توكيداً لا خفيفاً ولا ثقيلاً وطبعاً لا تكون ثقيلة قطعاً لأن النون الثقيلة تكون مشددة وأما الخفيفة فإنها لا تكون خفيفة لأن الخفيفة تؤدي معنى التوكيد وهذه لم يظهر فيها التوكيد.

التوجيه الثاني: أن الواو هنا أصلية وليست واو الجماعة لأن الفعل عفا يعفو فإن الواو هنا أصلية وليست واو الجماعة

وإذا قلنا: إنها ليست واو الجماعة فأين يكون الفاعل؟

ضمير مقدر تقديره هم

الذين هم من؟ الذين يعفون أويعفو ؟

هنا الشيخ تراه من الطلاب المتميزين نعرفه كذلك ونسأل الله أن يزيده وإخوانه وزملاءه من التوفيق وأجاب إجابة صحيحة تحتاج إلى شيء من التحليل والتوضيح من يحرر المسألة ؟

النون هنا هي نون النسوة

وإذا كانت نون النسوة ؟

لأن المقصود في الآية النساء اللاتي طلقن

كلام صحيح لكن لماذا تثبت النون وتحذف في أن تعفو هذا أجاب عليها الأخ منذ قليل لكنها نقول: إذا كنت تعطينا الكلام مباشراً ومختصراً.

هنا إجابة: تقول: يعفون النون هي نون النسوة لذا فالفعل ليس من الأفعال الخمسة

هذا الكلام صحيح وهذا ما أجاب به الأخ منذ قليل أعطيكم إياه موضحاً في قولنا ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا ﴾هذا هو موضوعنا الآن فعل مضارع من الأفعال الخمسة اتصلت به واو الجماعة دخلت عليه أن فنصب وعلامة نصبه حذف النون وهي علامة فرعية تنوب عن الفتحة واضح هذا في قولنا يعفون في قوله ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾هذا موضوع خارج عن موضوعنا وقد أشار إليه الأخ الكريم منذ قليل خارج عن موضوعنا لماذا هو خارج؟ نحن نقول: الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة هنا لم يتصل به لا ألف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء المخاطبة وإنما هو اتصل به نون النسوة هذا فعل مضارع اتصل به نون النسوة وما دامت اتصلت به نون النسوة فإن الواو الموجودة كما قال أيضاً هي واو الفعل يعفو وبناء

على ذلك فالفعل في هذه الحالة ليس معرباً فهو فعل مبني، مبني على ماذا؟ على السكون لاتصاله بنون النسوة فهو خارج عن الإعراب أصلاً، فلا حذف فيه للنون.

فرق آخر النون هناك التي حذفت هي نون الرفع التي تحذف في حالة النصب والجزم والنون هنا هذه ضمير، اسم في محل رفع فاعل هذه هي الفاعل في الصحيح نون النسوة هي الفاعل وحينئذ تكون هي مختلفة عن تلك. تلك حرف، علامة إعراب وهذه اسم مستقل هو الفاعل.

فرق آخر ذكره أيضاً الإخوة منذ قليل أو ألمحوا إليه: الواو في قوله: ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾هذه حرف جزء من الفعل وهو يسمونه لام الفعل أي الحرف الأصلي الثالث والأخير من الكلمة والواو في قوله: ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا ﴾هذه هي الضمير الفاعل التي هي واو الجماعة فتكون اسماً مستقلاً يعرب فاعلاً والفروف إذن كثيرة بين الجملتين والتي تدخل في موضوعنا منهما هي الأولى التي نصبت بحذف النون، أتيت بمثل هذا المثال لأجل تشغيل الذهن لأني أعرف المجيء بالأمثلة الواضحة قد يمل وقد يوجد نوعاً من الرتابة التي تجعل كثيراً من الأذهان تبتعد قليلاً لوضوح الأمر فآت بشيء يشعر بالحاجة إلى التفكير فيه حتى نتأمل هذا الأمر.

تسأل وتقول: من المعروف أن الاسم المصغر تضاف إلى آخره تاء مربوطة إذا كان مؤنثاً حقيقياً ولكن ما هو تصغير كلمة زينب ولماذا؟

تصغير كلمة زينب، خذوا قاعدة في التصغير مع أنه ربما يأتي الحديث فيه – إن شاء الله تعالى– لاحقاً لكن ما دام جاء السؤال فهناك قاعدة مختصرة سهلة التطبيق طبعا لا يصغر إلا ماذا؟ ذكرنا من علامات الأسماء التي لم يذكرها المؤلف التصغير لأن الأفعال والحروف لا تصغر:

إذا كان الاسم ثلاثياً يعني: حروفه ثلاثة فصغره على فعيل، هذه تصغير حقيقي وليس الترخيم وسيأتي الفرق بين التصغير الحقيقي والترخيم.

وإن كان على أكثر من ثلاثة فإن كان قبل الآخر حرف مد يختلف، إن كان قبل الآخر حرف مد كقولك: مصباح وعصفور وقنديل أو ألا يكون قبل الآخر حرف مد فإن لم يكن قبل الآخر حرف مد كزينب هنا فإنك تصغره على فعيعل وإن كان قبل الآخر حرف مد صغرته على فعيعيل هذه خلاصة باب التصغير كله، كلمة زينب ما دامت على أكثر من ثلاثة أحرف فإنا نصغرها على فعيعل فنقول: زيينب فتكون على فعيعل.

أريد أن أسأل الإخوة أيضاً من يعرف في هذا ما دمنا الآن ذكرنا القاعدة العامة وإن كان الموضوع ليس في التصغير ولكن من باب تشغيل الذهن ولطافة الأمر سأعطيكم مثالاً في تفصيله لطافة لو طلبنا من واحد منكم أن يصغر أيوب فكيف يصغره على القاعدة التي ذكرتها له على القاعدة منذ قليل؟

يقال: أويوب

القاعدة تقول: ما كان على ثلاثة أحرف فهو على فعيل وما زاد على ثلاثة أحرف فهو على فعيعل إن كان ليس قبل آخره مد أو فعيعيل إن كان قبل آخره مد وهنا أيوب هل فيه مد أو ليس فيه مد قبل الآخر؟ فيه مد إذن الواو قبلها ضمة في الآخر، قبل الباء أويويب.

تقول: تصغير أويب

إذا قلنا: أويب فنحن عاملناه على أنه ثلاثي فعيل وهو على أكثر أيوب كما ترون خماسي الهمزة والياء وياء أخرى مشددة لأن الياء مشددة بحرفين وواو وباء فإذا ينبغي أن يكون تصغيرها على ماذا؟ على أي وزن على فعيعيل.

أؤييب

أنت أتيت بهمزة من عندك نحن الآن فعيعيل الفاء التي هي الهمزة و الياء هي عين الكلمة لا تكرر الفاء إذا قلت أؤييب كررت الفاء.

أيَيِّب

أحسنت بأربع ياءات وهذا يكون لعلة صرفية قلبت فيها الواو أصله أويويب بواو ثم ياء ثم واو ثم ياء لكن لعلة صرفية أو للتخفيف تقلب الواو ياء وتصبح أربع ياءات تدغم إحدى اليائين في الياء الأخرى وتكون الأولى وحركة الثانية فتكون على أيَيِّب الياء الأولى ما هي مشددة.

تسأل عن إعراب جلال في قول الشاعر أحمد شوقي:

سلام من صبا بردى أرق *** ودمع لا يكفكف يا دمشق

ومعذرة اليراعة والقوافي *** جلال الرزء عن وصف يدق

تسأل عن إعراب جلال؟ اختلفت تقول مع زميلاتي عن سبب الرفع في كلمة جلال فالبعض يقول: إنه مبتدأ ولكن ورأيي الشخصي أنه خبر لمعذرة

ومعذرة القوافي جلال......... الحقيقة يحتاج الأمر إلى استيضاح من البيت أنا ما اتضح لي معنى كامل للبيت لكن لو أمليته علي سريعاً البيت؟

ومعذرة اليراعة والقوافي جلال الرزء عن وصف يدق

تسأل عن سبب الرفع في كلمة جلال

إن قلت: إن معذرة اليراعة هي جلال الرزء لكن لا يتضح لي هذا المعنى تكون خبراً، لو جعلته لخبر محذوف هي جلال كذا هذا محتمل لكن لم يتضح لي الحقيقة معنى البيت اتضاحاً كاملاً ولذلك الإعراب هو طرف المعنى هل أقول: إن معذرة اليراعة هي جلال الرزء ما اتضح لي المعنى الحقيقة ولو اتضح لي المعنى بهذه الطريقة لقلت: إن جلال هو خبر معذرة لكن حتى لا يحكم، الحكم بالإعراب بالذات هو طرف عن معرفة معنى البيت وأنا الآن لم يتضح لي معنى البيت، وأنا أعرف مطلع هذه القصيدة وأنها قالها أحمد شوقي في دمشق عندما زارها وتحدث عن بردى وهو نهر في دمشق لكن ما اتضح لي معنى هذا البيت.

ألا تكن معذرة مفعولاً، ومعذرة اليراعة والقوافي

سلام من صبا بردى أرق ودمع لا يكفكف يا دمشق

كيف يكون مفعولاً؟ لأي شيء؟ يحتاج الآن إلى ترتيب معنى البيتين.

بفعل مقدر

أعذر معذرة، لو قلنا: أعذر معذرة صار مفعولاً مطلقاً أيضاً ما يكون مفعولاً به لا أقول هذا حتى يتضح ما معنى البيت.

أو أرجو معذرة

ممكن أرجو معذرة اليراعة والقوافي هذا ممكن أن يكون على هذا التفصيل إذا قدرته يكون مفعولاً لكن جلال الرزء هذه ما وضحت لي ومكانها في هذا المكان بالذات ماذا يريد بها شوقي ما اتضح لي ولذلك لا يسوغ إعرابها حتى يتضح معناها.

النوع الثالث من الإعراب: الخفض:

يقول المؤلف -رحمه الله تعالى- (وللخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:

الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنث السالم.)

(

(

هو الآن بدأ بالنوع الثالث من أنواع الإعراب وهو الخفض ويعني به الجر الذي هو المصطلح المعروف الخفض مصطلح كوفي والجر مصطلح بصري وهو مصطلح الجمهور الذي ساروا عليه.

العلامة الأصلية للخفض: الكسرة:

بدأ بالعلامة الأصلية وهي الكسرة، وهي تكون في:

١- الاسم المفرد: هذا معروف إذا قلنا مثلاً: سلمت على صالحٍ صالح هنا اسم مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة.

٢- جمع المؤنث السالم: تقول مثلاً: استعنت بالمعلمات بعد الله فالمعلمات اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة.

٣- جمع التكسير: قال: (وجمع التكسير المنصرف) هو هنا يريد شيئاً لاحظوا أنه قيد الأمر بالمنصرف وهو يلمح بذلك إلى أن من جموع التكسير ما يأتي على صيغة منتهى الجموع، وهي علة ستأتي -إن شاء الله تعالى- عند الحديث عن الممنوع من الصرف، ومن علله صيغة منتهى الجموع وهي إحدى صيغ جمع التكسير، مفاعل أو مفاعيل وهذه الصيغة لا يكن الجر فيها بالعلامة الأصلية وهي الكسرة وإنما يكون الجر بالعلامة الأصلية وهي الكسرة فيما لم يكن ممنوعاً من الصرف، كل جموع التكسير التي ليست على مفاعل ومفاعيل تجر بالكسرة فعندما تقول: سلمت على رجال و مررت بإخوان فإننا نقول: إنه جمع تكسير مجرور وعلامة جره الكسرة وأنتم رأيتم أنه بدأ بالكسرة وهي العلامة الأصلية من علامات الجر كما هو الأصل أن يبدأ بالعلامة الأصلية ثم بعد ذلك يفرع ويذكر بقية العلامات الفرعية التي تنوب عن الكسرة التي هي العلامة الأصلية.

سيبدأ بعد ذلك بالحديث عن العلامات الفرعية يبدؤها بالياء هما علامتان فرعيتان فيبدؤها بالياء.
العلامات الفرعية للخفض:
أولاً: من العلامات الفرعية للخفض اليـــــــــاء:
يقول -رحمه الله تعالى- (أما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع الأسماء الخمسة وفي التثنية والجمع)
الآن الياء هذه تكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: الأسماء الخمسة وفي التثنية والجمع:
١- الأسماء الخمسة: عرفناها لا حاجة للتكرار في ذكرها وفي شروحها، إذا استوفت شـــروطها فإنهـــا تكـــون مجرورة بالياء، هناك رفعت بالواو ونصبت بالألف وهنا جرت بالياء وكأن الأسماء الخمسة تعامل معاملـــة بقيـــة الأسماء لكن بإشباع فإذا كانت الأسماء المعتادة ترفع بالضمة فإن الأسماء الخمسة ترفع بما يشبع به الضمة وهـــو الواو إذا أشبعت الضمة أصبحت واواً، وبقية الأسماء المعتادة أن تكون منصوبة بالفتحة الأسماء الخمـــسة أيـــضاً تنصب بإشباع هذه الفتحة فتصبح ألفاً،هنا في الجر المعتاد أن الجر يكون بالكسرة، فهنا أيضاً تشبع هـــذه الكـــسرة فتصبح ياء فإذن هي تجر بهذه الحروف التي تتولد عن إشباع الحركات الأصلية.
٢- المثنـــــــــى: وهذا إذا جئت به مجروراً إذا قلت مثلاً: طالعت في كتابين فإن كتابين هنا مجرور بحـــرف الجر وعلامة جره الياء نيابة عن الياء لأنه مثنى فأشبهت علامة الجر فيه علامة النصب أعنى المثنى.
٣- الجمـــــع: أيضاً هو يقصد الاختصار في هذا وهذا ينطبق فقط على جمع المذكر السالم لأن جمع التكـــسير وجمع المؤنث السالم سبق ذكرهما، جمع التكسير وجمع المؤنث السالم مر أنهما يجران بالكسرة فلـــم يبـــق إذن إلا جمع المذكر السالم وهو المقصود هنا أنه يجر بالياء كما نصب أيضاً بالياء فيقال: أثنيت على المحسنين فالمحسنين جمع مذكر سالم مجرور بعلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة.
اجعلوني أطلب من بعضكم أعطيه كلمة أريده أن يعطيني إياها في ثلاثة جمل مرة مرفوعة ومرة منصوبة ومرة مجرورة وإذا فعل ذلك فعليه أن يراعي علامات الإعراب وإن كانت أصلية أو فرعية؟
التلميذان نريده مرفوعاً في جملة ومنصوباً في جملة ومجروراً في جملة ولا حاجة لأن تعرب فقط هاته علـــى الوجه الصحيح.
في الرفع: ذهب التلميذان، في النصب: رأيت التلميذين أما في الجر: مررت بالتلميذين
ويتضح من هذا أن علامة النصب والجر في المثنى متساوية كلاهما الياء ويختلف فقط في علامة الرفع.
«أخوك» هاته مرفوعاً ومنصوباً ومجرور
أخوك محمد،
أنت تريد أن تخبره بأن أخاه اسمه محمد ولو كان يعرف أن أخاه محمد ما استقامت الجملة وكان يحتـــاج إلـــى شيء جديد ويصبح محمد بدلاً من أخوك وكأنك تقول: أخوك محمد فعل كذا، لكن إذا كان المقصود هو إثبات اسمية الأخ فتكون الجملة صحيحة فيكون أخوك مبتدأ وعلامة رفعه الواو.
مررت بأخيك
هذا في حالة الجر وفي النصب؟
رأيت أخيك
لا.. ما يكون أخيك حينذاك لأن نصب الأسماء الخمسة يكون بالألف فيكون ماذا؟
رأيت أخاك
إذن أصبح الآن الأسماء الخمسة تنصب وتجر بعلامات مختلفة ليست كالمثنى تتحد فيها علامة النصب والجر، بقي نوع واحد نريد أن نسمع المسلمات هاته مرفوعا ومنصوباً ومجروراً؟
مررت بالمسلماتِ، مجروراً، ورأيت المسلماتِ
لماذا قلت: المسلماتِ بالكسر ولم تقل: المسلماتَ كما نطقتها أولاً لماذا غيرت؟
لأن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسر
بقي من أنواع الإعراب الرفع
المسلماتُ في المسجد
هاته مجزوماً.
لم أر المسلمات
أنا بهذه الطريقة خدعتك، هذا اسم والأسماء لا تجزم أنت الآن جزمت أرى، ما جزمت المـــسلمات، المـــسلمات باقية على أنها مفعول به وأنت أجبت إجابة كاملة وصحيحة.

نكون بهذا قد أوضحنا ما يتعلق بالعلامة الفرعية الثانية وهي الياء التي تنوب عن الكسرة وما تنصب وبقيت العلامة الأخيرة وهي الفتحة التي تنوب أيضاً عن الكسرة في واحد من مواضعها.

عندي سؤال في سورة التوبة قوله تعالى: ﴿ لاَ يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً ﴾[التوبة: ٨] حذفت هنا النون في لا يرقبوا وفي قوله تعالى في نفس السورة ﴿ لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً ﴾[التوبة: ١٠] ما أدري المثال الذي ذكره الشيخ ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾هل نفسه نطبقه على هذه الآية؟

هذا يختلف عما ذكرناه من قبل هنا في الآيتين، كلا الفعلين من الأفعال الخمسة ولكن الذي جعل النون في الفعل الأول تحذف في ﴿ لاَ يَرْقُبُوا ﴾وتثبت في﴿ لاَ يَرْقُبُون﴾مع أنها في الحالتين من الأفعال الخمسة أنها في الفعل الأول مجزومة لوقوعها في جواب الشرط ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لاَ يَرْقُبُوا ﴾ فالفعل جواب لإن وأما هنا فهي إثبات جاءت في أول الجملة ﴿ لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً ﴾وما دامت جاءت مرفوعة و«لا» هذه نافية ولسيت ناهية فلا تجزم فجاءت مرفوعة فثبتت النون والأفعال الخمسة إذا رفعت رفعت بثبوت النون وإذا جزمت جزمت بحذفها.

كنا في وقت الفاصل تناقشت مع بعض الإخوة في معنى بيتي أحمد شوقي فأفهمني معنى البيتين ولذلك سأعرب على ما فهمته من معنى حتى يتضح للسائل الذي سأل منذ قليل عنها عندما يقول أحمد شوقي:

سلام من ربى بردى أرق *** ودمع لا يكفكف يا دمشق

ومعذرة اليراعة والقوافي *** جلال الرزء عن وصف يدق

هو الآن يقول الذي يعذر القلم والشعر من أن يصف المطلوب وأن يقصر في هذه الوصف أن هذه الرزء وهذه المصيبة التي وقعت مصيبة كبيرة، فالذي عذره من الإجادة في الوصف كبر المصيبة وحينذاك تكون معذرة مبتدأ وجلال خبر مباشرة وهو مرفوع.

قد تكون مبتدأ يا دكتور؟

لا هي خبر مباشرة على هذا المعنى وهذا التفسير وهو تفسير كما ظهر لي الآن أنه صحيح كما فسره أحد الإخوة منذ قليل فيكون خبر له مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والمعنى يؤيد ذلك.

تقول اختلفت مع زميلات في سبب الرفع في كلمة جلال فالبعض يقول بأنها مبتدأ ولكن رأيي الشخصي بأنه خبر لمعذرة

لا... هو خبر والمعنى يؤيد ذلك.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،:

السؤال الأول: ما الحالات التي يتقدم فيها المفعول به على الفاعل في الجملة؟

السؤال الثاني: في إعراب جاء أخوك الضمير ما إعرابه بالضبط؟

هو يسأل في السؤال الأول الحالات التي تقدم فيه المفعول به على الفاعل، طبعاً لم يأت هذا الموضوع بعد، ولكن مسألة الحالات التي يتقدم فيها المفعول به على الفاعل هذه يرجع لغرض المتكلم نفسه التقديم والتأخير أغراض بلاغية يلجأ إليه المتكلم لأغراض مثلاً عندما يقول الله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[الفاتحة: ٥]، فقد قدم المفعول به الذي هو إياك على الفعل وفاعله نعبد نحن وهذا لغرض لأن التقديم هنا أفاد الحصر هذا التوحيد عقيدة التوحيد ثبتت هنا أي لا نعبد إلا أنت لانعبد إلا إياك فبدل أن يأتي بأسلوب الحصر أتى بأسلوب التقديم الذي يفيد هذا الحصر إذن فمن أغراض تقديم المفعول به على الفاعل هذا المعنى وهو الحصر وهو معنى بلاغي وللمتكلم أن يقدم المفعول على الفاعل بأي حال مادام له غرض في ذلك حتى ولو كان هذا الغرض مجرد إقامة الوزن، أو إقامة تناسب الكلام حتى النثر أيضاً لأن تقديم المفعول على الفاعل ليس لازماً الأصل نعم أن يأتي الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به هذا الأصل الترتيب الأصلي للجملة لكن لو تقدم الفعل على فاعله فلا إشكال وهو أسلوب صحيح إذا كان هناك غرض بلاغي فهذا هو الأصل وإذا كان هناك قصد لفظي لهذا فلا إشكال فيه على كل حال.

«جاء أخوك» الكاف هذه في أخوك مضاف إليه مجرور وقد سبق أن اشترطنا في الأسماء الخمسة لتعرب بهذا الإعراب أن تكون مضافة وقد أضيفت هنا إلى الكاف فنقول: الكاف ضمير متصل مبنى على الفتح في محل جر مضاف إليه.

أريد أن أسأل عن قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴾[البقرة: ١٨٥] المبتدأ والخبر في الآية؟

المبتدأ: شهر والخبر: الذي ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ ثم جاءت الأحوال حالة كونه هدى للناس ومعطوف عليه بينات فهو معطوف على الحال منصوب وعلامة نصبه الكسرة وقد عرفنا أن جمع المؤنث السالم

أو الجمع بألف وتاء مزيدتين ينصب وعلامة نصبه الكسرة فهو معطوف على الحال الذي هو هدىً منصوب مثلــه وهدى منصوب ولكن علامة النصب ليست التنوين الذي نراه هنا، منصوبة بفتحة مقدرة لأن آخرها ألف مقصورة فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره وبيناتٍ معطوف عليه منصوب لأن المعطوف على الحال المنصوب منصوب مثله وإنما كسر لأنه جمع مؤنث سالم وعلامة نصب جمع المؤنث السالم الكسرة.

ما الفرق بين المعرب والمبني؟

أجيب وأطلب من أحد الإخوة أن يجيب لكن باختصار وأسدده.

المعرب ما تغير آخر الكلمة بتغير أحوال المواقع

المواقع أو العوامل التي دخلت عليها.

والمبني ما ثبت على حالة واحدة ولو دخلت عليه عوامل مختلفة

هذا يعني أن الكلمات العربية سواء كانت أسماء أو أفعال أو حروف أنها نوعان:

١- نوع يثبت على حالة واحدة لا يتغير عنها أبداً إذا قلت: هذا أو قلت الذي دائما الذي آخره ياء ساكنة ســواء وقع فاعلاً أو مضافاً إليه أو مفعولاً به أو مجروراً بحرف الجر في كل هذه الحالات هو الذي يــسكن مــا يتغيــر فنقول: هذا مبني كالبناء كمن شيد بناء فلا يتغير عما شيد عليه.

٢- أما المعرب فهو ذلك الشيء الذي يتغير آخره كيف يتغير؟ هل هو بغرض من المتكلم أم بتغير كلام العرب؟ هو يتغير بحسب ما يقع فيه فإذا وقع في حال يوجب رفعه رفع وإذا وقع في حال يوجب نصبه نصب فتتغير حركة آخره بتغير هذه المواضع. وفائدة تغير حركات المعرب هو بيان المعاني؛ ولذلك ترون منذ قليل لما رأينا بيت أحمد شوقي بالرفع عرفنا له معنى ولكن قال بعض الإخوة: إنه بالنصب أشكل المعنى لأنه ما اتضح فيه كيــف يكــون منصوباً، فالحركات الإعرابية توضح لك معاني الكلام وتفسره لك فأنت إذا قلت: أكرم محمد صالحاً أو قلت: أكرم محمداً صالحٌ فالمعنى مختلف تماماً في الحالتين لأن المرفوع فيهما هو الفاعل تقدم أو تأخر والمنصوب هو المفعول به تقدم أو تأخر وهذا الذي يتغير آخره هو المعرب.

هذا طلب من الأخت تقول: تأمل أن توجه نصيحة لها تقول: إنها ذات تخصص علمي بحت ومع أني بدأت أولى خطواتي في طلب العلم حتى تنبهت إلى أهمية اللغة العربية ولا أخفي أني أحببتها عكس ما كنت عليه في دراستي النظامية وكم فرحت كونها من مقررات الأكاديمية، تقول: أشعر بصعوبة المادة وأنا مصممة على المواصلة تطلب نصيحتكم.

نصيحة للأخت ولكل من هو حريص على تعلم النحو أنا أوصي كثيراً طالب العلم بأن يتحلــى بمعرفــة علــم العربية فإنه من جمال الأداء وفوق أنه وسيلة للفهم فهم النصوص سواء كان لاستنباط المعاني أو لمعرفة المعــاني في القرآن الكريم فهو كذلك جمال للكلام وهو وسيلة التأثير على المستمع ولذلك إذا جاء الإنسان عنده درر علــى العلم ولكنه غير قادر على أدائها كتابة أوخطابة فهي علم محبوسة ثم هو قليل التأثير على السامعين وكم رأينا مــن الخطباء، من يتحدث فإذا لحن وقد يكون المعنى الذي يتكلم فيه معنى جليلاً ومتميزاً لكنه يأتي ببعض الأخطاء فــي كلامه فينشغل الناس عن متابعته وهناك من الناس من أوتي فصاحة وبياناً حتى ولو كان المعنى الذي يؤديه معنى قليلاً إلا أنه لقدرته على تصريف الكلام والإتيان به في مواضعه المختلفة والتقديم فيه والتأخير والإفصاح عما يريد وضبط الكلام وعدم اللحن فيه يكون ذا تأثير قوي على السامعين حتى ولو قلَّتْ هذه الفكر التي يتحدث عنها.

إذن الوصية هي الصبر على طلب العلم ولا يظن الظان أنه بمجرد أن يتعرف على كلمة أو كلمتين أنه حــصل العلم، فالعلم إذا لم تعطه كلك لم يعطك إياه بل إذا أعطيته كلك أعطاك بعضه هذا أمر معلوم من أولي العلم.

الأمر الثاني من الوصية هي عدم استصعاب الشيء إذا استصعب الإنسان الشيء فكأنه يضع حاجزاً أمام نفــسه للتعلم فيحبطه ذلك عن أن يواصل طلب العلم، لا.. الأمر يسير بإذن الله وسييسره الله وإن ظنه الظان أنه عــسير فهو يسير ما خلُصتْ فيه النية وصاحب ذلك نوع من المواصلة والمواظبة على الشيء ومن لزم الباب وطرق الباب كثيراً فحري به أن يفتح له هذا الباب.

ثانياً: من علامات الخفض الفرعية الفتــــــحة:

يقول المؤلف -رحمه الله تعالى-: (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف)

هنا المصنف بدأ باباً كبيراً لم يفصله واكتفى بهذه الكلمات، عن باب الممنوع من الصرف وهو من أبواب النحو الواسعة الكبيرة ولعل عذر المصنف في ذلك أنه في متن مختصر فألمح إليه إلماحاً إلا أن هذا الباب الحقيقة يحتاج أن يعطى حقه لن نستطيع أن نطيل فيه كثيراً وقد اختصر فيه المصنف هذا الاختصار لكن أصلاً ليعرف المتعلم ما الممنوع من الصرف لابد في ذلك من تفصيل لكن نقتصر في هذا التفصيل على مــا يــؤدي الغــرض ويوضــح المقصود ونجتزئ به عن الإطالة.

اسمه الاسم الذي لا ينصرف أو ما يسميه بعضهم ويصطلح على تسميته الممنوع من الصرف، قبل ذلك الصرف، ما المقصود بالصرف لنعرف ما الذي منع من الصرف؟

الصرف أولاً في اللغة هو الصوت، يقال مثلاً: صريف القلم هو صوته على الورق أو على ما يكتب عليه، فتصويته يسمى صريفاً فالصريف هو الصوت في الأصل،

فإذن الصرف في الأصل هو الصوت، ما علاقة هذا بالممنوع من الصرف؟ الممنوع من الصرف أهم ما فيه أمران:

– أنه لا ينون في كل حال وعدم التنوين يكون في كل الحالات في الرفع والنصب والجر لا ينون هذه الحالة الملازمة وهي عدم التنوين وهي أبرز حالاته لأنها ملازمة له في كل حال.

– وإذا جُرَّ جُرَّ بالفتح وليس بكسرة كغيره، هذا يكون فقط في حالة الجر.

التنوين كما عرفناه من قبل عند الكلام عن علامات الأسماء هو عبارة عن نون ساكنة تلحق الآخر هو صوت ومادام التنوين صوتاً والصرف هو الصوت فالممنوع من الصرف هو الممنوع من هذا الصوت فإذن المقصود الممنوع من الصرف الممنوع من التنوين فكأنك عندما تقول: الاسم الذي لا ينصرف الاسم الذي لا ينون، لأن هذه الصفة هي أبرز حالات الممنوع من الصرف لأنها تلازمه في كل حالاته الإعرابية هذا أمر.

لو قال قائل: كيف جاء الصرف بمعنى الصوت والاسم يتضح بغير ما قلته؟

تعرفون مثلاً عندما يقال: صراف أو من يتعامل بالصرف في السابق الصيرفي الذي يتعامل بالنقد، في السابق كان النقد ليس كما هو الآن ورق كان معدن وكان التعامل معه في صرفه ليس هو ما نعرفه الآن عن الصرف من أنه تبادل عملة بعملة أخرى وإنما كان عمل الصيرفي هو تمييز هذه المعادن كانت المعادن ليست كما هي الآن هناك ضوابط للذهب وللفضة وللنحاس وغيره يعرفها الناس، كان الأمر في السابق قياسه عند أهل الخبرة فقط ليس هناك وسائل تحليل ولا وسائل تعرف دقيقة آلات أو غيرها هذا الصيرفي كيف يعرف أن هذا النقد أنه ذهب خالص أو فضة خالصة أو أنه مخلوط بغيره من صفر أو نحاس أو غيرها؟ كان يكون عنده نوع من صفاة أو صخر أو حجر أملس ويلقي بالعملة المعدن عليه خبرته المترددة في صرف هذه تجعله يستطيع أن يميز هذا ذهب خالص أو ذهب قد مزج بصفر أو هذا فضة بمجرد الصوت فكأن هذا الصيرفي أخذ اسمه من صوت المعدن عندما يقع على الحجر ومن هنا جاءت تسمية الصرف صوتاً فإذا قلنا الممنوع من الصرف هذا الصوت اللاحق للكلمة وهي التنوين. لو قال قائل: عرفنا الآن أن الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين.

نزيد على ذلك ما ذكرته منذ قليل أنه من خصائصه أو الخاصية الثانية فيه أنه بسببه جاء الكلام عنه هنا إذا جُرَّ جُرَّ بالفتحة وليس بالكسرة، كما هو حال الأصل في الأسماء أنها تجر بالكسرة هو يجر بالفتحة لو سأل سائل وقال: لماذا يجر بالفتحة؟

نقول: هكذا العرب نطقته، نطقت هذا النوع من الأسماء بالفتحة ولم تنطقه بالكسرة في حالة الجر.

يقول قائل: عرفت الآن أن الممنوع من الصرف لا ينون وأنه إذا جاء مجروراً بالفتحة لكن أريد أن أعرف ماهو الممنوع من الصرف حتى لا أنونه وحتى أجره بالفتحة.

قالوا في تعريفه: هو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع أو علة واحدة تقوم مقام العلتين.

إيضاح ذلك: يفيدنا هذا الكلام أن هناك تسعة أمور إذا توافر من هذه التسعة في كلمة واحدة شيئان طبقنا عليه الحكم فلا ننونه وإذا جررناه جررناه بالكسرة ونسميه حينذاك الممنوع من الصرف.

إن كان المقام يسمح الآن بالبدء في استعراض هذه الأشياء والتمثيل لها فعلنا وإن كان هناك أسئلة؟

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أريد أن أسأل عن حكم «لا» في قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– للصحابي الذي جاء وألقى إليه الشعر (لا يفضض الله فاك) حكم «لا» هنا هل هي نافية أم ناهية؟

طبعا هذه «لا» في قوله: (لا يفضض الله فاك) أو قوله تعالى: «« ربنا لا تؤاخذنا»» هي في مخاطبة الله – سبحانه وتعالى– ولكنها هي التي اصطلح النحويون على تسميتها «لا» الناهية فيقول قائل: هل يصح أن يقال: إنها «لا» الناهية وهي في حق الله – سبحانه وتعالى– ؟ البلاغيون يقولون: إن النهي إذا جاء في حق الله – سبحانه وتعالى– يسمى دعاءً ومثله الأمر عندما تقول: رب اغفر لي . هذا في الاصطلاح أمر لكنه في حق الله – سبحانه وتعالى– عندما يكون من العبد إلى ربه يسمى دعاء فهم جعلوا الأمر بثلاثة مراتب إن كان إلى الأعلى سمي دعاء وإن كان إلى المماثل سمي التماساً وإن كان لمن دونك سمي أمراً إذا كان أمراً أو نهياً هذا هو الأمر والنهي في حالة كونه إلى الأعلى كما في حق الله – سبحانه وتعالى– فهو دعاء وفي حق المماثل هو التماس وفي حق من هو دونك إن كان أمراً سمي أمراً وإن كان نهياً سمي نهياً هذه «لا» النحويون يسمونها «لا» الناهية لكنها في المعنى كما ذكرتها لكم في حق الله – سبحانه وتعالى– تنقلب دعاء وهي تعمل عملها الجزم ولذلك في لا يفضض هذا فعل

مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون ولذلك فك الإدغام وفضَّ الضاد هنا مشددة فلما جزم الفعل المضارع سكن آخره ففك الإدغام جاءتنا الضاد مرتين كررت أو فك هذا التشديد في الكلمة.

تسأل تقول أرجو إعراب الآية: ﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ ﴾

هي كأن الأخت أشكل عليها ضم الهاء في عليهُ وهذا لا علاقة له بالإعراب هذه إحدى لغات العرب أنه ضمير متصل الهاء إذا وقع بعد حرف الجر يضمون هذا الضمير والأكثر في لغة العرب أنه يكسر فيقال: عليهِ والقرآن الكريم جاء على هذه اللغة الفصيحة التي هي الضم ، كما أنه يأتي على اللغة الفصيحة الأخرى فكلا اللغتين فصيحة وكلاهما وردت في كلام العرب لكن هذه القراءة وهي قراءة عاصم بروايتيه بضم الهاء في عليهُ جاءت على هذه الرواية لكنك أنت عندما تتكلم وتقول: أثنيت عليهِ بكسر الهاء فقد جئت على الأكثر من كلام العرب الفصيح ولو قلت: أثنيت عليهُ فأيضاً جئت بلغة فصيحة واردة في القرآن فكلا اللغتين فيها فصيحة والتغير فيها ليس إعراباً وإنما هي بتغير لغات العرب.

تسأل عن ورود الفعل « ليقولن»في الآيات التالية مرة بالرفع ومرة بالنصب تقول: قال الله تعالى في سورة هود: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَلَئِنْ قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾﴾[هود: ٧]، وفي الآية الأخرى: ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾وفي الآية الأخرى: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾﴾؟

الأخت هنا ذكرت ثلاثة أمثلة جاء فيها الفعل يقول في حالتين جاءت يقولَن بفتح اللام فيه ﴿ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾فيه ﴿ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ ﴾وفي الحالة الثالثة جاءت اللام مضمومة ﴿ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾يبدو أن ألبس على الأخت هذه الحركات «يقول» في المثالين الأولين فعل مضارع اتصلت به نونه التوكيد ونحن نعرف أن حكم الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أنه يبنى على الفتح فنقول: فعل مضارع اتصلت به نون التوكيد فبني على الفتح ويخرج عن باب الإعراب الذي نتكلم نحن فيه الآن.

أما «يقولُن» لا ينبغي للأخت أن تقول: إن هذا علامة رفع لأن أصله «يقولون» ثم جاءت بعدها نون التوكيد فلما دخلت نون التوكيد على نون الرفع وأدغمت فيها أدغمت نون التوكيد في نون الرفع ركزوا معي يا إخواني نون التوكيد دخلت على فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة فأدغمت النون في النون وأنتم تعرفون أنه إذا أدغم الحرف في الحرف فهو عبارة عن حرفين أولهما ساكن فالتقت النون الأولى في الحرف المشدد الساكنة مع واو الجماعة التي هي أيضاً مبنية على السكون ولا يلتقي ساكنان في الوسط فحذفت واو الجماعة وبقيت الضمة على اللام دليلاً عليها.

أعيد مرة ثانية: أصله يقولون ثم نون توكيد مشددة أدغمت نون الرفع في يقولون في نون التوكيد المشددة فصار الحرف الأول من النونين المشددتين ساكناً وهذا هو الشأن في كل حرفين مشددتين الأول منهما ساكن والثاني متحرك قبله واو الجماعة الساكنة ولا يجتمع حرفان ساكنان في وسط الكلام قد يلتقيان في آخر الكلام لكن لا يلتقيان في وسط الكلام منعاً لالتقاء الساكنين في وسط الكلام حذفت واو الجماعة حتى لا تزول وليكون عليها دليل ضمت اللام التي قبلها دليلاً عليها لأن الضمة دليل على الواو فضمة اللام في يقولُن هذه ليست علامة رفع وإنما هي دليل على واو الجماعة المحذوفة منعاً لالتقاس الساكنين.

قوله تعالى ليقولن هي ليست مرفوعة هنا بل مجزومة جواب شرط ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ ﴾هي جواب شرط

نعم هي تأتي في جواب الشرط هذا صحيح لكن نون التوكيد هنا عبارة عن حرفين هي نون مشددة عبارة عن حرفين النون أولاهما ساكنة والثانية متحركة، هذه نون التوكيد دخلت على الفعل المضارع ونون التوكيد مشددة بحرفين أولهما ساكن والثاني متحرك فالتقت هذه النون مع واو الجماعة التي هي الفاعل فأتى الاثنان في وسط الكلام فحذفت واو الجماعة منعاً لالتقاء الساكنين ووضعت الضمة على اللام دليلاً عليها فالضمة التي على اللام ليست علامة إعراب وإنما هي دليل على واو الجماعة المحذوفة حتى لا تذهب بلا دليل.

بعض النحاة يفصلون بين حركات الإعراب والسكون وبين ألقاب وحركات البناء والسكون وإن كان في الصورة واللفظ شيئاً واحداً فهناك يقولون: إن الفتحة والضمة والكسرة والسكون خاص بالبناء وأن النصب والرفع والجر والجزم خاص بالإعراب إذا كان الناصب لقباً للمفتوح بعام والرفع كذلك والجر والجزم

هو هنا لما كان المبني كما ذكرنا منذ قليل هو ما يأخذ حركة واحدة ما يبرحها أكتفي بالعلامة هذه فقيل: إن نوع البناء هنا هو الفتح لأنه لا يتغير عن الفتح، أنت إذا قلت: الذين هذا اسم موصول مبني على الفتح لأنه ملازم لهذا الفتح فلسنا في حاجة إلى أن ننوعه فنسميه بنوع من أنواع البناء فنقول: نوعه الفتح.

أما الإعراب فلكونه يتغير أتي بهذا النوع الذي هو الجر وأنواعه كثيرة، الجر قد يكون بكسرة وقد يكون بفتحة في الممنوع من الصرف وقد يكون بياء وقد يكون بياء في الأسماء الخمسة وفي المثنى والجمع النصب قد يكون بفتحة أو بألف أوبياء أو بحذف النون فإذن أنواعه كثيرة ولكون آخر المعرب يتغير فوجب أن يسمى بنوع من أنواع الإعراب وتجعل تحت هذه الأنواع من الحركات، أما في البناء فلكونه غير محتاج لهذا التنويع للزومه حركة واحدة اكتفي بأن نوع البناء هو الحركة فقيل الإعراب أنواعه الرفع والنصب والجر والجزم والبناء أنواعه الحركات نفسها لأنه لا يبرحها التي هي الضمة والفتحة والكسرة.

الأسئلة:

السؤال الأول: نريد إعراب قول الله – سبحانه وتعالى–: ﴿ لِيَبْلُغَ فَاهُ ﴾[الرعد: ١٤].

السؤال الثاني: قال الله تعالى: ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾وقال أيضاً: ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا ﴾اذكر الفروق بين الآيتين من حيث أنواع النون فيهما. وما الفرق بين الواو والواو، ثم لماذا ثبتت النون في واحدة ولم تثبت في الأخرى وقد سبقت كل واحدة منها بعلامة النصب؟

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجميعن وأستفتح بالذي هو خير وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقني وإياكم إلى ما يحب ويرضى وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وأن يبارك لنا في أعمالنا وأعمارنا وأوقاتنا وأن يجعل ما نتعلمه قربة إليه سبحانه وتعالى ، حديثنا اليوم نبدأ فيه إن شئتم.

نأخذ إجابات الإخوة على سؤالي الحلقة الماضية.

السؤال الأول كان نصه: إعراب ﴿ لِيَبْلُغَ فَاهُ ﴾ ليبلغ اللام لام التعليل ويبلغ فعل مضارع منصوب بأنه المضمرة وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو وفاه مفعول به منصوب بالألف والألف علامة فرعية وهو مضاف والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر مضاف إليه

الإجابة كاملة لكن أزيد على ذلك أن اللام ما دمت نهجت منهج من يرى أن الناصب بعد لام التعليل هو أن فإذن نقول إنه منصوب بأن مضارع جوازا لأن إضمار أن بعد لام التعليل إضمار جائز وليس واجبا ومن النحويين من يعد النصب بلام التعليل مباشرة وهذا فيه سهولة وأيضا بالنسبة للضمير هو ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

الإجابة على السؤال تتضح من خلال هذين المثالين: كان السؤال عن ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾ ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ الآن ثبتت النون في قوله ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾ و ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا ﴾ حذفت النون فالإجابة تتضح من خلال هذين المثالين إذا قلت النساء يعفون فالنون هنا نون النسوة وليست نون الرفع اللاحقة لآخر الأمثلة الخمسة فاللام هنا أصلية وهي لام الفعل عفا يعفو بخلاف الرجال يعفون فالنون علامة للرفع والواو ضمير جمع يقع فاعلا وأصلها بواوين واو الفعل وواو الرفع فاستثقلت الضمة على الواو الأولى التي هي حرف العلة وحذفت الضمة والتقى الساكنان هما الواوان فحذفت الأولى منهما لأنها حرف علة ولم تحذف الثانية لأنها ضمير يقع فاعلا والفعل يحتاج إليها فلما دخل عليها الناصب أن حذفت نون الرفع فصارت يعفو

ما دمت وصلت إلى هذا التفصيل فأنا أيضاً سأسألك سؤالاً إن تيسر لك وإلا أجبت عليه أنا مادمت قلت: إن لام الفعل في ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ قد حذفت لاستثقالها بعد أن سكنت ما وزن الفعلين الآن في ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾ ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا ﴾؟ وأنا أعرف أن كثيراً من الإخوة الحاضرين وكذلك المشاهدين لم ندرس بعد ما يتعلق بالميزان الصرفي أو لم ندرسه لكن من باب المرور بالشيء حتى نختبر مدى تطبيقك للأمر عليه فتعطيني الميزان لو استطعت.

المثال الذي فيه نون النسوة ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾

هات وزن يعفون.

يفعلون

أنت الآن قلت: النون نون النسوة والواو لام الفعل إذن ما عندنا واو جماعة.

يفعَلْن

يفعُلْن لأنه يعفون هو مضموم عين الفعل.

﴿ وَأَنْ تَعْفُوا ﴾؟

تفعو

أحسنت، ولا يستثقل أحد من الحاضرين ولا من المشاهدين لأن هذا ما جئنا إليه بعد لأنه خاص بمن يعرف الميزان الصرفي وأرجو –إن شاء الله تعالى– أن يكون له باب يوضح فيه المقصود به وأهميته وفائدته ثم التطبيق به بعد ذلك –بإذن الله تعالى–.

نقول: إنه في الإمكان أن نستقبل بعض الأسئلة اللغوية الخفيفة حتى وإن كانت خارج موضوع الدرس بشرط ألا تطغى على موضوع الدرس خاصة إذا كانت مفيدة للناس جميعاً فمثل هذه الفتاوى اللغوية السريعة قد تكون في ذهن الإنسان منذ مدة أو يكون استشكل أمراً أو تحدث هو وزميله في قضية من القضايا فاحتاج إلى استفسار عنها، لا إشكال أن نجيب عليه بين مقطع ومقطع تطرية للأمر وفائدة للإخوة وتجديداً للأمر على الإخوة السامعين حتى لا يملوا من نمط واحد نسير عليه.

الممنوع من الصرف:

بسم الله الرحمن الرحيم قال المؤلف –رحمه الله تعالى– <وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف>

هذا باب الممنوع من الصرف وهو باب كبير لم يفصله المصنف على الرغم من أن المصنفين في النحو اعتنوا كثيراً بهذا الباب وفصلوا فيه تفصيلاً كثيراً وهو باب مهم وتتأتي أهميته ليست لكثرة تفصيلاته ولكن لكثرة استعماله فأنت لو كتبت صفحة واحدة أو تكلمت كلمة قصيرة فلا يكاد يخلو كلامك من اسم ممنوع من الصرف وإذا وجد في كلامك شيء من هذا لزم عليك أن تعرف حكمه حتى تطبقه عليه.

الصرف في اللغة: هو الصوت ولعلنا قد ألمحنا إلى شيء من هذا بصورة سريعة لكني أزيده تفصيلاً فأقول: يقال: صوت صريف القلم أي احتكاكه بالورق عند الكتابة والصراف أو الصيرفي وهو الذي يتعامل بالنقوق سمي كذلك لأنه كان يميز النقد الصحيح من الزائف بإلقائها على شيء صُلْب فصوتها يدله بخبرته على صحتها من عدمه فهذا مأخوذ من الصوت.

إذن الصرف في الأصل هو الصوت فإذا قيل: ممنوع من الصرف فهو ممنوع من صوت ما.

ما هو هذا الصوت؟ هو التنوين، والتنوين سبق أن تكلمنا عنه عندما تحدثنا عن علامات الاسم. التنوين كما عرفتم هو يعرفونه بأنه:

نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد.

يهمنا الآن أنه نون ساكنة هذه النون عبارة عن صوت والصوت هذا صوت التنوين يلحق آخر الكلمة وهو صوت يكون في آخرها غنة إضافية على الكلمة نفسها فإذا قلت: رجلٌ فأنت تلحظ أنك قد نطقت بنون ساكنة ألزمك الأمر إخراجها من الخيشوم بحيث تكون غنة ينطق بها الإنسان فهي صوت إضافي على الكلمة فإذن التنوين هو الصوت المقصود في هذا الباب وهو الصرف الذي نعنيه بقولنا: ممنوع من الصرف فإذا قيل: الاسم ممنوع من الصرف يعني الاسم الممنوع من هذا الصوت الخاص وهو التنوين نأخذ من هذا حكماً من أحكام الممنوع من الصرف وهو أنه الاسم الذي لا ينون.

فإذا الاسم الممنوع من الصرف له حكمان:

أولهما: وأكبرهما وأهمهما وهو الذي لا يكاد يزول في كل حال أنه اسم لا ينون فمتى جئت به في أي حال وبأي نوع من أنواع الإعراب فإنك لا تنونه بل تأتي به بحركة واحدة دون تنوين.

الحكم الثاني: الذي أيضاً يكون للممنوع من الصرف هو أنه في حالة الجر وليس في كل الحالات كالتنوين، التنوين في كل الحالات أما الحكم الثاني فإنه في حالة جره عندما يأتي مجروراً بعد حرف جر أو مضاف أو تابع لمجرور فإنه يجر بالفتحة ولا يجر بالكسرة كما عرفنا من بقية الأسماء التي الأصل فيها أن يكون جرها بالكسرة فعلامته هنا فرعية.

إذن عرفنا الآن المقصود بالصرف وهو التنوين وعرفنا لماذا سمي ممنوعاً من الصرف وهو أن أهم حكميه أنه لا ينون والحكم الآخر الذي يلحق بهذا الحكم وإن كان لا يأتي في كل حال وإنما في حال الجر فقط أنه إذا جر جر بالفتحة هذا أمر أرجو أن يكون واضحاً فمتى ما جاءك اسم ممنوع من الصرف فإن عليك أولاً ألا تنونه ثم تنظر إن كان مجروراً تجره بالفتحة ولا تجره بالكسرة.

بقي أن يسأل سائل ويقول: أنا الآن عرفت كيف أتعامل مع الممنوع من الصرف أعلم أني عليّ ألا أنونه وعليّ أنه إذا جاء مجروراً أن أجره بالفتحة ولكن ما الاسم الممنوع من الصرف حتى أفعل به هذا الفعل؟ ميزه لي. أعطني علامات له أشياء أحدده في الكلام بحيث أني إذا رأيته في الكلام لا أنونه وإذا وقع مجروراً جررته بالفتحة.

فقالوا في تعريفه: هو الاسم الذي اجتمع فيه علتان من علل تسع أو علة واحدة تقوم مقام العلتين.

أوضح هذا الكلام: هناك تسع أمور أو تسع علل متى ما اجتمع اثنتان منها على الاسم أصبح ممنوعاً من الصرف سنذكر هذه الأمور التسعة، متى ما وجدت في اسم فإنه يصبح ممنوعاً من الصرف ولذلك قالوا: هو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع. نترك مسألة أو علة تقوم مقام علتين بعد قليل نوضحها -إن شاء الله تعالى-.

يقول: طيب ما هي هذه العلل التسع حتى أطبقها على كل اسم يأتيني فإن وجدت فيه علتين جررته بالفتحة ولا أنونه وأعرف أنه ممنوع من الصرف؟ ابن النحاس وهو أحد علماء النحو وضع بيتاً فيه إجمال وفيه اختصار وفيه إلغاز يعني لابد من تفصيل لا يمكن فهمه بذاته بل يحتاج إلى تفصيل لأن دلالته غير دقيقة، لكن فيه جمع لهذه العلل التسع في بيت واحد جمعها في قوله:

اجمعْ وزنْ عادلاً أنثْ بمعرفةٍ ** ركبْ وزدْ عجمةً فالوصفُ قد كَمُل

ما معنى هذا الكلام؟ ذكر في هذا البيت تسعة أمور: الشطر الأول خمسة والشطر الثاني أربعة قال: «اجمع» هو لا يعني به كل جمع وإنما يعني به نوعاً واحداً من أنواع الجموع وهو ما يسمى صيغة منتهى الجموع وهو نوع من أنواع جمع التكسير، هذه علة من علل منع الصرف، لو قال قائل: ما هي صيغة منتهى الجموع؟ لماذا سميت

صيغة منتهى الجموع أولاً لأنه لا يجمع الاسم بعدها هناك بعض الجموع تجمع فيقال: جمع الجمع ولكن إذا جمع الاسم على هذه الصيغة فلا يمكن جمعه بعد ذلك.

ما هي هذه الصيغة؟ جعلوا لها تعريفاً مختصراً قالوا: هو كل جمع ثالثه ألف زائدة بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.

أوضح هذا الكلام «كل جمع» يعني جمع تكسير «ثالثه ألف» مدة يعني ثالث حرف فيه مدة، «بعدها» بعد هذه الألف إما أن يقع بعدها «حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن» هذا هو التعريف الدقيق لهذا الجمع لكن الأسهل يقولون: ما كان على وزن مفاعل أومفاعيل، مفاعل مثل ماذا؟ مثل مساجد منابر صحائف كتائب قوافل، مفاعيل مثل مصابيح كتاتيب عصافير أقاليم... إلى آخره، إذن هذا بالاختصار مع أن هذا الاختصار عليه ملحظ لكن انظروا التعريف الأول كيف ينطبق على هذه الأمثلة قالوا: كل جمع ثالثه مدة مساجد ميم سين ثم ألف جاءت المدة هي الثالثة بعدها حرفان الجيم والدال في مساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن مصابيح بعدها الباء والياء والحاء أوسطها وهو الياء ساكن هذا هو المقصود بصيغة منتهى الجموع. هل يظهر لأحد منكم لماذا كان هذا التعريف الذي هو كل جمع ثالثه ألف بعده حرف أو حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لكن لماذا كان أولى وأدق من قولنا ما كان على وزن مفاعل ومفاعيل؟ إن كان يظهر لأحد منكم هذا ليتفضل.

أتوقع أن هناك كلمات تأتي على هذين الوزنين ولا ينطبق عليهما الحال الذي ذكر

تملك مثالاً على ذلك؟

لا ما عندي

هذا له وجه من الصحة ولكن يحتاج إلى نوع من تحرير الكلام.

هو أحياناً يأتي الاسم المفرد على وزن مفاعل مثل مُبَارَك هنا يكون مصروف

مُبَارَك هذا على مفاعل لكنه ليس جمعاً وهم الآن قالوا: كل جمع جاء على وزن مفاعل أو مفاعيل هم الآن أخرجوا هذا المفرد.

مطالب

مطالب هذا على نفس صيغة منتهى الجموع.

قولنا: مفاعل أدخل قولنا: صحائف ممنوعة من الصرف ولكن وزنها فعائل وليست مفاعل

الإجابة الصحيحة لذلك قالوا: إن تعريفه بكل جمع تكسير ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن قالوا: هذا أولى يعني هذا أدق والأصح وقالوا: فيمن يقول: إن الجمع الذي وزنه مفاعل أو مفاعيل هذا أسهل لأنه وجد بسرعة لكنه غير دقيق كما قال أخوكم الآن في قولنا: صحائف هذا لم يأت على مفاعل جاء على فعائل وإذن المقصود يمكن أن نقبل تعريف من قال: إنه ما كان على مفاعل أو مفاعيل وأنه لا يقصد الوزن الصرفي ولكن يقصد الوزن ماذا؟ ركزوا معي يا إخوان ممكن أن نقول من باب قبول هذا النوع من التعريف نقول نعم يقصد من قال: إن هذا الوزن ما كان على مفاعل ومفاعيل لا يقصد الوزن الصرفي ولكن يقصد الوزن العروضي يعني ما كان على هذه الحركات والسكنات وإن لم يكن في أوله ميم.

هذه هي العلة الأولى من علل الممنوع من الصرف يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾[يوسف: ٢٠] دراهم هذه بدل من الثمن ثمن مجرور بالباء ودراهم بدل منها مجرر، البدل في حكم المبدل منه قال دراهمَ أولاً: ما نونه ما قال دراهماً. والثاني: جاء مجرور بالفتحة ولم يقل: دراهمٍ و دراهماً فإذن أعطاه الحكمين فلم ينونه وجره بالفتحة هذه هي العلة الأولى أو المانع الأول من موانع الصرف أعني صيغة منتهى الجموع.

قال الناظم في الثانية: «زن» هي أمر من الوزن وكما قلنا: إن قوله: «اجمع» الجمع ليس المقصود به كل جمع ولكن المقصود هذه الصيغة من الجمع بالذات منتهى الجموع التي فصلنا منذ قليل وزنها، كذلك قوله: زن ليس كل وزن وإنما يقصد بها وزن الفعل كيف ذلك؟.

هناك أوزان خاصة بالأفعال مثل ماذا؟ يذهب وزنه يفعل، فعل مثل ذهب أذهب وزنها أفعل غلَّق وزنها فعَّل فإذن هذه الأوزان أوزان أفعال فلو وجدنا اسماً من الأسماء جاء على هذا الوزن فإنا نحكم عليه بأنه أصابته علة من علل منع الصرف وحينئذ فإنه يحتاج إلى العلة الأخرى ليمنعه من الصرف كيف ذلك انظر مثلاً إلى قولك: أحمد هذا اسم لكنه على وزن أفعل مثل أذهب تماماً فشابه الفعل في وزنه، مثلاً عندما ننظر اسم يزيد، يزيد هذه من أوزان الفعل يبيع ويصيب ويزيد نفسها إذا جعلناها فعلاً مضارعاً هذا وزن من أوزان الفعل المضارع فلما وجدنا اسما أو سمينا شخصاً بهذا الاسم جعلناه اسماً فقد وازن هذا الاسم الأفعال وحنيئذ ففيه علة من علل منع الصرف.

فعَّل هذه من أوزان الأفعال فلما وجدنا قبيلة شمَّر على وزن الفعل الماضي فعَّل حكمنا عليها بأن هذا الاسم الذي هو علم فيه علة منع الصرف التي هي وزن الفعل لأنه جاء على وزن من أوزان الفعل الماضي.

نخلص من هذا إذن أن كل الأوزان الشائعة في الأفعال متى وجدنا اسماً من الأسماء قد وازنها أو جاء عليها فقد جاء عليه أمر من أمور منع الصرف.

هذا هو المقصود بالوزن وليس كل وزن ولكنه موازنة الأفعال في أوزانها الخاصة بها.

قال: «عادلاً» يقصد به العدل والعدل يقصد به صفة لفظية وليست صفة معنوية فلا يتبادر إلى الذهن أن العدل هو ما خالف الظلم ولكنه صفة تتعلق بالتراكيب كيف ذلك؟ الآن هناك بعض الصيغ أتت على وزن لا يفهم منها معناها إلا إذا حملناها هي على وزن آخر ثم نقلت من هذا الوزن إلى وزن آخر كيف ذلك عندما نقول: عمر وزنه فُعَل لو سألنا إنساناً وقلنا له: ما معنى عمر؟ ما اتضح له المعنى لكن العرب عندما سمت بهذا الاسم أرادت معنى عامر، وصيغة فاعل معروفة من أحدث الفعل يسمى بصيغة فاعل ثم نقلت هذه الصيغة أو عدل الاسم من صيغة فاعل إلى صيغة فعل فإذن المقصود بالعدل هو حذف الصيغة أو إزالة الصيغة من حالة إلى حالة أخرى تلك الصيغة الأولى أولى بها أو هي الدالة على المعنى فلما عدلت من هذه الصيغة إلى هذه الصيغة صار فيها علة من علل منع الصرف وهي العدل .

إذن تعدل بعض الأسماء من صيغة إلى صيغة أخرى وحينئذ تكون فيها هذه العلة المانعة من الصرف. قال: «أنث» وهذا هو النوع الرابع من أنواع منع الصرف وهو التأنيث والتأنيث يكون بأنواع فإنه قد يكون الاسم مؤنثاً بمعناه وقد يكون مؤنثاً بلفظه وقد يكون مؤنثاً بلفظه ومعناه، كيف ذلك؟

١- قد يكون مؤنثاً بمعناه: لأنه يدل على مؤنث وإن لم يكن في لفظه علامة من علامات التأنيث.

٢- وقد يكون مؤنثاً بلفظه وإن كان مدلوله مذكراً: لأنه قد احتوى هذا الاسم على علامة من علامات التأنيث.

٣- وقد يكون الاسم جامعاً بين الأمرين: فمدلوله أو مسماه مؤنث وأيضاً في لفظه علامة من علامات التأنيث، كيف ذلك؟

الآن عندما نقول مثلاً: زينب هذا اسم معناه مؤنث لكن لفظه ليس فيه شيء من علامات التأنيث، علامات التأنيث ما هي؟

العلامات اللفظية للتأنيث ثلاثة: تاء التأنيث ألف التأنيث الممدودة وألف التأنيث المقصورة ما أمثلتها تاء التأنيث كفاطمة ومسلمة. ألف التأنيث الممدودة كحمراء وصحراء. ألف التأنيث المقصورة كحبلى وسلمى هذه هي علامات التأنيث اللفظية. عندما نقول: زينب أو نقول: هند فهذه أسماء لمؤنث ولكن ليس فيها شيء من هذه العلامات فنقول: هي مؤنث معنوي وعندما نقول: حمزة أو طلحة فهذا اسم فيه علامة التأنيث وهي التاء ولكن مدلوله مذكر فيه إذن مذكر لفظي لأنه في لفظه التأنيث لكن معناه ليس مؤنثاً فهو مؤنث لفظي وعندما نقول: عائشة فهذا مؤنث يجمع بين التأنيث اللفظي والمعنوي لأن مدلوله مؤنث وفيه علامة التأنيث.

فإذن إذا احتوى الاسم على واحدة من هذه الأنواع سواءً كان مؤنثًا تأنيثاً معنوياً أو تأنيثاً لفظياً أو تأنيثاً معنوياً ولفظياً معاً فإنه قد وقعت أو أصابته علة من علل منع الصرف فهي واحدة من هذه التسع التي نحن الآن في صدد استعراضها.

إذن: متى يكون الاسم غير مؤنث في باب الممنوع من الصرف؟ إذا خلا من علامة التأنيث اللفظية والمعنوية بأن كان دالاً علىمذكر وليس فيه علامة تأنيث كقولك مثلاً: محمد وصالح وإبراهيم فهذه أسماء ليس فيها شيء من علامات التأنيث لا اللفظي ولا المعنوي فإذن ليس فيها علة التأنيث هذه هي العلة أو المانع الرابع من موانع الصرف.

المانع الخامس من موانع الصرف الذي أشار إليه بقوله: «معرفة» هو لا يعني كل المعارف وإنما يقصد نوع واحد من أنواع المعارف وهو العلمية فإن الاسم إذا وقع علماً يكون فيه علة من علل منع الصرف ما معنى وقع علماً؟ يعني دل على شيء، سمي شيء من نوع معين سمي باسم مميز له عن غيره هذا سمي علماً وليس خاصاً بالأناسي فقط فهو أيضاً قد يكون للحيوان تسمي مثلاً حيواناً تملكه كحصان أو كلب أو غيره من الحيوانات تسميه باسم خاص به لتميزه عن بقية أنواع جنسه فهذا علم وكذلك أسماء البلاد وأسماء الوديان وأسماء القبائل إلى آخره هذه كلها أعلام فإذن العلم هو ما سمي به واحد من جنس معين ليميز من أفراد هذا الجنس هذا يسمى علماً فإذا وجدت هذه الصفة أعني العلمية في اسم من الأسماء فإن فيه مانعاً من موانع الصرف.

العلة السادسة أشار إليها بقوله: «ركب» التراكيب في العربية يأتي التركيب على أنواع:

١- هناك ما يسمى بالمركب الإضافي: وهو أن تضيف كلمة إلى كلمة ويكونان معنى واحداً أنت عندما تقول مثلا: كتاب النحو أو تقول: عبد الله هذا يدل على شيء واحد وإن كان مكوناً من كلمتين لكنه يسمى مركباً إضافياً

لأن الإعراب يكون على الصدر، على الجزء الأول، أما الجزء الثاني دائماً مضاف إليه تقول: عبد الله ، كتاب النحو فهذا يسمى مركباً إضافياً.

٢- ما يسمى بالمركب الإسنادي: وهو التسمية بالجمل عندما تقول مثلاً: تأبط شراً اسم لرجل أو لقب له في الجاهلية فيقال: إنه رأوه خرج من بيته وقد وضع سيفه تحت إبطه فقالوا: تأبط شراً يعني وضع تحت إبطه أداة يريد منها الشر يريد شيئاً فسمي بهذا الاسم وتأبط شراً كما ترون جملة فعلية تأبط فعل ماض مبني على الفتح والفاعل هو وشراً مفعول به ولذلك سمي به قبيلة من قبائل العرب تسمى شاب قرناها وهذه جملة فعلية أيضاً فإن شاب فعل ماض وقرناها فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو مضاف وها مضاف إليه فإذن هذه أيضا جملة وسميت بها قبيلة، هذا يسمى مركباً إسنادياً لأن المقصود بإسنادي لأن فيه إسناد ركن إلى ركن، جملة يعني دائماً، الجمل هي ما تتكون من مسند ومسند إليه مبتدأ وخبر فعل وفاعل هذا هو المركب الإسنادي فإذا سميت به شيئاً واحداً سمي هذا اسم، سمي بمركب إسنادي.

٣- ما يسمونه المركب المزجي: وهو ما امتزج فيه كلمتان إحدهما بالأخرى فيتكون اسم واحد مثل ماذا؟ قالوا: مثل بعلبك، بعلبك هذا اسم مدينة وهي تتكون من كلمتين في أصلها طبعا ليست في لغة العرب ولكن في لغة أهلها عندما سموها بعل وحدها وبك وحدها معديكرب اسم فارس مشهور من فرسان العرب فمعدي وحدها وكرب وحدها ثم أدغمتا أو مزجتا ببعضهما وأصبحتا كلمة واحدة حتى في الكتابة تكتبها الياء متصلة بالكاف لأنها أصبحت بمثابة الاسم الواحد امتزجتا هذا يسمى مركباً مزجياً، حضرموت حضر وحدها وموت وحدها فإذا تكون الاسم من كلمتين قد مزجت إحداهما بالأخرى بحيث أصبحتا بمثابة الاسم الواحد فهذا مركب مزجي. قد يقول قائل: طيب عبد الله يدل على اسم واحد أيضاً على شخص واحد. نقول: الفرق بينهما أن هذا مركب إضافي وهذا مركب مزجي لماذا؟ أنت لو نظرت إلى علامة الإعرب في المركب الإضافي وجدتها لا تكون على آخر المركب وإنما على آخر صدره على آخر الجزء الأول منه تقول: هذا ثم تأتي بالخبر عبدُ مرفوعاً، الله مضاف إليه فالإعراب جاء على صدر المركب الإضافي، أما المركب المزجي فحركة الإعراب تكون على الآخر فتقول: زرت بعلبك فتأتي بعلامة الإعراب في آخره على الكاف الآخيرة وإن كانتا في أصلهما كلمتين قد امتزجت إحداهما بالأخرى فعوملتا معاملة الكلمة الواحدة، إذا عرف هذا تبين أن المقصود بالعلة المانعة من الصرف ليس كل هذه المركبات ولكن فقط المركب المزجي وحده.

إذن المانع السادس من موانع الصرف هو التركيب المزجي يعني أن يأتي الاسم مركباً من كلمتين امتزجت إحداهما بالأخرى بحيث أصبحتا في النطق والكتابة والإعراب بمثابة الكلمة الواحدة فيأتي إعرابها على آخر الكلمتين فهذا نسميه مركباً مزجياً وهو علة مانعة من الصرف.

قال: «زد» يقصد الناظم في قوله: «زد» هنا الزيادة ليس كل زيادة ولكن يقصد أن يكون في آخر الاسم ألف ونون زائدتان كلما جاءنا اسم في آخره ألف ونون ليستا من أصل الكلمة فإنك تحكم عليه بأنه فيه علة مانعة من الصرف مثل ماذا؟ عندما تقول: غضبان الحروف الأصلية الغين والضاد والباء من الغضب الألف والنون زائدة فرحان الفاء والراء والحاء من الفرح والألف والنون زائدة ومثلها عثمان ومثلها سلمان وسليمان فهذه كلها أسماء زيد عليها ألف ونون في آخرها ومعنى زيد عليها يعني ليست من أصول الكلمة فأنت مثلاً لو قلت: بيان فإنك لا يصح أن نقول: إن هذه فيها علة منع الصرف لأنها من بيَّنَ النون أصلية ونحن نشترط أن تكون الألف والنون زائدتين على الكلمة فإذن هذه ليست مانعة من الصرف.

إذن المانع من موانع الصرف هو أن يزاد على أصول الكلمة ألف ونون في آخرها، تكون الألف زائدة والنون زائدة بمعنى أن تكتمل أصول الكلمة قبل مجيء الزيادة قبل مجيء الألف والنون هذا هو المانع السابع من موانع الصرف.

قال: «عجمة» العجمة أن يكون الاسم اسماً أعجمياً في الأصل يعني مأخوذاً من لغة العجم ليس معنى ذلك يا إخوان أنه ليس بعربي لكن أصله ليس عربياً أو يكون هو الآن ليس عربياً مثلاً أنت لو أخذت اسماً من أسماء الأعاجم الحالية أو اسم بلد من البلاد غير العرب فهذا ينطبق عليه العجمة ولكن أيضاً لو أخذت اسماً هو الآن عربي لكن أصله ليس عربياً مثل إبراهيم وإسماعيل ويوسف ويعقوب هذه أسماء هي الآن عربية وفصيحة وذكرت في القرآن والقرآن عربي بل أفصح كلام العرب لكن هذه الكلمات قد دخلت العربية من غيرها فالكلمات في العربية نوعان:

نوع ارتجله أو ابتدأه العرب من أنفسهم، ونوع دخل إلى العربية من غيرها ثم أصبح عربياً بعد أي أن تكلم به العرب صار عربياً فصيحاً فليس المقصود بالعجمة أنه ليس بعربي حتى يقول قائل مثلاً: كيف هل القرآن فيه أعجمي ﴿ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾[فصلت:٤٤] نقول: لا.. ليس المقصود أنه أعجمي الآن الآن أصبح عربياً فصيحاً بعد

أن دخل في كلام العرب وسمى به العرب لكنه قد سمي به غير العرب قبل مجيئه إلى العربية فإذن هذا هو المقصود بالعجمي يعني أن يكون العلم مثلاً إذا كان علماً أن يكون علماً عند الأعاجم إما الآن أو كان ثم دخل العربية فأصبح علماً من أعلامها أو اسماً من أسمائها هذا هو المقصود بالعجمي.

التاسع من علامات منع الصرف قوله: «فالوصف» وهو الوصفية والوصفية المقصود بها أن تأتي الكلمة تصف شيئاً كما تقول مثلاً: أحمر فإنك تصف شيئاً بأنه أحمر وعندما تقول: غضبان فإنك تصف شخصاً بهذا الوصف فإذن هذه فيها علة، علة الوصفية المانعة من الصرف يعني يوصف بها شيء أن تصف لا يجب أن تكون صفة يعني: نعتاً انتبهوا إلى هذا الأمر لا يجب أن يكون إعرابها نعتاً أو صفة وإنما المقصود أن تكون كلمة يوصف بها، هذه هي العلل التسع المانعة من الصرف وهي التي إذا اجتمع فيها علتان في اسم واحد فإنه يمنع من الصرف، تعرفون تعريف الممنوع من الصرف: هو كل اسم اجتمع فيه علتان من علل تسع أو علة واحدة تقوم مقام العلتين، كيف ذلك؟ كأن هذا يوحي لنا بأن علل منع الصرف نوعان: علل قوية تكفي الواحدة لمنع الصرف وعلل ضعيفة لابد من اجتماع علة أخرى معها ما العلل القوية حتى إذا عرفناها عرفنا البقية الضعيفة؟

أولاً: العلل القوية:

العلة الأولى: صيغة منتهى الجموع التي ذكرناها من قبل مفاعل ومفاعيل هذه متى جاءت لا نبحث عن علة ثانية لها، تكفينا وحدها ليمنع الاسم بها من الصرف نحن منذ قليل قلنا: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ قرأنا هذه الآية ووجدنا أنه أعرب دراهم ممنوعاً من الصرف ولو تأملتم لما وجدتم فيه من علل منع الصرف إلا صيغة منتهى الجموع فهو ليس بوصف ولا علم وليس فيه علل لا زيادة ولا وزنية ولا عدل ولا غير ذلك ليس فيه فقط إلا صيغة منتهى الجموع ومع ذلك منع من الصرف لقوة هذه العلة فهي تقوم مقام العلتين ما العلة الثانية والأخيرة من العلل القوية التي تكفي وحدها لمنع الصرف؟

العلة الثانية: التأنيث بالألف وليس مطلق التأنيث العلة القوية التأنيث سواء كانت ألفاً مقصورة أو ممدودة فهذه تكفي وحدها لمنع الاسم من الصرف لكن التأنيث بالتاء علة ضعيفة تحتاج إلى علة ثانية معها، لا تكفي وحدها لمنع الصرف، التأنيث بالألف المقصورة أوالممدودة يمنع وحده من الصرف انظروا مثلاً إلى كلمة صحراء صحراء هذه نكرة ليست علماً. هذه علم؟ ما فيها علمية وليست وصفاً لأنها اسم لمكان أنت لا تصفه ولكن هذا اسمه وليس فيها علل أخرى من علل منع الصرف سوى التأنيث بألف التأنيث الممدودة ومع ذلك تقول: سرت في صحراءَ واسعةٍ فتجره بالفتحة وتمنعه من الصرف لأن فيه علة قوية من علل منع الصرف وهي ألف التأنيث الممدودة.

إذن: نفهم من هذا أنه إذا وجد في الاسم علتان من العلل التسع أو علة قوية تقوم مقام العلتين فإنه يمنع من الصرف، ما العلة القوي التي تقوم مقام العلتين؟ هي إما صيغة منتهى الجموع أو التأنيث بالألف سواء كانت الألف المقصورة أو الألف الممدودة.

يبقى سؤال: لو أن اسماً من الأسماء اجتمع فيه ثلاث علل أو أربع علل هل يعامل معاملة خاصة؟ نحن نقول: ما جاء فيه علة قوية أو اجتمع فيه علتان ضعيفتان فإذا جاء فيه ثلاثة أو أربعة؟ أولاً: هل يحصل هذا؟ نعم يحصل، فما يكون شأنه؟ يكون ممنوعاً من الصرف كغيره لا قيمة لما جاوز الاثنتين، يعني يكتفى بأن فيه علتين.

العلماء ذكروا في أذربيجان عدداً كبيراً من العلل قالوا: إنه فيه العلمية لأنه علم على بلد وفيه التأنيث لأنه يجوز تأويله ببلدة وفيه زيادة الألف والنون وفيه العجمة اجتمعت هذه العلل ومع ذلك هو ممنوع من الصرف وتكفينا فيه علتان ما نحتاج إلى ذلك كله، وفيه تركيب مزجي لأن أذر وحدها وبيجان وحدها فإذن فيه خمس علل ومع ذلك ما نحتاج نحن إلا إلى علتين تكفينا لمنع الاسم من الصرف إذن متى اجتمع علتان من هذه العلل التسع أو واحدة قوية منعت الاسم من الصرف وإذا منع الاسم من الصرف نجره بالفتحة إذا كان مجروراً ولا ننونه مطلقاً وسيأتي مزيد إيضاح ومزيد أسئلة الآن إذا اتضح هذا وفهم.

قلت في الأوزان يزيد أنها من الأسماء التي تأتي على وزن أفعال ما هو وزن يزيد ؟

على وزن يفعِل كيضرب مثلاً ويزيد نفسها إذا جعلناها فعلاً مضارعاً فقد وازنت يزيد الذي هو فعل وازنته طبعاً يزيد ما اتضح أنها على يفعل لأن عينها ياء حرف علة وسكن فلما سكنت ما اتضح أنها على وزن يفعل وإلا وزنها يزيد، استثقلت الكسرة على الياء لأن كسر الياء وضم الواو ثقيل فخففت بتسكينها وإلا أصبح يفعِل يزيِد، ويفعل هذا من أوزان الفعل المضارع كيضرب وإذا جاءنا اسم على هذا الوزن فإنه يمنع من الصرف لأنه جمع فيه الآن علتان العلمية لكونه علماً على شخص ووزن الفعل لكونه على وزن من أوزان الفعل المضارع يفعل فيمنع من الصرف فتقول: هذا يزيدُ وسلمت على يزيدَ.

ذكرت أن العلم المؤنث يكون ممنوعاً من الصرف لكن أحياناً نجد بعض الكلمات مثل هند تكون مصروفة مثل: ذهبت إلى هندٍ فكيف توجهونها؟

أقل الأسماء الكاملة التي لم يحذف منها شيء ثلاثة وأخص من الأسماء ما أتت على ثلاثة أحرف وأخص من الثلاثي ما كان ساكنَ الوسط فإذا بلغ هذه الدرجة من الخفة صُرف وصرفه هنا جوازي فلك أن تقول: هندُ وهندٌ لك أن تصرف ولك أن تمنع من الصرف والذي أباح صرفها مع أن فيها علتين من علل منع الصرف أنها خفيفة لأنها ثلاثية ساكنة الوسط لكن لو جاءت على أكثر من ثلاثة أحرف أو جاءت على ثلاثة أحرف ولكن محركة الوسط فإنها تثقل ويجب منعها من الصرف لأن منع الصرف تخفيف بحذف التنوين وإذا كانت الكلمة خفيفة صرفت أصلاً ولما احتاجت إلى هذا الأمر.

تقول: أنت ذكرت أن من ضمن الممنوعات من الصرف ما كان مركباً تركيباً إسنادياً ثم ذكرت مثالاً وهو تأبطت شراً وهذا الاسم ينتهي بتنوين فكيف نجمع بين القولين؟

الأخت الكريمة جمعت بين الأمرين، لا.. أنا بدأت بأن قلت: إن التركيب في العربية على أنواع تركيب إضافي وتركيب إسنادي وتركيب مزجي التركيب الإضافي والإسنادي لا يدخل في موضوعنا وإنما الذي يدخل في موضوعنا هو التركيب المزجي وحده فمانع الصرف هو التركيب المزجي أما التركيب الإضافي والتركيب الإسنادي مثل ما قالت هذا لا يمنع من الصرف وإنما ذكرته فقط ليتبين مقصود التركيب المزجي لأنه ما يتبين حتى تتضح أنواع التركيب الأخرى.

ممكن أن أضيف إضافة يسيرة فيما يتعلق بزيادة الألف والنون أنا ذكرت منذ قليل أنه لابد أن تكون الألف والنون زائدتين على الكلمة حتى تكون علة مانعة من الصرف حسان ركزوا يا إخوان هذه الأمور تدل على أن العربية فيها ملامح مميزة وأن من تعمق فيها وفي عللها حصل منها خيراً كثيراً، حسان: هل هي اسم ممنوع من الصرف؟ هو علم هل هو اسم ممنوع من الصرف أو هو مصروف؟

حسان مصروف تقول: مررت بحسانٍ

هل فيه إجابة أخرى؟

إذا كانت حسان من الحسن فهي مصروفة لأن النون هنا أصلية وليست زائدة وإذا كانت من الحس فهي ممنوعة من الصرف لأن النون هنا زائدة

أبين ما قاله الأخ العزيز وأيضاً أصلح فيه نوع إصلاح نحن اتفقنا على أن العلة المانعة من الصرف مع العلمية لو منعته زيادة الألف والنون معنى زيادة الألف أن تكون الكلمة قد اكتملت قبل مجيء الألف والنون فإذا قلت: حسان فيه ثلاثة حروف قبل الألف والنون الحاء والسين والسين إذا اشتققت الكلمة من الحسن فإن النون الموجودة هنا أصلية فليس عندنا زيادة ألف ونون عندنا زيادة ألف لكن ما عندنا زيادة نون ولذلك فإنه لا يمنع من الصرف، لكن إن جعلت الكلمة قد اكتملت حروفها الأصلية قبل الألف والنون فإنك تمنعها حينئذ من الصرف لأنه يكون فيها العلمية وزيادة الألف والنون الأخ قال: إذا كان من الحسن فالنون أصلية وحينئذ يصرف وإذا كان من الحِسْ لا هي ليست من الحس هي من الحَسْ وهو القطع لأنهما ليس حِسان وإنما حَسان بفتح الحاء فالحَس هو القطع فإذا اشتق من الحَس فهو ممنوع من الصرف لأن الألف والنون فيه زائدة.

أسأل سؤالاً آخر قريب من هذا: عفان ممنوع من الصرف أم مصروف؟

ليس ممنوعاً من الصرف لأن النون أصلية

مشتقة من ماذا؟

من العفن

هل تعتقد أنه عندما يسمي الناس ابنهم عفان أنهم ينسبونه إلى هذا المعنى؟

قد يكون معنى آخر

إن جعلته مشتق من العفن فالنون أصلية وحينئذ فإن الاسم يصرف وإن نسبته إلى العفة اشتققته من العفة من عف فالألف والنون زائدتان وحينئذ يكون ممنوعاً من الصرف معنى ذلك إذا أردت أن تمدحه هل تقول: عفانٌ أم عفانُ؟ يعني أيهما الذي تهجوه وأيهما الذي تمدحه به؟ إذا قلت: هذا عفانُ وهذا عفانٌ أنا في إحدى الكلمتين أنسبه إلى العفة وفي إحداهما أنسبه إلى العفن ففي أيهما أهجوه وفي أيهما أمدحه يعني مثلاً أريد أن أقول: عفان هل أقول: عفانٌ أم عفانُ عند مدحه أو عند هجائه؟

إذا أردت أن أمدحه منعته من الصرف قلت: عفانَ أو عفانِ على حسب موقعه من الجملة

لم أقل: عفانِ ..... أقول: عفانَ أو عفانُ.

وإن أردت أن أذمه نونت فقلت: عفاناً أو عفانٍ

ولذلك عندما يذكر اسم الصحابي الجليل عثمان نقول: هو عثمان بن عفانَ فننسب اسم والده إلى العفة انظروا يا إخواني دقة العربية في هذا الأمر ومثله كذلك في حسان إن أردت أن أمدح قلت: هذا حسانٌ وإن لم أرد به مدحاً

ولا ذماً قلت: هذا حسانُ لأنك إن نونته فأنت تنسبه إلى الحسن وهذا مدح أما نسبته إلى الحَس فليس فيها مدح ولا ذم لكن الأولى عندما أنسب الصحابي الجليل حسان بن ثابت –رضي الله تعالى عنه– فإن الأولى أن أنسبه إلى الحسن فأقول: هو حسانٌ بن ثابت لأني بهذه الطريقة نسبته إلى الحسن واضح هذ الملمح البلاغي الدقيق الذي لا يعرفه إلا من عرف هذه الأمور فأنت تستطيع أن تهجو الإنسان بمجرد ذكر اسمه دون أن تقول: أنا أمدحه أو أهجوه قل: عفانٌ فتكون هجوته وقل: عفانُ فتكون مدحته وكذلك في الحسن أمدحه أقول: حسانٌ فانظر إلى عبقرية العربية وبلاغتها كيف أنها تغني بتنوين أو بحركة في الدلالة على معاني المدح والهجاء وغيرها ولكن هذا الأمر يحتاج إلى تعلم وتبحر في هذه القضايا حتى يدرك الإنسان المقصود بهذا الأمر.

قد لا يدرك المهجو هذا المعنى

يكفي أن يدركه السامعون.

في قد يسمى جمع المؤنث السالم يسمى به اسم امرأة عنايات أو سعادات مثلا تسمى به امرأة هل هذا مسوغ لمنعه من الصرف؟

المسوغ لمنع الصرف جمع التكسير الذي هو صيغة منتهى الجموع وليس هذا منها وكذلك ما كان مركباً وليس هذا مركباً ما كان فيه زيادة ألف ونون وهذا فيه زيادة ألف وتاء فإذن ليس هذا من موانع الصرف لأنه ليس واحداً من هذه الأمور، زيادة الألف والتاء على الكلمة حتى لو عددناها زائدة وإن كانت في الاسم الذي هو الاسم الذي سمي به لم يعد زائداً وإنما أصبح جزءاً من الكلمة جزءاً من الاسم لكن حتى لو عددناه زائداً باعتبار الأصل فإنه ليس من موانع الصرف.

قلتم: إن من أسباب المنع من الصرف أن يكون الاسم أعجمياً وقلتم في نقطة أخرى: إن الاسم العلم ممنوع من الصرف فلماذا خصصتم الاسم الأعجمي في نقطة مع أن كل الأعلام ممنوعة من الصرف؟

يقول الله تعالى في سورة البقرة ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي ﴾[البقرة: ] ثم قال: ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنْفُسِكُمْ ﴾ ثم قال: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ﴾ ثم قال: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا ﴾[البقرة: ٢٧٢] ذكر ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ ﴾ هنا وفي الآيات السابقة ﴿وَمَا تُنْفِقُوا ﴾ الآية التي بعدها ﴿ وَمَا تُنْفِقُو﴾ لماذا ذكر النون هنا؟

ثانياً: هل اسم ماجد ممنوع من الصرف؟

هذه الآن ثلاثة أسئلة السؤال الأول من الأخت قالت لماذا خصصتم الأعجمي مع أن كل الأعلام ممنوعة من الصرف لا ليس كل الأعلام ممنوعة من الصرف العلمية هذه علة من موانع الصرف إذا جاء معها علة أخرى منعت من الصرف محمد وصالح وعمرو وزيد هذه مصروفة ليست ممنوعة من الصرف تقول: محمد وصالح وعمر وتجرها بالكسرة سلمت على محمد ومررت بصالح ليست كل الأعلام ممنوعة من الصرف لكن إذا اجتمعت مع هذه العلة علة أخرى كالعجمة مثلاً وعرفنا المقصود بالعجمة وهي إما أن يكون العلم أعجمياً الآن أو أنه قد سمي به غير العرب ثم انتقل إلى العرب بعد ذلك فإن هذا يكون مانعاً من الصرف فلعله اتضح للأخت الآن المقصود لأنه ليس كل الأعلام ممنوعة من الصرف لكن ما اجتمع فيه مع العلمية علة أخرى تقويها لأن العلمية علة ضعيفة من علل منع الصرف تحتاج إلى علة أخرى لتقويها ثم بعد ذلك يمنع من الصرف.

في قول الأخ الذي سأل عن قول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ ﴾ ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنْفُسِكُمْ ﴾ ما تنفقوا هذه ما الشرطية والشرطية كما تعلمون لها فعل شرط وجواب شرط وهما مجزومان فلذلك ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنْفُسِكُمْ ﴾ فتنفقوا هذا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه، هنا ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنْفُسِكُمْ ﴾ حذفت فيها النون لأن ما شرطية، تنفقوا فعل الشرط وفعل الشرط وجوابه مجزومان ولذلك تنفقوا هذه فعل الشرط مجزوزم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وأما قوله: ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ ﴾ فهذه نافية غير عاملة فيبقى الفعل بعدها مرفوعاً وهو من الأفعال الخمسة والأمثلة الخمسة مرفوع وعلامة رفعها ثبوت النون. وضح الفرق بينهما أن الفعل الأول مجزوم لكونه فعل الشرط والثاني مرفوع لأنه لم يسبقه ناصب ولا جازم.

أما سؤال الأخ عن ماجد هل هو ممنوع من الصرف أو لا؟ أسألكم أنتم أو نسأل أحد الإخوة: ماجد ممنوع من الصرف أو مصروف؟

ليس ممنوعاً من الصرف

لماذا أليس علماً؟

نعم علم ولكن ليس كل الأعلام ممنوعة من الصرف

ليس فيه من علل منع الصرف إلا العلمية والعلمية علة ضعيفة تحتاج إلى علة أخرى لأنا قلنا: إن الممنوع من الصرف هو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع أو واحدة قوية تقوم مقام العلتين، العلمية علة ضعيفة فتحتاج إلى علة أخرى تقويها.

في سؤال للأخ عندما قال عنايات ربما قصد علتين أنها علم وأيضاً التأنيث

إذا جئنا لهذا أن المقصود العلمية والتأنيث فهذا حينئذ نعم تمنع من الصرف لأجل هذا لكن ليس لأجل الألف والتاء ولكن لكونها اسماً لمؤنث لأنه قد يسمى بهذا الاسم ما ليس مؤنثاً ما دامت صارت اسماً لامرأة حينئذ تكون مؤنثاً لهذه العلة للعلمية والتأنيث وليست للزيادة.

يبقى أمر: أحد العلماء نظم ما يتعلق بقواعد الممنوع من الصرف قال وجر بالفتحة وكثير من الناس ينسبونه لابن مالك وهو ليس في متن الألفية الموجود:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف *** ما لم يضف أو يك بعد أل ردف

لاحظوا قوله: جر بالفتحة ما لا ينصرف، هذا حكم الممنوع من الصرف أنه يجر بالفتحة قال: ما لم يضف أو يك بعد أل ردف، كأنها الآن يستثني شيئاً أو كأنه يقول: إن حكم الممنوع من الصرف وهو التنوين والجر بالفتحة هذا خاص بحالات يعني استثنى من ذلك حالتين فإن الممنوع من الصرف يرجع إلى الجر بالكسرة وهما إذا أضيفا أو وقعا بعد أل كيف ذلك؟ الله سبحانه وتعالى يقول:﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ ﴾[الحج: ٤٠١] فجاءت مساجد غير منونة ممنوعة من الصرف لأنها على صيغة منتهى الجموع ويقول الله تعالى ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾[النساء: ٨٦] وأحسن ممنوع من الصرف لماذا هو ممنوع من الصرف؟

لأنه على الوصفية ووزن أفعل

للوصفية ووزن الفعل ولذلك قال بأحسنَ، لكن انظروا إلى قول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾[البقرة: ١٨٧] جاءت مساجد مجرورة بالكسرة وانظر إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾[التين: ٤] فجره بالكسرة فيقول قائل: كيف ذلك؟ ألم نتفق الآن على أنها ممنوعة من الصرف؟ نقول: بلى هي ممنوعة من الصرف ولكن اختل شرط هنا ووقعنا في الاستثناء المذكور وهو أنه إذا أضيف الممنوع من الصرف أو وقع بعد أل جر بالكسرة فهو يجر بالفتحة ما لم يضف و﴿أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ أضيف فأحسن مضاف وتقويم مضاف إليه: أو يك بعد أل ردف يعني يعرف بأل و﴿عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ المساجد هنا عرف بأل ولذلك جر بالكسرة.

مجموعة من الأسئلة هنا الدكتور أوضحها تقول: قال الله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾[النساء: ١٥٩] بماذا ضبطت نون الفعل الذي دخلت فيه نون التوكيد الثقيلة بفتح توجيهكم دكتور؟

هذا فعل مضارع والفعل المضارع في أكثر أحواله معرب يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون يرفع بالضمة إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم وينصب بالفتحة إذا سبقه ناصب ويجزم إذا سبقه جازم لكن يستثنى من ذلك حالتان سبق أن ذكرناهما وهو إذا اتصلت به نون التوكيد يبنى يصبح كالماضي والأمر إذا اتصلت به نون النسوة بني على السكون وإذا اتصلت به نون التوكيد كما في هذا المثال بني على الفتح.

يقول: يقول الله تعالى في سورة المائدة: ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ [المائدة: ٨٣]السؤال: هل أعينهم تقع في محل نصب مفعول أو فاعل وهل يجوز فيها القراءتان بفتح النون إذا كانت في محل مفعول، وبالضمة إذا كانت في محل رفع فاعل؟

لا يقال: محل إلا في المبني هذا ليس في محل، هذا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ولا يصح أن نقول: أعينُهم فنجعلها فاعلة لأن الحديث للمخاطب هو الذي يرى والأعين هي المشاهدة المرئية ولذلك هي وقع عليها الفعل ولم يقع منها الفعل فإذن هي مفعول به ﴿ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾.

يقول في سؤال آخر ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾ [الأنبياء: ٤٧] يسأل عن اسم وخبر كان

وإن كان هو أي ما ذكر من قبل مثقال فمثقال طبعاً اسمها ضمير متصل تقديره هو ومثقال خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

تقول: قال الله تعالى: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾ [النساء: ١٦٢]تسأل لمَ نصبت المقيمين؟

هذه من مواضع مشكل إعراب القرآن طبعاً ليس في القرآن شيء إلا وله وجه وقد بينه العلماء في إعرابهم وهناك كتب لإعراب القرآن وكتب لإعرب المشكل منه يعني ما كان ظاهره الإشكال مثل هذه الآية والعلماء يؤولونها عدة تأويلات من أظهرها عطفها على الضمير المجرور ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ ويقفون على الكاف في إليك

يعطفون على الاسم جمع المذكر السالم والمقيمين على ما قبله حتى يكون مجروراً وليس مستأنفاً أي لـيس جملـة جديدة حتى نعربها مبتدأ وإنما معطوفة على الضمير المجرور قبلها.

لو أتيت إلى جماعة من الناس فيهم أكثر من شخص اسمه أحمد ولما خرجت قلت: رأيت أحمداً بصرفه هل هذا جائز؟

تنوين التنكير الذي تعنيه أنت هذا خاص بالأسماء المبنية وليس في كل الأسماء، تذكرون عندما ذكرنـا أنـواع التنوين في علامات الأسماء أن من أنواع التنوين ما يسمى بتنوين التنكير كقولك: مررت بسيبويه وسـيبويه آخـر فسيبويه هو الشخص المعروف وسيبويهٍ آخر نكرة وفي أسماء الأفعال تقول: إيهِ للزيادة من كلام معين وإيهٍ للزيادة من أي كلام صهْ بالتسكين للكف عن كلام معين وصهٍ للكف عن كل كلام هذا كما ترون لاحق لأسماء مبنية معينة كأسماء الأفعال وكسيبويه الذي هو مبني لأنه مختوم بويه أما الأسماء المعربة مثل الممنوع من الـصرف معـرب لكنه نقص نوعاً ما بوجود علل منع الصرف لكنه باق على إعرابه يسمونه متمكن غير أمكن والمعـرب يـسمونه معرب مصروف ثم متمكن أمكن لأنه تمكن من باب الإسمية وباب الاسمية هو باب إعراب، وبناء عليـه فـإنهم يقولون بالنسبة لأحمد هذه لا يصح أن ننونها تنوين تنكير لأن الذي جاء عن العرب في تنوين التنكير هو الأسماء المبنية وليست الأسماء المعربة.

في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ للهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ [الروم:٤ ]جاءت قبل مـضمومة، فـي أيضاً ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾ [البقرة: ١٤٩] جاءت مضمومة وما تفسيرها يا شيخ ؟

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، كلمات مثل صغيرة وكبيرة وجميلة وقبيحة هذه الأسماء أظـن أنهـا صـفة وأيضاً فهي مؤنثة فهل تمنع من الصرف ؟

السؤال الآخر: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَـا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الأنعام: ٢٧] ما إعراب ﴿ وَلاَ نُكَذِّبَ ﴾؟

الشيخ حيان الذي سأل هذا اسمه يصلح في موضوعنا هل الأنسب أن ننادي الـشيخ حيـان أن نـصرفه أو لا نصرفه؟ هل لنا أن نقول هذا حيانُ أو نقول هذا حيانٌ؟ ما رأيكم هل نناديه ونقول: اتصل بنا حيانُ أو نقول اتصل بنا حيانٌ ما الأنسب؟

الأنسب أن نمنعه من الصرف فنقول: حيانُ

اتصل بنا حيانُ لماذا؟

نجعلها من الحياة

ولكنك إن صرفته جعلته من الحي وهو الوفاة وهذا لا نريده، فالأمران متضادان، فإذن الأنسب لك يا حيـان أن تنادى ممنوعاً من الصرف فنقول اتصل حيانُ.

سؤاله يقول: ﴿مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ و﴿وَمِنْ حَيْثُ﴾ لماذا ضمت؟ نقول: هذه ظروف مبنية على الضم والعـرب تنطقها بهذا وهذا بناء وليس إعراباً هو قد يكون رأى «من» قبلها فيقول لماذا لم تجرها؟ قد يكـون هـذا قـصده الأسماء المبنية تبقى على حركتها حركة البناء ولا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها وهذا هو شأن المبنيات كلها نحـن عرفنا أن المعرب هو الذي يتأثر بالعوامل الداخلة عليه وأما المبني فيبقى على حركته ولا يتأثر بالعوامل الداخلـة عليه ونقول هو بعد أن نذكر علامة البناء نقول في محل جر فنقول: اسم مبني على الضم في محل جـر بحـرف الجر الثاني.

في سؤال الأخ الذي سئل عن قولنا كبيرة وصغيرة وجميلة ومسلمة إلى آخره يقول فيها علتان وصـدق فيهـا علتان فيها الوصفية وفيها التأنيث لكن هذا أمر ما كنت أريد أن أفصل فيه حتى لا ألبس عليكم لكن ما دام قد سـأل فسأذكره الآن:

هناك علتان أساسيتان وهما العلمية والوصفية، أي علتين تأتيان لمنع الصرف لابد فيها من العلمية أو الوصـفية وهما الرئيستان في هذا الأمر في العلل الضعيفة ويكون معها البقية هذه العلمية يكون معها بعض العلل المعروفـة المحددة والوصفية يكون معها بعض العلل المحددة، الوصفية ليس مما يأتي معها التأنيث وإنما التأنيث لا يـأتي إلا مع العلمية لأنه لا يمنع الاسم من الصرف إذا كان وصفاً إلا في حالة العلمية وليس في حالـة الوصـفية، الاسـم المؤنث لا يكون مع الوصفية وإنما يمنع من الصرف مع العلمية فقط، إذن ليس كل علل منع الصرف تأتي منهـا بأي اثنتين فتجعلهما مع بعضها فإنه يأتي مع الوصفية أنواع ويأتي مع العلمية أنواع وليس مما يأتي مع الوصـفية التأنيث في منع الصرف ولذلك هذه مصروفة وإن اجتمعت فيها العلتان لأنه لم يأت مع التأنيث العلمية.

في قول الله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ ﴾ [الأنعام: ٢٧] في قول الله سبحانه وتعالى ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ ﴾ نكذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية لوقوعها بعد الطلب وهو التمني ليت، أعيد مرة ثانية هنا جاء الأسلوب أسلوب طلبي وهو التمني وجاء بعده واو المعية واو المعية جاء بعدها فعل مضارع ومن مواضع إضمار أن وجوباً أن تقع بعد واو المعية ومسبوقة بتمنٍ فهنا تقدر بعدها أن بعد واو المعية يعني يا ليتنا نرد ويجتمع مع ذلك ألا نكذب فنكذب فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية وإضمارها هنا واجب.

تقول: قال الله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ بماذا ضبطت نون الفعل الذي اتصلت به نون التوكيد الثقيلة بالفتح هل قوله: من أهل الكتاب جماعة والفعل أصله يؤمنون ثم لحقته نو التوكيد فلم يبن على الضم؟.

نعم هو فعل مضارع من الأفعال الخمسة اتصلت به نون التوكيد فما دامت اتصلت به نون التوكيد أصله يؤمنون، تقصد: لماذا قال يؤمنن به؟ لماذا جاءت مضمومة آخر الفعل فلم يبن على الضم ، يؤمنن يؤمن هو هذه نون توكيد لا إشكال فيها جاء فعل مضارع بعده نون التوكيد وإذا جاء الفعل المضارع بعده نون التوكيد فتح ما قبلها مباشرة يكون فعل مضارع يبنى على الفتح لأنه هنا مسند إلى الواحد ما عندنا واو جماعة مقدرة حتى نضم آخر الفعل عندنا الآن فعل مضارع مسند إلى الواحد فيكون مبنياً على الفتح.

أسأل فقط إذا شئتم بعض الأسئلة إلا لو كان عند الإخوة أسئلة؟

بالنسبة للعلمية والوصفية هل نستطيع أن نعزل العلامات أو العلل التي تأتي مع العلمية نعزلها عن العلامات التي تأتي مع الوصفية والمشتركة بينها؟

نعم هو ممكن هذا اعلم أولاً أنه لا تجتمع العلمية مع الوصفية لأنه لا يكون الاسم وصفاً وعلماً في الوقت ذاته وما داما لا يجتمعان فإن كل واحد يستقل ببعض العلامات قد تكون بعض العلامات تأتي مع العلمية ومع الوصفية تشترك بينهما لكن بعض العلامات مختص بهذه وحدها، لا أريد الحقيقة أن أزيد في تفصيل ذلك لأنه يشكل كما أشكل منذ قليل على الأخت وأكتفي بأن أقول: إنه لابد من اجتماع علتين ولابد أن تكون إحدى العلتين الضعيفتين المجتمعتين إما العلمية وإما الوصفية أكتفي بهذا حتى لا أزيد الأمر إشكالاً.

هناك أسماء أو أعلام أعجمية وكانت مصروفة في القرآن الكريم وغيره مثل هود ولوط لماذا صرفت هنا؟

هذه يقال فيها ما قيل في العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط فإنه إذا جاء العلم الأعجمي ساكن الوسط فإنه يصرف لأنه أقل الأسماء لأنه خفيف أقل الأسماء تكون من ثلاثة أحرف وأخف الثلاثي ما كان ساكن الوسط فإذا خف صرف فيقال: نوح وهود ولوط لكن لو تحرك وسطه أو زاد على ثلاثة أحرف وجب منعه من الصرف للعلمية والعجمة.

بالنسبة للممنوع من الصرف يجر في حالتين بالكسر أن نضيف إليها أيضاً أنه يصرف في هذين الحالتين؟

لا نستطيع أن نقول: إنه يصرف، هل يستطيع أحد أن يجيب لماذا؟ لا يمكن أن نقول: إنه صرف هو جر بالكسرة لكن ما نقول إنه صرف، هذا السؤال نجيب عليه حتى لا يبقى مشكلاً على أذهان الإخوة لا يمكن أن يقال: إنه صرف لأن الصرف هو التنوين ونحن نقول الاستثناء هو ماذا؟ أن يكون مضافاً أو يكون محلى بأل وعند الإضافة أو التحلية بأل لا تجتمع هذه مع التنوين والصرف هو التنوين فلا يصح أن نقول: إنه صرف لأنه لا ينون الاسم وهو محلى بأل ولا ينون وهو مضاف فلذلك لا نقول: إنه صرف ولكن نقول: إنه يجر بالكسرة.

أنا سأطلب سؤالاً واحداً ولكنه متعدد الفقر سأطلب أمثلة للممنوع من الصرف، سأعطيك أشياء وتعطيني من كل نوع مثالين هذا للحاضرين وللمتابعين

١- أريد مثالين لاسم ممنوع من الصرف مانعه ألف التأنيث المقصورة.
٢- أريد مثالين لاسم ممنوع من الصرف مانعه ألف التأنيث الممدودة.
٣- أريد مثالين لصيغة منتهى الجموع.
٤- أريد مثالين للوصفية ووزن الفعل.
٥- أريد مثالين للعلمية ووزن الفعل.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أحمد الله -سبحانه وتعالى- وأسأله التوفيق والإعانة في كل قول وعمل كما أسأله أن يرزقنا جميعاً الإخلاص وأن يبارك لنا في أوقاتنا وأعمالنا وأعمارنا وأن ييسر لنا أمورنا وأن يجعل ما نقول وما نتعلم وما نعلم في ميزان حسناتنا يوم نلقاه وقد أردنا به وجهه سبحانه.

كان لقاؤنا لسابق يتكلم في الممنوع من الصرف -كما تعلمون- وذكرنا حينذاك أن علل منع الصرف تسع وتبين أن من هذه العلل ما يمنع وحده من الصرف لقوته ومنها لابد من اجتماع علتين من علل منع الصرف فيها فالآن نريد من الإخوة الحاضرين من يمثل لنا عن تلك العلامات أو الأسباب التي سبق أن طرحت في اللقاء السابق أن فيذكر السبب ويذكر له مثالاً أو مثالين حتى يتضح توافر علة منع الصرف فيه؟

ألف التأنيث الممدودة مثالها صحراء وهيفاء تقول: رأيت صحراءَ وأكرمت هندُ هيفاءَ ومثال ألف التأنيث المقصورة سلمى وليلى تقول هذه سلمى وتلك ليلى

أحسنت فيما يتعلق بألف التأنيث الممدودة لاحظوا أن كلمة صحراء هذه ليس فيها من علل منع الصرف إلا ألف التأنيث فإنها ليست علماً ولا صفةً وإنما هي اسم لمكان نكرة ليست معرفة وأيضاً ليست صفة فليس فيها من موانع الصرف إلا ألف التأنيث الممدودة ولكن لما كانت هذه الألف من علل منع الصرف القوية كفت وحدها في منع الاسم من الصرف فيقول القائل: سرت في صحراءَ واسعة.

مثال صيغة منتهى الجموع: دراهم ودنانير تقول اشتريت بثلاثة دراهمَ أو بثلاثة دنانيرَ ومثال صيغة الوصفية ووزن الفعل أحسن وأفضل تقول مررت برجلٍ أحسنَ من فلان ورأيت أفضلَ منه

وأيضاً أذكر ما يتعلق بصيغة منتهى الجموع وهي أنها كما مثلت أنت بدراهم ودنانير وهي أيضاً جموع منكرة ولكنها لما كانت على هذه الصيغة أعني صيغة منتهى الجموع وهي إحدى العلل القوية في منع الصرف كفت وحدها لمنع الاسم من الصرف.

ومثال العلمية ووزن الفعل يزيد وأحمد تقول هذا يزيدُ وسلمت على أحمدَ

وواضح وزن الفعل في المثالين الذين ذكرتهما أن يزيد جاء على وزن الفعل المضارع وكذلك أحمد جاء على وزن الفعل المضارع فهما على وزن يَفْعِل وأَفْعَل مثل يزيد وأحمد.

أنا الآن سألقي بعض الأسئلة على بعض الإخوة الحاضرين لاستحضار الموضوع المتعلق بالممنوع من الصرف سأعطي كل واحد منكم آية من الآيات وسأطلب منه أن يستخرج الاسم الممنوع من الصرف في هذه الآية كما أن عليه أن يبين العلة المانعة من الصرف لذلك الاسم وإن تعسر عليه ذلك فلا مانع أن يعطي اللاقط لجاره الذي بجواره وسيعود الدور عليه بعد ذلك. القصد هو تنشيط الذاكرة وشحذ الهمة للمتابعة حتى ننتقل ونحن مطمئنون على أن ما سبق قد فهم.

في قوله الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿١٥﴾﴾ [الجن: ١٥] تخرج لنا الكلمة الممنوعة من الصرف وتبين السبب المانع من الصرف؟

القاسطون القاسطون هذه جمع معرف ولكنه الذي يمنع من الصرف من الجموع ما كان على صيغة منتهى الجموع مفاعل ومفاعيل وهي جمع تكسير وأما القاسطون فجمع مذكر سالم فليس ممنوعاً من الصرف ننتقل إلى كلمة جهنم العلمية والتأنيث أوضح فيها وإن قلت العجمة قد يكون له وجه لكن التأنيث أوضح فيها.

نسأل في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٧﴾﴾ [الفجر: ٦: ٧] ترى يا إخواني ليس عدم التعرف معناه أن الإنسان ما يعرف هذا لكنه يجتهد وكل الإخوة سيجتهدون ومنهم من سيجيب ومنهم من سيخطئ والأمر سيان فهذا مكان تعلم لكنه نوع من استذكار القضايا لا أكثر.

الكلمة هي إرم والسبب العلمية والعجمة

ما كان موضع في الإمكان أن نحمله على التأنيث بإطلاق لأنه يدل على البلدة أو القبيلة فيمكن أخذ التأنيث فيها بإطلاق. ﴿ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿٢٤﴾﴾[طه: ٢٤].

الكلمة الممنوعة من الصرف فرعون للعلمية والعجمة

في قول الله تعالى ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ ﴿٤١﴾ وَفَوَاكِهَ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [المرسلات: ٤١: ٤٢]

فواكه هنا فواكه ممنوعة من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع

﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ ﴾ [الملك: ٥]

الكلمة هي مصابيح على صيغة منتهى الجموع

﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ [الصف: ٦]

الجـــــــزم

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: (وللجزم علامتان السكون والحذف فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع صحيح الآخر )

هو الآن بدأ يتكلم عن العلامة الأخيرة من علامات الإعراب وهي الجزم النوع الأخير مـن أنـواع الإعـراب ويذكر علاماته فقال: إن علاماته هي السكون والحذف وقال الحذف بإطلاق حتى يشمل حذف النون وحذف آخـر الفعل المضارع المعتل الآخر.

طبعاً هو الآن بالنسبة لما يتعلق بالجزم خاص بالفعل -كما تعلمون- من قبل أن هـذا النـوع خـاص بالفعـل المضارع وحده لأنكم علمتم أن نوعي الرفع والنصب يشترك فيهما الأسماء والأفعال وأن الأفعال تنفرد بالجزم كما أن الأسماء تنفرد بالجر فإذن عندما نقول: إن الجزم هو النوع الرابع من أنواع الإعراب فإنه نوع خاص بالأفعال بل خاص بالفعل المضارع لأنه النوع الوحيد من أنواع الأفعال المعرب لأنا علمنا أن الماضي والأمر كلاهما مبني وما دام هذان الفعلان مبنيين فلا دخل لهما في أنواع الإعراب ومن ثم فإذا قلنا: أنواع الإعراب فنحن نقـصد هنـا الفعل المضارع.

يبدأ بالسكون والسكون كما عرفنا في كل نوع من أنواع الإعراب له علامة أصلية عرفنا في الرفع أن علامـة الرفع الأصلية الضمة وفي النصب أن علامته الأصلية هي الفتحة وفي الجر أن علامته الأصلية هي الكسرة والآن الجزم علامته الأصلية هي السكون أو عدم الحركة عندما نمثل له في قول الله -سـبحانه وتعـالى-: ﴿ قَـالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ ﴾ [يوسف: ٧٧] يسرق هنا فعل مضارع مجزوم بإن شرطية وعلامة جزمه الـسكون ولا يحتاج أن نعلل لماذا جزم بالسكون لأن الأصل أن يكون الجزم بالسكون والمناطقة يقولون: ما جاء على أصـله لا يُسأل عن علته فكل شيء جاء على أصله لا تعلله، علل الشيء الذي خالف الأصل قل لماذا خالف الأصل؟ لكن هذا جاء على أصله، فنقول: إنه فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

سيبدأ بعد ذلك في كلامه عن الحذف فيبين أن الحذف يكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر وفي الأفعال الخمسة التي رفعها ثبات النون.

علامات الجزم الفرعية:

يقول -رحمه الله تعالى- (وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الآخر وفي الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون )

هو يقصد بثبوت النون لا فرق، الثبات والثبوت هما مصدر لثبت كلاهما مصدر صحيح،

العلامة الأولى: حذف حرف العلة:

هذا النوع الثاني أو العلامة الفرعية من علامات الجزم وهي الحذف وهو الآن يريد أن يبين أن الحذف علامـة واحدة وأن يجعلها في موضعين بدل أن يقول: حذف النون وحذف حرف العلة يقول: الحـذف وتـشمل الأمـرين وواضح عندما نقول: إن الحذف يشمل حذف النون وحذف حرف العلة أنه يكون في الأفعال الخمـسة أو الأمثلـة الخمسة وأنه يكون في الفعل المضارع المعتل الآخر، فعندما نقول في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْـفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ ﴾ [الفجر: ٦] فلا نأتي بالألف المقصورة في آخر الفعل المضارع وإنما نـأتي بـه مفتوحـاً فنقول: ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ فنحذف حرف العلة بلم، مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وبقيت الفتحة على الراء دليلاً على الألف المحذوفة ﴿ مَن يَهْدِ اللهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٨] يهدي هنا فعل مضارع مجزوم بأداة الـشرط باسـم الشرط «من» لأنه فعل الشرط هنا يهدي وقد جزم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي هنا ياء أصـلها يهـدي وبقيت الكسرة على الدال دليلاً عليها عندما يقول لله تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧] فيدعُ هنا فعـل مضارع أصلها يدعو حذفنا الواو بدخول الجازم وهو اسم الشرط «من» وعلامة الجزم حذف حرف العلة وبقيـت الضمة على العين دليلا على الواو المحذوفة، هذا بالنسبة للفعل المضارع المعتل الآخر وهو النوع الأول من أنواع الحذف التي هي علامة فرعية من علامات الجزم.

العلامة الثانية: حذف النون:

وذلك في الأمثلة الخمسة وعرفنا الأمثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واوالجماعـة أو ياء المخاطبة وقد سبق الحديث عنها، فهذه إذا جزمت فإن جزمها يكون بحذف هذه النـون لأن رفعهـا يكـون بثبوت النون فنصبها وجزمها يكون بحذف هذه النون فيقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ

قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم: ٤] تتوبا أصلها تتوبان عند الرفع دخل عليه حرف الشرط «إن» أداة الشرط جازمة صارت تتوبا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة أو من الأفعال الخمسة.

﴿ وَلاَ تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾ [البقرة: ٢٨٣] تكتموا أصله تكتمون دخلت عليه «لا» الناهية وهي أداة جزم تجزم الفعل المضارع فجزم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة فقيل: ﴿ وَلاَ تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾

إذن الحذف إذا أطلق الذي هو علامة فرعية من علامات الجزم فهو يشمل حذف النون في الأفعال الخمسة وحذف حرف العلة في المضارع المعتل الآخر.

أنا سأسال سؤالاً عندما يقول قائل: لم يدعوا هذا قد أجيب عليه أنا لكن أنظر إذا كان عند أحد منكم جواب إذا قلت لم يدعوا يحتمل هذا أن يكون هذا المثال صحيحاً ويحتمل أن يكون خطأ من المتكلم فمتى يكون صحيحاً ومتى يكون خطأ؟

إذا كان الواو الملتحقة بالفعل الواو الأصلية التي هي واو يدعو فيكون المثال خطأ

إذا كان للفرد الواحد،

أما إذا كان الواو هنا واو جماعة فإن المثال صحيح

أحسنت ولا التباس عند الكتابة لماذا؟

لأن واو الجماعة تكتب بعدها ألف الجماعة

فيتضح أن هذه هي فعل من الأفعال الخمسة لكن لو كانت فعلا مسندا إلى المفرد فإنه لا يكون بعده.

سأسأل أيضاً سؤالا قريبا من هذا لطالب آخر، عندما أقول: لم تقضي فمتى يكون كلامي صحيحاً ومتى يكون خطأ؟

إذا كانت الياء هنا للمخاطبة فالمثال صحيح ويكون الفعل مجزوماً بحذف النون وإذا كانت الياء من أصل الكلمة فالمثال خاطئ

إن كان المخاطب بها واحد.

نعم

إذا قلت لم تقضي أقصد شخصاً واحداً مذكر

لأن الأصل هو حذف الياء فنقول: لم تقض

أحسنت بكسرة وحذف حرف العلة.

عندما نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلاَ يَسْتَعْجِلُونِ ﴿٥٩﴾﴾ [الذاريات: ٥٦] لو أن شخصاً سأل واحداً منكم وقال: أليست هذه لا الناهية؟ فيقول: بلى فكيف ثبتت النون في يستعجلون مع أنه فعل مضارع من الأفعال الخمسة؟

إذا وقعت جملة فلا يستعجلون في جواب الشرط وإذا وقعت الجملة في جواب الشرط لا الناهية لا تعمل

لا الناهية لا تبطل عملها ما دامت لا ناهية فينبغي أن تعمل.

لا هنا تكون هنا نافية مهملة

لا هي ناهية لا يستعجلون ناهية ولكن المفسرون حملوها في تفسيرها على أنه النون الموجودة ليست نون الرفع، نون الرفع نون الرفع حذفت هذه نون الوقاية الأصل لا يستعجلوني أصله لا يستعجلونني ثم جزم الفعل المضارع بحذف النون وبقيت نون الوقاية وياء المتكلم تحذف بعد نون الوقاية في لغة من لغات العرب كما في فأرسلونِ أي فأرسلوني هذا هو تخريجها.

أقسام المعربات

يبدأ المؤلف بعد ذلك في الحديث عن باب المعربات وسيتبين أن هذا الباب هو عبارة عن إعادة الكلام السابق كله ولكن بترتيب جديد ولذلك سنقرأ كثيراً وسنسير فيها سيراً حثيثاً إلا بنوع من إعادة التمثيل للتذكير سيراً على التصنيف الجديد الذي سار عليه المصنف وسيتبين أن كل ما قاله سبق أن ذكر من قبل ولكنه تذكير جيد وصياغة للباب على وجه جديد.

قال المصنف –رحمه الله تعالى–: (فصل المعربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف)

هو في السابق كما علمتم بدأ بأن قال الرفع يكون بالضمة ثم ذكر علامات فرعية ذكر الواو والألف وثبوت النون فجمع بين حروف وحركات فالعلامة الأصلية الضمة حركة والألف والواو وهي علامة فرعية حروف هو الآن سيبدأ بهذه الحروف وهذه الحركات فيبدأ بكل حركة ويذكر ما ترد فيه ثم كل حرف ويذكر ما يرد فيه يجمع النظائر بعضها إلى بعض هذا هو المقصود بهذا الباب نوع من إعادة التصنيف لما سبق.

(فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء)

ما يعرب بالحركات:

جمع الآن ما يعرب بالحركات يعني الأشياء التي إعرابها بالحركات أنتم تعرفون أن جمع المذكر السالم يعرب بالحروف، المثنى يعرف بالحروف وكذلك الأسماء الخسمة هو الآن يجمع ما يعرب بالحركات بدأ بالاسم المفرد.

النوع الأول: الاسم المفرد:

وهو -كما تعلمون- ما ليس مثنى ولا مجموعاً عندما تقولون: رجل فهذا اسم مفرد فأنت تعربه بحركات في حال الرفع تقول هذا رجل وفي حال النصب رأيت رجلاً وفي حال الرفع مررت برجلٍ فترفعه بالضمة وتنصبه بالفتحة وتجره بالكسرة وهذه كلها حركات.

النوع الثاني: جمع التكسير: أيضاً يعرب بالحركات في الحالات الثلاث فعندما تقول: هؤلاء رجال وأكرمت رجالاً وسلمت على رجالٍ فأيضاً هي تعرب بالحركات.

النوع الثالث: جمع المؤنث السالم: وهذا أيضاً يعرب بالحركات صحيح أن فيه حركات نابت عن الحركة الأصلية في حالة النصب أنه ينصب بالكسرة -كما تعلمون- لكن هو الآن لا يتكلم عن النيابة وإنما يتكلم عن ما يعرب بالحروف مطلقاً سواء كانت أصلية أو نائبة فجمع المؤنث السالم يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة فتقول: هؤلاء مؤمناتٌ ورأيت مؤمناتٍ وأشرت إلى مؤمناتٍ فكلها كما ترون أعربت بحركات.

النوع الرابع: الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء:

وهو هنا يريد أن يخرج الأفعال الخمسة لأنها اتصل بآخرها ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وتلك تعرب بالنون ثبوتاً أو حذفاً لكنه يريد الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء حتى يحدد بذلك ما يعرب بالحركات فعندما تقول يذهب في حال الرفع تقول لن يذهب في حال النصب ولم يذهب في حال الجزم فكما ترون إعرابه كله بالحركات.

هذا مقصوده بتعداد هذه الأنواع الثلاثة وسيبين الآن كيف ترفع وكيف تنصب وكيف تجر وكيف تجزم.

(وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون)

لاحظوا أنه قال: (تخفض بالكسرة) هو دائماً يلتزم مصطلح الخفض لأنه يتابع الكوفيين في مصطلحاتهم كثيراً وسيتبين هذا في باب الأفعال فإنه يتضح متابعته للكوفيون أكثر عندما يجعل الفعل الأمر مجزوماً وهو رأي -كما تعلمون- مرجوح، والكوفيون يرون ذلك ويتبين أيضا أنه يرى أن الفعل الماضي مبني على الفتح على كل حال حتى لو اتصلت به واو الجماعة أو نون النسوة وهذا كله سيأتي إن شاء الله تعالى متابعة في ذلك لمذهبهم.

فيما سبق كلها أعربت بالحركات لكن بعضها أعرب بحركات أصلية وبعضها أعرب بحركات فرعية وهو ما يشير إليه بقوله: (وخرج عن ذلك).

يقول: (وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره)

جمع المؤنث السالم قال ينصب بالكسرة ﴿ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ ﴾ [التغابن: ٩]سيئاته هنا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم ولم ينصب بالفتحة وإنما نابت الكسرة كما علمتم عن الفتحة.

الممنوع من الصرف وهو الاسم الذي لا ينصرف قال: (يخفض بالفتحة) ﴿ أَوَ لَيْسَ اللهُ بِأَعْلَمَ ﴾ [العنكبوت: ١٠] أعلم هنا اسم ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل وجر بالفتحة نابت في ذلك عن الكسرة التي هي العلامة الأصلية. الفعل المضارع المعتل الآخر قال يجزم بحذف آخره قال: ﴿ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا ﴾ [فاطر: ١٨] قال تدعُ فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية وعلامة جزمه حذف آخره والأصل فيه أن يكون جزمه بالسكون.

إذن هذه أمور ذكرها نابت فيها بعض العلامات عن بعض ثم سيبدأ الآن بالحديث عما يعرف بالحروف وسيبين كل واحد منها وكيف يعرب بما سبق ذكره فهو إعادة لما سبق.

ما يعرب بالحروف:

يقول: (والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع: التثنية وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين)

وأنتم تلاحظون أن هذا كله معاد وبعض الشارحون لمتن الآجرومية يأخذون على المؤلف مثل هذا العمل ويقولون هذا متن مختصر وكان ينبغي فيه ألا يطيل بإعادة التصنيف بطرق مختلفة فإن هذا مكانه الشروح والكتب المطولة هي التي يمكن للمؤلف فيها أن يفصل ويأتي بالأصناف على وجوه مختلفة أما المتون المختصرة التي وضعت للحفظ ووضعت لتشرح فإن الأصل فيها أن تكون بأوجز عبارة حتى يتمكن الدارس من حفظها وقد كانه

السابقون يحفظون المتون ثم ينطلقون بعد ذلك إلى شرحها حتى إذا أراد الواحد منهم أن يستحضر مسألة من المسائل تذكر القضية من المتن مباشرة، ولكن نحن نلتمس عذراً للمؤلف ونقول: لعله رأى أن هذا وجه من وجوه ضبط الموضوع وأيضاً ترسيخه في الذهن لما رأى من أهمية باب الإعراب لأنه عليه معتمد النحو لأن الإعراب بأنواعه وعلامات المختلفة الأصلية والفرعية هي أساس النحو وينبني عليها ما وراءها ولذلك هو الآن سيأتي بما سبق ذكره من علامات في التثنية وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة.

يقول –رحمه الله تعالى– (فأما التثنية فترفع بالألف وتنصب وتخفض بالياء، وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء، وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء، وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها )

وهذا كما ترون كله معاد كله قد سبق أن ذكره لكنه الآن أعاده فنقول: لعل في الإعادة إفادة، إننا الآن هناك إعراب بالحركات وإعراب بالحروف أسأل ما الحركات؟

الحركات هي العلامات الأصلية كالضمة والفتحة والكسرة والسكون

أسأل مرة أخر هل لأحد منكم رأي آخر في الحركات هل لأحدكم رأي أن الحركات أربع؟

الحركات ثلاث الفتحة والضمة والكسرة والسكون هو عدم الحركة

هو عدم الحركة صحيح ما ذكره الأخ الكريم هم يذكرون الحركات أربع كثير من كتب النحو تقول: الحركات أربع وهذا وارد كثيراً لكن عند التأمل كثير من المحققين يقولون: إنه عدم الحركة هو ضد الحركة ولذلك عندما نعد الحركات نعد الضم والفتح والكسر فإن أزلنا الضم والكسر سكن الحرف فهذه إزالة للحركة وليست حركة.

اسأل أسئلة أيضاً حتى نثبت الكلام حتى لا يكون المؤلف تكلم كلاماً كثيراً وما توقفنا عنده وما حققنا مراده من إعادة هذه الموضوعات هو يريد أن يرسخ هذه الأمور في ذهن الطلاب فلذلك أسأل عما قال، بعض الأسئلة السريعة لأرى مدى ترسخ الموضوع في أذهانكم ومدى إفادة المصنف بإعادة هذه العبارات جمع المؤنث السالم بماذا خرج عن الأصل؟

خرج بأنه ينصب بالكسرة

ما لا ينصرف بم خرج عن الأصل؟

أنه يجر بالفتحة

المضارع المعتل الآخر بم خرج عن الأصل؟

يجزم وعلامة جزمه حذف حرف العلة

يجزم بحذف حرف العلة، المثنى جمع المذكر السالم يشتركان في الإعراب في شيء في ماذا يشتركان؟

الألف علامة إعراب في كل منهم

جمع المذكر السالم ليس فيه ألف، جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء إذن هما يشتركان في ماذا؟

في الياء

في أي حالة؟

في حالة النصب وفي حالة الجر

فهما يشتركان في حالة النصب والجر بالياء، جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة ما الاشتراك فيما يكون؟

يكون فيه الرفع بالواو

في الرفع بالواو صحيح وماذا أيضاً هناك شيء آخر؟

وفي الجر

والجر بالياء هما يختلفان في حال النصب فإن جمع المذكر السالم ينصب بالياء والأسماء الخمسة تنصب بالألف.

الأسماء الخمسة والمثنى ما الاشتراك وما الاختلاف؟

الاشتراك في الألف

الأسماء الخمسة والمثنى لاحظ، كيف يشتركان في الألف؟

في حالة الرفع

الأسماء الخمسة ترفع بالألف؟ ترفع بالواو إذن يشتركان في ماذا؟ عندنا رفع ونصب وجر، الأسماء الخمسة والمثنى؟ هم في الرفع الأسماء الخمسة ترفع بالواو والمثنى يرفع بالألف هما مختلفان في النصب المثنى ينصب بالياء والأسماء الخمسة تنصب بالألف إذن أيضا مختلفان بقي الاشتراك في ماذا فهما يجران بماذا؟ بالياء معاً كلاهما يجر بالياء.

أنا أذكر من كان منكم يتابع في كتاب الشيخ محمد بن عثيمين –رحمه الله تعالى– فهو حين تحدث في هذ الموضوع لعل الطالب الذي كتب أو كذا سها في الموضوع فقال: إن الأفعال الخمسة ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة معروف أن الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب بحذفها من كان يتابع في صفحة ٩١ من الكتاب وقع هذا السهو في السطر الثاني أو هذه الخطأ من الطالب الذي كان يكتب مع الشيخ، من كان يقرأ في كتاب الشيخ فيتنبه حتى لا يقع الإنسان في نوع من الخلط في هذا الموضوع.

وهنا يكون الحديث قد انتهى عن علامات الإعراب وأنواعه وهو المصنف بهذا العمل قد جمع أشتات الموضوع وتحدث عنه حديثاً شافياً رسخه في أذهان من يقرأ هذا المتن المبارك وأسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يكون الإخوة جميعاً من الحاضرين ومن المشاهدين قد ثبت هذا الأمر في أذهانهم لننطلق منه إلى دراسة أبواب النحو الرحبة بإذن الله تعالى.

عندما قال المصنف: (تخفض بالكسرة وتنصب بالفتحة وترفع بالضمة) هل هذه العبارة دقيقة وإلا الصواب أن يقول تخفض بالعامل وتكون الكسرة علامة لها والفتحة علامة لفتحها والضمة علامة لرفعه

إذا قيل: إن العامل هو الذي يؤثر ويوجد العمل فهذا هو الأصل أن العامل هو الذي يوجد العمل وهو الخافض فإذا قلنا مثلاً مررت بمحمد. الخافض هو الباء حرف الجر ومحمد مجرور والكسرة على آخره هي علامة لهذا النوع من الإعراب لكن اعتاد أو تسامح النحويون في هذا عند الإعراب حتى لا يطيلوا وبالذات في إعراب المطولات سواء كان في إعراب القرآن الكريم أو إعراب الشعر والقصائد الطوال أو غيرها هم تساهلوا في هذا الأمر من باب الاختصار فهم يقولون مجرور بالفتحة وهم يقصدون أنه مجرور بما سبقه وعلامة جره الفتحة ولذلك من يفصل يقول الفعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة وهذا هو التفصيل الصحيح وهو المقصود ولكن من تجوز واختصر وقال مجزوم بالسكون أو مرفوع بالضمة فإنما يعني أن علامة رفعه الضمة فلا إشكال في هذا ما دام يعرف أن المؤثر غير الأثر.

قوله تعالى في سورة الكهف:﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾﴾ [الكهف: ٦٤] الفعل المضارع نبغ جزم بحذف حرف العلة في دون مسوغ ما رأيكم ؟

لا هذه لغة من لغات العرب أصلها نبغي وبعض العرب عندما يأتي الفعل المضارع المعتل الآخر يحذف آخره لكن لا يعني هذا أنه جزمه وإنما هو لغة من لغات العرب فبعضهم يقول نبغي بالمد وبعضهم نبغ بالكسر والكسرة دليل عليها فلا جزم في هذا.

في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ [الفجر: ٦] ترى أنها جزمت مثلا لو أتت الأفعال المضارعة المعتلة الآخر معربة مرفوعة بالضمة المقدرة ما توجيهكم؟

هنا ترى وقعت بعد لم كما رأيت وما دام وقع بعد لم فهو مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة في آخره لكن لو أنك جئت بهذا الفعل مجردا من الناصب والجازم فقلت أنت ترى الكتاب فإنك تثبت حرف العلة وتقول هو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه المقدرة على الألف منع من ظهورها الثقل.

أداة الجزم هل من المشترط حينما تجزم الفعل المضارع أن تكون متصلة به؟

قد يجزم الفعل المضارع وإن لم يتصل به أداة الجزم ما دام الجزم واقعاً عليه أنت تعرف أن جواب الشرط مثلا مجزوم وهو منفصل عن أداة الشرط فعل الشرط نعم متصل بأداة الشرط لكن جواب الشرط بعيد عنه هذا أمر الأمر الثاني أنت تعرف أن من جوازم الفعل المضارع الطلب تقول اذهب تعط أو تعال تكرم وقع هنا في جواب الطلب وجزم وقد تقول تعال إلى البيت تكرم فقد فصل بالجار والمجرور عن الطلب نفسه ومع ذلك بقي مجزوما إذن لا يلزم أن يتصل الجازم بالفعل ولكن إذا كان في موقع جزم جُزم.

كما يقول إن جئتني أكرمك فهل جواب الشرط مجزوم بالأداة أم مجزوم بالتجاور مع أداة الشرط

هذان رأيان أو قولان من أقوال العلماء لكن الأوضح فيهما والأسهل على لسان الدارسين أن نقول إن أداة الشرط تجزم الفعل وتجزم الجواب حتى لا نقول لأنه منهم من يقول إن أداة الشرط تجزم الفعل والفعل يجزم الجواب مثلا وبعضهم يقول اجتمعا على الجزم وبعضهم يقولون جزم لمجاورته للفعل لفعل الشرط لا حاجة لنا بهذا كله بل نقول أداة الشرط تجزم فعلين فمن الجوازم من يجزم فعلا واحدا كلم ولا الناهية ولام الأمر ومن الجوازم ما يجزم فعلين وهو أدوات الشرط سواء كانت حروفا أو أسماء فهذه تجزم فعل الشرط وجواب الشرط لأنها تحتاج إليهما معا أحدهما شرط والآخر إيقاع لهذا الشرط وجواب له.

يقول: ما سبب صرف كلمة أسماء في قوله تعالى ﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ [النجم: ٢٣] في حين منع من الصرف في قوله تعالى﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [هود: ٢٠] وكذلك أعداء وأنبياء وغيره

الجواب في هذا أن المانع من الصرف بالنسبة لألف التأنيث الممدودة ما كان ألفا زائدة لأجل التأنيث وهي كلمة زائدة على الكلمة ولا تكون من أصولها ولذلك أولياء جمع ولي وبعده ألف ممدودة فإذن هذه ألف زائدة كذلك في قولنا أنبياء مثلا كذلك لكن أسماء هذه أسماء وزنها أفعال لأن أصلها أسماو وقلبت الواو همزة لتطرقها بعد الألف ولذلك هي لام الكلمة وليست زائدة ولما لم تكن زائدة فإنها لا تمنع من الصرف لأن الذي يمنع من الصرف هو ألف التأنيث الممدودة التي جيء بها للتأنيث زائدة على أصول الكلمة وليست منها وأما الهمزة في أسماء فإنها من أصول الكلمة فلا تمنعها من الصرف.

يقول: فضيلة الشيخ يسأل عن كلمة بس يستعملها كثير ممن يتحدث اللغة العربية في بلاد مختلفة بل يقولها بعض العجم من دول آسيا وهي تأتي بمعنى فقط وكفى فهل لهذه الكلمة أصل؟

أنا أعرفها في العامية لكن لا أعرف لها أصلاً فصيحاً قد يكون لها أصل لكني لا أعرف لها أصل وقد تكون مجلوبة من لغة أخرى أو أنها عامية محرفة.

كلمة بس ليس لها أصل

أنا لا أعرف لها أصلا في الفصيح ولا يعني هذا أنها ليس لها أصل لكن أنا لا أعرف لها أصلا في الفصيح وربما تكون جاءت من لغة أخرى أيضا.

تقول: ما سبب اختلاف الفعل يصد ففي سورة طه ﴿ فَلاَ يَصُدَّنَّكَ ﴾ [طه: ١٦] الفعل المضارع يصد جاء مفتوح ﴿ فَلاَ يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لاَّ يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى ﴿١٦﴾﴾ وفي سورة القصص ﴿ وَلاَ يَصُدُّنُّكَ عَنْ آيَاتِ اللهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ﴾ [القصص: ٨٧] يصدنك مضموم؟

هي يبدوا أنها تقصد ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف: ٥٧] بكسر الصاد وفي بعضها يصدوا يظهر أن هذا ما تريد فيما يظهر لي من السؤال إذا كنت فهمت المقصود فإن كانت تعني ذلك فإنه قد يأتي صد يصُدُّوا وصد يصِدُّوا وبعض اللغويين قال: إن المعنى حينئذ يختلف وبعضهم قالوا: إنهما يرجعان إلى معنى واحد ولكنه اختلاف في اللغة فيصِدُّ معناها يعرض ويصُدُّ يمنع هذا إذا قلنا إنه اختلف المعنى.

لماذا الصاد في يصد جاء مفتوحا مرة وأخرى مضموما؟ ﴿ فَلاَ يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لاَّ يُؤْمِنُ بِهَا ﴾؟

هي يصد مضمومة إذا كانت تقصد الدال هي تسأل عن الفعل لماذا هو مفتوح هنا يصدنك فعل مضارع اتصلت به نون التوكيد وهذا سيأتي -إن شاء الله تعالى- أن الفعل المضارع إذا اتصلت بنون التوكيد باب الأفعال هو ما سندخل فيه بعد هذا مباشرة وسيتبين أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد بني على الفتح فهو هنا فعل مضارع مبني على الفتح في قولك يصدنكك أما إذا لم يتصل بذلك فإنه يبقى لم يتصل به نون التوكيد أو نون النسوة فإنه يكون معربا إن لم يتقدم عليه ناصب ولا جازم بقي مرفوعا.

﴿ وَلاَ يَصُدُّنُّكَ عَنْ آيَاتِ اللهِ ﴾

هذه يصدنك هذه أصلها يصدونك لعلها تقصد لماذا ضمت مع أنها اتصلت بنون التوكيد إن كانت تعني هذا فيصدنك فتحت وهي متصلة بنون التوكيد ثم اتصلت بنون التوكيد وقال يصدنك لأن هنا أصلها يصدون فعل مضارع من الأفعال الخمسة ثم دخلت عليه نون التوكيد ثم حذفت النون نون الرفع لأنها بعد لا الناهية وبقيت الدال طبعا اتصلت نون التوكيد نون التوكيد عبارة عن نونين نون ساكنة ونون متحركة الأولى ساكنة والثانية متحركة اتصلت النون الأولى بالواو واو الجماعة الواو ساكنة فاجتمع ساكنان وحذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين وبقيت الدال مضمومة للدلالة على واو الجماعة المحذوفة وهذا لا يمنع أن يكون الفعل المضارع مبنياً لاتصاله بنون التوكيد.

كيف نفرق بين إن الشرطية والناصبة؟

السؤال الثاني: في مقرر الصف الخامس هذا البيت وهو:

إذا لم تخش عاقبة الليالي *** ولم تستحي فاصنع ما تشاء

لماذا حذفت في تخش وثبتت في تستحي؟

كيف نفرق في قوله تعالى يقول: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وفي آية أخرى﴿ لِلهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤]كيف نفرق بينهما؟

أما سؤال الأخ الفرق بين إن الشرطية والناصبة ليس هناك إن ناصبة، فيه أن الناصبة فهو التبس الأمر عليه بين إن وأن إن تكون شرطية وأما الناصبة فهي أن فرق بينهما فهذه الأولى مكسورة الهمزة وهذه مفتوحة الهمزة ففرق بينهما إذن فرق بينهما حركة الهمزة نفسها كسرها وفتحها.

يقول في قول الشاعر:

إذا لم تخش عاقبة الليالي *** ولم تستحي فاصنع ما تشاء

يقول لماذا قال لم تخش بحذف حرف العلة بعد لم وتستحي أثبت الياء بعد لم؟

الجواب أما الأول فلا إشكال لأنه فعل مضارع تخش معتل الآخر وقع بعد لم فحذف حرف العلة فقيل لم تخش، وأما لم تستحي فإنه من استحيا وليس من استحى واستعمل الفعل استحى واستحيا وفي قول الله -سبحانه وتعالى- ﴿ إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي ﴾ [البقرة: ٢٦] استعمل استحيا يستحيي فإذا كان الأمر كذلك يستحيي بياءين فحرف العلة الآخر هو الذي يحذف في الجزم وتبقى ياء أخرى لأنها على وزن تفعل فحذفت لامه وبقيت عينه والعين هي الياء الأولى فالياء الموجودة في ولم تستحي هذه هي عين الكلمة وحذفت لامها حذفت اللام وهي الياء الثانية.

في الله -سبحانه وتعالى-:﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ ﴾ وفي قوله: ﴿ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ يقولون: إن من قبل ومن بعد إذا حذف ما يضاف إليه بعدهما ونوي معناه فإنهما يبنيان على الضم فهنا قد بني على الضم من قبل ومن بعد أما في قوله من قبل فإنها قد جاءت بعد من فجرت فإذن هي قبل هنا هذا الظرف قد يبنى وقد يعرب وله حالات ستفصل -إن شاء الله تعالى- لكن نقول: إنه إذا حذف ما يضاف إليه ونوي معناه بنيتا على الضم فيقال: من قبلُ ومن بعدُ.

تسأل عن كتاب إعراب لكتاب الله تعالى تقول ذكر لي كتب كثيرة فما أفضل هذه الكتب؟

يصعب أن يقال أفضل كتب إعراب القرآن فإن في كل منها ميزة على الأخرى لكن الإنسان غير محتاج إلى إعراب القرآن كله قد يشكل عليه آية من الآيات فيرجع إلى إعرابها ومن فضل الله -سبحانه وتعالى- الإنسان لا يحتاج أن ينظر إلى فهرس الكتاب حتى يرجع لأن القرآن الكريم مرتب وإعراب القرآن يأتي بترتيب القرآن فمن السهولة الوصول إلى إعراب أي آية وكتب الإعراب على نوعين كتب إعراب كاملة للقرآن وكتب إعراب لمشكل القرآن ويقصدون بالمشكل ما كان ظاهره عدم الاتفاق مع القواعد وهو الحقيقة متفق مع القواعد لأنه لا يمكن أن يقال: إن كتاب الله -سبحانه وتعالى- وهو أفصح الكلام ليس متفقاً مع القواعد مطلقاً بل هو متفق مع القواعد وهو أفصح كلام العرب ولكن ربما يظهر الإعراب وربمنا يحتاج إلى نظر وانتباه وهذا هو المقصود بقولهم: إعراب مشكل إعراب القرآن فما يتعلق بهذا من أراد إعراب آيات فيها إشكال فيرجع إلى كتب مشكل إعراب القرآن فإن فيها تفصيل ويمكن أن يرجع إلى إعراب القرآن مطلقا فكتب إعراب القرآن الشاملة فيه وهذه المفردات كثيرة في القديم وفي الحديث وقسم النحو من المكتبة العربية يزخر بكتب إعراب القرآن بفضل الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: في قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١] في قوله أشياء الميزان الصرفي لها لفعاء لماذا لم تكن أفعال؟

طبعا هي بينت العلة لما وجد النحويون أن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف ولم يجدوا فيها من علل منع الصرف إلا ألف التأنيث الممدودة ولو أنهم قالوا: إن وزنها أفعال لكانت الهمزة أصلية هي لام الكلمة وحينئذ لا يكون فيها ألف تأنيث ممدودة فحتى يصح أن تكون ألف التأنيث فيها ممدودة ينبغي أن نقول: إن في الكلمة تقديم وتأخير وإن وزنها لفعاء حتى يتحقق فيها وجود ألف التأنيث الممدودة فيتحقق سبب منع الصرف فإذن هذا هو السبب في قولهم: إن في الكلمة تقديماً وتأخيراً وإن لامها قد تقدمت على فائها حتى يصح أن فيها ألف التأنيث الممدودة ما دامت ممنوعة من الصرف فقطعا ليس فيها مانع إلى ألف التأنيث وإن قلنا إن وزنها أفعال لما صح منعها من الصرف فهي ممنوعة من الصرف كما ترون وقد جاءت في القرآن كذلك ﴿ لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ فكان الأولى حملها على التقديم والتأخير ليتحرر فيها ويتحقق فيها وجود ألف التأنيث الممدودة.

يقول: لماذا نقول في يدعُ وغيره أن الضمة بقيت للدلالة على الواو المحذوفة والعين في الأصل مضمومة هل هناك أمثلة تتغير حركة الحرف للدلالة على حرف العلة المذكور يدع؟

أنت الآن عندما نقول يدعو، طبعا الفعل المضارع العين مضمومة في الأصل إذا أدخلت الجازم حذفت حرف العلة والعين حينئذ لا تحذف قد يقول قائل: لماذا لم نحذف بقيت الآن آخر الفعل مضمومة العين نقول لا هذه الضمة موجودة أصلاً قبل لأن الجازم قد استوفى حقه وهو حرف العلة فحذف معه وبقيت الضمة على العين هذه الضمة أصلاً ضمة هي موجودة على العين لأنها سابقة للواو وهي تناسب الواو فقد وجدت الضمة قبل الواو لمناسبتها لها كما أن الفتحة توجد قبل الألف والكسرة توجد قبل الياء للمناسبة فإذا حذفت الواو بقيت الضمة التي كانت لمناسبتها قبلها.

أسأل عن الفعل اختبأ مهموز الآخر لما نجعله للمثنى ندخل عليه ألف التثنية بعد حذف النون طبعا كيف نكتب الهمزة هل نضعه ألف المد أو كيف؟

السؤال الثاني: بالنسبة لجمع المذكر السالم لما تحذف النون يوضع ألف التي تسمى ألف الفارقة كذلك متى تحذف الألف هذه الألف التي بعد واو الجماعة؟

أما اختبئا فإنها طبعا هنا الهمزة أصبحت متوسطة بعد أن جاء بعده الألف وما دامت متوسطة في التثنية لأنه هي اختبأ للواحد عندما نقول اختبأا للاثنين وقع بعد الهمزة ألف الاثنين فأصبحت الهمزة متوسطة وتأخذ حينئذا قاعدة الهمزة المتوسطة في الإملاء أنه ينظر إلى حركتها وحركة ما قبلها فأقوى الحركتين تأخذ ما يناسبها هنا الباء مفتوحة والهمزة مفتوحة فإذن يناسبها أن تكون على ألف ويوضع بعدها ألف هذا هو القياس فيها.

أما ألف واو الجماعة متى تحذف مادامت هذ الألف واقعة بعد واو الجماعة التي تعرب فاعلا فإنه ينبغي أن تحذف وتحذف هذه الألف متى لم تكن الواو لذلك لأن المقصود من هذه الألف أنها ألف لا تنطق ولا تعدد من حروف الكلمة ولا توزن بالميزان الصرفي وإنما هي جيء بها فقط للتفريق بين واو الفعل التي هل لام الفعل في قولك يدعو للواحد أو يرجو وبين الواو التي أضيفت إلى الكلمة التي هي ضمير فاعل فحتى يعلم السامع أن الفعل مسند إلى الجماعة آتي بهذه الألف فأدل على أن الواو التي قبلها هي واو اسم مستقل تعرب فاعلا وإذا كان هذه الواو جزء من الكلمة السابقة وهي لام الكلمة فإني لا أتي بهذه الألف فإذن حذفها يكون عندما لا يكون قبلها واو جماعة وإثباتها عندما يكون قبلها واو الجماعة التي تعرب فاعل.

سؤالها يقول: في قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ ﴾ [آل عمران: ١٤] القناطير ليست ممنوعة من الصرف فكيف جرت بالكسرة وأرجو من فضيلتكم إعراب البنين في نفس الآية؟

﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ﴾ طبعا هي تسأل أولا عن القناطير فهي ممنوعة من الصرف وتجر بالكسرة للحاق أل بها وقد عرفنا أن الممنوع من الصرف إذا لحقته أل أو أضيف يجر بالكسرة ولا يجر بالفتحة فهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ولكنه جر بالكسرة لدخول أل عليه وأما البنين فهي معطوفة ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ﴾ فهي معطوفة على النساء مجرورة مثلها لأن النساء مجرورة بمن ﴿ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ البنين معطوفة عليها مجرورة بمن وعلامة جرها الياء لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم فتعرب بإعرابه فهي مجرورة بالياء.

هل يمكن إعراب:

لا أحسنت واحدة بل أحسنت بعد الألف مليونا؟

وأيضا بالنسبة لأبنائهن إذا وقعت في محل نصب مفعول به وإذا وقعت اسماً مجروراً كيف تكتب الهمزة؟

السؤال الأخير في قناطير هل يقال لها أنها ممنوعة من الصرف أم مصروفة لاتصال لام التعريف بها؟

اسم أروى هل يمكن أن يكون علماً ووزن للفعل؟

وسؤالي الثاني: نحن نتمنى أن تخصص حلقة تكون على للصرف ووزن أفعل لأن الكثير من كلامكم يتخلله وزن أفعل لما يدل على أهميته نرجو أن تخصص حلقة لذلك؟

بما يتعلق بلا أحسنت واحدة..... هذا بيت شعر ذكرته أو مقطع مسجوع نقول:

لا: نافية أحسن فعل ماض مبني على الفتح، والتاء ضمير متصل ويعرب فاعلاً .

وواحدة أي إحسانة واحدة فهذه صفة للموصوف المحذوف.

بل: هي حرف عاطفة.

ثم أحسنت كذلك إعرابها كسابقها.

في مسألة أبنائهن وأبناءهن وأبناؤهن تقول: تكيف تكتب؟ إن جاءت بها في حالة الرفع أبناؤهن فإنها تكتب على واو وإن جاءت بها في حالة النصب فإنها تكتب وحدها على السطر بعد الألف بدون كرسي وإن جاءت بها مجرورة أبنائهن فإنها تأتي على كرسي.

القناطير هل نقول: إنه ممنوع من الصرف أو أنه صرف لما دخلت عليه الألف واللام؟ لا.. هو باق ممنوع من الصرف لكن هو اسم ممنوع من الصرف وباق ممنوع من الصرف لكنه لا يجر بالفتحة إذا دخلت عليه إذن يبقى ممنوعاً من الصرف لكنه إذا أضيف أو لحقته أل يجر بالكسرة بدل الفتحة ويعود كغيره من الأسماء في هذه الناحية لكنه باق لأن علة منع الصرف باقية فيه.

في أروى هل هي ممنوعة من الصرف؟ نعم هي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل ولكن علامة منع الصرف غير واضحة على آخره لكونه معتل الآخر بالألف فهو اسم مقصور والاسم المقصود الذي آخره ألف لا

تظهر عليه الحركات وإنما تقدر فيقال: إنه مجرور إذا كان مجررو بفتحة مقدرة على آخره منصوب بفتحة مقــدرة على آخره مرفوع بضمة مقدرة على آخره للتعذر، وهو ممنوع من الصرف لعلتين سابقتين.

الميزان الصرفي نعم هو مهم وبه تعرف أصول الكلام من زوائده ويعرف المحذوف من المذكور مــن الكلمــة ويعرف هل الكلمة تامة أوغير تامة وتعرف أصل الحروف أو عدمها لكن الحقيقة هذا المتن أعني شرح الآجرومية هو متن مختصر واسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يهيء وقتاً لشرح متن أكثر توسعاً يكون فيه الحديث عن الميزان الصرفي لأهمية هذا الموضوع لأن به يمسك الإنسان بآلة مهمة من آلات معرفة الكلمة العربيــة وممــا تتكــون، وأرجوا أن يكون من بين كلامنا ما ينفع في هذا أو يسهل ويقرب إلى هذا وسأستغل بعض الفرص –إن شــاء الله تعالى– بين الموضوع والموضوع لإيضاح الأمور السهلة في هذا الموضوع.

تقول: عندما أعرب أقول فعل مضارع مرفوع بالضمة فما الفرق مع أني أفعل ذلك من باب الاختصار هل هذا الاختصار مخل؟

هذا هو ما سأل عنه الأخ منذ قليل أو أوضحه منذ قليل هو الأولى أن يقال: فعل مضارع مرفوع ليست الضمة هي التي رفعته وإنما الرافع هو العامل العامل هنا عامل معنوي تجرد من الناصب والجازم وعلامة رفعه الــضمة لأن الضمة الحقيقة ليست هي التي رفعته وإنما هي العلامة الدالة على رفعه في الاختصار يقولون مرفوع بالضمة لعل الذي صحح لها يريدها أن تفصل تفصيلا كاملا وأن تأتي بالشيء على وجهه دون اختصار وحينئذ أعطوه ما يريد لكن إذا كان الحديث في مجال الاختصار فيمكن الإنسان أن يختصر لهذا الأمر ما دام يعرف والذي يــسمعه يعلم أنه يعرف ممكن أن نختصر بهذه الطريقة لكن من قال أنا أريد أن آت بإعراب كامل هات العامل أولاً ثم بين الإعراب وعلامة الإعراب.د

تقول: هل نكتب بعد نرجو ألفاً أم لا تقول هل تكتب بالألف على اعتبار أن الواو للجماعة ولابــد مــن ألــف الإطلاق أم تكتب بدون ألف على اعتبار أن الواو من أصل الفعل ولا داعي لواو الجمع فالنون كافية مثل نلعب فما هو الصحيح

تقول ألف الإطلاق ليست ألف الإطلاق هي ألف الجماعة الألف اللاحقة لواو الجماعة التي تميز واو الجماعــة من واو الفعل إن كان الفعل هنا نرجو، طبعا النحويون في هذا يختلفون في ميزان الفعل فبعضهم يقول إن وزنــه نفعوا وحذفت لام الفعل وهذه واو الجماعة وحينئذ ينبغي أن تثبت معها ألف الجماعة، ومن النحويين من يقول: إن وزنها نفعل وهذا هو الأظهر والأرجح فيها وحينئذ لا نحتاج إلى ألف الجماعة لأن الواو الموجودة هي لام الفعــل هي جزء من الفعل ولذلك الضابط الذي ذكرناه منذ قليل هو المقياس إن كانت الواو الموجودة هي واو الفاعل واو الجماعة التي هي كلمة مستقلة ضمير يعرب فاعلا فأثبت معه الألف وإن كانت هذه الواو حرفاً من حروف الفعــل فلا تثبت معه ألف فالأمر يرجع إلى تقديرك أنت إن قلت: إن نرجوا الواو في نرجوا هي واو الجماعة ووزنه حينئذ نفعوا ولام الفعل واو الفعل قد حذفت فحينئذ تلحقه ألف الجماعة وإن قلت: إن الواو هذه هي واو الفعل وإنه حينئــذ ليس عندنا واو جماع ولا تلحقه الألف والأظهر فيها والأولى فيها اتباع قول من قال إنه على وزن نفعل وحينئذ لا تلحقه ألف الجماعة.

تسأل كذلك عن اسم عنايات هل هو ممنوع من الصرف؟

عنايات ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وإذا نون فتنوينه تنوين المقابلة.

إذا دخلت أداة الجزم على الفعلين هل يتغيران معاً ؟

إذا دخلت أداة الجزم علي فعلين إذا كانت أداة الجزم تجزم فعلين كأدوات الشرط فنعم كلاهما ينبغي أن تظهــر عليهما علامة الجزم لكن إذا كان يجزم فعلاً واحداً فإنه لا يؤثر الجزم على الثاني إلا إذا عطف على الأول مــثلا وإلا فلا تأثير له لأن بعض أدوات الجزم يجزم فعلا واحدا بعضها يجزم فعلين فهذا يرجع لنوع الجازم.

من الأساليب العربية الفصيحة جملة: لا أباله ما إعراب كلمة أبا في هذه الجملة؟

هذه لا النافية للجنس وأبا حينئذ تكون اسم لا النافية للجنس وتعرفون أن لا النافية للجنس يبنى على ما ينصب به وما دامت هذه من الأسماء الخمسة فينبغي أن نقدر أنها مضافة لأنها لا تصح إعراب الأسماء الخمسة بالحروف إلا إذا أضيفت ولذلك قال بعض النحويين إن التقدير لا أباك بحذف اللام حتى يصح حينذاك بناؤها على ما تنصب به وهو الألف نصبها على الألف.

إن التي سأل عنها الأخ منذ قليل ألا يجوز أن تكون ناصبة إذا كانت مخففة من الثقيلة ويكون اســمها ضــمير الشأن محذوف

لكنها لا تنصب الفعل المضارع هو الحديث عن نواصب الفعل المضارع الآن أما إن قصدت بها مطلق النصب فنعم تخفف إن الثقيلة المشددة المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر الناسخة وحينئذ قد تعمل ويكون اسمها كمــا

ذكرت ضمير الشأن محذوف وخبرها هو المذكور لكن إن كنا في باب الأفعال ونصب الأفعال فالذي ينصب الفعل هو المفتوحة مفتوحة الهمزة وحدها أما مكسورة الهمزة فهي جازمة لأنها من أدوات الشرط.

باب الأفعـــال

(يقوال المؤلف –رحمه الله تعالى– باب الأفعال الأفعال ثلاثة ماض ومضارع وأمر نحـــو ضـــرب ويـــضرب واضرب فالماضي مفتوح الآخر أبدا والأمر مجزوم أبدا)

نبدأ بقوله طبعاً هو الآن يفصل أنواع الأفعال، يذكر أنواع الفعل الثلاثة التي سبق ذكرها من قبل ومثل لها قال: (نحو ضرب ويضرب واضرب) ثم بدأ بالتفصيل في كل واحد من هذه الأنواع الثلاثة أعني المضارع والأمر ثـــم يختم بالمضارع لأن الحديث عن المضارع هو الحديث الطويل لأن فيه نواصب المضارع وجوازمه.

بدأ بالماضي قال: (فالماضي مفتوح الآخر أبداً) لماذا قال مفتوح ولم يقل منصوب؟ هل لأحد إجابة؟

لأن علامته الفتحة

لماذا لم يقل منصوب؟

لكي يشير إلى القارئ بأن العلامة الفعل المضارع خاصة به الفتحة وأما الأمر السكون

أنا أؤيدك على هذا الكلام لكنه قال مفتوح لو قال منصوب لكن نعرف أنه يؤدي إلى علامة الفتحة فلمـــاذا قـــال مفتوح ولم يقل منصوب؟

لأن هناك علامات أخرى أيضاً بالنسبة للماض

هو الآن يريد العلامة الأصلية فيه الفتح.

قال مفتوح لأنه مبني وليس معرب

لأن النصب إعراب وعلامة هذا النوع من أنواع الإعراب هي الفتحة لكن البناء يكون بفتحة مباشـــرة والفعـــل الماضي –كما تعلمون– مبني ولذلك كما يقال: إنه مفتوح.

تقول لأنه مبني وليس معرباً

ترى من حقهم علينا أن نذكر إجابتهم هذه الإجابة السريعة الدالة على سرعة التفاعل حيث تابعوا الأمر قبل أن يدركه بعض الحاضرين هذه ميزة يشكرون عليها.

إشكال الحقيقة في كلام المؤلف في قوله: (مفتوح الآخر أبدا) وأبداً هذه تدل على أنه دائم لا استثناء يـــرد هنـــا قولك مثلا علمت وقولك: علموا أنتم تعلمون أن الفعل الماضي نعم في أكثر الأحوال يبنى عل الفتح لكنه يخرج عن ذلك في قولك علمت ترى الآن الميم هي آخر الفعل وقد سكنت علمت وفي قولك علموا أيضا الميم آخر الفعل ومع ذلك ضمت فكيف يقول المؤلف مفتوح الآخر أبداً؟ هو يسير على مذهب بعض النحويين الذين يحبـــون أن تطـــرد القواعد بعض النحويين يحب أن تأتي القاعدة وتطرد تماما وأن يخرج كل شيء يؤول يـــسمونه التأويـــل التأويـــل معناها أن تأتي بالقاعدة على نمط واحد وما كان مخالفا لهذ النمط تأتي به تحاول أن ترده إلى هذا الإعراب بطريقة من الطرق الصحيحة.

هنا من يرى رأي المصنف وأنه مفتوح أبداً يقولون: هو مبني في قولك علمت مثلا يقول مبني على الفتح هـــو مبني على الفتح طب كيف والميم ساكنة؟ قال: هو كان مفتوحاً لكن سكن لماذا سكن؟ قالوا: لأن علمت هـــذه كمـــا ترون عين ولام وميم وتاء صحيح أن التاء ليست من الفعل هذه تعرب فاعل –كما تعلمون– لكنها ضمير متـــصل بالفعل والفعل والفاعل كالشيء الواحد فهي عبارة عن أربعة أحرف كالكلمة الواحدة ليست كلمة واحدة ولكنها تشبه الكلمة الواحدة لكون الفعل والفاعل وبالذات الفاعل الضمير جزء من الكلمة فقال لو أنا أبقينا الفعل الماضي مفتوحاً لتوالت كم حركة؟ أربع حركات علمت هذه تقول علمت حينئذ فعل ماض مبني على الفتح توالي أربع متحركات في الكلمة الواحدة أو ما هو كالكلمة الواحدة الثقيلة قالوا هو مبني على الفتح ولكنا سكناه كـــراة التـــوالي لأن تـــوالي الحروف أكثر من ثلاث حركات متتالية ثقيل هذا رأيهم .

يقولون في قولك علموا قالوا علموا أيضا مبني على الفتح ولكنه لو قلنا علمو ثقيلة فتح قبل ضمة ثقيلـــة فنـــأتي بضمة ونأتي بالواو فهذه الضمة هي حركة اجتلبت للمناسبة وإلا فالفعل مبني على الفتح ولا داعي أن نقـــول: إن الفعل الماضي دائما مفتوح وهذا الرأي وإن كان قال به بعض النحويين ورأى رأيهم المصنف هنا إلا أن فيه تكلفة لأنك أن تقول هو مبني على الفتح ولا وجد عندنا فتح ثم تقول إنه مقدر وقد حذف لأجل سبب التخفيف والتـــسهيل في هذا أن تقول نعم أكثر أحوال الماضي أن يكون مفتوحا ولكن إذا اتصلت به ضمير الرفع المتحرك فإنه يبنـــى على السكون وإذا اتصلت به واو الجماعة فإنه يبنى على الضم وحينئذ تطرد القاعدة ولا يكون فيها شذوذ القاعـــدة فإنا نقول يخرج الفعل الماضي عن البناء على الفتح إلى البناء على السكون والبناء على الضم في هاتين الحـــالتين

فهو يبنى في أكثر أحواله على الفتح ويبنى على السكون عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك ويبنى على الــضم إذا اتصل بواو الجمع، عندي حديث عن مسألة توالي المتحركات.

تقول: لم تُقضَ كيف نعرب تقض؟

لم تقض فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وأصله تقضى بألف مقصورة حــذفت هــذه الألف لدخول الجازم وهو لم.

أسئلة الدرس المقبل:

السؤال الأول: لماذا قيل في الفعل الماضي إنه مفتوح ولم يقل إنه منصوب؟

السؤال الثاني: بين ما تشترك فيه التثنية وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة من علامات الإعراب وما تفترق فيه؟

الدرس التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الحاضرون ويا أيها المشاهدون السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يسعد الإنسان كثيراً حين يرى هذا الحرص والدأب من الإخوة الطلاب الذين يحضرون معنا ويتجشمون المجيء في كل لقاء وهذه نعمة من نعم الله – سبحانه وتعالى– عليهم أن جعل فيهم هذا الحرص وهذا السعي لطلب العلم والصبر عليه لأن الصبر أهم من المجيء قد يأتي الإنسان في بداية الأمر لأنه يحس بالرغبة في الشيء في البداية أو لنشوة طلب العلم لكن كثير من طلبة العلم غير الجادين سرعان ما يبدؤون في الضعف والتساقط لكن من فضل الله –سبحانه وتعالى– حين نرى هذا الحضور المميز من الإخوة الذين يشرفون هذا المكان في كل مرة وهم في نفس الوقت يتميزون بهذا المستوى الخلقي والعلمي الذي نشهد لهم به من فضل الله –سبحانه وتعالى– فهذا مما يُسعد الإنسان ويدفعه إلى أن يعلم أن الله –سبحانه وتعالى– قد أراد للغة كتابه أن تُحفظ بوسائل ولعل هذا الدأب وهذا الحرص من هؤلاء الطلبة هو بعض الوسائل التي جعلها الله –سبحانه وتعالى– لحفظ لغة كتابه وقد تعهد –سبحانه وتعالى– بحفظ هذا الكتاب العزيز.

الأمر الثاني: أننا –إن شاء الله تعالى– في كل لقاء –كما يعلم الإخوة– لا نعدم أسئلة تتعلق ببعض القضايا اللغوية المهمة التي قد يحتاج إليها المشاهد أو السامع في حياته مما لا يؤثر على سير شرحنا فيما نحن فيه أعني المتن لأن ما جاء السؤال فيه جدير بأن يعطى اهتماماً وأن يجاب صاحبه إلى ما أراد لأن قد نبع من حاجة قطعاً.

الإجابة الأولى تقول: بسم الله الرحمن الرحيم إجابة السؤال الأول: الفعل الماضي قيل عنه: إنه مفتوح ولم يقل منصوب لأنه مبني.

إجابة السؤال الثاني:

- الخفض بالياء للتثنية وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة.
- والنصب بالياء للتثنية وجمع المذكر السالم.
- الرفع بالواو لجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة.
- الرفع بالألف للتثنية فقط.
- النصب بالألف للأسماء الخمسة فقط

إجابة السؤال الثاني: ما يشترك فيه التثنية وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة كلها تعرب بالحروف وليس بالحركات الخفض أو الجر بالياء فكل من الثلاثة تجر بالياء مثال المثنى أعجبت بالقناتين المجد للقرآن والعلمية. الجمع مررت بالمعلمين الأسماء الخمسة سررت من أخيك.

الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم كل منها ترفع بالواو.

التثنية وجمع المذكر كل منها تنصب بالياء.

ما تختلف فيه:

تقول أولاً: تختلف التثنية عنهما في حالة الرفع حيث ترفع بالألف وهما يرفعان بالواو تختلف الأسماء الخمسة عنهما في حالة النصب حيث تنصب بالألف وهما ينصبان بالياء

يقول: يقول المصنف عن الفعل الماضي مفتوح الآخر أبداً لأنه يرى من يرى ذلك من النحويين ولم يقل: منصوب الآخر لأن النصب علامة للإعراب والأرجح أن يقال مبني على الفتح إذا لم يتصل به شيء وعلى السكون إذا اتصل به ضمير متحرك وعلى الضم إذا اتصلت به واو الجماعة

من شارك واجتهد وعمل حقه أن يكرم بأي طريق وهذا لعلك الآن تسلك طريقا من طرق إكرامه بذكر اسمه .

طبعا الإجابات كلها كما ترون هي إجابات صحيحة ولكن اختلفت طرائقها ويستطيع الإنسان أن يجيب على هذا السؤال بأكثر من طريقة طبعا كان السؤال الأول حول استعمال لفظ مفتوح للفعل الماضي وعدم استعمال لفظ منصوب وقد مرت الإجابة فيما سبق أنه الفتح نوع من أنواع البناء والنصب نوع من أنواع الإعراب والفعل الماضي مبني ولذلك ناسب أن يستعمل معه قولنا مفتوح مسألة الاشتراك بين التثنية والجمع المذكر السالم والأسماء الستة والاختلاف بينها سلك الإخوة كما ترون مسالك شتى بعضهم بين الفروق وبعضهم بين وجوه الاشتراك وبعضهم بدأ بذكر كل نوع وما يقع فيه من أنواع الإعراب بدأ بالألف كيف تقع؟ والواو وكيف تقع؟ و الياء وكيف تقع؟

نستطيع أن نقول:
الاشتراك:
١- جمع المذكر السالم مع المثنى يشتركان في حالتي النصب والجر وذلك بالياء.
٢- وجمع المذكر السالم مع الأسماء الخمسة يشتركان في حالتي الرفع والجر فإنهما يرفعان بالواو ويجران بالياء.
٣- المثنى مع الأسماء الخمسة يشتركان في حالة الجر فإنهما يجران بالياء.
الاختلاف:
١- جمع المذكر السالم مع المثنى يختلفان في حالة الرفع فإن جمع المذكر السالم يرفع بالواو والمثنى يرفع بالألف.
٢- جمع المذكر السالم مع الأسماء الخمسة يختلفان في حالة النصب فإن جمع المذكر السالم ينصب بالياء والأسماء الخمسة تنصب بالألف.
٣- الأسماء الخمسة مع المثنى يختلفان في حالتي الرفع والنصب فإن الأسماء الخمسة ترفع بالواو والمثنى يرفع بالألف، والأسماء الخمسة تنصب بالألف والمثنى ينصب بالياء.
فإذا أتى الإنسان بما تشترك فيه هذه الأمور وما تختلف فقد برئت ذمته من الإجابة.
بسم الله الرحمن الرحيم قال المصنف -رحمه الله تعالى- (باب الأفعال الأفعال ثلاثة ماض ومضارع وأمر نحو ضرب ويضرب واضرب فالماضي مفتوح الآخر أبداً )
هنا هذا ما توقفنا عنده في اللقاء السابق وكان السؤال حوله أيضاً في مسألة الماضي مفتوح أبداً طبعاً يقع إشكال في قوله أبداً هذه لأن أبداً يعني في كل حال فنحن نعرف أن الماضي مبني نعم لكن كونه مفتوحاً أبداً يعني مبني على الفتح دائماً هذا هو مصدر الإشكال ووجه الإشكال في نحو قولك: علمت وقولك علموا نحن نعلم أن قولنا علم هذا ما فيه إشكال فعل ماضي مبني على الفتح هذا ينطبق مع كلامنا لكن إذا قلت علمت أو علمنا أو علمت فإنه قد اتصل بالفعل علم هذا الفعل الماضي ضمير متحرك يعرب فاعلاً سواء قلت علمت للمتكلم أو علمنا للمتكلمين أو المعظم نفسه أو علمتي للمخاطبة أو علمت للمخاطب ففي كل هذه الحالات آخر الفعل الماضي سكن فكيف يستقيم هذا مع قول المصنف إن الماضي مفتوح أبداً هذا أمر.
الأمر الثاني: عندما نقول: علموا بإسناد الفعل الماضي إلى واو الجماعة فأنتم ترون أن آخر الفعل قد ضم والمصنف يقول إنه مفتوح الآخر هكذا هو يسلك في هذا مسلك القائلين أو الذين يريدون أن تطرد الأمور كلها على نمط واحد وما عداها يخرج وهذا فيه ارتكاب شطط وإن كان فيه طلب لاطراد القواعد لأن تسهيل القواعد لا يكون بارتكاب الشطط في قلتها هم يقولون نمشي على الأكثر ونعممه على الأقل ونبدأ بتأويل أو تخريج هذا الأقل، ماذا يقولون؟ يقولون في مثل علمت يقولون هذا أيضاً مبني على الفتح طيب ساكنة الميم يقولون كانت متحركة وإنما سكنت لسبب.
علموا قالوا أيضا هذا مبني على الفتح ولو كانت الميم مضمومة قالوا نعم هي ظاهرها أنها الآن مضمومة لكنها في حقيقة الأمر هي مفتوحة وضمت لسبب، ما السبب؟ قالوا: في مثل علمت هذا فعل مع فاعله كما ترون والفاعل هنا ضمير متصل اتصل الضمير هنا بالفعل فصار الفاعل مع فاعله الضمير المتصل عبارة عن أربعة أحرف متوالية وهم يجعلون الفاعل مع فاعله كالكلمة الواحدة من شدة اتصالهما ولاحتياج الفعل إلى فاعله ولعدم الفصل بينهما لكون الفاعل هنا ضمير متصل لاتصاله به فصار كل واحد منهما كأنه جزء من الآخر إذا أضفت إلى ذلك أنها تكتب كتابة متصلة تبين أنها بالفعل كالكلمة الواحدة وهم يقولون إنه إذا كانت الكلمة الواحدة أو ما أشبهها أكثر ما يحتمل من الحركات ثلاث فإذا توالت أكثر من ثلاث متحركات ثقل الكلام ولذلك فالعربي عندما يتكلم فإنه يحرك إذا جاءه ثلاث أحرف متحركة وراء بعضها سكن ما بعد ذلك ليخف الكلام ثم انطلق بعد ذلك في الحركة أما توالي أربعة متحركات فثقيل قالوا فعلمت كانت الميم مفتوحة فهو فعل ماضي مفتوح مبني على الفتح لكن خشية توالي هذه الحركات الأربع في كلمتين هما كالكلمة الواحدة وهم الفعل مع فاعله الضمير المتصل سكنا هذه الميم حتى لا تتوالي هذه الحركات الأربع طلبا للتخفيف وإلا فهو مبني على الفتح فيقولون في إعرابه هو فعل ماض مبني على الفتح وسكن خشية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.
وعلموا قال علموا أيضا مبني على الفتح وإنما ضم لعلة هي غير العلة الأولى، قالوا لأن الواو يناسبها الضم قبلها ولو أبقينا الميم مفتوحة قبل الواو لثقل الكلام لقلنا علمو هذا ثقيل والذي يناسب الواو هو الضمة قبلها فقالوا نقول علموا فنضم قبلها للمناسبة فنقول فعل ماضي مبني على الفتح وحرك بالضم لمناسبة الواو واو الجماعة هذا الرأي الذي رآه بعض النحويين وهم قلة وارتضاه المصنف ولذلك قال: (الماضي مفتوح أبدا) لعل هذا اتضح.

لي وقفة مع مسألة تعليل تسكين الحرف الثالث من علمت أعني آخر الفعل هنا في كون توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في سياحة سريعة عقلية ويحتاج الأمر إلى استحضار الأذهان والعقول في هذا الأمر فهي سياحة طريفة في هذا الأمر لكن تحتاج إلى نوع من تشغيل الذهن.

المناطقة يقولون: الدور باطل، ما معنى الدور هذا الباطل؟ أن تعلل الشيء بما هو علة له كيف ذلك؟ عندك ألف وعندك باء تقول ألف علة لباء وباء علة الألف إذا تحقق ذلك فالتعليل باطل في الأمرين هذا يسمونه الدور ويحكم المناطقة عليه أن الدور باطل هنا اجعلوني أمثل بمثال قد يكون خارجاً عن الموضوع لكنه يقرب نوعاً ما إلى الذهن افترض أنك ذهبت إلى مكتبة تجارية وأخذت من الرف كتاباً لشرائه وعندما هممت بالخروج أعدت هذا الكتاب قلت: لا ما أريد كتاب أريد قلم فأعدت الكتاب لمكانه وأخذت قلما وسرت به لتخرج من المحل البائع رآك تخرج والقلم في يدك قال انتظر ادفع قيمة القلم فقلت وضعت الكتاب بدلاً عنه فيقول لك: طيب ادفع قيمة الكتاب فتقول: أنا ما أخذت الكتاب أدفع شيء ما أخذته انظروا كيف أنك الآن عقلاً أقنعته لكنه يعرف أنك غششته ما أقنعته لكن لا يملك لك جواباً.

الجواب عن مثل هذا أنك عللت كل واحد بالآخر فوقع الدور والدور باطل، لنا أن نلهم أو نذكر هذا البائع بهذا الأمر ونقول له هو علل لك هذا بهذا وعلل هذا بهذا فجعل كل واحد منهم علة للآخر وإذا وقع الأمر كذلك فهذا تعليل باطل ولا يقبل من صاحبه.

لو أردنا أن ننظر فيما نحن فيه هنا بعض النحويين هؤلاء الذين قالوا: إن الفعل الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك كعلمت قال بعضهم: سُكنت الميم كراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقد قال بعضهم حين سئل لماذا تاء الفاعل متحركة ولم تسكن ؟ قال: لأسباب منها حتى لا تلتبس بتاء التأنيث الساكنة. ومنها: لو أنا سكناها وما قبلها ساكن أعني آخر الفعل الماضي متصل بها لالتقى ساكنان ولا يصح التقاء الساكنين، هو الآن سكن ما قبلها لتحركها ثم حركها لسكون ما قبلها فجعل هذا علة لهذا وهذا علة لهذا فوقع في الدور والدور باطل؛ ولهذا نقول: إن هذا التعليل تعليل لا يصح إذا عللت الشيء بما هو معلول له فهذا باطل. يقول بعض الأدباء:

بيني وبين صاحبي دور ألا وأسفا *** لولا جفاه لم أشب لولا مشيبي ما جفا.

يقول: إن شيبه هو الذي جعل صاحبه يجفوه وجفاء صاحبه الذي جعل رأسه يشيب فجعل كل واحد منها علة للآخر فدل هذا على أن كلا الأمرين باطل لا هذا صحيح ولا هذا صحيح إذن نفهم من هذا أن مثل هذا التعليل فيه تكلف أعني تعليل سكون آخر الفعل الماضي أنه مفتوح ولكن سكن لتحرك ما بعده وحرك ما بعده لسكونه نقول: أنت عللت الشيء بما هو علة له فقد وقعت حينئذ في الدور والدور باطل.

إذن لنا مخرج من هذا كله وهو ما رآه الأكثرون من أن الفعل الماضي إذا اتصل بضمير الرفع المتحرك سواء كان تاء الفاعل أو ناء الفاعلين أو غيره من تاء المخاطب أو تاء المخاطبة نقول: إنه يجمع حينئذ على السكون ولا داعي لالتزام حالة واحدة لبناء الفعل الماضي وهي البناء على الفتح بل نقول: هو يبنى على الفتح في أكثر الأحوال لكنه إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك بني على السكون وإن اتصلت به واو الجماعة بني على الضم إذن الماضي في أكثر أحواله مبني على الفتح ولا يخرج عن ذلك إلا في حالتين حين اتصال ضمير الرفع المتحرك يعني الضمير الذي يكون مرفوعاً ويعرب فاعلاً. المتحرك غير الساكن عندنا ضمير رفع ساكنة: واو الجماعة ألف الاثنين هذه ضمائر كل واحد منها فاعل ومع ذلك هي ساكنة فلا تدخل في موضوعنا ضمير الرفع المتحرك ناء الفاعلين النون فيها مفتوحة متحركة تاء المتكلم تاء مضمومة تاء المخاطب ذهبتَ التاء مفتوحة، تاء المخاطبة ذهبتِ تاء مفتوحة نون النسوة ذهبنَ النون مفتوحة إذن إذا جاءنا ضمير يعرب فاعلاً ومن رفع يعني يكون إعرابه محله الرفع وهو متحرك ليس ساكناً فإنه في هذه الحالة الماضي يخرج عن أصله وهو البناء على الفتح إلى البناء على السكون.

الحالة الثانية: الذي فيها يخرج عن أصله الذي هو البناء على الفتح إن اتصل به واو الجماعة وحدها دون غيرها من ضمائر الرفع الساكنة كألف الاثنين فإنه عند اتصال واو الجماعة بآخره يبنى على الضم طب إذا اتصل به ألف الاثنين يبقى على أصله مفتوحا.

إذن هذه الطريقة هي الأسلم وهي الأبعد عن التكلف وهم قد هربوا من أمر، هم أرادوا أن يجمعوا شتات الموضوع وأن يجعلوا الماضي دائما مفتوح لكن وقعوا في إشكال أكبر لكن هذا التأويل الذي يبعد ولا يسيغه العقل، أرجو أن يكون هذا الأمر وإن كان فيه نوع من تشغيل الذهن قليلاً ترى بعض الأمور العقلية نافعة تحرك الذهن وتجعل الإنسان يستطيع استنباط القواعد والعلل وإنما يؤتى العلوم من استنبط عللها ووصل وغاص إلى هذه العلل وهذه الحكم لأنه إذا وصل إليها استطاع أن يقيس عليها أمثالها.

نسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يرزقنا عقولاً وأذهاناً متفتحة واعية تغوص في علل الأحكام وحكمها حتى نستنبط من دررها ما نستطيع استنباطه لعل الله -سبحانه وتعالى- أن يؤتينا من علمه شيئاً ينفعنا عند لقائه -سبحانه وتعالى-.

إذا سلمنا بأن توالي الحركات مكروه في لسان العرب ولذلك سكنوا آخر الفعل فإننا نقع في مشكلة أخرى وهو نحو قولهم فثبتنا الأربعة متحركة كيف يحركونها؟

هم لا يمنعون توالي المتحركات ولكنهم يستثقلونه وهذا الاستثقال ليس معناه أنه لا ينطق به لكنهم يقولون: الأخف على لسان العربي أنه إذا تكلم بحركات متواليات لا يزيد عن ثلاثة ولذلك يشفعها أو يتبعها بتسكين ثم ينطلق بعد ذلك في التحريك، لكن هذا لا يعني أنه لا يمكن نطق أربع متحركات بل أكثر من ذلك يمكن نطقه بثقل كتبتا على الرغم من أنه يمكن نطقه لكنه لو قلت كتبنا لكانت أخف، فقولنا كتبنا أخف من قولنا كتبتا هذا أمر واضح ولذلك هم من باب الاستحسان وليس من باب الجزم والإيجاب.

هناك من يقول: إن الفعل الماضي والأمر لا يتعاقب عليهما معانٍ مختلفة تفتقر في تمييزها إلا الإعراب أما المضارع فإنه يؤدي معنى زائداً على معناه الأصلي بسبب دخول العوامل عليه فلذلك صار معرب

هو هذا أحد التعليلات التي يذكرونها طبعاً هم يذكرونها لإعراب الفعل المضارع وليس لبناء الفعل الماضي والأمر طبعاً هم يقولون: إن الأصل في الأفعال البناء والأصل في الأسماء الإعراب وما خرج عن ذلك فإنما هو خارج عن أصله فيبحث عن علته وما جاء عن أصله لا يسأل عن علته لأن علته مجيئه على الأصل تعليل الشيء يكون مجيؤه على الأصل فيقولون: الأصل في الأفعال البناء ولذلك صار الماضي والأمر وبعض المضارع مبنيات وإنما يعرب المضارع في بقية أحواله غير الحالتين المعروفتين وهما اتصاله بنون النسوة ونون التوكيد وأما الأسماء فإن الأصل فيها أن تكون فاعلة ومفعولة وأن يبتدأ بها وأن تسند إليها الأحداث والوقائع ومادامت يحصل لها هذا الشيء فحينئذ ينبغي أن تختلف حركاتها لتختلف المعاني التي تؤديها وهذا هو شأن الاسم ولذلك صار الأصل فيه الإعراب فإذا جاءنا اسم معرب لا نقول لماذا زيد وعمرو وخالد وصالح ومحمد لماذا هي معربات؟ لكننا نقول لماذا أين وهذا وما ومن لماذا هي مبنيات؟ لأنها خالفت الأصل فحينئذ لابد أن نعلل بناء أسماء الاستفهام والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة إلى آخره، والنحويين قد عللوا بناء هذه الأشياء لأن هذا خروج عن الأصل.

إذن ما ذكرته يا أخي الكريم هو تعليل لإعراب الفعل المضارع لأنه خرج به عن الأصل من أحوال الفعل الذي هو البناء فخرج عن هذا الأصل وأعرب وسبب إعرابه ما ذكرته أو ما التمسوا له هذه العلة ولعلها علة من العلل أنه يدخل عليه من العوامل ما يحتاج إلى تغيير آخره فهو يكون منصوبا ويكون مجزوما ويكون مرفوعا إذا تجرد هذه العوامل ولكن العلة أو الحكمة الأظهر في كل أمور اللسان هي أن يسند هذا إلى أنه هكذا نطقت العرب نحن نلتمس علة حتى تطرد معنى في القواعد لأنا لو قلنا: الفاعل مرفوع لأن العرب رفعته والمبتدأ مرفوع لأن العرب رفعته وهذا كلام صحيح وهو الأصل لكن أيضاً نلتمس حكمة أو علة حتى نقيس على ذلك أمثالها وحتى نعرف لماذا هم رفعوا الفاعل؟ نعم الفاعل مرفوع لأنهم رفعوه لكن لماذا العرب الفصحاء رفعوه؟ إذا عرفنا حكمة ذلك أو ظهر لنا شيء من هذه الحكمة استطعنا أن نتعرف على أحوالهم والأسباب الدعاية لهم إلى النطق بهذه الطريقة ومن ثم أمكننا الإمساك بزمام هذه اللغة وكيف نطقت وأمكننا حينئذ التعرف على حكمها وقياس أمثالها عليها.

يقول المصنف -رحمه الله تعالى- (والأمر مجزوم أبداً )

سـؤال:

لو أذنت لي أن نسأل الإخوة سؤالاً حتى أعرف مدى متابعتهم:

عندما نقول أكرمنا سكنا آخر الفعل الماضي وعندما نقول أكرمنا فتحنا آخر الفعل الماضي فلماذا سكناه مرة وفتحناه مرة مع أن الصيغة هي هي فعل وبعده نا؟ لماذا في قولنا أكرمنا سكنا وفي قولنا أكرمنا فتحنا بمعنى آخر ما الفرق بين الجملتين؟

في الحالة الأولى كانت ناء الفاعلين حال السكون أكرمنا أما الحالة الأخرى فوقت مفولاً به

إذن في الحالة الأولى اتصل به ضمير رفع متحرك فتحقق بناؤه على السكون أما في قولنا أكرمنا فالذي اتصل به ليس ضمير رفع ولكنه ضمير نصب لأنه مفعول به ونحن نقول: إنما يبنى الفعل الماضي على السكون إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك أما إذا وقع الضمير الذي بعده في غير محل الرفع فإنه لا يبنى حينئذ الفعل الماضي على السكون وإنما يبقى على أصله وهو البناء على الفتح.

نأتي الآن لما قاله المصنف من الحديث عن فعل الأمر في قوله: (والأمر مجزوم أبدا) هنا أيضا قد يقول قائل: إن فيه إشكالاً الذي نعرفه يا إخوان أن الجزم علامة إعراب، الجزم نوع من أنواع الإعراب والذي نعرفه من الأمر

أنه مبني، الفعل الأمر مبني فكيف يقول المصنف إن فعل الأمر مجزوم ونحن نعرف أنه لا يجزم من الأفعال إلا المضارع وأما الماضي والأمر فإنهما مبنيان ولا يصح أن نقول إنهما مجزومان؟

الجواب عن ذلك أن المصنف يتبع في ذلك الكوفيين وهو كسيره في كثير من اختياراته فهو كثيراً ما يختار منهج الكوفيين النحوي، الكوفيون ماذا يقولون؟ يقولون فعل الأمر ليس مبنيا وإنما هو معرب طيب كيف معرب إذا كان معربا معناه أنه فيه عوامل داخلة عليه إذا كان مجزوماً لابد له من جازم؟ قالوا: نعم له جازم أين الجازم؟ قالوا: لام أمر مقدرة كقولك: اذهب أصله لتذهب فهو أصله لتذهب فهو مضارع مجزوم ولكنه أريد به الأمر فحذفت لام الأمر وأتي بصيغة اذهب هذه للدلالة على الأمر وبقي على جزمه باللام.

فإذن هو عندهم مضارع مجزوم ولكن بحذف الجازم طبعاً هذا أيضاً فيه تكلف أن نقول هو مجزوم والجازم غير موجود لسنا في حاجة إلى هذا الأمر، الأولى أن يقال: هو مبني على السكون وهذا ما عليه الجمهور، هذا ما عليه البصريون وسار عليه المحققون من النحويين أن فعل الأمر مبني وسكونه بناء وليس جزماً ولكنه بناء وتسكينه هنا بناء، كيف ذلك؟ نقول في قولنا اضرب مثلا فعل أمر مبني على السكون وهذا هو أكثر أحواله كما قلنا في الماضي إن أكثر أحواله أن يكون مبنياً على الفتح فالأمر كذلك أكثر أحواله أن يكون مبنياً على السكون وكما قلنا في الماضي: إنه يخرج عن أصله وهو البناء على الفتح إلى البناء على السكون والبناء على الضم إذا اتصل به ضمير رفع متحرك أو واو الجماعة فكذلك فعل الأمر يخرج عن أصله وهو البناء على السكون إلى حالات أخرى كيف ذلك؟ تتصل بآخر الفعل الأمر نون التوكيد وحينئذ لا يسكن ولكنه يكون كحال فعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد، الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد اعلموا يا إخواني أن الفعل الأمر يشبه الفعل المضارع في كثير من حالات بناه كيف ذلك؟ يبنى على الأحوال التي يعرب بها الفعل المضارع، نحن قلنا: إن الفعل المضارع يجزم بالسكون، والفعل الأمر يبني على السكون، الفعل المضارع يبنى على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد سواء خفيفة أو ثقيلة والفعل الأمر أيضاً يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة عندما تقول ليذهبن فلان، أنت تقول في الأمر اذهبن فتبنيه أيضا على الفتح كما بنيت الفعل المضارع على الفتح بعد اتصاله بنون التوكيد كذلك عندما نأتي بالفعل المضارع في حالة الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة المجزومة تقول: لم يذهبا فإذا بنيت الفعل الأمر تبنيه على ما تجزم به الفعل المضارع فتقول اذهبا فتبنيه على حذف النون الذي جزمت به الفعل المضارع وهو حذف النون كذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر عند جزمه وهو مضارع تجزمه بحذف حرف العلة فإذا جئت به أمراً أعني: الفعل المعتل الآخر جئت به أمراً فإنك أيضاً تبنيه على حذف حرف العلة.

إذن الفعل الأمر يشبه الفعل المضارع المجزوم في حالاته إلا أنه مبنيه وذاك معرب فقط، مرة أخرى فعل الأمر يشبه الفعل المجزوم في حالاته ففعل الأمر يبنى على السكون والمضارع المجزوم يبنى على السكون ويبنى الفعل الأمر على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد كما أن المضارع يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد ويبنى الأمر على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر كما أن المضارع يجزم بحذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر ويبنى الأمر بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة كما أن المضارع يجزم بحذف هذه النون إذا كان من الأفعال الخمسة إذن هذا يقرب معرفة أحوال الفعل الأمر وهو أن نقيسه على الفعل المضارع المجزوم ولا فرق بينهما إلا أن هذا أعني الأمر مبني وذاك معرب فقط وإلا فأحواله كأحواله.

بقي تنبيه في هذا الأمر أن هناك سهواً أيضاً في كتاب فضيلة الشيخ -رحمه الله تعالى- الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين وترى كتاب الشيخ أملاه إملاء وهو عليه ملاحظ طباعية كثيرة لأن الشيخ توفي -رحمه الله تعالى- قبل أن يطبع الكتاب وأخرجه طلابه بعده وهي من جهد أحد الطلاب الذين كتبوه وهم نقلوا كلام الشيخ تماماً في تسجيل الدرس كما هو، وأنتم تعلمون أن الإنسان الذي يتكلم غير الإنسان الذي يحرر ويكتب، الذي يتكلم يكرر بعض الكلمات التي هي من لوازم كلامه يسمون الكلمة التي يكررها المتكلم بين الفينة والأخرى يسمونها اللازمة بعض الناس يكرر كلمة «يعني» بين كل كلمة وكلمة يقول: «يعني»، وهو لا يقصد معنى كلمة «يعني» لكنه يستغل هذه الكلمة لتذكر فكرة معينة أو شيء فيأتي بهذه الكلمة وكل إنسان غالباً له لازمة يكررها دون أن يقصد فمن يتكلم يذكر كثيراً من اللوازم في حين أنه إذا كتب وألف ينقح كتابته وتأليفه عن ذلك، ثم لو أنه كتبه الكاتب ثم روجع من المؤلف فيقول: احذف هذا وأصلح هذا وزد عليه كذا. إلا أن الكتاب لم يعرض على الشيخ -رحمه الله تعالى- بعد كتابته فصار فيه ما يقع في الكتب المملاة إملاء، نص الحديث، والحديث أحياناً يخرج عن الموضوع وأحياناً تكرر فيه بعض الألفاظ وأحياناً يبدأ بما يبدأ به الكلام الودي بين الناس غير الكلام المؤلف. فأنا أقول: وجه السهو الواقع هنا قد يكون من الطالب الذي كتب نص الكلام. فعل الأمر فاعله مستتر وجوباً. إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة طبعاً لا إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة ما الفاعل؟ هي الألف الاثنين أو واو الجماعة ولا يقال: إنه مستتر وجوباً لا يحكم بهذا الحكم فيقال: إن الفعل المضارع إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة فاعله

مستتر وجوباً، الأفعال الخمسة كما تعلمون هي فاعلها هذه الضمائر التي لحقت بها، هــذا فــي الــصفحة الثامنــة والتسعين لمن كان يتابع كتاب الشيخ.

هذا ما يتعلق بفعل الأمر وسيتلوه -إن شاء الله- الحديث عن الفعل المضارع.

تسأل عن اسم كتاب فضيلة الشيخ ابن عثيمين عن الآجرومية

شرح متن الآجرومية الشيخ -رحمه الله تعالى- شرحه في دروس متوالية متعاقبة وهو مسجل الشرح صوتياً ثم أخرج أخرجه بعض طلابه في كتاب ولكنه يحتاج إلى تنقيح لأنه ما دام لم يعرض على الشيخ فيحتاج الأمر إلى أن ينقح لأن الحديث الذي يكون مباشرة إلى الطلاب ليس هو المقصود أن يثبت في كتاب ينبغي أن يكون محرراً من كل لبس وخطأ وأما الحديث الذي يلقى قد يكون فيه تكرار قد يكون فيه تأكيد على قضية معينة فتكرر لأنه يريد أن يرسخها في ذهن السامع قد يكون فيه أسئلة ليست بالمستوى القوي لكن على كل حال الكتاب فيه خير كثير.

هنا معلومة جديدة بعث بها الأخ الكريم: يقول: هناك نسخة جديدة منقحة ومحققة لهذاالكتاب.

الكلام هو: أي نسخة يقصد؟ النسخة طبعاً هو الكتاب نفسه هو ما طبع أصلاً إلا حديثاً طبع الكتاب أصله طبــع حديثاً طبعته أيضاً التي نتكلم عنها وفيها نقص طبعة مصر دار المسلم هذه طبعة، الحقيقة فيها أخطاء كثيرة ولعلها جاءت من الطالب الذي نسخها.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولــه: أنيــت وهو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصب أو جازم)

هنا المصنف عرف المضارع بقوله: (ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربعة التي يجمعها قولك: أنيــت) وهــذا تعريف بالشرط وتعريف الشيء بشرطه فيه قصور كيف ذلك؟ شرط الفعل المضارع أن يبدأ بواحــد مــن هــذه الحروف زيادة عليه وهي الهمزة أو النون والياء والتاء المجموعة في أنيت أو نأيت، الحروف الأربعة هذه وقال: (زوائد) لأنها زائدة عن الفعل فليست من الحروف الأصلية للفعل وإنما تزاد وتسمى حروف المضارعة هذا شرط في الفعل المضارع لكن هل يصح تعريف الشيء بشرطه؟ هذا هو السؤال أنت مثلا تمثل لهذا، عندما نقول في كرم الفعل الماضي نأتي به مضارع بهذه الزوائد الأربع فنقول يصح أن نقول فيه أكرم ونكرم وتكرم ويكرم هذه الأربعة ولا يأتي الفعل المضارع إلا بواحدة من هذه الأربعة شرط في الفعل المضارع أن يبدأ بواحد من هذه الأربعة، لكن هل هذه الزوائد أو هذه الأربعة خاصة بالمضارع؟ نحن نعرف مثلا أني أستطيع أن أقول: أَخرَجَ هــذا ماضـــي أم مضارع أم أمر؟ هذا ماضٍ ومع ذلك في أوله همزة وأقول: تباركَ فهذا في أوله تاء ومع ذلك هو مــاضٍ ولــيس مضارعاً وهذا تراه يلبس على كثير من الطلاب صيغته صيغة المضارع لكن إذا فكر فيه وجد أن زمنــه مــاضٍ؛ ولذلك المعول عليه هنا هو الزمن وليس صورة الفعل.

وبدؤه بالنون أن تقول مثلاً نَصَرَ ونَبَتَ هذا فعل ماضٍ ولكن مبدوء بالنون وتقول: يَنعَ ويَبُسَ هذا مبدوء باليــاء ومع ذلك هو ماضٍ.

إذن قد يبدأ غير المضارع بهذه الحروف فإذا قلنا: إن الفعل المضارع هو ما بدئ بواحد من الحروف الأربعــة الهمزة والنون والياء والتاء فتعريفنا غير مانع لأنه أدخل معه الفعل الماضي فقد يبدأ بهذه الحروف فمعنى ذلك أن هذه الأفعال الماضية المبدوءة بهذا الحروف الأربعة هي أفعال مضارعة وهذا لا يقول به أحد؛ ولذلك فنقول هــذا التعريف غير مانع هو جامع لكل أنواع المضارع لأنه لا يأتي المضارع إلا فيه واحد من هذه الزوائد لكنه غيــر مانع فإنه لا يمنع دخول بعض الأفعال الماضية فيه والمناطقة يشترطون في التعريف أو في الحد أن يكون جامعــا مانعا، جامعا لكل فروع المعرف ومانعا لدخول غيره فيه هنا كما ترون لم يمنع دخول بعض الأفعال الماضية فيه، فلذلك نقول: إن تعريف الشيء بشرطه لا يسوغ ويمكن أن نلتمس العذر هنا للمصنف أنه قــال: (بأحــد الزوائــد الأربعة) قوله: بأحد الزوائد نعني بقوله ينع وقولنا مثلا نفر هذه الياء والنون ليسا من الزوائد ولكنهما من أصــول الكلمة فلا تدخل فيه ولكن نقع في إشكال أكرم مثلا وتبارك فهي زوائد ومع ذلك الفعل ماضٍ وليس مضارعاً.

إذن حتى لو كانت هذه الحروف زائدة فهي أيضاً لا تمنع دخول بعض الأفعال الماضية فيه ومثلها أكــرِمْ مــثلاً فعل أمر فإنه قد زيد في أوله الهمزة على تعريف المصنف يدخل هذا في الفعل المضارع فيقع الخلط ولذلك نقول: إن هذا التعريف بالشرط لا يقع ولو قال: إن الفعل المضارع شرطه أن يبدأ بواحد من هذه الزوائد الأربع لاستقام له الكلام.

هناك تعريف للمصنفين الآخرين؟

أي نعم، الفعل المضارع هو ما دل على زمن الحال والاستقبال واتصل بالزمن أو كان أحد مدلولاتــه الــزمن، نحن نأتي بــ «أن يكون أحد مدلولاته الزمن» حتى نخرج الأسماء والحروف يدخل في باب الأفعال ثم نبين أنــه يحتمل الحال والاستقبال لنخرج الأمر والماضي لأن الماضي يحتمل الماضي ولا يخرج عنه إلا لعلــة والأمــر لا

يكون إلا في المستقبل فالذي يحتمل الحال والاستقبال هو المضارع ولم يكن يلـزم علـى المـصنف أن يعـرف المضارع لأنه ما عرف الماضي ولا الأمر فيما سبق فكان يكفيه أن يبين أن هذا الذي ذكره من الزوائد أنها شرطه شرطه أنه يكون فيه، ولو قال: والمضارع شرطه أن يبدأ بإحدى الزوائد الأربعة التي يجمعها قولك: أنيت لاستقام له الكلام، ولعله قصد هذا ولكن العبارة لم تسعفه.

قال: (وهو مرفوع أبدا) ثم استثنى قال: (حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) هذا عليه أيضا مأخذ، هل أستمع من أحد منكم ممن يتفطن إلى المأخذ في هذا الكلام؟ يقول: (هو مرفوع أبدا) يعني في كل حال، قال: (حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) يعني حتى لا تقول له أين الناصب والجازم؟ هو استثنى الآن لكن بقي كلامه فيه دخل.

قوله: مرفوع أبداً

ما وجه الخلل في قوله ومرفوع أبداً؟

لأن الفعل المضارع قد يبنى على السكون وقد يبنى على الفتح

هو الآن يفهم من كلامه أن المضارع دائماً معرب مرفوع أبداً إلا إن دخل عليه ناصب فينصب أو دخل عليـه جازم فيجزم هذا مفهوم كلامه. معنى ذلك أنه لا يخرج عن الإعراب إلى البناء مطلقاً وهذا غير صحيح فهـو لـم يشر، كان الأولى أن يذكر وأن يشير إلى أن المضارع قد يبنى وذلك في الحالتين إذا اتصلت به نون النسوة بنـي على السكون أو اتصلت به نون التوكيد تكون مثل ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾[الطلاق: ٢٢٨] يتربصن فعل مضارع اتصلت به نون النسوة فبني على السكون و﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ ﴾[يوسف: ٣٢] فليسجنن هنا فعل مضارع اتصلت به نون التوكيد وبني على الفتح.

إذن هو يخرج عن حالة الإعراب التي هي أكثر حالات المضارع إلى البناء في هاتين الحالتين عنـد اتـصال إحدى هاتين النونين أعني نون النسوة أو نون التوكيد شديدة كانت أو خفيفة يعني ثقيلة أو خفيفة يعني نون التوكيد أحياناً تكون مثقلة وهي مشددة وأحياناً تكون مخففة بحسب حاجة المتكلم إلى تأكيد الكلام فقد يحتاج إلى تأكيده بقوة فيأتي بنون التوكيد الثقيلة وقد يأتي بنون التوكيد خفيفة لأنه لا يريد تأكيد الكلام إلا بخفة ولذلك ولعل ذلك سبق أن ذكرناه عندما يقول الله –سبحانه وتعالى– حكاية عن امرأة العزيز ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًـا مِّـن الصَّاغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[يوسف: ٣٢] قال بعض المفسرين: إنها أكدت يسجنن هذه بنون التوكيد الثقيلة وأكدت يكـونن من الصاغرين بنون التوكيد الخفيفة لأنها كانت حريصة على سجنه حتى لا يذكر حقيقة ما وقع أكثر من حرصـها على صغاره وذله لأنها في عدم سجنه إفشاء لأمره وأما في صغاره وذله فهو مجرد انتقام للنفس تشفي وهذا أمره أهون من خوف الفضيحة إن هو أخبر.

على كل حال يهمنا الآن أن الفعل المضارع إذ اتصلت به نون التوكيد بني على الفتح .

المضارع إذا كان معتل الآخر أيضاً ما يدخل في كلامك الذي ذكرته؟

المضارع المعتل الآخر في مسألة الإعراب والبناء فإنه يبقى مرفوعاً ومنصوباً ومجزوماً ويبنىعلـى الـسكون ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد أو نون النسوة، لكن الكلام في ظهور الحركة وظهور العلامة فإنه إذا كان مجزوماً فإن علامة جزمه غير علامة جزم صحيح الآخر فهذا معروف عرفناه أنه يجزم بحذف حرف العلـة وهذا يجزم لكن كلاهما مجزوم لا يخرج عنه ولا يجزم بالسكون فإذن الجزم باقٍ ولكن علامة الجزم هي المختلفة فيه وكذلك فيما يتعلق بالنصب أو الرفع فإنه إذا كان معتل الآخر مثلاً بالألف فإنه يكون منصوباً بفتحة لكـن مـا تظهر الفتحة على الألف لأنه يتعذر إظهار الفتحة على الألف؛ لأن الألف لا تتحرك الألف ساكنة دائما بخلاف مـا لو كان صحيح الآخر فإنه يمكن إظهار الفتحة على آخره.

هناك تعريف آخر مستنتج، في تعريف الفعل المضارع وهو: ما صح دخول لم ولما عليه. لأنـه إذا قلنـا: إن الفعل المضارع هو ما أفاد الحال أو الاستقبال أن يلتبس بأمر آخر وهو أنه يفيد الماضي إذا دخلت عليه لم فنقـول هو ما صح دخول لم ولما عليه أرى أنه هو التعريف

كلامك طيب لكنه تعريف بالعلامة هذا تماماً مثل أن تقول: الفعل الماضي هو ما صح دخول تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل عليه هذا صحيح، لكنه لا يأتي في تعريفه لأنك حينئذ لم تذكر أحواله ولم تبين معناه أنت بينت علامته لكنك ما بينت معناه إذا قلت: إن الفعل الماضي هو ما قبل تاء التأنيث الساكنة أو تاء الفاعل قطعاً أنت الآن أخرجت غيره لأنه ما يقبل تاء التأنيث الساكنة ولا تاء الفاعل إلا الماضي ولكنك ما بينت معناه والتعريف يحتاج إلى بيـان المعنى أما مسألة أن المضارع في بعض الأحوال يخرج عن دلالته على الحال أو الاستقبال والمضي فهذا يكـون نعم، لكنه لابد له من قرينة ولذلك يمكن أن نضمن هذا في التعريف ونقول: إلا بقرينة حتى نكون قد دللنـا علـى المعنى المقصود ولأن التعريف بالعلامة لا يكون تعريفاً تقول: هل أنت محتاج إلى التعريف في مثل هذه المتـون

المختصرة، المصنف غير محتاج إلى أن يعرف كل شيء يذكره ويكفي أن يذكر علامته فإذا ذكر علامته ميزه وأنى حصل التمييز فهذا هو المقصود.

استنتاج الأخ الكريم هو استنتج هذا التعبير؟

لا هو بين أن المضارع هو ما قبل «لم» وهذا صحيح هذه علامة الفعل المضارع.

أنا أقصد هذا المستوى الذي وصل إليه الطلاب -الحمد لله تعالى- على أن استنتج كذلك لا يكتفي فقط بالدراسة فقط

هذا ما نتوقعه من شباب بهذ التميز نحن نتوقع منهم هذا وزيادة ولذلك في الحقيقة عندما أسأل لا أسأل في الأمور الواضحة هذه أتجاوزها لأني أعد من أمامي من الطلال المتميزين من لا يحتاجون أن يسألوا عن هذه الأمور البدهية لأنك عندما تسأل عن الأمور الواضحة فإنك تنتقص من الشخص الذي أمامك وتقول: له اثبت لي أنك تفهم هذا الأمر الواضح، لكني بفضل الله -سبحانه وتعالى- عندما أريد السؤال وأرى هذه الوجوه الحقيقة أبداً في أن أختار السؤال الذي يليق بهؤلاء الحاضرين أو يليق بمستواهم، هذا الحقيقة يرفع من مستوى الدراسة وخشيتي ألا يسير السائرون من المشاهدين بهذا المسير ولذلك أنا عندما أبدأ في الشرح أتبسط كثيراً لكني عندما أسأل الحاضرين أحاول أن يكون السؤال فيه نوع من التميز للمراوحة بين المتميز وإعطاء كل ذي حق حقه نعطي المتميز المتابع حتى لا يكون الأمر كله سهلاً وواضحاً وأيضاً المبتدئ يفترض أن نعطيه حقه في الحديث وأن نفصل له وأن نبسط له الموضوع بسطاً حتى ينال حظه من الشرح والإيضاح.

المضارع نقول: ضارع الشيء تسميته مضارعاً، ضارع الشيءُ الشيءَ يعني شابهه نقول فلان يضارع فلاناً يعني في مستواه يعني يشابهه في مستواه فمستواهما متقارب أو متشابه تسمية الفعل الماضي بالماضي واضحة لأن زمنه ماضٍ. تسمية فعل الأمر أمر أيضاً واضحة لأنك تأمر من أمامك غالباً تأمره إن لم يكن في مستواك أو أعلى منك فأنت تأمر يقولون: إن الأمر وكذلك النهي إن كان لمن دونك فهو أمر. إن كان لمن هو في مستواك فهو التماس وإن كان لمن فوقك كما في الحديث مع الله -سبحانه وتعالى- فهو دعاء ولذلك عندما يقول الله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ ﴿ وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] هذا نهي وأمر ولكنه في حق الله لا يقال: إنه أمر ونهي ولكن يقال هو دعاء الأصل أنه يكون الأمر عندما تتحدث إلى من هو دونك وهذا واضح في تسميته بالفعل الأمر.

لكن تسمية المضارع مضارعاً هذا ليس حديثاً عن زمن ولا حديثاً عن معنى. الماضي سمي ماضياً لأنه قصد به زمنه. الأمر سمي أمراً لأنه قصد به معناه.

طيب المضارع لا يدل على زمن ولا على شيء يطلب إحداثه قالوا: تسميته مضارعاً يعني مشابه. مشابه لماذا؟ قالوا: مشابه للاسم فيم شابه الاسم؟ بعضهم قال: على إطلاق يشبه الاسم على إطلاق أي اسم وذلك أنه يكون معرباً والأسماء الأصل فيها أن تعرب.

وبعضهم قال: لا.. المقصود شابه أو ضارع اسم الفاعل بالذات وهو أحد أنواع الأسماء المشتقة الذي يدل على من وقع منه الفعل كيف شابهه؟ عندما تقول: يضرب وتأتي باسم فاعل مثلا تقول ضارب:

قالوا: شابهه في الحركة والسكون فإن يضرب وضارب كلها تبدأ بحركة ثم سكون ثم حركة يضرب وكذلك ضارب فشابهه في الحركة والسكون في الترتيب.

قالوا: أيضاً شابهه في عدد الحروف فإن قولك يضرب من أربعة حروف وضارب من أربعة حروف أيضاً.

قالوا: شابهه في عدد الحروف الزائدة والأصلية فإن الحروف الأصلية في يضرب ثلاثة والزائد واحد وهو حرف المضارعة والحروف الأصلية في ضاب أيضا ثلاثة وهي ضرب والألف زائدة.

قالوا أيضاً: شابهه في المعنى فإن الفعل المضارع يدل على الحال أو الاستقبال وكذلك اسم الفاعل يدل على الحال أو الاستقبال فإنك إذا قلت ضارب فهذا يدل على الحال أو الاستقبال وكذلك يضرب.

تسأل عن إعراب في قول الشاعر:

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه

تسأل عن إعراب عرضه؟

هو مفعول به «دنس هو عرضه» فهو يدنس هو عرضه فعرضه مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

يسأل عن قول الله تعالى ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾[البقرة: ٢٣٠] يسأل عن إعراب بعد؟

يعني هذا الظرف بُني على الضم لأنه حذف المضاف إليه ونوي معناه فبني على الضم وهنا إذا حذف ما يضاف إليه يكون مبنياً على الضم.
لدي مجموعة من الأسئلة السؤال الأول: ما الفرق بين كلمة هَوية وهُوية؟
السؤال الثاني: يقول العامة جويت له هل يمكن أن تكون هذه عربية بأن تكون من الجوى؟ وكذلك تقول العامة إيوا قرأت معلومة أن معناها إي وربي فهل يمكن أن تكون صحيحة؟

أن مسألة هُوية وهَوية أن هذا من النسب إلى هو وما دام هو مضموم الهاء فلا يصح أن نقول هوية لأن حينئذ نكون قد نسبنا إلى هو وإذن الصواب فيهما هُوية وليس هَوية حتى تبقى صيغة الضمير هو الذي نسب إليه أصلا هو الضمير هذه واحدة.
أما الثانية هذه العبارة الثانية فلم أسمع بها ولا أعرف معناها ولذلك لا أفتي فيها ما أدري ما معنى جويت له هذه لا أعرف معناها ولأول مرة أسمع بها وقد ازددت بها علما ولكني ما فهمت معناها الحقيقة.
أما إيوا هذه التي يقولها العامة طبعا كلام العامة ليس حجة لكن مادامت سألت عن هذا فقطعاً إن إي هو جواب وجواب بالإثبات بمعنى نعم وعندما يقول القائل: إي وربي يعني نعم والله، يقسم على ذلك فقد تكون هذه الكلمة مأخوذة منها يعني أنها من إي ثم العطف شيء معطوف عليه ودمجتا وهذا هو الأظهر فيها أن تكون أخذت من هذا لأنها لم تعد على فصاحتها الأولى.
لا تصح دكتور ليست فصيحة
لا أنا أقول إيوا وحدها ليست فصيحة نقول إي وربي إي والله أو نقول إي ونكتفي بهذا نعم فهو حرف جواب للإثبات.
بالنسبة لقولكم: لم يدعُ إذا أسند إلى مفرد فهل يكون الفعل مجزوماً بحذف الواو يعني ممكن إعادة يعني التبس عليه الأمر في هذه القضية لم يدع كان مسنداً لمفرد أو كان مسنداً لواو الجماعة كيف يكتب وكيف يعرب؟
هنا إذا أسند للجماعة وكانت الواو حينذاك في الفعل يقصد بها واو الجماعة ضمير فاعل أصله يدعون ودخل الجازم فيأخذ حقه هو النون فيحدث هذه النون فتبقى الواو واو الفاعل كما هي نقول لم يدعوا وحذفت النون للجزم أما إذا كان الفعل يدعو للواحد وأدخلت عليه لم فإن الجازم يريد آخر الفعل المضارع المعتل فتبقي العين مضمومة فتقول: لم يدعُ فللواحد نقول: لم يدع بحذف الواو وللجماعة نقول لم يدعوا بحذف النون الأول فعل مضارع معتل الآخر والثاني فعل مضارع من الأسماء الخمسة مجزوم بحذف النون.
يقول: في قوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى ﴿٦﴾ ﴾[الأعلى: ٦] لماذا أثبتت الألف في آخر كلمة تنسى مع العلم أن الفعل المجزوم يبنى بحذف حرف العلة ؟.
نعم الفعل المجزوم يبنى بحذف حرف العلة لكن هنا لم يجزم هنا سنقرئك فيترتب على إقرائك ألا تنسى فلم يجزم لأن لا هذه نافية وليست ناهية هو لا ينهى الرسول –صلى الله عليه وسلم– عن النسيان ولكنه يخبره أنه سيقرأ ويترتب بعد إقرائه أنه لا ينسى ما أقرئ وسيحفظ له هذه قراءة محفوظة فإذن هذه ليست لا الناهية الجازمة حتى نقول: لماذا لم نجزم الفعل المضارع بحذف حرف العلة.
تقول: أرجو ذكر ضمائر الرفع المتحركة وهل هناك ضمائر غير متحركة؟
ضمائر الرفع المتحركة تشمل نا الفاعلين وذلك للجماعة المتكلمين وتاء الفاعل بحركاتها الثلاثة المتكلم تُ ذهبت المخاطب المذكر تَ ذهبت المخاطب المؤنث تِ في ذهبت.
الخامس من ضمائر الرفع المتحركة نون النسوة المفتوحة ذهبن هذه الضمائر الخمسة كلها لأنها كلها ضمائر رفع يعني تقع في موضع رفع فاعل وكلها متحركة لأنه حروفها نا النون في نا متحركة وكذلك التاء في حالاتها الثلاث ونون النسوة كلها متحركة فكلها تعرب فاعلاً حكمه مرفوع وكلها متحركة إذا اتصلت بآخر الفعل الماضي بني على السكون أما هل هناك ضمائر رفع غير متحركة نعم كل ضمير يعرب فاعلاً ولكنه ساكن فهي ضمائر رفع لكنها ساكنة غير متحركة وهذا يشمل واو الجماعة وألف الاثنين فإنا نقول ذهبوا وذهبا فذهبوا فعل ماض اتصلت به واو الجماعة فلم يبن على السكون لأن ضمير الرفع هنا وإن كان ضمير رفع إلا أنه ساكن وفي قولنا ذهبا الألف ضمير رفع تعرب فاعل ألف الاثنين ولكنه مبني على السكون لكون الألف هذه ضمير رفع غير متحرك، ضمير رفع ساكن.
تقول عندي إشكالية في ياء المخاطبة متى تكتب الياء في الفعل ومتى تكون كسرة اذهبي وذهبتي تسأل عن القاعدة في ذلك؟

أما في الأمر والمضارع فلابد من إثباتها لأنها حينئذ هي الفاعل في قولك اذهبي وتذهبين ياء المخاطبة هي الفاعل فلا بد من إثباتها والذي يحذف في حالة بناء فعل الأمر اذهبي أو في حالة جزم الفعل المضارع لم تذهبي أو نصبه لن تذهبي لكونه من الأفعال الخمسة الذي يحذف هو النون والفاعل الذي هو ياء المخاطبة فيبقى.

أما في حالة الفعل الماضي في قولك ذهبت فإننا حينئذ لا نحتاج إلى ياء المخاطبة لكون التاء هذه دالة على المخاطبة التاء المكسورة فتغني حينئذ عن ذكر ياء المخاطبة لأن التاء حينئذ هي الفاعل وهي دالة على المخاطبة فلا حاجة لذكر الياء في هذا المقام.

إذن تثبت ياء المخاطبة في حالتي الأمر والمضارع وتكون حينئذ هي الفاعل ولا يصح حذفها وأما كسر التاء في ذهبت فلا نقول إنه عوض عن ياء المخاطبة لأن التاء حينئذ هي الفاعل فلا نحتاج معها إلى ياء مخاطبة مع دلالة التاء المكسورة على المخاطبة.

تقول: ما قولك يا شيخ في أبهى بالألف المقصورة هل تجمع للعلمية والوصفية وصيغة الفعل وربما التأنيث أيضا ؟

خذوا قاعدة يا إخواني في الممنوع من الصرف لا تجتمع العلمية مع الوصفية مطلقا قد يجتمع علل في الكلمة الواحدة وتذكرون في مثل كلمة أذربيجان أنه اجتمع فيها خمس علل من علل منع الصرف العلمية والعجمة والتركيب المزجي والتأنيث وزيادة الألف والنون وقلنا يكفي منها علتان لمنع الصرف فتجتمع عدة علل لا إشكال لكن لا يمكن أن يكون هناك اجتماع للعلمية والوصفية فإن العلمية والوصفية رأسان من رؤوس علل الصرف كل واحدة منها يكون عدة علل يعني يكون مع العلمية عدة علل ويكون مع الوصفية عدة علل ولكن لا يكون العلمية والوصفية معا في شيء واحد، والعلة في هذا واضحة لأنه لا يكون الشيء علما ووصف في نفس الوقت علم معناها اسم لشيء سمي به ووصف معناه اتصف به شيء آخر وأنت لا تصف بالاسم العلم فلا يمكن أن يجتمع في الشيء أنه علم ووصف نعم اجتمع في أبهى العلمية والتأنيث لأنها بلدة وحينئذ تمنع من الصرف لكن لا تظهر علامة منع الصرف فيها لأن آخرها ألف هي مقصورة اسم مقصور والاسم المقصور لا يظهر عليه جره بالفتحة أو عدم تنوينه لكننا نقول إنه بهذه المثابة تقدر عليه الحركة على آخره لأن الألف لا تقبل الحركة وهذا هو الشأن في كل اسم مقصور.

عندي سؤالان:

السؤال الأول: لسة معناها ليس بعد ولكن هل لها أصل في اللغة العربية ؟

السؤال الثاني: نوع الواو في ذاهبون ويذهبون؟

أحد المتصلات سألت عن زويت له في حديث عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– زويت لي الأرض تعليق الشيخ؟

أما الصيغة العامية لسة هذه تقول هي أنها بمعنى ليس بعد هي الآن قالت ما أصلها هي الآن وضحت أنها قد تكون من هذا الأصل وأنها حرفت أو دمجت بهذه الطريقة فما دام هذا المعنى واللفظ متقارب فقد يكون هذا أصل لهاذا ومعظم الكلمات العامية التي هي في بيئة عربية معظمها أصولها عربية لكنها حرفت إما صوتيا أو حرفيا إما في الحروف أو في الأصوات فالعامية إنما هي عربية محرفة هذا في البيئات العربية إن لم تكن دخيلة من غيرها.

تسأل عن الفرق في ذاهبون ويذهبون أجيب أم أسأل النجباء عن الفرق بينهما؟

يذهبون من الأفعال الخمسة

الكلام عن الواو ما الفرق بين الواوين؟

الواو علامة رفع في يذهبون، يذهبون أصلية في الكلمة

هي كلمة مستقلة أنت الآن عندك ذاهبون جمع مذكر سالم ويذهبون من الأفعال الخمسة إذا اتضح لك هذا تستطيع ان تفرق الآن بين الواوين.

هذه فعل وهذه اسم

الواو ما الفرق بينهما؟ ماذا تكون الواو هنا وماذا تكون الواو هنا؟ يعني نحن الآن لم نجب السائلة عن سؤالها بعد نعم نحن فرقنا بين الكلمتين ولكن ما فرقنا بين الواوين هي تسأل عن الفرق بين الواوين.

الواو في يذهبون فاعل

ضمير اسم مستقل فاعل

والواو في ذاهبون علامة رفع لأنه جمع مذكر سالم

جمع مذكر سالم مرفوع وعلامة رفعه الواو إذن هي علامة رفع في ذاهبون وهي كلمة مستقلة فاعل في يذهبون هذا هو الفرق.

الأخ الذي وضح بقوله في الحديث (زويت لي الأرض) نعم الحديث هو بهذه الصيغة لكن أنا لا أعرف ما معنى زويت له هي تقول الآن أنها عبارة متداولة فأنا لا أعرف أنها متداولة وأعرف معنى زوى وأعرف معنى له لكني لم يتضح لي ما وجهة الدلالة لهذه العبارة فقط وإلا أنا لا أقول أنها كلمة أعجمية هي عربية لكن الكلام على أنها عبارة متداولة ما معناها لا يظهر لي معناها وأما زوى بمعنى لوي الشيء وضم حتى يظهر زويت لي الأرض يعني جمعت لي حتى أطلع عليها هذا واضح معناه كما في نص الحديث.

تسأل عن إعراب لا تحقرن صغيرة إن الجبال من الحصى

كل البيت تريده؟

نعم

لا ناهية سأوجز في الإعراب تحقرن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية والنون طبعا نون التوكيد الثقيلة لا محل لها من الإعراب حرف توكيد والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وصغيرة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ثم استأنف قال إن الجبال من الحصى إن حرف ناسخ الجبال اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره من حرف جر والحصى اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره لكون الاسم مقصور منع من ظهور الكسرة التعذر والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل رفع خبر إن.

يسأل يقول الله تعالى في سورة ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾[هود: ١٠٥] لماذا جزم الفعل يأت بعد يوم مع أنها ليست من أدوات الشرط؟

ويسأل كذلك عن قول الله تعالى ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾[الكهف: ٢٩] عن إعراب كلمة الحق؟

هنا لم يجزم الفعل وإنما هو لغة من لغات العرب وسبق الحديث عنه في اللقاء السابق أنه ليس معنى حذف حرف العلة دائما أن يكون الفعل فيه مجزوما ولكنه بعض العرب ينطق به بحذف حرف العلة مع بقائه على إعرابه وهذا جاء على صيغة من صيغة لسان العرب.

الثاني يسأل عن إعراب ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ كلمة الحق

حينئذ ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ هو الحق حينئذ يكون خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

يسأل عن قول الله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[الأنبياء: ٢٢] عن إعراب آلهة ولفظ الجلالة؟

لو كان فيهما آلهة آلهة اسم كان لأنها تقول لو كانت آلهة فيهما فآلهة اسم كان مؤخر وفيهما جار ومجرور وخبر كان المقدم في محل نصب فإذن آلهة اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وإلا الله حينئذ يكون إذا قلنا إلا اللهَ فيكون حينئذ مستثنى بإلا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره هذا إذا كانت محركة بالفتح وإذا كانت محركة إلا الله أنا ما يحضرني الحركة في الآية بالضمة إلا الله لأنه جاء بأسلوب الشرط وما دام جاء بأسلوب الشرط الذي هو بمسابة النفي يعني ليس فيهما آلهة إلا الله وحنيذاك أصبح الكلام غير موجب وإذا كان الكلام غير موجب صح إتباعه لما قبله فلا تصبح الكلمة منصوبة على الاستثناء وإنما هي تابعة لما قبلها الذي هو المستثنى في إعرابه.

يسأل عن إعراب: عيد سعيد؟

دائما إذا جاءتك الكلمة طبعا الآن عندما تقول: عيد سعيد كما تلحظون التركيب الإسنادي غير واضح لأن سعيد نعت للعيد طيب عيد تكفي وحدها جملة فلابد وأن يكون هناك شيء مقدر فتقول هذا عيد سعيد أو هو عيد سعيد ومثلها في مطالع الأبواب في الكتب العلمية باب فصل تقول: هذا فصل. قدر له مباشرة مبتدأ هذا فصل كذا أو باب الآنية باب الطهارة يعني هذا باب الطهارة فتقدر له مبتدأ وتعربه خبراً لذلك المبتدأ فلا بد من رفعه حينذاك.

يسأل كذلك عن سامي العلم هل هو اسم منقوص؟

هو اسم منقوص نعم هو اسم منقوص لأنه ختم بياء لازمة هو اسم معرب، المنقوص هو اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها فما دام كذلك هو كذلك مثل القاضي والداعي.

يسأل يقول ما إعراب كلمة النار في قوله تعالى: ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴿٥﴾ ﴾[البروج: ٥] ؟

الآية ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴿٥﴾﴾ تصير بدل حينئذ مما قبلها ما دام الأخدود مجرورة مضاف إليه فتصبح النار بدل مما قبلها مجرور من الأخدود مجرور وعلامة جره الكسرة.

يسأل عن إعراب قول الله تعالى ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿٢﴾ ﴾[قريش:١-٢ ] ؟

يريد كل شيء أو رحلة؟ يظهر أنه في من يسأل عادة عن مثل هذا يسأل عن رحلة لماذا نصبت؟ هذا الذي يسأل عنه عادة السائلون في هذه الآية يقولون لماذا ﴿ لِإِيلاَفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِيلاَفِهِمْ رِحْلَةَ ﴾؟ كيف رحلة؟ اتضاح المعنى يا إخوان يوضح الإعراب دائما إذا أردتم أن تعربوا افهموا المعنى إذا فهمت المعنى وعرفت الفاعل والمفعول وعرفت المتعلقات أعربته هنا معنى الآية ﴿ لِإِيلاَفِ قُرَيْشٍ ﴾ قال بعض المفسرين أنها متعلقة بالسورة التي قبلها ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴿٥﴾ ﴾ [الفيل: ٥] ﴿ لِإِيلاَفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾﴾، في آخر سورة الفيل لماذا الله تعالى أرسل الطير الأبابيل؟ قال بعض المفسيرين: إن الله –سبحانه وتعالى– أرسل الطير الأبابيل على أصحاب الفيل وجعلهم كعصف مأكول حتى تألف قريش رحلتي الشتاء والصيف وتقيمهما، فإيلاف قريش يعني الله –سبحانه وتعالى– فعل ذلك لأجل أن يجعل قريشاً يألفون هاتين الرحلتين ثم فصل ﴿ إِيلاَفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ إيلاف مصدر مضاف إلى مفعوله الأول الله –سبحانه وتعالى– جعلهم يألفون ورحلة مفعول ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

تسأل عن قول الله تعالى: ﴿ لَن يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا ﴾[الحج: ٣٧] كيف تنال اللحوم الله لأنها فاعل وكيف يكون ذلك؟

هو المقصود أنه الله –سبحانه وتعالى– غني عنها وأنه الذي يصل إلى الله –سبحانه وتعالى– أو الذي الصلة بين العبد وربه ليست في اللحوم ولا غير ذلك ولكنها في التقوى التي تترتب على مثل هذا القربان، فالتقوى التي تمازج تقديم هذا الدم لله –سبحانه وتعالى– هي التي تصل إلى الله وهي التي تقع من الله –سبحانه وتعالى– الموقع المطلوب أما مجرد كون هذا اللحم أو الدم مجرد إراقته دون وجود التقوى أو وجود الباعث التعبدي فهذا لا يصل إلى الله –سبحانه وتعالى–.

السؤال الأول: في قولنا: الفعل المضارع قلنا: إنه مقصود به المشابه لاسم الفاعل ما أوجه الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل؟

السؤال الثاني: قال المصنف: (المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربعة) وعند التعليق على ذلك قلت: إن هذ التعريف غير مانع ما وجه كون هذا التعريف غير مانع؟

نواصب الفعل المضارع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

في مستهل هذا اللقاء الذي أسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يكون مباركاً على من تحدث فيه وأصغى إليه وانتفع به.

يقول: إجابة السؤال الأول: الفعل المضارع شابه اسم الفاعل في عدة أوجه منها:

أولاً: شابهه في الحركة والسكون يقرأ قارئ حركة فسكون فحركة فسكون.

ثانياً: شابهه في عدد الحروف يجلس جالس كلاهما أربعة أحرف.

ثالثاً: شابهه في عدد الحروف الزائدة يفهم فاهم أصلها من فهم فزيد في المضارع حرف وفي اسم الفاعل حرف واحد فقط.

رابعاً: شابهه في عدد الحروف الأصلية يكتب كاتب اشتركا في عدد الحروف الأصلية ثلاثة.

خامساً: شابهه في المعنى المضارع دل على الحال والاستقبال وكذا اسم الفاعل.

إجابة السؤال الثاني: قال المصنف في تعريف الفعل المضارع: (ما كان أوله إحدى الزوائد الأربعة أنيت) و تعريفه هذا جامع غير مانع لأنه لا يمنع دخول بعض الأفعال فيه مثل أكرمْ فهو فعل أمر مع ذلك مبدوء بهمزة والمصنف عرف الشي بشرطه وهذا لا يسوغ ولعله قصد ذلك أي شرطه لكن لم توفقه العبارة

كذلك تقول: سمي الفعل المضارع مضارعاً لأنه ضارع بمعنى شابه اسم الفاعل في عدة أوجه وذكرت كذلك هذه الأوجه.

تقول: إجابة السؤال الثاني تعريف الشيء بشرطه لا يسوغ لأنه لا يمنع دخول بعض الأفعال الماضية فيه ويستحسن لو أنه قال: شرط الفعل المضارع أن يكون في أوله إحدى الزوائد الأربعة فهذا أولى. والله تعالى أعلم

كانت الإجابة الصحيحة عن السؤالين كان السؤال الأول: لماذا سمي المضارع مضارعاً؟ قيل: لأنه ضارع الاسم واسم الفاعل بالذات، ما وجه مضارعته اسم الفاعل؟ هذه الإجابات التي ذكرت.

وكان السؤال الثاني: لماذا كان تعريف المصنف للفعل المضارع غير مانع ومن شروط الحد أو التعريف أن يكون جامعاً مانعاً؟ وكانت الإجابة أيضاً فيه صحيحة لأنه عرف الشيء بما ينبغي أن يكن فيه وهذا لم يمنع دخول بعض الأفعال الماضية وأفعال الأمر فيه المبدوءة بواحد من هذه الحروف الأربعة المجموعة في قولك نأيت.

بقي بقية يسيرة فيما يتعلق بتعريف أو بشرط الفعل المضارع أعني ما يتعلق بهذه الحروف الأربعة التي تسمى حروف المضارعة. وأنتم تعرفون أن الفعل المضارع يشترط فيه الآن أو اشترط فيه المصنف أن يبدأ بواحد من هذه الحروف الأربعة الهمزة والنون والياء والتاء ولا يصح أن يأتي المضارع إلا وفي أوله واحد من هذه الحروف الأربعة، لو سألنا على المعنى الذي يدل عليه كل واحد من هذه الحروف الأربعة يعني متى نستعمل الهمزة؟ الجواب نستعملها إذا كان المتكلم يعني نفسه إذا كان المضارع للمتكلم فأقول أذهب.

ويستعمل النون إذا كان المتكلمون جماعة أو كان واحداً ولكنه يعظم نفسه فيقول نتكلم أو نذهب أو نقرر.

وتستعمل الياء إذا كان فاعل الفعل غائباً كقولك يذهب ويقول.

وتستعمل التاء في حالتين إذا كان فاعل الفعل مخاطباً كقولك تذهب أنت أو إذا كان فاعل الفعل مفردا غائبا مؤنثا كقولك تذهب هي فهذا يستعمل في الحالتين.

بقي نوع استدراك على كلام المصنف حين قال إن المضاعر معرب مرفوع مطلقاً أو أبداً إلا أن تقدم عليه ناصب أو جازم وكأنه فاته أو لم يرد الإشارة إلى بناء الفعل المضارع وأنتم تعرفون أن الفعل المضارع ليس في كل أحواله معربا وإنما قد يبنى وذلك في حالتين إحداهما إذا اتصلت به نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة وقد مثلنا لذلك بأمثلة ومنها المثال المذكور في قول الله –سبحانه وتعالى– في سورة يوسف ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ [يوسف: ٣٢] فجاء الفعل المضارع مفتوح الآخر لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وكذلك يأتي المضارع مبنيا إذا اتصلت به نون النسوة كقوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فيتربصن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وكأن المضارع استغنى بأن الإعراب هو أكثر أحوال المضارع ولذلك لم يتطرق إلى أقل أحواله.

أسأل بعض الأسئلة الخفيفة للإخوة المشاهدين وآمل أن أجد جواباً وهي أسئلة يسيرة جداً ولذلك لن أختار وإنما سأجعلها تسير بالترتيب فالمطلوب هو أن تستخرج الأفعال وتعربها سأعطيك آية من الآيات تستخرج ما فيها من الآيات وتعربها ومعروف أن الماضي يبنى والأمر يبنى والمضارع يعرب إلا إذا اتصلت به إحدى النونين.

في قول الله تعالى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿١﴾﴾ [الناس: ١]
قل: هذا فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب
بقي فعل آخر
أعوذ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره
لم يتقدم عليه ناصب ولا جازم، في قول الله تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾ [المسد: ١]
قوله تبت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء التأنيث
متأكد في تبت تاء التأنيث هل تعمل شيئاً في الفعل؟ هي تاء التأنيث وقولنا: تبت آخر الفعل الباء وأنت لو تأملت الفعل تب الباء مفتوحة فهو باق على أصله فتعيد الإعراب مرة ثانية.
فعل ماض مبني على الفتح
لأن الماضي إذا جرد أو اتصلت به نون التوكيد الساكنة فلا فرق بينهما يبقى مبنيا على الفتح ومثله الماضي في آخر الآية طبعا نحن وقفنا عليها بالسكون عند الوقف وإلا لو وصلت أو وقفت لقلت: وتبَّ فهو أيضا فعل ماضي مبني على الفتح.
﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴿٢﴾﴾ [الكوثر: ٢].
صل: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة لا محل لها من الإعراب والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.
انحر: فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.
في قول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴿١﴾﴾ [التكاثر: ١].
ألهى فعل ماضي مبني على الفتح المقدر عل الألف للتعذر
قدر بالفتح على آخره لأن آخره الألف والألف لا تقبل الحركة فيتعذر ولذلك يقال للتعذر تقدر للتعذر.
﴿ كَلاَّ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴿٤﴾﴾ [الهمزة: ٤].
في قوله تعالى ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾ ينبذن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر تقديره هو
ليس الفاعل ينبذ ما دمت أعربت إعراباً كاملاً نصل معك إلى الآخر ينبذ هذا مبني للمجهول كما ترى فهو يحتاج إلى نائب فاعل.
﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى ﴿٩﴾﴾ [الأعلى: ٩].
ذكر فعل أمر مبني على السكون
بقي فعل آخر وذكر ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾
نفع فعل ماضي مبني على الفتح
وتاء التأنيث لا تؤثر في بنائه على الفتح.
يكفينا هذا ما دمنا مررنا على الإخوة جميعا لنبدأ بحديث المصنف عن نواصب الفعل المضارع.
نواصب الفعل المضارع
قال المؤلف –رحمه الله تعالى-: (والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربعة التي يجمعها قولك أنيت وهو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصب أو جازم، النواصب عشرة وهي أن ولن وإذن وكي ولام كي ولام الجحود وحتى والجواب بالفاء والواو وأو )
هنا المصنف جمع ما ينصب الفعل المضارع وعد عشرة والنحويون في هذا المقام لا يرون هذه النواصب جميعاً تنصب الفعل المضارع ولكن أكثر النحويين يرى أن النواصب من هذه أربعة فقط وأما الستة الباقية فإنها لا تنصب ولكن يقدر بعدها أن التي هي الناصب الأول ولذلك يقولون: إن من النواصب أربعة تنصب بنفسها الفعل المضارع وما عداها فأن هي الناصبة بعده مقدرة فسنأتيها بالتفصيل.
أن هذه الناصبة هي أم الباب وعادة الأدوات النحوية يكون هناك أداة رئيسة كبرى يسمونها الأم ففي أدوات الشرط مثلا يقولون هي أم الباب وفي النواسخ الأفعال الناسخة كان هي أم الباب وفي الحروف الناسخة إن أيضا هي أم الباب هنا في النواصب وكذلك في الجوازم جوازم الفعل المضارع كما سيأتي قريباً –إن شاء الله تعالى– لم هي أم الباب؟
هنا بالنسبة لما ينصب الفعل المضارع أن هي أم الباب وسبب كونها أم الباب أنها تعمل وهي ظاهرة ومضمرة بمعنى أنها تنصب الفعل المضارع وهي موجودة وتنصبه وهي غير منظورة وإنما تقدر فيقال منصوب بأن الظاهرة أو يقال منصوب بأن المضمرة بعد أداة من أدوات التي ستأتي قريباً.

المصنف هنا لا يرى أن «أن» تعمل ظاهرة أو مضمرة مرة أخرى انظروا سأسأل سؤال ينبني على كلامي هذا، أقول: «إن» هي أم الباب وكونها أم الباب بسبب أنها تعمل وهي موجودة ظاهرة وهي مقدرة المصنف لا يرى أنها تعمل وهي مقدرة ويرى أنها لا تعمل إلا وهي ظاهرة ما الدليل على هذا من كلامه؟ هو الآن قال (فالنواصب عشرة) وعدها وتوقف ما الذي يدل من كلام المصنف من أنه يرى أن «أن» لا تنصب إلا وهي ظاهرة ولا تنصب وهي مضمرة؟

لأنه ذكر النواصب كاملة دون أن يقتصر على الأربع التي اتفق النحاة على أنها تنصب الفعل المضارع

لأنه جعل النواصب عشرة والنحويون يرون أن النواصب أربعة والستة الباقية تقدر وتضمر بعدها «أن» فما دام عد النواصب عشرة فكأنه يرى أنها لا تضمر و«أن» هذه تنصب بنفسها.

هناك إجابة أخرى وهو أن «أن» حرف عامل ضعيف والحرف الضعيف لا يعمل إلا وهو ظاهر فإذا حذف حذف معه عمله.

هو يرى ذلك تقصد أن «أن» تعمل ضعيفة العمل؟

نعم لأنها عامل ضعيف والعامل الضعيف لا يعمل إلا وهو ظاهر

هذا في رأي من يرى أنها لا تعمل ولكن جمهور النحويين يرون أنها تعمل وهي ظاهرة ومضمرة فيرونها حينئذ عاملاً قوياً، إضمار أن هذه قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً على قول أكثر النحويين، على قول الجمهور أن «أن» تعمل وهي ظاهرة وهي مضمرة إضمارها أي اختفاؤها وعملها في الوقت نفسه قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً معنى كونه جائزا يعني يجوز أن تظهرها ويجوز أن تضمرها ومعنى كون إضمارها واجبا أنه يجب أن تختفي تعمل وهي مختفية وهذا دليل قوة العمل.

لو قال قائل لماذا رأى الجمهور أن «أن» تعمل وهي مضمرة لماذا رأوا أنها تعمل وهي مضمرة؟

فأقول: لما رأى النحويون بعض ما ذكرها لمصنف هنا من النواصب مثل حتى ومثل اللام تعمل عمل الأسماء عمل الأسماء هو الجر كما تعلمون العمل التي تختص به الأسماء هو الجر رأوا حتى تجر ي قول الله –سبحانه وتعالى– :﴿ سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴿٥﴾ ﴾[القدر: ٥] جرت ونحن نعرف أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال كما أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال كما أن ما يعمل في الأفعال الأصل فيه ألا يعمل في الأسماء هذا أمر ورأو أن اللام تأتي حرف جر كذلك تقول: ﴿ للهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾[البقرة: ٢٨٤] فلام الجر اللام هنا قد جرت لفظ الجلالة فجاء مجرورا فتبين من هذا أن هذه الحروف تأتي عاملة في الأسماء جارة للأسماء ولما كان كذلك لا يسوغ أن نقول: إنها هي التي تنصب الفعل المضارع ولكنا نقدر أن بعدها.

إذا قدرنا أن بعدها ماذا يكون؟ «أن» هذه يسمونها المصدرية. «أن» التي تعمل تنصب الفعل المضارع هي أن المصدرية معنى المصدرية التي تقدر مع ما بعدها بمصدر.

أسهل لكن الأمر في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[البقرة: ١٨٤] أن هي الناصبة وهي مصدرية معنى مصدرية أنه يصح أن تأتي بأن هذه مع الفعل الذي بعدها وتزيلهما في غير القرآن وتقدر في مكانهما مصدراً ما ذلك الفعل يعني لو قدرت في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ قلت في غير القرآن صومكم خير لكم لقام استقام الكلام فصومكم مصدر كيف انسبك هذا المصدر كيف قام هذا المصدر كيف صيغ هذا المصدر من أن والفعل الذي بعدها ولذلك سميت أن هذه مصدرية فإذن معنى قولنا إن هذا الحرف مصدري أنه يصح أن تحذفه مع الفعل الذي بعده أو مع الشيء الذي بعده وتضع في مكانها مصدراً ويستقيم الكلام إذن أن الناصبة للفعل المضارع هي أن المصدرية ولو أنك جعلت في مكانها مع ما بعدها مصدراً لساغ الكلام وصح.

ما دام الأمر كذلك فإذا جاءت أن ناصبة للفعل المضارع وهي مقدرة جاءنا حتى ثم بعد ذلك فعل ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ ﴾[الحجرات: ٩] هنا حتى وبعدها فعل مضارع منصوب الجمهور يقولون: إن ناصب الفعل المضار هنا هو أن مقدرة مضمرة وجوباً بعد حتى يعني حتى أن تفيء وحينئذ كيف يكون الإعراب؟ أن كما تعلمون مصدرية يعني تقدر مع ما بعدها بمصدر فنقدر أو نصوغ أو نسبك من أن وما بعدها مصدراً ونجعل حتى هذه الجارة تجر ذلك المصدر يعني ﴿ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ ﴾ يعني التقدير حتى فيئها إلى أمر الله ففيء هنا هو المصدر فجرته حتى وحينئذ أن وما دخلت عليه أن المصدرية ومنصوبة وهو الفعل المضارع جعلنا في مكانه مصدراً صار مجروراً بها.

إذن القصد من تقدير أن بعد هذه الحروف هو أن نسبكها مع ما بعدها بمصدر ونجعل هذه الحروف عاملة في ذلك المصدر المحذوف، فُهِمَ الآن معنى الحرف المصدري ومعنى أن كون الناصب هو أن المصدرية وليس كل أن

لأن أن تأتي أيضا مخففة من الثقيلة من أن وهذه شأنها -إن شاء الله تعالى- سيأتي عند الحديث عن النواسخ ولكنها قطعاً لا تنصب الفعل المضارع فما ينصب الفعل المضارع هو أن المصدرية وحدها.

الناصب الثاني: من نواصب الفعل المضارع التي ذكرها المصنف والمجمع على أنها هي التي تنصب المضارع بنفسها لن، لن هذه كما ترون حرف نفي لذلك يقولون حرف نصب ونفي، وهي تفيد نفي المستقبل لأنك إذا قلت لن أذهب فأنت تنفي الذهاب في المستقبل هذا أمر الأمر الثاني أن هذا النفي فيها نفيها للمستقبل في قوله ﴿ قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴿٩١﴾﴾[طه: ٩١] هنا لن دخلت على نبرح وهو فعل مضارع ونصب بلن نفت الفعل ودلت على أن النفي هذا المقصود به نفي حصول الفعل في المستقبل هناك من النحويين من رأى أن لن وهذا يبدو قد ألمحنا إليه من قبل أن لن تفيد تأبيد النفي ليس فقط استقباله ولكنه الاستقبال المؤبد وأن نفيها مستمر وهذا هو رأي الزمخشري في الكشاف فإنه رأي أن لن حرف نفي يفيد التأبيد معنى التأبيد يعني تأبيد نفي ما بعدها أن ما بعدها منفي على الإطلاق ولا يمكن أن ينتقض لا يثبت وطبعا الغرض من هذا يبدوا أيضا سبق الإلماح إليه الغرض من نفيه لهذا أنه يريد أن يصل إلى أمر هو يعتقده وهو نفي بعض الصفات بناء على معتقده أنه في نفي بعض الصفات فهو يريد من ضمن ما يريد نفيه نفي رؤية المؤمنين لربهم في الجنة وحتى يفيد هذا المعنى قال: إن لن تفيد تأبيد النفي الله -سبحانه وتعالى- قال لعبده ورسوله موسى ﴿ لَن تَرَانِي ﴾[الأعراف: ١٤٣] فهو نفى رؤيته إياه والنفي بلن تأبيدي فإذن لن يراه لا في الدنيا ولا في الآخرة وهو بهذا يريد أن ينفي رؤية المؤمنين ربهم في الجنة ونحن نعرف أن من معتقد أهل السنة والجماعة أن من نعيمهم في الجنة بل من أكبر نعيمهم في الجنة رؤية ربهم -سبحانه وتعالى- فيها فإذن كلامه هذا مردود عليه ومن الأدلة التي استدل بها العلماء على نقض كلام الزمخشري هنا في نفي التأبيد بلن أن الله -سبحانه وتعالى- قال عن الكفار أنهم لن يتمنوا الموت: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[البقرة: ٩٥] أفاد أنهم لن يتمنوا الموت لا يريدون الموت وأنهم لن يتمنوه لكنا وجدنا الكفار في النار في جهنم يروي الله -سبحانه وتعالى- عنهم مخاطبتهم لمالك أنهم يقولون: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[الزخرف: ٧٧] فتمنوا الموت فدل هذا على أن عدم تمنيهم الموت إنما هو في الدنيا ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ ولكنهم في الآخرة يتمنونه لما يصيبهم من العذاب الشديد في النار فيرون أن الموت أهون وراحة من هذا العذاب -أعاذنا الله من حالهم-.

إذن هذا يفيد أن «لن» هي تنفي وقوع الفعل في المستقبل ولكن هذا لا يعني أنه نفي مؤبد بل قد يثبت ولذلك نقول: إن الله -سبحانه وتعالى- حين نفى الرؤية عن رسوله موسى -عليه السلام- نفاها في وقت محدد وهو رؤيته في الدنيا وأما في الجنة فإن المؤمنين يرون ربهم في الجنة.

أظن أن هذا واضح وهذه فائدة يستفيدها الإنسان من معرفته معنى «لن» في حالة نفيها ونصبها للفعل المضارع ودلالتها على الاستقبال في هذا النفي.

الناصب الثالث: الذي ينصب أيضا بنفسه هو «إذن» يدخل على الفعل المضارع لها شروط لكن يهمنا الآن أنه ينبغي:

- أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً.
- وأن تكون جاءت في أول الكلام.
- وألا يفصل بينها وبين منصوبها الفعل المضارع بفاصل مهم، أما لو كان فاصلاً لا يؤثر فإنه لا يعتد به مثل الفاصل بالقسم مثلاً ونحوه فإن هذا لا يؤثر في الفصل.

عندما تقول سآتيك غداً فيقول صاحبك إذن أكرمك فإذن هنا جاءت في أول كلامه جاء بعدها الفعل المضارع وهو مستقبل لأنه يحصل الإكرام في الغد بعد مجيئك له ولم يفصل بين إذن ومنصوبها فصار المنصوب هنا الفعل المضارع كما ترون هنا منصوب بإذن.

إذن: هذه هل أكتبها بنون أو تنوين يعني بألف أو وتنوين؟

الصواب أنه يصح الأمران يصح أن تكتبها كتابة إذن بنون ويصح أن تكتبها بألف بتنوين يعني ألف وعليه تنوين بالنصب تنوين بشرطتين فتقول إذاً كتابة يعني خط وشرطتين تنوين.

بعض النحويين يرى أنها إذا كانت عاملة تكتب بالنون وإذا كانت مهملة يعني غير عاملة تكتب بألف، طبعاً مهملة إذا ما توافرت فيها الشروط إذا انتقضت شروطها فارتفع الفعل المضارع بعدها فإنها تكتب بألف وإذا عملت فإنها تكتب بالنون.

وبعضهم يرى أنها تكتب بألف على الإطلاق دائما.

وبعضهم يرى أن تكتب بالنون على الإطلاق والأمر في ذلك واسع فلك أن تكتبها بهذا وهذا ولكن إذا كانت عاملة فالأفضل فيها والأكثر في استعمالها أن تكتب بنون.

لو أن شخصاً قال: أنا أحبك فقلت: إذن أظنك صادقاً هنا أنت متى تظنه صادقاً الآن فلم يأتِ معمولها المضارع بعدها مستقبلاً جاء حالياً فحين انتقض شرطها ولذلك قلنا إذن أظنُّك لأن الشرط فيها أن يأتي الفعل بعدها مباشرة بلا فاصل وأن يكون مستقبلا.

الناصب الرابع من النوصب التي تنصيب بنفسها «كي» طبعاً الراجح فيها والذي عليه أكثر العلماء أنها هي الناصبة بنفسها هناك من قال: إن الناصب بعدها «أن» لكن أكثر النحويين أنها تنصب بنفسها وهي الناصب الرابع والأخير الذي يرى الجمهور أنه ينصب الفعل المضارع. وبقية النواصب الستة الباقية من العشر هذه تقدر بعدها «أن» أم الباب جوازاً أو وجوباً فإذن في «كي» عندما نقول: جئت كي استمعَ إليك فأستمع هنا فعل مضارع منصوب بكي على الراجح فيها مباشرة نقول: هي الناصبة فالأولى ألا نقول إن هناك «أن» مقدرة بعدها لأنه ليس هناك حاجة لأن كي تفيد التعليل وهي تنصب بنفسها ولا أحتاج أن أقول: إن التقدير كي أن أستمع إليك فالأولى في هذا والأسهل أن نقول: إنها هي الناصبة بنفسها.

بقية النواصب الستة الباقية وهي التي ذكرها بقوله: ( لام كي ولام الجحود وحتى والجواب المقترن بالفاء والواو وأو) هذه يرى الجمهور أنها لا تنصب بنفسها ولكنها مواضع نصب تقدر فيها «أن» يعني هي ذكرت هنا بأنه ينصب المضارع فيها ولكن الصحيح فيها أنه لا تنصب بنفسها وإن رأى بعض النحويين ومنهم المصنف أنها هي الناصبة بنفسها وغرضهم من ذلك التسهيل، هم يقولون: بدل أن نقول: إن هناك «أن» مقدرة غير مرئية نقول: هي الناصبة بنفسها، الجمهور عندما يقولون: إن هناك «أن» مقدرة هم لا يريدون التصعيب على الناس والتشديد ولكنهم يريدون اطراد العموم فنحن نعرف أن «حتى» – كما قلت منذ قليل- تجر فحتى نبقيهاعلى أصلها جارة نقدر «أن» بعدها وتكون «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر ويكون هذا المصدر مجرور بـ«حتى» فتستقيم وتطرد القاعدة ومثلها اللام عندما نقول: إن اللام حرف جر نحن نعرف أنها من حروف الجر نقول إن هناك «أن» مقدرة بعدها ونجعل «أن» وما دخلت عليه في تقدير مصدر هذا المصدر اسم مجرور باللام فقام حينئذ جر اللام للأسماء بعدها وصار بعدها اسم وهو المصدر المقدر وهي جارة واستقام أن «أن» هي الناصبة الحقيقية لهذا الفعل.

إذن من رأى أنها هي الناصبة بعينها أراد التسهيل ومن رأى أن الناصب «أن» مقدرة بعدها أراد الضبط والاحتراز للقاعدة.

عندما نقول: لام كي إنها أول واحد من هذه النواصب الستة التي يقدر بعده «أن» يسمونها لام التعليل لأنها لام تفيد التعليل سميت لام كي لأن كي تفيد التعليل فلام كي يعني اللام التي تفيد معنى كي أو قل هي لام التعليل فحينئذ هذه تقدر بعدها «أن»وهو الراجح فيها كما قلت وتكون اللام حرف جر حينئذ ولا تكون هي الناصبة للفعل المضارع بل تكون حرف جر ويكون المصدر المقدر من «أن» وما دخلت عليه هو مجرور باللام يعني عندما نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى-:﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[القصص:٨ ] نقول: هنا يكون على رأي المصنف وبعض النحويين اللام لام التعليل أو الناصبة فـ«يكون» فعل مضارع منصوب بلام التعليل أو بلام كي وعلامة نصبه الفتحة هذا أسهل لكن حتى تكون القاعدة مطردة في أن اللام حرف جر وأن الذي يجر يدخل على الأسماء لا يدخل على الأفعال؛ لأن ما يعمل في الأسماء الأصل فيه ألا يعمل في الأفعال كما نقول اللام على رأي الجمهور اللام حرف جر و«يكون» فعل مضارع منصوب بأن مقدرة بعد لام التعليل أو لام كي و«أن» وما دخلت عليه نحن نعرف أن «أن» الناصبة للمضارع مصدرية في تأويل مصدر أي «لكونه» فإذا قلنا: «لكونه» اللام حرف جر وكون اسم مجرور فاطردت القاعدة في أن «أن» تنصب مضمرة ومقدرة واطردت القاعدة في أن اللام حرف جر وقد تحقق لها مجرورها وهو المصدر المقدر هو الاسم الذي وقع بعدها وقدرناه بقولنا لكونه.

الناصب السادس على رأي المصنف والذي يراه العلماء أو أكثر النحويين يرونه تقدر بعده «أن» لام أخرى يسميها المصنف لام الجحود الجحود أو الجحد وهو النفي ومصطلح الجحود هنا أو الجحد يقصد به النفي بصفة عامة ولا يقصد به نوع من أنواع النفي لأن الجحد هو نوع من أنواع النفي ليس كل نفي جحد، فلام الجحود هي اللام الواقعة بعد النفي ولكنه ليس كل نفي وإنما الكون المنفي إذا وقع في الكلام «كان» منفية أو «يكون» منفية أو «كائن» منفية يعني كيف إذا قلت: ما كان. هذه كان منفية أو لم يكن. هذه يكون منفية أو غير كائن هذه كائن اسم الفاعل ومنفية ثم جئت بعدها بلام هذه اللام يسمونها لام الجحود لأنها وقعت بعد الكون المنفي أخذت اسمها الجحد من النفي وأريد بها مصطلح خاص وهو أن يسبقها كون منفي وليس كل نفي على الإطلاق.

بعضهم يسهل الأمر ويقول هي المسبوقة بما كان ولم يكن أو لا يكون طبعاً هذا اجتزاء بالبعض عن الكل أو ببعض الشيء عن كله وإلا فإنه كل كون منفي سواء كان بماضٍ أو مضارع أو حتى اسم الفاعل كما ذكرت فإنه يصح حينئذ تسمية اللام التي بعدها لاما الجحود في قول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[الأنفال: ٣٣] هنا اللام وبعدها فعل مضارع يعذب وقد سبقت بما كان كون منفي تحقق فيها إذن شروط لام

الجحود لام مسبوقة بكون منفي وجاء بعدها فعل مضارع فيجب حينئذ أن ينصب الفعل المضارع والحق أو الصواب أو الأرجح فيها أن نقول: إن ناصبه هو «أن» مقدرة وجوباً بعد لام الجحود، بعد هذه اللام المسبوقة بكون منفي، المقصود بلام الجحود كما قلت لكم المسبوقة بكون منفي، قلت: المسبوقة بكون منفي أو قلت: لام الجحود فهما أمران هذا اصطلاحا ومثلها لو جاء الفعل قبلها مضارعاً منفياً: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[النساء: ١٣٧] فهنا يغفر فعل مضارع منصوب وقع بعد اللام المسبوقة بلم يكن كوناً منفياً فنصب الفعل المضارع على رأي المصنف الناصب له هي لام الجحود وعلى رأي جمهور النحويين الناصب له هو «أن» مضمرة وجوباً بعد هذه اللام لكنها لا يصح إظهارها أي لأن يغفر.

بالنسبة للمثال الأخير ليعذبهم تقول: «اللام» هنا جارة، لكن بعدها هل يكون المصدر المؤول تدخل عليه اللام هذه كيف نؤولها بمصدر مؤول؟

ما كان الله لأن يعذبهم هنا التقدير لأن يعذبهم يعني تقدير ما كان لتعذيبهم أن يكون. فالمصدر حينئذ يكون مجروراً وهو التعذيب باللام فتقدر مثل هذا التقدير الذي يستقيم معه الكلام يعني تأتي بتقدير للمصدر يستقيم معه معنى الكلام حتى يصح تفسير الآيات به وتكون أن حينئذ هي الناصبة واللام حرف جر جارة للمصدر المقدر من أن الناصبة المصدرية وما بعدها أي الفعل الواقع بعدها.

حينما قال المصنف: (والمضارع مرفوع أبدا) ذكرت فضيلة الدكتور أنه ليس دقيقاً لأن الفعل المضارع يكون مبنياً لكني أعتقد أن المؤلف -رحمه الله تعالى- يقصد المحل ولا يقصد اللفظ فالمضارع يكون في محل رفع ما لم يسبق بناصب أو جازم؟

هنا قاعدة لا يصح أن نخطئ المصنف فيما فعل ولا يصح أن نقول: إنه نسي لأنه ليس حاضراً عندنا حتى نسأله هل نسيبت؟ أو غير ذلك، لكن ينبغي أن نحمل دائماً كلام علمائنا على الوجه الأمثل وأن نلتمس العذر لهم وأن نحمل الأمر على أنه في بعض الأمور يتركها اجتزاءً لأنه في مقام متن فهو يريد الاختصار وفي بعض الأمور يرى أن الشيء مرجوح فهو يأتي بالراجح وفي بعض الأمور له رأي هو فلا يذكر الآخر وإن كان أكثر النحويين على سواه، وفي بعض الأمور يرى أنه لا داعي للإطالة بذكر شيء وقد ذكر بعضه ويكتفي بالبعض عن ذكر الكل ولذلك فأنا أقول: ليس معنى قولنا: إنه فات المصنف أن يقول كذا أنه هو كان جاهلا بهذا الأمر أو أنه لم يعلمه لكن نقول: إن هذا الكلام حتى يكون مطرداً صحيحاً نقول يضاف إلى ذلك يضاف إلى كلام المصنف أن هناك بناء للفعل المضارع كما أن له إعراباً وهذا البناء يكون عند اتصاله بأحد النونين ومن الوجوه ما ذكره الأخ الآن أن نقول لعل المصنف لم يرد فقط الاختصار بل لعله رأى أن الإعراب المقصود بالإعراب الإعراب سواء كان ظاهراً أو كان إعراب محلياً وحينئذ يشمل المبني والمعرب لأن المبني يكون معرباً إعراباً محلياً وهذا وجه يسوغ حمل كلام المصنف عليه حتى يكون لم يفته شيء من هذه المقال.

قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ ﴾ ذكرتم أن اللام هنا لام التعليل ومن المسلم به أن لام التعليل تكون سبباً لما قبلها لكن في الآية التقاط آل فرعون لموسى ليس لسبب أن يكون لهم عدواً أو حزناً فلماذا لا تكون اللام هنا لام العاقبة وليست لام التعليل؟

هذه تسمى لام العاقبة والذي يجعلها هو المعنى فقط وليس الصناعة النحوية أو الصياغة فإذا كان ما بعد اللام ليس تعليلاً لما قبلها وإنما هو غاية له يسمونها لام العاقبة كما في هذا المثال وإذا كان ما بعدها تعليلاً لها تعليلاً لما قبلها يسمونها لام التعليل ولكن لام التعليل التي تكون دالة على العاقبة إذا كان ما بعدها لبيان ما صار إليه الشيء هي في الحالتين ناصبة للفعل المضارع بنفسهاعلى قول أو يقدر بعدها «أن» جوازاً ويكون هو الناصب للفعل المضارع وما ذكره الأخ هذا صحيح فإن من النحويين من سماها لام العاقبة ولكن هذا لا يخرجها عن تسميتها بصفة عامة لام التعليل لأن لام التعليل يذكر منها لام العاقبة إذا لم يكن ما بعدها تعليلاً لما قبلها وإنما هو غاية لما بعدها أما في العمل فلا فرق بين الأمرين يقع فيه النصب على أحد الرأيين أن النصب باللام نفسها أو النصب بتقدير أن كما هو رأي الجمهور.

الآن مر ستة من نواصب الفعل المضارع على رأي المصنف أو ستة مما ينصب بعده الفعل المضارع إما بنفسه وإما بأن مقدرة على رأي جمهور النحويين.

الناصب السابع «حتى» وهذه سبق الحديث عن شيء منها في مقام ذكر تعليل قول أكثر النحويين إن الناصب هو «أن» وقلنا حينها: إن «حتى» كما تعلمون تجر ما بعدها، حرف جر تفيد الغاية ومثلت لذلك بقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ وما دامت تجر فالأولى ألا نجعلها أيضا تنصب وإنما الناصب بعدها هو «أن» مضمرة وجوباً و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر هذا المصدر مجرور بـ«حتى» فتبقى حتى على كل أحوالها جارة للأسماء، وهنا لكون حتى يأتي بعدها الاسم فيجر ويأتي بعدها الفعل فينصب جعل هذا بعض النحويين

يقول عند موته بعد بحث طويل في مسألة حتى: أموت وفي نفسي شيء من حتى. لأنها أشغلته وجد أنها تنصب إذا دخلت على الفعل المضارع وتجر إذا دخلت على الأسماء والمعروف أن الذي ينصب الأفعال لا يجر الأسماء، والذي يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال ولا العكس فهذه شغلته وجعلته يتذكرها حتى عند الموت -نسأل الله تبارك وتعالى مما يتذكر الشهادة عند الموت-.

السؤال الأول: بالنسبة لكلمة قطر دولة من دول الخليج هل هي كلمة أعجمية أو غير أعجمية؟

السؤال الثاني: قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾[آل عمران: ٣١] ما إعراب الآية وما فعل الشرط هنا وما جوابه؟

طبعاً قطر ممنوعة من الصرف لا نحتاج أن نقول: للعجمة لأن العجمة غير ظاهرة فيها لا أبداً هي اسم بلد عربي لكن هي ممنوعة من الصرف للعملية والتأنيث وكل بلد يصح أن تحمله على التأنيث على تقدير البلدة وحينذاك إذا أضفت إليه العلمية تمنعه من الصرف بهذا هذه ناحية.

قول الله -سبحانه وتعالى- ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾ هو يريد إعراب الآية كاملاً:

قل: فعل أمر مبني على السكون. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقدير أنت.

إن: أداة شرط أو حرف شرط.

كنتم: كان فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء هنا ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم كان والميم علامة جمع الذكور والفعل هنا في محل جزم لأنه الفعل الماضي إذا وقع فعلاً للشرط يبقى على حاله من بنائه ولكن يكون في موقع جزم فعل الشرط.

تحبون: تحب فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان.

الله: لفظ الجلالة منصوب في محل نصب مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الفاء واقعة في جواب الشرط جواب إن.

اتبعوني: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة في محل جزم جواب الشرط لأنه كما قلت لكم الفعل إذا كان مبنياً سواء كان ماضياً أو أمراً فإنه يبين علامة بنائه وفي نفس الوقت يقال: إنه في محل جزم لأن فعل الشرط وجواب الشرط يجزمان.

والنون للوقاية وليست نون الرفع لأنه هنا مبني على حذف النون والواو طبعا ضمير متصل في محل رفع فاعل والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به ويحببكم هنا يحبب فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب علامة جزمه السكون والفاعل هو.

وكم: ضمير متصل في محل أو الكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به والميم علامة جمع الذكور.

الناصب الثامن على رأي المصنف أو الشيء الثامن الذي ينصب الفعل بعده وإن لم يكن هو الناصب ما ذكره أو ما عبر عنه المصنف بقوله: (الجواب بالفاء).

يقول بعض المتحدثين حتى وإن ذهبت إلى هذا المكان فإني سأفعل كذا هل هذه العبارة صحيحة؟

«إن» هنا شرطية فهو أتى بـ«حتى» هنا لأجل التعليل يعني: حتى إن كان كذا فإني أفعل كذا. لا يظهر لي تخطئة لهذا الأسلوب لكنه الأولى فيها أن يقول: مع كوني كذا فإن كذا لكن الأسلوب في ظني مستقيم ما فيه شيء يدل على خطئه وحينئذ يكون بعدها إن: وإن كان كذا فالأمر كذا يكون بعدها جملة شرطية صحيحة لا إشكال فيها.

سؤال يبدو متعلق فيما مضى يقول: بالنسبة للام كي لماذا لا نقول إن الناصب المقدر كي بدل أن لنفرقها من لام الجحود؟

هنا لا داعي أن نقدر إذا كنا سنقدر كي ننصب باللام مباشرة لأن المقصود بكي التعليل واللام تفيد التعليل فهي تشبه كي في تعليلها وليس في عملها وقيل لام كي اللام التي تدل على معنى كي هذا معنى قولهم لام كي، حينذا إن جعلتها ناصبة بنفسها مثل كي فهذا لا إشكال فيه وهو رأي ومنه رأي المصنف وهو يرى هذا الرأي وإن جعلت الناصب أن مقدرة وهذا رأي الجمهور أيضاً لا إشكال في ذلك وتكون حينئذ لاماً جارة على أصلها وتجر حينئذ المصدر المؤول كما ذكرنا منذ قليل.

السؤال الأول: هل من مباحث النحو معرفة معاني النواصب والجوازم وما هو يختص بعلم البلاغة؟

السؤال الثاني: هل كلمة إذا اسم أم حرف؟ فإن قيل هي حرف فكيف تقبل التنوين؟ وهل صحت المقولة عن الإمام المبرد: أشتهي أن أكوي يد من كتب إذن بالألف؟

السؤال الثالث: دخول كلمة أن على غير الفعل المضارع هل تكون حينئذ غير عاملة وهل نحتاج إلى التقدير أو أن التقدير خاص بدخولها على الفعل المضارع؟

اذكر مثلا عن دخول أن على غير المضارع؟
يعني دخول أن على يكون بعدها فعل ماض مثلاً
هل تذكر مثالاً لهذا؟
لا يحضرني الآن مثال ولكن تدخل على الفعل الماضي مثل
عندي ثلاثة أسئلة:
السؤال الأول: في الآية من سورة طه ﴿ قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلاَ بِرَأْسِي ﴾[طه: ٩٤] فلماذ كلمة أم هنا منصوبة؟
السؤال الثاني: من سورة ص ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾[ص: ٣] فكلمة لات ما هو معناها؟ وكيف تعرب؟
السؤال الثالث: سورة هود الآية: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ ﴾ [هود: ٦٩] فلماذا نصبت الأولى والثانية مرفوعة؟
سؤال أخير: يذكر الشيخ دائماً كلمة «لا مشاحة» فهل يتفضل أن يشرح لنا معنى الكلمة؟
أسأل متى يكون لفظ الجلالة مفعولاً به أو مفعول له فالأفضل مفعول به أو مفعول له؟
يقول معاني النواصب والجوازم وكذا هل هي من المباحث النحوية أو من المباحث البلاغية؟
الحقيقة أن معرفة عمل النحوي هو العوامل ومعمولاتها بمعنى الصياغة وأثر الإعراب والبناء وما يتعلق به وأثر هذه الأشياء على أواخر الكلمة أما المعاني التي تؤديها فهذه لها صلة كبيرة بالبلاغة وهناك كتب مصنفة تدخل نوعاً ما في الكتب النحوية ويمكن أيضا حملها أيضا على الكتب البلاغية يسمونها كتب معاني الحروف وهذه كتب موجودة للروماني كتب معاني الحروف وللمالقي كتاب ابن هشام مثلا صاحب أوضح المسالك وصاحب قطر الندى وشرحه له كتاب مغني اللبيب وهو من الكتب النحوية الكبرى وهو كتاب معني ببيان معاني الحروف، بل إن النحويين عندما يذكرون حروف الجر مثلا فإنهم يفصلون معاني هذه الحروف في كل كتبهم المفصلة المشروحة يرى بعض الناس أو يرى بعض المحققين أن هذا من زيادات كتب النحو لأنه ليس من عمل النحويين وهم يرونه من المتممات لأنه أحياناً لا يفهم الإعراب إلا بعد معرفة معاني هذه الحروف وعلى كل حال هي بالبلاغة ألصق ولكن لا يتم معرفة الإعراب معرفة حقيقية أو العمل إلا بعد معرفة المعنى هذا أمر.
إذن يقول: هل هي اسم أو حرف لا هي حرف ناصب يقول إذن كيف تكون منونة هي ليست منونة هي بعدها نون لكن الكتابة فقط الصورة هل تكتب بنون أو بألف عليها تنوين هذا السؤال وقول المبرد هذا إن صحت الرواية هو يرى هذا الرأي ومن النحويين من يرى ثبوت النون ومنهم من يرى إثباتها بألف ومنهم من يجيز الأمرين والأمر في ذلك واسع لا إشكال فيه.
في سؤال الأخ الكريم في قوله إذا دخلت«أن» على الماضي وأنا أمثل له بقولك: أعجبني أن ذهب يقول دخول أن على الفعل الماضي حينذاك هل تكون ناصبة أو غير ذلك؟ هذه أن غير التي نتكلم فيها، هنا يمكن أن نؤولها نقدرها على أنها مخففة من الثقيلة والتقدير أنه واسمها ضمير الشأن وتجعل ذهب حينئذ جملة فعلية في محل رفع خبر أن لأنه إذا خففت أن أصبح اسمها ضميراً مقدراً ويكون ما بعدها جملة هي خبرها وحينئذ لا نقول: إنها تنصب الفعل الماضي بعدها والفعل الماضي حينئذ يكون مبنياً على الفتح.
في قول الله تعالى ﴿ أن سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأعراف: ٤٦]؟
لا قبلها في قوله ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ ﴾ يسئل يقول ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ ﴾.
أن يقول على الفعل الماضي قلت له إنه في قولك يعجبني أن ذهب أن هنا تقدر بأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وهي غير أن الناصبة للفعل المضارع ولا يكون حينذاك الفعل الماضي منصوباً بها وإنما هو فعل ماضي مبني على الفتح.
تدخل على الاسم كذلك
هي تقدر مع ما بعدها بمصدر أن وهو اسمها.
في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ ﴾ الذي سأل وقال كيف نصب؟
هو لم ينصب حينئذ هذا ابن منادى مضاف منصوب ولكن أم مضاف إليه مجرور تقول كيف إذن فتح؟ هذا اسم أضيف إلى ياء المتكلم أصله ابن أمي والمضاف إلى ياء المتكلم للعرب فيه صيغ فيقولون: أمي بإسكان الياء

ويقولون: أميَ بفتح الياء ويقولون أمِّ بكسرة مع حذف الياء ويقولون من أمَّ بفتحة فلك فيه أكثر كل هذه لك فيها فلا إشكال في ذلك ويبقى مضافاً إلى ياء المتكلم لأن المضاف إلى ياء المتكلم بإثبات الياء متحركة أو ساكنة مفتوحة أو ساكنة أو بحذف هذه الياء وإبقاء الكسرة دائماً عليها أو بحذفها وفتح ما قبلها كلها لغات واردة عن العرب وهذا يا ابن أمَّ هي إحدى هذه اللغات بفتح المضاف إلى ياء المتكلم.

قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ يقول كيف ذلك؟

لاتَ هنا هي من الأحرف النافية العاملة عمل ليس واسمها حينئذ يقدر وهي تعمل في الحين يكون اسمها حيناً وخبرها حيناً، تعمل في الزمن وحينئذ يكون اسمها مقدراً، حين مقدر والتقدير: ليس الحينُ حينَ مناص يعني ليس الوقت وقت هروب، في ذلك الوقت انتهى الأمر ولا يمكن هربهم ولو أرادوا الهرب والتقدير ولات الحينُ حينَ مناص، اسمها الحين مقدر مرفوع وحين المذكورة هذه خبر لات العاملة عمل ليس لأنها نافية تشبه ليس في النفي منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخره وهي مضافة ومناص مضاف إليه، وكما قلت لكم: لا تعمل لات إلا في الحين اسماً وخبراً واسمها يكون حيناً مقدراً، إذا جعلنا ما بعدها منصوباً فيكون حينئذ هذا هو الخبر.

في قول الله –سبحانه وتعالى– في قصة إبراهيم: ﴿ قَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ ﴾ يقول: لماذا قال سلاماً منصوبة وسلام مرفوعة؟

سلاماً هنا على تقدير فعل وأنها مفعول مطلق لهذا الفعل فهم الملائكة لما جاءوا لإبراهيم قالوا: سلاماً أي نسلم عليك سلاماً فحينئذ يكون سلاماً مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والمفعول المطلق ينصب وتقدر قبله فعل تقديره نسلم سلاماً وفي قول إبراهيم: سلامٌ حينئذ مرفوعة فهي خبر لمبتدأ محذوف أي أمري سلام، ولذلك لما كانت جملة إبراهيم –عليه السلام– جملة اسمية أمري سلام وجملة الملائكة جملة فعلية لأنها مفعول مطلق والمفعول المطلق يأتي الفعل قبله أي نسلم سلاماً والبلاغيون يقولون: إن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والجملة الفعلية تدل على التغير قالوا: إن كلام إبراهيم أبلغ لأنه سلم سلاماً ثابتاً بقوله: سلام بالرفع أبلغ من سلام الملائكة لأنهم سلموا سلاماً ينتهي ويتغير فهم جاءوا بالجملة الفعلية والفعلية غير ثابتة وهو جاء بالحملة الاسمية والجملة الاسمية ثبتت فالسلام إذن بالرفع أولى من السلام بالنصب لأنه أثبت وأدوم.

يسأل أخي عن قولي: «لا مشاحة» المشاحة هي تشاح فلان وفلان يعني اختلفا وتخاصما وكل واحد منهم شنع على الآخر ولا مشاحة في الأمر يعني ليس هناك تشنيع والأمر يسع الاثنين معاً وهناك عبارة شائعة عند العلماء يقولون: لا مشاحة في الاصطلاح يعني إذا اصطلح العلماء على كلمة معينة أو على شيء معين يكون دالاً على فن من الفنون أو قضية من القضايا في علمهم فيسلم لهم بما قالوا ولا يلامون ولا يقال لماذا اخترتم هذه الكلمة وهذا المصطلح وإنما يقال: هذا اصطلح عليه أهل الفن ولا مشاحة في الاصطلاح يعني لا ينبغي أن يخالفهم غيرهم ولا أن يتتبعهم غيرهم وأن يكون هناك مشاحة أي مخالفة وجدالاً ومخاصمة فيما بينهم بل ينبغي التسليم لأهل الفن لأجل ما اصطلحوا عليه لأن هذا مصطلح هذا معنى قولهم لا مشاحة في الاصطلاح. وإذا قال قائل: لا مشاحة يعني لا ينبغي أن يختلف الناس في هذا فالأمر واسع ولا يصح أن يتشاحا ويختصما ويتتبع الواحد الآخر في هذ الأمر فالأمر واسع يحتمل الرأيين معاً.

أما في قوله لفظ الجلالة هل يكون مفعولاً له أو مفعولاً به؟

المفعول له غير المفعول به المفعول له هو الذي يسميه النحويون المفعول لأجله يختصرون فيقولون المفعول له وأما المفعول به فهو الذي يقع عليه الفعل وحينئذ إذا وقعت الكلمة وقع عليها الفعل فيقال مفعول به وأما إذا جيء بها للتعليل أي مصدر جيء به للتعليل وهذا سيأتي –إن شاء الله تعالى– في الكلام على المفعولات فإنه يسمى مفعولاً له أو مفعولاً لأجله.

الثامن مما ذكره المصنف: الجواب بالفاء هو لا يقصد أي فاء يقصد فاء السببية يعني الفاء التي تدل على أن ما بعدها مسبب عمَّا قبلها، فاء الذي تدل على السببية يعني يتسبب عما قبلها شيء يحدث بعدها. هذه الفاء التي يأتي بعدها فعل مضارع منصوب ينبغي لينصب الفعل المضارع بعدها أن يسبقها نفي أو طلب، إذن يأتي في الجملة نفي أو يأتي طلب ثم تأتي هذه الفاء الدالة على السببية والتعليل أو تسبب ما قبلها فيما بعدها يعني يتسبب عما حصل قبلها حصول الفعل الذي بعدها ثم يأتي بعدها الفعل المضارع فينصب فإذا جاء الفعل المضارع بعدها ونصب كان نصبه على الصحيح بأن مضمرة وجوباً بعد هذه الفاء التي تسمى فاء السببية وبالمثال يتضح الأمر لكن بأي أمر من هذه الأمور نمثل للنفي أو للطلب ينبغي أن نمثل له جميعاً. الطلب أنواع كما تعلمون الطلب النفي واضح يعني ضد الإثبات أن يأتي في الكلام شيء يدل على انتقال إثباته لكن الطلب يأتي بأمور الأمر طلب والنهي طلب والدعاء طلب والاستفهام طلب والتحضيض والرجاء والتمني والرجاء والعرض فإذن الطلب أنواع وجمع بعضهم النفي وأنواع الطلب كأنه يريد ما تسبق به فاء السببية لينصب المضارع بعدها قال:

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهمُ *** تمن وارجو كذاك النفي قد كمل

إذن عندنا نفي وعندنا طلب بأنواعه التي ذكرها:

مر: الأمر .

وانه: النهي.

وادع: الدعاء.

وسل: السؤال يقصد الاستفهام.

واعرض: يقصد العرض.

لحضهموا: يقصد العرض.

تمن: يقصد التمني.

وارج: الرجاء. انتهت الآن أنواع الطلب الثمانية قال:

كذاك النفي: ونحن نعرف أن فاء السببية ينبغي أن تسبق لينتصب المضارع بعدها أن تسبق بنفي أو طلب بأحد هذه الأنواع.

الأمر: وهو أول أنواع الطلب الشاعر يقول:

يا ناقُ سيري عنقاً فسيحاً *** إلى سيلمانَ فنستريح

يمدح ليبين كأنه يخاطب ناقته وهو يمدح الخليفة سليمان بن عبد الملك وكأنه يقول: أيتها الناقة أوصلينا إلى سليمان حتى نستريح هو يستمنحه لكنه بدل أن يطلب منه طلباً صريحاً يجعل الخطاب موجهاً إلى الناقة فقال: يا ناق سيري هذا أمر عنقاً فسيحاً نوع من المشي السريع الطويل، إلى سليمان فنستريحا فيتسبب عن سيرك الراحة إذن فاء سببية وسبقت بأمر سيري وجاء بعد الفاء فعل مضارع نستريح فانتصب فنستريحَ ما الذي نصبه على رأي المصنف فاء السببية المسبوقة بالأمر وعلى رأي الجمهور أن الناصب هو أن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية وقد تحقق شرطها أي سبقت بالأمر هذا.

بعد النهي يقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [طه:١ ] أما أنها فاء السببية فواضح لا تطغوا فيتسبب عن طغيانكم حلول الغضب إذن فاء السببية ثم قد سبقت بنهي لا تطغوا هذه الفاء وقع بعدها فعل مضارع يحل ونصب هذا الفعل فيحلَّ فجاء الفعل المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة بالنهي لا تطغوا.

الدعاء من أنواع الطلب أيضاً والدعاء هو بصيغة الأمر يأتي، لكنه إذا كان في حق الله -سبحانه وتعالى- لا يسمى أمراً لأن العبد لا يأمر ربه ولكنه يدعوه إذن الأمر إن كان لمن هو دونك فهو أمر وإن كان لمن هو فوقك وبالأخص في حق الله -سبحانه وتعالى- فهو دعاء، في قول الشاعر:

رب وفقني فلا أعدل عن *** سنن الساعين في خير سنن

رب وفقني فلا أعدلَ هنا في قوله وفقني هذا فعل أمر لكنه خطاب لله -سبحانه وتعالى- فنسميه دعاءً ثم جاء بعده بفاء هذه الفاء مفيدة للسببية أي فيتسبب عن توفيقك إياي ألا أعدل ثم جاء بعد فاء السببية فعل مضارع هذه الفعل المضارع منصوب فلا أعدلَ أي فأن لا أعدل فهو منصوب بأن مضمرة وهذا إضمار واجب بعد فاء السببية المسبوقة بالدعاء والدعاء كما ترون نوع من أنواع الطلب وهذا شرط النصب بأن مضمرة بعد فاء السببية أن تسبق بطلب وقد وقع هنا دعاء.

الاستفهام أحد أنواع الطلب فإذا سبق الفاء الدالة على السببية ووقع بعدها مضارع نصب بأن مضمرة وجوباً في قول الشاعر:

هل تعرفون لُباناتي فأرجو أن *** تقضى فيرتدَّ بعضُ الروح للجسد

هنا قال: هل تعرفون؟ هذا استفهام ثم قال: فيرتدَّ فجاء بفاء السببية أي فيتسبب عن قضائها ارتداد الروح إلى الجسد وراحته. اللبانات: هنا هي الحاجات هل تعرفون لباناتي أي حاجاتي فإذن وقعت الفاء الدالة على السببية بعد الاستفهام بقوله: هل تعرفون؟ والفعل المضارع منصوب بعدها فيرتدَّ ونصبه بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة بعد طلب وهو هنا استفهام، الشاعر يقول:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصبر ما *** قد حدثوك فما راءٍ كمن سمع

هذا نوع من أنواع الطلب - ألا تدنو- يقول: إن الطلب أو ما سماه الشاعر في البيت الذي ذكرته منذ قليل: - واعرض لحضهمُ- العرض والتحضيض هما نوعان من الطلب متماثلان أو متقاربان والفرق بينهم أنك إذا عرضت على الإنسان شيئاً وتريد أن تحققه لكن بأسلوب لين سمي هذا عرضاً وإن كان الأسلوب لطيفاً لكنه بقوة أنت

حريص على تحقيقه سمي تحضيضاً هذا العرض واضح أن تعرض عليه عرضاً، أو تحضه حضاً أي تحثه عليه فيسمى تحضيضاً.

هل قاعدة يبنى الأمر على ما يجزم به مضارعه صحيحة على إطلاقها وليس لها شواذ؟

نعم هو الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه فإذا كان المضارع من الأفعال الخمسة يجزم بحذف النون إذا جئنا به أمراً نبنيه على حذف النون: لم يذهبوا نقول: اذهبوا فإذا كان الفعل للمضارع مجزوماً بالسكون لم يذهب تأتي بالأمر أيضاً مبنياً على السكون تقول اذهب وهكذا.

سمَّى الرجل ابنه اسما جميلاً هل إعراب اسما بدل أو مفعول مطلق؟

اسما هذا مفعول ثان سمى الرجل ابنه، الرجل فاعل ابنه مفعول أول واسماً مفعول ثانٍ وجميلاً صفة للمفعول الثاني.

﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ﴾[الكهف:٤٦] البنونَ ممنوع من الصرف تسأل عن علته

ليس ممنوعاً من الصرف هو معرف بأل فلا دخل له في ذلك ثم ليس فيه شيء من علل منع الصرف، هذا من الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم والملحق بجمع المذكر السالم يعرب بإعراب جمع المذكر السالم فهو يرفع بالواو معطوف على المال مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

السؤال الأول: ما المقصود بلام الجحود؟ ولماذا سميت بهذا الاسم؟ يعني متى تكون لام الجحود؟ ولماذا سميت بهذا الاسم؟

والسؤال الثاني: ما الدليل على أن «لن» تفيد النفي والاستقبال، ولا تفيد تأبيد النفي؟

# الدرس الحادي عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إلا إله الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان:

أيها الحاضرون ويا أيها المشاهدون: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أسأل الله -تعالى- أن يحف مجلسنا بالبركة والنفع وأن يشمل بذلك من تحدث فيه وأصغى إليه وتعلم منه.

أسئلة الأمس:

السؤال الأول: ما المقصود بلام الجحود؟

السؤال الثاني: ما الدليل على عدم إفادة «لن» تأبيد النفي؟

إجابة السؤال الأول: لام الجحود تكون لاماً للجحود إذا سبقت بالقول المنفي نحو: ما كان زيد ليقوم، ولم يكن زيد ليقوم. والجحود معناه النفي

إجابة السؤال الثاني: هو أن لن تكون للنفي المؤبد وذلك بدليل قوله -تعالى-: ﴿ وَلَن يَّتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾[البقرة: ٩٥] فلن هنا لا تفيد نفي الموت النفي المؤبد -نفي تمني الموت- لأنهم قالوا في الآخرة: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧] فدل ذلك على أن نفي تمني الموت إنما يكون في الدنيا وليس في الآخرة.

دلت الآيتان على أن هؤلاء الكفار والمنافقون كذلك لا يتمنون الموت في الدنيا ولكنهم في يوم القيامة عندما يصلون النار يتمنون الموت ويسألون مالكاً الذي هو خازن النار أن يسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يميتهم وذلك لشدة ما يلقون -نسأل الله أن يعيذنا من حالهم-.

تقول: إجابة السؤال الأول: الجحود هو نوع من أنواع النفي وسميت بذلك لأنها تقع بعد الكون المنفي وليس كل منفي سواء كان الكون المنفي ماضياً أو مضارعاً أو أمراً كأن يكون كائناً وهي لا تنصب الفعل المضارع بنفسها ولكن بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود مثاله قول الله -تعالى-: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنفال: ٣٣]

إجابة السؤال الثاني: لن تفيد نفي المستقبل وليس نفياً مؤبداً بل قد يثبت والدليل قوله -تعالى- في كراهية الكفار للموت: ﴿ وَلَن يَّتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ كذلك أجابت الأخت البسمة الصادقة من الجحد والجحد هو النفي وهو نوع من أنواع النفي فليس كل نفي جحداً ويسمونها لام الجحود لأنه أريد بها مصطلح خاص وهو أن يسبقها كون منفي مثال ذلك ما كان يكون فمثلا ما كان لم يكن كائن غير كائن

تقول المقصود بلام الجحود النفي وسبب تسميتها بهذا الاسم لأنها تأتي بعد كون منفي بمعنى أنها تأتي بعد «ما كان» أو «لم يكن» أو «غير كائن» مثاله قول الله -تعالى-: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ وقوله -تعالى-: ﴿ لَّمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٨].

بسم الله الرحمن الرحيم، الإجابات بصفة عامة هي تدور حول الجواب وكثير منها جواب صحيح وإجابة الأخ هنا كانت إجابة مثالية تامة عن السؤالين وما ذكروه قريب مما ذكره.

كان حديثنا في اللقاء السابق قد توقف في مسألة نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وقد عرفنا المقصود بالفاء السببية التي تدل على تسبب ما قبلها فيما بعدها فهي تدل على التسبب أو التعليل وذكرنا اشتراط سبقها بشيء من أدوات الطلب أو النفي وحينذاك تبين أن للطلب أنواع جمعه الشاعر هذه الأنواع مع النفي أي الأشياء التي تسبق الفاء السببية الواقع بعدها الفعل المضارع منصوباً بقوله:

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهموا

تمن وارجو كذاك النفي قد كملا.

إذن هي ثمانية أنواع من الطلب والنفي وكان الحديث في المرة السابقة قد توقف عند الفرق بين التحضيض والعرض وهما نوعان من أنواع الطلب وتبين أن فيهما معا طلباً وفيهما طلب إحداث شيء ولكن إذا كان هذا الطلب بلين ورفق سمي عرضاً وإذا كان الطلب بشدة وقوة سمي تحضيضاً، وكلا الأمرين فيهما تأدب في الحديث ليس المقصود بالشدة أو القوة في الطلب عدم التأدب مع المتحدث معه ولذلك عندما نقرأ قول الله -تعالى-: ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ [المنافقون: ١٠] فإن هذا يسمى تحضيض وهو ليس فيه سوء أدب مع الله -سبحانه وتعالى- ولكن فيه شدة طلب والحرص على تحقق المطلوب؛ ولذلك نقول: لولا في الآية أداة تحضيض دالة على طلب حصول الشي بقوة، وجاء الفعل المضارع بعد فاء السببية لولا أخرتني إلى أجل قريب أي فيتسبب عن التأخير التصدع فأصدق أصلها أتصدق فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء الدالة على السببية الواقعة بعد هذا النوع من أنواع الطلب وهو التحضيض.

هذه الآية وهي قوله تعلى ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ قرأ جمهور القراء بالجزم ﴿وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ أبو عمرو وهو أحد القراء السبعة قرأ ﴿وَأَكُونَ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ قرأها بالنصب ﴿وَأَكُونَ﴾ طبعاً على قراءة أبي عمرو لا إشكال الذي دعاني إلى ذكر هذا أنه على قراءة الجمهور الأمر يحتاج إلى إيضاح كيف قال: ﴿ فَأَصَّدَّقَ﴾ بالنصب ﴿وَأَكُن﴾ بالجزم أما قراءة أبي عمرو: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ فلا إشكال فيها لأنها عطف منصوب على منصوب وهذا أمره واضح لكن على قراءة الجمهور ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ الظاهر فيها أنها تحتاج إلى تلمس علة وتأويل للجزم وقد ذكر مكي بن أبي طالب في هذا المقام أن الجزم في هذا إنما هو بسبب العطف على موضع «أصدق» هنا «أصدق» كما ترون جاءت بعد فاء السببية. قبل دخول فاء السببية كان الفعل المضارع واقعاً في جواب الطلب الذي هو العرض ونحن نعرف أن الفعل المضارع إذا وقع في جواب الطلب يكون مجزوماً تقول: ذاكر تنجح، استعن بالله تفلح. فالفعل المضارع جزم لوقوعه بعد الطلب السابق فقولك: استعن أمر تفلح جواب لهذا الأمر جزم، فإذا وقع الشيء في جواب الطلب جزم.

هنا الفعل المضارع فأصدق قبل دخول الفاء كان محله جواب الطلب ومحله الجزم فعطف على محل هذا الفعل قبل دخول الفاء عليه قبل أن يكون منصوباً ومحله قبل ذلك الجزم لوقوعه في جواب الطلب.

هذا هو أرجح أو أظهر العلل التي سوغت جزم هذا الفعل بعد وقوعه بعد الفعل المنصوب بأن المضمرة التالية لفاء السببية .

التمني:

من أنواع الطلب التي لم نذكرها التي تقع قبل الفاء الدالة على السببية وينصب بعدها الفعل المضارع: «التمني» قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾﴾ [النساء: ٧٣] هذا تمنٍ و«ليت» هي أهم أدوات التمني وقد جاء بعدها الفعل المضارع «أفوز» وهو منصوب ﴿فَأَفُوزَ﴾ وقد تلى الفاء الدالة على السببية أي يتسبب عن كوني معهم الفوز، ونصب الفعل المضارع ﴿فَأَفُوزَ﴾ وناصبه حينئذ أن مضمرة وجوباً بعد الفاء الدالة على السببية لوقوعها بعد الطلب الذي هو التمني.

معنى التمني: في اللغة: هو طلب حصول الشيء المستحيل الذي لا يمكن وقوعه أو هو ليس بمستحيل ولكنه صعب المنال هذا طلبه يسمى تمنياً، أما إن كان الشيء قريباً الحصول أو متوقع الحصول فإن طلبه يسمى ترجيا وله أدوات رأيها لعل وكلاهما طلب ، فعندما يقول الله –سبحانه وتعالى– حكاية عن فرعون: ﴿ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [غافر: ٣٦] فعل مضارع نصب لوقوعه بعد الفاء الدالة على السببية أي فيتسبب بلوغي الأسباب في الاطلاع، كما يظن أو كما يقول أو كما يزعم أو كما يريد أن يوهم قومه بذلك وقد وقع بعد الجواب والطلب الذي هو الترجي بـ«لعل».

إذن عرف الآن الفرق بين التمني والترجي وهو أن التمني ما كان مستحيلاً أو كان ليس بمستحيل ولكنه عسير، عندما يقول الفقير: ليت لي مالاً فأتصدق منه هذا ليس بمستحيل ولكنه بالنسبة للفقير بعيد، لكن عندما تقول: لعل الفجر يطلع وأنت في آخر الليل، فهذا قريب ومتوقع أو يقول المريض الذي يرجى برؤه: لعلي أشفى مما أنا فيه، فهذا أيضاً متوقع حصوله فيسمى هذا ترجياً.

يبقى أمر وهو ما دمنا نقول: إن التمني يدل على تعذر حصول الشيء أو تعسره والترجي يدل على قربه ننظر قول فرعون: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ هذا أمر متعذر فكيف نقول: إنه ترجي لأنه لا يمكن له حتى لو صعد كما يزعم أو كما يطلب من وزيره هامان أن يبني له صرحاً أي شيئاً يظهر عليه ويرتقي فوقه ليوهم الناس أنه صادق حتى لو فعل ذلك لن يبلغ أسباب السماوات فهو ضعيف حقيقة لكن الأظهر في مثل هذا أن يقال: إن الترجي بصفة عامة الأصل فيه أن يكون لما هو قريب الحصول توقع ولكنه قد يأتي للمتعذر أو المتعسر بقلة فيشابه حينذاك معنى التمني ولذلك يمكن أن نمثل أيضا بقول الشاعر:

بكيت على سرب القطا إذ مررن بي *** فقلت ومثلي بالبكاء جـــدير

أسرب القطا هل من يعير جناحـــه *** لعلي إلى من قد هويت أطير

فهو الآن يطلب من القطاة أن تعيره جناحها ليطير إلى من يهواها، لا يمكن للقطاة أن تعيره جناحها ولا يمكن له أن يطير إلى من يهواها ومع ذلك استعمل «لعل» التي هي للترجي وحينذاك يكون ذلك من استعمال الترجي في الشيء المتعذر أو الذي لا يمكن أن يحصل فكأنه شابه حينئذ التمني في تعذر حصوله وهذا من القليل والأكثر في التمني أن يدل على التعذر أو التعسر والأكثر في الترجي أن يدل على قرب حصول الشيء.

هذه هي أنواع الطلب التي يقع بعدها الفعل المضارع منصوباً وهو تالي لفاء السببية وناصبه حينذاك كما عرفنا «أن» مضمرة وجوباً على رأي الجمهور وهي على رأي الكوفيين ورأي بعض النحويين وتابعهم في ذلك المصنف

هنا في كتابه عندما لم يفرق بين النواصب وجعلها كلها تنصب قال: (النواصب عشرة) فالناصب عنده حينئذ فاء السببية نفسها ما دام قد سبقها نفي أو طلب هذا الطلب بأنواعه.

النفي:

وأما النفي فيمثل له بقول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر: ٣٦] «لا» نافية. وهذا عن أهل النار أنهم مع عذابهم لا يقضى عليهم فيتسبب عن هذا القضاء موتهم فجاء الفعل المضارع «يموتوا» بعد الفاء الدالة على السببية وهي مسبوقة بنفي «لا يقضى» وحينذا نُصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء الدالة على السببية وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة لأن أصله يموتون فنصب لوقوعه بعدها فقيل: «فيموتوا» هذا هو الحديث عن الفاء الدالة على السببية.

قال المصنف بعد ذلك: (واو المعية ) يعني أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة وجوباً على رأي الجمهور، وبالحرف نفسه أعني واو المعية على رأيه، بل على رأي الكوفيين وتابعهم المصنف في هذا أن الناصب هو واو المعية نفسها وحينذاك لابد أن يسبق بما اشترط في الفاء الدالة على السببية، فاء السببية اشترطنا أن يتقدم عليها طلب بأنواعه أو نفي، كذلك واو المعية يشترط لها ذلك، فاء السببية عرفنا معناها فاء تدل على تسبب ما قبلها فيما بعدها،واو المعية واو بمعنى «مع» لو وضعت في مكانها «مع» لاستقام الكلام ويشترط فيها ما اشترط في الفاء أن تسبق بطلب بأحد أنواعه الثمانية التي ذكرت أو تسبق بنفي يقول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ولَمَّ﴾هنا جاء النفي ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ [آل عمران: ١٤٢] أي لما علم الله منكم الجهاد مع عدم أنه لم يتبين الصابر منكم والمجاهد منكم وهذا لا يصح في العقل وفي الحكمة أن ينال الشخص جزاءه وهو لم يختبر بعد فلذلك حتى يتبين المجاهد والصابر حينذاك يتبين المستحق للثواب، فإذن ﴿ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ فعل مضارع منصوب أي مع علمه بالصابرين وقد وقع بعد واو بمعنى مع هذه الواو قد سبقت بالنفي «ولما يعلم» والنفي هنا جاء بلمَّا وفي قول الله –سبحانه وتعالى- حكاية عن المكذبين: ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَ﴾ [الأنعام: ٢٧] يعني: نرد مع عدم تكذيبنا فهي واو المعية وجاء الفعل المضارع بعدها منصوباً «نكذب» وقد سبقت بـ«ليت» دالة على التمني وقد عرفنا معنى التمني فنصب الفعل المضارع بعد الواو الدالة على المعية وعلامة نصبه الفتحة «نكذبَ» لأنه سبق بالطلب «ليت» أو هو نصب بالواو مباشرة على رأي الكوفيين وتابعهم المصنف في ذلك، كما في قول الشاعر:

ألم أكُ جارَكُم ويكونَ بيني *** وبينكم المودةُ والإخاءُ

هنا «ألم» الهمزة للاستفهام فجاء الاستفهام في أول البيت ثم قال الشاعر: ويكونَ أي اجتمعت الجيرة مع كون المودة والإخاء واقعة بينه وبينهم فهذه واو المعية سبقت باستفهام وهو نوع من أنواع الطلب فتحقق شرطها فنصب المضارع بعدها كما هو في هذه.

بعد النهي في قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتيَ

فنصب الفعل المضارع تأتيَ بعد الواو الدالة على المعية ولاحظوا أنه لابد أن تكون هذه الواو دالة على المعية يعني لا تنه عن الخلق المذموم مع إتيانك له ووقوعك فيه فإن هذا لا يصح لأنه لو كان باطلاً في ظنك لما فعلته، فأنت إن نهيت عن الشيء وأقمت عليه فهذا دليل على عدم اقتناعك بالنهي عنه ولذلك نقول: تأتيَ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو الدالة على المعية المسبوقة بطلب ونوعه هنا النهي.

بقي ذكر مثال يكثر النحويون استعماله في مثل هذا المقام وهو طبعاً دلالته في المعنى ليس لها أصل فقط المقصود باللفظ: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، هنا أيضاً نهي وجاء بعد هذا النهي واو دالة على المعية يعني لا تجمع بين هذا وهذا، لا يكون منك هذا مع هذا، فنصب الفعل المضارع بعد الواو الدالة على المعية تشربَ فناصبه حينذاك أن مضمرة وجوباً بعد الواو الدالة على المعية أو هي الواو نفسها على القول بأنها هي الناصبة ويروي النحويون في ذلك ضبط الفعل المضارع بعد الواو بالحركات الثلاث السائغة فيه وهي الضمة والفتحة والسكون، الرفع والنصب والجزم فإن الجر لا يكون، لماذا لا يكون الجر؟ لأنه فعل والجر لا يكون في الأفعال إنما يكون في الأسماء وهو في هذه الحالات الثلاث في قولنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، تشربَ أوتشربُ أو تشربْ بالجزم المعنى فيه مختلف لأنك إن قلت: تشربَ حينئذ وقع في موقعنا الآن وفي موضوعنا اليوم وهو نصب الفعل المضارع بعد الواو الدالة على المعية فتكون الواو حينذاك بمعنى «مع» يعني لا يكن منك هذا مع هذا أي لا تجمع بين هذا وهذا بدلالة واو المعية، أما إن جئت به مجزوماً فأنت تعطفه على تأكل يعني لا تأكل ولا تشرب فأنت تنهى عنهما وليس المقصود أن تنهى عن الجمع بينهما ولكن تنهى عنهما بإطلاق، أما إن جئنا به في حالة الرفع فيكون حينئذ الرفع استئنافاً كأنك تستأنف جملة جديدة، أي ولك أن تفعل هذا الثاني، تنهى عن الأول وتبيح له الثاني

فانظروا كيف أن الحركات أو الإعراب بحركاته المختلفة قد أدى إلى معاني مختلفة قد يقول قائل: أنا أقول في حالة الرفع وتشربُ وفي حالة النصب وتشربَ ولكني في حالة الجزم أقول وتشربِ اللبن فأين الجزم؟ هل من مجيب؟
حُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين

هو مجزوم تشربْ ولكنه كسر لأجل وقوع لام التعريف الساكنة بعده لأنه لا يصح التقاء الساكنين في الدرج، في وسط الكلام حرك آخر الفعل بالكسر تخلصاً من الساكنين الملتقيين في درج الكلام، في الوسط وهو باق على جزمه حينذاك.

آخر نواصب الفعل المضارع التي ذكرها المصنف أو هو ما ينصب الفعل المضارع بعده على رأي الجمهور وإن لم يكن هو الناصب بل الناصب بعده «أن» المضمرة وجوباً -كما قالوا- هو «أو»، و«أو» هذه تعرفون أنتم أنها تأتي حرف عطف، لكن المقصود هنا التي ينصب المضارع بعدها هي أو تدل على واحد من معنيين:

- إما معنى «إلى» الغائية.
- أو معنى «إلا» الاستثنائية.

فإذا دلت «أو» في سياق على معنى «إلا» أو معنى «إلى» وجاء بعدها فعل مضارع فإن هذا الفعل المضارع ينصب ويكون الناصب له على رأي الجمهور أن مضمرة وجوباً ومقدرة بعد أو.

مثال ذلك عندما تقول لشخص: لألزمنك أو تقضيني ديني، هنا «أو» هذه جاءت بعد قولك: لألزمنك، أنت الآن تخبره أنك ستستمر في لزومه وتواصل إلى بلوغ غاية معينة وهي قضاء الدين فصارت للغاية بمعنى «إلى» صارت أو حينئذ بمعنى «إلى» يعني لألزمنك إلى أن يحصل منك هذا العمل، فجاء في معنى «إلى» ووقع بعدها فعل مضارع وهو تقضي فنقول هذا الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلى وحينئذ صحيحة نصب الفعل المضارع لكونها بهذا المعنى الشاعر يقول:

لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى *** ............................

هو الآن ليست «أو» للتخيير كما هو الأصل في معنى «أو» أو للإباحة كما هو الأصل في معاني «أو» أو هنا بمعنى «إلى» هو سيستمر في استسهال الصعب يعني أنه لا يثنيه عن همته وطلبه لهذا الشيء الشريف المطلوب المحبوب له لا يثنيه شيء إلى أن يبلغ الغاية التي يريدها وهي إدراك المنى

*** لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى***

فهنا كأنه يقول: لاستسهلن الصعب إلى أن أبلغ هذه الغاية، جاءت أو بمعنى إلى وقع بعدها الفعل المضارع أدركَ نصب هذا الفعل المضارع فناصبه أن مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى.

لو قال قائل: كيف أعرف أنها بمعنى إلى؟ هناك علامتان تدلان على أن أو تكون بمعنى إلى:

الأولى: أن يكون ما قبلها لا ينقضي مرة واحدة ولكنه ينقضي شيئا فشيئا بالتدريج وقولك لألزمنك اللزوم مستمر مدة ما ينقضي في مرة واحدة لأستسهلن الصعب استسهال الصعب يحتاج إلى صبر ووقت فلا ينقضي في مرة واحدة.

العلامة الثانية الدالة على أن «أو» بمعنى «إلى» بمعنى الغاية أن يكون ما بعدها غاية لما بعدها وهذا واضح لا يكون الحرف دالا على الغاية حتى يكون ما بعدها غاية لما قبله فعندما يقول لألزمنك أو تقضيني حقي يعني غاية اللزوم هو قضاء الحق فإذا قضيت الحق انتهت الملازمة كذلك عندما يقول الشاعر: لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فإن استسهال الصعب سيستمر حتى يدرك المنى فإذا أدركه توقف لا يريد شيئا بعد ذلك فإذن يكون ما بعدها غاية لما قبلها وحينئذ يتحقق كون أو بمعنى إلى.

أما المعنى الآخر من معاني أو فهو مجيئها بمعنى إلا يعني في مقام الاستثناء وهذه بعكس السابقة تماما كيف ذلك؟ ما قبلها لا يكون بالتدريج ولكن ينتهي مرة واحدة وما بعدها لا يكون غاية لما قبلها وتكون حينئذ أو يصح أن يقدر في مكانها إلا عندما تقول لأعتقن المملوك أو يسيء الإعتاق لا يأتي بالتدريج مرة واحدة وينتهي والإعتاق لليس غايته الإساءة فليست الإساءة غاية الإعتاق فليس ما بعدها غاية لما قبلها إذن ما تحقق فيه لا هذا ولا هذا في إلى يعني لم يصبح ما بعدها غاية لما قبلها ولم ينقض ما بعدها بالتدريج وإنما انقضى مرة واحدة وجاءت بمعنى إلا فإن قولك لأعتقن المملوك أو يسيء أي سأعتقه إلا إن أساء فإني سأعاقبه أو سأحاسبه على إساءته فلا أحقق له مراده فحينذا أصبحت إو بمعنى إلا صح أن ينصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا أو يسيء ناصبه أن على رأي الجمهور أو أو نفسها على رأي الكوفيين والمصنف في ذلك متابع لهم وفي هذا الكتاب متابع لهم وحينذا قد تحقق المقصود وهو نصب الفعل المضارع بعد أو التي هي بمعنى إلا.

إن كان هذا واضحاً فإن لدي بعض الأسئلة في المنصوبات حتى أتأكد من متابعة بعض الإخوة الحاضرين لـــي فيما ذكرت وكذلك الإخوة المشاهدين، الأمر يحتاج إلى بعض الأسئلة فيها حتى يتأكد من الــصواب فيهـــا أســـأل الإخوة.

هي أمثلة سريعة وسهلة ويجيب عليها كل واحد من الإخوة:

فيه سؤال قبل هذا .

هل يمكن أن تحصوا المواضع التي يجب فيها أن تضمر «أن» والمواضع التي يجوز فيها أن تضمر فيها «أن»؟

إضمار «أن» جوازاً يكون على رأي الجمهور؛ لأن الكوفيين يرون أن الناصب هو هذه العشرة كلهـــا ناصـــبة فليس عندهم إضمار أصلاً، والمصنف في ذلك متابع لهم فلا يرى إضمار «أن» أصلاً، لكن على القـــول الـــراجح وهو قول الجمهور بأن الناصب هو أن مضمرة فالناصب هو الأربعة نفسها، الأولى والتي هي أن ولن وكي وإذن هذه تنصب بنفسها وإن كان فيه خلاف في كي ولكن الراجح فيها أنها هي الناصبة.

الناصب في الستة الباقية هي أن مقدرة تضمر جوازاً بعد لام التعليل التي تسمى لام كي وتضمر وجوبـــاً فـــي الباقي، أعطيكم الآن أمثلة أريد فقط الفعل المضارع المنصوب وتبين كيف نُصِبَ.

خذ يا أخي الكريم في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ عَلِمَ أَلَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المزمـــل: ٢٠] تعطينـــي الفعل المضارع وتعربه؟

الفعل المضارع هنا هو «تحصوه» منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة أحسنت.

﴿ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿١٧﴾ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى﴾ [النازعات: ١٨]؟

الفعل المضارع تزكى منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة المقدرة

لماذا قدرت؟ لأن آخره ألف والألف لا تظهر عليها الحركة.

﴿ لَوْلاَ أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ [القلم: ٤٩]؟

تداركه الناصب له أن وعلامة النصب الفتحة

﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ ﴾ [فاطر: ٤٤]؟

يعجز فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود

أحسنت، المسبوقة بكون منفي «وما كان»

والمصدر موؤل من أن والفعل في محل جر بلام الجحود

لأن اللام الأصل فيها أن تجر ومادام وقع بعدها الفعل المضارع وقدرنا نصبه بأن وأن مصدرية فأول ما بـــدأ بمصدر ويكون هذا المصدر في محل جر لتبقى اللام على أصلها جارة للأسماء.

﴿ فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلاَقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ ﴾ [المعارج: ٤٢]؟

الشاهد في قوله –تعالى– «حتى يلاقوا» فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه مـــن الأفعـــال الخمسة وناصبه أن مضمرة وجوباً بعد حتى

هذا على رأي الجمهور. الكوفيون والمصنف متابع لهم يرون أن «حتى» هي الناصبة وحينذاك تكون ما بعدها فعل مضارع منصوب بحتى على رأيه، هذا كافٍ –إن شاء الله تعالى–.

أذكر أيضاً الإخوة من الحاضرين ومن المشاهدين أنه إذا كان بعض الأسئلة الخفيفة حتى وإن لـــم تكـــن فـــي موضوع الدرس بشرط ألا تطغى على الشرح الذي نحن فيه إن كانت من الأسئلة المهمة وتهم شريحة أيضاً مـــن الناس بعض الفتاوى اللغوية السريعة فلا إشكال في أن تسأل هذه الأسئلة وإن خرجت من موضوعنا فـــي دقـــائق معدودة تنعش الجو وتجيب على أسئلة قد تكون ملحة على بعض الناس من الباحثين وبعض الكتـــاب والمعلمـــين وغيرهم فيجاب عليها بصورة سريعة حتى تعم الفائدة ويكون هذا الدرس أيضاً فيه عدة فوائد.

تقول: في منهج الصف الثالث الثانوي من مواضع النصب بأن مضمرة وجوباً بعد أن المضمرة وجوبا بعد واو المعية المسبوقة بنفي وطلب ويوجد في درس آخر وهو العطف على الشرط على العطف وعلى الجواب مثـــل إن تدرس وتجتهد تنجح يجوز في إعراب تجتهد وجهان وهما الجزم والنصب بعد واو المعية بأن مضمرة وجوباً مـــع أنها لم تسبق بطلب أو نفي إلا إذا كان الشرط يحمل معنى الطلب نرجو إيضاح ذلك؟

هي تقريباً أجابت عن هذا أن الشرط كأن فيه حث فهو فيه معنى الطلب وإن لم يكن طلباً وما دام الـــشرط فـــي معنى الطلب فإنه يصح حينذاك عند نصب الفعل المضارع طبعا النصب فيه قليل لأن الأصل أن يعطف على فعل الشرط بحركته أي بالجزم لأن فعل الشرط مجزوم لكن إذا قدرت أن الواو هنا واو معية ونصب الفعل المـــضارع بعدها فالنحويين التمسوا لذلك أن الشرط فيه شبه بالطلب، يقولون النفي وشبهه والطلب وشـــبهه فيكـــون حينـــذاك منصوباً بأن مضمرة بعد واو المعية المسبوقة بهذا للشبه بينهما.

تقول: لماذا اختلفت الحالة الإعرابية لكلمة قبل في الآيتين التاليتين مع أن الكلمة في الآيتين مسبوقة بمن قال الله –تعالى– ﴿ لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾ [الحديد: ١٠] وقال الله –تعالى– في الآية نفسه﴿ وَلاَ يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ ﴾ [الحديد: ١٦]

أما إعراب «قبلُ» نجعلها معربة وليست مبنية في ﴿ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ ﴾ لأنها أضيفت وما دامت أضيفت وذكر المضاف إليه فإنها حينئذ ظهر أثر حرف الجر «من» فقيل: «من قبلِ الفتح» ولما حذف المضاف إليه في قوله: «من قبلُ» ونوي بنيت على الضم، إذن هي تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوي وإن لم يحذف المضاف إليه وظهر فإنه يظهر أثر الجار فتجر ويقال: من قبلِ، إذن تلك حركة إعراب وتلك حركة بناء.

تسأل كذلك لماذا نونت كلمة هدىً في الآية التالية مع أنها اسم مقصور والاسم المقصور كما نعلم لا ينون وهي ليست في محل نصب قال الله –تعالى–: ﴿ هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [الجاثية: ٢٠]

أما القول بأنا نعرف الاسم المقصور لا ينون فهذا ليس على إطلاقه، المقصور لا ينون إن كان ممنوعاً من الصرف ولم يوجد مسبب للتنوين لأنه حتى الممنوع من الصرف إذا كان التنوين عوضاً عن حرف محذوف فيه وليس إعراباً، وليس تنوين تمكين فإنه لا إشكال إن وجد فيه، حتى لو كان في مثل جوارٍ وغواشٍ، التنوين هنا كما تعلمون هو تنوين العوض وليس التنوين الدال على إعراب الكلمة، أو على صرفها، وعلى ذلك فنقول: فتىً ونقول: عصىً ونقول هدىً فننونه إن لا إشكال وإن كان مقصوراً لأنه مصروف وليس ممنوعاً من الصرف.

في رواية قالون عن نافع يقول الله –تعالى– في سورة يوسف بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال الله –تعالى–: ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ [يوسف: ١٢] بكسر العين في يرتع

هي في هذه القراءة من ارتعى يرتعي فكسرت طبعا يرتع ويلعب وليست يرتع طبعاً على قراء الجمهور ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ ﴾ من رَتَعَ فعل مضارع يرتع فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب أرسله وعلامة جزمه السكون هذا على قراءة الجمهور القراءة التي ذكرها الأخ هنا يرتع ويلعب من ارتعى ومضارع يرتعي فهو فعل مضارع معتل الآخر وجزمه حينذاك يكون بحذف حرف العلة وإبقاء الكسرة السابقة على العين والجازم استوفى حقه بحذف حرف العلة.

تسأل عن يتلو عن إعرابها ولماذا نأتي بالألف الأخيرة والفعل مفرد؟

يتلو لا نأتي بألف أخيرة بعده إلا إن كانت تقصد خط المصحف أما في الكتابة الإملائية المعتادة فإنك لا تأتي بألف إلا إذا كانت الواو واو الجماعة التي تعرب فاعلاً، إذن الألف لا تلحق الواو في آخر الفعل إلا إذا كانت هذه الواو كلمة مستقلة ضمير يعرب فاعلا واو الجماعة أما إن كانت جزءاً من الفعل كقولك فلان يرجو ربه فإنك لا تلحقه بألف ولذلك سموها الألف الفارقة، تفرق بين الواو التي تعرب فاعلاً وتكون واو الجماعة ضمير مستقل وبين الواو التي هي لام الفعل أو جزء من الفعل السابق.

وأما أنها رأتها في المصحف بألف هذا من خط المصحف هذا من خط المصحف وهناك قاعدة عند الإملائيين يقولون خطان لا يقاس عليهما خط المصحف وخط العروضيين، العروضيون من كان منكم له بصر بعلم العروض يعرف أنهم عندما يكتبون يقطعون الأبيات الشعرية فإنهم يكتبون الكلمات ليس على حسب انتهاء الكلمة ولكن على حسب انتهاء التفعيلة فيكتبون الكلمة مثلاً:

قفا نبكي من ذكرى حبيب ومنزل، يقولون "قفانب" فعولن فيكتبونها متصلة "قفانب" ويقفون عندها وإن كان المعنى حينئذ مبتوراً لكنهم لا يهمهم معنى البيت ولكن يهمهم إيقاعه ووزنه وعلى ذلك فالكتابة في المصحف هذا من خط المصحف الذي يلتزم به في كتابة المصحف إلا أنه في الإملاء المعتاد لا تثبت الألف إلا بعد الواو التي هي واو الجماعة المعربة فاعلاً.

تقول: في بداية سورة آل عمران قال الله –تعالى– ﴿ الم ﴿١﴾ اللهُ ﴾ [١: ٢] هنا التقى ساكنان تقول وأنا أعلم أن أحد أوجه التقاء الساكنين كسر أولاهما ولكن هنا تمنع فتح أولاهما فما السبب؟

يعني هو ليس على الإيجاب، التخلص من التقاء الساكنين الأصل فيه أو الأكثر فيه التخلص بالكسر ولكن هذا لا يعني أنه لا يصح التخلص من التقاء الساكنين إلا بالكسر فإنه إذا ورد عن العرب التخلص من التقاء الساكنين بحركة أخرى فإنه تلتزم والقراءة كما تعلمون سنة متبعة وما دامت هذه القراءة تخلص من التقاء الساكنين فيها – وهو المطلب هنا– بفتح الميم فتلتزم ويقال: ﴿ الم ﴿١﴾ اللهُ ﴾ حتى لا يلتقي عند الوصل بين الآيتين الميم ساكنة مع لام التعريف في لفظ الجلالة.

تسأل تقول: سألت أمس سمى الرجل ابنه اسماً جميلاً تقول هل سمى تنصب مفعولين؟

نعم سمّى تنصب مفعولين فابنه مفعول أول واسماً مفعول ثانٍ والنواصب تأتي –إن شاء الله تعالى– ما ينصب مفعولين إن كان لنا عمر فيتبين حينذاك ما هي الأفعال أو ما ضوابط الأفعال التي تنصب مفعولين وما تكون وما أصل المفعولين أيضاً هذا كله أرجو الله –سبحانه وتعالى– أن يهيء شرحه.

تسأل كذلك هل لام كي هل لام التعليل؟

لام كي هي لام التعليل لأن كي تفيد التعليل فهي أشبهت كي في هذه الدلالة.

قال المصنف –رحمه الله –تعالى–: (والجوازم ثمانية عشر وهي لم ولما وألم وألمّا ولام الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء وإن وما ومهما وإذاما وأي ومتى وأيان وأنى وأنما وحيثما وكيفما وإذا في الشعر خاصة.)

هنا المصنف لأنه يتحدث في متن ومتن مختصر كما تعلمون ذكر الجوازم بإطلاق، النحويون في مثل هذ المقام يقسمون الجوازم إلى ما يجزم فعلاً واحداً وما يجزم فعلين هو هنا ذكرها بإجمال فذكر ما يجزم فعلاً وما يجزم فعلين.

بدأ بما يجزم فعلاً واحداً ثم ثنى بأدوات الشرط التي تجزم فعلين طبعا التي تجزم فعلين هي أدوات الشرط فقط سواء كانت حروفاً أو كانت أسماء.

أيضا هذا أمر أيضا يحتاج وقفة سريعة عد «لم وألم» التي للاستفهام وعد «لما وألما» أداتي الجزم، والأمر الحقيقة في ذلك لا يستحق هذا الإعلال، لكن نقول: لعله أراد التسهيل وإلا فـ«لم» هي «ألم» دخلت عليها همزة الاستفهام في مقام الاستفهام، تقول: «ألم» تستفهم عن النفي تقول: ألم تذهب؟ وحينما تنفي تقول: لم تذهب، فلم في الحالتين إحداهما: استفهم عنها. والأخرى: لم يستفهم، وكذلك «لما» إن لم تستفهم قلت: لما وإن استفهمت عن هذا النفي قلت: ألما كذا؟ فإذن عده لهذا هو في هذا لم يسر على ما سار عليه أكثر النحويين من أن الاقتصار على لم ولما ولا حاجة بذكرها في حالة الاستفهام لكنه لعله أراد بهذا التسهيل.

« لم» الجازم الأول من جوازم الفعل المضارع طبعاً هي للنفي و«لما» كذلك للنفي لكن الفرق بينهما أن «لم» لنفي الشيء الذي لا يتوقع ثبوته عاجلاً بعد التكلم وأما «لما» فإنها لنفي الشيء ويتوقع أن يثبت، كيف ذلك؟ أنت عندما تقول: لم يأتِ زيد. فإنك تنفي مجيئه ولكنك لا تتوقع، لم يأت من كلامك ما يدل على توقعك لمجيئه فإن كنت تتوقع حصوله قلت: لما يقم زيد، فالنفي بـ«لم» يدل على نفي حصول الشيء ولكن لا يتوقع ثبوت هذا الشيء بعد زمن التكلم، والنفي بـ«لما» يدل على نفي حصول الشيء ولكن يتوقع ثبوت هذا الشيء بعد زمن التكلم يقول الله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [النسا: ١٦٤] هنا «لم» نافية كما ترون وهي جازمة وهي أم الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً وغالباً ما يكون لمجموعة من الأدوات واحدة هي الأصل في الجزم يسمونها أم الباب، فالفعل المضارع في «نقصصهم» مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ولذلك فك الإدغام لأجل التمكن من جزم الفعل لأنكم تعرفون أن الحرف المشدد عبارة عن حرفين مدغمين الأول منهما ساكن والثاني متحرك فإذا سكنت هذا فإنك حينذاك تكون قد جمعت بين حرفين ساكنين ولا يصح الإدغام حينذاك فلا بد من إعادة الأمر بفك الإدغام وتحريك الأول منهما ليصح النطق بالساكنين فتظهر علامة الجزم على الثاني ونقول: ﴿ نَقْصُصْهُمْ ﴾ و«ألم» هي لم كما قلنا ولكن المصنف لعله أراد التسهيل على المتعلم وخاف أنه إذا رأى «ألم» يظنها شيئاً آخر فقال أيضاً «أ لم» تجزم ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ [الفيل:١ ] «تر» فعل مضارع مجزوم بألم على رأي المصنف أو هي «لم» وهي الصحيح وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الآخر.

في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴿٢٣﴾﴾ [عبس: ٢٣] «يقض» فعل مضارع وقع بعد لما ولما جازمة للفعل المضارع تجزم فعلاً واحداً نافية وهو مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأن أصله يقضي في قول الشاعر عمرو بن كلثوم:

إليكم يابني بكر إليكم ألما تعرفوا منا اليقين

هذه «لما» ولكن دخلت عليها همزة الاستفهام المصنف عدها جازماً برأسها وهي لما لكن دخلت عليها همزة الاستفهام جاء الفعل المضارع بعدها «تعرفوا» وهو مجزوم بلما أو بألما على رأي المصنف للتسهيل وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

الجازم الخامس على رأي المصنف لأنه عدَّ «لم ولما وألم وألما» أربعة الآن صارت. لام الأمر قال: (لام الأمر والدعاء) هذه لام تفيد الأمر، تفيد الطلب ولكنها إذا كانت من الأعلى إلى الأدنى فهي أمر وإن كانت من الأدنى إلى الأعلى فهي دعاء، يعني عندما يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ [الطلاق: ٧] هذا أمر بالإنفاق فحيئذ يسمى أمراً ،تكون اللام يسمونها لام الأمر وهي جازمة وعلامة الجزم السكون وحينما يقول أهل النار أعاذنا الله من حالهم لخازنها: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧] فاللام هنا ليست للأمر لأنهم لا يملكون أن يأمرون الملائكة لكنهم يطلبون طلباً وهي تتضح تماما إذا كانت في حق الله –تعالى– لأن

المطلوب الآن من الله –سبحانه وتعالى– أن يقضي عليهم فتكون دعائية وهي بعد ذلك فعل مضارع مجزوم باللام الدعائية التي هي لام الأمر في أصلها لكن في حق الله –سبحانه وتعالى– يقال: هي لام الدعاء وعلامة جزمه حذف حرف العلة يقضي.

الحديث لا يزال متصلاً في جوازم الفعل المضارع ولا زال الحديث فيما يجزم منها واحداً لأن المصنف قال: (الجوازم ثمانية عشر) وطبعاً جمعها على فواعل لفائدة ونحن نعرف أن فواعل الأصل أنه يجمع عليه المؤنث لكونه جمع جازم إما لأنه أراد بها أداة جازمة فيكون جمعها جوازم أو أنه يكون لغير عاقل حتى لو كانت مذكراً فإنه يصح أن يجمع غير العاقل جمع التأنيث ولو كان مذكراً.

توقف الحديث عند «لا»: و«لا» هذه تسمى «لا» الناهية والفرق بين قولنا: اللام لام الأمر وقولنا: لا الناهية أمر ينبغي التنبه له: إذا قلنا لام الأمر معناه أنه حرف واحد هي حرف اللام وإذا قلنا لا الناهية فمعناها أنها حرفان لام وألف فنحن نحكيها كما أتت بصورتها ولا نسمها باسمها فيتنبه لهذا الأمر لا الناهية أيضا هي من جوازم الفعل المضارع.

سؤالي على كلمة «غير» ضابط دخول أل للتعريف على غير يعني هل أقدر أقول مثلا هذه الجملة استخدام العبارة الغير لائقة أو استخدام العبارة غير اللائقة أيهما أصح؟ وما هي ضوابط دخول أل على كلمة غير؟

سورة الإخلاص لما أقرأها بالوصل بالنسبة لكلمة «أحد» أقرأها هكذا يعني أحدٍ الله الصمد أو أحدٌ الله الصمد؟ وما إعرابها؟

أما «غير وكل وبعض» فينبغي تجنب إدخال أل عليها بإطلاق؛ لأنها ألفاظ أولاً موغلة في الإبهام وهي أيضا مما يلزم إضافتها لما بعدها، ملازمة للإضافة فإذن لا يصح صواباً وإن أجازها بعض المتأخرين في بعض الأساليب لكن الأصل فيها ما جاء عن العرب والذي نقل عن العرب الفصحاء أنهم لا يدخلون حرف التعريف أل على هذه الألفاظ الموغلة في الإبهام الملتزم إضافتها وهي غير وكل وبعض ولذلك فالفصيح فيها أن نقول: غير كذا ولا نقول: الغير مثلا نقول: الكتب غير المقروة ولا نقول: الغير مقروءة والتزامنا بالفصيح أولى مادم المعنى قد أدي الآن بهذه الإضافة لأنها من الألفاظ الملازمة للإضافة.

أما في قراءة سورة الإخلاص: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾، ليس أحدٍ، أحدٌ فحينئذ تكون مرفوعة عند الوصل تقول: أحدٌ الله فتنون التنوين كما تعلمون هو عبارة عن نون ساكنة وقع بعدها حرف التعريف في «الله الصمد» التقى ساكنان الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر ولذلك فإننا ننون ثم نكسر فنقول: أحدٍ الله فالكسر هنا هو للتخلص من التقاء الساكنين، هو عبارة عن تنوين بالرفع ثم لما كان التنوين نوناً ساكنة تلحق الآخر وقد جاء بعدها ساكن وقد وصلنا فأصبح في الدرج ولا يصح التقاء الساكنين في الدرج فحينذاك نتخلص من التقاء الساكنين بوضع كسرة بعد هذه النون الساكنة وجعل النون محركة والأصل في التقاء الساكنين هو الكسر فنكسره.

أما قوله: إعراب أحد؟ فهو خبر ثانٍ، هو الله أحدٌ فهو مبتدأ الله خبر وأحد خبر ثانٍ ويصح تعدد الخبر ولكن المبتدأ هو الذي لا يتعدد.

بما أن كلمة غير موغلة في الإبهام والتنكير فهل يجوز دخول لا النافية للجنس عليها فنقول: لا غيرك قائما؟

إذا قلت: لا غيرَك فإنها أنت تعرف أن «لا» النافية للجنس يكون منصوباً بها هي لازمة الإضافة، أضيفت الآن فلا إشكال في هذا، لا يتضح لي إشكال في إضافتها إلى ما بعدها ما دام التزم فيها إضافتها إلى ما بعدها ولم تدخل عليها لأنه محظور فيها مسألة دخول أل المعرفة عليها وهي ملازمة في كلام العرب للتنكير ويقولون: هي موغلة في الإبهام وتعريفها إنما يكون بإضافتها إلى ما بعدها. وبعضهم يقول: إنها حتى بإضافتها لا تكسب تعريفاً لشدة إيغالها. لكن الصواب فيها أنها إذا أضيفت إلى معرفة ثبت التعريف في ذلك وعندما تقول: لا غيرَها فقد أضفتها إلى الضمير والضمير من المعارف.

إذا اجمع هنا علة أخرى في منع دخول أل وهو أن غير مضافة والإضافة تفيد التعريف وأيضاً أل معرفة ولا يجتمع معرفان

هذا صحيح ولكن الذين أباحوا ذلك يحذفون المضاف إليه فيقولون: الغير، فنحن لا نوافقهم على ذلك ونقول: إن العرب ما كانت تعرفها بهذه الطريقة إن صح تعريفها، وهي موغلة في الإبهام بعيدة عن التعريف، لكنهم التزموا إضافتها إلى ما بعدها، فهي من الألفاظ الملازمة للإضافة وهذا سيأتي –إن شاء الله تعالى– في الحديث في باب الإضافة عند الحديث عن الأسماء الملازمة للإضافة.

لو تكرمت بالنسبة لاسم الفاعل إذا دخلت عليه الواو هل تعتبر علامة رفع أو كلمة مستقلة مثل قارئون أو جادون؟

ثم ما الفرق بين جمع المذكر السالم والملحق بالجمع؟

ثم هل يمكن أن تنصحنا بشرح مبسط لمتن الأجرومية؟

السؤال الأول: ما ضابط كلمة «ربي» في المصحف جاءت مرة بالجر ومرة بالياء مثل قوله –تعالى–: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ومثلا في الآية الثانية ﴿ فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾ [الكهف ٤٠] وأمثلة كثيرة ؟

السؤال الثاني: هل الكلمات الرباعية والخماسية الأحرف إذا كانت خالية من حروف الإزلاق تكون أعجمية؟

سؤال الأخت عن الواو في: قارئون في اسم الفاعل تقول هل تكون فاعلاً نحن نعرف الآن أن قارئون جمع مذركر سالم، هو اسم فاعل، لكنه جمع مذكر سالم، وجمع المذكر السالم كما تعرفون ليس فيه ضمير فهو عبارة عن اسم واحد فالواو حينذاك هي علامة الإعراب فنقول: هؤلاء قارئون، فيكون خبراً مرفوعاً وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم فلا دخل هنا للضمائر فيها ولا تعرب الواو إعرب كلمة مستقلة بل هي علامة الإعراب بعينها.

سؤالها عن الفرق بين جمع المذكر السالم والملحق به:

هناك شروط لجمع المذكر السالم وسيأتي بيانها –إن شاء الله تعالى– إذا اختل شرط من شروط جمع المذكر السالم وأعربت الكلمة بإعراب جمع المذكر السالم سميت ملحقة به لأنها أعربت بإعرابه ولكنها لم يتحقق فيها شروطه هذا بإجمال وسيتم –إن شاء الله تعالى– تفصيله في موضوع جمع المذكر السالم، لكن أعيده مرة أخرى إذا وجدت كلمة مثل بنين سنين هذه كلمات سيتبين أنها اختل فيها شرط من شروط جمع المذكر السالم وكذلك مثلها عشرون وأهلون، وابلون إلى غير ذلك، هذه كلمات سيتبين أن شروط جمع المذكر السالم لم تتحقق كلها في هذه الكلمات، فإذا اختل شرط من شروط جمع الكلمة جمعاً مذكراً سالماً ولكن العرب أعربتها إعراب جمع المذكر السالم فنقول هذه كلمات ملحقة بجمع المذكر السالم أي تعرب بإعرابه وإن لم يتحقق فيها شرطه.

تسأل هل هناك شرح مبسط لشرح الآجرومية؟ هناك شروح لكن بعضها واسع وبعضها دون ذلك وظني أن كل الشروح الموجودة الآن للآجرومية هي شروح ليست بالعسيرة لأن أصل المتن هو متن مختصرة وأرجو أن تسعى هي وغيرها وأن تبدأ في تفهم الكلمات والسؤال عنها بالكتابة والتعليق لتكون لنفسها إن استطاعت شرحاً يسيراً على الأقل لرؤوس هذا المتن.

الأخ الذي يسأل عن كلمة «ربي» والمقصود به ما إذا أضيفت هذه الكلمة إلى ياء المتكلم فيقول: لماذا هي أحياناً ربِّ بكسرة هو عبر عنها بقوله: الجر هو ليس جراً هي ربِّ كسرة أو ربي بالياء سبق في المرة السابقة أو التي قبلها الحديث عن أن المضاف إلى ياء المتكلم للعرب فيها لغات الأكثر فيها إثبات الياء وأحياناً يحذفون الياء ويبقون الكسرة دليلاً عليها وأحياناً يحذفونها ويفتحون ما قبلها وأحياناً يبقونها مفتوحة وأحياناً يضمون ما قبلها أيضاً فعندما تقول: ربِّ أو ربي أو تقول فيما ذكره كان الحديث فيه في المرة السابقة يا ابن أمَّ أو يا ابن أمِّ أو يا ابن أمي فهذه كلها لغات وردت عن العرب ولذلك القرآن جاء على الفصيح من كلام العرب وسوغ هذه اللغات الفصيحة جميعاً.

يتكلم الأخ عندما قال الكلمات الخماسية والرباعية التي ليس فيها شيء من حروف الإزلاق الحروف السهلة الخفيفة في العربية هل هي عربية؟

نعم العلماء في بيانهم عند الحديث عن المعرب وإن كان الموضوع خارجاً عن موضوعنا قالوا: إن من علامات معرفة أن الكلمة أصلها أعجمي وأنها معربة دخلت الكلام العربي وليست عربية قالوا: من الأدلة أن تكون قد خلت من هذه الحروف وأيضاً ذكروا من علاماتها أن تكون اجتمع فيها حرفان من الحروف العسيرة في الكلمات مثل الجيم والقاف فإن اجتماعها في كلمة واحدة دليل على عجمتها وأنها جاءت من لغة أخرى وهذا أحد الدلائل لكنه ليس دلالة قاطعة لكنه أحد ما يستضاء به أو تكون هادية أو مقربة لكون الكلمة أعجمية أو تكون دالة على عجمة الكلمة في أصلها.

في قوله –تعالى– أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [المؤمنون: ٢٣] الضمة على الراء ؟

هنا غير جاءت تابعة لإله إله هنا مجررة بمن ولكنها جر لفظي يسمونها صلة أو ما تسمى زائدة وهنا الحديث يحتاج إلى إيضاح النحويون عندما يقولون: إن الحرف زائد لا يعنون أن إثباته أو حذفه سواء لكنه اصطلاح ولذلك قد يقول قائل: كيف يقولون في القرآن زائد وكل ما في القرآن محكم؟ لكن مصطلح الزيادة عند النحويين المقصود به ما لا يتغير به معنى الجملة، لكنه قد يجاء به لمعنى إضافي وهو في الغالب التأكيد فعندما تقول: «ما لكم إله غيره» فحينئذ هذا المبتدأ يعني إله مرفوع كما ترون والمعنى أدي لكن عندما تؤكد وتقول: «ما لكم من إله غيره» والمقام هنا في الآية هو مقام إثبات الألوهية، إثبات التوحيد لله –سبحانه وتعالى– يأخذ التوكيد فالمجيء بـ«من» جيء بها لغاية وهي توكيد هذا المعنى معنى التوحيد ولذلك فإن «من» نعم هي لم تغير في المعنى ولكنها زادته

تأكيداً وإثباتاً وهذا هو المقصود بقولهم: إن «من» زائدة وليست مؤدية لمعنى جديد إضافي وإن كانت أكدت مضمون الجملة.

إذن ما دامت «من» هذه هي «من» المؤكدة فإن ما دخلت عليه في محل يبقى محلاً حسب إعرابه الأصلي وإعرابه الأصلي مبتدأ «ما لكم إله»، لكم: جار ومجرور خبر مقدم، وإله: خبر مؤخر، وقد تأخر المبتدأ هنا لكونه نكرة، سوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر عليه فجر لفظاً بمن ولكنه في المحل باقٍ على رفعه فجاء التابع «غيره» تابعاً له في محله في الإعراب وهو الرفع.

وبما أن «لا» هي الجازم السادس من جوازم الفعل المضارع، وهي – كما قيل في لام الأمر– أنها تكون هناك قيل: إن لام الأمر تكون للأمر، وتكون للدعاء كذلك «لا» الناهية تكون للنهي وتكون للدعاء، الواقع أن الصيغة هي صيغة نهي لكنها إذا كانت في حق الله –سبحانه وتعالى– لا يصح للعبد أن ينهى ربه ولذلك نقول: إنها دعاء ففي النهي مثلا في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ [هود: ٨١] فلا ناهية يلتفت فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، (لا تسبوا أصحابي) لا: ناهية وتسبوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة لكن عندما يقول العبد ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَ﴾ ﴿رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فهذه وإن كانت بصيغة النهي لكنه لا يقال في حق الله: نهي، لكن هي لا الدعائية تأدبا مع الله –سبحانه وتعالى– لأن المقام مقام دعاء وهي تعمل عملها سواء كانت ناهية أو دعائية الجزم جزم الفعل المضارع وهذه هي آخر الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً آخر الأدوات التي تجزم فعلا واحدا.

يضاف إلى ذلك مما يجزم فعلاً واحداً مما لم يذكره المصنف الجزم بالطلب أي وقوع الفعل في جواب الطلب وأكثر ما يكون ذلك في جواب الأمر كقولك مثلاً: استعن بالله تفلح، تفلح مفعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب وهو الأمر وهو الأمر هنا استعن فالجازم له هو الطلب الذي قبله أو الوقوع في جواب هذا الطلب.

هنا تكون انتهت الجوازم الستة التي تجزم فعلاً واحداً ويبقى ما ذكره المصنف اثنى عشر الباقية وهي التي تجزم فعلين والمراد بها أدوات الشرط، الشرط أسلوب من أساليب العرب وهي يراد به تعليق شيء على شيء، يعني تعليق تحقق شيء بتحقق شيء آخر، إن قمت قمت، إن حضرت أكرمتك، إن ذاكرت نجحت، إن أطعت الله – سبحانه وتعالى– أفلحت. فإذن أنت إن تحقق الأول تحقق الثاني، إن لم تذاكر لا يتحقق النجاح، وإن لم تأتِ لا يتحقق إكرامك فإذن شرط تحقق الإكرام هو تحقق المجيء،هذا معنى الشرط، إذن يتلو هذه الأدوات الدالة على الشرط التي تأتي في هذا الأسلوب يأتي فعلان: أحدهما شرط، يتحقق الثاني الذي يسمى جواب الشرط، فإذن هناك شرط وهناك جواب لهذا الشرط إذا تحقق الشرط تحقق جوابه هذا الأسلوب يسمى أسلوب الشرط وعرفنا معناه الآن.

الأدوات التي تستعمل في هذا الأسلوب تجزم الفعلين، أعني الشرط وجوابه فكلاهما مجزوم وجازمهما على الصحيح أو على الأيسر في الأمر هو أداة الشرط نفسها، هناك من يقول: إن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط نفسه أو بالشرط نفسه وبعضهم يقول: إنه بالأداة والشرط لا داعي لهذا التفصيل، وهذا التكلف، ونقول: إن أداة الشرط كما أن تلك الأدوات الجازمة السابقة تجزم فعلا واحدا أدوات الشرط ما دامت مقتضية لفعلين أحدهما شرط والآخر جواب لهذا الشرط فما اقتضى هذين يجزمهما فإذن هي جازمة لهما لابد أن يجزما.

قد يكون الفعلان مضارعين فتظهر علامة الجزم عليهما وقد يكونان غير ذلك بأن يكون أحدهما مثلاً أو كلاهما فعلاً ماضياً وحينذاك يبقى الفعل على بنائه ولكن يقال: في محل جزم لأن محل فعل الشرط ومحل جواب الشرط الجزم حقهما أن يجزما.

أول هذه الأدوات هي «إن» وهي أم أدوات الشرط كما قلنا منذ قليل في الأدوات التي تعمل أن يكون لها أصل أو واحدة هي الرأس فيها أو الأم في الباب الشرط أمه أو أساسه هي «إن».

تقول: تسأل عن إعراب «يروا» في قوله –تعالى– ﴿ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾ [يونس: ٨٨]؟

طبعاً هنا واضح نحن ذكرنا على رأي المصنف ورأي الكوفيين أصلاً أن «حتى» هي الناصبة على رأي الجمهور أن الناصب هو «أن» مضمرة وجوباً بعد حتى وحينذاك يكون الفعل المضارع «يروا» فعل مضارع منصوب بأن المقدرة المضمرة وجوباً أو بحتى على الرأي بأنها هي الناصبة وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة أصله «يرون».

تقول: هل يمكن أن نفرق بين «لا» النافية و«لا» الناهية بأن لا الناهية يأتي المضارع بعدها مبدوءاً بالتاء و«لا» النافية يكون مبدوءاً بالياء؟

لا.. هذا ليس بالدقيق، التفريق يكون بالمعنى، بالدلالة أما مجيء التاء فقد تأتي لا نافية لفعل المخاطب وفعل الغائبة نقول: أنت لا تذهب ما نقول: إنها ناهية هي نافية أنت تنفي ذهابه أو هي لا تذهب هي نافية فليس وجود التاء دليل على أنها ناهية دائما وإنما الذي يدل على أنها ناهية أن يقصد بها إحداث طلب الامتناع، نهي عن إحداث فعل والذي يدل على أنها نافية نفي الفعل أنها خبر منفي فالمعنى هو الدال على النفي أو النهي وليس بدء الفعل بحرف معين.

يقول: أرجو توضيح سبب حذف النون في قوله –تعالى– ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ [النحل: ١٢٠] وفي قوله –تعالى– ﴿ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [النحل: ١٢٧]؟

يسأل كذلك عن إعراب كلمة «أكن» في كلمة المنافقون ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ [المنافقون: ١٠]

أما «يك» حذف النون من يكون فإن «يكون» مضارع «كان» ولعلها تأتي إن كان هناك عمر عند الحديث عن كان أنه يصح في مضارعها حذف نونه إذا جزم فيقال: في يكون عندما يجزم يقول: لم يكُ بحذف النون تخفيفاً هذا من كلام العرب للتخفيف بشرط أن تكون بلفظ المضارع وأن تكون مجزومة وأما «أكن» فقد سبق عند ذكرها منذ قليل أن أعربتها لكن أعيدها لهذا الأخر أنه قد قرأ أبو عمرو وهو أحد القراء السبعة وأكونَ وحينذاك تكون فعلاً مضارعاً منصوباً معطوفاً على الفعل المضارع المنصوب السابق «فأصدق وأكون» عطف الفعل «أكون» على الفعل «أصدق» وكلاهما نصب هذا نصب لأنه عطف على فعل معطوف أما على قراءة الجمهور ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ فقلت حينذاك: إن الوجه الأمثل في هذا هو ما ذكره مكي بن أبي طالب وأعربه حينذاك وهو الوجه الأمثل فيها أن يحمل على أنه معطوف على موقع الفعل «أصدق» قبل دخول الفاء لأن «أصدق» قبل دخول الفاء والدلالة على السببية هو واقع في جواب الطلب ونحن نعرف أن جواب الطلب حقه أن يكون مجزوماً فقبل دخول الفاء كانت في محل جزم فعطف هذا على محله فجزم كجزمه.

تسأل تقول: هل أصح أن نقول: لم أنسكَ أو لم أنساك؟

أسأل الحاضرين تقول هل الأصح أن نقول لم أنسك أو لم أنساك ولماذا؟

الصواب أن نقول: لم أنسك لأنه فعل مضارع معتل ومعتل الآخر يكون جزمه بحذف حرف العلة وهي الألف هنا.

تقول في قول الشاعر:

ولن تبلغ الحلم حتى تتحلم

أعطتنا المعلمة إعراب هذ البيت فأعربنا: حتى: حرف نصب يفيد الغاية. ولكن المعلمة قالت: إن حرف نصب خطأ فهو فقط حرف يفيد الغاية، والفعل بعده منصوب بأن مضمرة فما هو الصواب في هذا؟

الجمهور يرون أن «حتى» لا تنصب بنفسها ولكنها حرف غاية والناصب هو «أن» مقدرة بعدها هذا رأي البصريين والكوفيون يرون أنها هي الناصبة بعينها وقد تابعهم المصنف هنا أنه يراها هي الناصبة ولا إشكال في الأمرين، فالذين قالوا: إنها هي الناصبة بعينها يريدون التسهيل حتى لا يقدروا أن بعدها، والذين قالوا: إن الناصب هو «أن» بعدها رأوا أن «حتى» حرف جر ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴿٥﴾ ﴾ [القدر: ٥] وما دامت حرف جر فالذي يسوغها أن نبقيها على اختصاصها بدخولها على الأسماء ولا نجعلها ناصبة للأفعال ونقدر «أن» هي الناصبة وتكون أن المصدرية وما دخلت عليها في تقدير مصدر هذا المصدر مجرور بحتى فتبقى حتى جارة.

يقول: لماذا كسر آخر الفعل المضارع في قوله –تعالى–: ﴿ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ ﴾ [الفيل: ٤]

هو لم يكسر آخر الفعل المضارع هذا فعل مضارع معتل الآخر ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴿١﴾ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴿٢﴾ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾ تَرْمِيهِم ﴾فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدر على الياء منع من ظهورها الثقل فهو مرفوعة ولم يجر لأن آخره هو الياء وليس الميم.

السؤال الأول: ما الفرق بين العرض والتحضيض؟

السؤال الثاني: ما الفرق بين التمني والرجاء؟

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسـوله، اللهـم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم، وأرحب بكم في مطلع هذا اللقاء، الذي أسأل الله –سبحانه وتعـالى– أن يكون مباركاً على من تحدث فيه وأصغى إليه وانتفع به.

سيكون حديثنا –إن شاء الله تعالى– امتداداً لحديثنا الذي توقف، وأسأل الله –تعالى– أن يوفق أبناءنـا الطـلاب وبناتنا الطالبات في اختباراتهم التي تبدأ غداً –إن شاء الله– فنسأل الله أن يجعلها معينة لهم على طاعته وعلى طلب العلم النافع وعلى الارتقاء فيما يقربهم من وجهه الكريم، وأن يرزقهم جميعاً الإخلاص فيمـا يطلبـون مـن علـم ودراسة؛ ولذلك فإنا نفتقد مشاركات كثير من الطلاب قطعاً لانشغالهم بالاختبارات، لكنا نرغب أن نعوض ذلـك – بإذن الله– بأن نفتح المجال لما يعن للفضلاء المشاهدين والمشاهدات من استفسارات لغوية عامة، وإن لم تكن ماسة مساساً مباشراً للشرح أو للمتن المشروح على ألا تطغى عليه لأن الأصل أن نشرح ما نحن فيه لنسير فيـه سـيراً مناسباً، لكن لا مانع أن نمذج بين هذا وبين بعض الفتاوى السريعة التي أعلم أن هناك حاجة لمن يكتب أو يتكلم أو يسوغ خطاباً أو يسوغ كلمة أو ربما يكون قد علق بذهنه استشكال لقضية أو مسألة لغوية أو نحويـة، فهـذا أوان الإجابة عنها إن كانت الإجابة حاضرة، وأسأل الله أن تكون كذلك.

وقد كان المقام قد توقف بنا فيما سبق في جوازم الفعل المضارع ولكم أن تبدؤوا إن شئتم فـي قـراءة المـتن المشروح.

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–: (والجوازم إن وما ومن ومهما وإذما وأي ومتى وأين وأيـان وأنـى وحيثمـا وكيفما وإذن في الشعر خاصة )

هنا المصنف يتحدث عن جوازم المفعل المضارع وقد ذكر هو من قبل أنها ثمانية عشر جازماً وهو جمع فـي ذلك بين ما يجزم فعلاً واحداً وما يجزم فعلين، أعني جوازم الفعل المضارع الواحد وأدوات الشرط التي تجزم فعل الشرط وجواب الشرط، وقد سبق الحديث عن الجوازم التي تجزم فعلاً مضارعاً واحداً، والحديث اليوم هـو عـن النوع الآخر من الجوازم وهو ما يجزم فعلين، والذي يسمونه أدوات الشرط، وأدوات الشرط تسميتها بذلك نقـول: اشترطت الشيء طبعاً لا حاجة لنا إلى أن ندخل في مقام التعريف المنطقي أو الحـد المنطقـي لمـسألة الـشرط والمقصود به وتعريفه حتى لا نحمل الأمر من الصعوبة على بعض المتلقين أو بعض الدارسين شيئاً كثيراً، لكـن تسهيلاً للأمر أو الأمر بصورة سهلة هو: تعلق شيء بشيء أو يكون شيء مبنياً على شـيء، فأنـا إذا اشـترطت لإكرام فلان أن يحضر عندي في بيتي فأكون قد علقت الإكرام على الحضور ومن ثم فإنه إن لم يتحقق الحضور لم يتحقق الإكرام فإن قلت: إن حضرتَ أكرمتُك فأنا الآن أتيت بأداة شرط وهي إن وقدمت الشرط وهـو الحـضور وأخرت الجواب أو الشيء المشروط وهو الإكرام المترتب على ذلك وهذا هو الشأن فيما يجزم فعلين مـن أدوات الشرط أنها تدخل على فعلين الأول منهما شرط لتحقق الثاني وحينئذ ينجزم الفعلان معاً يسمون إن هذه أم البـاب وقد اعتاد النحويون في كثير من الأبواب النحوية أن يجعلوا لكل باب من أبواب العوامل النحوية أمـاً والمقـصود بالأم الأداة الرئيسة فيها وهي التي تتصرف فيه أو التي تستعمل أكثرها استعمال أو التي لا تحتاج إلى قيود وشروط لتعمل ذلك العمل ومن ثم فإن إن هي أم باب أدوات الشرط وهي حرف شرط يجزم فعلين كبقيـة أدوات الـشرط الجازمة، يسمى الأول كما قلت فعل الشرط ويسمى الثاني جواب الشرط، عندما نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ﴾ [آل عمران: ١٢٠] فإنا نقول فـي قـول الله –سـبحانه وتعالى– ﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ ﴾ «إن» أداة شرط «تمسس» فعل مضارع مجزوم بإن هو فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون «تمسسكم» و«تسؤهم» هي جواب الشرط فعل مضارع مجزوم، ولم يقل: «تسوؤهم» فهو مجـزوم وعلامة جزمه السكون، وأيضاً في الآية الأخرى أو في المقطع الآخر من الآية ﴿ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ﴾ كذلك: «إن» وفعل الشرط «تصبكم» وهي فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون و«يفرح» جواب الـشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وأصله «يفرحون» هذا إذا دخلت أداة الشرط هذه «إن» على فعلين مضارعين فالجزم يكون ظاهراً عليهما فيجزم الأول منهما بعلامة ظاهرة وكذك الثاني الثاني، لكن لـو افترضنا أنا أدخلنا أداة الشرط إن هذه على فعلين ماضيين كقولك: إن جئت أكرمتك فالآن فعل الـشرط وجـواب الشرط كلاهما ماضٍ فيبقى فعل الشرط وجواب الشرط محلهما الجزم صحيح أن الفعل الماضي لا يظهـر عليـه الجزم ولكن نقدره عليه فنقول في قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– للمرأة التي كانت في عصره –صـلى الله عليه وسلم– كانت تصرع وكان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– خيرها أن يدعو الله لها أو أن تصبر ووعـدها بخير ووعدها بالجنة: (إن شئت صبرت ولك الجنة) فعندما نقول: (إن شئت صبرت ولك الجنة) فـ«إن» أداة شرط

و«شئت» فعل ماضي هو مبني مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك في محل جزم لابد أن نقول: في محل جزم لأن موقع فعل الشرط هو الجزم.

و«صبرت» جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه نقول فعل ماضٍ أيضاً مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك وهو في محل جزم لأن فعل الشرط وجواب الشرط لابد من جزمهما، فإن ظهرت علامة الجزم كما في الفعل المضارع فهما مجزومان وإن لم تظهر كما في الأفعال المبنية الفعل الماضي مثلا فهو في محل جزم هما على حالهما من البناء ولكن يقدر الجزم عليهما.

الأداة الثامنة: من الأدوات التي ذكرها المصنف وهي إحدى أدوات الشرط «من»:

و«من» هذه اسم شرط ولذلك لما كانت تأتي في أول الكلام وجب أن نعربها مبتدأ لأنها جاءت في أول الكلام فعندما نقول أو نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [ آل عمران: ١٦١] نقول: «من» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثم نأتي لفعل الشرط وهو «يغلل» فنقول: فعل مضارع مجزوم لكونه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون، «يأتِ» جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه فعل مضارع معتل الآخر طبعاً جزم لكونه جواب الشرط، ولو لاحظتم أن «إن» حرف بينما «من» اسم. أكثر أدوات الشرط أسماء والحروف فيها ليس فيها على الصحيح إلا حرفان حرف متفق عليه وهو «إن» الذي سبق، و«إذما» كما سيأتي على الصحيح أنها حرف، وأما البقية أنها أسماء شرط كلها تعرب أسماء فإذا جاءت في أول الكلام فتعرب بحسب موقعها إن كانت لم تتعلق بشيء عمل فيها من جواب لها، فإنها مبتدأ وإن كانت متعلقة بشيء عمل فيها أعربت بحسب ذلك كما سيأتي مثلاً في قولنا ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء: ١١٠] فإنها مفعول به وهذا سيأتي بيانه –إن شاء الله تعالى–.

الجازم التاسع: من جوازم الفعل المضارع وهو من أدوات الشرط أيضا «مهما»:

و«مهما» هذه اسم شرط على الصحيح وإن كان بعضهم قد قال إنها حرف لكنها على الصحيح اسم شرط عندما نقرأ قول الله –تعالى–: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[الأعراف: ١٣٢] «مهما» هذه اسم الشرط «تأتنا» هذا فعل الشرط، ويكون إذن مجزوماً وعلامة جزمه حذف حرف العلة، أصله «تأتينا» ثم حذفت الياء من فعل الشرط، جواب الشرط جملة ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ وهذا يدعونا إلى الحديث عن أن جواب الشرط أحياناً لا يقع فعلاً، قد يقع جملة نحن عرفنا أن كلاً من فعل الشرط وجواب الشرط قد يقع فعلاً مضارعاً وحينذ تظهر عليهما علامة الجزم ولا إشكال وأحياناً يقعان فعلين ماضيين وحينذ نبنيهما على ما يستحقان من البناء ونقدر عليهما محلهما من الجزم، لكن إن وقع جواب الشرط جملة اسمية مثلاً كما في هذا ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ هذه جملة وقعت في محل جواب الشرط فهذه نجعلها جملة كاملة نعربها بإعرابها مفصلاً ثم نقول: الجملة في محل جزم جواب الشرط، لكن لما وقعت هذه الجملة على غير المعتاد، وقع هنا جواب الشرط على صورة غير معتادة في جواب الشرط وفعل الشرط وهي الجملة الإسمية لأن المعتاد الأفعال صار لها معاملة خاصة وهي دخول حرف الفاء عليها في قوله –تعالى– ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾.

ما عندي الحقيقة يحتاج إلى نوع من الانتباه في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ قلت: إنه قد جاء جواب الشرط هنا جملة اسمية والمعتاد أن فعل الشرط وجواب الشرط كل واحد منهما يكون فعلاً حتى يستحق الجزم فإن وقع جواب الشرط في موقع لا يصح فيه أن يكون فعلاً للشرط فعل الشرط ينبغي أن يكون فعلاً وفعلاً متصرفاً أيضاً فإن لم يكن كذلك فإنه ينبغي أن نلحق به الفاء، إن كان جواب الشرط ليس فعلاً متصرفاً فإنه ينبغي أن تحلقه الفاء الواقع في جواب الشرط، تدخل عليه ثم الفاء اللاحقة لجواب الشرط، وهم يضبطون هذه المسألة بقولهم: إن لم يصح إيقاع جواب الشرط فعلاً للشرط. وهذا أمر صحيح لأنه لا يصح أن يكون فعل الشرط جملة اسمية مثلاً أو جملة غير متصرفة بأن تكون جملة فعلها غير متصرف، وإذا كان الأمر كذلك فإنه تلحق هذه الفاء جواب الشرط، وسأفصل هذا الأمر وأزيده بسطاً وإيضاحاً.

هذه الفاء التي يحلقها العرب بجواب الشرط هي تلحق هذه الجواب في حالة خروجه – كما قلت– عن المعتاد في فعل الشرط وجواب الشرط وهي أن يكونا فعلين متصرفين.

قد يقول قائل: متى يجب إلحاق هذه الفاء بجواب الشرط؟ قالوا: هناك مواضع سبعة يجب أن تلحق فيها الفاء بجواب الشرط، وكل هذه المواضع استعمالها في الشرط أو في جوابه على غير الأصل، يعني الأصل أن يكون الشرط أو جوابه فعلين فعلهما متصرف جمعها أحد النحويين الذي نظمها بقوله:

اسمية طلبية وبجامدِ وبما وقد وبلن وبالتنفيس

- « اسمية » يقصد بهذا أنه إذا وقع جواب الشرط جملة اسمية فإنه تلحقه فاء.
- «طلبية» يعني إذا وقع جواب الشرط جملة تدل على الطلب فإنه يجب لحاق الفاء.

– «بجامد» يعني إذا وقع جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد وسيأتي بيان هذا–إن شاء الله تعالى– فإنه يجب لحاق الفاء.

– «وبما» يعني إذا وقع جواب الشرط جملة منفية بـ«ما».

– «وبلن» أي جملة منفية بـ«لن».

– «وبقد» يعني جملة سبقتها «قد».

– «وبالتنفيس» يعني سبقت بالسين أو سوف من حروف الاستقبال.

متى وقع جواب الشرط أحد هذه الأمور السبعة وجب وجوباً أن تلحقه الفاء، ننظر أمثلة ذلك:

الموضع الأول: في قول الله –تعالى– ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[الأنعام: ١٧] هنا إن أداة شرط يمسس فعل الشرط جواب الشرط ﴿ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ وقع جواب الشرط جملة اسمية فوجب لحاق الفاء ولذلك أدخلنا عليه قال الله –تعالى– ﴿ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ وهذه مثل الآية التي مرت منذ قليل ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ هنا دخلت عليها الفاء ولكن هنا لكونها سبقت بما النافية.

الموضع الثاني: الذي تلحقه الفاء لجواب الشرط هو أن تكون جواب الشرط جملة طلبية يعني جملة يطلب فيها إحداث شيء وغالباً تكون بفعل الأمر أو الفعل المضارع المبدوء بلام الطلب افعل أو لتفعل: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾[آل عمران: ٣١] إن أداة شرط كنتم هذه فعل ماضي في محل جزم فعل الشرط وجواب الشرط جملة الطلب ﴿اتبعوني﴾ ولذلك لحقتها الفاء وجوباً فقيل ﴿ فَاتَّبِعُونِي ﴾.

الموضع الثالث: نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى– في الرجلين في سورة الكهف: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾ [الكهف: ٣٩: ٤٠] فـ«إن» هذه أداة شرط «ترن» فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف حرف العلة أصله «تراني» حذفت الألف. جواب الشرط ﴿فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ ﴾ وقد وقع جواب الشرط جملة مبدوءة بـ«عسى» وعسى فعل جامد ولذلك هذه أحد المواضع السبعة: اسمية طلبية وبجامد

بدئت بجامد فوجب إلحاق الفاء ولذلك قال الله –تعالى–: ﴿ فَعَسَى رَبِّي ﴾ فأدخل عليها الفاء وهنا إدخال الفاء واجب في هذا المقام.

الموضع الرابع: من مواضع وجوب دخول الفاء على جملة جواب الشرط هو أن تكون الجملة مبدوءة بـ«قد» في قول الله –سبحانه وتعالى– حكاية عن إخوة يوسف: ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ ﴾[يوسف: ٧٧] «إن» أداة شرط «يسرق» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون فقد جاء جواب الشرط هنا وهو جملة ماضوية جملة فعلية فقد سرق لكنها فعلية إلا أنها مبدوءة بقد وما دامت قد بدئت بقد يجب إدخال الفاء عليها ولذلك جاء سياق الآية ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ ﴾.

الموضع الخامس: من مواضع وجوب دخول الفاء على جواب الشرط هو أن تسبق بحرف التنفيس، والمراد بحرف التنفيس هو حرفا الاستقبال السين وسوف في قول الله –تعالى–: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ ﴾[التوبة: ٢٨] «إن» أداة شرط «خفتم» فعل الشرط وهو ماضٍ مبني في محل جزم ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ ﴾ هذه جملة جواب الشرط جملة فعلية، ولكنها لما سبقت بـ«سوف» وجب إدخال الفاء عليها.

الموضع السادس: أو الجملة السادسة مما يجب دخول الفاء عليها المسبوقة بـ«لن» يعني جواب الشرط حينما يكون جملة مسبوقة بـ«لن» في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾[آل عمران: ١١٥] «ما» أداة شرط –كما سيأتي– «يفعلوا» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة جواب الشرط جملة: «لن يكفروه» جملة فعلية لكنها سبقت بـ«لن» وما دامت سبقت بـ«لن» فيجب دخول الفاء عليها فقال الله –تعالى– ﴿ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾.

الجملة السابعة والأخيرة: التي يجب دخول الفاء عليها إذا وقعت جواباً للشرط هي المسبوقة بـ«ما» النافية ومثالها ما سبق في قوله –تعالى–: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ هنا جملة جواب الشرط مسبوقة بـ«ما» فيجب دخول الفاء عليها.

ومثلها قول الله –تعالى–: ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾[يونس: ٧٢] طبعاً «إن» أداة الشرط، «توليتم» هذه فعل الشرط فعل ماضٍ مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط وجواب الشرط هي جملة فعلية «ما سألتكم» ولما كانت مسبوقة بـ«ما» النافية وجب دخول الفاء عليها فقال:﴿ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾.

إذن كلما وقعت الجملة جملة جواب الشرط مسبوقة بواحد من هذه الأمور السبعة أو كانت على واحد من هذه الحالات السبع فيجب لحاق الفاء بها.

يقول: أريد أن أعرف إعراب «تداركه» في الآية: ﴿ لَوْلاَ أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ [القلم: ٤٩] أليست فعلاً ماضياً؟

هو يقصد كيف دخلت «أن» الناصبة للفعل المضارع كما يتوقع هو، يقول المفروض أن «أن» تنصب الفعل المضارع فكيف جاءت هنا داخلة على الفعل الماضي؟ هو كلامه صحيح لأن «تدارك» فعل ماضٍ لأن الصورة فيما يراه الرائي صورة الفعل المضارع كأنها «تدارك» مبدوءة بالتاء فالذي يراها وهو مستعجل يتوقع أنها فعل مضارع. لا.. هي فعل ماضٍ «تدارك» في الوقت الماضي ولذلك «أن» هذه ليست «أن» الناصبة للفعل المضارع وإنما هي «أن» المخففة من الثقيلة والتقدير: «لولا أنه تداركه» فـ«أن» هذه التي هي أخت «إن» التي تنصب الاسم وترفع الخبر من نواسخ المبتدأ فهي من الحروف الناسخة، تخفف «أنَّ» وتصبح «أنْ» وإذا خففت «أنَّ» أصبح اسمها مستتراً يسمونه ضمير الشأن وحينئذ يكون الواقع بعدها هو خبرها فيكون الإعراب: «لولا» هذه يعني حرف يقولون: حرف امتناع لوجود.

«أن» مخففة من الثقيلة يعني أصلها «أنَّ» إذا قيل: مخففة من الثقيلة يعني أصلها مشدد، مثقل، ثم خففت وصارت «أنْ» واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير: «لولا أنه» ثم «تدارك» فعل ماضٍ مبني على الفتح تدارك والكاف هو آخر الفعل مفتوح مبني على الفتح. الهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به مقدم. و«نعمة» فاعل هي الفاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والجملة الفعلية من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «أن» المخففة من الثقيلة.

«تدارك» يرى الإنسان أنها مضارع

هي ماضٍ لكن لكونها مسبوقة بتاء وبعض الناس مجرد ما يرى التاء في بداية الفعل يتوقع أنها مضارع، ولذلك لما تحدثنا في لقاء سابق عن تقسيمات الفعل ذكرت في ذلك الوقت أنه نعم يجب في الفعل المضارع أن يسبق بأحد حروف المضارعة المجموعة في قوله: أنيت أو نأيت، لكن ليس معنى ذلك أنك كلما وجدت واحداً من هذه الحروف من هذه الحروف تحكم عليها بأن الفعل مضارع، المضارع لابد له من واحد من هذه، لكن ليس كل ما سبق بهذه فهو مضارع، فلا يلزم أن تكون هذه الأدوات خاصة به إلا أنها واجبة فيه، هذه الحروف واجبة في أول المضارع ولكنها ليست خاصة به.

يقول: إن «هات» اسم فعل أمر ورأيي أنها فعل أمر جامد لأنها تقبل ياء المؤنثة. يستدرك من المحاضرة السابقة.

أسماء الأفعال يقع فيها الخلف كثيراً هل هي أسماء أو هي أفعال؟

وأسماء الأفعال لمن لا يعرف أسماء الأفعال هي أسماء تدل على معاني الأفعال إلا أنها تقبل علامات الأسماء، فهي لقبولها علامات الأسماء سميت أسماء ولكونها دالة على معاني الأفعال، صارت مشبهة للأفعال وأخذت حكمها وعملت عملها، حتى إنها ترفع الفاعل ولذلك هي بين بين، بين الاسم والفعل فلذلك يسمونها أسماء الأفعال، هي أسماء لكنها بمعنى الأفعال.

«هات» من النحويين من يقول: إنها فعل، وإذا قيل له: أين الماضي منها؟

قال: هو فعل غير متصرف، وهو فعل أمر لا يأتي منه ماضٍ ولا مضارع غير متصرف، لكن لم يعتد أن يكون هناك فعل لا يأتي منه إلا الأمر فقط، قد يكون الفعل يأتي منه الماضي فقط مثل عسى فيكون فعلاً جامداً،

قد يكون فعل جامد يأتي منها الماضي والمضارع مثل زال ويزال، لكن أن يكون فعل لا يأتي منه إلا الأمر فقط هذا غير معتاد ولا يكون منه ماضٍ ولا مضارع ولذلك حمله على الفعلية فيه بُعدٌ، ولذلك رأت الطائفة الأخرى من النحويين أنه هو اسم، لكن فيه معنى الفعل فلذلك يحمل على أسماء الأفعال وهذا هو الشأن في كثير من أسماء الأفعال.

أما قبوله للياء في قولك: هاتي. إن صح إلحاق ياء المخاطبة به هو حجة أيضاً لمن قال: إنه فعل، لكن منهم من يقول: إنه لا تلحقه ياء المخاطبة وإنما هو «هاتِ» بكسر التاء، فهو مكسور مبني على الكسر ولم تلحقه ياء المخاطبة ولا يجوز إلحاق المخاطبة به ويقولون: إن الكسرة هنا ليست عوضاً عن ياء المخاطبة ولكنها حركة بناء فهو اسم مبني على الكسر ولذلك فالأمر فيه واسع.

الجازم العاشر: أو العلامة العاشرة أو الأداة العاشرة من جوازم الأفعال «إذما»:

إذما هذه أيضاً من أدوات الشرط تجزم فعلين: الأول منهما كما قلنا يسمى فعل الشرط، والثاني يسمى جواب الشرط.

هي على الصحيح حرف، مثل «إن» بل هي وإن هما الحرفان الوحيدان في أدوات الشرط وبقية أدوات الشرط أسماء، وإن كان بعضهم قد قال: إن «إذما» أيضاً اسم، لكن الصحيح فيها أنها حرف عندما نقرأ قول الشاعر:

وإنك إذما تأتِ ما أنت آمرٌ به *** تُلفِ من إيّاه تأمر آتي

يقول: إنك إذا فعلت ما تأمر الناس به، اتبعك الناس واقتدوا بك؛ لأنهم يرون أن فعلك قد طابق قولك وعملك. قال:

إذما تأتِ ما أنت آمر به *** تلفِ ..........

فـ«إذما» حرف شرط.

«تأت» فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ لأن أصله: تأتي بياء فجزم بحذف حرف العلة هنا.

«تلفِ» هو جواب الشرط وأيضاً هو مجزوم بحذف حرف العلة؛ لأنه معتل الآخر وأصله: تلفي، بالياء وقد حذف منه هذا الحرف.

الجازم الحادي عشر: من أدوات الشرط «أي» طبعاً هو اسم كمعظم أدوات الشرط وهو يختلف عن غيره بأنه معرب، بقية أدوات الشرط مبنية سواء كانت حروفاً ومعروف أن الحروف كلها مبنية أم كانت حتى أسماء، أسماء الشرط الأخرى كمن ومهما ومتى وأيان وكيفما إلى آخره مما سيأتي كلها مبنية إلا أن «أي» معربة والمقصود بكونها معربة أنه يتغير حالها الإعرابي لأنها تقع عليها علامات الإعراب فتتغير صورتها بحسب العوامل، والتمس بعض النحويين علة وقالوا: لماذا «أي» فقط التي أعربت بينما بقية أسماء الشرط مبنية؟

أجاب بعض النحويين فقالوا: إن أدوات الشرط أشبهت الحروف في كونها على حرفين اثنين كذلك بقيتها، وحتى ما كان منها على أكثر من حرفين مثل كيفما وحيثما إلى آخره يشبه الحرف في عمله والعمل والأصل في العوامل اللفظية النحوية أن تكون حروفاً هذا الأصل لأنها قد تكون أفعالاً وقد تكون أسماء فلما أشبهت أسماء الشرط الحروف في عملها بنيت، لكن أي وإن كانت تشبهها أيضا في العمل هي أداة شرط تعمل كالحروف إلا أنها صار فيها خاصية من الخصائص تفترق عن غيرها من أدوات الشرط وهي أنها تضاف، تقول: أيكم وتقول أي رجل فتضيفها إلى ما بعدها ولما كانت كذلك والإضافة كما تعلمون خاصة بالأسماء من علامات الأسماء، من خصائص الأسماء ابتعدت عن البناء واقتربت من البناء ولذلك أعربت ولذلك لما نقرأ قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى ﴾[الإسراء: ١١٠] أولا: أي هذه اسم شرط ولو لاحظتم هو منون، وهو معرب ومنصوب أيضا أياً، ومع ذلك أنه لابد له من ناصب نعم هو مفعول به مقدم وكونه مفعول بله يكون منصوباً وقد ظهرت عليه علامات النصب وهي الفتحة لكونه معرباً وهي كما قلت الاسم الوحيد من أسماء الشرط الذي يعرب وتظهر عليه علامات الإعراب، «تدعو» هذا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة أصله تدعون ﴿ فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى ﴾ هذه الجملة هي جواب الشرط ولو لاحظتم دخلت عليه الفاء وسبب دخول الفاء عليها أنها جملة إسمية وقد سبق أن قلنا أن هناك سبعة أمور تلزم دخول الفاء على جواب الشرط وهي مجموعة في قول الشاعر:

اسمية طلبية وبجامد وبما وقد وبلن وبالتنفيس

فكون هذه الجملة جملة اسمية وقعت جواباً للشرط وجب دخول الفاء عليها وإن قال قائل أو بقي إشكال في ذهن أحدكم فقال: لماذا نصب أياً؟ وما الذي عمل فيه النصب؟ نقول: هو مفعول به لأي فعل؟ لفعل الشرط: تدعوا، أي: تدعون أنتم أياً، فأياً مفعول به مقدم فإذن هو منصوب أو مفعول به، فعل الشرط هو الذي نصبه مفعولاً به.

الجازم الثاني عشر: من أسماء الشرط أو من جوازم الفعل المضارع وهو من أسماء الشرط «متى»:

و«متى» هذه تستعمل كما تعلمون عدة استعمالات قد تكون استفهامية، لكن استعمالها شرطية كما في مثال بيت سُحيم الرياحي عندما يقول:

أنا ابن جلى وطلاع الثنايا *** متى أضع العمامة تعرفوني

هذا البيت تمثل به الحجاج لكنه هو لسحيم الرياحي وهو سابق للحجاج فقال:

متى أضع العمامة تعرفوني

فـ«متى» اسم شرط. «أضع» فعل مضارع مجزوم بفعل الشرط وعلامة جزمه السكون و«تعرفوني» جواب الشرط أصله: «تعرفونني» مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

الجازم الثالث عشر: من جوازم الفعل المضارع وهو أيضاً من أدوات الشرط «أين» في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[النساء: ٧٨] إذا قلت أين أو قلت أينما، أين تكن أكن أو قلت كما قال الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ كلاهما اسم شرط، «تكونوا» فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأسماء الخمسة و«يدرك» هذا جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون.

الجازم الرابع عشر: من الجوازم «أيان» وهو للمكان أو للوقت لأن «متى» للزمان و«أين» للمكان لكن أيان قد تكون لهما الشاعر يقول:

أيان نؤمنك تأمن غيرنا *** وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذر

هنا استعملها للوقت يعني في أي وقت وقد تصح أن تكون أيضاً للمكان أي في أي مكان أي أنها تحتمل الأمرين قال:

أيان نؤمنك تأمن غيرن

فهنا «أيان» اسم شرط مبني على الفتح وكما قلت: إن أسماء الشرط كلها مبني ولا يعرب منها إلا أي فقط كما مر.

«نؤمن» فعل مضارع مجزوم بفعل الشرط وعلامة جزمه السكون و«تأمن» فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضاً.

الجازم الخامس عشر: من جوازم الفعل المضارع وهو أيضاً من أسماء الشرط «أنى» في قول الشاعر:

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها تجد حطباً جزلاً وناراً تأجج

فـ«أنى» اسم شرط، و«تأتي» فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، «تجد» جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، ودائماً لو قال قائل: كيف أتعرف على جواب الشرط؟ يعني فعل الشرط عادة هو الواقع بعد اسم الشرط مباشرة لكن كيف أتعرف على الجواب في مثل هذا؟ مثلاً:

أنى تأتها تستجرْ بها *** تجدْ حطباً ..........

قد يقول قائل: إن «تأتها تستجر» هي جواب الشرط، نقول: لا.. جواب الشرط هو ما يتحقق به المشروط يعني هناك شرط وهناك مشروط فإذا تحقق الشرط تحقق المشروط، أنت لا يستقيم كلامك ولا تتم جملتك إلا بجواب الشرط ولو قلت: «أنى تأتها تستجر بها» ما تمت الجملة، لكنك لو قلت: «أنى تأتها تجد حطباً جزلاً» استقامت الجملة وتمت ولذلك ما تتم به الجملة ويتحقق به المشروط هو جواب الشرط وليست القضية قضية اختيار يختار الإنسان ما شاء من الأفعال التي أمامه.

الجازم السادس عشر: من جوازم الفعل المضارع هو «حيثما» وهو اسم شرط يجزم فعلين أيضاً في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [البقرة: ١٤٤] «حيثما» اسم شرط مبنى على السكون فعل الشرط «كنتم» وهذا ماضٍ وهو مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك في محل جزم، جواب الشرط جملة: ﴿ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ يسأل سائل ويقول: نلحظ هنا أن الفاء جاءت ﴿ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾ لماذا جاءت؟ نقول: لأن هذا من المواضع السبعة التي سبق ذكرها منذ قليل وهي التي يجب إلحاق الفاء فيها إذا وقعت هذه المواضع جواباً للشرط لأنها هنا طلبية فعل أمر ﴿ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾ وقد سبق أن المواضع السبعة: اسمية طلبية ........ فإذا وقعت جملة جواب الشرط طلبية وجب إلحاق الفاء بها ولذلك قال –تعالى–: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا ﴾ فهو طلب أو أمر.

الجازم السابع عشر: «كيفما» أنت عندما تقول لصاحبك: كيفما تكن أكن معك، يعني على أي حال تكون أكون معك، فـ«كيفما» اسم شرط و«تكن» هي فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، و«أكن» هو جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضاً.

الجازم الثامن عشر: من جوازم الفعل المضارع «إذا» و«إذا» هذه الأصل فيها والمعتاد فيها في كلام العرب أنها أداة شرط، ولكنها لا تجزم بمعنى أنها لا يأتي الفعل الذي بعدها ولا الفعل الآخر أي جوابها لا يأتيان مجزومين لكن وجدا مجزومين في الشعر خاصة أي في ضرورة الشعر تجزم فقط وإلا فالمعتاد فإن فعل الشرط وجواب الشرط لا يكونان مجزومين. عندما نقرأ قول الشاعر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

يعني إذا افتقرت أو احتجت فينبغي أن تتصبر وألا تظهر الحاجة وألا تسأل الناس وألا تتكففهم وإنما تبقي ماء وجهك ويكون التجاؤك إلى الله –سبحانه وتعالى–.

وإذا تصبْك خصاصة: انظر جزم فعل الشرط وهو «تصبك» بعد «إذا» مع أن الأصل أن فعل الشرط وجواب الشرط بعد «إذا» لا يكونان مجزومين، نعم هي ذات شرط ويأتي بعدها فعل شرط وجوابه، لكن الجزم هنا خاص بضرورة الشعر وهو خلاف المعتاد في «إذا»، «إذا» بالذات.

جواب الشرط «فتجمل» وكما ترى لحقتها الفاء إذن هي قطعاً من المواضع السبعة التي تلحق الفاء فيها جواب الشرط، لماذا؟ قال: «تجمل» فهو طلب أو أمر، والطلب كما قال: اسمية طلبية ...... من مواضع إلحاق الفاء بجواب الشرط ولذلك ألحقها به ولذلك قال: فتجمل: جملة جواب الشرط في محل جزم ونحن نقول في محل جزم

وإن كان الأصل فيها ألا تجزم لأنها جزمت فعل الشرط وما دامت جزمت فعل الشرط فينبغي أن تكون أيضاً جازمة لجواب الشرط، لكن الذي منع من جزمه أنه فعل أمر وفعل الأمر كما تعلمون مبني يقدر عليه الإعراب والجزم ولا يظهر عليه.

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–: (باب مرفوعات الأسماء: المرفوعات سبعة وهي الفاعل والمفعول الذي لم يسمَّ فاعله والمبتدأ وخبره واسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت والعطف والتوكيد والبدل)

هنا المصنف –رحمه الله تعالى–: بدأ موضوعاً جديداً وكأنه يريد أو أراد أن يجعل التقسيم الحديث ومنهجه في شرح النحو هو منهج تقسيم حسب العوامل جعل هناك مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات وهذا هو أحد المناهج التي يتبعها المصنفون في النحو ومنهم من يجعلها بطريقة أخرى: كالبدء بالأسماء ثم الأفعال ثم الحروف ولكل فائدة أو لكل ميزة. وهو هنا ذكر أكبر الأبواب التي يكون رفع الأسماء بها طبعاً هو الآن يتحدث عن الأسماء لأن الحديث عن الأفعال يكون قد انتهى، فالحديث عن الأسماء وإلا لو كان الحديث عن الأفعال للزم أن يتحدث عن الفعل المضارع، لكنه سبق الحديث عن الفعل المضارع رفعه ونصبه وجزمه فكان الحديث الآن فقط عن الأسماء. هذه الأبواب السبعة الكبرى أعني: الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها والتوابع المرفوعة أي توابع الأسماء التي يكون متبوعها مرفوعاً، هذه الأبواب هي الأبواب التي يقع فيها الرفع في الكلام، وهي لا تكاد جملة عربية تخلو من واحد من هذه الأبواب الكبرى للرفع، طبعا أول ما سيبدأ به هو الحديث عن الفاعل وهو الذي عرفه بقوله: (الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله) ويحسن أن نبدأ بالحديث عن الفاعل الآن لأنه مادام أنه سيذكر هذه الأشياء تباعاً واحداً واحداً فلا داعي أن نفصل فيها وهي سيأتي التفصيل فيها لاحقاً فنبدأ بقوله: (باب الفاعل) وهو قد عرفه بقوله: (الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله) قال: (هو الاسم المرفوع) وهذا أمر معلوم لأنه يتحدث عن الأسماء المرفوعة فمن الأمور الطبعية المعتادة المناسبة أن يكون كذلك قال: (المذكور قبله فعله)

أولاً: قبل أن أقول ما يكون هناك من استدراك على هذه التعريف، الفاعل يشمل من فعل الفعل كقولك مثلاً قام الرجل، ويشمل أيضاً من قام به الفعل أو وجد فيه الفعل وإن لم يفعله كقولك: مات الرجل فإن الرجل هنا ما فعل الموت وإنما هو قد وقع عليه الموت ومع ذلك نعربه فاعلاً فإذن لا يلزم في الفاعل أن يكون قد أحدث الفعل، لكنه في الغالب يكون هو المحدث إلا أنه في أحيان ليس في النحو لا يلزم أن يكون الأمر كذلك بل يسمى فاعلاً كل من وقع منه الفعل أو وجد فيه الفعل أو حتى من نُفيَ عنه الفعل بمعنى أنه لم يقم به إذا قلت: ما قام الرجل، فالرجل فاعل وإن كان لم يقم، لم يفعل ومع ذلك، فإنك تقول: هو فاعل، هو فاعل في الصناعة أو في الصيغة النحوية أو التركيب النحوي وإن كان في واقع الأمر لم يحدث أو لم يوقع الفعل فلذلك الفاعل يشمل هذه الأمور كلها حتى لا يتوقع متوقع أن صيغة أو اسم كلمة الفاعل تدل على أنه أوقع فعلاً نعم هذا هو غالب الأمر لكن ليس الأمر في ذلك على إطلاقه.

أريد أن أسأل عن قول الله –عز وجل–: ﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا للهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ ﴾ [النمل: ٢٥] إعراب ﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا ﴾؟

هنا طبعا عندما نقول: ﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا للهِ ﴾ هنا أن واضحة أنها ناصبة للفعل المضارع ويسجدوا فعل مضارع صحيح أنه قد سبقته «لا» النافية لكن «لا» النافية لا تمنع عمل «أن» فيما بعدها فتقول: أعجبني ألا تذهب، فـ«يسجدوا» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأسماء الخمسة وأصله: يسجدون.

عفواً دكتور ما أشرتم إليه أخيراً بحيث إن الفاعل هو ما يصدر منه الفعل

ما يقع منه الفعل أو ما يوجد فيه الفعل وإن لم يفعله كقولك: مرض فلان أو مات فلان وما يُنفى عنه الفعل كقولك ما فعل فلان كذا ما ذهب فلان فإنك مع كونه ما ذهب تقول: هو فاعل لأنك نفيت عنه الفعل فإذن في التركيب النحوي أو في الإعراب النحوي يسمى فاعلاً كل هذه الأشياء الثلاثة الأصل ألا يسمى فاعلاً إلا من فعل، لكن لكونه في الصياغة النحوية يعامل كل واحد من هذه الثلاثة معاملة من فعل ويعرب بإعراب الفاعل ويسمى فاعلاً وحتى لا يلبس الأمر على بعض الإخوة فيتوقعون أنه لا يكون الشيء فاعل إلا إذا فعل شيء فنقول: إن الفاعل في النحو أو ما يعرب فاعلاً في النحو يشمل هذ الأمور الثلاثة.

المصنف قال: (المذكور قبله فعله) وهو هنا يلمح إلى شيء وهو أنه يجب أن يكون الفعل قبل الفاعل(المذكور قبله فعله) بمعنى أن الفاعل يتأخر عن الفعل هذا يعني أنه لو تقدم الفاعل على فعله ما صار فاعلاً مثلاً عندما تقول: قام محمد، قام: فعل ماضي مبني على الفتح ومحمد فاعل لو قلت: محمد قام. ما أعربت محمداً فاعلاً. ما تكون إذن؟ تكون مبتدأ محمدٌ، وقام فعل ماضي مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على محمد

لأن الفاعل يجب أن يتأخر عن فعله ولا يصح أن يتقدم ولذلك قال: (المذكور قبله فعله) يعني الفعل يكون سابقاً له وياحبذا لو أن المصنف قال: المذكور قبله عامله؛ لأننا نعرف أن الذي يعمل ليس الفعل فقط فالذي يرفع الفاعل قد يكون فعلاً وهو الأكثر ولكن قد يكون مثلاً اسم فعل وقد يكون اسم فاعل قد يكون صفة مشبهة أنت عندما تقول: أقائم الرجل الرجل فاعل لاسم الفاعل قائم فهنا مذكور قبله اسم فاعل ولم يذكر قبل الفعل اسم، فالأولى أن نقول: «المذكور قبله عامله» حتى يشمل الفعل وغير الفعل عندما يقول الشاعر:

فهيهات هيهات العقيق ومن به** :::::::::::::::::::

«العقيق» فاعل لهيهات بمعنى بَعُدَ وهو ليس بفعل هو اسم فعل ماضي، لكنه عامل وقولنا: عامل أكثر شمولاً وعموماً من الفعل ولذلك كان الأولى أن يقول: المذكور قبله عامله طبعاً هو عندما قال: (فعله) أتى به لعله أراد بذلك أن الأكثر أن يكون العامل فعلاً والحكم للأكثر طبعاً ولا إشكال فيه عندما يقول المصنف: (هو الاسم المرفوع) نعم الفاعل ينبغي أن يكون اسماً لكن في أحيان قليلة يكون مؤولاً بالاسم يعني ما يكون اسماً لكنه نقدره نحن اسماً عندما نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾[العنكبوت: ٥١] «يكفي» فعل مضارع وكل فعل إذا جاء لابد له من فاعل أو نائب فاعل هنا أين فاعل يكفي؟ يقول قائل: أنا أنزلنا، أنا أنزلنا جملة أن واسمها وخبرها قالوا: الفاعل هو مصدر مؤول هو كلمة واحدة المصدر اسم نؤوله وقد سبق الكلام عن المصدر المؤول في أحد الدروس السابقة وهو أنه نصوغ من الجملة اسماً أو مصدراً واحداً نجعله هو المقصود فهنا لو صغنا في غير القرآن وقلنا التقدير: أولم يكفهم إنزالنا الكتاب إنزالنا عليك الكتاب لاستقام المعنى فالإنزال هو الفاعل أولم يكفهم إنزال هو الذي يكفي هنا.

فإذن إنزالنا هذا مصدر من أين جئنا بهذا المصدر؟ أولناه أو صغناها من الجملة من قوله: ﴿ أنا أنزلن﴾ إذن وقع الفاعل هنا ليس اسماً ظاهراً ولكنه اسماً مؤولاً أي مقدراً أي مجتلباً فهمناه من الكلام وليس مذكوراً فيه.

فإذن قول المصنف: (الفاعل هو الاسم المرفوع) هذا يشمل الاسم الظاهر وهو الأكثر ويشمل أيضاً الاسم المؤول الذي هو المصدر الموؤل الذي نصطاده من معنى الجملة فيستقيم به الكلام ويقع هو حينذاك فاعلاً.

قال: (وهو على قسمين) بدأ يفصل لأنواع الفاعل (ظاهر ومضمر) فكأنه الآن يقول: إن الفاعل يقع اسماً ظاهراً ويقع مضمراً وهذا صحيح وسيمثل المصنف لمجيء الفاعل ظاهراً وسيمثل لمجيئه مضمراً ولعله يقصد بالظاهر ما كان اسماً ظاهراً وما كان أيضاً مؤولاً بالظاهر كما أسلفت منذ قليل.

كيف يكون إعراب الفعل بعد «إذا» بما أنها لا تجزم ما بعدها، كيف يكون إعراب الأفعال التي بعدها؟

إذا قلت: إذا جاء الرجل جاء أخوه مثلاً فهنا «إذا» أداة شرط معنى أداة شرط أنها تعلق شيء على شيء علقت مجيء الرجل بمجيء أخيه فنقول: إن «جاء» هو فعل الشرط و«جاء أخوه» هو جواب الشرط، لكن لا نقول: مجزومة لأنها لا تجزم إلا كما قلنا في ضرورة الشعر فتكون جازمة كما مثلت منذ قليل فنقول: «جاء» فعل ماضي مبني على الفتح، «الرجل» فاعل و«جاء» الثانية فعل ماضي جواب الشرط ولكن ما نقول مجزوماً لأن «إذا» بالذات من أدوات الشرط التي لا تجزم، قد يقول قائل: ما دامت لا تجزم فلماذا نذكرها الآن نذكرها لأنها أشبهت غيرها من الأدوات في تعليق شيء على شيء جعلت الشيء شرطاً لشيء مشروط فلابد من ذكرها فيه والذي أيضا دعانا لذكرها أنها تجزم في الشعر للضرورة ولكن الأكثر فيها إذا جاءت في النثر أو في الكلام المعتاد ألا يكون ما بعدها مجزوماً ويبقى على إعرابه الأصلي فنقول: فعل ماضٍ مبني على الفتح.

ذكرتم دكتور أن الفاعل على قسمين: ظاهر ومضمر

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–: (فالظاهر نحوُ قولك: قام زيد ويقوم زيد وقام الزيدان ويقوم الزيدان وقام الزيدون ويقوم الزيدون وقام الرجال ويقوم الرجال وقامت هند وقامت الهند وقامت الهندان وتقوم الهندان وقامت الهندات وتقوم الهندات وقامت الهنود وتقوم الهنود وقام أخوك ويقوم أخوك وقام غلامي ويقوم غلامي وما أشبه ذلك).

أولاً: فائدة كلمة «نحو» طبعاً «نحو» تستعمل في العربية في الغالب على وجهين:

– إما أن تكون بمعنى «مثل» وهذا هو الذي يأتي كثيراً في باب التمثيل فنقول: نحوُ كذا يعني مثل كذا وهذه عندما تأتي في الأمثلة فإننا نرفعها لأننا نقدر أنها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك نحو فنرفعها.

– لكن إذا جاءت «نحو» ظرفاً كما تقول: ذهبت نحوَ فلان يعني باتجاهه فتكون حينئذ ظرف مكان والظرف كما تعلم يكون منصوباً مفعولاً به منصوب فنقول: اتجهت نحوَ فلان فننصبها.

إذن إن جاءت ظرفا تأتي بها منصوب وإن جاءت للتمثيل في مثل السياقات فنرفعها ونقدرها خبراً لمبتدأ محذوف هذه قاعدة عامة أو فائدة عنت فناسب ذكرها والإشادة بها.

لعل التسكين فيها يريح كثير

هو التسكين هو يريح لكن أيضاً ما دمت ذكرت هذا بعض الناس يقول: القاعدة سكن تسلم وهذا الحقيقة ليس صحيحاً لأنك إذا سكنت أيضاً لحنت لأن التسكين كما تعلم هو أحياناً يكون علامة إعراب أو علامة بناء فأنت إذا سكنت الفعل المضارع المرفوع تكون جزمته فحينئذ أعربته بغير إعرابه الصحيح فأنت إذا سكنت لا تسلم ولكنك تلحن إذن الأصلح في هذا وذاك أن تأتي بالشيء على وجهه وهذا طبعاً يحتاج إلى دربة ولا يحتاج الإنسان إذا اجتهد ما دام حريصاً على الإتيان بالشيء على وجهه.

يقول الله -تعالى-: ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿٩﴾﴾ [الحج: ٩] أستفسر عن عذاب لماذا جاءت منصوبة؟

في قوله -تعالى-﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] والمؤتون الزكاة لماذا رفعت؟

أولاً: سأبدأ بالأخير لأنه هو المقام في ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ هذه من المواضع التي ينص عليها المعربون بمشكل إعراب القرآن هو الحقيقة ليس فيه إشكال إعراب القرآن لكن ما كان ظاهره الإشكال عند من يقرأ القرآن وإلا فهو جارٍ على سَنَن العرب وسائر على إعراب كلامهم وهم يقدرونه ولو الإنسان رجع إلى إعراب هذه الآية لوجد أنهم يجدون لها وجهاً صحيحاً سائغاً فصيحاً من وجوه الإعراب من الوجوه الصحيحة هذه أن الاستئناف فيها بأن يقال: والمؤتون الزكاة إلى آخره كذلك فتجعل المبتدأ خبره مقدر بعده ولا تكون معطوفة على المنصوبات السابقة قبلها.

من الفوائد التي أذكرها من المناسب هناك مواضع عند البلاغيين يسمونها مواضع الفصل ومواضع الوصل والمقصود بها المجيء بالواو وعدم المجيء بها ومن المناسب المواضع التي يناسب أن يؤتى فيها بالواو وقوعها بين النفي والدعاء فعندما تريد أن تدعو لإنسان فتنفي كلاماً سابقاً فإنك تقول: لا.. تنفي السابق ثم تدعو له وتقول: رحمك الله، فلو أنك ما أتيت بالواو لقلت: لا رحمك الله، فكأنك تدعو عليه بعدم الرحمة فهذا من المواضع التي قال العلماء إنه من مواضع وجوب الوصل وجوباً حتى لا يوقع في هذا الإيهام ولذلك من المناسب أن يتذكر الإنسان ذلك ويأتي بها فإذا أراد أن ينفي شيئاً ويأتي بدعاء بعده، أن يأتي بالواو فيقول: لا وجزاك الله خيراً .

في سؤال السائل الذي قال: ﴿ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ عذاب هنا مفعول به ثاني، ﴿نُذِيقُهُ﴾ من الأفعال المضارعة التي تنصب مفعولين كما تقول مثلا ألبس أو منح أو أعطى تقول: أعطيت السائلَ صدقةً «فأعطى» فعل ماضي و«التاء» فاعل ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل «السائل» مفعول أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و«صدقة» مفعول ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

كذلك أذاق بمثابتها فإنها تنصب مفعولين و﴿نُذِيقُهُ﴾ مضارع أذاق، الفاعل ضمير مستتر طبعاً عندما نعرب الآية إعراباً كاملاً ﴿ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ نذيق فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن الهاء في نذيقه ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

«يوم» ظرف زمان منصوب وهو مضاف «القيامة» مضاف إليه و«عذاب» مفعول ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف و«الحريق» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره إذن هو مفعول به ثاني منصوب.

الآن المصنف ذكر أمثلة كثيرة للاسم الظاهر وقد يستغرب القارئ والدارس وطالب العلم لماذا يكثر المصنف من هذه الأمثلة في متن مختصر بل وشديد الاختصار؟

هو هنا يريد أن يمثل لأنواع الأسماء الظاهرة ما كان منها مفرداً وما كان مثنى وما كان مجموعاً وما كان جمعه جمع تصحيح وما كان جمعه جمع تكسير وما كان الفعل فيه ماضياً وما كان الفعل فيه مضارعاً وما كان الإعراب فيه ظاهراً وما كان مقدراً حتى يحصل على ذلك كله جاء بهذه الأمثلة الكثيرة فلو أن الإنسان تأمل في أمثلته لوجد أنه يأتي أولاً بالفعل ماضياً ثم يأتي به مضارعاً قام زيد ويقوم زيد قام الزيدان ويقوم الزيدان ثم إنه يمثل للمفرد ثم للمثنى ثم للجمع للمذكر السالم ثم جمع التكسير للمذكر في قوله: قام الرجال ثم يأتي بجمع المؤنث فيمثل للمفرد بالماضي ثم بالمضارع ثم للمثنى بنوعيه ثم لجمع التصحيح في قامت الهندات ثم لجمع التكسير للمؤنث في قوله: قامت الهنود والمقصود به جمع هند وليس المنسوب إلى الهند وكذلك تقوم الهنود فهو في هذا يكثر الأمثلة حتى يبين الطريقة التي يأتي عليها الفاعل في هذه الحالات كلها.

يحسن هنا التنبيه على أمر يتعلق بمجيء الفاعل أو فاعل الفعل مؤنثاً: إذا جاء الفاعل مؤنثاً فإنه تلحق الفعل علامة تأنيث هذه العلامة تدل على أن فاعله مؤنث، علامة التأنيث بالنسبة للفعل الماضي هي تاء ساكنة في آخره وعلامة التأنيث بالنسبة للفعل المضارع هي تاء متحركة في أوله كيف ذلك؟ بالنسبة للفعل الماضي تاء ساكنة في آخره مثل ذهبتْ قالتْ وعلامة التأنيث في الفعل المضارع هي تاء متحركة في أوله تذهبُ مفتوحة تقولُ، إذا وقع الفاعل مؤنثاً فإن الفعل تلحقه إذا كان ماضياً لحقته تاء التأنيث الساكنة في آخره إذا كان مضارعاً تلحقه تاء التأنيث

متحركة في أوله، ما الفائدة من هذه التاء؟ حتى تدل المخاطبَ أو السامعَ على أن الفاعل الذي سيأتيك بعد قليل بعد هذا الفعل هو مؤنث هو يعرف صيغة الفاعل قبل مجيئه بالنسبة لهذه التاء أعنى هذه العلامة علامة التأنيث التي تلحق الفعل.

بالنسبة لعلامة التأنيث هذه قد يقول قائل: هل يلزمني أن آتي بعلامة التأنيث مع الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً في كل حال؟

نقول: قد يكون إلحاق علامة التأنيث واجباً وقد يكون جائزاً وتكون بالخيار إن شئت ألحقتها وإن شئت لم تلحقها. يقسمون المؤنث إلى قسمين: مؤنث حقيقي ومؤنث مجازي فالمؤنث الحقيقي هو ما يلد والمؤنث المجازي هو ما عومل معاملة المؤنث وإن لم يلد. يعني إذا قيل: امرأة أو فاطمة هذا مؤنث حقيقي لكن إذا قيل شجرة أو شمس هذا لا يلد هو عومل معاملة المؤنث لكنه ليس بمؤنث حقيقي يسمونه المؤنث المجازي فإذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً وجاء بعد العامل أو بعد الفعل مباشرة لم يفصل عنه فإنه يجب أن يؤنث الفعل، يجب أن تلحقه علامة التأنيث في قول الله –تعالى–: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾[آل عمران: ٣٥] قالت هذا الفعل وامرأة هي الفاعل وهي مؤنث حقيقي وما فيه فاصل بين الفعل وفاعله فوجب أن تلحقه علامة التأنيث وهي تاء التأنيث الساكنة التي ذكرت الآن.

كذلك عندما يكون الفاعل ضميراً مؤنثاً مستتراً بصرف النظر عن نوع التأنيث عندما تقول: المرأة حضرت. هنا المرأة مبتدأ وحضر فعل ماضي والفاعل ضمير مستتر يعود على المرأة، فوجب تأنيث الفعل لكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث، بصرف النظر عن نوع التأنيث، وتقول: الشجرة أثمرت فالشجرة مبتدأ وأثمر فعل ماضي والتاء هذه علامة التأنيث، أين الفاعل؟ ضمير مستتر يعود على الشجرة. طيب الشجرة هنا مؤنث مجازي نقول: مع ذلك ما دام الفاعل ضميراً مستتراً فيجب تأنيث الفعل بكل حال سواء كان ما يعود إليه هذا الضمير مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً لا نفرق.

هذا إذن كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً متصلاً بالفعل مباشرة وكل فاعل ضمير مستتر لمؤنث مطلقاً هذه يجب فيها تأنيث الفعل.

متى يكون فيها الاختيار أؤنث أو لا أؤنث؟

قالوا: إما أن يكون الفاعل مجازي التأنيث ظاهر فتقول: أثمرت الشجرة، هنا الشجرة فاعل ومؤنث ولم تفصل عن الفعل لكنها مؤنث مجازي لا يستحق التأنيث ولذلك أنا بالخيار أستطيع أن أقول: أثمرت الشجرة وهو الأصل وأستطيع أن أقول أثمر الشجرة، أنا مخير في هذا فالتأنيث جوازي وليس وجوبي.

كذلك إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث ولكنه مفصول، عندما تقول: حضرت اليومَ امرأةٌ فحضرت هذه الفعل وامرأة هي الفاعل وفصل بينهما الظرف ظرف الزمان اليوم مفصول عنه ما دام مفصولاً عنه أنت مخير إن شئت أبقيت التاء وهو الأصل تقول: حضرت اليوم امرأة وإن شئت حذفتها فتقول: حضر اليوم امرأة لأنه قد فصل بينهما بفاصل.

يسأل عدد من الإخوة من بينهم أخوين يقولان: هل بالإمكان إعادة البيتين الجامعين مواضع وجوب إدخال الفاء على جواب الشرط ؟

هو بيت واحد من شطرين قال:

اسمية طلبية وبجامدٍ *** وبما وقد وبلن وبالتنفيس

سبعة: اسمية طلبية وبجامدي ** وبما.... يعني مبدوءة بما –وقد– مبدوءة بقد وبلن مبدوئة بلن وبالتنفيس أي بحرفا الاستقبال وهو السين وسوف.

يقول: في البيت: فأصبحت أنى تأتها تستجر بها** ..........

ما موقع تستجر بها من الإعراب ولماذا هو مجزوم؟

طبعاً نحن قلنا: إن «أنى تأتها تجد حطباً جزلاً»

«تستجر بها» قالوا: هذا من الإبدال فهو بدل هنا وقع الفعل بدلاً من الفعل السابق فهو بدل من فعل الشرط وفعل الشرط مجزوم ولذلك جزم مثله فهو مجزوم لكونه بدلاً من فعل الشرط المجزوم، وأما جواب الشرط فهو تجد، فإذن هو بدل من الفعل السابق وجزمه لكونه تابعاً للمجزوم الذي هو فعل الشرط.

يقول: هل يجب أن يأتي الفاعل بعد الفعل مباشرة؟

لا يجب أن يأتي الفاعل بعد الفعل مباشرة وذلك لأنني ذكرت أنه إذا فصل الفاعل عن فعله المؤنث فصل الفعل عن فاعله المؤنث الحقيقي جاز تأنيث الفاعل وعدمه فهو يفصل حضر اليوم امرأة كما قلت الآن إذن لا يجب أن يتصل به لكن يجب أن يكون بعده سواء متصلاً به أو مفصولاً عنه لا يصح أن يتقدم الفاعل على الفعل يعني ينبغي

أن يأتي الفعل أولا ثم الفاعل سواء مباشرة أو بعد فاصل لكن لا يصح أن يتقدم الفاعل أولاً ثم يأتي الفعل بعده ولو تقدم الفاعل أعربناه مبتدأ لا نعربه فاعلاً.

تقدم الفعل لا يصح أم هو نادر ؟

لا يصح إذا تقدم الفاعل على فعله لا يعرب فاعلاً أنت تقول: قام محمد، فتقول: قام فعل ماضي ومحمد فاعــل. لو قدمت محمداً فقلت: محمد قام، لا نقول: محمد فاعل على الصحيح فيها، إنما نقول: محمد مبتدأ وقام فعل ماضي والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على محمد ولذلك صار من شرط الجمهور طبعــاً هــذا هــو رأي البصريين وهم الجمهور شرط الجمهور كما جاء في تعريف الفاعل منذ قليل أنه هو الذي تقدم عليه فعله، شــرط الجمهور هو أن يتقدم الفعل على الفاعل سيأتي عند الحديث عن نائب الفاعل أن من الأحكام التي يستفيدها نائــب الفاعل ويماثل بها الفاعل أنه يأخذ منه وجوب تقدم فعله عليه بعد أن كان يجوز أن يتقدم وهذا –إن شاء الله تعالى– سيأتي بالتفصيل.

تقول بعد السلام والتحية: ما هو إعراب حرف الفاء التي تدخل في المواضع السبعة أو تسبق المواضع الــسبعة وجوباً ؟

الحروف كلها لا محل لها من الإعراب كل الحروف مبنية ولكن أقول: الفاء داخلة على جواب الشرط فقط، إن أراد الإنسان أن يفصل يقول: الفاء حرف مبني على الفتح لأن الحروف مبنية موقعه هو داخل على جواب الشرط هذا أحد المواضع لكن كل ما جاءك حرف فلا تبحث له عن موقع إعرابي لأنه لا محل لــه مــن الإعــراب كــل الحروف ليس لها محل من الإعراب وإنما تكون مبنية على الحركة التي جاءت العرب عليها.

يقول: ما الفرق بين اسم المصدر واسم الفعل؟

اسم المصدر لم نتحدث عنه ولكنه ذلك الاسم الذي يؤدي معنى المصدر وإن لم يكن على قياسه، كقولــك مــثلاً أعطى الأصل أن يقال: إعطاء إذا قلت أعطى عطاء فعطاء هذا اسم مصدر وهذا ما تحدثنا عنه، لكــن الأخ ســأل عنه بمعرفة له سابقة به، وأما اسم الفعل فإنه ذلك الاسم الذي هو اسم فيه علامات الأسماء ولكنه يــؤدي معــاني الأفعال ففرق بينهما إذن مرة ثانية اسم الفعل هو اسم أشبه الأفعال في المعنى وفي العمل في معنى الأفعال كقولك أف بمعنى أتضجر فهو بمعنى أتضجر وأيضاً يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل كما قلنا منذ قليل في هيهات العقيــق فرفع فاعل، وهو العقيق وأما اسم المصدر فهو ما أدى معنى المصدر وفيه حروفه ولكنه ليس على قياس المصدر كقولك أعطى عطاءً والأصل في القياس فيها أن تقول: أعطى إعطاء هذا هنا هو المصدر فما حذفت منــه بعــض الحروف ولم يأتِ على القياس يسمى اسم مصدر.

قد يكون من المناسب أن أسأل سؤال آخر الحلقة حتى إن كان لنا عمر في مطلع الحلقة المقبلــة –إن شــاء الله تعالى– نتلقى الأجوبة على الموقع من الإخوة.

السؤال الأول: هل يمكن أن يتقدم الفاعل على الفعل؟ ومن أين تأخذ هذا من كلام المؤلف؟ وإذا تقدم الفاعل على العامل بماذا نعربه؟

السؤال الثاني: اعرب ما يأتي:

- حضر محمد.
- سافر موسى.
- سيزورنا القاضي

إن شاء الله –تعالى– سنتلقى إجابتها.

بسم الله الرحمن الرحيم، الله الحمد لله رب العالمين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أيها الإخوة والأخوات المشاهدون والمشاهدات: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أحييكم تحية طيبة مباركة فيها، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يكون هذا اللقاء من العلم النافع المقرب إليه، كما أسأله أن يعم بالبركة من تحدث في هذا المقام وأصغى إليه وانتفع به.

نحن كما يعلم الإخوة المشاهدون لكوننا في أيام اختبارات للطلاب نفتقد وجود عنصر المشاركة داخل هذا المقام الذي نحن فيه، لكن من فضل الله -سبحانه وتعالى- يزداد وجود المشاركة من المشاهدين سواء كان ذلك عبر الموقع أو عبر الاتصال الهاتفي وهذا أمر نؤكد عليه ونحث عليه لتتحقق الفائدة وتزداد -إن شاء الله تعالى- ومن ثم فإن كل ما يعن في أذهان الإخوة والأخوات المشاهدين والمشاهدات سواء كان ذلك يتعلق بالموضوع المشروح في المتن أو كان ذلك يتعلق ببعض الأسئلة الخفيفة اللغوية الأخرى التي يحتاج الإنسان إليها أو قد تكون أشكلت عليه أو ورد إليه استفسار فيها أو احتاج ليها في كتابة أو خطابة أو غيرها فإن في هذا المقام نجدها فرصة مباركة أن نتحدث في مثل هذا المقام، إن أسعفنا الجواب بما يسأل عنه وقد كانت تجربة البارحة من فضل الله -سبحانه وتعالى- تجربة جيدة حيث استمعنا إلى كثير من المتصلين والمشاركين والمستفسرين كما أن وافانا كثير من المتحدثين عن طريق الموقع الذين كتبوا أسئلتهم أو استفساراتهم أو مشاركاتهم إذا كان لها أثر طيب في المتابعة والانتفاع.

إذن هذه دعوة منكم لكل من أشكل عليه شيء في علم النحو

باختصار على ألا يطغى ذلك على الموضوع الذي نحن بصدد شرحه وإلا فكل ما يأتي من المشاهدين هو محل التقدير ومعلوم أنه محل حاجة لكن نراوح ونسدد ونقارب في هذا -إن شاء الله تعالى-.

كنا بالأمس طرحنا سؤالي الحلقة الماضية وهما سؤالان يتعلقان بباب الفاعل وهو الباب الذي لا يزال الحديث فيه موصولاً فيه، قد كان السؤال الأول فيهما عن تقدم الفاعل على الفعل هل يجوز؟ والفقرة الثانية من السؤال من أين يؤخذ الحكم الذي تصل إليه من كلام المؤلف؟ ثم إذا تقدم الفاعل على فعله فبماذا يسمى في صناعة النحو؟ هذا كان السؤال الأول.

أما السؤال الثاني: فكان عن إعراب جمل حضر محمد وسافر عيسى وسيزورنا القاضي وكان المطلوب إعراب هذه الجمل إعراباً مفصلاً قدر الإمكان.

تقول: إجابة السؤال الأول: تقول: لا يمكن أن يتقدم الفاعل على الفعل فلا يعرب فاعلاً إذا تقدم على الفعل أيضاً هذا هو إجابة السؤال الأول.

إجابة السؤال الثاني: حضر محمد تقول: حضر فعل ماضي ومحمد فاعل مرفوع.

وسافر عيسى سافر فعل ماضي مبني على الفتح وعيسى فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة. أما جملة سيزورنا القاضي فسيزورنا السين حرف مبني على الفتح يفيد الاستقبال أما يزور فهو فعل مضارع ونا في آخر الكلمة هي ضمير متصل مبني على السكون القاضي هو فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة

أجابت عن السؤال الأول: بأنه لا يمكن أن يتقدم الفاعل عن الفعل وذلك تبعاً لما بينه المصنف -رحمه الله تعالى- حين قال: (الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله)

إلا أنها ذكرت في الإجابة الثانية جملة: سيزورنا القاضي. قالت: السين للتنفيس هو حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ويزور فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة و"نا" ضمير متصل والقاضي فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة

الإجابات تكاد تكون تامة من باب جمع بعضها على بعض حتى تكون في سياق واحد والحق أنه رغم أن الوقت قرابة الساعة والنصف إلا أني أحس أنه يضيق عن استيعاب ما يمكن طرحه والمشاركة به وإحياء هذا اللقاء من فضل الله تعالى سواء كان عن طريق الموقع أو عن طريق الاتصالات أو عن طريق الحديث أو عن طريق الإجابة على الأسئلة لكن -إن شاء الله تعالى- نسأل الله تعالى أن يبارك في الوقت.

بالنسبة للسؤال الأول في قولنا: هل يمكن أن يتقدم الفاعل على الفعل؟

على الصحيح لا يصح أن يتقدم الفاعل على فعله بل لابد أن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل وجوباً. من أين نأخذ هذا من كلام المصنف؟ المصنف عرف الفاعل فقال: (الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله) فإذن الفعل يذكر قبل الفاعل فإذن هذا اشتراط اشترطه المصنف لترتيب الجملة الفعلية وهو أن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل.

طيب إذا تقدم الفاعل ماذا يكون؟ إذا قلنا مثلاً: قام الرجل فقدمنا الفاعل وقلنا مثلاً قام الرجل فقدمنا الفاعل وقلنا الرجل قام حينئذ لا يكون فاعلا في الإعراب وإن كان في المعنى هما واحد، لكن في الإعراب ما دمنا بدأنا الجملة باسم نعرب هذا الاسم المتقدم مبتدأ فنقول:

الرجل: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

قام: فعل ماضي مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على الرجل، وإذن لم يعد الاسم الظاهر هذا هو الفاعل ولكن الضمير المستتر هو الفاعل.

أما فيما يتعلق بالإعراب في قولنا: حضر محمد:

حضر: فعل ماضي مبني على الفتح. ومحمد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

سافر عيسى:

سافر: فعل ماضي مبني على الفتح. وعيسى فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة أيضاً لكنها في هذه المرة مقدرة وقدرت لأن آخرها ألف وهي اسم مقصور فهي ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر. والتعذر يكون مع الألف لاستحالة ظهور الحركة عليها.

وفي قولنا: سيزورنا القاضي:

السين: حرف تسويف أو تنفيس أو استقبال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

يزور: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

نا: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم.

القاضي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل لأن آخره ياء، وقلنا: للثقل لأنه يمكن أن تظهر لكن بثقل مثل أن نقول: القاضيُ لكنها ثقيلة فتكون مقدرة لأجل الثقل.

أسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يبارك في علم المتعلمين والمتابعين وطلبة العلم.

إحدى الإجابات وردت أن السين هي حرف استقبال لا محل له من الإعراب

نعم هي حرف استقبال أو تنفيس أو تسويف يعني لما يستقبل أما في مسألة لا محل لها من الإعراب هذا كلام صحيح كل الحروف مبنية والمبنية ليس لها محل من الإعراب.

نكتفي الآن بهذا وننتقل إلى إتمام ما كنا بدأناه بالأمس في الحديث عن الفاعل وكان الحديث عن مسألة تأنيث العامل إذا كان الفاعل مؤنثاً.

قد ذكرت بالأمس أن من شروط أو من الأشياء التي ينبغي أن تكون موجودة في الفاعل أو من خصائصه التي يختص بها الفاعل عن غيره من الأسماء أنه إذا كان مؤنثاً فإن فعله يؤنث له وحينذاك ذكرت أن التأنيث نوعان: تأنيث حقيقي وتأنيث مجازي:

١– التأنيث الحقيقي: معنى التأنيث الحقيقي أن يكون الاسم ينطبق على مسمى مؤنث في الحقيقة، المقصود بالمؤنث الحقيقي أنه فيه خصائص المؤنث بمعنى أنه يلد.

٢– تأنيث مجازي: ومعنى التأنيث المجازي أنه لا يلد ليس مؤنثاً في الحقيقة ولكن العرب عاملته معاملة المؤنث مثلاً قولنا شمس الشمس كوكب من الكواكب يمكن أن نسميه لو لم يسمه العرب بأي اسم من الأسماء لكن اصطلح العرب على أنه مؤنث وإلا هو فهو كوكب ينطبق عليه ما ينطبق على بقية الكواكب التي خلقها الله –سبحانه وتعالى– فلما اصطلح العرب على جعلها مؤنث قيل: إن تأنيثها تأنيثا مجازي إذا عرفنا هذا وتبين أن المؤنث إما أن يكون حقيقي التأنيث أو يكون مجازي التأنيث فإنا نقول: إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث ووقع بعد فعله مباشرة فتأنيث الفعل واجب، وإن كان الفاعل مجازي التأنيث ووقع بعد الفعل مباشرة فلا يجب أن يؤنث الفعل لأن هذا التأنيث غير حقيقي وإنما يكون بالخيار فمثلاً في قولنا: جاءت المرأة، المرأة فاعل حقيقي التأنيث فإذن وجب أن يؤنث الفعل فيقال: جاءت. وفي قولنا: طلعت الشمس الشمس مؤنث مجازي وقد أنث الفعل وهذا هو الأصل لكن يجوز أن نقول: طلع الشمس.

بقي أن نعرف كيف يؤنث الفعل للفاعل المؤنث والجواب يؤنث الفعل للفاعل المؤنث بحسب حاله فإن كان فعلاً ماضياً فإن تأنيثه يكون بلحاق تاء تأنيث ساكنة في آخره كقولنا: جاءت وطلعت وإن كان الفعل مضارعاً فإن تأنيثه يكون بمجيء حرف تاء تأنيث في أوله لكنها متحركة إذن تاء التأنيث مع الماضي في آخره وهي ساكنة وتاء التأنيث في المضارع في أوله وهي متحركة. عرف الآن كيف يؤنث الفعل بحسب حاله الماضي نلحقه تاء ساكنة في آخره، المضارع نلحقه تاء متحركة في أوله، وقد تبين الآن أنه إن كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً وقد اتصل بفعله فيجب تأنيث الفعل وإن كان مجازياً لم يجب ذلك التأنيث.

كأنه يفهم من هذا أن هناك بعض المحترزات بمعنى أنه لو كان المؤنث مؤنثاً حقيقي التأنيث ولكنه لـم يتـصل بالفعل بل فصل بينهما بفاصل حينذاك لا يجب التأنيث كقولهم: حضر اليوم عند القاضي امرأة. امرأة هي الفاعـل فأنت تستطيع أن تقول حضرت اليوم عند القاضي امرأة وأن تقول حضر اليوم امرأة فلك أن تؤنث الفعل ولـك ألا تؤنث، لماذا والفعل حقيقي التأنيث؟

الجواب: لأنه قد فصل بين الفعل وفاعله بقولنا اليوم وعند القاضي، انفصلا فجاز التأنيث وعدمه.

إذن إن كان الفاعل حقيقي التأنيث وكان متصلاً بفعله وجب التأنيث، وإن كان حقيقي التأنيث مفصولاً عن فعله فالتأنيث جائز لك أن تؤنث أو أن تذكر الفعل وإن كان الفاعل مجازي التأنيث سواء كان متصلاً أو مفصولاً عـن فعله أو عامله فإنه يجوز لك أن تؤنث وألا تؤنث.

هناك نوع آخر أو موضع آخر يجب فيه تأنيث الفعل مع فاعله وهو إذا كان الفاعل ضميراً يعود علـى مؤنـث بصرف النظر عن نوع ذلك المؤنث. عندما تقول الشمس طلعت الشمس مبتدأ طلع فعل ماضي، التاء: تاء التأنيث والفاعل «هي» ضمير يعود على الشمس فما دام الفاعل ضميراً فيجب التأنيث حتى ولو كان المؤنث مجازياً ومن باب أولى إذا كان المؤنث حقيقي التأنيث أن تلحقها التاء فنقول: المرأة جاءت.

يتضح من هذا أن لوجوب تأنيث الفعل موضعين وأن لجواز تأنيث الفعل موضعين أيضاً:

فأما موضعا وجوب تأنيث الفعل فهو:

الموضع الأول: أن يكون الفاعل حقيقي التأنيث ظاهر متصل بفعله.

الموضع الثاني: الذي يجب فيه تأنيث الفعل أن يكون الفاعل ضميراً يعود على مؤنث مطلقاً سواء كـان مؤنثـاً حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث.

وأما الموضعان اللذان يجوز فيهما التأنيث ويجوز فيهما عدم التأنيث للفعل الذي فاعله مؤنث فهما:

الموضع الأول: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث.

الموضع الثاني: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث، ولكنه منفصل عن فعله، ففي الحالتين لك أن تؤنث الفعل أي أن تلحق به علامة التأنيث ولك أن تجرده من هذه العلامة.

بقي فيما يتعلق بالتأنيث إذا جاءنا أمر يحسن ذكره جمع تكسير سواء كان جمع التكسير هذا للمذكر أو للمؤنـث فإنه يجوز لك أن تؤنث الفعل معه حتى ولو كان الذي تكسره مذكراً فتقول: جاء الرجال هذا هو الأصل وتقـول: جاءت الرجال لأن الجمع جمع تكسير والعرب عاملت جمع التكسير المعاملتين بمعنى أنه أحياناً تؤنث الفعل معـه وأحياناً لا تؤنثه وكذلك إذا كان جمع تكسير لمؤنث كقولك في جمع هند: هنود فتقول: جاءت الهنود وجاء الهنـود فهو جمع تكسير ليس جمع تصحيحح مثل جمع المؤنث السالم أو جمع المذكر السالم فلك فيه حينذاك أن تؤنث الفعل وأن تذكره يعاملونه المعاملتين؛ يقولون: إن التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة فـإن عاملتـه معاملة الجمع تذكر يعني إن قلت إني أقصد به الجمع فتذكر الفعل معه سواء كان جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر وإن قلت إني أقصد الجماعة جماعة الذين وصفوا بهذا الجمع فلك حينذاك أن تؤنث الفعل معه وأنت في ذلك مخير.

يبقى أيضاً في قول المصنف: (وتقوم الهندات) لعله قد عن في ذهن أحد الإخوة أو الأخوات أنه يقول: هند علم كيف نلحق به علامة التعريف؟ هو معرفة ما الحاجة إلى تعريفه؟ لماذا نقول: تقوم الهندات؟

الجواب: في كلام العرب إذا سمي العلم أو جمع يعني خرج عن الإفراد فإنه يتنكر ويصبح نكرة، فلو قلت: جاء هندان يعني: جاء امرأتان كل واحدة منهما اسمها هند غير معروفتين فهما نكرتان وإن كانت كلمة هند هـذه فـي الأصل علماً، لكن مجرد التثنية أو الجمع يخرجها عن المعرفية وحينذاك إذا كنا نريد أن نعرف فلابد أن نجتلب أل التعريفية لنعيدها إلى حياض التعريف فنقول الهندان إذن أل هذه هي حرف تعريف لهذا المثنى الذي خـرج عـن تعريفه الأصلي بالعلمية إلى التنكير فنعيده إلى التعريف بحرف التعريف إذن هو الآن معرف بأل ولـيس معرفـاً بالعلمية سواء كان في حال التثنية الهندان أو في حال الجمع الهندات.

بقي من كلام المصنف قوله: (وقام أخوك ويقوم أخوك وقام غلامي ويقوم غلامي وما أشبه ذلك)

طبعاً المصنف في كل أمثلته التي ذكرها يأتي بنوعين من الأفعال فعل ماضي وفعل مضارع مع كل واحد منها. مثل فيما سبق للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ولجمع التكسير ولجمع التصحيح يعني جمع المذكر الـسالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير وهذه كلها إعرابها بالعلامات الظاهرة.

يريد الآن أن يبين أيضاً أنه حتى لو كان الفاعل مما يعرب بالعلامات الفرعية وقد مر في جمع المذكر الـسالم والمثنى مما يعرب بعلامية فرعية مثل الأسماء الخمسة أو الأسماء الستة إذا أضفنا إليها هنوك فهذه إعرابها كما مر من قبل من بداية الإعراب بعلامات فرعية هي الحروف نيابة عن الحركات فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجـر بالياء نيابة عن الضمة والفتحة والكسرة، نحن الآن في باب الفاعل وحديثنا عن الرفع فقط لأن الفاعل حكمه الرفع

قال: (قام أخوك ويقوم أخوك) فجاء الفاعل مرفوعاً بعلامة فرعية وهي الواو نيابة عن الضمة ثم مثل بعد ذلك بالإعراب بالعلامة المقدرة فهو ذكر العلامات الظاهرة سواء كانت علامة أصلية وهي الضمة أو فرعية وهي الواو في جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والألف في المثنى جاء الآن ليتحدث عن الإعراب بالعلامة المقدرة وهي التي أرادها بتمثيله بقوله: (قام غلامي ويقوم غلامي) في إعراب مثل هذا نقول: غلامي فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة لكن أين الضمة؟ على آخر حرف. ما آخر حرف؟ الميم في غلامي لأن الياء هذه ياء المتكلم، مضاف إليه، كلمة أخرى. ما حركة الميم؟ الكسرة غلامي. إذن كيف نقول مرفوع بالضمة؟

الجواب: هو مرفوع بضمة مقدرة لماذا قدرت؟ لأن ياء المتكلم يناسبها أن يكسر ما قبلها يجب أن يكسر ما قبل ياء المتكلم يناسبها هذا الكسر وما دام يناسبها الكسر فإنا نقول: إنه مرفوع بضمة مقدرة على الميم منع من إظهار هذه الضمة حركة المناسبة لياء المتكلم التي هي الكسرة إذن هو مكسور في اللفظ لأجل الياء ومضموم لو لم تكن هناك ياء مقدر عليها الضمة.

ثم قال: (وما أشبه ذلك) يريد أن يعم بقية العلامات الأصلية والفرعية والتقديرية أيضاً سواء الظاهرة أو مقدرة سواء كان الاسم منقوصاً أو مقصوراً إلى آخره من أنواع الأسماء التي تظهر عليها العلامات فهو الآن قد مر على أهم أنواع الأسماء التي تقع فاعلاً سواء كانت علامة الرفع أصلية وهي الضمة أو كانت العلامة فرعية التي ذكرناها من قبل وهي الواو أو الألف أو كانت علامة مقدرة كما مثل هو في المضاف إلى ياء المتكلم وكذلك الأمر في المنقوص وهو ما آخره ياء أو المقصور وهو ما آخره ألف وهذا مثل ما مثلنا في الأسئلة التي أجاب عنها الإخوة والأخوات في سؤال الحلقة الماضية فقد مثلنا للمقصور في قولنا عيسى وللمنقوص في قولنا القاضي.

جملة قامت الهندات أل هنا في الاسم هل هي بغض النظر عن جواز وجودها وعدمه هل هناك حكمة معينة من وجودها ؟

قلنا: الاسم العلم إذا كان مفرداً هو علم إذا أخرج عن الإفراد تنكر إذا ثني أو جمع تنكر خرج عن العلمية وإذا خرج عن العلمية وأردنا أن نعيده للتعريف فإنا لابد أن نأتي بعلامة تعريف جديدة فعندما نقول: هندان فلن تعد كلمة هند حينذاك لم تعد كلمة هندان معرفة لم تعد علماً على امرأتين معروفتين كما نقول: محمدان فقد خرجت من العلمية ومن الدلالة على شخص بعينه إلى أي شخصين يتسميان بهذا الاسم وكذلك في الجمع حين تقول: محمدون، فإذا أردت أن تجعلها معرفة وأن تبين أنك تقصد هندين بعينهما أو تقصد محمدين بأعيانهم فإنك تأتي بعلامة التعريف معها فتقول: المحمدون والهندات أو الهندان أو المحمدين إلى آخره فإذن بالتثنية وبالجمع خرجت عن التعريف وخرجت عن العلمية وأردنا نحن أن نعيدها إلى التعريف وأن نبقيها معرفة فلزم أن نجتلب علامة التعريف وهي أل ولذلك دخلت على المثنى والجمع ولم تدخل على المفرد ما قلنا جاءت الهند وإنما جاءت الهندان والهندات لكونهما قد تنكرا بالتثنية وبالجمع فلزم إعادتها إلى التعريف بحرف التعريف وأما المفرد فهو معرفة أصلاً بالعلمية فلا نحتاج إلى اجتلاب أل.

تعريفهما بأل فقط أم لو أضيف إلى كلمة أخرى مثلاً ؟

ممكن لو أضيف إلى كلمة أخرى نعم لكن أنت الآن لا تريد أن تضيفه لا تريد أن تقول هندا الحي أو تقول: محمدو القبيلة. أنت لا تريد هذا الأن ولكنك تريد هؤلاء بأعيانهم وأسمائهم ما دام مثل هذه الأسماء قد تتكرت بالجمع أو بالتثنية فأقرب وسلية للتعريف إن لم تجتلب أنت مضافاً إليه معرفة فهي أن تلحق بها حرف التعريف هذا هو الطريقة الأسرع والأسلم والأصل في التعريف الذي هو التعريف بحرف التعريف«أل».

نحن الآن سنأتي إلى الفاعل المضمر بعد أن انتهى الحديث عن الفاعل المظهر وهي التي بدأها المصنف بقوله: والمضمر اثني عشر.

كما أشرت في البداية هناك بعض الأسئلة وردت يمكن أن نأخذ بعضها؟

نعم بين كل فاصل وفاصل أعطنا ما يأتي من الأسئلة حتى لا تتكاثر فيصعب الجواب عنها.

علامات الإعراب الأصلية ؟

طبعاً هذه موضوعها قد سبق من قبل وقد فصلت وتحدثت فيه بتوسع عند الحديث عن علامات الإعراب:

علامات الإعراب الأصلية هي لا مانع من إعادتها للأخ وهو يستحق ذلك وهو مشارك وأعرف صوته لقد اتصل، الآن هذه المرة الثالثة منذ بداية دروس هذا المتن إن لم تخني الذاكرة، فلذلك يستحق أن يجاب حتى ولو سأل عن شيء سبقت الإجابة عنه.

علامات الإعراب الأصلية، الإعراب كما نعرف أربعة أنواع رفع ونصب وجر وجزم كل واحد من هذه الأنواع الأربعة علامة تخصه فالعلامة الأصلية للرفع هي الضمة والعلامة الأصلية للنصب هي الفتحة والعلامة الأصلية للجر هي الكسرة والعلامة الأصلية للجزم هي السكون أو عدم الحركة، هذه هي الأصلية وتبين حينذاك أن هناك

علامات فرعية تنوب عن هذه العلامات الأصلية كل واحد ينوب عنه مجموعة فعرفنا أنه ينوب عن الضمة الواو والألف وثبوت النون، وأنه ينوب عن الفتحة في النصب: الكسرة والألف والياء وحذف النون وأنه ينوب عن الكسرة في الجر علامات هي: الياء والفتحة في الممنوع من الصرف، وأنه ينوب عن الجزم علامات فرعية كحذف حرف العلة وحذف النون في الأفعال الخمسة، لكن الذي يتعلق بموضوعنا الآن وهو الفاعل هو الرفع، هو نوع واحد من أنواع الإعراب وهو الرفع وعلاماته الأصلية إن كان يريدها ذكرتها الآن، هي الضمة وينوب عن هذه العلامة علامات فينوب عنها كما نعرف في باب جمع المذكر السالم الواو وكذلك في باب الأسماء الخمسة وينوب عنها في باب المثنى الألف، ولا دخل الآن لنيابة ثبوت النون عنها وإن كان ثبوت النون ينوب عن الضمة في الرفع لأن ثبوت النون يكون في الأفعال الخمسة والفاعل لا يكون فعلاً من الأفعال الخمسة الفاعل شرطه أن يكون اسماً ولذلك لا دخل له هنا.

يقول: إن الضمة هي الحركة الأصلية للفاعل ؟

الضمة هي الحركة الأصلية للرفع والفاعل حكمه الرفع لذلك علامته الأصلية هي الضمة وينوب عنها في حالة كون الفاعل جمع مذكر سالم أو اسم من الأسماء الخمسة ينوب عن الضمة الواو وفي حالة كون الفاعل مثنى ينوب عنها الألف.

في جملة: نظر الفقير أعطني درهماً جملة: أعطني درهم ما إعرابها؟

السؤال الأول: أنا أعرف أن كلمة شكراً مفعول مطلق منصوباً بالفعل أشكرك شكراص لكن إعراب كلمة عفواً إذا كانت مفعولاً مطلقاً يعني ما هو فعلها كلمة عفواً؟

السؤال الثاني: يقول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾[المائدة: ٦٩]، وردت نفس الآيات في ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى ﴾[الحج: ١٧] يعني ما الاختلاف بين الصابئين والصابئون؟

السؤال الثالث: وأظنه بيت شعر:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة *** وإن خالها تخفى عن الناس تعلم

يعني مهما تجزم فعل الشرط وجواب الشرط الآن جواب الشرط في مهما أين هو؟ وأين جواب إن؟

السؤال الرابع: يقول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ قَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ ﴾[هود: ٦٩] ﴿فَقَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ ﴾[الذاريات: ٢٥]؟

السؤال الخامس: جمع كلمة عالم لأنه في آية ثانية العالمين فكلمة عالم هل هي جمع أم مفرد أيضاً؟

السؤال السادس: في سورة الأنفال ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾[الأنفال: ٤٣] والثانية: ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾[الأنفال: ٤٤] لماذا الكاف الأولى مفتوحة والثانية مضمومة؟

السؤال السابع: يقول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّن الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ ﴾[النساء: ٣٤]، الآن أحد مرفوعة على أنها فاعل ما أفهمه أنا وقد يكون فهمي خاطئاً في هذا أن المجيء من الغائط، هو يأتي الإنسان، فيكون أحد –الذي أفهمه- مفعولاً به يعني الله يكرمكم مثلاً أن الإنسان يأتيه الغائط ثم يغادر الخلاء يكون المجيء هنا للغائط وليس لأحد فهنا أحد مرفوعة أرجو التوضيح؟

سأعطيك حديثاً وأطلب منك أن تستخرج الفاعل منه وتعربه، قد يكون فيه أكثر من فاعل عن أبي هريرة –رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: (يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام) رواه الترمذي، استخرج الآن كل فاعل من هذا الحديث إن استطعت أو ما تيسر منه.

أول شيء رسول الله قال قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-

قال أعطنا فاعل (قال) الأولى؟

رسول الله

قبلها عن أبي هريرة –رضي الله تعالى عنه- قال ثم قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- أعطنا فاعل قال الأولى هناك قاعدة كلما جاءك فعل فابحث له عن فاعل أو نائب فاعل.

قال فعل الفاعل ضمير مستتر يعود على أبي هريرة هذا الأول، قال الفعل الثاني رسول الله، رسول فاعل وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه يدخل الفقراء، الفقراء جمع تكسير وهو فاعل وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره

انتهى الفاعل وبقي فاعل

عن أبي هريرة –رضي الله تعالى عنه- قال قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- (يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام) رواه الترمذي.

رواه الترمذي الذي هو فاعل
الآن ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّن الْغَائِطِ ﴾
أولاً سؤال الأخت التي سألت عن إعراب: أعطني درهما.
كأنها ذكرت نظر الفقير ليس لها اعتبار
أنا ما استوعبت ما مقصودها بقولها: نظر كذا، لكني فهمت أنها تريد إعراب كلمة أعطني درهماً.
هذا السؤال أعطني درهم
فإذا قلت أعطني درهما فأعط فعل أمر مبني على حذف النون والنون نون الوقاية والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول أول ودرهماً مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
أسئلة أبي الوليد: عفواً أيضا تعرب مفعولاً مطلقاً أي اعفُ عني عفواً، إذا قال لك شكراً أي أشكرك شكراً ويقول المجيب عفواً أي اعفُ عني عفواً أي أني لم أقم بحق الشكر لك فهي أيضا مفعول مطلق لفعل مقدر.
في الآيتين: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ و﴿وَالصَّابِئِينَ﴾ هذا ما يسمونه مشكل إعراب القرآن ولكل آية منها تخريج ظاهر قد سلكه المعربون في كتب مشكل إعراب القرآن:
هاتان الآيتان في ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾ معطوفة على ما قبلها المنصوبة، واضحة هذه.
وفي ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ قدروها أنها مستأنثة مبدوءة فهي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو وقدروا لها خبراً، قالوا: والصابئون كذلك خبرها كذلك، فهي مبتدأ خبرها كذلك وحينئذ تدخل حكم ما قبلها.
في قول الشاعر:

ومهما تكن عند امريء من خليقة *** وإن خالها تخفى عن الناس تعلم

الأخ الكريم لاحظ أن في هذا البيت أسلوبي شرط، أداة الشرط الأولى مهما وأداة الشرط الثانية إن، والذي حصل في هذا البيت أنه اجتمع أن جواب الشرط هذا صار جواباً للشرطين معاً لأن التقدير مهما تكن عند امرئ تعلم يعني مهما توجد خليقة تعلم، وإن خالها تخفى على الناس تعلم، فتعلم هذه أغنت عن جوابي الشرطين معاً، فإذن مهما هذه اسم شرط على الصحيح أنها اسم لأن مهما اختلف فيها هل هي اسم شرط أو حرف شرط والصحيح فيها أنها اسم شرط لأن حروف الشرط المتفق عليها هي إن والأرجح والأصح فيها أنها حرف إذما، أما مهما والقول بأنها حرف قول مرجوح.
تكن: هو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون.
وتعلم: هي جواب الشرط بالنسبة لها أيضاً مجزوم وحرك بالكسر تعلم لأجل الروي؛ لأن القصيدة ميمية مكسورة مطلقة الروي معنى مطلقة الروية يعني محركة الروية فروي البيت محرك بالكسر وإلا فأصلها تعلمْ بالجزم، أسلوب شرط آخر في البيت.

................ **** وإن خالها تخفى على الناس تعلم

إن: أداة شرط. خال: فعل ماضي مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط.
وتعلم: جواب الشرط بالنسبة له.
فإذن في هذا البيت وقع جواب الشرط جوابا للشرطين معاً أغنى عن جوابي الشرطين معاً.
في قول إبراهيم -عليه السلام- وضيفه من الملائكة عندما أتوه قالوا: سلاماً، فقال: سلام عندما نعرب قالوا: سلاماً فسلاماً هذه مفعول مطلق أي نسلم سلاماً قال: سلام هذا خبر لمبتدأ محذوف أي أمري سلام أو شأني سلام أو هذا سلام هم جاءوا بالجملة فعلية والتقدير نسلم سلاماً لأن هناك فعلاً مقدراً وسلاماً هذه مفعول مطلق له منصوب
مراد به التحية
كلها تراد بها التحية يعني قول الملائكة عليهم السلام وقول إبراهيم -عليه السلام- كلهم أرادوا التحية، لكن الملائكة عندما سلموا أتوا بالصيغة الفعلية قد يقول قائل: أين الفعل؟
نقول: نصبهم للمصدر سلاماً دليل على أنه مفعول مطلق لفعل مقدر وهو أتى بالجملة اسمية لأنه جعل سلامٌ هنا خبر مرفوع فهي خبر لمبتدأ محذوف، والبلاغيون يقولون: إن الجملة الإسمية أثبت من الجملة الفعلية لأن الجملة الإسمية مبنية على الثبات والدوام والجملة الفعلية مبنية على التجدد والحدوث فما دامت الجملة الفعلية مبنية على التجدد وعدم الدوام فالسلام بها أقل من السلام بالجملة الإسمية التي هي مبنية على الدوام فإذن كأن سلام إبراهيم ثابت دائم وسلام الملائكة حادث منتهي، فكان سلامه أبلغ من سلام الملائكة وهذه حكمة بلاغية يعرفها من قرأ أو من اطلع على هذه النكتة البلاغية وهذا أمر ذكره كثير من المفسرين المعنيين بأمور البلاغة أن تحية إبراهيم كانت

أبلغ من تحية الملائكة لأنه استخدم الجملة الإسمية الدالة على الثبات وهم قد استخدموا الجملة الفعلية الدالـــة علـــى التجدد والحدوث أو الانتهاء بعده فكانت سلامه أبلغ من تسليميهم.

سأل عن جمع عالم أو عالم جمع عالَم عالمون بالرفع وعالمين بالنصب، أما جمع عالِم فهم عالِمون أو علمــاء، عالِمون جمع المذكر السالم وعلماء جمع تكسير ولا أدري أيهما أراد؟ ولعله أراد عالَم وإذا كان الأمر كذلك فهـــي المقصودة بعالَمون وعالَمين وهي التي جاءت في سورة الفاتحة: ﴿ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة:٢ ]

عالَم إذن هذه مفرد أو جمع؟

عالم مفرد ولذلك تجمع.

﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ يقول لماذا قال يريكَهم بفتح الكاف ويريكُمُــوهم بــضم الكاف؟

الجواب: هنا الضمير في يريكَهم للمفرد لأنه خطاب للرسول –صلى الله عليه وســلم– وأمــا الخطــاب فـــي يريكموهم فهو خطاب للمسلمين فهو خطاب للجمع وأنت إذا قلت إليك تفتح الكاف وإذا قلت إليكم للجماعــة تــضم الكاف فإذن هي فتحت الأولى لكون الخاطب فيها لمفرد وهو رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وضــمت الثانيــة لكون الخطاب فيها لجماعة المسلمين وجماعة المجاهدين في المعركة فهي مضمومة.

أما في قوله: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّن الْغَائِطِ ﴾ فمن الغائط هذه هي جار ومجرور ويمكن أن نجعلهــا متعلقــة بشيء، فهي جاء هنا يكون متعدياً، وأحد فاعل والمفعول به مقدر ومن الغائط مفسرة له أو متعلقة به جاء شيئاً من الغائط، ويمكن أن تقدر «من» حينذاك مؤكدة والغائط هي مفعول به.

يقول: عن كلمة مصباح هل هي مؤنثة أم مذكرة؟

مصباح مذكر لذلك الله –سبحانه وتعالى– قال: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ﴾[النور:٣٥ ] فالمــصباح مذكر وليس مؤنثاً ويحسن لمن أراد أن يتوسع في هذا الباب هناك كتب للمذكر والمؤنث تبين الكلمات التي أنثهــا العرب والكلمات التي ذكرتها. والكلمات المذكرة أكثر من الكلمات المؤنثة ولذلك هم يحصرون الكلمــات المؤنثــة يقولون: العرب أنثت كذا، وبعضهم وضع منظومات للكلمات المؤنثة، طبعا كله تأنيث مجازي، أما التأنيث الحقيقي فهذا أمر معروف ذكرت عندما تكلمت عن الفاعل المؤنث الحقيقي أن المقصود به ما يلد سواء كان من الأناسي أو من غيرهم، ولكن التأنيث المجازي المقصود به التأنيث المجازي أي ما عاملته العرب معاملة المؤنث وإن لم يكــن مؤنثاً حقيقياً فهذا قد ألفت فيه كتب مثل كتاب ابن الأنباري وكتاب ابن التستري وغيرها من الكتب التي تتحدث عن المذكر والمؤنث وهي كتب ليست طويلة قد تكون أطيلت في تحقيقها وشرحها لكن المتن الأصلي ليس بالطويل وفي إمكان الإنسان الرجوع إليها ليتعرف على الكلمات المؤنثة عند العرب وهي أقل من الكلمات المذكرة.

أريد أن أسأل عن إعرب الممنوع من الصرف: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾[التين: ٤]، طيــب هل أحسن فعل مضارع؟ وهل تحصر الكلمات الممنوعة من الصرف؟

السؤال الثاني: هل للشيخ موقع على الإنترنت بالنسبة للنحو؟

أقول بعد متابعة هذه الدروس لاحظت أنني أفضل من قبل في تدبر الآيات والقراءة عن ظهر قلب.

ثانياً: لي سؤال يقول الله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾[الإخلاص: ٤]،

سأجيب –إن شاء الله تعالى– على أسئلتك وهذا حقك حفظك الله لكن بعد أن تجيب أنت أيــضا علـــى ســؤالنا، سأملي عليك حديثاً تستخرج منه كل فاعل وتعربه: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (من عاد مريــضاً أو زار أخاً له في الله ناداه منادٍ بأن طبت وطاب ممشاك وتبوأت من الجنة منزل) [رواه مسلم].

قال رسول الله، رسول الله هو الفاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(من عاد مريض): الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره هو.

زار: أيضاً الفاعل ضمير مستتر بعد زار تقديره هو.

ناداه: بعدها فاعله منادي ناداه منادٍ

له يجر هذا إذا كنت متابع لهذه كان هناك الحدي عن تنوين العوض عن حرف أصله مناديٌ التنوين هذا عوض عن الحرف المحذوف الذي هو الياء وعلامة الإعراب على الياء المحذوفة فإذن علامة الإعراب مقدرة فنقول فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف طبعاً لالتقاء التنوين حينذا مع الياء الساكنة فإذن حــذفت اليــاء وعوض عنها بالتنوين وعلامة الإعراب مقدرة على تلك الياء المفتوحة.

(طبت) التاء تاء الفاعل ضمير متصل.

(طاب ممشاك) ممشاك الفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة؛ لأنه منع من ظهورها الثقل

لماذا الثقل هل يمكن إظهارها؟ الثقل لما يمكن إظهاره ولكنه ثقيل
التعذر
التعذر أحسنت لأن آخره ألف ممشى ما كان آخره ألف متعذر إظهار الحركة فمنعه التعذر.
(تبوأت) التاء ضمير متصل في محل رفع فاعل مبني على السكون
بقي فاعل؟
من الجنة، رواه مسلم ومسلم هو الفاعل
الأخت سألت في قول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ قالت أحسن تقويم قالت أحسن هذه هل هي فعل مضارع؟ طبعا أحسن هذه اسم تفضيل وهي اسم ممنوع من الصرف وسبب منعه من الصرف الوصفية ووزن الفعل لأنها على وزن أفعل فيقول السائل مثلاً: إذن لماذا قلنا في أحسن نقول أحسنِ فهي مجرورة بـ«في» والممنوع من الصرف ما دام اجتمع فيه علتان من العلل التسع المانعة من الصرف المفترض فيها أن يجر بالفتحة فالجواب أنه منع من جره بالفتحة إضافته أنه أضيف إلى تقويم وابن مالك يقول:
وجر بالفتحة ما لا ينصرف *** ما لم يضف أو يك بعد أل ردف
تقول: هل الأسماء أو الكلمات الممنوعة من الصرف محصورة؟
أقول: العلل المانعة من الصرف محصورة وأما الأسماء فربما تسمي السائلة أو غيرها ابناً أو أخاً أو شيئاً عندها باسم فيه علة منع الصرف تخترع اسما من الأسماء وحينذاك يكون ممنوعاً من الصرف فلا نستطيع أن نحصرها.
الكلمات الأعجمية الأعلام الأعجمية كل ما جاءنا من العجم من قديم أو حديث ما دام في العلمية والعجمة فيكون ممنوعا من الصرف ولذلك لا نستطيع أن نحصره لكنا نحصر العلل فنحن تكون بيدنا الآلة التي المانعة من الصرف وهي علل منع الصرف سواء كانت علة قوية تقوم مقام العلتين واحدة وهي صيغة منهى الجموع والتأنيث بالألف الممدودة والمقصورة أو كان بقية علل منع الصرف التسع التي سبق تفصيلها فإذا اجتمع علتان منها كما اجتمع في هذه الكلمة فإنها تمنع الكلمة من الصرف.
سؤال الأخ عن إعراب قوله -سبحانه وتعالى- في سورة الإخلاص: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.
لم: أداة نفي وجزم وقلب. يكن: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون.
له: جار ومجرور، اللام حرف جر والهاء ضمير متصل في محل جر.
كفواً: خبر كان مقدم وأحد اسم كان مؤخر، الأصل في غير القرآن ولم يكن أحد كفواً له فأحد اسمها وكفواً خبرها، هذه هي إجابة الأخ التي سأل عنها.
تقول: أرجو الإجابة للأهمية ما إعراب فداك أبي وأمي يا رسول الله؟
تستطيع أن تقول: إن فداء خبر مقدم وهو مضاف والكاف مضاف إليه وأبي مبتدأ مؤخر لأن التقدير: أبي وأمي فداء لك، ولك أن تجعل الفدا مبتدأ وأبي خبر لكن الأوجه أن تجعل أبي هذه هي المبتدأ وفداك مؤخر لأن الأصل في الخبر أن يكون وصفاً للمبتدأ، فأنت لا توصف الفدا بأنه الأب ولكن تصف الأب بأنه فداء. فما دام الأمر كذلك فالأولى، ما أقول الواجب، الأولى أن نجعلها من تقديم الخبر على المبتدأ وفدا خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدر على الألف، اسم مقصور للتعذر وهو مضاف والكاف مضاف إليه. أبي مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الباء منع من ظهورها المناسبة لأن حركة المناسبة لأن الحركة المناسبة نتكلم عن الكسرة وهو مضاف والياء مضاف إليه والواو حرف عطف وأمي معطوفة عليها.
يعذرني الإخوة لاستعجالي في الإجابة في الحديث لأني أحس أن المطلوب كثير والوقت قليل وأسأل الله تعالى أن يبارك في الوقت.
نريد كتاباً فيه أمثلة كثيرة وفيه الحل لأسئلة الكتاب على كل ما مر من أبواب في الآجرومية.
السؤال الثاني: جواد هل هو اسم علم أو صفة من يجود؟
السؤال الأول: اثنان من الإخوة كل منهما يكنى أبا أحمد فكيف ننادي الاثنين يا أبوا أحمد أم ماذا؟
السؤال الثاني: إعراب: في الكوب ماء، يعني أنا ما أشكلها لكني أريد إعرابها؟
يطلب كتاباً فيه أمثلة كثيرة وحلول أفضل ما أحيلك إليه الحقيقة في هذا الكتب إن كنت تريد أمثلة كثيرة محلولة الكتب المدرسية المنهجية مثلاً خذ كتب المرحلة المتوسطة في النحو فإنها تأتي بعد ذكر الأمثلة والشرح والقاعدة يأتي بأمثلة محلولة قبل التدريبات أو التمرينات التي بعده وهذه من أفضل الكتب التي يمكن أن تقرأها لأنها تأتي على الأبواب واحدا واحدا وهي بأسلوب تعليمي وهذا أقرب الى أن يستفيد منه الإنسان.
قال الأخ «جواد» هل هو علم أو صفة؟

إذا كانا سميت به فهو علم وإذا وصفت به فهو صفة يعني محمد الآن أنت تصفه بالحمد ومحمود تصفه أيضاً بالحمد ومحسن تصفه بالإحسان لكن إذا سميت بها شخصاً انتقل من الوصفية إلى العلمية فأنت أبو جواد وجواد ابنك علم اسم جواد علم.

يقول: الأخ إذا كان عندي اثنان كل واحد منهما أبو أحمد كيف أناديهما؟

في المنادى إذا كان مضافاً فإنه ينصب سيأتي -إن شاء الله تعالى- الحديث عن المنادى أنه أنواع لكن الإعراب نوعان يعني المنادى إما أن يكون مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة غير مقصودة فهذا ينصب وإما أن يكون مفرداً علماً أو نكرة مقصودة فهذا يبنى على ما يرفع به -سيأتي أيضاً تفصيل هذا إن شاء الله تعالى-.

لكن في موضوعنا هنا المنادى مضاف لأن كلمة أبو هذه مضافة وأحمد مضاف إليه فإذن تنصبه وما دام مثنى فنصبه بالياء فنقول: يا أبوي أحمد.

يقول: إعراب «في الكوب ماء» في حرف جر الكوب اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وماء مبتدأ مؤخر.

قد يقول قائل: لماذا جعلت المبتدأ مؤخراً؟ نقول جعلنا المبتدأ مؤخراً لأن المبتدأ لا يكون جاراً ومجروراً فيجب أن يكون ماء هو المبتدأ. قد يقول قائل آخر: طيب ماء نكرة كيف ابتدأتم بالنكرة والعرب تمنع الابتداء بالنكرة؟ نقول: ما لم تفد لأن النكرة يصح كما سيأتي -إن شاء الله تعالى- في باب المبتدأ والخبر يصح أن يبتدأ بالنكرة إذا أفادت ومن مسوغات الابتداء أن يتقدم عليها الخبر وهو جار ومجرور كما في هذا فلا يصح أن نقول ماء في الكوب لكن يصح أن نقول في الكوب ماء هذا هو إعرابها.

يقول: علامَ يبنى فعل الأمر المعتل الآخر إذا أسند إلى ضمير المخاطب التاء

الفعل المضارع معتل الآخر يعني إذا قلنا مثلاً فعل أمر مثلاً اسعَ أو ارمِ يقول أنت يعني إذا قلنا ارم فهو فعل أمر مبني على حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر وجوباً وأنت هذه توكيد للضمير الموجود؛ لأنه إذا كان فعل الأمر لمخاطب فإن استتار فاعله واجب ولذلك أنت هذه ليست إظهاراً للضمير المستتر لأن استتاره واجب، بل هي توكيد لذلك الضمير إن أردت التوكيد وإلا فلا حاجة أصلاً لك بالتأكيد تقول: ارمِ وتكتفي بهذا وفاعله حينذاك ضمير مستتر وجوباً.

نواصل إذن الحديث في المضمر نقرأ شيئاً من المتن عن الفاعل المضمر والمضمر: (اثنا عشر) عندما قسم الضمائر قال: (الضمائر اثنا عشر) والضمائر -خذوها قاعدة- الضمائر في كل باب سواء كان في باب الفاعل هنا أو ما يأتي في باب نائب الفاعل أو ما يأتي في باب المبتدأ والخبر، كل مقام يذكر فيه الضمائر فهي اثنا عشر ضميراً لماذا كانت اثني عشر ضميراً؟ لأنه إما أن يكون ضمير لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب المتكلم له ضميران والمخاطب له خمسة والغائب له خمسة مجموعها اثنا عشر كيف يكون ذلك؟

المتكلم إما أن يكون واحداً وهذا يستعمل معه ضمير في مثل هذا ضربت للواحد أو أن يكون جماعة أكثر من واحد وهذا يشمل الاثنين والثلاثة، المعروف أن الجمع في العربية ما جاوز الاثنين وأن هناك مثنى واسطة بين المفرد الجمع، لكن في مقام الضمائر ضمير واحد يستعمل لكل ما فوق الواحد اثنين وزيادة ولذلك فإن ضمير للجماعة هو للاثنين وزيادة فليس هناك للمتكلم إلا ضميران للواحد وللجماعة للمتكلم الواحد ولأكثر من واحد فهنا ضربت للواحد وضربنا للجماعة قد يستعمل ضربنا هذا نا كتبنا أمرنا للواحد المعظم نفسه وهذا في حق الله -سبحانه وتعالى- غالباً الله -سبحانه وتعالى- يتكلم عن نفسه: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا ﴾ [الإسراء: ١٦]، فهذا تعظيم الله تعالى لنفسه وهذا أمر أيضاً يكون في حق الله -سبحانه وتعالى- وكذلك من يتحدث من الخلق ويريد تعظيم نفسه فإنه يقول ذلك أيضاً، فإذن «نا» الأصل فيها أن تكون للجماعة أو تكون للواحد الذي يعظم نفسه وأما للواحد غير ذلك فإنه يقال: «تُ»ضربتُ أو أكرمتُ أو ذهبتُ ويقال ذهبنا لما فوق الواحد أو للمعظم نفسه هذا بالنسبة للمتكلم، بقي المخاطب إما أن يكون واحداً مذكراً فنقول: ضربتَ أو يكون واحدة مؤنثة فنقول: ضربتِ بكسر التاء أو يكون للاثنين وهذا يستوي فيه المذكر والمؤنث ضربتما مذكراً كان أم مؤنثاً أو يكون لجمع لمذكر السالم ضربتم لجمع الذكور أو يكون لجمع الإناث ضربتن إذن هي خمسة اثنان للمفرد للمؤنث والمذكر وواحد للمثنى لأنه يشمل المذكر والمؤنث واثنان للجمع المذكر والمؤنث هذه خمسة ومثلها للغائب ضرب هو للواحد وضربت هي للواحدة ضربا ألف الاثنين وضربوا هذه للجماعة لذكور وضربن للإناث.

فيه ملحظ الشيخ محمد بن عثيمين -رحمه الله تعالى- علق على هذه القضية لأنه شرح متن الآجرومية وقال: إنه فات المؤلف ضربتا هو قال ضربا ولم يقل ضربتا قال وكان عليه أن يذكرها لأنه ضربا للمذكر وضربتا للمؤنث ووهذا الكلام جيد لكن الحقيقة أن المصنف لم يفته هذا لأن المصنف لا يريد ذكر أنواع الأفعال مع الضمائر وإنما أراد الضمائر نفسها فذكر أن للواحد ضمير وللواحدة ضمير وللاثنين ضمير وسواء كان مذكراً أو مؤنثاً قولك

ضرب الضمير ألف الاثنين وضربتا أيضا الضمير ألف الاثنين فإذن لا فرق بل اختلف هو الفعل بتأنيثه وعدم تأنيثه أما الضمير فإنه واحد والذي يدل على كلامي هذا أنه قال: (والمضمر اثني عشر ما قال الأفعال مع المضمر ولو قال الأفعال مع المضمر لوجب أن تكون ثلاثة عشر وليست اثني عشر).

هذا من باب الفائدة فإذن هو الآن ذكر أنواع الضمير وهما للمتكلم اثنين كما قلت وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة، وبهذا بذكر هذه الضمائر التي يكون عليه الفاعل هذه الضمائر كلها تكون تعرب فاعلا فأنا إذا قلت ضربت أقول التاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل ضربنا نا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل وكذلك الباقي كلها أذكر أنها ضمير وأبين أنه مبني ثم أقول في محل رفع ولاحظ أن كل هذه الضمائر متصلة ما عدا ضمير الغائب الواحد المذكر المؤنث لأن قولي ضرب الفاعل ضمير متصل وليس منفصلاً هو وكذلك ضربتْ التاء هذه للتأنيث ولكن الفاعل ضمير مستتر تقديره هي فإذن هذه الضمائر كلها متصلة ما عدا ضمير المفرد الغائب والمفردة الغائبة فإنه مستتر على قول من يقول من العلماء يجعل الضمير المستتر أيضا متصل يسميه ضمير متصل هذا كله تفصيل.

بقي فائدة ما يلحق الفعل المضارع هناك تاءات تلحق الفعل فقد تكون التاء ساكنة وقد تكون مضمومة وقد تكون مفتوحة وقد تكون مكسورة فتقول ضربت بالسكون وتقول ضربت بالضم وتقول ضربت بالفتح وتقول ضربت بالكسر فكل الحالات التي يمكن أن تكون حركة عليها تأتي التاء عليها وهذه كل واحدة لها معنى، أما ضربتْ بالتسكين فهذه التاء ليست ضميراً ولكنها علامة التأنيث والفاعل حينذاك ضمير مستتر جوازاً وهذا هو ضمير المؤنث الغائبة المفردة وأما ضربتُ فهي مبنية على الضم التاء فاعل هنا وهي للمتكلم الواحد ضمير المتكلم الواحد وأما ضربت التاء أيضا فاعل مفتوحة وهي ضمير المخاطب الواحد وأما ضربتِ المكسورة فهي أيضاً في محل رفع فاعل وهي ضمير المخاطبة الواحد.

فإذن تاتي التاء مع الفعل على كل الحركات الأربع المتصورة الضم والفتح والكسر والسكون لكنها مع السكون علامة تأنيث ومع التحريك بأنواعه هي الفاعل باختلاف نوع الفاعل فيها.

أسأل سؤالين أيضاً:

السؤال الأول: لماذا اقترنت في قول المؤلف: صامت الهندان قامت الهندان لماذا اقترنت الهندان بأل مع أنها في أصلها علم والعلم معرفة فلماذا نعرفها؟

السؤال الثاني: متى يكون لحاق تاء التأنيث للفعل واجباً؟ ومتى يكون جائزاً؟

الدرس الثالث عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعل هذا اللقاء العلمي خالصاً لوجهه الكريم، مباركاً على من تحدث فيه وأصغى إليه وتعلم منه.

قد كان ختم درسنا السابق بسؤالين طلب من المشاهدين الإجابة عليهما، وأنا الآن أريد من كل من أجاب عن هذين السؤالين أن يتتبع جوابه سأذكر السؤالين وأذكر جوابهما وليطابق كل واحد إجابته على هذه الإجابة ليتأكد من صحتها، كان سؤالنا الأول في قول المصنف: قامت الهندان، لماذا اقترنت بأل مع أنها مثنى علم كيف تقترن بأل؟ والجواب في هذا: أن هنداً المفرد علم ولكن إذا ثني العلم أو جمع رجع منكراً فإذا رجع منكراً وجب لتعريفه أن نصطحب علامة التعريق وهي «أل» حتى نعيده إلى حياض التعريف فنقول: الهندان. إذن إدخال «أل» لأنه لما ثني تنكر فاحتاج إلى تعريف بإدخال حرف التعريف عليه. هذا ما يتعلق بالسؤال الأول.

أما السؤال الثاني فقد كان: متى يكون تأنيث الفعل واجباً؟ ومتى يكون تأنيث الفعل جائزاً؟

هذا هو السؤال الثاني والجواب عن ذلك: أن وجوب تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث له موضعان وجوازه أيضاً له موضعان:

١- أما الوجوب فذلك في موضعين:

- الموضع الأول: إذا كان الفاعل اسماً مؤنثاً حقيقي التأنيث ولم يفصل عن فعله أو عامله سواء كان فعلاً أو غيره، إذا كان كذلك فإنه يجب تأنيث الفعل أو العامل معه وقد عرفنا المقصود بحقيقي التأنيث وهو أن يكون تأنيثه تأنيثاً واقعياً بأن يلد.

- الموضع الثاني: الذي يجب فيه تأنيث الفعل أو العامل مع فاعله المؤنث: أن يكون ذلك الفاعل ضميراً لمؤنث، معنى ضميراً لمؤنث أنه ضمير يعود على مؤنث سواء كان هذا المؤنث الذي يعود عليه الضمير حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث لا فرق في ذلك.

٢- أما جواز التأنيث فذلك أيضاً في موضعين:

أحدهما: أن يكون الفاعل اسماً مؤنثاً مجازي التأنيث أي أن العرب عاملته معاملة المؤنث وإن لم يكن التأنيث فيه حقيقياً وذلك كما إذا قلت: طلعت الشمس، فلك أن تؤنث ولك أن تذكر فتقول: طلع الشمس لأن الفاعل مجازي التأنيث وليس حقيقي التأنيث.

الموضع الثاني: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً حقيقي التأنيث ولكنه قد فصل عن فعله بفاصل حينذاك لك أن تؤنث الفعل وأن تذكره، وذلك كما إذا فصلت بينهما بالظرف كأن تقول: حضر اليومَ امرأةٌ، الفاعل كما نرى حقيقي التأنيث، لكنه قد فصل عن فعله بفاصل وهو الظرف "اليوم" فلك أن تقول: حضر اليوم امرأة، وأن تقول: حضرت اليوم امرأة.

أما فيما سبق الموضعان اللذان يجب فيهما تأنيث الفعل أو العامل إذا كان حقيقي التأنيث غير مفصول وذلك مثل قولك: حضرت امرأة وجوباً وأن يكون الفاعل ضميراً سواء كان لحقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث، كما إذا قلت: المرأة حضرت وجوباً أو الشمس طلعت أيضاً وجوباً لأن الفاعل ضميراً يعود على مؤنث مطلقاً بصرف النظر عن نوع هذا التأنيث هذا ما توقف الحديث عنده في المرة الماضية، الحديث توقف عن المضمر.

النوع الأول من أنواع الفاعل

(والمضمر اثني عشر نحو قولك.........) كذا لأنه تكلم عن الفاعل الظاهر وبقي الحديث عن الفاعل المضمر.

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: (والمضمر اثنا عشر نحو قولك ضربتُ وضربنا وضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتنَّ وضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن)

الآن عد المصنف كما ترى اثني عشر ضميراً والضمائر إذا عُدت سواء في باب الفاعل أو فيما يأتي في باب نائب الفاعل أو في غيره من الأبواب يجعلونها أو يذكرونها أو يحصرونها في اثني عشر ضميراً؛ لأنهم يذكرون اثنين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب:

- أما المتكلم فيذكر معه للواحد كما في قوله: (ضربت) أو للجماعة (ضربن) وكل ما عدا الواحد بالنسبة للمتكلم يعد جماعة لا يفرق بين المثنى والجمع كما أنه إذا قلت: (ضربن) قد يكون المتحدث أيضاً واحداً، ولكنه معظم لنفسه وهذا في حق الله -سبحانه وتعالى- يستعمل إذا عظم من يقول هذا نفسَه.

– أما المخاطب فإنه يستعمل معه خمسة ذلك لأن المخاطبين إما أن يكون مفرداً أو مثنى أو جمع، المفرد نوعان مذكر ومؤنث. المثنى له ضمير واحد للمذكر والمؤنث هذه ثلاثة ثم الجمع مذكر ومؤنث فهي خمسة فهي إذن خمسة.

– وكذلك الغائب اثنان للمفرد للمذكر والمؤنث وواحد للمثنى لأنه يشمل المذكر والمؤنث واثنان للجمع واحد للمذكر وواحد للمؤنث وهذا التمثيل الذي مثل به بقوله: (ضربتُ وضربن) هذان للمتكلم الواحد وما فوقه، ثم الخمسة التي للمخاطب (ضربتَ) للمفرد المخاطب (ضربتِ) للمفردة المخاطبة (ضربتم) هذا للمثنى المخاطب مطلقاً سواء كان مثنى مذكراً أو مؤنثاً (وضربتم) جمع المذكر (وضربتن) للجمع المؤنث، ثم الغائب (ضربَ) هذا للواحد الغائب (وضربتْ) للواحدة (وضرب) هذا للغائبين سواء كان مذكراً أو مؤنثاً (وضربو) لجماعة الذكور (وضربن) لجماعة الإناث.

ومن هنا يفهم أن ضمير الاثنين في المخاطب وفي الغائب يشمل المذكر والمؤنث فإنك إذا قلت ضربتما للمخاطبين فيصح أن تخاطب بهما بذلك المثنى المؤنث ويصح أن تخاطب به المذكر كما أنك إذا قلت ضربا فيصح أن تعيد هذا الضمير إلى الاثنين الغائبين أو اثنتين الغائبتين.

المصنف –رحمه الله تعالى– عندما قال: (ضربتم) للمخاطب (ضرب) للغائب أراد هذا وهو أن الضمير اثنين.

الشيخ محمد بن عثيمين –رحمه الله تعالى– عندما شرح الآجرومية قال: «أسقط المؤلف ضربتا وكان عليه أن يذكرها» الشيخ بهذا يريد أنه ذكر ضربا للاثنين المذكرين فكان عليه للاثنين المذكرين فكان عليه أن يقول «ضربتا» للاثنتين هذا عند ما نريد أن نقسم إلى مذكر ومؤنث في المفرد والمثنى والجمع، لكن المصنف هنا ما أراد هذا وإنما أراد النص على المضمرات قال المضمر اثنا عشر فهو الآن يتكلم على المضمرات ولا يتكلم على ما تعود إليه المضمرات؛ لأنه لو أراد ما تعود إليه المضمرات نعم فإنه يحتاج أن يفرد المثنى المذكر والمثنى المؤنث، لكنه هنا لا يريد بهذا عد ما تعود إليه المضمرات، ولكنه يريد المضمرات نفسها، وقد تبين أن المضمر الذي يعود إلى الاثنين سواء كان مذكراً أو مؤنثاً واحد ولذلك يكتفى به، ومن هنا قال: (المضمر اثنا عشر) ولم يقل: «مرجع الضمير اثنا عشر» ولذلك فيما أرى لا مأخذ على المصنف أن يقول: (المضمر اثنا عشر) وألا يفصل بين نوع المثنى المذكر أو المؤنث.

إذن ما وجه إشكال الشيخ محمد –رحمه الله تعالى– ؟

لا إشكال الشيخ، المصنف قال خمسة، وهو يقول ستة؛ لأن المفرد مذكر ومؤنث والمثنى مذكر ومؤنث والجمع مذكر ومؤنث فكان الأصل أن يقول: ستة ضربَ وضربتْ وضربا وضربتا وضربوا وضربن، هذا إذا نظرنا إلى مرجع الضمير نعم هي ستة، مرجع الضمير مفرد مذكر ومؤنث وجمع مذكر ومؤنث لكن إذا أردنا عد الضمائر عداً فهي خمسة وهذا ما أراده المصنف فلا يرد عليه هذا الاعتراض، لأنه ما أراد عد مراجع الضمائر ولكنه أراد عد الضمائر نفسها والضمير الذي يعود إلى المثنى مذكراً كان أو مؤنثاً واحد ولذلك لا يؤاخذ المصنف لأنه ما قال: مرجع الضمير، ولكنه قال: (المضمر اثنا عشر)

المصنف عندما ذكر الفاعل الظاهر مثل بالأفعال ماضية ومضارع قال: (قام زيد ويقوم زيد قام الزيدان ويقوم الزيدان) ولكنه لما تكلم عن الفاعل الضمير اكتفى بالأفعال الماضية وكأنه رأى أن هذا يغني والحق أنه ما دام الإنسان قد اطلع على طريقة صياغة المضارع مع الظاهر فهو يستطيعها مع المضمر.

وبهذا يكون هذا الحديث الذي هو تتمة موجزة لما كنا بدأناه وشرعنا فيه في المرة السابقة يكون قد انتهى الحديث عن باب الفاعل إن لم يكن هناك أسئلة أو مداخلات فنشرع –إن شاء الله– في باب نائب الفاعل أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله.

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–: (في باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله)

فائدة هنا طبعاً الاسم هو اسم الهمزة وصل وما دمنا عرفناه بال ما ابتدأنا به بهمزته وإذا وقعت همزة الوصل في الدرج يعني في وسط الكلام وليست في أوله فإنها لا تنطق فنقول الاسم وهو الاسم ولكن لو بدأنا به وقلنا إسم ننطق الهمزة هذه فائدة هامة.

حديث المصنف هنا عن نائب الفاعل وهذا قد شاع عن المؤلفين والدراسين للنحو أن يسموه باب نائب الفاعل، وهذا حق لأنه يحذف الفاعل فينوب عنه نائب عنه وهو المفعول به.

عرفه بقوله: (وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله) الحق أن هذا التعريف مدخول وليس بالدقيق ولعله أراد الإيجاز بهذا، وإلا فهذا التعريف ليس جامعاً ولا مانعاً والمناطقة أو المعنيون بالحدود والتعريفات يقولون: يفترض في التعريف أن يكون جامعاً مانعاً،

جامعاً يعني يجمع كل أفراد المعرف، ومانعاً يمنع دخول غيره فيه.

فلو أنا نظرنا في هذا التعريف (وهو الاسم المرفوع) سيتبين أن من أنواع نائب الفاعل الجار والمجرور يقع نائب فاعل، الجار والمجرور قليل وخلاف الأصل؟ نعم، ولكنه يقع والجار والمجرور ليس اسماً مرفوعاً ولذلك فهو ليس بجامع فقد خرج بعض أنواع نائب الفاعل، كما أنه ليس بمانع لأنه يقول: (الذي لم يذكر معه فاعل) فهناك أسماء مرفوعة لم يذكر معها فاعل مثل: المبتدأ اسم مرفوع لا يذكر معه فاعل، الخبر اسم مرفوع لا يذكر معه فاعل وكذلك اسم كان وخبر إن فإذن هذا التعريف فيه نظر، لكن لعل الداعي إليه الاختصار ولو أن المصنف – رحمه الله تعالى– قال في تعريفه: «هو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله» لكفى ذلك في التعريف قد يقول قائل: هل الجار والمجرور ليس مفعولاً؟ لا.. هو في رأي كثير من النحويين أن الجار والمجرور في الأصل هو مفعول به ولكنه تعدى إليه الفعل بحرف الجر فهو مفعول به تُعدي إليه بحرف الجر، وتوصل الفعل إليه بحرف الجر فهو بمثابة المفعول ولم يسمَّ فاعله يعني لم يذكر معه فاعله فلو قال ذلك لأمكن.

قد يستشكل المستشكل يقول: هل يشترط في كل تعريف نحوي أن يكون جامعاً مانعاً ؟

في كل تعريف ليس النحوي فقط بل في كل تعريف مطلقاً التعريف أو الحد، المعنيون بالحدود في كل العلوم يشترطون في التعريف أن يكون جامعاً مانعاً وإلا لا داعي له لأنك ما غرضك من التعريف؟ الغرض من التعريف ليس تصعيب المسألة أو وضع عقبة في أول كل باب من أبواب العلم ولكن المراد منه تسهيل حصر أنواع هذا العلم وإخراج غيره منه ولذلك اشترطوا في الحدود أن تكون جامعة مانعة تجمع أفراد هذا المعرف وتمنع دخول غيره فيه هذا هو.

أذكر حقيقة الإخوة بأنه نعوض انشغال الطلاب بالاختبارات الدراسية باستقبال استفسارات وأسئلة الإخوة المشاهدين والمشاهدات التي يمكن الجواب عنها لكسر رتابة الحديث المتوالي وليتابع الإخوة والمشاهدون جميعاً ما نحن فيه؛ لأنه إذا طال حديث المتحدث ربما يُملُّ فنسعى إلى أن نراوح بين هذا وهذا لذلك حتى لو كانت الاستفسارات كما كنا نقول من قبل خارج موضوع المتن المشروح فهي مقبولة ما دامت مثل الملح في الطعام لا تخرج الشرح عما نحن فيه إلا بقدر ما يحيي الأمر ويجيب على التساؤل وينفع لأني أعرف أن كثيراً من الإخوة تعن لهم بعض الاستفسارات اللغوية سواء في كتابة أو في خطابة أو في درس أو في قراءة أو في محاورة مع زميل أو طالب علم فيحتاج الإنسان أحياناً إلى أن يستفسر عن قضية فإذا أمكن الجواب عنها فأنا مستعد لتقبلها والإجابة عنها في مثل هذا المقام.

عندما يقال: إن نائب الفاعل (هو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله) أو الذي لم يسمَّ فاعله، يفهم من هذا أن الفاعل يحذف لأنه لا يمكن أن يوجد النائب والمنوب عنه موجود فإذن لابد من حذف الفاعل في هذا الباب.

قد يقول قائل: لماذا يحذف الفاعل مع أنه أصل وعمدة وركن من أركان الجملة؟

نحن نعرف أن الجملة نوعان: جملة اسمية وجملة فعلية، وكل نوع من أنواع الجمل له ركنان فالجملة الاسمية ركناها المبتدأ والخبر والجملة الفعلية ركناها الفعل وفاعله أو نائب الفاعل، الذي يقوم مقامه، قد يسأل سائل: لماذا يحذف الفاعل مع أنه عمدة وركن من أركان الجملة الفعلية؟

فالجواب عن ذلك أن هناك أسباباً تدعو إلى حذف الفاعل وإنابة غيره عنه:

– قد يكون الفاعل مجهولاً: مثلاً عندما تقول سُرقَ المتاع أنت لا تعرف من السارق، لكنك تريد أن تخبر بما حصل فلجهلك بالفاعل صغت الفعل بصيغة المبنى للمجهول وقلت: سُرقَ المتاعُ ولم تقل: سَرَقَ فلانٌ المتاعَ لأنك لا تعرفه فجئت بهذه الصيغة لجهلك بالفاعل فحذفته وأقمت المفعول به وهو المتاع المسروق أقمته مقامه وأصبح نائب فاعل هذا أحد الأسباب التي تدعو إلى حذف الفاعل وإنابة المفعول منابه.

– ازدواج الكلام وسجعه وتناسبه: بتتبع كلام العرب قد يكون من الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل وإنابة المفعول به منابه ازدواج الكلام وسجعه وتناسبه هناك من أقوال العرب وأمثالهم المشهورة:

«من طابت سريرتُه حُمدتْ سيرتُه»

يعني من كانت أموره الخاصة التي لا يعلم بها إلا الله –سبحانه وتعالى– طيبة حسنة فإن الله –سبحانه وتعالى– يلهم الناس حبه فيحمدون سيرته ويثنون عليه ويذكرونه بما يستحق وهذا من فضل الله –سبحانه وتعالى– على من يوفقه للإخلاص له، لو أن هذا الفعل قلنا حُمدتْ سيرته لو افترضنا أنا جئنا بهذا الفعل مبنياً للمعلوم وليس للمجهول، المقصود بمبني للمعلوم يعني له فاعل مبني للمجهول يعني حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه لو أننا جعلنا هذه الجملة كلها مبنية للمعلوم: من طابت سريرته حمد الناسُ سيرتَه ينكسر الازدواج والسجع ينكسر، لماذا ينكسر؟ من طابت سريرته بالرفع حمد الناس سيرته بالنصب ما فيه تناسب بين الجملتين، حتى نجعل الجملتين متناسبتين نجعل هذه مرفوعة وهذه مرفوعة ولا تكون المرفوعة الثانية إلا بجعلها نائب فاعل ولذلك صيغ الفعل

للمجهول وأقيم المفعول به مقامه ورفع حتى يكون آخر الجملتين كلاهما مرفوع فيقولون من طابت سريرته حمدت سيرته ليتم الازدواج والمحافظة على السجع.

– أن يكون الفاعل معلوماً: هناك من الأسباب التي تدعو إلى حذف الفاعل أن يكون الفاعل معلوماً، ومعروف أن العربية مبنية على الإيجاز وحذف ما هو معلوم، الشيء إذا كان معلوماً الأصل ألا تطيل بذكره أنت تذكر فقط ما يحتاج السامع إليه أما ما لا يحتاج السامع وما يعرفه حتى ولو لم يذكر في الكلام فإنه تطوي عنه كشحاً وتأتي مباشرة بما هو محتاج إليه والاختصار من مقاصد البلغاء، ولذلك عندما يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[الأنبياء: ٣٧] الخالق معلوم هو الله –سبحانه وتعالى– ولكونه معلوماً لكل من يقرأ هذه الآية بني الفعل للمجهول للعلم به هذا إذن سبب ثالث لحذف الفاعل وهو أنه معلوم للسامع فلا حاجة لذكره.

– الخوف من الفاعل: أحياناً يكون أنت تخاف من الفاعل نفسه أن تذكره مثلاً أن تقول: ضُربَ الرجلُ لو أنك ذكرت الضارب تخشى من بطشه لأنك أخبرت عنه وأشعت أنه هو الذي فعل هذه الفعلة الشنيعة وتخشى منه تقول: ضُربَ الرجلُ حتى تسلم، فخوفاً من الضارب تحذف الفاعل وتبني الفعل للمجهول.

– الخوف على الفاعل: وأحياناً يدعوك إلى ذلك الخوف على الفاعل الخوف عليه فإذا قلت مثلاً ضُرب الرجل أنت تخشى أن يعلم من هو الضارب فينتقم منه فلا تذكره.

– الإبهام على السامع: أحياناً يكون أنت تقصد الإيهام والإبهام على السامع، لا تريد أن تخبر من الذي فعل الفعل لأنك تحس أن هذا أمر لا ينبغي الإخبار بسبب ما، لأسباب فتأتي تقول ضُربَ الرجلُ وكأنك تقول: لا يهمك أن تعرف من الضارب؛ لأني لا أريد أن أخبرك أصلاً به.

إذن هناك أسباب كثيرة تدعو إلى حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه كل هذا الكلام الذي قلته الآن هو جواب عن سؤال قد يعن لبعض السائلين وهو: لماذا يأتي أصلاً باب نائب الفاعل؟ لماذا نحذف الفاعل وهو عمدة وهو أصل في الكلام وننيب مفعول به منابه نقول هناك أسباب وعلل بلاغية ومعاني بلاغية يلجأ إليها المتحدثون ويحذفون معها الفاعل لأغراض معينة وإذا حذفوا الفاعل لابد أن يأتوا بركن بديل عنه لأن الفاعل ركن من أركان الجملة فالبديل عنه هو أن يقيموا المفعول به مقامه ويأخذ حينئذ حكمه.

تقول: لماذا لم يؤنث الفعل في قول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ ﴾[الأحزاب: ٣١] مع أن الفاعل مؤنث هنا؟

هنا –حفظك الله– التأنيث ما تبين إلا من قوله: ﴿منكن﴾ أما الفعل فإنه جاء بعد ﴿من﴾ الذي هو اسم شرط وهذا ينطبق على المذكر والمؤنث، فـ﴿مَن يَقْنُتْ﴾ لو اكتفي بهذا ما عُلم هل المقصود مذكر أو مؤنث. ولكن الذي دل على تأنيث الفاعل هو قوله ﴿منكن﴾، ولذلك فإن الفعل حُمل على ﴿من﴾ الذي هو اسم شرط ويحتمل التذكير والتأنيث، ولم يحتج بذلك إلى تأنيثه، فيقال: «تقنت» ولو أنث في غير القرآن لصح، لو قيل في غير القرآن: ومن تقنت، لصح هذا.

كأن يقول الإنسان في كلامه العادي، يعبر بمثل هذا، يحدث بعض النساء ويقول: ومن تقنت منكن. هذا صحيح، ولكن أسلوب القرآن جاء على أساس مراعاة اسم الشرط الذي يصح أن ينطبق على المذكر والمؤنث.

أيضاً استكمال الآية ﴿ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾

هنا لما تبين من سياق الكلام أن الفاعل مؤنث أنث له الفعل، وقال:﴿تعمل﴾ ولكن في ﴿يقنت﴾ روعي اسم الشرط الذي هو ﴿مَن﴾القابل لأن يكون للمذكر والمؤنث.

أريد إعراب قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]وقد أعربها الشيخ قبل ذلك، ولكن أريد الإعادة لأنه لم يتبين لي وجه الإعراب الصحيح؟

عندي بعض الأسئلة:

السؤال الأول: ما أفضل كتاب في إعراب القرآن؟

السؤال الثاني: في سورة الحج يقول الله –عز وجل–: ﴿ لَن يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج: ٣٧] هل تقدم المفعول على الفاعل؟

السؤال الثالث: في سورة الملك: ﴿ ثُمَّ ارجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ ﴾ [الملك: ٤] الفعل المضارع هنا صحيح الآخر لماذا لم يضم؟

عندي ملاحظة أرجو أن تقبلوها بصدر رحب، بالنسبة للشرح بدأ يتضح معنا أثناء اختبارات الطلبة الموجودين بالاستديو بعد عدم وجودهم، أقصد أن الضعيف أمير الركب كما يقولون، فنحن الضعفاء والوضع الحالي الآن أفضل فصرت أفهم أكثر لأن الإخوة يرتقون بنا إلى مستوى الجامعة ونحن في آخر الركب.

في سؤال الأخت التي تطلب إعراب قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ هنا «كان» تامة وسيتبين عند الحديث عن «كان» وهي موضوعنا -إن شاء الله- لعله في اللقاء التالي غداً -إن شاء الله- إن كان لنا عمر، ومعنى تمام «كان» أنها ترفع فاعلاً ومعنى كونها ناقصة أن تكون رافعةً للاسم ناصبة للخبر، ودليل تمامها أن تكون بمعنى وُجِدَ هنا «لو وجد فيهما آلهة» ولذلك «آلهة» نعربها فاعلاً ولا نعربها اسم كان، و«فيهما» جار ومجرور، و«إلا» حينئذ تكون أداة استثناء وهي ملغاة حينئذ لأنه جاء قبلها «لو» لا يكون الاستثناء حينئذ تاماً موجباً وإنما هو استثناء غير موجب ولذلك جاء الفاعل «إلا الله» على قراءة الرفع «اللهُ» أنه يكون تابعاً لـ«آلهة» التي قبلها التي هي المستثنى منه و«لفسدتا» اللام واقعة في جواب «لو» و«فسد» فعل ماضٍ والتاء حينئذ ضمير متصل في محل رفع.

الأخ الذي يسأل عن أفضل كتاب في إعراب القرآن، كتب إعراب القرآن كثيرة ومن الصعب أن يقول قائل: هذا أفضل كتاب في إعراب القرآن؛ لأن هناك كتب تعنى بإعراب القرآن إعراباً كاملاً، ومنها كتب تعنى بإعراب المشكل يعني المشكل الذي ظاهره غير متفق مع القواعد طبعاً، نحن نعرف أن كلام الله -سبحانه وتعالى- هو أفصح الكلام وهو أكثر الكلام اتساقاً وفصاحةً وفي الذروة من كلام العرب بياناً وإعراباً وصناعةً نحويةً ولذلك قد يكون في نظر الناظر أن هذا غير متفق مع القاعدة فكتب مشكل القرآن تبين أن إعراب هذه الآية هو متفق مع القواعد اتفاقاً تاماً.

فإذن هناك كتب في إعراب القرآن كاملة مثل إعراب القرآن للنحاس، ومثل الكتب التي كانت قبله كمعاني القرآن للفراء وهناك كتب معاصرة أيضاً كالجدول في إعراب القرآن وصرفه، وهناك كتب في مشكل إعراب القرآن ككتاب مكي بن أبي طالب وغيره من الكتب.

في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ لَن يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا ﴾ يقول: هل تقدم المفعول به؟ نعم تقدم المفعول به فـ«لحومها» فاعل ولفظ الجلالة«الله» مفعول به مقدم، والمقصود من الآية أن ما يقدمه المؤمنُ من قرابين لله -سبحانه وتعالى- ليس المقصود به هذه اللحوم التي تكون عند النحر فليس هذا هو الذي يقرب الإنسان إلى الله -سبحانه وتعالى- ولكن يقربه ما يصاحب هذا الذبح وهذه الشعيرة من تقوى لله -سبحانه وتعالى- وتقرب إليه حال هذه الشعيرة هذا هو الذي يصل إلى الله -سبحانه وتعالى- وليس اللحوم فقط هي التي تقرب إلى الله هذا هو المقصود بها ولذلك لحومها هي فاعل مؤخر.

في سورة الملك: ﴿ ثُمَّ ارجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ ﴾ هو يقول: لماذا سكن مع أنه غير معتل الآخر؟ نعم هو غير معتل الآخر وسكن لأنه مجزوم. قد يقول: لماذا جزم؟

من جوازم الفعل المضارع الطلب، تقول: تعالَ إكرمْكم. تطلب منه المجيء، فأكرمْك جواب «تعالَ» مجزوم، «ذاكرْ تنجحْ» فأمرته بالمذاكرة هذا طلب، وجاء الفعل المضارع بعده مجزوم «تنجحْ» وكذلك الحال هنا «ارجعْ البصر ينقلبْ»، فـ«ينقلب» فعل مضارع مجزوم بالطلب في قوله: فـ«ارجع» وعلامة جزمه السكون.

الشيخ الذي يقول: الضعيف أمير الركب، ويقول: إن الشرح أصبح أفضل الآن. أنا كنت أتوقع أنه أصبح الشرح أكثر إملالاً؛ لأنه صار فيه رتابة وصرت أستأثر بالحديث كله عن الإخوة، لكن جبر الله بخاطره على أن يعزينا هو قليل عن أن يستمر الحديث هذه المدة الطويلة ويتحمل، والأخ عندما يقول راعوا الضعفاء واجعلوا الضعفاء أمراء الركب، أقول: الخشية أيضاً أن الشخص الذي عنده زاد من النحو عندما نسير بسير الضعيف فإنه سيمل وسينصرف عنا، نحن سنسعى قدر الإمكان ربما لا يتيسر للإنسان ذلك أن نعطي كلاً حقه فإذا سأل المتميز نجيبه على سؤاله بما يشفي غليله وإذا شُرح موضوع جديد فإنه يشرح للضعيف كأن السامع لا يعلم عنه شيئاً هذا ما سأسعى إليه، أن أشرح الشرح الجديد للسامع كأنه لا يعلم فيه شيئاً وأجيب عن أسئلة السائلين حتى ولو كانت على مستوى أعلى من بعض الإخوة لأنه من حق السائل أن يجاب ومن حق العارف أن يزاد في علمه لا أن ينتقص منه.

لعل في وجود الإخوة إثراء للمادة التي تشرحونه

على كل حال نحمد الله -سبحانه وتعالى- على أن هيأ للأخ السائل وجعل اختبار الطلاب فلا يوجدوا فيستفيد هو، من هذا، فالأمر -إن شاء الله- خير على الحالين.

تقول: ذكرتم أن الفرق بين و﴿الصابئون﴾ و﴿والصابئين﴾ في الحج أن الأولى واو استئنافية فأصبحت كلمة «الصابئون» مبتدأ مرفوع أرجو توضيح معنى الآية في هذا السياق؟

الحقيقة الأمر يحتاج إلى أن تكون الآيتان حاضرتين أمامنا ولكن إيجازاً وحتى لا أكرر ما قلته من قبل: إذا جاءت هذه من المواضع التي يعني بها المعربون في كتب مشكل إعراب القرآن، والمقصود كما قلت المشكل الذي ربما يستشكله بعض القراء كما حصل هنا في «والصابئين» المعطوفة على المنصوبات قبلها في قوله تعالى:﴿ إِنَّ

الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾[الحج: ١٧]﴾لا إشكال فيها لأن الواو عاطفة وقد عطفت منصوباً على منصوب.

أما «والصابئون»في قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ [المائدة:٦٩]﴾ التي جاء بعدها مرفوع وقبلها منصوبات فـ«الصابئون» هنا مبتدأ خبره مقدر أي: «والصابئون كذلك» وحينئذ تأخذ حكم السابق وإن كانت مرفوعة؛ لأنه إذا قلنا: «والصابئون كذلك» أي لها حكم الأسماء المذكورة قبلها فاستقام الكلام، سواء قلت: جاء محمد وخالد وسعد. أو قلت: جاء محمد وخالد وسعد كذلك، فالأمر واحد، أو قلت: أكرمت خالداً وسعداً ومحمداً أو قلت: أكرمت خالداً وسعداً ومحمدٌ كذلك، جئت بواو استئنافية جديدة وأعربت ما بعدها مبتدأ وخبراً حكمت على المبتدأ والخبر حينئذ بحكم ما سبق بقولك: كذلك، فنقدر لها هذا الخبر ليستقيم الكلام فيهما معاً.

نحن الآن في مقام -بارك الله فيك- صياغة الفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً لبنائه للمجهول، المصنف يقول: (فإن كان الفعل ماضي)

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (فإن كان الفعل ماضياً ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله وفتح ما قبل آخره)

هو الآن يبين الطريقة التي تستطيع بها أيها المتحدث أن تأتي بالفعل مبنياً للمجهول، تحذف الفاعل وتُنيب المفعول به منابه، والفعل إذا كان له فاعل نسميه مبنياً للمعلوم لأن فاعله معلوم، وإن لم يكن له فاعل وإنما له نائب فاعل نسميه مبنياً للمجهول لأنه لم يذكر معه الفاعل، فإذا صار عندك فعل مبني للمعلوم وأردت أن تبنيه للمجهول وتحذف الفاعل فتتبع الطريقة التالية:

إن كان الفعل ماضياً فتضم أوله ثم تأتي إلى الحرف الذي قبل الآخر وتكسره وإن كان الفعل مضارعاً فتضم الأول ثم تأتي إلى الحرف الذي قبل الآخر وتفتحه، مثلاً في قولك: ضَرَبَ هذا مبني للمعلوم ضَرَبَ محمدٌ معه فاعل تريد أن تبنيه للمجهول تحذف الفاعل وتضم أوله، الضاد مفتوح نضمه نقول: ضُرب ثم تكسر ما قبل الآخر، الآخر الباء قبله الراء تقول: ضُرِبَ، حينئذ بنيت الفعل للمجهول فتأتي بعد ذلك بالمضروب تقول: ضُرِبَ الرجلُ فأصبح المفعول به نائباً للفاعل هذا بالنسبة للفعل الماضي. المضارع يضم أوله ويفتح ما قبل آخره في قولك: يَضْرِبُ تضم الأول تقول: يُضرب ثم تكسر ما قبل الآخر وهو الراء فتقول: يُضرَبُ. إذن إذا كان الفعل ماضياً وأردت أن تبنيه للمجهول تأتي به في باب نائب الفاعل تضم أوله وتكسر ما قبل آخره، ليس آخره، ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً تضم أوله أيضاً ولكن تفتح ما قبله. قد يقول قائل: لماذا نقول: نفتح ما قبل آخره؟ لماذا لا نقول: نفتح ثانيه في ضُرِبَ مثلاً؟ لماذا لا نقول: يضم أوله ويكسر ثانيه؟

الجواب: لأن الأفعال بعضها ثلاثي ضُرِبَ، لكن عندنا أفعال رباعية عندنا أفعال خماسية عندنا سداسية استغفر مثلاً هذا فعل سداسي فإذا أردنا أن نبنيه للمجهول نضم أوله نقول: اُستغفر بضم الهمزة ثم يكسر ما قبل آخره فاُستغفِر ما قبل آخره هو الفاء نكسرها ونقول: اُستغفِرَ فالقضية هي ليست للحرف الثاني ولكنها للحرف الذي قبل الآخر، سواء كان الذي قبل الآخر هذا هو ثاني حرف في الكلمة أو ثالث أو رابع أو خامس حرف في الفعل هو الذي يتعامل معه ففي الماضي والمضارع معاً يضم الأول، أما ما قبل الآخر فإنه مع الماضي يكسر ومع المضارع يفتح، فنقول مثلاً في جَلَسَ جُلِسَ وفي يَجْلِسُ يُجْلَسُ فجُلِسَ كما ترون ضُمَّ الأول وكسرت اللام قبل الآخر وفي المضارع يُجْلَسُ ضم الأول وفتحت اللام التي قبل الآخر يبقى أمر يحسن ذكره وهو التعبير بالفعل المبني لما لم يسم فاعله أولى من التعبير بالفعل المبني للمجهول، ما لم يسم فاعله، لم يذكر معه الفاعل، والمبني للمجهول جُهِلَ فاعلُه.

نحن عرفنا منذ قليل أن هناك أسباباً تدعو إلى حذف الفاعل وقد يكون الفاعل معلوماً ولكنك تخفيه أو تخاف منه أو أنك تريد أن تصلح السجعة في الكلام فليس كل فاعل حذف يكون حذفه للجهل به، وبناء على ذلك فإن قولنا: الفعل المبني للمجهول فيه تجوز؛ لأنه ربما لا يكون مجهولاً هو معلوم ولكنا حذفناه لأسباب أخرى غير الجهل به ولكن من قال: الفعل المبني للمجهول بنى على الأكثر لأن الغالب في بناء الفعل بهذه الصيغة أن يكون الفاعل مجهولاً فتأتي به على هذا الأمر.

يأتي المصنف بعد ذلك كما قسم الفاعل إلى قسمين ظاهر وضمير هو أيضاً هنا يقسم نائب الفاعل أيضاً إلى قسمين ظاهر ومضمر ويتبع الطريقة نفسها التي اتبعها مع الفاعل.

يقول المؤلف -رحمه الله تعالى-: (وهو على قسمين: ظاهر ومضمر، فالظاهر نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ ويُضْرَبَ زيدٌ وأُكرِمَ عمروٌ ويُكرَمُ عمروٌ، والمضمر اثنا عشر نحو قولك: ضُرِبتُ وضُرِبنا وضُرِبتَ وضُرِبتِ وضُرِبتُما وضُرِبتُم وضُرِبتُنَّ وضُرِبَ وضُرِبَتْ وضُرِبَا وضُرِبُوا وضُرِبْنَ)

يحسن أولاً: أن نقول: إن نائب الفاعل- أعني: المفعول به في الأغلب وهو الأصل-إذا حُذفَ الفاعل وأقيم هذا النائب مقام الفاعل فإنه يأخذ أحكامه، الفاعل له أحكام ينفرد بها عن المفعول به، كان هذا النائب الفاعل مفعولاً به في غالب أنواعه لكنه بعد أن حذف الفاعل، ناب عنه فأخذ أحكامه التي كان ينفرد بها ذلك الفاعل:

١- الرفع: فقد كان المفعول به منصوباً لما أصبح نائباً عن الفاعل رفع تقول: أكرَمَ محمدٌ الرجلَ. إذا حذفت الفاعل «محمد» جعلت المفعول به وهو«الرجل» نائب فاعل وبنيت الفعل للمجهول، قلت أكرم الرجل فأول شيء فعلته أنك رفعته بعد أن كان منصوباً فنائب الفاعل أول حكم يأخذه هو أنه يأخذ الرفع، يرتفع بعد أن كان منصوباً.

٢- أصبح عمدة بعد أن كان فضلة: كيف ذلك؟ أنا قلت منذ قليل إن الجمل في العربية نوعان: اسمية ولها ركنان أو عمدتان وهي المبتدأ والخبر، ما عدا المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية يسمى فضلة، المبتدأ والخبر عمدتان، كذلك في باب الجملة الفعلية، الفعل وفاعله هما العمدتان، وما عداهما كالمفعول به يكون فضلة، إذا حذف الفاعل فإن هذا المفعول به يصبح عمدة ويقوم مقام الفاعل ويأخذ حكمه في العمودية ويترك ما كان عليه من كونه فضلة هذا شيء.

٣- وجوب التأخر عن فعله: نحن عرفنا من أحكام الفاعل أنه يجب أن يتأخر عن فعله ولا يجوز أن يتقدم على فعله ولو أنه تقدم الفاعل على فعله ما سميناه فاعلاً وإنما نسميه في المرة السابقة مبتدأ ويكون الفاعل ضميراً مستتراً، في قولك: الرجل قام لا تعرب الرجل فاعلاً وإنما تعرب الرجل مبتدأ وقام فعل والفاعل «هو» لأن الفاعل لا يتقدم على فعله؛ ولذلك إذا ناب المفعول به عن الفاعل أيضاً أخذ حكمه بوجوب التأخر عن فعله ولا يجوز أن يتقدم في حين لما كان مفعول به كان يتقدم يعني أنت تقول مثلاً في قولك: أكرمت زيداً، زيداً مفعول به، ولك أن تقدمه على الفعل فتقول: زيداً أكرمته، قال تعالى: ﴿إياك نعبد﴾ «إياك» مفعول به تقدم ولكن إذا ناب عن الفاعل أخذ حكم الفاعل بأنه يجب تأخيره عن الفعل لأنه أصبح الآن يقوم مقام الفاعل فينبغي أن يكون له سمت الفاعل وتكون له أحكامه.

٤- التأنيث: كذلك قد عرفنا في المرة السابقة وفي مطلع هذا اللقاء أن من أحكام الفاعل أنه إذا كان هذا الفاعل مؤنثاً أن فعله يؤنث له كذلك إذا حذف الفاعل وناب المفعول به عنه وكان هذا المفعول به مؤنثاً فإنه يُؤنث له الفعل بالتفصيل الذي قلنا من حيث الوجوب والجواز يعني إذا كان حقيقي التأنيث ظاهراً مفصولاً أو غير مفصول ضميراً... إلى آخره، وهو أصلاً لما كان مفعولاً به ما كان الفعل يتأثر بتذكيره أو بتأنيثه ولم يكن له علاقة، الفعل كان يذكر ويؤنث بحسب فاعله ما كان له علاقة بالمفعول به فإذا حذف الفاعل وناب المفعول به عن الفاعل ينبغي أن يراعى في الفعل هذا البناء الجديد فيأخذ من حيث التأنيث أو التذكير حقه فيه، إذن اكتسب نائب الفاعل أحكام الفاعل التي قوته وجعلته يتسنم هذه المكانة الجديدة العالية التي ما كان قد أخذها لما كان فضلة زائداً على ركني الجملة الأساسيين.

الأدوات التي تجزم فعلين ومحلها من الإعراب هنا «من» قال الله تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ اللهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] هنا «من»تكون مفعولاً به بينما في الآية الثانية:﴿ وَمَن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٣] هنا تكون في محل رفع مبتدأ فكيف نفرق بين «من» التي تكون مفعولاً به في الآية الأولى و«من» التي تكون مبتدأ في الآية الثانية؟

لو سمحت عندي جملة: «وكان الرسول -صلى الله عليه وسلم- أذن لأصحابه بالسفر إلى أرض الحبشة» فهل يمكن -لو تفضلت- أن تحدد لي أركان الجملة الناقصة: كان وأخواتها؟

أريد من الدكتور أن يخبرني عن أفضل كتب شرح ميسرة لمادة القواعد؟

هل للدكتور كتاب أو شروح لمادة النحو؟

هناك سؤال آخر أريد أن أسأل عن الأسماء التي تمنع من الصرف لعلتين إذا كان علماً وإذا كان أعجمياً، الأسماء الأعجمية منها أسماء الأنبياء إلا محمد وصالح وشعيب وسليمان، فهل من الأسماء الأعجمية أسماء الملائكة والنار وفرعون أم لا ؟

السؤال الثاني: ما الأدوات التي تجزم فعلين ومحلها من الإعراب؟ وكيف يكون إعراب «أي» إذا أضيفت إلى ما بعدها؟

هذه أسئلة كثيرة وأختصر في جوابها -إن شاء الله تعالى-:

الأولى: قالت في قول الله -سبحانه وتعالى-:﴿ فَمَن يُرِدِ اللهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴾ تقول: إن «من» في الآية الأولى مفعول وفي الآية الثانية مبتدأ، فكيف فرقنا بينهما؟

الذي يظهر لي أن «من» في الحالتين مبتدأ، وليست مفعولاً به لأنه لم تأتِ الجملة «من يرد الله أن يهدي» لأن الفعل استوفى مفعوله وهو «يهديه»، «ومن يرد الله أن يهديه» أخذ المفعول به لم نحتج إلى أن نجعل «من» مفعولاً به ولو قلنا في غير القرآن: «من يرد الله أن يهدي» لجلعنا «من» مفعولاً به لأنه لم يستوفِ المفعول بعدُ لكن لما استوفى الفعل مفعوله، فإنا نعرب «من» حينئذ اسم شرط مبتدأ ولذلك هي في الحالين مبتدأ.

أما كيف نفرق في أسماء الشرط بين ما يكون مبتدأ وما يكون مفعولاً به هذا حسب سياق الكلام إذا قلنا في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠] أي هذه مفعول به وهي اسم شرط يجزم فعلين فعل الشرط وجواب الشرط ولذلك «تدعوا» هذا فعل الشرط وجملة «فله الأسماء الحسنى» جواب الشرط في محل جزم جملة إسمية وهي مفعول به لأن فعل الشرط «تدعوا» لم يستوفِ مفعوله فاحتاج أن يكون اسم الشرط «أي» هو المفعول به يعني «تدعوا أياً» فصار هو مفعولاً به ولذلك نصب.

في: «وكان الرسول –صلى الله عليه وسلم– أذن لأصحابه» من مظهر الإشكال في هذه إذا كانت تريد الإعراب: «كان» فعل ماضي ناقص «الرسول» اسم كان مرفوعة وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره«صلى الله عليه وسلم» هذه جملة دعائية، «صلى» فعل ماضي «الله»لفظ الجلالة فاعل، و«عليه» جار ومجرور، «وسلم» معطوفة على «صلى» وفاعله «هو».

«أذن» هنا جملة فعلية «أذن» فعل ماضي مبنى على الفتح والفاعل «هو» والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان و«لأصحابه» اللام حرف جر و«أصحابه» اسم مجرور وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

بالنسبة إلى «وكان الرسول –صلى الله عليه وسلم–»

ولو قلنا: «رسول الله» أيضاً كذلك «رسول» يكون اسم كان وهو مضاف و«الله» لفظ الجلالة مضاف إليه.

تسأل عن أفضل كتاب لشرح القواعد: كل كتب القواعد فيها خير كثير ولبعضها مزايا عن بعضها يعني ما فيه كتاب نقول: هو الأفضل في كل شيء فهناك كتب معنية بالتوسع في شرح القواعد وهناك كتب معنية بالتوسع في الأمثلة وهناك كتب معنية بالتسهيل في العبارة وهناك كتب معنية بالتكثر من الشواهد القرآنية وهناك كتاب معنية بالتكثر من الشواهد الشعرية وهناك كتب بأسلوب تراثي وهناك كتب بأسلوب حديث معاصر فكل كتاب له ميزة.

في سؤالها عندما قالت: أسماء الملائكة وفرعون هل هي أعجمية؟

نعم أسماء الملائكة وفرعون جمعت بين العلمية والعجمة في قولنا إسرافيل وميكائيل، وفرعون كذلك أيضا فيه علمية وعجمة فهي ممنوعة من الصرف لهاتين العلتين.

تقول: ما يجزم فعلين تقصد أسماء الشرط إذا أضيفت إلى ما بعدها كيف يكون إعرابها؟

لا يختلف إعرابها إذا أضيفت إلى ما بعدها أو لم تضف لأن المضاف يأخذ حكمه لأن حكمه ثابت وهو المضاف إليه أما المضاف فيأخذ ما يستحق إن كان فعل الشرط يحتاج إلى اسم الشرط أن يكون مفعولاً فإنه ينصب مفعولاً له وإن كان لا يحتاج إلى ذلك فإنه يعرب حينئذاك اسم الشرط مبتدأ وهو مضاف ويكون ما بعده مضاف إليه إلى آخره لأن قولنا مضاف هو تحديد للشيء وليس إعراباً له كلمة مضاف وإنما الإعراب هو المضاف إليه وهنا فائدة أحب أن أنبه إليها: بعض الطلاب عندما نطلب منهم ونقول: أعرب الجملة التالية جاء عبدالله. يقول: جاء فعل ماضي مبني على الفتح عبد مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه.

نقول: أنت الآن أعربت جاء وأعربت لفظ الجلالة ولكنك لم تعرب عبد لأن قولك: مضاف لا يكفي للإعراب، لماذا؟ الإعراب هو ما يقتضي حكماً عندما نقول: جاء هذا يقتضي بناء عندما نقول جاء فعل ماضي فقد قلنا فعل ماضي يقتضي حكماً وهو البناء على الفتح عندما نقول في لفظ الجلالة مضاف إليه قولنا: مضاف إليه يقتضي حكماً وهو الجر لكن عندما نقول: مضاف لا يقضي حكماً لأن المضاف قد يكون مرفوعاً وقد يكون منصوباً وقد يكون مجروراً إذن ليس هذا بإعراب هذا وصف للحالة بعد أن ننتهي من إعرابه ولكن نقول في قولنا: جاء عبد الله جاء فعل ماضي مبني على الفتح عبد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ثم إذا انتهينا من هذا الإعراب نصفه ونقول: وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه.

يقول: يرجو منكم إعراب الآية قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾﴾ [الإنسان: ٢١] وجزاكم الله خيراً؟

«عالي» ظرف مفعول فيه والمفعول فيه هو الظرف منصوب كما ترى وهو مضاف وهم مضاف إليه طبعاً وحينئذ ما دام ظرفاً فهو خبر مقدم «وثياب» مبتدأ مؤخر وهو مضاف و«سندس» مضاف إليه و«خضر» وصف للثياب والواو حرف عطف «واستبرق» معطوفة على ثياب.

تقول: قال الله تعالى في سورة المؤمنون: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾ [المؤمنون: ٢١] وفي سورة النحل أيضا نفس الآية ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النحل: ٦٦]فلما أنثت في المؤمنون وذكرت في النحل؟

تقول إنها مرة مما في بطونها ومرة مما في بطونه هذا يرجع إلى سياق الآية نفسه، لو أن عندك الآية فاقرأها كاملة لو تليت الآية لاتضح أنه عندما يقال: «في بطونه» نحن نعرف أن الجمع بصفة عامة يصح تأنيثه ويصح تذكيره فإن أنثت فأنت على مقصود الجماعة وإن ذكرت فعلى الجمع، فلا إشكال فلك أن تقول: «ما في بطونها» و«مما في بطونه» جاءت الجماعة وجاء الجماع ، الرجال جاء الرجال، وجاءت الرجال لأنك إن قدرتها بالجماعة فهي مؤنث وإن قدرتها بالجمع فهي مذكر وأنت بالخيار وفي الأمر سعة.

الفعل المضارع الذي لا يسمى فاعله هل هو مبني؟ وعلى ماذا يبنى؟

في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [النساء: ٨٦] في قوله: «أحسنَ» أليس الباء حرف جر؟ وإذا كانت حرف جر فلماذا فتحت أحسن؟

أنا عندي خطأ في المتن واضح قام زيد ويقوم زيد لو تقرأ لي المتن لأن عندي يقوم الزيدان ويقوم الزيدان مكررة أريد تصحيح العبارت، لأن المتن عندي فيه خطأ واضح

يمكن قام الزيدان ويقوم الزيدان؟

لا.. عندي قام زيد ويقوم زيد، ما بعدها يقوم الزيدان ويقوم الزيدان

التي بعدها قام الزيدان ويقوم الزيدان يعني الأولى فعل ماضي والثانية مضارع.

وقوم الزيدون عندي

قام الزيدون ويقوم الزيدون

فيه وقام الزيدون وقوم الزيدون.

لا.. هي يقوم الزيدون يبدو أن النسخة التي معك أخطاؤها كثيرة.

في الحاقة﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴿١٤﴾﴾ [الحاقة: ١٣: ١٤] أريد أن أسأل عن إعراب نفخة ودكة هل تعرب نفخة نائب فاعل ودكة مفعول مطلق ولماذا؟

بالنسبة لأسلوب لعمري ولعمرك من أسلوب القسم ما معناه؟ وهل يعتبر قسماً بغير الله؟

في سؤال الأخ الذي يسأل عن المضارع المبني للمجهول هل هو مبني؟

معنى مبني للمجهول يعني مسند إلى المجهول مسند إلى غير الفاعل أو أنه مسند إلى شيء لم يذكر أو فاعل لم يذكر ولا يعني قولنا: إنه مبني للمجهول البناء الذي هو قسيم الإعراب ولكن المقصود به المصوغ على هذه الصيغة، هل هو مبنياً، لا.. هو ليس مبنياً إلا إذا استحق البناء متى نعرف المضارع استحق البناء إذا اتصلت به نون النسوة أو اتصلت به نون التوكيد فإذا اتصلت بالفعل المضارع المبني للمجهول نون النسوة بني على السكون وإذا اتصلت به نون التوكيد بني على الفتح وإن لم يتصل به شيء منهما فإنه معرب.

في سؤال الأخ الذي يسأل عن قول الله –سبحانه وتعالى– الذي سأل ولم يجب نطلب منه أن يتابع المرة المقبلة حتى نسأله في قول الله تعالى: ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ يقول: لماذا بأحسنَ الباء حرف جر لماذا بأحسنَ هذا ممنوع من الصرف وقد عرفنا أن الاسم الممنوع من الصرف يجر بالفتحة وإنما منع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

في قول الله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ أجابت الأخت عنها هي نفخة هنا نائب فاعل ودكة مفعول مطلق فإذن تبين لماذا نصب هذا ولماذا رفع هذا.

في لعمري هي أسلوب قسم والعَمْرُ في لغة العرب هو العُمُرُ ولذلك الذي ينبغي أن الإنسان ما يقسم بها. الله –سبحانه وتعالى– له أن يقسم بما شاء من مخلوقاته، ولكن المسلم لا يقسم إلا بالله ولذلك فلا نقسم بها، وإن وردت في الأساليب الجاهلية يراد بها القسم حينذاك، لكن نحن نلتزم بما يصح أن نقسم به وهو الله وبأسمائه وصفاته ولكن أسلوب لعمري سواء كان في القرآن أو في غيره هو أسلوب قسم والعَمْرُ هو العُمُرُ في اللغة، هما بمعى واحد.

يقول: هلا تكرمتم بشرح جملة «لا حول ولا قوة إلا بالله».

في «لا حول ولا قوة إلا بالله» واضح معناها إذا كان يرد الإعراب فـ«لا» نافية للجنس وهي تعمل عمل «إن» إلا أن اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به وهذا ما تكلمنا به بعدُ ولعله يكون له حديثه في وقته، ولكن معناها كما سأل بالضبط أن الإنسان ينفي عن نفسه الحول، وينفي القوة عن نفسه إذا لم يعنه الله –سبحانه وتعالى– أي لا يتحقق شيء من ذلك، لا الاحتيال في تحصيل الأمور ولا القوة المطلوبة إلا إذا يسره الله –سبحانه وتعالى– إلا بالله أي إذا يسره الله –سبحانه وتعالى– له.

يقول: في أحد القصائد الخاصة بالأدعية يقول الشاعر:

يا من إلى رحمته المفر *** ومن إليه يلجأ المضطر

إلى أن يقول:

وأبدل اللهم حال اليسر بالعسر*** وأمددنا بريح النصر

أو

وأبدل اللهم حال العسر باليسر*** وأمددنا بريح النصر

أيهما أصح؟

هي هذه الأبيات منكسرة، لكن هذه أدعية لله -سبحانه وتعالى- ما اتضح لي الخياران اللذان يريد أن يختار منهما أيهما أصح؟

هما نفس البيتين لكن في البيت الأول قدم اليسر على العسر وفي الآخر قدم العسر على اليسر

النحويون يقولون: إن الباء في أبدل تدخل على العوض، على المتروك تقول: اشتريت هذا الثوب بريال فالباء أدخلته على المتروك الذي أعطيته للبائع، والآخر هو الذي أخذته، فإذن إذا قلت: أبدل كذا بكذا فالذي تركته الذي أدخلت عليه الباء هو المتروك الذي لا تريده ولذلك نحن نقول:

وأبدل اللهم حال اليسر بالعسر*** وأمددنا بريح النصر

هل اسم بلقيس له أصل في العربية؟

بلقيس هو اسم أعجمي ولذلك فيه العلمية والعجمة والتأنيث فيه أكثر من علتين لمنع الصرف ولا أعرف له أصلاً في العربية لأنه أصلاً موجود في غير لغة العرب.

سأعطي حديثين من أحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أريد استخراج نائب الفاعل وإعرابه:

الحديث الأول: (رأى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صبياً قد حُلِقَ بعضُ شعر رأسه وتُرِكَ بعضُه فنهاهم عن ذلك وقال: احلقوه كله أو اتركوه كله) رواه أبو داود، نريد استخراج نائب الفاعل وبيان حكمه وحركة علامة الإعراب.

الحديث الآخر الذي نريد منه الطلب نفسه قال -صلى الله عليه وسلم-: (إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولو) رواه مسلم، المطلوب استخراج نائب الفاعل وإعرابه إعراباً مفصلاً.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلِّ الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجميعن، أشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، أحييكم أيها الإخوة جميعاً، ونسأل الله للإخوة التوفيق في دراساتهم واختباراتهم، وأن يرزقنا وإياهم الإخلاص فيما نقول ونعمل ويسعدني كثيراً ويسعد الإخوة جميعاً أن يكون الحوار والنقاش والاستفادة في موضوعات شرحنا الأساسي هنا إضافة إلى ما يعنُّ للإخوة من استفسارات لغوية أو نحوية مهمة يمكن أن تكون في ثنايا الحديث -بإذن الله تعالى-.

تفضل بقراءة المتن وهو في موضوع نائب الفاعل أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله.

قال المؤلف -رحمه الله تعالى- في باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، قال: (وهو على قسمين: ظاهر ومضمر فالظاهر نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ ويُضرَبُ زيد وأُكرِمَ عمرو ويُكرَمُ عمرو والمضمر اثنا عشر نحو قولك: ضُرِبتُ وضُرِبنَا وضُرِبتَ وضُرِبتِ وضُرِبتُما وضُرِبتُم وضُرِبتُنَّ وضُرِبَ وضَرِبتْ وضُرِبَا وضُرِبُوا وضُرِبْنَ)

بسم الله الرحمن الرحيم، من باب الفائدة تمثيل النحويين بالفعل «ضرب» كثيراً في كتب النحويين والأصل أن يمثل بمثال آخر أولى من الضرب فالإكرام أولى من الضرب والإحسان كأن يقال: أحسن وأكرم خير من ضرب أو حتى قام وذهب، ولكن هناك علة تجعل النحويين يمثلون كثيراً بالفعل «ضرب» كما يمثلون كثيراً بزيد وعمرو أيضاً في الأسماء وإن شاء الله إن كان هناك وقت وضحت هذه النقطة، لكن لما كان المقام الآن في الفعل ضرب هم يحرصون على هذا الفعل بالذات:

أولاً: لكونه فعلاً صحيح الحروف كل الثلاث صحيحة فلا يتعرض للإعلال فمثلاً قام يتعرض للإعلال لأن وسطه كما تعلمون هو أجوف بمعنى أن حرفه الثاني الأصلي حرف علة فيتعرض للتغيير فتقول: قيم ويقوم فتنقلب عينه، كما أنه يتعرض للحذف كما في الأمر قم في حين ضَرَبَ حروفه كلها صحيحة.

ثانياً: أضف إلى ذلك أنه فعل متعدٍ والمقصود بالمتعدي هو أنه ينصب مفعولاً فهو يصح الإتيان به في مقام نائب الفاعل هنا لأن المفعول يصبح نائباً للفاعل في حين أن الفعل اللازم مثل قام لا يمكن الإتيان به هنا إلا بتقدير يعني بتعدي المفعول بحرف الجر: قيم إلى فلان ونحو ذلك أو بتقدير المصدر نائباً للفاعل قيم القيام أو نحوها لكن في مجيء نائب الفاعل الحرص على أن يكون المثال لفعل متعدٍ أي ناصب لمفعول حتى يقوم هذا المفعول مقام الفاعل ويرتفع بارتفاعه، فهذا هو الحرص على أن الفعل ضرب وإلا فمعناه لا يؤهله لكثرة التمثيل به، ولكن لما عُرف السبب لا إشكال في التمثيل به مع أننا لا نحب الضرب إلا عند الاحتياج إليه.

أحكام نائب الفاعل:

١- الرفع:

ما دام المقام فيما قلته منذ قليل في مسألة تعدي الفعل: الذي ينوب عن الفاعل عندما يحذف الفاعل وقد سبق الحديث عن أسباب حذف الفاعل ينوب عنه في الأصل -طبعاً الذي ينوب عنه أكثر من شيء- لكن الأصل أو الأكثر في النيابة عن الفاعل عند حذفه أن ينوب عنه المفعول به فيحذف الفاعل، يبنى الفعل للمجهول وقد عرفنا أيضاً في اللقاء السابق طريقة بناء الفعل للمجهول وهي ضم أوله وكسر ما قبل آخره في الماضي، أو ضم أوله وفتح ما قبل آخره في المضارع، ثم بعد ذلك نأتي بالمفعول به وهذا هو الأصل لقول الله تعالى: ﴿ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾[البقرة: ٢١٠] أصله قضى الله الأمر، حذف الفاعل وهو لفظ الجلالة وأتي بالمفعول به وأقيم مقام الفاعل، فأخذ أحكامه، ونحن نعرف أن للفاعل أحكاماً تختص به، فالمفعول به «الأمر» بعد أن كان منصوباً رُفع قال: قضي الأمرُ.

٢- أصبح عمدة بعد أن كان فضلة:

وقد تم الحديث في السابق عن الفرق بين العمدة والفضلة، وأن لكل جملة سواء كانت جملة اسمية أو فعلية، أن لكل جملة ركنين، الركنان هما المبتدأ والخبر في حال الجملة الاسمية، والفعل والفاعل أو ما ينوب عنه في حال الجملة الفعلية، ما عدا ذلك من المكملات في الجملة يسمى فضلات، فالمفعول به في الأصل فضلة ليس عمدة، ولا ركناً من أركان الجملة، ولكن عند حذف الفاعل ينوب هذا المفعول به منابه فيرتفع بارتفاعه وهذا هو الحكم الأول من أحكام الفاعل الذي أخذه عنه المفعول به: يصبح عمدة بعد أن كان فضلة، عمدة الجملة هو الفعل وهذا المفعول الذي أصبح نائباً للفاعل.

٣- لا يصح تقديمه على عامله:

بل يجب أن يتأخر لأننا نعرف أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على عامله وإذا تقدم أعرب مبتدأ فأيضاً إذا أصبح المفعول به نائبا للفاعل أخذ حكمه فلم يجب أن يتقدم وهو لما كان مفعولاً به لم يجز أن يتقدم وهو لما كان مفعولاً

به يجوز أن يتقدم كقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[الفاتحة: ٥] المفعول متقدم لكن المفعول لما كان نائباً للفاعل أخذ حكمه فلا يجوز تقديمه ويجب تأخيره عن عامله يعني عن فعله أو ما يعمل عمل الفعل.

٤- تأنيث الفعل له جوازاً أو وجوباً:

ثم إن هذا المفعول به الذي أصبح نائباً للفاعل أيضاً يأخذ من أحكام الفاعل ما يتعلق بتأنيث الفعل فنحن نعرف أن الفعل يؤنث جوازاً أو وجوباً إذا كان فاعله مؤنثاً على التفصيل الذي سبق ذكره من حيث التأنيث الحقيقي والمجازي ومن حيث اتصال الفاعل المؤنث بعامله أو عدم اتصاله ومن حيث كون هذا الفاعل المؤنث ظاهراً أو مضمراً، كذلك المفعول به إذا أصبح نائباً للفاعل فإن الفعل يؤنث له بذلك التفضيل بعد أن كان لا علاقة للفعل به سواء كان مذكراً أو مؤنثاً لا يأبه له الفعل ولا يلحقه شيء من علامات التأنيث أو غيرها سواء كان مؤنثاً أو غير مؤنث.

إذن صار الآن أحكام الفاعل ويعامل معاملته فهذا المفعول كما قلت هو الأصل في النيابة.

ما ينوب عن الفاعل غير المفعول به:

قد ينوب عن الفاعل غير المفعول به وذلك إذا لم يوجد مفعول به في الكلام، يعني الأصل هو المفعول به لكن إذا لم يوجد مفعول به فقد ينوب غيره وهذا واحد من ثلاثة:

إما المجرور يعني الجار والمجرور أو المجرور بالأحرى .. أو الظرف .. أو المصدر: - أما المجرور فإذا كان في الكلام جار ومجرور وبالذات هذا يكون في حال كون الفعل لازماً يعني ليس له مفعول به، غير متعدي وتعديه يكون بحرف الجر فالمجرور وهو في الأصل المفعول به حينذاك يكون هذا المجرور هو نائب الفاعل في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾[الأعراف: ١٤٩] هنا الفعل المبني للمجهول «سُقطَ» وليس عندنا مفعول يقوم مقام الفاعل، ليس عندنا إلا الجار والمجرور في «أيديهم» فالعلماء يقولون: إن «أيديهم» المجرور هو نائب الفاعل لعدم وجود المفعول به، فيقوم المجرور بالحرف مقامه.

بعض العلماء يقول: إن نائب الفاعل هنا في هذه الآية بالذات ليس هو المجرور ولكنه المصدر المقدر من الفعل «ولما سُقط السقوطُ» ولا إشكال في هذا أيضاً لكن بكل حال ليس عندنا مفعول به نجعله نائبا للفاعل كما هو الأصل في النيابة عن الفاعل .

- نيابة الظرف: عندما نقول: صام محمد رمضان، رمضان هنا هناك من يقول: إنه مفعول به وهناك من يراه باعتباره ظرفاً أو وقتاً للصيام فهو ظرف، ظرف زمان وحينذاك إذا حذف الفاعل فإن هذا الظرف الزماني ينوب عن الفاعل فيقال: صيم رمضانُ فيرتفع بارتفاع الفاعل ويصبح نائباً عن الفاعل.

- النوع الأخير من أنواع ما ينوب عن الفاعل عند حذفه المصدر وهذا يذكرني بسؤال سأله أحد الإخوة السائلين عندما سأل عن آية سورة الحاقة: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾[الحاقة: ١٣] قال لماذا رفع؟ ولماذا لم ينصب مفعول مطلقاً؟ وطبعاً هذا لكونه نائباً عن الفاعل، طبعاً «نفخة» هنا مصدر هي اسم مرة، واسم المرة لعله يأتي الحديث عنها أنها مصدر يدل على حدوث الفعل مرة واحدة فهو مصدر ولكنه لم ينصب على المفعولية المطلقة بل رفع عن النيابة عن الفاعل وجاءت «واحدة» صفة أو نعت لهذ المصدر النائب عن الفاعل.

إذن هذه هي الأشياء التي تنوب عن الفاعل أولها وأولاها وأكثرها استعمالاً وأصلها: المفعول به فإن لم يوجد في الكلام مفعول به، فينوب عنه المجرور بالحرف أو الظرف أو المصدر بحسب الموجود في ذلك السياق. إن كان هناك استفسار تفضل:

لو اجتمع مثلاً الجار والمجرور والظرف والمصدر في جملة أيهم يقدم أن يكون نائب فاعل؟

أما إن كان في الكلام مفعول به فإنه هو الذي يقدم، فينوب عن الفاعل، وأما ما عدا ذلك فبحسب السياق، والعلماء في لك منهم من يجوز نيابة هذا ومنهم من يجوز نيابة هذا، ولكن الأصل أن أقرب هذه الأشياء لحصول الفعل عليها هو الذي ينوب عن الفاعل بحسب سياق الجملة فإذا قدر أن هذا هو الأوفق للفعل جعل نائباً للفاعل هذا في حال عدم ظهور علامة الإعراب أما إن ظهرت علامة الإعراب فإن ما يظهر عليه علامة الإعراب بالرفع يقطع بأنه هو نائب الفاعل هذا إذا جاءنا نص فصيح، أما إذا صغنا نحن نصاً فالأصل أن ننيب عن الفاعل المفعول به إن وجد فإن لم يوجد جعلنا أقرب هذه الأشياء إن اجتمعت أقربها إلى وقوع الفاعل عليها نجعله هو النائب عن الفاعل هذا على الصحيح، وإن كان بعضهم يرتب، لكن ليس هناك مسوغ للترتيب فيما عدا المفعول به الذي هو الأصل في النيابة عن الفاعل.

طرحتم جملتين أو حديثين وطلبتم استخراج نائب الفاعل تقول:

في الحديث الأول: قول (حُلِقَ بعضُ شعرِ رأسِهِ) الفعل المبني للمجهول هو حُلقَ، نائب الفاعل بعض وهو نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، تقول: (وتُركَ بعضه) الفعل المبني للمجهول تُركَ ونائب الفاعل بعض وهو نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .
كذلك تقول أخرى: حُلِقَ بعضُ تقول: بعضُ هو نائب الفاعل وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره

الحديث الثاني: تقول (وما ولو) واو الجماعة في الفعل (ولو) هي نائب الفاعل وتعرب ضميراً متصلاً مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل

يمكن أن نسأل أيضاً سؤالاً آخر: ما الذي يرغب في استخراج نائب الفاعل أعطيه حديثاً نبوياً فيه فعل أو أفعال مبنية للمجهول ويستخرج نائب الفاعل الذي يرى نفسه قادراً على ذلك ويستخرج وأعينه إن لم يعرف.

سأقرأ عليك حديثاً: عن أنس بن مالك –رضي الله عنه– أن النبي–صلى الله عليه وسلم– قال: (إذا خرج الرجل من بيته فقال: بسم الله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله، قال: يقال حينئذ: هُديت وكُفيت ووُقيت وتنحى عنك الشيطان، فيقول له شيطان آخر: كيف لك برجل قد هُدي وكُفي ووُقي.) رواه أبو داود، استخرج الأفعال المبنية للمجهول.

هناك ثلاثة أفعال: هديت وكفيت ووقيت

ونائب الفاعل في الجمل الثلاث ونوعه واحد ؟

تاء الفاعل

حينئذ نقول: إنه ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل، في آخر الحديث: (كيف لك برجل قد هدي وكفي ووقي) أين نائب الفاعل ؟

هدي وكفي ووقي فيها جميعاً، أين نائب الفاعل؟

هدى يهدي وكفى يكفي ووقى يقي، ولكن نائب الفاعل حينئذ هدي هو وكفي هو ووقي هو فضمير مستتر جوازاً تقديره هو لأن الضمير إذا كان للغائب يكون استتاره جوازياً.

إن شئت نبدأ في الباب الآخر الذي نحن به وهو باب المبتدأ والخبر.

باب المبتدأ والخبر

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–: (باب المبتدأ والخبر، المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية)

الركن الأول من ركني الجملة الاسمية هو المبتدأ:

هنا الحديث عن بابين هما باب لكنهما موضوعان أساسيان أو ركنان أساسيان يتحدث عنهما غالباً في باب واحد يسمى باب المبتدأ والخبر وهو من أهم الأبواب في النحو لأن الجملة الاسمية من أكثر الجمل استعمالاً في اللغة العربية، وعرفه بقوله: (هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية).

أما (الاسم المرفوع) فظاهر لأنا قد عرفنا من قبل الأسماء المرفوعة عرفنا الفاعل وعرفنا نائب الفاعل لكن العاري عن العوامل اللفظية أقدم بمقدمة سريعة تتعلق بمسألة العوامل.

مقدمة في العوامل:

النحويون عاملوا الألفاظ والتراكيب العربية معاملة المحسوسات ليقربوها إلى الأذهان وليبنوا صرحاً لقواعد النحو مطرداً يمكن فهمه ويصعب نقضه، ولذلك جعلوا هذه العلامات أو هذه الأشياء التي تظهر في آخر الكلمات المعربة جعلوها آثاراً لمؤثرات وكأنها قد أحدثت لأسباب معينة أحدثها محدث وحتى يجعل الأمور مطردة قالوا: نسمي هذه الأشياء التي تغير أواخرها وتقع عليها علامة الإعراب نسميها معمولات ونسمي ما يوقع هذه الآثار ويوقع هذه الأنواع أو العلامات الإعرابية نسميها عوامل، فجعلوا هناك أشياء محسوسة هي التي تحدث هذه الأنواع من الإعراب، فقالوا مثلاً: حرف الجر عامل هو الذي يجعل الاسم المجرور مجروراً بمعنى أنه لو لم يوجد هذا الحرف لم يجر الاسم الذي بعده، والاسم عامل فهو الذي يرفع الفاعل ويرفع نائب الفاعل وينصب المفعول به، وكذلك هنا في باب المبتدأ والخبر احتاجوا مادام كل معرب بعلامة إعرابية لابد أن يكون هناك عامل أحدث فيه العلامة الإعرابية، وهم وجدوا أن المبتدأ إنما سمي مبتدأ لأن الكلام يبتدأ به وما دام الكلام يبتدأ به فلم يسبقه كلام ولم يسبقه عوامل توقع عليه هذه العلامة التي هي الضمة أو هذا النوع من الإعراب الذي هو الرفع ولذلك عرفوه بأنه: الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية. عاري يعني مجرد يعني ليس قبله عامل لكنه لما كان النحو مبني على أن هناك الإعراب إنما هو أثر لمؤثر فلابد من عامل إذن هو عارٍ عن العوامل اللفظية التي ينطق بها، معنى ذلك أنه وإن لم يوجد العامل في الصورة وفي النطق فهو موجود، ولكنه مستتر، يسمونه العامل المعنوي.

إذن قسموا العوامل قسمين: عوامل لفظية وهي تلك التي ينطق بها وتكتب، وعوامل معنوية وهي التي يقع أثرها الإعرابي ولكنها لا توجد في الكلام ولا تكتب ولا ينطق بها، فحرف الجر عامل لفظي لأنه يوقع الجر فيما بعده وهو موجود والفعل عامل لفظي لأنه يرفع الفاعل وينصب المفعول، والمضاف عامل لفظي لأنه يجر المضاف إليه، ولكن المبتدأ إنما رفعه عاملٌ معنوي وإنما قالوا: عامل معنوي والأصل في الأشياء أن تظهر وتكون موجودة لأنهم لم يجدوا شيئاً سبب له هذا الرفع فقالوا: حتى تطرد قضية العامل فنقدر أن هناك عاملاً معنوياً حتى لا يقال: كيف تقولون: إن بعض المعربات إنما أحدث فيها علامة الإعراب عامل وتأتون لبعض المعربات وعليها علامة إعراب وليس لها عامل؟

قالوا: بل لها عامل ولكن نقدره تقديراً حتى يستقيم الكلام ويطرد ويسلك مسلكاً واحداً مستمراً، فقالوا: هو معمول ولكن لعامل معنوي غير ملفوظ وغير متحدث به، كيف نقدره؟

قالوا: نقدره بأن الذي رفعه هو الابتداء. لعلكم تذكرون الحديث عند نصب الفعل المضارع، قلنا: الفعل المضارع منصوب والعوامل التي تنصبه هي أدوات النصب.الفعل المضارع مجزوم العوامل التي تجزمه هي أدوات الجزم، الفعل المضارع مرفوع ليس عندنا عوامل رفع للفعل المضارع ولا يسبقه شيء، إنما قيل: إذا لم يسبق بناصب ولا جازم رفع، إذن أين العامل الذي رفعه؟ قالوا: أيضاً عامل معنوي وهو تجرده عن الناصب والجازم، يعني عدم وجود الناصب والجازم، والعدم لا يسمى ملفوظاً وإنما يسمى معنوي شيء معنوي غير محسوس مقدر. إذن الذي يرفع الفعل المضارع عامل معنوي وهو التجرد من الناصب والجازم كذلك الذي يرفع المبتدأ هنا عامل معنوي وهم سموه الابتداء، يعني البدء بالكلام، البدء بالكلمة في أول الكلام هو الذي رفعها هو الذي أحدث فيها الرفع على الابتداء.

إذن هذا التعريف الموجز الجيد من المصنف بقوله: (المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية) إذن هو وإن عرى عن العوامل اللفظية إلا أنه لا يتجرد عن عامل مقدر معنوي هو الابتداء وهو الذي رفع المبتدأ.

إذن نقول: المبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره إذا كان مثلاً مفرداً إلى آخره من أنواع الرفع أو علامات الرفع الفرعية الأخرى.

المبتدأ المؤول بالصريح:

يبقى أمر يحسن ذكره، إذا قلنا: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ ﴾[الحجرات: ٢٩] فإن محمداً مبتدأ وإذا قلنا: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ هذه جملة فعلية في ظاهرها لكنها في حقيقتها جملة اسمية كيف ذلك نحن عرفنا عند الحديث عن نواصب الفعل المضارع أن «أن» حرف مصدري وعرفنا حينذاك ومثلنا بأمثلة كثيرة للمقصود بالشيء المصدري وهو أنه يصاغ من ذلك الحرف وما دخل عليه مصدر، والمصدر كما تعلمون اسم فإذا قلت: أعجبني أن تذهب نقدر من «أن وتذهب» مصدر فأقول: أعجبني ذهابك، فالذهاب مصدر قام مقام «أن» والفعل الذي دخل عليه أو سُبك من أن وما دخلت عليه أو أُوِّلَ من أن والفعل الذي بعدها.

إذن المصدر المؤول هو ذلك الذي يقدر أو يؤول أو يسبك من أن وما دخلت عليه أو من الحرف المصدري بصفة عامة وما دخل عليه.

هنا في قولنا: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ أن: حرف مصدري ينصب الفعل المضارع «تصوموا» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل فاعل، وما دمنا نقول: إن «أن» حرف مصدري فإذن هي تسبك مع ما بعدها بمصدر فيكون التقدير صومكم أو صيامكم والصوم أو الصيام كما ترون مصدر والمصدر اسم وما دام قد بدئ إذن باسم وإن كان مؤولاً مقدراً وهو المصدر فالجملة إذن اسمية وليست فعلية لأن التقدير صومكم خير لكم ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ قدرنا في «أن» وما دخلت عليه أو أولنا في مكانهما مصدراً لأن أن مصدرية، صارت الجملة اسمية لأنها بتقدير المصدر والمصدر اسم والتقدير صومكم خير لكم، وصومكم هنا المصدر اسم بدئ به الكلام فهو مبتدأ مرفوع وخير خبر.

إذن المصدر إما أن يكون صريحاً كما في المثال الأول: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ ﴾ هذا أخوك أنت كريم. أبوك موجود فالمصدر هنا موجود وصريح ومعنى صريح يعني واضح أنه اسم.

أو مؤول معنى مؤول يعني مقدر مسبوك من الحرف المصدري وما دخل عليه كما في تقدير الآية الكريمة، وحينهذا يكون الاسم واحداً من اثنين إما هذا الاسم الصريح الذي نطق به أولاً، أو هو ذلك المصدر الذي قدر من الحرف المصدري وما دخل عليه وبدئ به الكلام عند التقدير فأصبح مبتدأ للتأويل هذا ما يتعلق بالمبتدأ الذي هو الركن الأول من ركني الجملة الاسمية.

وأما الركن الثاني من ركني الجملة الاسمية فهو الخبر: وهو الذي بدأه المصنف بتعريفه وهو الاسم المرفوع:

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: (والخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه نحو قولك: زيدٌ قائمٌ والزيدانِ قائمانِ والزيدونَ قائمونَ)

قوله أولاً: (والخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه) الاسم المرفوع واضح وهذا يشترك فيه كل الأسماء المرفوعة، المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن، كلها مرفوعات فيشملها الاسم المرفوع. قال: (هو الاسم المرفوع المسند إليه) يعني المسند إلى ما ذكر، إلى المبتدأ هو ذلك (الاسم المرفوع الذي أسند إليه) يعني إلى ما ذكرناه منذ قليل وهو المبتدأ، المسند إلى ذلك الاسم معنى المسند يعني الذي يوصف به أو يوضح به أو يخبر به أو يتحدث به عن ذلك المبتدأ المذكور منذ قليل، وهذا هو تماماً قولنا المسند إليه المخبر به المتحدث عنه، المقصود به الذي تكمل به فائدة المبتدأ فالمتحدث عندما يتحدث بجملة اسمية يبدأ بمبتدأ والكلام حينذاك لا يكون تاماً ولا مفيداً فائدة يسكت عندها ويكتفي بها السامع، وإنما تتم الجملة الاسمية بذكر الخبر فأنت عندما تقول: الرجل يتشوف السامع إلى وصفك فتقول: ما به؟ فتقول: كريم حينذاك يقف فتصله المعلومة التي يريدها ولا يسأل بعد ذلك لأن الخبر أتم الكلام إذن الخبر هو الذي تتم به الفائدة ولذلك ابن مالك في الألفية قال:

والخبر جزء متم الفائدة *** كالله بر والأيادي شاهدة

الخبر جزء متم الفائدة: يعني تتم به الفائدة مع المبتدأ ليس مع الفعل لأنه لا يكون مع الخبر وإنما يكون مع الفاعل أو مع نائب الفاعل ثم مثل له بقوله: الله بر والأيادي شاهدة. مثل بمثالين وهذه ميزة -يا إخوان- أبيات الألفية ولذلك أنا أوصي في مثل هذا المقام أوصي الإخوة المهتمين الحريصين على دراسة النحو وضبط قواعد العربية أن يهتموا بألفية ابن مالك، طبعاً الوصية هي بحفظ أبيات الألفية كلها، ولكن هناك من أبيات الألفية أبيات مضيئة وكلها مضيئة ولكن أقصد أبيات جامعة، لا يحسن لطالب علم النحو أن يجهلها وهي تلك الأبيات التي تغني عن ضبط القواعد الكثيرة يعني الآن في مثل هذا البيت الذي ذكرته الآن في تعريف الخبر حينما يقول:

والخبر جزء متم الفائدة *** كالله بر والأيادي شاهدة

أنتم تعرفون أن النظم أولاً سهل حفظه أسهل من النثر، هو في هذا عرف الخبر ومثل له بمثالين، لو أردت أن تحفظ صيغة نثرية فيها التعريف والتمثيل ربما يطول عليك الأمر أو يصعب عليك حتى لو قصر، لكن النظم سهل حفظه وبالذات إذا كان بمقدرة ابن مالك على الصياغة. ولعلي أذكر بعض الأمثلة السريعة وإن كان المقام ليس مقاماً لها ابن مالك مثلاً عندما يضبط حروف الجر العشرين لعلي ألمحت إليه بقوله:

هاك حروف الجر وهي: من ، إلى*** حتى ، خلا ، حاشا ، عدا ، في ، عن ، على

مذ ، منذ ، رب ، اللام ، كي ، واو ، وتا*** والكاف ، والباء ، ولعل ، ومتى

فإنك بحفظك هذين البيتين من أبيات الألفية تضبط هذه الحروف العشرين لو أردت أن تحفظها نثراً لضاع عليك بعضها مع الأيام لكن النظم يضبطها لك ويمنع من أن تذهب.

أضف إلى ذلك مثلاً من أبيات الألفية حديثه نحن سنتحدث -إن شاء الله تعالى- في لقاء قريب جداً في درس تالٍ لهذا الدرس -إن شاء الله تعالى- عن مسألة إن وأخواتها، ابن مالك تحدث في الألفية عن كان وأخواتها طبعا هي فقط إلماحة لحفز الهمم للاهتمام بأبيات الألفية وليس المقام مقام حديث عن كان وأخواتها وإن وأخواتها تحدث عن كان وأوخواتها وسنعرف أن كان وأخواتها التي هي الأفعال الناسخة حكمها أنها ترفع الاسم وتصب الخبر ثم لما انتهى أراد أن يتحدث عن الحروف الناسخة وهي إن وأخواتها وعملها هو عكس عمل إن وأخواتها تنصب الاسم وتنصب الخبر وتلك ترفع الاسم وتنصب الخبر، ماذا قال؟ أولاً: عول على تعريفه لعمل كان وأخواتها ثم جمع هذه الحروف الناسخة انظروا عندما قال:

لإن أن ليت لكن لعل *** كأن عكس ما لكان من عمل

هو تكلم فيما سبقه عن عمل كان وأخواتها ففي هذا البيت ذكر الحروف الناسخة كلها الستة وذكر حكمها أنها تنصب وترفع عكس عمل كان ثم مثل بأمثلة ثلاثة لثلاثة من الحروف الناسخة بأسمائها وأخبارها منصوبة الأسماء مرفوعة الأخبار بقولك:

إن زيداً عالم بأني *** كفء ولكن ابنه ذو ضغن.

ولعله هذا يأتي له تفصيل في وقته هذا فقط نوع من الإشارة إلى أهمية كثير من أبيات الألفية لضبط قواعد العربية عندما يحفظها طالب العلم فهذا يشوقه قبل أن يؤهله لمعرفة القاعدة ويشوقه للمزيد من دراسة هذا العلم المبارك لأنه يجعل مفاتيح هذا العلم بين يديه واضحة بتوفيق الله -سبحانه وتعالى-.

أقسام المبتدأ:

يبدأ بعد ذلك المصنف بما فعل مع الفاعل ونائب الفاعل بتقسيم الفاعل إلى ظاهر ومضمر ونائب الفاعل إلى ظاهر ومضمر أيضاً هو سيتحدث هنا عن أن المبتدأ أيضاً يقع ظاهراً ويقع مضمرا.

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–: (والمبتدأ قسمان ظاهر ومضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره والمضمر اثنا عشر وهي أنا ونحن وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ وهو وهي وهما وهم وهن نحو قولك: أنا قائم ونحن قائمون وما أشبه ذلك)

أولاً: أنا أكرر مرة أخرى التنبيه إلى ما سبق التنبيه إليه عندما يتحدث عن الضمائر الضمائر في باب الفاعل وفي باب نائب الفاعل وفي باب المبتدأ والخبر كلها اثنا عشر وذكرت لماذا هي اثنا عشر. لأن للمتكلم اثنين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة، أما الاثنان الخاصان بالمتكلم فهما المتكلم الواحد له ضمير وما فوق الواحد يعني اثنان فما فوق أو الواحد المعظم نفسه ضمير آخر فهنا أنا هذا للمتكلم الواحد، نحن لما فوق الواحد اثنين فما فوق وأيضاً للواحد المعظم نفسه هذا للمتكلم كله.

المخاطب خمسة والغائب أيضاً خمسة لماذا هو خمسة؟ لأن هناك مفرداً ومثنى وجمعاً المفرد مذكر ومؤنث وكل واحد له ضمير، المثنى المؤنث المذكر كلاهما له ضمير واحد لا يفترق في قولنا: أنتما المخاطب هذا يطلق على المذكر وللمؤنث، والغائب هما كذلك للمذكر والمؤنث. الجمع مذكراً كان أو مؤنثاً المذكر له ضمير والمؤنث له ضمير فأصبح للمخاطب خمسة اثنان للمفرد وواحد للمثنى واثنان للجمع، وكذلك الغائب فالمجموع اثنا عشر هذا للغائب.

الأمر الثاني: المصنف هنا في قوله: (نحو قولك أنا قائم ونحن قائمون) ثم قال: (وما أشبه ذلك) هو مثل الآن بالاثنين الخاصين بالمتكلم أنا ونحن قوله: (وما أشبه ذلك) يعني: مَثِّلْ أنت للباقي، كأنه يقول: أنا أختصر، أنا ماتنٌ مختصر، فأنت تستطيع أن تمثل للبقية بهذا النمط، بهذا السياق فتقول: في أنت أنت قائم أنت قائمة أنتما قائمان أنتم قائمون أنتن قائمات هو قائم هي قائمة هما قائمان هم قائمون وهن قائمات. هذا هو مقصوده بـ (وما أشبه ذلك) فاختصاره في محله لأنه واضح ودائماً الاختصار أو الاجتزاء عن الواضح وتركه إلى ذهن القارئ أمر مطلوب، يعني: أنت تتحدث في قضية معينة إذا علمت أنك بتمثيلك لبعض الأمور لا تحتاج إلى تمثيل الباقي وإنما هي من الأمور المسلمة الواضحة وكنت في مقام اختصار فاجعل الأمر أو كله إلى السامع، ولذلك في قضايا كثيرة يحسن أن تجعل السامع يفكر في الأمر ويستنبط هو ولا تعطيه كل شيء إلا إذا كان غير واضح، لا يمكن أن يصل إليه هو بنفسه.

هذا أمر الأمر الثاني: أنتم تلاحظون أنه هنا مثل بضمائر كل هذه الضمائر منفصلة: أنا نحن أنت أنت أنتما أنتن هو هي هما هم هن ضمائر منفصلة وذلك أن المبتدأ لايقبل الاتصال بمعنى أنه لا يكون المبتدأ ضميراً متصلاً بل يجب أن يكون المبتدأ ضميراً منفصلاً إذا كان ضميراً، فإذا كان اسماً ظاهراً فهذا شيء آخر، لكن إذا كان ضميراً لا يكون المبتدأ إلا ضميراً منفصلاً.

هناك أمر آخر في باب المبتدأ والخبر عندما يقسم الشيء إلى مفرد وغير مفرد مقصودهم بالمفرد ليس ما عدا المثنى والجمع لأنه في بعض المقامات إذا قيل المفرد يقصد به ما هو قسيم المثنى والجمع، لكن في باب المبتدأ والخبر إذا قيل: المفرد يقصد به ما ليس جملة ولا شبه جملة، الجملة معروفة الفعلية والإسمية. شبه الجملة هي الظرف والجار والمجرور تلك التي هي بمنزلة بين المفرد والجملة كما هي شبه الجملة بل هي للجملة أقرب لأنها متعلقة بعامل هذا العامل يجعلها في مقام الجملة إذا أضيف إليها، فإذن إذا قيل: المفرد فلا نعني به أنه ليس مثنى فنحن مثلاً عندما نقول: المبتدأ لا يكون إلا مفرداً، يعني أنه لا يكون جملة ولا شبه جملة ولا نعني أنه لا يكون مثنى ولا مجموعاً فإنه يقع مثنى ويقع مجموعاً فإننا نقول مثلاً: الرجال قائمون والمرأتان كريمتان فوقع هنا المفرد كما ترون جمعاً ومثنًى ولكنه مع ذلك نقول: هو مفرد يعني أنه ليس جملة اسمية ولا فعلية ولا شبه جملة يعني ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.

إذن لا يقع المبتدأ إذا كان ضميراً إلا ضميراً منفصلاً ولا يقع المبتدأ إلا مفرداً بمعنى أنه لا يكون جملة ولا شبه جملة ولذلك هذا ظاهر في الأمثلة طبعاً المصنف ما ذكر هذا لكنه ظاهر في أمثلته التي مثل بها وفي سرده للضمائر، سواء الظاهر منها في بداية التعريف أو الضمائر عندما قال: (والمضمر اثنا عشر وهي ... كذا وكذ) بسرده لها فبين أنه لا يكون إلا كذلك ثم بعد ذلك سيأتي الحديث عن الخبر بعده.

بالنسبة لنائب الفاعل إذا كان الفعل متعدياً لأكثر من مفعولين وضم الفعل المبني للمجهول فكيف يعرب المفعول به الثاني، هل يعرب مفعولاً به من دون ذكر يعني دون أن نحدد هل هو مفعول أول أو ثانٍ؟

السؤال الثاني: في قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ [الإسراء: ١] كلمة «سبحان» هنا إعرابها هي مفعول مطلق ولكن ما هو فعلها المحذوف أو تقديره ما هو؟

السؤال الثالث: جملة: عيد سعيد لماذا لا تعرب «سعيد» خبراً و«عيد» تعرب مبتدأ، أنك بحلقة سابقة ذكرت أن عيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو؟

بسم الله الرحمن الرحيم، أما فيما يتعلق بنائب الفاعل عندما يكون الفعل متعدياً لمفعولين فإن الذي ينوب عن الفاعل هو المفعول الأول، مثلاً عندما أقول: أعطيت الفقير مالاً أحذف الفاعل وهو التاء وأبني الفعل للمجهول وأنيب المفعول الأول أقول أُعطيَ الآن بنيت الفعل للمجهول وحذفت الفاعل الذي هو تاء المتكلم جعلت الفقير الذي هو مفعول أول نائب فاعل أُعطيَ الفقيرُ، ثم أبقي المفعول الثاني على حاله وأقول: مالاً على نصبه.

الإعراب: أُعطيَ الفقيرُ مالاً، أعطي: فعل ماضي مبني على الفتح مبني للمجهول،

الفقير: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو المفعول الأول، مالاً: مفعول ثانٍ، لأن نائب الفاعل يبقى مفعولاً أولاً في المعنى وإن كانت الصياغة والصناعة والإعراب أعرب بإعراب الفاعل، لكنه في المعنى هو المعطى فهو باق مفعولاً أولاً وإن كان نائباً عن الفاعل إذن يعرب ويبين حاله ويبقى المفعول الثاني على حاله.

في قولنا: سبحان الله أو قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾ «سبحان» هي كما قالت الأخت هي مفعول مطلق تقول ما فعله: تسبح والسبحان والتسبيح كلاهما مصدر لسبَّح فإذن التقدير: أسبح سبحانَ.

في عيد سعيد هي تقول لماذا لا نجعل عيد مبتدأ وسعيد خبر؟ لأنه ليست هذه جملة في قولنا: عيد سعيد، أنت وصفت العيد بأنه سعيد، لكنك لم تخبر عن العيد هذا، العيد السعيد ما به؟ إذن لابد أن تقدر مبتدأ تجعل هذا خبراً له يعني: هذا عيدٌ سعيدٌ عندما تقول: هذا عيدٌ سعيدٌ حكمت عليه بهذا الحكم حكمت على هذا بهذا الوصف بأنه عيد سعيد وسعيد هنا وصف لعيد وليست حكماً عليه.

الأمر الآخر: أيضاً صناعياً أيضاً أي صناعة نحوية لا يصح أن يكون عيد مبتدأ لأنه نكرة والمبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ وليس هنا في الجملة مسوغ – كما سيأتي إن شاء الله تعالى– يبيح الابتداء بهذه النكرة في مثل هذا المثال.

إذن جملة عيد سعيد ليست جملة؟

ليست جملة الجملة هي مع المقدر قبلها يعني: هذا عيد سعيد، هذا مبتدأ مقدر وعيد خبر لهذا المبتدأ المحذوف وسعيد صفة أو نعت للخبر.

بالنسبة للمؤلف ذكر في المتن أن (الخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه) فلو قلنا: محمد سافر، سافر ليست اسماً يعني خالف تعريف المؤلف هذا صحيح أم لا؟

السؤال الأول: الفعل الماضي المبني للمجهول إذا كان معتل الوسط بالألف مثل مات وفات وسار ونام مثلاً هل يصح بناؤها للمجهول؟ وهل جميع الأفعال اللازمة تبنى للمجهول أم هناك استثناءات؟

السؤال الآخر: في قوله تعالى: ﴿ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ﴾ [يونس: ٨٣] وفي آية قبلها: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِم مُّوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا ﴾ [يونس: ٧٥] لماذا ذكر في الأولى وملئهم وفي الثانية وملئه على أنها كلها مجرورة؟

الثالث: في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ ﴾[آل عمران: ١٤٥] أين اسم كان وخبرها في﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ﴾؟ وكيف تعرب ﴿وَمَا كَانَ﴾؟

السؤال الأول: يقول الله تعالى في سورة غافر: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ﴾ [غافر: ٢٦] الفعل المضارع هنا «أقتلْ» فالجزم هنا هل فيه أداة جزم محذوفة أم فيه طلب بالنسبة للجزم؟

في آية أخرى في سورة التوبة يقول الله تعالى عن نبيه محمد –صلى الله عليه وسلم–: ﴿وَلاَ تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾[التوبة: ٣٩] حذفت النون مع أن لا هنا ليست نافية؟

تنبيه أخير دائماً احرصوا عند الدعاء على الفصل بين الدعاء ولا هذه من مواضع وجوب الفصل فيقال: لا والله يحفظك، حتى لا نقع في إتباع الدعاء للنفي نفسه فكأنك تنفي الحفظ وأنت لا تقصده.

في ملاحظة الأخ الكريم الأولى الذي قال: إن المصنف قال في تعريف الخبر: (هو الاسم المرفوع المسند إليه) يعني المسند إلى المبتدأ مع أن الخبر يقع فعلاً، وهذا كلامه صحيح وبالفعل إذا قلنا: إن هذا تعريف فإن هذا تعريف غير جامع، لكن لعلنا نلتمس للمصنف عذراً أنه سيأتي بعد ذلك الحديث عن تقسيم الخبر في قوله: (والخبر قسمان مفرد وغير مفرد) سيأتي هذا بعد قليل ثم يبين أنه يقع جملة اسمية ويقع جملة فعلية وحينذاك يدخل فيه ما قبله، لكن على تعريفه الأول إذا اكتفينا به فلا يكفي تعريفاً وملاحظة الأخ في محلها.

بناء الفعل الأجوف للمجهول المقصود –يا إخوان– بالأجوف يعني ما كان حرفه الأوسط حرف علة مثل: قال وباع وسار فبناؤه على الصيغة الفصيحة هي أن يقلب ياءً لأن الأصل أن يضم أول الفعل ويكسر ما قبل آخره قبل آخره قبل الآخر هو حرف معتل ونحن نعرف أن الحرف المعتل إذا كسر الذي يناسبه أن يقلب ياء لأنك لا تكسر الواو لأن الكسر ثقيل عليه فإذن تقلبها ياء وإذا قلبتها ياء يثقل أن تبقى الضمة على الأول المبني للمجهول أوله

مضموم يضم أوله ويكسر ما قبل آخره في الماضي فيثقل أن تنتقل من ضمة إلى ياء فيكسر ما قبلها فأصل قال إذا أردنا أن نبنيه للمجهول نكسر ما قبل آخره وهو حرف العلة وإذا كسرناه الذي يناسب الكسرة من حروف العلة الياء فنقلبه إلى ياء فإذا قلبناه إلى ياء والقاف مضمومة فيثقل الانتقال من القاف المضمومة إلى الياء فنقلب الضمة كسرة فنقول: قيل، إذن هذا هو الأمر المتبع الفصيح في بناء الفعل المعتل الأوسط الذي يسمونه الأجوف الذي عينه حرف علة للمجهول أن يكسر أوله، معروف أنه يضم أول الحرف المبني للمجهول لكن يكسر هذا لمناسبة الياء لأنا قلبنا حرف العلة فيه ياء نقلب حرف العلة ياء لمناسبة الكسرة ونكسر ما قبله الذي هو الحرف الأول ليناسب هذه الياء، فنقول: قيل وبيع وسير إلى آخره، هذا بالنسبة للفعل الأجوف عند بنائه للمجهول، صياغته من اللازم نحن نقول: إن الأصل أن يبنى الفعل للمجهول إذا كان متعدياً وذلك حتى يكون له مفعول به وهذا المفعول به يصبح نائباً للفاعل لكن يمكن أن يبنى الفعل للمجهول، وإن كان لازماً ويكون حينذاك نائب الفاعل المصدر أو يكون الجار والمجرور الذي تعدي إليه بحرف الجر، المجرور بحرف الجر وحينذاك لا إشكال بل أحياناً يكون المصدر نفسه للفعل اللازم فتقول مثلاً في قام زيد: قيم والتقدير حينذاك تقدرنا بالفاعل المصدر المقدر أي قيم القيام ويمكن أن تقول: قيم في بيت فلان مع أن قام لازم لا يتعدى للمفعول به، ويكون المجرور بحرف الجر هو نائب الفاعل، قيم اليوم يكون الظرف هنا للفاعل إلى آخره على ما سبق تفصيله.

في مسألة: وملئه في الآية وملئهم، هو واضح أن الضمير في الآية يعود إلى فرعون، وفي ملئهم يعود إليه وإلى قومه فلا إشكال في إعادة الضمير حيناً إلى الشخص وحيناً إلى الجماعة إذا كان السياق يقتضي ذلك.

في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ﴾ «ذروا» فعل أمر كما ترى، وهو طلب «أقتل» هذا فعل مضارع ونحن عرفنا أن من جوازم الفعل المضارع الطلب أن الطلب كما تقول: ذاكر تنجح، تعالَ أكرمْك، فإذن الطلب من جوازم الفعل المضارع فإذن أقتل فعل مضارع مجزوم بالطلب الذي سبقه وهو الأمر في قوله: ذروني وعلامة جزمه السكون.

في قوله: ﴿ وَلاَ تَضُرُّونَهُ شَيْئًا ﴾ حينذاك لا ليست ناهية هو ينفي الضرر حين ذاك هي نافية وإذا كانت نافية فإنها لا تجزم ويبقى الفعل المضارع من الأفعال الخمسة مثبت النون لأنه مرفوع لأن لا النافية لا تجزم فالمقام هنا مقام نفي وليس مقام نهي.

بالنسبة للضمائر كما ذكر المؤلف أنها تقع مبتدأ هل يشترط أنها تقع في أول الجملة أم حيث ما وقعت نعربها مبتدأ؟

هناك سؤال في الحديث أعطيته أحد الزملاء يقول الرسول –صلى الله عليه وسلم–: (يقال حينئذ هديت وكفيت يعني أسألك)، دعني أسألك يا شيخ عن «يقال» حينئذ أليس يقال مبنياً للمجهول وحينئذ يكون نائب الفاعل ظرفاً؟

السؤال الثاني: كفواً هي قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤] كفواً إذا كانت خبراً مقدم فلماذا جاءت منصوبة؟

أنا نسيت في إعراب السائل منذ قليل الذي سأل عن قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ ﴾ «أن تموت» هنا أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر هو اسم كان ولنفس هو خبرها والتقدير وما كان الموت لنفس إلا بإذن الله، فإذن «أن تموت» أن وما دخلت عليه في تقدير مصدر اسم كان مؤخر ولنفس جار ومجرور خبر مقدم.

في قول الأخ الكريم في مسألة الضمائر المبتدأ بها قوله: هل تكون دائماً في الأول؟

هي شأنها شأن المبتدأ كما أن المبتدأ الأصل أن يكون في البداية ولكنه قد يتقدم عليه الخبر جوازاً، أنت تقول مثلاً: محمد كريم وعندما تريد الاختصار تقول كريم محمد فيبقى محمد مبتدأ في الحالين وإن تأخير وتقدم عليه الخبر، كذلك تقول: أنت كريم ولكن عندما تريد أن تؤكد على مسألة كرمه تخصه بهذا الأمر تقول: كريم أنت ويبقى أنت حينئذ مبتدأ، فإذن ليست القضية قضية أنه يجب أن يكون في بداية الكلام ولكن موقعه الأصلي هو بداية الكلام إلا أن الخبر قد يتقدم عليه جوازاً.

في الحديث «يقال» نعم هذا فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل حينذاك هو القول، فإما أن تقول: يقال القول أو يكون ما قيل في الحديث (هديت وكفيت ووقيت) يكون هو نائب الفاعل القول نفسه هو نائب الفاعل لأن جملة مقول القول الأصل فيها هي مفعول به للقول تقول قال فلان وتذكر جملته التي قالها. القول في الأصل هو في محل نصب مقول القول مفعول به ففي هذا المقام يكون أيضاً في محل رفع نائب الفاعل.

الأخ الكريم يقول: في «كفواً» لا أدري كيف أعربها هو، ولكن نصبها هنا ظاهر هي خبر «يكن» ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ يعني لم يكن أحد كفواً له، فأحد اسم يكن وكفواً خبر يكن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهي كان، هي وما تصرف منها هي ومضارعها ومصدرها وأمرها ترفع الاسم وتنصب الخبر هذا خبرها مقدم واسمها أحد مؤخر.

تقول: اختلفنا في نوع الطلب في هذه الجملة، هل تفعل خيراً تؤجر عليه، فهل الطلب هنا للاستفهام أم للتحضيض؟

لا.. هو للتحضيض هنا؛ لأن السائل لا يسأل عن فعل الخير ولكنه يأمره به بدليل أنه شوقه بذكر الأجر المترتب عليه، فهو إذن يحثه على فعله ولو كان يسأل ما شوقه إلى الأجر الذي يترتب عليه وإنما هو يطلب منه أن يفعله فيسمى هذا حينئذ تحضيضاً أو عرضاً إن كان بصيغة أخف.

تقول: هل يصح أن نقول: عام ألف وأربعمائة وست وعشرين أم وستة وعشرين؟

عند التذكير، طبعاً هذا لعلي يكون له حديث عن العدد لكن ما دام للمذكر نقول: ستة وعشرين، لكن عندما نقول سنة، سنة ألف وأربعمائة وست وعشرين، فهو يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر بالعكس، لاحظ ستة جاءت مع المذكر الذي هو العام، وأما مع المؤنث فنقول: ست ونحذف علامة التأنيث.

تقول: هل يجوز نحوياً أن نقول: الرجال قائمين على أن قائمين حال منصوبة بالياء؟

لا.. الحال لابد أن يبين حالة الفاعل مثلاً وقت وقوع الفعل وهنا ليس عندنا فعل يقع فيه الحال ولذلك لا يصح هذا الكلام تقول مثلاً: قابلت الرجال قائمين فأنت تبين حال الرجال عند مقابلتك إياهم هذا حينئذ نعم تكون حال، لكن عندما تقول: الرجال قائمون أنت الآن تصفهم بوصف، أنت تسند إليهم، تخبر عنهم، تبين حالهم هي خبر والخبر لابد أن يرفع فنقول: قائمون.

السؤال الأول: هو ما الأشياء التي تنوب عن الفاعل؟

السؤال الثاني: ما المقصود بوقوع المبتدأ اسماً مؤولاً.

ذكرت قبل قليل أنه إذا كان الفعل متعدياً لمفعولين ينوب عنه أول المفعولين، فما الحكم إذا كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل؟

إذا تعدي الفعل إلى ثلاثة مفاعيل ناب المفعول الأول عن الفاعل وبقي الثاني والثالث مفعولاً، تقول: أعلمت محمداً الخيرَ نافعاً، التاء فاعل، محمد مفعول أول، الخير مفعول ثانٍ، نافعاً مفعول ثالث، تبني الفعل للمجهول تحذف الفاعل الذي هو تاء الفاعل فتقول: أُعلِمَ، ترفع المفعول الأول أُعلمَ محمدٌ ثم تبقي المفعول الثاني الخيرَ مفعولاً ثانياً، ونافعاً مفعولاً ثالثاً، وتقول في إعرابك: محمد هنا نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو المفعول الأول.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، وأشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أحييكم أيها الإخوة المشاهدون والمشاهدات، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يكون هذا اللقاء مباركاً على من تحدث فيه استمع إليه، وأصغى، وانتفع به، كما أسأله -سبحانه وتعالى- أن يعلمنا العلم النافع ويرزقنا العمل الصالح وأن يلهمنا الصبر على أقداره وأن يوفقنا للرضا بما قسم لنا وأن يهدينا إلى الخير ويوجهنا إليه.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- في هذا اللقاء المبارك -إن شاء الله تعالى- في باب المبتدأ والخبر وقد كنا سألنا في ختام الحلقة السابقة السؤالين المعتادين في آخر كل حلقة:

أحدهما: كان عن الأشياء التي تنوب عن الفاعل.

والثاني: عن المقصود بمجيء المبتدأ مؤولاً بالاسم.

وأنا أسأل إن كان هناك إجابات في الموقع من الإخوة المتابعين فيمكن استعراض نموذج من هذه الإجابات، وإن لم يكن هناك إجابات فأنا أذكر الإجابة الصحيحة لهذين السؤالين.

وردت بعض الإجابات: تقول: بالنسبة للسؤال الأول: الأشياء التي تنوب عن الفاعل هي أربعة تقول: المفعول به والظرف والمصدر والمجرور بحرف الجر.

أما السؤال الثاني: فتقول: المقصود بوقوع المبتدأ اسماً مؤولاً أي مصدراً يقدر من الحرف المصدري مع فعله فيكون في محل رفع مبتدأ.

أيضاً تقول أخرى: إجابة السؤال الأول ما ينوب عن الفاعل المفعول به والجار و المجرور والظرف والمصدر وأيضا تقرن إجابتها بأمثلة.

أما في إجابة السؤال الثاني فتقول يقع المبتدأ اسما موؤلا بأن تكون الجملة إسمية مكونة من أن المصدرية وفعلها وتمثل بقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[البقرة: ١٨٤]

هذه الإجابات جيدة وهي إجابات صحيحة ونتمم بأنا قد عرفنا أن الأصل في النيابة عن الفاعل هو عن المفعول به، ولكن ينوب أشياء أخرى غير المفعول به في حالة فقده، كما ذكر المشاركون والمشاركات، أن المجرور بالحرف والظرف والمصدر، وأما ما يتعلق بمجيء المبتدأ مؤولاً بالاسم غير صريح فالمقصود به أن يأتي حرف مصدري مع فعله فيؤول هذا الحرف المصدري مع فعله باسم يعرب حينذاك هذا الاسم المؤول الذي هو مصدر يعرب مبتدأ ويقدر تقديراً والمثال الذي مثل به: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ مثال صحيح لأنه بتقدير «أن» والفعل الذي بعدها بمصدر نعربه مبتدأ ويكون خير خبر لهذا المصدر.

الآن نستعين بالله في البدء في الحديث عن تقسيمات الخبر من حيث الإفراد وغيره بعد أن تحدثنا في المرة السابقة عن المقصود بالمفرد وغير المفرد في هذا الباب.

أقسام الخبر

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: (والخبر قسمان مفرد وغير مفرد، فالمفرد نحو زيد قائم وغير المفرد أربعة أشياء الجار والمجرور والظرف والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره نحو قولك زيد في الدار وزيد عندك وزيد قام أبوه وزيد جاريته ذاهبة).

سبق الحديث في المرة الماضية عن أن المقصود بالمفرد وغير المفرد في هذا الباب ليس ما قد يتبادر إلى ذهن بعض المتعلمين مما تُعود عليه أنه هو قسيم للمفرد أعني المثنى والجمع. نحن نعرف أن العربية يقسم فيها المتحدث عنه أو تقسم فيها الأشياء إلى واحد أو اثنين أو أكثر من اثنين، ولكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة طريقة في الحديث عنه فيسمى الأول مفرداً ويسمى الثاني مثنىً ويسمى الثالث جمعاً، فالجمع في العربية على الصحيح أقله ثلاثة وأما الاثنان في العربية فلا يعدان جمعاً، بل لهما مصطلح خاص بهما أو لهما اسم خاص بهما واستعمال خاص بهما وهو المثنى وعلى ذلك هي أقسام ثلاثة.

هذا التقسيم ليس هو المقصود في باب المبتدأ والخبر فنحن عندما نتحدث عن المفرد وعن غير المفرد في باب المبتدأ والخبر إنما نتحدث عن واحد من ثلاثة أشياء فعندنا مفرد وعندنا ما ليس مفرداً ويشمل شيئين وهو الجملة وشبه الجملة فكأن المفرد في هذا الباب هو ضد الجملة أو ما أشبهها. المقصود بالجملة في العربية ما كان مكوناً من ركنين المبتدأ والخبر أو الفعل وفاعله أو نائب فاعله يعني الجملة الاسمية أو الفعلية، والمقصود بشبه الجملة ما أشبه الجملة وليس بجملة وذلك يعنى به الظرف والجار والمجرور، فإن سأل سأل وقال: كيف أشبه الظرف والجار والمجرور أشبها الجملة مع أنهما ليسا تركيباً إسنادياً كتركيب المبتدأ والخبر أو تركيب الفعل والفاعل؟

فالجواب: إن التقدير الصحيح في موضوع الظرف أو الجار والمجرور هو أنهما متعلقان بفعل أو ما يقوم مقام الفعل وحينذاك تنقلب الجملة إلى جملة اسمية فهي أشبهت هذه الجملة بذلك التقدير وعلى ذلك سمي الظرف والجار مع مجروره سميا شبه جملة.

إذن إذا أطلق غير المفرد في هذا الباب فالمراد به الجملة بنوعيها الفعلية والاسمية وشبه الجملة بنوعيه الظرف المكاني والزماني والجار والمجرور.

هذا ما يتعلق بالمقصود بقسمي الخبر اللذان أشار إليهما المصنف بقوله: (والخبر قسمان مفدر وغير مفرد).

فإن قال قائل: لماذا لم يوضح المصنف ذلك؟

الجواب: هو وضحه بالتمثيل قال: (فالمفرد نحو زيد قائم) هنا الخبر قائم مفرد لأنه ليس بجملة ولا شبه جملة وغير المفرد قال: (أربعة أشياء) هي في الحقيقة شيئان لكنه قسم كل واحد من هذين الشيئين إلى شيئين فالجملة قسمها إلى فعلية واسمية، وشبه الجملة قسمه إلى ظرف وإلى جار ومجرور فصارت أربعة أشياء ولذلك قال: (وغير المفرد أربعة أشياء الجار والمجرور والظرف والفعل مع فاعله) ويقصد بذلك الجملة الفعلية (والمبتدأ مع خبره) ويقصد بذلك الجملة الاسمية، ثم مثل لهذه الأمور الأربعة على الترتيب فقال: (زيد في الدار) هذا مثال للجار والمجرور (وزيد عندك) هذا مثال للظرف (وزيد قام أبوه) هذا مثال للجملة الفعلية.

وأرجو أن يركز معي الإخوة والأخوات المشاهدون والمشاهدات نحن نتكلم الآن عن الخبر فعندما نقول: الخبر جملة فإنما نعني قام أبوه فتقول زيد قام أبوه فهنا الخبر جملة فعلية وعندما نقول: زيد جاريته ذاهبة، جاريته ذاهبة هي الخبر وهي جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر.

هنا يحسن الإلماحة إلى شيء طريف وهو يتردد في أذهان بعض الناس يسأل ويقول:

- لماذا النحويون كثيراً ما يمثلون بـ«زيد»؟

- وهل عدمت العربية أسماء أخرى حتى نحشو كتب النحو بـ«زيد»؟

أقول: النحويون إذا أرادوا أن يمثلوا لاسم مذكر، طبعاً النحو هو علم التطبيق وعلم الأمثلة ولو فتحت كتاباً نحوياً سواء كان تراثياً أو معاصراً فإنه لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من خمسة، ستة... إلى عشرة أمثلة، يعني جمل ممثل بها، فهم محتاجون إلى التمثيل كثيراً، إذا أراد النحويون أن يمثلوا لاسم مذكر مثلوا بـ«زيد» فإن احتاجوا لاسمين مذكرين مثلوا بزيد وعمرو، فإن أرادوا اسماً ثالثاً مثلوا ببكر فقالوا: أعلم زيد عمراً بكراً منطلقاً، وإن أرادوا التمثيل لاسم المؤنث مثلوا بهند هذا في غالب كتب النحو فإن احتاجوا إلى اسم آخر مثلوا بدعد فإن احتاجوا إلى اسم ثالث مثلوا بجُمْل، وهذا اسم من أسماء العرب، اسم للمؤنث.

فإن قال قائل: لماذا هذه الأمثلة بالذات؟

فالجواب يتفق النحويون والصرفيون على أن الأصل في أصول الكلمات العربية أن تكون على ثلاثة أحرف فإذن أقل الكلمات مكون من ثلاثة أحرف، فلو جاءتنا كلمة مكونة من حرفين مثلاً أو من حرف واحد فإنا نقول: قد حذف من هذه الكلمة حرف أو أكثر، فإذن أقل ما تتكون منه الكلمات ثلاثة أحرف فأقل الأسماء ما تكون من ثلاثة أحرف.

أنت تريد اسماً خفيفاً لتمثل به كثيراً فأخف الأسماء ما تكون من ثلاثة أحرف هذا واحد،

أخف الحركات وتسميتها حركة أيضاً فيها تجوز أخف العلامات التي يبنى عليها الحرف هي السكون أي عدم الحركة هو الأخف فالسكون هو أخف الحركات مطلقاً إذا صح أن نجعلها مع الحركات وإن كان السكون هو عدم الحركة، فإن أمكن أن نأتي باسم على أقل الحروف وأخف الحركات فهذا هو المطلب؛ لأننا نحتاج إلى تكرار التمثيل، فنحتاج إلى شيء خفيف لا يطيل علينا الحديث، ويسهل علينا نطقه وكتابته؛ لذلك هم أتوا بهذه الكلمات والأسماء التي ذكرتها المذكرة والمؤنثة ليمثلوا بها كثيراً لأنها من أقل الأسماء حروفاً.

الحرف الأول: لا يستطيعون تسكينه لأن العربي لا يبدأ بساكن، والحرف الآخر الثالث لا يستطيعون أن يسكنوه لأنه عليه علامات الإعراب، فإذن الذي يمكن أن يبحثوا عنه ما كان ساكن الوسط فأخف الأسماء إذن ما تكون من ثلاثة أحرف وسكن وسطه، وهذه الأسماء الستة زيد وعمرو وبكر وهند ودعد وجمل كلهأ أسماء ثلاثية ساكنة الوسط.

فإن قال قائل: لماذا لا يمثلون بعمر؟ قلت: عمر صحيح أنه ثلاثي ولكنه أولاً محرك الوسط والمحرك الوسط أثقل من ساكن الوسط، وثانياً هو ممنوع من الصرف فإذا أرادوا أن يمثلوا للكسرة مثلاً ما استطاعوا أن يظهروها على هذا الحرف وهم يحتاجون إلى أسماء تظهر عليها الحركات كلها ليحسن التمثيل بها، إذن تمثيلهم بهذه الكلمات الأسماء مقصود فلو أنهم مثلوا مثلاً بعبد الله مع أنه من خير الأسماء لطالت كتب النحو لأنها لا تكاد تخلو الصفحة

أو الموضوع الواحد من مواضيع النحو من الأمثلة الكثيرة؛ فلذلك هم يسعون إلى الاختصار وهذا هو ما دعاهم إلى التواطؤ أو التعارف على التمثيل بهذه الأمثلة، ثم أصبحت عرفاً بين النحويين لهذه العلة التي ذكرتها بالذات.

مجيء الخبر شبه جملة:

يحسن هنا في مقام الحديث عن الخبر الجملة وشبه الجملة التنبيه إلى بعض الأمور عندما نقول: إن الخبر شبه جملة أعني به الظرف أو الجار والمجرور، هذا هو رأي الكوفيين أن الظرف أو الجار والمجرور شبه الجملة هو الخبر، فإذا قلت: محمد عندك فالكوفيون يقولون: محمد مبتدأ وعندك هذا الظرف «عند» ظرف مكان منصوب وهو مضاف والكاف مضاف إليه شبه الجملة خبر.

البصريون يقولون: ليس هذا هو الخبر، الخبر هو ما يتعلق بها، كيف ما يتعلق بها؟

هم يقولون: إن الجار والمجرور والظرف لابد له من متعلق كيف متعلق؟ يعني عامل، شيء يعمل فيهما، فعل أو ما يقوم مقام الفعل يصح إيقاع هذا الفعل أو الحدث في هذا الظرف فإذا قلت مثلاً: زيد عندك يقولون: التقدير زيد استقر عندك أو زيد مستقر عندك لأنك إذا قلت عندك ماذا يفعل عندك فيقدرون له هذا الفعل، البصريون يقولون ذلك الفعل أو المشتق استقر أو مستقر مقدر هو الخبر وليس الظرف أو الجار والمجرور، والكوفيون يقولون تسهيلاً: لا.. الخبر هو الجار والمجرور، وكل له حجة كما رأيت، فالبصريين يقولون المتعلق هو الخبر لأنه هو الذي ينبني عليه المعنى فإذا قلت: زيد عندك. أنا أريد أن أحكم عليه بالاستقرار في هذا المكان فإذن استقر أو مستقر هو الحكم فهو الخبر في الحقيقة.

الكوفيون يقولون: إن من التسهيل أن نعرب الموجود خبراً ولا نلجأ إلى التأويل إلا في الشيء البعيد الذي يحتاج إلى تقدير.

ومن النحويين من قال: الخبر هما معا المتعلق وشبه الجملة أعني الظرف أو الجار والمجرور هما الخبر مع بعضهما.

الإخبار عن الجثة:

أيضاً مما يحسن التنبيه إليه إذا كان المبتدأ جسماً ويطلقون عليه الجثة أو الذات، يعني ليس معنى من المعاني وإنما هو جسم من الأجسام أو جثة يعني محسوس، قالوا: إنه لا يخبر عنه بالظرف الزماني، كيف ذلك؟ ما تقول مثلاً محمد اليوم لكنك تخبر عنه بالظرف المكاني فتقول محمد عندك، فإذن هذا أمر يحتاج التنبه إليه أنه الظرف الزماني لا يخبر به عن الذوات وإنما يخبر بالمكان، أما المعاني فإنه يصح أن تخبر عنها بالمكان وبالزمان، المعاني إذا كان معنى من المعاني تقول مثلاً الصوم اليوم فاليوم هنا كما ترى ظرف زمان ومع ذلك أخبر به عن المعنى وهو الصوم فإذن يخبر به عن المعاني ولكن لا يخبر به عن الذوات.

الأسماء مثل محمد وغيره

لا يخبر بالزمان عنها لأنك لا تصف هذه الأشياء بزمان.

وتسمى بأسماء الذوات

ذوات أو الأجسام يعني الأشياء المحسوسة، لكن تخبر عن المعنى بالزمان أو بالمكان لا إشكال، لا إشكال أن تخبر بالزمان عن المعنى تقول: الصوم اليوم أو الصوم عندك لأن الصوم معنى من المعاني ليس جسماً لكنك تقول: زيد عندك ولا تقول: زيد أمس فلا يخبر بالزمان عن الذات أو عن الأجسام أو الأشياء التي لها ذات مجسمة، الأشياء المحسوسة.

روابط جملة الخبر:

إذا وقع الخبر جملة، نحن الآن نقول: إن المبتدأ لا يقع إلا مفرداً، الخبر يقع مفرداً ويقع غير مفرد وهي الجملة وشبه الجملة، الجملة فعلية واسمية وشبه الجملة الظرف والجار والمجرور إذا وقع الخبر جملة فلابد فيه من شيء يربطه بالمبتدأ كيف ذلك؟

١- الضمير:

عندما نأتي أولاً بالمتبدأ ثم نأتي بجملة فعلية مكونة من فعل وفاعل أو نأتي بالمبتدأ ثم نأتي بجملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، فإن هذه الجملة الجديدة التي هي جاءت بعد المبتدأ تصبح كأنها مستقلة غير مرتبطة بالمبتدأ. مثلاً عندما نقول: محمد ... ثم نأتي بجملة نضعها خبراً نقول: أخوه كريم، «أخوه» مبتدأ و«كريم» خبر والجملة كلها خبر لمحمد فوقع الخبر جملة اسمية كما رأيت، لما كان الخبر مكوناً من جملة إسناد كامل، ربما يبتعد في النطق ويستقل عن المبتدأ احتجنا أن نجعل فيه شيئاً يربطه بالمبتدأ ليحصل تواصل بين المبتدأ والخبر لأن الخبر الآن طويل ولو لم يكن فيه ما يربطه بالمبتدأ لما تركبت الجملة ولما ارتبط بعضها ببعض، فلذلك لابد من الارتباط، هنا في قولي: محمد أخوه كريم عندنا ضمير الهاء في «أخوه» أخو مَنْ؟ أخو محمد فأعدنا الضمير الهاء إلى محمد

فارتبطت جملة الخبر بالمبتدأ، إذن لابد من رابط، لكن لو قلت: محمد الوالد كريم، الوالد مبتدأ وكريم خبر، ولكن لا علاقة لها بمحمد فلا ارتباط بين المبتدأ وجملة الخبر فلا يصح هذا الإخبار بالجملة الإسمية.

إذن لابد في الخبر الواقع جملة من أن يوجد فيه رابط، رابط يعني صلة شيء يصله بالمبتدأ لأن الخبر هنا طويل فيحتاج إلى أن يوجد فيه شيء يصله بالمبتدأ ليحصل التقارب والتجانس مع طول الفصل وكثرة كلمات الخبر الذي هو جملة.

قد يقول قائل: طيب ننظر إلى قول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾[الإخلاص: ١] «قل» هذه فعل أمر والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، «هو» هذا ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، ثم «الله أحد» جملة اسمية لفظ الجلالة مبتدأ و«أحد» خبر، وقع الخبر الآن جملة اسمية، طيب ليس فيها ضمير يعود إلى «هو» يربطها، فليس هناك رابط؟ نقول: لا.. صحيح ليس هناك رابط وليس فيه ضمير، لكن معنى الخبر هو معنى المبتدأ؛ لأنك عندما تقول: «قل هو» هو ماذا؟ أي الشأن الذي أريد أن أتحدث فيه، الأمر الذي أؤكد على أهميته، الأمر الذي انتدبت للحديث عنه، الأمر الذي طلب مني أن أخبركم به أيها الناس أن الله واحد.

إذن «هو» بمعنى الشأن أو الأمر و«الله أحد» هذا هو هذا الأمر فإذن المبتدأ هو الخبر ومن هنا تتحرر القاعدة النحوية إذا وقع الخبر جملة فإن كان هو المبتدأ في المعنى فلا يحتاج إلى رابط وإن كان غير المبتدأ فلابد له من رابط يربطه بالمبتدأ.

وقد مثلت لهذا ومثال المصنف هنا واضح في قوله: (زيد قام أبوه) الخبر الآن جملة فعلية، زيد مبتدأ، قام أبوه جملة فعلية واقعة خبراً وفيها ضمير وهو الهاء في أبوه يعود على زيد فارتبطت الآن الجملة الفعلية الواقعة خبراً بمبتدأ وفي قولنا: (زيد جاريته ذاهبة) الهاء في (جاريته) مضاف إليه يعود إلى (زيد) فارتبطت الآن الجملة الاسمية الواقعة خبراً بالمبتدأ وهذا يوحي أن أكثر الروابط استعمالاً الضمير وهذا هو الأصل في الربط لأن الضمير هو الذي يعود إلى ما سبق ولذلك نقول: إن غالب ما يربط بين جملة الخبر والمبتدأ هو الضمير، والأمثلة واضحة في هذا.

فإن قال قائل مثلاً يعني في مثالنا الآن في مثال المصنف عندما قال: زيد قام أبوه واضح فيه ضمير وهو الهاء زيد جاريته ذاهبة واضح أيضاً فيه هاء تعود على زيد، لكن هناك مثال عند النحويين يقولون: البر صاعان بدينار، البر مبتدأ، صاعان مبتدأ ثانٍ. وبدينار جار ومجرور خبر والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول وقع الخبر الآن جملة اسمية وليس فيها رابط وليس فيها ضمير، قالوا: هنا فيه ضمير ولكنه مقدر البر صاعان منه بدينار.

إذن هذا الرابط قد يظهر وهو الأكثر والغالب، وقد يقدر، لكن لا يقدر إلا إذا كان معروفاً للسامع فإن كان السامع لا يعرفه فلا يصح أن نقول: إنه مقدر بل لابد من إظهاره.

٢- الإشارة إلى المبتدأ:

هناك أشياء أخرى تربط جملة الخبر بالمبتدأ غير الضمير وإن كان الضمير هو الأكثر وهو الأصل في الربط بين جملة الخبر والمبتدأ، منها مثلاً في قول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾[الأعراف: ٢٦] «لباس» المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف و«التقوى» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسر المقدرة على الألف منع من ظهوره التعذر اسم مقصور، ثم جائتنا جملة «ذلك خير»، «ذلك» مبتدأ و«خير» خبر، وذلك كما ترى اسم إشارة مبني على السكون واللام للبعد والكاف للخطاب و«خير» خبر.

الجملة الاسمية واقعة خبراً ليس فيها ضمير يعود على «لباس» الذي هو مبتدأ ولكن فيها إشارة إليه ذلك أي «ذلك اللباس» أي لباس التقوى ذلك اللباس خير فالإشارة إلى الشيء أيضاً رابط يعني عندما تشير إلى الشيء فأنت تربط الكلام به، فإذن الإشارة إلى المبتدأ من الروابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ.

٣- إعادة المبتدأ بلفظه:

عندما نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴾[القارعة: ١: ٣] ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾﴾ [الحاقة: ١: ٢] «الحاقة» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «ما» اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثانٍ و«الحاقة» خبر والمبتدأ الثاني وخبره جملة اسمية وقعت خبراً للمبتدأ الأول وليس فيها ضمير يعود على الحاقة وليس فيها إشارة إذن كيف ربطت جملة الخبر بالمبتدأ؟

الجواب: الآن كلمة «الحاقة» موجودة في الخبر فأعيد المبتدأ بعينه بلفظه، أعيد في الخبر هذا يكفي رابطاً إذن من الروابط أن نعيد المبتدأ مرة أخرى وهذا يكفي لأنا ارتبطنا به.

إذن أي نوع من الروابط أي شيء يربط لنا جملة الخبر بالمبتدأ يكفينا لتصح الجملة خبراً عن المبتدأ، الأصل في ذلك نعم الضمائر، ولكن قد يشار إلى المبتدأ فتكفي الإشارة وقد يعاد المبتدأ بنفسه فإذا أعيد أغنى ذلك عن الإضمار أو الإشارة إليه.
هذا في الجملة الإسمية؟
هذا في الجملة الاسمية نعم في الجملة الاسمية وجود الرابط، لكن أيضاً في الجملة الفعلية أيضاً لابد أن تكون مرتبطة والجملة الفعلية ارتباطها سهل لأن الفعل غالباً يكون فاعله أو مفعوله هو الرابط فمثلاً إذا قلت: زيد أكرمته فالضمير موجود إذن الرابط أيضا في الجملة الفعلية وليس في الاسمية فقط، بل في الاسمية والفعلية، لكن غالباً في الجملة الفعلية يكون الرابط هو الضمير في قولك: زيد أكرمته، الهاء المفعول به ضمير يعود إلى زيد فارتبطت الجملة، لكن لو قلت: زيد أكرمت خالداً ما فيه ارتباط فإذن الجملة غير صحيحة الإخبار بالجملة هنا غير صحيح لعدم وجود الرابط الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ.
﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾[الحاقة: ١و٢]﴾ كيف يكون إعرابها؟
«الحاقة» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. «ما» اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ ثانٍ ونقول مبتدأ ثانٍ لأن المبتدأ الأصلي هو الأول هذا الثاني وهو جزء من جملة الخبر، «الحاقة» الأخرى خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر للمبتدأ الأول.
نحتاج إلى شيء من الوقت للمواصلة في هذا مع أني أفتح المجال الحقيقة لمن كان عنده استفسار من الإخوة سواء عن طريق الاتصال أو عن طريق الموقع سواء كان في الموضوع بذاته وهذا أحب إلينا أو أسئلة عامة لكن تكون مفيدة للعموم غالباً وأيضاً مما تمس الحاجة إليه ولا يستغرق الوقت الذي خصص للموضوع الأساسي؛ لأن هذا من أهداف هذا اللقاء هو خدمة طلبة العلم حتى في الموضوعات اللغوية وفي الأسئلة اللغوية السريعة الأخرى غير المحددة فهذا أحد المجالات التي يمكن أن يستفيد فيها طالب العلم بالسؤال عن بعض القضايا السريعة وبالذات ما كان النفع بها عاماً.
الابتداء بالنكرة:
نحن نعرف أن هناك قاعدة يقولون: الحكم على الشيء فرع عن تصوره. هذه قاعدة منطقية يعني أنت لا تستطيع أن تحكم على الشيء وأنت لا تعرفه لابد أولاً أن تعرفه معرفة كاملة ثم بعد ذلك تحكم عليه أما أن تحكم على ما لا تعرف فأنت بهذا تكون قد أخطأت في حقه لأن عليك أن تتعرف على الشيء أولاً ثم تحكم عليه من سابق معرفة.
الخبر حكم على المبتدأ، الرجل كريم حكمت على الرجل بالكرم فإذن الخبر حكم على المبتدأ، إذن لابد أن يتصور المبتدأ حتى يصح الحكم عليه، تصور المبتدأ لابد أن يكون معروفاً محدداً ولذلك قالوا: يشترط في المبتدأ أن يكون معرفة، قد يكون الخبر معرفة وقد يكون نكرة لأنه حكم والحكم لا يلزم فيه التعريف لكن المحكوم عليه لابد أن يعرف ويتصور ليصح الحكم حتى ما يكون الحكم من فراغ أو من جهل فإذن شرط المبتدأ أن يكون معروفاً في الصناعة النحوية أن يكون معرفة والمعارف معروفة أنواع المعارف فلابد إذن أن يكون المبتدأ معرفة للحكم عليه تطبيقاً لهذه القاعدة: الحكم على الشيء فرع عن تصوره، إذن لا يقع المبتدأ نكرة إلا إذا كان بمنزلة المعرفة أو قريباً من المعرفة يعني إذا أمكن الحكم عليه، قد يقول قائل: نحن نعرف أن الاسم المعرفة هو الذي يمكن الحكم عليه لأنه معروف فكيف إذا كان نكرة؟ هل يمكن الحكم عليه؟
الجواب: هناك بعض الأمور التي تقرب النكرة إلى المعرفة، نعم هو يبقى نكرة ولكنه يمكن الحكم عليه لأنه انتقل من مرحلة الشيوع وعدم التهديد إلى مرحلة قريبة من التعريف فصح حينذاك الحكم عليه لذلك لابد أن يكون هناك ما يسمونه بالمسوغات، مسوغات يعني الأشياء التي تبيح الابتداء بالاسم وهو نكرة، طبعاً إذا كان نكرة مطلقة هكذا دون شيء يحددها فلا يصح الابتداء بها، لكن إذا وجد نوع تحديد نوع من أنواع التحديد أي نوع وقد نص على أكثرها العلماء وقاسوا على بقيتها فإنه حينذاك تقترب النكرة من المعرفة فيصح الحكم عليها ومن ثم يصح الابتداء بها لذلك ابن مالك قال في الألفية:
«ولا يجوز الابتداء بالنكرة» هذا حكم عام وعرفت لماذا؟ «ما لم تفد» كيف تفيد؟ يعني ما لم تكن هذه النكرة مفيدة، غير شائعة شيوعاً تاماً فيها نوع من التحديد لم يذكر ابن مالك في الألفية المواضع تحديداً وإنما مثل بأمثلة قال: «كعند زيد نمرة». قال:
ولا يجوز الابتداء بالنكرة *** ما لم تفد كعند زيد نمرة

هنا عندما نعرب قولنا: «عند زيد نمرة»، «عند» ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف و«زيد» مضاف إليه مجرور، وظرف المكان متعلق بمحذوف وهو خبر مقدم و«نمرة» النمرة –هي نوع من أنواع الأكسية واللباس– هي مبتدأ وأنتم كما ترون مبتدأ مرفوع نمرة هنا كما ترى نمرة نكرة ومع ذلك صح الابتداء بها قيل: لماذا صح الابتداء بها؟ قالوا: لأنه قد تقدم الخبر عليها وهو الظرف وإذا تقدم الخبر الظرف على المبتدأ النكرة صار فيه نوع من التخصيص لأن التقديم أحد وسائل التخصيص والتخصيص يزيل بعض الشيوع عن النكرة فيبيح بذلك الابتداء بها.

إذن مسوغات الابتداء بالنكرة وهي باقية على نكرتها:

١- أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف: قال: «كعند زيد نمرة».

٢- أن يتقدم عليها استفهام: نحو: هل فتى فيكم، «هل» هذه حرف استفهام مبني على السكون و«فتى» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره وقدرت هنا للتعذر لأنه اسم مقصور، و«فيكم» في حرف جر و«كم» ضمير متصل في محل جر بحرف الجر «في» والجار والمجرور أو متعلق الجار والمجرور هو خبر وأنت ترى أن «فتى» نكرة وقد وقع مبتدأ قالوا: الذي سوغ الابتداء به أنه قد سبق باستفهام «هل» وسبقه باستفهام يعطيه نوع تحديد فيبعد بعض الشيوع عنه ويسوغ الابتداء به وإن كان نكرة.

٣- أن يتقدم عليها نفي: قال ابن مالك: فما خل لنا، «ما» حرف نفي مبني على السكون «خل» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «لنا» اللام حرف جر «نا» ضمير متصل مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر فإذن الخبر وقع جاراً ومجروراً هنا «خل» هو المبتدأ وكما ترى هو نكرة ومع ذلك أعرب مبتدأ قالوا: لأنه اكتسب نوع تخصيص بسبقه بالنفي «ما» فإذا سبق الاسم النكرة بنفي كما قلنا منذ قليل بسبقه باستفهام صار هذا مسوغاً له أن يبتدأ به ولذلك نقول: إن من مسوغات الابتداء بالنكرة هنا أنها سبقت بنفي.

٤- أن تكون موصوفة: قال ابن مالك: ورجل من الكرام عندنا، «رجل» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «من» حرف جر و«الكرام» اسم مجرور والجار والمجرور متعلقان بمحذوف أو على رأي البصريين أو هما نفسهما صفة أو نعت يعني إما المتعلق هو النعت أو الجار والمجرور على رأي الكوفيون هو النعت لرجل، «عندنا» هنا «عند» ظرف مكان منصوب وهو مضاف و«نا» مضاف إليه وظرف مكان متعلق بمحذوف هو الخبر، «رجل» مبتدأ وهو نكرة، لكنه لما وصف بأنه من الكرام صار هذا فيه نوع تخصيص له فسوغ الابتداء به.

٥- كون النكرة عاملة:

قال: «ورجل من الكرام عندنا ورغبة في الخير خير»

«رغبة» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، «في» حرف جر و«الخير» اسم مجرور «خير» خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

رغبة في الخير خير، رغبة كما ترى مبتدأ وهو نكرة ولكنه وقع هنا مصدراً والمصدر مع مشتقاته تعمل أحياناً عمل الفعل ولذلك الجار والمجرور في الخير متعلقها أو الذي عمل فيها ونحن نعرف أن الظرف كما قلت منذ قليل الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق إما أن يكون فعلاً أو مشتقاً أو مصدراً هنا متعلق الجار والمجرور في الخير هو المصدر رغبة فهو العامل في الجار والمجرور على الحقيقة فلما كانت النكرة عاملة اكتسبت نوع تخصيص فساغ الابتداء بها.

قال: «وعمل بر يزين»، عمل مبتدأ وهو مضاف وبر مضاف إليه مجرور يزين فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو والجملة الفعلية هو يعود إلى الفعل وهنا الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ هو الضمير الفاعل والجملة الفعلية في محل رفع خبر. وكما ترى «عمل» مبتدأ مع أنه نكرة وإنما ساغ الابتداء بالنكرة هنا لأنه مضاف إلى بر فليس عمل مطلق وإنما هو عمل بر فتخصص نوع تخصيص فساغ الابتداء به قال: «ورغبة في الخير خير وعمل بر يزين»، قال: «وليقس ما لم يقل» هذا ابن مالك يقوله، فيقول: قيسوا عليه ما ترون من الأمثلة، ما كان يخصص النكرة أو يقربها من المعرفة فهذا يسوغها.

ابن عقيل وهو أحد شراح الألفية أوصل المسوغات إلى نيف وثلاثين مسوغاً لأنه استرشد بقول ابن مالك: وليقس مالم يقل، فصار كل شيء يبعد النكرة عن الشيوع يجيز عنده وهذا كلامه هو رأي صحيح يجيز عنده الابتداء بالنكرة.

إذن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة ومسوغ الابتداء بالنكرة بإطلاق هو أن تكون مفيدة وإفادتها أن تتخصص نوع تخصيص فتبتعد من شيوع النكرات وتقترب من تحديد المعارف ولو كان هذا الاقتراب عن بعد.

العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر:

نبتدئ بمقدمة في العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر.

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي ثلاثة أشياء: كان وأخواتها وإن وأخواتها وظننت وأخواته)

هو الآن بدأ بالحديث عن النواسخ، ما يسميه العلماء بالنواسخ، النسخ: هو الإزالة ونسخت الشيء أزلته والمقصود بالنواسخ هنا نحن لا نزال في باب المبتدأ والخبر وهذه الأشياء التي سيذكرها هو عنون بها بقوله: العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، إذن هي أشياء مرتبطة بالباب وهي تنسخ الحكم، معنى أنها تنسخ الحكم يعني أنها تزيل حكم المبتدأ والخبر.

المبتدأ والخبر حكمهما الرفع المبتدأ مرفوع والخبر مرفوع هذه النواسخ ثلاثة أنواع كما قال: (وهي ثلاثة أشياء كان وأخواتها وإن وأخواتها وظننت وأخواته) فرق بينها أو جعلها ثلاثة أقسام لأن من هذه الأنواع -وهو النوع الأول وهو كان وأخواتها- ما ينسخ حكم الخبر وحده ويبقي المبتدأ مرفوعاً فكان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر فالمبتدأ بقي مرفوعاً ولكن الخبر نصب، إن وأخواتها بالعكس تنسخ حكم المبتدأ لأن إن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر.

ظننت وأخواتها تنسخ الاثنين معاً لأنهما تقلب المبتدأ والخبر مفعولين فتنصبهما ولذلك فرق بينها، منها ما ينسخ حكم الأول وحده ومنها ما ينسخ حكم الثاني وحده ومنها ما ينسخ حكمهما معاً ولذلك جاء التفصيل أو التقسيم على هذه الطريقة وهو قوله وهو ثلاثة أشياء سيبدأ بعد ذلك بالحديث عن كل واحد من هذه الأشياء وهو سيبدأ بكان وأخواتها وسيبين حكمها وسيذكر هذه الأفعال الناسخة التي هي كان وأخواتها.

كان وأخواتها:

وسميت كان وأخواتها: قيل: لأن هذا هو المعروف في الأبواب النحوية سواء كانت في الأدوات أو في العوامل أو في غيرها أن يكون هناك واحد منها يسمونه أم الباب وهو الأكثر استعمالاً والأقل اشتراطاً لشروط العمل وأيضاً مشتقاته تكون عاملة، وما كان كثير الاستعمال، ولا شروط في عمله يسمى أم الباب أما البقية فإنها لا تعدم أن تكون إما أن تكون قليلة الاستعمال أو يكون هناك شروط معينة للعمل بها ولذلك كان هذا الباب يسمى باب كان وأخواتها كما قيل من قبل أن «أن» هي أم نواصب المضارع وأن «لم» هي أم جوازم الفعل المضارع إلى آخره.

السؤال الأول: بخصوص أني سمعت أكثر من شخص متخصص في اللغة العربية بخصوص دراسة الآجرومية ودراسة المتون العلمية فالبعض يقول: لا تدرس إلا الآجرومية ثم انتقل إلى الألفية لا تضيع وقتاً بملحة الإعراب أو قطر الندى فما مدى صحة هذا القول، هل هو صحيح أو يعتمد على الطالب؟ لأني أنا شغوف باللغة العربية فأريد أن أتدرج فلا أريد أن أنتقل من الآجرومية إلى الألفية مع أني ممكن أن أضبط الألفية حفظاً وإتقاناً لكني أريد أن أتدرج فهل الأفضل لي أن أتدرج أم أنتقل من الآجرومية إلا الألفية؟

السؤال الثاني: في الحلقات الماضية ما تابعتها فكيف استطيع أن أستدركها من بداية الآجرومية هل هي موجودة على الإنترنت أو في برنامج مسجل؟

هي موجودة على موقع الأكاديمية الإسلامية بشكل صوتي عبارة عن أشرطة صوتية تستطيع أن ترجع إليها عبر موقع الأكاديمية الإسلامية المفتوحة

سؤالي هو يكثر في النشرات الإخبارية أن نسمع لفظة الدُوَلي كأن يقال المطار الدُوَلي والمؤتمر الدُوَلي فالصحيح أن يقال الدُّوَلي أم الدَّولي لأنا نعلم أن ياء النسب لا تضاف إلا إلى الاسم المفرد وكذلك لفظة مُسَوَّدَة الدستور الصحيح أن يقال مُسَوَّدَة أو مُسْوَدَّة أرجو من فضيلتكم توضيح الصواب في هذا؟

مسألة طالب العلم وحرصه مسألة البدء بالمتون العلمية وشرحها فهذا خير كثير أن يتيسر للإنسان أن يدرس المتون ويتدرج فيها فهذا مطلب، الآجرومية من أهم مزاياها الاختصار يعني هي لقيت رواجاً لكثرة دراستها لا لكونها أميز المتون لكن حظيت بالقبول لكثرة ما تشرح وتدرس وهذا لا يمنع أن هناك ما هو بجودتها لكن هي ميزتها الاختصار الشديد فالبدء بها مطلب، وكما قال الأخ إذا تيسر للإنسان أن ينتقل منها إلى ما فوقها فطيب، بعض الناس عنده من المقدرة والعلم ما يكفيه للانتقال إلى ما هو أكبر منها بكثير فلا إشكال لكن أن ينتقل إلى ما هو أكبر منها كالألفية مثلاً والألفية على الرغم من طولها إلا أن فيها يسراً وإذا جنح الإنسان إلى دراسة بعض الشروح اليسيرة فيها والواضحة. أنا أقول: إن شرح ابن عقيل يعتبر وإن كان فيه طول لكنه يعتبر من أكثر شروح

الألفية إشراقاً ووضوحاً وكل شروح الألفية بفضل الله واضحة لكن يتميز هذا الشرح شرح ابن عقيل بكثرة الشواهد وبوضوح العبارة في الشرح فمن كان مثلاً يقول إني بالنسبة للآجرومية ومتنها أنا متقن له تماماً وأعده من الأشياء اليسيرة السهلة علي. فلا مانع أبداً أن ينتقل مباشرة إلى الألفية، لكن إذا كان يحس أن هناك بعض القضايا في الآجرومية تحتاج إلى مزيد إيضاح فالنصح أن ينتقل إلى ما دون ذلك وقد ذكر هو بعض الأمثلة لمتون هي في منزلة متوسطة كملحة الإعراب للحريري وقطر الندى مع شرحه لابن هشام وكله فيه خير مادام الإنسان يجد الوسيلة لدراستها على من يعلمه إياها بتؤدة لأن العلم يحتاج إلى وقت.

بالنسبة لما سألت عنه الأخت في النسب إلى الدُّوَلي أو الدُّوَلي أو النسب إلى صَحَفي أو صُحفي بالنسبة للصحف أو الصحيفة الدولي بالنسبة إلى الدول والدولي نسبة إلى دولة وعندما نقول صحفي نسبة إلى الصحف وصحفي نسبة إلى صحيفة الأصل، أنا أقول: الأصل في النسب وهو الصحيح أن ينسب إلى المفرد ولذلك يفترض على الإنسان أن يسعى إلى النسب إلى المفرد فيقول: الدَّوْلي لا يعني أن من نسب إلى الجمع قد أخطأ لأن هذا ليس على إطلاقه، تخطئة النسب إلى الجمع ليس على إطلاقه لكن الفصيح أن ينسب إلى المفرد فيقال: الدولي ويقال الصَّحفي.

أما المسودة أو المسودة هي صحيح فيها أنها مُسَوَّدَة لأن الأصل في المداد أن يكون أسود فأنت عندما تكتب شيئاً تسوده أي تسود الأوراق لكتابته ثم بعد ذلك تنقح هذه الأوراق، تجعلها بيضاء بتنقيح المكتوب فيها فإذن هي ورقة مسودة فإذن الصواب فيها أن يقال: مسودة الشيء لا مسودة لأنه اتضح الآن المعنى المقصود بها، يتضح من هذا الصحيح فيها.

كثرة الأخطاء النحوية في العبارات التي تكتب سواء في الصحف أو في أيضاً ما يلقى في نشرات الأخبار ما سببه تقريباً؟

هناك أمران: الأمر الأول: يتعلق بلماذا تكثر الأخطاء؟

تكثر الأخطاء لقلة المراجعة، الإنسان يفترض وبالذات من هو في مجال الإعلام أو في مجال التدريس أو في مجال الخطابة أو في مجال الكتابة أو التأليف يفترض أن يكون من نفسه على نفسه رقيب بأن يرجع إذا لم يجد وسيلة للتعلم فعلى الأقل يرجع إذا شك في كلمة لتصحيح كلمة ويسأل عنها أو يراجع الكتب فيها ليتأكد من صحتها، لكن هنا أمر أحب التنبيه عليه، كثر الكلام عن قولهم: قل ولا تقل، أو عن تأليف معاجم في الأخطاء التي يقع فيها الناس والتشنيع على الناس كثيراً أن هذا خطأ ولا يصح وأنا أقول إن أمور اللسان لا يصح إطلاق التخطئة فيها دائماً إلا بدليل، ودليل بين. بمعنى أنه نعم هناك أشياء فصيحة يفترض أن يلزم الإنسان نفسه بها عندما يتكلم ولكن إذا وجدت غيرك قد نطق بالكلمة أو بالشيء على وجه آخر شائع فلا تسارع بتخطئته بل تأكد من الأمر لأن كثيراً من الأشياء تقبل الوجهين أحدهما أفصح من الآخر نعم وعليك أن تلزم نفسك أنت بالأفصح ولا تجنح إلى الآخر حتى ولو كان صحيحاً ما دام غيرها أفصح منه فأنت التزم الأفصح لكن لا تخطئ الناس إذا تكلموا بشيء له وجه من الصحة ولذلك صار باب قل ولا تقل هو باب الأخطاء اللغوية الشائعة، باب يقع فيه كثير من المصححين ومن المؤلفين لأنه يخطئ أحياناً شيء له وجه والأصل ألا يخطأ إلا ما ثبت الخطأ فيه، نعم هناك أمور فصيحة وهي الأصل ينبغي أن نلتزم بها ونلزم بها أنفسنا وأن نسعى لتعليم طلابنا الالتزام بها، لكن لا نشنع على الناس إذا جاءوا بالوجه الآخر الذي فيه وجه صحة لكنه دون الوجه الثاني في الصحة، ما دام له وجه. التوسعة على الناس في هذا مطلوبة إذا كان لها وجه أما إذا لم يكن لها وجه فهي خطأ محض ولا يجوز السكوت عنها أو إجازة الناس في الحديث أو الكتابة بها.

– بالنسبة لاختبار النحو لو توضع أسئلة أو أجوبة تمر على جميع الأبواب وتكون منها أسئلة الاختبار بحيث إن الطالب إذا ألم بهذه الأجوبة حصل عنه قاعدة ينطلق منها ولا يضره الاختصار وهذا التسهيل وينزل عن طريق الموقع يعني اختصاراً لأنا تشعبنا كثيراً وحصل شتات أعرض هذا الاقتراح لأننا مبتدئين يعني فيه بعض الطلبة في الأكاديمية الآن يعني ما درس ابتدائي فيحصل له فجأة اختبار موسع يؤثر عليه لكن لو وجدت قاعدة ألم بها –إن شاء الله– ينطلق انطلاقة جيدة

– لا بأس لعلنا نعرض الأمر على الإخوة المشرفين ويردوا علينا – بإذن الله–

الشيخ: سأعطيك آية كريمة تخرج لي منها المبتدأ والخبر في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ ﴾ [البينة: ٧] طبعاً هنا وقع الخبر جملة أريدك أن تبين لي أين المبتدأ وأين الخبر؟ الجملة وإن شئت أن تعرب إعراباً كاملاً.

هم مبتدأ

أولاً: أولئك

أولئك وهم مبتدأ

لا أولئك لحالها وهم لحالها.
أولئك مبتدأ وهم خير البرية خبر جملة
الجملة خبر ما نوع الجملة هنا، اسمية أم فعلية؟
اسمية
اسمية لأن هم ضمير منفصل اسم، ما الذي ربط الآن جملة الخبر بالمبتدأ؟ نحن اشترطنا أن يكون الخبر إذا كان جملة أن يكون مرتبطاً بمبتدأ والرابط إما أن يكون ضميراً أو إشارة؟
ضمير هم
البارحة سألتك سؤالاً وربما كانت الآية ما كانت واضحة عندك فلعلي أعيد الآية يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ إِلاَّ تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلاَ تَضُرُّوهُ شَيْئًا ﴾[التوبة: ٣٩] كنت أسأل في الفعل تضروه حذفت النون مع أن «لا» هنا ليست لا الناهية
ليست لا الناهية.
كنت أسأل ما دام أنها ليست ناهية لماذا حذفت النون؟
السؤال الثاني: في الإعراب الذي أعربته قبل قليل الذي هو ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾ تبادر لذهني لفظ الجلالة لماذا لا يعرب بدلاً، هل يمكن أن يعرب بدلاً من «هو» من الضمير؟
السؤال في: سورة المنافقون، سورة المؤمنون، جريدة المسلمون، المسلمون والمؤمنون مضاف إليه وهنا غير مجرور فما العلة وهل يخص بالقرآن أم في غير القرآن يورد هكذا أن المضاف إليه لا يأتي مجروراً؟
آخر سؤال –إن شاء الله تعالى–: في المستثنى، أعرف أن المستثنى يشترط أن يكون من نفس المستثنى منه وفي الآية يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ ﴾[الإسراء: ٦١] مع أن إبليس ليس من الملائكة، فلماذا استثنى إبليس مع أن المستثنى منه هو الملائكة؟
في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ إِلاَّ تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلاَ تَضُرُّوهُ شَيْئًا ﴾ هنا «إلا» أصله «إن» «لا» «تنفروا» هذه «إن» الشرطية وتنفروا هذا فعل الشرط مجزوم ويعذبكم جواب الشرط مجزوم ولا تضروه معطوفة على جواب الشرط فمجزوم مثله ولذلك هو فعل مضارع معطوف على الفعل المضارع على جواب الشرط المجزوم مجزوم مثله وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ولا نافية لا عمل لها.
إذن حذفت النون في «لا تضروه» لكونه فعلاً مضارع من الأفعال الخمسة معطوف على فعل مجزوم الذي هو جواب الشرط «يعذبكم» فأخذ حكمه لأن المعطوف يعرب بإعراب المعطوف عليه فجزم بجزمه.
يقول أيضا الأخ الكريم لماذا لا يعرب لفظ الجلالة بدلاً في: ﴿ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ إذا قدر هو أنه لله سبحانه وتعالى فيمكن إعراب لفظ الجلالة بدلاً هو هذا أيضاً يرشحه سبب النزول عندما يقال: إن سبب النزول فيه أنه قد سئل من ربك؟ فقال هو الله أحد.
فإذن لفظ الجلالة يمكن أن يكون حينئذ بدلاً من هو وأحد خبر وعند ذاك لا يكون الخبر جملة اسمية وإنما يأتي الخبر مفرداً الذي هو أحد ولفظ الجلالة بدل ولكن إذا قدرنا هو ضمير الشأن قل الشأن أو الأمر أو القضية المتحدث عنها أن الله أحد لا يصح أن يكون لفظ الجلالة بدلاً لأن الأمر أو الشأن غير الله –سبحانه وتعالى– وإنما الشأن هو أحدية الله وانفراده بالعبادة.
يسأل أيضاً عن قولنا: سورة المنافقون طبعاً هذا من باب الحكاية، باب الحكاية هو أن تلزم الكلمة المعربة بإعراب معين ذلك الإعراب ولو اختلف إعرابها فتحكيها كما كانت فهذا خاص بالحكاية، والحكاية ليست مطردة وإنما تحكى الألفاظ التي جاءت بصيغة معينة، تحكى كما هي فما دامت وردت السورة بهذه الطريقة، المنافقون فحتى نبقي لها اسمها المعروف ولا نغير فيه فلا نقول سورة المنافقين حتى لا يفهم أنا نتحدث عن المنافقين ولا نخص هذه السورة بالذات لأن هذه السورة أخذت اسمها من استعمالها بهذه الصيغة فتحكى حتى ولو كانت في موضع جر أو نصب.
لو وضعت في جملة قرأت سورة المنافقون مثلاً؟
لا إشكال أصلاً وجود سورة قبلها يكفي لجرها سواء كان لجملة أو ليست في جملة هي مجرورة حينذاك لكنك تحكيها لأنها نطقت بالواو في حال الرفع فتحكى ويقدر عليها الجر فقال هي في محل جر، لكن على الحكاية وهو نطق اللفظ على أصله حكاية لأصل استعماله لأن العرب الفصحاء نطقته بهذه الطريقة.
بقي قوله عن الاستثناء: إنه يقول: إن المعروف أن المستثنى لابد أن يكون جزءاً من المستثنى منه: نعم المستثنى فيه الأصل فيه أن يكون جزءاً من المستثنى منه لأنك لا تستثني شيئاً من غيره، ولذلك يسمى هذا النوع

الاستثناء المتصل أما إذا استثنيت الشيء من غيره وهذا قليل جداً فيسمونه الاستثناء المنقطع وهذا موجود، لكنه قليل الاستعمال عند العرب.

إذن إذا كان المستثنى جزءاً من المستثنى منه وهو الأكثر فالاستثناء حينئذ متصل وهو الأغلب وهو الأصل في الاستثناء وإن كان المستثنى ليس جزءاً من المستثنى منه فإنه يسمى حينئذ استثناءً منقطعاً يمثل له النحويون بمثل قولهم: جاء القوم إلا حماراً أو حصاناً ويقولون: القوم يطلق على الرجال أو على العقلاء وهذه الدابة ليست منهم فالاستثناء إذن منقطع لأن المستثنى ليس من المستثنى منه والعبارة صحيحة فإذن يأتي الاستثناء منقطعاً ويأتي متصلاً ومن هنا وقع الخلف، طبعاً مسألة إبليس هي مسألة خلاف طويل من لفظ الآية ﴿ كَانَ مِنَ الْجِنِّ ﴾[الكهف: ٥٠] وهذا وهو الصحيح وإن كان هناك قول: إنه من الملائكة وأن المقصود بالجن الاجتنان وليس الجن المعروف من الثقلين والخلاف في هذا معروف فالذين يقولون: إنه من الملائكة قالوا: هذا استثناء متصل والذين قالوا: إنه ليس من الملائكة بل هو من الجن وهذا هو الصحيح كما هو منطوق الآية فيقولون هذا استثناء منقطع إذن لأنه استثني إبليس من الملائكة وهو ليس منهم والاستثناء المنقطع موجود في كلام العرب.

يقول: ما إعراب قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾[البقرة: ١١٧]

يريد إعراب الآية كلها؟

يظهر عنده شاهد معين

﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ بديع السماوات بديع خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره السماوات مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، الواو للحال إذا هذه أداة شرط لا تجزم لأنها أداة الشرط غير جازمة عرفنا في الحديث عن أدوات الشرط أن إذا ليست من أدوات الشرط الجازمة ولا تجزم إلا بقلة أو ندرة في الشعر خاصة، قضى فعل ماضي وهو فعل الشرط قضى مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، أمراً مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، الفاء واقعة في جواب الشرط لأنها جملة اسمية وقع جواب الشرط جملة اسمية وقد عرفنا عند الحديث عن أدوات الشرط أنه إذا كان الجواب جملة اسمية فإنه يجب اقترانها بالفاء، إنما هنا يسمونها كافة ومكفوفة «إن» كان الأصل أنها تعمل ثم كفت بـ«ما» فإنما يقول، فعل مضارع مرفوع وعلامة رفع الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، له جار ومجرور، كن فعل أمر مبني على السكون كن من «كان» وهي تامة لا ترفع ولا تنصب

وليست ناقصة وإنما هي تامة بمعنى الوجود وحينئذ ترفع فاعلاً وفاعلها ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، فيكون الفاء عاطفة ويكون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

يقول: هلا تفضلتم شيخنا الكريم بإعادة توضيح سبب عدم حاجة الخبر في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ إلى رابط.

عندما نقدر هو ضمير الشأن المقصود عند العرب النحويون يقولون: إنه يأتي الضمير بمعنى الشأن أو الأمر إذا كان لمذكر ويأتي بمعنى القصة إذا كان لمؤنث يعني القضية أو القصة فإذا كان أصح أن نقدر في مكان هو كلمة الأمر أو الشأن فهم يسمونه ضمير الشأن فإذا قلنا: إن التقدير هو الله أحد أي الشأن أو الأمر المتحدث عنه أو المراد إثباته: الله أحد، فإذن هو ضمير الشأن مبتدأ، الله مبتدأ ثانٍ، أحد خبر والجملة الاسمية في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ليس هناك رابط لا ضمير ولا إشارة ولا إعادة المبتدأ بلفظه، ولكن المعنى الشأن المتحدث فيه ما هو؟ أن الله أحد إذن المبتدأ هو الشأن والله أحد هو الشأن المتحدث فيه فهما شيء واحد فإذا وقع الخبر هو المبتدأ في المعنى وهو القضية نفسها صح أن يأتي الخبر جملة بلا رابط لأنه هو نفسه المبتدأ وهذا يتضح إذا مثلنا بمثال ليس الخبر هو المبتدأ في المعنى إذا مثلنا بقولنا مثلاً محمد أخوه كريم قولنا: محمد أخوه كريم ليست هي محمد فليس الخبر هنا هو المبتدأ في المعنى ولذلك لابد له من رابط وهو الهاء ضمير في أخوه إذن لا تستغني جملة الخبر عن الرابط إلا إذا كانت هي المبتدأ بعينها.

تقول: قوله تعالى ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[آل عمران: ١١٠]

كان فعل ماضي ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك.

التاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم كان والميم علامة جمع الذكور، خير خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وأمة مضاف إليه.

الحديث سيبدأ -إن شاء الله تعالى- في النواسخ كان وأخواتها، وطبعاً نحن عرفنا النواسخ الآن قسمناها أقساماً قلنا: هي الأفعال الناسخة كان وأخواتها التي ترفع ثم تنصب.

الحروف الناسخة إن وأخواتها التي تنصب ثم ترفع.

ثم ظن وأخواتها التي تنصب المفعولين.

وكل هذه الأنواع الثلاثة تنسخ حكم الابتداء وهو الرفع رفع المبتدأ والخبر معاً.

وسيكون البدء -إن شاء الله تعالى- في كان وأخواتها، كان وأخواتها هي حصراً على الصحيح ثلاثة عشر فعلاً هي:

كان وصار وليس وأصبح وأضحى وظل

وأمسى وبات وما انفك وما زال

وما برح وما فتي

وما دام.

فهي ثلاثة عشر فعلاً هذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم وتغير التسمية بعدما كان اسمهما مبتدأ، خبر يصبح اسم الأول اسم ذلك الفعل اسم كان اسم زال اسم صار والخبر ما عاد مطلق خبر مبتدأ ولكنه خبر هذه الأفعال ثم أيضاً هي تنسخ حكم الآخر منهما وهو الخبر فبعد أن كان مرفوعاً يصبح منصوباً إذن يأتي مبتدأ مرفوعاً كحاله قبل دخول الناسخ ولكن الخبر هو الذي يتغير حكمه فينصب بعد أن كان مرفوعاً.

سيتبين -إن شاء الله تعالى- شروط هذه الأشياء في تفصيلها -إن شاء الله تعالى- في مطلع اللقاء التالي -إن كان لنا عمر بإذن الله تعالى-.

السؤال الأول: ما المقصود بالخبر غير المفرد؟

السؤال الثاني: قال النحويون: «لا يقع ظرف الزمان خبراً عن الذات» ما معنى هذا الكلام؟

أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يرزقنا وإياكم والسامعين جميعاً الإخلاص في القول والعمل وألا يجعل نصيبنا من ذلك هو ضياع الوقت والجهد وأن يوفقنا وإياكم لطلب وجهه الكريم، إنه جواد كريم وهو على كل شيء قدير.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها المشاهدون والمشاهدات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أحييكم وأرحب بكم في مطلع هذا اللقـاء الـذي أسأل الله – سبحانه وتعالى– أن يكون لقاء مباركاً على من تحدث فيه واستمع إليه وأصغى وانتفع به كما أسأله – سبحانه وتعالى– أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وأن يوفقنا إلى مرضاته وابتغاء وجهه فيما نقول ونعمل.

يقول: إجابة السؤال الأول: الخبر غير المفرد هو ما كان جملة فعلية مثل أحمد يكتب درسه أو جملة اسمية مثل الحديقة أشجارها كثيرة أو شبه جملة من جار ومجرور مثل فاطمة في الدار أو شبه جملة من ظرف مثـل سـمية عندنا.

أيضاً إجابة السؤال الثاني: لا يقع ظرف الزمان خبراً عن الذات أي إذا كان المبتدأ جسماً أو ذاتاً فلا يخبر عنه بالظرف الزماني فلا يقال: محمد الصباح، الشجرة المساء أما الظرف المكاني فيجوز ذلك مثل أسماء عندنا

أجابت أخرى عن السؤال الأول والثاني: تقول إجابة السؤال الأول: المقصود بالخبر غير المفرد ما كان جملة أو شبه جملة والجملة قد تكون جملة اسمية مثل محمد أخوه كريم أو جملة فعلية مثل زيد قام أبوه وشبه الجملة يـشمل الجار والمجرور مثل زيد في الدار

إجابة السؤال الثاني تقول: الظرف الزماني لا يخبر به عن الذوات ولكن يخبر به عن المعاني أي إذا كان المبتدأ جسماً أو اسم ذات وليس معنى من المعاني لا يخبر عنه بالظرف الزماني فلا نقول: محمد اليوم ولكن يخبر عنـه بالظرف المكاني فنقول: محمد عندك

تقول: إجابة السؤال الأول هو ما كان جملة أو شبه جملة وهي أربعة أشياء الجار والمجرور والظرف والفعـل مع فاعله أو نائب الفاعل والمبتدأ مع خبره مثل زيد عندك ومثل زيد خطه حسن

أجابت كذلك: المقصود بالخبر المفرد ما ليس جملة ولا شبه جملة.

إجابة السؤال الثاني: تقول لا يقع ظرف الزمان خبراً عن الذات أي ما كان جسماً أو جثة لا يخبر عنه بالظرف الزماني فلا يقال: محمد اليوم أو هند أمس

هي إجابات في مجملها إجابات صحيح كان السؤال الأول عن المقصود بالخبر غير المفرد وسبب السؤال عـن مثل هذا هو أنه كثيراً ما يتطرق إلى الذهن أن المقصود بغير المفرد المثنى والجمع ولكن هذا ليس مقصودنا فـي باب المبتدأ والخبر فإن المقصود في هذا الباب المفرد هو ما لم يكن جملة أو شبه جملة وعلى هذا فإن الخبر يكون مفرداً وجملة وشبه جملة فإذا لم يكن مفرداً وهو المطلوب صار جملة أو شبه جملة على ما فصله الإخوة المجيبون سواء كانت هذه الجملة اسمية أو فعلية أو كان شبه الجملة ظرفا أو جاراً ومجروراً أما السؤال الآخر فهـو عـن الإخبار عن الذوات أو عن الأجسام بالظروف ظرف الزمان لا يخبر به عن الأجسام ولكن يخبر به عن المعـاني فنقول الصوم اليوم ولا نقول الرجل اليوم وأما ظرف المكان فإنه يخبر به عن الأجـسام وعـن المعـاني فـأقول الحضور عندك والرجل عندك فأخبرت عن المعنى وهو الحضور وأخبرت عن الذات وهو الرجل وهـو ظـرف المكان.

هذا هو خلاصة الإجابة عن هذا وكل الإجابات التي وردت إجابات صحيحة موفقة.

أذكر في مطلع اللقاء أنه لا يتردد أحد عنَّ له سؤال فيما يشرح أو أيضاً إذا كان هناك بعض الأشياء الـسريعة الملحة التي يحس الواحد أنه محتاج إليها أو أن الناس يحتاجون إليها من الأسئلة اللغوية السريعة التـي يمكـن أن يكون هذا اللقاء باباً للإجابة عنها فلا إشكال في المجيء بها سواء كان ذلك عن طريق الاتصال الهـاتفي أو عـن طريق كتابتها في الموقع والإجابة المباشرة –إن شاء الله تعالى– عليها.

## كـــان وأخـــواتـها

قال المصنف –رحمه الله تعالى– (كان وأخواتها فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر)

الآن الحديث عن النواسخ ولا يزال الحديث متصلاً بالمتبدأ والخبر فإنا نعرف كما قدمت في اللقاء الـسابق أن المبتدأ والخبر حكمهما الرفع فحكم كل واحد منهما الرفع، ينسخ هذا الحكم أعني الرفع سواء رفع المبتدأ أو رفـع الخبر بناسخ يعني يزال هذه النواسخ التي تزيل حكم المبتدأ أو تزيل حكم الخبر أو تزيل حكمهما معاً هـي ثلاثـة أنواع على هذا الترتيب منها ما يزيل حكم الخبر وحده ويبقى المبتدأ مرفوعا ومنها ما يزيل حكم المبتـدأ وحـده ويبقي الخبر مرفوعاً ومنها ما يزيل حكمهما معاً.

فأما الذي يزيل حكم المبتدأ فهو إن وأخواتها لأنها تدخل على المبتدأ والخبر نعم تجعل المبتدأ اسما لها والخبـر خبراً لها ولكنها تنسخ حكم المبتدأ الذي هو الاسم فيكون منصوباً بعد أن كان مرفوعاً ويبقى الخبر مرفوعاً.

كان وأخواتها بالعكس تنسخ حكم الخبر فتنصبه ويبقى المبتدأ الذي هو اسمها مرفوعاً.
ظن وأخواتها التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين تنصب حكمهما معاً فينصبان بعد أن كانا مرفوعين و الحديث الآن في أول هذه النواسخ وهو كان وأخواتها التي قال عنها المصنف: (فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر).
هنا تكن الجملة أصلاً جملة اسمية عبارة عن مبتدأ وخبر تدخل عليها هذه الأفعال التي هي كان وأخواتها وتسميتها كان وأخواتها من التسمية بأم الباب وقد سبق أن قلت في أكثر من لقاء: إن النحويين كثيراً ما يسمون أداة من الأدوات العاملة التي تشترك في بعضها في عمل شيء يسمون إحداها أماً للباب إما لأنها الأداة الأكثر استعمالاً أو لأنها هي التي لا يشترط لها شروط لتعمل العمل ولذلك سموا هذا الباب أعني الأفعال الناسخة سموه «كان وأخواتها» وسموا الحروف الناسخة «إن وأخواتها» سموا الأفعال الناسخة التي تنصب مفعولين سموها «ظن وأخواتها» وهذا كما قلت لأنها أكثرها استعمالاً أو لأنها تعمل هذا العمل دون اشتراط شروط وأخواتها يشترط لها شروط.
كما سبق أن قلنا في نواصب الفعل المضارع أن «أن» هي أم الباب وفي جوازم الفعل المضارع أن «لم» هي أم الباب هذه النواسخ أفعال أعني كان وأخواتها وهي على الصحيح ثلاثة عشر فعلاً سيذكرها المصنف بعد قليل وسيبين ما فيها.
نعم المصنف ذكرها هنا كاملة في قوله: (وهي ... كذا) يعدها وإن لم يمثل لكل واحدة منها ولكنه عدها فكأنه يقول أدخل كل واحدة من هذه على المبتدأ والخبر وحينئذ غير حكم الخبر فأبق المبتدأ مرفوعاً وغير حكم الخبر وانصبه ولكن اسم المبتدأ والخبر يتغير فبعد أن كان الأول مبتدأ يصبح اسما لهذا الناسخ وبعد أن كان الثاني خبراً للمبتدأ يصبح خبراً لهذا الناسخ.
يقول: (وهي كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام. وما تصرف منها.)
هو الآن عدد الثلاثة عشر التي هي كان وصار وليس وأصبح وأضحى وظل وأمسى وبات وما برح وما فتئ وما زال وما انفك وما دام، ثلاثة عشر فعلاً.
المصنف لم يفصل لكونه يختصر وهو ماتن والماتن دائماً يجنح للإيجاز.
العلماء قسموا هذه من حيث العمل إلى ما يعمل بدون شرط بمجرد ذكره يعمل ومنها ما يشترط لها شرط، فأما التي تعمل بلا شرط فهي ثمانية: كان وصار وليس وأصبح وأضحى وظل وبات وأمسى هذه الثمانية بمجرد دخولها على الجملة الإسمية، على المبتدأ والخبر تنسخ الحكم، يصبح الأول اسماً لها مرفوعاً، والثاني خبراً لها منصوباً فتقول مثلاً: العلم نافع، هذه جملة من مبتدأ وخبر تدخل عليها كان فتقول: كان العلم نافعاً تبقي اسمها مرفوعاً الذي كان مبتدأ وتنصب الخبر. تدخل عليه ليس وإن كان سيتغير المعنى تقول ليس الجهل نافعاً. تدخل عليها صار: صار العلم نافعاً وكذلك أصبح العلم نافعاً وأضحى العلم نافعاً وبات وأمسى وظل كلها بمجرد ذكرها ودخولها على جملة المبتدأ والخبر فإنها تعمل هذا العمل، لكن الخمسة الباقية أعني: زال وبرح وفتئ وانفك ودام هذه لابد أن يتقدم عليها شيء، يشترط لها شرط لتعمل هذا العمل أما زال وبرح وفتئ وانفك فيتقدم عليها نفي بما أو بلا أو نهي بلا أو دعاء أيضاً بلا أو ما أشبه ذلك ما مثال ذلك؟ تقول: (لا يزال لسانك رطباً بذكر الله)
*** ولا زال منهلاً بجرعائك القطر ***
ما فتئ زيد يعمل، ما انفك المطر ينهمر، فانظر في كل واحدة من هذا قد تقدم عليها نفي أو نهي تقول: لا يزل لسانك رطباً بذكر الله، مثلاً لا ينفك زيد عن فعل كذا فتنهاه فهذه تقدمها نهي والدعاء كما في البيت التي ذكرته منذ قليل في قوله:
ألا ياسلمي يا دار مي على البلي ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
يدعو لها بالغيث فهذه من تقدم الدعاء، هذه لابد أن يتقدم عليها شيء من هذه ولو جئت بها برح وحدها أو فتئ وحدها أو انفك وحدها أو زال وحدها ما عملت هذا العمل أعني عمل النواسخ الذي هو نسخ حكم المبتدأ والخبر ورفع الأول اسماً لها ونصب الثاني خبراً لها.
وأما دام فإنه يشترط أن يتقدم عليها حرف واحد هو «ما» وما هذه ليست أي ما وإنما ما التي يسمونها المصدرية الظرفية ما معنى هذا الكلام لو قلت داما هذا ليس نسخا دام الخير هذا فعل تام ليس ناقص وناسخ دام الخير فعل وفاعل أي ليس التي هي من أخوات كان إلا إذا تقدم عليها ما المصدرية الظرفية ما معنى ما المصدرية الظرفية؟
عندما نقرأ قول الله – تعالى–: ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ [مريم:٣١ ]، هذه تقدم عليها ما يقولون هذه ما المصدرية الظرفية أما المصدرية فلأنها تؤول بمصدر وأما الظرفية فلأنها تدل على الظرف

الزماني فإن معنى قول القائل أو قوله عندما يقول القائل: ما دمت حياً التقدير معناه مدة دوامي حياً، هذا على لسان عيسى في مهده مدة دوامي حياً فالدوام مصدر والذي دل على المصدرية أو جعلنا نسبقه بمصدر أو نقدره بمصدر تقدم ما هذه المصدرية.

وأما الظرفية فالتأويل بالمدة قولنا: مدة دوامي إذن مدة دلت على الظرفية ودوامي دلت على المصدرية ولذلك ما هي يسمونها المصدرية الظرفية لأنها يصاغ الفعل الذي معها يقدر بمصدر معه زمان فتسمى حينئذ ما المصدرية الظرفية.

لابد أن تتقدم ما المصدرية الظرفية هذه على دام لتعمل عملها إذن ثمانية من هذه الأفعال تعمل بلا شرط والأربعة التي هي: زال وبرح وفتي وانفك يشترط فيها أن يتقدم عليها نفي أو نهي أو ما أشبه ذلك الدعاء ودام وحدها يشترط أن يتقدم عليها «ما» وليس كل ما ولكن ما التي تسبق بمصدر وتدل على الزمان تسمى ما المصدرية الظرفية.

يقول المؤلف كذلك: (وما تصرف منها نحو كان ويكون وكن وأصبح ويصبح وأصبح)

نعم هو الآن يتحدث عن أنه ليس فقط الفعل الماضي من هذه الأفعال هو الذي يعمل هذا العمل وإنما بقية تصريف صفات الكلمة كان إذا جئت بالمضارع منها يكون الأمر كن المصدر الكون أصبح ماضي يصبح وأصبح مضارع وأمر هذه كلها تعمل عمل ليس فتدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبراً لها فأقول: كان محمد كريماً يكون محمد كريماً وأقول: كن كريماً ويكون اسمها حينئذ مقدراً ضميراً مستتراً وكريماً خبرها في الحالات كلها.

هنا أمر يحتاج التنبيه له بالنسبة لليس هذه يعني واضح أن كان صيغتها فعل ماضي ظل باب زال أصبح كلها واضحة صيغة الفعلية لكن ليس هذه الكلمة مكونة من اللام والياء والسين صيغتها ليست على صيغة الأفعال ولذلك وقع الخلاف فيها هل هي اسم أو حرف هناك من يقول: إنها حرف وهو رأي الكوفيين أنها حرف ويستدلون على ذلك بأدلة منها أولاً أنها تدل على النفي والنفي من المعاني التي شأنها أن تؤدى بالحروف وهي تشبه ما النافية وما حرف ولذلك قالوا: يشترط أن تكون حرفاً أيضاً هي ليس كما ترى جامدة لا يأتي منها فعل مضارع ولا أمر فليست صيغتها صيغة الأفعال حتى نقول: إنها فعل.

من الجهة الأخرى أكثر النحويين أن ليس فعل وهم يستدلون على ذلك بما سبق أن ثبتوه من أن الأفعال يستدل عليها بعلاماتها وقد عرفنا أن من علامات الأفعال دخول تاء التأنيث أو دخول تاء الفاعل عليها ونحن نعرف أن تاء التأنيث من علامات الفعل الماضي وكذلك تاء الفاعل من علامات الفعل الماضي وأنت تقول لست فتدخل عليها تاء الفاعل أو لست للمخاطب وللمخاطبة كما أنك تقول المرأة ليست حاضرة فتدخل عليها تاء التأنيث وكل واحدة من تاء التأنيث وتاء الفاعل هي علامة من علامات الأفعال فطردا لهذه القاعدة قالوا إنها ينبغي أن تحمل على الفعلية وإن كانت صورتها ليست على صورة الأفعال وحينئذ مادامت بهذه الصيغة فنقول إنها فعل ماضٍ جامد غير متصرف فعدم التصرف لا يخرجها عن هذه الفعلية إذن ما كان من هذه الأفعال يتصرف.

فإذن تصريفاته تعمل عملها ولذلك قال وما تصرف منها وما كان منها لا يتصرف يكتفى به وحده والمصنف بعد ذلك سيبدأ بالتمثيل لها أو التمثيل لبعضها بذكرها وذكر أسمائها وأخبارها.

يعني سيختم الباب كان وأخواتها بمثال أو مثالين يقول: وتقول كان زيد قائما وليس عمرو شاخصا وما أشبه ذلك فهو الآن أصل الجملة زيد قائم مبتدأ وخبر وعمرو شاخص مبتدأ وخبر أدخل كان على المبتدأ والخبر فرفعت الأول اسماً لها ونصبت الثاني خبراً لها وأدخل ليس أيضاً على الثانية فرفعت الأول اسماً لها ونصبت الثاني خبراً لها.

هناك أمر لا يحسن أن نتحدث عن باب كان وأخواتها دون أن نتطرق له، نحن نعرف أن الترتيب الأصلي للجملة الإسمية هو أن يأتي المبتدأ أولاً ثم الخبر وأن تقديم الخبرعلى المبتدأ هو مخالفة للأصل وقد يلجأ العربي الفصيح لمخالفة هذا الأصل لعلة بلاغية والعلل البلاغية التي تدعو إلى تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم كثيرة وهي تدل على فصاحة قائلها إذا قصد هذه لعلة ومن ثم فليس ما يقول قائل: الأفصح أن ألتزم دائماً بتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير نعم الأصل أن يأتي المبتدأ أولاً والخبر ثانياً، يأتي الفعل أولاً والفاعل ثانياً والمفعول به ثالثاً، لكن قد يخالف الأصل في باب المبتدأ والخبر فيتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً لعلة بلاغية أما إن جاء الشيء عن أصله مرتباً فإنه حينذاك لا يسأل عن علته؛ لأن ما جاء على أصله لا يحتاج إلى سؤال عن علته.

ترتيب الجملة مع الفعل الناسخ: الترتيب هو أن نأتي بالفعل الناسخ أولاً ثم المبتدأ الذي هو اسم هذا الفعل الناسخ ثم خبر هذا الفعل الناسخ الذي كان في الأصل خبراً للمبتدأ هذا هو الترتيب الأصلي.

قد يخالف هذا الترتيب فيتقدم الخبر الذي هو آخر ركن من أركان هذه الجملة طبعاً هي الآن ثلاثة أقسام الفعل الناسخ واسمه وخبره قد يتقدم خبره عليه فيأتي في البداية أولاً وهذا يجوز تقول مثلاً: كان أخوك كريماً، يصح أن تقول: كريماً كان أخوك، لعلة بلاغية والتأكيد على مسألة الكرم وحصر الكرم فيه وحصره في الكرم فقدمت حينذك خبر الفعل الناسخ عليه هو، ومن باب أولى أن يكون قد تقدم على اسمه هذا لا إشكال فيه، لكن هذا ليس في كل الأفعال الناسخة بل في أكثرها استثنو من ذلك دام قالوا: دام هذه لابد لها من شرط وهو تقدم ما المصدرية الظرفية وهي حرف لا يتقدم عليه ما بعده ومن ثم لا يجوز أن يتقدم عليه أخبارها وبعضهم وهم البصريون استثنوا «ليس» قالوا: إن ليس لا يصح أن أن يتقدم عليها خبرها فلا تقول مثلاً: في قولك ليس الرجل حاضرا لا يصح أن تقول حاضرا ليس الرجل لأنه سيذهب المعنى الذهني إلى معنى آخر إذا قلت: حاضراً ليس الرجل كأنك تقول: حاضر شخص آخر غير الرجل فاختلف معنى الجملة ولذلك قالوا: يمتنع تقديمه.

بعضهم أجاز التقديم وهم الكوفيون أجازوا تقديم خبر ليس عليها، وهم لا يملكون في ذلك دليلاً صريحاً أعني من كلام العرب عندهم دليل تأويله يدل على ذلك وهو قوله – تعالى: ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٨﴾﴾ [هود:٨ ]، قالوا: ﴿ يوم يأتيهم﴾ هذا ظرف متعلق بـ﴿مصروفاً﴾ الذي هو خبر ليس وما دام متعلقاً بالخبر وقد تقدم على ﴿ ليس ﴾ فإذن متعلقه أيضاً يصح أن يتقدم على ليس لأن تقدم المتعلق يدل على جواز تقدم المتعلق. على كل حال هذا أمر فينه نوع من التأويل ولا حاجة لنا بهذا التأويل فالسلامة في منع تقدم أخبارها عليها منعاً لذلك الإيهام الذي ذكرته منذ قليل.

فقط الخبر يا دكتور

هذا بالنسبة لتقدمه الخبر على الفعل الناسخ، أما وجود الخبر بين الفعل الناسخ واسمه يعني تقدمه على الاسم وليس على الجميع فهذا أمر جائز بإطلاق، فتقول مثلاً: في قولك: ليس الرجل حاضراً، لك أن تقول: ليس حاضراً الرجل، لعلة بلاغية لأن التقديم والتأخير يلجأ إليه في الفصيح لعلل إما الحصر وإما التأكيد وإما الاعتناء بشيء مقدم هذه الأمور تدعو إلى التقديم والتأخير فلا إشكال في ذلك، والله – سبحانه وتعالى– يقول: ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلاَّ مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾﴾ [الغاشية: ٦]، فالجملة في أصل تركيبها ليس طعام لهم وتقدم الجار والمجرور ﴿لهم﴾ الذي هو الخبر على الاسم الذي هو ﴿طعام﴾ لكن لم يتقدم على الفعل الناسخ الذي هو ﴿ليس﴾ هذا أمر.

قد يسأل سائل وأنا أذكر هذا وإن كان فيه نوع من التفصيل حتى قد لا يكون في ذهن بعض الإخوة الذين يريدون السؤال قد يقول قائل: لماذا تسمون هذه الأفعال أفعالاً ناقصة؟ الفعل الناقص هو ضد التام الفعل التام هناك أفعال وهي تامة وهي الأكثر في العربية وهناك أفعال ناقصة وهي قليلة الفعل التام ما جاء على أصله والتمام بالنسبة للأفعال هو الاكتفاء بفاعل فكل فعل يأخذ فاعلاً يسمى فعلاً تاماً لأنه يرفع فاعله ويتم معناه به، لكن إذا رفع ما بعده ولم يكمل به المعنى فهذا فعل ناقص لم يتم معناه بمجرد ذكر المرفوع بعده لذلك كانت هذه الأفعال كما ترى لا تكتفي باسمها المرفوع بينما تحتاج أيضاً إلى منصوب فإذن الأفعال منها ما يكتفي بمرفوع ونسميه فاعلاً لها والفعل تام، ومنها ما لا يكتفي بالمرفوع بعده، ولكنه يريد مرفوعاً ومنصوباً يسمى الأول اسماً والثاني خبراً وهذا هو الناقص.

هذه الأفعال أعني الأفعال الناسخة التي ذكرتها كان وأخواتها تستعمل ناقصة وتستعمل تامة فهي في هذا الباب ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ولكنها قد تستعمل تامة قد يكون لها فاعل في غير ذلك فتقول مثلاً: كان الشتاء وجد الشتاء وتقول مثلاً: أصبح الناس يعني جاءوا في وقت الصباح، بات الرجل يعني نام الرجل فأنت أخرجته حينئذ عن باب كان واكتفى بفاعله فأصبح تاماً، ولا يدخل حينئذ في بابنا.

استثنى العلماء: فتئ وزال وليس، قالوا: هذه الثلاثة لا تستعمل إلا ناقصة لابد لها من اسم وخبر ولا تكون تامة أما العشرة الباقية فكلها تكون تامة وتكون ناقصة فتقول مثلاً: في أضحى نقول أضحينا يعني دخلنا في وقت الضحى أمسينا وأمسى الملك لله دخلنا في وقت المساء أصبح وأصبح الملك لله دخلنا في وقت الصباح هذه حينذاك تامة لذلك ما يسأل سائل ويقول في الدعاء أصبحنا وأصبح الملك لله لا يقول قائل أين خبر أصبح هذه أصبح تامة ترفع فاعلا ونا هي الفاعل وانتهى وليست من باب كان وأخواتها.

ما العلة في أن دام لابد أن تكون ناقصة ؟

هذه لم يستعملها العرب تامة؛ لأن التام ينبغي أن يدل على فعل يوقعه ما بعده أي الفاعل، وهذه التي هي فتئ وزال وليس، ليس لها معانٍ يوقعها الفاعل بعده ويكتفى به وإنما هي تدل على جمل تامة بعدها عبارة عن مبتدأ وخبر تنسخ حكمه فقط تغير في حكمه وهي في حالة النقصان تكاد تؤدي معاني متقاربة لم تكن متماثلة هي ليست متماثلة تماماً لكنها متقاربة فإن قولك: أضحينا بخير، وأصبحت الأمة مجتمعة أضحت الأمة مجتمعة صارت الأمة مجتمعة المعاني كما ترى متقاربة في المعنى إذا كانت ناقصة لكنك إذا جئت بها تامة فالمعاني مختلفة لأن أضحى

معناه دخل في الضحى غير أمسى دخل في المساء غير كان وجد فعند التمام يتغير المعنى وعند النقصان تتقارب معانيها.

تقول: ما إعراب كلمة ﴿والمقيمين﴾ في قوله – تعالى– في سورة النساء: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ..﴾[النساء: ١٦٢]، أليست معطوفة على الراسخون والمؤمنون لماذا تنصب ؟

سبق أن ذكرت مثل هذه المواضع التي هي تسمونها مواضع مشكل إعراب القرآن، طبعاً هي أتت على وجه فصيح من كلام العرب وينبغي أن تحمل عليه، يلجأ العلماء للبحث عن التأويل الذي ربما لا يظهر للقارئ فيقدرونه معطوفاً على موقع﴿ لكن ﴾ لكن الآن خففت فلم تعمل فارتفع ما بعدها ولو كانت مثقلة لعملت ونصبت لأنها من أخوات «إن» فبعضهم يعطفها على موضع ﴿ لكن ﴾ قبل التخفيف يعني الذي هو النصب، نصب ما بعدها فتكون معطوفة على موضع أسمائها قبل تخفيفها وحينذاك تكون مضطردة في ذلك، وهذا هو الشأن في الآيات التي ظاهرها عدم الاتساق بين المعطوف والمعطوف عليه فإنها تحمل في كتب إعراب القرآن وكتب مشكل إعراب القرآن على مثل هذا التأويل وكما قلت في مرة سابقة: إن كتب مشكل إعراب القرآن إنما هي مخصصة لمثل هذه التي ظاهرها الإشكال ولها وجوه فصيحة يمكن أن تحمل عليها من كلام العرب يصحح بها الإعراب ويتبين بها أنها متسقة في معانيها.

تقول: ما معنى كل فعل من الأفعال الناسخة وما فائدتها في الجملة؟

هي الأصل فيها أنها بمعنى التحول يعني عندما نقول: أصبح فلان كذا يعني غدا حاله على هذه الحال، صار هذا أصل معانيها أما ما معنى أنها ناسخة فقد سبق أن ذكرت المقصود بالناسخ وهو النسخ والإزالة هي أزالت الآن حكم من أحكام الابتداء والخبر لأن حكم المبتدأ والخبر الرفع أن يكونا مرفوعين وكان هذه وأخواتها كما رأينا قد أزالت حكم الخبر ونصبته بعد أن كان مرفوعاً وهذا هو النسخ فيها هذا هو معنى كونها ناسخة وهذا هو معناها بعد دخولها على الجملة، هي هذا ماتريد؟ تريد معنى هذه الأفعال ولماذا سميت ناسخة هي هذه سميت ناسخة لأنها نسخت حكم الخبر وهو الرفع وجعلته منصوباً وأما معانيها فإنها كما قلت صارت هذه الأفعال ناقصة فإن معانيها تتقارب وإذا صارت تامة مكتفية بالفاعل فإنها تتباعد كل واحدة لها معنى مستقل وكلها تكاد تؤدي معنى التحول من حال إلى حال وهو معنى صار.

تسأل: ما إعراب كلمة ﴿ كلمة ﴾ في الآية ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلاَ لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا ﴿٥﴾﴾[الكهف: ٥]

يمكن حملها على الحالية ويمكن حملها على التمييز فإن حملتها على التمييز فهي تمييز لفاعل كبرت وإن حملتها على الحالية جعلت الفاعل ضمير مستتر تقديره هي وكلمة حالة كونها كلمة وحينئذ لابد من تأويلها بالمشتق لأن الحال يفترض أن يكون مشتقاً أي متكلماً بها فيصح حينذاك حملها عليه وحملها على التمييز أولى.

تسأل عن إعراب قوله – تعالى–: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾

كان هنا فعل ماضي ناقص واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هو وصبياً هو الخبر وفي المهد جار ومجرور متعلق به وحينذاك يكون هذا الجار والمجرور قد تقدم على متعلقه وهو ﴿ صبياً ﴾ فهو متعلق بالخبر صبيا فاسمها مستتر وصبياً هو الخبر.

تسأل: عن سبب رفع الصابئون في سورة المائدة ونصبها في سورة البقرة؟

هذه تماماً كما قلت منذ قليل أنها هي التي يعني لو الواحد استعرض هذه الآية يتبين له وجه الإعراب فيها وهي على كل حال إذا كان ظاهرها عدم الاتساق فهي متسقة بأحد وجوه الإعراب التي يذكرها العلماء فيها وغالباً يكون التوجيه بالعطف على موضع الشيء فمثلاً إذا كان الكلام متسقاً منصوباً ثم جاءت كلمة مرفوعة فإما أن يحملوها على الاستئناف وهو الابتداء وكأن المعنى ابتدئ من جديد ويكون الخبر كذلك وإذا قلنا: «كذلك» يعني حكمه حكم السابق فيكون مبتدأ وخبره «كذلك» وحكمه حكم السابق، وإن كان الكلام متسقاً على أنه مرفوع وقد جاء الكلام بعده كلمة منصوبة، فهي مؤولة على تقدير العطف على موضع العامل السابق ويكون موضعه حينذاك النصب فيقدر عليه ولو أن الواحد رجع إلى – كما قلت– مشكل إعراب القرآن مثلاً لمكي بن أبي طالب أو غيره من الكتب التي تفسر أو تذكر هذه المواضع المشكلة على القارئ غير المتأني في قراءته للإعراب أو الذي لم يتنبه للإعراب سيجد وجوهاً كثيرة للتأويل بعضها لا يصح أو لا يسوغ أن يحمل عليه الإعراب ولكن كثير منها قوي يمكن حمل إعراب هذه الكملة عليه.

هناك سؤال يثار كثيراً حول إعراب كلمة: أن الطفل كريم هذه تؤخذ دائماً في الألغاز

هم يذكرونها في باب الإلغاز النحوي والألغاز النحوية باب ألف بعض العلماء في الألغاز النحوية وهي طريفة جداً. وجيد أن تشاع الألغاز النحوية بين طلبة العلم لأنها تزكي الهمم وتجعل طالب العلم يراجع أكثر من باب ويحاول أن يعمل ذهنه تبين بعض القواعد كما يحصل في الألغاز الفقهية مثلا عندما يأتي العالم أو الفقيه والشيخ ليعلم طلابه المسألة من مسائل الفقه ثم يأتي ببعض الألغاز وبالذات مثلاً في موضوع الفرائض ويحاول أن يسأل كيف حصل هذا؟ ليجعل الأذهان تفكر ولا يستطيع أن يجيب عليها المجيب إلا إذا استحضر أحكام القضية كلها فكذلك مسألة الألغاز النحوية، ابن هشام له كتيب، رسالة في الألغاز النحوية قد شرحت وهناك من ألف أيضاً فيها ولكن طبعاً هي لا تقصد لذاتها ولكنها للتعليم والتدريب هذه العبارة التي يذكرونها كثيراً: أن الطفل كريم، طبعاً هي تذكر من باب صورتها صورة الحرف الناسخ واسمه وخبره فالأصل في إن وأخواتها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ولكن جاءت الجملة على أنها أن والطفل مرفوع وكريم مجرور يقول قائل: كيف هذه أن رفعت الاسم وجرت الخبر، أن تنصب الاسم وترفع الخبر؟

والجواب في تقديرهم أن «أن» هذه ليست حرفاً من الحروف الناسخة ولكنها فعل ماضٍ أنَّ يئن وإذا كانت فعل ماضياً خرجت عن باب النواسخ فتحتاج إلى فاعل والطفل فاعل ورفعه لفاعليته وكريم هذه عبارة عن كلمتين حرف جر واسم مجرور الكاف حرف جر وريم اسم مجرور للتشبيه وإذا كان الاسم مجروراً فيكون علامة الجر الكسرة في آخره والريم هنا الغزال يعني كأن الطفل قد أن أنيناً يشبه أنين الغزال هذا معنى الجملة.

تسأل: لقد قرأت في ملحة الإعراب أن كان هنا تامة فهل هذا صحيح هي سألت قبل قليل عن كان في المهد صبياً؟

إذا حملت على معنى وجد في المهد صبياً نعم لكن إذا قلت: كان إذا نظرنا إلى المعنى كان عيسى صبياً في المهد فهي متسقة على النقصان وليست على التمام حملها على النقصان هنا أولى لأن المعنى يتسق في قولنا: كان عيسى صبيا في المهد أولى من قولنا وجد عيسى صبيا في المهد دائماً المعنى هو الذي يجعلنا نختار وليس التحكم أو الرأي، يمكن أن نأتي بكان تامة في قول الله – سبحانه وتعالى-: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[البقرة: ٢٨٠]، يعني إن وجد شخص معسر ينظر فإن كان ذو عسرة يعني وجد ودائماً إذا حملت كان على معنى وجد فهي تامة ففي قول الله – تعالى-: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ يصح أن تقدر في معناها إن وجد فقير معسر فحنيذاك هي تامة فتحتاج إلى فاعل وذو حينذاك تكون فاعل لكان التامة التي معنا، مرفوعة وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة.

يقول: أرجو منكم أن تعربوا لي هذه الجملة: ﴿ وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[هود: ١١٨]، وقوله – تعالى-: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾[طه: ٩١]،﴿لاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ وفي الآية الثانية ﴿ قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴿٩١﴾﴾.

فأما قول الله – سبحانه وتعالى-: ﴿ لاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ هذه لا نافية يزالون فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم يزال وهذا هو مصداق قول المصنف: (وما تصرف منها)؛ فإن يزال هذه مضارع وقد تصرفت من زال في الماضي فعملت عملها مختلفين خبر يزال منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

في قول الله – سبحانه وتعالى-: ﴿ قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ هذه برح جاءت بصيغة المضارع أيضاً هذه مما تصرف عن هذه الأفعال لن وقد تحقق الشرط فيها لأن برح شرطها أن يتقدم عليها نفي أو نهي أو شبه ذلك تقدم عليها نفي هنا بلن فلن أدات نصب تنصب الفعل المضارع، نبرح فعل مضارع ناقص منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره اسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن، عاكفين خبرها منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، عليه: جار ومجرور متعلق بعاكفين تقدم عليه على حرف جر والضمير اسم مجرور والجار والمجرور متعلق بخبر نبرح المتأخر.

باب إن وأخواتها

ندخل الآن في باب إن وأخواتها

هذا هو الناسخ الثاني أو النوع الثاني من أنواع النواسخ وهي الحروف الناسخة.

قال المصنف –رحمه الله تعالى-: (إن وأخواتها: وأما إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل)

هذه الأحرف الناسخة وهي بعكس الأفعال الناسخة أولاً هي أحرف وتلك أفعال وذكرت الخلاف في ليس وأن الأرجح فيها أنها فعل لقبولها علامات الأفعال هذه الأحرف الستة أعني إن وأن وليت ولكن ولعل وكأن، هذه أحرف ناسخة أيضاً وإنما لم تك تذكر مع كان لأنها تختلف عنها في الحكم هي نعم تنسخ حكم المبتدأ والخبر لكنها بعكس

كان وأخواتها تلك تنسخ حكم الخبر وهذه تنسخ حكم المبتدأ فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها، ولـذلك قدم حكمها فقال: (وأما إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر)؛ يعني بعكسه.

وابن مالك لما ذكر حكم كان وأخواتها جاء بعد ذلك بحكم إن وأخواتها في الألفية فقال:

لإن أن ليت لكن لعل *** كأن عكس ما لكان من عمل

يعني عكس الحكم الذي ذكرته من قبل واكتفى بكلامه هذا يعني ارجع لكان واعكس لتعرف، ثـم مثـل ببيـت شعري في ثلاثة أمثلة لأحرف ناسخة مع أسمائها وأخبارها في شيء يشبه القصة قال:

كإن زيداً عالم بأني *** كفء ولكن ابنه ذو ضغن

فمثل أولاً بإن واسمها زيداً وخبرها عالم، ثم مثل الثانية أن مفتوحة الهمزة أني كفء والياء اسمها وكفء خبرها، والثالث ابنه اسمها وذو خبرها أشبه بقصة إن زيداً عالما بأني يعني زيد هذا يعلم أني كفء لعله أراد شيئاً بل جاء لطلب خير يحصله لكنه والوالد يبدو أنه طيب وقبل منه الابن أفسد عليه العطية، فهذه هنا عدد بدأ بتعـداد هذه الأحرف الناسخة التي هي إن أن ولكن وكأن وليت ولعل وهي مثل الأفعال الناسخة أيضاً تدخل على الجملـة الاسمية جملة المبتدأ والخبر فيسمى الأول اسماً لهذا الحرف الناسخ والثاني خبراً لهذ الحرف الناسخ الفرق كما قلت هو في أنها تنسخ حكم الاسم وهو الذي ينصب ويبقى الخبر بعد ذلك مرفوعاً. كذلك الفرق أن هذه أحـرف وتلـك أفعال ولذلك نقول: هذه حرف ناسخ وتلك نقول: هي فعل ناسخ وقد سبق أن اتضح المقصود بقولنا: ناسخ وهو نسخ رفع أحد الأمرين أعني المبتدأ أو الخبر أو كليهما.

المصنف عدد هذه الأحرف الستة وهي لا تخرج عنها وهي إن وأن وكثير من طلبة العلم بينهمـا وهمـا فـي المعنى متشابهان معناهما التوكيد ولكنهما في الاستعمال وفي الصورة مختلفان ففي الصورة الأول منهما إن التـي هي أم الباب مكسورة الهمزة وأختها مفتوحة الهمزة وأما في الاستعمال فإنه – لعله إن شاء الله تعالى– سيأتي بيان لذلك أن «إن» تأتي في مطالع الجمل أو في مطالع الكلام وأما «إن» فإنها تأتي في السياق. بمعنى آخر أو بمعنـى جامع إن تدل على أن ما بعدها جملة وأن تدل على تأويل ما بعدها بمفرد هذا بإجمال وممكن أفصل إن كان المقام يحتمل التفصيل في هذا.

نأخذ أمثلة في ورودها في أول الجملة وفي السياق للتفريق بينهما

العلماء فصلوا أماكن كسر همزة إن لأنها هي القليلة وقالوا: ماعداها يكون همزة مفتوحة وبدل أن نستعرض هذه الأماكن التي تكسر فيها همزة إن نكتفي بالقاعدة التي ذكرتها منذ قليل وهي إذا كان المقام مقام جملة فإن همزة إن تكون مكسورة وإذا كان المقام مقام مفرد فإن همزة إن تكون مفتوحة كيف ذلك؟ أقول مثلاً واستأنف الكلام أقـول: إن أخاك مجتهد أنا الآن أريد أن أعبر بجملة مسندة مركبة من مسند ومسند إليه وحينئذ آتي بإن لكني عندما أريـد أن آتي بجملة تقوم مقام الكلمة الواحدة أقول: أعجبني أنك مجتهد، لأني أريد فاعلاً لأعجب فكأن التقدير: أعجبنـي اجتهادك فإذا أردت أن أصوغ هذه الجملة في مقام كلمة واحدة أو كان السياق يقتضي كلمة واحدة أتيت بها مفتوحة الهمزة؛ ولذلك قالوا: إن «أن» المفتوحة الهمزة حرف مصدري مثل أنْ الناصبة للفعل المضارع لأنها تؤول مع ما بعدها بالمصدر فتقول مثلاً: أعجبني أنك كريم يعني أعجبني كرمك تقول أنك مجتهد فعل طيب يعني اجتهادك فعل طيب فتقدرها مع اسمها وخبرها بكلمة واحدة هي مصدر وحينذاك تأتي بها مفتوحة الهمزة.

إذن القاعدة تقول إذا قدرت بكلمة واحدة وهو مصدر فتحت وإذا قدرت أردتها في جملة كاملة كسرت همزتهـا هذا هو الضابط العام ولذلك كل التفصيلات التي يذكرونها عندما يقول ابن مالك:

واكسر في الابتدا وفي بدء صلة *** وحيث إن ليمين مكملة

أو حكيت بالقول أو حلت محـل *** حال كزرته وإني ذو أمل

كل هذه المواضع هي مواضع الجمل، الابتداء هو موقع جملة بدء الصلة صلة الموصول جملة، جملـة اليمـين أيضاً كذلك حيث إن ليمين مكملة عند الحكاية كذلك إلى آخره فهذه مواضع لكسر الهمزة.

ما هو الفرق بين كان التامة والناقصة؟ والشق الثاني من السؤال: متى تكون زائدة ملغاة؟

في الدعاء لو سمحت أصبحنا وأصبح الملك لله قلت يا شيخ: إن أصبح هنا تامة الأولى أصبحنا والثانية تكـون ناقصة والجار والمجرور هو خبر طيب في ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾[مريم: ٢٩]، طيب هنـا كان لماذا هنا كانت ناقصة يعني هي أشارت إليه فأشارت إليه قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا فهنـا كـان ليست بمعنى الماضي فلماذا ألا يحمل القول صبياً على أنها مثلا تكون حال أنه حال كونه صبيا وتكون كان تامـة هنا ؟

أما الفرق بين كان التامة والناقصة والتي سأل عنها الأخ منذ قليل فبينت هذا في بداية الكلام وممكن أن أقولـه باختصار: الفعل التام بصفة عامة هو ما يكتفي بالمرفوع ويعرب فاعلا والناقص هو ما لا يكتفي بمرفـوع وإنمـا

يحتاج إلى مرفوع ومنصوب وهي الأفعال الناسخة، نسمي المرفوع اسم الفعل الناسخ ونسمي الخبر خبر الفعل الناسخ هذه كما قلت الأفعال التي ذكرته الآن التي هي الأفعال الناقصة هذه تكون تامة وتكون ناقصة فإذا اكتفت بمرفوعها كانت تامة إذا احتاجت إلى اسم وخبر كانت ناقصة وذكرت أنه لا يستثنى من ذلك إلا فتي وزال وليس فإنها وحدها التي لا تكون إلا ناقصة ولم يستعملها العرب تامة.

إذن بصفة عامة الفعل التام ما اكتفى بمرفوعه ويعرب فاعلاً والناقص ما لا يكتفى بمرفوعه ويحتاج بعده إلى منصوب متى تكون كان زائدة؟ هذا ما تطرقت إليه الآن لكن سأل عنه اللآخ تكون زائدة إذا وقعت بين أمرين متلازمين لا يصح الفصل بينهما فإذا وجدت فهي في مقام المؤكدة مثل لوقوعها بين أداة التعجب وفعل التعجب نفسه فتقول ما كان أحسن زيدا الأصل ما أحسن زيدا فتكون كان حينذاك ليس لها اسم ولا خبر، ولذلك يسمونها كان زائدة أو ملغاة ملغاة معناها أنها ليس لها عمل وليس معنى ذلك أنها فضلة في الكلام أو أنها لا قيمة لها أو أن الإنسان يأتي بكلام لا قيمة له وإنما جيء بها للتوكيد إلا أنها ليست عاملة في هذا المقام ولا تؤدي معنى جديدا في قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– في الدعاء أصبحنا وأصبح الملك لله نعم أصبحنا، أصبح فعل تام ومعنى دخلنا في الصباح و«نا» حينذاك فاعل.

وأصبح الملك لله، يصح أن تحمل حينئذ على أنها ناقصة ويكون الملك اسمها ولله خبرها.

في الآية: ﴿ قالوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ إن حملت على من وجد في المهد صبياً، فحينذاك تكون تامة وحينذاك كما قالت الأخت نعم يكون صبياً حال وهي صفة مشبهة يصح أن تقع حال فهي صفة مشبهة مشتقة، ولكن مع تقدير الكلام على أنه كان هو صبياً في المهد أي صار صبياً في المهد أولى من تقدير الكلام وجد في المهد حالة كونه صبياً يعني أنه الآن لو فسرنا الآية هل نقول: كيف نكلم من وجد في المهد حالة كونه صبياً أو أن نقول: كيف نكلم صبياً موجوداً في المهد هذا هو الأوجه ولذلك كان الحمل على هذه ومن حمله على التمام لا يخطأ، ولكن نقول: إن الأولى حمل الإعراب على ما يتمم المعنى أو ما يكون المعنى به تاماً.

لو سمحت في هذه الجملة أشكر الله كما أشكر الناس

أشكر الله أو اشكروا الله؟

اشكروا الله كما أشكر الناس هل تجوز صياغتها وما إعراب «كما» وما معناها في هذه الجملة؟

الأصل في الشكر والحمد أنه لله – سبحانه وتعالى– فلا نشبه شكر الله بشكر الناس ولكن نقول: نشكر الناس والعبارة المتداولة: من لا يشكر الناس لا يشكر الله، لكن الأصل أن الشكر والثناء هو لله – سبحانه وتعالى– ولا يشبه شكر الله بشكر الناس فلا نقول: أشكر الله كما أشكر الناس، على كل حال إذا قلنا نفعل كذا كما نفعل كذا فالكاف حرف تشبيه وفي الصناعة أو في النحو هي حرف جر وما حينذاك تكون مصدرية ومعنى مصدرية أنها تؤول بالمصدر أي كشكري فقولنا كما أشكر أي كشكري فتؤول مع ما بعدها بمصدر يكون هذا المصدر هو المجرور بالكاف؛ لأن ما حرف لا يجر بالكاف فالذي يجر بالكاف الذي هو حرف الجر هو المصدر المقدر من ما المصدرية وما دخلت عليه أي كشكري الناس.

نواصل حديثنا عن الأحرف الناسخة في قوله: (تقول: إن زيداً قائم، وليت عمراً شاخص وما أشبه ذلك).

هو عندما يمثل انظر في قوله: (ليت عمراً شاخص)؛ قد يرد عند من يقرأ متن الآجرومية أو غيرها من كتب النحو يقول: هل أقرأ هذه ليت عَمْرَاً أو عُمَرَاً وأنا وددت أن يكون عندنا طلاب حتى أسألهم في هذا كيف يجيبون، ولكن –إن شاء الله تعالى– الإجابة واضحة أن المقصود عَمْراً، والدليل –وإن لم تضبط بالشكل– أنها نونت وعُمَر ممنوع من الصرف فلا ينون فالذي ينون هو عمرو هو المصروف ولذلك هذه عمرو قطعاً.

قال: (وما أشبه ذلك)؛ ويقصد بما أشبه ذلك ...................

هناك خطأ شائع وهو النطق بعمرو بالواو

هنا فائدة الواو في عمرو والآلف في مائة وكذلك الألف التي تذكر بعد واو الجماعة يسمونها الفارقة هذه كلها أحرف أولاً لا تعد من الكلمة التي هي فيها ولا تنطق، حتى عند الميزان الصرفي من يعرف الميزان الصرف لا توزن لا تذكر في حروف الميزان الصرفي فأنا عندما أقول: عمرو أقول: هذه كلمة مكونة من ثلاثة أحرف، لا أقول: من أربعة أحرف الواو غير معدودة فيها لماذا؟ لأنها ليست من الكلمة هذه فقط حرف جيء بها للتفريق بين كلمتين ولذلك، لما ظهر الفرق زالت الواو كما في هذا ليت عمراً لا أذكر معها واو لأنه لا ينون إلا عمرو فلا حاجة للتفريق الآن بينها وبين عمر لأن التنوين فرق فاكتفينا به.

مثلها مائة كان الكتاب سابقاً قبل نقط الحروف قالوا: إن مائة تلتبس بفئة في صورتها فحتى لا تكتب كلها بصورة واحدة أو تقرأ هذه مكان هذه أو ربما السياق لا يبين المقصود جعلوا ألفاً بعد ميم مائة وتركوها بعد ذلك نقط الكلام وبقيت وإن كانت الفاء نقطت الآن واتضحت عين الميم إلا أنها بقيت هذه الهمزة، لكن من التزم بها فجيد

ومن لم يلتزم بها أيضاً فقد زالت الحاجة إليها لأن التفريق كان لغرض وقد انتهى ولذلك لا نقول عمرو ولا نقـول العمرو ولكن نقول العمرو بتسكين الميم وهذه الواو فقط للتفريق بين عمرو وعمر ولا تنطق ولا علاقة لها بأصل الكلمة وحروفها.

كذلك في مائة

مائة وفئة ما نقول مائة لأن هذه الألف كما قلت للتفريق بين مائة وفئة أصلاً وضعت قبل أن تنقط الفاء في فئة كان صورة الميم وصورة الفاء متشابهة فيكتبون مائة وفئة مثل بعضهم فلما جاء نقط الحروف تميزت الفـاء عـن الميم ولكن بقي التفريق في الكتابة الشائعة ولذلك كثير من الناس يدعون الآن إلى أن تزال ألف مائة لأن النقطـة فرقت الآن بين مائة وفئة ومن هنا صارت كتب التعليم الدراسية لا يثبتون الألف بها لأنه اكتفى بأنه لم يعـد لهـا حاجة كتابية للتفريق.

تسأل: تقول: نجد بعض المؤلفين يزيل مقدمة كتابه بقوله: وكتبه فلان، فما الغاية من هذه الواو وهـل ذكرهـا أصح من قولنا كتبه من دون الواو؟ تسأل كذلك عن موقعها الإعرابي؟

هما الأمران جائزان إن قلت: كتبه سواء حملتها على الاستئناف أو حملتها على الحالية فهي صحيحة وإن قلـت كتبه فلان بدأت جملة جديدة فهي صحيحة أيضاً لكن بعض الناس يحب أن يوجد نوع من التغيير من الصياغة ويجد بعض المؤلفين يكتبها وهي موجودة عند بعض الكتاب حتى عند بعض العلماء السابقين في كتبه يقولونها في أواخر كتبه ولكن هذا لا يعني أنها هي الأفصح بل هي فصيحة كغيرها فإن أثبت الواو فكلامك فصيح وإن حذفت الـواو أيضاً فكلامك فصيح.

تقول: ما معنى كلمة باضطراد هل تكتب باللام والطاء فقط أم معها ضاد وبأي باب من المعجم أجـدها لأنـي بحثت عنها بالضاد ولم أجدها تقول ما هو وقت المساء لغة وشرعا ؟

في قولنا: اضطراد تجدها في باب طرد في المعاجم تجدها وليست في باب الضاد، وتكتب ضاد ثم طـاء فـي الكتابة اضطراد أما معنى اضطراد طبعا هي إن يمكن بعضهم يكتبها اضطراد ويمكن أن تدغم ما دامـت تنطـق يعني تحول الضاد فيها إلى طاء فتنطق طاء ويقال اطراد ويمكن كتابتها أيضاً بهذه الطريقة فتكتب طاء والكتـاب يكتبونها بالنوعين على الحالتين فتكتب طاء واحدة مشددة والاضطراد المقصود به هو وجود الحكم كلمـا وجـدت العلة فهذا معنى اضطراد العلة، اضطراد العلة هو أن يوجد معها الحكم كلما وجدت والانعكاس هو وجود العلة كلما وجد الحكم وهذا دليل على صحة العلة أحد أدلة صحة العلة هو أن يوجد معها الحكم كلما وجدت أو توجد هي كلما وجد الحكم فوجود الحكم معا كلما وجدت يسمى اضطرادا ووجود العلة كلما وجد الحكم يسمى انعكاسا وهذا معنى اضطراد العلة ولذلك قالوا إن العلة المنطقية مضطردة منعكسة يعني كلما وجدت وجد حكمها وكلما وجد حكمهمـا وجدت وهذا دليل على أنها هي بالفعل هي العلة دليل على صحتها.

تسأل عن وقت المساء

المساء يعني إذا كان المقصود بها وقت المساء هو ما بعد وسط النهار يعد مساء كل ما تعدينا وقت الظهيرة التي هي منتصف النهار فهو دخول في وقت المساء ولذلك نعرف أن العلماء قالوا بالنسبة لأدعية المساء أنها تقرأ بعـد صلاة العصر أو بعد صلاة المغرب أو حتى بعد صلاة العشاء ولذلك كل هذا يعد من وقت المساء فلا إشكال فيه.

يقول: (ومعنى إن وأن للتوكيد ولكن للاستدراك وكأن للتشبيه وليت للتمني ولعل للترجي والتوقع)

هو الآن يذكر معاني هذه الأحرف ولم يكن ذكر معاني الأفعال الناسخة وذلك لأن الأفعال الناسخة في باب كان وأخواتها تتشابه في معانيها لأنك إذا قلت كان الرجل كريما وأضحى الرجل كريما وأصبح الرجل كريمـا وبـات الرجل كريما فالمعنى متقارب بل يكاد يكون متطابق فلا داعي أن نذكر معنى كل واحدة حال نقصانها أما هذه فإن معانيها مختلفة إن وأن يشتركان في معنى التوكيد وقد سبق أن ذكرت الفرق بينهما مفتوحة الهمزة ومكسورة الهمزة ومتى تكون هذه ومتى تكون الأخرى.

قال: (لكن للاستدراك)؛ طبعاً التوكيد واضح المقصود به أنت تقول مثلاً: أبوك كريم تريد أن تؤكـد تقـول: إن أباك كريم فتدخل إن على الجملة الاسمية لتوكيدها وتثبيتها واضح معنى التوكيد.

قال لكن للاستدراك تقول محمد كريم لكنه فقير إذا قلت محمد كريم يفهم السامع أنـه غنـي لأن الكـرم عـادة يصاحب هذه فأنت تريد أن تستدرك وتبين حاله ربما لا يعرفها هذه فتقول لكنه كذا فتستثني شيء تستدرك على أمر قد يتطرق لدى السامع هذا معنى الاستدراك كأن للتشبيه وهي تشبه الكاف في ذلك إلا أن الزيادة في المبنـى تـدل على زيادة المعنى فإذا أردت تشبيها مؤكدا فأت بكأن وإذا أردت تشبيها غير مؤكد فأت بالكاف فكأنه هنا للتـشبيه تقول كأن الرجل أخوه يعني يشبه الرجل أخاه فهذا معنى التشبيه ليت للتمني ولعل للترجي وقد مرت بنا في بـاب فاء السببية نصب الفعل المضارع بفاء السببية وواو المعية المقصود بالترجي والتمني وفي ذلك الوقـت قلـت: إن

التمني المقصود به إما طلب المستحيل غير الممكن أو متعسر في الحصول وأما الترجي فهو طلب الشيء المرغوب فيه ممكن الحصول ولذلك قال لعل للترجي والتوقع أيضاً فكأنه لترجي الشيء وهو مكن الحصول توقع حصوله أيضاً فهذه ذكرها وذكر معانيها.

أريد الفعل الأمر من الفعل يرى مع التوضيح؟

يرى هذه أصلها الراء والهمزة والحرف المعتل طبعا عند صياغة فعل الأمر منه نقول الأصل أنه يحذف حرف العلة يبقى الراء مع الهمزة فقيل إن ذكر الراء مع الهمزة فإذا حذفت أجحف بالفعل الأمر وبقي على حرف واحد يؤتى معه بهاء السكت فيقال ره أي انظر فالهاء فيها فاء السكت مجتلبة وإن كانت الأخت أو غيرها يعرف الميزان الصرفي فوزنه فه أي لمجيء الحرف الأصلي من الكلمة وجئنا معها بحرف زائد وهو هاء السكت على الصيغة التي ذكرتها وعلى الطريقة التي ذكرتها بحذف حرف العلة ثم الهمزة تخفيفاً.

بقي ذكر النوع الأخير من النواسخ وهو ظن وأخواتها.

يقول المصنف: (ظننت وأخواتها وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ الخبر على أنهما مفعولان لها وهي ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت وعلمت ووجدت واتخذت وجعلت وسمعت)

هذا هو النوع الثالث والأخير من أنواع النواسخ نحن عرفنا: أفعالاً ناسخة ترفع الاسم وتنصب الخبر وحروفاً ناسخة تنصب الاسم وترفع الخبر بقي هذه الأفعال الناسخة التي تنصب الاسم والخبر معا، إلا أنه عند الكلام على الأفعال الناسخة والحروف الناسخة كان المبتدأ في ذاك المقام يسمى اسما للناسخ والخبر يسمى خبرا للناسخ أما هنا فإن المبتدأ والخبر لا يسميان اسماً وخبراً ولكن يسميان مفعولاً أولاً ومفعولاً ثانياً هذه الأفعال التي ذكرت وهي ظن وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ويأتي معها فاعلها ويصبح المبتدأ مفعولاً أول لهذه الأفعال ويصبح الخبر مفعولاً ثانياً، ونحن نعرف أن المفاعيل منصوبة ولذلك ينصب المبتدأ والخبر فيه.

ظن وأخواتها هي في حقيقتها قسمان أفعال تسمى أفعال القلوب وأفعال تسمى أفعال التصيير وكلها يجمعها قوله: (ظن وأخواتها)؛ أما أفعال القلوب فهي الأفعال المتعلقة بالقلب والعقل يعني الأفعال الخفية وهي ظن زعم علم رأى الأشياء التي تتعلق بالتوقع بالظن، بالعلم أشياء مختفية غير ظاهرة هذه تسمى أفعال القلوب وهناك أفعال تسمى أفعال التصيير مثل اتخذ صير جعل رد هذه تسمى أفعال التصيير لكها تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمه فتجعل الأول المفعول الأول والثاني المفعول الثاني، وكلها تسمى ظن وأخواتها لكنها في المعنى كما ذكرت الآن أفعال القلوب وهي التي كما قلت لها علاقة بالقلب وبالعقل، وأفعال تصيير وهي تدل على تحويل أو التغيير من حالة إلى حالة ولذلك لو استعرضنا الأحوال التي ذكرها المصنف ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت وعلمت ووجدت كلها تدل على شيء يتعلق بالظن والعقل الظن والحسبان والزعم والرؤية والعلم كلها أشياء ظنية أو أشياء علمية تتعلق بالقلب وبالعقل في حين اتخذت وجعلت هذه تدل على التحويل والتصيير، أفعال تصيير فتقول مثلاً في قول الله تعالى-: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴿١٢٥﴾﴾[النساء: ١٢٥]، أي جعله صيره هذه تدل على التصيير هذا هو النوع الثاني وكلها يجمعها قوله ظن وأخواتها لأن العمل فيهما واحد فقط الاختلاف في المعنى الشيء الذي أريد كأني أريد الوقت يتداركنا الآن، أحس أن هناك أمراً، الأمر العجب هو ذكر المصنف لسمع في هذا المقام، لا نقول: إنه أخطأ العلماء أو النحويون لا يذكرون سمع في هذا المقام وحسب ما أعلم لم يذكرها في هذا المقام إلا أبو علي الفارسي وقد خولف ورد عليه حينما ذكر سمع في أفعال القلوب مع ظن وأخواتها والعلماء جميعاً الذين ردوا عليه كلهم يجمعون على أن المنصوب الثاني بعدها لا يعرب مفعولاً ثانياً وإنما هو حال ولذلك لا علاقة لها أصلاً بباب النواسخ، ومن ثم ذكرها نحن نحسن الظن ونقول: لعل المصنف تابع الفارسي في أحد رأييه أو في رأيه هذا ولكنها على الحقيقة هو رأي مردود مرجوح منقود حجته ضعيفة والمعنى يبطله، لا حاجة لاجتلاب حجة لرده ولكن المعنى فإنك إذا قلت مثلاً سمعت الرجل يتكلم فإن قولك يتكلم هذه ليست مفعولاً ثانياً وإنما هي حال سمعته حالة كونه يتكلم، فهي ناصبة لمفعول واحد ويتكلم واضحة أو قولك سمعت الرجل متكلماً فهي قطعاً حال أي حالة كونه متكلماً فحملها على المفعولية الثانية وجه بعيد وبذلك الأصل ألا تدخل في هذا الباب وإدخالها هو لعلها مجاراة لهذا الرأي القليل.

هناك تخريج معين؟

هو فقط الفارسي عندما ذكره في أحد رأييه قال: إن سمع تنصب مفعولين فعندما تقول سمعت الرجل متكلماً فالرجل هو أصله الرجل متكلم ومبتدأ وخبر دخلت عليها سمع فنصبت الأول مفعولاً أول والثاني مفعولاً ثانياً.

العلماء أو من ردوا على الفارسي يقولون: لا.. متكلماً حال وليست مفعولاً ثانياً فالمقام يقتضي ذلك ودائماً في الإعراب الأمر لا يرجع إلى استحسان الإنسان ولا لرأيه ولا لتوقعه وتحكمه ولكن يرجع إلى المعنى المعنى هو الذي يرجح هذا الإعراب على ذاك الإعراب وليس قول فلان أو أن فلان رجحه فلان وأنا أثق به وإنما أطلب ما

الذي يستقيم به المعنى وحينئذ أرجحه حتى يكون الإعراب بعد ذلك خادماً للغة وهذا هو المقصود منـــه ولـــيس أن يكون الإعراب هدفاً في ذاته.

إذن اتخذ وجعل هذه أفعال التصيير وما قبلها هي أفعال القلوب وكلها يجمعها قوله: (ظن وأخواتها)؛ طبعاً ظن هذه الغالب فيها أن تستعمل للرجحان لأن الظن هو العلم غير المتيقن غير الثابت أحد مراتب العلم لكنـــه مرتبـــة ليست بالتامة. فإذن هذا هو الغالب فيها لكن قد تستعمل بقرينة عند زيادة السياق في ذلك وذلك عندما يقـــول الله – تعالى–: ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴿٤٥﴾ الَّذِينَ يَظُنُّونَ ﴾[البقرة: ٤٥: ٤٦]، إذن الخاشعون ليسوا يشكون في ملاقاة الله – سبحانه وتعالى– ولكنهم يتيقنون ذلك ولذلك هي ظن هنا لليقين وليست للشك بـــدليل أنـــه قـــال: الخاشعين، فالخاشعون لا يشكون وإنما يتيقنون فإذن ظن تأتي لليقين ولكن مجيئها للظن أكثر أو الرجحان، رجحان العلم وليس لتيقنه أكثر لكنها تأتي في الكلام الفصيح أيضاً للدلالة على اليقين كما في هذا المثال.

رأى التي ذكرها المصنف في قوله: (رأيت)؛ يقصد رأى العلمية النحويون يقسمون رأي رأياً أقـــساماً وأبـــرزه العلم والبصر فيقولون: رأى إذا جعلناها بصرية فإنها تنصب مفعولاً واحداً ولا دخل لها بالنواســـخ تقـــول رأيـــت الرجل ما عندنا مبتدأ وخبر أصلا هي نصبت مفعولها وانتهت هي فعل متعدي إلى مفعول واحد وتعدت.

لكن رأى العلمية عندما تقول العلم نافع تقول: رأيت العلم نافعاً أي وجدته كذلك فرأى حينئذ فعل ناسخ دخل على جملة الخبر فنصبه مفعولين له هذه تسمى العلمية إذن إذا كانت بمعنى علم فهي الداخلة في موضوعنا الناسخة وإذا كانت بمعنى أبصر فلا علاقة لها بموضوعنا ولا تنصب إلا مفعولاً واحداً.

تسأل عن إعراب قول الله – تعالى–: ﴿ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾[البقرة: ٢٢٥]

طبعا لكن هنا مخففة وإذا خففت ما تعمل في هذا المقام تلاحظ أنها دخلت على الفعل. الأصل أن لكـــن حـــرف ناسخ وتدخل على الجملة الاسمية المبتدأ والخبر لكن لما خففت ذهب اختصاصها بالجملة الاسمية ودخلـــت علـــى الجملة الفعلية وأصبحت تفيد الاستدراك نعم ولكنها دخلت على جملة فعلية لم يعد لها عمل فيؤاخذك فعل مـــضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ... إلى آخره ما عاد لها اسم وخبر.

يسأل عن كأني بالماء بارد إعرابها؟

كأني بالماء بارداً فتنصبه حال حينذاك وفي قولك: كأني بالماء يعني متوقعاً أو ظاناً أو كذا فالخبر هـــو الجـــار والمجرور أو متعلق الجار والمجرور والياء هو اسم كأن وبارد ينصب حينئذ حال من الماء.

نأخذ أسئلة الدرس القادم؟

يمكن أن نعطي للدرس القادم مثالين نطلب فقط استخراج الفعل الناسخ وبيان اسمه وخبره أطلب مثـــالان فـــي حديث واحد في قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– (لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه لا يمنعـــه أن ينقلب إلى أهل إلا الصلاة ) متفق عليه. مطلوب استخراج الفعل الناسخ وبيان اسمه وخبره في الموضعين.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها المشاهدون والمشاهدات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أحييكم وأرحب بكم في مطلع هذا اللقاء الذي أسأل الله – سبحانه وتعالى– أن يكون لقاء مباركاً على من تحدث فيه واستمع إليه وأصغى وانتفع به كما أسأله – سبحانه وتعالى– أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وأن يوفقنا إلى مرضاته وابتغاء وجهه فيما نقول ونعمل.

يقول: إجابة السؤال الأول: الخبر غير المفرد هو ما كان جملة فعلية مثل أحمد يكتب درسه أو جملة اسمية مثل الحديقة أشجارها كثيرة أو شبه جملة من جار ومجرور مثل فاطمة في الدار أو شبه جملة من ظرف مثل سمية عندنا.

أيضاً إجابة السؤال الثاني: لا يقع ظرف الزمان خبراً عن الذات أي إذا كان المبتدأ جسماً أو ذاتاً فلا يخبر عنه بالظرف الزماني فلا يقال: محمد الصباح، الشجرة المساء أما الظرف المكاني فيجوز ذلك مثل أسماء عندنا

أجابت أخرى عن السؤال الأول والثاني: تقول إجابة السؤال الأول: المقصود بالخبر غير المفرد ما كان جملة أو شبه جملة والجملة قد تكون جملة اسمية مثل محمد أخوه كريم أو جملة فعلية مثل زيد قام أبوه وشبه الجملة يشمل الجار والمجرور مثل زيد في الدار

إجابة السؤال الثاني تقول: الظرف الزماني لا يخبر به عن الذوات ولكن يخبر به عن المعاني أي إذا كان المبتدأ جسماً أو اسم ذات وليس معنى من المعاني لا يخبر عنه بالظرف الزماني فلا نقول: محمد اليوم ولكن يخبر عنه بالظرف المكاني فنقول: محمد عندك

تقول: إجابة السؤال الأول هو ما كان جملة أو شبه جملة وهي أربعة أشياء الجار والمجرور والظرف والفعل مع فاعله أو نائب الفاعل والمبتدأ مع خبره مثل زيد عندك ومثل زيد خطه حسن

أجابت كذلك: المقصود بالخبر المفرد ما ليس جملة ولا شبه جملة.

إجابة السؤال الثاني: تقول لا يقع ظرف الزمان خبراً عن الذات أي ما كان جسماً أو جثة لا يخبر عنه بالظرف الزماني فلا يقال: محمد اليوم أو هند أمس

هي إجابات في مجملها إجابات صحيح كان السؤال الأول عن المقصود بالخبر غير المفرد وسبب السؤال عن مثل هذا هو أنه كثيراً ما يتطرق إلى الذهن أن المقصود بغير المفرد المثنى والجمع ولكن هذا ليس مقصودنا في باب المبتدأ والخبر فإن المقصود في هذا الباب المفرد هو ما لم يكن جملة أو شبه جملة وعلى هذا فإن الخبر يكون مفرداً وجملة وشبه جملة فإذا لم يكن مفرداً وهو المطلوب صار جملة أو شبه جملة على ما فصله الإخوة المجيبون سواء كانت هذه الجملة اسمية أو فعلية أو كان شبه الجملة ظرفا أو جاراً ومجروراً أما السؤال الآخر فهو عن الإخبار عن الذوات أو عن الأجسام بالظروف ظرف الزمان لا يخبر به عن الأجسام ولكن يخبر به عن المعاني فنقول الصوم اليوم ولا نقول الرجل اليوم وأما ظرف المكان فإنه يخبر به عن الأجسام وعن المعاني فأقول الحضور عندك والرجل عندك فأخبرت عن المعنى وهو الحضور وأخبرت عن الذات وهو الرجل وهو ظرف المكان.

هذا هو خلاصة الإجابة عن هذا وكل الإجابات التي وردت إجابات صحيحة موفقة.

أذكر في مطلع اللقاء أنه لا يتردد أحد عنَّ له سؤال فيما يشرح أو أيضاً إذا كان هناك بعض الأشياء السريعة الملحة التي يحس الواحد أنه محتاج إليها أو أن الناس يحتاجون إليها من الأسئلة اللغوية السريعة التي يمكن أن يكون هذا اللقاء باباً للإجابة عنها فلا إشكال في المجيء بها سواء كان ذلك عن طريق الاتصال الهاتفي أو عن طريق كتابتها في الموقع والإجابة المباشرة –إن شاء الله تعالى– عليها.

## كان وأخواتها

قال المصنف –رحمه الله تعالى– (كان وأخواتها فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر)

الآن الحديث عن النواسخ ولا يزال الحديث متصلاً بالمتبدأ والخبر فإنا نعرف كما قدمت في اللقاء السابق أن المبتدأ والخبر حكمهما الرفع فحكم كل واحد منهما الرفع، ينسخ هذا الحكم أعني الرفع سواء رفع المبتدأ أو رفع الخبر بناسخ يعني يزال هذه النواسخ التي تزيل حكم المبتدأ أو تزيل حكم الخبر أو تزيل حكمهما معاً هي ثلاثة أنواع على هذا الترتيب منها ما يزيل حكم الخبر وحده ويبقى المبتدأ مرفوعا ومنها ما يزيل حكم المبتدأ وحده ويبقي الخبر مرفوعاً ومنها ما يزيل حكمهما معاً.

فأما الذي يزيل حكم المبتدأ فهو إن وأخواتها لأنها تدخل على المبتدأ والخبر نعم تجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبراً لها ولكنها تنسخ حكم المبتدأ الذي هو الاسم فيكون منصوباً بعد أن كان مرفوعاً ويبقى الخبر مرفوعاً.

كان وأخواتها بالعكس تنسخ حكم الخبر فتنصبه ويبقى المبتدأ الذي هو اسمها مرفوعاً.

ظن وأخواتها التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين تنصب حكمهما معاً فينصبان بعد أن كانا مرفوعين و الحديث الآن في أول هذه النواسخ وهو كان وأخواتها التي قال عنها المصنف: (فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر).

هنا تكن الجملة أصلاً جملة اسمية عبارة عن مبتدأ وخبر تدخل عليها هذه الأفعال التي هي كان وأخواتها وتسميتها كان وأخواتها من التسمية بأم الباب وقد سبق أن قلت في أكثر من لقاء: إن النحويين كثيراً ما يسمون أداة من الأدوات العاملة التي تشترك في بعضها في عمل شيء يسمون إحداها أماً للباب إما لأنها الأداة الأكثر استعمالاً أو لأنها هي التي لا يشترط لها شروط لتعمل العمل ولذلك سموا هذا الباب أعني الأفعال الناسخة سموه «كان وأخواتها» وسموا الحروف الناسخة «إن وأخواتها» سموا الأفعال الناسخة التي تنصب مفعولين سموها «ظن وأخواتها» وهذا كما قلت لأنها أكثرها استعمالاً أو لأنها تعمل هذا العمل دون اشتراط شروط وأخواتها يشترط لها شروط.

كما سبق أن قلنا في نواصب الفعل المضارع أن «أن» هي أم الباب وفي جوازم الفعل المضارع أن «لم» هي أم الباب هذه النواسخ أفعال أعني كان وأخواتها وهي على الصحيح ثلاثة عشر فعلاً سيذكرها المصنف بعد قليل وسيبين ما فيها.

نعم المصنف ذكرها هنا كاملة في قوله: (وهي ... كذا) يعدها وإن لم يمثل لكل واحدة منها ولكنه عدها فكأنه يقول أدخل كل واحدة من هذه على المبتدأ والخبر وحينئذ غير حكم الخبر فأبق المبتدأ مرفوعاً وغير حكم الخبر وانصبه ولكن اسم المبتدأ والخبر يتغير فبعد أن كان الأول مبتدأ يصبح اسما لهذا الناسخ وبعد أن كان الثاني خبراً للمبتدأ يصبح خبراً لهذا الناسخ.

يقول: (وهي كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام. وما تصرف منها.)

هو الآن عدد الثلاثة عشر التي هي كان وصار وليس وأصبح وأضحى وظل وأمسى وبات وما برح وما فتئ وما زال وما انفك وما دام، ثلاثة عشر فعلاً.

المصنف لم يفصل لكونه يختصر وهو ماتن والماتن دائماً يجنح للإيجاز.

العلماء قسموا هذه من حيث العمل إلى ما يعمل بدون شرط بمجرد ذكره يعمل ومنها ما يشترط لها شرط، فأما التي تعمل بلا شرط فهي ثمانية: كان وصار وليس وأصبح وأضحى وظل وبات وأمسى هذه الثمانية بمجرد دخولها على الجملة الإسمية، على المبتدأ والخبر تنسخ الحكم، يصبح الأول اسماً لها مرفوعاً، والثاني خبراً لها منصوباً فتقول مثلاً: العلم نافع، هذه جملة من مبتدأ وخبر تدخل عليها كان فتقول: كان العلم نافعاً تبقي اسمها مرفوعاً الذي كان مبتدأ وتنصب الخبر. تدخل عليه ليس وإن كان سيتغير المعنى تقول ليس الجهل نافعاً. تدخل عليها صار: صار العلم نافعاً وكذلك أصبح العلم نافعاً وأضحى العلم نافعاً وبات وأمسى وظل كلها بمجرد ذكرها ودخولها على جملة المبتدأ والخبر فإنها تعمل هذا العمل، لكن الخمسة الباقية أعني: زال وبرح وفتئ وانفك ودام هذه لابد أن يتقدم عليها شيء، يشترط لها شرط لتعمل هذا العمل أما زال وبرح وفتئ وانفك فيتقدم عليها نفي بما أو بلا أو نهي بلا أو دعاء أيضاً بلا أو ما أشبه ذلك ما مثال ذلك؟ تقول: (لا يزال لسانك رطباً بذكر الله)

*** ولا زال منهلاً بجرعائك القطر ***

ما فتئ زيد يعمل، ما انفك المطر ينهمر، فانظر في كل واحدة من هذا قد تقدم عليها نفي أو نهي تقول: لا يزل لسانك رطباً بذكر الله، مثلاً لا ينفك زيد عن فعل كذا فتنهاه فهذه تقدمها نهي والدعاء كما في البيت التي ذكرته منذ قليل في قوله:

ألا ياسلمي يا دار مي على البلي ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

يدعو لها بالغيث فهذه من تقدم الدعاء، هذه لابد أن يتقدم عليها شيء من هذه ولو جئت بها برح وحدها أو فتئ وحدها أو انفك وحدها أو زال وحدها ما عملت هذا العمل أعني عمل النواسخ الذي هو نسخ حكم المبتدأ والخبر ورفع الأول اسماً لها ونصب الثاني خبراً لها.

وأما دام فإنه يشترط أن يتقدم عليها حرف واحد هو «ما» وما هذه ليست أي ما وإنما ما التي يسمونها المصدرية الظرفية ما معنى هذا الكلام لو قلت داما هذا ليس نسخا دام الخير هذا فعل تام ليس ناقص وناسخ دام الخير فعل وفاعل أي ليس التي هي من أخوات كان إلا إذا تقدم عليها ما المصدرية الظرفية ما معنى ما المصدرية الظرفية؟

عندما نقرأ قول الله – تعالى–: ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ [مريم:٣١ ]، هذه تقدم عليها ما يقولون هذه ما المصدرية الظرفية أما المصدرية فلأنها تؤول بمصدر وأما الظرفية فلأنها تدل على الظرف

الزماني فإن معنى قول القائل أو قوله عندما يقول القائل: ما دمت حياً التقدير معناه مدة دوامي حياً، هذا على لسان عيسى في مهده مدة دوامي حياً فالدوام مصدر والذي دل على المصدرية أو جعلنا نسبقه بمصدر أو نقدره بمصدر تقدم ما هذه المصدرية.

وأما الظرفية فالتأويل بالمدة قولنا: مدة دوامي إذن مدة دلت على الظرفية ودوامي دلت على المصدرية ولذلك ما هي يسمونها المصدرية الظرفية لأنها يصاغ الفعل الذي معها يقدر بمصدر معه زمان فتسمى حينئذ ما المصدرية الظرفية.

لابد أن تتقدم ما المصدرية الظرفية هذه على دام لتعمل عملها إذن ثمانية من هذه الأفعال تعمل بلا شرط والأربعة التي هي: زال وبرح وفتي وانفك يشترط فيها أن يتقدم عليها نفي أو نهي أو ما أشبه ذلك الدعاء ودام وحدها يشترط أن يتقدم عليها «ما» وليس كل ما ولكن ما التي تسبق بمصدر وتدل على الزمان تسمى ما المصدرية الظرفية.

يقول المؤلف كذلك: (وما تصرف منها نحو كان ويكون وكن وأصبح ويصبح وأصبح)

نعم هو الآن يتحدث عن أنه ليس فقط الفعل الماضي من هذه الأفعال هو الذي يعمل هذا العمل وإنما بقية تصريف صفات الكلمة كان إذا جئت بالمضارع منها يكون الأمر كن المصدر الكون أصبح ماضي يصبح وأصبح مضارع وأمر هذه كلها تعمل عمل ليس فتدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبراً لها فأقول: كان محمد كريماً يكون محمد كريماً وأقول: كن كريماً ويكون اسمها حينئذ مقدراً ضميراً مستتراً وكريماً خبرها في الحالات كلها.

هنا أمر يحتاج التنبيه له بالنسبة لليس هذه يعني واضح أن كان صيغتها فعل ماضي ظل باب زال أصبح كلها واضحة صيغة الفعلية لكن ليس هذه الكلمة مكونة من اللام والياء والسين صيغتها ليست على صيغة الأفعال ولذلك وقع الخلاف فيها هل هي اسم أو حرف هناك من يقول: إنها حرف وهو رأي الكوفيين أنها حرف ويستدلون على ذلك بأدلة منها أولاً أنها تدل على النفي والنفي من المعاني التي شأنها أن تؤدى بالحروف وهي تشبه ما النافية وما حرف ولذلك قالوا: يشترط أن تكون حرفاً أيضاً هي ليس كما ترى جامدة لا يأتي منها فعل مضارع ولا أمر فليست صيغتها صيغة الأفعال حتى نقول: إنها فعل.

من الجهة الأخرى أكثر النحويين أن ليس فعل وهم يستدلون على ذلك بما سبق أن ثبتوه من أن الأفعال يستدل عليها بعلاماتها وقد عرفنا أن من علامات الأفعال دخول تاء التأنيث أو دخول تاء الفاعل عليها ونحن نعرف أن تاء التأنيث من علامات الفعل الماضي وكذلك تاء الفاعل من علامات الفعل الماضي وأنت تقول لست فتدخل عليها تاء الفاعل أو لست للمخاطب وللمخاطبة كما أنك تقول المرأة ليست حاضرة فتدخل عليها تاء التأنيث وكل واحدة من تاء التأنيث وتاء الفاعل هي علامة من علامات الأفعال فطردا لهذه القاعدة قالوا إنها ينبغي أن تحمل على الفعلية وإن كانت صورتها ليست على صورة الأفعال وحينئذ مادامت بهذه الصيغة فنقول إنها فعل ماضٍ جامد غير متصرف فعدم التصرف لا يخرجها عن هذه الفعلية إذن ما كان من هذه الأفعال يتصرف.

فإذن تصريفاته تعمل عملها ولذلك قال وما تصرف منها وما كان منها لا يتصرف يكتفى به وحده والمصنف بعد ذلك سيبدأ بالتمثيل لها أو التمثيل لبعضها بذكرها وذكر أسمائها وأخبارها.

يعني سيختم الباب كان وأخواتها بمثال أو مثالين يقول: وتقول كان زيد قائما وليس عمرو شاخصا وما أشبه ذلك فهو الآن أصل الجملة زيد قائم مبتدأ وخبر وعمرو شاخص مبتدأ وخبر أدخل كان على المبتدأ والخبر فرفعت الأول اسماً لها ونصبت الثاني خبراً لها وأدخل ليس أيضاً على الثانية فرفعت الأول اسماً لها ونصبت الثاني خبراً لها.

هناك أمر لا يحسن أن نتحدث عن باب كان وأخواتها دون أن نتطرق له، نحن نعرف أن الترتيب الأصلي للجملة الإسمية هو أن يأتي المبتدأ أولاً ثم الخبر وأن تقديم الخبرعلى المبتدأ هو مخالفة للأصل وقد يلجأ العربي الفصيح لمخالفة هذا الأصل لعلة بلاغية والعلل البلاغية التي تدعو إلى تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم كثيرة وهي تدل على فصاحة قائلها إذا قصد هذه لعلة ومن ثم فليس ما يقول قائل: الأفصح أن ألتزم دائماً بتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير نعم الأصل أن يأتي المبتدأ أولاً والخبر ثانياً، يأتي الفعل أولاً والفاعل ثانياً والمفعول به ثالثاً، لكن قد يخالف الأصل في باب المبتدأ والخبر فيتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً لعلة بلاغية أما إن جاء الشيء عن أصله مرتباً فإنه حينذاك لا يسأل عن علته؛ لأن ما جاء على أصله لا يحتاج إلى سؤال عن علته.

ترتيب الجملة مع الفعل الناسخ: الترتيب هو أن نأتي بالفعل الناسخ أولاً ثم المبتدأ الذي هو اسم هذا الفعل الناسخ ثم خبر هذا الفعل الناسخ الذي كان في الأصل خبراً للمبتدأ هذا هو الترتيب الأصلي.

قد يخالف هذا الترتيب فيتقدم الخبر الذي هو آخر ركن من أركان هذه الجملة طبعاً هي الآن ثلاثة أقسام الفعل الناسخ واسمه وخبره قد يتقدم خبره عليه فيأتي في البداية أولاً وهذا يجوز تقول مثلاً: كان أخوك كريماً، يصح أن تقول: كريماً كان أخوك، لعلة بلاغية والتأكيد على مسألة الكرم وحصر الكرم فيه وحصره في الكرم فقدمت حينذك خبر الفعل الناسخ عليه هو، ومن باب أولى أن يكون قد تقدم على اسمه هذا لا إشكال فيه، لكن هذا ليس في كل الأفعال الناسخة بل في أكثرها استثنو من ذلك دام قالوا: دام هذه لابد لها من شرط وهو تقدم ما المصدرية الظرفية وهي حرف لا يتقدم عليه ما بعده ومن ثم لا يجوز أن يتقدم عليه أخبارها وبعضهم وهم البصريون استثنوا «ليس» قالوا: إن ليس لا يصح أن أن يتقدم عليها خبرها فلا تقول مثلاً: في قولك ليس الرجل حاضرا لا يصح أن تقول حاضرا ليس الرجل لأنه سيذهب المعنى الذهني إلى معنى آخر إذا قلت: حاضراً ليس الرجل كأنك تقول: حاضر شخص آخر غير الرجل فاختلف معنى الجملة ولذلك قالوا: يمتنع تقديمه.

بعضهم أجاز التقديم وهم الكوفيون أجازوا تقديم خبر ليس عليها، وهم لا يملكون في ذلك دليلاً صريحاً أعني من كلام العرب عندهم دليل تأويله يدل على ذلك وهو قوله – تعالى: ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٨﴾﴾ [هود:٨ ]، قالوا: :﴿ يوم يأتيهم﴾ هذا ظرف متعلق بـ﴿مصروفاً﴾ الذي هو خبر ليس وما دام متعلقاً بالخبر وقد تقدم على ﴿ ليس ﴾ فإذن متعلقه أيضاً يصح أن يتقدم على ليس لأن تقدم المتعلق يدل على جواز تقدم المتعلق. على كل حال هذا أمر فينه نوع من التأويل ولا حاجة لنا بهذا التأويل فالسلامة في منع تقدم أخبارها عليها منعاً لذلك الإيهام الذي ذكرته منذ قليل.

فقط الخبر يا دكتور

هذا بالنسبة لتقدمه الخبر على الفعل الناسخ، أما وجود الخبر بين الفعل الناسخ واسمه يعني تقدمه على الاسم وليس على الجميع فهذا أمر جائز بإطلاق، فتقول مثلاً: في قولك: ليس الرجل حاضراً، لك أن تقول: ليس حاضراً الرجل، لعلة بلاغية لأن التقديم والتأخير يلجأ إليه في الفصيح لعلل إما الحصر وإما التأكيد وإما الاعتناء بشيء مقدم هذه الأمور تدعو إلى التقديم والتأخير فلا إشكال في ذلك، والله – سبحانه وتعالى– يقول: ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلاَّ مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾﴾ [الغاشية: ٦]، فالجملة في أصل تركيبها ليس طعام لهم وتقدم الجار والمجرور ﴿لهم﴾ الذي هو الخبر على الاسم الذي هو ﴿طعام﴾ لكن لم يتقدم على الفعل الناسخ الذي هو ﴿ليس﴾ هذا أمر.

قد يسأل سائل وأنا أذكر هذا وإن كان فيه نوع من التفصيل حتى قد لا يكون في ذهن بعض الإخوة الذين يريدون السؤال قد يقول قائل: لماذا تسمون هذه الأفعال أفعالاً ناقصة؟ الفعل الناقص هو ضد التام الفعل التام هناك أفعال وهي تامة وهي الأكثر في العربية وهناك أفعال ناقصة وهي قليلة الفعل التام ما جاء على أصله والتمام بالنسبة للأفعال هو الاكتفاء بفاعل فكل فعل يأخذ فاعلاً يسمى فعلاً تاماً لأنه يرفع فاعله ويتم معناه به، لكن إذا رفع ما بعده ولم يكمل به المعنى فهذا فعل ناقص لم يتم معناه بمجرد ذكر المرفوع بعده لذلك كانت هذه الأفعال كما ترى لا تكتفي باسمها المرفوع بينما تحتاج أيضاً إلى منصوب فإذن الأفعال منها ما يكتفي بمرفوع ونسميه فاعلاً لها والفعل تام، ومنها ما لا يكتفي بالمرفوع بعده، ولكنه يريد مرفوعاً ومنصوباً يسمى الأول اسماً والثاني خبراً وهذا هو الناقص.

هذه الأفعال أعني الأفعال الناسخة التي ذكرتها كان وأخواتها تستعمل ناقصة وتستعمل تامة فهي في هذا الباب ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ولكنها قد تستعمل تامة قد يكون لها فاعل في غير ذلك فتقول مثلاً: كان الشتاء وجد الشتاء وتقول مثلاً: أصبح الناس يعني جاءوا في وقت الصباح، بات الرجل يعني نام الرجل فأنت أخرجته حينئذ عن باب كان واكتفى بفاعله فأصبح تاماً، ولا يدخل حينئذ في بابنا.

استثنى العلماء: فتئ وزال وليس، قالوا: هذه الثلاثة لا تستعمل إلا ناقصة لابد لها من اسم وخبر ولا تكون تامة أما العشرة الباقية فكلها تكون تامة وتكون ناقصة فتقول مثلاً: في أضحى نقول أضحينا يعني دخلنا في وقت الضحى أمسينا وأمسى الملك لله دخلنا في وقت المساء أصبح وأصبح الملك لله دخلنا في وقت الصباح هذه حينذاك تامة لذلك ما يسأل سائل ويقول في الدعاء أصبحنا وأصبح الملك لله لا يقول قائل أين خبر أصبح هذه أصبح تامة ترفع فاعلا ونا هي الفاعل وانتهى وليست من باب كان وأخواتها.

ما العلة في أن دام لابد أن تكون ناقصة ؟

هذه لم يستعملها العرب تامة؛ لأن التام ينبغي أن يدل على فعل يوقعه ما بعده أي الفاعل، وهذه التي هي فتئ وزال وليس، ليس لها معانٍ يوقعها الفاعل بعده ويكتفى به وإنما هي تدل على جمل تامة بعدها عبارة عن مبتدأ وخبر تنسخ حكمه فقط تغير في حكمه وهي في حالة النقصان تكاد تؤدي معاني متقاربة لم تكن متماثلة هي ليست متماثلة تماماً لكنها متقاربة فإن قولك: أضحينا بخير، وأصبحت الأمة مجتمعة أضحت الأمة مجتمعة صارت الأمة مجتمعة المعاني كما ترى متقاربة في المعنى إذا كانت ناقصة لكنك إذا جئت بها تامة فالمعاني مختلفة لأن أضحى

معناه دخل في الضحى غير أمسى دخل في المساء غير كان وجد فعند التمام يتغير المعنى وعند النقصان تتقارب معانيها.

تقول: ما إعراب كلمة ﴿والمقيمين﴾ في قوله – تعالى– في سورة النساء: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ..﴾[النساء: ١٦٢]، أليست معطوفة على الراسخون والمؤمنون لماذا تنصب ؟

سبق أن ذكرت مثل هذه المواضع التي هي تسمونها مواضع مشكل إعراب القرآن، طبعاً هي أتت على وجه فصيح من كلام العرب وينبغي أن تحمل عليه، يلجأ العلماء للبحث عن التأويل الذي ربما لا يظهر للقارئ فيقدرونه معطوفاً على موقع﴿ لكن ﴾ لكن الآن خففت فلم تعمل فارتفع ما بعدها ولو كانت مثقلة لعملت ونصبت لأنها من أخوات «إن» فبعضهم يعطفها على موضع ﴿ لكن ﴾ قبل التخفيف يعني الذي هو النصب، نصب ما بعدها فتكون معطوفة على موضع أسمائها قبل تخفيفها وحينذاك تكون مضطردة في ذلك، وهذا هو الشأن في الآيات التي ظاهرها عدم الاتساق بين المعطوف والمعطوف عليه فإنها تحمل في كتب إعراب القرآن وكتب مشكل إعراب القرآن على مثل هذا التأويل وكما قلت في مرة سابقة: إن كتب مشكل إعراب القرآن إنما هي مخصصة لمثل هذه التي ظاهرها الإشكال ولها وجوه فصيحة يمكن أن تحمل عليها من كلام العرب يصحح بها الإعراب ويتبين بها أنها متسقة في معانيها.

تقول: ما معنى كل فعل من الأفعال الناسخة وما فائدتها في الجملة؟

هي الأصل فيها أنها بمعنى التحول يعني عندما نقول: أصبح فلان كذا يعني غدا حاله على هذه الحال، صار هذا أصل معانيها أما ما معنى أنها ناسخة فقد سبق أن ذكرت المقصود بالناسخ وهو النسخ والإزالة هي أزالت الآن حكم من أحكام الابتداء والخبر لأن حكم المبتدأ والخبر الرفع أن يكونا مرفوعين وكان هذه وأخواتها كما رأينا قد أزالت حكم الخبر ونصبته بعد أن كان مرفوعاً وهذا هو النسخ فيها هذا هو معنى كونها ناسخة وهذا هو معناها بعد دخولها على الجملة، هي هذا ماتريد؟ تريد معنى هذه الأفعال ولماذا سميت ناسخة هي هذه سميت ناسخة لأنها نسخت حكم الخبر وهو الرفع وجعلته منصوباً وأما معانيها فإنها كما قلت صارت هذه الأفعال ناقصة فإن معانيها تتقارب وإذا صارت تامة مكتفية بالفاعل فإنها تتباعد كل واحدة لها معنى مستقل وكلها تكاد تؤدي معنى التحول من حال إلى حال وهو معنى صار.

تسأل: ما إعراب كلمة ﴿ كلمة ﴾ في الآية ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلاَ لآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا ﴿٥﴾﴾[الكهف: ٥]

يمكن حملها على الحالية ويمكن حملها على التمييز فإن حملتها على التمييز فهي تمييز لفاعل كبرت وإن حملتها على الحالية جعلت الفاعل ضمير مستتر تقديره هي وكلمة حالة كونها كلمة وحينئذ لابد من تأويلها بالمشتق لأن الحال يفترض أن يكون مشتقاً أي متكلماً بها فيصح حينذاك حملها عليه وحملها على التمييز أولى.

تسأل عن إعراب قوله – تعالى–: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾

كان هنا فعل ماضي ناقص واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هو وصبياً هو الخبر وفي المهد جار ومجرور متعلق به وحينذاك يكون هذا الجار والمجرور قد تقدم على متعلقه وهو ﴿ صبياً ﴾ فهو متعلق بالخبر صبيا فاسمها مستتر وصبياً هو الخبر.

تسأل: عن سبب رفع الصابئون في سورة المائدة ونصبها في سورة البقرة؟

هذه تماماً كما قلت منذ قليل أنها هي التي يعني لو الواحد استعرض هذه الآية يتبين له وجه الإعراب فيها وهي على كل حال إذا كان ظاهرها عدم الاتساق فهي متسقة بأحد وجوه الإعراب التي يذكرها العلماء فيها وغالباً يكون التوجيه بالعطف على موضع الشيء فمثلاً إذا كان الكلام متسقاً منصوباً ثم جاءت كلمة مرفوعة فإما أن يحملوها على الاستئناف وهو الابتداء وكأن المعنى ابتدئ من جديد ويكون الخبر كذلك وإذا قلنا: «كذلك» يعني حكمه حكم السابق فيكون مبتدأ وخبره «كذلك» وحكمه حكم السابق، وإن كان الكلام متسقاً على أنه مرفوع وقد جاء الكلام بعده كلمة منصوبة، فهي مؤولة على تقدير العطف على موضع العامل السابق ويكون موضعه حينذاك النصب فيقدر عليه ولو أن الواحد رجع إلى – كما قلت– مشكل إعراب القرآن مثلاً لمكي بن أبي طالب أو غيره من الكتب التي تفسر أو تذكر هذه المواضع المشكلة على القارئ غير المتأني في قراءته للإعراب أو الذي لم يتنبه للإعراب سيجد وجوهاً كثيرة للتأويل بعضها لا يصح أو لا يسوغ أن يحمل عليه الإعراب ولكن كثير منها قوي يمكن حمل إعراب هذه الكملة عليه.

هناك سؤال يثار كثيراً حول إعراب كلمة: أن الطفل كريم هذه تؤخذ دائماً في الألغاز

هم يذكرونها في باب الإلغاز النحوي والألغاز النحوية باب ألف بعض العلماء في الألغاز النحوية وهي طريفة جداً. وجيد أن تشاع الألغاز النحوية بين طلبة العلم لأنها تزكي الهمم وتجعل طالب العلم يراجع أكثر من باب ويحاول أن يعمل ذهنه تبين بعض القواعد كما يحصل في الألغاز الفقهية مثلا عندما يأتي العالم أو الفقيه والشيخ ليعلم طلابه المسألة من مسائل الفقه ثم يأتي ببعض الألغاز وبالذات مثلاً في موضوع الفرائض ويحاول أن يسأل كيف حصل هذا؟ ليجعل الأذهان تفكر ولا يستطيع أن يجيب عليها المجيب إلا إذا استحضر أحكام القضية كلها فكذلك مسألة الألغاز النحوية، ابن هشام له كتيب، رسالة في الألغاز النحوية قد شرحت وهناك من ألف أيضاً فيها ولكن طبعاً هي لا تقصد لذاتها ولكنها للتعليم والتدريب هذه العبارة التي يذكرونها كثيراً: أن الطفل كريم، طبعاً هي تذكر من باب صورتها صورة الحرف الناسخ واسمه وخبره فالأصل في إن وأخواتها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ولكن جاءت الجملة على أنها أن والطفل مرفوع وكريم مجرور يقول قائل: كيف هذه أن رفعت الاسم وجرت الخبر، أن تنصب الاسم وترفع الخبر؟

والجواب في تقديرهم أن «أن» هذه ليست حرفاً من الحروف الناسخة ولكنها فعل ماضٍ أنَّ يئن وإذا كانت فعل ماضياً خرجت عن باب النواسخ فتحتاج إلى فاعل والطفل فاعل ورفعه لفاعليته وكريم هذه عبارة عن كلمتين حرف جر واسم مجرور الكاف حرف جر وريم اسم مجرور للتشبيه وإذا كان الاسم مجروراً فيكون علامة الجر الكسرة في آخره والريم هنا الغزال يعني كأن الطفل قد أن أنيناً يشبه أنين الغزال هذا معنى الجملة.

تسأل: لقد قرأت في ملحة الإعراب أن كان هنا تامة فهل هذا صحيح هي سألت قبل قليل عن كان في المهد صبياً؟

إذا حملت على معنى وجد في المهد صبياً نعم لكن إذا قلت: كان إذا نظرنا إلى المعنى كان عيسى صبياً في المهد فهي متسقة على النقصان وليست على التمام حملها على النقصان هنا أولى لأن المعنى يتسق في قولنا: كان عيسى صبيا في المهد أولى من قولنا وجد عيسى صبيا في المهد دائماً المعنى هو الذي يجعلنا نختار وليس التحكم أو الرأي، يمكن أن نأتي بكان تامة في قول الله – سبحانه وتعالى-: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[البقرة: ٢٨٠]، يعني إن وجد شخص معسر ينظر فإن كان ذو عسرة يعني وجد ودائماً إذا حملت كان على معنى وجد فهي تامة ففي قول الله – تعالى-: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ يصح أن تقدر في معناها إن وجد فقير معسر فحنيذاك هي تامة فتحتاج إلى فاعل وذو حينذاك تكون فاعل لكان التامة التي معنا، مرفوعة وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة.

يقول: أرجو منكم أن تعربوا لي هذه الجملة: ﴿ وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[هود: ١١٨]، وقوله – تعالى-: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾[طه: ٩١]،﴿لاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ وفي الآية الثانية ﴿ قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴿٩١﴾﴾.

فأما قول الله – سبحانه وتعالى-: ﴿ لاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ هذه لا نافية يزالون فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم يزال وهذا هو مصداق قول المصنف: (وما تصرف منها)؛ فإن يزال هذه مضارع وقد تصرفت من زال في الماضي فعملت عملها مختلفين خبر يزال منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

في قول الله – سبحانه وتعالى-: ﴿ قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ هذه برح جاءت بصيغة المضارع أيضاً هذه مما تصرف عن هذه الأفعال لن وقد تحقق الشرط فيها لأن برح شرطها أن يتقدم عليها نفي أو نهي أو شبه ذلك تقدم عليها نفي هنا بلن فلن أدات نصب تنصب الفعل المضارع، نبرح فعل مضارع ناقص منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره اسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن، عاكفين خبرها منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، عليه: جار ومجرور متعلق بعاكفين تقدم عليه على حرف جر والضمير اسم مجرور والجار والمجرور متعلق بخبر نبرح المتأخر.

باب إن وأخواتها

ندخل الآن في باب إن وأخواتها

هذا هو الناسخ الثاني أو النوع الثاني من أنواع النواسخ وهي الحروف الناسخة.

قال المصنف –رحمه الله تعالى-: (إن وأخواتها: وأما إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل)

هذه الأحرف الناسخة وهي بعكس الأفعال الناسخة أولاً هي أحرف وتلك أفعال وذكرت الخلاف في ليس وأن الأرجح فيها أنها فعل لقبولها علامات الأفعال هذه الأحرف الستة أعني إن وأن وليت ولكن ولعل وكأن، هذه أحرف ناسخة أيضاً وإنما لم تك تذكر مع كان لأنها تختلف عنها في الحكم هي نعم تنسخ حكم المبتدأ والخبر لكنها بعكس

كان وأخواتها تلك تنسخ حكم الخبر وهذه تنسخ حكم المبتدأ فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها، ولذلك قدم حكمها فقال: (وأما إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر)؛ يعني بعكسه.

وابن مالك لما ذكر حكم كان وأخواتها جاء بعد ذلك بحكم إن وأخواتها في الألفية فقال:

لإن أن ليت لكن لعل *** كأن عكس ما لكان من عمل

يعني عكس الحكم الذي ذكرته من قبل واكتفى بكلامه هذا يعني ارجع لكان واعكس لتعرف، ثم مثل ببيت شعري في ثلاثة أمثلة لأحرف ناسخة مع أسمائها وأخبارها في شيء يشبه القصة قال:

كإن زيداً عالم بأني *** كفء ولكن ابنه ذو ضغن

فمثل أولاً بإن واسمها زيداً وخبرها عالم، ثم مثل الثانية أن مفتوحة الهمزة أني كفء والياء اسمها وكفء خبرها، والثالث ابنه اسمها وذو خبرها أشبه بقصة إن زيداً عالما بأني يعني زيد هذا يعلم أني كفء لعله أراد شيئاً بل جاء لطلب خير يحصله لكنه والوالد يبدو أنه طيب وقبل منه الابن أفسد عليه العطية، فهذه هنا عدد بدأ بتعداد هذه الأحرف الناسخة التي هي إن أن ولكن وكأن وليت ولعل وهي مثل الأفعال الناسخة أيضاً تدخل على الجملة الاسمية جملة المبتدأ والخبر فيسمى الأول اسماً لهذا الحرف الناسخ والثاني خبراً لهذ الحرف الناسخ الفرق كما قلت هو في أنها تنسخ حكم الاسم وهو الذي ينصب ويبقى الخبر بعد ذلك مرفوعاً. كذلك الفرق أن هذه أحرف وتلك أفعال ولذلك نقول: هذه حرف ناسخ وتلك نقول: هي فعل ناسخ وقد سبق أن اتضح المقصود بقولنا: ناسخ وهو نسخ رفع أحد الأمرين أعني المبتدأ أو الخبر أو كليهما.

المصنف عدد هذه الأحرف الستة وهي لا تخرج عنها وهي إن وأن وكثير من طلبة العلم بينهما وهما في المعنى متشابهان معناهما التوكيد ولكنهما في الاستعمال وفي الصورة مختلفان ففي الصورة الأول منهما إن التي هي أم الباب مكسورة الهمزة وأختها مفتوحة الهمزة وأما في الاستعمال فإنه – لعله إن شاء الله تعالى– سيأتي بيان لذلك أن «إن» تأتي في مطالع الجمل أو في مطالع الكلام وأما «إن» فإنها تأتي في السياق. بمعنى آخر أو بمعنى جامع إن تدل على أن ما بعدها جملة وأن تدل على تأويل ما بعدها بمفرد هذا بإجمال وممكن أفصل إن كان المقام يحتمل التفصيل في هذا.

نأخذ أمثلة في ورودها في أول الجملة وفي السياق للتفريق بينهما

العلماء فصلوا أماكن كسر همزة إن لأنها هي القليلة وقالوا: ماعداها يكون همزة مفتوحة وبدل أن نستعرض هذه الأماكن التي تكسر فيها همزة إن نكتفي بالقاعدة التي ذكرتها منذ قليل وهي إذا كان المقام مقام جملة فإن همزة إن تكون مكسورة وإذا كان المقام مقام مفرد فإن همزة إن تكون مفتوحة كيف ذلك؟ أقول مثلاً واستأنف الكلام أقول: إن أخاك مجتهد أنا الآن أريد أن أعبر بجملة مسندة مركبة من مسند ومسند إليه وحينئذ آتي بإن لكني عندما أريد أن آتي بجملة تقوم مقام الكلمة الواحدة أقول: أعجبني أنك مجتهد، لأني أريد فاعلاً لأعجب فكأن التقدير: أعجبني اجتهادك فإذا أردت أن أصوغ هذه الجملة في مقام كلمة واحدة أو كان السياق يقتضي كلمة واحدة أتيت بها مفتوحة الهمزة؛ ولذلك قالوا: إن «أن» المفتوحة الهمزة حرف مصدري مثل أنْ الناصبة للفعل المضارع لأنها تؤول مع ما بعدها بالمصدر فتقول مثلاً: أعجبني أنك كريم يعني أعجبني كرمك تقول أنك مجتهد فعل طيب يعني اجتهادك فعل طيب فتقدرها مع اسمها وخبرها بكلمة واحدة هي مصدر وحينذاك تأتي بها مفتوحة الهمزة.

إذن القاعدة تقول إذا قدرت بكلمة واحدة وهو مصدر فتحت وإذا قدرت أردتها في جملة كاملة كسرت همزتها هذا هو الضابط العام ولذلك كل التفصيلات التي يذكرونها عندما يقول ابن مالك:

واكسر في الابتدا وفي بدء صلة *** وحيث إن ليمين مكملة

أو حكيت بالقول أو حلت محل *** حال كزرته وإني ذو أمل

كل هذه المواضع هي مواضع الجمل، الابتداء هو موقع جملة بدء الصلة صلة الموصول جملة، جملة اليمين أيضاً كذلك حيث إن ليمين مكملة عند الحكاية كذلك إلى آخره فهذه مواضع لكسر الهمزة.

ما هو الفرق بين كان التامة والناقصة؟ والشق الثاني من السؤال: متى تكون زائدة ملغاة؟

في الدعاء لو سمحت أصبحنا وأصبح الملك لله قلت يا شيخ: إن أصبح هنا تامة الأولى أصبحنا والثانية تكون ناقصة والجار والمجرور هو خبر طيب في ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾[مريم: ٢٩]، طيب هنا كان لماذا هنا كانت ناقصة يعني هي أشارت إليه فأشارت إليه قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا فهنا كان ليست بمعنى الماضي فلماذا ألا يحمل القول صبياً على أنها مثلا تكون حال أنه حال كونه صبيا وتكون كان تامة هنا ؟

أما الفرق بين كان التامة والناقصة والتي سأل عنها الأخ منذ قليل فبينت هذا في بداية الكلام وممكن أن أقوله باختصار: الفعل التام بصفة عامة هو ما يكتفي بالمرفوع ويعرب فاعلا والناقص هو ما لا يكتفي بمرفوع وإنما

يحتاج إلى مرفوع ومنصوب وهي الأفعال الناسخة، نسمي المرفوع اسم الفعل الناسخ ونسمي الخبر خبر الفعل الناسخ هذه كما قلت الأفعال التي ذكرته الآن التي هي الأفعال الناقصة هذه تكون تامة وتكون ناقصة فإذا اكتفت بمرفوعها كانت تامة إذا احتاجت إلى اسم وخبر كانت ناقصة وذكرت أنه لا يستثنى من ذلك إلا فتي وزال وليس فإنها وحدها التي لا تكون إلا ناقصة ولم يستعملها العرب تامة.

إذن بصفة عامة الفعل التام ما اكتفى بمرفوعه ويعرب فاعلاً والناقص ما لا يكتفى بمرفوعه ويحتاج بعده إلى منصوب متى تكون كان زائدة؟ هذا ما تطرقت إليه الآن لكن سأل عنه اللآخ تكون زائدة إذا وقعت بين أمرين متلازمين لا يصح الفصل بينهما فإذا وجدت فهي في مقام المؤكدة مثل لوقوعها بين أداة التعجب وفعل التعجب نفسه فتقول ما كان أحسن زيدا الأصل ما أحسن زيدا فتكون كان حينذاك ليس لها اسم ولا خبر، ولذلك يسمونها كان زائدة أو ملغاة ملغاة معناها أنها ليس لها عمل وليس معنى ذلك أنها فضلة في الكلام أو أنها لا قيمة لها أو أن الإنسان يأتي بكلام لا قيمة له وإنما جيء بها للتوكيد إلا أنها ليست عاملة في هذا المقام ولا تؤدي معنى جديدا في قول الرسول -صلى الله عليه وسلم- في الدعاء أصبحنا وأصبح الملك لله نعم أصبحنا، أصبح فعل تام ومعنى دخلنا في الصباح و«نا» حينذاك فاعل.

وأصبح الملك لله، يصح أن تحمل حينئذ على أنها ناقصة ويكون الملك اسمها ولله خبرها.

في الآية: ﴿ قالوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ إن حملت على من وجد في المهد صبياً، فحينذاك تكون تامة وحينذاك كما قالت الأخت نعم يكون صبياً حال وهي صفة مشبهة يصح أن تقع حال فهي صفة مشبهة مشتقة، ولكن مع تقدير الكلام على أنه كان هو صبياً في المهد أي صار صبياً في المهد أولى من تقدير الكلام وجد في المهد حالة كونه صبياً يعني أنه الآن لو فسرنا الآية هل نقول: كيف نكلم من وجد في المهد حالة كونه صبياً أو أن نقول: كيف نكلم صبياً موجوداً في المهد هذا هو الأوجه ولذلك كان الحمل على هذه ومن حمله على التمام لا يخطأ، ولكن نقول: إن الأولى حمل الإعراب على ما يتمم المعنى أو ما يكون المعنى به تاماً.

لو سمحت في هذه الجملة أشكر الله كما أشكر الناس

أشكر الله أو اشكروا الله؟

اشكروا الله كما أشكر الناس هل تجوز صياغتها وما إعراب «كما» وما معناها في هذه الجملة؟

الأصل في الشكر والحمد أنه لله – سبحانه وتعالى– فلا نشبه شكر الله بشكر الناس ولكن نقول: نشكر الناس والعبارة المتداولة: من لا يشكر الناس لا يشكر الله، لكن الأصل أن الشكر والثناء هو لله – سبحانه وتعالى– ولا يشبه شكر الله بشكر الناس فلا نقول: أشكر الله كما أشكر الناس، على كل حال إذا قلنا نفعل كذا كما نفعل كذا فالكاف حرف تشبيه وفي الصناعة أو في النحو هي حرف جر وما حينذاك تكون مصدرية ومعنى مصدرية أنها تؤول بالمصدر أي كشكري فقولنا كما أشكر أي كشكري فتؤول مع ما بعدها بمصدر يكون هذا المصدر هو المجرور بالكاف؛ لأن ما حرف لا يجر بالكاف فالذي يجر بالكاف الذي هو حرف الجر هو المصدر المقدر من ما المصدرية وما دخلت عليه أي كشكري الناس.

نواصل حديثنا عن الأحرف الناسخة في قوله: (تقول: إن زيداً قائم، وليت عمراً شاخص وما أشبه ذلك).

هو عندما يمثل انظر في قوله: (ليت عمراً شاخص)؛ قد يرد عند من يقرأ متن الآجرومية أو غيرها من كتب النحو يقول: هل أقرأ هذه ليت عَمْرًا أو عُمَرًا وأنا وددت أن يكون عندنا طلاب حتى أسألهم في هذا كيف يجيبون، ولكن -إن شاء الله تعالى- الإجابة واضحة أن المقصود عَمْراً، والدليل -وإن لم تضبط بالشكل- أنها نونت وعُمَر ممنوع من الصرف فلا ينون فالذي ينون هو عمرو هو المصروف ولذلك هذه عمرو قطعاً.

قال: (وما أشبه ذلك)؛ ويقصد بما أشبه ذلك ...................

هناك خطأ شائع وهو النطق بعمرو بالواو

هنا فائدة الواو في عمرو والآلف في مائة وكذلك الألف التي تذكر بعد واو الجماعة يسمونها الفارقة هذه كلها أحرف أولاً لا تعد من الكلمة التي هي فيها ولا تنطق، حتى عند الميزان الصرفي من يعرف الميزان الصرف لا توزن لا تذكر في حروف الميزان الصرفي فأنا عندما أقول: عمرو أقول: هذه كلمة مكونة من ثلاثة أحرف، لا أقول: من أربعة أحرف الواو غير معدودة فيها لماذا؟ لأنها ليست من الكلمة هذه فقط حرف جيء بها للتفريق بين كلمتين ولذلك، لما ظهر الفرق زالت الواو كما في هذا ليت عمراً لا أذكر معها واو لأنه لا ينون إلا عمرو فلا حاجة للتفريق الآن بينها وبين عمر لأن التنوين فرق فاكتفينا به.

مثلها مائة كان الكتاب سابقاً قبل نقط الحروف قالوا: إن مائة تلتبس بفئة في صورتها فحتى لا تكتب كلها بصورة واحدة أو تقرأ هذه مكان هذه أو ربما السياق لا يبين المقصود جعلوا ألفاً بعد ميم مائة وتركوها بعد ذلك نقط الكلام وبقيت وإن كانت الفاء نقطت الآن واتضحت عين الميم إلا أنها بقيت هذه الهمزة، لكن من التزم بها فجيد

ومن لم يلتزم بها أيضاً فقد زالت الحاجة إليها لأن التفريق كان لغرض وقد انتهى ولذلك لا نقول عمرو ولا نقول العمرو ولكن نقول العمرو بتسكين الميم وهذه الواو فقط للتفريق بين عمرو وعمر ولا تنطق ولا علاقة لها بأصل الكلمة وحروفها.

كذلك في مائة

مائة وفئة ما نقول مائة لأن هذه الألف كما قلت للتفريق بين مائة وفئة أصلاً وضعت قبل أن تنقط الفاء في فئة كان صورة الميم وصورة الفاء متشابهة فيكتبون مائة وفئة مثل بعضهم فلما جاء نقط الحروف تميزت الفاء عن الميم ولكن بقي التفريق في الكتابة الشائعة ولذلك كثير من الناس يدعون الآن إلى أن تزال ألف مائة لأن النقطة فرقت الآن بين مائة وفئة ومن هنا صارت كتب التعليم الدراسية لا يثبتون الألف بها لأنه اكتفى بأنه لم يعد لها حاجة كتابية للتفريق.

تسأل: تقول: نجد بعض المؤلفين يزيل مقدمة كتابه بقوله: وكتبه فلان، فما الغاية من هذه الواو وهل ذكرها أصح من قولنا كتبه من دون الواو؟ تسأل كذلك عن موقعها الإعرابي؟

هما الأمران جائزان إن قلت: كتبه سواء حملتها على الاستئناف أو حملتها على الحالية فهي صحيحة وإن قلت كتبه فلان بدأت جملة جديدة فهي صحيحة أيضاً لكن بعض الناس يحب أن يوجد نوع من التغيير من الصياغة ويجد بعض المؤلفين يكتبها وهي موجودة عند بعض الكتاب حتى عند بعض العلماء السابقين في كتبه يقولونها في أواخر كتبه ولكن هذا لا يعني أنها هي الأفصح بل هي فصيحة كغيرها فإن أثبت الواو فكلامك فصيح وإن حذفت الواو أيضاً فكلامك فصيح.

تقول: ما معنى كلمة باضطراد هل تكتب باللام والطاء فقط أم معها ضاد وبأي باب من المعجم أجدها لأنني بحثت عنها بالضاد ولم أجدها تقول ما هو وقت المساء لغة وشرعا ؟

في قولنا: اضطراد تجدها في باب طرد في المعاجم تجدها وليست في باب الضاد، وتكتب ضاد ثم طاء في الكتابة اضطراد أما معنى اضطراد طبعا هي إن يمكن بعضهم يكتبها اضطراد ويمكن أن تدغم ما دامت تنطق يعني تحول الضاد فيها إلى طاء فتنطق طاء ويقال اطراد ويمكن كتابتها أيضاً بهذه الطريقة فتكتب طاء والكتاب يكتبونها بالنوعين على الحالتين فتكتب طاء واحدة مشددة والاضطراد المقصود به هو وجود الحكم كلما وجدت العلة فهذا معنى اضطراد العلة، اضطراد العلة هو أن يوجد معها الحكم كلما وجدت والانعكاس هو وجود العلة كلما وجد الحكم وهذا دليل على صحة العلة أحد أدلة صحة العلة هو أن يوجد معها الحكم كلما وجدت أو توجد هي كلما وجد الحكم فوجود الحكم معا كلما وجدت يسمى اضطرادا ووجود العلة كلما وجد الحكم يسمى انعكاسا وهذا معنى اضطراد العلة ولذلك قالوا إن العلة المنطقية مضطردة منعكسة يعني كلما وجدت وجد حكمها وكلما وجد حكمهما وجدت وهذا دليل على أنها هي بالفعل هي العلة دليل على صحتها.

تسأل عن وقت المساء

المساء يعني إذا كان المقصود بها وقت المساء هو ما بعد وسط النهار يعد مساء كل ما تعدينا وقت الظهيرة التي هي منتصف النهار فهو دخول في وقت المساء ولذلك نعرف أن العلماء قالوا بالنسبة لأدعية المساء أنها تقرأ بعد صلاة العصر أو بعد صلاة المغرب أو حتى بعد صلاة العشاء ولذلك كل هذا يعد من وقت المساء فلا إشكال فيه.

يقول: (ومعنى إن وأن للتوكيد ولكن للاستدراك وكأن للتشبيه وليت للتمني ولعل للترجي والتوقع)

هو الآن يذكر معاني هذه الأحرف ولم يكن ذكر معاني الأفعال الناسخة وذلك لأن الأفعال الناسخة في باب كان وأخواتها تتشابه في معانيها لأنك إذا قلت كان الرجل كريما وأضحى الرجل كريما وأصبح الرجل كريما وبات الرجل كريما فالمعنى متقارب بل يكاد يكون متطابق فلا داعي أن نذكر معنى كل واحدة حال نقصانها أما هذه فإن معانيها مختلفة إن وأن يشتركان في معنى التوكيد وقد سبق أن ذكرت الفرق بينهما مفتوحة الهمزة ومكسورة الهمزة ومتى تكون هذه ومتى تكون الأخرى.

قال: (لكن للاستدراك)؛ طبعاً التوكيد واضح المقصود به أنت تقول مثلاً: أبوك كريم تريد أن تؤكد تقول: إن أباك كريم فتدخل إن على الجملة الاسمية لتوكيدها وتثبيتها واضح معنى التوكيد.

قال لكن للاستدراك تقول محمد كريم لكنه فقير إذا قلت محمد كريم يفهم السامع أنه غني لأن الكرم عادة يصاحب هذه فأنت تريد أن تستدرك وتبين حاله ربما لا يعرفها هذه فتقول لكنه كذا فتستثني شيء تستدرك على أمر قد يتطرق لدى السامع هذا معنى الاستدراك كأن للتشبيه وهي تشبه الكاف في ذلك إلا أن الزيادة في المبنى تدل على زيادة المعنى فإذا أردت تشبيها مؤكدا فأت بكأن وإذا أردت تشبيها غير مؤكد فأت بالكاف فكأنه هنا للتشبيه تقول كأن الرجل أخوه يعني يشبه الرجل أخاه فهذا معنى التشبيه ليت للتمني ولعل للترجي وقد مرت بنا في باب فاء السببية نصب الفعل المضارع بفاء السببية وواو المعية المقصود بالترجي والتمني وفي ذلك الوقت قلت: إن

التمني المقصود به إما طلب المستحيل غير الممكن أو متعسر في الحصول وأما الترجي فهو طلب الشيء المرغوب فيه ممكن الحصول ولذلك قال لعل للترجي والتوقع أيضاً فكأنه لترجي الشيء وهو مكن الحصول توقع حصوله أيضاً فهذه ذكرها وذكر معانيها.

أريد الفعل الأمر من الفعل يرى مع التوضيح؟

يرى هذه أصلها الراء والهمزة والحرف المعتل طبعا عند صياغة فعل الأمر منه نقول الأصل أنه يحذف حرف العلة يبقى الراء مع الهمزة فقيل إن ذكر الراء مع الهمزة فإذا حذفت أجحف بالفعل الأمر وبقي على حرف واحد يؤتى معه بهاء السكت فيقال ره أي انظر فالهاء فيها فاء السكت مجتلبة وإن كانت الأخت أو غيرها يعرف الميزان الصرفي فوزنه فه أي لمجيء الحرف الأصلي من الكلمة وجئنا معها بحرف زائد وهو هاء السكت على الصيغة التي ذكرتها وعلى الطريقة التي ذكرتها بحذف حرف العلة ثم الهمزة تخفيفاً.

بقي ذكر النوع الأخير من النواسخ وهو ظن وأخواتها.

يقول المصنف: (ظننت وأخواتها وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ الخبر على أنهما مفعولان لها وهي ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت وعلمت ووجدت واتخذت وجعلت وسمعت)

هذا هو النوع الثالث والأخير من أنواع النواسخ نحن عرفنا: أفعالاً ناسخة ترفع الاسم وتنصب الخبر وحروفاً ناسخة تنصب الاسم وترفع الخبر بقي هذه الأفعال الناسخة التي تنصب الاسم والخبر معا، إلا أنه عند الكلام على الأفعال الناسخة والحروف الناسخة كان المبتدأ في ذاك المقام يسمى اسما للناسخ والخبر يسمى خبرا للناسخ أما هنا فإن المبتدأ والخبر لا يسميان اسماً وخبراً ولكن يسميان مفعولاً أولاً ومفعولاً ثانياً هذه الأفعال التي ذكرت وهي ظن وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ويأتي معها فاعلها ويصبح المبتدأ مفعولاً أول لهذه الأفعال ويصبح الخبر مفعولاً ثانياً، ونحن نعرف أن المفاعيل منصوبة ولذلك ينصب المبتدأ والخبر فيه.

ظن وأخواتها هي في حقيقتها قسمان أفعال تسمى أفعال القلوب وأفعال تسمى أفعال التصيير وكلها يجمعها قوله: (ظن وأخواتها)؛ أما أفعال القلوب فهي الأفعال المتعلقة بالقلب والعقل يعني الأفعال الخفية وهي ظن زعم علم رأى الأشياء التي تتعلق بالتوقع بالظن، بالعلم أشياء مختفية غير ظاهرة هذه تسمى أفعال القلوب وهناك أفعال تسمى أفعال التصيير مثل اتخذ صير جعل رد هذه تسمى أفعال التصيير لكها تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمه فتجعل الأول المفعول الأول والثاني المفعول الثاني، وكلها تسمى ظن وأخواتها لكنها في المعنى كما ذكرت الآن أفعال القلوب وهي التي كما قلت لها علاقة بالقلب وبالعقل، وأفعال تصيير وهي تدل على تحويل أو التغيير من حالة إلى حالة ولذلك لو استعرضنا الأحوال التي ذكرها المصنف ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت وعلمت ووجدت كلها تدل على شيء يتعلق بالظن والعقل الظن والحسبان والزعم والرؤية والعلم كلها أشياء ظنية أو أشياء علمية تتعلق بالقلب وبالعقل في حين اتخذت وجعلت هذه تدل على التحويل والتصيير، أفعال تصيير فتقول مثلاً في قول الله تعالى-: ﴿ وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴿١٢٥﴾﴾[النساء: ١٢٥]، أي جعله صيره هذه تدل على التصيير هذا هو النوع الثاني وكلها يجمعها قوله ظن وأخواتها لأن العمل فيهما واحد فقط الاختلاف في المعنى الشيء الذي أريد كأني أريد الوقت يتداركنا الآن، أحس أن هناك أمراً، الأمر العجب هو ذكر المصنف لسمع في هذا المقام، لا نقول: إنه أخطأ العلماء أو النحويون لا يذكرون سمع في هذا المقام وحسب ما أعلم لم يذكرها في هذا المقام إلا أبو علي الفارسي وقد خولف ورد عليه حينما ذكر سمع في أفعال القلوب مع ظن وأخواتها والعلماء جميعاً الذين ردوا عليه كلهم يجمعون على أن المنصوب الثاني بعدها لا يعرب مفعولاً ثانياً وإنما هو حال ولذلك لا علاقة لها أصلاً بباب النواسخ، ومن ثم ذكرها نحن نحسن الظن ونقول: لعل المصنف تابع الفارسي في أحد رأييه أو في رأيه هذا ولكنها على الحقيقة هو رأي مردود مرجوح منقود حجته ضعيفة والمعنى يبطله، لا حاجة لاجتلاب حجة لرده ولكن المعنى فإنك إذا قلت مثلاً سمعت الرجل يتكلم فإن قولك يتكلم هذه ليست مفعولاً ثانياً وإنما هي حال سمعته حالة كونه يتكلم، فهي ناصبة لمفعول واحد ويتكلم واضحة أو قولك سمعت الرجل متكلماً فهي قطعاً حال أي حالة كونه متكلماً فحملها على المفعولية الثانية وجه بعيد وبذلك الأصل ألا تدخل في هذا الباب وإدخالها هو لعلها مجاراة لهذا الرأي القليل.

هناك تخريج معين؟

هو فقط الفارسي عندما ذكره في أحد رأييه قال: إن سمع تنصب مفعولين فعندما تقول سمعت الرجل متكلماً فالرجل هو أصله الرجل متكلم ومبتدأ وخبر دخلت عليها سمع فنصبت الأول مفعولاً أول والثاني مفعولاً ثانياً.

العلماء أو من ردوا على الفارسي يقولون: لا.. متكلماً حال وليست مفعولاً ثانياً فالمقام يقتضي ذلك ودائماً في الإعراب الأمر لا يرجع إلى استحسان الإنسان ولا لرأيه ولا لتوقعه وتحكمه ولكن يرجع إلى المعنى المعنى هو الذي يرجح هذا الإعراب على ذاك الإعراب وليس قول فلان أو أن فلان رجحه فلان وأنا أثق به وإنما أطلب ما

الذي يستقيم به المعنى وحينئذ أرجحه حتى يكون الإعراب بعد ذلك خادماً للغة وهذا هو المقصود منه وليس أن يكون الإعراب هدفاً في ذاته.

إذن اتخذ وجعل هذه أفعال التصيير وما قبلها هي أفعال القلوب وكلها يجمعها قوله: (ظن وأخواتها)؛ طبعاً ظن هذه الغالب فيها أن تستعمل للرجحان لأن الظن هو العلم غير المتيقن غير الثابت أحد مراتب العلم لكنه مرتبة ليست بالتامة. فإذن هذا هو الغالب فيها لكن قد تستعمل بقرينة عند زيادة السياق في ذلك وذلك عندما يقول الله – تعالى–: ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴿٤٥﴾ الَّذِينَ يَظُنُّونَ ﴾[البقرة: ٤٥: ٤٦]، إذن الخاشعون ليسوا يشكون في ملاقاة الله – سبحانه وتعالى– ولكنهم يتيقنون ذلك ولذلك هي ظن هنا لليقين وليست للشك بدليل أنه قال: الخاشعين، فالخاشعون لا يشكون وإنما يتيقنون فإذن ظن تأتي لليقين ولكن مجيئها للظن أكثر أو الرجحان، رجحان العلم وليس لتيقنه أكثر لكنها تأتي في الكلام الفصيح أيضاً للدلالة على اليقين كما في هذا المثال.

رأى التي ذكرها المصنف في قوله: (رأيت)؛ يقصد رأى العلمية النحويون يقسمون رأي رأياً أقساماً وأبرزه العلم والبصر فيقولون: رأى إذا جعلناها بصرية فإنها تنصب مفعولاً واحداً ولا دخل لها بالنواسخ تقول رأيت الرجل ما عندنا مبتدأ وخبر أصلا هي نصبت مفعولها وانتهت هي فعل متعدي إلى مفعول واحد وتعدت.

لكن رأى العلمية عندما تقول العلم نافع تقول: رأيت العلم نافعاً أي وجدته كذلك فرأى حينئذ فعل ناسخ دخل على جملة الخبر فنصبه مفعولين له هذه تسمى العلمية إذن إذا كانت بمعنى علم فهي الداخلة في موضوعنا الناسخة وإذا كانت بمعنى أبصر فلا علاقة لها بموضوعنا ولا تنصب إلا مفعولاً واحداً.

تسأل عن إعراب قول الله – تعالى–: ﴿ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾[البقرة: ٢٢٥]

طبعا لكن هنا مخففة وإذا خففت ما تعمل في هذا المقام تلاحظ أنها دخلت على الفعل. الأصل أن لكن حرف ناسخ وتدخل على الجملة الاسمية المبتدأ والخبر لكن لما خففت ذهب اختصاصها بالجملة الاسمية ودخلت على الجملة الفعلية وأصبحت تفيد الاستدراك نعم ولكنها دخلت على جملة فعلية لم يعد لها عمل فيؤاخذك فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ... إلى آخره ما عاد لها اسم وخبر.

يسأل عن كأني بالماء بارد إعرابها؟

كأني بالماء بارداً فتنصبه حال حينذاك وفي قولك: كأني بالماء يعني متوقعاً أو ظاناً أو كذا فالخبر هو الجار والمجرور أو متعلق الجار والمجرور والياء هو اسم كأن وبارد ينصب حينئذ حال من الماء.

نأخذ أسئلة الدرس القادم؟

يمكن أن نعطي للدرس القادم مثالين نطلب فقط استخراج الفعل الناسخ وبيان اسمه وخبره أطلب مثالان في حديث واحد في قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– (لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه لا يمنعه أن ينقلب إلى أهل إلا الصلاة ) متفق عليه. مطلوب استخراج الفعل الناسخ وبيان اسمه وخبره في الموضعين.

الدرس الثامن عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله أشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها المشاهدون والمشاهدات، أيها الإخوة الحاضرون: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم وأرحب بكم ترحيباً كثيراً في هذا اللقاء الذي أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يكون مباركاً على من تحدث فيه وأصغى إليه وانتفع به، وأنا أرحب بالإخوة الحضور أيضاً بوجودهم هذا اليوم معنا، في هذا المكان المبارك وأرجو أن يكون في حضورهم -إن شاء الله تعالى- إثراء لهذا اللقاء من خلال المناقشة والسؤال والإجابة عما يطرح من أسئلة كما أني أحث أو أهيب بالإخوة المشاهدين والمشاهدات أن يشاركون من خلال السؤال أو من خلال المداخلة أو الاستفسار سواءً كما ذكر الأستاذ الكريم من خلال الموقع أو من خلال الاتصال الهاتفي وستكون -إن شاء الله تعالى- الإجابة على ما يذكرون في حينه وكما ترى في أكثر من موقف أنه من الممكن أن تكون هناك إجابة عن بعض الاستفسارات اللغوية وإن لم تكن في صميم الدرس ما دامت لا تطغى على موضوع درسنا وما دام موضوع الدرس هو الموضوع الأساس الذي نتحدث فيه لكن لابد أن نجيب على ما كان من أسئلة تعن لأحد الإخوة المشاهدين ويحتاج إليها في كتابة أو خطابة أو تأليف.

أحسنت وبارك الله فيك يا دكتور، كنا في الدرس الماضي طرحنا سؤالين، لعلنا نستمع، لعلك تذكر يا شيخنا طرح هذا السؤال والإخوة -إن شاء الله- نتحاور معهم حول هذه الإجابات.

كان السؤال في المرة الماضية هو في حديث واحد -يمكن الإخوة أن يكتبونه إذا كان معهم ورقة- هو قوله -صلى الله عليه وسلم-: (لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة)، [متق عليه]؟ المطلوب بيان الفعل الناسخ واسمه وخبره.

الفعل الناسخ في بداية الحديث: (لا يزال) وخبره: (في صلاته)، والفعل الناسخ الآخر: (ما دامت).

واسم (لا يزال)؟

(لا يزال العبد).

والحديث (لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه)؟ طبعًا عندنا لا يزال هذه فعل ناسخ من أخوات كان تحقق فيها الشرط بتقدم النفي عليها فتحتاج إلى اسم وخبر، أصلهما مبتدأ وخبر، فأين اسمها؟ وأين خبرها؟

الخبر: (في صلاته) جار ومجرور.

في محل.

في محل خبر.

أي نعم، لكن موقعة الإعرابي هو خبر لكن حركته؟

مجرور.

هو جار ومجرور لكن نحن نعرف أن الأفعال الناسخة أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، تحتاج إلى، تدخل على المبتدأ والخبر فيرتفع المبتدأ اسماً لها، وينتصب الخبر خبراً لها، فنحن الآن نريد استخراج الاسم وبيان حكمه وعلامة ذلك الحكم وبيان الخبر وحكمه وعلامة أيضاً ذلك الحكم؟

اسم لا يزال: أحدكم، وهو مرفوع.

أحسنت.

أما خبرها فهو الجار المجرور في صلاة، وهو في محل نصب اسم لا يزال.

خبر لا يزال.

في محل نصب خبر لا يزال.

نعم. وعلى قول البصريين المنصوب هو الخبر الذي هو متعلق الجار والمجرور وعلى قول الكوفيين الجار والمجرور نفسه هو الخبر وفي الحالين تغير حال المبتدأ والخبر فأصبح اسماً وخبراً لـ (لا يزال).

الموقع الآخر بقي في آخر الحديث أيضاً فعل ناسخ مع اسمه وخبره؟

(ما دامت الصلاة).

نعم. الفعل الناسخ هو؟

هو ما دام.

دام قد تقدمت عليها ما المصدرية الظرفية.

اسمها ضمير مستتر.

أبداً موجود.

اسمها عفواً الضمير الظاهر التام.

هو ليس ضميراً، هذه تاء التأنيث هي ليست اسماً هي حرف تأنيث لا محل لها من الإعراب.

اسمها الظاهر الصلاة.

الصلاة اسم ما دام، نعم. مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والخبر؟

والخبر هو جملة فعلية مصدرها من تحبسه من الفعل والفاعل.

نعم، والمفعول، في محل؟

في محل نصب خبر ما دام.

أحسنت، إذن هاتان جملتان اسميتان دخل عليهما الفعل الناسخ فتحول المبتدأ اسما للفعل الناسخ والخبر خبرا لها، في الجملة الأولى خبر الفعل الناسخ شبه جملة وهو الجار والمجرور، وفي الجملة الثانية خبر الفعل الناسخ جملة فعلية وهو قوله –صلى الله عليه وسلم–: (تحبسه) هذان هما سؤالا الحلقة السابقة ولنا الآن إن أردتم يا شيخ أن نبدأ في موضوعنا اليوم وهو الحديث في أفعال القلوب التي بدأها المصنف بقوله: (وأما ظننت وأخواتها)؛ ثم بدأ بحكمها وعدها.

تطرقنا لها في الدرس الماضي، أعيد قراءتي؟.

هي بقي فيها الحقيقة بقي إن شئت نعم حتى يستحضر الإخوة.

(وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها، وهي ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ورأيت، وعلمت، ووجدت، واتخذت، وجعلت، وسمعت، تقول: ظننت زيداً قائما ورأيت عمرا شاخصاً وما أشبه ذلك).

أحسنت، هو الآن يتحدث عن النوع الثالث من أنواع الناسخ، قد كان الحديث فيما سبق عن بيان معنى الناسخ ولا حاجة لنا بترداده، وبيان أن النواسخ على أقسام ثلاثة، طبعًا سميت نواسخ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر، حكمهما الرفع، هذا الحكم ينتسخ بدخول الناسخ، إما حكم أحدهما أو حكمهما معاً، فما ينسخ حكم الأول هو إن وأخواتها، وما ينسخ حكم الثاني وهو الخبر هو كان وأخواتها، وما ينسخ حكمهما معاً فينصبهما معا، هو ظن وأخواتها وهي مقام حديثنا الآن، قال: (فإنها تنصب المبتدأ والخبر)؛، إذن هي تنسخ حكم الاسمين معاً أو الاثنين معاً الركنين معاً المبتدأ والخبر، فيصبحان منصوبين بعد أن كانا مرفوعين.

قال: (على أنهما مفعولان لها)؛، ويقصد بأنه مفعول له: أن مفعولان به لها، هذا مقصده، ولا يتطرق الذهن إلى أن لها هذه متعلقة بمفعولين، وإنما يقصد أنه يعرب كل واحد منهما مفعولاً به مفعولاً أول ومفعولاً ثانياً لهذا الفعل الناسخ الذي هو ظن وأخواتها، وحديثه هنا عن أفعال القلوب، وسميت أفعال القلوب لتعلقها بالقلب أو العقل والحق أنها تنقسم قسمين: أفعال قلوب وأفعال تصيير، فجزء منها يدل أو ينطلق من القلب أو العقل، كالعلم والرأي والظن والزعم والحسبان فهذه كلها أمور تتعلق بقلب المتحدث أو عقله، وهي مرتبة أو مراتب من مراتب العلم أحياناً، فكلها أمور نفسية ليست مادية، وإنما هي تنطلق من عقل أو قلب المتحدث ولذلك سميت بأفعال القلوب.

النوع الثاني: وهي تعمل العمل نفسه لكن فقط تختلف في المعنى: أفعال التصيير، وهي التي تدخل أيضاً على المبتدأ والخبر، فتشعر بتحول شيء من حالة إلى حالة، أو انتقاله من حالة إلى حالة وهي صير رد اتخذ جعل فهذه تدل تحول المبتدأ إلى حالة الخبر وسيأتي –إن شاء الله تعالى– لها التمثيل بعد قليل.

في ظن وأخواتها هذه أشرت في المرة الماضية أو الظن الأصل فيه أن يكون للعلم المرجوح، يعني عفواً العلم غير المتيقن ولكنه علم راجح لكنه غير متيقن أظن الشيء كذا، يعني يترجح عندي أنه على هذه الحالة لكن لا أقطع به، هذا في الغالب، إلا أنه يرد في كلام العرب استعمال الظن بمعنى اليقين، وله شواهد، ومنها الشاهد الذي ذكر في المرة الماضية وهو قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴿٤٥﴾ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُو رَبِّهِمْ ﴿٤٦﴾﴾ [البقرة: ٤٥، ٤٦]، فالله –سبحانه وتعالى– وصفهم بأنهم خاشعون، ثم قال: جعل من أوصافهم أنهم يظنون أنهم ملاقوا ربهم، الخاشعون المؤمنون يتيقنون بلقاء الله ولا يتوقعونه أو يشكون فيه، ولذلك فالظن هنا بمعنى اليقين والعرب إذن تستعمل الظن للرجحان غالبا ولليقين أحياناً، وفي الاستعمال الفصيح وارد في كلام العرب الفصحاء وقد جاءت الآية هنا على أحد الوجهين الفصيحين، نعم هي أقل من استعمالها بمعنى الرجحان لكنها استعمال فصيح صحيح.

في رأى يحسن التنبيه إلى أمر أيضاً وهو أن رأى هذه ترد على معنيين: ترد أحيانًا الرؤية البصرية، بمعنى: نظر إلى الشيء، وترد بمعنى: قال للشيء أو اتخذ المنهج الفلاني أو أخذ القول الفلاني أو رأى الرأي الفلاني فإذن عندما نجعلها بصرية ليست من أفعال القلوب؛ لأنها شيء محسوس لكن عندما نجعلها بمعنى رأى الرأي فهي من أفعال القلوب، فإذا كانت من أفعال القلوب فمن من بابنا، نقول: رأيت العلم نافعاً يعني ظننته كذلك أو اعتقدته كذلك،

حينئذ أصل الجملة العلم نافع مبتدأ وخبر دخل عليه هذا الفعل القلبي فنصب الأول مفعولاً أول، ونصب الثاني مفعولاً ثانياً، هذه من أفعال القلوب ولا إشكال فيها، أما رأى البصرية فليست من أفعال القلوب لأنها متعلقة بالعين والبصر، وهذه لا تدخل في باب النواسخ، بل إنها لا تدخل على المبتدأ والخبر أصلاً وإنما هي من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، فهي تنصب مفعولاً واحداً ولذلك عندما نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]، نجد أنها هي بصرية هنا، في يوم القيامة حينما يرونها عياناً بأبصارهم هنا لم ينصب الفعل إلا مفعولا واحداً وهو النار –أعاذنا الله منها–، فحينئذ لا يكون الفعل ناسخاً ولكنه يخرج إلى باب الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ولا علاقة له بالنوسخ أصلاً.

إذن شرط رأى ألا تكون بصرية، ما يسمونها رأى العلمية التي هي من باب أفعال القلوب هي التي من بابنا كما في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ [المعارج: ٦، ٧]، فعندما نقرأ قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴿٦﴾﴾ أي يعتقدونه يظنون يوم القيامة بعيد، هذه متعلقة بالقلب ضمن أفعال القلوب فهي إذن ناسخة، ولذلك نعربها نقول:

يرون: يرى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، الفاعل واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

الهاء: هذه ضمير متصل في محل نصب مفعول أول.

وبعيداً: هذا المفعول الثاني، منصوب.

ونراه قريباً: أيضاً نرى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها للتعذر والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن، الهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول.

وقريباً: مفعول ثانٍ، منصوب وأصل المفعولين في الجملتين مبتدأ وخبر، لأن الأصل هو بعيد، هو قريب، مبتدأ وخبر، فدخل الناسخ عليه فحولهما إلى مفعولين.

ذكرت في المرة الماضية في آخر الحلقة السابقة الملحظ على قول المصنف، فلقد عد المصنف إذا تابعتم في نص كلام المنصف إنه جعل من ضمن أفعال النواسخ هذه ظن وأخواتها قال: (سمعت)؛، طبعاً لا إشكال في أن ظننت حسبت خلت كما ذكر هنا، زعمت رأيت علمت وجدت هذه كلها كما ترون أفعال قلوب، أفعال متعلقة بالقلب، ثم اتخذت وجعلت وهذه أفعال تصيير، تدل على التحول من حالة إلى حالة، ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء: ١٢٥]، يعني صيره كذلك، جعله كذلك، ولذلك أصله إبراهيم خليل مبتدأ وخبر دخل عليه الفعل الناسخ، اتخذ فنصب الأول مفعولاً أول والثاني مفعولاً ثاني ولفظ الجلالة فاعل، اتخذ الله إبراهيم خليلاً مفعول أول وثاني.

فهذه من أخوات ظن لكنها ليست من أفعال القلوب ومن أفعال التصيير، إلا أن التوقف عند قوله: (سمعت)؛، فإن سمع هذه لم يعدها أكثر النحويين لا في أفعال القلوب ولا في أفعال التصيير، بل إنك عندما تذكرها، وتقول سمعت الرجل متكلماً وتأتي باسمين منصوبين بعدها، فالحق أنك لا تجعلها من باب الظن ولا تجعلها من باب التصيير، ولكن الأوجه فيها أنك تقول: سمعت الرجل، هذا فعل متعدي لمفعول ثم حالة كونه المتكلم، فالمتكلم حال في الواقع، وليس مفعولاً ثانيًا فأنت تسمعه سمعت صوته في حالة تكلمه، المتكلم واضح انتصابه سواءً كان متكلماً مفرد أو كانت جملة سمعت فلاناً يتكلم فالجملة أيضاً فعلية في محل نصب حال أيضاً فالحق ألا يذكر هذا الفعل وكما قلت إن المصنف في هذا ليس بدعاً كلامه وإن كان نادر أن يذكر مثل هذا الكلام ولم يأت عليه أحد من النحويين إلا أن الفارسي أبو علي الفارسي كما قلت قد ذكره في واحد من كتبه ذكر سمع من أخوات ظن وأعرب المنصوب الثاني مفعولاً ثانيًا، لكن المعنى ينقض هذا الكلام، ودائماً كما قلت اجعلوا الإعراب تابعاً للمعنى أو اجعلوا أعرب الشيء حسب المعنى اجعله خادماً للمعنى لتستفيد من معاني الكلام ولا تجعل المعنى هو الذي يتابع الإعراب لأنك إن فعلت ذلك أتيت بالعجب وقلبت المعاني بل ينبغي أن يكون الإعراب موضحاً للمعنى، إما أن يأتي الإعراب فيقلب المعنى من الوجه الأقرب إلى الذهن إلى وجه بعيد هذا ما وضع الإعراب له، ولم وليس هو شأن، حكمة في التعامل مع الإعراب.

إذن المصنف نحسن الظن ونقول: هو متابع في هذا ولكنه رأي يخالف رأي الجمهور والنظر ينقض هذا الرأي.

المصنف ذكر هذه كما ترون أفعال القلوب وذكر منها مجموعة ثم ذكر اثنين من أفعال التصيير، ترك بعض أفعال التصيير، وهو كل فعل كصير ورد عندما: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٨]، طبعاً حسب هذه مفعول لأجله، لكن: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ فيردون فعل مضارع من الأفعال الخمسة، مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، الواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، كن هذه مفعول أول، وكفاراً هي المفعول الثاني، وأصله أنتم كفار، هذا أصل الجملة، مبتدأ وخبر، ثم دخل عليها الناسخ فأصبحت بهذه

الطريقة، وكما ترون يردونكم كفارا أي يجعلونكم كذلك فهي من أفعال التصيير، ومثله البيت أو البيتان المشهوران المذكوران في بعض كتب النحو:

رمى الحتفان نسوة آل عمرو*** بمقدار سمدن له سمودا

فرد وجوههن البيض سودا *** ورد شعورهن السود بيضا

أو العكس

رمى الحذفان نسوة آل عمر *** بمقدار سمدن له سمودا

فرد وجوههن البيض سودا *** ورد شعورهن السود بيضا

فهنا رد يعني جعل، حولها، حولها من حالة إلى حالة فهي تدل على التصيير أو التحويل من حالة إلى حالة مثلها ترك، في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩] طبعاً ترك ونا فعل وفاعل بعضهم مفعول أول، يموج جملة فعلية في محل نصب المفعول الثاني ومنها صير ومنها وهب، وهبني الله فداك، هذه جملة مأثورة عن العرب، أي جعلني الله كذلك، جعلني الله فداك، وجعل كذلك، فوهبني الياء مفعول أول، وفداءك مفعول ثاني.

المصنف ما ذكر عندما تكلم عن النواسخ هذه الأنواع الثلاثة من النواسخ، ما ينسخ حكم المبتدأ وحده، وما ينسخ حكم الخبر وحده، وما ينسخ حكمهما معاً، ما ذكر أفعال المقاربة، ولا يكاد يخلو كتاب النحو من الكلام عن أفعال المقاربة، وهذه الأفعال الحق أنها تعامل معاملة كان وأخواتها، وتذكر غالبا ملحقة بباب الأفعال الناسخة التي هي كان وأخواتها لأنها تعمل عملها، ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإنما أفردت لعلة سأبينها الآن، لكن يحسن أن أبين ما المقصود بأفعال المقارنة؟ هي أفعال تدل على قرب حصول الشيء، والحق أنها ليست كلها تدل على قرب حصول الشيء، بل إنها بعضها يدل على قربه وبعضها يدل على رجائه وبعضها يدل على الشروع فيه، ولذلك تسمى أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشروع، أفعال المقاربة مثل: كاد أوشك كرب تقول: كاد الفجر أن يطلع، كرب القلب من جواه يذوب، أوشك الظلم أن ينجلي، هذه كلها تدل على قرب حصول الشيء ولذلك يسمونها أفعال المقاربة، مما يدخل في هذا الباب ما يسمونه بأفعال الرجاء، تدل على توقع حصول الشيء ورجائه، مثل: حرى حرى الليل أن يتصرم، اخلولق بمعنى أيضاً حرى وبمعنى التوقع أو عسى، بمعنى عسى، كقولك: اخلولق المطر أن ينزل، ومثلها عسى أيضاً:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه *** يكون وراءه فرج قريب

فهذه أفعال تدل على الرجاء.

وهناك النوع الثالث مما يسمى يدخل تحت المضمون العام لأفعال المقاربة ما يسمى أفعال الشروع، وهي تدل على البدء في فعل أخبارها مثل: جعل فلان يفعل كذا، طفق فلان يفعل كذا، شرع فلان يفعل كذا، بدأ فلان، أخذ فلان يفعل كذا، هذه تسمى أفعال الشروع، كلها أفعال المقاربة، ما يدل على المقاربة وعلى الرجاء وعلى الشروع كلها تسمى أفعال المقاربة وهي كلها يلحقها النحويون بباب كان وأخواتها الأفعال الناسخة لأنها تعمل عمله تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أنه يميزونها لأن لها خاصية تنفرد بها وهي أن أخبارها لا تكون إلا جملاً فعلية منصوبة بأن تشتمل على ضمير يعود على أسمائها، مرة ثانية، عندما أقول: أوشك الفجر أن يطلع، هذا أوشك يدل على المقاربة، فعل مقاربة، الفجر اسم أوشك، مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة على آخره، مثل كان تماماً، وأن يطلع، هذه جملة فعلية أن أداة نصب والفعل مضارع ويطلع فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والفاعل هو والجملة الفعلية في محل نصب خبر أوشك، فهي إذن مثل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن لاحظوا خبرها، جملة فعلية تقدم عليها أن منصوبة بأن، فاعلها ضمير يعود على الاسم، اسم الفعل الناسخ، الذي هو الفجر، إذن هذا النوع من الأفعال أعني ما يسمى بعموم من أفعال المقاربة وما يشمل المقاربة والشروع والرجاء يتفق مع الأفعال الناسخة التي هي كان وأخواتها في أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم الخبر بنصبه وإبقاء حكم المبتدأ منصوبا اسماً لها مرفوعا اسماً لها، ولكنها تنفرد بأن أخبارها يجب أن تكون جملا فعلية منصوبة بأن ويكون فاعلها ضمير، فاعل الجملة الفعلية ضمير مستتر يعود على أسماءها، يعني أسماء الأفعال الناسخة، أسماء أفعال المقاربة أو أفعال الشروع أو أفعال الرجاء. هذا الذي يجعلهم يفردونها فعندما نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]، هذه من أفعال المقاربة، من أي الأنواع؟ الرجاء أو الشروع أو المقاربة؟ الرجاء، لأنها عسى تدل على رجاء الشيء، فيها توقع ورجاء فإذن دخلت على الجملة الاسمية، أصله ربكم يرحمكم، فدخلت على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، نسخت حكم المبتدأ والخبر، جعلت المبتدأ اسماً لها وجعلت الخبر خبراً لها الجملة الفعلية في محل نصب ولاحظوا أن

الخبر وقع جملة فعلية مدخولها هو أن، يعني منصوبة بأن، وفاعلها ضمير مستتر يعود على أسمائها وهو ربكم على الاسمية وهو ربكم يرحمكم هو، فتحقق فيها الشرط، فحينئذ حق فيها أنها أفعال ناسخة.

كان هناك من استفسار سواءً من الإخوة الفضلاء الحاضرين أو من سؤال الذي يأتي سواءً عن طريق الموقع أو عن طريق الإنترنت هذه قبل أن نشرع في الدخول في الباب الآخر وهو باب النعت، مستعيناً بالله.

ممكن نذكر الإجابة، إجابة واحدة نموذجية وممكن عرض الأسئلة.

إجابة أسئلة الحلقة الماضية

الأخت الكريمة من السعودية تقول: إجابة السؤال الأول: الفعل الناسخ لا يزال ما دامت، اسم لا يزال أحدكم خبرها في الصلاة، واسم ما دامت: الصلاة، خبره: تحبسه.

الأخ الكريم من المدينة المنورة يقول: فضيلة الدكتور نحن الآن ندرس متن الآجرومية أو الآجرومية بتشديد الراء أو تخفيفها؟.

الآجرومية منسوبة إلى ابن آجروم وابن آج الروم الصنهاجي بهذا الضبط بشد الراء هي منسوبة إلى مؤلفها، فهي تنطق بتشديد الراء، ابن آجروم، متنه أو هذه رسالة هذه أو مختصره هذا يسمى الآجرومية نسبة إليه، بتشديد الراء.

الأخت الكريمة من السعودية تقول: أنا طالبة جامعية أدرس أوضح المسالك وفي هذا المستوى كان باب ظن والفاعل وما بعده، علماً أني منتسبة ودرست وفهمت ولكن العجيب في أول اختبار حين أردت الإجابة كانت هناك أخطاء عديدة، السؤال: ما هو السبب في ذلك وكيف أدرسه بطريقة مفيدة لكتابة الخطابات والمقالات؟.

هذا سؤال عريض طويل ويتعلق بطرق المذاكرة أكثر منه بتعلقه بالنحو ذاته، الشيء يحتاج إلى أن يعطى وقته الذي يكفيه وأن يهتم به، والإنسان إذا اهتم بالشيء وحرص عليه وأعطاه جهده وسعى إلى أن يحبه حقق فيه شيئًا كثيرًا ووفق لإجابته، ولا يكون هم الإنسان في الإجابة هو فقط هو أن يختبر في شيء وينتهي منه ولكن ليكن هم طالب العلم التقرب إلى الله –سبحانه وتعالى– بما يدرس تعلم لغة هذه اللغة الشريفة والتي هي لغة كتاب الله –سبحانه وتعالى– وسنة رسوله –صلى الله عليه وسلم– للوصول إلى معرفة أسرارهما واستنباط أحكامهما فهذه آلة المجتهد وآلة المفتي وآلة المفسر، ولا غنى للعالم في شتى فنون العلم عن الرجوع إلى المتخصص في هذا العلم فإذا حوى الإنسان هذا العلم انطلق في العلوم المختلفة واستطاع بها أن يتقن ما سواها وانفتحت له مغاليق كثيرة من مغاليق هذه اللغة العجيبة، ثم إن الإنسان إذا نوى هذه النية الصالحة يسر الله له الأمور وشرح صدره وسدد قلمه ولسانه سواءً في اختباره أو في كتابته وتأليفه.

باب النعت

لعلنا إذا أذنت دكتور ندخل في باب النعت.

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–: (باب النعت، النعت تَابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وَتَنْكِيْرِهِ تقول: قَامَ زَيْدٌ العاقلُ ورأيت زَيْداً العاقلَ وَمَرَرْتُ بزَيْدٍ العاقلِ).

الآن بدأ المصنف في حديثه عن موضوع جديد، وهو: التوابع، والتوابع سميت توابع طبعاً التبعية هي اللحاق، يقال: تبع فلان فلاناً، أي: لحقه فهذه التوابع سميت توابع لأنها تتبع ما قبلها في أمرين:

– أولاً: في موضعها ومنزلتها وذكرها، فإنها تتلو متبوعاتها.

– والأمر الثاني أنها تتابعها في إعرابها.

فإذن هي تبعية مكانية وحكمية، أما التبعية المكانية فإن التابع ينطق بعد المتبوع، وأما التبعية الحكمية: فإن التابع يأخذ حكم متبوعه، بمعنى أنه لو أن واحداً سألك وقال لك: ما حكم النعت؟ هل هو مرفوع أو منصوب أو مجرور؟ ما حكم البدل؟ ما حكم المعطوف؟ نقول: ليس له حكم في ذاته، نحن نعرف أن المبتدأ حكمه الرفع، والخبر حكمه الرفع، ونائب الفاعل والفاعل حكمهما أيضاً الرفع، وخبر إن مرفوع واسمها منصوب، والمضاف إليه مجرور، والمفاعيل على أنواعها منصوبة، لكن لا نستطيع أن نقول: إن النعت حكمه الرفع، أو إن البدل حكمه النصب، أو إن التوكيد حكمه الجر، هذا أمر لا نملكه، وإنما أحكامها تابعة لأحكام متبوعاتها، ما قبله، وهذا يعني أنها لا تذكر في الكلام وحدها، وإنما لابد أن تسبق بشيء توضحه، فالنعت يوضح شيئًا قبله وينعته، والتوكيد يوضح شيئاً قبله ويؤكده، والبدل يوضح شيئًا قبله ويأتي بدلاً عنه، والعطف ليس توضيحاً ولكنه يأتي مشاركاً له في حاله بوسائل وهي حروف، حروف النسب، فإذن هذه التي تسمى توابع ليس لها أحكام في ذاتها، لكن أحكامها تابعة لمتبوعاتها، إذن في جملها يكون هناك متبوع، ويكون هناك تابع، وحديثنا الآن عن التابع، هذا التابع حكمه حكم ما قبله، فكل ما جاءك تابع والتوابع هي التي جمعها ابن مالك في قوله:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول *** نعت وتوكيد وعطف وبدل

هذه الأمور هي التوابع، أحكامها: أنها تتبع ما قبلها، فالنعت يتبع المنعوت والتوكيد يتبع المؤكد، والمعطوف يتبع المعطوف عليه والبدل يتبع المبدل منه، فإذا جاءنا شيء من هذا، أول ما نفعل هو أن ننطلق إلى ذلك المتبوع الذي هو المنعوت أو المبدل منه، أو المعطوف عليه، أو المؤكد ننظر حكمه، هل هو مبتدأ؟ هل هو فاعل؟ هل هو مفعول به؟ هل هو مضاف إليه؟ ثم حكمه ننقله مباشرة إلى تابعه، ونعطيه مثله؛ لأنه سمي تابعاً لأنه يتابع ما قبله في إعرابه، فإذن هو يتابعه في المكانة، في المنزلة في المكان في الذكر ويتابعه أيضاً في الإعراب، هذا سبب التسمية، تسمية التابع.

المصنف قال: (النعت تابع للمنعوت)؛، والحق أن كل التوابع تابعة لما قبلها، فالبدل كما قلت تابع للمبدل منه، والمعطوف تابع للمعطوف عليه، والتوكيد تابع للمؤكد.

ذكر هو هنا ما الذي يتابع فيه النعت منعوته؟ قال: (النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه)؛، طبعاً التعبير (بخفضه)؛، ابن آجروم يعبر كثيرًا في هذا المتن المختصر بمصطلح الكوفيين وهو الخفض، ونحن نعرف أن مصطلح البصريين هو الجر، وهو المصطلح السائد وهو الذي عليه الجمهور استعمال الجر، والجر والخفض شيئان أو مصطلحان لشيء واحد، إلا أن الكوفيين يستعملون الخفض ابن آجروم في متنه هذا من أوله إلى آخره لا يستعمل إلا هذا المصطلح يريد به الجر، فذكر إذن أن النعت يتبع منعوته في الرفع والنصب والخفض قال: (والتعريف والتنكير).

طبعاً عندما يقول: (يتابعه في الرفع والنصب والخفض)؛، يقصد يتابعه في واحد منها؛ لأنه لا يكون المتبوع مرفوعاً منصوباً مخفوضاً، لكنه يكون إما مرفوعاً وإما منصوباً وإما مخفوضاً، كأنه يقول: يتابعه في واحدة من الحالات الإعرابية التالية: الرفع والنصب والجر، ويتابعه في واحدة من الحالتين: التعريف والتنكير؛ لأنه لا يمكن أن يكون المنعوت معرفة ونكرة في وقت واحدة، لكنه يقصد إذا كان المنعوت معرفة جاء النعت معرفة وإذا كان المنعوت نكرة جاء النعت أيضاً نكرة، إذن كأنه يتابعه في شيئين وليس في هذه الخمسة كلها، هو الآن ذكر خمسة: رفع، ونصب، وخفض، وتعريف، وتنكير، هو واقع الأمر أنه يتابعه في واحد من الثلاثة الأولى: الرفع، والنصب، والخفض بحسب حاله، بحسب حال المنعوت، ويتابع في واحد من الاثنين التي هي التعريف والتنكير، أظن هذا واضحاً.

يبقى أمر أن الحالات التي ينبغي النظر فيها، أو في حالات الأسماء هي أكثر الحقيقة من هذه الحالات الخمس فهناك الرفع والنصب والجر كما ذكروا وهناك التعريف والتنكير وهذه كلها ذكرها الآن، هناك التذكير والتأنيث وهناك الإفراد والتثنية والجمع، فهذه الحالات كما ترون كثيرة، عدها عشر، رفع ونصب وجر لا ينكر الجزم لماذا؟ لأن الجزم من خصائص الأفعال ونحن نتكلم الآن عن نعت، والنعت يصف والموصوف اسم، فإذن الكلام عن الأسماء، فإذن لا مدخل للجزم لأنك لا تنعت مجزوماً والنعت يأخذ حكم متبوعه، فإذا كان المنعوت له حكم أخذه، فلا يكون مجزوماً لأن المنعوت لا يكون مجزوماً، لأنه لا يكون المنعوت فعلاً، فإذن عندنا حالات الإعراب ثلاث: رفع ونصب وجر، وعندنا حالتا التعريف والتنكير صارت خمسة هذه، وعندنا حالتا التذكير والتأنيث هذه سبع، وعندنا حالات الإفراد والتثنية والجمع، صار مجموعها عشراً.

الاسم الواحد لا يكون على هذه الحالات العشر كلها، وإنما يكون على عدد منها، كم الحالات التي يمكن يكون الاسم عليها في الوقت الواحد من هذه الأمور العشرة؟ هل فيه أحد منكم يستطيع أن يعرف على كم حالة يكون الاسم الواحد في الوقت الواحد من هذه الحالات العشر؟ سأعدها مرة ثانية، والذي يعرف يمكن يعرف يده: رفع ونصب وجر تعريف وتنكير تذكير وتأنيث، إفراد وتثنية وجمع، كم واحدة من هذه العشر تجتمع في الاسم الواحد؟

(اثنان).

وهي؟

التعريف أو مثل.

يعني ما يمكن يكون الاسم مفرد ومعرف أيضاً في وقت واحد؟

(التعريف والإفراد).

طيب، هذه إفراد وتعريف ما يجتمع معها شيء آخر؟

أنا أقصد لا يمكن أن تكون معرفة ونكرة في نفس الوقت.

لا تكون معرفة ونكرة في الوقت نفسه، هذا صحيح.

أو تكون مفردة مثلاً ومثنى في نفس الوقت.

لا تكون مفردة ومثنى وجمع في وقت واحد.

يبقى لحالات الإعراب أيضاً نفس الكلام إذا كان مرفوعة لا تكون منصوبة أيضاً في نفس الوقت.
لابد أن تكون واحدة منها، إذن نحن نريد ما الحالات التي يمكن أن تجتمع من هذه العشر؟ كم عددها؟
ممكن أن تجتمع فيه أربع حالات.
أربع حالات تجتمع في الاسم الواحد في الوقت الواحد أربع حالات: واحد من؟
الحالة الإعرابية من الرفع أو النصب أو الجر، والتذكير.
واحد من الرفع أو النصب أو الجر.
والتعريف والتنكير.
واحد من التعريف والتنكير.
وواحد من التثنية والجمع والإفراد.

واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، فمثلاً عندما نقول: فاطمة، هذا اسم، هذه فاطمة، بحالات الرفع فيها، حالات الإعراب فيها واحدة من الثلاث وهي الرفع ما فيها نصب ولا جر، إذا جئنا للتعريف والتنكير فيها التعريف لأنها علم، إذا جئنا للتذكير والتأنيث فيها التأنيث، إذا جئنا للإفراد والتثنية والجمع هي مفرد، إذن اجتمع فيها: الرفع والتعريف والتأنيث والإفراد، فاجتمعت أربع حالات من هذه العشر، إذن الحالات عشر لكن يجتمع في الاسم الواحد منها أربع في وقت واحد، لماذا أقول هذا الكلام؟ نحن الآن نريد أن نتعرف ما الأمور التي ينبغي أن يتوافق فيها النعت مع منعوته من هذه الأشياء التي ذكرناها؟ هذا هو سبب ذكر هذه الأشياء حتى نتعرف ما الذي يجب في النعت أن يكون عليه ليتابع منعوته عليه؟ في أي هذه الحالات؟ هل فيها كلها أو في بعضها؟

الجواب: النعت نعتان: نوعان: قالوا: نعت حقيقي، ونعت سببي، ما معنى هذا الكلام؟

عندما أقول: هذا رجل كريم، كريم نعت لرجل، وأقول: هذا رجل كريم أخوه، الثاني هذا الآن صار الكرم ليس للرجل وإنما للأخ، الجملتان مختلفتان في المعنى، عندما نقول: هذا رجل كريم، وهذا رجل كريم أخوه، المعنى مختلف، الأولى وصفت الرجل بالكرم، وفي الثانية وصفت الأخ بالكرم، اختلف مع من النعت؟ كلمة كريم نعت، هذا رجل كريم وكريم نعت لرجل، وهذا رجل كريم أخوه، أيضاً كريم أخوه نعت للرجل، لأني أصف الرجل بأن أخوه كريم، وصف له معنى لكن لو تأملنا لوجدنا أن قولنا كريم هذه صفة مشبهة كما تعلمون، والصفة المشبهة من المشتقات، والمشتقات تتحمل ضمائر، كالأفعال، ففيها ضمير يعرب فاعلاً في الأصل، إذا كانت اسم فاعل أو صفة مشبهة أو يعرب الضمير نائب فاعل إذا كانت اسم مفعول فهذه المشتقات تتحمل ضميراً إذا قلت: هذا رجل كريم، فكريم فيها ضمير يعود إلى الرجل أو هو، لذلك هي مشتقة وهي نعت، هذا يسموه نعت حقيقي، لماذا هو حقيقي؟ لأني وصفت، هذا الوصف وصف حقيقي للرجل، هو هو كريم، لكن عندما نقول: هذا الرجل كريم أخوه، هذا نعت غير حقيقي؛ لأنه ليس هو الكريم وإنما الكريم الأخ، فإني وإن قلت: إن كريم نعت للرجل، لكنه في حقيقة الأمر ليس نعتا حقيقياً له، وإنما هو نعت بسببيه أي بما يتعلق به، أي بما بعده، ولذلك قالوا: النعت نعتان: نعت حقيقي وهو ما يرفع ضمير منعوته، هذا رجل قائم، فقائم فيه ضمير يعود إلى الرجل، فإذن هذا نعت حقيقي، لأنه يصف هذا الرجل، وصف له، لكن عندما نقول: هذا رجل قائمة أمه، فقائمة نعت للرجل لكنه غير حقيقي؛ لأنه لا يصف الرجل وإنما الوصف للأم، هي القائمة وليس الرجل، لكنه في الإعراب نعت للرجل، فيقول: هذا رجل قائمة أمه، قائمة طبعاً هذا مبتدأ رجل خبر قائمة نعت، ويتبع رجل في إعرابه وأمه فاعل لقائمة وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

إذن عرفنا الآن أن النعت قد يكون حقيقياً أي يصف ما قبله، وهذا إذا رفع ضمير الاسم السابق، وقد يكون سببياً وهو الذي ليس نعتاً حقيقياً لما قبله، يعني في حقيقة الأمر لا ينعت ما قبله ولكنه ينعت ما بعده، إلا أنه في الإعراب هو نعت لما قبله، فهذا يسمى نعتاً سببياً؛ لأنه متصل بما قبل فاعله، لأن فاعل هذا النعت متصل بالمنعوت بسبب، له هناك سبب يصفون به، يقول: قامت قالت الأمه، أم الرجل، هناك سبب يربط بينهما، والسبب في الأصل هو الحبل والواسطة والرابطة، فإذن هناك شيء يربط بين الأمرين، إذن إن رفع النعت ضمير المنعوت فهو نعت حقيقي يصف منعوته بحق، وإن رفع اسماً ظاهراً يتعلق بالمنعوت فإنه يسمى نعتاً سببياً وليس نعتاً حقيقياً لأن المنعوت الحقيقي، في الحقيقية هو الاسم الظاهر وليس منعوته، إذا ثبت هذا وإذا اتضح هذا فإن مسألة التبعية في واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع يختلف في النعت الحقيقي عنه في النعت السببي، أما النعت الحقيقي وهو الذي يصف ما قبله يرفع ضميراً مثل قولي: هذا رجل كريم، فإنه يجب أن يطابق في كل هذه الأمور يعني في أربعة من هذه الأمور العشرة، عندما نقول: هذا رجل كريم، رجل خبر مرفوع، وكريم نعت حقيقي، فينبغي أن يتابعه في كل هذه الأمور في أربع من العشرة، واحد من أنواع الإعراب، رجل خبر مرفوع، أيضاً كريم يتابعه في الرفع، في التعريف والتنكير: رجل

نكرة، فجاءت كريم نكرة، ما قلنا: رجل الكريم، وإنما نكرت مثله، تابعه في التنكير، في التذكير والتأنيث: رجل مذكر، فجاء كريم مذكر، ما قلنا كريمة، في الإفراد والتثنية والجمع: رجل مفرد فجاء كريم مفرد ما قلنا: كريمان أو كريمون أو كرماء، فإذن تابعه في كل الأشياء التي تتابع فيها المنعوت، لماذا؟ لأنه نعت حقيقي، أما إن كان النعت نعتاً سببياً وقد وضحت المقصود بالنعت السببي، يرفع اسماً ظاهراً، هذا الاسم الظاهر له علاقة بالمنعوت، رأيت رجلاً كريمةً أمه، رأيت رجلاً تقياً أبوه، فرفع اسم ظاهر كما ترون، هذا الاسم الظاهر له علاقة بالرجل بالمنعوت، أبوه ولا أمه فيه صلة بينهما، فيسمى هذا نعتاً سببياً، النعت السببي لا يوافق منعوته، لا يتابع منعوته في كل هذه الأمور الأربعة من العشرة، يتابعه في اثنين من الأربعة ويتابع المرفوع الاسم الظاهر المرفوع في الاثنين الباقيين، سأوضح هذا.

عندما أقول: رأيتُ رجلاً تقياً أبوه، أو اجعلوني أقول حتى أخالف بينهما: رأيتُ رجلاً كريمةً أمه، حتى أخالف بينهما في التذكير والتأنيث، الآن رجلاً هو المنعوت، وهو مفعول به منصوب، رأيتُ رجلاً، جعل نعت كريمةً، كريمةً أمه، تابع منعوته في النصب، رجلاً مفعول به منصوب، وجاء كريمةً هنا منصوب كما ترون، فتابعه في حالة الإعراب، واحدة من حالة الإعراب، في التعريف والتنكير، رجلاً نكرة وكريمةً أيضاً نكرة فتابعها فيها، أما في الاثنين الباقيين وهما: واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، فإنه تابع مرفوعه، وهو الأم، ولذلك قلنا في التذكير والتأنيث يقول: رأيت رجلاً كريمةً أمه؛ لأن الفاعل مؤنث، الاسم الظاهر مؤنث، المنعوت مذكر، ومع ذلك النعت لم يتابع منعوته؛ لأن النعت سببي، تابع مرفوعه في حالة التذكير والتأنيث هنا في حالة التأنيث، مع أن المنعوت مذكر رجل، إلا أن نعت جاء مؤنثاً لأن مرفوعه مؤنث وهو كريمةً، وفي الإفراد والتثنية والجمع أيضاً تابع مرفوعه ولو كان المرفوع مثنىً مثلاً لو قلنا مثلاً: رأيتُ رجلاً كريمتين، يتابعه في الإعراب، رأيتُ رجلاً منصوب، وأقول كريمتين وأجعله منصوباً، أختاه فأجعل أختان هنا كما ترى هو المرفوع ويتابع تابعه كريمتين أنث لتأنيثه وثني لتثنيته أما في إعرابه فوافقه في إعرابه النصب وفي التنكير وافقه أيضاً، في التنكير وافقه أيضاً، ولم يوافق المرفوع لأن أختاه هنا كما ترون معرفة بالإضافة أضيف إلى ضمير لكنه وافق منعوته، إذن النعت حقيقي وسببي، فإن كان حقيقياً تابع منعوته في أربعة من تلك الأمور العشرة المذكورة، وإن كان سببياً تابع منعوته في واحد من أنواع الإعراب وواحد من التعريف والتنكير، وتابع مرفوعه السببي هذا الاسم الظاهر الذي رفعه في البقية وهي واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، ولو مثلنا بأمثلة لأكثرنا جداً.

الأخت الكريمة تقول: لو سمحت يا فضيلة الشيخ عن قول الشاعر:

لا تحسب المجد تمراً أنت آكله *** لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبر

هناك كاف مكسورة مع أنها مسبوقة بجازم؟.

هي تقصد الوقت في قول الشاعر:

لا تحسبِ المجد، طبعاً لا: هذه ناهية، وتحسبِ فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، إلا أنه لما وقع بعده حرف التعريف "ال" وحرف التعريف كما نعرف ساكن، التقى ساكنان، سكون حرف التعريف وسكون الإعراب، الجزم، فأوجه وجوه التخلص من التقاء الساكنين هو التخلص بالكسر، ولذلك كسر هنا عارض للتخلص من التقاء الساكنين وليس أصلياً فلا نقول: إن الفعل مجرور، لأن الفعل أصلاً لا يجر كما نعلم، وإنما هو كسر فقط للتحريك حتى لا يلتقي ساكنان في الدرج، الساكنان قد يلتقيان في الآخر الوقت، تقول رجلان تقف عليها لكن لا يلتقيان في الدرج، وللتخلص من ذلك يكسر الساكن وينطق بعده بالساكن الآخر، بعد الكسرة بالساكن الآخر الذي هو تحسبِ المجد حرف التعريف ليستقيم الكلام لأنه لا يتوالى ساكنان في درج الكلام.

نعود إلى متابعة درسنا، ذكرتم يا دكتور أن لديك مجموعة من الأمثلة حول النعت؟

أنا أقول إنه يطول الحديث لو أردت التمثيل لهذه الأنواع، أنواع الإعراب الثلاثة وأنواع التذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع، وحتى لا أُملَّ بها فأرجو أن تكون قد وضحت لأني أشعر أن الإخوة الذين أمامي اتضح لهم المقصود ما دام ذكرته مرتين هل يمكن أسأل الإخوة بعض الأسئلة لأرى مدى متابعتهم لهذا؟ فقط أعطيهم جملة وأطلب منهم أن يستخرجوا فيها النعت، المنعوت بعد رجاء الله –سبحانه وتعالى– أن يكون المقصود الحقيقي والسببي واضحاً فطبعاً قلت: إن السبب الحقيقي يرفع ضميراً يعود إلى المنعوت والسببي يرفع اسماً ظاهراً يرتبط بمنعوت أيضاً، لكن لو رفع اسماً ظاهراً لم يرتبط بالمنعوت لا يصح يعني مثل لو قلت: رأيت رجلاً ضارباً رجلاً. هنا رجل الذي هو سببي النعت لم يتصل بمتبوع ولذلك لا نعده نعتاً سببياً لكن نعده حقيقياً حين ذاك لابد أن يكون مرتبطاً بما قبله، هذا أمر أرجو أن يكون اتضح ولماذا سمي سببياً. والسبب في الأصل هو الحبل

والرابط بين الأمرين، ولذلك لابد أن يكون ذلك الاسم الظاهر الذي رفعه النعت يكون فيه ارتباط بالمنعوت لتحقق السببية بينه وبينها.

الأخت الكريمة من الرياض تقول: لو تكرمت يا شيخ في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ﴾ أتى هنا البر منصوب وفي قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ﴾ ما توجيهكم لذلك يا شيخ؟ وأيضاً في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ في سورة الأعراف وفي سورة الحج ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ أتى هنا النجوم مرفوعة وفي الآية الأخرى أتت منصوبة، ما توجيهكم لذلك؟

الأخ الكريم من الرياض يقول: أعربت قبل قليل جملة كان لفظها على ما أذكر رأيت رجلاً تقياً أبوه، فكيف نعرب الجملة لو قلنا: رأيت رجلاً تقيٌ أبوه؟.

نأخذ اتصال الأخت الكريمة.

هي تسأل عن قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ تقول: لماذا نصب مع أنه وقع بعد ليس؟ هو طبعاً نحن نعرف أن ليس من أخوات كان، وأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وما دام جاء بعدها منصوب فهذا خبرها إذن قد تقدم واسمها هو المصدر المؤول، أن تولوا توليتكم، فإذن تقدير الكلام ليس توليتكم قبل المشرق والمغرب البر، فإذن البر هو خبر ليس مقدم والمصدر المؤول من أن تولوه واسم ليس مؤخر.

وأما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا﴾ هنا البر هي اسم ليس وذلك واضح إذن البر المنصوبة في الآية الأولى هي خبرها قد تقدم على اسمها ولذلك نصبت وفي هذه الآية البر اسمها مرفوع وقد جاءت في مكانها ولم تتقدم جاءت على أصلها بتقديم الاسم على الخبر.

أما في الآية الكريمة: ﴿الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ في حين ﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ في الآية الأخرى، أما مسخراتٍ في الأولى فهي حال منصوبة يعني خلق الله –سبحانه وتعالى– هذه المخلوقات ومنها الشمس والقمر والنجوم حالة كونها مسخرات، فمسخرات إذن هي منصوبة على الحال وعلامة النصب الكسرة لأنها جمع مؤنث سالم بها ألف وتاء مزيدتين، فإذن هذه منصوبة على الحال، وليست معطوفة على ما قبلها، أو أنها خبر لما قبلها، ولكنها حال منصوبة، أما ﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ فهذه خبر للنجوم مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة على آخرها، إذن المنصوبة حال والمرفوعة خبر للنجوم قبلها.

سؤال الأخ الكريم الذي سأل منذ قليل عن قولنا: رأيت رجلاً تقياً أبوه عندما نقول: تقياً فهذه تقياً كما رأيت هنا نعت لرجل ويكون أبوه فاعل وهذا نعت سببي، تقي يكون نعت سببي وأبوه فاعل، لكن يسأل الأخ يقول: لو قلنا تقيٌ أبوه، نعم، يصح أن نقول: تقي أبوه لكن لا يصبح حينئذ نعت للمفردات، ولكنه يكون نعتاً بالجمل، لأن التقدير أبوه تقي، فأبوه مبتدأ مؤخر وتقي خبر مقدم والجملة اسمية في محل نصب نعت لرجل.

إذن هذا نعت بالجمل في حالة رفعها فتكون مبتدأ وخبر نعربهما مرفوعين وموضع الجملة الاسمية النصب على أنها نعت لرجل، لكن الذي يتابع في الإعراب هو النعوت المفردة أعني الإعراب اللفظي، أما النعت بالجملة فإنه يكون إعراباً محلياً تقديرياً ويعطى كل واحد من ركني الجملة حقه من الرفع بالنسبة للمبتدأ والخبر، إذا كانت جملة اسمية أو الفعل والفاعل إذا كانت جملة فعلية.

الأخ الكريم يقول: أليس من الأنسب أن يسمى هذا الباب أي: باب النعت، باسم الصفة؟.

الصفة والنعت، نعم الصفة من مصطلحات هذا الباب وهي أيضاً مما اختلف فيه أو مما أوقعه التباين في التسمية والاصطلاح بين البصريين والكوفة، فاصطلاح البصريين هو النعت واصطلاح الكوفيين هو الصفة، وهما شيء واحد، ولذلك إذا قلت صفة فهي صحيحة وإذا قلت نعت فهي صحيحة، لكن يحبذ بعض النحويين استعمال النعت؛ لأنك قولك صفة كأنك تريد ما يصف الشيء، وليست المقصود بها المصطلح النحوي الذي هو النعت، ونحن نعرف أن الأخبار تصف مبتدآتها، تقول: الرجل كريم، وصفت الرجل بالكرم مع أنه ليس نعتاً له، فما دام الأمر كذلك والأخبار تصف بعضها وكذلك المؤكدات وإن كانت جاءت للتأكيد لكنها في بعض الأحيان تصف مؤكدات ومتبوعاتها فناسب صار الأنسب وليس الواجب استعمال النعت لأن استعمال النعت مصطلح خاص بهذا النوع من أنوع الإعراب وأما الصفة فقد يذهب الذهن لمطلق الوصف وليس لهذا المصطلح النحوي، لكن لو قلت: هذه الصفة فأنت مصيب لأن بعض النحويين وهم الكوفيون يسمون هذا النوع من أنواع المعربات يسميه صفة، فلا مشاحة حينئذ ولك أن تقول: إعرابه صفة منصوبة أو صفة مرفوعة أو تقول نعت مرفوع أو نعت منصوب.

الأخ الكريم يقول: هل تمنع الأفعال الناسخة وما شابهها متابعة النعت للمنعوت؟ وكيف نميز النعت عن الحال وما يشابهه؟.

الجزء الأول من السؤال ما اتضح لي، الجزء الثاني هو الذي اتضح لي، يقول هل ماذا؟

هل تمنع الأفعال الناسخة وما شابهها متابعة النعت للمنعوت؟.

أنا ما يتضح لي مقصوده بقوله: تمنع الأفعال الناسخة متابعة النعت للمنعوت، إذا جاءت أفعال ناسخة وبعدها أسماؤها وأخبارها فليس فيها نعت، لكن النعت شيء آخر غير الاسم الفعل الناسخ وخبره، طريق يكون هناك نعت للخبر وقد يكون هناك نعت للاسم، لاسم الفعل الناسخ أو لخبره وحينذاك نتابعه في إعرابه، فلا إشكال في هذا.
أما الفرق بين النعت والحال فهناك فروق بين النعت والحال ولعله يأتي بيانه عند الكلام عن باب الحال ولكن من باب ذكر الشيء بإيضاح:
الحال الأصل فيه أن يكون نكرة والنعت كما عرفنا يتبع متبوعه منعوته، فإن كان معرفة عرف وإن كان نكرة نكر، فليس له اختصاص بالتعريف ولا بالتنكير ولكنه بحسب منعوته، في حين أن الحال يجب أن يكون نكرة.
الأمر الثاني: الحال منصوب دائماً، والنعت ليس له حكم، وإنما حكمه حكم ما قبله، فيكون منصوباً إذا كان المنعوت منصوباً، ويكون مرفوعاً إذا كان منعوته مرفوعاً، ويكون مجروراً إذا كان منعوته مجروراً، فتكون فيه الحالات الإعرابية كلها، أما الحال فلا يكون إلا منصوباً.
النعت يبين ويصف منعوته، في حين أن الحال يبين حال المنعوت في وقت من الأوقات وليس وصفاً له دائم، فإذن عندما تقول: جاء محمد راكباً أنت لا تصف محمد وصف بأنه راكب، ولكنه تصفه في حالة معينة، أنه في وقت المجيء هو راكب، وليس على الإطلاق، في حين أن النعت حينما تقول: الرجل كريم أو الولد طويل أو... فهذا وصف ملازم غالباً أو هو وصف متصف به منعوته في كل حال وليس في حالة واحدة.
هذه أبرز الفروق بين الأحوال والنعوت.
الأخت الكريمة من الكويت تقول: هل الصواب أن نقول: لابد أن تولد مرتان أو نقول: لابد أن تولد مرتين؟ أيهما أصح؟.
يعني هي مرتين، لأنه هنا عدد ناب عن المفعول المطلق، منصوب على المفعولية المطلقة والمفعول المطلق نعرف أنه أو إذا كان وصلنا إليه -إن شاء الله تعالى- سيتبين أنه إما يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، هنا بين العدد، وكأنه يقول: يولد ولادتين، فهي مصدر بين العدد، فمرتين ناب العدد عن المصدر.
الأخت الكريمة من السعودية تقول: قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ما الضابط هنا في حذف النون وإثبات النون؟.
إذا كانت مثبت مرفوعة تثبت النون، لأنها من الأفعال الخمسة وإذا كانت مجزومة فإنها تحذف فإذا جاءت في مقام الشرط فعلاً للشرط أو جواباً للشرط، وما تنفقوا هذه ما شرطية يوفَ.
تنفقوا: فعل الشرط ويوفَ جواب الشرط وهي مجزومات كما ترى، هذه مجزومة بحذف النون، وهذه بحذف حرف العلة لأنها معتلة الآخر وأما إذا جاء الفعل مرفوعاً فإنه تثبت نونه.
الأخت الكريمة تقول: سؤالي عن الأفعال مثل: خفت ووجلت وعقلت هذه من النواسخ؟.
خفت؟
ووجلت وعقلت.
وجلت، وعقلت، لا.. النواسخ هي التي تدخل على المبتدأ والخبر، إذا قيل: ناسخ، ليس كل ما ينصب مفعولاً أو حتى ما ينصب مفعولين يسمى ناسخاً يعني مثلاً: أعطى وكسى وألبس هذه ليست من النواسخ، وإن كانت تنصب مفعولين، النواسخ هي ما ينسخ حكم المبتدأ والخبر، ما يدخل على المبتدأ والخبر فينسخ حكمهما وهو الرفع ولذلك لابد أن يكون أصل مفعولين لهذا الفعل أصلهما مبتدأ وخبر بمعنى أنك لو أزلت الناسخ مع فاعله، إذا كان مثلاً ظن مع فاعله يبقى مبتدأ وخبر، تقول: الرجل كريم، تدخل عليه ظن، تقول: ظننت الرجلَ كريماً، لو أنك أزلت ظننت رجعت الجملة مبتدأ وخبراً مرة أخرى الرجل كريم.
أسئلة الدرس القادم.
السؤال للحاضرين ولأيضاً المشاهدين والمشاهدات.
السؤال الأول: لماذا سميت هذه الأبواب نواسخ؟
والسؤال الثاني: إلى كم تتقسم هذه النواسخ؟

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أيها المشاهدون وأيتها المشاهدات، أيها الإخوة الحاضرون أرحب بكم في مطلع هذا اللقاء الذي أسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يكون مباركاً على من تحدث فيه وأصغى إليه وانتفع به.

نحن في حديثنا اليومي –إن شاء الله تعالى– سنواصل الحديث في باب التوابع، إن أردتم البدء في الجواب عن السؤالين السابقين للحلقة السابقة التي ألقيها في نهاية الحلقة سواء من خلال الموقع أو من خلال الإخوة الحاضرين وأرجو الله –سبحانه وتعالى– أن ينفعهم بما يتعلموا وأن يجعل الله ذلك لهم ولجميع المسلمين خالصاً لوجهه الكريم، كما أني أذكر الإخوة جميعاً أنه في مثل هذا اللقاء يمكن أن يكون هناك بعض الحديث عن قضايا لغوية أخرى تكون بمثابة الملح الذي يطعم به الحديث عن بعض القضايا اللغوية والاستفسارات التي تعنُّ لأحد الإخوة المشاهدين والمشاهدات مما يشكل أو يحتاجون إلى السؤال عنه حتى تعم بذلك الفائدة –بإذن الله تعالى–.

يقول: إجابة السؤال الأول: سُميتْ أبواب كان وأخواتها إن وأخواتها ظن وأخواتها بأبواب النواسخ لأنها تنسخ أحكاماً فكان وأخواتها تنسخ حكم الخبر فتنصبه وإن وأخواتها تنسخ حكم المبتدأ فتنصبه

إجابة السؤال الثاني: يقول تنقسم هذه النواسخ إلى ثلاثة أقسام:

– أولاً كان وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

– إن وأخواتها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها.

– ظن وأخواتها تنصب مفعولين الأول أصله المبتدأ والثاني أصله الخبر.

تقول: إجاب السؤال الأول: سميت هذه النواسخ بهذا الاسم لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمهما أي تزيل الحكم حكمهما بالرفع فإذا دخلت نسخت حكم المبتدأ أو الخبر أو حكمهما معاً

إجابة السؤال الثاني: تنقسم هذه النواسخ إلى ثلاثة أقسام:

– ما ينسخ حكم الخبر ويبقى المبتدأ مرفوعاً وهي كان وأخواتها وأفعال المقاربة التي تعامل معاملة كان وأخواتها.

– ما ينسخ حكم المبتدأ ويبقى الخبر مرفوعاً وهي إن وأخواتها.

– ما ينسخ حكمها معاً وهي ظن وأخواتها

أجابت إجابة السؤال الأول: سميت هذه الأبواب نواسخ لأنها تنسخ وتزيل حكم المبتدأ والخبر أو حكمهما معاً.

تقول إجابة السؤال الثاني:

– منها ما يزيل حكم المبتدأ والخبر وحده وهي كان وأخواتها حيث ترفع المبتدأ وتنصب الخبر مثل صار العنب زبيباً.

– ومنها ما يزيل المبتدأ وحده وهي إن وأخواتها.

– ومنها ما يزيل حكم المبتدأ والخبر معاً وهي ظن وأخواتها

نكتفي بهذا ولا داعي لتكرار السؤال وإجابته اختصاراً للوقت وفي إجابتهم –إن شاء الله تعالى– ما يشفي ويكفي ونواصل الحديث –بإذن الله تعالى– في باب النعت

تكملة باب النعت

وقد كنا بدأنا الحديث فيه في المرة الماضية وذكرت في ذلك الحين لماذا سميت هذه الأشياء التي تسمى التوابع، لماذا سميت توابع. وبينت أن ذلك يتعلق بالمكان وبالإعراب فهي تتبع ما قبلها في مكانها؛ لأنها تتلو متبوعاتها في المكان كما أنها تتبع ما قبلها في إعرابها فليس لها إعربها فليس لها إعراب مستقل وإنما هي تابعة لما قبلها في إعرابها فتعرب بإعرابه، ثم ذكرت أن النعت نوعان: حقيقي وهذا هو الأصل في النعت وسببي وهذا يأتي أحياناً.

والفرق بينهما: أن النعت الحقيقي يصف في حقيقته المنعوت، والنعت السببي وإن كان يعرب نعتاً إلا أنه لا يصف المنعوت، بل يصف مرفوعه، أي ما يقع بعده وذلك على النحو التالي: إذا قلت مثلاً: هذا رجل كريم، فإن كريم وصف أو نعت للرجل فهو نعت حقيقي له لكن إذا قلت: هذا رجل كريم أبوه فإن الكرم ليس للرجل وإنما هو للأب فهو وإن أعرب نعتاً لرجل إلا أنه في حقيقته نعت أو صفة لمرفوعه، لفاعله الذي وقع بعده.

إذن هو نعت يسمونه نعت سببي أي أنه في الإعرب نعت لما قبله وفي المعنى نعت لما بعده.

ما الذي يترتب على ذلك؟ ما ثمرة ذلك؟ ما الذي ينبني على كون النعت نعتاً حقيقياً أو سببياً؟

الجواب: إن كان النعت نعتاً حقيقياً تابع منعوته في أربعة أمور من عشرة سبق أن ذكرتها وإن كان نعتاً سببياً وهذا يأخذ اسم النعت ولكنه لا يأخذ حقيقته لأنه لا ينعت منعوته فهذا يبتع منعوته في اثنين من خمسة.

توضيح ذلك: سبق بيان أن الأمور التي تحصل فيها المتابعة عشرة وهي الرفع والنصب والجر وهـذه تـسمى أنواع الإعراب والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، هذه أمور عشرة أما إن كان النعت نعتاً حقيقياً فإنه يتبع منعوته في أربعة أمور من هذه العشرة لأنه لا يمكن أن يتبعه في الرفع النصب والجـر معـاً فالمنعوت إما مرفوع أو منصوب أو مخفوض ولذلك النعت يتابعه في واحد من هذه الثلاثة ولا يمكـن أن يكـون معرفة ونكرة في وقت واحد لأن المنعوت إما أن يكون معرفة وإما أن يكون نكرة فالنعت يتابعه في واحد من هذين الاثنين ولا يمكن أن يكون مذكراً ومؤنثاً في وقت واحد لأن المنعوت إما أن يكون مذكراً وإمـا أن يكـون مؤنثـاً فيتابعه النعت في واحد نم هذين الاثنين ولا يمكن أن يكون النعت مفردا ومثنى ومجموعا في الوقت ذاته بل يكون على واحد منها إما مفرد وإما مثنى وإنما جمع وحينئذ فالنعت يتابعه في واحد من هذه الثلاثة.

إذن النعت الحقيقي وأكرر المقصود بالنعت الحقيقي هو الذي ينعت منعوته حقيقية في المعنى، هذا يتبعـه فـي واحد من كل هذه الأمور يعني أربعة أمور من عشرة فمثلاً في المثال السابق هذا رجل كريم، كريم نعـت لرجـل تابعه في واحد من أنواع الإعراب وهو الرفع لأن رجل خبر مرفوع وجاء كريم مثله مرفوع وتابعه في واحد من التعريف والتنكير فإن رجل نكرة فتابعه كريم في التنكير وصار نكرة مثله وتابعه في واحد من التذكير والتأنيث فإن رجل مذكرا ولذلك جاء النعت مذكراً فقيل كريم ولم يقل كريمة وتابعه في الإفراد وهو واحد من الإفراد والتثنيـة والجمع فرجل مفرد فجاء النعت مفرداً.

ولكن لو أنا أتينا بالصورة على صورة النعت السببي وهو الذي في حقيقته لا يصف منعوته ولا ينعتـه وإنمـا ينعت ما بعده في الحقيقة وإن سمي نعتاً وما قبله منعوتاً وذلك كما في المثال السابق في قولنا: هذا رجل كريم أبوه ولنمثل بصورة يكون فيها السببي مؤنثاً حتى يتضح كيفية المتابعة للسببي لما بعده كأن أقول: هذا رجل كريمة أمه، أو لأقل: رأيت رجلاً كريمة أمه. أمه هنا فاعل لكريمة التي هي صفة مشبهة وهي مشتق يعمل عمل الفعل فيرفـع فاعلاً رأيت رجلاً كريمة أمه، انظروا أولاً في أنواع الإعراب تابع منعوته فرجل مفعول به وكريمة جاء منـصوباً مثله فتابعه في واحد منها.

في التعريف والتنكير رجل هنا نكرة والأم معرفة لأنها مضافة إلى ضمير جاء النعت متابعاً منعوته قلنا كريمة ما قلنا الكريمة فإذن تابع منعوته في واحد من أنواع الإعراب وواحد من التعريف والتنكير ولكن في حال التـذكير والتأنيث قال كريمة أمه وإن كان المنعوت مذكراً إلا أن النعت جاء مؤنثاً فجاء مرفوعاً ولم يتابع منعوته وكذلك في الإفراد والتثنية والجمع فإنا لو قلنا: كريمان أبواهما لتابعا مرفوعه في الرفع وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع ولا يتابع متبوعه أو منعوته هذا هو الفرق بين النعت السببي النعت الحقيقي،

وحتى أطمئن إلى أن الأمر مفهوم سألقي بعض الأسئلة أو أطلب مثلاً ممن يعرف من الإخوة الحاضرين –وكلهم يعرف إن شاء الله تعالى– أن يبين النعت والمنعوت في آية سأذكرها الآن، فإن عرفت وإلا تحيل الأمر إلـى مـن بعدك ما فيه إشكال في إحالة الأمر:

يقول الله تعالى: ﴿ رَسُولٌ مِّنَ اللهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴿٣﴾﴾[البينة: ٢: ٣] فيه أكثـر مـن نعت الحقيقة في هاتين الآيتين ما النعت الأول؟

المطهرة

قبل ذلك ﴿ رَسُولٌ مِّنَ اللهِ ﴾

﴿ رَسُولٌ مِّنَ اللهِ يَتْلُو ﴾

عندنا الآن في إعراب رسول خبر لمبتدأ محذوف التقدير: هذا رسول أو هو رسول ثـم: ﴿مـن الله﴾ وصـفنا الرسول بأنه من الله فإذن ﴿من الله﴾ نعت ورسول منعوت ما نوع النعت هنا؟

جار ومجرور

ما محله الإعرابي ؟

جار ومجرور في محل رفع

لأن المنعوت مرفوع ﴿رسولٌ﴾، أعطنا نعتا آخر؟

﴿يتلو﴾ الجملة فعلية

﴿يتلو﴾ أيضاً صفة لرسوله وهذه المرة جاء النعت جملة فعلية وهي أيضاً في محل رفع بقي أيضاً نعت؟

﴿ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴾ مطهرة أيضاً نعت لصحف منصوبة.

منصوب لأن الصحف مفعول به منصوب فجاء نعتها منصوباً، ﴿ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾.

قيمة نعت لكتب يعني كتب قيمة وهي مرفوعة لأن منعوتها مرفوع

وهو مبتدأ ولذلك نعم جاء النعت مرفوعاً.

ننظر مثالاً آخر يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴿١٤﴾ ﴾[البلد: ١٤]،
﴿ في يوم ذي مسغبة ﴾
أين النعت ﴿ مسغبة ﴾ مضاف إليه المسغبة هي المجاعة فذي مضاف ومسغبة مضاف إليه النعت أين هو؟
﴿ ذي ﴾ وحكمه مجرور
الجر لأن منعوته وهو يوم مجرور بفي ولذلك صار مجروراً بفي وهو نعت مفرد.
يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾[البينة:٨]،
النعت في قوله تعالى ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي ﴾ النعت عدن والمنعوت جنات
جنات مضاف وعدن مضاف إليه،﴿ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ جنات عدن الآن موصفة وصفت بماذا؟
بالجزاء
لا.. الجنات موصوفة صفتها تأتي بعدها الصفة تأتي دائماً بعد الموصوف.
وصفناها بأنها تجري من تحتها الأنهار.
المنعوت جنات عدن والنعت قوله تعالى: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾
نوع النعت الذي هو ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ ؟
جملة فعلية.
موقعها الإعرابي؟ جناتُ هذا المنعوت فيكون النعت في محل رفع جناتُ.
جنات في محل رفع خبر
فنعته يكون أيضاً مثل في محل رفع نعتاً لجنات.
يقول الله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴿١٧﴾﴾[المزمل: ١٧]
﴿ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ هذا نعت الجملة الفعلية
نعت لأي شيء؟
ليوماً
نوع النعت؟
جملة فعلية
وموقعها الإعرابي؟
في محل نصب
لأنها نعت لمنصوب وهو يوماً وهنا يوماً ليس ظرف هو مفعول به منصوب فيكون هذا نعتاً.
من أجاب فقد أحسن وكلكم أجبتم ولكن حتى لو افترضنا أن أحد الإخوة أشكل عليه شيء فلم يستطع الإجابة فلا إشكال لأنه دائما الإجابة السريعة مظنة الخطأ ومظنة أيضاً حصول نوع من الارتباك فلا يلام أحد من الإخوة بل يشكرون جميعاً على تجرئهم وسرعتهم في الإجابة.
المصنف بعد ذلك بدأ في الحديث وهو في باب النعت عن المعرفة والنكرة وقد يسأل سائل ويقول: الآن هو يتحدث عن التوابع ولا يزال الحديث عن النعت عن باب النعت وسيتلوه بعد ذلك بباب العطف ثم يتلوه بالتوكيد فكيف يأتي ويقول والمعرفة خمسة أشياء وبعد ذلك إذا انتهى من المعارف قال والنكرة كذا اسم شائع؟
الجواب: من تأمل عرف الجواب لما عرفنا أن من شرط النعت أن يتابع منعوته في التعريف والتنكير، صار هناك استفسار يرد في ذهن السائل المستمع أو طالب العلم يقول: يتابعه في التعريف والتنكير ما التعريف؟ وما التنكير؟ ومتى يكون الاسم معرفة؟ ومتى يكون نكرة؟ فرأى المصنف أن هذا هو مقام الحديث عن المعرفة والنكرة ومن هنا بدأ الحديث عنها في وسط الحديث عن التوابع ولذلك بدأ بقوله: (والمعرفة خمسة أشياء)؛ وبدأ بأولها قال: (الاسم المضمر نحو أنا وأنت)؛ وهنا المصنف في حديثه عن الاسم المضمر قال: (أنا وأنت)؛ومثل هو بذلك الآن أولاً لنوع من أنواع المضمر أو الضمائر وهو الضمير المنفصل بل نوع من أنواع الضمير المنفصل وهو الرفع بل نوع من أنواع ضمير الرفع المنفصل وهو ضمير المتكلم والمخاطب فقط وهذا يدعو إلى بيان أنواع الضمائر
الضمائر نوعان: ضمير منفصل وضمير متصل وبيانهما واضح من اسمهما فقولنا: منفصل يعني لا يتصل بشيء مستقل بنفسه وقولنا: متصل يعني مرتبط بكلمة معه ملتصق بها، متصل بها.
الضمير المنفصل وهو الذي بدأ به المصنف هنا نوعان: ضمير رفع، وضمير نصب، إن قال قائل: ما معنى ضمير رفع وضمير نصب؟

الجواب: ضمير رفع يعني يقع في مواقع الرفع، نحن نعرف أن هناك مواقع خاصة بالرفع وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل اسم كان خبر إن هذه مواضع رفع فالضمير المنفصل يقع في واحد من هذه المواقع وهذا هو ضمير الرفع.

إذا قلنا: ضمير نصب يعني يقع في مواقع النصب والنصب له مواقع مواقع النصب والنصب له مواقع كثيرة المفاعل الخمسة بأنواعها المفعول به ومعه وله وفيه والمطلق والحال والتمييز اسم إن خبر كان مفعولا ظن، المفاعيل بصفة عامة هذه كلها منصوبات ولذلك ضمير النصب يقع في هذه المواقع.

إذن الضمائر المنفصلة إما أن تكون ضمائر رفع أوتكون ضمائر نصب، ولكل نوع ضمير يخصه فللمتكلم نحن عرفنا من قبل عند الحديث عن مثل هذا الأمر أنا قسمناها إلى اثني عشر قسماً لأن المتكلم له اثنان إما أن يكون واحداً أو يكون جماعة والمخاطب خمسة والغائب خمسة كيف ذلك؟ إذا قلت: أنا هذا ضمير منفصل للمتكلم فإن كان المتكلم جماعة أو واحد ولكن يعظم نفسه قلت: نحن هذا للمتكلم لأنه إما واحد أو أكثر من واحد المخاطب إما واحد مذكر فيقال أنتَ أو مؤنث فيقال: أنتِ أو المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث فهو أنتما أو جماعة الذكور أنتم أو جماعة الإناث أنتن.

الغائب هو: للمذكر وهي: للمؤنث وهما: للمثنى بنوعيه سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، هم: لجماعة الذكور، وهن: لجماعة الإناث فهي اثنى عشر قسم وهذه كلها ضمائر رفع منفصلة بمعنى أنها لا تقع إلا في مواقع الرفع، فلا يصح أن نأتي بأنا ونحن وأنتَ وأنتِ وهو وهي وبقية الأقسام لا يصح أن نأتي بها في مواضع النصب فنجعلها مفعولاً به مثلاً، بل يجب أن تكون هذه في مواضع الرفع فإن قال قائل: فإن أردت أن أجعل واحداً من هذه الضمائر المنفصلة منصوباً؟ الجواب عليك إذن أن تأتي بضمائر النصب المنفصلة وهي أيضاً اثني عشر بالتقسيم نفسه ولكنها تفترق عن ضمائر الرفع بأنها مبدوءة بإيا وذلك أن للمتكلم أيضاً اثنين إياي للواحد وإيانا للجماعة أو للواحد المعظم نفسه ثم للمخاطب إياكَ للواحد وإياكِ للواحدة إياكما للاثنين أو الاثنتين إياكم للجماعة وإياكن لجماعة الإناث وللغائب إياه للواحد وإياها للواحدة وإياهما للمثنى بالنوعين مذكرا كان أو مؤنثاً إياهم لجماعة الذكور وإياهن لجماعة الإناث.

إذن إذا أردت أن آتي بالضمير المنفصل مرفوعاً أو في موقع رفع في موقع ابتداء أو خبرية أو فاعل أو نحوها فآتى بأنا وما تفرع عنها وإن أردت أن آت بواحد من هذه الضمائر المنفصلة في موضع نصب فعلي أن آت بتلك الضمائر المبدوءة بإيا ولذلك قال الله –سبحانه وتعالى– لما جاء ضمير المفعول به منصوبا قال سبحانه تعالى–: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[الفاتحة: ٥]، لأن إياك هنا ضمير في مفعول به مقدم في موضع مفعول به أي نعبدك لأنه قدم للاختصاص أي لا نعبد إلا أنت فهذه الآية فيها توحيد وفيها توحيد ولذلك قيل: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ما قيل: أنت نعبد لأنها في موضع مفعول به في موضع نصب، فإذا وقع واحد من هذه الضمائر في موقع نصب بُدئ بإيا وإن وقع في موقع رفع لم يبدأ بإيا. قد يسأل سائل ويقول: وإن وقع في موضع خفض، أي جر؟

الجواب: الضمائر المنفصلة لا تقع مجرورة مطلقاً.

خفض أي جر الجواب الضمائر المنفصلة لا تقع مجرورة مطلقا.

فالضمائر المنفصلة لا تكون إلا مرفوعة أو منصوبة فحسب. هذا ما يتعلق بالضمائر المنفصلة.

وأما الضمائر المتصلة: فإنها تقع في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جر ولأنها متصلة بالكلمة التي قبلها قد تقع فاعل وتلك الكلمة إذا وقعت بعد فعل مثلاً تقع مرفوعة وقد تقع أيضاً مفعول بعد فعل فتكون حينئذ منصوبة وقد تقع بعد اسم تكون مضافاً إليه في محل جر أو بعد حرف جر فإذن الضمائر المنفصلة تقع في المواقع الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر.

قسمها العلماء أقساماً قالوا: من الضمائر المتفصلة ما لا يقع إلا مرفوعاً فقط وذلك خمسة أشياء ألف الاثنين واو الجماعة ونون النسوة وتاء الفاعل. إذا قلنا ذهب وذهبوا وذهبن وذهبا وذهبتُ هذه لا تقع إلا مرفوعة ولا يصح أن يقع واحد منها منصوبا ولا مجرورا يعني لا يأتي ألف الاثنين مثلاً في محل نصب ولا في محل جر وكذالك واو الجماعة وكذلك ياء المخاطبة وكذلك نون النسوة إلى آخره فإنه لا يقع شيء من هذه في محل نصب ولا جر فإنهم خصوها بالرفع فقط فتقول مثلاً ذهباً فالألف في ذهب فاعل أكرم الألف نائب فاعل، وذهبوا الواو فاعل هذه واو الجماعة وتذهبين هذه ياء المخاطبة فاعل وتذهبن أو يذهبن نون النسوة فاعل وذهبت تاء المخاطبة فاعل.

إذن هذه الخمسة التي هي ثلاث منها تأتي مع الأفعال الخمسة ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ثم نون النسوة وتاء الفاعل هذه لا تكون إلا مرفوعة ولاحظوا أنها متصلة بالكلمات التي قبلها المكونة من حرف واحد أو حرفين وهي متصلة بالتي قبلها ولذلك قيل إنها ضمائر متصلة وهناك من الضمائر ما يقع في موضع النصب والجر فقط وذلك هو ياء المتكلم وكاف المخاطب وهاء الغائب، فإن هذه لا يقع واحد منها مرفوعاً مطلقاً وإنما يقع

منصوباً ويقع مجروراً كيف ذلك ياء المتكلم تقول: أكرمتني الياء هنا في محل نصب مفعول به ووقعت منصوبة وتقول: مررت بي فالياء في محل جر بحرف الجار الباء فوقعت إذن في محل نصب وفي محل جر لكنها لم تقع في محل رفع ولا تأتي في العربية مرفوعة كأن الضمائر الخمسة أخذت الرفع الذي مر منذ قليل وأبقت لهذه الضمائر النصب والجر. كاف المخاطب أيضاً لا تقع إلا منصوبة أو مجرورة أكرمتك هذه في محل نصب مفعول به وسلمت عليك في محل جر بعلى ولا تكون مرفوعة، لا تأتي الكاف كاف المخاطب مرفوعة، ومثلها هاء الغائب فتقول: دعوته فهذه وقعت مفعولاً به ودعوت له وقعت مجرورةً باللام بحرف الجر ولا تقع الهاء مرفوعة.

إذن من الضمائر ما يكون مرفوعاً وهي الخمسة التي سبق ذكرها ألف الاثنين وواو الجماعة ياء المخاطبة نون النسوة تاء الفاعل وتاء الفاعل بأنواعه سواء كان متكلماً وهي المضمومة ذهبتُ أو للمخاطب المذكر وهي المفتوحة ذهبتَ أو للمخاطب المؤنث وهي المكسورة ذهبتِ هذه كلها تسمى تاء الفاعل هذه كلها لا تكون إلا مرفوعة الثلاثة التي هي ياء المتكلم وكاف المخاطب وهاء الغائب تكون إما منصوبة أو مجرورة وكأنها تقاسمت مع تلك الخمسة أنواع الإعراب تلك أخذت الرفع وهذه أخذت النصب والجر.

بقي ضمير من الضمائر المتصلة يأخذ كل الأنواع يكون مرفوعا ويكون منصوبا ويكون مجرورا وهو نا فإن ضمير نا ضمير المتكلمين هذا المتصل يأتي في الحالات الثلاث يأتي أحياناً مرفوعاً ويأتي أحياناً منصوباً مجروراً ويجمع ذلك قول الله –سبحانه وتعالى– ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا ﴿١٦﴾﴾[آل عمران]، فلو أعربناها ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا﴾ لوجدنا أن نا في المواضع الثلاثة وقعت في مواقع الإعراب الثلاثة فرفعت ونصبت وجرت ففي قولنا ربنا رب منادى منصوب لأنه مضاف نا هنا مضاف إليه فوقعت نا في موضع جر، إننا في موضع نصب لأنها اسم إن آمنا في موضع رفع لأنها فاعل.

إذن نا وقعت في الأولى مجرورة وفي الثانية منصوبة وفي الثالثة مرفوعة إذن الضمائر المنفصلة منها ما يكون مرفوعاً ومنها ما يكون منصوباً ولا تقع مخفوضة الضمائر المتصلة هي عبارة عن تسعة ضمائر فقط خمسة منها للرفع فقط وثلاثة للنصب والجر فقط وواحد للمواضع الثلاثة طيب والجزم ما ذكرناه، لماذا لم نذكر الجزم؟

لأنه ليس علامة إعرابية لا يعد عند النحويين علامة إعرابية

كيف أنا أقول: لم يذهب فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون هو علامة إعرابية.

لكن أغلب النحويين تجاهلوا هذه العلامة.

لكن لماذا لا نذكر الجزم نحن ذكرنا أن الضمائر الآن الضمائر المنفصلة تكون مرفوعة أو تكون منصوبة ولا تكون مجرورة الضمائر المتصلة فيها المرفوع فقط وفيها المنصوب والمجرور فقط وفيها المرفوع والمنصوب والمجرور لكن لم نتحدث عن الجزم لا في المنفصلة ولا في المتصلة.

لأنها دائماً تقع في هذه المواضع

لماذا لم تأتِ مجزومة فقط لأن العرب ما ذكروها مجزومة لا هناك علة أخرى.

لأن الجزم يختص بالأفعال والضمائر أسماء

لأن الضمائر أسماء والجزم خاص بالأفعال وحديثنا الآن إنما هو عن الضمائر والضمائر أسماء فقط.

بعض الناس يقول: يشكل علي الفرق بين المتصل والمنفصل.

النحويون يفرقون بقاعدة قالوا الضمير المتصل هو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا في الاختيار ما معنى هذا؟ لا يبتدأ به عندما أقول أنت كريم أنت ضمير ابتدأ به جاء مبتدأ إذن هو ليس متصل لأن المتصل لا يبتدأ به إذن هو منفصل المتصل لا يبتدأ به قالوا: ولا يقع بعد إلا في الاختيار معنى في الاختيار يعني في الكلام المنثور، الاختيار ضد الاضطرار هناك عند العرب ما يسمى بضرورة الشعر هو ما يضطر الشاعر إليه لإقامة وزن شعره فإذا كان المتحدث يتحدث على سجيته نثرا فليس هناك ما يلزمه أن يلتزم شيئا بعينه فهو يتكلم على سجيته بما يشاء أما الشاعر فهو ملزم بروي معين وبقافية فهو ملتزم ببعض الأمور وهذا يبيح له بعض القضايا التي أبيحت له التي ذكرها العلماء وذكروها في قضايا الضرائر أو ضرائر الشعر أو ما يباح للشاعر دون الناثر ولذلك إذا جئنا في النثر لا يصح أن يقع الضمير المتصل بعد إلا فلا نقول جاء إلاك أو ما جاء إلاه فجئت في الشعر للضرورة لكنه لا يقع في النثر أما الضمير المتصل فيقع بعد إلا فأقول ما جاء إلا أنت وأقول ما أكرمت إلا إياك فوقع بعد إلا كما أن الضمير المنفصل يبتدأ به فأقول أنت كريم وهو جواد لكني لا آتي بالضمير المتصل في محل رفع المبتدأ.

والذي يوضح هذا أكثر أن الضمير المنفصل مستقل بنفسه فهو كلمة قائمة برأسها، وأما الضمير المتصل فلا بد أن يرتبط بكلمة تسبقه اسماً كانت أو فعلاً وأرجو أن يكون هذا –إن شاء الله تعالى– وضح المقصود بالضمير المتصل والضمير المنفصل والفرق بينهما.

إن كان عند الإخوة شيء من الاستفسار وإلا أنا لا أريد أن أشق عليهم بأن أسألهم سؤال آخر الذي يرغب أن أسأله سؤالاً بأن يستخرج مثلاً الضمائر ويبين أنواعها سأعطيه آية فيستخرج لي أنواع الضمائر يقول: هذا ضمير منفصل هذا ضمير متصل، ويبين موقعه الإعرابي رفع أو نصب أو جر.

سورة الكافرون ابدأ بسورة الكافرون وللفائدة عندما نقول: سورة الكافرون وسورة المنافقون الآن الكافرون والمنافقون في محل جر لأنها مضاف إليه ولكنها تحكى والحكاية هي إبقاء اللفظة على ما هي عليه ويكون إعرابها محلياً وتبقى على ما نطقت به فلا تتغير ولكنها تكون في محل جر أو محل جر وتبقى على حالها ويسمى هذا الحكاية حكاية اللفظ والإعراب في المحل.

فنقول إذن غرفة المدرسون أو غرفة الموظفون؟

لا نقول هذا لأن هذه علم على سورة حكيت فنقول سورة المنافقون لأنها هكذا أطلقت على هذه السورة واستمر الاسم عليها فلا نقول سورة المنافقين لأنا لا نريد أنها السورة الخاصة بالمنافقين لكنه اسم علم عليها في حين أننا لو قلنا غرفة المدرسين ليست صحيحة غرفة للمدررسين فلابد أن نجريه حينئذ على أنها مضاف إليه ونجره بالياء.

ابدأ من سورة الكافرون استخرج ما فيها من ضمائر وتبين نوع الضمير وموقعه الإعرابي.

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ هنا ضمير مستتر.

يكفينا الضمائر البارزة المتصلة والمنفصلة لأنه ما جرى حديثنا الآن عن المستتر.

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾﴾ ما تعبدون: هنا واو الجماعة نوعها ضمير متصل في محل رفع، وهو لا يكون إلا في محل رفع.

إذن هذا ضمير متصل مرفوع في محل رفع.

﴿وَلاَ أَنْتُمْ ﴾ أنتم هنا ضمير منفصل في محل رفع.

لأن الضمائر المنفصلة المنصوبة تبدأ بإيا وهذه لم تبدأ بإيا وإعرابها هنا مبتدأ.

﴿ وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾﴾[الكافرون: ٤]،

ولا أنا هنا أيضا أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، عابد ما عبدتم: عبدتم هنا ضمير رفع في محل رفع فاعل

إذن هو ضمير ما نوعه؟

متصل

ضمير متصل في محل رفع هو تاء الفاعل، و﴿ وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾؟

﴿ وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ ﴾ أنتم أيضا هنا في محل رفع مبتدأ وهو منفصل،

عابدون فيها شيء؟

الواو

لا هذه الواو علامة إعراب جمع مذكر سالم مرفوع علامة رفع هذه.

﴿وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ كم هنا ضمير متصل في محل جر

في محل جر هذه كاف المخاطب تقع في محل نصب وجر وقد وقعت هنا في محل جر ﴿ دِينُكُمْ ﴾ أيضا كم هنا في محل جر.

ولكن سبب الخفص والجر هنا الإضافة والأولى بالجر بالحرف.

ولي أيضا الياء هنا ضمير متصل في محل جر بحرف الجر

في محل جر بالياء المتكلم في محل جر وهي تقع في محل جر ومحل نصب وقد وقعت هنا في محل جر.

أفهم من هذا أن الأمور واضحة وأنتقل بهذا عن الحديث عن النوع الثاني الذي ذكره المصنف وهو الاسم العلم.

تقول: هل الموصوف دائماً ظاهر أم يستتر؟

الأصل في الموصوف أن يظهر لأن الصفة هي للإبانة وإخفاء الموصوف ضد القصد من وصفه أنت تنعته لإظهاره فإذا أخفيته فإن هذا ضد ما وصفته لأجله فوصفه لإبانة الموصوف ولكن قد يختفي الموصوف لعلة ويأتي النعت له ولكن هذا خلاف الأكثر لأنه خلاف الأصل والأصل أن يأتي الموصوف ظاهراً ويأتي وصفه بعده أما النعت نفسه فلا يصح أن يختفي إلا إذا كان متعلق شبه جملة كأن تقول هذا رجل في الدار على قوله البصريين وقول الجمهور أن النعت هو المتعلق الكائن، فكائن هو النعت فيصح حينئذ أن يختفي لوجود الجار والمجرور الذي ينوب عنه لكن لا يصح حذفه على الإطلاق لأن هذا يخالف الغرض منه.

كذلك تذكر الأخت تقول تريد القاعدة في التفريق بين الصفة والحال؟

الصفة والحال يشتركان في أمور ويختلفان في أمور كلاهما يوضح صفة، وكلاهما يأتي مشتقاً وكلاهما يقع أحيانا يقع منصوبا لكن الفرق بينهما: أولاً النعت أو الصفة ليس له إعراب دائم على حالة واحدة وإنما يتبع منعوته فإنه إن كان منعوته مرفوعا رفع وإن كان منصوبا نصب وإن كان منصوبا نصب في حين أن الحال لا يكون إلا منصوباً. النعت يوضح ويصف منعوته بكل حال أما الحال فإنه يصف الكيفية التي حصل بها كان عليه الفاعل في وقت حدوث الفعل، كقولك جاء الرجل راكباً فإنك الحال هنا أوضح الكيفية التي كان عليها الفاعل في وقت مجيئه وهذا غير النعت.

الأمر الآخر الحال نكرة وأما النعت فإنه يتبع منعوته في التعريف والتنكير فلا يلزم حالة واحد فقد يكون نكرة إذا كان منعوته نكرة وقد يكون معرفة إذا كان منعوته معرفة.

يقول: فضيلة الشيخ لماذا لا نقول في أوشك المطر أن يهطل إن المصدر المؤول هو الخبر؟

خبر ماذا؟ يقصد خبر أوشك لأن أوشك من أفعال المقاربة أوشك المطر أن يهطل المصدر المؤول خبر لا هو لو قال على تقدير أن يهطل هنا فاعل يعني أوشك هطول المطر أن يحصل هذا يمكن له وجه لكن أن نجعله هو الخبر لا.. أن وما دخلت عليه، الجملة الفعلية في محل نصب خبر أوشك التي هي فعل المقاربة والمطر حينئذ هو اسمها مرفوع.

تقول: أليست الآية التي عرضتموها نعت آخر وهي شبه الجملة فيها وهي نعت لصحف مطهرة ؟

﴿ فيها صحف ﴾ فيها: هذه هي الخبر هذه جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر. وصحف: مبتدأ والذي سوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر وهو جار ومجرور عليها. وأما ﴿ مطهرة ﴾ فهي نعت وليس عندنا إلا ﴿ مطهرة ﴾ هي النعت وأما ﴿ فيها ﴾ فهي الخبر المقدر الجار والمجرور.

تقول: أين المبتدأ والخبر في القول التالي: الخائن من خان نفسه وهو لا يعلم؟

الخائن مبتدأ ومن الاسم الموصول هي الخبر، يعني الذي خان نفسه وجملة الحال وهو لا يعلم أيضا هي جملة إسمية هو مبتدأ ولا يعلم الجملة الفعلية خبر والجملة في محل نصب حال وهي أيضاً مبتدأ وخبر آخر ولكنهما يكونان جملة إسمية في محل نصب حال وقعت بعد واو الحال.

تقول: قال الله تعالى في سورة البقرة: ﴿ الم ﴿١﴾ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾[البقرة: ١: ٢]، تقول كلمة هدى ممنوعة من الصرف لأنها مختومة بألف مقصورة تسأل عن صحة ذلك؟

نعم هو هدى إعرابها حال ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ حالة كونه ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ فهو منصوب أما مسألة منعه من الصرف بختمه بألف التأنيث المقصورة، لا.. هذه ليست ألف التأنيث المقصورة هو نعم اسم مقصور يعني آخره ألف لكن ليست هذه هي ألف التأنيث ولذلك هو مثل فتى تماماً ولا يستطيع أحد أن يقول إن فتى ممنوع من الصرف لأن التي تمنع الصرف الألف المانعة من الصرف التي هي علة قوية مانعة من الصرف هي ألف التأنيث وأما هدى الألف فيها ليست للتأنيث ولكنها هي لام الكلمة وهي اسم مقصور جاء آخره ألف ولذلك نون وقيل: هدًى.

كذلك تسأل عن قول الله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[الحاقة: ٧]، تسأل عن إعراب كلمة حسوماً؟

صفة لثمانية، هي رأتها منصوبة بعد أيام مجرورة فليس لها إذن إلا أن نجعلها حالاً، حالة كونها حسوماً وتكون نصبها على ذلك، ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ نعم هي حال منصوبة.

في سورة البقرة: قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾[البقرة: ١٢٦]، وفي سورة إبراهيم قال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾[إبراهيم: ٣٥]، عرفت ما أدري هنا عرفت وهناك لم تعرف؟

﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا ﴾ جاءت تعريف هو يدعو ربه –سبحانه وتعالى– أن يجعل هذا المكان بلداً وفي الثانية دعا ربه –سبحانه وتعالى– أن يجعل البلد آمناً لا فرق بينهما ولكن لا يظهر لي حكمة تعريف الأولى وتنكير الثانية لكن هي في الحالين قوله: آمنا ﴿ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ إن سألتني عن الإعراب في قوله تعالى ﴿ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ فهذا مفعول أول وآمناً مفعول ثاني ﴿ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ هذا هو مفعول أول وبلداً مفعول ثاني وآمناً نعت إذن الفرق الذي يظهر لي الآن بين الآيتين أن آمناً في الموضعين مختلفة في الإعراب فهي في حال التنكير نعت للمفعول الثاني وفي حالة التعريف هي المفعول الثاني يعني في قوله تعالى ﴿ اجْعَلْ هَذَا البَلَد آمِنًا ﴾ آمنا هي المفعول الثاني وفي قوله تعالى ﴿ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ فهذا هو المفعول الآول وبلداً مفعول ثاني وآمناً نعت للمفعول الثاني فاختلف في الموضعين إعراب كلمة آمناً جاء في إحداهما أو في الأولى نعتا للمفعول الثاني وفي الثانية هي المفعول الثاني بعينه.

تقول: ما رأي فضيلتكم في كتاب التحفة السنية؟ وهل علينا حفظ المتن؟ كذلك تذكر أنها في أول مرة في حياتها تتلقى مادة النحو تريد طريقة صحيحة للمبتدئين في دراسة هذا العلم.

حفظ المتون هو أحد المناهج التي كان يتبعها السلف عند طلب العلم، وهنا يحسن التنبيه إلى أمر: بعض النـــاس شاع عند بعض الناس أن يسخر أو يرى أنه محل استهزاء مسألة الحفظ بل شاع أيضاً أو ورد عن بعضهم أن يقول عندما يقال: إن فلاناً حفظ الكتاب الفلاني أو المتن الفلاني من سخريته أن يقول: إنه زادت نسخة في البلد من هــذا الكتاب، هذا الكلام غير صحيح بعضهم يقول عندما يأتي الكلام عن الحفظ يقول: لا علينا أن نفهم وأما الحفظ فــلا قيمة له ومن يتأمل حال السلف يجد أنهم قد جعلوا الحفظ درجة من درجات الفهم ومن يقول: إن علي أن أفهم وليس علي أن أحفظ هذا يغالط نفسه لأنه من لم يكن عنده مخزون يحفظه يبني عليه فهمه فإن فهمه هذا سيقع هباء لأنـــه سيحتاج بين فترة وأخرى إلى الرجوع إلى القواعد وإلى الرجوع إلى الأصول فلا يجد في ذهنه منها شيئاً وكم من قاعدة يحاول الإنسان أن يستحضرها إن لم يكن قد حفظها في البدء فإنه لا يمكنه الرجوع إليها وكم مـــن مجمـــوع أشياء محصورة يعني عدد لا يستطيع الإنسان أن يجمعها ويذكرها ويحصيها إلا بتعدادها وحفظها.

إذن الحفظ هو درجة مهمة من درجات الفهم لا يتحقق الفهم إلا بهذه الدرجة ولذلك كان من منهج السلف أنهــم كانوا يحفظون طلبة العلم والناشئة والشداة يحفظونهم أولاً المتون المختصرة ثم بعد ذلك يبدؤون في شـــرح هــذه المتون هم بهذه الطريقة يضمنون أن الواحد إذا أشكل عليه شيء رجع إلى ذاكرته فاستحضر القاعدة وعرف الحكم بها.

إذن حفظ المتن أمر طيب وجيد وهو خطوة من خطوات الفهم ولكن لا يكتفى به لأنه إذا اكتفى الإنسان بحفــظ المتن فقط فإنه لن يصل إلى المعرفة بل عليه أن يعرف شرح ما حفظه حتى تنفتح له مغاليق هذا العلم أما قــضية أنها يتعسر أو يتعذر عليها فهم كثير من القضايا فالأمر يحتاج إلى صبر وكل العلم إن أعطيته كلك أعطاك بعــضه أما إن لم تعطه إلا بعضك فلا يعطيك شيئاً لابد من الصبر والمصابرة على طلب العلم لتحقيقه ولا يــأتي الــشيء بالتمني وأولئك الذين يقولون: إنه يحصل الشيء بالراحة لا يحصلونه وهذا الذي جعل كثيراً من النـــاس يقــول إن النحو عسير، هم يريدون أن يحصلوه أو غيره من العلوم الأخرى يريدون أن يحصلوه بغير جهد وهذا لا يكون لابد لطلب العلم من الصبر عليه وهذه إحدى خطوات إدراكه وإتقانه.

بالنسبة للفعل إذا كان ساكناً وما بعده ساكناً تحرك الفعل بالكسر لالتقاء الساكنين عند قراءة الفعل يقرأ بالسكون أو بالكسر مثل ضحكت الأم هل ينطق الفعل إذا تحرك الفعل بالكسر لالتقاء الساكنين؟ فينطق الفعل عنــد القــراءة مثلاً أقرأه بالكسر أم ماذا؟ نحن اختلفنا في هذا الأمر قيل: إنه يقرأ بالكسر لأنه يعرب بالسكون فقط ويوضع الكسر لإلتقاء الساكنين، لكن بعضهم قال: لا يقرأ بالكسر ويقرأ بالسكون؟

أريد الضمائر المتصلة الخاصة بالنصب؟ الضمائر المنفصلة للغائب؟

والسؤال الثاني: مثنى كلمة عصا؟

في مسألة التقاء الساكنين: العلماء يقولون طبعاً هم لا يأتون بهذا من عند أنفسهم ولكن منهج العرب في التخلص من التقاء الساكنين لهم مناهج منها حذف أحد الساكنين ومنها تحريكه وأيسر الطرق أو أكثر طرق العرب استعمالاً للتخلص من التقاء الساكنين هو تحريكه بالكسر ولذلك في مثل ضحكت الأم الأخت تقصد أن تاء التأنيــث هـــي لا تقصد الفعل، تقصد تاء التأنيث هي لا تقصد الفعل تقصد تاء التأنيث الساكنة وحرف التعريف في الأم، لام التعريف هنا ساكنة فالتقى ساكنان تاء التأنيث ولام التعريف بالتخلص من التقاء الساكنين في الدرج طبعاً الساكنان يلتقيان في الآخر تقول: رجلان الألف ساكنة والنون ساكنة تقف على النون ساكنة لا إشكال، إنما المحظور التقاء الساكنين في الدرج يعني في غير الآخر في الوسط أو في الأول هذا لا يمكن وللتخلص من ذلك يحرك فيقــال: ضـــحكتِ الأم تحريك التاء هنا لا يدل على أنها تاء الفاعل لأن تاء التأنيث ساكنة وإنما هي باقية على أنها تاء التأنيــث ولكنهــا حركت بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين.

أما طلب الأخت في الضمائر الخاصة بالنصب المنفصلة للغائب هي خمسة نحن عرفنا أن ضمائر المتكلم اثنان أنا ونحن إما أن تكون للواحد أنا أو لما فوق الواحد سواء كانت اثنين فما فوق فهذه نحن ومثلها الواحد المعظم نفسه وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة هي سألت عن الغائب الغائب الواحد المذكر هو الواحدة المؤنثة هي المثنى مذكرا كان أو مؤنثا هما ثم جمع الذكور هم وجمع الإناث هن هذه الخمسة التي هي الضمائر المنفصلة للغائب.

مثنى عصا عصوان بالواو فهو واوي، وللفائدة هذا هو الذي يدعونا إلى أن نثبت كلمة ألف عــصا واقفــة لأن القاعدة تقول إذا جاءتنا الكلمة ثلاثية جاءنا الاسم المقصور معنى الاسم المقصور يعني الذي آخره ألف لامه ألــف الحرف الأصلي الثالث منه ألف إذا جاءنا الاسم أو الفعل ثلاثياً يعني ثلاثة أحرف ولامــه يعنـــي حرفــه الأخيــر الأصلي ألف فيسمى اسماً مقصوراً فكيف نكتب ألفها؟ هل نكتبها واقفة أو نكتبها مقصورة على صورة الياء؟

الجواب: تنظر إلى أصلها فإن كان أصل الألف واواً أثبتها واقفة وإن كان أصلها ياءً أثبتها مقصورة مثل اليـاء هذا إذا كان ثلاثياً هنا عصا لما كان تثنيتها عصوان دل هذا على أنها واوية ولذلك عند كتابتها نثبتها واقفـة لكـن عندما نكتب مثنى فتى نقول فتيان: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانَ ﴾[يوسف: ٣٦]، فهي يائية ولست واوية مثل عصا ولذلك عند كتابة فتى نكتبها على صورة الياء مقصورة ولا نكتبها واقفة.

كنا نتحدث عن الحفظ والفهم أيهما يسبق الآخر في نظرك الأفضل أن يسبق الحفظ أو أن يسبق الفهم؟

لي رأي خاص إن كان الذي يتعلم صغيراً بمعنى أنه لم يصل إلى مرحلة الاستيعاب بعد، فهذا عليـه أن يبـدأ بتحفيظه كتاب الله –سبحانه وتعالى– أولاً ثم حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ثم ما تيـسر مـن المتـون السهلة التي يمكن أن يحفظها، إذا بدأ يدرك بعد ذلك أو بدأ يفهم ويستوعب الشروح وهذه تشرح له فتكون تلك فـي ذهنه يستحضرها متى شاء، أما إذا كان المتعلم كبيراً أصلاً فنعم هو يحفظ ولكن في الوقت ذاته ينبغي أن يجمع مع حفظه الفهم لأنه إذا حفظ دون فهم وهو كبير سيقع في أخطاء كثيرة وسيشكل عليه أمور كبيرة أيضاً فلابد أن يجمع بين الأمرين معاً وأنا أوصي من الأمور المهمة إذا تعذر أو تعسر على الإنسان أن يحفظ المتن كاملاً فلا أقل مـن أن يحفظ الأمور الحاصرة أحياناً فيه نصوص من المتون تكون حاصرة كالتي تجمع أنواع الأشياء تجمع القاعدة أو التي تمثل القضايا المختلفة أو تجمع الشروط هذه هي التي ينبغي أن يركز عليها في حفظه إن تعذر حفـظ المـتن كاملاً سواء كان متناً منظوماً أو متناً منثوراً.

السؤال: لماذا عبر المؤلف بالاسم المضمر عن هذه الضمائر ولماذا لم يقل ضمائر؟

العلماء يسمون الضمير: الضمير أو يسمونه المضمر فعيل إن قلت ضمير فهي صفة مشبهة بمعنى اسم مفعول وإن قلت المضمر فهي اسم مفعول مباشرة يعني حتى قولك: ضمائر جمع ضمير والضمير هو صفة مشبهة فعيـل بمعنى مفعول فعيل تأتي في العربية بمعنى فاعل وتأتي بمعنى مفعول وهنا هي بمعنى مفعول ومعنى مـضمر أي مخفى والضمير هو الشيء المختفي وضمر الشيء بمعنى صغر واختفى وسمي هذا الضمير كذلك إما لصغره لأنه يتكون من حروف قليلة مقارنة بالاسم الظاهر أو لاختفائه وذلك في الضمير المستتر فعندما يقال: المضمر فهذا قد جاء على الأصل وهو صيغة اسم مفعول أي مخفى وإن قيل: الضمير فهو صفة مشبهة بمعنى المفعول أي فعيـل بمعنى مفعول كقولك: قتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وحبيب بمعنى محبوب إلى آخره.

تقول: أيهما أصح في كلمة طازج فتح الزاي أم كسرها؟

هي صفة مشبهة مفتوحة الزاي على الصحيح فيها على وزون فاعَل.

تقول كذلك أيهما أصح في كلمة منذ ضم الميم أم كسرها؟

هي مضمومة الميم مذ ومنذ معناهما واحد هما لفظان ظرفان للزمان الماضي مبنيان على الضم وبدايتهما واحدة واختلافهما فقط في عدد الحروف والقاعدة تقول الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى فقولنا منذ فيها مزيد توكيد لكن معناهما واحد وكلاهما مضمومان تضم ميمهما ومذ تسكن ذالها ومنذ تضم ذالها أما الميم فتضم فيهمـا فيقال مذ ويقال منذ.

كذلك تسأل تقول قال الله تعالى في سورة النور: ﴿ وَلاَ يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾[النور: ٣١]، كل الضمائر جاءت بلفظ الجمع ثم قال الله تعالى ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ ﴾؟

الطفل هنا اسم جنس وليس المقصود به الشخص الواحد يعني المقصود به الأطفال ليس المقصود الطفل يعنـي الطفل الواحد ولكن المقصود الأطفال أل هنا تسمى أل المستغرقة الألف الاستغراقية أو أل الجنسية التي تـستغرق أفراد الجنس أي كل من انطبق عليه أنه طفل وصفتهم ﴿ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ يعني لم يبلغـوا بعد، لا تحجب النساء عنهن.

تسأل تقول: ما أصل عبارة: عن بكرة أبيهم؟ وما معنى القول في جعبته؟

معنى عن بكرة أبيهم يعني كلهم على الإطلاق يعني دون استثناء لا يبقى منهم أحد.

الجعبة هي الوعاء أو الظرف أو الشيء الذي يوضع فيه الشيء في جعبة فلان الأصل أنه شيء حسي حقيبة أو علبة أو شيء يوضع فيه الشيء أو إناء أو وعاء يحتفظ فيه الراكب أو المسافر أو المقاتل في جعبته يضع الـسهام ولكن إذا قيل: فلان في جعبته كذا سؤال أو عنده علم أو في جعبته علم أو في جعبته قـضية فهـو مـن تـشبيه المعنويات بالمحسوسات يعني عنده.

السؤال الأول: ما المقصود بالضمير المتصل أو ما ضابط الضمير المتصل؟

السؤال الثاني: ما أنواع الضمير المتصل من حيث الرفع والنصب والخفض؟

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أحييكم جميعاً بتحية طيبة وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعل هذا اللقاء لقاء مباركاً خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به من تحدث فيه ومن استمع إليه وأن يجعله في موازين من ينتفع به.

لقاءنا اليوم -إن شاء الله تعالى- سيكون تتمة للقاء السابق في الحديث عن أنواع المعارف التي اقتضاها الحديث عن وجوب تبعية النعت لمنعوته في التعريف والتنكير فناسب الأمر أن يتحدث المصنف عن المعارف فنتمها -إن شاء الله تعالى- ثم نبدأ إن كان في الوقت والعمر بقية في موضوع العطف وهو الباب الثاني في موضوع التوابع وأنا أشكر الإخوة الحاضرين على حضورهم وأثني على جلدهم وجهدهم وحرصهم على المشاركة والطلب والاستمرار فيه كما أني أشكر الإخوة المتابعين سواء عن طريق الاتصال الهاتفي أو الاتصال الآلي بالموقع وأسأل الله -تعالى- أن ينفعهم جمعياً وأبين لهم أن المقام مقام مشاركة فمن عنَّ له استفسار أو شيء يحتاج إليه فيما يتعلق بالقضايا اللغوية في كتابة أو خطابة أو نحوها مما يتيسر الإجابة عليه فيمكن هذا في ثنايا الدرس -إن شاء الله تعالى- لتعم الفائدة بدرس اللغة العربية -إن شاء الله تعالى-.

سؤالي الحلقة الماضية لعل الإخوة الكرام يشاركوننا في تقديم إجاباتهم؟

كان السؤال الأول: ما المقصود بالضمير المتصل؟

وكان السؤال الثاني عن أنواع الضمير المتصل من حيث مواضع الإعراب؟

كان السؤال الأول: ما المقصود بالضمير المتصل أو ضابطه كما يشاء البعض؟

الضمير المتصل هو ما كان متصلاً بما قبله وما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد إلا كيا إبني وأكرمك.

وكان السؤال الثاني: ما أنواع الضمير المتصل من حيث الرفع والنصب والجر، فهي ثلاثة:

أولها: ما يختص بمحل الرفع وهي خمسة تاء الفاعل كقمت وألف الاثنين كقاما وواو الجماعة كقاموا ونون النسوة كقمن وياء المخاطبة كقومي.

والثاني: منها ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهي ثلاثة ياء المتكلم كما في سورة الفجر﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾﴾ [الفجر: ١٥] وكاف المخاطب ومثاله كما في سورة الضحى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾، وهاء الغائب كما في الآية الرابعة والثلاثين من سورة الكهف: ﴿ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾[الكهف: ٣٤]، والثالث والأخير ما هو مشترك بين الثلاثة وهو «نا» خاصة نحو قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾[آل عمران: ١٩٣]

والأخ عندما مثل بهذه الأمثلة وعناها بمسألة النصب والجر فقد مثل لياء المتكلم منصوبة ومجرورة في قوله تعالى ﴿ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾[الفجر: ١٥]، وأصلها ربي أكرمني؛ لأن هناك ياء متكلم مقدرة في هذه الجملة ففي ربي الياء في موضع جر بالإضافة والياء في أكرمن أكرمني في موضع نصب فقد وقعت هنا مجرورة ومنصوبة فأخذت محلي الإعراب. وفي ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ الكاف في ودعك في محل نصب مفعول به وربك الكاف فيها في محل جر فأخذت كاف المخاطب أيضاً موضعيها وهما النصب والجر.

أشكره على انتقائه واختياره لهذه الأمثلة وهي أمثلة معبرة عن موضعي هذه الضمائر النصب والجر.

أنواع المعارف

١- العلم:

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: (والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المضمر نحو أنا وأنت، والاسم العلم نحو زيد ومكة، والاسم المبهم نحو هذا وهذه وهؤلاء، والاسم الذي فيه الألف واللام نحو الرجل والغلام وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة )

هو تحدث الآن عن أنواع المعارف وذكرت لماذا أقحمها في هذا الموضع هو الآن يتكلم في التوابع ولا يزال في أول هذه التوابع وهو النعت وكان حقه أن ينهي الحديث عن التوابع ثم يبدأ في باب المعرفة والنكرة لكن الذي دعاه إلى هذا أو رأى هو أن الترتيب المنطقي ينبغي أن يكون عليه، أنه جعل لما جاء الحديث فيما يتبع فيه النعت المنعوت كان منها متابعته إياه في تعريفه وتنكيره فربما سأل سائل أنا لم أدرس المعرفة والنكرة ما معنى التعريف والتنكير؟ فكأنه أجاب بذكر مواضع التعريف والتنكير.

وبدأ كما وعدنا بالحديث عن الضمير والضمائر جاء الحديث عنها وكان سؤالا الحلقة السابقة في الضمائر وقد أجابا الأخ الكريم عنها منذ قليل، ثم تحدث عن العلم وهو النوع الثاني من أنواع المعارف قال: (نحو زيد ومكة)؛، والآن يشعر أن العلمية لا يلزم أن تكون للأناسي أو للعقلاء بل كل شيء ميزته باسم عن أفراد جنسه أو عن أقرانه فهو علم فأنت قد تسمى إنساناً ولدا ابناً كان أو بنتاً باسم فتميزه ويكونه هذا علماً عليه، وقد تسمي حيواناً كحصان

أو بعير أو غيرها باسم خاص بهي يتميز به فيكون علماً عليه وقد تسمى جماداً فتسمى البلاد بأسمائها فتكون أعلاماً عليها والجبال والوديان والمواضع، كل هذه الأسماء تعد أعلاماً ولذلك الأعلام ليست خاصة بالأناسي أو بالعقلاء وحدهم بل كل ما ميز من أفراد جنسه باسم فهذا علم عليه، ولذلك قال هو اختصر بقوله: (نحو زيد ومكة)؛ فمثل للعقلاء أو للأناسي بزيد ومثل للأماكن أو لغير العقلاء بأسماء البلاد وهي مكة، وهذا قولنا: (زيد ومكة)؛ الآن جاء العلم كما ترون مكوناً من كلمة واحدة والعلم أحياناً يتكون من أكثر من كلمة يعني نقول مثلاً: زيد ونقول: عبد الله ونقول: زين العابدين ففي زيد كلمة واحدة، أما في عبد الله وفي زين العابدين جاء العلم على كلمتين وهذا يوحي أن هناك إفراداً وهناك تركيب وهذا هو شأن الحديث عن أنواع الكلم في العربية، الكلمة قد تكون مفردة وقد تكون مركبة وليس المقام مقام الحديث عن أنواع التركيب المزجي والإسنادي وغيرها فهذه قد سبق الحديث عنها، لكن المقام هو مقام ما يكون عليه العلم، العلم يكون مفرداً كما مثلنا وقد يكون مركباً والتركيب أنواع: فقد يكون التركيب إسناديا والمراد بالتركيب الإسنادي هو تركيب الجملة بمعنى أن يسمى بالجملة تكون عندنا جملة، شخص يسمى بجملة فعلية تأبط شراً هذه في أصلها جملة فعلية فعلها ماض فعل وفاعل ومفعول وأصله أن ذلك الرجل الذي سمي بذلك الاسم خرج مغضباً قد حمل سيفه تحت إبطه فقالوا: تأبط شراً يعني وضع تحت إبطه شراً ينوي شراً بما حمله، فصار هذ الاسم اسما له مع أنه جملة فسمي بالجملة وهي جملة إسمية وهناك قبيلة تعرف بشاب قرناها، وشاب قرناها هذه جملة فعلية أيضاً من فعل وفاعل فإذن أحيانا تكون التسمية بالجملة وهذا يسمى تركيباً إسنادياً والإسناد كما تعلمون هي الجمل سواء كانت جملة إسمية أو فعلية مسند ومسند إليه يعني أركان الجملة التي هي المبتدأ والخبر أو الفعلية من فعل وفاعل ونائب فاعل هذا يسمى إسناداً فإذا سمي بهذا التركيب الإسنادي قيل: العلم هنا مركب تركيباً إسنادياً ما الشأن إذا سمي شخص بتركيب إسنادي بجملة مثلاً؟ الجواب: تحكى فعلامات الإعراب لا تظهر عليها، والحكاية: معناها أن تنطق الشيء كما كان قبل التسمية وتقدر علامات الإعراب تقديراً فتأبط شرا تأبط فعل ماضٍ مبني على الفتح فاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو شراً مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهر على آخره. سميت شخصاً بهذه الجملة كاملة من فعل وفاعل ومفعول تبقي الفعل الماضي مفتوحاً وتبقي المفعول منصوباً وتنطقها كما كانت ولكنك تقدر هذه الجملة في موضعها الإعرابي فتقول: جاء تأبط شراً، تأبط شراً فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية لأننا حكينا الجملة كما كانت قبل التسيمة. سلمت على تأبط شراً، تأبط شراً مجرور بحرف الجر وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

إذن تحكى الجملة كما كانت قبل التسمية وتقدر علامات الإعراب ويقال: إن الذي منع من ظهورها أعني هذه العلامات: هو حكاية هذه الجملة سواء كانت جملة اسمية أو جملة فعلية.

قد يكون العلم مركباً تركيباً مزجياً وقد سبق الحديث عند الكلام عن الممنوع من الصرف على العلم المركب تركيباً مزجياً فمثلاً نحن عرفنا أن هناك بلداً من بلاد الشام يسمى بعلبك ومنطقة من مناطق الجزيرة العربية تسمى حضرموت هذه أسماء في أصلها هي عبارة عن جزئين ركب أحد الجزئين مع الآخر وامتزجا فأصبحا كلمة واحدة بل أصبحا علماً على مكان بعينه هذه أعلام لكنها مركبة من جزئين وقد مزج أحد الجزئين في الآخر فأصبحتا كلمة واحدة ولذلك يسمى مركباً تركيباً مزجياً.

قد عرفنا كيف يتعامل مع المركب تركيباً إسنادياً فكيف يتعامل مع العلم المركب تركيباً مزجياً هنا اجتمع فيه الأمران اجتمع فيه العلمية والتركيب المزجي وهما علتان ضعيفتان أي محتاجة كل واحدة إلى أخرى لدعمها لمنع الصرف فاجتمعت العلتان فمنع الاسم من الصرف للعلمية والتركيب المزجي ولذلك أقول: زرت بعلبك فأنصبها بدون تنوين وصرت في بعلبك فأجرها بفتحة ولا أجرها بكسرة فأقول: هذه بعلبكُ فأرفعها بضمة بلا تنوين للعلمية والتركيب المزجي.

إذن العلم إذا كان مركبا تركيباً مزجي فقد اجتمع فيه علتان مانعتان من الصرف فيمنع من الصرف لهاتين العلتين، إلا أن من الأعلام المركبة تركيباً مزجياً ما يكون مختوماً بويه وهذا في أعلام الفارسية كما تعلمون لأن أصل ويه هذا في اللغة الفارسية وكذلك ما ركب معه والأسماء في هذا في الفارسية كثيرة ومنها: سيبويه ونفطويه وخالويه هذه عبارة عن كلمتين كل واحدة منهما تدل على معنى في لغتها الأصلية إلا أنهما مزجتا وأصبحتا كلمة واحدة تدل على معنى في لغتها الأصلية إلا أنهما مزجتا وأصبحتا كلمة واحدة تدلان على شيء واحد علم وهذا لا يعامل معاملة الممنوع من الصرف لأنه ما سمع في هذه أنه يكسر آخره فيقال: هذا سيبويهِ ورأيت سيبويهِ وسلمت على سيبويهِ في الحالات كلها كسر وما دام يلزم الكسر في الحالات كلها فهو إذن مبني، مبني على الكسر إذن العلم المركب المزجي اجتمع فيه علتان فيمنع من الصرف لهاتين العلتين العلمية والتركيب المزجي ما لم يختم بويه فإنه يبنى على الكسر.

بقي من أنواع العلم المركب ما كان مركباً تركيباً إضافياً وهذا كما قلت في عبد الرحمن وفي زين العابدين هذه وبنو أنف الناقة أسماء قد تكون لقبيلة أعلام على أشخاص أو قبائل متركبة من كلمتين إحداهما مضافة إلى الأخرى ولذلك يسمى مركباً تركيباً إضافياً وما دام مركباً تركيباً إضافياً فواضح إعراب الجزء الثاني منه لأن الأول مركب من الثاني فما شأن الأول إذن؟ يعرب بحسب موقعه من الجملة فيقال: هذا زين العابدين العابدين تبقى مجرورة بالياء لأنها جمع مذكر سالم وزين تعرب بحسب موقعها مادمنا قلنا: هذا .. فيكون زين خبراً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، رأيت زين العابدين فزين مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة والعابدين تبقى مضافاً إليه؛ لأنه مركب إضافي مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم. ومررت بزين العابدين فزين مجرور بالباء ويبقى العابدين مضافاً إليه مجروراً.

إذن هذه هي أنواع العلم المركب إما أن يكون مركباً تركيباً إسنادياً وهي التسمية بالجملة وإما أن يكون مركباً تركيباً مزجياً وهذا لا يخلو أن يكون في آخره ويه أن يكون الجزء الثاني مما امتزج من التركيب ويه أو لا يكون، ففي الأول يمنع من الصرف لعلتيه وفي الثاني يبنى على الكسر.

وإما أن يكون مركباً تركيباً إضافياً وهذا من اسمه أحد ركنيه أي صدر المركب مضاف إلى عجزه فالعجز يكون مجروراً بالإضافة والصدر يعرب حسب موقعه.

نحتاج من الإخوة الحاضرين من يعيد علينا أنواع العلم المركب وكيف نعرب كل نوع؟

قد يرد سؤال حول ويه ماذا تعني في الفارسية ؟

أحد الأقوال فيها أنها بمعنى رائحة، وما قبلها بحسب معناها وأن سيب بمعنى التفاح فسيبويه معناها رائحة التفاح، ونفطاويه معناها رائحة النفط ولكن لم يثبت تماماً هذا في معاجم الفارسية أنها بهذا الاسم وإنما ذكرها بعض اللغويين أن قالوا: إنها بهذا المعنى وعلى كل حال إن كانت بهذا المعنى فهي في رأيهم هذه التسمية جاءت بهذه الطريقة لكن تبقى ما دامت نقلت إلى العربية بلفظها تبقى على حالها كما هي وتعامل في إعرابها وبنائها بما تستحقه من إعرابات العلم المركب.

لماذا لا يكون الاسم ليس مركباً ما المانع خاصة وأنا أصلها فارسي؟

هذا صحيح لكن لما رأيتهم يسمون به كثيراً فيغيرون الصدر ويبقون العجز ظهر لك أنه هناك تركيباً وأن الكلمة مستمرة وكلمة متغيرة فهما إذن ركنان ولو أنه ما التزمت إحداهما لقيل نعم قد تكونان كلمة واحدة لكن التزام إحدى الكلمتين وتغيير الأخرى دليل على أن هناك تركيباً.

مفرد ومركب وأنواع التركيب هنا التركيب الإسنادي مثل تأبط شراً وهذا يعرب بحركة مقدرة يمنع من ظهورها حركة حرف الحكاية.

الثاني: التركيب المزجي مثل بعلبك وحضرموت وهذا يمنع من الصرف للعلمية والتركيب ما لم يختم بويه فإنه يبنى على الكسر مثل سيبويه.

الثالث: التركيب الإضافي ويعرب الأول منه حسب موقعه من الإعراب والثاني مضاف إلى الاسم مثل زين العابدين

يعرب الأول منه حسب موقعه من الإعراب ويكون الثاني مضافاً إليه بحسب اسمه كما هو اسمه لأنه تركيب إضافي.

١- الاســـم المبـــهم:

ثم بعد ذلك انتقل المصنف إلى النوع الثالث من أنواع المعارف وهو الذي سماه الاسم المبهم وهو بهذا يختصر وهذا هو شأن الماتنين أنهم يختصرون، إذا أطلق الاسم المبهم في الأصل فالمراد به اسم الإشارة، ولكنه عند كثير من النحويين يشمل أيضاً مع اسم الإشارة الاسم الموصول والحق أن اسم الإشارة والاسم الموصول كلاهما من أنواع المعارف فتعريف الإشارة بالإشارة إليه، وتعريف الموصول بصلته فيتعرف الإشارة أو يقرب من الذهن بالإشارة أي بما يصاحبه من إشارة إلى الشيء فيتعرف بهذه الإشارة والموصول يتعرف بما يصاحبه من صلة تقربه إلى الذهن فالصلة تقرب هذا الاسم الموصول إلى الذهن.

إذن الآن هو أطلق لكن المصنف قال: (والاسم المبهم نحو هذا وهذه وهؤلاء)؛ فكأنه يريد الإشارة فقط ولو أراد الاسم الموصول لمثل وقال: الذي أو الذين أو مَنْ لكنه لم يفعل ففهم من هذا أنه اختصر على اسم الإشارة.

هناك أمر يتعلق باسم الإشارة: كثيراً ما يظن الناس أو الدارسون أن اسم الإشارة هو هذا اللفظ كاملاً فإذا قلت هذا أو ذلك، يظنون أن هذا كاملاً وهذا رأي لبعض النحويين أو ذلك كله اسم إشارة وواقع الأمر أن الهاء واللام والكاف ليست من اسم الإشارة وإنما اسم الإشارة ما عدا ذلك ولذلك فإننا نقول: اسم الإشارة يكون للواحد «ذا» والهاء الداخلة في أوله للتنبيه، أنت تنبه من تحدثه وتشير إلى شيء فحتى يتنبه تقول: هذا فنبهت المخاطب أو من

يستمع إليك بالهاء ثم أشرت إلى شيء آخر فقلت: ذا، إذن ذا يشار به إلى الواحد المذكر وذي أو ذه يشار به إلى الواحد المؤنث ذان أو ذين ذان في الرفع وذين في الرفع والنصب جئنا الآن إلى معاملتها معاملة المثنى الرفع بالألف والنصب والجر بالياء ذان وذين وهذا هو الأسلم والأكثر والأسهل فيها أن يقال: إنها معربة مرفوعة بالألف منصوبة مجرورة بالياء لأنها مفردة هذا للمذكر وللمؤنث تان وتأتي الهاء في أول التنبيه فيقال هاتان وتين وتأتي الهاء أيضاً في أوله فيقال: هاتين نصباً وجراً.

إذن هذا -إن شاء الله تعالى- وضح للواحد ذا وللواحدة ذي للاثنين ذان وذين رفعاً ذان ونصباً وجراً زين وللاثنتين تان بإدخل الهاء للتنبيه هاتان أو بدونها. هاتين نصباً وجراً وللجمع مطلقاً سواء كان مذكراً أو مؤنثاً أولاءِ والهاء قبلها للتنبيه فيقال: هؤلاءِ.

إذن هي خمسة أمور يشار إليها أن الواحد المذكر أو الواحد المؤنث وهذا لكل واحد منها ما يشار به إليه ذا وذه أو ذي ولها أنواع أخرى لكن هذه هي الأشهر فيها وإلا فلها في وفه إلى آخره لكن نكتفي بما هو مشهور فيها.

المثنى ذان وذين وتان وتين بحسب الموقع طبعاً، من قال: إني لم أسمع بذان وذين وتان وتينظ نقول: أدخل عليها الهاء وتكون سمعت بها، هي هاذان وهاذين وهاتان وهاتين لكن الهاء ليست من اسم الإشارة هو ما بعد الهاء ثم الخامس وهو يشمل الإشارة إلى الجمع عموماً مذكراً كان أو مؤنثاً وهو هؤلاء وأولئك. إذن هذه هي أنواع الإشارة.

أكثر البصريين يرون أن المثنى من أسماء الإشارة لا يقال عنه معرب لأنا نعرف أن الاسم المبهم الذي هو الإشارة من المبنيات فإذا قلنا: إنه منصوب أو مجرور أو مرفوع، مرفوع بالألف أو منصوب ومجررو بالياء أخرجناه عن البناء أعربناه وهذا يخالف وضع اسم الإشارة أنه مبني ولذلك هم يقولون: إنه جاء مبني على صورة المعرب وهذا تكلف لكنهم أرادوا أن يطردوا قاعدة ويجعلوها تسير سيراً واحداً والميسرون يقولون: اسم الإشارة مبني في حال الإفراد والجمع أما في حال التثنية فهو معرب وهذا هو المستقيم وهو الأيسر للدارس لأن الدارس يراه مرفوعاً في حالة الرفع منصوباً ومجروراً في حالة النصب والجر كحال المثنى تماماً ولذلك الحق أن نحمله على المثنى ونقول هو بهذه الحالة.

بقي هذه الملحقات أعني الهاء في الأول واللام أو الكاف في الآخر نقول: هذا وهؤلاء وهذان ونقول ذاك وذلك وتلك مع أن اسم الإشارة هو ذا وتي إذن الهاء واللام والكاف الهاء ذكرت المقصود به وهو تنبيه المخاطب قبل ذكر الإشارة فتنبهه ليستمع إليك ثم تأتي باسم الإشارة بقي اللام والكاف هذه تبين موقع أو موضع المشار إليه فإن المشار إليه قد يكون بعيداً وقد يكون قريباً منزلة أو منزلاً فإن كان قريباً اكتفيت باسم الإشارة وحده أن باسم الإشارة مع هاء التنبيه فتقول: ذا أو هذا وإن كان بعيداً في المنزل أو في المنزلة فإنك تلحق به الكاف أولاً فإن بالغ في البعد ألحقت به اللام فتقول: ذاك واسم الإشارة هو ذاك لكن الكاف هذه تدل على نوع بعد، واللام تدل على بعد زائد ولذلك يكون الهاء للتنبيه واللام للبعد والكاف للخطاب ومن ثم إن أردت أن تجرده من البعد فلا تذكر هذه ولا هذه.

بقي أمران:

الأمر الأول: الكاف هذه هل تلزم الإفراد أو تثنى أو تجمع؟

والأمر الثاني: ما معنى بعد المنزل والمنزلة أو المكان المكانة؟

أبدأ بالآخر أما بعد المنل والمنزلة فأعني به أن ما كان بعيداً عالياً في المنزلة والمكانة حتى لو كان قريباً في المكان فإني يصح أن أشير إليه بلام البعد وكاف الخطاب فأقول: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ [البقرة: ٢]، وكتاب الله -سبحانه وتعالى- قريب وأنت تقرأ فيه بداية البقرة وتقول ﴿ الم ﴿١﴾ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[البقرة: ١: ٢]، هو قريب ولكن لعلو منزلته فهنا ارتفاع المنزلة عومل معاملة العالي البعيد ليس بعداً ولكن ارتفاعاً ورفعة منزلة فعومل هذه المعاملة.

إذن عوملت المنزلة معاملة المنزل أو المكانة معاملة المكان، هذا أمر.

بقي ما يتعلق بحرف الخطاب في الآخر هذه الكاف التي قلنا: إنها للخطاب ذلك، هذه يصح أن تغيرها بحسب الذي عندك ولا علاقة لها بالمشار إليه كيف ذلك؟ أفترض أني أشير إلى واحد والحاضرون جمع أنا عندي الآن سبعة من الإخوة وأشير إلى واحد هناك فأقول: ذاكم فذا للوحد وكم للذين أخاطبهم.

إذن الإشارة تفرد وتثنى وتجمع بحسب المشار إليه، والكاف تفرد وتثني وتجمع بحسب المخاطبين السامعين فإن أشرت إلى اثنين وخاطبت اثنين قلت: ذانكما وإن أشرت إلى واحد وخاطبت اثنين قلت: ذاكما وإن أشرت إلى جماعة وخاطبت واحداً قلت: أولئك وإن أشرت إلى جماعة وخاطبت جماعة قلت: أولئكم وهكذا.

إذن الكاف كاف الخطاب تتغير في نوعها بتغير المخاطب وأما اسم الإشارة فيتغير بتغير المشار إليه أرجو أن يكون هذا واضحاً حتى لا يلتبس الأمر لأن بعض الناس عندما يسمع مثلاً: ذاكما أو ذلكما يقول يوسف: ﴿ ذَلِكُمَا

مِمَّا عَلَّمَنِي ﴾[يوسف: ٣٧]، هو الآن يشير إلى تفسير الحلم وهو شيء واحد ويخاطب صاحبي السجن وهما اثنان ولذلك قال: ﴿ ذلكما ﴾ فأشار إلى واحد وخاطب اثنين ومن هنا فإنك تغيير في الخطاب بحسب المخاطبين وتغير في الإشارة بحسب المشار إليه.

أي بأنواعها سواء كانت موصولية أو شرطية أو استفهامية ألا تلحق بالأسماء المبهمة باعتبار وجوب إضافتها إلى اسم يبين المراد منها ؟

هذا صحيح هي تعد من المبهمات، ولكن المبهمات كثيرة فإن «بعض» مبهمة و«غير» مبهمة و«كل» مبهمة وهي ملازمة للإضافة، لكن لا دخل لها في موقعنا لأننا نتحدث هنا عن المعارف ولا نتحدث عن مطلق الإبهام ولذلك فعندما يذكر المصنف الاسم المبهم في باب المعارف يعني ما كان معرفاً من المبهمات وأي وكل وبعض وغير مبهمات نكرات والمعرف من المبهمات هو أسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

تقول: علامَ يبنى الضمير المتصل الذي يأتي في محل نصب وفي محل جر؟ وما الضابط في ذلك؟

ضابط بناء المبنيات السماع عن العرب، فإنك إذا جاءتك كلمة مبنية فإن الإنسان لا يختار لها حركة البناء وإنما ينطق ما نطقته العرب هذا الشأن في البناء كله «الذين» العرب بنوها دائماً على الفتح فنحن نأخذ هذا عنهم سماعاً كل حركات البناء سماعية مأخوذة بالنقل وليس لها قاعدة وإنما قاعدتها السماع وكذلك الأمر فيما ذكرتْ كل أسماء الإشارة والضمائر كلها مبنية بحسب ما نطق به العرب فـ«هم» نقول مبني على السكون و«هو» نقول مبني على الفتح وكذلك «هي» و«هؤلاء» بالإشارة مبني على الكسر، فإذن الأمر في ذلك يرجع فيه إلى نطق العرب له والنقل عنهم.

كيف تنطق منذ بضم الميم أو بكسرها وإذا صح الوجهان هل هناك فرق بينهما؟

الأصوب فيها ضم الميم فيقال: منذ إن كان فيها لغة بالكسر فالمعنى فيهما واحد واختلاف اللغات لا يغير المعاني لكن اللغة الفصيحة فيها بالضم مُنذ.

تقول: ما رأي فضيلتكم في كتاب التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية وهل يغني هذا الشرح في علم النحو؟

هذا شرح جيد وفيه تميز، وتميز هذا الشرح في كثرة التطبيقات التدريبات أيضاً وهذه ميزة يتميز بها عن بقية شروح هذا المتن المبارك.

يسأل عن إعراب صبابة في بكيت كما يبكي الحزين صبابةً؟

هنا هي مفعول لأجله أي لأجل صبابتي والمفعول لأجله هو مصدر يبين العلة، فإذا جاءنا المصدر بعد الإسناد، جاءنا تركيب إسنادي ثم جاءنا مصدر يبين علة ذلك التركيب فإنا نحكم عليه بأنه مفعول له أو مفعول لأجله واضح من قوله: لأجله: أجل الشيء أي علة الشيء وسببه وننصبه حينذاك لأن المفاعيل الخمسة كلها منصوبة.

يقول بأن لديه مشكلة في مسألة التقديرات الإعرابية

التقديرات الإعرابية الأصل فيها أن تكون مما يوحي به الكلام يعني لا يصح الإنسان أن يأتي بكلمة يقول: بمحمد ثم يقول ينطق بهذه الكلمة ويقول: أنا أقصد استعنت بمحمد لأن قد يكون السامع يظنك تقول مررت بمحمد أو وثقت بمحمد فما لا يدل عليه الكلام لا يصح تقديره لا يقدر إلا ما كان مفهوما للمخاطب والمقدر عليه أن يأتي بأقر الأمور إلى الذهن ولا يتكلف التقدير ولذلك إذا كان التقدير بعيداً فإنه يكون باطلاً منبوذاً ويقدم عليه التقدير القريب فدائما مسألة التقدير هو ما يدل عليه الكلام والعرب دائما تجتزئ عن الذكر بالحذف إذا كان الشيء معروفاً، ومن ثقتك في عقل مخاطبك أن توكل إليه ما كان مفهوماً ولا داعي لأن تفصل أما الشيء إذا لم يكن مفهوماً فإنك لابد من ذكره لأنك لا تلغه لكن الشيء إذا كان واضحاً ومفهوماً تكتفي بفهمه عن ذكره اختصاراً.

الاسم الذي فيه الألف واللام:

ذكر الاسم الذي فيه الألف واللام ( وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة)

تحدث الآن عن ثلاثة أنواع من أنواع المعارف وبدأ في الرابع وذكر الرابع باختصار قال: (الاسم الذي فيه الألف واللام نحو الرجل والغلام)؛ هو هنا الآن يقول: إنس الاسم النكرة يتعرض لدخول المعرف عليه وأنتم تعرفون أن حرف التعريف هو أحد المعرفات أل هذه تدخل على النكرة فتقلبها معرفة ويقوم مقام أل ما كان بمنزلتها مما نطقته العرب وإن اختلفت صيغتها كأم الحميرية وهي لا تزال موجودة في بعض مناطق جنوب الجزيرة العربية، ينطقون أل أم فيقولون في الكتاب امكتاب وهم يعنون به الكتابه هذه معرفة وهي تكسب الاسم التعريف فإذن هي أل وما ناب منابها من ما قام مقامها وتسمى هذه الأم الحميرية القائمة مقام أل.

المضاف إلى معرفة

ختم الأنواع بالخامس وهو قوله: (وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة)؛ هذا يعني أن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة اكتسبت منها التعريف بدأ هو بالضمير فمعنى ذلك لو جئت بنكرة فأضفتها إلى الضمير تعرفت تقول كتاب نكرة تضيفه إلى الضمير تقول كتابه أو كتابك أو كتابي فيتعرف بإضافته إلى الضمير.

النوع الثاني: العلم تقول كتاب محمد فكتاب النكرة تعرف بإضافته إلى العلم.

النوع الثالث: اسم الإشارة او الاسم المبهم كما عبر هو فكتاب نكرة تضيفه تقول كتاب هذا فيكون كتاب معرفة في تعريف بإضافته إلى المعرفة وهو اسم الإشارة.

النوع الرابع: وهو المعرف بأل تضيف كتاب تقول كتاب النحو أضفته إلى معرف بحرف التعريف فاكتسب التعريف مما أضيف إليه وهذا معنى قوله المضاف إلى واحد من هذه الأفعال يعني أن النكرة تكتسب التعريف بإضافتها إلى المعرفة، إذن الإضافة تكسب النكرة التعريف متى كانت الإضافة إلى معرفة أما إذا أضيفت النكرة إلى نكرة قولك مثلاً: كتاب رجل فإنها لا تكتسب التعريف بل تكتسب نوع تخصيص فإذا قلت كتاب رجل عرف أنه ليس كتاب غلام ولا كتاب امرأة تتخصص ضاقت الدائرة لكنه لم يتحدد رجل عام لا زال شائعاً كتاب رجل أي رجل فإذن هو لا يزال نكرة لكنه نكرة مخصصة يعني فيها نوع تخصيص تضييق للدائرة لكنه لم يدخل في نطاق المعارف الأشياء المعروفة الواضحة ولا يكسب التعريف حتى يضاف إلى معرفة وهو بهذا أنهى الحديث عن أنواع المعارف وسيبدأ بالحديث باختصار عن النكرة.

النكرة

يقول المصنف –رحمه الله تعالى–: (والنكرة كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر)

هو الآن بعد أن انتهى من الكلام عن المعرفة بقي الحديث عن النكرة وكأنه يريد أن يقول: إن النكرة هي ضد المعرفة قال: (كل اسم شائع في جنسه)؛ شائع يعني غير محدد أنت عندما تقول رجل جنس الرجال هم كل من كان من ذكور بني آدم البالغين فكل واحد من هؤلاء يصح أن تطلق عليه رجل فهو اسم شائع في هذا الجنس لأنه يطلق على كل واحد من أفراد هذا الجنس من غير تحديد فهذا يسمى نكرة، هذا معنى قوله: (كل اسم شائع في جنسه)؛ قال: (لا يختص به واحد دون آخر)؛ أي من أفراد هذا الجنس فإن قولك: رجل لا يختص به واحد من أفراد هذا الجنس دون غيره.

الآن مسألة النكرة والشيوع قد يسأل سائل ويقول: أنتم تقولون إن محمد معرفة وتقولون: إن شمس نكرة مع أن محمد فيه ملايين الأشخاص محمد وشمس ليس فيه إلا واحد إذن غايتكم غير منضبطة يعني هذا التعريف أو التنكير ليست أموراً دقيقة لأنكم كيف تسمون الشائع الذي لم يتحدد والذي يسمى به ملايين من الناس تقولون: إنه معرفة وعلم ومحدد وواقع الأمر أنه غير محدد وينطبق على كل واحد ممن سمي بهذا الاسم في حين أن هذا الكوكب الذي لا يوجد منه إلا شيء واحد تقولون: إنه نكرة مع أنه واحد معروف وكل إنسان إذا قيل شمس لا ينصرف ذهنه إلا لهذه الشمس؟

والجواب التعريف والتنكير هو قضية خارجية، ما معنى قضية خارجية؟ يعني الأصل في الشيء أنت في أصل التسمية عندما يسمي الوالدان ابنهما محمداً فإنهم أرادوا تمييزه من أفراد جنسه وهم سموه بهذه الاسم ليتميز من غيره كونه أصبح هناك أناس يماثلونه في الاسم لا يخرج هذا الأمر عن تمييز والديه له بهذا الاسم أو عن جعل هذا الاسم مميزاً له ومخرجاً له من أفراد جنسه فهو علم عليه فهذا التعدد أو هذا الشيوع جاء من وجود أفراد وليس من أصل التسمية.

مسألة شمس أنها نكرة هي في حقيقتها نكرة لأنها منطبقة على كل كوكب كان له هذا الشأن ولكن الذي جعله محدداً ليست كونه نكرة وإنما أنه لا يوجد في الوجود غيره ولو أن الله –سبحانه وتعالى– أوجد شموساً أخرى لصح أن نطلق على كل واحد منها شمس كما أن قضية قمر هي أيضاً كذلك وكما تعلمون الآن أن علماء الفلك قالوا: إن هناك أقماراً أخرى لكواكب المجرة أي الكواكب السيارة الأخرى فصح أن كلمة قمر شائعة في الجنس لم تعد محددة بقمر الأرض وحده في حين أن الأولين ما كانوا يعرفون إلا قمراً واحداً ومن ثم فإنه لو افترضنا وجود أفراد آخرين من هذا الجنس صح أن يكون كل واحد منهم منطلقاً عليه هذا الاسم فهو نكرة إذن شائع وإن لم يكن في الوجود إلا واحد كما أن التسمية لذلك الشخص بعبد الله أو بأحمد أو محمد لا يخرجه عن علميته ومعرفيته لأن الأصل في التسمية هي لتحديده ومنع شيوعه في أفراد جنسه والتعدد والشيوع إنما جاء من كثرة التسمية بالاسم وليست من أصل التسمية به، ولعله هذا يتضح في الذهن حتى لا تأتي هذه الشبهة من مقولة: إن النكرة والمعرفة أمر غير منضبط بل هو منضبط وهذا الشيوع وعدم الشيوع هذا الشيوع في بعض المعارف وعدم الشيوع في بعض النكرات إنما جاء في أمر خارج عن أصل التسمية.

لو قلنا بأن الشمس هي علم على هذا الكوكب الذي يشاهده الناس الآن ألا يصرف هذا الأمر من النكـرة إلـى المعرفة؟

هي ليست علماً هي شمس نكرة وتعرفت بأل العهدية أي الشمس التي نعهدها فنعرفها بالعهد وليست بالعلمية ولو أنك قلت ذُكاء التي هو اسم من أسماء الشمس هذا علم عليها إذا سميتها به فهو علم عليها ولكن قولك شمس هو كل كوكب نهاري ينسخ ظلمة الليل يسمى شمساً ليس في الوجود إلا واحد ولذلك عرفه الناس وجعلوه بمثابة العلم لكن لو افترضنا وجود أمثاله لصح أن نطلق على كل واحد منها شمس إذن هو نكرة وتعريفه بأل وأل فيـه للعهـد أي الشمس المعهودة.

ما المانع أن يكون علماً

المانع أن الصيغة صيغة النكرات يعني الصيغة التي سمي بها هي صيغة النكرات كقولك قمر وقولـك رجـل ينطبق على كل فرد من أفراد جنسه والذي جعله في ذهنك وذهن غيرك معرفة أنه ليس هناك غيره فكأنه علم لكن لو وجد غيره لصح أن يطلق على كل واحد منها أنها شمس والأعلام لا يصح أن يطلق على كل فرد من أفراد من جنسها بهذا الاسم وإنما كل واحد منها يميز بعلم يخصه.

سؤالي في المعارف ذكرت بعض المصادر النحوية أن هناك نوعاً ثابتاً من أنواع المعارف وهو المنادى النكرة المقصودة ما رأي فضيلتكم؟

طبعاً هو اسمه نكرة أصلا يخرجه عند أكثر النحويين أن يكون معرفة نعم هو تحـدد لأن المقـصود بـالنكرة المقصودة في باب النداء أن تنادي شخصاً بغير اسمه هو نكرة وتناديه باسمه النكرة ولكنك حددته بالنداء فقلت: يـا رجل وأنت تعنيه ولو لم تعنه ما كان مقصوداً كالنكرة غير المقصودة: يا رجلاً يختلف الحكم فإن النكرة المقصودة تبني على الضم والنكرة غير المقصودة تنصب في باب النداء فإذا قلت: يا رجلُ فأنت تعني رجلاً بعينه وهذا هـو الذي جعل بعض النحويين يعدون المنادى النكرة المقصودة من أنواع المعارف وإذا قلت: يا رجلاً أو يا غافلاً فأنت لا تعني شخصاً غافلاً بعينه وإنما تعني كل غافل ولذلك الواعظ مثلاً عندما يقول:

*** يا غافلاً والموت يطلبه ***

هو لا يعني شخصاً بعينه ولكنها نكرة غير مقصودة أي كل من انطبق عليه هذا الوصف أنا أناديه والذي يميـز هذا عن هذا في السياق هو الإعراب فإن البناء على الضم للمقصود والنصب لغير المقصود.

الذين يرون أنه ليس معرفة أنهم يقولون: إنه لا يزال في نطاق النكرات وهي أنه متحدد ولكنه لا يزال في نطاق النكرات فأشبه حديثنا منذ قليل عن مسألة النكرة المحددة في شمس مثلا فإن تحديدها وكونها واحدة لا يخرجها عن تنكيرها وإن تحددت فليس المقصود بالتعريف هو مجرد التحدد ولكن التعريف هو صيغ واصـطلاحات معروفـة تكسب من سمي بها أو من اتصف بها التعريف وهي الأبواب المحددة التي ذكرها المصنف إجمـالاً فـي حـديثنا السابق.

المصنف هنا قال: (وتقريبه)؛ هو يقصد النكرة كل ما صلح دخول الألف واللام عليه. لاحظ الآن هو الآن يريد أن يزيل شيئاً من الإشكال كأنه يقول قد يبقى إشكال مع أنه ما تكلم هنا هو عما تكلمت عنه من خلال شمس ومحمد وعلمية محمد مع شيوعه وتنكير شمس مع إفراده لكنه أحس بأنه ربما يبقى سؤال فكأنه يجيب الآن قال: (وتقريبه)؛ تقريب النكرة، كل ما صلح دخول الألف واللام عليه، شمس الآن تدخل الألف واللام عليه فتقول: الشمس إذن هـو نكرة لكن محمد لا تقول: المحمد إذن هو معرفة.

فكأنه الآن حل الأمر ووضحه وقربه للذهن قال: إذا أشكل عليك الأمر وصار الأمر عندك لم ينضبط من حيث الشيوع والتعين وصارت بعض المعارف شائعة وبعض النكرات متعينة وهذا يحدث عندك بلبلة فاضـبط الأمـر بمسألة دخول أل فإن النكرة ما صح دخول الألف واللام عليها والمعرفة ما لا يصح دخول الألف واللام عليه.

قال: (وتقريبه كل ما صلح دخول الألف واللام عليه نحو الرجل والفرس)

أريد إعراب الآية الكريمة ﴿ كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾﴾[التكاثر: ٥]، «كسوتن المضطر كسوة حسنة»؟

السؤال الأول: في قوله تعالى: ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[الكهف: ٤٦]، البنون كيف جاءت مفتوحة ؟

السؤال الثاني هل التعريف بإمكتاب بمعنى الكتاب صحيح؟

في قول الله تعالى: ﴿ كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ تريد إعرابها:

كلا: طبعا حرف زجر مبني على السكون. لو: هذا حرف يسمونه حرف امتناع الامتناع، تعلمون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفـع فاعل.

علم: هذا مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو منصوب،

واليقين: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

كسوتن: هنا كسا فعل ماضي مبني، كسوتن يقصد النساء فعل ماضي النون طبعا نون توكيد اجتمعت نون التوكيد هنا مع نون النسوة، فيكون الفاعل هنا هو نون التوكيد والمضطر مفعول به وحينئذ ينصب مفعولين بهذا فيكون المضطر مفعولاً أول وكسوة مفعولاً ثانياً وحسنة نعت لهما.

في فتحة البنون في المال والبنون هذا لأنه ملحق بجمع المذكر السالم والقاعدة أن نون جمع المذكر السالم مفتوحة كما أن نون المثنى مكسورة ولذلك كلما جاءتك نون في جمع مذكر سالم أو ما ألحق به فافتحها وكل ما جاءتك نون في المثنى بأي حال سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فاكسرها فنون الجمع بكل الأحوال مفتوحة ونون المثنى بكل الأحوال مكسورة.

ما نطقه الأخ في مسألة حرف التعريف أم هذه حميرية سواء بكسر الهمزة أو بغيرها ما دامت بمعنى حرف التعريف فهي أم الحميرية فهي إذن معرفة فهي تكسب النكرة التعريف.

يسأل عن كتاب الذي أوردناه قبل قليل الكتاب هو التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية

حروف العطف

الآن سيبدأ المصنف بالحديث عن حروف العطف.

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–: (باب العطف، وحروف العطف عشرة وهي الواو والفاء وثم وأو وأم وإما وبل ولا ولكن وحتى في بعض المواضع)؛

هنا المصنف الآن دخل في الباب الثاني من أبواب التوابع.

قد عرفنا المقصود بالتوابع وهي تلك التي تتبع متبوعاتها، تتبع ما قبلها في أمرين في المكانة وفي الإعراب، فإنها تأتي بعد متبوعاتها في الذكر كما أنها في الإعراب تتبعها في إعرابها فليس لها إعراب مستقل وإنما إعرابها إعراب متبوعاتها.

اسم الإشارة أيهما الأفضل أن يعرب مبني أم يعرب مبتدأ؟

قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴿٩٦﴾﴾[آل عمران: ٩٦]، أريد أن أميز بين المعرفة والنكرة في بيت وبكة وإعرابهما؟

أما سؤال الأخ فلا تناقض فيها اسم الإشارة يقول هل هو معرب أو مبتدأ هو يكون مبنياً ويكون مبتدأ، مبتدأ مبني فإذا قلت هذا أخوك فهذا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ فهو يجمع بينهم يقول: هل هو مبني أو مبتدأ؟ هو مبني ومبتدأ في الوقت نفسه، فهو مبني على السكون مثلاً أو قولك: هؤلاء إخوانك هؤلاء مبتدأ مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ فهو يجمع بين الأمرين البناء والابتدائية إذا وقع في هذا الموقع .

أما السؤال عن تحديد المعارف والنكرات في هذه فأعتقد أنها واضحة أسأل الإخوة بها: هي تسأل تقول حد المعارف والنكرات في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ نريد أن نستخرج كل اسم وهل هو معرفة أو نكرة؟

أول نكرة بيت أيضاً نكرة ، للناس معرفة لدخول أل المعرفة، والذي اسم موصول معرفة، وبكة اسم علم وموضع معرفة، ومباركاً نكرة

الآن المصنف دخل في باب العطف وهو النوع الثاني من أنواع التوابع وذكرت أن التوابع تتبع ما قبلها في إعرابها ولذلك لا نستطيع أن نقول: إن النعت أو المعطوف أو التوكيد أو البدل أو عطف البيان أن حكمها النصب أو الرفع أو الجر كما نقول مثلاً إن الحال منصوب وأن المبتدأ مرفوع وأن المفعول منصوب فهذه حكمها حكم ما قبلها ليس لها حكم في الباب ومن هنا فإنه ينبغي أن يعرف المعرب حكم ما قبلها أو المتكلم أو الخطيب أو الكاتب أن يعرف حكم ما قبلها لينقل هذا الحكم إليها هو محتاج إلى معرفة حكم متبوعاتها لينقل حكمها إليها، طبعا هو قال حروف العطف باب العطف وقال حروف العطف هو الآن لم يبين هل هو عطف بيان أو عطف نسق والنحويون يفرقون بين نوعين عطف البيان وعطف النسق الذين لا يذكرون عطف البيان كالمصنف هنا يعني لا يتعرضون لعطف البيان في أنواع التوابع يكتفون بقولهم العطف لأنهم يريدون عطف النسق ما فيه غيره لكن الذين يذكرون عطف البيان لابد أن يميزوا هذا بقولهم عطف النسق.

يقول قائل: لماذا لا يذكر عطف البيان؟

نقول: اختصاراً، يقول قائل: يختصر بالحد الاختصار بالحد إخلال يعني مثلاً واحد يكتب شيئاً مكوناً من عشرة أجزاء إن قيل له: اختصر حذف أربعة وأبقى ستة نقول هذا ليس اختصاراً هذا حذف الاختصار تذكر العشرة لكن بألفاظ أقل هذا هو الاختصار هو الواقع المصنف لم يحذف عطف البيان اعتباطاً، وكثير أيضاً من العلماء حذفوا أو تركوا الحديث عن عطف البيان لماذا لأنهم رأوه لا يختلف كثيرا أو بينه مداخلة كبيرة بينه وبين البدل فإنه هنا

قاعدة أن كل ما صح أن يعرب بدلاً صح أن يعرب عطف بيان إلا ما استثني من ذلك وذلك أن البدل على نية تكرار العامل وعطف البيان ليس على هذه النية لا نريد أن ندخل في هذا التفصيل حتى ما ألبس على الإخوة لأن هذا يحتاج إلى نوع من التفصيل لعله يكون له مجاله الحديث فيه.

لكن البدل يقولون: على نية تكرار العامل -سيأتي الحديث عن البدل- معنى على نية تكرار العامل إذا قلت جاء محمد أخوك كأنك قلت جاء أخوك فالعامل في محمد كأنك تكرره مع البدل هذا البدل على نية تكرار العامل فإن لم يصح التكرار لا تعرب هذا بدلا وإنما تعربه عطف بيان ولذلك قالوا في قول الشاعر:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفل

إن عبد شمس ونوفل ليست بدل من أخوينا وإن كان اثني والأخوين اثنين فإن هذا ليس بدلا منه قالوا لماذا قالوا لأن البدل على نية تكرار العامل ولو كررت العامل وقلت أيا عبد شمس ونوفلا، لا يصح لأنك لا تنادي اسم المعرفة بالنص ينبغي أن تقول نوفل فلا قال نوفلا دل على أنها عطف بيان وليست بدلاً.

يسأل عن إعراب الآية في قوله تعالى: ﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى [النجم:٥: ٦ ]

علم: هذا فعل، الهاء مفعول، شديد فاعل وهو مضاف والقوى مضاف إليه، ذو نعت لشديد وهو مضاف ومرة مضاف إليه مجرور الفاء حينئذ يصح أن تكون فصيحة لأنها أفصحت عن شرط سابق إذا كان الأمر كذلك فاستوى يصح أن تكون عاطفة وهو الأوجه فيها فتكون استوى فعل ماضي مبني على الفتح مقدر على آخره للتعذر وهو بالأفق الأعلى الواو حالية هو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، بالأفق جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الأعلى نعت للأفق.

يقول أليست كسوتن فعل ماض مبني على السكون وذلك لاتصاله بالتاء المتحركة في كسيتن المضطرة

يسأل عن سؤال الأخت التي سألت قبل قليل

هذا صحيح لأن التاء هي الفاعل والنون نون التوكيد هذا صحيح.

تقول: لماذا تكتب هذان بدون ألف بعد الهاء خلاف كلمة هاتان فإنها تكتب بألف بعد الهاء؟

هذه رسم كما يقال الرسم الإملائي المعتاد فإنهم اختصروا في كتابة هذان وهذا بحذف الألف مع أنا لو كتبناها كما ننطقها لكتبنا هذا وذلك بألفات ولكنه اعتادوا في الرسم الإملائي ألا يكتبوها وهناك دعوات الآن بكتابة ما ينطق وحذف ما لا ينطق وعلى كل حال الالتزام بالرسم ما دام الأمر معروفاً وواضحاً طيب جيد حتى لا يوقع الأمر في بلبلة في الكتابة.

أرجو من فضيلتكم إعراب كلمة متاع في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُم مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[يونس: ٢٣]،

هنا الأوجه فيما يظهر لي الآن الأمر يحتاج إلى تأمل أنها خبر ثانٍ، بغيكم على أنفسكم خبر أول ومتاع خبر ثاني.

ألا تحتمل أن تكون ظرفا ؟

إذا نصبت فلا تكون ظرفاً تكون حالاً حالة كونه متاع الحياة الدنيا.

وأظنها كذلك في الآية أنها متاع الحياة الدنيا فتكون إذن منصوبة على الحالية حالة كونها متاع الحياة الدنيا.

السؤال الأول: اذكر أنواع العلم المركب وكيف يعرب كل نوع؟

السؤال الثاني: ما معاني الأحرف المضافة إلى اسم الإشارة وهي: الهاء والكاف واللام؟

الدرس الواحد والعشرين

بسم الله الرحمن الرحيم، الله الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أحييكم تحية طيبة مباركاً فيها وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعل هذا اللقاء لقاء خير وبركة على من تحدث فيها واستمع إليه وانتفع به كما أسأله -سبحانه وتعالى- أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وأن يجعل همنا رضاه إنه على كل شيء قدير.

نرحب بالأسئلة المتعلقة أولاً بموضوعات المتن المشروح وأيضاً الأسئلة ذات النفع العام فيما يتعلق بالأسئلة اللغوية أو النحوية العامة متى تيسر الجواب عنها، هذا كله مما يكون هذا اللقاء -إن شاء الله تعالى- معنياً به وأسأل الله فيه العون والتوفيق.

تقول: إجابة السؤال الأول للمركب العلم ثلاثة أنواع:

أولاً: المركب الإسنادي مثل تأبط شراً، أصلها جملة فعلية تأبط فعل ماض مبني على الفتح والفاعل هو وشراً مفعول به وتقدر علامات الإعراب والذي منع من ظهورها هو حكاية الجملة.

ثانياً: المركب المزجي أصلها جزئان ركب أحدهما مع الآخر وامتزجا فأصبحا علماً مثل بعلبك حركة الإعراب تكون على الآخر ويمنع من الصرف إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب المزجي فنقول: زرت بعلبكَ بالفتح ومررت ببعلبكَ بالفتح كذلك.

ثالثاً: المركب الإضافي مركب من كلمتين إحداهما مضافة إلى الأخرى مثل عبد الله الإعراب يكون على الصدر على الجزء الأول أما الجزء الثاني فدائماً مضاف إليه.

إجابة السؤال الثاني تقول: معاني الأحرف المضافة إلى اسم الإشارة:

- الهاء تنبيه المخاطب قبل ذكر اسم الإشارة.
- واللام والكاف تنبيه تبين موقع المشار إليه منزلة إذا كان بعيداً ألحقنا الكاف وإن بالغ في البعد ألحقنا اللام.

يظهر أنه ما يتبقى إجابة للإخوة الحاضرين لأن إجابة الإخوة شبه شاملة في هذا.

كان السؤال عن أنواع العلم المركب وقد أجاب المجيبون في الموقع ويتبقى من ذلك ما يتعلق بالاسم المركب تركيبا مزجياً مختوماً بويه فهذا يبنى على الكسر بصفة دائمة عند أكثر النحويين هذا أمر.

الأمر الثاني: اشترطت الأخت المجيبة لمنعه الصرف أن يجتمع فيه العلمية والتركيب وواقع الأمر أنه لابد من ذلك؛ لأن الكلام عن المركب العلم إذا تركب تركيباً مزجياً ومن ثم فالاشتراط لا وجه له، فمبشارة المركب تركيباً مزجياً يمنع من الصرف في كل حال لاجتماع العلتين.

أيضاً فيما يتعلق بحرفي الكاف واللام الكاف هي للخطاب واللام للبعد نعم الكاف تلحق للدلالة على البعد أيضاً وهي مرتبة من مراتب البعد واللام تدل على البعد المبالغ فيه ويجتمعان إذا كان البعد كثيراً منزلاً أو منزلةً مكان أو مكانة وبالنسبة لهيئة الضمير أقصد الكاف فهي ترجع للمخاطبين في حين أن اسم الإشارة يكون للمشار إليه فأنت تشير إلى الشيء فتختار له ما يناسبه من أسماء الإشارة إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وأيضاً بالنسبة للكاف كاف الخطاب تختار لها ما يناسبها بحسب الحاضرين فتشير إلى اثنين وتخاطب واحداً تقول زانكَ وتشير إلى واحد وتخاطب اثنين فتقول ذاكما فالإشارة هي للمشار إليه والكاف وما يتفرع عنها هي لمن يُتحدث إليه، هذا مجمل الإجابة وهي الإجابة التي وردت إجابات صحيحة تامة. أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يبارك في جهود وعلم من تابع وشارك.

باب العطف

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: (باب العطف، وحروف العطف عشرة وهي الواو والفاء وثم وأو وأم وإما وبل ولا ولكن وحتى في بعض المواضع فإن عطفت على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت)

بسم الله الرحمن الرحيم

المصنف الآن بدأ في باب آخر من أبواب التوابع وهو العطف والعطف المقصود به هنا ما يسمى عند النحويين بعطف النسق، العطف بالحروف والنحويون يفرقون بين نوعين من أنواع العطف كلاهما من أبواب التوابع: أحدهما: عطف البيان. والآخر: عطف النسق فمن يذكر عطف البيان من التوابع يسمي هذا الباب الذي نحن فيه يسميه باب عطف النسق ومن لم يذكره كالمصنف لم يذكر باب عطف البيان يسمي هذا باب العطف لأنه لم يتكلم عن نوع آخر أصلاً من العطف وعلة عدم ذكر باب عطف البيان عند بعض النحويين وبالذات في المختصرات النحوية أنهم يرونه لا يفترق كثيراً عن البدل لأن كل ما صح أن يعرب بدلاً صح أن يعرب عطف بيان وكل ما

صح أن يعرب عطف بيان صح أن يعرب بدلاً إلا في مواضع محدودة يمكن بيانها بعد قليل للتفريق بينهما وإن كان المصنف لم يتعرض لعطف البيان أصلاً لأنه رآه شبيهاً شبهاً كبيراً بالبدل ولا يكاد يفترق عنه إلا فيما لا يسمى فرقاً كبيراً.

يعرفون هذا الباب أعني العطف بالحروف بأنه: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف. المصنف ذكر عشرة حروف.

التابع: طبعاً هذا يشمل جميع التوابع المذكور منها وما لم نذكره بعد.

المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف: هذا يخرج بقية التوابع لأن كل التوابع لا يتوسط بينها وبين متبوعها شيء، النعت ليس بينه وبين منعوته واسطة التوكيد ليس بينه وبين المؤكد واسطة، كذلك البدل والمبدل منه ليس بينما شيء يفصل بينهما، لكن في عطف النسق العطف بالحروف هناك واسطة تتوسط بين المعطوف والمعطوف عليه، بين التابع والمتبوع ولذلك قول النحويين في التعريف: المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف هذا يخرج بقية التوابع فكأنهم بهذا قد حصروه وأصبح التعريف حينئذ مانعاً أصبح يمنع غير هذا الباب من الدخول فيه.

هو ذكر الحروف وبدأ بأمها وهي (الواو) والواو هي أهم حروف العطف أو هي أشهرها وأكثرها استعمالاً الواو عندما تدخل أو تقع بين التابع والمتبوع أو بين المعطوف والمعطوف عليه هي لا تدل على ترتيب معين في أصح الآراء والأقوال وإنما هي لمجرد الجمع بين الأمرين عندما تقول: ذهب زيد وعمرو، جاء زيد وخالد يحتمل أن زيداً جاء أولاً ثم خالد تبعه ويحتمل أن خالداً جاء أولاً وزيد تبعه ويحتمل أنهما جاءا في وقت واحد فالواو على الصحيح لا تفيد الترتيب يعني لا يعني مجيء الواو أن ما بعدها تابع في الوقت لما قبلها، لأن هناك ترتباً بين ما بعد الواو وما قبلها بل يحتمل الأمر كل ذلك والسياق هو الذي يحدد أو المقام الذي يحدد أيهما سبق الآخر ولا نستفيد من الواو إلا مجرد الاجتماع في الفعل جاء زيد وخالد الشيء الوحيد الذي نستفيده من الواو أن زيداً وقع منه مجيء وخالداً وقع منه مجيء لكن أيهما سبق؟ هذا أمر لا تفيده الواو لا بسبق الثاني على الأول ولا بسبق الأول على الثاني ولا باجتماعهما أيضاً فكل ذلك محتمل تحتمله هذه الواو.

بعض النحويين يرى أنها تفيد الترتيب هو يقول: إن الأصل أن ما يأتي بعد الواو يسبق ما قبلها في الترتيب يعني أنه إذا قلنا جاء محمد وخالد فالأصل أن محمدا جاء أولا لأنه سبق في الذكر فينبغي أن يسبق أيضاً في الفعل ثم خالد يأتي بعده، ولكن الحقيقة هذا أمر غير ثابت وترده النصوص عندما يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾[الشورى: ٣]، فنحن نعرف أن الأمر جاء بعكس التعريف يعني أوحى الله إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم– هو متأخر في الوقت عن الوحي إلى الذين من قبله من الرسل والأنبياء ومع ذلك في الذكر عطف الوحي إلى الذين قبل الرسول –صلى الله عليه وسلم– على الأنبياء السابقين على الوحي إليه –صلى الله عليه وسلم– فتبين أن الواو لا تفيد الترتيب وإنما هي فقط لمطلق الاجتماع في الفعل.

أريد إعراب هذه الآية، يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾[البينة: ٦]، هذه آية في سورة البينة نريد إعراباً مختصراً لا يلزم أن يكون تفصيلياً لهذه الآية.

إن: حرف توكيد ونصب. الذين: الاسم الموصول هنا اسم إن مبني على الفتح في محل نصب اسم إن، كفروا: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والمشركين معطوف

طبعاً من أهل الكتاب عندما نقول: كفروا عند التفصيل نقول: كفر فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع.

من أهل الكتاب؟

من أهل الكتاب جار ومجرور

نعم، من: حرف جر، وأهل: اسم مجرور وهو مضاف والكتاب مضاف إليه، والجار والمجرور ما موقعها؟ في محل نصب حال من الذين كفروا، والمشركين الواو حال هذا مقام الشاهد في حديثنا

الواو: حرف عطف المشركين معطوف على الذين منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، في نار جهنم: الجار والمجرور متعلق بخبر إن وخبره مستقرون أو كائنون.

مستقرون أو كائنون في نار جهنم في حرف جر ونار اسم مجرور وهو مضاف وجهنم مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث والجار والمجرور كما قال الأخ الكريم متعلق بمحذوف هو خبر إن في محل رفع.

النحويون الذين يقولون بأن الواو تفيد الترتيب ماذا يخرجون قول الله تعالى في المثال السابق الذي ذكرته؟

هم لا يخرجونه هذا يرد عليهم والواقع أنهم يقولون: الأصل هم لا يقولون الأصل فهم لا يقولون يجب لكن يقولون هناك دلالة للواو أن الأصل في الذكر يدل على الحدوث.

السابق في الذكر لابد أن يكون له أثر السبق في الفعل نفسه ونقول لا يصح أن نساوي بين هذا وهذا ونقول: إن الثاني قد يكون قبل الأول نقول الأصل أن يكون المذكور أولاً قد جاء أولاً نعم قد يخالف هذا الأصل كما يقدم الخبر على المبتدأ ويخالف الأصل وكما يقدم المفعول على الفعل ويخالف الأصل هذه مخالفة للأصل وكذلك الأمر هنا هذا رأيهم، ولكن جمهور النحويين يقولون: إنه ما دام الأمر مخالف ليس مطرداً في سبق الأول على الثاني وإنما يقع هذا ويقع هذا فالصواب أنها لا تفيد ذلك، والحق فيما أرى أن السبق له أثر في التقدم ولكن ليس على سبيل الاستمرار والجزم ولكن لو أني قلت جاء فلان وفلان فإن الذي يسبق إلى الذهن أن الأول سابق في المجيء على الثاني قد يكونا اشتركا في المجيء وقد يكون الأول هو الذي سبق وهو الأكثر وربما بقلة أن يكون الثاني هو الذي سبق ولكن هذا قطعاً من دلالة السياق على الأقل وعلى كل حال الأمر لا إشكال فيه فلكل تخريجه.

يبقى الحديث عن الفاء وهو الحرف الثاني من حروف العطف العشرة التي ذكرها المصنف:

الفاء بخلاف الواو تفيد الترتيب فأنت عندما تقول: جاء زيد فعمرو فهنا قطعاً زيد سابق على عمرو في المجيء لأن الفاء كما يقولون تفيد الترتيب والتعقيب أما إفادتها للترتيب فمعنى ذلك أن السابق للفاء سابق للفعل لما بعدها فيقولون: جاء زيد فعمرو يعني زيد جاء أولاً ثم تلاه بعد ذلك عمرو لم يشتركا في وقت المجيء ولم يتقدم الثاني على الأول بل يجب أن يكون الأول تقدم على الثاني ولكن بتعقيب يعني الترتيب والتعقيب، معنى بتعقيب يعني أن يكون الثاني جاء عقب الأول مباشرة وهذه هي دلالة الفاء جاء زيد فعمرو يعني تلاه عمرو بسرعة ما تأخر عنه.

إذن هما دلالتان مع بعضهما:

الأولى: أن ما بعد الفاء سالم لما قبلها وليس سابقاً ولا مصاحباً.

والأمر الثاني: أن هذا التلو سريع يعني ليس بينهما فاصل أو ما يسمونه بالتراخي الذي سيرد في ثم وهي الحرف الثالث من حروف العطف أي أن العطف بها فيه تراخٍ أي التأخر لمدة أما التأخر في الفاء فليس كذلك، ما فيه مهلة بين حدوث الفعل بالنسبة للمعطوف والمعطوف عليه بل أحدهما بعد الآخر مباشرة يعني المعطوف بعد المعطوف عليه مباشرة لكن هنا يحسن أن ننبه إلى أمر يشير إليه كثير من النحويين وهو عبارتهم المشهورة: إن تعقيب كل شيء بحسبه، يرد كثيرا في كتب النحو أن يقولوا تعقيب كل شيء بحسبه معنى ذلك أن التعقيب نسبي يعني أحياناً نحن الآن نقول: جاء زيد فعمرو يعني جاء زيد وبعده بدقائق أو أحياناً بثوانٍ جاء عمرو فلو تأخير عنه بساعة ما يصح أن نقول جاء زيد فعمرو وإنما نقول جاء زيد ثم عمرو تأخر عنه هذا تراخٍ والفاء لا تفيد التراخي والتأخر، تفيد التعقيب يعني هذا جاء عقب هذا لكن ما معنى قولهم: تعقيب كل شيء بحسبه؟

الأصل أن ينظر إلى الفعل فإن كان يتحقق التعقيب مباشرة فينبغي أن يحصل الفعل مباشرة وإن كان لا يتحقق التعقيب إلا بوقت فهذا التعقيب معتبر. كيف ذلك؟

يمثلون بقولهم: تزوج فلان فولد له، تعرفون أن بين الزواج والولادة مدة لا تعقل عقلاً إلا بمدة طويلة معروفة، فإذا قيل كيف تستعمل الفاء والمدة طويلة؟ فالجواب: لأن هذه هي أقصر ما يمكن أن يكون التعقيب فيه،وهذا هو معنى قولهم: تعقيب كل شيء بحسبه، عندما يقول الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[الحج: ٦٣]، نحن نعرف أن بين إنزال المطر وبين اخضرار الأرض مدة، لا يصح أن نقول: إنها دقائق ولا ساعات ومع ذلك نقول هذا تعقيب لأنه عقلاً لا يتم اخضرار الأرض إلا بهذه المدة فهذا معنى تعقيب كل شيء بحسبه وكأن التعقيب هو أن يحصل الثاني في أقصر مدة يمكن أن يحصل فيها الفعل بعد الأول.

مرة ثانية: معنى تعقيب كل شيء بحسبه أن الثاني يحصل في أقصر مدة معقولة يمكن أن يحصل فيها الفعل بعد حصول الأول، هذا هو معنى قولهم أحياناً بإجمال: تعقيب كل شيء بحسبه لأن كل فعل له وقته الذي قد يؤدي في وقت سريع أو في وقت طويل فمتى ما أدي الشيء في أقصر مدة ممكنة فهو تقعيب وإن طالت هذه المدة.

الحرف الثالث: من حروف العطف التي أشار إليها المصنف «ثم» وهذا مثل الفاء يفيد الترتيب أيضاً ومعنى إفادتها للترتيب أن ما قبل «ثم» جاء أولاً المعطوف عليه ثم جاء المعطوف ولكنه يختلف عن العطف بالفاء أن فيه تراخياً يعني مهلة، التراخي معناه الوقف الطويل، ففيه إذن مهلة بين حصول الفعل بعد ثم وحصوله بعد الفاء، الفاء تفيد الترتيب مع التعقيب وثم تفيد الترتيب لكن مع التراخي يعني مع طول المدة تقول: جاء زيد ثم عمرو، معناه: لم يأتِ بعده بدقيقة ولا دقيقتين فهناك وقت فاصل قد يصل إلى إلى الساعة وقد يكون اليوم أو غير ذلك لكنه وقت طويل لا يحتمل فيه التعقيب لا يصح فيه أن يقال: إنه عقبه مباشرة وإلا استعملنا الفاء.

إذن الشيء حسب التقدير يعني الماضي يرجع إلى تقدير المتكلم أو تقدير العرف لاستعمال الفاء وثم فإن كان العرف يرى أن الشيء حصل بعد سابقه مباشرة بما يحتمله المقام فهو تعقيب وإن كان المقام يمكن أن يحصل به الفعل ولكنه تأخر عن إبان حصوله فهذا يسمى تراخياً وحينئذ هذا مقام ثم وليس مقام الفاء.

الحرف الرابع: من حروف العطف هو «أو» و«أو» هذه تقع في موقعين أحياناً تقع بعد الخبر وأحياناً تقع بعد الإنشاء.

معنى الخبر: يعني ما يحتمل الصدق والكذب.

ومعنى الإنشاء: ما لا دخل للصدق والكذب فيه، والمقصود به ما كان أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو تحضيضاً أو رجاءً أو تمنياً أو عرضاً أو أسلوب دعاء أو نحو ذلك من أساليب الطلب هذه تسمى إنشاء، وإما الخبر فهو الذي يساق ليس لإنشاء شيء وإحداثه ولكنه للإخبار عن شيء حصل ولذلك يصح أن يصدق أو يكذب ومن ثم قالوا: إن الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب يعني ما يصح أن يقول القائل هذا الكلام صحيح أو هذا الكلام غير صحيح أما الإنشاء أمر ونهي أنت عندما تأمر وتنهى ما يصح أن يقول إنسان أنت كاذب وأنت صاقد أنت تأمر بإحداث شيء الأمر لا يقبل عقلاً وصفه بصدق أو كذب إذن فرق بين الخبر والإنشاء، الخبر هو ما يساق سياق الخبر محتمل للصدق والكذب والإنشاء هو ما يساق سياق الطلب بأنواعه المختلفة، أو يختلف معناها في المقامين فإن وقعت في مقام الخبر يعني أنت تخبر بخبر من الأخبار واستعملت «أو» للعطف بين شيئين فالأمر حينئذ يحتمل معاني منها الشك عندما يقول أصحاب الكهف: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[الكهف: ١٩]، هم الآن يشكون هم يخبرون الخبر لا يطلبون ولكن يخبرون خبراً واستعملوا «أو» العاطفة وعطفوا بعض اليوم على اليوم فهم الآن جاءوا بهذه الصيغة للشك، يعني «أو»أفادت عندهم الشك هل لبثوا يوماً أو جزءاً من يوم هم شكون في ذلك هذا شيء مما أفاده حرف العطف «أو».

أحياناً لا يكون المتحدث شاكاً لكنه يريد أن يشكك أو يدهن أو يخفي عن المخاطب عندما يقول المؤمنون للمشركين للمكذبيين للمعاندين: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[سبأ: ٢٥]، هم يعرفون من الذي على هدى ومن الذي على ضلال ولكنهم يقولون: ما دمتم على هذا ولا تريدون الاستجابة للحق فاصبروا والأمر بينا وبينكم وسيتبين لكم لاحقاً من الذي على الحق ومن الذي على الباطل فالمقام مقام إبهام وليس مقام أيضاح أنت عندما تريد أن تشكك إنساناً في أمر من الأمور أنت تعرف ولكنك لا تريد أن تخبره تقول: جاء فلان أو فلان حتى لا تخبره بحقيقة الأمر وفي نفس أنت ما كذبت هو أحدهما هو الذي جاء هذا يسمى إبهاماً أو تشكيكاً.

هذا أحد استعمالات «أو» في سياق الخبر.

أيضاً من سياقات الخبر أن تأتي بأول لمجرد التقسيم عندما تقول: الإعراب رفع أو نصب أو خفض أو جزم، أنت الآن لا تشك في أنواع الإعراب، ليس هذا مقام شك وليس مقام تشكيك ولكنه مقام تقسيم وهو خبر من الأخبار تخبر عن أنواع الإعراب أو تقول: الكلمة اسم أو فعل أو حرف هذا أيضاً ليس مقام شك ولا تشكيك ولكنه مقام تقسيم.

إذن هناك فوائد تفيدها «أو» متى كان السياق سياق الخبر.

أما إن كان السياق سياق الطلب بمعنى أنك تأمر أو تنهى أو تدعو أو تستفهم فهذا يحتمل أحد أمرين: يسميهما النحويين التخيير والإباحة يقولون: إذا جاء العطف بأو بعد طلب يعني بعد أحد أنواع الطلب التي ذكرتها الآن فإنه إما أن يكون تخييراً وإما أن يكون إباحةً ما الفرق في اللغة بين التخيير والإباحة؟ هل أحد منكم يفهم المفهوم اللغوي عندما أقول: تخيير وإباحة أو خيرت فلاناً وأبحت لفلان هل هناك فارق يتضح من الصيغة اللغوية لهذه ؟

خيرت فلان أي خيرته بين أمرين وأبحته أي سمحت له

لكن ما الفرق بينهما؟ ما الفرق بين أني خيرته وبين أني أبحت له؟ هل هناك فرق في الدلالة بينهما؟ وكيف يأتي الفرق بين الدلالتين ؟

التخيير أني أخير بين أمرين

إذا خيرته فعليه أن يأخذ واحداً من الأمرين وليس عليه أن يجمع بينهما ولكن الإباحة؟

أبيح له في أمر واحد

الإباحة معناها الأمر المطلق، الأمر يباح يعني مفتوح ويمثلون لهما بقولهم: تزوج فاطمة أو أختها وجالس الحسن أو ابن سيرين هذه ترد كثيراً في كتب النحو فعندما يقول: تزوج فاطمة أو أختها فالأمر هنا تخيير لأنه لا يحق له الجمع بين الأختين فليس له إلا أن يختار إحداهما هذا يسمى تخيير.

والإباحة جالس الحسن أو ابن سيرين يعني اختر واحداً منهما أو جالسهما معاً فهذا أمر مباح فـ«أو» في هذا المقامين أفادت معنيين مختلفين: في الأول أفادت التخيير وهو أن للمخاطب اختيار واحد من الأمرين. والثاني: أفاد

الإباحة إن شاء جالس الحسن وإن شاء جالس ابن سيرين وإن شاء جمع فجالس هذا في وقت وهذا في وقت فجمع بينهما فأو تحتمل هذين معاً، وهذا متى؟ هذا في سياق الطلب الذي هو الإنشاء، فعرفنا إذن معاني العطف بأو في سياق الخبر إما شك أو تشكيك أو تقسيم وعرفناها في مقام الطلب أو مقام الإنشاء وهي إما تخيير أو إباحة وتبين الفرق بينهما.

يقول: في قوله تعالى: ﴿ وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴿٤﴾﴾[المسد: ٤]، حيث أن كلمة حمالة عليها حركة الفتح يسأل عن إعرابها؟

وفي قولنا: قرأت اثني عشر كتاباً ما إعراب العدد فيها؟ وهو يسأل كذلك عن الفرق بين إذن بالتنوين وبين إذن بالنون ؟

في اثني عشر ماذا يريد منها؟

إعراب العدد اثني عشر

والفرق بين إذن بالتنوين وإذن بالنون.

أما في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ فحمالة هذا ما يسمونه طبعاً لم نتعرض له الحقيقة في كلامنا عن النعت لأن القطع ما يسمى بالقطع المدح أو الذم أو الترحم هذا أحد وسائل النعت، لكنه لا يذكر إلا في كتب النحو الموسعة وما دام الأخ سأل فلابد من ذكر ما طلب:

النعت أحياناً يقطع عن المنعوت ومعنى أنه يقطع عنه أنه يعرب بإعراب يخالفه، ونحن نعرف أن النعت يتبع منعوته في إعرابه لكن أحياناً ينصب النعت وإن كان المنعوت مرفوعاً أو مجروراً لقطعه عنه إما لغرض من الأغراض البلاغية إما مدح أو ذم أو ترحم فتقول: هذا زيد الكريمَ الأصل أن تقول الكريمُ لكن كأنك تريد أن تمدحه التقدير: أمدح الكريمَ، أو هذه زيدٌ اللئيمَ أي أذم اللئيمَ أو مررت بزيدٍ المسكينَ اي أرحم المسكين فقطعت النعت عن منعوته في إعرابه بإرادة أو لتقدير فعل يدل على مدح أو ذم أو ترحم هنا في هذه الآية قطع النعت حمالة عن المنعوت امرأة وإن كانت امرأته مرفوعة إلا أن النعت قطع عنه لإرادة الذم والتقدير: وامرأته أذم حمالة الحطب فهو نعت مقطوع عن منعوته لإرادة الذم.

في الاثني عشر: الاثني: هنا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بالمثنى.

وعشرة: مبني على الفتح هذا الجزء الثاني في المركب العددي يبنى على الفتح وهذا كل ما كان من عشرة من أحد عشر إلى تسعة عشر، عشر هذه تكون مبنية على الفتح ومن ثلاثة عشر فما فوق وكذلك أحد فقط اثني عشر هي التي تعرب أما أحد وما فوق الاثني عشر هذه يبنى على فتح جزئين يعني يبنى الأول والثاني الصدر والعجز كلاهما يبنيان فيقال خمسة عشرَ سبعة عشر كلاهما مبنيان لكن هنا اثني عشر اثنان واثنتان هذه تعرب بإعراب المثنى وهي ملحقة به وإنما ألحقت بالمثنى ولم تكن مثناة لأنه ليس لها واحدة من لفظها وليس عندنا واحد لاثنين ما نقول: اثن ما عندنا اثن، عندنا واحد فلها مفرد من غير لفظها ولذلك هي ملحقة بالمثنى وليست مثناة فتعرب بإعراب المثنى.

أما إذن بالتنوين وبالنون في نواصب الفعل المضارع وهذه مرت أكثر ما يكتبها النحويون بالنون إذا كانت عاملة وطبعاً الأمر فيها واسع وبعض النحويين يفرق يقول: إذا كانت عاملة تكون بالنون وإذا كانت غير عاملة تكون بتنوين وبعضهم يقول: تعمل سواء كانت بالنون أو بالتنوين والحق أن الأمر في ذلك واسع لكن الأولى إن جعلتها ناصبة أن تجعلها بالنون وإن جعلتها مهملة لم تنصب فعلاً مضارعاً أن تجعلها بالتنوين وليست بالنون.

تقول: فضيلة الشيخ أيهما أصح أن نقول حَلَقَة بفتح اللام أو حَلْقَة بتسكينها؟

خذوا فائدة الحَلَقَة الفَعَلَة جمع وليست مفرداً تقول: كتبة جمع كاتب مثلا تقول طلبة جمع طالب وحَلَقَة جمع حَالق وهو حالق الرأس ولذلك الصحيح أن يقال حَلْقَة وهذا نص عليه أبو عمرو بن العلاء فقال: إنما الحَلَقَة جمع الحالق، وأما الحَلْقة التي يراد بها المعدن والدائرة المعدنية المتصلة أو ما يشبه به الناس إذا اجتمعوا لطلب علم أو قراءة قرآن أو غير ذلك من شئونهم فهذه حلْقة ولذلك بيت طرفة بن العبد

وإن تبغني في حلْقة القوم تلقني وإن تقتنصني في الحوانيت تصطلي.

قال في حلقة القوم ولم يقل في حلَقة القوم ولو قال ذلك انكسر البيت أصلاً.

إذن الصواب فيها والأفصح فيها والذي ينبغي التزامه ما نقول يخطئ من يقول حلقة لكن هو بهذا يذهب الذهن فيها إلى الجمع وهو جمع الحالق أي الحلاق جمع حلاق حلَقة والأصل فيها أن تكون حلْقة بسكون اللام هذا هو الأفضل فيها.

وهذا خطأ شائع

ولذلك ينبغي أن نقول هذه حلْقة درس وحلقة تحفيظ القرآن هذا الأفصح ما نخطئ من قال حلَقة قد يكون له وجه من الوجوه لكننا نقول الأفصح والذي ينبغي التزامه أن نقول حلْقة بتسكين اللام.

تسأل كذلك عن جمعها تقول: هل تجمع بحلقات أم حلق؟

حلق جمع تكسير وحلقات جمع مؤنث سالم بألف وتاء وإن جمعتها بهذا صحيح وإن جمعتها بهذا صحيح لا إشكال فيه.

نقول حَلَقَات يا دكتور أم حَلْقَات ؟

حينئذ لك فيها وجهان يعني لك أن تتبع الثانية بالأولى أي عين الكلمة بفائها فتفتح الاثنين فتقول حَلَقَات ولك أن تسكنها فتقول حَلْقَات كلاهما صحيح.

تسأل عن كلمة اليراع بمعنى قلم هل هي جمع أم مفرد وما هو جمعها أو مفردها؟

اليراع هو القلم بالفعل أو ما يكتب به من قصب ونحوه مما يقطع ويكتب به هذا هو الأصل فيه، وإن أردت جمعه ما دام إسماً لما لا يعقل ونحن نعرف أن القياس في جمع ما لا يعقل أن يجمع على جموع التكسير وهي جموع الأصل فيها أنها سماعية، الجموع القياسية هي جموع التصحيح هي الجموع القياسية وما دام يراع هذا لغير العاقل فلا يصح جمعه جمع مذكر سالم وإنما يجمع بألف وتاء فيقال: يراعات هذا جمع مطرد فيها وهو قياسي مباشرة.

ننتقل بعد ذلك عن الحديث عن «إما».

ذكرتم في «أو» أنها إذا كانت في الجمل الإنشائية فإنها تفيد إما التخيير أو الإباحة السؤال هنا ما هو الضابط في مثل هذا هل إذا استطعنا أن نجمع بينهما قلنا للإباحة وإذا لم نستطع قلنا للتخيير؟

هو الضابط المعنى أنت الآن من معناها اللغوي أنك خيرت الإنسان لو أنه أخذ الاثنين لقلت له لماذا؟ أنا أخيرك وما أعطيك الاثنين معاً اختر واحداً منهما، لكني عندما أبيح فالإباحة معناها الإجازة لقد أجزتك أن تفعل الأمرين معاً فإذا كان السياق يجيز له الجمع بين الأمرين فهذا إباحة وإذا كان السياق أو المعنى يمنعه أن من أخذ الاثنين معاً ويوجب عليه اختيار واحد منهما فهذا تخيير ولذلك تمثيلهم بهذا لأنه من مقتضيات الشرع عدم جواز الجمع بين الأختين في النكاح ولذلك مثلوا بقولهم: تزوج هنداً أو أختها وفاطمة أو أختها لأن من ضوابط الشرع أن هذا الأمر لا يجوز فيه إلا أحد الأمرين لكن عندما تقول جالسهما أو جالس فلاناً أو فلاناً فأنت تبيح له الأمرين لأنه يستطيع أن يجمع بيهما إذا لم تكن دروسهما في وقت واحد.

الحرف التالي من حروف العطف «إما» و«إما» مثل «أو» تماماً في معناها وفي عملها أما في عملها فهي واضحة كل حروف العطف عملها واحد وهو أنها تعطف ما بعدها على ما قبلها وتعطي ما بعدها حكم ما قبلها كل حروف العطف كذلك بل كل التوابع تأخذ حكم متبوعها هذا في العمل.

وأما في المعنى فما سبق أن قلته من أنها في حال الخبر تفيد التقسيم أو الشك أو التشكيك وفي حال الطلب أو الإنشاء تفيد الإباحة أو التخيير كذلك الأمر في «إما» فإنك إذا قلت جالس إما زيداً وإما عمراً فهذا تخيير، تزوج إما فاطمة وإما أختها فهذا إباحة وعندما تقول الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف فهذا تقسيم وعندما تقول: جاء إما زيد وإما عمرو فهذا شك إلى آخره.

فإذن «إما» تماماً مثل الواو في معناها وقطعاً في عملها لأن كل حروف العطف عملها عطف ما بعدها على ما قبلها.

هنا أمر بعض النحويين –ومعهم حق– يقولون: الصواب ألا تذكر إما في حروف العطف قالوا: إما حاصل الأمر فيها أنها تفيد التفصيل ولا تفيد العطف لأن العطف حاصل بالواو التي قبلها لأن العطف حاصل بذلك إذا قلت جاء إما فلان وإما فلان الحق أن العطف بالواو وإما هذه أفادت التفصيل لأنه إن قلنا: إن إما حرف عطف طيب والواو؟ قلت أيضاً هي حرف عطف ما يدخل حرف عطف على حرف العطف أنت لا تعطف حرفاً على حرف، فإذن حرف العطف واحد منهما ولذلك من قال: إن إما ليست حرف عطف وإنما الواو هي العاطفة فله وجه حق.

ودليله في هذا أن إما لا تأتي إلا مع الواو دائماً وما دامت لا تأتي إلا مع الواو فالعطف بالواو وليس بإما ويقولون: إما في هذا السياق هي حرف تفصيل فقط ولا يصح ولا ينبغي أن تذكر في حروف العطف على هذا والأمر داخل في العطف بالواو التي هي أم حروف العطف.

العاطف الآخر هو «أم» و«أم» هذه أيضاً لها صلة في المعنى بأو وإن كانت لا تفيد تماماً المعاني التي سبق أن ذكرت في أو ويقسمون العطف بأم أو يقسمون أم هذه نوعين إلى متصلة ومنقطعة، متصلة يعني ما بعدها متصل في المعنى بما قبلها ومنقطعة يعني ما بعدها مقطوع عما قبلها في المعنى سيتضح هذا.

أما المتصلة يعني التي تجمع في الحكم بين ما قبلها وما بعدها قالوا: هي المسبوقة بهمزة يقولون: الهمزة السابقة لأم على أحد نوعين: إما أن تسمى همزة التسوية والمقصود بهمزة التسوية التي تأتي بعد كلمة سواء أو يستوي وهذه يقع بعدها دائماً مصدر مؤول يعني عندما يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[البقرة: ٦]، يعني تستطيع أن تسوغ أنت في غير القرآن مما عطف بعد أم يعني: سواء عليهم إنذارك وعدم إنذارك فصغت مصدر فهناك مصدر مؤول هذا دائماً يكون بعد أم التي بعد همزة التسوية ولاحظوا أنها سبقت بكلمة سواء لتدل على التسوية بين الأمرين، التسوية بين ما بعد أم وبين ما قبلها مستويان يعني ما قبل أم وما بعدها مستويان في المعنى يشتركان في المعنى فالأمر سواء عندهم، الكافرون يستوي عندهم أن ينذرهم المنذر وألا ينذرهم لأنهم صُرفوا عن الهداية –والعياذ بالله– ولذلك المقصود أن ما بعد أم المسبوقة بهمزة التسوية يستوي في المعنى ما قبلها وما بعدها ومعنى همزة التسوية كما قلت أنها مسبوقة بكلمة سواء أو ما اشتق منها وأنها يقدر ما بعدها بمصدر كما أول الآن: ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ يعني إنذارك وعدم إنذارك.

وتبين أن أم العاطفة تنقسم إلى قسمين: متصلة وهي التي يشترك ما قبلها وما بعدها في المعنى ومنقطعة وهذه سيتبين بعد قليل أنه يتفترق ما بعدها عما قبلها في المعنى.

المتصلة هي التي تسبقها همزة هذه الهمزة على أحد نوعين: إما أن تكون همزة التسوية المسبوقة بسواء أو نحوها وبينت منذ قليل أنه لابد أن يقدر مع ما بعدها بمصدر يكون مصدراً مؤولاً ومثاله ما مثلت به منذ قليل من قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ وكان تقدير المصدر: إنذارك وعدم إنذارك، المصدر هنا قدر بعد همزة أفادت التسوية مسبوقة بسواء ومثلها يستوي او استوى أو نحو ذلك أو تساوى وما يدل على التسوية.

الثانية: تسبق بهمزة ولكنها ليست همزة تسوية ولكن همزة بمعنى «أي» يعني أحد الأمرين عندما يقول الله تعالى: ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ﴾[النازعات: ٢٧]، هذه أم قد سبقت بهمزة همزة استفهام لكنها ليست همزة التسوية وإنما هي همزة تدل على السؤال عن أحد الأمرين: أيهما؟ طبعاً هو استفهام إنكاري ليس معنى ذلك أن السؤال ليس لطلب الجواب ولكنه إنكار يعني السماء أشد خلقاً قطعاً ولكن من باب التنزل مع المخاطب والإنكار عليه يكون هذا الاستفهام، أي منكما، إنكاراً على المخاطبين أي أيكم أشد خلقاً؟ أجيبوا، هذا معناها.

فهذه تسمى الهمزة التي بمعنى «أي» ولذلك ابن مالك في الألفية قال:

وأم بها اعطف إثر همز التسوية ** أو همزة عن لفظ أي مغنية

يعني إما بعد همزة التسوية التي سبق أن ذكرتها التي يقدر ما بعدها بمصدر أو الهمزة المغنية عن لفظ أي التي تدل على اختيار أحد الأمرين هذا بالنسبة للهمزة المتصلة.

يقول الله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ ﴾[المائدة: ٣٢] فسادٍ هنا بعد حرف العطف أو جاءت مجرورة فإذا كانت أو عاطفة فمعطوف على ماذا؟

السؤال الثاني: يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[البقرة: ٥١]، أربعين هنا هل هي مفعول مطلق مبين للعدد أم مفعول به ثانٍ أم مفعول نائب الظرفية؟ تقريباً نفس أربعين بيت الشعر لزهير يقول:

سئمتُ تصاريفَ الحياةِ ومن يعش *** ثمانين حولاً – لا أبا لك – يسألم

نفس الشيء هنا ثمانين ما إعرابها؟

آخر سؤال في سورة تبارك: ﴿ ثُمَّ ارجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[الملك: ٤]، كرتين هنا مفعول به ثانٍ أم مفعول مطلق مبين للعدد؟

في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ثمانين حولاً هذه ظرف زمان لأنك لو قلت: واعدته ليلة وعشت حولاً فإن حولاً حينئذ تكون ظرف زمان فهنا أربعين تعرب بإعرابه وتكون منصوبة على الظرفية الزمانية وعلامة نصبها الياء لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم لأن ألفاظ العقود مثل أربعون وخمسون وستون إلى آخره هذه ملحقة بجمع المذكر السالم وسبب إلحاقها وعدم جعلها من جمع المذكر السالم لأنه ليس لها مفرد من لفظها لأن الأربعين ليس مفردها أربع ولذلك هي ليست جمع مذكر سالم ولكنها ملحقة بجمع المذكر السالم فتعرب بإعرابه فهي منصوبة على الظرفية الزمانية وعلامة نصبها الياء لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم.

في قوله –سبحانه وتعالى–: ﴿ ثُمَّ ارجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ ﴾ هذه مفعول مطلق مبين للعدد لأننا نعرف أن المفعول المطلق ثلاثة أنواع: إما أن يكون مفعولاً مطلقاً مؤكداً لعامله أو مبيناً لنوعه أو مبيناً لعدده، مؤكد له مثل قولك: ضربت ضرباً أو مبين لنوعه كضربت ضرب المؤدب أو مبين لعدده كضربت ضربتين كذلك الأمر ﴿ ارجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ كرتين مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.

يسأل عن كلمة أو فسادٍ لم جرت.

﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ ﴾ يظهر لي أنها معطوف على بغير، بغير أو بفساد بكذا أو بفساد يعني الآن الحقيقة يظهر لي أنها معطوفة على غير ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ ﴾ يعني قتلها إما بكذا وإما بكذا هذا الذي يظهر لي الآن وقد يكون عند التأمل الأمر غير ذلك لكن هذا الذي يظهر لي الآن أنها معطوفة على غير المجرورة بالباء.

نأتي لأم المنقطعة

بقي حتى نتم الحديث عن أم، أن أم هذه يجعلون لها نوعاً آخر وهي أم المنقطعة وهي التي تدل على الإضراب ومعنى الإضرب يعني أن ما بعدها يأخذ حكماً مغايراً لما قبلها هذا معنى كونها منقطعة تقطع ما بعدها عما قبلها وهي غير مسبوقة بهمزة لأن المتصلة لابد أن تسبق بهمزة همزة تسوية أو الهمزة التي تغني عن أي. هذه التي لا تسبق بهمزة تسمى أم المنقطعة وتكون حينئذ بمعنى «بل» وذلك في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾[الرعد: ١٦]، يعني بل هل تستوي؟ لأنها ما سبقت بهمزة فليست إذن عاطفة لم تعطف ولذلك المنقطعة لا تعد من العواطف فأم العاطفة هي التي تكون حينئذ متصلة لأنها تصل ما بعدها في المعنى بما قبلها، أما المنقطعة فهي بمعنى بل وهي تدل على الإضراب وتدل على أن ما بعدها مقطوع عما قبلها ودائماً تقدر بمعنى بل وضابطها أنها ليس قبلها همزة وأما تلك المتصلة فإن قبلها همزة تسمى همزة التسوية أو همزة أي التي أشار إليه ابن مالك في البيت السابق.

الحرف الآخر هو «بل»، «بل» هذه تفيد معنى الإضراب التي ذكرناه منذ قليل الذي يفيده معنى أم المنقطعة وهي تماماً هي بل في المعنى والإضراب كما قلت هو الإضراب عما سبق وإلغاء الحكم ما قبله وإثبات غيره لما بعده.

لا تكون بل عاطفة إلا بشرطين: يفترض أن تسبق إما بكلام موجب مثبت أو بأمر أو بنهي أو بنفي، واحد من هذه الأربعة مرة ثانية قولك مثلاً: جاء زيد ثم تقول بل عمروٌ أو بأمر كقولك: أكرم زيداً بل عمراً أو بنهي كقولك: لا تضرب زيداً بل عمراً أو بنفي كقولك: ما قام زيد بل عمروٌ هذا أمر، يعني لابد أن تسبق بواحد من هذه الأربعة.

الأمر الثاني: المعطوف بها ينبغي أن يكون مفرداً إذا تحقق هذا صح العطف بها وصح إلحاق ما بعدها في الإعراب بما قبلها أن يعرب ما بعده في الإعراب بحكم ما قبلها في حال الإثبات عندما نقول قام زيد بل عمرو أو أكرم زيداً بل عمراً أنت تسلب الحكم عن السابق وتثبته للاحق مرة ثانية قولك قام زيد بل عمر سلبت الحكم عن زيد لم يقم ولكن الذي قام عمرو أثبته لما بعده وكذلك قولك: أكرم زيداً بل عمراً الآن منعت إكرام زيد لأنك أضربت وطلبت إثبات الإكرام لعمرو أما في حال النفي والنهي فإنك تثبت الحكم السابق وتثبت ضده لما بعد بل، كيف ذلك؟ عندما تقول لا تكرم زيداً بل عمراً، أنت أبقيت حكم النهي باقياً أنت تريد أن يستمر بعدم إكرام زيد لا تكرم زيداً ثم تريد أن تثبت ضده بل أكرم عمراً وأثبت ضده لما بعده وكذلك في النهي ما قام زيد بل عمرو فأنت الآن تريد أن تثبت أن ما قبل بل باقٍ على نفيه لم يقم وتثبت ضده وهو القيام لما بعدها وهو عمرو فقد قام إذن تحقق الشرطان وهما إفراد معطوفها وسبقها بواحد من هذه الأربعة فصح حينئذ العطف بها ولو اختل واحد من هذه الشرطين لم يصح العطف بها.

العاطف الآخر هو «لا» و«لا» هذه هي مثل «بل» طبعاً هي نافية هي مثل «بل» في اشتراط شرطين للعطف بها الأول أن تكون مسبوقة بخبر مثبت أو بأمر والثاني أن يكون المعطوف بها مفرداً كيف ذلك؟ عندما تقول: هذا زيد لا عمرو المعطوف بها مفرد أكرمت زيداً لا عمراً وسبقت بإثبات، بخبر مثبت، كذلك لو سبقتها بأمر: أكرم زيداً لا عمراً، فعمراً معطوفة على زيد بلا ومنصوبة مثلها وعلامة نصبها الفتحة.

إذن إما أن تسبق بكلام مثبت أو تسبق بأمر أكرم زيداً، أما النفي والنهي فلا يصح في هذا المقام لأنها هي أصل للنفي فلو قدمت عليها نفي لانقلب نفيها إثباتاً وهذا يخالف الغرض من العطف بها ولذلك لا يسوغ العطف بها في سياق النفي أعني لا فلا يصح أن تقول: لا تكرم زيداً لا عمراً، بل يجب أن يكون ما قبلها مثبتاً سواء كان خبراً أو كان أمراً أيضاً مثبتاً.

الحرف الآخر «لكن»، «لكن» هذه تعطف أيضاً بشروط يشترط أن يكون ما قبلها بعكس لا إما نفي أو نهي: ما قام زيد لكن عمرو أو نهي لا تكرم زيداً لكن عمراً هذا شيء.

الأمر الثاني: المعطوف بها ينبغي أن يكون مفرداً أيضاً.

الأمر الثالث ينبغي ألا تُصحب بالواو لأنها إن صحبت بالواو إذا قلت: ما قام زيد ولكن عمرو فإنها حينئذ تنقلب إلى معنى آخر فتصبح ابتدائية ويصح ما بعدها جملة مستقلة لا علاقة لها بالجملة السابقة مثالها بعد النفي تقول

مثلاً: ما جاء زيد لكن عمرو ومثالها بعد النهي لا تكرم زيداً لكن عمراً أما لو أنك أخللت بالشرط في هذا إذا قلت مثلاً: قام زيد لكن عمرو لم يقم، الآن المعطوف بها ليس مفرداً وإنما جملة فعطفت بها جملة اسمية ثم أيضاً هي الآن في مقام الإثبات لأن الذي سبقها خبر مثبت قام زيد وشرطها أن تسبق بنفي أو نهي فإذن اختل فيها شرطان إذن هي ليست عاطفة ولكنها ابتدائية ومعنى ابتدائية أن ما بعدها يعرب جملة اسمية متكونة من اسم وخبر لا علاقة له بما قبله.

يبقى من أنواع حروف العطف آخر حرف ذكره المصنف بقوله: (؛وحتى في بعض المواضع؛ هنا المصنف يستدرك واستدراكه في محله لأن العطف بحتى –الحقيقة– قليل ولعلكم تذكرون أو يذكر بعضكم عبارة يقولها بعض العلماء تروى عن الأخفش قال: «أموت وفي نفسي شيء من حتى» «حتى» هذه مشكلة لأن سبب موته وفي نفسه شيء منها، تعرفون أن القاعدة تقول: إن الحرف العامل ينبغي أن يكون مختصاً فحروف الجر تعمل الجر في الأسماء فيجب أن تكون مختصة وهي مختصة بالأسماء وحروف الجزم تعمل الجزم في الأفعال فهي مختصة بالأفعال ولا تدخل على الأسماء.

المشكلة في «حتى» أنها تدخل على الأسماء فتجر وتدخل على الأفعال كما تعلمون فتنصب فهي من نواصب الأفعال على رأي الكوفيين وبعض البصريين أنها تنصب بنفسها وليس بتقدير شيء بعدها وأيضاً هي تجر لأنها من حروف الجر إذا كانت غاية، وهي هنا حرف عطف أيضاً ولكن العطف بها كما قلت لكم قليل وقد أنكره جمع من الكوفيين أنكروا العطف بها وقالوا: إنها لا تكون حرف عطف من يجيز العطف بها يشترط شروطاً:

– أول شيء: أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً فلا تأتي بعدها بضمير تعطف به.

– ثم ينبغي أن يكون هذا الاسم المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه فلا يصح أن يكون شيئاً آخر غير المعطوف عليه وإنما ينبغي أن يكون شيئاً من المعطوف عليه.

– الأمر الثالث: ينبغي أن يكون غاية للمعطوف عليه إما في رفعة وإما في ضعة، إما في زيادة أو في نقصان يمثل له النحويون بقولهم مثلاً: مات الناس حتى الأنبياء الآن المعطوف اسماً ظاهراً الأنبياء وليس ضميراً وهو جزء من المعطوف عليه لأن الأنبياء جزء من الناس من بعض الناس وهم غاية في الرفعة بالنسبة للناس يعني هم جزء من الناس ولكنهم الجزء المصطفى منهم غاية في الارتفاع منهم، وتستطيع أن تمثل بمثال آخر يدل على الغاية في الضعة أو الغاية في النقصان كأن تقول: نجح الطلاب حتى المهملون فالمهملون الآن اسم ظاهر وهم جزء من الطلاب وهم أيضاً غاية لهؤلاء الطلاب في النقصان لأنهم أقلهم استحقاقاً للنجاح، هذه هي شروط العطف بحتى عند من أجازها وأما الذين منعوا العطف بها فإنهم يرون أنه لا يصح أن تأتي في هذا المقام وأنها لا تكون عاطفة ولا يصح العطف بها ولذلك لا يشترط لها هذه الشروط.

قد يقول بعض الإخوة مثلاً إذن ماذا نقول إذا قلنا مات الناس حتى الأنبياء الذي يقول إنها لا تكون عاطفة إذن ماذا يعرب الأنبياء؟ يعربونها مبتدأ ويقدرون لها خبراً ويقولون: حتى الأنبياء ماتوا فيقدرون لها خبراً بهذا التقدير ويمنعون العطف بها على حينئذ.

يسأل عن توجيهكم في اختلاف التوابع في الآيات التالية: ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، وكذلك ﴿ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا ﴾[الأنعام: ٣٥]، .

اختلاف التابع مثلاً ﴿ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا ﴾

معطوفة على نفقاً لا إشكال فيها منصوبة مثلها.

﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ ﴾

﴿ بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ ﴾ هذه معطوفة على ما قبلها وليس على هدياً فليست معطوفة على هدياً حتى نقول: إنها اختلفت عن متبوعها.

السؤال الأول: ما معاني «أو» بعد الخبر والإنشاء؟

السؤال الثاني: ما معنى «أم» المنقطعة؟

الدرس الثاني والعشرون

بسم الله الرحمن الرحيم، الله الحمد لله رب العالمين، أشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم وأرحب بكم، تحية طيبة، وأسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يكون مباركاً فيها، وأسأله أن يجعل هذا اللقاء لقاء خير وبركة على من تحدث فيه واستمع إليه وانتفع به وأصغى وحديثنا اليوم –إن شاء الله تعالى– سيكون تتمة لأبواب التوابع بعد أن نستمع لإجابات سؤالي الحلقة السابقة لنشرع بإذن الله تعالى فيما نحن معنيون به.

تقول: إجابة السؤال الأول

معاني «أو» بعد الخبر:

أولاً: الشك قال الله تعالى: ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[الكهف: ١٣]

ثانياً: تشكيك المخاطب قال تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[سبأ: ٢٤]

ثالثاً: التقسيم مثال: الإعراب رفع أو نصب أو خفض.

معاني «أو» بعد الطلب:

أولاً: التخيير مثال تزوج فاطمة أو أختها.

ثانياً: الإباحة مثل جالس الحسن أو ابن سيرين.

كذلك الأخت تقول في إجابة السؤال الثاني: معنى «أم» المنقطعة وهي التي تدل على الإضراب أي الذي قبلها يأخذ حكماً غير ما بعدها قال تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ ﴾[الطور: ٣٠]

ضابط أم المنقطعة تكون غير مسبوقة بهمزة وتكون بمعنى بل.

تقول: إجابة السؤال الأول: معاني أو بعد الخبر والإنشاء بعد الخبر تحمل معاني منها الشك والإبهام والتقسيم تضرب لذلك أمثلة كذلك تقول في إجابة السؤال الثاني: أم المنقطعة ما بعدها مقطوع عن حكم ما قبلها، غير عاطفة تدل على الإضراب وتكون بمعنى بل أي ما قبلها يختلف عن حكم ما بعدها وتكون غير مسبوقة بالهمزة

الإجابة نموذجية ولا تحتاج إلى أن يعقب عليها بشيء.

نبدأ فيما نريد أن نشرع فيه وأؤكد على إن كان هناك من استفسار سواء من الإخوة الحاضرين أو الإخوة المشاهدين في المتن بالدرجة الأولى والشرح أو فيما يعن بعد ذلك مما لا يطغى على ما نحن فيه فعلى الرحب والسعة.

باب العطف

كانت بقية في باب العطف من كلام المصنف لو استعرضناها حتى نختم بها باب العطف.

قال المؤلف –رحمه الله تعالى– بعد أن ذكر حروف العطف: (فإن عطفت على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت، تقول: قام زيد وعمرو ورأيت زيداً وعمراً ومررت بزيد وعمرو وزيد لم يقم ولم يقعد)

بسم الله الرحمن الرحيم، أما التمثيل بزيد وعمرو، فسبق أن بينت لماذا يكثر النحويون من التمثيل بزيد وعمرو فإن كان هذا سبق أن قلته فلعلي أكتفي بهذا.

بعض الناس يسألون، يقولون: لماذا يلحُّ النحويون على التمثيل بزيد وعمرو والجواب أن علم النحو أو كتب النحو هي علم تطبيق وتمثيل ولا تكاد يخلو موضوع أو مسألة بل لا تكاد تخلو صفحة من كتب النحو من أمثلة قد تصل إلى عشرة أو أكثر أحياناً ولذلك هم محتاجون إلى الاختصار ومحتاجون إلى الأسماء المختصرة وأكثر الأسماء اختصاراً ما تكون من ثلاثة أحرف وأفضل أو أسهل الكلمات ما كان السكون فيها. هذه الثلاثة الأحرف لا يمكن تسكين الحرف الأول لأن العربي لا يبدأ بساكن ولا يبدأ بالحرف الأخير لأنها محل الإعراب فلم يبق إلا تسكين الأوسط ولذلك الاسم الثلاثي المكون من ثلاثة أحرف ساكن الوسط هو أخف الأسماء ولذلك صار النحويون يكثرون التمثيل بزيد وبعمرو وببكر للرجال وبهند وبدعد وبجمل للنساء. المصنف هنا بعد أن انتهى من الحديث عن حروف النسق أو حروف عطف النسق بدأ ببيان حكمهما وحكمها معروف من كونها توابع لأن التوابع حكمها أن تتبع ما قبلها في إعرابها ولذلك فكلامه هذا من تحصيل الحاصل (فإن عطفت على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم) جزمت ثم مثل قال: (تقول قام زيد وعمرو) هذا مثال للمرفوع (ورأيت زيداً وعمراً) هذا مثال للعطف على المنصوب (ومررت بزيد وعمرو) هذا مثال للعطف على المجرور ثم قال: (وزيد لم يقم ولم يقعد) هو يعني بهذا التمثيل للمجزوم ولكن في هذا كلام.

فإن حقيقة الأمر أن الجزم هنا ليس بالعطف تأملوا المثال والمتن بين أيديكم تأملوا مثال المصنف في قوله: (وزيد لم يقم ولم يقعد) الحق أن الجزم هنا ليس بالعطف وإنما هو «لم» وليس العطف، ولذلك لا أدري هل هذا سهو من المصنف أو أنه تجوز في عبارته ولو قال: لم يقم ويقعد لاستقام العطف بالجزم حينذاك ولم يكن فيه إشكال فواضح أن الذي جزم الثاني هو لم وليس العطف وعلى كل حال الأمر في ذلك يسير.

بهذا نكون قد ختمنا الحديث في عطف النسق ويبدأ الحديث بعد ذلك في التوكيد أو التأكيد.

التوكيد

التوكيد والتأكيد لفظان لشيء واحد بعض الناس يسميه التوكيد بالتخفيف وبعضهم يسميه التأكيد بالهمز ولا إشكال، كلاهما صحيح فإن همزتها فأنت مصيب وإن أتيت بها مخففة بالواو فأنت مصيب أيضاً والمصطلحان واردان في كتب النحو.

تسأل وتقول: في الحديث: ( يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار) الفعل يتعاقبون بالجمع مع أن الفعل لا يجمع ولا يثنى وفي الحديث فاعِلين هل هذا من لغة أكلوني البراغيث أرجو تحرير هذه المسألة؟

مادامت سألت عن لغة أكلوني البراغيث فلابد من بيانها هذه اللغة هي لغة بني الحارث بن كعب أو أزد شنوءة وهي قبيلة من قبائل العرب إلا أن هذه اللغة هي لغة قليلة الاستعمال تخالف جمهور كلام العرب، وجمهور كلام العرب أو الحكم العام أنه لا يكون في الجملة الفعلية الواحدة إلا فاعلٌ واحد ولذلك إذا جاء الفعل وبعده فاعل فالأصل أن يفرد ذلك الفعل لفاعله فتقول: قام الرجال ولا تأتي بضمير جمع يدل على الرجال لأنك إن أتيت بضمير جمع صار الضمير هو الفاعل وحينئذ ماذا تعرب الرجال؟ إذا قلت قاموا الرجال فكأنك جمعت فاعلين ولذلك إذا كان الفاعل مثنًى أو مجموعاً فالذي ينبغي في الفعل أو ما قام مقام الفعل من المشتقات أن يفرد حتى لا يكون له إلا فاعل واحد فإن أتيت معها بضمير لمثنى أو جمع فلا نقول: إنه قد اجتمع فاعلان ولكن يقولون: إن هذه العلامات هي علامات تثنية وعلامات جمع والفاعل هو الظاهر هو الاسم الظاهر وهذه التي تسمى لغة أكلوني البراغيث وهي لغة تخالف المشهور من كلام العرب على أنه قد ورد فيها بعض شواهد يؤولها بعض النحويين لكن لا مانع من قبولها بقلة، تبقى فصيحة ولكنها قليلة الاستعمال ومنها هذا الحديث الذي ذكرته السائلة التي وردت هذه الرواية في صحيح البخاري: ( يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فإن الملائكة فاعل والفعل يتعاقب قد لحقته علامة الجمع الواو فجاءت على هذه اللغة ويؤولها بعض النحويين الذين يمنعون هذه اللغة بأن يقولوا: إن الحديث قد بتر عن أصله وإن روايته الصحيحة أو روايته الأصلية هذه رواية صحيحة ولكن يقولون: إن روايته الأصلية بتمامه ( إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ) ثم استأنف ( ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فهي بدل من ( ملائكة) المذكورة. و( يتعاقبون) الواو هي الفاعل ولم تأتِ على هذه اللغة، هذا تخريجها ويحمل بعضهم على ذلك أيضاً قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[الأنبياء: ٣] فجاءت ﴿ أسروا ﴾ بضمير جمع والذين بعده أيضاً هي الفاعل، وأيضاً هذه يؤوله المؤولون أو الذين يريدون أن يطردوا الباب على نسق واحد فيقولون: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى ﴾ هنا تقف الآية ويستأنف بعد ذلك ﴿ الَّذِينَ ﴾ الاستئناف لجملة تالية يقدرون لها معنى يتمها، إذن هذا هو المقصود بهذه اللغة وهذا هو توجيهها وهذا هو الأفصح في أمرها أن تجرد الأفعال إذا أسندت إلى الفاعلين المثنى منها والجمع أن تجرد من علامة التثنية وعلامة الجمع هذا هو الأفصح فيها وهذا لا يعني أن هذه اللغة فهي فصحية قد جاء عليها الكلام الفصح ومن أفصح من كلام الله –سبحانه وتعالى– وكلام رسوله –صلى الله عليه وسلم– .

تقول: في قوله تعالى: ﴿ لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً ﴾ [التوبة: ١٠] كلمة يرقبون أثبتت فيها النون وسبقها لا فما توجيهكم؟

هذه ليست جازمة هذه نافية والنافية لا تعمل وبذلك يرقبون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون. ليست كل «لا» تجزم الفعل المضارع، الذي يجزم الفعل المضارع هي «لا» الناهية فقط أما النافية فلا عمل لها ويرفع الفعل بعدها لذلك الفعل هنا مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة.

قال المصنف –رحمه الله تعالى–: (باب التوكيد التوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه)

المصنف طبعاً لا يزال أو لم يزال متابعاً للكوفيين في مصطلحاته ولذلك تلاحظ أنه لا يستعمل مصطلح الجر مطلقاً وهو مصطلح البصريين أو جمهور النحويين وإنما يستعمل الخفض والحق إن كان الأمر يرجع إلى الاستحسان فإن لفظ الخفض أقرب إلى الدلالة على المعنى من لفظ الجر حتى وإن كان جمهور النحويين يستعملون الجر لأن الخفض دليل على النزول وهذه العلامة وهذا النوع من الإعراب وعلامته الكسرة تدل على انخفاض اللسان والشفة عند النطق بهذا الحرف كما أن الرفع بالضمة يدل على ضم الشفتين والفتح يدل على فتح الشفة عند

ذكرها والكسر يدل على خفضها وليس على جرها ولذلك الاستحسان يستحسن ما توجه إليه الكوفيون من اختيار هذا المصطلح ولا إشكال فيمن استعمل هذا أو هذا.
هو الآن قال التوكيد تابع للمؤكد وهذا هو شأن التوابع جميعا فإنها تتبع ما قبلها في إعرابها ذكر ما يتبع التوكيد أو التأكيد مؤكده قال: (في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه) أسأل سؤالين:
السؤال الأول: لماذا لم يقل وجزمه؟ قال: (في رفعه ونصبه وخفضه) وترك الجزم؟
والسؤال الثاني: لماذا لم يقل وتنكيره، قال: (وتعريفه) ولم يقل وتنكيره؟
فإن كانت هناك إجابة سمعتها وإن لم تكن شرحتها؟
بالنسبة للجزم فلم يذكره لأنه خاص بالأفعال والتوكيد إنما هو من الأسماء
إذا أطلق التوكيد فالمراد به التوكيد المعنوي كما سيتبين والتوكيد المعنوي بألفاظ معينة هي أسماء أما التوكيد اللفظي فيقع في الحروف ويقع في الأفعال أيضاً وفي الأسماء لكن إذا أطلق التوكيد ينصرف مباشرة إلى التوكيد المعنوي وهذا خاص بالأسماء.
السؤال الثاني: قال: (وتعريفه) ولم يقل وتنكيره؟
لأنها لا يأتي إلا معرفاً
ماهو الذي لا يأتي إلا معرفاً؟
التوكيد
التوكيد لا يكون إلا معرفة لأن ألفاظ التوكيد سيتبين أن ألفاظ التوكيد التي هي النفس والعين وكل وجميع أنها كلها ألفاظ تأتي مضافة كما سيتبين كل ونفس وجميع وكلا وكلتا وعين تأتي مضافة إلى ضمير يطابق المؤكد وإضافتها إلى الضمير تكسبها التعريف ولذلك هو يطابق ما قبله في تعريفه ثم إنه سيتبين أيضاً أن توكيد النكرة لا يفيد، أنت عندما تؤكد شيئاً مجهولاً لا يفيد ولذلك جمهور النحويين يمنعون توكيد النكرة على الإطلاق وبعضهم يجيزه بشرط أن يكون بهذه النكرة نوع تخصيص أو تحديد وهذا سيتبين -إن شاء الله تعالى-.
التوكيد نوعان ذكرنا ذلك وقد ألمحت له منذ قليل: لفظي ومعنوي واضح من تسميته بهذين الاسمين اللفظي والمعنوي، طبعاً مبدأ التوكيد هو التأكيد وتقوية الكلام وهذا يكون عندما يكون المقام مقام شك أو مقام إنكار أما إذا كان المقام مقام تسليم واستماع وإنصات وتقبل خبر فلا يحتاج الأمر إلى توكيد إنسان يطلب منك أن تخبره بشيء لا يحتاج أن تؤكد له، لكن يأتي التوكيد فيل كلام العرب في سياق أحد أمرين: إما الشك أو الإنكار المطلق حينئذ تؤكد الكلام ليقتنع السامع بما تقول، لذلك التوكيد إما أن يكون بتكرار لفظ المؤكد بأن تعيده تقريراً له وتثبيتاً له في ذهن السامع وهذا إعادة للفظ وهذا هو المقصود بالتوكيد اللفظي.
والنوع الثاني من أنواع التوكيد هو أن تأتي بألفاظ غير لفظ المؤكد لكنها تثبت معناها على ما سيأتي تفصيلها في كلام المصنف -رحمه الله تعالى-.
التوكيد اللفظي ما دام أنه عبارة عن تكرار لفظ فقط فيكون في الأسماء، تقول مثلاً: عبد الله عبد الله كريم فأنت الآن أكدت الاسم وتلحق الثاني بالأول في إعرابه أو تقول: هذا هذا زيد، فأنت أكدت الاسم المبني هنا وهو اسم الإشارة، أو تقول: يقوم يقوم محمد، فأنت الآن أكدت الفعل فأعدته بلفظه توكيداً لفظياً أو تقول: نعم نعم أنت كريم، فحرف الجواب نعم الحرف هنا أكد لفظياً أو كما يقول الشاعر:
لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي مواثقاً وعهود
فأكد حرف النفي مرتين أعاده بلفظه وهذا هو التوكيد اللفظي وهو كما ترون يدخل على كل أنواع الكلمة.
أما التوكيد المعنوي فهو الذي عناه المصنف بقوله: (تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه) والدليل على أنه يقصد التوكيد المعنوي أنه كما قلنا لم يقل: وجزمه ولو أراد التوكيد اللفظي لقال: وجزمه؛ لأن التوكيد اللفظي يكون في الأفعال أيضاً فينبغي أن يذكر الجزم والدليل الآخر أنه قال: وتعريفه ولم يقل: وتنكيره، ونحن نعرف أن مثل الحروف لا توصف بتعريف ولا بتنكير ولذلك نصه على التعريف دليل على أنه يعني التوكيد المعنوي ومن هنا نتوجه مباشرة إلى بقية حديثه عن ألفاظ التوكيد المعنوي ونفهم من هذا أن المصنف لم يذكر التوكيد اللفظي وتجاوزه وعنى مباشرة واتجه مباشرة للتوكيد المعنوي.
يقول المصنف -رحمه الله تعالى-: (ويكون بألفاظ معلومة وهي النفس والعين وكل وأجمع وتوابع أجمع وهي أكتع وأبتع وأبصع تقول: قام زيد نفسه ورأيت القوم كلّهم ومررت بالقوم أجمعين )
هذا هو التوكيد المعنوي قال: (ويكون بألفاظ معلومة) يعني ألفاظ التوكيد محددة ومحصورة ولا يأتي الإنسان بلفظ جديد وإنما العرب إذا أكدت كلامها تأتي بألفاظ معينة تؤكد به كلامها وهي ما ذكره هنا وكل واحدة من هذه الألفاظ تؤدي معنى غير الذي تؤديه الأخرى وتكون في سياق أو مقام غير المقام الذي يكون فيه الآخر.

إذن التوكيد المعنوي يتبع في الرفع والنصب والخفض وهذا مر أنت عندما تمثل بالنفس والعين تقول مثلاً: جاء زيد نفسُه هذا في الرفع أكرمت زيداً نفسَه بالنصب مررت بزيدٍ نفسِه هذا في الجر فتابع متبوعه أو مؤكده في أنواع الإعراب.

وكما قلت الأكثرون يمنعون توكيد النكرة على الإطلاق وبعضهم يجيزها بشرط أن تكون محدودة أو محصورة أو يمكن توكيدها لأنك إذا قلت مثلاً دهر، دهر هذا مطلق غير محدد فلا قيمة لتوكيده فلا تقول مثلاً: جلست دهراً كله لأنه أصلاً هو غير محدد فلا فائدة من توكيده بقيت الدهر كله أنت تحدد شيئاً محدداً لتثبته لكن من أجاز توكيد النكرة خصوا ذلك بما إذا كانت النكرة محدودة فيصح توكيدها ويستشهدون على ذلك بقول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب *** يا ليت عدة حول كله رجب

قال: حول كله، فأكد الحول بكل، وهي من ألفاظ التوكيد المعنوي والحول محدد هو العام فهو محدود بأشهره وأيامه فلما كان محدوداً صح توكيده على رأي بعض النحويين والذين لا يجيزونه يشذذونه أو يحكمون عليه بالضرورة ويخرجونه من باب الجواز أصلاً.

هل يجوز أن يكون لفظ التوكيد للنكرة من ألفاظ العموم مثل كل أم يجوز توكيده بالنفس والعين؟

شواهد توكيد النكرة نادرة لا تكاد تخرج عن أبيات شعرية محدودة كمثل هذا البيت ومثل هذا لا يصح إطلاق الأمر فيها لكن إذا أجيز الأمر وقيل: التوكيد جائز نقول: هو جائز بشرط أن تكون محدودة فإذا حددت لا إشكال حينذاك من استعمال ما شئت بشرط الإفادة لأنك إذا قلت كل فإنها تناسب ما له أجزاء والحول له أجزاء له أشهر فتختار ما له أجزاء وإذا قلت نفس فأنت تختار ما له عين وذات وهكذا فتختار لكل شيء ما يناسبه من ألفاظ التوكيد هذا على رأي من أجاز الأمر فيها.

النفس والعين هما اللفظان الأولان اللذان ذكرهما المصنف من ألفاظ التوكيد المعنوي قال: (وهي النفس والعين) والمقصود بالنفس والعين لفظ النفس والعين بشرط أن يتصل بهما ضمير يطابق المؤكد تقول: جاء الرجل نفسه وجاءت المرأة نفسها، إذا جئت للمثنى: جاء الرجلان، يصح أن تقول: نفسهما ويصح أن تجمع وأن تقول: أنفسهما وبعضهم يجيز التثنية ولكنها قليلة، والأكثرون على أنها إما أن تفرد وإما أن تجمع فيقال نفسهما أو أنفسهما والذي يدل على التثنية هو الضمير فأنت تطابق المؤكد المثنى بضمير مثنى تلحقه بلفظ النفس والعين. في الجمع أنفسهم وأنفسهن أنفسهم للذكور وأنفسهن للإناث جاء الرجال أنفسهم وجاءت النساء أنفسهن، ومثله العين فتقول عينه وعينها وأعينهما وأعينهم وأعينهن ولك أن تجمع بينهما تقول: جاء زيد نفسه عينه، ولك أن تفرد: جاء فلان نفسه وجاء فلان عينه ولك أن تجمع بينهما فإذا جمعت استحسن أن يتقدم النفس على العين، ويجب أن يأتيا بدون عطف فتقول: جاء فلان نفسه عينه ولا تقل: نفسه وعينه لأنك إذا قلت نفسه وعينه انتقل المعنى إلى شيء آخر يعني كأنك تقول جاء فلان نفسه وجاء معه عينه وهذا قد يؤدي إلى معنى آخر ولذلك العطف ممتنع عندما تشترك تأتي بلفظين من ألفاظ التوكيد لا تعطف، فالعطف لا يصح في هذا بل ينبغي أن يأتيا بدون عطف.

اللفظ الثاني كل قال: (وكل) النفس والعين وهما اللفظان الأولان يأتيان لرفع احتمال أن الفعل للغير كيف ذلك؟ إذا قلت: جاء الرجل احتمل الأمر أنه قد جاء خبر الرجل أو قد جاء ولد الرجل. جاء الأمير يحتمل أنه قد جاء حاشية الأمير أو جاءت أخبار عنه أو جاء نائبه أو وكيله فأنت تريد أن تبين أنه هو بالذات جاء تقول: جاء الرجل نفسه.

فإذن التوكيد بالنفس والعين ترفع احتمال إرادة غير المؤكد مما قد يحتمله السياق أما إذا كان السياق لا يحتمل فلا توكيد يعني إذا كان السياق أصلاً لا يزيد أن تقصد شيئاً آخر فلا يصح أن تؤكد لأن الأمر ثابت له لكن إذا كان السياق يحتمل المجاز يحتمل أنك تريده مجازاً تريد خبره وليس هو أو تريد ابنه أو نائبه ووكيله مجازاً حينذاك تأتي بالنفس والعين لبيان أنك تريد الحقيقة، حقيقته هو أو ما ينوب عنه أو ما يقوم مقامه.

أما كل فإن التوكيد بها يأتي لرفع احتمال إرادة بعض الشيء يعني عندما تقول اشتريت البيت قد يحتمل الأمر أنك اشتركت مع شخص في شرائه، هو له نصفه وأنت لك نصفه فتقول: كله، هذا رفع احتمال إرادة بعض الشيء لأنه فيه احتمال أنك تشترك في البيت لكنك قلت علمت هكذا ولكنك لا تريد أنك أخذته كله فلا يتحقق أو لا يثبت أنك أردت نص كلامك إلا بالتوكيد بقولك: كله حتى يرتفع هذا الشك الموجود عند السامع، أو تقول جاء القوم فيفهم الفاهم القوم مثلاً مائة شخص نقول: ربما أن جاء تسعون وأنت قلت جاء القوم لأنه مثلاً جاء أغلبهم لا حاجة أن تقول: إلا عشرة وإنما غلبت وقلت جاء القوم فأنت تريد أنهم جاءوا عن بكرة أبيهم ما بقي منهم أحد تقول جاء القوم كلهم هنا يرتفع الشك أنه يوجد بعض المتخلفين منهم وهذا هو المقصد بالتوكيد بكل رفع احتمال إرادة بعض الشيء ولذلك ما يؤكد بكل لابد أن يكون له أجزاء حتى يصح التوكيد بكل ولذلك لا يصح أن تقول جاء الرجل كله لأن

مجيء الرجل لا يكون بأجزاء نعم الرجل له أجزاء لكن مجيئه المجيء نفسه لا يتجزأ مجيء الرجل لا يتجزأ لكنك تستطيع أن تقول اشتريت العبد كله لأنه قد يتبعض شراؤه.

فإذن إذا كان الحكم يتبعض صح توكيده بكل لرفع احتمال إرادة البعض واما إذا كان الحكم لا يتبعض يعني لا يتجزأ فلا يصح توكيده لأنه لا فائدة حينئذ من التوكيد فإن الإتيان بالحكم ذاته كاف للدلالة عليه دون حاجة للنص على الكلية.

لعل هذا أمر واضح ولابد في «كل» كما سبق في النفس والعين من أن يتصل بضمير يطابق المؤكد في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه.

عند توكيد ضمير الرفع المتصل كقولنا: هند خرجت نفسها هنا يخرج لبس في المثال هل خرجت نفسها أي روحها أم المقصود بها التوكيد هل نقول هند خرجت نفسها أم هند خرجت هي نفسها حتى نخرج من اللبس؟

هو يفترض أن الإنسان إذا شعر أن كلامه يلبس على السامع أن يأتي بما يدفع ذلك اللبس دائماً إذا صار الكلام ملبساً يدفع دائماً لإزالته مجيئك بالضمير المنفصل يزيل هذا اللبس فإذن الأول أو الذي ينبغي فيها أن تقول: هي، حتى يفهم أنك تقصدها بعينها فلا داعي لأن الأمر ملبس ويوقع في الإشكال فتأتي بهذه الصيغة التي ذكرتها: هي نفسها حتى يزول هذا الإشكال.

اللفظ أو اللفظان الآخران هما كلا وكلتا وهما يذكران بعد كل ولم يذكر المصنف كلا وكلتا والحكم فيهما يشابه الحكم في كل من أنه لا يكون إلا لما يكون له أجزاء لكن كلا وكلتا خاصان بالمثنى مذكراً كان أو مؤنثاً لذلك لا يؤكد بهما إلا المثنى.

نحن عرفنا متى نذكر النفس والعين ومتى نذكر كل ولأي غرض بلاغي كذلك كلا وكلتا يذكران في مقام رفع احتمال أن تريد واحداً من الاثنين كما قلنا هناك رفع احتمال بعض الشيء من الكل كذلك الأمر هنا جاء الرجلان قد يفهم أقول: قد وإن كان الأصل أنك إذا قلت جاء الرجلان لا يفهم أنه جاء رجل هنا جاء رجلان لكن إذا تصور مجازا أن المقصود أنه جاء واحد من الرجلين وهو أشهرهما أو أحدهما يقوم عنهما فحتى ترفع هذا الاحتمال إن كان موجودا تقول كلاهما أو المرأتان كلتاهما لرفع هذا الاحتمال وبيان أنهما قد جاءا معا وليس واحد منهما.

اللفظ الآخر قال وأجمع، أجمع هذا غالباً يذكرونه بعد كل غالبا العرب تؤكد أجمع بعد كل فيقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠] ولاحظوا أن أجمعون هنا لما جمعت عوملت معاملة جمع المذكر السالم هي ملحقة به فإذا صارت للمذكر بالجمع المذكر تجمع جمع مذكر سالم فيقال: أجمعون في الرفع وأجمعين في النصب والجر وتعامل معاملته فهي من الملحقات به وتعرب بإعرابه ولذلك العرب لا تذكر أجمع إلا بعد كل غالباً لكنه قد تقول جاء القوم أجمعون بدون كل إلا أن أكثر استعمالها بعد كل. للمفرد تقول جاء الفريق أجمع وجاءت القبيلة جمعاء للمؤنث وتقول أجمعون بجمع المذكر في الرفع وأجمعين في النصب والجر وتقول جمعاوات لجمع المؤنث وجمعاوان للمثنى المؤنث أو أجمعان لا إشكال فيه إلا أن أكثر استعمال أجمع استعمالها للمفرد والمفردة وللجمع المذكر هذا أفضل ما ورد في كلام العرب أجمع وجمعاء وأجمعون في الرفع وأجميع في النصب والجر.

أما استعمالها مثناة أو استعمالها بألف وتاء مزيدتين يعني جمع مؤنث سالم فهذا قليل في الكلام.

بقي ما قال أنه توابع أجمع وهو يقصد ألفاظ وردت بقلة.

هنا في أجمع هل يشترط اتصال ضمير يطابق المؤكد بها؟

هنا لا يتصل به ضمير ملفوظ لكنه ملحوظ لأن أجمع هنا مشتقة كما ترون والمشتق يتحمل الضمير وإن لم يكن ظاهراً لأن هنا أفعل ما دامت مشتقة فإنه تتحمل ضميراً هذا الضمير المقدر يعود على المؤخر فيكون الضمير فيه ملحوظاً وليست ملفوظاً.

بأجمع أو جمعا كل ألفاظ أجمع وكذلك أكتع وأبصع وأبتع التي أتى ذكرها كذلك فإنها تأخذ حكمها لأنها جاءت على وزن أفعل وهو من الأوزان المشتقة والمشتقة تتحمل ضمائر ما تبعته.

هل يجوز توكيد معمول الفعل الدال على التفاعل بكلا نحو اختصم اللصان كلاهما؟

هو يريد أن ينبهنا إلى أمر أو يذكر بقضية يرى من المستحسن أن تطرح ويمثل لذلك بقوله: اختصم اللصان كلاهما، الاختصام في الأصل لا يكون إلا من اثنين صيغة افتعل هذه الافتعال الأصل فيها ألا تكون إلا من اثنين وما دامت لا تكون إلا من اثنين، أنت تأتي بكلا وكلتا لرفع الاحتمال أن الذي فعل واحد فما دام أن الافتعال لا يكون إلا من اثنين فإذن لن يحصل من واحد فلا داعي للتوكيد إذن التوكيد في هذا المقام غير وارد ولذلك دائماً اللغة لغة عقل هي لغة فيها حكمة أنت إذا كان الشيء غير مطلوب فلا تذكره وإنما يذكر الشيء عند الحاجة إليه، ما دام قولك: اختصم اللصان كلاهما أو اشترك زيد وعمرو كلاهما غير صحيح يعني قولك: اشترك زيد وعمرو

ثابت أنه لا يشترك واحد منهما بل الاشتراك لا يكون إلا من اثنين وتسابق محمد وخالد لا يكون إلا من اثنين إذن لا داعي أن أقول كلاهما لأنه ليس هناك توهم أصلاً أن يكون واحد منهما هو الذي فعل والآخر لم يفعل فمتى ما وجد ذلك الفعل الذي لا يحصل إلا من اثنين امتنع التوكيد لعدم الحاجة إليه.

يقول: قال الله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢] يسأل عن توكيد صفاً صفاً مع أنها نكرة؟

هنا والملك يصفون صفاً صفاً هو هنا التوكيد كلمة صفاً توكيد لـ«صفاً» الأولى فهو توكيد لفظي والذي يمتنع توكيده كما ذكرنا الكلام على وجوب التعريف وأن النكرة ينبغي أن تكون محدودة على رأي بعضهم هذا التوكيد المعنوي وأما صفاً صفاً فهذا توكيد لفظي وهذا خارج عن الحكم الذي ذكرناه، التوكيد اللفظي خارج عن الحكم الذي ذكرناه وهو إعادة المؤكد بلفظه فهذا من التوكيد اللفظي وحديثنا منذ قليل عن أنه يتابعه في الرفع والنصب والجر دون الجزم وفي التعريف دون التنكير على رأي الأكثرين إنما هو خاص بالتوكيد المعنوي بألفاظه المذكورة.

يقول: هل يجوز استخدام اسم الإشارة بدون إضافتها للحروف الهاء والكاف واللام ؟

لك أن تقول ذا وأولاء ولك التنبيه فتقول: هذا أو تشير بلام البعد وكاف الخطاب ذلك لكن لا يصح الجمع بين الهاء واللام، تجمع بين الهاء والكاف تقول هذاك لكن لا تقول هذلك لأن اللام لا تكون إلا مع الكاف ولا تجتمع الحروف الثلاثة كلها.

يسأل كذلك يقول: ما الأفصح في جمع مشروع الجمع السالم أم جمع التكسير مشروعات أم مشاريع؟

الجمع المطرد في ما لا يعقل مثل هذه هو الجمع بألف وتاء هو الجمع القياسي هو الجمع المطرد فيها أما جمع التكسير فليس مطرداً دائماً وإنما ينتظر فيه السماع ولذلك إذا التبس عليك الأمر في مثل هذا فاجمع بألف وتاء فإنه جمع مطرد.

يسأل كذلك يقول: هل نقول الأفكار الرئيسة أو الأفكار الرئيسية؟

حتى يكون الأمر واضحاً يعني مثل سؤالهم عن يقال هام أو مهم هي بعض الأشياء تأتي ويسأل عنها ويأخذها بعض الناس دون أن يعرف علتها ولا يصح للإنسان أن يأخذ شيئاً لا يعرف علته لأنه قد يقال له لماذا تخطئ هذا الشيء؟ فيسكت، خذ الحكم مع علته حتى تقنع به. نحن عندما نقول: رئيسة فنحن نحكم عليه بأن نقول هذه أفكار رئيسة يعني هذه الأفكار هي الأفكار العليا الكبرى المهمة في الموضوع هي رأس الموضوع، أما إذا قلنا رئيسية فهي المنسوبة إلى الرئيس لأن الياء المشددة التي تلحق هي ياء النسب فأنت تنسبها إلى الرئيس هل الآن هذه الأفكار منسوبة إلى أهم الأفكار أم هي أهم الأفكار؟ الواقع أنها هي أهم الأفكار ولذلك لا داعي لنسبتها النسبة تأتي عند الحاجة إليها وهنا هذه الأفكار هي أهم الأفكار الموجودة وليست هي المنسوبة إلى أهم الأفكار ومن ثم فإننا نقول: هذه الأفكار الرئيسة ولا حاجة لنا أن نقول الأفكار الرئيسية والأصل لأننا بهذا ننسب إلى الرئيس والأصل أن نذكر الرئيس مباشرة دون نسبة إليه.

كذلك يقول: قرأت مرة أن الأولى أن نقول أمات الكتب وليس أمهات الكتب فما تعليلها؟

يقولون: إن الأمهات في الجمع للعاقل والأمات لغير العاقل فتقول أمهات المؤمنين وأمهات الرجال وأمهات المستقبل وتقول: أمات الطير وأمات الكتاب لغير العاقل هذا في الجمع ولذلك إذا قلنا كتب فالأصل أن نقول: أمات لأنها غير عاقل، إلا إن أنزلتها منزلة العاقل فهذا أمر آخر يدخل في باب المجاز.

يبقى بقية الكلمات التي قال فيها المصنف: (وتوابع أجمع) وهو يريد ألفاظاً الحقيقة أنها تذكر كثيراً مع أن العرب نادراً ما يذكرونها لكن ما دامت وردت عن العرب فهذا مقام ذكرها. عندما يؤكد بعض العرب أو ورد عن بعض العرب وليس دائماً أنهم إذا أرادوا التشديد للتوكيد كما قلنا في النفس والعين أنه يقال: جاء فلان نفسه عينه، أنهم لما أكدوا بأجمع أكدوا معها بهذه الألفاظ التي هي أكتع وأبتع وأبصع وهي ألفاظ فقط يجاء بها على أوزان أجمع ويراد بها المعنى نفسه لتوكيد الشيء لا أقل ولا أكثر، فهي ألفاظ تأتي للتكرار لتحقيق المعنى وتوكيده وتثبيته ولا يراد بها معاني جديدة، ولا تذكر هذه إلا بعد أجمع فلا يصح أن تأتي مثلاً بأكتع أو أبتع أو أبصع وحدها وتقول هذه ألفاظ توكيد، بل إنها لم ترد عن العرب إلا بعد أجمع نعم ورد عنهم استعمال أكتع وحدها بعد أجمع وأما وأبتع وأبصع فإنها لا تستعمل إلا بعد أكتع التي هي بعد أجمع ولذلك هذان اللفظان أعني أبتع وأبصع لابد أن يسبقهما أجمع وأكتع وتثنيتهما وجمعهما مثل أجمع تماماً فتقول: أجمعان أكتعان أبتعان أبصعان أجمعون إلى آخره فهي تثنى وتجمع مثلما يثنى أصلها الذي تبعته وهو أجمع.

بهذا ينتهي الحديث عن التوكيد وألفاظه التي هي ألفاظ التوكيد المعنوي ويبقى في التوابع باب واحد هو باب البدل.

عند التوكيد اللفظي لحروف الجر والحروف الناسخة هل لابد من إعادة أسمائها معها؟
إن كان الحرف يقوم بنفسه يعني يتحقق الجواب بلفظه مثل حروف الجواب فهذه لا يحتاج إلى شيء وإن كان الحرف لا يقوم معناه إلا بما تبعه فلابد أن يذكر معه كما نبهت أنت به، فحروف الجواب كما تقول: نعم نعم، هذا لا يحتاج أن تعيد معه شيئاً، أو لا لا أو إذن إذن ممكنة، لكن أحرف الجر لأنها لا يتحقق معناها إلا بمجرورها والأحرف الناسخة لا يتحقق معناها إلا بمنصوبها الذي هو اسمها فتعيدها مع ما بعدها ليتحقق المعنى ويكتمل في ذهن السامع.
الضمير المجرور عند توكيده هل لابد من إعادة الخفض معه؟
إذا أكدت الضمير المجرور فينبغي أن تأتي معها بالضمير المنفصل فتقول مررت به.
الضمير المتصل لا يذكر وحده بل لابد من ذكر ما تبعه، إذن لابد من إعادة ما اتصل بالضمير المتصل معه ليصح التوكيد، فهو يأخذ حكم الأحرف التي لا يقوم معناها إلا بتوابعها.
تقول: زبارج صيغة منتهى الجموع، ما مفردها؟
مفردها زِبْرِج وهو المقصود به نوع من المعادن الذي يسمونه الزئبق الآن وقد يطلق أيضاً على نوع من الحرير غير المستعمل في اللباس ولكن المستعمل في الفرش، لكن هذه الصيغة أعني صيغة زبارج هذه هي صيغة منتهى الجموع فهي مانعة لها من الصرف، فهي على وزن فعالل فهي تمنع من الصرف كما مر ومفردها زِبْرِج.
يقول: بعض قارئي الأخبار يقولون: إلى ذلك ثم يتلون خبراً جديداً يتحدث ثم يقولون: إلى ذلك ثم يتلون خبراً جديداً أو ربما ذكر خبر متعلقاً بالخبر السابق ولا أستطيع فيهم وجه الدلالة من هذه الكلمة أرجو توضيح ذلك إن أمكن؟
هذه من الأساليب الحقيقة الصحفية التي يجتزئون فيها بعض الأمور عن بعض، هو يقصد أضيف إلى ذلك، أزيد على ذلك فهو يقدر له فعلاً يعلق به الجار والمجرور، أضيف إلى ذلك ثم يذكر خبراً جديداً هذا تقدير مقصوده لكن الأصل أن يذكر الفعل ولا يكتفي بفهمه لأنه ربما لا يفهم كما حصل الآن الإشكال عند هذا السامع ولذلك في الأولى أن يذكر ويقال: يضاف إلى ذلك أو أضيف إلى ذلك أو ينضاف إلى ذلك ثم يأتي به أو يقول: أزيد على ذلك أو زيادة على ذلك والأساليب كثيرة وهي تؤدي المطلوب ولا تؤدي إلى اللبس الذي وقع فيه الأخ.
يسأل عن إعراب كلمة الجن في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] هل هي بدل أو مفعول به ؟
بدل ﴿ وَجَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ ﴾ ثم أبدل من الشركاء الجن.

## بـــاب البـــدل

نبدأ في باب البدل
نعم هذا هو خاتمة أبواب التوابع وهو باب قصير فيحسن أن نذكره لعلنا نتمه ويبارك الله تعالى فيما تبقى من الوقت لإتمامه.
قال المصنف –رحمه الله تعالى–: (باب البدل: إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه)
هذا حكم التوابع عموماً قال: (إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه) هذا حكم التوابع أنها تتبع ما قبلها في جميع إعرابه.
يعرفون البدل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.
أما قولهم: التابع المقصود بالحكم، أنتم تعرفون أن النعت ليس هو المقصود بالحكم، جاء محمدٌ الكريمُ المقصود بالحكم محمد، أما الكريم هذا مجرد توضيح ومكمل للمقصود وليس هو المقصود المقصود هو محمد عندما تأتي مثلاً للتوكيد جاء الرجل نفسه فنفسه ليست هي المقصودة بالحكم ولكن محمد هو المقصود ونفسه مكملة للمقصود فليست مقصودة بالحكم وكذلك عطف البيان ما بقي من أنواع التوابع مقصود بالحكم بعينه غير البدل إلا المعطوف عطف نسق فأنت تقول: جاء محمد وخالد فخالد مقصود أنه جاء أيضاً فيخرجونه بقولهم: بلا واسطة لأن المعطوف بالنسق معطوف بحروف العطف صار تابعاً بواسطة وهي حرف العطف وأما البدل فلا يحتاج إلى واسطة تجعله تابعاً لما قبله فهم بهذا يخرجون عطف النسق كما أخرجوا بقية التوابع بقيد المقصود بالحكم.
قسم بعد ذلك المصنف البدل إلى أقسامه الأربعة المشهورة.
قال المؤلف –رحمه الله تعالى–: (وهو على أربعة أقسام بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط)
الآن هذه الأقسام الأربعة التي ذكرها المصنف هي الأقسام الكبرى المشهورة في البدل طبعاً عندما نقول: البدل هو الآن حتى يتضح الأمر نذكر مثال المصنف في قوله: قام زيد أخوك، عندما تقول: قام زيد أخوك، الأخ هو زيد

فبدل أن تقول: قام زيد أتيت بشيء تبدله من زيد أي توقعه في موقعه ويغني عن ذكره وهو أخوك إذن البدل هناك عبارة عند النحويين يقولون: إن البدل على نية تكرار العامل أو أن البدل يغني عن المبدل منه وهذا هو شأن دائماً الوكيل يغني عن موكله والنائب يغني عن المنوب عنه فنائب الفاعل يغني عن الفاعل والبدل يغني عن المبدل منه لأنه جاء بدلاً عنه فهو تعويض عنه إذن هو يغني عن ذكر السابق ولذلك من لفظه اتضح، أنت إذا قلت جاء محمد أخوك لو أني استغنيت عن محمد وقلت: جاء أخوك لتم به المعنى وهذا هو المقصود بتسميته بدلاً أي أنه يأتي بدلاً عما سبق عن متبوعه الذي سبقه الذي يسمى المبدل منه.

أقسامه – كما يذكر الآن المصنف– أربعة قال: (بدل الشيء من الشيء).

عطف ضمير المتكلم على غيره هل يجب الإتيان بضمير منفصل في مثل قولي: قمت واليتيم هل يجب أن أقول: قمت أنا واليتيم لأن لهذا شواهد كثيرة في السنة يأتي بضمير منفصل هل هذا على سبيل الوجوب؟

السؤال الثاني: عندما أستخدم حرف الجر مع اسم من الأسماء الخمسة هل هناك وجه في اللغة لأن أجعل الاسم من الأسماء الخمسة على الرفع على الحكاية مثل ما أقوله هذا الحديث من حديث أبو فلان مثلاً ولا أقول من أبي فلان هل له وجه للحكاية مثل قولنا جئت من أبو ظبي ونحو ذلك؟

يقول الله – عز وجل– في سورة طه: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[طه: ٦٣] كلمة هذان لماذا جاءت مرفوعة؟

أما سؤال الأخ الكريم الأول في قوله: كنت أنا بالعطف على الضمير المتصل المرفوع فهذا أجاب عنه ابن مالك في قوله:

وإن على ضمير رفع متصلْ *** عطفت فافصل بالضمير المنفصلْ

أو فاصلٍ مَا ..................*** ................................

فلك أن تقول مثلاً قمت أنا وزيد فلما أردت أن تعطف على التاء فصلت بالضمير المنفصل أو تقول قمت اليوم وزيد فتفصل بفاصل ما فلابد أن يفصل بينهما هذا هو وبلا فصل يرد قال:

............. وبلا فصل يرد *** في النظم فاشياً وضعفه اعتقد

يعني ورد عن العرب العطف عليه بقلة لكن الأفصح فيه ألا يعطف عليه إلا بعد الفصل وأولى ما يفصل به ضميره المنفصل الذي يماثله منفصلاً تأتي بالضمير المرفوع المماثل له فإذا كان لمتكلم تأتي بضمير المتكلم وإذا كان لمخاطب بمخاطب تقول قام هو وزيد أو تقول قمت أنت وزيد أو قمت أنا وزيد فتأتي بضمير منفصل يجانسه أو يشابهه في نوعه لتفصل به بين ضمير الرفع المتصل وبين ما يعطف عليه.

حكاية الأسماء الستة هذه لا تكون إلا عندما تكون العلمية منطبقة عليه كأن يسمى إنسان أصلاً بهذه التسمية كما هو مثل بأبو ظبي مثلاً الآن أبو ظبي هذه علم على مدينة وهي علم بالواو كما أن المنافقون علم على سورة بالواو فتحكى، لكن تسمي شخصاً هو أبو فلان لكونه له ابن اسمه فلان اسمه محمد وهو أبو محمد لكون له ابن اسمه محمد فتقول أنا مررت بأبو محمد وأنا أقول هذا من باب الحكاية نقول: هذا لا يصح لأن الأبوة هنا ملموحة، أنت تلمح فيه الأبوة ولا تلمح فيه العلمية كاملة للأب والاسم تاماً ولذلك فلابد أن تجريه على سنن الإعراب فيه بإعراب الأسماء الستة.

في الآية طبعاً الآية لها قراءتان ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ و﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ فإن قرأنا على رواية التخفيف فلا إشكال فيها لأنه قولك: إنْ تكون مخففة اسمها ضمير الشأن محذوف هو إنه ثم هذان لساحران مبتدأ وخبر، أما عارضي التشديد هذه التي أولها وخرجها العلماء على قراءة التشديد فمنهم من قال: إن هذان هنا لزمت الألف ومن العرب من يلزم المثنى الألف وهذه هي أوجه التخريجات فيها وإلزام المثنى الألف هي إحد اللغات التي وردت عن العرب هذه أوجه ما يقال فيها وتليق بتفسير الآية، عند هذه القراءة بالذات حملها على إلزام المثنى الألف.

الآن قسم البدل أقساماً أربعة وهي أقسامه الكبرى قال: (أولها بدل الشيء من الشيء) هذا الذي يسميه النحويون بدل الكل من الكل طبعاً تعريف كل وبعض ودخول أل عليه هذه فيها نظر وأكثر العلماء يخطئ دخول أل على تلك الألفاظ الموغلة في العموم والإبهام وهي كل وبعض وغير، فيقولون: إنه لا يجوز أن تقول: الكل والبعض والغير وبعضهم يجيزها استناداً إلى ورودها بقلة في بعض الأساليب العربية وعلى كل حال الأولى أن يجتنب تعريفها بأل، الأفصح ألا تعرف بأل ولذلك قولهم: بدل الكل من الكل، يقال: بدل كل من كل. على أنه تسميته بدل كل من كل فيها نظر انتبهوا إلى هذه النقطة ابن مالك يسميه البدل المطابق لو أن واحداً منكم نظر إلى كتب ابن مالك سواء في التسهيل أو في شرحه، يجد أنه لا يذكر بدل الكل من الكل وإنما يسميه بدل المطابق وهذا يؤدي المعنى لأن قولك: جاء محمد أخوك الأخ هو محمد فهو يطابقه هو هو ومن يسميه كل من كل أن محمداً هو كل الأخ والأخ هو كل محمد فلا إشكال فإذن هذا تسميته بعض الناس قال: لماذا ابن مالك يسمي بدل المطابق؟

الحق أن تسمية ابن مالك هي الأولى لماذا؟ لأن تسمية الشيء بدل الكل من كل إنما تكون لما لــه أجــزاء لأن الكلية نحن عرفناها أنها تكون لما له أجزاء ولذلك قلنا: إن التوكيد بكل عندما ذكرنا من أنواع التوكيد المعنوي من ألفاظه كل أنها تكون لما يتجزأ فتقول: اشتريت العبد كله ولا تقول جاء العبد كله لأن مجيئه لا يتجزأ وشراءه يتجزأ إذن الأصل في كل أن تكون لما له أجزاء والبدل قد جاء في حق الله –سبحانه وتعالى– ولا يليق أن نــصف الله –سبحانه وتعالى– بهذا الأمر أعني بالكلام عن الجزئية والكلية وما يتعلق بها ولذلك الأولى في الحديث حــق الله –سبحانه وتعالى– أن نستعمل مصطلح ابن مالك وهو البدل المطابق.

تسألني تقول: كيف وردت البدل بهذه الصيغة البدل المطابق أو بدل الشيء في حق الله –سبحانه وتعالى– فــي أول سورة إبراهيم في ﴿ الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللهِ ﴾[إبراهيم: ١: ٢] فالله هي لفظ الجلالة هنا بدل من العزيز الحميد فهي بدل منه والله هو العزيــز الحميد فهذا بدل مطابق ولذلك كان الأولى ألا نسميه بدل كل من كل حتى لا ندخل في قضية أن هذا يفتــرض ألا يكون إلا لما له أجزاء وهذا لا يليق أن يقال في حق الله –سبحانه وتعالى– عن كل ما يتوهم المتوهمون.

النوع الثاني من أنواع البدل هو بدل البعض من الكل أو بدل بعض من كل وهو أن يبدل الشيء من كله وذلــك مثلاً أن تقول: قطعت اللص يده، فاليد جزء من اللص جزء من السارق بل هي مقطوعة فهذا بدل بعض اشــتريت الدار نصفها النصف بعض الدار هذا بدل البعض من كل هذا النوع الثاني من أنواع البدل وضابطه أن يكون البدل جزءاً من المبدل منه نحن قلنا إن ضابط البدل المطابق أن يكون البدل هو كل المبدل منه، أما ضابط البدل بعــض من الكل هو أن يكون البدل جزءاً من المبدل منه.

النوع الثالث: من أنواع البدل هو بدل الاشتمال وبدل الاشتمال فيه التباس، يلتبس على بعض الطلاب مع بــدل البعض من الكل لأنه الحقيقة بينهما نوع من الشبه المصنف عندما يمثل له بقوله: نفعني زيد علمه العلم كما ترون هو شيء يتعلق بزيد كما أنك عندما تقول: أكلت الرغيف ثلثه، الثلث أيضاً هو من الرغيف لكن الفرق بينهما يتضح من التأمل فإن الثلث يوصف بأنه بعض الرغيف لكن العلم لا يوصف بأنه بعض زيد واضح هــذا؟ فــإذن بــدل الاشتمال ليس جزءاً من المبدل منه ولكن المبدل منه يشتمل عليه يعني بينهما علاقة، بينهما ملابسة غير جزئية هذا بأسلوب المناطقة إن أردتم أسلوب المناطقة فهو بهذه الطريقة.

بين البدل والمبدل منه ملابسة غير جزئية أو بعضية بل هي نوع آخر من أنواع الملابسة أو من أنواع الــشبه وهو ما لا يكون الثاني منهما بعضاً من الأول، فعندما تقول: أعجبني زيد علمه أو تعجبت من فلان حلمه، فــالحلم والعلم والحسن والطول هذه الأشياء ليست أجزاء ولكنها أوصاف فلا توصف بالبعــضية ولكنهــا أوصــاف هــذه الأوصاف يصح أن يقال: ليس الثاني منها بعض من الأول وعلى ذلك فلا إشكال.

إذن اتضح الآن الفرق بين بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال.

النوع الأخير: وهو ما يسمونه بدل الغلط وهو قليل الاستعمال والمقصود به الإضراب عن الأول تماماً، والحق أن بعض النحويين يخرجه أصلاً من البدل لأن البدل الأصل فيه أن يقصد الأول منهما أي المبدل منه، وأن يكــون هناك صلة بينه وبين المبدل، وبدل الغلط لا صلة بين المبدل والمبدل منه، يمثلون له كما مثل له المصنف بقولــه: (رأيت زيداً الفرسَ) اشرح ذلك بقوله: (أردت أن تقول الفرس فغلطت فأبدلت زيداً منه) يعني تريد أن تقول: الفرس ثم قلت: رأيت زيدا غلط منك ثم قلت: الفرس.

الحقيقة أنه ليس هناك ارتباط أو صلة بين زيد وبين الفرس إلا غلط اللسان فيه، فتسميته بدلاً فيها نظر في حين أن بقية أنواع البدل المبدل منه معني فلا إشكال في ذلك.

هو فقط إن أردتم أن نختم بمسألة في هذا: مسألة التوافق في التنكير والتعريف، بعض الناس يلزم في البــدل أن يكون موافقاً للمبدل منه في التنكير والتعريف، والحق أنه لا يلزم في البدل والمبدل منه أن يكون أحــدهما تابعــاً للآخر في تعريفه وتنكيره قد يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة والعكس كذلك وأنا أذكر لكم آيتــين: ﴿ وَإِنَّــكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللهِ ﴾[الشورى: ٥٢] صراط الله كما ترون معرفة مضاف إلــى معرفــة بينما الصراط المستقيم نكرة فأبدلت المعرفة من النكرة.

الآية الأخرى ﴿ كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ هذه معرفة ﴿ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾[العلــق: ١٥: ١٦] فجاء بالنكرة بدلاً من المعرفة فإذن لا إشكال في أن تأتي المعرفة بدلاً المعرفة، والنكرة بدلاً من النكرة، والمعرفة بدلاً من النكرة، والنكرة بدلاً من المعرفة كل هذا جائز ولا إشكال فيه.

اللغة العربية
المستوى الثاني
شرح متن الآجرومية
الدرس الأول: باب منصوبات الأسماء

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أيها الإخوة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة مباركاً فيه، وأسأل الله – سبحانه وتعالى– أن يكون هذا اللقاء لقاء خير ونفع وبركة على من تحدث فيه، واستمع إليه، وانتفع به.

سيكون حديثنا –بإذن الله تعالى– في هذا اللقاء وما يتلوه من لقاءات –إن امتد بنا العمر– في منصوبات الأسماء، وهي تتمة لشرح هذ المتن المبارك –متن الآجرومية– الذي نعرف أنه أحد المتون المختصرة في علم النحو، ونسعى –بإذن الله تعالى– لتناول ما تبقى من أبوابه، وأوله، أو أول ما بقي منها هو المنصوبات.

قال المصنف –رحمه الله تعالى–: ( باب منصوبات الأسماء: المنصوبات خمسة عشر: وهي المفعول به والمصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال والتمييز والمستثنى واسم لا والمنادى والمفعول من أجله والمفعول معه وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل ).

أحب – قبل البدء في شرح هذا المقطع من المتن، والحديثِ عنه– أن أذكر بأن مثل هذا اللقاء هو من اللقاءات التي نرغب أن ينتفع بها أكبر قدر من الإخوة الحاضرين والمشاهدين والمشاهدات؛ ولذلك فلا مانع من استقبال ما كان مختصراً لا يخرجنا عن موضوعنا في قضايا اللغة والنحو من أسئلة يسيرة مما يهم العامة، ويهم الناس بصفة عامة حتى يكون النفع في هذا اللقاء أكبر حتى ألا يطغى ذلك على ما نحن فيه من موضوع، وهو شرح هذا المتن.

المصنف –رحمه الله تعالى– قال: (المنصوبات خمسة عشر) إذا عددنا ما ذكره، إن جعلنا التوابع التي قالها وهي أربعة أشياء النعت العطف والتوكيد والبدل جعلناها شيئاً واحداً فالمجموع أربعة عشر وليس خمسة عشر، وإن عددنا النعت والعطف والتوكيد والبدل فالمجموع سبعة عشر وليس خمسة عشر، وهذا أمر مشكل؛ لأن كثيراً من الطلاب عندما يقرؤون في شرح هذا المتن، يقولون: المصنف يقول: (المنصوبات خمسة عشر) ويعدون، فإن عدوا التوابع واحداً نقصت عن الخمسة عشر واحدة وإن عدوها أربعة كما هي مذكورة زادت ثلاثة، ولكن أحد شراح هذا المتن وهو الشيخ أحمد الرملي –رحمه الله تعالى– ذكر أنه اطلع على نسخة من هذا المتن، فكان منها إضافة منصوب خامس عشر وهو مفعولا ظن قال: إنه في أحدى نسخ الآجرومية، بعد قوله:( واسم إن وأخواته) قال: (مفعولا ظن) وبهذا تكتمل الخمسة عشر بجعل التوابع شيئاً واحداً.

هو سيتكلم عن كل واحد من هذه المنصوبات في باب مستقل ولذلك لا داعي لأن نفصل الآن في كل واحد منه، فنتحدث عن كل واحد ونبين قضاياه؛ لأنه سيتحدث عن هذه الأمور باباً باباً، إلا ما كان عرض له من قبل مثل اسم إن مرت في النواسخ وخبر كان قد عدها هنا في المنصوبات قد مرت من قبل، وكذلك التوابع، تابع المنصوب هذه أمور كلها مرت في أبواب سبقت، سيتحدث عما لم يتحدث عنه من أبواب في هذا الأمر، وسيبدأ بالمفعول به؛ ولذلك سنبدأ بباب المفعول به حتى لا يتكرر الحديث هنا وعند تفصيل الباب نفسه .

باب المفعول به

فنبدأ بقوله: (باب المفعول به) وهو يعرفه بقوله: (وهو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل نحو ضربت زيداً وركبت الفرسَ).

قوله: (الاسم) طبعًا – كما تعلمون– الحدود هي التعاريف أو التعريفات، ويشترط في الحد أن يكون جامعًا مانعً، فهم يذكرون في الحدود ما يجمع أفراد المحدود – يعني المعرف– وما يخرج غيره عنه، فبهذا يكون جامعًا لأنواع المعرف ومانعًا لغيره أن يدخل فيه، هذا معنى قول المناطقة: إن الحد الصحيح هو ما كان جامعًا مانعًا.

هو هنا قال: (وهو الاسم) هو يخرج بقول: (الاسم) الأفعال والحروف وكل ما عدا المفردات كالجمل، وهذه كلها كما تعلمون لا تقع مفعولاً به نعرف أن الجمل وأشباه الجمل تقع أخباراً وتقع أخباراً لإن وأخباراً لكان ومفعولاً ثانياً لظن يعني هذه محلها أو موقعها أن تكون هي الخبر في الأصل لكن المفعول به لا يقع جملة وإنما يفترض أن يكون مفرداً بل لا يصح إلا أن يكون اسماً فقط ولذلك قوله: (الاسم) مخرج لهذه الأمور كلها.

طبعاً قوله: (الاسم) هذا يشمل ما مثل به، هو عندما قال: ضربت زيداً. هنا مفعول به واضح، يسمونه صريحاً ، الذي وقع عليه الضرب، هذا يسمونه الصريح كما عرفنا في الفاعل أن هناك فاعلاً صريحاً في قولي: جاء محمد.

وفي المبتدأ عرفنا أن فيه مبتدأ صريحًا محمد كريم، وعرفنا أن هناك مبتدأ مؤول، وهو أن يأتي حرف مصدري، يعني يؤول مع ما بعده بالمصدر، فيصاغ من هذا الحرف المصدري مع الجملة التي بعده مصدر من فعل تلك الجملة ويكون هو المبتدأ في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤ ] قُدرت أن مع ما دخلت عليه بمصدر تصوموا وهو الصيام فصار التقدير: صومكم أو صيامكم خير لكم، فهذا يسمونه مصدراً مؤولاً.

كذلك هنا قوله: (الاسم) يشمل أن يكون صريحاً كما مثل الآن وكما يمثل بأي مفعول به ويمكن أن يكون مؤولاً بأن يقع حرف مصدري مع ما دخل عليه ويؤول ذلك بمصدر يكون مفعولاً به، ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾ [الأنعام: ٨١ ] الآن ﴿ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾ تخافون: – كما تعلمون– متعدية، يعني ينصب مفعولين تخافون ماذا؟ أنكم أشركتم «أن» ومدخولاها اللذان هما اسمها وخبرها . حرف «أنَّ» حرف مصدري، كما أنَّ «أنْ» حرف مصدري، فأنَّ ومدخولها أيضًا مصدرية تؤول بمصدر فيقدرونها بمصدر الفعل الموجود أي: ولا تخافون إشراككم، فصار المفعول به الموؤل هنا هو النائب عن الصريح.

لكنه في المظهر العام كأنه فعل

هو جملة اسمية أن ومدخولها واسمها وخبره، لكن أن مع اسمها وخبرها كلها في تأويل اسم مصدر هو المنصوب على المفعولية.

يعني يا شيخ في النهاية أن المفعول به هو اسم

هو اسم قطعاً وهو إما أن يكون اسماً صريحاً بأن يكون كلمة واحدة.

لكن لا يصح أن نقول مثلاً: الجملة في محل نصب مفعول به؟

لا .. هذه ليست جملة في المحل ولكنها هي مقدرة بمصدر، لأنهم يقولون: إن «أن» في باب إن وأخواته، عرفنا أنه إذا كانت مكسورة الهمزة فهي تقوم مقام الجمل وإذا كانت مفتوحة الهمزة فهي تقوم مقام المفردات دائم، ولذلك تكسر همزة إن في مقام الجمل عندما تنظرون في مواقع كسر همزة إن التي سبق الحديث عنها وابن مالك يقول:

فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة *** وحيث إن ليمين المكملة
أو حكيت بالقول أو حلت محل *** حال كزرته وإني ذو أمل

انظر محلاتها:

١– في الابتداء: ودائماً الجملة الابتدائية هي جملة،

٢– وفي بدء صلة: صلة الموصول هي جملة ولا تكون إلا مفرداً إلا في حالة واحدة وهي أل الموصولة وهي قليلة الاستعمال.

٣– وفي جملة اليمين إلى آخره ....... كل هذه مواضع جمل.

أما إذا أردت أن تجعل المقام مقام مفردات فأتِ بها مفتوحة الهمزة، فإذا جاءت أن مفتوحة الهمزة فاعلم أنها وما بعدها في تأويل كلمة واحدة، هذا التأويل إما أن يصاغ من خلال الفعل الموجود تقدره بمصدر كما قدرنا هنا: ﴿ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾ أي ولا تخافون إشراككم، أو أن تقدرها بالكون كقولك مثلاً: علمت أنه محمد أي علمت كونه محمد، فتقدرها بالكون وهو كلمة واحدة.

يهمنا هنا أن المفعول به اسم، لكن هذا الاسم إما أن يكون اسماً واقعاً صريح، وإما أن يكون مؤولاً بالاسم يعني هو جملة لكنه في تقدير الاسم وتأويله.

قال في التعريف: (المنصوب) وهنا إشكال، المناطقة يقولون: إنه لا يصح. تابعوا معي يا إخوان وركزوا معي في هذه المسألة، المناطقة يقولون: «لا يصح ذكر الأحكام في الحدود» الآن قوله: (المنصوب) حكم المفعول به النصب، وقد ذكر المصنف هنا في تعريف المفعول به حكماً من أحكامه، وهو أنه منصوب، لماذا يقول المناطقة: لا يصح أو لا يسوغ ذكر الأحكام في الحدود قالوا: لأنك إذا ذكرت الحد نفسه في التعريف، فلا يُعرف المحدود أو المعرف إلا بذكر حكمه، يعني بجزء من تعريفه، ولا يعرف الحكم إلا بمعرفة المعرف.

مرة ثانية: إذا ذكرت الحكم في التعريف فيترتب على ذلك ألا يعرف الحكم إلا بمعرفة الشيء ولا يعرف الشيء إلا بمعرفة حكمه؛ لأن حكمه جزء من تعريفه فيقع في ما يسمى بما قلناه من قبل وهو الدور، والدور عند المناطقة باطل.

ما الدور الدور؟ هو أن يجعل الشيء علة لما هو معلول له، يعني هذا ينبني على هذ، وهذا ينبني على هذا وإذا حصل الدور بين شيئين فاعلم أن التعليل باطل هنا لما كان ينبني على أن يذكر الحكم في التعريف ينبني عليه الدور كما يقولون لأنه ينبني على معرفة المفعول به معرفةُ حكمه أنه منصوب وينبني على معرفة حكمه أنه منصوب أن

يعرف تعريف، فوقع هذا علة لهذا أو هذا موطئ لهذا وهذا موطئ لهذا فوقعنا في الدور فصار هذا التعريف باطلا فلا يصح ذكر الأحكام في الحدود.

أتساءل هنا الآن هو أدرج تحت باب منصوبات الأسماء فلماذا أعاد قوله: (الاسم المنصوب) هي تحت المنصوبات أساساً

هو صحيح. هو يفترض أنه يكون معلوماً أنه منصوب فلا داعي لذكر هذا لأنه ذكره في الباب هذا صحيح.

لكن قد يقال الآن هو يعرف الاسم فلابد أن يذكر كل ما فيه لأن الأصل كما قلت لك المشكلة وقعت في ذكره للحكم في التعريف والأصل أن الحكم ينبني على معرفة المعرف ولا يذكر في تعريفه.

هنا في مسألة الدور أمثل لها بمثال آخر لعلها تكون أوضح لمن لم يتصور هذه القضية: في قولنا: ضربتُ أو كتبتُ عللوا سكون آخر الفعل الماضي في قولنا: ضربْتُ عند اتصال الفعل الماضي بضمير الرفع المتحرك، طبعاً معروف أن حكمه أنه يبنى على السكون إذا اتصل الفعل الماضي بضمير رفع متحرك يبنى على السكون، بعض النحويين يحاول أن يلتمس عللاً لكل شيء، فقالوا: علة ذلك أن الفعل مع فاعله الضمير المتصل به كالكلمة الواحدة لأنه عبارة عن حرف واحد هذا الضمير المتصل فاتصل بفعله فصارا كالكلمة الواحدة، وإذا كان الشيء كلمة واحدة أو ما هو بمثابة الكلمة الواحدة فإنه يثقل في اللسان العربي أن يتوالى أربعة متحركات أو أربع حركات، فلذلك لما كان يترتب على تحريك آخر الفعل الماضي توالي أربعة متحركات سكنوا آخر الفعل الماضي قالوا ذلك.

بعضهم سُئل قيل: فلماذا حُركت التاء ولم تسكن؟ قال بعضهم: حُركت التاء لأنها لو سكنت لالتقت مع الساكن الذي قبلها فتوالى ساكنان وهذا لا يجوز، فسكن هذا لتحرك هذا وحرك هذا لسكون هذ، فهذا هو الدور والدور باطل.

بعض الظرفاء من الأدباء يقول:

بيني وبين صاحبي دور لولا جفاه لم أشب ولولا مشيبي ما جفا.

فصار هذا علة لهذا وهذا علة لهذ، فبطل التعليل وبان أن علته هذه غير صحيحة.

على كل حال يهمنا هنا أن الأصل ألا يذكر في الحد أحكام حتى لا ينبني هذا على هذا.

في انتقادكم للتعريف في قوله: (وهو الاسم المنصوب) لعله أراد أن يوضح أن المفاعيل هي ما سوى المرفوعات والمجرورات من الأسماء، فنحن عندما كنا نتلقى في الصغر قواعد النحو كان يقال لنا: إذا عرفت المرفوع وعرفت المجرور لم يبقَ إلا المفاعيل من الأسماء. لعله أراد هذا لأنه ما كان سوى المرفوع والمجرور

هذا ممكن ولكن المشكلة أنه لا يعرف المفاعيل كله، هو يعرف المفعول به وهو أحد المفاعيل هذا أولاً.

والأمر الثاني: أنا نعرف أن هناك منصوباتٍ أخرى أيضًا غير المفاعيل، وقد ذكر هنا كما ترون خمسة عشر مما تنصب بعضها مفاعيل والمفاعيل خمسة معروفة وبعضها ليس منه، والأمر واسع على كل حال، لكن عند الإحكام نحن الحقيقة نتطلع دائماً عندما نتحدث عن كتب العلماء دائما نذكر ما فيها لا على سبيل التخطئة ولكن على سبيل أننا نطمح فيها إلى الأولى والأفضل والأجمل والأجود لأنها متون يتطلع إليها طلبة العلم، ويحرصون على دراستها فيوضح ما فيها من أمور ليست كأخطاء بل ولا تجاوزات ولكنها نوع من الأمور قد يكون للمصنف فيها تعليل ورأي، وقد يكون من باب التجوز والاختصار يذكر هذه القضايا ولا يدقق فيها أو من عدم التركيز والتدقيق على بعض القضايا لأنه يرى أن هذا الأمر لا يحتاج أن يوقف عنده هذه الوقفات الدقيقة.

قال المصنف: (الذي يقع به الفعل في تعريفه) قوله: (به) هنا هذه الباء حرف جر، والنحويون يقولون: إن بعض حروف الجر ينوب عن بعض. والحق أنه ليس كل حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، بعض الناس يأخذ العبارة هكذا يقول: حروف الجر بعضها ينوب عن بعض، مطلقاً. لا.. هذا غير صحيح، لكن بعض حروف الجر ينوب عن بعضها الآخر في أساليب محددة معينة. هنا قد جاءت الباء بمعنى «على» فقال: (الذي يقع به الفعل) أي: الذي يقع عليه الفعل، فإذا قلت: أكرمت زيداً يعني وقع على زيد الإكرام، وليس يقع بواسطته ولو كان يقع بواسطته لصار فاعل، ولما صار مفعولاً ولذلك هو يقع عليه فهنا استعمل حرف الجر الباء بهذا المعنى بمعنى الحرف الآخر.

وهذا فهم مهم يا دكتور لعلك تشاركني فيه يعني أنه حينما يعرف الإنسان مدلول المفعول به يستطيع استخراجه من الجمل، نلاحظ بعض الأحيان نقول: استخرج المفعول به من الجملة يعني يستخدم طريقة تقليدية جداً ينظر أين الفاعل؟ وأين الفعل؟ لكن لا يتأمل في مدلولها أو ماذا تعني، بالتالي التعريف الذي يقع عليه الفعل فحينما ننظر إلى الجمل ننظر أين الذي وقع عليه الفعل، فهذا – تصور – هو الطريقة الصحيحة في فهم مدلولات الجمل

هذا هو الصحيح، أحياناص لا يأتي خبر المبتدأ إلا بعد عدة كلمات، في آخر السطر أو في السطر الثاني، فالذي يبحث عن كلمة فقط ليقول: هذه هي المفعول به، أو هذه هي الفاعل أو الخبر يجانبه الصواب كثير، ولكن إذا عرف

أن الخبر هو الذي يتم به الفائدة، وعرف أن المفعول به هو الذي يقع عليه الفعل، وعرف أن الفاعل هو الذي يقع منه الفعل، يستطيع -حتى لو تقدم الواحد على الآخر- أن يقول: هذا المتقدم هو كذ، وهذا المتأخر هو كذ، لا يلزم أيضًا الترتيب لأن المعنى هو الذي يدله على هذه الأمور.

طبعاً يدخل في قوله: (يقع به الفعل) يمكن أن نقول: يجري مجرى الواقع يعني كيف؟ عندما نقول: ما ضربتُ زيداً. أنا الآن ما وقع عليه ضرب هو، ومع ذلك يعرب زيد مفعولاً به، فيمكن أن نقول: هذا جرى مجرى ما وقع عليه الفعل يعني يمكن أن نقول: إنه وقع عليه عدم الضرب يعني نفي الضرب.

الفعل أو الترك

بالضبط هذا وهذ، فهو إما ما وقع عليه الفعل أو ما جرى مجرى ما وقع عليه الفعل، وكأننا قلنا في مثل هذا: ما وقع عليه عدم الشيء. وإن كان هذا فيه نوع من التجوز لأن عدم الشيء لا يقع، لكن لنقول إنه بهذه الصورة حتى نقربها إلى الأذهان.

قبل أن ننتقل من نقطة إلى نقطة أخرى لهم أن يطلبوا السؤال في شيء أو مناقشة أمر أو الاستدراك أو ملحوظة على قضية من القضايا لأنا في مقام الطلب ومقام المناقشة ولا يحصل العلم ولا تحصل الفائدة إلا بالمناقشة في القضايا العلمية فكل هذا مما يرسخ العلم في الأذهان ويقويه.

المصنف بعد ذلك يبدأ في تقسيمات المفعول به فقسمه قسمين قال: (وهو قسمان ظاهر ومضمر) قال: (فالظاهر ما تقدم ذكره) هو يقصد لما عرف المفعول به قال: (ضربت زيد) هو يقصد هذا هذا الظاهر (هو ما تقدم ذكره) يعني تقدم ذكره في التمثيل له.

ثم ذكر المضمر قال: (المضمر قسمان) وبدأ يقسم الضمائر المنصوبة التي تقع مفعولاً به بحسب نوعها من ضمائر متصلة وضمائر منفصلة وقد سبق عند ذكر الضمائر في الحديث عن الفاعل والحديث عن خبر إن واسم كان في المرفوعات سبق أن ذكرنا في كل مرة نتحدث فيها عن الضمير أن نقول: إن الضمائر اثنا عشر ضمير، اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب لماذا؟

لأن المتكلم إما أن يكون واحداً أو يكون أكثر من واحد، حتى لو كان اثنين فله ضميران فقط.

المخاطب إما أن يكون واحداً مذكراً أو واحداً مؤنثاً أو أن يكون اثنين، ويستوي فيه المذكر والمؤنث أو يكون جمع مذكر أو جمع مؤنث هذه خمسة.

والغائب مثله واحد مذكر أو مؤنث واثنان وجمع مذكر أو مؤنث خمسة، فيكون مجموع الضمائر في كل حال وفي كل باب اثنا عشر ضميراً.

هنا هو سيذكر بتقسيمها إلى متصل ومنفصل سيذكر ما كان منها متصلاً منصوباً وما كان منها منفصلاً أيضًا منصوباً قال: (فالمتصل اثنا عشر وهي) طبعاً هو لا يستطيع أن يأتي بالضمائر مفردة لأنها متصلة لابد أن يصلها بشيء فصار يأتي معها بالأفعال ومثل بفعل «ضرب» معها فصار يقول: (ضربني وضربنا وضربك وضربك وضربكم) إلى آخره..... وهو لا يقصد الجملة كاملة، ولكنه يقصد الضمير المتصل في هذه الجملة، فقال: (فالمتصل اثنا عشر وهي) ثم قال: (ضربني) ويقصد ياء المتكلم، وقد عرفنا أن المتكلم له اثنان: أحدهما للواحد والثاني لما هو أكثر من واحد أو للواحد المعظم نفسه، فالياء هي الضمير المتصل المنصوب للمتكلم، و«نا» لما فوق الواحد.

ثم للمخاطب قال: (ضربكَ) هذا للواحد، (ضربكِ) هذا للواحدة، (ضربكم) للاثنين مذكراً كان أو مؤنث، (ضربكم) لجماعة الذكور، (وضربكن) لجماعة الإناث.

ثم للغائب (ضربه) هذا للواحد، (وضربه) للواحدة، (ضربهم) للاثنين مطلقاً أي بنوعيه المذكر والمؤنث، (ضربهم) لجماعة الذكور (وضربهن) لجماعة الإناث، هذا ما يتعلق بالضمير المتصل.

هذه جميع الضمائر الاثنا عشر جميعه

هذه الضمائر الاثنا عشر المتصلة اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب.

الضمير نفسه في مكان مفعول به

الضمير وقع هنا منصوب، وقد يقع مجروراً. هذه الضمائر قد تقع مجرورة في مكان آخر يسبقها حرف جر أو يكون مضافاً إليه، لكنها هنا كلها منصوبات كلها منصوبة على المفعولية يعني مفعول به، وهي متصلة.

هذا ما نقول عليه يا شيخ: متصل مضمر ؟

لا.. هو ضمير متصل منصوب، وهي بحالاتها كما رأيت: اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب.

ثم سيأتي بعد ذلك للمنفصل بنفس الطريقة ولكنها ضمائر منفصلة، وأنتم علمتم من قبل أن الضمائر المنصوبة المنفصلة إما أن تكون مرفوعة أو منصوبة ولا تكون مجرورةً. المنفصلة لا تكون مجرورة، فالمرفوعة عرفناها

عند ذكر المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن وهي: أنا ونحن للمتكلم وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن للمخاطب خمسة وخمسة للغائب أيضًا هو وهي وهما وهم وهن.

المنصوب منها ما بُدئ بإيا: فإياي للواحد، وإيانا لما كان أكثر من واحد أو للواحد المعظم نفسه.

ثم خمسة للمخاطب: (إياكَ) للواحد، (وإياكِ) للواحدة، (وإياكم) للاثنين، (وإياكم) لجماعة الذكور، (وإياكنَّ) لجماعة الإناث.

ثم للغائب خمسة أيضًا: (إياهُ) للواحد، (وإياه) للواحدة (وإياهم) للاثنين (وإياهم) لجماعة الذكور (وإياهن) لجماعة الإناث، أنتم عرفتم أن «إيا» ثابتة في كل ضمير، ولذلك بعض النحويين قال: إن الضمير ليس هو إياك وإياه وإياهم، الضمير هو ما كان في الآخر وإيا هذه عماد، يعني أنها يعتمد عليها الضمير، وبعضهم -وهو الأسلم أو الأخف- يقول: كلها ضمير منفصل وننتهي، بدل أن نقسمها إلى أقسام قسم منها عماد وقسم منها ضمير يقال كلها ضمير منفصل وهي بذلك أيضًا اثنى عشر لكن الأولى منها متصلة والثانية منها منفصلة.

وتأتي قبل الفعل مثل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥ ]

إذا أردنا أن نبين متى نستعمل هذه ومتى نستعمل هذه:

القاعدة تقول: إذا أمكن أن يجيء الضمير متصلاً فلا يصح أن يكون منفصلاً، وفي الاختيار لا يجيء المتصل إذا تأتى أن يجيء المنفصل؛ والعلة في ذلك أن العرب تجنح إلى الاختصار والضمير المتصل أكثر اختصاراً من الضمير المنفصل فمتى أمكن المجيء بالمختصر فلا يصح المجيء بما هو أكثر منه ما دامت الدلالة ليس فيها شيء، العربي إذا كان في زيادة كلامه مزيد معنى لا مانع من ذلك، ولا يكون ذلك من باب الإسفاف أو الإطناب غير المحمود أو الإطالة غير المحمودة، لكن إذا إذا كانت الإطالة والاختصار يؤديان معنى واحداً فالإطالة حينئذ مذمومة.

تحضرني حكمة ذلك الذي قال لصاحبه لما كتب له مقالة في أربع صفحات قال: «اعذرني فإنه ليس عندي من الوقت ما أكتب لك الأمر في صفحة واحدة» لأنه قال: «اكتب لي كذا في صفحة واحدة» فرد عليه بأن كتب المطلوب في أربع صفحات وقال: «اعذرني ليس عندي من الوقت ما أكتبه في صفحة واحدة» وهذا للمتعجل يقول: كيف؟ عنده وقت يكتب أربع صفحات وليس عنده وقت يكتب صفحة واحدة؟!!! هو يريد أنه ليس عندي من الوقت ما أستطيع أن أوجز هذه المعاني في ألفاظ تؤديها في صفحة واحدة، هذا يحتاج إلى جهد وإلى موهبة ومقدرة.

بعض الأحيان يكون الاختصار أصعب من الإسهاب

ولذلك قيل: «إن الكلام السهل الممتنع أو جوامع الكلم لا تتأتى لكل واحد»، وهي القدرة على أن يأتي بالمعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة، هذه من الأمور التي لا يؤتاها إلا من اختاره الله – سبحانه وتعالى- بمثل هذه المواهب، وقد اختار الله – سبحانه وتعالى- رسوله -صلى الله عليه وسلم – بأن آتاه جوامع الكلم فهو يؤدي بالكلام القليل المعاني الكثيرة وهذا مشهود معلوم.

وتدخل فيها أحكام كثيرة

نعم ولذلك كانت عائشة -رضي الله عنهم- تقول: ( إنه لو شاء العاد أن يعد ألفاظه لعدها ) عندما تصف كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومع ذلك انظر كتب السنة كيف امتلأت بالشروح لهذ الكلام وهي محملة بمعان كثيرة وقابلة لاستنباط كثير من الأحكام المبنية عليها.

إذن ترتيب الأولوية أنه إذا كان المعنى يكون بالضمائر المتصلة نأتي بالمتصلة

يحب وجوبا أن يؤتى بالضمير المتصل فإن لم يمكن ذلك جاز أن نأتي بعد ذلك بالضمير المنفصل.

لكن هل يكون قبل الفعل أو بعد الفعل؟

لا يلزم أن يكون قبله أو بعده لأن القاعدة تقول: إذا أمكن المجيء بالمتصل لا يؤتى بالمنفصل. ننظر مثالاً إذا قلنا مثلاً في قول الله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ هذه كما قلت، لكن في قولنا مثلاً: ما أكرمت إلا إياك وقع بعده لماذا؟ لأن هذه المواضع لا يقع فيها الضمير المتصل كيف ذلك؟ أنا أقدم لعلة بلاغية وهي القصر أو الحصر عندما يقول المؤمن: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ هو لا يريد معنى نعبدك فقط، ولا نستعينك، ولكن معناها فيه توحيد: لا نعبد إلا أنت لأنك إذا قلت: إياك أعبد يعني لا أعبد إلا أنت ولذلك قال البلاغيون: إن التقديم والتأخير يفيد الحصر. فإذن هنا إذا قدمت الضمير لا يمكن أن نأتي به متصلاً وهو مقدم لأن المتصل يجب أن يأتي بعد الفعل ليتصل به فيجب هنا أن نأتي به منفصلاً وجوباً.

كذلك في قولك: ما أكرمت إلا إياك، من قواعد الضمير المتصل أنه لا يقع بعد «إلا» في الاختيار يعني في غير ضرورة الشعر، هنا لا يصح أن تقول: ما أكرمت إلاك.

وقع نعم في الشعر للضرورة لكن في الكلام المعتاد لا يصح ولذلك يجب هنا أن تأتي به منفصلاً فتقول: ما أكرمت إلا إياك .

إذن إذا لم يمكن الإتيان بالضمير متصلاً جاز الإتيان به منفصلاً.

إذا أذن الإخوة إن لم يكن عندهم أسئلة فسأسألهم أنا.

ذكرتم في تعريف المفعول به أنه هو الاسم المنصوب، والضمائر مبنية فإذن لا تكون الضمائر منصوبة، بل تكون في محل نصب ففي التعريف إشكال، الضمائر المنصوبة الأسماء المنصوبة يعني تتوجه العبارة إلى الأسماء الظاهرة لأنها هي المنصوبة كزيد ومحمد لكن الضمائر ليست منصوبة وإنما هي في محل نصب

تتوجه بهذا اللوم على المصنف لأنه جعل الحكم في التعريف، وقد ذكرت أن ذكر الحكم في التعريف من المآخذ التي يؤاخذ بها المصنف والمناطقة يقولون دائماً: لا يسوغ أن تذكر الأحكام في الحدود لأنه ينبني على ذلك كما قلنا الدور، فينبني على معرفة الحكم معرفة التعريف وينبني على معرفة الشيء معرفة حكمه فنقع في الدور لأن معرفة الشيء تتوقف على معرفة حكمه ومعرفة الحكم تتوقف على معرفته فصار كل واحد متوقفاً على الآخر فلا نعرف شيئاً منها ولذلك نعم أنا معك ما كان يسوغ ذكر الحكم وهو النصب في التعريف نفسه لكن نلتمس عذراً للمصنف ونقول إنه يقصد أن الحكم هو النصب سواء كان هذا الحكم ظاهراً أو محلياً فهو ظاهر في المعربات ومحلي في المبنيات لأنها كلها حكمها النصب فهي إن لم تكن منصوبة فهي في محل نصب ويجمع الأمرين النصب، فالنصب هو حكم المفعول به بكل حال سواء كان ظاهراً أو مقدراً أو محلياً فيه وتقديره وظهوره إنما يرجع إلى طبيعة الكلمة نفسها وليس إلى اختلاف في حكم المفعول به فإن حكم المفعول به واحد.

السؤال الأول: لماذا ذكرنا في الفاعل الضمير المستتر ولم نذكره في المفعول به؟

السؤال الثاني: ذكرتم أن الاختلاف في إياي وإيانا وسواهما هل إياي كلها ضمير أم هو ياء المتكلم وحدها وودت لو أسألكم فيما يتعلق بالضمائر الأخرى المتصلة في مثلاً ضربكم ألا يقال مثلاً أن الميم للجمع والضمير هو الكاف وما الحكم في ذلك؟

أما مسألة لماذا ذكر المستتر في الفاعل ولم يذكر هنا؟

هذا واضح لأن المستتر لا يكون منصوب، المستتر يجب أن يكون مرفوعاً فلا يكون مجروراً ولا منصوباً.

وأما في مثل ضربكم فأيضًا الخلف واقع فيها هل «كم» كلها ضمير أو أنها الكاف وحده، والذي عليه الجمهور أن الكاف وحدها هي الضمير والميم علامة الجمع كما أن الذي يقول: ضربكم، «ما» علامة التثنية وضربكن والنون هي علامة جمع الإناث والضمير هو الكاف ولكن أيضًا من باب التخفيف يمكن أن يقال: إن الضمير هو كم كاملاً وهو وجه ذكره بعض العلماء ورآه، وأحياناً يكون التخفيف على طالب العلم والدارس بالإجمال وعدم التفصيل إذا كان لا يترتب على التفصيل مزيد علم إضافي وإنما هو فقط تشقيق لقضايا العلم وتفصيل ونوع من استعراض وبيان المقدرة والمهارة هذه الأمور في الغالب تكون مع المختصين أو عندما يكون الإنسان هاوياً للتفريعات والتفصيلات وذكر العلل كذكر العلل مثلاً العلل يجعلون منها عللاً أوليةً ويجعلون منها عللاً ثوانيَ والبعض يجعل هناك عللاً ثوالثَ يعني مثلاً نحن الآن نقول: في ضربتُ لماذا ضمت تاء الفاعل؟ تاء الفاعل لمَ جاءت محركة؟ لماذا لم تسكن؟

الذي يريد أن يخفف يقول: لأن العرب نطقتها بهذه الطريقة.

الذي يريد أن يأتي مرحلة أكبر يقول: لأننا لو سكناها لا لتبست بتاء التأنيث الساكنة فنحن نحركها حتى لا تلتبس بها.

الذي يريد أن يستعرض قدراته التعليلية يقول: لا.. هي حركت لأن ما قبلها ساكن وحتى لا يلتق ساكنان. مع أن العرب ما قالت ذلك. لكن هو يلتمس هذه الأمور وإذا التقى ساكنان ثقل الحديث ولا يمكن أن النطق بالساكنين إلا عند الوقف كقولك: يضربان فقف عليهما ساكنين ولكن في الدرج لا يصح النطق بالساكنين وراء بعضهما فنحن نحركها حتى لا يلتقي ساكنان.

هذه الأمور والتفصيلات هي جيدة لأنها تُعمل الذهن وتُبين قدرة النحوي والعربي على أن كلامه مبني على تعليل وليس جاء هكذا ولكن أحياناً من باب الرأفة والرحمة بطالب العلم والدارس والشفقة عليه لا يتوسع في مثل هذه القضايا إلا ما كان منها إما يتوقف عليه المعرفة أو ما كان منها طريفا مشوقاً للقضية فتذكر من باب التشويق والتحبيب والتنشيط لها وحينذاك نقول: إن من باب التيسير أن نقول: إن الضمير هو إياكم كاملة وهو كم كاملة على أن نذكر أن من العلماء من رأى التفصيل في ذلك فمن احتاج إلى تفصيل فصلتُ له.

فيما ذكرت إذن إذا تقدم المفعول لو قلت مثلاً: محمد ضربت أو سئلت عن شيء فقيل لي هل حدث كذا؟ فقلت ظننت مثلاً وسكت فهذه ظننت تنصب مفعولين فإذا استخدمتها استخدام اللازم وهي تنصب مفعولين هل ينطبق عليها كما ينطبق على المتقدم أم يستعملها استعمال اللازم؟

أنت لم تستعملها هنا استعمال اللازم، أنت استغنيت عن المفعولين للعلم بهم، حذفتهما للعلم بهما.

ألا يقدران هنا؟

تقدرهما وتقولك الدليل عليهما ما سبق ذكره، فإذن من باب الاختصار تحذف يقال: من جاء؟ تقول: زيد، لأن جاء وردت في السؤال فلا تكررها اختصاراً فحذفت الفعل وأبقيت الفاعل للاختصار، وإذا قال ماذا فعل زيد؟ تقول: جاء، فتحذف الفاعل وتبقي الفعل بالعكس للعلم به، فكذلك الأمر هنا أنه يصح أن تحذف المفعول به للعلم به إذا كان هناك عليه دليل من باب الاختصار.

وحكمه لا يكون مستتراً؟

لا.. هو يكون مقدراً يكون مفعولاً به مقدر، دلَّ عليه المذكور وهذا من مواضع حذف الكلمة للعلم بها لدلالة دليل عليه، الحذف الجائز، ويقولون: هذا الحذف في بعض القضايا تعرفون أنه في مثلاً في بابِ كان وأخواته، وفي باب إن وأخواتها وفي باب إن وأخواتها وفي الفاعل وغيرها والمبتدأ والخبر يحذف جوازاً ووجوب، ومن مواضع الحذف جوازاً حذفه إذا دل عليه دليل، فإن ذكرته فلا إشكال وإن حذفته فقد فهمه السامع، لكن لم يكن عليه دليل فلا يجوز الحذف لأنه لا يصح الإلغاز واللغة لغة بيان وإيضاح.

يقول: لماذا الضمائر المنفصلة لا تأتي مجرورة؟

العرب لم تستعملها إلا منصوبة أو مرفوعة، لم يرد عن العرب في كلام العرب مطلقاً أن جاء ضمير منفصل مجروراً كل ما ورد من استعمال الضمير المنفصل في كلام العرب كل الوارد في كلام العرب فالضمير المنفصل إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً وهم إن استعملوه منصوباً جاءوا به مبدوءاً بإيا وإن استعملوه منصوباً جاءوا بالبدائل الأخرى وهي مثلا بدل إياي وإيانا أنا ونحن، بدل إياكَ وإياكِ أنتَ وأنتِ إلى آخره، فتلك مرفوعة وما بدئ بإيا منصوبة.

كما ذكرتم الضمائر المستترة مثلاً لا تأتي إلا مرفوعة

لا تأتي إلا مرفوعة، فإذن العرب لا تستعمل كل الضمائر في كل الأحوال ولكن لها استعمالات وعند ذكر الضمائر يذكر الإخوة نحن ذكرنا أن من الضمائر المتصلة ما لا يكون إلا مرفوعاً مثل واو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة تعرفون هذه ومنها ما لا يكون إلا منصوباً أو مجروراً وهي ياء المتكلم ومنها ما يكون مرفوعاً أو منصوباً مجروراً وهو نا ومثلنا بالآية الكريمة ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا ﴾ [آل عمران: ١٦ ] فربنا هنا وقعت نا مجرورة إن نا وقعت منصوبة وآمنا وقعت مرفوعة فجاءت في هذه الآية في الأحوال الثلاث لها فالعرب تستعمل هذه إذن علة هذا الأمر هنا أنها لم ترد عن العرب إلا في هاتين الحالتين الرفع والنصب.

لو قال أحدهم: فلان مر بنا نحن من باب توكيد مروره أفلا يكون هذا تابعاً مجرور

هو لا يكون لأن الأصل فيها أن تستعمل ضمير رفع هذا هو الأصل، لكنها في مثل هذا المقام من باب التوكيد يصح استعمالها لأنه ليس هناك ضمير منفصل للجر فتأتي بها من باب التوكيد لا من باب أنك تعربها إعراب الرفع، لا نقول: إنها في محل جر لأن الضمائر المنفصلة لا تكون في محل جر لكنا نقول: إنها توكيد لما سبق.

لكن لابد أن لها حكماً إعرابي

إذا قلنا: إنها توكيد نعم لابد أن نلحقها بما قبله، لكن لك أن تجعلها في مثابة ضمائر الفصل ،وأنت تعرف أن ضمائر الفصل تأتي منفصلة عما قبلها فيمكن أن تحملها محمل ضمائر الفصل فتنقطع عما قبلها في إعرابها، وتبتعد عن مسألة حمل المرفوع على المجرور ومسألة حمل المرفوع على المجرور والمنصوب هذه تقع أحياناً هذا موجود ترى أنه يحمل هذا على هذا لكن ليس هو الأصل.

نقرأ باب المفعول به حتى نؤكد على المعلومات إن كان هناك بقي شيء.

تفضل.

قال المصنف –رحمه الله تعالى–: (باب المفعول به، وهو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل نحو ضربت زيد، ركبت الفرس، وهو قسمان: ظاهر ومضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره والمضمر قسمان: متصل ومنفصل، فالمتصل اثنا عشر وهي: ضربني وضربنا وضربكَ وضربكِ وضربكما وضربكم وضربكنَّ وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهنَّ. والمنفصل اثنا عشر: وهي إياي وإيانا وإياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكنَّ وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهنَّ)

يبقى الآن أسأل الإخوة الآن لكن من باب الاطمئنان عليهم. أنا سأسألكم الآن وسأعطيكم نماذج جملاً سهلة في كل واحدة مفعول به. المطلوب أن تبين المفعول به وتبين علامة نصبه، سأنوع وآتي بعلامات نصب مختلفة فانظر:

في قول الله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ [الفيل: ٣ ].المفعول به وعلامة النصب؟

المفعول به طيراً لفظ طيراً وعلامة النصب الفتحة الظاهرة

أحسنت، ﴿ فَأَلْقَى عَصَاهُ ﴾ [الأعراف: ١٠٧ ]؟

المفعول به عصاه منصوبة وعلامة نصبها الفتحة المقدرة

لماذا قدرت؟

لأنها معتلة الآخر

ماذا نسمي هذا النوع من الأسماء؟

نسميه مقصور

ما حكم تقدير الحركة عليه جائز أم واجب؟

واجب

واجب لأن الألفات – كما تعلمون– لا يصح تحريكه، ساكنة وجوب، لا يصح تحريكها.

بالنسبة لقول الله – سبحانه وتعالى–: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي ﴾ [نوح: ٥ ]؟

إني

المفعول به؟

قال ربِ الياء في قال رب

الآن ربِ هذا منادى ربِ وهو مضاف والياء مضاف إليه نحن نريد المفعول به الآن؟

قومي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة

أين الفتحة؟

المقدرة على الياء

الياء من الكلمة أو هي مضاف إليه؟

الياء تعتبر مضاف إليه

إذن مقدرة على ماذا على أي حرف ؟

حرف الواو

آخر حرف في الكلمة قبل ياء المتكلم.

الميم

لماذا قدرت عليه الحركة؟

لأنها اتصلت بياء المتكلم

وياء المتكلم يكسر ما قبلها وجوباً.

ربما تعتبر أنها وقاية

لا.. هناك نون تأتي للوقاية الياء هذه ياء المتكلم لكن نون الوقاية تأتي في الأفعال وهذه أسماء فأضيفت مباشرة وكسر ما قبلها وقدرت الحركة عليها فالفتحة علامة النصب مقدرة على ما قبل ياء المتكلم على الميم ومنع من ظهور هذه الحركة حركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة.

قول الله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ ﴾ [الطلاق: ٥ ]؟

المفعول به سيئاته وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم

في قول الله – سبحانه وتعالى– ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ ﴾ [البلد: ٨ ] ؟

المفعول به عينين طبعاً نجعل هذه متعدياً لمفعولين

هي هنا ليست متعدية لمفعولين لأنها بمعنى خلق فإذا كان بمعنى صير نصبت مفعولين وإذا كانت بمعنى خلق فهي تنصب مفعولاً واحداً.

بمعنى خلق، إذن عينين مفعول به وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى

﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة: ٤٢ ]؟

المفعول به لفظ المقسطين منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

﴿ فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ﴾ [الروم: ٣٨ ]؟

المفعول به ذا وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة
هناك مفعول ثانٍ تستطيع أن تجده لأن آتِ هذه بمعنى أعطِ ينصب مفعولين فإذن ذا هو مفعول أول أين المفعول الثاني؟
حقه: منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهي ظاهرة.
﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ [الفيل: ٥ ]
جعل طبعاً تنصب مفعولين بمعنى صيرهم كعصف مأكول
جملة الجار والمجرور هي قامت مقام المفعول الثاني. نحن نريد أن تأتينا بالمفعول الأول الآن؟
ضمير «هم»
ماذا نقول في نصبه؟
ضمير مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ضمير متصل في محل نصب
﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ [الماعون: ١ ]
الذي اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به
يقول: أسأل عن الموقع الإعرابي لكلمة أمة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [المؤمنون: ٥٢ ]
السؤال الآخر تقول: متى يعمل اسم الفاعل عمل الفعل وأيضًا تقول: كيف نعرب قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلاً ﴾ [الدخان: ١٥ ]؟
في قول الله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ أعربها العلماء أكثر من إعراب لكن الأوجه فيها أن تعرب حالاً يعني حالة كونها أمة واحدة وحينئذ تكون مؤولة بالمشتق وإن لم تكن مشتقة لأن شرط الحال أن يكون مشتقاً يعني: مجتمعين.
عمل اسم الفاعل العلماء اشترطوا له شروطاً:
– أن يكون معتمداً على شيء على استفهام أو مبتدأ أو نفي أو شبهه.
– وأن يكون معناه معنى الحال أو الاستقبال، وهذا العمل هو للمشتقات كلها وللمصدر أيضًا وليس لاسم الفاعل وحده بل لاسم المفعول والصفة المشبهة العاملة ما كان منها عاملاً ولاسم المفعول أيضًا والمصدر.
في قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ ﴾ هذا ليس فيه عمل لاسم الفاعل هنا لم يعمل وإنما هنا أضيف إلى ما بعده كاشفو العذاب فالعذاب هنا مضاف إليه وليس مفعولاً لاسم الفاعل ولذلك لم يعمل ولو كان عاملاً لقيل ماذا في غير القرآن؟
إنا كاشفون
لأنه حذف النون دليل على أنها أضيفت إلى ما بعدها لأن النون تحذف للإضافة:
نوناً تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور سين
إذا كانت النون ثابتة فمعنى ذلك أنها مرفوعة
فمعنى ذلك أن اسم الفاعل لم يضف إلى ما بعده وما بعدها يكون منصوباً ولذلك إذا أردنا أن نضيف قلنا كاشفو العذابِ وإذا أردنا أن ننصب قلنا: كاشفون العذابَ.
الفعل مستتر تقديره نحن
لا.. ليس هنا فعل.
إذا كانت عاملة
اسم الفاعل قام مقام الفعل فنصب العذاب مفعولاً به ،يعني يكشف العذابَ فكاشف هنا اسم فاعل عَمِلَ عَمَلَ الفعل هذا بشرط أن تكون معه النون.
إذن هذه علامة يا دكتور وجود النون أو عدمها؟
وجود النون دليل على عدم الإضافة لأن حذف النون هو دليل الإضافة.
السؤال الأول: إعراب الحروف المقطعة في بداية السور كيف تعرب؟
السؤال الآخر: الإعراب الذي ذكرته قبل قليل في الجملة التي سأل بها السائل مر بنا نحن أما يكون الإعراب مثلاً أن يقال: إنه مبتدأ مؤخر مثل
الضمير يعني نحن مبتدأ مؤخر تقصد
أبدأ بالأخير: هذا وجه من الوجوه يعني تقدير: نحن مر بن، لكن إذا قلنا: مر بنا نحن، نحن مر بنا هي فيها ميزتها أنها تمنع وقوع الضمير المرفوع موقع الجار ولكنها من جهة أخرى قد ما يكون التركيب قوياً جداً أن يكون

مر بنا يصح أن يخبر به عن نحن، يعني نحن مر بنا فيها نوع من القبول، لكنها وجه على كل حال يزيل شيئاً من الإشكال وهو يشكر على هذا التقدير.

إعراب الحروف المقطعة هذا بحسب معانيه، تعرفون أن الحروف المقطعة في أوائل القرآن أن الوجه الأمثل فيما قاله المفسرون أو في إعرابها: أن الله أعلم بمراده بها لكن بعض المفسرين يقول: التقدير اقرأ حم، من قرأ منكم مثلاً في تفسير الجلالين أو في تفسير أبي السعود وهم من التفاسير المعنية بالإعراب يجد أنه في هذه يقول: التقدير اقرأ كذ، فإذا قدرنا اقرأ جعلناها في محل نصب مفعول وإذا قدرنا التقدير: هذه حم جعلناها في محل رفع خبر أما إن قلنا: الله أعلم بمراده به، فإنها وأنتم تعرفون أن الإعراب طرف المعنى، وإذا لم يكن المعنى واضحاً وإنما هو موكول أمره إلى الله – سبحانه وتعالى– ولا نعرف معانيه مما لم يخبرنا الله بمعانيه فلا نستطيع أن نقدر له إعراباً لأن الإعراب هو عبارة عن تركيب نحن لا نعرب الكلمة إلا وهي جزء من تركيب تستطيع أن تقول مثلاً في قولك: محمد، أعرب محمد حتى تقول: محمد كريم تعربه مبتدأ. أكرمت محمد، تعربه مفعولاً به، لكن أن تأتي بالكلمة وحدها مقطوعة مما قبلها ومما بعدها لا تعرب؛ لأن الإعراب لا يكون إلا في تركيب والنحو إنما هو علم التراكيب، فمن ثَمَّ إذا جعلنا هذه الحروف المقطعة قدرناها أجزاء أو جزءاً من جملة أعربناها بحسب ما تقتضيه هذه الجملة، وإن جعلناها ليست جزءاً من جملة فلا إعراب لها كغيرها من الكلمات المقتطعة التي ليست جزءاً من تركيب.

ألا يخشى إذا قلنا: إنه لا إعراب لكذا من الأشياء أن يحيل هذا إلى أنه لا معنى له لأن كل الكلام معرب؟ هذه واحدة.

الثانية: على تفسير أو ما قيل به التفسير الذي اشتهر في هذا الموضوع أن القرآن نزل بهذه الأحرف وإعجازه في أنه نزل بهذه الأحرف التي تنطقونها فيكون كما يقول هذا حم يعني هذا القرآن بالأحرف التي تنطقونها أيها العرب ومع ذلك فهو معجز لكم، فهذا يشير إلى المعنى الذي ذكرته يا فضيلة الشيخ قبل قليل لكن أنا قصدي في ناحية تحاشي الإعراب ألا نخشى أن يقال: إن ما لا إعراب له قد لا يكون كلاماً

لا يصح أن يقال: إن ما لا يعرب ليس كلام، أنا الآن في آخر ما قلت عندما تقول محمد لا إعراب لها ليست جزءاً من تركيب وهي لها معنى لكني عندما أقول: ليست جزءاً من تركيب إن قدرتها جزءاً من تركيب أعربتها بحسب ذلك التركيب، وإن أتيت بها عبارة عن أحرف مقطعة، الله أعلم بمراده به، فحينئذ لا أستطيع أن أجعلها جزءاً من تركيب ومن ثم هي لها معاني يعلمها الله ولا نعلمها نحن، هذا لا يعني أنها ليس لها معانٍ لكن الله – سبحانه وتعالى– لم يطلعنا عليها هذا على رأي كثير من المفسرين وحينذاك لا إعراب لها لأن الإعراب هو طرف المعنى فإذا عرفت المعنى أنت وجعلته جزءاً من تركيب فأعربه وإن لم تعرفه فلا تعربه ولا يعني هذا أن الكلام لغو – تعالى الله سبحانه وتعالى– وينزه كلامه – سبحانه وتعالى– أن يقال فيه ذلك.

إذا لم تضف غير وكل وبعض فهل يصح دخول أل عليها كقولنا: حضر البعض وذهب الكل وإذا كانت هذه العبارة صحيحة فما هو إعراب البعض والكل ومثل هذا؟

السؤال الثاني: قولنا تقويم أو تقييم بالنسبة للطلبة أيهما أصح وأيضًا قولنا: جنان الخلد أو جنات الخلد فما الأصح؟

في مسألة الألفاظ الموغلة في الإبهام غير وبعض وكل: العرب الفصحاء لا ينطقون بها معرفة بأل، بل يقول العلماء: هذه ألفاظ ملازمة للإضافة لأنها لابد أن تضاف إلى شيء بعدها فيقال: غيرك، كل الناس، بعض القوم.

مثلاً: الدول غير العربية لا يصح أن نقول: الدول الغير عربية

لأن العرب إذا أرادوا أن يعرفوها وهي موغلة في الإبهام إذا أرادوا تعريفها أضافوها إلى ما بعدها وهي لازمة الإضافة لا تأتي وحدها، غير وكل وبعض، بعض المتأخرين أجازوا دخول أل عليها والتمسوا لذلك بعض الأمثلة من كلام بعض الناس الكتاب وبعض الشعراء الذين جاءوا بعد عصور الفصاحة، لا نستطيع أن نقول: إنه يجوز إدخال أل عليها ومن جوز هذا المعجم اللغوي في القاهرة، التمس أعذاراً أو رأى فيها رأياً بإجازة إدخال أل عليها وعلى كل حال الأولى تحاشي دخول أل عليها فيؤتى بها كما نطقت العرب في جمهور كلامها أو كلامها الذي نعرفه وهو أن تأتي مجردة من أل ملازمة للإضافة إلى ما بعدها فلا نقول: الغير عربية وإنما نقول: غير العربية لأن هذا هو المناسب والأصح، وحينذاك نعربها بحسب موقعها هي الآن تقول جاء الغير كما قالت أو جاء غيرهم ماذا تكون فاعل مرفوعة فهي تعرب بحسب موقعها الإعرابي لكن كما قلت ينبغي تجريدها من أل وإلزامها للإضافة جعلها مضافة إلى ما بعدها.

في التقويم والتقييم خذوا عني هذا الكلام ولا تحملوني ما لم أقل.

أنا أقول: إن العرب لم تأتِ هذه المادة عن العرب إلا واوية، هذه المادة مادة قوم لم تأتِ عن العرب إلا بـالواو ما جاءت قيَّم عن العرب هذا أمر ينبغي أن نتتبه له المجمع اللغوي القاهري أجاز التقييم وحجته في ذلك أنه يقول: إن المتكلم بالتقويم يريد شيئاً في مصطلح الحديث أن التقويم غير التقييم عند المحدثين الذين يستعملون هذا وهذا هم يريدون بهذا شيء وهذا شيء آخر صحيح أن العرب لم تقل تقييماً لم تستعمل معها الياء هو فعل واوي لكن حجتهم في ذلك – وإن كانت حجة ليست قوية– يقولون: إن التقويم معناه التعديل، تقويم المعوج أي تعديله، والتقييم معناه: بيان القيمة فهذا معنى آخر.

خاص بجانب التربية

فأنت تبين قيمة الشيء، تبين الدرجة التي يستحقها الطالب التي سألت عنها الأخت منذ قليل في مجال التدريس تقول: تقييم لكن نقول: ما المانع؟ وإن كان المجمع اللغوي القاهري أجاز –وهو أكبر المجامع اللغوية الموجودة حالياً– أجاز استعمال الأمرين لاختلاف المعنى فيهما لكن نقول: لماذا لا نستعمل التقويم لأنه هو الذي جاء عن العرب ونلتزمه لهذا ولهذا؟ والسياق يدل على مرادن، هل نقصد تقويم المعوج أو بيان قيمة الشيء. ونحن الآن في الجامعة يستعمل مثلاً التقويم المستمر، ولم يقل التقييم المستمر وما يقل أحد لماذا؟ لأنها استمر طرقها للآذان فاستسيغت لكن الذي لم يسمعها أبداً يقول: كيف تقويم؟ تعديل يعني؟

لكن انظر لما استعمل الشيء بكثرة ساغ في الآذان وما كان فيه إشكال.

لكن حينما يقال: تقويم سلوكي أو تقويم السلوك.

هذا معنى التعديل.

سلوك معوج يقوم

فالسياق عندما قلنا: السلوك دل على أننا نريد معنى التعديل وعندما قيل: التقويم المستمر دل على أننا نريد بيان القيمة فإذن السياق يدلنا على الأمرين والأولى التزام، نقول الأولى التزام ما ورد عن العرب وهو استعماله واوياً.

استعمال جنات وجنان التي سألت عنها الأخت جنات جمع مؤنث سالم وجنان جمع تكسير لكن القياس: جموع التصحيح هي القياس، إذا أردت أن تأتي بالشيء لا تعرف جمعه فاجمعه جمع تصحيح، جمع مؤنث سالم مثلاً أو جمع مذكر سالم إذا توافرت فيه شروط جمع المذكر السالم فاجمعه به حتى لا تتحير أما جمع التكسير فإن اضطراده أو قياسه إنما هو في موازين معينة كفَعَّلَ قيساه التَفْعِيلُ وأَفْعَلَ قياسه الإفْعَال، لكن ليس كل المصادر تقاس وكذلك ما يتعلق بالجموع فجموع التكسير سماعية، لكن جموع التصحيح التي هي جمع مؤنث سالم وجمع المذكر السالم متى توافرت شروطها فهي جموع قياسية، فإذا أشكل عليك الأمر فاجمعه جمع تصحيح، جمع مؤنث سالم أو جمع مذكر سالم إذا توافرت فيه الشروط.

كأن إعراب قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ أثار بعض التفاعل من قبل الإخوة يقول: ألا يمكن إعراب أمة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ على أنها بدل من هذه منصوب ؟

في نهاية سورة هود يقول الله – سبحانه وتعالى– عن نوح: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلاَّ مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ [هود: ٤٠ ] «ومن آمن» عطفت على «إلا من سبق عليه القول» عليها وعلى ما قبلها أرجو توضيحها؟

في قوله: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾؟

نعم يقول: على أنها بدل من هذه منصوبة

نعم هي منصوبة وهذه منصوبة لكن دائماً البدلية يفترض أن المعنى يؤيدها هل نقول: وأن أمة واحدة أمتكم.

وأن أمتكم أمة واحدة

هو الآن يقدر إن أمة واحدة بدل من هذه، فالبدل على نية حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه، هل إذا وضعت البدل مقامه استقام المعنى، هذا الإشكال وإلا فالمقام يقتضي أن الإنسان يقدر ويحاول ودائماً الإعراب قد يأتي بأكثر من وجه وتكون كلها مستساغة إلا أن بعضها يكون أوجه من بعض لأن السياق يحتمله.

وأهلك في قوله: ﴿ وَمَنْ آمَنَ ﴾ طبعاً ليست معطوفة على ﴿ إِلاَّ مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ ﴾ لأن من سبق عليه القول منهم هؤلاء مغرقون ومن آمن ليس حكمهم حكم هؤلاء لكنه معطوف على ما قبله المحمولين.

هذا كما أكدتم عليه من خلال الفهم

المعنى ولذلك يقولون: الإعراب طرف المعنى فينبغي قبل أن تعرب أن تدرك المعنى ويتغير الإعراب إذا تغير المعنى وأنت تستطيع بتغيير الإعراب أن تغير المعنى الذي تريده.

تقول: في الجملة: أنا أدرس اللغة العربية، الضمير المنفصل أنا مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، هل الجملة الفعلية أدرس في محل رفع خبر أي أن الجملة الفعلية محصورة في الفعل والفاعل أم أدرس اللغة العربية كلها في محل رفع خبر؟

هي الجملة الفعلية في محل رفع خبر، والمقصود بالجملة الفعلية ركناها الأساسيان الفعل والفاعل وما عداها يعد من الفضلات والمكملات ولذلك الجملة الفعلية كلها في محل رفع خبر، هنا فقط حتى أبين مسألة ذكرتها الآن نكملها بعد ذلك.

إن الفتياتِ أو إن الفتياتَ، ما إعرابها؟

أنت ما رأيك؟

إن الفتياتَ بالفتح

هل ما قاله صحيح؟

الأخ لأنه يعرف أنا الفتحة هي العلامة الأصلية للنصب ولذلك قال: إنها هذه ولكنه فاته أن جمع المؤنث السالم وهو الجمع بالألف والتاء الزائدتين أنه ينصب بالكثرة وليس بالفتح لكن إذا قلت: إن الفتاةَ واحدة، فاجعلها كذلك مفتوحة، أما إذا ما دامت مجموعة بالألف والتاء فلابد من كسرها لأن المجموع بألف وتاء مزيدتين ينصب بالكسرة.

بالنسبة للمنوع من الصرف إذا وقع مفعولاً به ماذا تكون علامته؟

الممنوع من الصرف كغيره في حالة النصب لا يتغير فقط أنه لا ينون هو فقط يختلف عن غيره في حالة الجر، لأنه يجر بالفتحة أما في غيره في الرفع والنصب كغيره من الأسماء لا يخالفها إلا في عدم التنوين أنه لا ينون.

شاهد ما ذكرته أنت – حفظك الله– منذ قليل من مسألة تغيير الحركة بتغير المعنى والعكس، المثال الذي يذكرونه في قولهم: ما أحسن زيد، وما أحسن زيدٍ وما أحسن زيدٌ كيف أن هذه الحركات تُغيرُ الحركات وتقلبها إلى معان مختلفة؟

فإن قولك: ما أحسن زيد، تعجب من حسنه، وقولك: ما أحسن زيدٍ؟ استفهام عن أي شيء فيه أحسن، وقولك: ما أحسن زيدٌ. نفي لإحسانه، كيف أن تغيير الحركات تغير هذه المعاني، ولذلك أنا لما قلت منذ قليل: إن وضع الحركة عندما أقول: هذه أضعها بهذه الطريقة أو أضع بهذه الطريقة هل أرفع وأنصب إنما يرجع هذا الأمر إلى المعنى الذي أريده لأن بهذه الحركات تتغير المعاني.

ولأنه ربما يا شيخ وهذا لا يغيب عن شريف علمكم قد تبطل الصلاة بتغيير حركة في قراءة سورة الفاتحة في قوله تعالى ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة: ٧ ] فإذا قلبها أنعمتُ تغير المعنى جزرياً وربما تبطل الصلاة بهذا التغير

يترتب عليه ما لا يجوز، هذا صحيح.

تقول: ما هو إعراب الآتي في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ ﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨ ] تريد إعراب ﴿ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾

ارجع: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، إلى: حرف جر، ورب: اسم مجرور وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه، راضية: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ومثله مرضية أيضًا كذلك.

هل هناك طريقة معينة أو نصيحة تنصح بها الطلاب خاصة حينما يقرؤون الآيات وهذا شيء رائع جد، حينما يقرأ الإنسان الآيات ويفعل ملكة الإعراب معه، هل هناك طريقة معينة أو مهارة معينة تنتمي مثل هذه الملكة؟

أول ما يجب على الإنسان في مثل هذا أن يقرأ التفسير ويتعرف على معنى الآية حتى لا يعربها إعراباً على غير وجهها فيغير ويحيل معنى الآية، لأن بعض الإخوة يعرف حكم الفاعل وحكم المفعول به وحكم البدل ولكنه لا يتنبه لمعنى الآية فيعرب الآية بما يحيل معناها ويغيره فأول خطوة هو أن يتعرف الإنسان على معنى الآية وتفسيرها ينبني على هذا معرفة الإعراب ثم إن هناك بعض الألفاظ أو بعض الألفاظ في القرآن مما يسمونه مشكل إعراب القرآن يحتاج الأمر فيه إلى أن يرجع لكتب إعراب القرآن وكتب مشكل إعراب القرآن لأن إعرابها ليس ظاهراً هو صحيح وفصيح القرآن الكريم لكنه ليس ظاهراً لمن يراها لأول وهلة، يحتاج الأمر إلى تدبر لمعرفة إعرابها، يسمونه مشكل إعراب القرآن فيحتاج الأمر إلى أن يرجع في مثل هذه الآيات إلى كتب إعراب القرآن ومشكله حتى يتضح له ما يتوافق مع معنى الآية ولا يغير معناها عن وجهها.

لو يوضح الشيخ المنصوب بنزع الخافض يوضح هذا اللفظ؟

المنصوب على نزع الخافض هو يقصد مصطلح نحوي الخافض طبعاً الخفض كما تعلمون هو الجر وهو مصطلح كوفي وهذا مصطلح أنا أحبه أكثر من المصطلح المشهور البصري الذي هو الجر لأن الخفض فيه معنى النزول وكما تعلمون الكسرة فيها معنى النزول كما أن الرفع فيه معنى الارتفاع فالخفض فيه معنى النزول أكثر من الجر ولذلك الكوفيون بهذا لهم وجه في تسميتهم بهذا الاسم وعلى كل حال والمصنف تراه يلتزم هذا المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح كلها خير وكلها مصطلحات قائمة ومعتد بها.

فالخافض هو الجار والمقصود بالجار حرف الجر.

العرب أحياناً تنزع هذا الخافض تنزع هذا الجار يعني تحذف هذا الجار، كيف ذلك؟ بعض الأفعال ما يأتي المفعول بعدها مباشرة، وإنما يأتي بعدها الجار والمجرور كقولك: مررت بفلان، فأنت الآن ليس لها مفعول به ولكن بعدها جار ومجرور «بفلان» أحياناً العرب تنزع أي تحذف هذا الخافض هذا الجار وهو الباء فماذا تفعل بما كان مجروراً؟ تنصبه.

كيف تقول: مررت فلان

تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكمو عليَّ إذاً حرامُ

تمرون الديار أي تمرون بالديار ولم تعوجوا، إذن هنا قد حذف حرف الجر، وأبقى المجرور منصوباً ويقال: هذا منصوب على نزع الخافض يعني على حذف حرف الجر فإذا حذف حرف الجر وبقي ما بعده منصوباً لكن لا يقال هو مفعول به لأن هذا الفعل ليس متعدياً أصلاً ولا ينصب مفعولاً به ولكنه ينصب – كما يقولون– على نزع الخافض أو على حذف حرف الجر هذا هو المقصود بمصطلح منصوب على نزع الخافض.

ما نقول: مررت بفلان الجار والمجرور في محل نصب مفعول به

بعض النحويين يقولون هذ، يقولون: الجار والمجرور هي في محل نصب، بعضهم يقول: إنه تعدى بحرف الجر؛ لأن الفعل إما أن يتعدى بنفسه كقولك: أكرمت زيداً أو أن يتعدى بحرف الجر كقولك: سلمت على زيد فهذا تعدى بنفسه، ولكن بعضهم يقول: لا.. الذي يتعدى بحرف الجر ليس متعدياً لأن المتعدي ما نصب المفعول وهذا لا ينصب المفعول فالأمر فيه سعة، منهم من سماه متعدياً بالحرف ومنهم من سماه لازماً ما دام لا ينصب بنفسه لكن عند حذف حرف الجر ينصب ما كان مجروراً ينصب على ما يسمى نزع الخافض.

لو أدخلت أنْ على الجملة، أن هنا هل لفظها يعرب مفعولاً به؟

هي تحكى حكاية هي تكون في محل نصب مفعول به لكنه منع من ظهور الحركة علامة النصب حركة الحكاية محكية كحكاية الجمل المحكية المركب الإسنادي كما تعلم وبعض الأسماء المحكية هذه مثلها هنا تبقيها على حركتها الأصلية وهي السكون أن وتقول في محل نصب منع من ظهوره منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

السؤال الأول: لماذا كان ذكر كلمة المنصوب في تعريف المفعول به ليس وجيهاً؟

والسؤال الثاني: ما معنى الباء في قولنا في تعريف المفعول به: الذي يقع به الفعل، مع إيضاح ذلك والتمثيل له؟

الدرس الثاني: باب المصدر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أيها الإخوة الحضور أيها الإخوة المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة، أسأل الله – سبحانه وتعالى– أن يكون مباركًا فيها على من تحدث في هذا اللقاء ومن أصغى إليه ومن انتفع به.

يكثر أن يقول الناس: إن النحو قليلٌ طلابُه، لكني أرى من فضل الله –سبحانه وتعالى– إقبال الإخوة هن، وكذلك ما نسمعه وما نتلقاه من إقبال الإخوة أيضاً المشاهدين والمتابعين، هؤلاء الإخوة الذين فرغوا أوقاتهم وتركوا أعمالهم وأمضوا سياراتهم وأرجلهم ليأتوا إلى هذا المكان طلباً لدراسة هذا العلم الشريف، هذا دليل على أن الأمة لا تزال أمة خير، وفيها خير كثير.

اللغة أيها الإخوة هي وجه من وجهي عملة لقوة الأمة، فإذا قويت الأمة قويت لغتها، وإذا ضعفت الأمة امتهن الناس لغتها وسقطت قيمتها في أعينهم، وكم عز أقوام بعز لغاتهم؛ ولذلك نحن نسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يجعل ذلك كله معيناً لنا على طاعته، هذا إذا كان الحديث عن أي لغة فكيف والحديث عن لغة كتاب الله –سبحانه وتعالى– عزت بهذا الكتاب العزيز، وارتفعت باحتوائها سنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وهي لغة الفصاحة والبلاغة والبيان وجوامع الكَلِمْ، نسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يجعل تفقهنا في أسراراها عوناً لنا على معرفة أسرار كتابه، وأن يجعل معرفتنا لدقائقها مُعينة على معرفة ما عزَّ من علوم شرعه.

ولا أنسى في مطلع اللقاء أن أذكر أو أن أنوه بأن مثل هذه اللقاءات لا ينبغي أن تَعْدَمَ إجابةً على استفسارات أو إشكالات لغوية قد تعن في ذهن أحد السامعين أو المشاهدين أو المشاهدات من الأمور العامة التي يحتاج إليها الناس جميعاً غالباً لأن هذه يفترض أن لا يخلو الحديث عن إجابة عنها، لاحتياج الناس إليها –إن تيسرت الإجابة عليها– على أن لا يطغى ذلك على أصل الموضوع والمتن المشروح، أسأل الله أن ينفع بهذه الساعة وأن يجعلها عوناً على طاعته والسعي إليه.

قال المصنف –رحمه الله–: (باب المصدر المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل نحو: ضَرَّبَ يَضْرِبُ ضَرْباً، وهو قسمان: لفظي ومعنوي، فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي نحو: قتلتهُ قتلاً ، وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معني نحو: جلستُ قعوداً وقمتُ وقوفاً وما أشبه ذلك).

سأبدأ بفائدة كثيرًا ما يقع فيها من يقرأ في كتب النحو، بل في الكتب عامة، وهو استعمال كلمة "نحو" نحو هذه في العربية هي خارج موضوعنا هذا، لكن ما دمنا في مقام القراءة الآن:

كلمة "نحو" هذه تستعمل في العربية على ضربين:

- الضرب الأول: بمعنى مثل.
- الضرب الثاني: بمعنى تُجَاه.

أقول: الفاعل مرفوع نحو: "يقوم محمدٌ"، هذه بمعنى مثل، أو أقول: "سرت نحوَ الجامعة" أي باتجاهها فإن كانت بمعنى باتجاه فهي ظرف مكان ينصب، وإن كانت بمعنى مثل فهي خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك نحو، ولذلك ترفع، ومن ثَمَّ فكلما جاءتنا في النحو كلمة "نحو" هذه، فهي للتمثيل قطع، فنرفعها. صحيح أن ضم الواو قد يستثقله بعض الناس لكنه ليس بثقيل "نحوُ"، هذا هو الأصل فيها.

الحديث الآن في باب المصدر: المصدر سُميَّ مصدراً ؛ لأنه على الأصح أو على الراجح صدرت عنه المشتقات كلها والأفعال، طبعاً لست محتاجاً أن أقول: إن هناك خلافاً بين النحويين في أصل المشتقات، هل هو الفعل أو المصدر؟

فالبصريون أو جمهور النحويين يرون أن المصدر هو الأصل ومنه صدرت بقية المشتقات.

والكوفيون يرون أن الفعل هو الأصل ومنه صدرت المشتقات والمصدر، لكن تسميته مصدراً دليل على صدور هذه الأشياء كلها عنه، ومن ثمّ تسميته مصدر، يعني صدرت عنه المشتقات كلها والأفعال، هذا هو الراجح في الأمر.

هو الآن يُعرِّف المصدر، قال: هو (الاسم المنصوب) واضح أنه لا يعرف بهذا المصدر وإنما يعرف نوعاً من المصدر، وسيأتي الحديث عن هذا، لكن دعونا نتكلم أو أن نذكر بما قلناه في المرة الماضية من أنه أدخل الحكم في التعريف، ما المأخذ على ذلك؟ هل من أحد يتذكر ما سبق قوله عند الحديث عن المفعول به حينما أدخل حكم المفعول به في تعريفه وهو أنه منصوب ما المأخذ الذي أخذ عليه في ذلك؟ ممكن أن يبدأ أحدكم وأن أكمل الجواب؟ تفضل يا شيخ.

إدخال الحكم يقول المناطقة: إن إدخال الحكم في التعريف غير جامع ولا مانع، وإنه في الحكم لا نستطيع أن نمنع غيره من الدخول فيه.

هو نعم يا شيخ يفترض أن يكون التعريف جامعاً مانعاً لكن مسألة مجيء الأحكام في الحدود لا علاقة لها بالجمع والمنع، لكن القضية هي أن مجيء الحكم في التعريف تعني أن الحكم جزء من التعريف، فلا يُعرف الشيء إلا بمعرفة حكمه ولا يُعرف حكمه إلا بتعريفه، فصار هذا متوقفاً على هذا وهذا متوقفاً على هذا، فوقعنا في الدور، والدور باطل، ومن ثمّ لا يصح ذكر الأحكام في الحدود أو في التعريفات ؛ لأنك لا تستطيع أن تعرف الشيء إلا بمعرفة حكمه؛ لأن الحكم جزء من التعريف الآن، ولا تستطيع معرفة الحكم إلا بتعريفه فصار كل واحد متوقفاً على الآخر فندور ولا نتوقف؟ فلم يكن هناك تسلسل فوقعنا في الدور والدور باطل كما يقول المناطقة، ولذلك ذكر الحكم في التعريف يفترض أن لا يوجد.

على كل حال هو هنا قال: (هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالث)

هو يقصد الذي يجيء ثالثاً ذكره قال: نحو (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبَ)، ليس كل من يصرف الأفعال يجعل المصدر ثالثاً بعضهم مثلاً يقول: ضرب تستطيع أن تقول: ضرب يضرب اضرب، فالذي جاء ثالثا هو ماذا؟ فعل الأمر، ولذلك لم يأتي المصدر ثالثاً ومن ثمّ فإنه ليس كل ما يأتي ثالثا هو المصدر، صحيح أن أكثر ما يقول الناس عند تصريف الأفعال أن يأتوا بالمصدر ثالثا ، لكن هذا ليس على إطلاقه، يقولون: ضرب يضرب ضرباً، لكن ليس هذا على إطلاقه، فليس كل ما يجيء ثالثا هو المصدر إلا إن حملنا كلامه على الأكثر فهذا صحيح.

هو هنا يُعرِّف المصدر قال: (المصدر هو الاسم المنصوب) ، مع أن حديثه كما سيأتي عن ماذا؟ عن المفعول المطلق وليس على المصدر على إطلاقه، بل على نوع من أنواع المصدر، وأيضاً هو يتكلم عن المنصوبات، وليست كل المصادر منصوبة، بل المفعول المطلق المُتَحَدَّث عنه هو المَعْنِي بذلك، ولذلك تعريفه وإن قال: (المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثً) هو إنما يعني الآن وبالذات بقوله: (المنصوب) هو يعني الآن المفعول المطلق، لأنك تأتي بالمصدر وليس منصوباً ، فليس على كل حال يكون المصدر هو المَعنيُّ هنا، ولكن المقصود هنا المفعول المطلق.

سموه المطلق، أنتم تعرفون المفاعيل هل يعرف أحدكم كم المفاعيل في العربية؟

خمسة.

المفاعيل خمسة، من يذكرها؟ تفضيل يا شيخ.

المفاعيل خمسة: هي المفعول به، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول المطلق.

نعم، لاحظوا أن المفاعيل – هذه الخمسة التي ذكرها الأخ الكريم وهو كلامه صحيح: المفعول به: وسبق الحديث عنه، المفعول معه وله أو لأجله: وفيه وهو الظرف، هذه كلها مقيدات، به مقيد بالباء، مفعول به مقيد بحرف الباء، وله باللام، وفيه بفي ومعه بمع، إلا أن هذا النوع الخامس ليس مقيداً بحرف، فهو مطلق عن التقييد ولذلك المفعول المطلق يعني: بلا قيد، هذا معنى قولهم: مفعول مطلق، هذا معنى قولهم: إنه مفعول مطلق.

بعضهم يعني إذا كنا قد لاحظنا ملحظاً في تعريف المصنف للمفعول المطلق هنا فأقول: إن بعض النحويين عندما عرفوا المصدر، إذا مشينا أو سرنا أو سلمنا أو سايرنا المصنف في تعريفه بأن قال: (المصدر) فالمصدر ليس هو المنصوب ولكن المصدر كما عرفه بعض النحويين هو أحد مدلولي الفعل. الفعل له مدلولان: الحدث والزمان، أقول: ذهب يدل على الذهاب وعلى الزمان الماضي، أنه حدث الذهاب في الزمن الماضي، فهما مدلولان، المصدر يدل على واحد من هذين المدلولين وهو الحدث، وهو الذهاب، فعندما أقول ذهاب فهذا مصدر لأنه يدل على الحدث ولا يدل على الزمان، لكن كما قلنا: هو لا يعرف الحقيقة المصدر عموماً ولكنه يعرف المفعول المطلق؛ لأن المصدر ليس على الإطلاق منصوباً بل يأتي مرفوعاً ، أقول: "أعجبني ضربُك"، ضربك هنا مرفوع فاعل، ليس منصوباً "عجبت من ضربك" ضرب هذا مصدر ضرب هذا مصدر، ولكنه مجرور بحرف الجر «من»، وليس منصوباً، إذن ليس المصدر منصوباً على الإطلاق وإنما الذي يُنصب هو ما يكون نصبه على المفعولية المطلقة وهو مصدر، نعم، ولكنه واحد من هذه أنواع المصادر، من أنواع المصادر وهو ما ينتصب على المفعولية المطلقة.

بدأ المصنف –رحمه الله تعالى– في تقسيم المصدر قال: (وهو قسمان: لفظي ومعنوي) ، طبعاً هو لا يقسم المصدر الآن، هو يقسم المفعول المطلق، ولذلك ينبغي من الآن أن نتصور ونفهم أن مقصوده الآن هو المفعول المطلق؛ لأن الحديث هنا على المنصوبات، والمصدر لا يصح أن يقال: إنه منصوب دائماً فإذن الكلام على المفعول المطلق وهو مصدر منصوب، وهو من المصادر ولكنه منصوب.

المصدر من باب الفائدة يأتي على أنواع:

هناك مصدر صريح وهو المصادر المعروفة ضرب ضرباً، أكرم إكراماً ذهب ذهاباً كتب كتابةً علم علماً وفهم فهماً، هذا الذهاب والكتابة والعلم والفهم هذه مصادر، وهي مصادر صريحة، بمعنى أنها معروفة من فعلها مباشرة.

هناك ما يسمونه بالمصدر الميمي، وهو أيضاً مصدر ولكنه يأتي بزيادة الميم في أوله، زيادة حرف الميم كقوله تعالى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾﴾ [الفرقان: ٧١] المصدر المعروف من تاب هو ماذا؟ توبة تاب توبة، لكن صيغ منه مصدر ميمي وهو أن يؤتى بميم زائدة في أوله. ليس معنى كونها زائدة أنها لا قيمة لها، بل المقصود أنها ليست من الحروف الأصلية في الكلمة، الحروف الأصلية: "ت" "و" "ب"، فما كان غير هذه الحروف الأصلية يسميه الصرفيون حرفاً زائداً لا أنه لا حاجة له ولكنه ليس من أصول الكلمة الثلاثة، هذا قصدهم، هذا يسمونه المصدر الميمي.

هناك أيضاً نوع من المصادر كان موجوداً لكنه تُوسِّع فيه في العصر الحاضر كثيرًا وهو ما يسمى بالمصدر الصناعي وهذا أفاد كثيرًا وتوسع الناس به وكان فيه فائدة وهو يؤتى في آخر الكلمة بياء مشددة وتاء، وهذا لا يلزم أن يكون في الأفعال، حتى الأسماء أحيانًا، فيقال في إنسان: إنسانية، وفي حر: حرية، وفي مثلاً...

تجارية، اجتماعية

لا، هذه تجارية وصناعية هذه منسوب، منسوب إلى التجارة والصناعة، لكن أن يُصاغ مصدر من كلمة كقولهم: مصداقية، وقولهم: إنسانية، وقولهم: حرية، هي نوع من صياغة المصادر حتى من الأسماء الجامدة أحياناً لإيجاد المصدر وهذا باب جيد للتوسع والاشتقاق وقد أجيز، أجازه المجمع اللغوي فيه بشرط أن لا يطغى على المصادر الأصلية الصريحة؛ لأن الأصل أن يستعمل المصدر الأصلي الصريح للكلمة.

الآن المصنف قال: (وهو قسمان) يعني المفعول المطلق (لفظي ومعنوي)، يقصد باللفظي أن يأتي المفعول المطلق مصدراً لفعله، ذهب ذهاباً، قال في تعريفه: (فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي) تقول: ذهب ذهاباً، قال هنا هو مثل بقوله: قتله قتلاً كتب كتابةً فلاحظوا أن كتابة موافق لكتب، قتلاً موافق لقتل، وعلم علماً علم موافق لعلم، فإذن وافق المصدر فعله في لفظه هذا هو المقصود الذي أراد بقوله: (لفظي) غالب النحويين لا يسمون هذا لفظياً وإن سماه المصنف لفظياً غالبهم يقول: هذا هو المفعول المطلق الأصلي، وهو أن يأتي المصدر منصوب، هذا مفعول مطلق الأصل وما أراده المصنف من قوله (المعنوي)، هذا يسميه أكثر النحويين ما ناب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة.

إذن الأصل في النصب مفعولاً مطلقاً الأصل هو ماذا؟ المصدر، ولكن ينوب عن المصدر فيقع مفعولاً مطلقاً أشياء أخرى هي التي عناها المصنف بقوله: (معنوي).

قال: (وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي) ومثل بقوله: (قعدت جلوساً وقمت وقوف) وما أشبه ذلك، الآن في قوله: (قعدت جلوس) ما قال: قعت قعوداً، (قمت وقوف) ما قال: قمت قياماً فجاء بمصدر آخر يدل على نفس المعنى، يسمى ماذا هذا؟ يسمى المرادف، تأتي بكلمة ذات معنى مماثل للكلمة الأخرى هذه مرادفة لهذه، فهو الآن جاء بمصدر ليس من لفظ فعله ولكنه مرادف له، يعني يؤدي معناه ولكنه لفظ آخر، هو سماه معنوي أكثر النحويين يقولون : هذا مما ناب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة.

خلاصة الأمر: أن الأصل في النصب على مفعولاً مطلقاً للمصدر، فإذا جاءنا مصدر نقول: هذا مفعول مطلق، وينوب عن المصدر أشياء تُنصب مفعول مطلقاً نائبة عن المصدر فكأنها في مرتبة ثانية، وهي ليست الأصل ولكنها بعده في المنزلة.

المصنف قال: (نحو قعدت جلوساً وقمت وقوف)، هنا ذكر المرادف أنه ينوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة مرادف المصدر يعني ما ماثله في المعنى وخالفه في اللفظ، لكن ترى النحويون ما اكتفوا بالمرادف فقط في النيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة، ذكروا أشياء كثيرة.

١- الصفة: فمثلاً في قول الله -سبحانه وتعالى- في سورة يوسف: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ [يوسف: ٣] الآن أنت تقول في غير القرآن: نحن نقص القصصَ، ترى القصص ليست جمعاً، عندما نجمع قصة فجمعها، قِصص بالكسر، أما القَصص، فهو القصّ هذا مصدر ليس جمعاً، هذا مفرد قصَّ يَقُصُّ قَصَصَاً أو قَصَّ يَقُصُّ قَصًّا، فلو أنه قيل: نَقُصُّ القَصَّ أو نَقُصُّ القَصَصَ، لصار القَصَصَ هذا مفعولاً مطلقاً أصلياً، ليس نائباً؛ لأنه مصدر، لكن ما ورد في القرآن: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣] فأحسن هذه صفة للقصص، يعني نحن نقصص عليك قصصاً صفته ماذا؟ أحسن القَصص، فنابت الصفة عن المصدر، فهنا نابت فنُصِبَتْ في مكانه ولذلك قيل: ﴿أَحْسَنَ﴾ مفعول مطلق منصوب، لكنه ليس مصدراً وإنما هو صفة المصدر المحذوف، نحن نقص عليك قصصاً صفته أحسن القصص، فنابت الصفة عن المصدر فانتصبت، فصارت منصوبة مفعولاً مطلقاً نائبة عن المصدر، في النصب على المفعولية المطلقة.

٢- الضمير: ضمير المصدر أيضاً، في قوله الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [المائدة: ١١٥] في آخر سورة المائدة، ﴿لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدً﴾ الآن ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ أعذب من؟ الكافر، ﴿ أُعَذِّبُهُ عَذَابًا ﴾ عذاباً هذه مفعول مطلق وصريح أصلي ؛ لأنه مصدر، ﴿ لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدً﴾ هل ﴿ لاَّ أُعَذِّبُهُ ﴾ يعني لا أعذب الكافر أحداً؟ لا يستقيم الكلام، لا يستقيم أن تقول: لا أعذب الكافر أحداً من العالمين، غير مستقيم، المقصود: لا أعذب العذاب أحداً من العالمين فإذن هذه الهاء قامت مقام المصدر العذاب، فصارت مفعولاً مطلقاً، صحيح أنها ليست مصدراً ولكنها نائبة عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة، فإذن ينوب الضمير المصدري عنه فيكون مفعولاً مطلقاً.

٣- الإشارة: إلى المصدر لاحظوا كلها أمور ترجع إلى المصدر، صفته، ضميره، الإشارة إليه تقول: ضربتُ الضربَ، الضرب هنا مفعول مطلق منصوب، هو أصلي مصدر ، لكن لما تقول: ضربتُ ذلك الضربَ، فذلك: اسم إشارة وهو إشارة إلى المصدر، فناب عن المصدر فأخذ حكمه ونُصِب مفعولاً مطلقاً، ولذلك نقول: ذلك: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق، نائب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة.

وما بعده يُعرب ماذا؟.

الضرب: بدل منه، يكون المصدر الموجود بدلاً من المفعول المطلق الذي هو «ذلك».

٤- اسم المصدر: ينوب عنه أيضاً، الآن هناك المصادر لها قياس يعني مثلاً يقولون: فَعَّلَ مصدره التفعيل، غَلَّقَ تغليقاً، كَسَّر تكسير، عَلَّم تعليماً، ويقولون: أفعل مصدره الإفعال: أكرم إكرام، أعلم إعلام، أسلم إسلاماً، آمن إيماناً، فإذا جاءتنا كلمة تدل على معنى المصدر ولكنها ليست منضبطة بهذا الضابط قالوا: نسميها اسم مصدر، لأنها أدت معنى المصدر ولكنها لم تنضبط بضوابطه القياسية، ولم تأخذ حكمه القياسي ، مثل قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَاللهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح: ١٧] الأصل في المصدر، مصدر أفعل: إفعالاً أنبت إنبات، لكن عندما يقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَاللهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ هذه تدل على معنى الإنبات ولكنها ليست هي المصدر يسمونها اسم مصدر فناب اسم المصدر عن المصدر في النصب مفعولاً مطلقاً، كذلك عندما تقول: أعطيتُ عطاءً الأصل: أعطيتُ إعطاءً، لكنك عندما تقول: عطاءً فهذا اسم مصدر لأنه لم ينضبط بالضوابط القياسية لصياغة المصدر، ولكنه أدى معناه فهو اسم مصدر ناب هنا عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة.

الأخت الكريمة من السعودية تقول: ذكرتم -حفظكم الله- أن "نحو" تأتي بمعنيين "مثل" وهو مرفوع، والمعنى الآخر: "اتجاه" ويكون ظرفاً ومنصوباً، ولكن الملاحظة أن متن الآجرومية الذي بين يدي جاءت "نحو" كلها منصوبة، هل هو خطأ مطبعي؟ أم ماذا؟.

هي تقصد أن طباعة متن الآجرومية منصوبة، وهذه ليست بحجة، وبالذات في كتب النحو، وكذلك فيما يتعلق بالأوزان في كتب الصرف؛ لأن الطابعين يتعبون كثير، كتب الصرف كلها كتب أوزان، وكتب النحو كلها كتب ضبط بالشكل، فالطابع- وبالذات إذا كان غير متعلم، وحتى لو كان الذي يراجع متعلماً أو عالم حتى- لابد أن يفوته شيء، ولذلك الخطأ وارد لأنك في الكتب غير النحوية تستطيع أن تذكر الكلام بدون شكل ولا يقع الخطأ إلا نادراً في الكلمات المثنية والمجموعة والأسماء الستة وغيرها مما يظهر إعرابه في الحروف، ولكن كتب النحو لابد من ضبطها ولذلك فأنا أعيد كلامي حتى لا يُفهم على غير وجه: إذا قلنا: إن "نحو" معناها تجاه فهي ظرف مكان، وظرف المكان يُنصف على الظرفية مفعول فيه، يُنصب - كما سيأتي إن شاء الله في الدرس المقبل- وهو ظرف المكان والزمان.

وإذا كانت "نحو" بمعنى مثل، فهذه تعاملها كأنك قلت: مثل، أنت إذا قلت: مثل هنا -لأن الأخت الآن قالت: وهو مرفوع- تتوقع هي أنها في كل حالة يكون مرفوعاً، لا نحن نقول: في مثل هذا الموضوع يكون مرفوعاً لكن يصح أن تقول: جئت بنحو ما قلت، فيكون مجروراً بالباء، واضح هذا يا إخوان، لكني أقول: إنه إذا جاء في مقام التمثيل فهو مثل كلمة مثل، أنت عندما تقول: المبتدأ اسم مرفوع نحو "محمد كريم" تماماً مثل قولك: المبتدأ اسم مرفوع مثل "محمد كريم" إذا قلت مثل هنا كيف نعربها؟ خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك مثل، فكلمة «نحو» هي مثل «مثل» تماماً في المعنى وفي الإعراب ولذلك نقول: إعرابها وذلك نحو، خبر لمبتدأ محذوف، وكل ما جاءك في النحو أو في غيره في باب التمثيل فارفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك نحو. هذا هو المقصود.

أتم ما يمكن أن ينوب عن المصدر وينتصب مفعولاً مطلقاً:

٥- العدد: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] لو قيل في غير القرآن: اجلدوهم جلداً، لكان جلداً هذا مصدراً منصوباً مفعولاً مطلقاً أصلياً، لكن ﴿ ثَمَانِينَ﴾ هذه ليست هي المصدر ولكنها عدد المصدر، عدد مرات الجلد، فالعدد هنا ناب عن المصدر فأخذ حكمه ونصب مفعولاً مطلقاً وقيل: ثمانين، ما قيل: ثمانون ، فنصب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وما بعده يعتبر تمييزاً؟.

وما بعده تمييز.

٦- كل وبعض: أيضاً مما ينوب عن المصدر فينصب مفعولاً مطلقاً كلمة "كل" و"بعض" بشرط أن تُضاف إلى المصدر تقول: "ضربتُ كلَّ الضربِ" أو "ضربتُ بعضَ الضرب"، لاحظ أنني أقول: كلَّ بالنصب، فكل مفعول مطلق لأنها أضيفت إلى الضرب المصدر، وكذلك بعض الضرب يقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ [النساء: ١٢٩] الميل الآن هو المصدر ،ولكنه جاء مضافاً إليه وأضيفت كل إليه، وصارت كل هي المفعول المطلق وهي المنصوبة لأنها أضيفت إلى المصدر

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما *** يظنان كل الظن أن لا تلاقي

يظنان ما قال: يظنان الظن، ولو قال ذلك لصارت الظن مفعول مطلق منصوب مصدر لكن نَصَبَ كل لأنها أضيفت إلى المصدر صارت هي المفعول المطلق والظن صار مضافاً إليه.

إذا كان هذا واضحاً فحسن وهو ما أرجوه وإن كان فيه استشكال فيه أو في غيره فأنا أتقبل منكم ما يكون من استفسار.

فضيلة الشيخ إذا أذنت لي ما يتعلق بالنسبة للفوائد المتعلقة بالمفعول المطق لبيان نوعه أو للتوكيد أو للعدد هل هذه مرتبطة بالناحية المعنوية أو اللفظية؟.

أحسنت، ما دمت قلت هذا فلابد أن أفصل أنواع المفعول المطلق في هذه الناحية، وإن كان المصنف لم يعرض لها.

المفعول المطلق يأتي لأغراض ثلاثة:

١- المؤكد لعامله: وهو الأصل، إذا قيل يا إخوان في النحو عامل فالمقصود به ما يؤدي إلى الحركة المعينة، ما يكسب الكلمة الحكم.

ضرب هو العامل.

ضرب ضرباً إذا قلت مثلاً: "جاء محمد" محمد اسم مرفوع ما الذي رفعه: "جاء"، "مررت بزيد" زيد اسم مجرور، ما الذي جره ؟ "الباء" فهذه تسمى عوامل، قد تكون أسماء وقد تكون أفعالاً وقد تكون حروفاً، فكلها تكون عوامل، فإذن العامل هو ما يحدث الحركة في آخر المعمول الذي هو الكلمة المحركة بحركة معينة، ما يحدث الحكم في آخره، فالمفعول المطلق منصوب، لابد له من ناصب، فهو معمول والذي نصبه هو العامل ، عامله وهو غالباً الفعل، قد يكون غير الفعل كما سأبين الآن أيضاً مدى هذا نحو في هذا السياق هذا الأمر فالأصل في المفعول المطلق أن يؤكد عامله، أكرمت إكراماً، أنا عندما أقول: إكراماً ما أضفت معناً جديداً لأن الإكرام واضح من قولي أكرمت، لكني أكدت هذا الكلام فهذا مفعول مطلق يؤكد عامله، هذا أحد أغراض المفعول المطلق الثلاثة وهو أهمها والأساس..

﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] .

وكلم الله موسى تكليماً ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ لو قيل: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى ﴾ لاكتمل المعنى لكن تكليما أتي بها لغرض بلاغي وهو التوكيد.

٢- بيان نوع المعمول: من مقاصد المجيء بالمفعول المطلق هو بيان نوع المعمول تقول: "سرت سيرَ العقلاء" الآن "سيرَ" مصدر، هو منصوب مفعول مطلق لكنه ما جاء به للتأكيد، أنت لا تؤكد الآن أنك سرت، ولكنك تبين نوع سيرك، لأنه ليس سير المتعجلين ولكنه سير المتأنين فأفدت النوع، إفادة النوع تكون أحياناً بهذه الطريقة بالإضافة "سير العقلاء" وأحياناً بالوصف، "سرت سيراً شديداً"، وصفت السير بأنه شديد، بينت نوع السير أيضاً.

﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلاً ﴿٥﴾﴾ [المعارج: ٥] .

﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلاً ﴿٥﴾﴾ أنت الآن لا تؤكد الصبر ولكنك تبين نوع الصبر ولذلك قلت: ﴿صَبْرًا جَمِيلـ﴾ فإذن هذا النوع من أنواع المفعول المطلق أُتي به لبيان النوع وليس لتأكيد عامله.

الحين يا شيخ نسمع بعض الأئمة يدعو يقول: اللهم انصر المسلمين نصراً مؤزراً هذا بيان النوع ؟ أم ماذا؟.

هذا لبيان النوع لكن لما تقول: اللهم انصرهم نصراً، فهذا تأكيد، هذا تأكيد.

بقي النوع الثالث من أنواع المفعول المطلق وهو: مبين للعدد، وهذا أقلها استعمالاً، تقول: "ضربت ضربة" "وقفت وقفتين" أو "وقفت وقفات" فوقفة ووقفتين ووقفات، هذه مصادر لكنها بينت العدد، مصادر مصوغة على هيئة أعداد، فبينت العدد، هنا لم يستفد منه التأكيد ولا بيان النوع لأنك لم تبين نوع الوقوف لكنك ذكرت عدد الوقفات.

هذه تختلف يا شيخ عن ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] بيان عدد المصدر أو؟.

هي هي، تلك المصدر نفسه صغناه صيغة العدد وأما في ﴿ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ فأتينا بالعدد وأضفناه إلى المصدر، فهذا المصدر المفعول المطلق هنا بيّن العدد.
يعني الغرض هو نفسه، بيان العدد.
بيان العدد، لأنك لا تستطيع أن تسوغ المصدر صياغة الثمانين تصوغه بواحد واثنين وجماعة مطلقاً لكن تعداد الجماعة هذه لا يكون إلا باسم عدد، مضاف إلى المصدر ويكون الغرض حينئذاك من مفعول المطلق هو بيان العدد.
هذه هي أغراض المجيء بالمفعول المطلق الثلاثة، وهي على هذا الترتيب في كثرة ورودها.
بقي أيضاً ما ذكر به الأخ الكريم منذ قليل وهو مسألة المعمول، أنا قلت لكم إن العامل هو ما يحدث الحركة في آخر الكلمة والمعمول هو هذا المتحرك الذي أحدثت عليه الحركة، في بابنا المعمول هو المفعول المطلق المنصوب، والعامل هو الناصب الذي نصبه، الناصب له غالباً هو الفعل غالباً كهذه الأمثلة، ولكن قد يأتي المشتق اسم الفاعل غالباً فينصب مفعول مطلق، كقول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴿١﴾﴾ [الذاريات: ١] الآن ﴿وَالذَّارِيَاتِ﴾ جمع ذارية، وذارية على وزن فاعل، اسم فاعل، وقد عمل اسم الفاعل عمل الفعل فنصب مفعولاً مطلقاً وهو ﴿ذَرْوًا﴾، إذن لا يلزم في العامل أن يكون فعلاً ولكن الغالب أن يكون فعلاً إلا أن المشتق واسم الفاعل بالذات يقع عاملاً فينصب المفعول المطلق.
الأخ الكريم من الجزائر يقول: لو نقول مثلاً: "قرأت قراءة" تأكيداً لمعناه، وأيضًا قال: "دقت الساعة دقتين" بيان لعدده، وأيضًا قال: "سرت سير الصالحين" بياناً لنوعه، هل يصح هذا؟.
بل هذا عين الصواب، بارك الله فيه، لخص كلامنا، لخص ما ينبغي أن يُقال.
وأتى بها يعني في نهاية –ما شاء الله تبارك الله– مقالتكم.
لعله كتبها أيضاً قبل أن أتكلم فيها فهذا سبق منه يعني.
الأخ الكريم يقول: المفعول المطلق مبين للعدد قد يلتبس أمره باسم المرة، نرجو منكم توضيح ذلك؟.
اسم المرة مصدر، وهو ينصب مفعول مطلقاً أيضاً، فالمقصود حتى لأن الإخوة أيضاً الباقين وكذلك المشاهدون ربما بعضهم لأول مرة يسمع كلمة اسم المرة أو أنه سمعها ولكنه لا يعرف المقصود بها، هناك كلمتان أو اسمان أحدهما يسمى: "اسم المرة"، والثاني: "اسم الهيئة" وهما مصدران: أحدهما يبين وقوع الشيء مرة واحدة، والثاني: يبين هيئة الشيء، تقول: "جلست جلسة" يعني يعني مرة واحدة، ما فيه داعي تقول: واحدة، جلسة؛ لأنه على وزن فعلة أي مرة، وتقول: "جلست جلست المتأدب" بينت هيئة الجلوس، هي اسم المرة واسم والهيئة مصادر وتنصب مفعولاً مطلقاً، فهي ما دامت مصادر فهي الأصل في النصب على المفعولية المطلقة، إلا أن الغرض منها إن كانت اسم مرة فهي بيان العدد وإن كانت اسم الهيئة فهي بيان النوع، ولا يكون اسم المرة واسم الهيئة مؤكدين لعاملهما غالباً.
الأخت الكريمة من السعودية تقول: ما هو إعراب الآية التالية: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ ﴾ [البقرة: ١٣٧]؟.
تريد أني أعربها إعراباً مفصلاً؟
نعم.
الفاء: طبعًا بحسب ما قبلها، وأنت إذا جئت بها في سياقها تبينت وهي هنا يسمونها بالفصيحة والتي أفصحت عن شرط سابق، أي إذا كان الأمر كذلك فسيكفيكهم الله.
السين: حرف تسويف، أو تنفيس، حرف استقبال، لا محل له من الإعراب.
يكفي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ؛ لأن آخرها ياء.
الكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول أول ليكفي.
هم: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول ثاني، ليكفي.
ولفظ الجلالة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مؤخر، وقد أُخِر الفاعل عن المفعولين لأنهما ضميران متصلان فلابد أن يتصلا بالفعل فوجب تأخير الفاعل عنهما.
أحسن الله إليكم، نكمل يا شيخ درسنا بارك الله فيك.
باب ظرف الزمان وظرف المكان.
إذا أذنت لي بقي أسئلة بسيطة أحضرتها لدي هنا أثناء مراجعتي للدرس ما يتعلق يا شيخ بقولنا: "شكراً" و"عفواً" هل تعتبر مفاعيل مطلقة؟.

هذه مفاعيل مطلقة محذوفة العامل، أصله " أشكرك شكراً" و"أعفوا عفواً" فهنا قد حذف العامل وبقي المصدر مفعولاً مطلقاً، فهنا منصوب مفعول مطلق ولكن عامله محذوف مقدر يعني، التقدير نشكرك شكراً، فهي مفعول مطلق منصوب وهي مصادر كما ترى مؤكدة لعاملها.

طيب ما يتعلق يا شيخ مثلاً: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلاً ﴿٥﴾﴾ [المعارج: ٥] أو مثلا: "ضربه ضرباً مبرحاً، هل تعتبر لبيان نوعه أم أنها للتوكيد؟

ما دمت قلت مبرحاً فأنت تبين نوع الضرب.

كيف يا شيخ؟

ما دمت قلت: "مبرحاً" فأنت تبين نوع الضرب، فهو مبين نوعه، لأنك لا تريد الآن أن تؤكد أنك ضربته ولكنك تريد أن تبين أن هذا الضرب كان قوياً شديداً فهو مبين للنوع.

طيب قوله: "اللهم انصرهم نصرا مؤزراً"، إذا قال: "اللهم نصراً للمسلمين"؟

هذا أيضاً مفعول مطلق، ولكنه من باب نيابة المصدر عن الفعل والمقصود بنيابة -ما كنت في الحقيقة أريد أن أذكر هذا لكن ما دمت ذكرته أنت فلابد من ذكره- هذا نوع يأتي ينوب المصدر فيه عن فعله عن عامله، فبدل أن تقول: ولذلك لا يجتمع لاحظوا يا إخوان معنى ينوب دائماً النائب لا يكون مع المنوب عنه وإلا ما فيه فائدة للنيابة ، النيابة تكون عند غياب المنوب عنه، الأصل فيأتي الفرع فينوب عنه كما يقال نائب الفاعل لا يصح أن يأتي نائب الفاعل ومعه فاعل وإلا ما صار نائب فاعل ، الأصل موجود فلا نحتاج إلى نائب فاعل كذلك الأمر هنا، قد يأتي المصدر فينوب عن الفعل بدل أن نقول: "اضرب زيداً" أقول: "ضرباً زيداً" فناب المصدر هنا عن الفعل وهنا يجب حذف الفعل وجوباً حى لا نجمع بين النائب والمنوب عنه، كيف نعربه؟ مفعول مطلق منصوب وعامله محذوف وجوباً لأنه قد نابه عن عامله ولا يجمع بني النائب والمنوب عنه.

إذا قال يا شيخ القائل: "وسمع له دوي دوي الريح" هل يعتبر مفعول مطلق لو قال مثلاً: " سمع له دوي كدوي الريح"؟

أنت ما دمت قلت "دويّ" فكأنك قلت: "يدوي دوي الريح" فهو مفعول مطلق لفعل مقدر، لأنك الآن تقول: "دوي ريح" يعني يدوي سمع له دوي أي هو يدوي دوي الريح فهو مفعول مطلق لفعل مقدر، وأما دوي هذا فهي نائب فاعل عندك هنا، ولذلك رفعت الأولى، ولذلك رفعت فليس لها علاقة بباب المفعول المطلق.

الأخ الكريم من إيطاليا يقول: فضيلة الشيخ "ضربتُ ضُربيات" هل ضُربيات مفعول مطلق؟

أي نعم، هو مفعول مطلق صحيح مبين للعدد، نعم صُغِّرَ مصدر مصغر وهو مصدر مبين للعدد.

حتى لو قال مثلاً: "ضربت ضربات"؟.

هي تمامًا هي مثلها لكنه صَغَّرَ لغرض، هو قد يكون ضربه بخفة، يضرب ولا يوجع فسماها ضربيات أو أنها قليلة، فصغرها لقلتها.

شيخ محمد -يعني هذا خارج الموضوع- لكن أنا ألاحظ أن أغلب الأمثلة: "ضرب" و"يضرب" وهي من مجال الضرب، هل اقتصرت الأمثلة على الضرب؟ .

لا ليس كذلك لكن أنا أبين لك هذا مثل من يسأل ويقول: لماذا النحويون دائماً يمثلون بزيد وعمر وبكر وكذا ولا يمثلون بعبد الله ومحمد وإبراهيم ونحو ذلك لماذا لا ينوعون؟ وقد سبق أن أجبت عن مثل هذا السؤال لكنني ما أجبت عن مسألة "ضرب"، وهنا قد يكون من باب بيان الشيء في وقته؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، فسأذكره باختصار:

أما في مقام الأسماء فإن النحو كما تعلمون هو لغة مادة تطبيق وتمثيل ولا تكاد تخلو صفحة واحدة من صفحات علم النحو وكتب النحو من عدة أمثلة وشواهد كثيرة فهم يحتاجون إلى الاختصار ويحتاجون إلى الأسماء المختصرة وكذلك الأفعال المختصرة ما دام الأمر كذلك فهم يحتاجون إلى أسماء تكون قليلة العدد أقل الأسماء في العربية ما تكون من ثلاثة أحرف، فهم يريدون اسماً مكوناً هو أقل الأسماء من ثلاثة أحرف وأخف الأسماء ما كان ساكن الوسط؛ لأن الحرف الأول لا يمكن تسكينه لأنه لا يبدأ بساكن، والحرف الأخير بحسب موقعه الإعرابي فلا يمكن تسكينه والحكم عليه بسكون، لم يبقَ لنا إلا أن نبحث عن الخفة في سكون الوسط، فأخف الأسماء ما تكون من ثلاثة أحرف وكان ساكن الوسط -كأنك تحس أن فيه اتصالاً- .

أي نعم لدينا بعض الاتصالات.

فإذن أؤجل إن شئت حتى سماع الاتصالات حتى لا نعطل الإخوة.

الأخ الكريم من السعودية يقول: عندي بعض الأسئلة في إعراب بعض الجمل -إذا أذنتم لنا-:

السؤال الأول: في سورة الحجرات قال الله تعالى: ﴿فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحجرات: ٨] فما هو إعراب كلمة: ﴿فضْل﴾؟

السؤال الثاني: في سورة هود: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾ [هود: ٦٤] أظن كلمة ﴿آيَةً﴾ منصوبة: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾ فلماذا نصبت كلمة ﴿آيَةً﴾؟

السؤال الثالث: هناك مجموعة كلمات منصوبة مثل "حقاً" و"صدقاً" و"فعلاً" و"جدًا" ولا أعرف إذا كانت أيضاً إذا قلنا: "أولاً" أو "ثانيًا" و"ثالثًا" هل تضاف إليها؟

يعني هل هي مفاعيل مطلقة ، هذا سؤالك؟

وإن لم تكن فما إعرابها؟.

السؤال الأخير: يُقال: "بادئ ذي بدء" فأيضاً أرجو أن يعلمنا الشيخ كيف تكيف إعرابياً؟.

الأخ الكريم من السعودية يقول:

السؤال الأول: هناك واحد من الزملاء عندنا في المدرسة مدرس اللغة العربية سألني هذا السؤال يقول: إنه في الصف الخامس بيت شعري واستشارني فيه، فقلت أنا أستشريكم لأني ما أدري هل أجبته إجابة صحيحة أم لا؟

يقول الشاعر:

فنقره نقرة فهب *** ليحمد الله على السلامة

الزميل يقول لي: لماذا صارت منصوبة "ليحمدَ"؟ أنا قلت له: يا أخي كأنها لام التعليل أنها لام التعليل ويمكن أنها منصوبة، لكن قال: ما قبلها لام التعليل، قلت: التقدير مثلاً إنها قُدرت بكي أو كذا فأخيراً قلت: أنا سأتصل على الدكتور –إن شاء الله– وأسأله، لأنه ليس تخصصي ؟

السؤال الثاني: يقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٣] إعراب ﴿نُطْفَةً﴾؟

السؤال الثالث: قوله تعالى: ﴿فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤] إعراب: ﴿لَحْمًا﴾؟

السؤال الرابع: قوله تعالى: ﴿لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] إعراب: ﴿أَجْمَعِينَ﴾؟

نبدأ بأسئلة الأخ الكريم يقول: إعراب ﴿فَضْلاً مِّنَ اللهِ﴾؟.

يعني هنا نائب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة، نحمله على أنه تفضل فضلاً فهو مفعول مطلق، ولكنه مما ناب عن المصدر ونسميه اسم المصدر فيكون حينئذ نائباً عنه لكنه مفعول مطلق على كل حال.

﴿آيَةً﴾ ﴿نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾ [هود: ٦٤] هي الأوجه فيها أن تنصب على الحالية حالة كونها آية.

"حقاً" و"صدقاً": كذلك كذلك هي مفعولات مطلقة لأفعال مقدرة أي أحق حقاً وأصدق صدقاً فهي كذلك.

أما "أولاً": فإنه طبعًا هي ممكن نقول ثانيًا وثالثاً، لكن "أولاً" فيها الوصفية وفيها وزن الفعل، فالأصل فيها أن تُمنع من الصرف، فيقال: "أولَ" ولا تنون، وعلى كل حال "ثانيًا" و"ثالثًا" إلى آخره فهذه الأصل فيها أن تُنصب على الحالية أي: حالة كونها كذلك.

وكذلك: "بادئ ذي بدء" فإن الأوجه فيها لكونها أسماء فواعل ومشتقات متعلقة بكلام قبلها فالأوجه فيها أن تُنصب على الحالية.

إذا أنت لي يا شيخ نأتي إلى أسئلة الأخ الكريم بعد أن نأخذ اتصال.

الأخت الكريمة من السعودية تقول: في قول الشاعر:

وإن دماً لو تعلمين جنيته

في قوله: "جنيته" لماذا حذفت الياء؟

عندي إقتراح: أقترح أن يكون الإعادة في صباح يومي الخميس أو الجمعة؛ لأنها كانت في الدورة البرامجية السابقة في صباح الغد الباكر، فلا نستطيع متابعتها بسبب ظروف الدوام، وهذا الكلام –كما تعلمون– لا يُمَل ولو سُبِحَ أكثر من مرة؟

سنرفعه –بإذن الله تعالى– للإخوة وينظرون فيه –إن شاء الله تعالى–.

نعود إلى أسئلة الأخ الكريم.

هنا فيما سأل أو ما اختلف مع زميله في.

فنقره نقرة فهب ليحمد الله.

هنا واضح أنه اللام فيه لام الطلب، فالأوجه فيه الجزم وليس النصب، والجزم حينئذ يكون بالسكون لكنه يُحَرَك لالتقاء الساكنين بالكسر، فيقال: "لِيَحمدِ الله" ؛ لأن بعده حرف التعريف، وهو مجزوم فالتقى ساكنان فيُحَرك الفعل للتخلص من.

يعني ليست منصوبة؟.

الأصل فيها أن تكون مجزومة حسب ما أفهمه الآن من سياق البيت: "ليحمد الله على السلامة" على ما حصل له يعني.

يقول: أنها كانت منصوبة.

هو هكذا قرأها هو وزميله لكن يظهر لي الآن من معنى البيت أن الأوجه فيها أن تكون مجزومة وأن تكون اللام لام الطلب، والجازمة، لام الأمر -كما تعرف- جازمة، فهي : "لِيحمدِ الله" وحركت بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين وإلا فهو مجزوم بالدال ولكنه يقال: "ليحمدِ الله على السلامة"، أي: احمد الله.

أما في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً ﴾ فنطفة مفعول ثانٍ لجعل، الهاء.

بمعنى خلق؟.

نعم، فـ"جعل" هنا تنصب مفعولين: فاعل الفاعلين، الهاء مفعول أول ونطفة مفعول ثانٍ.

﴿فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ كذلك ﴿ لَحْمًا﴾ مفعول ثانٍ لـ "كسا"؛ لأن "كسا" تنصب مفعولين.

﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ هذه مما مرت في التوكيد، فهي توكيد معنوي فهي توكيد لـ "هم"، توكيد معنوي منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، فهو توكيد لـ "هم" التي هي مفعول به، والتوكيد يأخذ حكم المؤكد.

في البيت الذي سألته عن الأخت منذ قليل: "وإن دماً لو تعلمين جنيته"

طبعاً هو المقام مقام شعر، ولو قال: جنيتيه لانكسر البيت، ويصح حذف الياء بكسر آخر الفعل بكسر تاء الفاعل هنا فكسرت فنابت عن الياء، فجاز حذفها، فياء المخاطبة يجوز حذفها بكسر الحرف الذي قبلها التاء هنا بدل أن يقال: جنيتيه، فكسر التاء دليل عليها فجاز، خاصة مع أن المقام مقام شعر ولو أضيفت الياء لانكسر البيت حينذاك.

الأخت الكريمة من مصر تقول: ما هو إعراب "لا شك"؟.

"لا": هنا نافية للجنس و"شك": اسمها مبني على الفتح؛ لأن اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً يُبنى على ما يُنصب به، وهو نصبه -كما تعلم- بالفتح، فيكون مبنياً على الفتح، والتقدير لا شك موجود، خبرها موجود مقدر.

الأخت الكريمة تقول: هل إذا قلنا: "زال الخطر" يُعَدُ الفعلُ تاماً أم ناقصاً؟.

هنا هي وضحت مثلت به بهذا إذا قلنا: زال الخطر، ورفع فاعل، الخطر فاعل له، فهو تام؛ لأن تمام الفعل هو أن يرفع فاعلاً ونقصانه هو أن لا يأخذ فاعلاً، وإنما يأخذ اسماً وخبراً، فمن تمام الفعل أن يأخذ ما تأخذه الأفعال من رفع فاعل هذا تمامه، ونقصانه هو أن لا يأخذ فاعلاً ولكنه يأخذ اسماً وخبراً؛ ولذلك سميت كان وأخواتها أفعالاً ناقصاً لكونها لا تكتفي بفاعل، بمرفوع، ولكنها تأخذ مع مرفوعها الذي هو اسمها منصوباً، وهذا نقص فيها؛ لأن تمام الأفعال أن تكتفي بمرفوعها وهو الفاعل أو نائب الفاعل، فهنا ما دامت "زال الخطر" فزال هنا تام، ثم إن الناقصة لابد أن تسبق بنفي أو شبهه، بنفي بـ "ما" أو "لا" أو نحوهما، فهذه لم تُسبق بذلك فليست من الأفعال الناقصة.

الأخ الكريم يقول: حينما ذكرت وقلت: اسم المرة أو اسم الهيئة، قلت: "جلست جلسة العالم" مثلاً ، وقلت هناك: "جلست جلسة" فلماذا حركت أول الفعل بالفتح وفي المرة الأخرى حركته بالكسر؟.

ليس فعل مصدر، للمصدر.

اسم المرة على وزن: "فَعلة"، من الثلاثية على وزن: "فِعلة" واسم الهيئة على وزن: "فِعلة" بكسر أوله، فأنت إذا أردت أن تبين هيئة الشيء فتكسر أوله فتقول: "جِلسة كذا" فنحن بينا الهيئة الآن، فيكون حينئذ مصدراً مبيناً للنوع، وأما إذا فتحت أوله فهو اسم مرة للدلالة على حدوث الشيء مرة واحدة، فيكون مصدراً مبيناً للعدد. نعم، تفضل.

ولو مثلت مثلاً أقول: على أكلة، أقول: "أكلت إكلةَ النهم" مثلاً أو: "إكلة الجائع أكلة"؟.

نعم لأنه بيان للهيئة، بيان الهيئة، في بيان الهيئة يُكسر يكون على وزن فِعلة وبيان المرة يكون على وزن فَعلة.

الأخ الكريم يقول: في قول السائل: "لتحمد الله على السلامة" أعتقد أو أرى أن اللام هنا لام تعليل؛ لأن الفعل هنا ليس للمخاطب وإنما للغائب.

تحمد هي يعني؟

لتحمد.

هي.

هي، فهي للغائب، لام الطلب هل أكثر اقترانها بالمخاطب تقول: لتحمد أنت، أعتقد أرى أنها لام التعليل.

ما وجه التعليل؟ لا يظهر لي وجه التعليل، هو الآن يأمر أو يوجه بحمد الله بسبب هذه السلامة، لكنه هل يُعلل بالحمد على السلامة، التعليل غير واضح فيها.

كونها هبت فهو حمد الله على السلامة.
يعني كونها قامت لهذا العمل لأجل أن تحمد كذا؟ ما يظهر لي.
كونها هبت سبب في أنها تحمد الله.
لا.. لكن الحمد المفروض أنه يكون هو السبب وليس هبوبها هو السبب، هي الآن لام التعليل التي تدخل على السبب وليس على المسبب، ولذلك لا يتضح مما بعد اللام أنه علة لما قبلها، هذا قصدي، وإلا لو اتضح منه هذا لاستقام الأمر أنها نعم لام التعليل، ولام التعليل على رأي البصريين الناصب بعدها أن مضمرة جوازاً، وعلى رأي الكوفيين أنها هي الناصبة بعينها، ولا إشكال في هذا، لكن لابد أن يظهر معنى التعليل فيها.
الأخت الكريمة تقول: ما الفرق بين الحال والصفة وظرف الزمان؟
الأخ الكريم يقول: ما هو الأفصح أن أقول: الأولى أو الثانية أم أولاً وثانياً، ما هي الأفصح في اللغة العربية، لأني سمعت أن أولاً وثانياً هذه لحن ، ما صحة هذا القول؟

الأخت الكريمة التي تقول: الحال والصفة وظرف الزمان هي الآن جمعت بين أشياء وأطياف متنوعة وبينها فروق واضحة، هي لو قالت: الحال والصفة، ظرف الزمان واضح أنه مستقل عن هذه الأشياء ما دل على الزمان وتضمن معنى «في» هذا هو ظرف الزمان وهذه مستقلة ومختلفة تمامًا عن الحال والصفة لكن لو سألت عن الفرق بين الحال والصفة:
- الحال تبين الكيفية والصفة لا يلزم فيها ذلك.
- الحال منصوب بصفة دائمة، والصفة تتبع المنصوب بحسب إعرابه رفعاً ونصباً وجراً.
- الحال يبين حالة الفاعل أو صاحب الحال وقت حدوث الفعل والصفة لا يلزم أن يكون فيه فعل أصلاً وإنما يوصف به شيء، حتى في الجمل الاسمية.

فإذن فيه فروق بينها، وكذلك مسألة الاشتقاق وغيرها فالفروق بينها واضحة.
أما كلام الأخ فأنا لا أقول. كيف كان مسألة أولاً وثانياً لحن ، ليست أولاً وثانياً لحن.
هو يشك يقول: لا أعلم هل هي الأولى الأفصح أم قوله: الأول والثاني والثالث.
إذا كان المعدود مذكراً فهو الأول، وإذا كان مؤنثاً فهي الأولى، والثانية، حسب التذكير والتأنيث، إذا كنت تكلم عن مسائل فهي الأولى والثانية، وإذا كنت تتكلم عن أشياء فتقول: الأول والثاني إلى آخره، لكن لو نصبتها على الحال تقول: ثانيًا وثالثاً ورابعاً، والملحظ في أول؛ لأنه على وزن أفعل وهو وصف فاجتمع فيه علتان من علل منع الصرف، فالأولى فيه أن يُمنع الصرف، لكن درج كثير من الناس على أن ينونها وإن كان هذا التنوين فيه نظر لكن الأولى فيها أن يقال: أول. بدون تنوين، أما ثانيًا وثالثاً ، فليس فيها إلا الوصفية، ليس فيها وزن الفعل ولذلك فإنها مصروفة.
شيخنا الكريم ما يتعلق بالتمييز، يعني هل هناك فرق واضح بين المفعول المطلق والتمييز بمعنى: هل يمكن أن يأتي التمييز مصدراً؟.
يمكن أن يأتي التمييز مصدراً، نعم لكن التمييز له ضوابط معينة سيتبين في حينها؛ لأن التمييز له بابه في المنصوبات، لكن لا يكون من أغراضه هذه الأشياء يعني لا يؤكد عامله ولا يبين نوعه ولا يبين عدده، ولكن له أغراض أخرى، فمنه ما يميز مفرداً أو يميز نسبةً، سيتبين حينذاك عند بيانه أنه يؤتى به لبيان شيء قبله، وليس لتأكيد ولا لإيضاح نوع ولا إيضاح عدد كما هو الغرض من الإتيان بالمفعول المطلق، فالغرض منهما مختلف.
قولنا يا شيخ: حجاً مقبولاً، وسعياً مشكوراً، وذنباً مغفوراً، هذه مفعولات مطلقة؟.
هذه يعني يمكن أن تحملها لكن الأولى فيها الأوجه فيها أن تكون مفعولات به، مفعولاً به يعني مثلاً أقول: أرجو لك حجاً مبروراً، أسأل الله لك سعياً مشكوراً، فتكون حينئذ مفعولاً به، لكن لو قلت: حججت حجاً قدرتها لكانت مفعولاً مطلقاً، لا إشكال، يعني إن قدرت التقدير: حججت حجاً مبروراً وسعيت سعياً مشكوراً فهي مفعول مطلق، وإن قلت: أسأل الله لك سعياً مشكوراً وأرجو لك حجاً مبروراً فهي مفعول به، بحسب ما تقدره قبلها، لكن لابد من التقدير، لابد من تقدير عامل.
الأخ الكريم يقول: كلمة "أيضاً" هل هي مفعول مطلق؟ وما فعلها؟ وكلمة: "سبحان الله"؟.
نعم هي مفعولات مطلقة والأيض: هو الرجوع، وآض: بمعنى رجع، فأيضاً بمعني رجوعاً، والتقدير: آض أيضاً فهي مفعول مطلق لفعل محذوف، ومعناها واضح، فأنت عندما تتكلم عن شيء وتريد أن تأتي بشيء آخر، تضيفه إليه، فتقول: أيضاً كذا، يعني رجوعاً إلى القضية فهناك ما هو أكثر، هذا معناه.

و"سبحان": كذلك هو مفعول مطلق، مصدر؛ لأن هو مصدر لسَبَّحَ ، سَبَّحَ لها مصدر قياسي وهو التسبيح، ولها مصدر سماعي وهو "سبحان" فـ "سبحان" مصدر مفعول مطلق، أي: أسبح سبحان الله، هذا أصله، فهو مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

شيخنا الكريم ذكرتم في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣] ألا يمكن اعتبار ﴿أَحْسَنَ﴾ مفعول به بحكم أن ﴿نَقُصُّ﴾ فعل متعدٍ؟.

إذا قلت: إني إقص أحسن القِصص، القِصص فهي مقصوصة فتكون حينئذ مفعولاً به.

أحسن.

نعم، لأنك قصصتها، لكن ما دمت تقص قصاً أنت الآن تريد أن تبين نوع المقصوص وأضفته إلى المصدر فهو مفعول مطلق.

يعني يعامل معاملة كل وبعض؟.

تماماً هو تبين الآن نوعه، أنت الآن هذا مفعول مطلق ومبين للنوع، ما نوع القصّ هذا؟ كأنك قلت: "أحسن القَصِّ" ، أقصُّ قصَّاً ، أو أقصُّ أحسن القَصِّ.

القصص الحسنى مثلاً قصص حنسى.

القِصص غير القَصص، القَصص مصدر ، وأما القِصص فجمع، جمع قصة، فرق بينهما، هي في القرآن: ﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ أي: أحسن القص، الله –سبحانه وتعالى– في قصه يقص أحسن القص، لا قص أحسن من قصه، ولذلك فإن ﴿أَحْسَنَ﴾ هنا قد أضيفت إلى المصدر فهي نائبة عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة .

الأخت الكريمة من السعودية تقول: أرجو من الشيخ التفضل ببيان القاعدة: "الأصل في النصب على المفعول المطلق هو المصدر" يعني تسأل ما المقصود بهذه؟.

إذا قيل: مفعول مطلق فإنه أول ما ينبغي أن يكون كذلك هو المصدر، فإذا جاءنا المصدر منصوباً على المفعولية المطلقة فهذا لا يُسأل عنه لأنه جاء على أصله، وما جاء على أصله لا يُسأل عن علته.

أما ما عدا ذلك فإنه قد يأتي أشياء أخرى غير المصدر تنصب مفعولاً مطلقاً لكن ليست هي الأصل بل هي نائبة عن المفعول المطلق، كما أن نائب الفاعل يُرفع مثل الفاعل لكن لا يقال: إنه هو الفاعل بل هو ينوب عنه فيأخذ حكمه وهو الرفع، فهذه أيضاً تُنصب على أنها مفعول مطلق، ولكنها قد نابت عن المصدر، فهي في منزلة بعده، وتستوي معه في مسألة النصب على المفعولية المطلقة.

كان هناك يا شيخ سؤال وأجبت عن بعضه ولم تُكمل بعضه الآخر، فاستدركت الأخت الكريمة من السعودية تقول: لقد بين شيخنا سبب كثرة التمثيل بالفعل "ضَرَبَ" وذلك لأنه صحيح الحروف ولكونه فعلاً متعدياً فلا ننسى لشيخنا ذلك بارك الله فيه؟.

أنا قصدت بصورة سريعة، الوقت الآن يداهمنا وأنا أحب أن نأخذ جزءاً من المفعول فيه، أو ظرف الزمان.

إذا لم يتسع يا شيخ لعلنا نرجئه إلى الأسبوع القادم.

أخشى أن لا نذكره فيذهب، سأختصر فيه.

أنا قلت: أن الأسماء كتب النحو هي كتب تمثيل فهم يحتاجون إلى المجيء بالأسماء والأفعال بكثرة، أقل الكلمات في العربية حروفاً ما كان مكوناً من ثلاثة أحرف، وأخف الأحرف ما كان ساكناً لا يمكن تسكين الحرف الأول؛ لأنه لا يبتدأ بساكن، ولا يمكن الحكم بسكون الآخر لأنه موضع الإعراب، وهذا يرجع لحسب إعراب الكلمة، فالذي يمكن أن يكون ساكناً بكل حال هو الأوسط ولذلك قالوا: إن الاسم إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط فهو أخف الأسماء، ولذلك صاروا يمثلون بزيد وعمر وبكر وهند؛ لأنها ثلاثية ساكنة الوسط فهي أخف الأسماء، لا لتفضيل هذه الأسماء بسبب معين إنما هو للتخفيف والنطق، إضافة إلى أنها أسماء مصروفة، يعني يظهر عليها التنوين وتظهر عليها حركات الإعراب وأنواع الإعراب المختلفة فقبلت ذلك، ولا يمثلون مثلاً بعمر، لأن عمر؛ لأن عمر أولاً ثقيل بتحرك الوسط، وإن كان ثلاثياً ، وثانياً: أنه ممنوع من الصرف، فإذا أرادوا أن يمثلوا بالجر بالكسرة ما استطاعوا على عمر، وهم يريدون شيئاً يكن التمثيل عليه بكل شيء.

وأما مسألة "ضَرَبَ" التي سألت عنها ولماذا يقال: "ضَرَبَ" ولا يقال: "أكرم"، والإكرام خير من الضرب، فالجواب في ذلك أيضاً هو العلة نفسها، فأكرم كما ترى حروفها أربعة، فهي رباعية، بينما "ضَرَبَ" ثلاثية، فيقول قائل: لماذا لا يقال ذهب؟ لماذا ضرب؟ وهم يحتاجون أحياناً إلى المجيء بالمفعول به، فذهب مثلاً لازم ليس له مفعول به؛ لأن ضرب متعدٍ فهم يريدون فعلاً ليكون متحركَ الحروف متعدياً يمكن المجيء بفاعله ومفعوله ، وثلاثياً خفيفاً، فما جمع هذه الصفات وقع ذهنهم على "ضَرَبَ" فتوارثه النحويون بعضهم عن بعض، وفيه خير –إن شاء الله– ويمكن للإنسان ما دام في مقام التمثيل أن يستغني عنه بأكرم، لكن هم يجنحون لهذا لأجل الاختصار.

شيخنا هل يبقى شيء ما يختص بدرس اليوم؛ لأن الوقت انتهى؟.
في المصدر ما بقي شيء إن شئت أن نعطي مقدمة سريعة عن ظرف الزمان والمكان، وإن رأيت أن رجئها.
لعلنا نرجئها -إن شاء الله- الأسبوع القادم؛ لأن الوقت انتهى لدينا، لكن يا شيخ تطرحون سؤالي هــذا الــدرس المبارك.
أرجو من الإخوة أن يسجلوا إذن.
أولاً: لماذا سُمِيّ المصدر مصدراً؟
السؤال الثاني: ما المقصود بالمصدر الميمي ؟ والمصدر الصناعي؟

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلِّ الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ونستفتح بالذي هو خير ونسأل الله -سبحانه و-تعالى- أن يرزقنا التوفيق فيما نقول ونعمل، وأن يوفقنا إلى محابه ومراضيه، وأن يجعل سعينا في سبيله وألا يجعل له فيما نعمل شريكاً، نحن اليوم بإذن الله -تعالى- إن أسعفنا الوقت والعمر وبورك لنا فيه كما نأمل من ربنا -سبحانه و-تعالى- سنأخذ موضوعين: موضوع الظروف - ظرف الزمان والمكان- وموضوع الحال، وهما مما يشملهما اسم المنصوبات، فيما قسمه المصنف - رحمه الله - في هذا المتن، وسيكون -إن شاء الله تعالى- الحديث فيهما بنوع من المشاركة مع الإخوة الحاضرين ومع المشاهدين - بإذن الله تعالى- كما أنه لا مانع من تطرى هذه الشروح وهذا الحديث في هذه الموضوعات بما يعن وما يهم الإخوة الحاضرين والمشاهدين من استفسارات لغوية تمس الحاجة إليها، فيما بين الفقر والسطور.

إن أردتم يا شيخ أن نبدأ في باب ظرف الزمان والمكان بدأنا وإن أردت أن نسأل الإخوة أو نستمع إلى إجابتهم فيما سألناه في المرة الماضية لنشجعهم على ذلك فطيب.

بكل سرور .

نحن سألنا يا إخوان سؤالين في المرة الماضية إن كان يحضركم،

كان السؤال الأول: عن علة تسمية المصدر مصدراً؟

وكان السؤال الثاني: عن المقصود بالمصدر الميمي والمصدر الصناعي؟

فمن كانت عنده إجابة شافية مختصرة فليتفضل، لازم أن تكون شافية فيها إيضاح وأكملها -إن شاء الله -تعالى- ، تفضل .

بسم الله الرحمن الرحيم، علة تسمية المصدر بهذا الاسم لأن الأسماء والأفعال تصدر منه، فمصدر "ضَرَبَ" الضرب، فالضرب يصدر منه الفعل، "ضَرَبَ"، والفعل يضرب، واسم الفاعل "ضارب" واسم المفعول "مضروب" .

المصدر الميمي والصناعي هل تعرف المقصود بهما؟

المصدر الميمي: هي المصدر الذي يكون في بدايته ميم زائدة، كـ"متاب" و"مقام" والمصدر الصناعي: هو الذي يكون في آخره ياء مشدد ثم تاء زائد .

يزاد ياء مشددة وتاء في آخره، ولا يلزم أن يكون فعلاً أو يكون مشتقاً، بل قد يكون جامداً، وما يتعلق بالمصدر وصدور المشتقات منه، هذا هو على الراجح طبعاً من أقوال أهل العلم، وإلا فمن النحويين من يرى أن الفعل هو الأصل ومنه صدرت بقية المشتقات ويقولون: إن المصدر حينذاك يكون قد صدر هو من الفعل على قولهم، والأمر في ذلك واسع وثمرة الخلاف ليست بالكبيرة.

نبدأ إذن فيما نحن فيه فيما يتعلق بالظرف:

نحن نعرف - أيها الإخوة- أن المفعولات في العربية خمسة، وكل واحد من هذه المفعولات يتميز بقيد فيقال: المفعول به بقيد الباء، ويقال: المفعول له أو لأجله بقيد اللام، ويقال: المفعول معه بقد مع، ويقال: المفعول المطلق بلا قيد، وبقي المفعول الخامس وهو الذي يسمونه المفعول فيه، يعني وقع فيه الفعل، وهو الظرف، سواءً كان هذا الشيء الذي وقع فيه الفعل زماناً أو مكاناً لأنه لا يخلو كل فعل من أن يقع في زمان أو مكان، لابد لكل حدث من الأحداث أن يحتويه ظرف زماني وظرف مكاني، فتقول: ذهب لابد له من مكان وقع فيه الذهاب وزمان وقع فيه الذهاب، فإذن كل فعل من أفعالنا لابد أن يحتويه ظرف من الظروف المكانية والزمانية فإذن وقعت هذه الأحداث في هذه الظروف ومن ثم سميت مفعولاً فيها، إذن المفعول فيه يشمل النوعين: ظرف الزمان، وظرف المكان.

تفضيل يا شيخ نبدأ في المتن فتفضل.

قال المصنف: (باب ظرف الزمان وظرف المكان، ظرف الزمان هو: اسم الزمان المنصوب بتقدير «في» نحو: "اليوم" و"الليلة" و"غدوة" و"بكرة" و"سحراً" و"غداً" و"عتمة" و"صباحاً" و"مساءً" و"أبداً" و"أمداً" و"حيناً" وما أشبه ذلك.

وظرف المكان هو: اسم المكان المنصوب بتقدير "في" نحو: "أمام" و"خلف" و"قدام" و"وراء"، و"فوق"، و"تحت"، و"عند"، و"مع"، و"إزاء"، و"حزاء"، و"تلقاء"، و"ثَمَّ"، و"هنا" وما أشبه ذلك) .

نبدأ بالزمان وهو الذي بدأ به المصنف قال: ( ظرف الزمان هو: اسم الزمان المنصوب بتقدير في )، كأن الظروف الزمانية أخف من أسماء الزمان؛ لأنه قال: (إن ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير في) فإن لم يكن كذلك جاء منصوباً، أو لم يقدر فيه «في»، فليس ظرف زمان، فإذن ظرف الزمان أخف من اسم الزمان، كلمة: "ساعة" هذه اسم زمان، لكن لا يلزم أن تكون ظرف زمان في كل وقت، أنت تقول: "هذه ساعة مباركة"، هل كلمة "ساعة" هنا منصوبة؟ هنا خبر مرفوعة، "هذه ساعة" هي ليست ظرف زمان؛ لأن الظرف شرطه أن يكون

منصوباً، وتقول مثلاً: "هذه الليلة ليلة الاثنين" فقولنا: "هذه الليلة" هنا بدل من المبتدأ، اسم الإشارة هذه، وهي مرفوعة، وليست بمعنى في، ليس على تقدير في، ليس المقصود هذه في الليلة، إذن اسم الزمان أعم وأشمل من ظرف الزمان، فظرف الزمان هو جزء من اسم الزمان، فإذا قلنا؟ ظرف زمان فهو ذلك الاسم الذي يدل على الزمان بشرط أن يكون منصوباً لا مجروراً ولا مرفوعاً، وبشرط أن يكون بمعنى في، ومتضمناً معنى في.

وقد ذكر المصنف أمثلة جيدة وكثيرة من هذه الأسماء الزمانية التي استعملت ظروفاً لتضمنها معنى في وانتصابها.

إذا قلت: "سافرت يوم الخميس" التقدير: "سافرت في يوم الخميس" فإذن "يوم" هنا هو اسم زمان، تضمن معنى "في" وهو منصوب كما ترون، "يومَ" إذن هو ظرف زماني، لكن عندما نقول مثلاً: "يوم الخميس يومٌ مبارك" أو "يوم يندب صيامه" فـ "يوم" الأولى مبتدأ و"يوم" الثانية خبر لم تتضمنا معنى "في" فليستا بظرف زمان، وإن كانتا اسمي زمان.

إذن هذا أمر ينبغي التنبه إليه، فليس كل اسم زمان ظرف زمان، ولكن ظرف الزمان هو اسم الزمان متى تضمن معنى «في» ونصب فإن خرج عن ذلك لم ينصب أو لم يتضمن معنى هذا الحرف فليس بظرف زماني.

مثل المصنف أو ذكر المصنف اليوم والليلة وغدوة، واضحة "غدوة" أول النهار، وكذلك "البكرة" هي أول النهار، قال: "اليوم" و"الليلة" وغدوة" و"بكرة" و"سحر" السحر هو آخر الليل قبيل الصبح، وبعضهم يحدده بثلث الليل الآخر حتى طلوع الفجر، هذا هو "السَحَر"، ومن ثم صارت أكلة السَحر في هذا الوقت، الذي هو ثلث الليل الآخر حتى طلوع الفجر.

كلمة "سَحَر" هذه إذا قلت مثلاً: "خرجت للصلاة سَحَراً" حينئذ تكون هذه ظرفاً، لكن عندما يقول الله –سبحانه و–تعالى–: ﴿ إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾ [القمر: ٣٤]، هذا اسم زمان ولكنه ليس ظرفاً؛ لأنه مجرور، ونحن نشترط في ظرف الزمان أن يكون منصوباً، وما دام كذلك فليس هذا بظرف زمان بل هو مجرور بالباء، إذن نأخذ قاعدة أن اسم الزمان إذا جر بأي حرف حتى ولو كان الحرف "في" فليس بظرف زمان، ولا ينصب على الظرفية، وإن جر بـ "في" أيضاً ليس مجرد حرف جر فقط، ولكنه يعرب مجروراً بالحرف، ولا يعرب ظرف زمان.

قال: (و"سحراً" و"غداً" و"عتمة") العتمة هي ثلث الليل الأول بعد غياب الشفق، عند ذهاب النور كله، هذا يسمى العتمة، الثلث الأول من الليل ولكنه لا يبدأ حتى يغيب الشفق، يعني يذهب كل النور الذي هو بقية النهار.

قال: (و"عتمة" و"صباحاً" و"مساءً" و"أبداً")، الأبد: الدهر كله، والأمد قالوا الأمد الغاية، عندما تقول: "لا أكلمه أمد الدهر" يعني إلى غاية انتهاء الدهر، لغاية الانتهاء، هي نهاية الشيء، فعندما تقول: "لا أكلمه أمد الدهر" يعني إلى غاية الدهر أي إلى آخره، كأن هذا نوع من تأكيد عدم هذا.

قال: (وما أشبه ذلك) يعني – كما قلنا–: كل اسم زمان تضمن معنى "في" وكان منصوباً، فإنا نعربه ظرف زمان حتى ولو لم يذكره المصنف هنا، لو قلت مثلاً: "وقت" "ساعة" "زمن" كل ما يدل على الزمن، فإنها ظروف زمان متى انتصبت على الظرفية الزمانية وتضمنت معنى "في".

تفضل يا شيخ.

يقول: كلمة: "سَحَر" نجد المؤلف نونها، إذا كان ظرف الزمان ألا يكون ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل عن السَحَر؟ .

إذا صارت ظرف زمان نعم فهي كذلك، لكنه هنا هو استعملها أسماء، عدها أسماءً أنت إذا استعملتها تقول: "جئتك يوم الخميس سَحَراً" أصبحت ظرف زمان، فهي معزولة حينذاك عن السَحَر فاجتمع فيها علتان: العلمية، لدلالتها على وقت معين، والعدل، لعدلها عن المعرف بـ "ال"، فاشتملت على علتين فمنعت من الصرف، لكن هو عندما يعدها عد الأسماء، فإنه يقول: هذه الأسماء تحتمل الظرفية الزمانية متى تضمنت معنى "في" ونصبت، فعدها ظروف زمان، فهذا يعني أنك عند استعمالك لها تحدد أنت هل تستعملها ظرف زمان أو لا تفعل، فلا يؤاخذ بهذا المصنف، لكنه لو أنه مثل بها ظروف زمان، ونونها لآخذناه وأخذناه بها.

دكتور قوله مثل أسماء الأيام، جئتك سبتاً أو أحداً، هل تعامل معاملة الظرفية؟ .

يمكن نعم، ما دامت تدل على زمان، وتضمن معنى "في" لا إشكال فيه.

حتى لو اقترنت بها "أل" مثل: نزلت في الخميساء أو السبتاء؟ .

نعم تقول: الخميس الماضي.

ليس مفعولاً به ؟ .

لا، أنت الخميس ليس مزورًا حتى يكون مفعولاً به، وإنما وقعت فيه الزيارة، الفرق بين المفعول فيه الذي هو الظرف والمفعول به : أن المفعول به يقع عليه الفعل، والمفعول فيه أو الظرف يقع فيه الفعل، وهذا يعني قيد قاطع وواضح في الفرق بينهما، ما انتهيت يا أخي الكريم تفضل.

يقول: فضيلة الدكتور أليس الضبط الصحيح أن يقول نحو: "اليومِ" و"الليلةِ" باعتباره مضافاً إليه؟ .

بلى، هذا صحيح، أنت تابعت المصنف متابعة جيدة في هذا ما دام تقول: إذا كان لا يعاملها الآن معاملة الظروف فينبغي أن يعاملها معاملة المفردات، وإذا عاملها معاملة المفردات، فهي مضاف إليه ومعطوفة عليه، فينبغي أن تكون كذلك، هذا صحيح، ولذلك نقول نحو: "اليوم" و"الليلة" و"غدوة" و"بكرة" و"سَحَر" إلى آخره هذا صحيح؛ لأن إن استعملت ظروف زمان فانصبها، ويلزمه على ذلك أن يمنع "سَحَر" من الصرف، وإن استعملت أسماء زمان ليست ظروفاً فجرها بالإضافة وحينئذ يلزمه ألا ينصبها بهذه الطريقة، فأنت ألزمته على الأمرين، هذا يسميه المناطقة الإلزام على الوجهين وهذا إلزام جيد وفي مكانه ودليل على تميز الأخ الكريم بارك الله فيه.

الأخت الكريمة أجابت عن الأسئلة.

السؤال الأول: سمي المصدر، يرى البصريون أن المصدر هو الأصل في الكلمة، وأنه صدرت عنه كل المشتقات.

السؤال الثاني: المصدر الميمي: هو المصدر بزيادة حرف الميم، "يتوب إلى الله متاباً" والمصدر الصناعي: مصدر يؤتى بآخر الكلمة بياء مشددة وتاء مثل: "إنسان" "إنسانية" أو "حرية" .

إجابة صحيحة وجيدة.

نأتي لظرف المكان، وهو الذي قال عنه المصنف كما قال تماماً عن ظرف الزمان، قال: (وهو اسم المكان المنصوب بتقدير "في") يعني ظرف المكان ليس كل اسم مكان ولكنه هو (اسم المكان المنصوب بتقدير "في") كذا هما القيدان الموجودان في ظروف الزمان تماماً، ثم مثل بأمثلة كما مثل بأمثلة للأسماء الزمانية، فقال: (نحو: أمام" و"خلف" و"قدام" و"وراء"، و"فوق"، و"تحت"، و"عند"، و"مع " إلى آخره) الأولى أول الأسماء التي ذكرها هي التي يسمونها الجهات الست، فكل جسم من الأجسام تحيط به جهات ست، أربع من حوله واثنتان من فوقه وتحته، يعني أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت هذا يسمونها الجهات الستة، ولذلك المكعب مكون من ستة أوجه؛ لأنه جهات كل شيء ست.

هنا ( أمام" و"خلف" و"قدام" إلى آخره ) هذه أمكنة هي جهات، ولكنها تدل على أمكنة محددة فهي أسماء مكان، تضمنت "في" ونصبت أصبحت ظروفاً مكانية، عندما نقول مثلاً: نحو: ( أمام" و"خلف" و"قدام" إلى آخره ) أكمل بقوله: (وما أشبه ذلك)، يعني كأن ما أمكن إضافته من الأسماء الدالة على المكان، وإن لم يذكرها كمثلا: "يمين" و"شمال" هو ما ذكر يمين وشمال، مثال "مكان"، ما ذكر "مكان" هذه يصح أن نستعملها ظروف مكان بأن ننصبها وأن نضمنها معنى "في" تقول مثلاً في استعمالها أسماء مكان: "هذا مكان طيب" وصليت في مكان طاهر" هنا هي أسماء مكان وليست ظروف مكان؛ لأنها مرفوعة ومجرورة، ونحن نشترط في ظرف المكان أن تكون منصوبة ثم إنك في قولك : "هذا مكان" لم تضمنها معنى: "في" فهذه أيضاً فقدت القيد الآخر، صحيح أنك في قولك: "صليت في مكان طاهر" ضمنتها معنى "في" بل صرحت بـ "في"، لكنك لم تنصبها على الظرفية بل جررتها بـ "في" وحينئذ تخرج أيضاً عن الظرفية المكانية وتبقى اسم مكان مطلق.

قال: (أمام" و"خلف" "قدام" و"وراء"، و"فوق"، و"تحت") معروفة الجهات الست، (و"عند" و"مع") "مع" هذه أكثر النحويين يعدها ظرف مكان، وبعض النحويين يراها حرف جر، وهذا قليل، والذين عدوا حروف الجر لا يعدون "مع" معها، لكن بعض النحويين المتأخرين يراها حرف جر، ولعل شبهها لكونها على حرفين، وجر ما بعدها بصفة دائمة جعله يحملها على ذلك، والذين يرونها ظرف مكان، يجرون ما بعدها بالإضافة، لأنها ملازمة لإضافتها إلى ما بعدها فتقول: "مع فلان" أو "معه" فتضيفها إلى ما بعدها.

قال: (و"إزاء") الإيزاء يعني الموازاة والمحاذاة مقابلة الشيء (و"حذاء ")مثلها تماماً، "سرت إزاء فلان" "سرت حذاء فلان" يعني بمحاذاته، بمجاورته مماثلاً له، ليس بتقدمه وتأخره عنه أو العكس ولكن بمماثلته ومحاذاته وموازاته، هذا معنى: الإزاء والحذاء.

قالوا: "تلقاء" التلقاء هو المواجهة و"الحيال"، حيال الشيء أو .. ﴿ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ ﴾ [القصص: ٢٢]، يعني وجاههم، أو في مواجهتهم، "التفت تلقاء فلان" يعني بمواجهته فهي بمعنى مواجهة، وهي تدل كما ترون على المكان.

قال: (وثَمَّ) ثَمَّ هذه مكان وهي إشارة كما تعلمون، نحن عرفنا أن "هنا" إشارة للمكان، فإن كان المكان قريباً اكتفينا بها وإن كان المكان متوسطاً أضفنا إليها "الكاف"، "كاف" الخطاب "هناك" وإن بعد المكان جداً قلنا: "هنالك"

ويغني عن ذلك أن تأتي بـ "ثَمَّ" فثَمَّ تدل على الإشارة إلى المكان البعيد، فإن كان المكان قريباً فلا يصح الإشارة إلا بـ "ثَمَّ".

العرب أحيانًا تأنث لفظ "ثم" فتقول: ثمتَ" وهذا لا يعني أن المشار إليه مؤنث، فقد يكون مذكراً تقول: "ثمت رجل"، يسمونه تأييد لفظي هذا، يعني مجرد إلحاق علامة التأنيث باسم الإشارة المكاني لفظاً وإن كان المشار إليه مذكراً فلا يلزم من تأنيثه اللفظي تأنيث المشار إليه.

"ثَمَّ" هذه كما ترون مبنية على الفتح ونقول حينذاك: في محل نصب ظرف مكان، اسم إشار مبني على الفتح، لماذا بني على الفتح؟ للشبه المعنوي، المصنف لم يذكر أنواع الشبه كما تعلمون فيما يتعلق بالمبنيات، لكن النحويين عندما يذكرون أنواع الأشياء التي تجعل الأسماء مبنية أو تدعو إلى بناء الأسماء يقولون مشابهتها للحرف تجعلها مبنية، والشبه أنواع، شبه "ثم" هنا بالحرف، يأتي بالمعنى؛ لأن هذه المعاني أعني الإشارة والنداء والنفي والاستفهام والنهي إلى آخره.. هذه معاني الأصل فيها أن تؤدى بالحروف، فإذا أديتها باسم فإنك تبني هذا الاسم حملاً له على الحروف التي كان ينبغي أن تستعمل له هذه المعاني، اشتمل فيه هذه المعاني، أو معه هذه المعاني، ومن ثم فتبنيه، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية تقول: "اجلس ثم" أي اجلس في ذلك المكان، وحينذاك هنا هي ظرف مكان ؛ لأنها تضمنت معنى "في" وهي في محل نصب، وعدم تنوينها لأجل حركة البناء فيها، إذا كان هذا واضحاً فإني سأسألكم إلا أن سألتموني أنتم، تفضل يا أخي.

فضيلة الدكتور نجد المصنف ألحق مع هذه ظروف المكان، (كلام غير مفهوم) نقول: "أتيت مع الفجر" ألا تكون ظرف زمان؟ .

أنت إذا تقول: "أتيت مع الفجر" هي في حقيقتها الأصل فيها أن تكون للمكان، وأنا ألمح فيها مجازاً في قولك: "جئت مع الفجر" ؛ لأن المعية هنا فيها حمل الزمان على المكان؛ لأن الأصل فيها أن تستعمل مع الأشياء المكانية المحسوسة وقولك: "جئت مع الفجر" لا حس فيه ولكنه معنوي، فهو حمل للمعنى على الحس، أو حمل للزمان على المكان، فحينذاك تبقى في الأصل أن تستعمل مكانية وإنما دعا إلى استعمالها زماناً أنك أضفتها إلى كلمة "الفجر" وإلا فالأصل حملها على الظرفية أو الاسمية المكانية، وليست زمانية.

يا شيخنا بالنسبة لـ "ثم" قوله -تعالى-: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان: ٢٠] نفس المعنى؟ .

نعم، ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ هي كذا، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ جواب الشرط: ﴿ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ [الإنسان: ٢٠]، لأن إذا رأيت هناك ﴿ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾.

يعني ليست تتابع؟ .

لا يقرأها الأطفال: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ هي ليس كذلك إذن، ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ يعني إذا رأيت هناك في ذلك النعيم الذي يخبر الله -سبحانه وتعالى- عنه في دارالمقامة، نسأل الله -سبحانه و-تعالى- أن يبلغنا وإياكم جميعاً والسامعين والمشاهدين تلك المقامات التي هي مقامات الإحسان وهي النعمة الكبرى التي أسال الله -سبحانه و-تعالى- ألا يحرمنا إياها، فالمقصود: إذا رأيته ترى نعيماً وملكاً كبيراً، الولدان الذين يخدمون في الجنة.

هذا يا شيخ يقودنا إلى فهم بعض الدلالات النحوية قد يفيد أثناء القراءة .

طبعًا هو مهم في المعنى، يعني إذا الإمام قرأ مثلاً: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ ثم سكت، إذا قال الإمام ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ نقول: وقف في مكان لا يصح الوقف فيه؛ لأنه رأيت ماذا؟ المفعول ما جاء إلى الآن، ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ ثم ووقف أيضاً ليس هذا مقام وقف إلا عند انقطاع النفس فيرجع ؛ لأنه لم يأتِ بجواب الشرط بعد.

يقول: هل في قوله: "لمحمد منزلةٌ عندَ أستاذه" تعرب: "عند" ظرف مكان؟ .

نعم، هي ظرف مكان؛ لأن المقصود به..

حتى لو كان الشيء معنوي؟ .

ولو كان شيئاً معنوياً لأنه لابد من مكان وقع فيها هذا الظرف، الظروف ما تخلو إما أن تكون زمانية أو مكانية، إذا ما استطعت أن تحملها على هذه فاحملها على هذه، فهي عند فلان كما أنك تقول: عند الجدار وعند الرجل وعند كذا وعند البقال وعند البائع فهي عند الأستاذ كذلك فهي ظرف مكاني.

إذا أذنت لي يا شيخ هنا مشاركة من الأخت الكريمة يختص بنقاش كان في الدرس الماضي للبيت:

ونقرته نقراً فهب *** ليحمد الله على السلامة

إذا أردت أن نقرأ القصة ؟

تفضل.

هي ذكرت من هنا قصة، وقصته أن حمامة رأت كلباً نائماً وبقربه ثعبان، فأسرعت ونقرته لينجو بنفسه ثم مرت الأيام ورأى الكلب صياداً قريباً من مكان الحمامة، فراح ينبح بأعلى صوته لتطير الحمامة بعيداً، فقال الشاعر:

ونقرته نقراً فهب *** ليحمد الله على السلامة

فهل هي لام الأمر أو لام كي؟ .

ما دام كذلك فهي لام التعليل.

إذن تنصب .

تكون حينئذن نصب، نعم تنصب، يعني وهي في الحقيقة لام العاقبة هنا، هي نعم لام التعليل وينصب الفعل بعدها، لكنها بمثالة لام العاقبة، أي ترتب على ذلك أن يحمد الله على السلامة مثل: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨]، هم ما التقطوه ليكون لهم عدواً وحزناً، هم التقطوه ليكون لهم ولداً: ﴿ لاَ تَقْتُلُوهُ عَسَى أن يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾ [القصص: ٩]، تريده قرة عين هي امرأة فرعون، لكنه كانت العاقبة أن يكون لهم عدواً وحزناً؛ لأنه ترتب عليه غرق فرعون وهلاكه فإذن هذه اللام ليست علة للفعل ولكنها بيان للعاقبة، وهي مع ذلك تسمى لام التعليل التي ينصب المضارع بعدها، جوازاً عند البصريين وهي نفسها الناصبة عند الكوفيين.

يقول: هل ظرف الزمان والمكان دائماً يكون منصوباً؟ .

أنا قلت ما دمت سميته ظرف زمان أو مكان نعم، دائماً يكون منصوباً، لكن اسم الزمان والمكان لا يلزم أن يكونا منصوبين إذا لم تستعمله على معنى "في" ولم تجعله في مواقع الإعراب المختلفة في ظرف، لكنك إن جعلته في مواقع الإعراب جعلته مبتدأ أو خبراً أو مجرور بحرف الجر، فحينذاك هو اسم زمان وليس ظرف، اسم زمان ومكان وليس ظرفاً، فإذن شرط الظرف يعني اسم الزمان دائرة واسعة، ظرف الزمان جزء من اسم الزمان؛ لأن الظرف ينبغي أن يكون منصوباً واسم الزمان قد ينصب، وقد يرفع، وقد يجر، وظرف الزمان ينبغي أن يكون بمعنى "في" التقدير "في" ظرف الزمان والمكان ينبغي أن يكون بتقدير "في" بينما أسماء الزمان والمكان قد تكون بدون هذا التقدير كما إذا قلت: "هذا يوم الأحد"، وقع هنا خبر، وأنت لا تقدر هذا في يوم الأحد، فإذن هي هنا ليست زمان وليست ظرف زمان.

شيخ ما يتعلق مثلاً باليمين واليسار هذه كذلك تعتبر ظروف مكان .

نعم، تقول: "جلست يمين فلان" يعني في المكان الواقع يمينه، تصير حينئذ ظرف مكان متى ضمنتها بمعنى "في" أما إذا لم تضمنها هذا المعنى فليست ظرف مكان وإنما هي أسماء مكان.

طيب يا شيخ، أثناء مثلاً القصص يقول مثلاً: "في ذات يوم" هل هي "في ذات يوم" أم " في ذات أيام"؟ .

لا.. "ذات يوم".

يعني ظرفية تعتبر .

طبعاً منصوب على الظرفية .

داعي أنه يسبقها "في" معناها أنها مجرورة .

لا، إذا قلت: "في" تقول: "في ذاتِ يوم" لا كأنما تقول: "ذات يوم" فتنصبها على الظرفية الزمانية.

الآن سأسأل الإخوة فقط للتأكد قبل الانتقال، تفضل يا أخي.

ما الفرق بين "تلقاء" و "أمام"؟ .

يسأل الأخ الكريم عن الفرق بين "تلقاء" و "أمام"، أمام الشيء جلست أمامه الآن يعني جعلته أمامي، وإن لم يكن وجهي إليه، لكن توجهت تلقاء فلان يعني جعلته هو أمامي، وأنا مواجه له، ففرق بينهما.

و"قدام" بنفس المعنى؟ .

"قدام" بمعنى أمام، "قدام" مرادفة.

أي المرادفات لها؟ .

مرادفات "أمام" وليس مرادفة "تلقاء".

الآن أذكر لك آية مثلاً أريد أن تستخرج لي الظرف وتبين هل هو زماني أو مكاني فقط، يعني تقول الظرف هو كذا :

يقول الله –سبحانه و–تعالى–: ﴿ لاَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣]؟

الظرف هنا: ﴿ أَحْقَابًا ﴾ وهو ظرف زمان .

وهو ظرف زمان، أخي الكريم في قوله –تعالى–: ﴿ فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَا هُنَا حَمِيمٌ ﴿٣٥﴾﴾ [الحاقة: ٣٥]، كم عندنا من ظرف؟

اثنان .
ظرفان.
اليوم
وهو ظرف؟
زمان، ﴿ هَا هُنَا ﴾.ظرف مكان .
أحسنت، وهو ظرف مكاني.
تفضل يا أخي، في قول الله –سبحانه و–تعالى–: ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا ﴾ [الجن: ٩]؟
﴿ الآنَ ﴾، ظرف زمان .
أحسنت، في قول الله –سبحانه و–تعالى–: ﴿ مَاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴿٣﴾﴾ [الكهف: ٣]؟
﴿ أَبَدًا ﴾، ظرف زمان .
طيب في قول الله –سبحانه و–تعالى–: ﴿ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [الطلاق: ٦]؟
"بين" ظرف مكان .
في قول الله –سبحانه و–تعالى– ﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤]؟ .
"حين" ظرف زمان .
أحسنت.

الحـــــــــــال

ننتقل الآن أيها الإخوة إلى موضوع الحال، الحديث عن باب الحال والحال من أبواب المنصوبات المهمة الحقيقة في كتب النحو بصفة عامة؛ لأن استعماله كثير، أستأذنك يا أخي الكريم أن تبدأ في قراءة المتن.

قال المصنف –رحمه الله–: (باب الحال، الحال : هو الاسم المنصوب المفسر لما انْبَهَمَ من الهيئات، نحو قولك: "جاء زيد راكباً" و "ركبت الفرسَ مسرجاً" و "لقيتُ عبدَ الله راكباً" وما أشبه ذلك) .

هنا المصنف عَرَّف الحال مثل تعريف ابن مالك له في الألفية، ابن مالك في الألفية، هل أحد منكم يعرف مـــاذا قال ابن مالك عن الحال؟ تفضيل يا أخي.

الحالُ وصفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ *** مُفْهِمُ في حالٍ كَـ « فَرداً أذهبُ» .

فعرفه كما عرفه ابن آجروم هنا تماماً، قال: (الحال هو الاسم المنصوب المُفسر لما انْبَهَمَ من الهيئـــات)، ابـــن هشام في "أوضح المسالك" عندما شرح هذا البيت من أبيات الألفية، اعترض على ابن مالك لأنه وضع النصب في الحد، وهذه سبق أن تحدثنا فيها يا إخوان، وضع الأحكام في الحدود، قال: إن معرفة الشيء هي فرع عن تصوره وهنا لا يتصور إلا بمعرفة حكمه فصارت معرفة الحكم تحتاج إلى تصوره، ومعرفة الحد تحتاج إلى معرفة الحكم، فتوقف الشيء على ما ينبغي أن يتوقف عليه فوقع الدور والدور باطل، ولذلك كأنه يقول: إنه لا ينبغي أن يكـــون الحكم الذي هو النصب ضمن التعريف ولكنه يكون بعد التعريف، يُقال: تعريفه كذا ثم بعدما ينتهي مـــن التعريـــف وهو الحد يقول: هو حكمه النصب، يعني أنك لا يصح أن تقول في تعريف المبتدأ أو في تعريف مثلاً الفاعل: هو الاسم المرفوع، وإن كان الناس يقولونه، لكن لا يُعد قولنا: مرفوع من التعريف، لكنه حكم من أحكام الفاعل وهـــو وجوب الرفع.

قال: (الحال هو الاسم) قوله: (الاسم) هذا الأصل، الأصل أن يكون الحال اسماً، لكن قد يقع الحال جملة، وقـــد يقع شبه جملة، وهذا سيأتي تفصيله، سيقول المصنف هذا، لعله نعم سيأتي بعد هذا الحديث عنـــه –إن شـــاء الله –تعالى– في تفصيل قوله: (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام)؛ لأنه ينبني على ذلك ما الذي يتم به الكلام، لكن الأكثر أن يكون اسماً ولذلك قال: (هو الاسم) فهو يحمله على الأكثر.

حكمه كما ذكره المصنف وكما تعلمون: منصوب، ولذلك يذكر في منصوبات الأســـماء، إذا أردت أن تعـــرف ضابط الحال، وكيف يعرف أنه حال..

عفواً يا شيخ إذا أذنت لي، يعني هل يأتي الحال فعلاً مضارعاً ؟ أو جملة فعلية، مثلاً: "جاء الركب يمشون؟ .

أي نعم، حالة كونهم يفعلون ذلك.

هذا خرج من كونه اسماً إلى كونه جملة فعلية .

ولذلك يقع الحال جملة فعلية أو اسمية ويقع شبه جملة، ظرفاً أو جاراً ومجروراً سيأتي هذا، لكـــن الأصـــل أن يكون اسماً.

ضابط المسألة تعرف أنه حال أنه يصح أن يجاب به عن "كيف"، يقول: "جاء زيد راكباً" ما تقدير السؤال؟ أعدّ هذا جواباً لسؤال: كيف جاء زيد؟ ما الجواب؟ "راكباً". "جاء زيد" ما فيه سؤال، الجديد في جوابك هو كلمة: "راكباً" فهذا الجديد هو الحال.

حتى لو كان شيئاً معنوياً مثلاً: "مبتسماً" أو "غضبان"؟ .

نعم، هو ما يبين الهيئة، أي شيء يبين هيئة صاحبه سواءً كان فاعلاً أو مفعولاً به على ما سيأتي عند حدوث الفعل فهو حال، فإذن ما أجيب به عن كيف هو الحال، يقرب المسألة جداً.

أيضاً يمكن أن تقدر قبله، وهذه الأمور تقريبية، حالة كونه كذا، إذا صح أن تقدر قبله حالة كونه كذا، "جاز زيد راكباً" جاء زيد حالة كونه راكباً، ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل:١٩] تبسم حالة كونه ضاحكاً إلى آخره.

فإذن ما صح الإجابة به عن "كيف" وصح أن تقدر قبله: حالة كونه كذا، وبين هيئة صاحبه عند حدوث الفعل وليس هو ثابتة ملازمة، ولكن عند حدوث الفعل، أنت عندما تقول: "رأيت رجلاً طويلاً" أو: "رجلاً كريماً" أنت ما تبين هيئته عند الرؤية فقط، هذا يأتي في كل وقت، هذه ليست حالاً، لكن عندما تقول: "رأيت رجلاً يضحك" أو: "رأيت رجلاً ضاحكاً" يعني: "رأيت محمداً ضاحكاً" فأنت تبين حاله عند رؤيته حينذاك تكون حالاً.

والأولى؟ .

أما الأولى إذا قلت: "رأيت رجلاً طويلاً" هذه صفة نعت.

إذن الحال ينبغي أن يكون كما قلت يصح أن يُجاب به عن: "كيف"، يصح تقدير: "حالة كونه كذا"، يبين هيئة صاحبه وقت حدوث الفعل.

هو يقول: (المفسر لما انْبَهَمَ)، (المفسر): يعني موضح ومبين، (انْبَهَمَ): يعني خفي ستر لم يتضح، فهو يبين ما لم يتضح، أما إذا كان الشيء واضحاً ما تقوله، أنت مثلاً تأتي بالحال يسألك السائل ويقول: "كيف جاء الرجل؟" هو لا يعرف حال مجيئه، هو منبهم بالنسبة للسائل، شيء مبهم بالنسبة للسائل فتأتي لتبين هذا الأمر غير الواضح للسائل من حالات المسئول عنه.

الآن في أمثلة المصنف –رحمه الله– يقول: (جاء زيد راكب) أين الحال؟ "راكباً" حال من ماذا؟

من زيد .

"زيد" هو الراكب، ما إعراب "زيد" في الجملة؟ فاعل، فإذن جاءت الحال هنا مبينة لهيئة الفاعل، لأن بعض الناس يقول: لماذا المصنف يكثر من هذه الأمثلة، يقول (نحو قولك: "جاء زيد راكباً" "ركبت الفرس مسرجاً" و"لقيت عبد الله راكباً") ما الفائدة؟ يكفي واحدة، هذا متن مختصر!!

لا، المصنف أراد شيئاً بهذا، فبدل أن يفصل قضايا كثيرة يكتفي بأمثلتها وهذا من الاختصار وليس من الإطالة، ظاهره أنه إطالة لكثرة الأمثلة، لكن حقيقته أنه اختصار لأنه بدل أن يقول: وقد يكون من الفاعل، وقد يكون من المفعول، وقد يكون محتملاً من الفاعل أو المفعول، أورد الأمثلة وقال: أنت أيها الشارح فَصِّل هذا الأمور، فقوله: (جاء زيد راكب) هنا الراكب هو "زيد" وإعرابه فاعل، وقولنا: (ركبت الفرس مسرج) "الفرس" مفعول به، فالمُسرج حال من الفرس، فهو حال من المفعول به، إذن يقع الحال من الفاعل ويقع من المفعول به، فالحال في الجملة الأولى: (جاء زيد راكب)، بينت حال الفاعل، والثانية في : (ركبت الفرس مسرج) بينت حال المفعول به، والذي بين لنا أن المقصود أن هذه بينت حال الفاعل والمفعول به: المعنى؛ لأنه قطعاً في قولك : "ركبت الفرس مسرجاً" قطعاً المسرج هو الفرس لا يكون الراكب، فواضح أنه من المفعول به وليس من الفاعل، كما أن قولك: (جاء زيد راكب) ليس عندك من الأسماء إلا: "زيد" فهو قطعاً من الفاعل، ما عندك اسم آخر يمكن أن يركب، لكن قولك: (لقيت عبد الله راكب) المثال الثالث الذي ذكره المصنف، (لقيت عبد الله راكب)، الآن فيه فاعل ومفعول، "لقيت" أنا، "عبد الله"، الفاعل هنا "تاء المتكلم " و"عبد الله" مفعول به، وقال: "راكباً" هنا يحتمل أن يكون الراكب هو الفاعل ويحتمل أن يكون المفعول، فإذن هذا يحتملهما، إذا قال فلان: (لقيت عبد الله راكب) قد يقصد: لقيته وأنا راكب، وقد يقصد: لقيته وهو راكب.

وفي كلا الحالتين حال؟ .

هو حال في الحالتين، لكنه لم يتضح من هذه الجملة بالذات من صاحب الحال، لكن لو قلت: "لقيت عبد الله راكبين" يعني كلانا، هنا اتضح أن أنا وهو راكبان.

طيب لو قلت: "لقيت عبد الله راكباً ماشياً"، الآن عندنا حالان مصاحبان للحال، قطعاً هو واحد راكب وواحد ماشٍ، لكن أيهما الراكب وأيهما الماشي؟

النحويون قالوا: الحال الأولى تكون لأقرب الأسماء إليها.

لـ" عبد الله" .

للمفعول به لأن "عبد الله" هو القريب، الحال الثانية تكون للاسم الباقي، وإن كان بعيداً عنها؛ فإذا قلت: "لقيت عبد الله ماشياً راكباً" فإذن أنا راكب وهو ماشٍ، طيب لو قلت – كما يمثل النحويون: "لقيت هنداً مصعداً منحدرة" هذه واضحة.

أنا مصعد وهي منحدرة .

طبعاً؛ لأنه وإن لم يكن الحال مجاوراً لصاحبه، إلا أن علامة التأنيث دلت على صاحب كل حال، إذن إذا وجدت قرينة –والقرينة هنا: علامة التأنيث في أحدهما دون الآخر– فإنه نعطي كل حال لصاحبه، إن لم توجد قرينة – وعندنا حالان، – نعطي الحال الأول لما جاورها، ونجعل الحال الأخرى للآخر فالقرينة هنا المجاورة.

وإن جاءنا حال واحدة وعندنا اسمان فهو يحتملهما إلا إن كان السياق يحدده لأحدهما، أرجو أن يكون هذا واضحاً.

الأخ الكريم يسأل عن الشاذ ويقول: هل كلمة: "منعنعاً" من قول القائل: "شربت بحمد الله كأساً منعنعاً" حال أم نعت؟ .

هي ما دام الآن هو الآن كأنه يشتق من الجانب قال: "منعنعاً" طيب، ما دام كأساً دل على أنه صفة له، لأنه يشترط كما سيأتي الآن (ولا يكون صاحبها إلا معرفة)، فإذا قلت: "شربت كأساً" "كأس" نكرة هنا، فشرط الحال أن يكون صاحبها معرفة، وهذا سيأتي الآن، فإذن هي نعت أو صفة.

هل هذا –إن شاء الله تعالى– الحديث كله واضح، فيه أشياء متعلقة بهذا أو ننتقل إلى غيره.

لا، هو الغالب أنه واضح .

نشترط الآن المصنف قال: (ولا يكون الحال إلا نكرة)، أكثر النحويين يوجبون أن يكون الحال نكرة، هذا عليه جمهور النحويين، بعضهم أجاز، لأنهم وجدوا شواهد جاء الحال فيها معرفة، لكنها شواهد قليلة، طيب ماذا يفعل بها الجمهور الذين قالوا: يجب أن يكون الحال نكرة؟

قالوا: نؤولها، نقدرها بالنكرة، أكثر ما جاء من كلام العرب أن الحال تكون نكرة، كما مثلنا الآن في قولنا: راكباً وماشياً ومبتسماً وتبسم ضاحكاً، هذه كلها كما ترون نكرات، فإذن الحال يوجب الجمهور أن يكون نكرة، ولا يكون معرفة، لما وجد العلماء في قول العرب: "جاء فلان وحده" الآن: "وحد" مضافة إلى "هاء" الضمير، والضمير معرفة، والمضاف إلى معرفة معرفة، يعني: "جاء فلان وحده" أنا الآن بينت حالة مجيء فلان عند مجيئه، فهي مبينة للهيئة، وهي يجاب بها عن "كيف"، كيف جاء فلان؟ وحده فإذن هي حال، لكن المشكلة أنه معرفة، قال العلماء: صحيح أنها معرفة، ولكنها تؤول بالنكرة، يعني نقدرها بـ "جاء فلان منفرداً"، ومنفرداً نكرة فهي بمعنى النكرة، فصح أن تقع حالاً.

الذين يجوزون أن يقع الحال معرفة، قالوا: لا، هي معرفة، ونحن نقول الحكم: أن الحال يكثر غالباً أن يكون نكرة، ويجوز أن يكون معرفة بقلة، ومثله قول العرب: "ادخلوا الأولَ فالأولَ"، "الأولَ فالأولَ" معرف بـ "أل" كما ترون، وهو حال يعني حالة كونكم "الأول فالأول"، أوَّلها العلماء الذين يرون من يرى من النحويين أنه يجب في الحال أن يكون نكرة، أولوها بالنكرة، قالوا: التقدير: "ادخلوا مترتبين" يعني ادخلوا الأول فالأول، يعني واحداً بعد واحدٍ ترتبوا، ومترتبين كما ترون نكرة، فما دامت المعرفة أُوِّلت بالنكرة فهو بمنزلة النكرة، فصح أن نقول: إن الحال يجب أن يكون نكرة أو مؤولاً بالنكرة، يعني وقع في موقع النكرة، يصح تقدير النكرة في مكانه.

نكمل يا شيخ كلام المتن .

قال –رحمه الله –تعالى–: (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام)، هنا الآن المصنف يواصل حديثه فيقول: إن الحال (لا يكون إلا بعد تمام الكلام)، يعني بعد أن ينتهي من الكلام الأصلي، معنى: (تمام الكلام) يا إخوان: تعرفون أن لكل جملة ركنين، فالجملة الفعلية ركناها: الفعل وفاعله أو نائب فاعله، والجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، وبناءً عليه فإن قوله هنا: (لا يكون إلا بعد تمام الكلام) يقصد بعد انتهاء الركنين، فإذن هو فضلة، ولذلك ابن مالك يقول: « الحال وصف فضلة » الفضلة في اصطلاح النحويين هو: ما لم يكن ركناً، العمد ما ذكرتها لكم الآن، المبتدأ والخبر وما قام مقامهما أو معمول النواسخ سواءً كانت "إن وأخواتها" أو "كان وأخواتها" أو "ظن وأخواتها"، الفعل والفاعل أو نائب الفاعل، هذه العمد، أو أركان الجمل، ما عداها يسمى فضلات، ليس معنى أنها فضلات أنها لا قيمة لها، هي مكملات الجملة لكنها ليست هي أركان الجملة الأصلية.

الحال كما يقول المصنف: (لا يكون إلا بعد تمام الكلام) يعني أنه لابد أن يكمل الركنان الأساسيان للجملة وحينذاك يصح أن يؤتى بالحال، طبعاً ما دام يقول: (بعد تمام الكلام) ما قال: بعد تمام الجملة الاسمية، ولا قال: بعد تمام الجملة الفعلية، فكأن الأمر يحمل فيهما، عندما تقول: "جاء زيد ضاحكاً" هنا اكتمل الكلام، وقد تم الكلام بركنيه الفعل والفاعل ثم جاء الحال بعد ذلك، وفي قول الله –سبحانه و–تعالى–: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة:

٩١]، "هو" مبتدأ و"الحق" خبر، جملة اسمية، ثم جاء بعد ذلك الحال "مصدقاً" فبعد اكتمال الجملة الاسمية جاء الحال وكذلك في الأولى بعد اكتمال الجملة الفعلية.

لا يعني أنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام أنه لا يُذكر إلا بعد تمام الكلام وإن كان هذا هو الأصل، هذا أصل أنه لا يُذكر إلا بعد تمام الكلام، لكن يمكن أن يتقدم، وهذا لا يناقض كونه بعد تمام الكلام، يعني مثلاً عندما تقول: "جاء زيد راكباً، يمكن أن تقول: "جاء راكباً زيد" هو الآن وإن جاء قبل مجيء الفاعل، إلا أن الكلام تام بدونه، هذا معنى: (بعد تمام الكلام) ليس المقصود بعد تمامه أنه لابد أن يأتي الكلام ويتم ثم نأتي بالحال، ولكنه ينبغي أن يكون الكلام كاملاً ليصح الإتيان بالحال، ثم إن موقعه هنا أو مكانه الأصلي التأخير، فتقديمه في اللفظ لا يعني أنه متقدم في الرتبة، ولكن رتبته التأخير فصح أن نقول: إنه بعد تمام الكلام، وإن كان الكلام لم يتم بعد في ترتيبه وسياقه.

ويصح أن تقدم الحال على الجملة كلها فتقول: "راكباً جاء زيد" يعني يصح أن تقدمه على صاحبه، ويصح أن تقدمه على الجملة كلها، لكن هذا خلاف الأصل، والأصل أن يأتي الحال بعد كمال الجملة، وتقديمه إنما يكون لعلة بلاغية، إذا وجدت علة بلاغية تدعو إلى تقديمه قدمته، وإلا فألزمه أصله، بعد كمال الجملة وتمامها، بل إنه أحيانًا يجب أن يتقدم الحال على الجملة، وذلك كما تعلمون في المواضع التي يقولون: إن له فيها صدارة، تعرفون أن هناك بعض الأسماء في العربية لها صدارة الكلام، معنى صدارة الكلام أنه يجب أن يبتدأ بها الكلام، كأسماء الاستفهام، فإذا وقع واحد من أسماء الاستفهام حالاً وهو اسم "كيف" تعرفون أن كيف يبين الهيئة، السؤال يسأل به عن الهيئة والحال، فهو يعرب حال، فنصبه حينذاك على الحال، فحينذاك نقول: إنه منصوب على الحال ويجب تقديمه لأن أسماء الاستفهام يجب أن تتصدر في الكلام، وقد تقدم كما ترون، ووجوب تقديمه ليس لأنه حال، لأن الحال الأصل فيه أن تتأخر، لكن وجوب تقديمه إنما جاء لكونه اسم استفهام واسم الاستفهام حقه أن يتقدم في بداية الكلام.

يقول: "جاء فلان وحده" أعربها "وحده" حال، و"جاء" المعرفة، بالرغم أن صاحب الحال هنا "جاء" نكرة، بالرغم أنه صاحب الحال هنا جاء نكرة، وهو يقول: (لا يأتي صاحب الحال إلا معرفة) ؟ .

ما هو صاحب الحال يا شيخ؟

"صاحب الحال فلان" .

"فلان" هذا اسم يا شيخ، علم على شخص، فهو معرفة.

يعني يطلق على شخص؟ .

أي، أنت ما تقول: "جاء فلان" وتقصد به رجلاً؟، أنت تقصد: "جاء فلان" يعني جاء صالح أو خالد.

يعني جاء زيد .

بالضبط فهو معرفة.

السؤال الثاني: "هذه ليلة الاثنين" تقول: بدل ولو أخذنا مكانه -الله أعلم- أنها خبر؟ .

"هذه ليلة الاثنين" لا.. هي خبر.

(كلام غير مفهوم) .

أحسنت. أنا لما أقول: "هذه الليلة ليلة مباركة" فـ "الليلة" الأولى بدل: و"ليلة" خبر، أما في السياق الذي ذكرته أنت: "هذه ليلة الاثنين" فالحق ما قلته أنت، هذه مبتدأ وليلة خبر.

أظن يا شيخ هذه عبارة عن دلالات للحال، يعني ذكرتم: (ولا يكون الحال إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام)، وأيضاً قال: (ولا يكون صاحبها إلا معرفة)، هذه يعني مثل الدلالات والأشياء التي حتى نستطيع نميز فيها الحال مثلاً عن الصفة .

هذه نعم، هذه مميزات لها وأشياء أيضاً ينبغي التزامها لتركيز ما في الحال حتى تصح.

إذن ذكرتم يا شيخ الأولى والثانية، الآن نأتي إلى الثالثة .

قوله: (ولا يكون صاحبها إلا معرفة) يعني صاحب الحال، نحن عرفنا المقصود بصاحب الحال، قلنا منذ قليل: إنه قد يكون صاحب الحال هو الفاعل قد يكون صاحب الحال هو المفعول به، وربما جاء عندنا أكثر من حال للفاعل والمفعول به مثلاً هي لا يلزم أن تكون واحدة، بعض النحويين التمس علة مسألة التماس العلل يا إخوان للأحكام النحوية إنما هي تأتي لأجل بيان نوع من الحكمة لمجيء هذا الحكم، يعني لما يقول قائل: لماذا نُصِبَ الحال ولم يرفع؟ أو يقول: لماذا يجب أن يكون صاحب الحال معرفة؟ لماذا يجب أن تكون الحال نكرة؟ لماذا يجب أن يتأخر الفاعل على الفعل؟ وهكذا، هذه الأسئلة يسأل قائل يقول: لأن العرب نطقته، هذه طريقة وهذا جواب صحيح، لكن النحويين عندما يذكرون بعض العلل غرضهم من ذلك أن يبينوا أن هناك حكماً دعت العرب إلى فعل هذا العمل، إضافة إلى أن اصطحاب هذه الحكمة عند طالب العلم تجعله يضبط المسألة فكل ما وجدت العلة أو

الحكمة جاء المعلوم، أو الحكم فيجعل الأمر يدور مع العلة وجوداً وعدماً، فمتى وجدت وجد الحكم، ومتى عـدمت عدم الحكم، وهذا مما يقوي تطبيق القاعدة، ويؤصلها في ذهن النحوي.

من هنا يأتي التماسهم لعلة وجوب أن يكون صاحبها معرفة، قالوا: لأن الحال نكرة، ولو أن صاحبها جاء نكرة لتوهم أنها صفة؛ لأن الصفة تتبع موصوفها كما عرفنا في أربعة من عشرة أشياء، النعت الحقيقي واحداً من أنواع الإعراب الثلاثة وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريـف والتنكيـر، فالنعت يتابع منعوته في تعريفه وتنكيره، فلو أن صاحب الحال جاء نكرة، والحال كما تعلمون نكرة، فتطابق فـي التنكير فظن الظان أنها صفة وليست حالاً، وبالذات إذا كان صاحب الحال منصوباً فسيقول هذه صفة منصوبة؛ لأنه صحيح منصوب، فمنعاً لهذا أوجبت العرب عند نطق صاحب الحال أن يكون معرفة.

يقول: هل الظروف الزمان والمكان تقع في أول الكلام مثل: "الليلة في اجتماع"؟ .

يعني في هذه الليلة أي بمعنى "في" ومنصوبة، فهي ظرف زمان.

بالنسبة في المحافل أحيانًا يقال: إذا كان مقدم بمحفل يقال: "مدير إدارة" هل مدير هنا هل هي منـادى أو أنهـا مبتدأ؟ .

بحسب نطقك لها، أنت الآن تخاطبه، أنت تخاطبه تناديه الآن؟

ولماذا نصب؟ .

لأنه مفرد ؟

لأنه منادى .

المنادى مضاف، والمنادى إذا أضيف نصب، حذف حرف النداء، يعني يا مدير.

مثل: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾ [يوسف: ٤٥]، أتت .

لأنه مفرد، المنادى إذا كان مفرداً علماً أو كان نكرة مقصودة بني على الضم أو بني على ما يرفع به، وإن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ونكرة غير مقصودة نصب.

يعني هنا: "مديراً" .

هي ما دام "مدير الإدارة" فهو مضاف فينصب "يا مدير الإدارة".

وقد تأتي مرفوعاً إذا كان المقصد لا ليس يخاطبه .

إذا كنت لا تخاطبه لا تناديه نعم فهذا بحسب سياقها، أما أنك في محفل وأنت تقدم خطابك فتقـول: "يـا مـدير الإدارة" أو "مديرَ الإدارةِ" "أصحابَ السعادةِ" "أصحابَ الفضيلةِ" فأنت تنصب الأول لأنه منادى مضاف.

بالنسبة للكفرات، كفرات السيارة هي مفردها "كفر" هل جمعها كفر أو كفرات أو أكفار؟ .

كلمة كفرات، نتحدث عن هذه ما أصلها؟

هل هي معربة، في ظنك الآن هل كفر هذه عربية؟

ليست عربية .

وما دامت ليست عربية، إن كانت معربة بحثنا لها عن جمع، وإن لم تكن عربية فإنا نفرد ونجمع ونثني ما كان عربياً منها ترجمتها العربية، فبديلها العربي هو الذي نستعمله ونثنيه ونجمعه.

ما دام يقولون إطار فنقول: إطار وإطارات ويغني هذا عن اللفظ الآخر.

الألغاز النحْوية

بسكون الحال، النحْوية؛ لأنها منسوبة إلى العلم، علم النحْو.

هو سأل عن كتابه في الألغاز النحوية .

هناك كتب الحقيقة في الألغاز النحوية قديمة وحديثة، والعلماء اهتموا بهذا الأمر وجعلوا هذا الأمر مـن بـاب ترسيخ القاعدة ومن باب تشويق طالب العلم أيضاً ومن باب اختباره، ومن أشهرها المطبوع حالياً كتاب ابن هـشام في الألغاز النحوية، والعلماء أحيانًا يضمنون كتبهم بعد الألغاز النحوية حتى الأدباء أحيانًا، في بعض موسـوعات الأدب وأمهات كتب الأدب، يجعلون فيه أبواباً للألغاز النحوية والسيوطي له في الأشباه والنظائر باب كامل عـن الألغاز النحوية.

يقول: بالنسبة للظرف الدكتور ذكر الظرف وأنا أريد أن أعرف الفرق بين الظرف المبهم والظرف غير المبهم؟ ما الضابط فيهما وكيفية التفريق بينهما؟ هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية: مسألة البناء والإعراب في الظروف، متى يكون الظرف مبنياً ومتى يكون معرباً وما الفرق بين كونه مبنياً وكونه معرباً؟ .

مسألة المبهم وغير المبهم في الظروف ما كان محدداً فلا يقال: إنه مبهم، يعني مثل ما نقول: "يوم" و "ليلة" فهذا يقال مبهم؛ لأنه غير محدد، لكن عندما نقول: "أمس" و "غداً" و "اليوم" فهذه محددات ومعينات وليست مبهمات.

مسألة بناء الظرف وإعرابه هذا يرجع لاشتماله على موجبات البناء، الأصل في الأسماء أن تعرب، ولا تبنى إلا إذا وجد فيها موجب البناء، وقلنا في ثم: إنه مبني وفي كيف كذلك، "كيف" ذكرناها في الحال . "ثَمَّ" ذكرناها في ظروف المكانية وقلنا: إنها مبنية، وتبين أن سبب بنائها الشبه المعنوي، لأنها اشتملت على معنى من المعاني الأصل فيه أن يؤدى بالحروف، وهو الإشارة، لأن هذه المعاني أعني الإشارة والاستفهام والنهي والنفي إلى آخره، اعتاد العرب أن يؤدوها بالحروف، وهناك حروف للنداء وحروف للاستفهام وحروف للنهي وحروف للنهي إلى آخره، فهذه المعاني الأصل فيها أن تؤدى بالحروف، فإذا جاءنا اسم يؤدي شيئاً من هذه المعاني فإنا نقول: إنه قد اشتمل على معنىً الأصل فيه أن يؤدى بالحروف، فأشبه الحرف في المعنى، فأخذ حكمه فبني، فنقول: إذا وجد كذلك فهو مبني، وأنت تستطيع أن تحدد المبني من المعرب من خلال صورته ولفظه، إذا رأيته منوناً وليس فيه مانع من موانع الصرف، فاعلم أنه معرب، وإذا كان غير منون، فإن كان فيه مانع من موانع الصرف فهو معرب ممنوع من الصرف، وإن كان ليس ممنوعاً من الصرف ومع ذلك لم ينون، فاعلم أنه مبني فابحث عن علة بنائه.

السؤال الثاني: يسأل عن البناء والإعراب؟ .

أنا أجبت الآن عن البناء والإعراب، المبهم ذكرته في البداية.

بالنسبة للأخ الكريم في أول الكلام : "الليلة" أنا لم أفهم ما المقصود؟ .

هو يقول: لو قلت: "الليلة الاجتماع" هذا ظرف زمان، عبارة عن خبر مقدم، ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره في محل رفع خبر مقدم، أو متعلق بظرف وهو الخبر المقدم، و "الاجتماع" هو مبتدأ مؤخر.

تستخدم أبحاث المقاطع الأدبية مثلاً يقول: "الليلة يجتمع الرفاق" ؟ .

هذه الليلة، هو زمان دل على معنى "في" ونصب، طبعاً ما نقول: لأن فيه: "أل" معرف، ولا تجوز التعريف مع التنوين.

بالنسبة في النداء هو ذكر الأخ: "مديرَ الإدارة" إذا كان منوناً، طيب إذا كان عدة مديرين"؟ .

تقول: "مديري" أهم شيء أنه إذا كان مضافاً أن تنصبه، وتعطيه حقه في النصب، وما دام جمع مذكر سالم فينصب وعلامة نصبه الياء، وإذا كان مفرداً – نكرة غير مقصودة – ينصب وعلامة نصبه الفتحة.

بقي يا شيخ لديك نقطة فيما يتعلق: (ولا يكون صاحبها معرفة) .

نعم، أنا قلت منذ قليل: إنهم اشترطوا في صاحب الحال أن يكون معرفة وعلل بعضهم لذلك، وهي علة ملتبسة قد يكون فيها نوع من التكلف أنه حتى لو أن صاحبها جاء نكرة وهي نكرة وكان صاحبها منصوباً لالتبس الحال حينذاك بالصفة؛ لأنه يعتقد أنه اسم، لكن نقول:

أولاً: لا يكون المتبوع دائماً منصوباً، الحال معروف أنه دائماً منصوب، وصاحب الحال قد يكون مرفوعاً وقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً، فإذن الالتباس ليس واقعاً بصفة دائمة.

ثانياً: أن التوهم هنا إنما جاء لأننا قلنا: إنه يجب فيها أن تكون نكرة ويجب في صاحبها أن يكون معرفة، وبعض النحويين قالوا: لماذا يجب في الحال أن تكون نكرة؟ قالوا: حتى لأنها لو جاءت معرفة لشابهت موصوفها في التعريف فالتبست حينذاك بالوصفية فصار هذا علة لهذا وهذا لعلة لهذا، فوقعنا في الدور، ولذلك نقول: إن التماس العلة ينبغي أن يكون قريباً، أما إذا كان فيه نوع من التكلف، أو يؤدي إلى شيء من هذه الأمور يعني تعليق الشيء على ما هو معلق به أصلاً فهذا معلق على هذا وهذا معلق على هذا ويوقعنا كما قلنا منذ قليل في مسألة الدور والدور باطل، فإن هذا التعليل لا يعول عليه كثيرًا، ونقول: إنه لماذا يكون صاحبها معرفة؟ نقول: لأن العرب إذا جاءت بالحال عرَّفتْ صاحبه، لماذا تكون الحال نكرة؟ لأن العرب إذا جاءت بالحال نكرتها.

إن ظهرت علة ليس فيها هذا التكلف ولا توقعنا في أمر فيه بطلان تبنيناها وأخذناها وسلمنا بها، وجعلناها معينة على فهم القاعدة، أما إن جاءت علة فيها نوع من المبالغة أو نوع من الشطط، أو نوع من التكلف، فإنا لسنا في حاجة إلى هذه العلة وفي العلل الواضحة الحكيمة غناء عما كان متكلفاً منها.

يقول: قولك: "هل ما زال هناك" ظرف للمكان؟ أرجو التوضيح لمعنى ما أشبه ذلك؟ .

إذا كان يقصد هناك نعم، فهي ظرف مكان.

لكن إذا كان يقصد "ما زال" لا.. "ما زال" هذه من أخوات كان، ويكون حينذاك خبرها "هنالك" في محل نصب، فهو ظرف مكاني في محل نصب خبر "ما زال".

ويعرب أيضاً في نفس الوقت خبر؟ .

كما تقول مثلاً كما قلنا منذ قليل : "الليلة الاجتماع" نحن قلنا: "الليلة" ظرف زمان منصوب في محل رفع خبر، فهو يعرب ظرفاً ويكون إعرابه الآخر محلياً.

تقول: "كيف" ألا تعرب اسم استفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب؟ أم ماذا تعرب؟ .

نعم هي كما قالت هي اسم استفهام مبني على الفتح، لكن له محل من الإعراب، لا نقول: لا محل له، لأننا نعرف أن الحروف مبنية كلها ولا محل لها من الإعراب ، أما الأسماء فالأصل فيها أن لها محلاً من الإعراب، ولذلك نقول: إن "كيف" اسم استفهام مبني على الفتح، كلامها صحيح، ولكن له محل من الإعراب في حل نصب حال، وإنما قدمت وجوباً لكونها لها صدارة لأنها اسم استفهام وأسماء الاستفهام ينبغي أن تقدم لصدارتها.

هناك بعض القضايا المصنف ما ذكرها لكنها مما يحسن معرفتها عن الحال، أولاً: الحال الأصل فيه أن تكون منتقلة، يعني غير ثابتة، تقول: راكباً، ماشياً، جالساً، فرحاً، حزيناً، مسروراً أشياء متغيرة، هذا هو الأصل في الحال، لكن لا يعني هذا أن الحال لا تكون ثابتة، وإن كان الأصل فيها التغير ، فإذا جاء ثابتاً يقع لكنه أقل من مجيئه متغير و المجيء ثابتاً فصيح، ، كما يقول الله –سبحانه و–تعالى–: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨]، الله –سبحانه و–تعالى– لا يزال قائماً، وهذا أمر من صفاته –سبحانه وتعالى– ثابت له، ولا يصح أن نقول: إنها متغيرة، ومن ثم فإن ثبات الحال موجود وهو فصيح، بل أفصح الفصيح هو في كلام الله –سبحانه و–تعالى–، ولكن الكثير من كلام العرب أو الأكثر من كلام العرب أن تكون الحال منتقلة وكلا الأمرين فصيح.

قد يكون هذا يا شيخ له غرض بلاغي مثلاً؟ .

لا.. هو يرد أن تكون الحال ثابتةً، لكن بالاستقراء أكثر ما تأتي الحال منتقلة غير ثابتة.

ثانياً: الأصل في الحال أن تكون مشتقةً، اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة المشبهة أو غيرها من المشتقات، أو اسم تفضيل أو غيرها، يعني فتقول مثلاً: "جاء زيد راكباً" "رأيتك مجتهداً" "قابلت فلاناً جريحاً" "شاهدته مهموماً" فتأتي صفة مشبهة، وتأتي اسم مفعول، "جريح" صفة مشبهة، و"مهموم" اسم مفعول، و"راكباً" اسم فاعل، هذا هو الأصل فيها أن تكون مشتقة؛ لأنها مشتقة من المصدر أو مشتقة من الفعل بحسب القول في أصل المشتقات، وهذا هو الأصل فيها، لكن أحيانًا بقلة تأتي جامدة، وما دام هذا الأمر قليلاً بل نادراً، فإنهم يقولون: إنه يؤول ويحمل على النكرة، مثل قولهم: "ادخلوا رجلاً رجلاً" قول: "رجلاً رجلاً" هذه حال، حالة كونهم كذلك، لكن كما تعلمون "رجلاً" هذا اسم جامد وليس مشتقاً، فقالوا: يؤول بالمشتق حتى نحمل الكلام على محمل واحد الذي هو المعروف والسائد في كلام العرب، فيقولون: الأصل في قولهم: "ادخلوا رجلاً رجلاً" أي مترتبين أي: واحداً وراء الآخر، صحيح أن هذه الحال قد جاءت جامدة، لكنها محمولة ومؤولة بالمشتق فصح أن تقع كذلك وإن لم تؤول بالمشتق فلا يصح، يعني لا تكون الحال جامدة غير مؤول ومشتق هذا لم يرد عن العرب، بل هي الأصل فيها أن تكون مشتقة وما ورد بندرة من وقوع الحال جامدة فهذا تؤول فيه بالمشتق أي تحمل فيه على المشتقات.

إذا أذنت لي يا شيخ عندي إشكال، إذا قلنا مثلاً: "جاء الرجل ضاحكاً" هذا اسم مشتق طبعاً وهو يعتبر حالاً، لكن مثلاً إذا كان فيه مبالغة مثلاً : "ضحوكاً" أو "ضحَّاكاً"، هل يعتبر كذلك حالاً ولا نقول في هذه الحالة: إنه صفة؟ .

لا.. هو حال لكن ترى لاحظ أن صفات المبالغة عادة تكون ثابتة يعني غير منتقلة، كقولك: "ضحوكاً" هذه صفة لازمة، ملازمة، ونحن نعرف أن الحال الأصل فيها أن تكون – كما ذكرت منذ قليل– منتصبة، فالأصل ألا تستعمل هذه الصفات أحوالاً، لكن لو قلتها تكون صحيحة عند ذلك.

يعني مثلاً إذا قلت: "سلمت على رجل ضحوكٍ"؟ .

لا.. هذه تكون صفة، لأنك نكرت صاحب الحال، وصاحب الحال يجب أن يكون معرفة.

لكن يصح مثلاً أن أقول: "سلمت على رجل ضاحكاً" .

"على الرجل ضاحكاً"، لا.. "على رجل ضاحكٍ" هذه تخرج من بابنا، هذه صفة أو نعت، لكن لو قلت: "سلمت على الرجل ضاحكاً" فهي حال لأن صاحب الحال معرفة، ولو جئت بالمبالغة فقلت: "سلمت على رجل ضحَّاكاً".

يصح أنها تنصب؟ .

يصح، لكنها تكون مثل ما أخبرتك الأصل.

القاعدة ذكرت يا شيخ، في حالة إذا كان متغيراً فهو الأغلب فيه أن يكون حال .

بالضبط، الأغلب في الحال أن يكون متغيراً، لكنه يصح أن يكون ثابتاً ولا إشكال في ذلك.

أيضاً من الأمور التي نصف بها أيضاً الإفراد كما نعرف، تكون مفردة، والمقصود بالإفراد ليس ضد التثنية والجمع، لأن المثنى والجمع في هذا الباب يعد مفرداً، ولكن المقصود بالإفراد ما لم يكن جملة ولا شبه جملة كما قلت منذ قليل، ولذلك فإن الحال قد تقع جملة وقد تقع شبه جملة، ولكن هذا خلاف الأصل، ففي قول الله –سبحانه

و–تعالى-: ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ [القصص: ٢١]، أنا أسأل الآن الإخوة كم عندنا من حال في هذه الآيـــة؟ تفضل.

فيها حالان ﴿ خَائِفًا ﴾ وهي حال مفردة، و ﴿ يَتَرَقَّبُ ﴾ حال جملة فعلية .

أحسنت، حال جملة فعلية ﴿ يَتَرَقَّبُ ﴾؛ لأن الفعل مع فاعله، يترقب هو إذن الحال، فالحال قد تقع غير مفــردة فتقع جملة فعلية.

تقع اسمية،﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، "هم" مبتــدأ، و"ألـــوف" خبـــر، والحال: "هم ألوف"، وقعت الجملة الاسمية: حالاً.

قد يتعدد الحال مثلاً عدة أحوال؟ .

كما رأيتها؟ ﴿ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ .

يعني مثلاً مرة يكون مفرداً ومرة يكون جملة مرة يرجع مثلاً مفرد؟ .

نعم، هو هنا وقع مفرداً وجملة في مكان واحد، وفي الجملة السابقة لما قلنا: "جاء فلاناً راكباً ماشياً" كما قلنا قبل قليل، وإن اختلف صاحبها، قد يتعدد صاحب الحال نفسه.

في قول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ [القصص: ٧٩]، الكلام عن قارون، خرج على قومه حالة كونه في زينته، هنا وقع الحال شبه جملة جار ومجرور ، وقد يقع الحال ظرفاً، كمثال ابن هـــشام فـــي أوضح المسالك: "رأيت الهلال بين السحاب" فبين هنا ظرف مكان، وهو حال من الهلال، معرف بـــ "أل" أي حالة كونه بين السحاب.

إذن تقع الحال جملة اسمية أو فعلية، أو تقع شبه جملة، ظرفاً أو جاراً ومجروراً وهذا لا يخرجه عن أن الأصل فيه أن يكون مفرداً، وكما علمتم أن المقصود بالإفراد هنا ليس ما كان قسيماً للتثنية والجمع ولكن الإفراد ما كـــان قسيماً للجملة وشبهها.

يقول: المؤلف قال: ( ولا يكون إلا بعد تمام الكلام)، وفضيلتكم ذكرتم المثال التالي: "الليلة الاجتماع" فنرى هنا أن الحال جاء في بداية الكلام فما هو تأويل هذه الحالة؟ .

ما عندنا حال هنا، هو التبس الأمر عليه، هذا ظرف زمان، هذا الموضوع السابق، في قولنا: "الليلة الاجتمـــاع" هذا ظرف زمان، لأن الأخ الذي سأل عنه، سأل بعد أن بدأنا في باب الحال، فالتبس الأمر عليه، لا.. في قولنـــا: "الليلة الاجتماع" الليلة ظرف زمان، فهذا من المفعول فيه، وليس له صلة بباب الحال.

يقول: إن المصنف في قوله: (قال الحال هو كذ) وما قال: "هي" ثم قال: (ولا يكون)، ولم يقل: "ولا تكون" ثـــم قال في آخر كلامه: (ولا يكون صاحبه) صاحبها أي الحال، يقول: كيف يأتي به مذكراً في مرتين ثم يأتي به مؤنثاً في آخر كلامه؟ .

الأصل في الحال أنها مؤنثة، فنقول: الحال وضعها كذا، حال منصوبة، هذا الأصل فيها، ولكن يصح أن نحملها على التذكير، لكن الغالب في استعمالها أن تعامل معاملة التأنيث، فإن عاملتها على هذا وعلى هذا فلا إشكال، لكن إن أردت أن تلتزم الأكثر والأفضل فيها فعاملها معاملة التأنيث، وقل: حال منصوبة، وقل صاحبها كذا وضعها كذا، هذا هو الشائع في كلام العرب أن تعامل كلمة الحال أو مصطلح الحال من العربية، أن كلمة الحال الأصل فيها أن تعامل معاملة التأنيث، فتقول: "فلان حاله طيبة" ولا نقول: "حاله طيب" وإن كان يصح لك أن تحمله آنـــذاك علـــى التذكير ؛ لأن ما دام أصبح مصطلحاً لنوع من أنواع الأسماء فحينئذ تحمله على التذكير ولا إشكال في هذا.

أسئلة الدرس .

طبعاً المطلوب الآن سأعطيكم مثالين وأطلب بيان الحال فيها وصاحب الحال:

المثال الأول: في قوله –سبحانه و–تعالى-: ﴿ وَيَنقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾﴾ [الانـــشقاق: ٩]، نريـــد أيـــن الحال؟ ومن صاحبها؟

المثال الثاني: ﴿ وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾﴾ [المدثر: ٦]، فأين الحال؟ وأين صاحبها؟

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحاضرون، أيها الإخوة المشاهدون: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة مباركًا فيها، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعل هذا اللقاء لقاء خير ونفع وبركة على من تحدث فيه وانتفع به وعمل له، إنه على كل شيء قدير.

يسرني الترحيب أيضاً بالإخوة الحاضرين وأسأل الله لهم التوفيق والثبات والعون والرشد وأن يهدينا إلى طلب العلم لوجهه الكريم، وأن يوفقنا للإخلاص فيما نقول ونعمل، إنه على كل شيء قدير.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- سيكون مطلعه في باب التمييز وإن أسعفنا الوقت وهذا ما نأمله -إن شاء الله تعالى- فسندخل في باب الاستثناء أيضاً، ولا مانع كما اعتدنا أن نجيب على ما كان مهماً، من أسئلة الإخوة المشاهدين والحاضرين أيضاً مما يعن لهم وإن لم يكن في صلب موضوع الدرس إن كان لا يطغى على ما نحن بصدده.

أجوبة الدرس السابق.

كان السؤالان في الدرس السابق عن آيتين، فمطلوب استخراج الحال، وبيان صاحب الحال فيهما.

الآية الأولى: وهي قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَيَنقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿ ٩ ﴾ ﴾ [الانشقاق: ٩].

والآية الثانية: في قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴿ ٦ ﴾ ﴾ [المدثر: ٦]، مطلوب تعيين الحال ثم بعد ذلك بيان صاحبه؟

تقول: في قوله تعالى: ﴿ وَيَنقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿ ٩ ﴾ ﴾ الحال هو: ﴿ مَسْرُورًا ﴾،ونوعه مفرد، وصاحبه الفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴿ ٦ ﴾ ﴾ الحال جملة فعلية ﴿ تَسْتَكْثِرُ ﴾ وصاحبه ضمير مستتر تقديره أنت. والله تعالى أعلم.

إجابة شافية وكافية ولم يعد هناك حاجة لاستعراض المزيد، إلا إن كان هناك استعراض للأسماء ما دامت الإجابة الآن كملت.

ونشكرهم الحقيقة شكراً جزيلاً على استمرار متابعتهم ونسأل الله لهم النفع والفائدة ولمن يسمع، والقصد -الحقيقة- من الاختصار في استعراض الأجوبة ما دامت النتيجة واحدة هو استغلال هذا الوقت القصير فيما يمكن أن نمضيه في موضوعنا لاحتياجه إلى مزيد وقت.

نبدأ إن شئت يا شيخ في باب التمييز.

## باب التمييز

(باب التمييز، التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبَهَمَ من الذوات، نحو قولك: "تصبب زيدٌ عرقاً" و"تفقأ بكر شحماً" و"طاب محمدٌ نفساً" و"اشتريتُ عشرون غلاماً" و"ملكتُ تسعين نعجة" و"زيد أكرمُ منك أباً" و"أجمل منك وجهاً" ولا يكون إلا نكرة ولا يكون إلا بعد تمام الكلام).

بدأ المصنف -رحمه الله تعالى- بتعريف التمييز، فعرفه بقوله: ( التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبَهَمَ من الذوات )، لا نحتاج أن نعيد ما قلناه من قبل من المأخذ الذي أخذه عليه كثير من الدارسين وطلبة العلم أنه ذكر الحكم في التعريف، فجعل الحكم بأنه منصوب جزءًا من التعريف فتوقف معرفة التمييز على معرفة حكمه وتوقفت معرفة حكمه على معرفة تعريفه، فصار كل واحد منهما متوقفاً على الآخر ولا يستطيع الواحد الوصول إلى أحدهما دون الآخر، فوقع الدور والدور باطل، فصار التعريف مدخولاً، وبناءً عليه فالأولى أن لا يذكر الحكم في التعريف؛ لأن التعريف لتحليل الشيء ثم بعد ذلك يبين حكمه.

على كل حال هو هنا ذكر أنه هو: ( الاسم المنصوب المُفَسِر لما انبَهَمَ من الذوات )، قبل أن أدخل في مسألة تحديد الحديث عن التمييز، نحن كان آخر أو من آخر ما ذكرناه الحديث عن الحال، ويقع الالتباس كثيرًا عند طلاب العلم في مسألة الحال والتمييز والفرق بينهما، والاشتباه فيهما، فإذا رأوا اسماً منصوبًا أتى بعد الجملة التبس الأمر عليهم، فمنهم من يقول: لا أستطيع تمييز هل هو تمييز أم حال أو على الأقل في بعض الأساليب لا يتضح له هل هذا الاسم تمييز أو حال.

والحق أن الأمر واضح وبينهما فرق، بل الفرق بينهما جلي ولعلي أذكر بعض الفروق بينهما ليتضح الأمر للإخوة:

الفرق بين الحال والتمييز

١- الحال يقع مفرداً وغير مفرد والتمييز لا يكون إلا مفرداً:

طبعاً نحن عرفنا عند الحديث عن الحال أن الحال يقع مفرداً وهو الأصل، لكنه يقع جملة ويقع ظرفا، يقع جاراً ومجروراً الجملة بنوعيها: اسمية، وفعلية، ومر بنا التمثيل لكل واحد من هذه الأشياء، أما التمييز فــلا يكــون إلا مفرداً ، فهذا هو أول فرق بينهما، طبعاً المفرد اسم لا يكون فعلا ولا حرفاً. قد يقول قائل: فإن جاءني اسم مفــرد منصوب، فربما التبس علي، هو مفرد الحال يقع مفردًا والتمييز يقع مفردًا، وكلاهما اسم، فكيف أعرف هــل هــو حال أو تمييز؟

٢- الأصل في الحال أن يكون مشتقاً والتمييز لا يكون إلا جامداً:

نحن عرفنا عند الحديث عن الحال أنه الأصل فيه أنه لا يكون إلا مشتقًا، وإن وقع غير ذلك أولناه به، ولذلك إذا جاءنا: ادخلوا الأول فالأول، قلنا: مرتبين، جاءوا رجلاً رجلاً، يعني مترتبين، فإذا جاء جامــداً أُوِّلَ بمــشتق، وإلا فالأصل أن يكون مشتقاً، لكن التمييز يكون جامداً لأنك تأتي به لبيان أو لتوضيح المقصود بالذات، كما يقول الله -سبحانه وتعالى- حكاية عن يوسف -عليه السلام-: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف: ٤]، فـــ ﴿ كَوْكَبًا ﴾ هنا كما ترون اسم جامد غير مشتق، وهو تمييز للعدد ﴿ أَحَدَ عَشَرَ ﴾ لأن "أحد عشر" هذا اسم مــبهم لا يعــرف المقصود به أحد عشر ماذا؟ فيأتي التمييز لبيانه كما سيأتي، وكما ترون هو جامد وليس مشتقاً، وهذا يكــون فــي التمييز ولكنه لا يكون في الأحوال على الصحيح، الأصل في الحال أن يكون مشتقاً ، وما جاء من جامد منه فإنــه يؤول بالمشتق.

٣- كل من الحال والتمييز له معنى غير الآخر:

الفاصل في الفرق بين الحال والتمييز: هو المعنى، أنت تأتي بالحال لماذا؟ لتبين هيئة صــاحبه وقــت حــدوث الفعل، عندما أقول: "أقبل الرجل ضاحكاً"، أنا الآن لا أفسر الرجل، لا أميزه أبين هيئته أو أبين حالــه، ولا أفــسر "أقبل"، لكني أذكر الهيئة التي أقبل عليها، فالرجل هو صاحب الحال، ونحن نبين هيئته في وقت حدوث الفعل، وهو الإقبال، هذا هو المقصود بالحال.

أما التمييز في قولنا: "عندي عشرون كتاباً" فإن "كتاباً" هذه لا تبين هيئة شيء، لكنها تفسر المقصود بالعــشرين بالذات، هذه الذات التي هي عشرون، العدد هي هنا تفسره المقصود به، فإذن هي لا تميز الهيئات، ولكنها تفــسر الذوات، فالتمييز إذن يفسر ذاتاً مبهمة غير واضحة، والحال أن الذوات الموجودة في الكلمة واضحة، لكنــه يبــين الهيئة التي وقع الفعل عليها من صاحبه، لعل الأمر اتضح ولذلك هم عند حديثهم عن الحال يقولون: إن الحال يبين الهيئة، وأما التمييز فيبين الذات الأصل فيه أو النسبة كما سيأتي في أنواع التمييز أنه قد يبين ذاتاً أو يبين نسبة.

الذوات يا دكتور، بالنسبة للذوات تكون بعد الأرقام أم أن هناك أدوات أخرى؟.

فيه، فيه ذوات أخرى، فيه مثلاً المقادير، كقولك مثلاً: "اشتريت متراً قماشاً" فقماشاً هنا تمييز، بين هذا الطــول، هذا مقدار من المقادير ففسره، فإذن التمييز يأتي وأكثر ما يأتي طبعاً إذا كان للذات لا للعدد، لكنه ليس بــشرط أن يكون هو خاص بالعدد وسيأتي بيانه -إن شاء الله تعالى-.

٤- يجوز تكرار الحال ولا يجوز تكرار التمييز بدون عطف:

من الفروق وإن كانت لا تكثر، الفروق الواضحة بينهما نحن عرفنا في الحال أنه يأتي مكرراً فتقول مثلاً فــي قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ [القصص: ٢١]، الآن ﴿ خَائِفًا ﴾ حال، و﴿ يَتَرَقَّــبُ ﴾ حال، اجتمع حالان لصاحب واحد، ولكن التمييز لا يصح فيه ذلك إلا بالعطف، لا تستطيع أن تقول مثلاً: "رأيــت عشرين عالماً ومتعلماً" ممكن هذا بالعطف بالواو، لأن العشرين هذه لمجموعة من الناس بعضهم ممــن يعلمــون، وبعضهم ممن يتعلمون، فجاء التمييز هنا لأكثر من واحد ولكن أحدهما معطوف على الآخر ولكــن لا يمكــن أن تقول: "رأيت عشرين عالماً متعلماً" أما الحال فإنه يقع هذا ويقع هذا، فلك أن تأتي به معطوفاً فتقول: "جاء الرجــل راكباً وضاحكاً" ولك أن تقول: "جاء الرجل راكباً ضاحكاً" والتمييز يجب فيه العطف، وحيئنذ يعرف الثاني معطوفًا ولا يعرب تمييزًا وإن كان هو في الحقيقة تمييزًا آخرَ.

٥- يجوز تقديم الحال ولا يجوز تقديم التمييز:

الأمر الآخر أيضاً يمكن أن يكون فرقا فارقا بينهما: مسألة الجواز، جواز التقدم والتأخر، نحن عرفنا في الحال أنك لك أن تقدم الحال لغرض بلاغي فتقول: "راكبا جاء زيد" طبعاً الغرض البلاغي هنا قد يكون شــخص ســألك كيف جاء زيد؟ هو يهتم الآن بالحال بالهيئة، فتقدم هذا الأمر لأهميته واهتمام السامع به، فتقول: "راكبا جاء زيــد"، فلا مانع من ذلك، فالحال يتقدم، أو "جاء راكبا زيد" تقدم على صاحبه وتقدم حتى على الفعل على العامل فيه، وأما التمييز فعلى الصحيح لا يتقدم على ذلك فلا تقول مثلاً في قولك: "اشتريت عشرين كتاباً"، ما تقول: "كتاباً اشتريت عشرين"، فلا يتقدم التمييز على الصحيح على عامله وبالذات إذا صار فعلا أو مشتقًا.

على ذلك فالفروق بينهما واضحة وأكبر هذه الفروق ما تعلق منها بالمعنى، فإن الحال كما عرفنا يبين الهيئات ولا يفسر شيئًا مبهمًا لكنه يبين الهيئة التي يكون عليها صاحبه وأما التمييز فهو على اسمه، تمييز أي تفسير وإيضاح فهو يوضح شيئًا مبهما إما ذات وإما نسبة وسأبين لكم بعد قليل المقصود بالذات والنسبة.

تمييز الذات والنسبة، يعني نحن الآن التمييز جاء اسمه تمييز، ميزت الشيء يعني وضحته بعد أن كان مبهماً، قد يفسر أو يميز أو يوضح كلمة واحدة مفردة وقد يحتاج إلى أن يميز ويوضح مجمل الكلام، يعني تكون مثالات واضحة ما تحتاج إلى تمثيل، لكن انتساب الشيء إلى الشيء، نسبة الشيء إلى الشيء هي المبهمة، كيف ذلك؟ نبدأ بالمفرد الأمثلة فيه واضحة، عندما قلت منذ قليل: "اشتريت عشرين كتاباً" أو عندما يقول المصنف: (ملكت تسعين نعجة) فإذن الآن في قولنا: "اشتريت عشرين كتاباً" واضح أن كلمة " اشتريت" واضحة ما فيها إشكال، لكن عشرين هذه هي غير واضحة، تحتاج إلى تمييز وتوضح ، عشرين ماذا؟ لو وقفت عليها وقلت: "اشتريت عشرين" لا يعلم السامع ما المشترى، فتحتاج أن تميز كلامك فتقول: "كتاباً"، أو كما قال المصنف: (غلام) فميز المقصود بالعشرين، ما انبهم في هذه الكلمة، في هذه المفردة عشرين، فهي تمييز مفرد؛ لأن عندنا كلمة مفردة واحدة مبهمة فميزها التمييز ووضحها فسميناه تمييزاً مفردًا، ومثله: (ملكت تسعين نعجة)، فإنك إذا قلت: (ملكت تسعين) وسكت، السامع لا يعلم، تسعين ماذا؟

فإذن هذه المفردة هذه الكلمة مبهمة تحتاج إلى إيضاح وإزالة الإبهام فتأتي بكلمة نعجمة هذه لإزالة هذا الإبهام فيها، فكان هذا التمييز مفرد، أي لكلمة واحدة.

حتى يا دكتور إذا كانت تسعين هذه يعني ليست بمعنى التسعة. تسعين تدخل ضمن المفرد؟.

نعم، ليس المقصود هنا بالمفرد ما كان قسيمًا للمثنى والجمع، المقصود بالمفرد يعني الكلمة الواحدة، ما كان كلمة واحدة، أما قسيمه هو ما سيأتي من قولنا: تمييز نسبة، والنسبة هي نسبة الفاعل إلى الفعل أو نسبة المبتدأ إلى الخبر .. إلى آخره، يعني انتساب الشيء المسند إلى المسند إليه، فهنا هو المقصود بتمييز النسبة، لا تتضح، وسيتبين هذا الآن.

ما تحدثت عنه منذ قليل أو ما ذكرته هل هذا يختص بالعدد؟ هو موضوع كلامنا الآن فقلنا إن التمييز يكون للمفرد وذكرنا أمثلة للعدد أننا نذكر عدداً مبهماً كلمة واحد ثم يأتي التمييز موضحاً له، قد يكون التمييز كما قلنا للمقدار، وهذا المقدار أنواع عندما قد يكون مساحة تقول: اشتريت مثلاً مترين قماشاً، هذا مقدار، المتران ما يعلم ما هي، متران من ماذا؟ هل هي من الأرض؟ أو من القماش؟ أو من الحبال؟ أو من غيرها؟ فتحتاج أن تبين ذلك، "اشتريت مترين قماشاً"، فتقول: "قماشاً" هذا مقدار، مقدار مساحة، أو تقول مثلاً في ما يكال أو يوزن أو يوزن تقول: مثلاً بعت صاعين براً، هذا مما يكال كيلاً فيقول: بعت صاعين برًا، لا يعلم الصاعان ما هما، هو المقدار معروف الآن، هما صاعان، لكن ما محتوى هذين الصاعين، فلا يتضح إلا بتمييز ، فتقول: براً، فالبر هنا ميز المفرد الذي هو الكيل هنا، وقد يكون مثلاً وزناً، كقولك مثلاً: "اجتنيت كيلين عسلاً"، فهذه توزن، أنت ذكرتها بالوزن، فبينت الكيلين ما هما، فهذه مما يكون التفسير فيها أو التمييز فيها تميزاً لمفرد.

قد يكون هذا المميز ليس بمقدار من المقادير المعروفة سواءً كانت مساحة أو كيلا أو وزناً، ولكنها يعني تقوم مقامه، أو بمثابته، يعني عندما يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿ ٧ ﴾ ﴾ [الزلزلة: ٧]، الآن ﴿ خَيْرًا ﴾ تمييز، ميزت ماذا؟ ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ فمثال الذرة ليس من الموازين المعروفة عند الناس لكنه مقدار من المقادير فهو في منزلة هذه الأمور، أقصد الكيل والوزن والمساحة ؛ لأنه يبين مقداراً وإن لم يكن معتادا أن يكال به أو يوزن به عند الناس لكنه مقدار معلوم، أو على الأقل معلوم في الذهن وله فهمه في الذهن.

ممكن أن يكون التمييز ليس بمقدار وليس لعدد يعني عندما تقول: "اشتريت خاتماً فضة"، قولك: "فضة" هذا ميز الخاتم، ميز نوع الخاتم، هو تمييز لهذا المفرد، لهذا اللفظ المفرد، لكنه ليس بمقدار ولا (كلمة غير مفهومة) لعدد، بل هو الخاتم أصله فضه، فهو من تمييز أضيف الفرع إلى أصله، يعني صار التمييز أصلاً لميز، صار التمييز فيه أصلاً للمييز.

هذه الأمور كلها من تمييز المفردات، أو ما يسمونه تمييز الذات؛ لأنه عبارة إلى كلمة واحدة تحتاج إلى إيضاح مبهمة تميزت بهذه الطريقة، إذا كان الأمر كذلك فما المقصود بقولك: تمييز النسبة؟ أحيانًا مضمون الجملة يكون غير واضح، مفردات الجملة واضحة، لكن مضمونها هو الذي غير واضح، يعني عندما ننظر مثال للمصنف في قوله: (تصبب زيد عرق)، قبله أو أولى منه قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]، لأن يكون الكلام في هذه وإن كان التمثيل فيهما متساوي، كلاهما فيه فعل وفاعل وتمييز.

في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ هو يتكلم عن زكريا، ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ طبعاً: ﴿ شَيْبًا ﴾ تمييز، الآن الاشتعال واضح، سرعة حصول الشيء معناه اشتعال، طبعاً هو تشبيه باشتعال النار؛ لأنه

أول ما يبدأ الشيب يكون خفيفاً، ثم يصل إلى مرحلة يسري بسرعة، فشبه زكريا نفسه لوصوله مرحلة من الكِبَر أنه وصل إلى مرحلة أن يسرع الشيب إليه فشبهه باشتعال النار في الهشيم، فقال: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ فالاشتعال واضح، والرأس أيضاً واضحة، فليس عندنا مفرد الآن يحتاج إلى تمييز، يعني عندنا شيباً تمييز كما رأيتم، لكن ليس تمييزًا للاشتعال، الشيب ليس تمييزًا للاشتعال، في قولنا: ﴿ شَيْبًا ﴾ وهو ليس تميزًا للرأس لكنه تميز لطبيعة ما اشتعل في الرأس فالنسبة بين الفعل والفاعل هي التي تحتاج إلى تمييز، اشتعل الرأس ماذا؟ فقال: ﴿ شَيْبًا ﴾، فميز طبيعة هذه، ومثلها كما قلت منذ قليل، (تصبب زيد عرق)، إذا قلت: (تصبب زيد) الآن لا يعلم ما نوع التصبب هذا الذي أصابه، ماء أو عرقاً أو أي شيء آخر، دمًا أو غيرها، فإذا قلت: عرقاً اتضح المقصود، فالتصبب واضح وزيد شخص معروف، لكن قولك: "عرقاً" هذه ميزت نوع نسبة الفعل إلى فاعله، هذا هو المقصود بتمييز النسبة، وهو أن تكون المفردات واضحة، لكن انتساب أحد ركني الجملة إلى الآخر هو الذي فيه إبهام فيحتاج إلى إيضاح وتمييز.

إن كان المقام يحتمل ليس هناك شيء عاجل وضحت الأمور التي يمكن أن يأتي عليها هذا النوع من التمييز أقصد تمييز النسبة، نحن عرفنا المقصود بالنسبة وهو انتساب أحد ركني الجملة إلى الآخر، هو الذي غير واضح، ومفردات الجملة واضحة، كل واحد منها ما يحتاج إلى إيضاح، لكن انتساب أحدهما إلى الآخر غير واضح.

العلماء يقسمون تمييز النسبة إلى قسمين:

قسم مُحَول: يعني التمييز نفسه حُوِّلَ من شيء كان على حالة ثم تحول إلى حالة أخرى.

والنوع الآخر: لم يتحول هو باقٍ على حالته.

كيف ذلك؟ عندما نرجع إلى مثالنا السابق في قول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ يقول المفسرون: معنى الآية أو تقدير الآية: اشتعل شيبُ الرأس، الشيب هو الذي يشتعل، شيب الرأس، فإذن ما الذي فعلناه؟ الشيب في قولنا التقديري، اشتعل شيب الرأس إعرابه فاعل فنقلناه من كونه فاعلاً إلى أن يكون تمييزاً، اشتعل الرأس شيباً فقالوا: هذا التمييز محول من فاعل، ومثله "تصبب زيد عرقاً" أصله: تصبب عرق زيد، فنقلنا العرق من كونها فاعلاً إلى أن صارت تمييزاً، "تصبب زيد عرقاً"، ومثله المثال هذا الطريف في قوله: (تفقأ بكر شحم) يعني من السمن، فأصله تفقأ شحمُ بكر، ثم نقل الفاعل.

تفقأ من العلم أو من؟.

لا.. هو قال (لحم)، نعم هو في قوله: تفقأ، العلم لا يفقئ الناس، لكن هو واضح أنه يقصد سمنه، ووضحه بقوله: (شحم)، فأصله تقديره: تفقأ شحمُ بكر، ثم نقل الفاعل هذا شحمه إلى أن يكون تمييزًا فقال: (شحم).

(طاب زيد نفس)، أيضاً المثال السابق، وقد أكثر هو من الأمثلة في هذه وهي متماثلة وهذا قد يكون من المآخذ للمتون المختصرة أن يطال فيها الأمثلة لشيء واحد، فأصله طابت نفسُ زيد، فاعل ثم حُول هذا الفاعل إلى تمييز، فصار طاب زيد نفساً، أصله طابت نفس زيد، نفس هي الفاعل، ثم حول فصارت نفس هي التمييز، "طاب زيد نفساً".

فيسمون هذا النوع من أنواع التمييز تمييزاً محولاً من فاعل.

في قول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢]، هو الآن العيون ليست فاعلاً، ليست هي المتفجِّرة، ولكنها مفجَّرة، وقالوا: إن التقدير في المعنى: فجرنا عيونَ الأرض، فعيون في الأصل مفعول به، ثم حولت إلى تمييز، ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾.

محول عن مفعول به.

أحسنت، التمييز هنا هو تمييز نسبة وقد بينا كيف صار تمييز نسبة، طبعاً هو تمييز نسبة لماذا؟ لأن قولنا: ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ التفجير معروف والأرض معروفة، لكن طبيعة هذا التفجير ما الذي حصل هو غير معروف، يحتاج إلى تمييز، تمييز نسبة، ثم ما دام تمييز نسبة هو محول من ماذا؟ كما قلت الآن هو أصله: فجرنا عيونَ الأرض، مفعول به ثم حولنا المفعول به إلى تنوين فصار المفعول تمييزاً فيقال: إنه تمييز محول عن مفعول به.

الأمثلة الأخرى في قوله: ( زيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجه)، التقدير طبعاً في قولنا: ( زيد) واضح معناه، و(أكرم) واضح، و(منك) واضح إذن ليس تمييز مفرد، لأن المفردات واضحة، ليست مبهمة تحتاج إلى تمييز، لكن النسبة بين زيد والكرم غير واضحة أكرم هو أكرم في ماذا؟ لا يعلم، فقال: (أب) فأتى بالتمييز، قالوا: أصل الجملة: أبو زيد أكرم منك، هذا الأصل، فـ «أبو» ماذا كان إعرابها في الأصل؟ أبو زيد أكرم منك، مبتدأ، ثم تحولت من كونها مبتدأ إلى كونها تمييزًا، فهو إذن تمييز محول من مبتدأ، ومثلها: (أجمل منك وجه) يعني أصله:

وجه زيد أجمل منك، هذا الأصل، ثم بعد ذلك حول هذا المبتدأ فنقل إلى أن يكون تمييزاً فقال: (زيد أجمل منك وجه).

إذن تبين الآن أن التمييز تمييز النسبة قد يحول من فاعل وقد يحول من مفعول به وقد يحول من مبتدأ، فهذه كلها أنواع لتمييز النسبة المحول.

يأتي أحيانًا مثال للتمييز، هو تمييز نسبة يعني لا يميز مفرداً وفي نفس الوقت لا تستطيع أن تقول: إنه محول في قولك مثلاً: "امتلأ الحوض ماءً" لا نستطيع أن نقول: إنه تمييز مفرد، لأن الامتلاء واضح والحوض واضح، فهو تمييز نسبة قطعاً، ولا نستطيع أن نقول: إنه محول؛ لأنه ليس فاعلاً، ما تستطيع أن تقول: امتلأ ماءُ الحوض، الماء لا يمتلئ، الحوض هو الممتلئ، ولا مفعول؛ لأن الفعل امتلأ هذا ليس متعدياً لينصب مفعولاً أصلاً ولا هو محول من مبتدأ فليس التقدير ماء الحوض امتلأ، فإذن هو غير محول أصلاً، تتبين من هذا أن التمييز نوعان:

- تمييز مفرد.
- وتمييز نسبة.

تمييز مفرد يكون فيه كلمة في الجملة مبهمة تحتاج إلى إيضاح كالعدد والمقدار.

تمييز النسبة ليس في الجملة شيء يحتاج إلى إيضاح، لكن ارتباط الجملة بعضها ببعض هو الذي يحتاج إلى إيضاح فيسمى تمييز نسبة، هذا التمييز المميز للنسبة قد يكون محولاً من أصل مقدر فاعل أو مفعول أو مبتدأ وربما لا يكون محولاً أصلاً من شيء.

أرجو أن تكون هذه الأمور قد اتضحت الآن في مسألة التمييز ومعنى كونه للمفرد ومعنى كونه لنسبه، أو لتركيب، والمقصود بتحوله أو عدم تحوله، إذا كان هذا واضحاً ابتدأت في الباب التالي.

أبتدئ بسؤال الإخوة واستقبال أسئلتهم، فقد نستعرض أمثلة المصنف بصورة سريعة حتى تكون واضحة ؛ لأن المتن مهم أن يفطن له طالب العلم، أمثلة المتن أهم عنده من الأمثلة المحدثة أو المجتلبة؛ لأن هذه الأمثلة هي التي ستبقى معه في متن الكتاب.

(تصبب زيد عرق)، هذا تمييز واضح أنه تمييز نسبة ؛ لأن التقدير: تصبب عرقُ زيد، فهو محول من فاعل.

(تفقأ بكرٌ شحم) أيضاً هذا تمييز نسبة ومحول من فاعل أيضاً، التقدير: تفقأ شحمُ بكر.

(طاب زيدٌ نفس)، أيضاً تمييز نسبة محول من فاعل والتقدير: طابت نفسُ زيد.

(اشتريتُ عشرينَ غلام)، هذا تمييز مفرد عدد؛ لأن الـ "عشرين" هنا غير واضحة، مبهمة، لا يعلم المقصود بها، فوُضِّحتْ بالتمييز.

(ملكت تسعين نعجية)، أيضاً تمييز مفرد عدد، ولعله فرق بينهما ؛ لأنه جاء بالأول مذكر والثاني مؤنث، وإلا فلا فرق بينهما، كلاهما تمييز مفرد عدد.

(زيد أكرم منك أب)، هذا تمييز نسبة وأصله مبتدأ تقديره: أبو زيد أكرم منك.

(وأجمل منك وجه)، أيضاً تمييز نسبة ومحول من مبتدأ أيضاً؛ لأن التقدير: وجهه أجمل من وجهك، فهو تمييز نسبة محول من مبتدأ.

ولم يمثل المصنف للتمييز المحول من مفعول به، ولا للتمييز غير المحول أصلاً، ولا للتمييز المفرد من الأنواع الأخرى الدالة على مقدار أو شبه المقدار، وإنما اكتفى بتمييز المفرد المبين للعدد.

أستقبل أسئلة إن كان هناك استفسارات مشكلة عند الإخوة ثم أسألهم أنا إن لم يفعلوا.

إذن تمييز النسبة المحول إما أن يكون محولاً عن فاعل أو مفعول به أو يكون محولاً عن مبتدأ، ثلاثة أنواع.

أحسنت، بالضبط، هذه التي يحول منها، هذا صحيح، أو يكون غير محول أصلاً.

غير محول لأنه تمييز مفرد.

لا.. هو نفس تمييز النسبة قد يكون غير محول أصلاً، كما مثلنا في قولنا: "امتلأ الحوض ماءً" أو : "امتلأ الإناء ماءً"، هنا لا تستطيع أن تقول ماءً هذه نائب فاعل؛ لأنك ما تقول: امتلأ ماءُ الإناء، الماء لا يمتلئ، الإناء هو الذي يمتلئ، فليس محولاً من فاعل، وليس محولاً من مفعول به؛ لأن امتلأ هذا لازم وليس متعديًا، لا ينصب مفعولاً به أصلاً، وليس محولاً من مبتدأ؛ لأنك لا تقول: ماء الإناء امتلأ، فالماء أصل لا يوصف بالإمتلاء، فإذن هو غير محول أصلاً وهذا أحد نوعي تمييز النسبة.

يقول:

١- كيف الإنسان يفرق بين جملة الصفة أو مفرد الصفة والحال في قولنا مثلاً: "اشتريت صندوق كتب مغلقاً"، هل هو هنا حال أم صفة؟

٢- وما إعراب ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ [النمل: ١٠] ؟

٣- ما إعراب جملة: ﴿ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ [القصص: ٢١] ما إعراب جملة ﴿ يَتَرَقَّبُ ﴾ هنا؟ هل نستطيع أن نعربها صفة لـ ﴿ خَائِفًا ﴾ صفة للحال، أم حال ثانية؟
٤- ومتى نعرب الجملة صفة؟ ومتى نعربها حالاً؟.
طيب نأخذ سؤالاً سؤال، واحدة واحدة، حتى لا ننسى لك شيئًا، ما هو السؤال الأول يا أخي الكريم؟
السؤال الأول: كيف نفرق بين الحال والصفة؟.
التفريق بين الحال والصفة، أنت تريد التفريق فقط بين الحال والصفة، أو تريد من خلال مثال معين عندك؟
من خلال ما شئت يا فضيلة الشيخ.
طيب، هو الحال والصفة:

- أولاً: الحال منصوبة كما تعلمون، والصفة ليس لها إعراب في ذاتها، أو النعت وإنما إعرابها تابع لمتبوعها، فإذا كان المتبوع مرفوعاً رفعت، وإذا كان منصوباً نصبت وإذا كان مجروراً جرت، هذا أول أمر.
- الحال نعرف أنه يبين الهيئة هيئة صاحبها في وقت حصول الفعل، وأما الصفة فلا تبين الهيئة في وقت معين، وإنما هي لا علاقة لها أصلاً بالحدوث؛ لأنك قد تصف الشيء بصرف النظر عن حصول هذه الصفة في وقت الفعل أو في غير وقته، والصفات في غالبها تكون ملازمة، وأما الحال فهي مبينة للهيئة في وقت الحصول.
- الحال تكون نكرة، وأما الصفة فإنها تتبع موصوفها في التعريف والتنكير، إن كانت نعتاً حقيقياً.

هذه أهم ما يمكن أن يقال في الفرق بين الحال والصفة، وإلا فكلها تأتي مفردة وتأتي جملاً.

- صاحب الحال يجب أن يكون معرفة، والمنعوت لا يجب أن يكون معرفة، بل قد يكون نكرة فيكون تابعه نكرة، وقد يكون معرفة فيكون تابعه معرفة، وأما الحال مع صاحبه فهما متضادان، صاحب الحال يكون معرفة والحال نفسها تكون نكرة.

إن كان هذا يكفيك فطيب -إن شاء الله- وإن لم يكن يكفيك فأعطني المثال الذي عندك حتى أوضح لك من خلاله.
ذكر المصنف: ( المنصوب المفسر لما انبَهَمَ ) فهل يعني (انبَهَمَ) لا يوجد منه لازم ثلاثي؟.
يمكن أن يقال : "أَبْهمَ" لكنه هو يريد فعل المطاوعة صيغة انفعل هذه كما تعرف، تقول: أبهمته فانبهم، هو لا يريد الحديث عن أن شخصا أوقع عليه الإبهام، لكنه يريد أن الإبهام موجود فيه أصلاً، فأتى بفعل المطاوعة، وأفعال المطاوعة تكون لازمة، تقول مثلاً: كسرته فانكسر؛ لأن « كسرته » متعدٍ، وانكسر لازم، هو يريد أن يكون هذا الفعل متصفاً به التمييز نفسه، فجعل فعل المطاوعة الذي هو قبول الفعل استخدمه حتى يكون منه وليس من غيره الذي أوقعه عليه.
يقول: تمييز النسبة الذي لا يحول، ذكرتم يا فضيلة الشيخ مثالاً: "امتلأ الحوض ماءً" قلتم: إنه لا يحول، تمييز لا يحول؟.
لا.. ليس لا يحول ، لم يحول من شيء من فاعل أو مفعول أو مبتدأ.
الآن نستطيع أن نقول: إنه محول من اسم مجرور، كقولنا: "امتلأ الحوض بالماء" .
حينئذ إذا قلت: "امتلأ الحوض بالماء"، هذه ليس لها ضابط ؛ لأن الاسم المجرور هنا قد يكون، ما تستطيع أن تقول: ليس جزء من جملة بصفة عامة، لأنه ما أنت تقول: هو من مبتدأ لأنه يطرد أن يقع هذا مبتدأ وتقول: من فاعل لأنه يطرد أن يكون فاعلا ويطرد أن يكون مفعولاً، لكن عندنا تقول: "امتلأ بالماء".
تعدى على أي حال بحرف الجر، والمفعول به متعدى إليه بدون حرف الجر.
بدون حرف الجر، هذا على القول بأن حرف الجر هو المعدي؛ لأن بعض العلماء يقول: حرف الجر لا يعد معدياً، وإنما المفعول به هو المتعدى إليه، أما المجرور فيكون الفعل معه لازماً، على كل حال هذا الأمر ما دمت ترتضيه أنت يا شيخ ، ولم يقله أحد من العلماء فيما أعلم، لكنه له وجهه من الكلام، لكن القضية أن تأتي بأمثلة تقوي كلامك ؛ لأنه اطرد عند العرب أن تحول التمييز من مفعول به وتحوله من فاعل وتحوله من مبتدأ لكن هل اطرد منهم أن يحوله من مجرور كما ذكرته الآن، وهل غير المحول يكون محولا من مجرور كله، أيضاً هذه الأمور كلها لابد أن يتأكد منها لتثبت هذه القاعدة باسم الشيخ الكريم.
تقول: أريد أمثلة من القرآن للتمييز غير المحول؟.
إذا كانت تقصد النسبة فلم أجد فيه شيئاً، هناك تمييز هناك من فاعل محول من فاعل ومحول من مفعول ومحول من مبتدأ في القرآن:
﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ﴾ [الكهف: ٣٤]، هذا محول من مبتدأ والتقدير: مالي أكثر منك.

﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]، هذا محول من فاعل، والتقدير: اشتعل شيب الرأس.
﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢]، هذا محول من مفعول، والتقدير: فجرنا عيون الأرض.
لكن غير المحول لا أتذكر له مثالاً، هو نادر مجيؤه، ولعل هذا هو الذي دعا العلماء إلى ألا ينسبوه كما قال الأخ الكريم إلى أنه محول من مجرور، لندرة وجوده أصلاً في الكلام ؛ لأن معظم تمييز النسبة الذي يرد عن العرب إنه يكون محولا من أحد هذه الأمور الثلاثة، ومجيؤه من غير هذه الثلاثة نادر، ولذلك لا يكاد يخرج عن هذه، وبعضهم يقول: ما جاء بعد الامتلاء؛ لأنه لم يرَ له مثالاً إلا: امتلأ كذا، مع أنك تستطيع أن تمثل له بقولك مثلاً: استشاط فلانا غضبا، فإن غضبا هذا أيضاً من التمييز النسبة غير المحول، لكن أمثلته على كل حال نادرة، وفيما أعلم لم أجد له مثالاً من القرآن الكريم لندرة أمثلته في اللغة.
الأخ الكريم شارك معنا بعدة أمثلة ربما يريد أن يتأكد من صحتها، يقول: تمييز الجملة فاعل، "حسن أحمد خلقا".
هذا صحيح، التقدير: حسن خلق أحمد، محول عن فاعل.
يقول: مفعول به: "زرعت الحديقة وردا".
أصله: زرعت ورد الحديقة، صحيح.
محول من المفعول به.
نعم.
محول عن مبتدأ يقول: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف: ٣٤].
صحيح، وهذا ذكرته منذ قليل، لأن التقدير: مالي أكثر من مالك، ونفري أعز من نفرك.
وفي آخر أمثلته يقول: "اشتريت أوقية عسلاً".
نعم، هذا من تمييز المقادير، الذي المفرد فيه هو المبهم واحتاج إلى تمييز للمقدار.
أنا أريد أن أسأل الإخوة الحقيقة بعض الأسئلة، هل الأولى أن أسأل ويرفع يده من عنده الجواب فطيب حتى لا أفاجئ.
إذا أذنت لي يا شيخ، نحن انتهينا من المتن أم هناك بقية؟.
لا.. بقي.
سنعود إليه -إن شاء الله-.
لا.. ما وصلنا إلى الآن إلى تنكيره، أنا سأسأل فقط عن مسألة تمييز المحول حتى أتأكد من رسوخه في ذهن الإخوة ؛ لأن بعض القضايا التي فيها تفصيل لا أحب الانتقال منها وأنا لا أعلم الرؤوس تهز والوجوه مسفرة، ولكني أخشى أنه.. والذين ولا أراهم أيضاً في بيوتهم أيضاً قد يكونون كثير منهم ما اتضح الأمر لهم تماماً حتى أطمئن من المتابعة والإخوة هم نموذج من المتابعين فأسأل بعض الأسئلة، أنا الآن سأعطي الإخوة مثالين، لكل واحد مثالين لتمييز المحول إما من فاعل أو مفعول أو مبتدأ، أنا أريد الآن أن تبين ما نوع هذا وما التقدير.
سأبدأ بإعطاء المثالين، اكتبوا عندكم ومن يستطيع الجواب يرفع يده حتى لا أفاجئ الإنسان، دائماً المفاجئة تجعل الجواب أحيانًا فيه نوع من الارتباك.
الأول: يقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الأنعام: ٨٠]، هذا واحد.
الثاني: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً ﴾ [البقرة: ١٣٨]، طبعاً هو محول من واحد من الثلاثة تبين من أي الأنواع هو وتذكر كيف كان تقديره.
الذي يعرف الجواب يرفع يده حتى يجب ولا مانع أن يكرر الإنسان ترى أن يجيب الإنسان أكثر من مرة، تداركا للوقت.
﴿ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ يعني في غير القرآن وسع علم ربي، إذن هو محول من فاعل، تمييز نسبة محول عن فاعل.
أحسنت، نعم، وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً ﴾؟
محولة من مبتدأ.
والتقدير:
صبغة مَنْ أحسن مِن الله.
أحسنت، فهو محول من مبتدأ.
في المثال الأول: قد يكون محولاً من مفعول به.

تقديره؟
وسع ربي علمَ كل شيء.
علم الله -سبحانه وتعالى- وسع كل شيء، هذا تقدير؛ لأنك إذا قلبتها انتقل المعنى إلى معنى آخر، والمعنى الأوجه والأمثل والأليق في الآية هو سعة علم الله -سبحانه وتعالى-.
فالعلم منسوب إلى الله .
أي نعم، سعة علم الله -سبحانه وتعالى-، هي الآية إثبات لسعة علم الله -سبحانه وتعالى-.
أعطي مثالين آخرين:
المثال الأول: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لله ﴾ [البقرة: ١٦٥].
المثال الثاني: ﴿ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولاً ﴾ [الإسراء: ٣٧].
أنا عندي أمثلة كثيرة ولكن يبدو أن الوقت يحتاج إلى تأمل فأكتفي بهذين السؤالين وأنتقل بعد ذلك حتى الوقت الحقيقة عزيز، تفضل يا شيخ.
﴿ أَشَدُّ حُبًّا لله ﴾ محول عن مبتد.
والتقدير:
والذين آمنوا أشد حباً لله.
كيف صار حباً محولاً من مبتدأ، كيف كان يعني؟
حب المؤمنين لله أشد.
أحسنت، أشد من حب أولئك الأنداء للأنداد، نعم.
يا شيخ هل لا يأتي المحول عن مبتدأ إلا مع أفعال التفضيل؟.
لا يشترط فيه ذلك.
فنقول: المبتدأ يأتي مع أفعل التفضيل.
لا، ما يقال ذلك، هو على كل حال هو مبتدأ هو اسم، وما دام اسم فهو مبتدأ ، وإعرابه كذلك.
يعني ليس مطرداً في أحوال أفعال التفضيل؟.
أنا لا أتذكر مثالاً آخر لغير أفعل التفضيل لكني لا أستطيع أن أضع قاعدة أقول فيها: إنه لا يأتي إلا كذلك.
الجواب الثاني، تفضيل يا شيخ.
﴿ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولاً ﴾ هو التمييز محول من مفعول به.
لن تبلغ طولَ الجبال.
ولن تبلغ طولَ الجبال، ممتاز، هذا يمكن أن نقول: محول من مفعول به.
يمكن أيضاً أن نجعلها من فاعل لا يمكن أن نجعلها من فاعل، أي ولن يبلغ طولك الجبال مثلاً، فبحسب التقدير تستطيع أن تبين كيف كان تحويلها.
بارك الله فيكم، هذا الحقيقة يدل على أن متابعتي الإخوة ترى الأمر يحتاج إلى تأمل وهذا دليل على أن الإخوة الحقيقة فيهم انتباه وتمييز زادهم الله توفيقا.
شروط التمييز
نأتي لقول المصنف: (ولا يكون إلا نكرة)، الآن المعروف أن التمييز الجمهور يرون أنه لا يكون إلا نكرة، وهذا هو الأصل في التمييز أنه يكون نكرة والأمثلة السابقة كما رأيتم كلها نكرات، هناك من رأى أنه قد يأتي التمييز معرفة، قيل لهم: ما مثال ذلك؟ قالوا: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠]، قالوا: هكذا تقديره عندهم، قالوا: نفسه تمييز وهي كما ترون معرفة؛ لأنها مضافة إلى الضمير والضمير معرفة ، والمضاف إلى معرفة معرفة، قالوا التقدير: إلا من سفه نفساً، فهو تمييز نسبة محول من فاعل أي إلا من سفهت نفسه، هذا تقديره، وهذا ذكره بعض المفسرين، أن هذا هو المعنى في الأصل.
وإذا أخذنا الكلام بهذه الطريقة فالمعنى واضح وصحيح يعني لا يرغب عن ملة إبراهيم لا يرغب عن الحق يعني لا يجفوا الحق ويتركه إلا شخص نفسه سفيهة، موصوفة بالسفه، فقالوا: أصله إلا من سفه نفساً، هذا أصله، أي سفهت نفسه، فهو تمييز نسبة محول من فاعل.
الجمهور الذين يقولون: لا يكون التمييز إلا نكرة، قالوا: لا، هذا ليس تمييزاً أصلاً، هو صحيح معرفة ولكنه ليس تمييزا وليس له علاقة أصلاً بباب التمييز، وهنا: ﴿ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ ، ﴿ نَفْسَهُ ﴾ مفعول به، طيب كيف يقال: ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ هو يسفه نفسه؟ قالوا: لا، هنا الفعل ضمن معنى فعل آخر، ضمن ﴿ سَفِهَ ﴾ منى جهل، لا

يرغب عن ملة إبراهيم إلا من جهل نفسه، فالاسم مفعول به للفعل المذكور بعد أن ضمن معنى فعل آخر، طبعاً هذا فيه تأويل لكنه فيه طرد للقاعدة والمعنى معه مستقيم فلا إشكال فيه.

بقي قوله: ( ولا يكون إلا بعد تمام الكلام)، وهي آخر جملة ذكرها المصنف في هذا الباب، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، ما المقصود بتمام الكلام؟

مجيء ركنيه، الركنان في الجملة الفعلية : الفعل والفاعل، والركنان في الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، ولذلك ليس المقصود بتمام الكلام أنه لا يحتاج إلى المفعولات ولا إلى الأحوال ولا إلى الظروف ولا غيرها، هذه يحتاج إليها لكنها ليست من ركني الجملة، فإذن من المتممات أو الأشياء التي تذكر أو مما يسمونها بالفضلات هذه ليس معناها أن لك أن تحذفها ولك أن تثبتها ولكنها ليست عمداً، ليست من ركني الجملة الأساسيين، وإن كان الكلام يحتاج إليهما.

التمييز لا يأتي لشيء لم تكتمل فيه الركنان، لابد من اكتمال الركنين، فالجملة الاسمية: مبتدأ وخبر، فعلية: فعل وفاعل، ثم يأتي التمييز بعد ذلك، ولا يصح أن تميز جملة غير مكتمل ركناها.

طبعاً نحن عرفنا أن التمييز حكمه النصب كما ذكر هو في تعريفه، وتبين أن ذكر ذلك الحكم في التعريف فيه نظر، لعلته السابقة.

قد يأتي التمييز مجروراً، كقولك مثلاً: "رأيت خمسة رجال"، فهنا "رجال" مضاف إليه كما ترون، هو تمييز للخمسة، لكن لا نعربه تمييزاً ، وإن كان في حقيقته تمييزاً؛ لأنه أصبح مضافاً إليه مجرور، ومثله ما كان مجروراً بمن، كقولك مثلاً: هذا باب من حديد، فقولك: من حديد، مبين للباب ولما انبهم منه ومبين لنوعه، لكنك أيضاً لا تعربه تمييزًا وإنما تعربه مجروراً بمن، وإن كان هو في معناه تمييزًا.

لعل الأمر الآن اتضح فيما يتعلق بالتمييز، حكمه، أنواعه، كيف يكون مبيناً للمفردات، الأفراد، وكيف يكون مبينا للجمل، والنسب فيها، ما المقصود بتحويله، ما المقصود باشتراط مجيئه نكرة، لماذا اشترط ورأي من يرى أنه معرفة، وتأويل ذلك، ثم ما المقصود بمجيئه بعد تمام الكلام، أي بعد اكتمال ركنيه.

إذا كان لأحد منكم أو من الإخوة السائلين في الموقع أو في غيره سيستعرض في هذا، فليتفضل قبل أن ننتقل إلى موضوع الاستثناء -إن شاء الله تعالى-.

تقول: "استفسار" هناك قاعدة تقول: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، هل المقصود بالنكرات والمعارف الموصوف وصاحب الحال؟.

هذا صحيح ؛ لأننا قد عرفنا أن صاحب الحال يجب أن يكون معرفة، وأما المنعوت فلا يجب أن يكون معرفة، قد يكون نكرة وقد يكون معرفة، إذا جاءتنا جملة وقد وقعت بعد معرفة فهي تبين هيئة صاحب هذه المعرفة، وإذا كان بعد نكرة، فلا يصح أن نقول: إنها حال لأن صاحب الحال لا يكون نكرة، فيجب أن نقول: إنها نعت صفة.

تقول: وكيف نعرفه إن كان محذوفاً؟.

ما هو؟

ربما صاحب الحال.

إذا قلت مثلاً: "جاء يهرول" أنا أعرف الآن أن التقدير: "هو" وهو ضمير، والضمير كما تعرف معرفة، فإذن ينبغي أن أقول: إن جملة "يهرول" هذه حال؛ لأنها وقعت بعد معرفة، صاحبها معرفة، فوجب أن تكون حالاً، لكن لو قلت مثلاً: "رأيت رجلاً يمشي" فرجل نكرة هنا، وهو يحتاج إلى ما يصفه، فجملة "يمشي" هذه الجملة الفعلية صفة له، أو نعت له.

إذن قولك: "جاء الرجل يمشي" و"جاء رجل يمشي" فرق بينهما، أن "جاء الرجل يمشي" "يمشي" تبين هيئة الرجل وقت مجيئه، وهو معرفة فهي حال، وقولك: "جاء رجل يمشي" هنا "رجل" نكرة، محتاجة إلى تفسير، فتكون الجملة بعده نعتاً أو صفة موضحة له.

يقول: يا شيخ بالنسبة للنوع الغير محول النسبي، الدال على الامتلاء، هل ممكن أن نطلق عليه هذا الشيء: أنه ما دل على الامتلاء؟.

الشيخ مثلاً محمد بن عثيمين -رحمه الله- يسميه ما دل على الامتلاء، لكن الحق أنه لا يكتفي على هذا، أنا مثلت لك بمثال آخر، كقولك مثلاً: "استشاط فلان غضباً" هذا ما فيه امتلاء وهو غير محول، لكن لعل الشيخ اطلع على هذا المثال أو رأى النحويين يمثلون به كثيرًا، فأطلق عليه هذا الحكم ولا إشكال في ذلك.

هل يمكن أن تكون الآية التي في القرآن: ﴿ مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران: ٩١] تمييزاً لـ ﴿ مِّلْءُ الأَرْضِ ﴾؟.

هذا بالفعل، هو ﴿ مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ هي تمييز غير محول.

هل ترغب أن ندخل في الاستثناء؟.

نعم.

باب الاستثناء

الاستثناء قبل أن ندخل فيه طبعاً لفظ الاستثناء واضح أنه إخراج شيء من شيء قبله، فأنت تحكم بحكم على شيء ثم تريد أن تخرج بعض الأفراد من هذا الحكم، وتبقي البقية ملتبسين أو موصوفين بهذا الحكم.

يعرفه بعضهم بقوله: الإخراج من مذكور أو مقدر، بإلا أو بإحدى أخواتها – حتى يدخل بقية أدوات الاستثناء – تحقيقاً، أو تقديراً.

ما معنى هذا الكلام؟

قولهم: أن تخرج من مذكور أو مقدر، كيف ذلك؟ بالمثال يتضح الأمر: "جاء القوم إلا زيداً" الآن المخرَج منهم القوم، القوم وصفناهم بالمجيء وأخرجنا منهم زيداً، ما جاء، فإذن الإخراج من مذكور، هذا من مذكور الذي أخرجنا منهم مذكور، ولك أن تقول: ما جاء إلا زيد، فالمخرج منهم ما ذكر، فإما أن تذكره وإما أن تقدره، فالإخراج قد يكون من مذكور أو مقدر، فقالوا: الاستثناء هو إخراج مذكور أو مقدر، بإلا أو بإحدى أخواتها، الاستثناء له أدوات، أمها: "إلا"، لكن هناك أدوات استثناء أخرى، كـ « سوى، غير، ليس، لا يكون، خلا، عدا، حاشا » فهذه أدوات استثناء، فهي استثناء بأي واحدة من هذه الأدوات، تحقيقاً أو تقديراً، تحقيقاً أنت الآن في قولك: "جاء القوم إلا زيداً" أخرجت "زيداً" حقيقة منهم، وصفته بأنه ما جاء، أو تقديراً إذا أتيت بالمستثنى يختلف عن المستثنى منه، ليس من جنس المستثنى منه، إذا قلت مثلاً: " جاء الرجال إلا طفلاً ، أو إلا امرأة" هنا الآن ليس جزءًا من المستثنى منه، فهو إخراج تقديري وليس حقيقيًا؛ لأنه لم يدخل فيهم أصلاً حتى تخرجه منهم، يمثلون له أيضاً بقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٧٥]، فالآن المستثنى منه أو المخرَج منه "العلم" والعلم هو اليقين، واتباع الظن، ليس من اليقين، هو علم لكنه ليس بيقيني، فأنت الآن أخرجت الظن من العلم اليقيني، فأكثر العلماء يقولون: هذا من الاستثناء الذي يسمونه منقطعا، يعني ليس المستثنى جزءا من المستثنى منه، فهو إخراج تقديري وليس حقيقيًا ؛ لأنه ما دخل فيه أصلاً حتى يخرج منه، هذا تفسير معنى قولهم في تعريفه بهذه الصفة، وينبغي عند دراسة مثل هذا الباب، لكثرة المصطلحات فيه، أن توضح المصطلحات، عندما نقول: الاستثناء متصل ومنقطع موجب وغير موجب، تام، مفرغ، إلى آخره، هذه مصطلحات تأتي في باب الاستثناء، ومن المستحسن والمفضل أن توضح من البداية، وإن رغب بعضكم أو رغبتم أن تكتبوا معاني هذه المصطلحات حتى لا تسألوا عنها في المستقبل فطيب في هذا.

أولاً: إذا قيل: استثناء تام، فالمقصود به: أن المستثنى منه مذكور فيه، هذا يقال: استثناء تام، وتمامه واضح؛ لأن حذف المستثنى منه نقص في الكلام، لما تخرج شيئًا من شيء وتحذف هذا المخرج منه، المستثنى منه في قولك: "جاء القوم إلا زيداً" إذا قلت: "ما جاء إلا زيد" حذفت المستثنى منه، فنقص الكلام، فوجود المستثنى منه تمام، وحذفه نقص، إذن هذا هو الاستثناء التام. المفرغ هو عكسه.

الاستثناء التام يا دكتور هو نفسه الاستثناء الموجب؟.

قد يكون نعم، هو موجب لكنه الإيجاب وعدم الإيجاب لا علاقة له بحذف المستثنى منه، التمام المقصود به المستثنى منه، وليس النفي أو عدمه، أو الإيجاب وعدمه.

الاستثناء المفرغ، هو بعكس التام، يعني فرغ الكلام من المستثنى منه، حذف المستثنى منه، إذن الاستثناء إما أن يكون تاماً يعني مذكور فيه المستثنى منه، أو يكون مفرغاً يعني حذف المستثنى منه وفرغ الكلام منه.

طيب هذان أمران.

مسألة الموجب وغير الموجب التي ذكرتها الآن يا أخي الكريم، الكلام موجب، الإيجاب هو الإثبات، وغير الإيجاب عكس الإثبات، فالموجب الذي لم يسبقه لا نفي ولا نهي ولا استفهام، هو المثبت، لم يسبقه نفي ولا شبهه، وهو النهي والاستفهام، وغير الموجب ما سبقه نفي أو نهي أو استفهام.

يقول: الجملة التي تأتي بعد النكرات في قولنا: "جاء رجل وهو يضحك" مثلاً، فالواو هذه ماذا تسمى؟.

يقول: في قضية: "اللهم" الميم التي أتت عوضاً عن ياء النداء، هل هي فقط عوضاً يعني جاء أم لها سبب آخر؟.

إذا قلت: "جاء رجل وهو يضحك" هنا جعلت ، طبعاً الواو هذه لابد أن تكون واو حال، لكن الشيخ يقصد أنك أتيت بها بعد نكرة، فكيف تصفها بأنها واو الحال وهي بعد نكرة ونحن نقول: إن الجمل بعد النكرات صفات، لو أنه قال: "جاء رجل يضحك" لقطعنا أن "يضحك" هذه صفة؛ لأن النكرة هنا تحتاج إلى توضيح، فأتى بالجملة التي بعدها، لكن إذا قلت: "وهو يضحك" فقد نزلته حينئذ منزلة المعلوم الواضح، فأتيت بالحال منه، وكأنه لا يحتاج إلى

إيضاح، وكأن الأمر اتجه لبيان هيئته وقت مجيئه يعني ذكر سابقًا، يقول: "جاء رجل وهو يضحك" صار المقام الآن ليس مقام إيضاح الرجل، ولكن المقام مقام إيضاح هيئته.

لكن هو يقول: كيف تعرف "رجل" الآن؟.

رجل نكرة، لكن الذي جاء بهذه الجملة لم يتوجه إلى إيضاح الرجل ولكنه توجه إلى إيضاح هيئته، فأتى بالحال منه، ولو جاء بالجملة هكذا بدون واو الحال، وقال: "جاء رجل يضحك"، لقطع بأنها إيضاح للرجل فهي نعت له.

ويستحيل له طالما كانت الواو موجودة أن تكون صفة؟.

الواو هنا واو الحال، فتكون الجملة جملة حالية.

أما الميم في: "اللهم" فهي بالفعل هي عوضًا عن ياء النداء، بدل ما تقول: يا الله، تقول: اللهم، وهذه خاصة بلفظ الجلالة، ليس كل اسم تناديه تعقبه بالميم، فتكون عوض عن ياء النداء، بل هي خاصة بنداء الله –سبحانه وتعالى– لكثرة مناداته.

لكن الاستثناء يا دكتور يقول: يعني "اللهم إلا كذا"؟.

هذه من الأساليب الشائعة، يعني مما شاع كأنه للتقليل، يعني أتى بها الناس لبيان التقليل، "اللهم إلا كذا"، كأن الأمر قليل، يستثنى منه كذا، هذا من الأساليب التي شاعت أخيرًا ولكنها ليست من الأساليب التي كان الفصحاء يسيرون عليها، وعلى كل حال لا إشكال فيها.

نعود إلى درسن.

نعم، نعود إلى المصطلحات التي كنا نذكرها:

مصطلح الموجب وغير الموجب، يقال: إن الاستثناء موجب إذا لم يسبق بالنفي أو شبه النفي، شبه النفي هو النهي والاستفهام، فإن سبق بنفي أو نهي أو استفهام فهو غير موجب، قد يقول بعض الناس: ما الداعي لتقسيم الكلام إلى تام وموجب وغير موجب؟ لأن حكم المستثنى يختلف باختلاف هذه الأحوال، فقد يجب نصبه وقد يجب بدليته لما قبله، وقد يجب إعرابه كأن إلا غير موجودة، وهذا يرجع إلى انطباق هذه المصطلحات عليه، أو عدم انطباقها عليه، فإذن عرفنا الاستثناء التام وعرفنا ضده وهو المفرغ وهو غير التام، عرفنا الموجب وهو الذي لم يسبق بنفي أو نهي أو استفهام، وعرفنا ضده وهو غير الموجب المسبوق بنفي ونهي أو استفهام.

هناك شيء ذكرته منذ قليل وهو ما يتعلق بالمنقطع أو المتصل، إذا كان المستثنى ليس جزءا من المستثنى منه، كما مثل بالآية: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٧٥]، وقال بعض العلماء: إن "الظن" ليس من اليقين، فهذا مختلف، ومثل قولهم: "جاء الرجال إلا طفلا" فإن الطفل ليس من الرجال، فهو استثناء منقطع.

إذا قصد أن هذا عضو من المجموعة لم يأتِ؟.

اللغة لا تسوغ أن يكون جزءًا منها، يعني ضرب لك مثالاً نحن نقول: "جاء الرجال إلا طفلاً" الطفل ليس من الرجال، يقولون: هذا استثناء منقطع؛ لأن المستثنى ليس من المستثنى منه، بينما إذا قلنا: "جاء الرجال إلا زيداً" فزيد هذا "زيد" من الرجال، فهو استثناء متصل.

وفي الحال يختلف الحكم الإعرابي؟.

يختلف الحكم الإعرابي، فإذا كان متصلا فله حكم، وإن كان منقطعا فله حكم آخر، فاتصال المستثنى هو أن يكون جزءًا من المستثنى منه، وانقطاعه هو ألا يكون جزءًا منه، يمثلون بقولهم مثلاً: "ما سافر القوم إلا امرأة"، قد يقول قائل: "القوم" هذا قد يشمل هذا كله من ينظر منكم في كتب النحو في باب الاستثناء يجدهم في بعض الأحيان يمثلون للاستثناء المنقطع بقولهم: مات أو سافر القوم إلا امرأة، طبعاً وجهة نظرهم في هذا أنهم يقولون: هذا مجتمع فيه أولاً أنه لو سألنا الآن المصطلحات الموجودة فيه: "ما سافر القوم إلا امرأة"، أولاً: هو تام؛ لأن فيه المستثنى منه وهو : "القوم"، وهو غير موجب؛ لأنه منفي بـ "ما"، وهو منقطع،وهكذا يمثلون به ؛ لأنهم يرون أن "القوم" صفة للذكور، للرجال فقط، ذلك بيت زهير:

ولا أدري ولست أخال أدري *** أقوم آل حصن أم نساءُ

فجعل نساء قسيماً للقوم، فكأنه رجال أم نساء هذا هو.

ومثلها : في الآية، يعني بعض المفسرين عندما فسروا هذه الآية في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾ [الحجرات: ١١]، استدل بعض المفسرين على المراد بالقوم الرجال، وليس للنساء، قالوا: لأنه بدأ –سبحانه وتعالى– بدأ الآية بـ: ﴿ لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾ ثم قال: ﴿ وَلاَ نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ ﴾، فعطف هذه على هذه، بين أولاً حكم الرجال ثم حكم النساء والعطف يقتضي المغايرة، فكأن الثاني غير الأولين.

ومنهم من يرى أن القوم ليست خاصة بالرجال وإنما هي مثل الجماعة يعني يقولون: يدخل فيها الرجال والنساء.

قال بعضهم: ليس المقصود بالعطف المغايرة، ولكنه للإيضاح لكثرة وقوع هذا الأمر من النساء وهو سخرية بعضهن من بعض، خصوا بعد عموم، فكأن هذا تخصيص بعد تعميم، كما قال الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر: ٤]، بأن يأتي بالمخصص "الروح" وهو جبريل وهو جزء من الملائكة، فيعطف أحيانًا الخاص على العام كما عطفت هنا النساء على القوم التي تشمل النساء والرجال ؛ لأنها لنوع تأكيد لاحتياج الأمر إلى التأكيد فيه.

يقول: هنا مثال كقوله تعالى: ﴿ لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلاَّ سَلاَمًا ﴾ [مريم: ٦٢]، هذا ينسحب على ما ذكرتموه أخيرا؟.

هذا من الاستثناء المنقطع صحيح؛ لأن "السلام" ليس من اللغو، ولذلك هنا المستثنى ليس جزءًا من المستثنى منه، فيسمى هذا الاستثناء منقطعاً، وحكمه وجوب النصب – كما سيأتي الآن إن شاء الله تعالى-.

تقول: ﴿ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلاَ فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٤]، ما إعراب هذه الآية؟.

تريد إعراب الآية كاملة.

﴿ وَإِن ﴾ هنا حرف نفي.

﴿ مِّنْ ﴾ ما يسمونه بحرف الجار المأكد، طبعاً بعض العلماء يسميه: حرف جر زائد، ولا يليق أن يقال هذا في القرآن أنه زائد، لكن إذا علم أن مصطلح النحويين أن الحرف الزائد ليس معناه اللغو، أو أنه لا حاجة إليه، وإنما هو مصطلح تعارفوا عليه، ويقتضي التأكيد، صحيح إذن لا يكون هناك إشكال.

﴿ أُمَّةٍ ﴾ هذا مجرور بـ ﴿ مِّنْ ﴾ هو مبتدأ أصله ،مجرور لفظاً، مرفوع محلاً، أي "ما أمة" هذا أصله، لكن دخل عليها: "من" حرف الجر الذي يسمونه حرف الجر الزائد هذا المؤكد فجرت لفظاً وهي مرفوعة محلاً.

و ﴿ إِلاَّ ﴾ هذا أداة استثناء ملغاة ، تسمى أداة غير عاملة ملغاة؛ لأنه وقع بعدها فعل.

و ﴿ خَلاَ ﴾ هنا فعل ماضٍ، مبني على الفتحة المقدرة على آخره.

و ﴿ فِيهَا ﴾ ، الـ "في" حرف جر، و "ها" اسم مجرور.

و ﴿ نَذِيرٌ ﴾ فاعل، لـ ﴿ خَلاَ ﴾ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

نكمل يا شيخ.

نعم.

قال المصنف -رحمه الله-: (باب الاستثناء : وحروف الاستثناء ثمانية: وهي: إلا، وغير، وسوى، وسواء، وخلا، وعدا، وحاش).

هي الحقيقة سماها حروف الاستثناء، ولعله يقصد أدوات الاستثناء لأنها ليست كلها حروفاً، يعني الآن "إلا" و "حاشا" على الصحيح هذه حروف، لكن: "غير، وسوى" بلغاتها، هذه أسماء، "خلا وعدا" تستعمل أحيانًا أفعالا وتستعمل أحيانًا حروفاً، ولذلك ففي كلامه تجوز، قوله: (حروف الاستثناء)، ولعله يقصد: أدوات الاستثناء، والأدوات تشمل: الأسماء ، والأفعال، والحروف.

قوله: (وسوى، وسواء)، هذه هي "سوى"، وليست في الحقيقة أدوات أخرى، إنما هي لغات في "سوى"، فـ "سوى" تستعمل "سُوَى"، وتستعمل: "سَوَاء" وتستعمل: "سِواء" أيضاً هناك لغة رابعة ما ذكرها أيضاً، "سِواء"، فهي أربعة لغات في هذه اللفظة، وحكمها واحد، هي هي في المعنى، وفي الاستعمال أنها أسماء استثناء، وفي العمل: أنها تضاف إلى ما بعدها، وتعامل معاملة المستثنى بإلا كما سيأتي بعد قليل.

والمصنف هنا ترك اثنين من أدوات الاستثناء وهما فعلان: "ليس" و"لا يكون" نعم استعمالهما قليل، لكنهما مستعملان في لغة العرب، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- بيان ذلك.

هو بدأ بالحديث عن "إلا"، طبعاً: "إلا" كما تعلمون هي أم الباب، والنحويون اعتادوا في الأبواب التي فيها أدوات أن يجعلوا واحدة منها يسموها: "أم الباب"، التي هي أكثرها استعمالا وأكثرها أحكاماً، و"إلا" هنا في الاستثناء هي أكثر أدوات الاستثناء استعمالاً وأكثرها أحكاماً كما سيأتي بعد قليل، ولذلك هو بدأ بها، قال: (فالمستثنى بـ "إلا" ينصب إذا كان الكلام تاماً موجب)، الآن رأيتم فائدة ذكر المصطلحات في البداية، ما يحتاج الآن نقول: ما المقصود بتام أو موجب، وإن كان محتاجاً فأنا أسألكم الآن، ما المقصود بقوله: (إنه ينصب إذا كان الكلام تاماً موجب)؟ من يجيب؟ تفضل يا أخي.

التام: ما ذكر المستثنى منه، والموجب: لم يسبق بنفي أو نهي أو استفهام.

أحسنت، فإذا مثاله هنا، المصنف في قوله: (قام القوم إلا زيد)، هذا تام لوجود المستثنى منه وهو : "القوم" وموجب لأنه لم يسبق بنفي ولا شبهه، وكذلك في قوله: (خرج الناس إلا عمر) هذا استثناء تام لوجود المستثنى منه

وهو: "الناس" وموجب؛ لأنه لم يسبق بنفي ولا شبهه، فبين الآن أن حكمه هنا وجوب النصب، إذا تحققت فيه هذه الشروط الثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون مستثنى بـ"إلا".

والثاني: أن يكون تاماً.

والثاني: أن يكون موجباً.

فحينئذ يجب نصب المستثنى، كيف نعربه؟ نقول: مستثنى منصوب وعلامة نصبه كذا، في الأمثلة نقول: زيداً وعمراً، مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

مسألة ما الذي نصبه؟ هذه أمر ليس فيه كثير فائدة، ولا ثمرة وراءه، منهم من قال: الناصب هو الفعل قبله، ومنهم من يرى أن الذي نصبه هو: "إلا" ومنهم من يرى أن الذي نصبه هو الفعل بتقوية "إلا"، وكل هذه لا ثمرة من ورائها، ولذلك لا ينبغي أن يشتغل طالب العلم كثيرًا فيها، إلا من باب العلم بالشيء، لكنه لا يترتب عليها عمل، وما لا يترتب عليه عمل، لا يحتاج إلى تفصيله حقيقة.

الآن بين الحكم الأول في المستثنى بإلا وهو وجوب النصب وذلك إذا كان الاستثناء تاماً وموجباً، لكن إذا كان تاماً، ولكنه غير موجب، يعني توفر فيه الشرط الأول: أنه مستثنى بـ"إلا" وتوفر الشرط الثاني: أنه تام، يعني مذكور فيه المستثنى منه، لكن انتقض الشرط الثالث وهو الإيجاب، يعني صار منفياً أو مسبوقاً بنفي أو استفهام، قال: (وإن كان الكلام منفياً تام)، يعني فيه التمام، ولكنه منفي، يعني غير موجب، قال: (جاز فيه البدل، والنصب على الاستثناء)، الآن أنت مخير، ومثل بقوله: (ما قام القوم إلا زيد أو إلا زيد)، الآن كما ترون أولاً بـ"إلا" في "ما قام القوم إلا زيداً" ثانيًا: المستثنى منه مذكور، فالكلام تام "القوم" ما الذي انتقض إذن؟ أن الكلام غير موجب، سبق بنفي بـ"ما" حينئذ العرب إذا حصل هذا التركيب يعني جملة الاستثناء فيها بـ"إلا" ومذكور في المستثنى منه، ولكن الكلام غير مثبت أو غير موجب، يأتون به على صيغتين، يجيزون فيه الإتباع مع أن الإتباع يعني أن يعرب المستثنى بدلاً من المستثنى منه، والبدل -كما تعلمون- يتبع المبدل منه في إعرابه، فلا يتابعه في إعرابه، ويجوز فيه أيضاً النصب، كما قال المصنف: (ما قام القوم إلا زيد، وإلا زيد)، لو أعربناه: "ما" حرف نفي، "قام" فعل ماضٍ مبني على الفتح، "القوم" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، "إلا" أداة استثناء، إن قلت: "زيد" فهو بدل من "القوم"، والقوم هنا فاعل مرفوع، فيكون زيد مرفوع مثله، وإن قلت: "زيداً" فهو مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أنت مخير.

أيهما أرجح؟ الأرجح الإتباع، أن يكون تابعاً لما قبله، ولذلك هذا هو الوارد في القرآن في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦]، في آية النساء، الآن هذا استثناء تام أو مفرغ؟ يعني تام أو غير تام؟ تفضل يا أخي.

الاستثناء هذا تام.

تام، طيب أين المستثنى؟ ما دام تاماً فالمستثنى منه مذكور، أين المستثنى منه؟ ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ بالرفع، ﴿ قَلِيلٌ ﴾؟

المستثنى منه: واو الجماعة.

أحسنت، واو الجماعة، إذن الكلام تام، كلامه غير موجب، ولكنه غير موجب، فالعرب في هذه على وجهين، وهنا قد جاء على الوجه الأرجح وهو الإتباع فكيف نعرب: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾؟

بدل.

بدل من الفاعل الذي هو واو الجماعة، أحسنت، هذا هو الراجح فيه.

يقول: في آية أخرى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

في هذه الآية الاستثناء كما ترى موجب، ليس منفياً، ففيه الآن موجب وهذا استثناء بـ"إلا"، فيجب فيه حالة واحدة وهي ماذا؟ هذا من النوع الأول، يجب فيه النصب، ولذلك نصبت، ﴿ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾.

لكن لو في غير القرآن مثلاً لو كانت منفية.

﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ [النساء: ٦٦]، هذا منفي، فذكر في غير القرآن تقول: "إلا قليلاً" لكنه جاء في القرآن على الوجه الأرجح، الذي هو أصوب فيه الأكثر استعمالاً فيه، كلاهما صواب، لكن الأكثر استعمالاً فيه.

بالنسبة للتبعية في الاستثناء التام غير الموجب:

البصريون: يقولون: إنه يعرب بدلا.

الكوفيون: يقولون: هو تابع لكنه ليس بدلاً بل معطوف، أين حروف العطف؟ "إلا"، يجعلون "إلا" في باب الاستثناء حرف عطف، فيذكرون من حروف العطف، ويقولون: "إلا" في الاستثناء غير الموجب خاصة، يعني إذا

عدوا حروف العطف، من يقرأ منكم شيئًا من كتب الكوفيين النحوية يجد أن من يذكر منهم حروف العطف يقول: منها: "إلا" في الاستثناء غير الموجب خاصة، يقصد بها ذلك أنه إذا جاء الاستثناء غير الموجب التام ومسبوق بنفي أو شبهه، فإن المستثنى حينئذ يتبع ما قبله في إعرابه على الأرجح ويجوز فيه النصب، فإذا تبعه فهو تابع له على العطف، أين حرف العطف؟ "إلا".

لو قلت مثلاً من باب الاختبار لكم: "ما رأيت القوم إلا زيداً" كم يجوز من وجه في "زيد"؟ من يجيب؟ تفضل يا أخي.

الحكم الإعرابي.

كم وجه يجوز في "زيد" هنا؟

وجه واحد.

وهو؟

النصب.

وهو النصب، ولكن ما الذي يختلف؟

يختلف التوجيه.

كيف ذلك؟

الوجه بالنصب على أنه بدل من "قوم" نجعل النصب على أنه مستثنى منصوب.

وأيهما أرجح؟

إتباع البدلية.

التبعية والبدلية، وهو الراجح في هذا ؛ لأنه استثناء تام غير موجب.

طيب، إذا قلت: "ما مررت بالقوم"، ما الذي يجري في "زيد"؟ "إلا زيد" تفضل يا أخي الكريم.

الجر على البدلية.

الجر على البدلية وهو الراجح.

وهو الراجح أو النصب على الاستثناء.

أو النصب على الاستثناء، نعم كلاهما صحيح.

بقي الحالة الثالثة: وهي أن يحذف المستثنى منه، وإذا حذف المستثنى منه، ماذا يسمى الاستثناء حينئذ؟ يسمى مفرغاً، لماذا سمي مفرغاً؟ لأنه فُرِّغَ من المستثنى منه، خذوها قاعدة، لا يكون الاستثناء مُفَرَّغاً إلا والكلام غير موجب؛ لأنه ما يمكن أن يكون الكلام موجب ومحذوف المستثنى منه.

هي يا شيخ إلا ملغاة ذكرته.

وحينئذ تكون "إلا" ملغاة.

إذا حذف المستثنى منه صار الاستثناء مفرغاً، وإذا صار الاستثناء مفرغاً عُومِلت الجملة كأنه ليس فيها: "إلا" ما مثال ذلك؟

يقول المصنف: (وإن كان الكلام ناقص) يقصد بالناقص ضد التام، التام ما كان فيه المستثنى منه، الناقص ما لم يكون فيه المستثنى منه، قال: (كان على حسب العوامل)، (كان على حسب العوامل) قال: نحو: (ما قام إلا زيد)، النحويون يقولون: عامله كأن "إلا" غير موجودة، "قام زيد" إذن " زيد" فاعل، و"إلا" ملغاة، لا عمل لها، "ما ضربت إلا زيداً" كأنت قلت: "ضربت زيداً"، هو مباشرة يعامل كأن "إلا" غير موجودة، ليس داخل في وجوه الآن، وجوب أن تعامله بهذه الطريقة، "ما مررت إلا بزيد" عليك أن تعامله كأنك قلت: "مررت بزيد" و"إلا" كأنها غير موجودة، هذا هو الذي يسمى الاستثناء المفرغ، ويُقال في "إلا" أنها أداة استثناء ملغاة.

سؤالي هذا الدرس.

السؤال الأول: ما أنواع تمييز النسبة المحول؟ وما أمثلتها؟

السؤال الثاني: ما معنى أن التمييز لا يجيء إلا بعد تمام الكلام؟

نفعكم الله ونفع بكم

الدرس الخامس : باب: الاستثناء

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحضور، أيها الإخوة المشاهدون: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة، أسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يجعل هذه الأوقات مما يقرب إليه –سبحانه– وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجعلها سبيل خير ونفع وأجر على من تحدث فيها واستمع إليها وانتفع بها.

باب: الاستثناء

حديثنا اليوم – بإذن الله تعالى– سيكون في باب الاستثناء، وإن امتد بنا الوقت باب "لا" النافية للجنس أيضًا، وهذه الأبواب كلها – كما تعلمون– هي تندرج تحت موضوع المنصوبات الذي ذكره المصنف بعد أن انتهى من المرفوعات، ويختم بعده بالمجرورات، ونحن الآن تقريباً في بداية الربع الأخير من الكتاب أو من المتن، نسأل الله أن يتم لنا ولكم بخير، وأن يجعله شاهداً لنا لا علينا. تفضل يا شيخ.

نكمل يا شيخ.

إن شئت حتى فقط نصل الأمر سابقه بلاحقه.

الاستثناء – كما تعلمون– هو باب مصطلحات ومعنى أنه باب مصطلحات: أنه لابد من ضبط بعض الأسماء أو المصطلحات فيه لتعرف أحكام هذا الباب، فقد مر بنا عدد من هذه المصطلحات كقولنا: التام، والمفرغ، والموجب، والناقص، وغير الموجب، والاستثناء المتصل، والمنقطع، وغيرها من الأسماء التي تحتاج أو احتاجت إلى بيان وقد ذكرتها في حينها لكن للتذكير بها ولتذكير من نسيها أو لتذكير من لم يتابع الدرس السابق، فإننا نعرف أن الاستثناء أصلاً هو باب من الأبواب المهمة في النحو، لماذا يذكر باب الاستثناء في المنصوبات؟ لأننا نعرف أن حكم المستثنى أنه إذا تمت أركانه كان الكلام مثبتاً وتمت أركان الاستثناء أنه يجب نصبه، من هنا فقد ذكر في باب المنصوبات.

(إخراج شيء أو أمر من شيء آخر هذا الشيء الآخر إما مذكور أو مقدر وبأحد أدوات الاستثناء المعروفة، هذا الإخراج إما أن يكون حقيقياً أو يكون تقديري)، عندما يقال: مذكور أو مقدر فهذا يدلنا أن هناك لهذا الأسلوب أركانًا:

الركن الأول: هو المستثنى منه؛ لأنك تخرج شيئًا من شيء فتستثنيه، أو تستبعده منه، فعندك شيء مخرَج منه، وهو الجزء الأكبر، ويسمى المستثنى منه، وعندك شيء مخرَج وهو الجزء الأصغر المخرَج، ويسمى المستثنى، وعندك وسيلة تستثني بها، تسمى أداة الاستثناء.

الكلام لابد فيه من أداة الاستثناء، ولابد فيه من المستثنى، ولكن المستثنى منه قد يذكر، وربما لا يذكر، فإن كان مذكوراً فهذا المقصود بقولهم: ( إخراج من مذكور)، وإن كان محذوفاً أعني المستثنى منه، فهذا هو مقصودهم بقولهم: (مقدر) أي المستثنى منه.

(بـ"إلا" أو أحد أخواته)، نص على "إلا" لأنها هي أصل الباب، وهي أمه، ونحن عرفنا في الأبواب التي يكون لها أدوات أن النحويين يسمون إحدى هذه الأدوات أمًّا لذلك الباب، وسبب هذه التسمية أن هذه الأداة هي أكثر هذه الأدوات استعمالاً أو أنها هي أكثرها شروطاً، أو أنها هي التي يتحقق بها أكثر أحكام الباب، كما يقال: "إن وأخواتها" و "كان وأخواتها" و "ظن وأخواتها" ويقال في الجوازم: إن أمهن "لم"، ويقال في النواصب: إن أمهن "لن" أو "أن" الناصبة، وكذلك هنا فيما يتعلق بأدوات الاستثناء أمهن أو أكثرهن استعمالاً وأكثرهن أحكاماً: "إلا".

ومعنى قولهم في التعريف: (تحقيقاً أو تقدير)؛ لأن التحقيق يعني أنه تخرج شيئًا من شيء، مثلاً إذا قلنا: "قام القوم لا محمدً) فقد أخرجنا "محمدًا" من القوم، فهو لم يقم، هم قاموا وهو لم يقم معهم، فقد أخرجناه من هذا الحكم، فهذا إخراج تحقيقي.

أما التقديري فذلك عندما تقول كما مثلنا من قبل في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإن اتباع الظن ليس من اليقين، العلم هو اليقين، واتباع الظن هو عدم اليقين، هو نوع من العلم غير المتيقن، فهو عدم اليقين، ومن ثم فلم يكن المخرج جزءْ من المخرج منه، فسمو هذا إخراج تقديري وليس حقيقيًا، وهو ما يسمونه بالاستثناء المنقطع.

المصطلحات التي نعرفها وعرفناها في المرة الماضية عرفنا المقصود بالاستثناء التام، طبعًا القضية ليست قضية حفظ مصطلحات أو أسماء، لكنه ينبني على معرفة هذه المصطلحات أو الأسماء معرفة الأحكام؛ لأن الاستثناء إذا كان تاماً موجباً وجب النصب.

فإن كان تاماً غير موجب جاز فيه وجهان.

فإن كان غير تام، ولا يكون حينذاك إلا غير موجب، فإنه يُعامل كأن لم يكن فيه استثناء أصلاً.
إذن الأحكام يستفاد من معرفة هذه المصطلحات: الحكم على المستثنى، ومن ثَمَّ لزم معرفة هذه المصطلحات.
قالوا: ( التام ): هو ما كان المستثنى منه موجوداً فيه فتمت الأركان؛ لأن أداة الاستثناء لابد أن توجد، فلا استثناء بلا أداة، والمستثنى لابد أن يوجد، لأنك إن لم تجعله موجوداً فكيف تخرج شيئًا من شيء.
بقي الركن الثالث والأخير وهو المستثنى منه، فهذا قد يوجد وهو الأصل، وربما حذف، وما دام الأمر كذلك – أنه يوجد أحياناً ويحذف أحياناً أعني المستثنى منه– سمو ما أُثبت فيه المستثنى منه استثناءً تاماً، وما حذف المستثنى منه سموه غير تام، أو بأسلوب المصنف: (ناقص) كما سيأتي بعد قليل، هذا المقصود بالاستثناء التام، ما وجد فيه المستثنى منه.
المفرغ أو الناقص كما يسميه المصنف وبعض النحويين أيضاً سموه كذلك استثناءً ناقصاً، لكن أكثر النحويين يسمونه استثناءً مفرغاً وهو ما حذف منه المستثنى منه، إذن إما أن يوجد المستثنى منه فيكون الاستثناء تاماً، أو يحذف المستثنى منه، فيكون ناقصاً أو مفرغاً، ناقص معروف: نقص منه أحد الأركان الأساسية وهو المستثنى منه، مفرغ: فُرِّغَ من المستثنى منه، فالنتيجة واحدة.
الاستثناء الموجب وغير الموجب:
وواضح أيضاً، هذا يدل على المعنى، الإيجاب معناه الإثبات، أوجدت الشيء أثبته وأوقعته، وعدم الإيجاب عدم الإثبات، فإذن الاستثناء الموجب ما كان مثبتاً أو أنه لم يكن أو أنه لم يكن منفياً، أو لم يكن فيه شيء يشبه النفي، قالوا: إن النفي يشبهه النهي والاستفهام فهما في حكمه، فإذا جاء استثناء تقدم عليه نفي، أو نهي، أو استفهام، فهو غير موجب، وإن جاء ولم يتقدم عليه واحد من هذه الثلاثة: النفي، والنهي، والاستفهام فهو موجب.
إذن الموجب ما لم يتقدم عليه شيء من هذه، أو هو المثبت .
وغير الموجب: ما تقدم عليه نفي، ما نفي أو نهي عنه أو استفهم فيه، هذا هو المقصود بالموجب وغير الموجب.
بقي مسألة المتصل والمنقطع، أنا مثلت منذ قليل بالآية الكريمة: ﴿ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ مستثناة من "العلم" ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ وأن هذا يسمى إخراج شيء من شيء هو في حقيقته ليس منه، لكنه في التقدير منه، فيسمى استثناءً منقطعاً ومثله ما يمثل به النحويون كثيراً عندما يقولون: "جاء القوم إلا امرأة" أو: "إلا طفلاً" لأن العرب على الرأي الأكثر يسمون « القوم » هم جماعة الرجال، ولا يدخل فيه النساء، والأطفال، وإنما القوم اسم للرجال، فإذا أخرجت منه استثنيت منه ما لم يكن من الرجال، فكأنه استثناء من غيره، أو ليس استثناء منه فهو استثناء منقطع.
إذن المتصل: أن تخرج شيئًا من شيء مثله، "جاء القوم إلا زيداً" فقد أخرجت زيد من الرجال السابقين، والمنقطع: هو أن تخرج شيئًا مما لا يدخل فيه وهذا موجود في أساليب العرب، وهو قليل، ويسمى استثناءً منقطعاً، ويستشهدون على أن القوم يطلق على الرجال بقول الشاعر:
وما أدري ولست يا أخال أدري *** أقوم آل حصن أم نساء
فقابل القوم بالنساء فدل على أنه يريد الرجال، واستشهد بعض المفسرين أيضاً بقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ ﴾ [الحجرات: ١١]، فهو الآن عطف النساء على القوم والعطف في الأصل يقتضي المغايرة فدل على أن النساء غير القوم، لم يدخلوا في مضمونهم، ومن يرى أن القوم اسم يجمع هذا كله، اسم جامع للرجال والنساء، وهذا قول موجود وقوي أيضاً، قالوا: إنه هذا استثناء ليس معناه المغايرة ، ولكنه من عطف الخاص على العام، فإن ﴿ وَلاَ نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ ﴾ استثنى النساء من القوم الشاملة للرجال والنساء، وإنما خصوا بالاستثناء لعلة وهو كما قدره بعض المفسرين أن السخرية ربما وقعت منهن أكثر ، بعضهن ببعض.
على كل حال، هذا هو المقصود بالاستثناء المنقطع، والاستثناء المتصل ما كان بعكسه بأن يكون المستثنى جزءًا من المستثنى منه.
إجابات الدرس الماضي.
تقول: أنواع تمييز النسبة المحول:
أولاً: محول من أصل مقدر فاعل، مثاله:﴿ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الأنعام: ٨٠]، أصلها: "وسع علم ربي".
ثانيًا: محولاً من مفعول به، مثاله: ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢]، أصلها: "وفجرنا عيون الأرض".
ثالثًا: محول من مبتدأ، مثاله: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً ﴾ [البقرة: ١٣٨]، أصلها: "صبغة من أحسن من الله؟".
الجواب الثاني: معنى أن التمييز لا يكون إلا بعد تمام الكلام؟

أي: بعد مجيء ركنيه، وهما: الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية.

أحسنتَ أنت وأحسنتْ هي. إجابة كاملة وشافية وهذا هو الجواب الصحيح.

قالت: أنواع تمييز النسبة المحول: محول عن فاعل، مثاله: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]، محول عن مفعول به، ومحول عن مبتدأ وكما ذكرت الأمثلة.

وكذلك إجابة السؤال الثاني: لا يجيء التمييز إلا بعد تمام الكلام بمعنى أنه لابد أن يأتي بعد الركنين فإذا كانت الجملة اسمية أتى بعد المبتدأ والخبر، وإذا كانت الجملة فعلية أتى بعد الفعل والفاعل وهكذا.

نكمل يا شيخ قراءة المتن.

نعم، المصنف بعد ذلك ذكر حروف الاستثناء أو ما سماه هو حروف الاستثناء، وقال: (هي ثمانية)، والواقع أنها ليست كلها حروفاً، ولعله يقصد أدوات الاستثناء، وإذا قيل: أدوات، فهذا يشمل كل ما يصح سواءً كان حروفاً أو غيرها، ذكر الآن "إلا" وهي أم الباب وذكر: "غير" و "سوى" و "سوى" و "سواء" و "خلا" و "عدا" و "حاشا" هذه الثمانية.

"إلا" و "حاشا" هي حروف على الصحيح، وإن كان بعضهم يعد "حاشا" أحيانًا فعلاً. "إلا" طبعاً متفق على أنها حرف "حاشا" الصحيح فيها أنها حرف، وبعض النحويين يعدها إذا نصبت فعلاً.

"غير وسوى" أسماء ولذلك تضاف إلى ما بعدها – كما سيأتي حكمه- بقي "عدا " و "خلا" هذه تكون أفعالاً وتكون حروفاً، فإن جرت فهي حروف جر، وإن نصبت فهي أفعال، ويكون المنصوب بعدها مفعول به وفاعلها ضمير مستتر وجوباً.

المصنف قال: ("سِوى" و "سُوى" و "وسَواء") الواقع أن "سوى" و "سواء" ليست أدوات أخرى من أدوات الاستثناء، وإنما هي لغات في "سوى" وبقي "سُواء" أيضاً وهي لغة رابعة، وفاته أو لعله هو الذي ترك – اختصاراً- ما يرد بقلة في أساليب الاستثناء وهي: "ليس" و "لا يكون" وهي أفعال ناقصة كما نعرف تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها، وهي أفعال والمستثنى يأتي بعدها منصوباً فهي إذن خبرها، ويكون اسمها مقدراً مستتراً وجوباً.

بدأ بعد ذلك بذكر الأحكام قال: (هناك حالة يجب فيها النصب وجوب) وصار يبني على ما قرره أو على ما يقرره النحويون من مصطلحات، (إذا كان الاستثناء تاماً موجباً، وجب النصب) تاماً عرفنا المقصود به، وهو: أن يذكر فيه المستثنى منه، (موجب): لم يسبق بنفي ولا شبه النفي، وهو النهي والاستفهام، فإذن هذه الحال يجب فيها نصب المستثنى وجوباً، ومثلوا بقوله: "قام القوم إلا زيداً"، و "خرج الناس إلا عمراً" وهذا تمثيل – الحقيقة- طيب، لكنه ليس فيه جديد، مثال آخر هو المثال السابق لا يكاد يختلف عنه بشيء.

النحويون – كما قلنا- لا يكادون يمرون بمعمول إلا ويذكرون ما عمل فيه، أو إذا ذكروا شيئًا مما له حكم بدؤوا يبحثون عما يعمل فيه، فقالوا: ما الناصب للمستثنى هنا؟ المستثنى هنا منصوب وجوباً لكون الكلام استثناءً تامًا موجبًا، فمنهم من قال: إن الناصب له "إلا" على تقدير أنها نابت عن فعل تقديره: "أستثني" في قولك: "قام القوم إلا زيداً" أي قام القوم أستثني زيداً، فزيدًا مفعول به أو مستثنى، ولكن الذي نصبه هو ذلك الفعل الذي نابت عنه "إلا".

ومنهم من قال: إن "إلا" نفسها هي العاملة بدون أن تنوب.

ومنهم من قال: الفعل المقدر بتقوية "إلا".

وعلى كل حال فهذا أمر لا يترتب عليه كثير فائدة، فإن المستثنى منصوب وجوباً، بصرف النظر عن تقدير عامل فيه لأن الأمر لا يحتاج حينذاك إلى تقدير في حقيقته، لكونه تاماً موجباً يجب النصب.

إذا لم يكن موجباً، يعني تقدم عليه نفي، أو نهي، أو استفهام، فهذا مع تمامه، مع وجود المستثنى منه، فهذا يختلف فيه الحكم، ومثل له المصنف بقوله: ("ما قام القوم إلا زيد" و "إلا زيداً").

هنا الكلام تام لوجود المستثنى منه وهو القوم، لكنه غير موجب لتقدم النفي عليه، قال: (إلا زيد، وإلا زيد)، هو الآن رفع ونصب، فجعل «زيد» مرفوعة قالوا: على الإتباع وأكثر النحويين إذا جاءوا لهذه القضية قالوا: إتباعاً للمستثنى منه، أي: ما قبل "إلا" والإتباع هنا يعني يكون تابعًا له، والتوابع معروفة، قال ابن مالك:

يتبع في الإعراب الاسم الأول *** نعت، وتوكيد، وعطف، وبدل

فهو واحد من هذه التوابع.

البصريون على أن التبعية هي البدلية، فإنك إذا قلت وهي بدل بعض من كل حينذاك؛ لأن المستثنى بعض من المستثنى منه، فإنك إذا قلت: "ما قام القوم إلا زيد" فإن «زيد» بدل من القوم بدل بعض من كل، هذا على التبعية عندما نرفع ونجعله تبعاً له في الرفع فيكون بدلاً منه.

الكوفيون يقولون: هو تابع؟، لكنه ليس بدلاً بل هو معطوف، ويجعلون "إلا" في باب الاستثناء عندما يكون الاستثناء غير موجب يجعلونها من حروف العطف، والغريب أو ليس بغريب، لكنه المعتاد عند المصنف أنه يتابع الكوفيين في مذاهبهم فهو يستعمل أسلوب الخفض ورأينا اتباعه لكثير من القضايا، متابعة الكوفيين في بعض مصطلحاتهم، لكنه في هذه المسألة لم يتابعهم في جعل الإتباع على العطف وإنما جعله على البدلية، بدليل أنه قال: (جاز فيه البدل والنصب) ما قال: الإتباع، ولا قال: العطف، فدل على أنه يختار ما ذهب إليه البصريون من أن إتباع المستثنى للمستثنى منه في الاستثناء غير الموجب التام أنه يكون على البدلية، وهذا مثاله قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦]، فإن المستثنى منه موجود، المستثنى منه وهو: واو الجماعة، وأداة الاستثناء: "إلا" والمستثنى: "قليل"، وقد رفعت كلمة: "قليل" هنا في الآية، وقد سبق الاستثناء بـ "ما" النافية، فهو تام غير موجب، ويجوز فيه حينئذ الإتباع – إتباع المستثنى للمستثنى منه– ويجوز فيه النصب على الاستثناء، والإتباع أرجح، إذا كان الاستثناء تاماً غير موجب فالإتباع أرجح من النصب ومن هنا جاءت الآية على الراجح من الوجهين.

ومن الأمور التي يدخل فيها الأمر في التقدير أكثر منه في الواقع: أن تجعل المستثنى منه منصوباً، فإذا قلت مثلاً: "ما رأيت القوم إلا زيداً" فإن المستثنى منه كما ترون منصوبٌ، وهو: "القوم" فإذا قلت: "إلا زيداً" فكم حالة إعرابية تجوز في "زيد"؟ "ما رأيت القوم إلا زيداً"؟ من يجيبني من الإخوة الحاضرين؟ كم حالة تجوز في "زيد"؟

يقول: هناك حالان إعراب:

الأولى: النصب.

والثانية: الرفع، لا .. أيضاً النصب الثانية.

إذن صار حالة واحدة، إذن ليس فيه إلا حالة واحدة، لكن التقدير فيهما يختلف، إذن يجب النصب في هذه الحالة، لكن وجوب النصب ليس لأن الاستثناء تام موجب، بل هو تام غير موجب، ويجوز فيه الإتباع والاستثناء، النصب على الاستثناء والإتباع للسابق، لكن الإتباع يلزم منه النصب أيضاً؛ لأن المتبوع منصوب.

يعني الحكم الإعرابي له النصب

لكن التقدير الراجح أن تجعله بدلاً من المستثنى منه، ويجوز أن تجعله منصوباً على الاستثناء؛ لأنك في هذه الحالة أنت مخير بين الحالتين، ولو جعلت المستثنى منه مجروراً كقولك: "ما سلمت على القوم إلا زيدٍ" أو: "زيداً"، فأنت مخير فيهما، إن قلت: "زيدٍ" وهو الراجح فقد أتبعته للمستثنى منه، وإن نصبته فنصبك فيه على الاستثناء وأنت في هذا مصيب في الحالتين.

دكتور محمد: الذي يظهر لي أن الشائع هو إتباعه على الرفع، يعني الشائع دائماً في الأمثلة وهكذا أن يكون المستثنى مرفوعًا، خاصة إذا انطبقت عليه الشروط.

لأن الأكثر أن يؤتى بالمستثنى منه فاعلاً، ولما كان الأكثر في التمثيل ذلك صار أكثر الإتباع على الرفع، وإلا لو أن الناس أكثروا من مجيء المستثنى منه منصوباً مفعولاً به مثلاً أو مضافاً إليه أو مجروراً، أو نحو ذلك بأداة حرف الجر، لأجازوا، لكن أكثر ما يكون المقام مقام الفاعلية.

تريد أن تسأل يا شيخ؟ تفضل يا أخي.

يقول: إذا قلت: "ما رأيت القوم إلا زيداً" ما حكمه يا شيخ؟.

يجب النصب.

يجب النصب في الحالتين، لكن إذا قلنا مثلاً وضع "إلا" إذا قلنا: إن "زيداً" بدل ماذا تكون "إلا"؟.

تكون ملغاة.

إن جعلته منصوباً على الاستثناء فهي أداة استثناء، وإن جعلته منصوباً على البدلية فهي أداة استثناء ملغاة، معنى ملغاة: يعني ليس لها عمل ولا تأثير.

بقيت الحالة الأخيرة من حالات المستثنى مع المستثنى منه، وهي أن يحذف المستثنى منه، وما دام الكلام مع وجود المستثنى منه تامًا، فمع حذفه سماه المصنف وبعض النحويين: ناقصاً، وسماه أكثر النحويين استثناءً مفرغاً؛ لأنه قد فُرِّغَ الكلام من المستثنى منه، وذلك مثل أن تقول: "ما جاء إلا زيدٌ" و "ما أكرمت إلا زيداً" و "ما سلمت إلى على زيدٍ"، الآن ما عندك المستثنى منه، حذفت المستثنى منه، إذا حذف المستثنى منه فليس لك حينئذ أن تنصب المستثنى على الاستثناء؛ لأن نصب المستثنى على الاستثناء شرطه اللازم أن يكون المستثنى منه موجوداً، فإن حذف فإنك تعامل الكلام كأنه ليس فيه أسلوب استثناء، وتعامله كأن لم تكن "إلا" موجودة، فعندما تقول: "ما جاء إلا

زيدٌ" كأن "إلا" غير موجودة، كأنك قلت: "جاء زيد" فـ "زيد" حينذاك يكون فاعلا للفعل السابق، "ما أكرمت إلا زيداً" ما ذكر الآن المستثنى منه، فكأن "إلا" إذن غير موجودة، هذا استثناء مفرغ، تعامله على أن أداة الاستثناء غير موجودة، فكأنك تقول: "أكرمت زيداً" فهو مفعول للفعل السابق، و"إلا" أداة استثناء ملغاة، وكذلك إذا قلت: "ما مررت إلا بزيد" فإن "بزيد" جار ومجرور متعلق بالفعل الموجود، وأداة الاستثناء ليس لها تأثير، وهذا هو المقصود بالاستثناء المفرغ، أو الناقص كما سماه المصنف في قوله: (وإن كان الكلام ناقص) قال: (كان على حسب العوامل) يقصد: يؤثر ما قبل أداة الاستثناء فيما بعدها، وكأنها غير موجودة.

يقول: قوله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة: ٣٢] هل يأبى هنا تعد نفياً؟.

هنا ﴿ وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ ﴾ طبعًا لا تأثير على كل حال لهذا؛ لأنه الاستثناء هنا مفرغ أيضاً، فليس لك أن تقول: أنه يكون مستثنى منه، لأنك ما قلت: يأبى الله من الأشياء إلا إتمام النور، ما ذكر المستثنى منه، ومن ثم فلا تأثير لهذا، ونحن نعرف أن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا غير موجب، منفي أو منهي عنه أو مستفهم عنه، وما دام لابد من ذلك، فإن "يأبى" كما ذكرتها الآن هي المؤثرة في عدم الإيجاب؛ لأنه إذا كان الاستثناء مفرغاً أي حذف منه المستثنى منه، لا يكون الكلام موجبًا، فلا تقول: "قام إلا زيد" تقول: "ما قام إلا زيد"، فلا يكون الاستثناء موجباً مع عدم تمامه، وما دام الأمر كذلك، والكلام هنا غير تام، الاستثناء هنا غير تام فقطعاً، الكلام غير موجب، وإن الذي يدل على عدم الإيجاب الفعل لأنه هو الذي يدل على النفي.

نكمل يا شيخ.

أي نعم، هنا نصل إلى قول المصنف: (والمستثنى بـ "غير" و "سِوى" و "سُوى" و "وسَواء" مجرور لا غير).

الآن هو انتهى من الحديث عن المستثنى بـ "إلا"، كم ذكر له من حالة؟ ثلاث حالات، تذكرها يا أخي الكريم.

أولاً: الكلام إذا كان الاستثناء تاماً موجب.

الحالة الأولى: أن يكون الاستثناء تاماً موجباً، فيجب حينذاك، طبعًا الحديث الآن كله عن الاستثناء بماذا يا شيخ؟ بـ "إلا".

لم ندخل بعد في قضية الاستثناء ببقية أداوت الاستثناء، والاستثناء بـ"إلا" هو كثير التفاصيل، البقية أمرها يسير، وليست ذات تفاصيل كثيرة، ومن ثم صار ألأول هذا، ولهذا سميت "إلا" أم الباب؛ لأنها هي أكثرها استعمالاً، وهي أكثرها أحكاماً.

إذن أول حالة أن يكون الاستثناء تاماً موجباً، تاماً يعني مذكور فيه المستثنى منه، والموجب: أي الكلام مثبت وحينذاك يجب نصب المستثنى بـ"إلا" ونقول فيه: مستثنى منصوب، على القول بأن ناصبه هو "إلا" يكون بـ"إلا" وعلى القول بأن ناصبه هو الفعل الذي قبلها، يكون الناصب هو الفعل الذي قبلها، أو على أنه بالفعل قبلها بتقوية "إلا" لا إشكال في هذا، لكنه مستثنى منصوب، وينصب بحسب ما يستحق، فإنه إذا كان مفرداً نصب وعلامة نصبه الفتحة، وإن كان مثنى نصب وعلامة نصبه الياء، كقولك: "قام القوم إلا رجلين" وإن كان مثلاً من الأسماء الستة نصب بالألف كقولك مثلاً: "قام القوم إلا أخاك" أو "إلا أباك" وهكذا، فإذا يكون منصوباً بما يستحقه من أدوات النصب، هذه هي الحالة الأولى.

يقول: إذا كان تاماً منفي.

إذا كان تاماً غير موجب حتى ندخل فيه النهي والاستفهام.

إذا كان تاماً غير موجب، وهذا فيه وجهان.

جاز فيه حالان، نعم.

النصب على الاستثناء ، وعلى التبعية.

النصب والإتباع. وأيهما أرجح؟

الإتباع.

الإتباع أرجح؛ لكثرة استعماله في كلام العرب، والإتباع حينذاك يكون على أي وجه من وجوه التبعية ؟

على البدلية.

على البدلية في قول الجمهور. وبعض الكوفيين يرى أنه معطوف ويجعل "إلا" عاطفة في باب الاستثناء غير الموجب.

بقي الحالة الأخيرة من حالات الاستثناء بـ "إلا".

إذا كان الاستثناء ناقص.

أن يكون الاستثناء ناقصاً أو مفرغاً، والمقصود بالاستثناء الناقص أو المفرغ، الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، ويجب حينذاك أن يكون الاستثناء غير موجب، لا يكون مثبتاً ومفرغاً في الوقت ذاته، وحينذاك كيف يكون الحكم؟

يعرب المستثنى على حسب العوامل.

حسب العوامل السابقة لـــ "إلا" وكأن "إلا" غير موجودة، وتكون "إلا" أداة ملغاة، لا عمل لها.

تقول: إذا جاء الاستثناء منفياً تاماً فإنه إما يعرب مستثنى منصوبًا، أو بدلاً، فهل يمكن أن نعتبر إعرابـــه بـــدلاً داخلاً تحت معنى إعرابه حسب موقعه في الجملة؟.

لا.. لا يدخل في هذا، قبل أن نجيب حتى لا أنسى مسألة نعتبر الاعتبار في أصل اللغة هو أخذ العبرة، ولم يرد في كلام العرب السابقين، العرب الفصحاء أقصد، وإذا قيل: الفصحاء يا إخوان يعني قبل وقت اللحن، كـــانوا فـــي القرون الأولى قبل فشو اللحن، وفي عصور الفصاحة المعتد بها في النحو قدروها أنها في منتصف القرن الثـــاني الهجري، يتوقف عن الأخذ بعد ذلك عند الاستشهاد في النحو، وبعضهم قدر في اللغة في الألفاظ اللغوية منتـــصف القرن الرابع الهجري فيما يتعلق بالأمور اللغوية، لكن الإعراب وما يتعلق به منتصف القرن الثاني الهجري تقديراً طبعًا، وإلا فليست الأمور اللسانية تؤخذ بالسنوات، لكن الأمر تقديراً، ولذلك صار الاستشهاد في النحو لا يتجـــاوز هذا الوقت، أعني منتصف القرن الثاني الهجري.

لم يرد فيما ذكر العلماء كلمة: "اعتبر" بمعنى: عدَّهُ، وإنما جاءت بمعنى الاعتبار وهو أخذ العبرة، فيقال: "اعتبر فلان" أي أخذ العبرة من الشيء الفلاني، "اعتبر فلان بفلان" أي أخذ العبرة مما حصل لفلان فاستفاد ممـــا أصـــاب أخاه ولم يقع فيما وقع فيه، أو أنه تفكر فيما أصيب به فلان، أو اعتبر بالحادثة الفلانية أو اعتبر بالدرس الفلانـــي بمعنى تفكر فيه، أخذ العبرة منه، ولم يرد استعماله بمعنى: "عده".

استعمله العلماء اصطلاحًا بعد ذلك فقالوا: الاعتبار وقالوا: هذا باعتبار كذا، وقالوا: قد يكون الشيء على ذلـــك باعتبارين، وقال علماء أصول الفقه: فساد الاعتبار، وهو أحد أنواع نواقض العلة، ولكن هذا جاء بعـــد عـــصور الفصاحة.

المجمع اللغوي القاهري أجاز استعمال "اعتبر" بمعنى "عدّ"، وما دام أجازها فلا إشكال في استعمالها، ولكن فقط من باب الفائدة: العرب الفصحاء لم يستعملوا "اعتبر" بمعنى: "عدّ" ولكنهم استعملوها بمعنى: أخذ العبرة.

الأخت تسأل الآن عن مسألة إذا كان الاستثناء تاماً غير موجب، وأتبعنا ما بعد "إلا" لما قبلها، هل يعد هذا مـــن جعله بحسب العوامل؟

نقول: لا.. بحسب العوامل، يعني كأن الكلام غير موجود، وتجعل تسلط ما قبل "إلا" على ما بعدها، وهذا يكون في الاستثناء المفرغ، أما في هنا فليس بحسب العوامل، ولكنه إبدال أو إتباع لما قبله، فتقول: هذا بدل من هذا، أو هذا معطوف على هذا بحسب تقديرك أو تابع لهذا، ففرق بين الاستثناء التام والاستثناء غير التام.

تقول: وهل جميع الاستثناءات في القرآن يُعرب فيها المستثنى حسب موقعه في الجملة؟ لأنني لاحظت ذلك ولا أعرف إن كان مطرداً أم لا؟.

يعني أنا الآن لا أستطيع أن أستحضر الآيات جميعاً لكن الآية التي ذكرت منذ قليل فـــي قـــول الله –ســـبحانه وتعالى–: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ على قراءة أكثر السبعة في ﴿ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ هذا على الإتباع، لكن يعني أنـــا لا أستحضر كل أساليب الاستثناء في القرآن، لكن قد يكون فيها والقرآن هو على أعلى درجـــات الفـــصاحة والكـــلام العربي الفصيح، إذا جاء الكلام فيه تاماً موجباً فإنه ينصب، فإن كان في آيات القرآن شيء لا أستحضره الآن ممـــا استوفى هذه الشروط فإنه يأتي منصوباً.

(المستثنى بـــ "غير" و"سِوى" و "سُوى" و"سواء" قال: مجرور لا غير)، هذا كلام المصنف، طبعًا هو الآن كأنه يعد. تريد تسأل؟ تفضل يا أخي.

يقول: لو تقدم الاستثناء استفهام ما مثلنا له؟.

"هل قام القوم إلا زيدٌ"، "ما قام القوم إلا زيدٌ"، و "لا تكرم القوم إلا محمدًا"، فهذا نهي ونفي واستفهام.

لكن مفهوم الاستفهام، هل قام القوم إلا زيد.

نعم، يعني هل قام أحد من القوم غير فلان، هذا معنى العبارة.

وطبعاً الأصل والأكثر استعمالاً في هذا هو النفي، ولذلك قالوا: إن غير الموجب ما تقدم عليه نفـــي أو شـــبهه، وسموا النهي والاستفهام شبه النفي؛ لأن النفي هو الأصل والأكثر استعمالاً في هذا الباب.

طبعًا عندما يقول المصنف: (المستثنى بـــ "غير" و"سوى" و "سوى" و"سواء") أكثر النحـــويين لا يعـــدون هـــذه اللغات في "سوى" وذكرت أنها أيضاً من اللغات فيها "سِواء" هذه وردت بقلة، لغة أيضاً رابعة فيهـــا، والأصـــل أن نكتفي بواحدة وهي: "سِوى" وهو الأصل وكونها تأتي بحركة أخرى أو تأتي بالمد هذه لغات فيها لا يغير ذلك فـــي حكمها شيئًا، لأنه عندما يكون هناك لغات في الكلمة فإن حكمها باقٍ على الحكم واحد، لكن اللغات فقط في طريقـــة نطق الكلمة، إذن لنقل: إن الحديث الآن عن "غير" و"سوى" والمقصود بـــ "سوى" هي ولغاتها جميعاً، نحن عرفنـــا

منذ قليل أن "غير" و"سوى" أسماء، أنهما اسمان، فهما اسما استثناء، وما داما اسمين، فحينذاك يكون ما بعدهما مضافاً إليه ؛ لأن الأسماء – كما تعلمون– تضاف إلى ما بعدها خاصة أنها نكرات وهي ملازمة للإضافة، فلابد أن تضاف إلى ما بعدها، فيكون ما بعدها مضافاً إليه، فإذا جئنا بأسلوب استثناء بــ "غير" و"سوى" "جاءَ القومُ غَيْرَ زيدٍ"، أو: "جاءَ القومُ سوى زيدٍ"، فلاحظوا أن: "سوى" و "غير" قد أضيفتا إلى "زيد"، إلى المستثنى، هو في المعنى مستثنى، لكنه يعرب مضافاً إليه؛ لأنها أسماء تلازم الإضافة إلى المستثنى بها.

يقول قائل: أنت الآن ضبطت "غير" بالنصب، "قامَ القومُ غَيْرَ زيدٍ"، وأقول: "ما قامَ القومُ غَيْرُ زيدٍ" وأقول: "غَيْرَ زيدٍ"، ما الذي سوغ لك هذا؟

القاعدة في هذا أن "غير" و"سوى" تأخذ حكم المستثنى بــ "إلا" هي نفسها، طبعًا ما بعدها عرفنا حكمه مضاف إليه دائماً مجرور، لكن "غير" و "سوى" أسماء تحتاج إلى حكم، الحروف نعرف أنها مبنية، الحروف مثل "إلا" مبني لا نحتاج أن نقول: ما حركته الإعرابية؟ ما حكمه؟ لكن "غير" و "سوى" هذه أسماء، وهي أسماء معربة، وما دامت أسماء المعربة فهي تحتاج إلى موقع إعرابي أو حركة، نعم هي في "سوى" مقدرة، باعتبار أن "سوى" مقصور، آخره "ألف" لا تظهر عليه الحركة، لكن لابد من تقدير هذه الحركة، فإذن "غير" و"سوى" لابد من ذكر أو بيان كيف يكون إعرابهما، إعرابهما يكون بنفس إعراب المستثنى بــ "إلا"، فإن كان الكلام تاماً موجباً وجب نصب "غير" و"سوى" وإن كان الكلام تاماً غير موجب، جاز في "سوى" الإتباع والنصب، والإتباع أرجح، وإن كان الاستثناء مفرغاً عُوملت"غير" بما تقتضيه العوامل التي قبلها.

مثال ذلك: عندما تقول: " قامَ الرجال غَيْرَ زيدٍ"، الآن استثناء تام موجب، لو كان الاستثناء بــ "إلا" لوجب نصب المستثنى، إذن يجب في هذه الصورة أن تنصب "غير" ؛ لأنها تأخذ حكم المستثنى بــ "إلا".

"ما قامَ القومُ" هذا استثناء الآن تام غير موجب، نقول: "غيرُ" بإتباعها لــ "القوم" أو نقول: "غيرَ" بالنصب على الاستثناء والإتباع أرجح، أو أن نقول: بحذف المستثنى منه، وهو الاستثناء المفرغ، "ما قامَ غيرُ زيدٍ" مباشرة، فيكون "غير" حينذاك فاعل لقام، كما صار المستثنى بــ "إلا" في الاستثناء المفرغ في قولنا: "ما قامَ إلا زيدٌ"، فاعلاً لقام، فإذن هنا تكون فاعلاً .

القاعدة العامة المختصرة: أن "غير" و"سوى" تأخذ حكم المستثنى بــ "إلا"، انظر حال أسلوب الاستثناء، وانظر الحكم الذي يستحقه المستثنى بــ "إلا" وطبقه على "غير" و"سوى".

الفرق بين "غير" و"سوى" كما ذكرت: هو أن "غير" تظهر عليها حركات الإعراب؛ لأن آخرها حرف صحيح وهو الراء، أما: "سوى" فإنها اسم آخره ألف يتعذر ظهور حركات الإعراب على آخره، لكنها تقدر، فنقول: في محل نصب، في محل رفع، في محل جر، تفضل يا أخي.

يقول: تكلمنا عن "سوى" أما "سواء" بالهمزة تظهر عليها الحركة..

أخوكم ينبه إلى شيء جيد، وهذه متابعة منه زاده الله توفيقاً ومن يسمع ومن يقرأ.

نعم إذا جعلناه ممدوداً، أصبح آخره همزة فلم يعد مقصوراً وظهرت عليه الحركات، في اللغة الأخرى في "سواء" وهي سِواء، وهي لغة قليلة بل نادرة، حينذاك يأخذ الحكم ظاهراً ولا يقدر عليه.

هذا هو الأمر فيما يتعلق بالاستثناء بــ "غير" و"سوى".

يقول: قوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] الحكم الإعرابي في "غير"؟.

﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ هنا على الإتباع، لأنه متبع لــ ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ طبعًا "الذين" مضاف إليه مجرور بإضافة "صراط" إليه، ويكون "غير" تابع له.

نكمل يا شيخ إذا أردتم؟.

أي نعم.

يقول المصنف: (والمستثنى بــ "خلا" و "عدا" و"حاشا" يجوز نصبه وجره، نحو: "قامَ القومُ خلا زيداً" و"زيدٍ" "وعدا عمرًا" وعمرٍو" وحاشا بكراً وبكرٍ").

هو الآن أتى ببقية أدوات الاستثناء التي ذكرها، طبعًا هو ذكر ثمان: "إلا" انتهت، وهي كثيرة التفاصيل كما ذكرنا، وهي أكثر تفاصيل باب الاستثناء، "غير" و"سوى" و"سوى" و"سواء" كما ذكر هذه اللغات، عدها أربعاً فتبين حكمها أنها تأخذ حكم المستثنى بــ "إلا"، بقي ثلاث وهي: "خلا" و "عدا" و"حاشا"، ذكرها هنا أنه المستثنى بها يجوز نصبه وجره، ومثل بأمثلة: "قامَ القومُ خلا زيداً" أو: "زيدٍ" "عدا عمرًا" "عمرٍو" "حاشا بكراً" "وبكرٍ".

عندما نقول: يجوز فيه هذا وهذا، فلابد أن نبين لماذا؟ على أي أساس ينصب وعلى أي أساس يجر؟

العلماء يقولون: هذه الأدوات وهي "خلا" و"عدا" طبعًا "وحاشا" بقلة على رأي إذا نصبت، يعني "حاشا" أنها تنصب، بعض النحويين يرى أنها فقط حرف يجر، لكن على القول على القول بأنها مثل "خلا وعدا" أنها تنصب وتجر، فإن جرت فهي من حروف الجر، أدوات الاستثناء ولكنها من حروف الجر، ويكون ما بعدها اسمًا مجرورًا بحرف الجر، "خلا" أو "عدا" أو "حاشا" ولذلك ابن مالك عندما عد حروف الجر ذكر هذه الثلاثة، قال:
هاك حروف الجر وهي من إلى *** حتى خلا حاشا عدا في عن على
فذكر خلا وعدا وحاشا في حروف الجر، فهي إذا جاءت وقد جرت ما بعدها، فنقول: حرف جر، ويكون ما بعدها اسمًا مجرورًا، في تمثيل المصنف في قوله: "خلا زيدٍ" "وعدا عمروٍ" و"حاشا بكرٍ" فـ"زيدٍ" و"عمروٍ" و"بكرٍ" اسم مجرور هذا بـ"خلاً"، وهذا بـ"عدا" وهذا بـ"حاشا" وعلامة جره الكسرة، ونعرب هذه الأدوات نفسها حروف جر.
إن نصبت فهي أفعال، وحينذاك على أي أساس نصب ما بعدها؟ تعرفون الأفعال ترفع الفاعل، فإن كان الآخر منصوبًا فهو مفعول به، كأنك قلت: "أستثني زيداً" فهي إذن مفعول به، وقع عليه الاستثناء فهو مفعول به منصوب، أين فاعلها؟ ضمير مستتر وجوباً، لا يجوز إظهار فاعل خلا وعدا وحاشا إذا نصبتْ، يعني إذا جاءت "خلا" و"عدا" و"حاشا" وقد نصبت ما بعدها مفعولاً به فإن فاعلها مستتر وجوباً، ولا يجوز إظهاره، ولا يصح أن يأتي الإنسان بفاعل ثم بمفعول، بل يجب أن ينصب ما بعدها مباشرة ويكون هو المفعول والفاعل مستتر وجوباً، لماذا استتر وجوباً؛ لأن العرب ما نطقت به، لم يرد في كلام العرب أن تأتي بفاعل هذه الأفعال في حالة كونها أفعالاً.
وإن سبقت يا شيخ مثلاً بنفي، مثل "ما خلا زيداً"؟.
لا.. هذا ما فيه استفهام، هذه "ما" المصدرية، سيتبين الآن، الاستفهام أو النفي أو النهي هذا يكون قبل أسلوب الاستثناء كله، كقولك: "ما جاء القوم خلا زيدٍ" أو "جاء القوم خلا زيدٍ" فالاستفهام يكون سابقًا لأسلوب الاستثناء كاملاً، وأما دخول "ما" هذه، فهي "ما" المصدرية، فإن العلماء قالوا: إن هذا دليل على فعلية هذه الأدوات، يعني يجب أن تتمحض للفعلية إذا سبقتها "ما"، فإذا صارت فعلية فيجب نصب ما بعدها. إذن يجوز في هذه الأدوات على قول المصنف الآن بإدخال "حاشا" جعلها بنفس حكم "خلا" و"عدا" وهذا رأي، من الآراء النحوية وإن كان بعض النحويين يرى أن "حاشا" هذه حرف دائماً تجر دائماً لكن على القول الأكثر وهو ما رآه المصنف هنا بإدخالها مع "خلا" و"عدا" في أنها تأتي على الحالين: تنصب وتجر، نقول: إن نصبت فهي أفعال، وعرفنا تنصب ما بعدها مفعولًا به والفاعل ضمير مستتر وجوباً، وإن جرت فهي حروف جر، إن دخلت «ما» على واحدة من هذه الثلاثة فلا يجوز إلا نصب ما بعدها، لماذا؟ لأنها تصبح أفعالاً، لأن "ما" المصدرية تدخل على الأفعال ولا تدخل على الحروف، فتتمحض حينذاك للفعلية، وما دامت أصبحت أفعالاً فيجب حينذاك نصب ما بعدها مفعولاً به وجوباً فلا يصح أن تقول: "قام القوم ما خلا زيدٍ" لأنها سبقتها "ما" و"ما" المصدرية تدخل على الأفعال فيجب أن نعاملها معاملة الأفعال وإذا عاملناها معاملة الأفعال نصبنا ما بعدها، ولا يصح أن نجر ما بعدها؛ لأن الجر على تقدير أنها حروف جر.
مثل البيت المشهور:
ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطل *** ......................

ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطل *** ......................
استشهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بهذا الشطر، وانظر كيف أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ما أكمل البيت؛ لأن البيت جاهلي طبعًا.
ألا كل ما شيء خلا اللهَ باطل *** وكل نعيم لا محالة زائل
رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يعلم أن نعيم الجنة لا يزول، عجز غير صحيح، بل ليس كل نعيم زائل.
لكن الشاهد: ما خلا اللهَ.
الشاهد فيه نعم: "ما خلا اللهَ".
"ما" مصدرية دخلت على "خلا".
فإن "خلا" دخلت عليها "ما" المصدرية فتمحضت "خلا" للفعلية، ولذلك نصب ما بعدها مفعولاً به.
نكمل يا شيخ بقية ما يتعلق بشرح المتن.
نعم، كنا نتحدث عن هذه الأدوات الاستثنائية الثلاث الباقية: وهي: "خلا" و"عدا" و"حاشا" وأنه إذا تقدمت عليها "ما" تمحضت للفعلية ووجب أن يكون ما بعدها منصوباً؛ لأن "ما" هذه لا تدخل إلا على الأفعال، ونحن نقول: يجوز

في هذه الأدوات أن تستعمل أفعالاً وحروفاً، فإذا كانت حروفاً جر ما بعدها على أنها حروف جر، وإذا نصب ما بعدها فإنها أفعال ويكون ما بعدها مفعول به، وفاعلها ضمير مستتر وجوباً.

ما دامت "ما" لا تدخل إلا على الأفعال فيجب أن نعاملها حينذاك معاملة الأفعال، فننصب ما بعدها على أنه مفعول به، وفاعلها مستتر، فنقول: "قام القوم" في أمثلة المصنف: ("ما خلا زيداً" أو: "ما عدا عمرو" و"ما حاشا بكراً").

هناك أمر: عندما يكون الاستثناء منقطعاً، وهذا لم يذكره المصنف ما حكمه؟

على الصحيح يجب نصب المستثنى بإطلاق بدون النظر يعني المستثنى بـ "إلا"، عندما أستثني بـ "إلا"، ويكون الاستثناء منقطعاً "ما قام الرجال إلا طفلاً" هذا الاستثناء منقطع، يعني المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، يجب نصب المستثنى على الإطلاق، سواءً كان تاماً مفرغاً، موجباً أو غير موجب، على الإطلاق يجب النصب.

كذلك إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، وحينذاك لابد أن تتقدم معه أداة الاستثناء كأن تقول: يعني "إلا زيدًا لم أكرم" فحينذاك يجب النصب لتقدم المستثنى على المستثنى منه.

أو في ضمائر المتصل مثلاً: "إلاك"؟.

هذا من الأساليب التي لا تجوز، ومجيئه خاص بالضرورة، لأننا عرفنا عند الحديث – ولعل الإخوة الذين تابعوا معنا في الحديث عن الضمائر المتصلة– نحن عرفنا الضمير المنفصل: هو ما يصح الابتداء به ويقع بعد "إلا" في الاختيار. والضمير المتصل: هو ما لا يصح الابتداء به، ولا يقع بعد "إلا" في الاختيار، معنى ذلك أنه في غير الاختيار أي في ضرورة الشعر يصح أن يقع بعد "إلا" كما في قولك: "إلاك"، أو: "إلاه" فإذن الضمير المتصل الأصل فيه ألا يقع بعد "إلا"، والذي يقع بعد "إلا" هو الضمير المنفصل، فإذا جاء منصوباً تقول: "جاء القوم إلا إياك" وإذا رفعته تقول: "ما جاء القوم إلا أنت" فتجعله مرفوعاً إتباعاً لما قبله، هذا الضمير المنفصل، وأما المتصل فإن مجيئه بعد "إلا" خاص بضرورة الشعر.

المصنف لم يذكر فعلين من أفعال الاستثناء، كما ذكرت منذ قبل قليل، وهما: "ليس" و"لا يكون" استعمالهما ليس بالكثير في العربية، ولكنه موجود، فتقول: "جاء القومُ ليس زيداً" أي ليس زيداً من ضمن الذين جاءوا، وتقول: "أكرمتُ الناسَ لا يكون عمرًا" أي لا يكون عمرو مكرماً، أنت الآن نصبت ما بعدها، ونحن نعرف أن "ليس" و"لا يكون" طبعًا "يكون" هذه هي مضارع "كان" الناقصة، و"ليس" أيضاً فعل ناقص، فإذن ينبغي أن تكون "ليس" و"لا يكون" تعامل معاملة الأفعال الناقصة بأن ترفع الاسم وتنصب الخبر، نحن الآن نرى ما بعدها منصوباً، وما دام الذي ينصب بعد الأفعال الناقصة هو الخبر، فإذن اسمها ضمير مستتر، واستتاره واجب، فعندما تقول: "قام القومُ ليسَ زيداً" أي ليس القائم زيداً، فاسمها ضمير مستتر وجوباً، وتقديره «القائم» لأنه دل عليه الفعل "قام" والمنصوب بعدها هو خبرها، ويجب أن يكون منصوباً بكل حال.

تقول: لو سمحت يا شيخ سؤال خارج عن موضوع الدرس: الإنسان الذي يتصف بالحياء يسمى: "حيي" أو "استحيائي"؟ الأستاذة تقول: "استحيائي" وأنا أقول: "حيي"، فما الصواب يا شيخ؟.

يقول: أريد إعراب هذه الآية: ﴿ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلاَ فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٤]، فيه : "إلا" و"خلا" هل هما استثناءان أم لا؟

السؤال الثاني: هل لنا نصيب –إن شاء الله– في كلية اللغة العربية بعد التخرج –إن شاء الله– ؟ .

تفضيل يا شيخ الأخت الكريمة تسأل عن: "حيي" و "استحيائي"؟.

"حيي" هذه صفة مشبهه وهي الأصل في الاستعمال، و"استحيائي" هذا منسوب إلى المصدر، فكلاهما جائزان، ولكن: "حيي" أولى؛ لأنك إذا قلت مثلاً: "فلان حيي" فهذا وصف، صفة مشبهة له وهي الأولى، لكنك إذا قلت: "استحيائي"، فكأنك تنسبه إلى الاستحياء، والاستحياء مصدر، استحيا يستحيي استحياءً، ولهذا يجوز ولكن ذكر الصفة المشبهة أكثر اختصاراً وأوقع وأسرع للوصول إلى المعلومة، كلا الأمرين صحيح ولكن "حيي" أولى.

﴿ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلاَ فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٤]، طبعًا "إن" هذه نافية، ما من قرية إلا خلا فيها نذير، لكن كما رأيتم هنا بعد إلا وقع فعل، الأخ السائل التبس عليه الأمر؛ لأنه ظن أن "خلا" هذه هي خلا الاستثنائية، طبعًا أداة الاستثناء ما تدخل على أداة استثناء، "خلا" هذه فعل ماضي بمعنى: مر، أو سلف، أي ما من قرية إلا سلف فيها رسول ينذرهم، فحينذاك دخلت "إلا" على فعل كما رأيتم، فلم يعد هنا الآن أسلوب استثناء؛ لأن أسلوب الاستثناء أن يكون هناك مستثنى بعد "إلا"، وهذه لا استثناء فيها، فهي حينئذ تكون أداة حصر، يسمونها: أداة حصر، إذا لم يكن الأسلوب أسلوب استثناء يعني لم يكن فيه أركان الاستثناء فتكون فقط أداة للحصر، هذا عند النحويين، ويسميها البلاغيون أداة قصر، ومن درس منكم البلاغة يعرف المقصور والمقصور عليه في البلاغة في هذا الباب، ولذلك

هنا "إلا" حينذاك لا تكون أداة استثناء ولكنها أداة حصر وقد دخلت على الفعل والفعل هنا ليس من أفعال الاستثناء التي مرت منذ قليل، ولكنه فعل ماضي، بمعنى مر وسلف.

يقول: بسم الله الرحمن الرحيم يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [البقرة: ٣٤]، هناك خلاف بين المفسرين وبعضهم يرجح أن إبليس من الملائكة وبعضهم يرجح أنه من الجن، نرى رأي الشيخ. والنحو يؤيد أي الآراء؟

الشيء الثاني في كلمة: "لا إله إلا الله" هل أنها استدراك تام وغير موجب وأن نعربها على أنها متبوع، ننصبها نقول: "اللهَ" أو يجوز فيها: "اللهَ" و: "اللهُ" وجزاكم الله خيرًا؟.

أما في الاستثناء في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ ﴾ ويسألني عن الرأي النحوي فيها فأقول: ذكرت لكم أن لغة العرب يجوز فيها الاستثناء المتصل والمنقطع، فإن جعلت المستثنى جزءًا من المستثنى منه فهو استثناء متصل، وهذا هو أكثر كلام العرب، وإن لم يكن جزءًا منه فهو استثناء منقطع وهذا موجود بقلة في كلام العرب، ولكنه فصيح ومن ثَمَّ فالأمر محتمل للأمرين من جهة الباب اللغوي أن كلاهما جائز، ولذلك كلاهما له حجة لغوية، يعني من يرى أن إبليس من الملائكة ثم أبى فإنه يقول: إن هذا استثناء متصل، ومن يراه أنه ليس منهم يقول: هذا استثناء منقطع.

في قولنا: "لا إله إلا الله"، هذه "لا" النافية للجنس، وحديثها سيأتي بعد هذا الباب مباشرة –إن شاء الله تعالى–، وله حديث مفصل، إن شئت فصلتها الآن وإن شئت تركتها للحديث في هذا الباب، أنت الذي ترى الرأي.

والله يا شيخ لدينا أسئلة في الاستثناء كثيرة.

إذن أحيل الأخ الكريم إلى أن نبدأ في اللقاء التالي سنتحدث عن "لا" النافية للجنس؛ لأن "إله" هنا هو اسم "لا" النافية للجنس مبني على الفتح، وسيتبين الوجوه الجائزة فيها ويتضح له الوجه الإعرابي فيها.

هل بقي شيء بالنسبة لما يتعلق بدرس الاستثناء؟.

نختم بقول الرسول –صلى الله عليه وسلم– عندما ذكرتم لكم أن هناك أفعال استثناء "ليس" و "لا يكون" لم يذكرها المصنف، وأن الذي بعدها ينصب ونصبه على أنه خبر لـ" ليس ولا يكون"، ويكون اسمهما مستتر وجوباً، في حديث الصيد: (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر)، أي ليس المنهر للدم السن والظفر، فلا يجوز التذكية بهما، قال: (ليس السن والظفر) فلاحظ أن "السن" هنا منصوبة، و "الظفر" معطوفة عليها أيضاً منصوبة، وقد استثناه من أدوات الذكاة، وهي الذبح، لا يجوز الذكاة بهما، ولا يؤكل ما ذكي بهما، والتقدير حينذاك يكون: "ليس المنهر" فاسم "ليس" مقدر، وقد يقول قائل: كيف قدرتموه؟ نقول: دل عليه الفعل السابق: (ما أنهر الدم)، فلما دل على اسم "ليس" قدرناه وجعلنا المنصوب خبرها؛ لأن الذي ينصب بعد الأفعال الناقصة هو الخبر، وليس الاسم.

إذن آخر أداتين يكون الحديث عنهما فيما يتعلق بالاستثناء هما: "ليس" و"لا يكون" ما بعدهما يجب نصبه وإعرابه خبر لـ "ليس" أو خبر لـ: "لا يكون" التي هي مضارع "كان" طبعًا هي لا تكون في الاستثناء إلا بتقدم "لا" عليها، لذلك إذا قلت: "يكون" ما استثنيت، لكن: "لا يكون" تكون أخرجت، فيجب أن تكون منفية "يكون" حتى تكون في باب الاستثناء؛ لأن عدم نفيها يخرجها أصلاً عن باب الاستثناء، ولا تخرج هي شيئًا فيه.

يقول: ذكرت أن "خلا" و "حاشا" حروف جر في حالة جرهما لما بعدهما أنهما حروف جر؟ كيف نوفق بين الحالتين؟.

أنت تعرف أن الحروف لا محل لها من الإعراب، الحروف مبنية ليس لها محل من الإعراب، ولذلك لا ننظر إلى محلها الإعرابي الذي ننظر إلى محله الإعرابي هي ما كان معرباً، أما المبنيات فلا محل لها من الإعراب، ولذلك فإننا نقول مباشرة حرف جر واستثناء، تجمع بين الأمرين، حرف جر، يعني عملها الجر، واستثناء يعني معناها الاستثناء، ويكون ما بعدها اسمًا مجرورًا.

يقول: كلمة "بَيْدَ" هل تعد من أدوات الاستثناء؟.

إذا استعملتها بمعنى: "غير" وهي كذلك في المعنى، فالأصل فيها أن تستعمل كذلك، ولذلك تعامل هذه المعاملة؛ لأن المعنى هو الحاكم في هذا.

أيضاً " لمَّا" التي بمعنى: "إلا" كما في قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾ ﴾ [الطارق: ٤] هل تعد " لَمَّا" هنا التي بمعنى: "إلا" من أدوات الاستثناء؟.

حينذاك نعم ما دامت بمعنى "إلا" فهي لأن " لمَّا" كما تعرفون تأتي نافية بمعنى: "لم" ولكنها تدل على قرب حصول المنفي بها، وتأتي كما قال الأخ الكريم هنا بأنها تأتي بمعنى : "إلا" فإذا استعملت في معنى "إلا" أخذت حكمها، ولكن لاحظ يا أخي الكريم أنها ليست في باب الاستثناء؛ لأنها لم يقع بعدها مستثنى، وإنما وقع بعدها جملة،

ولذلك فإنه لا دخل لها حينئذ في الباب وتكون بمثابة أداة الحصر، أداة حصر وليست أداة استثناء، فلا يترتب عليها أحكام المستثنى بـــ "إلا".

يقول: لدي أربعة أسئلة:

السؤال الأول: يقول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] "قتال" هنا جاءت مجرورة، فما السبب؟

السؤال الثاني: ما جمع كلمة: عسل؟

السؤال الثالث: تصغير "شُعَيب" وإذا كان مصغرًا فما المصدر الذي صُغِّرَ منه؟

السؤال الرابع: يقول الله –سبحانه وتعالى- في سورة الصافات: ﴿ ألاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١ ﴾ وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢ ﴾ ﴾ [الصافات: ١٥١، ١٥٢]، لفظ الجلالة هنا جاء مرفوعًا، ألا يكون مضافًا إليه كما فـــي بقية السور؟.

هو سأل عن السؤال الأول – بارك الله فيك وفيه- سأل عن جر: "قتال" ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ "قتال" هنا بدل "اشتمال"، وقد عرفنا عندما تحدثنا في باب البدل أن البدل ثلاثة أنواع:

بدل الكل من كل، أو بدل المطابق.

وبدل بعض من كل، أو بدل اشتمال.

فبدل كل من كل أو بدل المطابق هو أن يكون البدل هو عين المبدل منه كاملاً، وبدل البعض من كـــل هـــو أن يكون البدل جزءًا من المبدل منه، وبدل الاشتمال هو أن يكون المبدل منه يشتمل على البدل بملابسة غير البعضية، بمعنى أننا لا نقول: إن هذا بعض من هذا، ولكنه يشتمل عليه. عندما أقول: "أعجبني محمد وجهه" "الوجه" جزء من "محمد"، هذا بدل بعض من كل، لكن عندما أقول: "أعجبني محمد خلقه" لا أستطيع أن أقول: الخلق جزء من محمد؛ لأن الجزئية شيء محسوس، لكن محمد يشتمل على هذا الخلق، هذا بدل اشتمال، إذن هذا هو الفـــرق بـــين بـــدل البعض من كل وبدل الاشتمال.

هنا: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ القتال ليس جزءًا من الشهر الحرام، لكن الشهر الحرام هو الذي اشتمل على هذا الفعل، ولذلك نقول: إن "قتال" بدل اشتمال من الشهر الحرام، والشهر مجرور بـــ "عن" فجاء البدل مجروراً مثله، تابعاً له، بدل اشتمال.

في جمع "عسل" طبعًا نحن نعرف أن "عسل" هو اسم جنس جمعي، وهذه الأسماء التي يتساوى ليس لها مفـــرد، مثل: الماء واللبن والعسل وغيرها، فإن مسألة جمعها لا يصح لأنها تنطبق على القول الكثير، إلا إذا كان الجمـــع على أساس الأنواع، فعندك نوع من العسل وهذا نوع آخر وهذا نوع آخر فالمجموع هو الأنواع وليس العسل بذاته، فتجمعه على أعسال، لكن هذا الجمع ليس لكمية العسل نفسها، ولكن لأنواعه، بحسب أنواعه وليس بحسب مادتـــه، لأن مادته تنطلق على غيرها الكثير فتسمي الأنهار عسلاً وتسمي القطرة عسلاً فقليله وكثيره يسمى عـــسلاً، لكـــن الجمع فيه على أساس تعدد الأنواع يسوغ ذلك.

تصغير "شعيب" هو مصغر كما ذكر هو أجاب، لكنه تصغير ماذا؟ يمكن أن يكون تصغير شِـــعْب ويمكـــن أن يكون شَعْب، فالأمران محتملان فصغرت على شعيب، ونحن نعرف أن ما كان ثلاثياً يصغر على فعيل، فيصح أن يكون على شَعب أو شِعب، كلاهما يصغر على "فعيل" "شعيب".

بقي في قوله: قول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿ ألاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١ ﴾ وَلَدَ اللهُ ﴾ يقـــول: لمـــاذا لا تكون: "وَلَدَ اللهِ"؟ لا... هذه حكاية لقولهم، هؤلاء الذين افتروا على الله –سبحانه وتعالى-، والله –سبحانه وتعالى- سمى عملهم: إفكاً وكذبهم فيه يقولون: ماذا يقولون؟ « ولد اللهُ »، هم يقولون: إن الله قد ولد، تعالى الله عما يقولون. يعني ولد هذا فعل؟.

فعل ماضٍ، و"اللهُ" فاعل، هذا قولهم، ولذلك الله –سبحانه وتعالى- قال: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَـــاذِبُونَ ﴾ وقـــال –ســـبحانه وتعالى- في سورة الإخلاص: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣ ﴾ ﴾ [الإخلاص: ٣]، فكذبهم –سبحانه وتعالى- في قـــولهم، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

فلفظ الجلالة حينئذ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره لـــ "وَلَدَ"، الفعل الماضي.

يقول: جاء في ثنايا كلامك عن مسألة أم الباب في بداية حديثك في هذه الحلقة قولـــك: الجـــوازم أمهـــن "لـــم" استعمالك لنون النسوة في هذه العبارة هل هو لازم أم أنه يجوز أن نقول: الجوازم أمهم.

أمها.

هكذا هو كتب، قال: الجوازم أمهم "لم" باعتبار أن التأنيث هنا مجازي.

نعم هو لغير العاقل أن الأصل فيه تعامل، طبعًا يصح أن يقول: أمهن، يصح، لكن الأصل في استعمال غير العاقل أن أقول: أمها؛ لأنها غير عاقلة، فأقول: هذه الجوازم أمها كذا، أم الباب أمها الجوازم، مثلاً "أن" أم النواصب "أن" فأقول أمها، لتشملها ما دامت لغير العاقل، هذا هو الأولى، لكن أمهن جائز.

يقول: ما إعراب "سوى" في: لم يهدهم سوى العزم هادِ؟.

لم يهدهم سوى العزم هادي، هذا جزء من شطر أو مقطع من بيت أو شيء من هذا القبيل، طبعًا هنا الآن الاستثناء مفرغ فلم يذكر فيه المستثنى منه، ما قال: لم يهدهم شيء، وما دام مفرغاً فحكم الاستثناء ما دام بـ "إلا" أن يسلط ما قبلها على ما بعدها، ولو كان عندنا "إلا" لو قلنا: لم يهدهم إلا العزم، لصارت "العزم" فاعل لـ "يهدي" فنعامل "سوى" حينذاك معاملتها فتكون "سوى" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر وهو مضاف والعزم مضاف إليه مجرور.

يعني هي لا تعرب "سوى" ملغاة مثل "إلا" ويكون العزم هو الفاعل ؟.

لا.. هي الآن في باب الاستثناء والعزم في المعنى وليس في الإعراب، مستثنى، لكن المستثنى بعد "سوى" يكون مجروراً بإضافتها إليها، فتضاف "سوى" إليه، لكن "سوى" تأخذ حكم المستثنى بـ "إلا"، ولو كان الاستثناء هنا بـ "إلا" لكان استثناءً مفرغاً يعمل ما قبلها فيما بعدها مباشرة.

لو كانت "إلا" كان العزم فاعلاً؟.

بالضبط، فحينئذ تكون "سوى" هي الفاعل.

يقول: ورد في سورة القرآن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [البقرة: ٦٢]، أما في سورة المائدة فوردت بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ [المائدة: ٦٩]، فما السبب أنها وردت في الأولى منصوبة وفي الثانية مرفوعة؟ .

هذه من المواضع التي تذكر في مواضع مشكل إعراب القرآن، في الآية الأولى واضح هذا الأمر فيه، لأن كلها معطوفات على اسم "إن" فهي منصوبات، لكن الذي أشكل عليها في الآية الثانية، وعلى غيرها أيضاً رفع ﴿الصَّابِئُونَ ﴾ العلماء لهم في ذلك توجيهات، وأكثر التوجيهات وجاهة وهي كلها فيها وجاهة كثيرة لكن أكثرها وجاهة أن تكون معطوفة على موضع اسم "إن" ونحن نعرف أن موضع اسم "إن" الابتداء في الأصل قبل دخول "إن" فهو مبتدأ قبل أن تدخل عليه "إن" فعطفت هذه على موضع اسم "إن" قبل مجيء خبرها، خبرها ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ فهي قد عطفت على موضع اسم "إن" قبل مجيء الخبر، وموضعه الرفع فرفعت، والتقدير ويمكن أن تجعلها استئنافية وتكون مبتدأ وخبرها مقدر أي: كذلك.

يقول: قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ما إعراب ﴿ إِلاَّ اللهُ ﴾؟.

حينذاك "الله" مستثنى منصوب بـ "إلا"، مستثنى منصوب.

تام غير موجب.

لا.. هو الآن تام غير موجب؛ لآن آلهة هي المستثنى منه، فهو تام، وهو غير موجب لوجود "لو" هذه إذا جعلناها من أدوات غير الموجبة.

ربما قد أخطأت في قراءتها لا أعلم هل هي: "إلا اللهَ" أو: "إلا اللهُ"؟.

إذا كان "إلا اللهُ".

إلا اللهَ.

إلا اللهَ بالفتح فهي منصوبة مستثنى منصوب، تكون منصوب، ولو قلتها في غير القرآن "إلا اللهُ"، لكانت حينئذ تابعة على تقدير أن "لو" هذه هي المانعة للإيجاب.

تقول: هل ممكن أن يعيد الشيخ حديث: (ما أنهر الدم)؟.

الحديث: (ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ)، معناه واضح هذا يأتي في باب الصيد، أنه يجوز بكل محدد أن ينهر الدم، أي يذبح الصيد التذكية الذكاة، وهي ذبح الحلال مما يذبح، فيجوز الذبح بكل محدد، واستثنى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- السن والظفر، فإنه لا يجوز أكل ما ذبح بهما، طبعًا اشترط أن يكون مذكوراً عليه اسم الله، وأن يكون مسيلاً للدم، منهراً للدم (فما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه) ما عدا هذين، قال: (ليس السن والظفر) الشاهد عندنا هنا: في نصب الاستثناء السن والظفر مما يجوز التذكية به، فاستثني بليس، وليس كما قلت: هي إحدى أدوات الاستثناء، فعل من أفعال الاستثناء، ونحن نعرف أنها فعل ناقص، الأصل فيها أن ترفع اسمًا وتنصب خبرًا في باب الاستثناء عندما يستثنى بها ينصب ما بعدها وجوباً نحن نعرف أن الذي ينصب بعد

ليس هو خبرها، ولم يرد في كلام العرب رفع ما بعدها فإذن اسمها مستتر وجوباً وبعدها يكون خبراً لها، والتقدير: ليس المنهر السن والظفر.

لو سأل سائل وقال: من أين جئت بتقدير الاسم حينذاك ؟

نقول: دل عليه الكلام السابق؛ لأن التقدير ما أنهر، فليس المنهر السنن، فأخذناه من الفعل السابق.

يقول: في بعض كتب النحو يضاف إلى أدوات الاستثناء "لاسيما" و"بَيْدَ" فهل هذا صحيح؟.

هي نعم يمكن أن تحمل على أدوات الاستثناء؛ لأنها تؤدي معناها، وقد ذكر الأخ منذ قليل "بَيْدَ" هذه التي بمعنى غير.

أسئلة الدرس.

السؤال الأول: يعني كلاهما في باب الاستثناء في مصطلحات الاستثناء:

السؤال الأول: ما معنى تمام الكلام؟

السؤال الثاني: ما معنى كونه موجباً؟

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أيها الإخوة الحضور أيها المشاهدون الكرام: السلام عليكم ورحمه الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة، أسأل الله أن يبارك في الجهد، وأن يجعل هذا اللقاء لقاء خير ونفع وبركة على من تحدث فيه واستمع إليه وانتفع به.

حديثنا اليوم -إن شاء الله تعالى- سيكون في موضوع "لا" التي تعمل عمل "إنَّ" وسنسعى لتفصيل هذا العمل وبيان وجوه مجيئها في كلام العرب على هذا النحو، على أن هذا لا يمنع من استقبال ما عَنَّ للإخوة المشاهدين والحاضرين من أسئلة لغوية مفيدة لا تطغى على موضوع الدرس وتكون ذات نفع عام للجميع؛ لأن من مقاصد هذا الدرس سد هذه الثغرة في مجال الأسئلة والفتاوى اللغوية السريعة التي يحتاج إليها طالب العلم في شتى الفنون، وكذلك بالنسبة للإخوة إذا عَنَّ لأحد منهم استفسار فمن حقهم أن يسألوا ومن حق الإخوة أيضاً المشاهدين أن يسألوا سواءً عن طريق الاتصال أو عن طريق الكتابة في الموقع لتكون الإجابة عليها هنا عاجلاً، وأنا أحث الأخ الكريم على أن يحرص على ألا يترك سؤال سائل إلا ويعرضه حتى يستفيد الجميع ما أمكن الوقت في ذلك، تفضل بارك الله فيك.

قال المصنف: (باب "لا" اعلم أن "لا" تنصب النكرات بدون تنوين، إذا باشرت النكرة ولم تتكرر "لا" نحو: "لا رجلَ في الدار").

هذه هي التي يسمونها "لا" النافية للجنس، وهي التي تعمل عمل "إن"، نحن عرفنا عمل "إن" وهو أن "إن وأخواتها" ومجموع هذه الحروف الناسخة كما تعلمون ستة حروف، تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم أحدهما وتغير اسميهما، فالمبتدأ ينصب بعد أن كان مرفوعاً فينسخ حكمه، واسم المبتدأ والخبر يتغير فبعد أن كان مبتدأً يصبح اسم "إن" كما تعلمون، ثم إن الخبر يصبح خبراً لـ "إن" وهو على رفعه.

هذه قد يسأل سائل ويقول: لماذا إذن لم يذكروا "لا" النافية للجنس مع أخوات "إن"؟ يعني لماذا قالوا: الحروف الناسخة ستة: "إن وأن ولكن وكأن ولعل وليت " قالوا: ستة، ولم يذكروا معها "لا"؟ ثم يفردون باباً ويقولون: "لا" العاملة عمل "إن"؟

والجواب من وجهين:

الوجه الأول: أن عمل "لا" هذه يختلف قليلاً عن عمل "إن وأخواتها"، كيف يختلف؟ أن اسم "لا" النافية للجنس لا يعرب وإنما يبنى، ولا ينون، نحن نعرف أن "إن وأخواتها" تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اسماً لها، "الرجل كريمٌ" تقول: "إنَّ الرجُلَ كريمٌ" "زيدٌ كريمٌ" "إن زيداً كريم"، ولاحظوا أنك نونت "زيداً"؛ لأنه معرب.

أما "لا" النافية للجنس فإن اسمها يكون مبنياً، فتقول: "لا رجلَ في الدار"، فحينئذ لا ينون اسمها، هذا الحكم هو السبب الأول في تفريقها أو فصلها أو استقلالها عن الحروف الناسخة الأخرى.

الوجه الآخر: أننا نعرف أن تلك الحروف الناسخة تعمل مباشرة بلا شروط، بمجرد دخولها على المبتدأ والخبر، اللهم إلا ما يتعلق بتخفيف "إن" و"كأن" و"لكن" أو غيرها فإنها تهمل إذا خففت، لكنها لا تصبح "لكنّ" تصبح "لكنْ"، وفرق بين "لكنَّ" و"لكنْ" وفرق بين: "كأنَّ" و "كأنْ"، وفرق بين: "إنَّ" و "إنْ"، فإذن القول بأنها: إذا خففت بطل عملها هذا أمر فيه تجوز؛ لأنها إذا خففت صارت أداة أخرى، فإن "لكنَّ" غير "لكنْ"، ومن ثم فمسألة أنها إذا خففت هي إذا خففت أصبحت حرفاً آخر، فالاشتراك في غير محله هنا، وإن كان كثير من النحويين أو أكثر النحويين يسعون إلى القول: بأنها إذا خففت مثلاً قل عملها، وبعضها يبطل عملها إذا خففت، لكن الحق: أن المخففة شيء والمثقلة شيء آخر؛ لأن هذه تدل على معنى لا تدل عليه المخففة.

أما "لا" النافية للجنس فإنها لا تعمل هذا العمل إلا بشروط سيأتي بيانها.

تفضل يا أخي.

أقول يا دكتور: هل يمكن فقط أن نعرف عمل "لكن" و"إن" إذا ثقلت أو خففت؟.

هذا مقامه في الحروف الناسخة، وقد سبق الحديث عنها.

لا.. لا.. يعني بإيجاز بسيط مثلاً، "لكن" هذه تنصب ما بعدها، يعني تعمل عمل...

عملها في الحروف الناسخة أنها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها.

هذه مثل "لكن".

ومثلها: "لكن" يقولون: إذا خففت "لكن" وصارت: "لكن" فإنها تهمل، بمعنى أنها لا تعمل، بل يأتي ما بعدها مرفوعين، مبتدأ وخبر.

وكلامي هنا الآن أن هذا الشرط لا داعي لاشتراطه؛ لأنك إذا قلت : "لكنْ" فأنت تتكلم عن أداة أخرى غير "لكنَّ" ومن ثم فإن من قال: إنها إذا خففت بطل عملها له وجه، ولكن من قال: إنها تعمل بكل حال وهذا هو الوجه الصحيح أنها إذا خففت فهي أداة أخرى.

أما ما يتعلق بـ "لا" فإنها لا تعمل إلا بشروط، ولذلك أفردت، إذن هي مستقلة لسببين:

السبب الأول: أن اسمها يبنى ولا يعرب كالنواسخ.

والسبب الثاني: أنها لا تعمل هذا العمل إلا بشروط سيأتي بيانها.

المصنف –رحمه الله– قال: (اعلم أن "لا" تنصب النكرات) ثم قال: (بغير تنوين)، هو قال: (تنصب)، نحن نعرف أن النصب مصطلح إعرابي، والواقع أنها لا تنصب، وإنما يبنى ما بعدها، هو نعم في محل نصب، لكونها تعمل عمل "إن" ولكنها لا تنصب ما بعدها، بل هو مبني، ولذلك قوله: (تنصب) فيه تجوز، ثم أن يقول: (بغير تنوين)، هو ما دام ما بعدها مبني فهو لا ينون قطعاً فلو قيل: إنه يبنى ما بعدها لكفى هذا عن قوله: (بغير تنوين).

لاحظوا أنه قال: (تنصب النكرات)، كأنه الآن يوحي بالشرط، هذا أحد شروط عمل "لا" هذا العمل، فـ "لا" النافية للجنس لا تعمل عمل "إن" بأن يكون ما بعدها في محل نصب وخبرها مرفوع إلا إذا وقع اسمها نكرة، أما بقية الحروف الناسخة كما تعلمون "إن وأخواتها" تنصب المعارف والنكرات، والمعارف أكثر؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ الأصل فيه أن يكون معرفة ولا يكون نكرة إلا بمسوغ، فإذن الأصل في أسماء النواسخ أن يكون معرفة؛ لأنه المبتدأ في الأصل، أما هذه فإنها لا تعمل هذا العمل إلا إذا كان اسمها نكرة، ومن باب أولى يكون الشرط الثاني: أن يكون خبرها نكرة، هل من شخص يذكر لي من الإخوة الحاضرين يذكر لي: لماذا نقول: يجب أن يكون خبرها نكرة؟ هل يظهر لأحدكم هذا؟

أنا أجيب، لماذا يجب أن يكون خبر "لا" نكرة؟

نحن عرفنا أن اسمها لا تعمل فيه إلا إذا كان نكرة، وأما خبرها فيجب أن يكون نكرة، لماذا يجب أن يكون نكرة؟

الجواب: لأن المعرفة لا تكون خبراً للنكرة، نحن نعرف أنه إذا كان المبتدأ نكرة يقع خبره نكرة قطعاً، وإذا كان المبتدأ معرفة فخبره قد يكون معرفة وقد يكون نكرة، لكن لا يكون المبتدأ نكرة وخبره معرفة قطعاً، ولذلك يجب فيها أن يخبر عنها بنكرة وليس بمعرفة، إذن هذا يمكن أن نضيف شرطًا، وهو شرط واجب الحصول ولكنهم يذكرونه في الشروط من باب الإلماح إليه وإلا فهو متحصل.

ما دام اسمها: "لا" النافية، إذن شرطها الثالث: أن تكون نافية، فمثلاً "لا" الناهية، أو "لا" الزائدة، لا تعمل عمل "إن" إذن يجب أن تكون "لا" نافية حتى تكون عاملة، هذه "لا" التي يقولون: إنها العاملة عمل "إن" شرطها أن تكون نافية، ونفيها كما هو معروف في عنوانها أي عنوان هذا الباب: "لا" التي لنفي الجنس، ينبغي أن يكون المنفي بها هو الجنس، الجنس: هو النوع، معنى: نفي الجنس أو نفي النوع، يعني: أنها تمنع دخول أي فرد من أفراد ذلك النوع مطلقاً، كيف ذلك؟ إذا قلت مثلاً: "لا رجلَ" فأنت تنفي وجود أي أحد من جنس الرجال، فلو وجد ولو واحد فكلامك غير صحيح، فهي نافية للجنس أي: النوع كله، أنت لا تنفي وجود شخص، لا تقول: لا زيد، أو لا عمرو، أو لا خالد، ولكنك تنفي وجود جنس شائع، عندما تقول: "لا رجل" وإن كنت ذكرت شخصًا واحدًا الآن أو مفردًا، ولكنك تعني به الجنس، أي لا أحد من هذا الجنس موجود، فإذن ينبغي أن يكون نفيها للجنس وليس للواحد، هذا واضح حتى من اسمها أنها لنفي الجنس، وهذا معنى كونها: نافية للجنس، فإذا رأيت "لا" وقد بُني ما بعدها على الفتح فاعلم أنها تمنع دخول أي فرد من أفراد ما بعدها في الحكم؛ لأنها لا تعمل العمل إلا وقد نفت الجنس مطلقاً، أي نفت كل الجنس.

المصنف يقول: (إذا باشرت النكرة)، نفهم من هذا حكمًا، أنه ينبغي أن تكون "لا" غير مفصولة عن اسمها، باشرت الشيء يعني وقعت بعده مباشرة، التصقت به دون فاصل، إذن ينبغي أن يكون اسمها بعدها مباشرة، طبعًا واضح أن هذا دليل على ضعفها؛ لأنهم يقولون: إن الذي يعمل بفاصل وبدون فاصل هذا عامل قوي، لكن الذي لا يعمل إلا إذا وليه المعمول مباشرة فإذا انفصل عنه انتقض عمله، فهذا عمل ضعيف، وقطعاً هي ضعيفة؛ لأن لها شروطًا في العمل، ليست مثل"إن" نحن نعرف أن "إن وأخواتها" قد يتقدم اسمها على خبرها، وحينذاك يبقى عملها كقولك مثلاً: "إن عليك شاهداً"، "شاهداً" كما ترى هو اسم "إن"، وهو مؤخر وقد فصل بينها وبين اسمها بالخبر، ومع ذلك عملت لقوة عملها، أما "لا" هذه فأنتم ترون هذه الشروط الكثيرة التي تشترط لعملها، فهي إذن عامل ضعيف، وما دامت عاملاً ضعيفًا فإنها لا تعمل إلا إذا باشرها اسمها ولم يفصل عنها، ولا يقع بينها وبين اسمها فاصل، وهذا دليل على ضعفها في العمل، لو فصل بينها وبين اسمها لا تعمل هذا العمل، وسيتبين هذا.

أيضاً مما يذكرونه مما يشترط لــ"لا" ألا تسبق بحرف جر، فلو سبقت بحرف جر لتسلط ذلك الحرف على اسمها فجره، كما تقول: "جئت بلا زادٍ" الآن "زادٍ" مجرور، ما الذي جره؟ حرف الجر، الذي قبل "لا"، اتجه حرف الجر الآن إلى ما بعد "لا" فجرد، ولم تعد "لا" عاملة؛ لأنها سبقت بحرف الجر، "عجبت من لا شيء" فإذن عمل هنا حرف الجر، ولم تعمل "لا" ؛ لأنها سبقت بهذا الحرف.

إذن أنتم ترون هذه الشروط التي اشترطت لعمل "لا" وكثرة الشروط دليل على ضعف حكم المشروط له، إذا قلَّتْ الشروط فمعنى ذلك أن العامل قوي، وإذا كثرت الشروط فمعناه أن العامل ضعيف، فيستند إلى هذه الشروط ولو انتقض واحد منها لبطل عمله، إذن ينبغي أن تكون كما قال هو: (تنصب النكرات)، يعني:

١- ينبغي أن يكون اسمها نكرة.

٢- ينبغي أن يكون خبرها نكرة. وهذا أمر واجب الحصول؛ لأن المعرفة لا يخبر بها عن النكرة.

٣- ينبغي أن تباشر اسمها مباشرة فلا يفصل بينهما.

٤- ينبغي أن تكون نافية.

٥- ينبغي أن يكون المنفي بها الجنس.

٦- ينبغي وألا تسبق بحر جر، فلو سبقت بحرف جر لتسلط ذلك الحرف على ما بعدها فجره ولم يعد لـــ"لا" عمل.

قد يقول قائل: ما الحكم لو انتقض شرط من هذه الشروط؟

لم تعمل، هذا معروف، يقول العلماء: إنه إذا انتقض شرط من شروطها فإنه يترتب على ذلك أمران:

الأمر الأول: إهمالها، أي: عدم عملها، وهذا واضح؛ لأن كل مشروط إذا انتقض شرطه بطل عمله، هذا أمر معروف.

الأمر الآخر: قالوا: إنه حينذاك يجب تكرارها.

وسيتبين ذلك عندما نقول مثلاً: "لا زيد في الدار ولا عمرو"، الآن انتقض شرط من شروط عملها ما هو؟ هو أن اسمها وقع معرفة "زيد" ونحن نشترط أن يكون اسمها نكرة، كما قال هنا: إنها ( تنصب النكرات)، فوقع اسمها معرفة، وإذا وقع اسمها معرفة بطل عملها، حينذاك تكون مهملة لا عمل لها، ويجب تكراراها، لاحظ أننا ما قلنا: "لا زيد في الدار" وسكتنا، وجب أن نقول: "ولا عمرو" إذن تهمل، واضح إهمالها هنا: "لا زيدٌ" لم يبنَ ما بعدها على ما ينصب به، ما قلنا: "لا زيدَ" أهملناها وقلنا: "زيدٌ"، لم تعمل عمل "إنَّ"، هذا هو الأمر الأول.

الأمر الثاني: وجب تكرارها فقلنا: "ولا عمرو" عند الإعراب طبعًا كأنها لا تعمل شيئًا، نقول: "لا" حرف نفي مهمل، وطبعاً إهماله لانتقاض شرطه وهو أن اسمها معرفة، "زيد" وما دام معرفة ولم تعمل فيه "لا" فهو مبتدأ مرفوع، "في الدار" جار ومجرور متعلق بالخبر، ثم بعد ذلك الواو تكون عاطفة "لا" هذه التي كررت هي مجرد حرف نفي مكرر فنقول: زائدة لتكرار النفي، و"عمرو" معطوف على زيد مرفوع مثله. تفضل يا شيخ.

يقول: في قول الشاعر: "ولا ذنب لي إلا العلا والفضائل" هنا اختل شرط، وهو أن "لا" هنا لم تنفِ الجنس كاملاً، فهناك أشياء مستثناة من الذنوب، هنا عملت مع أن أحد شروطها قد اختل؟.

لا نستطيع أن نقول: إن أحد شروطها قد اختل؛ لأنه قد استثنى شيئًا بـ"إلا" لكنها في الأصل جاءت للنفي المطلق، لنفي الجنس كله، ثم بعد ذلك استثنيت شيئًا من أفراد ذلك الجنس، فهي نافية للجنس، كما إذا قلت: "قام القوم" أنت عندما تقول: "قام القوم" تريد حصر القوم جميعاً ثم تستثني منهم بـ "إلا" ما تريد، هذا لا يعني أن قولك "القوم" ناقص، هو كامل، لكن أنقصه الاستثناء، وكذلك هنا، فعندما يقول: "لا ذنب لي" فهو ينفي الجنس كاملاً كل أنواع الذنوب، ثم بعد ذلك يستثني شيئًا منها، يخرجه بـ"إلا" وهذا لا يدل على أن "ذنب" هذه النكرة أنها ليست عامة لكل أنواع هذا الجنس، بل هي عامة، وإنما خرج منها ما خرج بالاستثناء لا بالدلالة، لا بدلالتها وحدها.

يبقى أمر: نحن اشترطنا الآن أن تكون "لا" نافية للجنس، بمعنى أنها إذا لم تنفِ الجنس كاملاً، فإنها لا تعمل، يسمونها: النافية للوحدة، نافية للوحدة: يعني للواحد، لو أنك نفيت بـ "لا" شيئًا واحدًا، وليس كل أنواع المنفي، حينذاك لا تكون نافية للجنس، ولا تكون قد اكتملت شروطها، فمعنى ذلك أنها لا تعمل عمل "إن"، يعني عندنا تقول: "لا رجل حاضر بل رجلان" الآن أنت تنفي وجود الرجال مطلقاً، أنت تنفي وجود واحد، ولكن هناك أكثر من واحد، بقولك: "بل رجلان" معناه موجود رجلان، فإذن الجنس نفسه غير منفي، جنس الرجال موجود، ولكن وجود واحد منهم هذا هو المنفي، إذن أنت تنفي الوحدة ولا تنفي الجنس، والدليل على أنك تنفي الوحدة: أنك قلت: "بل رجلان" فأثبت وجود اثنين، فهذا يدل على أنك تنفي الواحد، ولا تنفي ما عداه، وقولك: "بل رجلان" بإثباتك وجود الرجلين دليل على وجود فردين من أفراد هذا الجنس، فالجنس غير منفي حينذاك، هذه "لا" النافية للوحدة، وما دامت نافية للوحدة وليست نافية للجنس، فإذن لا تعمل عمل "إن" بطل شرط من شروطها؛ لأن شرطها أن يكون

المنفي بها الجنس، وليس الواحد، حينذاك لا تكون عاملة عمل "إن" بل تكون عاملة عمل "ليس"، نحن نعرف أن "ليس" بعكس "إن" ترفع اسمها وتنصب خبرها، وإنما اخترنا "ليس" ولم نقل: "كان"؛ لأن المقام مقام نفي، فنحن نبحث عن النافي من "أخوات كان"، فإذن تعمل عمل "ليس"، ولذلك "رجل" اسمها، ونقول: "لا رجلٌ حاضراً" حتى ننصب خبرها؛ لأنها تعمل عمل "ليس" والسبب في ذلك أنها نافية للوحدة، ثم تعطف فتقول: "بل رجلان" فتعطف على اسم "الرجلان".

"الرجلان" أو "لا رجل"؟.

"لا رجل حاضرًا" فرجل اسم "لا" النافية للوحدة العاملة عمل "ليس"، و"حاضراً" خبرها منصوب "بل" حرف عطف وإضراب، "رجلان" معطوف على اسم "لا" العاملة عمل "ليس" على "رجلان" مرفوع وعلامة رفعه الألف.

إذن اتضح الآن شروط عمل "لا" عمل "إن" واتضح ما الذي يحصل إذا انتقض شرط من هذه الشروط.

إن كان هناك شيء من الاستفسارات سواءً من الإخوة الحاضرين أو في الموقع، وإلا جئنا لقيود واستدراكات المصنف في آخر حديثه عن هذا الموضوع.

إجابات الموقع.

تقول: معنى: "تمام الكلام" هو ما كان المستثنى منه موجوداً فيه، فتمت الأركان، وهي أداة الاستثناء، والمستثنى، والمستثنى منه، مثاله: "قام القوم إلا زيداً".

هي الأخت طبعًا تجيب عن أسئلة الدرس السابق.

الجواب الثاني: معنى: كون الاستثناء موجباً: أي ما كان مثبتاً ولم يكن يتقدم عليه نفي ولا شبه نفي، وشبه النفي النهي والاستفهام، مثاله: "رأيت القومَ إلا زيداً".

هي جوابها الثاني محكم، والأول: تمام الكلام ليس معناه مجرد اكتمال أركانه فقط، ولكن هو نص في وجود المستثنى منه، فإذا قلنا: استثناء تام، يعني موجود فيه المستثنى منه، وأما المستثنى وأداة الاستثناء صحيح هذه هي أركان الاستثناء المستثنى منه، وأداة الاستثناء والمستثنى، ولكن ليس هذا من مصطلحهم في تسمية الاستثناء التام، بل مصطلحهم إذا قالوا: استثناء تام يعني: موجود فيه المستثنى منه.

الأخت الكريمة أجابت السؤال الأول: معنى تمام الكلام في باب الاستثناء: احتواؤه وعدم استفراغه من المستثنى منه، وهو الجزء الأكبر من أسلوب الاستثناء نحو: "جاء القومُ إلا زيداً".

السؤال الثاني: الإيجاب معناه الإثبات، أوجب الشيء أي أثبته وأوقعه فالاستثناء الموجب ما كان مثبتاً بمعنى لم يكن منفياً أو شبه منفي كالنهي والاستفهام.

يقول: هناك من علل بناء الاسم "لا" النافية للجنس، ويقول: إنها قد ركبت مع اسمها تركيب خمسة عشر، ما مدى صحة هذا التعليل؟.

النحويون دائماً يسعون أن يكون عملهم تابعاً للعقل، بمعني أن العقل يؤيده فيبحثون عن العلل، ويسعون إلى بيان الحكمة من كل شيء، ويضعون تعليلات العرب لم تنطق بها، لكنها توحي بالحكمة في الكلام نفسه، فنعم الكلام إذا رُكِّبَ بعضه مع بعض كان من أحكامه البناء، كما نعلم مثلاً في المركب المزجي المختوم بـ «ويه» فإنه يبنى، المركب العددي من أحد عشر إلى تسعة عشر يبنى على فتح الجزأين ما عدا اثنى عشر، فالتركيب من مقتضياته البناء، فقالوا: ما دمنا رأينا اسم "لا" مبنياً فإنا نجعل سبب هذا البناء هو تركيبها مع اسمها، صارت هي مع اسمها كلمتين مركبتين، فترتب على ذلك أن بُنيا وهذا نوع من القياس، ولكن لا يلزم الأخذ بهذا التعليل وإن كان له وجه؛ لأنه ليس كل تركيب يقتضي البناء، وعلى كل حال من اجتهد وعلل فينبغي أن يقدر اجتهاده، وأن يحترم وألا يشنع عليه، أو لا يخطأ فيه، فإنه إنما يدرك العلم بمثل هذه التأملات والتماس الحكم، تضبط بهذا القواعد وتنضبط الأمور وتصبح أقرب إلى الذهن وأقرب إلى الفهم، وأقرب إلى الحكمة لوضع هذه القواعد، لكن إذا قلنا: إن العرب نطقت بهذه الصورة فهذا هو أحكم تعليل وأوجهه.

يقولون: "حاشا لله" أو: "معاذ الله" هل تدخل في الاستثناء؟.

"حاشا" أداة استثناء، لكن الآن لا نستطيع أن نقول: إنها – بهذا الأسلوب– أسلوب استثناء؛ لأننا نعرف أن أسلوب الاستثناء هو ما كان فيه أركان الاستثناء، وهنا ليس فيها أركان الاستثناء، لكنها أسلوب يدل على التنزيه؛ لأنه لم تكتمل فيه أركان الاستثناء فلا يتحقق فيها هذا الأمر.

نكمل يا شيخ؟.

نعم، نأتي لقول المصنف: عندما استدرك على موضع "لا" أنها إذا لم تباشر هي النكرة يعني لم يقع اسمها النكرة بعدها مباشرة، ما الحكم الذي يترتب على ذلك؟ .

قول المصنف: (فإن لم تباشرها وجب الرفع ووجب تكرار "لا" نحو: "لا في الدار رجل ولا امرأة").

نعم، هي هنا الراء وقعت ساكنة بعد كسر فترقق بالدال، "تباشرها".

"فإن لم تباشرها".

نعم، التَفْعَال والتِفْعَال مصدران عربيان فصيحان، كلاهما صحيح، فيصح أن نقول: التَكرار والتِكرار، التَلعاب والتِلعاب، مع صيغة التَفعال والتِفعال الصيغتان الواردتان في المصدر قياسيتان فيه فكلاهما صحيحة.

قال: (إن لم تباشره)، يعني إن لم تقع النكرة بعد "لا" مباشرة، معنى ذلك: أن هناك شيئاً فصل بين "لا" وبين النكرة التي بعدها، أي بينها وبين اسمها.

قال: إن فصل بينها وبين اسمها بفاصل، هذا ذكرته منذ قليل في قولي: إن "لا" النافية للجنس ضعيفة العمل، فإذا فصلت عن اسمها فإن عملها يبطل وحينذاك يحصل الحكم الذي ذكرته منذ قليل وهو أنه يترتب على ذلك أمران:

إهمالها كما قلنا، وهذا أمر معروف، كل ما انتقض شرطه أهمل، وبطل عمله، لكن الحكم الآخر الذي يحصل أيضاً هو وجوب تكرار "لا" وهذا أيضاً متحقق هنا.

قد يقول بعض الناس: أي فاصل؟ هل كل الفواصل يفصل بها؟ نحن نعرف أن العرب تجوز في الظرف والجار والمجرور والقسم والنداء ونحوها مما لا يعدونه فاصلاً لأنه بمثابة غير الموجود، لا يفصل بين الكلام لكثرة استعماله، لكن لضعف "لا" في مقام العمل، فإنه يبطل عملها بمجرد فصلها عن اسمها ولو كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، يعني في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصافات: ٤٧]، الآن في قوله - تعالى- : ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ ﴾ لاحظوا أنه الآن "الغول" منفي، وهو نفي للجنس، ولكن فصل بين "لا" وبين اسمها بفاصل، وهو قوله تعالى: ﴿ فيها ﴾، و﴿ فيه﴾ كما ترون هذا الجار والمجرور هذا هو خبر "لا"، أو متعلق الجار والمجرور هو خبر "لا" النافية للجنس، وقد تقدم على اسمها وفصل بالجار والمجرور بين "لا" وبين اسمها، فما الذي حصل؟ بطل عملها، ما قال: "لا فيها غولَ" بل قيل: ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ ﴾ وهذا يسوغ التعليل الذي ذكروه من أن بناءها كان لتركبها، فإنه إذا انتقض التركب وفصل بينها وبين اسمها، زال البناء، كما رؤي الآن، فرجعت معربة مرفوعة، ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ ﴾ فنعرب "غولٌ" حينذاك مبتدأ مؤخر، ولا نعربه اسم "لا" وفيها جار ومجرور خبر مقدم، وسبب عدم عملها هو أنها قد فصلت عن اسمها بفاصل وهو خبرها، الجار والمجرور، مع أن هذا الفاصل كما ترون غير حصين، يعني لا يعد فصله فصلاً لكونه جارًا ومجرورًا، والجار والمجرور يتجوز فيه أو يسوغ فيه ما لا يسوغ في غيره.

الأمر الثاني: الذي لاحظتموه في الآية: أن "لا" تكررت، ﴿ وَلاَ هُمْ عَنْهَا ﴾ وهذا أمر واجب، فإنه لما انتقض شرطها بطل عملها ووجب تكرارها.

هذا معنى قوله: (فإن لم تباشرها وجب الرفع ووجب التكرار) ففي الآية كما ترون، وجب الرفع ﴿ غَوْلٌ ﴾ ووجد تكرار "لا" ﴿ وَلاَ هُمْ عَنْهَا ﴾ ومثاله في قوله: "لا في الدار رجل ولا امرأة" فإن "رجل" كان في الأصل اسم "لا" لكنه فصل عنها، فلم يعد اسماً لها، بل بطل عملها وأصبح مبتدأ مؤخراً، "وفي الدار" جار ومجرور خبر مقدم، ووجب تكرار "لا" فقيل: "ولا امرأة".

هذه هي أحكام انتقاض شروط عمل "لا" النافية للجنس، وهذه الشروط إذا انتقض منها واحد - كما رأينا- لا يكتفى فقط بإهمالها، ولكنه يضاف مع ذلك حكم آخر وهو وجوب أيضاً تكرارها كما رأيتم.

هنا المصنف الآن يبين عندما تأتينا "لا" مكررة في أسلوب من الأساليب، والنحويون كثيراً ما يمثلون لهذا بـ "لا حول ولا قوة إلا بالله"، فإن فيه تكرار "لا" "لا حول ولا قوة".

المصنف في المقطع من كلامه عن هذا الباب سيتكلم عن هذا الموضوع، إذا جاءتنا "لا" في أسلوب وقد تكررت، ما الذي يصح فيما وقع بعد "لا"؟

طبعًا الكلام على أنها مستوفية الشروط، أما إذا بطل فيها شرط من الشروط فمعلوم أنها تهمل، لكن نحن نقول: إذا استوفت الشروط ولكنها تكررت، في السابق بطل شرط من شروطها، أهملناها وأوجبنا تكرارها، أما حديثنا الآن الذي في قوله: (فإن تكررت "لا") فإنه يعني مع استيفائها لكامل شروطها، ولكنها تكررت، كما في قولنا: "لا حول ولا قوة إلا بالله" فإنها كما ترون: "لا" اسمها نكرة، وخبرها كذلك، هي نافية، ونافية للجنس، جنس الحول كله، كما أنها لم يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، ولم تسبق بحرف جر، فهي مستوفية الشروط، لكن تكررت "لا" مرة أخرى فقيل: "ولا قوة".

ما الذي يجوز في قولنا: "حول" وفي قولنا: "قوة" أو كل مثال جاء على نمطهما؟ ما الذي يجوز فيه من الوجوه؟ وسبب هذا السؤال هو أنه قد ورد عن العرب استعمال هذا الأسلوب على أكثر من وجه.

هذا هو ما يريده المصنف في المقطع الأخير بقوله: (فإن تكررت "لا").

قال المصنف: (فإن تكررت "لا" جاز إعمالها وإلغاؤها، فإن شئت قلت: "لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ).

ولا امرأةَ حتى تُعْمِل "لا" في الوجهين.
(وإن شئت قلت: "لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ").
هو الآن يقول: إذا تكررت "لا" ولو كانت مستوفية للشروط: أنت بالخيار، إن شئت أعملتها في المكانين، وإن شئت أهملتها في المكانين، ومثّل لذلك بالإعمال والإهمال، "لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ" ببناء اسم "لا" في الموضعين، وبإهمال "لا" في قوله: "لا رجلٌ ولا امرأةٌ" مع أنها مستوفية الشروط، ولكن الذي سوغ إهمالها ها هنا هو تكرارها، وتكرارها مع وجود جميع الشروط أضعف عملها فجوز لنا أن نعملها أو أن نهملها.
الوجه الأول: وهو أكثر استعمالاً عند العرب، كما ترون هو إعمالها: "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله"، أنت أعملت "لا" الأولى فـ" حولَ" هذه صار اسمها مبنيًا على الفتح، وأعملت "لا" الثانية عمل "إن" فصارت "قوةَ" اسماً لها أيضاً مبنيًا على الفتح.
الوجه الثاني: وجه ورد عن العرب: أنهم يعملون الأول ويهملون الثاني، فيقولون: "لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله" أما "حولَ" الأولى فواضح أنها اسم "لا" النافية للجنس مبني على الفتح، ما فيه إشكال، وأما "قوة" فإما أن تكون "لا" مهملة، وتكون حينئذ "قوةٌ" مبتدأ، كثير من النحويين وكثير من شراح الآجرومية قالوا: إنها على هذا الوجه تكون عاملة عمل "ليس"، ولم يتنبهوا لأمر، نحن نعرف أنها متى تكون "لا" عاملة عمل "ليس"؟
إذا كانت نافية للوحدة.
أحسنت، إذا كانت نافية للوحدة، يعني المنفي بها شيء واحد، هل يصح أن نقول هنا: "لا حول ولا قوةٌ بل قوتان" لا يجوز ذلك أصلاً، هذا يعارض مضمون التسليم لله في هذا الدعاء وفي هذا الذكر، فلو أننا قلنا: "لا حول ولا قوة بل قوتان" كأنا قلنا: إن هناك قوتين لغير الله، تعالى الله –سبحانه وتعالى–، وتتنزه حديث الرسول –صلى الله عليه وسلم– عن ذلك، ولذلك هنا لا يصح أن نقول: إنها عاملة عمل "ليس" وإن ذكرها كثير من النحويين وكثير من شراح الآجرومية فقالوا: بأنها عاملة عمل "ليس" لأنهم رأوا الرفع فقالوا: الرافع عمل "ليس" فإذن تكون عاملة عمل "ليس" والأمر يحتاج أن يتنبه إلى أن العاملة عمل "ليس" هي النافية للواحدة، أما النافية للجنس كله التي لا تنفي الواحد فإنه لا يصح أن نقول: إنها عاملة عمل "ليس" بل نقول: إن عملت فهي نافية للجنس، عاملة عمل "إن"، وإن لم تعمل فما بعدها أيضاً جنس ولكنها لم تعمل بل أهملت، ويكون إعرابه مبتدأ، وهو نكرة، مبتدأ نكرة!!! نعم، سبقها نفي، فجاز الابتداء بها.
ومن إعمال الأولى وإهمال الثانية قول الشاعر:
وإذا تكون كريهة أدعى لها *** وإذا يحاس الحيس يدعى جندب
هذا لعمركم الصغار بعينه *** لا أم لي إن كان ذاك ولا أب
وهذا يشكو أمره أن أهله يفرقون بينه وبين أخيه، فهو تُعطى له الأمور السيئة وأخوه مقدم مفضل عند والديه، فيعطونه الأمور الحسنة، يقول: "إذا تكون كريهة أدعى لها"، إذا كان الأمر السيئ، إذا كان أمر الحرب أو الأمر الشديد، يقال: تعالَ "وإذا يحاس الحيس" والحيس: هو نوع من الطعام، "يدعى جندب" جندب: هو أخوه، "هذا لعمركم الصغار بعينه" الذلة " لا أم لي إن كان ذاك ولا أبُ"
الشاهد هنا في تكرار "لا" كما رأيتم، هي هنا تامة الشروط، ومع ذلك قال: "لا أم لي ولا أب" فأعمل الأولى وأهمل الثانية، "ولا أب" فنقول: إن الأولى عملت عمل "إن" والثانية: مهملة، ولا نقول: إنها عاملة عمل "ليس"؛ لأنه لا يريد أنه "لا أبٌ بل أبوان"، هو لا يريد هذا المعنى "ولا أبٌ بل أبوان" بل يريد النفي المطلق، ولذلك فهي ليست نافية للوحدة، والتي تعمل عمل "ليس" هي النافية للوحدة، فإذن هذه مهملة وما بعدها مبتدأ مرفوع، وسوغ الابتداء بالنكرة سبقه بالنفي.
الوجه الثالث: إهمال "لا" على الأمرين، يعني في الموضعين، "لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله" وحينذاك كما عرفنا أنها تكون مهملة على الإطلاق، ويكون المرفوعان كل واحد منهما مبتدأ، وتكون "لا" مهملة غير عاملة عمل "إن" والذي يسوغ الابتداء بالنكرة سبقها بالنفي في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، فهنا جاءت على هذا الأسلوب تكررت "لا" وهي مستوفية الشروط ومع ذلك لم تعمل بل أهملت، وهذا أحد الوجوه الفصيحة فيها.
الوجه الرابع: العكس، عكس ما ذكرناه منذ قليل بأن تهمل في الأولى وتبنى في الثانية، تعمل في الثانية: "لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله" فتكون الأولى مهملة والثانية: عاملة عمل "إن" وهذا واضح، كما في قول الشاعر:
فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها *** وما فاه به أبدا مقيم
"فلا لغو ولا تأثيمَ فيها "؛ لأنه لو قال: "ولا تأثيمٌ فيها" لانكسر البيت، فهو قد أعمل الثانية وأهمل الأولى، وهذا أحد الوجوه الجائزة فيها، "وما فاه به أبدا مقيم

فعملت في الثانية وأهملت في الأولى، وهذا أحد الوجوه الجائزة.
الوجه الخامس: وهو وجه ضعيف قليل الاستعمال لا ينبغي التعويل عليه، لكنه وارد، وهو: أنه تعمل الأولى والثانية يكون منصوبًا ليس مبنياً على الفتح ولكنه منصوب، "لا حول ولا قوةً إلا بالله"، كيف يوجهوه، طبعًا "لا حول" واضح أن "لا" نافية للجنس، و"حول" اسمها، لكن: "لا قوةً" قالوا: الواو عاطفة حينذاك، و"لا" مهملة، طيب، "قوة" قالوا: معطوفة على موضع اسم "لا" ؛ لأننا نعرف أن "لا" عاملة عمل "إن" و"إن" تنصب ما بعدها، فهي مقيسة عليها فأصل اسم "لا" في محل نصب؛ لأنها تعمل عمل "إن" وما دام في محل نصب، فهذا المحل قد عطف عليه فنصبنا الثانية عطفًا على ذلك المحل المنصوب؛ لأن محل اسم "لا" هو النصب، فنقول: إن " قوة" معطوف عليه، وهذا الوجه قليل الاستعمال جدًا، يذكرون من أمثلته قول الشاعر:

لا نسب اليوم ولا خلةً *** اتسع الخرق على الراقع

لا نسب اليوم ولا خلةً بنصب الثانية وبناء الأولى على الفتح "، وهذا وجه كما قلت ضعيف، والوجوه الأربعة الأولى أكثر منه، إلا أن وجه البناء على الفتح في الحالتين بإعمال "لا" في الحالتين ما دامت مستوفية الشروط هو الوجه الأكثر استعمالاً، "لا حول ولا قوة إلا بالله".
تقول: في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٢ ]، ما الشرط الذي فُقِدَ والذي أدى لتكرر "لا" وعدم عملها؟ هل لفظ الخوف ليس بجنس؟.

لا.. هو هذا من الوجوه الجائزة، نحن قلنا: إذا تكررت "لا" جاز إعمال "لا" وجاز إهمالها، وإن كانت مستوفية الشروط، هذا هو الموضع الأخير، أن "لا" إذا استوفت الشروط ولكنها تكررت، لم يجب إعمال "لا"، بل جاز فيها الوجهان، كما في ﴿ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، شروط مستوفاة، لكن تكرار "لا" أجاز لنا الإعمال والإهمال.
يقول: يكثر حذف خبر "لا" النافية للجنس، هل الحذف أكثر أم الذكر؟.
نعم، حذفها أكثر من وجودها، ويكون حينذاك مقدراً، وإذا لم يذكر فهو غالب موجود، تقديره موجود، إذا قلت: "لا رجلَ موجود" وإذا قلت: "لا رجلَ في الدار" فالجار والمجرور هو المتعلق بذلك الخبر المحذوف، وتقديره أيضاً موجود.
يقول: لدي أربعة أسئلة يا شيخ،
السؤال الأول: كيف نميز بين "لا" الناهية، و"لا" النافية؟
السؤال الثاني: متى نقل كلمة فقط بعد العدد؟
السؤال الثالث: أبغى نبذة بسيطة عن المنادى متى يرفع ومتى ينصب؟
السؤال الرابع: لماذا نقدم الليل على النهار في جميع الأحوال؟ مثل الجملة: "تبث الإذاعة برامجها ليلاً ونهاراً"؟.
أما مسألة التفريق بين "لا" الناهية، و"لا" الناهية فالمعنى، هو الذي يفرق بينهما، فإذا نهيت بها فهي ناهية وإذا نفيت بها فهي نافية، كيف ذلك؟ إذا قلت: لا تفعل، أنا لا أنفي الفعل، ولكني أنهى عن إحداثه، فهو طلب، ولذلك هذه ناهية، لذلك تنهى عن إيقاع الشيء: لا تقم، لا تجلس، لا تكتب.
فهي تنهى عن خلق.
نعم، فأنت تنهى السامع عن إحداث الفعل هذه ناحية، لكن إذا كنت تخبر خبرًا وتنفي وجوده، تقول: لا علم لي، أنت تنفي وجود العلم، أنت لا تنهى عن شيء الآن ولكنك تنفي وجود العلم، "لا رجل في الدار" أنت الآن لا تنهى أحد، ولكنك تنفي وجود الرجل، فهذه النافية، إذن النفي هو عكس الإثبات، وهو خبر من الأخبار، وأما النهي فهو طلب، عدم إحداث الفعل وهو طلب، إذن هذا طلب وهذا خبر، والطلب يختلف عن الخبر، يسمون هذا خبرًا، وهذا إنشاءً.
أما ذكر فقط بعد العدد فـ" فقط " بمعنى: حسب أو يكفي، فإذن هي تأتي لبيان أنه لا زيادة عليه ويمكن أن تضيفها بعد العدد مباشرة، لبيان نهايته، أنه اكتفى أي اكتفيت بهذا العدد دون ذاك.
أما أحكام المنادى فهذا حديثنا بعد قليل –إن شاء الله تعالى–، وإن لم يسعفنا الوقت لإكماله أكملناه في اللقاء التالي.
وأما تقديم الليل على النهار في قولنا: "ليلاً ونهاراً"، فهذا ليس بالمنزل، قد يكون هذا الأمر قد شاع، لكن لك أن تقول: نهاراً وليلاً لا إشكال في هذا، فلك أن تقول هذا ولك أن تقول هذا، فالأمر سواء وقد يكون الألفة والتعود على هذه العبارة هو الذي جعلهم يقدمون الليل على النهار.
تقول: ما هو خبر "لا" النافية للجنس في جملة "لا حول ولا قوة إلا بالله"؟.

هذه هنا مقدر، التقدير: لا حول كائن إلا بالله، والجار والمجرور متعلق به، وعلـى رأي مـن يجعـل الجـار والمجرور هو الخبر، فيكون "بالله" هو الخبر، هذا رأي الكوفيين أن الجار والمجرور هـو الخبـر، وعلـى رأي البصريين يجعلون الخبر" كائن" والجار والمجرور متعلق به، ثم إذا قلت مثلاً: "محمد في الدار" لك أن تقول: الجار والمجرور هو الخبر، ولك أن تقول: كائن أو موجود متعلق هذا الجار والمجرور هو الخبر، أنت فيهما بالخيـار، فإما أن تقول: الجار والمجرور في "بالله" هو الخبر، أو تقول: متعلقه هو الخبر، وهو تقديره كـائن، أي لا حـول كائن أو موجود إلا بالله.

باب المنادى

إذا رغبتم يا شيخ أن نبدأ بباب المناداة.

نعم بتقدمة في باب المنادى.

قال المصنف: (باب المنادى: المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقـصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف).

هذا حديث عن أسلوب من أساليب العربية كثير الاستعمال، أعني باب النداء، فإنك تستعمل هذا الأسلوب لتنادي وتدعو من أمامك، تطلب منه طلباً معيناً، وطبعاً أداته الكبرى المشهورة أم الباب في هذا هي: "يا" كمـا تعلمـون، ولكن له أدوات أخرى على ما سيأتي.

إذن لابد له من أداة، فهي في الأكثر "يا" ولكن هناك: "الهمزة"، وهناك: "أي"، وهنا: "أيا" وهناك: "هيا" فتقول: أيا فلان، وهيا فلان، وأي فلان، وأفلان، لكن "يا" هي الأكثر، فإن جاء المنادى بدون أداة النداء فهي مقدرة، كما فـي قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف: ٢٩] يعني: يا يوسف، فيا إذن مقدرة. تفضل يا أخي.

يقول: السؤال الأول: ما معنى نجد في بعض الكتب قولهم: "المعجمة والمهملة" ؟ ما معنى ذلك؟

السؤال الثاني: بالنسبة لقوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]الراء في ﴿ كُرْسِيُّهُ ﴾ أريد أن أعرف درجة التفخيم ؟

سأل الأخ الكريم عن المعجمة والمهملة.

أظنها في الحروف يا شيخ أليس كذلك؟.

أي، الإعجام هذه صيغة الإفعال وفعلها: أفعل، وهي من الأفعال المزيدة، أي التي فيها زيادات، هـذه الـصيغة صيغة أفعل تأتي لأسباب ولوسائل حتى أوضح وأقرب المسألة للذهن:

أولاً: مسألة المعجم يعني المنقوط، والمهمل يعني: غير المنقوط، وهذه يعرفها كثير من الناس، لكن كيف صار المنقوط معجماً، وصار غير المنقوط مهملاً؟

تأملوا في الصيغة، صيغة أفعل هي صيغة مكونة من أربعة أحرف، الحروف الأصلية الثلاثة وهمزة في البداية، زيادة الهمزة في البداية قال النحويون: إن العرب تستعمل أحياناً الهمزة في البداية بمعنى الإزالة، أزلـت الـشيء، تقول: "أقذيت فلانًا" يعني أزلت القذى من عينه، تقول: "أشكيت فلانًا" يعني أزلت شكايته بأن آلخذ له حقه، تقـول: "أعجمت الكتاب" يعني أزلت عجمته فنقطتُ حروفه؛ لأنه قبل النقط كان أشبه بالكلام الأعجمي، بالحروف الأعجمية غير الواضحة، فإذا وضعت عليها النقط زالت عجمتها وصارت عربية فصيحة، فالهمزة هنا أفادت الإزالـة، أي: إزالة العجمة، ولذلك نقول: إنها حروف معجمة يعني قد أزيلت عجمتها بنقطها، فالحرف المعجم هو الحرف الـذي عليه نقط، فإذا كان الحرف يستعمل في العربية بنقط وبغير نقط كالراء والزاي، والسين والشين، والحـاء والجـيم والخاء، فما فيه نقط يقال: إنه معجم، وما ليس فيه يقال: إنه مهمل، وواضح المقصود بالإهمال والإعجـام، فـإن الإعجام معناه: أزلنا العجمة التي قد تلحق الاسم أو تلحق الحرف بحذف هذه النقط وعندما جئت بالنقطة وضح، فلو جئنا بها مثلاً بدون نقط لالتبس الأمر، لا يعلم هل هي راء أم زاي؟ جيم أم خاء؟ دال أم ذال؟ فإذا وضعنا النقطـة ارتاحت نفسه وزال الإشكال فيها وفصحت الكلمة وزال عنها ما كان قد يسبب عدم فهمها أو عجمتها.

يقول: هناك جملة قرأتها من قبل: "لا ولم ولن تغيب يا فلان"، الآن "تغيب" هذا الفعل المضارع نقـدر نقـول: مجزوم أم منصوب؟ لأن فيه "لم" و"لا" وكذلك "لن" فما أدري هل يكون مجزوم أم منصوب؟

السؤال الثاني: قرأت أنا في حديث عن النبي –صلى الله عليه وسلم– الشاب الذي أتاه وقال: ( يا رسول الله ائذن لي في الزن)، كيف يكتب " الزنا " يعني بالألف أم مقصور على صورة الياء؟ لأني وجدتها في الحديث ممـدودة، ووجدتها في تفسير سورة التحريم: ﴿ فَخَانَتَاهُمَا ﴾ [التحريم: ١٠] فقال: " ليست الخيانة هنا خيانة الزنا" ومكتوبـة بالألف المقصورة على شكل الياء، فكان فيه إشكال، وإذا كان يرجع فيه إلى مثناها وجمعها، فما هو مثنى هذا الاسم الثلاثي أو جمعه؟ أريد توضيح هذه المسألة..

أعود لكلامي عن المعجم والمهمل، الآن أنتم تسمعون عن المعجم، الإنسان عندما يلتبس عليه كلمة لا يعرف معناها يرجع إلى المعجم، بعض الناس يقول: يرجع إلى القاموس أو القواميس العربية، الحقيقة القاموس هو أحد المعاجم، كتاب للفيروز آبادي اسمه: "القاموس المحيط"، وشاع عند الناس أن هذه الكتب تسمى قواميس، قياساً على اسم هذا الكتاب، وإلا فاسمها الصحيح: معاجم، من أين جاءت تسميتها بمعاجم؟ لأنها أعجمت الكلام يعني أزالت عجمته، ليس بالنقط، بل ببيان المعنى، النقط تزيل الإبهام، فهي تعجم الكلام ولذلك نقول: الحروف معجمة، يعني عليها نقط أزالت إبهامها، أما الكلمات فالمعاجم تزيل إبهامها لبيان معانيها، فتصبح معانيها واضحة، فتزيل عنها عجمتها، ولذلك سمي المعجم معجماً؛ لأنه يُعجم الكلام، تقول: أعجمه يعني: أزال عنه العجمة، كان مبهماً كلمة لا نعرف معناها فإذا فتحنا المعجم وقرأنا المعنى زال عنا هذا الإلباس والإشكال وصارت الكلمة فصيحة واضحة صحيحة، فلذلك سمي هذا معجماً.

إذن سؤال الأخ عندنا قال: الفرق بين المعجم والمهمل؟ المعجم من الحروف هو ما كان منقوطاً والمهمل هو ما لم يكن منقوطاً، ووجه تسميته بذلك: أنه قد زالت عجمته بنقطه وضح المقصود به بوجود النقط، ولو بقي بدون النقط لا يُعلم هل هو جيم أو حاء أو خاء مثلاً، فبالنقط يتضح المقصود.

يقول: بالنسبة أحياناً يكتب التنوين بالفتح على الهمزة بدون ألف، وأحياناً يكتب التنوين على ألف بعد الهمزة. .

طيب يعني يكتب التنوين على الهمزة؟.

واضح، يقصد جزاءً وجزءًا مثلاً كذا يا شيخ؟

جزاءً. وجزءًا، أي نعم واضح.

سؤال الأخ الذي سأل عن الكرسي –أنا أسجل ترى النقاط يعني ما حجبتها– في ﴿ كُرْسِيُّهُ ﴾ طبعًا هنا "الراء" ساكنة، فتأخذ حكم ترقيقها وتفخيمها من حركة ما قبلها والكاف مضمومة، فإذن تُفَخم ويقال: ﴿ كُرْسِيُّهُ ﴾ ولا ترقق، فواضح هذا، وترقيق "الراء" يكون إذا سبقت بكسر، طبعًا هذا إذا لم تكن الحروف من حروف الاستعلاء، وهذه لها أحكامها، نعرفها من أحكام التجويد وأحكام الأصوات والحروف، لكن هنا الحكم واضح؛ يعني ليس عنده شيء من حروف الاستعلاء فتكون الراء بسكونها وسبقها بالضمة مفخمة، بعكس ما لو قلنا: "فِرعون" فإنها مرققة لكسر ما قبلها.

الأخ الذي جاء بأسلوب "لا ولم ولن تغيب" طبعًا الأصل أن الذي يعمل هو آخر أداة وإذا قلنا: إن الأخيرة "لن" جعلنا "لن" هي الأخيرة، فيكون "تغيبَ" منصوب بـ "لن" وما دام منصوباً فيكون علامة نصبه الفتحة، ولا نقول: "تَغِبْ" ؛ لأنا أعملنا "لن" الناصبة فننصب الفعل المضارع وجعلنا علامة نصبه الفتحة.

يقول: عندي استفسار بخصوص: (فإن تكررت)، على كلام المؤلف (جاز إعمالها وإهماله)، هل نستطيع أن نقول: إن "لا" لها ثلاث حالات في هذا الموطن:

١– تباشر ولم تتكرر فيجب فيها النصب.

٢– ولا تباشر ويجب فيها الرفع والتكرار.

٣– وتباشر وتكرر ويجوز فيها النصب والرفع ....؟

الاستفسار الثاني: هل اسم "لا" هل يكون مفردًا وغير مفرد يعني شبيه بالمفرد، ويكون مركبًا؟.

ما مثاله يا شيخ؟

والله لا يحضرني الآن مثال، يمكن أن نقول: "لا غلام إلا الرجل" أو كذا؟ يعني قريب منها يعني لا غلام ورجلاً رجلاً يعني مثلاً في الدار أو في المنزل أو شيء.

"لا غلام رجل مثلاً"؟

أي نعم.

تقصد أن يكون اسم "لا" مضاف يعني؟

يمكن أن يكون مضافًا أو شبيهًا بالمضاف.

مسألة كلمة "الزنا" طبعًا هي تأتي في الكتابة بالوجهين، لكنك سألتني عن القاعدة فيها، فما دامت يائية، هي يائية في حقيقتها، فالأصل أن ما كان يائياً ثلاثي الأحرف كما رأينا هنا، أن يكتب بألف مقصورة، وفي التثنية يقال: زنيتان، فهي يائية فإذن الأصل فيها والأصوب فيها والقياس فيها أن تكب بألف مقصورة، وليست واقفة أو ممدودة.

في سؤال الأخ الذي سأل عن تنوين الهمز أو ما بعد الهمز، في قولنا: "جُزْءًا وجَزَاءً" قال: كيف الآن نجعل التنوين مثلاً في "جزءاً" نكتب جيم زاي همزة على السطر ثم ألف عليها تنوين، وفي "جزاءً" نكتب: جيم زاي ألف همزة على السطر، ولا نذكر ألفاً بعدها، وإنما نجعل التنوين على الهمزة مباشرة، فلماذا؟ وما القاعدة في ذلك؟ القاعدة: نحن نعرف أن الألف التي تأتي في حالة النصب تسمى ألف الإطلاق، وهي خاصة بحالة النصب، تذكر

مع تنوين النصب، فتقول: "أكرمت رجلاً" أنت عندما تقول: "جاء رجلٌ" تأتي بـ"رجل" وحدها وبعدها تنوين بالضم، بدون أي زيادات، "مررت برجلٍ"، تأتي بـ"رجل" فقط بعد تنوين بالكسر، لكن "أكرمت رجلاً" ما تكتفي بتنوين النصب، بل تزيد ألفًا، يسمونها: ألف الإطلاق، هذه الألف تلحق تنوين النصب خاصة، ويشترط للحاقها لما كان آخره همزة، ألا يكون قبل الهمزة ألف، فلا تجمع ألف قبل الهمزة وألف بعدها، فقولك: "جزْءاً" مثلاً ليس قبل الهمزة ألف، فتضيف ألفًا بعد الهمزة وتجعل التنوين عليها.

أما لما كان قبل الهمزة ألف: "جزاءً" فإنك لا تجمع ألفاً قبل الهمزة وألفاً بعدها ، فتكتفي بالألف التي قبلها، وتضع التنوين على الهمزة مباشرة، ولا تضيف ألفاً بعدها.

هذه قاعدة مضطردة؟.

نعم، إذا وجدت ألفًا قبل الهمزة، إذا كان الاسم ممدود، الأسماء الممدودة هي التي آخرها همزة قبلها ألف زائدة. مثل السماء.

مثل بناء وسماء وشقراء وحمراء وصفراء، طبعًا هي في حالة كونها ألف تأنيث ممدودة فإنها علة قوية تقوم مقام علتين فتمنع الاسم من الصرف فلا ينون، فلا تقول أصلاً: "شقراءً" ولا "حمراءً" هذه ممنوعة من الصرف، لكن إذا صارت مثل "جزاءً" هذه التي ليست الهمزة زائدة فيها، وحينذاك ليست للتأنيث فلا تمنع الاسم من الصرف فينون، حينذاك لا تأتي بألف بعد الهمزة لوجود ألف قبلها فلا يجمع عليها ألفان.

الأخ الذي قال: هل نستطيع أن نقول: "لا" إذا تكررت يجوز فيها هذا وهذا؟

الحق أنها إن انتقض أي شرط من شروطها فإنك تهملها ويجب أن تكررها، لكن إذا كررتها ولم ينتقض منها شرط، فلك أن تعملها ولك أن تهملها، أما جعلها عاملة فلاستيفائها الشروط، وأما إهمالها فإن تكرارها يسوغ لك ألا تعملها؛ لأنه ورد عن العرب أنهم أبطلوا عملها عند التكرار مع اكتمال شروطها، فالأمران واردان.

في قول الأخ الذي سأل عن مجيء اسم "لا" النافية للجنس مضاف؟

نعم يصح ذلك بشرط ألا تكون الإضافة معرفة لا تقول: مضافة إلى معرفة؛ لأن شرط عمل "لا" النافية للجنس – كما عرفنا– أن يكون اسمها نكرة، فإن كانت الإضافة إلى نكرة فالاسم باقٍ على نكرته، عندما تقول: "لا طالب علم موجود" إضافة "طالب" إلى "علم" لم تعرفه؛ لأنها نكرة أضافت إلى نكرة، صحيح اكتسب تخصيصاً لكنه باق على شيوعه وعمومه فهو نكرة، وحينئذ يصح هذا ويكون "طالب" اسم "لا" النافية للجنس مبني على الفتح وهو مضاف و"علم" مضاف إليه فوقع اسم "لا" النافية للجنس مضافاً لكن – كما قلت– يشترط ألا تكون هذه الإضافة مكسبة للتعريف.

يقول: أود من الشيخ بيان حال ما بعد "لا" قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ ذَلُولٌ ﴾ [البقرة: ٧١] ما حال ﴿ ذَلُولٌ ﴾ التي أتت بعد "لا"؟.

طبعًا هذه ليست نافية للجنس، ولذلك لم تعمل عمل " إن " بل هي مهملة، هي شرطها أن تكون نافية للجنس، فهي لا تنفي الجنس هنا، ولذلك فإنها لا تعمل هنا.

قوله تعالى: ﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ ﴾ [البقرة: ١٧١]؟.

طبعًا هي حينئذ تكون "لا هي ذلول" فتكون "ذلول" خبر لمبتدأ محذوف،﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ ﴾ هذه نافية للجنس وقد تكررت، وصارت مثل: "لا حول ولا قوة إلا بالله" فلك أن تعملها ولك أن تهملها، وقد جاءت هنا في القرآن في هذه الآية على وجه الإعمال وهو الوجه الأكثر، فبني اسم "لا" في الحالتين على الفتح.

قوله تعالى: ﴿ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ ﴾ [التوبة: ٧٤]، "ولا نصير" ؟.

لا.. "نصير" معطوفة على "ولي" صارت "لا" مهملة غير عاملة طبعًا وعطفت "نصير" على "ولي" فلم تعمل "لا".

قوله: "لا إله إلا الله"؟.

هذه "لا" النافية للجنس، يعني لا إله بحق إلا الله، فـ"إله" اسم "لا" النافية للجنس مبني على الفتح، و"بحق" المقدر هو الجار والمجرور الذي متعلقه هو الخبر، و"إلا" أداة حصر أو استثناء ملغاة، و"الله" هو الخبر حينذاك.

نكمل يا شيخ ما ذكرتم من أدوات النداء.

هل اسم الأخ " حيان" ممنوع من الصرف أم لا ؟

على كل حال الموضوع فيه طرافة؛ لأنه يتعلق بمدى اعتماد النون أصلية أو زائدة، ومن أين اشتق الاسم. وهذا من الأضداد؛ لأنه سيكون من الحين، أو من الحياة، والحين هي الموت، والحياة عكس الموت، فهنا مصدر الطرافة، ومنع الصرف حينذاك إذا نسب إلى الحياة فهو ممنوع من الصرف وإذا نسب إلى الحين فهو مصروف، ولذلك نحن نقول: "إنا نحب أخانا حيانَ"، فنمنعه من الصرف حتى ننسبه إلى الحياة، فتكون الألف والنون زائدتين ولا ننسبه إلى الحين وإذا نسبناه إلى الحين لصرفناه.

أنا أود أن نبدأ في موضوعنا في مقدمات المنادى.

الآن كما تبين منذ قليل في الكلام على أن المنادى له أدوات، وأنه أسلوب من الأساليب كثيرة الاستعمال في العربية، وتبينت هذه الأدوات ما هي، وأن أمها هي: "يا" وهي أكثرها استعمالاً، وأنه حتى لو جاءنا المنادى بدون أداة، فإن هناك أداة مقدرة، فنقدر هذه الأداة، كما مثلنا بالآية منذ قليل ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف: ٢٩]، فإن التقدير: "يا يُوسُفُ ".

اختلف النحويون في العامل في المنادى، طبعًا هذا من الموضوعات التي لا يتعلق بها كثير أهمية أو كثير فائدة؛ لكنها تأتي من باب الإلمام بالموضوع واطراد القضايا، ما دمنا نقول: إن كل معمول لابد له من عامل، فكل منصوب لابد له من ناصب، وكل مرفوع لابد له من رافع، وكل مجزوم لابد له من جازم، وكل مجرور لابد له من جار، فيأتي شخص ويقول: المنادى لماذا نقول مثلاً: هذا منادى منصوب، وهذا منادى مبني؟ ما الذي عمل فيه النصب مثلاً؟ فهناك من قال: إن الذي عمل فيه النصب هو الفعل المقدر، والتقدير: أدعو أو أنادي، إذا قلت: "يا عبد الله" ما الذي نصب "عبد الله" قالوا: هو مفعول به لفعل مقدر، أي: أدعو عبد الله ، أو أنادي عبد الله، وأداة النداء "يا" هذه نابت عن ذلك الفعل، أو أغنت عن ذلك الفعل.

وهناك من يقول: إن العامل الذي نصبه هو حرف النداء نفسه، طبعًا بنيابته عن ذلك الفعل، فالأمران يرجع بعضهما إلى بعض.

وهناك من يقول: إن العامل فيه ناصب معنوي، كيف معنوي؟ نحن عرفنا مثلاً أنهم قالوا: إن المبتدأ مرفوع بالابتداء، الابتداء ليس شيئًا محسوساً، ولكنه معنى من المعاني، قالوا كذلك هنا: المنادى، هذا رأي ضعيف وقليل من ذكره، قالوا: الذي نصبه هو القصد؛ لأنك عندما تقول: يا فلان، فإنك تقصده بعينه، فهو المنادى المقصود، ولكن أبطله أو رده كثير من النحويين وقالوا: إن العوامل المعنوية لم يعهد في النحو أنها تعمل النصب، نحن نعرف أن عوامل المعنى تعمل الرفع – كما ذكرنا منذ قليل في مسألة الابتداء– ولكنها لا تعمل النصب، لم يعهد أن هناك عاملاً معنويًا عمل النصب، ولذلك قالوا: إن حمله على هذا على أن العامل فيه معنوي دون نظير له لا يسوغ أو لا ينبغي ولذلك لا يحمل على هذا.

المصنف قال: ( المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف)، قسمها إلى أقسام خمسة:

أولها: المفرد العلم، طبعًا اعلموا أن المقصود بالمفرد في هذا الباب ليس قسيم المثنى والجمع، ولكن المفرد هو قسيم المضاف والشبيه بالمضاف. مرة ثانية: إذا قيل المفرد في باب المنادى، فليس المقصود به ما لم يكن مثنىً ولا مجموعاً، ولكن المقصود بالمفرد: هو ما لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ولذلك فإنه لو قلنا مثلاً: "يا محمدان يا زيدان يا رجلان" فإن هذا يعد مفرداً، وإن كان مثنى.

ويا زيدون، ويا رجال، فإنه يعد بهذا المصطلح مفردًا، وإن كان جمعاً؛ لأنه لا يراد بالمفرد العدد ولكن يراد به ما سوى المضاف والشبيه بالمضاف، فهو يشمل إذن المثنى والجمع.

قال: (المفرد العلم) وهذا يشمل – كما قلت– يشمل قولك: " يا زيد ويا زيدان ويا زيدون" كلها مما يسمى مفرداً علماً.

قال: (خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة ) "نكرة"، يعني: ليست معرفة، "ومقصودة" يعني محددة أنت عندما ترى شخصًا لا تعرف اسمه، لكنك تعنيه هو بعينه، "يا رجلُ" هذه "رجل" نكرة، لكنها ليست شائعة شيوع النكرات؛ لأنك تحدده أنت بقصدك إياه وبمناداتك له، فهذا إن كان نكرة في صيغته إلا أنه محدد ومقصود بذاته، ولذلك فرقوا بين النكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة:

فالنكرة المقصودة لفظها لفظ النكرة، ولكنها محددة بالقصد والنداء، أنت تريد شخصاً بعينه.

وأما النكرة غير المقصودة، فإنها التي لم تتحدد، ولم ترد شخصاً بعينه، ولكنك تطلق الكلام لكل من انطبق عليه هذا الوصف، تلك هي النكرة غير المقصودة، يعني عندما تقول مثلاً: "يا رجلُ" هذا رجلٌ أمامك تناديه تقول: "يا رجلُ" فهذه نكرة مقصودة، لكن عندما يقول الكفيف: "يا رجلاً خذ بيدي" هو ما يرى رجلاً، بل يريد أي أحد يأخذ بيده، أو يقول الواعظ: "يا غافلاً والموت يطلبه" هو لا يريد شخصاً بعينه غافلاً، ولا يكلم شخصاً غافلاً، لكن يدعو لكل من انطبق عليه هذا الوصف أن يتنبه، فإذن هذه نكرة غير مقصودة، المراد بها غير محدد، إذن فرق بين النكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة.

أسئلة الدرس.

السؤالان سيكونان عن "لا" النافية للجنس حتى نعطيهما حقهما؛ لأن المنادى لم نأخذ فيه ما يكفي للسؤال عنه، نقول:

السؤال الأول: ما الشروط التي تعمل بها "لا" النافية للجنس عمل "إن"؟
السؤال الثاني: إذا تكررت "لا" فما الوجوه الجائزة فيما دخلت عليه؟

## الدرس السابع باب المنادى

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحضور أيها الإخوة المشاهدون والمشاهدات: السلام عليكم ورحمه الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة مباركاً فيها، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يكون هذا اللقاء لقاء نفع وخير وبركة على من تحدث فيه واستمع إليه وانتفع به.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- سيكون خلال هذا الدرس في باب المنادى، وهو من الأبواب النحوية المهمة، وإن أسعفنا الوقت أخذنا شيئًا من باب المفعول من أجله، على أن مثل هذا الدرس أعني درس علوم اللغة العربية لا ينفك عن حاجات السائلين فيما يتعلق باستفساراتهم اللغوية الخفيفة التي تمس الحاجة إليها وتعم، بمعنى أن تكون الحاجة إليها عامة يستفيد منها العدد الكبير من الناس، بشرط ألا تطغى هذه الأسئلة التي هي خارج الموضوع عن أصل موضوعنا ودرسنا الذي نحن بصدد شرحه، تفضل يا شيخ.

قال المصنف -رحمه الله-: (باب المنادى: المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف).

المنادى سبق تقدمة يسيرة في هذا الباب وإن لم تكن مفصلة، هو الآن قسم المنادى إلى هذه الأقسام الخمسة، وغرضه من هذا التقسيم أو غرض النحويين عندما يقسمون باب المنادى إلى أقسامه الخمسة: أن حكم المنادى يختلف باختلاف نوعه، فلابد من ذكر هذه الأقسام، فليس المقصود هو التكثُّر بذكر الأقسام أو بيان المقدرة على التفريع والتفصيل، ولكن المقصود أن الحكم يقع بحسب نوع المنادى نفسه، طبعًا المنادى هو ذلك الذي قُصد بالنداء، تدخل عليه إحدى أدوات النداء المعروفة "يا" هي أم الباب، ومن أدوات النداء: الهمزة، وأي، وأيا، وهيا، فتقول: "يا فلان" وهي أكثرها استعمالاً تقول: "أفلان" و"أي فلان"، و"أيا فلان" و"هيا فلان" إلى آخره، وبقية الأدوات غير هذه قليلة الاستعمال جدًا، هذه هي أشهرها وأكثرها استعمالاً.

أداة النداء قد تدخل على المنادى ظاهراً وقد تُقدر بمعنى: أنك قد تنادي الشخص أو المنادى بذكر حرف النداء وهو الأصل، وقد تناديه وتحذف حرف النداء فتقول: "أحمدُ" "زيدُ"، أي: "يا أحمدُ" و"يا زيدُ"، ومنه قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف: ٢٩]أي يا يوسفُ.

وسبق في مقدمة يسيرة أيضاً ذكر الخلاف بين النحويين في: ما الذي عمل النصب في المنادى؟ أو ما الذي جعله يُبنى على الضم؟ وهذا أمر الثمرة فيه قليلة، والسبب في ذكر هذا في كتب النحو: أنه اعتاد النحويون أن يؤسسوا أن كل المعمولات، كل ما يقع عليه العمل، كل ما ينطبق عليه حكم من أحكام النحو من رفع أو نصب أو جر أو جزم فإنه لابد من محدث لهذه العلامات التي هي علامات لهذه الأنواع، وما دام لابد لها من محدث ويسمونه العامل، وتسمى هذه الأشياء معمولات للعامل، فهم اعتادوا على أن يبحثوا عن سبب لكل حكم نحوي، فإذا رأوا مثلاً الفاعل مرفوعاً قالوا: نصبه الفعل مثلاً، وإذا رأوا المضاف إليه مجروراً قالوا: جره المضاف، وإذا وجدوا الخبر مرفوعاً قالوا: رفعه المبتدأ، وإذا وجدوا اسم "إن" منصوباً وخبرها مرفوعاً قالوا: الذي نصب الاسم ورفع الخبر هو "إن" ... إلى آخره، فهم تعودوا على أن يذكروا لكل عمل أو لكل حكم إعرابي عاملاً، ولذلك هم يقولون: إنه لابد لكل شيء من هذه الأحكام أن يُبحث لها عن عامل،

لما جاء المنادى وكان له حكم إعرابي، لزم أن يبحثوا له عن عامل، فمن قال: إن الذي نصبه هو الفعل قبله، طبعًا ليس عندنا فعل، عندنا "يا" أداة النداء، فهم يقولون: الفعل الذي نابت عنه أداة النداء، إذا قلت: "يا فلان" أي: أدعو فلاناً أو أنادي فلاناً، فالناصب له هو ذلك الفعل المقدر الذي نابت عنه "يا".

ومنهم من قال: هو الناصب له حرف النداء بعينه.

ومنهم من قال: العامل فيه معنوي، معنى معنوي: أي أنه شيء غير مذكور، ولكنه شيء مقدر، كما قيل: إن رافع المبتدأ عند الجمهور هو الابتداء وهو أمر معنوي، قال بعضهم وهم قليلون: إن الذي نصب المنادى هو القصد؛ لأنك تقصد المنادى فتناديه، والقصد أمر معنوي، وطبعاً هذا الرأي قليل من ذكره وتبناه وقد رد عليه بأن العوامل المعنوية لم يعتد فيها أن تكون عاملة للنصب، وأكثر ما تعمل العوامل المعنوية في الرفع، والحق أنه حتى الرفع، الأصل أن عمل العوامل المعنوية في النحو قليل جدًا لا يكاد يتجاوز الآحاد المذكورة التي يصح أن يقال: إن عمل العوامل أصلاً معنوية بحد ذاته قليل، لا يقال: هذا أكثر من هذا وهذا أقل من هذا، فكله قليل سواءً كانت عوامل نصب أو عوامل رفع، إلا أنه لم يذكر في النحو أن قيل: إن هناك عاملاً معنويًا عمل النصب – فيما أعلم- غير هذا المكان، أعني من ذكر أن ناصب المنادى هو القصد والتوجه إليه، وهو رأي ضعيف قليل قائله.

المصنف قال: (المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف)،

عندما يقول المصنف في باب المنادى: (المفرد) فاعلموا أنه لا يقصد قسيم المثنى والجمع، ولكنه يقصد بالإفراد قسيم المضاف والشبيه بالمضاف، بمعنى: أن المثنى والمجموع في هذا الباب يسمى مفرداً، فإذا قلنا: "رجلان" أو قلنا: "رجال" فإن هذا في هذا الباب يسمى مفرداً؛ لأننا لا نعني في هذا الباب أي ما يتعلق به حكم المنادى، لا نعني بقولنا: مفرد، المفرد الذي هو قسيم المثنى والجمع، ولكن يقصد بالمفرد الإفراد اللفظي يعني لا يتعلق به شيء من مضاف إليه أو شبهه.

فيدخل فيها: "محمدان" "محمدون".

بالضبط، يدخل فيه كل ما كان غير المضاف ولا شبيه بالمضاف، يعني غير الذي يتركب.

قوله: (النكرة المقصودة) طبعًا النكرة معلوم المقصود بها، هو قسيم المعرفة،

النكرة: هو غير المحدد، ما شاع في جنسه ولم يتحدد ولم يتعين.

والمعرفة: هو ما تحدد في ذلك الجنس، وخُصَّ بنفسه، لكن الأمر الذي يُحتاج إلى تنبه أنهم في باب النداء قسموا النكرة إلى قسمين:

- نكرة مقصودة.
- ونكرة غير مقصودة.

أولاً: النكرة أصلاً هي شائعة غير محددة، بمعنى أنها ليست معرفة، أما المعرفة فهي المحددة، لكن عندما ينادي المنادي اسماً نكرة، فلا يخلو الحال إما أن يكون المنادي يريد شخصاً بعينه هو لم يناديه باسمه كأن يقول: "يا رجل" أمامه رجل مرَّ، فقال: يا رجل، هذا لا نستطيع أن نقول: إنه معرفة، بل هو نكرة، ولكنه متحدد ومقصود.

هو خالٍ من التعريف .

هو خلا من أدوات التعريف كلها، ليس علماً، ولا محلىً بـ "أل"، ولا اسمًا موصولاً، ولا اسم إشارة، ولا ضميرًا، ولا غير ذلك من أنواع المعارف، ولا مضافًا إلى معرفة، هو نكرة، باقٍ على تنكيره، لكنه تحدد، يعني اقترب من التعريف لكون المنادي خصه بعينه، فقوله: "يا رجل" هو يخص شخصاً بعينه، فهو في واقعه محدد، وإن كان في كان في صيغته نكرة شائعة.

النكرة غير المقصود: أن ينادي المنادي أحداً نكرةً وهو لا يعني واحداً بذاته، عندما يقول الواعظ: "يا غافلاً والموت يطلبه" هو لا يقصد شخصًا أمامه الآن، هو يتحدث عن كل من يتصف بهذا الوصف، فهذا يسمى نكرة غير مقصودة.

إذن النكرة التي تنادى نوعان:

- نوع يقصده المنادي بعينه، ويحدده بقصده.
- ونوع لا يقصده المنادي، وإنما ينطبق على كل من كان من هذا النوع.

طيب دكتور: المقصود تتحدد بمجرد الرؤية؟.

لا.. بمجرد القصد، إذا قصدها، قصدت نداء فلان فهذا نكرة مقصودة.

سواء رأيته أم لم أره.

بالضبط وغالباً أني لا أنادي إلا من يسمعني.

وغير المقصودة هي أن أكون أتكلم:

أيا راكباً إما عرضت فبلغن *** ندامي من نجران أن لا تلاقي

هو الآن لا يخص راكباً بعينه، وإنما يحمل رسالته هذه لكل من ركب واتجه إلى بلده، ولذلك نقول: هذه نكرة غير مقصودة، ولكن عندما أقول: "يا رجلُ" "يا طالبُ" أمامي طلاب في قاعة الدراسة وأقول: "يا طالبُ"، وأنا أعني شخصاً بعينه هذا نكرة، لكنها نكرة مقصودة.

إذن تبين الفرق بينهما، والقصد من هذا التفصيل والتفريق بينهما: أن حكم المنادى في الحالتين مختلف، فحكم النكرة المقصودة غير حكم النكرة غير المقصودة على ما سيتبين الآن، إذن هذا هو المقصود بقوله: (النكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة)، عندما يقول الكفيف: "يا رجلاً خذ بيدي" هو لا يرى رجلاً، هو لا يرى أحداً، لكنه ينادي أي رجل يقترب منه أو يستمع إليه، هذا يقال فيه: إنه نكرة غير مقصودة، لكنه إن كان قد سمع رجلاً قريباً منه وقال له: "يا رجل" فهذا نكرة مقصودة، فإذن قصد السامع هو الذي يحدد النوع أهو مقصود أم غير مقصود.

قوله: (والمضاف والشبيه بالمضاف)، طبعًا نحن نعرف المضاف والمضاف إليه، التركيب الإضافي في الجملة العربية أمر معلوم، قد يكون علمًا، كأن نقول: "عبد الله" "عبد الرحمن" "امرؤ القيس" فهذا من أنواع العلم المضاف؛ لأنه يتركب من جزئيين أحدهما أضيف إلى الآخر، فقولنا: "عبد الله" هذا اسم شخص وعلم عليه، لكنه يتكون من جزئيين من المضاف وهو: "عبد" والمضاف إليه وهو: "الله"، "امرؤ" وهو المضاف، و"القيس" وهو المضاف إليه.

هذا يسمى تركيبًا إسناديًا ؟.

لا.. هذا يسمى تركيباً إضافياً، فهو اسم لشخص واحد، ولكنه مركب من كلمتين ويدلان على شيء واحد.

هذا مضاف علم، لكن قد يكون المنادى مضافًا غيرَ علمٍ، يعني عندما أقول: "يا ممسكَ القلمِ" "يا كاتبَ العلمِ" "يا صاحبَ البيتِ" هذا مضاف، لكنه ليس بعلم.

إذن المضاف لا يشترط فيه أن يكون علماً أو غير علم، بل يكفي فيه أن يكون شيئًا واحدًا مركبًا من جزئيين الأول منهما مضاف إلى الآخر، فيقال: هذا منادىً مضاف.

قوله: (والشبيه بالمضاف) هذا أمر يحتاج إلى إيضاح للتفريق بين المضاف والشبيه بالمضاف، نحن عرفنا المضاف الآن، وهو أن يكون الجزء الأول مضافاً إلى الجزء الثاني.

أما الشبيه بالمضاف فيتركب من جزئيين أيضاً، لكن ليس الأول مضافاً إلى الجزء الثاني.

مرة ثانية: الشيء الذي ينادى:

قد يكون مفرداً: وهذا انتهى الكلام عنه، وذكرنا أنه يكون مفردًا علمًا أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة، هو انتهى.

لكن بقي المضاف والشبيه بالمضاف وكل منهما يتركب من جزئيين:

– إن كان أحد الجزئيين مضافًا إلى الآخر كقولنا: "عبد الله" وقولنا: "عبد شمس" أو "امرؤ القيس" هذا مركب من جزئيين أحدهما مضاف إلى الآخر فيقال: هذا منادى مضاف.

– أما إن كان يتركب من جزئيين، لكن ليس أحدهما مضافاً إلى الآخر فهو شبيه بالمضاف، كيف أشبه المضاف؟ هو ليس مضافاً لأنه لم يضف أحدهما إلى الآخر، لكنه يشبه المضاف؛ في أنه يتركب من جزئيين.

القصد واحد مثل المضاف؟.

هو كلها منادى، يقصد بها شيء واحد، لكن المنادى نفسه يكون مركبًا من جزئيين فإن كان أحدهما مضافاً للآخر فهذا منادى مضاف وإن كان أحد الجزئيين لم يضف إلى الآخر فهذا منادى شبيه بالمضاف، ما وجه شبهه بالمضاف؟ أنه تركب من جزئيين، كالمضاف، ما وجه اختلافه عن المضاف؟ لماذا لم يكن منه؟ وقيل: شبيه، وليس هو؟ لأن أحد الجزئيين لم يضف إلى الآخر فليس مضافاً فهو يشبهه فقط في التركب من جزئيين، لكنه لا يشبهه في الإضافة.

يقول قائل: ما مثال ذلك؟

نحن نعرف المضاف، نعرف قولنا مثلاً: "عبد الرحمن" هذا مضاف ومضاف إليه، لكن كيف يكون شبيهاً بالمضاف؟

عرفه النحويون بأنه ما اتصل به شيء من تمام معناه، يتصل به شيء من تمام معناه، يعني يحتاج إلى جزء ثانٍ يكمل معناه، ولكن هذا الجزء الثاني ليس مضافاً إليه، عندما تقول: "يا حسناً فعلُه" أنت تصف إنسانًا بأن فعله حسن.

أقول: إنه إذا جاءتنا كلمة تحتاج إلى كلمة أخرى والكلمة الأخرى لم يضف إليها شيء، ولكنها تكمل المعنى، عندما أقول: "يا حسناً فعله" أنت تريد أن تنادي شخصًا وتصفه بأنه صاحب فعل حسن، "يا حسناً خلقه" يا حسناً وجهه" لو قلت: "يا حسناً" وجئت بكلمة واحدة، ما كَمُلَ المعنى، فإذن هذا ليس مفرداً، ولكنه مركب، إلا أن تركيبه ليس تركيباً إضافياً، فليس قولنا: "حسنًا" مضافًا إلى: "وجهه" فإذن ليس مضافاً، ولكنه شبيه بالمضاف، كيف كان شبيهاً بالمضاف؛ لأنه يحتاج إلى جزء ثانٍ، لماذا لم يكن مضافاً؟ لأن "حسنًا" لم يضف إلى "وجهه" كيف نعرب "وجهه" إذن؟ فاعل، فاعل لأي شيء؟ لـ "حَسَن" صفة مشبهة، فاتصل بالجزء الأول شيء يكمل معناه لابد منه، لو قلنا: "يا حسناً" وسكتنا ما كمل المعنى، فإذن هو يحتاج إلى كلمة أخرى تكمل معناه، فلذلك صار شبيهاً بالمضاف.

لكن لو قلنا: "يا حسنَ الخلقِ"، هذا مضاف.

هذا مضاف.

ألغينا التنوين.

ولذلك هم قالوا: الشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، سواءً كان هذا المتصل مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو معطوفاً، لكنه ليس مضافاً إليه، فإن كان مضافاً إليه فهو مضاف وليس شبيهاً بالمضاف، ما مثال المرفوع؟ ما ذكرته الآن: "يا كريمًا خلقُه"، "خلقُه" هذه إعرابها فاعل، فاعل لأي شيء؟ للصفة المشبهة "كريم"

فـ "كريم" منادى شبيه بالمضاف، لماذا صار شبيهاً بالمضاف؟ لأنه احتاج إلى جزء ثانٍ، ما إعراب الجزء الثاني؟ فاعل له، لماذا لم يكن مضافاً؟ لأنه لم يضف إلى الجزء الثاني، إذن هذا اتصل به شيء يكمل معناه لابد له منه؛ لأنه يكمل المعنى بقولنا: "يا كريمًا" حتى نقول: "فعلُه" أو "خلقُه"، وقد جاء الجزء الثاني كما ترون مرفوعاً وقد يكون منصوباً، كقولهم: "يا طالعاً جبلاً" "يا كاتباً درساً" لو قلت: "يا طالعاً" طالعاً ماذا؟ ما اكتمل المعنى، لابد له من الجزء الثاني، والجزء الثاني منصوب، مفعول به لاسم الفاعل "طالع"، فاتصل به شيء من تمام معناه وهو منصوب فقيل: هذا شبيه بالمضاف.

قد يتصل به شيء من تمام معناه وهو جار ومجرور، كقولك مثلاً: "يا ماراً بالبيت" يا محسناً إلى الفقراء"، لو قلت: "يا ماراً" وسكت ما يكتمل المعنى، "يا محسناً" ما يكتمل المعنى، حتى تذكر الجار والمجرور بعده، فهو يحتاج إلى ما يكمل معناه هنا.

قد يكون الذي يكمل المعنى معطوفاً وذلك في ألفاظ العدد المعطوفة، كأن تقول: "يا خمسةً وخمسين" فإذا إذا قلت: "يا خمسة" ما كمل المعنى، وأنت تريد "خمسةً وخمسين" فالمعطوف يكمل المعنى، ولذلك هذا شبيه بالمضاف، إذن الشبيه بالمضاف هو الذي يحتاج إلى شيء على جزء ثانٍ يتمم معناه، هذا الجزء الثاني قد يكون مرفوعاً بالمضاف، وقد يكون منصوباً بالمضاف، وقد يكون جاراً ومجروراً متعلقاً بالمضاف، وقد يكون معطوفاً على المضاف، وقد ذكرت الأمثلة لهذه الأمور كلها، وأرجو -إن شاء الله تعالى- أن تكون واضحةً.

بقي الآن الحديث عن أحكامها كما فصلها المصنف هنا في قوله: (فأما المفرد العلم).

قال المصنف: (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين، نحو: "يا زيدُ" و"يا رجلُ").

الآن المصنف قسّم هذه الأنواع الخمسة التي هي المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف، هذه أنواع المنادى خمسة، قسمها قسمين، جعل قسمين منها لهما حكم وثلاثة سيأتيان لهما حكم آخر، الاثنان اللذان لهما حكم وذكرهما الآن هما: (المفرد العلم، والنكرة المقصودة)، المفرد العلم قولك: "يا زيد" "يا محمد" هذا مفرد علم، النكرة المقصودة، وضحناها في بداية الحديث، وهي أن تنادي نكرة ولكنك تعنيه بعينه وتقصده وتحدده بقصدك إياه، بندائه فنقول: هذا نكرة مقصودة، ما حكمه؟ قال: (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين)، يعني "يا محمدُ" ولا تنون، ما دام مبنيًا قطعاً هو غير منون وقوله: (من غير تنوين) لا يحتاج إليه؛ لأن البناء معناه ألا يحتاج إلى تنوين، لماذا لا ينون المبني؟ لأن التنوين من خصائص المعرب -كما تعلمون- ولذلك عندما نقول: إنهما يبنيان على الضم، فلا يحتاج إلى أن نقول: (من غير تنوين)، وكأن تقول مثلاً: "يا رجلُ" هذا تقصد شخصاً بعينه، فهذا نكرة مقصودة، فهو مبني على الضم.

إذن المنادى إن كان مفرداً علماً ومعنى أنه مفرد: يعني كلمة واحدة ليس مركباً من جزئيين، هناك مضاف وشبيه بالمضاف، وعرفناهما، مفرد علم أو نكرة مقصودة، فهذا يبنى على الضم.

المصنف عندما قال: (فيبنيان على الضم)، الحقيقة هذا في كلامه تجوز، أو نقول: اختصار، كأنه هو ذكر الحكم الغالب، كأنه يقول: ما دمت في مقام اختصار ومتن فيذكر الغالب والتفاصيل هذه يتركها للشراح، طبعًا الشيء الأدق في هذا أن يقال: إن العلم المفرد والنكرة المقصودة يبنيان على ما كانا يرفعان به قبل النداء، "محمد" قبل أن نناديه إذا رفعناه نرفعه بالضمة، "محمدٌ" فإذا ناديناه نبنيه على الضم فنقول: "يا محمدُ".

"رجل" هذا رفعناه قبل النداء نقول: "رجلٌ" فنرفعه بالضمة، فكذلك عند النداء نبنيه على الضم، الذي كنا نرفعه به قبل النداء، لكن إذا جئنا بمثنى، كقولنا: "المحمدان" هذا كما ترون قبل النداء يرفع بالألف؛ لأنه مثنى، فعند النداء نبنيه على الألف فنقول: "يا محمدان" ولا نبنيه على الضم كما قال المصنف.

جمع مذكر سالم قبل النداء عندما نرفعه نقول: "محمدون" فإذا جئنا في النداء نبنيه على الواو؛ لأنه هو الذي كان يرفع به قبل النداء فنقول: "يا محمدون".

بالمناسبة يا دكتور: قد يتساءل البعض ويقول: لماذا "محمدون" أو "زيدون" أو "خلدون" ما سبب كونها بالواو والنون؟.

لا، أنت تقصد كان اسمًا لجمع أو اسمًا لمفرد؟

لا.. اسمًا لمفرد، يقصد به المفرد.

إذا قصدنا "محمدون" الآن نتكلم عنه هو جمع الآن، أما التسمية بالجمع فهذا أمر آخر كالتسمية بـ"زيدون" و"خلدون" ونحو ذلك هذا من التسمية بالجمع، ويراد به المفرد، وهذا في باب جمع المذكر السالم، يفصلون فيذكرون أحكامه وهل يعامل معاملة المفرد أم يعامل معاملة الجمع، هل يعرب إعراب جمع المذكر السالم أم يعرب إعراب المفرد، هذا كله أمور تفصل من جمع المذكر السالم.

لكن يعني يعامل كالمفرد؟.

هو في معناه مفرد، فتقول: "رأيت خلدوناً" واحد، هذا هو الأصل فيه، لكن أحياناً يحمل على الجمع كما في بعض يعني في بعض التصرفات فيه، لكن هذا ليس المقام وإلا سيتبين أنه يقال مثلاً في "زيدون" "رأيت زيدون" ونحو ذلك بالواحد، ولكن هذه إحدى اللغات فيه، وليست الأشهر فيها.

الذي نتحدث عنه الآن هو إذا كان جمعاً وليس مفرداً، فإنه يبنى على ما كان يرفع به، لعل الأمر يعني ما خرج منا كثيراً عن الموضوع حتى لا يغيب عن أذهانكم، أقول: المصنف قال: (المفرد العلم، والنكرة المقصودة يبنيان على الضم)

طبعًا هذا يكثر في الكلام العلماء أنهم يقولون: "يبنى على الضم"، لكن الأدق في هذا ما يذكره أكثر النحويين: "أن المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة يبنيان على ما كانا يرفعان به قبل النداء، فنأتي بالكلمة كيف كانت قبل النداء؟ إذا كانت قبل النداء ترفع بالضمة، إذن نبنيها على الضمة، كانت ترفع بالألف نبنيها في النداء على الألف، كانت ترفع بالواو فنبنيها في النداء على الواو، فالمفرد مثلاً في قولنا: "أحمد" أو قلنا مثلاً: "زيد" هذا يرفع بالضمة، ففي النداء نبنيه على الضمة فنقول: "يا زيدُ"، "زيدان" يرفع قبل النداء بالألف فنبنيه في النداء بالألف فنقول: "يا زيدان" و"زيدون" أو "عمرون" يرفع قبل النداء بالواو لكونه جمع مذكر سالم ففي النداء يبنى على الواو.

جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة، فنقول: "مسلماتٌ" فعند النداء عندما تكون نكرة مقصودة نقول: "يا مسلماتُ" .

ولا تنون؟.

ولا تنون، ما دامت مبنية تُبنى على ما كان يُرفع به، والمبنى لا ينون، وجمع التكسير قبل النداء يقال: "رجالٌ" فعند النداء نبنيه على ما كنا نرفعه به فنقول: "يا رجالُ".

إذن: قوله: (يبنيان على الضم) هذا هو الحكم الغالب، وإلا فإن هذا الأمر يحتاج إلى تفصيل وليس على إطلاقه، فأنتم رأيتم المثنى والجمع لا يبنيان على الضم، ولكن على الألف وعلى الواو، وهما ما كانا يرفعان به قبل النداء.

"يا مسلمون" يا دكتور، كما في: "يا مسلمون".

هذه نكرة مقصودة مبنية على الواو؛ لأن الحكم أن يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء، قبل النداء أنا أرفع "مسلمون" بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، فعند النداء ما دام نكرة مقصودة، أقول: نكرة مقصودة مبنية على الواو لكونه جمع مذكر سالم.

هل سنأتي يا شيخ بالنسبة إذا سبقت بـ "أي" "يا أيها المسلمون"؟.

نعم، سيأتي، وإن كان المصنف لم يذكرها، لكن لعلي أتذكرها فأذكرها بعد انتهاء حديث المصنف، المصنف ما ذكر نداء ما فيه "ال" لأنه كما ترى "المسلمون" فيه "أل"، والعرب لا تنادي ما فيه "أل" فلا يقولون: "يا المسلمون"، فيتوصل إلى نداء ما فيه "أل" بذكر "أي" حتى يمكن النطق بها، وهذه لعلها -إن شاء الله تعالى- تأتي.

بقي الآن قوله في ختام حديثه: (والثلاثة الباقية منصوبة لا غير).

يقصد ب(الثلاثة الباقية) النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف، قال: (منصوبة لا غير)، هذه هي الثلاثة المقصودة، طبعًا النصب في المنادى هو الأصل، نحن قدرنا الجميع على الضم، لكنك أصلاً أنت عندما تنادي أصل النداء هو طلب الإقبال، كأنك تقول: أدعو فلانًا، أو أنادي فلاناً، فهو منصوب بالفعل المقدر، أنادي أو أدعو، فإذن المنادى في الأصل منصوب، فما كان منصوباً في اللفظ، فهذا لا إشكال فيه، لأن المنادى في الأصل منصوب، وما كان مبنياً على الضم فإنهم يقولون مثلاً في قولنا: "يا محمد" "محمد" منادى مبني على الضم في محل نصب، لأن الأصل في المنادى أن يكون منصوباً بالفعل، المقدر الذي ناب عنه حرف النداء، أي أدعو فلاناً أو أنادي فلاناً، فإذن النصف هو الأصل وما ذكرناه من النوعين السابقين النكرة المقصودة والمفرد العلم هذه مبنية في محل نصب.

عندما مثلنا منذ قليل للنكرة المقصودة، بقول الواعظ: "يا غافلاً والموت يطلبه" ومنه قول الشاعر:

أيا راكباً إما عرضت فبلغن *** ندامي من نجران أن لا تلاقي

هذه نكرة غير مقصودة فترى نصبه، النكرة المقصودة تبنى على الضم، هذه نكرة غير مقصودة، عندما نقول: "يا حسناً خُلُقُهُ" هذا شبيه بالمضاف، ولذلك نصبناه، عندما يقول: " ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ ﴾ هذا مضاف، ولذلك نصبه، "يا معشرَ" إذن المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة تُنصب، المفرد العلم والنكرة المقصودة تبنى على ما كانت ترفع به قبل النداء.

يا دكتور بالنسبة الثلاثة الباقية لا نقول: إنها تُبنى على النصب؟.

لا.. تنصب.

تنصب، وهل يمكن أن تنون؟.

هي منونة، يجب أن تنون.
يا غافلَ.
يا غافلاً يجب تنوينها.
ما يصح قولنا: "يا غافلَ"؟.
لا.. إذا قلت: "يا غافلَ" فقد بنيته، وهذا ليس بناء، الذي يمنع التنوين هو منع الصرف أو البناء، وليس فيها ذلك.
المضاف لا ينون "يا عبد الله".
المضاف هو لا ينون، أحسنت، وليس الذي منعه هو أنه ليس معرباً.
لا تجتمع الإضافة مع التنوين.
نعم، لأن الإضافة هي التي منعته من هذا، وإلا فهو معرب، حقه في الأصل التنوين، لكنه منع منها لأنه لا يجتمع التنوين مع الإضافة.
إذا كان هذا واضحاً بدأت في إلقاء بعض الأسئلة على الإخوة الحاضرين للتأكد من ثبوتها، أنا سأسألكم وإن شئت يا أخي الكريم سألتك معهم أنت أيضاً فأنتم كلكم طلاب علم مجدون، نسأل الله أن ينفعكم وينفع بكم، سأعطيكم أمثلة: أطلب نوع المنادى وحكمه، نحن ذكرنا أنواع المنادى خمسة، التي هي: المفرد العلم، النكرة المقصودة وهذا حكمهما يبنيان، الأكثر على الضم إلا إذا كان مثنى فيبنى على الألف أو جمع مذكر سالم فيبنى على الواو، البقية نكرة غير مقصودة، مضاف، شبيه بالمضاف هذان ينصبان، وأعتقد الأمر -إن شاء الله- واضح، فقط يحتاج الأمر إلى نبدأ بك يا أخي الكريم:
أولاً استخرج المنادى وبين حكمه وعلامته إذا قلت مثلاً مبني تقول: مبني على ماذا، وإذا قلت: منصوب، أيضاً ما علامة النصب:
أولاً: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ فَاتَّقُوا الله يَا أُولِي الأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ الله إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴾ [الطلاق: ١٠]، أين المنادى؟
﴿ فَاتَّقُوا الله يَا أُولِي الأَلْبَابِ ﴾ يا أولي الألباب.
المنادى: "أولي"، ما حكمه؟
حكمه النصب.
لماذا؟
لأنه مضاف.
ما علامة نصبه؟
علامة نصب: "الياء".
لماذا؟
لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.
ما شاء الله، أنت عالم يا شيخ، أحسنت، حتى ما اكتفيت أن تقول: أنه جمع مذكر سالم، بل بينت ما هو أدق من ذلك، أنه ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأن "أولو" أحد ملحقات جمع المذكر السالم.
ثانيًا: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ الله ﴾ [الأحقاف: ٣١]؟
المنادى: "قومنا" والنوع: مضاف.
حكمه؟
حكمه النصب.
وعلامة النصب؟
الفتحة.
ثالثًا: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ اسْمُهُ يَحْيَى ﴾ [مريم: ٧]؟
المنادى: "زكريا" ونوعه: مفرد علم.
وحكمه؟
مبني على الضم.
وأين الضمة؟
مقدرة.
لماذا قدرت؟
لأن آخر الاسم ألف مقصورة.

أحسنت؛ لأنه اسم مقصور، يتعذر إظهار الحركات عليه فنقدرها.
رابعًا: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [هود: ٧٦]؟
"يا إبراهيم"
المنادى "إبراهيم".
نعم، مفرد علم، ويبنى على الضم.
مبني على الضم، ولذلك قال: ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾.
خامسًا: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلاَءِ قَوْمٌ لاَّ يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [الزخرف: ٨٨]؟
المنادى: "ربِّ"، النوع: مضاف.
مضاف، أحسنت، لأنه حتى وإن حذفنا "يا" المتكلم التي هي مضافاً إليه فهو مضاف، هـذه مقـدرة، إذن هـو مضاف، حكمه؟
النصب.
علامة نصبه؟
علامة نصبه: الفتحة المقدرة.
لماذا قُدِرت؟
اشتغال المحل بحركة المناسبة.
مناسبة "ياء المتكلم"، أحسنت، ما شاء الله أنتم علماء، زادكم الله توفيقاً.
سادسًا: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾﴾ [الكافرون: ١، ٢]، هذه سألت عنها منذ قليل؟
"الكافرون" منادى.
لك أن تقول: إن "الكافرون" هي المنادي، أو تقول: "أي" هي المنادى وتكون "الكافرون" صفة له.
ما نوع المنادى؟
مفرد علم.
"الكافرون" هو مفرد معرف بـــ "ال" ما حكمه؟
البناء على الضم.
"الكافرون" هو البناء لكن على ماذا؟ هذا جمع مذكر سالم؟
يبنى على الواو.
يبنى على الواو لكونه جمع مذكراً سالماً.
﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾﴾ يعني مفرد علم نعتبرها؟.
مفرد معرفة، النحويون يسمونه مفرد علم، وواقع الأمر أنه أحياناً لا يكون علماً.
"الكافرون" ليس علم.
معرفة معرف بـــ"ال" فيأخذ حكمه، ولذلك الأدق فيه يقال: مفرد معرفة أو نكرة مقصودة، أولى من ذلك، ويمكن أكثر النحويين يقولون: مفرداً علم، كما قال المصنف هنا.
أنك ذكرت يا شيخ " يا مسلمون" قلت هنا نكرة مقصودة؟.
بالضبط لكن هذه "الكافرون" فيها "ال" هذه معرفة، و"مسلمون" منكرة، لكن ليست علماً على كل حال، هي معرفة بـــ"ال" فهي معرفة ولكن تعريفها بـــ"ال" وليس بالعلمية.
﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ الله إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٨﴾﴾ [الدخان: ١٨]؟
﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ الله ﴾ "يا عباد الله" حذفت حرف النداء.
إذن المنادى هو؟
عباد الله.
عباد.
مضاف، وحكمه النصب.
ولذلك نصب وعلامة نصبه؟
الفتحة.
الفتحة، ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ الله إِلَيْكُم ﴾ [الصف: ٦]؟
المنادى: "عيسى".

﴿ قَالَ عِيسَى ﴾ "عيسى" فاعل هنا.
"قال الله يا"
لا، ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾.
"بني"، وهو منصوب.
نعم، لماذا نصب؟
لأنه منادى مضاف.
لأنه منادى مضاف، وعلامة نصبه؟
علامة نصبه: الياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.
أحسنت، لأن "بنين" ملحق بجمع المذكر السالم.
﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الزخرف: ٧٧]؟
المنادى: "مالك" نوعه: "مفرد".
نوعه: مفرد علم.
يُبنى على الضم.
نعم مبنيّ على الضم، ولذلك قال: " مَالِكُ ".
نكتفي بهذا من الأسئلة وأرجو -إن شاء الله تعالى- أن يكون الأمر واضحًا الآن الحقيقة لو أحسست أن هناك إشكالاً أو أن بعض الإخوة يترددون في الإجابة لعلمت أن السامعين والمشاهدين أيضاً صَعُبَ عليهم الكلام، لكن ما دام الإخوة يجيبون بهذه السرعة وهذا الإتقان فأرجو أن يكون الأمر على الأقل فيه شيء كبير من الوضوح.
نستعرض إجابات الدرس الماضي التي وردتنا عبر الموقع.
سؤالا الحلقة الماضية:
السؤال الأول: شروط عمل: "لا" النافية؟
أولاً: تنصب النكرة "لا رجلَ في الدار".
ثانيًا: أن تباشر اسمها أي يأتي اسمها بعدها مباشرةً، ولا يفصل بينها وبينه فاصل.
مثاله: ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات: ٤٧] فُصِلَ بينها بالجار والمجرور فَبَطُلَ علمها.
ثالثًا: أن تكون نافيةً.
رابعًا: أن يكون خبرها نكرة.
خامسًا: أن تنفي الجنس كله كاملاً وليس مفرداته.
سادسًا: ألا تُسبق بحرف جر.
ما شاء الله، هذه شروط صحيحة.
السؤال الثاني: إذا استوفت "لا" جميع شروطها ومع ذلك تكررت فإنه يجوز إعمالها وإلغاؤها واشتهر عند العرب جملة "لا حول ولا قوة إلا بالله" فيجوز في الاسم الذي بعد "لا" يكون اسم "لا" منصوب، أو إهمالها، ويكون الاسم حسب موقعه من الجملة، وهو هنا: مبتدأ مرفوع، فنستطيع أن نقول: "لا حولَ" بالنصب، و"لا قوةَ" بالنصب، "إلا بالله".
بالبناء في الحقيقة هي مبنية وليست منصوبة؛ لأن النصب إعراب، فنقول: مبني ولكنه يبنى على ما ينصب به.
أو: "لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله".
بالتنوين.
التنوين "لا حولٌ؟.
"لا حولٌ ولا قوةٌ"، نعم.
وورد عند بعض النحويين أن يُعْمِلَ الأولى ويُهمل الثانية، أو إهمال كل من الموضعين، أو تُهمل في الأولى، وتُعمل في الثانية، أو تُعمل الأولى والثانية تكون منصوبة.
هذه الوجوه الخمسة وهي كلها واردة، وأضعفها أن تعمل الأولى وتنصب الثانية، وهي أقلها استعمالاً، أحسنت.
الأخ الكريم أجاب إجابة مختصرة يقول:
الجواب الأول: شروط عمل "لا" النافية للجنس:
أن تنفي جنس اسمها، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
ألا تجر بالباء، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل.
الجواب الثاني: يجوز في الاسم بعد النكرة الرفع على محل "لا" واسمها معاً ويجوز النصب على محل اسم "لا".

هنا بعد تكرار "لا.

بعد المكررة، نعم، يجوز في الاسم بعد المكررة الرفع على محل "لا" واسمها معا، ويجوز النصب على محل اسم "لا" والبناء في العطف على الاسم "لا" المفرد المبني.

أنتم تعلمون أن هذا المتن مختصر جدًا لذا ترك المصنف أمورًا، هي قضايا لها أهميتها في باب النداء، وأهم القضايا التي أرى أنه كان من الأولى أن تُذكر، ولابد من ذكرها، ولابد من ذكرها وينبغي أن تذكر في مثل هذا الباب وإن كان المصنف قد تركها وهي:

الأمر الأول: نداء ما فيه "أل" قد سأل عنه الأخ الكريم منذ قليل واحتاج إلى نوع من التفصيل فيه.

الأمر الثاني: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وأنتم رأيتم منذ قليل في "ربِّ" الحاجة إلى كيف صار مضافاً وليس فيه ياء، وأين الياء وما الذي يجوز في هذه الياء إثباتها أم حذفها.

الأمر الثالث: ما يتعلق بالترخيم في النداء، وهذا أيضاً مما يحسن ذكره، فلعلي آتي بهذه الأمور الثلاثة بإيجاز – إن شاء الله تعالى–.

الأمر الأول: نداء ما فيه "أل":

العرب لا تنادي ما فيه "أل" فيقولون مثلاً: "يا محمد" لكن لا يقولون: "يا الرجل" أو "يا المسلمون" لا ينادونه، لكن قد يقول قائل: فإن احتاجوا إلى نداء شيء فيه "أل" هم يريدون أن ينادوه فماذا يفعلون؟ قالوا: يتوفر لهم وسيلة للتوصل إلى نداء ما فيه "أل" لكن لا ينادونه مباشرةً، فلا يباشر حرف النداء ما فيه "أل"، وإنما يفصل بينهما بفاصل يمهد لندائه، وهو أحد أمرين:

– إما "أي"، كقولنا "الرجل" نقول: "يا أيها الرجلُ" "، الناس" "يا أيها الناسُ"، ولا نقول: "يا الناس".

– وإما اسم إشارة: "يا هذا الرجل" واسم الإشارة ينبغي أن يكون مناسباً للمنادى، فإن كان مفرداً أُتي باسم الإشارة مفردًا، مذكراً أُتي به مذكراً، مؤنث.. إلى آخره، فيقال مثلاً: "يا هذا الرجل" "يا هذان الرجلان" "يا هؤلاء الرجال" "يا هذه المرأة" "يا هاتان المرأتان" "يا هؤلاء النساء".

فإذن لك أن تفصل تستطيع أن تنادي ما فيه "أل" بالمجيء بشيء يفصل بين حرف النداء والمنادى المعرف بـ "ال".

ويصبح بدل من الإشارة.

وبالتالي يعربونه طبعًا هو تابع له، لكن أكثر النحويين يعربه صفةً له.

"يا هذان الطالبان".

يقولون: "الطالبان" صفة لـ"هذان".

حينذاك تكون قد ناديت ما فيه "أل" وتوصلت إليه دون أن يباشر حرف النداء "أل" فهذه المواضع لك أن تأتي بهذه الطريقة، إما بـ"أي" مضافاً إلى "ها" أو تأتي باسم الإشارة ويكون مناسباً للمنادى من حيث الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

هناك مواضع محدودة ورد فيها نداء ما فيه "أل" عن العرب، وهي مواضع قليلة، لفظ الجلالة، لكثرة ندائه – سبحانه وتعالى– وحاجة الناس إلى ندائه ودعائه، فينادى، فيقال: "يا الله"، وإن كان فيه "أل" فإن "يا" تباشره فيقال: "يا الله" والأكثر أن يستغنى عن "يا" بالميم المشددة في الآخر فيقال: "اللهم"، والميم المشددة هذه في لفظ الجلالة خاصة هي عوض على الصحيح عن حرف النداء المحذوف، يعني يحذف حرف النداء حتى لا ينادى ما فيه "ال" وإن كان زائداً في هذا اللفظ خاصة لفظ الجلالة لكثرة ندائه ودعائه والحاجة إلى ذلك، فتأتي الياء معه استثناءً لهذا الاسم، لكن أكثر ما يأتي عند نداء ما فيه "ال" نداء لفظ الجلالة أن يعوض عن حرف النداء بالميم المشددة، فيقال: "اللهم".

أيضاً من المواضع التي ورد عن العرب نداء ما فيه "أل" فيها: الاسم الموصول المعرف بـ "ال" فالذي والتي واللذان إلى آخره يقال: "يا الذي فعل كذا" وإن كان مبدوءاً بـ"ال" فهذا مما ورد عن العرب.

أيضاً هناك موضع يسميه التشبيه ويرد في بعض كتب النحو كقولهم: "يا الأسد شجاعة"، فيشبهه بالأسد فينادي ويباشر حرف النداء "ال" ولا إشكال في ذلك في مثل هذه الصيغة؛ لأنها وردت عن العرب.

هناك أعلام مبدوءة بـ"ال" كقولنا مثلاً: "الوليد" وقولنا: "الصاحب" الصاحب هنا كالصاحب بن عباد، هذا اسم علم اسمه الصاحب، وله صفة، وحينذاك تبقي "ال" وقول: "يا الصاحب" ؛ لأنك لو حذفت "ال" وقلت: "يا صاحب" لظن الظان أنك تأتي بصفة لشخص من الأشخاص ولا تقصد هذا العلم بعينه، فلك أن تبقي "ال" مع هذا درءا لهذا اللبس الذي ربما يحصل بحذف "ال".

وهناك الضرورة الشعرية: هي من المواضع التي يصح فيها نداء ما فيه "ال" ويستشهدون بذلك لقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرا *** إياكما أن تعقدان شر

فقال: "يا الغلامان" فأدخل حرف النداء "يا" على كلمة "الغلامان" وهي كلمة فيها "ال" وهذا ضرورة الشعر، وأنتم تعرفون المقصود بالضرورة -يعني مناسبة الحديث الآن- ضرورة الشعر هي أنه مقام الشعر مقام ضيق؛ لأن فيه وزنًا لابد للشاعر من إقامته، وفيه قافية وروي لابد للشاعر من التزامها، فهي ليست مثل الاختيار والنثر الذي للمتكلم أن يأخذ حظه من السعة فيختار ما يشاء من الألفاظ؛ لأنه ليس مقيداً بأوزان ولا بروي، فحينئذ يقال: للناثر لا يجوز لك هذا، التزم بالقاعدة، أما الشاعر فلكون الشعر مقام ضيق هناك ألفاظ محدودة وأوزان معدودة، وقوافي مبينة محددة فيتوسع في ذلك ما لا يتوسع في غيره، ويباح له أن يفعل ذلك.

نكمل يا شيخ ما تبقى من درس المنادى.

بقي مما لم يذكره المصنف من مواضع الحديث عن المنادى:

الأمر الثاني: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

المنادى عندما يضاف إلى ياء المتكلم، وهذا العرب توسعوا فيه كثيراً، وجاءوا فيه بصيغ كثيرة، ولذلك مما يحسن هذا توسعةً وبياناً أن هذا الأمر فيه سعة، أول هذه الوجوه هو أن تحذف، عندما يأتيك كلمة مضافة لياء المتكلم طبعًا حكم المنادى النصب كما تعلمون لأنه مضاف، والمنادى المضاف حكمه النصب، لكن علامة النصب لا تظهر، لماذا؟ لاشتغال المحل بحركة المناسبة كما أجبت منذ قليل يا شيخ في هذا، فإذن هو يقال منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، لماذا قدرت؟ منعاً من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة لياء المتكلم، وحركة مناسبة ياء المتكلم هي الكسرة؛ لأن ياء المتكلم يحتاج إلى أن يُكسر ما قبلها ضرورة ووجوباً.

فإذن عندما تأتي كلمة مضافة إلى ياء المتكلم، ونناديها، "غلامي" لك في عند ندائها تقول: "يا غلامي" "يا ابني" لك فيها صيغ، منها أن تحذف "ياء المتكلم" وتبقي الكسرة على المضاف، تقول: "يا غلام" مثل ما ذكرناه منذ قليل في قوله تعالى: ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ [الزمر: ١٦] بحذف الياء وإبقاء الكسرة على الدال ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾.

ولك أن تثبت الياء وتكون ساكنة، فتقول: "يا غلاميْ" بإثبات الياء.

ولك أن تثبت الياء وتفتح في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الزمر: ٥٣]، بفتح الياء، أنا ذكرت الياء ما حذفتها وجئت بها مفتوحة.

لك أن تقلب الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة وحينذاك لابد أن تقلب ياء المتكلم أصلاً ألفاً لأن ياء المتكلم تلزم كسر ما قبلها، فإذا فتح ما قبلها وجب أن تقلب هي ألفاً فيقال كما في قوله تعالى: ﴿ أن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا ﴾ [الزمر: ٥٦]، أصلها "حسرتي" مضافة إلى ياء المتكلم، فتحت التاء قبل ياء المتكلم، وقلبت ياء المتكلم ألفاً فقيل: ﴿ يَا حَسْرَتَا ﴾.

ولك أن تحذف ياء المتكلم وتفتح ما قبلها، فتقول: "يا غلامَ" كما في قول الشاعر:

ولست براجعٍ ما فات مني *** بلهفَ ولا بليت ولا لو اني

قال: "بلهفَ" أصله: "يا لهفي" مضافة إلى ياء المتكلم، حذف ياء المتكلم، وفتح ما قبلها وقال "بلهفَ".

ولك أن تضم ما قبل ياء المتكلم، فتقول: "يا غلامُ" وقد قرئ في الشواذ: ﴿ قَالَ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣] يعني "يا ربي" طبعًا القراءة المشهورة: ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ بحذف ياء المتكلم، وإبقاء الكسرة، لكن ورد في الشواذ بالضم وهي إحدى ما كانت العرب تنطق به فيما يتعلق بالمضاف إلى ياء المتكلم. كأن عندك شيئًا يا شيخ.

هل بقي شيء يا شيخ؟.

هي فقط بقي أن هذه الصيغ كلها جائزة في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم، وكلمة "أم" و"أب" بالذات يجوز فيها عند إضافتها إلى ياء المتكلم، أن تقول: "يا أمي" و"يا أبي" لكثرة ندائهما، يجوز فيها هذه الصيغ الست، ولك أن تقلب ياء المتكلم تاءً فتفتحها أو تكسرها، فتقول: "يا أبتِ" و"يا أبتَ"، و"يا أمتِ" و"يا أمتَ" إضافة إلى الصيغ السابقة، فتقول: "يا أبِ" بكسر الباء بدون ياء، وتقول: "يا أبيْ" بياء ساكنة، وتقول: "يا أبيَ" بفتح الياء، وتقول: "يا أبَا" بقلب ياء المتكلم ألفاً وفتح ما قبلها، وتقول: "يا أبَ" بفتح ما قبلها وحذفها، وتقول: "يا أبُ" بضم ما قبلها وحذف ياء المتكلم، ولك أن تضيف إليها التاء مكسورة أو مفتوحة، فتقول: "يا أبتِ" و"يا أبتَ" ومثلها: "أمتِ" و"أمتَ" كل هذه جائزة في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

تقول: أود أن توجهوا أسئلة للمتصلين لأننا نريد أن نشارك.

هل لديكم أسئلة يا شيخ؟

هي تريد سؤالاً؟

في المنادى نعم.
نسألك كما سألنا الإخوة منذ قليل، سأعطيك آية من آيات الكتاب العزيز، وتعطيني حكم المنـــادى تقـــولين الأول المنادى وحكمه وعلامته.
في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا ﴾ [غافر: ٣٦]؟
المنادى: هامان. علم مفرد.
مفرد علم، حكمه؟
حكمه: مبني على الضم.
البناء على الضم، ﴿ يَا هَامَانُ ﴾، أحسنت.
لأنه مفرد علم.
لأنه مفرد علم، طيب بارك الله فيك.
أريد سؤالاً آخر منك يا دكتور، أريد إعراب شيء.
هل لديكم شيء يا دكتور.
طيب، نعطيها شيئًا يحتاج إلى تأمل: في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِـــينٌ ﴿٢﴾﴾ [نوح: ٢] أين المنادى وما حكمه؟
المنادى: "قوم".
نوعه؟
نوعه: مضاف.
مضاف إلى ماذا؟
إلى ياء المتكلم.
وأين ياء المتكلم؟
محذوفة.
قد حذفت، وحكمه؟
منادى مبني على الكسر لاشتغال محله بياء المتكلم.
ما دام مضافاً فحكمه ماذا؟
حكمه النصب.
فنقول: منادى منصوب وعلامة النصب؟
علامة نصبه: الفتحة ولكن حرك بالكسرة لاشتغال المحل بحرف الياء المتكلم وهي الكسرة.
إذن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منعاً لظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم، بارك الله فيك، أنت الآن أعربتِ هذا المنادى فحقق ما تريدين.
يقول: يا شيخ كيف نفرق بين المنادى المضاف والمنادى الشبيه بالمضاف؟ وهل يمكن أن نحول أحـــدهما إلـــى الآخر؟
كيف نميز بين النكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة؟.

هذا هو سبق الحديث فيه وهو مقام حديثنا منذ قليل لكن كأن الأخ أتى بعد الانتهاء من الكلام .
الفرق بين المضاف والشبيه بالمضاف:
المضاف: معروف وهو أن يكون أحد الجزئيين مضافًا إلى الآخر هذا هو المضاف.
الشبيه بالمضاف: هو ما يشبه المضاف في كونه مركبًا من جزئيين، لكنه يختلف عنه بأن الأول ليس مضافًا إلى الآخر، عندما تقول: "يا كريماً فعله"، "يا مُكرماً والديه" يا داعياً إلى الله" فهذا احتاج إلى جزء آخر، ولكن هذا الجزء الآخر ليس مضافاً إليه فقولنا مثلاً: "يا كريماً فعله" ففعله فاعل مرفوع، وقولنا: "يا مُكرماً والديه" "والديه" منصوب مفعول به، وقولنا: "يا داعياً إلى الله" "إلى الله" جار ومجرور متعلق بـــ "داعياً"، فإذن الجزء الثاني ليس مضافاً إليه فلا نقول: إن هذا منادى مضاف، ولكنه شبيه بالمضاف، أشبه المضاف بتركيبه من جزئيين، وخالفه في أن الجزء الأول لم يضف إلى الجزء الثاني، هذا ما يتعلق بالفرق بين المضاف والشبيه بالمضاف.
أما النكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة، فيشتركان في كونهما نكرة شائعة، ويفترقان في أن أحـــدهما قـــد قُصد وحدد بالنداء، وليس بالصيغة، فقولنا: "يا رجلُ" كلمة "رجل" هذه شائعة، لكن كون أردت رجلاً بعينه صـــار هذا نكرة مقصودة، وعندما أقول: يا رجلاً وأنا أقصد كل جنس الرجال هذه نكرة غير مقصودة.

يقول: في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥]، ما هو تقدير حرف النداء وما إعراب "أنتم" و"هؤلاء" و"تقتلون"؟.

﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ طبعاً ﴿ أَنْتُمْ ﴾ مبتدأ ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع، طبعاً إذا قلنا: إن "أنت" هي الضمير، فنقول: مبني على الضم، وإذا قلنا: "أنتم" كاملة فهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

﴿ هَؤُلاَءِ ﴾ منادى مبني على الكسر؛ لأنه أصل المنادى في محل نصب؛ لأن هؤلاء هذا اسم مبني أصلاً فلا يغير عن حاله وأصله "يا هؤلاءِ".

﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر "أنتم".

و ﴿ أَنْفُسَ ﴾ مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف.

و ﴿ كُمْ ﴾ ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

يقول: لي سؤالان:

الأول: جملة لو قلنا: "يا نفسُ"، هنا: "نفس" منادى مبني على الضم في محل نصب منادى، وقد ذكرتم – حفظكم الله– في أول الدرس أن عامل المنادى فعل مقدر تقديره: أدعو أو أنادي، لماذا لا نقول في إعراب نفس: إنه مبني على الضم في محل نصب مفعول به، وليس محل نصب نداء؟

السؤال الثاني: هناك قراءة في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا الله الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ [النساء: ١] بجر الأرحام، هنا عطف الاسم على الضمير، الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذا، لماذا منع البصريون عطف الاسم على الضمير؟.

يقول: السؤال الأول: الآن في قول الشاعر:

يا من إلى الله تدعو *** يا من إلى الله

"الياء" هذه داخلة على مَنْ؟ كيف يكون ذلك؟ وهل هي للنداء هنا؟

السؤال الثاني: مسألة أخرى الآن يا شيخ إذا انتهينا من شرح الآجرومية، ما أنسب طريقة تصلح على أساس أن ننتقل إلى الشروح وغيرها يا شيخ ؟.

في قول الإنسان عندما يقول: يا نفسُ، هذا منادى مضاف أصله "يا نفسي"، وقد جاء على اللغة التي حذفت معها ياء المتكلم، نحن ذكرنا منذ قليل أن ما أضيف إلى ياء المتكلم لك فيه أن تحذف ياء المتكلم وأن تبني ما قبلها على الضم فتقول: "يا نفسُ" أصلها: "يا نفسي".

يقول: لماذا لا نقول مفعول به؟ أصل المنادى كله مفعول به سواء ما كان مبنيًا على الضم أو ما كان منصوباً، هو مفعول به ولذلك يُنصب وإن بني على الضم فهو في محل نصب، والذي نصبه هو الفعل المقدر إما بوساطة حرف النداء أو مباشرةً بدون هذه الوساطة حسب التقدير، لكن هذا المنادى لكونه يأتي أحيانًا مبنياً على الضم، ويأتي أحيانًا منصوب، لابد من خصه بهذه الخاصية، وهي أن نقول: إنه منادى حكمه كذا، وهذا لا يخرجه عن كونه في الحقيقة مفعولاً به.

أما بالنسبة للقراءة،من أول سورة النساء: ﴿ وَالأَرْحَامِ ﴾ لماذا منعوا العطف؟ البصريون يمنعون العطف على الضمير المجرور دون فاصل ولذلك ﴿ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ على قراءة: ﴿ وَالأَرْحَامِ ﴾ هذا من العطف مباشرة.

والذي يحتج به الكوفيون بأنه قد عطف على الضمير الذي هو في محل جر، وأما القراءة التي قراءة حفص: ﴿ وَالأَرْحَامَ ﴾ فهي بالنصب، ولا إشكال فيها.

على كل حال ورد عن العرب أنهم إذا أرادوا أن يعطفوا على الضمير في مثل هذا الموضع فصلوا بينه، فيقولون: "مررت بك وبزيد"، أتوا بحرف جر آخر، أو فصلوا بفاصل آخر، إما أن يعيدوا حرف الجر وهو الأكثر فيقال: "مررت به وبزيد" ولا يقال: "مررت به وزيد"، وهذا هو الأكثر، أو أن يفصلوا بينه بفاصل ولكن لا يعطفون الظاهر على الضمير في مثل هذا مباشرةً.

ومن قال: لماذا يفعلون ذلك؟ لأنهم رأوا أن العرب لا يعطفون على الضمير المتصل المجرور مباشرة دون إعادة الجار.

في قول الأخ السائل: "يا من إلى الله تدعو" يقول: ما نوع المنادى هذا؟

هذا هنا "من" اسم موصول، بمعنى "يا الذي" فنقول: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب منادى، وله حينئذ أن نقول: إنه من النوع الشبيه بالمضاف؛ لأن الموصول محتاج إلى شيء من كمال معناه، وهو صلة الموصول؛ لأنه لا يكمل معناه إلا بالصلة، فالأولى في هذا أن نحمله على الشبيه بالمضاف؛ لأنه احتاج إلى شيء من تمام معناه وهو صلة الموصول.

يقول: عندي سؤالان:

الأول: يقول الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الأنبياء: ١٦]، هل ﴿ لاَعِبِينَ ﴾ هنا حال؟ وإذا كان كذلك فكيف تكون فضلة مع أنها إذا حذفت يختل الكلام؟.

لا يقصد العلماء بالفضلة الزائدَ، كما أنهم لا يقصدون بقولهم: حرف زائد يعني لا حاجة إليه، مصطلح الفضلة والزائد عند النحويين لا يعنى به ما لا يحتاج إليه، ولكنهم يعنون به ما ليس من أركان الجملة، ولذلك فالجملة فيها كما تعلمون ركنان:

إن كانت اسمية فركناها العمدتان: المبتدأ، والخبر.

وإن كانت فعلية فركناها: الفعل والفاعل، أو نائب الفاعل، وما عدا ذلك يسمونه فضلات، وهذا لا يعني أن الفضلة لا حاجة إليها أو لا يكون لها المعنى، بل أحيانًا المقصود أصلاً هو ذلك الفضلة، عندما تقول: "كيف جاء زيد"، فعندما تقول: "جاء زيد راكباً" "جاء" و"زيد" معروفة للسامع، هو يريد الحال، فإذن هو المقصود، ومع ذلك نقول: هو فضلة، إذن ليست اسمية الفضلة معنى أنها زائد لا يحتاج إليه، ولكنه خارج عن الركنين الأساسيين الذي بنيت عليهما الجملة، ومثله قولهم: حرف زائد هل يعني ذلك أنه لا قيمة له وحذفه وذكره سواء؟ أبداً، مصطلح الزائد عن النحويين هو أنه لا يؤدي معنى جديداً إضافياً، وإن كان يؤدي معنىً تأكيداً للكلام ويثبته والتأكيد من مقاصد البلغاء، ولذلك يأتي في القرآن من هذه الحروف التي يسميها النحويون صلة أو زائد، لا يعني ذلك أن هذا الحرف لا حاجة إليه لكنه جيء به لتأكيد الكلام وتثبيته لأن السياق وبلاغة المقام تقتضي أن يؤكد الكلام في ذلك المقام بهذا الحرف وذلك يؤتى به، فإذن لا مشاحة في الأمر وهو اصطلاح ولا ينبغي أن يحمل أو يتوقع أن المقصود بالفضلة أو الزائد أنه لا حاجة إليه.

شيخنا إذا أذنتم لي تذكرون سؤالي هذا الدرس بعد ذلك نكمل -إن شاء الله تبارك وتعالى- ما تبقى من أسئلة الموقع.

السؤال الأول: ما المقصود بالمنادى الشبيه بالمضاف؟ وما حكمه؟

السؤال الثاني: كيف يمكن نداء الاسم المعرف بـ "أل"؟

يقول: ما إعراب "من" في قول الشاعر:

يا من يصم السمع عن كلماتنا *** ......................

وهل هي نكرة مقصودة؟ وهل هي مبنية على السكون؟.

هذه ليست نكرة، هذه اسم موصول معرفة، بمعنى الذي والأسماء الموصول معرفة، ولكنه - فيما أرى- ينبغي أن يلحق بالشبيه بالمضاف؛ لأنه لا يكون معناه إلا بصلة، كما ذكرنا منذ قليل فهو إذن على الصحيح فيما أراد هو منادى شبيه بالمضاف مبني على السكون في محل نصب، وإنما قلت: إنه شبيه بالمضاف لكونه لا يكمل معنى الاسم الموصول إلا بذكر الصلة.

تقول: الحالات الست لحذف ياء المتكلم غير متضحة بعض الشيء؟.

يقول: بالنسبة للأبيات التي ليس لها قائل معين، فهل تظن أنها من صنع النحاة ؟.

الأخت تسأل عن المضاف إلى ياء المتكلم وحالاته الست التي ذكرتها منذ قليل، المضاف إذا جاء متكلم كأن نقول مثلاً: "يا غلامي":

- لك أن تثبت الياء ساكنةً، فتقول: "غلامي".

- ولك أن تثبتها مفتوحة فتقول: "غُلاميَ" كقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الزمر: ٥٣].

- ولك أن تحذف ياء المتكلم وتبقي ما قبلها مكسوراً كما كان، كقوله تعالى: ﴿ يَا عِبَادِ الَّذِينَ ﴾ [الزمر: ١٠]، بكسر الدال.

- ولك أن تفتح ما قبلها فتقلبها ألفاً فتقول كما في قوله تعالى: ﴿ يَا حَسْرَتَا ﴾ [الزمر: ٥٦]، وأصلها "حسرتي" فقلبت ياء المتكلم ألفاً، بعد قلب ما قبلها فتحةً.

– ولك أن تحذف ياء المتكلم وتفتح ما قبلها كقول الشاعر: "لهفَ" أي: "يا لهفَ" وأصله: "يا لهفي" فحذفت ياء المتكلم وفتحت ما قبلها.

– ولك أن تحذفها وتبني ما قبلها على الضم ومن القراءة التي وردت الشواذ في شواذ القراءات التي ذكرنا منذ قليل في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣]، قرئ في الشواذ ﴿ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ أي: "يا ربي" حذفت ياء المتكلم وضم ما قبلها. هذه هي الحالات الست المضافة إلى ياء المتكلم.

أما ما يتعلق بجهالة قائل الشاهد فطبعاً لا يُسلَّم بأن أكثر الشواهد النحوية مجهولة القائل، وإنما هناك شواهد لكنها ليست الأكثر، يعني مجهول القائل ليس بالكثير، والكثير هو معروف القائل، الرواة من العلماء عندما جمعوا الشواهد النحوية، للاستشهاد للقضايا كان همهم أن يقولها الفصيح، لا يهمهم من هو هذا الرجل الذي قالها، وإن يهمهم أن يكون فصيحاً ولذلك إذا صح إسناد أثر الشاهد إلى عصر الفصاحة اكتفي بذلك، ولو لم يعرف قائله، يكفي أن يقوله فصيح؛ لأن المقصود هو كيف كانت العرب الفصحاء تنطق؟ وليس المقصود كيف كان امرؤ القيس ينطق؟ وكيف كان لبيب ينطق؟ ولكن كيف كان العرب الفصحاء ينطقون؟ ومن ثم كان العلماء إذا ما تأكدوا واطمأنوا إلى أن البيت قد جاء في عصور الفصاحة سلموا لذلك واكتفوا به حتى ولو لم يعرفوا قائله، وأنتم تعلمون أن رواية الشواهد كانت في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري، ولذلك كان من عصور الفصاحة أو لنقل: إنه كان في القرن الثاني الهجري وهناك كانت تنتهي عصور الفصاحة ومن ثم فإن العلماء كانوا يجمعون الفصيح من شواهد كلام العرب، فما أسندوه فبها ونعمت، وما لم يسندوه إلى قائله فإنهم يسندونه إلى عصر الفصاحة وهذا كافٍ للاستشهاد به وثبوت فصاحته وصحته.

تقول: ما الفرق بين الطالب والتلميذ في المعنى؟ وأيهما أفضل؟ وحرف الضاد والظاء؟.

في تراثنا الإسلامي استخدم العلماء التلميذ أكثر من الطالب،

الطالب يطلق على من طلب العلم، لكن من كان ملازماً لشيخ يأخذ عنه ويروي مروياته ويُعرف عند ذلك الشيخ، ذلك الطالب يسمى: تلميذًا، وأما مصطلح الطالب، فهو لطالب العلم وإن لم يشتهر إطلاقه على شخص بعينه حتى لو اشتمل على أشخاص كثيرين، فإنه لا يلزم، إنما تنسب الشخص إلى شيخه تقول: هو تلميذ له، وعندما تنسبه إلى الطلب أو تجعله ساعيًا في تحصيل العلم فهو طالب، فإذن كلا الأمرين مستعمل، ولكن هذا يستعمل في مقام غير مقام هذا.

حتى يقال: تتلمذ على يد الشيخ الفلاني.

تسأل عن الفرق بين الضاد والظاء.

الضاد والظاء، هما حرفان مختلفان وتميزا في العربية بذلك، ومن المؤسف الحقيقة أن أكثر ما يقع الخطأ في هذا الحرف الذي تتميز به العربية بين اللغات، يسمونها لغة الضاد، والأصح في سبب تسميتها لغة الضاد، أن جميع أصوات الحروف العربية موجودة في اللغات الأخرى ما عدا هذا الحرف، فإنه لا يوجد في لغات أخرى بالاستقراء حسب ما استقرأه العلماء وهو أنه حرف خاص بهذه اللغة ولذلك سميت لغة الضاد، ومن ثم فإنه ينبغي العناية بهذا الحرف وإخراجه من مخرجه، وللأسف حتى كثير من بعض طلاب العلم ينطقون الضاد ظاءً، وطبعاً نحن لا نقول: إن هذا من الخطأ الكبير ولكن مما يسيء إلى طالب العلم؛ لأن الأصل أن يخرج الحروف من مخارجها، بل ربما وصل الأمر إلى الخطأ الكبير إذا تعلق الأمر بقراءة كتاب الله –سبحانه وتعالى–، ونحن نعرف أن العلماء قد قسموا اللحن في كتاب الله –سبحانه وتعالى– إلى قسمين:

– لحن جلي.
– ولحن خفي.

اللحن الجلي هو ما يحيل المعنى، واللحن الخفي هو ما لا يحيل المعنى، فإذا كان اللحن يحيل المعنى ويتغير به المعنى فإنه لحن جلي تبطل به الصلاة.

وإذا كان لحناً خفياً لا يتغير به المعنى فإنه لا يحسن ويكره وإن كانت الصلاة لا تبطل به. لننظر إلى قراءة كثير من القراء، وكثير من الأئمة عندما يقرءون ﴿ غَيْرِ المَغْظوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الظالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، وهي كما تعلمون ضادان يفترض أن ينطقا بـ ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ مخرج الضاد غير مخرج الظاء، الضاد مخرجها اللسان يبقى في الداخل، والصوت يخرج من أحد طرفي اللسان، أو منهما معاً، وأما الظاء فهي طرف اللسان يخرج من بين الأسنان، فواضح أن مخرجهما مختلف.

في سورة الفاتحة عندما نقول: ﴿ غَيْرِ المَغْظوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ هنا لا يختل المعنى، فهي لحن خفي، وليس جليًا يعني لا يحيل المعنى، ولكنه لا ينبغي أن يكون أو لا يحسن للقارئ أن يقرأه بهذه الطريقة لأنه يعني قرأ صوت الحرف بغير لفظه.

أما في مسألة ﴿ الظالِّينَ ﴾ يختل المعنى فإنه يختل المعنى، نحن لا نقول: إنه تبطل به الصلاة لمن لا يعرف المعنى، لكن من كان يدرك معناه، ومع ذلك يصر على قراءته ويعرف أنه يختل به المعنى فصلاته باطلة، لكن إن كان يقرأه وهو لا يعلم المعنى يختل، فهذا -إن شاء الله- يرجى له أن تكون صلاته صحيحة ولم يقصد ذلك.

الضال غير الظال، الضال هو من جانب الهداية، والظال هو الذي يمشي في وقت الظلول، وهي وسط النهار، المعنى مختلف هذا يختلف عن هذا، ولذلك نحن نقول: نلتمس العذر ونقول: إن الذي يقرأه بهذه الطريقة لا يظن أن هناك اختلالاً في المعنى واختلافًا فيه ولذلك هو يقرأه على طريقته، لكن الأولى من طالب العلم ومن قارئ القرآن في الصلاة بالذات أن يلتزم بإخراج حروف القرآن من مخارجها.

سؤال الأخ الكريم نحن نسيناه في الواقع، يسأل يقول: حينما أنتهي من شرح الآجرومية؟.

كتب النحو أو متون النحو كثيرة وإذا كان سيقرأ على من يعلمه في ذلك فيجد شروح متدرجة كثيرة، فالملحة أوسع من الآجرومية ويمكن بعد ذلك أن يأتي لما هو أوسع من هذا.

ألفية ابن مالك، الألفية الخلاصة نفسها، الألفية غير الشافية الكافية المكونة من ثلاثة آلاف بيت، لأن الشافية الكافية هي أصل الألفية اختصرها ابن مالك في ألف بيت، فلنقل: إن الألفية وشروحها تكون مرحلة ثالثة أو رابعة، ولكن نبدأ بالشروح التي هي أكثر اختصاراً من الشروح المتوسعة، فشرح ابن هشام الذي هو: "أوضح المسالك" وشرح الأشموني يعتبران من أوسع شروح الألفية وأكثرها فروعاً، لكن شرح مثلاً ابن الناظم، وشرح ابن عقيل من أقصرها وأيسرها وأسهلها فيمكن البدء بذلك، وعلى كل حال ظني أن طالب العلم إذا عرف أصول ومبادئ النحو من خلال متن -ولو كان مختصراً جداً كالآجرومية- فهو قادر مع وجود العزيمة على أن يخوض غمار النحو حتى في الشروح الموسعة، فقد انكسر الحاجز وَسَهُلَ عليه -إن شاء الله تعالى- الأمر بعد ذلك، حتى لو كان الأمر واسعًا فيه.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أيها الإخوة المشاهدون، أيتها الأخوات المشاهدات: السلام عليكم ورحمه الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة مباركًا فيها، وأسأل الله أن يكون هذا اللقاء مباركًا نافعًا لمن تحدث فيه واستمع وانتفع بما يقال فيه.

لقاؤنا هذا اليوم -إن شاء الله تعالى- سيكون الحديث فيه تتمةً لباب المنادى ثم الحديث عن آخر المفعولات من المنصوبات، ويحسن في البدء أن أذكر أنه لكوننا نعيش هذه الأيام بالنسبة لأبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات أنه لا يوجد طلاب معنا يشاركوننا في هذا اللقاء وعوضنا في ذلك هم الإخوة المشاركون والمشاركات على الموقع أو من خلال الاتصال الهاتفي وسنسعى -إن شاء الله تعالى- أن يكون هناك نقاش مع من يتصل حتى نثري الموضوع بهذا النقاش فليتحملنا الإخوة المتصلون فإن غرضنا من ذلك هو النفع والفائدة، ثم إنه لا مانع من أن يستفسر عن بعض القضايا النحوية واللغوية التي تمس الحاجة العامة إليها؛ لأن غرضنا هو نفع عامة طلبة العلم والدارسين والذين يريدون أن يستفيدوا في بعض القضايا النحوية التي ربما تشكل عليهم ولا يجدون لها وسيلة للحصول على الجواب عنه، سائلاً الله -سبحانه وتعالى- أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يوفقنا للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل ما نعمله ونقوله مقربًا إليه سبحانه، وأن لا يجعل له في شيء من ذلك كله شريكًا.

نبدأ يا شيخ فيما تبقى من باب المنادى، وصلنا يا شيخ: ( فأما المفرد والعلم) هذه أخذناه.

نعم، نحن ختمنا كلام المصنف فيما يتعلق بالمنادى، ولكن ذكرت أنه هناك بعض القضايا التي يحسن ذكرها في هذا الباب ولا يجمل أن يخلو منها الحديث عن المنادى، قد كان منها الحديث عن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وكان منها أيضًا الحديث عن نداء ما فيه "أل" من أنواع المنادى، وبقي قضية واحدة هي:

ما يتعلق بترخيم المناداة: لأنه يسأل بعض الناس ويقول: إني أسمع بالترخيم ولكن لم يتعرض له ابن آجروم، فلا ينبغي أن يخلو شرح الحديث أو التفصيل عنه.

ترخيم المنادى هو: إحدى وسائل التخفيف في كلام العرب.

الترخيم في الأصل هو الترقيق، أو ترقيق الصوت، عندما يقول الشاعر:

لها بشر مثل الحرير ومنطق *** رخيم الحواشي لا هراء ولا نذر

يعني قصد رقيق، فأصله من الرقة.

لكن المقصود به في اصطلاح النحويين في باب النداء هو حذف آخر المنادى تخفيفًا، أنت عندما تنادي لكثرة استعمال العرب لأسلوب النداء فإنهم يخففون جوازًا إذا رغبوا في ذلك، هذا الأسلوب بحذف آخر حرف في الاسم المنادى، وهذا الأمر كما قلته هو على سبيل الجواز، وعلى سبيل الإباحة، وليس على سبيل الوجوب والتعيين.

قد يقول قائل: كيف يكون ذلك؟ أقول: أنت مثلاً تنادي فتقول في "عائشةُ" تقول: "يا عائشَ" بحذف التاء، و"جعفر" تقول: "يا جعف" بحذف الراء، فهذا نوع من التخفيف يسمى ترخيمًا.

إن كانت الكلمة مختومة بتاء التأنيث، فليس هناك من شروط لجواز الترخيم فيها إلا أن تكون معرفة، مجرد تعريف، كونها معرفة هذا يكفي لأن تخفف بحذف التاء، والسبب في قلة شروط ما كان مختومًا بالتام أن التاء ليست من الكلمة فحذفها يسير، ليست جزءً من الكلمة وإنما هي تاء تأنيث، وتاء التأنيث جزء مضاف إلى الكلمة فسهل حذفها للتخفيف.

أما إن لم تكن الكلمة مختومةً بالتاء، فإنه لابد من توافر شروط ثلاثة ليصح ترخيم هذه الكلمة:

الشرط الأول: أن تكون الكلمة المناداة مبنية على الضم، هذا يعني أن المضاف والشبيه بالمضاف - وهما كما نعلم منصوبان- لا يجوز ترخيمهما؛ لأنك إذا رخمت المضاف أو الشبيه بالمضاف هو مكون من كلمتين، أو أكثر من كلمتين أحيانًا، كما في الشبيه بالمضاف في بعض الأحيان، فما الذي تحذفه؟ تحذف آخر حرف في آخر كلمة؟ هذا لا يؤدي إلى تخفيف.

التخفيف: إما أن يكون بحذف جزء معتبر من الكلمة. وحذف حرف من عدة كلمات لا يؤدي إلى المقصد، ومن ثَمَّ فإنه يفترض فيما يُرَخَّم إذا كان غير مختوم بالتاء أن يكون مبنيًا على الضم، أي مكونًا من كلمة واحدة.

الشرط الثاني: أن يكون معرفة: فلو جاء مثلاً لكلمة "إنسان"، - كما نعلم- هي نكرة، فإنه لا يصح أن نرخمها فلا نقول: "يا إنسا" ونحذف النون؛ لأنها ليست علمًا بل هي نكرة، ولابد فيه أن يكون علمًا.

الشرط الثالث: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، والسبب في ذلك: أنه لو كانت الكلمة مكونة من ثلاثة أحرف فهي خفيفة لا تحتاج إلى تخفيف مثل: "هند، وزيد، وعمرو، وبكر، وسعد" هذه هي في أصلها ثلاثة أحرف، وهي

أقل حروف الكلمات العربية، وإذا كان الأمر كذلك فإن تخفيفها ليس له وجه؛ لأن التخفيف يكون لما كثرت حروفه، أما ما قلت حروفه فهو خفيف بالبداء فلا حاجة لأن يخفف، فلا يصح مثلاً أن نقول في "زيد": "يا زي" أو في عمرو: "يا عم" ؛ لأنها أصلاً خفيفة فيبقى على حروفها الثلاثة، لكن لو كانت الكلمة مكونةً من أكثر من ثلاثة أحرف، وكانت علمًا، وهي مبنية على الضم، فإنا نخفف فنقول في "جعفر": "يا جعفَ"، ونقول في "محمد": "يا محمَّ"، إلى آخره ولعل هذا -إن شاء الله تعالى- واضح.

طبعًا في القرآن لم يرد الترخيم.

هناك قراءتان شاذتان لقول الله -سبحانه وتعالى- حكايةً عن أهل النار أعاذنا الله -سبحانه وتعالى- وإياكم والسامعين من حالهم: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧]، قرأ في الشواذ: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِ ﴾ بحذف الكاف، وهذا من الترخيم لأنه علم مبني على الضم مكون من أربعة أحرف فجاز ترخيمه بحذف آخر حرف منه تخفيفًا وقرء أيضًا في الشواذ ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالُ ﴾ بضم "اللام"، أي بكسرها وضمها، فإن قال قائل: لماذا كُسرت وضُمت؟ أو لماذا جاءت على الوجهين؟ فالجواب: هاتان اللغتان في المنادى المرخم، وهما لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر، ولعلكم سمعتم بهاتين اللغتين.

المقصود بهاتين اللغتين: أنه في قوله تعالى: ﴿ يَا مَالِكُ ﴾ هذه مبنية على الضم كما ترى، تريد أن تخفف الكلمة بالترخيم فتحذف الكاف، إذا حذفت الكاف، تبقى اللام مكسورة؛ لأن اللام أصلاً مكسورة ﴿ يَا مَالِ ﴾ فأنت كأنك حذفت الكاف وتنتظرها، يعني حركة البناء الضم على الكاف المحذوفة، فنحن ننتظر هذه الكاف المحذوفة التي عليها البناء على الضم، فنبقي اللام مكسورة ونقول: ﴿ يَا مَالِ ﴾، ننتظر الكاف، فتسمى لغة من ينتظر، وهناك من يعاملها على أن الكاف حذفت، وذهبت، ولم يعد لها اعتبار وسارت اللام كأنها آخر حرف في الكلمة، فيكون مبنيًا على الضم، نجعل البناء على الضم على اللام كأنها آخر حرف، فنحن لا ننتظر الحرف الأخير، فهذه لغة من لا ينتظر، معنى ينتظر إذن ينتظر الحرف المحذوف، وإذا انتظره جعل حركة البناء عليه على ذلك المحذوف، وأبقى المذكور على حاله قبل الحذف، وأما لغة من لا ينتظر، فإنه لا ينتظر ذلك الحرف الذي حذف تخفيفًا، وكأنه لم يكن ويبقى الحرف الموجود هو آخر حرف في الكلمة ويكون البناء على الضم عليه، فيبنى على الضم ويقال: ﴿ يَا مَالُ ﴾ ولذلك كل منادى مرخم لك أن تبقي الحركة كما كانت قبل حذف الحرف الأخير. ولك أن تبني آخر حرف على الضم فتقول: في عائشة عند الترخيم: يا عائشَ هذا على لغة من ينتظر؛ لأنك تنتظر التاء لتبني الضم عليها، ولك أن تقول: يا عائشُ بلغة من لا ينتظر الحرف، وتكون الشين كأنها آخر حرف في الكلمة يا جعفَ، ويا جعفُ، إلى آخره.

هاتان هما اللغتان المشهورتان بلغة من ينتظر أو من لا ينتظر، يعني من ينتظر الحرف المحذوف للتخفيف ترخيمًا ومن لا ينتظر ذلك الحرف، وأرجو -إن شاء الله تعالى- أن يكون الأمر في هذا واضحًا بينًا -إن شاء الله- ويكون الإخوة قد استفادوا منه؛ لأنه قد يسوغ استعمال هذا الأسلوب، أو ربما أن بعضهم قد يقرأ هذا الأسلوب وهذا موجود في الآثار وموجود في كلام السلف، وموجود في الكتب، في كتب العلم المختلفة، وكتب الأدب كذلك يوجد استعمال الترخيم، وهو من أساليب العرب الفصحاء الكثيرة عندما يقول كثير:

وقد زعمت أني تغيرت بعدها *** ومن ذا الذي يا عزُّ لا يتغير

فإنه قال: "يا عزُّ" وأصلها "عزة"، وهو هنا عاملها يا أخي الكريم في ظنك على لغة من ينتظر أم على لغة من لا ينتظر؟

لن أكن منتبهًا كنت أراجع بعض المعلومات.

أنت عرفت الآن بلغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر؟

أي نعم.

أنا أقول: كثير عزة يقول:

وقد زعمت أني تغيرت بعدها *** ومن ذا الذي يا عزُ لا يتغير

هنا جاء به على لغة من ينتظر الحرف المحذوف؟ أم على لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف؟

من لا ينتظر الحرف المحذوف.

أحسنت، ولذلك بناها على الضم.

ولو أنه جاء بها على لغة من ينتظر لقال؟

"يا عز".

ل، هي الزاي في أصلها في "عزَّة" ما حركتها؟

مفتوحة.

فلو جاء بها على لغة من ينتظر لقال: "يا عزَّ" بفتح الزاي، لكنه لما جاء بها مبنية على الضم دل هذا على أنه أتى بها على لغة من ينتظر.

هات ما عندك يا أخي الكريم إن كان هناك شيء يستحق أن يذكر.

وردنا يا شيخ الأجوبة للدرس الماضي.

تقول: إجابة السؤال الأول: المنادى الشبيه بالمضاف يتكون من جزأين، لكن أحد الجزأين ليس مضافًا إلى الآخر، سواءً كان منصوبًا أو مرفوعًا أو مجرورًا، فهو أشبه المضاف في تركبه من جزأين لكنه لمن يضف، واتصل به شيء من تمام معناه، نحو قولنا: يا شاردًا ذهنه، ويا حافظًا درسه، ويا متقنًا فنه.

حكمه منصوب دائمًا.

إجابة السؤال الثاني: نداء الاسم المعرف بـ"أل" يكون بـ:

– إما أن يضاف لها "هاء" فتقول: "يا أيها الرجل".

– أو اسم إشارة، وهو ينبغي أن يكون مناسبًا للمنادى، فإن كان مفردًا كان مفردًا، وإن كان مذكرًا كان مذكرًا، نحو: "يا هذا الرجل" و "يا هذان الرجلان" و "يا هؤلاء الرجال"، وأحيانًا ينادى بـ "ال" في ألفاظ محدودة، مثل: لفظ الجلالة وبعض الأسماء الموصولة والأعلام المبدوءة بـ "ال" ونحو ذلك.

الجواب الأول: بالجملة جيد وصحيح.

الجواب الثاني: الأخت قالت: إنه الفصل بـ "هاء" كذا؟

نعم.

لا.. الفصل بـ "أي" و"أي" تضاف إلى "هاء"، يا أيها، مثلاً في نداء الناس معرف بـ "أل" نقول: "يا أيها الناس"، فالفاصل هو "أي" وهي مضافة إلى "هاء" وقد تضاف فيقال: "أيتها" لكن الفاصل هو "أي" أو اسم إشارة كما ذكرت بالتفصيل الذي ذكرته.

تسأل تقول: ألاحظ أن هناك خيطًا رفيعًا بين النكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة مثل: "يا رجل" هل يشترط قرينة توضح قصد المتكلم حتى نحدد هل هي مقصودة أم غير مقصودة؟.

لا.. الحقيقة الفارق كبير، وليس يسيرًا، لكن حتى يتبين الفارق لابد من الاقتران بقرينة الحال، لابد من معرفة قرينة الحال، الإنسان عندما يكلم شخصًا ويقصده بعينه فقطعًا لا نقول: إنه نكرة غير مقصودة، بل هو مقصود، لكن عندما يتكلم كلامًا عامًا ويقول: يا نائمًا عن الصلاة، يا مهملاً دروسه، يا تاركًا واجباته، فهو لا يحدث شخصًا بعينه، ولكنه يعظ من كانت هذه صفته، فإذن هو لا يقصد أحدًا بعينه، فهي نكرة غير مقصودة، قصد المتكلم – المنادي– هو الذي يبين لنا أمقصودة هي أم غير مقصودة، وبناءً عليه يتعامل معها هل تبنى على ما ترفع به أو تنصب؟ فإذن الفارق لا يكون في المكتوب ولكن في قصد المتكلم نفسه، وأحيانًا يكون الأمر فيه دلالة يعني أنت عندما يقول الشاعر:

فيا راكبًا إما عرضت فبلغن

ونحن نعرف أنه لا يحدث راكبًا بعينه، ولكنه يقول: يا من يتوجه إلى ذلك المكان، أو عندما يقول الواعظ: "يا غافلاً والموت يطلبه" نعرف من أن طبيعة المتحدث الواعظ أن يوجهه هو لا يحدث شخصًا بعينه، ولذلك فإنه هنا قطعًا نكرة غير مقصودة، لكن عندما يقول شخص: "يا رجلُ" وهو يكلم شخصًا بعينه، ويرد عليه ذلك الرجل، فنعرف أنه يقصده، فهي نكرة مقصودة.

إذن المكتوب قد يدل على المقصود، وإن لم يتبين أنكرة مقصودةً هي أم غير مقصودة؟ فلابد من تبين قرائن الأحوال لتفصل في هذا المقال.

نستكمل يا شيخ المتن إذا أردتم أن ندخل في باب المفعول من أجله.

باب المفعول من أجله

نعم، نبدأ في باب المفعول من أجله، تفضل.

قال المصنف –رحمه الله تعالى–: (باب المفعول من أجله، وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل، نحو قولك: "قام زيد إجلالاً لعمرو" و "قصدتك ابتغاء معروفك").

هذا الكلام هو كل ما قاله المصنف في هذا الباب، وأنت ترى أنه اختصر كثيرًا في الحديث، ولعله رأى أن المفعول لأجله ليس فيه كثير كلام، ولكن الحق أنه فيه بعض التفصيلات التي لا يسوغ أن تترك دون إيضاح وتفصيل.

هم يسمونه المفعول من أجله، كما قال المصنف، ويسمونه المفعول لأجله، ويسمونه المفعول له، فكل هذه الأمور واردة " من أجله، ولأجله، أو له" وهو من اسمه يدل على المقصد منه وهو التعليل، لأنك إذا فعلت الشيء

من أجل كذا أو لأجل كذا أو لكذا، فكأنك تقول: السبب في ذلك هو هذا، فهو بيان للسبب، ولذلك هذا النوع من المنصوبات، إنما يُؤتى به لبيان التعليل.

لبيان السببية؟.

نعم، قولنا: من أجله، أو لأجله، أو له هي لام التعليل، يعني كأنها جيء بها من أجل كذا، فعلة المجيء بالشيء هو كذا، فإذن المفعول لأجله جيء به لغرض واضح وهو التعليل.

المصنف يقول: (وهو الاسم المنصوب)، طبعًا (الاسم) هذا يحترز به من أمور، يحترز به للمفردات عن الفعل، ويحترز به عن الحرف، فالمفعول لأجله لا يكون حرفًا ولا فعلاً، ويحترز به من حيث أنه (اسم) مفرد عن المركبات كالجمل سواءً كانت اسمية أو فعلية فإنها لا تكون مفعولاً من أجله، أو مفعولاً لأجله، أو مفعولاً له، كلها أسماء لشيء واحد.

المصنف قال: (وهو الاسم) ويا ليته قال: المصدر، لأنه ليس كل اسم يعرب مفعولاً من أجله، بل لابد أن يكون ذلك الاسم مصدرً، ولذلك لو قال: "المصدر الذي يذكر بيانًا" لكان أولى وأصح.

ويدخل فيه الاسم؟.

لا.. المصدر جزء من الاسم؛ لأنه ليس كل اسم يعرب مفعولاً من أجله، ليس كل اسم منصوب يبين السبب يقال: إنه مفعول من أجله.

يعني تحديدًا هو المصدر.

هو المصدر فقط، المصدر الذي يذكر بيانًا لكذا لانطبق هذا على المفعول لأجله ولذلك فقوله: (الاسم) يشمل المشتقات، ويشمل الذوات، ويشمل المصادر، والذي يكون مفعولاً من أجله: هو المصدر فحسب.

المفعول من أجله هذا الذي ينصب لبيان سبب وقوع الفعل هو – كما نستنبط الآن من كلام المؤلف–: (هو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل) بيان يعني للتعليل، لعل هذا يؤخذ منه عدة شروط ليكون هذا الاسم منصوبًا:

شروط المفعول لأجله:

الشرط الأول: أن يكون مصدرًا، عندما نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ١٩]، الآن هؤلاء المنافقون، أو من شبه بهم المنافقون، ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم ﴾ لماذا؟ ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ فعلة جعل أصابعهم في آذانهم: هو الحذر، فإذن بين العلة، وبين السبب، وكما ترى كلمة ﴿ حَذَرَ ﴾ هذه مصدر، فإذن هذا مصدر بين العلة فهو مفعول من أجله ﴿ حَذَرَ ﴾ مفعولاً له أو مفعولاً لأجله، أو من أجله.

الشرط الثاني: أن يكون هذا المصدر قلبيًا يعني ليس من الأفعال الحسية كالضرب والأكل والقيام والقعود أو غيرها، لكن من أعمال القلوب كالـ ﴿ حَذَرَ ﴾ هنا، وكما في أمثلة المصنف: (قام زيد إجلالاً لعمرو) فالإجلال شيء في القلب، وكذلك: (قصدتك ابتغاءَ معروفِك)، فالابتغاء أيضًا شيء قلبي، ضمن الخوف والرجاء، جئت طلبًا للعلم، ذهبت خوفًا من كذا، ذكرت الله محبةً له، فهذه كلها من أفعال القلوب، ولذلك يشترط في المصدر الشرط الثاني: أن يكون قلبيًا حتى يُنصب مفعولاً من أجله.

الشرط الثالث: أن يكون مفيدًا للتعليل وهذا هو الأصل في المفعول من أجله، فإنه إنما جيء به للدلالة على العلة، أي على علة حصول الشيء، فلابد أن يكون مفيدًا للتعليل، ولذلك لو نظرنا إلى الآية كما قلت منذ قليل: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم ﴾ ما علة جعل أصابعهم في آذانهم؟ حذرَ الموت، فإن الحذر هو الذي جعلهم كذلك، فهو مفيد للتعليل.

الشرط الرابع.

الثالث، نحن ذكرنا الشرط الأول.

قلنا: مصدر هذا أول، وقلبي ثاني، ومفيد للتعليل هذا ثالث، مع أن إفادة التعليل هذه هي أساس المفعول من أجله في الأصل أن تذكر هي أولاً.

الشرط الرابع: أن يكون المفعول من أجله مشاركًا لفعله في الوقت.

الشرط الخامس: أن يكون المفعول من أجله مشاركًا لفعله في الفاعل.

ما معنى هذا الكلام؟ نتأمل الآية الكريمة التي ذكرناها وننظر كيف انطبق عليها هذان الشرطان؟ مشاركة فعله في وقته، ومشاركته في فاعله، الآن في قول الله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ وقت جعل هؤلاء أصابعهم في آذانهم هو نفسه وقت خوفهم من الموت، هو وقت واحد.

متزامن.

في زمن واحد، فهم يحذرون الموت، ولذلك جعلوا أصابعهم في آذانهم، فإذن شارك المفعول من أجله فعله في زمانه وفي وقته، هذا هو الشرط الرابع.

الشرط الخامس: أن يشاركه في فاعله، كيف ذلك؟ من الذين يجعلون أصابعهم في آذانهم؟ هم الذين يحذرون الموت. فإذن فاعل المفعول من أجله هو فاعل الفعل الذي هو جعل الأصابع في الآذان فاشتركا في الفعل، ولذلك نقول: إنه قد توافرت الشروط في هذه الآية الكريمة ومن ثم أعربنا المصدر﴿ حَذَرَ ﴾ مفعولاً من أجله ونصب، قلنا: ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾، فهو منصوب مفعول لأجله لتوافر الشروط وهي:

١- كونه مصدرًا، ٢- وقلبيًا، ٣- مفيدًا للتعليل، ٤- يشترك مع فعله في الزمان، ٥- ويشترك مع فعله في الفاعل.

لعل هذه الأمور -إن شاء الله تعالى- تكون واضحة حتى ننطلق منها إلى أمثلة أخرى نعرف كيف لم تتحقق بعض هذه الشروط وما الذي يُتعامل به مع هذه الأمثلة إن لم يكن هناك داع للتوقف.

نكمل يا شيخ.

لو افترضنا أنه تحقق أن الكلمة تدل على التعليل، يعني تبين السبب كما هو الحال في المفعول من أجله، ولكن انتقض شرط من الشروط الأخرى، لم يكن مصدرًا، أو لم يشارك فعله في الوقت، أو لا يشاركه في الفاعل، ماذا يُفعل؟ الجواب: لا ينصب، لو أنه جاء أثناء كلمة تفيد التعليل، ففيها شرط من شروط المفعول من أجله، ولكنها انتقض شرط بشروط أخرى، فمثلاً: ليس مصدرًا، أو أنه لم يشارك فعله في وقته، أو لم يشاركه في فاعله، هل ننصبه؟ لا ننصبه مفعولاً من أجله، ماذا نفعل به؟ نجره بحرف التعليل، يكون مجرورًا بالحرف، نأتي بحرف يدل على التعليل ونجره به، ولا ننصبه مفعولاً لأجله لعدم توافر شرط هذا المفعول.

ننظر في مثال مما انتقض فيه هذا الشرط: امرؤ القيس هو شاعر جاهلي كما هو معروف، يقول في قصيدته الطويلة اللامية التي يقول في مطلعها:

ألا عم صباحًا أيها الطلل البالي *** وهل يعي من كان في العصر الخالي

ثم بدأ يتهاجى من شخص يتحدث عنه:

تعاهدني عبد العبيد جهالة *** ليقتلني والمرء ليس بقتالِ

أيقتلني والمشرفي مضاجعي *** ومسنن زرق كأنياب أغوالِ

إلى أن بدأ في التمدح بنفسه والفخر فقال:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني *** ولم أطلب قليل من المال

ولكنما أسعى لمجد مأثلٍ *** وقد يدرك المجد المأثلَ أمثالي

قال: "ولو أنما أسعى" وهو شاهدنا الآن ":

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني *** ولم أطلب قليل من المال

قد يقول بعض الإخوة: وإن كان هذا في غير موضعنا كيف تقول: "لم أطلب قليلٌ" وهو يقول: "أطلب قليلاً" مفعول به؟

لا.. هذا مما يسمونه التنازع، وهو من الأساليب العربية الفصيحة، لكن المختصرات النحوية لا تذكر هذا الباب؛ لأنه باب يحتاج إلى نوع من التفصيل واستعماله قليل، إلا أنه موجود في الفصيح، بل موجود في القرآن الكريم في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: ٩٦]، فهذا أسلوب تنازع لست محتاجًا إلى تفصيله؛ لأنه ليس مقامه هنا، ولو فصلته فلابد من الوصول إلى منتهاه أو على الأقل إلى حد ما فيه حتى يتصور الموضوع كاملاً ولا يبقى في النفس إشكال عند أحد من طلبة العلم، لكن يكفي أن أقول هنا: إنه في قوله: "كفاني ولم أطلب قليلٌ" هنا: "قليلٌ" فاعل لـ "كفاني" وليست مفعولاً لـ "أطلب"؛ لأن "كفاني قليل"، هذا سبب رفعه.

نأتي لموضوعنا الذي نحن فيه في قول الشاعر: "ولو أنما أسعى لأدنى معيشة" يعني لو كان سعيي لأجل معيشة قليلة "أدنى معيشة" إذن هذا فائدة التعليل، السعي لماذا؟ لأدنى معيشة، إذن أفاد التعليل، لكنه انتقض فيه شرط، هل تعرف يا أخي الكريم ما الشرط الذي انتقض هنا من شروط المفعول من أجله؟ ويمكن أن أعينك أنا بأن أستعرض الشروط وننظر في مدى انطباقها على هذا، نحن الآن هو قال: "ولو أما أسعى لأدنى معيشة"؟

مصدر.

نعم، انتقض شرط المصدرية، ليس "أدنى" ليس مصدرًا، ما نوع "أدنى"؟

ظرف مكان.

"أدنى" هذه صيغة "أفعل" اسم تفضيل، فلان أدنى من فلان يعني أقل منه، فهو اسم تفضيل.

أنا ظننت من الدنو في الموقع.

لا.. هذا "دون" الذي هو ظرف المكان، لكن "أدنى" أي فلان أدنى من فلان، وفلان أعلى من فلان، هـذا اسـم تفضيل، يعني متقدم عليه في هذا الجانب سواءً كان في الارتفاع أو في الدنو، فهنا اسم تفـضيل ولـيس مـصدرًا فانتقض شرط من شروط المفعول من أجله، ولذلك لا يصح أن ننصبه على أنه مفعول من أجله، بل يجب – ما دام دالاً على التعليل– أن نأتي معه بحرف التعليل ونجره به لكي يكون دالاً على التعليل لذلك قال: "لأدنـى معيـشة" فاللام هنا لام التعليل، وجر ولم ينصب لأنه ليس مصدرًا، فلا يصح أن ننصبه على أنه مفعول لأجله، ولكن يجب أن نجره بحرف التعليل؛ لتبقى إفادة التعليل ويحفظ للمفعول من أجله حقه في شروطه.

يمكن أن نذكر مثال آخر لكيفية انتقاض شرط آخر.

الشروط المذكورة للمفعول من أجله أن يكون مصدرًا قلبيًا مفيدًا للتعليل مشتركًا مع فعله في زمانه ومشتركًا معه في فاعله.

ننظر هذا المثال عندما يقول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزة *** كما انتفض العصفور بلله القطر

يقول: "وإني لتعروني لذكراك هزة"، "لذكراك" الآن الذكرى لأجل الذكرى، لأجل تـذكرك، الـذكرى مـصدر، فتحقق فيه شرط المصدرية، وهو قلبي؛ لأن التذكر في القلب، وهو مفيد للتعليل، أي من أجل تذكرك، إنما أصابته هذه الهزة لأجل التذكر، فهو مفيد للتعليل، فانطبقت فيه هذه الشروط، وأيضًا في مسألة الزمان؛ لأن وقت حـصول عرو هذه الهزة هو وقت التذكر، يتذكر فتحصل له في وقت واحد، عندما يتذكر تحصل له هذه الصفة، لكن ما الذي يعروه؟

عدم مشاركة الفاعل.

ما الذي يعروه؟ الهزة، ومن الذي يتذكر؟ المتكلم، إذن الفاعل مختلف، فاعل الفعل غير فاعل المصدر، ولـذلك فإنه لا ينصب على أنه مفعول لأجله، ولكن يجب جره بحرف التعليل، ولذلك قال: لذكراك ولم يقل: ذكرًا لـك، أو تذكرًا لك، فهنا لكونه لم يتحقق فيه الشرط أو واحد من شروط المفعول لأجله جر بحرف الجر لأن ذكـرى: اسـم مجرور.

لكن الغرض منه التعليل؟.

نعم، فائدة التعليل، اللام تفيد التعليل.

حرف التعليل يغلب فيه أن يكون اللام، يعني إذا كانت الكلمة لم يتحقق فيها كل الشروط، دلت علـى التعليـل، ولكنها لم يتحقق فيها بقية شروط المفعول من أجله، قلنا: إنه يجر بحرف الجر، بحرف التعليل، الغالب أن يكـون اللام لكن لا يلزم أن يكون اللام دائمًا، فقد يكون "من"، وقد يكون الباء بشرط أن تكون مفيدة للتعليل عندما يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُـمْ وَبِـصَدِّهِمْ عَـن سَـبِيلِ اللهِ كَثِيـرًا ﴿١٦٠﴾﴾ [النساء: ١٦٠]، يعني بسبب ظلمهم وبسبب صدهم، فهذه مفيدة للتعليل، وهي كما ترى مـصدر، ظلـم مصدر، وقلبي أيضًا، ومفيد للتعليل، لكن هو مخالف لفعله في الفاعل، فالذي يحرم هو الله، والذي يظلم هم هـؤلاء الذين هادوا، فالفاعل مختلف، فلذلك لم يقل: ظلمًا، ولم ينصب على أنه مفعول من أجله، ولكنه جر بحرف التعليل وهو هنا الباء، كذلك في قول الفرزدق مادحًا علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب في قوله:

يغضي حياءً ويغضى من مهابته *** فلا يكلم إلا حين يبتسم

قال يغضي حياءً، هنا حياءً مفعول من أجله، فهو مصدر منصوب، لكن "يغضى من مهابته"، هنا مصدر ولكنه لم ينصب على أنه مفعول من أجله، بل جر بمن، وهي حرف تعليل، في هذا المقام هي أي من أجل مهابته ففائـدة التعليل فجاز أن يجر المفعول من أجله بها.

لعل الأمر الآن قد وضح أنه إن تحققت الشروط فلنا أن ننصبه على أنه مفعول من أجله، وإن لم تتحقق دلـت على التعليل، ولكنه لم تدل على لم تتحقق بقية الشروط فيها، أو انتقض ولو شرط واحد منها، فإنه يجـر بحـرف التعليل، بحرف الجر الدال على التعليل، قلنا: إن الأكثر هو اللام، ولكن لا يلزم أن يكون اللام، بل ربما كان من أو كان الباء كما في الأمثلة التي ذكرت.

يقول: صاحب التحفة السنية قال في الشرط الرابع للمفعول له: «أن يكون متحدًا مع عامله في الوقت». فلمـاذا عدل عن قول فعله إلى قول عامله؟

هل معنى ذلك أنه يمكن حذف الفعل مثلاً أو إبداله بشيء آخر؟.

سؤال جيد هذا وانتباه جيد في مكانه، هو لا يقصد أنه يمكن حذف الفعل، لا هو يقصد أن العامل ربما لا يكون فعلاً كقولك مثلاً: أنا آتٍ رغبةً في العلم، هنا آتٍ اسم فاعل، أنا ضاربٌ فلانًا انتقامًا منه، انتقامًا هذا مفعـول مـن أجله، لكن عامله ليس فعلاً، وإنما هو اسم فاعل مشتق، فكلام صاحب التحفة الشارح هنا أدق من قولنا: فعله، لأن

العامل يشمل الفعل وغير الفعل، كل ما يعمل في المفعول من أجله يسمى عاملاً؛ لأن العامل لا يلزم أن يكون فعلاً فقد يكون فعلاً وقد يكون مشتقًا، قولنا العامل يشمل الاثنين هذا مقصده عندما قال: (اتحاده مع عامله) أو مقصد كثير من النحويين عندما يقولون: اتحاد مع عامله، ولا يقولون: اتحاده مع فعله، ومن يقول: اتحاده مع فعله، يقصد أنه أكثر ما يكون العامل فعلاً، فالحديث على الأكثر، وإلا فلا شك أنه ربما جاء العامل اسم فاعل مثلاً مشتقًا، وحينذاك الأولى أو الأشمل في هذا أن يكون اتحاده مع عامله.

لو افترضنا أنه قد اجتمعت الشروط في كلمة: مصدر، وقلبي، مفيد للتعليل، متحد مع عامله في الوقت، ومتحد معه في الفاعل، نصبه على المفعولية على أنه مفعول من أجله هذا أمر جوازي فلك – مع توافر الشروط – أن تجره بحرف التعليل، ولك أن تنصبه، أنت مخير، إذن النصب على أنه مفعول من أجله ليس واجبًا، ولكنه جائز بشرط توافر الشروط، إذا انتقض شرط من الشروط وجب جره بالحرف، مع هذا التعليل طبعًا؛ لأن التعليل هذا أمر لازم وجوده فيه، وإن اكتملت الشروط فأنت بالخيار إن شئت نصبته مفعولاً من أجله، وإن شئت جررته بحرف التعليل.

تجره بلام التعليل؟.

نعم، تجره بحرف التعليل، سواءً كانت اللام أو من أو الباء كما ذكرت منذ قليل، عندما تقول: جئت للتعلم، هنا التعلم مصدر، قلبي، مفيد التعليل، متحد مع عامله في الوقت؛ لأن وقت المجيء هو وقت التعلم، ومتحد معه في الفاعل؛ لأن فاعل المجيء هو فاعل التعلم، فتوافرت الشروط، ومع ذلك يصح أن تقول: جئت تعلمًا للعلم، ويصح أن تقول: جئت للتعلم، ولذلك يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ الله ﴾ [البقرة: ٧٤]، هنا ﴿ خَشْيَةِ ﴾ مصدر، قلبي، مفيد للتعليل؛ لأنه علة هبوط هذه الحجارة أنها خشيةً لله، ومتحد مع عامله في الوقت فإن وقت الهبوط هو وقت الخشية، كما أنه متحد في الفاعل، فإن ما يهبط هو الذي يخشى، ومع ذلك لم ينصب، وإنما جاء مجرورًا بحرف التعليل، ﴿ مِنْ خَشْيَةِ الله ﴾ ولك في غير القرآن أن تقول: هبط خشيةً لله، فتنصبها، فالأمر جائز، يجوز الوجهان كلاهما فصيح.

هنا بهذا أو بهذا التفصيل ينتهي الحديث عن المفعول من أجله، وهو أحد المفعولات أو أحد المنصوبات، قد عرفنا من قبل أن المفعولات خمسة:

- المفعول به.
- والمفعول المطلق.
- والمفعول من أجله.
- والمفعول فيه وهو الظرف.
- والمفعول معه الذي سيأتي هذه خمسة مفعولات.

وكلما قيل: مفعول، فاعلم أن حكمه النصب، ولذلك هي تأتي هنا في مقام الحديث عن المنصوبات، تأتي تباعًا.

انتهى الآن الحديث عن المفعول من أجله، وسنبدأ –إن شاء الله– في آخر أنواع المفاعيل المنصوبة وهو: المفعول معه إن لم يكن هناك شيء يقتضي الحديث عنه قبل البدء في هذا الباب.

الأخت الكريمة تقول: هل يمكن يعيد الشيخ بيت شعر مدح زين العابدين.

هذه القصيدة التي قال فيها:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته *** والحل يعرفه والبيت والحرم

هو الذي قال فيه:

وليس قولك من هذا بضائره *** العرب تعرف من أنكرت والعجمُ
كلتا يديه غياثًا عم نفعهما *** يستوكفان ولا يعروهما عدمُ

إلى أن قال:

ما قال لا قط إلا في تشهده *** لولا التشهد كانت لاؤه نعمُ

الشاهد هنا في قوله:

يغضي حياءً ويغطى من مهابته *** فما يكلم إلا حين يبتسم

يعني أنه يهاب ويُجَل بحيث أن من يريد أن يتحدث معه لا يكاد يتكلم معه، ليس خوفًا منه، ولكن هيبةً منه وتقديرًا وإجلالاً له، فلا يكاد يتكلم معه المتكلم إلا إذا رآه مبتسمًا مقبلاً على المتحدث فيجرؤ المتحدث على أن يتحدث معه، فإن لم يكن كذلك لم يجرؤ المتحدث أن يحدثه هيبةً وإجلالاً وتقديرًا له، والمهابة هذه أمر يضعها الله – سبحانه وتعالى – فيمن يشاء في خلقه، فبعض الناس أنت عندما تراه تهابه، وإن لم تكن تخشاه.

إجلالاً له وتقديرً.

نعم، هذا أمر يقذفه الله –سبحانه وتعالى– في قلوب الخلق من بعض الناس، ولعلها من فضل الله –سبحانه وتعالى– على هذا الشخص أن يهاب أو يقدر، فهذا إذا لم يكن الدافع إليه الخوف منه أو الرجاء فإن هذا من فضل الله –سبحانه وتعالى– على ذلك الشخص.

بالنسبة للقصيدة التي ذكرتموها من هو الشاعر الذي قالها؟.

الفرزدق.

تقول: هل يمكن توضيح مسألة من ينتظر ومن لا ينتظر؟.

أنا قلت في الكلام عن ترخيم المنادىً: هو أمر جوازي يأتي به العربي للتخفيف، يعني لكثرة استعمال أسلوب النداء في كلام العرب، العرب تخفف بأن تحذف آخر حرف في المنادى تخفيفًا فتقول مثلاً في "محمد": يا "محم"، وفي "جعفر" يا "جعف" وفي "عائشة" يا "عائش"، وفي "فاطمة" يا "فاطم"، هذا هو الترخيم، ما حركة آخر المنادى المرخم ؟ بمعنى لو حذفنا آخر حرف كيف نبقي الحرف الأخير؟

أنت بالخيار إما أن تجعله كأنه اسم مستقل لم يحذف منه شيء، فتبنيه على الضم بالنسبة للحرف الأخير فتقول: "يا فاطمُ" وكأنه لم يكن فيه تاء أصلاً.

هذه من لا ينتظر.

فكأنك لا تنتظر ذلك الحرف، تلك التاء المحذوفة، تبنيه على الضم وكأن هذه الميم هي آخر حرف، أصبحت آخر حرف، لم نعد ننتظر تلك التاء، هذه لغة من لا ينتظر الحرف، ومن لا ينتظر يعامل الموجود على أنه الأخير فيبنيه على الضم.

يعني كأن يعامله على أنه علم؟.

هو علم في الحالتين، أي نعم، لكنه كأنك عاملته على أنها الحرف الموجود الآن هو آخر حرف، ولم يحذف شيء من آخره، فتبنيه الضم على هذا الحرف الباقي، وإن كنت أضمرت أو تنتظر ذلك الحرف المحذوف، فإنك تبقي الحرف الموجود على حركته قبل الحذف، "فاطمَة" الميم مفتوحة، فإذا حذفت التاء للتخفيف ترخيمًا تبقي الميم مفتوحة تقول: "يا فاطمَ" أي يبنى على الضم هذا مفرد علم، نقول: البناء على الضم على التاء المحذوفة للتخفيف ترخيمً، فكأننا ننتظر تلك التاء.

فمن ينتظر يبقي الحرف الموجود على حركته انتظارًا للحرف المحذوف، ومن لا ينتظر الحرف المحذوف، يبني الكلمة الموجودة على الضم يجعل الضم على الحرف الموجود الأخير وكأنه أصبح الحرف الأخير في الكلمة وكأنه لم يحذف منها شيء.

الأخ الكريم بعث لنا شاهد في بيت شعري:

كتاب الله يحكم كل أمر *** فيه لديننا نصر مبين

شبه جملة "فيه" هي معطوفة على الجملة الفعلية "يحكم"، هل هناك وجه لأن تكون في محل رفع مبتدأ خبره "نا"، وفيه لديننا نصر مبين؟.

هذه جملة كاملة، "فيه" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، أصله: "فيه نصر"، فـ" نصر" مبتدأ مؤخر وفيه جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، لا نقول: إنها شبه جملة معطوف، ولكن نقول: هي جملة اسمية كاملة، غاية ما في الأمر أنه قد تقدم في شبه الجملة الجار والمجرور الخبر تقدم على مبتدئه، لكون المبتدأ هنا نكرة، نصر نكرة، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة هنا إلا تقدم الخبر عليها.

والتقدم في ذلك على "لديننا"؟.

"لديننا" هذه جار ومجرور آخر، لكن ليس هو الخبر؛ لأنه ليس المقصود: "نصر لديننا"، ولكن "نصر فيه"، يعني هذه تحدثت عنها من قبل، ولديننا هذه أيضًا متعلق آخر بنصر، لكن الخبر هو متعلق الجار والمجرور الأول وهو "فيه".

باب المفعول معه

قال المصنف –رحمه الله تعالى–: (باب المفعول معه وهو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فُعِلَ معه الفعل نحو قولك: "جاء الأمير والجيش" و "استوى الماء والخشبة" ).

هذا المفعول معه هو آخر المفعولات، والمفعولات – كما عرفنا– منصوبة، ولذلك ذكرها هنا في باب المنصوبات تباعًا يعني ذكر المفعول معه، ثم الذكر المفعول فيه، المفعول المطلق، ثم المفعول من أجله، ثم الأخير المفعول معه،

وهو الذي قال عنه ابن مالك:

ينصب تالي الواو مفعولاً معهْ *** في نحو "سيري والطريقَ مسرعهْ

وبالمناسبة الحقيقة ألفية ابن مالك مما يشجع طالب العلم على طلبه؛ لأن أبيات الألفية ابن مالك بين موهبة الشاعر ومقدرة العالم على ضبط القواعد فقد أوتي ابن مالك موهبةً أدبية إضافة إلى موهبته العلمية، فضبط العلم في هذه الأبيات الجيدة فصارت بعض الأبيات يشعر بها الإنسان أنها تخرج عن قضية نظم العلوم ومنظومات العلم لما فيها بعض الجرس والوقع، طبعًا هي لا تصل إلى الإبداع الأدبي ولكنها تبقى في محيط المنظومات العلمية إلا أن فيها نفس الشاعر، ومقدرته على انتقاء الألفاظ المناسبة غير الجافة.

ويمكن استحضارها بسهولة.

وهذا صحيح، ولذلك أنا أوصي الحقيقة أن تكون ألفية ابن مالك من المتون التي يسعى الإنسان إليها مستقبلاً.

يا شيخ ربما اسمها يوحي بشيء من الصعوبة ألفية؟.

الكافية الشافية لابن مالك تكونت من ثلاثة آلاف بيت، ثم اختصرها في الخلاصة التي هي الألفية هذه في ألف بيت، ولكنها في أصلها ثلاثة آلاف بيت، وكلا المتنين موجود، بل إن ابن مالك نفسه شرح الكافية الشافية التي هي أصل المتن، وتولى العلماء بعد ذلك شرح المختصر الذي هو الألفية ومنهم ابن الناظم، أول من بدأ بشرحها ثم بقية الشراح أيضًا ابن مالك له شرح عليها.

يقول: يا شيخ الآن أريد أن أسأل في من لا ينتظر، هل نقول: إنها دائمًا تبنى على الضم، وإذا كانت مبنية على الضم، هل نقول: إن الضم هذه علامة على الحرف المحذوف مثل: "يا عائشُ" عندما نقول: "يا عائشةُ"، "يا عائشُ" نقول: إن الضمة دليل على الحرف المحذوف؟ مثل الفعل المعتل عندما يحذف منه حرف العلة ؟.

كيف تكون دليلاً؟

هذا يعني استنتاج من عندي يا شيخ هل يصح أن نقول مثل هذا الكلام؟.

أنت ترى الآن أن الضمة فيها دلالة على التاء، في "عائشُ"؟.

هي أصل الجملة: "يا عائشَةُ"، الشين عليها فتحة، ثم يكون عليها ضمة على لغة من لا ينتظر.

إذا قلنا: "يا عائشُ".

يكون عليها ضمة صحيح أم لا؟.

صحيح، أحسنت.

ألا نقول: إن هذه الضمة دليل على أن الحرف المحذوف مضموم؟ بناءً على ما أخذناه من قبل حروف العلة إذا حذفت تجعل الكسرة دليلاً على حذف الياء، والفتحة دليل على حذف الألف، هل هذا الكلام صحيح أم مردود؟.

يقول: عندي سؤالان:

السؤال الأول: يقول تعالى في سورة النحل: ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨]، ما إعراب: ﴿ وَزِينَةً ﴾؟

والسؤال الثاني: يقول تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾﴾ [الصافات: ٦] ما إعراب ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ هنا هل يصح أن تكون بدلاً من النكرة؟.

أما سؤال الأخ عن بناء المنادى على الضم على لغة من لا ينتظر يقول: هل هو دليل على أن الحرف المحذوف أيضًا كان مبنيًا على الضم؟

الجواب: أنه لا حاجة لهذا القيد، لماذا؟ لأنه أصلاً لا يرخم ما كان مثل هذا إلا ما كان مبنيًا على الضم، نحن اشترطنا الآن في المنادى المرخم شروطًا وبالذات إذا لم يكن مختومًا بالتاء فإنه يشترط:

- أن يكون مبنيًا على الضم.
- زائدًا على ثلاثة أحرف.
- وأيضًا أن يكون علمًا

ولذلك فلا حاجة لاشتراط هذا الأمر فيه. بناؤه على الضم هنا لابد منه؛ لأن التاء لما كانت موجودة كانت مضمومةً عندما نحذفها تكون الشين مبنية أيضًا على الضم وكأنها آخر حرف فيه، هذا إذا جعلناها على لغة من لا ينتظر، وإن جعلناه على لغة من ينتظر فالشين مفتوحة وقلنا: "يا عائشَ" وهذه وردت أيضًا في الصحيح في الحديث النبوي بالترخيم على الوجهين فإذن ليست القضية الدلالة على الحرف المحذوف كما قال في حذف حروف العلة أنها تبقى الكسرة دليلاً على الياء، والفتحة دليلاً على الألف، والضمة دليلاً على الواو، ولكنها حركة بناءٍ على أساس أن الحرف الأخير قد حذف، ولم يعد معتدًا به ويعامل الحرف الموجود على أنه الأخير فبني على الضم بدلاً منه.

في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ طبعًا الآن الركوب والزينة، كلاهما تعليل كما ترى، الله -سبحانه وتعالى- خلق الخيل، والبغال، والحمير لعلتين: الركوب، والزينة، لكن ﴿ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ جاءت بصيغة الفعل، ولذلك ما نصبت على أنها مفعول لأجله؛ لأن المحذوف لأجله شرطه أن يكون مصدرًا، و"تركبوها" كما ترى فعل، طبعًا نعم هي أصلها: "لأن تركبوها" هناك مصدر مؤول، أي: للركوب، لكن كلمة "تركبوها" هذه بصيغة الفعل كما ترى، ولذلك جرت بحرف التعليل، ولم تجعل مفعولاً من أجله.

"زينة" توافر فيها الشروط، فهي مصدر، وقلبي، ومتوافرة فيها شروط المفعول من أجله، ولذلك نصبت على أنها مفعول من أجله.

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾﴾ على القراءة التي نقرأ بها ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾ لأنها قد قرئت ﴿ بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴾.

مضاف إليه.

نعم، بإضافة "زينة" إلى "الكواكب" لكن بقراءتنا التي نقرؤها وهي قراءة حفص وبعض القراء الآخرين بهذه الصيغة بـ ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾ فتكون حينئذ "الكواكب" بدلاً من زينة.

قد كنا بدأنا في باب المفعول معه والمفعول معه عرفه المصنف بقوله: (هو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فُعِلَ معه الفعل)، طبعًا من أهم خصائص المفعول معه: أنه يقع بعد واو بمعنى "مع".

التي تسمى يا شيخ واو المعية؟.

واو المعية، ولذلك ابن مالك يقول:

ينصب تالي الواو مفعولاً معهْ *** في نحو "سيري والطريقَ مسرعهْ"

فالطريق مفعول معه، ولذلك وقع بعد الواو، يعني سيري مع الطريق، فهذه "واو" بمعنى "مع" فنصب ما بعدها مفعولاً معه، فعندما يقول المصنف: (هو الاسم) فيخرج به كل ما عدا الاسم كالفعل، والحرف، والجملة سواء كانت اسمية، أم فعلية، كل هذه ليست أسماء، فكأن المفعول معه لا يصح إلا أن يكون اسمًا، يجب وجوبًا أن يكون اسمًا، هذه الأشياء غير الاسم لا تقع مفعولاً معه.

قال: (المنصوب) والمصنف اعتاد أن يذكر الحكم في التعريف، وهذا كما قلت مرارًا: إن فيه إشكالاً عند المناطقة وهم المعنيون بالحدود والتعريفات، فإنهم يقولون: لا يصح أن تذكر الأحكام في التعريفات والحدود؛ لأن الحكمَ مبني على معرفة الحد فإذا جعلت الحد مبنيًا على معرفة الحكم، فقد أوقفت شيئًا على ما هو متوقف عليه، وهذا هو الدور، يعني صار معرفة تعريف المفعول معه مبنية على معرفة النصب، ومعرفة كونه منصوبًا مبنيًا على معرفة المفعول معه، فصار أحدهما مبنيًا على الآخر، فلا يُعلم الأول منهما، كالبيضة والدجاجة، وهذا هو الدور، والدور - كما يقولون باطل-، إذا لزم الدور في أمر بطل، ولذلك نقول: إن وجود التعريف بهذه الصيغة من يؤخذ عليه هذا الأمر.

يقول: ما حكم ترخيم المركب الإسنادي والمركب المزجي؟ وكيف يرخمان إن كان ذلك جائزًا؟.

طبعًا هو كما ذكرت في الكلام عن الترخيم أنه: إن كان مختومًا بالتاء فشرطه أن يكون معرفةً، وإن لم يكن مختومًا بالتاء، فلابد أن يكون مبنيًا على الضم، وكما نعلم أن المركب المزجي والإسنادي لا يقال عنهما: إنهما من هذا النوع ولذلك يعني عاملتهما على أنهما كلمة واحدة وقدرت عليها الضم فيكون بحذف آخرهما، وإلا فإنه لا يكون الأمر كذلك، فالأمر متوقف على استحقاق الكلمة للبناء على الضم.

وهل يا شيخ الترخيم يكون للأسماء الشائعة المعروفة؟ أم يمكن حتى الغريبة؟.

لا يلزم ما دامت الكلمة علمًا مبنية على الضم زائدة على ثلاثة أحرف فلك أن ترخمها.

لأنه قد تشكل يا شيخ ربما لا يعرف مثلاً: "يا عزُّ"؟.

هو لو ظن أنها لا تعرف مقصوده، وكل شعره في "عزة"، فلو ظن أنها لا تعرف لما رخم، وإنما يرخم تخفيفًا وتحببًا، ولذلك أسلوب الترخيم كثير التخفيف، فإن أشكل أو أوقع في إشكال فينبغي أن لا يلجأ إليه، يعني إذا كانت الكلمة بعد ترخيمها لا تفهم فلا يصح ترخيمها، وإنما القصد من الترخيم التخفيف، ولذلك قالوا: إنه لا يصح ترخيم ما كان مكونًا من ثلاثة أحرف، إن لم يكن مختومًا بالتاء، طبعًا عزة هنا هي طبعًا رباعية ؛ لأن الزاي مشددة، ثم حتى لو كانت ثلاثية ما زالت مختومة بالتاء فالتاء كما نعلم هي تاء التأنيث والأصل فيها أن تكون زائدة، مثل هبة، أو مثل صلة بن أشيم، لك أن تقول: يا هبُ، ويا صلُ؛ لأنه مختوم بالتاء.

في لغة من لا ينتظر.

نعم، ولك أن تقول: يا هبَ في لغة من ينتظر، لكن إن لم تكن فيه التاء، فلابد أن يزيد على ثلاثة أحرف، وإلا صار حذف حرف منه إجحافًا، هذا الثلاثي أنت تجحف بحذف حرف منه هذا ثلثه، حذفت ثلثه والثلث كثير.

فإذن تبين الآن في مسألة المنصوب، قال: (الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل)، كأنه يشير إلى أن الواو التي تقع قبله هي واو المعية، سيري والطريقَ، جاء الأمير والجيش، يعني مع الجيش، يعني: مع الجيش، استوى الماء والخشبة يعني: مع الخشبة، فهي لابد أن تكون الواو هذه بمعنى: مع، ومثل كما ترى بمثالين، ولعل سائلاً يسأل هو الآن في مقام المتن والاختصار والإيجاز فلماذا يمثل بمثالين؟ ألم يكن يكفيه أن يمثل بمثال واحد: (جاء الأمر والجيشَ، استوى الماء والخشبةَ)، الجيش، والخشبة كلاهما مفعول معه ألا يكفي واحد منهما؟

الجواب: المصنف أراد شيئًا بتكرار المثال، وعند التأمل يتبين مقصد المصنف، عندما يقول: (جاء الأمير والجيش) أنت لك في هذه الواو أن تعاملها إحدى معاملتين:

١- إما أن تجعلها واو العطف، والعطف على نية تكرار العامل، هناك عند النحويين يقولون: إن العطف على نية تكرار العامل، كيف ذلك؟ (جاء الأمير والجيش) إن أردت العطف فكأنك تقول: جاء الأميرُ وجاء الجيشُ، فتكرر العامل وهو الفعل، المعنى يقتضي ذلك، فبدل أن تكرر الفعل تختصر وتكتفي بفعل واحد وتعطف على السابق، بدل ما تقول: جاء الأمير وجاء الجيش، تختصر وتقول: جاء الأمير والجيش، تعطف كلمة على كلمة.

وتأخذ حكم الأمير.

حكم الفعل السابق لها للأولى، للمعطوف عليه.

٢- ولك أن تجعل هذه الواو بمعنى مع، أي أنه جاء مصاحبًا للجيش، فجاء الأمير مع الجيش، فإن جعلت الواو واو العطف قلت: جاء الأميرُ والجيشُ؛ لأن الجيش معطوفة على الأمير، والأمير فاعل فالمعطوف يكون مرفوعًا مثل المعطوف عليه، وإن جعلتها بمعنى: مع، فهي واو المعية، فيكون ما بعدها مفعولاً معه فينصب، فنقول: جاء الأميرُ والجيشَ يعني مع الجيش، فننصب الجيش فتقول: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

يعني كأنا نقدرها مصاحبة.

مع، أي نعم، مع بمعنى مصاحبة.

هذا إذا كان السياق يحتمل الاثنين: يحتمل العطف، ويحتمل المعية، يحتمل العطف يعني يحتمل أن تكرر الفعل مع المعطوف، ويحتمل المعية: يعني يحتمل أن تجعل الواو بمعنى مع، لكن لو نظرنا إلى المثال الآخر في قولنا: (استوى الماء والخشبة)، المقصود به طبعًا أنه هناك خشبة وضعها شخص أو وضعها صاحب هذا عند حوض من الأحواض يضع خشبة في مكان معين يريد أن يتبين متى يصل الماء إلى مستوى هذه الخشبة لسبب معين، يعني كأنه ينتهي عمله بإيصال الماء إلى هذا المستوى، فهل المقصود استوى الماء واستوت الخشبة؟

لا يريد ذلك، إذن ما الذي يتعين في هذا الأسلوب؟

المعية.

بالضبط، لا يصح العطف؛ لأن العطف على نية تكرار الفعل كأن نقول: استوى الماء واستوت الخشبة، وهذا لا يصح؛ لأن الاستواء لا يكون من واحد، لا يكون إلا من اثنين، فإذن لا يصح فيه العطف وتتعين فيه المعية، ويكون التقدير استوى الماء مع الخشبة فليس في هذه الواو إلا أن تكون واو المعية، وليس في كلمة الخشبة إلا أن تعرب منصوبة على أنها مفعول معه، فيكون الخشبة مفعول معه منصوب.

إذن المصنف عندما يأتي بمثالين أتى بمثال يصح فيه العطف والمعية، وأتى بمثال يتعين فيه المعية، وهو بهذا كأنه – وإن لم يصرح بذلك – يقول: إن احتملت الواو العطف والمعية فلك أن تعاملها بعطفها على ما قبلها وبحسب الإعراب ولك أن تجعلها واو المعية فتنصب ما بعدها مفعولاً من أجله، وإن كان السياق لا يسوغ العطف بأن كان الفعل لابد من اشتراك اثنين لا يصح تكرار الفعل فحينئذ ليس لك إلا نصب الثاني على أنه مفعول معه، والواو تكون واو المعية حينذاك، فأوحى بهذا بمجرد التمثيل.

تقول: في جملة: "سافرت طلبًا للعلم" هل يعرب "طلبًا" مفعولاً لأجله؟ أم أنه اختل شرط وهو أن زمن السفر غير زمن الطلب؟ حيث حصل اختلاف مع أحد المعلمات حول ذلك؟.

لا، هو زمن السفر هو زمن الطلب؛ لأن الطلب ليس المقصود به الشروع في الطلب في طلب العلم، ولكن النية، فأنت عندنا سافرت وقت السفر كانت نية الطلب موجودة، فإذا كان المقصود سافرت لوجود نية طلب العلم فهو قد اتفقا في الزمن، وإن كان المقصود أنه للشروع في طلب العلم، فحينذاك ينبغي أن نجر باللام لاختلاف الزمن، فهذا يرجع لمقصد المتكلم، إن قصد أني سافرت مصطحبًا نية طلب العلم فقد اتحد في الزمان فيجوز نصبه على أنه مفعول من أجله، فنقول: "سافرت طلبًا للعلم" وإن قصد بالطلب هنا الشروع في طلب العلم، فهو يختلف عن السفر في الزمن، وحينذاك اختلف شرط من شروط المفعول من أجله، فيجب عند هذا أن يجر بحرف التعليل.

فنقول: سافرت لطلب العلم.

لطلب العلم، هذا يرجع إلى تقدير المتكلم، فإن قدر المقصود به النية فالنية مصاحبة للسفر فهذا يجوز نصبه على المفعول من أجله، وإن قدره أن الطلب هو الشروع في طلب العلم فقد اختلف في الزمان ؛ لأن السفر سابق على بدء الطلب، وحينذاك انتقض شرط من شروط المفعول من أجله فلابد من جره باللام، هذا يرجع إلى تقدير المتكلم.
يقول: يقول الشاعر:

قد ينبت الزرع على دمن الثرى *** وتبقى حزازات القلب كما هي

" ما إعراب قول الشاعر في آخر البيت: "كما هي"؟.

بس ودنا نقيم البيت إن أمكن يا شيخنا: وتبقى؟
حزازات القلب.
القلوب، ما يستقيم القلب:
وتبقى ــــ حزازاتو ــــ لقلوب ــــ كما هيا
فعولن/ مفاعيلن/ فعولن/ مفاعــلن
لكن الشطر الأول؟ قد ينبت الزرع على دمن الثرى.

قد ينبت الزرع على دمن الثرى *** وتبقى حزازات القلوب كما هي

من بحر الطويل: فعولن * مفاعيلن * فعولن * مفاعلن *
يسأل الأخ عن إعراب "كما هيا" أليس كذلك؟
بلى.
الكاف: حرف جر؛ لأن الكاف هنا حرف تشبيه وجر،
و"ما" تكون موصولة، أو تكون مصدرية، فإن قدرت مصدرية يكون تقديرك: كونهــا، وإن قــدرتها موصــولة التقدير: كالذي هي عليه، فإذا قدرتها موصولةً فهي اسم موصول مجرور بالكاف، و"هي" هذه تكون حينئذ مبتــدأ؛ لأنه لابد لصلة الموصول بأن تكون جملة، التقدير كما هي كائنة مثلاً، فتكون "هي": مبتدأ، ويقدر لها خبــر، وإن قدرت مصدريةً فالمصدر المقدر مجرور بالــ"كاف" أي: ككونها، فما تكون مصدرية وتقدر ما المــصدرية ومــا بعدها بمصدر نقول: كون؛ لأن كون مصدر عام يصح أن يصاغ مع كل.
يعمل عمله فعله.
لكن يصاغ بحسب المقام يصح كون وجود الشيء يعني الوجود بمعناه، فيكون الكون هنا مجرورًا بحرف الجر، إذا قدرت مصدرية فالمصدر هو المجرور المصدر المؤول وإذا قدرت موصولة فالاسم الموصول هــو المجــرور وتكون "هي" حينئذ ركنًا من أركان جملة صلة الموصول، ويكون لها خبر، نقدر لها خبرًا؛ لأنه لا يصح أن تكون الصلة إلا جملة، إلا طبعًا صلة "أل" وهذه حديثها مستقل.
سؤالي الدرس.
نطرح السؤال الأول: ما الترخيم؟ وما شروطه؟
السؤال الثاني: المفعول من أجله إذا أفاد التعليل ولكنه ليس مصدرًا فكيف يتعامل معه؟
نواصل يا شيخ.
نواصل إذن المنصوب الباقي، إن كان فيه سؤال يمكن أن تسأل وإلا فلنقرأ آخر المنصوبات لأن أمرها مهم .
يقول: حصل عندي إشكال في هذه العبارة وهي: "قال محمد عن أبي زيد، وقيل: أبي عامر" سؤالي هو: ألــيس "قيل": نائب فاعل مرفوعًا؟.
قيل؟
نعم.
كيف تكون "قيل" نائب فاعل، "قيل" فعل، هو يقصد أنها مبني للمجهول، هو قيل ماذا؟
قيل: أبي عامر.
الأولى هنا أن يقال له: قيل: أبو؛ ولا تكون أبو هي المفعول، وأنها نائب الفاعل، بل تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: قيل: هو أبو عامر، ولو قلنا: قيل: أبي عامر، فالمقصود بها: حكاية السابق، عن أبي فلان وقيــل: أبــي فلان، يعني وقيل: عن أبي فلان أيضًا، فكأنه قدرها في مكان المجرور الأول، لكن إن أراد الجملة أن تستقل فله أن يقول: وقيل: أبو فلان، ويكون التقدير: وقيل: هو أبو فلان، أين نائب الفاعل؟ مقول القول، الجملة المقولة كلها في محل رفع نائب فاعل؛ لأنه جاء لفظ القول فإن مفعول القول أو نائب الفاعل إذا كان القول مبنيًا للمجهول هو القول

كله، وليس كلمة فقط هي الكلمة الواقعة بعد الفعل، بل كل المقول هو في محل نصب مقول القول، أو في محل رفع نائب فاعل للقول المبني للمجهول.

نكمل يا شيخ؟.

خبر "كان" وأخواتها واسم "إن" وأخواته

نعم، آخر المنصوبات قال.

(وأما خبر كان).

نعم.

قال المصنف -رحمه الله-: (وأما خبر "كان وأخواتها" واسم "إن وأخواتها" فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات، وكذلك التوابع فقد تقدمت هناك).

هنا كأنه يقول هو لم يذكر جديدًا ولكنه يقول: لا تظنوا أني قد نسيت بقية المنصوبات فهو يقول: أنا أعرف أن من المنصوبات خبر كان واسم إن، وتابع المنصوب، كيف ذلك؟ نحن عرفنا أن "كان وأخواتها" ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعند الكلام عن المرفوعات تحدث عنها من باب الكلام عن اسمها المرفوع، وضمن الحديث تحدث عن خبرها المنصوب، فكان مقامها هنا، لكنه يقول: لا داعي - ما دمنا قد تحدثنا هناك أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر- لا داعي أن نقسم ونقطع هذا الأسلوب فنجعل الاسم هناك والخبر هنا، تحدثنا عن الاسم والخبر هنا، تحدثنا عن الاسم والخبر هناك فنكتفي به، وإن كان المقام النصب هو هنا، وكذلك اسم إن، فإنه عند الكلام عن المرفوعات ذُكِرَ أن خبر إن يكون مرفوعًا، وأما اسمها فيكون منصوبًا، فعندما ذُكر خبرها في المرفوعات قطعًا تُعرض لاسمها، فقيل: اسمها منصوب، وخبرها مرفوع، وما دام تعرض له، فلا داعي لإعادته هنا وإن كان هذا المقام هو مقامه، وكذلك الكلام في التوابع، فقد عرفنا أن التوابع هي:

يتبع في الإعراب الاسم الأول *** نعت وتوكيد وعطف وبدل

هذه التوابع الأربعة، النعت والتوكيد والعطف والبدل، أيضًا فيما سبق أن هذه التوابع لا حكم لها في ذاتها، ولكنها تتبع ما قبلها، عند الكلام عن المرفوعات قلنا: إنه من المرفوعات تابع المرفوع، فإذا جاء البدل بعد مرفوع فهو مرفوع، وإذا جاء المعطوف بعد مرفوع فهو مرفوع، وإذا جاء النعت أو الصفة بعد مرفوع فهو مرفوع، وإذا جاء التوكيد ومؤكده مرفوع فهو يكون مرفوعًا، فهو يتبع ما قبله في إعرابه، كذلك الحال هنا فإنه إذا وقع واحد من هذه التوابع، ومتبوعه منصوب فهو ليس له حكم في ذاته، وإنما يتبع متبوعه، فيكون منصوبًا مثله.

إذن من المنصوبات أيضًا هذه التوابع إذا كان متبوعها منصوبًا فهو هنا يختصر الحديث ويقول: إن من المنصوبات خبر كان واسم إن وتباع المنصوب بأنواع التوابع فكلها تدخل في هذا المقام ولكن الأمر لا يحتاج إلى إعادة الحديث فقد تحدث عنه هناك والحديث هنا لا يعدو أن يكون تكرارًا فلا حاجة إليه.

حينئذ إن شئت أعطينا مقدمة مختصرة عن مسألة المخفوضات من الأسماء إن لم يكن هناك شيء يقتضي..

في الحقيقة وردنا سؤال من الأخ الكريم يقول: ذكر صاحب التحفة السنية أن كل اسم استوفى هذه الشروط جاز فيه أمران: النصب، والجر، سؤالي فضيلة الشيخ: متى يكون منصوبًا ومتى يكون مجرورًا؟ لأنه ذكر بعد أحوال ثلاث وقال: إنه قد رجحوا فيها النصب وقد يرجح الجر وقد يستويان؟ أرجو أن توضحوا هذه المسألة؟.

طبعًا عند الحديث عن المفعول من أجله قلنا: إنه له شروط هذه الشروط أنه ينبغي أن يكون مصدرًا قلبيًا دالاً على التعليل وأن يشترك مع فعله في الزمان وأن يشترك مع فعله أيضًا أو مع عامله في الفاعل، لو أن كلمة دلت على التعليل ولكن اختل فيها شرط من هذه الشروط، لم تكن مصدرًا أو خالفت معمولها في الفاعل، أو خالفت معمولها في زمانه، يجب حينذاك أن تجر بحرف التعليل، بحر الجر الدال على التعليل، وهو: اللام غالبًا، أو الباء أحيانًا، بشرط دلالتها على التعليل، لكن لو افترضنا أن كلمة من الكلمات استوفت الشروط كلها، أنت حينذاك بالخيار، لك أن تنصبها على أنها مفعول لأجله، ولك أن تجرها بحرف التعليل؛ لأن النصب على أنه مفعول لأجله ليس إيجابيًا ولكنه جوازيًا بشرط توافر الشروط، ولذلك قلنا في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ الله ﴾ [البقرة: ٧٤]، إن المصدر ﴿ خَشْيَةِ ﴾ قد تحققت فيه الشروط كاملةً فهو مصدر، وهو قلبي، وهو دال على التعليل لماذا يهبط؟ لأجل الخشية، والخشية مشاركة لفعلها الهبوط في الوقت فإن الهبوط هو وقت الخشية هي هبطت لأجل الخشية، ومشاركة له في الفاعل، فإن الذي يخشى هو الذي يهبط، الحجارة وتوافرت الشروط ومع ذلك ما نصبت في السياق القرآني، وما قيل: "إن منها لما يهبط خشيةً لله" وقيل: ﴿ مِنْ خَشْيَةِ الله ﴾ لك في غير القرآن أن تقول: "خشيةً لله"، لا إشكال، فإن هذا مستقيم، لكن أسلوب القرآن جاء بالأسلوب الآخر، وكلاهما أسلوب فصيح، فإذن مسألة النصب على أنه مفعول من أجله ليس وجوبًا، ولو توافرت الشروط، ولكنه جوازي بشرط أنه توافرت

الشروط، وعند اختلال شيء من هذه الشروط بشرط بقاء التعليل، لابد حينذاك من الجر بحرف التعليل، ولا يجوز النصب.

أحسن الله إليكم يا شيخنا وبارك في علمكم، وصلنا إلى نهاية هذا الدرس المبارك، شكر الله لكم دكتور محمد.

بارك الله فيك وفيمن يسمع، وأسأل الله أن ينفعنا وإياكم والسامعين جميعًا بما يُقال وأن يجعل ذلك معينًا على طاعته وموفقًا إلى مرضاته.

الدرس التاسع :

من المخفوضات الي ختام أحاديث شرح الأجرومية

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسـولـه، اللهـم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم اختم لنا برضاك، اللهم صـلِّ علـي محمد، نسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يجعل هذا اللقاء لقاء نفع وفائدة وخير وبركة على من تحدث فيه واسـتمع إليه.

حديثنا اليوم –إن شاء الله تعالى– هو ختام أحاديث شرح الآجرومية وهو في آخر باب من أبوابها وهو الحديث عن المخفوضات، وهو باب ليس بالطويل يتحدث فيه المصنف عن موضوعين هما موضوعا المخفوض بالحرف، والمخفوض بالإضافة، والأمر فيهما يسير، وهما ختام الحديث عن أبواب النحو؛ لأنه قد بدأ بالمرفوعات فأطال، ثم ثنى بالمنصوبات فتوسط، ثم ختم بالمخفوضات فأوجز كثيراً؛ لأنه قد سبق حديثه عن كثير مما قال في حديثه عـن المرفوعات والمنصوبات، على أنه –إن شاء الله تعالى– لا يمنع هذا من استقبال ما كان موجزاً عاماً تعم فائدته من الأسئلة المتعلقة بالموضوع لتكون الفائدة أكبر مع الرغبة الكبيرة في أن نختم –إن شاء الله تعالى– كلام المـصنف كاملاً بحيث نكون قد أدينا بعض ما يجب أداؤه نحو هذا المتن المبارك، ونحو هذه اللغة الشريفة التي شرفها الله – سبحانه وتعالى– بجعلها لساناً لكتابه العزيز.

يقول المصنف –رحمه الله–: (باب المخفوضات من الأسماء، المخفوضات ثلاثة أنواع:

– مخفوض بالحرف.

– ومخفوض بالإضافة.

– وتابع للمخفوض.

فأما المخفوض بالحرف: فهو ما يخفض بـ"من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورب، والباء، والكاف، واللام".

وبحروف القسم: وهي "الواو، والباء، والتاء، وبواو رب، وبمذ، ومذ".

وأما ما يخفض بالإضافة: فنحو قولك: "غلام زيدٍ"، وهو على قسمين:

ما يقدر باللام.

وما يقدر بمن.

فالذي يقدر باللام نحو: "غلام زيدٍ" والذي يقدر بـ"من" نحو "ثوب خزٍّ" وباب ساجٍ وخاتم حديد).

هذا كل ما قاله المصنف في المخفوضات، وسنبدأ بمطلع حديثه عنها حين قال: (باب المخفوضات من الأسماء).

نحن نعرف أن الخفض هو أولاً مصطلح كوفي، وهو مصطلح حسن؛ لأن الخفض فيه بيان لطبيعة الحركة، فـإن المتحدث يخفض شفته السفلى عند الكسر كما نعلم، فهو أكثر أداءً لهذا المعنى من مصطلح الجر، وإن كان مصطلح الجر هو مصطلح الجمهور أو مصطلح البصريين، لكن هذا المصطلح الكوفي فيه حقه من الاستحسان ولذلك لعـل المصنف استحسنه لهذا الأمر.

كان يكفيه أن يقول: باب المخفوضات؛ لأنه لا يخفض إلا الأسماء، الأفعال والحروف لا تخفض أصلاً، فقولـه: (باب المخفوضات من الأسماء)، نوع من التأكيد وهذا القيد ليس بواجب، وهو كما نرى ذكر أن المخفوضات ثلاثة أنواع، وتحدث عن اثنين فقط، ذكر أن المخفوضات: (مخفوض بالحرف)، يقـصد بحـرف الجـر، و(مخفـوض بالإضافة) تحدث عن هذين، وتابع المخفوض لم يتحدث عنه؛ لأنه تكلم عن التوابع في حديثه عـن المرفوعـات، فأغنى ذلك عن الحديث عن التوابع في المنصوبات والمخفوضات؛ لأن الحديث عن التوابع واحد، فالتابع سواءً كان نعتاً أو توكيداً أو عطفاً أو بدلاً يتبع ما قبله في إعرابه رفعاً أو نصباً أو خفض، لا فرق، وما دام يتبعه في هذه كلها فلا داعي لأن يذكر في المرفوعات ثم في المنصوبات ثم في المخفوضات، يكفي ذكره هناك مرة واحدة ويغني هذا عن ذكره في بقيتها، وأنا يا أخي في هذا اللقاء لما لم يكن فيه طلاب لانشغال الطلاب بالاختبارات سأجعل أسئلتي موجهة إليك، فتحملني وتابعني في الوقت نفسه وأنت متابع؛ حتى تكون الصورة أكثر مداولة بيننا بدل أن تكون من طرف واحد، ولك أنت أيضاً أن تلقي الأمر علي مرة أخرى وتبادلني الفعل بالفعل نفسه حتى يكون الأمر فيه نوع من النقاش ومداولة الحديث ليرسخ هذا في ذهن الطلاب.

المصنف عندما تحدث عن المخفوضات عد حروف الخفض أو حروف الجر، ولو استعرضنا هـذه الحـروف لوجدناها خمسة عشر حرفاً، وتلاحظ أنه كرر الباقي، وسبب التكرار أنه قال: (ورب والباء) ثم قـال: (وحـروف القسم وهي: الواو والباء)، فهو ذكرها في الأولى عامة وفي الثانية حرفاً من حروف القسم، كما أنه كرر الواو مرة واو القسم ومرة واو رب، وإذن هو في الواقع ذكر ثلاثة عشر حرفاً اثنين ذكرهما مرتين، والنحويون حين يذكرون حروف الجر يزيدون على ذلك خاصة من يفصل، نحن نعرف أن مختصرات النحو تذكر من حروف الجر ما كان

مختصاً بالجر فيجر دائماً، وهذه لا تكاد تخرج عن الحروف المشهورة: "من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والبـاء، واللام" ولكن هناك بقية الحروف تأتي أحياناً جارة وأحياناً غير جارة، أو بعضها يجر على لغات بعض العرب دون آخرين، وبعضها يجر بقلة، وبعضها يجر بقلة، وبعضها يجر أسماء بعينها، وبعضها يجر في مواضع دون مواضع أخرى ومن ثم فإن ذكر هذه الحروف على الإطلاق، إما أن تذكر مفصلة بكثرة وإما أن يجمل ويذكر منها فقط مـا كان خاصاً بالجر.

ابن مالك جمع حروف الجر العشرين في بيتين من أبيات الألفية قال فيهما:

هاك حروف الجر وهي من إلى *** حتى خلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ رب اللام كي واو وتا *** والكاف والبا ولعل ومتى

فجمع فيها عشرين حرفاً، هذه الحروف العشرين، لو أراد الإنسان أن يضبطها نثراً ما اسـتطاع إلا بـصعوبة، وأبيات الألفية ضبطتها لكونها نظمً، والنظم إذا حفظ لم يفقد منه شيء.

حروف الجر هذه أو حروف الخفض: المصنف – في حقيقة الأمر– سبق أن ذكرها في علامات الأسماء؛ لأنه عندما تحدث عن علامات الأسماء، قال: (إن من علامات الأسماء دخول حرف الجر عليها)، ومـا دامـت هـذه الحروف دالة على اسمية الكلمة، وقد سبق ذكرها هناك، فلم يعد في هذا الباب كثير كلام، ما دامت ذكرت وبُـين حكمها وهو الجر لم يعد في هذا المقام إلا أن يتحدث عن معانيها، معاني الحروف في حقيقة الأمر هي ليست مـن صميم علم النحو؛ لأن النحو كما نعلم يتعلق بضبط أواخر الكلمات بناءً أو إعراب، ولكن هذه من مكملاته، واللغـة العربية بعضها يكمل بعضًا خاصة إذا علمنا أنه بالتعرف على معاني هذه الحروف يستقيم فهم معـاني التراكيـب فيسهل بيان إعرابه، إذا فهم المعنى وضح إعرابها.

المصنف ترك بعض الحروف كما رأينا، ترك: "حتى، وخلا، وحاشا، وعدا، وترك لعل، ومتى، وترك كي.

هل استثناها هنا؟.

نعم لأن عذره في هذا أنه قد سبق أن ذكرها في الاستثناء أنها تجر أحياناً وتنصب أحياناً فـإذا جـرت كانـت حروفاً وإذا نصبت كانت أفعالاً.

أول هذه الحروف التي لم يذكرها المصنف: "حتى" و"حتى" كما نعلم مجيئها حرف جر أقل من مجيئها ناصـبة، يعني قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ [القدر: ٥]، هنا ﴿ مَطْلَعِ ﴾ اسم مجـرور بـ ﴿ حَتَّى ﴾ فـ"حتى" جرت، وكونها تجر هذا أمر معروف في النحو، لكن الحديث على نصبها، فإنها في أكثـر استعمالها في كلام العرب تأتي ناصبة، يعني عندما يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ ﴾ [الحجرات: ٩]، هنا هي ناصبة للفعل المضارع بعدها، في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّـذِينَ آمَنُـوا لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلاَ جُنُبًا إِلاَّ عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّـى تَغْتَـسِلُوا ﴾ [النـساء: ٤٣]، فـ"حتى" هنا في الموضعين كما ترى جاءت ناصبة الفعل بعدها ﴿ تَعْلَمُوا ﴾ الثانية بعدها ﴿ تَغْتَسِلُوا ﴾ هما فعلان مضارعان منصوبان وعلامة النصب كما نرى هنا حذف النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة ولهذا كونها تأتي مـرة ناصبة ومرة جارة هذا جعل الحديث فيها يشكل على بعض النحويين حتى أنه قد اشتهر عـن بعـض النحويـون عبارته المشهورة أنه يقول: « أموت وفي نفسي شيء من حتى »، وكأن أشكل الأمر عليه؛ لأن لهـا تفـصيلات كثيرة، ومن إشكالاتها أنها تأتي ناصبة وتأتي جارة، ونحن نعرف أن عوامل الأسماء التي تعمل فـي الأسـماء لا تعمل في الأفعال، وأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، إذا عملت في الأسماء لا تعمل في الأفعال، والعكـس، والذي يعمل الجر لا يعمل النصب، والذي يعمل النصب لا يعمل الجر، وهذه كما رأينا تجر ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ ﴾ وقـد انتصب الفعل بعدها ﴿ حَتَّى تَفِيءَ ﴾ فهذه أبقت في نفسه أشياء لم يكملها رغم إفنائه جزءًا من عمره بحثاً فيها، لكن لو تأمل الإنسان الأمر لوجد أن الناصب في حقيقته، يعني المصنف ما ذكرها حتى في حروف الجر، ولعله اكتفى بذكرها في حروف النصب، يعني ذكرها هناك في حروف النصب لأنها تنصب، وهو بتبنيه مذهب الكوفيين يجعل حتى هي الناصبة للمضارع، الجمهور يرون أن الناصب هو أن مضمرة وجوباً بعد حتى، وقد يقول قائـل: لمـاذا نصعب الأمر فنقول: مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد "حتى" لماذا لا نقول: "حتى" هي الناصبة؟

الجواب في ذلك حتى نسلم من هذا الإشكال لأن "حتى" تجر ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ ﴾ فهـي حـرف جـر، ويـذكرها النحويون في حروف الجر، و لكن من جهة ثانية هي تأتي وبعدها فعل مضارع منـصوب، فكيـف نجمـع بـين الأمرين؟ الجامع بين الأمرين أن نقول: الناصب بعد "حتى" هو "أن"، و "أن" وما دخلت عليه من الفعل المـضارع في تأويل مصدر مجرور بـ "حتى"، فهي في كل الحالات جارة.

مرة ثانية: هي إذا جاء الاسم بعدها فهي جارة ولا إشكال، لكن إذا جاء بعدها فعل مضارع منصوب كمـا فـي الآية الكريمة ﴿ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ التقدير: حتى أن تعلموا، تعلموا فعل مضارع منصوب بـأن مـضمرة

وجوباً بعد حتى، "أن" والفعل المضارع بعدها في تقدير مصدر، أي حتى علمكم، المصدر وهو: "علمكم" مجـرور بــ "حتى"، إذن "حتى" في كل الحالات جارة: إما أن تجر الاسم الصريح مباشرة أو تجر الاسم المؤول وهـو المصدر المقدر من أن المقدرة والفعل المضارع بعدها الذي يصاغان معاً مصدراً يكون اسماً مجروراً بــ "حتى"، هذه الحالات لا تكون "حتى" في كل الحالات جارة، وهنا يستقيم أمرها وتصبح القاعدة فيها مطردة أن "حتى" مـن حروف الجر. والنصب وبعدها ليس منه، ولكنه بناصب مقدر بعدها وهو "أن" المضمرة.

أرجو أن يكون هذا الأمر واضحاً للإخوة والأخوات جميعاً حتى يعلموا لماذا قـدر النحويـون نـصب الفعـل المضارع بعدها بأن مضمرة. ولماذا لا يقولون: إن الصفة هذه مباشرة. فاتضح الآن أن تقديرهم هذا لتستقيم الأمور وتصبح العوامل عملها واحد، فحرف الجر "حتى" تصبح جارة بكل حال، حتى وإن جاء الفعل بعدها منصوباً.

« من » من أشهر حروف الجر "من": "من" عندما ننظر في معانيها سأذكر بعض الآيات يا أخي، وأسألك: مـا الذي تفهمه من معنى "من" فيها:

عندما يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُـم بِمُـؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة: ٨] ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ ما الذي تفهمه من معنى "من" هنا؟

هي للتبعيض.

يعني بعض الناس، المنافقون من بعض الناس، وليسوا الناس جميعاً ولله الحمد، ولذلك فإننا نقول: "مـن" هنـا أفادت البعضية أو التبعيض، أفادت معنى "بعض" وهذا هو أشهر معانيها.

لكن عندما نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ [الكهف: ٣١]، فـ ﴿ مِـن ذَهَبٍ ﴾ هنا لا تفيد بعض ذهب، ليست الأساور بعض الذهب، ولكنها تفيد معنىً آخر وهو بيان نوع الأساور، لبيان النوع وبيان الجنس، فــ"من" هنا أفادت معنىً آخر كما رأينا وهو بيان الجنس.

حين يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْـصَى ﴾ [الإسراء: ١]؟

ابتداء المكان.

نعم، ابتداء الغاية: الشيء المكان أو الزمان له غايتان: غاية في أوله، وغاية في آخره، فالابتـداء هـو غايتـه الأولية، والانتهاء هو غايته الأخرى أو الآخرة، فنقول: إن "من" هنا أفادت ابتداء الغاية، والغاية هنـا كمـا نـرى مكانية؛ لأنه إسراء من مكان إلى مكان، من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، فــ"من" أفـادت ابتـداء الغايـة المكانية، و﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾ "إلى" أفادت انتهاء الغاية الزمانية، وسيأتي الحديث عن "إلى" في موضعها.

في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾ [التوبة: ٣٨]، ما الذي نفهمه من معنـى "من" هنا؟ ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾؟

المفسرون قالوا: التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدل الآخرة، يعني جعلتم الحياة الدنيا مقدمة على الآخـرة وهـي بديلة عنه، بئس البدل ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴿٥٠﴾ [الكهف : ٥٠ ] ﴾ فنقول: إن "من" هنا بمعنى بدل، فجاءت إذن بمعنى آخر.

وذكر بعض النحويون لها معنىً آخر يستنبط من قول الفرزدق يمدح زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبـي طالب–:

يغضي حياءً ويُغضَى من مهابته *** فلا يكلَّم إلا حين يبتسمُ

قال: "ويغضى من مهابته" "يغضى من مهابته" قالوا التقدير: يغضى لأجل مهابته، فأفادت التعليل أو بيان السبب.

فإذن كل هذه المعاني تؤديها "من" في كلام العرب، إلا أن التبعيض هو أشهر هذه المعاني وأكثرها استعمالاً.

" إلى" أحد حروف الجر المشهورة المعروفة، وقد سبق في الآية الكريمة: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّـنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾ بيان أنها تفيد انتهاء الغاية المكانية، ومثلها في قوله تعـالى: ﴿ وَاللهُ الَّـذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ [فاطر: ٩] فإن الرياح منتهى غايتها إلى هذا البلد الميت، فانتهـت الغاية إلى هذا المكان، فإذن صار انتهاء الغاية هنا في هذا المكان، والمكان في هذا يقابله الزمان، ففي قـول الله – سبحانه وتعالى– ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ إِنَّهَـا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]، هنا ليس مكانًا، يعني ﴿ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ كما نرى زمان، فأفادت "إلى" انتهاء الغاية أيضاً؛ لأن البرزخ نهايته هو يوم البعث، فغاية هذا الوقت أعني وقت البرزخ هو قيام الناس من قبورهم للبعض فصارت "إلى" دالة على هنا على انتهاء الغاية الزمانية.

في قول الله –سبحانه وتعالى– حكاية عن قوم المرأة التي هي بلقيس التي كانت تحكم قومها في زمن سليمان – عليه السلام–: ﴿ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ [النمل: ٣١]، "إلى" هنا لم تفد انتهاء الغاية الزمانية ولا المكانية، وكأن المعنـى:

والأمر لك، كأن الأمر أنت تملكينه، فهي للملك أفادت نوعاً من الملك هنا، يعني أنت تملكين الأمر فدلت "إلى" على هذا المعنى.

هذه أشهر معاني "إلى" وإن كان الغاية فيها مثل "حتى" هي أشهر وأكثر هذه المعاني استعمالاً.

«عن» من حروف الجر أيضاً "عن": وأشهر ما تستعمل فيه «عن» هو المجاوزة، يمثلون لها بقولهم: رميت السهم عن القوس، فكأن السهم حين يجاوز القوس منطلقاً منها فمجاوزته لها أفادته كلمة "عن" كأنه خرج عنه، جاوزها وتركها إلى هدفه فإذن أفادت "عن" هنا المجاوزة.

لكن في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٤٨]، فإن "عن" هنا لم تفد المجاوزة، ولكن التقدير كما يذكر المفسرون: لا تجزي نفس بدل نفس شيئاً يعني لا يمكن أن يكون إنسان في يوم القيامة بديلاً عن إنسان آخر فـ ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدثر: ٣٨]، فكل يجازى بعمله، ولذلك فإنه لا تجزي نفس بدل نفس شيئاً، هذه معنى الآية فـ"عن" هنا أفادت البدلية.

في قوله تعالى ذكراً لقصة إبراهيم –عليه السلام– في ختامها: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ [التوبة: ١١٤]، هنا في ﴿ عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ هنا لم تفد المجاوزة، ولكن كأن المعنى: إلا بسبب وعد . إبراهيم –عليه السلام– وعد أباه أن يستغفر له ﴿ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ﴾ الممتحنة: ٤]، فوعده بالاستغفار، فاستغفاره له ليس لأنه يخالف ما أمره الله –سبحانه وتعالى– به لأنه لا يصح الاستغفار للكافرين، ولكنه قد وعد أباه فوفى بوعده ولما نهي عن ذلك انتهى، فلذلك في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا ﴾ أي بسبب هذه الموعدة، بسبب هذا الوعد بسبب وعده أباه أن يستغفر له استغفر، فإذن أفادت "عن" هنا التعليل، أي علة استغفار إبراهيم لأبيه وعده إياه ﴿ عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ أي بسبب موعدة أو بسبب وعد وعده إياه.

«على» من حروف الجر "على": وأشهر معاني "على" هو: الاستعلاء، يعني: الارتفاع، عندما يقول الله –سبحانه وتعالى– عن الأرض: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلاَلِ وَالإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٥، ٢٧]، أي على الأرض، أي كل من هو فوق الأرض، أي كل من هو مستعلٍ على الأرض، فعلى أشهر معانيها هو الاستعلاء وهو الارتفاع والارتقاء على الشيء.

وقد تأتي على غير هذا المعنى، وقولنا: قد تأتي، دليل على أن ذلك ليس الأكثر فيها، ولكنه يحصل ويكون، في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، هنا "على" ليست معناها فوق حبه، بل "مع حبه"، إذن أفادت هنا معنى المصاحبة، المعية، بمعنى "مع" فهو يؤتي المال مع وجود حب هذا المال عنده، لكنه إيثاراً لرضا الله –سبحانه وتعالى– يؤتي المال وينفقه فأفادت هنا "على" معنى "مع".

في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا الله عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، هنا ليست المعنى الاستعلاء، فوق هدايته لكم؟ لا.. ولا بمعنى المعية مع هدايته لكم، ولكن المعنى: لتكبروا الله بسبب هدايته إياكم، فكأنها أفادت التعليل كما ذكرنا من معاني التعليل في بعض الحروف السابقة، وهذا الذي جعلهم يقولون: إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، أي أنها تؤدي أحيانًا بعض المعاني التي تؤديها حروف أخرى، ولا يعني هذا أن كل حرف ينوب عن كل حرف، ولكنه حروف معينة تؤدي معاني قد تؤديها الحروف الأخرى، فيقال حينذاك: إنه قد ناب حرف عن حرف.

في قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾﴾ [المطففين: ١، ٢]، ﴿ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾﴾ هنا قال المفسرون: المعنى: إذا اكتالوا من الناس، أي أنهم طلبوا الكيل من الناس، غيرهم يكيل لهم، المطففون الذين نعى القرآن الكريم حالهم وبين خطأهم فيه وبين أنهم قد توعدوا بالعقاب الأليم الشديد بـ ﴿ وَيْلٌ ﴾ هم ﴿ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾﴾ يعني إذا كال لهم غيرهم أخذوا من الناس شيئ، طلبوا الاستيفاء أي الوفاء، يعني زيدوا لنا، أوفوا، ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ ﴾ يعني كالوا لغيرهم ﴿ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ أي وزنوا لغيرهم، ﴿ يُخْسِرُونَ ﴾ يقلون، هذا تطفيف، فهو يستوفي لنفسه ويقلل لغيره، إذا أخذ من غيره طلب الوفاء وإذا أعطى هو غيرَهُ بخسه، فهنا نرى أن حروف الجر هنا قد أدت معاني مختلفة: ﴿ اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ يعني اكتالوا منهم، ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ ﴾ أي كالوا لهم، هذا معنى الآيتين، فإذن جاءت "على" هنا بمعنى "من".

« في» من حرف الجر " في " وأشهر معانيها الظرفية كما نعلم؛ لأن الأصل في استعمال "في" أن تستعمل للظرفية الزمانية أو المكانية، فعندما يقول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ وَاذْكُرُوا الله فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وهي أيام معروفة أيام ذي الحجة، فهنا دخلت "في" كما ترى على ﴿ أَيَّامٍ ﴾ وهي ظرف زمان، أي في زمان محدد، في زمان معين، فأفادت هنا الظرفية، والظرفية معناها واضح وهو أن يكون الشيء وعاءً أو ظرفًا لشيء آخر، فالأيام هنا ظرف للذكر ووعاء له، الذكر حصل في هذه الأيام فكأن الأيام شبهت بالوعاء أو الإناء الذي

احتوى الذكر، ونحن نعرف أن الأيام معنوية والذكر أيضاً معنوي في أصله، ومع ذلك شبهت الأيام بالظرف الذي يحتوي الذكر، بعضها أوقع المعنوي موقع المحسوسات ليتصور ويستوعب معناه.

في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّن الْجِنِّ وَالإِنْسِ فِي النَّارِ ﴾ [الأعراف: ٣٨]، هنا "الأمم" لا يدخل فيها، ولكنه يدخل معها، أي: ادخلوا مع أمم حق عليهم العذاب بما كسبت أيديهم، فإذن جاءت هنا ﴿ فِي أُمَمٍ ﴾ بمعنى مع أمم، فأفادت هنا المعية، فأفادت المعية.

الله -سبحانه وتعالى- يحكي عن فرعون متوعداً قومه قال لهم: ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١]، طبعاً قال بعضهم: إن معنى "في" هنا وهو الظاهر في الأمر أنها بمعنى "على"، أصلبكم على جذوع النخل، يعني أصلبكم في جذوع النخل، يعني معروف الصلب هو ربطه على هيئة معينة فعندما يقال يصلبه على جذوع النخل يعني يربط بإحكام على الجذع بحيث لا يستطيع الحراك فيه، فتكون حينئذ ﴿ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ يعني عليها، لأنه لا يمكن أن يدخلهم داخل جذوع النخل، بل هو يصلبهم عليها أي: فوقها.

بعض المفسرين ذكر نكتة بلاغية في الأمر فقال: إن "في" هنا على حقيقته، ظرفية، كيف؟ هل هم يدخلون داخل جذع النخل؟ قالوا: إنه في رأي الرائي لشدة إحكام ربطهم على جذوع النخل فيما يُرى، أصبح ملتصقاً كأنه داخلها، فصارت "في" هنا كأنها على وجهها وهو الظرفية؛ لشدة إحكام الصلب، فكأنها فيما يراه الرائي كأنهم في جذوع النخل وليسوا خارجها.

إذن يا شيخ حروف الجر خرجت عن معناها الأساسي إلى معاني أخرى، هل يكون هذا لتفيد غرضًا بلاغيًا معينًا؟.

غالباً نعم، خروج الشيء عن أصله إنما يكون لأغراض بلاغية، لكن أحيانًا لا نستطيع أن نقول: إنها خرجت عن أصلها؛ لأنه الأصل معناها أن الحرف يستعمل لهذا الشيء ولا يستعمل لغيره إلا لحكم، هذا يحصل؟ نعم، لكن أحيانًا تكون بعض الحروف تستعمل لأكثر من معنى أصلاً، فيكون استعمالها لأكثر من معنى من أصولها، فحينذاك لا نقول: إنها خرجت ولكن نقول: هي كثرة في هذ، وقلت في هذا.

«رُبَّ» "رب" هذا حرف تقليل، يقال: "رب أخٍ لك لم تلده أمُّكَ" والله -سبحانه وتعالى- قبل هذا يقول: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الحجر: ٢]، فهي "رب" هنا وقد خففت في ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾ في قراءة عاصم بالتخفيف، كلاهما يؤديان معنىً واحداً وهو حرف جر، هذا الحرف اختلف النحويون في معناه فمنهم من قال: يفيد التقليل، ومنهم من قال: يفيد التكثير، والحق أنه يستعمل للمعنيين، يستعمل للتقليل ويستعمل للتكثير، فعندما يقول القائل: "رب أخ لك لم تلده أمك" واضح أنه للتقليل؛ لأنه ليس كل شخص ليس أخاً لك شقيقًا يتصف بصفات الإخوة بحيث أنه يكون لك عونًا في السراء والضراء، فهذا قليل، ولذلك لا نقول: إن "رب" هنا أفادت التكثير، ولكنها أفادت التقليل، لكن حينما يقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) فهذا للتكثير يعني كثير من الكاسيات في الدنيا هن عاريات يوم القيامة؛ لأنهن لم يلتزمن بما أمرهن الله -سبحانه وتعالى- به في لباسهن، فتفيد التكثير، يعني كثير من اللائي هذا شأنهن هن، ومثله قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾ نحن لا نستطيع أننا نقول: إنها للتقليل، هم يرغبون أن يكونوا مؤمنين، وخاصة إذا رأوا ما أعده الله -سبحانه وتعالى- لأوليائه من النعيم.

فإذن الحق في "رب" أنها تستعمل للمعنيين معاً فتأتي في بعض كلام العرب الفصيح للتقليل وتأتي أيضًا في بعضه الآخر للتكثير.

شيخنا الفاضل وصلنا إلى قول المؤلف في الباب وذكرتم "رب" وذكرتم أنها تفيد التقليل وتفيد التكثير، يا شيخ إذا قيل: "رب ضارة نافعة" هل هذه تفيد التقليل أو التكثير؟.

أنت ماذا ترى فيها يا شيخ؟

"رب ضارة" قلما تكون الضارة نافعة.

صحيح، الأصل في الضارة ألا تنفع، ولكن الله -سبحانه وتعالى- يقدر الأمور، وهذا لو نظرها الإنسان من منظار شرعي لوجدها أكثر دقة وحكمة وتصوراً أيضاً، يعني أن الإنسان قد يتصور الأمر ضارًا، لكن الله -سبحانه وتعالى- لا يقدر للإنسان إلا ما فيه خير، حتى ولو كان درايته ومعرفته أن هذا شر له، لكن الله -سبحانه وتعالى- له حكمة فيما قدره للإنسان وربما أراد الله له به خيراً، في عواقب ما حصل له من شر في ظاهره أو فيما يراه هو.

"رب" يا شيخ لو اتصل بها "ما" "ربما" هل يجب أن يأتي بعدها فعل؟ مثل ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾؟.

أما في المعنى فإنه لا يتغير معناه، تستعمل للتقليل والتكثير، لكنها في الإعراب نعم إذا دخلت عليها "ما" كفتها عن العمل، وإذا كفتها عن العمل أصبحت غير مختصة بالأسماء تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، ولذلك قال: ﴿

رُبَمَا يَوَدُّ ﴾ لم تعد مختصة بالأسماء، كانت جارة، لكن بعد دخول "ما" عليها كفتها عن العمل، ومنعتها من العمل، فلم تعد مختصة بالأسماء فتدخل بعد ذلك على الأفعال.

و "ما" هذه يا شيخ تكف مثلاً إذا دخلت عليها "إنما" و "كأنما"؟.

هذا أيضاً كافة.

كافة مكفوفة.

تكفها المكفوفة هي "إن"، و "ما" هي الكافة، يسمون "إنما" كافة ومكفوفة، والأصل في الترتيب أن يقولوا: مكفوفة وكافة؛ لأن "إن" هي المكفوفة، و "ما" هي الكافة، لكن لعله من اللف والنشر غير المرتب، والبلاغيون عندهم ما يسمونه باللف والنشر، وهو ذكر الشيء بتفصيله بعد الانتهاء منه، إذا كان متعدداً فأحياناً يكون بالترتيب وأحياناً يكون بغير الترتيب، وكلاهما يرد في كلام العرب.

« الباء » أحد حروف الجر الكبرى، كثيرة الاستعمال في كلام العرب، وأكثر معانيها أن تقول مثلاً: "أمسكتُ بزيد" فإنها تفيد هنا معنى أنك ألصقت يدك بزيد، فتفيد معنى الإلصاق، ولذلك قالوا: إن أول معانيها وأكثرها استعمالاً هو الإلصاق، لكنا حينما نقرأ قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧]، فهنا ﴿ ذَهَبَ ﴾ كما نعلم فعل لازم، والفعل اللازم هو الذي لا يأخذ مفعولاً به، يكتفي بالفاعل، نقول: "ذهب زيد" ولا نأتي له بمفعول فهو فعل لازم، لكنهم قالوا: إن بعض الأفعال اللازمة تتعدى بحرف الجر، يأتيها حرف جر فيعديها إلى مفعول، هو صحيح اسم مجرور، ولكنه في المعنى مفعول به.

في هذه الآية ﴿ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ﴾ صار النور هو الذي ذهب به، فهو في معنى المفعول وإن كان في الإعراب مجرورًا بحرف الجر، لكنه في المعنى هو مفعول، فتعدى الفعل "ذهب" وهو فعل لازم بحرف الجر "الباء" إلى ما هو في المعنى مفعول وإن كان في الإعراب مجروراً.

من المعاني التي يأتي بها "الباء" أيضاً في البسملة ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ "الباء" كما نعلم هنا هي حرف جر، والمعنى في هذا قطعاً ليس الإلصاق، ولكن المعنى أستعين بـ ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ فإذن "الباء" هنا للاستعانة، أفادت معنى آخر وهذه تكون عندما تكون الأمور متعلقة بالله -سبحانه وتعالى-.

أيضاً في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾﴾ [النساء: ١٦٠]، هنا "الباء" بينت سبب تحريم الله -سبحانه وتعالى- لبعض الحلال على بني إسرائيل، على الذين هادوا، فعِلَّة هذا التحريم ظلمهم وصدهم عن سبيل الله، ولذلك قال: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾﴾ فكأن "الباء" أفادت التعليل، أي بسبب الظلم وبسبب الصد حصل لهم ما حصل من التضييق وتحريم الطيبات التي أحلت لهم، ففائدة هنا "الباء" التعليل أي: بسبب الظلم وبسبب الصد.

لدي سؤال بالنسبة لـ"الباء" إذا قيل: "محمد في البيت" أو "محمد بالبيت" هل ثمة فرق؟.

"في البيت" و "بالبيت" كلاهم للظرفية، والأصل في الظرفية أنها تكون بـ "في"، ولكن "الباء" تأتي أيضاً للظرفية، في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ ﴿١٣٨﴾ ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]، يعني وفي الليل.

ظرفية زمانية.

زمانية كما تقول: "أتيتك في الليل" فإذن الأصل في الظرفية أن تستعمل لها "في"، وقد تأتي "الباء" مفيدة للظرفية، فحينئذ يكون بعض الحروف قد ناب عن بعض، هنا تنوب "الباء" عن "في" في أداء معنى الظرفية.

حتى لو كانت مكانية؟ .

حتى لو كانت مكانية نقول مثلاً: "جلست بالمكان" أي فيه، يصح هذا، فكما أنك تقول: جلست في المكان، فهي تنوب عنه في الظرفية المطلقة، نعم أكثر استعمالها في الظرفية الزمانية، لكنها تأتي في الحالين، في المكانية والزمانية.

« الكاف » أشهر معانيها التشبيه: ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ ﴾ [النحل: ٧٧] أي مثل لمح البصر، فهنا "الكاف" للتشبيه، لكن العلماء في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٩]، قالوا: إن "الكاف" هنا ليست للتشبيه، وإنما هي للتعليل، أي واذكروه بسبب هدايته إياكم، فقالوا: هنا أفادت التعليل. وقد رأينا عدة حروف تفيد التعليل فكأنها أدت أو اجتمعت على أداء هذا المعنى في بعض السياقات الفصيحة.

« اللام » أيضاً من حروف الجر كثيرة الاستعمال، وأشهر معانيها هو كما في قوله تعالى: ﴿ للهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فما في السماوات والأرض لله يعني: ملك ما في السماوات والأرض

لله، فأفادت "اللام" هنا الملك، وهذا هو أشهر معاني "اللام"، فأنت عندما تقول: لفلان يعني يملكه فلان، هذا هو أشهر معانيها.

لكن قد تستعمل لمعاني أخرى: ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لأجَلٍ ﴾ [الرعد: ٢] أي: إلى أجل، فهي لانتهاء الغاية، والغاية زمانية هنا، فهي جاءت هنا لانتهاء الغاية ولم تأتِ على المعنى الأكثر استعمالاً في اللام وهو الملك.

في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿ أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، الدلوك هو الزوال، والمفسرون قالوا: إن المقصود بالصلاة هنا هي صلاة الظهر، وأنه معروف أن صلاة الظهر تؤدى بعد الزوال، فقالوا: إذن إن اللام هنا أفادت البعدية، أي بعد دلوك الشمس، لأنه ما دام المقصود بها صلاة الظهر، وصلاة الظهر إنما يحين وقتها بعد زوال الشمس، إذا زالت الشمس حل وقتها فإذن اللام هنا تفيد معنى البعدية، طبعاً أخذ هذا من معرفة أن وقت الصلاة إنما يكون بعد الزوال وليس فيه، فلا نستطيع أن نقول: إنها بمعنى "عند"؛ لأنه عند الزوال إنما يكون الأمر بعد الزوال.

وهذا ملفت يا شيخ، عرف حكم "اللام" بدليل شرعي.

دليل شرعي هذا صحيح، دليل شرعي، ولذلك ينبغي تفسير المعاني والألفاظ أن تقرن بالأحكام الشرعية فيها حتى تتسق الأمور فيها، فإن كلام العرب واسع واستعمالاته كثيرة ومعانيه متعددة، واختيار المعنى المناسب إنما يكون من سياق الكلام ودلالات الأحوال والأحكام.

"الباء" من حروف الجر التي ذكرناها منذ قليل كثيرة الاستعمال، والمصنف ذكرها مرتين، مرة ذكرها وحدها، ومرة ذكرها على أنها من حروف القسم، والقسم كما نعلم له حروف، له "الباء" وله "الواو" وله "التاء" فتقول: "بالله" و"والله" و"تالله" وأم الباب في القسم وأكثرها استعمالاً هي: "الباء" وأما "الواو" و"التاء" فاستعمالها في القسم أقل من استعمال "الباء" ولذلك فضلت "الباء" في مجال القسم على أختيها "الواو" والتاء"، أنت عندما تقسم وتقول: "أقسم بالله" فإنك هنا ذكرت الفعل الذي هو "أقسم" لو استعملت حرف "الواو" ما تقول: "أقسم والله" لو استعملت "التاء" ما تقول: "أقسم تالله" لماذا؟ لأن الباء هي أم حروف القسم فساغ، وصح أن يذكرها مع فعل القسم دون أختيها؛ لأنها أكثر تصرفاً.

أيضاً لك أن تقسم ويكون المقسم بها ضميراً تقول: "بك يا الله أستعين" "بك" لكن لا يصح أن تدخل مثلاً "الواو" تقول: "وك" وتقسم أو تقول: "تك" لا يصح، فقط الذي يجر المقسم به الضمير هو "الباء" لكونها هي أم الباب، وهي الأصل في حروف القسم.

أيضاً عندما تريد أن تحث شخصاً على فعل عمل معين تقول: "بالله افعل كذا" لكن ما تقول: "تالله افعل كذا" أو "والله افعل كذا"، ولذلك فإنه لا يصح هذا الأمر إلا في الباء وحده، إضافة إلى أننا نعرف أن الباء تستعمل في القسم وغيره، يعني تجر في القسم بالله "أقسم بالله" وتجر في غيره، "مررت بمحمد" أما "التاء والواو" فإنها لا تكون حرف جر إلا في القسم، تقول: "والله وتالله" لكن لو جئت بها في غير القسم فإنك لا تجر بـ"الواو"، بل تكون حرف عطف تكون استئنافية، تكون حالية، لكنها لا تجر، وكذلك "التاء" تكون حرف مضارعة، تكون حرف تأنيث، لكنها لا تكون حرف جر إلا في حال القسم وحسب.

"ويم الله" هل يعتبر "وأيم" هذا حرف قسم؟.

حرف القسم هو "الواو".

فقط.

الأيم هذه "أيم الله" أصلها "أيمن" وهو قال بعضهم: إنه جمع يمين، وقال بعضهم: إنه لفظ مفرد، واختصرت فحذفت النون، ثم وصلت الهمزة، أصلها "أيمن" ووصلت الهمزة قيل: "وايم الله" أي: "وأيمن الله" هذا أصله.

آخر حرفين من حروف الجر ذكرهما المصنف هما "مذ" و "منذ" وهذان حرفان خاصان بالزمان، لا يجران إلا الزمان بل لا يجران إلا الأسماء الزمانية الظاهرة، يعني نقول مثلاً: "جئت منذ يوم الجمعة" أو: "ما رأيت مذ يوم كذا" فالمجرور هو زمان، وهو كلمة "يوم" وأيضاً هو اسم ظاهر، ليس ضميراً؛ لأن "مذ" و "منذ" لا تجر الضمائر، بل هي خاصة بجر الأسماء الظاهرة الزمانية.

هذا هو أهم ما يقال في حروف الجر.

هذا يا دكتور عفواً و"بواو رب" .

"واو رب" هي الواو التي تأتي مع "رب" تقول: "ورب كذا"، الصحيح فيها أن الجر ليس بواو "رب"، بل إن الجار هو "رب" نفسه، لكنك إذا حذفت "رب" لا يكون ظاهرًا أمام الرائي إلا الواو:

"وليل كموج البحر أرخى سدوله"

هنا "ليلٍ" مجرورة، وليس قبله إلا الواو، وليس المقام مقام قسم، هو لا يقسم بالليل هنا، وإن كان جاهلياً الشاعر، لكن كأنه يقول: ورب ليل فالواو هنا هي واو "رب" وليست واو القسم، فالمصنف جرياً على عادته في اتباع منهج الكوفيين الذين يجعلون الأمور على ظاهره، ويسهلون الأمور، يجعلون واو "رب" هي الجارة، في حين أن البصريين يسعون لاطراد الأبواب، فيقولون: بدل أن نقول: واو "رب" تجر و "رب" تجر نجعل الجار هو "رب" إن وجدت مع الواو، وإن لم توجد فالواو دليل عليها والجار هو "رب" المقدرة.

تقول: نرجو من فضيلة الشيخ ذكر الطريقة الصحيحة لمذاكرة النحو؟.

تفضل يا شيخ هل تود الإجابة الآن.

الإجابة على سؤالها هو جواب عام، الطريقة الصحيحة لمذاكرة النحو: إن كانت تريد مدارسة لنفسه، فتبدأ بقراءة الموضوع نفسه ثم التطبيق عليه، فإن قالت: ما الأيسر في ذلك فأنا أقول: الكتب المنهجية، المعتادة، الدراسية جيدة أن يبدأ الإنسان بقراءتها كتب المرحلة المتوسطة والثانوية يأخذها الإنسان باباً باباً، فيبدأ بالأمثلة – الشرح – القاعدة – التطبيق المحلول، ثم التدريبات شفوية وتحريرية فإن أتقن ذلك فليعلم أنه أتقن الباب، وإن وجد أنه لا يستطيع حل بعض الأسئلة فليعلم أنه بقيت عليه إشكال فليعد، هذا ممن لم يتيسر له أن يدرس على من يدرسه، أما إن تيسر له على من يدرسه أولى ؛ لأنه يستطيع أن يجيبه على أسئلته؛ لأن مشكلة الذي يدرس وحده تبقى عنده أسئلة، وليس عنده إلا المكتوب، فإن أراد أن يسأل عن شيء أو يستوضح عن شيء غير مكتوب توقف، لأنه ليس هناك جواب، وهذه ميزة من يدرس على أستاذ، فإنه كلما عنَّ له سؤال أو أشكل عليه أمر في الموضوع سأل عنه، وأحياناً يسأل أسئلة توضح الموجود وهي غير موجودة فهو بهذا يجمع الأمور بعضها إلى بعض، وتنفتح له مغاليق العلم.

يقول: لدي مجموعة من الأسئلة.

السؤال الأول: بعض الناس يستخدم حروف الجر "الباء" و"في" مع ظرف الزمان وظرف المكان، يقول: "حرر بمكان كذ، في يوم كذا" وإذا قال ذا يخطئونه هل هذه التخطئة لها وجه أم لا؟

السؤال الثاني: هناك نوع من الجر يقولون: الجر بالمجارة، ويمثلون به بالقراءة: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]، يقولون: إنها مجرور بالمجاورة، ما وجه هذا الجر؟

السؤال الثالث: في قسمهم: "لعمر الله" بعض الناس يفسر "عمر" بالعمر، ويقول: إن هذا وصف لله –عز وجل– بالعمر؟

السؤال الرابع: في قول الله –عز وجل–: ﴿ لاَ أُقْسِمُ ﴾ [القيامة: ١]، وهو مكرر ﴿ لاَ أُقْسِمُ ﴾ هل ﴿ لاَ أُقْسِمُ ﴾ على حقيقتها، أم أنه قسم؟

يقول: لدي سؤالان: السؤال الأول: هل تأتي "الباء" في اللغة بمعنى التبعيض؟

يعني: هل عندك مثال معين أشكل عليك الأمر فيه؟

أي في قوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾ يعني الذين قالوا بالتبعيض قد يرد عليهم بأن الباء لا تأتي في اللغة للتبعيض، أليس هذا كلامًا صحيحًا؟

السؤال الثاني: في قوله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا ...﴾ الآية [الأعراف: ١٥٥]، هنا قالوا: "قوم" منصوب بنزع الخافض؛ لأن تقدير الآية: واختار موسى من قومه، وأنا أسأل ما المقصود بنزع الخافض؟ هل هي محل وفاق من النحاة؟.

أما مسألة الظرفية في "الباء" و "في" فإن الأصل في الظرفية هو "في"، العرب إذا أرادت أن تستعمل الظرفية فالأصل فيها "في"، ولكن "الباء" تأتي للظرفية، وهذا سبق أن تحدثنا عنه منذ قليل، أن "الباء" تأتي بمعنى الظرفية الزمانية والمكانية، ولا يجب تخطئتها، قد جاءت في القرآن الكريم، وكما ذكرت في الآية الكريمة: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ ﴿١٣٨﴾ ﴾ وهذا قطعاً معناها "وفي الليل" فإذن "الباء" تكون بمعنى "في"، فهذا الظاهر.

الجر بالمجاورة، هذا ذكره بعض النحويين، ولكنه ليس محل اتفاق، يعني مجيء ذكره بعض النحويين ومثلوا له بمثالهم: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ" وهم يقولون: إن "خرب" ليس صفة للضب حتى يجر، ولكنه جر لأجل المجاورة، وإلا فهو صفة للجحر والجحر مرفوع، فكان حقه أن يقال: خربٌ، لكنه جر بمجاورته المجرور، هذا قول بعض النحويين وبعضهم لا يرى هذا النوع ولذلك ليس كل النحويين يذكرون هذا النوع من أنواع الجر، فيقول: إن الجر بحرف الجر، بالإضافة، وبالتبعية، هذه هي المتفق عليها، وأما الجر بالمجاورة، فإنها تذكر أحيانًا عند المتوسعين من النحويين، ولذلك هو ذكر طبعاً قراءة: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ وهي قراءة فيها، وإن كانت القراءة التي نقرأ بها: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾.

معطوفة على منصوب.

نعم، فهي معطوفة على الغسل السابق، على غسل اليدين، فكأن الرجلين تغسل، لكن الجر في قوله: ﴿ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ تكون الجر عطفاً ولا تكون مجاورةً وإنما تكون عطفاً.

﴿ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾.

﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ نعم، وعلى النصب تكون على الأولى، ووجه قراءة النصب التي نقرأ بها الآن أن الأرجل تغسل ولا تمسح، ولذلك عطفت على المغسولات ولم تعطف على الممسوح.

في: "لعمر الله" هذا قسم، هذا أسلوب قسم، والعَمْرُ عند العرب هو العُمُر، والله -سبحانه وتعالى- يقسم بما شاء فله أن يقسم بذاته وله أن يقسم بشيء من مخلوقاته، ولكن ليس لك أنت أيها المخلوق أن تقول: لعمري، هذا الأسلوب لا ينبغي؛ لأنه لا يصح ؛ لأنه إقسام بالعمر على الصحيح؛ لأن الصحيح في معنى العَمْر هو العُمر.

بعضهم يقول: إن العَمر ليس المقصود به العُمر ولكنه لفظ يستعمل في مقام القسم.

واللام هي أداة القسم "لعمري".

نعم، لكنه اللام هنا هي اللام الموطئة للقسم وإلا الأصل لعمري أقسم كذا، هذه قسم.

بحد ذاتها الكلمة كاملة هي القسم؟.

هي القسم نعم، هنا تكون "لعمر الله" أو "لعمري" هذه جار ومجرور خبر لمبتدأ مقدر، أي "لعمري" قسم أو قسمي، إذن اللام هي الدالة على القسم، ولذلك أنا أقول: إن هذا الأسلوب هو أسلوب قسم، فمنهم من يقول: إن العَمر هو العُمر، وهذا مستعمل عند العرب، ومنهم من يقول: هو لفظ خاص بالقسم لا يدل على معنى العُمر، وعلى كل حال فإن الأولى الذي ينبغي للمؤمن ألا يقسم إلا بشيء من أسماء الله وصفاته، ولا يقسم بما سواهما.

في: ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿١﴾﴾ [القيامة: ١]، ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴿١﴾﴾ [البلد: ١]، هذا أسلوب قسم، وليس نفي، ليس هذا من أساليب النفي؛ لأن استعمال لا عند إدخال لا في أسلوب القسم لا يجعلها للنفي، عندما تكون لا دخل على القسم لا تفيد نفياً، وإنما يبقى القسم على إثباته، وهذا من أساليب العرب أنهم يقولون: أقسم بكذا ويقولون: لا أقسم بكذا، والمعنى: أقسم.

"لا" هذه لا تعمل.

تفيد تأكيداً، تفيد تأكيد القسم ولا تنفيه.

تقول: لدي سؤال خارج عن موضوع الحلقة، أسأل عن الضمير "هو" هل هو نقول عنه: مستتر وجوباً أم جوازاً؟.

يقول: عندي سؤالان: متى تكتب "عم" بألف؟ ومتى تكتب من غير ألف؟

السؤال الثاني: هل يكتب ألف بعد واو الجماعة في كلمة "توبوا، وقوموا".

في يدعو لا تكتب الألف.

في قوله ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾ مجيء الباء للتبعيض، ليس معنى التبعيض من المعاني المشهورة في "الباء"، "الباء" معانيها المشهورة تأتي للإلصاق، تأتي للتعليل ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ أي بسبب ظلم، تأتي للظرفية كما ذكرنا منذ قليل، لكن لم يشتهر عن العرب استعمالها بمعنى التبعيض، ولذلك الأولى ألا تحمل عليها في الآية أنه "امسحوا ببعض رؤوسكم" وإنما الأصل أن المقصود بالمسح هو الرأس، وحملها على هذا المعنى لا يصح، وإن كان بعض الفقهاء أجاز أن يمسح بعض الرأس دون كله، فهذا إنما خصته النصوص الشرعية، وليس من دلالة "الباء" على التبعيض.

في ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ [الأعراف: ١٧٧] طبعًا الأشهر فيها أن تكون منصوبة على نزع الخافض، نزع الخافض أن يكون حق الاسم أن يكون مجروراً بحرف الجر ثم لا يجر، فالأصل في غير القرآن: "اختار موسى من قومه سبعين رجلاً"؛ لأن السبعين هم المختارون، لكنه حذف حرف الجر "من"، وبقيت "قومه" في مكانها، النحاة قال: إذا حذف حرف الجر لا يبقى عمله، وما دام لا يبقى عمله فإنه ينصب ما بعده، ويقولون: إنه منصوب على نزع الخافض، يعني على حذف الجار، الخافض هو الجار، ونزعه يعني حذفه.

وبعض النحويين يجعل "اختار" ناصباً لما بعده على أنه مفعول به، ويكون ﴿ سَبْعِينَ ﴾ بدلاً من ﴿ قَوْمَهُ ﴾ هذا أحد وجوه الإعراب لهذه الآية.

الأخت سألت وقالت: قبل أن تسأل سؤال خارج عن الحَلَقَة، وهذه هنا فائدة:

الحَلَقَة فَعَلَة، والفَعَلَة جمع فاعل، فالكتبة جمع كاتب، والطلبة جمع طالب، ولذلك الحلقة هي جمع حالق، ولذلك الأصل فيها أن يقال: حَلْقة بتسكين اللام، ولذلك فنقول: حَلْقة الدرس، وحلْقة الطلب، وحلْقة القرآن، وهذا الأولى ولا نقول: حلَقة؛ لأن الحلَقة الأصل في استعمالها في كلام العرب أنها فعلة جمع فاعل.

تسأل عن "هو" ما حكم استتار الضمير؟ إذا كان الضمير للغائب فحكم استتاره جائز، وإذا كان للمخاطب أو المتكلم، فحكم استتاره واجب، هذا بإجمال؛ لأن الوقت الحقيقة يتداركنا، وأنا أريد أن ألقي جزئية إضافية.

الأخ الذي سأل عن "عم" أنا أريد الحقيقة لا أمنع أحداً سؤاله، سأل عن حذف الألف في "عـم"، نقول: إن ما الاستفهامية خاصة إذا دخل عليها حرف جر، احذف ألفها، فتقول في "عن ما" بإدخال عن عليها، أصلها: "عن ما" "عن ما" دخل على "ما" الاستفهامية حرف الجر "عن" فتحذف، دخل عليها "الباء" تقول: "بم" بحذف الألف، تدخل عليها "اللام" تقول: "لمَ" بحذف الألف، تدخل عليها على تقول: "علام" بحذف الألف، فكل حر جر أدخلته على "ما" الاستفهامية فإن هذا يوجب حذف ألفها، وهذا خاص بـ"ما" الاستفهامية دون النافية، ودون الشرطية، فإن الاستفهامية فقط هي التي يحذف ألفها بدخول حرف الجر عليها.

السؤال الأخير الذي سأله الأخ: الألف بعد واو الجماعة يقول: إن بعضهم قال: لا يجوز ذكر الألف، الجواب، لا.. بل يجب ذكر الألف بعد واو الجماعة؛ لأن الألف هذه تفرق بين واو الجماعة وواو الفعل، عندنا الواو بنص الفعل، ذكرتها أنت بقولك: ندعو، وعندنا الواو إعرابها فاعل واو الجماعة ليست من الفعل، وإنما هي ضمير، يلحق الفعل ويعرب فاعلاً، حتى نفرق بين الواوين نأتي بهذه الألف وتسمى الألف الفارقة التي تأتي بعد واو الجماعة، تكتب ولا تنطق للفرق بين واو الجماعة وواو الفعل.

يقول: السؤال الأول: هل هناك مؤلف خاص بمسألة التناوب بين الحروف؟

السؤال الثاني: أفضل الكتب التي ألفت في إعراب القرآن الكريم؟

السؤال الثالث: كيف يمكن معرفة جمع التكسير الصحيح للكلمة؟ مثلاً كلمة "مشكلة" قد تجمع على مشاكل ومشكلات، كيف أعرف الجمع الصحيح للتكسير؟.

يقول: ودي أسأل الشيخ عن واو الثمانية، لماذا سميت بهذا الاسم؟.

أفضل مؤلف – أعذرني على سرعة الحديث؛ لأن الوقت ضيق- أفضل مؤلف في التناوب بين الحروف كتب معاني الحروف، كل كتب معاني الحروف سواءً كان كتاب مغني اللبيب لابن هشام أو كان الجنى الداني للمرادي أو كان رصف المباني في حروف المعاني، هذه كلها حروف كتب للمعاني وهي تتناول معاني الحروف وتعرض لها وأكثر كتب النحو متوسعة إذا جاءت لحروف الجر ذكرت أهم معانيها وبينت وجه التناوب فيها.

كتب إعراب القرآن كثيرة، ولعل إعراب القرآن للنحاس من أوسعها وأكثرها تفصيلاً.

الأخ يسأل عن مشكلات ومشاكل أيهما أولى؟ يقول الصرفيون: إن جمع المؤنث السالم، الجمع بالألف والتاء المزيدتين هو القياس في حين أن جمع التكسير سماعي في مثل هذه ولذلك فإنك إذا أشكل عليك الأمر ولم تعرف فاجمعه بألف وتاء حتى يكون الأمر بالنسبة لك مستقيماً؛ لأنه هو الجمع القياسي في مثل هذا جمع المؤنث أو جمع مذكر غير العاقل وتجمع قياساً بالألف والتاء فهو أبعد من الخطأ.

وهل سمعت مشاكل؟.

الأولى في هذا أن تكون مشكلات، لأنه قد تصح مشاكل ولكن مشكلات هي القياس فيها، لأنها جمع بألف وتاء.

وواو الثمانية هي الواو التي، هي الحقيقة واو عطف، لكنها سماها من يحب تقسيم الواوات: واو الثمانية لأنها تأتي غالباً مع الثمانية ذكروها في سورة الكهف في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ ﴾ [الكهف: ٢٢]، ثم ﴿ وَثَامِنُهُمْ ﴾ هناك قال: ﴿ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ ﴾ ﴿ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ ﴾ لما جاء سبعة قال: ﴿ وَثَامِنُهُمْ ﴾ ما قال: "ثامنهم" فجاء بواو الثمانية.

قال: ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧]، فجاء بهذه الواو، جاءت في لما كانت أبواب جهنم – أعاذنا الله منها- سبعة قال: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧١]، بدون واو، لكن لما كانت أبواب الجنة ثمانية، قال: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣]، في سورة الزمر.

على كل حال هذه قد تكون هي، إلا أنها في مثل هذه قد تعرب واو الحال؛ لأن معناها معنى الحال، أو تعرب في بعض السياقات واو العطف، إلا أنها لما كثرت في هذه سماها بعض النحويين واو الثمانية.

آتي إلى باب الإضافة.

الإضافة لأني أريد أن إذا عملت عملاً أن أتقنه، أريد أن أتم ما بقي؛ لأن هذين السطرين من كلام المصنف وتنتهي الآجرومية، قال: (وأما ما يخفض بالإضافة فنحو قولك: "غلام زيد") طبعًا الإضافة خاصة بالأسماء، ليس في الأفعال إضافة، من أهم أحكام الإضافة أنها لا تجتمع مع التنوين، تقول: رجلٌ فإذا أضفته قلت: "رجلُ البيت" بحذف التنوين فيه، ومثله ما ينوب عنه، وهو نون المثنى والجمع، فإن هذه أيضاً لا تجتمع مع الإضافة فتقول: "رجلان" إذا أضفتها تقول: "رجلا البيت" وتقول مثلاً: "ضاربون" فإذا أضفتها قلت: "ضاربو زيد" تحذف النون.

معلمو المدرسة.

بالضبط، وأصلها "معلمون" بدون الإضافة، ولذلك قال ابن مالك:

نونا تلي الإعراب أو تنوينا *** مما تضيف احذف كطور سين

نونا تلي الإعراب: النون التالية لحرف الإعراب ويقصد بها نون المثنى ونون الجمع.

أو تنوينا *** مما تضيف احذف: إذا أضفتها احذف هذه الأشياء النون والتنوين ومثل لها بقوله: كطور سينا: فإن أصل "طورٌ" منون، فلما أضيفت قيل: "طورُ سيناء" بحذف التنوين.

أيضاً من أحكام الإضافة أن "ال" أيضاً لا تجتمع مع الإضافة فإذا قلت: "الرجل" ثم أضفته قلت: "رجل البيت" فتحذف "ال" واستثنوا من ذلك صورة واحدة وهي الإضافة اللفظية التي يكون المضاف فيها وصفًا عاملاً في المضاف إليه، وهذه حالة تذكر عند الشرح المطول أو عند التفصيلات التي يحتاج إليها غالباً المختصون إلا أنه بإجمال الأصل عدم المجيء "ال" مع الإضافة.

مع المضاف "البيت" مثلاً "رجل بيت".

لا.. مع المضاف إليه لا إشكال، الكلام على المضاف نفسه.

لكن مع المضاف إليه لا إشكال.

لا إشكال "رجل البيت" "كتاب النحو" لا إشكال أن تأتي "ال" مع المضاف إليه.

أو بدون "ال".

أو بدونها، وقد تضاف إلى النكرة تقول: "رجل علم" فلا إشكال، أهم شيء أن المضاف نفسه إذا كان معرفاً بـ "ال" تحذف "ال" هذه عند الإضافة.

قال: (وهو على قسمين: ما يقدر بـ"اللام"، وما يقدر بـ"من").

هنا يبين معنى الإضافة، الغالب في الإضافة أن تكون بمعنى "اللام"، أنت تقول: "هذا منزل زيد" يعني منزل لزيد، وبعض النحويين يقول: إن الإضافة لا تكون إلا على معنى "اللام" فقط، كلها كذا لكذا، "كتاب النحو" "كتاب للنحو"، "غلام فلان" "غلام لفلان" فهذا الأصل فيها، لكن الحقيقة أنها تأتي على معنيين آخرين أحدهما ذكره المصنف وهو قال: (ما يقدر بـ"من") والآخر لم يذكره وهو أن تأتي بمعنى "في" ومعنى "في" الظرفية في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، أي مكر في الليل، أضيفت مكر إلى الليل، أي المكر الواقع في الليل، فإذن هنا إضافة على معنى "في"، وليست مكر لليل، وهذه إضافة زمانية، ومثلها في قوله تعالى: ﴿ يَا صَاحِبَيْ السِّجْنِ ﴾ [يوسف: ٣٩]، أي يا صاحبان في السجن، فالسجن ظرف لصاحبي، وليس صاحبان للسجن، ولذلك فإن هنا جاءت على معنى "في".

وتكون على معنى "من" إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه، وصح أن نخبر بالمضاف إليه عن المضاف، كيف ذلك؟ ما مثاله هنا؟ نقول في قولنا: "خاتم فضة" هنا الخاتم جزء من الفضة، ويصح أن نخبر بالفضة عن الخاتم نقول: الخاتم فضة، إذا تحقق هذا الأمر فالإضافة بمعنى "من" خاتم فضة يعني خاتم من فضة، بهذين الشرطين.

يفهم من السياق إذن يا شيخ.

نعم، ولذلك الآن عندما ننظر في قوله: (والذي يقدر بـ"من" نحو "ثوب خز" و"باب ساج" و"خاتم حديد")، الخز نوع من الحرير، بعضهم قال: هو الحرير المحض ويسمونه الإبريسم، وبعضهم قال: إنه ما اشتمل على حرير وصوف، فإذا قلنا: (ثوب خز) فإنا نضيف فالثوب جزء من الخز قطعاً، ويصح أن نخبر فنقول: الثوب خزٌّ، فساغت إذن الإضافة أن تكون بمعنى "من" وتحقق الشرطان.

ومثلها "باب ساج"، فالباب هو جزء من الساج وأيضًا يصح أن نخبر بالساج، فنقول: الباب ساج.

ما معنى الساج يا شيخ؟.

الساج: نوع من أنواع الخشب.

(وخاتم حديد) الخاتم جزء من الحديد، يعني ليس هو كل الحديد، ولكنه جزء منه، ويصح الإخبار بالحديد عن الخاتم، نقول: "الخاتم حديد" تحقق الشرطان فصارت الإضافة بمعنى "من" أي "الخاتم من الحديد".

قبل هذا هو قال: (فالذي يقدر باللام نحو:"غلام زيد") اللام هنا عندما نقول: غلام زيد، هذه للملكية كما ذكرنا منذ قليل في معاني اللام أي غلام لزيد، إلا أنهم قالوا: إن الملكية أحياناً تكون تقديرية وليست حقيقية ويسمونها لام الاختصاص، إذا قالوا مثلاً: باب الدار، سرج الفرس، الدار لا يملك الباب، والفرس لا يملك السرج، فليست الملكية حقيقية فيها، ولكنها للاختصاص، أي: السرج يخص الفرس، والباب يخص اللام.

أكون بهذا قد أنهيت الحديث الموجز المخل في شرح هذا الكتاب الجليل، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن ينفع بما قيل طلبة العلم عامة، وأسأله -سبحانه وتعالى- أن يجعل ما قيل خالصاً لوجهه الكريم، ليس له فيه شريك، وأن

يوفقنا جميعاً للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يعلمنا من العلم ما جهلنا، وأن يفتح لنا أبواب العلم، ويجعل هذا الطلب وهذا الدرس وهذا العلم سلماً لجنته، كما أسأله -سبحانه وتعالى- أن ييسر لنا أمورنا في الدين والدنيا والآخرة، وأن يجعل أعمالنا مقربة إليه -سبحانه وتعالى-، وأن يهدينا سبلنا وأن يفتح لنا أبواب رحمته، وأن يختم لنا بخير، نسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يختم لنا بخير، ونسأله حسن الختام، ونسأله التوفيق في القول والعمل، ونسأله أن يوفقنا للدعاء لمن له حق علين، ونسأله أن يكرمنا بمرضاته وسلوك سبيل طاعته.

بقي لدينا خمس دقائق ودنا في الواقع أن تكون توجيهات ونصائح للطلبة بعد أن انتهينا من هذا المتن المبارك، هل هناك متون أخرى يمكن أن تدعم هذا المتن، أو هي أعلى مستوى من هذا المتن، بحيث يستطيع الإنسان أن يواصل مسيرة العطاء في اللغة العربية، بالإضافة يا شيخ إذا كان هناك كلمة توجيهية بالحرص على اللغة العربية لأنه عن طريقها تعرف أحكام الدين وتعرف مدلولات القرآن ومعانيه.

أما مسألة الكتاب: فمتون أو كتب العربية ليست بالقليلة، هي كثيرة، وكلها فيها خير، وبعضها يغني عن بعض، لأن كتب العلم عادةً تتناول موضوعات تتقارب وتتحد في عنواناتها وتختلف في شروحه، ولكنها لا تكاد تختلف في أحكامها، والغرض منها واحد، لكن بعضها أوسع من بعض، فالأصل أن الإنسان ينتقل لما هو أوسع ليزداد علماً.

يعني كنت أتناقش معك يا دكتور قبل فترة حول ألفية ابن مالك وجدواها للطالب، هل يحفظها كاملة لتضبط معه قواعد اللغة؟.

ألفية ابن مالك لطالب العلم من أفضل المتون، وفيها بعض الأبيات درر، إذا حفظها الإنسان أتقن كثيرًا من قواعد النحو، وهي أبيات قليلة، وميزتها أنها جاءت من ابن مالك وهو يجمع بين المقدرة الشعرية وأيضًا المقدرة العلمية، فهي ليست نظمًا بحتًا، ولكن فيها نفس الشاعر المتميز، ولذلك صارت فيها طرافة وفيها لذة في حفظها وفي تردادها، وهي ضابطة؛ لأن ابن مالك متمكن هو عالم نحوي كبير، له كتب في النحو كثيرة ومعروفة وله شروح فيها أيضاً.

اللغة العربية في أهميتها وإن كان هذا الحديث قد سبق حديث مثله في مطلع الحديث عن هذا؛ لأن الحديث عن أهمية اللغة يأتي للتحبيب وللتشجيع على دراستها ولا يكون في ختام حديثها، ولكن الختام بالخير كالبدء به، من المطالب، اللغة العربية لو كان الغرض من الحديث بها أو دراستها هو مجرد أن نتحدث فيما بيننا لكانت العامية كافية لهذا الأمر؛ لأنها تؤدي الغرض، ولذلك الذين يقولون: إن اللغات المهم منها هو أن نتحدث ونتحاور، ولذلك ندرس ما يمكننا من ذلك، نقول: هذا هو شأن اللغات، أما العربية فأنا عندما أدرسها وأتحمل معرفة قواعدها وأتحمل دراسة ما فيها من تفصيلات فإن غرضي هو أن أكون سببًا من الأسباب التي هيأها الله -سبحانه وتعالى- لحفظ كتابه؛ لأن الله -سبحانه وتعالى- يقول: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، ومن حفظه أن يهيأ له من يحفظه، ومن تهيئة حفظه معرفة معانيه وإتقانها، فالإنسان إذا علم لغة هذا الكتاب العزيز وعرف أسرارها، وعرف تراكيبها، وكيف مجيء هذه التراكيب من خلال الإعراب، ومن خلال معرفة المعاني التي يؤديها هذا الإعراب، انفتح له من أبواب هذا الكتاب العزيز كما ينفتح له من أبواب الكلام العام العربي الفصيح ما لا يتضح للعامي أو لطالب العلم الذي لم يتعمق في دراسة العربية. ودراسة العربية ليست من النوافل ؛ لأنه من أراد فقط أن يدرسها ليتحدث بها، فيجتزئ بجزء منها، ولكن من أراد أن يدرسها ليصل إلى معرفة مكنونات وأسرار كتاب الله العزيز، وسنة رسوله الكريم فعليه أن يتعمق فيها، فستنفتح له من المغاليق وسيتبين له من أسرار التفسير وأسرار الإعجاز والمعاني ما يدرك به ويتيقن أن الله -سبحانه وتعالى- قد أعجز بإنزاله لهذا الكتاب العزيز.

إذن لا نبرر لمن يستصعبون اللغة العربية ويكرهونها بسبب أنهم يتقنونها حتى يختبروا فيها ثم تنتهي علاقتهم مع اللغة بانتهاء الاختبار.

باختلاف الهدف تختلف الهمة، عندما يكون هدفي فقط هو أن أختبر أو يكون هدفي فقط هو أن أتكلم بالعربية، أو لكونه لغة قومي، أتعب حينما أدرس منها شيئاً قليلاً، لكن إذا كان همي هو أن أتقن كتاب الله -سبحانه وتعالى- وأدرك أسراره وأعلم كيف أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أوتي جوامع الكلم وأتعمق في أسرار سنته -صلى الله عليه وسلم- أنا بهذا أستسهل الصعب مهما طال ومهما كثر.

اللغة العربية
المستوى الثالث
البلاغة
ناصر بن عبد الرحمن الخنين
الدرس الأول
مقدمة في البلاغة الواضحة
بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده فصلوات الله وسلامه عليه وعلى من سار على هديه واقتفى أثره واستن بسنته بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فأحمد الله -جل وعز- على أن يسر لنا هذا الاجتماع الطيب المبارك في هذه الأكاديمية المباركة وإنها لفرصة تتاح لي أن أشكر القائمين على هذه القناة، بارك الله فيهم وفي أعمارهم وفي أموالهم وفي جهودهم وفي قواهم، فلقد أبدلوا السيئ وجاءوا بالجديد، ولله الحمد فقد كانت هذه القناة بفروعها وأنواعها العامة والأكاديمية العلمية والأطفال وغير تلك الفروع المتعددة والأنواع المتعددة كانت حقيقة بديلاً ناجحًا وأسهمت في توعية المسلمين وفي تثقيفهم وفي تبصيرهم وفي تفقيههم لأمور دينهم وهذا هو الواجب الشرعي، وإني لأرجو أن يكون هذا مندرجا في عموم قوله جل وعز: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، فإن هذا ضرب من الجهاد في سبيل الله، في سبيل تفقيه الأمة وتعليمها وبيان ما يهمها وما يعنيها، وبيان -أيضًا- المعارف المهمة بالنسبة لها وبخاصة هذه الأكاديمية التي عُنيت بالعلم وإن هذا لعله مندرج فيما صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في قوله: (خيركم من علم القرآن وتعلمه)، فتعليم القرآن أو علم القرآن يقتضي فقه لغته، والعلم بها وضبط قواعدها والوقوف على علوم معانيها وبيانها وبديعها وهذه هي مفاتيح التنزيل فلا يمكن أن يوصل إلى أحكام هذا القرآن ولا إلى درك مسائله وإلى فقه دقائقه وأحكامه إلا بهذه العربية فإن العربية هي علم الآلة، وهذه الشريعة وهذا الدين كنز عظيم، أشبه بالقصر المملوء بالخيرات ولكن هذا القصر يتعثر الوصول إليه إلا بمفتاح، وهذا المفتاح هو العربية، وذروة سنام العربية ولبها وجوهرها وتاجها هي البلاغة، ولقد عدها العلماء علمًا قرآنيًا؛ لأن نشأتها في الأساس هي في أحضان فهم التنزيل وإدراك أسباب الإعجاز ومعرفة طرقه ومسالكه التي تحدى الله -عز وجل- بها العرب قاطبة، تحدى الله العرب وهم أهل اللسن والفصاحة والبيان والبلاغة تحداهم أن يأتوا بمثل هذا القرآن، فطفق كثير من العلماء يبحث عن أسباب إعجاز هذا القرآن وتحديه، ولذلك فإن هذا العلم ينال الشرف الأعلى لكون موضوعه ولكون مادته هي القرآن الحكيم وهي الآيات الحكيمات، ومن وصل إلى القرآن الكريم ووقف على إعجازه وعرف مسائله ودقائقه وضبط قواعده فإنه إلى ما دونه من الفصاحة أعلم وأفقه وأدرى؛ فإن ذروة البيان وذروة التحدي هي في القرآن، يلي بعد ذلك القرآن الحكيم في الفصاحة والبلاغة سنة المصطفى -عليه الصلاة والسلام- ثم كلام العرب الفصحاء الذين لا يشق لهم غبار في البيان في الشعر في الأمثال في الخطب.

فأقول إن إدراك ذلك والوقوف عليه لا يتم إلا بالعربية وبخاصة علم البلاغة وعلم الفصاحة وعلم البيان، وهذا ما سيكون-إن شاء الله- مسلكنا في هذه الحلِق المباركة التي ستمد فيما أعلم إلى قرابة أربعة عشر حلقة تقريبًا-إن شاء الله-.

ولقد اخترنا كتاب البلاغة الواضحة البيان المعاني البديع ،ودليل البلاغة الواضحة للشاعر علي الجارم، وللأديب مصطفى أمين، وذلك لأسباب منها:

-كون هذا الكتاب مختصرا والذين يتابعون هذه الحلِق وهذه الدروس المباركة لاشك أنهم أجناس متفاوتة وأن مستوياتهم أيضًا مختلفة، وأن منهم الداني ومنهم العالي وكلهم يتقرب إلى الله -عز وجل- بهذه العلم.

-وكذلك الرسول -صلى الله عليه وسلم- ما خُيِّرَ بين أمرين إلا اختار أيسرهما، فمن أيسر الطرق ومن أسهلها ومن أدلها ومن أدينها هو مثل هذا الكتاب الذي بسط القواعد وسهلها ويسرها وضرب أمثلة ونماذج عليها، فهذا الكتاب جمع بين التقعيد الموجز والشرح التطبيقي المكثر المطول ليمرن طالب العلم وليربي ذائقته العربية وسليقته اللغوية على أمثل الأساليب العربية وأبلغها وهي القرآن الحكيم والأشعار الفصيحة الصحيحة.

ثم إن سببًا آخر أيضًا ينضم إلى السبب الأول وهو كون هذا الكتاب منتشرًا في مكتبات العالم العربي والإسلامي فبإمكان طالب العلم وطالبة العلم أن تمتد يدها إلى اقتناء هذا الكتاب وشراءه من أي مكتبة فهو سهل التناول وسهل الحصول عليه،

-ثم إن لغته كما ذكرنا وأسلوبه سهل الهضم جيد الإدراك، ولذلك اخترنا هذا، هذا أمر.
الأمر الآخر أن المنهج الذي سنسير عليه -إن شاء الله- وفي هذه الحلقة سيكون ما تيسر من مقدمة عن هذا العلم ثم بعد ذلك نبدأ في مسائل العلم وذلك بقراءة القاعدة التي ضربها أو قعدها المؤلفان لهذا العلم ثم بعد نختار من الأمثلة والشواهد ما يوضحها ويبين دقائقها ومتنها.
ثم بعد ذلك نشير على الطلاب والطالبات أن يعودوا إلى النماذج المحلولة والشواهد التطبيقية الموجودة في الكتاب ليطبقوا تلك القاعدة التي سمعوها.
وهذا مرفق مع كتاب الشيخ دليل البلاغة الواضحة وهي حلول للأسئلة التي في نفس المتن يرجع إليه
نعم هذا صحيح، ولهذا أحب أن أنبه على الإخوة والأخوات الذين يرغبون في اقتناء الكتاب ومتابعة هذه الحلقات العلمية، أن يشتروا كتاب "البلاغة الواضحة" و"دليل البلاغة الواضحة"؛ لأن الدليل هو جمع كثيرًا من النصوص وطبقها ثم حللها على وفق منهج البلاغة الواضحة.
فهذا الكتاب كتابان في كتاب، ثم إن هناك نسخًا قد تكون مفردة، البلاغة الواضحة فقط، وهذا جيد ولكن طالب العلم يفوته في هذه النسخة المختصرة الدليل الذي فيه شواهد وشوارد كثيرة متعددة ومفيدة يحسن أن يقتني الكتاب الذي يضم كتابين في كتاب في طبعة واحدة، وهي طبعة الدار المصرية السعودية،طبعت هذين الكتابين في كتاب أو في مجلد واحد، وأظنه موجود في بعض المكتبات، وبالنسبة لنا في الرياض فإنه موجود في مكتبة "الرشد" للتوزيع والنشر.
بعد ذلك بحسب طريقة المنهج والعرض نشرح ما تيسر من القواعد والضوابط ثم بعد ذلك نتيح المجال لمن أراد أن يسأل أو يناقش ثم بعد ذلك نستمع إلى المداخلات أو الأسئلة سواء كانت هاتفية أو مقروءة، فما كان منها حاضر الجواب نجيب عنه، وما كان منها يحتاج إلى تحضير أو مراجعة نؤجله إلى حلقة قادمة؛ لأن العلم أمانة لا ينفع فيه إلا التدقيق والتحقيق قدر الإمكان بإذن الله -عز وجل-.
هذه مسألة انتهينا منها، أمر آخر نحب أن ننبه عليه وهو أننا ينبغي أن نحمد الله -عز وجل- على نعمة عظيمة وهي أن جعلنا مسلمين، وأن جعلنا من عباده المهتدين، وأن جعلنا على هذا الصراط المستقيم، فهو صراط عظيم من هُدِيَ إليه فقد هدي، ولذلك نلحظ نعمة الهداية واردة مكررة في سورة الفاتحة عندما نقرأها في فرائضنا في الصلوات أو في النوافل أو في غيرها نجد قوله -جل وعز-: ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ما المطلب؟ قال: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ١- ٦]، يكرر هذا لاحظ أن هذا أمر ولكنه لما كان من الأدنى إلى الأعلى انقلب إلى غرض مجازي بلاغي، والغرض منه هنا هو طلب الدوام والتثبيت على هذه الهداية، أي أدم هدايتنا وثبتنا على هذا الصراط المستقيم، في كل يوم خمس مرات أو أكثر بعدد الصلوات في أربع ركعات أحيانًا أو ثلاث أو ثنتين نكرر هذه الفاتحة أي أدم هدايتنا، لأن الهداية نعمة، ولهذا تلاحظون عظم ما كان يواظب عليه النبي -عليه الصلاة والسلام-: (يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك وعلى طاعتك) وأيضًا الآية الحكيمة: ﴿ رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨]، فالهداية نعمة من وفق إليها ينبغي أن يسأل الله -عز وجل- دوام الثبات عليها والاستقامة؛ لأنها كنز عظيم إذا فقد الإنسان انحدر إلى أسفل وصار في عداد الحيوانات: ﴿إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ [محمد: ١٢]، فالشاهد من هذا أن هذا الدين نعمة.
وهذا الدين -كما تعلمون- وكما هو مقرر في الواقع- هذا الدين مكون من الوحي المتلو وهو كلام الله -عز وجل- والوحي الثاني السنة وهي وحي من الله -عز وجل- معنى لكن لفظها بلسان النبي -عليه الصلاة والسلام-، كلا الوحيين المتلو والمعنوي الذي هو سنة المصطفى -عليه الصلاة والسلام- الثابتة عنه كلاهما بلسان عربي مبين، إذن من أراد الوحي وهذا الكنز وهذه النعمة لا يمكن أن يصل إليها إلا بهذا اللسان وبهذا المفتاح، ومن هنا كان علم العربية وكان تعلمه والوصول إليه وضبط قواعده والوقوف على معانيه ودقائقه وبيانه كان تعبدًا، كان فعل ذلك والعمل به والوصول إليه وبذل الجهد في هذا السبيل كان ماذا؟ كان عبادة وتعبدا.... لماذا؟ لأنه مربوط بهذا الدين ولهذا ندرك كلام عمر -رضي الله تعالى عنه- عندما قال: «تعلموا العربية فإنها من دينكم» لا يمكن أن يوصل إلى الدين إلا بهذه اللغة.
ولذلك ندرك شرف هذه العربية، لماذا شرفت اللغة العربية؟ وإلا كانت من سائر اللغات، إنما شرفت بشرف مادتها ومادة القرآن الكريم وهو كلام الله -عز وجل- الذي جاء بهذا اللسان، فلما جاء بهذا اللسان ارتقت هذه اللغة وعلت، ثم نالها من بركة الله -عز وجل- من بركة كلامه لأن الله -جل وعز- قد قال: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾ لأي شيء؟ ﴿لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، فنال العربية بركة هذا القرآن الحكيم.

ولشيخ المفسرين -الذي أخذ عن شيخ الإسلام ابن تيمية أصول التفسير وطلب العلم فألف كتابًا مشهوراً (تفسير القرآن العظيم) ابن كثير -رحمه الله- الحافظ بن كثير- له كلمة رائعة تكتب بمداد من ذهب عندما بدأ وشرع في تفسير أول سورة يوسف في قوله -جل وعز-: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]، قال كلمة رائعة يقول -رحمه الله-: "لغة العرب أفصح اللغات وأبينها وأوسعها وأكثرها تأدية للمعاني التي تقوم بالنفوس، فلهذا -كما قال- أنزل الله -عز وجل- أشرف الكتب بأشرف اللغات على أشرف الرسل، -يريد به المصطفى -عليه الصلاة والسلام- بسفارة أشرف الملائكة -يريد جبريل-، وكان ذلك في أشرف بقاع الأرض، -يريد به في مكة المكرمة- وابتدئ إنزاله في أشرف شهور السنة -يريد به رمضان المبارك-، فكمل في كل الوجوه"، أي كمل هذا الكتاب من كل الوجوه من لغته ومعانيه ودقائقه وأحكامه وألفاظه ومبانيه وتوجيهاته لأنه من الله -عز وجل- .ولذلك نالت العربية هذه البركة .

فإن طالب العربية إذا أخلص وأقبل على الله -عز وجل- يجد بركة في وقته وفي علمه وفي قلمه وفي مداده وفي بيانه وفي ما يطلبه ولذلك ما على طالب العلم إلا أن يتقرب إلى الله -عز وجل- بطلب العربية لأجل غرض -ليس لذات العربية- كمن يريد أن يصل إلى حاجة ويقف ويعثر دونها، الغرض الرئيس هو ماذا؟ هو فهم هذا الدين وفقه ما أنزله الله -عز وجل- لأننا متعبدون بهذا ولأن الله -عز وجل- قد قال: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦] وعبادة الله -عز وجل- لا يمكن أن يوصل إليها ولا أن تعرف دقائقها وضوابطها وأحكامها إلا من خلال هذه اللغة بالوصول إلى الأحكام والدقائق واللطائف، ولذلك تجد أنه قد ضل من ضل ممن كان عنده قصور في فهم العربية فتأول النصوص على غير فهمها وعسفها وتعسفها وضرب النصوص بعضها ببعض، وانغلقت عليه بعض المعاني لأنه لم يحذق اللغة ولم يفهمها ولم يدرك مداركها، ولم يقف على معانيها وبيانها.

هذا الأمر وهذه الآية الحكيمة التي تناولناها وهي قوله -عز وجل-: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، في هذه الآية العظيمة أربع فوائد:

الفائدة الأولى:

أنه كتاب عظيم.. من أين استفدنا صفة العظمة؟ من التنكير في قوله: ﴿ كِتَابٌ ﴾ أي كتاب عظيم متناهٍ في العظمة، لا يحده حد ولا يحصره عد، فقال كتاب عظيم وعظمته في مادته في قيمته في إحكامه.

الفائدة الثانية:

أنه منزل من عند الله ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ والجمل -كما قال النحاة- "الجمل بعد النكرات صفات".

"كتاب" نكرة و"أنزلناه" صفة ، فتبين أن هذا القرآن منزل من عند الله -عز وجل- فهو كلام الله -عز وجل- منزل من عنده على محمد بن عبد الله -عليه الصلاة والسلام- الرسول الخاتم إلى آخر الزمان، فكان هذا القرآن عظيمًا مباركًا نزل بلغة مباركة على رجل مبارك وهو محمد -عليه الصلاة والسلام-.

الفائدة الثالثة:

أنه كتاب مبارك بالوصف عندما نص الله -عز وجل- عليه، عندما قال: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ ﴾، فتبين بهذا أن هذا القرآن مبارك وأن لغته مباركة وأن أحكامه مباركة؛ وأن كل ما يقود إليه ومن عمل به واشتغل بعلومه ومادته فإنه تدركه تلك البركة كما ذكرنا: في وقته وفي علمه وفي نفسه وفي كتبه ومؤلفاته.

ومن بركة كلام الله -عز وجل- على لغة العرب أن حفظها إلى قيام الساعة، ونطق بذلك وتعهد به --جل وعز- عندما قال:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، انظر إلى لغات العالم كيف اندثرت وكيف انقرضت وكيف تحول بعضها إلى لغات، كاللغات اللاتينية كيف تفرعت واندثرت، بل إن اللغة الإنجليزية - وهي لغة العلم الآن -كما يقولون- الصناعي وغير ذلك هي -الآن- النص الذي قبل ثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة عام لا يستطاع قراءته ولا فهمه حتى ولو كان الإنسان حاذقا للغة الإنجليزية لابد من معرفة اللهجات في ذلك الزمان، لأنها انقرضت، أما نحن العرب ولله الحمد فنص قبل ألف وأربعمائة عام أو ألف وخمسمائة عام بالإمكان أن تقرأ كلام الله -عز وجل- المنزل في ذلك الزمان وحديث المصطفى -عليه الصلاة والسلام- أو قصيدة لامرئ القيس أو للأعشى أو لغيره وتفهم وإن كنت محدود العربية، لماذا؟ لأن النسق محفوظ ولأن اللغة أيضًا محفوظة ولأن الأسلوب أيضًا انضبط بضبط القرآن الكريم ولذلك تدرك خلل وخطل من يريد أن يفسد على العرب لغتهم، فيدعوا إلى العامية أو اللهجات المحلية أو غيرها فإن هذه مصيبة كبرى، ولكن الله -عز وجل- تعهد بحفظ كتابه فقيض العلماء -وإن كانوا أعاجم- لتقعيد العربية.

والعجيب أن في هذا لطيفة -حتى لا يمتن العرب على الله -جل وعز- بأنهم الحفظة لهذه اللغة-، فقيض عجمًا ليقيدوا العربية ويقعدوها وأكبر مثال على هذا: سيبويه -رحمه الله- المتوفى سنة ١٠٨ هجرية، مع أنه فارسي، إلا

أنه قعد العربية، فقد رضع العربية من شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي العربي، وكان سيبويه -رحمه الله- طالب حديث في بداية أمره ولكنه لما لحن في الحديث :(قرأ في أحد الأحاديث في أحد الأيام على شيخه حماد بن سلمة شيخ البصرة المحدث فلحنه وقال أخطأت يا أعجمي- في بعض الأحاديث التي قرأها عندما قال كان النبي - صلى الله عليه وسلم- -عليه الصلاة والسلام- صعد إلى الصفاء، همزها الصفاء، فقال: أخطأت يا أعجمي، فوقعت في نفسه ثم خطأه مرة أخرى ،ثم قال في نفسه لأطلبن علما لا يلحنني فيه أحد،) انظر إلى همة الرجال، كيف وقع في نفسه ذلك التقريع، ثم عزمت نفسه وانعقدت همته وتقرب إلى الله -عز وجل- فذهب إلى الخليل بن أحمد فتوسد ركبته ورضع علم النحو عنه ثم قعده في كتابه المشهور "الكتاب" فكان دائمًا يشير إلى شيخه، قال الشيخ، وزعم الشيخ، ووضح الشيخ، فإذا أطلق الشيخ فالمراد به الخليل بن أحمد -رحم الله الجميع-، فالشاهد أن هذا هو الأمر في هذه اللغة فإنها لغة عظمية جميلة.

الفائدة الرابعة من تلك الآية ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾:

أن الغرض من إنزال القرآن الحكيم هو التدبر والتفكر والعمل، ليس فقط التلذذ وليس فقط البكاء إنما العمل، ﴿لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الأَلْبَابِ﴾.

ثم إننا إذا رأينا كيف نصل إلى التفكر والتدبر والعمل بهذا؟

عن طريق اللغة، عن طريق البيان، عن طريق علم المعاني، عن طريق هذه الدقائق هذه هي التي توصلنا إلى ماذا؟ إلى التفكر .

والله -عز وجل- قد بين أن كتابه ميسر ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٧]، هنا استفهام مجازي "ادكروا"، يأمرهم ويحثهم ويبعث هممهم إلى الادكار والاتعاظ عن طريق ماذا؟ حذق المعاني ثم فتح هذه الكنوز وإدراك هذه اللطائف، فعلم المعاني والبيان والبديع هي مفاتيح التنزيل، مفاتيح هذه اللغة.

ومعروف أن المعاني ينبني على النحو، على علم النحو على دقائقه.

فعندنا أولاً سلامة العربية إنما تكون بالجملة النحوية العربية يترقى الإنسان ثم يُفَعِّل تلك القواعد وينتهي إلى الدقائق واللطائف في علم المعاني، ثم إلى التصوير في البيان ثم البديع وهي الحلية ثم يصل إلى طائف الأسرار والدقائق في كلام الله -عز وجل-.

ولذلك نصل الزمخشري في أول فاتحة كتابه "الكشاف" -التفسير المشهور- على أن علم التفسير من أعظم العلوم وأنه لا يمكن تعاطيه ولا الوصول إلى دقائقه وإلا إلى لطائفه، لا يمكن أن يكون ذلك إلا لرجل قد اختص بعلمين وتمكن في علمين جليلين هما علم المعاني وعلم البيان.

فنص على أن علم المعاني وعلم البيان هما المفتاح.

وبالمناسبة هذه الإشارة من الزمخشري في قوله علم المعاني وعلم البيان هي أول ما تلقانا إذا أخذنا تاريخ البلاغة، أول ما تلقانا من الإشارات الصريحة الظاهرة على تسمية علم المعاني بعلم المعاني، وعلم البيان بعلم البيان، كان الشيخ عبد القاهر شيخ البلاغيين تلك المعاني مترادفة في كتابه الأسرار أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، مترادفة فيقول: علم البلاغة والبراعة والبديع والبيان كلها عنده مترادفة.

ثم جمعت في البلاغة.

أي نعم.

جاء الزمخشري وقرأ كتابي عبد القاهر الأسرار أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز فبدأ يحصل بعقليته لأن الرجل -عبد القاهر نفسه وكذلك الزمخشري- كلاهما متضلعان في العربية متمكنان في النحو، فبدأ يقعد ويطبق في تفسيره" الكشاف"، فأول تسمية واجهتنا لعلم المعاني وعلم البيان هي من الزمخشري في الكشاف، والزمخشري قد توفي خمسمائة وثمانية وثلاثين هجرية.

لكن قد يرد سؤال: ما حكم تعلم اللغة العربية وعلى رأسها علم البلاغة؟ حقيقة أرجح الأقوال في هذا أنها فرض كفائي، إذا قام بهذا العلم من يكفي سقط العلم، ولكن لو أجمعت لا قدر الله الأمة في زمن من الأزمان، أو في وقت من الأوقات، أو في دولة من الدول، ألا تتعلم اللغة العربية وألا كذا، فإنها تأثم على قدر الوسع والطاقة، تأثم لماذا؟ أو يأثم كل شخص بحسب وسعه وطاقته وقدرته.

نطبق ذلك في امتداد العالم الإسلامي الآن قد يكون في بلد ليس فيه عرب، فيجب على هذه الطائفة أنها تتعلم أو مجموعة منهم يتعلمون اللغة العربية ويحذقونها ثم يرجعون إلى قومهم ليكونوا مفسرين ومنذرين

أي نعم صحيح، ولهذا التفصيل الحكم بهذا، بالنسبة إلى الشعائر التعبدية كالصلاة كإقامة الصلاة وقراءة الفاتحة والتكبيرات في الصلاة وغيرها، واجب عيني على الطاقة وعلى الوسع يجب في الآذان وجمله وفي الإقامة وفي جملها، وفي الصلاة وفي التكبيرات باللغة العربية قراءة الفاتحة كما نعلم بلسان عربي مبين، هذا واجب عيني.

لكن الكلام على ماذا؟ على تعليم العربية لأبناء المسلمين وبنات المسلمين كل ما يخصه الرجال للرجال يعملونهم، والنساء للنساء يعلمنهن، فهذا واجب كفائي، أما بالنسبة إلى الأعيان فإن ذلك في الشرائع التعبد في الفرائض واجب عيني على الوسع والطاقة ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فواجب على كل مسلم عربيا كان أو عجميا أن يتقن العربية في تلاوة الفاتحة وما تيسير من الذكر الحكيم، وفي الشعائر وفي والانتقالات في التكبيرات وفي الأركان وفي الصلوات وما في حكمها.

لذلك فإن حِذْق العربية وإدراكها والعلم بها لاشك أن صاحبها ومن فعل هذا مأجور، وهذا يقودنا إلى إلمامة سريعة في تاريخ التأليف البلاغي، كيف نشأ هذا العلم؟

الحقيقة أن نشأة هذا العلم إنما نشأت في أحضان القرآن الكريم وفي محاولة الإجابة عن سر إعجازه، ولذلك يرى المحقق والمدقق في المؤلفات البلاغية التي أُلفت وابتدأت في التأليف فيها أنها ترتبط أحيانًا باسم القرآن في نظمه أو في مجازه أو كذا.

وأول مؤلَّف يطالعنا في هذا هو مؤلف اسمه "مجاز القرآن"، من أوائل ما ألف في هذا ولن أحصر كل ما ألف في هذا وإنما سأذكر البدايات والأعلام الرئيسة في هذا، أول مؤلف في هذا هو كتاب "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن مثنى، المتوفى سنة مائتين وثمانية وقيل مائتين وتسعة وقيل مائتين وعشرة هجرية، فهذا الكتاب ينبغي أن يُعلم أن تسمية المؤلف "مجاز القرآن" ليس المقصود: المجاز الذي هو قسيم الحقيقة، وإنما المقصود بالمجاز القرآن مجاز الآية معناه تأويلها أو معناها أو تفسيرها.

سنأتي للمجاز

أي نعم، سنأتي للمجاز -إن شاء الله تعالى-.

والأمور هذه نوضحها أكثر لأن حولها جدل.

صحيح حولها جدل وحولها كلام يحتاج إلى بيان.

ثم بعد ذلك يأتي بعد ذلك "البيان والتبيين" للجاحظ -الأديب المعروف- المتوفى سنة مائتين وخمسة وخمسين هجرية، وهذا الكتاب حقيقة يعد مستودعًا ضخمًا لنصوص البيان العربي بشكل عام، أولها نصوص من الكتاب الحكيم والسنة والمطهرة، وأشعار العرب وخطبها وأمثالها، وهذا المستودع الضخم اتاح للعلماء من بعده نصوصا شواهد لقواعدهم التي ضبطوها ومسائلهم التي قعدوها.

بعد ذلك يأتي أو أتى أو كتاب أيضًا لابن قتيبة العالم السني المشهور "تأويل مشكل القرآن الكريم"، وابن قتيبة - رحمه الله- توفي سنة مائتين وستة وسبعين هجرية، هذا فيه كان فيه.

كان فيه حديث بحديث أو خاص بعام أو كذا، تأويل مشكل القرآن

أي نعم، هو درس المجاز وأسباب الضلال فيه وما تعلق به وأيضًا أتى بصور من هذا الأمر، واستطرد -رحمه الله- في هذا.

أيضًا له كتاب أيضًا له كتاب في هذه المعنى "تأول مختلف الحديث" أيضًا قريب من "تأويل مشكل القرآن الكريم".

أتى بعد ذلك الشاعر العباسي المشهور عبد الله بن المعتز فألف كتابه المشتهر "البديع"، وقد توفي الشاعر عبد الله بن المعتز سنة مائتين وستة وتسعين هجرية تحقيقًا.

وهذا الرجل شاعر ولهذا كان ذواقة في مؤلفه، وسبب تأليفه أو مؤلفه هذا هو أنه أراد أن يرد على شائعة ذاعت في عصره ذلك الزمان وهو أن شعراء البديع المشتهرين الذين بدءوا البديع والإعجاب والصنعة والتجنيس وغير ذلك كأنهم هم الذين انفردوا بالبديعات وتميزوا فيها، فأراد أن يرد عليهم وأولئك المشتهرون مثل أبي تمام وبشار بن برد وأمثال هؤلاء، فألف هذا المؤلف يثبت أن البديع وأنواعه وفنونه موجودة في كلام العرب بل في التنزيل، في القرآن الكريم وفي السنة المطهرة، فضرب شواهد ونماذج يبين أن هذا لم يتفرد به هؤلاء وإنما هو موجود أصلاً في لغة العرب وبيانها لأنه من جنس كلامها ومما يبين ويوضح أيضًا مقاصدها.

بعد ذلك (نقد الشعر) وقد ألفه قدامة بن جعفر وكان نصرانيًا فأسلم على يد المكتفي بالله وهذا الرجل قد توفي سنة ثلاثمائة وسبعة وثلاثين، ومال في مؤلفه هذا إلى المنطق والفلسفة وتأثر بشوب فلسفة من اليونانيين فظهر أثر مؤلفه هذا في التحديد والتعريف والتدقيق إلى حد ما، وإن ركز كثيرًا على النقد ومسائله وبديعياته أو أنواع الفنون البديعية وما تعلق بها وزاد على ما جاء به ابن المعتز.

أيضًا "النكت في إعجاز القرآن" للرماني، الرماني هذا مؤلف اقترب إلى حد ما من لمس إعجاز القرآن وتشخيص دقائقه ومسائله، والرماني قد توفي سنة ثلاثمائة وستة وثمانين هجرية تقريبًا، ثم جاء صاحب الوساطة علي بن عبد العزيز الجرجاني الناقد المعروف، فقد أضاف إضافات حسنة في كتابه "الوساطة بين المتنبي

وخصومه" وقد توفي ثلاثمائة واثنين وتسعين هجرية، ثم جاء "صاحب الصناعتين" أبو هلال صاحب الصناعتين وهو أبو هلال العسكري المتوفى سنة ثلاثمائة وخمسة وتسعين هجرية، والحقيقة هذا الكتاب يعتبر لبنة رائعة وتجديدية في تاريخ البلاغة العربية؛ لأنه فيه وبه بدأت تتمايز المسائل البلاغية من القضايا النقدية إلى حد ما؛ لأن مسائل بلاغته مختلطة في التأليف الأساسي لمسائل النقد إلى حد ما، فبدأت تتمايز إلى حد ما في تعريفاته وتشخيصاته وتحديداته بعض مسائل البلاغة عن قضايا النقد بشكل عام.

ثم جاء بعد ذلك الباقلاني أبو بكر في "إعجاز القرآن" وقد توفي سنة أربعمائة وثلاثة هجرية.

ثم صاحب" العمدة في صناعة الشعر ونقده" وهو ابن رشيق القيرواني وقد توفي سنة ثلاثة وستين وأربعمائة، وقيل ستة وستين وأربعمائة هجرية.

ثم "سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي المتوفى سنة أربعمائة وستة وستين هجرية، والحقيقة "سر الفصاحة" فيه تجديد وبخاصة في مباحث الفصاحة والبلاغة والتفريق بين الفصاحة فصاحة الكلمة والكلام والمتكلم والبلاغة كذلك والتعميق في دراسات الأصوات والمؤثرات أيضًا في إخراج الكلمة من حيث قبولها ومن حيث -أيضًا- استساغتها و-أيضًا- التركيز على الذوق فيها.

بعد ذلك نصل إلى شيخ البلاغيين الذي أصل إلى حد ما البلاغة وقعدها ونضرها وتذوقها وهو الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة إحدى وسبعين وأربعمائة هجرية، وكتاباه المشهوران اللذان إذا ذكرا ذكر الرجل، وإذا ذكر هذا الرجل ذكر الكتابان وهما "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز".

و"أسرار البلاغة" يكاد يكون معظمه في البيان في التشبيهات في الاستعارات في الكنايات وما تعلق بذلك ودلائل الإعجاز يكاد يكون معظمه في نظرية الإعجاز النظم.

نظرية النظم والتي إلى الآن تدرس وهي من أعلى النظريات في اللغويات.

أي نعم، بالضبط وصاحب الفضل بعد الله -عز وجل- في تأصيلها وتقعيدها وإضفاء أهمية هذه النظرية وكونها هي الأساس في إعجاز القرآن هو عبد القاهر صاحب الفضل في ذلك هو عبد القاهر في كتابه "الدلائل" فقد تذوق وعلل وحلل وتفاعل وانفعل في سبيل التقرير والتحديد وبيان أن القرآن معجز بنظمه ليس باستعاراته فقط ولا ببديعه ولا بتشبيهاته ولا بالمغيبات أو بالقصص لو كان الأمر كذلك لكانت الآيات التي ليس فيها قصص أو تشبيهات أو استعارات غير معجزة، لا، القرآن معجز بنظمه والنظم معناه التأليف والضم والجمع، كل كلمة فيه متسقة وجارية ومنتظمة مع أختها -ما قبلها وما بعدها- مؤثرة بحيث كما قال الإمام ابن عطية -رحمه الله- صاحب "المحرر الوجيز" المفسر الأندلسي: "وكتاب الله لو نزعت منه لفظة ثم أدير لسان العرب على أفضل منها لم توجد"، فهو لا شك ﴿ لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ ﴾ [فصلت: ٤٢]، فالشاهد أن عبد القاهر الجرجاني يعد شيخ البلاغيين من حيث التأصيل، ولا يفهم هذا أنه قعد البلاغة أصلاً وضبطها وكذا لا، إنما أضاف جهدًا عظيمًا وأعطى هذا العلم ثِقلاً وموضوعية.

كلها مسألة تراكمية من بدايتها إلى نهايته.

أي نعم، فاستفاد مما قبله لكنه زاد بحبحة وتحليلاً وبين أيضًا تذوقًا وتفصيلاً وبخاصة في كتابه الدلائل؛ لأن الدلائل "دلائل الإعجاز" الدلائل جمع دليل والدليل هو البرهان، أراد الرجل أن يبرهن على أن القرآن معجز بدقيق نظمه، وبديع تأليفه، لأنه كلام رب العالمين جل وعز.

جاء بعد ذلك المفسر المشهور المتضلع في النحو الزمخشري فألف كتابه المشهور "الكشاف" -حقيقة- الرجل أعجب بكلام عبد القاهر في الدلائل والأسرار فأراد أن يطبق نظرات عبد القاهر ونظرياته في الإعجاز بأن ذهب يحلل ويعلل ويطبق.

إذا لم يسعف الوقت عبد القاهر الجرجاني بأن يطبق ويحلل تحليلاً أو يفسر صورًا بأجمعها في كتاب "الدلائل" أو في كتب أخرى، فإن الوقت قد أسعف الزمخشري عندما اقترح عليه بعض تلاميذه أن يؤلف كتابًا يبين فيه أسرار الإعجاز ودقائق التنزيل ولطائفه فاستجاب له فجاور مكة أربع سنوات فألف كتابه المشهور "الكشاف"، وهو الذي ذكر في مقدمته: أنه لا يمكن تعاطي علم التفسير إلا بعلمين جليلين: هما علم المعاني، وعلم البيان، فطفق يطبق هذه النظرية في كشافه، والزمخشري ينسب إليه فكرة أو مقولة: "الفنقلة"، وهي أسلوب من خلاله يتعرف الرجل أو المطالع أو المتدبر لكلام الله -عز وجل- على الدقائق واللطائف.

أسلوب الفنقلة هذا مشتق من قولك أو من قول الشيخ أو الزمخشري في كتابه: فإن قلت لم عبر -عز وجل- بالفعل دون الاسم؟ أقول كذا وكذا.

يحدث سؤالاً في أثناء تفسيره ليدغدغ -إن صح التعبير- عقل طالب التفسير أو القارئ حتى يثيره؛ لأن الإنسان إذا سئل استثير، ثم راح يشرئب للبحث عن الجواب فيجيبه ويعطيه الجواب مباشرة، فهذه المسألة أعانت الزمخشري وأعانت أيضًا طلابه والقراء في تفسيره أن يصل إلى الحقائق.

لكن الزمخشري كما نعلم هو على مذهب المعتزلة، المعتزلة ضلوا السبيل في أسماء الله -عز وجل- وصفاته وفي مرتكب الكبيرة وفي النظرة إلى الحاكم وغير ذلك من الأمور، فعندهم ضلالات لم يقرهم أهل السنة والجماعة عليها.

هناك كتب تحقق هذه الأمور.

ولذلك أنصح من أراد أن يستفيد من الزمخشري من المتضلعين المتخصصين لأن الزمخشري -في الحقيقة- لا يكاد يفهمه إلا متضلع، وعنده تضلع لأن الرجل نفسه متضلع في العربية وله كتاب مفصل في النحو وهو مكين في العربية متمكن فيها، أنصح من أراد أن يطالع كتاب الكشاف للزمخشري وأن يستفيد من دقائقه ولطائفه أن يطالع النسخة التي عليها تعليقات ابن المنير الشيخ أحمد المنير الإسكندري، فقد ألف كتابه "الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال" فيأخذ النسخة التي عليها تعليقات وتهميشات.

وقد ذكر ابن منير في مقدمته يقول: إنني تتبعت الزمخشري في اعتزالياته في الكشاف بالمناقيش كناية عن ماذا؟ عن دقتها وخفائها، لأن الرجل إذا تمكن في العربية أوفي الآية أو في النص قلب الحق باطلاً والباطل حقًا، بحكم إمكانيته في العربية ودقائقها ولطائفها وتقليب النصوص لكنه كيف نصل إلى هذا؟ بالرجوع إلى مذهب السلف وبخاصة في مسائل الصفات، صفات الله -عز وجل- وأسمائه لأن الله -عز وجل- كما هي قاعدة أهل السنة والجماعة: لا نصف الله -عز وجل- إلا بما وصف به نفسه في كتابه أو ما صح عن رسوله -عليه الصلاة والسلام- من غير تحريف ولا تكييف ولا تعطيل ولا تمثيل على حد قوله جل وعز: ليس: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

هناك يا شيخ خلط بين العلوم العربية وهناك من يجعل النحو هو فوق كل شيء ولذلك نرى الآن الذين يريدون أن يستشرحوا شيئا يظنون أن النحو هو الذي سوف يصل بهم إلى شأو عظيم في فهم كتاب الله -سبحانه وتعالى- ونسيت البلاغة، البلاغة نسيت فترة من الزمن فما أدري ما هي هذه الأسباب؟ ولذلك سأعرض لك الأسئلة التي أتت:

تقول: بم تنصحني؟ هل أبدأ بالآجرومية أولاً؟ مع أني أول مرة أدرس هذه المادة أو لا يشترط؟

يقول: أيهما أولى لطالب العلم: النحو أم البلاغة؟ وإذا كان النحو أولى من علم البلاغة فما هي نصيحتكم لبعض من يشتغل بالبلاغة على النحو؟.

هو -حقيقة- علم البلاغة قائم على علم النحو، ولذلك -في مقدمة كلامي- قلت: إن البلاغة ذروة سنام العربية، لا يمكن أن يفقه البلاغة ولا أن يعرف دقيقها وجليلها وأسرارها ولطائفها إلا من تمكن أيضًا في النحو، ولأمر ما :كان الشيخ عبد القاهر -وهو شيخ البلاغيين- كان نحويًا قبل أن يكون بلاغيًا.

يعني بدايتها بالنحو.

النحو هو الأساس، النحو هو الأساس، التذوق والتعليل والتحليل والوصول إلى الدقائق من خلال البلاغة، ولهذا يمكن أن أقول:(إن البلاغة نحو معلل) وبخاصة علم المعاني، نحو معلل.

كيف ذلك؟

لو قلنا: "إن زيداً قائم"، النحوي يقول: "إن" حرف توكيد ونصب، و"زيد" اسمها منصوب، و"قائم" خبرها، البلاغي يبدأ من حيث انتهى النحوي، لماذا أكد بـ"إن"؛ ما السر في التوكيد؟

السر في التوكيد قد يكون لشد الاهتمام والانتباه، قد يكون لطرد الشك في ذهن المخاطب لأن عنده تشككًا في كون زيد قائمًا، فالبلاغة تفلسف تبين لماذا قدم هذا، لماذا حلل، لماذا علل، لماذا أكد، لماذا كان القسم، لماذا جاء الخبر عطلاً من المؤكدات، لماذا وقع الأمر هنا، لماذا جاءت الجملة فعلية، فهي تفلسف النحو إن صح التعبير وتعلل له، وتأتي بالدقائق.

طيب يا شيخ الآن هذا العلم الجليل هو استنباط الحكم الشرعي من النص.

صحيح، علم البلاغة هي علم الاستنباط بالضبط.

وهو يدخل في أصول الفقه، ويدخل في جميع الأصول.

تمامًا ولهذا علم مشترك عند الأصوليين وعند البلاغيين وعند الفلاسفة وعند المناطقة وعند المتكلمين، وليس فقط النحاة، النحاة يؤسسون الجملة الصحيحة.

من حيث نطقه.

نطقها وسلامة النطق وكونك تنحو نحو كلام العرب، تسير على طريقة العرب، هذا الذي بعده -وهو التحليل والتعليل وأصول الدقائق واللطائف يتولاه علم البلاغة، المعاني علم البيان وعلم الصورة، التصوير في التشبيهات والبديعيات وما تعلق بذلك فعلم البلاغة يقوم على أساس وهو علم النحو ولا يحذق البلاغة من كان جاهلاً بالنحو، وإذا أردت أن تأتي القمة أو السطح فابدأ من تحت من السلم من الدرج وهو النحو.

يبدأ في النحو.

بالآجرومية أو بغيره مما سهل، أنا أنصح الطلاب والطالبات،- حقيقة-: العجيب أن بعض الناس يهن بعض الناس -إن صح التعبير- يذهب ذهنه إلى أن يطفح .

أقول: إن المناهج التعليمية أسست تأسيسًا رائعًا من أراد يتدرج يتدرج مع بنته أو ابنه في الابتدائي ثم المتوسط ثم.. رائع جدًا من غير أن يتفلسف الآجرومية أو يذهب هذه علم نعم وابن عقيل كذلك وابن هشام نعم للمتخصصين.

ولكن الفاعل لديهم هو الفاعل لديهم.

النحو في هذه المراحل مذلل ميسر مبغوى وصيغ بصيغة رائعة مناسبة لعقول هؤلاء الصغار وأنت عقلك كبير سيكون استيعابك أوسع وأسرع وأنجز.. تفهم.

أنا أنصح طلابي وطالباتي وغيرهم من هؤلاء إذا أراد فعلاً أن يحذق العربية يبدأ مع أبنائه يتدرج بها، يستفيد فائدة كبيرة.

أولاً: أنه يضرب مثالا للتواضع عندما يدرس ابنه أو أخاه أو ابن أخته أو غير ذلك أو بنته وكذا الأمر الثاني: أنه هو المستفيد الأول؛ لأن الطريق الصحيح للعلم هو ماذا؟ هضمه وفهمه، لا يمكن أن تدرس قومًا شيئًا وأنت تجهله، يهضمه ثم يعطي الآخرين.

ثم إن لغة تلك القواعد والضوابط سهلة مذللة لأنها صيغة لمستويات هؤلاء لا تبعد النجعة وتذهب بعيدًا وكذا.

عليك بهذه المناهج تدرج بحسبها تحذق أشياء فيها أمثلة محلولة فيها أشياء مشروحة فيها قواعد مضبوطة ليس في النحو فقط في الإملاء في البلاغة في النقد في الحديث في الفقه في التفسير هذه عندك علوم رائعة جدًا وتتدرج بحسب المستوى، ما أظن أحدا ما في بيته أحد في الابتدائي أو في المتوسط -ولله الحمد- هذا شيء وإن لم يكن فعندك المكتبات الكتب الميسرة مذللة ومسهلة جدًا.

يقول: ما رأيكم في كتاب "التميز" الذي انتقد "الكشاف"؟.

الحقيقة لم أطلع عليه، أنا الذي اطلعت على كتاب "الانتصاف" لابن المنير، وحق جيد وهو مالكي سني، نعم.

يقول: ما هو أحسن نظم مختصر في هذا الفن؟ هل هناك نظم يا شيخ؟.

نعم هناك نظم "الجمان" للسيوطي، "منظومة الجمان" للسيوطي، وقد حلها وحللها ونثرها في كتابه "العقود" "عقود الجمان".

يقول: ما هي الكتب البلاغية أو اللغوية التي تكفي طالب العلوم الشرعية حيث أن العلوم الشرعية كثيرة فلا نستطيع التوسع في اللغة كالمتخصص فيها؟.

هو نحن الآن نتدرج فيها، هذا سيأتي، سنصل إلى هذا إن شاء الله.

يقول: البلاغة نشأت بنزول القرآن الكريم، أو اتضحت معالمها بنزول القرآن الكريم لكن السؤال هنا يا شيخ: ألم يكن العرب قبل الجاهلية على قدر كبير من البلاغة فلما جاء القرآن تحداهم بهذا الكتاب البليغ، يعني هل القرآن أتى ببلاغة جديدة؟ أو يعني بأنواع من البلاغة أعجزتهم أو أعياهم عن مجاراتها أو مجاراة هذا التحدي؟.

البلاغة التي نتحدث عنها من حيث التأصيل والتقعيد والضبط المسائل هذه لم تكن ولم تظهر إلا بعد نزول القرآن الكريم عندما احتاج الناس أجمعين عربًا وعجمًا إلى فهم الكتاب والتنزيل، وعندما خيف على اللسان العربي أن تتطرق إليه العجمة واللحن، ومن ثم تتعقد مسائله وأحكامه فقيض الله -عز وجل- همم العلماء، أما العرب قبل الإسلام فإن لغتهم تدرجت في النضج وبلغت أوجها وقمتها وذروتها إبان النزول تنزيل الوحي عندما بعث المصطفى -عليه الصلاة والسلام- هيأ الله -عز وجل- بحكمته البالغة أن ينزل كتابه بلهجة أو بلغة قريش؛ لأن هذه اللغة لغة قريش كانت هي السائدة إبان التنزيل لماذا؟ توافرت أسباب كثيرة كثرة الأسواق وأعظمها سوق عكاظ كانت القبائل تفد بشعرائها وخطبائها وكلهم يتعلم وأيضًا يحذق لغة قريش لماذا؟ لأنه سيكون لسان شاعره بهذه اللغة، اللغة القرشية، ولذلك انتشرت هذه اللغة ثم إن رحلة قريش في الشتاء إلى اليمن وفي الصيف إلى الشام هؤلاء العرب وهم معهم شعراؤهم وغير ذلك يحتكون بالقبائل التي في الطريق، فالقبائل هذه استفادت من لهجة ولغة قريش فشاعت هذه اللهجة وتمكنت فكانت العرب بشكل عام في مفاخراتها في مطارحاتها وفي أشعارها وفي منتدياتها تحاول أو تتكلم باللغة القرشية فلما نزل القرآن الكريم بهذه اللهجة بهذه اللغة عرف العرب منطق القرآن

وفهمه ولذلك كانوا يشدهون به بمعنى أنه قبل القرآن الكريم لم يكن هناك علوم كما نعلم ولا قواعد ولا ضوابط كانت اللغة ذوقية سماعية يسمعها ثم يهتز العربي لها، لو سألته تعجب، لكن أن يفلسف ويمنطق لك، لم تكن العرب أمة فلسفة أو منطق أو تأليف أو كذا، وإنما كانت أمة لسن وفصاحة وبيان وشعر بحيث إن الألسن تخرص إذا سمعت، لما جاء القرآن الكريم بجزيل فصاحته وقوة بلاغته بهرهم فكان كالشمس وشعراؤهم كالسروج، فانطفأت سروجهم.

أحسن الله إليك يا شيخ، وإن كان فيه والله بصراحة أسئلة لم نتوقع أن تأتي بهذا الزخم ولكن نكمل معكم يا شيخ بعض الكتب لأن كثير منهم يسأل عن الكتب التي اعتنت بالتفسير البلاغي والكتب التي اعتنت بمنطق النبي –صلى الله عليه وسلم– أو قول النبي –صلى الله عليه وسلم– كذلك هناك مجموعة من الكتب، ومنهم من قال أنه لماذا لم تكن الكتب البلاغية أو أنها لغير أهل السنة فسؤاله هنا يا شيخ بعدها نكمل ذلك: لماذا الكتب البلاغية لغير أهل السنة؟ هل يجعلونها موطئًا ليعسفون النص الشرعي حتى يوافقون به أنفسهم؟.

هو الحقيقة أن الكتب البلاغية لغير أهل السنة ليس موضعيًا ولا دقيقًا، يعني علم العربية بما في ذلك علم البلاغة كما ذكرنا: أن الله –عز وجل– فتح الباب للعربي والعجمي في التأليف في هذا العلم حتى يبين للناس أجمعين أن هذا الدين دين الله –عز وجل– خالد ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: ١٩] وفي آية: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فالشاهد أن علم العربية شارك فيه الأعاجم وشارك فيه العرب في التقعيد والتأصيل والضبط فالبلاغة فيها علماء عرب "ابن الأثير" –رحمه الله– صاحب "المثل السائر" بل إن الخطيب القزويني الذي قعد القواعد في تلخيص المفتاح كما سنأتي إليه والإيضاح أيضًا أصله عربي، فهؤلاء البلاغة ليست حكرًا على العرب ولا وقفًا على الأعاجم ، اشترك هؤلاء وهؤلاء لكن الكلام على ماذا؟ الكلام على التوظيف، التوظيف لا شك أن البيان كما ذكرنا والمعاني بالذات هي خطيرة فهذه بحسب المعتقد فيأتي المعتزلي ويعصف النص ويعطفه ويلوي عنقه ليخدم معتقده ويأتي المعطل فيأتي من باب المجاز أو غير ذلك فيعطل الله –عز وجل– من صفاته –جل وعز– بحكم أن العقل لا يستوعب ذلك أو أنه يأباه أو شيء من ذلك، إذن البلاغة من حيث كونها علومًا وتأصيلاً وقواعد هي مضبوطة على يد الأعاجم وعلى يد العرب بشكل عام، لكن العبرة بأي شيء؟ بالمعتقد، فالسني يسير على مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب السلف في فهم النص كما أنزل وفهم السلف، والمعتزلي أو غيره يعطله على معتقده.

تقول: نرجو الشيخ يعيد الكتب التي سندرسها "البلاغة الواضحة"؟.

الكتاب ما باين يعني؟

ما لحقنا أن نكتبه.

أما عرفتم الكتاب ؟.

نعم.

هو الحقيقة الكتاب "البلاغة الواضحة" "البيان والمعاني والبديع" ومعه "دليل البلاغة الواضحة" لكل من الأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين، هذا هو الكتاب، وأعتقد أنه سيكون واضحًا على الشبكة العنكبوتية.

أهما كتابان أم كتاب واحد ملحق؟.

هو الملحق مع هذا، الطبعة الجديدة الملحق معها، لكن هناك طبعات سابقة كان الكتاب مفصولاً عن الدليل، هما كتابان.

نكمل يا شيخ ما بقي معنا الوقت اليسير لتبين الكتب.

نسرد فقط مؤلفات بحسب التاريخ منها بعد الزمخشري جاء الفخر الرازي فألف كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" والحقيقة هذا الكتاب بسط وحاول أن يعنصر فلسفة عبد القاهر ومنطقه وتذوقه في صورة قواعد وضوابط ولذلك استفاد منه السكاكي لما جاء بعده، الفخر الرازي توفي سنة ستمائة وستة هجريا في كتابه المشهور الذي أضاف جديدًا إلى حد ما من حيث التلخيص بداية الضبط التقعيدي في نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز.

جاء بعد ذلك شيخ البلاغيين إن صح التعبير– في التقعيد والتأصيل والتشعيب والتقسيم والتفريع من هو؟ السكاكي، أبو يعقوب يوسف السكاكسي المتوفى سنة ستمائة وستة وعشرين هجرية فألف كتابه المشهور "مفتاح العلوم" وينبغي أن يعلم أن "مفتاح العلوم" هذا ليس هذا الكتاب كله في البلاغة وإنما قسمه المؤلف ثلاثة أقسام: القسم الأول في الصرف وفقه اللغة، القسم الثاني: في النحو، القسم الثالث: في علمي المعاني والبيان، وذيله بكلامه عن الفصاحة والبلاغة ثم جعله ملحقًا بالقافية والعروض.

الشاهد أن الكتاب نفسه اشتهر بقسمه الثالث المتعلق بالبلاغة وهو علما المعاني والبيان.

ولهذا جاء الخطيب القزويني الحقيقة -وكان حسن الاصطياد- فاصطاد القسم الثالث الذي اشتهر بـه المفتاح فلخصه في كتاب سماه "تلخيص المفتاح".

والخطيب القزويني توفي سنة سبعمائة وتسعة وثلاثين هجرية.

ثم رأى أن تلخيصه متن موجز محدد فيه بعض الفلسفة والمنطق التي تأثر بها أيضًا السكاكي عندما ألف كتابه "المفتاح" السكاكي كان من المتكلمين ومن الفلاسفة ومن المناطقة، الخطيب أيضًا عنده فلسفة ومنطق.

رأى أن التلخيص يحتاج إلى توضيح فألف كتابه المشهور "الإيضاح" وبعض الناس يفهم أن "الإيضاح" شرح لـ"التلخيص" لا، وإنما قال: ترجمته على مؤلفي "الإيضاح" وجعلته له كالشرح، ليس شرحًا بل كالشرح فقدم وأخر وضبط وقعد وأضاف إليه زيادات من ابن عبد القاهر ومن السكاكي ومن الزمخشري ومن غيره وأضاف أيضًا تجديدات من عقله ومن استنتاجاته فصار أشهر كتاب الآن في البلاغة تقريبًا -في المدرسة الأخيرة- وهو زعيم المدرسة المتأخرين زعيم مدرسة المتأخرين هو "الخطيب القزويني".

هل بقي عندنا من الكتب كثير يا شيخ؟.

إلى حد ما: إن شئت أن نسردها وإلافلا.

ما رأيك يا شيخ نجعلها -إن شاء الله- في الدرس القادم -إن شاء الله- لنكمل هذه الكتب المتبقية معنا ثم نبدأ -إن شاء الله- في كتابن.

الأمر واسع، إذا ضاق الأمر اتسع.

## الدرس الثاني
## تقسيمات كتاب البلاغة الواضحة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى أصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين أما بعد فنحمد الله -عز وجل- على أن يسر لنا هذه البداية الطيبة المباركة ونسأله -جل وعز- أن ييسر لنا ما تبقى من الحلقات القادمة بإذن الله -عز وجل-، ثم أما بعد:

فلقد ذكرنا فيما سبق أن الباعث الحثيث على التأليف في البلاغة بشكل عام هو محاولة فهم القرآن الحكيم، والتعرف على إعجازه، وتدبر أسراره، فهو علم قرآني قبل كل شيء، فعلومه الثلاثة -المعاني والبيان والبديع- متغلغلة في الإعجاز، ومتمكنة في التنزيل، ولذلك كانت مؤلفات العلماء تدور حول هذا.

وقلنا إن أشهر من تناول قضية الإعجاز، وتناول النظم -بالذات- بالتحليل والتعليل والبسط والتقعيد هو الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة إحدى وسبعين وأربعمائة هجرية، في كتابيه المشهورين "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، ثم إنه قد تلاه فخر الدين الرازي صاحب التفسير الكبير فألف كتابه أيضًا في البلاغة وهو "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" وقد توفي سنة ستمائة وستة هجرية وقد بدأ نوعًا من التأصيل والتقعيد لأن أداته وثقافته كانت يشوبها المنطق والفلسفة والتحديد والتعريف فأعان هذا المؤلف على أن يحدد أو يبدأ في التحديدات والتعريفات البلاغية.

ثم -بعد ذلك- جاء شيخ البلاغة المقعد بشكل عام، وهو أبو يوسف أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ست وعشرين وستمائة للهجرة، فألف كتابه المشهور "مفتاح العلوم"، وكأنه باختياره هذا العنوان كأن دلالته فعلاً ذكية، فإن كتابه مفتاح -فعلاً- للعلوم، ولم يكن كل "المفتاح" -كما ذكرنا- في علوم البلاغة وإنما كان قد قسمه إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول متخصص أو خاص بالصرف وفقه اللغة، لأن تأسيس الجملة العربية ينبني على ذلك، ثم النحو، القسم الثاني: قسم النحو، وضبط قواعده وشواهده بضابط منطقي، ثم القسم الثالث -وهو الأهم- المتعلق بعلمي المعاني والبيان، ولم يسم البديع علمًا، وإنما جعله ملحقًا وسماه وجوه تحسين الكلام.

ثم أيضًا أضاف في كتابه شيئًا عن المنطق وعن العروض والقافية فتم بذلك أو تم بتلك الإضافة علوم العربية بشكل عام.

الرجل أوتي منطق الفلسفة فحقيقة أصل وقعد وشعب وتفرع في كثير من المسائل وأحسن الاستدلال والتقعيد ومعظم كتابات البلاغيين المتأخرين أشبه بالعالة على طريقته وعلى أسلوبه وعلى منهجه، ولهذا فإن الخطيب القزويني المتوفى سنة سبعمائة وتسعة وثلاثين هجرية نحا نحوه، وقد استهواه القسم الثالث من كتاب "المفتاح" المتعلق بعلمي المعاني والبيان، فشرع في تلخيصه فكتب كتابه المشهور "تلخيص المفتاح" ولم يلخص "المفتاح" كله وإنما لخص ما تعلق بفني أو بعلمي البلاغة، وهما علم المعاني وعلم البيان، فسماه "تلخيص المفتاح" وكان تلخيصه متنًا موجزًا مركزًا، ومعلوم أن أيضًا ثقافة الخطيب القزويني كانت أيضًا ذات منطق وفلسفة وفيها شيء من علم الكلام، أعانه هذا على التقعيد والتشعيب والتسديد في الفروع والجزئيات وحسن الاستشهادات أيضًا إلا أنه رأى أن تأليفه هذا يحتاج إلى توضيح أو بسط أو تفصيل لأن المتن موجز ومركّز، فألف كتابًا أوسع من هذا، وسماه "الإيضاح"، وليس "الإيضاح" كما يظن البعض شرحًا للتلخيص، وإنما كما قال المؤلف: «جعلته كالشرح له» لأنه قدم وأخر وبدل وغير وحذف كثيرًا مما ذكر السكاكي، وأيضًا زوده وطعمه أيضًا بتحليلات الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وتسديدات -أيضًا- استنباطات الزمخشري في "الكشاف"، وأيضًا ضوابط السكاكي نفسه وأضاف إلى هذا شيئًا من منطقه ومن تعريفاته ومن تحديداته، فكان "الإيضاح" أشبه بالكتاب المدرسي المتأخر في علم البلاغة، ولهذا فكثير من الدراسات المتأخرة المتخصصة في كليات اللغة العربية المتعمقة تعتمد "الإيضاح" في تدريس مادة البلاغة لطلابها وطالباتها بشكل عام.

أعود إلى "التخليص" نفسه:

استهوى "التلخيص" الدارسين أو الباحثين، استهوى الدارسين البلاغيين من بعد استهواهم بمنطقه وإيجاز عبارته فأقبل الشراح على "التلخيص" ولم يقبلوا على "الإيضاح" إقبالهم على "التلخيص"، وذلك لكونه متنا يحتمل التفصيل والتحليل والتعليل والتحشية، ولذلك أقبل عليه الشراح وجعلوه صلب دراساتهم البلاغية المتأخرة.

ومن أفضل الشروح التي تناولت هذا ومن أطولها ومن أجودها الشروح التي جمعت في كتاب سمي "شروح التلخيص" وهذه الشروح مكونة من "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لأحمد بن علي السبكي المتوفى سنة ثلاثمائة وسبعين وسبعمائة هجرية، سماه "عروس الأفراح".

أيضًا هناك شرح سمي "المطول والمختصر" "المطول" كتاب و"المختصر" كتاب كلاهما على "التلخيص" لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة إحدى وتسعين وسبعمائة للهجرة، وهناك أيضًا "الأطول" شرح اسمه الأطول" لعصام الدين إبراهيم بن محمد عرب شاه الإسرائيلي المتوفى في منتصف القرن العاشر الهجري تقريبًا، وهناك أيضًا من أجود الشروح وأمتعها أيضًا "مواهب الفتاح لشرح تلخيص المفتاح" لابن يعقوب المغربي المتوفى سنة ألف ومائة وعشرة هجرية.

هذه الكتب جمعت حقيقة في كتاب -في طبعته الرديئة- لكنها بالنسبة إلى المتخصص تعينه وتفتح له الأبواب، وأيضًا تمتع ناظره وتذوق ذائقته وأيضًا تثري معرفته بالبلاغة لأن طباعة هذه الكتب الأربعة أو الخمسة في الكتاب نفسه يجعل بين يديك في الصفحة الأولى خمسة كتب، لأنها مقسمة تقسيمات أبان الطابع في مقدمة كتابه تفاصيل ومواقع كلام كل مؤلف، حتى أن "التلخيص" موجود، وأيضًا "الإيضاح" موجود، وكذلك هناك حاشية للدسوقي في الهامش الجانبي جيدة وفيها تحقيقات، إلا أن هذه الكتب بشكل عام -الذي ليس عنده خلفية عن المنطق والعربية والفلسفة وأيضًا ليس له بخص أو تخصص في هذه وطلب في هذه العلوم فإنه يملها لأن هضمها عسر ولأن أيضًا تعامل مع منطقها يحتاج إلى خلفية دقيقة في علم العربية والمنطق والفلسفة، فالمتخصصون يفرحون بمثل هذه ويستمتعون بها، وأما غيرهم فإنهم يكاد يملون من مثل هذا.

إلا أننا نجد في العصر الحديث كتابات طيبة وبسطًا لقواعد البلاغة بشكل عام ما بين مختصر ومتوسط ومطول، فمن كتب البلاغة المختصرة في هذا "البلاغة في ثوبها الجديد" للدكتور بكري شيخ أمين، وأيضًا "البلاغة الواضحة" الذي قررناه للشاعر علي الجارم، ومصطفى أمين.

ومن الكتب المتوسطة كتاب "علوم البلاغة" لأحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع لمصطفى أو لأحمد مصطفى المراغي مثله أو قريب منه أو يزيد عليه في المنطق والتقسيم "جواهر البلاغة" للسيد أحمد الهاشمي.

هناك أيضًا كتاب يصلح للمتخصصين وهو "علم المعاني" مستقلاً، و"علم البيان، والبديع" للدكتور بسيوني عبد الفتاح فيوض، وهذا الكتاب الحقيقة فيه نوع تجديد وفيه أيضًا ترجيحات وتحليلات وتعليلات وأيضًا وجهات نظر للمؤلف طيبة ومستحسنة تصلح أيضًا للدارسين المتخصصين.

كذلك هناك "المفصل في علوم البلاغة العربية" للدكتور عيسى علي العاكوب، وهو جيد في عربيته ومفصل أيضًا في تقسيماته، واستفاد واتكأ على الخطيب القزويني أيضًا في منطلقاته البلاغية وعنده نوع تجديد وبخاصة في فنون البديع، فإنه يذكر الصفة البلاغية أو الجمالية كالطباق مثلاً أو المقابلة أو اللف والنشر أو غير ذلك مما يتعرض له ويخصص ذلك بمزيد توقف وشرح وبيان.

هناك للدكتور أيضًا عبد العزيز عتيق مؤلفات خص كل فن بلاغي أو كل علم بلاغي بمؤلف، فألف في "علم المعاني" كتابا، وألف في "البيان" كتابًا، وألف في "البديع" أيضًا كتابا وهي تصلح أيضًا للمتخصصين في كلية اللغة العربية أو الأقسام الأدبية بشكل عام.

هناك أيضًا لشيخ البلاغيين -إن صح التعبير- في المعاصرين هو الأستاذ الدكتور محمد محمد أبو موسى كتاب جامع وجيد وهو كتاب "دلالات التراكيب في علم المعاني" وله أيضًا في البيان "التصوير البياني"، والحقيقة أن فيه تجديدات حسنة، ورأيًا بلاغيًا طيبًا، ونفَسًا بيانيًا مشرقًا وهذا يصلح للمتخصصين في الدراسات العليا بالذات ،ففيه إشراقات وفيه تقليب، وفيه أيضًا تجرئة لطالب العلم على الاجتهاد وعلى الاستنباط وعلى حسن أيضًا التفنن في العرض البلاغي بشكل عام.

الحقيقة لا يفوتني في هذا المعرض أن أشير أيضًا إلى دراسات طيبة جدت وحدثت في العصر الحديث في تناول وعرض المادة العلمية البلاغية من خلال المعجم، فألفت معاجم في البلاغة على طريقة معاجم اللغة، فما على طالب البلاغة إلا أن يرجع إلى هذه المعاجم فيرجع إلى التشبيه في (التشبيه) مثلاً والاستعارة بحسب المعجم فرتبه على طريقة "أ ب ت ث ج".

ومن أجود هذه المعاجم وأظهرها وأشهرها التي هي متداولة الآن في السوق معجم "المصطلحات البلاغية وتطورها" للدكتور أحمد مطلوب، فهو حقيقة معجم مؤصل يذكر الفن البلاغي ثم يذكر بداياته ويبدأ بتعريف لغوي ثم كيف تطور ونشأ ثم استقر في مصطلحه ويذكر أيضًا أبرز شواهده.

كذلك لأستاذنا الأستاذ الدكتور بدوي أحمد طبانة -رحمه الله- معجم في هذا المقام وهو "معجم البلاغة العربية" على نسق سابقه وإن كان أقل نفَسًا.

وأقل من ذلك أو حوله "المعجم المفصل في علوم البلاغة" للدكتورة إنعام فوال عكاوي فهي أيضًا تناولت هذا الجانب تناولاً تحليليًا وأيضًا تناولت المصطلح البلاغي من حيث تدرجه وتطوره ونهايته فيما استقر عليه.

فهذه المعاجم تعين طالب البلاغة إلى أن يتجه مباشرة إلى المصطلح البلاغي –طباق، أو مقابلة، أو تشبيه، أو استعارة، كذا، ثم يجد كلام طيبًا قد حواه موقع ذلك المصطلح.

كتب التفسير البلاغي

والحقيقة بمناسبة كلامنا على البلاغة وأنها علم قرآني وأن سبب تأليفها هو الذكر الحكيم وأنها نشأت في أحضان آيات الذكر الحكيم ومحاولة التعرف على الإعجاز وأسرار البلاغة ولطائفها يحصل بنا أن نحصل بنا أن نذكر شيئًا من الإلمامة على سبيل السرد العام لأبرز كتب التفسير التي تناولت كلام الله –عز وجل– وحاول مؤلفها أو مؤلفوها أن يتعرف على الدقائق واللطائف أو أن يذكر شيئًا من الأسرار واللطائف البلاغية البيانية المتعلقة بالآيات القرآنية.

مما ذكرناه سابقًا "الكشاف" للزمخشري مع الحذر من اعتزالياته وسقطاته في مسائل الصفات ومسائل مرتكب الكبيرة والموقف من الحاكم أو غير ذلك مما ذلت فيه أقدام المعتزلة.

نذكر أيضًا كتاب "البحر المحيط" لأبي حيان المفسر الأندلسي المتوفى سنة سبعمائة وأربعة وخمسين للهجرة فإن البحر هذا هو حقيقة اسم طابق مسماه، ولفظ أدرك معناه–فعلاً– ، فمن قلب صفحات "البحر المحيط" لأبي حيان وجد بحرًا فعلاً متلاطمًا، فإنه يذكر أسباب النزول، ويشرح الآية شرحًا لغويًا، ثم يذكر أيضًا أعاريبها التي تنبني عليها المعاني ثم –أيضًا– لا يفوت أن يذكر المعاني والدقائق واللطائف التي تنقدح له في أثناء تقليب نظره في الآية الحكيمة، ونراه أحيانًا يستدرك على الزمخشري في اعتزالياته ويصفه بصفات –أحيانًا– يدركها القارئ كأن يقول: وهذه من دسائسه، وهذه من اعتزالياته، وهذا –حقيقة– من محاسن هذا التفسير أنه ينبه طالب العلم على السقطات التي وقع فيها الزمخشري كما ذكرنا يعد أبًا رئيسًا للنظر في الإعجاز وتقليب النظر في الأسرار واللطائف القرآنية.

من ذلك أيضًا تفسير البيضاوي وحواشيه، وهي الحقيقة حواشي مفيدة جدًا لطالب البلاغة والمعاني والدقائق واللطائف، ولكن أشهرها وأهمها وأظهرها حاشية الشهاب الخفاجي، وحاشية محيي الدين الشيخ زاده وحاشية القنوي فهذه حواشي الحقيقة ثرية بالمعاني القرآنية وثرية أيضًا باللطائف البلاغية، فالمتخصص بالذات لا يكاد يستغني عن هذه الحواشي.

كذلك تفسير أبي السعود، كان قاضيًا من قضاة الدولة العثمانية في القرن التاسع الهجري، وقد كتب كتابه الرائد "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم" وتمكن حقيقة من العربية وتضلع فيها، وعبارته جزلة وأسلوبه عالٍ، وإلا أنه أحيانًا تجد فيه نوع عسر في بعض مجملاته أو جمله ولكنه مفيد، وأعلم أن كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قد قررت ذلك في فترة من فترات تدريسها لطلابها لجودة عبارة المؤلف ولرقيها ولكونها تكسب قارئها ثروة لغوية وأسلوبًا بيانيًا جيدًا ناقلاً للمعاني حاويًا للأفكار.

هناك أيضًا "روح المعاني" للآلوسي فإنه جمَّاعة، وأيضًا يحسن النظر والتقليب وتوليد المعاني من خلال ما ينظر، وله رأيه أيضًا الذي كثيرًا ما يكون موفقًا في عرضه وفي بسطه.

لا يعني ذكرنا لهذه التفاسير أننا نرضى عن ما يقع فيها.. لا، هؤلاء بشر يخطئون كما يصيبون، ويصيبون كما يخطئون، لكن العبرة بغلبة صوابهم على خطئهم وبغلبة إيجابياتهم على هنّاتهم وكل واحد –كما قال الإمام مالك بن أنس –رحمه الله– يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر، ويعني به المصطفى –عليه الصلاة والسلام– فإنه المعصوم.

من الكتب المعاصرة الحقيقة التي لا أظن طالب علم في البلاغة أو في البيان أو في النظر في دقائق التعبير ولطائفه أن يستغني عنه، من كتب التفسير المعاصرة التي لا يكاد يستغني عنها طالب علم متخصص في العربية وفي البلاغة بالذات: "التحرير والتنوير" تفسير "التحرير والتنوير" للشيخ الطاهر بن عاشور التونسي، وهذا الرجل مالكي المذهب إلا أنه مجتهد في مذهبه كاجتهاد شيخ الإسلام في مذهبه الحنبلي، ورجل موسوعة ومتضلع في العربية وله كتاب "الموجز في البلاغة العربية" وهو أيضًا عنده إلمام بالأصول وبالفقه وهو متخصص في ذلك، فمن ينظر إلى كتابه وإلى بيانه في التحرير يجد أن لاسم كتابه أثرًا على تفسيره فهو تحرير وتنوير، تحرير للعبارة وتنوير للذهن أيضًا بها، فالتحرير والتنوير حقيقة من الكتب التي تكاد تكون مطبقة لبعض أو لكثير من مسائل البلاغة وقواعدها وضوابطها على التنزيل، وأنا أعده –مع الفارق– زمخشري عصره الشيخ الطاهر بن عاشور يعد زمخشري عصره في العصر الراهن ولقد توفي سنة ألف وثلاثمائة وثلاثة وتسعين هجرية في السنة التي توفي فيها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي صاحب "أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن" –رحمه الله–، وهذا الكتاب كما ذكرنا لطيف جيد مع الحذر من بعض الأشعريات في الصفات مما قد يزل به القلم.

كذلك من الكتب التي يمكن أيضًا أن تكون نظرت إلى القرآن الكريم بمنظار أدبي بياني لغوي "التفسير القرآني بالقرآن" لعبد الكريم الخطيب، فلغته مشرقة وعبارته مؤدبة وأدبية، وأيضًا أساليبه راقية، وتكسب قارئها ضربًا من حصن التعبير وأيضًا من لطائف البيان وجودته.

كذلك يعد كتاب "في ظلال القرآن" لسيد قطب من الكتب التي تناولت الآية أو القرآن الحكيم بمنظار أدبي، وإن توسع السيد قطب في عباراته فهو أديب ينبغي أن يحكم على عباراته وعلى جمله في ضوء تخصصه وفي ضوء قلمه وبيانه.

ولقد حمل على سيد بعض المعاصرين وحُمّلت ألفاظه أكثر مما تتحمل .

نعم هو وغيره وقع في خطأ وقع في ذلل لكن العبرة كما ذكرنا باستقامة النهج العام وأيضًا بغلبة الحسنات على السلبيات، فحمّلت ألفاظه بأن اجتزأت من سياقاتها فالشيء أو فاللفظ والجملة إذا اجتزأت من سياقها تؤدي عكس مرادها، القرآن الحكيم وهو من عند الله جل وعز إذا اجتزأت ألفاظه أو آيات من سياقاتها تؤدي غير المراد منها مثل ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون: ٤] لو تقف عليها كأن هذا تهديد ووعيد لمن يصلي، لكن صلها لما بعدها يتضح المعنى ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ [الماعون: ٤، ٥] وهكذا، فأيما مؤلف ليس من الحق ولا من العدل أن نجتزئ شيء من كلامه ثم نحمله ما لا يتحمل، ينبغي أن نأخذه بحسب المقام والسياق ثم إن أخطأ نقول: إنه أخطأ في كذا وكذا بدليل كيت وكيت ونسوق له الحجة إن كان حيًا ونقنعه بها والحري بمثله أن يرجع أما إن كان ميتًا فنحسن له التأويل ونبين للناس وجه الخلل ولكن لا نصرفهم عن الكتاب كله، ولا نركب نظارة سوداء وننظر إلى الكتاب أو إلى الشخص بمنظار أسود، كلا.

وهذا يا دكتور حفظكم الله هو من وظائف العلماء بحيث أنهم يبينون.. في هذا الكتاب وينبهون للسقطات والزلات والإنسان طبعًا غير معصوم الحقيقة، وكما قلت الغلبة غلبة الظن.

ومعلوم أن منهج أهل السنة والجماعة هو منهج العدل في الكلام على الحكومات وعلى العلماء وعلى الحكام وعلى المؤلفين وعلى النساء وعلى الرجال وعلى الطلاب، في قوله جل وعز قاعدة عريضة: ﴿ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [المائدة: ٨] هذا هو الميزان الشرعي، ولهذا: أهل السنة عدلوا مع المعتزلة وغيرهم فأخذوا من خيرهم مما أتوا بهم ردوا ضلالهم بالأدلة، وهذا هو المعيار الشرعي الصحيح، كل إنسان يقع منه وله، ولكن العبارة بغلبة الحسنات فنأخذها فإن وقع في هنات فنبينها ونقف أمامها وفي ضوء البيان.

من ذلك أيضًا كتاب جيد ولغته سهلة ويصلح للقراءة على الجماعة في المساجد وغيرها "تفسير كلام المنان" للشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي شيخ الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين –رحمه الله– رحم الله الجميع، توفي الشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي سنة ألف وثلاثمائة وستة وسبعين هجرية فكتابه هذا تفسير ابن سعدي كتاب مختصر وجيد وله لفتات لغوية وإشراقات بيانية وتوضيحات أسلوبية في لغة سهلة وتوجه سليم ونظرة –ولله الحمد– لآيات الصفات ولغيرها سليمة ومأمونة، فلهذا ينصح أيضًا بهذا الكتاب للمتوسطين أو للعوام أو لمن في حكمهم ممن يريدون فهم الآية في عجلة من أمره.

وبمناسبة الكلام على كتب التفسير التي تناولت كلام الله –عز وجل– تناولا بلاغيا أو لغويا نذكر شيئًا أو طرفًا من كتب الحديث التي تناولت أيضًا كلام المصطفى –عليه الصلاة والسلام– من وجه بلاغي أو بياني لعل الدارسين أو بعض الحاضرين أو المشاهدين والمشاهدات أن يكون لديه رغبة في النظر في حديث النبي –عليه الصلاة والسلام– والتعرف على بلاغته التي تأتي في المرتبة الثانية بعد بلاغة الذكر الحكيم.

عموم شراح الحديث وعلى رأسهم ابن حجر العسقلاني وابن العيني كل هؤلاء –حقيقة– عندما يتناولون الحديث الشريف ينظرون إلى لغته، وإلى ما فيه من تشبيهات أو كنايات ويضعون أقدامهم في توسعة واضطراب واستطراد وهذا –الحقيقة– جميل يصح لطالب العربية وأيضًا لطالب بلاغة المصطفى –عليه الصلاة والسلام– والتعرف عليها أن يلتقط تلك الإشارات، وكثيرًا ما نقل ابن حجر العسقلاني عن ابن بطال –رحمه الله– في كتابه "الفتح" وحقيقة الفتح على اسمه "فتح الباري" فيه وقد أجهد وأنفق الشيخ ابن حجر –رحمه الله– قرابة ثمانية وعشرين عامًا في سبيل تأليفه فجمع مستودعًا ضخمًا من العلم العام والاستنباطات الحسنة وأقوال العلماء وأيضًا علم العربية والدقائق واللطائف المتعلقة بالحديث الذي يورده والشواهد التي أيضًا.. ويحشدها في شرحه.

كذلك في "إرشاد الساري" لبدر الدين بن عيني، فيه أو بخاصة في ربعه الأول، فالشيخ –رحمه الله– توسع إلى درجة أنه قد فاق "فتح الباري" في مقدمته أو في الربع الأول منه، لكن نفسه بدأ يتضاءل بعد ذلك.

كذلك الإمام النووي –رحمه الله– على شرح مسلم، فلغته مجملة لكنها دقيقة وجيدة، وله إشارات ولمحات ذكية يمكن أن يستفيد منها طالب العربية وأيضًا يقف عندها مقتنص الإشارات البلاغية.

من الكتب المعاصرة حقيقة التي تفيد البحث البلاغي هو كتاب "التصوير الفني في الحديث النبوي" للدكتور محمد الصباغ مجلد طيب يتجاوز سبعمائة وثمانمائة صفحة عرض طائفة من الأحاديث وشرحها شرحًا لغويًــا بلاغيًــا وركز على الصورة وعلى التصوير النبوي في الحديث الشريف.

كذلك هذا المؤلف الدكتور محمد الصباغ أيضًا له كتاب "الحديث النبوي" مصطلحه، بلاغته، كتبه، كتاب "الحديث النبوي" أيضًا طرق أو تعرض لطائفة من الأحاديث النبوية الشريفة وشرحها وبين وجوه البلاغة فيها.

كذلك من الكتب أيضًا "الحديث النبوي الشريف" من الوجهة البلاغية لأستاذنا الدكتور عز الدين علي السيد، وقد درس في كلية اللغة العربية –رحمه الله– ثم في الجامعة الإسلامية في كلية اللغة العربية فكتابه هذا "الحديث النبوي الشريف" من الوجهة البلاغية أيضًا قيم وجيد ومتوسع في هذا المقام.

كذلك من الكتب المتعلقة أو المعتنية ببيان المصطفى –عليه الصلاة والسلام– "البيان النبوي" للــدكتور محمــد رجب البيومي، فكتابه مختصر لكن فيه لمحات وإشارات طيبة.

كذلك من الكتب أيضًا: "في ظلال الحديث النبوي" للدكتور نبوي الدين عتر، هذا أيضًا فيه تقسيمات وتفصيلات جيدة، له إشراقات بيانية وولغوية وتدرب طالب العربية على استنباط اللطائف واستخراج الأسرار مــن الحــديث النبوي الشريف.

كذلك: "من أسرار البيان النبوي" للدكتور أحمد محمد علي، هذا كتاب موجز ومختصر يمكن أن نعطيه طالــب العلم دربًا من الدربة على النظر في الحديث النبوي الشريف.

أهمية العربية وقيمتها في استنباط الحكم الشرعي

وأختم كلامي حقيقة في هذا المقام ببيان أهمية العربية وقيمتها في استنباط الحكم الشرعي، فثمة كتب في هــذا لكن أظهرها مما طالعته ونظرت فيه كتاب رسالة دكتوراه حقيقة عنوانها "أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهيــة من السنة النبوية" للدكتور يوسف خليف العيساوي، مطبوع متداول طبعته "دار البشائر الإسلامية" ببيروت عام ألف وأربعمائة وثلاثة وعشرين هجرية، الحقيقة أن الكتاب قيم في هذا الباب ويعطي الناظر فيه قيمة العربية، –وفعلاً– عندما أطلق العلماء العربية في نحوها أو بلاغتها ومعانيها وبيانها بأنها مفتاح التنزيل، حق وأنه لا يــستطيع مــن ينظر في النص الحكيم أو النص النبوي الشريف أن يصل إلى الدقائق واللطائف والأحكام إلا بها، وقد اثبت المؤلف ذلك بالشواهد وبالأمثلة.

هذا أيضًا كتاب آخر اسمه "الصعقة الغضبية على منكر العربية" للطوفي الحنبلي المتوفى سنة ســبعمائة وســتة عشر هجرية، حققه زميلنا وأخونا الدكتور محمد بن خالد الفاضل وفقه الله وأعانه، والذي هو في قسم النحو وهــو الآن مُعار في جامعة الأمير سلطان وطبعته شركة أو مكتبة "العبيكان للطباعة والنشر" في عام ألــف وتــسعمائة وسبعة وتسعين ميلادية، فهذا يبين قيمة العربية واللغة العربية وهو كتاب –الحقيقة– ضخم فــي حــدود ســبعمائة صفحة ذكر شواهد وشوارد من السلف وغيرهم وضرب الأمثلة والأمثال على هذا على قيمة العربية فمــن أراد أن يتعرف على هذا ويتوسع في هذا المقامات فدونه هذا الكتاب وغير ذلك من الكتب التي تبين فضل العربية وقيمــة البلاغة أيضًا في استنباط الأحكام الشرعية بشكل عام.

يقول: ما هو الكتاب المناسب لغير المتخصص أو لطالب العلم الشرعي الذي لا يريد أن يتعمق كثيرًا؟ لأن هذه الكتب الكثيرة ربما للمتخصصين فنريد يا شيخ لو سلم بسيط يجتمع فيه مجموعة من الصفات السهولة والتــدريب على النص الشرعي مثلاً واحتوائه على أغلب المسائل حتى يكون سفرًا متنقلاً في كل زمان ومكان؟.

يحضرني كتابان الأول: "البلاغة فنونها وأفنانها" للدكتور فضل عباس حسن، وهذا الرجل ليس متخصصًا فــي اللغة العربية وإنما هو متخصص في علم التفسير، ولكنه أتى التفسير من بابه من زاوية آلته، وهي علــم المعــاني والبيان والبديع فألف كتابه هذا –والحقيقة– يتميز هذا الكتاب بميزات متعددة، منها:

– سهولة عربية، ومنها أيضًا: سهولة عرض المصطلح البلاغي بشكل عام.

– ومنها تفنن المؤلف في تقليب النظر في المصطلح نفسه من عدة أوجه.

– ومنها كذلك أنه في شواهده أو في أمثلته تكون أمثلته إنشائية معاصرة من الواقع المعاصر.

– ومن أهمها أنه اقترب بالمصطلح البلاغي من التنزيل فأعادها إلى حد ما إلى أحضانها الأولى، أعادها إلــى أحضانها الأولى، نجد أن كثيرًا من البلاغيين أو بعض البلاغيين يكثر من الشواهد الشعرية مثلاً أو كــذا، ودونــه أعلى قمة في البلاغة وهو كلام الله –عز وجل–، وهذا الرجل إلى حد كبير ركز علــى التنزيــل، علــى الآيــات الحكيمات، ومنها أيضًا أنه لم يغفل جانب الحديث النبوي الشريف، فأورد أحاديث، ومن حسناته في إيراده للحديث أنه يخرج الحديث من مظانه المعتبرة عند المحدثين، كالبخاري ومسلم والترمذي وأبي داود والنسائي وأحمد وموطأ مالك وغيره ،بخلاف بعض المتساهلين في اللغة العربية أو الدارسين للبلاغة أنه يخرجها من كتب ليــست مظــان

البحث في الحديث ولا تخريجها ولا تدقيق متنه ولا رجاله كـ"الأغاني" مثلاً أو "العقد الفريد" أو "البيان والتبيين" أو "الحيوان" أو "العمدة" أو غير ذلك مما يتساهل فيه بعض الكتاب.

أيضًا جعل المؤلف بعد كل فن -تقريبًا- مستقل كالتشبيه أو الاستعارة عقد فصلا خاصا للتشبيهات القرآنية وأسرارها ولطائفها وتمييزها عن تشبيهات العربية بشكل عام، الاستعارة القرآنية الكناية القرآنية ميزاتها وسماتها في كتاب الله -عز وجل- وحلل وعلل وتذوق فهذا أيضًا كتاب الحقيقة جيد.

ثم إنه درس في خاتمة علم المعاني سورة السجدة بشكل عام ودقق في نظمها، وإن كانت دراسته مجملة لكنه ضرب مثالاً أو شاهدًا على سورة السجدة، فدقق في نظمها وفي لطائف البلاغة فيها، هذا بشكل عام كما ذكرت وفيه يتبعه بأسئلة تطبيقية، الكتاب حقيقة هو ليس مختصرًا إنما هو فيه شيء من التطويل أو الطول أو الإطناب إن صح التعبير، ولكنه من أجل التوضيح والتذليل والتيسير، لأن الاختصار التام قد يعيق الطالب الفهم يعيق عليه فهمه، وينعقد عليه المعنى، لكن هذا فيه تذليل وتبسيط بشكل عام. أنا عندما أذكر هذا الكتاب لا أعني أنه كامل عليه ملحوظات بشكل عام، لكنه بشكل عام فيه سهولة وفيه يسرر وفيه أيضًا غناء لطالب البلاغة.

هناك كتاب آخر -الحقيقة- عثرت عليه في معرض الكتاب القائم حاليًا في مدينة الرياض "شرح دروس في البلاغة" لمجموعة من المؤلفين في الأزهر وشرحه الشيخ محمد بن صالح العثيمين، وشرحه في مجموعة أشرطة، ولكن إحدى الدور فرغتها في هذا الكتاب وصار النص في أعلى ثم وضع خط وشرح الشيخ على بعض العبارات في أسفل، وهو الحقيقة مختصر شرح مختصر وقد لا يكون متيسرًا أو متوافرًا في المكتبات لحداثته وأظن طبعته دار في الكويت دار "إيلاف" أو كذا في الكويت، ويباع حاليًا في المعرض، وهذا الكتاب كما ذكرت يصلح لطالب المختصرات، ويكفي أن الشيخ محمد -رحمه الله- تناوله بالعرض والتفصيل والشرح لإدراكه أهمية البلاغة في العلم الشرعي وإدراك واستنباط الأحكام الشرعية بشكل عام.

وكذلك هذا الكتاب الذي بين أيدين.

نعم كتاب "البلاغة الواضحة" نعم مختصر مذلل وفيه شواهد كثيرة يفيد طالب العلم أيضًا.

يقول: من أول من استعمل مصطلح البلاغة تخصيصًا لهذا العلم؟.

أنا ذكرت في أثناء السرد أن ألفاظ البلاغة والبراعة والبيان والبديع والنظم والمعاني كان الشيخ عبد القاهر الجرجاني -رحمه الله- وبخاصة في كتابه "دلائل الإعجاز" يعدها أو يذكرها على سبيل الترادف، أما أول من أطلق على علمي المعاني والبيان وصف العلم فهو الزمخشري المتوفى سنة خمسمائة وثمانية وثلاثين هجرية في مقدمة تفسيره "الكشاف" عندما ذكر أنه لا يتصدى للتفسير إلا رجل برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علما المعاني والبيان، بدع ذلك سار العلماء على نهجه، ونلاحظ إطلاقات عامة مثل "البديع" لابن المعتز وهو متقدم مائتان ستة وتسعين، لكنها لا تعني علم البديع بذاته وإنما البديع ما أبدع بشكل عام من تشبيهات أو استعارات أو عامة.

بدر الدين ابن الناظم المتوفى سنة ستمائة وستة وثمانين هجرية في كتابة "المصباح في علوم البلاغة" هو حقيقة جمع ما ذكر السكاكي من فنون البديع فأطلق على البديع علمًا، فصارت علوم البلاغة ثلاثة: علم المعاني، والبيان، والبديع، وذلك في كتابه المشهور "المصباح في علوم البلاغة" لاحظ هذه التسمية "المصباح في علوم البلاغة"، وبعد ذلك استقر الوضع، فالخطيب لما جاء أصَّلَ وأطلق على ذلك "تلخيص المفتاح في علوم البلاغة" "الإيضاح في علوم البلاغة" فأصبحت علمًا ثابتًا له أركانه الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع.

يقول: بما أن الكلام عن الكتب متعلق بالبلاغة والتفاسير هل يعتبر تفسير الشيخ الشعراوي -رحمه الله- من هذه الكتب التي عنيت بالبلاغة؟.

تفسير الشيخ محمد متولي الشعراوي -رحمه الله-، لا شك أن الرجل قد برع في عرض معاني القرآن عرضًا منطقيًا فلسفيًا لغويًا بلاغيًا، وإن كان يستعمل اللهجة العامية أحيانًا لمقام من حوله لأن من حوله ومن يستمعون أحيانًا فيهم طائفة من العوام، فهو يتبسط وينزل إليهم أخذًا بقاعدة البلغاء وهي مسألة المقام، يلاحظ مقامات الحاضرين وأقدارهم ومستوياتهم، الشاهد أنه في منطقه ودلالاته وإشاراته فيه روائع لكلامه ولتحليلاته ويلمس التنزيل والإعجاز فيه ولاشك أن هذا العمل أدخل ما يكون في البلاغة، وفي تلمس الإعجاز وفي أيضًا النظر فيه - على ما عليه أيضًا -رحمه الله- ملحوظات كغيره-، لكنه بشكل عام تفسيره... أنا قرأت وعثرت على مجموعة ومجلدات تسمى أو سميت تفسير الشعراوي وهي يبدو أنها تفريغ لأشرطته -رحمه الله-، وفيها حتى إن لهجته العامية كانت بين قوسين في أثناء متن الكتاب نفسه المحكي عنه، فالشيخ الشعراوي يستفاد منه، لا شك أنه من خيرة من يستفاد منه في النظر إلى الدلالات واللطائف والأسرار، أما إذا تجاوز أو كذا في آيات الصفات أو غيرها فالإنسان ينظر إلى مذهب السلف ويقيس معايير السلف -رحمهم الله- وقاعدتهم في هذا مشهورة وهو: أننا لا نصف الله -عز وجل- إلا بما وصف به نفسه في كتابه أو وصفه به الرسول -عليه الصلاة والسلام- في ما صح

عنه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل على حد قوله جل وعز: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

يقول: بما أننا في مقدمة عن البلاغة قد يدخل البعض في مصطلح البلاغة بأنها فن، وبعضهم بأنها علم ما الصحيح وما توجيهكم في ذلك؟.

هو البلاغة حقيقة هي علم متفنن، أو فن علم متذوق، وهي ليست كحد النحو، النحو علم حاد أو متميز أو واضح محدد، يغلب عليه جانب العلم والحد المنطقي والضوابط والقواعد، أما البلاغة فإنها تبدأ من حيث ينتهي النحوي من حيث التعليل والتحليل، ولهذا فيها مزيج ذوق وتذوق، وفيها تحليل وتعليل ورد الأمور إلى منطقها وأساساتها في التقديم أو التأخير أو الذكر أو الحذف أو الفصل أو الوصل أو التشبيهات أو الاستعارات أو الكنايات أو غير ذلك فهي علم فيه مسحة ذوق، فليس جافًا حادًا، وليس سائبًا متسيبًا، وإنما هو منضبط بقواعد في ذوق عالٍ راقٍ.

يقول: في الحلقة الماضية فرقت بين بعض العلوم كعلم النحو والبلاغة وعلم الصرف والبلاغة أيضًا فهل هناك فرق بين علم البلاغة والنقد؟.

هو الحقيقة في أصل نشأة البلاغة العربية، وكذلك النقد الأدبي هذان الفنان ظلا متصاحبين أو ممتزجين مختلطين في الدراسات –حتى في نظرات الشعر العربي في الجاهلية، وفي عصر صدر الإسلام كذلك وفي العصر الأموي– المؤلفات البلاغية التي ذكرنا طائفة منها في بدايات ذكرنا كانت مسائل البلاغة مختلطة بقضايا النقد، لماذا؟ لأن حقيقة النقد يقوم على قواعد البلاغة وضوابطها.

البلاغة سابقة للنقد.

البلاغة بشكل عامة سابقة قد يقال إن النقد سابق من حيث توجيه النقدات والتي ينبني عليها تعليلات وتنقدح منها تعريفات لكن بشكل عام، الناقد لا يستغني في البداية عن فصاحة الكلمة، يدرس فصاحة الكلمة من حيث عربيتها أو عجمتها، تعقيدها أو وضوحها، مخالفتها القياس الصرفي أو مطابقتها له، وكذلك الكلام نفسه من حيث موافقته أو مخالفته أو غرابته أو تعقيداته أو كذا هذه الأشياء الأولية.

إنها القواعد الأولية.

أي نعم.

تسبق النقد الأدبي.

نعم، كذلك الناقد ينظر في النص من حيث تأكيداته من حيث خبرًا، من حيث دلالاته إذا كان إنشاءً أهو أمر أو انتقل إلى صيغة مجازية، أهو نداء أو انتقل إلى صفة مجازية، أو استفهام أو كذا وكذلك الفصل والوصل، وكذلك الإيجاز والإطناب، وكذلك البدائع، وكذلك التشبيهات والتصويرات، كلها ضوابط بلاغية في أصلها العلمي ، فالناقد يوظفها لخدمة النص واستنطاق النص الأدبي، فهناك تراضع وتعاون وتعاضد بين البلاغة والنقل ؛ ولهذا في الأقسام العلمية المتخصصة سميت بذلك قسم البلاغة والنقد، فبدء بالبلاغة لكونها علمًا ثم سمي بالنقد لكونه فنًا، فبينهما تعاطف، قسم البلاغة والنقد.

يقول: ما الهدف من علم البلاغة؟ أريد توضيح ذلك بشكل مبسط وواضح لدى المشاهد الكريم؟.

الهدف من علم البلاغة أساسًا هو التعرف على النص العربي، التعرف على دلالاته وإثرائه وأيضًا تصويراته وظلاله، وكما ذكرنا إن في البلاغة كانت ذوقية عند العرب، فلما شدههم القرآن الحكيم بإعجازه وبلاغته ودقيق نظمه انبروا وأقبلوا عليه يتعرفون على دقائق ومظاهر هذا الإعجاز، فكان التعريف البلاغي، إذن علم البلاغة إن صح التعبير هي: مفتاح النص العربي من حيث تذوقه واستنطاقه واستنباط الدلالات اللغوية منه سواء في تشبيهاته أو استعاراته أو كناياته أو في تأكيداته أو في قسمه أو تعجبه.

كذلك الدلالات يا دكتور من حيث الأمر، أمر الوجوب، والنهي للتحريم وغيرها من هذه يتعلق الفقه.

نعم، لا شك دلالات الاستنباط هي كما نعلم أن الكلام قسمان خبر وإنشاء كما سيأتي معنا، والإنشاء أيضًا دربان طلبي وغير طلبي، والطلبي منه الأمر والنهي، والأمر الأصل فيه الوجوب، لكن قد ينتقل إلى الإباحة أو للتهديد أو إلى الندب أو إلى غير ذلك بحسب الدلالة وبحسب المقام أو بحسب الحالة التي سيق أو ورد الأمر في حقها.

فعلم البلاغة حقيقة هو المنظار أو الكشاف للنص العربي بشكل عام، ولا يستغني عنه مفسر ولا شارح للحديث ولا أيضًا الناظر في النص الشعري أو النثري العربي أبدًا، لأن النحو لا شك أنه يقيم الجملة ويصححها، لكن البلاغة وعلومها الثلاثة المعاني والبيان والبديع، تشرح النص إن صح التعبير وتلقي وتبحث وتجعل الباحث يلتقط الدرر والروائع في النص نفسه، ويتبصرها، أشبه بالكشاف، النص عندك مغلق، فإذا سلطت عليه ضوء البلاغة وكشافاتها من معانٍ أو بيان أو بديع تجلى لك أو أظهر درره ولمعه ودقائقه ولطائفه وصرت تتذوق ذلك النص

العربي وعلى قدر ما فيه من مخزون بلاغي تستمتع بكشافك البلاغي، وعلى قدر افتقارها أو كذا أو تصليحه يظهر لك أيضًا فقره أو ضعفه من خلال الزوايا أو المعايير البلاغية التي تفعلها أو تنظر من خلالها في ذلك النص.

وهذا يا دكتور يعطي الإنسان عندما يقرأ كتاب الله –سبحانه وتعالى– نورًا وجلاءً في قلبه ويبدأ يفهم هذا الكتاب العجيب الذي أعجز الكل.

صحيح، لا شك ولذلك أنا ذكرت الآية الحكيمة آية عظيمة أية "ص" ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ ﴾ لأي غرض؟ ﴿ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ بأي صورة؟ عن طريق لغة العرب وبلاغة العرب ﴿ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩]

فالغرض من إنزال هذا القرآن الحكيم التدبر والتفكر والتذكر كيف نتدبره إلا بلغة العرب، ما قمة بيانها؟ ما ذروة سنامها؟ هي البلاغة، قمة بيان العربية وذروة سنامها هي البلاغة بعلومها الثلاثة المعاني والبيان والبديع.

نريد أن نبين للمشاهد الكريم أنه لن يكون زمخشريا من أول يوم أو من ثاني يوم أو من أول أسبوع، يحتاج الإنسان إلى أن يجلس فترات طويلة حتى يبدأ يتذوق كتاب الله وسنة النبي –صلى الله عليه وسلم– أو غيرها من النصوص الأدبية.

كلامك صحيح وجميل، فطالب البلاغة لا يتوقع أنه في يوم وليلة أو بعد انتهاء هذه الدروس أو كذا –مثل ما تفضل سيادتكم– زمخشريًا أو جاحظيًا أو كذا، كلا وإنما تحتاج المسألة إلى تضلع ومران ودُربة وقبل ذلك حفظ التنزيل، والحقيقة أنا بهذه المناسبة أنصح الإخوة والأخوات جميعًا، أنصح أيضًا الإخوة والأخوات أولياء الأمور ممن تحتهم من البنين والبنات أن يوجهوا أبناءهم إلى حفظ كلام الله –عز وجل– وإلى تسجيل أبنائهم في دور تحفيظ القرآن والجمعيات أو مدارس تحفيظ القرآن أو العناية بتحفيظهم كلام الله –عز وجل– لأن حفظ كلام الله –عز وجل– فيه فوائد عظيمة جدًا:

فهو قمة البلاغة والبيان، هذا أمر، الأمر الثاني: أن حافظ كلام الله –عز وجل– تسيل قريحته وحافظته وتنطلق، فهي.. والقرآن الكريم أحفظ من قواعد ومتون وعلوم، فإذا نشطت الحافظة وسيلت هذه الحافظة عن طريق كلام الله –عز وجل– فلامست هذه الحافظة بركة القرآن الكريم سالت حافظته وتدفقت.

ثم إنه يدرب لسانه وتفصح عربيته، لأن أستاذ التجويد سيقوي لسانه سيجعل الإنسان ناطقًا بصحة الكلمة من حيث مخارج الحروف ومخارج الكلمات والإدغامات والإظهارات والاقلابات وغير ذلك، فهنا يجود العربية، فإذا جود العربية من خلال كلام الله –عز وجل– سيجود نطقه عندما يتكلم بها نثرًا أو شعرًا، ولذلك بركة القرآن الكريم ولهذا تجد أن أنبه العلماء وأفضلهم من كان حافظًا، ولهذا أول ما يترجم للشيخ يقول: الحافظ ابن كثير، الحافظ ابن حجر، الحافظ لأي شيء؟ لكذا ولذلك يخطئ بعض التربويين عندما يأتي ويقف أمام الطلاب أو الطالبات يقول: لا تحفظوا لا تكونوا ببغاوات لا هذا خطأ كبير جدًا، إنما العلم بالحفظ والفهم نعم، لكن الحفظ يزود ذاكرة الحافظ بثروة لغوية هائلة، وبأسلوب بياني مشرق، وبلغة عالية جدًا.

وهذا أُثبت علميًا كذلك.

نعم، يستطيع أن يوظفها في المقامات المتعددة، ولهذا فإنني أنصح الجميع بأن يحفظوا كلام الله –عز وجل– وأن يطيلوا النظر في أساليب تعبيره ودقائقه وأن ينظر أيضًا في كتب التفسير التي تعينهم على فهم دقائقه والوصول إلى لطائفه.

الدرس الثالث
الفصاحة والبلاغة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:
فبعد تلك المقدمات المتقدمة عن أهمية هذا العلم وعن تاريخه والمؤلفات التي ألفت فيه وأبرز الكتب أيضًا التي عرضت قواعده وبسطت مسائله وشرحت شواهده: نبدأ بعون الله وتوفيقه وتيسيره في مقدماتها -أيضًا- الأساسية التي ذكرها العلماء.
وأول ما يواجهنا في مسألة علم البلاغة: هو الكلام عن الفصاحة وعن البلاغة وعن شروط الكلمة الفصيحة والكلام الفصيح، والمتكلم متى يكون فصيحًا؟ وما ضابط ذلك؟
ثم ينتقل -أيضًا- المؤلفون إلى الكلام عن البلاغة، وعن ضابطها في اللغة وفي الاصطلاح، بعدما استقر هذا العلم، والحقيقة أن الكلام عن الفصاحة والبلاغة كان عند المؤلفين في القديم -وبخاصة عند شيخهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني- كانت -كما ذكرنا وأعدنا- هذه المصطلحات كانت مترادفة (الفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان والبديع والنظم) كذلك.
لكن من أوائل من أفرد الفصاحة والبلاغة وخصها بمزيد عناية وأفردها عن قضايا أو مسائل أو قواعد البلاغة بشكل عام: السكاكي المتوفى سنة ستمائة وستة وعشرين هجرية في كتابه "المفتاح" في كلامه عن علمي المعاني والبيان فقد ذيلهما بكلام عن الفصاحة والبلاغة، تكلم في هذا.
ولكن الذي أصل هذا وقرره وأخذ عنه أيضًا من تأخر عنه: وهو ابن سنان الخفاجي المتوفى سنة أربعمائة وستة وستين هجرية بكتابه المشهور "سر الفصاحة" وقد تكلم عن الفصاحة وعن ضوابطها وعن قواعدها وعن مسائلها وعن شروطها، وأكثر من جاء بعده وبخاصة ابن الأثير أخذ عنه.
السكاكي كما ذكرنا يُعد مؤصلاً ومقعدًا، نعم تكلم عن الفصاحة والبلاغة ولكن جعلها في ذيل الكلام عن علمي المعاني والبيان.
بدر الدين بن مالك هو الذي جاء ونقل الكلام عن الفصاحة والبلاغة وبيان معناهما نقله من "الذيل" -من ذيل المعاني والبيان- إلى "المقدمة" إلى مقدمة علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع، فجعلها في المقدمة، سار على منوال بدر الدين بن مالك في كتابه "المصباح" سار على منواله الخطيب القزويني وهو يعد زعيم مدرسة المتأخرين في البلاغة، المتوفى سنة سبعمائة وتسعة وثلاثين هجرية في كتاب التلخيص، وأيضًا الإيضاح، فاستقر الوضع في الكلام عن الفصاحة وعن البلاغة في مقدمة علومها، في المقدمة لا في المؤخرة، وعلى هذا نبدأ -إن شاء الله- ولعل الأخ الكريم يبدأ بقراءة المتن.
بسم الله الرحيم الرحمن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:
ذكر المؤلفان في مقدمة هذا الكتاب: ("الفصاحة البلاغة الأسلوب"، الفصاحة: الظهور والبيان، تقول: أفصح الصبح إذا ظهر، والكلام الفصيح ما كان واضح المعنى سهل اللفظ جيد السبك ولهذا وجب أن تكون كل كلمة فيه جارية على القياس الصرفي بينة في معناها، مفهومة عذبة سلسلة).
كلام المؤلفين -رحمهما الله- عندما عنونا للمقدمة ب(الفصاحة البلاغة الأسلوب) هذا يعد جديدًا عندهما، فإن كثيرًا من البلاغيين كان يعنون للفصاحة والبلاغة بهذين العنوانين فقط، أما هما فكأنهما -ويبدو أنهما- أرادا أن من برع في الفصاحة وبرع -أيضًا- في البلاغة المترتبة على الفصاحة سينتج عنه أسلوب رائع، يمكن أن يصنف بحسب تخصص الكاتب، فقد يكون عالمًا فيكون أسلوبه علميًا، وقد يكون أديبًا فيكون أسلوبه أدبيًا، وقد يمزج بينهما فيكون أسلوبًا علميًا متأدبا، وقد يكون خطابيًا، الحاصل أن هذه العنونة تعد إلى حد ما تجديدًا عند المؤلفين في بداية كلامهما عن الفصاحة والبلاغة.
ثم بدأ بذكر الفصاحة من حيث المدلول اللغوي لهذه الكلمة.
المدلول اللغوي للفصاحة: تعني الظهور والانكشاف والنصاعة والبيان والوضوح.
ويستشهد على هذا بما ذكر وأُثر عن العرب:
فيقولون: أفصح الصبح: إذا بان وظهر من الليل، وأفصح الطفل: إذا أبان عن حاجاته بلغة مفهومة معروفة، وأفصح العجمي: إذا تخلص من رطانته العجمية، وأصبح يتكلم على طريقة العرب في بيانهم، ولبن فصيح، إذا

كانت طبقته ظاهرة، انجلت عنه الرغوة، لأن أول ما يحلب اللبن من الدابة -من ناقة أو شاة أو غيرها- فإن الرغوة تعلوه وتغطيه، فإذا علته وغطت صفحته فإنه غير فصيح، غير خالص ولا واضح، لكن إذا انجلت بعد فترة فإنها تنتهي وتتبخر وينجلي، بعدئذ ينجلي اللبن وتظهر صفحته فيكون فصيحًا. إذن الفصاحة تعني الخلوص من الشوائب والوضوح والنصاعة والبيان.

ثم ذكر قال: (والكلام الفصيح ما كان واضح المعنى) إذن احترز بالوضوح عن الغموض، احترز بوضوح المعنى في الكلمة عن غموضها، أو في الكلام عن غموضه، (سهل اللفظ) احترز بذلك عن الحزونة والصعوبة والثقل الذي يعتريه.

(جيد السبك) واحترز بذلك عن أن يكون الكلام مفككًا قلقًا غير مستقر غير واضح الدلالة.

قال: (ولهذا وجب أن يكون كل كلمة فيه جارية على القياس الصرفي) كأنهما بهذا بدءا في ذكر شروط الكلمة الفصيحة، فعلماء البلاغة ذكروا:

أن من شروط الكلمة الفصيحة أن تكون جارية على القياس الصرفي.

نتكلم عن الكلمة يا دكتور لا نتكلم عن الجملة الآن؟.

نعم، نحن نتكلم في بنية الجمل أو الكلام، ينبني من كلمة، لأن المنطق يقتضي هذا، نبدأ في التأسيس في لبنة، في كلمة، والكلام مؤسس من كلمة، والكلمة أيضًا مؤسسة من حرف، فالكلام هنا عن الكلمة.

يشترطون لفصاحتها ولوضوحها يشترطون أن تكون جارية على النسق الصرفي على الميزان الصرفي بحيث يكون معناها واضحًا ودالاً ولا تكون مخالفة للقياس الصرفي.

مخالفة القياس الصرفي مثل: فك الإدغام في الحرفين المتماثلين مثل "ردّ" أن يقول "ردد" أو "عدّ" "عدد" أو "كدّ" "كدد".

وقد أخذوا على أبي النجم الراجز المشهور قوله" الحمد لله العلي الأجلل" كان قياسه أن يقول: "العلي الأجل" لأن اللفظين أو حرفي اللام هنا متماثلان يدغمان في حر ف مشدد.

الحمد لله العلي الأجلل ** الواهب الفضل الكريم المجزلِ

كذلك أخذوا على الشاعر قوله:

مهلاً عاذلاً قد جربت من خلقي ** أني أجود لأقوام وإن ضننوا

"ضننوا" قياسه أن يقول: وإن "ضنوا"، أي: وإن بخلوا، فهنا فك الإدغام بين الحرفين المتماثلين وهما "النون".

فمخالفة القياس الثابت عن العرب في الميزان الصرفي الذي حدده النحاة وحدده الصرفيون يعد عندئذ قدحًا في الفصاحة، وعيبًا في الفصاحة.

(وإنما تكون الكلمة كذلك إذا كانت مألوفة الاستعمال بين النابهين من الكُتاب والشعراء؛ لأنها لم تتداولها ألسنتهم ولم تجر بها أقلامهم إلا لمكانها من الحسن إلا باستكمالها جميع ما تقدم من نعوت الجودة وصفات الجمال).

أشار المؤلفان عندما قال: (وإنما الكلمة كذلك) يعني تكون فصيحة (إذا كانت مألوفة الاستعمال) إذا كانت مألوفة الاستعمال عند المتخصصين، عند النبهاء عند الكُتاب، عند العرب البيانيين في زمانهم الذين حذقوا العربية وأجادوا سبكها، وأجادوا عرضها، هؤلاء هم المقياس، وهم الذين يحتذى على نمطهم وتكون الكلمة عندئذ واضحة بينة سهلة متداولة في عرفهم.

حتى يا شيخ إذا كانت مأخوذة منذ القِدم؟

في عصرنا هذا -مثلاً- نأخذ كلمات قديمة -مثلاً- كانت متداولة بين العرب ونستخدمها الآن وهي غير مفهومة عند الناس، هل يعد ذلك ضربًا من ضروب مناقضة الفصاحة؟.

هذا سيأتينا من حيث الغرابة، غرابة الكلمة، إذا كانت الكلمة غريبة ومهجورة هجرتها ألسنة العرب الفصحاء وتركوها: لا شك أن استعمالها من هذا الباب يعد قدحًا في الفصاحة، مثل كلمة "الفدوكس" وهي للأسد، هجرت هذه الكلمة، هذه الكلمة -أيضًا- مثلها كلمة "الهرماس" أو "هرماس" أيضًا للأسد، مثل كلمة "الاستمصال" وصف لحالة الإسهال، أيضًا هذه كلمة قد هجرت ولا توجد إلا في القواميس ومعاجم العربية، فاستعمال مثل هذه الكلمات المهجورة أساسًا عند الفصحاء والنبهاء والكتاب والشعراء لم تكن سائرة ولا دائرة في بيانهم ولا في أشعارهم يعد ذلك قدحًا وغرابة -أيضًا- وفيها نوع من الغموض.

وهذا -أيضًا- يقودنا إلى:

الشرط الثاني من شروط فصاحة الكلمة وهي: أن تكون الكلمة خالية من الغرابة: واضحة خالية من الغرابة عند العرب الفصحاء، لا يعني أن القياس في هذا هو عرف العوام، السواد الأعظم من الناس عوام، فلا تعد غرابتهم

للكلمة أو استغرابهم للكلمة لا يعد ميزانًا دقيقًا، وإنما الغرابة كما ذكرنا أن تكون الكلمة مهجورة عند المتخصصين، عند البيانيين، عند الشعراء، عند الكُتاب النبهاء المعترف ببيانهم المقر أيضًا بسلامة عربيتهم.

ضربوا مثالا على الغرابة: مثل التكأكؤ، كلمة "تكأكأتم" هي -فعلاً- غريبة مهجورة، وأخذوها من قول أحدهم لما سقط من دابته قال:

مالكم تكأكأتم علي كَتَكَأْكُئِكُم على ذي جنة؟ افرنقعوا عني

التكأكؤ هو الاجتماع، والافرنقاع يعني ابتعدوا عني، فهي في هذا المعنى غريبة، فالميزان في هذا هو الاستعمال الفصيح عند من يعتد بكلامه.

وقد يرد سؤال وهو: هل غريب القرآن والسنة يعد غريبًا؟ هل غريب القرآن من الألفاظ الواردة في الذكر الحكيم وكذلك في السنة المطهرة يعد غريبًا؟

الحقيقة لا يعد غريبًا، لماذا؟ لأن القرآن الحكيم يتلى ليلاً ونهارًا في رمضان وفي غيره، فإذا تلي وإذا قرأه الأئمة وإذا قرأه المؤمن فإن غرابته تذهب من خلال التلاوة والاستعمال والسماع والسياق، ثم إن غرابته تتكشف بالرجوع إلى كتب التفسير وإلى غريب القرآن وإلى معاجم اللغة، فتصبح ألفاظه متداولة بين العلماء وطلاب العلم، لأنه مصدر الأحكام، مصدر التشريع، مصدر التوجيه، كذلك السنة المطهرة.

إذن ما ورد في غريب القرآن أو في غريب السنة لا يعد غريبًا.

هي غريبة على أفراد الأمة وليست على كل الأمة.

هو غريب على عوامهم، بعض عوامهم، وبعض من لا يعتد بغرابته أو بعرفه في الغرابة أو بفهمهم للغرابة أو بقياسهم للغرابة، ولهذا فإن القرآن الحكيم لا توجد فيه كلمة يقال أنها غير فصيحة لغرابتها، كلا، وإنما هي مستعملة ودارجة ومتلوة ومتعبد بتلاوة حروفه وكلماته تقربًا إلى الله -عز وجل- فلا غرابة في ألفاظه وكذلك لا غرابة في ألفاظ السنة المطهرة، وإن احتاجت إلى تنقيب وبحث واستقصاء ليتم المعنى في السياق.

(والذوق السليم هو العمدة في معرفة حسن الكلمات وسلاستها وتمييز ما فيها من وجوه البشاعة ومظاهر الاستكراه؛ لأن الألفاظ أصوات، فالذي يطرب لصوت البلبل، وينفر من أصوات البوم والغربان ينبو سمعه عن الكلمة إذا كانت غريبة متنافرة الحروف، ألا ترى أن كلمتي "المزنة" و"الديمة" للسحابة الممطرة، كلتيهما سهلة عذبة يسكن إليها السمع، بخلاف كلمة "البعاق" التي في معناهما فإنها قبيحة تصك الآذان، وأمثال ذلك كثير في مفردات اللغة تستطيع أن تدركه بذوقك).

الحقيقة: إشارة المؤلفين -رحمهما الله- في قولهما: (والذوق السليم هو العمدة في معرفة حسن الكلمات وسلاسته) صحيح.

معلوم أن الذوق مبني على سلامة وصحة العربية وملاحظة قواعد وقوانين النحو وميزان الصرف اللغوي، فالذوق حقيقة هو عمدة في هذا الباب، والذوق واستعمال الكلمات أيضًا يرفع الغربة.

ومما شرطه علماء البلاغة في الكلمة لتكون مستساغة مقبولة، أن تكون خالية من تنافر الحروف: تنافر الحروف قد يكون بسبب بُعد مخرج حروف الكلمة، يكون مخرجها -مثلاً- حرفا شفويا من الشفة، والآخر من الحلق، مثل "بعاق" هذا كلمة تطلق على المطر، فهذه نلاحظ أن "الباء" من الشفتين "بُعاق" و"العين" من الحلق، وكذلك "القاف" حلقية، فهذا مما قالوا أنه يسبب تنافر الحروف في الكلمة.

قد يكون أيضًا من تقارب مخرج حروف الكلمة مثل "الهعخع" وهو نبت ترعاه الإبل، وتضرر به إذا أكلته، فلما سئل أعرابي عن ناقته قيل: أين ناقتك؟ قال تركتها ترعى "الهعخع"، هنا نلاحظ أن "الهاء" و"العين" أو حروف هذه الكلمة كلها "الهاء" و"العين" و"الخاء" و"العين" كلها حلقية متقاربة، ولذلك أورثها ثقلاً وعسرا، كذلك أخذوا على امرئ القيس كلمة "المستشزرات" في وصف شعر صاحبته عندما قال:

غدائره مستشزرات إلى العلا ** تضل المدارى في مثنًى ومرسل

يصف صاحبته بأنها غزيرة الشعر، لأن خصال شعرها بعضه مرتفع وبعضه منخفض وهو غزير، وهذه الكلمة "مستشزرات" يعني مرتفعات تلك الغدائر، هي ثقيلة، وعدوا هذا عيبًا على امرئ القيس في استعماله هذه الكلمة، لكن بعض الدارسين المعاصرين عد هذا تفننًا، وحسبها لامرئ القيس ولم يحسبها عليه، وجعل ذلك فلاحًا ونجاحًا في استعمال هذه الكلمة، لماذا؟ لأنه لم يجد لفظة معبرة عن حال الشعر وهيئته مثل هذه الكلمة، لأن "مستشزرات" مرتفعات بعضها مرتفع وبعضها منخفض، ثم إن بعضهم -وهو الدكتور بكري شيخ أمين- في كتابه "البلاغة العربية في ثوبها الجديد" قال: إنه وفق، وأنا لست مع النقاد عندما عدوا هذا سقطة أو مأخذة على امرئ القيس في هذا، لأن هذه الكلمة إذا نطقتها حتى لسانك يرتفع وينخفض في إخراج حروفها "مستشزرات" فهذا يصور حال شعر هذه المرأة في ارتفاع وانخفاض وغزارة، وطول أيضًا للكلمة، فتمثل طول الشعر، فيقول: أنه قد وفق في هذا.

إذن المرجع مثل ما ذكر المؤلفان هنا: (الذوق السليم هو العمدة) بدليل أننا نرى كلمات في الذكر الحكيم تقاربت حروف كلمتها ومع ذلك هي فصيحة بينة دالة، كقوله جل وعلا: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ [يس: ٦٠] ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ ﴾ "الهمزة" و"العين" و"الهاء" كلها حلقية ومع ذلك، كذلك قولك: "ذقته بفمي" هنا "ذقته" تجد أن "الذال" في أول الفم في نطق اللسان، و"القاف" في أسفله حلقية، كذلك قوله –جل وعز–: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿ اثَّاقَلْتُمْ ﴾ وقف كثير من العلماء عند هذه الكلمة فقالوا: إن هذه الكلمة لا يصور تثاقل القوم المخاطبين والمعاتبين على تثاقلهم عن الجهاد في سبيل الله مثل هذه الكلمة، فهي تمثل الثقل والتباطؤ ﴿ اثَّاقَلْتُمْ ﴾ الواضح في دلالتها والظاهر أيضًا من أصل نطقها.

كذلك قوله –جل وعز– على لسان نوح –عليه السلام–: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ [هود: ٢٨]، ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ تلاحظ أن فيها ثقلاً في النطق، لكنه يعبر عن أن هذا الإلزام ينتج عنه ثقل عليكم وفيه أيضًا شدة ونحن نأبى هذا، فالكلام في التوحيد –توحيد الله –عز وجل–، ولا إكراه في الدين الكلام في أن المرد في هذا هو الذوق وحسن الاستعمال، أيضًا مقام الحال للكلمة، إذا استدعى المقام هذه الكلمة بحيث لا يسد غيرها مسدها كان صاحبها موفقًا.

مثلاً مقام التوبيخ يختلف عن مقام الهجاء.

نعم.. والهجاء والمدح والغزل أو كذا.

تحتاج إلى كلمات قوية جدًا ربما يكون فيه ضعف.

وهذا مقتضى البلاغة، سوق الكلام الفصيح على مقتضى الحال، بحيث يختار الكلمات الدالة على المقتضى، على الحال، على المقام الذي يريده المؤلف أو الشاعر أو الكاتب.

(ويشترط في فصاحة التركيب فوق جريان كلماته على القياس الصحيح وسهولتها أن يسلم من ضعف التأليف، وهو خروج الكلام على قواعد اللغة المطردة كرجوع الضمير على متأخر لفظًا ورتبة في قولنا سيدنا حسان – رضي الله عنه–:

ولو أن مجدًا أخلد الدهر واحدًا ** من الناس أبقى مجده الدهر مطعمً

فإن الضمير في "مجده" راجع إلى "مطعمًا" وهو متأخر في اللفظ).

هنا في كلام المؤلفين لما قالا: (ويشترط في فصاحة التركيب) هنا إشارة إلى أنهما انتقلا من الكلام على فصاحة الكلمة إلى فصاحة التركيب.

التركيب مكون من كلمات، والكلمات في أصلها كلمة، فإذا ركبت كلمة ثم كلمة وضممت أخرى إلى أختها صار تركيبًا.

فتبين بهذا أن الشروط الأساسية في فصاحة الكلمة:

١- أن تكون خالية من تنافر الحروف.

٢- وأن تكون خالية من الغرابة أيضًا.

٣- وأن تكون موافقة للقياس الصرفي.

هذه ثلاثة شروط في فصاحة الكلمة.

يحفظها المشاهد الكريم، يحفظها وتعلق عليها مستقبلاً، نبدأ الآن في فصاحة التركيب من حيث الجملة.

الآن ننتقل إلى فصاحة التركيب المكون من كلمات، ذُكر هنا:

الشرط الأول: (أن تكون الكلمات جارية على القياس الصحيح).

هو يشير بهذا إلى أن الكلام نفسه يشترط لفصاحته الشروط المشروطة أصلاً لفصاحة الكلمة، لابد أن يخلو الكلام من العيوب القادحة في الكلمة، من حيث تنافر حروفها، أن يكون سالمًا من ذلك، أن تكون الكلمة سالمة من مخالفة القياس الصرفي، أن تكون سالمة من البشاعة والغرابة، هذه الشروط الأساسية التي اشترطها العلماء أو البيانيون للكلمة لتكون فصيحة، لابد منها في فصاحة الكلام.

لماذا؟

لأن التركيب أو الكلام يتكون من كلمة ثم كلمة، فإذا كانت هذه الكلمة معيبة انتقل العيب إلى الكلام نفسه.

فذكر بعد ذلك بعد هذا الشرط الأساسي: (أن يكون خاليًا من ضعف التأليف) ضعف التأليف هو عرفه هنا قال: (وهو أخذ الكلام على قواعد اللغة المطردة) كلمة (المطردة) هنا الإشارة إلى أو احترازًا عن خروج الكاتب أو المتكلم عن قواعد اللغة المجمع عليها، قواعد النحو المجمع عليها.

هو كالشذوذ.

أي نعم، المجمع عليه لا يعد هذا قدحًا فقط في فصاحة الكلام، فسيعد فسادًا كــأن ينــصب الفاعــل، أو يرفــع المفعول، أو يرفع المجرور، أو يرفع اسم إن، أو ينصب اسم كان، هذه القواعد المجمع عليها والتي شهد لها التنزيل في عربيته وفي صحته لا يعد مخالفة ذلك ضعفًا في التأليف، ينبغي أن ننتبه إلى هذا، بل إن هذا الفعل يعد فــسادًا ولحنًا وخطأً، يعد خطأً وفسادًا.

لكن هناك قواعد مشهورة وضوابط أيضًا راجحة عند علماء اللغة وعلماء النحو إذا خالفها المــتكلم أو خالفهــا الناظم في شعره أو كذا يعد عندئذ ارتكب ضعفًا في التأليف، مثل ما ذكر هنا كرجوع الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة: كبيت حسان هنا في قوله:

"أبقى مجده الدهر مطعمًا"

فهنا الضمير في "مجده" عائد على "مطعم" المتأخر في البيت، هو عاد على متأخر في اللفظ: يعني في النطق هنا "مطعمًا"، وفي الرتبة: لأن رتبة المفعول به أن يأتي متأخرًا عن الفعل ثم عن الفاعل.

هذا ترتيب الجملة، فعل فاعل مفعول به.

أي نعم... أن يكون الفعل أولاً ثم الفاعل ثم المفعول، الضمير هنا لما كان معرفة لابد أن يعود على معرفــة –معروف–، وأين يعود؟ ليس على مذكور في آخر الكلام بل في أوله، يعود على معروف في أوله، ومثل هذا فــي التنزيل قول –جل وعز– ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ففي "ربه" الضمير هنا عائــد على إبراهيم وهو "الهاء" عائد على إبراهيم فهو متقدم، لما كان الضمير معرفة –ونعلم أن الــضمير مــن أنــواع المعارف–، فإنه لابد أن يعود على معروف مذكور في الكلام قبله، أي قبل الضمير، فهنا في بيت حــسان أعــاد الضمير على متأخر وهو "مطعمًا" فأصبح عندما يسمع السامع "مجده" يبحث عن مرجع الــضمير فــلا يجــده إلا متأخرًا، فهذا ضعف في الكلام وفي التأليف.

لا يجد قبله يجده بعده.

صحته أن يقول: "أبقى مطعمًا مجده الدهر" ومطعم هذا الذي ذكره حسان –رضي الله عنه– وهو شاعر الرسول الفحل المعروف الذي جاهد بلسانه وكان في جهاده بلسانه –رضي الله عنه– كان أشد مضاءً في قريش وفي كفارها من رشق النبال كما حكى وبين ذلك المصطفى –عليه الصلاة والسلام– دل على أهمية الشعر في هذا المقام.

"مطعم" هذا هو أحد رؤساء المشركين الذي ذب عن النبي –عليه الصلاة والسلام– وكان له مقامه ، يقول: لــو أن أحدًا من الناس ينفع فيه شرفه، وتخلده فضائله لكان أولى الناس هذا الرجل . لماذا؟ لأفضاله على النبي –عليــه الصلاة والسلام– ولنفاحه ودفاعه عنه –عليه الصلاة والسلام–.

ومثل أن تقول: وهو مثال يتداوله البلاغيون أيضًا في كتبهم: "ضرب غلامُه زيدًا" "ضرب غلامه" هذا ضــعف في التأليف، لماذا؟ لأن الضمير عائد على متأخر في اللفظ لأنه وقع آخر الكلام "زيدًا" نطقت به آخر شيء، وفــي الرتبة لأنه مفعول به، فتأخر.

وصحة الكلام أن تقول: "ضرب زيدًا غلامه" من الذي ضرب زيداً؟ غلامه، "ضرب زيدًا غلامه" ﴿ وَإِذِ ابْتَلَــى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ فيكون بهذا الصورة، على النسق وعلى الترتيب الصحيح، ولذلك نجد في الأساليب الصحفية أخطاء شائعة من هذا الباب، أو جرت على خلاف المشهور من قواعد العربية، كأن يقول: "من جهته صرح مسئول فــي جامعة الدول العربية" –مثلاً– "من جهته" من؟

"صرح مسئول في جامعة الدول العربية"، من جهته صرح وزير الخارجية بكذا وكذا وكذا"، المفترض أن يقول: "صرح وزير الخارجية بكذا أو أدلى وزير الخارجية بكذا وكذا من جهته بتصريح".

حتى يعود الضمير على المتأخر.

أي نعم.. لابد أن يكون الضمير وهو معرفة لابد أن يعود على معروف متقدم في الكــلام، لا أن يعــود إلــى مجهول، وهذا ضعف في التأليف. هذا أول شرط.

(ثانيًا: ويشترط أن يسلم التركيب من تنافر الكلمات، فلا يكون اتصال بعضها ببعض مما يــسبب ثقلهــا علــى السمع، وصعوبة أدائها باللسان، كقول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر ** وليس قرب قبر حرب قبر

قيل إن هذا البيت لا يتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرات متواليات دون أن يتعتع).

أو يتتعتع، يجوز، هو مكتوب يتتعتع ويجوز يتعتع.

(لأن اجتماع كلماته وقرب مخارج حروفها يحدثان ثقلاً ظاهرًا، مع أن كل كلمة منه لو أخذت وحدها كانت غير مستكرهة ولا ثقيلة).

صحيح هذا الشرط وهو: (أن يسلم التركيب من تنافر الكلمات) شبيه بشرطهم: (أن تكون الكلمة خالية من تنافر الحروف) لكن الجهة منفكة، هنا نلاحظ أن كل كلمة في البيت الذي استشهد ومثل به نلاحظ أن كل كلمة من كلمات هذا البيت فصيحة، لو أخذتها "قرب، وحرب، ومكان، وقفر، وليس، قرب، قبر، حرب، قبر" كلها فصيحة، لا إشكال إذا أخذت كل واحدة على حدة، لكنك إذا نظمتها ونطقت بها متسقة مع أختها تجد صعوبة في النطق، ولهذا تجد أن بعض الممتحنين الذين يمتحنون الناس في الألغاز أو في غيرها يقول: ردد هذه الكلمة "ليرة وراء ليرة" ويتحدون في ذلك، مثل أيضًا قولهم: "مرقة رقبة بقرتنا أحلى من مرقة رقبة بقرتكم" رددها، أنت عندما ترددها خمس أو ست مرات أو كذا لابد أن تتعثر في ذلك، السبب في ذلك تنافر الكلمات لقرب مخارج بعض حروفها، أو لوقوع بعضها حول بعض أو لأنها تتردد فتصبح ثقيلة على النطق، مثل أيضًا بيت أبي تمام:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ** معي وإذا ما لمته لمته وحدي

"أمدحه أمدحه" ثقل في الترداد، وإن كان هذا أخف من البيت المشهور، وقيل: إن هذا البيت لم يعرف قائله، وقيل: إنه من أشعار الجن، وقيل: إنه مصنوع للمعاياة أي للاختبار وكذا، فالشاهد أن الكلمات أيضًا لابد أن تكون سلسلة واضحة بحيث إن المتكلم إذا تكلم بها أوقر أو قرأها لا يتعثر لسانه.

هذا لا يدخل في الفصاحة ولا البلاغة.

أي نعم.. هذا يعد قدحًا في الفصاحة والوضوح والظهور.

(ثالثًا: ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد اللفظي، وهو أن يكون الكلام خفي الدلالة.

يجوز "الدِّلالة" و"الدَلالة" لك فيها نطقان، بكسر الدال مشددة أو مفتوحة "الدِّلالة" "الدَلالة" لا بأس.

(وهو أن يكون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد بسبب تأخير الكلمات أو تقديمها عن مواطنها الأصلية أو بالفصل بين الكلمات التي يجب أن تتجاور ويتصل بعضها ببعض، فإذا قلت: "ما قرأ إلا واحدًا محمد مع كتابًا أخيه").

هو مقصود هذا الترتيب بهذه الطريقة، المؤلف أو المؤلفان ذكرا هذا من أجل بيان أن هذا الترتيب الذي هو غير دقيق ويخالف مقتضى قاعدة النحو يخل بالفصاحة ويخفي الدلالة دلالة المراد، ولهذا سيبين صحته، نعم.

("ما قرأ إلا واحدًا محمد مع كتابًا أخيه" كان هذا الكلام غير فصيح).

(غير فصيح) يعني غير ظاهر الدلالة، غير واضح.

(لضعف تأليفه، إذ أصله: "ما قرأ محمد مع أخيه إلا كتابًا واحدًا، فقدمت الصفة على الموصوف وفصل بين المتلازمين، وهما أداة الاستثناء والمستثنى، والمضاف والمضاف إليه، ويشبه ذلك قول أبي).

كلام المؤلف هنا عن التعقيد اللفظي.

التعقيد هنا نوعان: تعقيد لفظي في الكلام، وتعقيد معنوي.

التعقيد اللفظي: يتعلق بالألفاظ، تقديم، أو تأخير، أو الضمائر وإعادتها وعدم وضوح مراجعها، فيعد هذا أيضًا قدحًا مثل ما شرح أيضًا ومثل أيضًا قول الشاعر فيما أثر في بعض الشعر:

فأصبحت بعد خط بهجتها ** كأن قفرًا رسومها قلمً

هذا غير واضح، لكنك إذا رتبته الترتيب المناسب يكون واضحًا، "فأصبحت" هو يصف دارًا بالية أي اندرست وعفت آثارها، "فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأن قلمًا خط رسومها" واضح الترتيب، "فأصبحت بعد بهجتها قفرًا" أي خالية مندثرة، "كأن قلمًا خط رسومها" فلاحظ أن ترتيب الألفاظ بحسب مقتضى اللغة ودقائق النحو ينجلي من خلاله المعنى ويظهر، وأن التعسر في الترتيب وعدم الضبط وعدم ملاحظة قوانين النحو يؤدي إلى الفساد اللغوي، ومن هنا يكون عدم الوضوح وفقدان الفصاحة، والغموض.

(رابعًا: ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد المعنوي وهو أن يعمد المتكلم إلى التعبير عن معنى فيستعمل فيه كلمات في غير معانيها الحقيقية، فيسيء اختيار الكلمات للمعنى الذي يريده، فيضطرب التعبير ويلتبس الأمر على السامع.

مثال ذلك: أن كلمة "اللسان" تطلق أحيانًا ويراد بها اللغة، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾[الرعد: ٤] أي: ناطقًا بلغة قومه، وهذا استعمال صحيح فصيح، فإذا استعمل إنسان هذه الكلمة في الجاسوس وقال: "بث الحاكم ألسنته في المدينة" كان مخطئًا وكان في كلامه تعقيد معنوي).

هنا هذا المثال الذي ذكره المؤلف في مسألة التعقيد المعنوي.

التعقيد المعنوي المقصود به خفاء الدلالة، خفاء دلالة العبارة أو اللفظة أو التركيب بشكل عام على المراد بدقة مثل ما ذكر "اللسان"، اللسان مقصود به اللغة، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ أي بلغة قومه، وهذه من حكمة الله –عز وجل– حتى يفهموا عليه، حتى لا يكون لهم حجة أننا لم نفهم هذا أو كذا، الحاصل أن هذا قد يقيس

عليه إنسان فيقول: "بث الحاكم ألسنته في المدينة" مثلاً، فالمقصود بالألسنة ما هي؟ اللغات، لا يمكن، فدلالته تكون خافية، ولو قال: "بث الحاكم عيونه في المدينة" صح؛ لأن العين ترى وتبصر وتجمع وتضبط وكذا، لكن بث ألسنته هنا خفي الدلالة فهو غير واضح، ولهذا عد العلماء بعض السقطات على بعض الشعراء كما سيأتي شواهد لذلك.

(ومن ذلك قول امرئ القيس في وصف فرس:

وأركب في الروع خيفانة ** كسا وجهها سعف منتشر

الخيفانة في الأصل الجرادة، ويريد بها هنا الفرس الخفيفة، وهذا لا بأس به وإن كان تشبيه الفرس بالجرادة لا يخلو من الضعف، أما وصف هذه الفرس بأن شعر ناصيتها طويل كسعف النخل يغطي وجهها فغير مقبول، لأن المعروف عند العرب أن شعر الناصية إذا غطى العينين لم تكن الفرس كريمة ولم تكن خفيفة).

نعم هو في بيت امرئ القيس هنا عدوا عليه مسألة "كسا وجهها سعف منتشر" لأن الكريم من الخيول أن يكون وجهها واضحًا بحيث ترى وتنظر مواطئ أقدامها، أما إذا عراها شعر وكذا قد تتعثر فيكون هذا ضعفا في قوتها وفي -أيضًا- نشاطها وفي المقصد منها، فاستعماله هنا غير دقيق ونال من فصاحة ألفاظه.

نخلص من هذا إلى أن :

فصاحة الكلام: هو أن يكون خاليًا من هذه العيوب، خاليًا من العيوب القادحة في الكلمة أصلاً، ثم أن يكون خاليًا من ضعف التأليف، وأيضًا خاليًا من التعقيد اللفظي والمعنوي الذي هو أساس الدلالة.

ينتج عن هذا :

إذا استوفى المتكلم شروط فصاحة الكلمة وشروط فصاحة الكلام أصبح المتكلم فصيحًا.

من هنا نقول: إن فصاحة المتكلم هي عبارة عن ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، ملكة أي مهارة وقدرة ودربة عند المتكلم إذا امتلكها وظهرت على لسانه وفي عقله وفي بيانه يقتدر بها على تأليف كلام أو نظم كلام فصيح سواء كان نثرًا أو شعرًا في أي موضوع ما، ليس بالضرورة أن يكون في الأدب أو في كذا، إنما يكون في أي موضوع يعرض عليه، فإذا قرأ واستوفى وحصل لديه ذلك المخزون اللغوي وعرف طرائق العرب، وتنبه إلى سننها في الكلام وضبط قواعدها، تصبح عنده تلك الملكة قدرة ومهارة يستطيع من خلالها أن ينظم أو يؤلف في كلام بليغ يبين مراده ويحدد مقاصده.

يقول: هل يُعد السجع والإتيان بالكلمات الغريبة عما يتداوله الناس من التعقيد اللفظي وعدم الفصاحة؟.

ليس بالضرورة أن يكون السجع فيه تعقيد لفظي وخفاء، إنما بحسب مقتضى إن ظهر على الساجع التكلف، إن ظهر عليه التكلف والتقصد على حساب المعنى كان ذلك قدح في عمله ونيلاً من صنعته، ولهذا: العلماء تكلموا عن أبي تمام وبشار وأبي نواس ومسلم بن وليد في العصر العباسي الثالث الهجري وهم يسمون شعراء البديع الذي تكلف في الصنعة، ثم جاء بعدهم من تكلف، وفي الأعصر المتأخرة فصاروا يقصدون السجع لذاته والجناس لذاته حتى صار عملهم صنعة وتكلفًا لإظهار مهارته وقدرتهم فنال من بيانهم وإشراقه لأن الأصل في البيان أن يكون مشرقًا سلسًا طلقًا ولا يكون المقصود هو اللفظ ذاته، وإنما أن يُقصد المعنى واللفظ، أن يقصد المعنى بحيث يضعه المتكلم في لفظ ناقل، ويكون المدلول اللفظي على معناه واضحًا جليًا من غير تكلف، فإن سجع فطيب من غير تكلف، لكن إذا تكلف وتقصد هذا وظهر عليه في أثناء صنعته وكلامه وتكلفه نال منه ومُجَّ من قِبَل الأسماع، وما زالت العرب تُعرف بسجعها وأسجاعها وكثير من الأمثال إنما حفظت لجريانها على أساليب السجع، والشعر أشبه بالسجع عندما تنتهي أبياته على القافية، ولذلك سهل حفظه، أما النثر فلما لم يكن مسجوعًا ولا منظومًا كنظم الشعر اندثر وضاع كثير منه، ولهذا قيل: ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد المنظوم، فما ضاع من المنظوم ثلثه وما بقي من المنثور ثلثه، يعني أن الشعر لما كان في صورة أوزان وقوافٍ أشبه بالسجع كان محفوظًا.

أشبه بالتكلف تقريبًا، يعني ربما يكلف الإنسان نفسه عن سجيته.

نعم.. إذا خرج عن سجيته وعن التطوع، يعتبر تكلفًا وممجوجًا، لكن إذا اقتضاه المقام وجاءت اللفظ في موقعها ودلت على المقصود منها من غير كلفة لاشك أنه موفق أي صاحب ذلك موفق.

يقول: كيف يصح نقد شعر امرئ القيس وأمثاله؟ وهم أهل الفصاحة واللغة؟ ومن الذي يحق له ذلك النقد؟.

نقد أشعار امرئ القيس أو زهير أو حسان -رضي الله عنه- لا ضير لأن هؤلاء -وإن تكلموا- تقع ألسنتهم في بعض الهنات، وبعض المسائل لأنها تخالف المشهور المضبوط عن العرب، لأن مخالفة الإجماع العربي في اللغة أو في البيان أو كذا يعد أيضًا خروجًا عن النسق، ثم إن المعاني المتضافرة التي تدل على خروجه إذا دلت هذه المعاني على خروج الشاعر في هذا مخالفة القواعد المشتهرة عند العرب خالف الإجماع، أو خالف أكثر من قال هذا، فلا ضير في هذا هم بشر يخطئون ويصيبون، إنما المنزه عن ذلك هو كلام الله -عز وجل- الذي أحاط

بالمعاني، وأحاط بما يليق بها من الألفاظ، بحيث تدل عليها وتؤدي المقاصد منها، أما البشر فإنهم يصيبون ويخطئون عد العلماء على الفرزدق وهو يحتج بشعره وكذلك جرير وكذلك الأخطل وكذلك أيضًا زهير بن أبي سلمة الذين حفظوا العربية وقعدوها وضبطوا شواهدها وجمعوها وقاسوا ذلك عرفوا أن هذا قد خرج أو خالف، فلا ضير في هذا.

يقول: لماذا تكلمنا عن الفصاحة؟ هل هناك فرق بين الفصاحة والبلاغة؟ وما علاقة الأسلوب بالفصاحة والبلاغة؟.

هو الحقيقة الفرق بين الفصاحة والبلاغة لا يمكن أن يظهر ولا أن ينجلي إلا بعد أن نأخذ الكلام عن البلاغة من حيث معناها اللغوي ومعناها أيضًا الاصطلاحي، فلعلنا نؤجل الجواب عن هذا بعد أن نأخذ الكلام عن معنى البلاغة في اللغة وعن دلالتها في الاصطلاح عند أهلها عند البلغاء الذين أصلوها، فسنجيب عن هذا -إن شاء الله- أو يظهر الجواب عنه بعد أن نذكر -إن شاء الله- المعنى اللغوي والاصطلاحي للبلاغة بعد أن عرفنا المعنى الاصطلاحي واللغوي للفصاحة.

تقول: كيف يجمع المتكلم الفصيح بين فصاحة الكلام ومستوى السامعين؟ وهل يُعاب المتكلم أن ينزل لمستوى من يسمعه ويتخلى عن بعض فصاحته؟ كأني أسمع هذا الصوت الذي نراه الآن يا شيخ؟ هل أنا -الخطيب أو المتكلم أو المتحدث أو الكاتب أو غيره- وأنا أتكلم أمام ناس وأنا أعلم أن عامتهم من عامة الناس، ولم يدرسوا في جامعة عربية ولا غيرها، فهل لي أن أنزل بتلك الكلمات التي توازي مستواهم وتكون خرجت عن الفصحى إلى العامية، وأكون ناديت أنا بالعامية يا شيخ؟.

مضمون سؤال الأخت الكريمة يقودنا -أيضًا- إلى الكلام عن البلاغة لأن الكلام عن البلاغة هو توظيف للفصاحة، بمعنى أن الكلمة الفصيحة إذا ضمت في كلام فصيح، ثم وظف ذلكم الكلام الفصيح في أداء المعنى المراد بحسب المقام وفق المقتضى كان الكلام عندئذ فصيحًا، الكلام في هذا يجرنا إلى الكلام حقيقة عن البلاغة لأن هناك فرقًا بين البلاغة والفصاحة، فالفصاحة مقتصرة على سلامة الألفاظ من القوادح، سواءً كانت القوادح خاصة بالكلمة أو بالكلام في مجموعه، أما توظيف ذلكم الكلام الفصيح في خدمة الغرض وبحسب المقتضى فعندئذ يكون الانتقال والكلام عن البلاغة ، لأن البلاغة كما عرفها الخطيب -وهذا يجرنا إلى الكلام فيها الآن- هو بلاغة الكلام أو بلاغة المتكلم، بلاغة الكلام: هو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال بحسب المقام، فما ذكر هنا أو ما سئل عنه: كون الكلام مفيداً بالتوظيف، توظيف الكلمات الفصيحة أو الكلام الفصيح في خدمة الغرض الذي سيق من أجله.

أما استعمال العامية أو اللهجات المحلية أو اللغة الأجنبية الأعجمية، -قصدي بعض الكلمات- ضمن كلام عربي فصيح فلا شك أن هذا يعد قادحًا من قوادح الفصاحة، ولكن بحسب المقامات ،الأم -مثلاً- مع رضيعها أو مع طفلها الذي في المدرسة أولم يدخلها أو يكاد أو كذا عندما تستعمل معه الألفاظ فينبغي أن تنزل إلى مستوى إدراكه، فإذا نزلت إلى مستوى إدراكه واستخدمت ألفاظًا فصيحة، ألفاظًا عربية صحيحة تعد عندئذ -هي نفسها- بليغة، تعد بليغة لأنها وظفت الألفاظ الفصيحة الصحيحة في مقام هذا الطفل أو الطفلة، كذلك عندما يخاطب الخطيب العمال الذين أمامه إذا كان خطيب جمعة أو يلقي فيهم موعظة أو كلمة أو شيئا من ذلك يلاحظ مداركهم ويلاحظ أيضًا عقولهم فيتنزل بلهجته وبألفاظه العربية -لا العامية-، العربية على مستوى مداركهم، يرفع مستوى مداركهم ليفهموا ويتنزل هو في مستوى عربيته وألفاظه بحيث تكون فصيحة تناسب يختار الألفاظ المناسبة لمداركهم، ولهذا أثر عن علي -رضي الله تعالى عنه- قوله: «خاطبوا الناس على قدر عقولهم أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟» وأحسب أن عليًا -رضي الله تعالى عنه- قد عرف البلاغة بهذا المعنى، وهي فن مخاطبة الآخرين أو الناس على قدر عقولهم بحسب مستوياتهم، فمن خاطب من أمامه -ملكًا أو وزيرًا أو فقيرًا أو حقيرًا أو غنيًا أو رئيسًا أو مرءوسًا أو عالمًا أو فيلسوفًا- بحسب منزلته وسخر لغته الفصيحة في مستوى ذلكم المخاطب الذي أمامه كان بليغًا، من وفق إلى مراعاة المقامات والمناسبات والأحوال وساقها على قدر ذلك كان بليغًا، ومن لم يكن قادرًا على ذلك بحيث استخدم حتى ولو كانت كلماته فصيحة، إلا أن مستوى عربيته أو مستوى المعاني الذي في لغته كان أعلى من مستوى من أمامه لم يكن بليغًا وإن كان فصيحًا، لماذا؟ المهم هو فهم من أمامك من حيث المستوى والإدراك، فإذا كان من أمامك -مثلاً- مسئولاً كبيرًا ينبغي أن تسخر عربيتك لترفعها لمستوى هذا المسئول وتعطيه بقدر ما يفهم وما يناسبه ويليق به من الأدب اللائق، وإذا كان الذي أمامك عاميا أو امرأة أو صغيرا أو كبيرا ينبغي أن تتنزل على مستواه، لكن أيضًا تحافظ على فصاحة الألفاظ وعلى عربيتها، لا تأتي بكلمات إنجليزية أو فارسية أو كذا أو عامية أو شيء من ذلك لماذا؟ لأنها في ذلك خدشًا لألفاظ القرآن ولكلام العرب، وأيضًا فيه تدليس وتدريس لهذا الصغير

على غير ما جرى عليه عرف العرب، وأيضًا مخالفة الغيرة على القرآن وعلى اللغة العربية وفي ذلك عدم الحفاظ على اللغة وعلى نسقها وعلى ألفاظها، فالكلام في هذا يقودنا إلى الكلام في البلاغة نفسها.

أسئلة الحلقة.

السؤال الأول: ما الفرق بين فصاحة الكلمة وفصاحة الكلام؟

السؤال الثاني: هل يمكن أن يكون الكلام فصيحًا وبعض كلماته عجمية أو عامية؟

يقول: أنا عندي سؤال وهو كما يلي: هل يجوز للذي لا يتقن اللغة العربية ولا يعرف معانيها أن يقوم بالدعوة إلى الله تعالى؟.

أولاً صيغة سؤاله تحتاج النظر، عندما قال: هو كما يلي، يعني سؤاله يقول إن سؤالي هذا يشبه الذي يلي، الكاف هنا.

نقول للمشاهد الكريم عندما يكتب شيئًا فإن الدكتور سيكون دقيقًا معه فانتبهو.

فقوله كما يلي يعني سؤالك وهو كما يلي، يعني يشبه الذي يلي، يعني أنه لم يأتنا السؤال بعد، لم يأتِ السؤال بعد، نحن ننتظره إذن، على كل حال نأخذه على مراده، فهو يريد صيغة السؤال وصحته أن يقول: عندي سؤال وصيغته أو مضمونه الآتي، أو نصه الآتي، وهو قوله: إن من لم يحذق معنى سؤاله ماذا يريد؟

الذي لا يتقن اللغة العربية ولا يعرف معانيها هل يقوم بالدعوة إلى الله -سبحانه وتعالى-؟.

معرفة العربية وإتقان معانيها حقيقة لا يتيسر لكل أحد، هذا يحتاج إلى علماء ويحتاج إلى جهد جهيد، والرسول -عليه الصلاة والسلام- قد قال فيما صح عنه: (بلغوا عني ولو آية) فمن حذق معنى آية وأدرك حكمًا شرعيًا وعرفه وعنده إحاطة به يبلغ ويدعوا إلى الله -عز وجل- لأن الدعوة هناك دعوة تكون كاملة وهناك دعوة جزئية، الدعوة الكاملة عند الداعية الذي ألم وأحاط بمعارف الدين بشكل عام، و أحاط بجزئياته وكلياته وعنده علم شرعي بهذا فالحمد لله الأمر متاح أمامه، وهنا يتعين عليه بقدر طاقته أن يبلغ لكن من حفظ حجة وحفظ حديثًا أو علمًا شرعيًا أو أحاط بحكم شرعي وقد أحاط بجزئياته وصغائره وكبائره فيبلغ، مثل من رأى من يشرب الخمر لا قدر الله ينبغي أن ينكر وهذا يسميه العلماء هي من المعلوم من الدين بالضرورة، كذلك من رأى تاركًا للصلاة والناس يصلون يأمر وينهى بالحسنى، كذلك من رأى من يعق والديه فهذا نهيه عن عقوق والديه دعوة إلى الله -عز وجل- أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، فالقصد من هذا لا ينبغي أن يأتينا مثل ما قيل تلبيس إبليس، يأتي الشيطان للإنسان فيقول: إنك كيف تدعو الناس وأنت لم تحط بمعاني العربية ولا بدقائق الدين، لا.. ما أحطت به فأنت في ذلك هو حجة لك إن تركته، وأنت إذا فعلت أمرت ونهيت حجة على من نهيت.

الدرس الرابع

البلاغة ومعناه

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

تقول: الجواب على السؤال هو:

الكلام مؤسس من كلمة، وفصاحة الكلام هي فصاحة الكلمة التي يجب أن تكون جارية على القياس الصرفي، وأن تكون مألوفة الاستعمال بين النابهين والكتاب والشعراء، وأعتقد أنها تقول: وأصحاب الذوق السليم، والذوق السليم هو العمدة.

الأخ الكريم في سؤاله الأول: والسؤالان هما: ما الفرق بين فصاحة الكلمة وفصاحة الكلام؟

والسؤال الثاني: هل يمكن أن يكون الكلام فصيحًا وبعض كلماته أعجمية أو عامية؟

الإجابة الأولى:

يقول: الفرق بين فصاحة الكلمة وفصاحة الكلام:

أن الكلمة الفصيحة يجب أن تكون جارية على القياس الصرفي وأن تكون خالية من الغرابة، وأن تكون سالمة من تنافر الحروف، وأما الكلام الفصيح فيجب أن يسلم من ضعف التركيب، ويسلم في تركيبه من تنافر الكلمات، ويسلم من التركيب اللفظي والمعنوي.

التركيب أو التعقيد؟

التركيب مكتوبة.

لعله يريد التعقيد اللفظي والمعنوي.

التعقيد اللفظي والمعنوي، فالكلمة يُراعى ذلك في حروفها، والكلام يُراعى ذلك في كلماته، فهل هذه إجابة صحيحة يا شيخ؟.

هي قريبة من الصواب لأنه ذكر شروط الكلمة الفصيحة وهذا صحيح، وذكر -أيضاً- شروط الكلام الفصيح بشكل عام صحيحة، لكنه يشترط في فصاحة الكلام نفسه أن تسلم كلماته -كل واحدة على حدة- من العيوب القادحة فيها من تنافر حروفها ومن غرابتها ومن مخالفتها للقياس الصرفي فيكون بذلك الكلام تامًا.

يجيب على السؤال الثاني:

وهو هل يمكن أن يكون الكلام فصيحًا وبعض كلماته أعجمية أو عامية؟

ويقول الإجابة:

لا... لا يمكن أن يكون الكلام فصيحًا وبعض كلماته أعجمية وعربية، بل ذلك قدح في فصاحته.

صحيح، هذا قدح في فصاحته، ولذلك يبقى غير فصيح وغير واضح الدلالة، لابد من أن تكون الكلمة عربية مأثورة عن العرب جارية على سننهم، غير غريبة ولا مخالفة لقياس صرفهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فلقد سبق الكلام عن الفصاحة وعن الكلام الفصيح، ثم ذكرنا -أيضاً- فصاحة المتكلم ،وهي يمكن أن يقال: أنها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام فصيح في أي موضوع كان.

(ملكة): أي موهبة أو قدرة أو مهارة عند المتكلم من خلالها يقتدر على التأليف أو على الكلام أو على البيان في أي موضوع كان.

ثم نشرع حاليًا في الكلام على البلاغة من حيث معناها اللغوي ومن حيث معناها الاصطلاحي، ومعناها اللغوي -حقيقة- مأخوذة من "بلغ"، يقال: سار فلان من كذا فبلغ كذا، أي وصله وانتهى إليه.

والبلاغة تعني في اللغة: الوصول والانتهاء إلى الشيء، منه قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾[الكهف: ٩٣] أي وصل وانتهى، ﴿ إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ [الطلاق: ٣] أي: منهيه، وغير ذلك مما يدل على البلوغ والانتهاء.

ومناسبة المعنى اللغوي للمعنى الدلالي الاصطلاحي: هو أن المتكلم يبلغ ما في نفسه من معاني إلى الآخرين وينهيها إليهم في أقصر عبارة وأجود أسلوب، فإذا بلغ مراده إلى الآخرين من غير غموض ولا لبس كان عندئذ بليغًا.

ولعل الخطيب القزويني في كتابيه "التلخيص والإيضاح" عرف البلاغة قائلاً -عندما عرف بلاغة الكلام- قال: «إنه مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحة ألفاظه».

فتبين بهذا أنه لابد للبلاغة من شرط أساس وهو: فصاحة ألفاظه مفردة ومركبة، مفردة: خاصة بكل مفردة، يعني تخلو من القوادح والعيوب القادحة فيها، و-أيضاً- إذا تألفت أو تآلفت ألفاظه لابد أن تخلو ألفاظه من قوادح الفصاحة مجتمعة من ضعف التأليف ومن القلق ومن التعقيد معنويًا كان أو لفظيًا، فإذا صحت ألفاظه وفصحت ووظفها المتكلم في المقام عندئذ كان كلامه الفصيح بليغًا، لابد لهذا الشرط، أما إذا كان فيه قادح من قوادح الكلمة، أو قادح من قوادح فصاحة الكلام فلا يعد، أو يكون هناك خارم من خوارم البلاغة، فإنه ينال من بلاغة ألفاظه، فلابد أن يكون الكلام أولاً فصيحًا في مفرداته وفي مركباته ثم يوظف بحسب المقام، إذا اقتضى المقام إطنابا فإن البلاغة في الإطناب، وإذا اقتضى المقام إيجازا فإن البلاغة في الإيجاز، وإذا اقتضى المقام قسمًا أو توكيدًا فإن البلاغة بأن يقسم أو يؤكد المتكلم.

.. وقف بين القوم يا شيخ وكان الزمن قصيرا جدًا، فعندئذ البلاغة في الإيجاز.

نعم، أما إذا كان القوم محتاجين إلى التوسعة والتفصيل والاستشهاد، فإن البلاغة ليست في الإيجاز عندئذ ليست البلاغة في الإيجاز، إنما البلاغة في التفصيل والتوضيح والاستشهاد والبحث والعرض، فإذا أوجز في هذا لم يكن موفقًا ولم يكن بليغًا، كما أنه إذا كان في مقام ينبغي أن يوجز فيه فأطنب لم يكن عندئذ موفقًا ولا بليغًا، فالمقام عندئذ هو الحكم والفيصل في هذه المسألة، إذا اقتضى المقام الإيجاز أوجز، أما إذا اقتضى المقام الإطناب أو التفصيل ففصل وأطنب، و-أيضاً- هناك دواع في داخل الكلام أو في المقام نفسه من حيث الأمر أو النهي أو التوكيد أو القسم أو التعجب أو غير ذلك، كذلك هي بذواتها هو محتاج إلى أن يتكيف معها، إذا اقتضى الأمر توكيدًا لابد أن يؤكد، أما إذا اقتضى الأمر أن يساق الكلام غير مؤكد فالبلاغة عندئذ فيه.

مثلاً: إنسان لا ينكر قيام زيد، فإذا جئت وقلت: والله إن زيدًا لقائم، لقال أنت مجنون أم ماذا؟ أنا لم أنكر قيامه فسق الخبر كما هو، زيد قائم أو قام زيد.

أما إذا رأيت في ذهنه أو في القرائن التي أحاطت به أن لديه إنكارًا، فسق من كلامك ما يزيل ذلك الإنكار، ويفصل البلاغيون في مقامات الخبر وفي أضربه، فقد يكون الخبر ابتدائيًا عطلا من المؤكدات إذا كان المقام يقتضي سوق الكلام أو الخبر غير مؤكد، وقد يكون طلبيًا يحتاج ذهن المخاطب إلى أن يزال الشك أو الإنكار الذي في ذهنه فيساق بمؤكد واحد، أما إذا كان الخبر أو المقام إنكاريًا، والمخاطب أمامك منكراً ما تقوله عندئذ يقتضي الأمر أن تؤكد بأكثر من مؤكد، بالقسم أو بإن أو باللام أو بالجملة الاسمية أو بها جميعًا، فالمقام عندئذ هو الفيصل في هذا، ولعلنا نقرأ عن المؤلفين ما كتباه في هذا المعنى. تفضل يا أخي.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، يقول المؤلف: (أما البلاغة فهي تأدية المعنى الجليل واضحًا بعبارة صحيحة فصيحة لها في النفس أثر خلاب، مع ملائمة كل كلام للموطن الذي يقال فيه، والأشخاص الذين يخاطبون).

لعلك تترسل في قراءتك وتتئد ونريد أن تكون قراءتك أشبه بالديمة الهطلاء التي تنفع الأرض ولا يذهب ماؤها عن أنواعها إلى غيرها فالاتئاد والرفق طيب جدًا خاصة في مقام القراءة.

المؤلفان -رحمهما الله- ذكرا المعنى الاصطلاحي للبلاغة بالإشارة العامة عندما قالا: (أما البلاغة فهي تأدية المعنى الجليل واضحًا بعبارة صحيحة فصيحة) (صحيحة فصيحة): يشيران إلى الشروط الواجب توافرها في الكلمة نفسها وفي الكلام نفسه، لابد من هذا الشرط، ثم --أيضاً-- قالا: (بعبارة صحيحة فصيحة لها في النفس أثر خلاب) وهذا يعود إلى انتقاء الألفاظ، (مع ملائمة كل كلام للموطن الذي يقال فيه) هنا المطابقة التي ذكرها الخطيب القزويني: (مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال).

الملائمة: تعني المطابقة وهي المناسبة والمراعاة والملاحظة فهذه لابد منها بحيث تلحظ المقام أو الحال التي قيل فيها ذلك الكلام، فلابد من مواءمة الكلام نفسه للمقام نفسه حتى يلتئم ويحقق المراد.

ثم قال: (مع ملائمة كل كلام للموطن الذي يقال فيه والأشخاص الذين يخاطبون) أي.. تلاحظ نفسياتهم، وتلاحظ -أيضا- قدراتهم، وتلاحظ -أيضاً- ثقافتهم وعقولهم، وهذا هو المعنى الذي أشار إليه الإمام علي -رضي الله تعالى عنه- عندما قال وأثر عنه قوله: «خاطبوا الناس على قدر عقولهم، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟!!» فالمتكلم أو الخطيب أو الكاتب عندما يكتب شيئًا أو يقول شيئًا ينبغي أن يلاحظ من يقرأ أو من يسمع، إن كان متكلمًا يلاحظ من يسمع، إن كان كاتبا يلاحظ من يقرأ فيسوق كلامه وينزله وفق أقدار عقول هؤلاء وعلى مستوى أفهامهم، فإذا استطاع أن يصل بكلامه وبجمله وباستشهاداته وأدلته إلى أن يلاءم مداركهم وعقولهم فقد وفق وكان بليغًا في كتابته أو في كلامه، أما إن علا كلامه أو مستواه -علا وارتفع أو تنزل وانخفض- فعندئذ لم يوفق ولم يكن بليغًا، وإن كان كلامه -أصلاً- فصيحًا لا غبار عليه وليس ملحونا وليس فيه خطأ نحوي أو لغوي، لكن العبرة أنه لم يوفق في المقام، وهكذا الدعاة، ولهذا نلحظ حكمة الباري -جل وعز- عندما قال ووجه خطابه إلى النبي -عليه الصلاة

والسلام- أول الدعاة وقائدهم عندما قال: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥] فبدأ بالحكمة قبل الموعظة الحسنة وقبل الجدال، لماذا؟ لأن من الحكمة أن ترى وأن تنظر في عقول من أمامك فتختار الخطاب للمناسب لهم، فالبلاغة عندئذ هي الحكمة، يصح أن يقال: إن البلاغة هي الحكمة، والحكمة هي البلاغة، والحكمة وضع الشيء -قولاً كان أو فعلاً- في موضعه المناسب ومكانه اللائق به، بحيث لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه، ولهذا إذا فعلت ذلك ووفقت في ذلك كنت حكيمًا في هذا، -ولهذا كما ذكرنا- البليغ هو الحكيم، والحكيم هو الذي يضع قوله ومقالاته وكلماته في المواضع اللائقة بها ويناسب ويلاحظ أقدار ومستويات السامعين.

(فليست البلاغة -قبل كل شيء- إلا فنًا من الفنون يعتمد على صفاء الاستعداد الفطري، ودقة إدراك الجمال، وتبين الفروق الخفية بين شروط الأساليب، وللمرانة يد لا تُجحد).

المؤلفان كأنهما يجيبان عن سؤال انقدح من خلال الكلام المتقدم، كيف السبيل إلى البلاغة؟ كيف السبيل إلى الوصول إلى هذه القمة وإلى تلك الأساليب البيانية المؤثرة؟

قالا: (وللمرانة يد لا تُجحد) يعني التمرن في هذا السبيل والتمرس على أساليب البيان والبلاغة هي السبيل -تقريبًا- الذي يمكن أن يسلكه طالب البلاغة والسائل عن أساليبها.

(وللمرانة يد لا تُجحد في تكوين الذوق الفني وتنشيط المواهب الفاترة، ولابد للطالب إلى جانب ذلك من قراءة طرائف الأدب والتملؤ من.. الفياض، ونقض الآثار الأدبية والموازنة بينها وأن يكون له من الثقة بنفسه ما يدفعه إلى الحكم بحسن ما يراه حسنًا، وبقبح ما يعده قبيحً).

إذن عندنا سبيلان للوصول أو للرقي إلى أساليب البلاغة:

السبيل الأول: الذي عده المؤلف، هو -الحقيقة- الأصل أن يؤخر ويقدم،الأصل أن يقدما القراءة في أساليب البلغاء والنظر في بيانهم على الدربة والمران، لأن المتدرب يحتاج إلى مثال يحتذيه وإلى طريق يسلكه، وإلى نماذج يقلدها، فالأصل أن يقدما في كلاميهما أو أن يؤخرا، فالأولى أن يقال لطالب البلاغة: عليه أن يحتذي بأساليب البلغاء، وأعظم -كما ذكرنا- وأبلغ أسلوب هو أسلوب كلام الله -عز وجل- في الذكر الحكيم، ثم يليه في مرتبة البلاغة والبيان كلام المصطفى -عليه الصلاة والسلام-، ثم يلي ذلك كلام الشعراء البلغاء والكتاب البيانيين والكتاب الذين أجادوا وأبانوا، فهذه الأساليب -الحقيقة- تنشط القارئ وتدرب لسانه وتكسب لغته ثراءً -و-أيضاً- وتصقل ذائقته اللغوية، وتعطيه دربة وأساليب رائعة جدًا وتنقذه في الحاجات أو في المواقف التي يحتاج فيها إلى بيان وإلى إثراء.

(وليس هناك من فرق بين البليغ والرسام، إلا أن هذا يتناول المسموع من الكلام، وذلك يشارك بين المرئي من الألوان والأشكال، أما في غير ذلك فهما سواء، فالرسام إذا هم برسم صورة فكر في الألوان الملائمة لها، ثم في تأليف هذه الألوان بحيث تختلب الأبصار وتثير الوجدان، والبليغ إذا أراد أن ينشئ قصيدة أو مقالة أو خطبة فكر في أجزائها ثم دعا إليه من الألفاظ والأساليب أخفها على السمع، وأكثرها اتصالاً بموضوعه ثم أقواها أثـرًا في نفوس سامعيه، وأروعها جمال).

المؤلف هنا وازن بين البليغ وبين الرسام، يعني مثل البليغ برسام يرسم شجرة أو لوحة أو كذا، يوازن بينهما وبين الطبيعة أو بين ماهية الطبيعة فيحتذيها ويشاكلها وينمق ويجمع الألوان اللائقة والمناسبة فيشكلها، كذلك البليغ عندما يأتي إلى موضوع ما أو كذا ثم يفكر فيه: يفكر في مقامه، وفي داعيه أو دواعيه، يختار عندئذ الألفاظ والمعاني اللائقة به، المعاني هي موجودة في ذهنه غالبًا، لكنه ينتقي الألفاظ المناسبة التي تلاءم هؤلاء أو تلاءم المقامات، فإذا وفق في ذلك كان بليغًا، كما أن الرسام نفسه إذا وفق في إتقان لوحة ما كان فنانًا متقنًا ومبدعًا في لوحته تلك.

(عناصر البلاغة إذن لفظ ومعنى، وتأليف للألفاظ يمنحها قوة وتأثيرًا وحسنًا، ثم دقة في اختيار الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام ومواقعه وموضوعاته وحال السامعين والنزعة النفسية التي تتملكهم وتسيطر على نفوسهم).

لعلك تنتقل إلى أمثلة كانت حقيقة هي فصيحة في كلماتها أو في كلماتها مستقلة وفي كلامها متسقًا لكن أصحابها -مع أنهم مشهود لهم بالبيان والبلاغة- لم يوفقوا، لماذا؟ لأنهم لم يوفقوا إلى تلبية المقام، وإيفائه حقه ومراعاته، فعدت عليهم سقطات.

(ورب كلام كان في نفسه حسنًا خلابًا، حتى إذا جاء في غير مكانه وسقط في غير مسقطه، خرج عن حد البلاغة، وكان غرضًا لسهام الناقدين، ومن أمثلة ذلك قول المتنبي في كافور الإخشيدي في أول قصيدة مدحه بها:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافيًا ** وحسب المنايا أن يكن أمانيَ).

عجيب أن يقابل المتنبي كافورا الإخشيدي وهو حاكم مصر في ذلك الزمان بهذا البيت في أول قصيدة مدحه بها "كفى بك داءً أن ترى الموت شافيًا" أي: أنه قد بلغ بك الأمر وشدته إلى أن ما بك من ألم وحسرة لا يكاد يشفيها إلا الموت، يعني أشبه بالانتحار -نسأل الله العافية-، ثم قال: "وحسب المنايا أن يكن أماني" أماني جمع منية وهي الموت نفسه، صار الموت -الذي يكرهه الناس- صار أمنية ومطلبا، أن يفتتح قصيدته أمام الأمير بهذا المطلع لاشك أنه لم يوفق، وإن كان البيت في حد ذاته من حيث فصاحة ألفاظه ورصفها وجودتها وخلوها من المعايب اللفظية هذا البيت سليم من هذا الباب، ولكنه لم يوفق من حيث المقام.

ليس هو للمقام.

نعم.. لم يوفق، فالبيت فصيح لكنه غير بليغ.

(وقوله في مدحه:

وما طربي لما رأيتك بدعة ** لقد كنت أرجو أن أراك فأطرب).

هو يقول: "وما طربي لما رأيتك بدعة" يخاطب كافوراً الأمير يقول: إنني عندما رأيتك طربت، وليس هذا بدعًا ولا غريبًا، كنت أرجو أن أراك فأطرب، يعني كأن الأمير من المضحكات، أنه إذا رآه ضحك وطرب كأنما هو قرد أو شيء يستجيش ضحكه أو يستثير -أيضاً- عاطفة الضحك والسخرية، وهذا لاشك أنه غير موفق فيه، ولهذا لحظ النقاد عليه -كما سيأتي-.

(قال الواحدي).

الواحدي هو أحد شراح ديوان أبي الطيب.

(قال الواحدي: هذا البيت يشبه الاستهزاء، فإنه يقول: طربت عند رؤيتك كما يطرب الإنسان لرؤية المضحكات. قال ابن جني).

هذا -أيضاً- ابن جني العالم اللغوي المشهور، هو -أيضاً- أحد شراح ديوان أبي الطيب واسم شرحه "الفسر".

لما قرأت على أبي الطيب هذا البيت قلت له: ما زدت على أن جعلت الرجل قردًا فضحك).

(ما زدت على أن جعلت الرجل قردً) يعني يثير الضحك، ولاشك أن هذا المقام لا يليق ولكن أبا الطيب -كما نعلم- هو طامع في إمارة ويرى نفسه أعلى من كافور الإخشيدي، ومثل ما ذكر الشارحان -بعد قليل- أن تلك فلتات خرجت على لسانه سواءً شعر أو لم يشعر، يعني كأنما هي تعبر عن طموحه وأن الذي أمامه لا يلبي طموحه، أو هو فوق طموحه.

حكم على نفسه ب...

(ونرى أن المتنبي كان يغلي صدره حقدًا على كافور، وعلى الأيام التي ألجأته إلى مدحه، فكانت تفر من لسانه كلمات لا يستطيع احتباسها، وقديما زل الشعراء لمعنى أو كلمة نفرت سامعيهم فأخرجت كلامهم عن حد البلاغة، فقد حكوا أن أبا النجم دخل على هشام بن عبد الملك وأنشده:

صفراء قد كادت ولما تفعل ** كأنها في الأفق عين الأحول

وكان هشام أحول فأمر بحبسه)

عجيب أن يفتتح قصيدته أمام الخليفة هشام بن عبد الملك بهذا البيت، وإن كان هو في وصف الشمس عند غروبها، هي صفراء وهي عند غروبها عندما تتضيف الشمس للغروب تصبح كأنما تستقل، أو كأن شعاعها يستجف قليلاً، وعين الأحول تراها غير مستقرة، فظن الخليفة هشام أنه يقصده بهذا، فأمر بحبسه مع أنه مقرب إليه، من الرجاز في العصر الأموي، من الشعراء المعروفين، ومع ذلك لأنه لم يوفق في مقام بيته هذا نال ذلك الجزاء، ومثله جرير الشاعر المشهور الفحل، فإنه دخل يومًا على عبد الملك بن مروان وأنشده قصيدة مشهورة والتي افتتحها بقوله:

أتصحو أم فؤادك غير صاحٍ ** عشية هم صحبك بالرواح

فهو كأنما يخاطب عبد الملك بن مروان بهذا البيت "أتصحو أم فؤادك غير صاحٍ" فقال له الخليفة عند ذلك: "بل فؤادك أنت يا ابن الفاعلة غير صاحٍ" هو رد عليه، جرير حقيقة هو من حيث الموضوعية لم يخطئ جرير في ذلك، لأن هذا الذي انتهجه هو أسلوب من أساليب العرب، يسمى التجريد في علم البديع المعنوي، وهو أن يجرد المتكلم من نفسه ذاتا أخرى يخاطبها ويخلع عليها النعوت والصفات فيكون أعذر له، فيكون ذلك أعذر له، فيفضي إليها ما شاء من الآهات والأنات والعتاب وغير ذلك، كما فعل الأعشى في قصيدته اللامية المشهورة "ودع هريرة" ويريد به نفسه، يعني كأنما جرد الأعشى من ذاته ذاتًا أخرى بجواره يخاطبها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل ** وهل تطيق وداعًا أيها الرجل

غراء فرعاء مصقول عوارضها ** تمشي الهوين كما يمشي الوجد الوحل

كأن مشيتها من بيت جارتها ** مر السحابة لا ريث ولا عجل

فإنما يريد ذاته، -أيضاً- جرير بن عطية هنا الشاعر الأموي المشهور هو يريد ذاته عندما قال: "أتصحو" يريد ذاته، جرد من ذاته ذاتًا أخرى، ولكن عبد الملك وبخاصة أنه مطلع القصيدة، فهم أنه يريده، فعاتبه على هذا المطلع، فالبيت فصيح ولكنه غير بليغ لأنه لم يوفق في المقام.

(ومدح جرير عبد الملك بن مروان بقصيدة مطلعها: "أتصحو أم فؤادك غير صاحٍ" فاستنكر عبد الملك هذا الابتداء وقال له: بل فؤادك أنت.

ونعى علماء الأدب على البحتري أن يبدأ قصيدة منشدها أمام ممدوحه بقوله: لك الويل من ليل تقاصر آخره).

نعم.. كأن يخاطب ممدوحه بهذا الويل والثبور وغير ذلك هذا غير موفق، وإن كان -أيضاً- على طريقة التجريد، لكنه لم يوفق في ذلك.

وعابوا على المتنبي قوله في رثاء أم سيف الدولة:

صلاة الله خالقنا حنوط ** على الوجه المكفن بالجمال

قال ابن وكيل: إن وصفه أم الملك بجمال الوجه غير مختار).

المقام مقام رثاء وبكاء وموت، فما دخل الجمال في هذا المقام في هذه الآية، لم يوفق -أيضاً- أبو الطيب في هذا المقام في وصف أم سيف الدولة بالجمال في مقام الموت والعزاء وما تعلق به.

إذن مثل هذه النصوص هي فصيحة، ولكنها غير بليغة لأنها لم توافق المقام ولم يوفق قائلها في الالتئام والمطابقة بالحال.

(وفي الحق أن المتنبي كان جريئًا في مخاطبة الملوك، ولعل لعظم لطفه وعبقريته شأنًا في هذا الشذوذ).

المؤلفان يكادان يصدران في هذا تلخيصًا عامًا وتوجيهًا لكل مريد للبلاغة، توجيهًا مركزًا وتلخيصًا عامًا لمن يريد أن يصل إلى مقامات البلاغة في كلام موجز دال.

(إذن لابد للبليغ أولاً من التفكير في المعاني التي تجيش في نفسه، وهذه يجب أن تكون صادقة ذات قيمة وقوة يظهر فيها أثر الابتكار وسلامة النظر، ودقة الذوق في توثيق المعاني وحسن تقييدها، فإذا تم له ذلك عمد إلى الألفاظ الواضحة المؤثرة الملائمة فألف بينها تأليفًا يكسبها جمالاً وقوة، فالبلاغة ليست في اللفظ وحده).

ليست في اللفظ وحده، هذه مسألة.

(وليست في المعنى).

كذلك ليست في المعنى وحده.. نعم.

(ولكنها أثر لازم لسلامة تأليف هذين وحسن انسجامهم).

اثر لازم لسلامة تأليف هذين العنصرين وحسن انسجامهما وينضم إلى ذلك عنصر ثالث وهو الموائمة أو المطابقة للمقام، لابد من هذا، المقام هو الحكم والفيصل، والحال الذي يقتضي أو يستدعي إيجازًا أو إطنابًا أو قوة أو سهولة أو ضعفًا أو غير ذلك هو العمود الفقري للبلاغة نفسها، فمن وفق في هذا وطابق في كلامه ومعانيه المقامات والأحوال ونزل كلامه على مستويات الناس كان عندئذ بليغًا.

وبالمناسبة هنا لابد من الحديث لإيجاد الفرق بين الفصاحة والبلاغة:

-الحقيقة- بعض العلماء يفرق بين الفصاحة والبلاغة بأمور، ويعد بعضهم الفصاحة أنها تعنى بالألفاظ وبآلة البيان وهي اللسان، فهي معنية بالألفاظ من حيث سلامتها وبعدها عن الغرابة، وسلامة الكلمة نفسها من التنافر ومن -أيضاً- المخالفة للقياس النحوي أو الصرفي، كذلك الألفاظ: بعدها عن القلق وعن الركاكة وعن الغموض، كل ما يعنى بآلة البيان وهي اللسان تعنى به الفصاحة لأنها قائمة على الوضوح وعلى النصاحة وعلى الانكشاف، أما البلاغة فإنها تكاد تعنى بالمعاني وبالمقامات، هذا أمر.

الأمر الثاني: أن الفصاحة أعم من البلاغة، لأنها معنية بعناصر ثلاثة:

معنية بالكلمة، فيقال: كلمة فصيحة.

ومعنية -أيضاً-: بالكلام، فيقال: كلام فصيح.

ومعنية بالمتكلم، فيقال: متكلم فصيح.

أما البلاغة فهي أخص من الفصاحة، لأنها معنية بعنصرين: بالكلام نفسه وبالمتكلم، أما الكلمة فلا توصف الكلمة -مفردة أو مستقلة- بأنها بليغة، نقول: جاهد أو ذهب أو قاتل، أي شيء من ذلك لا يقال له هذه الكلمة بليغة، لأن دلالة الكلمة لا تظهر بشكل مؤثر إلا في كلام متسق منتظم، ولكن يقال: كلام بليغ إذا حقق المراد أو أصاب الغرض والمحز، ويقال -أيضاً-: متكلم بليغ إذا أصاب الغرض ووافق في كلامه المقام.

فالفصاحة -عندئذ- أخص من البلاغة.

فأصبح عندنا من الممكن القول: إن كل كلام بليغ لابد -أصلاً- أن يكون فصيحًا، لماذا؟ لأن من شرط بلاغته أن تكون كلماته مفردة ومركبة فصيحة، وليس كل كلام فصيح بليغًا، لأن الكلام يبقى فصيحًا ولكنه إن وافق المقام وطابقه ووفاه والتأم معه كان بليغًا، وإن لم يوافق المقام ويلتئم معه ويطابقه فإنه عندئذ يبقى فصيحًا ولكنه غير بليغ، فبينهما عموم وخصوص.

بين الفصاحة والبلاغة عموم وخصوص: فكل كلام فصيح ليس بالضرورة أن يكون بليغًا، لأنه قد يكون قاصرًا عن توفيته للمقام ومناسبته له، ولكن كل كلام بليغ لابد أصلاً أن يكون فصيحًا، مثل الإسلام والإيمان، بينهما عموم وخصوص، إذا أطلقت الكلمتان (الإسلام والإيمان)، فعندئذ كل لفظة تذهب إلى دلالتها، الإسلام يذهب إلى الشعائر كالصلاة والصيام والحج ونحوه، والإيمان يذهب إلى ما وقر في القلب وهو أركان الإيمان المعروفة في حديث جبريل: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره)، فإذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

كذلك الفصاحة والبلاغة إذا اجتمعتا افترقتا، وإذا افترقتا اجتمعتا، بمعنى: إذا قيل: هذا كلام فصيح بليغ، ذهبت الفصاحة إلى سلامة ألفاظه من القوادح، وتحقق شروط الفصاحة فيها، وذهبت دلالاته وموافقاته إلى أنه قد وافق المقام والتأم معه، وأصابه فكان بليغًا.

ولكن لو أطلق وقيل: ألقى فلان -مثلاً- كلمة بعد صلاة المغرب وكانت فصيحة مؤثرة، فمعنى ذلك أنها بليغة، لأن سياق الإشادة بها يدل على أثرها وقوة بلاغتها، لكن -أيضاً- لو قيل: ألقى -ما شاء الله- فلان بعد المغرب في المسجد الفلاني كلمة بليغة، معنى ذلك أنها فصيحة، لأنها لن تصل إلى مستوى التأثير من خلال وصفها بالبلاغة إلا من خلال فصاحة ألفاظها وجودة أسلوبها، فبينهما عموم وخصوص.

بمناسبة الكلام على الفصاحة والبلاغة وما بينهما من فروق: من محاسن هذا المؤلف وهو كتاب "البلاغة الواضحة" أن المؤلفين عقدا تلخيصًا أو إشارةً إلى أنواع الأساليب التي ينتهجها الناس الآن في كتاباتهم، فذكرا الأسلوب العلمي، والأسلوب الأدبي، والأسلوب الخطابي، وهذه أشهر الأساليب السائدة حاليًا في الصحف والمجلات والكتب وغيرها، وهذه بمناسبة الكلام عن الفصاحة والبلاغة، لأن الفصاحة إذا تمت شروطها والبلاغة -أيضاً- إذا تم شرطها وهو موافاة المقام أو مناسبته أو مطابقته عندئذ يخرج عن المتكلم أسلوب، لا يخلو إما أن يكون ذلك الأسلوب علميًا له صفاته، أو أدبيًا له صفاته، أو خطابيًا له صفاته، ونحن الآن سنتعرف على صفات كل واحد من هذه الأساليب الثلاثة.

(بعد هذا يحسن بك أن تعرف شيئًا عن الأسلوب الذي هو المعنى المصوغ في ألفاظه مؤلفة على صورة تكون أقرب لنيل الغرض المقصود من الكلام، وأفعل في نفوس سامعيه. وأنواع الأساليب ثلاثة:

الأسلوب الأول: الأسلوب العلمي، وهو أهدأ الأساليب وأكثرها احتياجًا إلى المنطق السليم والفكر المستقيم، وأبعدها عن الخيال الشعري لأنه يخاطب العقل، ويناجي الفكر ويشرح الحقائق العلمية التي لا تخلو من غموض وخفاء.

وأظهر ميزات هذا الأسلوب: الوضوح، ولابد أن يبدو فيه أثر القوة والجمال، وقوته في سطوع بيانه ورصانة حججه، وجماله في سهولة عباراته، وسلامة الذوق في اختيار كلماته، وحسن تقريره المعنى في الأفهام من أقرب وجوه الكلام، فيجب أن يُعنى فيه باختيار الألفاظ الواضحة الصريحة في معناها الخالية من الاشتراك، وأن تؤلف هذه الألفاظ في سهولة وجلاء، حتى تكون ثوبًا شفًا للمعنى المقصود).

أو شافًا، يجوز شفًا أو شافًا.. نعم.

(وحتى لا تصبح مثارًا للظنون، ومجالاً للتوجيه والتأول).

هذا هو الأسلوب العلمي الدقيق، معني باختيار الألفاظ، تكون الألفاظ دالة، ولا يختار الكلمة إلا لمكانها، هل تؤدي المقصود؟ وهل تؤدي المراد أو لا؟ إذن الألفاظ الخيالية أو الألفاظ العاطفية والألفاظ العامة الفضفاضة المترادفات وغير ذلك تكاد تكون معدومة في هذا الأسلوب، وإنما يركز على ما يؤدي المراد، وأبرز مثال على ذلك هو الكتب المنهجية الدراسية، بشكل عام، وبخاصة ما يتعلق بالمقررات العلمية كالعلوم والرياضيات أو الفقه أو الحديث أو الأصول أو غير ذلك، الغالب أن أساليبها علمية وألفاظها قد دقق في اختيارها بحيث تؤدي المقاصد ولا تجد فيها خيالاً أو عاطفة أو ألفاظًا مترادفة مما نجده عند الأسلوب الأدبي الذي هو صنو الأسلوب العلمي.

(ويحسن التنحي عن المجاز والمحسنات البديع في هذا الأسلوب، إلا ما يجيء من ذلك عفوًا من غير أن يمس أصلاً من أصوله، أو ميزة من ميزاته).

اتضح الآن الأسلوب العلمي، ننتقل إلى الأسلوب الأدبي.

(ثانيًا: الأسلوب الأدبي: والجمال أبرز صفاته، وأظهر مميزاته ومنشأ جماله ما فيه من خيال رائق وتصوير دقيق، وتلمس لوجوه الشبه البعيدة بين الأشياء، وإلباس المعنوي ثوب المحسوس، وإظهار المحسوس في صورة المعنوي).

إذن هذا عكس الأسلوب السابق، وهو أن يكون عامرا بالأخيلة والصور والعواطف والمؤثرات والأمور -أيضاً- المؤثرة في السامع، وأبرز مثالٍ على هذا القصائد الشعرية، والكتب الأدبية، والقصص، والروايات العامرة بالأساليب الخيالية المصطنعة أو الواقعية المصورة تصويرًا حيًا.

ما تخلو من أفكار علمية ربما، في السياق الأدبي.

ممكن هذا، ولهذا تجد أن بعض العلماء أو بعض المفكرين والمعاصرين يمزجون بين الأسلوبين، يقول: الأسلوب العلمي المتأدب.

وهو أفضل أسلوب.

أي نعم، لأنه يشهر الحقائق العلمية في لباس أدبي، وتجده أمثل ما يكون فيما قرأت لشيخ الإسلام ابن قيم الجوزية، تجد أن أسلوبه مشرق، هو أسلوب علمي صحيح، لكنه يكسوه بكسوة الأدب، ويحليه بحلية الأدباء في ألفاظه، لهذا لا تكاد تمل من قراءتك إياه، يثريك ويغذيك ويمتعك، و-أيضاً- عباراته وانتقاؤه لعباراته رائع جدًا في كثير من كتبه، تجد هذا في "زاد المعاد" تجده -أيضاً- في "طريق الهجرتين".

كذلك الجاحظ في كتابه "الحيوان".

الجاحظ هذا يكاد يكون متسما بالأسلوب الأدبي في "الحيوان"، أو في...

الأدبية أو العلمية حول ذلك.

هو يصوغ هذه الأشياء لكن عباراته يغلب عليها الجانب الأدبي، أسلوب شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- هو -أيضاً- أسلوب علمي متأدب وإن كان يجنح إلى الأسلوب العلمي الجاد، وإن كان في منطق الفلسفة تجد أنه يغلب فيه مجالاً، أو في اللغة كذلك، لكنك تلمح -أيضاً- في بعض تقليب عباراته لباسًا ووشاحًا أدبيًا، فهو عكس تلميذه وتلميذه عكسه، ابن القيم -رحمه الله الجميع- ينزع إلى الأسلوب الأدبي، وإن كانت حقائقه علمية، وشيخ الإسلام ينزع إلى الأسلوب العلمي وإن كان بعض شوب ألفاظه أدبية، والحقيقة أنني استفدت من أسلوب الشيخين، أسلوب شيخ الإسلام وأسلوب تلميذه ابن القيم، كلاهما الحقيقة يثريان القارئ وينوعان، إضافة إلى سلامة منهجيهما وقوة استدلالهما وأنهما -أيضاً- يرسمان للقارئ المنهجية العلمية الدقيقة.

يمكن أن تقرأ الأسلوب الخطابي لأنه عندنا بعض التنبيهات على بعض الأساليب الخاطئة في العبارات الدارجة.

يقول:

السؤال الأول: أيهما أفضل؟ الوقوف على ساكن في كلامنا العربي أو متحرك؟ تقول مثلاً: "جاء زيدٌ" أو تقول: "جاء زيد"؟ وقس على ذلك يا شيخ، في كلامنا كثير؟

السؤال الثاني: تكلم الدكتور -قبل قليل- عن كتاب ابن القيم الجوزية قال: يكسيه، أهي يكسيه أم يكسوه؟ الأبلغ أعني.

الفعل واوي، إن كنت قلت: "يكسيه" فقد أخطأت، لا، هو "يكسوه" من كسا يكسو، فهي ذلة لسان، وأحسنت في ذلك.

إذا أردت أن تسلم فسكن.

هذه لغة الضعيف أو حجة الضعيف الحجة، والصحيح ما أثر عن العرب أنك لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك، وأنت إذا وصلت الكلام فلابد أن تحرك أواخر الكلم، وهذا معنى الإعراب، والإعراب هو الإفصاح والإظهار، أعرب فلان عما في نفسه إذا أظهر وكشف ، فعند القراءة أو عند الكلام لا تقف على متحرك، تقول: "قام زيدٌ" لا.. "قام زيد" أما إذا وصلت "قام زيدٌ وذهب إلى كذا وكذا" عند الوصل تحرك، أما عند الوقف فتسكن، أما عند الابتداء فإنك -أيضاً- تحرك ولو كان همزة وصل، همزة وصل تحركها، استغفر فلان أو استكمل دراسته كذا، لكنك عند وصلها صلى فلان واستغفر، تكون عندئذ ساكنة غير منطوق بها، فعند وصلك الكلمات عند وصلك في درج الوصل تحرك، وإذا وقفت فتسكن، لا يعني هذا أن القارئ عندما يقرأ يقف على أواخر الكلم بحيث لا يظهر، حتى يسلم من بيان الأثر الإعرابي، هذا -كما ذكرنا- حجة أو طريقة الضعيف، وإنما القوي في عربيته المبين في كلماته المفصح عن دلالات الألفاظ هو الذي يحرك عند الوصل، وفي الوقف ذاته يقف على ساكن عند الوقف في مواقعه.

وهذه تأتي بالدربة والمران.

لا شك، الدربة والمران لهما الأثر.
سنلقي على التدريب يا شيخنا، أتمنى أن يعطى المشاهد الكريم مجموعة من الطرق التدريبية التي من خلالها يستطيع أن يتحدث حديثًا كاملاً بإذن الله.
الأسلوب الخطابي لعلك تعرض له.
(الأسلوب الثالث: الأسلوب الخطابي: هنا تبرز قوة المعاني والألفاظ، وقوة الحجة والبرهان، وقوة العقل الخفيت، وهنا يتحدث الخطيب إلى إرادة سامعيه بإثارة عزائمهم واستنهاض هممهم، ولجمال هذا الأسلوب ووضوحه شأن كبير في تأثيره ووصوله إلى قرارة النفوس، ومما يزيد بتأثير هذا الأسلوب منزلة الخطيب في نفوس سامعيه وقوة عارضته وسطوع حجته ونبرات صوته وحسن إلقائه ومحكم إشاراته).
معروف الخطبة لها أثر، و-أيضاً- ينبغي أن يكون الخطيب على مستوى من اللغة العربية من حيث صحة التعريف وسلامته وجودته وبعده عن اللحن، وبالمناسبة بالنسبة لخطب الجمع بالذات التي يعيشها الناس ويسمعونها ينبغي أن يكون الخطيب حصيفًا حكيمًا في إيراده لجمله وانتقائه -أيضاً- لموضوعاته المناسبة لعصره وأن تكون -أيضاً- مناسبة للمقام، و-أيضاً- يكون غرضه -أيضاً- بيان الأحكام الشرعية التي تهم الناس وتمس أحوالهم، وبيان -أيضاً- التوجيهات الشرعية ووجهات النظر الشرعية المناسبة والتي هم بحاجة إليها.
كذلك ينبغي أن لا يستغل منبره بعض الناس يستغل المنبر فيطيل على السامعين، و-أيضاً- يمللهم والحقيقة أن معيار نجاح الخطيب في خطبته أن عقلاء الناس إذا خرجوا من مسجده أو انتهت الخطبة قالوا: ما أجملها، ما أحسنها، ليته أطال، فهذا معيار النجاح، ولكن إذا حصل العكس وقالوا: ليته قصر، هذا معيار الإخفاق، فلابد للخطيب أن يقصر قدر الإمكان والرسول -عليه الصلاة والسلام- لنا فيه الأسوة الحسنة، كان كما أثر عنه كانت صلاته قصداء وخطبته قصداء، كان يجمل -عليه الصلاة والسلام- حتى إن العاد لو شاء أن يعد كلماته لعدها، ولذلك حفظت أحاديثه لترسله وتمهله و-أيضاً- إيجازه -عليه الصلاة والسلام-، كذلك لابد أن ينوع في الأسلوب وأن يركز وأن يسلم من اللحن وأن يحسن الاستشهاد في مقاماته، المهم أن لا يطيل على الناس؛ لأن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة والعامل والطفل والصغير وغير ذلك من أمراض العصر التي جدت في الناس.
كما قال -عليه الصلاة والسلام-: قصر خطبته وطول صلاته مئنة لفقهه.
صحيح.. قصر خطبة الرجل وطول صلاته مئنة: أي: علامة، على فقهه.
بمناسبة الإشارة إلى بعض الأساليب يحسن أن نشير إلى بعض الأخطاء الأسلوبية الشائعة في الصحف أو في المجلات أو عند الناس أو في عباراتهم:
من مثل ذلك: تكرار كلمة "كلما". يقولون: كلما ارتفعت الشمس كلما زاد الحر، كلما الثانية لا يصح إيقاعها، لماذا؟ لأن "كلما" شرطية تفتقر إلى فعل وإلى جواب. كلما ارتفعت الشمس جوابها: زاد الحر.
لو أتيت بـ"كلما" افتقرت هي نفسها إلى جواب فيلزم الدور كما قال المناطقة. ولكن الصحيح أنك تحذف "كلما" الثانية، ووجودها حشو ولغو وغلط، فتقول: كلما ارتفعت الشمس زاد الحر، مثلاً هذا مثال.
من الأخطاء -أيضاً- الشائعة اقتران "ال" التعريف بكثير أو غير، فيقولون مثلاً: جاء الكثير من القوم، أو ذهبت إلى الغير، هذا من الأمور الغير مفيدة.
كان خطأ يا شيخ على عدم القياس مثلاً؟ لا يوجد قياس.
من حيث السماع عن العرب، فيما أعلم أنه من حيث السماع عن العرب، لأنه لم يؤثر عنهم أن كثيرًا وأن غيرًا تأتي معرفتين بـ"ال" بل تأتيان منكرتين، ويمكن أن تضيف هذا الشيء، أو غيرهم "ذهب غيرهم إلى كذا وكذا" أما أن تقول: "ذهب الغير" أو "ذهب الكثير" هذا خطأ شائع فيما أعلم.
كذلك مما ينال من الفصاحة -أيضاً- عطف مضاف على مضاف آخر لم يستوف الأول حقه من الإضافة، -مثلاً- يقولون: الشركة الفلانية قامت بإنتاج وتوزيع وبيع كذا وكذا وكذا، المضاف الأول يحتاج إلى مضاف إليه، قامت الشركة الفلانية بإنتاج -مثلاً- صحف، وتقول: وتوزيعها وبيعها، ممكن أن تعطف على السابق وتضيف هذا المضاف إلى ضميره، أما أن تقول: قامت بإنتاج وتوزيع وبيع كذا فهذا ينال من فصاحة الكلام ومن جودته، وأثر أو قل قولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، الأصل: قطع الله يد من قالها ورجله، فهذا ورد على ضعف.
-أيضاً- من الأخطاء الشائعة في الاستبدال: أسلوب الاستبدال، يقولون مثلاً: استبدلت الصحيفة الفلانية مراسلها بمراسل آخر، ويدخلون الباء على الجديد المراسل الجديد، والصحيح أن الباء في أسلوب الاستبدال تدخل على المتروك في اللغة، ومن ذلك في التنزيل وهو أعلى كلام وأفصحه قوله -جل وعلا-: ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة: ٦١] فالمتروك الذي هو خير، والمأخوذ هو الأدنى، وصوابه أن يقال: استبدلت الصحيفة

بمراسلها مراسلا آخر، الجديد هو الذي ليس فيه الباء، ومنه قوله -جل وعز-: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى ﴾ [البقرة: ١٧٥] اشتروا بمعنى استبدلوا، فالباء دخلت على المتروك.

أسئلة الحلقة.

السؤال الأول: ما الفرق بين الفصاحة والبلاغة؟

السؤال الثاني: متى يكون الكلام الفصيح بليغًا؟

السؤال الثالث: أيهما أعم "الفصاحة" أم "البلاغة"؟ ولماذا؟

من الأساليب الخاطئة -أيضاً- عدم التفريق بين الاسم والمسمى، مثلاً قال: "غُيِّر مسمى جامعة الرياض إلى جامعة الملك سعود مثلاً، الصحيح أن يقال: غير اسم جامعة الرياض إلى اسم جامعة الملك سعود، لأن المسمى هو الذات، والاسم هو العنوان المطلق على الذات.

مثلاً: أنا اسمي ناصر، المسمى بناصر هو هذه الذات هذا الجرم هذه الجثة، نقول: هذا كتاب، اسمه "البلاغة الواضحة"، والمسمى بالبلاغة الواضحة هو هذا الجرم هذا الكتاب الذي بين أيدينا، فخلط الناس بين الاسم والمسمى هذا ذائع شائع، فالأولى أن يفرق بين المسمى وهو الذات، والاسم وهو العنوان المطلق عليه.

وبعضهم يقول: عملنا أو فعلنا تجارُب وعندنا تجرُبة لكذا، والصواب الكسر. لأنها من فعل جرَّب يجرِّب تجربة، وجمعها تجارِب، ليست (تجارُب).

و-أيضاً- يقولوا: فلان لَغوي، وهذا من اللَغو بفتح اللام، والأصل لُغوي، أي مشتغل بعلم اللغة.

علك يا شيخ أن تحيلنا لكتاب.

سأذكر كتبا، لكن الحقيقة هناك أخطاء لا يحسن السكوت عليها، مثل -أيضاً- تسمية الأسماء، يقولون مثلاً: فلان المحمد العبد الرحمن كذا وكذا، يعرف العبد ويلصقه بـ"ال" يوصلها وصلاً، فيكون العبد موصوفًا بأنه رحمن "محمد العبدالله" والأصل "آل عبد الله" بالفصل، "آل" يعني يرجعون إلى "آل عبد الله" أو كذا، "آل" بمعنى يؤول ويرجع، لا تكتب ملتصقة العبد.

-أيضاً- ويقولون: استلم فلان البضاعة الفلانية، والاستلام للحجر: وهو مسه ومسحه، وأما الأصل تسلم بمعنى قبض البضاعة الفلانية أو الكتاب الفلاني.

أشير إلى بعض الكتب النافعة في هذا المقام.

لو إلى كتاب مهم جامع شامل يا شيخ للمشاهد.

"تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" لابن مكي الصقلي.

معاصر؟.

ليس معاصرًا توفي سنة خمسمائة وواحد هجرية.

من المعاصرة.

من المعاصرة "معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة" لمحمد العدناني. وكذلك "الأخطاء الشائعة" لماجد الصائغ، وكذلك "أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين" للدكتور أحمد مختار عمر، فهذا -أيضاً- أو الكتب المفيدة "المدخل إلى تقويم اللسان" لابن هشام اللخمي، المتوفى سنة خمسمائة وسبعة وسبعين هجرية.

و هذا مهم حقيقة، فالغيرة على العربية من الغيرة على الدين، وهذا مهم جدًا.

الدرس الخامس

علم البيان " التشبيه "

نبدأ في الإجابة على أسئلة الحلقة الماضية:
نذكر طبعا الأسئلة الثلاثة التي ذكرها الدكتور في الحلقة الماضية:
السؤال الأول:
ما الفرق بين الفصاحة والبلاغة؟
والسؤال الثاني:
متى يكون الكلام فصيحا بليغا؟
السؤال الثالث:
أيهما أعم الفصاحة أم البلاغة؟
هذه الأخت قالت: الفرق بين الفصاحة والبلاغة:
أولا:
الفصاحة تُعني بسلامة الألفاظ وآلة البيان وبُعدها عن الغرابة والركاكة والغموض لأنها قائمة على الوضوح؛ أما البلاغة فتُعنى بالمعاني والمقامات؟
هذا جواب مختصر جيد.
جوابها في السؤال الثاني:
متى يكون الكلام فصيحا بليغا؟
يكون الكلام فصيحا بليغا عندما تكون بلاغة اللفظ ملائمة ومنسجمة ومطابقة مع بلاغة المعنى فإذا انسجم وحسن هذان الشرطان يكون الكلام فصيحا
بليغ.
لعل -في أول الكلام عندما قالت بلاغة اللفظ-: المقصود فيها فصاحة اللفظ، لو قالت فصاحة اللفظ لكان صحيحا لأن اللفظ لا يكون بليغا إلا إذا كان
فصيحا أصلا، وإن اللفظ -أيضا- لا يستقل بالبلاغة، اللفظ منفردا لا يستقل بالبلاغة إلا من خلال التركيب، فإذا وافق المقام كان بليغا.
فهذا الجواب فيه قصور.
أجابت على السؤال الثالث: أيهما أعم الفصاحة أم البلاغة؟
فقالت: الفصاحة أعم من البلاغة لأنها معنية بثلاثة عناصر (بالكلمة والكلام المتكلم)، والبلاغة أخص لأنها معنية فقط بالكلام فقط، ولأن الكلمة لا توصف بأنها بليغة لأنها لا تظهر دلالتها بشكل مؤثر إلا في كلام منتظم.
وعلى هذا يمكن أن نقول إن كل كلام بليغ فهو فصيح، وليس كل كلام فصيح إنه بليغ
إنه كذلك.
هذا مكتوب
وليس كل كلام فصيح بليغا، الإجابة فيها ركاكة، لكن معنى الجواب صحيح، لأن الفصاحة من حيث العموم تشمل الكلمة والكلام والمتكلم، ويبقى هذا كله في دائرة الفصاحة، فإذا انتظم ذلك الكلام الفصيح وناسب المقام وطابقه كان ذلك الكلام الفصيح بليغا.
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.
أما بعد:
فسبق أن تكلمنا في مقدمات مهمة تتعلق بهذا العلم -علم البلاغة- وبعد أن بينا تلك المقدمات، وما يتعلق -أيضا- بالفصاحة والبلاغة وأساليب التعبير سواء كانت أدبية أو علمية أو خطابية؛ ننتقل الآن مثل ما انتقل المؤلفان في كتاب البلاغة الواضحة إلى التشبيه؛ وقبل الانتقال إلى التشبيه -وهو فن من فنون البيان- نعرض في إلماحة عاجلة لعلوم البلاغة الثلاثة وهي كما نعلم علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، هذه مكونات علوم البلاغة التي استقرت عند المتأخرين من البلاغيين.
-والحقيقة-: هي مرتبة بهذا الترتيب من حيث تأسيس الجوانب ومن حيث -أيضا- التأثير من حيث الحلية، فعلم المعاني يتعلق بالتأسيس بحسب المقام، تأسيس الجملة العربية بحسب المقامات، فهو أقرب ما يكون إلى النحو، -وإن شئت- أن تقول إن علم المعاني بشكل خاص أو علم البلاغة بشكل عام هو نحو معلل لم تخطيء بل أصبت

الحقيقة، فإن علم المعاني يتعلق بالمقامات من حيث أحوال اللفظة العربية، لأنه عرف -علم المعاني- كما عرفه الخطيب: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال.

يعرف كيف يؤكد؟ متى لا يؤكد؟ كيف يقدم في كلامه؟ كيف يؤخر؟ يحذف أو يذكر؟ يشبه أو لا يشبه؟ يفصل أو يصل؟ يقصر أو لا، كل هذه من دقائق علم المعاني بشكل عام.

علم البيان: هو يتعلق -حقيقة- بالصورة المؤثرة، وقد عرف بأنه: علم يعرف به كيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه.

كيفية إيراد المعنى الواحد كمعنى الكرم -مثلا- أو معنى الشجاعة أو معنى الجود أو معنى البخل أو كذا؛ يورد بعدة طرق إما من خلال التشبيه أو من خلال الاستعارة أو من خلال المجاز المرسل أو من خلال المجاز العقلي أو من خلال الكناية أو من خلال التعريض بشكل عام، فعلم البيان هو علم الصورة، أو علم كيفية إيراد الصورة بطرق مختلفة، أمام الأديب أو المتكلم طرق مختلفة.

خصوصا إذا كانت الصورة يا شيخ صورة معنوية ليست حسية.

نعم، لأن المقصود هو إخراج المعنوي في صورة حسية محسوسة حتى تنقدح في الذهن و -أيضا- تلتصق بالعقل فتثبت وتستقر، فعلم البيان هو علم التصوير بشكل عام.

يأتينا العلم الثالث المكمل لهذين العلمين وهو علم البديع وهو: علم يعرف به وجوه التحسين وجوه تحسين الكلام، سواء من جهة لفظه أو معناه الموافق للمقام، لابد أن يكون ذلك الكلام موافقا للمقام حتى يكون بديعا، فأصبح عندنا علوم ثلاثة:

العلم الأول: علم المعاني؛ العلم الثاني: علم البيان؛ العلم الثالث: هو علم البديع.

الآن نندرج أو ندخل في علم البيان لنبدأ في أول مباحثه ألا وهو:

التشبيه

-والحقيقة- اللافت للنظر هو أن المؤلفين على الجارم ومصطفى أمين في كتابهما المشهور البلاغة الواضحة قدما التشبيه، أو -بمعنى آخر- قدما علم البيان على علم المعاني، وهذا -حقيقة- مسترع للانتباه ولافت للنظر؛ ذلك أن أكثر البلاغيين أوجلهم قد قدموا علم المعاني باعتباره أو بوصفه تأسيساً للجملة العربية الدقيقة التي تناسب المقام، ثم ثنوا بعد ذلك بعلم البيان ومباحثه أو فنونه، ثم ثلثوا بعلم البديع ومباحثه وفنونه أو ألوانه.

ولكني فكرت في هذا ولعله تفكير قادني إلى اجتهاد قد يقود إلى الصواب وهو أن المؤلفين -رحمهم الله- إنما قدما التشبيه -وهو أبرز فنون البيان- بمعنى أنهما قدما علم البيان على علم المعاني وهذا قد يكون مراعى فيه النظر إلى الفصاحة، إذ الفصاحة تعني الوضوح والبيان والإشراق، والبيان وعلومه والتشبيه وما تعلق به من أقسامه وكذا ينبني على الإبانة والإظهار، فعلم البيان يكاد يكون مبنيا على الفصاحة التي تعني الانكشاف والظهور، وعلم المعاني ينبني على تعريف البلاغة نفسها وهي علم المقامات أو علم المطابقة، وكما نعلم أن علم البلاغة يتعلق بمطابقة الكلام، أو البلاغة -بشكل عام- تعني مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وعلم المعاني يعنى بأحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال.

فقدم هنا في هذا الكتاب البيان على المعاني بالنظر إلى مباحث الفصاحة مع البلاغة ومعلوم أن البلاغيين يبدءون بمباحث الفصاحة: بمعناها اللغوي ثم الدلالي الاصطلاحي، ثم معنى البلاغة اللغوي، ثم معنى البلاغة الدلالي الاصطلاحي، فقدم البيان والتشبيه -وهو أحد فروعه أو فنونه-على علم المعاني بالنظر إلى تقديم مباحث الفصاحة على البلاغة.

فلعل هذا يكون وجها مقبولا.

قد يكون -أيضا- وجه أخر يعلل به وهو أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني وهو شيخ البلاغيين قدم أو ألف على الراجح ألف كتابه الأسرار "أسرار البلاغة" قبل تأليفه دلائل الإعجاز وهو في أسرار البلاغة معظم مباحثه أدارها على التشبيه والتمثيل والاستعارة والكناية والتعريف ما تعلق بتلك المباحث التي هي أصول علم البيان، فالشيخ عبد القاهر -رحمه الله- بدأ بكتابه الأسرار بمباحث علم البيان ثم ثنى بالدلائل الذي أدار عليه نظرية النظم في الإعجاز القرآني فلعلهما نظرا إلى عمل الشيخ عندما قدم الأسرار أو ألف الأسرار -أسرار البلاغة- على كتابه دلائل الأعجاز فيما يترجح.

على أن هناك خلافا هل دلائل الإعجاز قبل الأسرار أو الأسرار هو الذي قبل الدلائل وهذا هو الذي يترجح والله تعالى أعلم.

فتقديم علم البيان والتشبيه يتبعه بالنظر إلى هذين الاعتبارين الفصاحة والأسرار اللذان هما من تأليف الشيخ عبد القاهر.

على كل حال لا يعنينا كثيرا هذا، الذي يعنينا هو تعريف علم البيان ثم الدخول بعد ذلك إلى التشبيه.
وقلنا أن علم البيان هو: علم يعرف به كيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة على ذلك المعنى.
ولنأخذ مثالا على هذا: -مثلا- الكرم.
الكرم أمام الأديب أو المتكلم، وأمامه عدة طرق حتى يوصل المعنى ويظهر كرم ممدوحه: -فمثلا-قد يقول الشاعر -يقصد سبيل التشبيه البليغ- كأن يقول:

هو البحر من أي النواحي أتيته *** فلجته المعروف والجود ساحله

فقال هو البحر على التشبيه البليغ ذكر الطرفين الأساسين وهما المشبه والمشبه به، وحذف الأداة ووجه الشبه فشبهه بالبحر، ولا أبلغ من تشبيه الممدوح في العطاء والتدفق بالبحر وقد يسلك الشاعر -مثلا- سبيل الاستعارة كقول المتنبي -مثلا-:

تعرض لي السحابُ وقد قفلنا *** فقلت إليك إن معي السحابَا.

السحاب الأول: -حقيقة- وهو السحاب المعروف في آفاق السماء، والسحاب الثاني: مجاز وهو على سبيل الاستعارة وهو العطاء المتدفق، فشبه ممدوحه بالسحاب على سبيل الاستعارة التصريحية، هذا طريق -أيضا- طريق التجوز والاستعارة.
قد يكون الطريق الآخر المجاز المرسل كأن تقول: (لفلان على أياد في حياتي) تريد النعم والأفضال؛ كما قال الشاعر -أيضا- وهو المتنبي:

له أياد على سابغات *** أعد منها ولا أعدده

فالأيادي المقصود بها النعم المترادفة التي لا أحصيها فسلك سبيل المجاز المرسل فأطلق اليد وأراد بها أثرها وهو النعمة.
وقد يكون السبيل الآخر وطرق البيان لإثبات المدح -مثلا- أو الجود هو الكناية كما قال أبو نواس:

ما جازه جود -أي تجاوزه- ولا حل دونه *** ولكن يسير الجود حيث يسير

وري البيت بيسير وروي -أيضا- (يصير ولكن يصير الجود حيث يصير) يعني يتحول أو ينتقل. حيث صار أو تحول أو انتقل ذلك الممدوح، فهذا سبيل الكناية تكنى عن كرمه بهذه الصورة (فما جازه جود ولا حل دونه) لم يتجاوزه ولم يقصر دونه (ولا حل دونه ولكن يصير الجود حيث يصير) أو (يسير الجود حيث يسير).
فأمام الأديب أو المتكلم عدة طرق بيانية يختار الأبلغ بحسب مراده بحسب قرائنه أو بحسب ما يرى وسنبدأ الآن بأول هذه الطرق.
هل نستطيع أن نعطي مثالا معاصرا -مثلا-.
-مثلا- على سبيل التشبيه، تقول على سبيل التشبيه البليغ -مثلا-: فلان بحرٌ؛ قد تذكر الأداة: تقول فلان كالبحر قد تذكر الأداة ووجه الشبه: فلان كالبحر في العطاء.
هذا سبيل أو طريق التشبيه.
طريق الاستعارة كأن تقول: جئت من بحر لا يرد السائلين.
فقد شبهت ممدوحك بالبحر على سبيل الاستعارة التصريحية، وقولك لا يرد السائلين هذه قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي للكناية.
تقول: (فلان لا تغلق أبوابه) دليل على كرمه ، (فلان واسع المجالس) دليل -أيضا- على كرمه؛ (فلان -كما قالت العرب سابقا- كثير رماد القدر) كناية عن الحرق والطبخ والقدور المنصوبة على النيران وينتج عنها الكرم وما تعلق به، فإذن أمامك عدة طرق إما التشبيه أو المجاز أو الكناية وتلك أبرز فنون علوم البيان، والتشبيه هو أصلها، ثم المجاز سواء كان لغويا أو عقليا، والعقلي يدخل فيه المجاز المرسل كما سيأتي والاستعارة، ثم الطريق الثالث هو طريق الكناية ويدخل فيه أي من الكناية التعريض، وكذلك يدخل الرمز والإيحاء والإيماء وما تعلق بهذه الجوانب وسنبدأ الآن بالتشبيه وهو أصلها ومفتتحها.
نريد أن ننبه أننا سنقرأ فقط القاعدة فالكتاب هذا يوجد فيه القواعد في كل درس ستجد فيه كلمة القواعد وهذه هي أشبه بالمتن، ملخص لذلك سنبدأ بالتشبيه أركانه أولا رقم واحد.
أما ما تعلق بالأمثلة والشواهد فبإمكان القاريء على تؤدة ومهل أن يقرأها ويقرأ شواهدها و-أيضا- يقرأ الشرح المبسط المفصل المتعلق بهذا وإنما سنقرأ القاعدة لأنها الزبدة أو الخلاصة أو المتن الذي يستحق أن يوقف عليه ويشرح متنه.
(بداية هذا الفصل قال المؤلفان علم البيان ثم ذكرا التشبيه رقم واحد أركانه؛ وسنأتي إلى قواعدها:

القواعد:
أولا: التشبيه بيان أن شيئا أو أشياء شاركت غيرها في صفة أو أكثر بأداة هي الكاف أو نحوها، ملفوظة أو ملحوظة).
هنا عندما ذكر المؤلفان التشبيه يحسن أن نبين المعنى اللغوي والدلالي لكلمة التشبيه.
التشبيه من قولهم: شُبه الشيء بالشيء أي مُثل به، فلان شبيه فلان أي مثيله أو نظيره، والشبيه: في اللغة هو المثيل والنظير.
أما في الاصطلاح: المؤلف –حقيقة– أشار في قوله التشبيه (بيان أن شيئ)، كلمة بيان: لعله أراد بهذا أن التشبيه أحد فروع البيان أو هو أولها، فكلمة بيان فيها إشارة إلى أن التشبيه وظيفته البيان ومقصده الأساس هو البيان والتوضيح.
(بيان أن شيئا أو أشياء شاركت غيرها في صفة أو أكثر) هذا تعريف طيب، ولكن التعريف الدارج في كتب البلاغيين هو تعريف الخطيب: إلحاق أمر بأمر آخر في صفة أو أكثر بأداة ملفوظة أو ملحوظة.
ومن هذا التعريف تتبين أركان التشبيه، فقوله (إلحاق أمر بأمر)
إلحاق أمر: أي المشبه.
بأمر: هو المشبه به.
في صفة أو أكثر: هذا هو الجامع أو هو وجه الشبه الجامع بين الطرفين.
بأداة ملفوظة أو ملحوظة: يُشار بهذا إلى أداة التشبيه لأن كل تشبيه لابد له من أداة إما أن تكون ملفوظة أي منطوقة، أو ملحوظة من خلال السياق، قد تكون محذوفة وتدرك من خلال السياق.
لابد أن يشار – الحقيقة– إلى أن ذلك كله لابد أن يكون لغرض بلاغي لأن هذا لا يكون عبثا، إلحاق أمر بأمر في صفة أو أكثر بأداة ملحوظة أو ملفوظة لغرض بلاغي، لأنك لو أدرت أو نظرت في النصوص البليغة في القرآن الحكيم أو في السنة المطهرة أو في أساليب الشعراء أو نثرهم أو نثر العرب فإنك تجد أن كل تشبيه خلفه قصد أو غرض بلاغي أريد بالتشبيه أن يبين به أو يظهر ذلك التشبيه، ثم قال: (بأداة هي الكاف أو نحوها ملفوظة أو ملحوظة) هنا قال بأن أداة التشبيه الكاف لأنه أتى على أكثر أدوات التشبيه دورانا على الألسنة وهي الكاف.
أشار إلى أن من أدوات التشبيه:
ما يكون حرفا كالكاف، أو حرفا –أيضا– مثل كأن؛ كأن زيدًا أسدٌ.
لكن الفرق بينهما أن الكاف عندما تقول زيد كالأسد يكون المشبه به بعد الكاف مباشرة أما في قولك كأن زيدًا أسدٌ يكون المشبه بعد كأن مباشرة والمشبه به يكون بعد المشبه.
كأن زيدًا: فزيد هذا مشبه، وأسدٌ مشبه به.
لكن: زيد كالأسد يكون المشبه متقدما على الكاف ثم يليه مباشرة بعد الكاف المشبه به.
هنا أشار المؤلف (بيان أن شيئا أو أشياء شاركت غيرها في صفة أو أكثر)، قال أو أكثر احترازا من أن تكون مشاركة في كل الصفات لأنه إذا كانت صفة أو أكثر صفة أو ثلاثة، لكن أن تكون مشاركة في كل الصفات لا يكون تشبيها وإنما يكون عين الشيء؛ يكون ذلك هو نفس الشيء وأشار إلى هذا قدامة بن جعفر في نقد الشعر وكذلك أبن رشيق القيرواني في العمدة قال إن المشاركة إنما تكون في صفة أو أكثر من صفة أما مطابقة في جميع الصفات فيكون ذلك المشارك عين الشيء ولا يصح هذا التشبيه، ولذلك ينبغي أن يتنبه إلى هذه النقطة عندما نشبه شيئا بشيء لا يعني المماثلة في كلٍ، نقول –مثلا–: وجه فلانة كالبدر لا يعني أنها تشبهه في شكله وخلقته وإنما الصفة الوضاءة.
من صفات البدر الوضاءة –مثلا– الجمال في السماء.
فلان كالبحر ليس المقصود في كل شيء إذن البحر مالح لا يكاد يشرب، إنما الدلالة العامة في التدفق والعطاء وعدم النضوب، لمح العام وهكذا العرب أمة ذواقة تلمح الشيء وليس بالضرورة أن تطابقه وأن يكون الدلالة موضعية أو مطابقة تامة، بل تلمح الشيء وتستفيد من ماذا من ما فيه بارز حتى يوظف إلى ذلك الشيء وهو المشبه أصلا.
(٢–: أركان التشبيه أربعة: هي المشبه والمشبه به ويسميان طرفي التشبيه وأداة التشبيه ووجه الشبه ويجب أن يكون أقوى وأظهر في المشبه به منه في المشبه).
هنا المؤلفان ذكرا أن لكل تشبيه أربعة أركان: طرفين رئيسين وركنين آخرين يمكن أن يستغنى عنهما.
الطرفان الرئيسان: هما المشبه والمشبه به، هما الركنان الرئيسان ويسميان طرفي التشبيه، وهما يسميان طرفين ويسميان –أيضا– ركنين، لكن الأداة ووجه الشبه هما ركنان يمكن أن يستغنى عنهما.

فإذا قلنا زيد كالأسد في الشجاعة، عندنا أربعة أركان ظهرت:
زيد المشبه هو الركن الأول.
والكاف الركن الثاني.
والأسد هو المشبه به.
والركن الأخير في الشجاعة وهو المعنى المشترك أو الجامع بين المشبه والمشبه به وهو الصفة الجامعة، ولابد من هذا الجامع وأن يكون لائقا مناسبا بين المشبه والمشبه به لأنه هو الواسطة أو الرابطة الحقيقية لإلحاق هذا بهذا، لأنه إنما ألحق الرجل الشجاع بالأسد لوجود رابطة أو آصرة بينهما وهي ذلك المعنى، فركنان لا يمكن أن يحذفا هما المشبه والمشبه به، فإذا حذف الركنان مع الأداة أو إذا حذف الركنان لا يعد تشبيها وهما المشبه والمشبه به، أما إذا حذفت الأداة أو حذف وجه الشبه وبقي الركنان فيسمى هذا تشبيها بليغا كما سيأتي.
تقول زيد أسدٌ تحذف الأداة وتحذف وجه الشبه.
لكن لو حذفت الأداة ووجه الشبه وأحد الركنين كالمشبه كأن يحذف المشبه ويبقى المشبه به أو المشبه به ويبقى المشبه انتقل المقام من كونه تشبيها إلى كونه استعارة، ولهذا عرفوا الاستعارة في بعض تعريفاتهم لها: بأنها تشبيه حذف أحد طرفيه -كما سيأتي- فإن حذف المشبه وبقي المشبه به كانت استعارة تصريحيه وإن حذف المشبه به وبقي المشبه كانت استعارة مكنية كما سيأتي إن شاء الله.
لو أتاني سائل يا دكتور وقال فلان فقلت أسد فقط يدخل في التشبيه
على التقدير، لأنك إذا أعربته: قلت أسد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أو قلت فلان أسد كأنك قلت فلان أسد تشبيه بليغ.
التقدير: المحذوف، حذفت الطرف الأول وهو (هو) أو فلان، وأسد وهو الطرف الثاني وهو المشبه به والمقدر كالمذكور، المقدر المحذوف كالمذكور، فيكون تشبيها بليغا ولا يكون استعارة لأنه في الاستعارة لابد من قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي وهنا ليس هنا قرينة، وفي الوقت ذاته هذا إلى التشبيه أو في التشبيه أدخل.
هنا أشار إلى قضية قال: وجه الشبه يجب أن يكون أقوى وأظهر في المشبه به منه في المشبه، لماذا؟
لأن المشبه به هو الأصل إنما جيء به ليوضح حال المشبه، ولتبين حاله، وليظهر مقداره أو كميته أو إذا كانت القضية عددا أو شيئا من ذلك، فتبين من هذا أن المعول عليه في التشبيه يكاد يكون المشبه به، صحيح أن المقصود إيضاح حال المشبه لكن المشبه به لابد أن يكون معلوما في الذهن ظاهرا بينا وعليه المتكأ في التشبيه، ولهذا قال لابد أن يكون أظهر في ذهن المخاطب لأنه إذا كان المشبه به مجهولا لم يكن لذلك معنى في التشبيه إلا في المقام الذي يستدعي أمورا مجهولة للتهويل أو في التفخيم كما قال -جل وعز-: في الحديث عن شجرة الزقوم في سواء الجحيم: ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ [الصافات: ٦٥].
وبالمناسبة هذه الآية سئل عنها أبو عبيدة معمَر ابن المثنى المتوفى سنة ٢٠٨وقيل ٢٠٩ في كتابه لما استضافه الفضل بن الربيع وزير هارون الرشيد عام ١٧٦هـ تقريبا كان هو شيخ البصرة وعالمها وهو أبو عبيدة واستضيف في بغداد عن طريق الفضل فلما جمع له العلماء والأدباء والشعراء عرف به فانبرى أحد الحاضرين قائلا: يا أبا عبيد نقرأ قوله -جل وعز-: ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾؛ فكيف يقع المشبه به مجهولا كيف يقع المشبه به وهو رءوس الشياطين؟ لم تر العرب رءوس الشياطين ولم تعرفها كيف تشبه شجرة الزقوم وطلعها برءوس الشياطين؟
فقال أبو عبيدة وقد فتح عليه في ذلك: يا هذا إن الله قد أنزلها على بيان العرب وعلى سنن كلامها ألم تسمع إلى قول أمريء القيس:

أيقتلني والمشرفي مُضاجِعي *** ومسنونةٍ زرقٍ كأنياب أغوال

روي بالجر وبالرفع يجوز (ومسنونةٌ زرقٌ كأنياب أغوال) وهو الأشهر.
يقول امرؤ القيس كيف يقتلني -هو يتكلم عن صاحبته يهدده زوجها- كيف يقتلني وبجنبي سيف حاد أسنانه زرق تشبه أسنان الأغوال، الأغوال جمع غول، والغول: لم ترها العرب ولم تعرف أنيابها، فوقع المشبه به هنا مجهولا لأن المقام هنا مقام تهديد ووعيد، فالعرب لم تعرف الغول ولم ترها وإنما هدد به ليذهب الذهن في ذلك كل مذهب، ولو كان المشبه به محدودا معلوما لعرف وحدد المشبه، ولكن الآن كل عقل وكل وفكر يذهب في ذلك وفي تصوره في كل مذهب، فكان أبلغ.
والآية على قياس البيت مع الفارق، فقال أبو عبيدة: ثم عنَّ لي أن أؤلف كتابا في هذا ومثله فألف كتابه "مجاز القرآن"، وإنما يعني مجاز القرآن تأويل آية أو معناها أو تفسيرها، وليس المجاز الذي هو قسيم الحقيقة، فإن هذا يختلف عن ذاك، تقسيم الكلام إلى حقيقة أو مجاز جاء فيما بعد، بعد استقرار علوم البلاغة.

ننتقل إلى القسم الثاني.
ولكن قبل الانتقال: هنا تشبيه جميل من أبي عبد الله العاشوري من الجزائر قال: قناة المجد شمس بلغت أنوارها مشارق الأرض ومغاربه.
أحسنت هذا على التشبيه البليغ.
نعم هو شبه الآن قناة المجد فهي المشبه، والمشبه به الشمس، ووجه الشبه هو سطوعها -مثلا- وإضاءتها وانتشارها في كل مكان
الانتشار والوضاءة و-أيضا- النفع. فإن الناس لا يستغنون الناس وكذلك المجد لا يستغنى عنها في علمها وفضلها وفي خيراتها، ولله الحمد ظهرت وبانت وانتشرت فلله الحمد.
(٢- أقسام التشبيه:
قواعدها:
التشبيه المرسل ما ذكرت فيه الأداة.
التشبيه المؤكد ما حذفت منه الأداة.
التشبيه المجمل ما حذف منه وجه الشبه.
التشبيه المفصل ما ذكر فيه وجه الشبه.
التشبيه البليغ ما حذفت منه الأداة ووجه الشبه).
أحسنت، هنا ذكر المؤلفان تقسم التشبيه من حيث الأداة ومن حيث الأركان وعدم ذلك فذكرا القسم الأول وهو التشبيه المرسل وهو ما ذكرت فيه الأداة، والإرسال هنا من الإطلاق بحيث تترك الأداة ولا تحذف، تترك موجودة مثبتة في الكلام ولا تحذف، وهو مثل زيد كالأسد في الشجاعة، هنا نجد أن التشبيه نوعه هو مرسل، وفي الوقت ذاته مفصل، مرسل من حيث الأداة موجودة زيد كالأسد، ومفصل من حيث إنه قد ذكر فيه وجه الشبه -الشجاعة-.
(التشبيه المؤكد ما حذفت منه الأداة زيد أسدٌ في الشجاعة.)
لماذا سمي مؤكدا؟
لأن العادات لما حذفت أخبر عن زيد بكونه أسدا زيد أسدٌ فكأن هناك التصاق وتأكيد وتثبيت لأسدية زيد، لم يوجد فاصل ولا واسطة بينهما، زيد أسدٌ وليس كالأسد، أسد مباشرة فأكدنا أسديته وشجاعته بهذا الإلصاق المباشر، ألصقنا الخبر بالمبتدأ من غير فاصل فكان هذا تأكيدا على أسديته والإخبار به.
(التشبيه المجمل ما حذف منه وجه الشبه) الإجمال هو الاختصار أو الإيجاز، فإذا حذف وجه الشبه لاشك أن الكلام يصبح عندئذ مجملا مختصرا.
زيد أسد، ولك أن تقول زيد كالأسد، حذفت وجه الشبه.
إذن كان هذا التشبيه المجمل، أما لو ذكرته كان مفصلا.
إذن التفصيل والإجمال يتعلقان بوجه الشبه، والتأكيد والإرسال يتعلقان بأداة التأكيد، فإذا حذفت الأداة صار التشبيه مؤكدا، وإذا ذكرت كان مرسلا، والإجمال إذا حذف وجه الشبه كان التشبيه مجملا، والتفصيل إذا ذكر وجه الشبه ونص عليه في الكلام كان مفصلا.
ثم قال: التشبيه البليغ ما حذفت منه الأداة ووجه الشبه، إذن أصبح عندنا تشبيه بليغ: زيد أسدٌ أو محمد بحرٌ.
كان هذا التشبيه بليغا لماذا؟
لأنه قد حذفت منه الأداة فتأكد، وحذف منه وجه الشبه فأصبح مجملا، أصبح محبوكا مؤكدا مجملا فلم يعد فيه فضلات كلام، وقالوا عن هذا النوع الرابع الأخير قالوا عنه إنه أبلغ أنواع التشبيه من حيث أنه قائم على الإيجاز وفي الوقت ذاته داخل في الإخبار والتوكيد، كأنك تخبر عن زيد -مثلا- بكونه أسدا من غير فاصل ولا تأكيد، زيد أسد مطلق في كل شيء -مثلا-؛ من غير تقييم لشجاعة ولا بشيء معين.
ولو أردنا أن نرتب أبلغية التشبيه من حيث هذه الدرجات نقول إن التدرج يكون أولا في ثلاثة أمور أو بثلاث مراتب:
المرتبة الأولى: كون التشبيه مرسلا مفصلا، هذا أقلها ، زيد كالبحر في العطاء ذكرنا الأركان كلها.
النوع الثاني أو المرتبة الثانية أو الوسطى: هو كونه مرسلا مجملا، أو مؤكدا مفصلا، مرسلا مجملا مثاله زيد بحر في العطاء، لابد من ذكر الأداة، زيد كالبحر فقط مجمل، حذفنا وجه الشبه زيد كالبحر، مثلها كونه مؤكدا زيد بحر، وفي الوقت ذاته مفصلا، زيد بحر في العطاء هاتان مرتبتان تكادان تكونان مستويتين في الأبلغية.
الصورة الثالثة: وهي الأبلغ وهي كونه مؤكدا مجملا، مؤكدا من حيث حذف الأداة ومجملا من حيث حذف وجه الشبه.

زيد أسدٌ أو محمد بحرٌ ورد في التنزيل في قوله -جل وعز- -مثلا-: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ [النمل: ٨٨]. فهنا على التشبيه أي الجبال تمر مرورها كمرور السحاب، فحذف الأداة وحذف الوجه وهي مقدرة تمر كمرور السحاب، وحذف الوجه -أيضا-.

تمر مر السحاب

مر السحاب ذكرها فقط هنا للمشبه به.

ووجه الشبه هو السرعة.

السرعة والحركة وعدم الاستقرار، السحب -أيضا- متحركة وغير مستقرة.

كانت هادئة بلفظ.

أبلغ نعم؛ -أيضا- في الحديث الشريف: (المؤمن مرآة أخيه)؛ تشبيه بليغ حيث إن ذكر المشبه وهو المؤمن وذكر المشبه به وهو المرآة وحذفت الأداة وحذف وجه الشبه والتشبيه بليغ -حقيقة- وهو يعكس -حقيقة- المؤمن يجب أن يكون مرآة أخيه إذا وجد فيه عوجا أو انحرافا أو

لو وقفت أنت أمام مرآة لعدلت في نفسك.

تماما، وكذلك المؤمن لا يسخر بأخيه، المرأة لا تسخر بأخته

إنما تعديل لطيف.

تنصحها؛ الحديث من حيث دلالته عامة أو دقيقة جدًا وبليغة، هذا يقطع أواصر الفساد التي تراه أو تلحظ بعضه، في المجتمع كالسخرية والتندر وغير ذلك لا يجوز شرعا، وفيه نصوص شرعية نهت على ذلك: فالمؤمن مرآة أخيه إذا رأى فيه عوجا أو عيبا أو قدحا أو منكر عدله بالنصح أو بالمهاتفة أو بالملاطفة وكذلك تماما كالمرآة عندما تعدل أنت ما ترى من عوج في وجهك أو هيئتك أو شكلك وهذا تشبيه -أيضا- بليغ ظاهر جدًا، فعلينا جميعا أن نعمل بهذه الدلالة الظاهرة الواضحة فأصبح التشبيه من هذا الباب في هذا الترتيب الذي ذكرناه.

نكمل

نعم.

(ذكر المؤلفان كذلك تشبيه التمثيل وهو رقم ثلاثة وقاعدته: يسمى التشبيه تمثيلا إذا كان وجه الشبه فيه صورة منتزعة من متعدد إذا كان وجه الشبه فيه صورة منتزعة من متعدد وغير تمثيل إذا لم يكن وجه الشبه كذلك).

يسمى التشبيه تمثيلا إذا كان وجه الشبه فيه صورة منتزعة من متعدد وغير تمثيل إذا لم يكن وجه الشبه كذلك.

هذا التشبيه من أجل أنواع التشبيه.

نبدأ به بعد الاتصال.

تقول: لدي سؤالان السؤال الأول: إذا كان الكلام فيه بعض الكلمات الأعجمية -مثلا- كضرب الأمثلة هل يكون فصيحا؟ وهل القرآن الكريم ما ذكر من بعض الكلمات الأعجمية من باب ضرب الأمثلة؟

والسؤال الثاني: هل يمكن أن يكون التشبيه بليغا ومجملا؟.

هذا الموضوع -الألفاظ الأعجمية- وذكرنا هذا لعلك تذكر في الحلقة الماضية، إذا كان في الكلام لفظ أعجمي من ألفاظ اللغة الإنجليزية والفارسية وغيرها ودخل في اللغة العربية هل يعد ذلك الكلام فصيحا؟

الصحيح إذا كانت الألفاظ ظاهرة العُجمة لا يعد الكلام فصيحا وإنما يعد ذلك قدحا من قوادح الفصاحة، وعلى المراجع المتعلقة أو المتخصصة باللغة العربية كمجامع اللغة العربية عليها أن تعرب تلك الألفاظ أو المصطلحات العلمية أو ما تعلق بها حتى تصح الألفاظ وتستقيم عربية تلك الألفاظ، وأما مقارنة ذلك بما ورد في الذكر الحكيم وما ورد فيه كالاستبرق وغيرها من الألفاظ هذه -حقيقة- لما استعملها القرآن الحكيم أصبحت عربية لأن القرآن أعلى طبقات اللغة وأعلى أساليب البيان بالاتفاق فاستعمال الذكر الحكيم لها يعد تعريبا وقد أجرى عليها ظواهر الإعراب كالرفع والنصف والجر وغيرها وهذا لم تعد يعني وإن كانت أصلا عجمية لأن استخدام الذكر الحكيم لها وكلام الله -عز وجل- بها يعد عندئذ تعريبا، فهو مع الفارق أشبه بإقرار مجامع لها اللغة العربية لذلك مع الفارق الكبير فأقول إن ورود تلك الألفاظ التي كانت أعجمية وأصبحت في الذكر الحكيم متلوة وهي من كلام رب العالمين -جل وعز- فهذا تعريب لها فهذا فيما بدأ وما يظهر لي في ذلك الأمر.

سنجيب على السؤال الثاني لكن بعد الاتصال:.

يقول: السؤال الأول: في قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي ﴾ [هود: ٤٤]، ذكر في بعض كتب التفسير أن لها أسسا كثيرة بلاغية؟

إنها استعارة إنه شبه الأرض بإنسان يبلغ وحذف المشبه وأبقى قرينه وهي البلع هذه استعارة لكن السؤال هل فيها أوجه أخرى بلاغية؟
والسؤال الثاني: في قوله تعالى: ﴿ يَهَبُ لِمَن يَّشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَّشَاءُ الذُّكُورَ ﴾ [الشورى: ٤٩]، سؤالي بعيد عن التشبيه وموضوعكم لماذا عرف الذكور ونكر الإناث لماذا جاء في الآية تعريف الذكور وتنكير الإناث وهل هنا (أل) للتعريف أو للعهد أريد أن أعرف؟

تريد التعليل في ذلك
هل يكون معنى التشبيه بليغا و مجملا في نفس الوقت؟.
الأخت بالنسبة لسؤالها: التشبيه المجمل كما نعلم هو ما حذف وجه الشبه فيه، ولا يكون بليغا إلا إذا انضم إلى هذا حذف الأداة، فلا يسمى تشبيها بليغا إلا إذا حذفت أداته، وحذف وجه الشبه فيه فيكون عندئذ بليغا، أما إذا ذكرت الأداة وحذف وجه الشبه بمعنى كان مجملا يصبح عندئذ مرسلا مجملا، مرسلا بذكر الأداة، ومجملا بحذف وجه الشبه.
ذكر الأخ: يا أرض ﴿ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾؛ هل هنا استعارة أم أنها -حقيقة- وهل الجمادات مأمورة من الله -سبحانه وتعالى-؟
على كل حال الآيتان التي ذكرهما سواء آية البلع أو آية ذكر الذكور والإناث تحتاجان إلى نظر وتحتاجان إلى بحث ومراجعة حتى نتبين -إن شاء الله- الأمر والكلام في هذا يحتاج إلى الدقة يحتاج إلى الورع.
نجد كثيرا من الأسئلة التي تسأل حول المجاز وغيرها، نتمنى -إن شاء الله-في الحلقة القادمة أن نجيب على هذا حتى يطمئن الكل، وكما تعرفون أن ابن تيمية ألغاه، وهناك جدل حول هذه القضية أتمنى أن يجاوب عليها الشيخ في الحلقات القادمة .
يقول: كثيرا ما نسمع في بعض المحافل أنهم يستشهدون بقول الله تعالى:
﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥]، مع العلم أن هذه الآية ما نزلت إلا في المنافقين ما تعليقكم يا شيخ هذا الموضوع من الناحية اللغوية؟

من الناحية البلاغية اللغوية؟ والله ما أدري أن هذا تفسير فقهي أم تفسير بلاغي.
عموما في النفس -أيضا- شيء مما ذكرت من حيث الاستشهاد صحيح أن مقام ذلك إنما هو مقام النفاق والمنافقين وما تعلق بذلك، وهذه تدخلنا في قضية وهي قضية: هل النص القرآني الحكيم يستشهد به في كل شيء؟ بمعنى أنه ينتزع من سياقاته ومقاماته ويستشهد به في مواضع لم ينزل التنزيل في حقها ولم يكن المقام مقتضيا لها؟
هنا -حقيقة- أذكر أن الإمام القرطبي أبا عبد الله قد تكلم -فيما أذكر- عن ذلك في مقدمة كتابه "الجامع لأحكام القرآن" كتاب تفسير القرطبي فلعل الأخ الكريم أو غيره ممن يريد أن يتوسع في هذا يرجع إلى كلام الشيخ القرطبي -رحمه الله- في مقدمته عن تفسيره الجامع لأحكام القرآن فإنه مفيد.
وهو -في الحقيقة- فيما أذكر أنه يؤكد على خصوصية نزول الآيات وأنها لا تنتزع من سياقاتها وأن ذلك قد يكون من باب تغيير مواضع نزولها، وفي هذا -أيضا- نقص لمعانيها واقتصار -أيضا- لها وينبغي أن يتقي العبد الله -عز وجل- وأن يسوقها في سياقاتها وفي المعاني التي تقتضيها ومعلوم -كما هو معلوم- أن قاعدة المفسرين (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) لكن إذا كان هناك علاقة ومقتضى لهذا أو مطابقة فعندئذ نعم، أما انتزاع الآيات من سياقاتها وذكرها في غير مقاماتها فهنا -أيضا- يكون فيه نظر من عبث العابثين -مثلا- أن يسوق بعض الآيات في بعض مقاماتها في مقامات الطرب أو مقامات الخلاعة والمجون ويستشهد بآية مثل ﴿ لِمِثْلِ هَـذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ [الصافات: ٦١]؛ إذا رأى رقصا أو غناءً أو طربا أو تمايلا يسوق الآيات.
الذين يتبعون الشبهات كثيرون
نعم فهذا -الحقيقة- لا شك أن المقام الذي ذكره الأخ الكريم : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾؛ يختلف عن هذا لا شك، وهي تتفاوت في المعاني والمقامات لا شك، والإثم -أيضا- يتفاوت في كل بحسب جرمه وبحسب موقعه وبحسب -أيضا- ما يفضي إليه لكن في الجملة الورع يقتضي التوقف وإن وجد داع ومناسبة واقتضى المقام ذلك بحيث أن هذا مما ينطبق عليه ومما يقترب منه فلا بأس أما إذا كان مباينا له أو مخالفا له أو مخالفا لمقامه أو لا يعضده أو يفارقه ويناقله فلا.
نأخذ أسئلة المراجعة ثم نعود لنشرح أخر قاعدة.
ممكن أن نسأل سؤالا:

نقول: رتب درجات التشبيه من حيث الأبلغية؟ مع التعليل لذلك؟ يعني أي درجات أو مراتب التشبيه أبلغ، مع التعليل؟

والسؤال الثاني: أورد شاهدا بليغا على التشبيه البليغ مع بيان سر بلاغته؟

المقصود بالشاهد البليغ: الذي تمت فصاحته وكمل أثره فصار بليغا مما يحتج به، ككلام الله -عز وجل- وكلام المصطفى -عليه الصلاة والسلام- أو كلام الشعراء مما -أيضا- ممن يوثق بعربيتهم.

أورد شاهدا بليغا على التشبيه البليغ مع بيان سر بلاغته؟

نعود إلى القاعدة يا شيخ لأنها قليلة -إن شاء الله- وتكفي لباقي الوقت؟

التشبيه التمثيلي: هو كما ذكرنا من أجود أنواع التشبيه ومن أروعها و -الحقيقة- الخلاف في وجه الشبه، يكون وجه الشبه فيه بين المشبه والمشبه به صورة منتزعة من عدة أمور يضم بعضها إلى بعض، فتعطي صورة رائعة جدًا، ومثل ذلك قوله -جل وعز- في حق من يعلم العلم ولا يعمل به، من يعلم العلم في جزئياته وفي كلياته وفي تفصيلاته وأحكامه وصغيرها وكبيرها ولكنه مع ذلك لا يعمل به، فإن الله -جل وعز- قد مثله بالحمار، وذلك أخذا من تمثيل اليهود بالحمار نفسه عندما قال في سورة الجمعة: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥]؛ الله -جل وعز- مثل حالة اليهود وقد أوتوا من الأحكام ما أوتوا، فقد أوتوا التوراة وما فيها من تفصيل، ما أوتوا في زمانهم لكنهم لم يحملوها، هم علموا بها وتفصيلاتها ولم يعملوا بها، ما مثلهم في هذا؟ هذه صورة مثلهم مثل حمار بليد حمل كتبا وأسفارا فيها أنواع متعددة من الأحكام الشرعية وغيرها مما ينفع في الدنيا والآخرة وهو لا يعلم عنه شيئا، هو ما نصيبه؟ التعب والنكد والعرق والكدح، ولم يستفد منها أبدا مع أنها غالية، قيمتها رائعة جدًا يسعى لها طالب العلم في كل مكان ليقتنيها ولكنه يتعب ويكدح ولم يستفيد مما فيها.

هذه الصورة -صورة هؤلاء القوم- أيا كانوا سواء كانوا اليهود أو غيرهم لأن - الحقيقة- العبرة كما ذكرنا بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

حذرت هذه الأمة وحذر علماؤها وطلاب العلم فيها أن يحملوا العلم وأن يقتنوا كتبه ولا يستفيدوا منها من أن يكون أشبه بالحمار الذي يحمل أسفارا وكتبا متعددة ثم لا يعمل بها سواء كان ذلك طالب العلم امرأة أو رجلا أو عالما أو صغيرا ممن يعقل العلم ويعقل مسائله، فحذاري حذاري أن يكونوا كذلك، فهذه الصورة منتزعة:

أسفار متعددة، أنواع من الكتب حملها هذا الحمار، وهي أنواع متعددة من الكتب ولكنه لم يستفد، فالصورة - حقيقة- صورة قوم نزل عليهم التنزيل وفيه نصائحهم الدنيوية والأخروية ومع ذلك لم ينتفعوا منها ولم يستفيدوا - أيضا- بما فيها؟ ما مثلهم؟ مثل حمار حُمل ظهره عدة أنواع من الكتب، فحملها وهو لا يعلم ما فيها، لكن مع مفازة ما فيها وقيمته.

والجامع بينهم هي صورة منتزعة بين أمور نافعة جدًا متعددة في حالة لم يستفد منها حاملها مع كده وكدحه وتعبه وهو يحملها والغرض من ذلك التنفير من هذا الحالة، ومهم جدًا.

والغرض من التشبيه -ليس عبثا- بل التنفير من مثل هذه الحالة والتحذير من مثل تلك المقامات سواء كان السامع أو التالي لهذا النص الحكيم رجلا عالما أو امرأة عندها علم أو أي عاقل يعقل هذه المعاني، فينبغي أن يحذر، فكل عالم أو كل طالب علم يعلم حقيقة علمية، أو حكما شرعيا أو أمرا كليا، ينبغي أن يعمل به وأن يبلغه - أيضا- سواء في ذاته أو فيمن حوله أو ممن يدور حوله ويقترب منه، وكذا الحال ينبغي على كل إنسان أن يعتبر بذلك المعتبر الذي ضربه الله -عز وجل- في ذلك المثل.

وصلنا إلى نهاية الدرس المبارك

الدرس السادس

تابع علم البيان

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله بلغ الرسالة وأدى الأمانة نصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى من سار على هديه واقتفى أثره واتبع سنته بإحسان.

أما بعد:

فنحييكم تحية طيبة في هذا الدرس المبارك درس البلاغة، ونبدأ بما كنا قد انتهينا عنده في درسنا الماضي.

فلقد كان هناك أحد الأخوة قد سألني سؤالين: وقد وعدته بالإجابة عنهما عند المراجعة لأن السؤالين يتعلقان بنص حكيم يتعلق بكلام الله -عز وجل-، السؤال الأول: يتعلق بآية في سورة هود هي الآية الرابعة والأربعون، والسؤال الثاني: يتعلق بآية في سورة الشورى هي الآية التاسعة والأربعون.

أما سؤاله الأول: فإنه يتعلق بقوله -جل وعز- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابلعي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أقلعي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [هود: ٤٤]. وهو فيما أذكر أنه سأل عن اللطائف البلاغية التي تعمر في الآية الحكيمة غير مسألة الاستعارة التي ذكر أن في الآية استعارة، وهي قوله -عز وجل- ﴿ يَا أَرْضُ ابلعي مَاءَكِ ﴾؛ عندما خاطب الأرض وأمرها ببلع الماء على التشبيه، عموما يمكن بيان بعض اللطائف البلاغية المتعلقة بهذه الآية الحكيمة في عجالة عاجلة وذلك على النحو الآتي:

من اللطائف البلاغية:

أولا: ينبغي أن نعلم أن هذه الآية الحكيمة تحكي حدثا عظيما وهو إهلاك قوم نوح -عليه السلام- عندما عتوا وتكبروا وطغوا وعارضوا رسالته وكفروا وجحدوا نبوته -عليه الصلاة والسلام- فكان أن عذبهم الله -عز وجل- عذاب استئصال -نسأل الله العافية-، فهذه الآية الحكيمة تحكي هذا العذاب وتصوره تصويرا واضحا بهذه الألفاظ التي وردت في هذه الآية.

فاللطائف البلاغية تنحصر أو يمكن عرضها في الآتي:

أولا: كما ذكرنا أن الآية تتحدث عن حدث عظيم هائل وهو إغراق قوم نوح-عليه الصلاة والسلام- لما ظلموا وعتوا -كما ذكرنا- عن توحيد الله تعالى، ومعلوم: أن الفعل هو ما دل على حدث، الفعل هو الذي يدل على حدث في اللغة العربية بشكل عام، ولهذا قد وقع في هذه الآية الحكيمة سبعة أفعال، بل إننا إذا نظرنا إلى مدلول النداء فإنها تنوب مناب فعل تقديره أدعو أو أنادي فإذا ضم أداة النداء والفعل الذي ناب عنها تكون الآية قد عمر فيها تسعة أفعال وهي:

قوله: (وقيل) هذا هو الفعل الأول، الثاني: (ابلعي) خطاب الأرض، الثالث: بالنسبة للسماء (أقلعي)، بالنسبة إلى الماء (وغيض) وكيفية الماء أي وقد غاض وغار في الأرض، والخامس: قوله -جل وعز- ﴿ وَقُضِيَ الأَمْـرُ ﴾؛ والسادس: قوله: ﴿ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾؛ والسابع: قوله ﴿ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾.

هذه أفعال سبعة فإذا أخذنا دلالة (ي) النداء في قوله يا أرض أو يا سماء يمكن أن يضم فعلان إلى الأفعال السبعة الماضية فيكون تسعة أفعال قد جرت في هذه الآية الحكيمة لأن الأفعال من خصائصها أنها تحكي الحدث.

صورت هذه الأفعال التسعة الحدث الهائل العظيم الذي ذكره الله -عز وجل- في هذه الآية الحكيمة.

هذه مسألة.

اللطيفة الثانية: أن أربعة أفعال من تلك الأفعال لم يسم فاعلها ونحن نقول في الذكر الحكيم لم يسم فاعله ولا نقول مبني للمجهول هذا حق كلام الله -عز وجل- لأن الفاعل حقيقة معلوم في مثل هذه الآية، معلوم هو الله-عز وجل- على الأظهر وعلى أصحها فهناك أربعة أفعال من هذه الأفعال لم يسم فاعلها وإن كان الفاعل هو الله -عز وجل- على الحقيقة على الأظهر كما ذكرنا.

لعل من لطيفة طي ذكر الفاعل وبناء الفعل لما لم يسم فاعله: تركيز الذهن على الفعل نفسه أي على الحدث وتكثيفه على الحدث نفسه فإذا ظهرت عظمة هذا الحدث الذي وقع بانت عظمة فاعله والآمر به -جل وعلا- بأسلوب الاستنتاج والنظر.

فقوله (قيل): لا شك أن القائل هو الله -عز وجل-، والآمر في قوله (ابلعي ماءك) هو أيضا الله -عز وجل-، فقوله: (قيل) وقوله (غيض الماء) وقوله: (قضي الأمر) وقوله أيضا الرابعة وهي الفعل الأخير وقيل ﴿ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾.

هذه كلها بنيت لما لم يسم فاعلها وذلك كما ذكرنا لغرض بلاغي: هو تركيز الذهن على الأفعال نفسها وعلى الأحداث، يعني المهم هو الحدث العظيم الهائل كيف انتهى، وكيف استقر الأمر على حاله بعد ذلك الطوفان العظيم.

اللطيفة الثالثة: في هذه الآية الحكيمة التقابل اللطيف بين الأرض وخصوصياتها وبين السماء وخصوصياتها: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابلعي مَاءَكِ ﴾؛ من خصوصيات الأرض الماء الذي يجري عليها والطوفان الذي عمها، ثم لما وجه النداء على الأمر إلى الأرض وخصوصياتها قابله بتوجيه النداء إلى السماء وخصوصياتها ﴿ وَيَا سَمَاءُ أقلعي ﴾؛ أي توقفي أو أمسكي ماءك الذي ينزل منك عن الإرسال، فالمقابلة لا شك أنها تضفي على المعاني دقائق ولطائف لأن المعاني بأضدادها تتمايز، فهنا قابل بين الأرض وخصوصياتها ثم بين السماء وخصوصياتها.

اللطيفة الرابعة: في هذه الآية -أيضا-: الجناس اللاحق الذي في قوله -جل وعز- ابلعي بالنسبة إلى خطاب الأرض وبالنسبة إلى السماء أقلعي، ونحن نعلم أن الجناس هو تشابه الكلمتين في اللفظ واختلافهما في المعنى، ثم إن هذا الجناس ناقص لأن هناك اختلافا في الحروف بين قوله ابلعي وأقلعي.

في (ابلعي) الباء مخرجها شفوي، والقاف في أقلعي مخرجها حلقي، فلما اختلف مخرج الحرفين فكان الأول بعيدا عن الثاني -لأن الباء مخرجها شفوي والقاف مخرجها حلقي- سمي جناسا لاحقا، ولا شك أنه يضفي على التنزيل أو على الكلام بديعا ولطافة وحسنا في اللفظ وجرسا أيضا في مؤداه.

اللطيفة الخامسة في هذا الآية: التجوز في النداء والتوسع فيه، فإن الأصل في النداء أن يكون لعاقل يسمع النداء ثم يجيب، هنا نلاحظ أن هذا النداء وقع على الأرض وهي في الأصل جماد، وكذلك في السماء وقع النداء عليها أو وجه النداء إليها وهي في الأصل جماد، فيكون في هذا توسع في الاستعمال في دلالة حرف النداء، ولكن -حقيقة- في هذا يمكن أن يكون النداء -هنا- موجهًا على سبيل الحقيقة، لماذا؟ لأن المنادي هو الذي يمكن إنطاق من ناداه، فالله -عز وجل- خلق الخلق كلهم وخلق الكون كله بما فيه من سماء وأرضين، فنداؤه جل وعز للأرض كلها ونداؤه للسماء وما فيها أو لها بذاتها يمكن أن يقال إنه على سبيل الحقيقة وهذا هو الظاهر في النص، ولذلك يمكن يقال لذلك القوم القائلين بالتجوز إن هذا هو رأي مرجوح، لماذا؟ لأن المنادي -جل وعز- يملك إنطاق وإسماع من ناداه بدليل أن جميع السموات والأرضين كلها تسبح الله -عز وجل- ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤].

هذا في سورة الإسراء فالشاهد أن السموات والأرض وما فيها كلها تسبح الله -عز وجل- وتنزهه كل بحسبه، الطير يسبح، والهواء يسبح، والريح يسبح، والسحابة تسبح، والإنسان يسبح، والرعد يسبح، كل يسبح بطريقته وسنته، فتوجيه النداء إلى الأرض أو إلى السماء في ظاهر الأمر أنه حقيقة وأنه -أيضا- إسماعها إسماع حقيقة، وإجابتها إجابة حقيقة، وعلى هذا في نظري أيضا أن الاستعارة التي ذكرها الأستاذ سعود في أن في الآية استعارة على ما حكى عن بعض العلماء يظهر لي أن الأصلح حمل اللفظ هنا على الحقيقة فقوله -جل وعز- ﴿ يَا أَرْضُ ابلعي مَاءَكِ ﴾؛ هنا يمكن أن يقال هنا من حيث الصناعة البلاغية وإجراء الاستعارة أنه شبهت الأرض بإنسان أو كائن من شأنه أن يبلع أو أن يزدرد الماء أو أن يبلعه ثم حذف المشبه به ودل عليه بلازم من لوازمه وهو البلع لأن البلع من خصائص الإنسان أو الكائن الحي.

ولكن أقول إنه يمكن أن يقال إن الظاهر هنا أن اللفظ هنا ليس على سبيل التجوز وإنما على سبيل الحقيقة، لماذا؟ لأن هضم الأرض الماء وأيضا غوره فيها وإن كان على سبيل التشبيه بالنسبة إلى البلع يكون في حقها حقيقة، لماذا؟ لأن الذي أمرها هو الذي يملكها، وهو الذي خلقها، وهو الذي كونها، فيكون أمره لها حقيقة في هذا المعنى ولا صارف للفظ عن حقيقته فيها، في مثل هذه الآية على ما سيأتي بيانه -إن شاء الله- في مسألة الموقف من المجاز وقول الراجح فيه بإذن الله -عز وجل- في حلقة قادمة -إن شاء الله-.

اللطيفة السادسة: إضافة الماء إلى الأرض وقوله: ﴿ يَا أَرْضُ ابلعي مَاءَكِ ﴾؛ فكأن الأرض تملكه، نقول الآن: هذا مالك يا فلان هذه سيارتك، لماذا؟ لأنه يملكها، ولكن الحقيقة: الماء بالنسبة للأرض ليست الأرض تملك الماء، وإنما الماء يجري على ظهرها أو يكون في جوفها، فتكون الأرض ملابسة له، فإضافة الماء إلى الأرض هنا على سبيل الملابسة، وعلى سبيل أن الأرض محله أو الأرض مكانه مثل: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [العلق: ١٧]؛ وقوله: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ فالتوجيه هنا على أساس أن الأرض أمكنة المياه ومحالها وهو على سبيل التجوز أو على سبيل المجاز المرسل.

اللطيفة السابعة: التعريف في الأمر، ﴿وقضي الأمر﴾: هنا التعريف في الأمر قد تكون الألف واللام لاستغراق أنواع الأمر الصادر في الآية الحكيمة في مثل هذا الحدث العظيم، استغراق جميع أنواعه وفي الوقت ذاته هذا تعظيم لشأن هذا الأمر وتفخيم لشأنه، فيشمل أمر تعذيب القوم فقد قضي، ويشمل أيضا أمر بلع الأرض ماءها ويشمل أيضا توقف السماء عن المطر وقد قضي ويشمل أيضا غيض الماء وغوره وقد قضي كل هذه وغيرها من

الأوامر التي قضيت في قوله وقضي الأمر فهو تفخيم لشأن هذا الأمر وتعظيم له واستغراق له لجميع أجناسه فيما يتعلق في هذا الحدث العظيم.

كذلك اللطيفة الثامنة: حذف المسند إليه وطي ذكره في قوله ﴿ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾؛ ما الذي استوى؟ وهو ظاهر لأن الآية في سياق ماذا؟ في سياق تعذيب قوم نوح -عليه السلام- ومعلوم أن الناجين من المؤمنين على ظهر هذه السفينة، واستوت السفينة التي أمر الله -عز وجل- نوحا أن يحمل فيها من كل زوجين اثنين فحذف المسند إليه وطي ذكره هنا لتفخيم شأن السفينة هذا أمر، لماذا؟ لأنه كأنما أغنى عن ذكرها لم يوجد إلا هي.

هذه مسألة.

المسألة الثانية: في ذلك إيجاز في العبارة، والإيجاز من أنواع البلاغة.

اللطيفة التاسعة: تبكيت الكفار وعدم الاعتداد بهم في قوله: ﴿ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾؛ الكلمة هذه تدل على التبكيت والسخرية وعدم الاعتداد بهؤلاء فإنهم قد طغوا وتجبروا وكأنما قد وصل بهم الأمر إلى حد عال من الطغيان، لكنهم أمام قدرة الله -عز وجل- وأمام هذه الحدث العظيم والعذاب الهائل لم يكونوا شيئا مذكورا بل صاروا ماذا؟

صاروا غثاء فسحقا لهم وتبا لهم فهذا تبكيت لهم وفي ذلك أيضا تعريض بشأن ماذا؟ بشأن من شابههم من الطغاة أو من الظلمة أو ممن تنكب منهج الله -عز وجل-.

اللطيفة العاشرة: التي نختم بها هذه العجالة: هو الإظهار في موضع الإضمار في قوله ﴿ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾؛ كلمة الظالمين، كان بالإمكان على مقتضى الظاهر أن يقال وقيل بعدا لهم أي المعذبين وقيل بعدا لهم، لماذا؟ لأن الآية في حقهم ولأنهم معروفون بالسياق السابق، فعدل عن ضميرهم إلى الاسم الظاهر في قوله ﴿ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾؛ لتسمية الظلم والنص عليه لماذا؟ إيذانا وإشعارا بأن الظلم هو سبب تعذيبهم وسبب استئصالهم أن الظلم والكفر من أعظم الظلم: ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣].

فالكفر من أعظم الظلم، فإيقاع الظاهر هنا موقع أو إحلال الظاهر محل الضمير الذي هو مقتضى الظاهر أن يكون هو: إيذانا بعظم شأن الظلم وخطورته على المجتمع أو على الأمة أو على القوم فإنه سبب التعذيب والعذاب وفي ذلك كما ذكرنا تحذير وتعريض أيضا بكل ظالم أو بكل قوم ظلموا أنفسهم إن ظلموا الحق أو ظلموا الدعاة ومن في حكمهم فإن عليهم خطرا من أن يستأصلوا أو أن تنزل بهم عقوبة الله -عز وجل-.

نأتي إلى السؤال الثاني: وهو في سورة الشورى وهي قوله -جل وعز-: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَّشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَّشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ [الشورى: ٤٩- ٥٠ ]؛ سؤاله في مضمونه: يقول: لم قدم في الآية ذكر الإناث على ذكر الذكور بقوله: ﴿ يَهَبُ لِمَن يَّشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَّشَاءُ الذُّكُورَ ﴾؛ مع أن الأشهر هو العكس في سنة الله -عز وجل- في ذكر الذكور والإناث في القرآن الكريم يبدأ بذكر الذكر ثم الأنثى كقوله -عز وجل-: ﴿ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣]؛ وقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَى ﴾ [الحجرات: ١٣]؛ وقوله: ﴿ فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى ﴾ [القيامة: ٣٩]؛ وقوله: ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى ﴾ [الليل: ٣]؛ وغير ذلك.

السؤال الثاني: لم ذكر لفظ الإناث منكرا؟ ﴿ يَهَبُ لِمَن يَّشَاءُ إِنَاثًا ﴾؛ ولفظ الذكور معرفا؟ ﴿ وَيَهَبُ لِمَن يَّشَاءُ الذُّكُورَ ﴾؟

لا شك أن هذا موضع تساؤل، وأجاب بعض أهل العلم عن مثل هذا التساؤل بجواب يمكن أن يلخص مضمونه في الآتي:

جواب السؤال الأول: وهو تقديم ذكر الإناث في الآية الحكيمة مع التنكير أيضا، فلعل ذلك -نقول لعل لماذا؟- لأننا حقيقة نحن البشر نحن عباد الله -عز وجل- لا نملك القطع بالجواب لا نملك ينبغي أن نتأدب في حق كلام الله -عز وجل- .

نقول لعل المراد بذلك، لعل من مقاصد ذلك، لعل من حكم ذلك لعدم الجزم وهذا ينبغي أن يكون هذا الأمر دأب طالب العلم يتأدب في حق كلام الله -عز وجل- وإلا فإن الله -عز وجل- أعلم بهذا وأعلم بمراده بهذا الفعل.

لكنا نقول من لطائف ذلك أو لعل أن يكون من لطائف ذلك كذا وكذا؛ فهذه اللطيفة ينبغي أن نتنبه إليها حينما نتكلم في الطائف أو الأسرار في كلام الله -عز وجل-.

أقول: تقديم ذكر الإناث على التنكير لعل من لطائف ذلك أو لعل أن له مقاصد بيانية لأنهن أكثر من حيث الخلق والعدد وقد ورد في الحديث: (أنه في آخر الزمان تكثر النساء حتى يصير الرجل قيماً على خمسين امرأة)؛ لعل ذلك يراد به النظر إلى كثرتهن في بعض الأزمنة وبخاصة في آخر الزمان فيكون التقديم تقديم للأكثرية، والتنكير

هنا أيضا يكون على تقدير: يهب لمن يشاء إناثا كثيرات، فالغرض من التنكير: التكثير، وفي ذلك حكمة ربانية وهو أنه معلوم أن الذي يلد هو المرأة وأن المرأة هي محل الحمل والولادة وغير ذلك، ولذلك كثرة النساء يدل على كثرة أن النسل والجنس البشري إلى قيام الساعة.

ولعل من أغراض التقديم: تطييب قلوب النساء وقلوب آبائهن وإيناسهن وتكريمهن بهذا الذكر لا شك أن الذكر الشيء مقدما على غيره تكريم له، وفي ذلك تعريض بأهل الجاهلية الذين كانوا لا يتفاءلون بالأنثى أو كما قال الله -عز وجل-: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النحل: ٥٧- ٥٩].

نسأل الله العافية وهذه -الحقيقة- ظاهرة خطيرة وللأسف الشديد أننا نجد أن في بعض المجتمعات من لا يتفاءل بالأنثى أو يتشاءم بالإناث أو إذا كثر عنده من الولد الإناث تغير وجهه أصبح لا يسعد بهذا الولد ويعاتب زوجته ويعاتب كذا وكذا فلا شك أن هذا خلل أو هذا قلة فهم في الدين وأن هذا نقص في الإيمان بالقضاء والقدر فإن الله -عز وجل-: ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا ﴾؛ يعني هذه مشيئته عندما وهبك أنثى أو كثر نسلك من الإناث هذه مشيئة الله -عز وجل- فكيف تعترض عليها ولعل في ذلك خيرا كثيرًا لك فلما هذا الاعتراض ولما هذا التغير والتمعض والإمتعاض من هؤلاء النسوة اللائي منحتهن أو وهبتهن، ثم لعل في ذلك خيرا كثيرًا لا شك أن المرأة هي أرق فؤادا من الرجل وأكثر قربا من الوالدين وأيضا ألطف من الرجل بشكل عام.

فلعل هذا حكمة من الله -عز وجل- أن مدك بهذا الخير الكثير، والعليم ولا تدري لعل البر فيها أظهر وقد لو وجد لك ذكور أو لم يكن لك إلا ذكور قد تشقى بتربيتهم أو بتأديبهم أو يكونوا بعضهم أو كلهم أو جلهم قد مرقوا أو قد خرجوا على تربيتك وعلى برك فتتأذى فالله -عز وجل- هو الحكيم ولهذا ختم الآية الثاني بقوله: ﴿ إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾.

إنه عليم قدير أن هذا بارق علمه وهذه قدرته وليس لكم أيها الناس الاعتراض.

العجيب أنني سمعت أيضا -وهذا نادر- أن بعض الناس في ليلة زواج ابنته يتوارى من القوم أو يتلثم وكأنما يرتكب عارا أو شيئا من ذلك،سبحان الله!!.

هذا الوقت وقت فرح لبنتك أن سترها الله -عز وجل- وأن وهبها زوجا صالحا زوجا يقوم عليها وأيضا بإذن الله أن يكون لها ذرية نافعة لك ولمن حولك ولأولادك فينبغي أن يكون في نفسك شيء بل افرح لفرحها وسر لسرورها وأيضا افخر بزوجها وبخاصة إذا كان صالحا طيبا فلا ينبغي أن يكون هذا حقيقة، وهذه الحقيقة كما ذكرت بقية من بقايا الجاهلية لا يمكن أن يكونوا من المسلمين ولا في المسلمين ولا معهم من يكون كذلك.

حتى قال بعض السلف -هذه لطيفة من اللطائف- قال بعض السلف: (إن من يمن المرأة تبكيرها بالأنثى قبل الذكر) إن من يمن المرأة: أي من سعادتها أو التفاؤل بها، أن يكون بكرها أنثى، لماذا؟ قال: لأن الله تعالى قد بدأ بالإناث في سياق الهبة والعطية، لأن الله -عز وجل- قد بدأ بالإناث بقوله: ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ ﴾؛ بدأ بالموهبة والموهبة هنا لا شك هنا محببة وإذا كانت مسندة إلى الله -عز وجل- فلا شك أن الإنسان يتفاءل بها فإذا ولدت المرأة أنثى في البداية ثم بعد ذلك ذكراً أو كان أيضا إناثاً فهذه إرادة الله ومشيئته فلا شك أنك تتفاءل بهذا وفي ذلك إشارة إلى إحسانهن والقيام عليهن وقد ورد في الحديث: (من ابتلي بشيء من هذه البنات فأحسن لهن كن له سترا من النار). ومن الأنبياء حقيقة من لم يرزق إلا الإناث كلوط -عليه السلام-، ومن الأنبياء من لم يرزق إلا الذكور كإبراهيم -عليه السلام-، ومن الأنبياء من رزق إناثا وذكورا وهو نبينا -عليه الصلاة والسلام-، ومن الأنبياء من كان عقيما: كيحيى وعيسى عليها الصلاة والسلام.

فهذه عبرة أيضا، أيها الرجل أو أيتها المرأة لا تمتعضي فإن من هو أشرف منك قدرا وأعلى منزلة لم يرزق إلا إناثا أو العكس لم يرزق إلا ذكورا وهذا سنة الله -عز وجل- وهذا أيضا ترضية للعباد بمثل هذا وأيضا تسلية.

أما تعريف الذكور بالألف واللام في قوله: ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴾؟

فقد يكون ذلك لأنهم الأعرف والأشهر في عرف الناس أو لأن أباهم أدم -عليه السلام- كان ذكرا فكان معروفا فكان الأحق والأجدر به أن يعرف ذكرهم ويحلون بالألف واللام، ولأنهم أيضا في أذهان المخاطبين أعرف وأسير ذكرا وهم أكثر عليهم حرصا.

هذا من التعليلات.

وقيل: أنه لما قدم الإناث -وهذه حكمة ولطيفة من اللطائف- أنه -جل وعز- لما قدم ذكر الإناث وأشعر بشرفهن وتطييب خاطرهن وتكريمهن عوض الذكور عندما أخرهم بالتعريف بالتحلية بالألف واللام، والتعريف تنويه وذكر وتشهير فيكون، كالتكافئ في الذكر والتوازن في قسم الحقوق بين الجنسين .

فسبحان من له الحكمة في خلقه وتدبيره وحكمه وأمره جل وعلا هذا خلاصة ما يمكن أن يقال عنه في الآيتين الحكيمتين اللتين سئلنا عنهما.

ونعود إلى موضوعنا أو ما نحن فيه وهو التشبيه:

كنا قد وصلنا إلى:

التشبيه التمثيلي أو تشبيه التمثيل

كنا قد ذكرنا فيه أن وجه الشبه يكون فيه صورة منتزعة من متعدد وأما غير التمثيلي فيكون وجه الشبه فيه مفردا.

إذا قلنا: زيد كالأسد، فقط في الشجاعة، وأما بالنسبة للتشبيه التمثيلي يكون وجه الشبه فيه صورة منتزعة من أشياء متعددة ومثلنا على ذلك بآية الجمعة في قوله -جل وعز-: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥]؛ ويمثل الأدباء على ذلك ببيت بشار مشهور:

كأن مثار النقع فوق رءوسنا *** وأسيافنا ليلا تهاوى كواكبه.

فقد شبه صورة بصورة، فبشار -مع أنه أعمى- حقيقة أجاد في بيته هذا، فإنه يصور المعركة التي خاضها قومه أو التي خاضها هو -أيضا- تخيل مع قومه والغبار يتطاير فوقه، الغبار من شدة الضرب والحرب قد تطاير فوقهم وسيوفهم أن أسيافهم وهي تهوي على رءوس القوم على رءوس أعدائهم وهي تلمع يمنة ويسرة في وسط هذا الظلام أو هذا الغبار شبه هذه الصورة بصورة ليل بهيم مظلم تهاوت كواكبه يمنة ويسرة، في هذا الليل البهيم، فهو يشبه صورة بصورة، والجامع بينهما أشياء دقيقة بيضاء في شيء أسود كبير ضخم جدا مظلم، فالحاصل: أن مجموع هذه الصورة هو التشبيه التمثيلي أو تشبيه التمثيل الوارد هنا، فالمشبه أجزاء متعددة والمشبه به أجزاء أيضا متعددة، ووجه الشبه أيضا صور منتزعة من تلك العناصر المتعددة تجمع وتضم بعضها إلى بعض فتعطي الصورة متكاملة، يمكن أيضا أن ينظر في الآيات التي أوردها المؤلف كنماذج لها في التمرينات.

قوله -عز وجل-: ﴿ كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا ﴾ [يونس: ٢٤].

الشاهد: تمثيله الحياة الدنيا -تمثيل زخرفها وزينتها وغير ذلك- بغيث أو بمطر نزل على أرض فكثر نباته وتنوع، ومع الأيام اخضر حتى استوى ثم هاج ثم أصبح مصفرا ثم بعد ذلك أصبح هشيما ثم انتهى ما كان منتظرا، فإنه يصور الحياة الدنيا من حيث بهرجها وتألقها ثم بعد ذلك انتهائها وانقضائها بهذه السرعة كما يحصل للعشب والربيع الذي بينما الناس فرحون به ومبتهجون بزرعه ونوره فإذا به يهيج ويصبح لا شيء وكأنه لم يكن شيئا مذكورا.

كذلك من الآيات التي ذكرها المؤلف من الشواهد في التمارين قوله: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [النور: ٣٩]؛ هنا صورتان:

الصورة الأولى: ما ذكرت فيه هذه الآية شبه أعمال الكفار من حيث ظنهم أنها تغنيهم وتنفعهم بظمآن نظر في أفق الصحراء فرأي سرابا يجتمع فكلما لهث وذهب إليه لم يجده شيئا وكذلك أعمال الكفار يحسبون أنهم يحسنون صنعا في الحياة الدنيا وإذا بها ليست بشيء لأنها لم تقم على توحيد الله -عز وجل- أو في الظاهر أنها إحسان وإذا بها ظلم وإساءة لأن كل منهج أو أمر لا يقوم على منهج الله -عز وجل- وعلى طريقته وعلى ما سنه الله -عز وجل- فإنه يكون في الغالب يكون تخبطا ويكون ظلما وجورا.

نأتي إلى نوع أخر من أنواع التشبيه: التشبيه الضمني.

فلعلك تقرأ القاعدة.

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

القاعدة: (التشبيه الضمني: تشبيه لا يوضع فيه المشبه والمشبه به في صورة من صور التشبيه المعروفة بل يلمحان في التركيب وهذا نوع يؤتى به ليفيد أن الحكم الذي أسند إليه المشبه ممكن).

نعم، هنا هذا التشبيه أو هذا النوع من أنواع التشبيه نوع متميز سمي ضمنيا لأنه لا يكون مصرحا فيه، لا بالمشبه ولا المشبه به على الطريقة المعتادة ولا أيضا ذكر الأداة ولا الوجه، وإنما أيضا يلمح في ا لكلام لمحا ولذلك قال أن التشبيه لا يوضع فيه المشبه والمشبه به في صورتها المعروفة بل يلمحان في التركيب لمحا، ثم ذكر أن الغرض البلاغي منه وقال: هذا النوع يؤتى به ليفيد أن الحكم الذي أسند إلى المشبه ممكن.

الحقيقة أن من أمثلته بيت أبي تمام المشهور في قوله:

لا تنكري عطل الكريم من الغِنِى *** فالسيل حرب للمكان العالي.

هو يريد أن يبين أن الكريم: المال لا يستقر في يده لأنه كلما جاءه المال أو توافر لديه فإنه ينفقه في وجوه الإحسان، ما مثاله يا أبا تمام؟ ألا ترون أن الجبل الأشم وأن المرتفعات العالية إذا هطل عليها المطر ينزل إلى الأسافل، فإن السيول لا تعلوها والأمطار أيضا تنزل وتتسفل وتنزل إلى ما دونها فهذا أبو تمام ادعى شيئا إذا كان يداه خاليتين من الغنى فهذا ليس عيبًا، ما الدليل على هذا؟

قال ألا ترون أن المطر الغزير وأن السيول الهادرة لا تستقر على الأمكنة العالية، فأجاب بالمشبه به ليكون ماذا؟ إقناعا وبرهانا للسامع ليعلم أن ما نسب إلى المشبه ممكن، وأنه فعلا واقع وأن هذا الذي استدل به أبو تمام حقيقة واقعة مرئية في عالم الواقع، إذن التشبيه الضمني من بواعث استعماله: التفنن في أساليب التعبير، والنزع إلى التجديد والابتكار في طريقة التشبيه، النزوع إلى التجديد والابتكار والإبداع لطريقة التشبيه، وإقامة البرهان والحجة على أن الذي اسند إلى المشبه أمر فعلا مقنع وممكن وقائم.

كذلك الرغبة رغبة الأديب مثلاً في إخفاء معالم التشبيه لأنه كلما خفي ودق كان أبلغ في النفس كلما كان التشبيه خفيا ودقيقا كان أبلغ في النفس كلما كان التشبيه خفيا ودقيقا والنفس تذهب وتتطلع وتتشوف إليه كان هذا ماذا؟ كان هذا ألطف وأمكن وأكثر استقرار في النفس.

من ذلك أيضا من الأمثلة على هذا أو الشواهد على هذا قول أبي العتاهية:

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها *** إن السفينة لا تجري على اليبس.

من يبين التشبيه الضمني في بيت أبي العتاهية؟

التشبيه الضمني الذي في البيت ظاهر؟ لأننا ذكرنا أن التشبيه الضمني هو الذي يلمح في الكلام لمحا ولا يأتي على طريقة التشبيه العادية بذكر المشبه والمشبه به والأداة والوجه، وإنما يلمح في الكلام لمحا ويؤتى به دليلا على أن الذي اسند إلى المشبه أنه أمر ممكن وواقع.

نعم تفضل.

تشبيه؛ يعني هو الحقيقة تشبيه ضمني أشبه بصورة بصورة أو معنى بمعنى ليس فقط نجاة السفينة فقط وإنما يقول.

ترجو النجاة هو يخاطب حقيقة لا يخاطب شيئا بعينه إنما هذا على أسلوب الخطاب لكل من يتأتى منه عقل الخطاب واستيعابه، وهو يخاطب كل من يرجو السلامة والنجاة والفوز يقول؟

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها!!!

لا يمكن أن يتحقق هذا ما الدليل يا أبا العتاهية؟

قال ألا ترى السفينة هل يمكن أن تجري على اليابسة إذا أنزلت السفينة في الماء جرت لأنها أخذت بأسباب الجريان وبمحله وطبعه كذلك من يريد أن يكون صالحا مصلحا وعاقلا متعقلا ومتزنا رزينا عليه أن يجالس العقلاء والصلحاء والمتزنين، وفي الوقت ذاته عليه أن يأخذ بأسباب الصلاح والفلاح والسعادة، وأما يحب الصالحين وليس منهم، وأما أن يكون يتمنى الصلاح والاستقامة وليس مع المستقيمين، وإذا كان مع المغنيين غنى وإذا كان مع الفساق فسق وغير ذلك فهل يمكن أن يكون فعلا صالحا مصلحا أو تقيا سعيدا؟

لا يمكن لأنه لم يأخذ بأسباب النجاة والفلاح، كذلك مثل ما فعل أبو العتاهية في بيته.

وفيما استدل به من –الحقيقة– الدقائق واللطائف في هذا قول المتنبي قول المتنبي ولعله يخاطب سيف الدولة.

ومن الخير بطء سيبك عني *** أسرع السحب في المسير الجهام.

ومن الخير بطء سيبك: أي عطائك.

هذه حقيقة صورة عميقة ودقيقة وقد لا يفطن فيها ولا يعرفها إلا من تابع السحب وعرف دقائقها ولطائفها وأنواعها وأيضا مما لا يحمل منها الماء.

هنا المتنبي ماذا يريد أن يقول؟

من يعرف؟ قد يكون المعنى دقيقا في هذا البيت؟ ومن الخير بطء سيبك؟ المقصود بالسيب؟ العطاء بطء سيبك عني.

ما الدليل؟

أسرع السحب في المسير الجهام.

يقول: لو كنت سريع العطية بالنسبة لي ما قد يرضيني هذا ولا أجد شيئا، وإنما إذا تأخر عطاؤك أشبه المزنة الهائلة العظيمة التي يصحبها الرعد والبرق وهي ثقيلة في جريها لكنها غزيرة في مائها وفي وابلها وتجري الأرض وتجري الأودية بإذن الله –عز وجل– .

كذلك أنت، فإذا تأخر عطاءك أشبه بالسحابة الضخمة الهائلة التي يطحنها الرعد وأيضا يحركها الرعد وتدفعها الرياح لكنها ثقيلة بمائها، فكذلك أنت يا سيف الدولة إذا تأخر عطاءك عني فإني متفائل على عكس من يتشاءم، لأن الناس إذا رأوا السحاب السريع الجهام يتحرك مع الرياح ويطير معها ويسرع في حركته ولكن ليس فيه ماء، إنما الماء بالسحب الثقال التي ترى أنها بطيئة في حركتها مشرئبة في السماء عالية وفي الوقت ذاته ترى أن فيها ماء غزيرا وأن فيها أيضا خيرا كثيرًا، وأنت كذلك وإن تأخرت كذلك وإن تأخرت كذلك كما أن الناس ينتظرون السحاب الثقال وإن تأخر لأنهم ماذا يثقون بجوده وجوده وعطائه ومائه وأنت أيضا كذلك فقدم دليلا على ماذا على تفاؤله بتأخر عطاء سيف الدولة بتشبيهه بماذا بالسحب الثقال المتأخرة في مسيرها لكنها كثيرة في مائها وعطائها.

من الأمثلة المشهورة في هذا أيضا قول أبي تمام وينسب إلى عبد الله بن المعتز:

واصبر على مضض الحسود فإن صبرك قاتله *** فالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله

من يبين الصورة في هذا أو التشبيه الضمني في هذا ؟

اصبر على مضض الحسود فإن صبرك قاتله، والحسد –نسأل الله العافية–، إذا رأيت حاسدا لك فتجلد واصبر ولا تأبه بحسده طيب ما الدليل على هذا؟

قال:

فالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله، إذا لم تجد حطبا تنتهي وتصبح رمادا، كذلك الحسود إذا حسدك أو رآك وكذا فإنك لا تلق بالا لا تلق اعتبارا لحسده أو تجلد واستعن بالله –عز وجل– عليه. وعليك أن تقرأ بالأوراد التي تنجيك بإذن الله –عز وجل– من الحسد وأعظمها القواقل. ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]؛ وبالذات: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ [الفلق: ١]، ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ [الناس: ١]، فإنها بإذن الله منجية، إذا داوم عليه العبد، وإذا اعتقد أن الدافع من ذلك هو الله –عز وجل–، وأن المانع من ذلك هو الذي يملك ذلك، هو الله –جل وعز–.

ننتقل إلى نوع آخر من التشبيه وهو: التشبيه المقلوب.

لنقرأ القاعدة:

القاعدة: (التشبيه المقلوب هو جعل المشبه مشبها به بإدعاء أن وجه الشبه فيه أقوى وأظهر).

نعم، التشبيه المقلوب، كاسمه أن يجعل المشبه مشبها به، والمشبه به مشبها، بادعاء أن وجه الشبه في المشبه الذي صار مشبها به أظهر وأقوى وأمكن، القاعدة أن وجه الشبه في المشبه به أظهر وأمكن وأقوى وأميز، عندما تقول: زيد كالأسد في الشجاعة، لاشك أن الأسد أقوى من زيد وأشرس، وأجرأ بشكل عام، ولذلك شبهته به لتظهر شجاعة من؟ تظهر شجاعة زيد.

لكن في التشبه المقلوب تعكس، تقول: الأسد كزيد، الأسد كزيد في الشجاعة، أنت ادعيت أن الشجاعة ووفرتها وأن الجرأة وظهورها في زيد هي أمكن وأظهر وأتم منها في الأسد، فقلبت التشبيه، على سبيل الإدعاء، ومبنى الإدعاء هنا المبالغة، المبالغة في إظهار شجاعة من؟ زيد فقلت: الأسد كزيد.

ليس زيد كالأسد، المسألة مقلوبة، وهذا من باب الادعاء والفذلكة ومحاولة إقامة الحجة والبرهان على هذا فمبنى التشبيه المقلوب بهذه الصورة على الإدعاء والمبالغة في هذا الأمر.

يقول: لو أردت إلقاء –مثلاً– كلمة، والكلمة هذه من اللغة العربية وفي هذه الكلمة مثلاً أسماء أجانب وشركات أجنبية وغيرها، هل يعتبر هذا الكلام فصيحا لأن ما دخل عليه مضطر لذكرها أم لا يكون فصيحا؟.

الأخت تسأل مثل ما سمعنا لو قدر أن إنساناً يلقي كلمة وهو مضطر أو محتاج إلى أن يذكر في هذه الكلمة أسماء شركات أو رجال أو أسماء أشخاص أجانب باللغة الأجنبية الإنجليزية أو غيرها، هل يعد ذلك من الفصاحة أو هل يعد هذا قدحا في الفصاحة والبلاغة؟.

أقول إن المقام اقتضى هذا، ما دام المقام اقتضى هذا ولا بديل، ولا سبيل للعلم بالشركات أو بأسماء الرجال – رجال الأعمال– أو غير ذلك إلا هذا، هذا بالعكس من مقتضيات البلاغة، لأنك لو تركت أسماء تلك الشركات وهي باللغة الأجنبية، ولم يكن لها بديل معرب، وكذلك الأشخاص، معروف أن أسماء الأشخاص بلغتهم، فإنك محتاج إلى ذكر هذه الأسماء، سواء أسماء الشركات التي ليس لها بديل في العربية، أو أسماء الرجال أو الأشخاص، تذكر أسمائهم الأجنبية كما هي، تحكيها كما هي، لأن هذا من باب العلم بهم وأيضاً من باب التعامل معهم، وأن المقام يقتضي هذا، وقديما قلنا ونقول الآن: إن البلاغة بحسب المقام، فإذا مقتضى الكلام كلاماً في الأسماء أو في الأساليب أو في غير ذلك، فإن البلاغة في ذكر ذلك، وفي هي.

فالبلاغة: هي سوق الكلام الفصيح على مقتضى الحال، ولو كان فيه ما يستدعي ذكر أسماء أجنبية لأنه لا بديل عنها في اللغة العربية، أو هي لم تشتهر تلك الأسماء بغير أسمائها الأجنبية، فلا حرج في هذا.

من الأمثلة أو من الشواهد التي تمثل بها على التشبه المقلوب قوله -جل وعز- حكاية عن المشركين في مسألة البيع والربا عندما قالوا: ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ فقال -جل وعز-: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فهنا هم بنو كلامهم على التشبه المقلوبِ، لماذا؟

هم ادعوا ورأوا وأرادوا أن يقولوا: إن مسألة حِل الربا لا نقاش فيها، فالحل في الربا عندهم -لأنهم استمرءوه وتعودوا عليه- الحل في الربا أمر طبيعي عادي، لا نقاش فيه ولا شك، وإنما الشك في أي شيء؟ في البيع، ولهذا قالوا: ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ فرد الله -جل وعز- عليهم بأسلوب الإسناد الصحيح، بإسناد فعل الحل ﴿وَأَحَلَّ اللهُ ﴾ إلى الله -عز وجل- وإسناد فعل الحرمة إليه - جل وعز- بالنسبة إلى الربا إسناد فعل الحل للبيع، وإسناد فعل الحرمة للربا، فقال: ﴿ وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ فبنوا كلامهم على التشبه المقلوب بادعاء أن حل الربا لا نقاش فيه وإنما النقاش في ماذا؟ في حل البيع وهذا لاشك أنه على سبيل التشبه المقلوب، على سبيل الإدعاء.

من الأمثلة والشواهد المشهورة قول البحتري في وصف بركة المتوكل:

كأنها حين لجت في تدفقها***يد الخليفة لما سال واديه

أصل التشبيه ماذا؟ تشبيه يد الخليفة في عطاءه ونواله وإكرامه بمياه بركة المتوكل عندما تتدفق المياه فيها وتجري يمنة ويسرة، لكن البحتري قلب التشبيه، قلب التشبيه فشبه البركة عندما تضطرب مياهها وتتدفق يمنة ويسرة شبهها بيد الخليفة في عطائه ونواله وإكرامه لمن يأتي إليه، على سبيل التشبيه المقلوب ادعاء بأن وجه الشبه في عطاء الخليفة وأقوى وأمكن من مياه البركة نفسها.

أيضًا التشبه المقلوب المشهور من الأمثلة المشهورة أو من الشواهد الشعرية المشهورة، قول محمد بن وهيب الحميري:

وبدا الصباح كأن غرته *** وجه الخليفة حين يمتدح

شبه الصباح في ضوءه وإسفاره، بأي شيء؟ بوجه الخليفة في تهلله واستبشاره عندما يمتدح، والعكس صحيح، أن يشبه وجه الخليفة عند امتداحه وتهلله وابتسامته بأي شيء؟ بالصباح لأن النور في الصباح أظهر وأتم والإسفار كذلك أظهر وأتم.

لكنه قلب التشبيه إدعاءًا بأن التهلل والإسفار في وجه الخليفة أظهر وأمكن، فشبه الصباح به، وشبه الصباح ونور الصباح وبدوه به على سبيل الإدعاء وعلى سبيل أيضًا المبالغة.

يمكن أن نذكر أغراض التشبيه على سبيل السرعة مثل ما ذكر المؤلف، أغراض التشبيه.

نعرض سؤالين:

السؤال الأول: لم سمي التشبيه الضمني بذلك؟ مع ذكر شاهد عليه؟

السؤال الثاني: مثل لتشبيه مقلوب من فصيح القول؟ واذكر لماذا جيء به مقلوبا؟ وما الغرض البلاغي من مجيئه كذلك؟

لعلنا نعود إلى أغراض التشبيه، نحن إنما أخرنا هذا من أجل أن نضم التشبيه المقلوب إلى التشبيه الضمني ليكونا ملتصقين، ونذكر الآن أغراض التشبيه بشكل عام.

(عاشراً: أغراض التشبيه كثيرة منها ما يأتي:

١- بيان إمكان المشبه وذلك حين يسند إليه أمر مستغرب لا تزول غرابته إلا بذكر شبيه له.)

نعم هذا غالباً يكون أو كثيراً ما يكون في التشبيه الضمني، مثل قول الشاعر:

فإن تفق الأنام وأنت منهم***فإن المسك بعض دم الغزال

يقول إنها ليس مستغرباً أن تكون متميزاً بين الخلق في عطاياك وفي هيئتك وفي أمور كثيرة فيك، ما الدليل على هذا؟ قال: يعني يمكن، ما الدليل على إمكان وقوعه؟ قال: فإن المسك بعض دم الغزال، المسك المتميز بطيب رائحته وروعته فإنه بعض دم الغزال، فإن بعض المختصين يقولون: إن الغزال فيه -في أسفل بطنه- سرة، يجتمع فيها دم ويعطى الغزال نوعاً من المأكولات يجتمع دم متميز في هذا الموضع ثم تفصد، فتكون رائحته رائعة جداً وطيبة ويكون منه المسك.

يقول: إنك من بين الناس متميز جداً، وهذا ممكن لا خلاف فيه، ما الدليل؟ قالوا: إن المسك الذي هو بعض دم الغزال متميز لسائر الدماء، ودماء الغزال بالذات.

عموماً لعلنا نقف عند هذا ونستكمل في درسنا اللاحق بإذن الله -عز وجل- ونسأل الله -عز وجل- أن يوفقنا إلى العلم النافع والعمل الصالح وأن يجعل مآلنا إلى خير، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على النبي محمد وعلى آله وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس السابع
المجاز والحقيقة

إجابة أسئلة الدرس السابق:
سمي التشبيه الضمني بذلك لأنه لا يكون مصرحًا بالمشبه والمشبه به، ولا يذكر فيه الأداة ولا الوجه، ويُلْمح من المعاني لمحا، والغرض البلاغي منه: أن الحكم الذي استند للمشبه ممكن.
مثال بيت أبي تمام المشهور:
لا تنكري عطل الكريم من الغنى ** فالسيل حرب للمكان العالي
فيبين أن المال لا يستقر في يد الكريم المنفق وكذا الجبل العالي تنزل منه الأمطار والسيول ولا تعلوه.
هذا السؤال أصله: لم سمي التشبيه الضمي بذلك؟ لم سمي تشبيهًا ضمنيًا؟ ما ذكرته الأخت في جملته صحيح، وهو أن التشبيه الضمني ليس على أصول التشبيه المعروفة، بأن يذكر المشبه والمشبه به أو الأداة أو وجه الشبه، وإنما يذكر الطرفان بطريقة لمحية رمزية، يذكر المشبه والمشبه به لا على سبيل التصريح بهما، وإنما يلمح في الكلام ذلك لمحًا، ولذلك سمي ضمينًا ليس صريحًا، مضمنا في الكلام، وما ذكرته أن النكتة البلاغية في ذلك: بيان أن ما أسند إلى المشبه أمر ممكن ومقنع وصحيح، مثل ما ذُكِرَ في البيت فإن أبا تمام قال: "لا تنكري عطل الكريم من الغنى" يعني أن الغني غالبًا يكون عطلاً لا يجتمع في يده المال، بل يذهب يمنة ويسرة من باب الكرم والمروءات وغيرها، فلا يستقر في يده المال، ما الدليل على ذلك يا أبا تمام؟
ألا ترى المرتفعات والجبال لا تستقر عليها المياه الهاطلة من السحب غزيرة الماء فإنها تنحدر للأسفل، فكذلك الغني لا يستقر المال في يده بل ينحدر إلى غيره كرمًا وعطاءً.
إجابتها لمثال التشبيه المقلوب: الأسد كزيد في الشجاعة، الأسد للمبالغة والادعاء وإقامة الحجة والبرهان.
هذا صحيح.
أجابت الأخت كذلك بالتشبيه الضمني وأجابت إلى قول أبي العاتية:
ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها ** إن السفينة لا تجري على اليبس
صحيح، الشاهد هذا صحيح.
لتبدأ يا دكتور في هذه القضية التي أرقت كثيرًا من الناس وتكلم عنها كثير من الناس حتى نستجلي الموضوع من جميع جوانبه.
بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:
فلا شك -كما تفضل الأستاذ طارق- أن قضية المجاز هي قضية شغلت بال كثير من اللغويين والبلاغيين وذوي الأصول وذوي العقيدة والدعاة أيضًا بشكل عام، لأن القول فيها ما زال شائكًا وإن استقر -حقيقة- بعد تأصيل العلوم وتثبيت مصطلحات العلوم بشكل عام.
لنبدأ أولاً بتعريف المجاز من حيث اللغة، وكذا الحقيقة فنقول:
إن الأصل هو الحقيقة، والحقيقة: من الفعل الثلاثي "حقَّ" أصلها "حقق" "حقَّ" وأدغمت القاف الأولى في الثانية فشددت القاف.
"حقَّ": أي: ثبت، يقال: حقَّ الشيء إذا ثبت، ومنه قوله -جل وعز-: ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ ﴾ [الأنفال: ٨] أي ليثبته ويظهره، وقوله -جل وعز-: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧]، أي: أن نصر المؤمنين الملتزمين بالإسلام المطبقين له ثابت عند الله -جل وعز- على مدار الأزمنة وتقلب العصور، فالحقيقة تعني الثبات والاستقرار، وإذا أطلقت الأسماء على أشياء معينة ثبتت عليها، إذا قلت: جدار، تعارفت العرب على كونه جدارًا، أطلقت على السماء وهي الجرم العالي العظيم سماءً فثبت في حقها ذلك الاسم، الأسد أطلقوا عليه أسدًا -هذا الاسم- فثبت في حق ذلك الحيوان المفترس هذا الاسم.
أما المجاز فهو على الضد من الحقيقة، من التجوز، جاز الشيء: إذا تجاوزه، تقول: تجاوزني فلان بسيارته إذا تعداني وانتقل من مكان إلى آخر فتجاوزني وتعداني، فهو مصدر ميمي، المجاز مصدر ميمي أصله من الفعل "جاز - يجوز - جوازًا وتجوزًا" يعني ذلك أن فيه تعديا وتجاوزا وانتقالا من شيء إلى شيء، ومن مكان إلى مكان ومن اسم إلى اسم، هذا في الاصطلاح العام.

فالكلمة إذا أطلقت على اسم معين وثبتت عليه في عرف العرب واستعمالاتها وفي قاموسها وفي لغتها سميت هذه الكلمة حقيقة على ذلك الشيء، وإذا أطلقت الكلمة من كلام كان ثابتًا على شيء إلى أمر آخر سواءً كان حيوانًا أو إنسانا أو كذا فيكون في ذلك تجوز من مكانه الأصلي إلى مكانه الجديد، فيقال لهذه الكلمة: تجوز بها فصارت مجازًا، مثل أن تقول: فلان يتكلم بالدرر، فالدرر هنا ليس مقصودا بها الدر جمع درة المعروفة، وإنما المقصود بكلام حسن رائع يشدك كما تشد نظرك الدرة الرائعة المتألقة، فكلمة الدرر أطلقت على الكلام من باب التشبيه فهو استعارة، شبهت كلماته الآن بالدرر بجامع الحسن والشد والإصغاء في كل، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي هو كلمة (يتكلم)، لأن الدرر لا يمكن أن تخرج من الفم، إذن أصبح المجاز إطلاقه من شيء إلى شيء لابد من قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي، ولولا هذه القرينة لكان الكلام فوضى، لفعل من شاء ما شاء من الكلام ولغيرت الحقائق وللبس على الناس في هذا، فلابد إذن كما يقول العلماء من قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي الأساسي للكلمة، وأيضًا مع القرينة لابد من علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المتجوز إليه، عندما تقول: رأيت أسدًا يسلم عليه الناس، فهناك علاقة مشابهة بين الأسد –وهو الاسم الأصلي للحيوان المفترس– الذي عرف عنه الشجاعة والجرأة والسطوة والصولة والمخافة –يخاف الناس منه–، وذلك الإنسان الشجاع أو الرجل الشجاع فلما وجدت علاقة ملابسة بينهما جوز الاستعمال بأن تنقل اسم الأسد وهو حقيقة على الحيوان المفترس إلى الرجل الشجاع ليكون ذلك مجازًا وتجوزًا لعلاقة بينه وهي المشابهة في طرف أو في شيء من الأشياء وهي الشجاعة وهي معنوية.

القرينة التي تمنع ما وجد في هذا الكلام في هذا السياق في هذا المثال وهو قولنا: يسلم عليه الناس، لأن الأسود في الحقيقية لا يسلم عليها الناس بل يهابونها ويفرون منها، وأما الرجل فكل يتشرف بأن يسلم عليه وبأن يتقرب منه.

ينبغي أن يعلم أن الكلام ينقسم إلى قسمين:

أولاً: الحقائق، ثانيًا: المجاز.

هذا أمر.

الأمر الثاني: أن الأصل في الكلام أن يُحمل الكلام والألفاظ على الحقيقة؛ لأنها هي الأصل، وأنه لا يصار للمجاز إلا بشرطه الأساسي وهو وجود قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي حتى يحفظ حق اللفظة نفسها الأساسية، وأيضًا لابد من مسوغ يسوغ الانتقال من اللفظة نقلها من أساسها إلى المعنى المتجوز إليه وهذه تسمى العلاقة، قد تكون المشابهة في الاستعارة وقد تكون المشابهة في المجاز المرسل كما سيأتي.

فالمجاز فرع عن الحقيقة ثم إن المجاز لا يقال به لا يقال بالمجاز إلا إذا قام شرطه، وهو وجود العلاقة المسوغة ووجود القرينة.

شبهوا المجاز أو الاستعارة مثل إنسان عندما يريد أن يستعير شيئًا يستعير ثوبا أو إناء أو شيئا، لابد أن يكون عارفًا بالرجل الذي سيستعير منه، الأمر الثاني: أنه قاس هذا الثوب مثلاً لابد أن يكون على مقاسه إن كان سيلبسه، لابد من وجود أشياء لطيفة: العلاقة والقرينة، وليعلم أن هذا الثوب ثوب فلان أيضًا يملكه أساسًا، لأنه أصلاً حقه فأقول: إن الكلام ينقسم إلى هذين القسمين الكبيرين وهما الحقيقة والمجاز وأن الأصل في الكلام وفي ألفاظ كلام العرب أنها الحقائق، وأنه لا ينتقل إلى مجازات إلا بمسوغ.

الأمر الآخر المهم وهو أن الذي دعا العرب إلى أن تنقل ألفاظها من موقع إلى موقع أو من مسألة إلى مسألة أو من مكان إلى مكان هو السعة، والتوسع في العربية ورياضة فصاحة لسانها، رياضة عند العرب، وتفنن في التعبير عند التفنن في عرض المعاني، ولو كانت جامدة في ألفاظها لكانت اللغة جافة ومتحجرة، لكن طراوتها وحلاوتها ولطف استعمالها جوز للعرب الذين برعوا في القول وفصح لسانهم وتمكنوا من البيان جوز لهم ذلك أن ينقلوا عباراتهم وألفاظهم من معنى إلى معنى ومن موقع إلى موقع نظرًا للذكاء الذي وظفوه في أذهانهم من حيث انتقال الألفاظ إلى ألفاظ، فاستعاروا الجمادات للأحياء، تقول: فلان جبل من العلم، أنت لا تقول ذلك إلا لأنه ثابت، إذن الداعي لانتقاله إلى المجاز دقة التصوير، ولذلك كان المجاز أدخل في البيان منه في المعاني، لماذا؟ لأن المجاز قام على التصوير، عندما تصور الأشياء تريد أن تصور عظمتها تقول: فلان سحابة في العطاء، هي جماد السحابة لا تعقل، لكنها تدر وتعطي مما ينفع الناس ويقبلون عليه كما في هذه الأيام ولله الحمد، هذه الأمطار الهاطلة التي عمت ولله الحمد بلاد المسلمين وبلاد المملكة بالذات في مواقع كثيرة كما هو حاليًا الآن في المواقع التي بين الرياض والدوادي وشقرا وجهة حفر الباطن وكثير من مواقع المملكة الآن ولله الحمد المطر يتهاطل عليها فنحمد الله –عز وجل– على ذلك، فنذكر هذه النعمة لنشكره –جل وعز– ونستزيده أيضًا من فضله فأقول: إن الداعي للاستعمال هو المرونة عند العرب.. التفنن في الإبداع والتعبير، الثالث: التطرية، تطرية العربية والتفنن في هذا.

نعود إلى مسألة موقف العلماء.

قبل هذا: متى قيل بالمجاز؟ في أي زمن؟

المجاز كغيره من مصطلحات علوم العربية كالتوكيد كالحذف كالذكر كقول الفاعل أو المفعول به وغيره، هـذه مصطلحات علمية حدثت في أثناء فترة تدوين العلوم، وفي الوقت ذاته تفريع جزئيات هذا العلوم.

يعني من القرن الثاني؟.

في نهاية أو في منتصف القرن الثاني بدايات، وفي الثالث بدأ يعمر القول فيه، والرابع أيضًا ظهر واستقر كثير من العلوم.

من أوائل من قال بذلك شيخ العربية "سيبويه" -رحمه الله- المتوفى سنة مائة وثمانين هجرية قال ذلك في كتابه، والمتتبع لكتابه يجد أن كلام سيبويه في هذا ظاهر في مثل قوله -جل وعز-: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَـارِ ﴾ [سـبأ: ٣٣]، قال عن ذلك: بل مكركم في الليل والنهار، ثم قال: الليل والنهار لا يمكران، وإنما يُمكر فيهما، وإنما قيل ذلك على سبيل التوسع والتجوز، لأن الليل والنهار لا يمكران، ليس لهما حقيقة معنى زمن ظرف، الذي يمكر فيهما أو في زمنها أو في أوقاتهما الناس بحسب مكر كل أحد بعينه الرجل أو المرأة أو الكبير أو الصغير أو كذا، الحاصل: أن سيبويه من أوائل من ذكر ذلك وكذلك تعاقب بعده اللغويون في هذه المسألة.

من أوائل أيضًا من نص على هذا وبدأ يعالجه بوصفه مصطلحًا علميًا بلاغيًا الشيخ السني أو الكاتـب الـسني الأديب المعروف ابن قتيبة المتوفى سنة مائتين وست وسبعين للهجرة -رحمه الله- في كتابه "تأويل مشكل القـرآن الكريم" فقد ذكر ذلك ونص عليه وعالج ورد على من قال بإنكاره في كتابه هذا، وعندما انتصر للمجاز وقال: إنـه أسلوب من أساليب العرب تعبر به عن المعاني، وأن الأمم التي قبلها ما أتيت إلا من جهلها بمثل هذا، إلا من جهلها بالمجاز وبأساليبه، قال ابن قتيبة مثلاً: وقد تبين لمن عرف اللغة أن القول يقع فيه المجاز، ثم رد على من قال هذا قال: لو أن من أنكروا المجاز وشبهتهم أنه يقال إنه ضرب من الكذب، لأنك إذا أسندت إلى الشيء ولم يقله مـثلاً كنت كاذبًا قال: لو فعل بعملهم هذا أو أخذ بقولهم هذا لكان أكثر كلامنا كذبًا، مثل على هذا قال: فإنهم زعموا أنـه كذب؛ لأن الجدار مثلاً في قوله -جل وعز-: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنْقَضَّ ﴾ [الكهف: ٧٧] لا يريد، والقرية لا تُـسأل في قوله -جل وعز-: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] قال: وهذا من أشنع جهالاتهم، وأدلها على سوء نظـرهم وقلة أفهامهم ولو كان المجاز كذبًا وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلاً كان أكثر كلامنا فاسدًا، لأننا نقول: نبت البقل وطالت الشجرة وأينعت الثمرة وأقام الجبل ورخص السعر، وتقول: كان هذا الفعل منك في وقت كـذا وكـذا والفعل لم يكن.. إنما كون، والله تعالى يقول: ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ ﴾ [محمد: ٢١] والأمر لا يعزم وإنما يُعزم عليـه، ويقول -جل وعز-: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦] والتجارة لا تربح وإنما يُربح فيها وهكذا، هذه المسائل يقول: إنها على سبيل التجوز.

الحقيقة العلماء كما ذكرت انقسموا إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: من قال بإنكاره أصلاً -في اللغة والقرآن-، ومن أوائل من ذهب إلى هذا أو من عرف عنه ذلك أبو إسحاق الإسفراييني المتوفى سنة ثماني عشرة وأربعمائة هجرية، هو ذكر هذا الـسيوطي فـي "الإتقـان" وأيضًا ذهب أبو إسحاق في قول هذا إلى إنكار أن يكون المجاز واقعًا في اللغة في لغة العرب أو في القرآن الكريم وحمل هذا في بعض أحوال مقالاته شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه أيضًا ابن القيم في هذه المسألة وذلـك لغـرض عقدي وهو الرد على من قال بنفي الصفات، وسنأتي إلى هذا، هذا قول.

القول الثاني: فريق آخر وقال: إنه موجود في اللغة لكنه منفي وقوعه في القرآن، وهذا القول ينسب إلـى داود الظاهري المتوفى سنة سبعين ومائتين للهجرة، وابنه أيضًا محمد وأخذ بهذا القول أيـضًا الـشيخ محمـد الأمـين الشنقيطي -رحمه الله- المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف هجرية.

القول الثالث: هو قول الجمهور، سواءً كان جمهور الأصوليين وجمهور البلاغيين، أكثرهم أو معظمهم يقول به؛ لأن عملهم عليه، ومن ذلك والذي ذكر أيضًا ذلك ونص عليه ابن قدامة -رحمه الله- صاحب اللمعة "لمعة الاعتقاد" فقال: والقرآن يشتمل على الحقيقة والمجاز ومن منع فقد كابر، يقول: من منع ذلك فقد كابر.

والزركشي أيضًا في "البرهان" قال: وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن، والجمهور على الوقـوع ولـو أسقط المجاز من القرآن لسقط منه شطر الحسن، وهذه العبارة استعارها الزركشي من ابن قتيبة في تأويل مـشكل القرآن.

والسيوطي أيضًا ذكر ذلك، قالوا: فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، في المقامات التي يمكـن أن يعبر فيها عن شيء بالمجاز والحقيقة، فالمجاز عندئذ يكون أبلغ من ذلك، الشوكاني -رحمه الله- أيضًا شـدد فـي هذا، شدد على المنكرين في المجاز وقال بأنهم قليلو الاطلاع، مفرطون فيما ينبغي الوقوف عليه، وقـال: المجـاز

واقع في لغة العرب عند الجمهور أو عند جمهور أهل العلم، ووقوعه وكثرته في اللغة العربية أشهر من نار على علم، وأوضح من شمس النهار، وكما أنه واقع في اللغة العربية فهو أيضًا واقع في الكتاب العزيز عند الجماهير وقوعًا كثيرًا، وليس في المقام من الخلاف ما يقتضي ذكر بعض المجازات الواقعة في القرآن والأمر أوضح من ذلك، وكما أن المجاز واقع في الكتاب العزيز وقوعًا كثيرًا فهو أيضًا واقع في السنة وقوعًا كثيرًا والإنكار لهذا النوع مباهتة لا تستحق المجاوبة.

هذا الأمر عند رأي الجمهور بشكل عام، طائفة من اللغويين ذهبوا إلى أن المجاز هو أكثر اللغة على عكس ما هو الراجح، قالوا: إن أكثر كلام العرب مجاز، وحمل هذا الرأي ابن جني اللغوي المعروف من القدماء، ومن المعاصرين الأديب مصطفى صادق الرافعي، ومن أمثلتهم يقولون: عندما تقول: ضربت زيدًا أنت لم تضربه كله، وإنما ضرت رأسه أو خده أو جزءًا منه أو يده أو كتفه فهذا على سبيل التجويز، لكن هذا فيه تمحل، وتقول: مشيت على الأرض لا.. أنت لم تمشي على الأرض كلها وإنما على جزء صغير منها، فالحاصل أن هؤلاء بالغوا، وأولئك بالغوا والحق الوسط، والحق هو التوسط بينهما.

شيخ الإسلام –رحمه الله– حقيقة القول عنه في مسألة المجاز مضطرب أو هو –رحمه الله– قال به في فترة من حياته ثم رجع عنه وعدل عن القول به نظرًا لاستفحال أمر المعطلة والمؤولة الذين دخلوا من باب المجاز على آيات الصفات وأولوها، وعطلوا ما لله –عز وجل– من صفات الكمال والجلال التي أثبتها لنفسه في صريح كتابه، وفي صحيح سنة نبيه –عليه الصلاة والسلام– ، وحمل رأيه هذا تلميذه ابن قيم الجوزية في كتابه "الصواعق المرسلة في الرد على المعطلة والجهمية"، وشيخ الإسلام من أوسع من أدار البحث في الموضوع –شيخ الإسلام ابن تيمية– في كتابه "الإيمان" فطول في هذا الكلام وأفاض فيه، لكنه أيضًا ورد عنه ما يثبت القول به، أو ما يفيد أنه أيضًا قد قال به، بدليل أنه تأول بعض الآيات باسم المجاز، وإن لم ينص على اسمه لكنه نص على أثره وعلى حقيقته.

فمثلاً عن كلام شيخ الإسلام –رحمه الله– في بعض الكلام ننقله عنه لنثبت بهذا أن الشيخ –رحمه الله– قد قال به من حيث الأثر، من حيث النتيجة، وإن لم ينص عليه فمثلاً قوله في حديثه عن قوله –جل وعز–: ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ﴾ [الرعد: ٣٦] قال: فنسب الإضلال إليهن، والإضلال هو ضرر لمن أضللنه وهذا كما يقال للمحبوب المعشوق الذي تضر محبته وعشقه: إنه عذب هذا وأهلكه، وأفسده وقتله وعثره وإن كان ذلك المحبوب قد لا يكون شاعرًا بحال هذا البتة.

وفسر أيضًا شيخ الإسلام حديث التنافس في الدنيا والتحذير منه المشهور في قوله –عليه الصلاة والسلام–: **(فتهلككم كما أهلكتهم)** قائلاً: فجعل الدنيا المبسوطة هي المهلكة لهم، وذلك سبب حبها والحرص عليها والمنافسة فيها وإن كان مفعولاً بها، لا اختيار لها، انتهى كلامه.

هذا ما يسميه البلغاء المجاز العقلي الذي يُسند فيه الفعل إلى غير ما هو له، والعلاقة هنا السببية.

وكذلك أول آيات في "الفتاوى" في الجزء الخامس عشر صفحة مائتين وثلاثة وسبعين، ومائتين وأربعة وسبعين، وذكر أيضًا أمثلة أخرى في الجزء الثامن في "الفتاوى" صفحة خمسمائة وإحدى عشر وغير ذلك من كلامه –رحمه الله– في هذه المسألة.

فالكلام في هذا هو أن شيخ الإسلام وأمثاله إنما أرادوا أن يحموا جناب التوحيد بالذات مسألة الإيمان بالأسماء والصفات، هذا في وقت لم يستقر فيه القول بالمجاز، ولم تنضبط قواعده، لكننا نقول: إن مسألة الصفات وما تعلق بها: أصلاً القول فيها لا ينطبق عليها شرط المجاز، بمعنى: أن الأصل في ألفاظها هي الحقائق، الأصل في ألفاظ الأسماء والصفات هي الحقائق، لماذا؟ لأنه لا توجد قرينة تصرف مراد اللفظ في حق الأسماء والصفات عن حقيقته فالأصل الحقيقة، فالبلغاء أنفسهم متفقون على أنه لا يُقال بالمجاز إلا إذا وجدت قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي، فإذا عدمت هذه القرينة لا يقال إن في الكلام مجازًا، وهو متفقون على هذا، اتفاقهم على هذا ظاهر وشيخ الإسلام نفسه أيضًا نصَّ على مثل هذا الكلام.

ففقدان القرينة التي تصرف المعنى عن أصله يجعل الكلام في الأسماء والصفات هو على أصله وهو أنه حقيقة، وبذلك إذا تدبرنا هذا الكلام تبين لنا أن الأسماء والصفات وأن أيضًا أمور المغيبات كحقيقة الجنة والنار، وكحقيقة القبر وعذابه والساعة وأهوالها كل ذلك الألفاظ الجارية فيها في نصوص صريح الكتاب وصحيح السنة تحمل على أصلها –الحقائق–، ولا معدل ولا موجب لحملها على المجاز لأنه لا توجد قرينة لأن الأمور غيبية.

..الأمور الغيبية التي ليست ظاهرة.

أي نعم.. الذي حكاها وذكرها هو الله -عز وجل- الذي يعلم السر وأخفى، ويعلم ما يصير، فالأصل حمل تلك الألفاظ في تلك المواقع وفي هذه المجالات على الحقائق، فهي فعلاً ينبغي أن يصار إليها ويقال إنها حقائق وليس فيها ما يوجب صرف الألفاظ عن حقيقتها.

القائلون بالمنع في مسألة منع المجاز في القرآن يقولون: إن الإخبار عن -مثلاً- الجدار أو ﴿ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾ [هود: ٤٤] وكذا هو إخبار على سبيل أن الله -سبحانه وتعالى- عالم بتلك وأنها تحدث الله -عز وجل- ويحدثها الله -سبحانه وتعالى- ويأمرها، وإن لم نعرف ذلك، فهي ليست على سبيل المجاز هي على سبيل الحقيقة، فهم يرفضون ذلك؛ لقوله هذا؟

نعم.. نحن نقول في مثل هذا الأمور الغيبيات مثلاً في خطاب الله -عز وجل- كما ذكرنا هذا في الحلقة السابقة في قوله -جل وعز-: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ [هود: ٤٤]، الأصل فيها -كما ذكرنا- وأميل إلى هذا أن تكون هذا الخطاب نفسه على الحقيقة كذلك خطابه -جل وعز- عندما خاطب السماوات والأرض: ﴿ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١]، فهذا أيضًا الأصل فيه الحقيقة؛ لأنه لا معدل عن هذا إلا بقرينة، ولا يوجد قرينة من إرادتها لأنها مخلوقة، والذي خاطب هو خالقها ليس بشرًا عاديًا، ليس إنسانًا عاديًا وإن الذي خاطبها هو خالقها -جل وعز-، فهي تنطق بلغتها كما أنها تسبح بلغتها، في قوله -جل وعز-: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤] الرعد يسبح، وتسبيحه قد يكون صوتًا بالنسبة لنا لكنه بالنسبة إلى الله -عز وجل- تسبيح يناسب ذلك الحدث أو ذلك الشيء فأقول: إن ذلك لا يمنع، لكن آيات أخر وردت فيها مظاهر المجاز أو ظواهره نقول بها مثل: قوله -جل وعز- عن المنافقين: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦] هنا لا يمكن أن تقول: إن الشراء هنا على سبيل الحقيقة -أن هناك سلعة في السوق ضلالة وهذه هدى وجاء قوم فاشتروا الضلالة وتركوا الهدى-، لا.. هذا أسلوب مجازي رائع جدًا ومصور، المقصود بالشراء هنا الاستبدال، فاستعير الشراء للاستبدال، شبه الاستبدال بالشراء بجامع ترتب شيء على شيء، واشتق من الشراء فعل اشترى بمعنى استبدلوا، ثم أيضًا شبهت أجريناها نحن بالفعل على اعتبار أنها استعارة تصريحية تبعية، وقد نجريها في الاسم في الأصلي من الضلالة، فتكون مكنية، شبهت الضلالة بسلعة معروضة تباع وتشترى، وبجامع ترتب شيء على شيء عند شرائها أو بيعها، ثم حذف المشبه به وهو السلعة ودل عليه بلازم من لوازمه وهو فعل الشراء، لأن الشراء من خصائص السلع، لا من خصائص الضلالات أو الضلالة، في غير مجال الأسماء والصفات والأمور المغيبات والأمور التي يختص بخلق الله -عز وجل- في مخلوقاته -جل وعز- هذه المجال فيها والمقام فيها يتسع، لماذا نقول هذا؟

نقول هذا لأن الله -جل وعز- قد أنزل كتابه بصريح كلامه -جل وعز- بلسان عربي مبين: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٣- ١٩٥] فما يقع في كلام العرب من تشبيهات أو توكيدات أو حذوفات أو غير ذلك أو مجازات يقع في كلام الله -جل وعز-، وما كان جميلاً رائعًا في كلام العرب في التوكيدات والتشبيهات والكنايات وغير ذلك، يقع أيضًا جميلاً رائعًا أخاذًا بصورة أعظم وأتم في كلام الله -جل وعز-، إذا قام شرطه.

الآن نحن لا نختلف مع هذه النقطة أبدًا، القائلون بالخلاف يقولون: في مسألة: لماذا تجوزون المجاز في غير أسماء الله -سبحانه وتعالى-، ولا تجوزونه في أسماء الله -سبحانه وتعالى- أو في بعض الأمور المغيبة؟ رغم أن هذه الأمور كلها -ونحن نقول: بالمجاز العقلي- وعقلاً أن الله -سبحانه وتعالى- ليس له يدان، وعقلاً أن الله -عز وجل- ليس له بصر فأنتم تشبهونه بالمخلوقات؟.

نقول في مثل هذا -مسألة التجويز-: قام على -كما ذكرنا- أنه لا يقال أصلاً بالمجاز أن الأصل في الكلام هو الحقيقة لا يصار ولا يتحول من الحقيقة إلى المجاز إلا بالشرط الرئيس بوجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي، وهذه القرينة قد تكون لفظية أو تكون عقلية، أما اللفظة فهي ممتنعة في ألفاظ الأسماء والصفات والمغيبات، أما العقلية فإن عقل البشر يكون قاصرًا ضئيلاً أن يحيط بالله -جل وعز-، ولهذا قاعدة السلف في مثل هذا قاعدة سليمة رائعة جدًا ومنجية بإذن الله -عز وجل- من الزلل والخلل والخطل، وهي قولهم: أن الأسماء والصفات نمرها أسماء ألفاظ الأسماء والصفات نمرها كما جاءت من غير تعرض لها بتأويل ولا تعطيل ولا تتكيف ولا تمثيل، ينبني على هذا قولهم: أننا لا نصف الله -عز وجل- إلا بما وصف به نفسه في صريح كتابه أو صحيح سنة نبيه -عليه الصلاة والسلام- من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل على حد قوله -جل وعز-: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، أيضًا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدة جليلة رائعة جدًا

وهي قوله -رحمه الله-: إن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أننا نثبت لله -جل وعز- ذاتًا لا تشبه الذوات المخلوقة، فكذلك نثبت له -جل وعز- صفات لا تشبه صفات المخلوقين.

فشبهة المعطلة عندما ينفون عن الله -عز وجل- صفاته كاليدين وكالعينين وكالوجه وغيرها مما أثبته -جل وعز- لنفسه على ما يليق بجلاله وعظمته، شبهتهم في ذلك: أننا نشبهه بخلقه، إذن خير سبيل لعدم التشبيه أن ننفيها، إذن وقعتم فيما هو أعظم من التشبيه وهو التعطيل.

الله -جل وعز- يثبت له -جل وعز- ما يليق بجلاله تعالى وعظمته من الأسماء الحسنى والصفات العليا وأنتم تنفونه.

هم يقولون ماذا إذا وردت أسماء أو صفات لله -عز وجل-؟

يقولون: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر.

لو قيل لك أيها المعطل المتكلم بهذا القول: إنك سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، وجهك المراد به الرضا واليدان النعمة هو نفسه سيغضب من هذا القول وسيشتط ويحتد، كيف تغضب إذا كان الكلام هذا في حقك، ولا تغضب ولا تشتد ولا تحتد أيضًا في حق الله -جل وعز- وقد أثبت هذا الشيء لنفسه -جل وعز-.

ولهذا قاعدة السلف عظيمة جليلة: أن أسماء الله -عز وجل- وصفاته أيضًا -لأن الصفة مشتقة من الاسم-: توقيفية.

ما معنى توقيفية؟

أننا وقافون في هذا على ما ورد في صريح الكتاب أو صحيح السنة، توقيفية في هذا ليس لنا أن نخترع اسمًا، بمعنى: لا يجوز أن نصف الله -عز وجل- بأنه مبتكر، أو مكتشف.

لماذا؟

لأن لفظة (مبتكر) ما جاءت إلا بعد عجز، حاول ثم حاول فلان وكذا، وكذا حتى ابتكر هذا الشيء أو اكتشف .

لا.. الله -عز وجل- بديع السماوات والأرض، خلقهم على غير مثال سابق، لا يعجزه شيء ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢] فالله -عز وجل- في مسألة الأسماء والصفات أسماؤه -جل وعز- وصفاته توقيفية، ولذلك -لانعدام القرينة- فإنه بطل القول بالمجاز في الصفات وأمور المغيبات، أيضًا العلاقة مفقودة -كما ذكرنا في مطلع الكلام- عندما تنقل لفظًا من شيء إلى شيء لابد من علاقة رابطة بينهما، وعندما -أيضًا- تنفي عن الله -عز وجل- شيئا أو تنقل إليه شيئا لابد من وجود علاقة واضحة بينهما، والله -عز وجل- متفرد -جل وعز-: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ١- ٣] فهو -جل وعز- الخالق الذي لا شريك له ولا شبيه له ولا ند، فجميع شروط القول بالمجاز في آيات الصفات وأمور المغيبات هي منعدمة، ولذلك يصار إلى الحقائق.

وشبهة الذين يقولون بإنكار المجاز مثلاً هي قولهم:

١- إن المجاز كذب، وعليه فنفيه في القرآن -إذا قلنا بالمجاز في القرآن- فإن الكذب ينفى، هل يمكن أن ننفي شيئًا في القرآن الكريم؟!!

نقول: إن الفرق بين المجاز والكذب: أن الكذب نفسه ليس فيه قرينة ولا مؤشر ولا دليل على وصفه كذبا، الكذاب يأتي بكلامه عطلاً من القرائن.

-مثلاً- عندما يقول: رأيت قمرًا، إن كان يريد به إطلاقًا يصير القمر المعروف، لكن إذا قال: رأيت قمرًا يكلم الناس، كلمة يكلم الناس هذه قرينة على أن المقصود بالقمر هنا إنسان أو امرأة أو كذا فيها من محاسن القمر ومن جماله، فالقصد من هذا أن الفرق بين الكذب والمجاز: أن الكذب لا قرينة فيه، وأنه قام على ادعاء.

منزوع من الدليل.

تمامًا.. وأما المجاز فإن له قرينة تنتصب على كونه مجازًا، قد تكون لفظية وقد تكون عقلية تشهد لها السياقات العامة.

٢-أيضًا يقولون: أن المتكلم إنما يلجأ إلى المجاز عند ضيق الحقيقة، والله -عز وجل- ليس شيء يضيق عليه -جل وعز-.

فنقول: أن هذا غير دقيق لأن العرب نفسها عندما تكلمت وعندما قالت أشعارًا، إنما تكلموا بالمجاز في مثل هذا لزيادة التصوير والمبالغة في هذا الشيء، فما ظنك بقول الشاعر مثلاً:

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه ** طاروا إليه زرفات ووحدانا

تصوير رائع لسرعة هؤلاء القوم وإقدام هؤلاء على عدوهم، فإنهم لا يبالون، صور الشر بأنه أبـدى ناجذيـه، يعني صور الشر بسبع مفترس إذا بدا فإن الإنسان الشجاع يطير إليه ويفتك به أو يقتله أو يباعد بينه، طاروا إليه، صور أيضًا سرعتهم.

وأيضًا قول الهذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ** ألفيت كل تميمة لا تنفع

هنا صور الموت ووقوعه بالإنسان فتصوره أشبه بسبع مفترس "أنشبت أظفارها" تمكن في الإنسان وفي جسمه وفي قلبه، خلعته خلعًا، انتهى الموضوع، لا طبيب ولا شيء، وهذا الموت طبعًا المقصود به طبعًا هو قدر الله -عز وجل- إذا حل، ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٤].

كذلك قول دعبل الخزاعي:

لا تعجبي يا سلمى من رجل ** ضحك المشيب برأسه فبكى

ضحك المشيب، فالضحك هنا كناية عن ماذا؟ أو هو استعارة لأي شيء؟ لبدو الشيب، لبدو بياض الـشيب فـي شعر الرأس، فصوره تصويرًا رائعًا.

كذلك مثل ما ذكرنا في الآيات الكريمات تجد أن التصوير فيها رائع جدًا، في مثل قوله -جل وعز-: ﴿ كِتَـابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [الرعد: ١] هل المقصود هنا الظلمة الحسية والنور الحسي؟

لم نعلم أن الرسول أخرج قومًا من غرفة مظلمة إلى ساحة مسفرة أو مضيئة، لا، بل المقصود به: نور الإيمان، أخرجهم من ظلام الكفر وتيهه وعماه الذي كانوا يتخبطون فيه في الجاهلية إلى نور الإيمان وسـعادته ورحابتـه ووضاءته، هذا هو المقصود أن هذا تصوير، المقصود هنا: أنه تصوير لهذه الحالة.

يقول: الإمام محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله- هل يعد من الصنف الذي لا يرى المجاز في القرآن واللغـة وذلك استدلالاً بقوله: (أما على القول بأنه لا مجاز في اللغة أصلًا -وهو الحق- فعدم المجاز في القرآن واضح) كما في كتابه "منع المجاز" الأضواء في الجزء العاشر صفحة مائتين وأربعين؟.

أنا -مثل ما أشرت قبل قليل- أن الشيخ محمد -رحمه الله- نزيل المدينة، عالمها المعروف الذي اسـتفاد منـه مشايخ هذا البلد: يرى مثل ما قلنا عنه أنه يرى في كثير من كلامه أن المجاز واقع في اللغة ولكنـه لا يقـع فـي القرآن الكريم.

ولكن هذا القول إذا تقرر -أن المجاز واقع في اللغة-: فإنه بالتتبع يكون واقعًا في القرآن الكريم، لماذا؟

لأن القرآن الكريم لم ينزل بغير العربية، إنما نزل بلسان عربي مبين بالنص.

ثم إن المجاز كالتوكيد أو الحذف أو غير ذلك من المصطلحات التي قررها علماء اللغـة وأيـضًا المنظـرون للبلاغة، فكما أن في كلام الله -عز وجل- توكيدًا وحذفًا وتقديمًا وتأخيرًا كذلك فيه مجاز وتشبيه وكناية واسـتعارة وتعريض وغير ذلك على طريقة العرب في كلامها إذا قام شرطه، بهذا الشرط بهذا القيد.

لا نقول بالمجاز إطلاقًا، وإنما إذا قام شرطه وتوافر قيل به وإلا فلا.

على فكرة: المشايخ أو العلماء الذين نفوا وقوع المجاز -كما ذكرنا- هم في الآيات التي فيها مجاز يقولون: هذا أسلوب من أساليب العرب، أيضًا التوكيد أسلوب من أساليب العرب لكنه سمي توكيدًا، التقديم أسلوب من أسـاليب العرب سمي تقديمًا، الحذوف أسلوب من أساليب العرب سمي حذفًا، كذلك المجاز أسلوب من أساليب العرب فـي تقرير المعاني وتأكيدها وتصوير الأمور وتحديدها سمي مجازًا، قام شرطه، فلما استقرت العلوم وضبطت الضوابط والقواعد وظهرت شروطها ودواعي القول بها انتهى الأمر، الذي دعاها هؤلاء مثلاً أن بعض علماء العربية ممـن انحرف معتقدهم أو ذلت أقدامهم في آيات الصفات ظهر القول به على ألسنتهم، فقالوا: دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح، فيغلق الباب تمامًا، الموضوع مصطلح يقيد ويضبط بضابطه فمن تعداه فقد أخطأ، من قال به مثلاً فـي آيات الصفات أو بغيره ولم يقم شرطه فقد أخطأ في فهمه هذا، كما يخطئ من قال بأن في الآية أو في هذا الكـلام توكيد وليس فيه توكيد، ليس فيه شرط التوكيد ولا ظاهرته ولا صورته ولا حقيقته ولا أداته، فهكذا الأمر في هـذا ينبغي أن يضبط من هذا الضابط أو من هذا الباب.

أنا أريد أن أنتهي إلى خلاصة الحقيقة مهمة جدًا في هذا القول لعلها تكون ولعلها تخرج أيضًا في بحث -إن شاء الله- في المستقبل وهي صفوة القول وخلاصته في هذا الموضوع من حيث القول بالمجاز أو عدمه، أقول:

إن المجاز مصطلح علمي حادث، كغيره من المصطلحات العلمية التي حدثت وظهرت في فترة تـدوين العلـوم وتفريعها لمعرفة الأدلة الشرعية وتحليل النصوص الأدبية فهو كمصطلح التوكيد والحذف وغيرهما، كما أنه لا يقال أن كلام الله -عز وجل- صدق وحق فلا يكون فيه توكيد أو حذف، كذلك لا ينكر إذا توافرت أسباب القول وحمل

الكلام على المجاز إن فيه مجاز، فهو أسلوب من أساليب العرب، في بيانها كغيره من الأساليب التي خضعت للدراسة والتأصيل العلمي والضبط القاعدي.
يقول: ما شرط وقوع المجاز في الآية؟ معرفة المجاز في نفس الآية والسورة؟ هل هناك شرط بين معرفة المجاز في الآية؟.
يعني كيف تستخرج المجاز من الآية؟.
نعم.
القاعدة الثانية أو الأمر الثاني: أن القول بالمجاز في أي أسلوب عربي لا يصار إليه إلا بشرائطه وأسبابه، وهي: القرائن والعلاقات القائمة في سياق الكلام وبدونها يُحمل الكلام على الأصل وهو الحقائق لا المجازات، وهذا باتفاق المعتبرين من أهل الاختصاص.
ثالثًا: أن ألفاظ الأسماء والصفات وأمور المغيبات في كتاب الله -تعالى- وصحيح سنة رسوله -عليه الصلاة والسلام-، لا يصدق عليها مفهوم المجاز ولا تندرج تحت نطاقه لفقدان القرينة المانعة من إرادة معانيها الحقيقية الأصلية فتبقى على هذا الأصل، ومن خالفه فقد تعسف وحمل الأمور على غير محاملها وأتى البيوت من غير أبوابها، ولم يكن لديه حجة علمية بل يكون قد ارتكب مخالفة عقدية ودخل في نطاق الذين يلحدون في أسمائه -جل وعز- وصفاته ويميلونها عن مراد الله بها لأن مذهب السلف في ذلك هو إمرارها كما جاءت، من غير تعرض لها بتأويل أو تعطيل أو تكييف أو تمثيل على حد قوله -جل وعز- ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، واعتقاد معاني حقائقها ودعوته -سبحانه- بها تسمية ودعاءً كما قال -جل وعز-: ﴿ وَلِلهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ﴾ [الأعراف: ١٨٠].
رابعًا: أن ما عدا الأسماء والصفات وما في حكمها مما تقوم فيه قرينة تمنع من إرادة معناها الأصلي فإنه لا حرج من حمله على المجاز إذا قام سببه، بل يتعين ذلك لامتناع إرادة معناه الحقيقي المعروف، وعلى سبيل المثال فقوله -جل وعز- مثل ما مثلنا في مسألة المنافقين وأيضًا في قوله -جل وعز-: ﴿ أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي: ضالاً فهديناه فهذا على التشبيه على الاستعارة.
خامسًا: أن الدافع لإنكار من أنكر المجاز هو امتداد القول به إلى آيات الصفات ومن ثم وقع الخبط والخلط والضلال في ذلك، مع أن المذهب الحق هو أنها خارجة عن ذلك -كما تقدم- فإذا استثني ذلك يلتئم الشمل ويرتفع الخلاف ويصبح المجاز أسلوبًا سائغًا من أساليب العربية سواءً سمي مجازًا أو أسلوبًا من أساليب العرب في بيانها فيكون الخلاف في ذلك خلافًا لفظيًا خلافًا في اللفظ والاصطلاح لا في التعبير والتطبيق، وكونه يأخذ اسم المجاز أضبط وأدق وأدعى لمعرفة مجاريه وأوديته ودواعي القول به.
سادسًا: أن كبار المفسرين وأعيانهم قد فسروا كلام الله -تعالى- من خلال أسلوب المجاز في الآيات التي تقوم القرائن على حمل الكلام عليه، من أمثال شيخ المفسرين ابن جرير الطبري وابن عطية الأندلسي والقرطبي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والبقاعي والقاسمي وابن سعد وغيرهم.
سابعًا وأخيرًا: أن المجاز إذا وقع في بعض آيات الذكر الحكيم لقيام قرينة تدل عليه لا يعني ذلك تسمية الله -تعالى- بالمتجوز، ولا وصفه به؛ لأن أسماء الله -تعالى- كما ذكرنا وصفاته توقيفية بإجماع السلف، بمعنى: أننا لا نسمي الله -تعالى- ولا نصفه إلا بما وصف به نفسه صريحًا في كتابه أو في صحيح سنة نبيه -عليه الصلاة والسلام-، لأن القول بذلك تعبدي توقيفي، وليس اجتهاديًا، فكما لا يوصف الله -تعالى- بالمؤكد لوقوع التوكيد في كلامه، كذلك لا يوصف بالمتجوز أو المستعير لوقوعه في كلامه، فإن هذا لازم غير لازم، ومن قال بلزومه فلا يعتد بقوله ولا يلتفت إليه لما ذكرنا آنفًا.
أريد أن أذكر حقيقة كلامًا لشيخ الإسلام ابن تيمية أيضًا الحقيقة ورد كلام له وأنا أرى أنه فعلاً كلامه ونص عليه وقال به في مرحلة من مراحل حياته العلمية تدل على عقل وثقل و-فعلاً- على استواء النظرة في ذهنه لهذا الموضوع، قال -رحمه الله- وقد نقل هذا القول تلميذه على كتبه، القاسمي المحدث الشامي السلفي المعروف في كتابه "محاسن التأويل" المتوفى سنة ألف وثلاثمائة واثنين وثلاثين هجرية، يقول ناقلاً القاسمي كلامه في "محاسن التأويل" يقول اقتطف ذلك من بعض فتاويه -فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية- يقول ابن تيمية ما نصه:
(نحن نقول بالمجاز الذي قام دليله، وبالتأويل الجاري على نهج السبيل، ولم يوجد في شيء من كلامنا وكلام أحد منا أنَّا لا نقول بالمجاز والتأويل، والله عند لسان كل قائل، ولكن ننكر من ذلك ما خالف الحق والصواب، وما فتح به الباب إلى هدم السنة والكتاب، واللحاق بمحرفة أهل الكتاب)
ثم يقول:

(والمنصوص عن الإمام أحمد وجمهور أصحابه أن القرآن مشتمل على المجاز، ولم يعرف عن غيرهم من الأئمة نص في هذه المسألة، وقد ذهب طائفة من العلماء من أصحابه وغيرهم كأبي بكر بن أبي داود وأبي الحسن الخرزي، وأبي الفضل التميمي، وابن حامد فيما أظن وغيرهم إلى إنكار أن يكون في القرآن مجاز، وإنما دعاهم إلى ذلك ما رأوه من تحريف المحرفين للقرآن بدعوى المجاز، فقابلوا الضلال والفساد بحسم المواد، ثم قال كلمة رائعة: وخيار الأمور التوسط والاقتصاد). انتهى كلامه.

بقيت كلمة أخيرة فقط أقولها وأنقل كلام العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك وفقه الله وجزاه عن المسلمين خيرًا، فقد نقل تلميذه النجيب الدكتور عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر، زميلنا في القسم عندما وجه له سؤالاً عن إمكانية وقوع المجاز في القرآن الكريم؟ وهل فيه مستند للمؤولة في نفي الصفات؟

فأجاب -وفقه الله- الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك أبو عبد الله أجاب بالآتي يقول: القول بانقسام الكلام إلى حقيقة ومجاز اصطلاح محض ولا دليل عليه من عقل ولا نقل، ولا مشاحة في الاصطلاح -كما قيل- فلا يمتنع استعماله والتعبير به وإطلاقه في محاله من نصوص اللغة والقرآن الكريم المنزل على قلب سيد المرسلين بلسان عربي مبين، ما لم يستغل لتحريف الكلم عن مواضعه فصرف كلام الله وكلام رسوله -صلى الله عليه وسلم- عن ظاهره بغير حجة يجب المصير إليها هو التحريف الذي ذم الله به اليهود إذ كان منهجًا لهم، ومن أقبح ما وقع من التحريف في القرآن تحريفًا معنويًا ما فعله المعطلة من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم في الأسماء والصفات إذ قالوا: إنها مجاز، لأن ظاهرها عندهم -وهو إثبات الصفات لله تعالى- يناقض أصولهم العقلية الفاسدة التي تقتضي بزعمهم امتناع قيام الصفات برب العالمين، وهي أصول فاسدة مناقضة للعقل كما هي مناقضة للنقل، فيبطل ما زعموه من حمل هذه النصوص على المجاز، إذ لا دليل يوجب صرف تلك النصوص عن حقائقها اللائقة به - سبحانه وتعالى- لأن الأصل حمل الكلام على حقيقته ما لم يقم دليل على صرفه عن ظاهره، كيف والأدلة العقلية والسمعية شاهدة بما تدل عليه هذه النصوص -أعني نصوص الأسماء والصفات- من إثبات صفات الكمال لرب العالمين- وتنزيهه عن كل نقص وعيب، فهو -سبحانه- أحق بكل كمال، وأحق بالتنزيه عن كل نقص، فإنه -عز وجل- له المثل الأعلى وهو أن كل كمال ثبت لمخلوق لا نقص فيه بوجه والخالق أولى به، وكل نقص ينزه عنه المخلوق فالخالق سبحانه أولى بالتنزه عنه -تعالى الله عما يقول الظالمون والجاهلون والمفترون علوًا كبيرًا-، وصلى الله على نبينا محمد.

هذا كلام الشيخ عبد الرحمن البراك.

أسئلة الدرس.

السؤال الأول: أيهما أكثر وقوعًا الحقيقة أو المجاز؟

السؤال الثاني: متى يصار إلى القول بالحقيقة للكلام؟

السؤال الثالث: هل ألفاظ آيات الأسماء والصفات وأمور المغيبات حقيقة أو مجاز؟ ولماذا؟

دعني أذكر سؤالاً فتجيب.

نعم.

إذن المجاز موجود؟.

نعم.

ودليله أنه موجود في القرآن وموجود في لغة العرب بشرطيه وهم.

وهما القرينة والعلاقة.

إذن هذا هو تلخيص ما توصلتم إليه من خلال الأدلة التي عرضتموها وكانت أدلة -في الحقيقة- كثيرة ومستفيضة، ثم ذكرتم الأصناف في ذلك وما يتعلق بهذا الأمر.

قلنا: ويستثنى من هذا فيما ذكرنا آيات الأسماء والصفات وأمور المغيبات بشكل عام، وأحوال القيامة، والقبر والنعيم وأمور المغيبات بشكل عام التي لا يعلمها إلا الله -عز وجل- والتي لا تنهض بها قرينة ولا توجد علاقة.

التي أتت على.. الإخبار.

الإخبار، ومن غير قرائن صارفة عن حقائقها، فالأصل إثبات حقيقتها، نعم هذا هو الأصل، وأما ما بقي فإن كلام الله -عز وجل- ككلام العرب مع الفارق، لأنه أنزله -جل وعز- بلسان عربي مبين، فما وقع من جمال وكمال في لغة العرب فكذلك واقع في كلام الله -عز وجل- بصورة أكمل وأعظم وأتم.

الدرس الثامن

القول في المجاز وذكر أنواعه

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:
إجابة الأسئلة.
السؤال الأول: أيهما أكثر وقوعًا الحقيقة أم المجاز؟
السؤال الثاني: متى يصار إلى القول بالحقيقة للكلام؟
السؤال الثالث: هل ألفاظ آيات الأسماء والصفات وأمور المغيبات حقيقة أو مجاز؟ مع التعليل؟
تقول في إجابتها للسؤال الأول:

الأكثر وقوعًا هو المجاز، فعندما نقول -مثلًا-: قام زيد أو قعد زيد معناه كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، وقام زيد مجاز لا حقيقة، فأكثر كلام العرب هو المجاز، والله أعلم.
هذه أخذت بالرأي الأشذ أو الرأي الأقل وخالفت رأي الجمهور وكانت مع ابن جني في رأيه هذا ومع الرافعي في قولهما: إن الأكثر في ألفاظ اللغة العربية هو المجاز، والحقيقة أن رأي الجمهور هو المعتبر، وهو أن الأكثر دورانًا في ألفاظ العربية هو الحقيقة، والمجاز يكون هو الأقل ولا يكون إلا بقرينة مانعة صارفة عن المعنى الحقيقة الأصلي، فهي خالفت رأي الجمهور وأخذت برأي لا بأس به ولكنه ليس هو الراجح إنما هو مرجوح.

أجاب عن السؤال الثاني والذي هو: متى يصار إلى القول بالحقيقة في الكلام؟

الجواب: عندما تنعدم شروط القول بالمجاز.

وأظهرها وأشهرها القرينة.

معنى جوابه هو صحيح، وهو أن يقال بالحقيقة في الكلام وهي الأصل إذا عدمت القرينة الصارفة عن المعنى الأصلي، فيبقى القول حقيقة وهو الأكثر، فإذا وجدت قرينة تصرف القول أو اللفظ عن مراده الأصلي يُقال أو يُصار إلى المجاز بهذه القرينة مع الاستثناء المعتبر، وهي أن آيات الصفات وأمور المغيبات ليس فيها قرائن تصرف دلالات الكلام عن حقيقته، فتبقى تلك الألفاظ على حقيقتها من غير صارف.

إجابة السؤال الثالث: ألفاظ آيات الأسماء والصفات والمغيبات حقيقة لأنها من الحقائق التي لا ينطبق عليها المجاز لغياب شرطه الذي هو القرينة والعلاقة، لأنها غيبية والله أعلم بها والإنسان لا يفقه ذلك، وكذلك لأن الكلام في الصفات هو فرع من الكلام في الذات فإذا أثبتنا لله ذاتًا لا تشبه ذات المخلوقين فكذلك نثبت صفات لا تشبه صفات المخلوقين، وصفات الله وأسماؤه توقيفية تعبدية وليست اجتهادية ومذهب السلف في الأسماء والصفات إيرادها كما جاءت من غير تأويل ولا تمثيل ولا تعطيل قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

لقد أصابت هذه الطالبة محز الحقيقة وأحسنت كل الإحسان في جوابها فبارك الله فيها وكثر من أمثالها.

تبدءون بشيء أو نبدأ في قراءة القواعد؟

لا بأس، نبدأ بالقواعد، لأننا أنهينا الكلام في المجاز وما تعلق به، وقلنا ما رأينا أنه هو الراجح، فنبدأ بقراءة القواعد المتن.

تفضل يا أخي الكريم.

القاعدة: صفحة مائة وأربعة عشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

(المجاز اللغوي: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قد تكون المشابهة وقد تكون غيرها، والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون حالية).

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فبدأ المؤلفان في البلاغة الواضحة بالدخول في تفصيل القول في المجاز وذكر أنواعه، فقولهما هنا: (المجاز اللغوي: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له): المجاز ينقسم إلى قسمين: مجاز عقلي، ومجاز لغوي.

المجاز العقلي: يكون في الإسناد، يكون في إسناد الفعل أو ما في معناه لغير ما وضع له، مثل حديث الله -عز وجل- عن فعل فرعون في بني إسرائيل: ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ﴾ [القصص: ٤] فقد أسند فعل التذبيح إلى فرعون مع أنه لم يباشره، وإنما باشره غيره من الجنود أو من الناس بشكل عام.

لماذا أسند إليه؟

لكونه سببًا، ولكونه قد أمر به وأذن فأسند الفعل إليه، ولا شك أن هذا فيه تفظيع لعمله و–أيضًا– استعظام لهذا الفعل وإنكار، هذا المجاز الإسنادي أو المجاز العقلي.

أما المجاز اللغوي: فهو يختلف عن ذلك بأنه يقع في كلمة فقط، لا يقع في تركيب، وإنما يقع في لفظة واحدة.

وعرفه هنا بقوله: (هو اللفظ المستعمل) يعني كلمة، (اللفظ المستعمل في غير ما وضع له) اللفظ هنا كما ذكرنا أخرج التركيب، فليس تركيبًا، إنما هو لفظ.

(المستعمل في غير ما وضع له) أخرج لفظًا مستعملاً في ما وضع، فإذا استعمل اللفظ فيما وضع له عند العرب فهو حقيقة، ولم يخرج إلى دائرة المجاز، فأخرج قوله: (في غير ما وضع له) اللفظ المستعمل فيما وضع له، فهو عندئذ يكون حقيقة، أما إذا استعمل اللفظ في غير ما وضع له فينتقل من الحقيقة إلى التجوز وإلى المجاز نفسه.

قال: (لعلاقة) هنا اللام تعليلية، أي: إنما استعمل ذلك اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلة أو لغرض مسوغ للنقل –لنقل الاستعمال من الحقيقة إلى المجاز– وهو العلاقة.

العلاقة: هي المناسبة بين المعنيين –بين المعنى الحقيقي الأصلي، وبين المعنى المجازي الجديد– فهي المناسبة بين المعنيين: المعنى المنقول عنه، والمعنى المنقول إليه.

وسميت العلاقة بذلك: لأن بينهما أو لأن بينهما تعلقًا، ويرتبط المعنى الثاني بالمعنى الأول، المعنى الثاني –المجاز– بالمعنى الأول –الحقيقي–، وبه أو بهذه العلاقة ينتقل الذهن من دلالة اللفظ على حقيقته إلى دلالته على ما نقل إليه في التجوز –في حال المجاز–.

لعلنا نمثل بمثال يبين ذلك: عندما أقول: "جئت من عند أسد يسلم عليه الناس".

فقولنا: "أسد" هذا هو اللفظ المتجوز به، وهو محل الاستعارة هنا، فقولنا: "أسد" استعير لفظ الأسد للرجل الشجاع، فقد شبه الرجل الشجاع هنا بالأسد بجامع الجرأة والشجاعة في كلٍ.

وقولي هنا: "يسلم عليه الناس": هذه قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي للأسد المتوحش المعروف في الغابة، لأن الأسود ليس من شأنها أن يسلم عليها الناس.

فهنا تجوزنا بلفظة الأسد من الحيوان المفترس المعروف إلى الإنسان، وهذا هو التجوز المجازي، فهناك علاقة بينهما وهي الشجاعة والجرأة في كلٍ سوغت ذلك.

القرينة التي صرفت أن يُراد بالأسد هنا الحيوان المفترس هي: كلمة "يسلم عليه الناس" لأن الأسود لا يسلم عليها، وإنما يفر منها، والذي يسلم عليه هم الرجال أو الناس بشكل عام.

قال هنا: (المجاز اللغوي: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي) هنا أطلق العلاقة، فقد تكون العلاقة المشابهة –كما في الاستعارة– بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، كلفظة أسد مثل ما مثلنا، وقد تكون العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي غير المشابهة بحيث تكون مطلقة غير المشابهة، كأن تكون السببية في المجاز المرسل، لفلان يد عليّ في الجامعة –مثلًا– أو في كذا أو في الحياة، المقصود باليد هنا النعمة أو الفضل، ليس هناك مشابهة وإنما تجوز بلفظ اليد لأن اليد سبب الإنعام، استعملت كلمة يد فكانت مجازًا مرسلاً أي مطلقًا، لم يكن ثم مشابهة، وإنما هناك تجوز لعلاقة السببية.

قال: (لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي) ثم قال: (والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قد تكون المشابهة) مثل ما سبق (فتكون استعارة) فيكون ذلك التجوز أو ذلك اللفظ المستعمل استعارة.

لماذا سمي استعارة؟ لأنه من العرية، عندما يستعير فلان شيئًا لفلان يكون هناك علاقة وفي الوقت ذاته يكون ليس ملكًا للمستعير، وإنما هي ملك –أساسًا– للمستعار منه، فلفظة أسد –مثلًا– ليست ملكًا وإطلاقًا حقيقيًا على الرجل الشجاع، وإنما هي ملك –أساسًا– من حيث التسمية لذلك الحيوان المفترس المعروف، فتبقى له، وإنما استعرناها فقط لفترة لمعنى بلاغي وهو التصوير.

ترجع إلى الحقيقة بعدما نحذف القرينة.

أي نعم.. ينتهي الموقف، عندما ينتهي نهمنا وغرضنا من ذلك تعود إلى أصلها، وإلى الحيوان المفترس نفسه، ولكننا نستعملها هنا فقط لغرض بلاغي، لتوظيف بلاغي وهو الدلالة على تصوير الشجاعة في هذا الإنسان ونقلها من ذلك الحيوان المفترس إلى هذا الإنسان لتفظيعها وتعظيمها وتشخيصها.

وهذا يشير إلى أغراض الاستعارة، ومن أغراضها:

–التصوير الدقيق.

–و–أيضًا– إيجاز.

-وفي الوقت ذاته سرعة الإفهام، بدلا من أن أقول: فلان جريء شجاع يبطش بأعدائه ويفعل كيت وكيت، أقول: هو أسد، انتهى الموضوع، فانتقل الذهن من ذلك الحيوان إلى هذا الإنسان فيكون ذلك اللفظ متجوزًا بــه لغــرض بلاغي وهو التصوير الدقيق والإيجاز الدال.

(قد تكون مشابهة) فتكون عندئذ أو اللفظ يكون عندئذ استعارة (وقد تكون غيره) يشير بهذا إلى أن التجوز هنــا ليس العلاقة ليست للمشابهة وإنما غير المشابهة في المجاز المرسل -كما سيأتي إن شاء الله- تفصيلها.

قال: (والقرينة قد تكون لفظية، وقد تكون حالية): القرينة قد تكون لفظية مثل ما ذكرنا: جئت من عند أسد يسلم عليه الناس، كلمة يسلم عليه الناس هذه قرينة لفظية ذكرت في سياق الكلام بلفظها.

(قد تكون حالية) مثل ماذا؟

عندما ترى رجلاً كريمًا قد أقبل، وأنت وصاحبك أو جماعتك تراه من بعيد تقول: أقبل البحر، هنا ليس ثم قرينة لفظية في كلامك، كلامك موجز، ولكن قرينة الحال إقبال الرجل واشتهاره بالكرم، قرينة الحال دلتنا على أن المراد بالبحر هنا إنما هو ذلكم الرجل الكريم، فهنا القرينة حالية في هذا الأمر.

فالقرينة: يشير بهذا إلى أنها قد تكون لفظية في الألفاظ مقرونة في السياق بلفظ معين، وقد تكون حالية في الحال أو المناسبة هي التي تدل عليها، ونشير بهذه المناسبة إلى أنه لابد من أن يكون هناك قرينة كما ذكرنــا وإلا فــلا مجاز، فيبقى الأصل هو الحقيقة ويبقى الكلام على إطلاقه.

لو أخذنا مثالاً من فصيح القول: قول المتنبي حينما أنذر السحاب، لاحظ أن العرب تجوزت فــي عباراتهــا و-أيضًا- خاطبت غير العقلاء ونزلتهم منزل العقلاء، وهذا لاشك دليل على تمكن العرب في الفصاحة وعلى -أيضًا- تمكنهم في البلاغة، فحتى الجمادات وحتى التي لا تعقل خاطبوها ونادوها وصاروا يخلعون عليها العتاب ويأمرونها وينهونها، -مثلًا- قول المتنبي حينما أنذر سحابًا يراه يهم بالمطر وبالغيث وبإنزاله، وكان معه ممدوحه قال:

تعرض لي السحاب وقد قفلنا ** فقلت إليك إن معي السحاب

ماذا صنع المتنبي قال: السحاب لما رأى السحب قد أوشكت على النزول بالغيث والأمطار الغزيرة قال: إليــك ابتعد عني، لماذا يا أبا الطيب؟ قال: إن معي السحابا، إن معي الممدوح الذي عنده العطايا وعنده الثــراء وعنــده العطية الهائلة، فهذا فيه تجوز.

السحاب الأول "تعرض لي السحاب": هذا حقيقة، لأنه أطلقه عليه، على السحاب الجــرم الــسماوي المعــروف المعلق بين السماء والأرض.

قال: "فقلت إليك" أي: ابتعد عني، اسم فعل أمر.

"إن معي السحابا": هنا تجوز في اللفظ الثاني، السحاب الثاني هو موقع الاستعارة، فقد استعار السحاب الذي في عجز البيت هنا للرجل الكريم، فشبه الرجل الكريم بالسحاب بجامع كثرة العطاء والتدفق في كلٍ، ثم استعار اللفــظ الدال على المشبه به وهو السحاب، لمشبه وهو رجل كريم على سبيل الاستعارة التصريحية، لماذا؟ لأن المــذكور هنا هو المشبه به والمحذوف هو المشبه والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي قوله "معي" المعية.

فأبو الطيب لا يتحكم في السحاب الأصلي الأساسي، وإنما هو مع ممدوحه يمشي معه ويــذهب، فالمعيــة هنــا "معي" القرينة التي منعت من إرادة المعنى الأصلي للسحاب الثاني بأنه السحاب المعروف.

ننتقل إلى التقسيم أو تقسيم آخر للاستعارة: تقسيمها إلى تصريحية، ومكنية.

يقول: هل يجب علينا حفظ القواعد؟ أو يكتفي فقط بفهمها؟.

الحقيقة من أراد التمكن من العلم فأنا أنصح ليس فقط في البلاغة أو في النحو بل في المتون بشكل عام، من أراد التمكن فليحفظ، التمكن مع الفهم هو العلم، وأنا أعيب حقيقة أو لي موقف مع التربويين الذين يزعمون بــأن علــى الطلاب والطالبات أن يفهموا لا أن يحفظوا، هذا غلط وهذا خطأ -حقيقة-، عليهم أن يرشدوهم وأن يحثوهم علــى الحفظ والفهم قرينين، إنما العلم بالحفظ والفهم -أيضًا-، لأن الطالب إذا حفظ المتون أو حفــظ القاعــدة أو حفــظ الشواهد وكذا زاد مخزونه اللغوي ثم انضبطت عنده القاعدة البلاغة أو النحوية أو الفقهية، ثم بعد ذلك أصبح يقيس عليها النظائر ويدخل عليها الأمثلة والشواهد.

فإذا لم يحفظ القواعد تضيع قاعدته، ويصبح كطاسة في بحر تتلاطم بها الأمواج وتذهب يمنة ويسرة، فلابد من أراد العلم فإن عليه الحفظ.

ولذلك تجد أنهم في تعريف العلماء إذا أردت أن تذكر سيرة أحد العلماء تقول: الحافظ ابن كثير، الحــافظ ابــن حجر، أول ما يقدمون صفة الحفظ؛ لتميزها وأنها أمارة الشاهد على نبوغ هذا العالم وعلى تميزه، فلابد من الحفظ -حقيقة-.

من أراد أن يستنصح فعليه بالحفظ، ومن أراد أن -يعمل بقول الله: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾- من لم يستطع أو كان الحفظ عليه شاقًا أو شيء من ذلك فإن عليه أن يفهم، يعني عليه أن يتفهم من خلال الشواهد ومن خلال الأمثلة، لكن الدرجة الأولى الحفظ مع الفهم، ثم تليها أو يليها الفهم مع بعض الحفظ، و-أيضًا- الشواهد والقياس عليها.

يقول: نحن نستشهد دائمًا بأبيات، أنا أريد يا دكتور أن تبين أنه ليس فقط في النظم أو الشعر يكتفى فقط بالمجاز أو غيره من الجمل والعبارات الجميلة قد يكون في النثر كذلك ما هو فيه يعني قد يكون هناك أمثلة نثرية جميلة جدًا؟.

صحيح يقيس، لماذا نذكر القاعدة؟ ليقاس عليها، حينما نذكر بيتًا أو لفظًا من إنشائنا أو شيء من ذلك ليقاس عليه، وإلا فليست الاستعارة التصريحية أو المكنية محصورة فيما ذكر، كل ما انضبط بضابطه وفق القاعدة فإنه صحيح مثاله.

الاستعارة التصريحية والضمنية، يقول المؤلف في الصفحة الرابعة والعشرين بعد المائة:

(القاعدة الثالثة عشر: الاستعارة من المجاز اللغوي، وهي: تشبيه حذف أحد طرفيه، فعلاقتها المشابهة دائمًا.

وهي قسمان:

أ- تصريحية: وهي ما صرح فيها بلفظ المشئبه به.

ب- مكنية: وهي ما حذف فيها المشبه به، ورمز له بشيء من لوازمه).

نعم، هنا المؤلفان ذكرا الاستعارة من المجاز اللغوي، هذا مثل ما ذكرنا؛ لأن المجاز اللغوي قسمان: مجاز مرسل علاقته بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي غير المشابهة.

ومجاز لغوي: وهو الاستعارة والعلاقة تكون بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المشابهة.

ثم إن هذه الاستعارة عرفها هنا بقوله: (هي تشبيه حذف أحد طرفيه) مبنى الاستعارة -أشار هنا بهذا- مبنى الاستعارة على التشبيه، ونحن ذكرنا أن التشبيه لابد فيه من طرفين لابد من ذكرهما، المشبه والمشبه به، فإن حذف وجه الشبه والأداة كان تشبيهًا بليغًا، تقول: زيد أسد.

والطرفان الأساسيان: في التشبيه هما المشبه والمشبه به.

فإن حذفت الأداة ووجه الشبه وأحد الطرفين انتقل من كونه تشبيهًا إلى كونه استعارة، ومثاله ما تقول: جئت من عند أسد -مثلًا- يهابه الناس، يهابه الناس، كناية عن شجاعته، فهنا ذكرت فقط الطرف المقصود وهو المشبه به، لأنك شبهت الرجل الشجاع بالأسد ثم يصبح استعارة؛ لأنه حذف أحد طرفيه وهو المشبه، ولم يبق إلا الطرف الثاني وهو المشبه به.

فخرجنا من التشبيه إلى الاستعارة.

تمامًا.. لماذا؟ لأن الاستعارة -كما ذكرنا- مبناها على التشبيه، هي تشبيه حذف أحد طرفيه، فإذا ذكر الطرفان لم يكن استعارة بل تشبيهًا بليغًا.

إذا حذف أحدهما تكون استعارة، فإن حذف المشبه وصرح بالمشبه به كانت استعارة تصريحية.

وإن حذف المشبه به وذكر المشبه: كانت استعارة مكنية بحيث يرمز إلى المشبه به بلازم من لوازمه أو خصيصة من خصائصه فهذا هو التقسيم الأصلي للاستعارة.

تكون استعارة تصريحية عندما يصرح بالمشبه به ويحذف المشبه، وتكون مكنية عندما يحذف المشبه به ويبقى المشبه ويدل على المشبه به المحذوف بلازم من لوازمه أو خصيصة من خصائصه.

-مثلًا- لو أخذنا قول أهل المدينة لما رأوا النبي -عليه الصلاة والسلام- أقبل عليهم في الهجرة، عندما قالوا ورددوا البيت المشهور: "طلع البدر علينا من ثنيات الوداع"، هنا "طلع البدر علينا".

من يجري الاستعارة من الإخوة؟ "طلع البدر علينا من ثنيات الوداع" من يبين الاستعارة؟

المشبه به

الاستعارة أين محلها في أي لفظ جرت؟

الاستعارة: شبه النبي -صلى الله عليه وسلم- بالبدر.

صحيح شبه النبي -صلى الله عليه وسلم- بالبدر.

ما الجامع بين المشبه وهو النبي -عليه الصلاة والسلام- والبدر؟

الطلوع.

الوضاءة والإسفار والنور في كلٍ.

شبه النبي -صلى الله عليه وسلم- بالبدر وحذف المشبه، وذكر المشبه به وهو البدر.
نعم.. على سبيل الاستعارة التصريحية.
قولهم: "طلع البدر علينا" استعارة.
استعير البدر للنبي -عليه الصلاة والسلام- فقد شبه النبي -عليه الصلاة والسلام- في بداية قدومه إلى المدينة وطلوع طلعته البهية عليهم، عندما رأوه شبهوه بالبدر بجامع الوضاءة والنور والإسفار والتفاؤل في كلٍ.
ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به وهو البدر للمشبه وهو النبي -عليه الصلاة والسلام- على سبيل الاستعارة التصريحية، لأن المصرح به هنا هو المشبه به.
الاستعارة المكنية: يمكن أن يمثل لها بقوله -جل وعز-: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ ﴾ [الأعراف: ١٥٤] شبه الغضب بإنسان من شأنه أن يحصل منه السكوت أو عدمه، ما الجامع بين الغضب والإنسان؟
هو الهدوء أو عدمه، ثم حذف المشبه به وهو الإنسان ودل عليه بلازم من لوازمه وهو السكوت؛ لأن السكوت من خصائص ومن صفات الإنسان لا من صفات الغضب، الغضب معنى من المعاني لا يصدر عنه فعل سكوت أو كلام أو غير ذلك، فالاستعارة المكنية هي تتميز عن التصريحية: بأن المذكور فيها هو المشبه، وأن المحذوف فيها هو المشبه به.
وأنه يرمز إلى المشبه به المحذوف بلازم من لوازمه وخصيصة من خصائص المشبه به المحذوف وهو السكوت هنا.
-أيضًا- مثل ذلك بيت الهذلي:
وإذا المنية أنشبت أظفارها ** ألفيت كل تميمة لا تنفع
فقد شبه المنية بسبُع مفترس بجامع الفتك في كلٍ والقضاء والإنهاء في كلٍ.
ثم حذف المشبه به وهو السبع المفترس ودل عليه بلازم من لوازمه وهو إنشاب الأظفار أو الأظفار نفسها، وذلك على سبيل الاستعارة المكنية، لأن الأظفار والإنشاب من لوازم المشبه به المحذوف هنا.
وذكر المشبه وهو المنية على سبيل الاستعارة المكنية.
والمكنية يا دكتور استخلصت من أين؟.
لعل تسميتها مكنية لماذا؟
الكناية الستر والتغطية، عندما أقول: أبو عبد الله سترت بكنيته اسمه، قد يكون اسمه محمد أو ناصر أو زيد أو عبيد أو غير ذلك.
من الكناية وهي تعني لغة: الستر والتغطية، فلما ستر المشبه به وحذف ورمز إليه بلازم من لوازمه صارت مكنية بخلاف التصريحية.
كأنه يشار بهذا إلى أن المشبه به في التشبيه، وحتى في الاستعارة، هو الأصل.
لماذا جيء به؟ ليوضح حال المشبه، لتبين حال المشبه، ليتصور حال المشبه بصورة رائعة بينة، فلما حذف الأصل وهو المشبه به ودل عليه بلازم من لوازمه كان ذلك تكنية، فسميت مكنية لكون المشبه به قد حذف وستر، ثم دل عليه وأشير إليه بلازم من لوازمه وخصيصة من خصائصه.
كذلك التصريحة.
التصريحية لكون المصرح به أساسًا هو المشبه به، نطق به وصرح وبُيِّنَ.
في الصفحة السادسة والثلاثين بعد المائة:
ثانيًا: تقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية:
(تكون الاستعارة أصلية إذا كان اللفظ الذي جرت فيه اسمًا جامدًا.
وتكون الاستعارة تبعية إذا كان اللفظ الذي جرت فيه مشتقًا أو فعلاً.
كل تبعية قرينتها مكنية، وإذا أجريت الاستعارة في واحدة منهما امتنع إجراؤها في الأخرى).

هنا تقسيم آخر للاستعارة:
-تكون أصلية إذا كان اللفظ الذي جرت فيه اسمًا جامدًا غير مشتق.
وتكون تبعية إذا كان اللفظ الذي جرت فيه مشتقًا أو فعلاً.
هذا تقسيم باعتبار آخر.

نعم، باعتبار مادة اللفظ المستعار اللغوي من حيث كون ذلك اللفظ المستعار أصليًا أي مصدرًا من المصادر، أو غير أصلي بحيث يكون مشتقًا، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

-مثلًا- من "ضرب" -مثلًا-، يكون فعلاً ضرب يضرب ضربًا هذا هو مصدره.

مصدر ضرب -الفعل-، مصدره الضرب.

وهذا يشتق منه يضرب وضارب ومضروب ضراب.

مضروب وجهه... وغير ذلك هذا يسمونه مشتقًا.

إذن كيف نفرق بين الجامد والمشتق؟

الجامد هو ما كان على رسمه ويكون في المصدر على رسمه ووصفه وعلى هيئته.

لا يتغير ولا يشتق منه شيء.

كالضرب والقتل وغير ذلك، والأسماء غالبًا أو أكثرها غالبًا هي جامدة.

والمشتق: هو ما كان على صيغة تخالف المصدر، كالفعل وكاسم الفاعل وكاسم المفعول، وغير ذلك مما ذكره العلماء في أنواع المشتقات.

وعلى ذلك تكون الاستعارة أصلية إذا كانت جارية إذا كان اللفظ المستعار جامدًا كالأسد وكالإنسان أو كالجدار وغير ذلك مما هو ثابت.

وتكون الاستعارة تبعية إذا كان اللفظ الذي جرت فيه الاستعارة مشتقًا أو فعلاً كاسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك مما سيتبين الآن -إن شاء الله- في أثناء الأمثلة.

لو أخذنا قوله -جل وعز-: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾ [الحاقة: ١١] هنا يمكن أن نجري الاستعارة في "الماء" وفي "طغى".

يمكن أن نجريها في "الماء" استعارة مكنية أصلية فنقول:

-شبه الماء بإنسان، من شأنه الطغيان والتجاوز.

وحذف المشبه به ودل عليه بلازم من لوازمه وهو الفعل "طغى".

والقرينة التي تمنع من إرادة المعنى الأصلي هو كلمة "طغى" لأن الماء لا يطغى، لا يتجاوز الحد، يرتفع صحيح لكن ليس من شأنه الطغيان وهو الاعتداء، والتجاوز الذي يحصل من العقلاء، فهذه استعارة أصلية؛ لكونها قد جرت.

الماء؟.

أي نعم.. الماء استعارة مكنية أصلية لكونها قد جرت في اسم جامد، هو ذكر هنا في آخر ما ذكر قال: (كل تبعية قرينتها مكنية وإذا أجريت الاستعارة في واحدة منهما امتنع إجراؤها في الأخرى).

كلمة "طغى" هي القرينة، يمكن أن نجري في هذه القرينة "طغى" استعارة تصريحية تبعية، كيف ذلك؟

نقول: استعير الطغيان ليس "طغى" نرد الفعل إلى مصدره، نقول: استعير الطغيان لتجاوز الحد فقد شبه تجاوز حد الماء بالطغيان بطغيان الإنسان، بجامع الاعتداء والترفع في كلٍ.

ثم اشتق -هذا الفارق دقيق في المسألة هذه-، ثم اشتق من الطغيان -وهو المصدر هنا- الفعل الماضي "طغى" بمعنى تجاوز وعلا وارتفع، اشتق من المصدر -الطغيان- الفعل الماضي "طغى" بمعنى تجاوز وعلا على سبيل الاستعارة التبعية التصريحية، هنا استعارة تبعية؛ لأنها جرت في الفعل "طغى" وهي تابعة للمصدر، أنها تابعة لأصلها وهو المصدر، لما كان إجراؤها في الفعل تابعًا لإجرائها في المصدر سميت تبعية، وليست أصلية فعند إجراء التبعية هنا نقول:

استعير الطغيان لتجاوز الحد، فقد شبه تجاوز الحد بالطغيان بجامع الاعتداء والعلو في كلٍ.

ثم اشتق من الطغيان وهو المصدر هنا، الفعل الماضي "طغى" بمعنى تجاوز وعلا وارتفع، على سبيل الاستعارة التبعية التصريحية.

وقرينتها هنا -إذا أجريناها هنا- تصبح قرينتها "الماء" لأن الماء لا يطغو لا يكون منه الطغيان وإنما يكون فيه الارتفاع، الارتفاع الملموس المحسوس.

ويمكن -أيضًا- أن نعاود الكرة نجري الاستعارة في الماء نفسه، فتكون مكنية: شبه الماء بإنسان من شأنه الطغيان والترفع والعلو والفساد في الأرض، بجامع الاعتداء وتجاوز الحد أو الإهلاك في كلٍ، إذا تجاوز الماء أهلك، وإذا تجاوز الإنسان حده وظلم وكذا: أهلك الحرث والنسل.

ثم حذف المشبه به ودل عليه بلازم من لوازمه هو الفعل "طغى" بمعنى علا وارتفع.

عندما ذكر المؤلفان: (كل تبعية قرينتها مكنية) التبعية هنا في مثل "طغى" ﴿ لَمَّا طَغَى الْمَاءُ ﴾ هذه هي الاستعارة التبعية فيها، قرينتها الماء، فهي أصلية ومكنية في الوقت نفسه.

قال: (وإذا أجريت الاستعارة في واحدة منهما امتنع إجراؤها في الأخرى) لأننا لا نجري الاستعارة في وقت واحد، لأن إحداهما ستكون قرينة للأخرى، فنحن لا نجري الاستعارة في وقت واحد إنما نجريها فقط في أحدهما.

من الاستعارات التي في التبعية: قولك -مثلًا- "رأيت مفتاح فلان" اسم آلة وهو مشتق أو: "جالست مفتاح فلان" تريد صديقه الذي يعرف دقائقه ويخبر خصائصه ويعرف أسراره.

فكيف نجري الاستعارة هنا؟

نقول: استعير الفتح هنا لأي شيء؟

للصداقة الخالصة، شبهت الصداقة الخالصة بالفتح أو بمفتاح، بجامع الإيغال وإحداث الأثر في كلٍ.

ثم اشتق من الفتح -وهو المصدر- مفتاح على وزن مفعال وهو اسم آلة على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

-أيضًا- قوله -جل وعز-: ﴿ يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ [يس: ٥٢] قول الكافرين، يحكي الله -عز وجل- قولهم في يوم القيامة ﴿ يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ فالمرقد هنا اسم موضع، استعير الرقاد للموت فقد شبه الموت بالرقاد بجامع الهيئة و-أيضًا- الاستكانة في كلٍ وعدم الشعور في كلٍ.

ثم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى الموت وذلك على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

يقول: سؤالي في التشبيه الضمني في قول شوقي في مدح النبي -صلى الله عليه وسلم-:

أبا الزهراء قد جاوزت قدري ** بمدحك بيد أن لي انتساب

مدحت المالكين فزدت قدرًا ** فلما مدحتك اجتزت السحاب

فما عرف البلاغة ذو بيان ** إذا لم يتخذك له كتابًا

فمن يغتر بالدنيا فإني ** لذذت بها فأبليت الثيابا

فلم أر مثل حكم الله حكمًا ** ولم أر مثل باب الله بابًا

...إلى آخر القصيدة.

سؤالي في بيت شوقي: "فلما مدحتك اجتزت السحابا" هل الملمح من هذا البيت تشبيه ضمني؟

السؤال الثاني: سبب خلود أو علوق بعض القصائد، أو تجد -مثلًا- أبيات أو ربما شطراً من بيت فقط يعلق -مثلًا- في الأذهان لشاعر كبير -مثلًا- وبعض الشعراء مروا على تاريخ الأدب العربي لم تحفظ لهم قصائد وتردد على الألسن، يعني أبو فراسة الحمداني على سبيل المثال لا يردد له إلا البيت الشهير:

خير قوم قومي إذا جد جدهم ** وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

فنحفظ دائمًا مباشرة إذا ذكرنا هذا البيت نتذكر أبا فراسة الحمداني، يعني لا نذكر له الشواهد التي تردد وله قصائد جميلة لكن لا تردد أو لا..؟

تقصد أن هناك قصائد في تراثنا العربي هي قصائد بارعة وجميلة جدًا ولم تأخذ شكل الدعاية أو غيرها من القصائد الأخرى؟ هذا مقصدك؟.

أحسنت.. سبب علوقها يعني هل هو راجع لبلاغتها وجمال ألفاظها وتعبيرها؟ أم أنه -مثلًا- قد تصادف -مثلًا- حكمة يعني قد نجد في البيت -مثلًا- لغته أو ألفاظه ليست بذات القدر لكن لأنه يلامس تجربة ذاتية في حياتنا فنخلد هذا البيت، يعني سبب علوق بعض هذه الألفاظ هل هو عائد لبلاغة الألفاظ ورونقها وجمالها؟ أم أنه تجربة ذاتية والحكمة -مثلًا- التي نستخلصها من هذه الأبيات؟.

يقول: "فلما مدحتك اجتزت السحابَ" يقصد هل هنا تشبيه ضمني؟.

لا يظهر لي أن في البيت تشبيهًا ضمنيًا هو مبني على التجوز والمبالغة، التشبيه الضمني إذا أردنا أن نعرفه: هو ما يُلمح في الكلام لمحًا، ويُؤتى به لبيان أن ما أسند إلى المشبه أمر ممكن ومقنع ولا غبار عليه، كقول الشاعر:

فإن تفق الأنام وأنت منهم ** فإن المسك بعض دم الغزال

أراد أن يبين أنه عادي لكنه متميز، جاء بالدليل وجاء بالحجة.

فقوله: "فلما مدحتك اجتزت السحابَ" لا يظهر لي أن في البيت تشبيهًا ضمنيًا وإنما شوقي -رحمه الله- في هذا البيت في مدح النبي -عليه الصلاة والسلام- إنما أراد المبالغة والتجوز، أنه وصل إلى مرحلة وفعلاً طار بهذا المدحة على ما فيها وعلى ما عليها طار بها أو طار صيتها، وأنني قد طرت بذلك حتى تجاوزت السحب وهامات

السحب وهام السحاب، والكلام في هذا موضع اجتهاد لكن لا يظهر لي أن في هذا الشطر تشبيهًا ضمنيًا وإنما هو من ناحية التجوز.

سؤاله الثاني: أن هناك من القصائد ما طارت ربما هناك عوامل سياسية أو اقتصادية أو غيرها أو عوامل اضطرابات داخلية في أيام العرب فلماذا علا صيتها وبعض القصائد هي جميلة جدًا ولم يعلوا صيتها؟.

هو يعود إلى النابش الذي ينبش التراب ويختار ويصطفي، ففي مثل المقررات العلمية في الدراسة والجامعات وكذا: يعود إلى الأستاذ نفسه أو إلى واضع المنهج نفسه فإنه إذا نبش التراب واصطفى واختار هذه الموضوعات طار صيتها وذاع واشتهر، وإذا تركت نامت.

ولذلك فإنه يُنصح الإخوة أو يُنصح الذين يقومون على وضع المناهج العلمية في التخصصات الأدبية والبلاغية وغير ذلك أن يصطفوا الرائع من الشواهد ومن الأبيات ومن الأمثال وغيرها مما صح مبناه وسَلِمَ معناه، مما صح مبناه واشتهر وسَلِمَ -أيضًا- معناه بحيث لا يؤثر ويصادم الثوابت، هذا هو الأصل.

ولهذا فإن ما نُبِشَ وأخذ واصطفي صار متبادلاً فشهرته في التبادل وفي النبش الأصلي أو الاختيار الأصلي.

لأن أهل التخصص ينبشون ما يرونه صحيحًا وموافقًا للقواعد والأمثلة للاستشهاد.

والغالب أن المتأخر يتبع المتقدم فيسير معه ويذيع ما أذاع، وينشر ما نشر.

يقول: هل هناك كتاب مختصر لأجمل أبيات المتنبي فيها بلاغة وحكمة؟.

المختصر: أمامه ديوان المتنبي أبي الطيب لأن -الحقيقة- الرجل أعده عبقريَّ العربية، رجل متمكن وضليع، وطار صيته فعلاً وعلت شهرته، وشغل الناس، ملأ الدنيا وشغل الناس المتنبي أبا الطيب؛ لجودة أشعاره لأنها طارت بها الحكم وطار صيتها وانتشر وظهر فأعنى ديوانه يستطيع أن يختار منه وأن يدع ما يشاء.

وديوانه قصير -إن شاء الله- وليس هناك...

أي نعم.. والأمر فيه واسع وقد شُرِح، شرحه الواحدي وابن جني وغيره من العلماء.

هناك اختيارات يا دكتور التي هي "ديوان الحماسة" لبشار ما رأيك فيه، هل يكون جامعًا لكل شيء تقريبًا؟.

لكنه على الطلاب المبتدئين صعب، لصعوبة عربيته وجزالة ألفاظ أشعاره، هو متين ويصعب على غير المتخصص، أما المتخصصون في الدراسات العليا أو الذين لهم تصدر للدراسات الأدبية فنعم، معهم الآلة العلمية، أما طلاب العلم الصغار أو المبتدئون ومن في حكمهم فإن هذا يعسر عليهم، قد يورث عنده ردة فعل، فلا ينصحون بمثل هذا وإنما يتدرجون في المسألة في العلم حتى تقوى شوكتهم و-أيضًا- تقوى قناتهم فعندئذ يملكون الآلة فعندئذ يتقدمون إلى مثل هذا.

ننتقل إلى تقسيم الاستعارة إلى مرشحة ومجردة ومطلقة باعتبار الملائم.

في الصفحة الثامنة والأربعين بعد المائة:

التقسيم الثالث: تقسيم الاستعارة إلى مرشحة ومجردة ومطلقة.

(الاستعارة المرشحة: ما ذكر معها ملائم المشبه به.

الاستعارة المجردة: ما ذكر معها ملائم المشبه.

الاستعارة المطلقة: ما خلت من ملائمات المشبه به أو المشبه.

لا يعتبر الترشيح أو التجريد إلا بعد أن تتم الاستعارة باستيفائها قرينتها لفظية أو حالية، ولهذا لا تسمى قرينة التصريحية تجريدًا، ولا قرينة المكنية ترشيحً).

التقسيم الآن هنا تقسيم للاستعارة باعتبار الملائم.

يذكر في سياق الكلام الذي فيه الاستعارة ألفاظ قد تكون هذه الألفاظ مما يناسب المشبه أو مما يناسب المشبه به سواءً كانت الاستعارة تصريحية أو مكنية، فإذا ذكر في الاستعارة ما يلائم المشبه به كان ذلك ترشيحًا أي تقوية للاستعارة، أما إذا ذكر في الاستعارة ما يلائم ويناسب المشبه كان ذلك تجريدًا، وأما إذا لم تذكر وأطلقت الاستعارة هكذا لم يذكر فيها ما يلائم لا المشبه ولا المشبه به تكون عندئذ مطلقة، وقد يكون الإطلاق -أيضًا- أي تسمى الاستعارة مطلقة إذا ذكر فيها ما يلائم المشبه أو المشبه به فعندئذ تكون مطلقة، على طريقة (تعارضا فتساقط)، كما في القاعدة الأصولية: تعارضا فتساقطا، ذكر ما يلائم المشبه وما يلائم المشبه به كأنه لم يذكر شيء فتساقطا، بقيت على إطلاقها على حالها.

لعلنا نمثل قوله -جل وعز- عن المنافقين: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦] هنا الاستعارة بالإمكان أن نجريها في ماذا؟ ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى ﴾ "الضلالة" لو

أخذناها استعارة مكنية شبهت الضلالة بسلعة من شأنها أن تُباع وأن تُشترى في الأسواق، وحذف المشبه بـه ودل عليه لازم من لوازمه وهو فعل الشراء.

وبالمناسبة هذه هي القرينة -أيضًا- مانعة من إرادة المعنى الأصلي؛ لأن الضلالة نفسها لا تباع ولا تشترى، وإنما تعتنق أو يعتنقها الإنسان وتقع في قلبه، فننظر في النص الحكيم ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ نجد أن كلمة ﴿ رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ تناسب المشبه به وهو السلعة؛ لأن السلعة هي التي من شأنها أن يُربح فيها، فكان قوله -جل وعز- ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ كان هذا ترشيحًا أي: تقوية، والترشيح بمعنى التقوية، يقال: فلان رشح للمنصب الفلاني أي قُوِّيَ، وتوافرت فيه الترشيحات أي قوت تزكيته بأن يكون مناسبًا لكذا أو لموقع كيت وكيت، فالشاهد أن الترشيح بمعنى التقوية، وذكر ما يلائم المشبه به يكون ترشيحًا.

الحقيقة: أنا لي نظر في هذه الآية نفسها، وإذا أكملناها نجد أن فيها -أيضًا- تجريدًا، وهي قوله -جل وعز-: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ فنفي الهداية يوافق الضلالة أو يناسب الضلالة، نفي الهداية والاهتداء، لأن من شأن من اعتنق الضلالة ألا يهتدي، وإذا نظرنا إلى الضلالة نفسها وجدناها مشبهاً واقعة موقع المشبه فذكر ما يناسب المشبه وهي قوله: ﴿ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾، نفي الهداية عنهم يناسب ضلالهم واعتناقهم الضلالة، يناسب الضلالة فكان هذا تجريدًا؛ لكونه يناسب المشبه، أما قوله -جل وعز-: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ فإنه يناسب المشبه به وهي السلعة، فاجتمع في هذه الآية الحكيمة أمران:

ترشيح يناسب المشبه به، وهي السلعة وهو قوله ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾.

وتجريد يناسب المشبه وهي الضلالة، فتعارضا فتساقطا فكانت مطلقة، كأنه لم يذكر فيها لا ما يناسب المشبه ولا ما يناسب المشبه به.

أسئلة الدرس القادم.

السؤال الأول: ما الفرق بين الاستعارة المكنية والاستعارة التصريحية؟ من خلال المثال المحلل؟

السؤال الثاني: أجر الاستعارة في قوله -جل وعز- في آية الحجرات: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلاَ تَجَسَّسُوا وَلاَ يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحجرات: ١٢].

ابحث عن الاستعارة في هذه الآية الحكيمة في سورة الحجرات ثم أجر الاستعارة فيها؟ أجر الاستعارة مكنية في موضع، وتكون تصريحية في موضع آخر لكونها قرينة المكنية؟ وبين الدلالة البلاغية من هذه الاستعارة الواقعة في هذه الآية الحكيمة الآية هي: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلاَ تَجَسَّسُوا وَلاَ يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾؟

لعلنا نأتي بمثال من إنشاء الإنسان تقول -مثلًا-: "جالست أسدًا ذا لبد" فهنا أين الترشيح من يذكر الترشيح في الاستعارة؟

في هذا المثال ذكر ما يناسب المشبه به وهو الأسد.

ما الذي يناسب المشبه به؟

ذا لبد.

اللبد وهي الشعر الكثيف في الرقبة رقبة الأسد، صحيح هذا يعد ترشيحًا.

أين القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي؟

جالست.

أحسنت، المجالسة؛ لأن الأسد لا يمكن أن يُجالس ولا يُقعد معه وإنما يُفر منه.

"جالست أسدًا ذا لبد شاكي السلاح" لو أكملنا المثال "جالست أسدًا ذا لبد شاكي السلاح" ما معنى شاكي السلاح؟

يعني مسلح متوشح بسلاحه، فهل شاكي السلاح ترشيح أو تجريد؟

هذه مما يلائم المشبه.

أحسنت.. مما يلائم المشبه، لا المشبه به، لأننا استعرنا الأسد للرجل الشجاع.

فقال: شبهنا الرجل الشجاع بالأسد بجامع الفتك والجرأة والشجاعة في كلٍ، وذكرنا ما يلائم المشبه به وهي "ذا لبد" وذكرنا ما يلائم المشبه وهو "شاكي السلاح" فوقعت الاستعارة هنا مرشحة مجردة فصارت مطلقة، تعارضا فتساقطا، فكان ذلك إطلاقًا.

الدرس التاسع
الاستعارة التمثيلية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.
أما بعد:
إجابة الأسئلة.
السؤال الأول: ما الفرق بين الاستعارة المكنية والاستعارة التصريحية من خلال الأمثلة؟
السؤال الثاني: أجرِ الاستعارة في هذه الآية؟
إجابة السؤال الأول: الاستعارة المكنية هي ما حذف فيها المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه.
ومثاله قول الحجاج في أحد خطبه:
"إني لأرى رءوسًا قد أينعت وحان قطافها وإني لصاحبها".
وهنا يقول الحجاج مهددًا: "إني لأرى رءوسًا قد أينعت"أفاد أنه شبه الرءوس بالثمرات ثم حذف المشبه به ورمز للمشبه به بشيء من لوازمه وهو أينعت.
الاستعارة التصريحية: وهي ما صُرِّحَ فيها برمز المشبه به.
مثاله: قوله تعالى: ﴿ الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [إبراهيم: ١] فهنا شبه الضلال بالظلمات، والهدى والإيمان بالنور، ثم حذف المشبه وهو الضلال والهدى، واستعير بدلاً منه لفظ المشبه به ليقوم مقامه، بادعاء أن المشبه به هو عين المشبه، وهذا أبعد مدى في البلاغة.
الإجراء سليم، وأيضًا التعريف كذلك صحيح، لكنه عندما عرف الاستعارة التصريحية قال ماذا؟
قال: في الاستعارة التصريحية وهي ما صرح فيها برمز المشبه به.
لا.. هو: بلفظ المشبه به، الأدق من هذا أن يقال بلفظ المشبه به، اللفظ المخصص للمشبه به صرح به واستعير لفظه تمامًا.
يقصد بالرمز على ما أعتقد أنه اللفظ.
صحيح، لكن الأصرح من هذا والأدل والأدق أن يقول: بلفظ.
أما جوابه فجيد وصحيح وأيضًا تحليله طيب وشواهده أيضًا منطبقة على القاعدة.
يقول في السؤال الثاني: والذي هو: أجرِ الاستعارة في هذه الآية: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلاَ تَجَسَّسُوا وَلاَ يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات: ١٢]
ابحث عن الاستعارة في الآية؟ ثم أجرِ استعارة مكنية في موضع وتصريحية في موضع آخر؟
الإجابة: هنا في قوله تعالى: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ استعارة تصريحية تبعية، فقد شبه الغيبة بالأكل بجامع نهش الأعراض في كلٍ، ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه، ثم اشتق من الأكل الفعل (يأكل).
ويجوز أيضًا أن نجري الاستعارة على وجه آخر فنقول: إنه تم تشبيه الغيبة بإنسان يأكل أو حيوان مفترس ينهش، ثم حذف المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه وهو (يأكل) فتكون الاستعارة مكنية.
الإجراء بعمومه صحيح، لكن إجراءه للمكنية غير دقيق عندما شبه المغتاب، الأدق من هذا أن يقال: إن الله – جل وعز– قد قال: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ ﴾ شبه المغتاب الذي يأكل أعراض الناس ولا يفرق بينهم بحيوان أو بسبع مفترس لا يفرق بين ما يأكل من صغير أو كبير أو حلال أو حرام، بجامع الانتقاص في كلٍ، فالحيوان المفترس ينتقص من الميتة وأيضًا المغتاب ينتقص من أعراض إخوانه.
ثم حذف المشبه به حذف المكنية، ودل عليه بلازم من لوازمه وهو الأكل، الفعل المضارع (يأكل).
التصريحية التبعية هنا صحيح إجراؤها، أن نقول استعير الأكل في قوله (يأكل)، استعير الأكل للاغتياب أو الغيبة، شبهت الاغتياب أو الغيبة شبهت بالأكل بجامع الانتقاص في كلٍ واللامبالاة، ثم اشتق من الفعل المضارع يأكل بمعنى يغتاب، ثم اشتق من المصدر وهو الأكل الفعل المضارع يأكل بمعنى يغتاب، وذلك على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.
والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي هي: كلمة ﴿ أَحَدُكُمْ ﴾ لأن الأحد وهو يغتاب لا يأكل أكلاً حسيًا، لا يأكل أكلاً حسيًا ولا ينهش اللحم، وإنما بلسانه يغتاب وينتقص عرض أخيه.

بقي في السؤال فقرة، هو قال؟

قال: أجرِ الاستعارة في هذه الآية؟ ثم قال هنا: ابحث عن الاستعارة في الآية ثم أجرِ استعارة مكنية في موضع؟ وتصريحية في موضع آخر؟ فأجاب في استعارة تصريحية التبعية، هو فقط ذكر الإجابتين، وقال: ويجوز أيضًا نجري استعارة في كذ.

جيد.. إجراؤه بشكل عام كما نبهنا صحيح، في الجملة صحيح.

لكن الأهم من هذا كله هو ما الغرض البلاغي من الاستعارة في الآية؟

الغرض البلاغي لم وردت الاستعارة هنا؟ سواءً كانت مكنية في المغتاب أو تصريحية تبعية في (يأكل)؟

الغرض البلاغي منها هو: التنفير من حال الغيبة، والتبشيع من تلك الحال، وأيضًا صرف المؤمنين عن أن يغتاب بعضهم بعضًا، وصيانة أعراض المسلمين والمسلمات بتشبيهها بتلك الحالة المنفرة، حالة الإنسان يأكل لحم أخيه ميتًا، ينهشه ويأكل، لاشك أن هذا فيه تنفير من حال الغيبة لأن الغيبة -حقيقة- كبيرة من الكبائر متوعد عليها، ولذلك هذه الآية الحكيمة صورت حال الغيبة بهذه الصورة البشعة حتى ينفر منها كل إنسان، وليتصور كل إنسان أنه هو الذي وقعت عليه الغيبة هل يرضى أن ينتقص في عرضه أو في وجهه أو في شكله أو هيئته أو سيارته أو زوجته أو ولده أو كذا..؟ إذن كيف تجترئ على الآخرين بأن تنال من أعراضهم؟ أو من ذممهم أو من أموالهم أو نسائهم أو غير ذلك من الأمور؟

إذن الهدف الأساسي هو صيانة المجتمع المسلم والذب عن أعراض المؤمنين والتنفير من حال من يفعل ذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

توقفنا عند الاستعارة الأخيرة وهي النوع الأخير من أنواع الاستعارات التي ذكرها المؤلفان وهي: الاستعارة التمثيلية.

ولعل الأخ الكريم يقرأ القاعدة.

بسم الله الرحمن الرحيم، التقسيم الرابع من أقسام الاستعارة: (الاستعارة التمثيلية.

الاستعارة التمثيلية: تركيب استعمل في غير ما وضع له بعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة معناه الأصلي).

نعم.. الاستعارة التمثيلية -كما ذكرنا- هي من أنواع الاستعارات، لكن تفترق عن بقية الاستعارات من حيث كونها تركيباً، أما تلك الأنواع -كالتصريحية والمكنية- فهي لفظ استعمل في غير ما وضع له، أما هذه فإنها تركيب استعمل في غير ما وضع له، وبقية التعريف ينطبق على تعريف الاستعارات الأخرى وهي: (في غير ما وضع له لعلاقة).

لابد من علاقة المشابهة بين التركيب الأصلي والتركيب الذي جيء به من أجل تلك الحالة، مع قرينة -أيضًا- مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

والغالب أن القرينة تكون حالية أو عقلية.

ووصف هذه الاستعارة بأنها تمثيلية لمح فيه -حقيقة- تشبيه هذه الاستعارة بالتشبيه التمثيلي، لأن التشبيه التمثيلي -كما هو معلوم- هو أن وجه الشبه فيه الجامع بين الطرفين يكون منتزعا من عدة أشياء يضم بعضها إلى بعض، فكذلك أيضًا الاستعارة التمثيلية يكون وجه الشبه فيها منتزعًا من حالات أو أمور يضم بعضها إلى بعض بحيث تؤدي وجه شبه متحد أو ملتقٍ بين المعنى الأصلي للتركيب وبين الحالة التي استعير لها التركيب.

ولعل التمثيل يبين ذلك، عندما تقول: "أنت تنفخ في رماد" تقوله في حق إنسان يتعب حاله في شيء لا طائل من وراءه، أو لا يكون له أثر مناسب.

شبهت حال من يفعل هذا الفعل -يتعب حاله وجهده في أمر ليس خلفه طائل ولا نفع- بحال من ينفخ في رماد يبحث عن نار، في حين أن هذا رماد ولا فائدة، مهما جلست ليلاً ونهاراً تبحث عن هذا فإنك لا تجده، فاستعيرت الحالة هذه لتلك الحالة، استعيرت حالة من ينفخ..

فسميت تمثيلية مُثِّل، هذا مثل هذ.

نعم، مثل الحالة التي يفعلها فلان بعدة أمور: بنفخه، أو عمله، أو جده، أو اجتهاده، عدة أحوال تجمع ثم تطابق أو تشبه بها حالة إنسان قد أكب على رماد فهو يبحث ليلاً ونهارًا أو ينفخ ليوقد نارًا أو يبحث عن نار أو وميض نار في هذا الرماد، فهذا مثل بجامع بذل الجهد في ما لا طائل تحته أو لا نفع وراءه.

كذلك قولهم -مثلاً- في من يأتي بالقول الفصل في موقعه أو في مقامه: "قطعت جهيزة قول كل خطيب": هذا المثل عربي.

أصله: أنه وقعت بين حيين من أحياء العرب مقتلة قتل واحد من حي من الأحياء.

ثم اجتمع القوم ليصلحوا بين الحيين من أجل أن لا تسيل الدماء، فبينما هم -أقطاب القوم- قد اجتمعوا يحاولون ويفكرون في طريقة الصلح المفاوضات قائمة في هذا وكذا إذا بامرأة اسمها جهيزة جاءت صائحة تقول: إن أولياء المقتول قد قتلوا القاتل، فأصبح ذلك مثلاً: (قطعت جهيزة) -أي كلامها هذا- (قطعت جهيزة قول كل خطيب)، فأصبح هذا مثلاً.

هذا المثل يستعار لمن يقول القول الفصل في قضية ما، الناس يتداورون أو يتداولون الكلام والقضايا وصور الحلول وكذا، فيأتي الإنسان برأي لامع أو بقول جامع ثم يكون فصلاً، قال: "قطعت جهيزة قول كل خطيب" انتهى الموضوع.

كذلك الحديث -مثلاً- حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-: (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) هذا يقال في حق من يقع في خطأ ثم يعرف ذلك الخطأ، لكن يأتي غدًا أو بعد غد أو بعد يوم أو يومين أو شهر أو شهرين فيقع في الخطأ نفسه، أو في الإثم نفسه، فيقال: كيف؟ (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين).

فالحديث تمثيل لإنسان أدخل يده ويعرف أن هذا الجحر فيه ثعبان أو عقرب أو كذا فلدغته فتأذى وكاد يهلك، ثم جاء مرة أخرى إلى المكان نفسه ثم أدخل يده فلدغته -أيضًا- وقد يكون فيه هلاكه، فيقال: (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين)، فالمؤمن ينبغي أن يكون حذرًا، إذا وقع في خطأ أو في إثم أو كذا فلا ينبغي أن يكرره، بل ينبغي أن يحرص.

من الأشعار مثلاً: قول أبي الطيب المتنبي:

ومن يك ذا فم مر مريض ** يجد مرًا به الماء الزلال

هذا الكلام الذي ذكره أبو الطيب يقول: إن المريض الذي اعتراه مرض في فمه في لوزتيه أو كذا إذا أراد أن يشرب الماء العذب يجد أنه مر علقم، لا يكاد يستسيغه.

ضربه أبو الطيب لأي شيء؟

هو رجل معجب بشعره، يكاد يصل إلى حد الوله بأشعاره، عنده حب الذات ظاهرة في أشعاره، وقد لا يلام لأن الرجل متقن -حقيقة- لكن لا يصل به الأمر إلى هذا.

القصد من هذا: أنه ضربه -مثلاً- لمن لم يعجب بأشعاره ولم يتذوق أشعاره ولم يجد فيها الروائع الأدبية، يقول إنه مريض الذوق فاسد.

ما مثله يأبى الطيب، قال: مثل إنسان اعتراه مرض في حلقه أو في لسانه أو في فمه حتى إذا قدم له الماء العذب يجده علقمًا مرًا لا يستسيغه، ويقول إنه كذا، فهذا مثل هذا.

فالاستعارة التمثيلية -حقيقة- جميلة جدًا، وهي تقال في المقامات المناسبة، فهي تصور المقامات وتجليها وتقدم الأدلة المقنعة لها، مثل أن يقال: "استسمنت ذا ورم" هذا المثل يقال في حق من رأى إنساناً فبهر به، وأعجبه وكذا وقال: إنه كيت وكيت، فإذا نطق تعجبت من غثيانه أو من قلة كلامه أو من سقطاته وكذا فتقول: "استسمنت ذا ورم".

وأيضًا القضية المشهورة مع أبي حنيفة -رحمه الله- عندما جاءه أعرابي، كان متبسطًا مع تلاميذه ومادًا قدميه في الحلقة وكان يشرح درسه، فلما أقبل ذلك الأعرابي ببزته وهيئته كف قدمه وأخذ هيئته واستعد، وكان يشرح في أوقات الصلوات، كان يشرح -في ما قيل- يتكلم عن وقت دخول صلاة الفجر، كان يقول: وقت صلاة الفجر إنما يحين إذا ظهر الصبح، وهو البياض المنتشر من الأفق من الشمال إلى الجنوب، ويمتد إلى وقت طلوع الشمس -إلى بزوغ الشمس-، هذا هو وقت صلاة الفجر.

فهذا الرجل رأى التلاميذ يسألون، فأراد أن يظهر عقله وأنه صاحب بيان، صاحب تفكير، فقال: يا شيخ: عندي سؤال، قال: تفضل، قال: أرأيت يا شيخ لو طلعت الشمس قبل أن يطلع الفجر فما الحكم؟ فقال: آن لأبي حنيفة أن يمد قدمه، فمد قدمه ورأى أن الرجل لا عقل له أو ليس عنده تفكير، فأصبح مثلاً مشتهرًا.

يقال هذا المثال في إنسان يأتي بالخرق، أو بالعجائب أو بالأشياء التي لا تليق أو بأمور يتوقع أن يأتي بشيء جميل أو رائع أو يستفاد منه، وإذا به يأتي بالعجب العجاب.

إذن لعلنا ننتقل إلى المجاز المرسل، لأنه حقيقة الموضوعات كثيرة في الكتاب، ولابد أن نستغل الوقت لأخذ ما تيسر منها.

المجاز المرسل، في الصفحة الثامنة والثمانين بعد المائة:

(المجاز المرسل كلمة استعملت في غير معناها الأصلي لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

من علاقات المجاز المرسل:

أولاً: السببية، المسببية، الجزئية، الكلية، اعتبار ما كان، اعتبار ما يكون، المحلية، الحالية).

الآن انتقل المؤلف بعد الكلام عن الاستعارة وأقسامها، وما تعلق بها انتقل إلى القسيم الثاني للمجاز اللغوي، وهو المجاز المرسل، لأن المجاز -كما ذكرنا- اللغوي قسمان:

قسم يتعلق بمجاز لغوي لفظي في الاستعارة، ومجاز لغوي لفظي خاص بالمجاز المرسل.

والفرق بينهما: أن المجاز في الاستعارة هو: أن العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المتجوز به المجاز هي: المشابهة.

عندما تقول: رأيت أسدًا يخطب، العلاقة بين الأسد الحقيقي ومن استعرت له -وهو الرجل الشجاع- هي المشابهة في شجاعته، أما في المجاز المرسل فإن التعريف هو نفس التعريف تقريبًا: كلمة استعملت في غير ما وضع لها لعلاقة غير المشابهة، هذا في المجاز المرسل.

وأما في الاستعارة: لعلاقة المشابهة، هذا الفرق بينهما.

العلاقة في المجاز المرسل غير المشابهة، وأما العلاقة في الاستعارة فإنها المشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فالمجاز المرسل هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، هو بقية التعريف نفسه.

إنما سمي المجاز المرسل مرسلاً لإطلاقه عن المشابهة، قيل إن السبب في كونه مرسلاً هو الإرسال بمعنى الإطلاق وعدم التقييد، سمي مرسلاً لأن العلاقة فيه غير المشابهة، ليست مربوطة أو مقيدة بالمشابهة، وقد قيل - أيضًا- إن علاقاته كثيرة غير مقيدة، فهي مطلقة مرسلة.

وعلاقات المجاز المرسل كثيرة، لكن ذكر المؤلفان منها: السببية.

السببية هذه مثل أن تقول: رعينا الغيث، الغيث لا يرعى، وإنما رعينا آثاره؛ لأن الغيث سبب لإنبات النبات، والعشب الكثير.

وليست هنا علاقة الشبه.

ليس هنا علاقة مشابهة، فقط لأن الغيث لما كان -الغيث- سببًا كانت العلاقة سببية، ولهذا أطلق السبب وأريد نتيجته، فالسبب المقصود هنا هو النتيجة وهو العشب هو الذي يُرعى بقرينة رعينا، فالقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي هي لفظة "رعينا" لأن الرعي لا يكون للغيث وإنما الرعي يكون بنتيجة الغيث ونهاياته وهو العشب.

وأيضًا منه أيضًا قول الشاعر:

له أيادٍ عليّ سابغات ** أعد منها ولا أعدده

المقصود بالأيادي هنا النعم، فلما كانت الأيادي سبباً للعطايا والنعم والإكرام أطلقها الشاعر وأراد آثارها وهي الهدايا أو العطايا أو المكارم التي وجدها من ممدوحه، فهذه العلاقة هي السببية.

فهنا يطلق السبب ويراد المسبب، يطلق السبب -الغيث- ويراد مسببه أو نتيجته وهو العشب.

يطلق السبب -اليد- لفلان علي أيادٍ كثيرة، أو له يد عليّ في هذا العمل، أي: نعمة فضل.

اليد هي سبب لتقديم النعمة.

أي نعم.. لهذا الفضل.

قد تكون العلاقة المسببية، فيكون العكس يطلق المسبب ويراد السبب، كقوله -جل وعز- ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾ [غافر: ١٣] فالمقصود هنا هو: أنه ينزل ماءً وهو المطر والغيث العميم الذي ينتج عنه الرزق، فأطلق المسبب -بعكس ما تقدم- وأراد السبب، فالعلاقة هنا المسببية لأننا ننظر في الإطلاق على اللفظ المطلق، فإذا أطلق المسبب وأريد السبب نقول: العلاقة المسببية كما هنا، ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾ القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي هو أن الرزق لا يُرى، عيش ولا تمر ولا قمح ولا غير ذلك إنما الذي يُرى هو الماء النازل من السماء، ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٢]، فهو الله -عز وجل- عندما ينزل هذا الغيث العميم في أوقات متعددة ويترادف هذا الغيث ينتج عنه ذلك الخير وتلك النعم المتعددة المترادفة، والله -جل وعز- أيضًا جعل من الماء كل شيء حي.

فالقصد من هذا أن المسبب هنا هو الذي أطلق وأريد السبب وهو الماء.

قد تكون العلاقة الجزئية: كقوله -جل وعز-: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المجادلة: ٣] ليس المقصود تحرير رقبة فقط واحدة، المقصود عبد مؤمن، فأطلق الجزء وأريد الكل، فتكون العلاقة عندئذ الجزئية.

كأن يقال أيضًا: "بث الحاكم عيونه في المدينة" فالعيون هنا جزء من الإنسان مقصود بهم الذين يتقصون ويرون المفاسد أو الأمور التي تخل بالبلد أو بالأمن أو كذا، فهم يتلقطون هؤلاء ويتتبعون حتى يئدوا الفساد وحتى يقضوا. بجزء من جسده.

أي نعم.. فالمقصود هنا ليس العين ذاتها وإنما المقصود هو الإنسان نفسه الذي يبحث عن هذا.
هذا يدعونا إلى التساؤل:
ما الغرض البلاغي من المجاز المرسل؟
الغرض البلاغي من المجاز المرسل هو المبالغة في هذا الشيء، وتصوير قيمة هذا الشيء المطلق وأثره، تصوير قيمته وبيان أثره.
مثل قوله -جل وعز-: ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾ بيان أن هذا الذي نأكله هكذا كله نازل عن هذا الغيث العظيم الرزق الحقيقي، ولهذا بعض الناس للأسف الشديد قد يكون عنده كراهية للمطر أو للغيث يقول: يفسد علينا السيارات أو الثياب أو كذا، أو النساء: يفسد أيضًا علينا المكياجات أو القضايا هذه الحقيقة هذه نظرة سطحية ساقطة، وإنما العبرة.
ساقه الله -عز وجل- رزق.
نعم رزق، ثم إنه غسل للأجواء، غسل وتنظيف للأجواء المكدرة والأشجار والدنيا كلها تتنظف، حتى الأطيار تفرح به، والأشجار وكل إنسان إلا هذا الإنسان الذي انحرف في النظرة أو جهل أثر هذا الغيث.
فالشاهد من هذا: أن التصوير ظاهر جدًا في المجاز المرسل حرف واحد بث الحاكم عيونه تحس كأن العيون تتحرك، تصوير ظاهر جدًا، رعينا الغيث، له أيادٍ علي، يعني تحس أن الشيء نفسه قد ملكك بيده، ففيها تصوير واضح ودقيق وتقديم للدليل أيضًا، وتقديم للدليل والبرهان له.
قد تكون العلاقة الكلية: عكس الجزئية، وذلك إذا نظرنا إلى أن الكل قد أطلق وأريد الجزء كقوله -جل وعز- ﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ [نوح: ٧] طبعًا أصابعهم لا يمكن أن تدخل، كل الأصابع لا يمكن أن تدخل وتستقر في الأذن؛ لأنه من حيث الخلقة والهيئة لا يستطيع إلا الأنامل رأس الأصبع، فأطلق الكل وأراد الجزء.
أيضًا في آية البقرة: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم ﴾ [البقرة: ١٩] أي: أناملهم من شدة الصواعق في آية البقرة.
قد يكون من علاقات المجاز المرسل النظر إلى ما كان، اعتبار ما كان: كقوله -جل وعز- في آية النساء: ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ﴾ [النساء: ٢] فالمقصود هنا من كانوا يتامى الذين كانوا يتامى باعتبار ما كان.
قد يرد سؤال: لماذا عبر عنهم لماذا؟
لأن القرينة المانعة هو ما أمر الشارع به من أن اليتيم -وهو من مات أبوه-، اليتيم هو الذي مات أبوه قبل البلوغ، ما أمر الشارع به: أن يُجعل عليه ولي أو وصي يقوم على أمواله ويدبرها ويثمرها حتى تنفع هذا اليتيم، ثم إذا بلغ ورشد ﴿ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [النساء: ٦] بدليل الآية، ﴿ فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ الدفع إنما يكون بعد الرشد، ولكن الآية الحكيمة هنا عبرت ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ﴾ باعتبار ما كان، للتدليل ولترقيق قلوب الأولياء، أن هؤلاء كانوا يتامى، فاتقوا الله في أموالهم بعد الرشد والعقل فادفعوا إليهم.
أراد أن يرقق قلوب الأولياء والأوصياء على هؤلاء ولا يأكلوا أموالهم بالباطل، لأن الله قد توعد من يأكل أموال اليتيم بقوله -جل وعز-: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء: ١٠] فالمتوعد على من أكل مال اليتيم بهذا، فالشاهد أن المجاز وقع في لفظة اليتامى، فنظر فيها إلى اعتبار ما كان سابقًا.
هم الآن رشدو.
يدفع إليهم عند الرشد، والاستئناس: الرشد حيث يتصرفوا، يأخذ ويعطي يبيع ويشتري لا يغلب في بيعه ولا في شرائه ولا كذا، فيكون عندئذ قد رشد.
هم بعلاقة باعتبار ما كان.
العلاقة هنا باعتبار ما كان يتيمًا، الغرض البلاغي منه هو الترقيق، واستحضار حال اليتم، لأن هؤلاء ضعفة فلا تأكلوها، أنتم أوصياء فقط انتهى عملكم.
أيضًا اعتبار ما سيكون: مثل قوله -جل وعز- على لسان نوح -عليه السلام- في دعوته -عليه السلام- على قومه: ﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلاَ يَلِدُوا إِلاَّ فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ [نوح: ٢٧] فاعتبار ما سيكون أن هؤلاء القوم بعدما رأى ودعا فيهم ولبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عامًا، ورأى منهم أنه كل جيل مهما دعاه إلى الله -عز وجل- فإنه يظل ويركب جادة أقوامه في الكفر والعناد، قال: إن هؤلاء سيلدون كفارًا فجارًا باعتبار ما سيكون، فنظر إليهم من هذا الباب، فعكس سابقه اعتبار ما كان بالنسبة لليتامى، اعتبار ما سيكون ممن سيلد.

تقول مثلاً: النساء يلدن الرجال، باعتبار ما سيكون، والقرينة التي تمنع من ذلك الحالية المرأة عندما تلد: تلد طفلاً صغيرًا لا يكاد ينطق أو يصرخ، تقول: النساء يلدن الرجال.

تقول مثلاً: العلماء يربون العلماء، باعتبار ما سيكون، أو يعلمون العلماء أو يخرجون العلماء، أي باعتبار ما سيكون، سيكونون هؤلاء علماء بإذن الله.

أيضًا من العلاقات: المحلية، حيث يطلق المحل ويراد من حل فيه، ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [العلق: ١٧]، النادي لا يدعى، إنما المقصود به من حل به، وأيضًا مثل قوله -جل وعز-: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، فالقرية لا تسأل إنما يسأل أهلها ومن أقام فيها.

والغرض البلاغي هنا في مثل: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ كأن القرية بحيطانها وجدرانها وغرفها ومقاماتها وأسواقها تشهد لهؤلاء.

فهي مبالغة، كأنها لو استنطقت لنطقت بحالهم أو بما وجه إليها من السؤال.

الحالية: مثل قوله -جل وعز-: ﴿ إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٣] فأريد بالنعيم هنا الجنة، أريد بالنعيم الجنة، ولما كان النعيم حالاً في الجنة أطلق النعيم، وأريد الحالية الذي حل فيه، فالمقصود هنا ﴿ إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ المقصود به هي الجنة في الآخرة، ولكن لما كان النعيم أظهر ما يكون فيها وأبين أطلق هنا من باب إغرائهم وأيضًا الترغيب في تلك الجنة، نسأل الله -عز وجل- الكريم من فضله.

لعلنا ننتقل إلى المجاز العقلي.

المجاز العقلي: في الصفحة الثانية بعد المائتين:

(المجاز العقلي: هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له، لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي.

الإسناد المجازي يكون إلى سبب الفعل، أو زمانه، أو مكانه، أو مصدره، أو بإسناد المبني للفاعل إلى المفعول، أو المبني للمفعول إلى الفاعل).

المجاز العقلي: هو نظير المجاز اللغوي، لما كان المجاز اللغوي يقع فقط في المفرد في الاستعارة أو المجاز المرسل هنا اختلف عن ذاك، فلا يقع في المفرد، بل يقع في التركيب، يقع في الإسناد، (إسناد الفعل أو في ما معناه) إسناد الفعل: عندما تقول: يدرس الطالب الدرس، هنا أسندت الدراسة إلى الطالب إسنادًا حقيقيًا.

لكن عندما تقول: بنى الحاكم الرياض أو المدينة أو الزهراء مثلاً، هذا إسناد مجازي، تركيب إسناد مجازي، لماذا؟

لأن الحاكم نفسه لم يقم هو بيديه ببنائه، وإنما لما كان هو السبب وهو الباذل للمال والمقرر والمصدر للأوامر في هذا نسب الفعل إليه، نسبة مجازية لا حقيقية، فهو إسناد عقلي، ما الذي أدرك هذا؟ العقل، ولهذا سمي مجازًا عقليًا، فإن العقل يدرك هذا التصرف.

هل هذا تقسيم؟ هل نعتبره تقسيماً منطقياً؟.

نعم من حيث النظر إلى مدلولاته.

من حيث التصورات والتصديقات، هذا من نوع التصديق؟.

النظر في هذا من حيث المصطلح، والنظر الدقيق لدلالة اللفظ، فلما رُئي أن دلالة الاستعارة إنما تكون في اللفظ، الأسد أو النعامة أو كذا قيل إن هذا مجاز لغوي، التجوز فيه من حيث اللفظ اللغوي فقط، كذلك المجاز المرسل يد فلان أو لفلان يد علي وكذا، أما هنا لما كان الدلالة إنما حدثت من حيث المجاز في التركيب، قيل: إن الإسناد هنا إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له.

يعني شيئين مشتركين فأسندا مع بعض.

أي نعم.. أسند التركيب أو الفعل نفسه إلى غير من هو له، لما كان العقل هو الذي يدرك ذلك سمي مجازًا عقليًا، ولما كانت اللغة من حيث الدلالة تدرك ذلك الإسناد في التجوز اللفظي في الاستعارة وفي المجاز المرسل، سمي مجازًا لغويًا من حيث اللغة، أما هذا من حيث العقل وهو الذي ندرك ذلك الإسناد في التركيب نفسه.

تعريفه هو تعريف المجاز اللغوي، لكن اختلف فقط في الإسناد، قال: المجاز العقلي هو إسناد الفعل أو ما في معناه، أما المجاز اللغوي فهو الكلمة المستعملة.

-لاحظ- الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة في الاستعارة، وغير المشابهة في المجاز المرسل مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

أما هنا –المجاز العقلي– فإنه إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

فهنا: قولهم: أو (ما في معناه)، المقصود بما في معنى الفعل، هو ما في معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر أو نحوه مثل:

اسم الفاعل كقولك: "أضارب زيد عمرًا"، أضارب هنا ضارب اسم فاعل، وزيد هو فاعل كأنك قلت: أيضرب زيد عمرًا، فإن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، فيعمل عمل فعله فرفع الفاعل ونصب المفعول.

واسم مفعول أيضًا: "أمفهوم الدرس" كأنك قلت: "أفهم الدس" اسم مفعول "مفهوم" هنا قام مقام الفعل المبني للمجهول.

والمصدر مثل قولك: "حبك الأعداء خيانة" بمنزلة أن تقول: "أن تحب الأعداء خيانة".

تركيب كامل.

أي نعم.. فالمصدر يقوم مقام فعله، اسم الفاعل يقوم مقام الفعل، فإسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له لعلاقة مع قرينة مانعة.

طبعًا العلاقة هنا كما هو –أيضًا– غير المشابهة، تكون علاقة مثل المجاز المرسل لأمور ستأتي، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي أو الأصلي.

ذكر هنا بعضًا من علاقات المجاز العقلي، فذكر مثلاً، الزمانية.

قد تكون السببية هي العلاقة.

مثلاً: السببية مثل ما حكى الله –جل وعز– وذكر في كتابه العزيز عن فعل فرعون ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ﴾ [القصص: ٤] فلما كان التذبيح بإذن وعلم وأمر فرعون نسب الفعل وأسند إليه، –والحقيقة– الغالب أن الذي يذبح ذلك: هم الناس الجنود ومن في حكمهم ومن تحت سلطة فرعون، لكن أسند الفعل إليه تبشيعًا لفعله و– أيضًا– تذكيرًا بأنه هو الفاعل والسبب الرئيس، فيبوء بآثام هؤلاء وترتد إليه آثامهم وإجرامهم، فقال: ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ﴾ فهنا العلاقة: السببية، الذي دعا إلى التجوز هو كون فرعون هو الذي أمر بهذا، فكل من فعله كان فعله ذلك الذي فعل السبب الرئيس فيه هو فعل فرعون أو إذنه أو ما تعلق بذلك.

قد تكون العلاقة –مثلاً– الزمانية، كأن يقال: "فلان نهاره صائم وليله قائم" تصوير دقيق جدًا، كأن تصف إنسان بالزهد والتقى والورع، تقول: "نهاره صائم وليله قائم" فأنت نسبت الصيام إلى النهار، ونسبت القيام إلى القيام، دلالة على أن الإسناد هنا إلى الزمان.

النهار زمن، والليل زمن، يعني المقصود بهذا أنه يصوم النهار ويقوم الليل، لكنك أسندت الصيام إلى النهار.

ومنه قوله –جل وعز– فيما ذكر سيبويه –رحمه الله– في كتابه في قوله –جل وعز–: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، وقال: الليل والنهار لا يمكران، وإنما يمكر فيهما، أي مكركم أي بل مكركم في الليل والنهار، فأسند المكر إلى الليل والنهار تجوزًا، وإنما الليل والنهار ظرفان زمانان يمكر فيهما.

فالتجويز هنا أو المجاز العقلي هنا دلالته ظاهرة جدًا في أن الإظهار مبالغة بأنهم جعلوا ليلهم مكرًا ونهارهم كذلك، يعني هؤلاء فعلهم في النهار مكر وعناد ومكابرة وأيضًا علو وعتو.

فهذا –أيضًا– المجاز العقلي نلمح فيه أن فيه تصويرًا دقيقًا للمعنى الذي أسند فيه، ويظهر المعنى بصورة رائعة جدًا.

قد تكون العلاقة المكانية: كأن تقول: ازدحمت شوارع القاهرة أو شوارع الرياض بالسيارات.

أو تسند من غيرها، تقول: ازدحمت شوارع القاهرة، والمراد بهذا ازدحمت شوارعها بالسيارات، يعني كأن لكثافة السيارات: الشوارع نفسها ازدحمت، أسندت الازدحام إلى الشوارع، والصحيح أن السيارات هي التي ازدحمت، فأسندت هذا لأن الشوارع أمكنة.

ومنه قوله –جل وعز–: ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ ﴾ [الأعراف: ٤٣] الأنهار ليست تجري؛ لأن الأنهار هي أخاديد مواضع المياه، والذي يجري الماء الذي في النهر، ولكن لما كان الماء ملابسًا للنهر وكان النهر مكانًا للجريان أسند الفعل إلى المكان، ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ ﴾.

تقول: "يجري النيل" الحقيقة النيل اسم والذي يجري الماء فيه، يعني فالمكان لما كان مكانًا لهذا الشيء أسند الفعل إليه تجوزًا، وهذا التجوز في الإسناد يسمى مجازًا عقليًا.

قد تكون العلاقة مثلاً المصدرية، تقول: "عظم علم فلان" أسندت العظم إلى العلم، والعلم مصدر لا يسند إليه شيء، المقصود بهذا غزارة علمه ونباهته وظهوره أيضًا.

أيضًا أن تقول: "جد الجد" والجد لا يجد ولكن الشخص المسند إليه جد، جد فلان والمقصود أن فلاناً هو الذي جد، ولكن لما كان جده ظاهرًا ومتمثلاً في حرصه وتبنيه وغير ذلك وبروز هذه المعاني لديه أسندت الجد إلى الفعل نفسه، من باب التجوز وعلى طريقة الإسناد العقلي.

قد تكون العلاقة مثلاً المفعولية: كقول الحطيئة فيما اشتهر عنه في بيته الذي هجا به الزبرقان بن بدر التميمي –رضي الله تعالى عنه– وتظلم أمام عمر بسبب هذا القول، وهو:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها **واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

عمر –رضي الله عنه– أراد أن يخفف عن الزبرقان، قال: لا أسمع هجاءً، قال: أولا تبلغ مروءتي إلا أن أطعم أو أكسا، ذلك من شأن النساء.

والعجيب: أن هذا الأمر لو قيل لأحد الشباب أو بعض الشباب في هذا الزمان –اجلس في بيتك وسنجري لك راتبًا تطعم وتكسى– لتبسم واستطاب هذا.

لكن الرجل: رجل له مروءته، له مكارمه، قال: أولا تبلغ مروءتي إلا أن أطعم أو أكسا إن ذلك من شأن النسا، فتظلم أمام عمر –رضي الله عنه– فنادى حسان وقال: هل ترى هجاء قال لم يهجه وإنما سلح عليه.

الشاهد من هذا قوله: "دع المكارم لا ترحل" قرينة الهجاء "دع المكارم" يعني لست أهلا للمكارم، لا ترحل لطلبها، "واقعد"، فماذا؟

امرأة تكسى وتطعم، الكاسي هنا اسم فاعل، المقصود أنت المكسو ، أنت المطعوم الذي يقدم لك الطعام والرزق ويؤتى به في البيت كذا وأيضًا تجلب لك كالكسوة، وهذا من شأن النساء من خصائص النساء.

أطلق اسم الفاعل هنا وأسند إليه صفة الإطعام والكسوة والمقصود به المفعولية، المقصود به أنك تطعم وأنك تكسى، ومنه قوله –جل وعز–: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴿٥﴾ خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق: ٥، ٦] فالمقصود: الماء لا يدفق من نفسه، وإنما يُدفق، فالمقصود ﴿ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ أي مدفوق، فأطلق اسم الفاعل، ونسبت إليه الصفة، صفة الدفق، ولكن المقصود هو المفعول، وهو المدفوق.

كذلك قوله: ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [القارعة: ٧] والعيشة لا ترضى، ولكنها مرضية أي مرضي عنها أو مرضي بها، ولكن لما كانت هذه العيشة الناعمة إلى درجة أنها لو نطقت لرضيت بهذا الذي فيها من النعيم والتكريم.

قد تكون العلاقة الفاعلية: بأن يطلق الوصف إلى المفعول ويراد الفاعل، كقوله –جل وعز–: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٥] والحجاب لا يكون مستوراً، وإنما يكون ساترًا، فالمقصود اسم الفاعل ساتر، فالوصف هنا نسب إلى المفعول والمقصود به الفاعلية، أنه الحجاب نفسه ساتر بينك وبين هؤلاء الكفار، فكأن الحجاب الذي بين النبي –صلى الله عليه وسلم– وبين هؤلاء من غلظه وعظمه كأنه يصبح مستوراً، نفسه من كثافته يصبح مستوراً، فإذا كان أصبح مستوراً فمن باب أولى أن يكون ساترًا لمن خلفه أو لمن وراءه.

أيضًا مثله قوله –جل وعز–: ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾ [مريم: ٦١] فأطلق اسم المفعول ونسب الوصف إليه "مأتياً" والمقصود به "آتياً" المقصود به وعد الله –عز وجل– في اليوم الآخر آت، فهنا ننظر إلى المؤدى والنهاية وهو الإطلاق وهو كونه اسم الفاعل النتيجة هو أن هذا الوعد هو آتٍ يوم القيامة.

أسئلة الدرس.

السؤال الأول: ما الفرق بين المجاز المرسل والمجاز العقلي والاستعارة من واقع الأمثلة؟

السؤال الثاني: في أي مقام تقول الحديث الشريف (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين)؟

السؤال الثالث: أورد شواهد بليغة للمجازين المرسل والعقلي؟ تكون العلاقة فيهما السببية؟ مع بيان الغرض البلاغي من كل واحد منهما؟

يقول: في قول الله –عز وجل– على لسان فرعون: ﴿ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا ﴾ [غافر: ٣٦] هل نقول: إنه إسناد مجازي حيث أنه أسند إلى هامان وأراد العمال أو الخدمة؟ أو نقول: أنه مجاز عقلي بحيث أن الذي يبني الصرح ليس هامان وإنما الخدم الذين يخدمونه؟.

نعم هو الآية هنا المقصود أن هامان وزير فرعون، والآمر الناهي للعمال وما يتعلق به، فالإسناد هنا لاشك أنه مجازي، ففرعون أمر هامان أن يبني له صرحًا، والمقصود به أن تأمر العمال والسعاة ومن في حكمهم أن يشيدوا الصرح المطلوب.

فهنا تجوز ظاهر في البناء؛ لأن الذي سيفعل ذلك ليس هامان، وإنما العمال أو المتخصصون في البناء، هو مجاز عقلي أسند الفعل أو الأمر فيها هنا لغير من سيقوم به.

يقول: بالنسبة للمجاز طبعًا اتضح أنه كيف دخل في علم البيان لكن كيف يدخل في علم المعاني؟.

ليس داخلاً، بعض العلماء عد المجاز العقلي من علم المعاني من حيث الإسناد، من حيث إسناد الفعل وما تعلق به.

لكنها -الحقيقة- هي قضية خلافية بين علماء البيان ولعل المترجح من حيث الإطلاق من حيث كونه مجازًا أن يعد المجاز العقلي من علم البيان لأنه قائم على التصوير، والمختص بفن التصوير هو البيان، لأن التجوز في المجاز العقلي سواءً كان على قصد السببية أو الزمانية أو المكانية أو غير ذلك هو تصوير حالة معينة، ثم إن وصفه وإطلاق الكلام عليه بأنه مجاز يلحقه بالمجاز اللغوي، ويكون قسيمًا للمجاز اللغوي.

وهناك عندنا: المجاز ظاهرتان أو أمران: لغوي وهو قسمان: استعارة ومجاز مرسل، وتركيبي، وهو الواقع في الإسناد وهو المجاز العقلي، فالقضية خلافية بين علماء البلاغة، ولكن الأولى ولعله الأرجح أن يُعد من فنون علم البيان، لأنه قائم على التصوير والتجوز.

لعلنا نأخذ -إن تيسر- ضابط الكناية لأن المصطلحات كثيرة ولابد منها.

الكناية هي جميلة وسهلة وخفيفة الظل -إن صح التعبير- فقد عرفت بأنها: لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الحقيقي.

الكناية أصلاً من كنَّى فلان عن فلان أو كنيت بكذا عن كذا إذا سترته، لم أذكر الشيء الحقيقي أو الاسم الحقيقي له، وإنما أردت لازمه، أتيت بلفظ لأستره، كأن أقول:

أبو عبد الله، واسمه فلان أو محمد، أو أبو يحيى واسمه سعيد مثلاً، فكأنك تستره بهذه الكنية.

لكنها من حيث كونها فنًا من فنون البيان، فهي لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الحقيقي.

مثلاً: أن تصف الإنسان بالكرم، تقول: فلان واسع المجالس، كناية عن كرمه أو فلان كثير رماد القدر كما كانت العرب تكني.

واسع المجالس تغطي على لفظة الكرم.

أي نعم.. هي تستدل بها، ولهذا: الكناية فيها الحقيقة سوق شيء بدليله، كأنما تقدم بين يدي الصفة التي تطلقها على فلان دليلاً شاهدًا على هذا، فلان كثير رماد القدر، فلانة نؤومة الضحى كناية عن أنها مترفة وأنها مخدومة.

أيضًا مثل قولهم أيضًا: فلانة بعيدة مهوى القرط، وهو الذي يوضع في الأذن، دليل على طول عنقها، وجيدها وأيضًا طول قامتها.

أيضًا قوله -جل وعز- وهذا ورد في الذكر الحكيم: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣] كناية عن أنهن موضع الولد وموضع العشرة، أيضًا قوله -جل وعز- في حق النساء ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ [البقرة: ١٨٧] كناية عن الستر عن المحرمات وعن الفسق والفجور بحيث أن الإنسان يفضي إلى زوجته وتفضي إليه فيكون ذلك عفة للمجتمع المسلم وللنساء والرجال أجمعين.

فهي كناية مؤدبة للغاية من غير تصريح بما بعدها أو بالمقصود منها.

الكناية قسمها العلماء إلى ثلاثة أقسام:

كناية عن صفة، أو كناية عن موصوف، أو كناية عن نسبة.

الكناية عن صفة: أن تطلق صفة لكنك لا تريد الصفة المطلقة، وإنما تريد لازمها.

مثل: فلان كثير رماد القدر، لا تريد كثرة رماد القدر بالضبط، وإنما تريد أنه يوقد عنده الحطب وتكثر الذبائح والطبخ وكذا لكثرة الوراد وهذا يدل على كرمه، فتطلق صفة تريد بها اللازم.

الثاني أو الصفة الثانية له، فلان كما قالوا: طويل النجاد وهي حبائل السيف كناية عن طول قامته، وعن شجاعته، كما قالت الخنساء في بيتها المشهور:

طويل النجاد رفيع العماد ** كثير رماد إذا ما شتى

إذا ما شتى: إذا ما أقام، المقصود بكثرة الرماد هو -كما ذكرنا- الكرم رفيع العماد: المقصود بها العمد البيت الذي قام بيت الشعر، فكلما كان رفيعًا دل على نباهة شأن صاحبه، وأنه معروف وأنه سيد مقصود.

الكناية عن موصوف: بذكر صفات الشيء، وعدم التصريح به، وإنما تذكر صفاته، كقوله -جل وعز- عن النساء: ﴿ أَوَ مَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [الزخرف: ١٨] هو لم يذكر النساء وإنما كنَّى عنهن بهذا الأمر.

الأسئلة مرة أخرى:

السؤال الأول: ما الفرق بين المجاز المرسل والمجاز العقلي والاستعارة من واقع الأمثلة؟

السؤال الثاني: في أي مقام تقول الحديث الشريف (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين)؟

السؤال الثالث: أورد شواهد بليغة للمجازين المرسل والعقلي؟ تكون العلاقة فيهما السببية؟ مع بيـــان الغــرض البلاغي من كل واحد منهما؟

الدرس العاشر

علم المعاني «القاعدة – ٢٨»

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

أما بعد:

إجابة الأسئلة.

السؤال الأول: ما الفرق بين المجاز المرسل والمجاز العقلي والاستعارة من خلال الأمثلة؟

وكانت الإجابة:

المجاز المرسل هو: كلمة استعملت في غير معناها الأصلي لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إيراد المعنى الأصلي، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣] فالركوع يراد به الصلاة فالمجاز مرسل وعلاقته الجزئية.

صحيح.

أما المجاز العقلي فهو: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، ومثاله قوله تعالى: ﴿ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣]، المعنى: لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحم الله، فاسم الفاعل أسند إلى المفعول وهذا مجاز عقلي علاقته المفعولية.

صحيح.

أما الاستعارة: فهي تشبيه حذف أحد طرفيه، فعلاقتها المشابهة دائمة، وهي قسمان: إما تصريحية وإما مكنية، ومثالها قول أعرابي في المدح: "فلان يرمي بطرفه حيث أشار الكرم" فشبه الكرم بإنسان يشير ثم حذف ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو أشار على سبيل الاستعارة المكنية والقرينة إثبات الإشارة للكرم.

نعم.

أما السؤال الثاني: في أي مقام تقول الحديث الشريف: (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين)؟ ولعل الاستعارة التمثيلية تجري في هذا المقام؟

وكانت الإجابة:

أقول: الحديث الشريف في مقام من يقع في الخطأ بعد الخطأ ولا يعتبر ولا يحذر، محذرًا ومنبهً.

لعله يقول: ولا يحذر شخصًا محذرًا أي حذره ومنبهًا إياه، أن هذا الذي سيقع فيه خطأ ومع ذلك مع كثرة التحذير والتنبيه يقع مرة تلو أخرى.

وهي على سبيل الاستعارة التمثيلية فهنا أكون قد شبهت المخطئ المكرر لخطئه بلا اعتبار ولا حذر مريدًا منه أن يكون كحال المؤمن الكيس الفطن الذي لا يكرر نفس الخطأ ويحذر، بجامع أن كلاً منهما عليه الحذر والحيطة، ثم استعير التركيب الدال على حال المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التمثيلية، والقرينة حالية.

نعم.. الإجراء بشكل عام طيب، يعني المقصود بهذا: أن إنسانًا وقع في خطأ ثم بان له وجه الخطأ وتبصر بهذا، وأيضًا حذر من أكثر من شخص وأيضًا الواقع عرفه بذلك، لكنه مرت الأيام وإذا به يقع في عين الخطأ، أو في عين الإثم أو الجريرة أو كذا، كسارق سرق ثم تيب عنه، وتاب هو أيضًا ومع ذلك وقع في جريمته مرة أخرى وكذا.

فشبهت حاله بحال إنسان أدخل يده في جحر وعلم أن فيه قارصًا من ثعبان أو عقرب فلدغه، ثم إذا به مع الأيام يدخل يده في نفس الجحر فيلدغ مرة أخرى.

فهذه الحالة شبهت بتلك الحالة، الجامع بينهما هو الوقوع في الشيء مع المعرفة به بعد سابق علم، وعدم الإقلاع عن ذلك مع تكرار الشيء، وذلك على سبيل الاستعارة التمثيلية بأن استعيرت حالة المثل المراد به الحديث بتلك الحالة، على سبيل الاستعارة التمثيلية التصريحية.

لماذا تصريحية؟ لأن التركيب نفسه (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) هو واقع في مقام المشبه به، والذي وقع في الخطأ مرتين أو ثلاثة أو كذا في مقام المشبه، شبهت حال ذلك الذي وقع في أخطاء متعددة متكررة مع علمه بها بحالة ذلك الإنسان الذي يلدغ أكثر من مرة مع علمه بحال موقع اللدغة أو موقع اللادغ نفسه بجامع عدم الاكتراث أو عدم التوبة أو عدم الإقلاع عن الشيء مع وضوحه والاستفسار فيه.

السؤال الثالث: أورد شواهد بليغة للمجازين المرسل والعقلي تكون العلاقة فيهم السببية مع بيان الغرض البلاغي من كل مجاز منها؟

وكانت الإجابة:

من الشواهد البليغة للمجاز المرسل والذي تكون العلاقة فيها السببية قول الشاعر:

وما من يد إلا يد الله فوقها ** ولا ظالم إلا سيبلى بأظلم

ثم قال: والغرض البلاغي منه المبالغة في التحذير لكل ظالم بأن يد الله وقدرته وقوته ستناله لا محالة، وهذا فيه من القوة والتأثير البليغين الذي يريد أن يبثه الشاعر في قلب الظالم ليكون له أكبر الأثر في ردعه عن الظلم.

والشاهد البليغ في المجاز العقلي والتي تكون العلاقة فيه السببية هو قول أبي الطيب:

أبا المسك أرجو منك نصرًا على العدا ** وآمل عزًا يخضب البيض بالدم

ثم قال: الغرض البلاغي منه هو: إقامة الدليل والحجة التي تدرك بالعقل على كون العز له من القوة والسلطان ما يجعله سببًا في تخضيب السيوف بالدم.

نعم، العلاقة السببية.

جواب السؤال الثالث: أورد الشواهد؟

من المجاز المرسل التي تكون العلاقة فيها العلاقة سببية، قال تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] هنا المقصود بالشهر هو الهلال، وليس الشهر لأن الشهر لا يُرى فتكون العلاقة هنا علاقة سببية.

أما المجاز العقلي التي تكون فيها العلاقة سببية، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] البناء هنا مجاز عقلي تكون فيه العلاقة سببية.

هذا أوضح من الجواب السابق؛ لأن المجاز الذي ذكره فيه نظر.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أما بعد:

كنا قد توقفنا عند الكناية، وقلنا أن الكناية فن بياني من فنون علم البيان، والعلماء -علماء البلاغة- يجعلونها من آخر مباحث علم البيان.

والكناية في الاصطلاح: هي لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الحقيقي الأصلي.

وهي على أقسام: -كما ذكر المؤلفان- تنقسم الكناية باعتبار المكنى عنه إلى ثلاثة أقسام:

- كناية عن صفة.
- وكناية عن موصوف.
- وكناية عن نسبة.

الكناية عن صفة، أنت تذكر الصفة لكن لا تريد الصفة ذاتها، ولكن تريد ما يدل عليها ويشير إليها، مثل أن تقول: فلان كثير رماد القدر، أنت لا تريد كثرة الرماد ذاته، وإنما تريد ما يدل عليه ومن لازمه كثرة الوراد والحرق والحطب والذبح والنفخ وكذا، فهذا دليل مباشر على الكرم.

الكناية عن الموصوف: أن تذكر صفات ذلك الموصوف، لكن لا تنص عليه، ولا تذكره باسمه، وإنما تذكر صفاته، مثل قوله -جل وعز- عن النساء: ﴿ أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [الزخرف: ١٨] هذه صفات المرأة أو صفات النساء بشكل عام، هي تعتني بالزينة وما تعلق بها، لكن في حال الخصومة والاحتجاج أو المسائل هذه فهي ضعيفة بل يغلب عليها البكاء في مسائل الشدة وغير ذلك، فهذا ذكر موصوفًا ويكاد ينطق به، لكنه لم ينص عليه؛ لأنه ستره وكنى عنه بتلك الصفات التي ذكرها له.

الكناية عن نسبة: أن لا تنسب صفة صريحة وإنما تنسب إلى شيء ملابس لذلك الشيء الذي أردت نسبة الصفة إليه، تقول مثلاً: فلان يده نظيفة، نسبت النظافة إلى يده كناية عن أنه نزيه، أنه لا يرتشي -مثلاً-.

فلان الكرم في مجالسه، لم تقل: فلان كريم، إنما نسبته إلى شيء من استحقاقاته أو من شئونه. مثل ذلك أن يقال: بيت الشعر المشهور:

إن المروءة والسماحة والندى ** في قبة ضربت على ابن الحشرج

فهو لم يقل: إن ابن الحشرج كريم، وإنما قال: السماحة والكرم والمروءة في قبته، إذن هو كريم.

ومثل قول الشاعر:

فما جازه جود ولا حل دونه ** ولكن يسير الجود حيث يسير

دليل على كرمه أينما كان.

فيه أمر يتعلق بالكناية، وهو في الحقيقة أمر مهم، ويحتاجه الدعاة ويحتاجه الأساتذة والمربون والمثقفون وغيرهم، وهو التعريض.

وهو: فن بياني راقٍ يرتقي إلى مستوى الخلق والأدب العالي، وذلك التعريض من عرض الشيء، وعرض الشيء: جانبه، وهو المعنى المفهوم عند اللفظ لا به، بحيث إنك تحقق حاجتك من غير تصريح، كأن ترى إنسانًا يؤذيك بلسانه أو بكلامه أو بأموره ويعلق عليك وعلى عائلتك أو قبيلتك أو كذا فتسوق في حقه الحديث المشهور: (المسلم من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده) وتتركه.. لم تقل أنك غير مسلم وكذا، بل تسوق هذا المعنى وهذا الحديث الشريف.

ترى إنسانًا يأخذ أغراضك وأشياءك ويتفحصها، الجوال أو الكتاب أو الأشياء الخاصة فتقول في حقه الحديث المشهور: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) فتشفي غليلك وتؤدب الرجل إن كان عنده ذوق وأدب فيرتدع ويستقيم أمره.

هذا المعنى يحتاجه الدعاة.

الرسول -عليه الصلاة والسلام- في قصة الثلاثة الذين حرموا على أنفسهم لما سألوا عن عبادة النبي -عليه الصلاة والسلام- فتقالوها، فقال أحدهم: ذلك رسول الله، فأما أنا فلا أتزوج النساء، وقال الآخر: وأما أنا أقوم الليل ولا أنام، يعني أصلي ، قال الثالث: وأما أنا أصوم الدهر ولا أفطر، فبلغت مقالتهم النبي -عليه الصلاة والسلام- فقام فيهم خطيبًا قام في صحابته -عليه الصلاة والسلام- فقال: (ما بال أقوام يقولون: كيت وكيت وكيت)، ثم قال: (أما أنا فإني أصلي وأنام، وأتزوج النساء وأصوم وأفطر فمن رغب عن سنتي فليس مني).

إذن هو لم يسمهم وهذا أدب عالٍ منه -عليه الصلاة والسلام-، في أن عالج الفكرة ولم يسم الأشخاص، ولم يقدح في عقولهم أو في أفهامهم أو في كذا، وإنما: (إياك أعني واسمعي يا جارة)، على سبيل التعريض.

فكل أمر يحتاجه الداعية أو يحتاجه المربي -مثلاً- يستطيع الأستاذ أن يعرض به أمام طلابه، يقول: إنما ينجح المجتهد، أو يقول: إنما يتفوق ويأخذ الأولية المجتهد، فهذا تعريض بالكسلان، الكسول أو المهمل لمادته العلمية فإنه سيبقى مكانه ولا يصل إلى القيمة العالية، فالتعريض حقيقة فن أدبي بياني رائع يوظف في مقام الدعوة إلى الله -عز وجل- والتربية.

وقد قيل: إن العرب تشفي غليلها بالتعريض، فالعرب أمة مؤدبة، لا تلطم في الوجه، وإنما هذا في مقامات لها أيضًا مجالاتها لكن بشكل عام تحاول أن تستوعب الأمور وأن تربي أيضًا وأن تأخذ حقها بأسلوب أدبي راقٍ.

ننتقل -لأن المنهج الحقيقة طويل ونحتاج إلى شيء من العجلة إن صح التعبير- ننتقل إلى علم المعاني، بعد أن أنهينا علم البيان ننتقل إلى علم المعاني، ولعل أخانا يقرأ.

بسم الله الرحمن الرحيم.

في الصفحة السابعة والثلاثين بعد المائتين، قال المؤلفان في القاعدة الثامنة والعشرين: (الكلام قسمان: خبر وإنشاء.

أ- فالخبر ما يصح أن يُقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب، فإن كان الكلام مطابقًا للواقع، كان قائله صادقًا، وإن كان غير مطابق له كان قائله كاذبًا.

ب- والإنشاء ما لا يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب).

هذا الكلام الذي ذكره المؤلفان -رحمهم الله- اندرج تحت علم المعاني، وعلم المعاني هو العلم الأول من علوم البلاغة؛ لأن علوم البلاغة -كما ذكرنا وأكدنا- هي ثلاثة علوم: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع.

وإنما قدم المؤلفان علم البيان على علم المعاني اجتهادًا منهما، ولعل في ذلك تأويلاً لهما لأن البيان هو بمعنى الإيضاح، والبلاغة أيضًا قائمة على الفصاحة، ولما قدم الفصاحة والبلاغة لحظ هذا المعنى: أن الفصاحة معناها الوضوح والبيان فقدم هذا العلم، وإلا فإن الأصل تقديم علم المعاني كما يفعل كثير من البلاغيين، وبخاصة المؤصلون المتأخرون كالخطيب القزويني، وأيضًا كالسكاكي قبله وشراح التلخيص.

فالقصد من هذا أن علم المعاني هو القسيم الثاني لعلوم البلاغة.

المعاني -أولاً-: جمع معنى، المعاني جمع ومفرده معنى، والمعنى هو القصد أو الفكرة التي في النفس، الفكرة أو القصد الذي تريد إخراجه من نفسك إلى غيرك، فالمعاني جمع معنى.

وعلم المعاني:هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي، التي بها يطابق مقتضى الحال.

إذن علم المعاني: هو العلم الذي يعرف به أحوال، علم المعاني قائم على الأحوال والمقامات، أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال.

ولو تذكرنا تعريف البلاغة أصلاً نجد أن علم المعاني يدور على تعريف البلاغة؛ لأن البلاغة -كما ذكرنا- في الاصطلاح: هي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال بحسب المقامات، وعلم المعاني: هو علم يعرف به أحوال

اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، إذن علم المعاني قائم على المطابقة، وعلم البيان قائم على التصوير والبيان والإيضاح وعلم البديع قائم على التحسين والتزيين، فكأن علم المعاني هو التأسيس، يبدأ من داخلك ويخرج أفكارك إلى غيرك، أفكارك ومعانيك ومقاصدك إلى غيرك.

ثم تبين هذه الأفكار من خلال علم البيان وتحسنه بالبديع.

أي نعم.. هذا التدرج بهذه الصورة، ولكل مقام مقال، ولكل فن من هذا العلم حاله ومقامه الذي يناسبه.

فعلم المعاني بشكل عام قائم على المقامات، وعلى البحث عن أحول الكلمة المناسبة.

مثلاً: الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" دور هذا الكتاب وألفه وانفعل فيه وأكد فيه على علم المعاني وسماه "علم النظم" أحيانًا وعلم البلاغة أو علم الفصاحة على تردد عنده في هذه المسألة، فهو علم النظم، ورد إعجاز القرآن إلى علم النظم الدقيق لأن النظم معناه التأليف والضم والجمع.

فعلم المعاني هو علم المقامات متى يساق الكلام؟ متى ينكر؟ ما المقام المناسب للتنكير أو التعريف، ثم التعريف أنواع: قد يكون ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب، الاسم الموصول أو اسم الإشارة أو المحلى بـ"ال" وكذلك المسند إليه تقديمه أو تأخيره أو حذفه أو ذكره، وكذلك التوابع متى يؤتى بها، وكذلك الجملة المقيدة أو بشرط أو مطلقة، وكذلك القصر، والفصل والوصل، ومقامات الإيجاز والإطناب والمساواة كل هذه يعتني بها هذا العلم، إذن موضوعات هذا العلم هي هذه التي ذكرناها وأرشدنا إليها.

المهم أن المؤلفين ذكرا أن الكلام ينقسم إلى قسمين كبيرين وهما: الخبر، والإنشاء، والحقيقة أن تعريف الخبر عند كثير من البلاغيين هو المشتهر عندهم أو هو الذائع في كتبهم، وهم أنهم عرفوا الخبر حتى يكون واضحًا ومميزًا عن الإنشاء، قالوا: إن الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب، وقالوا عن الإنشاء: هو الذي لا يحتمل الصدق ولا الكذب.

أنا أذكر أن هذا التعريف لما كنت أدرس في المعهد العلمي بالديلم في محافظة الخرج لما تلقيت هذا التعريف استغربت وتوقفت في أن يكون بهذه الصورة.

لماذا؟

لأن أخبار الله -عز وجل- واردة في كتابه والأخبار الواردة عن الرسول -عليه الصلاة والسلام- وكذلك عقلاء الناس كيف يقال أنها تحمل الصدق أو الكذب أو أن الميزان هذا يطبق عليها حتى تحتمل الصدق والكذب؟

الحقيقة مثير، ولما يسر الله -جل وعز- تسجيل رسالة الدكتوراه التي هي بعنوان: "النظم القرآني في آيات الجهاد" وهي قائمة على مباحث البلاغة، ومنها مبحث الخبر: توقفت في تلقي التعريف هذا، فبدلت وأخرت وقدمت وسألت وكذا فما وجدت تعريفًا أرتضيه يناسب كلام الله -عز وجل- وكلام المصطفى -عليه الصلاة والسلام- بحيث إنه يلتئم معه ويتقبله من غير احتراس ومن غير استثناء، وكل قاعدة الحقيقة لا تنطبق على كلام الله -عز وجل- متأدبة معه ليست بقاعدة.

ولذلك رأيت أن القاعدة هذه وهو الضابط والمصطلح لتعريف الخبر فيه نظر، ذلك لأن الخبر عندما عرفوه بقولهم: هو ما يحتمل الصدق والكذب اصطدموا بأخبار الله -جل وعز- لأنها لا يمكن أن يتطرق عليها كذب، فكيف يقال هذا ولو على سبيل الفرض والتقدير؟

فجيء بكلمة "لذاته" فقالوا: إن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، كيف ذلك؟

يعني أنك تفصل الكلام عن صاحبه وعن قائله لأنه صادق قطعًا وهو الله -عز وجل- ثم تجري التعريف على آيات الله -عز وجل- في مسألة أنها تحتمل الكذب والصدق لتكون خبرًا، أما المخبر فإنه -جل وعز- صادق، فهذا أيضًا قلة أدب في حق كلام الله -عز وجل-، إنما شرف كلام الله -عز وجل- لنسبته إلى قائله -عز وجل-، ولأنه هو المتكلم به حقيقة وواقعًا وصدقًا، ولذلك لا يصح التمحل في هذا.

والحقيقة أنني عندما أرجع إلى هذا ورجعت إلى بعض العلماء وبخاصة المحققين منهم، وجدنا أن هذا التعريف نفسه قد استقي وتسرب إلينا من فلاسفة اليونان ومناطقتهم، من فيثاغورث ومن أرسطو من كتابه "المقولات"، ونص على هذا الأستاذ الدكتور درويش الجندي -رحمه الله- في كتابه "علم المعاني" ورد الخبر وقال: إن هذا التعريف إنما دار وظهر عند اليونانيين وتسرب إلينا وتلقفته المعتزلة في القرن الثالث الهجري بالذات في أيام النظام إبراهيم الصياد النظام المتوفى سنة مائتين وإحدى وثلاثين هجرية، ثم تلميذه الجاحظ المتوفى سنة مائتين وخمسة وخمسين هجرية، ولهذا فهما اللذان اختلفا بالضبط في تعريف الخبر.

ما الضابط لصدق الخبر أو كذبه؟ ما المعيار الدقيق لصدق الخبر أو كذبه؟

عندما قالوا: إن الخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته، الصدق والكذب ما هو؟ أهو الواقع الخارجي؟ معتقد المخبر نفسه؟

فالجمهور يرون: أن الضابط لصدق الخبر أو كذبه هو الواقع الخارجي، -مثلاً- عندما يقال: الشمس طالعة، هذا خبر عند الجمهور، معيار صدقه أن تذهب وتنظر إلى الشمس، فإن كانت طالعة فإن خبرك صدق وأنت صادق فيه، وإن كانت غير طالعة فإن خبرك كذب وأنت كاذب فيه.

ماذا يرى إبراهيم بن صيار النظام؟ يقول: إن هذا الخبر يرجع فيه إلى معتقد المخبر، إن اعتقد وجزم أن الشمس طالعة فهو صادق، وإن خالف قوله الواقع، وإن طابق الواقع فهو صادق أصلاً، لكن إن خالف الواقع ينظر إلى معتقده وإلى ما جزم به، فإن طابق الواقع فهو صدق وإن خالفه واعتقد أن الشمس طالعة مثلاً فهو أيضًا صدق.

الجاحظ سار في منزلة بين المنزلتين في مسألة هذا، فيرى أن صدق الخبر وكذبه مبني على المطابقة على الأمرين، على الواقع والمعتقد، إذا قلت: الشمس طالعة إن كنت تعتقد ذلك وكان الواقع يشهد له، فأنت صادق.

وإن اختلف أحد الاثنين فهو في منزلة لا يسمى فيها الخبر صدقًا ولا كذبًا فهو في منزلة بين المنزلتين بناء على معتقدهم في مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، ليس كافرًا صراحًا ولا مؤمنًا أيضًا صراحًا.

المهم أن هذه الفلسفة تسربت إلى أبحاث البيانيين والمناطقة والفلاسفة من اليونانيين أصلاً، ودورها المعتزلة أنفسهم.

والعجيب أنني رأيت عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وكذلك ابن الأثير ضياء الدين لم يتفلسفوا في تعريف الخبر، ذهبوا وامتدت أيديهم مباشرة إلى النصوص البليغة وحللوها تحليلاً بيانيًا مشرقًا، والعرب ليست أمة الفلسفة والمنطق، بمعني: إذا جاء أعرابي من الجنوب إلى الشمال أو التقى عربي بعربي في الجاهلية أو في الإسلام وسأله عن دياره وعن أحواله، فقال: إن ديارنا هذا العام ديار خصب ومرتع عجيب خصيب، لم يبعث هذا السائل شخصا آخر ليرى صدق هذا الكلام من كذبه، بل يأخذه على الأصل، وهو: أن الأصل في الخبر الصدق.

لكن عندما نعرف الشيء نلمح إلى وظيفته وقصده وغرضه الرئيسي الأصلي، فالغرض الأساسي من الخبر الإفادة، أما الصدق والكذب فإنها عوارض.

الكذب عارض من عوارض الخبر، فلا يعرف الشيء بعارضه، عندما نعرف الإنسان مثلاً هل نقول: إنه الذي يعتريه المرض والصحة؟ تعريف أخرق، نقول عن الإنسان: إنه مخلوق خلقه الله -عز وجل- في أحسن تقويم لعبادته، نأتي بالوظيفة بالغرض الرئيس للشيء.

الماء عندما نعرفه هل نقول: هو الذي يعتريه الكدر والصفاء؟ يعتري غيره، نقول: هو مادة سائلة جعلها الله -عز وجل- أساسًا للحياة مثلاً، جعلها الله -عز وجل- أساس الحياة ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

تعريف ماهية الشيء.

أي نعم.. ما هي مادته الأساسية الرئيسة، أما العارضة فلا نأتي لنعرف الشيء بعارضه، فالصحيح والذي أرى -حقيقة- وأدعو به طلابي ومن يرى هذا الشيء: هو أن نعرف الخبر بوظيفته ونلمح الوظيفة الرئيسة للخبر وهي الإفادة،لأنني حقيقة نظرت في تعريف النحاة وجدتهم أقرب صدقًا وألمس واقعًا لمسألة الخبر -وإن كان الخبر عند النحاة يختلف عنه عند البلاغيين-؛ لأن الخبر عند النحاة: هو الجزء المتم الفائدة، عندما تقول: "زيد قائم" "قائم" خبر، أتممت المبتدأ وهو "زيد" فتمت الفائدة.

أما عند البلاغيين فإن الخبر أعم، عندما تقول عند النحاة مثلاً: "قام زيد" "قام" فعل، و"زيد" فاعل، أما عند البلغاء عندما تقول: "قام زيد" هنا أسندت القيام إلى "زيد" وهذا خبر، أخبرت عن قيام زيد، يدخل عندهم لأن مفهوم الخبر عند البلغاء أوسع نطاقًا، أما عند النحاة فإنه أضيق، يختص فقط بالمبتدأ والخبر وما في حكم ذلك.

فالذي أراه بعد التنقير والتنقيب في هذه المسألة: أن الخبر حقيقة مبناه على الإفادة، ويمكن أن يعرف الخبر بأنه: ما تركب من جملة أو أكثر وأفاد فائدة مباشرة أو ضمنية.

سواءً كذبًا أو صدقً.

ما ننظر في هذا، الأصل هو الصدق، ولهذا في الحديث الشريف: (المؤمن لا يكذب) قد يزني قد يضعف يسرق كذا، لكن لا يكذب نسأل الله العافية، ولذلك أحد المحدثين لما ذهب ليأخذ الحديث عن من نُسب إليه الحديث فوجده ينادي فرسه على شيء قد كذب عليها فيه على ماء أو على أكل، فلما رأى هذا الشخص الذي نسب أنه يروي الحديث، ينادي فرسه أو دابته ليعطيه فلم يعطه شيئًا قال: رجل يكذب على دابته خليق به أو يمكن أن يكذب على الرسول -عليه الصلاة والسلام- فتركه.

فهو من خوارق المروءة -الكذب-، وبخاصة عند العرب وعند الأصلاء وعند ذوي المروءة فكيف بالمسلم والمتدين التقي النقي؟!! لا يمكن أن يكذب، وليس الصدق قسيمًا للكذب، ولا الكذب قسيمًا للصدق، هذا أصله الصدق، كيف يقال: الكذب قسيم الصدق؟ أبدًا.

فالخبر والإنشاء كذلك مبناهما على الإفادة، لكن طبيعة الإفادة في الخبر تختلف عنها في الإنشاء، ولهذا قلنا: إن الخبر التعريف الراجح الذي أراه: هو ما تركب من جملة أو أكثر وأفاد فائدة مباشرة أو ضمنية، والفائدة المباشرة هي التي يسميها البلاغيون فائدة الخبر، والفائدة الضمنية هي التي يسميها البلاغيون أيضًا لازم الفائدة، والفرق بينهما: أن فائدة الخبر تساق إلى من ليس في ذهنه علم بالخبر، يعني خالي الذهن.

عندما أقول مثلاً: الغيث نازل في القصيم أو في الرياض أو في كذا.. إن كان عند من أخبره علم بذلك فحصل له لازم الفائدة أنني علمت أيضًا كما يعلم هو أن الغيث نازل، وإن لم يكن عنده علم بذلك فاستفاد هذه الحقيقة أن الغيث نازل أو تلك البلدة أغيثت، هذا واضح.

أما بالنسبة إلى الإنشاء فإنه ما سوى الخبر مما أفاد طلبًا أو قسيمه، إذن الإنشاء يختلف عن الخبر من حيث الطبيعة ومن حيث الأساليب أيضًا، لا يقال: إن الإنشاء غير مفيد، بل إن الإنشاء مفيد وفائدته عظيمة ظاهرة مترادفة في النصوص والأساليب.

فيقال: إن الإنشاء ما سوى الخبر، وقيدت فائدته ما سوى الخبر بما أفادت طلبًا أو قسيمه.

قسيم الإنشاء الطلبي هو الإنشاء غير الطلبي.

إذن الإنشاء عندنا نوعان: طلبي وهو الذي تدل أساليبه على الطلب، كالأمر: عندما أقول لك: اقرأ أطلب منك القراءة.

لا تخرج في الشمس، أو لا تترك الصلاة، هذا نهي.

نداء: يا محمد، أي أطلب محمدًا وأريد منه أن يقبل.

التمنى، ليت المطر ينزل، هذا تمنّ.

استفهام: ما اسمك، أي أبحث عن اسمك أو اطلب اسمك -مثلاً-، أين تسكن مثلاً، هذه أساليب الإنشاء الطلبي الخمسة: الأمر، والنهي، والنداء، والتمني، والاستفهام.

قسيم الطلبي هو الإنشاء غير الطلبي: وهو مثل:

أساليب التعجب: ما أجمل الأجواء.

القسم: والله وتالله.

صيغ العقود: بعت هذه السيارة، عندما تنشئ بيعك لسيارتك أو فيلتك، أو تزوجه فلانة عندما تنشئ عقد الزواج أو زوجتك فلانة عندما أيضًا تنشئ الإيجاب والقبول، ويقبل السامع.

-أيضًا- أفعال الرجاء وصيغ المدح: نعم فلان، وأيضًا الذم: بئس فلان، هذه كلها يسمونها إنشاء غير طلبي.

كل ما لم يكن خبرً.

هذه التي أذكرها الآن. هذا الإنشاء غير الطلبي، غير الطلبي الذي لم يتضمن أسلوبه طلبًا، أما الإنشاء الطلبي هو الذي تضمن أسلوبه طلبًا.

فالكلام إذن قسمان: خبر وإنشاء، الخبر ما أفاد فائدة مباشرة أو ضمنية.

والإنشاء: ما سوى الخبر مما أفاد طلبًا أو قسيمه، أي: الإنشاء غير الطلبي.

أتمنى من المشاهد الكريم أن يكتب في جانب الكتاب هذه الفائدة كتعريف وصل إليه الدكتور من خلال دراسته في الدكتوراه، ومن خلال رسالته في الدكتوراه، نعيدها مرة أخرى يا دكتور.

أقول: إن الكلام ينقسم إلى قسمين كبيرين: الخبر وهو الأصل، وفي نظري أن أكثر الكلام أخبار، أو كثير من الكلام أخبار، ويشاطر الخبر الإنشاء.

فالخبر يمكن أن يعرف بأنه: ما تركب من جملة أو أكثر وأفاد فائدة مباشرة أو ضمنية، لأن هذا هو الغرض الرئيس للخبر، ملمح غرضه وصلبه وأساسه ووظيفته ومقصده.

أما الإنشاء فهو ما سوى الخبر مما -هنا "من" بيانية-، مما أفاد طلبًا كأساليب الطلب الأمر والنهي والتمني والنداء والاستفهام، أو قسيمه، والقسيم: غير الطلبي، والقسيم هو الشطير، قسيمه المقصود به الإنشاء غير الطلبي، كأساليب التعجب والقسم وألفاظ العقود والمدح والذم وغير ذلك.

الشاهد أن هناك بعض العلماء انتقدوا تعريف البلاغيين كالدكتور درويش الجندي في كتابه علم المعاني وكذلك الدكتور منير سلطان انتقده انتقادا، لكنني لم أر عند هؤلاء الأموات منهم -رحمهم الله- أو الأحياء -وفقهم الله وأحسن خاتمتهم- لم أر منهم أو لم أجد عندهم تعريفًا بديلاً لما انتقدوه، على العالم أو على طالب العلم إذا انتقد شيئًا أن يقدم بديلاً، أما الهدم سهل لكن لابد أن تقدم بديلاً.

فالدكتور منير وفقه الله -مثلاً- ناقش الحد قال: وقبل أن نناقش هذا الحد نسأل أنفسنا: ما معنى الجملة التي تحتوي على معلومة: تحتمل الصدق والكذب لذاتها بغض النظر عن قائلها؟

كيف يكون المتكلم صادقًا والخبر الذي يلقيه كاذبًا أو العكس؟ كيف؟ لقد وجدوا أمامهم القرآن الكريم والحديث الشريف والمسلمات من الأحكام فماذا يقولون فيها؟ إن جملة (بغض النظر عن قائله) في قولهم: إن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته بغض النظر عن قائله، إن جملة بغض النظر عن قائله لتوقعهم في الحرج.

ثم أرادوا أن يريحوا أنفسهم فأخرجوا القرآن الكريم والحديث الشريف المسلمات من القاعدة، وقالوا: هذه الأخبار علم مسبقًا أنها صادقة، ونسوا –هذا كلام الدكتور منير– ونسوا أن القاعدة التي تعجز عن احتواء القرآن الكريم قاعدة عابثة.

هذا صحيح، إذا أخرجت القرآن الكريم واستثنيته، وأخبار النبي –عليه الصلاة والسلام–، إذا ماذا بقي؟

هي الأصول واللباب في العربية أساسًا، فالأصل أن يأتي مصطلح يضم هذا وهذا من غير خدش ولا قلة أدب، ويلمح الأصل ويأتي عليه، ويأتي على لبابه ومقاصده، حتى نرتاح، ثم العرب أمة ليس عندها فلسفة ولا منطق.

المرجع الأساسي فيه القرآن والسنة.

نعم.

أكبر شواهد لاستخلاص واستقراء اللغة العربية.

نعم.. هو الأصل نلمح منها ونأخذ عنها بياننا وأصولنا وكذا ولهذا فإنني أطمئن إلى هذا التعريف وأدعو إليه، وأدعو إلى إذاعته وإشاعته.

قضية أن يسلم بكل شيء قد يكون عليه بعض الملحوظات، العبرة بإصابته الغرض وإصابته الهدف وسلامته من القوادح التي قد تتطرق إلى الكتاب أو السنة ولو على سبيل الافتراض والتقدير أو التمحل.

فهي مثل ما ذكر الدكتور درويش –رحمه الله– قال: إن هذه الفكرة حقيقة.. يقول الدكتور درويش: ثم انتهى الأمر إلى البلاغيين ففصلوا الكلام في هذا الموضوع تفصيلاً فيه كثير من العقم والجمود وجفاف الفلسفة والمنطق والنحو.

الحقيقة: كلام الدكتور درويش –رحمه الله– كلام رائع، ذكر أن الجدال في هذه القضية جرت المعتزلة إلى القول بخلق القرآن.

انظروا إلى كلامه، الدقيق يقول الدكتور درويش: إن فيثاغورث اليوناني هو أول من عني بالبحث في ضروب القول والأحوال التي تصاغ عليها العبارة باختلاف أحوال الشخص، ثم عرض أرسطو لأساليب الخبر والإنشاء في بحوثه المنطقية كما في كتابه "المقولات" حيث ذكر أن الجملة الموجبة أو السالبة هي المحتملة للصدق والكذب، وأما الألفاظ غير المؤلفة فليس شيء منها صادقًا ولا كذبًا.

ثم يقول الدكتور درويش: وأول ما ظهر الكلام في هذا الموضع في ميدان الفكر العربي إنما كان في أغلب الظن في رحبة الاعتزال، وساحة علم الكلام حيث نجمت فتنة القول بخلق القرآن، واستدل فيما استدل به على أن القرآن مخلوق بأنه أمر ونهي وخبر، وذلك ينفي عنه صفة القِدم.

وفي بيئة الاعتزال هذه ظهر رأيان يدوران حول صدق الخبر وكذبه أحدهما يعزى إلى النظام، والآخر ينسب إلى تلميذه الجاحظ، وكلاهما من زعماء المعتزلة وعلماء الكلام، فنحن في عافية من هذا.

ومذهب أهل السنة –كما نعلم–: أن كلام الله –عز وجل– منزل غير مخلوق، منه بدا وإليه يعود، فالله –جل وعز– قد قال: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩] وقال أيضًا: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللهِ ﴾ [التوبة: ٦] سماه كلامًا وأضافه إليه –جل وعز–، فهذه المسألة ليست مجال نقاش.

فالشاهد أن كثرة المماحكة والجدال والمنطقة والخروج بالأمور عن أصولها وتلقي الفلسفة من أناس ضلوا السبيل تحمل ضلالاً وأيضًا زللاً، فنحن في عافية من ذلك كله، والتعريف الذي ذكرته لعل فيه –إن شاء الله– راحة من ذلك العنت.

قال المؤلفان في القاعدة التاسعة والعشرين: (لكل جملة من جمل الخبر والإنشاء ركنان: محكوم عليه، ومحكوم به، ويسمى الأول: مسندًا إليه، والثاني: مسندًا، وما زاد على ذلك غير المضاف إليه والصلة فهو قيد).

نعم.. الآن انتقل المؤلفان إلى ذكر الإسناد، والمسند والمسند إليه، أو المحكوم عليه والمحكوم به.

عندما أقول: "قام زيد" غالبًا يكون المسند إليه هو الفاعل في الجملة الفعلية "قام زيد" أسندت القيام إلى "زيد".

وأما في الجملة الاسمية، فيكون المسند إليه هو الخبر، "زيد قائم" أسندت القيام هنا إلى "زيد".

في الجملة الاسمية "زيد قائم" يكون المسند إليه هو المبتدأ ويكون الخبر هو المسند "زيد قائم" أسندت القيام إلى "زيد".

وفي الجملة الفعلية مثلاً: "قام زيد" يكون الفعل مسندًا إلى الفاعل، محكوم به عليه، محكوم في مثل قولنا: "قام زيد" محكوم على زيد بفعل القيام.

كرجل مثلاً أمامه جدار دعنا نكون حسيين نحول الأمور إلى حسية، رجل أمامه جدار هو استند إلى الجدار فماذا نسمي المسند والمسند إليه؟.

نقول: إن فلانًا استند إلى جدار، فالمستند إليه هو الجدار نفسه، والمستند هو الرجل، لكن الأمر هنا يختلف عندما أقول: "زيد قائم"، هنا "زيد" مبتدأ، و"قائم" خبره، فأسندت القيام إلى "زيد" وعندما أقول: "قام زيد" "قام" فعل، و"زيد" فاعل، أسندت فعل القيام إلى فاعله، وهو زيد، وهكذا..

هنا أشار إلى شيء، وقال: (وما زاد على ذلك غير المضاف إليه والصلة فهي قيود)، الركنان الأساسيان في جملة الإسناد هما: المسند والمسند إليه، وما عدا ذلك فهي قيود، عندما تقول: "إن زيدًا قائم في الفصل يوم الجمعة": الإسناد هنا ماذا؟ فيه أسندت القيام إلى زيد، ما عدا ذلك فهي فضلات، فهي قيود، ولو كان نعتًا أو حالاً أو تميزًا أو كذا فهي فضلات، بالكلام لكن المعتمد في هذا والعمدة الأساسية في هذا على المسند والمسند إليه؛ لأنهما ركنا الكلام اللذان تتعلق بهما الفائدة.

لا نقول: إن النعت أو الحال أو التمييز لا تتعلق به فائدة، بل تتعلق بها فوائد كثيرة، لكن الفائدة الرئيسة في هذا هي المتعلقة بالمسند والمسند إليه، ولذلك العلماء -علماء البلاغة- رتبوا حالات كثيرة على مسألة: متى يحذف المسند إليه، متى يقدم؟ متى يؤخر؟ متى يذكر؟ لها أيضًا دواعٍ ومقامات ذكروها في مقاماتها.

هنا استثنى المضاف إليه والصلة، لماذا؟

لأن المضاف لا يتم إلا بالمضاف إليه، وكذلك الصلة لابد منها لأن الموصول لا تظهر فائدته ولا يرفع إبهامه إلا بصلته، كأنما تقول: "جاءني الذي أكرمته" لو قلت: "جاءني الذي" لا يفهم، هو اسم صحيح لكنه مبهم، الذي يرفع إبهامه هو الصلة التي تأتي بعده.

فالمضاف إليه مثل أن تقول: "ضربك زيدًا قبيح" "ضرب" مضاف، والكاف ضمير متصل، ولا يظهر المعنى إلا بإضافة المضاف إلى المضاف إليه، فتكون من تتمة الشيء، المضاف إليه يكون تابعًا للمضاف، والمضاف أيضًا لا تظهر قيمته ولا يظهر وجه الإسناد فيه ولا الفائدة فيه إلا بإضافته إلى ما بعده.

لأن الصورة هذه صورة إسناد، والمضاف إليه وغيرها صورتها صورة إسناد، فلذلك تخرج من المسند إلى المسند إليه.

نعم.. الإضافة بمعنى المضاف لا يتم إلا بالمضاف إليه، والموصول لا يتضح ولا يرفع إبهامه إلا بالصلة، ولذلك لا يقال إنها ليست داخلة في الإسناد بل هي داخلة.

يعني إذا سرنا نبحث في النص أي نص في القرآن وكذا، نبحث عن المسند والمسند إليه؟ حتى نفهم التركيب والدلالات والأغراض البلاغية؟.

لابد أن نبحث عن هذا حتى نضيف إليه شيئًا، ونرتب عليه أغراضًا بلاغية وفي الوقت ذاته بقية الأمور كالقيود وكذا لها فوائد، ولكنها ليست في مقام الإسناد، هي متممة، لكن تلك أو ذلك العمدة في الكلام ولهذا قال: إن المسند إليه عمدة في الكلام لا يصح حذف أحدهما إلا لمسوغ بلاغي أو لمقام يقتضيه، لغرض بلاغي ينهض بذلك ويشهد له.

في الصفحة الثامنة والأربعين بعد المائتين: قال المؤلفان في القاعدة الثلاثين: (الأصل في الخبر أن يلقى لأحد غرضين:

أ- إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة، ويسمى ذلك الحكم فائدة الخبر.

ب- إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم، ويسمى ذلك لازم الفائدة).

يقول: أنا أتصور أن علم البلاغة -وكما تعلم يا شيخ أن أكثر من ألف فيه في البداية كانوا من المعتزلة وكذا- أظن أنه يحتاج إلى كثير من التنقيح.. فحديثكم يا شيخ -عندما تكلمت عن الذين انتقدوا التعريف الخطأ وقالوا: إنه لا يصح أن نخرج القرآن؛ لأن القرآن والسنة هما الأصل وهما الأساس في اللغة- مثل هذا الكلام في المجاز كثير، من تحدث من علماء البلاغة في المجاز قالوا: إن المجاز موجود في اللغة، ولكنه ليس موجودًا في القرآن والسنة.

لكني سمعت لك كلامًا في درس ماض لست متأكداً منه الحقيقة، سمعت أيضًا أنك يا شيخ استدللت بكلام لابن القيم وابن تيمية في مسألة إثبات المجاز.

هذه المسألة طبعًا الذي أثارها هنا أنهم استثنوا القرآن والسنة من هذا كما في مسألة تعريف الخبر، ابن القيم في كتابه "الصواعق المرسلة الجهمية والمعطلة" طبعًا الكتاب لم يطبع كاملاً، ولكنه أبطل وجود المجاز في اللغة من قرابة خمسين وجهًا.

السؤال الذي أطرحه الآن أو هو طلب وسؤال في الوقت ذاته، الطلب أنه على المختصين بعلم البلاغة لابد أن تنقح علوم البلاغة ويحتاج ذلك إلى جهد وأنت الآن يا شيخ -بارك الله فيك- فيما يتعلق بتعريف الخبر أفدت إفادة الحقيقة رائعة، وهذا التعريف شائع عند البلاغيين، أنا لم أسمع به إلى الآن، وهو فعلاً تعريف جيد ورائع وتخلصنا من إشكالات كثيرة.

سؤالك يا أخي الكريم هو: أن يكون هناك جهد من قِبَل المختصين حول تنقيح اللغة العربية وخصوصًا البلاغة بالذات؟

وأيضًا السؤال: كيف قلنا في المجاز: إنه غير موجود في القرآن والحديث وهو موجود في اللغة، وهنا قلنا: لا ينبغي إخراج القرءان والحديث من القاعدة، واحتججنا عليهم بأن تعريفهم للخبر غير دقيق؟.

أنا أحيل الأخ الكريم إلى أمرين: ما يتعلق بالمجاز، نحن بحثنا هذا وذكرناه وتقصينا المسألة في حلقة كاملة، لعلها الحلقة قبل حلقتين، ولعلك ترجع إلى موقع الأكاديمية العلمية موقع المجد وتجد ذلك محررًا. ولعل فيه -إن شاء الله- خيرًا.

الأمر الثاني: ما يتعلق بالخبر ومناقشة التعريف وإثبات ذلك أو عدمه والتحقيق في هذه المسألة، أحيلك على رسالة الدكتوراه، أنا طبعتها -ولله الحمد- وهي موجودة مبثوثة في المكتبات، ولعلك أو غيرك أيضًا يرجع إليها ويستفيد ويستفيض فيها وهي "النظم القرآني في آيات الجهاد"، ويجد ذلك مبحوثًا محققًا في صفحة مائتين وثلاثة وخمسين، يجد ذلك مبسوطًا معروضًا مناقشًا بأدلته وبمنطقه وبكلام العلماء الذين عرضوا لهذه المسألة، فتريحنا من الاستفاضة في هذا؛ لأننا إذا أعدنا الكلام في المجاز، كنا قد قررناه.

أتمنى يا دكتور أن تكون أنت مرجعًا، بحيث يرجع إليك بعض طلبة العلم في بعض الأمور، فكيف يستطيعون أن يرجعوا إلى الدكتور ناصر في بعض هذه المسائل؟ هل يأتونك إلى الجامعة؟ هل لكم وسيلة اتصال معينة يا دكتور؟.

ممكن عن طريق الهاتف الجوال، ممكن المواصلة الآن ولله الحمد الاتصالات الآن سهلة جدًا، الهاتف الجوال يمكن أن يحدد له وقتًا للمناقشة في هذا، فالجوال يفيد في هذا.

أسئلة الحلقة.

السؤال الأول: اذكر حديثًا شريفًا تعالج به فعلاً قبيحًا رأيته على سبيل التعريض؟

السؤال الثاني: أورد التعريف الذي تراه راجحًا للخبر والإنشاء معللاً ذلك؟

قال هنا: (الأصل في الخبر أن يلقى لأحد غرضين:

الأول: إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة، ويسمى ذلك الحكم فائدة الخبر).

هذا يلقى غالبًا لخالي الذهن، فعند خالي الذهن مثلاً تقول له: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) إن كان خالي الذهن لم يكن قد علم بهذا الحديث ولا سمعه، يكون قد استفاد هذا المضمون.

وإن كان من خاطبته به عنده علم مسبق به، فأنت أفدته بشيء آخر، بلازمه، وهو إن كان فيه شيء من هذه الخلال التي تخالف الحديث يدعها أو يتركها وكذا فيحصل بذلك لازم الفائدة، أيضًا يفهم أنك تعلم هذا الحديث وتحفظ نصه، فهذا يحصل به لازم الفائدة.

قال أيضًا: (إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم ويسمى ذلك لازم الفائدة) كما ذكرنا هنا، يمكن أن تقرأ الحادية والثلاثين.

القاعدة الحادية والثلاثين: (قد يلقى الخبر لأغراض تفهم من السياق منها ما يأتي:

أ-الاسترحام.

ب- إظهار الضعف.

جـ- إظهار التحسر.

د- الفخر.

هـ- الحث على السعي والجد).

نعم، الخبر قد يخرج عن تلك الأغراض، وهي فائدة الخبر ولازمها إلى أغراض تلتمس من السياق والقرائن.

الحقيقة أعود وأقرر -وهذا أذكره كثيرًا-: قواعد البلاغة إرشادية ذوقية، وليست حتمية قطعية، فهي مبنية على الذوق، فالمخبر عندما يتحدث يرى السامعين أو يرى من حوله كذا ثم يسوق أخباره بحسب ما يصلح حالهم أو يفيدهم أو يبني أفكارهم.

فهنا قد يلقى الخبر لأغراض أخرى تفهم من السياق والقرائن والمقامات، قد يكون الغرض مثلاً الاسترحام، مثلاً ترى مسكينا أو يتيما، تقول: "اليتيم المسكين مفتقر إلى الصدقة والإحسان" تريد أن ترقق قلب المحسن على هذا.

وأنت مخبر في هذ.
نعم.. تخبره بهذا، لكن المقام يقتضي هذا، مثل أيضًا قولك: ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ﴾ [القصص: ١٦] "ربِّ" طبعًا نداء لا يدخل في الشاهد، لكن ﴿ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ هذا أيضًا خبر أردت استرحام ونزول رحمة الله -عز وجل- عليك وأنك مفتقر إلى رحمة الله -جل وعز-.
إظهار الضعف: مثل قول زكريا: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤] أراد بهذا الخبر إظهار ضعفه وأنه قد شاب رأسه وأيضًا وهن عظمه، وأنه افتقر إلى رحمة الله -عز وجل-، وأنه أراد بهذا الخبر أن يظهر رقة حاله والله -عز وجل- لا يخفى عليه شيء، لكنه في مقام الدعاء وإظهار التحسر.
والبلاغيون يستشهدون بآية امرأة عمران في سورة آل عمران في قوله -جل وعز- عنها: ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وِإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم ﴿٣٦﴾﴾ [آل عمران: ٣٥، ٣٦]، فالشاهد هنا قوله على لسانها وهي امرأة عمران: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ هنا أظهرت التحسر؛ لأنها كانت ترجو أن يكون وليدها ذكرًا لأنها نذرته لأن يكون قائمًا على خدمة العباد والزهاد في بيت المقدس، أرادت أن توقفه على هؤلاء، فلما وضعت ذلك المولود بان أنه أنثى وهي تعلم أنها وضعت أنثى، قالت: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ وهي تخاطب الله -عز وجل-، ولهذا ورد في قوله -جل وعز- ﴿ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ وهذه جملة احتراس في علم البلاغة في الإطناب، تسمى احتراسًا حتى لا يفهم أن الله لا يعلم أنها وضعت أنثى وهو -جل وعز- يعلم من الأصل مقدر -جل وعز- ذلك الشيء.
ثم قال: ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾ الشاهد أنها أظهرت تحسرها من أن وليدها هذا بان أنه أنثى، ليس كراهية في الأنثى، لا ينبغي أن يفهم هذا، ولكنها علمت أن الذي يقوم على العباد في بيت المقدس هم الرجال وليسوا النساء.
هذا دليل أيضًا على أن الأصل في المرأة الخدر والحياء، لا أن تزاحم الرجال بمناكبها وتعمل وتفعل وتترك وتخلع حياءها، وتظهر محاسنها ومفاتنها، هذا من الأصل في الفطرة، انظر كيف دلت هذه الآية على هذا.
الأصل في المرأة أن تكون قارة في بيتها وتعلم بنات جنسها، أو تطببهم، أما أن تزاحم الرجال بمناكبها وقلة حيائها ويذهب حياؤها فما الفرق بينها وبين خشونة الرجل؟ يختلف الحال تمامًا.
ولهذا نطقت امرأة عمران بالفطرة في هذا المقام.
لما قال أيضًا -جل وعز-: ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾ اختلف المفسرون في هذه الجملة، ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾ هل هو من كلامها -امرأة عمران- أو هو من كلام الله -جل وعز-؟ ولكل واحد منهما طبقة عالية من البلاغة في التأويل.
أما قوله -جل وعز-: ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾ إن كان من كلامها فهو تتميم لحسرتها ولغرضها وهو التحسر، أي أنها قالت: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾ الأنثى ستكون في البيت، وأما الذكر فإنه سيكون في المعامع والمساجد وفي غير ذلك.
أما إن كان من كلام الله -جل وعز- فيكون استئنافًا أي فيكون المعنى: وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وُهبت، فإنها وهبت مريم -عليها السلام- وهبت بنتًا -عليها السلام-.. حملت عيسى -عليه السلام- الذي بقي ذكرًا وأظهر اسمها إلى قيام الساعة.
والآية حقيقة فيها نكتة بلاغية إيمانية: على أن العبد المؤمن ذكرًا كان أو أنثى إذا انطرح بين يدي الله -عز وجل- واتخذ أسباب إجابة الدعاء فإن الله -عز وجل- يعطيه أعظم مما قصد، هذه المرأة أرادت ذكرا فقط يخدم، وإنما أعطاها مريم التي ولدت عيسى -عليه السلام-.
فالإنسان إذا أخلص لله -عز وجل- وأخذ بأسباب إجابة الدعاء فإن الله إما أن يعطيه ما طلب عيانًا بيانًا في الدنيا، أو يؤجله له في الآخرة ليرفع درجاته في الجنة بإذن الله، أو يدفع عنه من الأذى والخزي والعار في الدنيا ما الله به عليم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## الدرس الحادي عشر
## أضرب الخبر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

إجابة الأسئلة.

السؤال الأول وهو: اذكر حديثًا شريفًا يعالج فعلاً قبيحًا.

والسؤال الثاني: أورد التعريف الراجح للخبر والإنشاء معللاً ذلك.

وكانت الإجابة: حديث شريف يعالَج به فعل قبيح -على سبيل التعريض- لو يعبث شخص مثلاً في جوالي تقول: أقول له حديث المصطفى -صلى الله عليه وسلم-: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) ثم ذكرت مثالاً بعد ذلك على ذلك، ثم قالت: إذا اشتريت شيئا ووضع البائع لي شروطا فيها نوع من التعسف أقول له: (ما بال أقوام يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله).

ولكن هي أمام البائع وما أعتقد أنها سيكون هناك تعريض إلا إذا كانت في وسط جمع من الناس، فكانت خطبة.

ثم تقول: لو رأيت أحد يرفع نظره في الصلاة ويقبله يمنة ويسرة أقول له حديث المصطفى -صلى الله عليه وسلم-: (ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم) فأشتد قوله في ذلك حتى قال: (لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم).

لا بأس الحديث الأخير أيضًا صحيح في الاستدلال والاستشهاد، لكن الحديث الأول أوقع (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) أو أيضًا حديث: (عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به).

أما بالنسبة للإجابة للسؤال الثاني:

الأخت الكريمة أجابت عن السؤال الذي وهو: أورد التعريف الراجح للخبر والإنشاء معللاً ذلك.

عرف البلاغيون الخبر بأنه الذي يحتمل الصدق والكذب، وهذا تعريف فيه نظر؛ فهو مصادم ولا يتلاءم مع خبر الله -عز وجل- وما صح من الرسول -صلى الله عليه وسلم-؛ حيث إن صدقهما معلوم من الدين بالضرورة ومحال فيها الكذب، لذلك رأى العقلاء أنه لا بد من إضافة كلمة "لذاته" إلى التعريف فقالوا: الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته؛ ليكون خبر الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم- داخلاً في تعريف الخبر.

وتعريف الخبر كونه يحتمل الصدق أو الكذب تعريف متسرب من فلاسفة اليونان وتلقفته المعتزلة؛ لذلك يرى شيخنا -حفظه الله- بعد الدراسة والتحقيق المبارك أن الصدق والكذب عوارض للخبر، ولا يُعَرَّف الشيء بعوارضه وإنما الصواب أن يُعَرَّف الشيء بوظيفته والغرض الرئيسي منه، والخبر الغرض منه الإفادة عند النحاة بخلاف البلاغيين فهم يرون أنه متمم للفائدة، فهو أعم مما عند النحويين؛ حيث يختص عندهم بالمبتدأ والخبر، لذلك فالتعريف الصواب الذي يراه شيخنا هو: "ما تركب من جملة أو أكثر وأفاد فائدة مباشرة أو ضمنية دون النظر إلى كونه صدقًا أو كذبًا".

والفرق بين الفائدة المباشرة والفائدة الضمنية: أن المباشرة تساق لخال الذهن من الخبر واللازمة لمن عنده نفس الخبر، أما الإنشاء فهو ما سوى الخبر مما كان طلبًا أو قسيمً.

ضمنية أصل قصده الذي يُعنى به لازم الفائدة لمن عنده علم بالخبر.

أما الإنشاء فهو ما سوى الخبر مما كان طلبًا أو قسيمًا، والفرق بين فائدة الإنشاء والخبر من حيث الطبيعة والأسلوب.

أي نعم.. لأن الخبر والإنشاء كليهما مفيد، ولكن طبيعة الخبر وفائدته إما أن تكون مباشرة أو ضمنية، أو في السياقات التي ترد بحسب المقامات والأحوال، وسنذكر بعضها -إن شاء الله-. وأما الإنشاء فإن طبيعة فائدته أنها طلبية، أو قسيمة للطلب:

طلبية: ما كان من أنواع الإنشاء الطلبي -التي سنأخذها-: الأمر، والنهي، والنداء، والتمني، والاستفهام.

وغير طلبية -التي هي قسيمة الفائدة الطلبية- وهي الإنشاء غير الطلبي: كالتعجب، والقسم، والمدح، والذم، وألفاظ العقود.. وغيرها.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، كان الحديث عن الخبر وعن فائدتيه المشهورتين: وهما الفائدة، ولازم الفائدة، وسننتقل الآن إلى أضرب الخبر والمقصود بأضرب الخبر: هي الأنواع أو الأحوال التي يأتي عليها الخبر، ولعل الأخ الكريم يقرأ القاعدة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أضرب الخبر: في الصفحة التاسعة والخمسين والمائتين: (للمخاطب ثلاث حالات:

أ- أن يكون خالي الذهن من الحكم، في هذه الحال يُلقى إليه الخبر خاليًا من أدوات التوكيد، ويسمى هذا الضرب من الخبر ابتدائيًا.

ب- أن يكون مترددًا في الحكم، طالبًا أن يصل إلى اليقين في معرفته، وفي هذه الحال يحسن توكيده له ليتمكن من نفسه، ويسمى هذا الضرب طلبيًا.

جـ- أن يكون منكرًا له، وفي هذه الحال يجب أن يُؤكد الخبر بمؤكدٍ أو أكثر، على حسب إنكاره قوة وضعفًا، ويسمى هذا الضرب إنكاريًا).

هنا قال المؤلفان -رحمهما الله-: (للمخاطب ثلاث حالات بالنسبة إلى الخبر) وأعود وأذكر مسألة أن علم المعاني يبحث في أحوال المخاطبين، وتنزيل الكلام على أحوالهم، والخبر هنا من علم المعاني، ولهذا فإنه يلاحظ فيه أحوال المخاطبين، فالمتكلم عندما يخاطب الناس يلحظ أحوالهم، والمخاطب أمام المتكلم على إحدى ثلاث:

قد يكون خالي الذهن من الخبر الذي سيسوقه المتكلم إليه، وهذا يسمى ضربًا ابتدائيًا.

الحال الثانية: أن يكون مترددًا متشككًا في طبيعة الخبر الذي يسوقه إليه، وهذا يسمى الضرب الطلبي.

الحال الثالثة: أن يكون المخاطب منكرًا أساسًا للخبر الذي يسوقه المتكلم إليه، ولكل حال من هذه الأحوال طريقة في إلقاء الخبر.

الحال الأولى: وهي ما كان المخاطب خالي الذهن، يساق إليه الخبر عطلاً من المؤكدات لماذا؟ لأنه لا داعي للتوكيد، فالتوكيد أو الزيادة في الكلام يعد فضلة لا داعي لها، إنما يزاد الكلام -سواءً بحرف أو حرفين أو بأكثر- لغرض بلاغي، إذن كلام العرب ليس عبثًا، فهم عندما يتكلمون، يبنون كلامًا على الدقة والذوق والحذق، فعندما يُخاطب المخاطب وهو خالي الذهن من الخبر يساق له الكلام مجردًا من المؤكدات، مثلاً: طالب اختبر عندك وتسوق له خبر نجاحه، لا يخلو إما أن يكون ذهنه خاليًا من خبر النجاح، فعندما تسوق له الخبر تقول: نجحت، أو: أنت ناجح، لكن لو سقت له قلت له مباشرة: والله إنك لناجح، قال: أنت مجنون أوَمَا أدري؟ أنا ما طلبت منك التأكيد، ولا ثمة داع لهذا القسم كله. إنما تقول: أنت ناجح، فهو خالي الذهن، فأقررت في ذهنه الفائدة بأقصر لفظ، وهي خبر النجاح، ولهذا يسمى هذا الخبر أو هذه الحالة حال الابتداء الخبر ابتدائي، لماذا؟ لأنه لا يزاد فيه أكثر من هذا.

نفس الطالب نأتي لمرحلة ثانية هو أن يكون مترددًا متشككًا في نجاحه، يعني إذا قلت له: أنت ناجح، قال: لا يا أخي الكريم، أنا في مادة البلاغة أو النحو أو الإنجليزي عندي بعض الإشكالات وبعض الأخطاء، أنا متخوف، قلبي متردد، تقول: إنك ناجح، لماذا زدت؟ لم تقل: أنت ناجح، بل قلت: إنك ناجح فأكدت بـ"إن" و"إن" عند العرب بمثابة تكرير الكلام مرتين، في قوة تكرير الكلام مرتين، فعندما تقول: زيد ناجح، زيد ناجح، تأتي بـ"إن" وتستغني هذا التكرير، تقول: إن زيدا ناجح، فهي في قوة تكرير الكلام، فتقول: إنك ناجح، لماذا قلت هذا؟ لأنه كان مترددًا متشككًا في خبره نجاحه، فأتيت بهذا وأزلت بهذا التوكيد ذلك الشك وذلك التردد، فقلت: إنك ناجح، إذن هذا يسمى خبرًا طلبيًا؛ لأن ذهن المخاطب أو حال المخاطب تتطلب التوكيد لإزالة الشك.

الحالة الثالثة: وهي حالة المنكر، ما ينفع مع إنسان تقول: خرج من اختباره مثلاً وقد ما حل إلا نصف الأسئلة أو أقل أو كذا وهو شبه متأكد أنه راسب، فلو قلت له: إنك ناجح، قال قول سلفه، ليس عندك شيء ولا عندك خبر من هذا أبدًا، أنا شبه متيقن أنني مخفق في هذه المادة، فتأتي له بعدة مؤكدات لتزيل الإنكار وتمسحه من ذهنه، فتقول: والله إنك لناجح، أتينا بالقسم وبـ"إن" وباللام الواقعة في خبر "إن" والجملة الاسمية عند البلغاء -وعند النحاة أيضًا- هي في صورة التوكيد، تعتبر مؤكدًا رابعًا، والله إنك لناجح، لماذا فعلت هذا؟ للحالة التي وجدت مخاطبك عليها أنه شبه متيقن أنه مخطئ أو راسب في هذه المادة.

إذن هذه الأحوال، وأصل هذه التقسيم لهذه الأحوال الثلاثة لاحظها البلاغيون في أساليب التنزيل الحكيم و- أيضًا- في كلام العرب.

وفي هناك قصة وردت مع الفيلسوف الكندي، يقولون: إن الفيلسوف الكندي ورد إلى أبي العباس -واختلف العلماء في من يراد به من أبو العباس هذا؟ أهو ثعلب أم هو المبرد؟ فالشيخ أبو القاهر في الدلائل لم يذكر من يكون أبو العباس، لكن محقق الدلائل الشيخ شاكر ذكر أنه ثعلب، و ذكر الشيخ عبد المتعال الصعيدي صاحب البغية في تعليقاته على "الإيضاح" وهي "بغية الإيضاح" للخطيب القزويني أنه المبرد، على كل حال النفس تميل إلى كونه المبرد، لأمور كثيرة ليس هذا مقام عرضها لكن الشاهد والقصة أن الفيلسوف الكندي جاء إلى ابي العباس هذا- وقال: إني أجد في كلام العرب حشوًا، فيلسوف أراد أن يتمنطق ويستعرض عضلاته الذهنية واللغوية على أحد العلماء المعتبرين المعتد بعربيتهم، قال: كيف؟ قال: يقولون: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإن عبد الله لقائم، وقد تكررت الألفاظ والمعنى واحد، فكأنه يقول: ما الداعي إلى مثل هذا؟ يكفينا حال واحدة.

قال: لقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني ولاختلاف المقامات، فقولهم: عبد الله قائم خبر عن قيامه، وقولهم: إن عبد الله قائم، خبر لمتردد أو متشكك في خبر قيامه، وقولهم: إن عبد الله لقائم إجابة لإنكار منكر قيامه، فاختلف تركيب الألفاظ، وتعددت الكلمات واختلف بناؤها بناءً على اختلاف المعاني ومقاماتها، فانقطع الكندي.

فقسم العلماء الخبر ثلاثة أحوال: ابتدائي لخالي الذهن يساق من غير مؤكدات؛ لأن لا داعي ولا موجب لذلك، المتردد للذهن المشكك يؤكد له استحسانًا بمؤكد أو مؤكدين، المنكر يزاد له في التوكيد على قدر قوة إنكاره أو ضعفه لغرض إزالة ذلك الإنكار.

(لتوكيد الخبر أدوات كثيرة منها: "إن، وأن، والقسم، ولام الابتداء، ونون التوكيد، وأحرف التنبيه، والحروف الزائدة، وقد، وأن الشرطية).

هنا هذا الموضع حقيقة محله النحو، محل بحثه هو النحو، لكن ذكره المؤلفان هنا من أجل الاستعانة بأدوات التوكيد لمقامات سياق الخبر أو سوق الخبر. (لتوكيد الخبر أدوات كثيرة) "إن" معروفة، ﴿ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [لقمان: ٣٤] وأعلم أن الله رءوف رحيم مثلاً. والقسم: والله وتالله، ولا الابتداء ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١] ونون التوكيد "لتقومن" هذه بأسلوب التوكيد، ونون التوكيد المثقلة الداخلة على الفعل المضارع، والمخففة "ليسجنن" بتخفيف النون مثلاً ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢] وأحرف التنبيه مثل: "ألا" ﴿ أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢] ومثل: "أمَا" "أما تعلم أنك مخلوق لعبادة الله فاتق الله في ذلك" أما للتنبيه، ومثلها أيضًا نحو التنبيه "هاء" مثل قول -جل وعز-: ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩] و"ياء" عندما تنادي شخصًا تنبهه إلى ما يُطلب منه "يا محمد، اتق الله فإنك كذا وكذا مثلاً".

الحروف الزائدة كثيرة: منها الباب الداخلة على خبر مثلاً ليس: ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦] فالباء هنا زائدة كما يقولون، لكنها ليست زيادة عدد بلا فائدة، وإنما هي لتوكيد المعنى وتقريره.

ومنها: "من" ﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ١٠٧] "من" هنا استغراقية لزيادة استغراق النفي.

ومن أحرف الزيادة أيضا "إن". "إن" تأتي بمعنى "ما" ﴿ إِنْ أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٣] أي ما أنت إلا نذير. "الكاف" مثل قوله -جل وعز-: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] أي ليس كصفته صفة هو السميع البصير.. وهكذا، وأما الشرطية مثل قوله -جل وعز-: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى: ١١] ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ ﴾ [الضحى: ١٠] ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩].

ولكن الحروف يا شيخ قد تختلف معانيها في السياق؟.

بحسب السياق.

بحسب السياق فقط تنتقل من كونه مؤكدة إلى كونها مثلاً تدل على شيء آخر؟.

هي بحسب السياق.

حتى لا يضطرب المشاهد الكريم عندما يقرأ بعض آيات كتاب الله -عز وجل- فيجد أن هذه الحروف قد تعني معنًا من خلال السياق.

لكن لا ينبغي أن يفتي القارئ لنفسه من نفسه، إنما يرجع إلى أهل الذكر، يعني قد يخفى علبيه الدلالة، قد يخفى عليه وجه الدلالة البلاغية والمعنوية في النص الحكيم، ولهذا لا يتسارع في هذا، وإنما يرجع إلى أهل الذكر فيكشف له الجهل الذي عنده أو التساؤل الذي في ذهنه، فلا يتسرع في الحكم وإنما يرجع إلى كتب التفسير أو كتب أهل العلم المعتبرة في مقاماتها.

تفضل الذي بعده: (خروج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر).

(خروج الخبر عن مقتضى الظاهر)، في الصفحة السبعين والمائتين: (إذا ألقي الخبر خاليًا من التوكيد لخالي الذهن ومؤكدًا استحسانًا للسائل المتردد، ومؤكدًا وجودًا للمنكر، كان ذلك الخبر جاريًا على مقتضى الظاهر، وقد يجري الخبر على خلاف ما يقتضيه الظاهر لاعتبارات يلحظها المتكلم، ومن ذلك ما يأتي:

أ- أن ينزل خالي الذهن منزلة السائل المتردد إذا تقدم في الكلام ما يشير إلى حكم الخبر.

ب- أن يُجعل غير المنكر كالمنكر؛ لظهور أمارات الإنكار عليه.

جـ- أن يُجعل المنكر كغير المنكر إن كان لديه دلائل وشواهد لو تأملها لارتدع عن إنكاره).

هنا بحث العلماء في مسألة اختلاف الخبر اختلاف حالات المخاطبين، الحالات الثلاث التي ذكرناها وهي الابتدائي، والطبي، والإنكاري، هذه بحسب أحوال ذهن المخاطب، لكن قد نخرج عن هذه الأحوال لاقتضاء الحال تلك؛ لأن إذا كان المخاطب أمامك خالي الذهن الأصل مقتضى ظاهر حاله أن لا تؤكد له الخبر، ولكن قد ينزل

خالي الذهن منزلة المتردد المتشكك؛ لورود بعض القرائن في الخبر أو الكلام الذي سيق إليه جعله يتردد ويتشكك ويتطلب مؤكدًا ليزيل ذلك الطارئ عنده، فيقولون عندئذ: خرج هذا الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ليطابق مقتضى الحال؛ لأن البلاغة -كما نعلم- هي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، هذا مدار البلاغة تعريف البلاغة..

ولذلك عندما تتكلم العرب ويتكلم الإنسان بلغة العرب لا بد أن يلحظ هذا الشيء، لا بد أن يطابق كلامه أحوال المخاطبين، فمثلاً هنا قال: (إذا ألقي الخبر خاليًا من التوكيد لخالي الذهن ومؤكدًا الاستحسان) السائل متردد ومؤكدًا وجوبًا للمنكر (كان ذلك الخبر جاريًا على مقتضى الظاهر) لكن: (وقد يجري الخبر على خلاف ما يقتضيه الظاهر) لأي شيء؟ ليطابق مقتضى الحال. لا بد بهذا القيد، إذن نضيف هذا القيد وهذا التعليق، قد يجري وقد يجري الخبر على خلاف ما يقتضيه الظاهر لأي غرض؟ هل عبثًا؟ لا.. هو أشار إليه بقوله: (لاعتبارات يلحظها المتكلم) ولكن نقول هنا: قد يخرج الخبر على خلاف ما يقتضيه الظاهر ليطابق مقتضى الحال لماذا؟ حتى يكون الكلام بليغًا. الكلام البليغ ما هو؟ أن يكون الكلام فصيحا مطابقا لمقتضى الحال سواءً كان مسوقا لخالي الذهن فيكون مطابقًا لمقتضى الظاهر ومطابقًا لمقتضى الحال في نفس الوقت، أو مسوقًا لتنزيل خالي الذهن منزلة المتردد فخرج بحاله إلى حال المتشكك فأكد الكلام بحقه لأن الحال يقتضي هذا، وإن كان مقتضى الظاهر أن لا يؤكد.

مثال النص الحكيم أورد المؤلفان في الأمثلة والشواهد قوله -جل وعز-: ﴿ وَلاَ تُخَاطِبْنِي ﴾ هذا الخطاب من الله -جل وعز- لنوح -عليه السلام- ﴿ وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ ﴾ في الآية قبل هذا قرائن تشير إلى أن نوحًا -عليه السلام- بدأ يتساءل ويردد ما هذا الذي سيحصل لقومه عندما قال: ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ ﴾ [هود: ٣٧]؟ أمره -سبحانه وتعالى- لنوح بأن يصنع الفلك على هذا الحال وأن لا يخاطبه في هؤلاء أمر غير عادي.

إذن كان الأصل في نوح -عليه السلام- أنه خالي الذهن من مسألة المؤكدات فلا داعي لتأكيد كلامه، لكن انتقل أمره من كونه خالي الذهن إلى كونه متسائلاً متطلبًا للتوكيد، وسيق الخبر في حقه فقيل: ﴿ إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ ﴾ فنزلت حال نوح -عليه السلام- منزلة المتردد الطالب التوكيد، ما الذي سيحصل لقومي؟ قال: ﴿ إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ ﴾ لأن القرائن تدل على هذا.

أيضًا مثلاً خبر زليخا امرأة عزيز مصر لما حصل ما حصل قالت: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ﴾ لماذا نفت تبرئة نفسها؟ السامع تشكك وتردد في الحاصل، قالت: ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ [يوسف: ٥٣] فنزل المخاطب الذي سمع كلامها بعدما جاء النفي على لسانها نزل منزلة المتردد المتسائل: ما السبب في عدم تبرئتها نفسها؟ فقالت: ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ إذن نزل خالي الذهن منزلة المتردد، فعومل معاملة المتردد، والأصل أن لا يعامل معاملة، لكن لما مر في الكلام ما فيه من القرائن والسياقات التي تجعل المخاطب يتردد ويتشكك عومل معاملة المتردد المتشكك فزيد في الخبر توكيدًا لغرض بلاغي وهو إزالة ذلك التردد الطارئ، والتشكك الحاصل المتجدد بسبب هذا النفي، هذه حالة.

الحالة التي ذكرها قد يجري الخبر على خلاف الظاهر باعتبارات قال: الحالة الأولى: (أن ينزل خالي الذهن منزلة السائل المتردد إذا تقدم بكلام ما يشير إلى حكم الخبر).

الحالة الثانية: (أن يُجعل غير المنكر كالمنكر) أن يُجعل غير المنكر للخبر كالمنكر للخبر، إذا جُعل غير المنكر كالمنكر للخبر، ماذا سيصنع في الخبر؟ سيؤكد لأي شيء؟ لإزالة الإنكار الطارئ الذي ظهرت علاماته وأماراته بحسب الحال، مثالهم ما ورد في الفصيح البليغ في قوله -جل وعز- في سورة المؤمنون لما تحدث الله -عز وجل- عن أصل خلق الإنسان من سلالة من طين ثم من مضغة ثم من علقة ... أطوار خلق الإنسان، ثم قال بعد ذلك -جل وعز- في الآدميين كلهم والناس كلهم أجمعين: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٥] هل أحد ينكر الموت؟ لا أحد ينكره بدلالة موت آبائه وأجداده ومن حوله وأقاربه وأحبابه كل يوم يسمع موت كذا، وهذا عادي الأصل في هؤلاء أنهم لا ينكرون الموت، ولكن لما ظهر عليهم من أحوالهم افتتانهم في الدنيا واشتغالهم بها والتهائهم بملذاتها كأن حالتهم هذه حالة من ينكر الموت، فنزلت حالتهم الطارئة الجديدة بحالة من ينكر الموت فيساق له الخبر كما يساق للمنكر، نزلوا وهم غير منكرين منزلة المنكرين، فقيل: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ أكد بعدة مؤكدات: "إن" و"الجملة الاسمية" و"اللام" الواقعة في خبر "إن" ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾.

ترى مثلاً شابا عليه علامات العقل والمروءة، لكنه يسيء الأدب لوالديه فتقول: "إنهما لوالداك" الأصل أن تسوق الخبر له، وأنه يعرف أنهم أبواه وأنهم والداه، لكن لما رأيت من أمارات الإنكار والعقوق وقلة الأدب مع والديه سقت الخبر مؤكدًا.

حال فعله.

فعلك.

ليس اعتقاده، فاعتقاده معروف أنه يعرف أنهم والداه.

يعرف أنهم والده ولا يشك في هذا.

لكن حالة فعله هل التي تبين ذلك.

لكن الحال والهيئة التي خرج ورأيته عليها من ألفاظه وتصرفاته وقلة أدبه وعدم سماعه وغير ذلك من الأمور، هذه حالة من ينكر كأنهما ليسا والديه، إنهما لوالداك إذن تأدب معهما وأعطهما حقهما وبر بهما، إذن في هذه نزلنا غير المنكر منزلة المنكر فعالجناه وعاملناه معاملة المنكر؛ لأن مقتضى الحال يقتضي هذا، خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، مقتضى الظاهر حاله، أنه ما يؤكد له الخبر؛ لأنه غير منكر، لكن حاله في القرائن والأحوال اقتضت أن ينزل منزلة غير منزلته فعولج بالمنزلة الجديدة، وهي أن عومل معاملة المنكر.

الحالة الأخيرة: (أن يُجعل المنكر كغير المنكر) العكس، أن يُجعل المنكر للخبر كغير المنكر لا يعتد بإنكاره.. لماذا؟ قال: إن كان لديه دلائل وشواهد لو تأملها لارتدع عن إنكاره، يعني مثلاً وحدانية الله -عز وجل- وألوهيته أقر بها الكون فسبح بحمد الله -عز وجل-

وفي كل شيء ترى آية *** تدل على أنه الواحد

لا إشكال في هذا، ولهذا عالج الله -عز وجل- وعامل المنكرين وحدانيته وألوهيته من كفار قريش بقول سورة الصمد المشهورة ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص ١ : ٤] من غير مؤكدات ولا قسم ولا أيمان؛ لأن هذه الوحدانية وصمود الخلائق إلى الله -عز وجل- وتلجأ إليه، فهذا أمر ظاهر بين، لذلك إنكارهم لوحدة الله كلا إنكار، لا يعتد به ولا يؤبه به، وليس بشيء، كله تحت الأقدام، ولهذا في آية النحل وهي مكية قوله -جل وعز-: ﴿ إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [النحل: ٢٢] من غير أيمان ولا قسم، خوطب الكفار وهم ينكرون وحدانية الله -عز وجل- نزلوا منزلة من لا ينكر لعدم الاعتداد بإنكارهم وأنه لا شيء؛ لأن الكون كله والخلائق والفِطر كلها تلجأ إلى الله -عز وجل- وتعرفه بفِطرها، بل إن البهيمة إذا أصابها المس والألم صرخت ورفعت رأسها إلى الله -عز وجل- فتستنزل رحمته ولطفه فطرة.

كذلك يُحكى أن ملحدًا من الزنادقة -أيام هيجان الشيوعية، ولقد سقطت بحمد الله -عز وجل- وانتهت وانتهى كل شيء مناقض للفطرة- كان يخطب في تلاميذه في جامعة ما وفي مسرح كبير وينكر وحدانية الله -عز وجل- ويقول: لا إله والحياة مادة، أفكار شيوعية يرددون كلامًا قد لا يفقهونه أصلاً، فجاء أحد الغيورين وتصرف تصرفا فيه نظر، لكن تصرف قد يكون اقتضاه الموقف في ذلك الوقت، جاء والتف من ورائه وهو يخطب ثم أعطاه صفعة على خده فقال: يا الله يا الله، كان ينكر ثم يقول: يا الله يا الله، فطرته نطقت بهذا، فالشاهد من هذا أن الأمور التي عليها علامات واضحة وبينة وظاهرة لا تعتد بإنكار المنكر، تنزله منزلة ما لا ينكر تسيق له الخبر خاليًا من المؤكدات؛ لأن المقام يقتضي هذا.

أيضًا آية البقرة في قوله -جل وعز-: ﴿ وَإِلَهُكُمْ ﴾ في آية النحل بدون واو: ﴿ إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ ﴾ [النحل: ٢٢] آية البقرة: ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٦٣] هنا سورة البقرة مدنية -كما نعلم- الخطاب هنا إن كان للكافرين بحسب سبب النزول فيكون عندئذ نزل المنكرون منزلة غير المنكرين لعدم الاعتداد بإنكارهم، فلم يعتد بإنكارهم، وإن كان الخطاب موجها للمؤمنين فيكون على مقتضى الظاهر، لم ينزلوا لماذا؟ لأنهم لا ينكرون بل هم مؤمنون، جاء الخبر على مقتضى الظاهر، لم يخرج على خلاف مقتضى الظاهر، إذن نفرق بين حالتين: آية البقرة إن كان الخطاب فيها -كما ذكر البغوي- أن سبب النزول أن المشركين قالوا للنبي -عليه الصلاة والسلام- قالوا: صف لنا ربك واذكر لنا آياته، فأنزل الله -جل وعز-: ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ...﴾ [البقرة: ١٦٣، ١٦٤] هذه من آيات الله -عز وجل-، فإذا كان في خطاب الكافرين لم يعتد بإنكارهم وإنما نزلوا وهم منكرون منزلة من لا ينكر نظرًا لأنه إنكار كلا شيء، وأما إن كان الخطاب للمؤمنين فإن الخبر عندئذ جرى على مقتضى الظاهر.

تقول: في الدرس التاسع عند ذكركم علاقات المجاز العقلي ذكرتم أن علاقة السببية: ذكر السبب وأراد المسبب، وكذلك الزمانية، أطلق الزمان وكذلك جميع العلاقات، إلا في علاقتي الفاعلية والمفعولية عكست الصورة ففي المفعولية أطلق الفاعل وأراد المفعول، كقوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٢١] أراد مرضية، وكذلك الفاعلية كقوله تعالى: ﴿ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٥] أطلق المفعول وأراد الفاعل، فما سبب انعكاس الصورة؟.

هذه تقتضينا أن نعود إلى الدرس السابق، وأنا أرجو من الأخت الكريمة أن تعود إلى شرح المؤلفين وتتبصر، أو أحيلها إلى كتاب قد يكون أوضح من هذا وهو كتاب "البلاغة فنونها وأفنانها" للدكتور فضل حسن عباس، قد حقيقة

تبسط -جزاه الله خيرًا- في الشرح وكأنما هو بجوار الطالب، هذا الكتاب ميزته أن صاحبه -وفقه الله- قد تبسط في شرحه وعرضه للمعاني عرضًا جيدًا في عبارة سهلة سلسة تفهم ويفهم عليها أي طالب مهما كان مقدار علمه، وأيضًا أكثر من الشواهد وبخاصة القرآنية هذه الآيات التي ذكرت فالعودة إلى الموضوع مرة أخرى يحتاج له ضريبة في الوقت، لكن إحالتها إلى هذا وأنا أحب أن أحيل طلاب العلم إلى الكتب حتى يشاركوا الأستاذة في عقولهم ويستنبطوا ويفهموا أيضًا ويأخذوا العلم من مظانه، من مستودعاته من مخازنه؛ هذا أقوى لعقلياتهم وأثبت أيضًا لعلمهم، وأكثر دربة لآلتهم، فأرجو من الأخت الكريمة أن تعود إلى الكتاب هذا أو غيره، لكن الكتاب بالذات "البلاغة فنونها وأفنانها" رأيت أنه قد بسط وعرض وتبحبح وتوسع في مثل هذه المسائل، وأيضًا عربيته سهلة الفهم وجيد العرض.

الإنشاء تقسيمه إلى طلبي وغير طلبي. في الصفحة السابعة والسبعين ومائتين:

(الإنشاء نوعان: طلبي وغير طلبي، فالطلبي ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، ويكون بالأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء، وغير الطبي: ما لا يستدعي مطلوبًا وله صيغ كثيرة منها: التعجب، والمدح، والذم، والقسم، وأفعال الرجاء، وكذلك صيغ العقود).

بعد ما ذكر المؤلفان الكلام عن الخبر انتقل إلى شطيره لأن الكلام قسمان، خبر وإنشاء، أنهى الكلام عن الخبر ثم بدأ ودلف إلى الكلام عن الإنشاء، والإنشاء في اللغة أصله الابتداء، تقول: أنشأ الشاعر يلقي قصيدته إذا ابتدأ، أنشأ المزارع يزرع مزرعته إذا ابتدأ زراعة بها.

الإنشاء ذكرنا أن في تعريفه عندما عرفه البلاغيون والشائع في تعريف كتب البلاغيين أن الإنشاء ما لا يحتمل الصدق والكذب بناءً على أن الخبر عندهم ما يحتمل الصدق والكذب، نحن اعترضنا على هذا التعريف وبينا العلل والمسوغات فنقول: إن الخبر هو ما تركب من جملة أو أكثر وأفاد إفادة مباشرة أو ضمنية، أما تعريف الإنشاء، فإذا عرفنا الخبر خرج به الإنشاء، فنقول: الإنشاء ما سوى الخبر مما أفاد طلبًا أو قسيمه، ما سوى الخبر؛ لأن فائدة الخبر مطلقة، أما فائدة الإنشاء فهي مقيدة بالطلب وقسيم الطلب وهو غير الطلبي.

فإذن تبين من تعريف الإنشاء أنه ما سوى الخبر مما أفاد طلبًا أو قسيمه أن الإنشاء قسمان: إنشاء يسمونه الطبي وهو ما دلت أنواعه على الطلب، ما أفادت الطلب، وأنواع الإنشاء الطلبي خمسة مشهورة: وهي الأمر، والنهي، والتمني، والنداء والاستفهام، هذه أنواع الإنشاء الطلبي.

الأمر مثل: قم، النهي مثل: لا تقم، التمني مثل: ليت "ليت المسلمين ينتصرون في هذا الزمان" وإن شاء الله حاصل هذا بإذن الله، النداء مثل: يا زيد يا محمد، أي: أي بني مثلاً، الاستفهام: ما اسمك؟ أين تسكن؟ كيف حالك؟ غير ذلك من أدوات الاستفهام، ستأتي -إن شاء الله-.

أما الإنشاء غير الطلبي، هنا أولاً عرف الإنشاء الطلبي بأنه قال: ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، وأقول تعريف الإنشاء الطلبي: ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل قبل أن تطلبه، عندما أقول: اقرأ يا عبد الله مثلاً قبل أن أقول هذا الكلام غير حاصل هذا الشيء، طلبي هذا الفعل فعل قراءة أو استدعاء القراءة لم تحصل، لكن عندما قلت أنشأت أنا: اقرأ، أمرت، عندئذ سيحصل هذا الفعل بعد أمري، إذن هو ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، يمكن لو قلنا مثلاً في التعريف قد يكون أدق: ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل قبل الطلب، إنما يصلح بعد الطلب، يستدعي مطلوبًا هذا المطلوب غير حاصل، متى يحصل؟ بعد أن أطلب، هم يقولون: وقت الطلب أي عند الطلب، إنما يحصل بعد الطلب، كالأمر أو النهي أو كذا.

الإنشاء غير الطلبي: ما لا يستدعي مطلوبًا.

من أنواعه التعجب مثل: ما أحسن الأجواء، ما أجمل مكة هذه الأيام، هذا تعجب، أم هذه طلب؟ ليس فيه طلب، إنما أشبه بالإخبار، ولهذا عد العلماء أو كثير من علماء البلاغة أن كثيرًا من أنواع الإنشاء غير طلبي تندرج في الأخبار، كأنما هي أخبار خرجت في صور إنشاءات، لأن أصولها أخبار، عندما تتعجب من مكة أو الأجواء أو السماء أو كذا، كأنما تخبر عن ذلك.

التعجب والمدح: المدح مثل: نعم فلان، ﴿ نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾ [العنكبوت: ٥٨] صيغ المدح "نعم" والذم في "بئس" ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ [الكهف: ٥٠] بئس محمد، بئس فلان، بئس زيد تذم حاله أو أخباره أو صفاته.

القسم: فوالله وتالله، هذا أيضًا إنشاء، لكنه غير طلبي لا يستدعي مطلوبًا.

أفعال الرجاء: ﴿عَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] عسى الله أن يرفع الظلم، عسى الله أن يغيث البلاد، هذا رجاء.

صيغ العقود: مثل: بعتك هذه السيارة، أنت إذا أنشأت البيع ليس إذا أخبرت إذا أنشأت البيع مساومة عرضت سيارتك أو دارك للبيع ثم حصل مساومة ومفاوضة في السعر ثم قلت: بعتك، إذن هذا إنشاء، أو زوجتك فلانة أثناء التزويج وكذا فيحصل هذا أنشأت عقد الزواج، سوءًا إيجابًا أو قبولاً.

سيبدأ المؤلفان عندئذ بأنواع الإنشاء الطلبي وبدأ بالأمر.

في الصفحة الواحدة والتسعين ومائتين:

(الأمر: طلب الفعل على وجه الاستعلاء).

هذا تعريفه، ينبغي أن نعرف أن الأمر معناه الطلب، لكن قد يرد الأمر بمعنى الشأن ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ليس هو الطلب هنا الشأن، أنا عندي أمور كثيرة في الأيام هذه، أي عندي شئون، فإذا كان الأمر بمعنى الشأن يكون جمعه أمورا، أما إذا كان الأمر بمعنى الطلب يُجمع على أوامر، صدرت الأوامر الملكية بكذا وكذا، كطلب تعيين أو أمر تعيين أو شيء من ذلك، فينبغي أن نفرق بين هذين؛ الأمر في الأصل معناه الشأن، هذا إذا كان بمعنى الشئون أو شيء من ذلك، أما إذا كان بمعنى الطلب أو ما تعلق به، فإنه عُرِّفَ في اصطلاح الباحثين في أصول الفقه وفي البلاغة أيضًا بأنه طلب الفعل على وجه الاستعلاء، طلب الفعل أي فعل كان، هو هنا احترز بقوله: طلب الفعل عن طلب الكف عن الفعل؛ لأن النهي: طلب الكف عن الفعل، الأمر: طلب الفعل على وجه الاستعلاء، يعني أن الآمر غالبًا أن يكون في مقام أعلى من مقام المأمور، الأصل في الأمر أن يصدر من مقام أعلى من مقام المأمور.

وأعلى المقامات هو الله -سبحانه وتعالى-.

لا شك في هذا، ولهذا فإن أوامر الله -عز وجل- لعباده أوامر حقيقية، لكنها تخرج أيضًا لأغراض أحيانًا مجازية بحسب لغة العرب، إذن على جهة الاستعلاء أعني في جهة العلو أو في المقام الأعلى.

(للأمر أربع صيغ:

فعل الأمر، والمضارع المقرون بلام الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر النائب عن فعل الأمر).

إذن هذه إذا جاءت واحدة من هذه الصيغ عرفنا أن هذه الجملة فيها أمر.

صيغ الأمر أولها: فعل الأمر الصريح اقرأ، قم، صلِّ كل ما هو دال على الأمر الصريح، هذا صيغة الأمر الصريح.

المضارع المقرون بلام الأمر قد يكون مضارعًا، لكن دخلت عليه اللام فحولته وقلبته من مضارع إلى أمر ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [الطلاق: ٧] لتقرأ كذا، لتذهب إلى الصلاة، لتذهب إلى الجامع ولتحافظ على العلم، هذا أمر مضارع دخلت عليه لام الأمر فقلبته إلى أمر فصار واحدا من صيغ الأمر.

اسم فعل الأمر: اسم فعل الأمر مثل "صه" بمعنى اسكت، مثل "إيه" زدني، حديث عمرو بن شريد الذي يرويه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: (هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت؟ قال: نعم، قال: قل) فقال: فأنشدت بيتًا منه، ثم قال: (إيه) -أي زدني- فأنشدته بيتًا إلى أن قال ثلاث مرات، ثم قال: (ذلك رجل أسلم شعره وكفر قلبه) أو كما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

مثل أيضًا الصيغة الرابعة من صيغ الأمر: مصدر نائب عن فعل.. ضربًا زيدًا، ضربًا ناب عن فعل اضرب، ضربًا زيدًا، أي اضرب زيد، دراك عمرًا، أي: أدركه ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤] كذلك مصدر نائب عن فعل اضربوهم ضرب الرقاب.

(قد تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى تستفاد من سياق الكلام كالإرشاد والدعاء، والالتماس، والتمني، والتخييل، والتسوية، والتعجيز، والتهديد، والإباحة).

الحقيقة ينبغي أن أنبه على قضية مهمة وهي: أن علماء البلاغة عنوا كثيرًا بأساليب الكلام التي تخرج عن دلالاتها الأصلية إلى دلالات مجازية اعتبارية في الكلام، عنوا كثيرًا بهذا، ولهذا كانت عناية العلماء منصبة على الإنشاء الطلبي بأنواعه الخمسة أكثر من عنايتهم بالإنشاء غير الطلبي، لماذا؟ عللوا هذا قالوا: إن الإنشاء الطلبي لا تستقر صيغه على حالة واحدة، وإنما تتغير وتتجدد وتتنقل إلى معانٍ مجازية تقتضيها السياقات ومقامات الأحوال، وقرائن الألفاظ ومقامات الأحوال كالأمر الأصل فيه الوجوب، لكن كما هو الحال هنا ينتقل إلى الإرشاد إلى التهديد إلى الإباحة إلى التعجيز بحسب المقام والسياق، ولهذا فإن عناية البلاغيين انصبت على الصيغ التي تخرج عن معانيها الأصلية لأغراض بلاغية.

ولكن يبقى المعنى العام يا شيخ أليس كذلك؟.

الصيغة العامة، وهي صيغة أمر.

صيغة أمر أنك تفعل ذلك مهما كان.
تفعل هذا.. والغرض أحيانًا لا تفعله، سيأتينا -إن شاء الله-.
هنا قال: (تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصلي) الأصل في الأمر الوجوب، وجوب الفعل، عندما أقول: افعل لا بد أن تفعل، خاصة إذا كانت صادرة الصيغة من أعلى إلى أدنى، هذا الأصل فيه، لكن قد تخرج دلالات هذه الصيغة بحسب القرائن ومقامات الأحوال والسياق إلى غرض بلاغي واضح يدل عليه السياق، قال: (معاني تستفاد من سياق الكلام) من أين مصدر هذه المعاني الدقائق؟ من سياق الكلام بالضبط، كالإرشاد، كالإرشاد مثل ماذا؟ قوله -عز وجل-: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩] فيه إرشاد للنبي -عليه الصلاة والسلام- في الدعوة ولكل الدعاة بأن يتجاوزا عن الناس ويأخذوا على العفو منهم ولا يكلفوهم ما لا يطيقون ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ بالأخلاق الطيبة بمحاسن الأخلاق، وأعرض عن ماذا؟ ﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ الجاهلين والسفهاء، فخير جواب لهم أن تعرض عنهم.
أيضًا قوله -عليه الصلاة والسلام- وهو حديث جامع عظيم قاعدة أخلاقية في الحياة: (اتق الله حيثما كنت) انظر إلى عجيب جوامع الكلم هذه: (اتق الله) يرشدك (حيثما كنت) في أي موقع في سفر أو إقامة أو صلاة أو ذهاب أو إياب أو جامعة أو أي مكان آخر (اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن) هذه قاعدة جامعة في الحياة في أي مكان، وأيضًا فالإنسان لا يأمن نفسه يقصر يخطئ، لكن يتبع سيئاته بالحسنات، ويخالق الناس بأخلاق حسنة كما يريد منهم أن يخالقوه أيضًا بأخلاق حسنة، إذن هذا الحديث الأصل فيه الوجوب، لكن انتقل إلى الإرشاد.
الدعاء: مثل قوله -عز وجل-: ﴿ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] الأصل كلمة "اعف" هي أمر كلمة "اعف" لكنها لما كانت منطلقة من العبد الذليل إلى الرب الجليل في خشوع وتذلل كانت دعاءً، والأصل فيها أنه وجوب أمر، لكنه عند المقام كيف حول، انظر العربية دقائق العرب وذكاءهم وذوقهم. والله -عز وجل- قد أنزل أيضًا كتابه على وفق بيانهم ولسانهم ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥] فقوله -جل وعز- ﴿ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا ﴾ هذه أصلها أوامر ، لكن لما كانت منطلقة من العباد الذين هم في مقام الذلة والمسكنة والضعف إلى الله -عز وجل- ذي المقام الخلق والبسط والقدرة والحكمة والرحمة انقلبت هذه الألفاظ إلى دعاء، هكذا سائر الألفاظ.
اللفظ انقلب من كونه أمرا إلى معنى آخر.
هو نعم استنباط، وهنا اعتنى البلغاء بالصيغ وخروجها عن دلالتها الأصلية إلى دلالات مجازية اقتضاها السياق والمقام.
كذلك الالتماس: متى يكون الالتماس؟ الالتماس غالبًا يكون من الأنداد القرين، عندما تخاطب زميلا لك في سنك وفي مرتبتك وكذا تقول: أعطني القلم، هذا تلتمس، ما لك أمر عليه؛ لأنه ليس أصغر منك تتساوى، إذن يسمى التماسًا، تلتمس، أعطني كذا أو اذهب بكذا، أو شيء من هذا المعنى.. أمرك لمن هو في منزلتك يعد مساواة والغرض البلاغي منه المساواة.
التمني: قد يخرج الأمر للتمني، التمني كقول الخنساء: "أعيني جودا ولا تجمدا" هي أمرت عينيها تتمنى على عينيها أن تجود بالبكاء في رثاء أخيها صخر.

أعيني جودا ولا تجمدا ** ألا تبكيان لصخر الندى
هنا أمرتهما نادتهما أولاً، وهذا العرب أيضًا تتلطف حتى الجمادات، العين لا تسمع النداء، لكن من باب والاستشعار، وفي الوقت ذاته أيضًا تطويع المعني حتى للجمادات لتفضي بها المشاعر وتخرج مع آهاتها وأناتها وأحزانها وغير ذلك.
قال: ( والتخيير ) والتخيير: مثل قوله -جل وعز-: ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [الملك: ١٣] أسروا أو أجهروا ما الذي دلنا على أن الأمر في قوله: ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا ﴾ للتخيير؟ كلمة "أو" القرينة اللفظية، فهي أفادت التخيير إسراركم وعدمه.
التسوية: كقوله -جل وعز- في حق من يستحق النار: ﴿ اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الطور: ١٦] الذي دل على التسوية كلمة ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾.
التعجيز: كقوله -جل وعز- في حق الكافرين من باب التحدي: ﴿ وَإِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللهِ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣] فهذا أمر تعجيز، التحدي أن يأتوا بمثل القرآن ولو سورة واحدة أو آية واحدة.

كقوله أيضًا -عز وجل-: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ﴾ [لقمان: ١١] ﴿ فَأَرُونِي ﴾ ولــو في... هذا تعجيز، كأن تأتي لإنسان أيضًا يظهر قوته وسطوته وكذا، ويقول: أنا أسحب كل شيء حتى الطــائرة، قال: هذه شاحنة مملوءة أسمنت اسحبها، تعجيز.

والتهديد: يخرج مثل ما ذكرت وقلت: الأصل فيه الطلب، صحيح الأصل فيه الطلب لكن قد يخرج التهديد بعدم الفعل، يعني الأصل أنك إن فعلت ستواجه شيئًا عجيبًا، مثل أن ينصح الأب ابنه، رآه يترك الصلاة أو يباري فلانا أو يصاحب الأشرار أو كذا بعدما وعظه وأكثر الكلام عليه قال: ثم صاحب فلانًا، هنا الأصل مقتضى الظاهر أنــه يعني صاحبه اتبعه كن صاحبًا له، لكن هذا تهديد، قوله -جل وعز-: ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ [فــصلت: ٤٠] بعــدما أمرهم ونهاهم ووعظهم ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ هذا تهديد، إذن انقلب تمامًا إذن الذوق والاستنباط في السياق مهم جدًا في الغوص على المعنى واستخراج درته من جوفه من خلال السياق والمقام والقرائن، هذا الشيء مهم جدًا للباحث أو للناظر في النص الحكيم أو في غيره.

الإباحة: الإباحة كقوله -جل وعز- في آية الصيام: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] إذن فيها ثلاثة أوامر: "كلــوا، واشــربوا، وأتمــوا" الأمران الأولان: "كلوا واشربوا" هنا للإباحة، يعني أباح لكم الأكل والشرب، لا يعني أن من لم يأكل ولم يشرب في ليلة الصيام أنه آثم، لا.. مباح الأكل والشرب، وقد كان محظورًا بعد النوم بعدما ينام الإنسان بعد الإفطار ثم خفف الله -عز وجل- على العباد.

قوله: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ ﴾ هنا الوجوب، لأنه إذا بان الفجر انتهى الموضوع حتى تغــرب الــشمس ويتحقــق غروبها ويكون عندئذ الإفطار، إذن الأمران الأولان الإباحة، والأمر الثالث: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ ﴾ هنــا للوجــوب والإلزام بوجود الإمساك عن الأكل والشرب.

فانظر إلى كيف تختلف الصيغ حسب المقامات والسياق والقرائن، هذه هي البلاغة، هنا دقة الاستنباط.

أسئلة الحلقة.

السؤال الأول: خاطب بالعبارة الآتية خالي الذهن، ومترددًا، ومنكرًا وغير ما يلزم في بناء الجملة مع التعليــل، العبارة هي: "الإسلام صالح لكل زمان ومكان".

السؤال الثاني: ما أنواع الإنشاء؟ وبأي نوع اعتنى علماء البلاغة؟ ولماذا؟

## الدرس الثاني عشر
## النهي والاستفهام والتمني

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى أصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

فنبني على ما سبق في الدرس السابق نحن بدأنا في الإنشاء الطلبي، وقلنا: إن الإنشاء نوعان: طلبي وغير طلبي، أما الطلبي فهو الذي يستدعي مطلوبًا غير حاصل قبل زمن التكلم، وأنواعه خمسة: الأمر، والنهي، والتمني، والنداء، والاستفهام.

وأما غير الطلبي فهو الذي لا يستدعي مطلوبًا أصلاً، وله أنوع متعددة ذكرنا منها: التعجب، والقسم، وألفاظ العقود، وألفاظ المدح والذم.. وغير ذلك.

سبق أن تكلمنا عن النوع الأول من الإنشاء الطلبي، وهو الأمر: وذكرنا تعريفه بأنه: طلب الفعل على جهة الاستعلاء، بمعنى أنه في الأصل أن يكون الأمر صادرًا عن من هو أعلى منزلة، والأصل فيه الوجوب، ولكنه يخرج عن الوجوب إلى لأغراض بلاغية ذكرنا بعضًا أو عددًا أو طائفة منها.

وننتقل إلى قسيم الأمر وضده وهو: النهي، ولعل الأخ الكريم يقرأ لنا القاعدة الواردة في تعريف النهي والصيغ الواردة أيضًا مما يخرج له النهي.

بسم الله الرحمن الرحيم، النهي (النهي:

طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء. للنهي صيغة واحدة هي المضارع مع لا الناهية، قد تخرج صيغة النهي عن معناها الحقيقي إلى معانٍ أخرى تستفاد من السياق وقرائن الأحوال: كالدعاء، والالتماس، والتمني، والإرشاد، والتوبيخ، والتيئيس، والتهديد، والتحقير).

عرف المؤلفان النهي بأنه: (طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء) بمعنى أنه عكس الأمر؛ لأن الأمر هو (طلب الفعل على جهة الاستعلاء) أما النهي هو (طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء) يعني أن الأصل في النهي أن يكون صادرًا من الأعلى منزلة إلى الأدنى منزلة، ويكون الأصل فيه طلب الكف على سبيل الإلزام.

ثم ذُكِرَ هنا أن للنهي صيغة واحدة وهي: المضارع مقرونًا بـ"لا الناهية" ومنه قوله -جل وعز-: ﴿ وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾ [الإسراء: ٣٢] هنا المضارع أو صيغة النهي الفعل المضارع تدخل عليه "لا الناهية" فتحوله إلى نهي، ويكون عندئذ مقتضاه وجوب الكف، ونلاحظ أن الآية الحكيمة في سورة الإسراء ﴿ وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَى ﴾ فيها لطيفة بلاغية هنا وهي: أن الله -عز وجل- نهى عن قربان الزنا لا عن فعله، نبه بالأدنى عن الأعلى، ثم إن في هذا سدا للذريعة.

وفيها لطف بالعباد عجيب بالنساء والرجال، كيف ذلك؟ بما أنه نهى عن قربان المبادئ والطرق الموصلة إلى فاحشة الزنا مثل: الخلوة بالأجنبية مثل المهاتفة مثل سفر الأجنبية مع غير المحرم وغير ذلك، كل هذه طرق من طرق الزنا، فهنا نهى ليس عن الزنا يعني أن الزنا يكون نهي عنه مغلظًا، إنما نهى عن مبادئه أو طرقه أو الأسباب المفضية إليه، وفي هذا لطف؛ لأنه إذا لم يبق إلا الفاحشة ومقارفتها صعب الامتناع منه، لكن الانكفاف عن المبادئ أو الطرق أو الأسباب الموصلة إليه سهلة لكل أحد.

فهنا بالمناسبة نشير إلى هذه الطرفة من لطائف الشريعة وهي اليسر وأخذ العباد بالأرفق بهن، سد الطرق المفضية إلى الفواحش وانتهاك الأعراض قال: ﴿ وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَى ﴾ عندما أقول: لا تدنو من الأسد، فرق بين أن أقول: لا تضع إصبعك في فك الأسد... إذا وضعت انتهى إصبعك انتهى كل شيء، أو لمست شعره عندئذ تكون قد ارتكبت المحذور، لكن أقول: لا تدنوا لا تقتربوا منه، هنا: لا تقربوا ﴿ وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَى ﴾ أي لا تفعلوا أو تزاولوا مبادئه أو ترتكبوا الطرق المفضية إليه كالخلوة بالأجنبية أو السفر أو غير ذلك.

ننتقل إلى الأغراض البلاغية، البلغاء يعنون كثيرًا بما يخرج عن النسق عن القاعدة من فصيح القول لغرض بلاغي خروجه ليس عبثًا، خروج الفصيح من القول عن نمطه أو عن نسقه ليس عبثًا بمعنى أن الأصل في النهي هو الإلزام والكف عن الفعل، لكن قد ترد صورة للنهي ليس الغرض منها طلب الكف عن الفعل، وإنما أغراض خرى تتحول بسبب القرائن اللفظية والقرائن النحوية أيضًا فيكون هناك ... ولهذا البلغاء يعتنون كثيرًا بهذا الذي يخرج عن دلالته الأصلية إلى الدلالية المجازية البلاغية، ويتنبهون إليها ويلتقطونها ويقفون عندها.

ولهذا كانت عناية البلغاء كثيرًا بأنواع الإنشاء الطلبي أكثر من عنايته بأنواع الإنشاء غير الطلبي؛ لأن أنواع الإنشاء غير الطلبي مستقرة تقريبًا على أحوالها مع أنها مستقرة أيضًا فيها أغراض بلاغية، لكنها ليست كمثل ما هو جارٍ على الإنشاء الطلبي.

هنا الأغراض التي ذكرت هنا قال: (قد تخرج صيغة النهي عن معناها الحقيقي وهو الإلزام أو طلب الكف عن الفعل إلى معانٍ أخرى) من أين نستقيها ونستفيد منها أو نحددها قال: مجال... والبحث عنها تستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال؛ لأن البلاغة في الأحوال، تنزيل الكلام الفصيح عن مقتضى الحال، قال مثل له: (كالدعاء) الدعاء أصله نهي، كقوله -جل وعز-: ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿ لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾ أصلها لو أخذتها وانتزعتها من هذه الجملة ﴿ لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾ لكانت نهيا، لكن لما كانت منطلقة من العبد الذليل إلى الرب الجليل كانت في صيغة الدعاء؛ لأنها في مقام الخشوع والتذلل الابتهال والخشوع والتذلل، انقلبت إلى دعاء؛ لأن المقام هو الذي يغير الصيغة.

ولهذا نلاحظ أن البلاغة الحقيقة مرنة السياقات، وقرائن الأحوال هي التي تعطي المعاني والدقائق واللطائف، فانقلب النهي هنا من كونه نهيًا إلى كونه دعاءً بحسب المقام والقرينة.

ومنه الالتماس، والالتماس كما قلنا في الأمر، إذا كان النهي صادرًا من شخص إلى مساوٍ له كان التماسًا، مثل: لا تركب كذا أو لا تذهب مع فلان أو كذا، فيكون كلامك مع القرين لك في سنه وفي مقامه يكون التماسًا، كما الأمر كذلك عندما تأمر أو تنهى أو يأمرك أو ينهاك من هو مساوٍ لك في المنزلة يكون التماسًا.

والتمني: التمني قد يكون النهي للتمني، كيف ذلك؟ كبيت الخنساء المشهور:

"عيني جودا ولا تجمدا"

وتتمنى على عينيها عدم الجمود، وإنما تتمنى عليهما البكاء واستدرار الدمع على أخيها صخر.

وقد يكون الغرض أيضًا من النهي الإرشاد، فتنهى غيرك بإرشاده، كقوله -جل وعز- إرشادًا لعباده المؤمنين: ﴿ لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١] ما سكت عنه فينبغي أن يكون عفوًا ولا ينبغي التنقيب والتنقير عنه حتى لا تشدد على نفسك ولا على من حولك، فالنهي هنا نهي، لكن غرضه البلاغي هو الإرشاد، إرشاد المؤمنين في هذه الحال.

التوبيخ: التوبيخ قد يكون الغرض منه نهي يخرج من الإلزام إلى التوبيخ مثل قول أبي الأسود في بيته المشهور:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ** عار عليك إذا فعلت عظيم

فالنهي هنا الغرض منه التوبيخ، توبيخ الإنسان إذا كان ينهى عن خلق وإذا به يبادر أو يفعل ذلك الذي كان ينهى غيره عنه.

التيئيس: التيئيس قد يكون غرض أو يخرج غرض النهي إلى التيئيس، كقوله -جل وعز-: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لاَ تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التحريم: ٧]، فهنا الغرض منه التيئيس، كقولك لفلان يحاول كذا لا تحاول لا ترج، معنى ذلك أنك أردت إدخال اليأس إما لصعوبة هذا الأمر وإما أنه قد فات.

التهديد: كقول المؤدب لولده أو لتلميذه أو كذا بعد أن يحاول معه ويعظه في هذه المسألة، يقول: ثم لا تطع أمري، أو لا تفعل ما أقول، هو لا ينهاه عن فعل ما يقول، وإنما أراد أن يهدده بها، إنه إن فعل هذا الشيء أو إنه إذا لم يفعل هذا الشيء فإنه سيرتكب محذورًا وسيكون عليه العقاب.

التحقير: قد يكون النهي الغرض البلاغي منه التحقير، منه بيت الحطيئة المشهور الموجه للزبرقان في قصيدة هجائه الزبرقان -رضي الله تعالى عنه- عندما هجاه الحطيئة عندما قال:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ** واقعد إنك أنت الطاعم الكاسي

هنا عندنا في أول البيت أمر "دع المكارم" طبعًا الغرض من الأمر هنا أيضًا التحقير، يعني لست أهل المكان ولا المكرمات كيف وهو سيد تميم، إنما الشعراء يتلاعبون بالألفاظ، وإذا رضوا مدحوا، وإذا سخطوا ذموا وهجوا.

قال: "دع المكارم" هنا أمر غرضه التحقير، ثم تبعه بنهي ليؤكد تحقيره، "لا ترحل لبغيتها" أنت لست بشيء، وليست المكارم منك بل هي بعيدة عنك، ولا تحط رحالك ولا أنت أيضًا تحط في مقامات ليست تصير إليك، فالغرض البلاغي من النهي هنا "لا ترحل لبغيتها" هو التحقير، تحقير المخاطب.

ننتقل إلى الاستفهام.

الاستفهام وأدواته: الهمزة وهل: في الصفحة الثانية عشرة وثلاثمائة: (الاستفهام

طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل، وله أدوات كثيرة منها الهمزة وهل، يطلب بالهمزة أحد أمرين:

أ- التصور: وهو إدراك المفرد، وفي هذه الحال تأتي الهمزة متلوة بالمسئول عنه، ويذكر له في الغالب معادل بعد "ال".

ب- التصديق: وهو إدراك النسبة، وفي هذه الحال يمتنع ذكر المعادل.

يطلب بــ"هل" التصديق ليس غير، ويمتنع معها ذكر المعادل ).

الاستفهام في الأصل في السين والتاء إذا دخلت على الفعل تدل على الطلب، الاستفهام طلب الفهم، الاستعلام طلب العلم، وهكذا. فالاستفهام عرف بكلمة (طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل) هذا معنى الاستفهام، لمــاذا؟ الأصل فيه أن يكون السائل مستفهمًا عن شيء لم يكن لديه علم ولا تصور بحاله ولا بطبيعته فيستفهم من تلك.

والحقيقة الاستفهام فن بلاغي رائع، ويخاطب العقل ويحرك الشعور، ويحرك الراكد من الأفهام والعقول، ولذلك نجد أنه اطرد في الذكر الحكيم كثيرًا، وانتشرت صيغ الاستفهام بدلالاتها بشكل لافت للنظر، لماذا؟ لأن فيها دغدغة للشعور وتحريكا للعقول، وتحريكًا للراكد من الأفهام؛ بحيث أنها تطلب ما بعد ذلك، أو تطلب بحسب مــا يطلــب منها، ويتصل إلى العلم الذي تراه في نفس المخاطب.

قال: (الاستفهام هو طلب العلم شيء لم يكن معلوما من قبل، وله أدوات كثيرة منها الهمزة وهل).

بدأ المؤلفان بالهمزة وهل؛ لأن الهمزة أم أدوات الاستفهام، كما أن "إن" الشرطية أم أدوات الشرط، فالهمزة هي أم أدوات الاستفهام، حتى نسب عن سيبويه –رحمه الله– أنه قال: إن العرب في استفهاماتها كانت تــدخل الهمــزة على جميع الحروف الأخرى، فكانوا إذا قالوا: متى جئت؟ يقولون: أمتى جئت؟ هل زيد عندك؟ أهل زيد عنــدك؟ أيان تذهب؟ أأيان تذهب؟ ثم لما أمن اللبس تخففوا وتركوا الهمزة، فاستقلت كل أداة لما استقر الوضع علــى أنهــا للاستفهام واستقلت بدلالة الاستفهام بحسب معناها ومؤداها، ولهذا الهمزة هي أم أدوات الاستفهام لخفتها ولعراقتهــا في الاستفهام.

فقال: (يطلب بالهمزة أحد أمرين) هي الوحيدة من بين أدوات الاستفهام التي يطلب بها أمران، أما بقية الأدوات فإنها يطلب بها أمر واحد؛ "هل" مثلاً يطلب بها التصديق، بقية الأدوات غير الهمزة و"هل" يطلب بها التصور، أما الهمزة فإنه يطلب بها أمران، وهما التصديق والتصور.

التصور هو طلب معرفة أو إدراك المفرد والإحاطة به، الشيء الذي سألت عنه المفرد سواءً كان فردًا شخــصًا أو معنًى يراد الإحاطة والعلم به؛ ولهذا قال: (يطلب بالأمر أحد أمرين: التصور وهو إدراك المفرد، وفــي هــذه الحالة تأتي الهمزة متلوة بالمسئول عنه) لماذا متلوة بالمسئول عنه؟ لأن أداة الاستفهام تدخل على المجهول وعلى ما تريد كشفه أي على الشيء الذي تريد كشف جهله وإيضاحه بعلم يأتي الجواب، يأتي بعد ذلك في الجواب، فالوجــه فإن الهمزة تسلط على ما يراد كشفه، ويذكر له في الغالب معادل بعد أم. يذكر لما تدخل عليه الهمزة بعده معــادل مثل أن يقال:

أسعيد مسافر أم محمد؟ هنا هذا الاستفهام بالهمزة هو للتصور، لتحديد وتعيين المسافر، بمعنى: أنك عندما قلت: أسعيد مسافر أم محمد؟ عندك علم بأن أحدهما قد سافر، بمعنى أن نسبة السفر لأحدهما واردة في ذهنك، كأن عندك نصف العلم، وأنت تريد أن تكشف الباقي، وهو تحديد من يسافر بالضبط، ولهذا إذا كان الاستفهام للتصور يتعــين تحديد مسئول عنه، أسعيد مسافر أم محمد؟ تقول: سعيد، أو تقول: محمد بحسب المسافر منهما.

أما إذا أردت عن تسأل عن السفر فتقول: أمسافر سعيد أم مقيم؟ تسأل عن السفر، ولهذا يؤتى بعد الهمــزة فــي أسلوب الاستفهام إذا كان للتصور بــ"أم" التي هي عاطفة وتسمى "أن المتصلة"؛ لأن ما بعدها لا ينفك عما قبلــه، متصل به اتصال المعادلة، وسميت "أن المعادلة" أخذًا من قولهم: "فلان عديل فلان" إذا أخذ أخت زوجته.

كأنه ميزان.

بالضبط. أخذ أخت زوجتك يعني أنه عديلك، فعندما تقول: أسعيد مسافر أم محمد؟ هنا إذا سألت عن ذات عــن عاقل ينبغي أن يكون المعادل بعد "أم" عاقلاً، لا يصح أن تقول: أسعيد مسافر أم مقيم؟ لأن الإقامة ليــست معادلــة لسعيد، الإقامة معنى ليست عاقلة، إنما إذا سألت عن ذات تجعل المعادل لما بعد "أم" ذاتًا، أسعيد مسافر أم زيد؟ إذا سألت عن معنى يكون المعادل معنى، أمقيم محمد أم مسافر؟ المقابل للإقامة السفر، والمعادل للإقامة السفر، ولهذا هنا نقطة مهمة ثم تسلط الاستفهام على ما تريد، إن كنت معنيًا بسعيد فقدمه: أسعيد مسافر أم محمد؟ إن كنت معنيًا بالسفر فقدمه: أسافر محمد أم أقام؟ أمسافر محمد أم مقيم؟ وتجعل ما بعد "أم" وتسمى أن المتصلة أن المعادلة تجعل ما بعد "أم" تنتبه إليه بحيث يكون مناسبًا وموافقًا وملائمًا لما بعد الهمزة، وعلى هذا التنزيل في قوله –جل وعز–: ﴿ أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ ﴾ [الواقعة: ٦٩] السؤال هنا عن ماذا؟ عن الفاعل، فاعــل الإنــزال، هؤلاء يفعلون والله –عز وجل– فاعل، ولا شك أن الفاعلين متفاوتان، ولكن الله –عز وجل– أراد أن يقررهم بهذا ﴿ أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ ﴾ وقبلها: ﴿ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَم نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الواقعة: ٥٩] أيضًا في مسألة الزرع: ﴿ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴾ [الواقعة: ٦٤]، وتلاحظ أن المعادل الذي يأتي بعد "أم" يكون مناسبًا يصدر عنه الفعل مثلاً، ﴿ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴾ فهنا لاحظ المعادل ينبغي أن يكون مساويًا أو مجانسًا من حيث الفعل أو عدمه، من حيث المعنى أو عدمه، من حيث الذات أو عدمها مع الفارق.

قد يرد عند بعض الإخوة تساؤلاً في مثل قوله -جل وعز-: ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا ﴾ [النازعات: ٢٧] قد يقال: إن السماء ليست ذاتًا والمستفهم عنه والمخاطب ذات عاقلة ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا ﴾ فالجواب عن هذا: أن المقصود التمييز ولهذا قال: ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا ﴾ على تأويل: أخلقكم أشد أم خلق السماء؟ فإذن يستفهم عن الخلق، أخلقكم أشد؟ خلق السماء لا يضاهى ولا يمكن أن يقترن بخلق الأناسي، فيكون على القاعدة، فهنا سئل عن معنى، أخلقكم أشد أم خلق السماء.

هذه مسألة دقيقة ينبغي أن يتنبه إليها.

أما إذا كانت الهمزة للتصديق فيجاب عنها بنعم أو لا، ولا يذكر بعد ذلك لا أم ولا معادل بعد أن، فتقول: أزيد عندك؟ تجيب بنعم أو لا، أتسافر غدًا؟ تجيب بنعم أو لا؟ لكن إذا كان عندك علم أنه سيسافر قطعًا مثلاً، لكنك لا تعلم أغدًا تسافر أم بعده فيكون هنا معادل، وأيضًا يكون الجنس ما دخلت عليه همزة الاستفهام.

ذكر هنا التصديق: (هو إدراك نسبة) المقصود بالنسبة نسبة الإسناد، عندما أقول: أقام زيد؟ إذا قلت: نعم، نسبت الإسناد إلى زيد نعم قام زيد، أسندت القيام إلى زيد، هذه نسبة، نسبة الشيء إلى شيء، وسواءً إثباتًا في حالة الإجابة بنعم، أقام زيد؟ تقول: نعم قام زيد فأثبت نسبة القيام إلى زيد، أو نفيًا إذا قلت: أقام زيد؟ تقول: لا بمعنى لم يقم زيد، نفيت نسبة الإسناد إلى زيد المتحدث عنه. وفي حالة التصديق لا يكون هناك معادل؛ لأن القضية هي فقط عن نعم أو لا.

(يطلب بـ"هل" التصديق ليس غير، ويمتنع معها ذكر المعاني) هذه المسألة دقيقة وينبغي التنبه إليها، "هل" ليست كالهمزة صالحة للتصور والتصديق، "هل" وضعتها العرب للسؤال عن المجهول الذي لا يجزم بانتفائه، عن مجهول، تقول: هل قام زيد؟ هل ستسافر غدًا؟ أنت لا تعلم هذا الشيء، ولهذا "هل" تدخل على المواضع التي تجهلها، بمعنى أنها لا تصلح إلا للتصديق إثباتًا للنسبة في حال الإيجاب، أو نفيًا لها في حال النفي.

هل معنى التصديق من المعاني الفلسفية أو المعاني المنطقية؟ هنا صدقًا أو كذبًا فتحتمل أمرين.

إثبات النسبة، إثبات نسبة هذا الشيء في حال الإثبات ولا في حال النفي، نسبة حصول هذا الشيء وإسناده إليه في حال الإثبات، ونفيه عنه في حال النفي، ولهذا لما كانت "هل" عند العرب موضوعة للأمر المجهول للشيء المجهول عندما يُسأل عنه من غير أن يكون عندك بصيص علم بحيث يكون تصور إنما مجهول امتنع دخول أو وقوع "أم" في سياقها، ومن ثم امتنع أيضًا ورود المعادل بعد "أم" لا ترد لا "أم" ولا المعادل بعدها في سياق السؤال بـ"هل" لماذا؟ لأن "هل" يسأل بها عن مجهول و"أم" المتصلة والمعادل بعدها تفيد علمًا أو بعض علم.

كالسفر موجود السفر معلوم.

فقط تعيينه، تعيين من المسافر بالضبط، وعلى ذلك يكون تناقض، لأن "هل" لما كانت موضوعة للمجهول و"أم" المتصلة مع المعادل لبعض المعلوم يكون ثم تناقض أو تعارض ولهذا قالوا: هنا يكون في الكلام خُلف في القول وركاكة وعدم بلاغة ، إذن ماذا نصنع بنصوص بليغة وردت فيها "أم" بعد "هل"؟ مثل قوله -جل وعز-: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦].

هنا "أم" تختلف يا شيخ في السياق.

كيف؟

عطفً.

ليست عاطفة هنا، هنا نسميها "أم" المنقطعة الإضرابية.

تشبه "بل" الإضرابية.

أي نعم. فهي في مقام "بل" بمعنى "بل" لما سأل في هذا المعنى قال: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ طبعًا استواء الأعمى والبصير من حيث النظر لا يستويان، لكن أعظم منه وأتم عدم استواء الظلمات والنور؛ لأنها تعم الكون، فأبطل الأول أضرب عن السؤال الأول ودخل في سؤال أعم وأعظم وهو عدم استواء الظلمات والنور، تختلف "أم" هنا ليست للمعادلة، وليست "أم" المتصلة بل هي "أم" المنقطعة الإضرابية بمعنى "بل" فيكون المعنى هنا:﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ أي: بل هل تستوي الظلمات؟ يعني لا تستوي الظلمات والنور، كما أنه أصلاً لا يستوي الأعمى والبصير، وإن كان ذلك في نطاق ضيق أما هذا فنطاق أعم.

فالإضراب يفيد إبطال ما قبله وإثبات ما بعده.

أي نعم.. قد يوجد اتصال معنوي بينهما، لكن المعنى الجديد أعم وأضرب وترك السؤال عن السابق، كأنما هناك تدرج وانتقال في المعنى، فلما ظهر المعنى القوي، أو أريد إثبات الأمر بصورة أقوى وأعظم ترك السابق كأن لم يكن، وتدرج بمعنى أعظم وأتم.

ومنه قول قتيلة بنت النضر:

هل يسمعن النظر إن ناديته ** أم كيف يسمع ميت لا ينطق

فهنا "أم" بمعنى "بل" هل يسمعن النظر إن ناديته، وهو ميت أم كيف أي بل كيف؟ فأضربت، أضربت عن الأول، أرادت أن تتدرج ثم أرادت أن تسلي نفسها؛ كيف يسمع ميت لا ينطق في قبره، فهنا تكون "أم" إضرابية. ونجد على هذا التنزيل في قوله -جل وعز- في سورة الأنبياء في حديث إبراهيم عن أصنام قومه، ويقرر قومه في عبادته في قوله: ﴿ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الشعراء: ٧٣] لم يقل "أم" هل تنفعكم أو يضرون؟ هنا "أو" ليست "أم" يعني هنا على تقديم أيضًا تكرار السؤال هل ينفعونكم أو هل يضرون؟ لا ينفعون ولا يضرون، فلا يأتي بـ"أم" وإنما أتى بـ"أو" التي تفيد الانتقال أيضًا.

(قد تخرج ألفاظ الاستفهام عن معانيها الأصلية لمعانٍ أخرى تستفاد من سياق الكلام؛ كالنفي، والإنكار، والتقرير، والتوبيخ، والتعظيم، والتحقير، والاستبطاء، والتعجب، والتسوية، والتمني، والتشويق).

أدوات الاستفهام قبل هذا؟

بقية أدوات الاستفهام:

(للاستفهام أدوات أخرى غير الهمزة وهل وهي:

من: ويطلب بها تعيين العقلاء.

ما: ويطلب بها شرح الاسم أو حقيقة المسمى.

متى: ويطلب بها تعيين الزمان ماضيًا كان أو مستقبلاً.

أيان: ويطلب بها تعيين الزمان المستقبل خاصة وتكون في موضع التهويل.

كيف: ويطلب بها تعيين الحال.

أين: ويطلب بها تعيين المكان.

أنّى: وتأتي بمعاني عدة فتكون بمعنى كيف، وبمعنى من أين، وبمعنى متى.

كم: ويطلب بها تعيين العدد.

أي: ويطلب بها تعيين أحد المتشاركين في أمر يعمهما، ويسأل بها عن الزمان والحال والعدد والعاقل وغير العاقل حسب ما تُضاف إليه.

وجمع الأدوات المتقدمة يطلب بها التصور، ولذلك يكون الجواب معها بتعيين المسئول عنه ).

قال: (للاستفهام أدوات أخرى) نبه بهذا حتى لا يفهم أنه ليس للاستفهام إلا الهمزة وهل، بعد أن تكلم عنهما لخصوصيتها، ذكر بعد ذلك أدوات الاستفهام الأخرى بدأ بـ"من" لأنها للعاقل، من يستفهم بها عن العقلاء، أقول: من تصاحب؟ تقول: أصاحب زيدًا مثلاً أو فلانا أو كذا، فيسأل بها عن العقلاء، وأما "ما" فيطلب بها شرح الاسم أو حقيقة المسمى، تقول: ما الفدوكس؟ الأسد، ما السحاب؟ جرم ينسحب في الطبقات العليا مثلاً، فهو يطلب لشرح الاسم وتعيينه وإدراك حقيقته، ولهذا "ما" تكون لغير العاقل، وأن "من" فللعاقل، كيف نفرق بينهما؟ عند السؤال مثلاً أقول: من تزوجت؟ ما تزوجت؟ ما الفرق بينهما؟

من تزوجت؟ هذه يُسأل بها عن العاقل، يعني من المرأة التي تزوجها هذا الشخص المسئول، وما تزوجت؟ قد تكون ما نافية، وقد تكون أيضًا ما التي يطلب بها شرح الاسم المسئول عنه.

صحيح. كيف؟ من تزوجتِ؟ أراد السائل أن تنتسب المرأة من فلانة بنت فلان الفلاني العاقلة، فلانة هند بنت عمرو بن كذا وكذا وكذا مثلاً، من تزوجت؟ لأن السؤال للعاقل، من المرأة التي تزوجتها؟ ما اسمها؟ اسمها فلان بنت فلان، لكن لما قلت: ما تزوجت؟ ما صفاتها، ما صفات هذه المرأة أبكرًا تزوجت أم ثيبًا؟ أربة منزل أم معلمة مثلاً؟ أطويلة أم قصيرة؟ أجميلة أم قبيحة؟ فالقصد الصفات والنعوت، ولهذا تسلط عليها ما لغير العاقل، وأما من فإنها للعاقل.

هل هناك فروق بين ما الاستفهامية التي معنا هنا وما النافية؟.

الذي يحكم ذلك السياق، فهناك فرق نعم، لكن في مقامات الاستفهام فرق بين من الاستفهامية التي للعقلاء، وما التي لغير العقلاء، فالعرب فرقت فيه لأنها أمة ذكية في تعبيراتها فأرادت أن تفرق هذا من خلال المقامات وقرائن الأحوال، فإذا استعملت "من" في سياق الاستفهام فإنها تنصرف للعقلاء، وإذا استعملت "ما" في الاستفهام فإن ما تريد بها الصفات.

قد تصل بعض الحروف إلى عشرة معاني.

نعم.. تتعدد بحسب المقامات والأحوال، والمناسبة التي وقع فيها مثلاً، فرعون -قاتله الله- لما سأل في قوله - جل وعز- سأل موسى في قوله: ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣] الزمخشري ذهب أن السؤال هنا سؤال

تطريد واستخفاف، من يكون رب العالمين؟ لأنه ماذا قال: ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى ﴾ [النازعات: ٢٤] ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [القصص: ٣٨] تطريد يسمونه، يعني كلها خيالات ما يكون؟ لا أعترف به، ما فلان مثلاً؟ ولله المثل الأعلى، فهو أراد الاستخفاف والتطريد، ولكن موسى –عليه السلام– وهو الداعية العاقل المتزن الحكيم رد عليه بسياقات بصفات الله –عز وجل– قال: ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنْتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٤] ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٦] هكذا حتى عده مجنونا ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الشعراء: ٢٧] قصة معروفة في سورة الشعراء، .... فطار صوابه، ولكن الداعية كان حليمًا، وهكذا ينبغي أن يكون الداعية حليمًا حكيمًا عليمًا.

شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– له كلام رائع جدًا في صفات الداعية لخصها في ثلاث كلمات: "أن يكون عليمًا، حكيمًا، حليمًا". انتهى كل شيء، عليمًا بما يدعو إليه، بصيرا لديه أدلة ونصوص شرعية.

حكيمًا يعرف متى يدعو وكيف يدعو، ويقدر المصالح والمفاسد، إن كانت المفاسد أعظم ينبني على دعوته بترك، وإن كانت المصالح تغلب على ظنه الأعظم وكذا فليفعل ولكن بحكمة.

حليمًا سيواجه كلامًا أو أذى أو شيئًا كما فعل مع النبي –عليه الصلاة والسلام– ساحر كاهن.. وغير ذلك، ولهذا ينبغي أن يكون الداعية عليمًا، حكيمًا، حليمًا.

وفي السؤال مثلاً بما خطأ يأتي بعدها هو، ما هو الشيء؟ لا. ما الشيء مباشرة، إقحام هو هي أو هو أو ما هي كذا، هذه الصيغة ليست سؤالاً فصيحًا، ولهذا التنزيل ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١، ٢] ليست ما هي الحاقة ﴿ الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ١، ٢] بعض الأساتذة في أسئلتهم يقحم هو أو هي وكذا هذا غير دقيق وغير صواب، مباشرة سلط الاستفهام على مباشرة ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ﴿ الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ ﴾ ما تقول ما هو الشيء، لأن هذا جزء من الجواب عندما تبدأ الجواب هو كذا وكذا وكذا، وهذا إقحام.

يقول: (متى: ويطلب بها تعيين الزمان ماضيًا كان أو مستقبل) ماضيًا في متى سافرت في الماضي؟ مستقبلاً متى ستسافر؟ ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [يونس: ٤٨] يعني متى سيأتي.

(أيان: يطلب به تعيين الزمان المستقبل خاصة)، وتكون الأمور مهولة، كقوله –جل وعز–: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ [المرسلات: ٤٢] في الأمور المفخمة ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة: ٦] في الأمور الضخمة التي ليست عادية.

(كيف: يطلب بها تعيين الحال) كيف حالك؟ كيف حال الأهل؟ السؤال الدارج، ومنه قوله –جل وعز–: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاَءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١] ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨].

(أي: ويطلب بها تعيين مكان) في أي مدينة أنت؟ من أي دولة جئت؟ وهكذا.

(أنّى: فتأتي بمعانٍ عدة) فتكون بمعنى كيف مثل: أنّى تسود القيم والفساد منتشر، أي كيف تسود؟ أنّى ينتصر المسلمون وهم متفرقون؟ أي كيف ذلك، ولكنه قريب –إن شاء الله–، وبمعنى أيضًا من أين: مثل قوله –جل وعز–: ﴿ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾ تأتي أنّى بمعنى من أين؟ ﴿ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران: ٢٨] فأنّى بمعنى من أين لكِ هذا الرزق الذي يأتيكِ.

وبمعنى متى، مثل: أنى يحضر الغائبون؟ أنى يحضر فلان؟ متى يحضر فلان.

إذا أخذناها من السياق وضعنا مكانها متى أو كذا استقام المعنى سنعرف ما...

التفسيرية. إذا أتيت بالمفسر لها ويكون ناصبا كان معناها هذا.

من هذا أيضًا قوله –جل وعز– ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣] وردت بالأوجه الثلاثة عند العلماء: ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ كيف شئتم على الحالة الوضعية، ومن أي وجه شئتم، ومتى، في أي وقت، لكن بالشرط الشرعي وهو أن يكون في الحرث، وملعون من أتى امرأة في دبرها ويفعل فعل قوم لوط، ولهذا يعاقب بأعلى العقوبات فيرمى من شاهق كما فعل الله –عز وجل– بقوم لوط –نسأل الله العافية–، ويستثنى أيضًا الأوقات المحرمة شرعًا كالصيام الفرض، وأيضًا كالإحرام قبل الإحلال.. هذا التعميم النصوص الأخرى تخصصه، وفي حال النفاس وحال الحيض معروفة شرعًا لكن المقصود هنا: أن ﴿ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ في موضع الحرث وهو المعتبر شرعًا، ولهذا سماه حرثًا، حتى البهائم، ذكر البهائم إذا أتى أنثاه ما يأتيها في دبرها إنما يأتيها في موضع الحرث أي الإنجاب، لكن من انتكس –والعياذ بالله– فطرته نسأل الله العافية.

يقول هنا: (كم: ويطلب بها تعيين العدد) ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٢]. كم سنك؟ كم مالك؟.

(أي: ويطلب بها تعيين أحد المتشاركين في أن يعمهم) تكون للمتشاركين، ويسأل بها عن: الزمان، والحال، والعدد، والعاقل، وغير العاقل على حسب ما تضاف إليه يعني الزمان مثل ماذا؟ في أي السنوات ولدت؟ مثلاً سنة كذا أو كذا، عن الحال: مثل على أي حال قومك؟ على أي حال أنت؟ العدد: مثل في أي سن أنت؟ سن السبعين والستين والعشرين والثلاثين أو كذا، وعن العاقل: أي الرجال تصاحب؟ وغير العاقل: أي سيارة تركب؟ أي الخيول عندك؟ أي الكتب تقرأ؟ فهي مرنة بحسب ما تضاف إليه.

قال: (جميع الأدوات المتقدمة يطلب بها التصور) ولذلك تكون الإجابة معها بتعيين المسئول عنه، أي سيارة تركب؟ مثلاً كذا أو كذا، أي الرجال تصاحب؟ زيدا أو محمدا أو كذا وكذا. فيطلب بها تعيين المسئول عنه.

أما الأداتان المشهورتان وهما الهمزة و"هل" فالهمزة صالحة للأمرين: للتصور، وهو تحديد المعين المفرد، والتصديق، التصور والتصديق، أما "هل" لا تصلح إلا للتصديق ويجاب عنها بنعم أو لا، أما بقية الأدوات فتكون للتصور فقط.

قرأ الأخ الكريم القاعدة التالية الثامنة والأربعين، قال: (تخرج ألفاظ الاستفهام عن معانيها الأصلية لمعانٍ أخرى) التي ذكرت سابقة هي المعاني الأصلية، أي الدلالة الأصلية لأدوات الاستفهام التي وضعتها لها العرب.

لكنها تخرج عن معاني أخرى تستفاد -كما ذكرنا- من سياق الكلام وقرائن الأحوال مثل النفي، النفي مثل ماذا؟ ﴿ هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ ﴾ [الرحمن: ٦٠] أي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان، وهذه صيغة استفهام لكنها خرجت إلى غرض بلاغي وهو النفي.

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلاَئِكَةُ ﴾ [النحل: ٣٣] أي ما ينظرون إلا هذا الأمر.

الإنكار: أتترك الصلاة؟ هذا إنكار، أتصاحب الأشرار؟ هذا أيضًا إنكار، الصيغة تدل على هذا ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٤] إنكار وتوبيخ.

التقرير: وهو بمعنى التثبيت، ولهذا يكون دلالته خبرية ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١] أي: قد شرحناه، ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ [الشعراء: ١٨] أي: قد ربيناك، ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٦٧] أي قد قلت لك هذا، فيسمى هذا استفهام تقريري، فيسمى هذا استفهام للتقرير، وإنما جيء بهذا التقرير في صورة الاستفهام ليكون أدعى إلى أن تقبله النفس، وليكون ألزم للمخاطب، بحيث يستحضر المعنى مباشرة لأنه جاء بصورة قرع استفهام، ولدع حتى يتنبه إلى هذا، وتستقر بنفسه هذه الصيغة وتلك الحقيقة.

التوبيخ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢] شيء عجيب.

التعظيم: ﴿ الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ١، ٢] شيء عظيم، ولهذا أخبر عنها بعد ذلك بأهوالها، ﴿ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ * وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ ﴾ [القارعة: ٤، ٥] ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١، ٢].

التحقير كقول الله -عز وجل- يحكي ثم مقالة المشركين بحق النبي -عليه الصلاة والسلام-: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾ [الفرقان: ٤١] "أهذا" يعني هذا الرسول الذي بُعث وهكذا. أهذا الرجل الذي تقول: إنه سيرفع هذه الصخرة؟ تحقر من ذكرت، تأتي بالصيغة لتطرح المعاني بقوة، وكأنك في صورته الأعلى؛ لأنك تستفهم وتطلب فيكون أدعى وألزم بالشيء.

الاستبطاء أحيانًا طالب الاختبار مثلاً أيام الاختبارات تطول على الطلاب والطالبات الاختبارات فتجد من يقول: متى ينتهي هذا الاختبار؟ سينتهي بعد أسبوع أو أسبوعين أو عشرة أيام، لكن متى؟ وكأنه مستمر، ومنه قوله -جل وعز-: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ ﴾ [البقرة: ٢١٤] استبطأوا لماذا؟ لأنه طالت المحن والفتن وكذا، ولهذا جاءت البشارة عاجلة ﴿ أَلاَ إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ ﴾.

التعجب: كقول سليمان -عليه السلام- لما تفقد الطير: ﴿ مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾ [النمل: ٢٠] عجيب. تفقد الطير أين ذهب؟، فجاءه بالخبر اليقين، حتى الهدهد ذهب يطوف البلدان حتى يجد بلقيس وقومها يسجدون لغير الله، للشمس والقمر، فأنكر عليهم القول بفطرته؛ لأن الطير والحيوان وغيرهما تسبح الله -عز وجل-، وتنزهه وتعبده حق العبادة، فأنكر ذلك الطير على هؤلاء، فجاء بعلم عظيم: ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ ﴾ [النمل: ٢٢].

والتسوية: التسوية كقول الله -عز وجل- كقول قوم عاد لهود: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٦] يستوي وعظك وعدمه، وكقوله -جل وعز- في حق المنافقين: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَّغْفِرَ اللهُ لَهُمْ ﴾ [المنافقون: ٦] الذي دل على التسوية بهذا الاستفهام هو كلمة "سواء".

التمني: كقوله -جل وعز- يحكي مقالة العصاة أو المشركين في أيام القيامة إذا رأوا العذاب: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [الأعراف: ٥٣] يتمنون بصيغة الاستفهام، فهل لنا؟ ممكن؟ يبحثون يمنة ويسرة يسلون أنفسهم.

التشويق: التشويق كقوله –جل وعز–: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الصف: ١٠] فلما كان السؤال للتشويق جاء الجواب مباشرة ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ ﴾ يعني كأنهم قالوا: نعم، دلنا يا ربنا على هذا، قال: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الصف: ١١] ثم قال في مجال الجواب قال: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّن اللهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ﴾ [الصف: ١١، ١٢].

لعلك تقرأ القاعدة التالية التمني.

(التمني: التمني طلب أمر محبوب لا يرجى حصوله، إما لكونه مستحيلاً، وإما لكونه ممكنًا غير مطموع في نيله.

واللفظ الموضوع للتمني "ليت" وقد يتمنى بـ"هل" و"لو" و"لعل" لغرض بلاغي.

إذا كان الأمر المحبوب مما يرجى حصوله كان طلبه ترجيا، ويعبر فيه بـ"لعل" أو "عسى" وقد تستعمل فيه "ليت" لغرض بلاغي).

هنا في قوله: (التمني طلب أمر محبوب) التمني في الأصل هو الطلب، لكنه يكون غالبا في الأشياء المحبوبة التي لا يرجى حصولها إما لكون الشيء مستحيلاً أصلاً، وإما لكونه بعيد المنال:

أما كونه مستحيلاً كقول الشاعر:

ألا ليت الشباب يعود يومًا ** فأخبره بما فعل المشيب

فهنا يستحيل أن يعيد الشباب في يوم من الأيام.

أو قد يكون بعيد المنال، كقول من تعجب من أموال قارون: ﴿ يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [القصص: ٧٩] يتمنون، طبعًا هذا شبه مستحيل، وإن كان من حيث العقل والواقع ممكن، لكنه بعيد المنال في هذا المقام، ولهذا اللفظ الموضوعي التمني هو "ليت" في اللغة العربية.

وقال (الموضوع للتمني "ليت") ثم استطرد قائلاً: (وقد يتمنى بـ"هل" و"لو" و"لعل" لغرض بلاغي) العرب أمة ذات رياضة كلامية، فتتصرف في كلماتها وتنقلها من معنى إلى معنى غير أن يتغير المعنى الأصلي، بل تستصحب المعنى الأصلي فتوظفه في معنى ثم يعود إلى أصله مرة أخرى، مثل التمني "هل"، هنا كما ذكرنا قبل قليل أنه يتمنى بـ"هل"، كقوله –جل وعز–: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [الأعراف: ٥٣] ﴿ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ ﴾ [الشورى: ٤٤] يتمنون، فعندما نتمنى أو يتمنى بـ"هل" لغرض بلاغي مثل إظهار المتمنى في صورة المنكر، لماذا؟ نستصحب حال السؤال بـ"هل"، عندما نسأل بـ"هل" لا نجزم انتفاء المسئول عنه وأنه لا يمكن أن يقع فعندما نقول: هل زيد عندك؟ لو كنت أجزم أصلاً أنه ليس عنده فسؤالي عبث هذا، إنما أطمع أن أجد جوابًا أو علمًا.

كذلك عندما يتمنى بـ"هل" يستصحب حال دلالتها الأصلية في الاستفهام، وهو إبراز المتمنى في صورة الشيء الذي لا يمكن الجزم به وذلك لكمال العناية به والحرص عليه.

أما "لو" فنظرا لأن دلالتها الأصلية في الشرط حرف امتناع لامتناع فيستصحب أيضًا هذا المعنى عند التمني بها، عندما أقول مثلاً: لو جئتني لأكرمتك، الإكرام امتنع لعدم المجيء، فهو حرف امتناع لامتناع، امتنع الإكرام لامتناع المجيء أصلاً، إذا لو حصل المجيء لحصل الإكرام، لو ذاكرت لنجحت، لم يحصل نجاح لعدم المذاكرة.

هنا في التمني بـ"لو" تستصحب دلالتها في الشرط، ومنها قوله –جل وعز–: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٢] هؤلاء الكفار في يوم القيامة عندما يعاينون العذاب ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ فماذا؟ ﴿ فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فيتمنى بـ"لو" عندما يكون المتمنى عزيزًا صعب المنال والوقوع، ولهذا يؤتى يستصحب حالها في الشرط من حيث الامتناع الجواب لامتناع الفعل، كذلك أيضًا عندما يكون المتمنى عزيزًا صعب الوقوع عسير المنال ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾.

أما "لعل" فيستصحب حال الترجي بها،"لعل" موضوعة للترجي، لعل زيدا يحضر.

ما الفرق الترجي والتمني، الترجي ترقب الوقوع، أما التمني فهو طلب المحال أو شبه المحال، فعندما تترقب وجود فلان أو قربه أو السحب متوافرة أو متهيئة للمطر تقول: لعل المطر ينزل، فكأنك تترقب نزوله، فعندما تتمنى بـ"لعل" تستصحب حال الترجي بها في الأمور التي تطمع في وقوعها، وتكون قريبة الحصول، وعندك عناية تامة بهذا الأمر الذي استعملت الترجي له وتشوقت إليه، ومنه قول العباس بن الأحنف:

أسرب القطى هل من يعير جناحه ** لعلي إلى من هويت أطير

فهنا نادى السرب سرب القطى وهي الطيور التي تطير ويراها، تمنى عندما قال: هل من يعير جناحه عندما شاهده.

فيه ثلاثة شواهد: أداة النداء "أسرب القطى" ثم "هل" التي هي للاستفهام انقلبت إلى تمني، الأمر الثالث: قال: لعلي إلى من هويت -أي أحببت أطير- فاستعمل "لعل" في مقام التمني، إشعار بأن ما تمناه كأنما هو في يده أو حاصل أو قريب الوقوع، لكمال عنايته به وشوقه إليه.

قالوا: (إذا كان الأمر المحبوب مما يُرجى حصوله كان طلبه ترجيًا) عكس التمني (ويعبر فيه بـ"لعل" أو "عسى") هاتان هما الأداتان الخاصتان بالترجي ﴿ لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١] ﴿ فَعَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ ﴾ [المائدة: ٥٢] وقد تستعمل فيه "ليت" لغرض بلاغي، "ليت" نفسها قد تستعمل في الترجي عكس "لعل" الأصل أنها موضوعة للترجي، ولكن قد يتمنى بها... (غير مفهومة)

"ليت" هي أصلاً موضوعة للتمني، ولكن قد توضع في محل الترجي لغرض بلاغي، وهي إظهار المتمنى في صورة القريب الوقوع الحاصل، ذلك أفضل عندما توضع "ليت" للترجي لإظهار ما وقعت فيه أنه صعب المنال وإن كان قريب الحصول، مثل قول جرير:

أقول لها من ليلة ليس طولها ** كطول الليالي ليت صبحكِ نَوَّر

طبعًا كون الصبح يأتي هذا قريب ومنتظر الوقوع، لكن أشعرنا بهذا أن ليلته تلك ليلة.. شديدة عليه كأنها لا تنهض ولا يمشي وقتها ولا تذهب نجومها "ليت صبحكِ نَوَّرا" فاستعمل "ليت" هنا وهي للتمني في مقام جعل الوقت أو المعنى الذي هو للترجي جعلها في مقام التمني إظهارًا بأن هذا الشيء الذي استعمله فيه شيء شديدا عليه وصعبا ويصعب تزحزح هذا الشيء.

إن كان لكم كلام يا دكتور حتى نختم به في نهاية هذه الحلقات وهذه الدروس.

أحمد الله -عز وجل- على أن يسر وسهل وذلل، وهذه نعمة من نعم الله -عز وجل- وبهذه المناسبة أزيد شكرك شكرًا للإخوة الأفاضل الذين ذكرت أسماءهم، وأشكر لهذه القناة الفضل قناة المجد هذا الإنجاز العظيم وهذه الدروس المتعددة، وهي بساط خير مدته للعالم وهو رسالة خير -إن شاء الله- لعل من قام عليها يؤجر عليه بإذن الله -عز وجل- يوم القيامة.

وهذه القناة حقيقة هي بديل ناجح وصححت كثيرًا من الأفهام وأزالت كثيرًا من الغموم والهموم والجهل عند كثير من المسلمين، وكم يسعد الإنسان عندما يرى عائلته وأطفاله وبناته وأولاده وهم مكبون على القناة يستمعون ويأخذون عنها في دروسها وفي توجيهاتها وفي أخبارها وفي سياقهاتها، وتممت بذلك هذا العمل المنجز ولا شك أنها منبر دعوة، فأشكر جميع الإخوة الذين خلف الستار والذين قاموا على الفكرة نفسها، كما أشكر لهذه القناة الدروس العلمية النافعة في مقاماتها وفي موضوعاتها المتعددة، وأشكرك شخصيًا على أن تحملت أيضًا ما حصل وقد بالغت في هذا المقام، لكن جزاك الله خيرًا على حسن أدبك ولطف توجيهك وأيضًا حسن تنقيلك للمعاني وعرضك للأسئلة وما تعلق بها.

وأشكر أيضًا الإخوة الطلاب الذين لازمونا في هذا الدرس مع ظروفهم ومع صعوبة أيضًا حضورهم ولكنهم احتسبوا هذا عند الله -عز وجل- كما أشكر أيضًا شكرًا خاصًا الإخوة والأخوات الذين تابعونا في هذه المقامات وفي هذه المعلومات، ولم نقدم شيئًا جديدًا حقيقة ولكننا أردنا أن نجتهد أو نحاول أن نقدم شيئًا؛ لأن هذا العلم حقيقة علم منسي، أقولها حقيقة هو علم وضع خلف الظهور عند كثير من الناس.

والحقيقة أنه عصب الإعجاز، وأنه مفتاح التنزيل، من أراد البلاغة القرآنية وأراد التعرف على دقائقها ولطائفها والإمساك فعليه بهذا العلم، وكما قال الزمخشري: "فإنه حقيقة لا يصح التصدي للقرآن ولا لفهمه إلا لرجل بلغ أو برع في علمين جليلين: وهما علم المعاني وعلم البيان" فلذلك من أراد الشريعة ونصوصها ودقائقها ولطائفها وأسرارها وأحكامها وحكمها فعليه بالبلاغة وأن يتعمق في دلالاتها ومصطلحاتها وأن يطبق -وليس المقصود فقط حفظ المصطلحات، وإنما العبرة بالتطبيق- ولهذا فإنني أوصي نفسي أولاً وأوصي الإخوة جميعًا بأنه إذا حذقوا هذا العلم أو شيئًا منه عليهم أن يطبقوا على أبلغ نص هو كلام الله -عز وجل-، ثم يتدرج من ذلك إلى كلام المصطفى -عليه الصلاة والسلام- ثم كلام الشعراء المعتد بشاعريتهم وبمعانيهم الرائعة الفصيحة الواضحة، وليس تلك الأشعار الحداثية أو الرمزية المغلقة التي أساءت إلى العربية وإلى أسلوبها واصطدمت بالبلاغة والفصاحة فكان فيها الغلو، وكان فيها تلك الأفكار الخطيرة التي أرادت نسف الثوابت أو الاعتداء عليها أو إفساد أذواق الناس بالتحديث أو الحداثة أو غير ذلك، فكل ما خالف الفصاحة والبيان والنصاعة والوضوح والظهور فإنه حقيقة بشكل عام مضاد لسمت أهل العربية ولسنامها ولقوتها ولعراقتها.

أسأل الله -عز وجل- للجميع القبول والخير النافع وأن يعلمنا جميعًا ما ينفعنا وأن ينفعها بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اللغة العربية
المستوى الرابع
شرح قطر الندى وبل الصدى
محمد بن عبد الرحمن السبيهين
الدرس الأول
تعريف الكلمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أيها الإخوة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يبارك في أوقاتنا وأعمالنا وأن يجعل ما نفعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا بما نقول وبما نستمع إليه كما أسأله -سبحانه وتعالى- أن يجعل هذا اللقاء مباركا على من استمع إليه وانتفع به وشارك فيه وشاهده وساهم في إعداده وبثه ونشره.

ليس من الغريب أن يُتحدَّث في مطلع لقاءات هذه الأكاديمية المباركة في هذه المادة من مواد العلم عن أهمية هذه المادة، ولست في حاجة لأن أبين أهمية دراسة اللغة العربية للمسلم فضلا عن طالب العلم؛ اللغة العربية لسان الدين فهي من علومه، وينبغي أن يكون هذا حاضرا في أذهاننا ليكون عونا لنا في أن نشمر عن ساعد الجد، وأن نستعين بالله -سبحانه وتعالى- لنصل إلى ما نريد نحو فهم قواعد هذه اللغة، وينبغي أن نتحمل تجاه هذه دراسة ما يحصل من نوع تعب أو مشقة في ذلك، مع أني أظن أن من يهواها لم يقابل مشقة ولا تعبًا.

اللغة العربية لغة واسعة، والأصل في دراسة قواعد اللغة العربية أن العرب كانوا في الأصل يتحدثون العربية قبل الإسلام وبعده على سجيتهم، وقواعدهم محفورة بلسانهم، ولم يكونوا بحاجة إلى أن يُحَكِّموا قواعد معينة أو أن تكون هناك قوانين يجعلونها نبراسا يقتدون به في كلامهم، بل كان كل واحد منهم يتكلم على سجيته، وكان كلامه قاعدة كلام العربية، إلى أن مرت السنون وتوالت العصور وحصل ما حصل من اختلاط العرب بغيرهم، وهذا لا ينبغي أن نعده عيبا، بل هو أحد الأمور التي نشرف بها وهو أنّ ديننا وحّد بين أصحاب اللسان العربي وغيره من الألسنة؛ لأن الإسلام لا يمايز بين لسان ولسان إلا بالتقوى، وجعل المقياس في ذلك هو القربَ من الله -سبحانه وتعالى- وتقواه.

فدخل الناس في دين الله أفواجا على اختلاف ألسنتهم، وتأثر اللسان العربي بناء على ذلك، فأصبح غير العربي محتاجا إلى أن يتعلم لسان العربي، وأصبح العربي باحتكاكه وسماعه وحديثه إلى غير العربي غير قادر على إتقان لغته كما كان يتقنها آباؤه وأجداده، ومن هنا لجأنا إلى قانون يُستند إليه لضبط الحديث بالعربية الفصيحة، فلم يكن ذلك القانون إلا ما كان يتحدث به العرب الفصحاء قبل فشو اللحن على ألسنة الناس، وكان أمام من يسعى من الغيورين إلى وضع هذه القواعد وهذا القانون لضبط قواعد العربية بحر كبير من الكلام الفصيح الذي يمكن أن تستنبط منه القوانين، وأكبر من ذلك كلام الله -سبحانه وتعالى- أفصح الكلام، وكلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أفصح الناطقين من البشر، وبعد ذلك الكثير من كلام العرب الفصحاء شعرا ونثرا، كانت هذه المادة الواسعة تحتاج إلى أن تستنبط منها القواعد، فبدأ العلماء الغيورون منطلقين في ذلك إلى أن يكونوا سهاما من السهام التي جعلها الله تعالى موجهة لحفظ كتابه العزيز.

فالله تعالى تكفل بحفظ كتابه، وسخر لذلك من الأسباب ما يكفل هذا الحفظ، ولعل من هذه الأسباب من سخرهم من العلماء ليضبطوا قوانين وقواعد هذه اللغة لتبقى الألسنة قادرة على النطق بها على مر العصور مهما ضعفت السلائق، ولكنت الألسنة، وفشا اللحن، وقل المتحدثون باللغة الفصيحة.

من هنا شمر كثير من العلماء عن ساعد الجد وبدءوا في جمع هذا الكلام الفصيح ونظروا إلى القواعد التي تنتظمه، فعلموا أن هناك نمطا معينا يسير عليه العرب، فهم أول ما يبدءون في كلامهم كلمة مرفوعة مضمومة الآخر فقالوا: إذن المبتدأ مرفوع، ورأوا أنهم إذا حصل أن هناك حدثا من الأحداث وأن من أداه ذُكِرَ اسمه في أثناء الحديث أنه أيضا يرفع هذا الاسمُ أو يضم آخره فقالوا: الفاعل مرفوع .. وهكذا استطاعوا أن يستنبطوا هذه القواعد باستقرائهم هذا الكلام الفصيح، فرأوا أنه يسير على نمط واحد ونسج مستمر فوضعوا هذه القواعد بناء عليه.

كانت بدايات وضع العربية سهلة ضيقة، ثم بعد ذلك توسعت الدراسات النحوية واستقرت الاصطلاحات النحوية، ووقع الاختلاف بين العلماء نظير اختلاف الكلام العربي، واختلاف القبائل المتكلمة بهذا الكلام، واختلاف لهجات بعض القبائل أيضا مما أوقع شيئا من الخلاف بين العلماء في إجازة هذه اللفظة وعدمها، وإجازة هذا القانون وعدم

إجازته، ثم استقرت قواعد النحو عند العلماء المحققين في القرنين السابع والثامن الهجريين؛ بحيث وصل إلينا النحو مستقرا بقواعده وأبوابه المفصلة التي نراها التي كما هي عليه الآن.

كتبانا الذي نشرحه مستعينين بالله -سبحانه وتعالى- سائلينه أن يرزقنا الإخلاص في تعليمه وتعلمه هو أحد كتب هؤلاء العلماء المحققين الذين أشرت إليهم، الذين حققوا علم النحو وجعلوه على نمط واحد مستقر، وأعني بعمل العلماء المحققين أنهم أخذوا الرأي الراجح بدليله فأثبتوه قاعدة على النحو؛ بحيث أصبح النحو الموجود في كتب المحققين في القرنين السابع والثامن الهجريين يأتي بالراجح من القواعد بدليلها على ما كان عليه أكثر العرب يلتقون؛ بحيث استقرت القواعد على هذا في كلامهم، ومن أكبر هؤلاء العلماء المحققين من نتطرق الآن لشرح متنه وهو ابن هشام الأنصاري.

ابن هشام علم من أعلام النحو، وقلّ أن يكون هناك دارس للعربية بل لغير العربية من طلبة العلم من لم يسمع بابن هشام، فهو أحد العلماء النحويين الكبار، مصري عاش هو من علماء القرن الثامن، برع وبزغ في مطلع القرن الثامن وتوفي سنة ٧٦١هـ. وهو أحد العلماء الكبار الذين خدموا اللغة العربية وخدموا النحو، وحققوه تحقيقا أبقى لنا من كتبه ما نفخر به، وما يسرها هذا العلم بفضل الله -سبحانه وتعالى-.

سلك ابن هشام في تعليمه لتلاميذه ولمن يأتي بعد ذلك مسلك العلماء المسلمين في ذلك النهج المتميز في التعليم، وأقول المتميز؛ لأنه بالفعل من تأمل نهج العلماء السابقين في تعليمهم لتلاميذهم يعلم أنهم سلكوا مناهج متميزة، كانوا يبدءون بوضع المتون، ومعنى ذلك أنهم يريدون من التلاميذ أن يحفظوا هذا المتن حفظا عن ظهر قلب، ثم بعد ذلك يشرحونه، انظر ماذا فعل ابن هشام مثلًا، بدأ بوضع المتون، فوضع متنا مختصرا، كما سيأتي تفصيله بعد ذلك ثم شرح هذا المتن، ثم جعل كتبه على مراحل، ومستويات بحسب مستوى طالب العلم.

وكان العلماء الأولون يضعون لتلاميذهم في العلم الواحد ثلاث مستويات. تجد العالم منهم مثلاً يضع كتابا موجزا فيسميه المختصر أو الوجيز، ثم يؤلف كتابا أوسع منه يشرح هذا فيسميه الوسيط، ثم يشرح شرحا موسعا للمختصين وطالبي الاستزادة فيسميه مثلاً البسيط أي المبسوط الموسع، وهذا بحسب طالب العلم. فطالب العلم يبدأ بالمقدمات والمتون السهلة المختصرة، ثم يتوسع ويكبر إلى أن يصبح نابغا نابها لهذا العلم ويبرع فيه، ويصبح من علمائه بعد ذلك إذا تدرب هذا التدرب.

وهذا كان مسلك ابن هشام، ألف أولا أربعة كتب كبرى، طبعا هو كتبه أكثر من ذلك، لكن كتبه النحوية المشهورة التي هي على هذا التدريب الذي ذكرته أربعة، أكثرها اختصارا قطر الندى، فألفه متنا وشرحه هو أيضا لتلاميذه. ثم ألف شرحا هو أكثر من ذلك توسعا سماه شذور الذهب، ثم شرحه أيضا، فله متن وله شرح فيه، ثم ألف أوضح المسالك وهو شرح لألفية ابن مالك المشهورة، ثم ألف بعد ذلك مغني اللبيب دون التزام بالزمن الذي ألف فيه هذه الأمور، لا يعني البعدية هنا الزمن، ولكن أعني تمايز العلم، بعضها أكبر من بعض وأوسع من بعض شرحا وبسطا.

نعم مغني اللبيب يتميز عن الكتب الأخرى بالكثير من الخواص؛ فهو يعنى ببعض القضايا التي تهم المعرب؛ مثل حروف المعاني، ويعنى كذلك بقضايا كبرى قد لا تكون كتب النحو مجالها، لكنه يعتبر كتابا متوسعا للمختصين في النحو، والذين برعوا فيه والذين بلغوا فيه مبلغا معينا، فهو محتاج إلى مثل هذا الكتاب، لكن الهدف من ذكر هذه الأمور بيان ما كان عليه العلماء من أنهم يؤلفون الكتب في العلم الواحد على مستويات متفاوتة ليأخذ الطالب بهذه العلوم واحدا بعد الآخر بادئا بالأقل المختصر إلى الأكثر الوسيط، إلى الأكبر البسيط.

فيبدأ الطالب عند ابن هشام بقدر الندى فيحفظه متنا إن تيسر له ذلك، ثم يقرأ الشرح وقد شرح ابن هشام هذا المتن، ثم ينظر إذا أراد التوسع أيضا متنه الآخر وهو شذور الذهب، وقد شرحه أيضا، ثم يأتي بعد ذلك إلى المتوسع الأكبر وهو أوضح المسالك شرح ألفية ابن مالك، وهو كتاب يأتي في مرحلة تالية لهذين الكتابين.

ابن هشام أحد العلماء الكبار المشهود لهم بالعلم والتميز، وطرائقه هذه التي لا يختلف فيها كثيرًا بقية طرائق السلف في تعليم الطلاب هذه العلوم جعلته مرشحا لهذا المنزلة، ووضح من فعله أنه عندما يأتي بالمتن ثم يشرحه، ثم يأتي بمتن أوسع ثم يشرحه أنه يريد أن يوصل طلابه إلى فهم هذه المادة بيقينه أن هذه اللغة الشريفة جديرة أن تُتَعلم وتُتقن، ليس لحروفها أو ألفاظها، ولكن لما هي عليه من خدمة كتاب الله العزيز وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- وما ألفه العلماء في قرون متعاقبة بهذه اللغة الكريمة.

وعن منزلة ابن هشام يقول ابن خُلْدُونَ -وهو أحد العلماء الكبار في دراسات الحضارة والاجتماع والتاريخ وغيرها من العلوم- يقول في عبارة مشهورة: (ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه قد ظهر في المشرق) في مصر، وهو معاصر لابن هشام (رجل يقال ابن هشام أنحى من سيبويه).

هكذا كان يذكر عنه، وهو يدل على المنزلة التي وصل إليها ابن هشام عند المتعلمين وعند طلابه وعند العلماء في ذلك العصر، حتى صارت تَتَحدَّثُ بمنزلته الركبان، ويذكرها العلماء على تباعد الأقطار.

الكتاب الذي نستعين بالله -سبحانه وتعالى- في البدء بشرحه هو **(قَطْرُ النَّدَى وَبَلُّ الصدَى)** وهو أكثر المتون اختصارا لابن هشام، وقد تولى هو بنفسه شرح الكتاب. اسمه قطر الندى وبل الصدى، وأظن أن معنى عنوان الكتاب واضح، فالقطر هو النقط، والندى ذلك البلل الذي يكون على أوراق الأشجار وغيرها قبل طلوع الشمس، وهو يضرب به المثل في رقته وخفته ورغبة النفس فيه، فهو أفضل نقط الماء خفة ورقة، يريد أن يبين أن هذا المتن سهل وخفيف، وهكذا يراه هو، وينبغي أن نراه نحن كذلك إذا تأملنا فيه.

والجزء الثاني من الاسم وبل الصدى البل هو الترطيب، والصدى هو العطش، والصادي هو العطشان، فكأنه يقول: إن هذا الكتاب ليس بالكتاب المتوسع، فهو لا يكاد يبلغ من الماء إلا القطر، ولا يوصل من العطش إلا إلى البل، فلا تستكثره أيها الطالب ولا تستصعبه أيضا الشادي، واصبر عليه وتعلمه واعلم أنه بداية لك لتنطلق منها إلى تعلم هذا العلم، وأنك إذا تعلمته فقد أخذت بأحد مفاتيحه، وهو معين لك -إن شاء الله تعالى- على فتح مغاليق هذا العلم في الكتب التي هي أكثر اتساعا.

عندما نتكلم عن هذا المتن فقطعا أفضل شروح الكتاب هو شرح المؤلف؛ لأنه هو الأعلم بمقاصده، ودائما إذا كان المؤلف قد ألف متنا ثم شرحه فاعلم أن شرحه هو أفضل الشروح على الإطلاق، لا لكون العالم الذي لا يماثله أحد من السابقين واللاحقين، ولكن لأنه أعرف بمتنه، وأنتم تعرفون أن المتون عادة يكون فيها نوع اختصار بل وأحيانا إلغاز، والسبب في ذلك أنهم يريدون الاختصار الشديد ليتمكن الطالب من الحفظ، فيصلون بهذا الاختصار إلى أن تصبح بعض العبارات مستغلقة غير واضحة بشدة اختصارها وإجمالها فيحتاج إلى بسط وإيضاح، وأبرع الناس وأقدرهم على إيضاح المقصود مما أراد هو المؤلف نفسه إذا كان قد شرحه، ولذلك فالمفترض عند كل من يشرح هذا الكتاب أن ينطلق أول ما ينطلق من شرح مؤلفه له؛ لأنه إذا قرأ شرحه عرف مقصوده بهذا، ثم بعد ذلك يتوسع.

ونحن -إن شاء الله- سنسعى لأن نتوسع بقدر ما يتيحه لنا المقام في هذه الدروس المباركة -إن شاء الله- وأيضا سأسعى إن أذن الله لنا بعمر أتم فيه شرح هذا المتن إلى تبسيطه وتيسيره، حتى إلى من لم يدرس في النحو من قبل شيئا.

ولذلك لا يقول قائل: إنه قد مضت مستويات من النحو لم أدرسها فكيف أستطيع أن أواصل، فأقول حتى الذي لم يدرس النحو مطلقا ومن لم يره في المدارس لكنه عنده همة طالب العلم، والحرص على الدراسة أنا قمين بأنه يستطيع مع هذا المتن المختصر، ومع ما سأسعى إليه قدر إمكاني إن استطعت إلى ذلك سبيلا من تسهيل عبارته وتسهيل المقصود منه؛ بحيث نصل إلى أن يتابع الطالب المتخصص بل الذي لم يدرس في النحو شيئا أن يأخذ هذا العلم بالتدريب شيئا فشيئا، وكيف لا يأخذه وهو مع قطر الندى وبل الصدى الذي هو بمثابة المفتاح للنحو وعلومه.

سنبدأ -إن شاء الله تعالى- بمقدمات هذا العلم، ونبدأ في الشروع فيه، ودائما العلماء يبدءون في كتب النحو بالحديث عن أول وحدات هذا العلم، والوحدة الأولى في هذا العلم هي الكلمة، ويبدءون بتقسيم هذه الكلمة.

أنتم تعرفون أن النحو هو علم التركيب؛ فالكلمة الواحدة لا تشكل نحوا، لكن تركب الكلمات بعضها مع بعض هو النحو، فأنت إذا أردت أن تعرف معنى الكلمة فإنك تأتي إليها في المعاجم، وإذا أردت أن تنظر في مكونات الكلمة واشتقاقها، وكيف حصلت؟ وما الذي حذف منها؟ وما أضيف إليها؟ وما حركاتها؟ وكيف تضبط الكلمة الواحدة في وسطها وأولها؟ فأنت تأتي إلى علم الصرف.

لكنك إذا أتيت بعدة كلمات وجعلتها جملة حينئذ تكون دخلت في النحو؛ لأنه لا تظهر علامات الإعراب إلا من خلال تركب الكلام بعضه مع بعض، فإذا تركب الكلام ضبط وظهرت عليه علامات الإعراب والبناء فأصبح نحوا.

والنحو كما تعلمون هو علم يتناول ضبط أواخر الكلمة، أما أوائل الكلمة أوسطها فهذا شأنه علم الصرف، وأما معاني الكلمة المفردة فهذا شأن علم اللغة أو المعاجم، ولكن لما كان الكلام الذي يتركب منه النحو عبارة عن كلمة واحدة وأخرى ضم بعضها إلى بعض، وأسندت واحدة إلى الأخرى فتكون منها كلام - كان لا بد من دراسة الكلمة الواحدة للتعرف عليها، ثم بعد ذلك تركيب بعض الكلمات مع بعضها لتكون نحوا، وهكذا كان النحويون يفعلون؛ يدرسون الكلمة وإلام تنقسم؟ ما أنواعها؟ ثم بعد ذلك تتحدد تلك الأنواع وتتبين أقسام الكلمة، واستطاع الإنسان أن يميز بين هذه الأقسام ويفرق بينها، ويعرف كل واحدة منها وما يميزها عن الآخر، بدأ في ترتيب الكلام ودخل في أبواب النحو التي تعلق بالبناء والإعراب.

وقد بدأ ابن هشام بقوله: (الكلمة قول مفرد) هكذا أول عبارة تملى في شرح قطر الندى بعد أن حمد الله وأثنى عليه وصلى على نبيه -صلى الله عليه وسلم- بدأ بالنحو فقال: (الكلمة قول مفرد) وكما ذكرت لكم هذا هو شأن

النحويين في بداية كتبهم؛ اعتاد الناس عندما يتحدثون عن التعاريف والحدود -والتعريف والحد شيء واحد، والمناطقة كثيرًا ما يسمون التعريف حدا؛ لأن فيه نوعا من الفصل؛ فالحد هو الفصل، والتعريف فيه فصل بين شيء وشيء، فأنت عندما تريد أن تميز شيئا عن شيء تعرفه فيتحدد، من هنا كانت تسمية المناطقة له حدا تسمية دقيقة، والتعريف أيضا دقيق؛ لأن فيه بيان السامع إلى معرفة الشيء هو تعريف به- اعتاد العلماء في كتبهم أن يتحدثوا عن تعريف الشيء لغة واصطلاحا، وعندما نقول لغة فإننا نعني بها المعنى المعجم، وعندما نقول اصطلاحا فإننا نعني اصطلاح النحويين عليها.

إذن نستطيع أن نعرفها لغة واصطلاحا؛ أما في اللغة فقد يقال كلمة ويُراد بها كلام كثير، نقول مثلاً: فلان يلقي كلمة بينما هو ألقى صفحة كاملة أو صفحتين أو ثلاثا، ومع ذلك سميناها كلمة، وهذا اصطلاح لغوي، فهم يطلقون على الكلام الكثير كلمة ويريدون الكلام، وكتاب الله -سبحانه وتعالى- فيه شيء من هذا: ؟ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ؟٩٩؟ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ؟ [المؤمنون: ١٠٠].

ما الكلمة؟ ؟ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ؟

ماذا قال هو؟ قال: (رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت) هذه جملة وليست كلمة، بل أكثر من جملة، لأن (رب ارجعون) جملة (لعلي أعمل صالح) جملة، وإن كان قوله: (فيما تركت) جارا ومجرورا متعلقا بهذه الجملة إلا أنها محتوية على جملة؛ لأن (تركت) جملة فعلية صغرى داخل جملة؛ لأن صلة الموصول هنا وقعت جملة فعلية. إذن هذه أكثر من جملة ومع ذلك سماها الله -سبحانه وتعالى- كلمة، وهذا في الاصطلاح اللغوي هو الموجود..

نعرب إن شئتم وأنا سأسعى -إن شاء الله وتعالى- إلى أن أكثر من الإعراب؛ لأن من أراد أن يتقن النحو فعليه بالإعراب، «ومن أراد أن يعرب في كلامه فليعرب كلامه» ومن أراد أن يصل بسرعة إلى ضبط كلامه بحيث لا يلحن -ومن منا لا يلحن، ولكن يسعى لأن يبتعد عن اللحن قدر الإمكان- فعليه أن يتقن الإعراب؛ لأن مشكلة كثير من المتحدثين حتى من الخاصة أعني من طلبة العلم وبعض العلماء أنه يحتاج عندما يتحدث أن يستحضر القاعدة ثم ينظر إلى انطباق هذه القاعدة على الكلمة، ثم ينظر ما الذي تستحقه هذه الكلمة من الضبط بناء أو إعرابا، وإذا كان سيتذكر هذا الأمور كلها في الكلمة الواحدة وهو يتكلم بجمل فكيف سيربط كلمات متوالية يتلوها ويسردها في ثوان على جموع من الناس في خطبة أو غيرها؟

من هنا كانت الوسيلة المجربة -جربتها وعرفتها في كثير من الإخوة والزملاء والطلاب- أن من يتقن الإعراب يعرب في كلامه لماذا؟ لأنه إذا استحضر إعراب الكلمة وأعربها كثيرًا سهل عليه ورود إعراب الكلمة في ذهنه في أقل من الثانية، فاستطاع أن ينطقها صحيحة في هذا المقدار من الزمن بحيث لا يؤثر ذلك على انطلاقة الكلام، من هنا كان إتقان الإعراب مانعا لذلك التأخر في تذكر إعراب الكلمة، وقد أسألكم بعض الأسئلة الإعرابية لا أريد التأثير عليكم ولا أريد أن أختبركم في شيء، ولكني أريد أن يكون هذا الأمر سهلا على ألسنتكم، جاريا عليها بسهولة، ولا أطلب منكم أيضا الإعرابات المتوسعة أو المحال الإعرابية مثل مواضع الجمل داخل الجمل، ولكن أريد الأشياء السهلة الواضحة، كالتي لا يعذر أحد بجهلها كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول، الجار والمجرور، أنواع الفعل من ماض ومضارع وأمر، هذه الأشياء السهلة التي يفترض أن نعرفها ونحتاج أن نستخدمها.

فلذلك إذا جاءنا شاهد من الشواهد، أو آية من القرآن، أو حديث من الأحاديث، أو بيت من أبيات الشعر، أو مثل من الأمثال نستشهد به ونطبقه على موضوعنا فسنقطع الأمر ونروح عن أنفسنا بأن نتذاكر إعراب ذلك الشاهد أو المثل، ونحن بذلك لا نخرج عن الموضوع، بل نطبق عليه ونرسخه في الأذهان، ونعلم النحو بأبوابه المختلفة.

واعلموا أن «من يعرب يدرس أبواب النحو جميعا» انظر مثلاً في ؟رَبِّ ارْجِعُونِ ؟٩٩؟ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ؟ في قوله: "رب" فيها نداء و"ارجعون" هذه جملة فعلية فعلها أمر، و"لعل" من أخوات إن فدخلت في باب النواسخ، و"صالحا" مفعول به فدخلت في باب المفعول به، و"فيما تركت" جار ومجرور فدخلت في المجرورات، و"ما" موصولة فدخلت في الاسم الموصول، إذن أنت في إعراب جملة واحدة أو آية واحدة، أو بيت واحد تتناول النحو جله أو كثيرا من أبوابه.

فإذا صرنا نفعل ذلك في أمثلة كثيرة وأنا سأعينكم على هذا الأمر لأن المقصد ليس هو الاختبار، ولكن المقصد هو التعود، وكما قلت لكم «من أتقن الإعراب أعرب لسانه» إذا كان أحد منكم مستعدا الآن لبديهيات الإعراب دون تفصيل في هذه الآية الكريمة فليتفضل وأنا أعطيه الكلمة

؟قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ؟٩٩؟ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ؟

رب

نداء
نعم هي أصلها يا ربي فرب منادى
منادى
عندما نفصل نقول: منصوب لأنه مضاف أصله "ربي" بياء المتكلم وياء المتكلم محذوفة للتخفيف، والمنادى إذا كان مضافا يكون منصوبا، منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على الباء المكسورة لأجل ياء المتكلم.
ارجعون.
فعل أمر
فعل أمر معناه هنا الدعاء؛ لأنه من العبد إلى الله –سبحانه وتعالى– وإذا استعمل فعل الأمر من الأدنى إلى الأعلى لا يسمى أمرا وإنما يسمى دعاءً، وتسميته فعل أمر تسمية اصطلاحية، فهي أمر إذا صارت من الأعلى إلى الأدنى أما إذا كانت من العبد إلى ربه فيصبح معنى الأمر حينئذ الدعاء، كما أنه كما أنه إذا كان منك إلى أخيك مثلاً أو زميلك فلا يسمى أمرا لأنك مساو له وإنما يسميه البلاغيون التماسا.
ارجعون
فعل أمر
نقول: فيه فعل أمر مبني على حذف النون؛ لأنه متصل به واو الجماعة، وستعرفون أن الأفعال إذا اتصلت بها واو الجماعة تصبح من الأفعال الخمسة، وسيأتي.
الواو
فاعل
الواو هذه ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون أصله "ارجعوني" فياء المتكلم التي هي مفعول به محذوفة تخفيفا، والنون التي تسبق ياء المتكلم تسمى نون الوقاية، وسميت نون الوقاية؛ لأنها تقي آخر الفعل من الكسر. وهذا سيأتي تفصيله –إن شاء الله–.
أرجو من الإخوة أنه عندما تأتي مثل هذه التفصيلات ألا يستثقلوا الأمر ويقولوا فاتتنا أشياء كثيرة، أنا أذكر بعض القضايا لأني أعلم أن من المتابعين من يعرف هذه الأمور، فلا يقولوا أن كل ما يذكره من البديهيات بالنسبة لنا، وأنا أعطي كلا بقدره، على أن الذي لا يعرف هذه الأمور قد حصَّل شيئا كثيرًا من سواها، فلا تبتئس أنه قد فاتك شيء من الإعراب الذي ذكرناه، فسيأتي من الإعرابات ومن الشروح التي تعوض به هذا وزيادة.
لعلي: ناسخ
نعم لعلي حرف ناسخ من أخوات إن، ما عملها؟ تنصب الاسم وترفع الخبر. أين اسمها؟ الياء؛ ياء المتكلم هنا ضمير متصل في محل نصب، يرغب أحد أن يواصل بعد زميله. وأعينه.
أعمل فعل
أعمل فعل مضارع
فعل مضارع
حكمه؟
مرفوع
وعلامة رفعه؟
الضمة
الفاعل، من الذي يعمل؟
المتكلم نفسه
المتكلم نفسه
أعمل أنا، الفاعل ضمير تقديره أن
صالحا؟
منصوب
هو منصوب، أصله أعمل أنا عملا صالحا، فهي نعت ل"عملا" وعملا هذه الأوجه فيها أن تكون مفعولا مطلقا، فتكون صالحا نائبا عن المفعول المطلق فهي منصوبة بنصبه.
فيما تركت؟
في حرف جر
ما؟ ما اسم موصول

ما حكمه؟
حكمه زائد
"ما" اسم قبله "في" إذا كان قبله "في" يكون مجرورا بها.
"ما" اسم موصول يحتاج إلى صلة وسيتبين هذا –إن شاء الله–
تركت؟
ترك فعل، والتاء فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
ما معنى لا محل لها من الإعراب؟

الجمل كما سيتبين –إن شاء الله تعالى– بعضها لها محل من الإعراب؛ لأنها تقع في موقع كالحال والصفة مثلا، وكلتاهما لها حكم إعرابي... وهناك مواقع تقع فيها الجملة وليس لها حكم إعرابي، فيقال: ليس لها محل من الإعراب ومنها صلة الموصول؛ لأن الحكم الإعرابي للموصول نفسه، وأما الصلة فهي تكملة له، وليس لها محل إعرابي، وإنما هي مكملة لمعنى الاسم الموصول، لا يتم معناها إلا بها، وسميت صلة له لذلك.

لا زلنا نتحدث عن معنى الكلمة في اللغة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل).

لبيد بن ربيعة صحابي مخضرم، والمخضرمون هم الذين عاشوا في عصرين مختلفين، ومخضرم الصحابة هم الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام، ويقال: إنه عاش ردحا طويلا من الزمن في الجاهلية، وقد روي أنه عاش ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام فقد عُمِّر، عاش قرابة مائة وعشرين سنة، وهو من كبار شعراء الجاهليين، كما أنه أحد أصحاب المعلقات، بل إن معلقة لبيد تعتبر من أكثر المعلقات جزالة في الألفاظ وغرابة فيها، فلو أن واحدا منكم قرأ ولو مطلعا من معلقة لبيد بن ربيعة لوجد فيها من الغرابة وقوة الألفاظ الشيء الكبير:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّها فَمُقَامُها ... بِمنىً تَأَبّدَ غَوْلُها فَرِجَامُهَ
فَمَدَافِعُ الرّيّانِ عُرِّيَ رَسْمُها ... خَلَقاً كما ضمِنَ الوحِيَّ سِلاَمُهَ
دِمَنٌ تَجَرَّمَ بَعْدَ عَهْدِ أَنِيسِها ... حِجَجٌ خَلَوْنَ حَلالُها وَحَرامُهَ
رُزِقَتْ مَرَابيعَ النّجومِ وَصَابَها ... وَدْقُ الرّواعِدِ جودُهَا فَرِهَامُه
مِنْ كُلِّ سَارِيَةٍ وَغَادٍ مُدْجِنٍ ... وَعَشِيّةٍ مُتَجَاوِبٍ إرْزَامُهَ

ربما يقول أحدكم أنا لم أفهم شيئا وكأنه يتكلم بغير العربية وذلك لقوة ألفاظه، لكنهم كانوا يعرفون ذلك الكلام ويسهل عليهم، وقد يفهم الإنسان الجو العام للنص إذا لم يكن عارفا بمعاني الألفاظ، لكن تبقى من القوة والغرابة؛ بحيث يصعب على من لم يرجع إلى المعجم أو يتمرس على ألفاظ الجاهليين أو العرب الأوائل فهمها.

أقول ذلك لأبين أن لبيد بن ربيعة كانت له مكانته في الشعر في الجاهلية وأسلم وحسن إسلامه وعاش في الإسلام وقتا طويلا. وتذكر كتب السير أن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– سأل لبيدا في خلافته عن شيء قاله من الشعر في الإسلام، كأنه يريد أن يستروح لبعض شعره الذي قاله في الإسلام، فتذكر الروايات أنه كتب له شيئا من سورة البقرة، وقال: أبدلني الله بهذه بالشعر. وتقول كتب السير أنه لم يقل في الإسلام إلا بيتا واحدا:

الحمد الله أن لم يأتني أجلي *** حتى اكتسيت من الإسلام سربال

قال في الجاهلية:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل *** وكل نعيم لا محالة زائل

فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (أصدق كلمة قالها شاعر) وذكر الشطر الأول من البيت ألا كل شيء ما خلا الله باطل، أما الشطر الثاني: وكل نعيم لا محالة زائل فهو غير صحيح، فنعيم الجنة لا يزول، لكنه قالها قبل أن يسلم، إذن فالكلمة الصادقة من بيته هذا هي شطرها الأول أن "كل شيء ما خلا الله باطل" سماها رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كلمة قال: (أصدق كلمة قالها شاعر) وهو شطر بيت فيه كلمات ومع ذلك سماها كلمة على المعنى اللغوي، كما قلنا في بيان معنى الكلمة أنها عند اللغويين أنها قد تطلق ويراد الكلام الكثير، فرأينا أن القائل يقول: ألقيت كلمة أو ألقى فلان كلمة في الحفل، ورأينا قبل ذلك الله –سبحانه وتعالى– يقول: ؟ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ؟، ورسول الله –صلى الله عليه وسلم– (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد) ويذكر شطر بيته له.

هذا كله يبين لنا المعنى اللغوي للكلمة فإن جئنا لبيان معناها الاصطلاحي فالعلماء النحويون يقولون: إن الكلمة اصطلاحا هي: قول مفرد، قول يعني نطقا ولفظا، ومفرد يعني واحدا، يعني كلمة، فلو كانت أكثر من كلمة كانت كلاما وليست كلمة واحدة، فإذن هي قول أي كلام منطوق، وهي مفرد.

لو قال إنسان: ما القول؟ لقلنا: إن القول هو اللفظ الذي يدل على معنى .. ليس مجرد الصوت لكنه صوت له معنى؛ لأنك لو سمعت صوتا لا معنى له لا نقول إنه قول، بل نقول إنه صوت، ولو سمعت مثلا شخصا ينطق بحرف ويمد صوته به أو يأتي بحروف يركبها بخلط ليس له معنى نفقهه فنقول هذه أصوات مجتمعة ليس لها معنى، لكن لا نقول قال شيئا؛ لأنه لا يقول شيئا إلا أن يتكلم بكلام له معنى، ولا يصح أن نسميه كلمة إلا إذا كان مفردا فإن تركب فهو أكثر من كلمة، ولذلك قالوا في تعريف الكلمة: إنها قول مفرد إذا قلنا: مثلاً رجل، هذه قول لأنها عبارة عن لفظ ملفوظ، ومفرد لأنه كلمة واحدة، وهو قول لأنه لفظ له معنى وليس بمركب، لكن لو قلنا مثلاً يد الرجل فإنه لا يصح أن نقول -اصطلاحا- هذه كلمة لأنها مركبة، وهم يعرفون المركب: الذي يدل جزؤه على جزء معناه، والمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه .. كيف ذلك؟

نحن في المثال يد الرجل اليد جزء من الرجل فدل جزؤه على جزء معناه فهو مركب، لكن عندما نقول: رجل هل الراء جزء من الرجل؟ لا، بل هي حرف، إذن ليس مركبا؛ لأن المركب ينبغي أن يكون جزؤه دالا على جزء معناه، إذن نخلص من هذا إلى أن الكلمة قول مفرد، قول لفظ له معنى، ومفرد أنه ليس بمركب.

الكلمة إذن تنقسم إلى أقسام، عرفنا معناها في اللغة والاصطلاح، نبدأ الآن في حديث عن أنواعها نركب منها جملا نطبق عليها الإعراب والبناء، فنصبح وقد دخلنا في النحو عند ذلك.

فكأننا نتكلم عن الوحدة الأساس في النحو، وهي الكلمة التي ننطلق منها إلى التركيب ليحصل النحو بعد ذلك.

يقسمون الكلمة أقساما ثلاثا فيقولون: اسم وفعل وحرف.

لو قال قائل: ما الدليل على أن الكلمة تتكون من اسم وفعل وحرف؟ وهل عند من قسمها وحي من الله -سبحانه وتعالى- أنه ليس هناك قسم رابع، وهل اطلع هذا الذي قسمها على كلام العرب ليرى أنه ليس هناك قسم رابع؟

الجواب: أن العلماء الذين استنبطوا قوانين اللغة العربية، وهم لم يضعوا هذه القواعد وضعا من عند أنفسهم، لكنهم استنبطوها من كلام العرب الفصحاء، فنظروا ما الذي يسير عليه الكلام الفصيح وما السنن التي يسير عليها فجعلوها قواعد، فهم يأخذون ما سار عليه الكلام الفصيح ويجعلونها قواعد لهذا العلم، إذن العلماء لم يأتوا بقواعد من عندهم لما استنبطوها استنباطا، وعندما استعرضوا كلام العرب الفصيح الكثير، وهذا يشمل كثيرا من الكلام المنثور وأولاه وأوله كلام الله -سبحانه وتعالى- وكلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم بعد ذلك كلام العرب الفصحاء من شعر ونثر - وجدوا أنه لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة ....

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... أما بعد؛

فالحديث لا يزال في مقدمة هذا الفن والعلم، وإن كنا سنلج -إن شاء الله- إلى شيء من التفصيل؛ إذ بدأنا في خاتمة اللقاء السابق في مسألة انقسام الكلمة، وقد كان من ضمن ما قلناه أن الكلمة هي الوحدة الأصلية لهذا العلم؛ أعني أننا عرفنا أن النحو هو تركيب الكلام، وأنه ينتج عن هذا التركيب إعراب وبناء وحركات في أواخر الكلمات، ولا بد من كلمات تتركب منها تلك التراكيب، من هنا كان حديث النحويين في مطالع كتبهم عن هذه الوحدة الأصلية أعني الكلمة.

سبق الحديث عن المقصود بالكلمة، وتوقف المقام بنا في آخر الحديث السابق عند انقسام هذه الكلمة، وظاهر لكل مشتغل بهذا الفن وكل محب له وإن لم يشتغل به، بل ولكل طالب علم أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف.

وختم الحديث في اللقاء السابق عن سؤال متوقع قد يرد من أحد الناس فيقول: ما الدليل على ما تقول؟ وهل أحاط الذين قسموا الكلام إلى اسم وفعل وحرف بكلام العرب كله، فلم يند عنه منهم شيء؛ بحيث علموا أنه لا يكون إلا في هذه الأقسام الثلاثة؟ وهل اطلعوا على كل الكلام فقسموه فلم يجدوا شيئا خارجا عنه؟

والجواب: أن علماء العربية المعنيون بهذه القواعد استعرضوا ما وجدوه من كلام العرب أو معظم ما وجدوه من كلام العرب فوجدوا أنه لا يخرج عن هذه الثلاثة، نعم قد وقع الخلف من بعض العلماء حين رأى أن هناك قسما رابعا، لكن لا يعتد بهذا في مقابل رأي الجمهور الذي يرى أن أقسام الكلام ثلاثة.

وهذه هي القسمة الثلاثية -كما قلت لكم- دعا إليها الاستقراء، والاستقراء هو تتبع أجزاء الشيء ليعلم أنه لا يخرج منها شيء من الكل، وقولي "من الكل" وإن كانت كلمة "كل" من الكلمات المغرقة في التنكير؛ بحيث إنها محتاجة إلى ما تضاف إليه، فيقال كل شيء كل بعض وغير ذلك، لكني أستعمل أسلوب المناطقة اللذين يعرفونها "بأل" لأني أتحدث الآن عن مسألة الاستقراء، والاستقراء مصطلح منطقي، يعني تتبع أجزاء الشيء ليعلم أنه لم يخرج من أجزائه أمر مطلقا، وعلم المنطق علم معني بعدم تخلف العلة عن الحكم مطلقا؛ لأنهم ليس عندهم شيء اسمه الأغلب والأكثر؛ لأن المنطق علم يعنى بالحد الفاصل في الأمور، فإذا وجدت العلة وجد معها الحكم، وإذا سقطت العلة سقط معها الحكم ولا انخرام لهذا الأمر، وإلا لا تكون العلة علة منطقية، من هنا تتبع العلماء كلام العرب، فلنأخذ مثلاً جملة من كتاب الله -سبحانه وتعالى- ولننظر في قوله: ؟ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ؟ [الفيل: ١].

وجدوا أن الهمزةَ حرف، ولَمْ حرف، وتَرَى فعل، وكَيْفَ اسم استفهام، وفَعَلَ فعل، ورَبُّ اسم، والكاف كذلك ضمير فهي اسم، والباء في بأصحاب حرف، وأَصْحَاب اسم، والْفِيلِ حرف تعريف واسم بعده، ولو استمررت في هذه السورة بل في السور كلها بل في كلام العرب قاطبة لما خرج الأمر عن هذه الأقسام الثلاثة، فهو يدور بين اسم وفعل وحرف؛ لأنه إما أن تكون كلمة دالة على معنًى والجزءُ زمن منها فهي فعل، أو كلمة دالة على معنى الزمن ليس جزءا منها فهي اسم، أو ليس لها معنًى في ذاتها ولكنها تربط بين ما سبق ذكره فهي إذًا حرف، هذا المقصود بالتقسيم بالاستقراء، أو بتقسيم الكلمة إلى هذه الأقسام الثلاثة.

ثم ينبغي التنبيه على أمر ما؛ وهو أنه إذا قلنا: حرف فإن المقصود حروف المعاني، وليس حروف المباني، ما معنى هذا الكلام؟

الحروف عند العلماء قسمان:

حروف معاني: وهي ما اصطلح على تسميتها حرفا وإن لم يكن مكونا من حرف هجائي واحد، بل يكوّن من عدة حروف؛ فأنت تنظر مثلاً إلى كلمة "لعل" مكونة من أربعة حروف (لام - وعين - ولام - مضعّفة بحرفين) وفي لم حرفان، وليت ثلاثة حروف، وإن حرفان، و"إلا" من حروف الاستثناء عبارة عن أربعة أحرف (همزة - ولام مضاعفة بحرفين- وألف بعده) ... وهكذا، إذن هذه الحروف هذه تسمى حروف معاني، حقيقتها أنها أكثر من حرف، ولكنها اصطلح على تسميتها حروفا، فهي تدل على معان معينة، وكل واحدة كما ترون تدل على معنى، فهذه تدل على النفي، وهذه على استثناء، وهذه على النهي ... إلى آخره.

النوع الثاني من الحروف: حروف المباني؛ وهي التي تتكون من حرف واحد، وهي الحروف الهجائية، وحينئذ عندما نقول: الكلمة عبارة عن اسم وفعل وحرف فإننا نعني حروف المعاني؛ لأن الحرف الواحد لا يسمى كلمة أصلا، فكلامنا الآن عن حروف المعاني وليس عن حروف المباني.

المؤلف -رحمه الله- بدأ بأول هذه الأقسام وهو الاسم، فعرفه بطريقة غير معتادة في طرق التعريف فعرفه بذكر علاماته، والمؤلف بهذه الطريقة أوصلنا إلى المقصود، فلم يقل هو ما دل على معنى في نفسه وليس الزمن

جزءا منه، كما يقول النحويون في تعريف الاسم، لكنه مباشرة أعطانا علامته فميزه من قسيمه، وقال: إن الاسم يعرف بأل كالرجل، وبالتنوين كرجلٍ، وبالحديث عنه كتاء ضربتُ أو ضربتَ على السواء.

قد يقول قائل: لماذا لم يعرِّف الاسم؟ والجواب: هذا متن، والمتون يلجأ المؤلف فيها إلى الاختصار ليحفظها الطالب؛ لأن حفظ المتن كان عند العلماء وسيلة من وسائل طلب العلم، أو خطوة من خطوات طلب العلم، فهم يحفظون المتون أولا ثم بعد ذلك يشرحونها، فيشرح أمرا هو في ذهن الطالب محفوظ، وهذا الشأن في كل العلوم، يحفظونها متونا ثم بعد ذلك يشرحونها فتستقر، ومن هنا كانت أهمية الحفظ.

وخطأ كبير عندما يقوم بعض من تغيب عنهم كثير من خصائص العلوم فيتهمون الحفظ بأنه وسيلة لا قيمة لها أو أنه جمود، ويستهزئ بعضهم فيقول: أضيفت نسخة إلى نسخ الكتاب بحفظه، فهذا الكلام غير صحيح، فقد كان منهج العلماء –وهم من أخرجوا بهذا علماء أفذاذا– أن يُحفظ المتن أولا، ولا يُقتصر على ذلك فيقال: إنها نسخة أضافية، بل يُشرح هذا المتن فيصبح الإنسان يحفظ المتن ويعرف معانيه بشرحه بعد ذلك، فجمع حينئذ العلم من أطرافه. من هنا كانت أهمية هذا الأمر.

والمؤلف كما ترون ما عرّف؛ لأنه يسعى للاختصار، وسَلَك سبيلا ينوب عن هذا التعريف، وهو ذكر علامته التي يعرف بها، فذكر ثلاث علامات للاسم.

أهمية وجود هذه العلامات

العلامات المقصود بها تمييز الشيء من قسمه، فدائما تدع علامة على الشيء لتميزه، ولو كان معروفا لما احتجت أن تعلمه، فالعلامة على الشيء مثل أن يكون عندك أمور متشابهة فتقوم بوضع علامة على أحدها ليتضح أن هذا الشيء تريد أن تميزه عن بقية أمثاله، من هنا كانت حاجة الدارس إلى أن يميز كل واحد من الأقسام الثلاثة بعلامة؛ لأنك إذا كنت تريد أن تميز الاسم من الفعل من الحرف طبق هذه العلامة، فإن قبلها فهو ذلك النوع، وإن لم يقبلها فابحث عنه في النوع الثاني بتطبيق علاماته عليه أيضا وهكذا.

هذه العلامات متفق عليها؟

هذه العلامات مشهورة بين العلماء، لكن بعضهم يفصل فيها فيزيد، وبعضهم يختصر ويقتصر، والمؤلف كما ترون هنا اقتصر على ثلاث، بينما قال ابن مالك في الألفية:

بالجر والتنوين والنداء وأل ** ومسند للاسم تميز حصل

فذكر الثلاث، وأضاف إليها الجر والنداء وهما علامتان لم يذكرهما المؤلف هنا، وسبب ذكر هذه العلامات أنها ليست شروطا، ففرق بين الشروط والعلامات؛ الشروط ينبغي أن تتوفر كلها في الأمر حتى يحصل، فنقول مثلا: شروط الصلاة تسعة فينبغي أن تحصل هذه الشروط لتتم الصلاة، فلو انتقد منها واحد لم تتم هذه الشعيرة.

فالأمر هنا ليس شروطا حتى نقول: إنه إذا لم توجد هذه الأمور الخمسة أو الثلاثة فإنه لا يكون اسما، وإنما يكفي أن توجد واحدة منها، فهي علامة وأمارة له والأمارات والعلامات يكفي أن يوجد منها شيء للدلالة عليه، وسيأتي –إن شاء الله– مزيد تفصيل لها.

ويبدو أن المؤلف –والله اعلم– عندما اقتصر على "أل" و"التنوين" و"الحديث عنه" أنه أراد أن يأتي بعلامة في أوله وهي أل، وعلامة في آخره وهي التنوين، ثم علامة أخرى في المعنى وهي الإسناد إليه، فيكون جَمَع أنواع العلامات، وليس كل العلامات التي ذكرها بأنواعها في مقام الاختصار؛ لأنه ماتن وليس بشارح مفصل، لكن المؤلف قال: يعرف بأل، ولم يقل بأداة التعريف، ولو أنه قال بأداة التعريف لكان أولى، ولعل الدافع له في ذلك أيضا أنه الاختصار، وإلا فإن ما يقوم مقام "أل" علامة أيضا؛ وهو ما يذكره النحويون أعني "أم" الحميرية، وأم هذه هي حرف تعريف عند بعض العرب، ولا تزال بقاياها موجودة إلى الآن في جنوبي الجزيرة العربية، يقلبون اللام في حرف التعريف ميما، ويعنون بها التعريف، فالمقصود إذن حرف التعريف مطلقا؛ سواء "أل" وهي لغة العرب عامة، أو "أم" الحميرية التي هي لغة بعض العرب في السابق والحاضر، فالمقصود دخول حرف التعريف على الكلمة دليل على كونها اسما.

التنوين: واضح ولا أحتاج إلى أن أفصل فيه حتى لا يأخذ وقتا، وسيأتي له حديث –إن شاء الله وتعالى–.

الإسناد إليه: والعلماء يقولون إن علامة الحديث عن الشيء أنفع وأقوى علامات الاسم.

أولا: معنى الحديث عنه:

أنت لا يمكن أن تتحدث عن "فِعْلٍ"؛ لأن الحديث عن الشيء عبارة عن وصفه والإخبار عنه، ولا تخبر عن الفعل بأنه حصل منه شيء، بل تخبر عن الاسم أنه حصل منه كيت وكيت فتقول: الرجل جاء، فأخبرت عن الرجل بمجيئه، أو تصفه فتقول: السيف صارم فوصفته بهذه الصفة، لكنك لا تصف الفعل يذهب أو يقوم أو افعل بصفات

معينة، ولا تخبر عنه بخبر؛ لأنه لا يمكن الإخبار عنه، وكذلك الحرف، من هنا كانت هذه العلامة علامة معنوية إن قلت: الإسناد إليه، أو الحديث عنه، أو الإخبار عنه، فكلها تؤدي شيئا واحدا.

وقول العلماء: إن هذه العلامات -أعني الحديث عن الكلمة- أنفع العلامات المقصود به أنها يستدل بها أحيانا وحدها على اسمية الكلمة؛ مثلاً عندما تقول: رجل أو كتاب، يقبل أل فتقول: الكتاب، ويقبل التنوين فتقول: كتابٌ، ويقبل الجر فتقول قرأت في كتابٍ، وإذا كان الاسم عارفا عاقلا لنودي فنقول: يا رجل، وتخبر عنه فتقول: الرجل جاء أو الرجل كريم... إلخ إذن كل العلامات انطبقت عليه، لكن انظر قولك مثلاً في تاء الفاعل أو نـاء الفاعلين أكرمت فلانا أو جئت فلانا فالتاء هذه ضمير أي اسم، ولكن لا يمكن أن تأتي بـ"أل" لأن الضمير لا يقبل أل، ولا تنونه لأن الضمير مبني، والتنوين لا يكون للمبنيات وإنما هو للمعربات، ولا يمكن أن تنادي الضمير، فإذا أتيت به اسما ظاهرا تناديه لكن وهو ضمير لا يمكن نداؤه.

وأيضا جره: ففي قولك: ذهبت هذه تاء الفاعل ولا تكون إلا مرفوعة، فلم يبق فيها علامة واحدة وهي الإخبار عنه، فقلت: ذهبت فأخبرت عن نفسك بالذهاب فتحدثت عنها، إذن هذه العلامة -أعني الحديث عن الضمير- هي العلامة الوحيدة التي دلتنا على اسميته دون بقية العلامات، ومن هنا قيل: إن الإسناد أو الحديث أو الإخبار هذه العلامة المعنوية هي أنفع العلامات؛ لأنها الوحيدة التي تدل على اسمية الضمائر.

يقول: قال ابن القيم -رحمه الله تعالى- الطاغوت ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع، أسئلتي المتعلقة بكلام ابن القيم -رحمه الله-

السؤال الأول: ما معنى الباء في قوله: به، ما تجاوز به؟ أهي للمصاحبة أو هي سببية؟

السؤال الثاني: إلام يعود الضميران في قوله: ما تجاوز به العبد حده؟

السؤال الثالث: ما معنى تجاوز به؟ هل معناه غالى فيه؟

أما معنى الباء هنا فهي للاستعانة، وهي أشهر معاني الباء، تجاوز به يعني أخذه واصطحبه معه أو استعان به في هذا الأمر، ويمكن أن تكون أيضا للتعدية، وإن استعمال حرف الباء كحرف تعدية أقل من استعمال حروف أخرى كاللام مثلاً.

وأما الضميران في تجاوز به حده، ف"به" الهاء تعود الطاغوت، وحده تعود إلى العبد.

وأما سؤاله الأخير عن معنى قول ابن القيم: "تجاوز به" تعدى الشيء المحدود له فيه، وهذا واضح من التعريف الشرعي للطاغوت، المقصود به ما تعدى ما يكون له؛ لأن هناك حدودا تكون للعبد لا يجوز له أن يتجاوزها، فإذا تجاوزها فإن هذا يكون من التعدي وتجاوز الحد في الأمر، حينئذ يخرج الإنسان به إلى الشرك.

يقول: تكلمت عن الشروط وأنها لا بد من أن تكون مكتملة، فهل العلامات لا بد أن يكون مكتملة؟

قلت: هناك فرق بين الشروط والعلامات، ونحن لم نتناول شروطا الآن في حديثنا، لكني فقط أردت التنبيه على أمر، لأن بعض الناس يقول: الشرط في اللغة هو العلامة، وهذا أمر ما قلته الآن لكن عندما دعت الحاجة إلى هذا كان مناسبا أن يذكر، ولما كان تعريف الشرط في اللغة هو العلامة فإنه يلتبس على كثير من طلبة العلم الفرق بينهما، ونحن نتكلم عن الشرط الاصطلاحي وليس الشرط اللغوي، فالشرط الاصطلاحي هو ما لا يحصل المشروط إلا به، وأما العلامة فهي ما يدل على وجود صفةٍ في الشيء. ونحن عندما نذكر هذه الأمور فهي علامات تدل على الاسمية، والشروط ينبغي أن تتوفر كلها؛ لأنه لو انتقد واحد منها لانتقد المشروط، وأما العلامات فلا يجب توفرها كلها في الكلمة فيكفي واحد منها للدلالة عليه، فإذا قلت مثلا: أنت تتميز بصفات وعلامات هي أولا اسمك فلان، وثانيا أنك ابن لفلان، وثالثا أن من صفاتك المشهورة عنك أنك أديب أو خطيب أو شاعر فأنا بأي واحدة من هذه ذكرتك فقد ميزتك عن غيرك ؛ لأنك تشتهر بها جميعا، ولكن الشروط لا بد أن تحقق للمشروط.

نحن نتكلم الآن عن علامات، وهذه العلامات تدل على اسمية الشيء، ومن هنا قلنا: إن الفاعل وناء الفاعلين لا تقبل كثيرا من هذه العلامات، بل لا تقبل إلا واحدة منها ومع ذلك فهي ضمائر والضمائر أسماء، ولا يدل على اسميتها كما ترون إلا علامة واحدة، وهي الحديث عنه، فدل هذا على أنه يكفي توفر علامة واحدة في الكلمة من علامات الاسم للدلالة على اسميتها، هذا هو الفرق بين الشرط والعلامة.

جاء تقسيم المصنف على أن هذا الاسم الذي هو أحد أنواع الكلمة قد يأتي أخره ملازما لحركة واحدة، كما نرى في قولنا: "منْ" فآخره ساكن، أو "الذينَ" آخره مفتوح، أو "هؤلاءِ" آخره مكسور، أو "حيثُ" آخره مضموم، وهذه كلها أسماء ولا يتغير آخرها كما ترون، فلا يأتي آخر "الذين" مضموما أو مكسورا أو ساكنا، ولا يأتي في "من" بالنون متحركة بل هي دائمة ساكنة، فهذا الشأن من شؤون الاسم، فإنه يلازم أحيانا حركة واحدة لا يبرحها، وأحيانا نرى بعض الأسماء يتغير آخره، فنراه مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، وهذه الأنواع الثلاثة -الرفع والنصب والجر- هي التي ترد على الاسم، أما الجزم فهو من خصائص الأفعال، فتقول: هذا زيد ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ فكلمة

زيد هذه متغيرة الآخر، أو قرأت كتابًا وهذا كتابٌ وأمسكت بكتابٍ ، فقد جاء في الحالات الثلاث رفع ونصب وجر، إذن من الأسماء ما يلزم حركة واحدة ومنها ما يتغير آخره فما الضابط في هذا؟

نقول الضابط في هذا:

أولا: التسمية لهذا النوع، فقد سمى النحويون ما كان ثابتا على حركة مبنيا، كأنه بني على هذه الحركة فلا يبرحها تشبيها له بالبناء، والشيء إذا بني على أمر لا يمكن تغييره إلا بهدمه، وسموا النوع الثاني الذي يدور بين الأنواع الثلاثة من الإعراب فيرفع وينصب ويجر معربا؛ أي أنه يأتيه الإعراب بأنواعه فيتغير آخره، فرأوا أن ما يتغير آخره يسمى معربا، وما يثبت آخره يسمى مبنيا.

قد يقول قائل: لماذا يتغير آخره؟

وهل هذا التغير راجع لرأي المتكلم أو لاقتراح منه؟

والجواب: أن الأمر ليس كذلك، وإنما تغير آخر الاسم المعرب يأتي بحسب المواقع التي يكون فيها، فإذا اقتضى المقام الذي هو فيها الرفع بأن جاء مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو اسما لكان أو خبرا لـ"إن" فإنه يكون مرفوعا. وإذا اقتضى المقام أن يكون منصوبا بأن جاء مفعولا أو حالا أو تمييزا أو منادى مضافا فإنه يكون منصوبا. وإذا اقتضى المقام أن يكون مجرورا بأن يكون بعد حرف جر أو بعد مضاف أو يكون تابعا لمجرور فإنه يجر، إذن تغير آخر الاسم المعرب الذي يتغير آخره، وهذا التغير إنما هو راجع لتغير الحالة التي وقع فيها، أو ما يعبرون عنه بتغير العوامل الداخلة عليه.

والنحويون يرون أن الذي أحدث الحركات وأحدث أنواع الإعراب عوامل مسببات، يشبهونها بالأشياء الحسية، فيقولون: الفعل هو الذي رفع الفاعل، والمضاف هو الذي جر المضاف إليه، وحرف الجر هو الذي جر المجرور، وإنَّ هي التي نصبت اسمها ورفعت خبرها، ولمْ هي التي جزمت الفعل بعدها... إلخ فكأنها هي التي تفعل، سموا هذه الأشياء عوامل وجعلوها مؤثرة بنفسها، كأنها هي التي تؤثر هذا التأثير الإعرابي على هذا الذي بعدها، فقالوا: إذا وقع الاسم في موقع معين ودخل عليه عامل يقتضي الجر فإنه يجر، أو يقتضي النصب فإنه ينصب، أو يقتضي الرفع فإنه يرفع، هذا إذا كان معربا أما إذا كان مبينا، وقد عرفنا منذ قليل المقصود بالمبني، وهو ذلك الاسم الذي يلزم حركة واحدة كقولنا: "كيف" هذا اسم مفتوح الآخر دائما، لا تقل كيفُ بالرفع ولا كيفِ بالكسر، فأنى وقع فهو مفتوح "كيف"، لكن نقول: في محل جر أو في محل نصب، وكذلك "هؤلاء" فإن همزتها في الآخر لا تكون مضمومة ولا مفتوحة، بل لا بد أن تكون مكسورة، ومع ذلك فإنه يكون فاعلا فماذا نفعل؟ نقول: مبني على الكسر في محل رفع فاعل، ويكون مفعولا مثل أكرمت هؤلاءِ فنقول: مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، إذن ما يلزم حركة واحدة ولا يتغير حاله مهما تغيرت العوامل الداخلة عليه ومهما تغير موقعه الإعراب فهو المبني، وعرفنا لماذا سمي كذلك.

في محل نصب أو رفع، ما معنى قولك: في محل؟

لما قلنا: إن بعض الأسماء معرب فهذا واضح، فكل اسم دخل عليه عامل معين فإنه يؤثر فيه وتظهر علامة عليه، هذا كان معربا، لكن إذا كان مبنيا فالعرب لم تنطقه إلا على هيئة واحدة، فما الحكم إذا جاءنا فاعلاً، "الذين" هذا مفتوح الآخر، ونحن نعرف أن الفاعل يُرفع آخره، فماذا نفعل به؟ هل نغير الحركة التي صار عليها العرب؟ نقول: لا، بل نبقي الاسم على ما هو عليه لأنه مبني، والمبني يلزم حركة واحدة ولا يتغير آخره، لكن نقول في جاء الذين أكرمتهم: الذين اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل، فهو هنا فاعل، لكن العرب ألزمته الفتح، فهو مبني على الفتح، ومعنى كلمة مبني في محل رفع فاعل أنه لو كان يقبل تغير الحركة في آخره لرفعناه، لكنه لما كان لا يقبل تغير الحركة ويلازم الفتح دائما قدّرنا أنه مرفوع لو قبل الرفع، هذا معنى في محل كذا، لو قدر أن يقبل الحركة لكانت حركته علامة من علامات الرفع وهكذا بقية أنواع الإعراب.

المؤلف لما تكلم عن المعرب والمبني قدم الحديث عن المعرب وذكره بما ذكرناه منذ قليل؛ لأن الإعراب هو الأصل، والأصل في الكلمة إذا وقعت في جملة أن تدل على معناها، والأصل أن نقول: جاء رجلٌ هذه ضمة في آخر رجل دالة على معنى أن الرجل هو الذي فعل القيام، فهي تدل على معنى، فلم يأت العرب بهذه الحركات هكذا لمجرد تزيين آخر الكلمة، أو لمجرد التغني والترنم بتنوين في آخرها، أو حتى يغيروا بين الرفع والنصب والجر، كما ذكره بعض الناس، وورد عن بعض العلماء كـ "قطرب" الذي يرى أن حركات الإعراب وتناوبها إنما هو لتغيير نمط الحديث، لكن الأصل في هذا أن حركات الإعراب جاءت للدلالة على معان، فالرفع يدل على الفاعلية أو الابتداء، النصب يدل على المفعولية أو الحالية، والجر يدل على الإضافة أو التبعية للمجرور، إذن هذه الحركات جيء بها لمعان، والأصل في الكلمات أن يكون في آخرها حركات تدل على معانيها، هذا هو الشأن، ومن هنا بدأ المؤلف بالحديث عن المعرب ثم ذلك ثنى بالمبني.

قد يسأل سائل ويقول: أنت الآن تقول المعرب هو ما يتغير آخره، فعندما نقول مثلاً كلمة "فلس" تصغيره "فُليس" جمعه "فلوس" أو :أفلس" فغيرنا الكلمة، هل هذا التغير يسمى إعرابا، من يمكنه أن يجيب منكم؟ ونحن نقول: الكلمة التي تلزم وضعا واحدا كلمة مبنية، والتي تتغير كلمة معربة، فهل هذا التغيير في هذه الكلمة هو ما يسمى بالإعراب؟

يجيب: لا، لأن الإعراب يأتي على آخر الكلمة

أحسنت، هذا التغيير ليس إعرابا؛ لأن المقصود بالإعراب تغيير حركة آخر الكلمة، والتغيير هنا ليس في آخر الكلمة إنما هو في وسطها كما ترون في قولنا: فُليس، وفي أولها كما ضممنا الفاء، وقد كانت مفتوحة وأضفنا ياء التصغير، وهذا كله في الأوسط وليس في الآخر، والإعراب هو تغير آخر الكلمة، وكذلك قلنا: فلوسا فضممنا الفاء واللام، ولم يكونا مضمومين من قبل، وأضفنا واوًا لأجل جمع التكثير، فليس هذا هو الإعراب، ولكنه يسمى تغييرا صرفيا، والتغيير الصرفي ما يتناول حروف الكلمة ومبناها وليس إعراب آخرها.

لدينا إجابات سريعة يقول: الإعراب هو تغير حال آخر الكلام، وكذلك آخر يقول: التغير ليس بسبب العامل بل من عامل صرفي، كذلك آخر يقول: وهذا يعتبر من الصرف

أحسنتم: أما المبني فيلزم حركة واحدة في آخره لا يتغير عنها، وجاء له أمثلة، مثل الكسر في هؤلاءِ والضم حيثُ والفتح في كيفَ وأينَ والذينَ والسكون في منْ، فالأسماء تختلف في بنائها، فكل اسم منها له حركة تلزمه ويبنى عليها.

ذكرنا من قبل أن من يريد قراءة شرح متن معين أو يريد أن يدرس متنا معينا فأولى الشروح بالدراسة هو شرح المؤلف نفسه؛ لأنه أعلم بمقاصد متنه؛ لأن المتون -كما قلنا من قبل- أحيانا يكون فيها نوع من الإلغاز وعدم الوضوح واختلاف الفهوم بين الشراح، فأعرف الناس بمقصد الماتن هو الماتن نفسه إذا أصبح شارحا لكتابه، من هنا كان كتاب المصنف لمَّا شرح القطر تحدث عن بعض الكلمات المبنية التي وقع الاختلاف بين العرب في استعمالها مبنية أو غير مبنية، فذكر لفظة "حَذَامِ" وهي اسم امرأة، وهو لا يقصد كلمة "حَذَامِ" وحدها وإن كان ذكرها، ولكن يقصد وَزْنَهَا وما استعملته العرب على هذا الوزن من أسماء المؤنث، كقولهم: سَجَاحِ قَطَامِ وأسماء لأشياء يكرهها العرب تكون لمسمى مؤنث على وزن فَعَالِ، هذه اللفظة كثير من العرب يبنونها على الكسر، لكن من العرب من لا يجعلها كذلك، والشارح تطرق لهذا الأمر في الشرح وليس في المتن؛ لأن المتن ليس موضع تفصيل خلاف بين لهجات العرب، وَفَرّق بين لهجتي الحجازيين والتميميين فيها.

وإذا رأيت في كتب النحو قولهم: قال الحجازيون وقال التميميون فمعنى ذلك أن العرب في فصاحتهم قسمهم العلماء قسمين كبيرين؛ قسما في العالية وهم في الحجازيون في غربي الجزيرة العربية، وهي قبائل الحجاز بصفة عامة، وأشهرها قريش لكونها قبيلة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أفصح العرب وقبيلته أفصح القبائل، وإذا رأيت في كتب النحو "لغة قريش" فهم لا يعنون فقط بها قريشا وحدها وإنما يعنون قبائل الحجاز، وهذا يشمل ثقيفًا وسليمًا هذيلا وغيرها من قبائل الحجاز، وإذا قالوا: لغة تميم فهم لا يعنون بها لغة تميم وحدها وهي أكبر قبائل نجد في ذلك الوقت، وإنما يعنون بها قبائل شرقي ووسط وشمال الجزيرة العربية، فهذه هي كلها تسمى قبائل اشتهرت عند النحويين بأنها لهجة تميم ولغة تميم، وسموها بذلك؛ لأنها أكثر القبائل في ذلك الوقت عددا، من هنا كان الحديث عندما نقول: قال الحجازيون والتميميون أو ما الحجازية وما التميمية المعني بها قبائل غربي جزيرة العرب وبقية قبائل العرب لاختلاف هاتين اللهجتين.

وكلتا اللهجتين فصيحة؛ لأنها لغة أو لهجة ولا فرق بين قولنا لغة أو لهجة إلا عند علماء اللغة الحديث فهم يفرقون بين اللغة واللهجة، لكن النحويين عندما يقولون لهجة قبيلة كذا أو لغة قبيلة كذا فهم يتحدثون عن فصحاء وقبائل فصيحة ولا يريدون الفرق، فقط يقصدون باللغة اللهجة، وسموها لغة؛ لأنها يتحدث بها جمع من الناس، فكأنها لغة مستقلة، والواقع أنها جزء من اللغة العربية، أو لهجة لبعض القبائل العرب، لكنها لهجة فصيحة.

لدي سؤال يقول: كيف نعرب هؤلاء شفعاؤنا؟ وكذلك متى يحذف المبتدأ وجوبًا؟ لكي يبينه حيث إنه معلم في مادة اللغة العربية؟

حذف المبتدأ وجوبا سيأتي الحديث عنه لاحقا لكن مدام هو يدرسه الآن فغالبا يجب حذف المبتدأ في موقع القسم، ولا أريد أن أشتت أذهان الإخوة، لكن الذي يهمنا الآن سؤاله الأول، وهو السؤال عن الإعراب هؤلاء شفعاؤنا عند الله؟

الآن هذا الأخ يختبرنا جميعا بهذا؛ هذه جملة اسمية ويفترض أن تعرب إعراب الجملة الاسمية، فما الشأن إذا كانت الكلمة مبنية وقد جاءت في جملة؟ كيف نتعامل معها في الإعراب؟

تذكروا "من أراد أن يعرب لسانه فليمارس الإعراب كثيرًا" فإن من يعرب يدرس موضوعات النحو كلها في ثوان، ويتناولها جميعا في هذا الوقت، وهو تطبيق على النحو كله، ومن كثر إعرابه لا يحتاج إلى أن يتأمل في الكلمة وإعرابها في وقت من الأوقات، فيصبح الإعراب سليقة عنده، ويصبح متحدثا خطيبا، قادرا على أن ينطق الكلمة على صوابها دون أن يفكر في مقامها الإعرابي، ودون أن يتوقف عند كل كلمة.

هؤلاء

طبعا هذه جملة اسمية، وإذا جاءنا اسم في مطلع جملة اسمية فماذا نعربه؟

الاسم إذا جاء في أول الجملة الاسمية مبتدأ. فنقول: هؤلاء إما أن نقول: مبتدأ في محل رفع مبني على الكسر، أو نقول: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ.

مجموعة من الإجابات جاءت هنا، وهم جميعا أعربوا هؤلاء فيقول أحدهم: مبتدأ مبني على الكسر في محل رفع، وآخر يقول: هؤلاء مبتدأ مبني في محل رفع وآخر يقول: هؤلاء اسم مبني في محل نصب المفعول به

أنا أسأل الأخ القائل هنا على المفعولية ما الذي نصبه وجعله مفعولا؟ دائما المفعولية تكون في مقام الجمل الفعلية، إذا كان عندنا فعل وفاعل وكان الفعل متعديا إلى مفعول يكون هناك مفعول به، لكن هذه جملة اسمية، وليس بها فعل أصلا فلا تحتاج إلى مفعول.

أخرى تقول: هؤلاء اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، وشفعاء خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونا ضمير مبني في محل جر مضاف إليه

صحيح، وهذا يدعونا يا إخوان إلى أن نقول شيئا: بالنسبة للأسماء المبنية إذا جئنا نعربها فأنت مخير بين أن تبدأ بذكر الإعراب المستحق ثم تذكر محلها البنائي أو تعكس؛ يعني هؤلاء لك أن تقول: مبتدأ في محل رفع مبني على الكسر، أو تقدم البناء فتقول: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، أنت مخير بين الأمرين؛ لأنك ذكرت الحالتين حكمه البنائي الذي نطقت به العرب، وذكرت حكمه الإعرابي الذي أوجبه سياق الجملة.

فنكمل ونقول: ما كان على وزن "فَعَالِ" الحجازيون ينطقون به مبنيا على الكسر، والشاعر عندما يقول:

إذا قالت حذام فصدقوها *** فإن القول ما قالت حذام

ما القول الإعرابي في "حذام" هنا؟

إذا قالت حذام؟

هي التي قالت فهي فاعل، وما دامت فاعلا فحكمها الرفع، ومع ذلك قال حذام بالكسر، هذا يدل على أن "حذام" هذه فاعل مرفوع لكنها مبنية على الكسر في محل رفع فاعل، فشأن الاسم المبني أنه يلزم حركة واحدة ونقدر إعرابه بعد ذلك.

سأوقفكم عند كل شاهد -إن شاء الله وتعالى- وسنتمرن معا على الإعراب، حتى نصل -إن شاء الله وتعالى- إلى أن يعرب الإنسان بطريقة سريعة، ولا نحتاج الآن إلى المحال الإعرابية أو مواقع إعراب الجمل، بل تكفينا المفردات بدون تفصيل، وإذا شئتم يبدأ أحدكم بإعراب البيت أو جزء منه

إذا قالت حذام فصدقوها *** ..............

من يعرب؟

"إذا" اسم شرط وظرف زمان، والظروف كلها أسماء، لكنه ليس من الجوازم، وهذا ليس مقام تفصيل ففيه نوع من الصعوبة على بعضكم فدعوها الآن.

فقالت؟

"قال" هذه فعل ماض، ما حكمه؟ مبني على الفتح، التاء للتأنيث ليس لها حكم إعرابي، بل مجرد علامة تدل على أن الفاعل مؤنث.

حذام فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره؛ لأنه مبني على الكسر.

فصدقوها الفاء واقعة في جواب إذا، وصدقوا فعل أمر مبني على حذف النون، لأنها لحقتها واو الجماعة والأفعال التي لحقتها واو الجماعة تبنى على حذف النون، والواو فاعل؛ وها مفعولا به.

إذن نحن الآن رأينا أن كلمة حذام وقد وقعت فاعلا وجاء بها الشاعر مكسورة؛ فكأنه يبني هذا الكلمة على الكسر، وهذا هو شأن أكثر العرب.

أما اللهجة الأخرى للعرب فإنهم يعربون حذام، وكل كلمة كانت على وزن فَعَالِ وهي لمؤنث، لكنهم يعربونها إعراب ما لا ينصرف.

ما المقصود بإعراب ما لا ينصرف؟

الممنوع من الصرف عند الجر يجر بالفتحة بدل الكسرة، فهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف ولكنه يبقى معربا؛ ولذلك الفرزدق -وهو شاعر تميمي- قال:

ندمت ندامة الكُسَعِيِّ لما *** غدت مني مطلقة نَوَارُ

فانظروا "فَعَالِ" هذه التي هي اسم لمؤنث جاء بها الشاعر مضمومة الآخر، ولم يقل نَوَارِ فيبينها على الكسر، فدل على أن بعض العرب لا يبني ما كان على فَعَالِ على الكسر، وإنما جاء به لأنه فاعل، ولم ينونه لسببين أولا: لأنهم ممنوع من الصرف، وثانيا: لأنه حرف رَوِيٍّ، وحرف الرَّوِيِّ ما ينون بل يمد به الصوت.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة:

السؤال الأول:

ما الفرق بين الشرط الاصطلاحي والعلامة؟

والسؤال الثاني:

ما سبب تسمية الاسم المبني مبنيا؟

تقول: ما الكم الذي سنتناوله في هذا الفصل من الكتاب؟ وهل هناك نقطة سنتوقف عندها أم أننا سنتناوله كاملا؟

أرجو أن نتم ولكن أشك أن سننتهي منه في دورة واحدة فقطر الندى -كما ترون- أوسع من الآجرومية، والآجرومية احتاجت أكثر من ذلك.

الدرس الثالث

البناء وأنواعه

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

السؤالان اللذان ألقيا في اللقاء السابق كان أحدهما عن الفرق بين الشرط الاصطلاحي والعلامة، والثاني عن سبب تسمية الاسم المبني بهذا الاسم.

تقول: ما الفرق بين الشرط الاصطلاحي والعلامة؟

وكانت الإجابة: هو ما لا يحصل المشروط إلا به، فإذا انتقد شرط من هذه الشروط لم يحصل المشروط، وأما العلامة فهي تدل على وجود صفة الشيء، وليس بالضروري أن تحصل كلها في الكلمة، فإذا توفرت واحدة منها تكفي.

تقول: السؤال الثاني عن سبب تسمية الاسم المبني بهذا الاسم؟

وكانت الإجابة: الاسم المبني مبني؛ لأنه ثابت على حركة واحدة كأنما بني عليها بناءً، فهو لا يبرحها، وذلك تشبيها له بالبناء المشيد، فما بني على أمر لا يمكن تغييره إلا بهدمه

إجابة وافية.

كان الحديث فيما سبق حول أنواع بناء الاسم، ونحن قد عرفنا أن البناء له علامات؛ وهي الكسر والضم والفتح والسكون، هذه الأنواع الثلاثة التي يقابلها في الإعراب الجر الرفع والنصب والجزم، وهي العلامات تبنى عليها الأسماء، ونحن في طور التمثيل لهذه العلامات؛ فالمؤلف في شرحه لمتنه مثل بـ"حذام" للاسم المبني على الكسر، ومن ذلك أيضا تمثيله بـ"أمس" وهو اسم مبني على الكسر عند الحجازيين، ويمثل له المصنف بالبيت:

الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ ... وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

"أمسِ" مبني على الكسر؛ وموقعها فاعل "مضى أمس" فلو كان معربا لقيل: مضى أمسُ بالضم، لكنّ كَسْرَهُ دليل على أنه مبني على هذا الحركة، ويقال: هو مبني على الكسر في محل رفع فاعل.

أما المبني على الفتح فيمثل له المصنف بالأسماء المركبة؛ وهي أحدَ عشرَ وأخواتها، والمقصود بأخوات أحد عشر هي من أحد عشر إلى تسعة عشر؛ وهي التي تتركب من عددين فوق العشرة ودون العشرين، ويستثنى من ذلك اثنا عشر فإن صدره معرب بإعراب المثنى وأما عجزه فهو مبني، إذن أحد عشر وأخواتها –ثلاثة عشر وأربعة عشر حتى تسعة عشر– الصدر والعجز مبنيان على الفتح أحدَ عشرَ ثلاثة عشرَ، أما اثنا عشر فإنه يعرب إعراب المثنى؛ فأقول: هؤلاء اثنا عشر رجلا، فيكون إعرابه خبرا مرفوعا وعلامة رفعه الألف. ورأيت اثني عشر وسلمت على اثني عشر أيضا بنصب وجر، وتكون العلامة الياء فنعربه إعراب المثنى، وتبقى "عشر" مبنية على الفتح كبقية أخواتها. هذا بالنسبة للمبني على الفتح.

أما المبني على الضم: فهو ما مثل له المصنف بـ "قبل، وبعد" عند إضافتهما على نية المضاف إليه في المعنى بأن تكون مضافة وحذف المضاف إليه ونوي معناه؛ والمقصود بذلك أنه مقدر معنى المضاف إليه دون أن يذكر في الكلام، حينئذ في هذه الحالة يبنى الاسم على الضم، فنقول: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ وكذلك "حيث" كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ هذه أمثلة للأسماء المبنية.

بقي من الأسماء المبنية ما كان منها مبنيا على السكون، وهذا أمثلته كثيرة منها "مَنْ" وتستعمل استفهامية وشرطية وموصولة، وكلها مبنية على السكون، وكذلك ما كان من هذه الأسماء مختوما بالألف كـ"ما" و"الذي" فهذه أسماء مبنية على السكون أي أنها تلزم السكون ولا تبرحه ويقدر الإعراب عليه تقديرا فنقول: مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، وعلامة الرفع والنصب والجر لا تظهر؛ لأن بناء هذه الأسماء لازم، ولم تنطق بها العرب إلا ساكنة، وحينئذ نقدر عليها الإعراب ولا تظهر عليها إلا علامة البناء الأصلية الخاصة بها.

بهذا نكون قد استعرضنا أنواع البناء الأربعة التي ترد على الاسم، وعلامات هذا البناء من ضم وفتح وكسر وسكون، وبمجمل ما ذكر في اللقاء السابق وفي هذا اللقاء أن الأصل أن تعرب الأسماء، وقد تبنى فيلزم الاسم واحدة من هذه العلامات الأربعة، ومعنى أن الأصل في الاسم أن يعرب أن الأصل فيه أن نعرف أنه هل هو فاعل؟ هل هو مفعول؟ هل هو مضاف إليه؟ ولا يتبين هذا إلا بعلامة الإعراب، ولكن قد يحول دون ذلك حائل؛ وهو أن العرب تكون نطقته بطريقة واحدة، فنلتزم بهذه الطريقة، ونقدر علامات الإعراب على ذلك الاسم إذا كان مبنيًا.

تقول: نعرف أن الضمائر مبنية، وعرفنا منكم أنها تلزم حركة واحدة مثل أولئك فإنها المبنية على الفتح، إلا أن هناك نصا حديثيا عن أم سلمة –رضي الله عنها– أنها لما رأت كنيسة في الحبشة قال لها –صلى الله عليه وسلم–: (أولئكِ إذا مات فيهم .... الحديث) الشاهد أن أولئكِ في هذا النص تنطق بكسر الكاف، وليس بالفتح فكيف ذلك؟

هذا أمر يدعو إلى الحديث من عدة أمور:
أولا: أولاءِ اسم إشارة وليس ضميرا، غير أن أسماء الإشارة أيضًا تبنى مثل الضمائر.
الأمر الثاني: أولاء ليست مبنية على الفتح، وإنما مبنية على الكسر.
الأمر الثالث: أن كسرها على الهمزة، فالكاف ليست جزءا من اسم إشارة، فهي "أولاءِ" بالكسر على كل حال، ثم يضاف لها حرف الخطاب وهو الكاف، ثم إن المتحدث إذا تحدث إلى مذكر مفرد أضاف إليه كاف الخطاب المفتوحة فيقول: أولئكَ، وإذا تحدث إلى مفردة مؤنثة أضاف إلى اسم الإشارة كافا مكسورا فقال: أولئكِ كما هو في الحديث، وإذا تحدث إلى اثنين مذكرين أو مؤنثين قال: أولئكما، وإن تحدث إلى جمع مذكر قال: أولئكم، وإن تحدث إلى جمع مؤنث قال: أولئكن، إذن اسم الإشارة باق على البناء على الكسر هنا وليس كما قالت، والحركة التي لفتت انتباهها هي حركة كاف الخطاب، وهي تتغير بحسب المخاطب، ولا تأثير لها على البناء الأصلي؛ وهو الكسر على الهمزة آخرَ حرف في اسم الإشارة.
تقول: قرأتُ أنَّ فعل الأمر له علامتان: أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر، فإن قبلت كلمةٌ النونَ ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع، فكيف يقال علامة مع أنه يفترض أن تكون شرطاً؟
أولا: هذا موضوع حديثا اليوم -إن شاء الله وتعالى- وهو علامات الأفعال.
من هذا السؤال سندخل في الحديث عنها.
لما انتهى الماتن من الحديثِ عن القسم الأول من أقسام الكلمة وهو الاسم بدأ بالحديث عن القسم الثاني وهو الفعل.
النوع الثاني: من أنواع الكلمة هو الفعل، والفعل عكس الاسم من حيث البناء والإعراب؛ فبناؤه أكثر من إعرابه؛ لأن قسمين من أقسام الفعل الثلاثة مبنيان، -الأمر والماضي- أما القسم الثالث فيرد أيضا عليه البناء وإن كان إعرابه أكثر، وهو كان المضارع.
أول أنواع الفعل: الماضي، والنحويون يبدءون بالفعل الماضي في حديثهم عن الأفعال؛ لأنهم يتدرجون بالزمن فيبدءون بما سبق، ثم ما هو موجود الآن، ثم يثلثون بالمستقبل.
علامة الفعل الماضي قبول التاء، ذكر المصنف قبول تاء التأنيث الساكنة في شرحه لمتنه، وهذا صحيح، لكن لو قلنا: قبول التاء مطلقا لكان أولى؛ ليشمل ذلك تاء التأنيث الساكنة وهي حرف يدل على أن الفاعل مؤنث، والتاء المتحركة وهي ضمير رفع يعرب فاعلا.
وبالمثال يتضح المقال: عندما أقول: ذهبَتْ هند فالفاعل هو هند، والتاء حرف يدل على أن الفاعل مؤنث، وليس له محل من الإعراب، ولكن عندما أقول: ذهبتُ أو ذهبتَ أو ذهبتِ فإن التاء هي الفاعل، وبالحالين هذه التاء دليل على أن ما قبلها فعل ماض، إذن أي كلمة قبلت أن تتصل بها تاء التأنيث الساكنة وهي علامة وهي حرف، أو تاء الضمير التي تعرب ضمير رفع متحركا فاعلا وهي اسم – فهذا دليل على أنها فعل ماض.
الفعل الماضي مبني بكل حال هو والأمر، والأصل في بنائه الفتح، وإذا قال النحويون الأصل فإنهم يقصدون به أنه إذا لم يمنع من ذلك مانع فإنه يكون على هذه الحال، فالفعل الماضي متى إذا لم يمنع من بنائه على الفتح مانع فإنه يبقى على البناء؛ فتقول: ذهب وأكرم وأخذ، فهي أفعال ماضية مبنية على الفتح.
لكن هناك أمران يتصلان بالفعل الماضي ويخرجانه عن البناء على الفتح؛ وهما: واو الجماعة، وضمير الرفع المتحرك.
أما واو الجماعة فهي ذلك الضمير الذي يعرب فاعلا عندما يكون مَنْ فَعَلَ الفعلَ جمع غائب، فتقول: الرجال ذهبوا، فواو الجماعة هي الفاعل هنا، ولو نظرنا إلى آخر الفعل قبلها لوجدنا أن الباء التي هي آخر الفعل لم يلتزم فيها الفتح، ولكنها ضمت؛ لأن واو الجماعة يناسبها الضم، فيغير آخر الفعل الماضي فيبنى الفعل على الضمة إذا اتصلت به؛ أي لمناسبة الواو.
فالواو -كما نعلم- تناسبها الضمة والألف تناسبها الفتحة والياء تناسبها الكسرة، فلما جاءت واو الجماعة بعد الفعل ناسب أن يضم قبلها ليخف النطق؛ فيبنى الفعل الماضي على الضم إذا اتصل به واو الجماعة.
النوع الآخر مما يخرج الفعل الماضي عن أصله هو ضمير الرفع المتحرك.
ما معنى ضمير الرفع المتحرك؟
المقصود بضمير الرفع المتحرك هو الضمير الذي يعرب فاعلا ويكون في موضع رفع.
يقول: ولكن الماتن تعرض للمتحرك بعد ذلك فقال: "والضمير المرفوع المتحرك" وفصَّل بهذا الشكل لاختلاف البناء في الحالين؛ تاء التأنيث يبنى الفعل معها على الفتح، والمتحركة يبنى معها على السكون

ضمير الرفع المتحرك هو الضمير الذي يعرب فاعلا بعد الفعل ويكون متحركا، أما كونه ضمير رفع فمعناه أن موقعه الرفع، ونحن نعرف أن الفاعل الأصل فيه أن يرفع، أما ضمير الرفع الساكن كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة فكلها ضمائر رفع تعرب فاعلا ولكنها ساكنة، وليس المقصود هنا إلا ضمير الرفع المتحرك، وهذا يشمل تاء الفاعل.

وتاء الفاعل أنواع: فقد تكون للمتكلم فتضم مثل ذهبتُ، أو المخاطب المذكر فتفتح مثل ذهبتَ، أو للمخاطبة المؤنثة فتكسر مثل ذهبتِ، وكلها تسمى تاء الفاعل، أو أن يكون "نا الفاعلين" وهذا للجماعة المتكلمين، أو الواحد المشارك معه غيره، وقد يستعمل في تعظيم النفس بأن يكون مفردا ولكنه للتعظيم، والله –سبحانه وتعالى– يقول: ؟ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ؟[الحجر: ٩] لتعظيم الله –سبحانه وتعالى– فتأتي "نا" وهي ضمير رفع متحرك.

النوع الآخر من ضمائر الرفع المتحركة هي نون التأنيث فتقول: ذَهَبْنَ، وهي كما ترون فاعل، وفي الوقت نفسه متحركة بالفتح.

في هذه الحالات الثلاث –تاء الفاعل بأنواعها، ونا الفاعلين، ونون النسوة– لو نظرنا إلى الفعل قبلها لوجدنا أنه ساكن فنقول: في ذهب عندما نصله بواحد من هذه الضمائر: ذهبْتُ، أو ذهبْنَا، أو ذهبْن.

ويسأل سائل ويقول: نحن عرفنا أن الفعل الماضي ضم آخره مع واو الجماعة؛ لأن الواو تناسبها الضمة، فما باله يسكن مع ضمير الرفع المتحرك؟ وهل ضمير رفع متحرك يناسبه السكون؟

والجواب: قالوا: إن السبب في ذلك أنه يثقل في الكلام توالي أكثر من ثلاثة متحركات، ذَهَبَ هذا هو أكثر ما يخف في النطق، فإن زادت المتحركات عن ثلاثة ثقل النطق؛ ولذلك كان العرب عندما يثقل النطق بتوالي الحركات فإنهم يخففونه ويقطعونه بسكون ثم يأتي متحرك بعد ذلك، وذلك حينما تكون كلمة واحدة متوالية الحركات، وتكون حركاتها أكثر من ثلاث.

الفعل الماضي مع ضمير الفاعل كلمتان وليستا كلمة واحدة، لكن الفاعل هنا عبارة عن ضمير فهما أشبه بالكلمة الواحدة؛ للارتباط المعنوي أي الفعل مع فاعله، والعضوي أيضا في الصورة؛ لأنه متصل به، فصارتا ككلمة الواحدة وما دامتا كالكلمة الواحدة يَبْقَى الفعل الماضي على بنائه مفتوحا، فهو إذن هو ثلاث حركات ذَهَبَ، أَخَذَ، ثم أضفنا إليه ضميرا متحركا فصارت أربعة متحركات فيما يشبه كلمة واحدة، هو عبارة عن كلمتين ولكنه بمثابة الكلمة الواحدة؛ فلما كان الأمر كذلك خففوا الأمر بتسكين آخر الفعل الماضي حتى لا تتوالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

هكذا عللوه فقالوا: ذَهَبْتُ، ولو قالوا ذَهَبَتُ لثقلت، هو ممكن ولكنه ثقيل، من هنا جاء التخفيف.

يقول: "نا" الفاعلين ليست ساكنة ولا متحركة

الكلام على توالي أربع متحركات أول ناء الفاعلين النون وهي مفتوحة، فلو بقيت وفتح ما قبلها لتوالى أربع متحركات؛ الفعل أقله ثلاثة أحرف، والنون الحرف الرابع فيتوالى أربع متحركات فيثقل النطق بها.

تود طرح سؤال يا شيخ

تنبيه لأمر ما، بعض الإخوة يحب علل النحو وما يتعلق بالقضايا المنطقية، فالمنطق إذا استفيد منه لترتيب العلوم ومعرفة أسرارها وعللها فإنه مفيد جدًا للعقل، ويرتب القضايا ويقربها إلى الذهن، ويجعل عند الإنسان ملكة استنباط العلل، وإذا استنبط الإنسان العلل استطاع التوصل إلى صحة العلوم المختلفة، إنما يكره العلماءُ المنطقَ عندما يدخل في أمور الغيب، أو يدخل العقل فيما لم يوضع له، وهذا محل ذم المنطق؛ عندما تدخل العقول الضعيفة فيما لم تخلق من الغيبيات يقع الضلال، أما إذا استفيد من المنطق في ترتيب العلوم وتقسيمها وتعريفها وتعليلها فإن في هذا خيرا كثيرا، وقد دخل المنطق كثيرا من العلوم فأفاد في ترتيبها كالنحو وكأصول الفقه وغيرها من العلوم.

من الأمور التي أذكرها سريعا وقد تكون من اللطائف هنا، أنني ذكرتُ منذ قليل أن الفعل الماضي يبنى على السكون لو اتصل بضمير رفع المتحرك لعلة ذكرها النحويون؛ وهي كراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، بعض المعللين أوردوا سؤالا فقال: لماذا صار ضمير الرفع المتحرك متحركا؟ أي لماذا لم يسكن؟

بعضهم أجاب بقوله: لأن العربي استعمل التاء الساكنة علامة على التأنيث، والتاء المتحركة للدلالة على الفاعل فلكل استعمال، وبعض المولعين بالتعليل قالوا: لا بل حُرِّك لأن ما قبله ساكن؛ أي آخر الفعل الماضي المتصل بضمير رفع متحرك ساكن، فلو سكن لالتقى الساكنان وهو ممنوع إلا في بعض المواضع التي منها عند الوقف مثلاً كقولك: رجلانْ، لكن الأصل فيه عند الدرج أنه لا يتوالى ساكنان، فحتى لا يتوالى ساكنان حرك ضمير الرفع المتحرك، فهنا يقع ما يسمى بالدَّوْرِ عند المناطقة، الدور هو أن يكون الشيء علة لما هو علة؛ أي إذا كان هذا علة لهذا، وهذا علة لهذا فهو الدور، قال أحد الأدباء:

بيني وبين صاحبي دَوْر، لولا جفاه لم أشب، ولولا مشيبي ما جف

فهم الآن جعلوا تحريك ضمير الرفع المتحرك بسبب سكون ما قبله، والأولون جعلوا سكون ما قبله بسبب توالي أربعة متحركات التي أحدثها ضمير الرفع المتحرك، فكون الشيء علة للآخر، ويدل هذا على أن العلة غير صحيحة، فالدور كما يقول المناطقة باطل، وذلك لا يعتد به في ذلك الموقف، من هنا نقول: إن تحريك ضمير الرفع المتحرك إنما جاء لأن العرب نطقت به هكذا، فإن قيل: نلتمس حكمة لتحريك العرب ضمير الرفع المتحرك؟ نقول: نعم استعمل العرب التاء على الحركات الثلاث مع السكون فهم يستعملونها مفتوحة مع الفاعل المخاطب، ومكسورة مع الفاعل المخاطبة المؤنثة، ومضمومة مع الفاعل المتكلم، وساكنة لتكون علامة لتأنيث الفاعل الذي لم يأت بعد، فهي علامة.

الثلاث الأول أسماء الضمائر، والأخير حرف وهو علامة التأنيث.

إذن هذا يعني أنه إذا اتصل الفعل الماضي بواو الجماعة ضُم أخره، فإن اتصل بضمير الرفع المتحرك سكّن آخره، وعرفنا العلة في الأمرين، فإن لم يتصل بواو الجماعة ولا بضمير الرفع المتحرك بقي على أصله؛ وهو الفتح.

تقول: هل يصح في الخُطْبة قول: "أن الحمد لله" بفتح الهمزة وكسر النون أم لا يصح؟ ولماذا؟

لو تكلمت عن فتح همزة "إن" بصرف النظر عن النون فإنا نقول: كسر همزة "إن" وفتحها لها مواضع، وسيأتي بيانها عند الحديث عن النواسخ، لكن أبرز وأهم المواضع التي تكسر فيها همزة "إن" في ابتداء الكلام، وهنا ابتداء الخطبة فينبغي تكسر فيقال: إن، أما إن تحدثت عن الألغاز فهذا مقامه مقام طويل بأن يكون فعلا وصورته صورة الحرف أو شيء من هذا القبيل فلا مجال لكسر النون فيه.

يقول: يسأل عن كتاب فيه علل النحو؟

النحويون يعولون على التعليل كثيرًا؛ فإذا قرأت في كتب النحو الموسعة ستجد أنه لا تكاد تخلوا مسألة من المسائل إلا بعلة، وأنتم تعرفون أن أدلة النحو إما نقلية أو عقلية، النقلية من الكلام الفصيح، سواء من كلام الله – سبحانه وتعالى– وهو أفصح الكلام، أو من كلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وهو أفصح البشر، أو من كلام العرب في شعرهم ونثرهم قبل الإسلام وبعده حتى نهاية عصور الفصاحة.

والعلماء حددوا عصور الفصاحة بالنسبة للنحو تقريبا ببداية الدولة العباسية أي منتصف القرن الثاني الهجري، هنا توقف الأخذ عن الناس في قضايا النحو والصرف والتقعيد لهما، فكل ما تُحُدث به قبل هذا التاريخ فهو ميدان للاستشهاد النحوي.

بعض القضايا نطق بها العرب وتحتاج إلى بيان الحكمة والعلة منها، فالعلماء يلتمسون حكمة وعلة تناسب المقام، وتدل على مقدرة العربي، وما الذي حدا به إلى النطق بهذه الطريقة، ومن هنا كثر التعليل وبيان الحكمة في قضايا النحو، ولا تكاد تجد كتابا موسعا في النحو إلا ويعلل لقضاياه.

تقول: تسأل عن خطأ كسر ضمير تاء التأنيث بإضافة إشباع الياء في مثل: "أنتي" بدلا من كسر التاء دون إضافة الياء

الأصل فيها الكسر، وقد تشبع في الشعر، وإشباعها في غير ذلك وارد، لكن الأصل فيها أن تكون بالكسر فقط، وإشباعها لا يكون إلا بمسوغ سجعي أو شعري، والأصل أن الشعر هو الذي يلزم بذلك، لكن إن لم يكن كذلك فلا داع للياء؛ لأن الياء هنا هي ليست ياء المخاطبة لأن ياء المخاطبة تلحق الأفعال، ومن هنا فإن المقصود فقط هو الدلالة على ضمير المخاطب المؤنث وهذا يُكْتَفَى فيه بكسر التاء، وما وراء ذلك إشباع للحركة لا حاجة له.

عرفنا علامة الفعل الماضي، وهي قبول التاء مطلقا ساكنة أو متحركة، ساكنة حرف ومتحركة فعل، فلا يقبل من الأفعال التاءَ إلا الماضي وحده، وعرفنا أن الأصل فيه أن يبنى على الفتح وأنه قد يخرج عن هذا الأصل بالبناء على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، أو البناء على السكون إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك.

من هنا فإن كل فعل يقبل إحدى التاءين –الساكنة أو تاء الفاعل– ينبغي أن يحكم عليه فأنه فعل ماض، لذلك حكم على نعم وبئس أنها أفعال، وإن رآها بعض العلماء –وهم الكوفيون– بأنها أسماء؛ لأنها وردت عن بعض العرب بدخول حرف الجر عليها، ونحن عرفنا أن حروف الجر من علامات الأسماء، ولكنا نقول: إن دخول حرف الجر على نعم وبئس إنما هو من النادر، لكن دخول تاء التأنيث عليها كثير ومطرد، وما دام الأمر كذلك فإنا نعول عليه، وما دامت تاء التأنيث الساكنة علامة من علامات الفعل الماضي فإن بئس ونعم فعلان ماضيان .

نعم وبئس يدلان على إنشاء المدح أو الذم وهما جامدان؛ أي أنهما لا يتصرفان، فلا يأتي منهما مضارع ولا أمر، فالفعل المتصرف هو الذي يأتي منه الماضي والمضارع والأمر والمصدر إلى آخره، وأما الفعل الجامد فهو

الذي يقتصر على حالة أو حالتين من حالات الفعل، ولا تكون فيه الحالات الثلاثة – الماضي والمضارع والأمر– فنعم وبئس يلزمان حالة المضي فقط؛ ولذلك قلنا: إنهما فعلان ماضيان جامدان.

ما الدليل على أنهما فعلان؟ الجواب: دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، كما في الحديث: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت) أي فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء (ومن اغتسل فالغسل أفضل) تتمة الحديث، إذن دخلت تاء التأنيث الساكنة على نعم فدلت على فعليتها.

حتى نؤكد ما قلناه من قبل أن من أتقن الإعراب أعرب لسانه، وحتى نستمع إلى أصوات الإخوة الحاضرين فمن يعرب لنا هذا المقطع من الحديث: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت) وأعينه في هذا؟

نقول: مَنْ: اسم شرط، وإذا جاء اسم الشرط في أول الكلام وابتدئ به يكون مبتدأ.

فبعض أسماء الشرط تعرب بإعرابات متعلقة بما بعدها كـ"كَيْفَ" وتعرب حالا، و"إذَا" تضاف إلى ما بعدها، لكن "مَنْ ومَا" ونحوهما مما يبتدأ به تعرب مبتدأ مبنيا على السكون، وهي اسم شرط، وأسماء الشرط تقتضي فعلين، فعل شرط وجواب شرط.

تَوَضَّأَ: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل هو.

يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ظرف زمان، يوم مضاف والْجُمُعَة مضاف إليه.

فَبِهَا وَنِعْمَتْ: الفاء وقعت في جواب الشرط، وإنما أتي بالفاء في جواب الشرط لأنه ليس فعلاً وإنما جاء جملة، وإذا جاء جواب الشرط جملة أو جارا ومجرورا أو شبه جملة فإنه تلحقه الفاء.

بِهَا: الباء هنا حرف جر والهاء اسم مجرور، والضمير يعود على بالرخصة؛ وهي الوضوء يوم الجمعة.

وَنِعْمَتْ: فعل ماض لاتصال تاء التأنيث الساكنة بها، وحينئذ نقدر لها فاعلا يعود إلى الرخصة السابقة –الوضوء يوم الجمعة–.

بِهَا وَنِعْمَتْ: واقعة في جواب الشرط، في محل رفع خبر لِـ"مَنْ" الذي هو اسم الشرط المبتدأ.

يقول: "سيطلع رغم الظلام الضياء" أريد إعراب رغْم؟

"رغم" إن أدخلت عليها حرف الجر تكون مجرورا، وإذا أبقيتها بلا هذه فتكون مفعولا مطلقا؛ لأن مصدر رغم يرغم رغما والمفعول المطلق ينصب.

يقول: توضأ فعل ماض مبني على الفتح، وآخر يقول: توضأ فعل ماض مبني على الفتح والضمير مستتر تقديره هو، وأخرى تقول: ونعمت فعل ماض جامد مبني على الفتح، أيضا تقول أخرى: التاء الساكنة لا محل لها من الإعراب، يقول آخر: بهَا جار ومجرور

أحسنتم.

وتستطيع أن تدخل تاء التأنيث الساكنة على بئس فتقول: بئست المرأةُ حمالة الحطب. وحينئذ تكون أدخلت التاء عليها فدل هذا على فعليتها.

إذن دخول تاء التأنيث الساكنة على نعم وبئس باضطراد دليل على فعليتهما، وأنهما فعلان ماضيان وليس اسمين كما رآه بعض النحويين، وهم الكوفيون مستدلين ببعض الأمثلة الواردة عن العرب ولكنها قليلة في مقابل الاستعمال الكثير لإدخال تاء التأنيث الساكنة عليها، وإذا تقابل الاستعمال القليل والاستعمال الكثير فينبغي أن نأخذ بما استعملته العرب استعمالا كثيرًا ولا نعول على القليل والشاذ من الكلام، وإلا لا تنضبط لنا قاعدة؛ لأنه لا تسلم قاعدة من شواذ، ولو أنا أجزنا التقعيد على الشواذ لا تطرد حينئذ القواعد، ولذلك صار الحكم في القواعد النحوية يبنى على الأكثر والأعم وما سواه يحفظ، ويعتبر لقلته شاذا مخالفا للقاعدة، يذكر في مقامه لكن لا يصح القياس عليه، وإنما القياس على الكلام الكثير الفصيح الوارد عن العرب.

كذلك ما يتعلق بحروف كلمات أخرى فمثلا: أبو علي الفارسي وهو أحد العلماء النحويين في القرن الرابع الهجري حكم بأن "ليس" حرف وقال: هي حرف نفي مثل "ما" و"ما" حرف، فرد عليها النحويون بعد ذلك فقالوا: تدخل عليها تاء فتقول: ليست فدل هذا على فعليتها، وما دامت التاء علامة للفعل الماضي وهذه الكلمة تقبلها إذن فهي فعل وليست حرفا كما قال.

وكذلك عسى، فبعض النحويين وهم الكوفيون رأوا أنها حرف، وقالوا: إن عسى تدل على الترجي فهي مثل لعل، ولعل حرف ترج فنقيس عليها عسى؛ لأنها تدل الترجي والإشفاق أيضا مثله فتماثلها في المعنيين فما دامت كذلك فينبغي أن تقاس عليها، لكن هذا مردود بدخول تاء التأنيث الساكنة عليها، فإنك تُدْخِل التاء فتقول: عست هند أن تفعل، كذا ما دامت تقبل علامة الفعل الماضي وهي تاء التأنيث الساكنة فهذا دليل على فعليتها، وأنها ليست حرفا دالا على الترجي كما قال بعض العلماء.

يقول: أيمكن أن نقول: أنعم بكذا؟ وما حالة الفعل هنا؟

نعم يمكن أن تقول: أنعم به لكن لا نقول: هذا مخرج لـــ "نعم" عن جمودها، فأنت حينما تقول: أنعم به وأكـــرم به، فهذا استعمال لنعم، وهو دليل في المدح، لكنك لا تقول: فلان ينعم وتريد مدحه، لكنك تصفه بالنعمة، فلا يـــأتي منها الفعل المضارع، وما دام لا يأتي كل التصريفات يبقى جامدا، ولذلك كان من الأفعال التي هي مثـــل "أوشـــك وأفعال المقاربة" جامدة غير متصرفة لكونها يأتي منها نوعان فقط من أنواع الفعل، ولا يأتي النوع الثالث، فالجمود أحيانا يكون بعدم وجود الأنواع الثلاثة من التصنيف الماضي والمضارع والأمر.

تقول: نريد أن نعرف سبب وجود زيد في أمثلة النحو زيد وعمرو وهند؟

الأمر يحتاج لنوع من التفصيل، ونأخذه في الحلقة القادمة.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة:

السؤال الأول:

لماذا حكم بفعلية هذه الكلمات أنها أفعال ماضية "عسى، وليس"؟

وما وجه قول الآخرين بأنها ليست أفعالا؟

والسؤال الثاني:

ما الأمور التي يخرج إليها الفعل الماضي عن أصله في البناء؟

الدرس الرابع

أقسام الفعل و أنواعه

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

من باب "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله به طريقا إلى الجنة" معلوم أيها الإخوة أنه ينبغي أن يُستحضر دائما في دراسته لعلوم الآلة، ومن أكبرها وأهمها علم النحو، أنه آلة لعلوم الدين كلها، وينبغي أن يعلم أن من أتقن اللغة العربية وأتقن قواعدها إنه قد قطع شوطا كبيرا في معرفة علوم الدين؛ إذ انفتحت له أسرار كتاب الله -تعالى- مما لم ينفتح لمن هو مثله، وانفتحت له معان سنّة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأدرك أقوال السلف الصالح، وعللهم وتفصيلاتهم وكناياتهم ومجازاتهم، وأسرار كلامهم وتقديمهم وتأخيرهم، وكل هذه الأمور حين يتقنها الإنسان يكون قد اختصر على نفسه شيئا كثيرًا في فهم ما يقرؤه وما يستمع إليه.

مازال الحديث موصولا عن الأفعال، وقد سبق الحديث عن الفعل الماضي، وهو أول الأفعال، فذكرنا علامته، ثم ثنّينا بعد ذلك بأحكامه، ويأتي بعد ذلك الحديث عن الفعل الأمر.

لدينا إجابات لسؤالي الحلقة الماضية؟

السؤال الأول: عن الفعل الماضي ما الذي يخرجه عن البناء الأصلي، وهو البناء على الفتح؟ وكيف يخرج؟

والثاني: كان عن "ليس وعسى" وجه الحكم في كونهما فعلين ماضيين، ورأي الذين قالوا: إنهما ليسا فعلين.

يقول: الأمور التي يخرج بها الفعل الماضي عن البناء هي أولا: اتصاله بواو الجماعة، فإذا اتصلت به واو الجماعة ضُمَّ آخره؛ لأن الضم يناسب الواو، ولتخفيف النطق.

ثانيا: اتصاله بضمير الرفع المتحرك، وهنا يسكن آخر الفعل لتخفيف النطق، وللتغلب عن ثقل الكلام الناتج عن اجتماع أربع متحركات فيما يشبه الكلمة الواحدة، فإذا لم يتصل بالفعل الماضي أي منهما عاد لأصله، وهو البناء على الفتح.

تقول: إجابة السؤال الثاني: حَكَم بعض علماء النحو على كلمة "عسى وكلمة ليس" أنهما ليستا من الأفعال الماضية، فقال أبو علي الفارسي: إن كلمة ليس حرف نفي مثل "ما" فهي تنفي، ويرى بعض علماء النحو الكوفيين أنها حرف، وقالوا: إنها تدل على الترجي مثل لعل.

لكن قولهم مردود؛ فإن كلمة "عسى وكلمة ليس" من الأفعال الماضية لدخول تاء التأنيث عليهما، وهذا ما دل على فعليتهما كقولك: ليست وعست هند أن تفعل هذا، وقبولهما دخول التاء عليهما دليل على فعليتهما وأنهما ليستا حروفا تدل على النهي أو الترجي

الإجابة كاملة، لكن فقط أوضح شيئا، أن الذين قالوا بحرفية ليس وعسى قاسوها على الحرفين الذين ذكرا، فقالوا: ما دامت ليس مثل "ما" وما دامت عسى مثل "لعل" في الترجي فهي حرف مثلها.

النوع الثاني من الأفعال هو فعل الأمر، وكما قلنا في الفعل الأول -الفعل الماضي- أن له علامة تميزه، والفائدة من ذكر العلامة أنه قد يشكل على بعض الناس التمييز، فهل هذه الكلمة اسم أو فعل أو حرف؟ فالشأن في مثل هذا أن يبدأ بتطبيق علامات الأسماء عليها، فإن قبلت الكلمة شيئا من هذه العلامات، فهي اسم، وإن لم تقبل جرب عليها علامات الأفعال واحدة تلو الأخرى، فإن قبلت واحدة منها حكم عليها بذلك النوع، وإن لم تقبلها فهي حرف.

ولذلك ذكر العلماء لكل نوع من الأفعال علامة ليطبقها الإنسان -العربي الذي أشكل عليه الأمر وغير العربي الذي يريد أن يتعلم العربية- فقالوا: إن فعل الأمر علامته مركبة من أمرين اثنين لا بد أن يجتمعا، وهما: قبول ياء المخاطبة، والدلالة على طلب في الوقت نفسه.

أما ياء المخاطبة فهي ياء تلحق الأفعال تعرب فاعلا، وتدل على أن الحديث عن مؤنث حاضر، ولا بد للفعل الأمر أن يقبل هذه الياء؛ ولا يلزم في كل الأفعال أن ترى الياء معها لكن إذا أدخلتها عليها قبلت، ثم في الوقت نفسه تكون دالة على الطلب، بأن يكون المقصود منها طلبَ إحداث شيء، فإذا ضربنا مثالا وقلنا: "اذهب" فهذا فعل أمر يقبل ياء المخاطبة فتقول: اذهبي، ويدل على الطلب فأنت تريد إحداث الفعل وهو الذهاب، فاجتمع الأمران فدل اجتماعهما على أن هذا الفعل فعل أمر.

هذا يعني أنه لو عدم الأمران معا أو وجد أحدهما دون الآخر فإنه لا تكون الكلمة الموجودة فعل أمر، أما عدمهما معا فعندما تقول: "رجل" هذا لا يدل على الطلب، ولا يقبل ياء المخاطبة، وعندما تقول: ذَهَبَ فهذا لا يدل على الطلب فهذا خَبَر ماض، وفي الوقت نفسه لا يقبل ياء المخاطبة، وحينئذ لا نحكم على هذه الكلمات بأنها أفعال أمر.

كما أنها إذا قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب فليس أيضا فعل أمر كقولك: تقومين، هذا فيه ياء المخاطبة، الفاعل ياء المخاطبة، ولكنه خبر لا يدعو على الطلب، فأنت تخبر بقيامها، إذن هو ليست فعل أمر وإنما هو فعل مضارع، والمضارع هو الخبر الحاضر أو المستقبل.

في الوقت نفسه لو أنه لو دلت الكلمة على الطلب لكنها لم تقبلْ ياء المخاطبة كقولك: "نزال" أي بمعنى انزل و"تراكِ" بمعنى اترك، و"صه" بمعنى اسكت، و"مه" بمعنى اكفف، فأنت تطلب إحداث شيء لكنك لا تستطيع أن تقول: "مهي" فتضيف لها ياء المخاطبة، ولا تقول: "صهي" فتضيف لها ياء المخاطبة، فهذه الكلمة دلت على الطلب لكنها لم تقبل ياء المخاطبة بعكس السابقة التي قبلت الياء ولم تدل على الطلب فكانت فعلاً مضارعا، هذه دلت على الطلب لكنها لم تقبل ياء المخاطبة فكانت اسم فعل أمر؛ أي معناها الأمر لكنها ليست فعلاً، وإنما هي اسم لأنك تنونها؛ فتقول: صهٍ؛ فإذًا هي أسماء بمعنى أفعال الأمر فسمَّوْها اسم فعل.

نخلص من هذا كله إلى أن القسمة الرباعية تدخل على هذا النوع المتعلق بالعلامة، فقد ينعدم الأمران معًا – أعني قبول ياء المخاطبة والدلالة على الطلب– وقد يحضران معًا، وقد يأتي أحدهما ويذهب الثاني، وقد يكون العكس فيأتي الثاني ويذهب الأول، فإن اجتمعا معا في كلمة –أعني قبول ياء المخاطبة مع الدلالة على الطلب– فهو فعل أمر، وإن عدما معا فليس بفعل أمر، وإن وجد الدلالة على الطلب دون قبول ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر، وإن قبل ياء المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع. هذا خلاصة الأمر فيما يتعلق بعلامة الفعل الأمر.

تقول: أليست دلالة على زمن المستقبل أيضا من علامة الأمر؟

فعل الأمر لا بد أن يكون مستقبلا قطعا؛ لأنه لو كان الأمر حصل في الماضي أو يحصل في الحاضر ما طلبتَ إحداثه؛ لأنك تطلب إحداثه في المستقبل، لكن ليس وحده الذي يستقل بالاستقبال، فالمضارع يدل على الحال، وقد يدل على الاستقبال، والذي يميز وقته من حاضر ومستقبل إما قرائن من الأحوال أو بعض العلامات كالسين وسوف، فإنك تدخلها على الفعل المضارع فتدل على الاستقبال فتقول: سيفعل أو سوف يفعل، فيدل هذا على أنه مستقبل مع أنه مضارع.

بيان تحديد أزمنة الأفعال الثلاثة:

الماضي زمنه في الماضي، وهذا هو الأصل فيه، وإلا قد يخرج ذلك إلى غيره إما لأسباب خارجة عنه – وسأبين هذا بعد قليل– والمضارع زمنه إما في الحال أو في الاستقبال، الأمر زمنه مستقبل قطعا؛ لأنك لا تطلب إحداث شيء وهو موجود. وقد يقول قائل: إن المضارع بهذه الطريقة وقته طويل –حاضر ومستقبل– فكيف أعرفه؟ نقول: القرينة تدل، فإذا قلت: فلان يكتب وأنت تراه يكتب، فهذا معناه أنه حاضر، أما إذا قلت: سيكتب فهذا معناه مستقبل.

حتى الفعل المضارع قد تدخل عليه أمور تخرجه عن أصله، وهو الحال والاستقبال، كدخول "لم" عليه كقولك: لم يذهب تجعله ماضيا، لكن هذه أمور استثنائية لأسباب وقعت عليه، وإلا فزمنه المعروف له هو الحاضر أو المستقبل.

إذن يستقل الماضي بالمضي، والأمر لا يكون إلا في مستقبل، والمضارع زمنه ممتد من الحال إلى الاستقبال.

وقولنا في المضارع: "ممتد" أمر نسبي، وإلا فالواقع أن الأوقات الطويلة هي الماضي والمستقبل وأما الحاضر فهو لحظة، فإذا مرت أصبح الفعل ماضيا، إذا الحاضر وقته طويل؛ لأن الحاضر لحظة واحدة هي لحظة التكلم، فإذا نطق الإنسان بالكلمة أصبح وقتها ماضيا.

بقي أن نعرف حكم الفعل الأمر كما عرفنا حكم الفعل الماضي، فكما قلنا في الفعل الماضي أن أصل حكمه هو البناء على الفتح، فالأمر كقولك: اذهبْ، ما علامة آخره؟

السكون

إذن الفعل الأمر الأصل فيه أن يبنى على السكون، فإذا جاءنا فعل أمر، ولم يكن وضع خاص فنقول: مبني على السكون، ولكنه في بعض الأحوال يخرج عن هذه الحال؛ فإذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة التي هي من خصائص الأفعال الخمسة – فإنه يبنى حينئذ على حذف النون، فتقول: اذهبوا، واذهبي، واذهبا، فتحذف النون، فحينئذ لا يكون مبنيا على السكون ولكنه يكون مبنيا على حذف النون.

كذلك إذا كان آخره حرف علة، فإنك تبنيه على حذف هذا الحرف فتقول عند الأمر بـ "يرمي": ارمِ بحذف الياء، وتقول في "يسعى" بالألف: اسعَ بحذف الألف، وتقول في "يدعو" ادعُ بحذف الواو.

بعض الإخوة يبالغون في ذلك فيحذف مع الواو الضمة فيقول: ارمْ، وادعْ، واسعْ، نعم عند الوقف تسكن، لكن حذف الفتحة ليس لأجل البناء، وإنما البناء يكتفى فيه بحذف حرف العلة فقط، وتبقى الحركة السابقة للدلالة على المحذوف، نقول: ادعُ بضم العين، وارمِ بكسر الميم، واسعَ بفتح العين.

في غير هذه الأمور يبقى الفعل الأمر حينئذ على الأصل مبنيا على السكون، فإذا لم تتصل به واوُ الجماعة ولا ألفُ الاثنين ولا ياءُ المخاطبة ولم يكن آخره حرف علة فإنه يرجع إلى أصله، لكنه في كل أحواله مبني، كما أن الماضي في كل أحواله مبني.

فتبين الآن أن نوعين من أنواع الأفعال الثلاثة مبنيان، وهذا يدل على أن الأصل في الأفعال البناء، بعكس الأسماء، فالأكثر فيها الإعراب.

الحروف مبنية على كل حال، أما الأفعال والأسماء فيرد عليها البناء والإعراب، لكنّ المعرب من الأسماء أكثر من المبني، والمبني من الأفعال أكثر من المعرب؛ فقد رأينا الماضي مبنيا بكل أحواله، والأمر مبنيا بكل أحواله، وسيأتي المضارع -أيضا- يبنى في بعض أحواله ويعرب في بقيتها، وهو ثلث الأفعال فيكون الحكم للغالب، أن الأصل في الأفعال البناء، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب.

تقول: قد يأتي الاسم بعد حرف الجر مرفوعا في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ ؟٣؟ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ فهل هناك وجه آخر للنطق بها مجرورة في غير القرآن الكريم؟

ضم كلمة قبل بعد حرف الجر "مِنْ" ونحن عرفنا فيما سبق حذف المضاف إليه ونية معناه، أو نية لفظه، أو عدم نيتهما معا مما يفصله النحويون في هذا المقام، وأهميته ليست بالكبيرة جدًا، وإن كانت مفيدة، لكن نختصر الأمر فنقول:

إن قبل وبعد وما أشبههما من الظروف المكانية أو الزمنية مثل: "وراء، وأمام، وقدام، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت" يقول النحويون في هذه الظروف أنها تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونُوِيَ معناه، والتقدير: "من قبلِ ذلك" فحذف المضاف إليه لكنه مقدر متصور، وفي هذه الحالة تبنى الكلمة على الضم، فنقول: هي مجرورة بمن، ولكن ما دامت الكلمة مبنية على الضم ولا تبرح هذه الحركة نقول: هي مبنية على الضم في محل جر، إذن لَمْ ترفع هذه الكلمة، بل هي مجرورة ولكنها آخرها منشغل بحركة البناء الأصلي، ويكون تقدير الجر عليها تقديرا محليا وليس ظاهرا، وهذا شأن المبنيات كلها، المبنيات تظهر حركة البناء وتقدر حركة موقعها الإعرابي؛ لأنها تلزم هذه الحركة ولا تبرحها فنقدر حركة الإعراب عليها تقديرا بعد أن نذكر حركة البناء.

يبقى عندنا بعض الكلمات مثل: "هلمَّ" وكلمة "تعالَ" وكلمة "هاتِ" هذه كما ترون تدل على الأمر، لكن قد يسأل سائل ويقول: هل هي أفعال أمر؟ ونحن عرفنا القاعدة في أن ما يقبل ياء المخاطبة ويدل على الطلب هو الفعل الأمر، لكنه إن دل على الطلب -وهذه كلها تدل على الطلب- ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل.

والعرب -كما تعلمون بالنسبة للهجاتهم ولغاتهم الفصيحة في عصور الفصاحة- فريقان كبيران أحدهما: في غربي الجزيرة العربية وتسمى لغة الحجازيين، وأخرى في شرقي الجزيرة الغربية وتسمى لغة التميميين، والمقصود بها لغة قبائل شرق الجزيرة العربية ووسطها، ولغة قبائل غرب الجزيرة العربية، وهما معظم قبائل العرب في ذلك الوقت.

فالحجازيون كانوا لا يُلحقون الضمائر بكلمة "هلم" فيقولون: هلمَّ يا فلان، هلمّ يا فلانة، ولا يقولون: هلمي. ويقولون: هلمَّ يا رجلان، وهلمَّ يا رجال، وهلمَّ يا نساء فلا يلحقون بها ياء المخاطبة، وحينئذ تكون دالة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة، فهي اسم فعل أمر عندهم، وبلغتهم جاء التنزيل في القرآن الكريم: ﴿وَالْقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ ما قال: "هلموا" بمعنى أقبلوا، وكذلك في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾ فلم يلحق بها ضمير الفاعل فهذه حينئذ ما دامت لم تقبل ياء المخاطبة فهي اسم فعل أمر.

لكنها في لغة التميميين تقبل ياء المخاطبة، فهم يقولون: "هلموا" للجمع و"هلممن" للجمع المؤنث و"هلما" للمثنى و"هلمي" للمخاطبة الواحدة، فيلحقون بها ياء المخاطبة، فقبلت ياء المخاطبة ودلت على الطلب فهي حينئذ عندهم فعل أمر.

وهناك حديث في البخاري جاء على لغتهم (هلموا أكتبْ لكم كتابا لا تضلوا بعده) فألحق بها واو الجماعة التي هي فاعل، وهو دليل على قبولها ضمير الفاعل، وإذا قبلت الواو قبلت الياء، وما يقبل الياء ويدل على الطلب هو فعل أمر، فيحكم بذلك على أن هلم عند التميميين فعل أمر.

أما ما يتعلق بـ "هاتِ" و"تعالَ" فنقول فيها: «هاتي، وتعالي» فتقبل ياء المخاطبة، وتدل على الطلب فهي أفعال أمر.

خالف بعض النحويين فيها، لكنها عند الجمهور والقول الراجع فيها أنها تقبل ياء المخاطبة وتدل على الطلب فهي أفعال أمر، وإن جاءت بصورة تخالف صورة الأفعال، فيقال: هاتِ للواحد، وهاتِي للواحدة، وهاتِيَا للمثنى، وهاتُوا لجمع المذكر، وهاتِينَ لجمع الإناث، وكذلك في "تعالَ" فنقول: تعالَ بفتح اللام، ونقول: تعاليْ للواحدة، وتعالَيَا للاثنين مذكرا أو مؤنثا، وتعالَوْا لجمع المذكر، وتعالَيْنَ لجمع المؤنث.

لاحظوا أن "هاتِ" مكسورة الآخر دائما، إلا في حالة اتصالها بواو الجماعة فإنها يضم آخرها ؟قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ؟ أما "تعالَ" فتلزم الفتح بكل حال؛ سواء كانت للواحد، أو للواحدة، أو للاثنين أو للاثنتين، أو الجماعة ذكورا وإناثا، كما جاء في القرآن: ؟ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ؟ و ؟ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ؟ بفتح اللام، إذن اللام في "تعال" تفتح بكل حال، سواء اتصلت بها واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو كانت للجمع بنوعيه.

أبو فراس الحمداني شاعر عاش في القرن الرابع الهجري، ونحن عرفنا أن عصور الفصاحة التي تُقبل فيها النصوص التي بنيت عليها قواعد اللغة العربية والتي يحتج بها استمر القبول فيها حتى القرن الرابع الهجري، إلا أن قواعد النحو والصرف اقتصر فيها على المنتصف القرن الثاني الهجري، يعني بداية الدولة العباسية، لم يقبل بعد ذلك من أحد ولم يحتج بكلامه لتقعيد قواعد اللغة العربية، فأبو فراس توفي بعد منتصف القرن الرابع الهجري سنة ثلاثمائة وسبع وخمسين هجرية تقريبا، فهو لا يحتج بكلامه، ورومياته هي القصائد التي ألقاها وهو أسير عند الروم، وتوفي شابا، وهو شاعر من كبار الشعراء الدولة العباسية، وقد اشتهر بعض الشعراء بأسماء قصائدهم مثل حوليات زهير بن أبي سلمى؛ لأن زهيرا –جاهلي، أحد أصحاب المعلقات– كان يحكك ويجود قصيدته حولا كاملا، ثم يأتي بها فسموها الحوليات، وكانوا يسمون قصائد أبي نواس بالخمريات؛ لأن معظم قصائده كان في وصف الخمر، وكان يسمون معظم قصائد أبي العلاء المعري اللزوميات؛ لأنه كان يلتزم في رويها وفي قافيتها بأكثر مما يلزم الشاعر، تعرفون أن الشاعر يلزمه أن يأتي بحرف واحد، له حركة واحدة، وأحيانا يلتزم مد قبله ويسمونه الرِّدْف، فكان أبو العلاء المعري لمقدرته على نظم الشعر يلتزم أكثر من ذلك فأحيانا يلتزم حرفين أو ثلاثة مما يدل على مقدرته اللغوية، فكانوا يسمون كثيرا من قصائد أبي فراس الحمداني الروميات، وهي القصائد اللي ألقاها وهو أسير عند الروم، وقد أسر مدة طويلة عندهم، ومنها قصيدته التي فيها هذان البيتان اللذان أذكرهما الآن:

أقول وقد ناحت بقربي حمامة *** أيا جارتا هل تشعرين بحالِي
أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا *** تعالِي أقاسمك الهموم تعالِي

كسر اللام؛ قد يقول قائل: هو ما قال تعالِي بالكسر، بل قالها بالفتح، نقول: لا، بل بالكسر، بدليل أنه قال في البيت السابق: "بحالِي" والشاعر لا يخالف بين حروف الروي، ولو فعل ذلك لوقع في عيب من عيوب التي ينزه عنها الشعراء الكبار المتميزون ويسمونه "الإيطاء"، وهو أن يخالف بين حركة حرف الروي –وحرف الروي هنا اللام– ولذلك لحّنه بعض النحويين وقال: إن "تعالِي" هذه ينبغي فتحها. والحقيقة في هذين البيتين مخالفة أخرى وهي مسألة وصف الدهر ما أنصف الدهر بيننا، وهذا لا ينبغي أن يقال؛ لأنه قد يكون من سب الدهر، فأكتنفه الضعف من جانبين الجانب اللغوي والجانب العقدي والمعنوي، فعلى كل حال الذي يهمنا هو أن لفظ "تعالِي" هنا مكسورة الآخر، وكان ينبغي أن تكون مفتوحة؛ لأنه لم تأت كلمة "تعالَ" إلا مفتوحة، كما أن كلمة "هاتِ" لم تأت إلا مكسورة في ما عدا المتصلة بواو الجماعة.

هذا خلاف الأرجح –يا شيخ– أو ليس له وجه؟

القول الصحيح أنه لا تكون إلا بهذه الطريقة، وجوزها بعضهم والتمس لأبي فراس وجها، لكننا لو تمسكنا بكل شاذ من اللغة وقعدنا عليه قاعدة –كما يطالب بعض النحويين– لما استقامت لما لنا قاعدة نحوية؛ لأن العرب كثيرون والنطق كثير والشاذ في كلامهم كثير، ولو أننا أردنا أن ينطقوا كلهم على طريقة واحد لما أمكن، هذا ليس بشخص واحد، وليس أمورهم توضع كوضع الآلة، تصب في قالب واحد، فالظروف مختلفة، وظروف النقل مختلفة، والكلام كثير؛ ولذلك الحكم الحقيقي هو على الأغلب.

أما منهج بعض النحويين يقعد لكل لفظ، ويأخذ كل ما جاء عن العرب، وإن شذ عن جمهوره، هو بهذا لا تستقيم له قاعدة؛ لأنه يريد أخذ الشيء وضده، ويقعد للشيء وضده، وحينئذ ما يكون عندنا قاعدة، فإذا جوزنا أن يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، وجوزنا أنه يصح أن يقدم وألا يقدم، ويصح هذا أن يكون فعلاً وألا يكون فعلاً – ما صارت عندنا قاعدة، ولذلك حتى نضبط الأمور ويضبط العربي لغته ويتعلم غير العربي العربية علينا أن نسير على أكثر ما قالته العرب. وما خالف القاعدة إن كان فصيحا فإننا نأخذه ونذكره، لكن لا نقيس عليه، إنما القياس يكون على الأكثر.

يقول: يسأل عن إعراب "وجيش" في قصيدة بشار بن برد:

وجيشٍ كجنح الليل يزحف بالحصا *** وبالشوك والْخطىِّ حمراً ثعالبُهْ

هل هي "وجيشٍ" بالجر، أم "وجيشٌ" بالرفع؟

هذه بالكسر وهو اسم مجرور بـ"رب" المحذوفة، والتقدير: "رب جيش" ورب من حروف الجر القليلة التي يجوز أن تجر وهي محذوفة، وأحيانا تبقى هذه الواو عند حذفها –وهو الأكثر– وأحيانا تحذف كقول الشاعر:

رسمِ دارٍ وقفت في طَلَلِهْ *** كدت أقضي الغداة مِنْ جَلَلِهْ

أي رب رسم، لكن الأكثر عند حذف "رب" وبقاء اسمها المجرور أن تبقى واوها، وتسمى واو رب للدلالة عليها.

يقول: ما الأصل في الكلمة؟ أهو الفعل أم المصدر؟

هذا مما وقع الخلاف فيه بين النحويين؛ فالبصريون يرون أن المصدر هو الأصل، وسمي مصدرا؛ لأنه صدرت منه المشتقات المختلفة والأفعال.

والكوفيون يرون أن الفعل هو الأصل، وأن المصدر سمي مصدرا؛ لأنه صدر، ويرجع الأمر في ذلك إلى الخلاف اللفظي أكثر منه إلى الخلاف المفيد، والعلماء المحققون رجحوا منهج البصريين؛ وهو أن المصدر أصل المشتقات، والفائدة لا نعدمها، ولكنها ليست بكبيرة، ولذلك نقول: مدام سمي مصدرا فليكن هو مصدر المشتقات التي أخذت منه، ولا فرق بين هذا وهذا، المهم أن بعض الكلمات يكون اشتقاقها من بعض، والجذر فيها واحد، وحتى نسير على سير واحد نقول: المصدر سمي مصدر لصدور المشتقات والأفعال منه.

تقول: لدي سؤالان:

السؤال الأول: هل جميع أسماء الإشارة والأسماء الموصولة مبنية؟ لأنها أشكل عليّ اسم الإشارة ذلك، ففي بعض الأحيان يكون آخره فتحة إذا كان الإنسان المخاطب ذكر مثل قوله تعالى: ؟قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ؟ وفي بعض الأحيان يكون مكسور الآخر كما في قوله: ؟ قَالَ كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ ؟.

والسؤال الثاني: هل إذا تحدث المتحدث عن نفسه واستخدم "نا" الفاعلين أو واو الجماعة من باب تعظيم النفس هل تعيبه العرب؟ أو يخاطبه المتحدث بواو الجماعة، أو البعض مثلاً يستخدمها من باب التواضع حتى لا ينسب الفعل لنفسه؟

أما السؤال الأول: فتقول هل كل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة مبنية ؟ نعم هي كذلك في ما عدا المثنى منها، فالراجح فيها أنها معربة، بعضهم قال: إنها مبنية جاءت على صيغة المعرب، والحقيقة ما دامت تتغير باختلاف الإعراب، وتعرب بإعراب المثنى فترفع بالألف ويكون بالياء في حالتي النصب والجر، فالأوجه والأظهر أن نقول هي معربة، فنقول: هذان في الرفع، وهذين في النصب والجر وكذلك الموصولة اللذان واللذين، فالأوجه أن نقول: أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة مبنية فيما عدا المثنى منها، فهو معرب هذا على الأرجح فيها والصحيح والذي يستقيم في مثلها.

أما كلامها عن "كذلكَ وكذلكِ" فالأمر التبس عليها وقد نبهت إلى هذا من قبل، فالكاف هذه ليست من اسم الإشارة، بل الإشارة هو "ذا" فقط، أما الكاف التي قبلها، واللام والكاف الأخيرة، ليست من اسم الإشارة.

فاللام يسمونها لام البعد، وهي التي تدل على أن المشار إليه بعيد، والكاف هي كاف الخطاب، وهذه لا علاقة لها بالمشار إليه، وإنما علاقتها بالمتحدث إليه، فأنا عندما أشير إلى شيء ويكون بجواري شخص؛ مثلا أحبه الشيخ أحمد وهو الآن بجواري، وأشير إلى جماعة فأقول: "أولائـ" فأشير إليهم لأنهم جماعة "ـك"؛ لأنني أحدث شخصا واحدا مذكرا، فآتي بالكاف المفتوحة، ولو كنت أتحدث إلى امرأة لقلت: "أولئكِ" ولو كنت أكلم جماعة وأشير إلى شخص واحد لقلت: "ذاكم" أو جماعة إناث "ذاكن" وهكذا؛ إذن اسم الإشارة يتغير بحسب المشار إليه، والكاف اللاحقة تتغير بحسب المتحدث إليه، فالكاف في ؟قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ؟ المخاطب هو رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وليس المشار إليه، وكذلك في قوله: ؟قَالَ كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ؟ المتكلم عنه أنثى، فكسرت الكاف؛ لأن المتحدث عنه –وليس المشار إليه– أنثى.

إذن الكاف اللاحقة هي للمخاطب وليست للمشار إليه، وليست من اسم الإشارة أصلا.

الأمر الثاني: مسألة "نا" وواو الجماعة فنقول: نعم، العرب تستعمل "نا" للحديث عن جماعة المتكلمين أو الواحد المعظم نفسه، والله –سبحانه وتعالى– يستعملها، وهو أولى ممن يعظم نفسه وجدير بالتعظيم، يستعملها الله –سبحانه وتعالى– لنفسه ؟ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ؟،؟ إِنَّمَا كَانَ أَمْرُنَا ؟ فالمعظم نفسه يستعمل "نا"، أما عندما تكلم شخصا واحدا فإنك لا تقول: اذهبوا، بل الأصل أن تقول: اذهب؛ والداعي عندما يدعو الله –سبحانه وتعالى– فإنه يستعمل صيغة الأمر، وصيغة الأمر إذا استعملت من العبد إلى الله فهي دعاء وإن كانت صيغة أمر، عندما يقال: "اغفر لنا وارحمنا" هذه وإن كانت صيغة أمر لكنها في حقيقتها دعاء؛ لأنها من العبد إلى ربه، وإن كانت من الإنسان إلى مساويه فهي التماس، وإن كانت من الإنسان إلى من دونه فهي أمر.

فإذا كنا نخاطب ربنا ونحن العبيد وهو الله –سبحانه وتعالى– ونقول: "اغفر لنا وارحمنا" ولا نقول: "اغفروا" تعظيما فالعربي من باب أولى لا يستعمل واو الجماعة للمخاطب للتعظيم، ولكنه يستعمل الفعل الأمر الواحد وإن خاطب عظيما.

هل تعيب العرب من استخدم ذلك يا شيخ؟

إذا عظم الإنسان نفسه وهو جدير بالتعظيم فلا يعاب عليه، لكنه يعظم نفسه وهو ليس بالعظيم فقد استعمل الضمير في غير مكانه.

استعمال هذه الألفاظ أعني "زيدا وعَمْرًا وبكرا" سأقولها مرة واحدة حتى تكون واضحة وأمرها يسير؛ بعض الإخوة يستهجن، وخاصة ممن ليس لهم مساس قوي بدراسة قواعد اللغة العربية فيقول: لِمَ ضرب زيد عمْرًا، ويأتي بها على سبيل المزاح قائلا: ما أكثر ما يضرب زيدٌ عمْرًا، القصة في هذا أنه ليس تقديسا لاسم زيد ولا عمرو، ولكن قواعد اللغة العربية أو النحو هي مادة التمثيل، فلا يكاد يخلوا كلام نحوي في كتاب أو في شرح من التمثيل، فما أكثر ما يقول: نحو كذا، ولو أنك نظرت إلى كتاب نحوي تجد فيه عددا كبيرا من الأمثلة، لذلك هم ما داموا يكثرون التمثيل فهم محتاجون للاختصار، فتصور أنه جاء بدل كلمة زيد بكلمة عبد الله أو إبراهيم فإنه أولا قد يكون الكتاب من كتب النحو المطولة فسيمر بالكتاب آلاف الأمثلة، وسيكون كلمة عبد الله وإبراهيم هذه مما يضخم الكتاب أكثر، ثم إن كلمة إبراهيم ممنوعة من الصرف فإذا أراد أن يمثل للجر فإنه لا يستطيع أن يمثل بها، فهو يحتاج إلى كلمة يظهر عليها ضمة وفتحة وكسرة، فأرادوا التخفيف، وأخف الكلمات في العربية ما تتكون من ثلاثة أحرف؛ لأنك إذا رأيت في العربية كلمة مكونة من حرفين أو حرف فاعلم أنه قد حذف منها شيء، فالأصل فيها أقل الكلمات ما تكون من ثلاثة أحرف، وما كان أقل من ذلك فهو محذوف منه شيء، كقولك: يد أصلها يدي، أو دم أصلها دمو، أو أب أصلها أبو، فهي ثلاثية الأصل، إذن أقل الكلمات ما كانت من ثلاثة أحرف.

وأخف الحروف ما سكن؛ لأن السكون أخف من الحركة، وفي الكلمة العربية الناس تسعى للتخفيف، فتبحث عن أقل الكلمات حروفا، وهي الثلاثية وتبحث عن الساكن منها، فإذا أردنا أن نسكن أولها فلا نستطيع؛ لأن العربي لا يبدأ بساكن فلا بد من تحريكه. والحرف الأخير أيضا لا نستطيع أن نسكنه إلا عند الوقف؛ لأنه مكان الإعراب أو البناء، مكان الحركة فلا نملك أن نسكنه، لكن الذي نملك أن نبحث عنه ساكنا الوسط، فأخف الأسماء العربية ما كان ثلاثيا ساكن الوسط، فبحثوا عن أسماء ثلاثية ساكنة الوسط لتكون أخف الكلمات للتمثيل بها فوجدوا كلمة زيد وعمرو، فإذا أرادوا أن يمثلوا باسم واحد قالوا: زيد، وإذا أرادوا باسمين قالوا: زيد وعمرو، إذا أرادوا يمثلوا في المثال الواحد بثلاثة أسماء قالوا: زيد وعمرو وبكر، وهي متحقق فيها هذا كله.

وكذلك إذا أرادوا أن يمثلوا بأسماء المؤنث قالوا: هند، وفيها من الخفة ما في الكلمات السابقة المذكرة، فإن أرادوا أن يمثلوا باسمين قالوا: هند ودَعْد، فإن احتاجوا لاسم ثالث قالوا: جُمْل، وهذه كلها أسماء ثلاثية ساكنة الوسط معربة غير ممنوعة من الصرف، قابلة للتمثيل في كل مكان، وهي سهلة في النطق والكتابة.

يقول: لما لا نعرب الهاء في قوله تعالى: ؟ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا ؟ ضميرا في محل نصب بدل، وبذلك نخرج من قضية الاشتغال؟

الاشتغال لا يحتاج إلى أن يخرج منه، فأنت إذا قلت: بدل فبدل من ماذا؟ من الأنعام، والأولى بأن ينصب مفعولا به للفعل هو ما تلاه وليس ما سبقه؛ لأن موقع المفعول به هو تالي الفعل وليس سابقه، فنجعل التالي هو الجدير بالنصب فيكون هو المفعول به، ونجعل ما سبق ما دام يقدر له الفعل نفسه فنقدر له فعلاً آخر ينصبه، فنقول: هو منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، وهذه قصة الاشتغال، والاشتغال سيأتي -إن شاء الله- الحديث عنه.

يقول: وضح لنا كيف يكون جمع المؤنث قليلا؟

لعله يقصد الجمع بالألف والتاء الزائدتين، وهذا سيأتي الحديث عنه، فتسمية جمع المؤنث السالم تسمية فيها نوع من التجوز؛ لأنه قد يسمى به ما ليس مؤنثا، وقد يسمى به ما لم يسلم، وهذا سيأتي، لكنه يريد ما ختم بألف وتاء مزيدتين.

فقوله: "قليل" يقصد أنه من جموع القلة، وهذا يدرس في الصرف عند الحديث عن جموع القلة وجموع الكثرة أن من الجموع ما يدل على قلة المعدود وقلة عدده، ومن الجموع ما يدل على كثرته، فهم حكموا على مجموع التصحيح، أعني جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم من جموع القلة، ولذلك أخذوا على حسان قوله:

لنا الجفناتُ الغُرّ يلمعن بالضُّحى *** .................

قالوا: إنك قللت عدد جفانك؛ لأن استعمل فيها جمع المؤنث السالم، والعرب إذا استعملت جمع المؤنث السالم فإنها تدلل باستعماله على قلة المجموع.

يقول: الفرق بين هذه وهذي؟

كلاهما اسم إشارة للمؤنث، فالعرب تستعمل ذِهِ وذهْ، وتِهِ وتِهْ، وذِي، هذه كلها أسماء إشارة للمؤنث، أحكامها واحدة.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة:

السؤال الأول:

ما الحكم إذا قبلت الكلمة ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب؟ أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبـــة؟ مـــع التمثيل لذلك.

والسؤال الثاني:

ما وجه تلحين وتخطئة أبي فراس الحمداني في قوله:

أيا جارة ما أنصف الدهر بيننا *** تعالِي أقاسمك الهموم تعالِي

وما الرد على من قال: لم يلحن، بل قال: تعالَي، ولكن الرواة نقلوها بالكسر؟

الدرس الخامس

تابع أقسام الفعل و أنواعه

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

حديثنا اليوم -إن شاء الله- سيبدأ من الحديث عن ثالث أنواع الفعل وهو الفعل المضارع، إلا إن رأيتم البدء بالحديث عن سؤالي الحلقة السابقة.

في الحلقة الماضية كان السؤال الأول: ما الحكم إذا قبلت الكلمة ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب، أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة؟ مع التمثيل لذلك.

وكانت الإجابة: إذا قبلت الكلمة ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع مثل: تقولين، هنا الكلمة قبلت ياء المخاطبة لكنها لم تدل على الطلب، بل هي خبر. أما إذا دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة فهي اسم فعل أمر نحو: نزال وصه ومه فهي كلها تدل على طلب، لكنها لا تقبل ياء المخاطبة.

والسؤال الثاني: ما وجه تلحين أبي فراس الحمداني في قوله: تعالِي؟ وما الرد على من قالها إنه قالها بالفتح.

لحن أبو فراس الحمداني في هذه الكلمة؛ لأن المعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها، ومن قال: إنه قالها بالفتح فقد أخطأ؛ بدليل قوافي بقية الأبيات، ومحال على مثل أبي فراس أن يغير في القوافي

نعم، لا يمكن للشاعر إذا أراد الإتقان أن يأتي برويين بقصيدة واحدة أحدهما مفتوح والآخر مكسور.

ماذا يطلق عليه؟

هذا يسمى الإيطاء، وهو عيب من عيوب القافية، وينبغي للقافية أن يتساوى أبياتها في حرف الروي، وفي شروط هذا الحرف ومن هذه الشروط التزام حركة واحدة في كل أبيات القصيدة.

الفعل المضارع ثالث أنواع الفعل، وكما فعلنا في الفعلين السابقين الماضي والأمر ببيان علامة هذا الفعل، وقد عرفنا أن ابن هشام لم يعرف الفعل المضارع واكتفى بطريقة بعض النحويين -وهي طريقة مجدية وجيدة- ببيان علامته استغناءً بذلك عن تعريفه وحده، فقال: "علامته قبول لم" فلا يقبل لم من الكلمات وليس من الأفعال فقط إلا الفعل المضارع، فأيّ كلمة أمكن أن تجزم بلم فهي فعل مضارع كما في قوله الله -سبحانه وتعالى-: ؟ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ؟٣؟ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ؟ [الإخلاص: ٣ -٤]. هذه ثلاثة أفعال كلها مضارعة، وكلها قد بدأت بلم.

طبعا لا يلزم أن ترى مع كل فعل مضارع كلمة لم، لكن علامته أن يقبل هذا الحرف، فأنت إذا رأيت كلمة وغلب على ظنك أنها مضارع وأردت أن تتأكد من ذلك فأدخل عليها "لم" ليتضح لك بقبولها أنها من هذه النوع من الأفعال.

الفعل المضارع لا بد أن يكون في أوله -وهذا شرط من شروطه وليس علامة من علاماته- أحد حروف المضارع؛ هناك أربعة حروف يجمعونها في قولهم: نأيت أو أنيت -النون، والهمزة، والياء، والتاء- هذه لا يكون فعل مضارع مطلقًا إلا وقد بدئ بواحد من هذه الزوائد الأربعة، وليست باختيار واقتراح المتكلم يختار منها ما يشاء، لكن بحسب مراده؛ فإنه إن أراد أن يتكلم عن نفسه بدأ بالهمزة فقال: أكرم حرف، وإن أراد أن يتكلم عن نفسه ومعه غيره فإنه يبدأ بالنون، أو كان معظما لنفسه كذلك فيقول: نكرم، وإن أراد أن يتكلم عن غائب فإنه يبدأ بحرف مضارعة الياء فيقول: يكرم، وإن أراد الحديث عن غائبة أو مخاطب قال: تكرم فيبدأ بالتاء.

إذن هي حروف أربع كل واحد منها يدل على غرض، ولا يخلوا منها الفعل المضارع، بل لا بد أن يبدأ بواحدة منها.

هذه الأحرف الأربعة زوائد؛ بمعنى أنها ليس من حروف الفعل الأصلية، فكما ترون في قولنا: نضرب فـ"ضَرَبَ" هو الفعل، والنون زائدة للمضارعة، وكذلك بقية الحروف، ومن ثم فإنه إذا كان واحد من هذه الحروف حرفا أصليا من الفعل فلا نقول: إنه حرف مضارعة فنرى مثلا كلمة "ندم" لا نقول: حرف مضارعة بل هو فعل ماض، أو يَنْعى، أو أخذ، أو تخذ، أو تبع فهذه كلها أفعال مبدوءة بواحد من هذه الحروف الأربعة المجموعة في نأيت، لكنها ليست أفعالا مضارعة؛ لأن هذه الحروف في الأفعال المضارعة زائدة عن أصلها، وعلى كل حال حتى لو كانت هذه الحروف زائدة -فعل وفيه حرف زائد- فعندما تقول: أكرمت هذه الهمزة في البداية ليست من حروف الفعل فهي زائدة في أوله، ومع ذلك ليس الفعل مضارعا، فهذا يعني أن هذه الأحرف لا يلزم أن كل ما زيدت عليه من حروف نأيت نسميه مضارعا، بل نسميه مضارعا إلى قبل "لم" وهذه هي العلامة، أما هذه الأحرف فهي شرط من شروطه، ولكن لا يلزم من وجودها أن يكون مضارعا، بمعنى أنه لا يقع الفعل مضارعا إلا وقد بدئ بواحد من هذه الأربعة.

لكن قد توجد أنواع أخرى من الأفعال -كالفعل الماضي والأمر- مبدوءة بواحدة من الأحرف فتقول: أكرِم فعل أمر، وتقول: أكرَم فعل ماضي، وهي كلها -كما ترون- ليست من الأفعال المضارعة مع أنها مبدوءة بهمزة زائدة.

إذن ليست هذه الأحرف الأربعة علامة على الفعل المضارع، ولكنها واجبة فيه، وأما علامة الفعل المضارع فهي أن يقبل دخول "لم" عليه.

الفعل المضارع يتعامل معه النحويون عندما يتكلمون عن حركاته تعاملين؛ فهناك شيء يتعلق بأول حرف فيه وهو حرف المضارع، وإن كان حرفا زائدا عن الحروف الأصلية، ولكنه هو أول حرف يصادفنا أو يواجهنا في الفعل، فهذا الحرف له حركة. وهناك ما يتعلق بآخر الفعل، كما هو الشأن في بقية الأفعال والأسماء عندما يتكلمون عن إعرابها وبنائها:

أما ما يتعلق بأوله -حرف المضارعة- يسأل سائل ويقول: كيف نحرك حرف المضارعة؟

الجواب: حرف المضارعة إما أن يكوم مضموما أو يكون مفتوحا، فتقول مثلاً: يَقوم بفتح الياء، وتقول يُكرم بضم الياء، فما الضابط في هذا الأمر؟

الجواب إن كان الفعل فعلا رباعيا فإنه يضم حرف المضارعة فيه، وإن لم يكن رباعيا فإنه يفتح حرف المضارعة فيه.

ما معنى هذا الكلام؟

قولنا: أكرم ودَحرج هذان فعلان رباعيان، فالأول منهما رباعي بزيادة همزة عليه، أصله كرم ثلاثي زيدت عليه الهمزة فأصبح رباعيا بالزيادة. والثاني قولنا: دحرج حروف كلها أصلية وليس فيها زيادة لكنه رباعي، فما دام الفعل رباعيا إذا أتينا بالمضارع منه فإننا نضم حرف المضارع فنقول: يُكرم ويُدحرج بضم حرف المضارعة. وكذلك لو استعملت الهمزة أو النون والتاء فتقول: أُكرم وتُكرم ونُكرم.

أما إذا لم يكن الفعل رباعيا بأن كان ثلاثيا كضَرَبَ فإن حرف المضارعة يكون مفتوحا فتقول: يَضرب، أو كان خماسيا انطلق يَنطلق بفتح المضارعة، أو كان سداسيا استخرج يَستخرج.

إذن حرف المضارعة يضم إذا كان الفعل رباعيا، سواء كان رباعيا بحروف أصلية أو أن رباعيا بالزيادة. ما عدا ذلك بأن يكون الفعل ثلاثيا أقل من أربعة، أو أكثر من أربعة خماسيا أو سداسيا - فإنه يفتح منه حرف المضارعة. هذا ما يتعلق بحركة أول الفعل المضارع.

أما آخر الفعل المضارع وهو ما يسمى بالبناء أو الإعراب فيه فنحن عرفنا أن الفعل الماضي كله مبني والفعل الأمر كذلك، أما المضارع فالأكثر فيه الأعراب، ولكنه يبنى في حالتين اثنتين:

الحالة الأولى: إذا اتصلت به نون النسوة، وحينئذ يبنى على السكون ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ هذا فعل مضارع اتصلت به نون النسوة كما ترون، فسكن آخره "يُرضعْن" و"يَتربصْن" فآخر حرف قبل النون ساكن، إذن يبنى الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، ومثله قول الله -سبحانه وتعالى- ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ فالنون هنا للنسوة، وهو فعل مضارع مبني على السكون على الواو، وسكون الواو -كما ترون- بسبب دخول نون النسوة عليه.

هنا تأتي مسألة لطيفة يحسن التنبيه عليها: وهي ما يتعلق بقولنا: "يعفون" هنا لو أنا أسندنا الفعل يعفو إلى الرجال لقلنا: الرجال يعفون، وإذا أسندناه إلى النساء لقلنا: النساء يعفون، فما الفرق بين الأمرين؟ أقول: هناك فروق:

في قولنا: الرجال يعفون الفعل مضارع اتصلت به واو الجماعة فهو من الأفعال الخمسة، والأفعال الخمسة ترفع وعلامة رفعها ثبوت النون، والواو حينئذ فاعل.

في حين أن قولنا: النساء يعفون الفعل مضارع اتصلت به نون النسوة، والفعل المضارع -كما عرفنا منذ قليل- إذا اتصلت به نون النسوة يبنى على السكون، فهو مبني على السكون على آخره.

إذن فرْق بين الأمرين من عدة جهات:

أولا: من جهة الإعراب؛ فقولنا: الرجال يعفون هذا مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والنساء يعفون هذا مبني، وليس معربا، على السكون لاتصاله بنون النسوة.

ثانيا: من جهة الوزن فقولنا: النساء يعفون جاء الفعل كاملا "يعفو" يَفْعُل ثم نون النسوة يَفْعُلْنَ. وأما قولنا: الرجال يعفون فإن أصل الفعل "يعفو" ثم دخلت واو الجماعة فالتقت واوان فثقل التقاؤهما فحذفنا واو الفعل وأبقينا واو الجماعة؛ لأنها هي الفاعل، فحذف لام الفعل فصار وزنه يَفْعُونَ.

ثالثا: الواو في قولنا: الرجال يعفون هذا اسم مستقل -واو الجماعة فاعل- وأما الواو في قولنا: النساء يعفون فهذا هو الحرف الأخير -الفعل- وهو لام الفعل وآخر حرف فيه، أي مجرد فعل.

رابعا: النون في قولنا: الرجال يعفون هذا الحرف دليل الإعراب، فعلامة رفع الفعل هنا ثبوت هذه النون، وأما في قولنا: النساء يعفون فالنون اسم هي ضمير الفاعل ضمير النسوة فاعل.
فانظروا مع أن الصورة واحدة ومتشابهة في الحروف والحركات إلا أن هناك فروقا كبيرة بينهما؛ نظرا لاختلاف التقدير في كل واحدة منهما.
لعل بهذا اتضح الفرق بين الجملتين؛ لأنه يلبس هذا الأمر على كثير من الطلاب ويقولون: كيف تكون الصورة واحدة مع أن هذا للرجال وهذا للنساء، ولا يتضح الأمر إلا بالسياق؟
فالجواب: وإن كان الصورة واحدة إلا أن التقدير مختلف، وكما ترون، ينبني عليها أن يكون بعض ما في الكلمة اسما، وأحيانا يكون حرفا بحسب التقدير فيها، وقد اتضح -إن شاء الله تعالى- ولعله يأتي له مزيد من الإيضاح إن شاء الله.
تقول: قال المصنف في الفعل الماضي إنه يبنى على السكون إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك، لكن "نا" الدالة على الفاعلين ليست بمتحركة بل ساكنة الآخر، فهل قصد التحرك الذي قبل الألف؟ أم ما وجه ذلك؟
نعم، القصد أنه إذا جاء ضمير متحرك بعد الفعل الماضي، فالفعل الماضي كما نعلم يتكون من ثلاثة أحرف وغالبا ما تكون متحركة، فإذا جاء بعده مباشرة حرف متحرك يجتمع أربعة حروف متحركة، وهذا ثقيل في الكلمة الواحدة وما يشبه الكلمة الواحدة، وطبعا التقاء أربعة حروف بأن يكون الحرف المباشر للفعل هو المتحرك؛ فقولنا: ذهبنا ذَهَبَ ثلاثة حروف متحركة وأول حرف من "نَا" متحرك وهو الذي يحصل به توالي المتحركات، وليس المقصود به أن يكون الضمير مبنيا على حركة، لكن قصد أن يكون أول هذا الضمير متحركا. وهذا يشمل ما كان من الضمائر على حرف واحد كتاء الفاعل أو الفاعلة المخاطبة و "نا" الفاعلين؛ لأن أولها متحرك ويشمل نون النسوة؛ لأنه متحرك بالفتح.
تقول: تعليقا على بيت أبي فراس تعاليْ بفتح اللام، أما الثاني فقد كسر اللام للضرورة الشعرية؟
حدد العلماء ضرورات الشعر وبينوا ما تكون فيه الضرورة؛ فتكون بأن يرتكب الشاعر أمورا لا تجوز للمختار الناثر، فله أن يفعل بعض الأمور وليس له كل الأمور؛ بمعنى ليس للشاعر مثلاً أن يلحن في الإعراب ويقول: إنما حدتني إلى ذلك الضرورة؛ لأن الضرورات لها حد، وقد حصرها العلماء، وهناك كتب وأبواب في كتب مختصة بالضرورات كمد المقصود وقصر ممدود، وإشباع غير المشبع، صرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف ... إلخ فهذه من الضرورات التي ذكرها العلماء للشاعر؛ لأنه قد يحتاج إليها لإقامة وزن بيته، وأما ما يتعلق بتغيير حرف الروي فهذا ليس من الضرورات بل هو من العيوب.
علما بأن العلماء فرقوا بين ضرورات الشعر فقالوا: هناك ضرورات مباحة، وهناك ضرورات مستكره، حتى لو وقع فيها الشاعر؛ لأنها إما أن تخل بوزن الشعر، وإما أن تجعل فيه ثقلا، ومن ثم فليست كلها على درجة واحدة.
وما ذكر عن بيت أبي فراس هو عيب من عيوب القافية؛ اسمه الإيطاء، وهو جعل حرفي الروي يخالف الآخر في حركته، وهذا عد من عيوب القافية وليس من ضروراتها.
نسأل عن إعراب قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ نريد إعرابا مفصلا لهذه الجملة؟
هنا وردت مجموعة إجابات نأخذ بعضها:
تقول: والوالدات، الواو حسب ما قبلها، الوالدات مبتدأ مرفوع على الضم، يرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر.
كذلك يقول: والوالدات مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه جمع مؤنث سالم، يرضعن يرضع فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل
كلها إجابات صحيحة.
تقول: أولادهن مفعول به منصوب بالفتحة مضاف، هن مضاف إليه في محل جر
نعم، أحسنوا.
هذا ما يتعلق بالنوع الأول من أنواع بناء الفعل المضارع.
النوع الثاني: أن تتصل به نون التوكيد، وهي عبارة عن نون تلحق آخر الفعل للدلالة على أن المتكلم يريد أن يقرر ويثبّت كلامه في ذهن السامع، وهما نونان، نون خفيفة ساكنة ونون ثقيلة مشددة. وهي بحسب مراد المتكلم، فإن أراد أن يؤكد الفعل تأكيدا جازما فإنه يأتي بالنون الثقيلة؛ لأنها فيها زيادة حرف، فالحرف المشدد عبارة عن

حرفين والزيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى، وإن أراد التأكيد القليل فإنه يكتفي بالنون الساكنة فتقول: لَتَذْهَبَنْ يا فلان، وإذا أردت التأكيد لَتَذْهَبَنَّ يا فلان.

فكأن مراتب الكلام ثلاث مراتب: إحداها: أن تسوق الكلام بدون توكيد فتقول: يذهب. وهذا إذا كان المتحدث يريد أن يستمع منك إلى الخبر.

والثانية: أن يكون المتحدث شاكا في كلامك، وحينئذ تحتاج إلى أن تؤكد له الفعل بمؤكد واحد فتأتي بالنون الخفيفة فتقول: يَذْهَبَنْ.

والثالثة:أن يكون أكثر إنكارا لكلامك وحينئذ تحتاج إلى تأكيد الكلام بوسيلة أقوى وهي النون الثقيلة الشديدة، فتقول يَذْهَبَنَّ فكأنه نوع من التوكيد لبيان أن واثق من كلامك.

وهنا تأتي لطيفة من اللطائف، وهي أن المفسرين ذكروا في قول الله –سبحانه وتعالى– على لسان امرأة العزيز: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ فأتت بفعلين مضارعين بالنون الثقيلة في "وليسجنن" والثاني بالنون الخفيفة في "وليكونن" قال المفسرون: أتت مع السجن بالنون الشديدة ومع كونه من الصاغرين بالنون الخفيفة؛ لأنها كانت على سجنه أحرص منه على صغاره؛ فالذي يهمها أن يسجن وأن يبعد لئلا يتحدث فيفضحها وهذا أهم من أن يَذِل. فقالوا: أكدت بالنون الشديدة لمزيد العناية، وأكد بالنون الخفيفة؛ لأن هناك عناية ولكنها دون الأولى.

إذن إذا جاء بعد الفعل المضارع نون توكيد –سواء كان ثقيلة أو خفيفة– فإنه يبنى على الفتح.

اشترط العلماء لهذه النون أن تكون مباشرة للفعل المضارع بلا فاصل.

يسأل سائل ويقول: هل من الممكن أن تأتي نون التوكيد بعد الفعل المضارع مع الفاصل؟

نقول: نعم، الأفعال الخمسة –وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة– ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة هذه كلمة جديدة اسم، ثم قد يأتي بعدها نون التوكيد، فيكون قد فصل بالضمير الفاعل بين الفعل ونون التوكيد في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ هنا كما ترون "تتبع" ثم ألف الاثنين فاعل، ثم نون التوكيد. كذلك قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ﴾ "ترينّ" هنا "ترى" فعل مضارع وياء المخاطبة فاعل، ثم جاءت نون التوكيد. وكذلك قوله تعالى: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ ﴾ "تبلى" فعل مضارع، واو الجماعة فاعل، ونون التوكيد جاءت بعد ذلك؛ فهنا قد فصل بين الفعل المضارع والنون الشديدة بالفاعل أي الضمير، فلا نقول حينئذ إنه فعل مضارع مبني على الفتح؛ لأن نون التوكيد لم تباشر الفعل مباشرة، بل فصل بينهما بالضمير الفاعل.

أنا أسأل ما دام فُصِل بينهما بضمير في الآيات ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾ ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ فماذا يكون إعراب الفعل المضارع حينئذ؟

اشترطنا لبناء الفعل المضارع أن تتصل به نون التوكيد الثقيلة مباشرة، ونحن رأينا هنا أن نون توكيد قد فُصِلَتْ عن الفعل بالضمير – ألف الاثنين في "تتبعان"، وياء المخاطبة في "ترين" وواو الجماعة في "لتبلون"– فما دام هذا الشرط الذي اشترطناه –وهو مباشرة نون التوكيد للفعل– هنا انتقد الشرط، فكيف يكون إعراب هذه الآيات الثلاث؟

سأواصل ونستقبل الجواب –إن شاء الله– بعد قليل إن وصلت أجوبة في هذا المقام؟

إذن تبين من هذا أن الفعل المضارع يبنى في هاتين الحالتين: إذا اتصلت به نون النسوة مطلقا فإنه يبنى على السكون، وإذا اتصل به نون التوكيد –الخفيفة أو الثقيلة– مباشرة، هنا شرطها أن تكون مباشرة، أما في نون النسوة فلم يشترط أن تكون مباشرة لأنها لا تكون أصلا إلا مباشرة فلا حاجة للاشتراط، أما نون التوكيد فإنها قد تباشر الفعل، وقد تفصل عنه بضمير الفاعل كما في الأفعال الخمسة– وحينذاك نقول: إذا باشرته نون التوكيد الثقيلة فإنه يبنى على الفتح.

ذكرنا حالتي البناء وهما الأقل في الفعل المضارع، ويعرب المضارع فيما سوى هاتين الحالتين، فيرفع إذا لم يسبق بناصب ولا بجازم، وينصب إلى سبق بناصب، ويجزم إذا سبق بجازم، فتقول: يقومُ فلان، ولن يقومَ ولم يقمْ.

تقول: بعض هذه الأفعال تعرب بحذف النون "لا تتبعان" وبقية الأفعال بثبوته

أيها يعرب بثبوت النون وأيها يعرب بحذفها؟

ولا تتبعان هذا بحذف النون

لماذا؟

لأنه سُبِقَ بلا الناهية

فحينئذ فهو مجذوم؟

أي نعم، وعلامة جزمه حذف النون، والفعل الثاني "لتبلون" هذا بثبوت النون

لأنه لم يسبق بناصب ولا جازم.
"ترين" نفس الشيء بثبوت النون
لا بل هو مجزوم؛ لأنه أصله إن م
فعل الشرط
هذا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.
تقول: يبنى على الفتح إذا اتصلت به ألف الاثنين، وعلى الكسر إذا اتصلت به ياء المخاطبة، وعلى الضم إذا اتصلت به واو الجماعة

لا، لا يبنى بهذه الحالة، فنحن عرفنا أن بناء الفعل المضارع مقتصر على نون النسوة ونون التوكيد المباشرة فقط، حينذاك هو معرب في هذه الآية، لكنه قد يكون إعرابه بالرفع أو بالنصب أو بالجزم، فهناك إعراب بالرفع في آية وبالجزم في آيتين.

تقول: تعرب هذه الأفعال إعراب الأفعال الخمسة فترفع على ثبوت النون وتنصب وتجزم على حذف حرف النون

هذا كلام مجمل وهو صحيح بكل حال.

إذن عرفنا أن فيما عدا هذين الموضعين يعرب الفعل المضارع، والأصل والأكثر في الفعل المضارع أن يكون معربا؛ فيرفع إذا لم يسبق بناصب ولا بجازم، وإن سبقته أداة نصب نُصِب، وإذا سبقه أداة جزم جُزِم، وأزيد على ما قالته الأخت الكريمة إيضاحا في قولنا: "ولا تتبعان" لا ناهية، تتبعانّ فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، فهو من الأفعال الخمسة، والأفعال الخمسة إذا سُبِقَتْ بجازم تُجْزم وتحذف النون، فهو فعل مضارع مجذوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وأما هذه النون الموجودة فهي نون التوكيد الثقيلة والألف فاعل.

أما في قولنا: "لتبلون" هذه هي اللام لام قسم لا تعمل شيئا، لتبلون فعل مضارع مرفوع اتصلت به واو الجماعة، وهو من الأفعال الخمسة، ورفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، فعلامة رفعه ثبوت النون.

وقد يقول قائل: أين هذه النون؟ هناك نون، فهناك نون مشددة عبارة عن نونين، فاجتمعت ثلاث نونات حذفت نون الرفع؛ لأن نون التوكيد أُتي بها لغرض وهو التوكيد، وحذْفها معناه ذهاب الغرض الذي جاء من أجله، فلكراهة توالي ثلاث نونات حذفت نون الرفع مع أنه مرفوع بثبوتها وحذفت للتخفيف، والنون الموجودة هي نون التوكيد.

وفي قوله تعالى: "فإما ترينّ" أصله "إن ما" إن شرطية وما مؤكدة، وما دامت إن شرطية فأداة الشرط -كما تعلمون- تجزم فعلين فعل الشرط وجواب الشرط، فـ"ترين" فعل الشرط مجزوم، وهو من الأفعال الخمسة، لاتصاله بياء المخاطبة، وعلامة جزمه حذف النون، والنون الموجودة هي نون التوكيد الثقيلة.

نحن بهذا نكون قد أكملنا الحديث عن الفعل المضارع، والحديث الآن عن الحرف:

الحرف: هو النوع الثالث من أنواع الكلمة، والعلماء يؤخرون الحديث عن الحرف؛ لأنهم يسوقون علاماتٍ للأسماء، ويسوقون علامات للأفعال، ولا يذكرون علامة للحرف، وكأنهم يقولون: ما لا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال فهو حرف، ولا حاجة لذكر علامة له، وكأنهم بذلك يقولون: إذا جاءتك الكلمة فطبق عليها علامات الاسم فإن قبلتها فهي كذلك، وإن لم تقبلها فطبق عليها علامة كل واحد من أنواع الفعل -الماضي والمضارع، الأمر- فإن قبلت واحدة منها فهي كذلك، وإن لم تقبل منها شيئا فلا تكون اسما ولا فعلا فإذن هي حرف. وكأنهم يقولون: ترك العلامة علامة له.

وهذا يكون لو كان عندك ثلاثة أشياء متشابهة ووضعت على علامة على الأول، وعلامة مختلفة على الثاني، وتركت الثالث بلا علامة فأنت بهذا ميزته؛ لأنه الشيء الوحيد الذي لم تعلم عليه، فتركه إذا بلا علامة ليس عيبا؛ لأن ما سواه علامته معروفة.

فكل ما عدا ذلك فهو حرف؛ لذلك يقول ابن مالك في الألفية: "سواهما الحرف" يعني سوى الاسم والفعل هو الحرف مباشرة. فكل كلمة لا تقبل علامة الاسم والفعل هي الحرف.

والأحرف أنواع، وهي كلها مبنية تلزم حركة واحدة، وقد عرفنا أن الأفعال الماضية وأفعال الأمر كلها مبنية الفعل، المضارع يبنى في حالتين ويعرب في الباقي، الاسم الأكثر فيه الإعراب ويبنى في بعض الأحوال، أما الحرف فهو مبني بإغلاق.

ولا تتم فائدة الحروف إلا بذكرها مع اسم أو فعل؛ لأن مجيئها وحدها ليس له معنى، فعندما تقول: "لم" وتسكت ما أفدت شيئا، وكذلك لو قلت: "في" وسكت فلا بد لها من شيء تدخل عليه. إذن هذه الحروف تدخل على الأسماء والأفعال.

هناك من الحروف ما هو مختص بالدخول على الأسماء كحروف الجر "في والباء وعن وعلى" ... إلى آخره هذه كلها تدخل على الأسماء، وقد عرفنا أن من علامات الاسم قبول حرف الجر.

وهناك من الحروف ما يختص بالأفعال فلا يدخل إلا عليها كالجوازم بصفة عامة كـ "لم، ولا الناهية، ولن، وأن".

وهناك ما يدخل عليهما؛ مثل "هل وبل" فتقول: هل قام محمد، وتقول: هل محمد قائم، فدخلت على الفعل قام ودخلت على محمد فهي غير مختصة.

فائدة: النحويون يقولون: الحرف إذا كان مختصا يعمل فيما يختص به، وإذا لم يكن مختصا لم يعمل.

ما معنى هذا الكلام؟

الحرف المختص -كحروف الجر مثلاً- يعمل في الأسماء بالجر، والحرف إذا كان مختصا بالفعل -كجوازم ونواصب الفعل المضارع- تعمل في الأفعال إما الجزم إن كانت جازمة أو النصب إن كانت ناصبة. وأما الحرف إذا لم يكن مختصا فإنه لا يعمل كـ -هل وبل، وحروف العطف.. إلى آخره- هذه كلها تدخل على الأسماء والأفعال فلا تعمل فيها شيء بنفسها.

يقول: أشكل عليّ إعراب آية من الآيات وهي قول الله تعالى: ؟مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ؟ فالراء مضمومة في قوله: "غَيْرُه" فكيف هذا؟

"غير" صفة لإله، وقد يقول: إله مجرورة، فحرف "من" الجر زائد للتوكيد، وحروف الجر الزائدة لا تؤثر، وإن أثرت في الظاهر لكنها لا تؤثر في الإعراب، فـإله في "من إله" مجرور بحرف الجر الزائد "مِنْ" المؤكد، ولكنها في محل نصب مفعول به، و الأصل " ما لكم إله " لأن أصل إله هذه مبتدأ، إعراب الجملة حتى تتضح، ما لكم من إله غيره،

"ما" نافية، "لكم" اللام حرف جر و"كُم" اسم مجرور، والجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم، "من" حرف جر زائد للتوكيد، أي أنه لا يغير في معنى الجملة ولكنه يريدها توكيدا "إله" اسم مجرور بمن لفظا مرفوع محلا، في محل رفع مبتدأ، وما دام في محل رفع مبتدأ تأتي صفته "غَيْرُ" مرفوعة؛ لأن حرف الجر المؤكد وإن أثر في اللفظ إلا أنه لا يؤثر في المحل، فمحل "إله" الرفع على أنه مبتدأ، فيكون نعته مرفوعا مثله.

يقول: أشكل علي أمر في المصدر الميمي، واسم مفعول، هل المصدر الميمي هو نفسه اسم مفعول في الأفعال المزيدة؟

في الأفعال المزيدة يأتي بصيغته فتقول: استخرج مستخرجا، وحينئذ تكون "مستخرجا" هذه مصدرا ميميا، وكذلك نقول: هذا الماء مستخرج من الأرض، والصيغة كما ترون واحدة ولكم المعنى مختلف.

عرفنا ما يتعلق بالحرف، وعرفنا أن علامته عدم قبول علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وعرفنا أيضا أن الحروف بالنسبة لدخولها على الأسماء والأفعال على أنواع ثلاثة:

١- ما يختص بالأسماء. ٢- وما يختص بالأفعال. ٣- وما لا يختص بشيء منهما، بل يدخل عليهما معا.

وتبين ما يختص بشيء فإنه يعمل فيه، وما لا يختص فإنه لا يعمل، هذا كله مما سبق إيضاحه.

المصنف عندما ذكر بعض الحروف أراد أن يبين رأيه فيها؛ فذكر "إذ ما" وقال: إنها ليست من الحروف في رأيه، وسيبويه يرى "إذ ما" حرفا؛ لأنه يراها شرطا كـ"إن" فحينما تقول: إذ ما تقم أقم معناها إن تقم أقم، فسيبويه يراها حرف شرط. وبعض النحويين وابن هشام متابع لهم في هذا يرونه اسما، ويقولون: بل هي ظرف بمعنى "متى"، والظروف أسماء، إذن هي اسم على الصحيح.

كذلك "مهما" بعض النحويين عدها حرفا، ولكن الجمهور -ومنهم ابن هشام- يقولون: هي اسم شرط؛ بدليل عود الضمير عليها في قول الله -سبحانه وتعالى- ؟ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ؟ فالهاء، عادت عليه، والضمير لا يعود على الحروف وإنما يعود على الأسماء.

على كل حال هو فقط أراد أن يبين أن هاتين الكلمتين ليستا من الحروف فيما يختاره هو، وإنما هما من الأسماء.

وذكر أيضا من الحروف "ما" المصدرية. بعض الإخوة يقول: أنا أعرف "ما" الموصولة بمعنى الذي، وأعرف "ما" الاستفهامية، لكنني لا أعرف المقصود بـ"ما" المصدرية، فما المصدرية :ما" تدخل على "فعل" بعدها أو على "جملة" وتصاغ هي وما دخلت عليه بمصدر كلمة واحدة، يكون له محل إعرابي كما في قول الله تعالى؟ وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ؟ "عنتم" ما أصابكم بالمشقة والعنت، و"ما" هنا مصدرية، والدليل على ذلك أنك تستطيع أن تصوغها هي وما دخلت عليه في مصدر: أي ودوا عنتكم، فصار المصدر المصوغ من "ما" وما دخلت عليه في محل نصب مفعول به لـ"ودوا".

الشاعر عندما يقول:

يسر المرء ما ذهب الليالي *** وكان ذهابهن له ذَهاب

"ما ذهب" ما هنا مصدرية "ذهب" فعل ماضي، والليالي فاعل، فـ "ما" المصدرية والجملة الفعلية بعدها نصوغها بمصدر وهو ذهاب، والتقدير يسر المرأة ذهابُ الليالي، والذهاب هو الذي يسر المرء فهو فاعل، فهذه الجملة التي صيغت بمصدر في محل رفع فاعل، أو المصدر المصوغ المنسبك من "ما" وما دخلت عليه في محل رفع فاعل.

كذلك من الأحرف التي ذكرها المصنف وعدها "لَمَّا" وهي قد تكون نافية كما في قول الله سبحانه وتعالى: ؟ كَلاً لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ؟ أي لم يقض، والفرق بين لم ولما أن "لما" يُتوقع معها حدوث الشيء فهو ما زال منفيا لكمه يتوقع حدوثه قريبا، وأما "لم" فهو نفي ليس فيه توقع، عندما يقال لك: هل جاء محمد تقول: لم يجئ وأحيانا تقول لما يجئ، إن قلت: لما يجئ فأنت تتوقع أن يأتي الآن لكنه ما جاء بعد، وإن قلت: لم يجئ فإنك تنفي مجيئه مطلقًا دون أن تتوقع قرب هذا المجيء، هذا فيما يتعلق بمجيئها نافية.

وقد بمعنى الإيجاب على عكس الأولى؛ كما في قولك: عزَمت عليك لَمَّا فعلتَ كذا لأؤكد عليك أن تفعله فهي مؤكدة حينئذ.

قد تكون أيضا بمعنى الشرط كما تقول: لما جاء فلان أكرمته فعلق شيئا على شيء، فهذه أيضا نوع ثالث من أنواع لَمَّا، وكلها حروف والحروف مبنية بإطلاق.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة؟.

السؤال الأول:

لماذا لم تكن أحرف المضارعة علامة على الفعل المضارع؟

والسؤال الثاني:

هناك أربعة فروق بين قولنا: "الرجال يعفون" و"النساء يعفون" اذكرها؟

## الدرس السادس
## الإعراب وأنواعه

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

حديثنا اليوم -إن شاء الله تعالى- سيكون عن "الكلام وما يتألف منه" ثم الدخول في إعراب الكلام، ووجوه هذا الإعراب وعلاماته الأصلية والفرعية، ولكن قبل ذلك ننظر أجوبة السؤالين السابقين.

بالنسبة لأسئلة الحلقة الماضية كان السؤال الأول: لماذا لم تكن أحرف المضارعة علامة للفعل المضارع؟

وكانت الإجابة: أحرف المضارعة شرط للفعل المضارع وليست علامة عليه؛ لأنها تدخل على بقية الأفعال كـ: توكَّلْ في الأمر، وتيقنَ في الماضي، والخلاصة أن حروف المضارعة "نأيت" جامعة للفعل المضارع، ولكنها غير مانعة؛ لدخولها على بقية الأفعال، فلا تصلح أن تكون علامة على الفعل المضارع.

إجابة السؤال الثاني: تقول: الفرق بين الرجال يعفون والنساء يعفون أن يعفون في "الرجال يعفون" فعل مضارع اتصلت واو الجماعة، فهو من الأفعال الخمسة، فهو معرب يرفع بثبوت النون وينصب ويجزم بحذفها، ويعفون في "النساء يعفون" فعل مضارع اتصلت به نون النسوة، فهو مبني لاتصالها به في السكون.

ثانيا: أن الواو في الرجال يعفون ضمير متصل في محل رفع فاعل للفعل يعفون، بينما في النساء يعفون حرف من حروف الفعل يعفو.

ثالثا: أن النون في الرجال يعفون حرف أعرب بدل ثبوته على الرفع بينما في النساء يعفون ضمير اسم يعرب في محل رفع فاعل.

رابعا: أن وزن الفعل يعفون في الرجال يعفون على يَفْعُون؛ لأنه أصله يعفوا على وزن يفعُل، ثم اتصلت به الواو الضمير، ولكره تتابع واوين حذفت واو الفعل وبقيت واو الضمير، فصار الوزن يفعُون، لكن الوزن في النساء يعفون هو على يفْعُلْنَ أي يفعل مضاف إليه نون النسوة. والله اعلم

تأكيدا أو جمعا للإجابة التي ذكرت نقول: معنى قولنا: أحرف المضارع شرط وليست علامة للفعل المضارع أنها ليست خاصة بالفعل المضارع لتكون علامة له، فكما قالت الأخت المجيبة قد تدخل حروف المضارعة المجموعة في قولك: "نأيت" على أول الفعل الماضي والأمر، وهذا دليل على أنها ليست علامة، بل العلامة ما تميز به الشيء، ولكن لا بد أن تكون هذا الحروف في مطلع الفعل المضارع؛ ولذلك قلنا: إنها شرط للفعل المضارع، فلا بد أن تكون في أوله، ولا يأتي فعل مضارع إلا وفي أوله واحد من هذه الزوائد الأربعة "النون والهمزة والياء والتاء".

مسألة الفرق بين النساء يدعون والرجال يدعون أو الرجال يعفون أو النساء يعفون هذا الفرق يأتي من عدة جهات:

أولا: من الناحية النحوية.

ثانيا: من الناحية الصرفية "الوزن"

. ثالثا: من ناحية الواو والفرق بينهما.

رابعا: من ناحية النون.

أما من الناحية النحوية فإعراب "الرجال يعفون" هذا فعل من الأفعال الخمسة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، فالواو فيه هي الفاعل اسم مستقل، والإعراب "النساء يعفون" فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

وأما جهة الصرف أي وزن الكلمة هي بالنسبة لـ "الرجال يعفون" أصله "يَعفُوُون" بواوين حذفت واو الفعل؛ لأن واو الجماعة هي الفاعل، فواو الفعل جزء من كلمة فهي الأولى بالحذف، فحذفت لام الفعل التي هي الحرف الأصلي الأخير من الفعل، وبقيت واو الجماعة فوزنه يفْعُون، وأما بالنسبة لـ "النساء يعفون" زيدت فقط عليه النون فهو يفعُلْنَ.

أما بالنسبة للواو فواو "الرجال يعفون" هي الفاعل ضمير اسم مستقل، وهي في "النساء يعفون" هي حرف من حروف لام الفعل.

وأما بالنسبة للنون فهي في قولنا: "الرجال يعفون" نون الرفع، فعلامة الرفع ثبوت هذه النون، وأما هي في قولنا: "النساء يعفون" فهي اسم مستقل، ضمير يعرب فاعلا.

وهذا كله قالته الأخت، ولكن فقط أردت جمعه وزيادة إيضاح الأمر.

أذكر أيضا -إن شاء الله تعالى- من باب تحريك الجو في مسألة المشاركة؛ ولأن النحو كما تعلمون هو علم المشاركة والتطبيق؛ لأنه علم اللسان والحديث، ولا قيمة لمعرفة القاعدة دون تطبيق لها، ومن ثم سأسعى كثيرًا لِأن

أطرح أسئلة بين الفَيْنة والأخرى، بطريقة متقاربة -إن شاء الله- لأحث الإخوة الموجودين معنا هنا، وكذلك الإخوة الأخوات الموجودين وراء الشاشات على الإجابة؛ سواء عن طريق الاتصال الهاتفي أو عن طريق المشاركة في الموقع بالإجابة حتى يكون هذا أدعى لتحقيق المراد من معرفة القاعدة وهو تطبيقها على مثالها.

المصنف بعد أن تكلم عن الأسماء والأفعال والحروف وبين علامات كل واحدة منها من حيث البناءُ والأعرابُ انتقل عن الحديث عن المقصود بالكلام، وما يتألف منه هذا الكلام، فبين أن هذا الكلام "لفظ مفيد" أما قوله: "لفظ" فاللفظ كما تعلمون هو الصوت مطلقًا، فمجرد إخراج صوت أن يصوت الإنسان بحروف معينة فهذا يسمى لفظا، وحدَّهُ أو قيَّدَه بقوله: "مفيد" حتى يخرج ما لم يكن مفيدا من الأصوات كالكلمات التي ليس لها معنى، ومعنى قوله: "مفيد" هو أن يكون الكلام لا يحتاج معه السامع إلى مزيد، بل يكتفي به، فعندما نقول: الله ربنا فهذا كلامنا مفيد لا يحتاج معه السامع إلى مزيد؛ لأنه صوت حروف نطق بها المتكلم، ومفيد لأنه حسن السكوت عليه ولم يحتج إلى مزيد بيان لإزالة الإشكال عن السامع، فسمي كلاما.

هذا يدل على أنه عندما يقول: "لفظ" معناه أنه لا بد أن يكون هناك حروف تنطق، ومعنى ذلك أنه لو كتب الإنسان كلاما لا يسمى هذا كلاما؛ لأنه لم ينطق. ولو أشار بيده أو بعينه لشخص أن يفعل فعلا معينا كأن يقول: "قم أو اذهب" بالإشارة فهذا أيضا لا يسمى كلاما؛ لأنه خلا من اللفظ، ولا يكون الكلام كلاما إلا إذا اشتمل على ألفاظ أي أصوات.

العلماء عادة عندما يتكلمون عن الكلام يبينون كيف تتكون الجملة العربية، فالعلماء يذكرون أن الجملة العربية أقل ما تتكون منه أن تكون من ركنين، فأنتم تعرفون أن الجملة إما أن تكون اسمية أو فعلية؛ فالجملة الاسمية ما بدأت باسم، والفعلية ما بدأت بفعل.

ومن ثم فإن هذه الجملة، سواء كانت اسمية أو فعلية، لا بد لها من ركنين أساسيين، وهما غالبا في الجملة الفعلية "الفعل مع فاعله" وفي الجملة الاسمية "المبتدأ مع خبره"، لكن لا يلزم هذا دائما فقد يأتي الكلام على غير هذه الصورة.

قالوا: إن الكلام إما أن يتكون من اسمين، وإما أن يتكون من جملتين، وإما من فعل واسم، أو فعل واسمين، أو فعل وثلاثة أسماء، أو فعل وأربعة أسماء، فهذه ست صور يتألف منها الكلام.

مرة أخرى.

اسمان، أو جملتان، أو فعل مع اسم، أو فعل واسمان، أو فعل وثلاثة أسماء، أو فعل وأربعة أسماء.

كيف يكون ذلك؟

أما كونها تتكون من اسمين فهذا في الجملة الاسمية كما تعلمون؛ وذلك في المبتدأ والخبر: الرجل كريم هذه جملة مكونة من اسمين مبتدأ وخبر.

وقد تتكون من اسمين، ولكن يكون الأول مبتدأ والثاني ليس خبرًا قولك مثلاً: أقائم محمد، فقائم مبتدأ، ومحمد ليست خبرا؛ لأن قائما هنا مشتق كما ترون فهو يعمل عمل الفعل قام، فهو يحتاج إلى فاعل أكثر من احتياجه إلى خبر؛ لكونه حدث من الأحداث، ولذلك صار قولنا هنا: محمد هنا فاعل أغنى عن الخبر، فإن فقال قائل: قائم مبتدأ، فأين خبره؟ فإننا نقول: فاعله سد مسد خبره فأغنى عنه.

وقد يكون مكونا من اسم ونائب فاعل، وذلك إذا كان المشتق مبنيا للمجهول، كما أن الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل، فكذلك الاسم المشتق إذا بني للمجهول فهو يحتاج إلى نائب فاعل كقولك: أمُكْرَم محمد، أمضروب الرجل، فمضروب هذه مبتدأ، ولكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى نائب فاعل؛ لكونها مشتقة فتكون مكونة من اسم ونائب فاعل.

وقد مر بنا من قبل ما يتعلق بأسماء الأفعال، وهو أنها ليست بأفعال وإنما هي أسماء أدت معاني الأفعال. فحينما تقول هيهات العقيرُ بمعنى بَعُدَ، فهذا اسم فعل ماض وهو اسم مبتدأ، ولكن ما بعده فاعل له وليس خبرا؛ لأن اسم الفعل يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى خبر. إذن هذه كلها -كما ترون- جمل مكونة من اسمين لكن بأحوال مختلفة.

أما تَكَوُّن الكلام من جملتين فذلك يأتي أيضا في حالتين:

الحالة الأولى: في جملة الشرط، فأنتم تعلمون أن الشرط يقتضي جملة شرط وجملة جواب، إنْ قام زيد قام أخوه، فقام زيد هذه جملة فعلية وهي فعل الشرط، وقام أخوه جملة فعلية هي جواب الشرط، فهاتان جملتان.

الحالة الثانية: جملة القسم؛ فعندما تقسم على شيء كأن تقول: أحلف بالله لمحمد كريم، فأحلف جملة قسم ومحمد كريم جملة مقسم عليها، فهي كلام مكون من جملتين.

إذن أتى الكلام مكونا من اسمين وأتى مكونا من جملتين.

ويأتي مكونا من فعل واسم، وهذا في الجملة الفعلية "الفعل والفاعل" قام الرجل.

أو يأتي من فعل واسمين وهذا في النواسخ "كان وأخواتها، وأفعال المقاربة وأشباهها مما يكون له معمولان اسم وخبر" كقولك: كان زيد كريما، فهذه كان فعل ومعها اسمها وخبرها وهما اسمان.

وقد يأتي الكلام مكونا من فعل وثلاثة أسماء، وذلك في الأفعال التي تنصب مفعولين فهي ترفع فاعلا وتنصب مفعولين، فجاء معها ثلاثة أسماء؛ ظننت محمد كريما، فظن فعل ولها فاعل وهي التاء ثم بعد ذلك مفعولان وهما محمد وكريم.

ويأتي -وهو أكثر ما تطول به جملة الكلام- من فعل وأربعة أسماء، وذلك في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل فلها فاعل وثلاثة مفاعيل أربعة أسماء كقولك: أعلمتك زيدا قائما، وأعلمت محمدا أخاه كريما، فاعلها التاء هذا الاسم الأول، ثم مفاعيلها الثلاثة كل واحد منها اسم فتركبت الجملة من فعل وأربعة أسماء.

إذن قد يكون الكلام مكونا من اسمين:

مبتدأ وخبره.

المبتدأ وفاعله الذي يسد مسد الخبر.

المبتدأ ونائب فاعله الذي سد مسد بالخبر.

اسم الفعل مع فاعله.

أو جملتين وذلك في جملة الشرط وجوابها وفي جملة القسم والمقسم عليه.

أو فعل واسم واحد، أو فعل واسمين، أو فعل وثلاثة أسماء، أو فعل وأربعة أسماء.

فهذه الصورة عبارة عن ست صور، أقلها أن يتكون الكلام من فعل واسم، أو اسمين، وأكثرها أن يتكون من فعل وأربعة أسماء، وبتفصيل هذه الصور كما ذكرنا تركب عندنا إحدى عشرة صورة.

أنا الآن أسأل ولا ألزم أن يقال كل ما قلت يكفي بعض هذه الصور، وهذا السؤال للإخوة الحاضرين وكذلك الإخوة المشاهدين لمن استطاع منهم الجواب عن السؤال كله أو جله، من خلال الاتصال أو من خلال المشاركة في الموقع.

كم صور ائتلاف الكلام؟ مثل لما تقول.

ننتظر وصول الأجوبة.

يقول: نحن مجموعة من طلبة الأكاديمية، كنا نراجع منهج اللغة العربية المستوى الأول من شرح الأجرومية، ولدينا مسألة أشكلت علينا نستميحكم عذرا في طرحها السؤال.

هل تدخل حروف الجر على الحروف؟ وهل هناك فرق بين قولنا: عجبت من أن يهمل المجدُّ، وعجبت من أن أهمل المجد، أم أن جميعها مصدر مؤول باسم ظاهر فنقول: عجبت من إهمال المجيب؟

هو الأخ الكريم أجاب عليها في الآخر.

طبعا ظاهر الأمر في هذه الجملة أن حرف الجر من دخل على الحرف المصدري "أن" الذي هو ينصب الفعل المضارع فيقال: كيف دخل حرف على حرف؟

الجواب: حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء، ولا تعمل الحروف في الحروف، فيسأل سائل ويقول: إذن كيف عمل حرف الجر هنا في الاسم، وما الدليل على أنه دخل عليه اسم؟

حرف الجر دخل على المصدر المؤول؛ لأن الحرف المصدري يؤول وما دخل عليه بمصدر، فقولك: "مِنْ أنْ أهْمَلَ" أي إهمال، فكأنك قلت: عجبت من إهمال، فدخل حرف الجر "من" على الاسم إهمال، هذا المصدر المتصيد من أن وما دخلت عليه، ولم يدخل في الحقيقة أو يعمل في الحرف وحده، وإنما عمل في المصدر المتصيد أو المنسبك من أن وما دخلت عليه، فيبقى إذن اختصاص حروف الجر بالأسماء.

تقول: لماذا لم نقل في الفعل المضارع أن من ضمن حالات إعرابه الجزم عند اتصاله بنون النسوة، والنصب عند اتصاله بنون التوكيد كما في نصبه بعلامة النصب وجزمه بعلامة الجزم، ولكن قلنا: إنه في هاتين الحالتين مبني؟

هي تسأل الأخت وتقول: ما الداعي أن نقول: إنه يأتي معربا ويأتي مبنيا؟ ولماذا لا نقول: هو معرب في الأحوال كلها، وعندما تتصل به نون النسوة نقولُ: هو مجزوم؛ أي معرب وعلامة إعرابه الجزم، وتتصل به نون التوكيد المباشرة فنقول: منصوب، ويكون في هذه الحالة المضارع دائما معربا فيرفع في حالات، وينصب في حالات، ويجزم في حالات؟

الجواب:

لا يمكن أن نقول ذلك؛ لأنه تظهر استحالة المسألة عندما يدخل ناصب أو جازم على هذا الفعل المضارع مع اتصاله بنون النسوة، مثلاً عندما تقول: طلبتُ أنْ يذهَبْنَ أنتم تعلمون أن هذه ناصبة نعم فينبغي أن تنصب الفعل المضارع، ولكن قلنا: يذهبْنَ فسكنًا آخره، فكيف تكون معربة وقد دخل عليها الناصب ولا تنصب؟

نحن نعرف أن الذي يحصل له هذا هو فقط المبني الذي بنته العرب على حالة واحدة لا تغيره عنه، ولو كانت معربة لأمكن أن تتغير باختلاف العوامل، هنا دخل العامل ولو كان الفعل معربا لوجب أن يؤثر العامل فينصب، فلما لم يؤثر دل هذا على أن الفعل مبني، أي أنه عندما يتصل بنون النسوة يلزم حالة واحدة لا يتغير عنها، حتى وإن دخلت عليه النواصب والجوازم.

وكذلك عند دخول نون التوكيد عليها، فإنه يلزم حالة واحدة وهي الفتح؛ بحيث أنك لو أدخلت عليها جازما مثلاً عندما تقول: لا تذهبَنَّ، لا هذه ناهية، ولا الناهية تجزم، فلو كان الفعل المضارع معربا كما طلبت الأخت لوجب أن تجزم آخر الفعل فتسكن باؤه، لكننا وجدنا أنها مفتوحة في قولنا: لا تذهبَنَّ، فدل هذا على أنها تلزم الفتح ولا تبرحه عندما تتصل بنون التوكيد، ودل هذا على بنائها وعدم إعرابها؛ لأن الكلمة المعربة متى دخل عليها عامل أثر على آخرها، وأدى الحركة المطلوبة منه.

يقول: من ست صور وهي من اسمين كقولنا محمد مجتهد. من فعل واسم جاء محمد، من جملتين إن قام زيد قمت. من فعل واسمين مثل كان محمد قائما. من فعل وثلاثة أسماء أعلمت زيدا قائما ذكرها هكذا، لكن هو للأسف فيها جملة استفهامية

فيه همزة؟

نعم

هو لا يجب أن يدخل همزة هو يريد الفعل وثلاثة أسماء فينبغي أن يقول: علمت زيدا قائما؛ لأنه إذا أدخلت عليه الهمزة صارت مما ينصب ثلاثة مفعولات مع الفاعل هذه أربعة أسماء، حينئذ فالأولى أن يقول: علمت. الرابعة؟

من فعل وأربعة أسماء مثل ظننت قائما فاضل

لا، هو عكس، الأخيرة هي فعل وثلاثة أسماء والتي قبلها فعل وأربعة أسماء.

إيضاح ذلك عندما تقول: ظننت زيدا قائما. هذه فعل وثلاثة أسماء والتي هي ظن مع فاعلها ومفعوليها، فاعل ومفعول أول ومفعول ثان ثلاثة أسماء، وأما أعلم فإنها تنصب ثلاثة مفاعيل والفاعل هو الاسم الرابع، فتبين أنها فعل وأربعة أسماء.

أنا أشكر الحقيقة الأخ الكريم إجابته المفصلة.

يأتي الحديث بعد ذلك عن أنواع الإعراب:

المصنف بدأ بفصل ذكر فيه أنواع الإعراب، وقال: إنها أربعة أنواع.

وهذا واضح من بدهيات علم النحو. فالإعراب أربعة أنواع: رفع ونصب وجر وجزم، وليس هناك نوع خامس من أنواع الإعراب.

طبعا حتى يكون الأمر أكثر وضوحا قد يقول بعض الإخوة: إلى الآن لم يتبين لي المقصود من الإعراب، وأنت الآن تبين أنواع الأعراب فبين لي الإعراب أولا.

نقول: الإعراب هو ذلك الأثر الذي يجلبه العامل.

هناك أداة معينة أو عامل معين سواء كان ملفوظا به أو معنويا، يسبب أثرا في آخر الكلمة المعربة، فهذا الأثر هو الإعراب.

بالمثال يتضح الأمر:

عندما تقول: قام زيد، فزيد هذا مرفوع، يسأل سائل ويقول: ما الذي رفعه؟ قالوا: الذي رفعه هو العامل قبله. ما العامل الذي قبله؟ الفعل.

جئت من المسجد، المسجد اسم مجرور، ما الذي جره؟ قالوا: حرف الجر السابق عليه "من".

إذن هناك أشياء تدخل على الكلمات المعربة فتؤثر فيها هذا الإعراب، لذلك قالوا: العامل هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة.

الأمر واضح، لكن قد يقول قائل: كيف ظاهر أو مقدر؟

بعض الكلمات المعربة يمكن إظهار حركة على آخرها، وبعضها لا يمكن إظهار الحركة على آخرها. فتعرفون أن حرف الألف مثلاً هو حرف مد ساكن دائما لا يتحرك، فلو قلت: "أ" هذه همزة وليست ألفا، فالألف هو حرف هوائي لا مخرج له، وليست له حركة بل هو دائم السكون، ومن ثَمَّ إذا جاء آخر الكلمة المعربة ألف لا يمكن إظهار الحركات عليها، فأثر الإعراب لا يظهر، بل نقدره تقديرا.

مثل ماذا؟
حينما تقول: جاء الفتى. أكرمت مصطفى، جاء الفتى، الفتى فاعل مرفوع. أين علامة الرفع؟ الضمة. أين الضمة؟ هي مقدرة على الألف، ولو كانت الألف تقبل التحرك لتحركت بالضمة، لكنها ألف لا تتحرك.
أكرمت مصطفى، فمصطفى مفعول به منصوب. ما علامة نصبه؟ الفتحة. أين الفتحة؟ مقدرة على الألف في آخر مصطفى. لماذا لم تظهر؟ لأن الألف لا تظهر عليها الحركات.
إذن، قولهم: إن الإعراب أثر ظاهر مثل جاء محمد، هنا محمد مرفوعة وعلامة الضمة الظاهرة. أو مقدر، جاء الفتى، الفتى فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف. لماذا قدرناها؟ لأنه يتعذر ويستحيل ولا يمكن إظهار الحركة على الألف، فتعذر ذلك، فقدرناها تقديرا حتى يسير الكلام سيرا واحدا، وحتى لا يقول قائل: كيف بعض الكلمات فيها إعراب وبعض الكلمات ما فيها إعراب؟ نقول: لو أن آخر كلمة في الفتى حرف يقبل الحركة لتحرك بالرفع، ولكنه لما كان حرفا لا يقبل الحركة -وهو الألف- استحال ظهور الحركة عليه، فهي مقدرة لو تغير الحرف لظهرت ولكنه ألف والألف لا تتحرك.
إذن هذا معنى قولهم: إنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. عرفنا المقصود بالأثر؛ أي أنه حركة معينة تأثر بها العامل. عرفنا معنى قوله: يجلبه العامل، وما المقصود بالعامل الذي يعمل الرفع والنصب والجر والجزم، عرفنا معنى قوله: يجلبه العامل، وما المقصود بالعامل؟ الذي يعمل الرفع والنصب والجر والجزم، وعرفنا معنى كون الإعراب ظاهر أو مقدر؛ وهو أن هذا يتعلق بالكلمة المعربة نفسها، فآخرها أحيانا يقبل الحركة لكونها حرفا يمكن تحريكه، وأحيانا لا يقبل الحركة لكونها حرفا لا يمكن تحريكه.
وقد عرفنا أنواع الإعراب الأربعة "النصب، والجر، والرفع، والجزم" فلو استعرضت كلام العرب كله لما وجدته يخرج عن هذه الأنواع الأربعة، ما دامت الكلمة معربة، فهي لا تخرج عن واحد من هذه الأمور.
فإن قال قائل: هل كل الكلمات الأسماء والأفعال المعربة تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجزومة؟ نقول: أما الرفع والنصب فيكون في الأفعال والأسماء، فتقول مثلاً: محمدٌ يقومُ، محمد اسم مرفوع ويقوم فعل مضارع مرفوع، والنصب يكون أيضا في الأسماء والأفعال إن محمدًا لن يقومَ محمد اسم منصوب ويقوم فعل مضارع منصوب.
إذن الرفع والنصب يدخلان على الأسماء والأفعال، بقيَ الجزم والجر الجر والجزم تقاسمهما الفعل والاسم، فأخذه الفعل الجزم، وأخذ الاسم الجر، ولذلك عرفنا أن من علامات الاسم قبول الجر، وعرفنا أن من علامات الفعل المضارع قبولَ لم وهي جازمة. إذن اختص الفعل بالجزم، واختص الاسم بالجر.
إذن أنواع الأعراب أربعة: اثنان مشتركان بين الأسماء والأفعال وهما الرفع والنصب، وواحد مختص بالأسماء وهو الجر كقولك: في الدار فالدار اسم؛ لأنه جر ولا يجر إلا الأسماء، وواحد مختص بالأفعال وهو الجزم كقولك: ؟ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ؟ فيلد ويولد ويكن أفعال؛ لأنها مجزومة والأسماء لا تجزم. إذن اثنان مشتركان في الأسماء والأفعال وهما الرفع والنصب، وواحد تختص به الأفعال وهو الجزم، وواحد تختص به الأسماء وهو الجر.
قد يقول قائل: نحن الآن نعرف أنه تأتينا الكلمة فنقولُ مرفوعة، فإذا كانت مرفوعة فما الذي يوضع على آخرها؟ نقول: هناك علامات أصلية لكل نوع، فالكلمة إذا كان مرفوعة يُضم آخرها، وهذا هو الأصل، وإذا كانت منصوبة يفتح آخرها، وإذا كانت مجرورة يكسر آخرها، وإذا كانت مجزومة يسكن آخرها.
العلامات الأصلية: الضمة للرفع، الفتحة للنصب، الكسرة للجر، والسكون للجزم. هذا هو الأصل والأكثر. ولكن يخرج عن ذلك أبواب معينة ربما لا ترفع الكلمة بالضمة أو لا تنصب بالفتحة أو لا تجر بالكسرة أو لا تجزم بالسكون، بل تكون علامة إعرابها غيرَ هذه الأمور، وهي علامة فرعية، وهي أقل من استعمال العلامة الأصلية، فكأن أنواع الأعراب لها علامة أصلية هي في عامة الكلام، وهناك بعض الأبواب التي تخرج عن هذا فتعامل بعلاماتٍ غير الضمة في الرفع، والفتحة في النصب، والكسرة في الجر، والسكون في الجزم.
وهذا محصور في خمسة أنواع من الأسماء، ونوعين من الأفعال:
الأسماء الستة بالنسبة للأسماء، والمثنى، جمع مذكر سالم، والمجموع بألف وتاء مزيدتين، والاسم الذي لا ينصرف. هذه بعضها يخرج في كل أحوالها وبعضها في بعض أحوالها عن هذه العلامات التي ذكرناها الآن الأصلية للإعراب.
وأما في الأفعال فهناك بابان يخرجان وهما: "الأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل" تخرج عن العلامات الأصلية. ما عدا هذه الأبواب الخمسة في الأسماء والبابين في الأفعال هي كلها تعامل بعلامات الإعراب الأصلية؛ فترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتجر بالكسرة، وتجزم بالسكون.

ولما كان الذي يخرج عن الأصل أقلَّ من الأصل فصل العلماء في هذه الأشياء التي تعرب بعلامات إعراب فرعية، كأنهم يقولون: إذا عرفت هذه الأمور فما سواها أعربه بعلامات الإعراب الأصلية.

أول هذه الأبواب التي يخرج فيها الإعراب في علامته عن العلامة الأصلية: الأسماء الستة:

هي أسماء ستة محصورة معتلة الآخر: "أب، وأخ، وحم، وفو، وذو، وهَنُ" ستة أسماء هذه عند رفعها لا ترفع بالضمة، وعند نصبها لا تنصب بالفتحة، وعند جرها لا تجر بالكسرة، وأما الجزم لا تجزم لأنها أسماء والأسماء لا تجزم.

قد يقول قائل: إذن بماذا ترفع وتنصب وتجر؟ نقول: ترفع بالواو بدل الضمة، وتنصب بالألف بدل الفتحة، وتجر بالياء بدل الكسرة؛ تقول: جاء أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه ... أبوه فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو، وليست الضمة كما هو الأصل لأنه من الأسماء الستة. رأيت أباه، أباه مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف وليست الفتحة كما هو الأصل لأنه من الأسماء الستة. سلمت على أبيه، أبيه اسم مجرور بعلى وعلامة جره الياء وليست الكسرة؛ لأنه اسم من الأسماء الستة.

لماذا أطلق عليها اسم الأسماء الستة؟

لأنها ستة أسماء محصورة وقد ذكرناها الآن "أب وأخ حم فو ذو وهن" ستة أسماء ليس هناك لها سابع، وهي التي تخرج إلى هذا الإعراب؛ أي تعرب بهذه الحروف بدل الحركات؛ فالواو بدل الضمة، والألف بدل الفتحة، والياء بدل الكسرة.

يكثر الخطأ واللحن في هذه الأسماء يا شيخ، وقاعدتها بسيطة

الكتابة لا يظهر فيها لحن اللاحن إلا في هذه الأبواب التي هي الأسماء الستة والمثنى والجمع لأنه؛ إذا قال: أكرمت المسلمون فرفع مثلاً ظهر لحنه، وهي هنا مفعول به ينبغي أن يقول مسلمين، لكنه قال: قام محمد ولم يشكّل -يضبط- "محمد" لا نعرف هل هو أخطأ أو أصاب؟ ولذلك اللحن في اللفظ يظهر واللحن في الكتابة لا يظهر إلا في مثل هذه الأبواب الفرعية غالبا، وفي بعض الحالات الأخرى؛ لأنها هي التي تكتب بحسب إعرابها ويظهر فيها الإعراب في الكتابة.

هذه الأسماء الستة ليس في كل الحالات تعرب بهذا الإعراب، بل اشترطوا شروطا لتعرب بهذا الإعراب الفرعي؛ أي تعرب بالحروف بدل الحركات اشترطوا لها شروطا فقالوا: يشترط أن تكون مفردة، مكبرة، مضافة إلى غير ياء المتكلم.

مرة الثانية: يشترط أن تكون مفردة يعني غير مثناة ولا مجموعة.

مكبرة يعني غير مصغرة.

مضافة إلى ياء المتكلم يعني ما تكون مجردة عن الإضافة، ولا تكون مضافة إلى ياء المتكلم.

معنى ذلك لو أنه اختل شرط من هذه الشروط ترجع هذه الأسماء إلى الإعراب، ولم تعرب بالحروف التي أشرنا إليها.

دعونا ننظر في هذه الشروط وننظر كيف تختل حتى نتأكد من مطابقتها في الاسم عندما نعربه بهذه الحروف:

قالوا: أولا: يشترط أن تكون مفردة. معنى ذلك أنه لو جاءت هذه الأسماء مثنى نقول: جاء أبوان، أبوان فاعل، نحن نعرف أن الأسماء الستة ترفع بالواو لكن هذه رفعت بماذا؟ بالألف؛ لأنها مثنى، فخرجت من الأسماء الستة إلى باب المثنى، لأنها لا تكون في باب الأسماء الستة إلا إذا كانت مفردة، أما إذا ثنيت فإنها تنتقل من الأسماء الستة إلى باب المثنى، فتعرب بإعرابه على ما سيأتي بيانه.

ولو كانت مجموعة جمع مذكر سالم كقولك: جاء أبون وهذا يصح فيه هذا الجمع، صحيح أن الأكثر في جمعها أن تجمع جمع تكثير، ولكنها تجمع أيضا جمعَ تصحيحٍ جمع مذكر سالم فيقال: "أبون" وهذا وارد عن العرب؛ ولذلك فإنك عندما تقول: جاء أبون، فأبون هذه فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو. وعندما تقول: أكرمت أبين نقول: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء. كيف نصب بالياء الأسماء الستة تنصب بالألف؟ لأنه الآن أصبح جمع مذكر سالم، فخرج عن كونه من الأسماء الستة إلى كونه جمع مذكر سالم؛ لأن شرط إعراب الأسماء الستة أن يكون مفردا، وهذا جمع فانتقل من الأسماء الستة إلى جمع المذكر السالم فأعرب بإعراب جمع المذكر السالم، وهو ينصب بالياء.

لو جاء جمع تكثير: وهو ذلك الجمع الذي لا يسلم فيه المفرد، كقولك: جاء آباؤك، ورأيت آباءك، وسلمت على آبائك، فأنت في هذه الحالة لا يصح أن تسمي هذه مع الأسماء الستة؛ لأن شرطها أن تكون مفردة وهذه مجموعة، فكيف تعرب إذن؟ نحن نعرف أن جمع التكثير يعرب كالاسم المفرد تماما؛ فيرفع بالضم، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، فتقول: جاء آباؤك مرفوع وعلامة رفعه الضمة علامة أصلية. رأيت آباءك منصوب وعلامة نصبه الفتحة علامة أصلية، سلمت على آبائك مجرور وعلامة جره الكسرة.

لماذا لم يعرب بإعراب الأسماء الستة؛ لأنه لم يفرد، ونحن نشترط في الأسماء الستة أن تكون مفردة.
الشرط الثاني: أن تكون مكبرة، بمعنى ألا تكون مصغرة. فلو صغرت تخرج عن الإعراب الفرعي، هذا أُبَيُّكَ، هنا "أبيك" خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة "أُبَيُّ" راجع العلامة الأصلية، لماذا لم يرفع بالواو؟ لأنه لم يعد من الأسماء الستة. كيف لم يعد؟ لأن شرط الأسماء الستة أن تكون مكبرة وهذا مصغر.
أيضا يشترط أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، فلو جئت بها مجردة عن الإضافة، فلو قلت: هذا أبٌ، لقيل: أب خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، علامة أصلية، لماذا لم يرفع بالواو؟ الأسماء الستة ترفع بالواو قيل: هذا ليس من الأسماء الستة، لأن الأسماء الستة شرطها أن تكون مضافة، وهذا لم يضف بل جرد عن الإضافة.
ثم يشترط في الأسماء الستة أن تكون الإضافة إلى غير ياء المتكلم، فلو كانت الإضافة إلى المتكلم فلا نسميه أيضا من الأسماء الستة، فلو قلت: هذا أبي، أبي خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أين الضمة؟ مقدرة على الباء. لماذا لم تظهر؟ لأن بعدها ياء المتكلم، وياء المتكلم تلزم كسر ما قبلها، فهو مكسور الآخر لأجل ياء المتكلم، ولكنه في محل رفع، وما علامة رفعه المقدرة؟ ضمة. لماذا لم يرفع بالواو؟ أليس من الأسماء الستة؟ نقول: لا، ليس من الأسماء الستة؛ لأن الأسماء الستة شرطها أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، وهذا أضيف إليها ياء المتكلم.
إذن نستطيع أن نقول: إذا اختل شرط من شروط الأسماء الستة لم تعرب هذه الأسماء بالحروف المعروفة وهي: "الواو رفعا، والألف نصبا، والياء جرا" وإنما تعرب بحسب ما انتقلت إليه، فإذا ثنيت أعربت إعراب المثنى، وإذا جمعت جمع مذكر سالم أعربت إعراب جمع مذكر سالم، وإذا جمعت جمع تكثير أعربت بالحركات المعتادة وهو إعراب جمع تكثير، وإذا أفردت عن الإضافة أعربت أيضا بالحركات الأصلية، وإذا أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت أيضا بالحركات الأصلية، ولكنها لا ترى بل تقدر بسبب أن ياء المتكلم تلزم كسر ما قبلها؛ فنقدر الحركات على الحرف السابق لياء المتكلم لمناسبة الكسرة للياء.
أظن أن هذا واضح، وممكن أن أسئل الآن سؤالا لاستحضار مدى ضبط هذه القضية.
ضبطها طويل، يأتي بجواب طويل على جزئية معينة
نعم أسأل عن نقطة معينة منها، فنقول: كيف تعرب الأسماء الستة في الحالتين التاليتين:
إذا كانت مجموعة جمع تكثير.
وإذا كانت مفردة؟ مع التمثيل لها.
نعيد ثانيا: الأسماء الستة عندما تكون جمع تكثير، أو تكون مفردة كيف يكون إعرابها؟ ما العلامة التي تعرب بها؟ مثل لذلك.
يقول: عن معنى هَنُ؟
سآتيه الآن: هَنُ الأصل فيه أن يكون كناية، عن إما عن شيء غير محدد مطلقًا؛ يعني أنت تريد أن تذكر شيئا ولكن لا تريد أن تحدده فتقول: هَنُ فلان، يعني الشيء الذي يخصه دون تحديد.
أو يكون للشيء المستقبح الذي تريد أن تتنزه عن الكلام به فتكني عنه بـــ "هن" فهذا معنى هذه الكلمة؛ هي كلمة يؤتى بها للكناية إما عن شيء غير محدد وكأنك لا تريد أن تذكر الشيء بعينه، أو لاستقباح الشيء، فأنت تأتي بهذه الكلمة كناية عنه بدلا من أن تصرح بذلك الشيء القبيح. هذا هو معنى هذه الكلمة.
المصنف في متنه قال: الأسماء الستة وهي: "أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه، وذو مال"
كأن هناك سائلا يقول: كيف كلها أبوه وأخوه ينسبها إلا المذكر وهنوه وفوه ثم إذا جاء "حم" قال: "حموها" فما الحكمة في ذلك؟ الحكمة في ذلك على أن العرب على أن الأصل في "الحمو" هم أقارب الزوجْ هذا الأصل، وإن كان العرب قد يطلقونه أحيانا على أقارب الزوجة، ولكنه في الأصل لأقارب الزوج؛ ولذلك الرسول -صلى الله عليه وسلم- قال: (الحمو الموت) هم أقاربه من غير المحارم يقصد الذي حذر منه في الحديث وإنما الحمو أيضا يطلق أيضا حتى من غير المحارم يقصد الذين حذر منهم في الحديث، ويطلق على المحارم من أقارب الزوج كأبيه هو حمو أيضا، فالأحماء جمع حَمْو هم أقارب الزوج، وقد يطلقون على أقارب الزوجة.
فهو عندما قال: "حموها" من باب الأكثر في الاستعمال، وهو أنه لأقارب الزوج.
تقول: بالضمة رفعا جاء أب وآباء، بالفتحة نصبا أكرمت أبا وآباء، والكسر جرا مررت بأب وبآباء
هي نعم في الحالتين إذا كانت مفردة أو كانت مجموعة جمع تكثير تعرب بحركات ظاهرة، وتعرب بالإعراب الأصلي وتخرج عن باب الأسماء الستة؛ لأنه لم يتحقق فيها شرطها.
تقول: الجملة الاسمية التي تدخل عليها الأفعال الناسخة مثل "كان" هل يطلق عليها جملة اسمية أو فعلية؟

ما دامت بدأت بـ"كان" فأصلها جملة اسمية، لأن كان ناسخ، والنواسخ ما تنسخ حكم المبتدأ والخبر، فهو أصله مبتدأ وخبر عندنا، ثم دخل عليها الناسخ فغير حكم المبتدأ والخبر، بعد أن كانا مرفوعين أصبح أحدهما مرفوعا والثاني منصوبا، لكن ما دام دخل الفعل الناسخ انتقلت الجملة من الاسمية إلى الفعلية حينذاك.

يقول: في قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ لماذا نصبت "كلمة" ولم ترفع؟

هنا كلمة ممكن تعربها على التمييز، ويمكن أن تعربها على الحال، حالة كونها كلمة، ولكن الأظهر فيها التمييز.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة؟ .

السؤال الأول:

اذكر أنواع الإعراب، وصلتها بالأسماء والأفعال من حيث الاشتراك والاختصاص.

والسؤال الثاني:

ما الأبواب التي تخرج فيها علامات الإعراب عن أصلها؟

أنا أختم الحقيقة حتى لا نعود إليه مرة ثانية في مسألة قد يسأل سائل ويقول: بعض النحويين يسميها باب الأسماء الخمسة، وبعضهم يسميهم باب الأسماء الستة، فلماذا؟ في أقل من دقيقة أقول: الأسماء الستة هذه الأسماء التي ذكرناها، ومن سماها الأسماء الخمسة لأن أكثر العرب لم يعربوا "هن" بإعراب الأسماء الستة، وإنما يعربونها بالحركات بدون واو في آخرها وبدون حرف معتل فيقولون: هذا هنُ فلانٍ، ورأيت هَنَهُ بحركات، هذا هو الأكثر والأفصح فيها، وإعرابها بإعراب الأسماء الستة هو القليل.

ولذلك من رأى هذا ووجد أنه قليل رأى إبعادها عن الأسماء الستة، وحكم عليها وقال: يكفينا الأسماء الخمسة بالذات للمبتدئين أو الدارسين من غير المختصين. ومن عداها ستة، لأنه تعرب في بعض الأحيان ولو بقلة بهذا الإعراب، فجمعها ليشمل الأبواب التي تعرب بإعرابها.

الدرس السابع

المثنى والجمع وما ألحق بهم

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أسأل الله تعالى أن ينفع بما نقول وبما نتحدث وبما نستمع إليه، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعل ذلك سُلما للوصول إلى مرضاته.

حديثنا في اللقاء السابق قد توقف عند الحديث عن العلامات الفرعية.

ومن باب التذكير بالشيء الإعراب له علامات "الرفع، والنصف، والجر، والجزم" هذه العلامات لهـا علامـات أصلية عرفناها هي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم. ثم هناك علامات تنوب عـن هذه العلامات. تحدثنا عن الأسماء الستة، وبقيت بعد ذلك بقية.

وإذا كنت تريد أن تنظر في إجابة سؤالَي الحلقة الماضية فيما عندك فتفضل.

في الحلقة الماضية كان السؤال الأول: اذكر أنواع الإعراب، وصلتها بالأسماء والأفعال مِنْ حيثُ الاختـصاصُ والاشتراكُ.

وكانت الإجابة: أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

أما الرفع والنصب فتشترك فيهما الأسماء والأفعال، تقول: محمد يقوم، فمحمد مرفوع، ويقوم مرفوع، وتقـول: إن محمدا لن يقومَ فمحمد منصوب، ويقوم منصب.

أما الجر فيختص بالأسماء فتقول: أكل الطفل بـيده، فيد مجرورة بالباء.

وأما الجزم فيختص بالأفعال كما في قوله تعالى: ؟ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ؟ فالأفعال يلد ويولـد ويكن كلُّها مجزومة بِلَمِ الجازمة

إجابة كاملة.

السؤال الثاني: ما الأبواب التي تخرج فيها علامات الإعراب عن أصلها؟

وكانت الإجابة: سبعة أبواب، خمسة مع الأسماء، ونوعان مع الأفعال، وتأتي في المواد التالية:

الأسماء الستة: "أب وأخ وحمو وذو وفو وهن" تعرب هذه الأسماء بالحروف نيابة عن الحركات فترفع بـالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو: "هذا أبوك، ورأيت أبـاك، ونظرت إلى أبيك".

ويشترط في إعرابها أن تكون مفردة ومكبرة ومضافة إلى غير ياء المتكلم نحوُ: ؟ إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا ؟ [يوسف: ٨]، ونحو ؟ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ؟ [الإسراء: ٢٦]، وإن كانت مصغرة، أو غيـر مـضافة، أو مضافة إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات الأصلية:

أولا: المصغر: نحو هذا أُبَيُّكَ ؟ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ؟ [يوسف: ٧٨]، ؟ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي؟ [الأعراف: ١٥١].

ثانيا: المثنى: ويرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب بالياء نيابة عن الفتحة، ويجر بالياء نيابة عـن الكـسرة نحو: هذان تلميذان، وقرأت قصتين، ومررت برجلين.

ثالثا: جمع المذكر السالم: ويرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب عن الفتحة، ويجر بالياء نيابة عـن الكـسرة نحو: هؤلاء معلمون، ورأيت المعلمين، وكنت مع المعلمين.

رابعا: جمع المؤنث السالم: فينصب بالكسر نيابة عن الفتح نحو: رأيت المصلياتِ في المسجد كثيراتٍ.

خامسا: الاسم غير المنصرف: نحو: العلم المؤنث كفاطمة، والعلم المزيد في آخره ألف ونون كعثمان وغيرهـا من الأمثلة في هذا الباب.

سادسا: الفعل المضارع المعتل الآخر: سآخذها باختصار شيخ حتى لا نطيل.

سابعا: الأفعال الخمسة.

الإجابة صحيحة.

أنا سأبدأ بسؤال مختصر يتعلق بموضوعنا السابق، هذا السؤال سيكون ميدانا لإجابة الإخوة قبل البدء بموضوع اليوم، سواء كان عن طريق الاتصال الهاتفي أو عن طريق الكتابة.

والسؤال هو: بعض النحويين يسمي بابَ الأسماء الستة بابَ الأسماء الخمسة، فلماذا آثر هؤلاء هذه التسمية؟

طبعا إجابة هذا السؤال سبق أن ذكرتها في آخر الحلقة السابقة، ولعل الإخوة أو بعضهم يتذكرون هذه الإجابـة، ويشاركون فيها، من باب حث الإخوة على شحذ الهمة في البدء.

تقول: هل "أبِهِ وأُمه" بالهاء فصيحة؟
أبيه أو أبوه أو أباه هذه من الأسماء الستة، وقد ورد في لغة من لغات العرب حذف الياء في معاملتها، مع اكتمال الشروط فيها بحذف الياء:

بِأَبِهِ اقتدى عليٌّ في الكرم *** ومن يشابه أَبَهُ فما ظلم

لكنها لغة تخالف كلام جمهور العرب، وأما "أم" فلا علاقة لها بباب الأسماء الستة، فهي بهذه الصيغة تعرب بالحركات.
الباب الثاني: من أبواب الإعراب بالعلامات الفرعية هو باب المثنى:
قال المصنف: ( المثنى كالزيدان) وذكر إعرابه وهو أنه ( يرفع بالألف ) ولم يذكر الياء في نصبه وجره؛ لأنه سيذكرها بعد قليل عند ذكره جمع المذكر السالم ولذلك قال: ( وجمع المذكر السالم كـ"الزيدون" فيرفع بالواو) ثم قال: ( ويجران ) يقصد المثنى وجمع المذكر السالم، ( وينصبان بالياء ) ثم ذكر ما يلحق به قال: ( كلا وكلتا مع الضمير كالمثنى، اثنان واثنتان مطلقًا وإن ركب، وأولو، وعشرون وأخواتها، وعالمون، وأهلون، ووابلون، وأرضون، وسنون وبابه، وبنون، وعليون، وشبهه كالجمع) فهو يتحدث في هذا الكلام عن المثنى وجمع المذكر السالم وما ألحق بهما. معنى ما ألحق بهما هنا بعض الكلمات لم تستوف شروط المثنى والجمع؛ ولذلك فإنها تعرب إعراب المثنى والجمع مع كونها ليست مثنى ولا جمعا.
نبدأ أولا في الحديث عن أصل المثنى والجمع.
الباب الثاني والثالث هذان البابان مما خرج عن الأصل.
نحن نعرف أن الإعراب بالحركات الأصلية إنما يكون بالحركات، وهذان البابان يعربان كالباب السابق وهو الأسماء الستة بالحروف؛ فرفعهما المثنى بالألف كقولك: الرجلان كريمان، والجمع بالواو كقولك: المسلمون عدول، فالمسلمون هذه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو، والرجلان في المثال الأول مبتدأ أيضا لأنه مثنى.
وأما في النصب والجر فهما يشتركان بعلامة فرعية فيهما وهي الياء؛ فينصبان بالياء بدل الفتحة، ويجران بالياء بدل الكسرة.
ونونا المثنى والجمع من باب الفائدة تختلفان، وهما تميزان هذين النوعين من الأسماء، فنون المثنى دائمةُ الكسر، وأما نون الجمع فدائمةُ الفتح، فتقول: المسلمونَ فتفتح، وتقول: المسلمانِ فتكسر، سواء كانت مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فهي في الحالات الثلاث مفتوحة إن كان جمع مذكر سالما كـ"المسلمونَ والمسلمينَ" ومكسورة إن كانت مثنى "الرجلانِ والرجلينِ" في الحالين.
بقي ما يتعلق بالمحمول على المثنى والمحمول على جمع المذكر السالم.
ذكر المصنف من المحمول على المثنى "كلا وكلتا"، قد يقول قائل: لماذا قيل المحمول؟ أولا: هو يعرب إعراب المثنى، جاء الرجلان كلاهما، كلاهما هذه توكيد معنوي مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. رأيت الرجلين كليهما أيضا توكيد معنوي للرجلين منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى أو محمول على المثنى. وسلمت على الرجلين كليهما أيضا توكيد معنوي للرجلين مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى.
قد يسأل سائل: لماذا ألحق بالمثنى، ولم يكن مثنى؟
الجواب: المثنى هو ما كان له مفرد من لفظه، فبدل أن نذكر المفرد مرتين فنقول: رجل ورجل نقول: رجلان، فهذا أغنى عن عطف المفردين، وأما كلاهما فإنه ليس له مفرد من لفظه، فليس عندنا كلمة مفردة لـ"كِلا" بدل أن ننطقها بالعطف هي ونعطف عليها مثلها نقول: كلاهما لا مفرد له من لفظه، لكنه يدل على اثنين ولذلك فهو ملحق بالمثنى.
اشترطوا في هذا الملحق بالمثنى أن يكون مضافا إلى الضمير، ولذلك المصنف يقول: (وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى).
لم يكونا مثنيين -كما قلت لكم- لأنهما ليس لهما مفرد من لفظهما، (مع الضمير كالمثنى) أي يعربان بإعراب المثنى فيرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء: جاء رجلان كلاهما، ورأيت الرجلين كليهما، وسلمت على الرجلين كليهما، وتقول: جاءت المرأتان كلتاهما، ورأيتهما كلتيهما، وسلمت عليهما كلتيهما، فهي تعرب كالمثنى رفعا بالألف ونصبا وجرا بالياء، وعرفنا لماذا لم يقل إنهما مثنى وإنما قيل هما ملحقتان والسبب أنهما لا مفرد لهما من لفظهما.
لاحظوا أمرا؛ وهو أنه لم ننطق كلا وكلتا إلا ومعهما ضمير "كلاهما، وكلتاهما" وهذا يدل على أنه لا بد من أن تضافا إلى ضمير، فمجيئهما مجردين من الإضافة لا يصح، فلا تقل: كلا وتسكت، ولا كلتا وتسكت، بل لا بد من الإضافة، لكن إن كانت الإضافة إلى ضمير صار الإعراب بهذا المثابة التي ذكرتها منذ قليل، تعربان إعراب المثنى، وإن أضيفتا إلى الاسم الظاهر فهما اسمان مقصوران، تقول: جاء كلا الرجلين، فكلا فاعل مرفوع وعلامة

رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، فهو اسم مقصور. ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، ولم تتغير ولزمت الألف في الآخر، وأعربت بحركات مقدرة على هذه الألف يمنع من ظهورها تعذر إظهار الحركة على الألف؛ لأن الألف لا تتحرك.

إذن هذان الاسمان -كلا وكلتا- لا يعربان إعراب المثنى حتى يضافا إلى الضمير، فإن أضيفا -كما قلنا- إلى الظاهري أعربا إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة للتعذر.

تقول: أنا أريد كتبا لتأسيس فهم النحو؛ لأني أجد صعوبة ولا أستطيع الفهم الجيد في الدراسة، فهل هناك مناهج أو كتب لتأسيس مناهج الدراسة؟

مسألة الكتب لتعليم اللغة العربية الأفضل للإنسان أن يتعلمها دراسة على أحد؛ لأن اللغة -كما تعلمون- لغة تطبيق وممارسة، ومحادثة، فهي ليست مما يدرس عن طريق قراءة في الكتب، إلا إذا لم يكن للإنسان من يعلمه، ومن يدرس عليه.

ومسألة الدراسة متاحة في المدارس من فضل الله، ولكن لو افترضنا أن الإنسان يقول: أنا لا تتاح لي الدراسة على من يعلمني فأنا أكثر ما أوصي به -وقد يستغرب بعض الإخوة هذا الأمر- الكتبُ المنهجية، أقصد الكتب الدراسية، حتى لو كان الإنسان في المرحلة الجامعية، يأخذ كتاب الأولى متوسط، والثانية متوسط، والثالثة متوسط في النحو والصرف، فيبدأ بهذه الكتب المنهجية. أقول هذا لمن لم يكن له من يدرّس له، بأن يشرح له كتابا معينا من المختصرات النحوية ويوضح ويكون هناك طريقة المدارسة فيه إذا كان الإنسان يدرس على نفسه أو يريد أن يقوي نفسه فهذه الكتب المنهجية تجنح للبدء بالأمثلة، ثم الشرح، ثم القاعدة، ثم التطبيق.

يقرأ الإنسان الأمثلة، ثم يقرأ شرحها بتمعن وفهم، ثم يأخذ القاعدة، ثم بعد ذلك يبدأ بالتطبيق، بعض هذا التطبيق محلول، وينظر إلى نفسه فإن استطاع أن يجيب على التطبيق إجابة صحيحة فهو حينذاك قد فهم الموضوع وينتقل الموضوع التالي، فإن أحس أن بعض الأسئلة لم يستطع الإجابة عليها فعليه أن يرجع مرة أخرى، فإنه لم يقرأ الشرح قراءة المتفهم، فيقرأه مرة أخرى، وهو بهذا سيستطيع الإجابة على الأسئلة، وهكذا ينتقل من باب إلى باب، ومن مرحلة إلى مرحلة، وبهذه الطريقة يكون نفسه قدر الإمكان.

الأمر الثاني: يتعلق أن يصطفي الإنسان من أصحابه أو أقاربه من يتحادث معه، ويطبق معه هذه القواعد، فالأحسن للإنسان أن يتفق مع من يحب أو يقدر أو من يصاحب سواء كان زميل دراسة أو زميل وظيفة أو قريبا أو أخا بأن يقول: نبقى هذه الدقائق العشر مع بعضنا لا نتحدث إلا بِلُغَةٍ فصيحة، وإن لحنت فصوبني، وإن لحنت أنت فسأقومك أنا أيضا بقدر ما نستطيع، فقد تكون مقدرتي ليست بذاك وأنت كذلك، لكن ما أفهمه أوضحه لك وما تفهمه أنت توضحه لي.

بهذه الطريقة على الأقل ممارسة اللغة، وكسر حاجز الحديث باللغة الفصيحة هذا يعتبر مكسبا كبيرا للإنسان، وأحد مراحل تعلم اللغة.

يتصور أغلب الناس أن في ذلك ثقلا وتكلفا في الحديث باللغة العربية الفصحى، وضخامة الصوت يتصورون أن له علاقةً بالحديث باللغة العربية الفصيحة

الثقل جاء من حيث إن اللغة غير منطوقة، فالإنسان يتكلم للأسف في بيته ومع زملائه وفي عمله وفي دراسته بالعامية، بل إن بعض الأساتذة في مراحل التعليم المختلفة يشرح بلغة عامية، وتزداد المصيبة عندما يكون أستاذا للغة العربية ويشرح بالعامية، فكأنه ينفر منها ولا يدعو إليها، وينفر بفعله عما يقول لسانه، ولكن مع ذلك على الإنسان أن يبني نفسه، ولا يقول الإنسان كما قالت الأخت أنها أسست تأسيسا ضعيفا، إذا كنت قد أسست تأسيسا ضعيفا فينبغي أن أقوي نفسي، وإذا كان مَن حولي ضعفاء فينبغي أن أكون أنا قويا، وإذا كانت البيئة التي أنا فيها لم تساعدني على أن أكون متميزا في اللغة العربية فعلي أن أبني نفسي؛ لأن طموحي أكبر من أن أجاري غيري، ولا أخضع لهذا، ولا أقول: إن أحسن الناس أحسنت وإن أساءوا أسأت، ولكني أقول: إني أسعى لانتشال نفسي من بين هؤلاء، وأن أكون متميزا في الأمر.

وأسأل الله -سبحانه وتعالى- للأخت ولغيرها التوفيق.

يقول: عندي سؤال خارج درس اليوم.

أولا: في التعجب، يقول البصريون في صيغة "أفعل به" أن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، يعقب على هذا الكلام الفراء والزجّاج والزمخشري بقولهم: "لفظه ومعناه الأمر" كذلك الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح يقول: وضعف مذهب البصريين في "أفعل به". وقال: إن استعمالها استعمال الأمر بصيغة الماضي قليل ولم يعهد، والمعهود عكسه، وقال: استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل. فأين الصواب؟ ما الصواب في صيغة أفعل؟

إذا كان ضُعِّفَ مذهبُ البصريين، وكذلك على مذهب الفراء والزجاج، ومن المتأخرين الزمخشري وغيره، وكذلك ضعف مذهب البصريين عند الشيخ خالد الأزهري فما توجيهكم في هذه المسألة؟

التعجب له صيغتان: ما أفعله، وأفعل به، وهما فعلان يقدر لهما فاعل. صيغة ما أفعله أفعل الماضي، وصيغة أفعل به صيغة الأمر، ولكن المقصود منهما معا هو التعجب، فهو إخبار بالشيء أو تعجب من الشيء.

من قال: المقصود أن الأمر صيغة أفعل به الأمر ومعناها الخبر هو يقصد أنها لا تدل على الأمر، ومن قال: إن صيغتها ومعناها الأمر هو يقصد أن صيغتها هو صيغة الأمر "أَفْعِلْ" ومعناها معنى الإنشاءِ وليس الخبر، بمعنى أن التعجب هو أحد أنواع الإنشاء على القول الصحيح، ومن ثم هو ليس بخبر ولكنه نوع من أنواع الإنشاء، والإنشاء يعد من الطلب، والطلب والأمر أيضا من أنواع الطلب.

هنا يأتي الجمع بين القولين على أن القول بأن صيغة أفعل به هي صيغة أمر في الصورة وهي صيغة تعجب في هذه هي أوجه الجمع بين الأمرين، فلا يقال: إنها صيغة خبر؛ لأن التعجب في الحقيقة ليس بخبر، ولكنه إحداث فعل، ولكنه في الوقت نفسه أيضا ليس بأمر، كما يقال: إنه بصيغته ومعناه الأمر.

فجمع بين الأمرين أَوْلَى أن يقال: صيغته صيغة الأمر ومعناه التعجب، والتعجب نوع من الإنشاء الطلبي وإن لم يكن أمرا، ولم يكن طلبا صريحا، وفيها جمع بين القولين؛ ولذلك لا ينعى على من قال هذا ومن قال هذا، لكن الأصوب الجمع بينهما بهذه الصورة.

تقول: بالنسبة لما طَرَحْتَ من سؤال أريد أن أجيب عليه: الأسماء الخمسة؛ لأن أكثر النحاة لا يعربون "هن" من الأسماء الستة، ويعربونها بالحركات؟

هي الأخت أجابت على السؤال الذي سألته في مطلع اللقاء فقلت: لماذا يكثر عند الكثير من النحويين تسمية باب الأسماء الستة بباب الأسماء الخمسة؟

والجواب: لأن أكثر العرب لا يستعملون "هن" في إعرابها بالعلامة الفرعية وإنما يستعملون العلامة الأصلية؛ فيرفعها بالضمة، وينصبه بالفتحة، ويجرها بالكسرة. هذا عند أكثر العرب، واستعمالها استعمال الأسماء الستة قليل، ومن هنا ولهذه القلة استبعدها بعضهم من الأسماء الستة، وعدها خمسة فقط، ومن عدها من الأسماء الستة ذكرها سادسة لها.

قلت منذ قليل: هناك كلمات حملت أو ألحقت بالمثنى، وذكرت منها "كلا وكلتا" واشتراط النحويين أن تكونا مضافتين إلى الضمير، ولكن إذا أضيفتا إلى الظاهر فإنهما تعربان إعراب الاسم المقصور وتلزمها الألف "كلا الرجلين"، وإن أضيفتا إلى الضمير استعملت استعمال المثنى، وعرفنا لماذا لم تكن مثنى وإنما كانت محمولة على المثنى وإن أعربت بإعرابه وهو أنه ليس لها مفرد من لفظها، فليس لكلا وكلتا مفرد من لفظهما.

أيضا مما حملوا على المثنى في إعرابه لفظتا "اثنان واثنتان" اثنان للمذكر، واثنتان للمؤنث، وهذان من أسماء العدد ليس لهما مفرد من لفظها لهما مفرد من غير لفظهما وهو واحد وواحدة، لكن لا يعد مفردا لهما؛ لأن المفرد يكون من لفظ المثنى، فتقول: رجل وتثنيّه رجلان بزيادة ألف ونون أو ياء ونون عليه، ولكن اثنان أو اثنتان ليس هناك اثن أو اثنة، ولذلك لما لم يكن لهما مفرد قيل إنهما محمولتان على المثنى وليستا مثنى؛ لأنهما ليس لهما واحد من لفظهما، وهما محمولتان على المثنى لأنهما تعربان بإعرابه بلا شرط، أما في كلا فيشترط إضافتها إلى الضمير، اثنان واثنتان تعربان بإعراب المثنى بلا شرط فتقول: جاء رجلان اثنان، ورأيت رجلين اثنين، سلمت على رجلين اثنين، فتعربان إعراب المثنى بلا اشتراط شرط.

جمع المذكر السالم علامته الفرعية: الواو في الرفع، والياء في النصب والجر، وكما حملت بعض الألفاظ على المثنى حملت أيضا بعض الألفاظ على الجمع وذلك أيضا لاختلال شرط من شروط الجمع، فابن هشام الأنصاري – رحمه الله– في المتن هنا ذكر بعض الألفاظ المحمولة فقال: (أولو، وعشرون) أولو بمعنى أصحاب، لكن كما ترون أيضا ليس لها مفرد من لفظها، فأصحاب جمع تكثير له مفرد صاحب، ولكن "أولو" ليس لها مفرد من لفظها بل لها مفرد من معناها وهو صاحب؛ ولذلك فهي ملحقة بجمع المذكر السالم تعرب بإعرابه، ولكنها ليست منه، فترفع بالواو مثل: ؟ وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي القُرْبَى ؟ [النور: ٢٢] يأتل بمعنى يحلف، أولو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق أو محمول على جمع مذكر السالم، ؟أَنْ يُؤْتُوا أُولِي ؟ فـ"أولي" مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع مذكر السالم، وعرفنا لماذا ألحق بجمع المذكر السالم. ؟ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لأُولِي الأَلْبَابِ؟ [الزمر: ٢١] أيضا "أولي" هنا مجرورة وعلامة جرها الياء؛ لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم.

أسأل سؤالا آخر من باب تحريك الجو.

في قولنا: "اثنان واثنتان" سواء أفرد نحو: جاء اثنان، أو جاءت اثنتان، أو أضيف نحو: جاء اثنا عشر، أو جاءت اثنتا عشرة بلا شرط –هناك في كلا وكلتا اشترطنا الإضافة وفي اثنين واثنتين ما اشترطناها سواء أضيفت أو أفردت– لماذا حذفت النون في قولنا: جاء اثنا عشر وجاءت اثنتا عشرة مع أن نون المثنى تثبت وتكسر، فنحن نقول: اثنان ثم نقول: اثنا عشر فحذفنا هذه النون؟

وأسأل سؤالا آخر أيضا معه بحيث من لم يعرف هذا يعرف، ومن جمع بينهما فهذا خير على خير. في قول الله تعالى: ؟ وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى ؟ أيضا نريد إعرابا مختصرا وسريعا يدل على الفهم في هذه الآية.

تقول: تسأل عن "أَبَهْ" بفتح الألف والباء وسكون الهاء، وكذلك "أُمَهْ" بضم الألف وفتح الباء وسكون الهاء هل هما صحيحتان؟

هي تقصد في النداء "يا أَبَهْ، يا أُمَّهْ" أصلها يا أبي ويا أمي فهذه في باب النداء نعم تستعمل بهذه الطريقة، فيقال: يا أَبَهْ يا أُمَّهْ وهي فصيحة وفيها نوع من التلطف والتحبب، فتقول: يا أبه ويا أمه نعم، لكنها ليست من باب الأسماء الستة؛ لأنها يشترط فيها أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، وهذه "أبه وأمه" هي أصلها مضافة إلى ياء المتكلم، وحذفت تخفيفا؛ لأن أصلها يا أبي ويا أمي، والهاء هنا للسكت والوقف.

يقول: عندي اقتراحان وبعض الأسئلة.

الاقتراح الأول: هذه المادة أرى أن تشرح لنا على السبورة لنثبت المعلومة عندنا أكثر، لولا أن أسلوبك الشيق واستخدامك لأساليب الأسئلة ما استطعنا أن ننتبه بسبب طبيعة المادة، هذا الاقتراح الأول.

الاقتراح الثاني: استقبال أسئلة عن طريق رسائل الجوال يعطي فرصة أكثر للطلاب من البريد الالكتروني.

أما الأسئلة:

السؤال الأول: لنا زميل يدرس اللغة العربية عنده سؤال وجده في المنهج هو:

مَثِّل: نوع خضار يبدأ بحرف اللام إلى الآن لم نجد إجابة لهذا السؤال.

السؤال الثاني: نريد إعراب شبه الجملة

وإذا كان النفوس كبارا *** تعبت في مرادها الأجسام

"في مرادها" هل لها محل من الإعراب؟

الخضار مثل ليمون، لفت.

"في مرادها" هذه هي جار ومجرور؛ في حرف ومراد اسم مجرور، وهي مضافة والهاء مضاف إليه.

اقتراح جيد في الأمرين؛ سواء فيما يتعلق بالشرح أرجو أن يتهيأ ويكون هناك من الظروف المحيطة والمساعدة ما يعين على الكتابة وأنا أحب أيضا هذا.

الأمر الثاني: مسألة استقبال الأسئلة عن طريق رسائل الجوال قد تكون متاحة لبعض الإخوة أكثر من إتاحة وسيلة البريد الالكتروني؛ لأن ليس كل إنسان يتاح له الدخول على الشبكة والتواصل معنا.

تقول: حذفت "النون" لأنها ركبت وأضيفت.

كذلك الأخت تقول: لأنهما مضافتان.

وكذلك الأخ يقول: حذفت النون للإضافة

نعم هذا ما يتعلق بحذف النون، والإعراب هل أعرب أحد "ولا يأتل أولو الفضل"؟

على كل حال حذف النون نعم لأجل الإضافة، وابن مالك يقول:

نُونًا تلي الإعراب أو تنوينًا *** مما تضيف احذف كطور سين

فنون المثنى ونون الجمع إذا أضيفتا حذفتا، فتقول في "رجلان": رجلا القبيلة، فتحذف النون منها، وتقول في "مسلمون" أو "مصلون": مُصَلُّو المسجد فتحذف، فالنون عند إضافة جمع المذكر السالم أو المثنى تحذف، أنا أردت التذكير بهذا الأمر، وسيأتي له مزيد تفصيل في باب الإضافة –إن شاء الله– إن كان هناك في العمر بقية.

نواصل فيما يتعلق بما حمل على جمع المذكر السالم "عشرون وأخواتها من ألفاظ العقود" هي أيضا مما ذكرها المصنف وغيره من أنها مما حمل على جمع المذكر السالم.

والسبب أيضا في كونها ليست جمعا أنها ليس لها مفرد من لفظها؛ لأن عشرة ليست مفرد "عشرون" لأن "عِشرون" مكسورة العين ونحن نعرف أن نجمع المذكر السالم ينبغي أن يسلم فيه المفرد، وهذه "عَشَرَة" العين مفتوحة بينما عين "عِشرون" مكسورة فليست هذه مفردا سالما في جمع "عشرون" وذلك ليس لها مفرد من لفظها، بل لها مفرد من معناها، ومن هنا نقول: إنها ملحقة بجمع المذكر السالم هي وبابها، وأعني ببابها ألفاظ العقود إلى التسعين –ثلاثون وأربعون وخمسون– وليست ثلاثة وأربعة وخمسة مفردات لها؛ لأن عشرون ليست جمعا لعشرة،

ولا ثلاثون ليست جمعا لثلاثة ولا تسعون جمع لتسعة؛ ولذلك فهي ملحقة بجمع المذكر السالم؛ لأنه ليس لها مفـرد من لفظها، لكنها تعرب بإعرابه فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء.

"أهلون" أيضا مما حمل على جمع المذكر السالم. قد يقول قائل: "أهلون" لها مفرد وهو أهل نقول: صحيح لكنها اختل فيها شرط وهو: أن يكون ما جمع عليه إما علما أو صفة، شرط في مجموع جمع المذكر السالم أن يكون بالواو والنون رفعا وباليا والنون نصبا وجرا أن يكون علما أو صفة، فإن لم يكون علما أو صفة فإنه لا يجمع على هذا الجمع، إلا أنهم وجدوا أن بعض الألفاظ ليست علما ولا صفة ومع ذلك يعرب بذلك الإعراب، فقالوا: إذن هـو محمول على الجمع وليس بجمع، ومنه "أهلون" هذه، والله –سبحانه وتعالى– يقول على لسان المنـافقين: ؟شَـغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا؟ فهي معطوفة على الفاعل مرفوعة، وعلامة رفعها الواو؛ لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم؛ لكـون "أهل" هذه ليست علما ولا صفة، وإنما هي اسم لشيء لا يدخل في الأعلام ولا في الصفات، ويقول سبحانه وتعالى: ؟ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ؟ "أهليكم" هنا مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المـذكر السالم، ويقول سبحانه: ؟إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا؟ فهو مجرور بـ "إلى" وعلامة جره الياء؛ لأنه أيضا ملحق بجمع المـذكر السالم.

أيضا من الملحقات "وابلون" مفردها نعم وابل، ولكنها اسم ليس بعلم ولا صفة، وهو المطر الغزير، فهـو اسـم للمطر وليس صفة له، ولذلك فهو ملحق بجمع المذكر السالم يرفع أيضا بالواو وينصب ويجر بالياء.

أيضا من الملحقات "أرَضون" جمع أرض، وأرض كما نعلم هذه ليست علما ولا صفة، وإنما هي اسم، وشـرط جمع المذكر السالم أن يكون مفرده علما أو صفة فهذه أيضا ملحقة بجمع المذكر السالم تعرب بإعرابه.

من الملحقات بجمع المذكر السالم "باب سنين".

تقول: ما الفرق بين الاسم والعلم؟

العلم: هو ما سمي به شيء يميزه بين أقرانه. أنت تسمي فلانا بعبد الله وفلانا بأحمد وفلانا بمحمد لتميـزه مـن أقرانه وأمثاله من ذكور بني آدم، فيتميز من بينهم، فهذا علم له. تسمي هذا البلد باسم الرياض وتسميه مكة لتميـزه من بقية البلدان، وتسمي الحيوان بأسماء لتميزه من أفراد جنسه.

فالعلم: ما سمي به الشيء ليميزه عن بقية أفراد جنسه.

أما الاسم مثل قولك: "رجل" هذا يشمل فهو اسم ليس بعلم؛ أي يشمل جميع أفراد الجنس. هذا الفرق بينهما.

وأما الصفة فعندما تقول: "مسلمون" هذا مسلم ليس علما، ولكنه صفة.

فينبغي لما جُمع جَمع المذكر السالم أن يكون مفرده علما كقولك: محمدون، أو يكون صـفة كقولـك: عـالمون ومسلمون.

تقول: حذفت النون للإضافة في قوله تعالى: ؟وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ؟ "يأتل" فعل مضارع مجـزوم بحذف حرف العلة. "أولوا" فاعل مرفوع بالواو. "الفضل" مضاف إليه مجرور. "منكم" شبه جملة حال. "أن يؤتـوا" "يؤتوا" فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. "أولي" مفعول به منصوب بالياء

سبب رفعه بالواو أولا ونصبه بالياء ثانيا أنه ملحق بجمع المذكر السالم.

مما يلحق أيضا بجمع المذكر السالم ما يسمونه "باب سنين" فعندما نجمع اسما ثلاثيا ويحـذف حرفـه الأخيـر الأصلي الثالث –لام الكلمة– ويعوض عنها بتاء التأنيث، ولم يجمع جمع تكثير مثل: "سنة" هذه هي أصلها "سَـنَوٌ" لأنك تجمعها فتقول: "سنوات" فأصلها فيها واو، حذفت واوها التي هي لام الكلمة، وعوض عنها بالتاء، ولم تجمـع جمع تكثير، فجمعت على صيغة جمع المذكر السالم فقيل: "سنون" و"سنين" طبعا هذه ليست علما وليـست صـفة، ولكن محمولة على جمع المذكر السالم.

ومثلها كل ما كان كذلك كـ"عضين" جمع "عِضَة" وهي الكذب، هذه أيضا ملحقة؛ لأنها حذفت الحرف الأصلي الثالث لامها، وعُوِّض عنها بتاء التأنيث. "عِزين" جمع "عِزَة" وهي: الفِرْقَةُ: ؟ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ؟ أي فِرَق متحزبة. "ثبين" و"ثيبون" وهي أيضا جَمَاعة، وتجمع أيضا بجمع المؤنث السالم فتقول: "ثبات". فهي عبارة عن كلمات معتلة اللام معتلة الحرف الثالث الأصلي، يحذف هذا الحرف ويعوض عنه بتاء التأنيث، فحينئذ يكون هـذا الباب ملحقا بجمع المذكر السالم ويعرب بإعرابه، ولم يكن من الجمع؛ لأنه مفرده ليس علما ولا صفة.

كذلك "بنون" فهو أيضا ملحق بجمع المذكر السالم، يعرب بإعرابه، ولم يكن جمعا مذكرا سالما؛ لأنه ليس علمـا ولا صفة.

أيضا عندما تسمي شخصا بـ "زيدون" و"عِلِّيون" وهو اسم لأعلى الجنة، هذا علم مستوفي الشرط، ولكن حقيقته ليس بجمع، ولكنه ملحق بجمع المذكر السالم، وليس جمعا مذكرا سالما؛ لأنه مفرد، ولذلك يعرب بإعرابه وإن لـم

يكن منه، والله –سبحانه وتعالى– يقول: ؟ كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ؟ ففي حالة الجر بفي جاء مجرورا بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وفي حالة الرفع رفع بالواو.

أسأل سؤالا أيضا من باب التأكد من متابعة الإخوة لهذا الأمر.

لماذا قيل إن هذه الأسماء في ما سبق ملحقة أو محمولة على المثنى والجمع وليست مثنى ولا جمعا؟

يعني ما الأمور التي منعتها أن تكون مثنيات أو جموعا، مع أنها تعرب بإعراب المثنى بالحروف والجمع المذكر السالم؟

سؤال يقول: قال الله تعالى: ؟إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ؟ [البقرة: ٦٢]، وقال تعالى: ؟ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ؟ [المائدة: ٦٩] نرجوا إعراب "الصابئون، والصابئين" في سورة البقرة وفي سورة المائدة.

طبعا الحالة هذه تحتاج لمزيد تفصيل؛ لأن لها حكمة بلاغية. سأذكر الإعراب النحوي في حالة "والصابئين" فهي معطوف على المنصوب –اسم إن– فهي منصوبة مثله وعلامة النصب الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وهذه لا إشكال فيها.

أما في "والصابئون" مع أنها معطوفة أيضا في الظاهر على المنصوب، فهذه على الاستئناف، فلم يُسْتَوْفَ خبرُ إنَّ بعد ومع ذلك عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها قبل استكمال خبرها، يعني إن الذين آمنوا حكمهم كذا، ثم الصابئون أيضا كذلك، فهي مبتدأ وعطفت جملة على جملة.

طبعا هذا له حكمة بلاغية وهي: أن الصابئين ليسوا من أهل الكتاب، فكأنهم يأتون في مرحلة بعد مرحلة أهل الكتاب، حتى وإن ذكرت اللفظة في الصيغة هنا مقدمة لكن رفعها دليل على أنها مستأنفة أو معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها، والجملة ابتدائية، والابتدائية حكمها الرفع، فهي عطف جملة على جملة لكن قبل استيفاء خبر إن.

الباب الرابع من أبواب نيابة العلامات الفرعية هو: ما جُمِع بألف وتاء مزيدتين، بهذا سماه ابن هشام رحمه الله تعالى، وقال: ينصب بالكسرة ومثل بـ ؟ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ؟ و؟ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ ؟ فعندما نقول: ؟ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ؟ السماوات مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة.

ما جمع بألف وتاء مزيدتين يعرب كبقية الأسماء بالعلامات الأصلية في حالة الرفع والجر، تقول: هذه سماوات عظيمة، خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة كغيره، ونظرت إلى السماوات فهي مجرورة وعلامة جرها الكسرة، لكن في النصب تقول: شاهدت السماواتِ فتنصبها بالكسرة، وهنا تأتي النيابة، وإنما ذكرت هنا؛ لأنها في حالة النصب تخالف بقية الأسماء فتنصب بالكسرة مثل الجر ولا تنصب بالفتحة كبقية الأسماء، فتقول جاءت الهنداتُ، ومررت بالهنداتِ بلا اختلاف، تقول: رأيت الهنداتِ فتنصبها بالكسرة، هذا سبب ذكرها في أبواب النيابة والأبواب التي خرجت عن الأصل وهو النصب بالكسرة.

عندما نأتي إلى الذي يعرب بهذا الإعراب سيتبين لماذا قال المصنف: ما جمع بألف وتاء مزيدتين.

طبعا هذا الجمع يجمع عليه ما كان مؤنثا في المعنى تقول في هند: هندات، وما كان مؤنثا في اللفظ كقولك في حمزة وطلحة: حمزات وطلحات، مع أنهما مذكران اسما رجلين، ومع ذلك لكونهما فيهما تاء التأنيث جمعا هذا الجمع، وما جَمَع بينهما فهو مؤنث في اللفظ والمعنى كفاطمة فيها تاء التأنيث وهي اسم لمؤنث، فتقول: فاطمات، فسواء كان تأنيثه خاصا بالمعنى أو باللفظ أو بهما معا، فإنه يجمع على هذا الجمع.

أيضا قد تكون علامة التأنيث غيرَ التاء، فقد تكون الألف إذا كانت مقصورة كحبلى تجمع على حبليات، أو ممدودة كصحراء تجمع على صحراوات، فهذه مؤنثة لكن علامة التأنيث فيها الألف المقصورة أو الممدودة.

وقد يجمع عليها ما ليس مؤنثا أصلا لا بعلامة تأنيث، ولا بمعنى، ولا بغير ذلك كقولهم: حمام حمامات، وفي سرادق سرادقات، وفي مخيم مخيمات، مع أنها أسماء لمذكر.

إذن هذا الجمع قد يجمع عليه المؤنث في لفظه، وقد يجمع عليه المؤنث في معناه، وقد يجمع عليه المؤنث في لفظه ومعناه، وقد يجمع عليه ما ليس مؤنثا أصلا كما مثلت، وإن كان أقلَ، والأكثرُ فيه أن يجمع عليها ما كان مؤنثا.

ثم إنك تقول في ضخمة: ضخمات، فحينئذ كلمة ضخمة مؤنثة جمعت وقد سلم المفرد، لكن تقول في سجدة: سجَدات فتحرك الجيم، ولك أن تقول: سجدات، لكن يصح أيضا أن تقول: سجَدات فتحرك الجيم فلم يسلم المفرد.

إذن قولنا: "جمع مؤنث سالم" فيه نظر؛ لأنه قد يجمع عليه ما ليس مؤنثا، وربما لا يسلم المفرد فلا يكون سالما، تقول: في حبلى: حبليات فألفه تغيرت إلى ياء، تقول في صحراء: صحراوات فهمزته تغيرت إلى واو فلم يسلم فيه المفرد، ونحن نعرف أن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم إنما سميا سالمين لسلامة المفرد فيهما من التغيير

سواء في حركاتها أو في حروفها. فمن لَحظ هذا الملحظ قال: ما جمع بألف وتاء مزيدتين ليشمل المؤنث وغير المؤنث وما سلم مفرده وما لم يسلم.

تقول: هل هناك فرق في التسمية بين قولنا: جمع مؤنث سالم، وبين قولنا: ما جمع بألف وتاء مزيدتين؟

من قال بألف وتاء مزيدتين أراد الدقة والضبط، وهو أوسع وهو أدق؛ لأنه قد يجمع على هذا الجمع ما ليس مؤنثا وربما لا يسلم فيه المفرد، فتسميته "ما جمع بألف وتاء مزيدتين" هي الأسماء المنضبطة الصحيحة، لكن من قال: جمع المؤنث سالم لا نخطئه؛ لأن أكثر ما يجمع عليه ما كان مؤنثا، وأكثر مفرداته تسلم، فالحكم بالأكثر أيضا له وجهه، فمن سماه جمع مؤنث سالم أيضا يكون حينئذ قد أصاب.

سؤال: لماذا لم يَقُلْ من أراد الضبط: ما جمع بألف وتاء فقط، بدون مزيدتين؟

والجواب: أنه يشترط في هذا النوع حتى يعرب بهذا الإعراب أن تكون الألف والتاء زائدتين على الاسم المفرد، بمعنى ليس من أصل المفرد الألف ولا التاء، فلو قلت: "أبيات" أبيات جمع بيت، ولو وزناها صرفيا لمن يعرف الصرف نقول: وزنها أفعال، كالتاء لام الكلمة، هي الحرف الأصلي الثالث في الكلمة، الألف زائدة ولكن التاء ليست زائدة. وفي قولنا: أموات جمع ميت، فالألف زائدة ولكن تاء أصلية. والله -سبحانه وتعالى- يقول: ؟ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ؟ لاحظ أن "أمواتا" هنا نصبت، ونحن نعرف أن جمع المؤنث السالم أو ما جمع بألف وتاء مزيدتين ينصب وعلامة نصبه الكسرة ولكنها نصبت بالفتحة والسبب في ذلك أن التاء أصلية، فليس من جمع المؤنث السالم وإنما من جمع التكثير ،فهو خارج الباب فينصب كغيره من الأسماء بالفتحة ولا ينصب بالكسرة.

هذا عندما تكون التاء أصلية، وقد تكون الألف أصلية كقولك: قضاء، غزاة؛ لأنه من قضى يقضي، فأصله قُعَلَةٌ قُضَيَةٌ، فالألف هنا أصلية والتاء زائدة، ونحن نشترط في الجمع أن تكون الألف والتاء زائدتين، وحينئذ أيضا يعامل معاملة جمع التكثير فينصب بالفتحة ولا ينصب بالكسرة.

إذن ينبغي أن تكون الألف والتاء مزيدتين، وذلك دقة في كلام المصنف هنا فما قال: ما جمع بألف وتاء وسكت، بل قال: مزيدتين حتى يخرج ما كانت الألف فيه أصلية كقضاة وما كانت التاء فيه أصلية كأبيات وأموات؛ لأن هذه تسمى جموع تكثير، ولا تسمى جموع مؤنث سالم، ولا جموعا بألف وتاء مزيدتين، ولا تعرب بهذا الأعراب.

تقول الأخت الكريمة: لأنه فقد أحد شروط المثنى أو الجمع؛ وهو أنها ليس لها مفرد من لفظه

هذا أحد الأسباب وهي أكثر الأسباب وجوابها صحيح، لكن أيضا قد يكون من أسباب الحمل على جمع المذكر السالم أن يكون ليس جمعا مثل: علّيون وزيدون فهو اسم للمفرد سمي بصيغة الجمع، وقد يكون السبب عدم توفر شرط ما يجمع جمع مذكر سالم وهو أن يكون مفرده علما أو صفة، كما قلنا في وابل وأهل وعالم فإن مفرداتها ليست أعلاما ولا صفات وإنما هي أسماء، وذلك لما لم يتحقق فيها شرط جمع المذكر السالم وقد أعربت بإعرابه قيل: هي محمولة عليه وإن لم تكن منه.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة؟.

السؤال الأول:

لماذا سمى بعض العلماء جمع المؤنث السالم الجمع بألف وتاء مزيدتين؟

والسؤال الثاني:

أعرب قول الله تعالى: ؟ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ؟

و لماذا نُصِبَ الجمع "أَمْوَاتًا" بالفتحة دون الكسرة؟

الدرس الثامن

تابع الإعراب بالعلامات الفرعية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حديثنا -إن شاء الله وتعالى- سيكون إتماما لمواضع الإعراب بعلامات فرعية عن علامات الإعراب الأصلية ولكن قبل ذلك نستعرض بعض الأجوبة أو جوابا أو جوابين من الأجوبة الموجودة لسؤالي الحلقة السابقة فليتفضل.

بالنسبة لأسئلة الحلقة الماضية، تقول: إجابة السؤال الأول سمى بعض العلماء جمع المؤنث السالم الجمع بألف وتاء مزيدتين وهذه التسمية هي الأولى ليشمل المؤنث وغير المؤنث وما سلم وما لم يسلم لأنه يجمع عليه ما ليس مؤنثا نحو حمام وجمعه حمامات ويجمع عليه ما لم يسلم نحو صحراء وجمعه صحراوات ولكن من سماه بجمع المؤنث السالم نخطئه لأنها بحسب الأكثر الأخ الكريم أجاب عن السؤال الثاني عن الآية: ؟ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ؟ وكنتم "كان" فعل ماضي ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع و"تم" ضمير الجمع المخاطب مبني على السكون في محل رفع اسم كان" أمواتا "خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ونصب بالفتحة لأنه جمع تكسير.

بالنسبة للإجابة الأولى إجابة الأخت إجابة صحيحة وتامة أما جمع المؤنث السالم والجمع بألف وتاء مزيدتين قد يجمع عليه ما كان مؤنثا سواء كان تأنيثه معنويا فقط كما في نحو هند أو كان لفظيا فقط كما في حمزة وطلحة أو كان لفظيا ومعنويا كما في فاطمة ففيها تأنيث وفيها تاء التأنيث وسواء كان هذا التأنيث بالتاء كما ذكرنا الآن أو كان بالألف المقصورة كسلمى أو كان بالألف الممدودة كصحراء وقد يجمع عليه كما ذكرت الأخت ما ليس بمؤنث وقد مثلت لذلك كما في المخيمات و سرادقات فإنه ليس مؤنثا ومع ذلك فجمع بهذا الجمع كما أنه كما قالت الأخت ربما يجمع عليه ما لا يسلم فنحن نعلم أن الجمع السالم سواء كان مذكرًا أو مؤنثا الأصل فيه أن يسلم فيه مفرده ولكن في قولنا مثلاً ضخمة نجمعها على ضخمات فيسلم المفرد لكن في قولنا حبلى يجمع على حبليات فتتغير ألفه إلى ياء وفي صحراء تنقلب همزته واوا فنقول صحروات فإذا ربما لا يسلم مفرده ولذلك كان الأولى أو الأدق أن يسمى جمعا بألف وتاء ميزدتين و من سماه الجمع المؤنث السالم فلا إشكال لأنه سار فيه علي الأكثر لأن الأكثر صار فيه أن يجمع عليه ما كان مؤنثا وأن يسلم فيه مفرده وأما إعراب الآية ؟وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ؟، فإعراب الأخ صواب في مجمله وقد كان السؤال من شقين السؤال الأول عن إعراب الآية والثاني سبب نصب الجمع فيها بالفتحة دون الكسرة أما الأعراب فهي كما قال الأخ "كان" فعل ماضي ناقص وهو مبني للسكون لاتصاله بضمير رفع المتحرك و"التاء" ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم كان و"الميم" علامة جمع الذكور و"أمواتا " خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة ثم "فأحياكم" الفاء عاطفة وأحيا فعل ماضي، والفاعل هو ضمير مستتر، والضمير المتصل في محل نصب مفعول به والشق الثاني لم يجب عليه الأخ ولا أجاب عليه غيره.

هنا إجابة من الأخ يقول:نقرأ الإعراب كامل

لا نريد فقط لماذا نصب الجمع بالفتحة دون الكسرة؟

نصبت أمواتا لأن التاء فيها أصلية وبذلك يخرج عنه كونه مما جمعت بألف وتاء مزيدتين ويصبح جمع تكسير

هذه الجواب الصحيح لأنه أمواتًا هنا جمع تكسير وليس جمعا بألف وتاء مزيدتين لأن التاء فيه أصلية لأنه جمع ميتة لأنه ليس من هذا الجمع فيعرب بالحركات ينصب بالفتحة الأصلية كغيره من جموع التكسير.

آخر أبواب الأسماء التي تعرب بعلامات فرعية هو باب مالا ينصرف أو الممنوع من الصرف وحديثنا اليوم فيه لن يكون من باب بحيث التفصيل لأن الممنوع من الصرف هو باب طويل سيأتي تفصيله وتفصيل علله المانعة من الصرف في باب تالي ولكن الحديث عنه اليوم هو عن أعرابه بعلامات فرعية فقط نعم بإجمال حتى يكون الأمر واضحا بأنه ربما يقول قائل لا يكفي أن تؤخرنا وتنسئنا إلى باب سيأتي بعد مدة فحدثنا عن الممنوع من الصرف بإيجا١ز وبين لنا المقصود به فإنا نقول" الصرف في اللغة" في الأصل هو الصوت والتصريف والتصويت ولذلك صريف الأقلام هو تصويتها عند الكتابة وأصل الصرف أو الصّراف أو الصيرفي هو من يتعامل بالنقد ويستخرج صحيحها من زائفها وذلك أن الصيرفي في الزمن القديم وكان يتعامل مع النقد وهو معدن لم يكن النقد في ذلك الزمان ورقيا وكانت طريقته في إدراك الصحيح منه وتفريقه عن الزائف أن يكون عنده صفاه وصخرة مستوية يلقي عليها النقد المعدن ويستمع بأذنه ومن خلال رنين وتصويت هذا المعدن يتبين له هذا المعدن صحيح أم أنه زائف أم أنه مخلوط فيقول هذا ذهب ويقول هذا صفر أو نحاس أو ربما قال هذا مخلوط من هذا وهذا بحسب الصوت وهذا يأخذه بالدربة والمران وطول الخبرة في هذا الأمر وهو سمي الصيرفي والصراف لأنه يميز ما بين الأمرين فإذن الأمر مأخوذ من التصويت صوت المعدن عندما يلقى فهو مأخوذ من هذا الباب وعلاقته بالمعنى الاصطلاحي هنا في النحو علاقة ظاهرة لماذا؟.

لأن الصرف أيضا هنا هو الصوت والممنوع من الصرف هو الممنوع من الصوت أي صوت منع منه هو التنوين .الممنوع من الصرف اسمٌ لا ينون والتنوين كما نعرف هو صوت هو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظا وبدون الخط لغير توكيد فهي صوت إضافي غنة تخرج من الخيشوم نون إضافية تخرج يكون بعد ذكر الاسم يؤتى به بعد ذكر اسم وعلامته الإعرابية فهو صوت إضافي فالممنوع من الصرف لا يلحقه هذا التنوين له حكمان كما سيأتي عند بيانه الحكم الأول هو أنه لا ينون والحكم الثاني وهو يهمنا الآن أنه إذا جر يجر بالفتحة ولا يجر بالكسرة كغيره من الأسماء إذن الممنوع من الصرف يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ولكنه عند الجر يخالف غيره فيجر بالفتحة وغيره من الأسماء كما نعلم تجر بالكسرة لو قال قائل ما المثال على ذلك فنقول الأمثلة كثيرة لما نقول فاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء هذه كلها أسماء ممنوعة من الصرف أقول مررت بفاطمة ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ فجررتها كلها بالفتحة ولم أنون وإنما اكتفيت بفتحة بلا تنوين فإذن هما حكمان ممنوع من الصرف يجرد الفتحة إذا وقع في موقع جر ولا ينون.

فإن قال قائل: كيف أعرف أن هذا الاسم ممنوع من الصرف أو غير ممنوع من الصرف؟

فأقول: هذا تفصيله –أيضا– في باب الممنوع من الصرف الآتي، ولكن هو بإجمال: ما كان فيه علتان من علل تسع أو واحدة قوية تقوم مقام العلتين –سيأتي تفصيل ذلك وبيانه بيان هذه العلل التسعة الممنوعة من الصرف وسيأتي بيان العلل القوية الذي يكفي منها واحدة لمنع الاسم من الصرف والعلة الضعيفة التي تحتاج إلى علة أخرى تَسندُها ليمنع الاسم من الصرف باشتراكهما واجتماعهما–.

هذا ما يتعلق بالاسم الممنوع من الصرف.

لكن هنا شيء ينبغي التنبيه إليه أنه حينما يجر الاسم الممنوع من الصرف ويدخل عليه حرف التعريف "أل" أو يضاف فإنه يرجع إلى غيره من الأسماء فيجر بالكسرة بعد أن كان يجر بالفتحة بمعنى أنه لا يعرب بإعراب الممنوع من الصرف ولذلك قال الله –سبحانه وتعالى–: ؟ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ؟، و"المساجد" ممنوعة من الصرف ومع ذلك جرت هنا بالكسرة في المساجد بسبب أن الكلمة دخلت عليها" أل"، وإذا دخلت" أل" حرف التعريف علي الممنوع من الصرف رجع مجرورا بالكسرة "الثانية" في حالة كونه مضافا فالله –سبحانه وتعالى– يقول: ؟ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ؟، أحسن ممنوعة من الصرف أيضا للوصفية وزن الفعل وأنت تقول: فلان أحسن ومررت بأحسن منك تجره بالفتحة، ولكن لما جاء في الآية مضافا في أحسن تقويم أضيفت أحسن إلى تقويم رجع إلى الجر بالكسرة لأنه اختل شرط جره بالفتحة إذ أضيف إلى موضعه.

إذن شرط إعراب الممنوع من الصرف هذا الإعراب يجر بالفتحة بدل الكسرة هو: أن لا يكون معرفا بأل ولا مضافا فإن عُرف بحرف التعريف أو أضيف جر بالكسرة كغيره من الأسماء.

تقول: أردت سؤال الشيخ عن الواو في قوله: ؟ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ؟، فلو كانت عاطفة فما المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه؟ ؟ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ ؟ حالية والحال أنكم كنتم أمواتا فأحياكم؟.

تقول: ألا يَرِد على جمع المذكر السالم في التسمية ما يرد على جمع المؤنث السالم؟.

لا يرد عليه ذلك لأنه لا يجمع على جمع المذكر السالم إلا ما كان مذكرا، ولابد أن يسلم فيه المفرد ولذلك هو لم يحتج إلى أن يسمى باسم آخر يكون أكثر حصرا ودقة.

أما في هذا الجمع المؤنث السالم فإنه قد يجمع عليه كما قلنا: ما ليس مؤنثا بقلة وقد يأتي مفردًا غير سالم أيضا بقلة، ولذلك فلا إشكال يعني لا مشاحة في تسميته بأحد الاسمين . لكن أحيانا يبحث عن الأدق في الاسمين وهنا مطلب الدقة في الأمر مطلوب، وعلى كل حال الأغلب له حكم المجموع فما كان على الأكثر كما هو شأن كثير من قضايا النحو ما كان عليه الأكثر والجمهور هو الحكم الذي يُسار عليه.

بهذا تكون الأبواب الخمسة التي هي الأسماء الستة والمثنى وجمع مذكر السالم وجمع المؤنث السالم أو المجرور بألف وتاء مزيدتين والممنوع من الصرف التي هي أبواب الأسماء التي خالفت غيرها من الأسماء في علامات الإعراب تكون قد انتهت وبقي البابان الآخران وهما من أبواب الأفعال الأمثلة الخمسة والمضارع المعتل الآخر أما الأمثلة الخمسة وهي التي قال عنها المصنف (إنها هي تفعلان وتفعلون بالياء والتاء فيهما وتفعلين) ويقصد أنه كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة بمعنى أنه كل ما جاءنا فعل مضارع فاعله ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فهو فعل من الأفعال الخمسة قوله (بالياء والتاء فيهم) يقصد أنه لو قلت تفعلان ويفعلان تفعلان الاثنين المخاطبين يفعلان للاثنين الغائبين تفعلون للجماعة المخاطبين ويفعلون بالجماعة الغائبين وتفعلين للمخاطبة الواحدة إذن هن أبواب خمسة أو أفعال خمسة هنا يرد سؤالان أو أمران لكن قبل أن نورد الأمرين، نحن نعرف أن الأفعال المضارعة ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة و تجزم بالسكون هذا هو شأن الأفعال المضارعة لكن هذه الأفعال ليست مثلها فإنها تعرب "بالحرف وجودا وعدما" وفي حال الرفع تثبت نونها

تذهبون وتذهبين رفعا فإن نصبته قوله لن تذهبوا ولن تذهبي ولن تذهبا فتحذف النون وكذلك في الجزم لم تـذهبوا ولم تذهبا فتحذف النون إذن نون الأفعال الخمسة تثبت في حالة الرفع وتحذف في حال النصب والجزم.

هنا يرد سؤالان ربما يريدهما بعض الناس يقول: لماذا سميت الأفعال الخمسة ؟ – مـع أننـا نعـرف الآن أن الأفعال الخمسة هي كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة هذا يعني أنه أي واحد من هذه الضمائر الثلاثة اتصل بفعل مضارع سميناه من الأفعال الخمسة وهي ثلاثة أمور تعرب فاعلاً– فلماذا كانـت الأفعال خمسة؟ إما أن تكون ثلاثة أو تكون ستة و" الجواب" في ذلك أنه روعي حال الحضور والغيبة، ونحن عندما نقول: تفعلون هذا للمخاطبين وعندما نقول: يفعلون هذا للغائبين.

يعود السائل فيقول: ما دمت راعيت حال الحضور والغيبة فجعلت لكل واحد منها فعلين فاجعلها ستة إذن لأنها ثلاثة أمور، ولكل واحد حضور وغيبة.

فنجيب أيضا ونقول: واو الجماعة لها حضور وغيبة فنقول :يفعلون للغائب وتفعلون للحاضرين وألف الاثنين لها حضور وغيبة فنقول: يفعلان للغائبين وتفعلان للحاضرين ولكن المخاطبة لا تكون إلا حاضرة لأنها لو غابت مـا كانت مخاطبة أصلا فلا يخاطب الغائب ،ولذلك فهي واحدة فقط التي تستعمل معها ياء المخاطبة، ولا تكون غائبـة إذ لا يجتمع الخطاب والغيبة في وقت واحد فالمخاطب لا يغيب بل هو موجود حاضر ليخاطب .

وسأل آخر وقال :لماذا تسمى الأمثلة الخمسة عند بعض النحويين؟ "الجواب" هذا أيضا من البحث عن الدقة نعم الأدق في هذه الأفعال أن نسميها الأمثلة الخمسة لأنها الحقيقة ليست أفعال بأعيانها هي ليست يذهبون ولا يكتبـون ولا يقرأون ولا يجلسون، ولكنها يفعلون –أي كل مضارع حصل له هذا الشأن– فإذن هي أمثلة وليـست أفعـالا بأعيانها أي صيغ مضارع اتصل به واحد من هذه الضمائر التي تعرب فاعلا فلذلك هي أمثلة أو صيغ، مـن هنـا كانت تسمية بالأمثلة الخمسة أكثر دقة من التسمية بالأفعال الخمسة .

إذن عرفنا الآن المقصود بالأفعال الخمسة وعرفنا لماذا كانت خمسة ليست ستة بمضاعفة كل واحد مرتين، ولا ثلاثة كل واحد باعتبار كل واحد من أنواع الفاعل الثلاثة ألف الاثنين واو الجماعة ياء المخاطبة، وإنما هي خمسة اتضح هذا، وأيضا اتضح الأدق في تسميتها وهو أنها تسمى الأمثلة الخمسة ومن سماها الأفعال الخمسة فلا إشكال إذ هي أفعال ،وعرفنا المطلب الأساس من ذكرها هنا وهو إعرابها وأنها تعرب بالنون أو بثبوت النون فـي حـال الرفع بدل من الضمة وتنصب وتجزم معا بحذف هذه النون بدلا من الفتحة والسكون في الأفعال الأخرى.

يقول: ما هي أقوى الحركات الثلاث وكيف مع التعليل وبما نرد على السيوطي عنـد اختيـاره الـضمة علـى الكسرة؟

الإملائيون طبعًا مسألة الأقوى هذه ترجع ثمرتها الكبرى عند الإملائيين أكثر،و الحركات كما نعلم هـي ثـلاث وأما السكون فليس حركة هو عدم الحركة، ولكن نقول: الحركات الثلاث ويضاف إليها السكون فهي شيء آخر غير الحركات إذ هو عدم الحركة فلا يعد من الحركة، بعض الناس يعد الحركات قال: الفتحة والكسرة والضمة والسكون .

السكون ليس حركة. السكون هو من الحركة هو عدم الحركة فهو علامة إعراب وليس حركة مـن الحركـات الثلاث، مسألة أيها أقوى من يستفيد من هذه القوى هو لم يبين لنا أيها أقوى. الإملائيون هم أكثر المستفيدين من قوة هذه الحركات وذلك في الهمزة المتوسطة والموضوع ليس موضوعنا الآن لكن ما دام الأخ سـأل عنـه فـسأذكره بإجمال ولا يضر من أشكل عليه لعله– يأتي عليه تفصيل مستقبلي –أقول إنه: الإملائيون عندما تأتي همـزة فـي وسط الكلمة فإنهم حتى يضعوها بطريقتها الإملائية الصحيحة يقولون: القاعدة في ذلك أن تنظر إلى حركتها وحركة ما قبلها فتعطي هذه الهمزة ما تستحقه أقوى الحركتين فإذا كانت فأقوى الحركات عندهم الكسرة ثم تليها الضمة ثم تليها الفتحة ،فإن كان في حركتها هي أو حركة ما قبلها كسرة وضعت الهمزة على كرسي، وإن كان في حركتهـا هي أو حركة ما قبلها ضمة وضعت الهمزة على واو، وإن كان في حركتها هي أو حركة ما قبلها فتحة وضـعت الهمزة على ألف هذا هو الترتيب أو القاعدتو الضابط في كتابة الهمزة المتوسطة.

ومن هنا يتضح سبب اختلاف صورة الهمزة في وسط الكلمة باختلاف قوة الحركة التي معها.

نعيد يا شيخ إذا تكرمت لأنهااستشكلت كتابة الهمزة

طبعا هو ليس موضوعنا الآن للفائدة وهي فائدة كبيرة مثلاً عندما نقول" يَئِسَ" الهمـزة الآن متوسـطة حركـة الهمزة كسرة وحركة ما قبلها فتحة أقوى الحركتين الكسرة فإذن نعطيه الهمزة الكسرة تستحق النبـرة أو الكرسـي فنضع الهمزة على الكرسي، لكن عندما تقول مثلاً "يَأْس" هذه يأس الهمزة الساكنة ولكن قبلها فتحة فالفتحـة هـي القوية فالفتحة هي القوية تستحق ألف فنضع الهمزة على الألف ، لو قت مثلاً بُؤس الهمزة الساكنة ولكن قبلها ضمة فأقوى الحركتين هي الضمة فنعطيها ما يستحقها وهي الواو فنضع الهمزة على واو هذاعن شأن الهمزة المتوسطة

لا المبتدأة ولا المتطرفة في آخر ولكن المتوسطة وهذا يدلنا على أن أقوى الحركات هي الكسرة بدليل استناد الإملائيين على ذلك في كتابة الهمزة المتوسطة فهو على هذا -إن شاء الله- مزيد بيان إن كان له مجال.

يقول: السؤال الأول: في التحفة السنية يذكر" محي الدين "الفعل الماضي يقول إذا اتصلت به واو الجماعة يقول هو فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الناشئة للواو ما قولكم في هذا الكلام؟

والسؤال الثاني: يشكل على البعض في إعراب مثلاً فعل ماضي إذا قيل نحو فهمتموني وعلمتموني فأرجو توضيح هذه الفا ئدة ؟

اريد أن أعرف الإشكال في فهمتموني؟

الإشكال فيها يخطئ بعض الناس عندما يجد تاء الفاعل ويظن بعض الناس أن هذه الواو واو الجماعة -يظنها البعض فاعلاً- فأرجو التنبيه لها؟

والسؤال الثالث: هو تنوين بعض الناس يقول: تنوين مثلاً رأيت محمدًا يوضع التنوين على الدال ولا يوضع على الألف فما هو؟ نرجو إيضاح هذه المسألة.

كذلك لو تفضلت يا دكتور عفوا عندي ملاحظة مثلاً قناة المجد العلمية يعني أهل الشريعة طالب علم الشريعة يجدون فسحة أعني بذلك مقاصد الشريعة أصول التخريج ودروس كثيرة أما نحن ليس لنا إلا درس واحد فقط وساعة حتى ندرس النحو في أبسط صور فنتمنى لو تطيلون قليلا لتعم الفائدة كذلكأيضًا ندرس قطر الندى أبسط الكتب وإن كان فيه فائدة والحمد لله يوم مراجعة والمذاكرة ونشكر الدكتور محمد صراحة على هذا الحضور علما بكثرة مشاغله.

سأل عن أمور ثلاثة وهو يسأل عنها وهو يعرفهاوهوسؤال من ينبه وليس سؤال من يستفسر لأنه يريد الفائدة لإخوانه.

واضح هذا من سؤاله هو يذكر في البداية ما يتعلق بذهبوا مثلاً الفعل المضارع التي اتصلت واو الجماعة، وهو يذكر ما قاله بعض النحويين. الأصل النحويون المحقون عندما يأتي يقولون: الفعل الماضي يبنى على الفتح إلا إذا اتصلت به واو الجماعة فيبنى على الضمة أو إذا اتصل به ضمير رفع المتحرك فإنه يبنى على السكون.

لكنه يذكر يقول: إن بعض النحويين يقول :هو مبني على الفتح مطلقًا، ولذلك إذا اتصلت به واو الجماعة قيل بني على الفتح المقدر والضمة بمناسبة الواو كما يحصل مع ياء المتكلم، وكذلك في ضمير رفع المتحرك يقولون: إنه مبني على فتحة مقدرة وسُكن مراعاة لتوالي الحركات.

لكن طبعا هذا رأي وهو قول لكثير من النحويين في القديم والحديث أيضا، ولكن الذين ينظرون إلى ظواهر الأمور ويريدون أن يسهلوا النحو للدارسين يبعدون عن مسألة التقديرات لأنك لو حكمت على الأمور بكثرة التأويل والتقدير أبعدت الأمر عن الدارسين، وعلى كل حال من قال: إنه مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة فهذا أقرب لطبيعة اللغة وأظهر وأسهل لأن هذا هو الموجود في آخر الفعل، ومن قال: إنه مبني على الفتح المقدر على آخره والضمة إنما بمناسبة الواو فهذا أيضا له عذره عندما يقول هذا الكلام لأنه يريد أن يطرد الباب على نمط واحد بأن يجعله كله مبنيا على الفتح يكون كل الماضي مبني على الفتح وما خرج عنه في ذلك إنما هو خرج تقديرا أو تأويلا وإلا فحقيقته البناء على الفتح الدائم.

إذن بنائه من قال: على أنه مبني على الفتح فيقصد أن الأصل فيها يكون مبني على الفتح دائما وأما ما ضُم فيه أو سُكن إنما هو لعارض حتى يطرد الباب على نمط واحد.

إذن لكل حجة و الذي يظهر طبعا هو الأسلم والأوضح للدارسين هو: أن ينظر إلى طبيعة الشيء الموجود هذا يقال: مثلاً في الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة للمثنى أن بعض النحويين يقول: باب الأسماء وأسماء الإشارة الموصولة كلها مبنية حتى المثنى منها ،وما جاء منها بالياء أحيانا في حالة النصب والجر أو بالألف في حالة كاللذان والذين وهذان وهذين ما تغير فيها فإنما هو مبني ولكنه جاء على صورة المعرب.

هو بهذه يريد أن يطرد الباب طردا واحد، وما دام علة البناء موجودة في الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة فليكن كله مبنيا ،ولكن أيضا للدارسين وتفصيل الأمر وجعل الأمر أكثر وضوحا ما كان يتغير آخره بتغير علامات الإعراب وتغير الموقع فهو معرب، فلذلك نقول: هذه معربات ولا يضر أن يكون بقية الباب مبنيًا، فما خرج منها وسلك سبيل المعربات نقول: هو معرب والأكثر في هذه الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة أن تكون مبنية.

إذن حمل الأمور على ظواهرها أولي من حملها على التقدير، ومن حملها على التقدير ليطرد الباب على سنن واحد فله وجهه الأخ الكريم.

ينبه على مسألة إذا قلت" فهمتموني" مثلاً يقول :إن بعض السامعين يظن أن هذه الواو واو الجماعة طبعا هي ليست واو الجماعة لأن واو الجماعة تعرب فاعلا ،وهنا الفعل استوفى فاعله ،الواو هذه مجرد إشباع لميم الجمع

المضمومة حتى يمكن أن ينطق بعدها بنون الوقاية وياء المتكلم التي بعدها إذن هي إشباع للضمة وليست اسما ضميرا فاعلا ملحقا بالفعل.
"تنوين محمد" أما التنوين هو يريد التنوين المطلق هو يريد تنوين بالنصب بصفة عامة في عند الكتابة أين يكتب؟ الأصوب فيه –طبعا الإنسان هنا لابد من التعليل – التنوين في النطق يأتي بعد علامة الإعراب نقول: محمدٌ ثم تأتي بالنون بعدها فهي نون تأتي بعد علامة الإعراب، وفي الصورة في الكتابة هي عبارة عن: تكرار علامة الإعراب الضمة تكون ضمتين، والفتحة تكون فتحتين.
إذن توضع حيث توضع علامة الإعراب ما دمت تضع علامة الإعراب على الحرف الأخير تضع التنوين أيضا على الحرف الأخير تكون على الدال، ويكون الألف بعدها لأن الألف هذه هي عبارة عن علامة النصب–ألف الإطلاق توضع للنصب علامة علي أن الاسم منصوبا بعدها خاصة بالنصب هي– فتوضع بعد التنوين للدلالة على أن الاسم منصوبا لأن الإملائيين ساروا على أنهم يفرقون بين المنصوب وغيره وهوالمجرور والمرفوع بأن: المنصوب تلحقه ألف بعد تنوين النصب.
إذن هذه الألف في الصورة وإلا فالتنوين على الحرف الأخير لأنه عبارة عن تكرار علامة الأعراب وعلامة الإعراب تكون على الحرف الأخير.
يقول: ما رأي فضيلة الشيخ في كتاب شرح الآجرومية وألفية بن مالك للشيخ ابن عثيميين –رحمه الله–؟
هما كتابان جليلان مهمان لكن هما يتراوحان بين الاختصار والبسط ،ونحن نعرف أن كتب العلوم المختلفة ومتونها تتفاوت من حيث الطول و القصر بحسب حال الدارسين، وبحسب ما استوفاه الطالب من مراحل العلم وتختلف من منظوم إلى منثور، وبعضها أوسع من بعض، والألفية هي أوسع من الآجرومية من حيث المسلك لكن تختلف بأنها متن منظوم والآجرومية متن منثور وفي كل خير.
للمبتدئ الآجرومية أيسر وأسهل، ولمن جاوز ذلك الألفية تعد من أهم متون النحو وأكثرها توسعا ،وأعتنى بها العلماء عناية كبيرة لقيمتها وفضلها وشمولها لأبواب النحو التي لا تكاد يخرج منها شيء ،لذلك صار كثير من الذين يسيرون في ترتيب مسائل النحو في كتبهم يقول: رتبها على منهج الألفية مثلاً لأن الألفية تكاد تحصر –وإن خرج عنها بعض الأمور– أبواب النحو جميعا بحيث لا يخرج إلا ما لا يعتد بخروجه وهو ضنين.
يقول:يسأل عن إعراب كلمة ثمود في قوله تعالى: ؟ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ؟؟
"ثمود" هذه من الممنوع من الصرف" إلى" حرف جر" وثمود" اسم ممنوع من الصرف، ولذلك جرها بالفتحة– هذا موضوعنا منذ قليل أن الممنوع من الصرف يختلف في علامة الإعراب فعلامته فرعية في حالة الجر فإنه يجر بالفتحة بدل الكسرة– إلى ثمودَ لم يقل إلى ثمودِ فجُر بالفتحة ولم ينون.
أسأل سؤالا يتعلق بجر الممنوع من الصرف– نحن ذكرنا منذ قليل– أن الممنوع من الصرف يجر لا يختلف عن غيره من الأسماء إلا في حالة الجر فإنه يجر بالفتحة بدل الكسرة لكنه في بعض الحالات يأتي جره أيضا بالكسرة فنريد كيف يكون ذلك متى يكون مجرورا بالكسرة؟
– نعم بارك الله فيك–.
تقول الأخت عن طريق الإنترنت: لم ترد ثمود في القرآن منونة مطلقًا في جميع المواضع؟
هذا صحيح لأن الممنوع من الصرف، ونحن عرفنا أن الصرف في الأصل هو الصوت والمقصود به التنوين فهو ممنوع من التنوين، وهو اسم لا ينون
– بارك الله فيك ياشيخ
نأتي بعد ذلك للباب الأخير من أبواب النيابة. نيابة علامات فرعية عن علامات أصلية وهو( باب الفعل المضارع المعتل الآخر)
" معتل" فيه حرف علة ، "الآخر" يعني حرف علة هو آخر حرف فيه، والمقصود بآخر حرف فيه هو: الحرف الأصلي –يعني نحن نعرف أن أصول أكثر الكلام العربي أصوله ثلاثة–والمقصود بالحرف الأصلي آخر حرف فيه ثالث حرف فيه يسميها الصرفيون لام هذا الفعل تكون حرف علة، حروف العلة الثلاثة الألف والواو والياء.
إن سأل سائل وقال :لماذا سميت حروف؟ علة فنقول:العلة في الأصل هي المرض والصحة عدم المرض فالحروف في العربية نوعان: حروف صحة وحروف علة حروف العلة ثلاثة "الألف والواو والياء" ،–طبعا الألف غير الهمزة هي الحروف التي تستعمل تكون حروف علة وأحيانا تكون للمد واللين أيضا بحسب حالها–.
" الألف والواو الياء" فإن قال قائل: لماذا سميت حروف علة؟– وإن لم يكون هذا موضوعنا لكنه قد يرد في ذهن بعض الأخوة– فأقول: هي سميت حروف علة لأنها تصيبها أمراض الحروف،الحروف تصيبها الأمراض كغيرها

من الأعراض، وأمراض الحروف هي الحذف أو التغيير، أكثر الحروف تأثرًا بالحذف والتغيير هي هذه الحروف الثلاثة "الألف والواو والياء".

مثلاً أنت تقول: مثلاً في يقول:عندما تبني الفعل تأتي بالماضي تقول قال فصارت ألفا، تبنيها للمجهول تقول قيل صارت ياء تأتي بفعل أمر تقول قل تحذفها تماما. إذن تتغير وأحيانا تحذف وهذه أمراض الحروف، ولذلك صار حرف علة وكذلك الشأن في الألف والياء وهي الثلاثة في الألف والواو والياء.

أما مثلاً بقية الحروف الباء مثلاً يندر أن يصيبها شيء من هذا فلا تقلب إلي حرف آخر إلا في حالات معينة- ليس هذا موضع الإبداء التي ليس هذا موضع الحديث عنها- وهذا من نوادر اللغة وأيضا لا يصبها التغيير بحرف آخر ولا الحذف فإذن هي حروف الصحة.

إذن إذا وقع أخِر حرف أصلي من الفعل المضارع حرف علة ألف أو واو أو ياء فإنه يسمى حينذاك فعلا مضارعا معتل الآخر- يعني آخره حرف علة- ومجيء حرف العلة قد يكون ألفًا أو واوًا أو ياءًا تقول: يسعى ويدعو ويرمي، فيسعى آخره ألف ويدعو أخره واو ويرمي أخره ياء.

هذه مضارعات معتلة الآخر حينما تعرب فهي ترفع كغيرها وتنصب كغيرها ولكنها في الجزم - يعني ترفع بالضمة نعم قد تكون هذه الضمة مقدرة قد تظهر وقد تقدر لكن هي تقدر كما سيأتي بعد قليل فنقول: يدعو ويسعى ويرمي الضمة لا تظهر عليها، بالنسبة للفتحة تظهر على بعضها وتقدر على بقيتها- ولكن عندما نأتي لحال الجزم فإنها لا تجزم بالسكون، وإنما تجزم بحذف هذا الحرف الأخير وهو حرف العلة فنقول: في يسعى لم يسعَ بفتحة على العين ونحذف الألف ونجعل الفتحة على العين دليلاً على الألف المحذوفة، ونقول: "لم يرم" بكسرة على الميم ونحذف الياء ونجعل كسرة الميم دليلاً على الياء المحذوفة، ونقول:" لن يدعُ" بضمة على العين ونحذف الواو ونجعل هذه الضمة علي العين دليلا على الواو المحذوفة.

يخطئ بعض الطلاب عندما أسأله أحيانا أقول له: هات الفعل المضارع المجزوم يدعو مجزوما؟ يقول: لم يدعْ ويرمي لم يرمْ، وكأنه يظن أنه لما حذفنا حرف العلة سنسكن الآخِر.

نقول: الجازم استوفى حقه بحذف حرف العلة فلم نعد نحتاج إلى سكون للجزم لأن علامة جزمه ليست السكون. نعم إن أردت الوقوف تكون للوقف ولكن ينبغي في حالة الوصل أن تبقى الحركة التي كانت على العين في يدعو، وعلى العين في يسعى ،وعلى الميم في يرمي ولا تتغير لأن الجازم قد استوفى حقه بحذف حرف العلة فلا نحيف على الفعل بأخذ حركة عينه -أي وسطه- أيضا. فإننا نكون قد أعطينا الجازم أكثر من حقه.

تقول الأخت : عندما يجر الممنوع من الصرف بالكسرة في حالتين؟ الجواب: عندما يعرف بأل مثل في المساجد وبالإضافة في مثل أحسن تقويم

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ** ما لم يضف أو يكون بعد أل رَدف

يعني - ما عدا هذان الموضعيين فإنه يجر بالفتحة-.

هذا يسوقنا أو لعل هذا الأمر هو الذي ساق -ابن هشام الأنصاري -رحمه الله- وبقية المؤلفين عندما يذكرون مواضع تقدير حركات الإعراب بعد ذكر علامات الإعراب الفرعية لأنهم غالبا يذكرون الفعل المضارع المعتل الآخر آخر هذه المواضع.

فيرد السؤال في أن يقول: قائل أنت تقول في يدعو: أنه يعرب كغيره ولكنه إنما يختلف عن غيره في حال الجزم فهو يجزم بحذف حرف العلة فهو يقول يدعو هذا من المفترض أن يرفع بالضمة أين الضمة؟

هنا يأتي الجواب بأنها مقدرة فكأن الأمر يسوق النحويين حينذاك ليتحدثوا عن تقدير الحركات، ولذلك يأتون في هذا المقام غالبا في كتب النحو أو في هذا الموضع بعد ذكر العلامات الفرعية للإعراب بأن يذكروا ما يقدر فيه علامات الإعراب من الأسماء والأفعال، وإن كان المقام مقام الأفعال منذ قليل لكن لما جاء للتقدير ذكر الجميع.

هي خمسة أنواع :منها ما يكون تقدير جميع الحركات، ومنها ما يكون بعض الحركات، وهم قسموها بأن قالوا: الحركات قد تقدر جميعها على آخر الكلمة بسبب أنه لا يمكن إظهار الحركة عليها لأن طبيعة الحرف الأخير لا يظهر عليه حركات ،وهذا في شأن الألف ساكنة دائمًا لا يمكن تحريكها، ولو أن إنسانًا قال: "أ" هذه همزة ليست ألف فإذن الألف لا تتحرك فمتى كان آخر الاسم ألف فإنها تقدر عليه جميع الحركات، ولذلك قالوا: إن الاسم المقصور هوالذي آخره ألف لازمة هذا لا يمكن إظهار الحركات عليه، لأن الألف لا تقبل الحركة هي ساكنة بالطبع ولذلك فتقدر عليه جميع الحركات -أعني الحركات التي يمكن أن تدخل على الأسماء الضمة والفتحة والكسرة- فهذا تقدر عليه جميع الحركات لذاته أي -أنه هو في ذاته لا يقبل الحركة- .

وهناك من الأسماء ما تقدر عليه الحركات ليس لذات الحرف فالحرف يقبل الحركة ،ولكن لأنه اتصل به شيء وذلك الاسم إذا أضيف إلى ياء المتكلم عندما تقول: مثلاً كتابي وغلامي .ياء المتكلم من خصائصها أيها الأخوة أنها

لابد أن يكسر ما قبلها، يجب كسر ما قبل ياء المتكلم إذا جئت بأي كلمة وفيها ياء المتكلم لا يصح أن تأتي قبل الياء بضمة ولا بفتحة بل لابد أن تأتي قبلها بكسرة حتى ولو كان الاسم مرفوعا أو منصوبا فإنك تكسر ما قبله وتكسر أخر هذه الكلمة ثم تقدر حركتها.

ولذلك- هذه من اللطائف- لما كان لابد من كسر آخر الكلمة السابقة لياء المتكلم، وكان الفعل لا يدخله الجر، الكسر ليس من خصائص الأفعال هو من خصائص الأسماء، ولما كان الأمر كذلك وكانت ياء المتكلم تدخل على الأفعال فتقول: مثلاً يكرمني فأنت بين أمرين: إما أن لا تعطي ياء المتكلم حقها بكسر ما قبلها، وهذا لا يجوز لأن ياء المتكلم يجب أن يكسر ما قبلها، وإما أن تكسر آخر الفعل والكسر لا يكون من الأفعال -أن عرفنا أن الجر من خصائص الأسماء والجزم من خصائص الأفعال-.

لذلك توصل إلى حل وسط وهو أن يستجلب حرف يسمى "نُون الوقاية" يؤتى به. بعد الفعل يتحمل الكسرة فيكسر هذا الحرف لأجل ياء المتكلم ،ويقي الفعل من الكسر الذي هو من خصائص الأسماء وليس من خصائص الأفعال، ولذلك سميت هذه النون نون الوقاية -هذا ليس موضوعنا الآن إلا أنه قد يأتي في ذهن بعض الأخوة ويقول: ماذا يفعل إذا وقعت ياء المتكلم-؟

أعود مرة ثانية بأن أقول: إن ياء المتكلم إذا كانت في آخر الاسم فإنه يجب أن يكسر ذلك الاسم بصرف النظر عن نوع إعرابه، فتقدر عليه جميع أنواع الإعراب فمثلاً في قولك غلامي تقول: جاء غلامِي فهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة المقدرة على الميم منع من ظهورها حركة مناسبة في ياء المتكلم ،أو اشتغال المحل بحركة مناسبة لياء المتكلم أو اشتغال أخر الاسم بكسرة ياء المتكلم.

أهم شيء كلمة تدل على أن آخر الاسم أو ما قبل ياء المتكلم لابد أن يكسر، وأن العلامة علامة الإعراب تقدر حينذاك لأنه لا يجوز أن يحرك ما قبل ياء المتكلم بغير الكسر.

وكذلك في حال النصب أكرمت غلامِي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم

.

وكذلك في حال الجر قد يقول قائل :في حال الجر ما في داعي لأن يقدر لأن أصلها مكسورة لكن من باب حمل الباب على طريقة واحدة وهوالتقدير فنقول: إنه مجرور بكسرة مقدرة ،ومن قال هذه الكسرة موجودة فلا إشكال ،لكن الأصل أنه لما كان الضمة والفتحة تقدران فالكسرة أيضا يفترض أن تكون مثلهما فنقول :أنها مقدرة، والكسرة الموجودة هي لصالح ياء المتكلم، والأمر سواء حتى لو قال إن الكسرة هي علامة الجر وأنها اكتفت بها ياء المتكلم لأنه كسر ما قبلها فاستغنت عن أن يستجلب لها كسرة لكان هذا أيضا له وجهه. هذا بالنسبة للأسماء.

يأتي بعد ذلك ما كانت تقدر عليه بعض الحركات دون بعض، نحن نعرف أن بعض الأسماء آخرها ياء وذلك يسمونه الاسم المنقوص: آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها كقولك: القاضي والداعي والرامي والساعي، هذه كلمات آخرها ياء لازمة مكسور ما قبلها تسمى منقوصًا كما سمي ما أخره ألف لازمة مقصورًا .

هذا المنقوص لو أنك أتيت به منصوبا لقلت: رأيت القاضيَ تنصبه بالفتحة ظاهرة، لكنك لو أتيت به مجرورا أو مرفوعا فإنه يثقل أن تظهر الحركات عليه فقولك مررت بالقاضيي ثقيلة أو جاء القاضيو ثقيلة فنقدر الضمة والكسرة من أجل الثقل.

إذن نحن نقدر الحركات على الألف في نحو الفتى الاسم المقصور للتعذر للإستحالة لعدم الإمكان ،ولكنا نقدرها على الاسم المقصور الذي آخره الياء لأجل الثقل لأنه يمكن نطقها ولكنها ثقيلة فنقدرها لأجل هذا الثقل هذا ما يتعلق بالأسماء .

بالنسبة للأفعال قد يكون آخر الفعل معتلاً بالألف -كما ذكرنا منذ قليل -في قولنا: يسعى فهذا تقدر عليه الحركتان -بالنسبة للسكون ليست حركة- فالحركتان الباقيتان هما الضمة والفتحة فتقدران فتقول: يسعى الرجل في الخير، وتقول: لن يسعى في الخير، أما في الجزم فإنه يحذف حرف العلة أصلاً.

هذا في المعتل بالألف يا شيخ

الأفعال المعتلة بالألف تقدر عليها حركتان الضمة والفتحة لأجل أن الألفأيضًا يتعذر تحريكها.

يبقى بعد ذلك ما كان من الأفعال معتلا بالواو والياء فهذا بالنسبة للفتحة تظهر تقول :لن يدعوَ ولن يرميَ فتظهر بخفة، ولكنك لو أتيت بالضمة فقلت: يدعوْ ويرميْ وأردت أن تحرك هذين الفعلين بالضمة فقلت يدعوُ ويرميُ لثقل ذلك فتقدر عليه الضمة فقط بالثقل .

كأن الإيجاز في ذلك أنه قد تقدر الحركات الثلاث :إما لأن الحرف لا يقبل الحركة أو لأنه اتصل بما يلزمه بحركة بعينها، ومنها ما يقدر عليه حركتان بثقل إظهارهما كما في الاسم المقصور أو لتعذر إظهارهما كما في

الفعل المضارع المعتل بالألف ،ومنها ما تقدر عليه حركة واحدة وهي الضمة وذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء.

يقول: هل نقول عن كلمة كتابيه أنها إحدى لهجات العرب كأن يشير: ؟ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ؟؟

لا، هذه الهاء هاء السكت كتابيه أصلها كتابي فهو اسم أضيف إلى ياء المتكلم ،والهاء هذه هاء السكت يأتي بها العربي للوقف على الكلمة وليس لها إلا معني بلاغي- ليس لها إعراب- لأنها عبارة عن حرف والحروف لا محل لها من الإعراب لكنه يؤتى به للوقف على الكلمة وهذا في لغات العرب .الأصل أنه في لغات العرب الفصحاء.

يقول: قال الله تعالى: ؟ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ؟ ولم يقل قالت نسوة؟

هو قال: نسوة ولم يقل قالت نسوة

الجمع هنا له أثره لأن في الجمع تقول مثلاً: جاء النساء وجاءت النساء لكن لو جئت و قلت: امرأة لقلت جاءت امرأة فالجمع هنا سوغ الأمرين بأن يؤتى بتاء التأنيث أو عدم الإتيان بها لأن الجمع يصح أن يعامل بدون تاء التأنيث.

يقول: يسأل عن مرجع يا شيخ يمكن أن يرجع إليه يتحدث عن قضايا الحركات ويفصل فيها؟

إذا كان يسأل عن قضية هو الذي سألوه منذ قليل عن أقوى الحركات؟

نعم

هنا أفضل ما في هذا كتب الإملاء وبالذات في كتب الهمزة وبالأخص في الحديث عن الهمزة المتوسطة الكتب المتوسعة في هذا المقام تتكلم عن قوة الحركات، أقوى الحركات لأنه يراد من ذلك طريقة كتابة الهمزة حين تتوسط فيتحدثون عن قوتها وضعفها.

يقول: السؤال في جملة كان عندي قول بالرفع أم قولا بالنصب؟

كان عندي قولٌ لأن. لعل الوقت لا يسمح

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة؟. نقول:

السؤال الأول:

لماذا سميت الأفعال الخمسة بالأمثلة الخمسة؟

والسؤال الثاني:

لماذا كانت الأفعال خمسة مع أن ما يتصل به الفعل ثلاثة ضمائر؟

## الدرس التاسع

## الفعل المضارع وإعرابه

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أحييكم تحية طيبة في مطلع هذا اللقاء، وأسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يجعله لقاء مُوَصِّلا إلى رضاه، وأن يجعل ما نعمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعله سلما لطلب العلم الموصل إلى جنته.

والحديث –إن شاء الله– سيكون في البدء في"الفعل المضارع من حيث إعرابُه".

أنواع هذا الإعراب، ولكن إن كان هناك إجابات لسؤال الحلقة السابقة فهذا أوانها حتى لا ننساها.

في الحلقة الماضية كان السؤال الأول: لماذا سميت الأفعال الخمسة بالأمثلة الخمسة؟ وكانت الإجابة: لأن الأفعال الخمسة هي: كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وسميت بالأفعال الخمسة: لأنه يستخدم لخمس حالات: للمخاطب حالتان، وللغائب حالتان، وللمخاطبة مرة واحدة، ومثال ذلك تقول: في الفعل يكتب فتقول: للمخاطب تكتبان وتكتبون وهاتان حالتان، وتقول: للغائب يكتبان ويكتبون وهاتان حالتان، وتقول: تكتبين وهذه حالة واحدة للمخاطبة، فإذا أحصيت الفعل المضارع المتصل به الضمائر الثلاثة يكون المجموع خمسة. فالمضارع: إما للمتكلم مثل "افعل ونفعل" وهذا لا تلحقه الضمائر أو لمخاطب "تفعل" وهذا تلحقه الضمائر الثلاثة، أو غيبة وهذا يلحقه اثنان من الضمائر الواو والألف، ولذلك سميت الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة.

قرأت الإجابة كما هي يا شيخ.

هي إجابة فيها صحة كثيرة، ولكنها تحتاج إلى نوع من التحرير.

كان السؤال الأول لماذا سميت الأفعال الخمسة بالأمثلة الخمسة؟

والإجابة في مثل هذا أنها ليست أفعالاً محددة، هي ليست يذهبون ولا يكتبون ولا يعلمون فقط، ولكن كل فعل اتصل به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة ولذلك فهي أمثلة أو صيغ وليست أفعالا محددة، ومن هنا كانت تسميتها بالأمثلة الخمسة أكثر دقة من تسميتها بالأفعال الخمسة.

أما السؤال الثاني: لماذا كانت الأفعال خمسةً مع أن الضمائر المتصلة بها ثلاثة؟

والجواب أنه بالنسبة لواو الجماعة قد يكون الجماعة الذين تدل عليهم الواو حاضرين فيقال: تفعلون، أو غائبين فنقول: يفعلون، وكذلك الاثنان قد يكونان حاضرَين فيقال: تفعلان، أو غائبَين فيقال: يفعلان، وأما المخاطبة فهي على اسمها بمعنى أنها حاضرة ولا تكون المخاطبة غائبة، فليس له هناك إلا واحدة تفعلين، فصار المجموع خمسة.

إذن لا داع لأن نقرأ إجابات أُخَر

سنبدأ –إن شاء الله تعالى–في إعراب الفعل المضارع ولكن –قبل هذا– لعلي أسأل سؤالا سريعا من الممكن أن نستقبل إجابته في الدقائق التالية عن طريق الموقع، أو عن طريق الاتصال الهاتفي –ما تيسر ذلك– أو عن طريق الاستحضار الذهني، حتى لو لم يتصل الإنسان من تذكير بآخر ما تُحُدِّثَ فيه في المرة السابقة.

نحن تحدثنا عن الإعراب التقديري، أنا أسأل وأقول: لماذا تفاوت ما يقدر فيه الإعراب في عدد الحركات المقدرة؟– منه ما يقدر في ثلاثة، ومنه ما يقدر في اثنتين ومنه في واحدة– لما تفاوتت الأسماء والأفعال التي تقدر حركاتها؟

ننتظر الإجابة أو على الأقل الإنسان يستحضر الجواب في ذهنه إن كان يعرفه، ثم بعد قليل نجيب على هذا إن لم يأت جواب.

كان بعض الإخوة يرغب في أن تكون من ضمن الأسئلة التي تطرح أسئلة إعراب حتى يتمرس

هذا طيب.

نحن عرفنا– فيما سبق– أن الحروف كلها مبنية، وأن الأسماء منها المبني ومنها المعرب، ثم جاء الحديث عن الأفعال فتبين أن الأفعال أنواع ثلاثة: ماضية وأمر، وهذه كلها مبنية، والمضارع يبنى أيضا في حالتين: إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد المباشرة، وبقيت حالات إعراب المضارع –وهي مقام حديثنا اليوم– ونسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يعين على إتمامه إن أمكن إتمامه في هذه الحلقة، وإلا فإن كان في العمر بقية كان إتمامه فيما يأت في الحلقة التالية إن شاء الله.

### الغالب البناء في الأفعال

الغالب في الأفعال البناء؛ لأن نوعين من الأفعال وهي الماضي والأمر مبنيان، وجزء من المضارع أيضا مبني وهو في حالتين: مع النونين نون التوكيد المباشرة ونون النسوة، وما عدا ذلك –وهو أكثر أحوال المضارع– يكون

معربا، وإعرابه يكون بأنواع الإعراب الثلاثة التي تدخل على الأفعال وهي الرفع والنصب والجزم؛ لأن الجر لا يدخل على الأفعال.

بدأ المصنف حديثه بقوله: (يرفع المضارع خاليا من ناصب وجازم وقال: نحو يقوم زيد).

قال: (خاليا من ناصب وجازم) كأنه يريد أن يبين أن أنواع الإعراب الثلاثة الداخلة على الفعل المضارع منها ما هو أصل، ومنها ما هو محتاج إلى أن يأتي بعد ذلك؛ لأنه ليس أصلاً. فأصل الإعراب وأول أحوال الفعل، وأكثر أحوال هذا الفعل يكون مرفوعا؛ ولذلك فنصب الفعل المضارع يحتاج إلى ناصب ظاهر -أداة نصب-، وجزمه يحتاج إلى جازم، وأما رفعه فليس هناك أداة تدخل عليه ترفعه.

ومع ذلك تعارف النحويون على أن كل أثر لا بد له من مؤثر، تنزيلا للأشياء المعنوية علي الأشياء الحسية كأنهم يقولون : ما دام هناك عمل وهو الرفع أو النصب أو الجزم، لا بد أن يكون هناك شيء سَبَّبَ هذا الرفع، وسبّب هذا النصب، وسبّب هذا الجزم حتى يكون هذا أدعى للفهم والاستيعاب.

فذهبوا في مسألة رفع الفعل المضارع -الذي نصبه هو أداة النصب والذي جزمه أداة الجزم- لكن ما الذي رفعه وليس عندنا أداة رفع ؟

هنا ذهب النحويون لاجتهادات كثيرة فمن قائل -وهم أكثر النحويين-: إن الذي يرفعه شيء معنوي، وهو عدم وجود الناصب والجازم -تجرده من الناصب والجازم- فإذا وجد الناصب نصب، وإذا وجد الجازم جزم، وإذا عدم الناصب والجازم رفع. فالتجرد نفسه -وهو أمر معنوي عدمي- هو الذي رفعه.

هناك من النحويين الذي قال: تجرد شيء غير ظاهر هو سلبي، ويصعب استحضاره واستيعابه، فنقول: إن الذي رفعه هو حرف المضارعة قبله.

ولكن هذا يرد عليه إيرادات منها: أن حرف المضارعة موجود حتى في الفعل المضارع المنصوب والمجزوم. ومنها: أن حرف المضارعة هو في حقيقته وإن لم يكن حرفا أصليا من حروف الفعل لكنه أحد حروف الفعل، أو الزوائد التي دخلت على الفعل وهي جزء من الفعل المضارع، ومن ثم فيترتب على ذلك أن يعمل جزء من الكلمة في جزئها الباقي، وهذا ليس له نظير في كلام العرب أن يعمل بعض الشيء في بعضه الآخر.

ومن قائل: أن حلوله محل الاسم هو الذي رفعه، ومن قائل: أن عمله عمل الاسم أو كونه في شبه بالاسم، لأننا نعرف أن الفعل المضارع سمي مضارعا لمضارعة الاسم -المضارعة هي المشابهة- فهو يشبه اسم الفاعل في حركاته وسكناته "يَضْرِب" عبارة عن حركة، ثم سكون، ثم حركة، ثم بعد ذلك حرف الإعراب ،كذلك "ضَارِب" حركة وسكون، ثم حركة ثم حرف الإعراب فهو يشبهه ويضارعه، فحينذاك قالوا: إن هذه المضارعة وهذه المشابهة هي التي رفعته، لكن هذا أيضا لا يسلم من رد بأن يقال مثلاً: إن مضارعته للاسم أوجبت إعرابه، لكن أي نوع من أنواع الإعراب؟ ليس هناك مسوغ أو موجب للرفع بذاته، وعلى كل حال هذا خلاف لفظي، والمقصود بالخلاف اللفظي أنه لا يترتب عليه كبير فائدة.

الفائدة المقصودة من هذه التقديرات هي أن يسير الشيء على طريقة واحدة، وهي أنه ما دمنا اتفقنا على أن كل أثر لا بد له من مؤثر نستحضر سببا أوجب هذا الرفع الذي يسلم من كل ناقض، هو أن نقول: أن تجرد من الناصب والجازم هو الذي أوجب له هذا الرفع.

هذا ما يتعلق بالحالة الأولى، والأصل في إعراب الفعل المضارع، ويتبقى الحالتان الأخريان من حالات الإعراب- إعراب الفعل المضارع- وهما النصب والجزم، والجر لا مدخل له لأن الأفعال لا تجر.

تقول: التقدير في الحركات حسب التعذر والثقل، وتقول: إن الألف يتعذر ظهور ونطق الإعراب عليها في كل الأحوال، لكن الواو والياء يثقل إظهار الضمة عليهما فقط

الإجابة يمكن أن تختصر كما فعل الإخوة، ويمكن أن تفصل.

الحركات تقدر على بعض الكلمات؛ لأن أصل الحركات التي تدخل عليها مختلفة فمثلاً: الاسم يدخل عليه ثلاثة حركات الضمة والفتحة والكسرة، أما الفعل فلا يدخل عليه إلا حركتان وهي الضمة والفتحة، وأما السكون فهو ليس بحركة أصلا وإنما هو عدم الحركة.

من هنا تفاوت التقدير؛ فالأسماء منها ما يقدر عليه الحركات الثلاثة كلها كما عرفنا: كالاسم المقصور الذي آخره ألف، أو المضاف إلي ياء المتكلم، ومنه ما تظهر عليه حركة وهي الفتحة وتقدر عليه الحركتان الباقيتان الضمة والكسرة، وذلك في الاسم المنقوص المختوم بياء لازمة كالقاضي والداعي.

بالنسبة للأفعال :منها ما تقدر عليه الحركتان معا الضمة والفتحة، وذلك في الأفعال التي آخرها ألف؛ لأنه يتعذر إظهار الحركة على الألف، ومنها ما يمكن إظهار الفتحة عليه ويثقل إظهار الضمة، وذلك في الفعل المضارع

المختوم بواو أو ياء فتقدر عليه حركة واحدة وهي الضمة للثقل، وذلك كما في يدعو وفي يرمي، فيثقل إظهار الضمة على الواو أو الياء.
هذا هو الذي جعل التفاوت بين هذه الكلمات من أسماء وأفعال في عدد الحركات التي تقدر فيها.
أحب أيضا أن أبين أن ما يرد من أسئلة حتى لو كانت الأسئلة عامة لا تحيف أو لا تقع على موضوع الدرس؛ إذ إن هناك استفسارات لغويةً عامة يمكن الإجابة عليها إذا كانت سريعة من باب أن بعض الإخوة يحرص أن يسأل أحيانا ويتصل بالإخوة، ويقول: إني أريد أن أسأل عن بعض الأسئلة التي أحيانا تكون خارج موضوع الدرس -لا إشكال في استقبال مثل هذه الأسئلة على أن لا تطغى على موضوع الدرس وتجيب على شيء في نفوس الإخوة السائلين.
يقول: عندي سؤال فيما يخص تنوين العوض يا دكتور- آسف أنا سيكون سؤالي- كما ذكرت- هو في تنوين العوض. شاع عند الناس تنوين "قاضٍ وداعٍ وساعٍ" أنه تنوين عوض -أرجو- يقيسونها على غواشٍ كما ذكرها العلماء فأرجو إيضاح هذه المسألة مشكورا يا دكتور
الذين قالوا: التنوين في هذه لأنهم رأوا أن آخر الكلمة ياء فهي اسم منقوص، ولذلك قالوا : إن التقدير فيها عوض عن الحرف- هذه الياء المحذوفة-. بالنسبة لمثل غواشٍ هذه حذفت ياؤها وعوض عنها بالتنوين في مثل داعٍ وقاضٍ ،هذه أصلها داعيٌ لكن لما اجتمعت الياء التي يوقف عليها ثم بعدها التنوين، والتنوين نون ساكنة فاجتمع الساكنان فثقل، واجتماع الساكنين أمر محتمل تقول: رجلان؛ لأن الوقف لا إشكال فيه، لكن اجتماعهما في درج الكلام -وسط الكلمة- هذا متعذر وغير مقبول، إلا أن هذا الأمر أعني حاجة الوقف على الكلمة، وفي نفس الوقت التنوين الذي يدخل عليها كان من التخفيف فيها أن تحذف ياؤها، ويكتفى بالتنوين؛ لأن التنوين جيء به لغرض، أما الياء هي جزء من الكلمة إذا حذف هذا الجزء بقي من الكلمة ما يدل عليه، هذه هي مسألة التنوين الذي يذكر في آخر الاسم المقصور ويستغنى به عن الياء.
تقول: ما ترتيب المعارف حسب قوتها؟
المعارف ستأتي وفيها- ترى- خلاف في مثل ترتيبها، وأحب عندما أذكر الترتيب أن أبين العلة- نعم إن أذِنت نتركها وليست بعيدة سيأتي قريبًا موضوع المعارف حتى يكون كلاما معللاً ، ولم يتفق على هذا الترتيب لأن العلماء اختلفوا في المعارف، وبالذات فيما بينها وإن رأوا بعضها أعرف من بعض لكن الترتيب فيما بينها يحتاج من التعليل عند ذكره.
نأتي "لنصب الفعل المضارع".
نواصب الفعل المضارع أربعة "لن وكي وإذن وأن" والعلماء يذكرونها بهذا الترتيب، وابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى- أيضا في هذا المتن رتبها في هذا الترتيب يبدءون بـ "لن" لأنها هي الناصب الوحيد الذي لا يأتي إلا ناصبا، "كي وإذن وأن" تأتي لغير نصب الفعل المضارع لكن "لن" كلما جاءت جاء المضارع بعدها منصوبًا مباشرة، ومن هنا هم يبدءون بهذا الأمر ويؤخرون الحديث عن " أن" وإن كانت هي أم الباب وأم النواصب لطول الحديث فيها؛ لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، والتفصيل فيها كثير فيؤخرون الكلام فيها حتى يكون التفصيل في آخر الأمر.
من هنا يبدءون بالحديث عن "لن" لن هذا إن جئنا في معناه فهو ناصب للفعل المضارع كغيره من الأدوات، لكن بالنسبة لمعناه هو يفيد النفي فتقول: لن يفعل فلان كذلك، وتقول: النفي المستقبل بمعنى أنك تنفي حصول الشيء في المستقبل، وهذا يستفاد من كلمة "لن" بعينها فهو نفي مستقبل، وهذا يظهر الخطأ الشائع الذي يأتي على لسان بعض الإعلاميين؛ أو بعض المتحدثين عندما يقول: "سوف لن يحصل كذا" فلست في حاجة لأن تقول سوف؛ لأن الاستقبال حصل بـ "لن" نفي المستقبل حصل بـ "لن" فأنت إذن تقول: سوف لن يحصل كذا أنت تضيف حشوًا لا قيمة له.
ومن هنا فالاستقبال كاف بذكر لن وحدها؛ لأنها لنفي المستقبل.
من الأمور التي قد يحب بعض الإخوة المشاهدين أن تذكر في هذا المقام يعرف بعض العلماء لن بأنها حرف نفي واستقبال لا تفيد تأبيدا خلافا، للزمخشري في أنموذجه، ولا تأكيدًا خلافًا له في كشافه، لماذا هذا الكلام ولماذا يقال؟
أنا أذكر هذا الكلام ليس من باب الإطالة ولا من باب سوق الخلافات، ولكن لأن هناك حكمة أو علة في الأمر ينبغي لطالب العلوم بعامة، وطالب العلم الشرعي بخاصة أن يتصورها في مثل هذا المقام وهي أن: الزمخشري وهو أحد علماء العربية الكبار له كتابان كتاب في النحو موجز اسمه "الأنموذج" وكتاب في التفسير موسع اسمه "الكشاف" لا أدري هل هناك شيء يحتاج إلى معرفة؟

يقول: في دخول الضمائر ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة على الأفعال الناسخة كيفية إعرابها؟ مثل كان؟

تدخل عليها ألف الاثنين يكونان ،ثم واو الجماعة يكونون، ومن ثم ياء المخاطبة تكونين؟ كيفية إعرابها؟

تقول لي سؤالان : السؤال الأول: بالنسبة لما ذكرت في الدرس السابق عن الهمزة المتوسطة، وأنه ينظر إلى حركتها وحركة ما قبلها، استشكلت عليّ كتابة بعض الكُتّاب كلمة" مسئولية" يكتبون الهمزة على كرسي مع أنها غير مكسورة ، ولم تسبق بكسرة فهل لكتابتهم بهذه الطريقة وجه؟

والسؤال الثاني: عندما يتحدث المخاطب عن نفسه ويقول مثلاً: لم أدعُ إلى فضيلة أدعو هل هنا تكتب الواو أو تحذف؟

أما سؤال الأخ لما ذكر يكونان ويكونون يقول: كيف تعرب؟ ما أدري أنا لا أعلم يريد كيف يعرف الفعل أو كيف يعرب الضمير، لكن أعربهما معا أما الفعل فأقول: فعل مضارع من الأفعال الخمسة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون كغيره من الأفعال، وأما الضمير ألف الاثنين أو واو الجماعة فهذا نعربه اسما لها، ويكون الخبر بعدها.

فنقول مثلاً "يكونون كرماء" واو الجماعة اسم كان أو اسم يكون مبني على السكون في محل رفع اسم لها، وما بعدها يكون خبرا لها منصوبا. هذا ما يتعلق بسؤال الأخ، وإعرابه بالنسبة لثبوت النون أو حذفه هو مثل غيره من الأفعال. فأقول: يكونان يرفع بثبوت النون، وأقول لم يكونا فيجزم بحذفها .

الأخت التي سألت عن مسئولية هي تقول: إنها تكتب على نبرة .

القاعدة لها معروفة وهي: أن الهمزة المتوسطة ينظر إلى حركتها وحركة ما قبلها، أقوى الحركات الكسرة تليها الضمة ثم الفتحة، والسكون هو أخف من الحركات كلها. فينظر إلى حركتها وحركة ما قبلها: إن كان فيهما كسرة وهي أقوى الحركات وضعت على كرسي، وإن لم يكن فيهما فينظر هل فيهما ضمة؛ لأنها هي التالية لها في القوة، فإن كان كذلك وضعت الهمزة على واو فإن لم يوجد هذا ولا هذا فتبقى مسألة الفتحة فتوضع على ألف وإن لم يمنع من وجودها على الألف مانع.

مسألة" مسئولية وشئون" هذه من الكلمات لو أردنا تطبيق القاعدة عليها فينبغي أن تكون على واو؛ لأن السين قبلها في مسئولية السين ساكنة والهمزة نفسها مضمومة. الضمة إذن هي أقوى ما عندنا الآن فنضعها على واو هذه هي القاعدة فيها القياسية فيها، لكن صار الكُتّاب على هذا في أقطار كثيرة، وفي عصور أيضا كثيرة –ليس فقط في العصر الحديث ولكن في العصور المتأخرة– على أن يكتبوها على كرسي وأيضا لا يصح تخطئة الأمر وقد شاع وكثر، حتى في كتابات بعض الكتابات المتأخرة ليست قديمة جدا، ولكن أقصد المتأخرة من قرون هي تكتب هذه الطريقة، فنقول: الأولى لمن كتب أن يلتزم القاعدة في هذا وأن يكتبها على واو، ومن كتبها على نبرة فلا يخطأ؛ لأنه سار على نمط سائد وموجود.

فيما يتعلق بمسألة "لم أدعُ "هذا فعل مضارع معتل الآخر دخلت عليه لم فيجزم، ويكون علامة جزمه حذف حرف العلة وهي الواو، وتبقى العين مضمومة ولا نسكن العين؛ لأن الجازم أخذ حقه بحذف حرف العلة فلا نحيف على الفعل بأن نحذف واوه، ونحذف ضمة وسطه عينه، بل نبقي الضمة عليه إلا في حال الوقف فإنه يوقف على كل الكلمات بالسكون كما هو معلوم.

أعود في شيء يا شيخ

يوجد مجموعة كبيرة لكن

–أنا أعود للموضوع حتى.... مسألة نعم.–

يقولون في تعريف "لن" حرف نفي واستقبال لا يفيد تأبيدا خلافا للزمخشري في أنموذجه –وهذا كتاب نَحوٍ –ولا تأكيدا خلافا له في كشافه.

الزمخشري كما نعلم هو أحد علماء العربية الكبار لكنه في معتقده معتزلي المعتقد، والمعتزلة من معتقداتهم أنهم ينفون الصفات، وهنا يأتي أهمية معرفة أو ينبري أناس من المختصين في اللغة العربية ، ويوجد الحقيقة من انبرى لدراسة أثر تسخير العلم بعلوم اللغة في خدمة المعتقد؛ لأنه بعض العلماء يستغلون مثل هذا في خدمة معتقداتهم.

الزمخشري استغل هذا في خدمة معتقده، فلما كان المعتزلة ينفون رؤية المؤمنين لله –سبحانه وتعالى– في الجنة، ونحن نعلم أن معتقد أهل السنة والجماعة أن من أكبر نعيم الجنة أن المؤمنين يرون ربهم في الجنة، كيف استطاع الزمخشري–أو أراد– أن يجعل له دليلا من القرآن على أن المؤمنين لا يرون ربهم في الجنة؟

قال إن الله قال لموسى -عليه السلام-: (لن تراني) ولن تأبيدية فلن تراني؛ إنك لن تراني لا في الدنيا ولا في الآخرة، و معنى ذلك: أن المؤمنين في الجنة لا يرون الله فكأنه يقول: إن هذا دليل نقلي على نفي الرؤية، وهذا كلام مردود.

لأن "لن" العلماء يعلمون أنها لا تفيد التأبيد، وهناك ما يمنع ذلك أيضا من كلامه.

إن قال قائل: كيف نرد عليه في مثل هذا فنقول: لو كانت لن تفيد التأبيد -تأبيد النفي- لما احتجنا لما يدل على التأبيد عندما يكون النفي تأبيديًا حقيقيا. عندما يقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] لو كانت لن تفيد التأبيد ما احتجنا إلى أبدًا.

فقوله -سبحانه وتعالى- "أبدا" معناه تأبيد النفي، وهذا أخذ من "أبدا" ولم يؤخذ من لن. فإذن لن وحدها لا تفيد التأبيد، ولذلك تستطيع أن تقول: لن يحصل كذا ثم يعرض عارض فيحصل. أنت نفيت حصوله بما تعلمه، لكن قد يحصل بعد ذلك ما يدفع هذا النفي ويعيد هذا الأمر إثباتا، وهذا دليل على أن مسألة التأبيد فيها غير ظاهرة. ﴿وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠]

أيضا في الكشاف وهو التفسير قال: إن "لن" تفيد تأكيد النفي، هنا ليس فيها شيء من الخدمة المعتقد؛ لكنها رأي نحوي. وهذا الرد أيضا رد عليه قيل: إن "لن" نافية ولكنها لا تأكيد فيها للنفي فأنت عندما تقول: لن يقوم في مثابة قولك لا يقوم -ليست أقوى من قولك لا يقوم- ففيها نفي، لكن بلا تأكيد فكلا الرأيين مردود عليه ولا يوافق عليهما.

تقول: أسأل عن الأوجه الإعرابية لـــ "لكن".

عفوا أختي كيف الأوجه الإعرابية لـــ "لكن"؟

كذا وجه لها أوجه إعرابية متعددة

تقصدين إذا دخلت على جملة أو لكن وحدها.

نعم لوحده

الكلمة وحدها لا يكون لها إعراب؛ الإعراب طرف من التركيب.

نعم إذا دخلت علي جملة .

والسؤال الثاني: إذا كان الاسم المفرد مثنى على شكل جموع مثل أسنان ونجود؛ فمثل هذه الأسماء تتناسب مع الذوق العربي الفصيح أو لا؟

بالنسبة لمسألة "لكن" كيف أوجه الإعراب فيها؟

" لكنّ" حرف استدراك، وهي من أخوات إن، وتعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر -معناها الاستدراك-، وإعرابها حرف ناسخ لا محل له من الإعراب، وما بعده يكون اسم لها، ثم بعدها خبر لها.

قد تخفف فيقال: لكنْ، وهذا يكون استدراك فيها أقل من الاستدراك بـــ"لكنّ" لأن الزيادة في مبنى تدل على زيادة في المعنى .نعم الزيادة في التشديد هنا تدل على زيادة في المعنى.

مسألة التسمية بالجموع أو بما هو على صورة المثنى لا إشكال فيه؛ لأنه موجود التسمية بهذه الأمور، وهذا يرجع لذوق المسمي نفسه ما دامت الكلمة عربية ولها معنى.

لكن الإشكال يأتي في مسألة التسمية بألفاظ أعجمية، أو غير معلومة المعنى، وحينئذ إذا دقق الإنسان في معناها علم أنه تمنى أن لم يسم بها. وقد -هذا من باب الاستطراد- انتشرت - الآن تسمية بالكلمات، أو بأسماء لا يعرف الوالدان معناها لمجرد أن جرس الاسم له رنين في آذانهما، أو أن الناس سموا بهـا، أو أن النـاس استحبوه أو استملحوه، وقد يكون له معنى غير مناسب مثلا، أو قد يكون لا معنى له أصلا؛ لأنه كلمة أعجمية ليس لها معنى في لغة العرب.

من هنا يأتي الحث على مستويين: مستوى الوالدين نفسيهما بأن في العربية من جمال الألفاظ، وجمال الأسماء ما يغني عن اختيار مثل هذه الأسماء غير العربية، وأيضا حذف المعنيين بالتسمية- أقصد-: في نطاق الأحوال المدنية إن لم يمنعوا فليذكروا على الأقل بطريقة ما باستحسان مثل هذه الأمور، ولن يعدم المسؤولون وسيلة لأن يعينوا الناس أن يحبوا لغتهم وأن ينصروها، وليست قضية نصرة فقط، ولكنها هي لغة جمال، وسيجدون في ألفاظها وفي أسمائها ما يغنيهم عن تلك الكلمات غير العربية.

والجهود في مثل هذا المقام موجودة عندما تمنع مثلاً: الوزارات المعنية بالتجارة، وغيرها تمنع الأسماء المؤسسات أو غيرها إذا كانت غير عربية؛ فالأسماء من باب أولى أن يعتنى بها؛ لأنه يأتي وقت من الأوقات يصبح نصف أسماء المسلمين غير عربي، وهذه مشكلة وقدح في هويتهم أي- انتقاص للغتهم- وهذا من أهم صور هزيمتهم في أنفسهم.

نرجع إلي ما نحن فيه :هذه الناصب الأول "لن" أقوم هذه لن ناصبة تفيد النفي؛ ومع ذلك نفي القيام في الوقت المستقبل "وأقوم" فعل مضارع منصوب بـ "لن" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. فهذا الناصب الأول من نواصب الفعل المضارع وهو "لن" وعرفنا –من خلال ذلك– أن "لن" هذه لا تستعمل إلا مع الأفعال المضارعة لتنصبها؛ بخلاف ما –سيأتي بعد قليل؛ أن "أن" مثلا أو "كي" قد تستعمل في غير هذا المقام لكن عندما تأتي في هذا المقام تكون ناصبة.

"كي" التي تنصب الفعل المضارع، وهي الحرف الثاني من نواصب المضارع هي المصدرية. عندما يقول –سبحانه وتعالى–: ؟ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ؟ "تأسوا" هذا فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

والنحويون يقيدون بأن تكون كي مصدرية؛ فيقولون: إن الناصب هو كي المصدرية معنى ذلك –أنها تدل في معناها على المصدر بمعنى: أنها تصاغ مع ما بعدها بمصدر– فعندما نقول مثلاً في قول الله –سبحانه وتعالى–: ؟لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ؟ نستعمل أن –نقدرها– بأن نقول: لعدم الأسى على ما فاتكم هذا تقديرها.

ويشترطون لنصب كي: أن تدخل عليها لام الجر بأن يكون قبلها اللام مثل: ؟ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ؟، وهذا الدخول: قد يكون ظاهرا مثل هذه الآية، وقد يكون مقدرا مثل: ؟ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً ؟، التقدير: لكي لا يكون؛ لكونها معلومة حذفت هنا فسواء ظهرت أو قدرت؛ لا بد أن تكون اللام موجودة معها.

يقول قائل: اللام نعرف أنها حرف جر ماذا تعمل هنا؟

نقول: نعم لا تزال حرف جر في هذا المقام ما مجروها! ليست كي ؛لأن كي حرف؛ والحرف لا يجر؛ ولكن مجرور اللام هو المصدر المؤول –عرفنا أن كي حرف مصدري يؤول مع ما بعده بمصدر– فكي وما دخلت عليه في تقدير مصدر، هذا المصدر هو المجرور باللام فقولك مثلا: "جئتك لكي تكرمني" اللام حرف جر، وكي أداة نصب، وتكرم فعل مضارع منصوب والتقدير الإكرام مع كي وما دخل عليها، والمصدر هذا المتصيد أو المنسبك أو المؤول هو المجرور بحرف الجر اللام في محل جر بحرف الجر اللام.

الناصب الثالث: هو "إذن" هذه قد تكون من أقل حروف النصب استعمالا –هي أقل استعمالا من أنْ ولَنْ وكَيْ–؛ ولكنها مما ينصب الفعل المضارع، وهي حرف جواب.

سبب قلة استعمالها أنها لا بد أن يجاب بها عن شيء؛ لكن لا تبدأ أنت الكلام وتقول: إذن يحصل كذا؛ لا بد أن يكون هناك كلام سابق، أو أن يكون فيه نوع من الحوار بين متحدث ومن يستعمل إذن ناصبة.

من هنا قَلَّ استعمالها في الكلام؛ ولكنها إذا استعملت فهي ناصبة. يشترطون لها: أن تكون في أول الكلام –في صدر كلام المتكلم– مع ذلك يسبقها كلام، ولكن من شخص آخر فتجيبه أنت بقولك: إذن يحصل كذا وتنصب حينذاك.

ويشترطون أن يكون ما بعدها مستقبلا، ولقلة استعمالها، ولكونها ليست أُمًّا للباب، وأنها ليست أصلا في هذا المقام؛ ينبغي ألا تفصل عن الفعل الذي بعدها بفاصل، ويتجاوزون عن القسم؛ فالقسم كعدمه لأنه عبارة عن اعتراض بالقسم لا يفصل حقيقته بين الشيء وما اتصل به.

إذن قالوا: لا بد أن تأتي "إذن" في أول الكلام، وأن يكون مدخولها أو فعلها الذي بعدها مستقبلا، وألا يفصل عنها إلا بالقسم، فيتجاوز فيه. معنى ذلك أنها لو جاءت في وسط الكلام؛ "محمد إذن يقوم" لقلت: محمد إذن يقومُ، فلا تنصب بها، بل ترفع الفعل المضارع بعدها، وتكون مهملة لا تعمل؛ لأنها لم تتصدر وهو الشرط الأول في عملها.

ولو أن شخصًا من الأشخاص قال لك: أنا أحبك فقلت: إذن تصدقُ لرفعت الفعل تصدق لماذا؟ لأن الفعل الذي بعدها ليس مستقبلا؛ لأنه يصدق الآن بكلامه، ونحن نشترط في الفعل الواقع بعدها أن يكون مستقبل الزمن؛ لأنك عندما تقول: إن تصدق أي إن تصدق في حبك لي، فتصدق هذا فعل وقع الآن، وقع وانتهى، ويقع الآن وليس مستقبلا.

ومن شرط المنصوب بإذن أن يكون مستقبلا، فإذن يرفع الفعل بعدها إذا لم يكن مستقبلا فنقول: إذن تصدقُ.

كذلك لو أنه فصل بينها وبين فعلها المضارع مثلا لو قلت: إذن يوم الجمعة أكرمُك، ترفع أكرمُك؛ لأنه قد فصل بينه وبين إذن بالظرف، ولو قلت: إذن في بيتي أكرمُك أيضا فصلت بينها وبين فعلها بالجار والمجرور، أو قلت: إذن يا محمد أكرمُك فصلت بين إذن وبين فعلها بالمناداة. هذه الفواصل تمنع عمل إذن فيما بعدها؛ فيجب أن يرفع الفعل بعد ذلك، وتكون إذن مهملة، ولا تنصبه لضعفها مقارنة بغيرها من أدوات النصب، فلا بد أن تتوافر فيها هذه الشروط لتعمل هذا العمل. هذا ما يتعلق بإذن وهي النصب الثالث.

تقول: تريد أن تعرف تصغير اسم زينب؟

"زينب" التصغير إذا كان الاسم ثلاثيا –وإن كان الحقيقة ليس الآن مقامه في مثل هذا المقام أحب أن أذكر القاعدة باختصار حتى تفيد الذي سأل وأيضا تفيد غيره.
التصغير له ثلاث صيغ: إما أن يكون الاسم المراد تصغيره ثلاثيا، فهذا يصغر على فُعَيْلٍ.
وإما أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف؛ فينظر في الحرف قبل الأخير إن كان حرف علة أو لم يكن حرف علة، فإن لم يكن حرف علة كما هنا فقبل الأخير نون زينب فهذا يصغر على فُعَيْعِل، وإن كان قبل الأخير حرف علة أشبع المصغر أيضا فقيل: فُعَيْعِيل، فما دام ليس قبل الأخير حرف علة فنقول: زُيَيْنَب؛ لكن إذا كان عندنا عصفور قبل آخرها حرف علة، أو مفتاح فنقول: عُصيفير أو مُفيتِيح؛ لأن ما قبل آخره علة.
تقول: ما الفرق بين إذا وإذنْ؟
لعلها تسأل: بين إذًا وإذنْ –هي تسأل بين إذًا المكتوبة بألف وإذن المكتوبة بنون وكلها بالتنوين.
النحويون أو الكتاب يختلفون في كتابة إذًا الناصبة فمنهم: من يكتبها بنون، ومنهم من يكتبها بتنوين، ومن باب الدقة في الأمر يستحسن كثير من العلماء أن تكتب الناصبة بنون، وتكتب المهملة بتنوين حتى يعرف أن هذه ناصبة. فقط في الكتابة للتفريق بينهما.
قد تكتب بتنوين وتعمل، كثير من العلماء يستحسن أن تكون بنون إذا كانت عاملة ناصبة للفعل المضارع، وإذا لم تكن عاملة في الفعل المضارع –ناصبة للفعل المضارع– تكتب بألف، هذا هو الأوجه فيها، وإن كان مَنْ أعملها بتنوين لا يُنعى عليه ولا يخطأ.
يقول: ذُكِر في كتاب "الإنصاف" خلاف كبير حول تعريف الفعل المضارع المرفوع بأنه الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم، ما الصواب في التعريف؟
هذا الأمر بدأتُ فيه وذكرته منذ قليل؛ فقلت: إن العلماء اختلفوا في مسألة الناصب والجازم ، والذي جعلني أختصر أن هذا خلاف لفظي، معناه أنه ليس له ثمرة طويلة، وإنما هو نوع من تدريب الذهن على التعليل ومعرفة القضايا، والتمرس في القواعد، ولا ينبني عليه كثير فائدة.
الخلاف الذي ذكره "ابن الأنباري في الإنصاف" في مسائل الخلاف حول رافع الفعل المضارع. العلماء اختلفوا في ذلك، ومنهم الجمهور قالوا: الذي رفعه هو تجرده من الناصب والجازم، وهذا أمر عدمي وهذا عليه أكثر العلماء، وهو الذي يكاد يسلّم من الرد.
منهم من قال: إن الذي رفعه هو حرف المضارعة، وهذا قد رددنا عليه بأن قلنا: إن حرف المضارعة في حقيقته جزء من الفعل فإن قلنا: إن حرف المضارعة هو الذي عمل؛ فيكون عمل بعض الشيء في بعضه الآخر، وهذا لا نظير له في العربية، منهم من قال: إن حلوله محل الاسم هو الذي جعله مرفوعا، وحينئذ أبطله بعض العلماء بأن قالوا: إن الاسم في مثل قولك: هلّا يقوم زيد؛ هنا يقوم لم يحل محل الاسم؛ لأن الاسم لا يقع بعد هلّا؛ ومع ذلك رفع فكيف نقول: إنه رفع لحلول محل الاسم مع أنه لا يصح وقوع الاسم بعد هذه الكلمة .
والخلاف في هذا طويل، وكما قلت لكم أنه إذا كان الخلاف لا يترتب عليه ثمرة عملية ينبني عليها إعراب، أو تغيير في الحكم، فإنه ينبغي أن يختصر في ذكره. نعم يذكر من باب التمرن والتدرب، لكنه لا يتوسع فيه حتى لا يضايق الأشياء المهمة في هذه الإرشادات لدي المتعلمين.
تقول: سؤالي يتعلق بالدرس السابق: ذكرتم في الأفعال، وفي الأمثلة الخمسة، وفي تعريف الأفعال الخمسة:كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة السؤال: ماذا إذا لم يكن الفعل مضارعا بأن كان ماضيا أو أمرا هل هناك حالة تبنى فيها الأفعال الخمسة ولا تعرب؟
إذا كان أمرا: فإنه يبنى حينذاك على حذف تقول مثلا: اذهبوا فيكون هذا فعلًا أمرًا مبنيا على حذف النون، فيكون بناءً ولا يكون إعرابا؛ لأن أفعال الأمر –كما نعلم– مبنية، وكذلك اذهبي واذهبا.
وأما الماضي: في ذهب وذهبوا وذهب فلا يكون للمخاطبة؛ لأن المخاطبة –أن تخاطب من أمامك– فلا تكون ماضية، لكن إذا جئت به مع واو الجماعة أو ألف الاثنين فهذا يكون في "ذهبا" يكون فعلا ماضيا مبني على الفتح وفي "ذهبوا" مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة ولا علاقة له بكونه من الأفعال الخمسة. فالأفعال الخمسة التي يتغير إعرابها هي ما يدخلها الإعراب، ولا يدخل الإعراب إلا المضارع من الأفعال.
نواصل الآن في مسألة الناصب الرابع الأكبر وهو أم الباب: أن، وأن أكثر حروف النصب، والسبب في جعلها أم الباب –أو أنها الأصل في العمل في الفعل المضارع– تعمل وهي ظاهرة ومضمرة.
لن وكي وإذن لا يمكن أن تعمل؛ لأنها موجودة وهي ظاهرة؛ لكن "أن" أحيانا لقوتها وهي مختفية تنصب الفعل المضارع، ومن هنا قيل إنها أم الباب.

أما مسألة أنها تعمل ظاهرة فهذا واضح: ؟ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَّغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ؟، أن دخلت على الفعل المضارع يغفر فنصبته وعلامة نصبه الفتحة، وهذا ظاهر، ؟ يُرِيدُ اللهُ أَن يُّخَفِّفَ عَنكُمْ ؟ نقول: يخفف أيضا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

قد يلتبس الأمر في أن تكون على أحد وجهين: قد تكون ناصبة، وقد تكون ما يسمونه بالمخففة من الثقيلة. فأوضح هذا بإيجاز: نحن نعرف أن من النواسخ أنْ أخت إنّ لكنها مفتوحة الهمزة. العرب يخففون أنّ يقولون: أنْ فتلتبس، وتشبه في الصورة بأن الناصبة للفعل المضارع؛ مع أن هذه لا علاقة لها بهذه تلك تنصب الفعل المضارع، وتلك تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الاسم وترفع الخبر.

إن سألتني ما الذي تعمله أن الناصبة؟ نقول: تنصب الفعل المضارع -كما هو معلوم-. ما الذي تعلمه المخففة من الثقيلة؟ هي عمل أصلها وهي الثقيلة؛ ولكنها عندما تخفف يصبح اسمها ضميرا اسم ضميرا الشأن: ؟ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ؟ لاحظ أنه قال: سيكون؛ ما نصب الفعل المضارع بعدها؛ لأن هذه ليست أنْ الناصبة؛ وإنما هي المخففة من الثقيلة، فبعدها اسم وخبر، أين اسمها؟ التقدير أنه أي الشأن سيكون منكم مرضى، فالهاء التي هي الضمير هي اسم أن المخففة من الثقيلة، وجملة سيكون منكم مرضى هي في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة، إذن تلك داخلة على الجملة الاسمية، وهذه داخلة على الجملة الفعلية، فرق بينهما والتشابه بينهما في الصورة.

عندما يقول قائل: متى تقع هذه؟ ومتى تقع هذه؟

الجواب: إن سبقت أنْ بما يدل على العلم فهي أن المخففة نفسُها ؟ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى؟، علم أن سيكون سبقت بعلم فهذه المخففة من الثقيلة؛ وحينئذ يرفع الفعل المضارع بعدها، ويكون هذا الفعل المضارع عبارة عن جملة فعلية هو وفاعله جملة فعلية خبر لأن، واسمها ضمير-يسموته ضمير الشأن- لأن التقدير علم أن الشأن - القضية والحال سيكون منكم مرضى- فالضمير هو اسمها إن سبقت بظن ؟وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ؟ معنى ظنوا فهذه تحتمل أن تكون ناصبة، وأن تكون مخففة من الثقيلة.

وإن كان استعمالها ناصبة أكثر ولذلك أجمع القراء على النصب في قوله تعالى: ؟ الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا؟، نعم جاءت أن بعد حسب فكل قراء السبعة أجمعوا على نصب الفعل المضارع" يتركوا" بعدها.

؟وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ؟ قرأ بعض القراء السبعة: "أن لا تكونَ" وبعضهم "أن لا تكونُ" فمن قدرها بأن لا تكونَ فهي حينئذ ناصبة للمضارع، ومن قرأها "أن لا تكونُ" فهي أحيانا مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن أنه الشأن لا تكون فتنة هذا إذا سبقت بظن.

ما هو الظن؟

الظن هو درجة من درجات العلم؛ لكنها لا تبلغ مبلغ العلم اليقين، فإن لم تسبق بعلم ولا بظن فهي ناصبة قطعا -ناصبة للمضارع-، وإن سبقت بعلم فهي مخففة للثقيلة قطعا، وإن سبقت بظن -وهو درجة من درجات العلم دون اليقين- فهي محتملة الأمرين، والأكثر فيها أن تكون ناصبة. هذا ما يتعلق بمسألة الاشتباه.

قد يقول قائل: ؟ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ؟ ما نصبت أن، وأنا وضحت هذا حتى لا يلتبس الأمر عليهم ويقولوا: لماذا لم تنصب أن في هذا الحال؟ نقول: هذه أنْ ليست صاحبتنا؛ ولكنها أخف من الثقيلة التي هي في أصلها أنّ.

هذا في ما يتعلق بعمل أن وهي ظاهرة، وذكرنا في البداية أن لقوتها تعمل وهي مضمرة.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة؟.

السؤال الأول:

قال الزمخشري: "لن تفيد تأبيد النفي وتأكيده" كيف ترد عليه؟

والسؤال الثاني:

ما المقصود بأن المخفة من الثقيلة؟ وما إعراب ما بعدها؟

يقول: فماذا عن أن المفسرة؟

أن المفسرة هي الحقيقة مختلف فيها هم يقولون: ما سبقت بجملة فيها معنى القول دون حروفه: كتبت إليه أن يفعلوا كذا، ذكرها كثير من النحويين -معنى أي يفعل كذا-؛ لكنه الحقيقة غير متوجهه، ومن قال: إذا قلت: كتبت إليه أن يفعل فهذه ناصبة الحقيقة وتقديرها بأن يفعل فيها نظر، وإن ذكره بعض العلماء، وممن ذكره ابن هشام أيضا، لكني لم أذكرها لأنه الرأي فيها في ظني أنه مرجوح، وما قاله كثير من العلماء في أن هذه التي هي بمعنى أي في حقيقتها ليست بمعنى أي؛ ولكنها ناصبة للفعل المضارع هو المتوجهه فيها والمعنى يسند ذلك.

والله أعلم

الدرس العاشر

عمل "أن"

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أؤكد ما طلبه عدد كبير من الأخوة من أنه ليس هناك قناة وسيلة للإجابة على أسئلة اللغوية أو النحوية بالدرجة الأولى إلا هذا الدرس، ولذلك نستقبل -إن شاء الله- معا ما يرد من استفسارات لغوية، وإن كانت ليست منصبّة على الدرس الذي نحن فيه بالضبط على أن لا يحيف ذلك على ما نحن بصدده؛ لأن الأصل هو شرح الكتاب المحدد المقرر.

بالنسبة لأسئلة الحلقة الماضية كان السؤال الأول:

الزمخشري قول الزمخشري نعم

لن تفيد التأبيد والتأكيد فالمطلوب هو كيفية الرد عليه.

وكانت الإجابة: الرد على الزمخشري:

أولا: بقوله تعالى: ؟ وَلَن يَّتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ؟ لو كانت "لن" على التأبيد لما قال الله تعالى أبدا؛ إذ بدون "أبدا" قد يتمنوه فهي ليس تأبيدية: ؟ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ؟ فالمقصود في قوله -تعالى- ؟لَنْ تَرَانِي؟ نافية مستقبلية، وليست تأبيدية وكذلك في قوله تعالى: ؟ وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا ؟.

أما المعنى الثاني على التأكيد مثل "لن تشرب" هذه نافية؛ أي لا تشرب وليست تأكيدية هذا إجابة السؤال الأول.

والسؤال الآخر الفرق بين "أن" الناصبة و"أن" المخففة من الثقيلة هنا إجابة من الأخت تقول:

أولا: "أن" الناصبة هي التي تدخل على الفعل المضارع فتنصبه. وأما "أن" فهي مخففة من "أنَّ" فهي من النواسخ اسمها ضمير مستتر يسمى ضمير الشأن فهي تدخل على الجمل الاسمية إن سبقت "أنْ" بما يدل على العلم فهي المخففة من الثقيلة قطعا، ويجب في الفعل الذي بعدها أن يُفصل عنها بحرف من حروف أربعة وهي حروف التنفيس حرف النفي "قد"، "لو" نحو قوله تعالى: ؟ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ؟.

ثالثا: إن سبقت "أن" بظن فهي تحتمل أن تكون ناصبة للفعل أو مخففة من الثقيلة وحملها على أن تكون ناصبة أكثر من نحو قوله تعالى: ؟ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا ؟، ونحو قوله تعالى: ؟ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ؟.

رابعا: إذا لم تسبق بعلم ولا بظن فهي ناصبة قطعا نحو قوله تعالى: ؟ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَّغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ؟

أشارت إلى إعراب هي طويلة

المقصود بالإعراب إعراب ما بعد "أن" المخففة من الثقيلة لأنها تعمل عمل أصلها وهي "أنَّ"، وحينئذ اسمها ضمير مستتر والجملة بعدها خبر.

دعاني يا شيخ أحمد قبل قليل قراءتكم منذ قليل للتفاوت في نحو أو أحيانا نحوها أن أبين فائدة في هذا طبعا مسألة "نحو" هذه هي تستعمل في العربية استعمالين؛ إما تكون بمعنى "مثل" وهذا هو المقصود عند الحديث في النحو مثلاً يعني نقول أذكر القاعدة ثم أقول "نحو كذا"؛ أي "مثل كذا"، وإما أن تكون للجهة؛ "توجهت نحو الكعبة"، "نحو القبلة"، "توجهت نحو المنزل"؛ أي إليه باتجاهه؛ فهي حينئذ ظرف.

فإن استعملتها للتمثيل فارفعها؛ لأنها خبر للمبتدأ المحذوف والتقدير "وذلك نحوُ"، وهذا مثل كذا فهي خبر لذلك المقدر. وإن استعملتها "توجهت نحو البيت"؛ فهي ظرف مكان وأيضا ينصب حينئذ.

إذن إذا نصبها القارئ؛ فهو يقصد الظرفية، وإذا رفعها؛ فهو يقصد المثلية ومن ثم فهي في مجال النحو ينبغي أن ترفع فنقول نحوُ كذا نحوُ كذا لأن التقدير "وذلك نحو" طبعا هذا عرضي لكنه فائدة عامة ربما لا يرد لها وقت فهذا أوان حديثها.

نبدأ بعون الله -سبحانه وتعالى- في الحديث عن عمل "أن". نحن عرفنا أنّ "أنْ" بالنسبة للنواصب هي أم الباب، وأكثر هذه النواصب استعمالا. وإنما جعلت هذه الأداة -أقصد نواصب الفعل- نحن عرفنا أن الفعل المضارع ينصب بنواصب، ومرت بنا وهي: "لن وكي وإذن"، وجئنا للحديث عن "أن" وتبين أنها هي أصل هذه النواصب، وإنما دعاها النحويون أصلا وأمًّا لهذا الباب؛ لأنها تزيد على بقية أخواتها بأنها تعمل في الفعل ظهرت أو أضمرت وهذا دليل على قوتها لأن من يعمل حتى وهو غائب هذا دليل على قوته، أما بقية الأدوات؛ فإنها لا تعمل إلا وهي ظاهرة، وهذا دليل على أنها دون "أن" فـ"أن" إذن لقوتها تعمل ظاهرة ومضمرة ولذلك طالت التفاصيل فيها، ومن هنا يؤخرها بعض العلماء.

يسأل بعض الناس ويقول "أن" دائما مضمرة مختفية؟

نقول: لا.

نحن عرفنا في الدرس السابق عند التفريق بينها وبين "أن" المخففة من الثقيلة أنها تأتي ظاهرة: ؟ وَالَّذِي أَطْمَعُ أن يَغْفِرَ ؟ فـ"أن" هذه ناصبة وهي مذكورة. لكنها لقوتها قد تعمل وهي مختفية مستترة، وهذا الاستتار أحيانا أنت مخير في إظهاره وإخفائه وأحيانا أنت ملزم بستره. وهذا ما يدعونه "إضمار أن جوازا"، و"إضمار أن وجوبا" بمعنى أن إضمار "أن" جوازا يعني للمتكلم للناطق لصائغ الجملة أن يظهرها إن شاء، وأن يخفيها إن شاء، وأما المستترة وجوبا فيجب أن تختفي وأن تعمل في الفعل المضارع الموجود ولكن وهي غير موجودة ولكل واحد مواضع.

يذكرون فيما يتعلق بإخفاء عملها وهي مستترة جوازا يذكرون له في مثل قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ؟، بعض الناس يسأل ويقول "يرسل" هذا فعل مضارع طبعا في قراءة النصب وهي إحدى القراءات السبعية.

الفعل المضارع هنا منصوب وليس قبله ناصب نقول نصبته "أن".

أين أن؟

مضمرة.

وإضمارها جائز بمعنى أنه يصح في غير القرآن أن تقول "أو أن يرسل".

لماذا ساغ هنا أن نذكرها وأن نضمرها؟

قالوا: هذا أحد مواضع عمل "أن" وهي مستترة استتارا جوازيا. وذلك أنك عطفت بـ"أو" كما ترى. "أو" حرف عطف. عطفت به على اسم مرة وحيا إلا وحيا ثم جاءت أو يرسل. طبعا وحيا اسم ويرسل فعل وعطف الفعل على الاسم ما يسوغ فهناك "أن" مقدرة "أو أن يرسل" و"أن" وما دخلت عليه لتأويل مصدر إرسال أي ؟إِلاَّ وَحْيًا؟ أو إرسالا.

فعطفنا حينئذ الاسم على الاسم بتأويل المصدر بأن هذه هي أحد المواضع أن يتقدم اسم هذا الاسم ليس مشتقا ولا مأولا بالفعل ولكنه اسم خالص، ويعطف عليه بعد ذلك فعل مضارع يكون منصوبا؛ حينئذ لك في "أن" تظهرها، وأن تضمرها، وتكون "أو" قد عطفت اسما منسبكا من "أن" وما دخلت عليه على الاسم المذكور سابقا لتتناسق الجمل وتكون كلها عبارة عن كلمات معطوف بعضها على بعض. ومثلها البيت بيت الشاعرة التي هي زوج معاوية بن أبي سفيان:

ولبسُ عباءةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ...........................

ميسون بنت بحدل هي زوجة لمعاوية -رضي الله عنه- تزوجها من البادية، وأخذها من أهلها في البادية وكانت تعيش في الصحراء إلى قصر الخلافة ومع ذلك هي تحن إلى معيشة البادية فتقول:

لبيتٌ تَخْفِقُ الأَرْيَاحُ فيه أَحَبُّ إِليَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

إلى أن قالت:

ولبسُ عباءةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

أي: لبس العباءة التي هي لبس لا تقصد بها العباءة التستر ولكن تقصد بها لبس الغليظ الذي تلبسه نساء البادية أحب إليها من لبس الرقيق الذي تلبسه النساء المنعمات في القصور.

فقالت ولبس عباءة وتقر فـ"تقرَّ" هنا فعل مضارع وبعد واو ومنصوب، ولكنه معطوف على اسم "لبس" وأن يعطف الفعل على الاسم فيه عدم تناسق، ومن هنا نصب الفعل ليقدر قبله "أن" ويصبح أن مع الفعل مصدر مؤول؛ أي قرار العين لينعطف هذا المصدر المؤول الذي هو اسم على الاسم السابق لبس فتتناسق الجمل ويكون فيها تناسق بين عطف مفرد على مفرد. هذا أحد مواضع عطف نصب بأن المضمرة جوازا.

يبقى موضع آخر أيضا وهو بعد اللام نحن نعرف أن اللام حرف جر فعندما نقرأ قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ؟١؟ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ؟ واضح أن اللام تفيد التعليل لماذا تم الفتح؟ من أجل تحقيق المغفرة للرسول -صلى الله عليه وسلم- ؟ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ؟ فهذه اللام نحن نعرفها في حروف الجر حرف جر، ولكن وقع بعدها فعل فيقول قائل نحن عرفنا أن من علامات الأسماء دخول حرف الجر عليها فكيف دخل حرف الجر على الفعل؟

الجواب: حرف الجر لم يدخل على الفعل وإنما دخل على الاسم. أين الاسم؟

"أن" وما دخلت عليه لتأويل مصدر؛ أي لأن يغفر للمغفرة.

طيب يغفر هذا ما شأنه؟

منصوب بـ"أن" مقدرة، ونحن نعرف أن "أن" هذه مصدرية و"أن" المصدرية تُؤول مع ما بعدها بمصدر اسم يكون هو المجرور باللام. إذن ليس المجرور باللام هو الفعل فإن الأفعال لا تجر ولكن المجرور باللام هو الاسم المقدر من "أن" وما دخلت عليه.

هذا أحد مواضع إضمار "أن" جوازا فلك في غير القرآن أن تقول لأن يغفر ولك أن تخفيها كما جاء في الآية. فإذن هذا من مواضع تقدير "أن" جوازا. يقولون إن اللام هذه طبعا اللام تفيد التعليل ليغفر علة الفتح المغفرة ؟ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ؟ علة الإنزال هو التعليل فإذن اللام هذه للتعليل عللت السبب. لكن لما جاء قول الله –سبحانه وتعالى–: ؟ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ؟، استشكل الأمر على بعض المفسرين وبعض النحويين قالوا كيف؟ نحن نعرف أن اللام طبعا هنا ليكون كما ترى اللام حرف جر دخلت على الفعل المضارع وحقيقتها أنها لا تدخل على المضارع لأنها هي من علامات الأسماء وإنما دخلت على الاسم المنسبك المقدر من أن المقدرة والفعل الذي دخلت عليه وهو اسم لكونه ليكون لكونه عدوا وحزنا.

مصدر الاستشكال أنهم قالوا نحن الذي نعرفه أن اللام للتعليل فإذا طبقناها على الآية: ؟ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا؟ هل علة التقاطهم لموسى حتى يكون عدوا لهم؟ هم التقطوه ليكون كما ذكرت زوج فرعون ؟ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ ؟ هم يريدونه قرة عين، لكنه أصبح في مستقبل الأيام فيما يعلمه الله –سبحانه وتعالى– عدوا لهم فكان سبب هلاكهم بعد أن طغوا وبعد أن ابتعدوا عما أمرا لله به فاستحقوا الهلاك.

إذن لم يكن لهم قرة عين كما طلبوا وإنما كان لهم عدوا وحزنا. لكن ليس التقاطهم له لأجل هذه العلة، وإن كان عاقبة أمرهم إن كان الأمر كذلك. لذلك يسمون اللام لام العاقبة وليست التعليل، فيقولون اللام الداخلة على "أن" والفعل هذه في معناها إما أن تكون للتعليل، وإما أن تكون للعاقبة؛ فللتعليل إذا بينت سببا، وللعاقبة إذا بينت مصير الحال كما في هذه الآية. وفي الحالين اللام داخلة على مصدر مقدر من "أن" المقدرة والفعل الذي بعدها ويكون هذا المصدر المنسبك هو المجرور بحرف الجر اللام. هذا هو الموضع الثاني من مواضع جواز إضمار أن بمعنى أنه لك في غير القرآن أن تقول لأن يكون لهم عدوا حينئذ تكون "أن" جائزة الإظهار وجائزة الإضمار.

بعد هذا يحسن التنبيه إلى شيء وهو نحن الآن ذكرنا أنه إذا وقعت بعد اللام إذا جاء الفعل المضارع المنصوب بعد لام الجر التي هي أحيانا تكون للتعليل وأحيانا تكون للعاقبة؛ فإنه يجوز أن تظهرها ويجوز أن تضمرها. لكن لو نظرنا إلى مثل قول الله –سبحانه وتعالى–: ؟ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ ؟، هذه "لِـ أن لا" هذه لام التعليل، وبعدها أن، ثم لا يكون وقعت أن بعد اللام ونحن نقول إن "أن" إذا وقعت بعد اللام؛ يجوز لك أن تظهرها ويجوز لك أن تضمرها لكن في الآن لا يصح أن أحذفها لأنه قد وقع بعدها لا والنحويون يقولون إنه شرط جواز إضمار أن بعد اللام أن لا يكون بعدها لا تكون منفية بلا ومثلها:؟ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ؟. فهذه يجب إظهارها لأن ولا يجوز إضمارها.

إذن جواز إضمار "أن" وإظهارها إنما هو خاص بأن لا يكون بعدها لا فإن جاء بعدها لا وجب إظهارها. أنا سأسأل سؤالا للأخوة سواء نستقبل إجاباتهم إما عن طريق الاتصال أو عن طريق الكتابة في الموقع. لماذا إذا صاحبت اللام لا وجب إظهارها؟

ما تعليلهم هم لذلك؟

وظني أن من يتأمل سيجد التعليل ظاهرا وواضحا؟

نحن عرفنا أن إضمار "أن" بعد اللام جائز؛ فلك أن تظهرها، ولك أن تضمرها؛ "جئت لأكرمك" أو "جئت لأن أكرمك" أنت بالخيار. لكن إذا وقع بعد "أن" لا وجب إظهار "أن".

أنا اسأل ما العلة المتلمسة؟ ما الحكمة المتوقعة؟

يتوقعها كل واحد من الإخوة المشاهدين من وجوب أن نظهر "أن" ولا نضمرها في هذه الحالة. هناك علة واضحة بالنظر. لو نظر الإنسان وتأمل في هذا لا أريد أن أزيد في الإيضاح؛ لأنها وضحت الآن؛ لعرف لماذا يجب أن تظهر أن ولا تختفي.

طبعا لا يشكل في هذا أنها تكتب إملائيا لام ثم همزة على كرسي ثم لام "لئلا" هي في واقعها لِـ أن لا لكنهم يكتبونها إملائيا بناء على النطق لأنها أصبحت تعرفون الحكم التجويدي من منكم يعرف التجويد أن النون إذا سكنت بعدها اللام فهذا إدغام بغير غُنَّة والإدغام لما أدغمت ولم تظهر أيضا في الكتاب الإملائيون لم يظهروها وإلا؛ فحقيقتها لِـ أن ولا لكن لكونها أدغمت بغير غنة أيضا أدغموها بالكتابة فكتبوها بهمزة على كرسي.

سؤال يقول: ألا تعمل كي مضمرة بعد اللام؟

بل تعمل ظاهرة هي لا بد أن تظهر لكن لك أن تظهر اللام قبلها أو تخفيها تقول: "جئت كي أكرمك"، أو "جئت لكي أكرمك". لكن لا بد أن تظهر جميل الذي يعمل وهو ظاهر وهو مضمر فقط هو "أن"، أما بقية النواصب؛ فيجب أن تكون ظاهرة.

سؤال تقول: كيفية المشاركة معنا في هذه الحلقة؟ هذا الأمر متاح لك أختي الكريمة عبر الاتصال الهاتفي، وكذلك عبر الموقع الإلكتروني كما أرسلت هذا التساؤل أرسلي كذلك ما تودين المشاركة فيه –وإن شاء الله تعالى– نطلع عليه

سؤال يقول: يسأل عن حروف التنفيس؟

هما حرفان السين وسوف حرفا التنفيس. والتنفيس معناه الإرجاء والإمهال، أو أنها مأخوذة من لفظها أنّ فيها سينا والفاء. لكن الأصل فيها أنها للتنفيس؛ أي أنها للإرجاء فنفست عن الشيء؛ أي مددت في أجله. وهما حرفان: السين وسوف. وطبعا هما في الدلالة على المستقبل واحدة. لكن في المبالغة في ذلك ما كانت حروفه أكثر فدلالته أقوى من منطلق قولهم إن الزيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى فإذا أردت أن تؤكد الاستقبال وتزيد في تأكيدك لهذا الاستقبال وأنه ليس حاضرا وإنما هو مستقبل تؤكد ذلك بـ"سوف" وإذا أردت أنت تدل فقط على الاستقبال دون التأكيد تأتي بالسين.

سؤال تقول: تسأل عن الكلمة الفصيحة في قولنا طبيعي وطبعي أيهما أفصح؟

طبعا هذه مسألة صرفية تتعلق بالنسب أذكرها بإجمال الأصل في النسب إلى ما كان وزنه فَعيلة وفُعيلة لاحظوا أني أقول الأصل؛ لأن هناك أمورا خالفت هذا الأصل.

الأصل في النسب إلى ما كان على وزن فعيلة، وفعيلة أن يكون على وزن فعلي فننسب مثلاً إلى مدينة نقول مدني، وننسب إلى مثلاً بريدة بُرَدِي. هذا هو الأصل. وإن وجدت بعض الألفاظ التي خالفت هذا الأصل؛ لأنها صارت بطريقة تخالف هذا مثلا وإن كان هذا بالضد إذا لم يكن كذلك فينسب إليه بإثبات الياء يعني ما كان على فعيلة وفعيلة ينسب إلى فَعَلي ما لم يكن على فَعِيلة؛ فينسب إليها أصله فقريش الأصل أنه ينسب إليه على أصله يقال قريشي ولكنهم نطقوه فقالوا قرشي وسليم والأصل أن ينسب إليه سليمي لكنهم نطقوه فقالوا سلمي.

فهذا يؤخذ على ما نطقته العرب الفصحاء به وإن خالف القاعدة فيه. يبقى الأمر في مسألة طبعي وطبيعي هذه إن مشينا على القاعدة المتبعة وهذا هو الأصل والأفصح فينبغي أن نقول طبعي لأنها على فعيلة فالنسب إليها على فعلي. ولكن التجويديين منذ أمد طويل في كتبهم عندما يتكلمون عن المد يقولون مد طبيعي. ومن هنا فإن هناك تسويغا لهذا الأمر ما دام يسار على هذا وإن كان الأولى إتباع القاعدة في هذا وهو أن نحذف الياء؛ لأنه نسب إلى كلمة على وزن فعيلة فيلتزم فيها حذف الياء.

سؤال تقول: تسأل عن كلمة المرضى فقد وردت في منهج الصف الثاني متوسط في باب الاسم المقصور مع أن مفردها مريض فهل ننسب إلى الاسم المقصور إلى مفرده أم إلى جمعه؟

الاسم المقصود هو كل اسم –بصرف النظر بكونه جمعا أو مفردا– آخره ألف لازمة. طبعا لا بد أن يكون ما قبلها مفتوح لأن الألف لا تقبل إلا ما فتح قبلها. فإذا تحقق هذا فيها فيسمى اسم مقصورا فحينئذ جمع مريض اسم مقصور لا يمنع من كونه جمعا أن يسمى اسما مقصورا.

كذلك تسأل عن كلمة شؤون ومسؤولية؟

وهي سبق أن أجيب عليها.

ولديها اتصال تقول تكتب على الواو في حالة الرفع وتكتب على الكرسي مثلاً في حالة الجر

لا.. هذا لا علاقة له بالرفع والجر لأن الرفع والجر إنما يكون على الحرف الأخير من الكلمة والهمزة هنا في وسط الكلمة لا علاقة لها بالإعراب. الذي له علاقة بالإعراب. دعني أجيب على هذا ثم أنتقل إلى الموضوع الآخر وأخشى أن أنساه ولكن أرجو أن يذكرني الله –سبحانه وتعالى– هنا سبقت أن بينته وقلت إن كلمة مسؤول وشؤون القاعدة فيها هي ما سبق أن ذكر من أنه ينظر إلى الهمزة المتوسطة إلى حركتها وحركة قبلها والحركة الكسر ثم يليها الضم ثم الفتح والسكون ليس بحركة وإنما هو أخف من الحركة في قولنا مسؤول وشؤون الحركة حركة الهمزة نفسها الضمة وحركة ما قبلها السكون فالقاعدة فيها أن تكون على واو ولكن لما كان الإملائيون يسيرون في بعض كتاباتهم منذ القدم أن يكتبوها على كرسي استجاز كثير من الناس أن تكتب على كرسي. ومع ذلك فأنا أقول من يلزم الأفصح هو الأفضل ومن يلزم القاعدة في الأمر هذا هو الذي يسير على الفصيح منه. ولذلك فينبغي أن من كتب لنفسه أن يكتبها على واو أما الذي يمكن أن يتبع إعرابه في كتابة الهمزة؛ فهذا في كلمة امرؤ فإنها تلحق إعرابها في حركتها "امرؤ القيس" أو "امرؤ" مجردة إن كانت مرفوعة والسبب في ذلك أن الهمزة في آخرها إن جاءت مرفوعة كتب الهمزة على واو وإن جاءت منصوبة كتب الهمزة على ألف وإن جاءت مجرورة كتب الهمزة

على ألف مقصورة أو مقصورة الياء. فهذا إنما هو لكون أن الهمزة في آخر الكلمة وحركة الإعراب تؤثر عليها أما الهمزة المتوسطة فحركة الإعراب بعيدة عنها هي في الآخر ولا تؤثر عليها.

هل جاء شيء من الأجوبة يتعلق بـ"أن لا"؟.

تقول: لكي لا تكون الجملة نافية

كيف يعني ما هو لكي لا تكون الجملة نافية أبدا هي منفية لأن لا.

تقول: لوجود لا النافية

وإذا وجدت ماذا كان ماذا صار؟ طيب.

أنا أُجيب إذن.

الحقيقة هي الأمر واضح وهو أنه لو أننا حذفنا أن لالتقت اللام مع اللام للا، والتقاء اللامين ثقيل متماثلان. فيجب أن نثبت أن لتفصل بين المتماثليْن. وإن كانت قد وقعت بعد "لام التعليل" وهذا الموقع من مواقع جواز الإظهار والإضمار، ولكن الإضمار هنا يوجب التقاء اللامين المتماثلين، فيثقل الكلام ولذلك وجب إظهارها لتفصل بين المثلين. هذا هو العلة التي ذكرها النحويين لوجوب إثبات "أن" متى وقعت بعدها لا. طيب نواصل إذن الحديث لو أن هذه اللام أقصد اللام التي ينصب بعدها الفعل المضارع.

يقول: اقصد من الاتصال هذا أني أسلم عليكم وعندي إجابة أجاب الشيخ عنها لدخول وجوب إظهار "أن" إظهار أقصد بسبب اللام الأولى والثانية لكن سبقنا جزاه الله خيرا والحمد لله وافقت إجابتي إجابته؟

تأتي قضية هذه اللام التي ينصب الفعل المضارع بعدها تأتي في بعض الأحيان وقد سبقت.

يقول: سؤال خارج الدرس الأشياء التي لا محل لها من الإعراب أو المواضيع التي نسمع في الإعراب لا محل له من الأعراب لو تعطينا مفصلة؟

يفرد العلماء مواضع للجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب. وهم يريدون بهذا أن الجملة إذا وقعت في موقع مفرد يعرب بإعراب معين؛ فلها محل من الإعراب. مثلا إذا وقعت الجملة في موضع الحال "جاء فلان يمشي" هي مثل جاء فلان ماشيا. ونحن نعرف أن "ماشيا" هذا حال منصوب، فنقول يمشي هذه جملة في محل نصب حال فلها محل من الإعراب وهو النصب. كذلك إذا وقعت الجملة في أول الكلام، فنقول هذه جملة ابتدائية والمبتدأ حقه الرفع. إذا وقعت الجملة في مكان الصفة "رأيت رجلاً يتحدث". "يتحدث" صفة لرجل. أما إذا وقعت الجملة في موقع لا محل له من الإعراب مرة ثانية إذا وقعت الجملة في مكان مفرد له إعراب كالحال.

المفرد

إذا وقع الجملة في موقع مفرد له إعراب كالحال والنعت أو الصفة والخبر؛ فهذه لها موقع لأن الحال حكمه النصب والخبر حكمه الرفع والصفة حكمها حكم الموصوف. أما إذا وقعت الجملة في موقع لا يكون للمفرد فيه إعراب كما إذا وقعت مثلاً في صلة الموصول؛ فإنه ليس من شأن المفرد أن يقع في هذا المكان وحينئذ نقول هو ليس له محل من الإعراب.

إذن الذي له محل من الإعراب هو الذي يقع موقعا يستحق حكمًا إعرابيا، والذي لا محل له من الإعراب الذي يقع في موقع لا يستحق حكمًا إعرابيا هذا.

مرتبطا بمفرد يا شيخ

إي نعم إذا كانت جملة؛ فإنها تُقاس على المفرد، فإذا كان المفرد يستحق حكمًا إعرابيا؛ صارت الجملة لها محل من الإعراب الذي تقوم وقامت، وإذا كانت وقعت في موقع مفرد لا يستحق حكمًا إعرابيا فإنها لا يكون لها محل من الإعراب.

أعود مرة ثانية وأقول إن تلك اللام التي يأتي الفعل المضارع بعدها منصوبا قد يسبقها "كان" المنفية سواء كان بصيغة الماضي كان أو مضارع يكون لكن تكون منفية. في هذه الحال يكون لها حكم آخر. كيف ذلك؟

في قول الله –سبحانه وتعالى-: ؟ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ؟، هنا كما ترى "يعذب" فعل مضارع سبق باللام ونصب الفعل المضارع، ونحن عرفنا أن الفعل المضارع إذا نصب بعد اللام فإنه منصوب بـأن مضمرة، ونحن عرفنا أنه بعد اللام يكون الإضمار جائزا لكن النحويين تتبعوا هذا الكلام فوجدوا أنه إذا سبق بـ"كان" المنفية سواء كانت بصيغة الماضي أو المضارع؛ فإنه لم يرد في كلام العرب أن تذكر أن فحكموا حينئذ أنه في هذه الحالة أعني إذا سبقها "كان" المنفية أو "يكون" المنفية يجب إضمار "أن" وجوبا؛ لأنه لم يرد في كلام العرب إثباتها. يسمون هذه اللام لام الجحود؛ "ما كان ليفعل" كذا: ؟ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ؟. هذه أيضا "كان" منفية وإن كان بصيغة المضارع "يكن" لكنها مسبوقة اللام سبقت بكون منفي. حينذاك الفعل المضارع المنصوب بعد اللام ليغفر

منصوب بـ "أن" مضمرة وإضمار "أن" هنا واجب ولا يجوز إظهارها؛ لأنه لم يرد عن العرب إظهار "أن"، وقد سبقت بكون منفي، وسموها هنا "لام الجحود".

سميت لام الجحود الجحد هو النفي جحد الشي؛ أي نفاه وأنكره. وهنا لكونها قد سبقت بكون منفي ناسب أن تسمى بهذا الاسم لأن الجحد هو النفي، وهذه قد سبقت بما يدل على النفي وهو ما سبق بـ"كان" أو "يكون".

هذه أحوال "أن" و"اللام". ولو أننا تأملنا هذا الأمر؛ لوجدنا أن اللام تقع في أحوال ثلاث:

الحال الأولى: أن يكون إضمار "أن" بعدها جائز، وهو في الحالات المعتادة.

الحال الثانية: أن يجب إظهارها، وذلك إذا وقع بعدها "لا"، وعرفنا العلة في "لأن لا".

الحال الثالثة: أنه يجب إضمارها وحذفها واستتارها، وذلك إذا سبقتها كان المنفية سواء كانت بصيغة الماضي أو المضارع؛ "ما كان" أو "لم يكن". وحينئذ تسمى هذه اللام "لام الجحود".

هذا الموضع هو أحد المواضع التي تعمل فيه "أن" وهي مستترة استتارا واجبًا؛ أعني إذا سبقت بلام الجحود أي التي كان قبلها كان المنفية وهذا أحد المواضع. وهذا يسوق الحديث عن المواضع الأخرى التي تضمر فيها أن وجوبا نحن عرفنا أنّ "أن" تعمل ظاهرة ومضمرة؛ ولذلك صارت أمَّ الباب، وعرفنا ظاهرا كما عرفنا عملها مضمرة بجواز، وبقي أن نتحدث عن عملها مضمرة بوجوب، وكان أول الأحوال ما ذكرناه منذ قليل أن تقع بعد لام الجحود وتبين المقصود بهذه اللام.

سؤال في حلقة ماضية وطلبت مني أن أطرحه عليك: يسأل عن ظهور حركة الجر على الاسم الأعجمي أنطونيو عدم ظهور حركة الجر.

طبعا الأسماء الأعجمية أنت تعرف طبعا هذا واضح أن هذا اسم أعجمي، وهنا قاعدة عامة فائدة أيضا هذه أنه "ليس في العربية اسم معرب أخره واو قبلها ضمة" متى رأيت اسما معربا آخره واو قبلها ضمة؛ فاعلم أنه أعجمي. قد يقول بعض الناس هو هذا أخره واو وقبله ضمة نقول هذا مبني وليس معربا. قد يقول بعض الناس بهو نقول هذا نعم آخره واو ولكن قبلها سكون وليست بهو بضم الهاء ولكن بهو بسكون الهاء. نحن نقول إذا وجدت في المعرب آخره واو قبلها ضمة ذكره العلماء أحد الضوابط التي يعرب بها الاسم الأعجمي الأسماء الأعجمية عندما تدخل العربية تعامل معاملة الأسماء العربية، ولكنها تكون حينذاك ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة. ومنعها من الصرف معناها أنها لا تنون وأنها إذا جُرّت؛ جرت بالفتحة.

أحيانا يكون آخر الاسم مما تقدر عليه الحركات كمثل هنا الواو مثلاً تقدر عليها مثلاً الضمة للثقل، وأما الفتحة؛ فالأصل فيها أن تظهر سواء كانت منصوبة أو مجرورة فتظهر عليها الحركة. وهذا هو الشأن في كل الأسماء الأعجمية سواء كانت أعجمية الآن أو كان أصلها أعجمي ودخلت العربية؛ كبعض الأسماء، وكأسماء الأنبياء؛ كإبراهيم إسماعيل ويعقوب ويوسف. فهذه وإن كانت دخلت العربية وأصبحت من أفصح الكلام بدليل وجودها في كلام الله –سبحانه وتعالى– في القرآن هي الآن عربية فصيحة لكنها كانت في أصلها أعجمية ثم دخلت العربية وصارت من فصيح العربية.

تقول: يقول الله تعالى مخاطبا موسى –عليه السلام–: ؟ وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى ؟ ويقول –جل وعلا–: ؟ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا ؟، في الآيتين السابقتين ورد الفعل المضارع تخرج في الآية الأولى وتلقف في الآية الثانية مجزوما مع عدم سبقه بأداة جزم ظاهرة في الآيتين؛ فما وجه إعراب ذلك؟

بل سبق بأداة جزم وهي الطلب وسيتبين هذا –إن شاء الله تعالى– أنه من جوازم الفعل المضارع الطلب "اضمم" هي طلب و"ألق" طلب ومن جوازم المضارع الطلب هذا سيتبين –إن شاء الله– في درس مقبل –إن شاء الله–.

أحد أنواع الجوازم هي الطلب وسيأتي –إن شاء الله– مزيد تفصيل فيها.

الموضع الآخر من مواضع إضمار "أن" وجوبا إذا وقعت بعد حتى في قول الله –سبحانه وتعالى–: ؟ قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ؟، هنا "يرجع" فعل مضارع منصوب ولم يسبق بأي ناصب من النواصب التي عرفناها من قبل لم تسبقه "لن" ولا "كي" ولا "إذن" ولا "أن". ونحن نعرف أن هذه النواصب الأربعة، ثم إننا عرفنا أنها –كلها– يجب أن تظهر إذا نصبت ولا يضمر منها إلا أن؛ فوجب أن نقدر "أن" لأنها هي التي تعمل وهي مضمرة، فنقول إن "حتى يرجع" فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة بعد "حتى" قالوا إن الإضمار هنا واجب لأنه لم يرد عن العرب إظهار "أن" بعد "حتى". كل فعل مضارع منصوب يأتي بعد "حتى" لم تظهر فيه "أن" في كلام فصيح؛ فوجب أن نقول إنها مضمرة.

يسأل سائل ويقول ما دام كل ما جاءنا فعل مضارع منصوب بعد "حتى" لا يكون بعده "أن"؛ فلماذا نقدر؟ لماذا لا نقول حتى من نواصب الفعل المضارع؟ ولأنها كلما جاءت لا يكون بعدها شيء؟ فلتكن حتى من نواصب الفعل المضارع.

ولكن يجاب على هذا السؤال بأن هناك قاعدة نحوية تقول: "إن الأدوات التي تعمل في الأسماء لا تعمل في الأفعال، والتي تعمل في الأفعال لا تعمل في الأسماء".

ليس هناك أداة تعمل في النوعين؛ حروف الجر مثلاً تعمل في الأسماء، ولكن لا تعمل في الأفعال جوازم المضارع تعمل في الأفعال ولا تعمل في الأسماء وهكذا.

فما يعمل في أحد القبيلين لا يعمل في الآخر. نحن عرفنا أن "حتى" من حروف الجر بدليل قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟ حَتَّى حِينٍ ؟ قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ؟ هذه حرف جر لكن ذكرها ابن مالك في حروف الجر:

هَاكَ حُرُوفَ الـجَرِّ، وهي: مِنْ إلى حَتَّى خَلا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

فذكرها في حروف الجر، وما دامت من حروف الجر؛ ينبغي أن لا تكون من نواصب الفعل؛ لأن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، ومن ثَمَّ؛ فإنا حتى نطرد الباب طردا واحدا ونقول إنها حرف لا تزال باقية حرف جر نقدر "أن" بعدها، وتكون "أن" هي الناصبة للمضارع و"أن" وما دخلت عليه في تقدير مصدر هذا المصدر هو المجرور بـ"حتى" لا تزال "حتى" جارة هنا في قولنا "حتى يرجع" حتى حرف جر، ولذلك في الإعراب نقول: ؟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ ؟: "حتى" حرف جر. "يرجع" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد "حتى" وعلامة نصبه الفتحة و"أن" وما دخلت عليه في تأويل مصدر "حتى رجوع" هذا المصدر هو مجرور بـ"حتى"؛ لأن "حتى" لا تزال حرف جر، وإن كانت في الصورة وفي الظاهر داخلة على الفعل؛ فهي في الحقيقة داخلة على الاسم المقدر، ولا تزال على حالها في جر الأسماء.

هناك أيضا من المواضع التي تضمر فيها "أن" وجوبا أن تقع بعد "أو" في قول القائل: "لألزمنَّك أوْ تقضيَني حقّي" فـ "تقضيَ" هنا فعل مضارع منصوب ولم يسبقه ناصب كما ترى في الظاهر؛ لأن "أو" -كما نعلم- حرف عطف بمعنى "إلى" لألزمنك إلى أن تقضيني فهي للغاية هنا سيتمر اللزوم إلى أن يحصل هذا الأمر. و"أو" -كما نعلم- حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل. إذن الذي نصب تقضي هذه أداة مقدرة، ولا يقدر من أدوات النصب إلا "أن"، فنقول إن الناصب إذا هو "أن" مقدرة وجوبا. لماذا قلنا وجوبا؟

لأنه لم يرد لم يأت في كلام العرب أن ينصب الفعل المضارع بعد "أو" بـ"أن" ظاهرة أن تظهر "أن" بعد "أو" في كلام العرب بل تأتي دائما مستترة. كلما جاء الفعل المضارع منصوبا بعد "أو" لا تظهر فيه "أن". فقالوا إن "أن" مضمرة في هذه الحال إضمارا واجبًا.

بقي موضعان من مواضع استتار "أن" وجوبا = أن تعمل وهي مضمرة وجوبا:

وذلك بعد حرفين أحدهما: "فاء السببية" والثاني: "واو المعية".

"فاء السببية" هي: فاء تبين السبب.

"واو المعية" هي: واو بمعنى مع.

إذا تحقق أن جاءتنا "فاء" تفيد السبب أو "واو" تفيد معنى مع وقع بعدها فعل مضارع منصوب وقد سبق كل واحد منهما بنفي أو طلب؛ فالفعل المضارع المنصوب منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبا. لماذا؟

لأن فاء السببية لا تعمل وكذلك واو المعية أيضا لا تنصب الفعل ليست من نواصب المضارع لا فاء السببية ولا واو المعية فالناصب إذن شيء مستتر ولا يستتر من النواصب إلا "أن"؛ فوجب أن تقدر. وإنما وجب تقديرها؛ لأنها لم يرد في كلام العرب أن ينصب فعل مضارع بعد فاء السببية أو واو المعية وتظهر معه "أن" فمن هنا حُكم أن استتارها واجب.

اشترطوا -كما قلت- أن يكون قبلها نفي أو طلب؛ نفي معروف النفي أحد أدوات النفي المعتادة ما أو لا أو لم أو إن إلى آخره من النوافي. والطلب: أنواع قد يكون أمرا، وقد يكون نهيا، وقد يكون استفهاما، تمنيا، تحضيضا، عرضا، دعاء. كل أنواع الطلب المعروفة إذا سبق واحد من هذين؛ فاء السببية أو واو المعية بنفي أو طلب وجاء الفعل المضارع منصوبا؛ فإنا نقول إن الذي نصبه هو "أن" مضمرة وجوبا.

في قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ؟؛ أي لا يقضى عليهم فيتسبب في القضاء عليهم الموت. إذن هذه فاء السببة فيتسبب وقع بعدها فعل مضارع "يموتوا" هذا فعل مضارع منصوب حذفت نونه من الأفعال الخمسة محذوف النون. فإذن منصوب وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. ما الذي نصبه؟

ننظر.. سبقه لا "لا يقضى عليهم" نفي؛ فتحققت الشروط. "فاء السببية" تقدم عليها نفي وقع بعدها فعل مضارع منصوب فالناصب إذن "أن" بعد الفاء؛ أي: "فأن يموتوا". لكن لا يجوز إظهاره فهذا من مواضع وجوب استتار "أن" لأنه لم يرد في كلام العرب إظهار "أن" في مثل هذه المواضع.

في قول الله –سبحانه وتعالى–: ؟ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ ؟؛ أي فيتسبب عن الطغيان حلول الغضب. هذه فاء السببية سبقت بنهي "لا تطغوا" فسترت "أن" وجوبا بعد فاء السببية، ونصبت الفعل المضارع "يَحِلَّ".

أيضا في قول الله –سبحانه وتعالى– ؟ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ؟؛ أي فيتسبب عن التأخير التصدق. "أصدق" فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبا بعد فاء السببية المسبوقة بـ"لولا" هذا يسمونه تحضيضا = أحد أساليب الطلب يعني فيه حث.

كذلك في قول الله –سبحانه وتعالى–: ؟ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ؟ فيتسبب من كوني معهم الفوز. "أفوز" فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة بعد فاء السببية؛ لكونه قد سبقه طلب بالتمني "يا ليتني" و"ليت" –كما تعلم– حرف تمنٍّ وهو من أنواع الطلب في قوله تعالى: ؟ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ؟٣٦؟ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ؟؛ أي فبتسبب عن بلوغي الأسباب الاطلاع. "اطلع" فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبا بعد فاء السببية المسبوقة بـ"لعل". "لعلي أبلغ الأسباب" و"لعل" أدة ترجٍّ، والترجي من أدوات الطلب.

إذن تحقق مع فاء السببة هنا الناصبة للفعل المضارع المنصوب الفعل المضارع بعدها أن سبقت بنفي أو طلب؛ فكان الناصب بعدها هو أن مضمرة وجوبا. كذلك الشأن في "واو المعية" فالشروط فيهما واحدة في قول الله تعالى – سبحانه وتعالى–: ؟ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ؟؛ أي لمَّا يعلم الله المجاهدين مع علمه بالصابرين. هذه واو بمعنى "مع" هي واو المعية سبقت بنفي "ولما يعلم" جاء بعدها فعل مضارع يعمل ونصب الفعل المضارع. واو المعية ليست من النواصب فالناصب "أن" مضمرة وجوبا بعد واو المعية المسبوقة بالنفي.

وكذلك في قوله تعالى: ؟ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ ؟؛ أي ياليته يجتمع الرد مع عدم التكذيب فالواو بمعنى "مع". نصب الفعل المضارع بعدها سبقت بـ"ليت" وهي أداة طلب، فتحقق الشرط؛ أنه وقع بعدها فعل مضارع منصوب سبقت هي بطلب بالتمني؛ فإذن الناصب لها هو "أن" مضمرة وجوبا بعد الواو التي بمعنى "مع".

هذا هو الموضع الخامس فإذن ذكر المواضع بإجمال التي تضمر فيها "أن" وجوبا، وبعد لام الجحود، بعد حتى، وبعد أو، وبعد فاء السببية، وبعد واو المعية بشرط أن يكون في هذين الحرفين الأخيرين السببية والمعية أن يسبقا بنفي أو طلب من أي نوع من أنواع الطلب. هذه مواضع أن وجوبا أو عمل أن وهي مستترة ويجب أن ينصب الفعل المضارع بدون أن نظهر أن لا يجوز إظهارها؛ لأن العرب لم يظهروها في مثل هذه المواضع.

تقول: هل أمهات جمع مؤنث أم جمع تكسير؟

هي جمع تكسير ولذلك الله –سبحانه وتعالى– قال: ؟ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ؟ هنا "ما" طبعا هذا الموضع لم ندرسه بعد هذه "ما" الحجازية التي تعمل عمل "كان"؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر. ما الدليل على نصب الخبر؟

أنه قال "أمهاتِهم" فإذا كان "ما" الحجازية لغة الحجازيين فهي لغة فريق كبير من العرب الفصحاء أنهم يعملون "ما" فتعمل عمل "كان" فترفع الاسم وتنصب الخبر. ما علامة نصبه الخبر؟

قالوا أمهاتهم.

ما علامة نصبه الكسرة؟

الذي ينصب بالكسرة هو جمع المؤنث السالم وليس جمع تكسير فجمع التكسير ينصب بالفتحة فلما نصبت بالكسرة؛ دل على أنها جمع مؤنث سالم وهو الذي يسمى الجمع بألف وتاء مزيدتين.

تقول: في سورة يونس آية السابعة يقول الله تعالى: ؟ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ؟ ليقولن منصوبة، في الآية التي بعدها: ؟ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ؟

هذه ليست منصوبة ومرفوعة هذه لا علاقة لها؛ لأن هذه اللام لام القسم وليست اللام التي نتكلم عنها. تنبهوا يا إخوان لشيء. نحن نتكلم هنا في إضمار "أن" عن "لام التعليل" المكسورة التي هي حرف جر لي: ؟ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ؟، ؟ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاس ؟ "لِـ" بالكسر. أما "ليكونن"، و"ليقولن" هذه لام التأكيد مؤكدة للقسم، ويقول هنا فعل مضارع في قوله "ليقولن" فعل مضارع اتصلت به نون التوكيد ونحن عرفنا عند الحديث عن بناء الفعل المضارع أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة؛ بُني على الفتح، وإن اتصل به نون التوكيد غير المباشرة؛ لم يكن كذلك. وما ذكرته الأخت مثالان أحدهما لاتصال نون التوكيد المباشرة في "ليقولن" فبُني الفعل المضارع على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد بنون فاصلة، والثاني اتصلت به نون التوكيد ولكنها ليست مباشرة ليقولن. ما الذي فصل بينهما؟

واو الجماعة.

أصلها "يقولون" ففُصل بينهما بهذا. حذفت الواو طبعا تخفيفا؛ لسكونها وسكون للتخفيف فيها لسكونها وسكون أول النونين للحرف المشدد لأن أول المشدد ساكن، وبقيت الضمة دليلا عليها.

إذن هذا لا يبنى على الفتح لأنه نون التوكيد فيه غير مباشرة، وهم يقولون:

........................ وأعربوا مضارعا إن عري

من نون توكيد مباشرٍ ومنْ نون إناث كـ "يرعْنَ مَنْ فُتِنْ" فاشترطوا في بناء الفعل المضارع كما ذكرناه عند الحديث عن البناء أن تكون نون التوكيد فيه مباشرة.

تقول: لماذا لا نقول عن الواو في: ؟ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ؟ حرف عطف؛ لأنها بمعنى "مع" وإذا جعلناها حرف عطف؛ فلا بد أن يكون عندنا فعل مضارع منصوب قبلها نعطف الفعل على الفعل فأقول: "جاء فلان ليكتب ويتعلم" هذه حرف عطف لأنها عطفت الجملة الفعلية على الجملة الفعلية، أما هذه؛ فلم يسبقها فعل حتى نعطفها عليها. ولذلك نحن نقول إنها واو المعية، وقولنا "واو معية" ليس اقتراحا من عندنا، ولكن لأنها بمعنى "مع" وهذا هو الشأن المستقيم في تفسير معنى الجملة في كل حال. فإنك إذا وضعت مكانها مع لاستقام الكلام.

تقول: لا يستقيم الظل والعود أعوج. أعوج هل هي حال أم نعت؟

لا.. هذه خبر، العود مبتدأ وأعوج خبر؛ أي "والحال أن العود أعوج"، فنقول "لا يستقيم الظل والعود أعوج": "لا": نافية. "يستقيم": فعل مضارع مرفوع. "الظل": فاعل. "الواو": واو الحال. "العود": مبتدأ. "أعوج": خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولم ينون؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، والجملة الاسمية من مبتدإ وخبر في محل نصب حال؛ أي "والحال أن العود أعوج".

أسئلة الحلقة:

السؤال الأول:

لم سميت اللام في نحو: ؟ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ؟ لامَ الجحود؟

السؤال الثاني:

لِمَ لَمْ تكن "حتى" هي ناصبة المضارع بعدها إذا نصب؟

الدرس الحادي عشر

جوازم الفعل المضارع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً وأنت إذا شئت جعلت الحزن سهلاً.

أحييكم أيها الإخوة وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يكون هذا اللقاء لقاءً من لقاءات الخير والبر ولقاءات العلم الموصلة إلى جنة الله سبحانه وتعالى.

حديثنا اليوم -إن شاء الله تعالى- سيكون في الموضوع الآخر من موضوعات الفعل المضارع، وهو جوازم الفعل المضارع، ولكن قبل ذلك سنأخذ سؤاليْ الحلقة السابقة، كما أننا نؤكد أيضًا على مسألة أنه لا إشكال في أن تُستقبل الأسئلة اللغوية والنحوية التي يحتاج إليها الإخوة حتى ولو كانت من خارج الدرس بما لا يحيف على موضوع درسنا نفسه.

لعلنا نرجئ إجابات السؤالين إلى منتصف الحلقة.

لا إشكال أحسنت.

نبدأ إذن -إن شاء الله تعالى- طبعًا بالنسبة لاستقبال الأسئلة سواء أن كان عن طريق الموقع أو عن طريق الاتصال الهاتفي كلها تستقبل -إن شاء الله تعالى-.

ونبدأ بما يتعلق بجوازم الفعل المضارع، نحن عرفنا أن حالات الفعل المضارع إعراب الفعل المضارع أن الحالة الكبرى والأصلية هي الرفع، ويليه بعد ذلك الحالتان الأخريان اللتان تحدثان عندما تدخل على الفعل المضارع عواملُ وهي النصب والجزم بشرط وجود عوامل النصب والجزم، أما الرفع فإنه لا يحتاج إلى أداة تدخل على الفعل حتى يوصف بأنه مرفوع، ولذلك حُكِمَ على الرفع بأنه الأصل في التعامل مع الفعل المضارع.

الفعل المضارع عندما يُجزم يشترط أن يتقدم عليه ما يجزمه، وعلامة الجزم الأصلية -كما نعلم- هي السكون، ومن ثَمَّ فإنه إذا تقدم على الفعل المضارع جازم من جوازم الأفعال؛ جُزِمَ ويكون علامة الجزم السكون في الأصل إلا ما خرج عن ذلك من حذف حرف العلة أو حذف النون كما سبق تفصيل ذلك في علامات الإعراب الفرعية.

العلماء يُقسمون جوازم الفعل المضارع قسمين: قسم يجزم فعلاً واحدًا وقسم لقوته يجزم فعلين، أو لاحتياجه إلى فعلين يجزمهما معًا، أما ما يجزم فعلاً واحدًا فهي عدة أمور:

أول هذه الجوازم التي تجزم فعلاً واحدًا تدخل على الفعل المضارع فتجزمه هو الطلب. والطلب المقصود به: أن يتقدم على الفعل نوع من أنواع الطلب؛ أي الأشياء المقتضية لإحداث أمر، سواءً كانت أمرًا أو نهيًا أو استفهامًا أو غير ذلك من أنواع الطلب. ثم بعد ذلك يأتي الفعل وهو متسبب عن ذلك الطلب، مثلاً إذا قلت: "تعالى أكرمك"، فتعال طلب؛ لأنه أمر، وتعال -كما تعلمون- اسم فعل أمر، جاء الفعل المضارع بعده أكرمك، فَجُزِمَ وعلامة جزمه السكون، وواضح أن الإكرام متسبب عن المجيء. إذن يتقدم الطلب ويكون الفعل متسببًا عن ذلك الطلب، فينجزم الفعل لذلك ويكون الطلب هو جازم الفعل. ولك أن تقدر حتى تعلم أنه متسبب عنه تعالى التقدير فإن تأتي أكرمك، إذا صح مثل هذا التقدير تبين أن الفعل مُسَبَّب عن الطلب السابق له، فأخذ يعني جزمه هذا الطلب، إذن لا يجزم الطلب حتى يكون الفعل مسببًا عن ذلك الطلب، ولذلك في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فـ"أتْلُ" طبعًا "تَعَالَوْا" هنا فعل أمر وهو طلب، و"أَتْلُ" هذا فعل مضارع جاء جوابًا لفعل الأمر السابق، ولذلك جُزِم، وهو متسبب عنه؛ أي: فإن تأتوا أتلُ، فهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ لأنه جواب للطلب. بيت امرئ القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل **** ..............................

"قفا" فعل أمر وهو طلب، وجاء بعده الفعل المضارع "نبكِ" فجزم الفعل المضارع بالطلب السابق، وهو متسبب عنه، أي: فإن تقفا نبكِ، فلما تحقق شرط عمل الطلب في الفعل المضارع؛ انجزم وعلامة جزمه حذف حرف العلة أيضًا "نبكِ" بكسر وحذف الياء؛ لأنه وقع بعد الطلب.

هنا يحسن الوقوف عند قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٠- ١٢] هنا "يَغْفِرْ" فعل مضارع مجزوم، ولم يتقدم عليه أداة جزم ظاهرة من أدوات الجزم المعروفة، ولذلك العلماء تأملوا في الأمر، وقالوا: ما الذي جزم الفعل المضارع "يَغْفِرْ"؟

فأجابوا: أن الذي جزمه هو الطلب.

وبعض من تعرض لهذه الآية قال: الطلب هنا في أول الآية ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ وهو استفهام، والاستفهام من أنواع الطلب، وذلك هو الذي جزمه، لكن هذا التقدير غير دقيق؛ لأنّا اشترطنا في الطلب ليجزم أن يتسبب عنه الفعل

المضارع، لو أن قائلاً قال: "هَلْ أَدُلُّكُمْ" فيتسبب عن ذلك يغفر، فالمغفرة ليست متسببة حال الاستفهام، ولكنها متسببة عن شيء آخر، من هنا قال العلماء: إن في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ هنا وإن كانت على صيغة الخبر إلا أنه في معنى الطلب؛ أي آمنوا وجاهدوا، فإن آمنتم وجاهدتم؛ تسبب عن ذلك المغفرة.

إذن هو وإن كان بصيغة الخبر، إلا أنه في معنى الأمر ولذلك جزم هذا المعنى، معنى الطلب الموجود في قوله تعالى: "تُؤْمِنُونَ" و"تُجَاهِدُونَ" هو الذي جزم الفعل ودائمًا نحن إنما ننظر إلى المسبب في هذا ولا ننظر فقط إلى صورة الطلب كما سبق ذهن بعض العلماء عندما قالوا: إن الاستفهام في أول الآية هو الجازم.

وهذا مماثل تمامًا لأن يقول في مسألة تحديد الخبر -وإن كان خارج موضوعنا- لكنه أيضًا مما يتوصل إليه في مثل هذا، بعض الإخوة وبعض الطلاب عندما ينظرون في الجمل وبالذات الجمل الطويلة ويأتيهم مبتدأ في أول الجملة، يبحثون عن الخبر دائمًا بعد المبتدأ مباشرة، والمفترض في مثل هذا، أن يُبحث عن الخبر عند إتمام المعنى، ابن مالك يقول:

والخبر الجزء المتم الفائدة ** كالله بر والأيادي شاهدة

فما تم به المعنى حتى وإن بَعُدَ مكانه عن المبتدأ؛ فهو الخبر، وكذلك الشأن هنا، فإن ما يتسبب عنه الفعل المضارع هو الذي يجزم وليس مجرد أي صورة للطلب نجعلها هي الجازمة، بل لا بد أن يكون هذا متسببًا عن هذا.

لذلك أنا سأسأل سؤالاً للإخوة المتابعين أنظر مدى استيعابهم لما قلته الآن، فأقول: ما الذي جزم الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ في: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ فنسأل عن جزم الفعل ﴿يَغْفِرْ﴾ لنتأكد من استيعاب الإخوة لهذا الأمر.

نتلقى الإجابة عبر الاتصال الهاتفي الآن.

الجازم الآخر من جوازم الفعل المضارع هو: "لَمْ" وهذا مشهور، يعني "لَمْ" مشهور أنها أمّ جوازم الفعل المضارع. "لَمْ" هذه حرف، وتنفي الفعل المضارع، يعني معناها، طبعًا عملها الجزم، ولكن معناها النفي، ولذلك يقولون في تعريفها: لم: حرف نفي وجزم وقلب.

ما معنى هذا الكلام؟

أما حرف نفي؛ فهذا معناها، وهو أنها تنفي الفعل المضارع، وأما أنها حرف جزم؛ فإن هذا عملها أنها تجزم الفعل المضارع، وأما تسميتها أنها حرف قلب؛ أي ما تؤديه هذه الأداة بالنسبة للفعل المضارع فهي تقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى المضي. نحن نعرف أن الفعل المضارع حاله الأصلية هي الوقت الحاضر أو المستقبل، هذا هو شأن المضارع بخلاف الماضي. ولكن عندما تدخل عليه "لَمْ" تقلب زمانه من هذه الحال أعني الحال أو الاستقبال إلى زمن المضي، فمتى رأيت فعلاً مضارعًا دخلت عليه "لَمْ"؛ فاعلم أنه بمثابة الماضي في معناه وفي زمانه، فهو يصبح بمعنى الفعل الماضي، هذا معنى قولهم: إن "لَمْ" حرف نفي، وجزم، وقلب. نفي معناها: جزم عملها، وقلب: ما تؤثر به على زمان الفعل المضارع بعدها.

في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] هذان فعلان مضارعان دخلت عليهما "لَمْ" فجزمتهما وعلامة جزمهما السكون في الحالين.

الجازم الثالث هو: "لَمَّا" وهو يشبه "لَمْ" في أشياء كثيرة، ويخالف "لَمْ" أيضًا في أشياء أخرى، أما شبهه بـ"لَمْ". قبل ذلك يمكن أن نمثل له، في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبس: ٢٣]، وفي قوله تعالى: ﴿بَل لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ "لَمَّا" أداة جزم، "يَقْضِ" فعل مضارع مجزوم بـ"لَمَّا" وعلامة جزمه حرف العلة؛ لأنه معتل الآخر، في قوله تعالى: ﴿بَل لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ "لَمَّا" أيضًا أداة جزم، و"يَذُوقُوا" فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

"لَمَّا" كما قلت تشبه "لَمْ" في أمور كثيرة، تشبها أنها حرف مثلها، فكل واحد منهما حرف، وتشبه أيضًا "لَمْ" في كونها تنفي الفعل المضارع بعدها، فإنك إذا قلت: "لَمْ يحصل كذا " أو "لَمَّا يحصل كذا" كلاهما ينفي، تشبهها أيضًا في اختصاصها بالفعل المضارع، فإن "لَمْ" من علامات الفعل المضارع، ومثلها وأختها "لَمَّا" فهي أيضًا من علامات الفعل المضارع، وإن لم ينصّ العلماء على ذلك، لكنها أيضًا مختصة بالفعل المضارع، فيصح أن تذكر في علامة الفعل المضارع التي تميزه من قسيميْه: الماضي والأمر.

أيضًا مما تشبه به "لَمْ" "لَمَّا" أنها تجزم الفعل المضارع، غير أنها تختص به تجزمه؛ أي عملها أنها تعمل فيه الجزم فيكون مجزومًا بعدها، وأيضًا الشبه الخامس بين "لَمْ" و"لَمَّا" أنها تقلب زمان الفعل المضارع بعدها إلى المضي فيصبح بمثابة الفعل الماضي، فنستطيع أن نجمل وجوه الشبه بين "لَمْ" و"لَمَّا":

أن كل واحد منهما حرف، وكل واحد منهما يفيد النفي، وكل واحد منهما علامة للفعل المضارع متى وجدت؛ عُلِمَ أن ما بعدها مضارع وليس شيئا آخر، ويشتركان أيضًا في أن كل واحد منهما يجزم الفعل المضارع بعده، وأيضًا يشتركان في أن كل واحد منهما يقلب زمان الفعل المضارع الذي كان في الأصل الحال أو الاستقبال، يقلبه إلى الماضي، فمتى رأيت فعلاً مضارعًا قد دخلت عليه "لَمْ" أو "لَمَّا"؛ فاعلم أنه تمامًا مثل الماضي، إذا قلت: "لَمْ يَقُم زيد" أو "لَمَّا يَقُم زيد"؛ فهو تمامًا يدل على عدم القيام في وقت مضى كالفعل الماضي.

هذا ما يتعلق بالصلة بين "لَمْ" و"لَمَّا" أو الشبه بين هذين الحرفين الجازمين. ولكن لو أن هذين الحرفين قلنا إنهما مثل بعضهما؛ لما كان هناك حاجة للتفصيل ولا كانت القضية أن نقول: "لَمْ" و"لَمَّا" جازمان وانتهى الأمر. أما إفراد هذه بحديث فواضح أنه كما تشبه صاحبتها فهي تخالفها في أمور، وهذا ظاهر في النطق بها وفي استعمالها، فأنت عندما تقول: "لَمَّا يفعلْ فلان كذا" فهناك واضح فرق بين الأمرين، أول هذه الفروق التي نجدها أنك عندما تقول: "لَمَّا يأتِ محمد" أو تقول: "لَمْ يأتِ محمد" النفي بـ"لَمَّا" مستمر إلى وقت التكلم، بينما النفي بـ"لَمْ" لا يلزم أن يكون مستمرًا.

كيف ذلك؟

يعني عندما يقول الله -سبحانه وتعالى-: ؟هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا؟ [الإنسان: ١] الله -سبحانه وتعالى- خلق الخلق ولم يكن الإنسان موجودًا، لم يخلق الإنسان قبل خلق الإنسان، فمر به زمن لم يكن موجودًا فعندما يقال: ؟هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا؟؛ أي أنه لم يكن ثم كان، قبل زمن التكلم، قبل نزول الآية، فإذن المنفي بـ"لَمْ" معناه: أنه نفي حصول الشيء في وقت مضى، ولكن لا يلزم أن يستمر هذا النفي إلى وقت التكلم، فأنت عندما تقول: "لَمْ يقم محمد" يصح أن تقول: "لَمْ يقم محمد ثم قام"؛ أي: لم يقم في وقت مضى ثم قام بعده، ولكن لا يصح أن تستعمل "لَمَّا" في هذا المقام، فلا تقول: "لَمَّا يقم ثم قام"؛ لأن "لَمَّا" تدل على استمرار النفي إلى وقت التكلم، هذا فرق دقيق معنوي بين الأمرين، المنفي بـ"لَمَّا" مستمر نفيه إلى زمن التكلم في حين المنفي بـ"لَمْ" هو نُفِيَ في وقت من الأوقات الماضية ثم قد يكون انتقض هذا النفي وثبت الأمر قبل زمن التكلم.

الأمر الآخر أيضًا وهو أمر معنوي يُشعر من استعمال "لَمَّا" هو أنها تُشعر بقرب حصول المنفي بها.

عندما تقول: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ؟؛ أي أنه سيذوقونه، هم لم يذوقوه بعد، ولكنهم سيذوقونه، عندما يسألك شخص فيقول لك: "هل جاء فلان؟" فرق بين قولك: "لَمْ يأتِ" وبين قولك: "لَمَّا يأتِ" أنت عندما تقول: "لَمَّا يأتِ" أي أنك تنتظر وصوله، ولكنه لم يصل بعد، لكن عندما تقول: "لَمْ يأتِ" لا يلزم أنك تنتظر أنت تنفي وصوله فقط، وقد لا يأتِي أصلاً، فإذن المنفي بـ"لَمْ" هو نفي عام، بينما المنفي بـ"لَمَّا" فيه نفي للحصول وفيه إشعار بقرب ضده يعني بإثباته بقرب ثبوت الأمر وانتقاض النفي.

أيضًا ذكر العلماء في الفروق بين "لَمْ" و"لَمَّا" أنه يرد في كلام العرب أن تستعمل "لَمَّا" ويحذف مجزومها المضارع بعدها، ويذكرون في مثل ذلك أن يسألك سائل فيقول: "هل دخلت البلد؟" فتقول: "قاربتها ولَمَّا"؛ أي: ولَمَّا أدخلها، فتحذف الفعل المضارع المجزوم بها، ولكن لا يصح أن تقول: "قاربتها ولَم" وتسكت، فلم يستعمل العرب "لَمْ" بدون فعل مجزوم بها، هذا أيضًا من الفروق التي يذكرونها بين الحرفين.

كذلك من الفروق التي تذكر بين "لَمْ" و"لَمَّا" هو دخول أداة الشرط، فإن "لَمْ" تدخل عليها أداة الشرط، فتقول: إن لم تقم؛ فلن آتيك مثلاً لكن ما تقول: إن لَمَّا تقم، فلم يرد عن العرب استعمال أداة الشرط وبعدها لَمَّا، إذن كما تتفق "لَمْ" مع "لَمَّا" في بعض الأمور، هي تخالفها أيضًا في أمور أخرى، ومن هنا فُرِّقَ بينهما، وصار استعمال كل واحد من الحرفين له مقامه الذي ربما يختلف عن المقام الآخر.

ممكن أعيد إجمال هذه الفروق التي تفترق كما أجملت أو أعدت إجمال الاتفاقات بينهما:

الأمر الأول: بين "لَمْ" و"لَمَّا" أن النفي بـ"لَمَّا" مستمر إلى زمن التكلم، بينما النفي بـ"لَمْ" قد ينتقض، قد يكون نُفِيَ ثم انتقض قبل أن يتكلم المتكلم.

الأمر الثاني: أن "لَمَّا" تشعر بقرب حصول المنفي، قرب ثبوته، بينما المنفي بـ"لَمْ" ليس فيه هذا الإشعار، ليس فيه دليل على قرب ثبوته وحصوله.

الأمر الثالث: أن مجزوم "لَمَّا" قد يُحذف اكتفاءً بما ذُكِرَ قبله، أو لدلالة السياق عليه، ولكن لم يرد عن العرب أن يأتوا بـ"لَمْ" دون أن يأتوا بمجزومها يحذفوا مجزومها ويجعلوها عاملة في شيء محذوف.

الأمر الرابع: أن أداة الشرط تدخل على "لَمْ" وفعلها ولكنها لا تدخل على "لَمَّا" وفعلها، فلا تقول: "إنْ لَمَّا تقم" بينما تقول: "إن لَمْ تقم" فيصح هذا.

هذه هي الأمور التي يتفق فيها هاتان الأداتان فكلاهما جازم نافٍ مختص بالمضارع عامل فيه الجزم، قالب لزمانه من الحاضر والمستقبل إلى زمن الماضي.

هذان الجازمان الثاني والثالث من جوازم الفعل المضارع التي تجزم فعلاً واحدًا. بقي جازمان من جوازم الفعل المضارع الخمسة التي تجزم فعلاً مضارعًا واحدًا:

الأول: "اللام" الطلبية.

الثاني: "لا" الطلبية.

وهنا أنبه إلى أمر يقع فيه كثير من الطلاب: وهو أنهم عندما ينطقون الحرف يريدون التعبير عن مثلاً عن "نا الفاعلين" و"نون النسوة"، أو عن "لا" والـ"لام"، فإنهم عندما ينطقون يلبسون في ذلك، فيقولون مثلاً اللام الناهية، أو يقولون في "ناء الفاعلين" "نون الفاعلين"، أو "نون الضمير"، إذا كانت الكلمة على حرف واحد سواءً كانت اسمًا كالضمائر كـ"ناء الفاعلين" و"نون النسوة" أو كانت حرفًا مثل هذه مثل "ل" و"لا" إذا كانت على حرف واحد؛ فإن حكايتها تكون بذكر اسم الحرف كاملاً، فتقول: "نون" نون النسوة وتقول: "اللام" اللام الطلبية، تنطقها كما تنطق اسم الحرف كاملاً، ولكن إذا كانت الكلمة مكونة من حرفين؛ فإنك تقرؤها قراءة، فتقول: "نا الفاعلين" وتقول: "لا الناهية"، والغرض من ذلك التفريق بين الأمرين؛ لأنك إذا قلت الـ"لام" فسينصرف الذهن إلى حرف واحد، لكن إذا قلت: "لا" انصرف الذهن إلى حرفين وهما اللام مع الألف.

أعود مرة ثانية فأقول: إن الجازم للفعل المضارع الجازمان الرابع والخامس هما "اللام الطلبية" و"لا الطلبية".

أما اللام الطلبية؛ فهي التي يسمونها لام الأمر، وأما "لا الطلبية" فهي التي يسمونها لا الناهية، وسأبين بعد قليل لماذا سميتها "اللام الطلبية" و"لا الطلبية" لكني قبل ذلك أمثل لهما: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] "ينفقْ" فعل مضارع مجزوم باللام الطلبية، وعلامة جزمه السكون. أما لا الطلبية التي تسمونها "لا الناهية"؛ ففي قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ﴾ [لقمان: ١٣] "تُشْرِكْ": فعل مضارع مجزوم بلا الطلبية، وعلامة جزمه السكون أيضًا على الكاف آخر الفعل المضارع.

أما لماذا لم نقل لام الأمر ولام الناهية؟

فأقول: يصح أن تقول: لام الأمر ولا الناهية، ولكن تسميته بالطلبية أولى، والسبب في ذلك أن هناك أغراضا بلاغية أو معانيَ بلاغية لصيغة الأمر ولصيغة النهي تخرجها عن الأمر والنهي أصلاً فهي تصبح أمرًا ونهيًا وذلك عندما يكون الأمر في حق من هو أعلى منك، فحينئذ لا يصدق عليه أنه أمر. كذلك النهي عندما تستعمل أسلوب النهي لمن هو أعلى منك، فإنه لا يصدق عليه أن يكون نهيًا؛ لأن دائمًا الأمر والنهي يكون من الأعلى إلى الأدنى، فإذا استعمل هذا الأسلوب من العبد في حقه -سبحانه وتعالى-؛ فإنا نسميه حينئذ دعاءً وإن كان بهذه الصيغة التي تسمى الأمر أو النهي.

في قول الله -سبحانه وتعالى- حكاية عن أهل النار -أعاذنا الله من حالهم!-: ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، هذه لام وهي التي تسمى لام الأمر، و"يَقْضِ" فعل مضارع مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ لأنه فعل معتل الآخر، أصله "يقضي" وتسميتها لام الأمر هنا فيها نظر؛ لأنها وإن كانت بصيغة الأمر إلا أنها في معنى الدعاء، فالأمر إذا كان في حق الله -سبحانه وتعالى- لا يصح أن يسمى أمرًا، وإنما يسمى دعاءً وكذلك الشأن في كل من هو أعلى من المتكلم بها.

كذلك في النهي عندما يقول في لا الناهية عندما يقول القارئ والداعي: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فهذه لا الناهية ولكنها لما كانت في حق الله، فهي دعاء، وإن كانت بصورة النهي؛ لأن العبد لا ينهى ربه، وإنما هنا يسمى دعاءً ومن هنا آثرتُ بل آثر كثيرٌ من العلماء تسميتها بلا الطلبية، بدل لا الناهية، واللام الطلبية بدل لام الأمر، ومن سماها لا الناهية ولام الأمر فهو مصيب أيضًا؛ لأنه حملها على أكثر أحوالها، وما يكون خلاف ذلك من استعمالها في حق من هو أعلى وأولى ذلك حق الله -سبحانه وتعالى- فهذا يُعَد مما تخرج إليه الصيغة ولا يخرج هذه الحروف عن كونها أمرًا ونهيًا في بقية الصيغ.

إذن لا نثرب على من سماها لام الأمر أو لا الناهية ولكن نحبذ ونرجح ونفضل أن تسمى اللام الطلبية؛ لأن الطلب يشمل الأمر والنهي ويشمل الدعاء أيضًا فكلها من أنواع الطلب.

أسأل الآن.. بل أواصل؛ لأنه سبق أن سألت سؤالاً ولعله يأتي جواب عليه ولا يزال أنتظر جوابًا إن تيسر ذلك أو إن تيسر أن يكون الموقع يستقبل ما يأتيه، والآن في ظني أنه لا يستطيع الآن. لكن لا يبدو...

لا يستطيع.

لا نزال على كل حال إن تيسر اتصال هاتفي لأحد الطلاب فطيب، في السؤال الذي سبق طرحه منذ قليل عن جازم الفعل المضارع في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ ما الذي جزم ﴿يَغْفِرْ﴾؟

ما سبق الحديث عنه من جوازم الفعل المضارع هي ما يجزم فعلاً واحدًا، ويناسب الآن أن نبدأ في الحديث عما يجزم فعلين.

الذي يجزم الفعل المضارع منه ما يكون -كما ذكرت- يجزم فعلاً واحدًا أي أنه يأتي بعده فعل مضارع فيجزمه، ومنها ما يكون من القوة بحيث يجزم فعلين مضارعين وهو عامل واحد، وهذه القوة جاءت من احتياج ذلك العامل إلى فعلين وأنه لا يؤدى المعنى به إلا بذكر فعلين بعده، بمعنى أنك لو ذكرت فعلا واحدًا بعده؛ ما استقام الكلام. من هنا صار الاحتياج هو الذي أدى إلى هذا العلم أعني عمل الأداة في فعلين، وذلك خاص بأدوات الشرط، ما كان منها حروفًا وما كان منها أسماءً. الشرط أسلوب من أساليب العرب فيه ثلاثة أركان: أداة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط، بمعنى: أنها ترتب شيئًا على شيء، الأداة هذه ترتب شيئًا على شيء، أنت عندما تقول: "إن تأتِني أكرمْك" رتبت الإكرام على المجيء، فإن لم يحصل المجيء لم يحصل الإكرام، أي شرط الإكرام المجيء، هذا معنى أسلوب الشرط، أنه اشتراط شيء لحصول شيء آخر، ولذلك يسمى ما بعد أداة الشرط فعل الشرط، وما يليه مما يحصل بعد ذلك لو حصل الشرط جواب وجزاء، وهو المكافأة أو الجزاء الذي يحصل بعد تحقق المشروط الذي هو فعل الشرط.

هذه الأدوات التي تحتاج إلى فعل وأداة في معظمها أو أكثرها يجزم فعلين، منها ما لا يجزم، ولكن أكثرها يجزم فعلين أعني فعل الشرط وجواب الشرط نظرًا لافتقارها إليهما، لافتقار هذه الأداة إلى هذين الفعلين، وهذه الأدوات الجازمة منها ما هو اسم ومنها ما هو حرف، ولكنها تشترك في أمرين:

الأمر الأول: احتياجها إلى فعل وجواب.

الأمر الثاني هو: جزمها لهذين الفعلين الأول والثاني بعد احتياجها إليهما.

من ذلك أي من أدوات الجزم التي تجزم فعلين "إن" وهذه حرف شرط وهي من أكثر أدوات الشرط استعمالاً، أنت عندما تقرأ قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، فنقول: "إن" أداة شرط، وبعدها فعل الشرط وجواب الشرط، "يَشَأْ" فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه السكون، و"يُذْهِبْكُمْ" جواب الشرط أيضًا مجزوم وعلامة جزمه السكون، وقد رُتِّبَ الجزاء على الشرط، فالتقدير: إن يشأ يذهبكم أي إن حصلت المشيئة حصل الإذهاب، وإن لم تحصل المشيئة لم يحصل الإذهاب، فهذا مترتب على هذا.

أيضًا "أَيْنَمَا" أو هي "أين" وقد دخلت عليها "ما" من أدوات الشرط وهي اسم شرط، في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٨٧] فـ"تَكُونُوا": هي فعل الشرط، وهي مجزومة وعلامة جزمها حذف النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة، و"يُدْرِككُّمُ": هي جواب الشرط أيضًا مجزومة وعلامة جزمها السكون، "يُدْرِككُّمُ" والجزم على الكاف الأولى؛ لأن "كم" هذه هي ضمير جمع المذكر وهي المفعول به اتصل بالفعل، فنقول: هذان هما الفعلان: فعل الشرط وجواب الشرط.

أيضًا من أدوات الشرط الجازمة التي تجزم فعلين تقتضي اثنين وتجزمهما "أي" في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، "تَدْعُوا" هنا هو فعل الشرط؛ لأنه مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، أصله "تدعون" وجوابه جملة "فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى"، هنا في هذه الآية لم يأتِ الجواب فعلاً ونحن نقول: إنه تجزم فعلين: فعل الشرط، وجواب الشرط، وهنا يتضح أنه أحيانًا جواب الشرط لا يكون فعلاً وإنما يكون جملة، وفي هذه الحال إذا كانت الجملة جملة اسمية تتصل بها الفاعل على ما سيأتي تفصيله بعد قليل، وتكون هذه الجملة الاسمية التي دخلت عليها الفاء في محل جزم جواب الشرط.

إذن إن جاءنا فعل جزمناه مباشرة، وإن جاءتنا جملة اسمية فنعرب هذه الجملة الاسمية بالتفصيل ﴿فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ نقول: "فَلَهُ" اللام حرف جر والهاء ضمير متصل في محل جر، والجار والمجرور هو في تقدير الخبر المقدم "الأَسْمَاءُ" مبتدأ مؤخر و"الْحُسْنَى" نعت له، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط.

طبعًا غني عن القول إن لماذا قلنا: إن "لَهُ" خبر مقدم، و"الأَسْمَاء" مبتدأ مؤخر ولم نقل العكس؟ لأن الجار والمجرور لا يكون مبتدءًا، ولكن يقع خبرًا، ولذلك قلنا إنه هو الخبر المقدم والأسماء هي المبتدأ المؤخر، بناءً على ذلك إذا وقع جواب الشرط جملة اسمية فإنا نجعل جزم جواب الشرط تقديريًا فنقول: الجملة بعد إعرابها في محل جزم جواب الشرط.

أيضًا من الجوازم التي تجزم فعلَيْن من أدوات الشرط من أسماء الشرط "من"، في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] "مَن" هذه اسم شرط جازم يجزم فعلين، جواب الشرط وجزاءه، "يَعْمَلْ" هذا

فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وجواب الشرط "يُجْزَ بِهِ" وهو مجزوم أيضًا وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ لأن التقدير "يُجزى" بألف في آخره، والتقدير أنه إذا عمل سوء جزي به، وإن لم يعمل لم يجز به، ولذلك ترتب الجواب على الشرط، جواب الشرط عليه، فمتى حصل عمل السوء؛ حصل الجزاء ومتى لم يحصل؛ لم يترتب عليه هذا الجزاء.

أيضًا مما يجزم فعلين من أدوات الشرط "ما" في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] "مَا" هي الجازمة، "تَفْعَلُوا" فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و"يَعْلَمْهُ اللَّهُ" هو جواب الشرط "يَعْلَمْهُ" وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون.

أيضًا من جوازم الفعلين أو من أدوات الشرط الجازمة "مهما" في قول الشاعر:

...................... وأنكِ مهما تأمري القلب يفعلِ

"مهما" هي التي تجزم فعلين، هي أداة الشرط الجازمة، "تأمري" فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حرف النون، وأصله "تأمرين"، و"يفعل" جواب الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وتحريكه لأجل الروي "يفعلِ" لأن القصيدة رويها هي لامية مكسورة اللام، ولذلك هي جواب الشرط ومجزوم ولكنه حُرِّكَ بالكسر؛ لأجل مراعاة الروي.

أيضًا من أسماء الشرط التي تجزم فعلين: "متى" في قول الشاعر:

......................... متى أضع العمامة تعرفوني

"متى" اسم شرط جازم يجزم فعلين، "أضع" هو فعل الشرط، مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفعل الثاني المجزوم هو "تعرفوني" وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، قد يقول قائل: هنا فيه نون "تعرفوني" فنقول: هذه نون الوقاية، ليست نون الرفع، أصله "تعرفونني" وحذفت النون للجزم، استجلبت نون الوقاية؛ لأن في آخره ياء المتكلم، وياء المتكلم توجب كسر ما قبلها، ولما كان ما قبلها فعلاً والفعل لا يُكسر؛ لأن الكسر من خصائص الأسماء؛ وُقِيَ الفعل من الكسر بالإتيان بنون الوقاية لتتحمل الكسرة قبل الياء ويبقى الفعل دون كسر وجزمه بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

هذه مجموعة من الجوازم التي تجزم فعلين أحدهما يسمى فعل الشرط والثاني يسمى جوابه وجزاءه.

أيضًا مما يجزم فعلين؛ لأن المعروف أن أدوات الشرط تقتضي –كما قلنا– فعل الشرط وجواب الشرط، لكن هذا الاقتضاء في المعنى، أما في العمل فليس كل أدوات الشرط تجزم؛ لأن هناك من أدوات الشرط ما لا يجزم فعل الشرط ولا جوابه، ولكنه يقتضي الترتب، ولذلك كما في "إذا" و"لو" فهذه أدوات تقتضي تعلق الشيء بشيء آخر، فالمشروط لا يتحقق إلا بعد تحقق شرطه، ولكنه لا يجزم؛ لأنها ليست جازمة، فكأن أدوات الشرط منها ما هو جازم، ومنها ما هو غير جازم، ولكنها تشترك في ترتب فعل على فعل آخر.

من الأدوات الجازمة أو الأسماء الجازمة "أيان" في قول الشاعر:

.................... فأيان ما تعدل به الريح تنزلِ

"أيان" هذه اسم شرط، فعلها هو "تعدل" وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، و"تنزلِ" هو جواب الشرط، أيضًا مجزوم وعلامة جزمه السكون، ولكنه حُرِّكَ لأجل الروي؛ لأن القصيدة لامية مكسورة كسابقتها.

كذلك من أسماء الشرط التي تجزم فعلين "حيثما" في قول الشاعر:

حيثما تستقم يقدر الله ** لك نجاحًا في غابر الأزمان

"حيثما" اسم شرط، وهو يجزم فعلين، ويقتضيهما، فعل الشرط "تستقم" وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وجواب الشرط "يقدر" وهو أيضًا مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضًا.

كذلك من الجوازم الفعلين أو من أدوات الشرط الجازمة للفعلين "إذ ما" في قول الشاعر:

وإنك إذ ما تأتِ ما أنت آمر به تلفِ من إياه تأمر آتي

هو هنا الشاعر يحث على أن الإنسان إذا أراد أن يعمل شيئًا أو يحث الناس على عمل شيء عليه أن يبادر بفعله هو ليهديهم إليه بفعله قبل أن يدلهم عليه بقوله، فيقول: إذا أتيت ما تأمر به فإن المأمور سيفعله مباشرة؛ لأنه يقتدي بك في فعلك أكثر من اقتدائه بك في قولك، من هنا تكون "إذ ما" جازمة لفعلين، "إذ ما تأتِ تلفِ من إياه" فـ"تأتِ" فعل الشرط، مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ لأنه معتل الآخر، و"تلفِ" أيضًا فعل مضارع مجزوم وهو جواب الشرط وعلامة جزمه أيضًا حذف حرف العلة؛ لأنه جواب الشرط.

كذلك آخر الأدوات التي تجزم فعلين أحدهما فعل الشرط والثاني جواب الشرط "أنى" في قول الشاعر:

"فأصبحت أنى تأتها تستجر بها تجد" على اختلاف في إكمال البيت بين الرواة نقول: تأتها هنا "أنى" هنا هي أداة الشرط الجازمة، و"تأتها" هي فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، و"تجد" هي جواب وهو مجزوم أيضًا وعلامة جزمه السكون وواضح ترتب الشيء على شيء أي أنه يترتب على الإتيان الوجود، فإن لم تأتها؛ فإنك لا تجد، وقد جزمت الفعلين أعني فعل الشرط وجوابه.

إذن يُفهم من هذا الكلام كله، ومن هذه الأمثلة أن ما يجزم الفعل المضارع منه ما يكتفي بفعل واحد، ومنه ما يجزم فعلين لقوته، وإنما جزم فعلين لكونه في المعنى يقتضيهما، فلا يكمل معنى ذلك الجازم إلا بذكر الاثنين معًا لترتب أحد الفعلين على الآخر، وهذا في باب الشرط فقط بالذات، هو الذي يكون فيه الجزم جزم فعلين بأداة واحدة.

إذن الأدوات الجازمة لفعل واحد هي: الطلب، ولَمْ، ولمَّا، واللام الطلبية، ولا الطلبية، وقد بينت لماذا آثرت مصطلح لام الطلبية، ولا الطلبية.

ثم بعد ذلك ما يجزم فعلين هذا خاص بباب الشرط؛ لأنه يحتاج إلى فعلين جواب وجزاء، ولكن ليس كل أدوات الشرط يجزم، نعم كل أدوات الشرط تقتضي فعلاً وجوابًا، أو شيء مترتب وشيء مترتب عليه، ولكن ليس كل أدوات الشرط تجزم فإن من أدوات الشرط ما لا يجزم فعلين، وما ذكرته من أدوات هو الذي يجزم فعلين وقد تبين كيف حصل الجزم لهما مما يدل على أن هذه الأدوات الجازمة أو الأدوات الشرطية هذه الجازمة لفعلين فيها من القوة ما يمكنها من أن تعمل الجزم في فعلين اثنين نظرًا لافتقارها إليهما في المعنى.

يبقى هنا قضية وسبق أن ألمحنا إلى شيء منها منذ قليل: في حالة نحن الآن في الأمثلة في معظمها يأتينا فعل الشرط وهو فعل، وجواب الشرط وهو فعل أيضًا ونراهما مجزومين، وعلامة الجزم فيهما ظاهرة، ولكن في مر بالأمثلة قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى؟ وقد جاءنا فعل الشرط، ولكن لم يأتنا فعل هو الجواب، وإنما جاءتنا جملة هي الجواب "لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى"، واستدللنا أو استفدنا من هذا أن جواب الشرط قد يكون جملة اسمية، بناءً على ذلك إذا لم يتحقق في جواب الشرط أن يكون فعلاً مجردًا من الأدوات الداخلة عليه قابل للجزم لكونه جواب الشرط فإنه اشترط العلماء أن تدخل عليه فاء التي يسمونها الواقعة في جواب الشرط، وحصروا هذه الأماكن التي تدخل عليها الفاء بأن قالوا: إذا لم يصح الجواب أن يقع في موقع الشرط، بمعنى: إذا لم يمكن أن تأتي بالجواب في موقع شرط، تجعله شرطًا تنقله إلى الشرط؛ فإنك يجب أن تلحق به الفاء.

مرة ثانية: إذا كان جواب الشرط غير صالح لأن يقع بعد الأداة فعلاً للشرط؛ فيجب حينئذ فيه وهو جواب الشرط أن تأتي قبله بالفاء تسمى الفاء الرابطة أو الواقعة في جواب الشرط، وبعض العلماء جمع المواضع التي لا يصح أن تقع في فعلاً للشرط، ويجب إلحاق الفاء بها في قوله:

اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وبقد وبالتنفيس

طبعًا هو في هذا البيت جمع أمورًا أراد أن يبين أن هذه الأشياء إذا وقع شيء منها جوابا للشرط؛ وجب أن تلحقه الفاء ويكون جزمه تقديريًا وليس ظاهرًا، وبالأمثلة يتضح الأمر.

في قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؟ [الأنعام: ١٧] هنا أداة الشرط "إن" تجزم فعلين، "يَمْسَسْكَ" فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه السكون، ثم يأتي جواب الشرط ؟فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؟ هنا ما جاءنا فعل وإنما جاءتنا جملة اسمية ؟فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؟ "هُوَ" مبتدأ و؟عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؟ جار ومجرور خبر فأتى جواب الشرط جملة اسمية، من هنا الجملة الاسمية لا يصح أن تقع فعلاً للشرط، ونحن نقول: إن جواب الشرط إذا لم يصح أن يقع فعلاً للشرط؛ وجب دخول الفاء عليه، ولذلك جاءت الفاء ؟فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؟ ونقول: الجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط.

كذلك إذا وقعت جملة الشرط طلبية، أي وقع فعل الشرط طلبيًا، جواب الشرط وقع طلبيًا، أي: أمر، أو نهي، أو دعاء.. أو غير ذلك، نحن نعرف أن فعل الشرط لا يكون طلبًا، في قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ؟ [آل عمران: ٣١] "إن" أداة الشرط، "كُنْتُمْ" فعل الشرط، والجملة طبعًا كان هذه مع اسمها وخبرها يكمل بها معنى فعل الشرط، "فَاتَّبِعُونِي" اتبعوني هذه هي جواب الشرط، ولكنه وقع طلبيًا أي أمرا، والطلب لا يقع فعلاً للشرط، وما دام جواب الشرط لا يصح أن يقع فعلاً للشرط، فيجب إلحاق الفاء به ولذلك قال الله -سبحانه وتعالى- ؟فَاتَّبِعُونِي؟.

أيضًا من المواضع التي يجب إلحاق الفاء فيها بجواب الشرط في أن يكون الفعل أو أن يكون جواب الشرط كما في الآية الكريمة: ؟إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا ؟٣٩؟ فَعَسَى رَبِّي..؟ [الكهف: ٣٩، ٤٠] هنا "إن" أداة الشرط، فعل الشرط "تَرَنِ" وهي فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف "ترى" أما جواب الشرط "فَعَسَى"، هنا "عسى" هذا فعل جامد، والأفعال الجامدة لا يصح أن تقع فعلاً للشرط، ولذلك إذا وقعت جوابًا للشرط؛ وجب إلحاق الفاء بها، ولذلك قال الله -سبحانه وتعالى-: ؟فَعَسَى رَبِّي؟.

كذلك في قول الله –سبحانه وتعالى-: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الحشر: ٦]، هنا "مَا" هي أداة الشرط، فعل الشرط "أَفَاءَ" وهو فعل ماضي، ولكنه في محل جزم فعل الشرط، جواب الشرط "فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ"، هنا وقع جواب الشرط منفيًا، ونحن نقول: إذا كان جواب الشرط لا يصح أن يقع في مكان فعل الشرط؛ وجب إلحاق الفاء، الفعل المنفي لا يصح أن يقع في محل جواب الشرط، فإنك لا يصح أن تأتي بفعل منفي وتجعله فعلاً للشرط، من هنا لما وقع جوابًا وجب إلحاق الفاء به فقال –سبحانه وتعالى-: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾.

كذلك إذا كان فعل الشرط كما في قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ [يوسف: ٧٧] هنا، "قَدْ" لحقت بجواب الشرط، فـ"إِن يَسْرِقْ" "إن" أداة شرط، و"يَسْرِقْ" فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وجاء جواب الشرط "فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ" فالفعل "سَرَقَ" سبقته "قَدْ" وإذا سبقت "قَدْ" الفعل لم يصح أن يقع فعلاً للشرط، فمتى وقع جوابًا للشرط؛ وجب إلحاق الفاء به، ولذلك لحقته الفاء.

إجابة سؤاليْ الحلقة الماضية.

كان السؤال في الحلقة الماضية كان السؤال الأول عن موضوع: تسمية اللام في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، لماذا سميت "لام" الجحود؟

والجواب: أن هذا أن الجَحد في اللغة هو النفي، وهذه اللام قد سُبِقَت بـ"كَانَ" المنفية، بكون منفي واصطلح النحويون على أن اللام إذا سُبِقَت بكون منفي أن يسموها بهذا الاسم "لام الجحود" تمييزًا لها عن بقية اللامات؛ لأن الجَحد هو النفي وهذه قد سبقها نفي.

أما السؤال الثاني: فقد كان سبب عدم القول إن حتى هي ناصبة الفعل المضارع بعدها.

لأن بعض الناس يقول: ليس هناك داعٍ نزيد نجعل نواصب نقدر "أن" نقول في قوله تعالى مثلاً: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ﴾ [طه: ٩١] ليس هناك داعٍ نقول: "يَرْجِعَ" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد "حَتَّى"، نجعل الناصب هو "حَتَّى" مباشرة ونُسهّل على الناس، لكن وكان السؤال لماذا لم نجعلها كذلك؟

فالجواب في ذلك أنا عرفنا أن هناك قاعدة عامة نحوية: أنه ما يعمل من الأدوات في الأسماء لا يعمل في الأفعال، لم يرد عمله في الأفعال لا يعمل في الأسماء، "حَتَّى" هذه رأيناها في حروف الجر، جرت في قوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، فلما كانت تعمل في الأسماء الجر؛ لم يصح أن تعمل في الأفعال النصب؛ لأنه لم يرد عن العرب أن يأتي عامل يعمل شيئًا في الأسماء ويعمل في الأفعال شيئًا أيضًا آخر، فعوامل الأسماء خاصة بها، وعوامل الأفعال خاصة بها. هذا هو جواب السؤالين.

أسئلة الحلقة القادمة.

السؤال الأول عن عناصر الاتفاق بين "لَمْ" و"لَمَّا". فأقول:

فيم تتفق "لَمْ" و"لَمَّا" كلاهما جازم للفعل المضارع ويجزم فعلاً واحدًا ففيم يتفقان وفيم يختلفان؟

هذا هو السؤال الأول.

السؤال الثاني: لماذا قلنا اللام الطلبية ولا الطلبية وليس لام الأمر ولا الناهية؟

أسأل الله –سبحانه وتعالى- للإخوة جميعًا النفع والفائدة وأن يجعل ذلك سلمًا لرضاه، وأشكر لهم جميعًا إصغاءهم وبارك الله فيهم جميعًا.

## الدرس الثاني عشر
## النكرة و المعرفة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الحديث اليوم -إن شاء الله وتعالى- سيكون في موضوع "النكرة والمعرفة" ولا مانع -كما ذكرت من قبل- من استقبال بعض الأسئلة اللغوية أو النحوية المهمة التي قد يحتاج إليها قِطاع كبير من الناس، المستمعين والمشاهدين؛ لأنه ربما لا يجدون مجالا للسؤال عنها في برامج أخرى، على ألا يحيف ذلك على موضع الدرس الأصلي؛ لأنه هو المقصود مع قِصَرِ الوقت الذي ربما يكتنف درس اليوم، لكن نسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعل فيه خيرا وبركة.

وإن شئت يا شيخ أحمد أن ننظر في أجوبة سؤالي الحلقة السابقة باختصار حتى نشرع في درس اليوم.

في الحلقة الماضية كان السؤال الأول: فيم تتفق "لَمْ ولَمَّا" وفيما تختلفان؟

أجابت تقول: يتفق كلٌّ من الحرفين "لَمْ ولَمَّا" في جزم المضارع وفي نفيه، ويختلفان في أن النفي بـــ "لم" يجوز انقطاعه، أما النفي بالحرف "لمّا" فهو مستمر إلى زمن التكلم.

الأخت الكريمة في إجابة السؤال الثاني تقول: فُضّلت تسمية اللام الطلبية ولا الطلبية على قولنا: لام الأمر ولا الناهية؛ لأنهما قد يُستخدمان من الأدنى إلى الأعلى فهما حينئذ لا يسميان أمرا ولا نهيا بل دعاء؛ كقوله -تعالى- على لسان أهل النار: ؟ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ؟ [الزخرف: ٧٧]، وكقوله تعالى: ؟ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ؟ [البقرة: ٢٨٦]؛ إذ إن الأمر من الأدنى إلى الأعلى دعاء، ومن المتساويين التماس، ومن الأعلى إلى الأدنى أمر، والطلب يشمل ذلك كله.

إذن الفروق بين لَمْ ولَمَّا ذكرناها بتفصيل في المرة السابقة، وتبين فيها أن كليهما حرف، وأنهما ينفيان ويجزمان الفعل المضارع، وأنهما يقلبان زمانه من الحال أو الاستقبال إلى المضي، وأنهما حرفان مختصان بالفعل المضارع لا يدخلان على غيره من الكلمات.

وأما افتراقهما فإنا عرفنا أن "لَمَّا" تفيد أن ما قبلها متوقع الحدوث، كما أنه متصل نفيه إلى زمن التكلم، إضافة إلى أن "لَمَّا" قد يحذف مدخولها -أي فعلها- بدلالة ما قبله عليه.

وعرفنا أيضا أن من الفروق بينهما أن أداة الشرط تدخل على "لَمْ" فتقول: إن لم تقم أقم، ولا تدخل على "لَمّا" فلا تقول: إن لما تقم أقم، وهذا بإيجاز.

وأما الأمر الآخر وهو تسمية لا الناهية ولام الأمر، أن الوجه في تسميتهما والأولى أن تسميان بالطلبيتين لما ذكرته الأخت؛ وهو أنه قد يكون الأمر في حق الله -سبحانه وتعالى-، والعبد لا يأمر ربه ولكنه يدعوه.

موضوعنا اليوم -إن شاء الله وتعالى- حول "النكرة والمعرفة".

هذا أحد الموضوعات المهمة في النحو؛ لأنه يتعلق بتقسيم الاسم نفسه إلى قسمين.

اتصال من الدكتور عبد الله الأنصاري يقول: الحقيقةُ نحن سعداء بمثل هذه الدروس، ويسعدنا أن نستمع إليها دائما، وأن تكرروها علينا، واللغة العربية بها حَفِظَ الله هذا الدين؛ حيث أنزل بهَا كتابه، وأرسل بها أفضل رسله، فكانت لغة كتاب الله، ولغة حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فنالت بذلك ذروة الشرف، واعترف لها المتقدمون والمتأخرون بالفضل والخيرية على سائر اللغات لأجل ذلك، ولعله مما يذكر في هذا المجال قول الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات المشهور: "إن الشريعة عربية، وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم؛ لأنهما سيان في النمط ما عدا وجوهَ الإعراب، فإذا فرضنا مبتدئا في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطا فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فهمه فيها حجةً كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة، فمن لم يبلغْ شأوهم -أي أصحابه- فقد نقصهم من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم، وكل ما قصُر فهمُهُ لم يعد حجة، ولا كان قوله فيها مقبولا"، ثم أضاف الإمام الشاطبي -رحمه الله- قائلا: "فلا بد من أن نبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والجرمي، والمازني، ومن سواهم، وقد قال الجرمي: أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه" قال الشاطبي: "وإن هذا كلام قد أعترف له به، وفسر بأنه كان صاحب حديث -أي الجرمي- وكتاب سيبويه يُتَعلّم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أن سيبويه، وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مثلاً مرفوع وأن المفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على

علم المعاني والبيان ووجوه تصرفاتنا الألفاظ والمعاني، ومن هنالك كان الجرمي على صوابه فيما قاله" ولعلي أختم هذه المداخلة ببيتين ذكرهما أحد الأدباء في هذا المجال؛ حيث يقول:

النحْوُ أفضلُ ما يُبغى ويُقتبَسُ *** لأنه لكتاب الله مُلْتَمَسُ
إذا الفتى عرف الإعرابَ كان له *** مهابَة في أُناس حولَه جلسُو

أسأل الله تعالى أن ينفع بكم، وبعلمكم، وأن يجزيكم عنا خير الجزاء، وأن يسدد خطاكم في هذا المجال، وأن يعرف أبناء العربية لها حقَّها، وأن يعتنوا بها حق العناية وصلى الله وسلم على نبينا محمد

نشكر الدكتور عبد الله على مداخلته الطيبة التي استفدنا منها جميعا، أقول فيما يتعلق بالنكرة والمعرفة: إن الأسماء في اللغة العربية يقسمها النحويون إلى قسمين: نكرة، ومعرفة.

هم يحددون كل واحد من القسمين بتحديد فيقولون: إن النكرة في تعريفهم أو حدهم لها أنها ما شاع في جنس موجود أو مقدر. هكذا ذكر النحويون في تعريفها، والأمر يحتاج إلى نوع من الإيضاح.

هم يقصدون أن المعرفة محددة ومبينة؛ فأنت إذا قلت: هذه الكلمة معرفة أي أن المقصود بها واضح، وأما قولهم: نكرة فهي شائعة غير محددة.

قولهم: ما شاع في جنسه؛ يعني أن هناك نوعا من الأنواع كل أفراده يسمون بهذا الاسم، مثلاً إذا قلنا: كتاب فكل ما كان من أنواع هذا الجنس فهو يسمى كتابا، إذن هو شائع وغير محدد. كذلك إذا قلت: رجل فكل ما كان من جنس بني آدم البالغين الذكور فهو يسمى رجلا، ولا تطلق هذه الكلمة على واحد منهم فهي شائعة، فهم يقولون: ما شاع في جنس أي في نوع من الأنواع التي خلقها الله –سبحانه وتعالى–، موجودٍ، وما ذكرته من الأشياء موجود الكتب موجودة، والرجال موجودون، أو مقدر، معنى قولهم: أو مقدر يقولون: سواء كانت هذه النكرة موجودة في الحقيقة أو قُدِّر وجودها، ويضربون لذلك مثلا بقولهم: شمس، فيقولون: الشمس هذه معرفة، التي هي هذا الكوكب الذي يظهر في النهار وينسخ ظلام الليل، هذه الشمس بتعريف، فإن نكرتها وقلت: شمس فهي نكرة.

هنا قد يعترض بعض الناس ويقول: كيف نقول: إنها نكرة وهي واحدة، هل عندنا أكثر من شمس حتى نقول ذلك؟! فكيف بتقول إنها شاعت؟!

هي لم تشع، بل هي محددة، والحق أنها –وإن كانت محددة وواحدة– لكن هذه الكلمة –أعني كلمة شمس– وضعت لتشمل أكثر من واحد، ولكنها في واقع الأمر لم يوجد منها إلا واحد؛ ولذلك ورد هذا الاعتراض.

تطلق على ماذا –يا شيخ– أكثر مِن واحد؟

أنا أقصد أن هذه الكلمة لو أن الله –سبحانه وتعالى– خلق أكثر من جرم بهذه المثابة لصح على كل واحد منها أن يسمى شمسا، إذًا كلمة شمس نكرة وإن كانت في الواقع واحدة، وهذا أوضح في مسألة القمر؛ فالعلماء كان يقولون في السابق ويمثلون بما كان شائع في جنس مقدر وجوده وإن لم يكن حقيقة بشمس وقمر، فيقولون: هذه الكلمة وإن لم يجد منها إلا واحد إلا أنه لو قدر وجود ما هو أكثر لكان كل واحد منها يصدق عليه أن يسمى بهذا الاسم.

دقيقٌ الكلام يا شيخ

نعم، أنت لو نظرت الآن في الوقت الحاضر علماء الفلك يقولون: إنه وجد في بعض الكواكب السيارة أكثر من قمر، فهناك أكثر من قمر، معنى ذلك أنا إذا قلنا: قمر فيشمل كل واحد من هذه الأقمار، إذا صارت جنسا الآن، موجودا لم تعد مقدرة، فنحن نقول: لو أن الله –سبحانه وتعالى– قدر أن هناك من هذا الجنس أكثرَ من واحد لصح أن يقال لكل واحد منها: شمس، وحينئذ فهي شائعة في التقدير وإن لم تكن شائعة في الوجود.

تقول: سؤال في قوله تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] لماذا جُزِمت أكن في هذه الآية؟

هنا ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ طبعا هنا "فأصدق" واضح النص فيها؛ لأنها فعل مضارع وقع بعد فاء السببية، والفعل المضارع إذا وقع بعد فاء السببية وقد سبقه طلب –وهنا طلب بالحَضِّ وهو "لولا"– أنه ينصب بأن مضمره وجوبا، والتقدير فأن أتصدق.

مسألة "أكن من الصادقين" لأنها قدروها أنها في جواب الطلب؛ أي فإن تؤخرني أكن، وإذا وقع الفعل المضارع –كما عرفنا– في جواب الطلب جزم، إذن الذي جزمه هو تقدير الطلب قبله، والذي نصب أصدق هو تقدير أن بعد فاء السببية بعدها، فهي ناصبة لها بأن مضمره وجوبا.

أرجع لما أنا فيه من مسألة تعريف "النكرة والمعرفة"، ولا نطيل في مسألة التعريف فالأمر واضح وبين، لكن فقط قصدت من هذا إيضاح قولهم في تعريفهم للنكرة: أنها ما شاع في جنس موجود أو مقدر، وكأنهم يريدون بذلك أن ما لم يشع، وما كان محددا فهو معرفة.

والتحديد يكون بوسائل، هذه الوسائل هي أقسام المعارف المختلفة، أعرف هذه المعارف هو الضمير، وإنما كان الضمير هو أعرف هذا المعارف؛ لأنه ينطبق على المتكلم، والمتكلم بالنسبة لنفسه أعرف من غيره؛ ولذلك يقولون: الضمير هو ما دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب. فإذا قلت: أنا فهذا ضمير للمتكلم، وإذا قلت: أنت فهو للمخاطب، وإذا قلت: هو فهو للغائب.

ويجمعون بينهما فيقولون: هو للحاضر والغائب، والحاضر يشمل المتكلم والمخاطب، والغائب وحده.

هذا الضمير قد يكون ظاهرا موجودا، وقد يكون مختفيا مستترا، وبذلك يقسمونه إلى بارز ومستتر، أما المستتر فهو بقوة البارز الظاهر، فأنت إذا قلت: قم فهذه وإن كانت في الصورة كلمة على حرفين، إلا أنها في واقع الأمر جملة كاملة ذات ركنين؛ مسند ومسند إليه، فـ "قم" فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت.

إذن، وإن لم يوجد الضمير، لكنه مقدر، وهذا مقصدهم بقولهم: مستتر. لكنك إذا قلت: قمتُ فإن التاء حينئذ هي الفاعل، هي الضمير، وهي بارز. هذا معنى قولهم: إن الضمير قد يكون مستترا وقد يكون بارزا.

يَردُ في كلام النحويين عند الإعراب أن يقولوا: ضمير مستتر وجوبا، وضمير مستتر جوازا، وهذا قد يلتبس على الطلاب من ناحيتين:

الناحية الأولى: معنى كونه مستترا وجوبا، ومعنى كونه مستترا جوازا.

والناحية الثانية: متى يكون مستترا جوازا؟ ومتى يكون مستترا وجوبا؟

أما معنى كونه مستترا وجوبا أو جوازا؛ فالمستتر جوازا يجوز لك أن تظهره ويجوز لك أن تضمره، والمستتر وجوبا لا يجوز إظهاره أبدًا؛ لأن العرب لا تنطق به ظاهرا.

وأما متى يكون الضمير جائزَ الاستتار؟ ومتى يكون واجب الاستتار؟ فأنا أختصر الأمر بدل تفسيرات النحويين الكثيرة، فأقول: إن الضمير إذا استتر وهو لِحَاضر فهو واجبُ الاستتار، وإذا استتر وهو لِغَائب فهو جائزُ الاستتار.

أعيد مرة ثانية إذا كان الضمير المستتر لحاضر؛ سواء كان متكلما أو مخاطبا فهو واجب، إذا قلت مثلاً: أقوم، أقوم فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر ووجوبا تقديره أنا. تقومُ أقصد به المخاطب ولا أقصد به الغائبة تقوم هي، وإنما أقصد تقوم أنت، هذا فاعله ضميرا مستتر وجوبا تقديره أنت.

لكن لو كان الضمير المستتر غائبا كقولك: يقوم فيجوز أن تقول: يقوم هو فتذكره، ويجوز لك أن توجد اسما بارزا مكانه فتقول: يقوم محمد، وحينئذ فاستتاره جائز وليس واجبا.

هذان هما موضعا الاستتار وجوبا وجوازا، وهذا هو المقصود بمسألة الجواز والوجوب في الاستتار.

أما ما يتعلق بالضمير إذا كان ظاهرا بارزا فالمقصود ما له صورة في اللفظ، مذكور في اللفظ ومنطوق به، ومشاهد عند الكتابة، هذا المنطوق به المشاهد ضمير قد يتصل بالفعل الذي قبله ولا يستقل عنه، كقولك: قمت، وقد يستقل عنه كقولك مثلاً: ما قام إلا أنا، أو قولك: إياك نعبد، هنا "أنا، وإياك" جاءت وحدها لم تتصل بالفعل أو بالكلمة التي قبلها أو بعدها، وإنما استقلت وحدها، هذا يسمونه ضميرا منفصلا، أما ذاك الذي اتصل بالفعل الذي قبله، وارتبط به لفظا وكتابا فيسمونه متصلا.

إذًا، الضمير إما أن يكون متصلا بما قبله، أو يكون منفصلا عنه؛ مستقلا أو غير مستقل، فالمستقل يسمى ضميرا منفصلا، وغير المستقل يسمى ضميرا متصلا، وواضح أن سبب التسمية له علاقةٌ بارتباط هذا الضمير بالكلمة السابقة لها وعدم ارتباطها بها.

بالنسبة للضمير المتصل وهو الأصل في الضمائر البارزة، الأصل في الضمير البارز أن يتصل بما قبله؛ لأن الضمائر عادة تكون على حروف قليلة؛ حرفٍ أحيانا أو حرفين، وقد تزيد عن ذلك، لكنها قليلة الحروف، وما دامت قليلة الحروف فإن الأصل فيها أن تتصل بالفعل ولا تستقل وحدها؛ ولذلك فالأصل في الضمائر البارزة أن تكون متصلة بالأفعال التي قبلها، وهذه قد تقع في موضع الرفع، وتقع في موضع النصب، وتقع في موضع الجر؛ فأنت إذا قلت: قمتُ فالتاء ضمير متصل في محل رفع، وإذا قلت: أكرمكَ فالكاف ضمير متصل في محل نصب، وإذا قلت: كتابهُ فالهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. إذًا الضمير المتصل يقع في المواقع الإعراب المختلفة.

أما الضمير المنفصل فإنه لا يقع إلا مرفوعا أو منصوبا، ولا يوجد في العربية ضمير مجرور منفصل.

فإن قلت: ما مثال الضمير المرفوع المنفصل، والضمير المنصوب المنفصل؟

طبعا قولنا: مرفوع ومنصوب أي في التقدير، أي في محل رفع أو في محل نصب، وإلا فالضمائر مبنية ولا تظهر عليها علامات الإعراب.

فنقول: الضمير يكون منفصلا في محل رفع إذا كان غيرَ مبدوء بـ "إيّا"، وإذا رأيته مبدوءا بـ "إيّا" فاعلم أنه في محل نصب.

إذًا الضمائر المنفصلة إما أن تُبدَأ بـ "إيّا" وإما ألّا تُبدأ بها، فإن بُدِئَت بـ "إيّا" فهي في محل نصب، وإن لم تُبْدَأ بها فهي في محل رفع، ولا تكون الضمائر المنفصلة في محل جر.

الذي يُتحدث عنه بالضمير اثنا عشر مقصودا؛ لأنه للمتكلم اثنان، وللمخاطب خمسة، وللغائب خمسة، فالمجموع اثنا عشر:

أما المتكلم فقد يكون وحده فيقال: أنا، وهذا ضمير منفصل، وقد يكون وحده معظما لنفسه أو مشاركًا معه غيرَه فيقال: نحن.

وأما المخاطب فقد يكون مفردا مذكرا فيكون أنتَ، أو مفردا مؤنثا فيقال: أنتِ، أو مثنى مطلقا مذكرا أو مؤنثا فيقالُ: أنتما، أو يكون جمعا مذكرا فيقال: أنتم أو جمعا مؤنثا فيقال: أنْتُنّ.

والغائب كذلك مثله خمسة؛ لأنه إما مفرد مذكر فيقال: هو، أو مفرد مؤنث فيقال: هي، أو مثنى مطلقا مذكرا أو مؤنثا فيقال: هما، أو جمع مذكر فيقال: هم، أو جمع مؤنث فيقال: هُنّ.

فخمسة للغائب، وخمسة للمخاطب، واثنان للمتكلم، فمجموعها اثنا عشر.

وكل واحد من هذه لا يقع إلا في موضع الرفع، فأنت تقول: أنا مسلم، فـ "أنا" ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. وتقول: ما قام إلا أنت، فأنت ضمير منفصل في محل رفع؛ لأنه فاعل. وتقول: لَمْ يُدْعَ إلا هو، فـ "هو" ضمير منفصل في محل رفع؛ لأنه نائب فاعل وهكذا.

إذن هذه الضمائر التي ذكرتُها الآن، وهي اثنا عشر-وإنما كانت اثني عشر لاختلاف ما تعبر عنه هذه الضمائر- كلها لا تقع إلا في موضع رفع، ويقوم مقام هذه الضمائر المرفوعة ضمائر منصوبة وهي اثنا عشر أيضا بعدد المرفوعات، وللمقصودين أنفسِهِمْ، فللمتكلم اثنان، وللمخاطب خمسة، وللغائب خمسة، بنفس التفصيل السابق، ولكن فرْقُ المنصوب عن المرفوع أن المنصوب مبدوء بـ "إيّا" دائما فيقال للمتكلم الواحد: إياي، ويقال للجماعة المتكلمين أو الواحد المعظم نفسَه: إيانا، وللمخاطب إياكَ للواحد، وإياكِ للواحدةِ، وإياكما للاثنين مطلقا مذكرا أو مؤنثا، وإياكم لجماعة الذكور، وإياكن لجماعة الإناث، الغائب كذلك خمسة؛ إياه للواحد، وإياها للواحدة، وإياهما للاثنين مطلقا مذكر أو مؤنثا، وإياهم لجمع الذكور، وإياهن لجمع الإناث؛ فصار مجموعها اثني عشر كما أن مجموع المرفوع أيضا اثنا عشر.

إعراب: ؟ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ؟ [الحجر: ٩] إذا كان لا يأتي إلا مرفوعا فإنا نحن نزلنا الذكر؟

هنا هو أيضا في محل رفع؛ لأنك إذا قلت: "إنا نحن نزلنا الذكر" فيكون خبر إن جملة اسمية، وتعرب نحن حينئذ مبتدأ، والجملة الفعلية "نزلنا" خبر، والجملة الاسمية في قوله: "نحن نزلنا" في محل رفع خبر إنَّ.

يكون توكيد يا شيخ الضمير؟

إذا قدرته توكيدا فنعم، لكن الأوجه في ذلك أن تجعلها مبتدأ، ويكون الخبر جملة اسمية، مبتدأ و"نزلنا" خبر، والجملة الاسمية في محل رفع خبر إن.

طبعا اسمها "نا" الضمير المتصل بها أصله "إنَّنَا" فإنّ هذه حرف ناسخ و"نا" اسمها المتصل بها، وجملة "نحن نزلنا الذكر" إن جعلتها ضمير فصل، فلك أن تعربها إما مؤكدة للسابق، وهذا ليس الوجه فيها، وإنما الوجه فيها إذا قدرتها ضمير فصل أن تكون ضمير فصل لا محل لها من الإعراب، وحينئذ تكون جملة "نزلنا" هي خبر إنّ، والأوجه في ضمير الفصل أن يعرب مبتدأ وما بعده خبرا، والجملة الاسمية تكون هي الواقعة خبرا لـ "إنّ" في محل رفع.

في مثل ذلك يا شيخ: ؟إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ؟ [طه: ١٢]؟

ومثلها كذلك إذا قلت: ؟إِنِّي أَنَا رَبُّكَ؟ "أنا ربك" جملة اسمية مبتدأ وخبر، وهي في محل رفع خبر إن، واسمها الضمير ياء المتكلم.

أعود فأقول: إن هذه الضمائر التي ذكرتُها الآن، وهي الضمائر المنصوبة، وهي اثنا عشر ضميرا بعدد الضمائر المرفوعة، لا تقع إلا في مواقع النصب، فأنت إذا أردت أن تجعل الضمير منفصلا في محل نصب مفعول به مثلاً فإنك تأتي بـ "إيا"، وإن أردته أن يكون في محل رفع فإنك تأتي به من الضمائر المذكورة في مواقع الرفع المختلفة التي سبق ذكرها.

في قول الله –سبحانه وتعالى-: ؟إِيَّاكَ نَعْبُدُ؟ [الفاتحة: ٥] ما قيل: "أنت نعبد" وإنما قيل: ؟إِيَّاكَ نَعْبُدُ؟ لأن الله –سبحانه وتعالى– معبود، والعبد هو الذي يعبده، وحينئذ لما انْفَصَل الضمير تقدم على فعله لغرض بلاغي وهو الحصر، وهذا لعله يأتي له بيان –إن شاء الله وتعالى– مسألة المقصد من تقديم الضمير هنا، تقدم الضمير فوجب انفصاله عن الفعل، فجاء ضميرا منفصلا وهو في موضع نصب؛ لأنه في محل نصب مفعول به، فاحتيج إلى الضمير المنفصل المرفوع فجيء بـ "إياك".

أما إن سأل سائل وقال: ما الفرق بين قولنا –وهذا من باب الفائدة–: نعبدك و"إياك نعبد" فأقول: هو في الصورة متقارب، ولكنه في المعنى مختلف؛ لأن في قولنا: "إياك نعبد" ما ليس في قولنا: نعبدك، فلو جئت بمثال آخر ليقرب المسألة وقلت مثلاً: أكرمتك يا أحمد، وقلت: إياك أكرمتُ فالمعنى مختلف بين الجملتين أقول أكرمتك أي أكرمتك أنت وقد أكرم غيرك أيضا، لكن إذا قلت: إياك أكرمت أي لم أكرم إلا أنت. كذلك إذا قلت: أعنيك أو أقصدك فقد تكون أنت من جملة المقصودين بكلامي، لكن إذا قلت: إياك أقصد أي لا أقصد إلا أنت، ففي قولنا: "إياك نعبد" توحيد؛ لأن فيه حصرًا للعبادة؛ أي لا نعبد إلا أنت، بخلاف قولنا: نعبدك فإنها لا تؤدي هذا المعنى الحاصر المؤدي إلى التوحيد.

قد يشكل على بعد الدارسين أن مثلاً الكلمة "إياك أو إياي" تشتمل على ضميرين "إيا" والكاف مثل

نعم بعض النحويين فَصّل وقال: إن الضمير هو المحلقات؛ بمعنى أن "إِيَّا" هذه عماد وما اتصل بها هو الضمير، فإذا قلت: "إياك، أو إياكما..." فالضمير "كَ" و"كما" و"كم" و"كن" إلى آخره هذه الضمائر وأما "إِيَّا" فهي عماد فقط يعتمد عليها الضمير للاتصال بها، هذا رأي بعض النحويين، لكن في بعض الأمور إذا لم يترتب عليها مزيد علم ولا مزيد فائدة فالأصل أن تحمل على ظاهرها، وإنما يلجأ إلى التقدير ويذكر مثلُ هذا إذا كان يترتب عليه مزيدُ فائدةٍ، أما إذا لم يترتب عليه مزيد فائدة فالأصل فيه أن يجعل الأمر على ظاهره، ليسهُل على الطلاب معرفتُهُ.

أنا إذا قلت: "إِيَّا" ليس من الضمير، وإنما الضمير هو الملحق بها، وأما "إِيَّا" فهي عماد فكأني أثقلت على الطلاب بلا فائدة مزيدة، ولم أعطهم مزيد فائدة؛ ولذلك فالوجه أن نقتصر ونذكر ما هو أوضح، وهو أن نقول: كلٌّ المذكور ضمير؛ لأنه لا يترتب على الفصل بين الأمرين تحديد لهذا أو هذا، ولا يترتب على هذا مزيد فائدة، بأن نجعل الضمير هو جزء الكلمة وليس الكلمة كلها.

يقول: جاء في قول الله –تعالى– في سورة الكهف: ؟ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ؟ وكذلك جاءت: ؟مَا لَمْ تَسْطِعْ؟ فلماذا حذفت التاء في الثانية مع أنها أُثبتت في الأولى؟ هل هي تاء التفاعل أم ماذا؟

هي تسطع أو تستطع يؤديان معنًى في الأصل واحدا، ولكن لأحدهما مزيد فائدة؛ لأن البلاغيين يقولون –كما نعلم في القاعدة معروفة–: الزيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى، لكن نون التوكيد عندنا نونان نون ثقيلة مشددة، ونون خفيفة، وكلاهما للتوكيد، لكن إذا كان المتكلم يريد أن يؤكد كلامه بقوة جاء بالثقيلة، وإذا كان يريد أن يؤكد كلامه بخفة جاء بالخفيفة، فما دام الأمر يصح، فالزيادة تدل على زيادة ليس في ذاك، من هنا نقول: إن قولنا: "تستطع" تؤدي معنى غير قولنا: "تسطع" فتستطع فيها زيادة تاء فهي تؤدي معنى إضافيا، ففيها مزيد توكيد، فإن سأل السائل وقال: لماذا أكد في تستطع ولم يؤكد في تسطع؟

فالجواب: أن المتأمل للسورة يجد الجواب؛ لأن تستطع جاءت في وقت لم يتمَّ الجواب فيه بعد، فكان هناك تحفز وانتظار، فالأمر يحتاج إلى مزيد توكيد، وأما تسطع فقد جاءت بعد راحةٍ وبعد إيضاح الأمور، ولذلك لما اكتمل الأمر وزال ما في النفس من ترقب جاء بـ "تسطع" لأنها أخف وأقل حروفا فهي أقل توكيدا، فما كان محتاجا إلى التوكيد والإيضاح والبيان في الآخر؛ لأنه تم الإيضاح والبيان، وأما في الأولى فكانت الأمور لم توضح بعد، فكان محتاجا إلى أن يأتي بكلمة فيها مزيد توكيد.

شيخنا، نحن في الدقائق الأخيرة من هذه الحلقة، فنجمل إذا بقي لديك بعض القواعد

فقط ممكن أن أذكر شيئا ختاميا في هذا الأمر، وهو ما ذكرته في بداية الأمر الضمائر المتصلة هي الأصل بالنسبة للضمير البارز، وأن الضمائر المنفصلة خلاف الأصل؛ لأني كما ذكرت أن الضمائر بصفة عامة حروفها قليلة؛ ولذلك فالأصل فيها أن تتصل بما قبلها، وأما انفصالها فإنما يكون لسبب؛ ولذلك جاءت القاعدة الكبرى عند النحويين –إحدى القواعد العامة عند النحويين– "إذا أمكن اتصال ضمير لم يُعْدَلْ إلى انفصاله" بمعنى أنه إذا أمكن أن تقول: قمت فلا تقل: قام أنا؛ لأن هذا فيه مزيدَ كلام دون مزيد فائدة، والاختصار من مقاصد البلغاء والفصحاء، فكل ما أمكن ليؤدى المعنى الكثير بألفاظ قليلة فإن فيه مزيد قوة ومزيد فائدة. ومِن ثَـمَّ فإنه إذا أمكن أن تأتي بالضمير متصلا فلا تأت به منفصلا، لكن عندما لا يمكن ذلك فأنت مضطر إليه، فإن قلت: متى لا يمكن الإتيان بالضمير المتصل، وأكون مضطرا للإتيان به منفصلا؟ أقول: في مواضع الحصر، فما ذكرته منذ قليل في قولنا: "إياك نعبد" لا يؤديه وصل الضمير "نعبدك"؛ فقولنا: "إياك نعبد" أدى معنى جديدا إضافيا لا يؤدى بالضمير المتصل،

فهنا لا يمكن الاتصال في الحقيقة؛ لأن الاتصال يؤدي إلى الإخلال بالمعنى المقصود، فما دام لا يمكن الاتصال فيجوز المجيء بضمير منفصلا، كذلك إذا حصرت بـ "إلا" فإذا قلت: قمتُ ثم إذا أردت الحصر أي أنه لم يقم إلا أنت، فتقول: ما قام إلا أنا، فلما قلت: "إلا" وأتيت بالضمير لا يمكن الفصل؛ لأن إلا فصلت بين الضمير والفعل، فوجب أن يؤتى بالضمير منفصلا بعدها.

إذن، إذا لم يَجُزِ الاتصال جاز فصل الضمير، لكن إن أمكن وصل الضمير بفعله الذي قبله فهذا هو المتعين المتوجه؛ لأن المقصد من الضمير هو الاختصار وإلا لَأُتِيَ بالظاهر أصلا؛ لأن إنما جيء بالضمير -وهو عبارة عن حرف أو حرفين أو حروف مختصرة- لأجل الاكتفاء عن ذكر الاسم الظاهر، فما دام المقصد من الإتيان بالضمير هو الاختصار فالاختصار يؤدَى بالضمير المتصل أكثر منه بالضمير المنفصل، ومِن ثَمَّ فما أمكن الاتصال لا يجوز العدول عنه إلى الانفصال.

الدرس الثالث عشر

أنواع المعارف

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد؛

فالحديثُ فيما سبق قد كان وصل بنا إلى أنواع المعارف، وأنا أذكّر بما ذكرت به في مرارا سابقا من أن مثل هذه اللقاءات -بحسب ما وصلني من كثير من الزملاء والإخوة المشاهدين- أنهم يرون ضرورة الإجابة على الأسئلة، وإن كانت أسئلة عامة في النطاق اللغوي العام، أو النحوي أو الصرفي؛ لِمسيس الحاجة إليها، وبعض الإخوة يقولون: لا نجد وسيلة للسؤال عنها كما نجد وسائل للسؤال عن قضايا أخرى، وأنا أقول أن مثل هذا اللقاء لا إشكال فيه أن تستقبل فيه الأسئلة التي يستفيد منها أو يحتاج إليها جمع كبير من الإخوة المشاهدين، على ألا يطغى ذلك على موضوع الدرس الذي نحن بصدد شرحه؛ وهو هذا المتن المبارك.

من باب الربط بما سبق سأعطي سؤالا سهلا عن آخر ما قلناه في اللقاء السابق؛ للنظر في مدى متابعة بعض الإخوة، وإن فصل بيننا وبينه فاصل؛ وهو هذه الإجازة المباركة.

أقول: ضمائر المنفصلة سبق أن قلنا: إنها أثنا عشر ضميرا. أنا أسأل وأقول: لماذا كان مجموع الضمائر المنفصلة اثني عشر ضميرا؟

الإجابة عليه سهلة، ولكنها قد تساعد على متابعة ما توقفنا عنده في اللقاء السابق، وحين هذا سأبدأ في الحديث عن الموضع الثاني، أو النوع الثاني من أنواع المعارف بعد أن تكلمنا عن الضمائر؛ وهذا النوع هو العلم، إن لم يكن هناك ما يمنع من البدء فيه.

تقول: قال الله تعالى في سورة غافر: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ﴾ [غافر: ٢٨] الآية، كيف يمكن لنا إعراب "يك" بعد أن وقع كل منها فعلا للشرط؟ وما سبب عدم ظهور السكون على آخرهما؟

أنا ما وضح لِي آخرهما تقصد ماذا يا أخي لا أرى إلا واحدا .... طبعا إن هنا أداة شرط، و"يك" هذه فعل الشرط، وجواب الشرط جملة عليه كذبه.

وَإِن يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقً

واضح طبعا "إن" أداة شرط "يك" هو فعل الشرط، وجملة فعليه كذبه هي جواب الشرط، ولذلك دخلت عليها الفاء؛ لأنها جملة وليست فعلاً.

إعرابها نقول: "إن" أداة شرط "يك" فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدرة على النون المحذوفة تخفيفا، أصله "يكن" ويكن هذه كما نعرفها وكما سنعرف -إن شاء الله وتعالى في الحديث عن النواسخ- هي فعل ناسخ تحتاج إلى اسم وخبر، اسمها مقدر، تقديره هو، و"كاذبا" خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ثم الفاء داخلة على جواب الشرط، و"عليه كذبه" هذه جملة اسمية "عليه" جار ومجرور خبر مقدم، و"كذب" مبتدأ مؤخر وهو مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة في محل جواب الشرط، ومثلها ﴿وَإِن يَكُ صادقا يُصِبْكُمْ﴾.

هنا إجابة من الأخت ... تقول: مجموعها اثنا عشر؛ لأن منها خمسة للغائب، وخمسة للمخاطب، واثنين للمتكلم

هذا صحيح؛ لأن المتكلم قد يكون واحدا، فيقول: أنا مثلا، أو في ضمير الرفع، أو إياي في ضمير النصب، وقد يكون جماعة أو واحدا معظما نفسه فيقول: نحن أو إيانا. ثم المخاطب له خمسة؛ إذ المفرد المذكر له واحد، والمفرد المؤنث له واحد، والمثنى بنوعيه لهما واحد، وجمع الذكور له واحد، وجمع الإناث له واحد، هذه خمسة ومثله الغائب، فالمجموع اثنا عشر. إجابة موفقة.

النوع الثاني من أنواع المعارف: هو العلم.

العلم -أنا لا أحب أن أخوض كثيرًا في مسألة الحدود والتعارف، إلا إذا كان يترتب عليها ثمرة، ولذلك في بعض القضايا أرى أن التمثيل له مباشرة يؤدي أكثر مما يؤدي الحد أو التعريف للقضية. بعض الأمور تحتاج إلى نوع التعريف مثلاً عندما نأتي -إن شاء الله تعالى- للمبتدأ والخبر يحتاج الأمر إلى تعريف لهما؛ لأن في هذا التعريف إخراجَ بعض الأمور التي لا تدخل في الباب، لكن في مثل العلم عندما نعرفه فإنا نزيد الطالبَ عنَتًا أحيانا بذكر بعض الألفاظ المنطقية في التعريف، فأنا أقول إن التمثيل أحيانا يكون تعريفا للقضية- العلم واضح أن المراد به أن تميز فردا من أفراد جنسه باسم يخصه، ولا يلزم أن يكون عاقلا أو حيا، فقد تطلق بعض الأسماء على العقلاء من الإنس، فيكون هذا اسمه محمد، وهذا اسمه خالد، وهذا اسمه أحمد فهذه أعلام.

وقد تطلق على الأحياء من غير الإنس كالحيوانات مثلاً: فيسمي الرجل فرسه باسم أو يسمي ما عنده من حيوان ككلب أو بعير أو غير ذلك بأسماء خاصة به فيكون علما عليه.

وقد تكون الأعلام حتى للجمادات كأسماء البلاد والجبال وغيرها من المواضع. فهذه كلها أعلام؛ فما يميز الشيء من أفراد جنسه هو العلم.

هذا العلم الذي يطلقه الناس على واحد من أفراد الجنس لتمييزه من أولئك الأفراد قد يكون مفردا؛ أي مكونا من كلمة واحدة، وقد يكون مركبا أي مكون من أكثر من كلمة، أنا لما أقول مثلاً: زيد أو أقول: صالح هذا علم على شخص، ميزت به هذا الرجلَ أو هذا الشخصَ من أفراد جنسه؛ بأن ذكرت له اسما يخصه، فصار مميزا، فلا يدخل فيه بقية الرجل الذين لا يُتسمون بهذا الاسم، فهنا تحدد وعرف بأن كان شائعا منكرا.

وهو كما ترى يتكون من كلمة واحدة؛ فقولنا: زيد كلمة واحدة وكذلك قولنا: صالح كلمة واحدة، لكن أحيانا يكون هذا العلم مكونا من أكثر من كلمة فقولنا: عبد الله هذا علم على شخص واحد؛ وهو كما ترى مكون من كلمتين عبد ولفظ الجلالة، وكلهما اسم لشخص أو علم على شخص، في حال الإعراب يختلف الوضع في إعراب هذا المركب عن ذلك المفرد، يسمون هذا المركب مركبا إضافيا مكونا من جزأين ؛ لأنك أضفت الجزء الأول إلى الثاني؛ نقول: عبد الله، فعند الإعراب هو مكون الآن من جزأين من صدر وعَجُز، الصدر يعرب كما تعرب بقية الكلمات بحسب موضعه، لو قلت: هذا عبد الله فعبد خبر، هذا مبتدأ وعبد خبر، وذاك ترفعه رأيت عبدَ الله فعبد مفعول به منصوب وذاك تنصبه، أما الجزء الثاني من المركب الإضافي فهو يعرب دائما مضافا إليه؛ ولذلك سمي إضافيا، فهو مجرور دائما كقولك: عبد الله، وقولك: عبد مناة وقولك: عبد العزيز، وكذلك امرؤ القيس إلى آخره من الأسماء المركبة من جزأين أحدهما مضاف إلى الآخر؛ فالأول منهما يعرب بحسب موقعه من الجملة والثاني يعرب مضافا إليه؛ ولذلك لما كان أحد الجزأين مضافا إلى الآخر سمي مركبا إضافيا.

العرب أحيانا تأتي بكلمتين أصلهما منفصل بعضه عن بعض، ثم تمزج هاتين الكلمتين ببعضهما وتصبحان اسما لشيء واحد، كحضرموت أصله حضر وحدها وموت وحدها، ثم مزجتا وجعلتا كلمة واحدة اسما لبلد أو منطقة واحدة، بعلبك أصل بعل وحدها وبك وحدها في اللغة الأصلية التي أخذ منها الاسم، ثم امتزجت الكلمتان فأصبحتا اسما واحدا. سيبويه سيب وحدها وويه وحدها كانت لكل واحد منها معنى في لغته الأصلية، ثم جعلتا كلمة واحدة امتزجت حتى في الكتابة معديكرب كذلك، فلما امتزجتا في الكتابة أصبحتا اسما واحدا ممزوجا، لم يعد الأول له إعراب والثاني له إعراب، كما كان في المركب الإضافي الأول الصدر يعرب بحسب موقعه والثاني مضاف إليه، بل صار إعرابهما واحدا، يعربونهما بإعراب الممنوع من الصرف؛ والسبب في ذلك سيأتي الحديث -إن شاء الله- عن الممنوع من الصرف وعلل الممنوع من الصرف، لكن من كان عنده معلومة في هذا فنقول: المانع له من الصرف هو العلمية والتركيب، فالعلمية والتركيب علتان من العلل التسع المانعة للصرف، فالمركب المزجي إذا كان علما فإنه يعرب إعرابَ الممنوع من الصرف بسبب اجتماع علتين من علل منع الصرف فيه.

تقول: بدي أسأل عن كلمة "هيئة" تكتب على نبرة حسب القاعدة اللي أعطيتنا يعني تكون على ألف، فما أدري هي زي كلمة مسؤول شؤون أو تختلف؟

تكتب على ماذا يا أختي؟

على حسب القاعدة تكتب على نبرة صح؟

نعم.تكتب على ألف القاعدة ألف.

القاعدة تكتب على ألف، والدارج الذي نرى دائما "هيئة" تكتب على نبرة

على كرسي، نعم

على كرسي ما أدري التوجيه في ذلك

تقول: لماذا اعتبرت الضمائر معارف؟

والسؤال الثاني: إذا كان يصح أن يقال: إن اسم الفعل اسم، فهل هو معرفة أو نكرة؟

بالنسبة لكتابة "هيئة" طبعا هذا موضوع إملائي، نحن عرفنا فيما يتعلق بالكلمة.

ذكّر بالقاعدة يا شيخ

القاعدة فيها أن الهمزة إذا كان في وسط الكلمة المقصود في وسط الكلمة ليس أن تكون في الوسط بالضبط، ولكن لا تكون في الأول ولا في الآخر كل ما عدا ذلك هو وسط، فإذا وقعت الهمزة في وسط الكلمة لم تكن طرفا في الأول أو في الآخر، فإنه ينظر إلى حركتها وحركة ما قبلها، أقوى الحركات هي الكسرة، تليها في القوة الضمة، ثم الفتحة، والسكون هو عدم الحركة فقطعا هو أخف من الحركة فهذا هو الترتيب، فإذا وجد في حركتها أو حركة

ما قبلها كسرة فالقاعدة أن توضع على كرسي، وإذا وجد في حركتها وحركة ما قبلها إن لم يكن فيها كسرة ووجد في أحدهما ضمة فتوضع على واو، وإن وجد في أحدهما فتحة فتوضع على ألف.

هذه القاعدة على مثل هذا إلا أن هناك بعضَ الأمور التي تخالف هذه القاعدة، وهي قليلة لأسباب إما أنه قد درج الكتاب على طريقة معينة كما في مسؤول مثلاً وشؤون، فالقاعدة فيها أن تكون على واو؛ لأن الهمزة مضمومة وقبلها سكون فالقاعدة فيها أن تكون على واو، ولكن بعضهم يكتبها على كرسي، هذا مما شاع في الكتابة الإملائية، وهذه الكتابة لها زمن، وليست فقط في العصر الحاضر أن تكتب بهذه الطريقة؛ ولذلك لا يشنع على من كتبها على كرسي، ولكن يحمد من التزم القاعدة فيها وكتبها على واو.

والأصل في ذلك أن نعلم الشباب والكتاب والأطفال الكتابة، والطلاب كذلك، أن نعلمهم أن يكتبوها حسب القاعدة، أن تكون على واو هذا هو الأصل، ولكن ما نخطئ من كتبها على كرسي قياسا على ما يفعله بعض الكتاب؛ لأن هذا أمر شائع وموجود ولا مشاحاة فيه ما دام قد شاع، لكن التزام الأصل فيه هو الأولى، فيجب أن نحمل أنفسنا وطلابنا عليه التزاما لسير الشيء على أمر واحد.

أما في ما يتعلق بكلمة "هيئة" فهذه –كما قالت الأخت الكريمة– الأصل فيها نحن نعرف أن الهمزة مفتوحة وقبلها ياء ساكنة، فالأصل فيها أن توضع على ألف، لكن الذي جعلهم يكتبونها على كرسي أنه وقع قبلها ياء –هكذا قالوا– ولما وقع قبلها ياء سهل ذلك صورة الياء على كرسي مثلها، وإلا فالقاعدة فيها أن تكتب على همزة.

طبعا في مثل هذا الشائع والدارج أن تكتب على كرسي فيلتزم في مثل هذا، ولا إشكال، ومن التزم القاعدة بهذا فكتبه فأيضا لا يخطأ، لكن الشائع في مثله والدارج فيه أن يكتب على كرسي؛ لأنهم نظروا إلى صورة الياء التي قبلها فجانسوها بها، نوع من المجانسة في الكتابة، وهذا أمر شائع في الكتابة من قديم في المخطوطات، يكتبوها بهذه الصورة؛ ولذلك لا إشكال فيها، ولا في التزامها، وأنا لا أرى خطأ فيمن من التزم القاعدة في أن وضعها على ألف؛ لأنه حينئذ يكون قد التزم القاعدة فيها.

البعض –يا –شيخ إذا أتى ما يشذ عن القاعدة يتوقع أن ذلك راجع لضعف هذه القاعدة فيقول: قاعدة شاذة

طبيعي أن يكون للقواعد شواذ، ولكن أيضا من أحكام القواعد الالتزام بها، نعم هناك بعض ما يخرج عن القواعد؛ لأن هذه أمور لسانية، والأمور اللسانية الناس ليسوا في ألسنتهم سواء، وأنت تعرف أن المتكلمين والفصحاء والكتاب على مدى عصور العربية لهم طرقهم ولهم مشاربهم؛ ولذلك الاختلاف وارد فيها، لكن ما صار عليه جمهور الناس من الفصحاء، ومن الكتاب هو الذي ينبغي الالتزام به لحمل الناس على طريقة واحدة لا إشكال فيها؛ لأن الطالب إذا قلت له: يجوز هذا وهذا قال: إذًا ما القاعدة؟ فيفترض أن تحمل الناس على قاعدة واحدة، ومن جودة القاعدة اضطرادها، واضطرادها هو أنه كلما وجد سببها وجدت، وكلما امتنع السبب امتنعت، فمتابعة الحكم للعلة دليل على جودة هذه العلة، وتخلف الحكم عن العلة في بعض الأحيان دليل على وَهْيٍ وضعف هذه العلة.

سؤال الأخت الأخرى الكريمة لماذا الضمائر معارف؟ لأنها تنوب عن معلوم، معني تنوب عن معلوم أنت عندما تقول: أنا فالضمير هنا نائب عن النطق باسم المتكلم نفسه، والمتكلم عند نفسه أعرف من أعرف الناس، كذلك عندما تنوب عن المخاطب، والمخاطب واضح للمتكلم، فتقول: أنت ها تنوب عن قولك: فلان الذي تراه أمامك، كذلك عندما تنوب عن غائب فهو غائب حاضر في الذهن معلوم عندك، مشخص ومعروف؛ ولذلك لما كانت هذه الضمائر تنوب عن أشياء معروفة محددة صارت هي معروفة؛ لأنها تأخذ حكم ما نابت عنه.

بالنسبة لاسم الفعل اسم الفعل نحن نعرف أنه فيه خلاف بين العلماء في تسميته، لكن الصحيح فيه أنه اسم؛ لأنه تنطبق عليه بعض علامات الأسماء ومنها التنوين؛ ولذلك حمله على أنه اسم هو رأي البصريين، وهو رأي الجمهور في هذه القضية، وعلى كل حال هل هو معرفة أو نكرة؟ نحن نعرف أن التنوين الذي فيه دليل على تنكيره، ولذلك فلا يصح أن نقول: أسماء الأفعال معارف، إذا أخذنا بالرأي الراجح فيها والصحيح فيها وهو أنها أسماء فينبغي أن نعرف أنها أسماء منكرة، والتنوين من دلائل التنكير فيها.

هذا ما يتعلق بأسئلة الإخوة.

أعود إلى ما كنت أتحدث عنه من أنواع العلم المركب نحن قلنا في قولنا مثلاً بعلبك وسيبويه تكلما عن أن هذه الكلمات هي أعلام، وأصلها كلمتان امتزجتا وجعلتا كلمة واحدة حتى في الكتابة يقال معديكرب تكتب متصلة الياء مع أن معدي أصلها واحد وكرب أصل آخر، كلمتان، ثم نعم اتصلتا ببعضهما، وخلطتا ببعضهما فسميتا مركبا مزجيا، إعرابه كما ذكرت من قبل هو إعراب الممنوع من الصرف لتوفر علتين مانعتين من الصرف؛ وهما العلمية والتركيب المزجي، ولذلك تقول: هذه بعلبكُ بلا تنوين لأنه ممنوع من الصرف والممنوع من الصرف لا ينون كما نعرف، وزرت بعلبكَ فهي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة بلا تنوين أيضا، وسكنت في بعلبكَ تجرها بالفتحة؛ لأنها ممنوعة من الصرف للعلانية والتركيب المزجي.

يقولون: إن ما ختم بويه من هذه المركبات المزجية له حكم خاص؛ وهو بناء على الكسرة، وهذا موجـود؛ لأن العرب كانت إذا نطقت بهذا الاسم وأصل التسمية في "ويه" تسمية فارسية، فكانوا إذا نطقت العرب باسـم مختـوم بـ"ويه" يكسرونه بلا تنوين فدل هذا على أنهم بنَوه على الكسرة، فيقولون: سيبويهِ وكذلك مثيلاته فلذلك نقـول: إن المركب المزجي إن ختم بويه بني على الكسر وما عداه يعرب بإعراب الممنوع من الصرف تظهر عليه الحركات، ولا ينون ويجر بالفتح.

بقي من الأعلام التي أيضا هي مركبة أن يسمى بجملة العرب، أحيانا تسمي بجملة كـ تأبط شرا هـذه أصـلها جملة من فعل وفاعل ومفعول، تقولون إن قصتها أن شخصا خرج –طبعا هي قصة يعني يذكرون لها أكثـر مـن صورة، وهي راويات بعضها يثبت وبعضها لا يثبت– لكن الذي يهم أنها قصة رجل خرج وقد وضع السيف تحت إبطه فقالوا: تأبط شرا أي وضع تحت إبطه شرا نوى شرا بهذا الذي خرج به، وكما نرى تأبط فعل ماض مبنـي على الفتح، والفاعل هو، وشرا مفعول به، فسمي هذا الرجل تأبط شرا فصارت الجملة اسما له هذه يسمونها مركبا إسناديا، والسبب في تسمية تركيبا إسناديا أن الإسناد هو أن تكون جملة إما من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر، هذا يسمى تركيبا إسناديا؛ لأنه مسند ومسند إليه، فلما كانت التسمية بجملة كاملة صار مركبا إسناديا كتـسميتهم قبيلـة شاب قرناها، هذه اسم قبيلة يقال: بنو شاب قرناها، وأصله شاب فعل ماض وقرناها فاعل مرفوع وعلامة رفعـه الألف، ثم سميت به هذه القبيلة، ما كان بهذه المثابة أعني أنه في الأصل جملة مركبة مكونة من مسند ومسند إليـه ثم أصبحت علما على قبيلة مثلا أو على شخص، قبيلة كشاب قرناها أو شخص كتأبط شرا فهذه تحكى كما كانـت قبل التسمية؛ تنطق كنطقها لما كانت جملة تأبط شرا في تسميته، ومعنى تحكى أي أنها تذكر بصيغتها التي كانـت عليها لما كانت جملة دون أن يغير فيها شيء ويكون إعرابها تقديريا، فإذا وقعت فاعلا نقول: فـي محـل رفـع، مفعولا في محل نصب، ومجرورة في محل جر، ولا نظهر علامات عليها؛ لأنها تحكى كما كانت ولا تغير فنقول: هؤلاء بنو شاب قرناها كما كانت الجملة قبل التسمية.

أغلب –يا شيخ– المركب الإسنادي فعل وفاعل، فهل هناك مركب مكون من مبتدأ من خبر؟

المركبات الإسنادية عند العرب قليلة، والذي يحضرني منها هي مركبات بالفعل مكونة من فعـل وفاعـل، ولا أتذكر تركيبا الآن من مبتدأ وخبر، ولكنه يسوغ أن يسمى بجملة مركبة من مبتدأ وخبر؛ لأنها عبارة عـن مـسند ومسند إليه؛ فيكون حينئذ تحكى كان كانت يرفعان كما كانا مبتدأ وخبرا، ويقدر عليهما الإعراب.

قياس

تسمية بالجملة، والجملة مطلقة سواء كانت فعلية أو اسمية كلتاهما يسمى مركبا إسناديا.

يبقى أيضا في الحديث عن العلم أنه نحن نعرف أن هناك ما يسمى بالاسم والكنية واللقب كلها أعـلام، بعـض الناس يقال اسمه في كتب التراجم يقال: هو أبو عبد الله، أو هو محمد أبو عبد الله زين العابـدين، وكلهـا أسـماء لشخص واحد، وهذا موجود عند السلف، وكثير من التراجم تراه يذكر، أنت عندما تقول مثلا عمر ابن الخطاب – رضي الله عنه– أبو حفص الفاروق

الخليفة

هذه كلها أعلام هي الثلاثة عمر والفاروق وأبو حفص هي كلها أسماء له –رضي الله عنه– وكلها أعلام عليه، فالعلماء قالوا: إن العلم –كذلك مثلا أبو بكر أبو بكر وعبد الله الصديق هذه أيضا أعلام –رضي الله عنه– أسـماء له، فكل واحد منها علم عليه، لكن لا نسميها جميعا اسما العلماء قالوا: هي اسم وكنية ولقب، كيف نفرق بين الاسم واللقب؟ قال العلماء: ما سمى الوالدان ولدهما في أول الأمر فهو اسم، ثم بعد ذلك ما أطلق عليه من الأسماء بعـد ذلك، فإما إن يكون مصدّرا بنحو أب، أو أم، أو بنت، أو نحو ذلك فحينئذ يسمى كنية: أبو فلان أو أم فـلان هـذه كنية، وما أشعر بمدح أو دم لرفعة أو ضعة فهو لقب، والألقاب قد ترفع من اسم صاحبها وقد تضع منـه، والله – سبحانه وتعالى– قد نهى عن التنابذ بالألقاب أي بذكر الألقاب التي تضع من الإنسان؛ لأن هذا منهي عنـه، فـإذن الأعلام ثلاثة أنواع: أسماء وكنى وألقاب، فالأسماء كما قلت: هي ما سمى بها الوالدان ولدهما في أول الأمر، ثم ما أطلق عليه بعض ذلك إن صدّر بأب أو أم أو نحوها كبنت فلان أو ابن فلان فهو كنية، وما لم يـصدر بـأب أو أم فهو لقب ولا بد أن يشعر هذا اللقب بمدح أو ذم. مثل ماذا؟

مثلما يقال –مثلاً ما ذكرناه منذ قليل– الصديق هذا يشعر بمدح، الفاروق يشعر بمدح فهي ألقاب. أبو حفص وأبو بكر هذه كنى، عمر وعبد الله هذه أسماء. إذن عرفنا كيف نفرق بينها.

أحيانا بعض الناس يسمي الولدَ ويطلق عليه منذ ولادته اسما وكنية ولقبا؛ فيقال مثلاً هو أبو الفضل عبد الله، أو يقال هو علي زين العابدين، فيسميه باسم وكنية ولقب، أو باسم وكنية، أو باسم ولقب، وحين هذا إذا أردنا أن نفرق

بينها فنقول: إن ما صدر بأب أو أم هو الكنية. وما أشعر برفعة أو ضعة بمدح أو ذم فهو اللقب، وما عدا ذلك فهو الاسم. هذا إذا سمي من أول الأمر بهذه الأمور الثلاثة.

طبعا العرب كانت تحب أن تكني، وهذا أيضا ورد في سنة فرسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يكني الأطفال (يا أبا عمير، ما فعل النغير؟) وهو طفل، وهذا فيه نوع من التربية، وإشعار الولد أو البنت عندما تكنى أو يكنى في صغرهما بأنه قد بلغ مبلغا كبيرا، فيحسب بقيمته، فالتكنية فيها ملمح تربوي، والعرب كانت ترى التكنية وترى أن هذا من التكريم:

أكنيه حين أناديه لأكرمه *** ولا ألقبه والسوءة اللقب

فهذا شاعر جاهلي، كأنه يقول: إذا أردت أن أمدح وأن أرفع من قدر فلان أقول له: يا أبا فلان، أو يا أم فلان أكثر من أعطيه اسمه الشخصي وحده، ففي هذا نوع من الرفع.

بقي أمر؛ وهو إذا اجتمع الاسم والكنية واللقب كيف يكون التقديم؟

نقول: الأصل الاسم، ثم يليه بعد ذلك الكنية، ثم اللقب. هذا هو الترتيب الأصلي، وإذا قدمت أو أخرت في ترجمة فلا إشكال في ذلك، لكن الترتيب الأصلي هو بهذه المثابة؛ أعني الأفصح فيه أن أقدم الاسم ثم الكنية ثم اللقب.

يقول: أنا أستاذ أدرس اللغة العربية وأنت أسوتي في هذا المجال بحيث أنا شغوف جدًا بمنهجك وطريقة تدريسك ... ولله الحمد الذي مَنَّ بك علينا ونفعنا الله بعلمك، لكن في بعض الأحيان أجد نفسي في دوامة، عندما أطالع بعض الكتب النحوية، وأجد هناك تناقضا، فبم تنصحني يا شيخ؟

وكذلك له سؤال يسأل عن الخبر في قوله تعالى: ؟ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ ؟ [آل عمران: ١٩]، هو الإسلام، وخبر إن؟

يسأل عن الخبر؟ بالنسبة لتناقض الكتب طبعا نحن نقول هو الآن مدرس لغة عربية، فالأصل فيه أن يكون يطلع على كتب العربية المختلفة، ولا يقتصر فقط على ما يقتصر عليه المبتدئ، أو الشخص غير المختص في هذا الأمر، لكن نقول: إن أصل في هذا عندما نأخذ نحن خُدِمْنَا بأن وجد علماء محققون أخذوا الراجح من قضايا النحوية بدليله، وبينوه في كتبهم.

قرنا التحقيق هما السابع والثامن في الغالب، وإن سبقه بعض العلماء ولحقه أيضا بعض العلماء الآخرون في العام الثامن والتاسع الهجري، ولكن في السابع والثامن هي قرون التحقيق المشتهرة، وكتب أبي حيان وابن مالك وابن هشام وابن عقيل وغيرهم هذه هي كتب المحققين التي نعرفها، وهؤلاء اختاروا الراجح من القضايا بدليلها، واقتصروا بمختصراتهم عليها، ولذلك نقول: إن من يرى تناقضا ويرى إشكالا، فهو ليس تناقضا بل هو خلافات، والخلاف وجد في كل العلوم، يعني اختلاف العلماء الاختلاف في فهومهم وعقولهم واستنباطهم يختلف، هذا دليل على أن الله -سبحانه وتعالى- قد فاوت بين العقول، وأعطى بعض العقول ما لم يعطه العقل الآخر، وهذا ثراء للعلم، لكن نقول من يرى أن في هذا نوع من الإتعاب لذهنه، والكد له فليقتصر على كتب المحققين من العلماء المختصرة وليست المتوسعة فإن فيها الراجحَ من القضايا النحوية بدليله.

في قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ ؟ "إن" حرف ناسخ "الدين" اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره "عند" ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه و"الإسلام" هو خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

نأتي للنوع الثالث من أنواع المعارف وهو اسم الإشارة.

يقول: هل تعطف بل ولكن الجمل، أم هي للأسماء المفردة فقط؟

يمكن أن تعطف المفردات ويمكن أن تعطف الجمل تقول مثلاً: محمد كريم بل خالد كريم، فتكون أضربت عن الأول وأثبت الثاني، ولك أن تعطف بالمفردات فتقول محمد كريم بل خالد فتضرب عن الأول وتأتي بدله بهذا.

تقول: في قوله الله تعالى: ؟وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ؟ [الفتح: ١٠] ما سبب ضم الهاء في "عليهُ" مع أن على حرف جر؟

أثر على هنا لا يخرج على الضمير؛ لأن الضمير مبني، فلا نقول: على حرف جر ولذلك ينبغي أن يكسر ما بعده؛ لأن كسر الهاء في "عليهِ" طبعا هي قراءة عشرية أيضا قراءة "عليهُ" إحدى القراءات السبع، وكذلك "عليهِ" بالكسر أيضا قراءة أخرى وكلتاهما قراءة متواترة، لكن نقول: إن كسر الهاء في عليه ليست علامة جر وإنما هي علامة بناء؛ لأن الضمائر لا تجر بحركة ظاهرة؛ لأن الضمائر كلها مبنية، لكن نقول في قراءة الكسر في "عليهِ": ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر، وقراءة الضم في "عليهُ" أيضا ضمير متصل مبني على الضم في

محل جر؛ لأن العرب أحيانا تنطق بهذا الضمير المتصل مكسورا، وأحيانا تنطق به مضموما، فيكون مبنيـا علـى الحركة هذه، وفي الحالين هو في محل جر.

المصدر المؤول هل هو معرفة أم نكرة؟

المصدر المؤول عندنا نقول مثلاً: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، هنا أن حرف مـصدري ونـصب، تصوم فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة وخير خبر، والتقدير: صـومكم خير لكم، فكلمة "صوم" نكرة لكنها أضيفت إلى المعرفة وهي "كم" ضمير فتعرفت بإضافتها إلى المعرفـة. فأصـل المصدر المؤول نكرة، لكنه إذا أضيف إلى معرفة تعرف.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة:

السؤال الأول:

كيف يعرب العلم المركب بأنواعه؟

والسؤال الثاني:

اذكر الفرق بين الاسم والكنية واللقب.

في الحالين، في حال أنه سمي بها جميعا في البدء، أو لم يكن كذلك فرق بينها حتى يتضح الأمر

# الدرس الرابع عشر

الدرس الخامس عشر
بقية أنواع المعارف

باب الابتداء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وحديثنا -إن شاء الله تعالى- في هذا اللقاء في تتمة مختصرة عن بقية أنواع المعارف ثم البدء بباب الابتداء، وغني عن البيان ما سبق أن قلناه من أنه لا إشكال في مثل هذا اللقاء من استقبال الاستفسارات النحوية أو المتعلقة باللغة مما تعن الحاجة إليه؛ إذ إني أعلم أنه ربما تقل المواسم أو الأماكن التي يجد الإنسان فيها جوابا لسؤاله اللغوي أو النحوي، ومن هنا فيمكن استقبالها الآن بما لا يطغى على ما نحن بصدده من شرح هذا الكتاب، إن كان هناك شيء يتعلق بإجابات اللقاء السابق وإلا بدأنا في ما نحن فيه الآن.

في إجابة السؤال الأول: متى تمتنع الكاف ومتى تمتنع اللام مع اسم الإشارة؟

الإجابة: يمتنع استعمال الكاف مع اسم الإشارة إذا كان المشار إليه قريبا لا يجوز استعمال الكاف معه، فتقول ذا هذا، ولا تقول ذاك، ويمتنع استعمال اللام مع اسم الإشارة في حالات:

أولا: إذا كان المشار إليه مثنى لا يجوز معه استعمال اللام فتقول: هذان ذانك، ولا نقول هذانك، هكذا قال، وإذا كان المشار إليه جمع لا يجوز استعمال اللام فتقول: أولئك، ولا نقول أولاء لك، كذلك عند المد إذا بدأت اسم إشارة بالهاء لا يجوز أن تأتي معها باللام فتقولها ذاك كذلك. نقرأ إجابة السؤال الثاني يا شيخ؟ نعم، تفضل. الأخ الكريم كذلك أجاب ما الفرق بين الموصول الخاص والمشترك؟

الإجابة: الموصول الخاص أن يكون لكل نوع من أنواع المعبر عنه من حيث الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث موصول يخصه مثل: الذي للمفرد المذكر، والتي للمفرد المؤنث، واللذان واللذين للمثنى المذكر، واللتان واللتين للمثنى المؤنث، أولاء والذين لجمع الذكور، اللاتي واللائي لجمع الإناث، كذلك الموصول المشترك وهو يستعمل مع المفرد المثنى والجمع المذكر والمؤنث مثل: "من" تستعمل للعاقل فتقول: أعجبني من قام، أعجبني من قامت، أعجبني من قاما، أعجبني من قامتا، أعجبني من قاموا، أعجبني من قمن. فالذي يتغير هو الضمير الموصول في الصلة أما الموصول نفسه فلا يتغير.

"ما" تستعمل لغير العاقل، وهي التي تكون بمعنى الذي، "ذو" بمعنى الذي عند الطائيين، "ذا" إذا قدر بمعنى الذي.

أزيد فقط كلامها الأخير أن "ذا" تكون بمعنى الذي إذا سبقت بـ "من" أو "ما" الاستفهاميتين؛ لأنها إذا لم تسبق بهما كانت اسم إشارة.

إذن نبدأ -إن شاء الله تعالى- فيما نحن فيه، سبق أن ذكرنا أنواع المعارف، بدأنا بالضمائر وثنينا بالأعلام، ثم أسماء الإشارة فالأسماء الموصولة، والمعارف كما يذكرها جمهور النحويين ستة، فالخامس إذن هو ما كان محلى أو معرفا بـ "أل" والمقصود به ما كان مبدوءًا بـ "أل" المعرفة التي تنقل الاسم النكرة إلى التعريف بعد أن كان شائعا غير محدد يصبح محددا، فمثلا إذا قلت في قولك: كتاب، قلت فيه: الكتاب، فكلمة كتاب كلمة شائعة تنطبق على كل ما يمكن أن يطلق عليه هذا الاسم، فإذا قلت: الكتاب فإنك تحدده بكتاب معين تعهده، وكذلك الباقي.

هناك خلاف بين بعض النحويين في مسألة المعرِّف، هل هو "أل" كلها، أو جزء منها، أو اللام وحدها، وأن الهمزة زائدة، هذا خلاف لفظي، والمقصود في العلوم إذا قيل خلاف لفظي؛ أي أنه خلاف واقع بين العلماء لكن ثمرته ليس له ثمرة عملية، قد يكون فيه ثمرة جدلية أو ثمرة ذهنية تعويد على استنباط العلل واستنباط الحكم في الأمور، أو طريقة استنباط الأدلة ولكنه لا يترتب عليه عمل، لا ثمرة له ولذلك فالخلاف لفظي، وإذا كان الخلاف لفظيا فالأولى ألا يتوسع فيه كثيرًا ويكتفى بالخلافات التي لها ثمرة، على كل حال وجود "أل" معناها أن الكلمة معرفة، سواء كان المعرف الكلمة كلها يعني "أل" كاملة أو حرف واحد منها وهو اللام، هذه المعرِّفة يجعلونها أقسامًا فيقولون: إن "أل" أحيانا تكون للعهد، وأحيانا تكون لبيان الماهية أو الجنس، وأحيانا تكون للاستغراق والشمول؛ أما كونها للعهد فإن المقصود به أن يكون هناك شيء معهود، شيء معروف عهد؛ أي علم وعرف، فالمقصود إذن العهد هو العلم بالشيء، سواء كان الشيء المعهود عهد من قريب؛ أي ذكر من قريب، أو أنه عهد في الذهن ولم يذكر، ولذلك يقسمونه قسمين:

ذكريّ وذهنيّ، وبعضهم يضيف الحضوري ولكن الحقيقة أن الحضوري هو جزء من الذهني، إذن العهد.. ننطلق من المثال، عندما أقول: اشتريت كتابا ثم قرأت الكتاب "أل" في قولنا الكتاب معناها الكتاب الذي سبق أن اشتريته وليس أي كتاب، ومن هنا فإنه لو قرأت كتابا آخر لا تقول: اشتريت كتابا ثم قرأت الكتاب، وإنما تقول: اشتريت كتابا ثم قرأت كتابا آخر.

فـ "أل" عندما يذكر اسم ثم يعاد ذكره بـ "أل" فمعناه المقصود هو ذلك الاسم المنكر السابق، ومن هنا كان في قوله الله -سبحانه وتعالى- ؟ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ؟ أي السابق الذكر ؟ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ؟ أي الزجاجة المذكورة، فمتى جاء الاسم إذن منكرا ثم أعيد معرفا بـ "أل" فالمقصود به الاسم السابق، ولو أنك أردت شيئا آخر غير السابق لوجب أن تأتي به منكرا أيضا ولا تعرفه بـ "أل"؛ لأن "أل" هذه يسمونها "أل" العهدية "العهد الذكري"؛ أي أنه سبق ذكره أي ذلك الشيء المعهود الذي سبق ذكره.

وقد يكون العهد ذهنيا كما قلت؛ كأن تكون اتفقت أو تحدثت أنت وصاحبك عن شخص معين عن قاض معين، ثم تقول بعد ذلك: جاء القاضي؛ أي القاضي الذي أعهده أنا وأنت في أذهاننا، وإن لم يرد له ذكر من قبل، فمجرد كونك أنت وإياه قد اتفقتما عليه أو سبق أن تحدثتما عنه فهو موجود في أذهانكما، هذا كاف لأن يكون معهودا ويسمون هذا عهدًا ذهنيًّا.

كما قلت، بعضهم يضيف العهد الحضوري؛ أي الشيء الحاضر عندما تعرف الشيء تقول: الكتاب؛ أي الكتاب الحاضر، ولكن هذا أيضا في الحق أنه جزء من العهد الذهني؛ لأنه معروف في الذهن بسبب حضوره.

هناك نوع آخر من "أل" المعرفة وهو الذي يسمونه بـ "أل" التي لبيان الجنس أو الماهية أو الحقيقة، عندما يقول الله -سبحانه وتعالى-: ؟ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ؟، ليس المقصود ماء معينا حتى نقول إن "أل" هذه تعرف شيئا معهودا (ماء معهود)، وليس المقصود أيضا كل الماء جعلت منه الحياة، ولكن جنس الماء سبب للحياة، فليس المقصود جزء منه أو قطعة من هذا الماء، أو طبيعة معينة من الماء هي التي فيها الحياة، ولكن جنس الماء جعل الله -سبحانه وتعالى- فيها الحياة، ولذلك قالوا: إن "أل" هذه لبيان الجنس. من هنا يقولون في مثل قولهم في الأثر: أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ. إن كلمة الدينار والدرهم هذه "أل" فيها أيضًا لبيان الجنس والماهية؛ لأن المقصود جنس الدراهم، جنس الأموال سبَّبَ لهم الهلاك عندما تعلقوا بها وكانت سببا لتركهم ما خلقوا من أجله، وليس المقصود أن دينارا أو درهما معينا هو الذي أهلك الناس، ولا المقصود أيضا أن كل الدراهم والدنانير أهلكت الناس؛ لأن من الدراهم والدنانير ما ينفق في سبيل الله ويكون سببا في إقامة أمر الله -سبحانه وتعالى- بالزكاة والصدقات وغيرها من سبل الإنفاق في الخير، من هنا ليس المقصود إذن في قولنا: أهلك الناس، أو في قولهم في الأثر: أهلك الناس الدينار والدرهم -دينار ودرهم بعينه، كما أنه ليس المقصود الاستغراق؛ أي كل الدراهم والدنانير، ولكن المقصود أن جنس الدينار والدرهم جنس المال بصفة عامة هو سبب من أسباب الهلاك بسبب تعلق بعض أو كثير من الناس به وتركهم ما خلقوا من أجله.

يبقى من أنواع "أل" ما يسمونه بـ "أل" الاستغراقية، واستغراق الشيء هو أن تشمله جميعا فلا يبقى شيء يخرج عنه، وذلك كما في قول الله -سبحانه وتعالى- ؟ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا ؟.

هنا "أل" ليس المقصود بها إنسان بعينه، فليست إذن للعهد، كما أنه ليس المراد جنس الإنسان، ولكن المراد كل واحد من الناس هذا هو شأنه، ولذلك عندما يقول الله -سبحانه وتعالى- ؟ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا؟؛ أي أن كل واحد من الناس فهو ضعيف، هكذا خلقه الله -سبحانه وتعالى- من هنا يقول العلماء: إنك إذا أردت أن تعرف أن "أل" تفيد الاستغراق والشمول فضع "كل" في مكانها، التقدير في قولك ؟وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا؟ أي خلق كل إنسان ضعيفا.

في السابق عندما قلنا أهلك الناس الدينار والدرهم لا يصح أن نقول أهلك الناس كل دينار وكل درهم، فليست باستغراق، كما أنك إذا قلت: جاء القاضي للعهد الذهن لا يصح أن تقول جاء كل قاضي ليس المقصود هو هذا، لكن هنا "أل" التي هي لبيان الاستغراق، استغراق أفراد الشيء فردا فردا ولا يخرج منه أحد نقول: إن هذه تقوم مقام، أو "كل" تقوم مقامها ويصح أن تضعها في مكانها ويستقيم الكلام حينئذ.

يبقى إشارة سريعة في لغة حمير وهم طائفة من القبائل العربية في جنوبي الجزيرة العربية، هذه القبيلة تقلب "أل" أي تضع في مكانها "أم" تضع مكان اللام ميما حرف التعريف، فيسمونها "أل" الحميرية أو "أم" الحميرية وورد بعض الروايات بحديث لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- (ليس من امبر امصيام في امسفر) وهي رواية تحتاج إلى إثبات، أي (ليس من البر الصيام في السفر)، كذلك ورد بعض الشواهد الشعرية التي نطق بها بعض الشعراء العرب من هذه القبيلة:

ذاك خليلي وذو يواصلني *** يرمي ورائي بامسهم وامسلمة

أي "بالسهم والسلمة" ولا تزال آثار هذا اللغة موجودة إلى الآن في جنوبي الجزيرة العربية فهم ينطقون "أل" ينطقونها "أم" وحينئذ يريدون بها حرف التعريف، وهي تشمل أو تأخذ أحكام "أل" المعرفة بكلها بلاء استثناء.

النوع الثالث والأخير من أنواع المعارف ولا يحتاج إلى وقف فيه هو أن تأتي بنكرة فتضيفها إلى واحد من المعارف السابقة، نحن عرفنا أن المعارف السابقة هي: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، واسم الموصول، والمعرف بـ "أل". إذا جئنا بنكرة فأضفناها إلى واحد من هذه المعارف وأصبحت المعرفة بعده مضافا إليه؛ فإن هذه النكرة تأخذ من المعرفة حكم التعريف، وتصبح معرفة مثله، تقول: غلامي، غلام نكرة أضفته إلى ياء المتكلم التي هي ضمير معرفة فأصبحت كلمة غلام معرفة لإضافتها إلى المعرفة، وتقول: غلام هذا، غلام الذي قام، بإضافتها إلى الإشارة والموصول، تقول: غلام زيد، بإضافتها إلى العلم، تقول: غلام الرجل، بإضافتها إلى المعرف بـ "أل" فتكتسب النكرة التعريف من إضافتها إلى المعرفة، ونحن بهذا نكون قد أنهينا الاستعراض السريع لأنواع المعارف مما يلي الشرح الموجز لهذا المختصر.

تقول: ذكر الشيخ أنه لا يمكن أن يتتابع حرفا جر -أليس كذلك- هل عبارة: وقع القلم من على المنضدة مثلاً ليست صحيحة؟.

حرف الجر لا يعمل إلا في الأسماء، ولا تعمل الحروف بعضها في بعض، ومن هنا فإن مثل المثال التي ذكرته الأخت الكريمة يقول العلماء: إنه يصبح الحرف الثاني "على" يصبح اسما، ويصبح ظرف مكان، يعامل حرف الجر حينئذ "على" معاملة ظرف المكان "فوق" ويصبح المعنى من فوق المنضدة، فيكون حرف الجر حينئذ ما دخل على حرف، وإنما دخل على اسم وهو الظرف المكاني، لأن حروف الجر لا تعمل في حروف مثلها ولكنها تعمل في الأسماء، وقد عرفنا من علامات الأسماء الجر أو دخول حرف الجر عليها، فمتى وجدت حرف جر قد دخل على شيء فاعلم أنه اسم.

ما الأمثلة الأخرى غير الظرف يا شيخ؟

مثل الظروف أيضا، لو قلت: من عن يميني؛ أي من جانبي، فجانب أيضا ظرف.

ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي

أي "من جانبي".. يميني .. فإذن حرف الجر إذا دخل على حرف جر آخر فإن حرف الجر المدخول عليه هو في الحقيقة في تقدير اسم ظرف وليس حرفا؛ لأن حروف الجر لا تدخل على الحروف ولكنها تدخل على الأسماء.

لا يكون إلا ظرفا يا شيخ؟

ما يكون إلا ظرفا نعم، ظرفا مكانيا.

نأتي الآن لباب المبتدأ والخبر.

تقول: ذكرتم في ما تفضلتم به أن اللام المضافة إلى اسم الإشارة تدل على بعد المشار إليه فما توجيه فضيلتكم لقوله تعالى: ؟ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ؟ وهو قريب بين أيدينا؟

نعم، البلاغيون يقولون: إن ارتفاع المنزلة بمثابة ارتفاع المنزل، أو بعد المكان أو رفعة المكانة بمثابة رفعة المكان، فالكتاب قريب بين أيدينا ولكن منزلته عالية، فنُزِّلت منزلته العالية مكان المكان العالي، فعوملت المكانة معاملة المكان فاستعملت اللام للدليل على رفعة مكانته، وإن لم يبعد مكانه.

الموضوع الآخر الذي نحن بصدده اليوم هو (باب المبتدأ والخبر)، وهو من أهم الأبواب النحوية، وسبب أهميته جاءت من كثرة استعماله؛ إذ إننا نعرف أن الجمل العربية هي أحد نوعين: إما أن تكون جملة اسمية، أو فعلية، فإن كانت جملة اسمية فهي في الأصل "مبتدأ وخبر" ومن هنا كان باب المبتدأ والخبر من أهم الأبواب النحوية التي يحتاج إلى دراستها الطالب.

يعرفون المبتدأ بأنه: (الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد). طبعا أنا أذكر التعريف الذي يذكره العلماء لأجل أن أصل إلى شيء وهو بيان أن لهم غرض من مثل هذه الحدود في التعريف، أو هذه القيود في الحد، عندما يقال: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، فهو اسم وليس فعل، مجرد على العوامل اللفظية، أنت عندما تقول مثلاً: كان الرجل كريما، هنا عندنا تركيب: "الرجل" و"كريم" لكن دخلت عليه "كان" فلم يتجرد عن العوامل اللفظية وإنما عملت فيه "كان" وهي عامل لفظي يرفع ما بعده، فأصبحت كلمة "الرجل" هذه اسما لكان مرفوعا ولم تعد مبتدأ مرفوعا، وإن كانت مسندا إليه، وإن كانت اسما، لكنها لم تتجرد عن العوامل اللفظية، بل دخل عليها عامل لفظي وهو "كان" ولذلك نقول: إن هذا ليس مبتدأ ولكنه اسم كان.

كذلك عندما يقيدون في آخر التعريف بقولهم "للإسناد" معنى ذلك أنه لا بد أن تكون الكلمة هذه التي تكون مبتدأ جزء من جملة، فأنت عندما تقول: واحد اثنان ثلاثة... تَعُد، هذا ليس فيه إسناد، وإنما هو مجرد سرد لأعداد لأسماء فلا إسناد فيه، فلا نستطيع أن نقول إنه مبتدأ وإن كان اسما وإن كان مجردا من العوامل اللفظية، لكن لا إسناد فيه. إذن فهذه التعريفات التي يذكرونها إنما يريدون بها.. أو القيود التي يذكرونها في التعريف إنما يريدون بها إخراج ما لا يدخل في هذا الباب وأن يدخل فيه كل أفراده؛ يعني يشمل جميع أفراده وأن يخرج ما عداه، وهذا

الذي يجعل المناطقة يقولون: إن الحد الحقيقي أو الصحيح هو ما كان جامعا مانعا؛ أي ما كان فيه من القيود ما يجمع أفراد المعرف ويمنع دخول غيره فيه. من هنا يصبح هذا التعريف حقيقيا، أما إن لم يجمع كل أفراد المعرف، أو أنه جمع أفراد المعرف ولكن دخل فيها أيضا غيرها، فهذا التعريف مدخول وليس صحيحا وليس حقيقيا، ولا يكون معتدا به فهو ليس بمانع.

يهمنا الآن أن نفرق بين أمرين قد يلتبس الأمر فيهما على بعض الطلاب، وذلك أن المبتدأ أحيانا يكون اسما صريحا وهذا الأصل وهذا الغالب، الرجل كريم، الرجل: مبتدأ اسم مرفوع.

أحيانا عندما نقرأ قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ؟.

وهذا مثال نمثل به كثيرًا لهذا الأمر، هذه جملة اسمية، وإن كان ظاهرها أن في بدايتها فعل، لأن "أن" -كما عرفنا من قبل- حرف مصدري ينصب ما بعده، معنى مصدري؛ أي أنه يؤول مع ما بعده بمصدر، فقولك: (وأن تصوموا) نقدره بكلمة واحدة والتقدير "صومكم" و "خير لكم" هو خبره، فـ "أن" وما دخلت عليه بتأويل مصدر، هذا المصدر هو المبتدأ، فالمبتدأ إذن إما يكون اسما واحدا، وإما أن يكون مصدرا مؤولا من جملة (جملة فعلية)، فنحن قدرنا الآن هذه الجملة الفعلية بكلمة واحدة هي المصدر وصارت هي المبتدأ، إذن المبتدأ قد يكون صريحا وقد يكون مؤولا، صريح: يعني كلمة واحدة، مؤول: أن المتصيد من الجملة كلمة واحدة هي مصدر هي المعربة مبتدأ، وأظن أن هذا واضح.

أما الخبر فهو كما يقول ابن مالك: (الخبر: الجزء المتم الفائدة)؛ يعني مسند تتم به مع المبتدأ فائدة، هذا يعني أنه عندما نأتي لقولنا: قاما الرجلان أيضا هذه مسند ومسند إليه جملة مركبة، وقاما مسند وتمت به فائدة مع ما بعده من المسند إليه، ولكن الذي بعده الذي تمت به الفائدة ليس مبتدأ ولكنه فاعل؛ لأن الزيدان أو الرجلان فاعل، إذن قولنا: إنه هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، معنى ذلك أنه لو تمت به فائدة مع الفاعل أو نائب الفاعل لا يكون مبتدأ، وإن كان مسندا وإن تمت به الفائدة وإنما يصبح حينئذ فعلاً ولا يدخل أصلا في باب المبتدأ والخبر، وإنما هو جملة فعلية.

الحكم العام المعروف عن جملة المبتدأ والخبر أنهما مرفوعان، حكمهما الرفع، والرفع كما نعلم هو الأصل وأول ما يذكر من أنواع الإعراب، وهو أكثرها استعمالا من باب أنه الأصل في كثير من أنواع الكلمات المعربة يكون أصلها الرفع ما لم يطرأ عليها ما يوجب غير ذلك، كما قلنا في الفعل المضارع أنه يرفع إذا تجرد من الناصب والجازم، فمعنى ذلك أنه إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فهو مرفوع، فكأن الرفع لا يحتاج إلى موجب، وإن كان العلماء يجعلون لكل أثر مؤثر، أو لكل عمل عامل يقدرونه له سواء كان مذكورا لفظيا أو معنويا، من باب جعل المعنويات كالمحسوسات وهذا باب واسع ليس هذا مقام تفصيله.

المبتدأ: الأصل فيه أن يكون معرفة لماذا؟ نحن عندما نأتي بالمبتدأ نقول "الرجل" فإنا نُهَيِّئُهُ لأن نصفه، "كريم". ولا يصح أن تصف الشيء المجهول؛ لأنك إذا وصفت مجهولا لا فائدة لذلك، عندما تصف شيئا مجهولا عند إنسان تقول: الرجل كريم، تأتي لشخص تقول: رجل كريم هو يستفيد شيئا كثيرًا؛ لأنك تصف شيئا مجهولا بالنسبة له، هو يقول صف لي هذا الرجل الذي أراه حتى آخذ عنه علما، أما أن تصف شيئا لا أعرفه فأنا لا أستفيد حينئذ فائدة، إذن المبتدأ مُهَيَّأ أن يوصف، يوصف بماذا؟ بالخبر؛ لأن الخبر في الحقيقة وصف للمبتدأ في المعنى وإن أعربناه خبرا، وهو في الحقيقة وصف له، عندما أقول: "أنت كريم" وصفتك بالكرم، "زيد قائم" وصفت زيد بالقيام، فالحق أن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى وإن أُعْرِبَ خبرا له، وما دام الخبر وصفا للمبتدأ في المعنى فإنه ينبغي أن نصف شيئا معلوما؛ لأن الخبر حكم، والحكم على الشيء المجهول لا يفيد، فنحن نريد أن نحكم على الشيء المعروف لنزداد به علما ومعرفة.

من هنا كان الأصل في المبتدأ المهيأ للحكم عليه والمهيأ لوصفه -الأصل فيه أن يكون معرفة؛ ليأتي الخبر فيزيده جلاءً ويعطينا وصفًا من أوصافه، ولا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة؛ لأنك لو وصفت أو جئت بنكرة وقلت: رجل ثم جئت بخبر له "رجل كريم" ما نستطيع أن نقول إن "كريم" هذه خبر؛ لأن "رجل" هذا غير معروف، فلا أستفيد من الإخبار عنه شيئا.

قال العلماء: إنه لا يستثنى من هذا؛ أي من شرط وجوب تعريف المبتدأ، إلا إذا كان المبتدأ فيه من المسوغات ما يمكن الحكم عليه عن طريقها؛ بمعنى إذا كان نكرة مطلقة ليس له أي مقرب للذهن فلا يصح أن يكون مبتدأ ويخبر عنه، لكن إذا وجد ما يقربه من المعرفة، إذا وجد في المبتدأ شيء يقربه من المعرفة فإن هذا يسهل أن يبتدأ به، وهذه الأشياء التي تقربه إلى المعرفة يسمونها مسوغات.

المسوغات أجملها كثير من العلماء في أنه إذا كانت النكرة عامة أو كانت خاصة أمكن أن تقع مبتدأ، أما إن لم يكن فيها عموم مطلق ولا خصوص مطلق فإنه لا يجوز الابتداء بها.

كيف تكون عامة؟ نحن نعرف أن العلماء يقولون: (إن النكرة في سياق النفي تفيد العموم) عندما تقول: "ما رجل قائم" هنا رجل نكرة وقعت في سياق النفي فعمت، فصح أن تقع مبتدأ؛ لأنها أفادت العموم: ؟ أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ ؟ إله نكرة ووقع هنا مبتدأ؛ لأنه وقع في سياق الاستفهام وهو نكرة، والنكرة في سياق الاستفهام تفيد العموم. أو خصت؛ أي كانت خاصة، جاء شيء يخصصها، وتخصيص النكرات يكون بوسائل أشهرها وسيلتان: أن توصف، أو تضاف إلى شيء فتخصص. في قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة) "خمس صلوات" "خمس" نكرة، لكنها تخصصت بإضافتها إلى كلمة صلوات، تحددت ولم تعد خمس مطلقة، عدد يصح أن تطلق على أي شيء، ولكنها أصبحت خاصة بالصلوات، فحينئذ تخصصت، ولما تخصصت جاز أن تكون مبتدأ، فصارت "خمس" مبتدأ و "كتبهن الله" الجملة الفعلية خبر، "صلوات" مضاف إليه "خمس صلوات" فخمس نكرة لكنها تخصصت بإضافتها إلى نكرة بعدها وهي قولنا "صلوات" هي لم تتعرف، لا تزال نكرة، ولكنها نكرة متخصصة لإضافتها وتحديدها بعد أن كانت عدد مطلق أصبحت خاصة بالصلوات فتحددت.

كذلك في قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ؟.

"عبد" نكرة، والأصل فيه أن لا يصح الابتداء به، ولكنه لما تخصص بوصفه لكلمة بعده وهو قوله تعالى "مؤمن"، عبد صفته ماذا؟ نعته ماذا؟ مؤمن، فنعت بأنه مؤمن فاختص بعد أن كان شائعا في كل من يوصف بأنه عبد تحدد في العبيد المؤمنين، هذا الاختصاص سوغ الابتداء به، ولو كانت النكرة مطلقة غير مختصة لما جاز الابتداء بها، إذن العموم له وسائله والخصوص له وسائله، وأشهرها كما قلت وسائل التخصيص: أن تضاف النكرة إلى كلمة بعدها (نكرة أخرى لا تزال نكرة)، أو أن توصف بنكرة أيضا بعدها بكلمة بعدها فتحدد، هذه الأمور تجعلها نكرة مختصة، وإذا أصبحت النكرة مختصة جاز أن يبتدأ بها.

طبعا لا نزال نقول: إن الأصل أن يكون المبتدأ معرفة، ولا يكون نكرة إلا بمسوغ، والمسوغات التي ذكرها العلماء كثيرة، بعض العلماء كابن عقيل مثلا في شرحه للألفية أوصلها إلى ما يزيد على ثلاثين مسوغا، وبعضهم زاد على ذلك، ولكن العلماء قالوا إن الأمر عند التأمل يرجع إلى العموم والخصوص.

لو أنك رجعت إلى هذه المسوغات التي مكنت من الابتداء بالنكرة لوجدت أنها إما أنها عموم في هذه النكرة أو خصوص في هذه النكرة بوجه من الوجوه، هذا العموم أو هذا الخصوص هو الذي سوغ الابتداء به، ومع ذلك يبقى الأصل وهو أن يكون المبتدأ معرفة ولا يكون نكرة.

تقول: شيخنا الفاضل، هل تأخذ "أم" الحميرية تقسيمات "أل" التعريفية؛ أي استغراقية وعهدية و....؟

بالضبط كل ما قيل من أحكام "أل" التعريفية ينطبق عليها، هو مجرد تغيير صوتي فقط، وإلا في الحكم هي هي، هي حرف تعريف يأخذ كل أنواع التقسيم المذكور.

تقول: في قول الله تعالى: ؟ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ؟، وقال نسوة لماذا "قال" لكلمة "نسوة"؟

ما فهمت المقصود، هل تقصد: لماذا لم يؤنث الفعل يعني؟ هو لم يؤنث لأنه جاء جمعا. نعم، نسوة مؤنث حقيقي، والمؤنث الحقيقي إذا وقع بعد الفعل مباشرة بلا فاصل يؤنث له الفعل، هذا إذا كان مفردا، أما إذا كان جمعا فإنه يجوز ترك هذا التأنيث فتقول: قالت نسوة، وتقول: قال نسوة، ولذلك تقول: جاء النساء، وتقول: جاءت النساء؛ لأن جمعها سوغ ذلك، كأنك تقول: جاء الجمع، أو: قال الجمع من النساء، كأنه معرف.

لا يسوغ في المفرد ذلك؟

لكن في المفرد إذا كان مؤنثا حقيقيا، المؤنث الحقيقي ربما يأتي الحديث عنه هو ما يلد عندما نقول مثلاً طريق وكأس، هذه مؤنثات ولكنها مؤنثات مجازية، يعني تواطأ أو تعارف الناس العرب على أنها مؤنثات فيعاملونها معاملات المؤنث، وإلا... والشمس كذلك هي في الحقيقة كوكب من الكواكب يمكن وصفه بالتأنيث عرفي، لكن إذا كان المؤنث... (وهذا التفصيل ليس الآن مجاله حتى لا يأخذ علينا نصيب) إذا كان المؤنث حقيقيا وقد اتصل بالفعل دون فاصل، لم يفصل بينهما بفاصل، وكان هذا المؤنث مفردا؛ فإنه تجب فيه التاء، أما هذا فالذي سوغ عدم ذكر التاء أنها جمع، فجاز فيه تأنيث الفعل وعدم تأنيثه، والذكر الحكيم هنا قد جاء بالوجه الآخر الفصيح فيه.

نأتي لمسألة الخبر، الخبر: الأصل فيه -كما قلنا- إن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، الأصل في الخبر أن يكون مفردا، المبتدأ لا يكون إلا مفردا، إذا قلنا مفرد في باب المبتدأ والخبر فليس المراد به ما ليس مثنًّىً ولا جمعًا، وإنما المراد ما ليس جملة ولا شبه جملة، فهو قسيم الجملة وشبه الجملة، فلذلك عندما نقول: زيد وزيدان وزيدون هؤلاء نعدها مفردات؛ لأنها ليست جملا ولا أشباه جمل، فهذا مقصودنا في الإفراد هنا في باب المبتدأ والخبر، وكذلك في باب الموصول -الذي ذكرناه من قبل- المراد بالإفراد التركيبي وهو ما لم يكن جملة ولا شبه جملة. المبتدأ لا يكون إلا مفردا، يعني ما يكون جملة ولا يكون شبه جملة، يقع واحدا مفردا مثنى وجمعا وهذه كلها

تسمى مفردات في هذا الباب، لكنه لا يقع جملة ولا شبه جملة، أما الخبر فإنه يقع جملة ويقع شبه جملة، ولكن الأصل فيه أن يكون مفردا.

"أنت كريم"، "أنت" مبتدأ و"كريم" خبر وقد وقع كل واحد منهما مفردا.

لكن في الخبر أن تجعله جملة: "أنت تؤمن بالله" "أنت" مبتدأ و"تؤمن" جملة فعلية فعل والفاعل "أنت" و"بالله" جار ومجرور متعلق بالفعل، والجملة الفعلية هي الخبر، وقع الخبر جملة.

"أنت في الدار" في الدار جار ومجرور.والجار والمجرور من أنواع أشباه الجمل، شبه جملة، فوقع الخبر شبه جملة. "أنت عند أخيك" "عند" ظرف شبه جملة، فوقع الخبر شبه جملة، إذن المبتدأ لا يكون إلا مفردا؛ أي ليس جملة ولا شبه جملة، وأما الخبر فيكون جملة ويكون شبه جملة.

إذا جاء الخبر جملة فلكونه يكون جملة داخل جملة، لأن عندنا جملة المبتدأ والخبر، وعندنا جملة الخبر نفسه، احتاج الأمر لنوع من الربط بين هذه الجملة الواقعة خبرا، وهذا المبتدأ المذكور قبلها. لما كنا نقول: "محمد كريم" أو "هذا زيد" لم يحتج الأمر إلى رابط؛ لأنه عبارة عن مفردين والأمر واضح وهما متلاصقان أحدهما أسند إلى الآخر، لكن لما جاءت جملة داخل جملة، جملة كبرى هي المبتدأ مع خبره الجملة، والجملة والصغرى وهي جملة الخبر، احتاج الأمر إلى نوع من الربط حتى نثبت الإسناد بين المبتدأ والخبر.

المقصود بالربط أن يكون في جملة الخبر ما يربطها بالمبتدأ المذكور من قبل، كيف ذلك؟

عندما نقول: "عبد الله أبوه كريم"، "عبد" مبتدأ، ولفظ الجلالة مضاف إليه، "أبوه كريم"، "أبوه" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، والهاء مضاف إليه، "كريم" خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، الجملة الاسمية في محل رفع خبر للمبتدأ الأول وهو "عبد الله"، هذه الجملة التي جاءت وطالت احتاجت لأن تُربط بالمبتدأ السابق حتى يعلم أنها خبر له، والرابط هنا هو الضمير "أبوه"، أبو من؟ أبو عبد الله، فالهاء في قولنا: "أبوه كريم" تعود على المبتدأ السابق، إذن لا بد في الجملة الواقعة خبرا من رابط يربطها بالمبتدأ. أهم هذه الروابط أو أكثرها استعمالا في اللغة العربية هو الضمير، أن يكون عندنا ضمير يعود على المبتدأ.

قد يكون الرابط غير الضمير، وهذا قليل، الأكثر فيه؛ أي الرابط أن يكون ضميرا، في قول الله –سبحانه وتعالى– ؟ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ؟، "لباس" مبتدأ وهو مضاف، و"التقوى" مضاف إليه، "ذلك خير" "ذا" اسم إشارة وهو مبتدأ، و"خير" خبر، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر خبر للمبتدأ الأول "لباس"، هنا وقع الخبر جملة فاحتاج إلى أن يربط بالمبتدأ، ما الرابط؟ الإشارة؛ لأنك إذا قلت "ذلك" تشير إلى لباس التقوى فأشرت إليه فهذا رابط، كأنك أعدت إليه الضمير.

كذلك عندما ننظر إلى قول الله سبحانه تعالى: ؟ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ؟ ؟ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ؟، "الحاقة" مبتدأ، "ما" استفهامية مبتدأ ثاني، و"الحاقة الأخرى" خبر، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر "ما الحاقة" خبر للمبتدأ الأول "الحاقة". والذي ربط بينهما، هنا ليس فيه ضمير يعود إلى الحاقة الأولى، وليس فيه اسم إشارة، ولكن أعدنا المبتدأ كما هو بلفظه "الحاقة ما الحاقة" فما دام أعيد بلفظه في جملة الخبر كفى ذلك عن الرابط، بل هو أوضح من الضمير؛ لأن الضمير عبارة عن تكنية عن الاسم السابق، وأما هذا فقد جيء به برأسه بلفظه فأغنى عن الربط.

كذلك عندما تقول: "زيد نعم الرجل". "زيد" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. "نعم" فعل ماضي جامد يفيد المدح مبني على الفتح، و"الرجل" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لزيد. ما الرابط بينهما؟ ليس فيه ضمير، وليس فيه إشارة، وليس فيه إعادة للمبتدأ لم يتكرر كلمة زيد ولكن عندما نقول: "نعم الرجل" "أل" هذه في قولنا "الرجل" هذه التي هي للجنس للاستغراق للعموم شاملة لكل أفراد الجنس، فهي تشمل زيد السابق وتشمل غيره، فهذا الشمول لزيد كفى عن إعادة الضمير إليه؛ لأنها شاملة له، فكأنا أعدناه بإعادة جنسه كاملا بإعادته هو مع غيره، فكأنا أعدناه مع غيره من الرجال، فأغنى هذا عن الرابط.

قال العلماء هذا الاشتراط أن يكون هناك رابط في جملة الخبر يعود على المبتدأ، يكون إذا لم يكن المبتدأ هو الخبر بعينه، فلو كان المبتدأ هو الخبر بعينه في المعنى لم يحتج إلى رابط، في قول الله –سبحانه وتعالى–: ؟ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ؟، "هو" ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، "الله أحد" "الله" مبتدأ، لفظ الجلالة مبتدأ ثاني مرفوع، "أحد" خبر، والجملة الاسمية هي خبر للمبتدأ الأول "هو"، هنا.. ليس هناك ضمير يربط بين الجملة الاسمية التي هي الخبر بالمبتدأ، ولا إشارة، ولا عموم، و لم يُعَد المبتدأ بلفظه، ولكن لو تأملنا التقدير "قل هو"؛ أي الشأن الذي نحن بصدد الحديث عنه أن الله واحد أحد، فالشأن أن الله أحد، وأن الله أحد هو الشأن الذي نتكلم فيه، فالحقيقة أن المبتدأ هو الخبر نفسه، فنحن أعدناه بمعناه؛ لأنه هو نفسه بمعناه، فلم يحتج إلى رابط. ولذلك قالوا: إن في قول للرسول –صلى الله عليه وسلم– في الحديث: (أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبل لا إله إلا الله) طبعا

"أفضل" مبتدأ وهو مضاف، و"ما" اسم موصول؛ أي الذي قلته، وجملة "قلته" هذه صلة الموصول، طبعا "ما" مضاف إليه مجرور في محل جر، الموصول في محل جر، "لا إله إلا الله" هذه جملة اسمية، جملة لا النافية للجنس مع اسمها وخبرها هذه جملة الخبر، و ليس في هذه الجملة رابط يربطها بالمبتدأ "أفضل"، ولكن لو تأمل المتأمل لوجد أن المبتدأ هو الخبر؛ لأن أفضل ما قيل هو لا إله إلا الله، ولا إله إلا الله هو أفضل ما قيل، فكأنه هو هو فلم يحتج إلى رابط، إذن إذا وقع الخبر جملة وجب أن يرتبط بالمبتدأ، وأكثر الرابط وجودا في كلام العرب هو الضمير، وهناك روابط أخرى، وقد يستغنى عن الرابط إذا كان المبتدأ هو الخبر في المعنى.

يبقى أن يقع الخبر شبه جملة، وهو الظرف أو الجار والمجرور، سواء كان هذا الظرف زمانيا أو مكانيا، ففي قولك مثلاً: "محمد في الدار" "في الدار" هذا جار ومجرور، شبه جملة، وفي قولك: "محمد عندي" "عند" ظرف مكان، والظروف أشباه جمل، فهو في محل رفع خبر، أو قولك: "الصوم اليوم" "الصوم" مبتدأ، "اليوم" ظرف زمان فهو أيضا شبه جملة، فيقع الخبر ظرفا أو يقع جارا ومجرورا، وهذا ما يسميه العلماء شبه جملة، وهذا هو النوع الثالث من أنواع الخبر.

التقدير عندما نقول: "محمد في الدار" أو "محمد عندك": يقول العلماء تقديره استقر أو مستقر، لأن الأصل أن يكون الخبر مفردا، وما دام الأصل أن يكون الخبر مفردا فنقدر له مفردا "مستقر"، فعندما نقول: "محمد في الدار"؛ أي "محمد مستقر في الدار"، وكذلك "محمد عندك"؛ أي مستقر عندك إلى آخره.

إذن تبين الآن أن المبتدأ لا يكون إلا مفردا وأن الخبر يقع مفردا ويقع جملة ويقع شبه جملة، وقد عرفنا ماذا يُشترط لذلك كله أو ما الذي -نعم فيما- يتعلق باحتياج إلى رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ.

بقي أمر يتعلق أيضا بالخبر، نحن عندما نقول: "محمد كريم" الخبر هنا "كريم" وهو كما ترون خبر واحد، نقرأ قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ؟ هنا عندنا أخبار وليس خبرا واحدا، "وهو الغفور" "هو" مبتدأ، "الغفور" خبر، "الودود" خبر أيضا، "ذو العرش" خبر، "المجيد" خبر، "فعال" أيضا خبر، هذه خمسة أخبار أخبر عن مبتدأ واحد بخمسة أخبار، الأصل أن يكون الخبر واحدا، ويجوز أن يتعدد، تقول: "أنت شاعر خطيب" فأخبرت عن المخاطب الضمير "أنت" بخبرين، وهذا جائز، الأصل إذن أن يكون الخبر واحدا ويجوز أن يتعدد، هذا يسمونه (تعدد الخبر) وهذا جائز وموجود في كلام العرب.

لكن انظر إلى مثل... عندما نقول: "زيد شاعر وكاتب" هنا: "زيد" مبتدأ، "شاعر" خبر، لا نستطيع أن نقول كاتب أيضا خبر؛ لأن عندنا واو عطف، فإذن نعربه معطوفا ولا نعربه خبرا، شرط الخبر أن يأتي مباشرة بدون حرف عطف، فلو جاء بعد حرف عطف ما كان خبرا. عندما نقول: "الرجلان أو الزيدان شاعر وكاتب" كذلك معطوف بعضها على بعض، إضافة إلى أن شاعر وكاتب هذه لا يصح أن يكون واحد منهما خبر عن الجميع؛ لأن شاعر هذه لأحدهما وكاتب لأحدهما، فهذا ليس من تعدد الخبر.

قولهم في كلام العرب: "الرمان حلو حامض" هنا وإن كان في الصورة أو في الصناعة عن تعدد الخبر، أن "حلو" خبر أول و"حامض" خبر ثاني، إلا أنه في الحقيقة خبر واحد لأن التقدير أنه يجمع بين الميزتين أو بين الطعمين، وهو ما يسميه العرب بالمز، المز هو الذي يجمع بين الحلاوة والحموضة فهو في منزلة بينهما، فهو وإن كان في الصورة متعدد الخبر إلا أنه في الحقيقة خبر واحد يشملهما.

إذن تعدد الخبر يشترط فيه أن لا يكون هناك عطف، وأن لا يكون الأخبار كل واحد منهما لواحد من المبتدآت إذا كان المبتدأ مثنى أو مجموعا، وأن لا يكون الخبران يؤديان معنى واحدا يكون هو الخبر في الحقيقة هذا الواحد، إذا تبين هذا اتضح أن الخبر يكون مفردا وهو الأصل ويتعدد بشرط ألا تعطف هذه الأخبار بعضها على بعض.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة؟.

السؤال الأول:

نقول ما الفرق بين المبتدأ الصريح والمبتدأ المؤول؟

والسؤال الثاني:

يقع الخبر مفردا وجملة وشبه جملة ولا يقع المبتدأ إلا مفردا. مثل لذلك؟

الدرس السادس عشر

تابع باب المبتدأ والخبر (النواسخ)

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحديث -إن شاء الله تعالى- سيكون في إتمام باب المبتدأ والخبر ثم البدء بما ينسخ حكمهما، على أنه كما اعتدنا في مثل هذا اللقاء أن ما يأتي من استفسارات لغوية أو نحوية يمكن الجواب عليها مما تعم به الفائدة، ولا يؤثر على سير شرح المتن الذي نحن بصدد شرحه، وإن كان هناك حاجة للاستعراض السريع لجواب أو جوابين لسؤالي الحلقة الماضية حتى لا نغفلها.

في الحلقة الماضية كان السؤال الأول: قد يكون المبتدأ اسما صريحا مثل زيد قائم، وقد يكون مصدرا مؤولا بالاسم مثل قوله تعالى: ؟وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ؟، والتقدير: صيامكم خير لكم، فيعرب المصدر المؤول "أن تصوموا" في محل رفع مبتدأ.

الأخ الكريم أجاب إجابة السؤال الثاني يقول: يقع الخبر مفردا وجملة وشبه جملة ولا يقع المبتدأ إلا مفردا مثل لذلك؟

الإجابة: المبتدأ لا يكون إلا مفردا، ومعنى مفردا؛ أي ليس جملة ولا شبه جملة، ولكنه قد يكون مثنى أو جمعًا، وهو بذلك يكون مفردا أيضا؛ لأن المقصود بالإفراد هو الإفراد التركيبي مثل: الرجل كريم، الرجلان كريمان، الرجال كرماء، أما الخبر فالأصل فيه أن يكون مفردا مثل: الرجل كريم، وقد يقع جملة مثل: أنت تؤمن بالله، فالخبر هنا هو الجملة الفعلية "تؤمن بالله" وقد يقع شبه جملة مثل: "محمد في الدار" الخبر هنا هو "في الدار" شبه جملة جار ومجرور، وقد يقع شبه جملة ظرف مثل: "محمد عندك" فالخبر هنا هو "عندك" شبه جملة ظرف.

الإجابة صحيحة وطيبة وتدل على المتابعة.

من متممات الحديث عن باب المبتدأ والخبر، نحن نعرف أن التركيب الأصلي لجملة المبتدأ والخبر أي يأتي المبتدأ أولا ثم بعد ذلك يأتي الخبر، هذا هو ترتيب الجملة الاسمية، كما أن ترتيب الجملة الفعلية أي يأتي الفعل أولا ثم يأتي الفاعل بعده، ولكن قولنا: إن الأصل أن يأتي المبتدأ أولا ثم الخبر بعده، لا يعني أن هذا الأمر حتم لازم، فقد يأتي من المسوغات البلاغية التي يريدها المتكلم ما يدعو إلى مخالفة هذا الأصل، فيتقدم الخبر على المبتدأ، وهذا أمر ممكن وجائز وإن كان خلاف الأصل.

عندما نقول مثلاً: "في الدار زيد" طبعا "زيد" هو المبتدأ وهو متأخر، و"في الدار" جار ومجرور خبر مقدم، أنت تقول: "زيد في الدار" هذا هو الأصل، "زيد" مبتدأ و"في الدار" خبر.

ولك أن تقدم الخبر فتقول: "في الدار زيد" وهذا أمر جائز، وإن كان الأصل بخلافه وهو الترتيب، وقد يدعو إلى هذا التقديم داعي؛ كأن تريد العناية بهذا الخبر، يسأل سائل ويقول: أين زيد؟ فتقول: في الدار زيد، فتقديمه للعناية به، فإذن هناك مقصد بلاغي من هذا التقديم، وهو على كل حال أمر جائز.

عندما ننظر إلى قول الله -سبحانه وتعالى-: ؟سَلَامٌ هِيَ؟ فنقول: إن "سلام" هذه خبر مقدم، و"هي" مبتدأ مؤخر، التقدير: "هي سلام" ؟وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ؟، "آية" خبر مقدم، و"الليل" مبتدأ مؤخر؛ لأن التقدير: "الليل آية لهم".

أنا سأسأل سؤالا أستطلع منه مدى براعة بعض الإخوة والأخوات المشاهدين والمشاهدات فيما يتعلق بالأمثلة التي ذكرتها، أنا ذكرت ثلاثة أمثلة أذكرها مرة أخرى: "في الدار زيد"، ؟سَلَامٌ هِيَ؟ الآية ؟وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ؟.

أنا أقول: لماذا قيل: إن الخبر مقدم في هذه الأمثلة؟ لماذا قلنا: إن المتقدم هو الخبر والمتأخر هو المبتدأ؟ لماذا لم نقل العكس؛ أن المتقدم هو المبتدأ والمتأخر هو الخبر، والجملة في سياقها الأصلي، فما الذي دعانا في أن نقول: إن في الجملة تقديما وتأخيرا؟ أعيد مرة ثانية الأمثلة، أقول فيها: لماذا قلنا: إن المبتدأ تأخر عن الخبر، ولماذا لم نجعل المتقدم هو المبتدأ على الأصل والمتأخر الخبر، الأمثلة: "في الدار زيد"، ؟سَلَامٌ هِيَ؟، ؟وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ؟.

إذا كان هناك أحد عنده استطاعة على الإجابة سواء عن طريق الإرسال أو الكتابة أو عن طريق الاتصال فهذا فيه شحذٌ للذهن.

أواصل بأن أقول -كما قلنا في مسألة التقديم والتأخير- أنه يمكن التقديم ويمكن التأخير للمبتدأ والخبر، وإن كان الأصل تقديم المبتدأ على الخبر فكذلك الذكر والحذف، الأصل أن نذكر المبتدأ ونذكر الخبر، ولكن نحن نعرف أن من مقاصد البلغاء الاختصار، فإذا كان الشيء واضحا فالأصل أن يختصر بألا يذكر، متى دل على شيء دليل حذف ولم يحتج إلى ذكره، ولذلك تعرفون أنه إذا أمكن أن نؤدي المعاني بأقصر الأساليب فهذا مطلب، ومن هنا كان الإتيان بالضمير المتصل أولى من الإتيان بالضمير المنفصل؛ لأنه أكثر اختصارا. إذن الحذف أكثر اختصارا

من الذكر متى كان المحذوف معروفا، أما إن كان المحذوف مجهولا فحذفه يعتبر عيب وإبهام على السامع فلا بد من ذكره، إذن يكون الحذف محمودا إذا كان معلوما، أما إن كان مجهولا فلا بد من ذكره لأن الإيضاح مطلب.

أقول هنا: إن المبتدأ والخبر الأصل فيهما أن يذكرا، ولكن إذا دل دليل عليهما على واحد منهما أو عليهما معا؛ جاز حينئذ حذف ما كان عليه دليل. ننظر مثلاً في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ﴾، "النار" هنا خبر لمبتدأ محذوف، التقدير: "هي النار"؛ أي التي هي شر مما ذكر، "النار". "هي النار" وطبعا دل على قولنا "هي" السؤال ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ﴾ فلما دل الدليل على المبتدأ جاز حذفه.

كذلك في قول الله –سبحانه وتعالى– في أول سورة: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَ﴾، التقدير: "هذه سورة أنزلناها" فـ "سورة" خبر لمبتدأ محذوف. حذف المبتدأ "هذه" لماذا حذف؟ لأنه واضح ومعلوم، فلذلك حذف واقتصر على الخبر لأنه دل دليل في الذهن وفي الفهم على المبتدأ. من هنا يأتي أيضا فائدة، طلبة العلم يقرؤون دائما في أول الأبواب والكتب، في الكتب العلمية "باب الآنية".

"باب" ويقول بعضهم: لماذا نرفع نقول بابُ؟ نقول: هذا من حذف المبتدأ، التقدير: "هذا باب" فهو خبر لمبتدأ محذوف، وحذف المبتدأ لفهمه. "كتاب النكاح"؛ أي هذا كتاب، فهو مرفوع وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذا" لأنك في مجال إيضاحه وشرحه وقراءته فكأنك تشير إلى الباب نفسه أو للكتاب أو لفصل من فصول العلم الذي أنت بصدده.

هذا في ما يتعلق بحذف المبتدأ كما ترون وقد يحذف الخبر أيضا إذا دل عليه دليل.

تقول: "سلام هي"، "وآية لهم الليل" "آية" و"سلام" نكرتان ولا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة، في المثال الثالث "في الدار زيد" أيضا "في الدار" شبه جملة ولا يجوز أن يكون المبتدأ شبه جملة

إجابة تامة وما بعدها شيء.

تقول: لأن المبتدأ يجب أن يكون مفردا أما الخبر فيجوز أن يكون مفردا وجملة وشبه جملة

تقول: لأن "في الدار" شبه جملة لا يكون مبتدأ، و"سلام" خبر لأنها متمة للفائدة، و"آية" نكرة فلا تكون مبتدأ.

و"سلام" كذلك نكرة نفس القضية.

الإجابة صحيحة وتامة.

أيضا فيما يتعلق بالخبر؛ أعني حذف الخبر، الأصل ذكره، لكن قد يحذف أيضا إذا دل دليل عليه، في قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وِظِلُّهَ﴾، أخبر –سبحانه وتعالى– عن أُكُل الجنة أنه دائم، وأخبر عن ظلها أيضا أنه دائم، أيضا مثل ما سبق، فبدل أن يقول: أكلها دائم وظلها دائم، قال: "أكلها دائم وظلها"؛ أي دائم؛ لأنه دل خبر السابق المبتدأ الأول على خبر الثاني فلم يحتج إلى ذكره، فاختصر بحذفه، فحذف الخبر لأن هناك دليل.

كذلك قول الله –سبحانه وتعالى–: ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ﴾ أأنتم أعلم؛ أي أم الله أعلم، فـ "الله" مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر المبتدأ الأول عليه، لأنه مر ما يدل عليه.

يقول العلماء في قول الله –سبحانه وتعالى– في قصة إبراهيم مع الملائكة؛ ضيفه الذين دخلوا عليه: ﴿سَلاَمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾، يقول هنا: "سلام" هذه جملة، و"قوم" جملة أخرى، وقد حذف جزء من الجملة الأولى، وحذف جزء من الجملة الثانية، التقدير: "سلام عليكم" هذه جملة، "قوم" التقدير: "أنتم قوم" فحذف من الأولى الخبر "سلام عليكم" وحذف من الثانية المبتدأ "أنتم قوم" فاجتمع هنا حذف المبتدأ والخبر للدلالة لأنها واضحة الأمر فيها.

من الأمور المفيدة في هذا المجال، العلماء يقولون: إن سلام إبراهيم على الملائكة أبلغ من سلامهم عليه هم ﴿دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَمًا﴾ بالنصب ﴿قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ فرفع "سلام"، قالوا: وجه كون تحية إبراهيم أبلغ من تحية الملائكة، ذكروا وجوها فمن الوجوه التي ذكروها أنهم قالوا: إن النصب على أنه مفعول مطلق؛ أي أسلم سلاما، وإذا كان مفعولا مطلقًا فالجملة فعلية؛ لأن المفعول المطلق يحتاج إلى فعل قبله أسلم سلاما، أما إذا قلت: سلامٌ بالرفع فمعنى ذلك أنها جملة اسمية، وقدروا: "أمري سلام"، أو "سلام عليكم"، فهي في الحالين جملة اسمية. قالوا: إن الجملة الاسمية تدل على الثبات والجملة الفعلية تدل على الحدوث، وما يدل على الثبات والبقاء أبلغ مما يدل على الحدوث والتجدد. هذا مما ذكروه من وجوه كون تحية إبراهيم أبلغ من تحية الملائكة.

ومما ذكروه مما يدخل في موضوعنا الآن أنهم قالوا: إن تحية إبراهيم أبلغ؛ لأن قوله تعالى: ﴿سَلاَمٌ﴾، هذه نكرة فجعلوها مبتدأ، "سلام عليكم" معناها: أننا ابتدأنا بنكرة وليس هناك مسوغ إلا أن يقدر مسوغ مأخوذ من المقام؛ أي سلام كثير وافر يليق بكم، وصف لهذا المبتدأ، وإذا وصف المبتدأ النكرة فهذا مخصص له أصبحت نكرة خاصة فجاز أن يبتدأ بها، أحد مسوغات الابتداء بالنكرة أن توصف –كما قلنا من قبل– عندما نقول: رجل من الكرام عندنا، وصفناه بأنه من الكرام فجاز الابتداء به، فكذلك هنا يقال: إن التقدير: سلام كثير وافر يليق بكم عليكم، هذا إذا قدرنا "سلام" مبتدأ فنقدر معه وصف، فإذا قدرنا وصفا بأن قلنا: سلام كثير وافر، أصبح هذا السلام فيه من

البلاغة والكثرة ما هو أكثر من تحية الملائكة، هذا أحد الوجوه مما ذكره العلماء في ترجيح أو تقوية سلام إبراهيم على ضيفه من الملائكة على سلامهم عليه.

هذا ما يتعلق بالحديث عن المبتدأ والخبر، وقد أفضنا فيه في قرابة ثلاث حلقات مما ذكرنا أهم الوجوه فيه، وإن حذفت أو تركت بعض التفصيلات الأخرى التي لا يتعلق بها كثير فائدة وبالذات لطالب العلم المبتدئ أو الذي يعنى بمهمات الأمور في مثل هذا الباب.

أنتقل بعد ذلك لموضوع يتعلق بالمبتدأ والخبر وهو نواسخ هذا الحكم؛ يعني حكم المبتدأ والخبر، والنواسخ تحتاج إلى نوع من التفصيل والبيان.

نأخذ أسئلة هنا يقول: "الكراس اليومي" هل تصح هذه الكتابة؛ أي كراس الأستاذ اليومي. الكراس نقطتان رأسيتان؟

"الكراس اليومي" إذا وصفته بهذا أنه منسوب إلى اليوم فجاز ذلك أن يكون وصف له.

العبارة هي: "كراس الأستاذ اليومي" يكون وصفا للكراس وهو معرفة حينئذ؛ لأنه أضيف إلى معرفة فجاز وصفه ونعته بالمعرفة.

تقول: عن إعراب قول الله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾؟

هنا "رب" ونحن نعرف أن "رب" أو يعرف كثير منكم أن "رب" حرف جر في الأصل، لكنها إذا دخلت عليها "ما" فالأصح فيها أنها تكفها عن العمل، و"رب" عند العرب تشدد أحيانا فيقال: "رُبَّمَا" وتخفف أحيانا فيقال: "رُبَمَا" فالأمران واردان عن العرب وكلاهما فصيح، جاءت الآية على النوع الآخر وهو التخفيف، لما دخلت "ما" كفتها عن العمل في الآية، ودليل كفها عن العمل أنها دخلت على الجملة الفعلية "ربما يود"، ولو كانت "رب" عاملة لدخلت على جملة اسمية فجاء بعدها اسم مجرور، فوجود الجملة الفعلية بعدها دليل على أنها قد كفتها "ما" عن العمل، ولم تعد جارة ولم تعد مختصة أيضا بالأسماء، فدخلت على الجملة الفعلية، حينذاك نعرب الجملة الفعلية الإعراب الأصلي: ﴿يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ "يود" فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و"الذين" اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل، و"كفروا" كفر فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وإلى آخر الآية، يعني يكتفي بهذا لعلها تسأل عن هذا، إن كانت تريد المزيد من التفصيل فصلت لها.

لم تبين ذلك يا شيخ لكن فيما ذكرت -إن شاء الله- لعله يكفي الأخت الكريمة

تقول: تسأل عن إعراب هذه الجملة عندي اثنان من الطلاب؟

هذا من موضوعنا الذي كنا فيه منذ قليل، نحن اتفقنا على أن "عند" ظرف مكان، وإذا جاءت من الجملة الاسمية أحد ركنيها ظرف تبين أن الظرف هو الخبر، لأن المبتدأ لا يكون شبه جملة، فإذن "عندي": "عند" ظرف مكان في محل نصب، وهو موضعه هنا خبر مقدم في محل رفع وهو مضاف، طبعا كسر وهو منصوب، هو ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ولكن لم يفتح لاتصاله بياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم توجب كسر ما قبلها، فإذن هو منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لهذه الياء، وهو في محل رفع خبر مقدم وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، "اثنان" مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، و"من الطلاب" هذه صفة لـ "اثنان"؛ لأن "من" حرف جر والطلاب اسم مجرور، والجار والمجرور في محل رفع صفة للمبتدأ "اثنان"، وهنا -كما ترى- قد جاز أن يبتدأ بالنكرة وهو "اثنان" لأنها موصوفة أولا، وأيضا قد تقدم عليها الخبر، والنكرة يسوغ الابتداء بها أن توصف أو أن يتقدم عليها خبرها.

يقول: يسأل عن أفعال الرجاء ويسأل كذلك عن إعرابها، ولماذا سميت بأفعال الرجاء؟

أفعال الرجاء مثل: أوشك وعسى واخلولق وهي من ما يعمل عمل كان، ومثل أفعال المقاربة التي هي عندنا، أفعال المقاربة وأفعال الشروع وأفعال الرجاء، وأفعال المقاربة مثل: أوشك وكاد، وأفعال الرجاء مثل ما ذكرناه من اخلولق وعسى، وأفعال الشروع مثل: بدأ وشرع وأخذ وطفق إلى آخره. وهي تعمل عمل كان عمل أفعال الناسخة ولها تفصيل في باب النواسخ، وسميت أفعال الرجاء لأنها تدل على رجاء حصول الفعل، كما أن أفعال الشروع سميت أفعال الشروع؛ لأنها تدل على الشروع فيه فطفق يفعل كذا، طفقا يخصفان عليهما، فطفقا مسحا، أي بدأ في ذلك وشرع فيه، وكذلك أفعال المقاربة؛ لأنها تدل على قرب حصول الشيء مثل: كاد وأوشك، وكلها -كما قلت- تعمل عمل النواسخ، والنواسخ هي موضوعنا الذي سنبدأ فيه -إن شاء الله تعالى- الآن.

على بركة الله تعالى يا شيخ

النسخ في الأصل في اللغة هو الإزالة، فنقول: نسخت الشيء؛ أي أزلته والله -سبحانه وتعالى- ينسخ ما يشاء من آياته؛ أي يزيل حكمها، أو أحيانا تزال حكمها وتبقى تلاوتها، وأحيانا تزال تلاوتها وحكمها، فالنسخ موجود وأيضا مما يعلمه علماء أصول الفقه أن السنة تنسخ بالقرآن، والقرآن ينسخ بالسنة، والقرآن ينسخ بالقرآن، والسنة تنسخ بالسنة، فالنسخ موجود أحد الأبواب المعروفة، ومعنى ذلك إزالة الحكم، فإذا قلنا: إن هذا الحكم منسوخ؛ يعني أنه قد زال هذا الحكم ولم يعد معمولا به، هذا الأصل فيه.

العرب تقول: نسخت الشمس الظل، إذا أزالته، كان الظل موجودا ثم جاءت الشمس فنسخت هذا الظل أي أزالته.

فالنسخ إذن في الأصل هو الإزالة، أما في موضوعنا الآن فالقضية لها تعلق أيضًا بهذا المعنى اللغوي، لأن عندما نقول إن هذه نواسخ، وإنها في باب المبتدأ والخبر أنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر، المبتدأ والخبر حكمهما الرفع، فإذا جاء شيء ينسخ هذا الحكم سميناه ناسخا، وهي أدوات بعضها أفعال ناسخة، وبعضها حروف ناسخة، وعملها أنها تزيل حكم المبتدأ والخبر أو حكم أحدهما. نحن نعرف عندما نقول مثلا: "العلم نافع" طبعا هما مرفوعان -كما نرى الآن- مبتدأ وخبر، قد يأتي من النواسخ ما يزيل حكم الخبر ويبقي المبتدأ مرفوعا، وهي كان وأخواتها وتسمى الأفعال الناسخة، فأقول: كان العلمُ (بقي العلم مرفوع) نافعا، فأنصب الخبر. فزال حكمه وهو الرفع.

ومنها ما يزيل حكم الأول وهو المبتدأ، وذلك إن وأخواتها، فأقول: إن العلمَ (فأصبح العلم منصوبا بعد أن كان مرفوع) نافع، وأبقي الخبر مرفوعا فنسخ الحكم الأول. وهناك ما يزيل حكمهما معا، وذلك ظن وأخواتها، فأقول: ظننت العلمَ نافعًا، فنصبتهما معا بعد أن كانا مرفوعين.

إذن النواسخ هي ما تزيل أو ما يزيل حكم أو رفع المبتدأ والخبر أو رفع أحدهما، فيصبح منصوبا بعد أن كان مرفوعا، فمن النواسخ ما يزيل أو ينسخ رفع المبتدأ فينصبه، ومن النواسخ ما يزيل رفع الخبر فيصبح منصوبا، ومن النواسخ ما يزيل حكم الاثنين معا فينصبهما معا.

موضوعنا الآن في أول هذه النواسخ وهو ما يزيل حكم الخبر، وذلك كان وأخواتها وتسمى (الأفعال الناقصة) هذه الأفعال هي ثلاثة عشر فعلا تدخل على المبتدأ والخبر.

إذن حديثنا لا يزال في امتداد الكلام على المبتدأ والخبر، ونسخ حكم المبتدأ والخبر، فهي أدوات أو أفعال، هي أفعال ثلاثة عشر تدخل على المبتدأ والخبر، فتبقي المبتدأ مرفوعا ويتغير وصفه أو إعرابه، هو مرفوع ولكن لم يعد مبتدأ ولكن يقال: إنه اسم لهذه.. اسم كان أو اسم أخواتها أيضا، وأما الخبر فإنه ينصب بعد أن كان مرفوعا ويسمى خبرا لهذه الأفعال.

معنا اتصال تقول: يقول تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ﴾ لماذا جاز الابتداء بالنكرة هنا، وكذلك في قوله تعالى: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾؟

نعم، هذا مما سبق ذكره في مسوغات الابتداء بالنكرة فـ "قتال" هنا وصف بأنه كبير، فساغ الابتداء به؛ تخصصت النكرة، وكذلك "مثوبة من عند الله" فوصفت بأنها من عند الله، فلما تخصصت بالوصف جاز أن يبتدأ بها، ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن تتخصص بالوصف، وفي الحالين هنا في مثل الآيتين قد تخصصت النكرة بوصفها.

أقول: إن الأفعال الناسخة وهي ما يرفع حكم الخبر، هي كان وأخواتها ثلاثة عشر فعلا، أضرب مثالا: عندما نقول: "وكان الله قديرا"، "كان" أصلها: "الله قدير" أصل الجملة هو مبتدأ وخبر: "الله قدير" مبتدأ مرفوع وخبر مرفوع، دخلت عليه "كان" بقي المبتدأ مرفوعا، "كان الله" ولكن لا نعربه مبتدأ وإنما نعربه اسما لكان فنقول: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، فهو باقي على رفعه، ولكن تغير إعرابه، وأما الجزء الثاني وهو الخبر فلم يعد خبرا لمبتدأ وإنما أصبح خبرا لكان منصوبا فنقول: "قديرا" خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

هذه الأفعال الناسخة -كما قلت- التي تدخل على المبتدأ والخبر تبقي المبتدأ مرفوعا ولكنه يعرب اسما لها؛ اسما للناسخ، وتنصب الخبر ويصبح خبرا للناسخ هي ثلاثة عشر، يمكن أن أذكرها بصورة سريعة هي:

(كان وصار وليس وأصبح وأضحى وظل وأمسى وبات وزال وفتئ وبرح وانفك ودام)، ثلاثة عشر فعلا، هذه الأفعال تدخل -كما قلت- على جملة المبتدأ والخبر فيبقى المبتدأ مرفوعا وينصب الخبر بعدها.

قال العلماء: إن هذه الأفعال الناسخة بعضها يشترط له شروط أو شرط لتعمل، وبعضها لا يشترط لها شيئا، مجرد دخولها على المبتدأ والخبر يعطيها حكم النسخ، من هذه الأفعال -كما قلت- يحتاج إلى شرط وهي ثمانية: (كان وصار وليس وأصبح وأضحى وظل وأمسى وبات)، هذه متى جئت بجملة مكونة من مبتدأ وخبر وأدخلت

واحدا من هذه الثماني عليها مباشرة تعمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر فيرفع الاسم اسما لها وينصب الخبر خبرا لها.

تقول: ممكن أسأل عن قوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾ لماذا قال الله: "لم تقولون" لماذا النون لم تحذف لأن قبلها لم؟

الأخت ظنت أن "لِمَ" هنا هي الجازمة، هي "لَمْ" وفرق بين "لِمَ" و"لَمْ" "لَـمْ" حـرف، و"لِـمَ" هـذه "لام" و"مـا" الاستفهامية، حرف جر وما الاستفهامية، هي كلمتان عبارة عن "حرف جر" و"ما الاستفهامية" أصلها "ما" ثم دخلت اللام عليها، ونحن نعرف أن "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف من حروف الجر، أي حرف من حروف الجـر تحذف ألفها فنقول في "عن ما" "عم" فنحذف ألفها، ونقول في (بدخول الباء) "بم" ونقول في إلى "إلاَمَ" وعلى "عَلاَمَ" إلى آخره فنحذف ألفها إذا كانت "ما" الاستفهامية. كذلك الأمر هنا فهذه ليست جازمة ليست حرف جـزم، ولكنهـا كلمتان حرف جر واسم استفهام مجرور بهذا الحرف، وما بعده جملة فعلية مرفوعة، فـ "تقولون" فعل مرفوع من الأفعال الخمسة وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه لم يتقدم عليه ناصب ولا جازم، هي فقط رأت صورة "لِـمَ" علـى صورة "لم" فظنتها جازمة.

تقول: كيف يتم خروج الخبر عن مقتضى الظاهر في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾، كيف يتم خروج الخبر عن مقتضى الظاهر؟

هي تسأل عن قضية بلاغية في قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾، كأنهـا تقـول: إن الجملة خبرية، ولكنها في معناها معنى الإنشاء، فهي تنفي أنها تبرئ نفسها، إنها لا تبرئ نفسها وتثبت أن نفـسها أمارة بالسوء، ولكن في الوقت نفسه هي لا تريد أن تخبر بهذا الخبر ولكنها تريد أن تصل إلى شـيء آخـر مـن ورائه، هذا من موضوع خروج الشيء عن ظاهره، فالأخبار أو الجمل إذا جاءت جملة خبريـة تحتمـل الـصدق والكذب أحيانا يكون القائل لا يريد أن يتحدث بها، أن يخبر بها السامع، ولكنه يريد أن يوصل له فكرة معينة، يأتي بها على صورة الاستفهام، أو على سبيل الدعاء، أو على سبيل الرجاء، أو غير ذلك من أساليب الإنشاء، فهذا معنى أن الشيء يحمل من الخبر يأتي على غير مقتضى ظاهره، وهذا أحد المقاصد البلاغية المعروفة في مثل هذا الباب، أنه قد تأتي الأساليب الإنشائية وتحمل على غير ظاهرها أن يراد بها مقاصد أخرى، وكذلك تأتي الأساليب الخبرية فيقصد بها غير ظاهرها.

يقول: سؤالي إذا قلنا: إن الجملة في محل مصدر (مصدرية) هذه أشكلت علي ما فهمتها جيدا، هذا رقم واحـد، رقم اثنين السؤال أريد من فضيلتكم التوجيه إلى كيفية مذاكرة اللغة العربية؛ حيث إني في السنة الثالثة في الأكاديمية وأجد بعض الصعوبة في مذاكرتها خلاف الفنون الأخرى.

طبعا الفقرة الثانية من سؤال الأخ الكريم هي تتعلق بنوع من الوصية أكثر، طبعا هو معروف أن اللغة العربية وقواعدها ليست بالصعبة ولكنها كثيرة، وبعضها متصل ببعض، فعندما يكون الإنسان مفرطا في جزء منها فإنه لا يتقن الجزء الآخر، من هنا.. فأنت الآن في جملة تأتي بجملة واحدة تجد أنك عندما تعربها تدخل في باب المبتـدأ والخبر، وفي باب الجار والمجرور، وأحيانا في باب الظرف، وتأتي أحيانا بصفة وتكون في باب النعت، أو تـأتي بقسم أو غير ذلك، أو تأتي بناسخ من النواسخ، فكل أبواب اللغة العربية بعضها مرتبط ببعض، من هنا يأتي بعض الإشكال عند الإخوة، لكن أقول أنت الآن في الطريق الصحيح في باب التعلم، وأسأل الله -سـبحانه وتعـالى- أن ينفعك، ووجود الهمة عند الإنسان أمر كاف بإذن الله بعد عون الله -سبحانه وتعالى- لأن يصل الإنسان لما يريد.

في مسألة المصدر المؤول عندما نقول مثلاً في الآية التي ذكرت قبل قليل وأجاب بها الإخوة في قوله تعـالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، كونه لم يظهر لك قضية المصدر، هنا "أن" حرف ناصب وبعده فعـل مـضارع وهـو "تصوموا" وقد نصب الفعل المضارع وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وكما ترى أن تصوموا هذه جملة فعلة لأنها عبارة عن فعل والواو فاعل، هذه الجملة الفعلية مع "أن" الداخلة عليها لو أنا وضعنا في مكانها كلمة واحدة "مصدر" وهو الصوم أو الصيام لاستقام الكلام ففي قولنا: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾. لو جعلنا في مكانها "صومكم خير لكم" لاستقام الكلام، هذا معنى أن الجملة في تأويل مصدر؛ يعني أنه يصح أن نأخذ مـصدر الفعـل المذكور فنضعه في مكان الجملة الفعلية الموجودة فيستقيم المعنى ويقوم هذا المصدر مكانه، فكأن اسم قـام مقـام جملة، هذا معنى المصدر المؤول من الجملة، طبعا المصدر هذا نأخذه من الفعل الموجود ولا نأتي به مـن عنـد أنفسنا، لكنا نأتي به من الفعل الموجود في الجملة.

تقول: عندنا ملاحظة بسيطة، لو تفضلتم باستخدام السبورة لتثبيت المعلومة نكون شاكرين، كما نرجو الإكثار من الأمثلة ليتضح المعنى أكثر، وجزاكم الله خير.

مقترح جيد وأرجو -إن شاء الله تعالى- أن تهيأ ذلك، لو وجدت السبورة لاستعنت بها وأرجو -إن شاء الله تعالى- أن تكون، وأعوض بدل ذلك بمحاولة الإيضاح والتبسط وسأكثر -إن شاء الله- من الأمثلة كما طلبت الأخت.

أقول: إن الأفعال الناسخة الثلاثة عشر التي تدخل جملة المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويكون اسما لهذه الأفعال وتنصب الخبر بعد أن كان مرفوعا ويكون خبرا لهذه الأفعال، هذه الأفعال -كما قلت- بعضها على أنواع منها ما لا يشترط له شروط، مجرد مجيئه ودخوله على الجملة يغير وينسخ حكمها، فيجعل الخبر منصوبا بعد أن كان مرفوعا، وهذه الأفعال هي ثمانية: (كان وصار وليس وأصبح وأضحى وظل وأمسى وبات) لو جئنا بأي واحد من هذه الثمانية وجئنا بأي جملة اسمية مبتدأ وخبر، وأدخلنا هذا الفعل على الجملة مباشرة الخبر ينتصب بعد أن كان مرفوعا، مثلاً في مثال قولنا مثلاً: "الجو بارد" لو أدخلت كان بلا شروط، لا نحتاج أن نشترط في كان شروطا معينة ليصح أن تعمل هنا، آتي بـــ "كان" أقول: "كان الجو (يبقى مرفوع) باردا" فأنصب الخبر، (خبرا له). آتي بـــ "صار" "صار الجو باردا". ليس: "ليس الجو باردا". "أصبح" كذلك.. "أصبح الجو باردا" إلى آخره... فأنت ترى أن كل واحد من هذه الأفعال الثمانية مجرد دخوله على جملة المبتدأ والخبر نسخ حكم الخبر فنصب بعد أن كان مرفوعا.

هناك أربعة من هذه الأفعال الناسخة لا بد أن يتقدم عليها شيء. وذلك: (زال وبرح وفتئ وانفك) قالوا: هذه الأفعال الأربعة يشترط أن يتقدم عليها نفي أو ما يشبه النفي، في قوله الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، هنا كما ترون "زال"، طبعا "يزال" مضارع "زال" ومضارعها يعمل عمل ماضيها، وهذه فائدة: أنه "كان" تعمل و"يكون" يعمل و"كن" كذلك يعمل، و"الكون": "كونك كذا" أيضا يعمل، إذن ليس المقصود بالأفعال الناسخة فقط الماضي وإنما الماضي وما اشتق أيضا كالمضارع والأمر والمصدر وغير ذلك كلها تعمل عمل الماضي، فيشترط في هذه الأفعال: (زال وفتئ وبرح وانفك) أن يتقدم عليها شيء، هنا تقدم عليها النفي في قوله تعالى: "ولا يزالون"، لكن لو قلت: "يزالون مختلفين" ما تعمل؛ لأنه لم تقدم عليها نفي، ففي قولنا: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ هذه "يزال" اسمها هو واو الجماعة، وهو كما ترون في محل رفع، و"مختلفين" خبرها وقد نصب بعد أن كان خبرا مرفوعا أصبح هنا منصوبا، فنقول: خبر يزال منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾. هذه "برح" جاءت بصيغة المضارع، وهذا دليل على أن مضارع هذه الأفعال يعمل عمل ماضيها، وقد تقدم عليه لن، وهذا شرط العمل هنا، أن يتقدم عليها نفي، فنفيت بـــ "لن"، ولما تحقق الشرط عملت فدخلت على المبتدأ والخبر فنسخت حكم الخبر، "لن نبرح عليه عاكفين" اسم نبرح ضمير تقديره "نحن"، "لن نبرح نحن" كان في الأصل مبتدأ، فهو في محل رفع، "عاكفين" خبر نبرح منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

قالوا: إذا تقدم نفي.... يعني شرطوا هذه الأربعة: أن يتقدم عليه نفي، أو ما يشبه النفي، يقصد بما يشبه النفي "النهي والدعاء" الدعاء في مثل: "ولا زال منهلا بجرعائك القطر".

ألا يسلمي من يا دار مي على البلى *** ولا زال منهلا بجرعائك القطر

هو يدعو أن يستمر نزول المطر نسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يغيث العباد والبلاد، هو يسأل أو يدعو أن يستمر نزول المطر على بلاد محبوبته التي يتكلم عنها فيقول: "ولا زال منهلا بجرعائك القطر" فـــ "لا" هذه -كما ترى- هي دعائية لأنه يدعو باستمرار النزول، فقد تقدم على زال حرف يدل على الدعاء فتحقق شرطها، فإذن هي تنسخ الآن، "القطر" اسمها و"منهلا" خبرها، التقدير: "لا زال القطر منهلا"، وقد تقدم خبرها على اسمها: "لا زال منهلا بجرعائك القطر"، وهذا دليل أيضًا وفائدة، أنه قد يتقدم خبر النواسخ على اسمها، فلك أن تقدم وتؤخر، كما جاز أن تقدم الخبر على المبتدأ. وأصل اسم الناسخ وخبره هو مبتدأ وخبر، والناسخ نسخ حكمهما، فما دام أصلهما المبتدأ والخبر وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، فإذن كذلك يجوز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

كذلك عندما يقول الشاعر:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

و"لا تزل ذاكر الموت" هنا "لا" الناهية، فقد تقدم على "تزل" وهو مضارع "زال" "لا" الناهية، تقدم عليها نهي، وهو مما يسميه العلماء (شبه النفي)، وحينئذ تحقق شرطها فعملت أو نسخت حكم المبتدأ والخبر و"لا تزل ذاكر الموت" أصله "أنت ذاكرٌ" اسمها ضمير مستتر تقديره أنت، و"ذاكر" خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة لأنه خبر لـــ "يزال" وقد تحقق الشرط فتقدم عليها النهي. إذن إذا تقدم نفي أو ما يشبه وهو النهي والدعاء على (زال وفتئ

وبرح وانفك) فإنها تعمل عمل "كان" فترفع الاسم وتنصب الخبر. نحن مثلنا لـ "زال" ومثلنا لـ "برح" في قوله تعالى: "لن برح عليه عاكفين".

"انفك" يقول: ما انفك فلان يفعل أو يعمل كذا.

وفتئ نقول: ما فتئ فلان يذاكر، وما فتئ فلان يستعد، فهذا المقصود باستعمالها وهي -كما ترون- تدخل على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر فتبقي الخبر مرفوعا ويعرب اسما لها، وتنصب الخبر بعد أن كان مرفوعا ويسمى خبرا لها.

بقي من النواسخ الناسخ الثالث عشر، وهو "دام". نحن مر بنا ثمانية... (هي ثلاثة عشر) ثمانية بلا شرط، وأربعة بشرط أن يتقدم عليها نفي أو شبه نفي وهو (النهي والدعاء) بقي الأخير وهو الثالث عشر وهو دام.

هذه قالوا: يجب أن يتقدم عليها حرف واحد معين وهو "ما" يسمونها: "ما المصدرية الظرفية"، لا بد أن يأتي قبلها "ما" هذه التي تسمى مصدرية ظرفية حتى تعمل، في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ فتقدمت عليها "ما" فعملت، فقولنا: "ما دمت حيا" "التاء" هي اسم دام في محل رفع، و"حيا" خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

يبقى إفادة بـ (كيف إن "ما" هذه تسمى "ما المصدرية الظرفية")؟ أقول: يقولون معنى الجملة "ما دمت حيا" أي مدة ما أوصاني بذلك، مدة دوامي حيا، فالمدة -كما ترون- هي الزمان، هي الظرف (ظرف زمان)، والدوام مصدر "دام" فيقولون: إن "ما" هذه مصدرية ظرفية؛ المصدرية لأنها تقدر بالدوام، والظرفية لأنها تقدر بالمدة، فمن هنا سميت "ما" هذه المصدرية الظرفية؛ لأن دلالة المعنى: مدة دوامي. فإذا تقدم "ما" المصدرية الظرفية على "دام" عملت عمل أخواتها وهو نسخ حكم الخبر فينصب بعد أن كان مرفوعا.

كما قلنا من قبل: إن هذه الأفعال الناسخة الأصل فيها أن يأتي الناسخ، ثم يأتي بعده اسمه الذي كان في الأصل مبتدأ، ثم يأتي خبره الذي كان في الأصل خبر.

هذا هو الترتيب الأصلي للجملة وهو الذي ينبغي أن يكون عليه أصل الترتيب، لكن كما قلنا: إن ترتيب المبتدأ والخبر يخالف فيتقدم الخبر، كذلك هنا، ما دام أصل الجملة هو المبتدأ والخبر، والخبر قد يتقدم، فكذلك أخبار هذه قد يتقدم على أسمائها.

وانظروا هذه الأمثلة: في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، أصله (أصل الترتيب): "وكان نصر المؤمنين حَقًّا " فـ "كان" اسمها نصر مرفوع، وخبرها حَقًّا منصوب، وقد تقدم الخبر على الاسم؛ "وكان حقاً نصر" فتقدم خبرها على اسمها، وهذا جائز. وقد يدعو إلى هذا التقديم غرض بلاغي وهو التأكيد أو الاهتمام بالمقدم.

كذلك في قوله الله -سبحانه وتعالى-: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾، هذه "كان" التقدير: "أكان وحينا عجبا" فـ "أن أوحينا" هذه؛ "أن" وبعدها "أوحينا" مصدر مؤول، "أن أوحينا"؛ أي وحينا وإيحانا، و"عجبا" خبرها منصوب؛ أي "أكان وحينا عجبا"، وقد تقدم "عجبا" -كما ترون- على "وحينا"، وهذا من تقديم خبر كان على اسمها.

كذلك في قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾: أصله (أصل التقدير): "ليست تولية وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر"، هذا أصل الترتيب، "التولية" هي المبتدأ هي اسم ليس، وهي -كما ترون- مصدر مؤول، "أن تولوا" أصله "التولية"، و"البر" خبر منصوب، وقد تقدم هذا الخبر على الاسم فقيل: "ليس البر أن تولوا" وهذا جائز؛ لأنه واضح والذي يوضح الأمر أكثر أن المنصوب في باب كان وأخواتها هو الخبر، والمرفوع هو الاسم، ولذلك أني وجدت المنصوب فاحكم عليه بأنه الخبر، وإن وجدت المرفوع فاحكم عليه بأنه الاسم سواء تقدم أحدهما أو تأخر.

كذلك في قول الله -سبحانه وتعالى وقد سبق ذكره: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أصله في الترتيب: "وكان نصر المؤمنين -كما قلت- حقا" فتقدم الخبر على الاسم.

الشاعر يقول:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول.

"ليس سواءً عالمٌ وجهولُ" أصله: "ليس عالمٌ وجهولٌ سواءً" وتقدم الخبر "سواء" المنصوب على الاسم "عالم وجهول".

كذلك في قول الشاعر:

لا طِيبَ للعيش ما دامت مُنَغَّصَةً لذاتُهُ بادكار الموت والْهَرَم.

هنا "ما دامت مغصة لذاته" أصله: "ما دامت لذاته منغصة"، فتقدم الخبر المنصوب "منغصة" على الاسم المرفوع "لذاته"، وهذا جائز؛ لأن هناك دليل عليهما في الإعراب، فالمنصوب أن واقعه هو الخبر والمرفوع أن واقعه هو الاسم.

يقول: في قوله تعالى: ؟أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ؟ ما هي القاعدة في تقديم أحد المفعولين على الآخر يا شيخ؟ يسأل عن تقديم إلهه على هواه

نعم واضح، طبعا هنا –كما نرى– أن "اتخذ" تنصب مفعولين، فأصله: "اتخذ هواه إلها له" ما دام الأمر مفهوما فلك أن تقدم وتؤخر، هنا واضح المقصود، ولذلك جاز التقديم والتأخير فيهما، وكل واحد منهما يعرب مفعولا، فإن جعلت "إلهه"... طبعا المعنى يدل على أن الهوى هو المفعول الأول، والإله هو المفعول الثاني؛ لأن الهوى هو المتخذ إلها، وقد تقدم المفعول الثاني على المفعول الأول وهذا جائز لدلالة فهمه عليه.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة:

السؤال الأول:

في موضوعنا الذي نحن فيه الآن:

أذكر أنواع أخوات كان من حيث شرط العمل؟

السؤال الثاني:

ما معنى توسط خبر كان وأخواتها؟

## الدرس السابع عشر

## نواسخ أحكام المبتدأ والخبر

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وحديثنا -إن شاء الله تعالى- لا يزال في نواسخ أحكام المبتدأ والخبر، وقد قدمنا لذلك بتقدمة وسنواصل في الحديث فيها، وهي من الأبواب المهمة التي يكثر استعمالها في الكلام، مكتوبا كان أو منطوقا، ولا نُغفل جانب الإجابة على الاستفسارات النحوية أو اللغوية التي تكثر الحاجة إليها وإن لم تكن من موضوع الدرس بشرط ألا تطغى على ما نحن بصدده من شرح هذا المتن، وإن كان هناك إجابات لسؤالَي الحلقة السابقة فحق المجيبين أن نستمع إلى إجابتهم ثم نبدأ -إن شاء الله- في ما نحن فيه.

الأخت الكريمة تقول في إجابة السؤال الأول

السؤال الأول: اذكر أنواع أخوات كان من حيث شرط العمل؟

الإجابة: تنقسم أخوات كان من حيث شرط العمل إلى ثلاثة أقسام: الأول ما يعمل بلا شروط فإذا دخلت على الجملة الاسمية ترفع المبتدأ ويكون اسما لها وتنصب الخبر ويكون خبرا لها وهي ثمانية أفعال "كان وصار وليس وأصبح وظل وبات وأضحى وأمسى" وذلك نحو قولنا: كان الرجل كريما، صار الجو باردا، ظل المسلم عزيزا، وكل هذه الأفعال إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت فيها بلا شروط فرفعت المبتدأ فصار اسما لها ونصبت الخبر فصار خبرا لها، الثاني: ما لا يعمل إلا إذا تقدم عليه نفي أو شبهه؛ أي (نهي أو دعاء) وهي أربعة أفعال "زال وبرح وفتئ وانفك"، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، فهنا تقدم نفي على الفعل "يزال"، فعمل في الجملة الاسمية، وقوله -سبحانه وتعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾، وهنا تقدم نفي على الفعل "برح"، فعمل في الجملة الاسمية فرفع المبتدأ فصار اسما له ونصب الخبر فصار خبرا له، الثالث: ما لا يعمل إلا إذا تقدمت عليه "ما" المصدرية الظرفية وهو فعل واحد وهو "دام" وذلك كقوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾، فتقدمت "ما" المصدرية الظرفية على الفعل "دام" فعملت في الجملة الاسمية فرفعت المبتدأ فصار اسما لها ونصبت الخبر فصار خبرا لها.

كذلك تواصل معنا في إجابة السؤال الثاني أخ يقول في إجابة السؤال الثاني: ما معنى توسط خبر كان وأخواتها؟

الإجابة معنى توسط، خبر كان وأخواتها أن الأصل أن يتوسط اسم كان بين الناسخ وخبرها، وحيث إنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في بعض الأحوال، لذلك يجوز أن تدخل كان على الخبر المقدم على المبتدأ فيصبح خبر كان متوسطا بين الناسخ والاسم، كما في قول الشاعر: فليس سواءً عالمٌ وجهولُ، الضبط عندي غير واضح يا شيخ المقدم منصوب وهو الخبر "سواء"، والمؤخر المرفوع الاسم "عالم".

هذه الحالات التي ذُكرت هي كما قال الإخوة إجاباتهم إجابة صحيحة، وهذا هو المقصود بها، وأنا أزيد الأمر إيضاحا بعد اسم الله -سبحانه وتعالى- بسم الله الرحمن الرحيم.

أقول: إن الجملة؛ جملة المبتدأ والخبر هي ركنان في الأصل ثم زدنا عنصرا ثالثا وهو الفعل الناسخ الذي دخل على هذه الجملة فأصبحت الأجزاء ثلاثة، الفعل الناسخ واسمه وخبره، هذا هو الترتيب الأصلي، وقد يخالف هذا الترتيب فيتقدم الخبر على الاسم؛ فيأتي الفعل الناسخ ثم الخبر أولا ثم الاسم كما مَثَّلَ الإخوة، وكما في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

عندما نقول في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾، "كان" فعل ناسخ "ربك" اسمه مرفوع وعلامة رفعه الضمة "ربُّ" وهو مضاف والكاف مضاف إليه، وقديرا خبره؛ هذا هو الترتيب الأصلي لجملة الفعل الناسخ، وقد يتقدم كما مثلنا بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فـ "كان" فعل ناسخ، و"نصر" هو الاسم وتقدم الخبر "حقًّا"، وأصل ترتيب الجملة في غير القرآن "وكان نصر المؤمنين حقًّا علينا"، وتقدم الخبر فقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وهذا من المواضع الجائزة والفصيحة.

ويجوز أيضا شيء أكثر من ذلك؛ وهو أن يتقدم الخبر حتى على الفعل الناسخ فأقول في مثل قولي: كان الرجل كريما، أو كان الجو باردا، أقول: باردا كان الجو، فأقدم الخبر على الناسخ وعلى اسمه، وهذا أقل، فإذن هي على ثلاث فئات أكثرها وأشهرها والأصل فيها أن تكون بالترتيب الأصلي: الناسخ فاسمه فخبره، يليه في ذلك أن يتقدم الخبر على الاسم وأقلها وأندرها أن يتقدم الخبر على الاسم والناسخ معا يأتي في البداية، وهذا قليل الاستعمال -كما قلت- ولم يرد في القرآن الكريم وإن كان قد ورد في الكلام الفصيح، لكنه لم يرد في القرآن الكريم أن يتقدم خبر الناسخ على اسمه فيقال مثلا: "عالما كان زيد" بتقديم الخبر على الاسم، لكن ورد ما يوحي بذلك؛ العلماء لما رأوا قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿أَهَؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾، أعربُ الجملة حتى تكون واضحة:

طبعا "كانوا" هذه كان فعل ناسخ والواو اسمها، "يعبدون" الجملة الفعلية في محل رفع خبر، "يعبد" فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و"الواو" ضمير متصل فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان.

هذه الجملة على الترتيب الأصلي؛ "كانوا يعبدون" كان واسمها، وخبرها جملة يعبدون، إلا أنا لو تأملنا لوجدنا أن هناك ضمير نصب منفصل متقدم "إياكم" هذا "إياكم" مفعول به، مفعول به لأي شيء؟ لجملة الخبر، أي "يعبدون إياكم"، والأصل في المفعول أن يتأخر عن فعله، فـ "إياكم" هذه معمول أو مفعول لهذه الجملة جملة الخبر، قالوا: لما تقدم مفعول هذه الجملة، فهذا إيذان بجواز تقدم الجملة كلها، الآن تقدم مفعول جملة الخبر على الناسخ أصلا واسمه، فتقدم هذا المفعول يؤذن بجواز تقدم الفعل والفاعل أيضا، فجملة الخبر كلها يجوز تقديمها؛ لأنهم يقولون القاعدة تقول: "إن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل"؛ وحينذاك لما تقدم مفعول هذه الجملة الفعلية الواقعة خبرا لـ "كان" جاز وصح أن نطلق أنه يجوز تقديم الخبر كله لأن تقدم المفعول مؤذن بجواز تقدم فعله وفاعله.

هذه هي الصورة التي جاءت في القرآن الكريم مما يشعر بجواز تقدم الخبر (خبر كان)، وإن كان قد جاء في الكلام الفصيح في غير القرآن الكريم بقلة أن تقدم أخبار هذه الأفعال الناسخة على أسمائها، أعود فأقول: إن الأصل هو المجيء بالترتيب الأصلي ولا يخالف ذلك الأصل إلا لحكمة أو علة بلاغية يريدها المتحدث الفصيح.

ورد يا شيخ محمد تأخر الفعل عن الاسم والخبر؟

الاسم لا يتقدم على الفعل الناسخ.

الفعل الناسخ تأخره يأتي في آخر الجملة؟

هذه هي الصورة التي منعت وهي أن يأتي الاسم والخبر ثم يأتي الفعل الناسخ، هذه الصورة هي الممنوعة، التي يجوز فيها هو تقديم الخبر نفسه ووجه جواز ذلك أن أصل الجملة هي جملة اسمية، والجملة الاسمية نحن نعرف أنه يجوز أن تأتي على الأصل من مبتدأ وخبر وأن يتقدم الخبر على الاسم لحكمة أو لعلة بلاغية، فلما كان أصلها هو جملة اسمية، والجملة الاسمية يجوز فيها التقديم والتأخير جاز في خبر النواسخ أيضا التقديم والتأخير، هذا هو الأصل فيها، أما أن يتأخر الفعل الناسخ عليهما معًا فهذا يبطل عمله فيهما وحينذاك امتنعت هذه الصورة.

يبقى أمر يتعلق أيضا بهذه الأفعال الناسخة، نحن عرفنا أن هذه الأفعال الناسخة عملها واضح؛ وهو أنها تبطل حكم المبتدأ والخبر أو في الأصح تبطل حكم الخبر؛ لأن المبتدأ وإن تغير من كونه مبتدأ للخبر أصبح اسما للناسخ، لكنه بقي مرفوعا كما كان، لكن الخبر هو الذي تغير حاله، فبعد أن كان مرفوعا أصبح منصوبا، لكن الكلام على مسألة المعنى، هناك بعض هذه الأفعال الناسخة؛ (الثلاثة عشر) التي ذكرناها، ما يستعمل في بعض استعمالات العرب بمعنى صار؛ نحن نعرف أن صار هي أحد النواسخ وهي تفيد التحول من حال إلى حال؛ فإذا قلت: "صار الماء ثلجا"، يعني تحول من حالة السيولة إلى حالة الجمود وأصبح من حال إلى حال، "صار العنب زبيبا" أي تحول من حال إلى حال، لم يعد على حالته الأولى، هناك بعض الأفعال الناسخة تستعمل في بعض استعمالات العرب وليس في كل استعمالاتها بهذا المعنى؛ أي تصبح تفيد معنى التحول من حال إلى حال، هكذا سبرها العلماء عندما نظروا في معاني بعض الاستعمالات العربية، وسواء في القرآن الكريم أو في غيره من فصيح الكلام، في قول الله -سبحانه وتعالى: ؟وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا * فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا * وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلاثَةً؟، هنا "كان" استعملت في الآية في موضعين؛ الجبال كانت بصورة جامدة قوية، ثم لما بست أي فتت؛ صارت وتحولت من تلك الحال القوية المتماسكة إلى حال الذوبان والتفتت؛ فصارت هباء؛ أي تحولت من حال إلى حال ؟وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلاثَةً؟؛ كنتم في الدنيا في نظر الناظر لا يرى فروقا إلا الفروق الدنيوية، لكن الحال يتغير في الآخرة فيصبح الناس على أنواع ثلاثة؛ فصلها الله -سبحانه وتعالى- من سابقين، وأصحاب يمين، وأصحاب شمال، أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعلنا وإياكم من السابقين.

فإذن هذا تحول من حال قوله: ؟فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا؟؛ أي صارت من تلك الحال إلى هذه الحال، ؟وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلاثَةً؟، أي صرتم من ذلك الحال إلى هذا الحال، فاستعملت كان هنا بمعنى التحول من حال إلى حال.

أيضا "أصبح" في قول الله -سبحانه وتعالى: ؟فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا؟، "أصبح" هنا معناها تحولتم من حال الفرقة قبل اجتماعكم على هذا الدين إلى حال الاجتماع به وحال الأخوة، فتحولتم من حال إلى حال.

الشاعر عندما يقول:

أضحى يمزق أثوابي ويضربني *** أبعد شيبي يبغي عندي الأدب

يعني تحول حاله من حال إلى حال بعد أن كان يقدرني ويحترمني أضحى يعاملني هذه المعاملة السيئة فتحول حاله من حال إلى حال، أي صار إلى هذه الحال.

في قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾، هذه "ظل" واسمها وخبرها؛ أي أصبح وجهه وتحول من حالة البياض إلى حالة السواد وقانا الله وإياكم من حاله.

في قول الشاعر:

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا

أي تحولت هذه الأرض أو البلاد التي يتحدث عنها الشاعر؛ أي تحولت من حال إلى حال فبعد أن كانت عامرة بأهلها صارت إلى حال أخرى؛ وهي الخلاء والفراغ من أهلها، إذن هذه الأفعال التي رأيناها وهي "كان وأصبح وظل وأمسى وأضحى" استعملت في هذه الأمثلة في هذه الشواهد الفصيحة في معنى صار أي التحول من حال إلى حال.

هي لا تستعمل في كل استعمالاتها بهذا المعنى ولكنها ترد في بعض الأحيان بهذا المعنى والذي يحدد هذا هو معنى السياق، فنحن من سياق الكلام نستطيع أن نكتشف معنى هذا الفعل، لكن المقصد هنا هو أنه على الناظر والقارئ والمتكلم، أن يتفحص الكلام ليتأكد من معناه وينظر ما الذي قصده المتكلم فيه ليحمله على أحسن محامله.

يقول: متى تكون النواسخ عاملة ومتى تُكَفُّ عن عملها؟

النواسخ: بالنسبة لكان وأخواتها هذه.. مسألة كفها عن العمل، الكف عن العمل يأتي في الحروف الناسخة كما سيأتي -إن شاء الله تعالى- في "إن وأخواتها" عندما تدخل عليها "ما" الحرفية فتكفها عن العمل وتسمى (كافة ومكفوفة)، أما النواسخ فإن الأصل فيها أن تكون عاملة، وعدم إعمالها يأتي في مثل "ما" الحجازية في لغة "ما" عندما تكون في استعمال غير الحجازية، في استعمال التميميين فهذه تكون غير عاملة، لكن يبدو أن الأخ السائل الكريم لا يقصد كفها عن العمل و إنما قصده يكون في الحروف الناسخة؛ وسيأتي -إن شاء الله تعالى- إن كان له وقت في القسم الآخر من حديثنا اليومي -إن شاء الله تعالى.

تقول: السؤال الأول في قولنا: "ما زال الأثر"، هل هنا "زال" تامة؟ يعني ما الفرق بينها وبين "ما زال"، بين جملتين "ما زال الأثر" "وما زال الأثر باقيا"؟

والسؤال الثاني: في قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾، هنا "دام" سبقت بـ"ما" المصدرية، هل هنا دام تامة لأني لا أراها خبرا؟

هو هذا موضوع الحديث الآن هو استعمال هذه الأدوات وهذه الأفعال تامة، وسأجيبها من خلال الانتقال إلى هذا الموضوع مباشرة، حتى -والأمر كما قالته- مسألة استعمال هذه الأفعال تامة وسيتبين معنى تمامها.

تقول: السؤال الأول: بالنسبة لـ "لا" النافية في بعض الأحيان أرى أنها إذا سُبقت بفعل تحذف النون، لكن ما أدري يا شيخ سبب مثل قول الرسول -صلى الله عليه وسلم: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا)، في قوله ولا تؤمنوا هنا حذفت النون؟

والسؤال الثاني: عندما نقول مثلا: رب اغفر لي، في بعض الأحيان كلمة "رب" تحذف الياء، وأحيانا تثبت، فما مواضع حذف الياء في "ربي" وما مواضع إثباتها؟

والسؤال الثالث: التصغير هل كل تصغير يدل على التقليل والتحقير، مثلا عندما أقول: "أخيتي" هل معنى ذلك أن فيها تقليل من الشأن؟

أنا الحقيقة ما تصورت الموضوع الأول في قولها، لكن يبدوا أنها تسأل عن: لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا، يعني ما تصورت الحقيقة السؤال.

لماذا حذّف النون في بعض المواضع وإثباتها في البعض الآخر؟

طبعا في مسألة "حتى تؤمنوا" واضحة فيها أن (حتى تؤمنوا) هذه فعل مضارع منصوب بـ "حتى" وعلامة نصبه حذف النون.

حذفت بعد "ولا تؤمنوا" "حتى تحابوا"، لماذا حذفت هنا؟

في ولا تؤمنوا؟

نعم

هي إذا قلنا إنها لن تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، وإذا كانت الصيغة وردت رواية في الحديث بهذه الصيغة فهي منصوبة بـ "لن" حينئذ وإذا كانت "لا تدخلوا الجنة" فهي محمولة حينئذ على النهي فيها، ولكن واضح أن المسألة فيها نفي، يعني لا يظهر لي بالضبط ما مقصودها بسؤالها؛ ولكن أتصور أنها تقصد لماذا.

هل تم حمل النفي على النهي يا شيخ؟

لا، هي قدرت بمعنى "لن" أو أنها نقول: إن في قولنا "لا تدخلوا" الجنة؛ كأنه ينهى عن الدخول إلا بمسوغه، إلا بموجبه، هذا إذا كانت تسأل عن هذه المسألة بالذات، أما في مسألة حتى تؤمنوا وحتى تحابوا فالنصب فيها ظاهر وبيِّن.

في مسألة حذف الياء من رب فكل مضاف إلى "ياء المتكلم" يجوز فيه عدد من اللغات عن العرب، فلك أن تثبت الياء فتقول: ربي وكتابي، ولك أن تحذف هذه الياء فتبقي الكسرة، ولك أن تقلب هذه الكسرة ضمة، وهذا خاص بنداء ما أضيف إلى "ياء المتكلم".

تقول مثلا: "ربي" وتقول: "رب اغفر لي" بحذف الياء، وتقول: "ربُّ"، ولك أن تأتي بالياء متحركة فتقول: "ربِّيَ"، فكل هذه الصور قد وردت عن العرب؛ استعمال ياء المتكلم ساكنة ومفتوحة، حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة بدلا عنها، قلب هذه الكسرة ضمة، كلها واردة في حال نداء المضاف إلى ياء المتكلم.

أما التصغير فالأصل فيه أنه للتقليل ولا يعني هذا تقليل الشأن، قد يكون لتقليل الكمية وغيرها، ولكن أيضا العرب تستعمل التصغير لأغراض كثيرة، فقد يكون للتمليح كما ذكرت الأخت في قولها: "أخي أو أخية" هذا للتمليح وليس لتقليل الشأن، بل إن من العرب من يستعمله للتعظيم وبيان خطر الأمر كما يقول الشاعر:

وكل أناس سوف تدخل بينهم *** دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامل

فليس المقصود أنها صغيرة، وإلا لو كانت صغيرة وحقيرة ما اصفرت منها الأنامل، وإنما تصفر الأنامل عند الخطر والشدة.

تقول: السؤال الأول: في قوله تعالى: ؟عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى؟؛ لماذا سيكون مرفوعة بالضم، ما منصوبة يعني؟

والسؤال الثاني: بالنسبة "للبنت" كتابة "بنت" في التحرير العربي هل تعامل مثل ابن يعني بحذف الألف؟

بنت أو ابنة؟

لا، بنت؛ يعني مثل قوله تعالى: ؟مَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ؟، فالآية ما حذفت الألف الموصولة؟

والسؤال الثالث: بالنسبة لجمع الكلمات التي أصلها مذكر لكن تجمع على جمع مؤنث مثل الملائكة، هذه عند إضمارها هل نشير لها بالضمير "هن" أو "هم"؟

وآخر شيء: في الأسماء المختومة بواو مزيدة مثل عمرو، إذا جزمت هل تكتب بالواو أم تحذف؟

هي اسم لا تجزم لكن تقصدين إذا نصبت يمكن؟

نعم

في قول الله سبحانه وتعالى: ؟عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى؟، هي ظنت الأخت أن "أن" هذه ناصبة للفعل المضارع وهي أصلها "أنَّ" خففت؛ أصله أنه سيكون، فخففت ولما خففت يقولون: إن "أنَّ" إذا خففت تبقى تعمل، ولكن اسمها ضمير؛ ضمير الشأن المحذوف، أصله "أنه سيكون"، ثم بعد ذلك "سيكون" هذه هي جملة خبر "أن" فالتقدير: "أنه سيكون"، أن واسمها الهاء وسيكون جملة فعلية، هذه الجملة الفعلية فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، "مرضى" فاعل لها؛ لأن "يكون" هنا تامة؛ أي سيوجد مرضى، والجملة في محل رفع خبر "أن"، طبعا "أنْ" هذه مخففة من الثقيلة وأصلها "أنَّ" خففت فيقولون: إن "أنَّ" إذا خففت تبقى عاملة، ولكن يكون اسمها ضمير ويحذف هذا الضمير ويكون ضمير الشأن؛ أي أن الشأن (سيكون منكم مرضى).

هذا أمر فإذن، وضح سبب رفع الفعل المضارع "يكون" أنه جزء من جملة خبر "أن" وليس منصوبا بـ "أن" الناصبة؛ لأن هذه ليست "أن" الناصبة للفعل المضارع ولكنها "أنَّ" قد خففت؛ فهذه تنصب الاسم وترفع الخبر، وليست التي تنصب الفعل المضارع، والتقدير (أنه سيكون)، وكما قلت اسمها ضمير الشأن المحذوف.

في قولنا: ابنة، تقول الأخت: حذف الهمزة منه، طبعا نحن نعرف أن همزة "ابن" وهمزة "ابنة" كلاهما همزة وصل، فهي تكتب في الخط ولكنها تسقط في النطق، فلا ننطق بها فنقول: ابنة، مريم ابنت بدون همزة لكنا نثبتها، لكن الأخت تسأل عن شيء آخر وهي تقول: إنا نعرف أن كلمة ابن في بعض المواضع تحذف همزتها؛ فلماذا لا تحذف همزة ابنة أيضا؟ والجواب في هذا أن الإملائيين قالوا: إن كلمة ابن همزتها همزة وصل تثبت همزتها وتكتب "ا ب ن"، إلا في حالة واحدة إذا توافرت شروطها؛ وهي أن تقع بين علمين، تضبط هذه الشروط أن تقع بين علمين الثاني منهما أب وليس أم، أب للأول ولم تقع كلمة ابن في أول السطر.

مرة ثانية.. أن تقع بين علمين، فلو جاءت مثلا في قولنا: قال ابن القيم؛ فنثبت الهمزة، هي ما وقعت بين علمين، هي وقعت وجاء بعدها علم، ولكن ما جاء العلم السابق لها، ولو قلنا: عيسى ابن مريم هي وقعت بين علمين ولكن الثاني ليس أبا للأول وإنما الثاني أم للأول، ولو قلنا مثلا: ابن تيمية كذلك؛ لأنه أيضا لم يسبق ولو سبق أيضا

فتيمية هي أم أو جدة وليست أبا، كذلك إذا وقعت كلمة ابن في أول السطر حتى وإن كانت بين علمين الثاني منهما أب للأول بمعنى أن كتبنا مثلا في آخر السطر محمد ثم في أول السطر ابن عبد الله فإننا نثبت الهمزة؛ لأن الإملائيين تعارفوا على ذلك، لأنه ابتعد أحد العلمين عن الآخر، و "ابن" تتحصن بهذين العلمين إذا وقعت بينهما تحذف همزتها، أما "ابنة" فإنها لا تشاركها في هذه الشروط فتثبت همزتها بصفة دائمة، ولكنها تعامل معاملة همزة الوصل بأن تثبت في الكتابة.

ما العلة في ذلك؟ في عدم إثباتها؟

هي فقط علة كتابية، يعني هم تعودوا لكثرة استعمالهم في التراجم عندما يترجمون للعلماء: فلان بن فلان بن فلان بن فلان، وأنت تعرف أن في النسب، الذي يتكرر هو "ابن" لأن الأب والجد ذكور وهي غالبا ما تكون هكذا، وإنما تكون ابنة مع الأول؛ لأنها تكون امرأة، ثم بقية النسب يكون رجال، فابن هي التي تستعمل كثيرًا، ولكثرة استعمالها بين الأعلام بين أحد والثاني منهما أب للأول أسقطوها تخفيفًا على الكتاب، وإلا فالأصل في همزة الوصل أن تثبت كتابة وإن سقطت درجا ووصلا.

تسأل: الملائكة كذلك؟

الملائكة: هي تقول: إنها جمعت جمع مؤنث سالم، ولكنها ما جمعت جمع مؤنث سالم وإنما هذا جمع تكسير؛ لأنها مَفَاعِلَة أو لأنها فَعَالِلَة؛ لأن أصلها مَلْأك مَفْعَل؛ ثم جمعت على ملائكة مفاعلة؛ فهي جمع تكسير وليست جمع مؤنث سالم، وهم بنص القرآن ليسوا إناثا، ولذلك فنقول: الملائكة يحملون العرش، فنصفهم بصفة الذكور العقلاء؛ لأن هذا شأنهم.

أما في مسألة "عمرو": تقول: الواو الزائدة، هذه الواو أو العلامة المختومة بواو؛ العلم هنا لم يختم بالواو وإنما هذه أيضا علة كتابية، لما كثر استعمال العرب للعلمين الاسمين عُمر وعَمرو وقليل من الكتاب من يضبط بالشكل فيضع مثلا ضمة على عين عُمر وفتحة على عين عَمرو، ويفتح ميم عمَر، ويسكن عين عمْرو، تكتب بدون ضبط، فرقوا بينهما في الكتابة بأن جعلوا مع "عَمرو" واو، و"عُمر" بدون واو، هذا لا يعني أنها تقرأ "عمرُو"، ولذلك من اللحن الشديد أن بعض الناس يقول "عمرُو"، أو يقول ينسب إلى عائلة إحدى العوائل الكريمة يقول: "العمرُو" هذا خطأ، ليس هناك أحد اسمه "العمرُو" وإنما اسمه "العَمرْو" هذا الأصل فيها، كونهم يعني بعض الناس يلحن سواء صاحب الاسم أو غيره فيقول ذلك فهذا لحن، الأصل فيه أنه العمرْو، والواو هذه إنما وضعت في الكتابة فقط دون النطق؛ للتفريق بين "عمْرْو" و"عمَر" حتى إذا وجدت الواو تقول عمرْو، وإذا لم تجدها تقول عُمَر بدون أن تضع حركات.

الأخت الكريمة تسأل وتقول: طيب في حالة النصب! أنا أقول: إنه عندما يزول الفرق، عندما يتبين هل هي عُمر أم عَمرو لا يعود هناك حاجة للواو كيف ذلك؟ عندما تقول: "أكرمت عَمرًا" تكتبها بدون واو يقول قائل لماذا؟ نقول: لأن "عُمر" ممنوع من الصرف، والممنوع من الصرف لا ينون فالذي ينون قطعا هو "عَمرو" فالآن تبين أنه "عَمرو" وليس "عُمر" ما احتجنا إلى الواو؛ لأن هذه الواو ليست جزءًا من الكلمة ولا تنطبق فيها؛ وإنما هي فقط جيء بها للتفريق اللفظي ومن ثم فإن الواو تحذف عند عدم الحاجة إليها للتفريق بين عَمرو و عُمر.

فأنا أقول" أكرمت عمرا " ع، م، ر، ا" مباشرة، التي تكون مع علامة النصب.

يقول: بعض المؤلفين يعدون جملة مثل "كان محمدٌ كريما" يعدونها جملة اسمية فهل هذا صحيح؟

نعم.. هي النواسخ دخلت على جملة المبتدأ والخبر، فلا تزال هي جملة المبتدأ والخبر، لكنها منسوخة الحكم فقط، لم تعد مبتدأ وخبرا أصبحت اسما للناسخ وخبرا له فهي جملة اسمية ولم تنتقل إلى كونها جملة فعلية، وإن كانت هذه تسمى أفعالاً ناسخة؛ لكن الإسناد لا يزال، فالمسند والمسند إليه هما اسمها وخبرها وليس الفعل الناسخ نفسه أحد ركني الإسناد.

يقول: السؤال الأول: في عامل "كان" ألا تنطق حكم المبتدأ فيكون المبتدأ السبب في رفعه عامل معنوي يسمى الابتداء؟ قال ابن مالك: ورفع المبتدأ بالابتداء كذاك رفع الخبر بالمبتدأ؟

ما سؤالك يا شيخ كلامك واضح ولكن لا أرى فيه سؤال.

لم أفهم الموضوع من البداية في كون "كان" تنسخ حكم المبتدأ والخبر، فالمبتدأ السبب في رفعه المعنى المعنوي الذي يسمى بالابتداء، لما دخلت عليه "كان" اعتبارا أنها نسخت حكم المبتدأ والخبر؛ يعني نسخت حكم الابتداء، والمبتدأ صار مرفوعا بـ "كان" بعد أن كان مرفوعا بعامل معنوي؟

والسؤال الثاني: في الممنوع من التنوين من ضمن الأسباب التي تمنع الاسم من الصرف في العلمية والعجمة، هل هناك قاعدة يعول عليها الإنسان في معرفة العَلَم الأعجمي؟

والسؤال الثالث: قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾، لماذا قال الله: "ولا تعاونوا" ولم يقل "ولا تتعاونوا"؟

هو طبعا الأخ الكريم يشير إلى قضية وهي أنه اشتهر عند العلماء في مسألة العامل في النحو، النحويون أرادوا التقريب، وبذلوا جهودا كبيرة في وضع هذه القواعد وهي كبيرة جدا، وهم غرضهم من وضع هذه القواعد عندما استنبطوها من كلام العرب ولم يأتوا بها من عند أنفسهم، أرادوا أن يقربوها إلى الناس، ولما كان أقرب ما يكون الشيء إلى الناس هو أن تجعل المعنوي بمثابة الحسي؛ جعلوا الأشياء التي توجد هذه الحركات وهذه الأحوال الإعرابية جعلوها بمثابة الأشياء المحسوسة فقالوا ليس أثر من الآثار، قالوا الإعراب أثر، لا بد له من مؤثر حتى تكون الأمور منطقية ومعقولة عند السامع، ولذلك قالوا متى رأينا الاسم مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو رأينا الفعل مجزوما؛ فإنه ينبغي حتى نقرب الأمر إلى السامع أن نقول له: إن هناك شيء جزمه، شيء رفعه، شيء نصبه إلى آخره.

من هنا كل ما جاء الحديث عن موضوع الحديث عن موضوع من الموضوعات النحوية وقالوا هذا الشيء مرفوع أو منصوب أول ما يتبادر إلى ذهن العالم أو المؤلف في كتابه أن يقول: الذي رفعه كذا؛ لأنه اتفق على أن الإعراب أو الحكم إنما هو أثر فلا بد له من مؤثر وهذا حتى يرسخ في الذهن، لما جاءوا لمثل المبتدأ والخبر، وجدوا المبتدأ مرفوعا والخبر مرفوعا قالوا ما الذي رفع المبتدأ والذي رفع الخبر؟ طبعا اختلفوا في ذلك، وهذا راجع إلى أن المسألة مسألة تقديرية وليس مسألة نص، يعني لم يقل أحد من العرب الفصحاء إن المبتدأ مرفوع والذي رفعه كذا، والخبر مرفوع والذي رفعه كذا؛ ولكنه جاء ونطقوا به بهذه الحالة، العلماء لتقريب الأمر للأذهان قالوا: الذي رفع المبتدأ -كما يقول الكوفيون- الخبر، والخبر رفعه المبتدأ، فكل واحد رفع الآخر، وهذا فيه نوع من التيسير، كما هو شأن أحكام أو آراء الكوفيين في الغالب، البصريون قالوا هذا عليه مآخذ ليس الآن مجال تفصيل هذه المآخذ، وإلا بالفعل فيه مآخذ واضحة على هذا الرأي، قالوا: لا. الخبر نعم.. رُفِعَ بالمبتدأ، ولكن المبتدأ الذي عمل فيه شيء آخر وإن لم يكن موجودا فإنا نقدره، وهو الابتداء به، جعله في أول الكلام والنطق به في بداية الأمر هو الذي رفعه، فهو عامل معنوي أي غير مذكور، فالعوامل كأنها قسمان: قسم مذكور، ومنطوق، كما نقول في جوازم المضارع: "لم" و"لا" الناهية هذه مذكورة ومنطوقة، وقسم معنوي غير موجود كما نقول في مثل رافع المبتدأ هو الابتداء، فهذا عامل معنوي.

الأخ الكريم يشير في قوله هنا يقول: إذا أخذنا بهذا الرأي وهو رأي الجمهور ورأي البصريين من أن الذي رفع المبتدأ هو الابتداء فإذا أدخلنا "كان" لم يعد عندنا مبتدأ أصلا أصبح عندنا اسما لكان وانتقل العمل من العامل المعنوي وهو الابتداء إلى العامل اللفظي وهو كان، فأصبح اسمها معمولا لها وخبرها أيضا معمولا لها، فهي العاملة فيهما معا، ولم يعد عندنا عامل معنوي، بل أصبح العامل هنا مذكورا حسيًّا هو الذي عمل في الركنين في الاسم والخبر، في المبتدأ والخبر أو في اسم الناسخ وخبره.

سؤاله الآخر: عن العلمية والعجمة في الممنوع من الصرف، فيسأل يقول: القاعدة.. كيف نعرف هذه؟ العلماء ذكروا في باب الممنوع من الصرف المقصود بالعجمة، هو طبعا ليس المقصود بالعجمة أن يكون الاسم غير عربي، وإنما المقصود به أن يكون سواءً كان الآن أعجمي أو أنه كان في أصله أعجمي ثم انتقل إلى العربية، فالمقصود النظر إلى أصل الاسم، وإلا فمن الأسماء التي يُحكم عليها بالعجمة في باب الممنوع من الصرف ما هو عربي فصيح الآن كأسماء الأنبياء في القرآن الكريم، يقال هذا ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة كما في "إبراهيم وإسماعيل ويعقوب ويوسف"، مع أنها في القرآن الكريم والقرآن الكريم هو أفصح الكلام، ولكن ليس المقصود أنها الآن أعجمية؛ وإنما المقصود أنها في أصلها مأخوذة من غير العربية ثم انتقلت إلى العربية فأصبحت من فصيحها، بل من أفصحها.

من ثم، فإنا نقول: المقصود بالعُجمة في باب الممنوع من الصرف هو أن تكون الكلمة أعجمية الأصل في أصلها، حتى لو كان الاسم أعجميًّا إلى الآن فيحكم عليه بالعُجمة لكن المقصود أنه ما يقع فيه الالتباس من مسألة كيف يقال أعجمي وهو في القرآن؟ فنقول: إن المقصود به العجمة في أصله؛ وإن انتقل من اللغة الأعجمية إلى الفصيحة وصار من فصيح الكلام.

أما في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾؟ طبعا هي أصله "تتعاونوا" لأن الفعل تعاون تدخل عليه "ت" التي هي "حرف المضارعة" ولكن العلماء عندما يجتمع "حرف المضارعة" الذي هو "التاء" مع فعل مبدوء "بالتاء" أيضا فإنهم يتخففون (أي العرب) عندما ينطقون بفعل مضارع وقد بدء بحرف مضارعة "التاء" يتخففون أحيانا بحذف أحد التاءين فيقولون مثلا في "تتعاون" يقولون "تعاون" وفي "تتقابل" "تقابل" إلى آخره،

فيحذفون أحد التاءين تخفيفا، وهذا لا يعني أن التاء الثانية مستغنى عنها، ولكنه نوع من التخفيف لالتقاء التاءين وصعوبة النطق بأحدهما أو التخفف من إحداهما.

تقول: قال الله تعالى: ؟وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا؟، هل "من" نوعها حوارية أو استفهامية؟

هذه "من" الشرطية؛ و"من" الشرطية اسم شرط، و"من" الشرطية، كما نعلم ويعلم كثير من الإخوة هي تجزم فعلين، فعل الشرط هو "يفعل" وجواب الشرط هو "يلقَ"، وقد جُزِمَا، فـ "يفعل" مجزوم وعلامة جزمه السكون، و"يلقَ" مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وأصله "يلقى"، فهي حينئذ اسم شرط جازم، ويعرب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، فهو مبني على السكون في محل رفع.

سُميت اللغةُ العربية لغة الضاد؟ إعراب اللغة؟

"اللغة" هذه مفعول ثان لسمى، الفعل "سمى" ينصب مفعولين، فأقول مثلا: سميت الولد محمدا، فسمى فعل ماضي والتاء فاعل والولد مفعول أول ومحمد مفعول ثاني، إذا بني الفعل للمجهول كما في سميت هنا، أصبح المفعول الأول نائب فاعل فـ "سميت اللغة"، "اللغة" كانت مفعولا أول، ثم ارتفعت نائب فاعل وبقي المفعول الثاني منصوبا التي هي "اللغة" مفعول ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أعود فأقول: إن ما ذكره أحد الأخوة السائلين أو أحد الأخوات السائلات في مسألة التمام، هذه الأفعال التي هي الأفعال الناسخة يقول العلماء إنها تستعمل تامة، نحن نعرف أن الفعل الناسخ عندما يأتي يكون له اسم ويكون له خبر، اسمه مرفوع وخبره منصوب، قالوا: إن هذا نقص فيه؛ لأن تمام الفعل أن يكتفي بمرفوع بفاعل، فالأفعال في الأصل، تأتي فعل ومعه فاعل، فهذا نقول فعل تام، فإن لم يكتف بهذا المرفوع واحتاج إلى منصوب أيضا فهذا فعل ناقص، فكأن المفرقون بين النواسخ وبين بقية الأفعال يسمون الأفعال تامة ويسمون النواسخ هذه ناقصة؛ لأنها ما استغنت بمرفوعها، وإنما احتاجت إلى مرفوع ومنصوب وهما الاسم والخبر.

أقول: إن بعض هذه النواسخ قد يستعمل تاما، فيأخذ فاعلا بعده ولا يأتي له خبر، وحينذاك تخرج من كونها ناسخة، وتخرج من كونها داخلة على الجملة الاسمية، وتصبح الجملة في أصلها فعل، تنتقل إلى باب الجملة الفعلية ولا تكن في باب النواسخ أصلا، وإنما تكون أفعالا تامة عبارة عن فعل وما بعدها فاعل، وذلك الذي يقدر هذا أو الذي يوضح هذا هو المعنى؛ عندما يقول الله –سبحانه وتعالى: ؟وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ؟، هنا "كان" كما نرى هي أم الباب، لكن المعنى (إن وجد ذو عسرة)، و"وجد" فعل و"ذو" حينئذ هي نائب فاعل وعلامة رفعه الواو (أي صاحب) فحينئذ أخذت نائب فاعل ولم تأخذ اسما وخبرا فهي تامة، وضابط ذلك أنه إذا جاءت كان بمعنى وجد أو حصل فهي تامة، تحتاج إلى فاعل أو نائب فاعل بحسب صيغتها ولا تحتاج إلى اسم وخبر، وكما قلت معنى تامة على الصحيح أنها تكتفي بالمرفوع ولا تحتاج إلى منصوب، وتخرج عن باب النواسخ، فلا تكون داخلة على المبتدأ والخبر.

في قول الله –سبحانه وتعالى: ؟فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ؟، هنا "أمسى" أو مضارع أمسى "تمسون" أو مضارع "أصبح" "تصبحون"، لكنه لا نرى معه اسما وخبرا، وإنما المقصود (سبحان الله حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح)، وانتقل الفعل حينذاك من باب النواسخ إلى باب الأفعال التامة، وصارت "الواو" في "تمسون" ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"تصبحون" الواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، ونقول: إن تمسون وتصبحون هذان فعلان مضارعان تامان، وما بعدهما يعرب فاعلا، يقول قائل: كيف أعرف الضابط في ذلك إذا جاءت أمسى أو أصبح بمعنى دخل في المساء أو دخل في الصباح فهي تامة تحتاج إلى فاعل ولا تحتاج إلى اسم وخبر.

كذلك في قول الله –سبحانه وتعالى– وهو ما سألت عنه إحدى الأخوات منذ قليل: ؟خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ؟، هنا "ما دامت السماوات والأرض" هي ذكرت هذه الآية بالذات؛ أي ما بقيت السماوات والأرض، فهنا دام بمعنى بقي فهي تامة، لا تحتاج إلا إلى مرفوع، وإذا لم تحتج إلى منصوب مع المرفوع فهي تامة ولم تعد ناسخة، وضابط ذلك أنها تكون بمعنى بقي، فتكون السماوات في قول الله تعالى: ؟مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ؟، "السماوات" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

الشاعر عندما يقول:

تطاول ليلك بالإثمدِ *** وبات الخلي ولم ترقدِ

هنا "بات الخلي"؛ أي نام، فأخذت "بات" اسما فاعلا مرفوعا بعدها ولم يأتِ بعدها منصوب، "بات الخلي"؛ أي نام الخلي، وحينئذ تكون تامة ولا تكون ناقصة، وكما قلنا نقصها هو أخذها لمنصوب وهذه لم تحتج إلى منصوب. متى تكون بات تامة؟ إذا كانت بمعنى نام.

إذن نفهم من هذا أن هذه النواسخ، ولنقل "كان" مثلا التي هي أم الباب، تـأتي ناقـصة تحتـاج إلـى مرفـوع ومنصوب؛ اسمها وخبرها كما في قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾، وتأتي تامة وهي المكتفية بـالمرفوع فقـط ويُعرب حينئذ فاعلا وتخرج عن باب الجمل الاسمية إلى باب الجمل الفعلية كما في قوله تعـالى: ﴿وَإِن كَـانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾.

يقول: هل نستطيع أن نقدر ونقول مدة دوام السماوات والأرض؟ ما دامت السماوات الأرض؟

"خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض" لكن إذا قلت: "مدة دوام" لم يأتِ معها منصوب أصلا، هي جاء معها مرفوع فقط، ما دامت السماوات، ما قال ما دامت السماوات باقية، لو قيل في غير القرآن: "ما دامـت الـسماوات باقية"، لقلنا نعم هذه ناقصة أي مدة دوام السماوات والأرض على هذه الحال، لكن لما قال ما دامت السماوات، وأتى بمرفوع ولم يأتِ بمنصوب علم أنها تامة واكتفت بفاعلها ولم تحتج إلى منصوب فهي تامة، ونقدرها أنها "ما بقيت"؛ لأن هذا هو التقدير الأليق بمعنى الآية الكريمة.

هناك أمر آخر أيضا وهو أن هناك بعض الأسماء أو بعض الحروف في العربية أشبه بعض الأفعال الناقصة في معناه وفي عمله، أشبهه في المعنى وفي العمل، فكثير من النحويين في مثل هذا الباب أو في خواتيم الحديث عـن الأفعال الناسخة يذكر هذا الأمر أو يتعرض له، وذلك مثل "ما". "ما" هذه كلمة -كما ترى- حرف نفي تدخل علـى الجملة الاسمية جملة المبتدأ والخبر، وهي حرف نفي، قالوا إنها تشبه "ليس" في نفيها وتشبهها أيضا في عملها، فأما شبهها في معناها فهي للنفي كما أن "ليس" للنفي، وأما في عملها فهي أيضا ناسخ ترفع الاسم وتنصب الخبر، كمـا في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، فـ "هذا" أصل الجملة: "هذا بشر" مبتدأ وخبر، دخلت عليها "ما" فرفع "هذا" اسما لـ "ما" ونصب "بشرا" خبرا لها، يسمون هذه "ما" الحجازية، ومقصودهم بتسميتها "ما" الحجازية، وهي "ما" النافية العاملة، هي الحقيقة "ما" النافية العاملة، لأن عملها -يعني كونها تعمل عمل "ليس"- ترفع الاسم وتنصب الخبر، ليس عند العرب جميعا وإنما عند الحجازيين منهم فقط، ولذلك يقولون إنها "ما" الحجازية هي التي تعمل هذا العمل.

وفي قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾، أصلها "هن أمهاتهم" مبتدأ وخبر ثم دخلت "ما" فرفعت الاسم "هن" ونـصبت الخبر "أمهاتهم" وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، هذا عند الحجـازيين. ولكـن عنـد التميميين أو عند بقية قبائل العرب لا تعمل "ما" هذه وتبقى الجملة مرفوعة الجزأين مبتدأ وخبر مرفوعين حتى مع دخول "ما".

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة؟.

السؤال الأول:

ما معنى استعمال بعض الأفعال الناسخة بمعنى صار؟ وما مثاله؟

والسؤال الثاني:

ما معنى استعمال الأفعال الناقصة تامة؟ وما مثاله أيضا؟

اللغة العربية – المستوى الخامس
تابع شرح متن "قطر الندى وبل الصدى"
لابن هشام الأنصاري
فضيلة الشيخ/ د. محمد بن عبد الرحمن السبيهين

## الدرس الأول

### تابع شرح متن "قطر الندى وبل الصدى"

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحاضرون، أيها الإخوة المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مطلع هذا اللقاء، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يكون لقاءً عامرًا بما يرضيه عنا، موصلاً إلى العلم الشرعي المؤدي إلى جنته، كما أسأله -سبحانه وتعالى- أن يرزقنا وإياكم إخلاص النية، والتوفيق في العلم والطلب.

لا يفوتني أن أنبه -ونحن -إن شاء الله تعالى- سنتم باب "الفاعل" الذي توقفنا عنده فيما سبق- إلى أن هذا الدرس بالذات تمس الحاجة -كما علمتُ من كثيرٍ من الإخوة المشاركين، وكذلك من المشاهدين- إلى أن يكون فيه نوعٌ من الإجابة عن الأسئلة التي تَعِنُّ -سواءً كانت لغوية أو نحوية- بما لا يطغى على الموضوع الذي نحن بصدد شرحه؛ أعني هذا المتن المبارك الذي هو: "قطر الندى وبل الصدى" لابن هشام الأنصاري -رحمه الله-، وتكون الإجابة -إن شاء الله، سواءً كانت الأسئلة عن طريق الاتصال أو عن طريق الموقع- في ثنايا أو بين مقاطع وفصول هذا الشرح.

ونحن -الآن- تقريبًا في منتصف هذا الكتاب، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يُعين في هذه الدورة على إتمامه كاملاً؛ ليحصل الطلاب مُرادهم من شرح أبواب النحو كاملةً.

سيحتاج الأمر إلى نوع من التذكير بما سبق، نحن كان توقفنا في اللقاء السابق -وقد مر عليه الآن وقت طويل- في باب "الفاعل"، وكان الحديث حول قضية "أحكام هذا الفاعل"، وآخر حكم تحدثنا عنه هو مسألة: أن يكون الفاعل مؤنثًا.

وقد تبين أن حكم الفاعل إذا كان مؤنثًا تدخل علامة التأنيث على عامله، إذا قلنا: عامله، فنحن نقصد الفعل الذي يعمل فيه، أو الوصف الذي يقوم مقام الفعل ويعمل في الفاعل.

على ذلك فإنه متى كان الفاعل مؤنثًا فالعامل -وهو في الغالب الفعل- تكون فيه علامة التأنيث، علامة التأنيث هذه: إما أن تكون تاء تأنيث ساكنة؛ وذلك إذا كان الفعل ماضيًا، تقول: "قامتْ هند"، في حين إذا كان الفاعل مذكرًا قلت: "قام محمد"، فدخول تاء التأنيث على الفعل عندما أصبح الفاعل مؤنثًا هو مرادنا بهذا الحكم.

أما إن كان العامل في الفاعل وصفًا -والمقصود بالوصف مشتق يعمل عمل الفعل- فإنه تلحقه أيضًا تاء، ولكن هذه التاء تكون متحركةً، مثل قولنا: "فلان قائمةٌ أمُّه"، فأمه فاعل للوصف "قائمة"، الذي هو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وقد لحقته تاء التأنيث، لكنها في هذه الحالة تاء تأنيث متحركة، ومع الفعل تاء تأنيث ساكنة. إذن في الحالين يُؤنث عامل الفاعل إذا كان هذا الفاعل مؤنثًا.

أيضًا مما سبق إنهاءُ الكلام عنه مسألة: هل هذه التاء -تاء التأنيث التي تلحق بالعامل في الفاعل عندما يكون مؤنثًا- يجب أن تلحقه؟

تبين في آخر لقاء التقينا به: أن لحاق هذه التاء قد يجوز وقد يجب، وذكرنا من مواضع الجواز: أنـه إذا كـان الفاعل مؤنثًا مجازيًّا.

المؤنث نوعان: إما أن يكون مؤنثًا مجازيًّا، أو يكون مؤنثًا حقيقيًّا.

طبعًا الأصل المؤنث الحقيقي، المراد بالمؤنث الحقيقي: هو ما يلد، والمراد بالمؤنث المجازي: هو مـا عاملتـه العرب معاملة المؤنث وإن لم يكن مؤنثًا في الحقيقة.

مثال ذلك: العرب تقول: "طلعت الشمس"، فتعامله معاملة المؤنث، وتقول: "طلع القمر"، فتعامله معاملة المذكر، مع أننا نعرف أن الشمس والقمر كوكبان، كل واحد منهما لا يسمى مذكرًا ولا مؤنثًا، هو كوكـب، فـلا يوصـف بالتأنيث الحقيقي، ولكن مع ذلك عاملت العرب أحدهما معاملة المؤنث فأنثت الحديث عنه، وعاملت الآخر معاملـة المذكر فَذَكَّرَت الحديث عنه، هذا التأنيث يسمى تأنيثًا مجازيًّا.

معنى التأنيث المجازي أنه عومل معاملة المؤنث وإن لم يكن مؤنثًا في الحقيقة، واتضح الآن ضـابط التأنيـث الحقيقي، وهو: أن يكون المؤنث يلد، هذا هو ضابط المؤنث الحقيقي.

متى كان المؤنث مجازيًّا -يعني غير حقيقي- كتأنيث الطريق وتأنيث الشمس وتأنيث اليد، هذه المُؤنثات إذا جاء معها الفعل فلك أن تلحق به علامة التأنيث ولك أن تجرده منه.

إذن تأنيث الفعل أو العامل مع الفاعل مجازي التأنيث جوازي، تقول: "طلع الشمس" و"طلعت الشمس"، يجـوز الأمران، الله -سبحانه وتعالى- يقول: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧]، وقال: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، ونحن نعرف أن "موعظة" و"بينة" كلها ليست مؤنثات حقيقية، وإنما هي مؤنثات مجازية، وما دام الأمر كذلك؛ فإنه قد جاء -كما ترون- في إحدى الآيتين الكريمتين وقد أُنِّث الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي التأنيث، وفي الثانية لم تلحقه علامة التأنيث؛ الأمران جائزان، وإن كان استعمال تاء التأنيث مع عامل الفاعل المجازي التأنيث أكثر، يعني إلحاق تاء التأنيث مع الفاعل إذا كان مجازي التأنيث أكثر من تجريدها منه، وكلا الوجهين فصيح، وكلاهما جاء في أفصح الكلام في كلام الله -سبحانه وتعالى- في القرآن الكريم.

أيضًا، إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث ولكنه لم يتصل بالعامل؛ فُصِلَ بينهما بفاصل، يمثلون له بقولـك: "حـضر القاضيَ امرأةٌ" أو "حضرت القاضيَ امرأةٌ"، الفاعل امرأة، وهي مؤنث حقيقي التأنيث، والفعل حضر تُلْحِقُ به تـاء التأنيث فتقول: حضرت، أو تُجرده منه فتقول: حضر، وسبب إلحاق العلامة وتجريدها أنه قد فُـصِلَ بـين الفعـل وفاعله المؤنث، "حضر القاضيَ امرأةٌ": القاضي مفعول به، وهو المحضور عنده، ففصل بين الفعل وفاعله بفاصل، فلما انفصل الفعل عن فاعله حقيقي التأنيث لم يجب لِحاق تاء التأنيث بالفعل وجاز لك الوجهان، وإن كان لحاق التاء أكثر وأفصح من تجريدها منه، فتقول: "حضرت القاضي امرأة"، وتقول: "حضر القاضي امرأة" بالوجهين، الأمران جائزان، هذا إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث ولكنه منفصل عن فعله.

كذلك في حالة كون الفعل "نعم" أو "بئس"، نعم أو بئس: فعلان ماضيان جامدان يدلان أحدهما على المدح والثاني على الذم، إذا جاء مع فاعلهما أو الفاعل فيهما "ال" وكانت لعموم الجنس، مثلاً تقول: "نعم الرجل"، أو تقول: "نعـم المرأة"، فـ"ال" هذه للعموم، وتخصص بذكر المخصوص بالمدح، فتقول: "نعم المرأةُ هندٌ"، فـ"ال" في هذه عامـة؛ لأنها لعموم الجنس، ولما كان فاعل نعم وبئس عامًّا جاز لحاق تاء التأنيث بنعم أو بئس وتجريدها منه، وإن كـان فاعله مؤنثًا حقيقيَّ التأنيث متصلاً بالفعل؛ لأن "ال" فيه للعموم، ولما كانت للعموم صح أن يُراد بها الجنس فتكـون مذكرًا، وصح أن يُراد بها المؤنث نفسه فتكون مؤنثًا، فجاز لك الوجهان، وإن كان الأكثر التأنيث، فتقول: "نعمـتْ المرأةُ هند" و"بئستْ المرأةُ حمَّالةُ الحطب".

كذلك إذا كان الفاعل جمع تكثير، جمع التكثير تعامله العرب معاملة المذكر ومعاملة المؤنـث، تقـول: "جـاء الرجال" و"جاءت الرجال"؛ والسبب في ذلك أن جمع التكثير قد تُريد به الجمع -أو تقصد به الجمع- وقد تقصد به الجماعة، فإن أردتَ به الجمع قدَّرتَه بالجمع، فالجمع مذكر فتُذكِّر الفعل، وإن أردتَ به الجماعة فتأنث.

إذن نخلص من هذا كله: أن علامة التأنيث تلحق عامل الفاعل المؤنث، ولكنها لا تجب متى كان الفاعل إما مجازيَّ التأنيث، أو كان حقيقيَّ التأنيث ولكنه مفصولٌ عن الفعل، أو كان حقيقيَّ التأنيث ولكن العامل نعم أو بئس –وقد عرفنا السبب–، أو كان الفاعل جمع تكثير، وقد عرفنا أن العرب تعامله معاملة المذكر أحيانًا ومعاملة المؤنث أحيانًا على تقدير الجمع أو تقدير الجماعة.

فإن كان المؤنثُ على غير هذه الحالات وجب حينئذٍ تأنيثُ عامله مباشرةً؛ وذلك إذا كان الفاعل حقيقيَّ التأنيث متصلاً بعامله، والعامل ليس نعم ولا بئس، ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]، هنا ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾، "امْرَأَتُ" فاعل، والفعل "قال"، وقد لحقته –كما ترون– تاء التأنيث؛ والسبب في ذلك –ولحاقها هنا واجب– أن الفاعل "امْرَأَتُ" مؤنث حقيقي التأنيث، والفعل أو العامل اتصل بها ولم يُفصل، وليس الفعل نعم ولا بئس؛ فوجب التأنيث، ولا يجوز لك أن تقول في غير القرآن: "قال امرأت عمران"، لا يجوز ذلك؛ لأن الفاعل حقيقيُّ التأنيث متصل.

كذلك فيما يتعلق بكون الفاعل ضمير مؤنثٍ، ويستوي في ذلك أن يكون المؤنث حقيقيَّ التأنيث حينئذٍ أو مجازيَّ التأنيث، "الشمس طلعت": الفاعل هنا ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود على "الشمس".

أسأل سؤالاً عامًّا –لمن يعرف منكم: لماذا لا نقول "الشمس" هي الفاعل في قولنا: "الشمس طلعت"؟ هل يعرف أحد منكم الجواب، وإن لم أكن ذكرتُه الآن، أو لم يكن بعضكم قد حضر في المرة الماضية؟ لكن لماذا لا تكون الشمس هي الفاعل للفعل "طلعت" في قولنا: "الشمس طلعت"؟ أنا قلت: إن الفاعل هنا ضمير مستتر، من يعرف يمكن أن يجيب.

لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل.

لأن من أحكام الفاعل أنه يجب أن يتأخَّر عن الفعل ولا يتقدم عليه، فإن تقدم عليه ماذا يُعرب؟

مبتد.

يُعرب مبتدءًا، وحينئذٍ يجب أن نقدر للفعل فاعلاً، فنقول: "الشمس طلعت": الشمس: مبتدأ.

طلعت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره "هي" يعود على الشمس.

متى كان الفاعل ضميرًا متصلاً أو مستترًا وهو مؤنثًا يجب تأنيثُ الفعل بدون نظرٍ إلى: هل تأنيثه حقيقي أو مجازي؟ التأنيث واجب في الحالين.

إذن يجب تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث إذا كان حقيقيَّ التأنيث، اسمًا ظاهرًا متصلاً، وكذلك إذا كان الفاعل ضميرًا مؤنثًا بصرف النظر عن مجازيته وحقيقيته.

هذا ما يتعلق بتأنيث الفعل مع فاعله، وهو حكم مهم من أحكام الفاعل: أنه متى كان فاعله مؤنثًا ينبغي أن يُؤَنَّث له الفعل على التفصيل الذي ذكرناه جوازًا أو وجوبًا.

أُواصل في الحديث عن باب الفاعل –إن لم يكن لأحدٍ منكم استفسار فيما سبق.

جملة الفاعل، نحن نعرف أن الجملة عندما يكون فيها فاعلٌ فهي جملة فعلية؛ لأنه لا يكون الفاعل إلا مع فعل، فإذًا الفاعل هو ركنٌ أو أحد ركني الجملة الفعلية، الركن الأول هو الفعل، والثاني هو الفاعل، كما أن الركنين في الجملة الاسمية هما: المبتدأ والخبر.

إذا كانت الجملة جملة فعلية، فترتيب جملة الفاعل يكون أن يأتي الفعل أولاً والفاعل ثانيًا، وكما عرفنا أن الفاعل لا يتقدم على فعله، يأتي في بعض الأحوال أن يكون هناك مفعول به في الجملة، وهذا إذا كان الفعل متعديًا، فيكون في الجملة إذًا ثلاثة أجزاء: ركنان وهما الفعل والفاعل، وجزء ثالث أو شيء متمم -فضلة- وهو المفعول به.

الترتيب الأصلي لهذه الجملة هو أن يأتي الفعل أولاً ثم الفاعل ثانيًا ثم المفعول به ثالثًا، هذا هو الترتيب الأصلي، لكن قد يُخَالَف هذا الترتيب؛ أما الفعل مع فاعله فقد عرفنا أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله؛ لأنه لو تقدم الفاعل على فعله لأصبحت الجملة اسمية، وصار المتقدم مبتدءًا، وخرج عن كونه فاعلاً، ويكون الفاعل ضميرًا مقدرًا مستترًا، فإذن لا تقديم ولا تأخير بين الفعل والفاعل، بل يجب أن يرتبا.

قال النحويون: أن السبب في ذلك أن الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة؛ لأنه ليس هناك فعل مطلقًا إلا وله فاعل، كلما رأيتَ فعلاً في جملة أو سمعتَ فعلاً في كلام، فمباشرة ابحثْ عن فاعله، لا يلزم لكل فعل أن يكون له مفعول؛ لأن بعض الأفعال تكتفي بفاعلها، وتكون حينئذٍ لازمةً غير متعدية، لا تحتاج إلى مفعول به، لكن لا يوجد في الكلام فعل دون فاعل؛ لأن هذا الفعل لا بد له من فاعل يُحدثه.

ما دام الأمر كذلك، وهذه الصلة القوية الوثيقة بين الفعل وفاعله، قال العلماء: إنهما كالكلمة الواحدة، وما داما كالكلمة الواحدة فيجب الترتيب؛ لأنه لا يجوز لك في أجزاء الكلمة الواحدة أن تُقَدِّمَ آخرها على أولها، فلا يجوز في مثل "ذهب" أن تُقدِّم الباء إلى أول الكلمة؛ لأن الكلمة الواحدة ينبغي أن تكون كما هي عليه، التقديم والتأخير يكون في الأمور المنفصلة، أما الأمور التي هي شيء واحد، فلا تقديم ولا تأخير بينها.

هذا هو الشأن بين الفعل وفاعله، فقوة الصلة بينهما جعلت الترتيب بينهما واجبًا -أعني أن يتقدم الفعلُ ويتأخر الفاعل.

لكن الذي يبقى هو المفعول به، والمفعول به -كما قلنا- لا يكون في كل الجمل الفعلية، بل متى كان الفعل متعديًا احتاج إلى مفعول به، ومتى كان لازمًا يُكتفى بالفاعل.

إذا وُجد في الكلام مفعولٌ به، فالأصل أن يأتي هذا المفعول بعد الفاعل: الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به، ولكن هذا المفعول به مكانه ليس لازمًا، نعم الأصل هو أن يتأخر، لكن قد يتقدم، يتقدم على ماذا؟ قد يتقدم على فاعله، فيأتي الفعل ثم المفعول به ثم الفاعل -هذا خلاف الأصل لكنه قد يوجد- بل وقد يتقدم على الفعل نفسه، في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف: ٣٠]، "هدى" فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره "هو" يعود على الله -سبحانه وتعالى- و"فريقًا" مفعول به مقدم، وقد تقدم على الفعل كاملاً -على الفعل مع فاعله طبعًا.

إذن المفعول به حرٌّ الحركة: يتقدم ويتأخر، وإن كان الأصل فيه أن يكون متأخرًا بعد الفاعل، وأما الفعل والفاعل -كما ذكرنا- فترتيبهما ثابتٌ لا يتغير.

عندما ننظر إلى قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، الذي جاء هم الرسل "النذر" هم الذين جاءوا آل فرعون، و"آل": مفعول به، "فرعون": مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة؛ لمنعه من الصرف للعلمية والعجمة، ولذلك جُرَّ بالفتحة، لكن "آل" هو المفعول به، و"النذر" فاعل، أي "جاء النذر آل فرعون"، هذا ترتيب الجملة في غير القرآن، ونحن رأينا أن الفاعل الذي هو "النذر" تأخر، والمفعول به الذي هو "آل فرعون" قد تقدم، هذا جائز، وإن كان الترتيب الأصلي -كما قلنا- هو أن يتأخر المفعول به.

طبعًا التقديم هنا لعلة بلاغية، فآيات القرآن الكريم عندما يأتي فيها تقديمٌ وتأخيرٌ فلنتلمس الحكمة؛ لأنها جاءت على الصيغة العليا من البلاغة والفصاحة، والبلاغة: هي الإتيان بالشيء في موقعه، فقطعًا لم يتقدم المفعول به في هذه الآية إلا لأن هذا هو الأنسب بالمقام، والغالب في مسألة التقديم والتأخير أن يكون هناك اهتمام بالمُقَدَّم؛ لأن الحديث كان عن "آل فرعون" فقُدِّم ليُؤَكَّد شأنهم، وأنهم هم الذين أُرسل إليهم، ولكن هم الذين كذَّبوا أيضًا، مع أن النُّذُر قد جاءتهم سواءً كانت بالرسالات أو كانت بالآيات التي أرسلها الله -سبحانه وتعالى- مع رسوله موسى -عليه السلام.

إذن هنا -كما ترون- تقدم المفعول به على الفاعل لعلّةٍ بلاغية، لكن بالنسبة للنحوي الذي ينظر إلى ترتيب الجملة -تركيب الجملة- يقول: تَقَدَّم المفعول به على الفاعل.

أيضًا عندما ننظر إلى قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]، المُبْتَلِي هو الله -سبحانه وتعالى- "رَبُّهُ" الفاعل "رَبُّهُ" هنا في الجملة، والمُبْتَلَى الذي وقع عليه الابتلاء هو إبراهيم -عليه السلام-، وقد تقدم المفعول به إبراهيم المنصوب كما ترون ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ على الفاعل "رَبُّهُ"، تأخر الفاعل وتقدم المفعول به، ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾.

كذلك في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، وفي قول الشاعر -الشاعر هذا جرير- يمدح عمر بن عبد العزيز عندما وَلِيَ الخلافة -رحمه الله-، ونحن نعرف أنه خليفة أموي، اشتهر بالعدل، يُسَمُّونه خامس الخلفاء الراشدين؛ لأنه سار على نهجهم، يمدحه ويقول:

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا *** كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

"كما أتى ربَّه موسى": الآتي هو موسى، و"أتى ربَّه": "رَبَّهُ" مفعول به، وقد تقدَّم المفعول به "رَبَّهُ" على الفاعل "موسى"، وهذا جائز كما عرفنا، أنه يجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل.

هنا ملمحٌ: الضمير في "رَبَّهُ" يعود على "موسى" الفاعل، ونحن نعرف أن الضمير الأصل فيه أن يعود على متقدِّم، أنت أصلاً تُضمر؛ لأنك قد أظهرت من قبل، فينبغي أن يأتي الاسم الظاهر ثم يأتي الضمير بعده يعود إليه، هنا الضمير في قولنا: "رَبَّهُ" عاد على ماذا؟ عاد على موسى، مع أنه متأخِّر، فهنا يأتي سؤال: هل يجوز أن يعود الضمير على اسم متأخر؟

قالوا: وإن جاء الضمير عائدًا على اسمٍ متأخِّر، لكن حقَّه أن يتقدم، أسأل الإخوة: لماذا كان حقُّ الاسم الظاهر الذي يعود عليه الضمير أن يتقدم؟ هل أحد منكم يعرف: لماذا كان حق الاسم الظاهر في قول الشاعر: "كما أتى ربَّه موسى" الذي هو كلمة "موسى" أن يتقدم؟

تقول: أنا عندي مشاركة: الشيخ -حفظه الله- طرح في آخر محاضرة سؤالين، فأحببت أن أجيب عن السؤالين:

السؤال الأول كان يقول: ما الحكم إذا تأخر عامل الفاعل عنه؟

فأجبت: لا يجوز تأخر عامل الفاعل عنه، وإذا حدث ذلك فإن الجملة تتحول من كونها جملة فعلية إلى جملة اسمية، كما في قوله: "قام أخوك"، إذا قلنا "أخوك قام" تحولت إلى جملة اسمية.

السؤال الثاني: ما الدليل من قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: «أَمُخْرِجِيَّ هم؟» على أن من العرب من يلحق بعامل الفاعل المجموع علامة الجمع؟

الدليل أن "مُخرج" اسم مشتق عامل وفاعله "هم"، والمشتق يعمل عمل الفعل، وقد اتصلت به علامة الجمع فأصله "مُخْرِجُوي"، فاجتمعت الواو والياء في كلمة الأولى منها ساكنة؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وصارت "أمخرجي"، ولو أن الحديث جاء على اللغة الكثيرة من كلام العرب لقال -صلى الله عليه وسلم-: "أمخرجي" بسكون الياء بلا شدة، فالأصل أن يُجرد عامل الفاعل من علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنًّى أو جمعًا، ولكن ورد في الفصيح عدم التجريد كما في هذا الحديث.

بارك الله في الأخت الكريمة -وجوابها جواب تام- وفي السامعين جميعًا.

أعود إلى سؤالي منذ قليل، أعيد السؤال مرة ثانية حتى يتابعني الإخوة جميعًا: في قول الشاعر: "كما أتى ربَّــه موسى"، الآن الضمير "الهاء" عاد على موسى، ونحن نرى في الجملة "أتى ربه موسى" أن موسى متأخر، فيــسأل سائل ويقول: كيف عاد الضمير على اسمٍ متأخر، ونحن نعرف أن الضمير إنما يعود على المتقدم، فما الجواب؟

يقول: أن موسى رتبته متقدمة.

كيف كانت رتبته التقديم؟

أنه يأتي قبل المفعول به.

لأنه فاعل، والفاعل رتبته قبل المفعول به، "رَبَّهُ" هو المفعول به، الضمير اتصل بالمفعول به، فرتبة ما اتصل به الضمير التأخر، ورتبة الفاعل التقدم، وهو وإن عاد على هذا المتأخر -أعني موسى- في اللفظ -في الصيغة، فــي التركيب- إلا أن الأصل في الفاعل أن يتقدم، ولذلك جاز أن يعود الضميرُ عليه وإن تأخر في الكلام. أحسنت إجابة صحيحة.

إذن رأينا في هذه الجمل أن المفعولَ به قد تقدم على الفاعل، وهذا جائز، وإن كان الأصل أن يأتي الفعــل ثــم الفاعل ثم المفعول به، ومتى حصل تقديم في كلام فصيح -تقديم المفعول به على الفاعل- فلنعلم أن هنــاك نكتــةً بلاغيةً دعت إلى هذا التقديم والتأخير.

أعود إلى قول الله -سبحانه وتعالى- الذي ذكرته منذ قليل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾.

"رَبُّ" -كما نرى- هي الفاعل، و"إبراهيم" هو المفعول به، ترتيب الجملة أصله: "ابْتَلَى رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ"، لكن تقدم -كما ترون- المفعول به على الفاعل، فقيل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، هنا خُولف الأصل لعلةٍ، طبعًا العلة في مثــل هذا علة بلاغية، وهي في الغالب للاهتمام أو لتخصيص المُقَدَّم؛ أي لتوجيه الكلام إليه، عندما يُقَدَّم الــشيء الــذي رتبته التأخير هو في الغالب لحكمة وعلة بلاغية في هذا؛ هي أنه الاهتمام بهذا الشيء المقدَّم، أو أنه هو المقــصود بالحديث، أو أنه هو الجواب عن السؤال، أو نحو ذلك من أنواع الاهتمام به -أو بالحديث عنه.

هنا في قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، الضمير في "رَبُّهُ" يعود على مــن؟ يعــود علــى "إبراهيم"، و"إبراهيم" متقدِّم -كما ترون- ﴿إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، فعاد الضمير على متقدِّم، وهذا جيد، لو أنَّا قلنا في غيــر القرآن: "وإذا ابتلى ربُّه إبراهيمَ"، ما الضرر الذي يترتب على ذلك؟

إبراهيم حكمها التأخير؛ لأنها مفعول به، والضمير لا يعود على متأخر لفظًا ورتبةً.

الضمير هنا متصل بالفاعل، فلو أنَّا أخَّرنا المفعول به لصار الضمير يعود على المفعول به، والمفعول به حقــه التأخير، وعندما نؤخره يكون أيضًا عاد على هذا المتأخر، وهذا لا يجوز؛ لأن حــق الإضــمار أن يكــون بعــد الإظهار، ومن ثَمَّ تقدَّم -كما ترون- في الآية الاسم الظاهر الذي يعود إليه الضمير؛ ليكون عود الضمير.

قالوا هنا: إنه يجب أن يتقدم المفعول به على الفاعل وجوبًا؛ لأن التأخير يترتب عليه المحذور الذي ذكــره الأخ الكريم منذ قليل، ومن هنا وجب التأخيرُ، وجب مخالفة الأصل؛ تأخير الفاعل وتقديم المفعول به لهذه الحكمة.

من الأمور التي من اللطائف، أو من الأمور التي يذكرها العلماء أنه: أحيانًا يجب التزام الأصل، ما هو الأصل؟ أن يأتي الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به.

يجب التزام هذا الأصل إذا لم يكن هناك دليلٌ يُبين لنا الفاعل من المفعول، مثَّلوا لذلك بقولهم: "أكــرم موســى عيسى"، "موسى" -كما نعلم- اسمٌ مقصور آخره ألف، والألف لا تقبل الحركات، فلا يمكن إظهار الحركة عليه، لا نعرف هو مرفوع أو منصوب، لا نعرف هو فاعل أو مفعول، وكذلك "عيسى"، فعندما تقول: "أكرم موسى عيسى" ليس هناك دليل على الفاعل ولا المفعول، الدليل هو علامات الإعراب، الدليل على الفاعلية هو الرفع، والدليل على

المفعولية هو النصب، وهذان الاسمان لا يظهر عليهما دليل الرفع والنصب؛ ولذلك قالوا: في هذه الحالة يجب التزام الأصل، ما هو الأصل؟ أن يكون الأول هو الفاعل، لا يجوز لك أن تُقدِّم حينئذٍ المفعول؛ لأن السامع لا يعلم أنك قدَّمت المفعول، ولذلك يجب حينئذٍ التزام الأصل.

فمتى ما لم يكن هناك دليل على الفاعل والمفعول وجب التزام الأصل، وهو تقديم الفاعل وتأخير المفعول وجوبًا، يجب حينئذٍ التزام هذه الصيغة.

كذلك لو قلت: "أكرم هؤلاء هذا"، "هؤلاء" -كما نعلم- اسم إشارة مبني، وكذلك "هذا" اسم إشارة مبني، والمبني لا تظهر عليه علامة الإعراب، ما تظهر عليه علامة الإعراب، ولذلك لا نعلم الفاعل من المفعول إلا بالمكان؛ فيجب أن يكون المُقدَّم هو الفاعل والمُؤَخَّر هو المفعول به.

أو قلت: "أكرم هذا ذاك"، يجب أن يكون "هذا" هو المُكْرِم، و"ذاك" هو المُكْرَم؛ لأن كل واحد منهما مبني، والمبني لا تظهر عليه علامة الإعراب؛ فيجب حينذاك التزام الأصل ليعلم السامع مَن الفاعل ومَن المفعول.

هذا أمرٌ أعتقد أنه -إن شاء الله تعالى- واضح، متى لم تكن هناك علامة تُبين الفاعل من المفعول وجب أن يُقَدَّم الفاعل ويؤخر المفعول؛ حتى يكون هذا التقديم -هذا الالتزام للأصل: تقديم الفاعل وتأخير المفعول- هو الدليل على الفاعلية والمفعولية، يعني هو المُرْشِد للسامع إلى الفاعل وإلى المفعول.

لكن في حالة وجود قرينة -دليل- على الفاعل أو على المفعول أو عليهما معًا؛ فأنت بالخيار تُقَدِّم أو تُؤَخِّر، ما مثال القرينة؟

قالوا: مثل المثال الذي يذكره النحويون: "أرضعت الصغرى الكبرى"، طبعًا نحن نعرف أن كلمة "الصغرى" و"الكبرى" أيضًا كلمات مقصورة آخرها ألف لا تظهر عليها الحركات، فلا يتبين رفع ولا نصب فيهما، لكن هناك علامة معنوية وهي: أن الإرضاع يكون من الكبرى للصغرى وليس العكس، فحينئذٍ لك أن تُقَدِّم أو تُؤَخِّر؛ لأن الفاعل معروف، هذه يسمونها قرينة معنوية.

ويمثلون أيضًا لذلك بقولهم: "أكل الكمثرى موسى"؛ لأن الآكلَ معروفٌ والمأكولَ معروفٌ، وحينئذٍ لك أن تُقَدِّم أو تُؤَخِّر؛ لأن هناك في المعنى -وإن كان اللفظ لا يقبل علامات الإعراب- ما يدل على الفاعل وعلى المفعول.

قالوا: كذلك إذا وُجِدَ في الكلام قرينة لفظية، ليست في المعنى ولكن في اللفظ، كقولك مثلاً: "أكرمتْ موسى سلمى"، نحن نعرف أن الفاعل من أحكامه أنه يُؤَنَّث له الفعل، إذا كان الفاعل مؤنثًا يُؤنث له الفعل، لما قلنا "أكْرَمَتْ" تَبَيَّن أن الفاعل مؤنث؛ لأن الفعل أُنِّثَ، لحقته تاء التأنيث، فالفاعل في الاسمين المذكورين هو "سلمى"، فإذن سواءً تقدم أو تأخر هو الفاعل فهو معلوم، فهناك إذن قرينةٌ لفظية وهي تاء التأنيث تدل على الفاعل فيجوز حينئذٍ التقديم والتأخير.

ومثله لو أنك وصفت أحد الاسمين، عندما تقول مثلاً: "أكرم موسى العاقل عيسى"، أسأل سؤال الآن: هنا التزمنا الأصل أو قدمنا المفعول على الفاعل في قولنا: "أكرم موسى العاقل عيسى"؟

أبقي على الأصل.

"أكرم موسى العاقل عيسى" أين الفاعل؟

الفاعل موسى.

و"العاقل" ماذا تكون؟

المفعول به.

و"عيسى"؟

عيسى بدل للعاقل، عطف بيان.

إذا قصدتَ هذا فممكن، لكن إذا قصدتَ الوصفية –إذا أردت أن تجعل "العاقل" وصفًا لـ "موسى"– فحينئذٍ تكون قَدَّمْتَ المفعول به، أنت الآن بيَّنتَ وجهًا آخر لم أرده –وهو أن يكون العاقل هو المفعول به ويكون المتأخِّر بدلاً منه– وهذا طيب، هذا تخريج طيب.

لكن على الحال الذي نُعرب فيه "العاقل" صفةً أو نعتًا لما قبله، فإنا نقول: إن "موسى" مفعول به، و"العاقل" نعت له، ولذلك نُصِبَ، و"عيسى" هو الفاعل المُؤَخَّر، ودلنا على المفعول به صفتُه، لكن لو قلنا: "أكرم موسى العاقلُ عيسى" لعرفنا أن "موسى" هو الفاعل؛ لأن صفته جاءت مرفوعة، فإذن هنا الآن قرينة لفظية كالقرائن اللفظية الماضية.

خلاصة الأمر: أنه متى كان هناك دليلٌ على الفاعل أو على المفعول أو عليهما معًا جاز لك التقديم والتأخير، ومتى التبس الأمرُ ولم يكن هناك دليلٌ على الفاعل ولا على المفعول وجب التزامُ الأصل، وهو أن يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول؛ لأنه ليس من مُرْشِدٍ للسامع على الفاعل والمفعول إلا ترتيب الكلام فقط.

أرجو أن يكون هذا واضحًا، إذا كان هناك استفسار في هذا فتفضلوا.

طبعًا غنيٌّ عن الكلام أن المفعول به قد يتقدم على الفعل أيضًا ليس على الفاعل فقط، بل على الفعل وفاعله، إذا تقدم على الفعل فهو قطعًا متقدم على الفاعل؛ لأنا عرفنا أن الفاعل يأتي بعد الفعل، فمتى تقدم المفعول على الفعل فهو مُتَقَدِّمٌ عليهما معًا.

في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف: ٣٠]، "فريقًا" –كما رأينا– مفعول به مُقَدَّم، "هدى" فعل ماض مبني على الفتح المُقَدَّر على آخره منع من ظهوره التعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى الله –سبحانه وتعالى–، إذن تقدم حينئذٍ المفعول به على الفعل مع فاعله، وهذا جائز أيضًا.

طبعًا مسألة جواز التقدم والتأخر ذكرتُ أن هذا يكون في الأصل في الكلام الفصيح لعلة بلاغية؛ لأن التقديم والتأخير لا يكون عبثًا، وإنما الإنسان يلتزم الأصل ولا يُخالفه إلا لنكتة أو حكمة أو علة بلاغية يُريدها من هذا التقديم والتأخير.

قد يسأل بعضُ الإخوة –قبل أن نُنهي حديثنا عن باب الفاعل– عن نعم وبئس، أسلوب نعم وبئس كيف نعربه؟

نحن نعرف أن عندنا فعل وفاعل في كل جملة، لكن لو جاءنا "نعم الرجل خالد" كيف نعرب؟

هل أحد منكم يستطيع الإعراب يا إخوان، عندما نقول: "نعم الرجل خالد"؟

"نعم" فعل ماضٍ.

"نعم" فعل ماضٍ جامد مبني على الفتح.

لإنشاء المدح.

لإنشاء المدح. الرجل؟

"الرجل" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

خالد؟

أنا أُجيب: "خالد" هنا لك فيها وجهان:

إما أن تعربها مبتدأ مؤخر، والجملة الفعلية قبله خبر مُقَدَّم، جملة "نعم" مع فاعلها.

ولك أن تعربها بدلاً من الفاعل، فتكون خالد بدلاً من الرجل، فيكون حكمها الرفع مِثْله.

أكثر النحويين يُعربها –يجعلها– مبتدءًا والجملة قبلها هي الخبر، وتكون خبرًا مُقَدَّمًا.

كلمة "خالد": هنا طبعًا عندما نقول: "نعم الرجل"، الفعل مع الفاعل ثم نأتي بـ"خالد"، يُسمون هذا المخصوص بالمدح، عندما تقول: "نعم الرجل" يشرئِبُّ أو ينتظر السامع منك أن تُبين من هو؟ من تَمدح؟ فتذكره، عندما تقول "نعم الرجل" يقول القائل: مَن؟ فتقول: "خالد" يُعرف، فيقولون: هذا هو المخصوص بالمدح. أو تذم تقول: "بئس الرجل فلان"، ففلان هو المخصوص بالذم، ذَمَمْتَهُ؛ لأن "نعم" مع فاعلها لا تحدد من هو المذموم أو الممدوح، و"بئس" مع فاعلها لا تحدد من هو المذموم، حتى يأتي بعدهما المخصوصُ بالمدح أو الذم.

هذا المخصوص بالمدح أو الذم –كما قلنا– يُعرب مبتدءًا مُؤخَّرًا، ويكون ما قبله جملة فعليه، هي من "نعم" وفاعلها أو "بئس" وفاعلها تُعرب خبرًا مُقدَّمًا، أو لك أن تجعلها بدلاً من فاعل "نعم" أو فاعل "بئس".

هذا المخصوص بالمدح أو الذم قد يُحذف، لا يلزم أن يُذكر دائمًا متى كان واضحًا، في قول الله –سبحانه وتعالى– ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، الحديث عمن؟ ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١]، عن أيوب، الفاعل مذكور ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ "العبد" هو الفاعل، المخصوص بالمدح الذي بعد الفاعل لم يُذكر؛ لأنه معلومٌ من سياق الكلام؛ لأن الحديث عن أيوب أصلاً، فلما كان الحديث عنه لم يحتج إلى أن يذكره؛ لأن المخصوص بالمدح يُذكر بعد فاعل "نعم" والمخصوص بالذم يذكر بعد فاعل "بئس" متى كان مجهولاً للسامع؛ ليُخَصَّ ويُحدَّد، أما إذا كان مذكورًا فيما سبق فلا داعي لذكره كما جاء في الآية، ولذلك فالمخصوص بالمدح أو الذم قد يُحذف متى دلَّ الكلام عليه.

هذا هو خواتيم الحديث عن باب الفاعل، وهو –كما تعلمون– من الأبواب المهمة في النحو؛ لأنه ركن الجملة الفعلية، ونحن نعرف أن الجملة إما أن تكون اسمية أو فعلية، متى كانت اسمية فلها ركنان: المبتدأ والخبر، ومتى كانت فعلية فركناها الفعل مع فاعله أو نائب فاعله.

هذا الأمر يسوقنا إلى أن نبدأ في "نائب الفاعل" إن لم يكن هناك استفسارٌ من الإخوة عن شيء فيما سبق.

أبدأ في الحديث عن "نائب الفاعل":

واضح من اسمه "نائب" أنه ليس هو الأصل؛ لأن الأصل هو الفاعل، فالنائب يَنُوب عنه عند غيبته، متى كان عندنا فاعل لا نحتاج إلى نائب، كما أن المُوَكِّل أو الأصل إذا كان موجودًا لا نحتاج إلى الوكيل، إنما نحتاج إلى الوكيل عند غيبة المُوَكِّل، ونحتاج إلى النائب عند غيبة المَنُوب عنه، أما إذا كان الأصل موجودًا فلا نحتاج إلى ما يَنُوب عنه؛ ولذلك صار نائبُ الفاعل يأتي حين غياب الفاعل، فالنحويون يتحدثون عنه دائمًا بعد الحديث عن الفاعل؛ لأن الفاعل هو الأصل، ونائب الفاعل يكون عند فقده.

يسأل سائل ويقول: لماذا يُفقد الفاعل فيَنُوب عنه نائبُه؟

الجواب: قد يُحذف الفاعل لأسباب:

قد يُحذف للجهل به: أنت عندما تقول: "سُرِقَ المتاع" وأنت لا تعرف السارق، فمَن السارق؟ ما ذكرتَه في الجملة، الفاعل محذوف، المتاع هو المسروق، فالسارق محذوف، لماذا؟ لجهلك به.

شخص يعرف حديثًا لكنه نَسِيَ اسمَ راويه، قال: "رُوي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-"، فحذف اسم الراوي لجهله به، نعم قد يكون الحذف للاختصار؛ لأنه يعرف ولكن اختصر، لكن إن كان جاهلاً به فيقال السبب الجهل، وإن كان عالمًا به واختصر يقال السبب الاختصار.

قد يكون حذف الفاعل لعلة تناسُبِيَّة لفظيَّة، في أمثال العرب يقولون: "من طابت سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُه"، هذا سجع، الآن قال: "حمدت سيرته"، مَن الحامد؟ الناس، حذف الفاعل الذي هو الناس، لو جاء بالفاعل لقال: "من طابت سريرته حمد الناسُ سيرته"، "سريرتُه" مرفوع، و"سيرته" منصوب، نفقد السجع -التناسب-، فحتى يوجد التناسب يحذف الفاعل وينوب عنه المفعول به فيُرفع، فيكون "سيرته" "سريرته" سجعًا، فهذا حذف الفعل لغرض لفظي.

قد يكون حذفه لغرضٍ معنوي: ومنها ما ذكرناه منذ قليل "الاختصار"، يعني عندما يتحدث الإنسان عن حديث يعلم أن السامع يعرف الراوي، أو أنه لا تتعلق همته بالراوي، يقول: "روي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-"، فهذا نوع من الاختصار، أو عندما يقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا﴾ [المجادلة: ١١]، ﴿قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ مَن القائل؟ محذوف، و﴿قِيلَ انْشُزُوا﴾ مَن القائل؟ محذوف، الحذف هنا لأنه ليس لك فائدةٌ وحاجة أن تعرف مَن القائل؛ لأن كل من قال لك: تَفَسَّحْ، فينبغي لك أن تُفْسِحَ له، وكل من قال لك: انشُزْ، وهو صاحبٌ للمكان فينبغي أن تفعل، فإذن لا تتعلق حاجة بذكر الفاعل ولذلك حذف. الشنفرة -وهو شاعر جاهلي- يقول:

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزَّاد لم أكن *** بأعْجَلِهم إذ أجشع القوم أعجلُ

هو يفتخر بنفسه ويصف نفسه بكرم النفس، يقول: إن الناس إذا تقدَّموا إلى الأكل لم أبادرهم، لم أكن الأسرع؛ لأن هذا المقام ليس مقامَ مَكْرُمة -أن يتقدم الإنسانُ الناس في الأكل- هو يتقدمهم في المكارم والخير نعم، هذا ممدحة، لكن أن يتقدمهم في رغائب نفسه كالأكل هذا ليس من الثناء، ولذلك هو يقول: إن نفسي عزيزة، "إن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم"، ويعلل ذلك ويقول: "إذ أجشع القوم أعجل"، قال: "إن مُدَّت الأيدي"، مَن الذي يمدها؟ بنى الفعل للمجهول وحذف الفاعل، كأنه ليس لك حاجة أن تعرف الفاعل، مَدَّها أيُّ أحدٍ، فلما لم يكن هناك حاجةٌ متعلقة بذكر الفاعل حُذف.

إذن أسباب حذف الفاعل كثيرة، فمتى حُذف الفاعل – وطبعًا الفعل موجود، والجملة الفعلية كما نعلم، أو الجملة عمومًا لا تقوم إلا على ركنين: مسند ومسند إليه، فالجملة الفعلية: فعل وفاعل، والاسمية: مبتدأ وخبر- لا بد أن نأتي بما ينوب عنه، وهو الذي نسميه الآن نائب الفاعل.

هذا مدخل للحديث عن نائب الفاعل، متى يكون؟ إذا حُذف الفاعل لسبب من الأسباب فإنا نأتي بالمفعول به الذي كان منصوبًا ونُقِيمُه مقام الفاعل -نُنِيبُه منابَ الفاعل- فيأخذ أحكامه.

إذن يُحذف الفاعل لعلَّةٍ من العلل، وذكرتُ بعضَ العلل التي يُحذف لأجلها الفاعل، وإلا فالعلل كثيرة، وقد يكون المتحدِّث يحذف الفاعل لأسباب -أغراض- يُريدها: أحيانًا يُعَمِّي على السامع لا يريده أن يعرف مَن هو الفاعل؟ فيأتي بصيغة البناء للمجهول.

فإذن هناك أغراض بلاغية يسعى المتكلمُ إليها عندما يحذف الفاعل، وإذا حذفنا الفاعل فقد حذفنا ركنًا من أركان الجملة يجب أن نعوض عنه فنأتي بنائب الفاعل، مَن الذي ينوب عنه؟ المفعول به، فيُحذف الفاعل ويقوم المفعول به مقامه.

أسئلة الدرس القادم:

للدرس المقبل سؤال واحد أكتفي به لطوله: متى يكون لحاقُ تاء التأنيث بعامل الفاعل واجبًا؟ ومتى يكون جائزًا؟ مع التمثيل.

نسأل الله -سبحانه وتعالى- أن ينفعكم جميعًا بما سمعتم، وأن يوفقكم لكل خير.

الدرس الثاني

نائب الفاعل وبناء الفعل للمجهول

كان هناك سؤال يا دكتور في الحلقة السابقة طُرح: متى يكون إلْحاق تاء التأنيث بعامل الفاعل واجبا ومتى يكون جائزا مع التمثيل؟

أحد الإجابات تقول: يكون إلْحاق تاء التأنيث بعامل الفاعل واجبا:

أولا: إذا كان الفاعل مجازي التأنيث، فإن إلْحاق تاء التأنيث للعامل أكثر من عدم إلْحاق التاء، مثال ذلك: طلع أو "طلعت الشمس".

ثانيا: إذا فَصل بين الفعل وفاعله فاصل لم يجب إلحاق تاء التأنيث وإن كان إلحاق التاء أفصح مثل: "حضرت القاضيَ امرأةٌ".

ثالثا: عندما يكون العامل جامدًا مثال: "بئس ونعم"، ثم ذكر جملة يقول: "نِعْمَ أو نِعْمَت المرأة هند".

رابعا: إذا كان الفاعل جمع تكسير مثال: "جاء أو جاءت الرجال"، وعلى ذلك وجب وضع تاء التأنيث؛ أي إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث سواء كان ظاهرا أو ضميرا، مثال: "قالت امرأة فرعون"، ومثال ثان: "الشمس طلعت" الفاعل هنا ضمير مستتر، وفاعله مؤنث فيجب تأنيث الفاعل.

الإجابة صحيحة وطيبة، ونرى من المناسب أن يُذكر اسمه حتى يبتهج صاحبه إذا كان صاحبه موجودا.

الأخت المجيبة هي الأخت أم عكرمة من فلسطين.

كذلك إذا كان يوجد إجابات أخرى، فمن الممكن عرض الأسماء حتى يعلم الإخوة جميعا أن هناك اهتمام بإجاباتهم وأنهم مقدَّرُون لمشاركاتهم.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحاضرون، أيها الإخوة المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة مباركة، وأسأل الله –سبحانه وتعالى– أن ينفعني وإياكم بما نستمع إليه، وأن يجعلنا ممن يَقْرُبُ إليه بطلب العلم الموصل إليه، وأن يجعل أعمالنا وأعمارنا وأقوالنا وما نتعلمه خالصا لوجهه الكريم طريقا إلى رضاه.

حديثنا في المرة السابقة توقف في موضوع "نائب الفاعل"، وقبل البدء فيما نحن بصدده أنوه على ما أنوه إليه كثيرًا، أن مثل هذا الدرس يستقبل أسئلة الإخوة سواء من الحاضرين أو من المشاهدين عن طريق الاتصال الهاتفي أو الاتصال بالموقع عن الأسئلة النحوية العامة، أو اللغوية العامة التي تمس إليها الحاجة، وبالذات ما كان يحتاج إليه الناس؛ لتعم الفائدة حتى ولو كانت خارج موضوع الدرس على ألا يطغى ذلك على ما نحن بصدده من شرح هذا المتن المبارك.

أُذكِّر بما كنت أتحدث به في المرة السابقة، وسأسعى لإشراككم أيها الإخوة الحاضرون فيما أقول، فمن كانت له رغبة في المبادرة فليوحي إليَّ ولو بقسائم وجهه، حتى أوجه إليه السؤال بذلك أو أطلب منه الإجابة أو المشاركة فيما أنا فيه؛ إحياءً للحديث ومنعا للغفلة والسهو.

كنا نتحدث عن نائب الفاعل وكما نرى فإن اسمه يدل عليه، فالفاعل يكون غير موجود، يُحذَف فينوب عنه شيء ويقوم مقامه، وحَذْف الفاعل له أسباب بلاغية سبق أن ذكرت بعضها في خواتيم اللقاء السابق، وبينت أن المتكلم ربما يجهل الفاعل، ولكنه يريد أن يسوق الفعل والحدث، أو أنه لا يجهله، ولكن لا يرى من ذكره فائدة، أو أنه يريد التعمية على من يتحدث إليه، ويريد ألا يوحي له بمن فَعَل، كما أنه ربما يدعو إلى عدم ذكر الفاعل أو إلى حذف الفاعل أغراض بعضها لفظي، كمراعاة السجع، وسبق أن ذكرنا المقولة العربية: "من طابت سريرته حُمِدَت سيرته"، وأن في بناء الفعل المجهول وإنابة "سريرته" عن الفاعل مما يقيم الوزن اللفظي والتناسب بين الجملتين، ويوجِد الرفع فيهما معا، بخلاف ما لو ذَكَر الفاعلَ وقال: "من طابت سريرته حمد الناس سيرته"، لطالت الثانية عن الأولى واختل التناسب، كما أنه تُنصَب الثانية "سيرَتَه" "حمد الناس سيرَتَه" والأولى مرفوعة "سريرَتُه" ويكون التناسب بينهما بعيدا، من هنا فإن مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى قد تستدعي حذف الفاعل، فإذا حُذِفَ الفاعل فإن الجملة الفعلية كما تعلمون لا تقوم إلا على ركنين.

لو سمحت لي يا دكتور سؤال حول هذا الأمر: هل حذف الفاعل، يعني لعلك توضح هذه المعلومة أو تصححها بالنسبة لي: هل حذف الفاعل يكون من أغراضه التأكيد على المفعول به؟.

المفعول به عندما ينوب عن الفاعل يأخذ من الخصائص ما لم تكن له من قبل، فيُقَوَّى حينذاك، لكن ليس من مقصدِ المتكلم نفسِهِ أن يؤكِّد المفعول به، لكن حذفه للفاعل غالبا يكون لأسباب تتعلق به؛ أي بالفاعل نفسه، إما بالرغبة عن ذكره سواء لجهل، أو لانصراف، أو اختصار، أو لغير ذلك من أغراض الفصحاء والبلاغيين، لكن قطعا المفعول به إذا ناب عن الفاعل حصلت له من الخصائص ما لم تكن له من قبل، وسأذكر له شيئا من هذا، مِن رَفْعٍ بعد نَصْب، وعُمديَّةٍ بعد فضلة، وتأنيث الفعل له بعد أن كان لا يُؤبَهُ له، ولزومه بعد الفعل بعد أن كان يجوز تقديمه وتأخيره، إلى غير ذلك من خصائص الفاعل التي اكتسبها المفعول بعد حذف فاعله.

لكن عندما يتحدث المتحدث يا دكتور وحَذْفَ الفاعل، ألا يراد أحيانا بلاغيا أن يؤكد على المفعول به قبل الفاعل؟ مثل قول الله –تعالى: ؟ غُلِبَتِ الرُّومُ ؟ [الروم: ٢]، أَكَّدَ على أن الروم ستغلب بدون تأكيد على من سيغلب؟.

واضح أن المقصود هنا ليس بيان من الذي سيغلبهم، ولكن المقصود بيان أن الأمر سيقع عليهم هم، نعم.. كلامك صحيح؛ لأنه هنا الله –سبحانه وتعالى– يعلم من سيغلبهم، ولكن لا يتعلق بهمِّة السامع أو بحاجة السامع أن يعرف من الذي يغلبهم، وإنما حاجته لمعرفة غَلَبهم، وأنهم سيقع عليهم هذا الأمر، ومن ثم بين الله –سبحانه وتعالى– للناس ما يحتاجون إليه، وصرف الحديث عن ما لا يُحتاج إليه.

إذا حُذِفَ الفاعل.. الجملة الفعلية لها ركنان كما أن الجملة الاسمية لها ركنان: "اسمية من مبتدأ وخبر" "والفعلية من فعل وفاعل"، ما دام الفاعل قد حذف، ولا تقوم الجملة إلا على ركنين مسند ومسند إليه، لَزِمَ أن يوجد في الجملة ما ينوب عن الفاعل فيكون مسندا إليه يسند إليه الفعل، وهذا هو ما نسميه نائب الفاعل، والذي يقوم بهذا الأمر ويتولاه هو المفعول به، فإذا حُذِفَ الفاعل فالمفعول به هو الأصل في النيابة عنه، معنى ذلك أنه متى أمكن أن ينوب المفعول به عن الفاعل لم يُعدَل إلى غيره ولم يُبحث عن غيره، فالأصل في النيابة عن الفاعل هو المفعول به.

قد يقول قائل: ليس كل الأفعال لها مفعول به، نقول: هذا صحيح، ومن ثم قلنا: إن الأصل في النيابة هي المفعول به وليست هي الأمر اللازم، بكل حال إذا وُجِدَ في الجملة مفعول به لزم أن يناب عن الفاعل بعد حذفه، وتحصل له خصائص الفاعل أو معظم خصائص الفاعل التي عرفناها؛ الأحكام التي يذكرها النحويون للفاعل تحصل لهذا المفعول به، فكما كان المفعول به في الأصل منصوبا، فإنه بعد نيابته عن الفاعل صارت له منزلة خاصة فرُفِعَ بعد النصب، والنصب هو إعراب الفَضْلاَت؛ أعني ما كان زائدا عن ركني الجملة: "كالمفاعيل والحال والتمييز ونحوها"، في حين أن الرفع هو في الغالب للعُمَد: "كالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، واسم كان وخبر إن"، فالرفع إذن في الأصل أن يكون للعمد فاكتسب المفعول به هذه الخاصة، كما أنه أيضا بعد أن كان فَضْلَة، ويُقصَد بالفضلة: "ما لم يكن ركنا في الإسناد وإن احْتِيجَ إليه"، وهذا قد يكون له وقت لتفصيله، وأنا أُلْمِحُ إلى ذلك إلماحا سريعا.

"مسألة الفضلة": قد يقول قائل: ما معنى كونه فضلة وأصبح عُمدَة؟ الفضلة: هو ما لم يكن ركنا في الإسناد وإن احتيج إليه، لأنه أحيانا يكون الفضلة لا يستقيم الكلام إلا به، فإذا قلت: "جاء محمد راكبا"، الفعل "جـاء" والفاعل "محمد"، هذان هما الركنان، لكن لو قلت: "جاء محمد" وسكتَّ ما استقام الكلام؛ لأن المقصود بالكلام هو بيان حال مجيئه وهو "راكبا"، إذن لم يُستَغْنَ عن الفضلة، ومع ذلك هو فضلة، إذن ليس المقصود بالفضلة هو ما يستغنى عنه، ولكن المقصود بالفضلة هو ما لم يكن ركنا في الإسناد؛ أي أحد الركنين، وإن كان الكلام لا يستقيم إلا بذكره.

بناءً على ذلك، المفعول به بعد أن كان منصوبا رُفِعَ، بعد أن كان فضلة عُمِّد، بقي بعد ذلك الأحكام التي عرفناها عن الفاعل أيضا أنه لا يتقدم على فعله، نائب الفاعل لما كان مفعولا به كان يجوز أن يتقدم فتقول في: "أكرم الرجلُ أو الأستاذُ طالبًا"، فيصح أن نقدم "طالبا" فنقول: "طالبا أكرم الأستاذ" فقد تقدم، أو نوسطه بين الفعل والفاعل فنقول: "أكرم طالبًا الأستاذُ" فكما ترون المفعول به حُر يتقدم ويتأخر ويتوسط بحسب المقاصد، طبعا التقديم والتأخير يا إخواني وإن كانت في نظرة النحويين أنها قضية جوازية، لكنها بلاغيا هي لمقاصد، وليس التقديم والتأخير هكذا يكون بلا فائدة، فإنما يُقَدِّم الفصيحُ والبليغُ الكلمة عن مكانها أو يؤخرها عنها لمقصد يريده، وإلا فالأصل لزوم الترتيب الأصلي للجملة، وقولنا: "يجوز" هذا معناه أن التركيب قد يكون بهذه الأحوال، لكن بكل حالة منها غرض بلاغي يتعلق به.

بكل حال، إذا ناب المفعول به عن الفاعل؛ يعني جاء في مكانه أخذ حكمه، فلزم التأخير عن الفعل كما قلنا، إن الفاعل يلزم أن يكون مؤخرا عن الفعل، يأتي الفعل ثم الفاعل، كذلك المفعول به إذا ناب عن الفاعل وجب أن يتأخر، فلا تقل مثلا: "محمدٌ أُكْرِمَ" أصله: "أَكْرَمَ الرجلُ محمدًا" حذفنا الفاعل "الرجلُ"، وناب "محمدٌ" المفعول به عن الفاعل، فصار: "أُكْرِمَ محمدٌ"، لا يجوز لك أن تُقَدِّمَ "محمدٌ" فتقول: "محمدٌ أُكْرِمَ"؛ لأنه وإن كان في الأصل مفعولا به إلا أنه أصبح نائبا عن الفاعل فأخذ حكمه، والفاعل -كما نعلم- لا يجوز أن يتقدم على فعله، وإذا تقدم كيف يكون إعرابه؟ تفضل.

إذا تقدم نائب الفاعل فقلنا: "محمدٌ أُكْرِمَ"؟

يكون مبتد.

يكون مبتدأ وتنقلب الجملة بعد أن كانت فعلية

تصبح اسمية.

تصبح جملة اسمية، "وأُكْرِمَ" هذه فعل مبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل، فأين نائب فاعله؟

نقدره، وهو ضمير يعود على الاسم المذكور.

سؤال متعلق بهذا الأمر وقد أشرتَ له، لكن يَطلب شيئًا من الإيضاح، الأخ يقول: أحسن الله إليكم شيخنا الكريم، هل "كان" إذا جاءت تامة تتعدى لمفعول أم تكون... -طبعا هذا سؤال مستقل في باب آخر- تتعدى لمفعول أم تكون لازمة دائما؟.

"كان" إذا تَمَّت -وهذا في موضوع سابق- وهي طبعا من الأفعال الناسخة، وحتى نستحضر الأمر بصورة سريعة نقول: الفعل إما أن يكون تاما أو ناقصا، تمامه اكتفاؤه بمرفوع؛ أي بفاعله، ونقصه احتياجه إلى غيره، فعندما نقول: "كان النهار طويلا"، فهنا لم يقتصد.. لأنك إذا قلت: "كان النهار" وسكتَّ ما تم الكلام، فاحتاج إلى منصوب بعد المرفوع، فهذا ناقص، لكن لو قلت: "كان الإنسان" بمعنى وُجِد، وجد الإنسان فتم الآن، واكتفى بفاعله، فأقول جوابا عن سؤال الأخ: إن "كان" إذا جاءت تامة فهي بمعنى وُجِد، فإذا قلت: "كان الرجل" "كان الإنسان"؛ أي وُجِد الإنسان، وما دامت بمعنى وُجِد، و"وُجِد" طبعا مبنية للمجهول، لكن "كان" ليست مبنية للمجهول، ولذلك في وُجِد يقدر ما بعدها نائب فاعل، أما "كان" فإن ما بعدها يكون فاعلا وتكتفي بفاعلها حينذاك، ولما لم تحتج إلى مفعول فإنا نقول: إنها لازمة وليست متعدية.

كذلك المفعول به عندما ينوب عن الفاعل، انظروا إلى هذه الجملة: "أكرم محمدٌ فاطمة"، الآن الفاعل مُذكَّر، والمفعول مكرم مؤنث، إذا حذف الفاعل وناب المفعول عنه فحذفنا محمد وأنبنا المفعول به وهو فاطمة المكرم منابه، فإنه يرفع برفعه فنقول: "أكرمت فاطمةُ" لاحظ أن الفعل في الأصل لم تلحقه علامة التأنيث لما كان فاعله مذكرا، لما حُذِف الفاعل وناب المفعول به عن الفاعل وهو مؤنث استحق حكمه وهو تأنيث الفعل من أجله، ولذلك أُنِّثَ، وحكم التأنيث من الجواز والوجوب هو حكم تأنيث فعل الفاعل، فمتى كان نائب الفاعل مؤنثا حقيقيا، متصلا، وليس العامل بئس ولا نعم وجب التأنيث، ومتى كان مؤنثا مجازيًّا جاز التأنيث، ومتى كان ضميرا وجب التأنيث، إلى آخره من الأحكام التي ذكرناها في الفاعل عند تأنيثه هي تنساق تماما على المفعول به حين نيابته عن الفاعل، هذا ما يتعلق بالمفعول به عند نيابته عن الفاعل بإجمال، قد يسأل سائل ويقول: ليس كل فعل متعدي، فبعض الأفعال لازمة.

يقول: هذا الكلام ينطبق إذا كان المفعول به صريحا أو اسما ظاهرا؟ فما العمل إذا كان ظرفا أو اسم جار أو مجرور؟.

هو المفعول به لا يكون ظرفا ولا جارا ومجرورا، لكن أنت تقصد أنه إذا لم يكن في الكلام مفعولا، وكان في الكلام ظرف أو جار ومجرور أو مصدر، طبعا نحن اتفقنا على أنه لا تقوم الجملة بلا فاعل؛ لأن الفعل هو المسند إليه وهو الركن الثاني من أركان الجملة الفعلية، فعند حذفه لا بد أن يقام شيء مقامه لتبقى الجملة على ركنين، من ثَمَّ لو كان الفعل غير متعدٍّ؛ بمعنى أنه ليس له مفعول فإنه لا بد من إنابة شيء آخر منابه، فمتى لم يوجد في الكلام مفعول به -كما قال الأخ الكريم- وجب أن يُبحَث عن شيء لينوب عن الفاعل، والذي ينوب عنه بغياب المفعول به إما الظرف، وإما الجار والمجرور، وإما المصدر، ما مثال ذلك: عندما نقول: "صام محمد رمضان"، "رمضان" هذه ليست مفعولا به، وإنما هي ظرف للصيام، ظرف زمان، وليس عندنا في هذه الجملة مفعولٌ، لأن "صام" -كما تعلمون- أصلا فعل لازم غير متعدي، وبناءً على ذلك فإن بعد حذف المفعول به نقول: "صيم رمضان" ناب الظرف كما ترون ظرف الزمان عن الفاعل لعدم وجود مفعول به، ومثال ذلك أيضا: "سير مترٌ أو فرسخٌ"، عندما نقول: "سار خالدٌ فرسخًا أو مترًا"، ثم نحذف الفاعل، وليس عندنا في الكلام إلا ظرفُ مكانٍ، فنُنِيبه عنه ونرفعه برفعه فنقول: "سِيرَ فرسخٌ" ويكون هو نائبَ الفاعل.

كذلك إذا لم يكن في الكلام ظرف ولكن فيه جارًّا ومجرورًا، كأن تقول: "مَرَّ الرجلُ بأخيه"، نحذف الفاعلَ فنقول: "مُرَّ بالأخ"، فيكون الجار والمجرور هو النائب عن الفاعل لعدم وجود المفعول به، كذلك لو أن الكلام ليس فيه مفعولٌ به ولكن فيه مصدرًا، والمصدر أقصد به الذي يُعرَب "مفعولا مطلقا"، كما سيأتي في الكلام عن المفاعيل، فإنه ينوب أيضا عن الفاعل.

تقول: هل هناك كتاب مُعَيَّن في النحو والصرف ممكن الواحد يرجع إليه ويكتفي فيه ليضبط النحو والصرف؟

والسؤال الثاني: كتبٌ في إعراب القرآن ممكن الواحد يرجع لها؟.

حقيقة هو هاجس عند كثير من الناس، يتمنى أن يتحدث بلغة عربية فصيحة، إلا أن العائق أحيانا بعض القواعد أو بعض الكتب التي تكون للمتخصصين، هل هناك كتب للشخص الذي يستطيع القراءة والكتابة أن يتعرف على هذه الكتب حتى يستقيم لسانه؟.

طبعا هو لا بد أن نعلم شيئا، وهو أن العلم بالتعلم، لا يعتقد إنسان -يا إخواني- أنه يمكن أن يعطى الشيء في ساعة أو ساعتين سيكون مثل من يجلس له سنة أو سنتين، هذا أمر واضح، ومن ثَمَّ فإن كل شيء يحتاج إلى جَلَد وإلى صبر وإلى تحمل، كل أمور الدنيا حتى غير العلم، ليس هناك شيء يأتي إلا بصبر وبمحاولة، وحينذاك يصل الإنسان إلى ما يريد بعد توفيق الله -سبحانه وتعالى- إليه، بناءً على ذلك فإنا عندما نذكر كتابا مُيسَّرا مختصرا من كتب النحو لا نقصد بذلك أنه سيكون الإنسان به متمكنا في النحو تمكُّن المختصين، أو تمكُّن مَن تَعِبَ من الطلاب أو المتخصصين في اللغة العربية، كأمثال الإخوة الحاضرين مثلا الذين أمضوا سنوات في دراسة اللغة نحوها

وصرفها، ومعاجمها وألفاظها، ودلالاتها وبلاغتها، ونقدها وأدبها، قطعا لا يستويان، لكن الأخت الكريمة تسأل –وكما أفهم– عن إنسان غير مختص، طبعا هي الوصية الأولى أن يحرص الإنسان على أن يعرف قواعد النحو الأولى الكبرى، وأن يطبقها ولا يكتفي بمعرفتها، ويكون تطبيقها بسماع أحد الذين لهم معرفة بضبط الكلام، بحيث إذا أخطأ الإنسان يُقوَّم لسانه؛ لأن الإنسان أحيانا يظن أنه يعرف فيتكلم لنفسه أو لمن هو دونه أو مثله في الضعف، فلا يُقوَّم ويظن أنه يتكلم بصواب وهو ليس كذلك، بناءً عليه لا بد للإنسان أن يعرف كبريات القضايا النحوية وأن يسعى لتطبيقها، وأفضل ما يكون لتطبيقها هو المحادثة بين الناس، وأن يتفرغ الإنسان مع أخ له أو قريب له أو صديق أو نحو ذلك، فيتقاسمان بينهما أو يتفقان بينهما على أن يتحدثا فيما بينهما باللغة الفصيحة، وأن يلتزما بذلك مدة بقائهما وحدهما.

أحيانا ظهرت بعض الأشياء أو الدورات التي تقول "تحدث بطلاقة أو بفصاحة" ما رأيكم فيها؟ والآن مثلا اللغات الأجنبية لها دورات مستقلة للمحادثة، للكتابة مثلا، ألا توجد مثل هذه لِلُغَةِ العربية، حتى إن الإنسان لو أراد أن يَدخل دورة أربع ساعات لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر يكون قد تحسن كلامه؟.

أنا في الحقيقة لا أعرف ما برنامج هذه الدورات، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، ويصعب على الإنسان أن يُثني على ما لا يعرف أو يذم أيضا ما لا يعرف، والأصل سلامة الأمر وصحته، ولكن بصفة عامة أقول: إنه ما من شك أن العربية تحتاج إلى خدمة، وتحتاج إلى أن يقوم الناس المختصون بخدمتها كلٌّ فيما يستطيع، مع حاجة الناس إليها وقلة المُنْبَرين لخدمتها أمام الناس، من ثَمَّ فإن الوصية العامة حينذاك هي أن يَلْزَم الإنسان –كما قلت– أحد الكتب المختصرة، وخير ما أوصي به حقيقة لغير المختصين هو أن يقرؤوا الكتب التعليمية وليس الكتب العلمية.

هل فيها أمثلة؟.

يعني أنا أقصد بالكتب التعليمية "الكتب الدراسية" فغير المختص الذي لم يدرس كتابا في النحو مطلقا، ولا يعرف في النحو شيئا إلا ما درسه في المرحلة الابتدائية، ولم يتهيأ له درس في النحو يلزمه ويتابعه، أو أَحَسَّ بأن هذا الدرس فوق مستواه ولا يستطيع الاستفادة منه، فإن أول ما أوصي به هو الكتب التعليمية وكتب المناهج الدراسية، في المتوسط وفي الثانوية يبدأ فيها وهي تبدأ بالمثال فالشرح فقاعدة في المسألة، ثم تدريبات بعضها محلول وبعضها غير محلول إذا استطاع الإنسان أن يحل هذه القضايا فقد أتقن الدرس، وإذا لم يستطع فهو بحاجة إلى أن يَعود مرة أخرى، أما الإنسان الذي أُتيح له أن يلزم درسا من دروس العربية، أو أن يتابع شيئا من ذلك، أو أن يتعلم أحد كتب النحو المختصرة ومتونها، فما من شك أن هذا أقدر بكثير من ذلك الذي يتعلم لنفسه؛ لأن معلم نفسه كثيرًا ما يخطئ.

يقول: سؤالِي هو عن إعراب الاسم؛ أي فلان بن فلان الفلاني وذَكَرْتُم فضيلتُكُم أن إعرابه يكون حسب السياق.. وسؤالي: إذا كان الاسم ليس في سياق، فهل يصح إعرابه خبرا لمبتدأ محذوف ويقدر حسب ما يمكن، مثل أنا، أو هو، أو اسمي.. ويصح ذلك فما إعراب بن فلان الفلاني؛ أي الأب والعائلة؟.

يقول: سؤالِي: المفعول به إذا تقدم في الجملة، والمفعول به اسم فلماذا لا تكون جملة اسمية؟

والسؤال الثاني: بالنسبة لكلام الشيخ تطبيق النحو ضروري جدًّا، إذا كسل الشخص وتعلم فقط من غير تطبيق ففيه صعوبة جدًّا، فبالنسبة للتطبيق مهم جدًّا؛ لأني لاحظت خلال التطبيق زيادة المعرفة عندي، وتفتحت أمور كانت غائبة عني كثيرا؟.

طبقتها مع من؟.

والله لي بنت أخت صغيرة شقية قليلا، وتسأل كثيرا؛ يعني بلغها أن عندي أثارة من علم، فطبقت رغما عني، وقد أُجبرْت وأُرغِمت على ذلك، فاستفدت كثيرً.

تقول: هل من كتاب في إعراب القرآن الكريم؟.

كتب إعراب القرآن كثيرة، ومن أشهرها كتاب "إعراب القرآن للنحاس"، وكتاب "معاني القرآن وإعرابه"، وكتاب "معاني القرآن للفرَّاء"، وهناك كتب في التفسير ولكنها معنية بالإعراب، ككتاب "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي، وكتاب الألوسي "روح المعاني" وكتاب الزمخشري أيضا "الكَشَّاف"، "فتح القدير" فيه شيء من الإعراب النَّحْوي لبعض القضايا.

تفسير أبو السعود مثل.

"تفسير أبو السعود" أيضا من التفاسير المعنية أيضا بقضايا اللغة العربية وبالإعراب، "تفسير الجلالين" وهو من أكثر كتب التفسير اختصارا إلا أنه يُلمح كثيرًا إلى مسائل الإعراب.

التحرير والتنوير لابن عاشور مثل.

كذلك "كتاب ابن عاشور"، وإن كان ابن عاشور مَعْنِيٌّ بالبلاغة أكثر من عنايته بالنحو، ولكنه مَعْنِيٌّ باللغة العربية بصفة عامة.

يسأل عن إعراب الاسم يقول: ذُكِرَ سابقا هذا السؤال وله استفسارات حوله؟.

طبعا إعراب الاسم وبالذات أسماء الأعلام، يهتم بها كثيرًا الإخوةُ الذين يقرؤون في كتب التراجم، أو الذين يقرؤون في المتون أحيانا، أو بعضهم يقرأ لنفسه، أو يقرأ على شيخ، أو يقرأ في كتب الحديث مثلا باعتبار أنها فيها إسناد وأسماء رجال، وكثيرا ما يقول: فلان بن فلان ويسأل فيقول: كيف أضبط هذه المسألة؟ طبعا الكلمة عندما تأتي مجردة من التركيب ليس لها إعراب، عندما أقول محمد وأسكت هذه ليس لها إعراب، فهي ليست مبتدأ ولا خبرًا ولا فاعلاً ولا مفعولاً، ولا تكتسب شيئا من هذه المواضع إلا إذا كانت جزءًا من جملة، فإنْ فَعَلَ في شيء صار فاعلاً، وإن فُعِلَ به صار مفعولاً، وإن أُسْنِدَ إليه خبرٌ صار مبتدأ إلى آخره...

فإذن لا يكون الشيءُ معربًا إلا إذا كان جزءا في التركيب، وهذا معنى قولي عندما قلت للأخ: بحسب السياق، لكن الأمر يتعلق بما بعد الاسم الأول؛ يعني إذا قلنا: "عبد الله بن محمد بن علي"، هذا اسم شخص من الأشخاص، إن قلت: حدثنا فـ "عبد الله" هو المحدِّث فيكون فاعلا "عبدُ الله"، "ابن" نعت أو صفة، ما دام الاسم الذي قبلها فاعلا فتكون مرفوعةً مثله، ثم ما بعد ذلك "ابن" تضاف إلى ما بعدها "ابن محمدٍ" فيكون مجرورا؛ لأنه مضاف إليه، ثم النعت الذي بعده "ابن" نعت له وهو مجرور فيُجَرّ، وكذلك تأتي "ابن" مضافًا إلى ما بعدها، وعلى ذلك فإن الاسم الأول -وهذه ترى فيها فائدة نفيسة للإخوة الذين يقرؤون كثيرًا في كتب التراجم- الاسم الأول أعْطِهِ حكمه الإعرابي، وكذلك صفته تأخذ حكمه، وبقية الأسماء وكذلك "ابن" كلها مجرورة؛ لأنها تكون مضافًا إليه ثم نعتًا للمضاف إليه، ثم مضافًا إليه ثم نعتًا للمضاف إليه، وكلها مجرورة، فأنت اضبط حركة أو إعراب الاسم الأول إن كان "حَدَّثنا" فاجعله مرفوعا، إن كان عن فلان فاجعله مجرورا، إن كان أخبره أو أخبر فلانا فاجعله منصوبا، ثم بعد ذلك أعْطِ نعتَه حكمَه، وبقية الأسماء والصفات بعد "ابن" كلها مجرورة وإن طالت الترجمة أو طال الاسم.

اسم العَلَم هل له قواعد في التنوين أو عدم التنوين؟.

العَلَم إذا جعلتَه وحده بدون وصف بـ"ابن" فتقول: "جاء محمدٌ" هذا إذا كان مصروفا، إذا لم يكن ممنوعا من الصرف فإنك تُنَوِّنهُ، والممنوع من الصرف -كما نعلم- هو الممنوع من التنوين وكما ذكرنا من قبل أن الصرف هو التنوين، فهو ممنوع من التنوين، وبناءً على ذلك فإنه لا يُنَوَّن، لكن إذا جاء مفردا مثل: "أخبرني محمدٌ"، "رأيتُ محمدًا"، فإنه يُنَوَّن، إن جئت به وقد وصفته بابن، فالأوْلَى فيه أن لا تنونه، فتقول: "جاء محمدُ بنُ عبدِ الله" ومن الأساليب الضعيفة أن تنونه فتقول: "جاء محمدٌ ابنُ"، هذا من الممكن أن يأتي في بعض الأساليب وينطقه بعض القارئين، ولكنه أضعف من عدم التنوين؛ لأن الوصف بـ"ابن" حينذاك كما تعلمون أن أولها همزة وصل، والتنوين

نون ساكنة، فيلتقي ساكنان، وإذا التقى الساكنان، فينبغي التخلص من ذلك بحذف أحدهما، وأوْلَى الأمرين بالحذف هو التنوين للعلم به، وحذف التنوين هنا ليس لمنعه من الصرف، ولكن لأجل مجيئه في سياق الترجمة.

الأخ أبو جواد سأل عن المفعول به إذا تقدم، لماذا لا تكون الجملة اسمية؟.

أنا سأسأل لسهولة الجواب سأسمع جوابًا من الإخوة إن كان لأحد منهم جوابٌ وإلا أجبتُ، هل لأحد منكم جوابٌ يا إخوان على سؤال الأخ؟

السؤال يقول: المفعول به إذا تقدم، لماذا لا تكون الجملة اسمية؟.

هو يقول: الآن الجملة أولا فعل وفاعل ومفعول به، فهي فعلية، إذا قدمنا المفعول به صار المفعول به -وكما نعلم أن المفعول به اسم- صار أولُ الجملة اسمًا، فلماذا نقول إذن فعلية وقد تقدم الاسم في البداية، فمن يجيبه؟

أجيبه أنا فأقول: إن الجملة الاسمية إنما تكون جملة اسمية إذا كانت مكونة من مبتدأ وخبر، والمبتدأ والخبر مرفوعان، والمفعول به كما نرى منصوب، فإذا جاء منصوبا علمنا أن الذي نصبه هو شيء موجود وهو الفعل الموجود، وبناءً على ذلك فالأصل هو الفعل وليس غيره، ولو رُفع وأعربناه مبتدأ لانتقلت الجملة من كونها فعليةً إلى اسميةٍ، أما وقد نُصِبَ أو بقي على نصبه فهو مفعول به، ولا يكون مفعولا به إلا لفعل وفاعل، فالجملة باقية على فعليتها.

إذن الأخ كان يؤكد على مسألة التطبيق في البيت مع الأهل والأولاد يقول إنها أثمرت عنده.

كنت أقيم دورة لبعض الإخوة الزملاء في الجامعة وهي دورة في الحقيقة خاصة رَغِب بعض الإخوة أن نتشارك فيها وإن كانوا من غير المختصين، لكن استفدت أنا أيضا منهم، وكان من ضمن الأمور التي أوصيتهم بها وطبقوها وأثنوا عليها، هي أنهم إذا ما دمنا في مقام الجمع الذي بيننا ونحن نتحدث في قضايا اللغة وفي قضايا تقويم اللسان والقلم، فينبغي أن يكون حديثنا باللغة الفصيحة، ونحن نعرف أن تَعَلُّم اللغات لا يمكن أن يتقنه الإنسان إلا إذا كان في بيئة يتحدث بهذه اللغة، أمَّا أن يسمعها ويتحدث بالعامية ويقول أنا لم أتقن النحو، فلا يمكن أن يتقنه مهما كان من الذكاء والمعرفة والحفظ، فلا بد من البيئة، وحتى الذي يتعلم اللغات الأخرى مثل اللغة الإنجليزية في بيئة لا تتكلم اللغة الإنجليزية فيكون ضعيفا فيها، في حين أنه إذا أوجد لنفسه بيئة تتكلم بتلك اللغة أتقنها، فَأَنْ تُوجِدَ لنفسك مقاما تتعلم فيه هذه اللغة، فهذا من أكبر وسائل الإتقان، لكن يؤكّد على ضرورة أن يكون هناك عارف يستمع إليك حتى لا تتكلم وتخطئ وتظن أنك تتكلم بكلام صحيح؛ إذ لا بد من التصحيح لهذا، أنا أقول مرة أخرى: إذا اجتمعت أنت وأخيك ولو لخمس دقائق أو لعشر دقائق، فاتَّفِقَا فيما بينكما ألا يتحدث أحدُنا إلى الآخر قدر ما يستطيع إلا بكلام فصيح، فإن هذا مما يساعد اللسان على انطلاقه.

من الإشكالات أحيانا التقنية، فقد تُستَثمر أحيانا بشيء غير جيد، فبعض المنتديات يكون الحديث في غرف "الماسنجر" وغيرها، فغالبا ما يستخدم الناس لغات عامية أو لهجات عامية، هل الأفضل أنهم يستخدمون اللهجات الدارجة أم يكون على أنفسهم أن يستخدموا اللغة العربية الفصحى؟.

هذه في الحقيقة جزء من المجتمع كما تعلم، حتى الناس.. للأسف ترى الآن بعض الإخوة المتعلمين في مجالسهم -دَعِ العامَّة- إذا جلسوا في مجالسهم تجد أنهم مع استطاعتهم أن يتكلموا باللغة الفصيحة، ليس الفُصْحَى.. تكفينا الفصيحة، والفُصْحَى فُعْلَى؛ بمعنى أنها تفضيلية، مؤنث أفْعَل، نحن لا نريد الفُصْحَى التي هي الأعلى في مقام الفصاحة، ،إنما نريد ما كان فصيحًا يعرفه كل الناس المتعلمين، بل يعرفه حتى العوام، وأنتم أيها الإخوة لو نظرتم إلى أحد العوام من كبار السن أو من صغارهم يستمع إلى نشرة الأخبار فيعرف شيئا كثيرًا فيها، وهي باللغة الفصيحة، معنى ذلك أن الفصيحة ليست بعيدة عن الناس حتى عن غير المتعلمين، فما أجمل وأسهل أن يتحدث الواحد إلى أخيه، وبالذات إذا كان متعلما في مجالسنا، وفي مقاماتنا، وفي كتابتنا، وفي حواراتنا بلغة فصيحة تَحْفَظ لنا لغتنا وتُقَوِّم لساننا، وتجعلنا ممن يتعلم فيطبق ما تعلمه.

كيف أعْرِب هذه الجملة "صُيِّرَ الماءُ ثلجًا"؟.

أصلها: "صار الماءُ ثلجًا"، ثم جعل له فاعلا، جعلتها من الأفعال التي تنصب مفعولين، وأصله صار الماء ثلجا، هذه كما تعلم أنها من أفعال التحويل.

أصلها صار الماء، أم صَيَّرَ اللهُ الماءَ؟.

لا، عندما أقول: "صار الماء ثلجا" هذه قبل مجيء ذكر الفاعل، فحينئذ "الماء" اسم صار، "وثلجا" خبرها، إذا جعلتها للتحويل حينذاك، جعلت لها فاعلا، وحينئذ تنصب مفعولين، فتقول: "صَيَّرَ اللهُ الماءَ ثلجًا"، فيكون "لفظ الجلالة" فاعلا، و"الماءَ" مفعول أول، و"ثلجًا" مفعول ثاني، إذا بنيت الفعل للمجهول فحينئذ تَحذف الفاعل، وتُقيم المفعول الأول مقامه، فتقول: "صُيِّرَ الماءُ ثلجًا" صار المفعول الأول هو النائب عن الفاعل، ولذلك رُفِع "الماءُ" بعد أن كان المفعول الأول، ويبقى المفعول الثاني منصوبا ويُعرب أيضا مفعولا ثانيًا، فتقول في الإعراب: "صُيِّرَ الماءُ ثلجًا" "صُيِّرَ" فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، "الماءُ" نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو المفعول الأول، "ثلجًا" مفعول ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

سؤال أيضا قريب من المفعول الأول والمفعول الثاني يقول: قول الله -تعالى: ﴿ لِيُعَذِّبَ اللهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ ﴾ [الأحزاب: ٧٣]، هل "المنافقات" مفعول به ثان؟.

لا، هذه فيها واو عطف، وواو العطف تَعطِف ما بعدها على ما قبلها، ويأخذ حكمه كما لو قلت: "جاء محمدٌ وخالدٌ" فـ "محمد" فاعل و"خالد" معطوف على الفاعل فيأخذ حكمه.

يقول: لديَّ إشكالية في قولنا: مبني للمجهول في الفعل:

أولا: أليس هذا من تسمية الكل بالجزء؟

ثانيا: أليس هذا يدخلنا في إشكال عَقَدِيّ إذا قلنا بأن الفعل في قول الله -تعالى: ﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، مبني للمجهول، حيث إن الله -سبحانه وتعالى- هو الخالق وهو أعرف المعارف؟.

كلامك طيب يا أخي الكريم، وإنما هي الاصطلاحات أيها الإخوة، أحيانا تؤخذ على أنها اصطلاح ولا يراد بها اللفظ؛ يعني ما مثال ذلك: عندما يقول العلماء مثلا في "ما" بعد "إذا" زائدة، إذا قلت: "إذا ما جاء فلان أكرمتُهُ"، معناها إذا جاء فلان أكرمته، طبعا لا يَعْنُون بذلك أن "ما" هذه زائدة لا قيمة لها، وإنما يريدون بها أنها ليست من أركان الجملة، وإلا فالكلام بإضافتها قد تأكد فقولك: "إذا جاء زيد"، غير قولك: "إذا ما جاء زيد"، فهذه فيها قوة، فيأتي الكلام.. وقد جاءت في القرآن، فلا يقال إن في القرآن شيئًا زائدًا، لكن عندما يقول النحويون إن هذا الحرف زائد فهم لا يعنون به مباشرةً معنى الزيادة، ولكنه مصطلح اتبعوه للدَّلالة على أنه ليس ركنا في الجملة، وإذا كان الكلام لا يُستَغْنَى عنه؛ لأنه تأكيد، وبناءً على ذلك فهذا هو تماما ما يقال هنا، فقوله: "مبني للمجهول" هذا اصطلاح، لا يقصدون به أن كل فاعل بُنِيَ فعله لغيره؛ أي بُنِيَ لغير المعلوم معناه أنه قد جُهِل، ولذلك في البداية قلنا: إن حذف الفاعل يكون للجهل به، أو للتعمية على السماع، أو لغرض لفظي أو معنوي، إذن ليس كل حذف للفاعل يكون للجهل، لكن تسميته للمجهول من تسمية الشيء ببعضه، وهو اصطلاح واستقر، ولذلك يقولون: لا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح، إذا استقر الاصطلاح وعرف أهل الفن المقصود به فلا إشكال من استعماله وإن كان في دلالته المباشرة لا يدل على جميع أجزائه، أظن هذا واضحًا -إن شاء الله تعالى.

يبقى في الأمر إذن أن نتحدث عن الفعل إذا بُنِيَ للمجهول، كيف؟

الآن بعض الناس يقول: أريد أن أبني الفعل للمجهول، والعلماء يسمونه مبنيًّا للمجهول وهذا اصطلاح كما قلنا الآن، وإن لم يكن الفاعلُ دائما مجهولا وهو الفاعل المحذوف، وبعضهم يسميه: "المبني لما لم يُسَمَّ فاعلُه"، وهذا

تأدُّبًا مع بعض ما كان الفاعل فيه هو الله -سبحانه وتعالى- فمن باب التأدب يقولون: "مبني لما لم يُسَمَّ فاعله"؛ أي لم يُذكر، ولم يُسَمَّ وإن كان معلوما، وهذا جيد أن يستعمل الإنسان بعض الألفاظ التي فيها تأدب مع الله -سبحانه وتعالى- هي أولى من استعمال ما ليس في ذلك، على أنه لا يعني ذلك أن استعمال المبني للمجهول فيه سوء أدب، ولكنه اصطلاح.

أنا سمعت بعض المعلمين يسمونه المبني للمفعول؟.

هو المبني للمفعول كذلك، كذلك تسميته المبني للمفعول هي هي، هي أيضا منها، معناها أي يسمون هذا مبنيًّا للمعلوم، وهذا مبنيًّا للمجهول، أو يسمونه المبني للمفعول؛ يعني أنه جُعِلَ المفعول فاعلا فيه، أو المبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وهي من استعمالات العلماء التي استعملها كثير من العلماء في كتبهم؛ العلماء السابقين، أقول: إذا حذفنا الفاعل وأنبنا عنه شيئا ينوب عنه كالمفعول به أو غيره، فصيغة الفعل نفسها تتغير، إذا قلت: ذهب، أو "كَتَبَ محمدٌ الكتابَ"، حذفت الفاعل "محمدٌ"، قلت: "كُتِبَ الكتابُ"، فأنت ترى أننا قد غيرها في صيغة الفعل، طريقة التغيير واضحة، بالضابط التالي:

الفعل إذا أردتَ أن تبنيه للمجهول ضُمّ أوله دائما، وإن كان في أصله غير مضموم، فتقول في كَتَبَ كُتِبَ، وفي ذَهَبَ ذُهِبَ، ذُهِبَ به مثلا، وفي أَخَذَ أُخِذَ، إلى آخره، فتضم الأول، وهذه أفعال كما ترون ماضية، وكذلك المضارع في يَذْهَبُ يُذْهَبُ، وفي يَكْتُبُ يُكْتَبُ، وفي يَضْرِبُ يُضْرَبُ، إلى آخره... يُضم أوله "يُـ"، كل الأفعال إذا بنيت للمجهول ضُمّ أولها، ثم تنظر بعد ذلك فيه إذا كان ماضيا أو مضارعا، فإن كان ماضيا فاكسِر ما قبل آخره، وإن كان مضارعا فافتح ما قبل آخره، ففي كَتَبَ تقول كُتِبَ فتكسِر التاء؛ لأنها قبل الآخر، فتضم الأول وتكسر الثاني، وفي يُكْرِم الفعل هنا أصلا مضموم عندما كان مبنيًّا للمعلوم، ومع ذلك تُبقِيه مضموما؛ لأن المبني للمجهول لا بد أن يُضم أوله، ولكنك تفتح ما قبل آخره فتقول يُكْرَم، فتفتح ما قبل آخره، إذن الفعل عند إرادة بنائه لغير فاعله يُضم أوله، فإن كان ماضيا كُسِرَ ما قبل آخره، وإن كان مضارعا فُتِحَ ما قبل آخره.

تقول: ما إعراب كلمة "كُنْ" في قوله صلى الله عليه وسلم: (ثلاث من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان)؟.

هذه ليست "كُنْ" هذه "كُنَّ"، "كُنَّ هُنَّ"؛ يعني وُجِدْنَ، طبعا هنا أصله من "كان الشيء" بمعنى وُجِدَ، و"كُنَّ" هنا مبني للمجهول، فنقول: "كُنَّ" مبينة للمفعول، ومع فاعلها كان الأصل فيها: "كَانَ - يَكُونُ - كُنَّ هُنَّ"؛ يعني وُجِدْنَ فيه، نقول: بُنِيَ الفعلُ "كان" للمجهول، وأصبح الضمير في النون؛ "هُنَّ"، فبعد أن كان مبنيًّا للمعلوم، بُنِيَ هنا للمجهول، "كُنَّ هُنَّ فِيهِ"؛ أي كانت هذه الخصال فيه.

تقول: ما إعراب الـ"هاء" في قوله تعالى: ؟ وَقِيلِهِ يَا رَبِّ ؟[الزخرف: ٨٨]؟.

هذه مضاف إليه، وأصلها و"قوله" والقيل هو القول، مثل: ؟ إِلاَّ قِيلاً سَلاَمًا سَلاَمًا ؟[الواقعة: ٢٦]؛ أي "قولا"، وحينئذ بمعنى "قوله"، فـ"قيل" معطوف على ما قبلها وهي مضافة، والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

أسئلة المراجعة للحلقة القادمة.

أنا أقدم بتقدمة سريعة قبل أن أعطي السؤالين للموضوع التالي:

هناك موضوعان، أنا أريد التشويق لهما وإن كان كثير من الناس يحاول عدم التحبيب لهما، هذان الموضوعان أو هذان البابان من أبواب النحو بابان سهلان مظلومان: هما باب الاشتغال وباب التَّنَازُع، وعندما أقول إنهما سهلان فهذا واقع، وسيتضح هذا عند شرحهما، وعندما أقول إنهما مظلومان؛ فلأن كثيرًا من الناس يشتكي منهما حتى بعض المختصين، وبعض الناس حتى أيضا من المختصين قد دعا إلى حذفهما من النحو، وهذه مشكلة، فهذان الأسلوبان من الأساليب العربية الصحيحة الفاشية في كلام العرب، ولها في الشواهد القرآنية ما لا يُحْصَى كثرةً وسأبين هذا -إن شاء الله تعالى- عند الحديث عنهما للدَّلالة على أهميتهما، وأنه لا ينبغي التفريط بهما، وسأوضح -إن شاء الله تعالى- وجه سهولتهما إن كان هناك عُمْر في اللقاء التالي -إن شاء الله.

سؤالا الحلقة التالية:

السؤال الأول:

ما الأحكام التي يأخذها المفعول به إذا ناب عن الفاعل؟

طبعا له أحكام لم تكن له من قبل أخذها بعد أن ناب.

والسؤال الثاني:

كيف يُبْنَى الفعل للمجهول؟ ما الصيغة، ما الطريقة من ناحية الحركات، التغيير في الفعل نفسه عند بنائه للمجهول؟

الدرس الثالث

## بابا الاشتغال والتنازع

على بركة الله –تعالى– نبدأ درس هذا اليوم مع ضيفنا الكريم، وذكرتم فضيلة الشيخ في نهاية الدرس الماضي أن بابي التنازع والاشتغال مظلومان، مظاهر هذا الظلم فضيلة الشيخ؟.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت إن شئت جعلت الحزن سهلاً.

أحييكم أيها الإخوة في مطلع هذا اللقاء، وأسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يجعل أوقاتنا وأعمالنا وأعمارنا مباركة ويجعلنا موفقين مهديِّين، وأن يكلأ عملنا بالرضا والقبول، ويرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

بابا الاشتغال والتنازع، هما بابان من أبواب النحو، جنح بعض من اشتغل بالبحث في تيسير النحو –كما يسمى– إلى محاولة... يعني كان أحد أساليب هذا التهذيب أو التيسير كما يراه بعض من سلك هذا السبيل هو أن يُحذف منه ما ظنُّوه قليل الحاجة، مما لا تَمَسّ إليه الحاجة، فكان من أول ما بُدِئَ به أو ما تُحُدِّث عنه هما هذان البابان أعني "الاشتغال والتنازع"، وهذا الأمر ليس بجديد، بل إن الدعوة إلى النظر في هذين البابين وعدم الاعتناء بهما، والتخفف منهما، قد جاء منذ قرون، وأول من يُعرَف في دعوته إلى ذلك هو القاضي ابن مضاء القرطبي أحد فقهاء المالكية في الأندلس، وهو ألف كتابًا سماه "الرد على النحاة" في هذا الكتاب تحدث عن هذين البابين، وذكرهما من ضمن ما ذَكَر ودعا إلى أن يُتَخَفَّف منهما بحذفهما، وأعجب ما يراه الإنسان أن يصدر هذا الأمر من عالم من علماء الشريعة، وفقيه وقاضي وهو يعلم أن هذين البابين يعالجان أسلوبًا من أساليب العرب، بل وأسلوبًا من أساليب القرآن ورد في عشرات الآيات من القرآن الكريم، فكأنه عندما نقول احذف هذين البابين أو اترك هذين البابين لا تدرسهما أيها المختص أو الطالب لعلم العربية كأننا نقول: دع هذين الأسلوبين من أساليب القرآن، وهذا أمر لا يمكن الدعاء إليه، نعم نحن نلتمس العذر لمن رأى ذلك، ربما أنه لم يتمعن في وجود هذين الأسلوبين بكثرة في القرآن، أو أنه لم يستوعب هذين البابين استيعابًا كاملاً، أو صَعُبَ عليه، فظن أنهما مما يصعب على متعلم العربية ويشق عليه ويصرفه عن الطلب، وواقع الأمر أنهما بابان سهلان يسيران مُهِمَّان كثيرا الاستعمال في كلام العرب، كثيرا الوجود أيضًا في القرآن الكريم، وبالذات الأول منهما وأعني به "باب الاشتغال".

إن أذنت لي يا أخي الكريم دَلَفْنَا إلى الموضوع مباشرة، بحيث أبدأ في إيضاح المقصود بهذين البابين لتتضح أهميتهما، ويتضح أيضًا سهولتهما.

إذا أذنت ورأيت يا فضيلة الشيخ أن نأخذ إجابة إذا كان لدى الإخوة إجابة لسؤالي الحلقة الماضية.

كان السؤال السابق عن الأحكام التي يأخذها المفعول إذا ناب عن الفاعل، إذا كان أحدًا منكم يعرف شيئًا مما يأخذه المفعول به عن الفاعل إذا ناب عنه فليتفضل؟

يأخذ الحكم الأول وهو الرفع بعد أن كان منصوبًا، وينتقدم من كونه فضلة إلى عمدة للكلام.

نعم.. هذان أمران من الأمور التي يأخذهما المفعول به إذا ناب عن الفاعل من أحكام الفاعل.

لا يجوز تقديمه على الفعل، ويُؤَنَّث الفعل ويذكر له.

يؤنث الفعل إذا كان مؤنثا، إذا كان مؤنثا أُنِّثَ له الفعل كما يؤنث للفاعل.. أحسنت.

يأخذ أحكام الفاعل.

نعم.. هي ما ذكرناه الآن هي أحكام الفاعل، فهو الآن يأخذ هذه الأمور الأربعة التي ذكر الأخ الأول منهما أمرين، وذكر الأخ الثاني منهما أمرين.

السؤال الثاني وهو أمر سهل وهو: طريقة بناء الفعل للمجهول بسهولة أو بيسر كيف نقول إذا أردنا أن نبني الفعل للمجهول؟ ماذا نفعل به من حيث حركات هذا الفعل؟

إذا كان الفعل ماضيًا فنضم أوله ونكسر ما قبل آخره، فمثلاً كـ"ضَرَبَ" نقول فيه: "ضُرِبَ"، وإن كان الفعل مضارعًا فنضم أوله ونفتح ما قبل آخره، فنقول في "يَضرب" "يُضرب".

أحسنت، إذن هو بكل حال يُضَم أول الفعل المضارع إن لم يكن مضمومًا في الأصل، فإن كان مضمومًا في الأصل بقي على ضمه، كفي قولك مثلاً "يُخرج" هذا مضموم في الأصل، أيضًا عند بنائه للمجهول تقول "يُخـرَج" لكن الفرق بينهما يكون في الفعل نفسه، في حركة الفعل ما قبل آخره، فإن كان ماضيًا كُسِرَ ما قبل آخره، وإن كان مضارعًا فُتِحَ ما قبل آخره.

نبدأ إذن في الحديث عن الموضوع الأول من موضوعات حديثنا اليوم، وهو باب الاشتغال.

المقصود بباب الاشتغال: هي صيغة، أو أسلوب، أو تركيب من تراكيب لغات العرب، وله من اسمه نصيب، والصيغة باختصار: هو أن يتقدم اسم يكون في بداية الكلام بداية الجملة اسم، ويتأخر عنه فعل، هذا الفعل يعمل في ضمير الاسم السابق، إذن عندنا ثلاثة أمور: اسم في البداية، ثم فعل بعده، ثم معمول لهذا الفعل، قد يكون مفعولاً به، وهو ضمير، هذا الضمير يعود على الاسم السابق، هذه هي صيغة الاشتغال، لماذا سمي اشتغالاً؟ لأن الفعل يشتغل بضمير الاسم السابق عن العمل فيه، كيف اشتغل بضميره عن العمل فيه؟ نعطي مثال: إذا قلت "زيدًا أكرمتُهُ" تقدم اسمٌ وهو: "زيد"، وتأخر عنه فعل وهو "أكرم" وهذا الفعل يعمل في ضمير وهو الهاء "أكرمته"، هذا الضمير يعود على زيد، لو أنا حذفنا الضمير لأصبح الاسم السابق هو المفعول به مقدمًا "زيدًا أكرمتُ"، فلما اشتغل الفعل بضمير الاسم السابق لم يعمل في الاسم السابق، وإنما اكتفى بضميره، هذه هي صيغة الاشتغال، أن يشتغل الفعل بضمير الاسم السابق عن العمل فيه.

يأتي سؤال ويقول: إذن ما شأن الاسم السابق؟ ما دام الآن لم يعمل فيه الفعل، ليس مفعولاً به للفعل، المفعول به هو الضمير؟

الجواب: الاسم السابق يجوز لك فيه أمران: إما أن ترفعه ويكون مبتدأ، والجملة من الفعل وما عَمِلَ فيه جملة فعلية في محل رفع خبر.

أو أن تجعل هذا الاسم الذي بُدِئَ به منصوبًا، لكن لا نستطيع أن نقول إنه مفعول به للفعل؛ لأن الفعل أخذ مفعوله وهو الضمير، إذن مفعول به لأي شيء؟ نقول: مفعول به لفعل آخر مقدر قبله، ما تقدير هذا الفعل؟ يفسره الفعل الموجود، في قولك: "زيدًا أكرمتُهُ" إن قلت: "زيدٌ أكرمتُهُ" فـ "زيدٌ" مبتدأ، وجملة "أكرمته" من الفعل والفاعل والمفعول خبر، وإن قلت: "زيدًا أكرمتُهُ" فـ "زيدًا" مفعول به لفعل، هذا الفعل أين هو؟ محذوف، ما تقديره؟ "أكرمت زيدًا" من أين أتيت بـ "أكرمت"؟ استفدته من "أكرمته" التالية، هل يجوز إظهاره؟ لا يجوز، لأنه لو أظهرت ماذا يحصل؟ نكرر الفعل مرتين، أكرمت زيدًا أكرمته، هذا لا يجوز؛ لأن اللغة مقامها مقام الاختصار، وما لا يُحتاج إليه يحذف ويختصر به وبحذفه، إذن ما دام المذكور يفسِّر المحذوف فيجب حذف المذكور، إذن هو مفعول به لفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور.

عندما نقول –حفظك الله: "زيدًا أكرمته" ونقول: إن "زيدًا" مفعول به لفعل محذوف تقديره "أكرمت زيدًا أكرمته"، فما إعراب جملة "أكرمته" التي بعد "زيد"؟.

ما دمت الآن جعلت "زيدًا" مفعولا به للفعل المذكور، أصبحت الجملة الفعلية كاملة من فعل محذوف، ومفعول به مذكور، فتصبح الجملة التالية هي عبارة عن تكرار للسابقة، "أكرمت زيدًا ثم أكرمته" هي هي، فإذن يقولون: هذه مفسرة؛ تفسيرية لا محل لها من الإعراب، تُفَسِّر الجملة التي قبلها، أو تفسر عامل المفعول الذي قبلها.

الأرجح في ذلك يا شيخ الابتداء؟.

أنت إذا جئت بهذه الجملة بهذه الصيغة بمعنى أنك جئت بها إما مرفوعة وإما منصوبة فأنت مخير بين الأمرين، لك أن ترفع -كما قلت لك- ولك أن تنصب، وفي الحالين عرفنا الوجهين، وهو أن كِلا الأمرين يجوز، لكن قبل أن نبين الأرجح منهما، نبين مسألة تقدير الفعل في حالة النصب، أو تقدير الفعل قبل المفعول به هذا، في مثل قولنا: "زيدًا أكرمتُهُ" واضح أن تقدير الفعل "أكرمت زيدًا" لكن أعطيكم مثالاً آخر: إذا قلت: "زيدًا مررت به" زيدًا مفعول به لفعل محذوف، يفسره الفعل المذكور، ما تقديره؟

قلنا نقدر من المعنى.

لأنا لو قلنا "مررت" لا يصح أن نقول: "مررت زيدًا" لأن مرَّ لا بد أن يتعدى بحرف الجر الباء، ولو قلت: "مررت بزيد" حرفته عن كونه مفعولا به إلى كونه مجرورا بحرف الجر، فحينئذ لا يصح أن نقدر الفعل نفسه، بل نأتي بفعل من معناه ينصب المفعول، ولذلك قدروا.. هل تستطيع أن تقدر له فعلاً؟

جاوزت زيدً.

قالوا التقدير: "جاوزت زيدًا" لأن "جاوز" بمعنى مرَّ، والفرق بينهما أن "جاوز" يتعدى بنفسه، و"مرَّ" يتعدى بحرف الجرف، وهو "الباء" فتقدر هذا الفعل.

أحيانًا يكون الأمر أكثر إيهامًا كأن تقول: "زيدًا ضربت أخاه" هنا ما الذي نصب زيدًا؟ قد يقول قائل: "ضرب" ونقول هذا غير صحيح؛ لأنك لو قلت "ضربت زيدًا" أنت ما ضربت "زيد" ضربت أخاه لم تضربه هو، إذن كيف نقدر؟

يمكن أن نقدر من فِعل آخر ونقول مثلاً: "أهنت زيدًا" "ضربت أخاه".

على أي أساس قدرت "أهنت" مثلاً هذه؟

لأنه ينصب.

لكن لماذا اخترت "أهنت" بالذات؟

لأن في ضرب أخيه إهانة له.

أحسنت، أنت الآن تحتاج إلى فعل ينصب "زيدًا"، وزيد لم يُضرب، ولكنه أُهين بضرب أخيه، فلذلك تقدير الفعل السابق في غالب الأمر يكون هو مثل الفعل الموجود، هذا غالب الأمر، لكن إذا كان الفعل الموجود لا يمكن تقديره إما لكونه لا يتعدى بنفسه، أو لكون تقديره يغيِّر المعنى فإنك تقدر فعلاً يفسره المعنى، تأتي به من خلال المعنى، فعندما قدَّرْتَ "جاوزت" أخذته من المعنى، وعندما قدرت "أهنت" أيضًا قدرته من المعنى؛ لأن ضرب الأخ يقتضي إهانة أخيه.

إذن نفهم من هذا أن تقدير الفعل الناصب للاسم السابق في حالة نصبه في الغالب يكون من الفعل نفسه، هو نفس الفعل، وأحيانًا يكون بذكر فعل يؤدي المعنى، أو يؤخذ من المعنى بحيث تستقيم الجملة به بعد ذلك.

يأتي الآن الحديث عن السؤال الذي سأل عنه الأخ الكريم منذ قليل عن: أيهما أفضل؟ أيهما أولى؟ أن نرفع الاسم السابق فنجعله مبتدءًا والجملة بعده خبر؟ أو أن ننصب الاسم السابق ونجعل ما بعده مفسرًا له ونقدر قبله فعلاً؟

الجواب: طبعًا أنت عندما تنصب الاسم السابق... أنا أسأل الآن سؤالاً يتحدد بناءً عليه الجواب في هذا، عندما أنصب الاسم السابق تكون الجملة اسمية أو فعلية؟

فعلية.

تكون فعلية؛ لأنك تقدر فعلا قبل الاسم، وعندما أرفعه تكون الجملة اسمية؛ لأنه يكون مبتدأ، إذن في حال الرفع لا أحتاج إلى تقدير، وفي حال النصب أحتاج إلى تقدير فعل، والقاعدة في ذلك: "أنه ما لا يَحتاج إلى تقدير أولى مما يَحتاج إلى تقدير"، أيهما الذي لا يحتاج إلى تقدير الرفع أو النصب؟ الرفع، وبناءً عليه فإذا كانت الجملة لا تقتضي أحد الأمرين اقتضاءً، فالأولى أن نأتي به مرفوعًا؛ لأن هذا يكفينا مسألة التقدير، "تقدير فعل"، لكن في بعض الأحيان يكون هناك ما يوجب تقدير الفعل أو يرجحه، لكن ضابط الأمر كله -كما قلت لكم- هو إذا أردتُ أن آتي بالجملة اسمية، جئت بالاسم السابق مرفوعًا، وإن أردت أن آتي بالجملة فعلية جئت بالاسم السابق منصوبًا.

إذا تقدم على الجملة ما لا يقع بعده إلا الأفعال، ماذا أفعل بالاسم أنصبه أو أرفعه؟

أعيد: إذا تقدَّم على جملة الاشتغال ما لا يقع بعده إلا الأفعال فننصب الاسم، وهناك بعض الحروف أو الأدوات لا يقع بعدها إلا الأفعال، أدوات الشرط مثلاً: "إنْ"، وأدوات التحضيض: "هَلاَّ" هذه لا يقع بعدها في كلام العرب اسم، فلا يقع بعدها إلا فعل، فإذا كان لا يقع بعدها إلا فعل فما الذي يتعين في جملة الاشتغال؟ أن أنصب الاسم السابق أو أرفعه؟

يجب النصب هن.

هنا يجب النصب، لماذا؟ لأني إذا نصبت..

إذا نصبت فتكون الجملة فعلية.

فأنا أقدر فعلاً قبلها، حينئذ أوقعتُ بعد أداة الشرط أو أداة التحضيض ما يجب بعدها، مثل: "هَلاَّ زيدًا أكرمتَهُ" "هَلاَّ" هذه أداة تحضيض، لا يقع بعدها إلا الأفعال، فلو قلت: "هَلاَّ زيدٌ" وقع بعدها مبتدأ اسم، أما إذا قلت: "هَلاَّ زيدًا" فهناك فعل ناصب لهذا الاسم مقدر بعدها، كذلك أدوات الشرط "إنْ محمدًا رأيتَهُ فَأَكْرِمْهُ" أدوات الشرط يجب أن يقع بعدها فعل الشرط، فإذا نصبت "محمدًا" فهناك فعل شرط مقدر قبله، أما لو رفعت فإنه لم يقدر بعدها فعل الشرط، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يقع بعد أدوات الشرط إلا الأفعال، إذن لزم هنا ووجب النصب، وفي المقابل هناك أدوات في العربية لا يقع بعدها إلا الجمل الاسمية.

لا يجب الرفع.

كـ "إذا الفجائية" وما دام الأمر كذلك فيجب الرفع حتى نوقع بعدها جملة اسمية، كقولهم: "خرجت فإذا زيدٌ يضربُهُ عَمْرٌو" هنا وقعت "إذا الفجائية" إذا قلت: "زيدٌ" رفعت ووقع بعده جملة اسمية مبتدأ ثم خبر، وإذا قلت "فإذا زيدًا" وقع بعده جملة فعلية؛ لأنه يكون مفعولا به، ولا يقع بعد "إذا" أفعال، وإنما يقع بعدها جمل اسمية فيجب حينئذ الرفع.

وبالمقابل هناك أدوات يكثر بعدها الأفعال، أو يغلب بعدها الأفعال، فيكون الأرجح أن ننصب، كهمزة الاستفهام، همزة الاستفهام يقع بعدها الأفعال والأسماء، تقول: "أزيد عندك؟" وتقول: "أيقوم زيد؟" أو "أزيد يقوم؟" و "أيقوم زيد؟" وقع بعد الأسماء والأفعال، لكن استعمال الأفعال بعد همزة الاستفهام أكثر في كلام العرب، فما دام استعمال الأفعال أكثر فالمترجح بعدها في جملة الاشتغال النصب حتى يكون بعدها فعل، وكذلك هناك بعض الأدوات الأخرى مثل "ما النافية" مثلاً، "ما النافية" أيضًا هذه مما يكثر وقوع الأفعال بعدها، يقع بعدها أسماء وأفعال، تقول:

"ما جاء زيد" وتقول: "ما زيد قائم" فوقع بعدها الاسم والفعل، لكن وقوع الأفعال بعد "ما النافية" أكثر، ولما كان وقوع الأفعال بعد "ما النافية أكثر" صار أن ننصب الاسم السابق في جملة الاشتغال بعدها أولى من أن نرفعه حتى نقدر بعدها فعلاً وهو ما يغلب بعدها.

يقول: في قولنا: "هلا زيدًا أكرمتُهُ".

لا.. إذا قلت "أكرمتُهُ" أنت ما تحض نفسك، فالصواب: "أكرمتَهُ" نعم؛ لأن التحضيض هو الحث، فإذا قلت: "هَلاَّ زيدًا أكرمتَهُ" كأنك تحث إنسانًا على إكرام زيد، أي نعم.. تفضل يا أخي..

كيف هي طريقة إعراب أداة التحضيض هَلاَّ؟.

نحن نعرف أن الحروف كلها مبنية، فنقول: "هَلاَّ" حرف تحضيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب، الحروف -كما نعلم- كلها مبنية، في حين أن الإعراب إنما هو من نصيب الأسماء، وبعض الأفعال، وهو المضارع في معظم أحواله.

إذن عرفنا صيغة جملة الاشتغال، وعرفنا أيضًا جواز السَّعة في الأمر وهو أن لك أن تنصب ما سبق، ولك أن ترفعه إلا إذا وجب أن يتقدم الاسم في البداية، أو وجب أن يتقدم الفعل في البداية، فإذا وجب أن تكون الجملة فعلية نصبنا السابق، وإذا وجب أن تكون الجملة اسمية رفعنا السابق، إن جاز الأمران فأنت بالخيار، ولكن إن لم يكن هناك مقوي لأحد الأمرين فالرفع أولى بسبب أنه لا يقضي تقديرًا، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

إذا كان في هذا شيء يستفسر عنه فتفضلوا.

الضمير الذي اشتَغَلَ به الفعل هل لا بد أن يكون ظاهرًا؟ أم يكون مستترًا؟.

إذا استتر الضمير فإنه.. مثلاً إذا قلت: "زيدًا أكرمتُ" هنا الأولى ألا تُقدر ضميرًا، وأن تجعل "زيدًا" مفعولا به لـ"أكرمت" مباشرة، فلا نحتاج إلى ضمير، لا يشتغل الفعل بضمير عن الاسم السابق إلا إذا كان الضمير موجودًا، أما إذا استَتَرَ فإن الفعل يتسلط مباشرة على الاسم السابق وينصبه ولا يحتاج إلى تقدير ضمير.

المشغول عنه لا يأتي إلا مفعولاً به؟.

المشغول عنه لأنه يعمل فيه النصب فنَعَم، ما يكون إلا مفعولاً به، لا يعرب إلا مفعولاً به؛ لأنه اشتغل هذا بنصب ضميره عن نصبه، وأيضًا هل يمكن أن يكون فاعلاً يا إخوان؟ ولماذا؟

إذا كان فاعلاً لا يعرب؛ لأن الفاعل إذا تقدم على الفعل يكون مبتدءً.

إذن سؤالك هو سؤال العارف العالم، فأنت تعرف إذن الجواب، ولكنك سألت كي تفيد زملاءك وهذا أمر طيب على كل حال.

نعم لا يكون المشغول عنه إلا مفعولاً به؛ لأنه لو كان فاعلاً فنحن نعرف أن الفعل لا يرفع فاعلاً متقدمًا، وإنما يرفع الفاعل إذا كان متأخرًا، كما عرفنا في أحكام الفاعل أنه لا يتقدم على فعله، ولذلك فإن المشغول عنه لا يكون إلا مفعولاً به؛ لأنه لو أجزنا أن يكون المشغول عنه فاعلاً لأجزنا أن نقدم الفاعل على فعله وهذا لا يجوز، عرفنا أن من أحكام الفاعل، أو عرفنا في أحكام الفاعل أنه يجب تأخره عن فعله، فلا دخل هنا للفاعل في جملة الاشتغال، وإنما المتقدم دائمًا في حالة النصب هو المفعول به.

هل معنى هذا أن الفعل المبني للمجهول لا يدخل في باب الاشتغال؟.

يمكن أن يدخل، لكنه حينذاك يكون المعمول فيه أو الضمير المعمول فيه ليس هو نائب الفاعل، ولكنه ما أضيف إليه نائب الفاعل، كقولك مثلاً: "زيدًا أُكْرِمَ أخُوه" فنائب الفاعل هنا هو الأخ وليس هو الضمير.

أنا اليوم سعيت لأن أستحضر بعض الآيات القرآنية والأساليب القرآنية التي فيها هذا الأسلوب وهو أسلوب الاشتغال، فاجتمع لدي عدد كبير من الآيات التي فيها هذا الأسلوب، حتى يتبين أن هذا أسلوب قرآني كثير الاستعمال.

يقول الله -سبحانه وتعالى: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾ أي قصصنا رسلاً، ﴿وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٥]، أي لم نقصص رسلاً.

﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللهُ﴾ [الأنعام: ٣٦] أي يَبعث الموتى وهو المقدر.

في قوله تعالى: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، هنا "فريقا" ما الذي نصبه؟ ما تقديره؟ لا نستطيع أن نقول: "حق فريقًا" فكيف نقدر ما دام ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾؟ الآن هؤلاء حكم عليهم بالضلالة، فإذن هم مهانون، فيمكن أن نقدر "أهان فريقًا"، الله -سبحانه وتعالى- أهان فريقًا حق عليهم الضلالة.

التقدير يا شيخ ألا يمكن أن نقدر "ضل هؤلاء"؟.

"فريقًا" منصوبة، إذا قلت "ضل" فـ "ضل" يحتاج إلى فاعل، ما يحتاج إلى مفعول به، و"فريقًا" هنا منصوب، ولو قلت: "ضل" لا بد أن يكون "فريقٌ" لكن نصبها دل على أنها مفعول به، فنقدر ما ينصب المفعول به، ولا نقدر ما يرفع الفاعل.

أو أغوى يا شيخ، لأنه قبل الآية ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]؟.

ممكن نقول: "أضل فريقًا" أو "أغوى فريقًا" ممكن هذا، نعم.. أو "أهان فريقًا"، هنا في التقدير في حالة الاشتغال يا إخوان الأكثر هو أن نأتي بفعل مماثل للفعل المذكور، هذا هو الأكثر في أسلوب الاشتغال، لكن إذا كان تقدير هذا الفعل لا يستقيم معه الكلام، والمعنى لا يستقيم معه، أو أنه ذلك الفعل لا يتعدى بنفسه حتى ينصب مفعولا به، كما في قولنا في "مررت به" فإن "مَرَّ" لا يتعدى بنفسه حتى نقدره، حينذاك نحن محتاجون إلى أن نقدر فعلاً يقتضيه المعنى، هذا قليل، لكنه موجود، والتقدير هنا لا يكون اعتباطًا أو اقتراحًا من عندنا، ولكنه مما يقتضيه الكلام، يعني مقتضى الكلام هو الذي يقدر، وليس الأمر راجعًا إلى اجتهاد من إنسان، عندما نقول: "أغوى" أو "أضل" أو "أهان" هي كلها تدل على التقريع، والتثريب، والإضلال، والإهانة، كلها أفعال تدل على هذا المعنى، فأي واحد منها استعملتها تكون حينذاك مؤدِّيًا للمعنى المقصود في الآية.

في غير القرآن إذا لم يوجد اشتغال نقول: "حق على فريق"، فلماذا إذا قدمت "فريقًا" لماذا في غير القرآن لم نجعلها مجرورة؟.

نحن اتفقنا على أن الاسم المشغول عنه ليس له إلا حالان: إما حال الرفع، وهو يكون مبتدءًا، وإما حال النصب، وحينئذ ينبغي أن يكون مفعولاً به لفعل، وما دام يكون مفعولاً به لفعل فينبغي أن نقدر قبله فعلاً ينصب بنفسه مفعولا، لو قدرنا "حق"، فحق -كما تعلم- لا ينصب مفعولاً، لا ينصب بنفسه، وإنما يتعدى بحرف الجر عليه، وما دام لا ينصب بنفسه، فهذا لا مقام له في الأفعال المقدرة في أسلوب الاشتغال؛ لأن الأفعال المقدرة في أسلوب الاشتغال ينبغي أن تكون متعدية بنفسها حتى تنصب الاسم السابق مباشرة.

أيضًا من الآيات القرآنية: ﴿وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾ [الحجر: ١٩] التقدير: مددنا الأرض.

﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ﴾ [الحجر: ٢٧] أي: خلقنا الجان.

﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٥] خلق الأنعام.

؟جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَ؟ [النحل: ٣١] يدخلون جنات عدن، هذا تقديره.

؟وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ؟ [الإسراء: ١٢] فصلنا كل شيء، أنا في قولي هذا أقدر الفعل المستتر.

؟وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ؟ [الإسراء: ١٣] ألزمنا كل إنسان، هذا التقدير.

؟وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ؟ [الإسراء: ١٠٦] أي فرقنا قرآنًا.

؟وَلُوطًا آتَيْنَاهُ؟ [الأنبياء: ٧٤] أي آتينا لوطًا.

؟وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللهِ؟ [الحج: ٣٦] أي جعلنا البدن.

؟وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأمْثَالَ؟ [الفرقان: ٣٩]، هنا كيف نقدر؟ ؟وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأمْثَالَ؟ طبعًا تَقَدَّم اسم وهو منصوب، وتأخَّر عنه فعل عامل في ضمير، يعني الضمير هنا مجرور باللام ولكنه متعلق بالفعل ؟ضَرَبْنَا لَهُ؟، كقولك: "زيدًا مررت به" هنا كيف نقدر قبله؟ في ؟وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأمْثَالَ؟؟ ما التقدير الذي يمكن أن تستقيم به الجملة ويستقيم به معنى الآية الكريمة؟

يمكن أن نقول: "عَلَّمْنَا كُلاً ضربنا له الأمثال" لأن ضَرْب الأمثال يقتضي التعليم والإفادة، فيمكن أن تقدر هذا الفعل أو ما هو في معناه ليكون هو الناصب للفعل المذكور.

؟وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ؟ [يس: ١٢] أي أحصينا كل شيء.

؟وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَ؟ [الذاريات: ٤٧] أي بنينا السماء.

؟وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمً؟ [الإنسان: ٣١] هنا كيف نقدر الفعل السابق الناصب للظالمين؟ ؟وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمً؟ لا يصح أن نقول: "أعد الظالمين" لأن أعَدَّ يتعدى بحرف الجر باللام، فماذا نقدر؟ وكيف نقدره؟

هل يمكن أن نقول: "عذبنا الظالمين" أو "أهَنَّا الظالمين"؟.

إذا قلنا: "عذبنا" هو هنا أعَدَّ لهم، ولم يعذبهم بعد، هذا الكلام قبل تعذيبهم وهم في الدنيا، هو أعد للظالمين هذا الأمر، الله –سبحانه وتعالى– لكن كما قلت في الثانية "أهان الظالمين" أي أعد لهم، فإعداد العذاب هو من الإهانة، يمكن أن يكون هذا أو هو في معناه مما يقتضيه السياق.

أوْعَدَ للظالمين.

عندما تقول: "أوعدت" ممكن، الإيعاد نعم، ممكن أن يكون أوعد صحيحًا.

؟وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ؟ [النبأ: ٢٩] أي أحصينا كل شيء.

؟وَالأرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَ؟ [النازعات: ٣٠] أي دحا الأرض.

؟وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَ؟ [النازعات: ٣٢] أرسى الجبال.

أنا لماذا أذكر هذه الآيات الكثيرة؟

لأنفي الشبهة القائلة: إن باب الاشتغال باب يمكن الاستغناء عنه في النحو للتخفف أو للتيسير، أقول هو أسلوب سهل عبارة عن جملة واحدة، ولكنه كثير الاستعمال في كلام العرب، فتصوروا أن إنسانا لا يعرف كيف يتعامل مع هذا الأسلوب، كيف يعمل بمثل هذه الآيات؟ وهو مختص في العربية أو طالب لدراستها.

وأين يجعلون هذه الشواذ؟ تحت أي باب؟.

أنا أقول: إن مسألة كهذه غالبًا إنما يؤتون إما من عدم الاستقراء، يعني يظنون أن هذا الأسلوب قليل الاستعمال في القرآن؛ لأنهم ربما لم يستحضروا مثل هذه الآيات الكثيرة، أو أنهم يقولون: هو أسلوب واحد من الأساليب، وممكن أن يُتخفَّف هكذا، أو أنهم أتوا من حيث الرغبة ورأوا أن التيسير هو بالحذف، وليس التيسير دائمًا هو بالحذف، التيسير يكون إما بتسهيل الأمر، أو بحذف ما يستغنى عنه، أما يُحتاج إليه ولا يُستغنى عنه فلا يستقيم هذا.

أنا عندي ثلاث صفحات، أو ثلاث أوراق فيها آيات من القرآن الكريم، فيها هذا الأسلوب، إذا أردتم زودتكم بها -إن شاء الله تعالى- بعد نهاية الدرس، لمن كان منكم يرغب حتى يكون عنده معرفة بكثرة هذا الأسلوب في كلام الله -سبحانه وتعالى- ومن باب أولى أنه في كلام العرب أيضًا كثير الاستعمال، لأن كلام الله -سبحانه وتعالى- القرآن الكريم هو أفصح الكلام وهو جاء على النمط الأعلى، أو على الأسلوب الأعلى من أساليب العرب، ولذلك فهذا أسلوب عربي صحيح ينبغي أن يدرسه عالم العربية والمفسر والدارس وطالب العلم حتى يستطيع فهم هذه الأساليب القرآنية الكريمة.

إذا كان هذا واضحًا انتقلنا إلى الأسلوب الثاني، وهو أسلوب التنازع.

وأسلوب التنازع أيضًا وهو الذي يسميه بعض النحويين في كتبهم يسميه "باب التنازع"، وأحيانًا يسمونه "باب الإعمال"، وسيتبين لماذا سموه بهذين الاسمين.

صورته: كما ذكرنا صورة أسلوب الاشتغال، أيضًا صورة أسلوب التنازع هو أن يتقدم عاملان، إذا قلنا عاملان يعني إما أن يكون فعلان أو وصفان يعملان عمل الفعل، يعني شيء يعمل، ويتأخر عنهما معمول، هذا المعمول قد يكون فاعلاً، وقد يكون مفعولاً به، وقد يكون جارًا ومجرورًا، وقد يكون ظرفًا، وقد يكون مفعولاً مطلقًا، كل ما له علاقة بالعوامل بالأفعال، أو ما يقوم مقامها.

إذا تقدم اثنان وتأخر واحد، صار كل واحد من هذين الاثنين يريد هذا الواحد، ننظر الآية الكريمة، ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، "آتُونِي" معناها أعطوني ناولوني، وآتى ومثلها أعطى -كما تعلمون- تنصب مفعولين، أحدهما يُعطِي والآخر يُعطَى، فعندما تقول: "أعطيتك كتابًا" فأنت الفاعل وهو ضمير المتكلم، الكاف مفعول به، وهو المعطَى، والذي أعطيتك إياه هو الكتاب مفعول ثاني، إذن "آتُونِي" تحتاج إلى مفعولين، واو الجماعة هي الفاعل، وياء المتكلم "آتُونِي" هي المفعول به وهو ذو القرنين في الآية، "آتُونِي" ماذا؟ هو يطلب ماذا؟ "قِطْرًا" وهو ما يبنى به سد يأجوج ومأجوج، فهو المفعول به الثاني "قِطْرًا" منصوب، آتُونِي قطرًا "أُفْرِغْ" ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾، الإفراغ هو الصب، يفرغ ماذا؟ "قِطْرًا" إذن "أُفْرِغْ" يحتاج إلى مفعول به وهو "قِطْرًا" أيضًا، إذن الفعل الأول يحتاج إلى "قِطْرًا" مفعولاً ثانيًا له، والفعل الثاني وهو "أُفْرِغْ" يحتاج إلى "قِطْرًا" مفعولاً به؛ لأنه يأخذ مفعولاً واحدًا، فتنازع الفعلان على مفعول به واحد، هذا هو أسلوب التنازع، يأتي اثنان عاملان كل واحد منهما يحتاج إلى معمول وهو ما عندنا إلا معمول واحد، فكل واحد منهما يريده لينصبه، هذا يسمى أسلوب التنازع، وسيتبين الآن كيف الحكم في مثل هذه المسألة، كيف يقضي القاضي، وكيف يحكم الحاكم، وكيف يتعامل النحوي مع هذين إذا تنازعا.

طبعًا لا يلزم أن يكون -كما ذكرت- المتنازعان فعلين، قد يكونا وصفين يعملان عمل الفعل، كما أنه لا يلزم أن يكون المتنازع عليه مفعولين، فقد يتنازعان على فاعل، وقد يتنازعان على جار ومجرور، وقد يتنازعان على مفعول مطلق أو على ظرف إلى آخره كما سيتبين.

الأمر في مثل هذا، يعني عندما تقول في الآية الكريمة أتينا بعاملين والمعمول واحد، أحيانًا يكون التنازع، يتنازع اثنان على اثنين، عندما تقول: "ضرب وأكرم محمد أخاه" طبعًا لا يمكن أن يجتمع الضرب والإكرام، لكن قد يكون ضَرَبَه يومًا وأكْرَمَه يومًا ثانيًا فَكَفَّرَ عن ذنبه، هنا "ضرب" يحتاج إلى فاعل ومفعول؛ لأن الضرب يحتاج إلى مُوقِع ومُوقَع عليه، فإذا قلت: "ضرب محمد أخاه" محمد هو فاعل ضرب، وأخاه مفعول به لضرب، و"أكرم" أيضًا تحتاج إلى فاعل ومفعول به، يعني تحتاج إلى مكرِم ومكرَم، فصار محمد أيضًا فاعلا، وأخاه مفعولا به، إذن كل

واحد من ضرب وأكرم يحتاج إلى محمد وإلى أخيه أحدهما يريده فاعلاً والثاني مفعولاً به، فتنازع العاملان على معمولين، إذن التنازع أحيانًا يكون على عامل واحد وأحيانًا يكون على اثنين.

في صيغة الدعاء، في رواية من روايات الدعاء: "كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم" هذه إحدى روايات الدعاء، وردت بهذه الصيغة، "على إبراهيم" "كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم"، الآن "صليت على إبراهيم، وباركت على إبراهيم، وترحمت على إبراهيم"، هنا "على إبراهيم" جار ومجرور، والجار والمجرور، يقولون: لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما هو في معنى الفعل، فكل واحد منهما يريد هذا الجار والمجرور أن يتعلق به، يريده أن يكون "صليت على إبراهيم" وباركت يريد أن يكون "باركت على إبراهيم" فتنازعوا كل واحد منهم يريد أن يلحق هذا الجار والمجرور به، هذا من تنازع ثلاثة على معمول واحد.

في الحديث أو في رواية من روايات الحديث: "تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين"، الآن عندنا ثلاثة أفعال: "تسبحون وتحمدون وتكبرون" ثلاثة أفعال، جاء بعدها ظرف زمان: "دبر كل صلاة" لأن "دبر" هنا مضافة إلى الصلاة، والصلاة -كما تعلمون- وقت، وإذا أضيف الشيء إلى الوقت اكتسب منه الظرفية الزمانية، فـ"دبر" منصوبة على الظرفية، و"ثلاثًا وثلاثين" مفعول مطلق مبين للعدد منصوب أيضًا، ما الذي نصب الظرف "دبر"؟ وما الذي نصب المفعول المطلق ثلاثًا؟ يصح أن يكون كل واحد من الأفعال السابقة هو الناصب للظرف الزماني "دبر كل صلاة" وأن يكون هو الناصب للمفعول المطلق "ثلاثًا وثلاثين"؛ أي تسبحون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، وكذلك تكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، فتنازعت هذه الأفعال الثلاثة على معمولين، كل واحد منها يريدهما معمولين له.

إذن صيغ التنازع لا تقتصر على أن تكون اثنان يتنازعان على واحد، فقد يتنازع اثنان على واحد، أو اثنان على اثنين، أو ثلاثة على اثنين إلى آخره من صيغ التنازع، فكل ما يمكن أن يحصل فيه اشتباه، هل هذا معمول لهذا أو لهذا؟ يُسمى هذا صيغة تنازع.

عندما تتحقق هذه الصيغة فالأمر في الحكم عليها يسير، كيف الحكم؟ أنت بالخيار، أعْمِل أيهما شئت.

الكوفيون قالوا: الأفضل والأولى أن نُعمل الأول لسبقه؛ لأنه هو الذي جاء في الأول، وما جاء في الأول جدير أن يكرم، أو أن يعطى حقه؛ لأنه هو المتقدم، والفضل للمتقدم.

والبصريون قالوا: الأولى أن يُعمل الثاني، الأولى.. ولاحظوا أنه ما في أحد يوجب شيئًا، كلاهما جائز، البصريون قالوا: الأولى أن يُعمل الثاني، قالوا لماذا؟ قالوا: لأنه هو الأقرب للمعمول، وما كان قريبًا من الشيء هو الأولى بالعمل به.

الكوفيون قالوا نُعمل الأول؛ لأنه سابق، والسابق أولى بالإعمال، والبصريون قالوا: الأولى أن نُعمل الثاني لماذا؟ قالوا: لأنه هو الأقرب للمعمول الموجود، والقريب هو الجدير بأن يُعمل، هو الملاصق له وهو أولى من أن نُعمل شيئا بعيدًا عنه، فهؤلاء قالوا: الأولى إعمال الأول لسبقه، وهم الكوفيون، والبصريون قالوا: الأولى إعمال الثاني لقربه. فأنت بالخيار أن تُعمل أيهما شئت.

البصريون عندما يُعمِلُون الثاني لقربه يقولون مثلاً في قولك: "قام وضربت" إذا قلت: "أخواك" أنت الآن أعملت الأول أو الثاني؟ "قام وضربت" ثم قلت: "أخواك" أعملت الأول أو الثاني؟

أعملت الأول.

ما الدليل على أنك أعملت الأول؟

لأنه جاء مرفوعا واتصل بالثاني.

أحسنت.. لأن "قام" يريد فاعلا، بينما "ضربت" يريد مفعولا به، فعندما قلت: "أخواك" ورفعت بالألف؛ لأنه مثنى دل هذا على أني أعملت ما يريد فاعلاً، الفعل الذي يريد فاعلاً وهو الأول، وهذا هو الأولى، الإعمال هذا هو الأولى عند الكوفيين أو عند البصريين؟

الكوفيين.

لأنهم الذين يرون أن الأولى إعمال الأول، وهم إذا أعملوا في الأول، يقولون: الثاني ماذا نفعل به؟ قالوا: نقدِّر له مفعولا به، إذا قلت: "قام وضربت أخواك" يقولون: أعملت "قام" فرفعت فاعله "أخواك" فقدِّر في الفعل الثاني، تقول: "قام وضربتهما" حتى يأخذ مفعوله.

البصريون في قولك: "قام وقعد أخواك" مثلاً، يرون إعمال الثاني؛ لأنه هو الأقرب للمعمول، فما دام يُعملون الثاني يقدرون في الأول، فتقول: "قاما" فتعطيه فاعلاً ثم تجعل الثاني يعمل وتقول: "قعد أخواك" وتكون أعملت الثاني، فإذا وجدت في أحد المعمولين أنه استوفى معموله فاعلم أن الثاني هو الْمُعْمَل، ومن هنا جاء تسمية هذا الباب "باب الإعمال"، سموه باب التنازع وعرفنا لماذا؛ لتنازع العوامل على المعمولات، وسموه باب الإعمال؛ لأنك مخير في إعمال أحد العاملين في المتنازَع عليه وإعطاء الثاني ما يستحقه من معمول.

في قوله –سبحانه وتعالى: ؟آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا؟ [الكهف: ٩٦]، إذا عملنا بقول البصريين فأعملنا الثاني الذي هو "أُفْرِغْ" فمن المعلوم أن "آتُونِي" يستوجب أن يكون له مفعولين، فأين المفعول الثاني؟.

مسألة التقدير هنا إنما قدروا في الأول؛ لأنه يحتاج إلى فاعل، والفاعل لا يحذف، فقالوا: "قام وقعد" أما إذا كان يحتاج إلى مفعول، فأنت تعلم أن المفعول لا يلزم منه أن يُقَدَّر وحينذاك لا يلزم، وجاء في الآية بدون تقدير، وهو معلوم مقدر؛ لأنه يفسره المفعول، إن كنت أعملت الثاني "أُفْرِغْ" فمفعول الثاني لـ"آتُونِي" يفسره الاسم المذكور.

هذا هو ما يتعلق بصيغة التنازع وفي مسألة العمل عندما تتنازع العوامل على معمول واحد، أو تتنازع عدد من العوامل على أكثر من معمول، وأنه لك حينذاك أن تفعل أي الأمرين، وأنه حتى الاختلاف بين النحويين إنما هو اختلاف في الأوْلى، وليس اختلاف إيجاب، يعني ما فيه أحد يقول: يجب إعمال الأول، أو يجب إعمال الثاني، فقط هم التمسوا هذا التماسًا، وكما ترون عللهم حتى عقلية، وليست سماعية، والعلل العقلية هي مجرد استحسانية أو تفضيلية، فقال هؤلاء هذا الأولى أن نُعمل الأول؛ لأنه هو الذي جاء أولاً، وما جاء أولاً حقه أن يُعطى، وهو صاحب الحق، ثم الثاني تَبِعه، فكونه يُعطى الأول أنه أتى أولا، والذين قالوا يُعمل الثاني قالوا: هو الأقرب للمعمول وملاصق له، بدل أن نفصل بين العامل ومعموله بشيء، نجعل الثاني هو العامل ونقدر للأول، وبكل حال أنت مخير في أن تُعمِل أيهما، وفي ذلك سعة.

هذا الأسلوب أيضًا من الأساليب الموجودة في كلام العرب، وهو ليس بالقليل، عندك سؤال يا أخي؟ تفضل.

يقول: نحن ذكرنا بأن الذي لا يحتاج إلى تقدير هو الأولى.

إذا لم يكن هناك موجب أو مرجح لشيء، إذا لم يكن هناك موجب لا لرفع ولا لنصب، ولا مرجح لا لرفع ولا لنصب، وإنما جاءت الجملة هكذا، في قولك مثلاً: "زيد أكرمته" هذه جملة، عبارة عن اسم متقدم، وفعل متأخر عامل في ضميره، ليس هناك أشياء توجب أن تكون جملة اسمية، ولا توجب أن تكون جملة فعلية، في هذه الحالة أنت مخير في أي الأمرين، أن ترفعه ويكون مبتدأ والجملة بعده خبر، أو تنصبه ويكون مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكور، لكن قلنا إن الأولى هو أن يكون مرفوعًا، الأولى وليس الواجب؛ لأنه إذا قلت مرفوعا ما احتجت إلى تقدير فعل، فيكون مبتدأ والجملة بعده خبر، لكن إن نصبته احتجت إلى تقدير فعل قبله، والقاعدة في هذا: «أنه ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير» أولى وليس واجبا.

بناءً على هذه القاعدة لماذا لا آخذ برأي الكوفيين في أنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل؟ بحيث إنه لا يكون فيه تقدير وإنما يكون الفعل مذكور بعد الفاعل؟ وهل هو تعصب لمذهب معين؟.

مسألة جواز تقدم الفاعل على فعله هو رأي بعض الكوفيين وليس كل الكوفيين جميعًا، فمن الكوفيين من يرى رأي البصريين، والجمهور يرون أن من أحكام الفاعل الثابتة أنه لا يتقدم، نعم رأى بعض الكوفيين أنه يجوز تقديمه، وهذا من مذهبهم في أخذ الأمور على ظاهرها والتيسير فيها، وأنه يُعرب بكل حال تقدم أو تأخر فهو مفعول به، طبعًا البصريون عندما أوجبوا أن يكون السابق إذا تقدم يكون مبتدأ ولا يكون فاعلاً، يريدون أن يطردوا الباب طردًا واحدًا؛ لأنك إذا جعلته فاعلاً تقدم أو تأخر فحينذاك كيف تقدر له؟ يعني كيف تكون الجملة اسمية أو فعلية؟ لا نعرف، إذا رفعته وقلت: "زيد قام" نحن لا نعرف هل هو فاعل لقام أو هو مبتدأ فيلتبس الأمر، فأرادوا نوعا من الضبط.

أسئلة الدرس.

السؤال الأول:

ما الذي يجوز في الاسم السابق في الاشتغال؟ وما إعرابه في الحالين؟

السؤال الثاني:

وضح تحقُّق أسلوب التنازع في قوله تعالى: ؟آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا؟ [الكهف: ٩٦]؟

## الدرس الرابع

## باب المنصوبات

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحضور، أيها الإخوة المشاهدون والمشاهدات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعل أوقاتنا وأعمالنا وأعمارنا مباركة وأن يجعل همنا رضاه، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يوفقنا إلى صالحه، وأن يجعل ذلك سُلَّمًا للوصول إلى مرضاته وجنته.

حديثنا اليوم -إن شاء الله تعالى- سيكون في بداية المنصوبات، بل المفعولات بعد أن تحدثنا عن بابَي التنازع والاشتغال في اللقاء السابق، وذكرنا ما يدور حولهما، إلا أني أنبه بما أنبه به في معظم مطالع اللقاءات، وهو أن مثل هذا الدرس يمكن أن يُستقبل فيه الاستفسارات اللغوية والنحوية، وبالذات ما كان منها تَمَسُّ إليه الحاجة لقطاع كبير أو لعامة الناس؛ لأن مثل هذه الأسئلة ربما تكون في بعض الأحيان أكثر أهمية من شرح بعض القضايا، على أن لا يطغى ذلك على موضوعنا الذي نحن بصدده وهو شرح هذا المتن المبارك؛ متن "قطر الندى وبل الصدى" لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى.

إن كان هناك إجابة لسؤالي الحلقة السابقة استمعنا إليه وإلا بدأنا فيما نحن به.

نعم هناك عدة إجابات.

يقول: الجواب عن السؤال الأول: ما الذي يجوز في الاسم السابق في الاشتغال؟ وما إعرابه في الحالين؟

الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن النصب بالعمل في ضميره، أو مضاف لضميره.

ومثال المشتغل بمضاف للضمير "سعيدًا ضربت ابنه" في هذا المثال تقدم اسم وتأخر عنه فعل.

"سعيدًا"؟

نعم ذكر "سعيدًا ضربت ابنه"، في هذه الأمثلة تقدم اسم وتأخر عنه فعل اشتغل عن نصبه بنصب الضمير العائد عليه لفظًا كما في المثال الأول، أو محلاً كما في المثال الثاني، أو بنصب اسم المتصل بالضمير العائد عليه كما في المثال الثالث، وإذا وجد المثال على الهيئة المذكورة فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان: الأول راجح لسلامته من التقدير، وهو أن يُعرب الاسم السابق مبتدأ والجملة بعده خبر وجملة الكلام حينئذ اسمية؛ لأنها مبدوءة باسم، الثاني مرجوح لاحتياجه إلى تقدير، وهو أن يُنصب الاسم السابق على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور بعده، وهذا الفعل المحذوف لا بد أن يكون موافقًا للمذكور، إما لفظًا ومعنى كالمثال الأول، فإن التقدير "ساعدت المسكين ساعدته" أو معنى فقط كالمثال الثاني: فإن تقديره "جاوزت زيدًا مررت به"، أو غير موافق لفظًا ولا معنى ولكنه لازم للمذكور كالمثال الأخير فإن تقديره: "أهنت سعيدًا ضربت ابنه"، وعلى هذا الإعراب فما بعد الاسم السابق جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجملة الكلام حينئذ فعلية؛ لأنها مبدوءة بالفعل المحذوف.

ننتقل إلى إجابة السؤال الثاني: يقول: وَضِّح تحقق أسلوب التنازع في قوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: ٩٦]؟

الجواب: تحقق أسلوب التنازع في قوله تعالى: ؟ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ؟ لأن الفعل آتوني وهو فعل ينصب مفعولين، وكذلك الفعل "أُفْرِغ" قد تنازع كل منهما على المفعول به "قطرًا" فهو مفعول به ثانٍ للفعل "آتوني" ومفعول به في الوقت نفسه للفعل "أفرغ" فتنازع كل منهما عليه، فتحقق أسلوب التنازع.

بسم الله الرحمن الرحيم، فيما يتعلق بالإجابتين هما إجابتان فيهما اجتهاد جيد وأسأل الله سبحانه أن يبارك ويجزيهما خيرًا على ذلك، وكذلك بقية الإخوة والأخوات الذين شاركوا في الإجابة، لكني أنبه إلى أمرين مختصرين:

سأبدأ بالأخير في الإجابة الأخيرة، يحتاج الأمر إلى تحرير العبارة وهي عبارة الجواب، هو في الحقيقة لم ينصب كل واحد من الفعلين المفعول به، يعني لا يقال أنه عند التنازع كل واحد من الفعلين نصب المفعول به، ولكن يقال: إن الفعل الأول أراد أو احتاج إلى المفعول به لنصبه، والفعل الثاني احتاج أيضًا إلى الاسم لنصبه، فيُعمَل أحدهما وأما الثاني فلا يُعمَل، وإنما يُعْمَل في ضميره مثلاً، هكذا.. لكن لا يقال إنهما اشتركا في العمل كما هو ظاهر الجواب الأخير، وإن كانت العبارة ربما خانته فلم يستطع التعبير تعبيرًا صحيحًا، لكن فيما يتعلق بالإجابة الأولى: ما الذي يجوز في الاسم السابق في الاشتغال؟ إجابة جيدة وممتازة ومفصلة ودقيقة، لكن أُنبه إلى ناحية فيها نوع من منهجية في الإجابات، ألحظ عند إجابة كثير من الطلاب والطالبات عندما يعطون أسئلة الاختبار تأتي إجاباتهم فيها الجواب الصحيح المفصل، ولكن الجواب فيما يريده الأستاذ، هو يريد أربعة أسطر أو خمسة أسطر، فتأتي الإجابة في صفحتين أو ثلاث صفحات، وهذا منتشر كثيرًا عند الطالبات، قد يكون المقصد به هو الشمول أو خشية سقوط شيء من الإجابة، لكن عندما يجيب الإنسان على أكثر مما هو مطلوب، ربما ضيع المطلوب، وربما ضاعت أو زاغت عين القارئ عن الجواب الصحيح، وربما أَمَلَّ ذلك المصحح والأستاذ عند قراءته للجواب، وربما أَفْهَمَ أن المجيب لم يستوعب السؤال استيعابًا كاملاً فذكر كل ما يعرف، والمنهجية تقتضي أنك إذا سئلت عن شيء أن تجيب عنه مباشرة، فهذا يدل على دقة فهمك، وتوجهك للشيء مباشرة؛ لأن الإطناب في مقام الإيجاز تراه عيبًا، وكذلك الإيجاز في مقام الإطناب هو عيب أيضًا، فالبلاغة أن تعطي كل شيء مقامه، فالإطناب في مقام الإطناب، والإيجاز في مقام الإيجاز، والإتيان مباشرة للمطلوب دليل على فهم السامع للسؤال.

أنا أتكلم.. ترى هذا ليس للأخ الكريم الذي أجاب، وقد أحسن وأتقن في إجابته، لكني أتحدث بصفة عامة عن منهجية الإجابة سواءً كانت شفوية أو تحريرية مباشَرَةً نتوجه إلى المطلوب حتى يُفهم أنّا قد فهمنا السؤال، وحتى – أيضًا– نختصر الوقت، وحتى لا يُضيع بعض الكلام بعضًا.

نبدأ بما يتعلق بالمفعول وهو أشهر المنصوبات، أو المفاعيل بصفة عامّة، في العربية خمسة مفاعيل على الصحيح، هذه المفاعيل الخمسة تأخذ الجزء الأكبر من الكلام عن المنصوبات في كتب النحو، وهي خمسة مفاعيل حكمها واحد وهو «النصب»، فالمفاعيل منصوبة، لكنها تختلف في أغراضها وفي طريقة صياغتها، وفي ما يأتي معها من حروف أو أفعال أو قيود، هذه المفاعيل الخمسة أحدها مقيد بـ"الباء" وهو المفعول به، أو مقيد بـ"اللام" وهو المفعول له أو لأجله، أو مقيد بـ"في" وهو المفعول فيه والذي يسمى ظرفًا، أو مقيد بـ"مع" وهو المفعول معه، أو غير مقيد وهو المفعول المطلق، أي مطلق عن القَيْد، إذن هي خمسة مفاعيل، المفعول به، وله، وفيه، ومعه، وبلا شيء من هذه الأشياء مطلق أي بلا قيد.

أول هذه المفاعيل.. طبعًا مسألة المفعول فيه قد يكون بعض الإخوة لأول مرة يسمع به، أو أنه بعض الإخوة المشاهدين أول مرة يسمع به من الطالبين للنحو، المفعول فيه هو الظرف سواءً كان زمانيًّا أو مكانيًّا، نمثل المفعول به، نسمع الأمثلة من الإخوة إذا رغبوا.. مثال للمفعول به مثلاً؟

كَتَبْتُ الدَّرْسَ.

"الدرسَ" ومثال للمفعول له أو لأجله؟

سافرت رَغْبَةً في العلم.

"رغبةً" والمثال للمفعول فيه وهو الظرف؟ للزمان؟

سرت يومً.

"سرت يومًا" وللمكان؟

"جلستُ أمامك" هذا للمكان.

ومثال للمفعول معه هو الذي يأتي بعد واو تفيد معنى المعية، كقولك: "سرت والجبلَ".

ومثال للمفعول المطلق، وهو غير المقيد بشيء، وهو المصدر الذي ربما يكون الوقت يكفي للبدء في تعريفه والحديث عن مقدماته، هو ذلك المصدر الذي يُنصَب وهو فضلة، ويكون عمل فيه فعل أو عامل من لفظه أو من معناه، كقولك: "سرت سيرًا" أو "ضربت ضربًا" أو "أكرمت إكرامًا"... إلى آخره.

إذن هي خمسة مفاعيل، قد عرفنا كل واحد منها، وتبين لنا أن المفعول له هو الذي يسمونه المفعول لأجله، وأن المفعول فيه هو الذي يسمونه ظرفًا زمانيًّا كان أو مكانيًّا.

نبدأ بالمفعول به، وهو أشهرها، وشهرته جاءت من أن الجمل الفعلية -كما تعلمون- أو الفعل قد يكون متعديًا وقد يكون لازمًا، فإن كان لازمًا اكتفى بفاعله، وإن كان متعديًا احتاج إلى مفعول به، فيكون عبارة عن اسم يضاف إلى ركني الجملة الفعلية يقع عليه الفعل فيكون مفعولاً به، وكثير من الأفعال هي أفعال متعدية، أي تنتصب المفعول به ولا تكتفي بالفاعل، ولذلك قلنا: إن المفعول به هو أشهر المفاعيل، وقد مَثَّلَ الأخ الكريم منذ قليل للمفعول به، وكيف جاء في الجملة الفعلية، فيأتي بالفعل ثم الفاعل، الفعل المتعدي لمفعول ثم الفاعل ثم يأتي المفعول به على الترتيب الذي ذكرناه من قبل من حيث الالتزام بالأصل أو التقديم فيه جوازًا أو وجوبًا، وهذا تفصيل تم فيما سبق، وأمره واضح يعني معرفة أن المفعول به يكون في الجمل الفعلية التي فعلها متعدي، هذا التعدي قد يكون لمفعول واحد، وقد يكون لمفعولين، وقد يكون لثلاثة، وهذا كله أيضًا مما سبق الحديث عنه بالذات في موضوع باب النواسخ عندما تحدثنا عن "ظن" وقلنا: إنها تنصب مفعولين من أفعال القلوب، وتبين بها المقصود بنصب مفعولين، ونصب مفعول واحد، مما لا يحتاج معه إلى مزيد تكرار، لكن من باب التذكير الأفعال على نوعين كبيرين:

النوع الأول ما يَكْتَفِي بفاعله، ويسمى فعلاً لازمًا، وسُمِّيَ لازمًا أو قاصرًا؛ لأنه يلزم فاعله، أو يقتصر على فاعله فيكتفي به، مثل قولك: "قام الرجل وذهب وأخذ" فهذه كلها لا تحتاج إلى مفعول به، لا تحتاج إلى شيء يقع عليه الفعل، ولكنها تحتاج إلى شيء يقع منه الفعل، ومثلها "مَرِضَ ومات" وهذه لا تحتاج إلى شيء أيضًا يقع عليه الفعل، ولكن تحتاج إلى شيء يقوم به الفعل، وإن لم يفعله وهذا من أنواع الفاعل أيضًا، وإن لم يفعله هو لكنه قام به، فيسمى في الاصطلاح فاعلاً وإن كان الفاعل في الحقيقة هو الله -سبحانه وتعالى- فهو المحيي وهو المميت، هذا النوع الأول اللازم.

النوع الثاني: هو النوع المتعدي أو الْمُجَاوِز، وواضح من اسمه أن تسميته متعدي أو مجاوز أنه يجاوز فاعله إلى المفعول به، لا يكتفي بالفاعل، وإنما ينصب المفعول به بعد الفاعل، هذا المفعول به قد يكون واحدًا كقولك: "أكرمت الرجل" وقد يكون اثنين كما عرفنا في أفعال القلوب "ظننتك كريمًا" فـ "الكاف" مفعول أول و"كريم" مفعول ثانٍ، أو قد يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو أقصى ما يكون عليه عدد المفعولات، وذلك في أفعال قليلة محدودة معلومة كـ"أعلم وأرى" في قولك: "أعلمتُ الرجلَ أخاه كريمًا" فـ "الرجل": مفعول أول، و"أخاه": مفعول ثاني، و"كريمًا": مفعول ثالث، وطبعًا أكثر الجمل المتعدية أو الأفعال المتعدية إلى مفعول إنما تتعدى إلى مفعول واحد، والتعدي إلى مفعولين قليل، والتعدي إلى ثلاثة أقل من ذلك.

إذا عرفنا هذا، وعرفنا كيفية مجيء المفعول به في الجملة الفعلية، وأنه فضلة، ومعنى كونه فضلة أنه ليس أحد ركني الجملة، ليس مسندًا ولا مسندًا إليه، فالجملة الفعلية ركناها الفعل وفاعله، أو نائب الفاعل، والمفعول به يأتي

بعد ذلك مكملاً، وقد عرفنا من قبل أن قولنا أنه فضلة، لا يعني أنه مُستَغْنًى عنه في المعنى، فربما كان هو المقصود بالجملة أصلاً، وإنما المقصود بالفضلة أنه ليس ركنًا في الإسناد، وإن كان الكلام ربما لا يتم إلا بوجوده، وهذا هو الشأن مع كل الفَضْلات، قد مثلت لكم من قبل بمثل قول عندما يسألك قائل ويقول: كيف جاء أخوك؟ فتقول: "جاء أخي ماشيًا"، "ماشيًا" هذه حال، والحال فضلة، وهي المقصودة بالكلام كله؛ لأن جاء أخي هذه كلها مرت في سؤال السائل، وإنما الجديد في كلامك هو الحال، ومع ذلك سموا الحال فضلة، والفضلة هو الزائد -كما تعلمون- وهذا لا يعني أنه زائد في المعنى ولا حاجة إليه، ولكن القضية قضية اصطلاحية، مصطلح النحويين بالفضلة ما لم يكن ركنًا في الإسناد، ما لم يكن مسندًا أو مسندًا إليه، وهما الركنان العمدتان في الجملة الاسمية أو الفعلية ما عدا ذلك يسمى فَضْلات، وإن كان الكلام ربما لا يتم إلا بوجوده.

يأتي في جميع أحواله فضلة يا شيخ؟.

نعم الأصل أن أركان الجملة، أن كل جملة ركناها هو المسند والمسند إليه، العمدتان، ففي الجملة الاسمية المسند هو الخبر، والمسند إليه المبتدأ، وفي الجمل الفعلية المسند هو الفعل، والمسند إليه هو الفاعل أو نائبه، وقولنا مُسنَد يعني مُخْبِر أو خَبَر، وقولنا مسند إليه مُخْبَر عنه، فالمبتدأ هو الذي يخبر عنه الخبر، إذا قلت: "زيد كريم" أخبرت عن زيد بالإكرام، فزيد مسند إليه أي مخبر عنه، وكريم خبر عنه، وكذلك إذا قلت: "قام الرجل" فالرجل مخبر عنه بالقيام، أو مسند إليه القيام، ولذلك صار الفاعل هو المسند إليه في الجملة الفعلية أو نائب الفاعل، وصار المبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية، ما عدا ذلك -كما قلت لكم- هو المسمى فضلة، وهو ما ليس عمدة وقد عرفنا وجه تسميته بهذا الاسم، وعرفنا أنه لا يأخذ المعنى اللغوي المطلق من كلمة فضلة، ولكنه اصطلاح، أن ما ليس ركنًا من أركان الجملة، ما ليس مسندًا ولا مسندًا إليه يسمى فضلة، وإن احتيج إليه، فليس المقصود من الفضلة هو الزيادة عن الحاجة.

في مثل قول الله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥].

نعم.. هنا "نعبد" الركنان أو المسند والمسند إليه الفعل والفاعل، "وإياك" مفعول به مقدم، وبُدِئَ به للاهتمام به، ولا يستقيم معنى الجملة إلا به، من هنا كان الْمَعْنِي بمسألة الاصطلاح وأن الاصطلاح في الفضلة لا يعني أنه مستغْنًى عنه، بل ربما كان هو المقصود بالكلام أصلاً، وواضح من الآية أن المقصود بها هو توحيد الله -سبحانه وتعالى- بالعبادة وبالاستعانة، ولا يتحقق هذا التوحيد إلا بمجيء المفعول به مقدَّمًا؛ لأنه يفيد حينئذ الحصر، أي "لا نعبد إلا أنت" ففي الآية توحيد، ولو قيل: "نعبدك ونستعينك" لما كان في الآية توحيد، كان فيها إثبات العبادة والاستعانة، ولكن التقديم أفاد الحصر، أي "لا نعبد إلا أنت" انظروا إلى جمال اللغة العربية، وقوة دلالاتها، فمجرد أنك قدمت المفعول به على الفعل أفدت معنى لا يفيده وهو مؤخر، فقد أفادت هذه الجملة حصرًا وتوحيدًا لم تفده عندما تأتي على ترتيبها الأصلي، ومن هنا تأتي بلاغة وإعجاز الأسلوب القرآني.

يقول: هل كل اسم مُحَلًّى بالألف واللام بعد اسم الإشارة يجب علينا إعرابه بدلا؟ وهل هي قاعدة مضطردة في ذلك؟ في مثل قول الله تعالى: ﴿ الم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ [البقرة: ١، ٢]؟.

﴿ الم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ١، ٢]، هنا طبعًا الوجه فيها أن تعرب بدلاً منها، وبعضهم أجاز أن يعرب نعتًا، وإن لم يكن فيه شرط النعت وهو الاشتقاق، لكن أجاز بعض النحويين إعراب ما يأتي بعد اسم الإشارة نعتًا أو صفة له، لكن الوجه فيه أن يكون بدلاً عنه، وحينئذ يكون ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ هي جملة الخبر.

هنا يقول: فأقول مثلاً: "الكتاب" خبر لاسم الإشارة عوض أن يكون بدلاً؟.

لا.. إذا قلت خبرًا، الخبر هو الجزء المتم للفائدة، ولو قلت: "ذلك الكتاب" وسَكَتَّ ما تمت الفائدة، إنما تتم الفائدة بـ ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ إلا في حالة واحدة، وهي عندما يقال إنه إتمام المعنى بتقدير المعنى البلاغي في: "ذلك الكتاب" بأن يكون المقصود: "ذلك هو الكتاب العظيم الذي بلغ من الرفعة والقيمة منتهاه"، إذا تُصُوِّر هذا في "ال" في كلمة "الكتاب" حين ذلك يصح أن يكون خبرًا؛ لأنه أفاد معنى عند ذلك، لكن إذا كان المقصود هو نفي الريب والشك عنه، فينبغي أن تكون جملة الخبر هي ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ وحينئذ يكون الكتاب بدلاً من اسم الإشارة.

يقول: في الفعل "رأى" قيل ينصب مفعولاً واحدًا، وقيل ينصب أكثر من مفعول فما الضابط في ذلك؟.

أي نعم.. الأفعال التي تنصب مفعولاً واحدًا وتنصب مفعولين هي بحسب معناها، فبعض الأفعال يُستَعمل لمعنى فينصب واحدًا، ويستعمل لمعنى ثانٍ فينصب مفعولين، لذلك ابن مالك في الألفية قال:

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تَهمَة ** تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَة

الأصل في "عَلِمَ" أنه من أفعال القلوب، وأنه يتعدى لمفعولين كـ"ظن"، وكذلك الظن "ظـن"، وكـذلك "رأى" إذا كانت بمعنى الفعل القلبي، يعني "اعتقد" فهذه كلها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر -كما جاء الكلام فيه في الحديث عن النواسخ- لكن إذا جاءت "علم" بمعنى "عرف" فهي تخرج من أفعال القلوب، وتنصب مفعولاً واحدًا، وإذا جاءت "ظن" بمعنى "اتهم" كقوله تعالى: «وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ»، في قراءة الظاء، حينذاك أيضًا تكون بمعنى مُتَّهَم، أي ما هو بمتهم على الغيب، وحينذاك تنصب مفعولاً واحدًا، ولا تكون من أفعال القلوب، وكذلك ما سأل عنه الأخ الكريم من "رأى" إن كانت علمية بمعنى اعتقد كذا، واختار في المسألة الرأي الفلاني، فهذه من أفعال القلوب وتنصب مفعولين، لكن إذا كانت بمعنى "أبصر" رأى البَصَرِيَّة التي هي بمعنى نظر بعينه بالجارحة، فهذه لا تنصب إلا مفعولاً واحدًا، إذن الأمر يرجع إلى المعنى، ولذلك العلماء النحويون فيهم دقة، قالوا: أفعال القلوب تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، قولهم: أفعال القلوب، يعني الأفعال التي معانيها متعلقة بالقلوب، وهذا يُخرج علم العرفان، وظن التهمة ورؤية البصر، فهذه وإن نصبت مفعولاً واحدًا إلا أنها لا تُعَدّ من أفعال القلوب بل هي من الأفعال التي أشبهت في صورتها أفعال القلوب ولكنها خالفتها في معناها.

يقول: إذا كان سؤال: "أَسَمِعْتَ مُحَمَّدًا؟" هل يجوز حذف المفعول به في الجواب فأقول مثلاً: نعم سمعت؟ وهل المفعول هنا مستتر أم محذوف؟.

أنتم تعلمون أنك عندما تسأل بالهمزة فإنك يصح أن تُجيب بنعم أو لا، وقولك نعم أو لا، هو تصديق لجملة السؤال، لكن إذا سأل السائل بقوله: هل حصل كذا؟ هل هذا أو هذا؟ فينبغي أن تختار أحدهما، لكن إذا سألك عن أمر واحد فأجبته بإيجاب وقلت نعم، فأنت حينئذ أكدت كلامه، واكتفيت بما فيه، ولا تكون بذلك قد حذفت شيئًا من الجملة؛ لأنك تؤكد مضمون جملة السؤال نفسها.

نواصل الحديث إذن عن أو نشرع في الحديث عن أحد أنواع المفعول به، لأن الحديث عن المفعول به يا إخوان يقتصر أو أكبر ما فيه وأهم ما فيه هو الحديث عن كون الفعل يتعدى إلى مفعول واحد أو اثنين أو ثلاثة، ما عدا ذلك هي أمور واضحة مفهومة، يبقى الحديث عن نوع من أنواع المفعول به تمس الحاجة إليه، ويكثر استعماله في الكلام وهو المنادَى، المنادَى نوع من أنواع المفعول به، فإن سألني أحدكم وقال: كيف يكون المنادى من المفعول به؟ فأقول: إن النحويين يقولون: إن أداة النداء نابت عن فعل فقولك: "يا زيد" قالوا التقدير أصله "أدعو زيدًا"، فـ"يا" نابت عن الفعل "أدعو" وحينئذ يكون "يا عبد الله" يكون "عبد الله" مفعول به لفعل محذوف تقديره "أدعو" نابت عنه أداة النداء "يا"، إذن أصل الجملة "أدعو عبد الله" حذف "أدعو" وأتي بـ"يا" مكانها، فصارت نائبة عن الفعل وصار "عبد الله" في الحقيقة مفعول به.

إذن المنادى في كل أحواله، حتى في حالة كونه مبني على الضم -على ما سيأتي بيانه- هو في تقدير المفعول به؛ أي في معنى المفعول به؛ لأن أداة النداء -كما قلت- نابت عن الفعل "أدعو"، عند معرفة هذا يكون المنادى نوعًا من أنواع المفعول به، ومن هنا يتبين السبب في مناقشة النحويين لباب المنادى وأحكامه في موضوع المفعول به، أو موضوع المنصوبات؛ لأن بعض الناس ما يستحضر منهجية ترتيب النحويين لبعض أبواب النحو فيقول: ما عَلاقة المنادى بالمنصوبات؟ فبعضه منصوب وبعضه مبني على الضم، فلماذا يؤتى به في المنصوبات؟ الجواب: مجيئه في المنصوبات بسبب أنه قد نابت أداة النداء فيه عن فعل متعدي إلى مفعول واحد ينصبه وهو بالذات؛ أي نص العلماء على أنه "أدعو" فكأنك عندما تقول: "يا فلان" تقديره "أدعو فلانًا"، من هنا دخل في باب المفعول به.

المنادى ما دمنا تكلمنا عن أنه يأتي منصوبًا ويأتي مبنيًّا على الضم فيناسب الأمر الآن أن نبين أحكامه، أقصد بأحكامه ضبط آخر المنادى، أولاً المنادى في حكم المفعول به إذن هو منصوب بكل حال، ولكن قد تظهر علامة

النصب عليه وقد تُقَدَّر، فإن نُصِبَ فلكونه منادى مفعولاً به، وإن بُنِيَ على الضم فهو مبني على الضم في محل نصب؛ لكونه أيضًا في الأصل مفعولاً به.

على ذلك.. المنادى عند تقسيمه هو خمسة أصناف: ثلاثة أصناف منها منصوبة، ظاهر النصب عليها، وصنفان تُبْنَى على ما ترفع به، وسأبين معنى هذا الكلام.

المنادى يكون على أحد أحوال خمسة:

الأول: أن يكون مضافًا، ومعنى "مضافًا" نحن نعرف المضاف يا إخوان في الكلام أن يكون ما بعده مضافًا إليه، كقولك: يا عبدَ الله، يا امرأ القيس، يا ابن أبيه، يا طالب العلم، هذه كلها مناديات مضافة، ومنه ما يكون بعده كلمة ولكنها ليست مضافًا إليه، ويسميه النحويون الشبيهة بالمضاف، كيف ذلك؟ هناك بعض الكلمات عندما نقول: يا حسنًا وجْهُهُ، لو قلت: يا حسنًا وسَكَتَّ ما تم المعنى؛ لأنك تريد الوجه، تريد حُسْن الوجه، فاتصل بالكلمة كلمة أخرى، ولكنها ليست مضافًا إليه، هو شَابَهَ المضاف إليه في احتياجه إلى كلمة أخرى، كونه مكونًا من جزأين جزء أول وثاني، المضاف إليه، والتركيب الإضافي يتكون من جزأين مضاف ومضاف إليه، هذا التركيب أيضًا يتكون من جزأين، ولكن ليس الأول مضافًا والثاني مضافًا إليه، بل هما جزآن على إطلاق دون إضافة، هذان الجزآن قد يكون الجزء الثاني مرفوعًا، كقولك: يا حسنًا وجهه، يا محمودًا فِعْلُهُ، لو قلت يا حسنًا وسكت ما تم المعنى؛ لأنك تريد حسن الوجه ولا تريد الحسن المطلق، وعندما تقول في: يا محمودًا فعله تقول: يا محمودًا وتسكت ما أديت المعنى؛ لأنك تريد حَمْدَ الفِعَال، ولا تريد الحمد المطلق، إذن اتصل به شيء يتمم معناه وهو مرفوع، في قولنا: يا طالعًا جبلاً، لو قلت: يا طالعًا وسكت ما تم المعنى، هو يحتاج إلى "جبلاً"، وجبلاً هذه -كما ترون- منصوبة، في قولك مثلاً في دعائك لله: يا رحيمًا بالعباد، هنا "بالعباد" جار ومجرور، وهي متممة لمعنى الجملة السابقة، فهذه كلها -كما ترون- مرة جاء الجزء الثاني مرفوعًا ومرة منصوبًا، ومرة مجرورًا بحرف الجر، ومع ذلك وفي كل هذه الأحوال ليس مضافًا إليه، فإذا تَكَوَّن التركيب من جزأين أحدهما مضاف إلى الآخر قيل: هذا تركيب إضافي، فيسمى حينئذ مضافًا ومضافًا إليه، وإن تَكَوَّن التركيب من جزأين لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر، ولكن الثاني ليس مضافًا إليه، فقد أشبه هذا التركيبُ التركيبَ الإضافي بكونه مكونا من جزأين، لكنه ليس تركيبًا إضافيًّا؛ لأن التركيب الإضافي شرطه أن يكون الركن الثاني مضافًا إليه، فهذا يسمى شبيهًا بالمضاف، هل اتضح وجه شبهه بالمضاف؟ هل يوضح لي أحدكم ما وَجْهُ شَبَهِ الشَّبِيهِ بالمضافِ بالمضاف نفسه؟ ولماذا سُمِّيَ بهذا الاسم؟ ولماذا لم يكن مضافًا؟ أعيد السؤال مرة ثانية: في قولي مثلاً: يا حسنًا وجهه، يا حسنًا فعله، يا مُكْرِمًا أباه، هذا يسمونه شبيهًا بالمضاف، ما وجه شبهه بالمضاف ولماذا لم يكن تركيبًا إضافيًّا؟ لماذا لم يسمى مضافًا؟

يقول: لأنه شبيه بالمضاف في حاجته للكلمة التي تأتي بعده.

في تَكَوُّنِه من ركنين، وعدم استغناء الكلام بالركن الأول عن الركن الثاني، هذا يجمع بين المضاف وبين الشبيه به، فالمضاف هو عبارة عن ركنين أيضًا، التركيب الإضافي مضاف ومضاف إليه، والشبيه بالمضاف أيضًا هما ركنان، وإن لم يكن الثاني مضافًا إليه.

ولماذا لم يكن مضافًا إليه أو تركيبًا إضافيًّا؟ لماذا سميناه شبيهًا بالمضاف؟ ولم نسمه مضافًا؟

لأن ما بعده ليس مجرورًا.

أحسنت.. ليس مجرورًا بالإضافة، قد يكون مجرورًا بالحرف، كقولي مثلاً: يا محسنًا إلى أخيه، يا رحيمًا بالعباد، هذا من الشبيه بالمضاف، والركن الثاني مجرور، ولكنه ليس مجرورًا بالإضافة، ولكنه مجرور بالحرف.

إذن الكلمة قد تتكون من كلمتين، وأيضًا التركيب قد يكون الكلام فيه من جزأين، الجزء الثاني مضاف إليه فيكون تركيبًا إضافيًّا، ويسمى هذا مضافًا وهذا مضافًا إليه، أو قد يكون الجزء الثاني ليس مضافًا إليه فيكون حينئذ شبيهًا بالمضاف، واتضح لنا وجه شَبَهِهِ بالمضاف.

هذا نوع من أنواع ما يُنادى، فقد يُنادى المضاف كقولك -كما قلنا: يا عبد الله، ويا طالب العلم، وقد يُنادى الشبيه بالمضاف كقولك: يا حسنًا وجهه، أو يا مكرمًا أخاه، وقد يكون المنادى عَلَمًا مفردًا ليس مركبًا إضافيًّا كقولك: يا محمدُ، وقد يكون المنادى نكرة مطلقة غير محددة، كقول الأعمى مثلاً: يا رجلاً خذ بيدي؛ لأن الأعمى لا يرى أحدًا فهو ينادي أي أحد يأخذ بيده، أو كقول الواعظ: يا غافلاً، هو لا يحدث أحدًا بعينه، ولكنه يتحدث لكل من يمكن أن ينطلق إليه هذا الوصف، وهو الغفلة فيذكره، هذه نكرة، لكنها غير محددة غير مقصود بها أحد بعينه، لا تنطلق إلى أحد بعينه، وقد تكون هذه النكرة محددة معينة، كقولك مثلاً: يا رجلُ، لرجل أمامك، أو يا إنسانُ لشخص أمامك، ففرقوا بين هاتين النَّكرتين المناداتين قالوا: إنه إذا كنت قد حددت النكرة التي أمامك وأردت شخصًا بعينه وإن لم يكن معرفة، ولم يكن علمًا، فهذا يسمى نكرة مقصودة؛ لأنك تقصد هذه النكرة، يا رجلُ لمعين، هذه نكرة مقصودة، وعندما يقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، هو لا يريد رجلاً بعينه، فهذه نكرة غير مقصودة.

إذن المنادات خمسة، أو بمعنى أدق: ما يُنادى هيأته تأتي على خمسة أصناف:

الصنف الأول: أن يكون مضافًا.

والثاني: أن يكون شبيهًا بالمضاف، وقد عرفنا الفرق بينهما.

والثالث: أن يكون علمًا مفردًا.

والرابع: أن يكون نكرة مقصودة.

والخامس: أن يكون نكرة غير مقصودة.

نستمع إلى أمثلة سريعة مرة أخرى حتى لو كررتم الأمثلة لهذه الأشياء، نمثل لمنادى مضاف؟

يا امرَأ القيس.

يا امرَأ القيس، هذا منادى مضاف، منادى شبيه بالمضاف؟

يا حسنًا وجهه.

يا حسنًا وجهه، منادى مفرد علم؟

يا زيدُ.

يا زيدُ، منادى نكرة مقصودة؟

يا رجلُ.

يا رجلُ بشرط أن يكون هذا الرجل أمامك تناديه وتَعْنيه بِعَيْنِهِ، هذا نكرة مقصودة، ومنادى نكرة غير مقصودة؟ كقول -كما قلنا- الواعظ عندما يقول: يا غافلاً والموت يطلبه، أو الأعمى الذي لا يرى يقول: يا رجلاً وهو لا يرى أحدًا، فهو لا يقصد أحدًا بعينه، إذا عرفنا هذه الأحوال للمنادى، فإن حكم المنادى يختلف باختلاف هذه الأحوال، فالمنادى يُنصب إذا كان مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، أو نكرة غير مقصودة، تقول في المنادى المضاف: يا عبدَ الله، أو يا امرَأ القيس، أو يا طالبَ العلم، فهو منصوب كما ترون: طالبَ، وامرَأ، وعبدَ، وكذلك يُنصب إذا كان شبيهًا بالمضاف، كما قلنا في: يا محمودًا فعله، محمودًا منصوب شبيه بالمضاف؛ لأنه احتاج إلى الكلمة الثانية فعله، أو يا طالعًا جبلاً، هذا احتاج إلى كلمة ثانية أو جزء ثانٍ منصوب، أو يا قائمًا بالأمر، احتاج إلى جزء ثاني مجرور بالحرف فهو في الحالات كما ترون "قائمًا" منصوبًا، وكذلك إذا كان نكرة غير مقصودة غير محددة، وإنما مطلقة: يا غافلاً فهذه منصوبة.

أما إن كان المنادى مفردًا علمًا، أو كان غير علم ولكنه محدد، نكرة محددة مقصودة، فإنه لا ينصب في اللفظ، بل يقولون: يُبنَى على ما يرفع به، كيف ذلك؟ يقولون: تَخَيَّلْ أو استحضر أن هذه الكلمة مرفوعة كيف ترفعها؟ إذا قلت: "زيد" كيف ترفعه؟ بالضمة، فإذا جاء منادى فإنك تبنيه على الضم، لو كان جمع مذكر سالم كزيدون، أو محمدون فهذا لو رُفع رُفع بالواو، فعند المناداة يبنى على الواو، ولو كان مثنى مثل يا زيدان يبنى على الألف؛ لأنه عند الرفع يرفع بالألف، فهنا يبنى على ما يرفع به وهي الألف، هذا إذا كان مفردًا علمًا، والمفرد -يا إخوان- في باب المنادى ليس المقصود به ما لم يكن مثنى ولا جمعًا، وإنما المقصود بالمفرد في باب المنادى هو ما لم يكن مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

وهنا فائدة: كلمة "مفرد" في النحو تأتي على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول وهي الأكثر استعمالاً: هو قَسِيم المثنى والجمع.

والصنف الثاني: هو قَسِيم الجملة وشبه الجملة، فيقال: هذا مفرد وهذا جملة وهذا شبه جملة، وهذا جاءنا في باب المبتدأ والخبر -كما عرفنا- أن الخبر قد يقع مفردًا وقد يقع جملة وقد يقع شبه جملة.

والنوع الثالث من استعمال الكلمة المفرد هنا في باب المنادى وهو ما لم يكن مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

بناءً على ذلك: ما كان مفردًا علمًا، أو كان نكرة مقصودة فإنه يبنى على ما يرفع به، لو كان معربًا، يعني إذا قلت: يا رجلُ لشخص معين أمامك، فكلمة رجل هذه نكرة مقصودة لمعين، وأنت تناديه، لو جاءت كلمة رجل مرفوعة، فإنك ترفعها بالضمة في كلام آخر، ففي النداء تبنيه على الضم، لو جاءت كلمة رجلان، رجلان مثنى مرفوع ويرفع بالألف، فعند النداء تبنيه على الألف، وكذلك الجمع في هذا.

يقول: تعقيب على سؤالي للدكتور على الشبيه بالمضاف، في الشبيه بالمضاف أنتم أغفلتم نقطة بأنه يخالف المضاف إليه، أولاً عندي أنا تعقيب بسيط: أن الشبيه بالمضاف لا يقبل "ال" التعريف، الجزء الثاني أيضًا ينتفي منه التنوين في الجزء الأول، فقط هذه إضافة بسيطة.

التنوين في الجزء الأول.

ما ينون في الجزء الأول منه يعني؟

نعم.

لا ينون الجزء الأول منه؟

لا ينون المضاف ليس الشبيه بالمضاف.

طبيعي، التنوين في الإضافة، المضاف دائمًا لا ينون، أحسنت.

هذه من الفروق التي بين المضاف والشبيه بالمضاف.

جميل.. شكرًا جزيلاً لك يا أخي الكريم.

نعم هو نَبَّهَ إلى أمر، وأردنا أيضًا التفصيل، ذكر أيضًا النحويون من أنواع الشبيه بالمضاف لو سميت شخصًا بالعدد المعطوف يمثلون دائمًا بثلاثة وثلاثين، إذا قلت: يا ثلاثة وثلاثين، فقالوا: أيضًا أن هذا من الشبيه بالمضاف؛ لأنه لا يكتمل معناه إلا بالجزء الثاني منه.

بإطلاق أو بإجمال: الشبيه بالمضاف هو ما يحتاج إلى جزء آخر يكمله ليس مضافًا إليه، وما ذكره الأخ الكريم صحيح كامل نعم؛ لأنه أصلاً من خصائص المضاف أنه لا تجتمع الإضافة مع التنوين؛ لأنه لا يمكن أن تنون المضاف مطلقًا؛ لأنه إما أن تكون الكلمة منونة أو تكون مضافة، ولذلك حتى لو أنه كان مثنى أو مجموعًا فإنك تحذف هذه النون التي نابت عن التنوين عند الإضافة، فتحذف نون المثنى ونون الجمع عند الإضافة؛ لأن هذه النون قامت مقام التنوين في الاسم المفرد، فهذا أمر واضح أن المضاف لا ينون، وأما الشبيه بالمضاف فليس هذا حكمه؛ لأنه ليس مضافًا فيبقى فيه تنوينه.

يقول: قال تعالى: ؟ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ؟ [المعارج: ٦]، وقول القائل: رأيت طائرًا محلقًا في الجو، لماذا الفعل "رأى" في الآية نصب مفعولين؟ وفي المثال الثاني نصب مفعولاً واحدًا؟.

هذا سؤال سبقت الإجابة عليه، ولذلك سأحِيلُه إلى الإخوة الحاضرين، من يستطيع الإجابة على سؤال الأخ السائل؟ تعيد لهم السؤال يا أخي الكريم.

قال الله –سبحانه وتعالى: ؟ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ؟ وقول القائل: رأيت طائرًا محلقًا في الجو، لماذا الفعل "رأى" في الآية نصب مفعولين؟ وفي المثال الثاني نصب مفعولاً واحدًا؟.

واضح أن السائل يسأل سؤال العالم، لأنه يعرف الجواب، ولكنه يختبركم الآن.

لأن في المثال الرؤية حقيقية.

علمية.

بالعين الجارحة.

في أي الآيتين؟

الأولى

التي هي: ؟ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ؟ [المعارج: ٦].

نعم.

هذه علمية.

نعم.

وفي الثانية: "رأيت طائرًا" هذه بصرية، فإذا كانت الرؤية علمية نصب الفعل "رأى" مفعولين، وإذا كانت الرؤية بصرية، فإنه لا ينصب إلا مفعولاً واحدًا، في أي الحالتين يكون الفعل من أفعال القلوب؟ عندما يكون بصريًّا أو علميًّا؟

عندما يكون قلبيً.

عندما يكون قلبيًّا، إذن "رأى" عندما تكون علمية؛ أي من أفعال القلوب حينئذ تكون من أخوات "ظن" فإنها تكون ناسخة، ويكون مفعولاها أصلهما المبتدأ والخبر، وعندما تكون بصرية فلا علاقة لها بباب النواسخ، ولا بأفعال القلوب، وإنما تنصب مفعولاً واحدًا هو المُبْصَر، وهو المرئي.

يقول: المفعول به المنصوب بنزع الخافض هل هو خاص بالسماع عن العرب؟ أو لنا أن نمثل ونُعربه كما نشاء، نحو: "دخلت البيت" إذ إن الأصل: "دخلت في البيت"؟.

أخوكم طبعًا هنا.. لا بد أن نوضح أيضًا للإخوة الحاضرين والمشاهدين ممن لا يعرف المقصود بنزع الخافض نوضح له المقصود بهذا: هذا مصطلح نحوي، أن هناك بعض الأفعال التي اضطرد أو كثر استعمالها في العربية متعدية بحرف الجر؛ أي لا تتعدى بنفسها، أي المفعول به، أو تتعدى إلى واحد وتتعدى إلى الثاني بحرف الجر مثلاً، فهي لا تتعدى بنفسها إلا إلى واحد، وأما الثاني فبحرف الجر، يحصل في كلام العرب بِقِلّة...

يقول: أريد إعراب قول الله تعالى: ؟ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ؟ [الأحزاب: ٣٧] ؟ زوجناكها.

أيضًا إعراب قول الشاعر:

كَمْ بِالْعِرَاقِ وَكَمْ بِالْهِنْدِ مِنْ شَجَنٍ ** شَكَا فَرَدَّدَتِ الأَهْرَامِ..

"الأهرام" فاعل هنا، ممكن يبينها الشيخ، ما إعرابها؟.

تكمل البيت يا شيخنا.

كم بالعراق وكم بالهند من شجن ** شكا فرددت الأهرامُ أو الأهرامِ...

ماذا رددت الأهرام؟ بقي كلمة في البيت؟

فرددت الأهرام شكواه.

شكواه أي نعم، واضح.

السؤال الثاني: ما الفرق بين تاء الفاعل وتاء التأنيث؟.

؟ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ؟ ما نكمل طيب.. نعطيه هذا.. مع إن ترى الشيخ الذي سأل منذ قليل له حق علينا في مسألة نزع الخافض.

باختصار يا شيخ لعله -إن شاء الله تعالى- نستعرضه في الحلقة القادمة.

على كل حال أنت مدير الأمر فأخبرنا بما تريد.

نأخذ سؤالي الدرس، الإخوان يقولون لم يبق وقت يا شيخ.

إذن سجل الأسئلة حتى نجيبها.

بإذن الله.

في الحقيقة يعز عليَّ أن يسأل السائل ولا يُجاب.

في الدرس القادم إن شاء الله تعالى.

إذن سجلها عندك.

سأسجلها إن شاء الله تعالى، لعل إخواننا يعذرونا في ذلك.

سؤال هذه الحلقة هو سؤال واحد: متى يُنصب المنادى؟ ومتى يُبْنَى على ما يُرفع به؟

أسأل الله -سبحانه وتعالى- لكم جميعًا الفهم والتوفيق فيما تطلبون، وأسأله سبحانه وتعالى أن يُخلــص نيــاتكم ويوفقكم إلى ما يحبه ويرضاه.

الدرس الخامس

ترخيم المنادى

باسم الله، الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة الحاضرون، أيها الإخوة المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مستهل هذا اللقاء، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يكون لقاءً نافعًا مقرِّبًا إليه سبحانه، عامرًا بالعلم النافع، وأسأله -سبحانه وتعالى- أن يرزقنا الإخلاص فيما نقول ونعمل.

نحن في هذه اللقاءات -أيها الإخوة- في شرح هذا الكتاب نتناول المسائل العلمية فيه، وأذكر بما أذكر به في معظم اللقاءات أن نتناقش ونتحاور مع الإخوة فيما يتعلق بالأسئلة النحوية واللغوية العامة التي تَمَسّ إليها الحاجة، وإن كانت خارج موضوع الدرس بما لا يطغى على الموضوع الذي نحن بصدده من شرح هذا المتن المبارك، على أن تكون هذه الأسئلة بقدر الإمكان نافعة للعموم، وفيها فائدة للمشاهدين جميعًا؛ لأنه ربما لا يُتاح لبعض الإخوة السؤال في القضايا اللغوية والنحوية في مكان آخر، أو لبعض الناس لا يُتاح لهم هذا في مكان آخر، وأسأل الله التوفيق.

كنا فيما سبق قد توقفنا عند الحديث في المنادى على مسألة أحكام المنادى وتحدثنا فيها، وسبب الحديث عن المنادى في الأصل هو أنه في باب المفاعيل أنه من أنواع المفعول به كما تعلمون؛ لأن المنادى في قولنا: "يا فلان" معناه أدعو فلانًا، فـ"يا" هذه نابت عن فعل تقديره "أدعو" وما دام "فلانًا" هو المدعو وهو المنادى فهو في تقدير المفعول به، فهو إذن من أنواع المفعول به.

وقد عرفنا حكمه: وهو أنه يأخذ النصب الذي يأخذه المفعول به ظاهرًا في حالتين، بل في ثلاث حالات، وهو أن يكون مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، أو نكرة غير مقصودة، وأما إن كان مفردًا علمًا أو نكرة مقصودة فإنه يأخذ حكم النصب في التقدير، وفي الظاهر يُبْنَى على ما يُرفع به، هذا كان آخر ما تحدثنا به، وهو كان موضوع سؤال الحلقة، إن كان هناك إجابات حول هذا الموضوع ممكن أن نستمع إليها بصورة سريعة؛ لنبدأ في موضوعنا اليوم.

يقول: متى ينصب المنادى ومتى يبنى على ما يرفع به؟

الجواب: ينصب المنادى إذا كان مضافًا مثل "يا عبد الله"، أو شبيهًا بالمضاف مثل "يا طالعًا جبلاً" "يا حسنًا خلقه" "يا محمودًا فعله".

ونكرة غير مقصودة، مثل قول الأعمى: "يا رجلاً".

ويبنى على ما يرفع به إذا كان مفردًا علمًا مثل "يا محمد" "يا محمدان" "يا محمدون".

نكرة مقصودة: "يا رجل" "يا رجلان" "يا مسلمون".

الأخت الكريمة أجابت تقول: ينصب المنادى في ثلاث حالات:

- إذا كان مضافًا نحو "يا عبد الله".

- أو شبيهًا بالمضاف نحو "يا كريمًا فعله".

- أو نكرة غير مقصودة نحو "يا مجتهدات حافظن على اجتهادكن".

ويبنى على ما يرفع عليه في حالتين:

- إذا كان علمًا مفردًا نحو "يا زيد".

- أو نكرة مقصودة نحو "يا رجلُ اتق الله" مبني على الضم "يا متخاصمون اصطلحوا" مبني على الواو.

أحسنت.. كلها إجابات صحيحة بتغيير في الأمثلة، وتغيير الأمثلة يدل على فهم السؤال، عندما يغير المتحدث المثال ويأتي بمثال آخر صحيح فمعناه أنه قد فهم القضية، وواضح من فهم الأخ والأخت الكريمين للمسألة فهمًا صحيحًا، وفصلوا فيها تفصيلاً طيبًا.

نبدأ اليوم بعون الله وتوفيقه مستعينين به في مسألة المنادى عندما يضاف إلى ياء المتكلم.

أنت تنادي شخصًا تنسبه إليك، فتقول: يا ابني أو يا غلامي أو يا أخي أو يا أبي، فعندما يكون المنادى مضافًا إلى ياء المتكلم فلكثرة استعمال العرب لهذه الصيغة، فإنهم يَتَّبِعون فيها وسائل، فأول هذه الصور المتبعة في المنادى إذا أضيف إلى ياء المتكلم هو أن يؤتى بياء المتكلم ساكنة، فتقول مثلاً: "يا غلامي" "يا أخي" تأتي "الياء" وقد سكنت، ومن هذا قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿يَا عِبَادِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[1] [الزخرف: ٦٨]، بإثبات الياء -كما ترون- ساكنة، وربما تحدث العربي بالاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فحذف الياء تخفيفًا، ولكن يُبْقِي كسرة قبلها على المنادى الذي قبلها؛ للدلالة على أن هناك ياء؛ لأنه لو جاء به على صيغة المنادى مبني مثلاً على الضم لا يُعلم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، فتبقى الكسرة للدلالة على أن هناك ياء حذفت تخفيفًا، كما في قوله تعالى: ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ [الزمر: ١٦]، بدون ياء، لكن الكسرة دليل على هذه الياء المحذوفة للتخفيف، وربما أُثبِتَت الياء، ولكنها تحرك أيضًا بالفتح، فتقول: "يا غلاميَ" كما قال -سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الزمر: ٥٣]، هنا أُثبِتَت ياء المتكلم، ولكنها مفتوحة.

إذن لكثرة استعمال المنادى المضاف إلى ياء المتكلم جاز في استعماله أن يؤتى به، وياؤه مثبتة سكنت، أو تحركت بالفتح أو حُذِفَت الياء للتخفيف، ولكن تبقى الكسرة دليلاً عليها، قد يقول قائل: لماذا تبقى الكسرة؟ ذكرت منذ قليل أنه لو أثبتنا المنادى بدون الكسرة لظن ظانّ أنك تنادي المنادى دون أن تنسبه إليك، فلو قلت: "يا غلامُ" مثلاً بلا كسر في آخره لَمَا علم المخاطب أنك تنادي غلامًا منسوبًا إليك، بل تنادي غلامًا مطلقًا، فكسر آخره دليل على الياء المحذوفة.

بقي كلمة "أب" و"أم" وهي مما يكثر أن يناديه الإنسان، فالعرب في مثل هذه الكلمة، أو هاتين الكلمتين يجيزون أن تُقلب ياء المتكلم تاءً مكسورة، كما في نداء إبراهيم -عليه السلام- لأبيه: ﴿ يَا أَبَتِ لاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ﴾ [مريم: ٤٤]، ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ ﴾ [مريم: ٤٣]، كما ترون حذفت الياء، أصله "يا أبي" والياء عُوِّضَ عنها بالتاء المكسورة.

وهناك صيغة "ابن أم" يعني يا أخي، فإن الأصل فيها يقال: "يا ابن أمي" ولكن العرب تستعملها بحذف ياء المتكلم، ولا يُكسر ما قبل الياء ولكن يُفتح فيقال: "يا ابن أُمَّ" كما ورد في قصة موسى وهارون: ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلاَ بِرَأْسِي ﴾ [طه: ٩٤]، فبحذف ياء المتكلم وفتح ما قبلها، وهذا كما هو ظاهر يكون في استعمال هذه الصيغة بالذات.

أرجو أن يكون هذا الأمر واضحًا بالنسبة للمنادى إذا أضيف إلى ياء المتكلم، والعلة من هذه الصور المختلفة التي يأتي عليها المنادى المضاف إلى ياء المتكلم هو كثرة استعماله، فكثيرا ما يستعمل الإنسان نداء الأقربين إليه من أخ أو ابن أو غلام أو أب أو أم إلى غير ذلك، فلكثرة مناداته استعملت فيه هذه الصيغ، وبعضها يستعمل تخفيفًا، فإن حذف ياء المتكلم واضح فيه التخفيف بإبدالها كسرة أو الدلالة عليها، تحريكها لأجل وصلها بما بعدها، فإنك إذا

[1] هكذا قيلت من الشيخ، ولعله كان يقصد قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

قرأت قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ ﴾ فهذا يعين على سرعة الانتقال بدلاً أن تقول: "يا عبادِي الذين" فالفتح -كما ترون- فالتحريك بالفتح هنا مما يُعين على سرعة الانتقال إلى الكلمة التالية. إذن استعمال المنادى مضافًا إلى ياء المتكلم يأتي على هذه الصور للعلل التي تبينت منذ قليل.

نأتي بعد ذلك -إن لم يكن في الأمر إشكال- إلى موضوع ترخيم المنادى.

يقول: بالنسبة لحذف الياء أو إثباتها هل يوجد مواضع للوجوب أم أنها لا يوجد لها ضابط معين؟.

هي استعمالات تستعملها العرب عليها وكلها جائزة، لكن -كما بينت لك- إذا كان المقام مقام تخفيف فإنه يكون بحذف ياء المتكلم وإثبات الكسرة قبله، وإذا كان المقام مقام درج، والمقصود بالدرج هو وصل الكلام بعضه ببعض، فإن تحريكها هو الأولى حينذاك كما في الآية ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا ﴾ وإن كان المقام مقام سكوت، أو مقام الاستعمال الأصلي لها فهي ساكنة، "يا عبادي" بإثباتها ساكنة، ووجود هذه الاستعمالات مما يتوسع به في الكلام وكل استعمال من هذه الاستعمالات استعمال صحيح لا إشكال فيه، ولكن -كما ترون- لكل منها فائدة للمتكلم يستعملها بحسبها.

نأتي لمسألة الترخيم، ابن مالك في الألفية يقول:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ** كَـ"يَا سُعَا" فِيمَن دَعَا سُعَادَ

الترخيم، بدل أن نتحدث عن المعنى اللغوي ثم المعنى الأدبي، ندخل فيه مباشرة حتى نتدارك الوقت، المقصود بالترخيم في باب النداء: هو التخفيف في الكلام، هو نوع من التخفيف في الكلام، كيف ذلك؟ الترخيم: هو حذف آخر المنادي تخفيفًا، أحيانًا يكون اسم المنادى طويلاً، وأحيانًا لا يكون طويلاً، لكن المتحدث يريد أن يتخفف من بعضه، من باب التخفيف، هذا ورد في كلام العرب، فهم يحذفون ولعل أحدًا منكم مثلاً يسمع: "يا صاح" أي يا صاحبي، ويسمع "يا فاطِمُ"، وهذه كما قال امرُؤُ القيس: "أفاطمُ مهلاً" بحذف التاء، هذا يسمى الترخيم، أعني به حذف آخر المنادى والغرض منه التخفيف في الكلام فقط، يعني ليس له غرض آخر وأحيانًا يحتاج إليه الشاعر لإقامة الوزن؛ لأنه لو أتى بالمنادى كاملاً لَمَا استقام وزنه، فلا يستقيم الوزن مثلاً إلا بحذف آخر المنادى، فيحذف الشاعر أو المنادِي آخر المنادَى من أجل مثل هذه العلل، والأصل فيه هو التخفيف، والتخفيف مطلب من مطالب الفصحاء؛ لأن الاختصار إذا أدى ما تؤدي إليه الإطالة صار مَطْلَبًا، وتصبح الإطالة عيبًا، لكن إذا كان الكلام لا يؤدَّى إلا بإطالة فلا بد منها، فإن أمكن أن يؤدي باختصار صار الإتيان به بالكلام طويلاً من العيوب، ولذلك كما تعلمون في النحو أنه إذا أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً لم يَجُز أو يُعدل عنه إلى الانفصال، بل وجب أن يؤتى به متصلاً، صار هذا من مواضع وجوب اتصال الضمير؛ لأنه أكثر اختصارًا، بناءً على ذلك وما دام الاختصار من مطالب البلغاء فحذف آخر المنادى للتخفف هو أيضًا مَطْلَب، ما دام معنى اسم المنادى واضحًا وبيِّنًا.

والمسألة لها ضوابط، بمعنى أنه ليس كل منادى يُحذف آخره، أو يُتخفف منه، ولكن المسألة لها ضوابط، اشترط العلماء، طبعًا اشتراطهم ليس من عند أنفسهم، لكنهم فيما رأوه من كلام العرب، ما كانت العرب تتبعه يذكرونه فيقولون: العرب لا تأتي بالاسم المنادَى مُرَخَّمًا إلا إذا توافر فيه شروط، أهم هذه الشروط أن يكون محددًا معينًا، بمعنى أنه إذا كان مثلاً نكرة غير مقصودة، لا ترخم، فينبغي أن يكون معينًا ومحددًا.

الأمر الثاني: إذا توافر مع كونه محددًا ومعينًا أن آخره تاء اكتُفِيَ بهذا، فتقول في فاطمة "يا فاطمُ" وفي عائشة "يا عائشُ"، بل تقول في "ثُبَة"، والثُّبَةُ -كما تعلمون- هو الفرقة أو الجماعة، وجمعه ثُبَات ﴿ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ [النساء: ٧١]، أي: جماعات متفرقين، ﴿ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾ [النساء: ٧١]، أي: مجتمعين، فالثُّبَة هي الجماعة، إذا نَادَيْتَ جماعة من الناس تقول: "يا ثُبَ" وتحذف التاء؛ لأنه يُكتَفَى فيما آخره التاء لحذفها وترخيمها عند النداء أن تكون معينة، لا يلزم أن تكون معرفة علَم، و"ثُبَة" -كما ترون- نكرة لكنها محددة معينة.

لكن لو افترضنا أن المنادى ليس مختومًا بتاء التأنيث في آخره، حينذاك لهذا المنادى شروط، يعني الآن ما ذكرناه منذ قليل من إباحة الأمر لكل معين شرطه أن يكون المنادى مختومًا بالتاء، أما إن لم يكن مختومًا بالتاء، فلا

بد من توافر شروط، أولها: أن يكون معرفة، أن يكون علمًا، نحن عرفنا في "ثُبَة" منذ قليل أنه نكرة، لكنه معين ومحدد، وجَوَّزَ ترخيمَه بحذف آخره أنه معين ومحدد، أما إن لم يكن مختومًا بالتاء فلا يكفي مجرد التعيين، بل لا بد من أن يكون علمًا، وأن يكون مبنيًّا على الضم، إذن ما يكون مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وأن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، تقول في نداء حارث "يا حارِ" وكما ترون "الحارث" اسم علم، هذا الشرط الأول، وهو مبني على الضم "حارثُ" وهو زائد عن ثلاثة أحرف؛ لأنه مكون من أربعة أحرف، فرُخِّمَ بحذف آخر حرف فيه وهو "الثاء" فينادَى ويقال "يا حارِ" طبعًا الترخيم –يا إخوان– جوازي وليس وجوبيًّا، إذا أراد المنادي أن يرخم تخفيفًا فله ذلك إذا توافرت الشروط.

إذن لمَّا لم يكن هذا الاسم مختومًا بالتاء وجب أن يكون علمًا مبنيًّا على الضم زائدًا على ثلاثة أحرف، وقد توفرت في هذه، وتقول في منصور "يا مَنْصُ"، ومثلاً تقول في محمد "يا مُحَمَّ" لأنه عَلَم مبني على الضم زائد على ثلاثة أحرف.. إلى آخره.

معنى ذلك أنه سيأتيك لو قلنا مثلاً نَادَيْنَا "إنسان" هل نرخم هذا الاسم؟ إنسان عندنا شخص محدد ممكن أن نقول له "يا إنسا"؟

لا يجوز.

لماذا لا يجوز؟

لأنه ليس علمً.

نعم.. هو محدد ومعين، ولكن لكونه غير مختومٍ بالتاء وجب أن يكون علمًا، وهذا وإن كان محددًا ومعينًا إلا أنه نكرة، ونحن نشترط أن يكون علمًا ليَصِحَّ ترخيمه.

إذا قلنا: عبد الله هل يصح أن نرخمه؟

لا يصح؛ لأنها مضافة.

لأنه ليس مبنيًّا على الضم، ونحن نشترط في المنادى الذي يُرَخَّم بحذف آخره إن لم يكن مختومًا بالتاء أن يكون مبنيًّا على الضم، إذن "عبد الله" هذا ما حكمه عند النداء؟ منصوب لأنه مضاف.

إذا قلنا: "حَكَم" شخص اسمه "حَكَم" أو اسمه "عَمْرو" هل يجوز ترخيمه بحذف آخره؟

ل.

لماذا؟

لأنه على ثلاثة أحرف.

لأنه على ثلاثة أحرف، وشرط المنادى الذي ليس مختومًا بالتاء ليرخم أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف.

إذا نادينا "يا شاب قرناها" ونحن نعرف أن "شاب قرناها" هذا مركب إسنادي، اسم لقبيلة علَم، فهل يصح ترخيمه بحذف آخره أو شيء من آخره؟

لا يجوز.

لماذا؟

لأنه ليس مبنيًّا على الضم.

أحسنت.. إذن ما حكمه؟ إذا لم يكن "شاب قرناها" مبنيًّا على الضم فما حكمه؟ حكمه الحكاية، معنى الحكاية أنه يُنطق كما نطقته العرب من الأصل دون تغيير فيه، وتقدر عليه العلامات، فيقال: إنه هنا في محل نصب؛ لأن المنادى -كما نعلم- كل المناديات في محل نصب؛ لأنها في الأصل مفعول به لفعل نابت عنه أداة النداء.

في قول جميل، البيت لا أذكره ولكن أذكر أنه قال: "أَبُثَيْنَةَ" هل هذا فيه ترخيم؟ لأنه لم يحذف التاء؟.

لا.. لا.. هذا ليس فيه ترخيم، هذا نوع من التحبيب، يعني تصغير الاسم، هي "بثينة" فهو يجمل الاسم بحذف بعض حروفه، لكنه لا يسمى ترخيمًا؛ لأن الترخيم كما بَيَّنَهُ العلماء هو حذف آخر المنادى، ولو قال: "أَبُثْنَ" مثلاً أو "أَبُثَيْنَ" لكان حذفه ترخيمًا، لكن غرضه منه أيضًا هو توع من التخفف، وأحيانًا نوع من التحبب أيضًا؛ لأن حذف بعض الحروف يكون له أكثر من غرض.

إذن هذه الأمثلة التي بيَّنها الإخوة الآن وذكروا أنها لا يجوز ترخيمها قد تبين أنها فقدت شرطًا من شروط الترخيم.

إذا تَبَيَّنَ هذا فإن لك في الاسم المنادى المرخَّم أن تنطقه بإحدى طريقتين: عندنا مثلاً سأذكر أسماء: "جعفر" و"منصور" و"حارث" و"هِرَقل" تقول لماذا تذكر أربعة أسماء؟ لأني أنظر للحرف السابق للأخير، في قولي: "جعفر" مفتوح، الفاء مفتوحة، وفي قولي: "حارث" الراء مكسورة، وفي قولي: "هرقل" القاف ساكنة، وفي مثل: "منصور" الصاد -كما ترون- مضمومة، فالحركات مختلفة، عندما أُرَخِّمُه الأصل -كما تعلمون- هو أن نُبقِي الحركة كما كانت عليه، فنقول مثلاً في "حارث" "يا حارِ" ويكون مكسور آخره، نحن نعرف أن المنادى المفرد العلم إذا نودي يبنى على الضم، فأين الضمة؟ أنت الآن أتيت بكسرة في آخره، نقول: الضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم، على "الثاء" في "حارث" وفي قولي مثلاً في "هرقل" يا "هرقْ" بسكون القاف، الضمة مقدرة على اللام المحذوفة تخفيفًا للترخيم.. وفي "جعفر" مثلاً الضمة في "يا جعفَ" بفتح الفاء، الضمة مقدرة على الراء المحذوفة للترخيم.

إذن هو منادى ومبني على الضم، ولكن الضمة لم تظهر؛ لأنه حُذف الحرف المحتوي لها، الذي تظهر عليه هذه الحركة، وحذف للتخفيف، فحذف هو مع حركة البناء، وبقي الحرف السابق على حركته، الذي أصبح آخرًا الآن بعد حذف الحرف الأخير.

بعض العرب يتصور أن الحرف الذي حُذِفَ للتخفيف وللترخيم أنه لشدة الاستغناء عنه كأنه غير موجود، ويعامل باقي الكلمة المناداة على أنها كلمة مستقلة، فيبنيها على الضم كما هي، فيقول مثلاً في "حارث" "يا حارُ" وكأن الراء هي آخر حرف، ويتناسى لشدة إبعاده للحرف المحذوف والتخفف منه، يتناسى الحرف الأخير، ويبني الحرف الموجود ويجعل الضم على الحرف الموجود فيقول: "يا حارُ" في "يا حارث" وفي "يا جعفَر" يقول: "يا جعفُ" وفي "هرقل" "يا هِرَقُ".

إذن لك إحدى طريقتين: إما أن تتصور أن الحرف قد حُذف وعلامة البناء عليه، فتُبقي الحرف الموجود على ما كان عليه في الأصل، على حركته الأصلية، ويكون تقدير البناء على الحرف المحذوف، وإما أن تُعامِل ذلك الحرف المحذوف كأنه غير موجود أصلاً في الكلمة، وتعامِل ما بقي من الكلمة المناداة على أنها هي المنادى كاملاً، وتظهر على آخرها علامة البناء، هاتان هما الطريقتان أو اللغتان اللتان تسميان لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، وهذه اللغة هي لغة تستعمل في باب النداء في باب الترخيم، معنى ينتظر ومن لا ينتظر؛ يعني ينتظر الحرف المحذوف أو لا ينتظره، فالمنادِي إذا كان ينتظر الحرف المحذوف يعني يتصور أن فيه حرف فإنه يُبقي الحرف الموجود على حركته؛ لأنه هناك حرف ينتظره، عليه حركة البناء، وإذا كان لا ينتظر ذلك الحرف المحذوف، ويَعُدُّه قد ذهب ولا يعود فإنه يعامل الموجود على أنه هو الكلمة بأسرها، وتكون عليه علامة البناء، فإذن من ينتظر الحرف يُبقي حركة الحرف السابق عليها ويجعل حركة البناء على الحرف المنتَظَر، ومن لا ينتظِر الحرف يعامل الباقي على أنه منادًى مستقل، هاتان هما اللغتان أو الطريقتان اللتان تتبعهما العرب في ترخيم المنادى.

يقول: هل يجوز الرفع في "أم" في قول القائل لأخيه: "يا ابن أم"؟.

نحن نعرف أن "يا ابن أم" أن المنادى هو "ابن" وحينئذ هو مضاف و"أم" مضاف إليه، والمنادى المضاف يكون منصوبًا، وتكون "أم" هذه هي المضاف إليه، فهي في محل جر، وعلامة الجر هي على الميم؛ لأن "أم" مضافة إلى ياء المتكلم، فـ"أم" مضاف إليه مجرور، وهو مضاف والياء أيضًا مضاف إليه مجرور، فـإذن إمـا أن نكسرها فنقول: "يا ابن أُمِّي" بإثبات الياء، أو ساكنة أو مفتوحة "يا ابن أُمِّيَ" أو نحذف الياء ونُبقي الكسرة، أو نـأتي بما استعملته العرب في حذف ياء المتكلم وفتح ما قبلها "يا ابن أمَّ" هذه هي أشهر اللغات الواردة فيها.

ما ورد من لغات أخرى في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم هي نادرة، وفي حكم الشاذ، ولذلك الأصـل أن لا يعول عليها، ولا يقاس، وإنما يقاس على هذه اللغات الشائعة عند العرب.

كذلك يسأل عن ترخيم "إبراهيم"؟.

"إبراهيم" هذه -كما نرى- مستوفية الشروط، فهو منادى علم مبني على الضم على الأكثر من ثلاثـة أحـرف، فترخيمه يكون بما سأبينه الآن من أنه إذا كان ما قبل الآخر حرف علة ساكن زائد قبله أكثر من ثلاثة أحرف، فإنه يجوز أن يُحذف هو مع الحرف الأخير، فيقول: "يا إبراهِ" بكسر الهاء وحذف الياء معها، كما قلنا منـذ قليـل فـي "منصور" وهذا يسوقني الآن للحديث عن ما يُحذف لأجل الترخيم، الذي يحذف لأجل الترخيم الغالب والأكثـر أن يكون حرفًا واحدًا كما مثلنا في الأمثلة السابقة، في معظم الأمثلة التي مرت بنا اليوم في المنادى أن يكـون حرفًـا واحدا، كما وردت قراءة ابن مسعود، قراءة ابن مسعود وهي إحدى القراءات لكنها ليست مـن القـراءات الـسبع المشهورة، أو العشر، لكنها إحدى القراءات الواردة، وهي قراءة تنسب إلى عبد الله بن مسعود -رضي الله عنـه- أنه في نداء أهل النار -أعاذنا الله من حالهم: «وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ»، حتى يقال: إن ابن مسعود قـال: "ما أشغل أهل النار عن الترخيم".

طبعًا فسر العلماء أو ذكر العلماء أن وجه هذه القراءة أنهم لعجزهم وضعفهم في حال عذابهم -أعاذنا الله مـن حالهم- أنهم لا يستطيعون إكمال المنادى فيحذفون آخره.

الشاهد في هذه المسألة أنه أغلب المناديَات عند ترخيمها إنما يحذف فيها حرف واحد، وقد يحذف حرفان، وذلك بشرط أو بشروط ينبغي أن يكون.. الأصل أن يحذف حرف واحد وهو الأخير، لكن لو كان قبل هذا الأخير حرف علة، وحروف العلة -كما تعلمون- كثيرة الآفات، كثيرة الحذف، حرف علة ساكن زائد، زائد يعنـي لـيس مـن الحروف الأصلية للكلمة، وقبله ثلاثة أحرف فأكثر، يعني يوجد ما يكفي من الحروف لتبقى الكلمة، فإنه يـصح أن يحذف مع الحرف الأخير، فيكون المحذوف حرفان، ما مثال ذلك؟

عندما نقول مثلاً في "سلمان" هذا يجوز فيه ترخيمه بحذف نونه، وقبل الأخير -كما ترون- حرف علة، وهـو ساكن، كما أنه زائد بمعنى أنه ليس من الحروف الأصلية للكلمة، الحروف الأصلية للكلمة هي "السين واللام والميم" لأنه من السلامة، فتوافرت فيه الشروط، فجاز أن يحذف حرف العلة مع الحرف الأخير، سواءً على لغة من ينتظر فتقول: "يا سلمَ" بأن تبقي الفتحة على أصلها؛ لأن الميم مفتوحة في الأصل في "سلمَان"، أو أن تعامله على لغة من لا ينتظر فتبنيه على الضم، وكأنه ليس بعده شيء، فتقول: "يا سلمُ" فأنت بالخيار في ذلك، فتكون حذفت حـرفين، كذلك في "منصور" هنا آخر حرف هو "الراء" قبله حرف علة وهو "الواو" وهي ساكنة، وزائدة بمعنى أنها ليـست من الحروف الأصلية للكلمة، فإن الحروف الأصلية للكلمة هي "النون والصاد والراء" وقبل حـرف العلـة -كمـا ترون- ثلاثة أحرف، فكفت وحدها، وصار يجوز أن يحذف حرف العلة مع الحرف الأخير تخفيفًا بالترخيم، فيقال: "يا منصُ" على لغة من ينتظر، وعلى لغة من لا ينتظر أيضًا كيف ذلك؟ من يوضح لي؟ لماذا في "منصور" صارت "يا منصُ" بضم الصاد على اللغتين، من ينتظر ومن لا ينتظر؟

لأن من ينتظر لا يغير حركة الحرف.

والحرف كان مضمومًا، فبقي على أصله.

ومن لا ينتظر فهو يبني الاسم على ما يرفع عليه فيكون أيضًا مضموم.

فيبنيه على الضم، فيضم آخره، نعم..

إذن الأمر تقديري، إذا كانت على لغة من ينتظر فإن الضمة هذه هي ضمة الصاد الأصلية، وإذا كانت على لغة من لا ينتظر فإنها ضمة مجتلبة لبناء المنادى المرخَّم بعد ترخيمه، وليست هي الضمة الأصلية، وهذا كله في التقدير، وإلا فالكلمة مضمومة في الحالين.

كذلك لو أنك سمَّيْت إنسانًا "مسكين"، والعرب تسمي مسكينًا، وهناك شاعر اسمه "مسكين الدارمي" -كما تعلمون- وهو شاعر أموي إسلامي، فإذا ناديته ورخمت هذا المنادى فأنت تحذف آخره وهو النون، وقبل آخره ياء حرف علة، وساكنة، وزائدة؛ لأن السكين والكاف والنون هي الأصول، وما قبل حرف العلة يعني ثلاثة أحرف فكفى ذلك وحده وجاز حذف الياء حرف العلة مع الحرف الأخير، فتقول على لغة من ينتظر: "يا مسكِ" وعلى لغة من لا ينتظر "يا مسكُ" بضمها، بشرط أن يكون المنادى هنا هذا اسم علم، أما إذا كنت تنادي مسكينًا من المساكين فلا يصح ذلك، لماذا لا يصح؟ تعرفون يا إخوان لو كنت أنادي مسكينًا أي قليل الحال، ضعيف الحال، لماذا لا يصح أن أرخمه؟

لأن الكلمة الأساس منها حرف السين والكاف والنون، والنون هي الحرف الأخير.

كذلك "منصور" الراء في منصور هي أصلية؛ لأنها من "نَصَرَ" ومع ذلك رخمناه بحذف رائه، فإذن قد يُحذف الحرف الأصلي لا إشكال. نعم تفضل يا شيخ.

لأنه فَقَدَ الشرط الثاني وهو عدم وجود تاء التأنيث، وعندما فقد هذا الشرط أيضًا فقط شرط من الشروط، وهو أنه ليس معرفة.

هو فَقَدَ شرط العلمية، نحن اشترطنا في المنادى غير المختوم بالتاء ليرخَّم أن يكون علمًا، وإذا لم يكن علمًا، فإنه لا يرخم، فلا تقول لمسكين من المساكين تقول له: "يا مسكِ" بالترخيم، لكنك لو ناديت شخصًا اسمه مسكين لصح ذلك كما ذكرت منذ قليل.

على كل حال الأمر في هذا -إن شاء الله- واضح، ولذلك الفرزدق عندما يخاطب مروان بن الحكم الخليفة الأموي يمدحه ويستجديه:

يا مَرْوُ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ ** تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

قال "يا مَرْوُ" المنادى "مروان" فرخم آخر المنادى، وكما ترون لمَّا كان ما قبل الحرف الأخير حرف علة وهو "الألف" ولا بد أن يكون ساكنًا (كل ألف ساكنة) وهي زائدة وقبلها ثلاثة أحرف، رخمها بحذف حرف العلة مع الحرف الأخير، هذا على لغة من ينتظر أو لغة من لا ينتظر يا إخوان؟

هذا على لغة من لا ينتظر.

من لا ينتظر، لأنه ماذا فعل؟

بُنِيَ على الضم.

بناه على الضم، ولو أنه جاء به على لغة من ينتظر لقال؟

يا مروَ.

يا مروَ؛ لأن الواو في الأصل مفتوحة، فلو كان ينتظر لفتح الواو، لكنه لا ينتظر شيئًا بعدها، ولذلك جعل ضمة البناء عليها.

عمر بن أبي ربيعة يقول:

قِفِي فَانْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ ** أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ

فقال "يا أَسْمُ" وأصله "يا أَسْمَاءُ" حذف آخر المنادى وهي الهمزة قبله حرف علة ساكن زائد، وقبل هذا الحرف ثلاثة أحرف فجاز أن يُحذف حرف العلة مع الحرف الأخير.

إذن هنا في هذه الأمثلة حُذف حرفان من آخر المنادى ترخيمًا، وهذا يوجد، بقي أن نقول: إنه إذا كان المنادى مركبًا مزجيًّا فلا يُكتفى بحرف، ولا بحرفين، بل يحذف عَجُز المنادى كله يعني الكلمة الثانية من المركب المزجي، أنتم تعرفون المركب المزجي عبارة عن كلمتين ممزوجتين، في قولك: "مَعْدِي كَرِب" أصلها "مَعْدِي" وحدها و"كَرِب" وحدها، مزجتا فأصبحتا كلمة واحدة، عند الترخيم تحذف ما كان عَجُزًا للكلمة إن كان كلمة أخرى في الاسم فتقول: "يا مَعْدِي"، عندما تنادي "حضر موت" لو كانت تنادَى تحذف "موت"؛ لأنه الجزء الثاني العجز فتقول: "يا حَضْرْ".

إذن المحذوف للترخيم، الذي يحذف للترخيم هو واحد من ثلاثة أمور: أكثر ما يُحذف حرف واحد، وهذا هو غالب الأسماء المرخمة، وقد يحذف حرفان، واشترطنا في ذلك أن يكون ما قبل الأخير حرف علة ساكنًا زائدًا، أي ليس من أصول الكلمة، وقبله ثلاثة أحرف فأكثر، ثم بعد ذلك بقي حالة واحدة وهي لا يُكتفى فيها بحذف حرف واحد، ولا بحذف حرفين، وإنما يحذف فيها كلمة برأسها، وهي الكلمة الثانية أو الجزء الثاني من المركب المزجي فيحذف عجزه ويبقى صدره عند الترخيم.

يقول: بالنسبة لـ"مَعْدِي كَرِب" و"حَضْرَ مَوْت" ألم تفقد الشرط الثاني من شروط الترخيم وهو آخرها ليس فيه تاء؟.

فقدت الشرط الثاني؟

من شروط الترخيم، فلماذا رُخِّمَت؟.

نحن اتفقنا على أن المنادى إذا فقد الحرف الثاني من حروف الترخيم فإنه يشترط فيه شروط أخرى ليجوز ترخيمه، وهو أن يكون علمًا مبنيًّا على الضم، زائدًا على ثلاثة أحرف، وهذا متوافر في هذه، أنها عَلَم مبني على الضم، زائد على ثلاثة أحرف، فجاز ترخيمها فهي كغيرها.

هي إذا كان مختومًا بالتاء لا يُشترط فيه علمية، ولا بناء على ضم، ولا يشترط فيه زيادة عدد من الأحرف، ولذلك قلنا في "ثُبَة" "يا ثُبَ" بحذف التاء مع أنها تبقى على حرفين لا إشكال في ذلك ما دامت مختومة بالتاء، فلا إشكال في هذا.

أنا أسأل أقول مثلاً في قولنا "مختار" شخص اسمه مختار، عندما أناديه قال العلماء يجب أن تقول "يا مختا" بإثبات الألف، لماذا؟ من يستطيع منكم الإجابة يا إخوان وإلا أجبت أنا.

لعل الألف تكون أصلية.

نعم، لأن أصله إما إن كان اسم فاعل، ترى صيغة "مختار" يا إخوان تصح أن تكون اسم فاعل، وأن تكون اسم مفعول، يعني أنه هو الذي يختار أو أنه هو الذي اختير، مع أنها في الصورة واحدة؛ لأنه إما نصبها أن "مُخْتَيِر" فهو الذي يختار، أو أنه "مُخْتَيَر"، لكن قلبت الياء ألفًا ولذلك الدلالة في الصورة ضاعت، فلا يُعلم هل هو الذي اخْتَارَ أو الذي اخْتِيرَ، في الحالتين هو مُفْتَعِل أو مُفْتَعَل، فالألف هي عين الكلمة، الحرف الأصلي الثاني في الكلمة،

ولذلك نحن نشترط في الحرف؛ حرف العلة السابق للأخير الذي يجوز حذفه أن يكون زائدًا، وهنا ليس بزائد وإنما هو أصلي، ولذلك قال العلماء عند مناداته نقول: "يا مُخْتَا" هذا إذا كان علمًا اسمه "مختار" أما إذا كان شخصًا موصوفًا بأنه مختار فلا يصح أصلاً ترخيمه؛ لأن شرط ما لم يختم بالتاء أن يكون علمًا، أما إذا لم يكن علمًا فلا يجوز الترخيم.

يقول: الآن في قولنا: "يا جعفُ" على لغة من لا ينتظر، الآن علامة الإعراب هي الضمة أم الضمة المحذوفة للترخيم على الحرف المحذوف؟.

إذا كنت لا تنتظر فليس هناك شيء اسمه المحذوف للترخيم، ما نقدر شيئًا، ما ننتظر نحن شيئًا، نعم هناك حرف محذوف، لكنا ما ننتظره، ولذلك تضم هذه حركة البناء التي هي موجودة الآن، إذا كنا ننتظر فحركة البناء في المنتَظَر، أما إذا كنا لا ننتظر، فحركة البناء ينبغي أن تظهر على الموجود على آخر الموجود الآن، ولذلك قالوا: إن لغة من لا ينتظر ينبغي أن تظهر عليها علامة البناء على آخره، أي نعم.

يقول: بخصوص ترخيم أسماء الله الحسنى كـ"عبد الله" ترخم بـ"عَبُّودِي" وعبد الصمد "صَمُّودِي" وعبد العال.. هل هذا صحيح؟ أو نأثم في ذلك؟.

لا.. هذا ليس بترخيم؛ لأنه أولاً نحن اشترطنا في المرخم أن يكون مبنيًّا على الضم، وهذا منصوب، ولذلك منذ قليل لمَّا قلنا "يا عبد الله" سألت الإخوة فأجابوا وقالوا: لأن هذا ليس مبنيًّا على الضم، ولذلك ليس ترخيمًا، هذا نوع من التغيير في الصيغة للتمليح، وأن تُغَيِّر في صيغة الاسم للتمليح فلا إشكال فيها إلا إذا كان الأمر يتعلق بلفظ الجلالة فيفترض أن هذا يُحترم، ولا يستعمل فيه هذا، لكن لو أن إنسانًا مثلاً له اسم آخر كاسم محمد أو اسم خالد أو غيره من الأسماء وأردت أن تغير في الصيغة لأجل التمليح، فهذا إليك لكن الملحظ أمران: الأمر الأول: مسألة إذا كان فيه لفظ الجلالة فإنه يُحترم، الملحظ الثاني: أن هذا لا يدعى ترخيمًا؛ لأن الترخيم شرطه أن يكون الاسم مما يبنى على الضم، وهذا منصوب وليس مبنيًّا على الضم.

تقول: لم أفهم الوجه الثاني في تقدير الضم على آخر المحذوف مثل "هِرَقْ" في "هِرَقْل" وجه معتبر أم لا يعتبر؟.

في قولك "يا هِرَقْ" إذا سكنته فهذا السكون موجود أصلاً في الكلمة في قولك "هِرَقْل" على القاف في الأصل، فالضمة إذن هي على اللام، لكنها حذفت لأجل الترخيم، فتقول: هو مبني على الضم وعلامة البناء ضمة مقدرة، ونحن قدرناها؛ لأن حرفها قد حذف، فهي مقدرة على تلك اللام التي حذفت للترخيم، ولو وجد الحرف لظهرت عليه الضمة، هذا معنى قولنا: نقدرها على الحرف المحذوف، لأن الحرف الذي تخففنا به فحذف هو مع علامة البناء.

يقول: هل يجوز أن ننادي شخصًا أعنيه "عبدَ الله" وأفتح "عبدَ"؟.

هو يسأل عن حذف أداة النداء، هذا جائز وقد جاء في القرآن: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف: ٢٩]، أي يا يوسف، فحذف أداة النداء جائز أيضًا للتخفيف إذا كان المقامُ واضحٌ فيه النداءُ.

هو نص على فتح "عبدَ"؟.

هذا واجب فيه، إذا كان منادى يفتح وينصب؛ لأنه مضاف.

أسأل أيضًا سؤالاً آخر، فأقول في مثلاً قولي: "سعيد" و"عماد" و"ثمود"، "سعيد" قبل آخره ياء، "عماد" قبل آخره ألف، "ثمود" قبل آخره واو، عندما أرخمه، هل أحذف حرف العلة أو أثبته؟

لا يحذف.

لماذا؟

لأن حرف العلة أساس الكلمة.

ليس أساسيًّا، في قولنا "سعيد" السين والعين والدال هي الأصول، أما الياء فهي حرف زائد.

لأنا إذا حذفنا بقيت الكلمة على حرفين.

نحن نشترط في ما قبل حرف العلة الذي يجوز حذفه للترخيم: أن يكون قبله ثلاثة فأكثر، وهنا كم يبقى قبل حرف العلة؟ حرفان فقط، فلا يجوز حذفه، ولذلك يجب إثباته حتى عند الترخيم، فتقول في ترخيم "سعيد" "يا سَعِي" بإثبات الياء، ولذلك ابن مالك ما قال: يا سُعَ بحذف الألف.

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَـ"يَا سُعَا" فِيمَنْ دَعَا سُعَادَ

ولو أنه يجوز -وكما ترون- قبل الحرف الأخير في "سعاد" حرف علة وساكن وزائد، ومع ذلك ما حذفه؛ لأنه لو حذفه لبقي قبله حرفان، ولا يجوز، فيبقيه فتقول: "يا سَعِي" و"يا ثَمُو" و"يا عِمَا" بإثبات حرف العلة.

يقول: هل الترخيم يقصد به أو هل هو إساءة أو ذم نوع من الذم؟.

المقصد البلاغي في الترخيم في الأصل هو التخفيف، والاختصار في الكلام وهذا مطلب -كما ذكرت من قبل- أنه من المطالب التي يلجأ إليها المتحدث هو التخفف بالترخيم.

يقول: كيف نعرب المبنيات إذا نوديت "يا هذا" "يا من يعز عليه أن نفارقه"؟.

هنا نقول: مبني على السكون في محل نصب؛ لأن المنادى كله في محل نصب، فنقول "يا مَنْ" منادى مبني على السكون، طبعًا بناؤه على السكون هو البناء الأصلي، ولو أمكن إظهار حركة البناء لبُنِيَ على حركة البناء التي يستحقها، ولكن في قولنا: "يا هذا" مثلاً، فحركة البناء الأصلي أولى من حركة البناء المجتلبة، ولذلك نقول في قولنا "يا هذا": إن "هذا" منادى مبني على السكون، ولا نقول مبني على الضم؛ لأن السكون هي حركة البناء الأصلي، والضم حركة بناء مجتلبة، هذا على تقدير إمكان ظهورها، مع أنها -كما تعلمون- أن الألف لا تقبل الحركة أصلاً، فنقول في قولنا: "يا هذا" منادى مبني على الضم، وما دامت كل المنادَيات منصوبة؛ لأنها في تقدير "أدعو فلانًا، أدعو هذا"، فهي إذن في محل نصب، فكل منادى سواءً كان مبنيًّا أو معربًا هو في الحالين منصوب، إما ظاهرًا وإما تقديرًا.

نأخذ أسئلة الدرس، وبعض الإخوة اقترح -يا شيخ- أن تُضَمَّن -إذا رأيتم ذلك- الأسئلة جملاً إعرابية.

اجعلنا نسأل سؤالين فيما سبق، أنا أحب أن يكون الإعرابُ مباشرًا حتى نسمع من الإخوة، وأعد -إن شاء الله تعالى- في اللقاءات التالية أن آتي بجمل تخدم الموضوع، لأنه بالفعل الإعراب هو تطبيق على الدرس، وأيضًا نطلب الإعراب عن طريق الإخوة المشاهدين في الموقع أو الاتصال، أسأل السؤالين:

السؤال الأول: ما المقصود بلغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر في النداء؟

السؤال الثاني: ما الذي يحذف من المنادى المرخَّم؟

أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن ينفعكم بما تعلمتم.

الدرس السادس

المنصوبات من الأسماء

الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحاضرون، أيها الإخوة المشاهدون والمشاهدات: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة وأسأل الله -سبحانه وتعالى- لي ولكم جميعًا التوفيق، وأن يرزقنا وإياكم العمل النافع، والعمل الصالح المقرب إليه، وأن يخلص نياتنا، وأن يبارك في أعمالنا وأعمارنا وأوقاتنا وجهودنا، وأن يجعل كل ذلك خالصًا لوجهه الكريم.

حديثنا أيها الإخوة -إن شاء الله تعالى- سيستمر في المنصوبات من الأسماء، بعد أن بدأنا بأولها وهو المفعول به، وذكرنا طرفًا من أو شيئًا مما يدخل في المفعول به وهو المنادى، وتبين لنا كيف أن المنادى هو نوع من أنواع المفعول به؛ لأنه وإن لم يكن في الكلام فعل فإن فيه أداةً قد قامت مقام الفعل، وهي أداة النداء لكونها يقدر في مكانها الفعل أدعو؛ لأن قولك "يا محمد" تقديره "أدعو محمدًا"، ومن هنا كان إدخال العلماء لهذا الباب تحت الحديث عن المفعول به. كان هناك إجابات عن سؤال الحلقة السابقة.. فنستمع إليه.

تقول: المقصود بلغة من ينظر ومن لا ينتظر هو أننا عندما نُرَخِّمُ المنادى مثل: "جعفر" فيجوز فيه وجهان:

الأول بلغة من ينتظر فنقول "يا جعفَ" بفتح الفاء، وذلك بأنهم يروا أن الراء المبنية على الضم حذفت للترخيم، وبقيت الكلمة على علامتها الأصلية فهذا المقصود بلغة من ينتظر.

أما بلغة من لا ينتظر نقول: "يا جعفُ" بضم الفاء، وذلك لأنهم لم ينظروا على أن الحرف المحذوف من الكلمة، بل نظروا على أن الكلمة المتبقية هي المنادى فبنيت على الضم.

تقول في إجابة السؤال الثاني: ما يُحذف لأجل الترخيم في الغالب حرف واحد كما في "عائشة" "يا عائش".

والثاني يحذف حرفان إذا كان المنادى أكثر من ثلاثة أحرف، وما قبل الأخير حرف علة ساكن زائد عن الحروف الأصلية، نحو "يا سلمان" في الترخيم "يا سلمُ" بالضم في لغة من لا ينتظر، و"يا سلمَ" بالفتح في لغة من ينتظر، فيحذف حرف العلة والحرف الأخير.

ثالثًا: إذا كان المنادى مركبًا مزجيًّا يحذف الجزء الثاني من المنادى نحو "مَعْدي كَرِب" فيقال "يا معدِ".

على بركة الله نبدأ في حديثنا في هذه الحلقة.

لم ينته حديثنا عند المنادى بعد، المنادى -كما مر- قد تبين لنا حكمه، وانقسام حكمه إلى قسمين: منها ما يكون منصوبًا، ومنها ما يكون مبنيًّا على ما يُرفع به، وتبين لنا أيضاً أن العرب تُعامل المنادى أحيانًا بقصد التخفيف إلى ترخيمه، وهو حذف آخره على الصورة التي ذكرها الإخوة المجيبون منذ قليل.

بَقِيَ ما يتعلق بالاستغاثة والنُّدْبَة، الاستغاثة في باب المنادى لا يُقصد بها الاستغاثة الشرعية، وإنما يقصد بها حتى الاستعانة المشروعة بالمخلوق فيما يستطيع، إذن ينبغي أن يُفهم هذا؛ لأنه قد يكون أحيانًا أن يُقال مثلاً يا زيد لفلان، أو يا لزيد، فيقال: هل يُستغاث بالمخلوق؟ هنا المقصود بالاستغاثة في باب النداء ليس المقصود بها فقط هي

الاستغاثة المشروعة، وإن كانت الاستغاثة المشروعة مما يدخل فيه، كأن تستغيث بالله –سبحانه وتعالى– تقول: "يا لله للمسلمين" كما قالها عمر.

ولكن يدخل أيضًا في ذلك الاستغاثة المشروعة، والمقصود بالاستغاثة المشروعة هي ليست الاستغاثة الشرعية، ولكن الاستعانة بالمخلوق فيما يستطيع، وهذه مشروعة، والاستغاثة الممنوعة بالنسبة للمخلوق هو أن تستعين بـه فيما لا يستطيع، فهذا إنما هو لله –سبحانه وتعالى– فالاستغاثة والاستعانة إنما هي بالله وحده.

إذن المستغاث به في باب النحو يؤتي به في الغالب مجرورًا باللام المفتوحة غالبًا، ثـم يـأتي المـستغاث لـه مجرورًا بلام مكسورة، كما ورد عن كلمة عمر التي رويت عنه عندما طُعِن، فقال: "يا لله للمسلمين" فالمستغاث به هو الله –سبحانه وتعالى– وقد استُعْمِل في هذه العبارة مجرورًا بلام الجر المفتوحة "يا للَّهِ"، ثم جاء المستغاث لـه مجرورًا بلام الجر المكسورة "لِلمُسْلِمِين" هذه هي الصيغة المشهورة والمعتادة في هذا الباب، أن المستغاث به يُجر باللام، وأنهما يجران معًا، المستغاث به وله، لكن المستغاث به يجر بلام مفتوحة، والمستغاث له يجر بلام مكسورة، وقد تَسْتَعْمِل العرب المستغاث به بلا جر، وحينئذ يُعامل معاملة المنادى مباشرة، كأن تقول: يا زيدُ لعمرو، لأنك لم تجره هنا لأنك لم تدخل عليه حرف الجر، وإذا لم تدخل عليه حرف الجر أخذ حكم المنادى، والمنادى في مثل هذا المقام يُبْنَى على ما يرفع به.

إذن الأكثر في المستغاث به أن يجر بلام مفتوحة، ويجوز استعماله بلا جر، أما المستغاث له فإنه يجـر بـلام مكسورة، لا يلزم أن يكون في كل عبارة ذِكْر للمستغاث له، فقد تأتي بالمستغاث به فتقول: "يـا لَلَّـه" ولا تـذكر المستغاث له؛ لكونه معلومًا، إما في ذهنك، أو في ذهن السامع.

إذن على هذا هنا تأتي طريقة التعامل مع هذا النوع من أنواع النداء وهو خاص –كما قلنا– بالتعامل عند طلب أحدٍ لأحد، ويسمى هذا باب المستغاث، أو يسمى المستغاث أو باب الاستغاثة، وهو جزء من الحديث عـن النـداء، وحكمة منادى –كما قلنا.

النوع الثاني: هو النُّدبَة، والنُّدبَة واضح من اسمها فإذا قلنا: "يَنْدُب فُلَان حَظَّه" يعنى يشتكيه، فإذن الندبـة فيهـا شكوى، ويسميه النحويون يسمى الندبة نداء المتَفَجَّع عليه، أو المتَوَجَّع منه، فإذن المندوب هنا ليس المقـصود بـه المندوب الشرعي، وهو المستحب، ولكن المقصود بالمندوب هنا هو الذي يُستَعْمَل معه هذا الأسلوب، هو المنـادى المتَوَجَّع منه أو المتَفَجَّع عليه، جرير يَرْثِي عمر بن عبد العزيز يقول:

حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ** وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَ

قال هذا الكلام في سنة مائة وواحد، بعد وفاة عمر بن عبد العزيز –رحمه الله– فهو يَنْدُبه يعني يَرْثِيه، والمتنبي –شاعر العربية كما يسمونه– يمدح سيف الدولة فيقول:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ. والشَّبِمُ: البَارِد.

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ ** وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

مَالِي أُكَتِّمُ حُبًّا قَدْ بَرَى جَسَدِي ** وَتَدَّعِي حُبَّ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الأُمَمُ

يقول: "وَاحَرَّ قَلْبَاه" هذا يَتَوَجَّع منه، إذن الأول يَتَفَجَّع على المتوفى، وفي الثاني يتوجع منه، كأن تقول: "وَارَأْسَاه" "وَاسِنَّاه" "وَا حَرَّ قَلْبَاه" فهذا كله يُسَمَّى نُدْبَة.

إذن المندوب في باب المنادى هو المنادى إما المتَفَجَّع عليه المرثِي، أو المتَوَجَّع منه المشْتَكَى منه، كلها يُسْتَعْمَل لها هذا الأسلوب؛ يعني يُؤْتَي بأداة الندبة، وهي "وا" هذه الأداة أعنى "وا" لا تستعمل إلا في الندبة، فلا تستعمل مثلاً في النداء، ما تقول: "وا فلان" وأنت تناديه، إنما تستعملها فقط في الندبة، أي عند التفجع أو التوجع فقط، وأما فـي النداء فتستعمل أدوات النداء الأخرى المعروفة المشهورة.

فإذن "وا" خاصة بالندبة وحدها، لكن قد يُستعمل في الندبة "يا" كما قال جرير: "وقمت فيه بأمر الله يا عُمَرَا"، وقد يقول قائل: لعله ينادي، ونقول المقام يدل على أنه يَنْدُب ولا ينادي، بدليلين: الدليل الأول: أنه قالها بعد وفاة عمر بن عبد العزيز، وما دام كذلك فهو يرثي، والميت لا يُنادي وإنما يُرثى، الأمر الثاني: أنه أتى بألف تُسَمَّى ألف الندبة التي يُمد بها الصوت، وهذا دليل على أنه يريد الندبة، لكنه استعمل "يا" واستعمال "يا" في هذا المقام جائزة، وإن كان استعمال "وا" هو الأصل؛ لأن "وا" خاصة بالندبة، لكن يجوز استعمال "يا" إذا لم يَلْتَبِس المندوب بالمنادى، إذا لم يكن هناك الْتِبَاس، فإن لم يُعْلَم هل أنت تندب أم تنادي وجب استعمال "وا"، أما إذا كان واضحًا من السياق أو من المقام أنك تندب فلك أن تستعمل "وا" ولك أن تستعمل "يا" كما هو في هذه الصورة.

يقول: ما مناسبة الاستغاثة لباب المفاعيل؟.

الاستغاثة هي نوع من أنواع النداء، والنداء مفعول به؛ لأن المنادى مفعول به -كما قلنا في بداية الحلقة وفي الحلقة السابقة- أنك عندما تنادى فقد ناب حرف النداء عن فعل، فعندما تقول: "يا فلان"؛ أي أدعو فلانًا، ومن ثَمَّ فهذا من باب المفعول به، فدخل المنادى في المفعول به، ودخل المستغاث في باب النداء، فصار هذا شيء تبع شيء.

إذن عرفنا الآن المقصود بالمندوب، وعرفنا أنه إما أن يكون مُتَفَجَّعًا عليه أو مُتَوَجَّعًا منه، وعرفنا أن أداة الندبة فيه الأصلية هي "وا" وأنه يجوز استعمال "يا" فيها، لكن بشرط أن لا يلتبس المنادى بالمندوب، فيظن الظانّ وأنت تندب أنك تنادي، طبعًا غني عن التذكير أو لعله من المناسب التذكير بأنه ينبغي الالتزام بالضوابط الشرعية في مثل هذا الأمر، ولا يجوز إطلاق مسألة التفجع، فإن هذا له من الضوابط الشرعية، وقد ورد النهي عن النياحة وعن شق الجيوب ونحوها، لكن هذا لكونه من أساليب العرب قَعَّدَ له النحويون وذكروه، وهذا لا يعني إجازة فعله أو إطلاق الحديث فيه، لكن العلماء الدارسين للعربية لا بد أن يتعاملوا مع كل أسلوب من أساليب العرب، ولا يعني ذلك إجازة صور هذا الأسلوب على الإطلاق في استعمالها، فإن هذا محكوم بضوابط الشرع.

يقول قائل: فما الشأن في المندوب؟ كيف أعامله؟

الجواب: المندوب منادى، صحيح أنك لا تناديه ليجيبك، فأنت عندما تتفجع على أحد فإنك لا تطلب منه الإقبال عليك، كما هو الشاهد في المنادى، عندما تقول: "يا فلان" أي: أدعو فلانًا أي أقبل، وكذلك عندما تتوجع من شيء وتقول: "واه قلباه" فإنك لا تنادى قلبك أو تدعوه وتطلب منه الإقبال، والمقام يوضح هذا، ولكن الأمر مع ذلك هو نوع من النداء، ولذلك تُستعمل فيه أدوات النداء، وحكمه حكم المنادى، فإذا كان مفردًا علمًا بُنِيَ على الضم، وإذا كان مضافًا نُصِبَ، فعندما تندب عبدَ الله تقول "وا عبدَ الله"، وعندما تندب صالح تقول: "وا صالِحُ" فهو يعامل معاملة المنادى في أنواعه، يعني ما كان منها ينصب يكون منصوبًا، وما كان منها مبنيًّا على ما يرفع به فهو كذلك.

يجوز لك في المندوب أن تُضيف له ألفًا، تسمى "ألف الندبة"، والبلاغيون يقولون: إن إضافة ألف الندبة إلى المندوب إنما يقصد بها مَدّ الصوت؛ لأن المتفجع أو المتوجع هو محتاج إلى مد الصوت بفجيعته، أو بوجع ألمه، ولذلك قال: "واه قلباه" فلك أن تأتي بهذه الألف، وتسمى "ألف الندبة" وهي مثل ما قال جرير: "يا عُمَرَا" فأتى بألف يمد بها الصوت يسمونها "ألف الندبة" ويجوز أن يأتي بعدها هاء تسمى "هاء السكت" كما قال أبو الطيب في البيت السابق: "وَا حَرَّ قَلْبَاهْ" وهي هاء يتوصل بها المتكلمُ إلى الوقوف على آخر الكلمة، تسمى "هاء السكت" وأمثلتها كثيرة "هاء السكت" في غير المنادى، كقوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ۞٢٨۞ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، وأصلها "مالي" و"سلطاني" هذه هاء يتوصل بها إلى الوقف، وطبعًا هي مقصود بها مقاصد بلاغية قطعًا، لكن يسمونها هاء السكت؛ لأنه يُسكت عليها أو يوقف بالكلمة عليها، هنا هذه الهاء أيضًا هي لهذا الغرض.

ذِكْر الألف "ألف الندبة" أو "هاء السكت" هي من الأمور الجوازية الشائعة في باب الندبة، لكنها ليست من الأمور الواجبة، فلك أن تأتي بالمندوب على صيغة المنادى، وتعامله في إعرابه بإعراب المنادى.

"وا حرَّ قلباه" إعراب "قلباه" يا شيخ؟.

هنا "حرَّ" منادى، طبعًا هي الآن كما ترى والصورة أنها حرَّ مضاف وقلب مضاف إليه، فإن هذا منادى مضاف، والمنادى المضاف حكمه النصب، ولذلك هو مندوب، فعندما يعربون يقولون: منادى منـدوب، يقولـون منـادى؛ ليعربوه بإعراب المنادى، ويقولون مندوب؛ ليبينوا حاله؛ لأن المقام أو الصيغة صيغة ندبة، في الإعـراب يعـرب إعراب المنادى فيقال، وا: أداة ندبة، حرَّ: منادى مندوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهـو مـضاف، قلـب: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل الألف، طبعًا الألف هذه ألف الندبة، الألف يجب أن يُفتح ما قبلها، ولا يجوز أن تأتي بألف وقبلها كسرة أو ضمة، يجب وجوبًا أن يكون ما قبل الألف مفتوحًا، من هنا الكسرة التي هي على "قلب" المضاف إليه اختفت؛ لمجيء فتحة المناسبة للألف، لكن هو مجرور بكـسرة مقـدرة عليه، والألف ألف الندبة والهاء هاء السكت.

بالنسبة لـ"أواه" هل هي أيضًا للندبة؟.

هذه "أواه" هي صوت، يسمونها أسماء الأصوات، وهي نوع من التوجع، لكنه لا يدخل في باب النداء؛ لأن باب النداء يفترض أن تذكر شيئًا، أن تأتي بأداة للندبة، وأن تأتي بشيء يُتَفَجَّع عليه أو يُتَوَجَّع منه، هذا اسم صوت يدل على التوجع، لكنه لا يدخل في باب النداء.

في قولنا: "وا عَمْرَاه" إعراب "عَمْرَاه"؟.

هنا -كما نرى- هو مندوب، ونحن عرفنا أن المندوب يعرب بإعراب المنادى، فهو مندوب، وهو مفرد علـم، حكمه أن يبنى على الضم إذن، فنقول: منادى مبني على ضم مقدر، على ما قبل الألف؛ لأنه جاءت ألـف الندبـة فأوجبت فتح ما قبلها، فهو مبني على ضمة مقدرة في محل نصب، لماذا نقول: في محل نصب؟ كل المنادى إذا لم يكن منصوبًا فهو في محل نصب؛ لأنه في الأصل مفعول به -كما قلنا- لأن أداة النداء نابت عن فعل فهو محـل نصب، وهذا سبب مجيئه في باب المفاعيل، نحن نتكلم عن المفاعيل الآن، وبدأنا بأولها وهو المفعول به، ومـا دام الأمر كذلك فالمنادى نوع من أنواع المفعول به، من أنواع المنصوبات، ومن ثَمَّ فإن المنادى إن كان منصوبًا فبها، وإن كان مبنيًّا على ما يرفع به، فهو في محل نصب، وعرفنا لماذا هو في محل نصب، وعندما نعرب الألف نقول: ألف الندبة، والهاء هاء السكت، وكلها حروف لا محل لها من الإعراب.

إذا كان المندوب من الأسماء الستة كيف يُتَعامل معه؟.

يعني عندما تقول مثلاً: "وا أباه" مثلاً، حينئذ أو قلت: "وا أَبَيَاه" مثلاً، أو "وا أَخَيَاه" حينئذ يكون هذا منادى، طبعًا فهو مضاف؛ لأنه شرط الأسماء الستة كي تعرب بإعراب الأسماء الستة أن تكون مضافة إلى غير يـاء المـتكلم، وهنا هي مضافة إلى ياء المتكلم فلا تكون من الأسماء الستة، فهي خارجة عن الأسماء الـستة، وتعتبـر منـادى مضافًا هنا، فهي منادى مضاف منصوب؛ لأنه لا يكون من الأسماء الستة، الأسماء الستة شرطها أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، فإذا قلت مثلا: "وا أخا زيد" و"أخا زيد" فهذه من الأسماء الستة؛ لأنه منادى مضاف إلى غيـر ياء المتكلم، وحينئذ يُعرب بإعراب المنادى المضاف فيكون منصوبًا، وعلامة نصبه الألف، وهو مـضاف، وزيـد مضاف إليه مجرور.

نأتي بعد ذلك إلى الحديث عن النوع الثاني من أنواع المفاعيل وهو المفعول المطلق.

تسمح يا شيخ نستعرض الأسئلة معن.

تفضل الله يحفظك.

يقول: هل يصح أن يقول القائل عندما يصيبه وجع في رجله "وا رجلاه"؟.

هذه هي صيغة الندبة، أنا نسيت أن أذكر في بداية اللقاء من أنه في مثل هـذه اللقـاءات، هـذا أوان اسـتقبال الاستفسارات اللغوية والنحوية التي تمس الحاجة إليها من خلال الاتصال، أو من خلال الموقع، أو من خلال سؤال الإخوة الذين معنَا أيضًا، حتى ولو كان الموضوع خارج موضوع الدرس، إذا كانت الحاجة إليه عامة، فهذا ممـا

يشرف مثل هذا الدرس بتحقيقه، وبالذات تلك الأسئلة التي تكون الحاجة إليها عامة للإخوة جميعًا، على أنَّا نجيب على الأسئلة التي هي خارج الدرس، ونعود إلى درسنا لنجمع بين الحسنيين.

هذه الصيغة التي ذكرها هي صيغة الندبة المتوجع منها، طبعًا عندما يسأل عن الإعراب فأصلها "رِجْلِي"، ولكن لمَّا جاءت ألف الندبة وقبلها ياء ساكنة حذفت ياء المتكلم، ولذلك نقول في "وا رجلاه" أن رجل هذه منادى مندوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة، ويقول قائل: لماذا نصب؟ لأنه مضاف إلى ياء المتكلم التي حُذفت، وأصله "وا رِجْلِيَاه" هذا أصله، والألف للندبة، والهاء للسكت.

هذا ينسحب على سؤال الأخ، وفيه شيء من إجابة لسؤال الأخ الكريم يقول: إذا قلنا "وا قلباه" أليس من الأولى أو نقول: "وا قلبياه" لأن المتكلم يشتكي من قلبه؟.

هو هذا المقصود؛ لأنك لا تتوجع إلا من قلبك أنت، ولذلك فالمقصود قطعًا هو ياء المتكلم، إن ذكرتها فظهر المضاف إليه وهي ياء المتكلم، وإن حذفتها فهي مقدرة.

يقول: في قولنا: "وا رجلاه" لماذا يقدرون الفتحة وهي ظاهرة موجودة؟ وكان سبب التقدير دخول الياء فلما حذفت الياء انتفى سبب التقدير.

هذه الفتحة الموجودة في الحقيقة هي فتحة مجتلبة لأجل ألف الندبة، وليست هي فتحة النصب؛ لأن ألف الندبة تلزم بفتح ما قبلها، كما أن ياء المتكلم تلزم بكسر ما قبلها، ولما كان الأمر كذلك، وكان أصل الكلمة "رجلي" أو "قلبي"، وكان آخر المضاف أصلاً مكسورًا، لأجل مناسبة ياء المتكلم، وإلا هو في محل نصب، قيل إنه منصوب بفتحة مقدرة، وهذه مجتلبة، ولو أنك قلت إنه منصوب بالفتحة الموجودة، وأن ياء المتكلم هي المضاف إليه المقدر لكان هذا له وجه، ولكن بكل حال إذا جاءت ألف الندبة فظاهر أن الفتحة التي قبلها مجتلبة لأجلها، لأنه لا يؤتى بالألف (كل ألف)، إلا وقبلها فتحة وجوبًا.

يقول: فيه إشكال بآية في القرآن: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، و﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]، السبب؟ هل هذه مفعول؟ أو أنها بمعنى صاحب؟ أنا أشكلت عليّ هذه؟!.

هذا الأمر واضح الحقيقة ففي قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ فالصفة "ذُو" هنا صفة للوجه، و"وَجْهُ" فاعل، وليست للرب، ومن ثمَّ فإنها صفة للمرفوع ولذلك رفعت، وأما ﴿اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ فـ"ذِي الْجَلالِ" هو الرب -سبحانه وتعالى- وهو مضاف إليه مجرور ولذلك جُرَّت.

إذن هي تتبع يا شيخ؟.

نعم، هي نعت تابع لما قبله، لكن في قوله تعالى: ﴿ذُو الْجَلالِ﴾ هي صفة للوجه، وليست صفة للرب، ولذلك رفعت لرفعه، وفي: ﴿اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ هي صفة للرب -سبحانه وتعالى- ولذلك جرت بجره.

التفريق بين النعت والبدل يا شيخ في مثل هذه الأشياء؟.

النعت يكون مشتَقًّا؛ يعني فيه صفة مشتقة، البدل لا يلزم أن يكون مشتَقًّا، البدل على نية حذف المبدل منه، والاستغناء عنه والمجيء بالبدل في مكانه، كأن تقول مثلاً: جاء أبوك محمد، فمحمد بدل من الأب، ولو حذفت الأب وقلت: جاء محمد، لاستقام الكلام، فالبدل على نية حذف المبدل منه، وإقامة البدل مكانه.

أما الصفة فإنه لا يراد حذف، ولا يقدر حذف الموصوف، ولكن يراد إيضاح الموصوف، ولذلك لا تُغْنِي الصفة عن موصوفها بكل حال، قد تغني في بعض الصيغ أو في بعض العبارات، ولكنه ليس كل صيغة جيء فيها بوصف وموصوف تكون الصفة مُغْنِيَة عن الموصوف، فأحيانًا لا يتضح معنى الكلام إلا بذكر الموصوف، وأحيانًا تقوم الصفة مقام الموصوف.

تقول: يا شيخ أسأل سؤالا عن درس الاشتغال، في درس الاشتغال كان الموضوع واضحًا، لكن استشكل عليَّ: لماذا قدرنا قبل الاسم المنصوب فعلا ولم نقدر مثلاً حرفَ نصبٍ أو مثل هذا؟

السؤال الثاني: يتعلق بنفس السياق: لما نقول مثلاً في الآية: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤] والآيات الأخرى الكثيرة، ألا يمكن مثلاً أن نعربه مثلاً مفعولا به ويكون الضمير توكيد من أجل العناية به وهكذا؟.

أنا سأجيب عن الثاني، وأسمع إجابة الأول من أحد الإخوة.

سأبدأ في إجابة الثاني حتى لا أنساه: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾؛ لأن الثاني ربما يكون فيه نوع من الإشكال فأوضحه بهذا، طبعًا إذا استوفى الفعل فاعله، هذا في كل فعل، ومفعوله إن كان متعديًا فإنه لا يقال: إن هذا المفعول توكيد؛ لأن التوكيد إنما يكون بعد ذكر المؤكد، تأتي بكلمة ثم تؤكدها بعد ذلك، فإذا قلنا: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ﴾ قصَّ: فعل ماضي، ونا: هو ضمير الفاعل، يعود إلى الله -سبحانه وتعالى- وهم: هو المفعول، رسلا: جاء في البداية، لا نستطيع أن نقول: إنه توكيد لـــ"هم"؛ لأن الاسم لا يجوز أن يكون توكيدًا لضميره، ولا نقول: إن الضمير توكيد للاسم؛ لأن الضمير جاء هنا في مكانه، وإنما نقول: إن رسلا هنا يحتاج إلى ما ينصبه؛ لأن الضمير نُصِبَ، كذلك الاسم السابق يحتاج إلى ما ينصبه، ولذلك قدروا له ناصبًا قبله.

أما سؤال الأخت وأعتقد أن إجابته واضحة، لكن أريد أن أسمعها من أحد الإخوة الحاضرين، تقول: لماذا -إن كنت فهمت السؤال- تقول: لماذا قدرنا قبل الاسم المشتغل عنه فعلاً ينصبه؟ لماذا لم نقدر أداة نصب أو حرف نصب؟

لأن الفعل الذي نَصَب لا يتعدى إلا لمفعول واحد، فليس له أن ينصب مفعولين، فاحتيج للفعل للمفعول به الأول أن يكون له ناصب غير الفعل...

جيد.. لكن هي إلى الآن لم يُجب على سؤالها، هي تقول: نحن عرفنا أن الاسم السابق منصوب، لكن لماذا قدرنا فعلاً؟ لماذا لم نقدر حرفًا ناصبًا؟

بدلاً من تكرار الفعل.

هي تقول: هناك حروف تسمى حروف نصب، وهناك أفعال تنصب المفعول به، أنتم تقدرون فعلاً ينصب هذا الاسم يكون مفعولاً به، لماذا لا نقدر حرفًا من حروف النصب؟ الإجابة واضحة في هذا أعتقد.

لأن حروف النصب لا تدخل إلا على أفعال.

أحسنت.. حروف النصب تنصب الأفعال، وهذه أسماء، والأسماء ليس لها حروف تنصبها، إلا إذا قلنا إن الناسخة، والناسخة -كما علمنا- هي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، لكنها إذا قلنا أدوات النصب فهي أدوات أو حروف إنما تنصب الأفعال، ولا تنصب الأسماء، ومن ثَمَّ فإننا نقول: إنه يجب أن نقدر قبل الاسم المشتغل عنه فعلاً ينصبه، ولا يصح أن نقول: إننا نقدر قبله حرفا ينصبه؛ لأن حروف النصب المعلومة التي تسمى حروف النصب هي نواصب الفعل المضارع المعروفة "أن، ولن، وكي، وحتى، ولام التعليل ".

يقول: السؤال الأول: بعض الكلمات التي تدل على الجمع مثل: توبوا، وقوموا.. وغير ذلك نجد البعض يكتب ألف بعد الواو، والبعض ما يكتب فما هو الصح؟.

السؤال الثاني: "يا ليت الشباب يعود يومًا" إعراب "يا ليت"؟.

أما سؤال الأخ الكريم في مسألة الألف بعد هذه الأفعال، فهذه بالفعل من الأشياء التي تكثر فيها الأخطاء الكتابية عند الطلاب، بل عند الكتَّاب بصفة عامة، فيقولون: متى نكتب الألف بعد الواو؟ ومتى لا نكتبها؟ وهذه يقع فيها حتى الطلاب المختصون في اللغة العربية، كما نرى في طلابنا الذين تأتي كتاباتهم، فبعضهم يكتب هذه الألف في مواضع تمتنع فيها الألف، وبعضهم لا يكتبها في مواضع يجب كتابتها فيها، أُوَضِّح ضابط المسألة حتى تكون بَيِّنَة لكل متابع، الألف هذه يسمونها ألفًا فارقة، قد يقول قائل: أي ألف تتكلم عنها؟ الذي لم يتابع معنا، أنا أقصد الألف التي تُكتب بعد الواو، كما قال الأخ الكريم السائل يقول في مثل: توبوا، نكتب ألفًا بعد الواو، يسمون هذه الألف الألف الفارقة، إذا عرفت لماذا سميت الفارقة عرفت متى تكتبها ومتى لا تكتبها، هي تفرق بين واو الفاعل واو الجماعة التي تعرب فاعلاً، وبين الواو التي هي جزء من الكلمة أو جزء من الفعل، تفرق بين واو كلمة برأسها مستقلة تعرب فاعلاً وتسمى واو الجماعة، وبين واو هي جزء أو حرف من حروف فعل، وليست كلمة مستقلة، فحتى تفرق بينهما إذا جاءتك الواو التي هي كلمة برأسها ضمير، فاعل، واو الجماعة ضع بعدها ألفًا، ليعلم القارئ أنك تريد هذه الواو التي هي فاعل، واو الجماعة، وإذا جاءتك تلك الواو التي هي حرف من حروف الفعل، وليست كلمة برأسها، فلا تكتب لها ألفًا ليُعْلَم أنها ليست مستقلة.

على ذلك إذا قلت مثلاً: "توبوا"، الفعل تاب، وينتهي بحرف الباء، الواو واو الجماعة فاعل، ومع ذلك تعربها ضميرًا فاعلاً فاكتب بعدها ألفًا، "ذهبوا" كذلك؛ لأن الفعل ذهب، الواو ضمير فاعل، وما دام ضميرًا فاعلاً فاكتب بعده ألفًا، لكن إذا قلت: "يدعو" هذه الواو جزء من الفعل؛ لأنه دعا يدعو فلا يكتب بعدها ألف، الذي يلتبس ليس "يدعو" وإنما الذي يلتبس عند بعض الإخوة "ندعو"؛ لأنه للجماعة، فيقول ندعو هذه للجماعة، فهل هي مثل ذهبوا مثلاً أو توبوا؟ نقول: أيضًا هذه لا يُكتَب بعدها ألف، لماذا؟ لأن الواو فيها لا تعرب فاعلاً، في قولنا: ندعو وإن دلت على جماعة المتكلمين فالفاعل هو ضمير مستتر وجوبًا تقديره نحن، وليست الواو، وإذا لم تعرب الواو فاعلاً فلا تكتب بعدها ألفًا.

مرة ثانية: إذا أعربت الواو فاعلاً فاكتب بعدها ألفًا، وإن لم تعربها فاعلاً فلا تكتب بعدها ألفًا، في قولك: "تدعو"، وإن دلت على الجماعة فليست الواو هي الفاعل، وإنما الواو هي لام الكلمة، لام الفعل، معنى لام الفعل يعني الحرف الأصلي الثالث، يجعلون الحروف الأصول الفاء والعين واللام، يقابلونها بأصول الكلمة، فـ "تدعو" وزنها "نَفْعُل" يعني الواو هي لام الكلمة، هي الحرف الأصلي الأخير، فهي جزء من الفعل، والفاعل هو ضمير مستتر تقديره نحن، فما دامت الواو لم تعرب فاعلاً فلا تكتب بعدها ألفًا.

تقول: إذن لماذا –يا شيخ– في فعل جاؤوا في القرآن لا يكتب بعد الواو ألف؟.

يقول العلماء: "خطان لا يقاس عليهما: خط المصحف، وخط العروضيين" أنا أتكلم عن الإملاء المعتاد، الكتابة الإملائية المتعارف عليها عند الكتاب، التي تعارف عليها كتاب العربية وسارت، أما إذا كانت القضية رسم مصحف فإنه رسم يُلتزم ولكن لا يقاس عليه في الكتابة المعتادة، معنى قولهم: "خطان لا يقاس عليهما: خط المصحف، وخط العروضيين": أن في المصحف –كما تعلمون– الرسم العثماني المعروف، الذي ثبت وبقي في المصحف وحفظ عليه حفاظًا على المصحف كما كُتِبَ، يُكتب أحيانًا بعض الكلمات تكتب بطريقة تختلف عن الطريقة الإملائية المعتادة، فنحن عندما نكتب كتاباتنا المعتادة لا نكتب بطريقة كتابة المصحف؛ لأنها كتبت بطريقة تختلف عن الطريقة الإملائية المتعارف عليها الحالية، وأما قولهم أيضًا من باب الاستطراد، ومن باب الفائدة؛ لأن بعض الإخوة يقول: ما معنى خط العروضيين مثلاً؟ العروضيون هم الذين يَزِنُونَ الشِّعْر، ميزان الشعر –كما تعلمون– أن هناك موازين للشعر تسمى التفاعيل، فيجعلون للشعر مقاطع إيقاعية حتى يعرفوا أن هذا البيت مستقيم، أو أن وزنه غير مستقيم منكسر، فيزنونه ويقطعون البيت بصرف النظر عن معانيه، فإذا قلت مثلاً في البيت الذي ذكرناه منذ قليل: ألا ليت الشباب يعود يومًا، يقولون: "ألا ليتش" يكتبونها مباشرة، التاء بعدها شين بلا فاصل، ثم يكتبون الشين ثانية يفكون الإدغام؛ لأن الشباب هنا لامه شمسية، فهي عبارة عن شين مشددة، فيكتبون الشين الأولى في الكلمة الأولى والثانية "شبابايعو" يكتبونها متوالية بلا فاصل، متصلة بعضها ببعض ويقفون، ثم "ديومًا" يكتبونها وحدها؛ لأنها على وزن «مفاعلة مفاعلة فعول»، فتأتي بهذه الصيغة، يكتبونها بهذه الطريقة، لو قرأتها أنت وأنت لا تعرف العروض، تقول:

هؤلاء يكسرون العربية، يكتبون أشياء غير مفهومة، ليس لها معنى، هم لا ينظرون إلى المعاني، ولكنهم ينظـــرون إلى الوزن حتى يبين الإيقاع، هذا خط العروضيين، وهذا معنى قولهم: "خطان لا يقاس عليهما".

تقول: أنا سألت منذ قليل عن لماذا لم نقدر حرفًا، أنا أقصد الحروف الناسخة التي تدخل على الأســماء، يعنــي مثلاً لو قِسْنَا مثلاً على الآية: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾ مثلاً نقدر "إنَّ" مثلاً، وتكون "رُسُلاً" هي الاسم والجملة الفعلية خبر يعني، هذا هو محل الإشكال عندي، أرجو التوضيح؟.

يقول: لو تيسر لكم تعربون لي هذه الآية: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ [النمل: ٥٢]؟

السؤال الثاني: أكثر من مستشهد في البيت: "ألا ليت الشبابَ يعود يومًا" يقول: "ألا ليت الشبابُ" هل لهم وجه في هذا أم خطأ؟.

منذ قليل مسألة في قوله: "يا ليت الشباب يعود" يقول: هل هذا نداء؟ لا، هذه ليست نداء، وإنما بعضهم قـــال: إن المنادى مقدر، أي: يا هؤلاء ليت كذا؛ لأنا نعلم.. إذا كنتم تتذكرون الحديث في أوائل الكلام في متون النحو عندما شرحنا الآجرومية في البداية، وأيضًا بدأنا في شرح متن القطر، قلنا فيه: إن علامات الاسم بالجر والتنوين والنداء، أن النداء من علامات الاسم، وتبين حينذاك أن من الإشكالات، أو الاستشكالات التي يذكرها بعض الناس يقول: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] ليت -كما تعلمون- حرف تمني من الحروف الناسخة، وقد دخلت عليه يا، فكـــان الجواب أحد جوابين: إما أن التقدير يا هؤلاء، فالمنادى مقدر وهو اسم، وليت هذه ليست هي المنادى، وإما أن يـــا هذه ليست أداة نداء أصلاً، وإنما هي أداة تنبيه وليست أداة نداء، فهي أحد وجهين، إما أن تكون أداة نداء ومناداهـــا محذوف وهي باقية على الاختصاص بالأسماء، ومناداها المحذوف اسم، وإما أنها ليست أداة نداء أصلاً، وإنما هي أداة تنبيه، وعلى ذلك يقاس.

في سؤال الأخت الكريمة في قولها: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾ تقول: لماذا لا نقدر إنَّ؟

مسألة تقدير أدوات التوكيد هذه لا ترجع إلى.... أدوات التوكيد نحن لمَّا نضيف "إنَّ" فإنا نضيف إلـــى الجملـــة معاني بلاغية إضافية قد لا يريدها المتكلم القائل، لأن إدخال "إنَّ" معناه أنك تؤكد الكلام، وتأكيد الكلام وعدم تأكيده، يرجع إلى المقامات، فهناك مقام يقتضي التوكيد، فتُدْخِل إنَّ، وهناك مقام لا يقتضي التوكيد فلا تُـــدْخِل إنَّ، ولـــذلك قالوا: إن مراتب الكلام ثلاثة:

المرتبة الأولى: هي أن تأتي بالكلام مجردًا، وذلك لغير الْمُنْكِر، ولا الْمُتَرَدِّد.

المرتبة الثانية: أن تأتي به مؤكدًا بتوكيد واحد، وذلك للمتردد.

والمرتبة الثالثة: أن تأتي به مؤكدًا بأكثر من مؤكد، وهذا للمنكر.

فإذن لكل مقام ما يناسبه، وهذه هي البلاغة، أن تأتي بكل شيء في مكانه، فنحن عندما نقول أو نقترح أن ندخل إنَّ حتى تكون هي الناصبة، فهذا قد يحل لنا مشكلة صناعية نحوية، لكنه يوجب أن نأتي في الكلام بمؤكد لم يـــرده القائل، وحينئذ فهذا التقدير لا يخلو من تكلف، أو هو استحضار شيء لم يرده القائل، ولذلك لا يسوغ حمل الكـــلام عليه.

في سؤال الأخ الكريم الذي طلب إعراب: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ هذا هو الحال، يعني بيوتهم حالة كونها خاوية؛ لأن "بيوتُهُم" هنا خبر مرفوع، فهو قد يكون أشكل عليه أنه توقع أنه من المفترض أن تكون "خَاوِيةٌ" بالـــضم، لا.. هي هنا حال، ولو كانت صفة لجاءت مُعَرَّفَة؛ لأن الموصوف معرف، "بُيُوتُهُمْ" هنا معرفة، مضافة إلـــى ضـــمير، لكنها جاءت نكرة؛ لأن الحال شأنه أن يكون وصفًا نكرة، أي حالة كونها خاوية.

قوله: "ألا ليت الشاب" ليس لها إلا وجه واحد وهو النصب؛ لأن "ليت" من الحروف الناسخة، من أخـوات "إنَّ" وهي تدخل على المبتدأ والخبر، أصل الجملة "الشباب يعود" مبتدأ مفرد وهو "الشباب"، وخبر جملة فعليـة "يعـود" وإذا أدخلت عليها "ليت" الناصبة وجب أن تنصب المبتدأ ويكون اسمًا لـ"ليت" منصوبًا.

تقول: سؤال بخصوص الحلقة السابقة، الاسم الأعجمي المنادى ما حكمه في الترخيم؟ إذا كانت حروفه ليست أصلية؟.

على كل حال.. هل هي مثلت بمثال أم لم تمثل بمثال؟

لا.. لم تمثل بمثال.

إذا توافرت الشروط حتى ولو كان الاسم أعجميًّا، أو كان أصله أعجميًّا، مثلاً في إبراهيم، إبراهيم فيه العُجْمَـة، صحيح أنه اسم عربي الآن، لكن أصله أعجمي، والعجمة في باب الممنوع من الصرف في النحـو لا يُقصد بـه عجمة الاسم الحالية؛ لأنا لا نقول: إن الكلمة أعجمية وقد وردت في القرآن، والقرآن هـو أفصح الكـلام، لكـن المقصود بالعجمة في منعه من الصرف: أن أصل الكلمة أعجمي ثم دخل إلى العربية فصار منها، فإذن إذا قُصِدَ هذا فإن مثل إبراهيم وإن لم يكن يقدر فيه الأصلي والزائد من الأحرف؛ لأن أصوله انشقاقها أصلاً ليس عربيًّا في الأصل، فإنا نقول: إنه قبل حرف العلة الساكن ثلاثة أحرف، فلك أن ترخمه بحذف حرف العلة معه فتقـول: "يـا إبراهِ" بكسرة.

نواصل إذن -حفظكم الله- في مسألة المفعول المطلق، تفضل يا شيخ.

بالنسبة للتعويل كما أوَّلنا بأن دخول "يا" مثلاً على الأفعال أيضًا في بيت الشعر "ألا ينهوا سفياكم" لماذا نؤول أو لماذا لا نقول بأنه لا يوجد إنسان معصوم من الخطأ فنقول أخطأ العربي مثلاً؟.

أنت عندما تريد أن تضع قاعدة لكلام موجود، فإن عليك أن تلتزم وتبحث عن الضابط الذي ينتظم هذا الكـلام، حتى تضطرد القاعدة في هذا الأمر، وتجعل هذه...

يا شيخ محمد عذرًا المخرج يخبرني بأن لا بد أن نتوقف الآن.

للوقت يعني؟

انتهى الوقت.

إذن نكمل الجواب في لقاء تالٍ.

سؤال الحلقة.

السؤال الأول: نسأل -حفظكم الله- في المندوب مثلاً:

ما معنى نداء المُتَفَجَّع عليه أو المُتَوَجَّع منه؟ ما المقصود بمثل هذا وما مثاله؟

الدرس السابع

المفعول المطلق والمفعول لأجله

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صَـلِّ وسـلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحضور! أيها الإخوة المشاهدون! السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أحييكم تحية طيبة وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يرزقني وإياكم الإخلاص في القول والعمل، وأن يوفقنا إلى صالح الأعمال، وأن يهدينا إلى ما يقربه إليه، ويجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- سيكون ممتدًّا في المنصوبات، وسيكون بدء الحديث عن المفعول المطلق، ولكن قبل ذلك إذا رأيتم أن نستمع إلى كلام الإخوة الحاضرين هنا أعيد سؤال الحلقة السابقة، وإن كان هنـاك إجابـات فـي الموقع فيكون بعد سماع جواب واحد أو اثنين من الإخوة إن وُجِدَ من يجيب، كان السؤال عن المقصود بـالْمُتَفَجَّع عليه والْمُتَوَجَّع منه في الندبة ما المقصود به؟ وما مثاله؟

إذا كان لأحد أن يجيب ولو باختصار، لا يجيب بتفصيل ولا بإجابة كاملة، من عنده جواب فليتفضل.

يقول: الْمُتَفَجَّع عليه هو كالميت مثلا ويُقصد به الندبة، والْمُتَوَجَّع منه: وهو الذي يُقصد به مثلا ألم الرأس فيقول: وَا رَأْسَاه، ومثاله بالنسبة للمُتَفَجَّع عليه كـ: "وَا عَمْرَاه" لرجل اسمه عمرو مثلا والْمُتَوَجَّع منه: "وَا رَأْسَاه".

أحسنت، طبعا عندما نجيب على مثل هذه الأمور أو نتحدث في هذه القضايا فينبغي أن نتنبه لمسألة الـضوابط الشرعية لكثير من الألفاظ التي نستعملها؛ لأنه لا بد من التنبه لكثير من القضايا، لأننا نتحـدث عـن اسـتعمالات يستعملها العرب، هذه استعمالات موجودة عند العرب في الجاهلية وفي الإسلام، بعضها أقرها الـدين، وبعـضها للإسلام فيه رأي، ولذلك فإنا عندما نذكر بعض الصيغ والمصطلحات والاستعمالات العربية فإننا نقول: إنه ينبغـي أن يُلتَزَم فيها بضوابط الشرع عند استعمالها.

يقول: الجواب: المقصود بنداء الْمُتَفَجَّع عليه أو الْمُتَوَجَّع منه هو نداء المندوب، والمندوب هو المنادى الْمُتَفَجَّـع عليه أو الْمُتَوَجَّع منه، ومثال المنادى الْمُتَفَجَّع عليه قول جرير في عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه: "حُمِّلْـتَ أمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا"، والمنادى الْمُتَفَجَّع عليه هنا قوله: "يَا عُمَرَا"، ومثال المنادى الْمُتَوَجَّع منه قول المتنبي: "وَا حَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ"، المنادى الْمُتَوَجَّع منـه هنـا قوله: "وَا حَرَّ قَلْبَاهُ"

أحسنت، طبعا الدليل على أنه يتفجع في قوله: "يَا عُمَرَا" ولا ينادي دليلان: دليل لفظي، ودليل سياقي أو مقامي، أما الدليل اللفظي فإنه قال: "يَا عُمَرَا" ولو كان يناديه لقال: "يَا عُمَرُ"؛ لأنه مفرد علم، ولو كان منادى لَبُنِـيَ علـى الضم، لكن لما أَلْحَقَ به ألف الندبة، فُهِمَ أنه يَنْدُبُه ولا يُنادِيه.

والدليل المقامي أو السياقي: هو أنه قالها بعد وفاة عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- ولذلك فإن هذا من الندبـة وليس من النداء.

أُذكِّر قبل البدء بما أُذكِّر به في معظم اللقاءات من أن هذا الدرس يـستقبل الاستفـسارات الـسريعة؛ النحويـة واللغوية التي تمس إليها الحاجة، وإن لم تكن في موضوع الدرس نَجْنَحُ إليها لنحرِّك بها الجو ونفيد، لأنه ربمـا لا يُتاح لبعض الإخوة السؤال عن قضايا نحوية أو لغوية في مقامات أو دروس أخرى، واستقبالها كما ذكَرَ الأسـتاذ أحمد منذ قليل أنه يكون إما عن طريق الاتصال أو عن طريق المراسلة عبر الموقع.

سيكون حديثنا -إن شاء الله تعالى- الآن في ثاني المفاعيل، وهو "المفعول المطلق".

نحن عرفنا أن المفاعيل خمسة، وأن المفاعيل كلها منصوبة، كل ما سُمِّيَ مفعولاً فهو منصوب، وتحدثنا في البدء عن المفعول به، وذكرنا أن المنادى من أنواع المفعول به؛ لأن حرف النداء ناب عن فعل، لأن قولك: "يا محمد" معناها "أدعو محمدًا"، وما دام في مقام المفعول به أو في محل نصب مفعول به -المنادى- نَاسَبَ أن يُتَحَدَّثَ عنه في مقام المفعول به، من هنا جاء تفصيل الحديث في المنادى وما يتبعه من استغاثة ونُدْبَة في مقام المفعول به.

وحديثنا عن المفاعيل حديث مختصر أترك فيه كثيرًا من التفصيلات التي لا تُهمُّ طالب العلم، وبالذات طالب العلم المبتدِئ أو المتوسط، وأُبَيِّنُ فيه القضايا التي تَمَسُّ إليها الحاجة.

المفعول المطلق: نحن عرفنا أن المفاعيل كل واحد منها مقيد بقيد؛ فالمفعول به مقيد بقيد "الباء"، والمفعول فيه مقيد بـ "في"، والمفعول له أو لأجله مقيد بـ "اللام"، والمفعول معه مقيد بـ "مع"، وهناك مفعول لا يُقَيَّد وهو "المفعول المطلق"؛ لأنه لا يرتبط بقيد.

المفعول المطلق هو مصدر، وينبغي أن يكون فضلة، ونحن عرفنا في أحاديثنا السابقة ما المراد بالفضلة، وهو أن الكلام العربي يتكون دائما من مُسنَد ومُسنَد إليه، سواءً كانت الجملة فعلية أو اسمية، فإن كانت فعلية فالمسند هو الفعل والمسند إليه هو الفاعل أو نائبه، وإن كانت الجملة اسمية فالمسند هو الخبر والمسند إليه هو المبتدأ، ما عدا هذين الركنين، أو كل ما عدا ذلك من مفعولات، أو جار ومجرور، أو متعلقات كالحال والتمييز وغيرها من الأشياء، والظروف ونحوها، كلها تسمى فَضْلات.

وعرفنا وجه تسميتها بفضلة؟ وهو أنها ليست ركنا في الجملة، ولا يعني هذا أنه يمكن الاستغناء عنها، كما سيأتي بعد قليل في الكلام عن الحال، إنْ أذِنَ الوقتُ بالحديث عنه.

أقول: إن المفعول المطلق هو مصدر فضلة؛ يعني أنه ينبغي أن لا يكون ركنا من أركان الجملة؛ لأن الركنين – كما عرفنا- المبتدأ والخبر مرفوعان، والمصدر لا يكون فعلا، والفاعل مرفوع، والمفاعيل نحو المطلق وغيره كلها منصوبة، ولذلك هو فضلة، ولا يكون ركنا في الجملة.

على ذلك، هذا المصدر الذي نُعربه مفعولاً مطلقًا وهو فضلة، ينبغي أن يَعمَل فيه عامل سواء فِعْلٌ أو ما يقوم مقام الفِعْل، وأن يكون بينهما ارتباط في المعنى، إما أن يكون هو بلفظه، وإما أن يكون بمعناه، تقول: "أكرمت إكرامًا"، عمل فيه الآن فعل، و"إكرامًا": مفعول مطلق مصدر منصوب، وقد عَمِلَ فيه فعل من لفظه "أكرمت"، "ضربت ضربًا"، كذلك "ضربًا": مفعول مطلق، وعمل فيه الفعل الذي قبله وهو من لفظه.

تقول: "قعدت جلوسًا"، الجلوس هذا مصدر، وهو مفعول مطلق، وقد عمل فيه الفعل وهو "قعدت"، ولكنه ليس من لفظه ولكنه من معناه؛ لأن القعود والجلوس من جنس واحد، يوجد بينهما نوع من الفروق في الحديث في فقه اللغة، ولكنها بصفة عامة جنس العمل واحد أو متقارب.

ومثله قولهم: "تَأَلَّيْتُ حَلْفَةً"، لأن الأَلِيَّة هي الْحَلِف وهي اليَمِين، والْحَلْفَة: مصدر، لأنها اسم مَرَّة واسم الْمَرَّة من أنواع المصدر، فهي مفعول مطلق، وقد عَمِلَ فيها عامل من معناها.

إذن ينبغي أن يكون العامل الذي يعمل في المفعول المطلق إما أن يكون من لفظه وإما أن يكون من معناه، ولا يكون العامل أو الفعل السابق من معنى والمصدر أو المفعول المطلق من معنى آخر، فإنه لا ينصب على الْمَفْعُولِيَّة الْمُطْلَقَة.

أسأل سؤالا: لو قلتُ: "كَلامُكَ كَلامٌ حَسَنٌ"، الآن عندنا "كلام" مصدر، قد تقدم عليه شيء من لفظه وهو "كلامُكَ"، هل نُعرب المصدر الأخير هذا مفعولاً مطلقًا، ولماذا؟

يقول: يُعرب المصدر مفعولاً مطلقًا لأن قبله اسمٌ.

لكن نستطيع أن نقول: نعم هو اسم لكنه ممكن أن نحمله على المصدرية مثلا، أو على اسم المصدر وحينئذ يمكن أن يعمل، فلماذا لا أعرب "كلام" الثاني مفعولاً مطلقًا؟

يقول: لأنه عمدة

كيف صار عمدة؟

يقول: لأنه خبر

لأنه خبر، نحن عرفنا أن المفعول المطلق شرطه أن يكون فضلة، وهنا "كلام" الأولى مبتدأ و "كلام" الثاني خبر، وإذا أُعْرِبَ خبرًا لا يصح أن يكون مفعولاً مطلقًا، ولذلك -كما ترون- رُفِعَ، فقيل: "كَلاَمُكَ كَلاَمٌ"، ولو كان مفعولاً مطلقًا لنُصِبَ.

نحن عرفنا الآن أن المفعول المطلق ينبغي أن يكون مصدرًا، يأتي أحيانا بعض الأشياء التي تنصب وتعرب مفعولا مطلقًا وهي ليست مصدرًا، ولكن لها مساسًا بالمصدر، قالوا منها كلمة: "كل وبعض" بشرط أن تُضاف إلى المصدر، لأنك إذا قلت: "أكرمتُ إكرامًا"، أو "أكرمتُ كُلَّ الإكرام" فالمعنى متقارب، ولذلك فإن "كُلَّ" تُنْصَب وتأخذ حكم المصدر الذي هو هنا المفعول المطلق، ويكون المصدر الذي بعدها مضافًا إليه مجرورًا، ولذلك قال الله -سبحانه وتعالى: ؟ فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ؟[النساء: ١٢٩]، أصله في غير القرآن "ولا تميلوا ميلاً"، والميل -كما ترون- مصدر منصوب على المفعولية المطلقة، لما أضيفت كلمة "كل" إليه أخذت حكمه بالنصب على المفعولية المطلقة، وصارت كلمة "الميل" مضافا إليه، "ولا تميلوا كل الميل".

ومثلها قوله تعالى: ؟ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ؟[الحاقة: ٤٤]، هنا الآن لو قلت: "تَقَوَّلَ أقَاويلَ"؛ لأن أقَاوِيلَ جمع قول، والقول مصدر، وجمع المصدر يُعامل معاملة المصدر، فلو قلت في غير القرآن: "تَقَوَّلَ أقاويلَ"، أو "تَقَوَّلَ قولاً"، لنُصِبَ على المفعولية المطلقة، لما قال الله -سبحانه وتعالى: ؟ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ؟ فأضاف "بعض" إلى المصدر وأخذت كلمة "بعض" حكم المفعول المطلق ونُصِبَت، وأضيفت إلى ما بعدها، وصارت كلمة "الأقاويل" مضافًا إليه مجرورًا، إذن أخذت كلمة "بعض" و"كل" حكم ما أضيفت إليه وهو المصدر وانتصبت على المفعولية المطلقة.

هذا نوع من أنواع ما ينصب على المفعولية المطلقة، منها العَدَد؛ عدد حصول مرات المصدر أو الحدث، في قوله تعالى: ؟ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ؟[النور: ٤]، أصله: "اجلدوهم جلدًا"، فجلدًا مفعول مطلق، فالعدد ناب عن المصدر، ولذلك نُصِبَ وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، لأن ألفاظ العقود تُعرَب بإعراب جمع المذكر السالم، فهي ملحقة به.

أسأل سؤالاً خارج الموضوع: لماذا كانت ألفاظ العقود هذه ملحقة بجمع المذكر السالم، وليست جمعَ مذكَّرٍ سَالِمٍ؟

يقول: لأنه ليست لها مفرد من لفظه.

أحسنت، جمع المذكر السالم ينبغي أن يكون له مفردٌ من لفظه، وألفاظ العقود هذه من العشرين إلى التسعين ليس لها مفرد من لفظها، لكنها تعرب بإعراب جمع المذكر السالم، ولذلك قيل: إنها ملحقة به؛ لكونها تعرب بإعرابه وإن خالفته في بعض شروطه.

على ذلك فإن "ثمانين" هنا عدد الجلدات، وقد نُصِبَت وعلامة نصبها الياء؛ لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم؛ ولأنها نابت عن المصدر، فبدلاً من أن تقول: "اجلدوهم جلدًا" وَضَّحْتَ عدد المرات فأتيت بالعدد، والعدد إذا جاء في مقام المصدر فإنه يُعرَب بإعرابه فيقع مفعولاً مطلقًا في مكانه.

كذلك اسم الآلة التي حَصَلَ بها المصدر، أنت تقول: "ضربت ضربًا"، فيكون "ضربًا" مفعولاً مطلقًا، وتقول: "ضربت عصًا" أو "ضربت سوطًا"، فتكون هذه الآلة المضروب بها أيضا قامت مقام المصدر فنُصِبَت على

المفعولية المطلقة، ولم نقل إنها مفعول به لماذا؟ لماذا لم يكن "ضربت عصًا" و"ضربت سوطًا" المنصوبة على أنها مفعول به وليس مفعولاً مطلقًا؟ قد يقول قائل: يمكن أن نُعرب "ضربت عصًا" أو "ضربت سوطًا" مفعولاً به، لماذا نعربه مفعولاً مطلقًا؟

يقول: لأنه لم يقع عليه الفعل.

أحسنت، المفعول به شرطه أن يقع عليه الفعل، وهذه أداة وقع الفعل بوَسَاطَتِهَا، فهي إذن ليست مفعولا به وإنما هي مفعول مطلق، وقد قامت مقام المفعول المطلق، لأنك بدلا من أن تقول: "ضربت ضربًا" نابت الآلة أو الأداة التي حصل بها الضرب مناب المصدر، الذي هو الحدث، فأُعْرِبَت بإعرابه ونُصِبَت.

يقول: هل يجتمع المفعول به والمفعول المطلق، وهل يتعدد المفعول المطلق للفعل الواحد.

أما أنه يجتمع مفعول به ومفعول مطلق فنعم، تقول: "ضربت زيدًا ضربًا"، فيكون "زيدًا" مفعولاً به، و"ضربًا" مفعولاً مطلقًا، وأما أنه يتعدد المفعول المطلق للفعل الواحد.. فنحن عرفنا أن المفعول المطلق يكون من لفظ المصدري أو من معناه، وما دام من لفظه أو معناه فهو معنى واحد فلا وجه لتعدده، لأنك ما تقول: "ضربت ضربًا ضربًا ضربًا" مثلا إلا من باب التأكيد، فلا يكون من باب التعدد، ولكنه يكون من باب التأكيد، إذن لا يتعدد المفعول المطلق ولكن يجتمع المفعول المطلق مع المفعول به، تجتمع المفعولات.

تقول: فهمت من كلامكم -فضيلة الشيخ- في اللقاء السابق أن لا نضع ألفا بعد الواو إذا كانت أصلية في الفعل حتى لو كان الفعل بصيغة الجمع؟ فهل لا نضع ألفا بعد الواو في الفعل "ترجو" للجمع لأن الواو أصلية، مع أني كنت أحُضُّ زميلاتي على هذا الفعل للتفريق بينه وبين "أرجو" للمفرد، ملحوظة: ليست الألف التي توضع بعد واو الجماعة هي عوض عن النون المحذوفة.

سأبدأ بالآخِر:

أما أن الألف التي تُذكَر بعد واو الجماعة هي عوض عن النون المحذوفة فلا، إنما هذه ألف يسمونها الفارقة وهي التي تَفْرُق بين وَاوَيْن؛ يعني هي ألف تبين أن ما قبلها واو تختلف عن واو أخرى، فإذا رأيت الألف فاعلم أن واوها من نوع، وإذا لم تَرَ الألف فاعلم أن الواو من نوع آخَر، فالألف إذن تَفْرُق بين واو وواو، هناك واو تجتمع معها الألف، وهناك واو لا تجتمع معها الألف، أما الواو التي تكون معها الألف فهي واو عبارة عن كلمة مستقلة؛ ضمير، واو الجماعة يعرب فاعلا أو نائبَ فاعل، نقول: "ضَرَبُوا" الواو فاعل، "ضُرِبُوا" الواو نائب فاعل، فهي كلمة مستقلة "الواو"، وهي ضمير ولا علاقة لها بالفعل، فالفعل كَمُلَ قبلها، فمتى جاءت هذه الواو التي هي كلمة برأسها ضمير تُعرَب فاعلا فإنا نلحق بها الألف، أما إن كانت الواو هي جزء من الفعل كـ «يدعو، ويسمو، ويرجو، وينمو» هذه واو جزء من الفعل، سواءً كان الفاعلُ واحدًا أو جماعة فالواو باقية كجزء من الفعل، فتقول: "أرجو" للواحد و"ترجو" للجماعة، إن لم يكن واحدًا معظِّمًا نفسَه، وكذلك الباقي، فإذن الواو هذه جزء من الفعل، يمسونها الصرفيون "لام الفعل"؛ لأنها الحرف الأصلي الثالث من حروف الفعل الأصلية، وما دامت جزءًا من الفعل فلا تلحقها الألف، لأن الألف إنما تلحق تلك الواو التي هي مستقلة عن الفعل، التي هي كلمة برأسها، ولا تلحق الواو التي هي جزء من الفعل، عرفنا لماذا سميت الألف فارقة؛ لأنها تفرق بين واو الضمير؛ "الكلمة المستقلة" وبين الواو التي هي حرف من حروف الفعل، فتلحق الواو المستقلة؛ "واو الضمير المستقلة التي هي كلمة برأسها"، ولا تلحق الواو التي هي جزء من الفعل الذي قبلها، إذن عندما نقول: "أرجو" أو "ترجو" كلها بلا ألف؛ لأن الواو هنا جزء من الفعل، لكن إذا قلت مثلا: "ضربوا" أو "ذهبوا" فإنك تضيف ألفًا لأن الواو ليست أصلية في الفعل، فـ "ذهب" هو الفعل، و"ضرب" هو الفعل، وجاءت الواو فيهما زائدة.

طبعا أنا لا أريد أن أدخل في مسألة خلافية، لأن من النحويين من يقول: إنه حذفت واو الفعل وأبقيت واو الجماعة، فالواو هي الباقية في "ترجو" لأن أصلها "تَرْجُو" نَفْعُل، ويظهر هذا "اُرْجُو" مثلا للأمر؛ لأن "ترجو" نَفْعُل هذه واضحة، لكن في الأمر "اُرْجُو"، فهنا يختلف الأمر، لأنهم يقولون إن وزنها: "اُفْعُو"، فاللام قد حُذِفَت والواو هي واو لجماعة، وما دامت الواو الموجودة هي واو الجماعة فهي ألف.

بكل حال.. متى كانت الواو أو متى قَدَّرْتَ الواو هي واو الجماعة الضمير المستقل فهي في محل ألف، ومتى قَدَّرْتَهَا أنها جزء من الفعل فَأَبْقِهَا بدون ألف.

تقول: تسأل عن جمع أُخْطُبُوط والضابط في ذلك.

بالنسبة لجمع ما لا يعقل، فإن هناك جموعَ تكسير لكنها سماعية، لكن الجمع القياسي فيما لا يعقل هو الجمع بألف وتاء، فكل ما رأيت كلمة وخِفْتَ أن تجمعها على جمع غير صحيح وهي من غير العاقل فاجمعها بالألف والتاء؛ لأنها جمع قياسي.

نأتي للنوع الثالث من أنواع المفاعيل وهو المفعول له أو المفعول لأجله، نحن عرفنا أن المفاعيل كلها منصوبة، والمفعول له أو لأجله طبعا معناهما واحد، وواضح من اسمه أنه يفيد التعليل، لأنك لأجل كذا أو من أجل كذا، أو لكذا؛ أي بسبب كذا، فهو يفيد العلة وهو واضح، ولذلك سمي مفعولا له أو لأجله؛ لأنه مصدر يفيد التعليل: ؟ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ؟ [البقرة: ١٩]، لماذا يجعلون أصابعهم في آذانهم؟ قال: "حذر"؛ خوف الموت، "حذر" مصدر، وقد بَيَّنَ عِلَّة جعل الأصابع في الآذان، إذن هو مصدر أفاد التعليل، ومتى أفاد المصدر التعليل نُصِبَ على المفعولية لأجله، أو من أجله، أو المفعول له، فهو مصدر يفيد التعليل ويبين علة حصول الفعل، تقول: "جئت إكرامًا لك"، "جئت رغبةً في العلم"، "جئت طلبًا للفائدة"، كلها مصادر –كما ترون– منصوبة كـ "حَذَرَ الموت" منصوب، ونصبها على المفعولية أنها مفعول لأجله، أو من أجله، سواء قلت: مفعول لأجله، أو من أجله، أو مفعول له، كلها تؤدي معنى واحدًا، وهو ذلك المصدر الفضلة الذي يفيد التعليل.

تفاصيل الحديث عن المفعول لأجله يمكن أن تكون الحاجة إليها لغير المختص ليست بالكبيرة، وربما لَبَّسَت على طالب العلم المبتدئ، فأكتفي بأهم ما فيه وهو هذا الأمر، وهو أنه مصدر يفيد بيان العلة، مسألة اشتراط أن يكون الاتفاق في الفاعل والزمن إلى آخره من الشروط التي ذكرها النحويون، هذه مهمة ولكنها ربما توجِدُ نوعًا من اللبس للطالب المبتدئ إضافة إلى أن اختلال الشروط نادر الوقوع، ولذلك فإني أضْرِبُ عنه صَفْحًا أو أتجاوزه إلا إذا ورد فيه سؤال أو احتاج أحد من الإخوة إليه فإني أُفَصِّلُهُ، لكن بكل حال ما يُهِمُّ طالب العلم المبتدئ في مثل هذا أو طالب العلم الذي يريد أهم ما في الموضوعات، فالمهم في المفعول لأجله أو من أجله أو المفعول له أنه ذلك المصدر الذي يفيد التعليل وبيان سبب وقوع الفعل وهو مصدر، ولذلك يُنصَب كغيره من المفاعيل.

رابع المفعولات هو المفعول فيه، وكما ترون أنه مقيد بحرف الجر "في".

يقول: هل يشترط في المفعول لأجله أن يكون مصدرًا قلبيًّا أو غير ذلك.

ما دام يعلل فطبيعي أنه يُستعمل ذلك المصدر الذي يفيد التعليل، والتعليل –كما ترى... فأنت لا تقول مثلا: جئت ضربًا لفلان؛ لأن الضرب ليس علة، وليس تعليلاً، فما دام تعليلاً فنعم، يفترض أن يُتَوَجَّه إلى القضايا القلبية؛ لأنها هي التي يُتَصَوَّر فيها التعليل.

بكل حال متى أمكن فهم العلة من المصدر جاز إعرابه مفعولا مطلقًا، أو مفعولاً لأجله.

يقول: هل يمكن أن نُعرب: "جئت رغبةً في العلم"، "رغبة" حال.

لا يعرب حالاً؛ لأن الحال شرطه أن يكون مشتقًّا، ورغبة –كما ترون– مصدر، إذا قلت: جئت راغِبًا في العلم فهذا حال؛ لأن "راغبًا" اسم فاعل مشتق، وأما "رغبة" فهو مصدر، والفرق بينهما أن المصدر بَيَّنَ عِلَّة المجيء، وهذا بَيَّنَ هيئة الفاعل عند اتصافه بالفعل، عندما جاء كان مُتَّصِفًا بالرغبة، أما في الصيغة الثانية أو في الجملة الأخرى: جئت رغبة في كذا، هو لا يبين صفة الحال ولكنه يبين دافع الفاعل عند حدوثه.

طبعا واضح الفرق بينهما أن هذا مصدر وهذا مشتق، والحال شرطه أن يكون مُشْتَقًّا.

يقول: المفعول المطلق عندما يوصف ويُحذف الموصوف نعربها مفعولاً مطلقًا، لماذا ناب عنه وهو فضلة؟ مثل: "جلست جلوسًا طويلاً"، جلست إذا حذفنا المفعول المطلق "جلوسا" فأصبحت الجملة: "جلست طويلاً"، نعرب طويلا مفعولاً مطلقًا.

قال بعض النحويين إنها تعرب مفعولاً مطلقًا، وبعضهم قال أَبدًا، هي وصف للمفعول المطلق المحذوف، فإن قلت بهذا أو بهذا فالأمران يؤديان معنى واحدًا، هو منصوب إما لكونه مفعولاً مطلقًا كما رأى بعضهم وقال: إنه قد ناب النعت عن منعوته، أو نابت الصفة عن موصوفها، لأن بعض الناس يقول: كلمة "طويلاً" الآن هذه صفة مشبهة، فكيف تقولون إنها مفعول مطلق، وشرط المفعول المطلق أن يكون مصدرًا؟! فيقولون: حُذِفَ الموصوف وقامت الصفة مقامه فأعربت بإعرابه، ومن يريد أن يطرد الباب طردًا واحدًا يقول: المفعول المطلق هو المصدر المحذوف، وهذا نعت له وهو مُقَدَّر، لأن تقدير هذا: "جلست جلوسًا طويلاً" فلا فرق، والأمر في ذلك يسير، يعني إن أعربته بهذا أو بهذا فالأمران لكل منهما وجه.

نأتي لمسألة المفعول فيه أو الظرف، المفعول فيه واضح من اسمه أنه شيء يحصل فيه شيء، وتسميته بالظرف أيضا تسمية واضحة؛ لأن العرب يعنون بالظرف أنه ما يحوي شيئا، فيقال: هذا ظرف، وهو ما يضع فيه الإنسان ما معه، والعرب كانوا يستعملون الظروف، والجاحظ يصف الكتاب بأنه ظَرْفٌ حُشِيَ ظُرْفًا، ونحن الآن نستعمل ظروف الرسائل؛ لأنها تحوي الرسالة وتكون في داخلها، فإذن الظرف هو شيء يوضع الشيء فيه، فتسميته ظرفًا جاءت من هذه الناحية.

تقول: أنا أسأل عن إعراب كلمة "إذ" في قول الله تعالى: ؟ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ؟.

تقول: أسأل في قول الله تعالى في سورة طه: ؟ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ ؟ هنا جاءت منصوبة، بينما في أغلب القرآن "وَوَاعَدْنَاهُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنِ" جاءت بالجر.

بالنسبة لإعراب "إذ" معناها وقت، "إذ أخرجه الذين كفروا"؛ يعني وقت إخراج الذين كفروا، فإذن هي ظرف مبني على السكون في محل نصب وكل الظروف –كما نعرف– مفعول فيه كما سيتضح الآن، فهي ظرف مفعول فيه، لكن لكونها قد جاءت عن العرب بصيغة واحدة قلنا إنها مبنية على السكون وتكون في محل نصب على الظرفية، الظرفية الزمانية قطعا لأنها بمعنى وقت، "إذ أخرجه": وقت إخراج الذين كفروا له، إذن هي ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، هذا إعرابه.

وأما "الأيمن" في الآية أحيانا تكون بالفتح وأحيانا تكون بالكسر، إذا جاءت بالفتح: "جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ" فهي نعت للجانب؛ لأن الجانب هو الأيمن، وإن جاءت بالكسر فهي نعت لما قبلها المكسور المضاف إليه، يعني الآن المضاف منصوب والمضاف إليه مجرور، فإن جاءت منصوبة فهي نعت للمضاف، وإن جاءت مجرورة فهي نعت للمضاف إليه المجرور، وبالحالين يُفترض أن يُلتمس حكمة من وصف المضاف بالأيمن في جهة، ووصف المضاف إليه بالأيمن في جهة أخرى، وقطعا لكل مقام من هاتين الآيتين علة توجب ذلك، فأنت لو تأملت في كل آية لوجدت أن المقصود وصف ما جاء إذا نُصِبَ وجدت أن معنى الآية يرجع إلى المضاف، وإذا وجدته مجرورًا وجدت أن معنى الآية يرجع إلى المضاف إليه، وهذه فائدة النحو، أنه لا يحتاج أن يقول لك إني أريد بهذا وصف الكلمة الفلانية، ولكنه يعطيك حركتها فيدلك على أنه يريده، وأنت من هنا تنطلق إلى إيضاح المعنى، فالإعراب مُوضِح للمعنى.

يقول: عندي أسئلة: السؤال الأول: إعراب قول الله –عزّ وجلّ: زَوَّجْنَاكَهَا، في قوله تعالى: ؟ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ؟

والسؤال الثاني: قول الشاعر محمود غنيم:

كَمْ بِالْعِرَاقِ وَكَمْ بِالْهِنْدِ مِنْ شَجَنٍ *** شَكَا فَرَدَّدَتِ الأَهْرَامُ شَكْوَاهُ

ما إعراب "الأهرام" هنا، هل هي مرفوعة على أنها فاعل أو أنها مجرورة؟

والسؤال الثالث:

ما الفرق بين تاء الفاعل وتاء التأنيث؟

والسؤال الرابع والأخير: هل قول الله -عزّ وجلّ: ؟ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ؟٢٥؟ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ؟ إلى آخر الآية هل هذه هاء السكت؟.

تقول: ذكَرْتَ في مجال قوله تعالى: ؟ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ؟ أن "بعض" تنوب عن المفعول المطلق، فهل نعربها مفعولاً به، أم نعربها مفعولاً به عامًّا في محل نصب على الظرفية على المفعول المطلق، أم نعربها مفعولاً مطلقًا وما بعدها مضافًا إليه؟

والسؤال الثاني: القرآن فيه عدد من الآيات يأتي المنادى إما محذوفَ أداةِ النداءِ كقوله: "رَبِّ" أو "رَبِّي" بوصل ياء المتكلم، فما الفرق في إعراب الكلمتين؟.

أنا أتذكر أن السائل الكريم سأل هذه الأسئلة في إحدى الحلقات السابقة، وبدأت أرتب في البدء في الإجابة فقيل لي: انتهى الوقت.

"زوجناكها": "زَوَّجَ" فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بناء الفاعلين، "نا" ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، و"الكاف" ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول، و"ها" ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به ثاني، إذن هذه جملة مكونة من أربع كلمات: "فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولَيْنِ"، لأن "زَوَّجَ" مما يتعدى إلى مفعولين ويحتاج إلى مُزَوِّج، ومُزَوَّج، ومُزَوَّج به. هذا واضح.

أما شطر البيت "فَرَدَّدَتِ الأَهْرَامُ شَكْوَاهُ" فواضح أن المردِّد هو الأهرام، وطبعا هي نوع من الاستعارة وإلا فالأهرام جماد لا تردد، لكن الشعراء دائما يُلبسون الشيء لباس غيره من باب تجسيم الشيء، أو بث الروح فيه، فواضح أن الشكوى هي المردَّدَة وأن الأهرام هي المردِّدَة برأي الشاعر فهي فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الفرق بين تاء الفاعل وتاء التأنيث؟ "تاء الفاعل" متحركة، و"تاء التأنيث" ساكنة، هذا الفرق الأول، الفرق الثاني: "تاء الفاعل" كلمة مستقلة؛ أي أن "تاء الفاعل" اسم، و"تاء التأنيث" حرف، ولذلك فـ "تاء التأنيث" لا إعراب لها، وليس لها محل من الإعراب، و"تاء التأنيث" لا تكون فاعلا ولا مفعولا ولا غيرها، فهي حرف لا محل له من الإعراب، أما "تاء الفاعل" فإنها تقع فاعلا ونائب فاعل فتكون في الجملة برأسها، كِلاَ التَّاءَيْنِ يكون علامة على أن ما دخلت عليه فعل، فتقول: قَامَتْ، وتقول: قُمْتُ، فهي دليل على فِعْلِيَّةِ ما قبلها، ولكن وَضَحَ الفرق بينهما أن تاء التأنيث ساكنة، طبعا كلاهما مفتوحة مبسوطة، لكن تاء التأنيث ساكنة، وأما تاء الفاعل فهي متحركة، وتاء التأنيث حرف، وتاء الفاعل اسم، ولذلك تُعرَب كإعراب كلمة برأسها، سواءً كان متكلمًا أو مخاطَبًا، وأما تاء التأنيث فلا تُعرب بإعراب مستقل، بل هي حرف لا محل له من الإعراب.

يبقى أمر فيما يتعلق بتاء الفاعل، وهو أنها تتحرك بالحركات الثلاث، هي متحركة وعرفنا أن تاء التأنيث ساكنة، وأن تاء الفاعل متحركة، مِيزَةَ تاء الفاعل أنها تأتي بالحركات الثلاث فتقول: ذهبتُ وذهبتَ وذهبتِ، فإن كانت للمتكلم ضُمَّت، وإن كانت للمخاطَب المذكر فُتِحَت، وإن كانت للمخاطب المؤنث كُسِرَت، وهي بكل حال تُعرَب فاعلا في هذه الجمل الثلاث جملة مستقلة كلمة برأسها، هذا هو الفرق بينهما.

في قوله تعالى: ؟ كِتَابِيَهْ ؟ طبعا أصلها "كتابي" في غير القرآن، ثم المقام مقام مد الصوت ؟ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ؟ أو أنه مقام الإنهاك والتعب، مَنْ أُوتِيَ كتابه بهذه الصورة فهو في مقام الأسى والحزن، ولذلك فهو يمد صوته، أو هو يتعب من نطق الكلمة فيأتي بهاء بعد الياء، وإلا فـ "كتابي" انتهت، لكن يُؤْتَى بهذه الهاء للوقف "كتابيه"، ومثله "لم أوت حسابيه" أصلها "حسابي" وجيء بالهاء هذه للوقوف، ولذلك سميت بهاء السكت.

الأخت التي سألت عن "بعض"، تقول: هل نعربها مفعولاً مطلقًا أو مفعولاً به؟

أقول مثلا: "ذكرت القول"، أو أقول مثلا: "قلت: الحمد لله"، فكلمة "الحمد لله" هذه هي مقول القول، فهذه في محل نصب مفعول به، لكن إذا جئنا بالمصدر: "قلت قولا" فواضح من قولي "قلت"، أني قلت قولا، وإنما جيء به لغرض تأكيدي، وهو أهم أغراض المفعول المطلق، ولذلك نُعربُه مفعولاً مطلقًا ولا نعربه مفعولاً به؛ لأنه مفهوم من النطق بفعله، ولذلك فإنَّا نعرب كلمة "قولا" هذه مفعولاً مطلقًا، وكذلك كلمة "بعض" أو "كل" إذا أضيفت إلى المصدر أخذت حكمه، لأنك لو قلت: "كل القول" أو "بعض القول" هو مثل قولك: "قلت قولا" لكنها فيها نوع من الشمول عند "كل"، وفيها نوع من التخصيص في قولك "بعض"، ولذلك أخذت إعرابه؛ لأنها تؤدي معناه أو قريبًا من معناه.

بقي في مسألة "رب" و"ربي" هذه بالياء وتلك بالكسرة، هذا الاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم وأذكر أننا تحدثنا عنه منذ حلقتين تقريبا من الدرس قبل السابق، وقلنا حينذاك: إن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه عدد من اللغات أشهرها ثلاث، وهو أنه تأتي بياء المتكلم ساكنة، أو تأتي بها مفتوحة، أو تحذفها وتكسر ما قبلها للدلالة عليها، فتقول: "رَبِّي" وتقول: "رَبِّيَ"، وتقول: "رَبِّ" بكسرة، كلها صيغ وردت عن العرب وجاءت في القرآن فقيل ؟ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ ؟، وقيل ؟ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ؟، وقيل: ؟ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا ؟ وقيل: ؟ نَبِّئْ عِبَادِي ؟، "عبادي" عند الوصل تقول عبادِ بالكسر، لكن عند الوقف تُسَكِّنُهَا، فجاءت بالصيغ الثلاث وكلها صيغ فصيحة واردة عن العرب.

كما تسأل يا شيخ عن: ؟ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ؟

ذكرت هذا الآن.. وهي تسأل هل هو مفعول مطلق أو مفعول به، ومفهومها أنها تقول: بعض الأقاويل هي المقولة فينبغي أن تكون مفعولا به، هذه هي الشبهة التي عندها، وهي ليست بشبهة إنما هذا وجه استفسارها، لكني أقول: إذا ذكر المقول.. يعني قلت: "لا إله إلا الله"، "لا إله إلا الله" هذه جملة مقولة فهي في محل نصب مقول القول مفعول به، لكن إذا جئتُ بالمصدر: "قلت قولا" فلا أقول إن "قولا" مفعول به؛ لأنه هو صيغة "قلت" لم يفد معنًى جديدًا، وإنما أكَّدَ المعنى السابق، والتأكيد هو أهم أغراض المفعول المطلق، ولا نسميه مفعولاً مطلقًا ولا نسميه مفعولا به، "كل" و"بعض" إذا أضيفت إلى المصدر تأخذ حكمه؛ لأن قولك: "قلت قولا" أو "قلت بعض القول" أو "قلت كل القول" هي تؤدي معاني متقاربة إلا أن فيها نوعًا من التخصيص أو التعميم عند "كل" فيها عموم، و"بعض" فيها تخصيص أو تقليل، لكنها تؤدي جزءًا من المعنى المقصود، أو شيئا من المعنى المقصود، ولذلك تبقى نائبة عن المفعول المطلق ويكون ما بعدها الذي هو القول المصدر مضافا إليه.

يقول: عن إعراب كلمة "أحَقًّا" في قول الشاعر: "أحَقًّا عِبَادَ اللهِ أنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلاَ وَارِدًا إلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ"

"حَقّ" هذه مصدر، تقول: "حَقَّ يَحِقُّ حَقًّا": أي وَقَعَ يَقَعُ وُقُوعًا، أو ثَبَتَ يَثْبُتُ ثُبُوتًا، فحق عقاب؛ أي وقع عقاب، فإذا قلتُ: "حَقًّا" فهو مصدر، "حق حَقًّا" وما دام مصدرًا فهو هنا مفعول مطلق؛ لأن تقديره: "حق هذا حَقًّا" فنقول: إعرابه مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وللفائدة فـ "أيضًا" مثله؛ لأن "أيضًا" تُسْتَعْمَلُ كثيرًا، "أيضًا" هي مفعول مطلق؛ لأن "آضَ" معناها رجع فـ "آضَ أيضًا": أي رَجَعَ رجوعا، بعض الإخوة يستعملها ولا يدري ما معناها، أو يعرف ما معناها لكن لا يعرف ما أصلها، ولذلك فـ "أيضًا" هذه مصدر، ومعناها "رجوعا" وهي منصوبة على المفعولية المطلقة، ومعنى قولنا أنها "رجوعًا"؛ لأنك تقول: حصل هذا أيضًا؛ يعني نرجع إليه مرة ثانية، كقولك: "جاء محمد وجاء خالد أيضًا"؛ أي رجوع أيضًا إلى مجيء فلان، جاء صاحبه مثله، فإذن كلمة "أيضًا" هذه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة، وقد حُذِفَ عامله: أي "آضَ أيضًا" كما حُذِفَ عامل "حَقَّ حَقًّا"، ونصبت على المفعولية المطلقة.

تقول: تسأل عن كتابة اللهم صلِّ هل تُكتب بلام مشددة مكسورة أو بياء.

تختلف هذه عن ما نحن فيه؛ لأن "صَلِّ" هذه فعل أمر، وأما ما سُئِلَ عنه منذ قليل فهو منادى مضاف إلى ياء المتكلم، طبعا "صَلَّى" هذا فعل معتل الآخر، ونحن نعرف أن الفعل المضارع المعتل الآخر إذا جُزِمَ تكون علامة جزمه حذف حرف العلة، وأمره يُبْنَى أيضًا بحذف حرف العلة، فإذن "صَلِّ" نقول: فعل أمر مبني على حذف حرف

العلة، فيؤتى بلام مكسورة ويكون قد بُنِيَ على حذف حرف العلة التي هي في آخره، صلَّى يُصلِّى هذه، فلا تُكتب بل يُكتفى بكسرة قبلها ويكون بناؤها على حذف ذلك الحرف.

أسئلة المراجعة

سؤال واحد فقط:

ما الذي ينوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة؟

## الدرس الثامن

## تابع المنصوبات من الأسماء

### المفعول فيه

الحمد لله أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحاضرون، أيها الإخوة المشاهدون: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مستهل هذا اللقاء، وأسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يستعملني وإياكم في طاعته، وأن يوفقنا وإياكم إلى ما يحب ويرضى، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يبارك لنا في أعمارنا وأعمالنا، وأن يوفقنا إلى الإخلاص في القول والعمل.

حديثنا –إن شاء الله تعالى– في هذا اليوم لا يزال في المنصوبات؛ منصوبات الأسماء، وقد توقف بنا الحديث عند ثلاثة منها، وكان آخرها: المفعول من أجله، أو المفعول له، وكان هناك سؤال في آخر الحلقة لعَلّي أنظر إذا كان لأحد من أن يجيب، ولو على بعضه ثم بعد ذلك ننظر في إجابات الذين أجابوا عن طريق الإرسال الإلكتروني، فكان السؤال عن ما ينوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة؟

إذا كان أحدٌ منكم يتذكر ما ينوب، أو شيئًا مما ينوب فليتفضل.. تفضل يا أخي..

ينوب عن المصدر "كل" و"بعض" مضافتين إلى المصدر، مثل: ؟ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ؟ [الحاقة: ٤٤]، وينوب أيضًا العدد، عدد مرات حصول المصدر.

أحسنت.. عدد مرات حصول المصدر، نعم.

وكذلك اسم الآلة.

واسم الآلة التي حصل بها الحدث، أو حصل بها الفعل، أحسنت.

هذه هي ما ينوب عن المصدر.

إذا كان هناك من أجاب؟

تقول: إجابة السؤال: ما الذي ينوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة؟

ينوب عنه "بعض" و"كل" بشرط أن تُضَافَا إلى المصدر، فتأخذ حكم ما أضيفت إليه، مثال ذلك قول الله –تعالى: ؟ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ؟ [الإسراء: ٢٩] وقوله تعالى: ؟ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ؟ [الحاقة: ٤٤].

ثانيًا: العدد، كما في قوله تعالى: ؟ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ؟ [النور: ٤].

ثالثًا: اسم الآلة، كقولنا: "ضربت سوطًا".

وضعت مفعولاً أو لم تضع؟

لم تضع.

الأصل أن نأتي بمفعول حتى لا يظن ظانٌّ أن السوط هو المفعول، أو هو المضروب، مع أن المعلوم أن السوط لا يُضْرَب، وإنما يُضرَب به، لكن أن تأتي بالمفعول به حتى يُعلم أن هذا خارج عنه، وإنما هو آلة للفعلية.

أُذكِّرُ في مطلع الحديث قبل البدء أنه مما يُسعد في هذا الدرس أنه يستقبل الأسئلة، والاستفسارات النحوية واللُغوية التي يحتاج إليها الإخوة المشاهدون في موضوع الدرس أو في غيره، متى كانت الفائدة منه راجحة، أو غالبة، مع أن الأصل هو الحديث عن ما نحن بصدده من درس، لكن لا إشكال في الإجابة على ما يحتاج إليه؛ لأن هذا من مقامات الوفاء بمثل هذه الحاجة عند كثير من الإخوة المشاهدين.

رابع المنصوبات: هو المفعول فيه، وواضح من تسميته أنه شيء يقع فيه الفعل، ولذلك هذا سَمَّاهُ النحويون ظرفًا، والظرف -كما تعلمون- هو ما يُوضع فيه الشيء.

فإذن المفعول فيه، أو الظرف: هو ما يقع فيه الفعل سواءً كان الزمان الذي وقع فيه الفعل، أو المكان الذي وقع فيه الفعل، ولذلك هم يقسمونه قسمين: زماني، ومكاني، فالزماني: هو الزمان الذي حصل فيه الفعل، والمكاني: هو المكان الذي حصل فيه الفعل، إذا قلت مثلا: "جلست ساعةً"، أو "صمت يومَ الخميس" فإن "ساعةً" و"يومَ" هذه أشياء حوَت الفعل، وهو الصيام، ولذلك سَمَّوْها ظرفًا أو مفعولاً فيه؛ لأن الصيام فُعِلَ فيها، أو لأنها احتوت الصيام، فصارت ظرفًا له، وتقول: "جلست أمامك" فـ"أمامك" مكان وقع فيه الجلوس، فصار ظرفًا لهذا الجلوس، أو فُعِلَ فيه الجلوس.

إذن المكان، أو الزمان الذي حصل فيه الفعل يُسَمَّى ظرفًا أو يُسَمَّى مفعولاً فيه، ولذلك قَسَّمَهُ أو صار عند النحويين من يقول ظرف الزمان، أو يقول ظرف المكان.

إذن متى حصل هذا الفعل في زمان، أو مكان معين، فذلك الزمان أو المكان هو الذي يُدعى ظرفًا.

يشترطون في المفعول فيه أن يكون زمانه بمعنى "في"، كالأمثلة التي ذكرتها منذ قليل، عندما أقول: "جلست أمامك"، أو "وقفت خلفك"، أو "وقفت يمين فلان"، فقولي: "أمام" و"خلف" و"يمين" هذه أماكن، وقولي: "وقفت أمامك" معناه: وقفت في هذا المكان، إذن العامل على معنى "في"، فيشترط في عامل الظرف الزماني، أو المكاني أن يكون على معنى "في"، لذلك عندما نقرأ قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾ [الإنسان: ١٠]، هذه آية كريمة فيها كلمة "يَوْمًا" و"يَوْمًا" -كما ترون- هو زمان ومنصوب أيضًا، ولكن لا يستطيع أحد أن يقول إن التقدير: "إنا نخاف من ربنا في يوم"؛ لأن الخوف من الله -سبحانه وتعالى- واضح من الآية أن المقصود: إننا نخاف الآن خوفًا من ذلك اليوم، فإذن وقت الخوف ليس في ذلك اليوم، وإنما هو الآن، ولو أنه كان المقصود الخوف في ذلك الأوان لكان لا إشكال ظرف زمان، لكن عندما يقول: ﴿ نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا ﴾ أي: نحن الآن نخاف، وليس في ذلك اليوم فقط، لكنا نخاف ذلك اليوم، من هنا فإن معنى "في" ليس واردًا في هذه الآية؛ فلا يصح أن نحمل الآية على معنى: نخاف في يوم، وإنما نخاف الآن، ليس فقط نخاف في يوم القيامة الذي هو اليوم العبوس بالنسبة لمن عصى الله -سبحانه وتعالى- ولكن المقصود: أنَّا نخاف الآن خوفًا من ذلك اليوم، إذن الزمان هنا ليس على معنى "في"، أو عامل الظرف ليس على معنى "في"، بناءً على ذلك لا نعرب كلمة "يَوْمًا"مفعولاً فيه، ولا نعربها ظرف زمان، إذن كيف نعربها؟ ما دامت ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا ﴾ منصوبة وهي زمان، ومع ذلك لا نعربها مفعولاً فيه، أو ظرف زمان، قد بَيَّنْتُ لماذا، وقلت: لأنك في ظرف الزمان ينبغي أن يكون التقدير: في كذا، في ساعة كذا، أو في يوم كذا، ولا يصح أن يُحْمَل تفسير الآية على: إنا نخاف من ربنا في يوم عبوس، ولكنا نخاف من ربنا الآن، نخاف ذلك اليوم.

فإذن كيف نعرب كلمة "يومًا" في الآية؟

نعربه مفعولاً به.

مفعولاً به.. لماذا أعربناه مفعولاً به؟

لأنه يُخَاف منه.

لأن الخوف وقع عليه، هو المَخُوف، وليس فيه، ولكن هو المَخُوف نفسه، كما تقول: "أكرمت زيدًا"، فـ "زيدًا" هو الذي وقع عليه الإكرام، هو المُكْرَم، إذن اليوم ليس ظرفًا للخوف، ليس الخوف واقعًا في ذلك اليوم، ولكن الخوف واقع على ذلك اليوم، إذن "يومًا": مفعولٌ به، وواضح أن الفعل "نخاف"، والفاعل "نحن" ضمير مستتر وجوبًا، تقديره "نحن" واليوم هو المَخُوف، فإذن هو مفعول به.

إذن اتضح أنه ينبغي أن يكون ظرف الزمان أو المكان على تقدير "في"، إذا كان الكلام لا يحتمل هذا التقدير فلا يصح أن نعربه ظرف زمان، أو مكان، أو نعربه مفعولاً فيه، بل يجب أن نبحث عن إعراب آخر.

مثل هذا، أو قريب منه قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ؟ [الانعام: ١٢٤]، "حَيْثُ" هي تُستعمل ظرفًا؛ لأن "حيث": معناه مكان، كلمة "حيث" معناها مكان، وهنا فائدة من الفوائد: كَثُرَ في استعمال الناس، بل وبعض المتعلمين وطلبة العلم أن يقولوا: حَصَلَ كذا حيث إنَّ فلان حصل كذا وكذا، وَيَكْثُر عند القانونيين والقضائيين، والذين يدرسون الأمور التشريعية أن يقولون: "حَيْثِيَّات الحُكْم"، وهذه كلها استعمالات خاطئة، أقصد خاطئة أنها لم تُستعمل عند العرب، قد يكون جَدَّ استعمالها الآن أو صار بعض الناس يتحدثون بها، لكنها لم تكن مستعملة عند العرب بهذا المعنى؛ لأن "حيث" عند العرب: معناها مكان، تقول: "جلست حيث جلس زيد" أي: مكان جلوسه، ومثلها هنا ؟ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ ؟، أي: مكان، ؟ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ؟ أي: مكان جَعْل الرسالة، أي المكان الذي تكون فيه الرسالة، الله –سبحانه وتعالى– أعلم بذلك.

نعود إلى موضوعنا وهو: ؟ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ؟.

يا شيخ محمد، ما البديل عن حيثيات؟.

أسباب، مسوغات، مبررات، وبعض الناس يرى أن مبررات لها وجه؛ لأن مبررات طبعًا هي مسوغات، وأسباب، وعلل، فنقول علة الحكم، أو مسوغات الحكم، أو أسباب الحكم، هذه كلها واضحة، وبعض الإخوة وبالذات بعض طلبة العلم، وحتى الحريص منهم على دراسة اللغة، يتحرج من استعمال مبررات؛ لأنه يراها مستعملة كثيرًا في الأسلوب الصحفي، أو في الأسلوب الإعلامي، ويتوقع أنها.. هي لها وجه؛ لأن تبرير الشيء جَعْلُهُ بَـرًّا، أي: جعلته صحيحًا، فكونك تبرر الشيء يعني تجعل فيه نصيب من البرِّ، أي من الصحة، فالمبررات: هي المصححات، أو الأسباب الداعية إلى الصحة، أو الأسباب المُسَوِّغَة، أي: جَعْلُ الشيء بَـرًّا صحيحًا، وهذا هو المقصود بالمُسَوِّغَات، أو المبررات.

على كل حال إذا قلنا المُسَوِّغَات فهو أولى؛ لأنك تجعل الشيء سائغًا، والمبررات: تجعل الشيء بَرًّا، فهذه أعتقد أن الأمر في هذا واضح، وهو واسع على كل حال، ولا إشكال في استعماله.

أعود إلى الآية الكريمة: ؟ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ؟ نحن اشترطنا في ظرف الزمان والمكان أن يكون على معنى "في"، فإن جاء زمان أو مكان ليس على معنى "في" فلا نعربه، أو لا نحمله على الظرفية الزمانية، ولكن نبحث له عن إعراب آخر، هنا في الآية الكريمة: ؟ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ؟، هل معنى الآية: "الله أعلم في مكان جَعْل رسالته"؟ ليس كذلك، ولا يصح أن نحمل الآية عليها؛ لأن المقام أو المعنى واضح أنه لا يدل على ذلك، إذن هنا المكان وهو "حيث"، و"حيث" بمعنى مكان، لا تدل على الظرفية، أو المفعول فيه، كيف إذن نُعربها؟

نحن في السابق في الآية السابقة: ؟ نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا ؟ واضح أن "اليوم" هو المَخُوف وهو مفعول به، كذلك هنا: ؟ أَعْلَمُ حَيْثُ ؟ واضح أن المكان هو المعلوم، لكن أين الفعل الذي نصبه مفعولاً به؟ هو مفعول به؛ لأنه معلوم، المكان هنا معلوم؛ مكان جَعْلِ الرسالة هو المعلوم، لكن ليس عندنا فعل ينصبه مفعولاً به، كلمة "أعلم" هذه وصف، اسم تفضيل، فهو لا يصح أن ينصب مفعولاً به، واسم التفضيل لا ينصب مفعولاً به، فكيف نتعامل مع "حَيْثُ"؟ قال النحويون: هنا يكون مفعولاً به، والمعنى واضح أنه هو المعلوم، وما دام هو المعلوم ففعله ينبغي أن يكون من مادة العلم، ونحن أخذنا مادة العلم هذه من قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ أَعْلَمُ ؟، إذن نُقَدِّر فعلاً نَصَبَهُ استفدناه من المشتق

أو الوصف "أعْلَمُ" اسم التفضيل، فالتقدير: "الله يعلم حيث يجعل رسالته"، من أين جِئْنا بالفعل يعلم؟ دَلَّ عليه اسم التفضيل أعلم، إذن هو مفعول به لفعل مقدر دَلَّ عليه اسم التفضيل الموجود، ولا يصح أن نعربه مفعولاً فيه، أو ظرف مكان، لماذا؟ لماذا لم نعربه ظرف مكان؟

ليس بمعنى "في".

لأنه ليس بمعنى "في"، وشرط المفعول فيه ليس فقط أن يكون زمانًا أو مكانًا، بل يجب أن يكون مكانًا أو زمانًا على معنى "في".

يقول: هل يلزم أن يكون للظرف عمل يعمل فيه؟.

أشباه الجُمَل وهي تشمل الجار والمجرور والظروف، ينبغي أن تكون متعلقة بعوامل، إما بأفعال، أو ما يقوم مقام الفعل، فإذا قلت مثلا: "جئت يوم الخميس"، يقول قائل: ما الذي حصل يوم الخميس؟ تقول: المجيء، فهو متعلق بـ"جِئْت"، "جلست في الدار" في الدار: جار ومجرور، ما الذي حصل في الدار؟ الجلوس، إذن هو متعلق بالفعل "جَلَسَ"، وشبه الجملة يشمل نوعين: الظروف، والجار والمجرور، فكل شبه جملة ينبغي أن يتعلق بفعل، أو ما يقوم مقام الفعل، أو ما ينوب مناب الفعل.

لماذا يتعلق بالفعل؟ لأنه عبارة عن حصول شيء، إما في مكان، هذا إذا كان ظرفًا "في"، أو زمان، أو أن يكون الجار ومجروره علاقتها بهذا الفعل، إذا قلت: "في الدار" أو: "بك"، ما الذي بي؟ تقول: مررت بك، لكن إذا قلت: "بك" وسَكَتَّ، سيقول قائل من؟ استعنت بك؟ أو مررت بك؟ أو أعجبت بك؟ فلا بد أن تأتي بفعل تُعَلِّق هذا الجار والمجرور به لِيُعْلَمَ مقصودُك، إذن لا بد للجار والمجرور والظرف من شيء يتعلق به، وهو إما أن يكون فعلاً وهو الأصل، أو يقوم مقام الفعل، وهي المشتقات التي تعمل عمل الأفعال، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

أَنْظُرُ آيةً كريمةً، يقول الله -سبحانه وتعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧]، يعني ترغبون ماذا؟ رَغِبَ -كما تعلمون أو كما ينبغي أن تعلموا- يصح أن يُسْتَعْمَلَ على معنيين ضِدَّيْن، تقول: "رغبت في الشيء"، وتقول: "رغبت عن الشيء"، وهما متضادان، مجرد تغيير حرف الجر يقلب المعنى إلى الشيء الآخر، "رغبت فيه" يعني أحببته وأردته، "رغبت عنه": انصرفت عنه وكرهته ولم أرده، إذن حرف الجر يقلب المعنى، والفعل واحد، فـ "رَغِبَ عن" تماما ضد "رَغِبَ في"، "رَغِبَ فيه" فيه إقبال عليه ومحبة له، و"رَغِبَ عنه" فيه انصراف عنه، وبغض له، وعدم الحاجة إليه.

"رغبت" يا شيخ هل تكون..؟.

لا بد أن تُعَلِّقَهَا بشيء، يعني أحيانًا نَحْذِف حرف الجر، كما في الآية: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ لكن أنت من سياق الكلام تعلم أن المقصود هو "في"، لأنه ليس المقصود: وترغبون عن نكاحهن، ولكن المقصود ترغبون في نكاحهن، فسياق الآية دلَّ عليه، معنى ذلك أن حرف الجر متى حُدِّدَ، والسياق حَدَّدَه، جاز حذفه اختصارًا، هو حُذِفَ هنا اختصارًا؛ لأن السياق يُحَدِّدُه أنه "في" وليس "عن"، لكن لو أنك قلت: "رغبت فلانًا" نقول: هذا كلام غير صحيح، ما دام السياق لا يحدد هل أنت تحبه أو تكرهه؟ ما ندري، فلا بد أن تأتي بحرف الجر الذي يوضح لنا المقصود، أما إذا كان في السياق ما يدل على المحذوف فلا إشكال في هذا.

هنا في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ حرف الجر المقدر ما هو؟ "في" وما دام حرف الجر المقدر "في" هل يُسَمَّى هذا ظرفًا؟ نحن نقول: الظرف هو عامل تَعَلَّقَ بعامل، ويكون هذا التَّعَلُّق بمعنى "في" فهل يصح أن نسمي هنا ﴿ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ ظرفًا؟ تفضل يا أخي.

لا يصح أن يكون ظرفاً.

لماذا؟

لأنه لم يحتوِ المكان فعلاً زمانيًّ.

نحن نشترط في الظرف ليس فقط أن يكون على معنى "في" ولكن أن يكون زمانًا أو مكانًا، فليس كل شيء على معنى "في" يُعرب ظرفًا، بل لا بد أن يكون زمانًا أو مكانًا.

إذن الذي يُنصب مفعولاً فيه، أو ظرفًا ما كان زمانًا أو مكانًا على معنى "في"، وهذا وإن كان على معنى "في" إلا أنه ليس بزمان ولا مكان.. تفضل يا أخي.

يقول: الفعل اللازم كـ"ذهب" هل يأتي معه هذا المفعول فأقول مثلاً: "دخلت الدار" أو: "ذهبت المدرسة"؟.

"دخلت الدار" متعدي، و"ذهبت" لازم، والفعل اللازم معناه أنه يلزم فاعله، ولا ينصب مفعولاً به، والفعل المتعدي يأخذ مفعولاً به، لكن هناك وسائل لِتَعْدِيَة الفعل اللازم، يعني ما كان يأخذ فاعلاً ممكن أن نُعَدِّيه ليأخذ مفعولاً، وما كان يتعدى إلى مفعول واحد هناك وسائل تُعَدِّيه إلى مفعولين، قالوا: من وسائل التعدية حرف الجر، فـ"ذهب" و"قام" هذه -كما تعلمون- أفعال لازمة، لكن تستطيع من خلال حرف الجر أن تأتي بشيء بعدها، فتقول: "ذهبت إليك" فـ"إليك" هذه وإن كان "إلى" حرف جر، والكاف اسم مجرور، إلا أنها في مقام المفعول به، فكأن حرف الجر عَدَّ الفعل إليه، وكذلك في قولك "قام" فقولك مثلاً "قمت إليك" فـ"قام" أصله لازم، لكنه تعدى بحرف الجر، إلى آخره...

ومن وسائل التعدية: أشياء سماعية، وأشياء قياسية، فمنها الهمزة في أول الفعل، "ذهب" -كما نقول- أو "قام" لازم، لكن إذا أدخلت عليه همزة في أوله قلت: "أقمتك"، فالتاء: فاعل، والكاف: مفعول به، فتعدى إلى المفعول بالهمزة قبله، أصبح "أقام" بدل "قام".

وكذلك التشديد كقولك مثلاً: "سَمِعَ" فـ"سَمِعَ" تتعدى، وكذلك "عَلِمَ" يتعدى إلى مفعول، إذا دخل عليه التشديد تَعَدَّى إلى اثنين، فإذا قلت مثلاً: "عَلِمَ فُلانٌ الْخَبَرَ" إذا شَدَّدْتَها قلت: "عَلَّمْتُكَ الْخَبَرَ" فالكاف: مفعول أول، والخبر: مفعول ثاني.

إذن: التعدية من لازم إلى مُتَعَدٍّ إلى مفعول، أو من مُتَعَدٍّ إلى مفعول إلى مُتَعَدٍّ إلى مفعولين، تحصل الفعل بأسباب منها حرف الجر، ومنها التضعيف، تضعيف العين، الذي هو الحرف الأصلي الأوسط في الكلمة، ومنها إدخال الهمزة على الفعل في أوله.

تقول: السؤال الأول: عندما نكتب "اللهم صَلِّ على محمد" هل الأصح أن تُحذف الياء في "صَلِّ" ولماذا؟

السؤال الثاني: أريد إعراب كلمة "الشياطين" و"سليمان" في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ [البقرة: ١٠٢] "الشياطين" و "سليمان" في الموضعان ما إعرابهما؟.

الموضع الأول أم الموضع الثاني يا أختي؟

الموضعان، "الشياطين" ذكرت مرتين، وأيضًا "سليمان".

أما في قولنا في الصلاة على النبي: اللهم صلِّ وسلم على محمد، عندما نقول: اللهم صَلِّ على محمد، طبعًا هذا أمره يسير، هل منكم من يجيب؟ تسأل الأخت وتقول: الياء؟

صَلِّ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة؛ لأنه مُعْتَلُّ الآخر.

نعم.. لأنه مُعْتَلُّ الآخر؛ لأن الصاد واللام والياء هي الحروف الأصلية في الفعل، عندما يُبنى الفعل المعتل الآخر يُبنى على حذف حرف العلة، فنحذف الياء من آخره، ونُبقي الكسرة على اللام دليلاً عليها، فنقول: "اللهم صلِّ على محمد" ونقول إعرابه: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، إذن ما تُثْبَت الياء فيه.

أما في الآية الكريمة في إعراب: ؟ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ ؟ قد يكون أَلْبَسَ على الأخت في مسألة الشياطين، وسليمان أنها أشبهت جمع المذكر السالم والمثنى.

تسمح لي –يا شيخ– فيه إجابة هنا وردت.

على؟

على سؤال الأخت الكريمة.

يقول: الشياطين: فاعل، وسليمان: مفعول به.

طبعًا هي لها موضعان الآن، هي: ؟ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ؟ فهي وردت الكلمة في موضعين، أسأل الإخوة الحاضرين إذا كانوا.. أعطيكم إياها كلمة كلمة، من عنده إعراب يقوله، ؟ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ ؟ "الشياطينُ" ما إعرابها؟ نسمع من الذي يتكلم؟

الشياطينُ: فاعل.

فاعل، طيب لو قال لك قائل: الواو موجودة في الفعل كيف.. "تتلُو" فيه واو، فكيف نعرب الشياطين فاعلاً؟

لأنه جمع تكسير.

لكن أنا أقصد الآن أن الفعل فيه واو، ألا تكفي لتُعرب فاعلاً؟ ؟ تَتْلُو الشَّيَاطِينُ ؟؟

لأن الواو أصلية.

أحسنت.. هذه ليست واو الجماعة، التي تُعرب فاعلاً هي واو الجماعة الضمير، وأما هذه فهو فعل آخره واو مثل: "يدعو" و"يرجو" و"يسمو" و"ينمو" فهذا ليست واو الجماعة، وإنما هو فعل، والفاعل الشياطين، طيب كيف نعرب الشياطين؟

نقول فاعل مرفوع وعلامة رفعه؟

الضمة الظاهرة على آخره.

لماذا الضمة وهو جمع؟

لأنه جمع تكسير.

الشياطين، وإن كان آخره ياء ونون –يا إخوان– إلا أنه ليس جمع مذكر سالم؛ لأن شرط جمع المذكر السالم: أن تكون الياء والنون زائدة فيه، يعني تقول في مثلاً "مسلمون"، "هؤلاء مسلمون"، و"رأيت مسلمين" مسلمون: مرفوع وعلامة رفعه الواو، ورأيت مسلمين: منصوب وعلامة نصبه الياء، مفرده مسلم كَمُلَ قبل الياء والنون، أما في الشياطين، فحروفه الأصلية الشين والطاء والنون "شَطَنَ"، طبعًا بعضهم قال: اشتقاقه من "شَطَنَ" بمعنى بَعُدَ؛ لبعده عن رحمة الله –سبحانه وتعالى– وبعضهم قال: إنه من "شَاطَ" بمعنى احترق، على القول بأنه من "شَاطَ" هذه تكون الياء والنون ليست من الحروف الأصلية، ولكن على القول بأنه من "شَطَنَ" تكون النون أصلية في الكلمة، وبكل حال هو جمع تكسير، وجَمْعه على أساس أنه من "شَطَنَ" على "فَيَاعِيل"، شياطين إذا كانت من "شَطَنَ" فهو على

وزن "فَيَاعِيل"، وإذا كان من "شَاطَ" فهو على وزن "فَعَالين"، وبكل حال هو جمع تكسير، وجمع التكسير يُعرب كإعراب المفرد، فهو إذن ؟ تَتْلُو الشَّيَاطِينُ ؟ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ؟ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ؟؟ تفضل يا شيخ.

مضاف إليه.

أحسنت.. مضاف إليه، مجرور وعلامة جره؟

الفتحة.

لأنه؟

ممنوع من الصرف.

ما مانعه من الصرف؟

العلمية والعجمة.

العلمية؟

والعجمة.

ومن السلامة، والسلامة عربية، العلمية وآخره ألف ونون، إذن العلمية وزيادة الألف والنون.

أما بقية الآية: ؟ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ؟ من يعرب هذه؟ تفضل يا شيخ.

سليمان: فاعل للفعل كَفَرَ.

وعلامة رفعه؟

وعلامة رفعه الضمة.

قد يقول قائل يا إخوان: كيف الآن نقول: فاعل وهو ما فعل الفعل؟

الصناعة النحوية تجعل حتى المنفي فاعلاً، يعني قد يقول قائل: نحن عندما نقول: "ذهب الرجلُ"، نعم الرجل هو الذي فعل الذهاب، لكن "ما ذهب الرجل" هو لم يفعل الذهاب، فكيف تقولون إنه فاعل؟ الفاعلية هنا هي فاعلية صناعية نحوية، بمعنى أنه وإن لم يحصل منه الفعل فكأنه الذي لم يَقُم بالفعل، فهو فاعل عدم القيام مثلاً بهذا المعنى، فاعل عدم الشيء، حتى تكون الأمور واضحة، لأن بعض الإخوة يقول: كيف يكون فاعلاً وهو ما كفر؟

؟ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ؟ بقي كلمة الشياطين، كيف نعربها هنا؟

تقول: الشياطين الثانية يقدر لها فعل ينصبها اشتغالاً.

يقول: الشياطين الثانية اسم "لَكِنَّ" منصوب بالفتحة.

يقول: الشياطين اسم "لَكِنَّ".

هذا صحيح ؟ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ؟ هذه "لَكِنَّ" من أخوات "إنَّ" حرف ناسخ، والشياطين: اسمها منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه جمع تكسير كما عرفنا، وجمع التكسير يُعرب بالحركات كالمفرد، وجملة "كَفَرُوا" هي جملة خبر "لَكِنَّ" في محل رفع، من فعل وفاعل، جملة فعلية في محل رفع.

نعود لحديثنا، انظروا كيف -يا إخوان- أن الأسئلة إذا صارت.. أولاً انظروا كيف أن النحو.. أنت تتكلم أحيانًا عن آية واحدة، أو عن جملة واحدة، فتدخل في أبواب النحو الكثيرة، فتتكلم عن فاعل، وعن ناسخ، وعن جملة فعلية، وعن جملة اسمية، وعن ضمير، وعن جمع، وعن مفرد، وتكسير وسالم.. إلى آخره، مجرد جملة واحدة، ولذلك كانت دراسة النحو التطبيق عليها تجعلك تُطَبِّق على كل أبوابه أحيانًا في جلسة واحدة، أو في معظم أبوابه، في حين أن بعض العلوم إذا أردت أن تتحدث في قضية لا بد أن تخصص حديثك عن قضية واحدة، وهذه من مزايا النحو، أن التطبيق عليه هو تطبيق على معظم أبوابه.

الشيء الآخر أنه أيضًا من الفوائد التي نستفيدها الآن: أن الأسئلة إذا صارت فيها وجه إشكال نَفَعَت العموم، الآن صورة الشياطين هي صورة جمع المذكر السالم، وحقيقتها ووجه اللبس فيها هو هذا الأمر، ولكن الحقيقة أنها جمع تكسير، وعرفنا لماذا هي جمع تكسير وليست سالما، وبينت هذا منذ قليل، كذلك "سليمان" واضح أن آخرها ألف ونون، فقد يظن ظان -وإن كان هذا ضعيفًا- أنه مثنى وليس مفردًا، وإن كان واضحًا أنه اسم لنبي الله لرجل واحد -عليه السلام- فهو إذن مفرد، ومن ثَمَّ فإعرابه واضح.

نعود إلى مسألة الظرف، ظرف الزمان والمكان.

ظرف المكان نحن عرفنا أنه مكان حصل فيه الفعل، احتوى الفعل، ووقع الفعل فيه، هذا يشمل أشياء، منها ما يسمونها أسماء الجهات، ونحن نعرف أن الإنسان جهاته ست، أو كل شيء وليس الإنسان فقط، كل موجود جهاته ست: أمام، وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، الله -سبحانه وتعالى- يقول: ؟ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ؟ [مريم: ٢٤]، ويقول سبحانه وتعالى: ؟ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ؟ [الكهف: ١٧] نصب "ذَاتَ"؛ لأنه أضافه لليمين، واليمين من إحدى الجهات، ؟ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ ؟ "ذَاتَ"، وقال سبحانه: ؟ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ؟ [الأنفال: ٤٢] وأسفل بمعنى تحت.

؟ إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ؟ [الأحزاب: ١٠].

"من أسفل" هذه جُرَّ ظرف المكان فيها بحرف الجر "من" فخرج عن النصب على المفعولية؛ المفعول فيه، وإن كان هو في معنى المفعول فيه، وهذا يفيد فائدة نتكلم عنها بعد قليل أن الظروف المكانية يصح أن تُجَرَّ بـ"من"، وتبقى على معنى ظرفيتها، عندما تقول: "من أسفل منك" أو: "من أدنى منك" كذا، أو: "من فوقكم" أو: "من أمامك" فهي في معنى الظرفية المكانية، ولكنه قد جُرَّ الظرف بحرف الجر "من" فيكون مجرورًا، وإن كان في معنى المفعول فيه.

إذن هذه -كما ترون- تُسَمَّى أسماء الجهات، ؟ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ؟ [يوسف: ٧٦]،"فَوْقَ"، ؟ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ؟ [الكهف: ٧٩] "وَرَاءَ" هذه كلها -كما ترون- أماكن وقعت فيها الأفعال، وهي من الأشياء التي يسمونها الجهات، أي الأشياء التي تحيط بالإنسان، الجهات الأربع إضافة إلى فوق وتحت، فهي أيضًا جهات.

ومن أنواع ظرف المكان ما يدل على المساحات، والمسافات، كقولك مثلاً "سرت مِيلاً"، أو "شِبرًا"، أو "مِترًا"، أو "فَرْسَخًا"، أو "بَرِيدًا" هذه مسافات، أيضًا تُنْصَب على أنها مفعول فيه، أو على الظرفية المكانية.

كذلك يُستَعْمَل في استعمال ظرف المكان بعض المشتقات، تُصاغ من المصدر؛ للدَّلالة على ذلك، من مصدر الفعل الموجود، عندما تقول: "ذهبت مَذْهَب فلان" إذا أردت مكانه، أما إذا أردت المذهب الذي سار عليه، فهذا يُسَمَّى مصدرًا ميميًّا، أي ذهبت ذهابه، وهذا يكون مصدرًا ميميًّا يُعامل معاملة المصدر، ويمثلون له في مثل قولهم: "هذا مجلس فلان" أي: مكان جلوسه، فإذا استعملته مع فعل تقول: "جلست مَجْلِس فلان" أي: في مكان جلوسه،

فتكون مكانًا، فإذا صُغْتَ من الفعل على وزن "مَفْعَل" فإنك تنصبه بشرط أن يكون الفعل نفسه، تنصبه على أنه ظرف مكان، تقول: "جلست مَجْلِس فلان" أي: في مكانه، في مكان جلوسه، أو "وقفت موقف فلان" أي: في مكان وقوفه، فيُشترط أن يكون الفعل من لفظه، فلا تقول مثلاً: "ذهبت مجلس فلان" فهذا ما يكون اسم مكان، فلا بد من توافق الفعل، أو "جلست مذهبه"، لا بد من توافق الفعل مع ما صُغْتَه من المصدر للدلالة على المكان، حتى نعربه مفعولاً فيه، طبعًا هو منصوب، "جلست مجلسَ" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مفعول فيه. تفضل يا أخي.

قلت: "دخلت بعضَ الدار".

"دخلت بعضَ الدار" ماذا تقصد بقولك: "دخلت بعضَ الدار"؟

يعني مثلاً الجزء الأول من الدار.

أنت لو قلت: "دخلت الدار" ماذا تعرب الدار؟

مفعول فيه.

أنت دخلت يعني أنت تقصد أنك دخلت في الدار يعني؟

نعم، دخلت في الدار.

هي وإن احتوت الدخول فتقبل هذا، وتقبل أن تكون مفعولاً به؛ لأن الدخول وقع عليه أيضًا؛ لأنه هو المدخول أيضًا "الدار"، وليس فقط هو الظرف الذي حصل فيه الشيء، فهو واقع عليه الدخول أيضًا، بخلاف قولك مثلاً: "جلست وراء فلان" فإن الجلوس ليس واقعًا على الوراء، لاحظ الفرق بين الأمرين، فهنا ننصب الدار على أنه مفعول به، فإذا قلت: "دخلت بعضَ الدار" فتجعل "بعض" هي المفعول به، و"الدار" مضافًا إليه، تكون مضافًا إليه حينذاك.

في قولك: "جلست في الدار" الجار والمجرور هل يُعلَّق بمحذوف مفعول فيه؟ أم يُعلَّق بالفعل "جلس"؟.

أنت بحسب مرادك، دائمًا -يا إخوان- هذه الأمور ليست بالاقتراح أو بالرأي، ولكنها بالمعنى، إذا قلت: "جلست في الدار"، ما الذي حصل في الدار؟ الجلوس، إذن هي متعلقة بـ"جلست" حتى لو كان عندك في الجملة عدد كثير من الأفعال، فأنت بحسب مرادك من "ما الذي حصل في الدار؟" تُعلِّقه به، فمراد المتكلم هو الذي يُعلَّق به، حتى يكون معروفًا أن الشيء الذي في الدار هو الجلوس، وليس شيئًا آخر من الأفعال التي قد تكون مذكورة في الجملة، من هنا فإن الشيء ليس بالاقتراح والرأي، ولكنه بتمام المعنى، ما يتم به المعنى هو الذي يُعلَّق به الظرف أو الجار والمجرور، شبه الجملة.. هذا ما يتعلق بالنوع الرابع من المفاعيل.

النوع الأخير والخامس: هو المفعول معه.

تسمح يا شيخ بسؤال.

تفضل.

يقول: في قولكم يا شيخ: "كل موجود له ست جهات" هذه العبارة هل هي سليمة عقديًّا؟ قد تُفَسَّر كشبهة للتجسيم في حق الله -تعالى؟.

نحن ما نتكلم عن هذا، نحن نتكلم عن: أنت الآن جالس أو واقف في مكانك، لكن إذا استعملها الإنسان في حق الله -سبحانه وتعالى- أو تحدث عن هذه المسألة.. فهذه نعم، لكني عندما أتكلم عنك أنت الآن، أنت أمامك الآن شخص هنا، وقد يكون خلفك شخص، وعن يمينك شخص، وعن يسارك شخص، وفوقك شخص، وتحتك... فهذه

جهات، وقد وردت في كتاب الله، وبناءً عليه.. دائمًا الإشكال في مثل هذه الأمور حينما تُستعمل فيما لم توضع لـــه كقضية المنطق، عندما يُقال المنطق.. إن كثيرًا من العلماء قد ذمَّ المنطق، ذمُّ العلماء للمنطق ليس لذات المنطـــق، ولكن لاستعماله فيما ليس للعقل فيه مجال، المنطق هو استعمال العقل في الأمور، إن استعملت هذا العقل في مجاله صار المنطق مفيدًا، وأنت تعرف أن كثيرًا من العلوم قد خدمها المنطق، علم أصول الفقه، وعلــم النحــو، وعلــم البلاغة، وكثيرًا من العلوم رتبها المنطق ويسرها وجعلها.. ولذلك يُقال: كلامه منطقيّ، يعني معقول، وللعقل فيــه مجال، لكن مصيبة المنطق عندما يدخل في الغيبيات، الله –سبحانه وتعالى– يجعل بعض الأمور غيبية لم يبلغ أحد من الناس هذا الأمر، ولم يأت فيه وحي، ومع ذلك بعض أهل الشُّبَه يبدأ في تحليل هذه القضايا، وإدخال عقله فيها، وتوقع بعض الأمور، نقول: هنا أنت أدخلت عقلك فيما لا يستطيع، وفيما لم يُخلق له، هنا يكون المنطق خطيــرًا، إذن استعمال المنطق في القضايا في أمور لم توضع له هو مصدر الخطر والخطأ.

نأتي للمفعول معه، تفضل يا أخي.

في قولنا: جئت من عندك" نعرب "عند" مجرورًا بـــ"من" وعلامة جره الكسرة.

صحيح.

لماذا لا نعربه مجرورًا لفظًا منصوبًا محلاً، أو نقول: في محل نصب على الظرفية؟.

الجار والمجرور عمومًا بعض العلماء يقول: إن الفعل تَعَدَّى بهذا الجار والمجرور، وما دام تعدى به فالأصـــل في المجرور أن يكون مفعولاً به، لكنه جُرَّ لفظًا، فبعض العلماء يجعل كل مجرور قد تعدى الفعل بالجارِّ إليه، فهو إذن وإن كان في اللفظ قد جره حرف الجر، لكنه قد مَكَّنَ الفعل من نصبه مفعولاً به في المحل وفي التقدير، لكـــن الذي يُبعد هذا، أو الذي يجعل كثيرًا من النحويين لا يلجأ إلى هذا التقدير: أنه يُحْوِج إلى أن تجعل للشيء إعرابين: أحدهما ظاهر وبَيِّن، والآخر مقدر لا دليل عليه، لو كان هناك دليل لا إشكال، المشكلة أنه ليس هناك دليل عليه إلا مسألة طرد القاعدة، وليست هناك حاجة أن تقول: إنه مجرور في اللفظ ومنصوب في التقدير، إلا إذا كان المقـــام يقتضي نصبه، أما إذا كان مجرد تعدية فعل بحرف الجر، والمقام لا يقتضي أن يكون منصوبًا فلا يصح أن نحمله على النصب على المفعولية، أنه مفعول به.

تقول: في متن قطر الندى، وفي آخر فقرة من موضوع المفعول المطلق جاءت عبارة: (وليس منه ؟ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَدًا ؟ [البقرة: ٣٥]) فهمت أن "رَغَدًا" ليست مفعولاً مطلقًا؟.

هو يقصد المؤلف بهذا.. طبعًا العلماء قالوا: إن التقدير: "كُلاَ مِنْهَا أَكْلاً رَغَدًا" فـــــ"رَغَـدًا" هنـــا لا يـــصح أن نُعربها... وإن كان بعض النحويين... طبعًا هذا رأي ابن هشام، وأنا تركت هذا؛ لأنها مسألة خلافية، ولا أدقق أنا في المسائل الخلافية، وبالذات التي فيها الخلاف ثمرته ضعيفة، حتى لا تُلبَّس على كثير من الطلاب، وألجأ دائمًـــا إلى الأمور الواضحة البينة التي فيها نفع للطالب، ابن هشام ممن يرون أن صفة المفعول المطلق لا تقوم مقامه، فلا تُنصب على المفعولية المطلقة، ومنهم من يقول: إن صفته تقوم مقامه، هنا في التقدير: "كُلاَ مِنْهَا أَكْلاً رَغَدًا" "أَكْلاً" هو المفعول المطلق "كُلا أَكْلاً" و"رَغَدًا" نعت له، حُذِفَ المفعول المطلق وهو "أَكْلاً" وبقي "رَغَدًا" بعـــض العلمـــاء يقول: نابت صفة المصدر عنه في النصب على المفعولية المطلقة، وبعض النحويين ومنهم ابن هشام يقول: أبـــدًا، هو منصوب على أصله؛ أنه نعت للمنصوب، فهي –وإن كان منصوبًا– لكن ليس مفعولاً مطلقًـــا، ولكـــن صـــفة لمفعول مطلق محذوف، هذه صورة الأمر.

الأخت الكريمة تسأل عن: إعراب "قَبْلَهُ" في الآية الكريمة: ؟ وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَـــةِ ؟ [الحاقة: ٩]؟.

هنا واضح أنها ظرف زمان؛ لأنه ؟ وَمَن قَبْلَهُ ؟ مَنْ سَبَقَه في الزمان، فهو منصوب على أنه مفعول فيـــه، أي: والذين قبله في زمانه، فهو ظرف زمان، لذلك "قبل" تكون للمكان، وتكون للزمان، فإذا قلت: "جئـــت قبـــل فـــلان" معناها في الزمان، سبقته في الزمان، وإذا قلت: "وقف فلان قبل فلان" معناها في المكان، فإذن اللفظ الواحد أحيانًا

يحتمل الزمان والمكان بحسب السياق، كما إذا قلت مثلاً... هذا تجده في بعض كتب النحويين عندما يقولون: "كربلاء مَقْتَل الحسين" و"يوم الخميس مَقْتَل الحسين" كلمة "مَقْتَل" هذه صَحَّت أن تقع مرة زمانًا، ومرة مكانًا؛ لأنها إن استعملت في المكان صارت ظرف مكان، وإن استعملت في الزمان صارت ظرف مكان، وهذا حسب السياق الذي فيه.

الأخ الكريم يسأل عن إعراب قول الله –تعالى: ؟ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ؟ [المنافقون: ١٠]؟.

كلها؟

نعم.

؟ فَيَقُولَ رَبِّ ؟ طبعًا "رَبِّ" هنا معناها نداء.

طبعًا "يَقُول": فعل مضارع، والفاعل هو ضمير مستتر جوازًا تقديره "هو".

؟ رَبِّ ؟: منادى منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم المحذوفة تخفيفًا، أصله "يَا رَبِّي" طبعًا هو منادى بحرف نداء محذوف، التقدير: "يَا رَبِّي".

؟ لَوْلاَ ؟: حرف امتناع لوجود.

؟ أَخَّرْتَنِي ؟: "أَخَّرَ" فعل ماضي مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، تقي ما قبلها من الكسر، إذا كان ما بعدها ياء المتكلم، والياء: ياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

؟ إِلَى ؟: حرف جر.

؟ أَجَلٍ ؟: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

؟ قَرِيبٍ ؟: نعت، لـ"أَجَلٍ" مجرور مثله، وعلامة جره الكسر.

الأخ الكريم يسأل عن: التاء المربوطة عند الوقوف عليها لماذا تنطق هاءً؟.

التاء المربوطة يوقف عليها بالهاء، هكذا نطقتها العرب، هو لو سأل بطريقة أخرى وقال: كيف أُفَرِّق بين التاء المربوطة والهاء؟ بمعنى لو أنها كلها بصورة واحدة، متى أضع نقطتين ومتى لا أضع نقطتين عليها؟

فأقول الجواب: إذا وصلتها ونطقتها تاءً فهي تاء بنقطتين، وإذا وصلتها ونطقتها هاءً فهي هاء، طبعًا واضح أن الهاءات تكون في الضمائر، وأما التاء فتكون جزء من الجملة، ولكن مع ذلك أنت الآن تقول: "كتابة العلم" إذن هي تاء، تضع عليها نقطتين، لكن عندما تقول: "كتابه جديد" في الوصل نطقتها هاءً، فلا تضع عليها نقطتين، مع أن "كتابة" هي في الحالتين: مرت "كتابة"، ومرت "كتابه" والصورة واحدة، لكنك تُفَرِّق بينهما بهذا الأمر، وهو أن تصل بما بعدها، فإن نطقت التاء نطقتها تاءً، فضع لها نقطتين، فهي تاء مربوطة، وإن نطقتها هاءً فلا تضع لها النقطتين؛ لأنها هاء وليست تاء.

باختصار يا شيخ الأخ الكريم يقول: أيهما الأصل الفعل أم المصدر؟.

هذا خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، فيرى الكوفيون أن الفعل هو الأصل؛ لأنه أُخِذَت منه، وصدرت منه غيره من المشتقات ومنها المصدر كما يرون، والبصريون يرون أن المصدر هو الأصل، والأفعال والمشتقات أُخِذَت منه، ولذلك سُمِّيَ مصدرًا؛ لأنه صدرت منه هذه الأمور، وهذا من الخلاف اللفظي الذي لا يتعلق به ثمرة.

أسئلة الدرس.

سؤال الحلقة المقبلة.

في قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ؟ الإنسان: ١٠] لماذا لم يكن "يَوْمًا" في الآية الكريمة مفعولاً فيه مع أنه زمان؟

نسأل الله أن يبارك لكم، وأن ينفعكم وينفع بكم.

الدرس التاسع

الحال والتمييز

الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحاضرون أيها الإخوة المشاهدون السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مطلع هذا اللقاء، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يرزقني وإياكم التوفيق في كل قول وعمل، وأن يرزقنا الإخلاص، وأن يوفقنا إلى محابِّه ومراضيه، وأن يجعل أعمالنا وأعمارنا وأوقاتنا عامرة برضاه ومُوَفَّقَة إلى ما يقربنا إليه.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- في هذا اللقاء تَتِمَّة للمنصوبات، ولكن إن كان هناك إجابات موجودة لسؤال الحلقة السابقة فهي أجدر بأن نستمع إليها، كان السؤال عن قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]، كلمة ﴿يَوْمًا﴾ هذه في الآية لماذا لم تُعرب مفعولاً فيه؟

أجابت الأخت الكريمة على هذا السؤال تقول: ﴿يَوْمًا﴾: مفعول به وليس مفعولاً فيه، السبب: لأنه من شرط العامل في المفعول فيه، أن يكون هذا العامل على تقدير "في"، أي حصل هذا الشيء في هذا المكان أو هذا الزمان، أما ﴿يَوْمًا﴾ في الآية فلا تقدر بمعنى "في"؛ لأن المسلم يخاف الله دائمًا، وليس فقط في يوم القيامة، إذن "يوم" يُعرب مفعولاً به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

إجابة صحيحة وكاملة، أُذَكِّرُ بما أُذَكِّرُ به في مطلع كل لقاء، من أن مثل هذه الدروس كما أنها تتولى شرح قواعد هذه اللغة المباركة للغة الكريمة لغة القرآن الكريم، أيضًا نحن في هذا الدرس نستقبل الأسئلة والاستفسارات النحوية واللغوية العامة، التي تَمس إليها الحاجة، وتكون الحاجة إليها غالبًا هي حاجة جماعية؛ لأن هذا الأمر هو مُلِحّ لكثير من الإخوة خاصة أنَّه قَلَّمَا يجد كثير من الطلاب مجالاً للسؤال عن الاستفسارات المتعلقة بعلوم اللغة والنحو والإملاء والكتابة وغيرها من القضايا التي يحتاج إليها الإنسان.

نبدأ في موضوعنا وهو الحديث عن آخر المفعولات، تحدثنا فيما سبق عن أن المفعولات خمسة: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول المطلق، وبقي المفعول معه، والمفعول معه هو يكاد يكون أقلها استعمالاً، وهو بصفة عامة: اسم يقع بعد واو بمعنى "مع"، فإنك إذا قلت مثلاً: "سِرْتُ والجبلَ"، فكلمة "الجبل" هذه وقعت بعد واو، وهذه الواو بمعنى "مع"، لماذا كانت بمعنى "مع"؟ لأنه لا يصح أن يكون التقدير: سرت أنا والجبل؛ لأن الجبل لا يسير، فواضح أن المقصود أنك سرت بجواره وبحذائه وبملاصقته.

إذن هذه الواو هي واو بمعنى "مع" وليست الواو العاطفة؛ لأنها لو كانت واوًا عاطفة للَزِمَ أن يكون العامل مُكَرَّرًا، كما تقول: جاء مُحمَّد وخالد، التقدير جاء مُحمَّد وجاء خالد، لكن هذه الواو لا يصح تكرار العامل معها؛ لأنك لا تقول سرت وسار الجبلُ، وبناءً عليه نُصِبَت كلمة الجبل؛ لوقوعها بعد هذه الواو التي بمعنى "مع"، ونصب هذه الكلمة على أنها مفعول معه، مفعول معه؛ لأن تقدير الواو التي قبلها بمعنى "مع"، أي كأنك تقول: "سرت معه"، والمقصود معه أي بجواره وبحذائه.

هذا الفعل أو هذه الكلمة السابقة للمفعول معه، إمَّا أن يكون فعلاً أو يكون مشتقًّا فيه حروف الفعل ومعناه، بمعنى أنك إذا قلت في قولك: "سرت والجبل"، قلت: "أنا سائر والجبل"، فـ"سائر" هذه فيها حروف الفعل، وفيها مادته، و"سائر" اسم فاعل مشتق، والواو أيضًا بمعنى "مع"، فهي واو المعية.

إذن سواء كان السابق لهذه الواو.. ما سبق واو المعية سواء كان فعلاً أو كان مشتقًّا يقوم مقام الفعل، في الحالتين يُنصب ما بعد الواو ونصبه على أنه مفعول معه.

في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، هذه الواو لا يصح أن نعطف، لماذا؟ لأنك إذا قلت: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ لا يصح أن تُكَرِّر الفعل، فتقول: "أَجْمِعُوا أَمْرَكُم وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُم"؛ لأن الشركاء

لا يُجْمَع عليهم، لكنهم قد يُجْمَعُون؛ أي اجْمَعُوهُم، لكن لا يقال "أَجْمِعُوا"، فلا نكرر العامل فيه، إذن ينبغي أن تكون هذه الواو بمعنى "مع"؛ أي "أجمعوا أمركم مع شركائكم" اجتمعوا على هذا الأمر، فإذن هذه الواو واو بمعنى "مع"، ولذلك نُصِبَ الاسم الواقع بعدها، فقيل "وَشُرَكَاءَكُمْ " على أنه مفعول معه، وليس على أنه مفعول به.

أسأل الآن الإخوة الحاضرين مَنْ كان منهم متابعًا أو متذكرًا لِما قلته، فأنا أسأل في قول الله –سبحانه وتعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ لماذا لم تكن كلمة "شُرَكَاءَكُمْ" معطوفة على الضمير في "أَمْرَكُمْ" على أنها مفعول به؟ من يستطيع الإجابة على هذا السؤال؟

هم يختلفون "أَمْرَكُمْ" بينكم، فالشركاء أناس آخرون.

هذا صحيح، لكن لماذا لم تكن هذه معطوفة على هذه؟ أنا أعيدها مرة ثانية، فأقول: في قول الله –سبحانه وتعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ العطف يكون أنه هذا وهذا، إذا قلت: "جاء محمد وخالد" كلهم جاؤوا، هذا معنى العطف، لكن في قولنا: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ الأمر يُجمع عليه؛ أي يُتفق عليه، لكن الشركاء لا يُجمع عليهم ولا يُتفق عليهم، ولكنهم يجتمعون، إذن لا يصح تكرار الفعل، ولذلك لم نقدر هذا معطوفا على هذا، ولكننا قدرناه مفعولاً معه، أي أجمعوا أمركم مع شركائكم، فالواو بمعنى "مع" ولذلك نُصِبَ ما بعدها مفعولاً معه، وليس على أنه مفعول به، وهذا مراد ابن مالك في قوله:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ *** فِي نَحْوِ سِيرِي وَالْطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

فالطريق بعد الواو التي بمعنى "مع" مفعول معه، ولم تكن الواو عاطفة؛ لأن الطريق لا يسير، ولذلك وجب أن تكون واو المعية، وينصب ما بعدها على أنه مفعول معه.

هذا مُجمل الحديث عن المفعولات، ولا يَزَال الحديث قائمًا عن المنصوبات، وأشهر المنصوبات بعد الحديث عن المفعولات الخمسة هو الحال، والحال يذكرون في تعريفه أو في قيود تعريفه: أنه وصف فضلة يصح الجواب به عن السؤال بكيف.

إذا تكرمت يا شيخ: العامل في نصب المفعول معه.

العامل في نصب المفعول معه: النحويون في ذلك على قولين: منهم من يقول: إنه منصوب بالفعل السابق لواو المعِيَّة، أو المشتق، إذا قلت: "سرت والجبل" أو "أنا سائر والجبل"، فـ"سرت" أو "سائر" هو الذي عمل فيه، ومنهم من يجعل واو المعية هي العاملة فيه، ومنهم من يجعلها قد عمل الفعل بوساطة واو المعية؛ أي صارت واو المعية واسطة بين العامل والمعمول، وليست هي العامل، وعلى كل حال الأصل في العمل للأفعال وما يقوم مقام الأفعال، ولذلك الأولى أن يقال: إن الذي عمل النصب هو الفعل السابق؛ لأن العمل "عمل النصب" في الأسماء لم يُعهد في الحروف أن تقوم بنصب الأسماء.

حتى وإن كان لازمًا الفعل يا شيخ؟.

هو ملازم للفعل، ولذلك قال بعضهم: إن واو المعية هي الناصبة له، لكن لم يُعتد أن تكون الحروف ناصبة للأسماء، ولذلك فما دام ما قبل الواو يلزم أو يجب أن يكون قبل الواو إما فعل أو ما يقوم مقامه، فالأولى أن نُوكِل العمل إلى ما سبقها من فعل أو مشتق يقوم مقام الفعل؛ ليسير الباب سيرًا واحدًا في أن العمل..

لا يشترط أن يكون متعدِّيًا –يا شيخ– الفعل؟.

لا يشترط أن يكون متعدِّيًا؛ لأنه هنا لم ينصبه على أنه مفعول به، التعدي هو نصب الفعل للمفعول به بعد الفاعل، وأما نصب بقية الفضلات فلا يُشترط في ذلك، ولذلك أنت تعرف أن الأفعال اللازمة تنصب الحال، ولا يُقال في هذا أنها تعدت؛ لأن التعدي هو الاحتياج إلى المفعول به بعد الفاعل، وليس إلى مطلق المنصوبات.

الحال يذكرون في قيوده: أنه وصف وفضلة ويجاب به عن كيف، أما وصف فالمقصود به أنه مشتق، لذلك ينبغي في الحال أن يكون مشتقًّا؛ أي مأخوذًا من الحدث أو من المصدر؛ أي فيه حروف الفعل، وفيه معنى الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشَبَّهَة، وأفعال التفضيل هذه تُسَمَّى مشتقات، فينبغي في الحال أن يكون من ذلك، إذا قلت مثلاً: "جاء الرجلُ ماشيًا" فـ"ماشيًا" حال؛ لأنه من "مَشَى" وإذا قلت: "رأيته مجروحًا" فـ"مجروحًا" اسم مفعول، وكذلك "جريحًا" صفة مُشَبَّهَة، مثلاً: "رأيته جريحًا" فإنها صفة مُشَبَّهَة، إذن المشتقات التي فيها حروف الفعل ومعناه هي التي تقع أحوالاً، والجوامد ليس مقامها مقام الحال؛ لأن الحال ينبغي أن يكون مشتقًّا، وأن يكون فضلة، ونحن عرفنا أن الفَضْلاَت هي ما لم تكن ركنًا من أركان الجملة، الجمل لها ركنان، سواء كانت اسمية أو فعلية، فأما رُكْنَا الجملة الاسمية فهي: المبتدأ، والخبر، وأما ركنا الجملة الفعلية فهو: الفعل، وفاعله أو نائب الفاعل، إذن المُسْنَد وَالمُسْنَد إليه في الجملة هما الركنان، ما عدا ذلك يُسَمَّى فضلات، الحال فضلة، بمعنى أنه ليس ركنًا من أركان الجملة، لا مبتدأ ولا خبرًا، ولا فعلاً ولا فاعلاً أو نائبَ فاعِلٍ، وإنما هو شيء خارج عن ذلك، ولذلك نُصِبَ؛ لأن الأصل في الفَضْلاَت النصب، والأصل في العُمَدِ الرفع.

الانتقال -يا شيخ- من المفعولات إلى المنصوبات كيف نُفَرِّق بينها؟.

الحديث عن المنصوبات، أكبر المنصوبات هي المفعولات، ولكن لا يزال الحديث مستمرًّا في بقية المنصوبات كالحال والتمييز والمستثنى في بعض أحواله حتى يكون.. والمؤلف في هذا المتن ابن هشام الأنصاري في كتابه "قطر الندى" سار على تقسيم الكلام إلى الحديث عن المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، يعني سار على أو جعل علامة الحكم الإعرابي هو أساس التقسيم في الكتاب، بعض العلماء يُقَسِّمُهُ إلى الأسماء فالأفعال فالحروف فالأدوات.. إلى آخره، يعني في ترتيب فصول الكتاب، أما ابن هشام فإنه رَتَّبَ كتابه على أنه يبدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، وهذا له حسناته كما أن الطريقة السابقة لها حسناتها.

أقول: إن الحال ينبغي أن يكون فضلة، ظهر هذا، وقالوا: إنه يصح الجواب به عن "كيف"، معنى ذلك أنك لو سألت شخصًا كيف حصل كذا؟ كيف جاء الرجل؟ وقلت "ماشيًا" فهذا حال، إذن يُجاب به عن "كيف"، حتى لو جاءت الجملة فيها حال، فإنك تستطيع أن تقدر سؤالاً يُجاب عنه بهذه الجملة، كأن تقول مثلاً: "رأيتُ الرجلَ جالسًا"، ممكن أن نقدر سؤالاً، ونقول: "كيف رأيت الرجل؟" إذن فتقول جالسًا، أو رأيته جالسًا، إذن الحال أو الجملة التي فيها حال يصح الجواب بها عن كيف، إذن هو وصف ومشتق، وهو فضلة، أي ليس ركنًا في الجملة، وهو يُجاب به عن كيف؛ لأنه يبيِّن الهيئة أو الحال التي عليها صاحبه وقت حصول الفعل.

يبقى سؤال: عندما نقول: إن الحال فضلة، قد يقول قائل: في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] الآن الجملة فعلية، أو اسمية؟ فعلية؛ لأنها مبدوءة بفعل ﴿وَلاَ تَمْشِ﴾ والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، اكتمل رُكْنَا الجملة الفعل والفاعل، في قولنا: "مَرَحًا" هذا مشتق وفضلة ليس ركنًا في الجملة، ويصح الجواب به عن "كيف" تقول: كيف تمشي في الأرض؟ أو كيف المشي المنهي عنه؟ فتقول: المشي مَرَحًا، فإذن هو حال، لو أنا حذفنا هذا الحال، نحن نقول: هو فضلة، والفضلة في اللغة هو الزيادة، ما فَضَلَ أي زاد، لو أنا حذفنا "مَرَحًا" هل يستقيم معنى الآية؟ " وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ" هل ينهى الله -سبحانه وتعالى- عن المشي في الأرض؟ الله -سبحانه وتعالى- يَحُثُّ على السعي في الأرض، إذن كلمة "مَرَحًا" هي أساس في هذه الجملة، وهي المقصود بالجملة أصلاً؛ لأنها لو حُذفت ما استقامت الجملة، بل لم تُؤَدِّ الغرض، بل انقلب معناها إلى غير المقصود بها، إلى معنى مضاد للمطلوب والمقصود تماما، إذن هي أساس، ولكنها مع ذلك فضلة، معنى ذلك أن مصطلح الفضلة ليس هو المعنى اللغوي وهو الزيادة، ولكنه مصطلح نحوي يدل على ما ليس ركنًا في الجملة، ليس مُسْنَدًا ولا مُسْنَدًا إليه، وإن لم تَسْتَغْنِ الجملة عنه، يعني لم يستقم معنى الجملة إلا بذكره، وينبغي أن يُفهم هذا يا إخوان؛ لأن هناك مصطلحات قد يَظُنّ بعض الناس عندما يستمع إليها أنها بمعناها اللغوي.. مثل قولهم مثلاً: الحروف الزائدة، ويجد هذه الحروف مستعملة في القرآن، فيقول: في القرآن شيء زائد؟ يعني هذا مُنَزَّه عن القرآن، هو أفصح الكلام، كيف يُقال فيه زوائد؟ والزيادة حشو لا قيمة لها، كيف يُقال في القرآن زائد؟ لا ينبغي هذا.

الجواب: ليس المقصود بحروف الزيادة في اصطلاح النحويين هي الحروف التي تزيد عن الحاجة، أو التي هي حشو، أو يتم الكلام بدونها، وإنما المقصود أنها لم تأتِ لتؤدي معنًى جديدًا، ولكنها أُتِيَ بها لغرض بلاغي، قد يكون للتأكيد، وهو الغالب في مجيء الحروف الزائدة، من ثَمَّ فإن المجيء بالحروف يأتي لغرض يقصده البليغ والفصيح،

وهي من المقاصد الكبيرة للفصحاء والبلغاء، المجيء بهذه الحروف التي يسميها النحويون زائدة، وهم لا يريــدون بزيادتها أنها خارجة عن الحاجة، ولكنهم يريدون أنها لا تؤدي معنًى جديدًا، ولكنها تؤكد المعنى القائم لحاجة قائمة ثابتة بهذا التأكيد.

إذن ينبغي معرفة المصطلح لا أن يُنظر إلى لفظه فيما تؤديه اللغة، فيظن أن هذا.. والشاهد في هذا المقام هــو أنه قيل: إن الحال فضلة، مع أنه في مثل هذه الآية لا يمكن الاستغناء عنه، فعندما نسميه فضلة، كأننا نقول: الفضلة في اللغة هو ما فَضَلَ وزاد، فهل يصح أن يُقال هذه الكلمة زائدة؟ والكلام لا يستقيم إلا بها، وقد انقلب معنى الكلام عندما حُذِفت، وأدى معنى غير مقصود شرعًا، بل ضد ما هو مقصود شرعًا، الجواب كما قلــت منــذ قليــل: إنَّ الفَضْلَة هو مَا لَمْ يُؤَدِّ معنًى جديدًا، وليس ما يُسْتَغْنَى عنه في الكلام.

هذا ما يتعلق بالحال، بصفة إجمالية هذه أهم القضايا التي ينبغي أن يَنْتَبِه إليها طالب العلم في معرفة الحال.

أما المنصوب الآخر فهو التمييز، وفي معظم كتب النحو يُذكر مباشرة بعد الحال، والسبب في ذلك غيــر أنــه يُجمع بينه وبين الحال النصب، معنى التمييز، يسميه بعض النحويين المتقدمين التبيين، وهو في اصطلاح النحويين السائر والشائع التمييز، سبب ذكره بعد الحال أو مقارنته للحال في الحديث، أولاً: غير مسألة أنه منــصوب مثلــه فيذكران معًا في المنصوبات، أن هناك صفات مشتركة، كل واحد منهما اسم، وفضلة، ونكرة، فالحال اسم، وكذلك التمييز، والحال فضلة، وعرفنا معنى الفضلة، والتمييز كذلك ليس ركنًا في الجملة، والحال نكرة لا يُعَرَّف، وكذلك التمييز، الفارق بينهما الذي جعلهم يجعلون هذا بابًا مستقلاً، وهذا بابًا مستقلاً: أن الحال –ذكرنا منذ قليل– أنه يُجاب به عن "كيف"، كيف جئت؟ تقول: ماشيًا، هذا حال، فهو يُبَيِّنُ هيئة المجيء، أما التمييز فلا يُبَيِّنُ هيئةً ولا حالةً، ولا يُسأل عنه بــ"كيف"، ولكنه يُبَيِّنُ ذاتًا، تُذكر ذات مبهمة غير واضحة، يعني اسم من الأسماء غير واضح، فيــذكر التمييز بعده ليبينه، مثلاً: إذا قلت: "عندي صاعٌ" يسأل سائل: طيب صاع ماذا؟ هذه كلمة لكنها مُبهمة غير واضحة، تحتمل أشياء كثيرة، فتقول: "عندي صاعٌ تمرًا" قولك: "تمرًا" هذه الكلمة المنصوبة هي التمييز، ميَّــزت المقــصود بهذه الكلمة المبهمة، وهي "الصاع" التي تحتمل أشياء كثيرة، وكذلك تمييز العدد، على ما سيأتي بيانه بعد قليل.

المهم في هذا الأمر: أن التمييز يُبَيِّنُ الذات أو الكلمة المُبهمة، ولا يُبَيِّنُ الحالة، فلا يُجاب به عن "كيف" هذا أمر.

الأمر الثاني: ذكرنا في الكلام عن الحال أنه مشتق، الحال قلنا: إنه وصف فضلة مشتق، بمعنى أنه مأخوذ مــن لفظ الفعل ومعناه، كاسم الفاعل واسم المفعول إلى آخره، أما التمييز فإنه ليس مشتَقًّا، ولكنه جامد، جامد يعني ليس مأخوذًا من حروف الفعل، لمَّا قلنا: "عندي صاعٌ تمرًا" كلمة "تمرًا" هذه ليست مشتقة من فعل، وإنما هي كلمة اســم لشيء بعينه، إذن اتضح من كلامنا الآن أن بين التمييز والحال اتفاقًا في بعض الأمور واختلافًا في أمور أخــرى، فكل واحد منهما وصف وفضلة ونكرة، لكن الحال يُبَيِّنُ الهيئة، كيفية حصول الشيء، والتمييز يُبَيِّنُ الــذات، يُبَــيِّنُ الاسم المُبْهَم الذي قبله والمحتاج إلى بيان وإيضاح، والحال ينبغي أن يكون مشتَقًّا، أي مأخوذًا من المــصدر فيــه حروف الفعل ومعناه، في حين أن التمييز جامد، أي: أنه ليس مشتَقًّا وليس مأخوذًا من الأفعال، أو حروف الأفعال ومعانيها، ولكنه كلمة جامدة لا اشتقاق فيها، ليست من أوصاف الكلمة.

هل نقول: الحال مذكر أم مؤنث؟.

الحال يقبل التذكير والتأنيث، يعني بحسب صاحبه، فإذا قلت مثلاً: "جاء الرجل" تقول: "ماشيًا" وإذا قلت: "جاءت المرأة" تقول: "ماشية" فيمكن كذلك ويمكن.. هذا سؤال رأيته عندك؟

لا.. لا.. أنا أطرحه.

إن قصدت –يا أخي الكريم– هل نَصِفُ نحن كلمة الحال بأنه مؤنث أو مذكر؟ فهذا شيء، وإن قصدت أنه هــل يُستعمل مع المذكر والمؤنث، فهو يستعمل معها.

لا.. أقصد هل نقول مثلاً: هذا الرجل حاله كذا، أو حالته كذا؟.

أنت تسأل ليس الحال الاصطلاحي.

وكذلك...

إن كان الحال الاصطلاحي فهذا ما دمنا نقول: الحال هو منصوب فهو كذلك، وإن أردت به الكلمة التي هي حال يمكن أن تقول منصوبة، حسب التقدير، والأمر في ذلك واسع بكل حال، لكن يصح أن يقع الحال من المذكر ويصح أن يقع من المؤنث، وتلحقه علامات التأنيث إذا كان لمؤنث، ويُجَرَّدُ منها إذا كان لمذكر.

لكن المصطلح -يا شيخ- يقبل؟.

المصطلح.. كلمة الحال هذه عندما يُعَرِّفُهَا النحويون يقولون: وَصْفٌ فَضْلَة.

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ *** مُفْهِمٌ فِي حَالِ كَـ"فَرْدًا أَذْهَبُ"

فهو وصف، ولذلك هو مذكر، لكن يصح أن تقول مثلاً: هذه حال منصوبة؛ لأنك قدرت أن المراد الكلمة، هـذه الكلمة التي أُعْرِبَت حالاً حكمها النصب، فالأمر في ذلك واسع، لا يُخَطَّأ من قال حال منصوبة، أو أن هذه الحـال جاءت على كذا.. فَأَنَّثَ؛ لأنه يريد الكلمة التي أُعْرِبَت حالاً على هذه الصفة.

يقول: ما معنى "للهِ دَرُّ زَيْدٍ" وما معنى "دَرُّ"؟ وما الأفصح "عَمَّرَ" بفتح العين والميم المشددة؟ أم بضم العين وكسر الميم المشددة؟.

لا.. هو يتكلم عن فعل إذن هو: "عَمَّرَ" أو "عُمِّرَ" يقصد كذا، مرة ثانية تضبطها -الله يحفظك؟

يقول: الأفصح بفتح العين والميم المشددة؟ أم بضم العين وكسر الميم المشددة يعني "عُمِّرَ"؟.

هو يتكلم عن أن الفعل "عُمِّرَ" أو "عَمَّرَ" ما دمنا نقول "مُعَمَّر" و"الْمُعَمَّرون" فهو اسم مفعول، فإذن "الله عَمَّرَهم"؛ أي أطال في أعمارهم، فالأولى فيها أن يُقال: "عُمِّرَ"؛ لأنك تصفه بأنه "مُعَمَّر" و"مُعَمَّر" اسم مفعول، واسم المفعول لا يكون إلا إذا وُقِعَ عليه الفعل ولم يقم به بنفسه، فإذن الأولى والأفصح فيها أن نقول هو "عُمِّـرَ"، ولـذلك الله -سبحانه وتعالى- يقول: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ [فاطر: ١١] فلذلك قال: "يُعَمَّرُ" ولم يقل: "يُعَمِّرُ هو"، ولكنـه قـال: "يُعَمَّرُ" ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾، إذن هو مفعول به واقع عليه التعمير؛ أي: إطالة العمر، فإذن الأولى فيها أن نقول: "عُمِّرَ".

أما سؤاله السابق الدَّر، الدَّر في الأصل هو الْحَلَب، فإذا قيل: "للهِ دَرُّهُ" أي المقصود به رَضَاعُهُ، أو ما يشربه في وقت رَضَاعِهِ، يعني هو نوع من الدعاء أو نوع من الإعجاب لا يُراد به لفظه، لفظ "الدَّر" بعينه، ولكنه لفظة أريد بها الإعجاب والإشادة بالمتحدث عنه، ولم يُرد بها مورد المثل نفسه، كما أنه إذا قيل: "تَرِبَت يَدَاك" لا يُـراد بهـا الدعاء الواضح من المعنى؛ لأن "تَرِبَت يَدَاك" يعني التصقت يداك بالتراب من الحاجة والفقر، لكن العرب عنـدما تقول: "تَرِبَت يَدَاك" هي لا تريد بها أن تدعو عليك، لكنها تريد أن تحثك على الفعل (فَاظْفَر بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَت يَدَاك) هو حث وليس دعاء على المأمور، إذن بعض الألفاظ أو بعض الأمثال التي تستعملها العرب، لا يُراد بها ألفاظها، ولكن اصْطَلَحَ العرب على استعمالها في مقامات بأعيانها، وهو في هذا المقام مقام "تَرِبَت يَدَاك" مقام الحث، كما أنه في مقام "للهِ دَرُّهُ" هو مقام الإشادة والإعجاب.

تقول: صار لديها إشكال في إعراب قول الله -تعالى: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [المائدة: ٤٥] الإشكال في "بِهِ" الهاء مبني على الكسر، و"لَهُ" مبني على الضم، مع أن كلا من الباء واللام حرف جر، كيف نحرر المسألة؟.

الضمير المتصل المجرور بالباء في المشهور من لغات العرب أنه يُكسر، أنه يُبنى على الكـسر، والمجـرور باللام أيضًا المشهور في لغة العرب أنه يُضم، فلا يَرِدُ عن العرب "لَهِ" مثلاً، في حين أنهم يقولون "بِهِ" فهذه الأمور؛ أعني بناء هذه الضمائر على حركات بأعيانها هي أمور ثابتة ولازمة لا تتغير؛ لأن القواعد لا تُصاغ ليتكلم العربي

على ضوئها، ولكنها تُصاغ لتصف كيف كان العربي يتكلم، لما كان العربي عندما ينطق الضمير بعد الباء مكسورًا، حكمنا على أن الضمير بعد الباء مبني على الكسر، وعندما كان العربي ينطق بالضمير المتصل بعد اللام مضمومًا حكمنا على هذا الضمير بكل حال أنه مبني على الضم؛ لأن في القواعد التي نضعها إنما نصف لغة الفصحاء ليسير عليها غيرُهُم ممن يريدون أن يقتدي بهم ويلتزم لغتهم، وليس لأن نضع قانونًا جديدًا نضع به لغة جديدة، ويأتي الأمر بهذه الصورة.

يقول: ما الفرق بين الصفة والحال؟.

بين الصفة والحال.. الصفة طبعًا لم نتحدث عنها بعد، ولكنَّ "الصفة" هي طبعًا مصطلح كوفي، والمصطلح البصري هو "النعت"، وهما باب نحوي معلوم يُراد به ذلك التابع الذي يأتي للإيضاح أو للتخصيص، عندما تقول: "رأيت الرجلَ الكريمَ" فالكريم صفة للرجل، لكن عندما تقول: "رأيت الرجلَ واقفًا" فواقفًا حال من الرجل، الفرق بينهما، أنك في قولك مثلاً.. أنا سأجعل كلمتين متطابقتين: "رأيت الرجلَ الواقفَ" و"رأيت الرجلَ واقفًا" في قولي: "رأيت الرجل واقفًا" هي عبارة عن جواب عن سؤال بمعنى "كيف"، كيف رأيت الرجل؟ تقول الجواب: واقفًا، إذن هذا حال، لكن في قولك: "رأيت الرجل الواقف" هذا لا يُجاب به عن "كيف"، فلا يمكن أن يَسأل الإنسان ويقول: كيف رأيت الرجل؟ فتقول: رأيت الرجل الواقف، أنت لم تُجب عن سؤاله، إذن الفرق بينهما: أن الأول وهو الحال يُبَيِّنُ ويُجَابُ به عن "كيف" ويُبَيِّنُ الهيئة، أما الصفة أو النعت فتوضح الموصوف والمنعوت أو تخصصه بحسب إذا كانت معرفة فهي توضح، وإذا كانت نكرة فهي تخصص، على ما سيأتي بيانه في مسألة التوابع.

الأمر الثاني: الحال نكرة بكل حال، هذا هو الأصل فيها، أما النعت أو الصفة فلا يلزم أن تكون نكرة، وإنما هي تَتْبَع منعوتها، فإن كانت نكرة نُكِّرَت كأن تقول: "رأيت رجلاً كريمًا" فكريمًا صفة للرجل؛ لأنه نكرة، وإذا كان المنعوت معرفة عَرَّفْتَهَا، تقول: "رأيتُ الرَّجلَ الكريمَ" فجاءت مثله.

فرق آخر: الحال -كما ذكرنا- من المنصوبات، فهو لازم للنصب، بينما النعت من التوابع، والتوابع ليس لها حكم مستقل، وإنما حكمها تابع لحكم ما قبلها، فإذا كان المتبوع مَرْفُوعًا رُفِعَت، وإذا كان مَنْصُوبًا نُصِبَت، وإذا كان مَجْرُورًا جُرَّت، فإذن لا يكون بكل حال منصوبًا كالحال، ولكنه يتبع ما قبله في إعرابه بحسب الموقع، وأما الحال فيجب نصبه، هذه هي أهم الفروق بين الحال والتمييز، وسيتضح -إن شاء الله تعالى- ذلك عند الحديث عن التوابع لِيُبَيَّن الفرق بين الأمرين أكثر، وأعتقد أنه واضح الآن.

يا شيخ هل هناك أحوال يشتبه فيها الحال بالتمييز؟ كيفية التعامل مع هذه الأحوال؟.

الفرق الواضح بينهما: أن الحال يُبَيِّنُ لهيئة صاحبه وقت حدوث الفعل، "جئت ماشيًا" بَيَّنَت حال المتكلم وقت المجيء، "رأيتك ضاحكًا" بَيَّنَت حال المفعول به المرئي وقت حصول الرؤية، فإذن هو يُبَيِّن الهيئة أو الحال، في حين أن التمييز لا يُبَيِّن هيئةً ولا حالاً، التمييز تكون قبله كلمة غير واضحة أو مبهمة، كلمة عامة جامدة -كما ذكرت منذ قليل- في قولك مثلاً: "هذه خمسة عشر" فـ"خمسة عشر" هذه تقبل أي شيء، فهي مبهمة، وهي كلمة، فإذا قلت: "ريالاً" اتضحت، فهو يميزها، أو قلت: "خمسة عشر كتابًا" اتضحت، فإذن التمييز يُبَيِّنُ كلمة أو اسمًا مُبْهَمًا قبله، يوضح المقصود منه، وأما الحال فإنه لا يُبَيِّنُ ذلك الاسم المُبْهَم، ولكنه يصف حال صاحبه وقت حدوث الفعل، فالفرق بينهما في هذا واضح.

إضافة إلى أن الحال -كما عرفنا- مشتق، فأنت عندما تقول: "راكبًا" و"ماشيًا" و"ضاحكًا" هذه اسم فاعل مشتقة، مأخوذة من الضحك والمشي والركوب، في حين أن قولك: "رجلاً" أو "كتابًا" أو "تمرًا" هذه كلمات ليست مشتقة، وإنما هي جوامد، هذه هي أبرز الفروق بين الحال والتمييز.

بعد "نعم" و "بئس" يا فضيلة الشيخ لو قلنا مثلاً: "نعم الرجل محمدًا"؟.

الأصل فيه: "نعم الرجلُ محمدٌ" أما استعمال التمييز بعدها فهذا..

أو "نعم محمدٌ رجلاً" يا شيخ؟.

أي.. "نعم محمدٌ رجلاً" ممكن أن تكون تمييزًا له، وهذا مما يسمونه تمييز النسبة، لكن إذا قلت: "نعم الرجلُ محمدٌ" فإن "محمدٌ" هذا مخصوص بالمدح، وليس هو التمييز، لكن إذا قلت: "نعم محمدٌ رجلاً" فحينئذ يُعرب تمييزًا بعدها، وهو يُبَيِّنُ حال أو هيئة المخصوص بالمدح حينئذ.

تقول: جاءنا سؤال يطلب إعراب جملة "الطالبان كلاهما نشيطان" ثم علمنا أن الإجابة في إعراب كلمة "كلاهما" هي أنها تصلح لتكون توكيدًا معنويًّا -كما درسناها- وتصلح لتكون مبتدءًا ثانيًا، ترجو تفصيل الإعراب.

إذا قلت: "الطالبان كلاهما نشيطان"، "الطالبان" طبعًا هنا مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، "ثم" بحسب مقصد المتكلم، لأنك ترى أيضًا الإعراب إنما هو طرف للمعنى، فعندما نقول: يصح الوجهان، هما يصحان، لكن المعنى فيه فروق عند هذا الإعراب وهذا الإعراب، إذا قلت: الطالبان وتريد أن تصف الطالبين، تريد أن تصف الطالبين؟

نعم.

وتبين أن النشاط ليس لأحدهما، ولكنه لهما معًا، فقل: "الطالبان كلاهما" اجعل "كلاهما" توكيدًا معنويًّا مرفوعًا وعلامة رفعه الألف، و"نشيطان" خبرًا، حتى يكون وصفًا للطالبين.

أما إذا أردت ليس مجرد وصفهما بالنشاط ولكن شمول الاثنين بالنشاط، فإنك تجعل "كلا" مبتدأً ثانيًا، و"نشيطان" خبر له.

وفي الحالتين الإعراب: "الطالبان" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف.

"كلاهما" في الإعراب الأول نقول: توكيد معنوي، مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و"هما" مضاف إليه.

"نشيطان" خبر مرفوع، وعلامة رفعه الألف، وهذه جملة واحدة، أما إذا قلنا: "الطالبان كلاهما نشيطان" إذا قلنا: "الطالبان" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف، كلاهما مبتدأ ثاني، فهذه جملة مركبة، يعني تتكون من جملة صُغرى وكُبرى، والجملة الصُغرى هي خبر للمبتدأ الأول، فنقول: "كلاهما" مبتدأ ثاني مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و"هما" مضاف إليه.

و"نشيطان" خبر له، والجملة الثانية في محل رفع خبر للمبتدأ الأول.

وقد اتضح من كلامي أن تغيير الإعراب يفيد في إفادة المعنى، فقولك: "الطالبان كلاهما نشيطان" أنت تريد أن تؤكد نشاط الاثنين معًا، وليس أن أحدهما نشيط، وإذا قلت: "الطالبان كلاهما" ثم قلت: "نشيطان" فأنت تريد أن تركز على النشاط، وليس على الشمول، وأعتقد أن هذه نظرة دقيقة يختلف فيها الإعراب في الحالين.

يقول: السؤال الأول: سمعت أحد معلمي اللغة العربية يقول: أن اسم "حُمَيْر" هو تصغير لاسم "حمار"، لكن استغربت ذلك وأتوقع أنه تصغير لـ"حَمَار"، أريد توجيهكم في هذا؟

السؤال الثاني: عندي مثلاً هذه الجملة: "طلبتُ العلمَ رغبةً فيهِ" هل يَصِحّ أن أقول: "طلبتُ العلمَ رغبةٌ فيهُ" يعني هل لها وجه؟.

أما الأولى: سؤاله عن تصغير هذه، التصغير طبعًا باب صرفي، إذا كان الاسم ثلاثيًّا -باختصار، باب التصغير حتى تكون الأمور واضحة، وإن كانت التفصيلات أكثر من ذلك، لكني سأعطي خلاصة الأمر في التصغير- فإنه يُصَغَّرُ على "فُعَيْل"، فتقول: "رَجُل" "رُجَيْل"، وإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف، فيُصَغَّر على "فُعَيْعِل" كقولك

مثلاً: "كتاب" تقول: "كُتَيِّب"، وفي قولك مثلاً.. عندما نقول "جواد" "جُوَيِّد"، وإن كان زاد على ذلك، يعني زاد على الأربعة أحرف، وكان قبل آخره حرف عِلَّة، فإنه يُصَغَّرُ على "فُعَيْعِيل" كمثلاً في قولك "مِفْتَاح" تقول: "مُفَيْتِيح" وفي قولك: "مِصْبَاح" "مُصَيْبِيح" وفي قولك: "عُصْفُور" "عُصَيْفِير" فهي ثلاثة أوزان: "فُعَيْل" للثلاثي، و"فُعَيْعِل" لما زاد عليه؛ للرباعي أو الخماسي بشرط ألا يكون قبل آخره حرف علة، حرف مد، و"فُعَيْعِيل" إذا كان قبل آخره حرف مد.. زائد على الأربعة وكان قبل آخره حرف مد.

هذا هو الأصل فيه، بناءً على ذلك فيكون تصغير "حمار" هو ماذا؟

"حُمَيْر".

نحن اتفقنا على أنه إذا كان ثلاثيًّا فإنه يُصَغَّرُ على "فُعَيْل"، "حمار" على كم حرف؟

"فُعَيْعِيل".

على أربعة، فنصغره على ماذا؟

"فُعَيْعِيل".

لا..

"حُمَيِّر".

على " فُعَيْعِل"؛ لأنه "فُعَيْعِيل" ما زاد على الأربعة وكان قبل آخره حرف مد، إذن نُصَغِّرُهُ على "فُعَيْعِل" فنقول: "حُمَيِّر".

الذي ذكره الأخ الكريم في قوله أنه سمع من بعض مدرسي اللغة العربية، أو معلمي اللغة العربية أنه يقول: "حُمَيْر" تصغير "حمار"، نعم.. هذا نوع من التصغير يُسَمُّونه تصغير الترخيم، العرب تستعمل تصغيرًا لا تنطبق عليه ضوابط التصغير، وهو قليل الاستعمال، الأصل في التصغير أن يكون على هذه الضوابط وهذه القواعد، لكن هناك من العرب من استعمل بقلة ما يُسَمَّى بتصغير الترخيم، والمقصود بتصغير الترخيم هو أن يُجَرِّد الكلمة من زوائدها، ويعاملونها على أنها ثلاثي، ويصغرونها على ذلك، فهنا في قوله "حمار" عامَلَهَا على الأصول هي "الحاء، والميم، والراء" فعاملها على أنها زائدة، وَصَغَّرَهَا على أنها ثلاثي فقال: "حُمَيْر" فنقول: الذي أفتاك أو أجابك وقال إن تصغير "حمار" هو "حُمَيْر" نعم، ولكنه لا يكون تصغيرًا مطلقًا، وإنما هو تصغير ترخيم، أي نوع من التصغير يُقْصَد به التخفيف لا تنطبق عليه ضوابط باب التصغير. هذا هو باختصار.

سؤاله الثاني؟

"العلم رغبت فيه" أو: "طلبتُ العلمَ رغبةً فيهِ".

أكثر العرب عندما تأتي بالضمير بعد "في" يكون مكسورًا، ومجيء الضمير بعد حروف الجر مضمومًا باضطراد إنما يكون في الحروف التي مثل اللام "له"، وأما استعماله بعد "الباء"، وبعد "في"، وبعد "على" فإنه يكون بالكسر، نعم تستعمل بعض العرب الضم أحيانًا كما في قراءة، وهي القراءة المعروفة التي ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ﴾ [الفتح: ١٠] هذه جاءت على لغة من لغات العرب، وهي لغة فصيحة، ولو لم تكن فصيحة لما جاءت في القرآن الكريم، أو على قراءة من قراءات القرآن، ولكن نقول: إنها أيضًا الوجه الآخر فصيح، وهو أكثر استعمالاً عند العرب، ولكن الوجهان فصيحان كلاهما، وإن كان الوجه الآخر –أعني كسر الهاء– هو الاستعمال الأكثر، لكن كثرة الاستعمال لا تعني أن الوجه الآخر وهو الضم أنه أقل فصاحة، كلاهما فصيح، ولكن القضية في الكثرة والقلة.

على كل حال في استعمال "في" الذي ينبغي في هذا أن تبقيه بالكسر، ولا تضمه؛ لأنه ليس هناك موجب للضم، والأصل في الضمير المتصل المجرور بــ"في" أن يُبنى على الكسر لا على الضم.

يقول: هل يجوز أن نجمع حالين في جملة؟.

أي نعم.. لك أن تكرر الحال فتقول: "رأيتُ زيدًا قائمًا متبسمًا" فأنت بَيَّنْتَ هيئتين من هيئاته في وقت رؤيتك له، فتقول: "رأيته قائمًا متبسمًا" أي رأيته على هذه الحال وهذه الحال، فهو جمع بين صفتين، أو هيئتين، تستطيع أن تأتي في الجملة أيضًا بحالين لصاحبين مختلفين، كأن تقول: "رأيتُ الرجلَ صاعدًا منحدرًا"؛ أي أنه صاعد وهو منحدر، وقابلته بهذه الصيغة، فيكون أحد الحالين للرائي والآخر للمرئي، وهذا يتضح إذا كان أحدهما حتى تكون الصيغة أكثر وضوحًا، ولا يكون فيه التباس بين صاحب الحال فيهما، إذا كان أحد الحالين مؤنثًا والآخر مذكرًا، كالعبارة التي يسوقها بعض النحويين في كتبهم: "قابلتُ هندًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً" فواضح أن الحال الأول هو للفاعل المقابِل وأن الحال الثاني وهو "منحدرةً" للمفعول وهو المُقابَل وهو "هند"؛ لأن الأول جاء مذكرًا والثاني مؤنثًا، إذن يجتمع بكل حال في الجملة الواحدة حالان ويكونان لشخص واحد، وقد يجتمعان ويكونان كل واحد منهما لصاحب مختلف، والذي يميز بينهما هي القرائن، سواء كانت قرائن حالية معنوية أو كانت قرائن لفظية مذكورة كما ذكرنا في علامات التأنيث.

متى تكون –يا شيخ محمد– الجملة حالاً؟ ومتى تكون صفةً؟ وكيف نُفَرِّق بينهما؟.

هناك قاعدة تقول: "الْجُمَل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال" إذا تحدثنا عن الْجُمَل، سؤال الشيخ أحمد الآن يتكلم عن.. عندما تكون الجملة، طبعًا أنتم تعرفون أن الْجُمَل تقع في مواقع المفردات فتُعْرَب بإعرابها، فنعرف مثلاً أن هناك جملة تكون صلة الموصول، وأنَّ هناك جُمَلاً تُعرب نعتًا، وأنَّ هناك جُمَلاً تُعرب حالاً، وهناك جُمَل تُعرب خبرًا، فتقول مثلاً: "محمدٌ يُكرِمُ أباهُ" الجملة الفعلية هي الخبر، في محل رفع خبر، إذن الْجُمَل تقع في مواقع المفردات، وتكون في محل كذا، فإذا كانت وقعت خبرًا نقول في محل رفع، وإذا كانت حالاً نقول: في محل نصب، فإذا قلت مثلاً: "رأيت الرجلَ –مثلاً– يشرب ماءً" أي حالة كونه يشرب ماءً، فجملة "يشرب ماءً" جملة فعلية، بيَّنت هيئة الرجل عند رؤيته، فوقعت الجملة، الضابط في هذا الأمر: أنهم يقولون: "الْجُمَل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال" لَمَّا قلت: "رأيتُ الرجلَ يشربُ" الجملة الفعلية "يشرب" هذه وقعت بعد كلمة "الرجل" والرجل معرفة، فما دامت بعد معرفة فهي حال، لكن لو قلت: "رأيتُ رجلاً يشربُ ماءً" فأنا الآن وصفت هذا الرجل بأنه يشرب ماء، فهي نعت له وصفة وليست حالاً، وكما قلت لكم لكونها وقعت بعد نكرة أُعْرِبَت نعتًا أو صفةً، ولكونها وقعت بعد معرفة أُعْرِبَت حالاً، وهذا معنى قولهم: "الْجُمَل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال".

يقول: هل يجب أن تأتي جملة فعلية بعد كل من: "إذا الفجائية، وإذا الشرطية"؟.

أما "إذا الشرطية" فنعم، فتقول: "إذا جاء الرجل جاء أخوه" تقع بعدها، لكن "إذا الفجائية" فإنهم ألزموها بأن لا يقع بعدها إلا الأسماء، ولذلك تذكرون لَمَّا تحدثنا عن الاشتغال وقلنا: إن الاسم المشتَغَل عنه إذا تقدم وسبقته إذا الفجائية وجب حينئذ أن نخرجه من باب الاشتغال، ونجعل الاسم السابق مبتدءًا ولا نُعربه مفعولاً لفعل محذوف يفسره المذكور؛ لأن إذا لا يقع بعدها الأفعال، فلا يصح أن نقدر بعدها فعلاً، ولكن يجب أن يقع بعدها الأسماء فيجب أن نجعل ما بعدها مبتدأ، ولا يكون اسمًا مشتَغَلاً عنه، فنخرج هذا الأمر من باب الاشتغال.

إذن.. إذا الفجائية نعم لا يقع بعدها إلا الأسماء، وأما إذا الشرطية فأنتم تعرفون أن الشرط عبارة عن جملة ترتيب فعل على فعل، فإذن يقع بعدها الأفعال.

تقول: بم يُسأل عن التمييز يا شيخ؟.

التمييز ممكن أن تسأل عنه، هو طبعًا يُبَيِّنُ هذه الذات السابقة، فأنت تسأل عن الذات نفسها، إذا قلت مثلاً: "عندي خمسة عشر" تقول: "ما الذي عندك؟" أو: عندك خمسة عشر ماذا؟ أو بماذا مثلاً، إذا كانت تريد ما أداة الاستفهام

التي يُسأل بها فهي "ماذا"، أو "ما"، فيكون الجواب عنها به، لكن إذا قلنا مثلاً: "سرت مترًا" "مترًا" هذه تمييز، بيَّنَت السير ما هو، فأنت تقول: "ما سرت؟" تقول: "مترًا"، فإذن يُسأل بها، أو "ماذا سرت؟"

ألا يُسأل عنها بـــ"كم" يا شيخ؟.

"كم" هذه لأنها نابت عن عدد، فهي في مقام العدد، يعني أنت الآن عندما تقول: "كم حصل كذا؟" فهي كأنك قلت: خمسة عشر ريالاً، إذا قلت: "كم ريالاً عندك؟" كأنك تقول: "خمسون ريالاً عندك" فهي تمييز للعدد؛ لأن "كم" هـــذه لفظ ناب عن ذكر لفظ العدد، هذه إذا كانت "كم" التي تنوب عن العدد التي هي الاستفهامية، وسيأتي الحديث عن أن هناك "كم" أخرى التي هي "كم" الخبرية، سيتضح الآن عند ذكر أنواع ما يقع بعده التمييز.

أسئلة الدرس.

أسأل عن قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] كيف يُقال إن الحـــال فَـــضْلَة ومعنى الآية لا يتم بدونه؟

كيف يقال: إن الحال فَضْلَة، ومعنى الآية -كما ترون- لا يتم بدونه؛ لأنه لا يصح أن يُقـــال: ﴿وَلاَ تَمْـــشِ فِـــي الأَرْضِ﴾ بل عليك أن تسعى في الأرض، فكيف يُقال: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ﴾ إذن لا يتم معنى الجملة إلا به، فكيف يُقال: إن الحال فَضْلَة، وهو هنا قد وقع حالاً باتفاق، أن إعرابه حال؟

أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن ينفعكم جميعًا وينفع بكم.

## الدرس العاشر

## تابع التمييز / وباب الاستثناء

مرحبًا بك مجددًا دكتور محمد، ولعلنا نبدأ في نقاش الشباب حول بعض الأسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحاضرون، أيها الإخوة المشاهدون! السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مطلع هذا اللقاء، وأسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يكون لقاءً عامرًا برضاه وتوفيقه، وأن يرزقنا وإياكم الإخلاص في القول والعمل، وأن يبارك لنا في أقوالنا وأعمالنا وأعمارنا، وأن يجعل ذلك كله سُلَّمًا للوصول إلى مرضاته.

نحن سنستمع إلى جواب سؤال اللقاء السابق، لكني أحب أن أذَكِّر فائدة ما دام قد جاء في بدايتها، ترى فتح اللام في "حَلَقَة"، وهذه من الفوائد الحقيقة التي ناسب الآن ذكرها، الْحَلْقَة بسكون اللام هي الدائرة، ومنها حَلْقَةُ العلم، ومنها حَلْقَةُ الحديث، وأمَّا بفتحها "حَلَقَة" فهي جمع "حَالِق" كـ"كَتَبَة" جمع "كاتب"، ولذلك الْحَلَقَة هم الْحَلاَّقون، وهذه من الأشياء التي شاعت عند كثير من الناس، أن يقولوا: "سأذهب إلى حَلَقَةِ القرآن" أو: "إلى حَلَقَةِ العلم" والأفصح في ذلك أن يُقال: "إلى حَلْقَةِ العلم"؛ لأنها حَلْقَةٌ مستديرة، نقول هذا من باب الفائدة ترى والمداعبة في البداية وإلا فالأمر في ذلك يسير.

دائمًا نحن المذيعين –يا دكتور محمد– نخاف من اللغويين كثيرًا؛ لأنهم يقفون لنا بالمرصاد

أنتم أنصارهم..

على كلٍّ.. فائدة جميلة وأنا أول المستفيدين الحقيقة منه.

سؤال الحلقة السابقة كان عن قول الله –سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] كانت عن إعراب "مَرَحًا" يعربها المعربون حالاً، والحال –كما نعرف– في تعريفه أنَّه وصفٌ فَضْلَة، فكيف نعرب هذه الكلمة حالاً؟ والحال فَضْلَة –كما نرى– مع أن معنى الآية لا يتم إلا بها؛ لأنك في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ لو حذفتها في غير القرآن، وقلت: "وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ" لكان هذا خلاف مقتضى أمر الله –سبحانه وتعالى– بالسعي في الأرض، فإذن هي مطلوب الآية، وهي المقصود في الآية، فكيف توصف بأنها حال وهي بهذه المثابة؟ إذا كان عند الإخوة جواب، وإلا استمعنا إلى الأجوبة إن كان في موقع الأكاديمية شيء يجيب عن هذا السؤال.. تفضل يا أخي.

يجوز أن توصف أنها حال، ولو كان المعنى لا يتم إلا بها، ولو كانت أنها فَضْلَة لكن لا يتم المعنى إلا به.

هذا صحيح، لكن كيف سميناها فَضْلَة؟ وهي لا يتم الكلام إلا بها؟

... الاسم عامل للحال، ولكنها في هذا الموضع لا يتم المعنى إلا به.

طيب هو جواب شبه كامل، لكن إن كان هناك أستاذي الفاضل شيء ممكن أن...

الأخت الكريمة تجيب عن السؤال: يُقال أن الحال فَضْلَة؛ لأنه ليس ركنًا من أركان الجملة الاسمية أو الفعلية، وليس معنى ذلك أنه يمكن أن يستغنى عنه، بل قد يتغير معنى الكلام إذا حذفنا الحال مثل قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ فالحال هنا فَضْلَة، لكن لا يمكن أن نستغني عنه في الكلام وإلا يختل المعنى.

أحسنت، إذن الجواب متقارب، وكلاهما قريب من الكمال والتمام، إذن تسمية الحال بأنه فَضْلَة لا يُراد به أنــه زائد في المعنى، ولكنه مصطلح، اصطلح به النحويون على ما لم يكن ركنًا من أركان الجملة، فالجملة لها ركنان: إن كانت اسمية فركناها المبتدأ والخبر، وإن كانت فعلية فركناها: الفعل وفاعله، أو نائب فاعله، ما عدا ذلك يُسَمَّى فَضْلات، ولا يلزم من تسميته في اللغة، أو من معنى الفَضْلَة في اللغة أنها الزيادة أنه زائد، وإنما هــو اصــطلاح اصطلح عليه النحويون لكل ما سِوَى ركني الجملة، وهذا كما سبق أن ذكرت من قبل مصطلح الزائد من الحروف في الكلام العربي، أنه إذا قالوا: هذا حرف زائد، فالنحويون اصطلحوا على تسميتهم الحرف أنه حرف زائد أرادوا به أنه لا يتغير به أو بحذفه معنى الجملة، لكن لا يعني هذا أنه زيادة في الكلام لا قيمة لها، بل إنَّ في ذكره نــوع تأكيد للكلام، والتأكيد -كما تعلمون- من مقاصد البلغاء، ولا يتم الكلام الفصيح إلا بالتأكيد عند الحاجة إليه.

أُأكِّد في مطلع اللقاء أيضًا على ما أُأكِّد عليه في كل لقاء، من أننا في هذا الدرس مع شرحنا لهذا المتن المبارك متن "قطر الندى وبل الصدى" للإمام ابن هشام الأنصاري -رحمه الله- نستقبل معًا الأسئلة النحويــة، واللغويــة، والإملائية وغيرها من الأسئلة المحتاج إليها مما تَعُمُّ الحاجة إليه، بما لا يطغى على موضوع الدرس الــذي نحــن بصدد شرحه.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- سيكون في إكمال الحديث عن التمييز.

نعود إلى ما نحن بصدده من أن التمييز بعد أن تحدثنا في اللقاء السابق عن المقصود به، والهدف من الإتيان به في الكلام، والفارق بينه وبين الحال مع اشتراكهما في النصب، واشتراكهما في التنكير، واشتراكهما في كون كــل واحد منهما فَضْلَة، ذكرنا الفارق بينهما من أن الحال يكون وصفًا -كما عرفنا- والتمييز يكون جامدًا، والحال يبيِّن هيئة صاحبه وقت حدوث الفعل، بينما التمييز لا يبيِّن هيئات، وإنما يُفَسِّر ذاتًا جامدةً مبهمةً يُوَضِّح المقصود بها.

فإن سأل سائل وقال: ما المقصود بهذه الذات الجامدة التي يُفَسِّر التمييز معناها؟

قلنا: إن ذلك يقع في مواقع في كل واحدة منها اسم جامد يوضحه ويبينه هذا التمييز، فأولها ما يُسَمُّونَهُ بالمقادير، هي المسافة والكيل والوزن، عندما تقول: "هذا شِبْرٌ" يقول القائل: شِبْرُ ماذا؟ شِبْرُ قماش، أم شِبْرُ طــول، أو شِــبْرُ أرض؟ فعندما تقول: شِبْرٌ أرضًا تَمَيَّز واتضح، إذن هو مَيَّزَ الإبهام في الكلمة السابقة له، كذلك عندما تقول: "هــذا صاعٌ" فيسأل السائل ويقول: صاع ماذا؟ كل أنواع الطعام قد تُكَال، فتقول مثلاً: تمرًا، أو بُرًّا فيتضح المقصود به، كذلك في الموزونات، عندما تقول: هذا -مثلاً- في الوزن عندما تقول: هذا -مثلاً- كيلو مثلاً، أو تقول: هذا قفيز، وإن كان القفيز هو نوع من أنواع المكاييل التي يستعملونها في السابق، فلا يتضح المقصود بها حتى تأتي بكلمــة بعدها تبين حالها، فكذلك في وزن المعادن، أو الأشياء الثمينة، قولهم: "مثقال" تقول: "هذا مثقالٌ فِضَّةً أو ذهبًا" هذا وزن، إذن المثقال وزن، والصاع كَيْل، والشبر مسافة أو مقدار أو مساحة، كل واحد منها لا يَتَبَيَّن حتى تَذْكُر كلمة بعدها توضحها، فتقول: هذه شِبْرٌ أرضًا، أو صاعٌ تمرًا، أو مثقالٌ فضةً، فاتضح بقولك بهذه الكلمة المنصوبة التي أتت بعد المقدار المقصود بهذه الكلمة فَتَبَيَّنَت بعد أن كانت مُبْهَمَة.

كذلك فيما يتعلق بالأعداد، وهذا باب معروف من أبواب النحو -أعني باب العدد- ولسنا الآن بصدد الحديث عن استعمال العدد، ولكنا بصدد ذكر ما يتعلق بالتمييز، هذا الاسم المنصوب الذي سبق بيان حده، والتفريق بينه وبــين الحال، فأقول: إنَّ العدد عندما يأتي فتقول: أحد عشر، اثنا عشر، عشرون، خمسة وخمسون، إلى تسعة وتسعين، لا يعرف السامع ماذا تقصد بهذا العدد، ما المعدود بعددك هذا، فعندما تقرأ قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ﴾ [يوسف: ٤] لا يتضح حتى يُقال: ﴿كَوْكَبًا﴾ فيُعرف ما المعدود، وإلا "أَحَدَ عَشَرَ" يمكن أن يُعد بها كل شــيء مذكر.

كذلك عندما يقول في سورة "ص": ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ﴾ [ص: ٢٣] فالسامع لا يعرف المقصود مــا المعدود؛ لأنه كل مؤنث يمكن أن يُعد بهذا العدد، حتى تقرأ قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿نَعْجَةً﴾ فَعُرِفَ المقصود.

إذن "كَوْكَبًا" في الآية الأولى و"نَعْجَةً" في الآية الثانية هي التي بَيَّنَت المقصود بالعدد، العدد كان مُبْهَمًــا مُجْمَــلاً غير واضح، فلما جاءت كلمة "كَوْكَبًا" وجاءت كلمة "نَعْجَةً" اتضح المقصود بها، وبَيَّنَتْهُ، فهذا تمييز.

إذن تلك تمييز للمساحات، أو للمقادير، سواءً كانت مساحة أو وزنًا أو كيلاً، وهذه تمييز للأعداد، كذلك إذا كان الشيء مُبْهَمًا أيضًا من غير هذه كالمثلية والغيرية، في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ﴾ [الكهف: ١٠٩] السامع يقول "مِثْلِه" ماذا؟ فيأتي التمييز بعده ﴿مَدَدًا﴾ فيبين التمييز، وفي مثل قول العرب: "إن لنا غيرها إبلاً" عند قوله: "غيرها" لا يُعلم، غيرها ماذا؟ فلما قال: "إبلاً" مَيَّزَ المقصود.

إذن كل هذه الأشياء هي أمور يصح أن تطلق على كل مُبْهَم، أو على كل اسم، ولا يتضح الأمر ولا المقصود حتى يأتي شيء بعدها منصوب نسميه التمييز فيوضح المراد بها، وَيُبَيِّن المقصود بها، ومن هنا كانت تسمية بعض النحويين لهذا الباب يسميه بعضهم "باب التبيين"، يعني كما أنه في اصطلاح أكثر النحويين يسمى التمييز، فمِنَ النحويين مَنْ يسميه التبيين، وكلا الاسمين ينطبق على معناه؛ لأنه يبيِّن إجمالاً، وكذلك يميز إبهامًا سبقه.

هذا أهم ما يتعلق بمواقع مجيء التمييز وبيان لماذا سُمِّيَ بهذا الاسم، وما الهدف من الإتيان به، وهو تفسير، أو تبيين إجمال، أو إبهام سبقه لا يتضح إلا بذكره كما مَرَّ في الأمثلة السابقة كلها.

إذن اتضح الآن أن الحال له غرض، وأن التمييز له غرض، فالحال يبيِّن هيئة صاحبه وقت وقوع الفعل، تقول: "جاء الرجل"، ما نعرف كيف جاء، فتقول: "راكبًا" بَيَّنَت حالة أو هيئة الرجل وقت مجيئه، فهو يبيِّن الهيئة، هيئة صاحب الحال وقت حدوث الفعل.

ممكن نسأل عنه -يا دكتور- بـ"كيف" مثلاً؟.

نعم.. هو بالفعل، الحال يفترق عن غيره بأنه يصح الجواب به عن "كيف" بالضبط، في حين أن التبيين لا يبيِّن هيئة، فهو ليس متعلقًا بحادثة معينة، الحال لاحظ أنه "راكبًا" هو في وقت من الأوقات، وقت حدوث الفعل، لكنه ليس في كل أحواله راكبًا، في حين أن التمييز ثابت، فعندما تقول: "هذا صاع بُرًّا" فهو "بُرٌّ" في كل الأحوال الآن وغدًا، فهو لم يتغير فهو باقي على وصفه، فلا يبيِّن هيئة عند حدوث فعل معين، ولكنه يبيِّن إبهامًا لا يتغير، ثابت.

كذلك عرفنا أيضًا أن الحال مشتق فقولك: "راكبًا" مشتق من الركوب، في حين قولك: "هذا صاعٌ بُرًّا" فالبُرُّ ليس مشتَقًّا من شيء، وكذلك "شِبْرٌ أرضًا"، وكذلك ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ فالنعجة أيضًا ليست مشتقة من شيء من فعل بعينه، من ثَمَّ قالوا: إن الفرق بين التمييز والحال: أن التمييز جامد، والحال مشتق، والتمييز يبيِّن إبهام في ذات قبله، والحال يبيِّن هيئة لصاحبه وقت حدوث الفعل.

إذن لكل واحد من الاثنين، هذين المتقارنين اللذين يذكرهما النحويون في بابين متجاورين في معظم كتب النحو؛ لتماثلهما في النصب، وتماثلهما في كونهما فَضْلَة، وتماثلهما في كونهما نكرتين، لهذه الأمور صاروا يأتون بهذا بعد هذا مباشرة، هنا ناسب أن يُبَيَّن الفارق بينهما؛ لتقاربهما وتجاورهما، هذا يبيِّن الهيئات، وهذا يفسر أو يوضح الذوات.

يأتي استفسار يقول: في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] الآن هذه الجملة فيها ﴿مُفْسِدِينَ﴾ حال؛ لأنه مشتق من "أَفْسَدَ" فليس تمييزًا، وهو منصوب -كما ترون- وهو يبيِّن هيئة، هيئة صاحب الحال وقت حدوث الفعل، لكن هنا أمر، نحن عرفنا أنه يبيِّن الهيئة، قد يقول قائل: الإفساد "عَثَا" بمعنى أفسد، أي لا تفسدوا، فقولنا: "مُفْسِدِينَ" لم يبيِّن هيئة؛ لأن الإفساد معروف من قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا﴾ فلم يأتنا فائدة جديدة من قوله تعالى: ﴿مُفْسِدِينَ﴾ فلم تبين هيئة، الهيئة معروفة من قبل.

﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩] ﴿ضَاحِكًا﴾ حال، لكنه لم يبيِّن هيئة سابقة مجهولة؛ لأنها معروفة من قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ﴾.

كذلك ﴿أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧] تَوَلَّى أو وَلَّى كلها بمعنى أدبر، فمعنى ﴿مُدْبِرِينَ﴾ حصل مما سبق، إذن هذه الأوصاف التي سميناها أحوالاً الحقيقة لم تبين هيئة؛ لأن الهيئة معروفة من الجملة السابقة لها، الجملة السابقة مُبَيِّنَة معناها، من هنا قالوا: إن الحال ليس في كل أموره في كل أوضاعه يأتي مُبَيِّنًا للهيئة، فقد يُؤتى بها لتأكيد

مضمون الجملة السابقة، في قول الله –سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ الإفساد فُهِمَ من الفعل ﴿وَلاَ تَعْثَوْا﴾ لكن جاءت كلمة ﴿مُفْسِدِينَ﴾ مؤكدة، لمضمون ما قبلها، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾، كذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾ [مريم: ٣٣]؛ لأن البعث هو الإحياء، فـ"حَيًّا" لم يؤدِ معنًى جديدًا، ولكنه أكد معنى الجملة السابقة، طبعًا التأكيد من مقاصد الفصحاء والبلغاء، ومن ثَمَّ فهذا أمر مُراد، لكنه لم يأتِ لبيان هيئة جديدة.

إذن أتى الحال هنا مؤكدًا ولم يأت مُبَيِّنًا لهيئة، على حالات، ومثله التمييز، في قول الله –سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ﴾ [التوبة: ٣٦] الآن قبل أن نذكر التمييز أنت تعرف المقصود، اثنا عشر ماذا؟ ﴿شَهْرًا﴾؛ لأنها مرت كلمة الشهور من قبل، فلم يبيِّن إبهامًا فيما قبله؛ لأنه معروف أن التمييز شهر مما سبق.

كذلك في قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] معروف أنه ﴿لَيْلَةً﴾؛ لأنه مَرَّت من قبله ﴿ثَلاَثِينَ لَيْلَةً﴾.

فإذن لم يأتِ التمييز هنا، هو تمييز ﴿لَيْلَةً﴾ هنا تمييز، كما أن ﴿شَهْرًا﴾ في الآية السابقة أيضًا تمييز، لكنه لم يأتِ مُبَيِّنًا لإبهام سابق، وإنما جاء مؤكدًا لما قبله.

خلاصة الأمر أو فائدة الأمر: أن كل واحد من الحال والتمييز، قد يأتي لا يبيِّن هيئة، أي لا يوضح هيئة، ولا يبيِّن إبهامًا وإجمالاً فيما سبق، ولكنه يأتي مؤكدًا لمضمون الجملة السابقة، ويسمونه في هذه الحال، الحال المؤكدة، أو التمييز المؤكد.

إذا كان هذا واضحًا فالحمد لله رب العالمين، إن كان فيه استفسار من الإخوة، أو ورد شيء من استفسارات فيمكن الإجابة عليه، وإلا فانتقلنا إلى الموضوع التالي وهو الحديث عن المستثنى وهو من المنصوبات في بعض أقسامه، أو في أكثر أقسامه.

يقول: السؤال على شقين:

الشق الأول: ما الفرق بين كلمة "نَفَدَ" و"نَفَذَ"؟

الشق الثاني: ما تأثيرها على الآية: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ﴾ [الكهف: ١٠٩] وخصوصًا أن نرى بعض الإخوة الكثير من الأخطاء "لَنَفِذَ" يقرؤونها..

أي نعم.. سؤالك الثاني يجيب عن سؤالك الأول؛ لأن "نَفِدَ" معناها: فني وانتهى، أمَّا "نَفَذَ" فمعناها اخترق ووصل، فتقول: "نَفَذَ السهم في الرَّمِيَّة" بمعنى اخترقها، و"هذا جرح نافذ" أي أنه يخترق، ولذلك سميت النافذة في الجدار؛ لأنها تخترق الجدار، فهي شَقٌّ فيه، هذا بالذال، أما "نَفِدَ" الشيء بالدال فمعناه انتهى، ولذلك ﴿قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ يعني قبل أن تنتهي، وهذا إيضاح وتقريب، وإلا فكلمات الله –سبحانه وتعالى– لا تنتهي، ومن هنا جاء لبيان أنها لو كانت الأمور بمثل هذه المثابة ما نَفِدَت كلمات الله، وما انتهت، وهذا دليل على أنها لن يوصل فيها إلى نهايتها.

من ثَمَّ فإن معنى الآية واضح الآن بإيضاح معنى الكلمتين، ولم تَعُد الآية مشكلة بالنسبة للمعنى الأول، فهي مفسرة لمعنى كلمتك الأولى. تفضل يا أخي.

يقول: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: (لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ) ما موقع كلمة "نَمَّام" من الإعراب؟.

هذا سؤال ممكن أن يجيب عليه أحد من الزملاء (لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ) من يستطيع الإجابة عليه؟ كلمة "نَمَّام" كيف نعربها؟ تفضل يا أخي.

تمييز يا شيخ.

(لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ) التمييز منصوب، وهذه مرفوعة، من الذي يدخل؟ من الذي نُفِيَ عنه الدخول؟

غير النَّمَام.

من الذي نُفِيَ عنه الدخول؟

النَّمَام.

النَّمَام، إذن فاعل.. قد يقول قائل: كيف فاعل وهو ما يدخل؟ هو ما دخل وما فعل؟ الجواب: النحويون عندما عرَّفوا الفاعل، قالوا: اسم وقع منه الفعل أو قام به الفعل، يعني أنت عندما تقول: "مَرِضَ فلان" هو لم يمرض، الله -سبحانه وتعالى- أمرضه، أو "مات فلان" لم يمت، ولكن الله أماته، ومع ذلك نسميه فاعلاً؛ لأن الفاعل ليس المقصود به أنه يُحْدِث الفعل، ولكنه قد يُحْدِث الفعل أو يقوم به الفعل، أو يُنْفَى عنه الفعل، عندما تقول: "لم يذهب فلان" ففلان فاعل، وإن كنت نفيت عنه الذهاب، فكأنه فَعَلَ عَدَمَ الذهاب، وإن كان العَدَمُ لا يوصف بأنه فِعْل، لكنه نوع من التقريب، يعني الأمر نوع من التقريب للأمر.

إذن "نَمَّامٌ" هنا فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

تقول: ذكرتم فضيلتكم أن الأصل في الحال أن تكون مشتقَّة، وفي قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤]، كلمة "بَشَرًا" و"بُيُوتًا" و"أَطْوَارًا" جاءت أحوالاً جامدة وليست مشتقات، فهل من مُسَوِّغ لمجيء الحال الجامدة؟.

طبعًا الحال الأصل فيه أن يكون مشتَقًّا؛ لأنه يبيِّن هيئة، والهيئات عبارة عن صفات، والصفات الأصل فيها الاشتقاق؛ لأنك تقول: "فلان جاء راكبًا" "جاء ماشيًا" "رأيته ضاحكًا" إنما تكون الصفات عندما تُشْتَق فيوصف بها، وَرَدَ بعض الكلام الفصيح الذي وقع فيه الحال جامدًا، والعلماء في هذه الحالة طبعًا وهو أمثلة كثيرة وليست بالقليلة، لكنها مقارنة بما ورد عن العرب من أمثلة الحال، تعتبر قليلة مقارنة بالمشتق منها، وإلا فهي بالعشرات.

يعني تصبح سَمَاعِيَّة الأخرى؟.

لا.. تُؤَوَّل بالمشتق، تُقَدَّرُ بالمشتق، يعني أن تجعل.. هي تكون في تقدير المشتق، فمثل قولهم: "رجع فلان القهقرى" أي راجعًا، أو بكلمة بمثابتها حتى تكون مؤولة بهذا المعنى، حتى يسير الكلام سيرًا واحدًا، على أنه -كما قلت لك وللإخوة في اللقاء السابق: الأصل في الحال أن يكون مشتَقًّا.

يعني الشذوذ لا يُلْغِي القاعدة؟.

نعم.. لا يلغيها، وهو لا يُعَدُّ شاذًا، ولكنه يُعَدُّ مما ورد على خلاف هذه، وهو كثير، لكنه مقارنة بمجيء الحال مشتَقًّا يُعَدُّ قليلاً.. تفضل يا شيخ.

يقول: فضيلة الشيخ! هل ممكن أن يأتي الحال شبه مجهول مثل الآية الواردة في سورة مريم: ﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا﴾ [مريم: ٢٤]، كلمة ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ هل هي حال؟.

نحن عرفنا في الدرسين السابقين أنَّ "تَحْت" من الجهات الست التي هي: أمام، وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت أنها ظروف، وفي باب المفعول فيه وهي الظروف، وهي هنا ظروف مكانية، هنا دخل حرف الجر على الظرف المكاني فَجُرَّ في لفظه، وإن كان بقي على معناه، فهو ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ مجرور بحرف الجر، ولكنه في تقدير مفعول فيه، أي ظرف مكان، وليس حالاً، إلا إذا قدرته أنه مثلاً.. ولكن تقديرًا بعيدًا تقول: مجاورًا لها أو شيئًا من هذا القبيل، لكن الأصل حمل الشيء على ظاهره إذا أمكن أنه أدَّى المعنى على وجهه الصحيح.. تفضل يا شيخ.

يقول: أريد أن أعرف ماذا يتفق الحال والتمييز؟ كيف يتفقان؟ وكيف يختلفان؟ باختصار وأرجو المعذرة على السؤال..

الحال والتمييز: ذكرت من قبل أن كل واحد منهما منصوب، وأنهما نكرتان، وأن كل واحد منهما فَضْلَة، وعرفنا المقصود بالْفَضْلَة في بداية هذا اللقاء: أنه ليس ركنًا من أركان الجملة، لا فعل أو فاعل، ليس مسندًا ولا مسندًا إليه، فهي تتفق في هذا الأمر، والاختلاف بينهما يتفقان في هذه الأمور الثلاثة.

أما الاختلاف فهما يختلفان في أن الحال يوضح الهيئة أو كما الأستاذ الكريم أنها تأتي لجواب "كيف"؛ لأنها تُبَيِّن هيئة صاحبها وقت حصول الفعل، في حين أن التمييز لا يبيِّن الهيئة، ولكنه يُفَسِّرُ ذاتًا جامدة لا تتغير، الهيئة تأتي وتذهب، هيئة معينة تتغير، أما الذَّات فإنها لا تتغير، كذلك الحال يكون مشتَقًّا في الأصل أو في أكثر أحواله، بينما التمييز لا يكون مشتَقًّا، وإنَّما يكون جامدًا كما مر في الأمثلة السابقة في: "شهرًا" وبُرًّا" و"ليلة"، إلى آخرها من الأمثلة، فهي -كما ترون- كلمات جامدة وليست مشتقة.. تريد تسأل يا أخي..

يقول: قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، كلمة "هُوَ" ما إعرابها؟ وهل نعتبر هذه الآية ضمير غائب؟.

نعتبرها ضمير غائب؟

نعم.

هُوَ: ما دامت الآن "قُلْ" هذه فعل أمر، وما بعدها مقول القول يكون جملة، فتعربها جملة مستقلة.

هُوَ: مبتدأ، وهي ضمير منفصل، والضمائر كلها مَبْنِيَّة، فهو ضمير منفصل مبني على الفتح.

اللهُ: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

أَحَدٌ: خبر ثاني أيضًا مرفوع، حينئذ هذا من تَعَدُّد الخبر، والأخبار قد تعدد، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ ...﴾ [البروج: ١٤- ١٦]، هذا تعدى خمسة أخبار لمبتدأ واحد، فهذا من مواقع تعدد الخبر.

يقول: قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، ﴿قُلْ﴾ و﴿أَعُوذُ﴾ فِعْلاَ أَمْر، كيف يعني؟.

ما فهمت السؤال؛ لأني أريد أن أسأل عن بعض... يقول أخوكم: إن ﴿قُلْ﴾ و﴿أَعُوذُ﴾ فِعْلاَ أَمْر، هل توافقونه على هذا؟ الذي عنده جواب؟ تفضل يا أخي أجب.

﴿قُلْ﴾ هي أمر، أما ﴿أَعُوذُ﴾ فتكون على نفس الشخص الذي استعاذ.

هي ماذا تكون ﴿أَعُوذُ﴾؟

﴿أَعُوذُ﴾ ليس فعل أمر.

ليس فعل؟

فعل أمر.

فعل أم ليس بفعل؟

فعل.

فعل، ما نوعه إذن ما دام ليس أمرًا ؟أعُودُ؟؟ كـــ"أذهب".

مضارع.

مضارع، إذن فعل مضارع، فهي فعل مضارع، ف؟قُلْ؟ أمر، ودائمًا حتى تعرف الفارق طبعًـــا فـــي بـــدايات الحديث، كان التفريق بين أنواع الأفعال وعلامة كل نوع من أنواع الأفعال، وعرفنا حينذاك أن فعل الأمـــر، لـــه علامة وأن الفعل المضارع له علامة، فأشهر علامات المضارع قبول "لَمْ"، وأشهر علامات فعل الأمر هو الدلالـــة على الطلب مع قبول ياء المخاطبة، أنت في قولك "قُلْ" يقبل ياء المخاطبة عندما تأمر فتقول: "قولي" ويـــدل علـــى الطلب؛ لأنك تطلب من السامع أن يُحْدِثَ شيئًا، قولك: قُلْ تطلب منه القول، في حين أن "أعُودُ" يقبل دخول "لَـــمْ"، فلك في أن تقول: "لَمْ أعُذ" فقَبِلَ "لَمْ"، إذن "أعُودُ" مضارع و"قُلْ" أمر.

طيب.. تفضل يا أخي.

يقول: فضيلة الشيخ! قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)، هل تعتبر كلمة "مَا" حصرية وخصوصًا أنها فَقَدَت الحصر في (وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)؟.

أنت تقصد..

"مَا" الأولى؟

هي الحاصر "إِنَّمَا" كاملة، هي "إِنَّمَا" أداة حصر، والمقصود بالحصر أنها تحصر ما بعدها فيما يليه، عندما تقول "إِنَّمَا أنت رجل" يعنى ما أنت إلا رجل، فهي حصر، كذلك عندما تقول "إِنَّمَا" يعني يختلف قولك: "أنت كريم"، عندما تقول "أنت كريم" أو تقول: "إِنَّمَا أنت كريم" أو تقول "إِنَّمَا الكريم أنت" دعنا في الأخيرتين، عندما أقول: "إِنَّما الكريم أنت" و"إِنَّما أنت كريم"، أنت في رأيك أيها أكثر ثناءً على الْمُخَاطَبِ؟ عندما أقول: "إِنَّما أنت كريم" أو أقول: "إِنَّمـــا الكريم أنت".

"إِنَّما الكريم أنت".

كيف حصل هذا؟ أنت الآن فهمت أن "إِنَّما الكريم أنت" أكثر ثناءً ومدحًا، هل تعرف من أين جاءت هذه المبالغة؟ أو جاء هذا الثناء في الجملة؟ لأنها تَحْصُرُ ما بعدها في الذي يليه، إذا قلت: "إِنَّما الكريم أنت" يعنـــي لا كـــريم إلا أنت، فكأني خصصتك من بين الناس بالكرم، وهذا مزيد مدح، لكن إذا قلت "إِنَّما أنت كريم" يعني لست إلا كـــريم، فمن ثَمَّ صارت هي تَحْصُرُ ما بعدها في الذي يليه، ويمكن أن تُطَبِّق هذا على كل جملة، على كل آية، قد تطبقهـــا على الحديث أيضًا.. تفضل يا أخي.

يقول: قال –تعالى– في سورة الناس في الآية الرابعة: ؟مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ؟ [الناس: ٤]، هـــل الخنـــاس صفة للوسواس؟ وما الفرق بين الصفة والحال؟.

؟مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ؟، نعم، توافرت هنا شروط النعت أو الصفة، فَالْخَنَّاس صفة لِلْوَسْوَاس، وهي مجرورة مثله؛ لأن الْوَسْوَاس مجرور مضاف إليه فصارت هذه صفة له، ولا يمكن أن نعربها حالاً؛ لأن الحال شـــرطه أن يكون ماذا؟ من يعرف لماذا لم يصح أن نعرب هذه الكلمة حالاً؟ تفضل يا أخي.

الحال لا بد أن يكون نكرة.

الحال لا بد أن يكون نكرة، وهذه معرفة، وإنما كانت معرفة لأنها نعت، والنعت يتبع منعوته في تعريفه وفـــي تنكيره.

يقول: فضيلة الشيخ، في سورة البقرة قال الله –تعالى: ؟إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا؟ [البقرة: ٦٩].

﴿صَفْرَاءُ﴾ بدون تنوين.

﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ أريد بيان للحالة الإعرابية لهذه الجملة؟

وقال الله –تعالى– في سورة الإسراء: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿إِحْسَانًا﴾ ما موقعها من الجملة يا فضيلة الشيخ؟

أما الآية الأولى في ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ﴾ طبعًا أنا قلت للأخ الكريم أنَّها بلا تنوين، هل يعرف أحد منكم لماذا لا تُنَوَّن؟ ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ﴾ لماذا لم نَقُل "صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ"؟

لأنك سوف تكمل الآية التي بعده.

لا.. هي لا علاقة لها بالإكمال، هي ممنوعة من الصرف، وهذه سيأتي حديثها –إن شاء الله تعالى– في باب الممنوع من الصرف، هي فيها التأنيث، والتأنيث بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة هذا مما يمنع الصرف وحده لا حاجة معه، مع أن فيها الاشتقاق وفيها الوصفية، لكن ألف التأنيث عِلَّة واحدة كافيه لمنع الاسم من الصرف، ومنعه من الصرف هو منعه من التنوين.

أما إعراب الآية ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾ طبعًا "إنَّ" هذه "إنَّ" مع اسمها "ها" و﴿بَقَرَةٌ﴾ خبرها، و﴿صَفْرَاءُ﴾ نعت لها، و﴿فَاقِعٌ﴾ نعت أيضًا آخر، و﴿لَوْنُهَا﴾ فاعل للمشتق النعت ﴿فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ في﴿فَاقِعٌ﴾ هذه نعت للبقرة و﴿لَوْنُهَا﴾ فاعل له مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأن المشتق يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل، وهو مضاف و"ها" مضاف إليه.

أما سؤالك الآخر فهو قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ يَسْأل أخوكم عن "إِحْسَانًا"، هل يستطيع أحدا منكم أن يعرب كلمة "إِحْسَانًا" في الآية؟ قد يكون فيها نوع من الصعوبة قليلاً، هي مصدر، لكن ما إعراب المصدر؟ مفعول مطلق، أي أحسنوا بالوالدين إحساناً، حُذِفَ الفعل للعلم به؛ لأن المفعول المطلق يدل عليه، عندما تقول "بوالدك إكرامًا" يعنى "أكرم والدك إكرامًا" ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾؛ يعني أحسنوا للوالدين إِحْسَانًا، أمرك بأن تُحْسِنَ لهم إِحْسَانًا، فهو مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.. تفضل يا شيخ.

لن أتوقف ما دمتم تسألون؛ فإن أسألتكم تهمني؛ لأني أعرف أنها جاءت من حاجة، حتى لو أخذت مِنَّا جزءًا من الوقت، ما جاء من الأسئلة لحاجة مُقَدَّمٌ عندي عن الحديث عن آخر.. تفضل يا أخي.

فضيلة الشيخ، ما الحالات التي يتقدم فيها الخبر على المبتدأ؟.

الأصل أن يتقدم المبتدأ على الخبر، وأما تقديم الخبر على المبتدأ فهو أمر جوازي، لك أن تفعل ذلك، قد يجب إذا ترتب عليه أمور ذكرناها في موضوع المبتدأ والخبر، لكن الأصل أنه مثلاً إذا كان الخبر مما له الصدارة، مثل أسماء الاستفهام، هذه لا تأتي إلا في أول الكلام، عندما تقول: "كيف فلان؟" هذه "كيف" اسم استفهام، وهي خبر مُقَدَّم، واسم الاستفهام لا يكون إلا في بداية الكلام، فهذا مما يجب فيه تقديم الخبر، لكن إذا لم يكن هناك موجب فلك أن تقدم ولك أن تؤخر، إلا أن الأصل أن يأتي المبتدأ أولاً والخبر ثانيًا.. تفضل يا شيخ.

يا فضيلة الشيخ، ممكن أن تعيد ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ الإعراب؟.

﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾ "إنَّ" اسمها "ها" ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم "إنَّ".

﴿بَقَرَةٌ﴾: خبر "إنَّ" مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

﴿صَفْرَاءُ﴾: نعت لـ﴿بَقَرَةٌ﴾ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ممنوع من الصرف؛ لألف التأنيث الممدودة.

؟فَاقِعٌ؟: أيضًا نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

؟لَّوْنُهَا؟ فاعل للنعت المشتق ؟فَاقِعٌ؟ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف و؟هـَ؟ ضمير متصل مضاف إليه.

إذا كان هناك شيء تريدون الرد عليه.

موجود إن أردتم يا شيخ.

أو نواصل حتى نأخذ شيئًا من...

لم يتبق الحقيقة وقت كثير، لذلك لو تأخذون مقدمة لِمَا تريدون.. في عشر دقائق.

سيكون الحديث -إن شاء الله تعالى- عن المستثنى، المستثنى هو أحد الأنواع -لعله يكون فيه وقت ولو خمس دقائق لننظر في أسئلة الإخوة التي في الموقع- لكن ذِكر المستثنى في باب المنصوبات مع أن المستثنى ليس في كل أحواله منصوبًا، فقد يأتي منصوبًا وقد يأتي مرفوعًا، بل قد يأتي المستثنى مجرورًا، كالمستثنى بـ"غير، وسوى"، وبـ"عدا، وخلا" كما سيأتي توضيحه -إن شاء الله تعالى- في موضعه.

لكن من أحوال المستثنى أن يكون منصوبًا؛ ولذلك لا بد من الحديث عنه مع المنصوبات، تسميته مستثنى؛ أي أنه مُخْرَج مما سبقه، استثنيت فلانًا من الشيء يعني أخرجته عن حكمه، تأتي لتحكم على أمر، أو مجموعة من الأشياء بحكم معين، ثم تُخْرِج واحدًا منها أو أكثر من هذا الحكم، فتكون قد استثنيته؛ أي أخرجته من ذلك الحكم، عندما تقول: "قام القوم إلا زيدًا" حكمت على القوم بالقيام، ثم أخرجت زيدًا من هذا الحكم، لم يقم، فهذا "زيدًا" هنا صار مستثنًى؛ أي مُخْرَج من حكم ما قبله، من حكم الأكثر الذي ذُكِرَ قبله.

هنا "زيدًا" -كما ترون- منصوب، وهو مستثنى، ولذلك قالوا: حكم المستثنى أن يكون منصوبًا، وهذا في بعض أحواله، كما في هذه الحال.

يحتاج الأمر إلى أن نذكر بعض الأمور التي يجب معها أن يكون المستثنى منصوبًا، ولو نظرتم في قولنا: "قام القوم إلا زيدًا"، هنا الكلام مُثْبَت -كما ترون- وهو في اصطلاح باب الاستثناء، يصطلح النحويون على أن يسموه موجَبًا، والمُوجَب هو المُثْبَت، وغير المُوجَب هو غير المُثْبَت، وهذا سيأتي تفصيله -إن شاء الله تعالى- إذن الكلام في قولنا: "قام القوم إلا زيدًا" هنا الكلام مثبت.

كذلك فيه المستثنى منه، إذن كأن جملة الاستثناء ذات ثلاثة أركان: هناك شيء مستثنى منه، يعني له حكم وهو الأكثر، وهناك أداة استثناء تُخْرِج بعض الشيء من هذا الحكم، وهناك مستثنى وهو بعض ما ذُكِرَ من قبل مما هو خارج عن حكمه.

إذن ثلاثة أركان: المستثنى منه، ومستثنى، وأداة يستثنى بها، تُسَمَّى أداة الاستثناء.

إذا ذُكر المستثنى منه كان الكلام تامًّا، معنى تام يعني مذكور فيه ركنه الأكبر وهو المستثنى منه، هذا مصطلح في باب الاستثناء، إذا قيل: مُوجَب، معناه أنه مُثبت ليس منفيًّا.

إذن، متى كان الكلام موجبًا؛ أي غير منفي، وتامًّا؛ أي مذكور فيه المستثنى منه، واستثنيت بـ"إلا" ماذا تفعل بالمستثنى؟ تنصبه، يكون حكمه النصب وجوبًا، ومن هنا جاء ذكر باب المستثنى مع المنصوبات؛ لأن هذه الأبواب المتتالية هي أبواب للمنصوبات، فما دام المستثنى يُنصب في مثل هذه الحال ناسب أن تُذكر هذه الحال من حالات نصبه.

إذن متى كان الكلام تامًا موجبًا والاستثناء بـــ"إلا" وجب النصب، أنا أسأل مرة أخرى حتى.. ما معنى أن يكون الاستثناء تامًّا موجبًا؟ تفضل يا أخي.

تتوفر فيه أركان الاستثناء التي هي: المستثنى، والمستثنى منه، وأداة الاستثناء.

هذا ما هو؟

الاستثناء التام الموجب.

التام.. طيب، ومعنى الموجب؟

يجب فيه النصب.

موجَب وليس واجِب، مُوجَب يعني مُثبت، يعني غير منفي، إذن إذا كان الكلام موجَبًا؛ أي مثبتًـــا، وتامًّـــا؛ أي مذكور فيه المستثنى منه واستثنيت بـــ"إلا" فإنه يجب في المستثنى أن يكون منصوبًا، وهذا الذي دعا إلى ذكره في أبواب المنصوبات.

هذا ما يمكن ذكره في مقام التمهيد لباب المستثنى، ولذلك نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِــيلاً مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] أريد تطبيق ما قلناه منذ قليل على هذه الآية؟ ذِكْر أركان الاستثناء؟ وحُكْم المستثنى؟ ولمـــاذا أخذ هذا الحكم؟ تفضل يا أخي.. ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ أركان الاستثناء؟

"إلاَّ" أداة استثناء. "فَشَرِبُوا": المستثنى.

المستثنى دائمًا يقع بعد "إلا"، دائمًا المستثنى بـــ"إلا" يقع بعدها، فـــ"قَلِيلاً" إذن هو المستثنى، طيب"قَلِيلاً" مـــستثنى من ماذا؟ من هو المستثنى منه؟ الشاربون واو الجماعة، الجماعة الذين شربوا.

ليس الشرب.

لا.. لا.. الواو، الشاربون، ولذلك القليل هم جزء من الشاربين، فاستثنينا القليل من الكثير الذين شربوا، يعنـــي هؤلاء القليل لم يشربوا، ولذلك قال: ﴿إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾.

إذن عندنا الآن أركان الاستثناء تامة موجودة، فالاستثناء تام، موجَب أو منفي؟ يعني مثبت أو منفي؟ موجَـــب؛ لأنه لم يُنْفَ، مُثْبَت، فتوافر الآن فيه أنه تام وموجب، والاستثناء بـــ"إلا" ما الذي يجب في المستثنى؟ النصب، فقال تعالى: ﴿إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ فنُصِب.

يقول: بالنسبة لقوله تعالى يا دكتور: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤، ٥]، في سورة الماعون، هل هذه استثناء للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون؟.

هل تعتقد يعني هل هي مستثنى.

﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ﴾ هل استثنى "السَّاهُون" من "الْمُصَلِّين"؟....

هو طبعًا هذا ليس أسلوب استثناء؛ لأن أسلوب الاستثناء ينبغي أن يكون فيه مـــستثنى، ومـــستثنى منـــه، وأداة استفهام، وهذا ليس باستثناء.

الدلالة قد توحي بذلك.

لكنه يقول الآن... يعني طبعًا العرب أحيانًا تُسَمِّي الشيء باسمه وباسم ضده، هنا في الآية ليس المقصود بالمصلين هم من يؤدون الصلاة؛ لأنهم مُتَوَعَّدُونَ هنا بوَيل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ العرب تُسَمِّي من صَلَّى مُصَلِّيًا، وتُسَمِّي أيضًا مَن لَمْ يُصَلِّ مُصَلِّيًا، ولكن السياق هو الذي يدل على أي المعنيين أريد، هنا واضح أن المراد الذين لا يُصَلُّون، أو الذين هم يصلون ولكن صلاتهم ناقصة بسهوهم عنها، أو بغفلتهم عنها، فهؤلاء يُسَمَّوْنَ مصلِّين أيضًا، ولذلك تَوَعَّدَهُم الله –سبحانه وتعالى– واتضح المقصود بهم من وصفهم ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ أنهم ليس المتوعد بويل هم من يؤدون الصلاة كاملة، ولكن الْمُتَوَعَّد مَن يؤدون الصلاة على وجهٍ غير مَرْضِيّ وهم الغافلون فيها.

يعني الكل يصلي.

كلهم يصلون.

سواءً كان المؤمن أو غيره.

أحسنت..

ثم بعد ذلك أخرجت صفة أو حال ذلك المصلي وهو بالسهو.

الذي يصلي وهو ساهٍ عن صلاته يُسَمَّى مُصَلِّيًا، ولكنه مُتَوَعَّدٌ، وأمَّا الذي يُصَلِّي..

يعني لا تدخل في صيغ الاستثناء؟.

لا.. ليست صيغة استثناء نحوية؛ لأن كلمة "المصلي" هذه تطلق على من صلاها خاشعًا فيها مؤديًا أركانها، وتطلق على من صلاها وقد سها فيها، فالله –سبحانه وتعالى– يتوعد الصنف الثاني بهذا الوعيد.

ولعل السهو يا شيخ له معنًى آخر، ربما هو سهو إنسان مُجْبَر أو كذا، لكن السهو الطبيعي ربما يكون غير ذلك؟.

هو طبعًا يعني ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ يعني معرضون عنها، غافلون عنها، صادُّون عنها، يصليها وهو..

يعني تحمل المعنيين أو الدلالتين.

أي نعم.. تقصد أن يعني الاحتراس من أنه قد يسهو الإنسان في صلاته فيظن بنفسه أنه مُتَوَعَّد؟

أي نعم..

لا.. هذا المقصود به أنه من يصلي الصلاة ولا يتجه لأداء أركانها على الوجه الذي أمر الله –سبحانه وتعالى– بها.

ولعلها النية يا شيخ هي التي...

أحسنت..

بقي معنا ثلاث دقائق يا دكتور، هل تريد أن نترك النقاش أم نأخذ أسئلة.

إذا كان فيه سؤال حتى نعطي الإخوة حقهم، ثم نعطي سؤالاً.

تقول: لديَّ سؤالان بخصوص المفعول فيه: الأول: هل "مذ" و"منذ" ظرفا زمان كما يُشتهر، أم حرفا جر كما ذكرهما ابن مالك في الألفية؟ خصوصًا أنها لا تفيد معنى "في" كما ذكرتم؟.

هما الأمران معًا، هما ظرفا زمان، وهما حرفا جر أيضًا، فإذا استُعْمِلا ظرفَيْ زمان لم يكونا حرفين، وإذا استُعْمِلا حرفَيْ جر فلا يكون فيهما دلالة على الزمان، ولذلك دلالة الزمان تأتي فيهما، وهما حرفا جر من أنهما لا يجران إلا الأزمنة، فتقول: ما زرته منذ يومين، أو مذ يومين، لذلك قال النحويون: إن "منذ" و"مذ" هي من حروف الجر الخاصة بجر الزمان، لا تجر إلا الأزمنة، أما إذا استُعْمِلَت ظروفًا زمانية فإنها لا تكون حروف جر حينئذ.

أسئلة الدرس.

السؤال الأول: ما الفرق في المعنى والعمل بين "كم" الاستفهامية والخبرية؟ نترك يا إخوان هذا السؤال؛ لأني لم أفصل فيه كثيرًا، دعوه قليلاً، أعطيكم سؤالاً آخر.

لتدعه للمراجعة أو للتحضير؟.

أي نعم.. لأن هذا يحتاج إلى مزيد توضيح، لعلي ما أعطيته حقه.

ما معنى وقوع الحال والتمييز مُؤَكِّدَيْنِ وما مثاله؟ نكتفي بهذا.

هذا هو سؤال الحلقة المقبلة، وهو سؤال واحد، نكتفي به؛ لأني ما أشبعت الحديث عن "كم" ومجيء التمييز بعدها، فهذا أرجئه لِلّقَاء التالي –إن شاء الله تعالى.

الدرس الحادي عشر

باب الاستثناء في المنصوبات

الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة الحاضرون، أيها الإخوة المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مطلع هذا اللقاء، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يكون لقاءً خالصًا لوجهه الكريم، موصلاً إلى رحمته، سبيلاً إلى جنته.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- لا يزال موصولاً في المنصوبات، وقد كان لنا سؤال في آخر الحلقة السابقة عن معنى وقوع الحال والتمييز مؤكِّدَيْن، ومثال ذلك، فإن كان هناك جواب من الإخوة الحاضرين، أو جواب من الإخوة المشاركين في الموقع وإلا أجبت عليه أنا.

يقول: أن يأتي في نفس الجملة حال تدل على الحالة الأولى مشتقة منها، كقوله -سبحانه وتعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩] فهذه تدل على الحالة الأولى كأنها مشتقة منها، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ والضحك يأتي من التبسم.

فيه طرف جواب.. فيه شيء في الموقع.

الأخت الكريمة تقول في إجابتها: بمعنى أنه قد يقع الحال والتمييز للتأكيد، وليس لبيان الهيئة، مثال ذلك: قول الله -تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، وقول الله -تعالى: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، والمثال: "أَمْلِكُ من المجلدات خمسين مُجَلَّدًا" فـ"شَهْرًا" و"مُفْسِدِينَ" و"مُجَلَّدًا" كل منها جاء تمييزًا والغرض منه التوكيد وليس لإزالة الإبهام.

هي أجادت ولكنها خلطت نوعًا ما؛ لأن "مُفْسِدِينَ" ليس تمييزًا، هي حال، بكل حال الجواب باختصار، جمعًا لما قاله الأخ الكريم، وكذلك الأخت الكريمة باختصار:

نحن نعرف أن الحال يأتي لبيان هيئة صاحبه التي كان عليها وقت حصول الفعل، وأن التمييز يأتي مُبَيِّنًا لذات سابقة مبهمة تحتاج إلى تبيين، فإن جاء الحال لا يُبيِّن هيئة، وإنما الهيئة بيِّنة قبل أن يأتي، أو جاء التمييز لا يميز ذاتًا، ولا يوضح ذاتًا مبهمة؛ لأن الذات معروفة قبل أن يأتي التمييز، ففائدة الحال والتمييز في هذين المكانين هي مجرد التأكيد، ولا تفيد بيان هيئة ولا ذات، ولا تبيين ذات أيضًا، وذلك كالأمثلة التي ذكرها الإخوة في قوله تعالى مثلاً: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، أو: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] هذه أحوال، "مُفْسِدِينَ" و"مُّدْبِرِينَ" أحوال، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، هذه كلها أحوال، لكن معناها معروف قبل مجيئها؛ لأن ﴿مُفْسِدِينَ﴾ معروف من قولنا: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا﴾، وقولنا: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ معروف من ﴿وَلَّيْتُم﴾ وكذلك ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ "ضَاحِكًا" معروف معناه من "تَبَسَّمَ"، فإذن لم يأتِ مُبَيِّنًا لهيئة مجهولة، وإنما الهيئة معروفة قبل مجيئه.

كذلك التمييز في قولنا مثلاً: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ ﴿شَهْرًا﴾ هنا لم يبيِّن العدد المُبْهَم؛ لأن العدد لَمْ يَعُد مُبْهَمًا؛ لأنه سبقه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ فعُرِفَ أن العدد إنما هو للشهور، فمجيء التمييز ليس لبيان إبهام سابق، ولكنه لتأكيد ذلك الشيء المذكور قبله، هذا معنى مجيء الحال والتمييز مؤكدين.

من الأمور التي يحسن ذكرها قبل أن نغادر موضوع التمييز: أن عندما ذكرنا تمييز العدد، هناك "كم" الاستفهامية، هذه "كم" يُسأل بها عن العدد، وما دام يُسأل بها عن العدد، فإن تمييزها يماثل تمييز العدد، فعندما تسأل وتقول: "كم دارًا سكنت؟" فإنك تأتي بعد "كم" بتمييز منصوب يبيِّن إبهامًا في "كم" يماثل تمامًا تمييز العدد فهو منصوب، هذا التمييز يبقى منصوبًا بهذه الحال، كتمييز العدد المنصوب، التمييز المنصوب للعدد من أحد عشر كما قلنا، ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] إلى تسعة وتسعين، ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، فهذه كلها تمييزها مفرد منصوب، فكذلك تمييز "كم الاستفهامية"؛ لأنها عبارة عن سؤال عن عدد مُبْهَم، لم يُعرف، سؤال عنه لم يُوَضَّح

فيحتاج إلى تمييز، وهذا التمييز -كما قلت- يبقى منصوبًا إلا في حالة واحدة أن تُجَر "كم"، فإذا قلت مثلاً: "بكم؟" تقول: ريالٍ؛ لأنك جررت "كم" فتجر تمييزها، إذن تمييز "كم الاستفهامية" مفرد منصوب إلا إن جُرَّت "كم" فإن تمييزها يُجَرُّ أيضًا، يماثلها في الجر، وإنما قلت الاستفهامية إخراجًا لتمييز "كم الخبرية"، العربية فيها استعمالان لـ"كم": هناك "كم" يستفهم بها ويسأل بها، كالمثال السابق "كم عندك؟" أنا أسأل، لكن هناك "كم" أخرى تُسَمَّى "كم الخبرية" التي تفيد التكثير، أقول: "كم دارٍ سكنتُ" أنا لا أسأل الآن، لكني أُبَيِّن أني سكنت دورًا كثيرة، "كم بلادٍ زرتُ" يعني زرت بلادًا كثيرة، فحينئذ تمييزها مجرور، إذن الفرق بين "كم الاستفهامية" و"كم الخبرية" في أمرين:

الأمر الأول: أن تمييز "كم الاستفهامية" منصوب إلا أن جُرَّت، وأما تمييز "كم الخبرية" فهو مجرور.

الأمر الثاني: في المعنى، وهذا أوضح وأظهر، وهو أن "كم الاستفهامية" طلبية يُستفهم بها، يُطلب بها جواب، وأما "كم الخبرية" فهي خبر وليست طلبًا كاسمها، ولا يُطلب بها جواب، وإنما أُتِيَ بها فقط لإرادة التكثير، لبيان الكثرة.

أُذَكِّرُ بما أُذَكِّرُ به في مطلع كل لقاء من استقبال الأسئلة التي تَمَسُّ إليها الحاجة وتكون عامة، ويحتاج إليها الناس بصفة عامة، حتى تكون الفائدة.. حتى وإن كانت خارج الموضوع؛ لأنها أيضًا من حق الإخوة علينا أن يكون مثل هذا الدرس بابًا لاستقبال الأسئلة المفيدة في علوم اللغة بإجمال.

يقول: هل يجوز حذف تمييز "كم الاستفهامية" ومجرور "كم الخبرية"؟.

إذا كان معلومًا جاز حذفه، مثلاً: "اشتريت كذا" فتقول: "بكم؟" إذا كان معلومًا نوعُ المال الذي يُدفع... يعني أنت تتعامل معه بالريال فتقول: بكم؟ فمعلوم أنك تسأل عن الريالات، حينئذ لا مانع من حذف هذا، لكن إذا كانت "كم" هذه مُبْهَمَة تحتمل أن تكون ذهبًا أو فضةً أو مالاً أو غيره، فلا بد من ذكر التمييز بعدها.

وأما الخبرية فإنك لا يُعلم ما الكثير إلا بذكر تمييزها، إذا قلت: "كم بلادٍ زرتُ" إذا قلت: "كم" وسَكَتَّ، لا يُعلم أنت تُكَثِّر ماذا، فلا بد من ذكر الْمُكَثَّر حتى يُعْلَم ما هو؛ لتستفيد من تكثيرك.

الأخ الكريم يسأل عن إعراب "معًا" هل تُعرب حالاً دائمًا؟.

"معًا" هنا نعم؛ لأنها بمعنى مُجْتَمِعِينَ، "جاءا معًا" أي: جاءا مُجْتَمِعَيْن، فهي حال.

وإعراب مجرور "كم الخبرية"؟.

مجرور "كم الخبرية" يكون تمييزها مجرورًا، يعني تقصد كيف نعرب التمييز؟

نعم.

يكون مضافًا إليه مجرورًا، ويكون بإضافة "كم" إليه.

مجرور "كم الخبرية"؟.

أي نعم.. تمييز "كم الخبرية" مجرور، وتمييز "كم الاستفهامية" منصوب إلا إن جُرَّت هي فَيُجَرُّ مثلها فقط.

نأتي لما بدأنا فيه في اللقاء السابق من المستثنى، وقد ذَكَرْتُ في خواتيم اللقاء السابق أن ذِكْرَ المستثنى مع المنصوبات مع أنه ليس كل المستثنيات منصوبة، فمن المستثنى ما يُجر، ومن المستثنى ما يُرفع، ولكن لَمَّا كان من أحوال المستثنى النصب، وهي أحوال كثيرة من أحوال المستثنى، ناسب أن يُذكر ضمن المنصوبات قبل الانتقال إلى المجرورات، وذكرت لذلك مثالاً عندما أقول: "قام القومُ إلا زيدًا" هنا يُفهم من هذه الجملة أن للاستثناء أركانًا ثلاثة، هل يُذَكِّرُنِي أحدكم بها، التي قلناها في آخر اللقاء السابق؟ تفضل يا شيخ.

المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى.

طبقها على هذا المثال "قام القومُ إلا زيدًا" أين المستثنى منه؟

أداة الاستثناء "إلا".

وزيدًا.

مستثنى منه.

مستثنى، هو الذي استُثْنِيَ، هو الذي أُخْرِجَ، والمستثنى منه؟

قام.

لا.. أنت أخرجت "زيدًا" من ماذا؟

من القوم.

إذن "القوم" هو المستثنى منه، إذن سُمِّيَ مستثنى؛ أي مُخْرَج، وأُخرج من المستثنى منه، إذن عندنا في جملة الاستثناء أركان ثلاثة: مستثنى منه، ومستثنى، وبينهما أداة الاستثناء.

إذا كان المستثنى منه موجودًا سُمِّيَ الاستثناء تامًّا، طبعًا لا بد من أداة الاستثناء؛ لأنه ليس هناك استثناء بلا أداة، كما أنه لا بد من مستثنى؛ لأنك لا بد أن تذكر مستثنى، وإلا ما تكون استثنيت، أمَّا المستثنى منه فقد يُذكر وقد يُحذف.

أعيد مرة ثانية: هذه الأركان الثلاثة، أداة الاستثناء لا بد منها؛ لأنه لا استثناء بلا أداة، المستثنى لا بد من ذكره أيضًا؛ لأنك إذا لم تذكره لم تستثنِ، بقي الركن الأول وهو: المستثنى منه، فهذا قد يُذكر وقد يُحذف، فإن ذُكِرَ سُمِّيَ الاستثناء تامًّا، أي تمت أركانه، موجودة الأركان الثلاثة، وإن حُذِفَ فالاستثناء غير تام، إذن الاستثناء قد يكون تامًّا، وقد يكون غير تام، فإن ذُكِرَ المستثنى منه فهو تام، وإن حُذِفَ المستثنى منه فهو غير تام، مثل لو قلت: "ما قام إلا زيدًا" هنا حُذِفَ المستثنى منه، القوم حُذِفَت، فإذن المستثنى منه قد يُذكر وقد يُحذف، فإن كان موجودًا سُمِّيَ تامًّا.

أيضًا قد تكون جملة الاستثناء مثبتة، وقد تكون غير مثبتة، عندما أقول: "قام القوم إلا زيدًا" هذه مُثْبَتَة، لكن "ما قام القوم إلا زيد" هذه مَنْفِيَّة ليست مُثْبَتَة، يُسَمُّونَ المُثْبَت في باب الاستثناء موجب، يعني واجب واقع؛ لأن الوجوب هو الوقوع ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] أي: وقعت، فالوجوب في اللغة هو الوقوع، فإذا كانت الجملة ثابتة واقعة سميت موجَبَة، استثناء موجب، وإن كانت منفية سُبِقَت بأداة نفي أو شبه نفي، وهو النهي والاستفهام سُمِّي الاستثناء غير موجب، فإذا كان الاستثناء تامًّا؛ يعني ذُكِرَ فيه المستثنى منه، موجبًا؛ بمعنى أنه لم يتقدمه نفي ولا شبه نفي، وهو النهي والاستفهام، فهذا تام موجب، يجب نصب المستثنى، "قام القوم إلا زيدًا" نصبنا زيدًا؛ لأنه ذُكِرَ فيه المستثنى منه فهو تام، والكلام مثبت موجب فهو تام موجب يجب نصب المستثنى.

إذن يجب نصب المستثنى، وهذا هو سبب ذكر باب الاستثناء في المنصوبات، إذا كان الاستثناء بـ"إلا" والكلام تامٌّ موجب، هنا يجب.

نفهم من ذلك أن الكلام قد يأتي غير موجب فيكون له حكم آخر، وقد يكون غير تام، فيكون له حكم أيضًا آخر، وهذا صحيح، فإنه إذا سُبِقَ الكلام بنفي أو شبه النفي أصبح غير موجب، وكان له حكم آخر.

يقول: ما المقصود بالتشخيص والتجسيم والتشبيه التمثيلي؟

وأيضًا "كم الاستفهامية" إذا سُبِقَت بحرف جر فهل لك الخيار في الجر والنصب؟.

يقول: بالنسبة لإعراب كلمة "نَبْغ" في سورة الكهف: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾؟.

أمَّا سؤال الأخ الكريم في مسألته فقد ذكر أشياء بلاغية "التشخيص" و"التجسيم" و"التشبيه التمثيلي"، هذه قضايا بلاغية يُراد بها وضع ما كان محسوسًا في صورة المحسوس، هذا هو التجسيم والتشخيص، وأمَّا التشبيه التمثيلي فهو أن يكون الْمُشَبَّه به عبارة عن مجموعة أشياء وليست صورة واحدة، يعني أن تُشَبِّه حالة بحالة، وليس أن تُشَبِّه شيئًا بشيء، بمعنى أن يكون الْمُشَبَّه به عبارة عن أحداث مجتمعة، عدة أمور مختلطة، هذا يُسَمَّى تشبيهًا تمثيليًّا، وليس عبارة عن تشبيه شيء واحد بشيء واحد.

وأمَّا هل يكون تمييز "كم الاستفهامية" منصوبًا وهي مجرورة؟

العرب إذا جَرَّت "كم الاستفهامية" بحرف الجر جَرَّت تمييزها فتقول: "بكم ريالٍ اشتريتَ" وتقول: "كم ريالاً عندكَ"، فإذا لَمْ تُجَرّ نُصِبَ تمييزها، وإذا جُرَّت بحرف الجر جُرَّ تمييزها.

وجوبًا -يا شيخ- أم فيه خلاف؟.

أي نعم.. إذا جُرَّت، العرب تَجُرُّ تمييزها إذا كانت مجرورة، وأمَّا "نَبْغِ" هذه فهي جاءت على لغة من لغات العرب، وهي: إلزام..

تسمح يا شيخ بإجابة هنا من على الموقع على السؤال؟.

تفضل..

يقول: "نَبْغِ" فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة تَخْفِيفًا.

أحسنت.. هي بالضبط هي محذوفة تَخْفِيفًا؛ لأنه من العرب من يُخَفِّف الفعل الْمُعْتَل الآخر المضارع، وهو مرفوع لَمْ يُجْزَم، جزمه بحذف حرف العلة، وهنا لَمْ يُجْزَم، بل هو مرفوع، بعض العرب الفصحاء يتخفف بحذف حرف العلة وإن كان الفعل مرفوعًا، وتكون علامة رفعه -كما ذكر الأخ الكريم في جوابه- مقدرة على حرف العلة المحذوف؛ لأجل التخفيف، وهذه لغة من لغات العرب، فمن العرب من يثبت الياء، ومنهم من يحذفها لا على نية الجزم، ولكنه مرفوع، بل بقصد التخفيف.

إذا جُرَّت -يا شيخ- كم بحرف الجر، ماذا يُعرب التمييز بعدها؟.

يكون تمييزها مجرورًا، كتمييز "كم الخبرية" حينئذ، يكون مجرورًا كتمييز "كم الخبرية"؛ لأنها جُرَّت هي.

نعود بعد ذلك إلى المستثنى -الذي ذكرنا منذ قليل- أنه إذا توافر فيه الشرطان: أنه تام وموجب، وعرفنا المقصود بها، فإن الاستثناء بـ"إلا" يُنصب وجوبًا، وإذا انْخَرَمَ شيء من هذين الشرطين، فإنه لا يجب فيه النصب، وذلك أنه إذا كان الاستثناء تامًّا، أي فيه المستثنى منه، ولكن الكلام غير موجب، والمقصود بغير الموجب: ما سبقه نفي، أو شبه نفي، النحويون يُسَمُّون النهي والاستفهام شبه نفي؛ لأنه يَشْتَرِك مع النفي في كثير من الأحكام، ولذلك جَمَعُوهَا فيه، سَمَّوْه شبه النفي؛ لأن الحكم معها يكون واحدًا.

عندما نقرأ قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، هنا ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ أداة الاستثناء "إلاَّ" والمستثنى "قَلِيلٌ"، والمستثنى منه الجماعة، واو الجماعة "هم"، فالكلام تام فيه المستثنى منه موجود، لكن سُبِقَ بنفي "مَّا" سُبِقَ بنفي، فالكلام إذن تام، ولكنه غير موجب، حينئذ لا يجب النصب، فلك فيه واحد من إعرابين: إمَّا أن تنصبه وهذا جائز، وإمَّا أن تُعرب المستثنى بدلاً من المستثنى منه، وما دام المستثنى جزء من المستثنى منه فهو بدل بعض من كل؛ لأنه بعضه، ولذلك في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ نُعْرِبُهُ نقول: "قَلِيلٌ":

بدل من الفاعل، واو الجماعة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، بدل بعض من كل، أحد القراء السبعة وهو ابن عامر قرأها بالنصب ؟إلاَّ قَلِيلاً؟ ؟مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً؟ وهذا جاء على أحد الوجهين الفصيحين فيهما؛ لأن الكلام إذا كان تامًّا غير موجب، جاز فيه الوجهان: النصب على الاستثناء والرفع على البدلية فأنت بالخيار بينهما.

كذلك إذا تَقَدَّمَ عليه نهي.. فيه شيء يا شيخ أحمد؟

هنا تساؤل من الأخ الكريم يقول: ألاحظ أن أغلب المستثنيات تأتي نكرة، فهل يأتي المستثنى معرفة؟.

المستثنى؟

نعم.

إذا قلت: "ما جاء إلا زيد" أول مثال ذكرناه المستثنى فيه.. لا يشترط فيه التنكير ولا التعريف، فيكون هذا وهذا.

في ؟فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ؟٣٠؟ إِلاَّ إِبْلِيسَ؟ [الحجر: ٣٠، ٣١] وهو معرفة، وهو علَم، لكنه علَم في..

النهي: ؟وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ؟ [هود: ٨١] وقُرِئَ: ؟إِلاَّ امْرَأَتُكَ؟ أبو عامر وابن كثير قرؤوها بالرفع، والبقية قرؤوها بالنصب ؟إِلاَّ امْرَأَتَكَ؟ وهذا أيضًا من الاستثناء التام غير الموجب، أريد أحدكم الآن أن يبيِّن لي كيف كانت أركان الاستثناء؟ وكيف كان غير موجب؟ ؟وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ؟ ما أركان الاستثناء؟ من يستطيع أن يبيِّن لي الأركان الثلاثة للاستثناء؟ تفضل يا شيخ.

المستثنى منه: "مِنْكُمْ".

أولاً أعْطِنِي المستثنى ما هو؟

المستثنى ؟امْرَأَتَكَ؟.

؟امْرَأَتَكَ؟، وأداة الاستثناء؟

؟إِلاَّ؟.

؟إِلاَّ؟، طيب المرأة مستثناة مِن مَن؟

؟مِنْكُمْ؟.

؟وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ؟.

؟أَحَدٌ؟.

؟أَحَدٌ؟، إذن ؟أَحَدٌ؟ هو المستثنى منه، إذن الكلام ما نوعه؟ تام أو غير تام؟

تام.

لماذا كان تامًّا؟

توفرت فيه أركان الاستثناء.

لأنه ذُكِرَ فيه المستثنى منه، أما أداة الاستثناء والمستثنى فلا بد أن توجد في كل استثناء، إنما الذي يذهب ويأتي هو المستثنى منه، فإذن الكلام تامّ، هو موجب أم غير موجب؟

غير موجب.

غير موجب؛ لأنه سُبِقَ بـ"لا الناهية" والنهي والنفي والاستفهام كلها مما يُسقط الإيجاب في الاستثناء، يجعل الكلام غير موجب، وحينئذ جاز الوجهان، ولذلك قرأ بعض القراء بالرفع، وقرأ بعضهم بالنصب، والأمران فيه جائزان.

في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] هنا "مَن" استفهامية، تفيد النفي، يعني لا يقنط أحد ﴿مَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾ استفهام إنكاري يفيد النفي، والاستفهام الإنكاري يفيد النفي، أي: لا يقنط أحد من رحمة ربه إلا الضَّالون، جاء المستثنى مرفوعًا على البدلية؛ لأن الاستثناء غير موجب، وإذا كان الاستثناء غير موجب جاز فيه الوجهان، الآية جاءت على أحد الوجهين، ولو جاء في غير القرآن: "إلا الضَّالين" لكان صحيحًا؛ لأنه أحد الوجهين الجائزين في الاستثناء التام غير الموجب.

بقي أمر: وهو أنه هناك استثناء يكون المستثنى جزء من المستثنى منه، في قولنا مثلاً: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، هنا ﴿قَلِيلاً﴾ هو المستثنى، والمستثنى منه هم الجماعة، واو الجماعة الشاربون، هنا القليل جزء من الشاربين، فالمستثنى جزء من المستثنى منه، وهذا هو الأصل، هو الأكثر، يسمون هذا الاستثناء متصلاً، لكن عندما نقرأ قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ طبعًا هناك خلاف بين العلماء في إبليس هل هو من الجن أو من الملائكة، لكن الراجح من أقوال العلماء أنه من الجن، وليس من الملائكة، وإلا ذكر القولان في الأمر، لكن القول المتوجه من أقوال العلماء أنه من الجن كما هو بنص الآية، فإذن إبليس هنا استثني في الآية مِن مَن؟ ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ ما المستثنى منه؟ الملائكة، والمستثنى إبليس، وعلى القول الراجح، الصحيح في هذه أن إبليس ليس من الملائكة، وإنما هو من الجن، فإذن هذا المستثنى ليس من المستثنى منه، يسمون هذا الاستثناء منقطعًا، والاستثناء المنقطع هو ما يكون المستثنى ليس جزءًا من المستثنى منه، وهذا قليل في كلام العرب أن يأتي المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ولكنه موجود، ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] اتباع الظن ليس من العلم، فاستثني اتباع الظن من العلم، هو موجود؛ الاستثناء المنقطع، لكنه قليل بل نادر، والأكثر في الاستثناء أن يكون متصلاً، أن يكون المستثنى جزءًا من المستثنى منه.

إذا كان الاستثناء منقطعًا أو متصلاً في الحالين يأخذ الحكم الذي ذكرناه منذ قليل: أنه إذا كان تامًّا موجبًا يجب نصبه على الصحيح سواءً كان متصلاً أم منقطعًا، متصلاً طبعًا باتفاق، وإذا كان منقطعًا ففي أرجح القولين أنه أيضًا يجب نصبه في هذا.

يبقى أمر وهو: أنه لو تَقَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه، المستثنى عرفنا أنه يقع دائمًا بعد أداة الاستثناء، فإذا قلنا: يَتَقَدَّم المستثنى، كيف يتقدم؟ يعني يَتَقَدَّم هو والأداة؛ لأنه لا يقع إلا بعد الأداة دائمًا، يتقدمان على المستثنى منه، إذا تَقَدَّمَ المستثنى مع أداته على المستثنى منه فإنه حينئذ يجب النصب، سواءً كان الاستثناء موجبًا أو غير موجب، إذا قلت: "قام إلا زيدًا القوم" أو قلت: "ما قام إلا زيدًا القوم" فإنه يجب النصب في الحالين، ولا يؤثر عدم الإيجاب في الحكم، بل يجب النصب؛ لأنه تقدم المستثنى فوجب نصبه، فما ذكرناه منذ قليل من أنه يختلف حال الكلام إذا كان موجبًا أو غير موجب إنما هو راجع إلى أن تأتي جملة الاستثناء وأركانها على الترتيب الأصلي، أمَّا إن تقدم المستثنى مع أداته على المستثنى منه، فإنه يجب التزام النصب بكل حال، ولا يُنظر إلى الإيجاب وعدمه.

بقي أمر: نحن قلنا: إن الاستثناء يكون تامًّا ويكون غير تام، ما هو التام؟ ذُكِرَ فيه المستثنى منه، معنى ذلك أن غير التام الذي لم يُذكر فيه المستثنى منه، يسمونه في اصطلاح النحويين مُفَرَّغًا، مُفَرَّغ يعني فُرِّغَ من المستثنى منه، فُرِّغَت الجملة من المستثنى منه، ليس فيها مستثنى منه، إذن التام ضده المُفَرَّغ، والمتصل ضده المنقطع.

فالاستثناء الْمُفَرَّغ هو ما لم يُذكر فيه المستثنى منه، فإذا جاء الاستثناء.. طبعًا حينئذ لا بد أن يكون غير موجب، لا يكون الاستثناء مُفَرَّغًا إلا وهو غير موجب، ما يكون مُثْبَتًا وَمُفَرَّغًا في الوقت نفسه، بناءً علـى ذلـك إذا جـاء الاستثناء مُفَرَّغًا أي غير تام، لم يُذكر فيه المستثنى منه، فالحكم حينئذ لا نقول النصب، ولا نقول البدليَّة وإنما نقول: نعامله كما لو كانت "إلا" غير موجودة، في قولك: "ما قام إلا زيد" حذفنا القوم الذي هو المستثنى منه، لو أنا حـذفنا "إلا" نقول: "ما قام زيد" يُعرب فاعلاً، فكذلك يُعرب هنا فاعلاً، حتى مع وجود "إلا"، إذن إذا حُذِفَ المـستثنى منـه عَامَلْتَ المستثنى بما يستحقه لو لم توجد أداة الاستثناء وهي "إلا"، فحينئذ يُعامل بهذه المعاملة، لو قلت: "ما مررت إلا بزيد" لو حذفنا "إلا" لقلتم: مررت بزيد، فكذلك يُجَرّ كما لو كان، "ما أكرمتُ إلا زيدًا" لو حذفت "إلا" تقول: "مـا أكرمتُ زيدًا" مفعول به، فكذلك مع "إلا" فهو مفعول به.

إذن موجز ما ذكرنا منذ قليل: أنه إذا كان الكلام -طبعًا الاستثناء كله الآن بـ"إلا"- إذا كـان الاسـتثناء تامًّـا موجبًا وجب النصب، إذا كان تامًّا ولكنه غير موجب، فإن لك أن تنصب، ولك أن تُعربه بدلاً، بدل بعض من كـل من المستثنى منه، وإن كان الاستثناء مُفَرَّغًا أي غير تام، فإنه يُعامل كما لو لم يكن هناك استثناء أصلاً، كمـا لـو كانت "إلا" غير موجودة، فتعطيه ما يستحقه رفعًا، أو نصبًا أو جَرًّا.. فيه شيء يا شيخ أحمد؟

الأخ الكريم يقول: أرجو إعراب هذه الآية: ؟فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ؟ [المنافقون: ١٠].

نعم.. ؟فَيَقُولَ؟ هذه الفاء سببية، وحينئذ يكون بعدها "أن" مضمرة وجوبًا، و"يَقُولَ" فعل مضارع منصوب بـ"أن" المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

؟رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ؟ هذه مقول القول، جملة مقول القول.

؟رَبِّ؟ منادى منصوب، ومنصوب لأنه مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة تخفيفًا، وعلامة نصبه الفتحة المقـدرة على آخره على ما قبل ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم يجب كسر ما قبلها، وهو مضاف والياء المحذوفة تخفيفًا مضاف إليه.

؟لَوْلاَ؟ أداة امتناع لوجود.

؟أَخَّرْتَنِي؟ "أَخَّرْ" فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

؟إِلَى؟ حرف جر.

؟أَجَلٍ؟ اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

و؟قَرِيبٍ؟ نعت ل؟أَجَلٍ؟ مجرور مثله.

طبعًا أنا كنت أحب أن أسمع الإعراب من الإخوة، لكن خشيةً من الإطالة في الأخذ والرد، والوقت قصير؛ آثرت أن أجيب أنا بصورة سريعة، وإلا نعلم أن الإخوة الطلاب عندهم إجابات -إن شاء الله تعالى.

لعلهم يجيبون في هذا السؤال يا شيخ..

يسأل عن المستثنى منه في قول الله -تعالى: ؟وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ؟ [الحجر: ٥٦].

نعم.. ؟وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ؟ هنا يسأل عن المستثنى، أين المستثنى؟

المستثنى منه.

هو يسأل عن المستثنى منه؟

المستثنى منه يا شيخ.

يسأل عن المستثنى منه، من يجيبه؟ تفضل يا شيخ..

المستثنى منه في هذه الآية: ؟رَّحْمَةِ رَبِّهِ؟.

يعني ؟الضَّالُّونَ؟ مستثنون من الرحمة؟ لا.. دائمًا المستثنى في الأصل أن يكون جزءًا من المستثنى منه، وهو نوعه هنا متصل، الآن ؟الضَّالُّونَ؟ مستثنون من ماذا؟ من القانطين ؟وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ؟ هنا ؟الضَّالُّونَ؟ مستثنون من فاعل ؟يَقْنَطُ؟، أي أصله: "لا يَقْنَطُ أَحَدٌ إلاَّ الضَّالُّون" فإذن فاعل ؟يَقْنَطُ؟ هو المستثنى منه، وهو ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، يعني التقدير: "لا يَقْنَطُ أَحَدٌ"، فهو استثناء وإن كان غير موجود، لكنه مُقَدَّر فهو استثناء تام، وليس مُفَرَّغًا يعني لا يقول قائل: حُذِفَ المستثنى منه فهو مُفَرَّغ، لا.. هذا تام، ولكن الفاعل مُقَدَّر، فاعل ؟يَقْنَطُ؟ هو المستثنى منه.

هذه هي ما يتعلق بالاستثناء في أكثر أحواله، وهو أن تكون أداة الاستثناء "إلا"، نحن عرفنا أن الاستثناء يكون بأدوات، وأن أركان الاستثناء هي: المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى، وأنَّ أهم أدوات الاستثناء وأكثرها استعمالاً هي "إلا" وعرفنا حكمها، وأنه يتراوح بين وجوب النصب، وبين جواز النصب والإبدال، وبين إعطاء ما بعد "إلا" ما يستحقه لو لم توجد "إلا" وذلك إذا كان الاستثناء مُفَرَّغًا. تفضل يا أخي.

يقول: لو سمحت يا فضيلة الشيخ، "لولا" هل تعتبر أداة استثناء؟.

"لولا" لا.. ليست أداة استثناء، هي حرف امتناع لوجود، وهي حرف لا يدل على الاستثناء، أي امتنع الشيء لوجود الشيء الفلاني "لولا اللهُ لكان كذا" أي "لولا أن مَنَّ الله عليك مثلاً بالتوبة لضللت" فامتنع الضلال لوجود المِنَّة من الله –سبحانه وتعالى– عليك بالتوبة، هذا معنى الامتناع لوجود. تفضل يا شيخ.

يقول: قال تعالى في سورة الأحزاب الآية الثانية والعشرين: ؟وَمَا زَادَهُمْ إِلاَّ إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا؟ [الأحزاب: ٢٢] إعراب "تَسْلِيمًا"؟.

معطوفة على ؟إِيمَانًا؟ وهي.. طبعًا ؟إِيمَانًا؟ مفعول ثاني لـ"زَادَ"، وهو ينصب مفعولين، الفاعل "هو"، و"هُمْ" مفعول أول، و؟إِيمَانًا؟ مفعول ثاني ؟وَتَسْلِيمً؟ معطوف عليه فهو منصوب مثله. تفضل يا شيخ.

يقول: أحوال "قد" متى تأتي للتأكيد؟ ومتى تأتي غير ذلك؟.

"قد" يعني بإجمال؛ لأن هناك استثناءً في الأمر، لكن نقول: "قد" إذا دخلت على الفعل الماضي فهي تفيد التحقيق، وإذا دخلت على الفعل المضارع، فهي في الأغلب تفيد التقليل، تقول: "قد قامت الصلاة" أي: تحقق قيامها، ولا تُقَلِّل، لكن إذا قلت: "قد يجيء فلان" فإنه في الأغلب يُستعمل هذا الأسلوب في التقليل، وإن كان قد يُستعمل بقلة للتكثير.

يقول:.. ؟قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ؟ [المؤمنون: ١].

لا.. ؟قَدْ أَفْلَحَ؟ هذه للتحقيق؛ لأنه فعل ماضي، فهذه من الأولى مفيدة للتحقيق، أما التي تفيد التقليل، ولذلك يقولون: إن "قد" تفيد التقليل كثيرًا، والتكثير قليلاً، ؟قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ؟ [النور: ٦٣] هذه تفيد التكثير، أي أن الله يعلم، ولا تفيد التقليل، لكن استعمال "قد" عند العرب للتقليل أكثر من استعمالها للتكثير، وكِلاَ الاستعمالين فصيح، ولذلك بصفة عامة، أو هناك عبارة طريفة في هذا يقولون: أن "قد" تفيد التكثير قليلاً، والتقليل كثيرًا بهذه الصورة.

يبقى أن الحديث عن أدوات الاستثناء الأخرى الباقية غير "إلا" منها ما يَجُرّ، ومنها ما يَنْصب، ومنها ما يَجُرّ أحيانًا وَيَنْصِبُ أحيانًا، أما الذي يَجُرّ فهو "غير" و"سوى"، تقول: "جاء القومُ غيرَ زيدٍ" و"سوى زيدٍ" استثنيت الآن،

كأنك قلت: "إلا زيدًا"، لكن حكم المستثنى بعدها أنه يُجَرّ، كيف جُرَّ؟ بإضافة "غير" أو "سوى" إليه، فهو مضاف إليه مجرور، فإذن يجب بعد "غير" و"سوى" جر المستثنى، ولماذا جُرَّ؟ لأنه مضاف إليه، بإضافة "غير" و"سوى" إليــه، "غير" هذه كيف نحركها؟ مرفوعة أو منصوبة؟ بحسب إعراب المستثنى بـــ"إلا"، يعني لو كان في الجملة مــستثنى بـــ"إلا" وليس بـــ"غير" ماذا تعطي المستثنى من حكم؟ في هذا المثال "قام القومُ غيرَ زيدٍ" لو قلت: "إلا" لوجب نصب المستثنى، فإذن تنصب "غيرَ" إذن هي تأخذ حكم المستثنى بـــ"إلا"، "غير" في ذاتها تأخذ حكم المستثنى بـــ"إلا" وأما المستثنى الذي بعدها، "هي" و"سوى" يُجَرُّ وجوبًا بالإضافة، يكون مضافًا إليه، إذن هذا فريق أو طائفة أو جزء من ما يُستثنى به غير "إلا" يجب فيه بعده الجر.

هناك مجموعة أخرى يجب بعدها النصب وهي: "ليس" و"لا يكون" و"ما خلا" و"ما عدا" هذه أفعال، طبعًا "غير" و"سوى" أسماء، ولذلك أضيفت إلى ما بعدها وجرته، "ما خلا" و"ما عدا" و"ليس" و"لا يكون" هذه أفعال، ولذلك هي تنصب، لكن كيف تنصب؟ "ليس" و"لا يكون" أفعال ناقصة، من أخوات "كان"، بل لا يكون هي مــضارع "كــان" و"ليس" أيضًا من أخواتها، وهي أفعال ناقصة، ترفع الاسم وتنصب الخبر، فهي تنصب مستثناها على أنه خبر لها، هذه "ليس" و"لا يكون".

في قول الرسول –صلى الله عليه وسلم: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُــرَ) "الــسِّنَّ" منصوب، أي: ليس المُنْهِرُ لِلدَّم، ليست أداة التذكية السِّنَّ والظُفْرَ، هذه لا يجوز التذكية بها، فالسِّنَّ هنا خبر "لــيس" إذن المستثنى بـــ"ليس" و"لا يكون" منصوب دائمًا، لماذا نُصِبَ؟ لأنه خبر لها، لأنها هي أفعال ناقصة، ترفع الاسم وتنصب الخبر، أين أسماؤها؟ مستترة، "ليس هو السِّنَّ" أي ليس المُنْهِرُ السِّنَّ"، "جاء القومُ لا يكــونُ زيــدًا" أي لا يكون الجائي زيدًا، فإذن اسمها محذوف والموجود خبرها، فيكون منصوبًا بعدها.

وأما "ما خلا" و"ما عدا": "جاء القوم ما خلا زيدًا" و"ما عدا زيدًا" فهذه تنصب أيضًا، ولكنها ليست أفعالاً ناقصة بل هي أفعال تامة، فهي تحتاج إلى فاعل ومفعول، وما دام ما بعدها منصوبًا فهو مفعول لها، وليس خبرًا لها، فما خلا يكون ما بعده منصوبًا، مفعول به له، فنقول: "زيدًا" مفعول به لـــ"ما خلا" أو لـــ"ما عدا"؛ لأنها أفعــال تَرفــع وتَنصب، تَرفع الفاعل وتَنصب المفعول به.

إذن بعد "ليس" و"لا يكون" يُنصب المستثنى خبرًا لها، وبعد "ما خلا" و"ما عدا" يُنصب أيضًا المستثنى مفعــولاً لها؛ لأن تلك الأُولَيَيْن أفعالٌ ناقصةٌ، والكلمتان الأخيرتان فِعْلانِ تَامَّان، يحتاجان إلى فاعل ومفعول.

يقول: لم أفهم إجابة السؤال الماضي في قول الله –تعالى: ؟وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ؟ كان الضمير المستتر هو المستثنى منه، أما في قولنا: "ما قام إلا زيدٌ" عُدَّ استثناءً ناقصًا، فكيف نُمَيِّزُ بينهما؟.

عندما تقول: "ما قام إلا زيدٌ" هنا "زيدٌ" هو الفاعل، وأما في: ؟وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ؟ هنا الفاعل هو الضمير المستتر بعد ؟يَقْنَط؟، والسياق أو المعنى هو الذي يُفَسِّر الأمر وليس المُعْرِب، ولكنه السياق، إذا كــان السياق يقتضي فاعلاً فنعربه فاعلاً، وإذا كان لا يقتضي فإنا نُعْرِب ما بعد أداة الاستثناء هي الفاعل، وعلى كل حال فكلام الأخ له وجهه، يعني لو حُمِلَ الكلام على أنه استثناءٌ مُفَرَّغ لكان له وجه؛ لأنه حينئذ يُصبح ؟الضَّالُّونَ؟ بمثابة الفاعل ل؟يَقْنَطُ؟ وكأن ؟إلا؟ غير موجودة، ويستقيم هذا الإعراب.

في قول الرسول –صلى الله عليه وسلم: (أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لبيد: "أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللَّهَ بَاطِلُ")، طبعًا "لبيد" قال:

أَلا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللَّهَ بَاطِلُ *** وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ

لكن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في الحديث حَذَفَ الشطر الثاني، ما ذكر الشطر الثــاني؛ لأنــه لــيس بأصدق كلمة، أصدق كلمة الشطر الأول، أمَّا الشطر الثاني فليس بصادق، "وكل نعيم لا محالة زائــل" هــذا غيــر صحيح؛ لأن نعيم الجنة لا يزول، فإذن الرسول –صلى الله عليه وسلم– اقتصر على الأول: " ألا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا

اللَّهَ بَاطِلُ" هنا "ما خَلاَ" هي أداة الاستثناء وهي فعل، فجاء ما بعدها منصوبًا على أنه مفعول به: "مَا خَلا اللَّهَ" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.. تفضل يا أخي..

يقول: قال تعالى في سورة العنكبوت: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] لماذا لم تُنصَب كلمة ﴿الظَّالِمُونَ﴾؟.

سمعتم سؤال أخيكم، مَن يجيبه؟ هذا تمامًا مثل ما ذكرناه الآن، ومثل ما سأل عنه السائل منذ قليل، تفضل يا شيخ.

يعرب بدون أداة الاستثناء.

فيكون نوع الاستثناء؟

مُفَرَّغ.

مُفَرَّغًا، فكيف نُعرب المستثنى؟ كما لو كانت أداة الاستثناء غير موجودة، فيكون فاعلاً مرفوعًا للفعل المذكور، ولا يكون مستثنًى منصوبًا؛ لأن الاستثناء المنصوب شرطه أن يكون الكلام تامًّا، فيجوز النصب، فإن اجتمع مع تمام الإيجاب موجب وجب النصب وجوبًا، وصار واجبًا.

يقول: قال تعالى في سورة الذاريات في الآية السادسة والخمسون: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] فضيلة الشيخ، كيف أعرب كلمة ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾؟ وهل يمكن أن نعربها أن الجملة الفعلية في محل نصب مستثنى؟.

حينئذ يحتاج الأمر إلى تقدير، لأنك تحتاج أن تقول: ما هو الْمُخْرَج؟ وما هو الْمُخْرَج منه، والاستثناء إنما يكون إذا وُجِدَت فيه أركان الجملة، أركان الاستثناء الثلاثة، وهنا لم يتضح أو لم يتبين تمامًا المستثنى بعد "إلا"، وعلى ذلك لا تدخل.. وذكر الاستثناء إنما هو إذا وُجِدَ بعد أداة الاستثناء مستثنًى يُنصَب حتى يدخل في المنصوبات، أما إذا كان المستثنى هو فعل كما في الجملة الفعلية التي ذكرْتَهَا حينئذ يخرج الحديث عن مقامنا الآن؛ لأنه لا يكون المقام مقام المنصوبات الذي جيء بالمستثنى من أجله.

نعم، الكلام يدل على إخراج شيء من شيء، كما هو في الجملة كحال الاستثناء، ولكنه لا يدخل في باب الاستثناء؛ لأن باب الاستثناء يدخل فيه ما كان يُعرب ما بعد أداة الاستثناء بالإعرابات المتوجهة التي ذُكِرت إما بالنصب، أو بالإبدال، أو بما يستحقه، أو بالجر إذا كان الاستثناء بـ"غير" و"سوى" أو غير ذلك مما ذُكِرَ في أدوات الاستثناء المختلفة.

يبقى النوع الأخير من أنواع أدوات الاستثناء غير "إلا" وهو الذي أحيانًا يَجُرّ، وأحيانًا يَنصب، وهي: "خلا" و"عدا" و"حاشا"، هذه الكلمات الثلاث أو الأدوات الثلاث هي حروف أحيانًا، وأفعال أحيانًا، يعني العرب استعملتها أحيانًا أفعالاً، واستعملتها أحيانًا حروفًا، فإذا استعملتها أفعالاً، نحن عرفنا الأفعال تريد ماذا بعدها في الجملة؟ تنصب، فيكون المستثنى منصوبًا بعدها؛ مفعولاً به، وإن استعملتها حروفًا فهي حروف جر، فيكون المستثنى بعدها مجرورًا بحرف الجر، "خلا" و"عدا" و"حاشا" مذكورة في حروف الجر، وسيتبين ذلك عند ذكر حروف الجر في باب المجرورات -إن شاء الله.

إذن "خلا" و"عدا" و"حاشا" يقع المستثنى بعدها إما منصوبًا وإما مجرورًا، فإن رأيته مجرورًا فاعلم أنها حروف جر جَرَّت هذا المستثنى، وإن رأيت ما بعدها منصوبًا، فاعلم أنها أفعال نصبت هذا المستثنى على أنه مفعول به.

قد يقول قائل: ما الفرق بين "خلا" و"عدا" هذه، وبين "ما خلا" و"ما عدا" التي ذُكرت منذ قليل؟

الجواب: أنه إذا سبقت "ما".. دخلت "ما" هذه على "خلا" و"عدا" تَمَحَّضَت أفعالاً؛ لأنها لا تدخل إلا على الأفعال، وأما إذا جُرِّدَت من "ما" فإنه قد تحتمل أن تكون فعلاً، وتحتمل أن تكون حرفًا، فإن اتصلت بها "ما" وجب أن يُنصب ما بعدها؛ لأنها أفعال تنصب ما بعدها مفعولاً به، وإن جُرِّدَت من "ما" أمكن أن تكون أفعالاً، فَيُنْصَب ما بعدها، وأمكن أن تكون حروفًا فَيُجَرّ ما بعدها على أنها حروف جر.

هذا هو شأن أدوات الاستثناء غير "إلا"، أما "إلا" فقد عرفنا أحكامها من قبل، فمنها ما يَجُرُّ، وهو "غير" و"سوى" بإضافة هاتين الأداتين إلى ما بعدها وهي أسماء، ومنها ما يَنصب وهو "ليس" و"لا يكون" و"ما خلا" و"ما عدا"، وعرفنا لماذا تنصب، وهي كلها أفعال بعضها ناقص، وبعضها تام، ومنها ما ينصب أحيانًا وَيَجُرُّ أحيانًا، فإن نَصَبَت فهي أفعال، وإن جَرَّت فهي حروف جر.

يقول: في قول الشاعر في قول لبيد -يا شيخ- هنا سائل يسأل ويقول: أين فاعل "ما خلا"؟

"ما خلا الله" ما خلا هو، دائمًا أدوات الاستثناء إذا جاءت حتى "ما عدا" وحتى ما ذكرناه منذ قليل في "ليس" و"لا يكون" فإن أسماءها -كما ترون- غير مذكورة، عندما نقول: "ليس السِّنَّ" فالسِّن خبرها، أين اسمها؟ مقدر، ليس هو المُنْهِر، فدائمًا نعم أسماء.. لأنه يقع بعدها المستثنى، والمستثنى منصوب، والمنصوب إما مفعول به أو خبر، فلا بد أن يسبقه فاعل أو اسم، وهذا الفاعل أو الاسم مستتر، فيكون مقدرًا بعد أداة الاستثناء التي هي الفعل هنا.

إذن هذا هو بإجمال الحديث عن أدوات الاستثناء، وأنتم لاحظتم أنها ليست كلها تنصب، ولكنها تنصب في بعض الأحوال، ووجود حالة النصب هذه هي التي سَوَّغَت ذكر باب الاستثناء في ذَيْلِ الحديث عن المنصوبات بعد ذكر أنواع المفاعيل المختلفة، والحال، والتمييز، ناسب أن يُذكر هذا؛ لأنه في بعض أحواله يكون منصوبًا.

هذا آخر ما يمكن أن يُقال في المستثنى وفي المنصوبات، إن كان هناك شيء يُسأل عنه، أو استفسار في هذا، أو في غيره؟

يقول: ما الفرق بين ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [النمل: ٢٢] والآية الأخرى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣]؟.

أما ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ فهي هنا حال، حالة كونه غير بعيد، والحال حينئذ منصوبة، فَنُصِبَت وقد أُضِيْفَت إلى ما بعدها ﴿بَعِيدٍ﴾، أما ﴿وَإِنَّ لَكَ لأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ فهي نعت لـ"أَجْر" و"أَجْرًا" منصوب؛ لأنها اسم "إنَّ" ونعتها منصوب مثلها فصارت منصوبةً، إذن هي في الحالين منصوبة، ولكنها في الأولى كانت حالاً، وفي الثانية كانت نعتًا أو صفةً للمنصوب.

أسئلة الدرس.

نسأل سؤالي الحلقة المقبلة -إن شاء الله تعالى- أو الدرس المقبل -إن شاء الله تعالى.

السؤال الأول: اذكر معاني المصطلحات التالية في باب الاستثناء: الاستثناء التام، الموجب، المُفَرَّغ، والمنقطع؟

السؤال الثاني: ما إعراب المستثنى المنصوب بعد "ليس" و"لا يكون" و"ما خلا" و"ما عدا"؟

أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن ينفعكم وينفع بكم.

الدرس الثاني عشر

الْمَجْرُورَات

بسم الله الرحمن الرحيم، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صَلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مستهل هذا اللقاء، وأسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يكون من لقاءات الخير، وأن ينفع به من استمع إليه وتحدث فيه، وأن يجعله سُلَّمًا لرضاه.

حديثنا في هذا اليوم يبدأ في القسم الثالث من أقسام الدراسات النحوية وهو "المجرورات"، فكُتُبُ النحو منها ما يقسمها أصحابها إلى أن يجعل الحديث فيها عن الأسماء والأفعال والحروف أو الأدوات، ومن كتب النحو من يقسمها أصحابها إلى حديثٍ عن المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات، كما هو الشأن في هذا الكتاب أصله وشرحه، "لابن هشام"، فهو قد تَحَدَّثَ أولاً عن المرفوعات، ثم ثَنَّى بالمنصوبات، ثم ثلث بالمجرورات، وقد انتهى الحديث عن المنصوبات، وبقي الحديث عن المجرورات، وهم يتحدثون بهذا التقسيم لأنها عند النحويين بهذه الأهمية، فأولها المرفوعات، والرفع في الأصل يكون للعُمَد من مبتدأ، وخبر، وفاعل، ونائب الفاعل، ثم تكون المنصوبات وهي الفَضْلات وهي تلي العُمَد في المرتبة في الفضلات في الغالب، ثم يلي ذلك المجرورات وهي المتعلقات في الغالب، أعني الجار والمجرور ويدخل معه المضاف إليه، والمجرور بالتبعية.

والحديث عن المجرورات يكون على فرعين أساسين: الأول: عن الجر بحرف الجر، والثاني: الجر بالإضافة، أما ما يتعلق بالجر بحرف الجر، طبعًا الحديث عن المجرورات هو حديث مختصر، ليس بالطويل كالحديث عن المرفوعات أو المنصوبات؛ لأنه لا يدخل فيه إلا هذان البابان.

ذكرتم قبل قليل التبعية يا شيخ، الجر بالتبعية؟.

إي نعم، التوابع هي النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، هذه تَتْبَع ما قبلها في إعرابها، فتأخذ حكم ما قبلها؛ فإن كان ما قبلها مرفوعًا صارت مرفوعة، وإن كان منصوبًا نُصِبَت، وإن كان مجرورًا جُرَّت، ففي حالة جر متبوعها تصبح به من المجرورات، فهي جزءٌ من أنواع المجرورات ليس مُضْطَرِدًا كحال المجرور بالحرف والجر بالإضافة، لكنه نوع من أنواع الجر، وعادة النحويون يتكلمون فيه لأنهم يلتمسون المجرورات لقلة عددها، فيبحثون عن شيء يجعلونه محتويًا لكل المجرورات حتى وإن كان الجر هو بعض أحواله وليس كلها.

الأصل في المجرورات هو الجر بالحرف، والنوع الثاني من الجر –كما قلنا– هو الجر بالإضافة، أما الجر بالحرف فإن الحروف الجارة عشرون، حصرها ابن مالك في بيتين من أبيات الألفية قال:

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إلَى *** حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَيْ وَاوٌ وَتَا *** وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

فهي عشرون حرفًا، وهي ليست بمنزلةٍ واحدةٍ في الاستعمال ولا في الشيوع، ولكن المشهور منها عدد وبقيتها إنما تستعمل جارةً أو حروف جرّ في أحوال معينة، فمثلاً "حَاشَا وَعَدَا وَخَلاَ" التي ذكرناها الآن سبق ذكرها في باب الاستثناء، وأنها تأتي أفعالاً وتأتي حروف جرّ، فإذن ليست دائمًا حروف جر، "لَعَلَّ" كذلك هي تأتي حرفًا ناصبًا من أخوات "إنَّ"، ولكنها في لغة "عُقَيل" تَجُرّ، كذلك "متى" وهي اسم استفهام لكنها في لغة "هُذيل" تأتي حرف جرّ، وهكذا فإن معظم هذه الحروف إنما يجر في أحوال بأعيانها وليس بإطلاق، وأما التي تجرّ بإطلاق فهي حروف محصورة، أشهرها أو أكثرها استعمالاً هي "مِنْ" و"إلَى" و"عَنْ" و"عَلَى" و"فِي" و"البَاء" و"اللاَّم"، هذه الحروف؛ أعني حروف الجر العشرين بالنسبة لتركيبها وعدد حروفها، منها ما يتكون من حرفٍ واحد، كحرف "البـاء" و"اللام"

و"الكاف"، ومنها ما يتكون من حرفين كـ "في" و"من" و"عن"، ومنها ما يتكون من ثلاثة أحرف كـ مثلاً "إلى" و"على" و"منذ"، ومنها ما يتكون من أربعة أحرف كـ "حتى" و"لعل" لأن الحرف المشدد بحرفين.

إذا قيل: حروف لا يُعْنَى بها أنها ذلك الحرف الهجائي الواحد، ولكن المقصود بها أنها قسيمة للأسماء والأفعال، فهي أدوات تجرّ وهي ليست أسماءً ولا أفعالاً ولكنها حروفٌ بالاصطلاح النحوي، ومن ثَمَّ فإنها... لا يَعْنِي ذلك أُحَادِيَّة هِجَائِهَا؛ أنها من حرف واحد، ولكن قد تكون كذلك، وقد تكون أكثر من ذلك.

هذه الحروف -كما قلت- ليست في العمل سواء، أو مُضْطَرِدَة العمل كلها، وإنما منها -كما قلت- بعض الحروف المستعملة حرف جر بصفة دائمة، ومنها ما يأتي كذلك ويغيب عن ذلك، ومنها ما يجر في أحوال بأعيانها ولا يجر في كل الأحوال، فمثلاً "مذ" و"منذ" هذان حرفان يجران، ولكنهما لا يجران إلا الزمان، فتقول جئت مذ يومين أو منذ يومين، فيُشترط في مجرورها أن يكون زمانًا ولا يصح أن يأتي مجرورها غير زمان، كذلك "رُبَّ" هي حرف جر وتُستعمل حرف جر، ولكنها إنما صار استعمالها في حروف الجر قليلاً أو ليس هو الأصل؛ لأنها خاصَّة بنوع من أنواع المجرورات وهو "النكرات"، فـ "رُبَّ" لا تجر إلاَّ النكرات، فتقول "رُبَّ رجل صالح" ولا يصح أن تدخل على المعرفة، في حين أن حروف الجر المشهورة التي يكثر استعمالها تدخل على الأزمنة وغيرها، وعلى المعارف والنكرات، بل إن من حروف الجر ما لا يدخل إلا على لفظ الجلالة، وذلك حرف "التَّاء" عند القسم، فتقول: "تالله" وورد: "تَرَبِّ الكعبة" و"تالرحمن" لكن أكثر استعمالها مع لفظ الجلالة "الله"، فهي إذن لا تُستَعْمَل إلا مع هذا اللفظ، وهذا دليل على أن من حروف الجر ما هو قليل الاستعمال، خاصٌّ ببعض الألفاظ، ومن ثَمَّ فليست هذه الحروف في الاستعمال على وجهٍ واحد.

هل يؤثر يا شيخ محمد قلة الاستعمال على مستوى الحرف؟.

لا، إذا تحقق شرط الحرف عَمِلَ كغيره من الحروف، فإذا قلنا إن "التاء" لا تجر إلا لفظ الجلالة، إذا وقع بعدها كلمة "الله" لفظ الجلالة جَرَّت كغيرها، ؟ وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ؟ [الأنبياء: ٥٧] و ؟ تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا ؟ [يوسف: ٩١] فإنَّنَا نُعرب لفظ الجلالة "اسم مجرور بجرف الجر التاء، وعلامة جره الكسرة"، لكنها إنما جاءت قلة استعمالها لخصوصيتها بهذا الاسم الشريف المبارك، وهو اسم "الله" -سبحانه وتعالى- وليس لأنها ناقصة العمل، ولكن لمحدودية ما تدخل عليه، وكذلك الشأن فيما لا يجر إلاَّ النكرات وما لا يجر إلاَّ في الأزمنة.

هذا هو أهم ما يقال في مسألة الجر بالحرف، وليس فيه كثير حديث مما يُهِمّ طالب العلم غير المختص، إلا بعض الخلافات في الجر ببعض الأحرف مَنْ يراها جارَّة، لأنَّنَا عَرَفْنَا أن الحرف إذا عَمِلَ ينبغي أن يكون مختصًّا، فمثلاً لعل تأتي وقد نصبت الاسم، ثم تأتي "هنا" وقد جَرَّتْهُ، وكذلك "حَاشَا" نعم، هي مختصةٌ بالأسماء ولكنها اختلف عملها باختلاف حالها، فمن العلماء من يعربها -وهو الأصل- من يُعربُهَا بهذا الإعراب الذي ذكرناه أنها إذا جَرَّت فهي حروف جر، وإذا نَصَبَت؛ أعني: "حاشا" و"عدا" و"خلا" إذا نصبت على أنها أفعال، أو "لعل" إذا نصبت على أنها من أخوات "إنَّ" حرف ناسخ، وبعضهم يرى أن في هذا نوعَ إشكال، لأنه لم تَسِرْ فيه هذه الحروف على نمط واحد، ولكن بصفة عامَّة إذا تبين طالب العلم أن هذه الأحرف عملها إنما هو في حال جرها أنها حروف جر، وفي حال خروجها عن ذلك أنها بحسب ذلك الخروج، وعرف أن حروف الجر ليست على حال واحدة، وإنما بعض هذه الحروف مُضْطَرِد في الجر فيجر كل اسم مباشرةً كالأحرف السبعة التي ذكرتها "من" و"إلى" و"عن" و"على" و"في" و"الباء" و"اللام"، ومنها ما لا يكون كذلك فبعضها يعمل أحيانًا النصب وأحيانًا الجر، وبعضها يكون أفعالاً أحيانًا ويكون أحيانًا حروفًا، وبعضها لا يدخل إلا على أشياء محدودة كما ذكرنا من "رب" و"التاء" و"مذ" و"منذ".

أما الجر بالإضافة فهو ذلك التركيب الذي يتكون من جزأين، وأحد الجزأين وهو صدر الجزأين قد أُسند إلى عَجُزِه؛ أي الجزء الأول من التركيب قد أُسند إلى الجزء الثاني منه.

شيخ محمد إذا تكرمت يتساءل البعض عن بعض المعاني لحروف الجر مثل: "رُبَّ"؟.

حروف الجر لو دخلنا في معانيها... طبعًا النحويون يتعرضون لمعاني الحروف، ولكن هذا شاع عند النحويين؛ لأنه لم يكن هناك تحرر تمامًا للمباحث النحوية، وإلا فالحديث عن المعاني أو معنى الحروف هو مبحث بلاغي،

والأصل أن النَّحْوِيَّ يتعامل مع العمل أو مع الإعراب أو مع الأحكام اللفظية للكلام، في حين أن الأحكام المعنوية له يتناولها البلاغي، ولذلك قيل: إن علم المعاني هو "علم معاني الإعراب" هو أصلة معاني الإعراب، ثم حُذِفَ الجزء الثاني من المضاف إليه من الكلمة فقيل: علم المعاني، والمقصود بـ "معاني الإعراب" أن الإعراب قد يختلف فيختلف المعنى، والهدف من اختلاف الإعراب هو تغيير المعنى، فعندما يرفع.. يأتي المتكلم بجملة ثم يأتي بها في كلمة منها أحيانًا بالرفع وأحيانًا بالنصب وأحيانًا بالجر فهو يريد معاني مختلفة، تحقيق هذه المعاني هو عمل البلاغي، نعم.. النحوي إنما أتى بها وغَيَّرَ فيها لأداء هذه المعاني، لكن إيضاح هذه المعاني هو عمل البلاغي، ومن هنا سُمِّيَ أكبر علوم البلاغة علم المعاني، قال العلماء: إنه علم معاني النحو واختصروه بحذف المضاف إليه.

ولكن مع ذلك النحويون وبالذات في كتب الأولين إذا تعرضوا –وخاصة في الشروح إذا تعرضوا– لحروف الجر فإنهم يذكرون معانيها، فيقولون: إن "التاء" للقَسَم، و"رُبَّ" للتقليل، و"مُنْذُ" للزمان، و"مَتَى" للاستفهام عن الزمان وهكذا.. يذكرون لكل واحد منها معنًى يدل عليه، و"في" للظرفية، و"من" للتبعيض، بل يذكرون للحرف الواحد عدة معاني، فمن يقرأ ألفية ابن مالك يجد أنه إنما يأتي لحرفٍ كـ "الباء" يجد أنه يقول:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ *** وَمِثْلِ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

ثم هكذا بقيت الحروف يذكر معانيها، يأتي شُرَّاح الألفية فيعرضون لكل معنًى من معاني هذا الحرف ويأتون له بالأمثلة والشواهد التي تُؤَكِّد صحة هذا المعنى فيه، لكن –كما قلت– هي في الأصل مباحث بلاغية، وهذا يؤكد على أن العلوم؛ "أعني علوم العربية" لا ينبغي أن ينفك بعضها عن بعض، وهذا التقسيم أو هذا التخصُّص في الأمر بأن يُجْعَل هذا نحو وهذا بلاغة إنما جاء لأجل إعطاء العلم حقَّه، وإلا فالأصل والذي ينبغي هو أن تُدْرَس النصوص دراسة شاملة، يُدْرَس فيها ويتقن فيها إعرابها وأسلوبها ومعناها وتركيبها، وهنا يخرج جمال الكلام العربي وتركيبه، أما إذا استقل النحوي بمجرد ألفاظٍ يحرك أواخرها، واستقل البلاغي بمعانٍ يذكرها دون أن يقيم ألفاظها، فإن هذا في الحقيقة هو من النقص، وليس مقصودًا بالتخصص، وإنما قصد بالتخصص هو أن يُتَوَسَّع أو يُتَعَمَّق في ذلك العلم للوصول فيه إلى التميُّز، هذا هو الأصل في التخصص، ومن ثَمَّ كان العلماء واللغويون الأولون غير مختصين بعلمٍ من علوم العربية دون علم آخر؛ لأن هذه العلوم يُكَمِّل بعضها بعضًا.

وبالمناسبة فـ "رُبَّ" التي ذكرتُها الآن عندما كنت أتحدث عنها، يقولون: إن "رُبَّ" تفيد التقليل وهذا هو الأكثر، ولكن بعض الكلام العربي يأتي وقد استعملت فيه "رُبَّ" للتكثير، وهذا غريب، فحرف واحد يدل على معنيين متضادَّيْن، وهذا ممكن لأنها تُسْتَعْمَل أحيانًا لهذا وأحيانًا لهذا، لكن استعمالها للتقليل أكثر، ولذلك شاع أن "رُبَّ" حرف تقليل؛ لأنه يكثر استعمالها للتقليل، فإذا قلنا مثلاً: "رُبَّ رجل صالح"؛ أي يَقِلّ، و"رُبَّ رجل صالح عندك"؛ أي أتوقعه بقلة، لكن قد تُسْتَعْمَل للكثرة كـ: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ١٢] فهنا هم يودون، فهذا للتكثير وليس للتقليل وهكذا، ولذلك جاءت العبارة المشهورة عن النحويين: إن "رُبَّ" حرف يفيد التقليل كثيرًا ويفيد التكثير قليلاً.

نأتي للمجرور بالإضافة، كما ذكرت أن التراكيب عند العرب أنواع، فهناك التركيب الإسنادي، وهو أن تأتي بجملة كاملة مكونة: من مسند ومسند إليه، فعل وفاعله أو نائب الفاعل، مبتدأ وخبره، هذا تركيب إسنادي لأنه ليس مكونًا من كلمة واحدة ولكنه مكون من كلمات أُسند بعضها إلى بعض لأداء معنًى كاملٍ وشاملٍ، هناك "تركيب مزجي"، وهو أن يؤتى بكلمتين وتمزج إحداهما بالأخرى فيتكون منهما كلمة واحدة من مزيج الكلمتين، وهيئتها هيئة الكلمة الواحدة، كـ "حضرموت" و"بعلبك" و"سيبويه"، فهذه وإن دلت على أشياء وأعلام بأعيانها لكنها في الأصل كلمتان أُدخل إحداهما في الأخرى، أو أُلصقت إحداهما بالأخرى فأصبحتا في الصورة والنطق كلمة واحدة، وهذا يسمى تركيبًا مزجيًّا.

من التركيب ما هو تركيب إضافي، وهو الذي نحن بصدده الآن، والمقصود به أن تُسْنَد كلمة إلى كلمة أخرى، تضاف كلمة إلى كلمة أخرى؛ يعني تجعل إحدى الكلمتين مسندة أو متكئة على الكلمة التي بعدها بحيث يؤديان معنًى واحدًا، هذا التركيب ليس تركيبَ إسنادٍ، بمعنى أنه ليس جملة مستقلة، فأنت إذا قلت: "عبد الله" لم تأت بجملة، وإنما هي بمثابة الكلمة الواحدة، فقط هي تتكون من جزأين أحدهما مسند أو مضاف إلى الآخَر، وإلا لم يتم المعنى،

فإذا قلت: "عبد الله" تقول: فَعَلَ ماذا؟ ما حصل معنًى مستفاد، ومن ثم فهي بمثابة الكلمة الواحدة إلا أنها تتكون من جزأين أحد الجزأين قد أضيف إلى الآخر، هذا يسمونه المركب الإضافي وهو المقصود هنا.

حكم الجر الذي نحن بصدده، يكون للجزء الثاني من المركب الإضافي ويُسمى "مضافًا إليه"، وأما الجزء الأول فإنه يُعرب بحسب مكانه من الجملة، فإذا قلت: "هَذَا عَبْدُ اللهِ" فـ "لفظ الجلالة": مجرور و"عَبْدُ" خبر مرفوع لكونه خبرًا لاسم الإشارة "هَذَا"، وإذا قلت: "رَأَيْتُ عَبْدَ اللهِ" أيضًا الجزء الثاني مضاف إليه مجرور، ولكن الجزء الأول وقع مفعولاً به، "رَأَيْتُ عَبْدَ اللهِ" منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أو "سَلَّمْتُ عَلَى عَبْدِ اللهِ" جررت صدر المركب الإضافي بحرف الجر "على" وبَقِيَ الجزء الثاني مضافًا إليه، إذن التركيب الإضافي يختلف إعرابُ صدره بحسب مكانه في الجملة، وأما العَجُز أو الجزء الثاني فإنه ملازم للجر، وهذا هو موضوع حديثنا الآن؛ أعني أنه يجر بصفةٍ دائمةٍ "المضاف إليه"، إذا قيل المجرور بالإضافة فإنما يعنون الجزء الثاني من المركب الإضافي وهو المضاف إليه.

والصدر حسب موقعه يا شيخ؟.

حسب موقعه من الجملة؛ لأنهما بمثابة الكلمة الواحدة، إلا أن الإعراب إنما يكون على الصدر وليس على الجملة كلها، وقد يقول بعض الناس: إذن ما الفرق بينه وبين المركب المزجي؟ كل واحد منهما عبارة عن كلمتين التصقتا وأصبحتا تدلان على معنًى واحد، نقول: الفرق أن المركب المزجي إعرابه على آخِره، وأما المركب الإضافي فإعرابه على صدره، على آخر الجزء الأول منه، وأما آخره فإنه ملازم للجر بالإضافة، ولذلك عُدَّ في المجرورات، ولذلك هو الركن الثاني أو النوع الثاني من أنواع المجرورات.

قال العلماء: إن الإضافة نوعان: إضافة معنوية وإضافة لفظية، وهم فرقوا بين الأمرين بأنه أحيانًا... طبعًا نحن عرفنا أن الإضافة تتكون من جزأين: أحيانًا يكون المضاف صفة أو مشتق يعمل عمل الفعل، ويكون المضاف إليه معمولاً له، كيف ذلك؟ إذا قلت مثلاً: "قارئُ الكتابِ" أو "صاحبُ الرجلِ" أو " كاتبُ الدرسِ" فإن "قارئ" و"صاحب" و"كاتب" هذه كلها صفات اسم فاعل، وما بعدها في الحقيقة هو المفعول به، فـ "قارئُ الكتابِ" الكتاب هو المقروء، والدرس هو المكتوب، "كاتبُ الدرس"، إذن المضاف إليه في الحقيقة هو المفعول به للمضاف، فهو معمول له، فأحد نوعي الإضافة أن يكون المضاف مشتَقًّا يعمل عمل الفعل صفة، ويكون المضاف إليه وهو مجرور في معنى المفعول به، أو في معنى المعمول له، وأحيانًا تكون الإضافة ليس فيها عامل ولا معمول، لَمَّا اختلفت أحوال المضاف والمضاف إليه بهذه الحالة قسموا الإضافة إلى نوعين: إضافة معنوية وإضافة لفظية، فإن كان المضاف صفةً أو نعتًا والمضاف إليه معمول لهذه الصفة، معنى قولنا "معمول": أي أنه قد عَمِلَت فيه الصفة السابقة، إما عملت فيه الرفع أو النصب أو الجر، يعني فاعل لها أو مفعول لها إلى آخره، هذا معنى المعمول، فإذا كانت الحالة هذه سميت الإضافة لفظية، وسيَتَبَيَّن لماذا سُمِّيَت بهذا الاسم، وإن لم يكن الحال بهذه الطريقة بأن كان الأول ليس بصفة، أو أنه صفة ولكنه لم يعمل فيما بعده، فإنها تسمى إضافة معنوية، وسيَتَبَيَّن لماذا سُمِّيَت إضافةً -أيضًا- معنوية.

لَمَّا نقول "غلامُ زيدٍ"، "غلام" هذا اسم جامد ليس صفة، ومن ثَمَّ فإنه لا يصح أن نقول إنه يعمل؛ لأن الذي يعمل إنما هو الصفات التي تنوب عن الأفعال فتعمل وتنوب عن أفعالها، "كاتب" ناب عن "كتب" و"قارئ" ناب عن قرأ، أما "غلام" فإنه جامد وليس صفة، فلا تكون الإضافة فيه لفظيةً قطعًا وإنما هي معنوية بكل حال، إذا قلت: "كاتب القاضي"، هنا "كاتب" مشتق صفة، ولكنه لا يعمل؛ لأن "القاضي" ليس هو المكتوب، وإنما هو كاتب له، ومن ثم فالمضاف إليه ليس معمولاً للمضاف، وما دام ليس معمولاً له فأيضًا الإضافة معنوية وليست لفظية، لأن شرط الإضافة اللفظية أن يكون المضاف مشتَقًّا ووصفًا والمضاف إليه معمول لذلك الوصف، كذلك عندما تقول: "ضربُ اللِّصِّ"، "اللِّص" مضروب، معمول، ولكن "ضرب" ليست مشتَقًّا، هي مصدر، فلم يتحقق فيها الشرط، إذن سواء كان الصدر جامدًا ليس مشتَقًّا فلم يعمل، وليس له معمول، أو كان مشتقًّا ولكنه لم يعمل في المضاف إليه، أو ليس المضاف إليه معمولاً له، أو كان المضاف إليه معمولاً له ولكنه ليس بمشتقٍّ كالمصدر، ففي كل هذه الأحوال تسمى الإضافة معنوية؛ إذ لم يتحقق شرط الإضافة اللفظية، وهو أن يكون المضاف مشتَقًّا أو صفةً، والمضاف إليه معمول لهذه الصفة، فهذه تسمى إضافة معنوية.

العامل يا شيخ محمد -إذا تكرمت- العامل في المضاف إليه هل هو الجر، أو المضاف الذي أُضِيفَ هو الذي جَرَّ؟.

الصحيح والذي عليه جمهور العلماء أن المضاف إليه الذي عمل فيه هو المضاف، أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه، لكن نحن نتكلم الآن عن كونه معمولاً له، أو لكونه مفعولاً في المعنى، عندما نقول: "كاتبُ الدرس"، "الدرس" مكتوب، فهو معمول له نصب مقدر كان أصلاً مفعولاً به: "كَتَبَ الدَّرْسَ"، ثم لما أُضِيفَ الصدر إلى العَجُز جُرَّ في اللفظ، وإن كان في المعنى مفعولاً به، هذا المقصود بالمعمول في الإضافة اللفظية، بكل حال هذه الإضافة تسمى إضافة معنوية، والسبب في ذلك أنها تفيد معنًى معنويًّا، هذا المعنى المعنوي هو إما التعريف إذا كان المضاف إليه معرفةً، وإما التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة، كيف ذلك؟ عندما نقول: "غلامُ زيدٍ" "غلامُ" نكرة أو نقول: "غلامُ رجلٍ" "غلام" في الحالتين نكرة، لكنه لما أضيف إلى المعرفة إلى العلم "زيد" اكتسب منه التعريف، وهذه من فوائد الإضافة، أن المضاف إذا أضيف إلى معرفة اكتسب التعريف فصار معرفة مثله، ولذلك عَدُّوا من أنواع المعارف "المضاف إلى معرفة"، المعارف ستة: عرفناها، عندما يذكرون فيها: "الضمير" و"اسم الإشارة" و"اسم الموصول" و"العَلَم" و"المعرَّف بأل" ثم يقولون: و"المضاف إلى معرفة"، فإذن الإضافة تكسب المضاف التعريف إذا أضيف إلى معرفة، أنَّى كان نوع هذه المعرفة.

هل نجعل -يا شيخ- التخصيص مرحلة بين النكرة والمعرفة؟.

بالضبط، هذا صحيح؛ لأنه إذا أضيف إلى نكرة فإنه لم يتعرف عندما تقول: "غلام رجل" هو الآن لم يتعرف؛ لأنه يصح أو ينطبق هذا الكلام على أي رجل، على غلامِ أي رجل، لكنه أيضًا فيه حصر؛ لأنه يُخرج غِلمان النساء وغلمان غيرهن، ويبقى فقط في غِلمان الرجال، وهذا نوع تحديد وإن كان ليس تمييزًا واضحًا؛ لأنه ضَيَّقَ الدائرة ولكنها لا تزال في إطار التنكير لم تتعرف بعد، يُسَمُّون هذا تخصيصًا، فهو في مرحلة -كما قلت- بين الشيوع وبين التحديد والتخصيص، بين التعريف وبين الشيوع فسُمِّيَ تخصيصًا لهذا.

إذن إذا أضيفت النكرة إلى معرفة اكتسبت منها التعريف، وإذا أضيفت النكرة إلى نكرةٍ فإنها لا تكتسب تعريفًا ولكنها تكتسب منها التخصيص وهي منزلةٌ بين التنكير والتعريف.

هذان المعنيان؛ أعني التعريف إذا أضيف إلى معرفة، والتخصيص إذا أضيف إلى نكرة، هما معنيان؛ يعني معنى التعريف ومعنى التخصيص معنيان، مِنْ ثَمَّ لَمَّا كان المضاف يكتسب هذه المعاني سميت الإضافة معنوية، فإذن إذا صار المضاف يكتسب تعريفًا أو تخصيصًا من إضافته فالإضافة معنوية، وسيَتَبَيَّن أن من المضافات ما لا يكتسب تعريفًا ولا تخصيصًا، ومن ثَمَّ سميت الإضافة هناك لفظية، وهذا سيأتي حديثه -إن شاء الله تعالى.

هذه الإضافة المعنوية التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه التعريف إن كان معرفة، أو التخصيص إن كان نكرة، يختلف معنى هذه الإضافة، فإذا كان المضاف قد أُضِيفَ إلى زمان، بمعنى أن المضاف إليه زمانٌ أو ظرفٌ للمضاف كقول الله -سبحانه وتعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ [سبأ: ٣٣]؛ لأن المكر حاصل في الليل، فالمضاف إليه زمان للمضاف؛ لأن الليل زمان للمكر، فهذه الآن صار المضافُ إليه زمانًا، فيقولون: الإضافة في هذه الحال تكون على معنى "في"، متى كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف فالإضافة على معنى "في"؛ لأن تقدير قولنا: "مكر الليل": أي مكر في الليل، إذا كان المضاف إليه كُلاًّ للمضاف؛ بمعنى أن المضافَ جزءٌ من المضاف إليه، فإنه يكون على معنى "مِنْ" لأن "مِنْ " تفيد التبعيض، إذا قلت مثلاً: "بابُ خشبٍ" أو "بابُ حديدٍ"، التقدير الآن الباب جزء من الخشب، أو من الحديد، لأن الخشب أو الحديد أكثر من مجرد هذا الباب، فحينذاك صارت الإضافة على معنى "مِنْ"؛ أي "باب من خشب" أو "باب من حديد"، اشترطوا أن يكون المضاف إليه يصح الإخبار به عن المضاف، فأنت يصح أن تقول في قولك "بابُ خشبٍ" أن تقول: "البابُ خشبٌ" أو "مفتاح حديدٍ" يصح أن تقول: "المفتاحُ حديدٌ"، ما دام المضاف إليه كُلاًّ للمضاف ويصح الإخبار به عنه، فالإضافة على معنى "مِنْ"، بمعنى المفتاح من حديدٍ، والبابُ من خشبٍ.

لكن لو كان المضاف إليه كُلاًّ للمضاف إلا أنه لا يصح الإخبار به عنه، فلا تكون الإضافة على معنى "مِنْ" بل يرجع للمعنى العام للإضافة وهو أن تكون بمعنى اللام، كالمثال الذي ذكرْتَهُ أنت منذ قليل: "يد الرجل"، هنا

المضاف إليه كُلُّ المضاف، فالرجل كل واليد جزء، ولكن لا يصح الإخبار به عنه فلا تقل: اليد رجــل، فــإذن لا يصح أن يُخْبَر بالمضاف إليه عن المضاف، وشرط مجيء الإضافة بمعنى "مِنْ" أن يكــون المــضاف إليــه كُــلاً للمضاف، ويصح الإخبار به عنه، فلما لم يتحقق صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف رَجَعَ معنى الإضــافة إلى المعنى الأصلي للإضافة وهو اللام، فما عدا هذين الموضعين القليلين الإضافة كلها على معنى اللام: "كتــاب العلم" أي للعلم، "غلام الرجل" أي له؛ لأنه بمعنى المِلك له، وهذا هو أكثر أحوال الإضافة، أن تكون بمعنى الــلام ولا تخرج عن هذا المعنى إلا في إحدى هاتين الحالتين، أن يكون المضاف إليه ظرفًا أو زمانًا للمضاف فتكون على معنى "في"؛ لأن الظرفية بمعنى "في"، أو يكون المضاف إليه كُلاً للمضاف ويصح الإخبار به عنه فتكــون علــى معنى "مِنْ"؛ لأن "مِنْ" تفيد التبعيض، فيصح استعمالها مع الكُلِّيَّة، ما عدا ذلك فإن الإضافة تكــون علــى معناهــا الأصلي وهو أن تُستعمل بمعنى اللام، كالأمثلة التي ذُكِرَت منذ قليل.

نأتي للنوع الثاني من أنواع الإضافة، لأن بعض الناس يقول: أنت الآن قلت إن المضاف يكتسب من المــضاف إليه التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، هل تأتي إضــافة لا يكتــسب المضاف من المضاف إليه لا تعريفًا ولا تخصيصًا؟ نقول: نعم، لأنه إذا اكتسب تعريفًا أو تخصيصًا فهي إضــافة معنوية، فإن لم يكتسب منه تعريفًا ولا تخصيصًا فهي إضافة لفظية؛ يعنى فائدتها في اللفظ لا في المعني، وليس لها معنى مفيد؛ لأن المعنى المفيد هو التعريف أو التخصيص، متى يكون ذلك؟ إذا كان المضاف وصفًا والمضاف إليه معمولاً لذلك الوصف، كالأمثلة التي ذكرناها منذ قليل، عندما نقول: "كاتب الدرس" الآن "كاتب" مــضاف وصــف والمضاف إليه معمول لذلك الوصف لأن الدرس مكتوب، هنا كلمة "كاتب" لم تستفد من الدرس تعريفًا ولم تــستفد منه تخصيصًا، وإنما هي استفادت معنًى لفظيًّا فقط ولم تستفد معنًى معنويًّا، ما المعنى اللفظي الذي استفادته؟ قالوا: هذا المعنى اللفظي هو أنه لو أننا جئنا بالكلام بدون إضافة في "كاتب الدرس"... طبعًا لو لم نُضِف "كاتــب" إلــى "الدرس" لَنَوَّنَّاه، فنقول: "كاتبٌ الدرسَ" قولنا: "كاتبٌ الدرسَ" أثقل من قولنا: "كاتبُ الدرسِ" فالإضافة أفــادت فائــدة لفظية وهي التخفيف؛ خففت اللفظ ولكنها لم تؤدِّ معنًى لا بتعريف ولا بتخصيص، ولذلك سميت إضافة لفظية؛ لأنها تؤدي إلى التخفيف وهو غرض من الأغراض، ولذلك سميت لفظية، ولا تكون الإضافة لفظيــة؛ أي غيــر مفيــدة لتخصيص أو تعريف إلا إذا كان المضاف وصفًا والمضاف إليه معمول لذلك الوصف، والوصف يختلف فقد يكون اسم فاعل، وقد يكون اسم مفعول، وقد يكون صفة مشبهه، اسم الفاعل ذكرناه منذ قليل: "هذا كاتبُ الدرسِ" واســم مفعول كقولك: "هذا معمورُ الدارِ"، والصفة المشبهة: "هذا حَسَنُ الوجهِ"، لو أنك لم تُضِف "كاتب" و"معمور" و"حسن" إلى ما بعدها للَزِمَ تنوينه، لأنه إنما حذف التنوين من أجل الإضافة، فتقول "هذا كاتبٌ الدرسَ" و"هذا معمورٌ الــدار" و"هذا حسنٌ الوجه"، فإذن بهذه الحال ثَقُلَ الكلام، لأن التنوين يزيد الكلام ثقلاً، فإنما يخف بالإضافة فهــي معنًــى لفظي، ولذلك سميت لفظية تفيد أمرًا لفظيًّا وهو التخفيف، ومن ثم هي لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

يبقى سؤال قد يَعِنُّ عند بعض الإخوان الطلاب فيقول: أنت تقول إن قولك: "كاتبُ الدرسِ" أو "معمورُ الدارِ" أو "حسنُ الوجهِ" لا يفيد معنًى ولا يؤدي معنًى، ولا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، مع أن "الــدرس" و"الــدار" و"الوجــه" معارف؛ معرَّفة "بأل"، فالمفروض أنها اكتسبت منها التعريف؛ أن المضاف اكتسب من المضاف إليه التعريف، فإذا قلنا: لا لم يكتسب قال: ما دليلكم على ذلك؟ أنا أقول: اكتسب، فقد كانت كلمة "كاتب" نكرة فلما أضيفت إلى "الدرس" تعرفت أنه لم يكتب شيئًا آخر فاكتسبت تعريفًا، قال العلماء: هناك ما يدل على أن هذه الإضافة لم تؤدِّ هذا المعنى، أعني التعريف أو التخصيص ولكنها فقط أفادت ذلك المعنى اللفظي وهو التخفيف، ومثلوا على ذلك بأمثلة وأشهرها عندهم آيتان كريمتان، الأولى في قوله تعالى: ؟ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ؟ [المائدة: ٩٥] قولنا: بالغ هذه اسم فاعــل، وقــد أضيف إلى الكعبة، والكعبة معمول لبالغ؛ لأن الكعبة هي المبلوغة، هي التي تُبْلَغ، فإذن هي معمول له؛ لأنها كأنه بلغ الكعبة، والكعبة مفعول به في الأصل، إذن المضاف "بالغ الكعبة" المضاف وصف "بالغ" اسم فاعل والمــضاف إليه في الأصل معمول لذلك المضاف، وقد أضيف العامل إلى معموله فقيل: بالغ الكعبة، ؟ هَــدْيًا بَــالِغَ الْكَعْبَــةِ ؟ [المائدة: ٩٥]، وهذه إضافة من إضافة الوصف العامل إلى معموله.

هذا مما ذكرناه الآن من أنه إضافة لفظية، الدليل على أنه لم يفد تعريفًا، ونحن نقول الإضافة اللفظية لا تفيد إلا معنًى في اللفظ وهو التخفيف فقط، أنها كيف نعرب بالغ هذه؟ ؟ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ؟ [المائدة: ٩٥] بالغ نعت لهــدي، هديًا صفته "بالغ الكعبة" ولذلك نُصِبَ مثله، هديًا نكرة، فلو كانت بالغ معرفة لما جاز أن تكون نعتًــا للنَّكِــرَة لأن النعت يجب أن يطابق المنعوت في تعريفه وتنكيره، فلما جاءت كلمة بالغ هذه نعتًا للنكرة هديًا دل على أنها لا تزال

نكرة، وإن أضيفت إلى الكعبة المعرفة، لأن الإضافة اللفظية لا تفيد المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، لا تفيده معنًى أصلاً وإنما تفيد التخفيف، وهذا الدليل على أن هذا التركيب –أعني تركيب الإضافة اللفظية– هو إنما يفيد معنًى لفظيًّا وحَسْب ولا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

كذلك في قوله تعالى: ؟ ثَانِيَ عِطْفِهِ ؟ [الحج: ٩] "فالعِطْف" مضاف إليه وهو معمول في الأصل؛ لأنه هو المثني، و"ثاني" اسم فاعل، وقد أضيف الوصف العامل إلى معموله فقيل: ؟ ثَانِيَ عِطْفِهِ ؟ [الحج: ٩] ما إعراب كلمة "ثاني"؟ حال منصوب، والحال الأصل فيه أن يكون نكرة، إذن الحال يكون نكرة، فلو كانت الإضافة اللفظية هذه تفيد تعريفًا لما صَحَّ أن تقع حالاً والحال نكرة، فمجيئها حالاً دل على أن الإضافة اللفظية لا تُكْسِب المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا وإنما فقط تخفف والكلام بحذف التنوين، لأنه لو جاء بتنوين لقيل: "ثانيًا عطفه" وقيل في الأولى: هديًا بالغَ الكعبة، وهذا أثقل من بالغ الكعبةِ لأنه يكون التخفف بالتركيب وحذف التنوين يخف به الكلام.

شيخ محمد، قد يقال: إن النعت تابع لمنعوته إلا في الإضافة مثلاً وكذلك الحال؟.

إذا صرنا إلى هذا الأمر فلا تنضبط لنا القواعد بهذه الطريقة؛ لأننا نصبح كل ما نريد شيئًا يخالف القواعد فإنه يكون في حال كذا، قد تقول: إن هذا كلام عربي فصيح، نحن لا نسوغ أن تخرق القواعد بالكلام الْمُوَلَّد ولكن إذا جاء كلام فصيح؟ العلماء لو أنهم فعلوا ذلك لما انضبطت لهم القواعد؛ لأنه لا يكاد يوجد قاعدة إلا ولها شذوذ، فلو أنا جعلنا ذلك الشذوذ خارقًا للقاعدة لما استقامت القواعد، لأن أكبر القواعد مثلاً رفع الفاعل وكنصب المفعول وكجر... هذه كلها ستجد فيها شذوذًا، فلو أنك وصلت إلى أن تقول إنه أحيانًا لا يرفع الفاعل، وأحيانًا لا يرفع المبتدأ، وأحيانًا لا يُنصب المفعول به ما استقامت معك القواعد، ولذلك الأصل في الحكم على أغلب الكلام، وما خرج عن ذلك يُبحث له عن وجه من الوجوه بحيث لا يكون خارقًا للقاعدة الأصلية حتى تنضبط معك القواعد.

هذا ما يتعلق بالغرض الذي يؤتى بالتركيب الإضافي من أجله، فهذا يدل أيضًا على أن العرب عندما يركِّبون تركيبًا إضافيًّا فهم لا يأتون بهذا الكلام لمجرد أداء معنى فقط، ولكنهم لهم غرض من مثل هذا التركيب، وعرفنا الغرض أنه قد يكون أداء معنى من المعاني وقد يكون التخفيف، وفي الحالين تؤدي الإضافة بهذا خدمة جليلة للمتكلم.

يسوقنا الحديث عن أن الإضافة اللفظية تخفف الكلام بحذف التنوين أن التنوين يُحذف عند الإضافة، فيأتي سائل ويقول: ما الأشياء التي تُحذف، هل هناك أشياء أخرى تُحذف مع الإضافة؟ قالوا: نعم، ابن مالك يقول:

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينا *** مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَ

إذن عندنا الآن ثلاثة أشياء: إذا أضيفت الكلمة إلى ما بعدها حُذفت منها، أولها: التنوين، وثانيها: "أل" التعريف، وثالثها: النون التالية للإعراب، وكل واحدة من هذه تحتاج إلى إيضاح سريع، أما التنوين فقد مر منذ قليل نحن نقول: "جاء غلام" كلمة "غلام" هنا مفردة لم تنون، إذا أضفناها وقلنا: "جاء غُلامُ زيدٍ" حذفنا التنوين ما قلنا "غلامٌ زيدٍ" فحذفنا التنوين لأنه أضيف، طبعًا إذا قلنا هذه الأمور تُحذف أي من المضاف أما المضاف إليه فلا يُحذف منه شيء، الحذف حذف التنوين و"أل" التعريف، والنون التالية للإعراب كلها إنما يكون هذا الحذف من المضاف؛ لأن هذا الحذف يكون قد وقع في وسط التركيب، ومن ثَمَّ صار التخفف بحذفه، إذن لما أضفنا كلمةً إلى كلمةٍ أزلنا التنوين من الكلمة المضافة تخفيفًا، وهذا هو الغرض من الأغراض اللفظية للإضافة.

النوع الثاني: هي النون التالية للإعراب، والمقصود بالنون التالية للإعراب هي نون المثنى والجمع، والحقيقة أنها هي تقوم مقام التنوين في الاسم المفرد؛ يعني لما كان الاسم مفردًا في آخره تنوين، إذا ثُنِّيَ أو جمع لا يكون فيه تنوين؛ لأنك لو قلت: "رجلان" ما تُنَوِّن وما تقول: "رجلانٍ" وإنما تكون هذه النون قامت مقام التنوين، يسمونها النون التالية، وكذلك مسلمونَ تكون هذه النون تالية للإعراب، ما معني تالية للإعراب؟ لما كانت الكلمة مفردة، عندما أقول: "هذا رجلٌ" لاحظ أن كلمة "رجل" ثم ضمة "رجلُ" علامة الرفع لأنها خبر، ثم نون ساكنة التي هي التنوين، فجاء الإعراب ثم جاء التنوين، إذن تأتي الكلمة ثم تعرب ثم يأتي بعدها التنوين، كذلك هو الحال في النون؛ نون المثنى والجمع فإنها تأتي الكلمة، تقول: "رجل" ثم تأتي علامة الإعراب "رجلا" الألف، أو "رجلين" الياء، ثم

تأتي النون التي نابت عن التنوين وهي النون في الآخر، ولذلك وقعت النون بعد الإعراب؛ لأن علامة الإعـراب هي الألف أو الياء في المثنى، والواو أو الياء في الجمع، جمع المذكر السالم، فالنون هذه واقعة بعد علامة الإعراب التي هي الحرف، حرف الإعراب الألف أو الياء في المثنى، والواو أو الياء في جمع المذكر السالم، إذا أضيفت هذه الكلمة التي في آخرها نون تال للإعراب، يعني بأن كانت مثنى أو مجموع جمع مذكر سالم فإنك تحذف هذه النون من المضاف، والأمثلة في هذه كثيرة، عندما تقول: "جاء مسلمان" و"جاء مسلمونَ"، ثم تضيفها إلى الكـاف "كـاف المخاطب"، تقول: "جاء مسلماك" ما تقول "مسلمانك" تحذف النون، أو "مسلموك" تحذف النون في الجمـع؛ لأنهـا أضيفت إلى الضمير الكاف، فإذا أضيف الكلمة إذا كانت مثناة أو مجموعة وأضيفت حذفت نونها، وأمثلتهـا فـي القرآن الكريم أيضًا كثيرة:

؟ وَالْمُقِيمِي الصَّلاَةِ ؟ [الحج: ٣٥] أصلها "المقيمين الصلاةَ" هذا في الأصل، ثم حذفت لما أضيفت كلمة المقيمين إلى الصلاةِ، فَجُرَّت كلمة الصلاة وجب حذف النون؛ لأنها نون جمع مذكر سالم، فحذفت النون التالية للإعـراب؛ لأن علامة الإعراب هنا هي الياء.

كذلك: ؟ إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ ؟ [الصافات: ٣٨] ذائقو العذابِ، "ذائقو" جمع مذكر سالم وأصله "ذائقون" ثم أضيفت إلى كلمة العذاب فحذفت نونها لأنها تاليةٌ للإعراب.

كذلك: ؟ إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ ؟ [القمر: ٢٧] أصلها "مرسلونَ" ومرسلون جمع مذكر سالم آخره نون ثم لما أضـيفت "مرسلون" إلى "الناقة" حذفت نونها وصارت "مرسلو الناقةِ" لأن هذه النون تالية للإعراب؛ إذ علامة الإعراب هـي الواو التي تدل على الرفع في جمع المذكر السالم.

نفهم من ذلك إذن أن النون التي تقع بعد الإعراب، وهي نون المثنى والجمع تُحذف عند الإضافةِ تخفيفًا للكـلام حتى يكون بمثابة الكلمة الواحدة.

إذا قلنا يا شيخ محمد: "جاء محمدكم" فمحمد معرفة نعم، هل الإضافة أضافت له مزيدًا من المعرفة؟

يقول: المعرفة لا يدخل على المعرفة، ولذلك –مثلاً– إذا قلت: "محمدكم" كأنك نكرته وعرفته بإضافته إليهم..

ما أقوى معرفة يا شيخ

يعدون الضمير أكثر تعريفًا؛ لأنه يكون للمتكلم، والمتكلم هو أعرف الناس بنفسه تقول: أنا فهذه أكثر تعريفًا، إذا رتبوا المعارف فيعدون الضمير من أعرف المعارف؛ لأنه يأتي للمتكلم، ويقولون: إن أقـرب أو أعـرف النـاس للإنسان نفسه، ومن ثَمَّ صار الضمير من أعرف المعارف، طبعًا يوجد خلاف في مسألة ترتيـب المعـارف أيهـا أعرف، فيمن يقدم أو يؤخر، لكن علة الجمهور عندما يقولون إن الضمير من أعرف المعارف، وأنا دائمًا أقول مِنْ أعرف ولا أقول هو أعرف المعارف؛ لأن الخلاف قوي في المسألة، لكن نقول: إن الضمير من أعرف المعـارف لأنه يأتي للمتكلم، طبعًا عندما أقول لأنه يأتي للمتكلم هذا دليل أنه عندما يكون للغيبة فإنه يقل تعريفه، ومن ثَمَّ فإن هناك وجه لمن قال إنه يأتي في مرحلة تالية في التعريف، على كل حال... ومثله مثلاً المثنى، العلم عندما يُثَنَّى أو يُجمع فإنهم يقولون عندما تُثَنِّيه أو تجمعه ثم تضيفه فإن التثنية أو الجمع قد أزالت عنه التعريف بالعَلَميّة، ثم عُرِّفَ بالإضافة إلى آخره.

هذا ما يتعلق بحذف النون التالية للإعراب، وأرجو أن تكون وضحت الآن مسألة أنها نون تالية للإعراب، وأنها بمثابة التنوين، من هنا لمَّا تقول: "آتيك حينَ طلوع الشمس"، "حينَ" مضاف إلى طلوع، وفي آخرها نون، ومع ذلك لم تحذفها، والسبب في ذلك أنها لم تُتْلَ بإعراب لأنه ليس علامة الإعراب هو الياء السابقة لكلمة "حينَ"، وإنما تكون الياء السابقة للنون هي علامة الإعراب في جمع المذكر السالم، وهذه ليست جمع مذكر سالم، فليست النـون تاليـة للإعراب بل الإعراب يتلوها، فتقول: "حينَ كذا" فعلامة الحركة هنا جاءت بعد النون، من ثَمَّ في قوله: ؟ وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ؟ [ص: ٣] النصب هنا في "حينَ" الذي هو خبر لاتَ منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وقد وقعت الفتحة بعد النون.

كذلك في ؟ شَيَاطِينَ الإِنْسِ ؟ [الأنعام: ١١٢] فإنه قد يلتبس الأمر فيقول شياطين جمع، وهم مضاف إلى الإنس فكان ينبغي أن تحذف نونه، نقول: هذه النون وإن وقعت بعد ياء، وإن كانت في جمع، إلا أنه جمع تكسير وليس جمع مذكر سالم لأنه جمع شيطان فالنون موجودة أصلاً في المفرد، ومن ثمَّ فإنك عندما ترفع تقول: شياطينُ فعلامة الإعراب جاءت بعده وليس قبله، والنون التي تُحذف للإضافة هي النون التالية للإعراب وليست المَتلوّة به.

بارك الله فيك يا شيخ محمد، أَصِلُ وإيَّاك إلى نهاية هذه الحلقة في هذا الدرس، أسأل المولى الكريم –سبحانه وتعالى– أن يجزيك عنا خير الجزاء.

بارك الله فيك وفيمن يسمع.

## الدرس الثالث عشر

## إعْمَال اسْم الْفَاعِل وَاسْم الْمَفْعُول وَالصِّفَة الْمُشَبَّهَة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، وأشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهمَّ صَلِّ وسَلِّم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة المشاهدون، أيها الإخوة الحاضرون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعلكم عالمين نافعين مباركين أينما كنتم، وأن يزيدكم علما وأن يجعل ذلك مُعينا لكم على طاعته ورضاه.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- في هذا اللقاء سيكون في تَتِمَّة باب الإضافة وهي تَتِمَّة وجيزة جدًّا، ثم يأتي بعدها الحديث عن الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وأنا أُذكِّر بما أُذكِّر به في عامة هذه الدروس من أن هذا الدرس يَستقبل الأسئلة اللغوية أو النحوية أو الكتابية التي تَمَسّ الحاجة إليها، وإن كانت خارج موضوع الدرس بما لا يطغى على موضوعه من خلال التواصل المباشر سواء كان الهاتفي أو عن طريق الموقع، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن ينفع بما يُقال.

كنا توقفنا في لقائِنَا السابق عند الأمور التي لا تجتمع مع الإضافة، وقد قلنا في ذلك الحين: إن الإضافة لا يصح أن تجتمع مع "النون" التالية للإعراب، ولا مع التنوين، ولا مع "الـ"، وأعيد بإيجاز ذلك الأمر من باب ربط الكلام بعضه مع بعض:

أما النون التالية للإعراب أو التنوين، ولنبدأ بالتنوين لأنه الأصل، فإن الاسم الأصل فيه أن تأتي حركته ثم يأتي التنوين بعده، فإذا جاء المضاف إليه فإنه يكون بدلاً عن ذلك التنوين، إذا قلت: كتابٌ، فإنك جئت بالكلمة وجئت بعدها بضمة ثم جئت بعد الضمة بنون ساكنة، كتابٌ ضمة ثم نون ساكنة، هذه النون الساكنة هي التنوين، فإن أتيت بمضاف إليه جعلته في مكان التنوين فقلت: "كتابُ النحو" وحذفت التنوين؛ لأن المضاف إليه قام مقام التنوين، فإذن المضاف إليه يقع موقع التنوين ويقوم مقامه فلا يجتمعان؛ لأن النائب لا يجتمع مع المنوب عنه، ثم إن النون التالية للإعراب هي بمثابة التنوين في الاسم المفرد، والمقصود من ذلك نون المثنى ونون الجمع؛ فإن نون المثنى ونون الجمع كما أن التنوين في المفرد يأتي بعد علامة الإعراب فكذلك الشأن في النون بالنسبة للمثنى والجمع فتقول: "رجلان" أو "كتابان"، فهذا اسم مرفوع وعلامة رفعه الألف، ثم جاءت النون بعد علامة الرفع، فالنون تالية للإعراب، الإعراب بالألف وبعده جاءت النون فهي نون تَلِي الإعراب فحينذاك إذا أضفتها تقول: "كتابا العلم"، فتحذف النون؛ لأنها هي النون التالية للإعراب، والمقصود بها نون جمع المذكر السالم ونون المثنى، ولذلك ابن مالك يقول:

نُونًا تَلِي الإعْرَاب أَوْ تَنْوِينَا *** مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَ

أصله: "طورٌ" منون، ثم أضفته إلى "سينا" فحذفت تنوينه وقلت: "طور سينا".

ثم بَقِيَ شيء ثالث وهو حرف التعريف "الـ"، فإنك إذا قلت: "الغلام" فهذا اسم مُعَرَّف، مفرد غير مضاف، فإن أضفته وقلت: "غلامك" حذفت "الـ" ولا تجمع بين "الـ" وبين الإضافة؛ لأن الإضافة تفيده التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، و"الـ" كذلك تفيده التعريف ولا يصح أن نجمع بين تعريفين، ويُستثنى من هذا ما ذكرناه من قبل من الإضافة اللفظية، فإن الإضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها وصفًا مشتقًّا مضافًا إلى معموله، يصح أن تكون فيه "الـ"، والسبب في ذلك أن الإضافة أصلا لا تُفيد تعريفًا وقد بَيَّنَّا ذلك بالتمثيل في الآيتين الكريمتين، ؟ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ؟ و ؟ ثَانِيَ عِطْفِهِ ؟ وليس المقام الآن مقام الإعادة، فإن ما يأتي -إن شاء الله تعالى- فيه ما يُغني.

إذا سألتُ سؤالاً حول ما قلته الآن: عندما نقول "شَيَاطِينُ الإِنْسِ"، شياطين مضافة، والإنس مضاف إليه ومع ذلك بقيت النون، ونحن نقول: إن النون تُحذف، فلماذا بقيت ولم تحذف؟

يقول: لأن النون من أصل الكلمة.

لأن النون من أصل الكلمة، نعم.. إذا قلتَ إنه مشتق من شَطَنَ فإنها من أصل الكلمة، وإذا قلت إنه مشتق من شَاطَ فليس من أصل الكلمة، ولو قلنا إنه مشتق من شَاطَ هل يعني ذاك أنه يجوز أن تُحذف عند الإضافة؟

أجيب أنا فأقول: لا يجوز حذفها في الحالين؛ فإنه يجب إثباتها، والسبب في ذلك أنك لو أردت أن تُعرب لقلت: هم شياطين الإنس، فعلامة الإعراب الضمة جاءت بعد النون وليس قبلها، ونحن نقول: إن النون التي تُحذف هي النون التالية للإعراب وليست المتلوة بالإعراب، والمقصود من ذلك نون ماذا؟ التالية للإعراب؟ نون المثنى ونون جمع المذكر السالم، إذن النون هنا نون ماذا في شياطين؟ ليست مثنى ولا مذكر سالم؟ هي جمع تكسير، ولذلك فإن نونه لا تُحذف إنما تُحذف نون المثنى ونون جمع المذكر السالم عند الإضافة.

إذا تَبَيَّن هذا ولم يكن فيه إشكال فإن المقام الآن هو المقام الدخول في الأسماء التي تقوم مقام الفعل في العمل.

الأصل في العمل -كما تعملون- هو للأفعال، فإن الفعل هو الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول، ولكن قد يَنوب عن الفعل شيء من الأسماء التي لها عَلَاقة بالفعل، ومن ذلك اسم الفعل:

اسم الفعل هو: اسم فيه معنى الفعل ولكن ليست فيه حروف الفعل، فهو اسم لكونه يشتمل على علامات الأسماء، كأن تقول مثلا في "صَهٍ": إنه اسم فعل أمر فيه تنوين، والتنوين من خصائص الأسماء، فهو إذن اسم، ولكنه يشتمل على معنى الفعل، لأنه يدل على معنى الفعل؛ يدل على الحدث والزمن، فمثلا عندما نقول: "هيهات" فهذا اسم ولكنه بمعنى بَعُدَ، فهو يدل على معنى الفعل الماضي، ولذلك سَمَّوه اسم فعل ماضي.

وعندما تقول "أفّ" فهي بمعنى أتضجر فهي منونة "اسم" وفيها علامة من علامات الاسم ولكنها في معنى الفعل؛ لأنها في معنى الفعل المضارع أتضجر.

وعندما تقول: "صَهٍ" فإن فيه علامة الاسم والتنوين فهو اسم، ولكنه فيه معنى الفعل؛ فعل الأمر لأنه يدل على الطلب فهو في معناه اسكت.

هذا الاسم -أعني اسم الفعل- يعمل عمل الفعل، ووجه عمله عمل الفعل أنه يرفع فاعلا، فمثلا: عندما نقرأ رواية الحديث: (إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب: "صه" فقط لَغَوْت)، هنا "صه" بمعنى اسكت، وما دام بمعنى اسكت فهو يحتاج إلى ما يحتاج إليه اسكت فعل الأمر وهو الفاعل، وفاعل فعل الأمر للمخاطَب ضمير مستتر تقديره أنت، فكذلك فاعل اسم الفعل كذلك فنقول: (إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه)، فـ"صَهٍ" هذه اسم فعل أمر وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت.

وكذلك في قول الله -سبحانه وتعالى- حكاية عن أصحاب قارون: ﴿ وَيكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢] فـ"وي" هنا بمعنى أعْجَب وهو اسم فعل، وما دام بمعنى أعجب فهو اسم فعل مضارع، واسم الفعل المضارع ما دام للمتكلم ففاعله ضمير مستتر تقديره أنا، أعجب أنا، فكذلك اسم الفعل يأخذ ما يأخذ فعله فيرفع فاعلا مستترًا.

إذن هذا معنى عمله عمل الفعل؛ أنه إذا رفع الفعل فاعلاً مستترًا فكذلك اسم الفعل يرفع فاعلاً مستترًا، وإذا نَصَبَ مفعولاً به -أعني الفعل- فإن اسم فعله يَنْصِب كذلك مفعولا به.

هذا "اسم الفعل" أضعف من الفعل؛ لأنه نائب عن الفعل، والنائب دائما أضعف من المنوب عنه، فالفرع أضعف من الأصل؛ ولكونه كذلك ضَعُفَ عن أي يعمل في مفعوله إذا تقدم عليه، أنتم تعرفون أن الفعل إذا تَقَدَّمَ عليه مفعوله كقولك مثلا: إياك أكرمتُ، يعني أكرمتك، فإياك مفعول به مقدم وقد عَمِلَ فيه الفعل المتأخر، هل يعمل الفعل المتأخر في مفعول قد تقدم عليه؟ نعم؛ لقوة الفعل عَمِلَ حتى في المفعول به الذي قدم عليه، ولكن اسم الفعل لضعفه

ولكونه فرعا عن الفعل يجب أن يكون مفعوله بعده، فإذا قلت مثلا: عليك زيدا؛ يعني ما معنى قولي: عليك زيدا؟ عندما نقول لك: "عليك زيدًا" تعرفون معنى هذه الصيغة؟ معناها "الزم زيدًا"، فزيد مفعول به لاسم الفعل "عليك" وأنتم ترون أن عليك هذه جار ومجرور لكنها في معنى الزم ولذلك سَمَّوها اسم فعل أمر بمعنى الزم، والزم يأخذ فاعلا ويأخذ مفعولا به، فاعله مستتر تقديره أنت، ومفعوله مذكور، فإذا جاء اسم الفعل وناب عن الفعل في ذلك، كذلك يرفع وينصب ويكون التقدير: "عليك زيدا"، أي "الزم زيدًا"، لو قَدَّمْنَا زيدًا على اسم فعله وقلنا: "زيدًا عليك" لا يجوز.

لا يعمل اسم الفعل على المفعول به الذي تقدم عليه، عللوا ذلك بأن قالوا: إنه نائب عن الفعل، والنائب أضعف من المنوب عنه، الفرع أضعف من الأصل، ولذلك لا يعمل في المعمول إلا إذا وقع في مكانه، أما إذا تَقَدَّم عليه فهو أضعف من أن يرجع إلى ما سبقه فيعمل فيه.

أحد العلماء وهو الكسائي، وهو أحد علماء الكوفة النحويين الكبار، قال: بل يعمل في المفعول به ولو تقدم، واستشهد بقول الله –سبحانه وتعالى: ؟ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ؟ [النساء: ٢٤]، قال: التقدير: "الزموا كتاب الله"، فكتاب مفعول به مقدم، وعليكم اسم فعل أمر عامل متأخر، وقد عَمِلَ فيما قبله، قالوا: فهو يستشهد بذلك ويقول انظروا كيف قد تقدم مفعوله ومع ذلك عَمِلَ فيه، إذن لا تقولوا: لا يجوز، بل يجوز، رَدَّ عليه الجمهور الذين منعوا عمل اسم الفعل في مفعوله المقدم، قالوا: إنك قد وَهِمْتَ؛ فإن الآية ليست على التأويل والتفسير الذي ذكرتَه، وإنما التقدير مطلع الآية: ؟ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ؟ ثم ذكر أشياء محرمات، ثم قال تعالى: ؟ كِتَابَ اللَّهِ ؟ قالوا: حُرِّمَت عليكم يستلزم التحريم الكتابة؛ أي كَتَبَ الله ذلك كتابًا، فكتاب هذه ليس مفعولاً به مُقدم ولكنها مفعول مطلق لكتب، وحينئذ يكون "عليكم" جارًّا ومجرورًا ليس اسم فعل بمعنى "الزم"، وهو خارج عن الباب أصلا عن باب اسم الفعل، فالتقدير: كتب الله ذلك كتابًا، هذا تقديرها فهو منصوب على المفعولية المطلقة، والجار والمجرور متعلق به بعده وليس اسم فعل لأنه ليس معناه الزم أصلا، وقالوا إن معنى الآية يستلزم هذا التقدير، وعلى ذلك يبقى الشرط من أنه لا يصح أن يتقدم المفعول أو معمول اسم الفعل عليه، بل يجب أن يتأخر عنه لضعفه عن الفعل، فإنه نائب، والنائب فرع والفرع أضعف من أصله.

نحن نعرف أن الفعل إذا جاء دالاً على الطلب، إذا قلت مثلا: تعالَ أحدثك، انزل أكرمك، فهذا فعل الأمر "انزل" و"تعال" دل على الطلب فجاء بعده فعل مضارع وجزمه، وأنتم تعرفون أن من جوازم الفعل المضارع الطلب، إذا قلت: احضر أكرمك، فأكرمك هذه الثانية مجزومة والذي جزمها هو الطلب هو احضر قبلها، إذن الطلب يجزم الفعل المضارع بعده، وما دام يجزم الفعل المضارع بعده فكذلك اسم الفعل إذا دل على الطلب فإنه يجزم ما بعده، كيف ذلك؟

لما تقول "نَزَالِي أحدثك"، نزالي هذه ليست فعلاً ولكنها اسم فعل أمر بمعنى انزل، فإذا وقع بعده جواب له فإنه يُجزَم لأنه دال على الطلب، والطلب يجزم، التقدير: انزل أحدثك، وعلى ذلك قول ابن الإطنابة: وهو أحد فرسان العرب الشجعان وكلامه فيه شجاعة ولكنه ليس فيه أثر الدين؛ لأنه قالها في جو بعيد عن التَّدَيُّن قبل الإسلام:

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَى بَلاَئِي *** وَأَخْذَ الْحَمْدِ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

لاحظ أنه يطلب الحمد وليس الأجر، والأمر وعلم ما في صدره عند الله –سبحانه وتعالى:

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَى بَلاَئِي *** وَأَخْذَ الْحَمْدِ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

وَإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي *** وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ

يتكلم عن نفسه كلما تَرَدَّدَت

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

يقصد الحرب، لاحظ أنه لا يفر ويلزم الصف ويقول السبب في ذلك تُحْمَدي أو تَسْتَريحي؛ أي يَحْمَدُكِ الناس أو تستريحي بالموت، ولعله يقص بـ"تُحْمَدِي" يحمدك الله.

على كل حال الشاهد في ذلك قوله: "مكانك تحمدي"، فمكانك بمعنى اثْبُتِي اسم فعل أمر بمعنى اثْبُتِي، وقد دلَّت على الطلب، وجاء بعده فعل مضارع، حالة كونه جوابا له، فقال: مكانك تُحْمَدِي، ولذلك جُزِمَ الجواب، جُزِمَ ما بعده وأصله تحمدين وعلامة جزمه حذف النون بأنه من الأفعال الخمسة، إذن رأيتم كيف أن اسم الفعل يأخذ أحكام الفعل أو أكثر أحكام الفعل الذي ناب عنه؛ لأنه يعمل عمله.

وعرفنا كيف أنه ضَعُفَ عن الفعل فلم يقم بكل هذه الأحكام؛ لكونه فرعا عنه، والفرع لا يلزم أن يكون كحال الأصل في كل أموره، بل الأصل فيه أن يقل عنه في الرتبة والعمل.

هذا هو الاسم الأول أو النوع الأول من أنواع الأسماء التي تعمل عمل الأفعال، وهو اسم الفعل، أما الاسم الثاني، أو النوع الثاني مما يعمل عمل الفعل فهو المصدر.

المصدر هذا الذي -على قول الجمهور- صدرت عنه المشتقات والأفعال، فإذا قلت: كتب وكاتب ومكتوب، فإنها مأخوذة كلها من الكتابة "المصدر" فكتابة هو المصدر، وهذه الأمور كلها قد اشْتُقَّت وأُخِذَت منه، هذا المصدر مع أنه أصل يعمل عمل فعله، معنى ذلك أنه يرفع، بل وينصب مفعولا به، بحسب حال فِعْلِه، فتقول مثلا: أعجبني إكرامُك أخاك، فإكرامك فاعل لأعجبني، وهو مصدرٌ عاملٌ؛ لأنه قد أُضِيف إلى فاعله، فالمكرم هو أنت والأخ هو المكرم مفعول به، فرفع الفاعل ونصب المفعول به، طبعا رَفْعُه للفاعل في التقدير؛ لأنه قد أضيف إلى فاعله فَجَرَّه ولكنه في محل رفع فاعل، والمفعول به مذكور، ولذلك فهو مصدر عامل عمل فعله، قالوا: هذا المصدر الذي يَعمل عمل فعله ينقسم أقساما:

فقد يكون مضافا، كحال هذا النوع الذي ذكرناه الآن في قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ؟ [البقرة: ٢٥١] لاحظوا "دفع" مصدر، دَفَعَ يَدْفَعُ دَفْعًا، "دفع الله" من الذي يدفع؟ هو الله، وقد أضيف المصدر إلى فاعله، ثم جاء المفعول منصوبا: "دفع الله الناسَ"؛ أي يدفع الله الناسَ، فجاء المفعول به بعد ذلك فهذا من إضافة المصدر العامل إلى فاعله.

كذلك في قوله تعالى: ؟ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ؟ [النساء: ١٦١]، "أخذهم الربا"، "أخذ" مصدر وقد أضيف إلى فاعله؛ لأنهم "هم" الآخذون، و"الربا" مأخوذ فهو مفعول به، "وأكلهم أموال الناس" فالأكل مصدر: أَكَلَ يَأْكُلُ أَكْلاً، وهو مضاف إلى فاعله وهم الآكلون، والمأكول مفعول به جاء بعد ذلك "وأكلهم أموال"، "الأموال" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

إذن هذا كما ترون مصدر عَمِلَ عَمَلَ فعله وقد أضيف إلى فاعله ثم جاء المفعول بعد ذلك، قد يكون هذا المصدر مضافًا ولكنه مضافٌ إلى المفعول وليس إلى الفاعل، في الحديث: (وحج البيت من استطاع)، حج مصدر، حَجَّ يَحُجُّ حَجًّا، مَن الحاج؟ أين فاعل "حج" هذه؟ "وحج البيت من استطاع" أين الفاعل؟ من يعرف منكم فاعل هذه؛ فاعل الحج؟

وحج البيت مَنِ استطاع، مَن الحاج؟ المستطيع، "مَنِ استطاع" إذن "مَن" هو الفاعل، والمحجوج إليه البيت فهو مفعول، وقد أضيف المصدر إلى البيت إلى المفعول، "وحج البيت" ثم جاء الفاعل بعد ذلك، إذن المصدر قد يُضاف إلى فاعله ثم يأتي المفعول، وقد يضاف إلى مفعوله ثم يأتي الفاعل، ولكن الأكثر في المصدر المضاف أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي المفعول، وإضافته إلى مفعوله ثم مجيء الفاعل أقل، لذلك يسمونه المضاف إلى فاعله، أو المصدر المضاف إلى مفعوله، المصدر المضاف إلى فاعله أكثر من المصدر المضاف إلى مفعوله.

هذا النوع الأول من أنواع المصدر العامل وهو المضاف؛ يعني الذي يأتي وقد أضيف إلى شيء من معمولاته إما إلا فاعله وإما إلى مفعوله.

النوع الثاني من أنواع المصدر العامل هو المنوَّن، ومثال ذلك في سورة البلد: ؟ أَوْ إِطْعَامٌ ؟ [البلد: ١٤] هذا مصدر، أَطْعَمَ يُطْعِمُ إِطْعَامًا، وقد نُوِّنَ؛ يعني جاء في آخره تنوين: ؟ أَوْ إِطْعَامٌ ؟، إطعام مَن؟ مَنِ الْمُطْعَم في الآية؟ هل يعرف أحد منكم من الْمُطْعَم؟ ؟ أَوْ إِطْعَامٌ ؟ مَنِ الْمُطْعَم؟ لو قرأتم الآية لوجدتم المفعول به في آخرها، مَنِ الْمُطْعَم؟ ؟ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ؟١٤؟ يَتِيمًا ؟ [البلد: ١٤، ١٥] إذن اليتيم هو الْمُطْعَم، وقد عَمِلَ المصدر كما ترون عمل فعله فنصب مفعولا به وهو "يتيما" وهو هنا مصدر منون ليس مضافًا، ؟ إِطْعَامٌ ؟، منون.

هناك نوع آخر من المصدر العامل، ولكنه ليس مضافًا وليس منوَّنًا وهو المعرَّف بـ "ال" كقولك: عجبت من الضرب زيدًا، فـ"زيدًا" مفعول به للضرب المعرَّف بـ "ال" ولكن هذا الاستعمال قليل جدًّا، بل قال بعض العلماء إنه شاذ في الكلام الفصيح؛ أي نادر، ولذلك فإن الأصل في المصدر العامل هو إما أن يكون مضافًا سواء إلى فاعله أو إلى مفعوله أو يكون منوَّنًا، أما مجيئه معرَّفًا بـ "ال" وعامل فهذا من النادر أو من القليل، وبعض العلماء أوصله إلى مرتبة الشاذ.

أسأل الآن سؤالا لكم حول ما ذكرته لأنظر مدى المتابعة، ويكفي إجابة مختصرة، نريد مثالاً لإضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله، وتوضح المثال كيف كان؟

يقول: قول الله –عزّ وجلّ: ؟ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ؟ "دفع" المصدر، "الله" هو الفاعل أن نضيف المصدر إلى فاعله، والمفعول الناس

نعم، هذا صحيح، أحسنت، هذا من إضافة المصدر إلى؟

إلى فاعله

هل يستطيع أحد منكم أن يمثل بإضافة المصدر إلى مفعوله؟

يقول: قول النبي –صلى الله عليه وسلم: (وحج البيت من استطاع) حج البيت: حج هو المصدر والبيت هو المفعول فأضيف المصدر إلى مفعوله

أين الفاعل؟

من استطاع

"من استطاع" الذي هو اسم موصول هو الفاعل؛ لأنه هو الذي يَحُجّ، والبيت هو المحجوج إليه فهو المفعول، وقد أضيف المصدر إلى مفعوله، أحسنت، بارك الله فيك.

هذا ما يتعلق بالمصدر الذي يعمل عَمَل الفعل، إن كان هذا واضحًا انتقلنا إلى النوع الثالث من أنواع الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وإن كان فيه استفسار أو في غيرها فتفضلوا.

النوع الثالث من أنواع الأسماء التي تعمل عمل الفعل هو اسم الفاعل، واسم الفاعل كما تعلمون أو كما هو مشهور في النحو: وصف يدل على من وقع منه الفعل، يقولون إنه يدل على الفاعل ويجري على حركات المضارع وسكناته كيف ذلك؟ اسم الفاعل يقولون هو وصف يدل على من فَعَلَ الفِعْل؛ أي فاعل الفعل وهو ميزته وفرقه عن غيره من أنواع المشتقات أنه يجري على حركات المضارع وسكناته، كيف ذلك؟ عندما تقول: "ضارب" هذا اسم فاعل، ما مضارعه؟ يضرب.

الآن "ضارب" حركة ثم سكون ثم حركتان، "ضَارِب" كذلك "يَضْرِب" حركة ثم سكون ثم حركتان، إذن جرى على الحركات والسكنات شَابَهَهُ، كذلك إذا قلت مُكْرِم، وطبعا ضارب في الثلاثي ومُكْرِم في غير الثلاثي؛ في الرباعي، مضارعه يُكْرِم فهو يتكون من حركة ثم سكون ثم حركتين، فكذلك اسم الفاعل منه "مُكْرِم" حركة ثم سكون ثم حركة وحركة، فاتضح من ذلك معنى قولهم: إن اسم الفاعل يجري على حركات الفعل وسكناته، طبعا لا

يلزم أن يُشابه اسم الفاعل فِعْله المضارع في نوعية الحركة أو نوع الحركة نفسها؛ الضمة بالضمة والفتحة بالفتحة، لا يلزم، لكن يجب أن يماثله في موقع الحركة والسكون، هذا هو فرق اسم الفاعل عن بقية المشتقات، وجوب أن يجري وأن يُمَاثِل فعله المضارع في حركاته وسكناته، هذا طبعا هو يميزه أيضا عن غيره أنه يدل على معنى الفاعل.

قالوا: إن اسم الفاعل يعمل عمل فعله إن كان فيه "الــ" فهو يعمل مباشرة بلا أي شرط تقول: هــذا الــضارب أخاه، "الضارب" وصف، اسم فاعل، وقد حُلِّيَ بـــ "الــ" فَنَصَبَ الأخ مفعولا به، عَمِلَ عَمَلَ الفعل؛ لأنه مُعَرَّف بـــ "الــ" أما إن جُرِّدَ من "الــ" لم يكن معرَّفًا بـــ "الــ" فإنهم يشترطون فيه شرطاً مُهمًّا، وبعضهم يشترط أكثــر مــن شرط، هم يشترطون أن يكون دالا على الحال والاستقبال، وهذا هو الشرط الذي أجمع عليه العلماء، وبعــضهم – أيضًا– يضيف أن يعتمد على شيء، يُهمُّنَا الشرط الأول الذي أُجْمِعَ عليــه؛ وهــو أن يكــون دالا علــى الحــال والاستقبال، طبعا قولهم: أُجْمِعَ عليه ليس معنى ذلك أنه ليس له مخالف، لكن جمهور العلماء عليه، أنه يُشترط في اسم الفاعل المجرد من "الــ" لِيَعْمَلَ عَمَلَ فعله أن يدل على الحال أو الاستقبال تقول: هذا ضاربٌ اللصَّ غدًا، يعمل، لكن "أمس" لا يعمل؛ لأنه دال على المُضِيّ، بعض العلماء أجازوا أن يعمل وهم قلة وهو أيضًا الكسائي، أجازوا أن يعمل اسم الفاعل عمل فعله وإن جُرِّدَ من "الــ" وإن دَلَّ على الماضي.

واحْتَجَّ بقول الله –سبحانه وتعالى: ؟ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ؟ [الكهف: ١٨] لاحظوا أن "باسطٌ" اسم فاعل على وزن فاعل، وقد نَصَبَ المفعول به ذراعيه، أو المبسوطتان، وذراعيه مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، ومع ذلك أنتم تعرفون أن قصة أصحاب الكهف قديمة، فهي في الماضي، ومع ذلك عَمِلَ اســم الفاعــل وإن لم يكن للحال ولا للاستقبال، فَعَمِلَ اسم الفاعل في المفعول به وإن لم يدل على الحال أو الاستقبال الذي هــو شرط جمهور العلماء.

رَدَّ العلماء –أيضًا– على الكسائي وقالوا كلامك غير صحيح، ولا بد من دلالة اســم الفاعــل علــى الحــال أو الاستقبال ليعمل عمل فعله، وأما ما قلتهُ من هذه الآية فالذي سَوَّغَ أن يعمل مع أنه في الماضي أنه حُكِيَت حــالهم؛ بمعنى أنها قُصَّت كأنها تقع الآن، فهي بمثابة ما يحدث الآن، واستدل العلماء على ذلك على أنه أن الحال مَحْكِيَّــة وأنها بمثابة ما يدل على الحال أن الله –سبحانه وتعالى– يقول: ؟ وَنُقَلِّبُهُمْ ؟ ولم يقل وقلبناهم فكأنه يصف الحــال وكأنه يحدث الآن، وما دام كأنه يحدث الآن فقد عُومِلَ معاملة ما يحصل في الوقت الحاضر ولذلك عَمِلَ، ولو أنــه عومل معاملة ما يحصل في الوقت الماضي لم يعمل، قالوا: هذا الذي سوغ أن يعمل اسم الفاعل في فعله أنه يــدل على الحال وإن وقع في الماضي، لكنه في تقدير الحال؛ لأن الله –سبحانه وتعالى– يحكي حــالهم بــدليل وصــفه لتقليبهم في الوقت الحاضر قال: ؟ وَنُقَلِّبُهُمْ ؟ ولم يقل وقلبناهم.

هذا هو النوع الثالث من الأسماء التي تعمل عَمَل الفعل.

النوع الرابع من هذه الأسماء هو أسماء المبالغة، أو أمثلة المبالغة، والمقصود بها هي تلك الأمثلة والصيغ الذي يتكلم بها العرب للدلالة على اسم الفاعل على طريق المبالغة على من وقع منه الفعل، ولكن للمبالغة فيه.

تقول: في إعراب "عليك زيدًا"؟ نعربها جارًّا ومجرورًا في محل اسم فعل، أم نعربها اسم فعل لأنها بالأصل جار ومجرور؟

السؤال الثاني: نفس الشيء، حج البيت ؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ؟ تجيء في الإعراب مبتدأ، صــح؟ فهــل نعربها مصدرًا ويصير البيت مضافًا إليه؟ الشيخ يقول إنها مفعول به لــ"حج" فهل نعربها مبتدأ وهذه مضاف إليه، أم نعربها مصدرًا حسب وقوعها في الجملة؟.

يقول: في قوله تعالى: ؟ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ؟ ؟ وَمِنْهُم مَّن يَنظُــرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ؟ في الآية الأولى ذكر "يستمعون" بالنون والآية الثانية "ينظر" دون النون؟

السؤال الثاني: هل يوجد مبتدأ بدون خبر؟

أما في اسم الفعل "عليك زيدا" الأخت الكريمة تقول: هل نعربه جارًّا ومجرورًا، هو أصله جار ومجرور ولكنه لما دَلَّ على معنى الفعل فإنا نعربه اسم فعل أمر بمعنى "الْزَم" ولا نعربه جارًّا ومجرورًا وإن كان هو في الأصل جار ومجرور، ونحن نقول هذا تمهيدًا لأن نُعْمِله فنقول: "عليك" اسم فعل أمر بمعنى "الزم"، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وزيدًا مفعول به، إذن لم يَعُد لإعرابه جارًّا ومجرورًا وجهٌ؛ لأنه انتقل بدلالته على معنى الفعل إلى أن يوصَف اسم فعل ومن ثم فإنا نترك الحديث عن أصله، وإن كان أصله جارًّا ومجرورًا.

وأما "ولله على الناس حج البيت من استطاع" فنعم، الأمر كما قالت الأخت الكريمة أن "حج" مبتدأ والجار والمجرور المقدم "لله" خبر مقدم، وهو مع كونه مبتدأ هو مصدر، والمصدر يعمل عمل فعله ولذلك نعرب "حج" مبتدأ ثم بعد ذلك نُعْمِله فيما بعد، فنقول: "ولله" اللام حرف جر ولفظ الجلالة اسم مجرور، والجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم، و"على" حرف جر والناس اسم مجرور، "حج" مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف، والبيت مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره من إضافة المصدر العامل إلى مفعوله، و"من" اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل للمصدر، واستطاع فعل ماضي مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

أما سؤال الأخ الكريم الذي سأل عن: ؟ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ ؟ ؟ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ ؟ فإن هذا الذي هو الذي يسمونه الموصول المشترك الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة صيغته صيغة الواحد "من" لأن فيه من أنواع الاسم الموصول ما هو نَصٌّ، يقسمونه قسمين اسم موصول ونص ومشترك:

النص: هو الذي لكل واحد من أنواع الموصولات ما يخصه: فللمفرد المذكر "الذي"، المفرد المؤنث "التي"، المفرد المثنى المذكر له "اللذان" والمثنى المؤنث "اللتان" جمع المذكر "الذين" ولجمع المؤنث "اللاتي" أو "اللائي" هذا يسمى نَصًّا؛ لأن كل واحد منها نص في نوعه، لكن الموصول المشترك الذي يأتي بصيغة واحدة ويشترك فيه كل هذه الأنواع فهو صيغته واحدة، وحينذاك يصح أن تعامله معاملة المفرد في اللفظ، وإن كان في الواقع هو جماعة؛ لأن الله –سبحانه وتعالى: ؟ وَمِنْهُم ؟ فهم جماعة، لكن لما كانت صيغة الموصول المشترك "مَنْ" هي صيغة واحدة جاز أن تُعامَل معاملة الجماعة أن يراعى معناها فقال: ومنهم من يستمعون، وجاز أن يراعى لفظها وإن كانت للجماعة ومنهم من ينظرون، إذن مجيء الفعل بعدها مفردًا مراعاة للفظها، ومجيئه مجموعا هو مراعاة لمعناها؛ لأنها في معنى الجمع.

أما مجيء مبتدأ وليس له خبر، فهذا يأتي في حالة واحدة، وهو ما ذكرناه منذ قليل من أن اسم الفاعل إذا عَمِلَ عَمَلَ فعله فإنه يحتاج إلى فاعل، ومع ذلك هو نعربه مبتدأ، إذا قلنا: أقائم زيد فالهمزة همزة الاستفهام، وقائم مبتدأ، إذا أعربناه مبتدأ، وزيد ما نقول خبرًا؛ لأنه هو عامل عمل فعله وإنما نقول: فاعل لاسم الفاعل "قائم" سد مسد الخبر أو أغنى عن الخبر، وبعض العلماء يقول: إن "قائم" هذه هي الخبر وزيد مبتدأ مؤخر، ولكن إذا أعْمَلْتَه فلا إشكال لأنه قد سُبِقَ باستفهام، فلا يقول قائل: قائم نكرة وكيف يُبْتَدَأ بالنكرة؟ والجواب: أنها إذا اعتمدت على نفي أو استفهام جاز الابتداء بها وساغ الابتداء بها، وهذا من مسوغات الابتداء بالنكرة.

بكل حال، فإن الحالة التي يأتي فيها المبتدأ ولا خبر له هي أن يسد مسد خبره فاعل؛ بمعنى أن يكون هذا المبتدأ هو مبتدأ ولكنه يحتاج إلى فاعل أكثر من حاجته إلى خبر، اسم الفاعل إذا عَمِلَ عَمَلَ الفعل فإن حاجته إلى فاعل له أشد من حاجته إلى خبر له، فهو إذن يتنازَعه طلبان، يطلب الفاعل لكونه قد ناب عن الفعل، ويطلب الخبر لكونه مبتدأ فنعرب ما بعده فاعلاً له وقد أغنى عن الخبر؛ لأنه لا يكون فاعلاً وخبرًا في الوقت نفسه، لكن نقول هو فاعل أغنى عن الخبر.

نعود إلى الحديث عن صيَغ المبالغة أو أمثلة المبالغة، هذه أمثلة العرب يأتون بها وهي مشتقات تدل على من وقع منه الفعل، ولكنه وقع الفعل منه بكثرة كثيرة، إذا –مثلا– قلت: "هذا عالم" ثم أردت أن تُبالِغ تقول: "علام"، أو تأتي بالتاء أيضًا الدالة على المبالغة فتقول: "علامة" فصيغة "فَعَّال" هذه دالة على المبالغة، فهو بمعنى الفاعل ولكن

قد بالغ في الفعل؛ يعني وصل فيه إلى مرحلة كبيرة، فهذا معنى أمثلة المبالغة، جمعها العلماء في خمس صيغ، وابن مالك جمعها في بيتين من الألفية قال:

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولُ *** فِي كَثْرَةٍ عَنْ فاعِلٍ بَدِيلُ

أي هذه الصيغ: فَعَّال أو مِفْعَال أو فَعُول، فَعَّال مثل شَرَّاب، مِفْعَال كَمِنْحَار؛ أي كثير الشرب أو كثير النَّحر، فَعُول كَصَدُوق أي كثير الصدق، قال: في كثرة عن فاعلٍ بديل؛ أي تنوب عن فاعل إذا دَل على الكثرة أو المبالغة قال:

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَه مِنْ عَمَلِ

فيأخذ عمله ويعمل عمله، قال:

وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

أي أن فَعِيل وفَعِل كسميع وحَذِر هي صيغ مبالغة، ولكن استعمالها عند العرب أقل من الصيغ الثلاثة الأولى، عندما نقول: "إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه" فإن سميع هذه مثال من أمثلة المبالغة، وقد عَمِلَ عَمَلَ الفعل ولذلك نَصَبَ دعاءَ على أنه مفعول به؛ أي يسمع دعاء، فجاء منصوبًا –أعني دعاء– على أنه مفعول به فعَمِلَ عَمَلَ الفعل، وبعض العلماء يقول إنه قد ناب أو قام مقام اسم الفاعل الذي ناب عن الفعل، فكأنه نائب عن النائب، ولكن بكل حال هو يعمل عمل الفعل، ولذلك فحقه في العمل كحق اسم الفاعل لا نبخسه منه، هذا النوع الرابع من أنواع الأسماء التي تعمل عمل الفعل.

النوع الخامس هو اسم المفعول، وما دمنا ذكرنا اسم الفاعل فلا بد من ذكر اسم المفعول، وهو ذلك الوصف الذي يدل على من وقع عليه الفعل، طريقة صياغته تأتي به من الثلاثي على وزن مفعول، كما أنك تأتي باسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل، وأما غير الثلاثي فإنك تأتي به على وزن المضارع، بإبدال حرف المضارعة ميما مضموما وفتح ما قبل الآخر، كيف ذلك؟

في قولك –مثلا– يُكرم، هذه أكرم رباعي تأتي بمضارعه يُكرم، تُبدل حرف المضارعة ميمًا فتقول: "مُ" ثم تفتح ما قبل الآخِر مُكْرَم، في حين اسم الفاعل مِنْ مَا هو أكثر من ثلاثة أحرف تُبدل حرف المضارعة ميمًا فتقول مُكْ، ثم تَكْسِر ما قبل آخره فتقول: مُكْرِم.

اسم المفعول يعمل عمل فعله، قالوا: إن اسم المفعول قد ناب عن الفعل المبني للمجهول كما أن اسم الفاعل قد ناب عن الفعل المبني للفاعل، فإنك إذا قلت هذا ضارب زيدًا ناب عن ضرب أي هذا ضرب زيدًا، وإذا قلت –مثلا– جاء المضروبُ غلامُهُ، فكأنك قلت: جاء الذي ضُرِبَ غُلامُهُ، فكيف نعرب كلمة غُلامُهُ بعد قولنا: المضروب؟ من يستطيع الإجابة منكم؟ جاء المضروبُ غلامُهُ؟

سأعيد وأرجو أن تتنبهوا حتى تنظروا في الأمر، قالوا: إن اسم المفعول ينوب عن الفعل المبني للمجهول، فإذا قلت: هذا الذي ضُرِبَ غُلاَمُهُ، كيف نُعرب غلامه هنا؟

ضرب غلامه نائب فاعل؛ لأن "ضُرِبَ" فعل ماضي مبني للمجهول و"غلامه" نائب فاعل عنه، فكذلك اسم المفعول إذا قام مقام فعله فإنه يَرفع نائب فاعل، إذن الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول: أن اسم الفاعل يحتاج إلى ما يحتاج إليه فعله، وهو الفعل المبني للمعلوم، والفعل المبني للمعلوم يحتاج إلى فاعل، واسم المفعول يحتاج أيضًا إلى ما يحتاج إليه فعله، وفعله مبني للمجهول، والفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل، فكذلك اسم المفعول، ولذلك قالوا إن اسم الفاعل قد ناب عن الفعل المبني للمعلوم، واسم المفعول قد ناب عن الفعل المبني للمفعول، ولذلك هذا يحتاج إلى فاعل وهذا يحتاج إلى نائب فاعل.

هذا ما يتعلق باسم المفعول، بقي من المشتقات أو من الأوصاف التي تعمل عمل الفعل الصفة المشبهة.

نقف عند هذا، ونعطي سؤالا عن ما سبق، ونترك الحديث عن الصفة المشبهة إلى اللقاء التالي؛ لأنه يحتاج إلى مزيد تفصيل، وأسأل عن الأحكام التي يماثل فيها اسم الفعل فعله وفيما يخالفه؟

اسم الفعل يَعْمَل عَمَلَ الفعل، ما الأحكام التي يماثل فيها الفعل وفيما يخالفه؟

## الدرس الرابع عشر

## اسم التَّفضِيل والصِّفة المشبَّهَة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة المشاهدون أيها الإخوة الحاضرون السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعل لقاءنا مباركًا نافعًا عامرًا بما يُرضيه، وأُذكِّر بما أُذكِّر به في مطلع معظم حلقات هذا الدرس باستقبال الاستفسارات التي تَعِنُّ وتمس إليها الحاجة عند قطاع كبير من الإخوة السائلين فيما يتعلق بالقضايا النحوية واللغوية والكتابية أو غيرها مما له صلة بذلك؛ ليؤدي هذا الدرس أكثر من هدف مع أدائه لغرضه الأساس وهو شرح هذا المتن المبارك.

وحديثنا في المرة الماضية توقَّفَ عند الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وتَبَيَّنَ أن هناك من الأسماء ما يقوم مقام الفعل في أداء عمله وهو رفع الفاعل فقط أحيانا، أو رفع الفاعل ونصب المفعول في بعض الأحيان، تَبَيَّنَ أن هذه الأسماء يُشترط لبعضها شروط لتؤدي هذا الغرض، وبعضها الآخر تعمل بلا شرط، وتوقف بنا الحديث عند النوع السادس من أنواع هذه الأسماء وهو "الصفة المشبهة" أما كونها صفة... أما مثالها قبل ذلك فمثل أن تقول: "رأيت رجلاً طويلاً" أو "قابلت رجلاً حسن الوجه"، فإن "طويل" "وحسن" هذه صفات، وأما كونها مُشبَّهة فإن النحويين يقولون: إن المقصود أنها مشبهة باسم الفاعل، تشبه اسم الفاعل، فإن سألت واحدًا منهم فقلت: أشبهت اسم الفاعل في ماذا؟ قال: تشبهه في أنها تأتي للمؤنث، وتأتي للمُثنَّى، وتأتي للجمع، فتتغير كما يتغير اسم الفاعل، فكما أنك تقول: "رأيت رجلاً كاتبًا" فإذا أنَّثتَ قلت: كاتبة، وإذا ثَنَّيْتَ قلت: كاتبين أو كاتبتين، وإذا جمعت قلت: كاتبات وكاتبين، أي رأيت رجالاً كاتبين، فكذلك الصفة المشبهة، فإنك تقول فيها: "هذا رجل حسن الوجه" "وهذه امرأة حسنة الوجه" وحسنان وحسنتان وحسنون وحِسان، إذن هو يُؤنث ويُثنى ويُجمع كما أن اسم الفاعل كذلك يُثنى ويُجمع ويُؤنث تَبَعًا لموصوفه.

ولذلك قالوا إنها صفة مشبهة باسم الفاعل، لكن إن قال قائل: ما دامت تشبه اسم الفاعل في هذا الأمر، وهي صفة مثلها أيضا فلماذا لم تكن اسم فاعل؟

قيل: إن وزنها يختلف عن وزن اسم الفاعل هذا من ناحية، فإنا عرفنا أن وزن اسم الفاعل وزن قياسي، بمعنى أنك تأتي باسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، فتقول في "ضَرَبَ" "ضَارِب"، تأتي به على وزن فاعل لكونه ثلاثيًّا، وتأتي في "أَكْرَمَ" الرباعي تأتي به على وزن المضارع يُكْرِم، تُبدل حرف المضارعة ميمًا مضمومة وتكسر ما قبل الآخر فتقول "مُكْرِم"، هذا بالنسبة لاسم الفاعل، وهذا مضطرد في كل فعل، تصوغ اسم الفاعل منه على هذه الصفة.

أما الصفة المشبهة فإنها أوزان سماعية، ومعنى أنها سماعية أنه لا يجوز لك أن تقترح أو تَزِن من أي فعل صفة مشبهة، بل هي أوزان جاءت عن العرب استعملوها بهذا الاستعمال، ولذلك قيل إن أوزانها سماعية، هذا فرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، فرق آخر أن الصفة المشبهة ثابتة ومعناها ثابت، فإنك إذا قلت "رأيت رجلاً حَسَنَ الوَجْهِ"، فالْحُسْنُ "حُسْنُ الوَجْهِ" ثابت لا يتغير، وأما اسم الفاعل واسم المفعول، فالأصل فيهما أن يَدُلاَّ على التجدد والحدوث، فتقول: "قابلت رجلاً راكبًا"، فراكب هذه اسم فاعل وهو يركب وينزل، وتقول مثلا: "أكرمت القائم" فالقائم يقوم ويقعد، فهذا اسم فاعل لكونه يتغير، وأما الصفة المشبهة فإنها تلزم صاحبها ولا تتغير فهي ثابتة ملازمة له في وصفه، ولذلك خالفت اسم الفاعل في هذا الأمر.

كذلك قالوا إنه ينبثق من قولنا إن اسم الفاعل مَقِيس، أما الصفة المشبهة غير مقيسة، أنهم قالوا إن اسم الفاعل يجري على حركات مضارعه وسكناته، معنى أنه يجري على حركاته وسكناته: أنك لو جئت بمضارع أي اسم فاعل ونظرت إلى الحركات والسكنات تقول مثلا: "يُكْرِمُ" بصرف النظر عن نوع الحركة، لكن يَهُمُّنَا الحركة، مطلق الحركة، الياء متحركة، الكاف ساكنة ثم الراء متحركة والميم متحركة، إذن متحرك فساكن فمتحركان، كذلك

اسم الفاعل منه "مُكْرِم" متحرك فساكن فمتحركان، "يَضْرِب" اسم الفاعل منه "ضَـارِب"، كـذلك متحـرك فـساكن فمتحركان، إذن هو يجري؛ أي يتابع فعله في حركاته وسكناته؛ أعني "اسم الفاعل" في حين أن "الصفة المشبهة" لا تفعل ذلك، فإنك تقول من حَسُنَ حَسَنٌ، ومن ظَرُفَ ظَرِيفٌ، ومن طَالَ طَوِيلٌ، فهو يُخَـالف فِعلـه فـي حركاتـه وسكناته، فهذا فرق آخر بين الصفة المشبهة واسم الفاعل.

ولذلك لم نَقُل إن الصفة المشبهة اسم فاعل، بل قلنا إنها مشبهة لاسم الفاعل في تأنيثها وتثنيتها وجمعهـا تَبَعًـا لموصوفها.

قد يسأل سائل ويقول أنت الآن تقول: إن الصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل في متابعة موصوفها فـي التأنيـث والتثنية والجمع، فكأن هناك من الصفات ما لا يُتابع موصوفه في ذلك؛ أي لا يأتي إلا على حال واحدة، نقول: نعم، اسم التفضيل في بعض أحواله يُلازم الإفراد والتذكير، وهذا سيتبين عند الحديث عنه -إن شاء الله تعالى- وهذا له مقامه، وعلى ذلك فإن المتابعة؛ أي متابعة الصفة المشبهة لاسم الفاعل في هذا الأمر دليل على شبهها بـه وكـافٍ للحكم عليها بهذا الشبه.

بالنسبة لمعمول هذه الصفة، نحن قلنا: إن الصفة المشبهة من الأسماء التي تعمل عمل الفعل؛ أي أنهـا ترفـع وتنصب أو هما معًا، ترفع وتنصب أو تكتفي بالرفع وحده، فتكتفي بالفاعل أو تأخذ مع الفاعل مفعولا أو غيره من الفضلات المنصوبات، فلك أن تقول مثلا: "هذا رجلٌ حسنٌ وجهُهُ"، "وجهُهُ" مرفوعة وقد وقعت بعد الصفة المشبهة "حَسَنٌ"، فتكون معمولا لها؛ أي عَمِلَت الصفة المشبهة فيما بعدها، في الاسم الذي بعدها وهو "وجهُهُ" ورفعته، فإما أن يكون الرفع على الفاعلية وهذا هو الأصل أنها ترفع فاعلها، وبعضهم قال إنها رفعت ضميرًا مستترًا يعود على الموصوف، إذا قلت: "هذا رجلٌ حسنٌ وجهُهُ" فالحسن هو الرجل، فهناك في الصفة ضمير يعود على الموصـوف؛ أي "هو" ويكون وجهه بدلاً، وهو بدل بعض من كل؛ لأن الوجه بعض من الرجل، فعلى حالين هو مرفوع، إما أن يُرفع على الفاعلية، وإما أن يُرفع على البدلية بدل بعض من كل، وعرفنا وجه ذلك، إن رفعته على الفاعلية فهـذا ظاهر ولا إشكال، وإن رفعته على البدلية فإنك تُضمر في "حسن" ضميرًا فاعلاً، ويكون الوجه بدلَ بعضٍ من كُلٍّ؛ لأن الفاعل الضمير يعود على الرجل، والوجه بعضه، ولذلك نقول إنه بدل منه، هذا في حالة الرفع، وقد يأتي مـا بعد الصفة المشبهة منصوبا، تقول مثلا: "رأيت الرجلَ الحسنَ وَجْهًا" ولاحظ أنك جَرَّدتَـه مـن "ال"، وذلـك أنـه منصوب على التمييز، والتمييز كما تعلمون يكون نكرة؛ أي "حَسُنَ وَجْهُهُ"، فوجها هذه تميز منصوب، وقد يُجَرُّ ما بعد الصفة المشبهة بإضافتها إليه، فتقول: "رأيت رجلاً حَسَنَ الوَجْهِ" فيكون "الوجه" مضافًا إليه، إذن يقع مـا بعـد الصفة المشبهة بالحالات الثلاث، بحالات الإعراب الثلاث؛ فيكون مرفوعًا ويكون منصوبًا ويكون مجرورًا، فـإذا سألتكم أو سألتُ أحدَكم: كيف نُعرب معمول ما بعد الصفة المشبهة، اذكر وجها أو وجوها مما تعرفه مما يُعرب به معمول الصفة المشبهة بعدها؛ يعني حالاته الإعرابية وكيف يُعرب؟

يأتي في حالة النصب وحالة الرفع وحالة الجر

وكيف يُعرب حينذاك؟

بأنه معمول الصفة إذا كان منصوبًا يكون تمييزً

هذا في أي حال؟

بالنسبة للنصب

في حال النصب؟

يكون تمييزً

مثل ماذا؟

مثل: رأيت الرجل الحسن الوجه..

الحسن وَجْهًا.

لأن التمييز يكون نكرة، فَجَرِّدْهُ من "الـــ" "وَجْهًا"، هذا النصب، تَعْرِف وجها آخر؟ هل يستطيع مـــنكم أحـــد أن يعرف وجها آخر من الوجوه التي يكون عليها معمول الصفة المشبهة؟ أُعيد فَتَنَبَّهُوا!!

يكون مرفوعا ورفعه حينذاك إما على الفاعلية فتقول مثلا: "رأيت رجلاً حسنًا وجهُهُ"، فوجهه فاعل، وإمـــا أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا في "حسن" ويكون "الوجه" بدلاً منه مرفوعًا أيضًا، لأن البدل من المرفوع مرفوع، لكن لما كان الضمير يعود على الرجل، والوجه بعض ذلك الرجل صار إعرابه بدلَ بعضٍ من كل، والوجه الأخير هو الجر، والجر حينذاك يكون بإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها فتقول: "رأيت رجلاً حسنَ الوَجْهِ".

بهذا يكون اتضح الآن المقصود بالصفة المشبهة، لِمَ سُمِّيَت صفةً مشبهة؟ ما الفرق بينها وبين اسم الفاعل الـــذي شُبِّهَت به؟ ما أحوال معمول هذه الصفة المشبهة؟ هذه أهم ما يُبحث أو ما يُتَحَدَّث عنه في مثل هذا الباب.

بقي آخر الأسماء التي تعمل عمل الفعل وهو اسم التفضيل، اسم التفضيل: هو اسم يدل على اشتراك شيئين في صفة، وزيادة أحدهما على الآخر في تلك الصفة، عندنا مفضل ومفضل عليه، عندما نستعل اسم التفضيل معنى ذلك أنه يكون عندنا شيئان مفضل ومفضل عليه، ينبغي أن يشتركا في الصفة؛ بمعنى أنه لا يصح أن يكون أحدهما فيه هذه الصفة والآخر ليس فيه هذه الصفة، فإنك لا يصح أن تفضل ما فيه هذه الصفة على ما كان مجردًا منها؛ لأنه لا مجال للتفضيل، ولذلك قالوا:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ *** إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَ

فالعصا لا مَضَاءَ فيها أصلا، ولذلك لا يليق أن تقول: إن السيف أمضى من العصا، وأكثر حـــدة وقطعـــا؛ لأن العصا أصلا ليس فيها هذه الصفة، فعندما تستعمل اسم التفضيل لا بد أن تكون بين شيئين مشتركين في صفة، ولكن زاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، فتُفَضِّل الزائد على المزيد عليه، فلا بد إذن أن يشترك أمران فـــي صـــفة ويزيد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، فإن عُدِمَت الصفة في أحد الأمرين فلا يصح التفضيل، وإن تساوَيَا أيضا فلا يجوز التفضيل؛ لأنك لا تُفضل أحد المتساويين على مساويه، بل لا بد أن يتميز أحدهما في تلك الصفة حتـــى يصح حينذاك التفضيل، وصيغة اسم التفضيل تأتي على "أفعل" أفضل وأعلم وأكثر وأكبر وأطول وأقصر... كل ما كان يدل على تفضيل.

وصفة التفضيل قد توحي بالتجميل أو المدح، وهذا غير لازم، فإنك قد تقول أسوأ، وقد تقول أقبح، فلا يلزم في التفضيل أن يكون التفضيل الذي هو التجميل والتحبيب وأن يكون مفضلاً عند الناس، ولكن المقـــصود بالتفـــضيل الزيادة، يعني الصفة التي اشتركا فيها يزيد أحد الأمرين على الآخر في هذه الصفة سواء كانت صفة مـــدح أو ذم. تفضل يا شيخ.

يقول: ذكرت على وزن أفعل مثالاً له لو قلنا: هند أقبح الفتيات؟

لا، لا تَقُل أقبح، اسم التفضيل هذا "أفعل" للمذكر وأما المؤنث فإنه يُستعمل معه صيغة فُعْلَى

قُبْحَى الفتيات، ما نقدر أن نقول: هند أجمل الفتيات؟

لا، عندما تقول أجمل الفتيات فأنت حينذاك لأنك عاملتها معاملة الجمع، وهذا سيأتي بعد قليل، أنك نظرت إلـــى الجمع، لكن الأصل فيه استعمال أفعل للمذكر وفُعْلَى للمؤنث.

إذن هذا خطأ شائع يا شيخ؟

لا، عندما نصف فإنا نقول... لأن لزوم الإفراد والتذكير سيتبين الآن أنه في بعض أحوال اسم التفضيل يجب التزام الإفراد والتذكير، حتى ولو كان المفضل مثنى أو مجموعا أو مؤنثا، وفي بعض الأحوال يجوز الأمران، فسيتبين أنه إذا كان مضافا إلى نكرة أو كان ما بعده "من" جارة للمفضول، فإنه يجب التزام الإفراد والتذكير، فتقول: فلانة أفضل من فلانة، لأنه جاء بعده "من" جارَّة للمفضول، وكذلك إذا أضفته إلى نكرة تقول: "أفضل امرأة" لكن عندما يُعَرَّف اسم التفضيل بـ "ال" فيجب مطابقته فتقول: "هذه فُضلى النساء" وأما إذا أضيف إلى معرفة فيجوز فيه الوجهان، فلك أن تقول: "فضلى النساء"، ولك أن تقول: "أفضل النساء"، وسوف يتبين هذا -إن شاء الله تعالى- الآن في تفصيل أحوال اسم التفضيل بالنسبة للإفراد والتذكير، إذن هو على حالات.

وحالاته أربع:

إما أن يكون بعده "من" جارَّة للمفضول، إذن أركان التفضيل -يا إخوان- ثلاثة، هل يستطيع أحد منكم استنباط أركان التفضيل الثلاثة؟ نحن عرفنا في الاستثناء أن هناك مستثنى منه، وأداة استثناء، ومستثنى. أما التفضيل كيف تفضل؟ تفضل يا شيخ.

المفضل والمفضل عليه واسم التفضيل.

تُرَتِّب؟ هل تستطيع التَّرْتِيب؟ كيف تأتي بترتيب الجملة؟ أيها يأتي أولا؟

المفضل

المفضل ثم؟

اسم التفضيل، ثم المفضل عليه

ثم اسم التفضيل ثم المفضل عليه، هذا صحيح.. أحوال الجملة التي فيها اسم التفضيل، إما أن يأتي بعد اسم التفضيل "مِن" حرف "مِن" الجارَّة تجر المفضول؛ أي المفضل عليه، وإما أن يأتي اسم التفضيل وقد أُضِيفَ إلى نكرة، وإما أن يأتي اسم التفضيل وقد أُضِيفَ إلى معرفة، وإما أن يأتي اسم التفضيل مُعَرَّفًا بـ "ال"، هذه أحوال أربع تختلف في كل حالٍ، يختلف حكم اسم التفضيل من حيث لزوم الإفراد والتذكير وحيث مطابقة المفضل.

أعيد مرة ثانية، الآن منذ قليل ورد استفسار حول مجيء اسم التفضيل على صيغة "أفعل" أو مطابقته للمفضل بأن يقال: "فعلى" أو "أفعلان" للمثنى أو "أفعلون" للجمع، أو "فُعْلَيَات" للجمع كذلك، أو "فعليان" للمثنى المؤنث، فهل يُطابق أو يَلزم الإفراد والتذكير؟ نقول: ينبغي أن نعرف أولا الحالات الأربع حتى نعرف حكم كل حالة، فإما أن يكون بعده "منْ" جارة للمفضول، وإما أن يكون مضافا، والإضافة إما أن تكون إلى نكرة، وإما أن تكون إلى معرفة، وإما أن يأتي محلّى بـ "ال"، وسأمثل للجميع:

أما مجيئُه بعده "مِن" جارَّة للمفضول، كأن تقول: "خالد أفضل من محمد" فجاء بعد اسم التفضيل "أفضل" "من" جارة للمفضول؛ أي المفضل عليه، وأما إضافته للنكرة فقولك: "خالد أفضل رجل" وأما إضافته إلى المعرفة فقولك: "خالد أفضل الرجال"، وأما تحليته بـ "ال" كقولك: "خالد الأفضل".

إذن هي أربع حالات، وهي بالنسبة لحكم ملازمته للإفراد والتذكير؛ أي صيغة أفضل، أو مطابقته للموصوف بحسب حاله تختلف باختلاف الحالة، أما إن جاء وقد وقع بعده "مِن" جارة للمفضول، فإنه يجب أن يُلازم الإفراد والتذكير، فتقول: "زيد أفضل من عمرو" تؤنث: "هند أفضل من عمرو" نحن قلنا: "أفضل" ما غيرنا مع أن المفضل مؤنث، "الزيدان أفضل من العمرين" ما قلنا: "أفضلا"؛ لأنه جاء بعده "من" و"الهندان أفضل من الزيدين" والجمع: "الزيدون أفضل من عمرو" و"الهندات أفضل من عمرو"، إذن لاحظوا صيغة اسم التفضيل لم تتغير وقد وجد بعدها "من" جارة للمفضول، هذا يُلزم بأن نُبقي اسم التفضيل على صيغته الأصلية ملازمة الإفراد والتذكير.

كذلك إذا أضيف اسم التفضيل إلى نكرة، فإنه أيضا يَلزم الإفراد والتذكير، "زيد أفضل رجل" أو "الزيدان أفضل رجلين" أو "الزيدون أفضل رجال"، "هند أفضل امرأة" "الهندان أفضل امرأتين" "الهندات أفضل نساء".

لما أضيف إلى نكرة ماذا حصل لاسم التفضيل؟ لزم الإفراد والتذكير، هاتان هما الحالتان التي يلزم ويجب فيهما أن يلازم اسم التفضيل الإفراد والتذكير، إنْ عُرِّفَ بـــ "ال"؛ «اسم التفضيل» وجب مطابقته فتقول: "زيد الأفــضل" و"الزيدان الأفضلان" و"الزيدون الأفضلون" و"هند الفضلى" و"الهندان الفضليان" و"الهندات الفضليات" وجوبًا. بَقِــيَ حالة واحدة ما هي؟

هذه هي المحلى بـــ "ال"، أن يضاف إلى معرفة، إذا أضيف إلى معرفة جاز فيه الوجهان، فلــك أن تــأتي بـــه ملازمًا للإفراد والتذكير، ولك أن تأتي به مطابقًا، فلك أن تقول: "زيد أفضل الرجال"، "والزيدان أفضل الرجــال"، و"الزيدان أفضلا الرجال".

هذا في المعرفة يا شيخ؟

هذا عند إضافته إلى المعرفة، ونستطيع الآن أن نَتَبَيَّنَ ذلك من خلال الأمثلة، الآن نحن قلنا إنه إذا وقع بعد اسم التفضيل "من" جارة للمفضول ماذا يجب في اسم التفضيل؟

أن يلزم الإفراد والتذكير، قال الله –سبحانه وتعالى: حكاية عن إخوة يوسف: ؟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَــا ؟ [يوسف: ٨] ما قال "أحبَّا" وهما اثنان يوسف وأخوه، ما قال "أَحَبَّا"، وإنما لازمه الإفراد والتذكير، قال: ؟ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا ؟ و"أحب" هذه اسم تفضيل.

كذلك قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ ؟ [التوبة: ٢٤] ولم يقل "أَحَبِّي إِلَيْكُم"؛ لأنها خبر كان، فتكون بالياء لو كانت جمعا، فألزمها الإفراد والتذكير فقال: ؟ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ ؟ منصوبة وعلامة نصبها الفتحــة، فألزمهــا الإفــراد والتذكير؛ لأنه قال أحب إليكم ؟ مِنَ اللهِ ؟ جاء بعدها "مِن"، لما وقع بعدها "مِن" جارَّة للمفضول، للمفــضل عليــه بزعمهم، وإلا ليس هناك أحد أحب إليه من الله ورسوله، لكن بزعمهم إن كانوا هم هذه أحب إليهم من الله ورسوله، فالحكم بينته الآية، إذن لمَّا جاء بعد المفضل "من" جارة للمفضل عليه لزم الإفراد والتذكير.

وفي قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ؟ [البقرة: ٩٦] هنا مـــن أي أنــواع اســم التفضيل؟ "أَحْرَصَ النَّاس"؟ أُضِيفَ إلى معرفة، وإذا أضيف إلى معرفة ماذا يكون في اسم التفضيل؟ يجــوز فيــه الوجهان: لك أن تأتي به مفردًا مذكرًا، ولو كان الموصوف غير مفضل، وليس مفردًا مذكرًا، ولك أن تطابق؛ يعني لك أن تطابق المفضل، ولك أن تلازمه الإفراد والتذكير بصرف النظر عنه، هنا: ؟ وَلَتَجِدَنَّهُمْ ؟ جمع "هم" قــال: ؟ أَحْرَصَ النَّاسِ ؟ ما قال: "أحرصِي الناس" فلم يجمع، وإنما ألزمه الإفراد.

وهذا أحد الوجهين الفصيحين فيها، ولك أن تجمع في غير القرآن، وقد ورد في القرآن ولذلك قال الله –ســبحانه وتعالى: ؟ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ؟ [الأنعام: ١٢٣] ولم يقل "أَكْبَرَ" مع أنه يجــوز ذلــك؛ لأنــه أضيفت إلى معرفة، كيف أضيفت إلى معرفة؟

هنا ؟ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ؟ أضيفت إلى معرفة أم نكرة يا إخوان؟ ؟ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ؟، كيف أضيفت إلــى معرفــة، بَيِّن؟

محصور المجرمين في تلك القاعدة

يعني الآن "أكابر" أضيفت إلى "مجرميها" هل مجرميها معرفة أو نكرة؟

نكرة.

لا، هي معرفة؛ لأنها مضافة إلى ضمير، والمضاف إلى المعرفة معرفة، فأضيف اسم التفضيل إلى معرفة، وإذا أضيف اسم التفضيل إلى المعرفة جاز الوجهان، هنا في قوله: ؟ أَكَابِرَ مُجَرِمِيهَا ؟ جاء مطابقا للمفضَّل فَجُمِعَ، وفي الآية الأولى: ؟ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ؟ لزم الإفراد والتذكير فلم يَجِب، إذن الوجهان جائزان وتبين الآن هذه الأحوال لاسم التفضيل بالنسبة لمطابقته لموصوفه، أو ملازمته للإفراد والتذكير.

يبقى أمر أخير يقال عن اسم التفضيل: أنه لا ينصب المفعول به وإنما يكتفي برفع الفاعل على الوجه الصحيح في إعماله، يكتفي برفع فاعله.

هذا هو جملة الحديث عن الأسماء التي تعمل عمل الفعل، فإن كان لأحد منكم استفسار في شيء منها وإلا دخلنا في الموضوع التالي.

يقول: أي جملة، اسم التفضيل يكون إذا كان محلى بـ "ال" هل لا بد أن يضاف إلى اسم التفضيل "ال"؛ يعني أي جملة مثلا: "الزيدان الأفضل أو الأجمل" لا بد أن يضاف إلى "ال"؟

إذا قلت: "ال" قل "الأفضلان"، إذا حَلَّيْتَه بـ "ال" وجب أن يطابق المفضل، فإذا قلت: "الزيدان" تقول: "الأفضلان أو الأجملان" لأنا عرفنا أنه يطابق وجوبا إذا كان معرفًا بـ "ال" فتثنيه كما جاء المفضل مثنى، فاسم التفضيل إما أن يطابق وجوبًا وذلك في أي حالة؟ إذا كان محلى بـ "ال"، وإما أن يلازم الإفراد والتذكير وجوبًا وذلك في حالتين: أن يضاف إلى نكرة أو يقع بعده "مِن" جارة للمفضول، ويجوز الأمران في حالة واحدة وهو أن يضاف إلى معرفة، وعرفنا الآيات التي وَضَّحَت هذا الأمر، وَتَبَيَّنَ منها هذا الأمر.

هل يجوز يا شيخ أن نقول: من أفضل الرجال محمد؟

من أفضلهم نعم، حينئذ بَعَّضْتَهُ؛ أي جعلته بالتبعيض، ما جعلته هو الأفضل على الإطلاق ولكن جعلته واحدًا من المفضلين، عندما تحكم على فلان وتقول: فلان أفضل الرجال فأنت الآن فضلته على جميع الرجال، لكن إذا قلت إنه من أفضل الرجال فأنت جعلته بعضَ المفضلين واحدًا من المفضلين.

هل يلزم الحالات التي ذُكِرَت؟

لا، لا علاقة له بهذه الحالات؛ لأن الحالات "مِن" تكون واقعة بعد اسم التفضيل وليس قبله.

يجوز تقديم المفضل والأداة؟

لا، أنت تذكر المفضل ثم تصفه بأنه الأفضل، فاسم التفضيل يأتي صفة للمفضل وليس العكس؛ لأن الموصوف لا يتأخر عن صفته.

نأتي بعد ذلك للباب الآخر وهو باب التوابع:

بعد أن انتهى الحديث عن الأسماء التي تعمل عمل الفعل.

يقول: "الزيدان الأفضل بين الرجال". هل هي صحيحة؟

لا، "الأفضلان"، أنت حَلَّيْتَهَا باسم التفضيل بـ "ال" فيجب أن تثنيها، نحن عرفنا أن اسم التفضيل إذا حُلِّيَ بـ "ال" وَجَبَ أن يُطابق المفضل فتقول "الأفضلان".

التوابع

التوابع هذا باب كبير جَيِّد ومهم من أبواب النحو، ومعرفته لا غنى لطالِبٍ عنها؛ لأنه لا يكاد يخلو أسلوب في الغالب من نعت أو توكيد أو عطف أو بدل، وأكثرها استعمالا هو النعت والعطف، قد يكون استعمال البدل أقل من ذلك، وكذلك التوكيد ما يكون بكثرة العطف والنعت، ولكن العطف والنعت كثير الاستعمال في لغة العرب، فلا يَستغني الإنسان عنها، هي تُسمى توابع، وذلك أنها تخالف غيرها من المُعْرَبَات، الأسماء نحن عرفنا الآن أن الفاعل له حكم، ما حكمه؟ الرفع، بمجرد أن يكون فاعلا يرفع، والمفعول به؟ حكمه النصب والحال؟ النصب، والمضاف إليه؟ الجر، واسم كان؟ الرفع، واسم إن؟ النصب، وما بعد حرف الجر؟ مجرور، إذن هذه الأسماء لها أحكام بمجرد وقوعها في هذه المواقف، فتعطيها حكمًا مباشرة تقول: هذا مرفوع، هذا منصوب، هذا مجرور، أو مجزوم، الفعل إذا وقع بعد أداة جزم يكون مجزومًا.

لكن التوابع لا يَصِحّ أن تعطيها حكمًا بذاتها، إذ لا يصح أن يقول أحد: إن حكم النعت الرفع هكذا بإطلاق، أو حكم البدل النصب، فليس لها حكم مستقل، بل حكمها تَبَعٌ لحكم ما قبلها "متبوعها"، فالعطف ليس له حكم بذاته ولكنه معطوف وحكمه حكم المعطوف عليه، والنعت ليس له حكم في ذاته ولكن حكمه حكم منعوته، والبدل ليس له حكم في ذاته ولكن حكمه حكم المبدَل منه، والتوكيد ليس له حكم في ذاته ولكن حكمه حكم المؤكد.

إذن سُمِّيَت توابع لأنها لا تُعرب بإعراب خاص بها ولكنها تتبع ما قبلها في إعرابها، فحكمها حكم ما قبلها، ولا حكم لها مستقل وهي خمسة.

ابن مالك قال:

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَل *** نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل

فَعَدَّ أربعة، إلا أن قوله "عطف" جمع نوعين من أنواع التوابع، وهو "عطف البيان" و"عطف النَّسَق" وسيتبين هذا -إن شاء الله تعالى- أنها خمسة أنواع:

النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

أكثرها شهرة واستعمالا هو النعت، ولا يقترب منه من أنواع التوابع في كثرة الاستعمال -كما قلت- إلا عطف النسق وسيتبين هذا -إن شاء الله تعالى.

النعت: هو عبارة عن وصف... والنعت هو مصطلح بصري، صار عليه جمهور النحويين، واصطلح المتأخرون من محققي النحو عليه، فصاروا يسمون هذا النوع من أنواع الأسماء نعتًا، والكوفيون مصطلحهم فيه الصفة، ولذلك تسمعهم يقولون: "الصفة تتبع الموصوف" تسمعون يقولون: "النعت يتبع المنعوت" وهما شيء واحد، فالصفة والنعت شيء واحد، ولكن هذا اصطلاح بصري وهذا اصطلاح كوفي ولا مُشَاحة، سواء استعملت هذا أو هذا فلا إشكال، وسواء سميته باب الصفة أو باب النعت فلا إشكال.

إلا أن تسميته بالنعت أولى؛ لأنه قد يُفهم من قولك الصفة مطلق الوصف، ولا يُتصور منه أنك تقصد التابع هذا، وإنما يُفهم من الصفة أنه شيء مشتق يوصف به كاسم الفاعل واسم المفعول إلى آخره... وإن لم يقع في هذا الموقع موقع التابع، ولذلك تسميته نعتا أولى؛ لأنها تحرر المسألة وتبين موقعه الإعرابي.

هذا النعت يأتي لأغراض، فقد تَنْعَت المعرفة وقد تَنْعَت النكرة، فعندما تنعت المعرفة تقول مثلا: "رأيت زيدا الكريم مثلا أو الكبير"، فأنت الآن وضحته؛ لأنه قد يشترك أكثر من شخص في هذا الاسم، وقد تقول: "رأيت رجلاً كريما"، فقولك "رجلاً" هذا مبهم نكرة، فخصصت هذه النكرة وحددتها بقولك: "كريم"، فأخرجت بقية الرجال الذين لا يتصفون بهذه الصفة فخصصت، إذن النعت قد يوضح المعرفة بأن يشترك في الاسم أو في العلم "اسم العلم" أكثر من شخص فتوضحه بهذه الصفة، كما قلنا في قولك: "رأيت زيدًا الكريم"، فقد يشترك أكثر من شخص باسم زيد، لكن قولك "الكريم" حددت المقصود، أو أن تقول: "رأيت رجلاً" فلا يُعلم أي رجلٍ! فتقول: "طويلا" فأنت الآن وإن لم يتحدد المطلوب، ولكنك خصصته، فالصفة إذا جاءت بعد النكرة تخصص وإذا جاءت بعد المعرفة توضح، وقد

يكون غرضك من النعت المدح، كما في قول الله -سبحانه وتعالى- أو في البسملة "بسم الله الرحمن الرحيم"، فالرحمن والرحيم صفتان نعتان لله -سبحانه وتعالى- وهما يفيدان المدح.

فهذا غرض من أغراض النعت، وقد تفيد الذم: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، فالرجيم نعت للشيطان، وقد أفاد الذم، وقد تفيد التَّرَحُّم كما قالوا: "رأيت زيدًا المسكين"، فالمسكين هذه فيها نوع تَرَحُّم على الموصوف وهو زيد، إذن هناك أغراض.

لو أنك قرأت قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ؟ [البقرة: ١٩٦] الآن "كاملة" صفة للعشرة، لكن معروف أنها عشرة قبل أن تُذكر كلمة كاملة، يعني كلمة كاملة هذه لم تحدد شيئا؛ لأن العشرة هي كاملة قبل أن تُذكر كلمة كاملة، فما الذي أفادته الصفة أو النعت هنا كاملة؟ قالوا: أفادت هنا التوكيد، فهي لم تُفِد معنًى جديدًا، فإن قولك: كاملة في الآية لم يُثبت معنًى جديدًا وإنما أكَّدَ المعنى السابق.

وكذلك قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ؟ [الحاقة: ١٣] فإن "نفخة" اسم مَرَّة مصدر يدل على وقوع الفعل مرة واحدة، فقولك واحدة بعد ذلك لم يأتِ بمعنى جديد؛ لأن المرة حصلت باسم المرة "نفخة" بالموصوف نفسه، وإنما جاءت الصفة فأفادت توكيد وقوع الفعل مرة واحدة، إذن النعت قد يفيد أيضًا التوكيد ولا يأتي بمعنى جديد، إذن قد يأتي النعت بمعنى جديد كتوضيح المعرفة أو تخصيص النكرة أو المدح أو الذم أو التَّرَحُّم، وربما لا يأتي بمعنى جديد، ولكنه يؤكد مضمون معنى سابق كما في هذه الأمثلة.

حتى نَدخل في الحديث عن أحوال النعت مع المنعوت لا بد أن نُبَيِّن المقصود بهذه الأحوال، فإننا نقول: الاسم له أحوال، وله حالات إعراب، ما حالة الإعراب الخاصة بالاسم؟ ثلاثة:

رفع، ونصب، وجر.

وله حالات بالنسبة للإفراد وعدم الإفراد وهي ثلاثة أيضا: إفراد، وتثنية، وجمع.

وله حالتان بالنسبة للتعريف وعدمه وهو أن يكون معرفة أو يكون نكرة.

وله حالتان بالنسبة للتذكير وعدمه، هو أن يكون مذكَّرًا أو يكون مؤنَّثًا.

هذه عشر حالات: رفع ونصب وجر، وهذه حالات إعراب، وإفراد وتثنية وجمع، وهذه حالات إفراد وعدمه، تذكير وتأنيث وتنكير وتعريف، عشر حالات.

هذا الكلام على الأسماء عموما، يكون الاسم على بعض هذه الحالات، فنقول هذا اسم مذكر، اسم مؤنث، معرف، نكرة، مرفوع، منصوب، مجرور، مثنى، جمع، مفرد، يُوصَف.. لكن لا يمكن أن تجتمع هذه العشر في اسم واحد، هل يمكن أن يبين أحدكم لماذا لا تجتمع هذه الصفات العشر في اسم واحد؟

أعيد السؤال مرة ثانية، ولو تأملتموه لوجدتم الجواب سهلا، أقول: نحن عرفنا أن أحوال الاسم عشرة، الأحوال التي سمعتموها من قبل في الحديث عن النعت، فهو له واحدة من حالات ثلاث في الإعراب الرفع والنصب والجر، وله حالة من حالات الإفراد والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث.

أقول سؤالي: الاسم يوصف بهذه الحالات العشر فيقال: هذا اسم مذكر، وهذا اسم معرفة، وهذا اسم مرفوع، وهذا اسم مجموع، لكن لا تجتمع هذه الأوصاف العشر في اسم واحد لماذا؟

تختلف حالاتها؛ فالمرفوع مستحيل أن يكون منصوبًا أو مجرورً.

أحسنت، هذه الصفات بعضها فيها تضاد مع بعض؛ يعني يتضاد بعضها مع بعضها الآخر، فلا يكون الاسم مرفوعًا منصوبًا في وقت واحد، أو منصوبًا مجرورًا في وقت واحد، كما لا يكون مفردًا أو مثنى، أو مثنى

ومجموعًا في وقت واحد، ولا يكون منكرًا ومعرفًا، ولا يكون مذكرًا ومؤنثًا في الوقت نفسه، إذن لوجود بعض التضاد في هذا الأوصاف لم يكن يقع الاسم على هذه الحالات جميعًا.

لكنه يأخذ جميع هذه الحالات؟.

يقع على هذه الحالات؛ بمعنى أنه يمكن للاسم أن يَشترك فيه أكثر من حالة، يعني يجب في الاسم أن يكون على أربع أوصاف من هذه الأمور العشرة.

كيف ذلك؟ يكون على حالة من حالات الإعراب؛ إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، الاسم طبعا ما قلنا مجزوم لماذا؟

لأنه خاص بالأفعال.

لأن الجزم لا يكون في الأسماء، الجزم كما قال الشيخ أحمد خاص بالأفعال، فإذن الاسم إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا إذن هو على حالة من إحدى الحالات، وحالة من الإفراد والتثنية والجمع، فإما أن يكون مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، وحالة من التعريف والتنكير، فإما أن يكون معرفة أو نكرة، وحالة من التذكير والتأنيث، إذن ينبغي أن يجتمع في الاسم كم وصف؟ أربع حالات، واحدة من حالات الإعراب، وواحدة من الإفراد والتثنية والجمع، وواحدة من التنكير والتعريف، وواحدة من التذكير والتأنيث.

سأعطي مثالا وأسألكم الآن ما الحالات الأربع المجتمعة فيه، لَمَّا أقول: "جاء زيد"، الاسم عندنا "زيد" تذكر الحالات الأربعة المجتمعة فيه؟ تفضل يا شيخ..

مفرد

فيه الإفراد.

وتذكير

والتذكير.

والرفع

والرفع.

والتعريف

والتعريف أحسنت، هذه الأربع حالات من الحالات العشر التي ذكرناها، التي يجب أن تجتمع، لو قلنا: "رأيت زيدًا" هنا اختلف شيء، ترى سهل يا إخوان! أعطه يجيب.

الإفراد

الإفراد.

والنصب

والنصب هنا اختلف عن السابق بالنصب.

والتعريف

والتعريف

التذكير

والتذكير، إذن كل الحالات ما عَدَا حالة الإعراب، فإنها اختلفت إلى النصب، لما أقول: "جاء رجل" مـــن يُبَـــيِّن الحالات الأربع فيه؟ ولو يحاول واحدٌ منكم يا إخوان! حاول أن تأتي ولو ببعضها! هات.

الإفراد

فيه الإفراد.

والتذكير

والتذكير.

الرفع

والرفع.

نكرة

التنكير، إذن هذه الأربعة، لو غيرناها وقلنا: "مررت بزيد"، "زيد" يحاول بعضكم يا إخوان لأن الأمر سهل فيه.

الإفراد

الإفراد.

والتذكير.

نعم.

والجر

والجر.

والتعريف

والتعريف، لو قلت: "جاء الرجال" هات.

الجمع

الجمع بدل الإفراد.

والتنكير

الرجال فيه "ال"؟

التعريف

التعريف.

والتذكير

والتذكير؛ لأنه مذكر "الرجال".

والرفع

والرفع، إذن تستطيع أن تطبق هذه الحالات وأن تسقط أربع من هذه الصفات العشر أو الحالات العشر على أي اسم واقع في جملة سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، مـذكرًا أو مؤنثـا، أو معرفًا أو منكرًا.

اتضحت الصفات العشر؟!

نُجمِل ما قلناه ونصل إلى نتيجة ما قلناه وهذا لا بد من إجماله أيضا في مطلع اللقاء التالي إن كان هناك عمـر، فأقول: إن عَلاقة هذا الأمر بباب النعت، هو أن النعت يُطابق منعوته في واحد من أنواع الإعراب وجوبًا، وواحـد من التعريف والتنكير، فلا يكون النعت إلا مُطابِقًا لمنعوته في هذين الاثنين في حالتين من خمس حالات:

واحد من أنواع الإعراب، فلا يصح أن يكون المنعوت مرفوعا والنعت منصوبا، وإنما يجب إذا رُفِعَ المنعـوت أن يُرفَع النعت، وإذا نُصِبَ المنعوت أن يُنصَب النعت وهكذا...

والأمر الثاني أن يطابقه في التعريف والتنكير، فلا يكون الموصوف معرفة والوصف نكرة ولا العكس، وأمـا بقية الحالات فَسَيَتَبَيَّنُ أنه يصح فيها عَدَا المطابقة إلا في حالة النعت السَّبَبي وهذا له حديثه -إن شاء الله تعالى.

أسئلة المراجعة

السؤال الأول:

اذكر أحوال اسم التفضيل بالنسبة لمطابقة موصوفه.

الدرس الخامس عشر

التوابع

النَّعْت والتَّوْكيد

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أيها الإخوة الحضور، أيها الإخوة المشاهدون السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مطلع هذا الدرس وأسأل الله –سبحانه وتعالى– أن ينفعني وإياكم بما نقول وما نسمع، وأن يجعل ذلك مقربًا إليه.

حديثنا –إن شاء الله تعالى– في هذا اللقاء سيكون في موضوعات "التوابع" أو بعض أنواع التوابع، ولكن قبل ذلك وقبل الاستماع أيضا إلى إجابة سؤال الدرس السابق أُنَبِّه إلى ما أُنَبِّه إليه في معظم مطالع هذه الدروس من أن هذا الدرس يُستقبَل فيه مع شرح هذا المتن الأسئلة اللغوية والنحوية والكتابية التي تمس إليها الحاجة من الإخوة المشاهدين، والأخوات المشاهدات مما يحتاجون إليه أو يحتاج إليه أكبر قطاع من الناس؛ لأن في ذلك إثراء لهذا الدرس ويؤدي حينذاك شيئًا من رسالته، على أن الهدف الأساس من هذا الوقت أو هذه الساعة هي شرح هذا المتن المبارك، إن رأيتم يا شيخ أحمد أن ننظر في سؤال الدرس السابق، ولعلنا نبدأ بمن معنا؛ لأن لهم حقًّا علينا أولا، وأيضا حديثهم مباشر وحديث هذا مكتوب، كما تشاء ونستمع أيضًا من هناك إن رأيت ذلك.

كان السؤال حول اسم التفضيل، أحوال اسم التفضيل بالنسبة لمطابقة موصوفه؟ إذا كان لأحد.

يقول: أن يكون اسم التفضيل مفردًا مذكَّرًا وإتيانه بعد "مِن" الجارة للمفضول كقولك: "محمد أفضل مِن خالد".

هذه الحالة الأولى، أن يكون مفردًا مذكَّرًا، يلزم الإفراد والتذكير في حالتين: إحداهما ما ذكرته الآن من أنه يكون بعده "مِن" تجر المفضل عليه. تفضل يا شيخ.

يقول: أن يكون اسم التفضيل محلى بـــ "ال"

وفي هذه الحالة، إذا صار محلى بـــ "ال" ماذا يحصل له؟

يقول: وجب مطابقته للمفضل

يطابق المفضل عليه، إذا قلت: "زيد أفضل من فلان"، يطابق المفضل إذا كان محلى بـــ "ال"، "زيد الأفضل"، لكن ما انتهينا من لزومه الإفراد والتذكير، ذكرنا حالة وبقيت حالة، تريد أن تجيب يا شيخ؟

يقول: يكون اسم التفضيل مفردًا مذكَّرًا إذا أضيف إلى نكرة مثل هند أفضل امرأة.

هند أفضل امرأة، هنا أضيف إلى مؤنث ومع ذلك عومل معاملة المفرد المذكر، وهذه هي الحالة الثانية من لزومه الإفراد والتذكير، وذلك إذا أضيف إلى نكرة، معنى ذلك أنه بقي له حالة واحدة وهي أن يضاف إلى معرفة، فما حكمه حينذاك؟

يقول: المطابقة والتفرد

يعني لك فيه أن تعامله المعاملتين؛ فلك أن تُلزمه الإفراد والتذكير فتقول: "أفضل الرجال" ولك أن تجعله مطابقًا للمفضل كما في قوله تعالى: ؟ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ؟، ؟ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ؟ [الأنعام: ١٢٣]، ويجوز في غير القرآن: "أكبر مجرميها"، فإذن لك أن تُلزمه الإفراد والتذكير، ولك أن تطابق به المفضل وذلك في هذه الحالة التي يكون اسم التفضيل مضافا إلى المعرفة.

إن كان هنا شيء يضاف إلى ما قيل، أو على الأقل استعراض أسماء من أجاب من باب الحق علينا...

الأخت تقول: أحوال اسم التفضيل بالنسبة لمطابقة موصوفه أربعة أحوال:

١- إما أن يأتي بعد اسم التفضيل حرف "مِن" جارّة للمفضول، والحكم: يجب أن يلزم اسم التفضيل الإفراد والتذكير، مثل: خالد أفضل من محمد، هند أفضل من خالد.

٢- أن يُضاف اسم التفضيل إلى نكرة، الحكم: يجب أن يلزم الإفراد والتذكير، مثل: محمد أفضل رجل، الزيدون أفضل رجل، ولعلها تريد رجال يا شيخ.

٣- أن يُضاف إلى معرفة، والحكم: يجوز فيه الوجهان: لزوم الإفراد والتذكير، أو المطابقة، مثل: محمد أفضل الرجال، والزيدان أفضل الرجال، أو الزيدان أفضلا الرجال.

حينذاك ما نقول لزوم ولكن نقول الإفراد والتذكير؛ لأن اللزوم معناها الاقتصار عليه.

٤- أن يكون اسم التفضيل معرَّفًا أو محلًّى بـ "ال"، الحكم: يجب فيه المطابقة فقط؛ أي يطابق اسم التفضيل الموصوف في التذكير والإفراد مثل: محمد الأفضل، وفاطمة الفُضْلى، والهندات الفُضْلَيَات، والله تعالى أعلم.

أَحْسَنْتَ وَأَحْسَنُوا وَأَحْسَنَّ.

كنا بدأنا في الدرس السابق أو في خواتيم الدرس السابق الحديث عن التوابع، وتَبَيَّنَ سبب تسمية هذه الأشياء التي نتحدث عنها في هذا الباب بعد انتهاء المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وهي عماد الحديث عن أبواب النحو؛ لأنكم تعرفون أن أبواب النحو أصلها الإعراب، وما بُوِّبَ من كتب النحو على أنواع الإعراب بُدِئَ به بالرفع، هذا درب من دروب التبويب النحوي كما في هذا الكتاب، بُدِئَ بالمرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات، بهذا تكون اكتملت أصول الكتاب التي هي أنواع الإعراب وبقي الحديث عن بقية الأبواب التي لا تندرج تحت شيء منها، ومن ذلك التوابع؛ لأن التوابع لا يصح أن يُقال إنها مرفوعة ولا إنها منصوبة ولا إنها مجرورة، ولكنَّ حكمها تابع لحكم ما قبلها، معنى ذلك أن تسميتها توابع؛ أي أنها تتبع ما قبلها في إعرابها، فليس لها إعراب مستقبل، وهي خمسة أنواع:

النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

ويُبدأ فيها بأصلها وأكبرها وهو النعت، والنعت هو تسمية أو مصطلح بصري والكوفيون يسمونه الصفة، ولا إشكال أن تسميه نعتا أو تسميه صفة، وهو في إعرابه لا يستقل بإعراب بذاته، ولكنه يُعرب بإعراب منعوته، فإذا كان منعوته مرفوعًا رُفع، وإذا كان منعوته منصوبًا نُصب، وإذا كان منعوته مجرورًا جُرّ.

ثم إنا تحدثنا أيضًا عن أحوال الاسم، نريد الانطلاق من ذلك إلى حُكم النعت مع المنعوت، فقلنا: إن أحوال الاسم هي أربعة أحوال من عشرة:

- فهو إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، يعني واحد من أنواع الإعراب.

- وإما أن يكون معرَّفًا أو منكَّرًا.

- وإما أن يكون مذكَّرًا أو مؤنَّثًا.

- وإما أن يكون مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا.

هذه أحوال عشرة لا تجتمع كلها في اسم واحد، ولكنها يجتمع منها أربعة من هذه العشرة، وسبب عدم اجتماعها في اسم واحد ما فيها من التضاد، فلا يكون الاسم مفردًا ومجموعًا في الوقت نفسه، كما لا يكون مذكرًا ومؤنثا في الوقت نفسه، ولا معرفًا ومنكرًا في الوقت نفسه، ومن ثم فإنها لا تجتمع الأحوال العشرة في اسم واحد، وإنما يجتمع منها أربعة، وقد مثلنا كما تذكرون في خواتيم اللقاء السابق بأمثلة طلبت من كل واحد منكم أن يُوقِعَ علـى الاسـم الأحوال الأربعة المجتمعة فيه، فجاء مثل قولنا مثلا: "جاء الزيدان" قلنا: "الزيدان" فيه الرفع من أحوال الإعـراب وفيه التذكير وفيه التعريف وفيه التثنية، فهي إذن أربعة أحوال تؤخذ من الأحوال العشرة التي تصيب الاسم بعامَّة، فإن سأل سائل وقال: ما الحكمة أو ما السر من الحديث عن أحوال الاسم عند الحديث عن النعت؟ نحن نتحدث عن النعت فما عَلاقة الحديث عن الاسم بعامَّة؟ فتَبَيَّنَ أن المقصود من هذا الحديث هو أن النعت يُطـابق منعوتـه فـي شيئيين من خمسة أشياء:

في واحد من أنواع الإعراب، فلا يصح أن يكون النعت في حالة إعرابية ومنعوته في حالة إعرابية أخرى، بل لا بد من المطابقة، كما يُطابقه في التعريف والتنكير، فلا يكون النعت نكرة والمنعوت معرفة، وإنما يُنعت المعرفة بالمعرفة كما يُنعت النكرة بالنكرة.

وهنا اتضح المقصود من بيان أحوال الاسم حتى نطبق شيئًا منها أو ما ينطبق منها على النعت الـذي يـسمونه نعتًا حقيقيًّا.

بقيت مسألة تتعلق أيضًا بالنعت: وهي أن النعت أحيانا يكون معلومًا واضحًا بيِّنًا بدون ذكر منعوته، كيف ذلك؟

يعني أحيانا نعرف المقصود من الاسم، إذا قلت مثلا: "جاء زيد"، زيد معروف، سواء قلت الكريم أو لم تقل؛ فإذا كان المنعوت بهذه المثابة من أنه واضح بدون أن نذكر النعت؛ يعني واضح دون ذِكْرِ النعت، إذا قلت جـاء زيـد عرف، وقولك الكريم إنما هو مزيد إيضاح، وإلا فهو معروف وليس عندنا زيد إلا هو، إذا كان الأمر كذلك جاز لك أن تعامل النعت معاملة أخرى بخلاف متابعته لمنعوته التي هي ما ذكرناه من الإعراب التَّبَعي الذي ذكرناه فيـه، وهذا ما يسمونه بالقطع.

إذن الأصل في النعت أن يُتابع منعوته ويماثله في إعرابه، ويسمى هذا إتباعا فتتبعه؛ أي ترفع النعت إذا كـان المنعوت مرفوعًا، تنصبه إذا كان منصوبًان تجره إذا كان مجرورًا هذا الأصل، لكن يجوز لك أيضا في النعت أن تقطعه عن منعوته، معنى تقطعه؛ أي أن تُزيل المتابعة الإعرابية كيف ذلك؟

في مثل قولنا "بسم الله الرحمن الرحيم"، عندنا لفظ الجلالة منعوت ويوجد في الكلام نعتان "الرحمن" و"الرحيم"، يجوز.. وعندما نقول يجوز يعني أنه خلاف الأصل لكنه جائز، وإلا فالأصل أن يتابع النعت منعوته، فـ "بسم اللهِ" لفظ الجلالة مجرور، الأصل أن يكون "الرحمن" و"الرحيم" نعتين مجرورين كمنعوتهما فنقول: "بـسم اللهِ الـرحمن الرحيم".

أجاز العرب أو نطق العرب بمثل هذه التي يكون المنعوت فيها مُتَحَدِّدًا بلا ذكر النعت فالله -سبحانه وتعـالى- معلوم ومعروف حتى ولو لم يُذكر منعوتًا، بناء عليه يجوز لك... الأصل أن تُجريه وأن تُتابعه، لكن يجوز لك أن تقطعه، معنى تقطعه أي تُعربه بإعراب آخر، كيف تُعربه بإعراب آخر؟

لك أن تقول -وهذا وارد عن العرب: "بسم الله الرحمنُ" وحينذاك تُعرب الصفة "الرحمنُ" هـذه خبـرًا لمبتـدأ محذوف التقدير "هُوَ الرحمنُ"، ولك أن تنصبه: "بسم الله الرحمنَ" أي "أمدح الرحمنَ"؛ فيكون مفعـولاً بـه لفعـل محذوف تقديره "أمدح" يُسمُّون هذا النوع من النعت نعتًا مقطوعًا إلى المدح؛ لأنك قطعته عن التبعيـة لمـا قبلـه وقدَّرت فعلاً يكون عاملاً فيه تقديره "أمدح".

ولا يجوز "أعني" مثلا يا شيخ؟

لا؛ لأن المقام مقام مدح، و"أعني" هي مقام توضيح وليست مقام مدح، ولذلك قالوا: إنه مقطوع إلى المدح، وإذا قلت: "أعني" صار مقطوعًا إلى التوضيح وليس مقطوعًا إلى المدح، لك أن تقطعه إلى الذم كما في قوله -سبحانه وتعالى- في سورة المسد: ؟ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ؟ [المسد: ٤]، الجمهور قرؤوا "وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ" على الإتباع، فـ "حَمَّالَةُ" نعت لـ"امْرَأته" مرفوع، لكن عاصم وراويه حفص الذي نقرأ بقراءته قرأها: ؟ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ؟، فطبعا كثير منا يا إخوان يقرأ هذه السورة، ولكنه لا يسأل نفسه أو ربما سألها ولا يعرف الجواب: لماذا قال "حَمَّالَةَ"، مع أن منعوتَهُ مرفوعٌ "امْرَأَتُهُ"؟

والجواب: هذا من القطع إلى الذَّمِّ، والتقدير "أَذُمُّ حَمَّالَةَ"، فهو نعت مقطوع عن منعوته، معنى مقطوع؛ أي لم يتابعه في إعرابه، لماذا قُطِعَ؟ لِذَمِّهِ، لِتُقَدِّرَ فعلاً تقديره "أَذُمُّ" يكون هذا منصوبًا، مفعولاً به له، مفعولاً لذلك الفعل؛ فكأنك تريد أن تُخرجه من كونه مجردَ نعت إلى أن تَذُمَّه.

هل القطع خاص بالمدح والذم؟

يمكن أيضًا أن يكون للتَّرَحُّم، وذكروا من أمثلته أن تقول: "مررت بزيدٍ المسكينِ" هذا هو الأصل، ولك أن تقطعه إلى التَّرَحُّم فتقول: "أرحمُ المسكينَ" تنصبه، تقول: "مررت بزيدٍ المسكينَ" تنصبه وتقدر له فعلاً؛ أي "أرحمه" ولك أن ترفعه أيضًا تقول: "هو المسكينُ"، كذلك المثال الذي ذكرته منذ قليل من مسألة "أعني" إذا كان يُقطع إلى التوضيح، للإيضاح والبيان، كأن تقول: "مررت بزيدٍ..." يعني تصفه بوصف من الصفات كأن تقول: "التاجر" أو "العامل" أو "الزارع"، فَلَكَ أن تقول: "التاجرِ" بالإتباع، ولَكَ أن تقول: "التاجرُ"؛ أي "هو التاجرُ" ولَكَ أن تقول: "التاجرَ" والتقدير "أعني التاجر"؛ لأنك في هذا المقام لا تمدح ولا تذم ولا ترحم، ولكنك توضح، توضحه بصفته.

كل هذه الأمور.. أعني أن يُفارق النعت منعوته في إعرابه وهو ما يسمُّونه بالقطع، لا يصح إلا في حالة واحدة، وهو أن يكون المنعوتُ مُتَحَدِّدًا مُتَّضِحًا بلا ذِكْرٍ للنعت، أما إن كان مُحْتَاجًا للنعت لا يتضح معناه إلا بذكر نعته، فيجب أن يُتابعه نعته في إعرابه؛ لأنه لا يَتَّضِح معناه إلا بنعته، فلا بد من أن يُنعَت أو يُوصَف بهذه الصفة لِيُعلَم المقصود منه.

على كل حال الذي يَسُوق أو يجعل هذا القضية مهمة، لأنه ما نقرأه في سورة المسد كثيرًا من قوله تعالى: ؟ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ؟ ولذلك ناسب أن تُذْكَر، وأنا أحرص في ذكر القضايا المتعلقة أو القضايا التفصيلية في النحو أن أهتم كثيرًا بما كان منها خادما لآية أو قضية في نص من كتاب الله -سبحانه وتعالى- أو رسوله -صلى الله عليه وسلم- فإن هذه القواعد التي تَخدم النصوص من كتاب الله وسنة رسوله ينبغي الاهتمام بها؛ لأن الإنسان إذا صادفها عند استدلاله أو استشهاده أو قراءته يُشكِل الأمر عليه، فينبغي أن يكون عالما بحكمها عارفا كيف يخرِّجها.

إذا كان هذا مُتَّضِحًا، فإنه يناسب الأمر أن ننتقل إلى النوع الثاني من أنواع التوابع وهو «التوكيد» إذا لم يكن عند الإخوة الطلاب الحاضرين أو عند الإخوة -أيضا- غير الحاضرين.

نبدأ بالحاضرين، تفضلوا يا شباب..

إن لم يكون هناك شيء فسأبدأ بالتوكيد.

يقول: قال تعالى: ؟ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ؟ [الطور: ٤٩]، هل نعتبر كلمة "إدبار" نعتًا للنجوم؟

لا، ما يكون النعت سابقا لمنعوته، النعت لا يسبق منعوته في العربية، قد يكون في بعض اللغات يسبق النعت منعوته لكن في العربية المنعوت يأتي أولا ثم النعت، فلا تقل مثلا: "رأيت الكريم" ثم تقول "زيد"، بل تقول: "رأيت زيدًا" ثم تنعته بقولك "الكريم".

إدبار النجوم هذا ظرف زمان؛ أي وقت إدبارها، فهو منصوب على أنه مفعول فيه ظرف زمان، وهو زمان التسبيح، ؟ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ؟.

الأخت تسأل: قال الله -تعالى- في سورة الصافات الآية السادسة: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَـةٍ الْكَوَاكِـبِ ﴾ [الصافات: ٦] لماذا لم يُحذف التنوين من المضاف هنا "بزينةٍ" هذا السؤال الأول يا شيخ؟

طبعا قراءة عاصم وهي قراءة الجمهور هي بهذه ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾، وفي السبعة قُرِئَت "بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ" فعلى قراءة الإضافة لا إشكال، وهي التي أرادته "بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ" لكن على القراءة التي نقرؤها ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾ فليس هناك إضافة بل هنا "بدل"، فالكواكب بدل من زينة، ولذلك بزينةٍ مجرورة بالباء وعلامة جره الكسرة، الكواكب بدل كل من كل مجرور وعلامة جره الكسرة؛ لأنه تابع، والبدل كما سيأتي أحد أنواع التوابع، فهو بدل مما قبله، وليس فيه إضافة، فالإضافة عند حذف التنوين.

يقول: في الاستثناء المفرغ الضابط له، بعض الأمثلة عندي إذا كانت مفرغة أو لا: يتأخر عـن الحـضور إلا امرأة؟

الاستثناء المفرغ ما فُرِّغ من المستثنى منه؛ يعني إذا حُذِفَ المستثنى منه من الكلام فهو استثناء مفـرغ، هـذا معنى التفريغ، ولا يكون إلا غير موجَب؛ لأنه لا يجتمع الإيجاب مع التفريغ، أقصد لا يكون الكلام مثبتا ومحذوف منه المستثنى منه، فإنه يجب إذا حُذف المستثنى منه وفُرِّغ الاستثناء من المستثنى منـه وجـب أن يَخـرج عـن الإيجاب، وجب أن يكون غير موجب؛ يعني إما مسبوق بنفي أو نهي أو استفهام، بناء على ذلك فضابط الاسـتثناء المفَرَّغ هو ما حُذف منه المستثنى منه، تسميته مفرَّغًا لهذا؛ أي أنه فُرِّغ من أحد أركانه وهو المـستثنى منـه، ولا يكون إلا -كما قلت- غير موجب، والمثال الذي ذكره الأخ الكريم هو من الاستثناء المفَرَّغ؛ لأنه لـم يُـذكر فيـه المستثنى منه.

الأخت تقول: في جملة "أَيَّهُم تُكْرِم أُكْرِم"، قرأت أن "أيّ" منصوبة على المفعولية، كيف ذلك؟ ألا تكون أداة شرط جازمة؟

هي أداة شرط، لكنها منصوبة بشرطها، "أَيَّهُم تُكْرِم أُكْرِم"، ولذلك يقولون: إن "أي" اسم شرط منصوب بشرطه؛ يعني هو عَمِلَ في شرطه الجزم، والشرط عَمِلَ فيه النصب، التقدير: "تُكْرِم أَيَّهُم" فهو مفعول به؛ لأنه هو المكـرَم، ولذلك ننصبه بشرطه وهو تكرم، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت.

بارك الله فيك يا شيخ.

نبدأ بالنوع الثاني أو الباب الثاني من أبواب التوابع وهو «التوكيد»، بعض العلمـاء يـسميه التوكيـد بـالواو، وبعضهم يسميه التأكيد بالهمزة، وهو نوعان:

لأنك إذا أردت أن تؤكد... تأكيد الشيء هو تقريره في الذهن، هو يكون معلومًا، لاحظوا يا إخوان أن الـشيء المؤكد هو معلوم لكنك تؤكده أي تقرره في الذهن، فتأتي بإحدى وسيلتين؛ يعني لهذا الباب وسيلتان لتأكيد الكلمة أو تقريرها في الذهن، وهاتان الوسيلتان هما أن تأتي بتأكيد لفظيّ أو تأتي بتأكيد معنويّ.

قالوا: التأكيد اللفظي هو أن تُعيد المؤكَّد بلفظه تكرره، تأتي بالكلمة ثم تريد أن تؤكدها وتقررها في ذهن السامع فماذا تفعل؟ تعيدها مرة ثانية، الشاعر عندما يقول:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ *** كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

هو لو قال: "أخاك" لَعُلِمَ أن هذا أسلوب تحضيض؛ أي "الزم أخاك" وهو مفعول به منصوب بـ "الـزم" مقـدرة وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة، لكنه لم يكتفِ بهذا بل قال أخاك مرة ثانية؛ للحثِّ والحـضِّ وتأكيـد الأمر، وتقريره في الذهن، يسمُّون أخاك الثانية توكيدًا لفظيًّا؛ لأنها عبارة عن تَكرار لفظ الأولى تماما بلا فرق.

لذلك عند الإعراب في قولنا: أخاك أخاك نقول: "أخاك" الأولى مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوبا تقـديره "الزم أخاك"، وأما الثانية فهي توكيد لفظي له، معنى توكيد لفظي: أي أنه أعدناه بلفظه؛ كررناه بلفظه كما هو، لـك

أن تأتي بالفعل، تحث أخاك على القراءة فتقول له: "اقرأ اقرأ"، الأولى فعل أمر مبني على السكون، الثانية تأكيد لفظي للأول أنت ما أحدثت به معنًى جديدًا، ولكنك أكَّدْت المعنى الأول، ولك غرضك، أنت تريد أن تؤكد وتقرر المعنى في الذهن وإلا لاكتفيت بواحد، كذلك إذا قلت: "لا لا تفعل الشر"، فكررت "لا"، أنت الآن لو قلت: "لا تفعل الشر" وحدها لَكَفَتْ، لكن أردت أن تقرر المعنى، إذن لاحظ أني أتيت بثلاثة أمثلة كل واحد بنوع من أنواع الكلام، ففي قولنا: "أخاك أخاك" جاء أخاك توكيد لفظي لأخاك الأولى وهو اسم كما ترى، فهي توكيد لفظي للأسماء، وفي قولنا: "اقرأ اقرأ" هذا توكيد لفظي في الأفعال، وفي قولنا: "لا لا تفعل الشر" توكيد لفظي في الحروف، وهذا يدل على أن التأكيد يقع في أنواع الكلام الثلاثة، فتُعيد الاسم أو تُعيد الفعل أو تُعيد الحرف بلفظه مرة ثانية بغرض أن تقرره وتؤكده في ذهن السامع، هذا هو ما يسمى بالتوكيد اللفظي.

في قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ؟ [الفجر: ٢١] قال العلماء: ليس في هذا توكيد لفظي، وإذا نظر الواحد منكم إلى حديث العلماء عن هذه المسألة وجد أنهم يقولون: السبب أن المسألة تنطلق من المعنى؛ لأن تفسير الآية يدلنا على أن "دَكًّا" الثانية ليست توكيدًا لـ "دَكًّا" الأولى، بل ؟ دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ؟.

تقول: قوله تعالى: ؟ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ؟ قطعت النعت مرة إلى النصب ومرة إلى الرفع، فهل هنالك فرق في المعنى؟

طبعا هي في حالة الرفع قراءة الجمهور، وليس فيها قطع هي إتباع، هي فقط في حالة النصب قُطِعَت، معنى قُطِعَت أي أنها لم تُتْبَع، أما إذا تَبِعَت ما قبلها فهي تابعة وليست مقطوعة، فهي مقطوعة إلى النصب.

هل فيه فرق في المعنى؟ نعم، فإن في قراءة النصب دَلالة على الذم أكثر من قراءة الرفع؛ لأنك إذا نصبت لا بد أن تُقَدِّر لها فعلاً ينصبها، وهذا الفعل قَدَّرَه العلماء بـ "أَذُمُّ" ففيه مزيد ذم في قولنا: "حَمَّالَةَ" أما في قولك: "حَمَّالَةُ" فواضح أن فيه ذَمًّا؛ لأن وصفها بذلك وأيضا الدعاء عليها ؟ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ ؟ أو وصف حالها في الآخرة: ؟ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ؟ [المسد: ٥] كافٍ في ذمها، ولكن في نصب الكلمة أو قطعها إلى الذم وتقدير فعل قبلها وتقديره "أَذُمُّ" مزيد ذم، إذن القطع إلى الذم وهو قطع النعت عن المنعوت إلى الذم فيه مزيد معنى بالذم، فهو يؤدي معنًى إضافيًّا غير المعنى الذي يؤديه الإتباع.

أعود إلى ما كنت أتحدث فيه من قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ؟ [الفجر: ٢١] نحن نعرف أن التوكيد اللفظي هو أن تُعيد الأول بلفظه، وهنا قد أعيد ؟ دَكًّا دَكًّا ؟ من المفسرين من قال: "دَكًّا" الثانية توكيد لفظي لـ "دَكًّا" الأولى، لكن أكثر المحققين من العلماء قالوا: أبدا، هذا ليس توكيدًا لفظيًّا لماذا؟

لأن التوكيد اللفظي هو أن يكون الأول هو الثاني، إذا قلت: "أخاك أخاك" هو نفس الأخ هذا هو هذا ليس أخًا آخر، كذلك في قولك: "لا لا تفعل الشر" النهي هو هو، تَنهى عن شيء واحد، فـ "لا" الأولى هي الثانية، "اقرأ اقرأ" كلاهما أمر بفعل واحد، لكن في قوله تعالى: ؟ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ؟ [الفجر: ٢١] قال العلماء: لو تأملنا التفسير لوجدنا المفسرين يقولون: إنها دُكَّت دَكًّا من بعد دَكٍّ؛ أي دَكّ متوالٍ، دَكّ ثم دَكّ آخر ثم دَكّ ثالث إلى أن أصبحت هباء مُنْبَثًّا، فليس الدك الأول هو الثاني، وشرط التوكيد اللفظي أن يكون الأول هو الثاني، ولذلك قالوا: إنها ليست من التوكيد اللفظي، وإنما هو معمول لفعل مُقَدَّر، ولا نعربه توكيدًا لفظيًّا؛ لأنه يلزم على إعرابه توكيدًا لفظيًّا تغير المعنى؛ أن يكون هذا هو الأول والمقصود في التفسير غير ذلك، ودائما الإعراب يكون خادمًا للمعنى، وإنما يفهم المعنى أيضًا من الإعراب.

كذلك في الآية الأخرى: ؟ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ؟ [الفجر: ٢٢] الظاهر من الآية أن ؟ صَفًّا ؟ تكررت مرتين، فدلَّ هذا على أن الكلمة أُعِيدَت بلفظها، وإذا أعيدت بلفظها فإنه يكون توكيدًا لفظيًّا، لكن من يتأمل التفسير يجد أنهم قالوا: إن الملائكة ينزلون إلى الموقف ويُحْدِقُون بالثَّقَلَيْن الإنس والجن صَفًّا من بعد صَفٍّ، تحيط بهم الملائكة، إذن ليس الصف الأول هو الثاني، وإنما صَفّ بعد صَفّ، فهل نعرب هذا توكيدًا لفظيًّا؟ لا نعربه توكيدًا لفظيًّا؛ لأن التوكيد اللفظي شرطه أن يكون المؤكِّد هو المؤكَّد، وهنا الصف الأول غير الصف الثاني، فـ ؟ صَفًّا صَفًّا ؟؛ أي صَفًّا بعد صَفٍّ، فهذا غير هذا، ولذلك لا يصح أن نعرب هذا توكيدًا لفظيًّا، إذن شرك التوكيد اللفظي أن

يكون المؤكَّد هو المؤكِّد، أو يكون المؤكِّد هو المؤكَّد، أما إذا اختلفَا فهو إذن معمول لفعل آخر ولا نعربه توكيدًا لفظيًّا؛ لأن في ذلك تغييرًا له وإخراجًا له عن معناه.

كذلك عندما يقول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، قال العلماء: هذا ليس من التوكيد اللفظي، وإن كان كَرَّرَ العبارة؛ لأن التكبير الثاني غير التكبير الأول هو ينشئ تكبيرًا جديدًا ولا يؤكد التكبير الأول، لماذا؟ لأن في كل تكبيرة غرض، فأنت عندما تسبح الله -سبحانه وتعالى- أو تكبر الله -سبحانه وتعالى- أنت لا تقول: أُؤَكِّد التكبيرة السابقة، أو تستغفر الله ما تؤكد استغفارك السابق، وإنما تستغفر استغفارًا جديدًا، تُحدث استغفارًا جديدًا، وكذلك تحدث تكبيرًا جديدًا، فإذن ليس هو الأول، ولذلك لا نعربه توكيدًا لفظيًّا له وإنما نعربه بإعرابٍ جديد، نجعله معمولاً لفعل آخر إذا كان هناك فعل قد عَمِلَ في الأول.

لكن في قول المؤذن أيضًا عند الإقامة: "قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة" هذا لا يريد المؤذن به أن يحدث إقامة جديدة وإنما هي نفس الإقامة، ولذلك نقول: إن هذا توكيد لفظي.

عرفتم الفرق يا إخوان؟! الفرق بين قوله: الله أكبر الله أكبر مرتين، وقوله: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة: أن التكبير الأول غير التكبير الثاني، فالمكبر والمستغفر والحامد لربه والذاكر له يُحدث تسبيحات واستغفارات وتكبيرات وتحميدات جديدة، لكل واحدة هدف أن ينشئ بها تكبيرًا جديدًا يحصل بها على أجر، وهو يذكر فيها الثناء على الله -سبحانه وتعالى- من جديد، لكن عندما يقول: قد قامت الصلاة، هو ليس فيها ذكر ولكن فيها حث على القيام للفريضة، ومن ثَمَّ فإنه لا يُنشئ إقامة جديدة بل الإقامة الأولى هي الثانية، وهي صلاة واحدة وإقامتها إقامة واحدة، ولذلك نقول: إن الإقامة الثانية توكيد لفظي للإقامة الأولى.

تقول: هل كل أحوال النعت يَتبَع منعوته في اثنين من خمسة أمور، وكيف الحال في: "جاء زيدٌ العاقل" ألم يتابعه في أربعة أمور؟

عندما نقول: "جاء زيد العاقل" هو تابَعَهُ في الرفع، واحد من أنواع الإعراب، وتابعه في التعريف، لكن متابعته إياه في الإفراد وفي التذكير ليست لازمة؛ لأنك تقول: "جاء زيدٌ العاقِلةُ أُمُّهُ"، فتخالفه، وتقول: "جاء العاقلان أخواه" فتخالفه، فلا يطابق، فالأمر يختلف وهذا أمر يسمونه النعت السَّبَبِيّ ولم أدخل فيه لأنني رأيت أن المقام مقام اختصار، وأن بعض الأمور قد تُلبِّس على بعض، فاكتفيت بذكر النعت الحقيقي، وذكرتُ فيما يتفق فيه النعت بكل أحواله حقيقيًّا أو سببيًّا ولا يفترق فيه، وهو أنه يتابع منعوته على إطلاق في واحد من أنواع الإعراب وواحد من التعريف والتنكير، وأما التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، فإنه إذا كان نعتا حقيقيًّا طابقه وإذا كان نعتًا سببيًّا وهو كما في قولنا: "رأيتُ رجلاً كريمةً أُمُّهُ"، فإنه قد لا يُطابقه كما في هذه، لم يطابقه في التأنيث، فقلنا: "كريمةً" مع أن المنعوتَ مذكر؛ لأنه يتابع حينذاك فاعلَه وهو "أم" ولا يتابع منعوته في مسألة التذكير والتأنيث، وكذلك في مسألة الإفراد والتثنية والجمع.

يقول: ما النطق الأصح: "اشتريت تسعًا من أنواع العصي" أو "اشتريت تسعةً من أنواع العصي"؟

أنت الآن تَعُدّ ماذا؟ تَعُدّ الأنواع، والأنواع جمع نوع، والنوع مذكر، ونحن نعرف أنه من الثلاثة إلى العشرة يخالف معدودَه، فما دام مذكَّرًا فإنك تأتي بالعدد مذكَّرًا، تقول: "تسعة".

أسئلة المراجعة

السؤال الأول:

لماذا أَخْرَجَ المحققون من العلماء الآيتين الكريمتين: ؟ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ؟٢١؟ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ؟، وكذلك قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، لماذا أخرجوها من باب التوكيد اللفظي؟

الدرس السادس عشر

التوابع

التوكيد المعنوي

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أيها الإخوة الحاضرون، أيها الإخوة المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مستهل هذا الدرس، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يبارك في أعمالنا وأعمارنا وأوقاتنا، وأن يعلمنا من العلم ما ينفعنا ويقربنا إليه.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- في هذا اليوم هو ضمن الحديث عن "التوابع"، وقبل البدء في درس هذا اليوم هناك أمران:

الأمر الأول: هو سؤال الدرس الماضي، وتَلَمُّس الإجابة عنه من الإخوة الحاضرين ثم أيضا من المشاركات إن وجدت.

والأمر الآخر: هو التذكير بما أُذَكِّر به في معظم مطالب هذه الدروس من أن هذا الدرس يُتيح استقبال الأسئلة النحوية واللغوية والكتابية التي تَعِنُّ للإخوة المشاهدين والأخوات المشاهدات، حتى وإن لم تكن في موضوع الدرس بما لا يطغى على موضوعه الأساس؛ وذلك ليؤدي الدرس شيئا من رسالته التي أُرِيدَ لها، وهو أن يجمع بين شرح هذا المتن وهو الأصل وإجابة ما يحتاجه الأخوة الطلاب وغيرهم.

قد كان سؤال اللقاء الماضي عن بعض الشواهد في قول الله -سبحانه وتعالى- في سورة الفجر: ؟ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ؟٢١؟ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ؟ [الفجر: ٢١، ٢٢]، وكذلك عندما يقول المؤذن في الأذان: "الله أكبر الله أكبر"، أخرج النحويون ذلك من التوكيد اللفظي، وقالوا: إن هذا لا يدخل في التوكيد اللفظي، والسؤال: لماذا أخرجوه من هذا النوع من التوابع؟

أرجو أن يكون السؤال واضحًا: لماذا خرج تَكْرَار الكلمة، نعرف أن التوكيد اللفظي هو إعادة المؤكد بلفظه، الله -سبحانه وتعالى- يقول: ؟ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ؟٢١؟ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ؟ والمؤذن يُكَبِّر فيُثَنِّي ويُرَجِّع فيقول: "الله أكبر الله أكبر"، كل ذلك أخرجه النحويون أو أخرجه كثير من النحويين من باب التوكيد اللفظي، فلماذا؟

يقول: التكرار الثاني ليس كسابقه الأول، "دَكًّا" الثانية تختلف عن الأولى

التوكيد: هو أن تعيد الأول بلفظه وقصدك الأول، إذا قلت: جاء محمد محمد، فمحمد الثاني هو الأول، وإنما أعدت اللفظ تثبيتا له في الذهن، أما في قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ؟ فالمفسرون قد قالوا: إن الدَّكّ الثاني غير الأول، ومعنى ذلك أن الأرض تُدَكّ دَكًّا من بعد دَكٍّ حتى تصير هباء منبثا، ؟ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ؟: أي أن الملائكة يَنْزِلون إلى الموقف فيُحْدِقون بالثقلين صَفًّا وراء صَفّ، فليس الصف الثاني هو الصف هو الصف الأول، ولكن هذا صَفّ وهذا صَفّ، كذلك المؤذن عندما يقول: "الله أكبر الله أكبر"، فإن تكبيره الثاني هو إنشاء لتكبير آخر، وفي كل تكبير منزلة، وفيه أجر، وليس التكبير الثاني هو الأول أو تأكيدًا لهو، وإنما هو إنشاء لآخر، وكذلك الشأن في كل تَكْرَار لدعاء أو استغفار أو ذكر، فإنه إنشاء لثانٍ وليس تأكيدًا للأول، قالوا: بخلاف الإقامة، عندما يقول المؤذن: "قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة"، فليس هناك ذكر هنا، وإنما هو إخبار بقيامها، ومن ثم فإن الثاني توكيدٌ لفظيٌّ للأول.

ونظير ما ذكرته منذ قليل: أعني أن يكون تَكْرَار الثاني ليس تأكيدًا للأول أن تقول: عَلَّمْتُهُ النحوَ بابًا بابًا، فلا يستطيع أحد أن يقول: "بابًا" الثانية توكيد لفظي لـ"بابًا" الأولى؛ لأن "الباب" الثاني غير الأول، أنت عملته أبواب النحو المختلفة، "بابا" وراء "باب"، أي "بابًا" من بعد "بابٍ"، كـ "دَكًّا" من بعد "دَكٍّ" و"صَفًّا" من بعد "صَفٍّ"، كذلك

فليس "الباب" الثاني هو "الباب" الأول، ولذلك لا يُسمى هذا توكيدًا لفظيًّا، والتوكيد اللفظي شرطه أن يكون المؤكِّد عين المؤكَّد.

إذن نبدأ بإذن الله الحديث عن النوع الثاني من أنواع التوكيد، إن لم يكن لأحد منكم استفسار في شيء، فقد كنا في البدء تحدثنا عن أن التوكيد يكون على ضَربين:

التوكيد اللفظي وهو أن تعيد المؤكد بلفظه.

وتوكيد معنوي، والمقصود بالتوكيد المعنوي أنه ليس فيه تَكْرَار للفظ المؤكَّد، ولكنه فيه الإتيان بشيء يفيد تَكْرَار السابق، وإن لم يكن بألفاظه.

والتوكيد المعنوي هو بألفاظ محدودة معينة تفيد تَكْرَار الألفاظ السابقة من أهمها ومن أشهرها: "النفس والعين" تقول: "جاء محمد نفسه"، أو تقول: "جاء محمد نفسه"، "عينه"، الغرض من هذا التوكيد قالوا: هو رفع المجاز عن الذات، كيف ذلك؟

أنت عندما تقول: "جاء محمد"، السامع يتوقع عدة أمور منها: أن يكون الذي جاء هو محمد بذاته، ومنها أن يكون جاء خبره، شيء عنه أو حديث عنه أو تحدث الناس عنه، ومنها أن يكون الذي جاء هو كتابه أو رسالة منه، فليس هو الذي جاء ولكن شيء يقوم مقامه، كل هذه الأمور محتملة، لكنك إذا قلت: "جاء محمد نفسه" رفعت المجاز؛ لأن مجيء الخبر أو مجيء الرسول الذي ينوب عنه أو الكتاب الذي يُخبر عنه إنزالها في منزلته هي من باب المجاز، فحتى ترفع هذا المجاز وتُبَيِّن الذي جاء هو الرجل نفسه على سبيل الحقيقة تقول: "نفسه"، حينئذ ترفع احتمال المجاز وتبين أنك تريده بعينه، وهذان اللفظان -أعني "النفس والعين"- تفيد الشيء نفسه أنك تريد ذلك الشيء، وأحيانا تأتي به وحده، "جاء زيد نفسه" وأحيانا تأتي بهما معا، تقول: "جاء زيد نفسه" أو تقول: "جاء زيد نفسه عينه" إلا أنهما إذا اجتمعا، نص العلماء على أنه يجب تقديم النفس على العين؛ لأنها أشهر وأكثر في باب التوكيد المعنوي، ولم يرد عن العرب شَاهِد صحيح تَقَدَّم فيه العين على النفس عند اجتماعها، لذلك فإنه ينبغي إذا اجتمعا أن يُقَدَّم النفس على العين.

إن أكَّدْتَ بهما مفردًا، فإنك تأتي بالنفس أو العين، وقد أضيفت إلى ضمير ذلك المفرد، تقول: "جاء الرجل نفسه" فهنا الفاعل هو "الرجل" جئتَ بـ "النفس" وقد أضفتها إلى "هاء الرجل" تأتي به مؤنثا تقول: "جاءت المرأة نفسها"، فتأتي بها... وكما رأيت تُضاف إلى ضمير المؤكَّد، إذن ينبغي أن يكون المؤكَّد واحدًا، هذا الضمير يعود إليه، إذا كان مذكَّرًا فيكون بضمير المذكَّر، وإذا كان مؤنثا تعيده إليه بضمير المؤنث، لكن لو كان المؤكد أكثر من واحد؛ بمعنى: كان التوكيد لاثنين أو لأكثر من اثنين، يعني المثنى والجماعة معًا، فإن لفظ التوكيد ينبغي أن يكون على وزن "أَفْعُل" أي "أَنْفُس" وَ"أَعْيُن" فإن كانا اثنين تقول: "جاء الرجلان أنفسهما" ولا تَقُل: "نفساهما" بل تجمعه، وسواء كانا اثنين مذكرًا أو مؤنثًا تقول: "أنفسهما"، "جاء الرجلان أنفسهما" و"المرأتان أنفسهما".

وإن كان جمعا فتضيفه إلى ضميره فتقول: "جاء الرجال أنفسهم"، و"النساء أنفسهن"، فإن أضفت "العين"، فكذلك، إن جئت به مع الواحد أفردْتَه: "جاء الرجل نفسه عينه" و"المرأة نفسها عينها"، وإن أتيت به مثنى أو مجموعا أتيت به على وزن "أَفْعُل" مضافًا إلى الضمير: "الرجلان أنفسهما"، "أعينهما"... إلى آخره من أمثلة ما مَرَّ منذ قليل.

هذا ما يتعلق بالنفس والعين، وهو أنها «هذا اللفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي» يُؤْتَى به لرفع احتمال إرادة المجاز، رفع احتمال المجاز عن الذات، يكون عندك ذات، محتمل أنك تريد حقيقة الذات هذه، ومحتمل أنك تريد المجاز، أو ما يقوم مقامه، فإذا أتيت بالنفس أو العين تَبَيَّنَ أنك تريد هذه الذات بعينها ولا تريد المجاز؛ بمعنى أنك إذا قلت: "جاء الرجل نفسه"، فأنت تريد "الرجل" ولا تريد خبره، ولا رسوله، ولا من ينوب عنه، ولا كتابه، ولا خطابه، ولا رسالته، ولا غير ذلك من الأشياء، كل هذه غير مقصودة.

من ألفاظ التوكيد المعنوي: "كُلّ" وهي مثل السابقة، ينبغي أن تُضاف إلى ضمير المؤكد، فتقول مثلا: "جاء الجيش كله"، و"جاء القوم كلهم"، فتضيف "كُلّ" إلى ضمير المؤكد، إن كان مجموعًا جمعت الضمير، وإن كان واحدًا

مُتَجَزِّئًا أفردت ذلك الضمير، وكل هذه لا تؤكِّد المثنى، والسبب في ذلك أن العرب استغنوا بالتأكيد بـ "كِلاَ وَكِلْتَا" عن التأكيد بـ "كُلّ" فكأنهم قسموا الأمر، قالوا: "كُلّ" للجماعة وللواحد، أما المثنى فله: "كِلاَ وَكِلْتَا" على ما يأتي الحديث عنه بعد قليل.

الأخت تقول: أفرد المحققون من العلماء: ؟ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ؟٢١؟ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ؟؛ لأنه جاء التفسير أن معناه "دَكًّا بعد دَكٍّ"، وأن الدَّكَّ كُرِّرَ عليها حتى صارت هباءً مُنْبَثًّا، وأن معنى "صَفًّا صَفًّا" أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفًّا بعد صَفٍّ مُحْدِقِين بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني تأكيدًا للأول بل المراد به التَّكْرِير، وكذلك قول المؤذن: "الله أكبر الله أكبر"، الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول بل لإنشاء تكبير ثانٍ، بخلاف قوله: "قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة"، فإن الجملة الثانية خبر ثانٍ جيء به لتأكيد الخبر الأول.

الحقيقة.. مسألة إنه خبر؛ هو لا يخبر لأن "قد قامت" هو يطلب قيامها أو يُخبر.. نعم، تحتمل أيضًا الخبر.

الأخت تقول: بالنسبة لقول المؤذن: "الله أكبر" التكبير الثاني ليس هو التكبير الأول، هنا كل تكبيرة هي جديدة؛ لأن بين كل منهما غَرَض وهدف يُنشئ فيه الثناء على الله –تعالى– فيكون إعرابها بإعراب جديد، وليس توكيدًا لفظيًّ.

وهذا هو الشأن في كل الأذكار والاستغفار وغيرها، أنه لا يُقال إن الثاني هو الأول ولكنه إنشاء لآخَر، كل واحد منها مقصود لذاته، وليس مجرد توكيد لِلَّفْظِ السابق.

الحديث كان عن "كل" وهي لفظ من ألفاظ التوكيد ينبغي أن يُضاف إلى ضمير فنقول: "كلهم" أو "كلهن".

يقول: السؤال عن الأول: هل تعرب بدايات السور كما في سورة الشعراء: ؟ طسم ؟ وفي سورة مريم: ؟ كهيعص ؟، وأيضا في الحديث القدسي: (يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم) إعراب أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم؟ أحسن الله إليكم فضيلة الشيخ.

أما فواتح السُّور فأنتم تعرفون أن الإعراب طَرَف المعنى، وهذا أمر ينبغي أن يَثْبُت في أذهاننا، الإعراب طرف المعنى؛ بمعنى أنا إذا عرفنا المعنى أعربنا على ضوئه، فنُعرب حتى يَفهم السامع المعنى الذي نُريده، فنحن نرفع المرفوع ليعلم السامع أنه مثلا فاعل أو أنه مبتدأ إلى آخره، وننصبه ليعلم أنه مفعول، فهذا أمر، يرجع الأمر إذن إلى تفسير هذه الحروف المقطعة في أوائل السور، على الرأي الأرجح فيها والأصح فيها وهو أنه تسليم بأن الله أعلم بمراده بها فلا تُعرب؛ لأنها ليست بتركيب، وإنما تُعرب التركيبات المكونة من مسند ومسند إليه، "الأخبار" مثلا التي هي مركب مُكَوَّن من جزأين مسند ومسند إليه نعربه، لكن هذه الألفاظ إذا كانت لم تعامل على أنها مركبات مُنْشَأَة فإنها لا تُعرب.

وعلى القول بأنها مثلا: "الم" معناها: "الله أعلم" مثلا، بعض المفسرين فسرها بهذا التفسير، فتعرب حينئذ بإعراب ما فُسِّرَت على ضوئه، فهنا تعرب على أساس أنها مبتدأ وخبر، ولكن الصواب كما بين المحققون من المفسرون أن هذه الحروف المقطَّعة ينبغي ألاَّ نحملها على تأويلات لم يرد الخبر الصحيح بها، وإنما يقال فيها: الله أعلم بمراده بها، وحينذاك ليست تركيبًا، ولا إعراب إلا للتراكيب.

وأما السؤال الآخر وهو: (لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم) "أنَّ" كما تعلمون أحد النواسخ، وهو يحتاج إلى اسم وإلى خبر واسمه منصوب، فـ "أولكم" اسمه منصوب، ثم عطف عليه معطوفات على ما سيأتي –إن شاء الله تعالى– في الحديث عن عطف النسق، والمعطوفات لها حكم المعطوف عليه، فصار "آخركم" منصوبًا معطوفًا على "أولكم" "وإنسكم" كذلك معطوف عليه "وجنكم" كلها منصوبات؛ لأنها معطوفة على المنصوب.

أنا قلت: إن لفظ "كُلّ" هذه ينبغي أن تضاف إلى ضمير يعود إلى المؤكَّد كما حَصَلَ في "النفس" و"العين" قلنا: إنها ينبغي أن تضاف إلى ضمير يعود إلى المؤكد فنقول مثلا: "جاء القوم كلهم"، لكن لا يُستعمل هذا اللفظ –أعني "كلهم" هذا لا يُستعمل– إلا مع الجمع، أو مع الواحد إذا تَعَدَّد أجزاؤه، وهو النمط الذي سنُبَيِّنُه الآن، ولا يكون

للمثنى -كما قلت- اكتفاءً بـــ "كِلاَ وكِلْتَا" التي هي ألفاظ أيضًا تُفيد المعنى نفسه، ما المعنى الذي تفيده "كُـــلّ" عنـــد التوكيد قالوا: إنها تفيد رفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، "كُلّ" كما تعلمون هي لفظ عموم، أنت إذا قلـــت: "جاء كلهم" عميتهم ولم تُبْقِ منهم أحدًا، قد يظن ظانٌّ أنك إذا قلت: "جاء القوم" أنه قد جاء بعض القوم أو أكثر القوم، وأنك لما جاء أكثر الناس حكمت عليهم بالمجيء تغليبًا للأكثر، فحتى يُزال هذا الاحتمال وهو أنك لا تُريد بعـــض هؤلاء القوم أنهم جاء وأغلبهم، وإنما تريد الكل لترفع هذا الاحتمال أتيت بالتوكيد فقلت: "كلهم" عندما تقول: "جـــاء القوم" وقلت: "كلهم" تَبَيَّنَ أنهم لم يتخلف منهم أحد.

قال العلماء: إن التوكيد بـــ"كل" المضافة إلى ضمير إنما تكون للجمع كما قال الله -سبحانه وتعـــالى: ؟ فَـــسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ؟ [الحجر: ٣٠]، فـــ"الملائكة" هم المؤكد، والتوكيد "كُلّ" وقد أضيف إلـــى ضـــمير "هُـــمْ"؛ "ضمير الجمع" فقيل: "كلهم" قالوا: أو المفرد المتجزِّئ قد يُؤَكَّد، كيف ذلك؟

عندما تقول مثلا: "اشتريت العبد كله"، هنا يمكن أن تكون "كله"؛ لأن الشراء قد يتجزأ يشتري بعـــضه ويبقـــي بعضه، فيكون مُبَعَّضًا حينذاك، يمكن هذا، قالوا: إن التوكيد يأتي للمتعدد إما بلفظه كـــ"الملائكة" في الآية، فالملائكة متعددون وأكثر من واحد، أو بعامِلِهِ؛ فقولنا: "اشتريت العبد كله" هنا المؤكَّد واحد، ولكن عامِلَهُ يقبل التجزئـــة؛ لأن الشراء يقبل التجزئة، أما إن لم يحصل التَّعَدُّد لا بلفظه أو بذاته ولا بعامله، فإنه لا يجوز التوكيد بـــ"كُلّ"، ولذلك لا تَقُل مثلا: "جاء زيدٌ كُلُّهُ"؛ لأن المجيء لا يتعدد، المجيء يأتي مرة واحدة، ما يأتي بعضه الآن وبعضه غدًا، كما أنه «المؤكَّد نفسه» بذاته واحد ليس متعددًا، فزيد واحد، فما دام لم يتعدد المؤكد ولم يتعدد عامل المؤكـــد فـــلا يجـــوز التوكيد بـــ"كُلّ"؛ لأن "كُلّ" هذه إنما تُفيد رفع احتمال الخصوص، ولا احتمال هنا بخصوص بَعْضِهِ؛ لأنه ليس هناك أصلاً أجزاء يمكن أن تُؤَكَّدَ بهذا اللفظ.

حتى لو قلنا: "الزيدان" في المثنى هل يعتبر.....

أما المثنى فله لفظان خاصَّان به وهو "كِلاَ وكِلْتَا"، يقومان مقام "كُلّ" فـــ"كُلّ" لا تُستعمل مع المثنى، بدلها استعمل العرب "كِلاَ وكِلْتَا" "كِلاَ" للمذكَّر "وكِلْتَا" للمؤنث، فيقال: "جاء الرجلان كِلاَهُمَا" و"المرأتان كِلْتَاهُمَا" وهي في المعنى تماما مثل معنى "كُلّ"، إلا أن "كُلّ" -كما قلنا- خاصة بالجمع أو المفرد الذي يقبل التجزئة، وأما "كِلاَ وكِلْتَا" فهـــي للمثنى، إذا قلت: "جاء الزيدان" يحتمل أنهما جاءا معا، ويحتمل أنه جاء أحدهما فَغَلَّبْتَ؛ بمعنى أنه.. نعـــم، نُطِـــقَ باثنين ولكن غَلَّبْتَ واحدًا منهما، يسأل سائل ويقول: هل يمكن أن أذْكُر اثنين وأنا وأريد واحدًا منهما.

قد يكون في الجمع ذلك لكن في التثنية لا؟!

محتمل؛ لأنه قد يكون الأغلب هو الذي جاء فيحمل على الأغلب، لكن هل يكون في اثنين يقال أنه جاء الرجلان وأنت تريد واحدًا من الرجلين؟! هذه كأنها بعيدة، لكن واقع الأمر أنه يحصل في قول الله -سبحانه وتعالى- حكاية عن المنكرين لرسالة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عندما قالوا: ؟ وَقَالُوا لَوْلاَ نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّـــنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ؟ [الزخرف: ٣١]، قال المفسرون: القريتان هي مكة والطائف، يقصدون بالرجل العظيم في مكـــة الوليد بن المغيرة، ويقصدون بالرجل العظيم في الطائف بن عبد يَاليل.

فَنَصَّ المفسرون على أن المقصود واحد من هذين الرجلين، فإذن ليس في مكة أكثر من رجل وفي الطائف أكثر من رجل، لكنه رجل من إحدى القريتين، فإذن قوله: "من القريتين"؛ أي من إحدى القريتين؛ لأنه لا يكون رجل من القريتين مَعًا، ولكنه من إحداهما، ومع ذلك قال: "من القريتين"، فقد يُذْكَر لفظ المثنى ويراد به أحدهما فـــي بعـــض الاستعمالات، بشرط أن يكون السياق يدل عليه ويبينه كما حصل في هذه الآية، فإن السياق يدل على أن المقصود واحد من هذين الرجلين، بناء عليه ما دام يمكن أن يؤتى بلفظ المثنى ويُقصد بواحد ناسَبَ أن يؤتى بـــ "كِلاَ" مـــع المذكر "وكِلْتَا" مع المؤنث لتوكيد أن المقصود الاثنان معا وليس واحدًا منهما.

هناك أمر يَحْسُن التنبيه إليه: ينبغي أن يكون هناك حاجة للتوكيد بـــ "كِلاَ وكِلْتَا" أما إذا كان المقام مستغنٍ عنهما أو لا يمكن أن يتطرق الشك في إرادة العموم فلا يصح استعمالهما مثل ماذا؟

هناك بعض الأفعال أصلا لا تقوم إلا من اثنين، كأن تقول: "اختصم" أو "تشارك" أو "تقاتل" أو "تصافح" لا يمكن أن يتصافح واحد، أو يتقاتل واحد، أو يتشارك واحد، أو يختصم واحد، لا بد من اثنين أن يحصل منهما هذا الأمر، فإذا قلت: "اختصم زيد وعمرو" أنت لا يتطرق الشك إلى أنك تريد "زيدًا" وحده، حتى تؤكد أنك تريدهما معنا تقول: "كلاهما"؛ لأن أصل الاختصام لا بد أن يكون من اثنين، فالفعل نفسه دَلَّ على أنك تريد الاثنين فلا حاجة للتوكيد بـ "كِلا" ولا بـ "كِلْتَا"، إذن لا يجوز التوكيد بـ "كِلاَ وَكِلْتَا"، إلا إذا كان يتطرق الشك إلى أنك ربما تريد واحدًا بلفظ الاثنين، أما إذا ثَبَتَ أنه لا بد أن يكون الاثنان مقصودين، فإنه لا يصح التوكيد بـ "كِلا" و"كِلْتَا" لأنه سيكون عَبَثًا حينذاك، إضافة في غير حاجة، ولذلك امْتَنَعَت في هذا المقام.

يقول: السؤال الأول: قوله تعالى: ؟ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ ؟ [آل عمران: ٦٨] لماذا فُتِحَت آخر كلمة "إبراهيم" رغم أنها سُبِقَت بحرف الباء؟

السؤال الثاني: البعض يُطلق على الميت "المتوفي" فما هو الصُّح، "المتوفِّي" أم "المتوفَّى"؟ وما الفرق بينهما؟

السؤال الثالث: "ابن" هل تُكْتَب في وسط السطر بدون ألف وفي أول الاسم بألف، ولماذا؟

أما "إبراهيم": "إن أولى الناس بإبراهيمَ" هذا اسم ممنوع من الصرف، والاسم الممنوع من الصرف إذا جُرَّ فإنه يُجر بالفتح، يعني الأسماء تجر بالكسرة إلا إن كان الاسم ممنوعًا من الصرف فإنه يجر بالفتحة، لماذا مُنِعَ من الصرف؟ قالوا: لعلتين «العَلَمِيَّة والعُجْمَة»، "إبراهيم" علم، وأعجمي، والمقصود بالعُجْمَة ليس أن اللفظ لم يعد عربيًّا فهو في القرآن، كيف يقال إن القرآن ليس بعربي؟! لكن المقصود أن أصل اللفظ لم يأتِ به العرب من عند أنفسهم، ولكنهم نقلوه من لغة أخرى غير لغتهم إلى لغتهم فأصبح منها، فالمقصود بالعُجْمَة في باب الممنوع من الصرف هو ما كان أصله من لغة العجم ثم انتقل إلى العربية فصار جزءًا منها، فاجتمع فيه علتان من عِلَل منع الصرف: العلمية والعُجْمَة، فلذلك جُرَّ بالفتحة وقيل: "إبراهيمَ".

أما المتوفِّي والمتوفَّى: فالْمُتَوَفِّي اسم فاعل وهو الله –سبحانه وتعالى– هو الذي يتوفَّى الأنفس، وأما المتوفَّى فاسم مفعول، نحن عرفنا أن صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثي؛ لأن "تَوَفَّى" على وزن "تَفَعَّل" وهو خماسي، وغير الثلاثي؛ «يعني الرُّباعي فما فوق»، إذا أردنا أن نَصُوغ منه اسم الفاعل فإنا نأتي به على وزن مضارعِه بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر؛ أي اسم المفعول، فنقول: متوفَّى هذا المفعول، وأما اسم الفاعل فهو أيضا على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر "المتوفِّي"، فاسم الفاعل "مُتَوَفِّي" واسم المفعول "مُتَوَفَّى" الفاعل الذي يتوفى الأنفس هو الله –سبحانه وتعالى– والمفعول الذي وقعت عليه الوفاة هو الْمَيِّت أو الْمَيْت، ولذلك فنقول "المتوفَّى" لأن الله هو "المتوفِّي"، وطبعًا الفرق حتى من باب الفائدة – ما دام ذُكِرَ الأمر الفرق– بين "الْمَيْت وَالْمَيِّت: قالوا: إن "الْمَيْت": هو من وقعت عليه الوفاة، وأما "الْمَيِّت": هو من شأنه أن يموت، فالجن والإنس يَمُوتُون، كُلُّهُم مَيِّتُون: ؟ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ؟ [الزمر: ٣٠] هذا قيل قبل أن يموت –صلى الله عليه وسلم– بمعنى أنه: "شأنك أن تموت"، وأما "الْمَيْت" فهو وصف لمن وقعت عليه الوفاة.

إذن يقال: "هذا رَجَلٌ مَيْتٌ" لِمَن تُوُفِّيَ".

وَمَيِّت هذا شأن كل مخلوق يَمُوت، كل حي إلا الله –سبحانه وتعالى.

يقول: هل جميع الألفاظ أو الجمل التي جاءت في القرآن الكريم وظاهرها أنها توكيد لفظي ليست في الحقيقة توكيدًا لفظيًّا كـ: ؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ؟ [المؤمنون: ٣٦] أو ؟ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ؟٣؟ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ؟ [التكاثر: ٣، ٤] هل جميع الجمل أو الحروف والكلمات التي جاءت مكرَّرَة بلفظها في القرآن هل هي في الحقيقة ليست توكيدًا لفظيًّا؟

أَكْمِل الحديث في جواب السؤال الأول عن كلمة: "ابن"، "ابن" هذه دائما تأتي في وصف غالبًا، تأتي وصفًا بعد علَم، وقد تأتي بدون وصف، تقول: "قال ابن قدامة"، "ذكر ابن الجوزي"، "قال ابن تَيْمِيَّة"، هنا ليست وصفًا، هي فاعل، لكن إذا وقعت بين علمين... طبعا "ابن" هذه من الأسماء التي همزتها همزة وصل، معنى همزتها همزة وصل أنها عند البدء بها ننطق الهمزة نقول: "ابن" وعند الوصل في الدَّرْج عندما تكون "ابن" هذه في وسط الكلام نأتي بها بدون الهمزة فنقول: "قال محمد بن عبد الله"، فنحذف الهمزة في الدَّرْج: بمعنى أننا ما ننطق بها، لكثرة استعمال كلمة "ابن"... طبعا الأصل أن همزة الأصل حتى ولو لم ننطق بها في دَرْج الكلام الأصل فيها أن تَثْبُت؛ لأن همزة الوصل كما عَرَّفُوها أنها همزة تَثْبُت في البدء وتسقط في الدَّرْج، ولكنها في الكتابة ثابتة خطًّا، إلا في هذا المقام: أعني ما تَكَرَّر، وذلك في لفظين: لفظ "ابن" ولفظ "اسم" في مقامين يَتَكَرَّرَان فيهما، لفظ "اسم" في البسملة لكثرة استعمالها: "بسم الله الرحمن الرحيم" أو: "بسم الله" تُحذف همزتها لكثرة استعمالها تخفيفًا، لكن لو أتيت بالبسملة بصيغة أخرى فقلت: "باسمك اللهم" أو قلت: "باسم الله العزيز" أثبتَّ الهمزة، فإنَّ سقوطها إنما هو في البسملة المشهورة المعروفة التي هي: "بسم الله" مختصرة أو: "بسم الله الرحمن الرحيم" كاملة هذه تسقط فيها الهمزة تخفيفًا وإلا فالأصل ثبوتها كتابة، وفي النطق قَطْعًا لأنها همزة وصل تسقط في الدَّرْج، وكذلك "ابن" عندما تكون في التراجم، فإنه يَثْقُلُ عند الكتابة من التخفيف أن الإملائيين حذفوها في التراجم، كيف في التراجم؟

عندما تكون وصفا بين علمين، وصفا لعلم سابق بعده علم لاحق، تقول: "قال محمد بن سعد بن صالح إلى آخره... ما دامت وقعت "ابن" هذه بين عَلَمَيْن الثاني أبٌ للأول، ولم تكن في بدء السطر فإنك تُسقط همزتها تخفيفًا، بمعنى أنها لو لم تأتِ وتوافرت فيها هذه الشروط وجب إثباتها، وقوله تخفيفًا؛ أي أنها همزة وصل، والأصل فيها أن تثبت هذه الهمزة كتابة وتسقط دَرْجًا في النطق، لكن لما كان استعمالها كثيرًا أسقطوها للتخفيف.

اشترطوا لإسقاطها أن تكون بين عَلَمَيْن الثاني والد للأول، وأن لا تقع في أول السطر، فإن جاءت في أول السطر لَزِمَ إثبات الهمزة لها.

فائدة تتعلق بـ "ابن" في التراجم عندما نقول: "فلان بن فلان بن فلان بن فلان..."، كثير من الإخوة وخاصة عندما يقرأ أسانيد الأحاديث، وأنتم كلكم –بفضل الله– طلبة علم وتقرؤون، وربما قرأتم على شيخ أو قرأتم على أنفسكم أو قرأتم في مقام من مقامات العلم بعض الأسانيد، فبعض الإخوة يتحرج ويقول مشكلتي أني لا أضْبِط إعرابها، وأُحِبّ أن تُبَيِّنَ لي طريقة تُصَحِّح لي الإعراب فيها.

أقول: كلمة "ابن" هذه إذا كانت في سلسلة النسب في الترجمة: "فلان بن فلان بن فلان"، "ابن" الأولى... هي طبعا "نُعُوت" هي أوصاف، نعت ونعوت للكلمة التي قبلها؛ بمعنى أنك إذا قلت: "حدثنا محمد بن صالح بن سعد" فـ "محمد" فاعل وهو المحدث، و"ابن" نعت له مرفوعة، ثم "ابن" هذه مضافة إلى والده "ابنُ صالِحٍ" ما دام جُرّ فإذن نعته "ابن" الأخرى نعت مجرورة، ثم "ابن" الأخرى مضافة إلى التي بعدها؛ إلى العلم الذي بعدها فهو مجرور، ووصفه مجرور، إذن "ابن" الأولى تتبع الأول في إعرابه، والباقيات كلها مجرورات؛ لأنها نعوت للمضاف إليه.

مرة ثانية للذي لم يتضح له؛ لأن هذا مهم لطلبة العلم الذين يقرؤون الأسانيد أو التراجم سواءً في كتب التاريخ أو كتب السِّيَر أو أسانيد الحديث أو غيرها من العلوم التي تعتمد الإسناد، أو حتى في ترجمة الأعلام.

إذا جاءت كلمة "ابن" في سند كَثُرَت في الاسم وفي الترجمة، فإنك تأمل فقط "ابن" الأولى وأعطها إعرابَ العلم الذي قبلها الأول، وما عَدَا ذلك منها فهي مجرورات، والسبب في ذلك والعلة –حتى يكون الإنسان أيضا لا يذكر شيئًا لا يعرف عِلَّتَه– أن كل ما جاءت "ابن" في النسب أو في الترجمة فهي نعت، الأول يختلف مقامه، إذا قلت: "حَدَّثَنَا" أو "هو" فأنت ترفع؛ لأن "حدثنا" فاعل يكون مرفوعًا، أو: "هو محمد" يكون خبرًا مرفوعًا، فنعته مرفوع مثله، بقية "ابن" تكون مجرورة، والسبب في ذلك أن "ابن" هذه التي أعربتَهَا نعتا مرفوعا للفاعل أو للمبتدأ أُضِيفَت إلى العلم الذي بعدها "للوالد"، فصار اسم الوالد مجرورًا فنعته "ابن" التي بعده مجرورة، ثم تلك أيضًا مضافة لعلم آخر فهو مجرور ونعته مجرور وهكذا... تصبح طول السلسلة مجرورات ما عَدَا الأول، بل إن الأول أيضًا ربما يُجَرّ؛ كأن تقول مثلا: عن فلان مباشرة "ابنِ" لأنه مجرور، فحينئذٍ أصبحت السلسلة كلها مجرورة، "ابن فلان، بن فلان..." فإذن يختلف الأول في إعرابه بحسب مقامه، وتكون صفته التابعة له بقية "ابن" في السلسلة تلتزم فيها الجر.

نعود لسؤال الأخ الكريم الذي سأل عن التوكيد اللفظي في القرآن الكريم.

قبل ذلك يا شيخ إذا تكرَّمْت في: "ابْن" بعضهم ينطقها بالتخفيف ويحذف الهمزة فيقول: "بِنْ"، وهذا خطأ شائع؟

إذا بدأ بها وقال: "بِنْ" فهو مخطئ.

لا، في وسط الكلام؟

لا، هي "ابن" لكن إذا قلت: "محمدُ بْن" ما ظهرت الهمزة، "محمدُ بْن"، "دال باء" مباشرة، الخطأ يأتي متى؟

عندما يقال: "بِنْ فُلان"، أو أنه يقول: "محمد" ويسكت ثم يقول: "بِنْ فُلان"، هنا لا يجوز؛ لأن همزة الوصل تسقط في الدَّرْج، ولكنها تثبت في البدء، لا يصح أن تقول: "هذا بِنْ فُلان" أو أن تقول: "محمد"ـ"بِنْ فُلان" أنت سَكَتَّ بينهما؛ لأنك حينذاك لم تستمر في الكلام، وسقوطها إنما يأتي في الدَّرْج تخفيفًا حتى لا يلتقي ساكنان، وليس هناك سواكن، أنت حينئذ بدأت أول الكلام فينبغي أن تأتي بها متحركة للتوصل إلى النطق بالساكن.

طبعا الهدف من همزة الوصل في أول الكلام هو أن يُتَوَصَّل إلى النطق بالساكن؛ لأن "ابْن" هذه و"اسْم" السين والباء ساكنات، فحتى تستطيع أن تبدأ -العرب لا تبدأ بساكن، حتى تستطيع أن تبدأ- بهذه الكلمة تَسْتَجْلِب لها همزة وصل، تحركها لتنطق بمتحرك في الأول، ويبقى الحرف "السين" في "اسْم" "والباء" في "ابْن" تبقى ساكنان، ولا تُغَيِّرْهَا عن الحال التي كانت عليه، فأنت توصلت إلى النطق بالساكن باستجلاب هذه الهمزة "همزة الوصل" وأوقعت الحركة عليها.

يقول: أيها أصح عند العرب: "هَرَبَ الطفل"، أو "نَهَشَ الطفل"، والسؤال الثاني: بعض الكلمات الأعجمية الدارجة عند العرب مثل "الدكتور" أو "البروفسور" كيف تُعرَب في إعراب العربية؟.

قبل أن أُجيبك على سؤالك أعود إلى سؤال الأخ حتى لا يظن أني نسيت هذه، عندما ذكر قال: هل كل ما جاءت كلمات مكررة في القرآن الكريم فإنا نقول: إنها ليست توكيدًا لفظيًّا، كـ: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] إلى آخره.

هذا يختلف باختلاف المقام، فإنا رأينا أن الآية في سورة الفجر حَكَمَ العلماء عليها بأنها ليست توكيدًا لفظيًّا، لأن التوكيد اللفظي هو أن تكرر الأول بقصد تأكيده، أما إن كان الثاني غير الأول فليس هناك تأكيد، بل هذا غير هذا، وإنما يؤكَّد الشيء نفسه، ولكن لا يمنع هذا أن يكون في القرآن توكيد لفظي، ففي: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ هي توكيد لفظي بالفعل، ولا يقول قائل: هل في القرآن تَكْرَار؟! نقول: أصلا هذا الأسلوب -أعني التوكيد اللفظي- هو من أساليب البلغاء، ويأتون به في مقاماتهم، فهو في الدرجة العالية من الفصاحة إذا جاء في مقامه، إذا كنت محتاجًا إلى التوكيد وجئت بلفظ التوكيد فقلت: "جاء جاء الرجل"، تريد أن تؤكد مجيئه، فهذا كلام صحيح وفي درجة عالية من البلاغة؛ لأن المقام مقام توكيد خاصة عندما يكون السامع مترددًا أو شاكًّا، فإذن مجيء التوكيد اللفظي في القرآن ليس معنى ذلك أنه نَقْص في فصاحته، القرآن هو أفصح الكلام بلا جدال في ذلك، ولا خلاف فيه، ومجيء التوكيد اللفظي هو من مقاصد البلغاء التي يلجؤون إليها؛ لأنه أحد الأساليب العربية الفصيحة التي يُلْجَأ إليها لغرض بلاغي متى جاء في مقامه فهو في الذِّرْوَة من الفصاحة والبلاغة.

تقول: ﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ كيف نكتشف أن هذا ليس من التوكيد اللفظي، فهل لا بد من الاطلاع على التفاسير؟

سؤال الأخ.. تلك الألفاظ التي تُستعمل في العامية، ويُسْأل مثلا: هل هي فصيحة أو غير فصيحة؟! طبعا ليس كل ما في العاميات لا أصل له، كثير من الكلام العامي أصوله فصيحة، بل بعض الكلام العامي هو بلفظه فصيح، لكن استعمله العامة، وحينذاك ظَنَّ الناس أنه ليس فصيحًا، وقد ألف العلماء في القديم والحديث عن فصيح العامة؛ أي ما يتكلم به العامة وهو فصيح، من ما يتكلم به العامة ما هو فصيح تماما على ما هو موجود في كلام العرب، ومما تكلموا به ما أصله فصيح وقد حُرِّفَ إما في أصواته أو في حروفه بتقديم أو تأخير أو حذف أو تغيير، ومما

تكلموا به ما هو أصلا ليس بفصيح، إما أنه مُحْدَث أو أنه مُسْتَجْلَب من لغة أخرى، من هنا يأتي القول عندما يُقال: هذا اللفظ العامي هل هو فصيح أو غير فصيح؟! هنا الحكم فيه -وهذا ضابط عامّ الحكمُ فيه- الرجوع إلى المعجم، ترجع إلى المعجم فتنظر في هذا اللفظ، هل استعملته العرب أم لم تستعمله، وهل استعملوه بهذه الصيغة أم لم يستعملوه، وهل استعماله في المعنى الذي يستعمله فيه العامة في الوقت الحاضر أم لا؟! كل هذه الأمور ينبغي أن يُنْتَبَه لها، على أن الإنسان إذا تَحَدَّثَ بألفاظ حتى ولو كانت أصولها عربية ولكن أَكْثَرَ العامَّةُ من اسْتِعْمَالها، فإن هذا مما يُنقص وإن كانت الكلمة عربية فصيحة، لكنهم سَمُّو بعض الكلمات "كلمات مُبْتَذَلَة"، وابتذالها جاء من كثرة استعمال العوامّ لها، ولذلك الإنسان يلجأ دائما في أساليبه أن يستعمل من الألفاظ ما لم يكن مبتذلاً.

وأما الألقاب كيف نعربها، تعرب بما تعرب به أي كلمة أخرى وَقَعَت في هذا الموقع، فأي كلمة إذا أَوْقَعْتَها في مكان الفاعل فهي فاعل، وإذا أَوْقَعْتَها في مكان المبتدأ فهي مبتدأ، إلى آخره.. ما دامت قد عُرِّبَت؛ أي هذا اللفظ الأعجمي قد وَصَلَت فيه المؤسسات المعنيَّة بالتعريب وترجمة وبغيره اتفق العلماء على أنها تُسْتَعْمَل في العربية بهذه الصيغة، حينذاك إذا رُكِّبَت في كلام فإنها تُعرَب بإعراب أي كلمة تقع في مثل هذا المقام.

"دَكًّا دَكًّا" هذه إذن نؤجلها إن رأيت

هل لا بد من الاطلاع على التفاسير في ذلك يا شيخ حتى نحكم على هذا بأنه من التوكيد أو لا؟.

لا بد من معرفة المعنى، لأنه إذا عرفت من المعنى أن الثاني هو الأول فهذا توكيد لفظي، وإذا عرفت من معنى التفسير أن الثاني غير الأول فينبغي أن تُعربها بإعراب، لا تعربها توكيدًا لفظيًّا، لأنك إذا أعربتها توكيدًا لفظيًّا صارت هي عين الأول، والمعنى يقول إنها ليست هي الأول.

يقول: "جاء كُلّ الطلبة" الموقع الإعرابي لـ "كُلّ" فاعل أم توكيد، وكذلك: "أكرمت الطلبة كُلّهم"؟ "كُلّهم" توكيد؟

إذا استعملنا "كُلّ" ولم يسبقها مؤكد فهذا خارج عن باب التوكيد، فيكون فاعلاً حينذاك، إنما تُستعمل "كُلّ" بعدها توكيد، وحينئذ يلحق بها ضمير يعود إلى المؤكَّد، وأما الجملة الثانية فهي بالفعل توكيد معنوي؛ لأنه لحقه ضمير يعود على المؤكَّد، والمؤكَّد مذكور قبلها.

نأخذ سؤالا يا شيخ

سؤال الحلقة المقبلة:

لماذا لم يَصِحّ التوكيد بـ: "كِلاَ" في قولنا مثلا: "اشترك الرجلان كلاهما"؟

لماذا صار التوكيد هنا فاسدًا أو باطلاً في قولنا: "اشترك الرجلان كلاهما"؟

اللغة العربية

المستوى الخامس

الدرس السابع عشر

قطر الندى

عَطْف البَيَان وَعَطْف النَّسَق

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صـلِّ وسـلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها الإخوة الحضور، أيها الإخوة المشاهدون، أيتها الأخوات المشاهدات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أحييكم تحية طيبة في مستهل هذا اللقاء، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعله لقاءً خالصا لوجهه الكريم مقرِّبا إليه موصِّلا إلى جنته وأن ييسر لنا جميعًا سبيل العلم الذي يرضاه.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- في هذا اللقاء لا يزال موصولا حول التوابع، وبالأخص هو موصول حول التوكيد وهو أحد أنواع التوابع، ولكن قبل البدء وقبل الاستماع أيضا إلى جواب سؤال الحلقة الماضية، يَحْسُن التأكيد على ما أُوَكِّد عليه في معظم مطالع هذه الحَلَقَات من أن هذا الدرس يستقبل الأسئلة النحوية واللغوية والكتابية والعروضية التي يحتاج إليها السائلون مِمَّا تَمَسُّ إليه الحاجة؛ لأن هذا من رسالة هذا الدرس، وإن شئت يا شيخ أحمد... هل هناك أجوبة في الموقع أو نستمع إلى أجوبة الإخوة أولا؟

كما تشاء يا شيخ

اذكر السؤال المتعلق بالمرة الماضية، كان الحديث عن التأكيد بـ "كِلاَ وكِلْتَا" وكان السؤال: عن لماذا لم يصح أن نقول: "اختصم الزيدان كلاهما"، فهل عند أحد منكم إجابة؟

إذا كان هناك إجابة وإلا نظرنا في الإجابة، تفضل يا شيخ.

يقول: لا يجتمع الضمير مع الاسم

كيف؟ أي ضمير.

هما كلاهم

نحن عرفنا التوكيد يُشْتَرَط فيه أن يشتمل على ضمير يعود على المؤكَّد، فهذا أمر من واجبات التوكيد؛ أن يشتمل على ضمير يعود على المؤكَّد، فالسؤال: لماذا لم تصح هذه العبارة بذاتها؟ أنا مثلا أقول: "اجتمع الرجلان كلاهما"، أو "جاء الرجلان كلاهما"، هذه عبارة صحيحة، لكن لماذا لم يَجُزْ: "اختصم الرجلان كلاهما"، أو "اشترك الرجلان كلاهما".

ننظر إذا كان هناك أجوبة يا شيخ؟.

يقول: الجواب عن السؤال: لِمَ لا يصح التوكيد بـ "كِلاَ" في قولنا: "اشترك الرجلان كلاهما"؟

لا يصح التوكيد هنا بـــ "كِلا"؛ لأن "الرجلان" هنا لا يصح أن يحل محلهما المفرد؛ لأن المشاركة لا تكـــون إلا بين اثنين فأكثر؛ ولأن المقصود من التوكيد رفع تَوَهُّم إسناد الفعل إلى واحد من الاثنين، وهذا التَّـــوَهُّم غيـــر وارد هنا، فإذن لا حاجة للتوكيد.

هذه الإجابة صحيحة، ولكنها قد تكون مُسْتَغْلِقَة على بعض الإخوة السامعين، أوضحها وَأُسَهِّلُهَا فأقول:

إن الغرض من التوكيد هو بيان الاجتماع، أنه لم ينفرد أحدهما، عندما أقول: "اختـــصم الزيـــدان"، واضــــح أن الاختصام لا يكون إلا من اثنين، فلا يمكن أن يختصم أحدهما وحده، فإذن الاجتماع ثابت بالفعل نفسه بلا حاجة إلى توكيد، وكذلك "اشترك"، لكن عندما أقول ذهب أو جاء فإن الذهاب يصح أن يقع من أحدهما، فمن المناسب أن آتي بالتوكيد لِيَتَبَيَّنَ أن المقصود أن "الزَّيْدَيْنِ" معا تساوَيَا في هذا الفعل، ومن ثم فقد اشترط النحويون فـــي التوكيـــد أن يكون هناك حاجة إلى التوكيد بـــ "كِلاَ وكِلْتَا" وإلا فلا، وإذا جاء فعل لا يقع إلا من اثنين، فليس هناك حاجة أصلا للتوكيد للدلالة على أنهما اشتركا؛ لأن الاشتراك حاصل بنوعِيَّة الفعل نفسه.

ما دام الأمر كذلك فأواصل الحديث عن التوكيد أيضًا بـــ "كِلاَ وكِلْتَا" وقد مر معظم الحديث عنهما.

مما اشترطه النحويون في الحديث عن "كِلاَ وكِلْتَا" وفي التوكيد بـــ "كِلاَ وكِلْتَا" أنه ينبغي أن يتفق الفعـــل الـــذي اشترك أو الذي اجتمع فيه أو أُكِّدَ فيه الأمر للاثنين، فمثلا أقول: "جاء الرجلان كلاهما"؛ أي أنهمـــا اشـــتركا فـــي المجيء، فَأُوَكِّد ذلك بقولي كلاهما، و"المرأتان كلتاهما"، لكن لا يصح أن أصف إحداهما أو أحدهما بفعل والآخـــر بفعل آخر ثم آتي بكلاهما أو كلتاهما، ولذلك منعوا مثل قولك: "مات زيد وعاش عمرو كلاهما"، لأنك حينئذ تؤكـــد ماذا؟ لم يتضح التوكيد فأنت تُؤَكِّد فعلين مختلفين، أو تُؤَكِّد معمولين لعاملين مختلفين، وهذا مما لم يجرِ به التوكيـــد في كلام العرب بهذه الصيغة، ولذلك منعوا هذا النَّسَق من التوكيد.

من أنواع التوكيد أيضًا التوكيد بـــ "أَجْمَع وَجَمْعَاء" أَجْمَع للمذكر، وَجَمْعَاء للمؤنث، وَجَمْع "أَجْمَع وَجَمْعَاء" كليهما "أَجْمَعُون" في الرفع طبعًا و"أَجْمَعِين" في النصب والجر، وهذا اللفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي يُستعمل غالبًا بعـــد التوكيد بـــ "كُلّ".

نحن عرفنا أنه يتبع لفظ التوكيد ضمير يعود على المؤكَّد، ولذاك قلنا منذ قليل: "جاء الرجلان كلاهما"، فجاءنـــا ضمير مثنى وأيضا هذا الضمير مذكر، و"كلتاهما" جاءنا ضمير مثنى ومؤنث، هذا النوع من الجمع؛ أعني اللفـــظ من ألفاظ التوكيد المعنوي "أَجْمَع وَجَمْعَاء"، وجمعه "أجمعون" رفعا، و"أجمعين" نصبًا وجرًّا، تُذكر غالبًا أو يُـــذكر هذان اللفظان بعد "كُلّ"، تقول: اشتريت –مثلا– الطعام، أو "أكلت الطعام كله أجمع"، "استعنت بالقبيلة كلها جمعاء"، و"جاء الرجال كلهم أجمعون"، لاحظ أنك أتيت بكلمة "أجمع وجمعاء وأجمعين" أيضًا كلها أتيت بها بعد "كُلّ" ولكونها غالبًا في كلام العرب لا تأتي إلا بعد "كُلّ" لم يلحق بها الضمير –كما ترون– فقلنا: "أخذت المال كله أجمع"، ولـــم أقل "أجمعه" و"قرأت الصحيفة كلها جمعاء" ولم أقل "جمعاءها"، و"جاء القوم كلهم أجمعون"، ولم أقل "أجمعونهم"، لم أشْتَرِط ذلك، والسبب في ذلك أنها تأتي بعد "كُلّ" و"كُلّ" يتصل بها ضمير، وما دام يتصل بها الضمير فهو مُغْـــنٍ، وهذا الضمير مطابق للمؤكَّد، فهو يُغْنِي عن أن يَلْحَق الضمير اللفظ الآخر وهو "أَجْمَع وَجَمْعَاء"، على أنه قـــد وَرَدَ عن العرب التوكيد بـــ "أَجْمَع وَجَمْعَاء وَأَجْمَعِين" دون "كُلّ".

ولذلك قلنا في البداية: إنه يأتي التوكيد بهذه الألفاظ بعد "كل" غالبًا، معنى ذلك أنه قد يَرِدُ قليلا دون ذلك كما في قوله تعالى: ؟ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ؟ [الحجر: ٣٩] ولم يقل "وَلأُغْوِيَنَّهُمْ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ"، وقوله –سبحانه وتعـــالى: ؟ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ؟ [الحجر: ٤٣] ولم يقل: "مَوْعِدُهُمْ كُلُّهُمْ أَجْمَعِينَ" ولو قلت في غير القرآن ذلك لَصَحَّ، لكن إنما يُؤَكَّد بها بعد "كل" في غالب الكلام، ومَجِيئُهَا مؤكَّدة وحدها بدون "كل" أيضًا فهذا من فصيح الكلام، وقـــد جاء في القرآن وهو أفصح الكلام كما رأيتم.

هذا هو إجمال الحديث عن ألفاظ التوكيد المعنوي، وهناك بعد أن عرفنا النَّعت وعرفنا التَّوكيد وفرقنا بين نوعي التوكيد اللفظي والمعنوي، صار من المناسب أن نتأمل بعض الفوارق بينهما، نحن عندما نَنْعَـــت أي نَـــصِف فقـــد نَصِف الشيء الموصوف بأشياء كثيرة أو بأسماء كثيرة.

في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ ﴾ [الأعلى: ١]، ثم وَصَفَنَا الله -سبحانه وتعالى- بـ ﴿ الأَعْلَى ﴾ ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ﴿٢﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴿٣﴾ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾ [الأعلى: ٢: ٤]، فهذه -كما ترى- أوصاف، وفي قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿ وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ﴾ [القلم: ١٠: ١٣]، هذه أيضًا أوصاف، الفرق بين الأوصاف في المرة الأولى والثانية، وإن كانت كلها في المعنى تَصِف الكلمة الأولى، ففي المرة الأولى كلها أوصاف لله -سبحانه وتعالى- ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ ﴾ ثم وَصَفَنَا الله -سبحانه وتعالى- بأوصاف ﴿ الأَعْلَى ﴾ ﴿ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ﴿ وَالَّذِي قَدَّرَ ﴾ ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾ كلها في حقيقتها وفي معناها هي في معناها أوصاف لله -سبحانه وتعالى- كما أن الآية الأخرى: ﴿ وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ ﴾ وُصِفَ الحلاَّف بأنه مهين، وهماز، ومشاء بنميم، ومناع للخير، ومعتد، وأثيم، وهذه أوصاف كثيرة.

الفرق بين الأوصاف في الآيتين مع أنها كلها تصف الاسم الأول، هل تَبَيَّنَ لأحد منكم فارق بين الأوصاف في الآيتين؟

إن كنتم لم تُتَابِعُوا أو أن بعضكم لم يَتَنَبَّه لما قلته فيمكن أن نُعيدها، أعيدها حتى تتأملوا مرة أخرى ويتأمل أيضًا الإخوة المشاهدون، أقول مرة أخرى: الله -سبحانه وتعالى- يقول: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ ﴾ ثم يَصِفُ الله -سبحانه وتعالى- نفسه بأوصاف هي في حقيقتها أوصاف له: "الأعلى" "الذي خلق" "الذي قَدَّرَ" "الذي أخرج المرعى" هذه أوصاف لله في حقيقتها، ثم في الآية الأخرى يَنْهَى الله -سبحانه وتعالى- عن طاعة ذلك الموصوف بتلك الصفات السيئة ﴿ وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ ﴾ ثم تأتي أوصافه: مهين، هماز، مشاء بنميم، مناع للخير، معتد أثيم، هذه أوصاف، فما الفرق بين الأوصاف في الآية الأولى والأوصاف في الآية الثانية؟

يقول: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾ تَعَدَّدَت الصفات وجد فيها عطف

أين العطف؟

﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ﴿٢﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴿٣﴾ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾

أحسنت، وأما في الآية الثانية؟

من غير عطف

فلا عطف، هذا يعني أنه إذا وجد عطف فإنا لا نُعرب الآيات الثانية بأنها نُعُوت؛ يعني في المعنى هي نعوت لكن في الإعراب هي معطوفات، ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ ﴾:

الأعْلَى: نعت، طبعا سَبِّح: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت.

اسم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، ورب: مضاف إليه مجرور علامة جره الكسرة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، الآن الرب مجرور.

الأعلى: نعت للرب مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

الذي: هذا اسم موصول مبني على السكون في محل جر نعت أيضًا آخر.

ثم خلق هذه فعل ماضي، وفاعله صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

فَسَوَّى: معطوفة على خلق الفعل، الفاء حرف عطف وسوى فعل معطوف على خلق.

والذي: هنا واو، خرجنا إذن من باب النعت انتهينا منه، ودخلنا الآن في باب العطف، فَعَطَـفَ "الـذي أخـرج المرعى" على "الذي خلق فسوى"، فهو معطوف عليه، والمعطوف له حكم المعطوف عليه، كما أن النعت له حكـم المنعوت من حيث الإعراب، بدأنا الآن نعطف كلمات على كلمات، لكنها في حقيقتها أوصاف، نعوت، في حين أن الآية الأخرى: ؟ وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ ؟:

لا: ناهية.

تطع: فعل مضارع مجزوم بـ "لا" الناهية وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت.

وكل: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف.

وحلاف: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

ثم بدأت الصفات مهين، على أن الموصوف "الحلاف" مجرور، المهين مجرور مثله، حلاف مهين.

هماز: أيضًا نعت آخر مجرور.

مَشَّاء بنميم: مَشَّاء نعت أيضًا مجرور.

وبنميم: جار ومجرور متعلق بمَشَّاء.

مناع: أيضًا نعت آخر مجرور.

وللخير: جار ومجرور متعلق به.

معتد: نعت أيضًا مجرور.

أثيم... إلى آخره، فهذه -كما ترون- نعوت ولم تُعْطَف، إذن ليس هناك فرق بين الآيتين من حيث المعنى؛ أعني (هي معانيها مختلفة) لكن أقصد أن اللفظ الأول وُصِفَ بأوصاف، والثاني أيضًا وُصِفَ بأوصاف، لكن الأوصـاف في الآية الأولى جاءت وقد تعاطفت، والأوصاف في الآية الثانية جاءت بدون عطف، فتُعرب الأوصاف المتعاطفة معطوفات فنقول: هذا معطوف وهذا معطوف عليه، وتُعرب غير المتعاطفة نُعُوتًا، وهي في المعنى كلها أوصـاف ونعوت.

الأخت تقول: معلمة تشرح قصيدة للصف الأول المتوسط وأشكل عليها تشكيل هذا البيت

فَهُنَا الزُّهُورُ مَوَائِلٌ وَعَوَاطِفٌ *** وَمَنَاظِرٌ وَمَفَاتِنٌ لِلرَّائِي

هذه الكلمات "موائل وعواطف ومناظر ومفاتن" كلها ممنوعة من الصرف وعلى صِيَغ منتهى الجموع، وخاليـة من التعريف والإضافة، ومع ذلك فهي مُنَوَّنَة لماذا؟ هل هو للضرورة الشعرية أم ماذا؟

نحن نعرف أن الشعر يباح فيه للشاعر ما لا يُباح للناثر، لكن هذا لا يعني أن الشاعر يغير كما يشاء، فالضرائر محصورة، فالضرائر المباحة في الصحيح من أقوال العلماء: أن الضرائر؛ ضرائر الشعر التي تُباح للـشاعر دون الناثر هي محدَّدَة ومعلومة، فمثلا ليس للشاعر أن يرفع المنصوب وينصب المرفوع، ويقول أنا اضـطررت إلـى ذلك، أو أن يأتي في الرَّوِيّ وهو الحرف الأخير من البيت والقصيدة عنده مجرورة فيأتي بفاعل ويجره ويقول: لأن الرَّوِيّ عندي مجرور فأنا مضطر إلى جَرِّه، فنقول: لا، هذا ليس من الضرائر، وإنما الضرائر هنا محددة، والعلماء لهم كتب في ضرائر الشعر، وهناك منها الكثير التي تُبَيِّن ما الذي يُبَاح للشاعر دون الناثر.

في: "موائل وعواطف ومناظر ومفاتن" نعم هذه صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مانعة من الصرف وحدها، لأنها علة قوية تقوم مقام علتين فتمنع الصرف، لكن العلماء أجازوا في الشعر أن يُصرف الممنوع من الصرف، قال ابن مالك:

وَلاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِف *** ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِف

أي عند الضرورة أو حتى عند التناسب؛ أي عند ازدواج الكلام وسجعه قد يُصرف غير المصروف؛ أي الممنوع من الصرف، وقد يُمنع المصروف، هذا من الضرائر الجائزة للشاعر، وهذا مما سلكه الشاعر هنا فلا تثريب عليه.

قلت يا شيخ محمد: "ضرائر" ولم تقل "ضرورات"؟!

"ضرورات" جمع مؤنث سالم، و"ضرائر" جمع تكثير، وكلها واردة وصحيحة، شاع بين العلماء عند الحديث عما يجوز للشاعر في النثر أن يُسموه ضرائر، ولكن مَنْ سَمَّاه الضرورات فهو مصيب في الحقيقة، لكن هناك كتب في الضرائر وبعضهم سماه ضرائر الشعر، "يسمي كتابه" فمن باب التمشي مع اللفظة التي ساقوها، وإلا من سماها ضرورات فلا إشكال فيها، وهناك كتاب اسمه: "الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر" للقَزَّاز، وهذا اللفظ يمكن أن يكون هو الذي غلب عليه في اختيار هذا اللفظ.

يقول: إن دخول مررت فاءه الملاحظ يا شيخ.......

هذا هو الممنوع من الصرف، الممنوع من الصرف هو أحد أنواع الأسماء التي تُخالِف بقية الأسماء في جرِّها، في علامة جرها، فإنها تُجر بالفتحة بدلاً من الكسرة، وذلك إذا توافر فيها علتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقام علتين، العلل التسع معلومة وتفصيلها مذكور مثل: صيغة منتهى الجموع، وزن الفعل، العدل، التأنيث، العَلَمية، التركيب المزجي، زيادة الألف والنون، العُجمة، الوصفية، تسع علل، من هذه العلل ما هي علة ضعيفة لا بد من اجتماعها مع علة أخرى تقوِّيها، ومن هذه العلل ما هو علة قوية تكفي وحدها لمنع الصرف، صيغة منتهى الجموع تكفي وحدها لمنع الصرف، ألف التأنيث؛ التأنيث بالألف سواء كانت ألِفًا مقصورة أو ممدودة تكفي وحدها لمنع الصرف، فهيفاء هناء حتى وإن أردت بها اسمًا ففيها العلمية والتأنيث، وإن أردت بها وصفًا لامرأة فأيضا فيها الوصفية والتأنيث، وفي الحالين أنت غير محتاج إلا إلى التأنيث بالألف فهو كاف وحده لمنع الصرف لكونه علة قوية تقوم مقام علتين، ولذلك جر بالفتحة.

كان الحديث منذ قليل عن النُّعُوت وأن منها ما قد تتعاطف وأنها قد تأتي بلا عطف، وذكرتُ أنها في المعنى لا فرق في ذلك، سواء تعاطفت أو لم تتعاطف، لكنها في الصناعة الإعرابية أو في التعامل النحوي الإعرابي معها يُفرَّق بين الأمرين، فإذا وُجِدَ حرف العطف أعْرَبَهَا معطوفات، وإذا لم توجد حروف العطف فإنه يُعْرِبُهَا نُعُوتًا ولا إشكال في الحالين، فكلا الأمرين جائز، وإنما جاز عطف النُّعُوت بعضها على بعض، وجاز الإتيان بها بلا عطف؛ لأن معانيها مختلفة، فإنك إذا قلت: "جاء محمد الكريم والشاعر والعالم" أو قلت: "جاء محمد الشاعر الكريم العالم" بعطف أو بلا عطف، فأنت في الحالين مُصيب؛ لأنك عندما عطفت هذه.. والعطف كما يقولون في الأصل يقتضي التَّغَايُر، اختلاف المعطوف عن المعطوف عليه، فالنعوت مختلفة فالشاعر غير الكريم، وغير العالم، ولذلك لما اختلفت معاني النُّعُوت جاز لك أن تعطف بعضها على بعض، وأن تبقيها بلا عطف وتأتي بها متوالية، لكن لو أننا أردنا أن نطبق هذا الأمر أو ننظر ما حكم هذا الأمر في ألفاظ التوكيد لوجدنا أنه يجب أن تقول مثلا: "جاء زيد نفسه عينه"، ؟ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ؟ [الحجر: ٣٠] ولا تقول: "جاء زيد نفسه وعينه" ولا تقول: "كلهم وأجمعون" لماذا؟

قالوا لأن ألفاظ التوكيد بعضها هو الآخر، فاللفظ هذا هو هذا، فنفسه هو عينه، وكلهم هو أجمعون، هي توكيد لما سبق، فمعانيها واحدة، والعطف يقتضي التغاير، ولذلك لا يجوز أن تُعْطَف ألفاظ التوكيد على بعض كما جاز أن تُعْطَف النعوت على بعض، إذن هذا من الفروق بين النعوت وألفاظ التوكيد، أن النعوت يجوز فيها أن يؤتى بها متوالية بلا عطف، ويجوز أن تأتي بها معطوفة، في حين أن ألفاظ التوكيد لا تكون إلا متوالية بلا عطف؛ لأن

العطف يقتضي التغاير والنعوت متغايرة فيجوز عطفها، وألفاظ التوكيد بعضها هو بعضها الآخر، هي نفسها، ولذلك لا تَغَايُرَ فيها، فلا يجوز العطف.

تقول: بَيِّنْ لي الاستثناء في هذه الأمثلة:

حضر سكان الحي ولم يبقَ إلا القليل.

؟ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ؟ [آل عمران: ١٤٤].

؟ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ ؟ [الأنعام: ٤٨].

؟ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ ؟ [النور: ٥٤]

طبعا هذه كلها من أنواع الاستثناء المفَرَّغ وهي التي حُذِفَ فيها المستثنى منه، وقد علمنا عندما درسنا موضوع الاستثناء أنه إذا كان الاستثناء مفَرَّغًا؛ أي حذف فيه المستثنى منه فإنه يعامل المستثنى كما لو لم تكن فيه أداة الاستثناء مع ما قبلها، ففي مثل هذه... طبعا يُشْتَرَط في الاستثناء المفرغ أن يكون غير موجب، ولذلك كلها –كما ترون– "لم يبقَ"، "وما محمد"، "وما نرسل"، "وما على الرسول"، كلها –كما ترون– مسبوقة بنفي؛ أي أن الاستثناء فيها غير موجب؛ لأنه مفرغ، والمفرغ لا يكون إلا غير موجب، ولذلك في الإعراب نقول... هذا إذ كانت تريد نوع الاستثناء فهو استثناء مفرغ؛ أي لم يُذكر فيه المستثنى منه، والاستثناء المفرغ يجب فيه أن يكون غير موجب، وإن أرادت إعراب المستثنى فنقول: إنه يُعرب بما يستحقه لو لم يكن في الكلام "إلا" ففي قولنا: "لم يبقَ إلا القليل" لو حذفنا "إلا" وقلنا: "لم يبقَ القليل" فواضح أن إعرابها فاعل، فهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ؟ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ؟، لو حذفنا "إلا" في غير القرآن وقلنا: "محمدٌ رسولٌ" واضح أن "رسول" خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ؟ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ ؟ لو أنا قلنا في غير القرآن: "نرسل المرسلين مبشرين" لأعربنا المبشرين حالاً منصوبة وعلامة نصبها الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، ؟ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ ؟ لو أنا في غير القرآن لم نذكر "إلا" لقلنا: "على الرسول البلاغ" فنقول: "البلاغ" مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

أرجو أن يكون هذا قد وَفَى بما سألت عنه الأخت الكريمة.

يقول:... ........

باب التحذير والإغراء هو باب من أبواب النحو التي يُؤْتى بها... أو من أنواع الحديث أو من الكلام العربي الذي يقصد به الحث على الفعل أو النهي عنه، والأصل فيه أن تأتي بالمفعول به منصوبًا في باب الإغراء أو في باب التحذير، وحينئذ يكون منصوبًا بفعل محذوف تقديره أُحَذِّر كما قلت: "إياك والسيف" أي أُحَذِّرُك والسيف؛ أي احْذَرْه واحْذَرِ السيف، أي إياك أُحَذِّر واحْذَرِ السيف، وإذا قلت: أخاك أخاك هذا إغراء؛ أي الْزَمِ أخاك، فيكون الفعلُ محذوفًا وجوبًا؛ لأن الفعل بعده منصوب إما على الإغراء أو على التحذير.

من الفروق أيضا بين النعت والتوكيد، نحن عرفنا عندما تحدثنا عن النعت أنا نقول مثلا: "أكرمت محمدًا العالم"، الآن محمد معرفة علَم، فجاء نعته معرفة "العَالِم"، وفي قولنا: "أكرمت رجلاً عالِمًا"، المؤكد "رجلا" ونعته "عالمـا" نكرة مثله، فرجلا نكرة وجاء نعته كذلك نكرة مثله، وهذا يدل على أنه... عندما عرفنا أن النعت يُتابع المنعوت في واحد من أنواع الإعراب وواحد من التعريف والتنكير عرفنا هذا، فكذلك الأمر هنا.. فإنه يُتابعه في الرفع، وفي التعريف والتنكير، فإذا كان مُنَكَّرًا نُكِّرَ، وإذا كان مُعَرَّفًا عُرِّفَ، لكن هذا لا يجوز أو لا يكون في التوكيد، أسأل الآن الإخوة وأقول: لماذا؟ لماذا النَّعت يصح أن آتي به نَكِرَة ويصح أن آتي به معرفة، في حين أن التوكيد لا آتي به إلا معرفة؟

نعم، لعل الإجابة ننتظرها عبر الموقع

إذن أواصل ولن أجيب على هذا السؤال، وأنتظر الإجابة، وأعيد السؤال حتى يتضح لمن يرغب بالمشاركة عن طريق الموقع، فأقول: أنا الآن ذكرت أمثلة للنعت وهو معرفة، فقلت: "جاء الرجل الكريم" فالمنعوت معرفة والنعت معرفة، وأقول: "جاء رجل كريم" النعت نكرة "كريم" والمنعوت "رجل" أيضًا نكرة، إذن يُنْعَت النكرة بالنكرة ويُنْعَت المعرفة بالمعرفة، فيكون النعت تابعًا للمعرفة وللنكرة، في حين أن التوكيد لا يكون إلا تابعًا للمعرفة، ننتظر الجواب إذن من على الموقع وأواصل الحديث عن بقية التوابع.

ثالث التوابع هو عطف البيان، وهذا النوع من أنواع العطف هو أقل أنواع العطف تفاصيلَ، وأقلها أيضًا استعمالاً وله شبه كبير أو فيه شبه كبير بينه وبين البدل، ولذلك يكون الحديث عنه موجَزًا؛ لأن معظم أحواله يمكن أن يطلق عليه بدلا، ومن ثَمَّ فكان الحديث عنه موجَزًا.

في قول الشاعر:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَر

"عُمَر" قالوا: هو عطف بيان لقوله: "أبو حفص" ولذلك "أقسم بالله أبو حفص عُمَرُ" طبعا هذا رجز:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَر

فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَر

قال: "أَبُو حَفْصٍ عُمَر" لو حركنا لقلنا: "عُمَرُ" فإذن هو عطف بيان للاسم الذي قبله؛ أي كأنه أتينا بكلمة تُبَيِّنُ ما قبلها توضحه، فأبو حفص قد يكون غير واضح لبعض الناس فقال عمر فوضحه وبَيَّنَه.

يقول: سؤالي عن العدد، عندنا الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالف المعدود، سؤالي هو: نقول ثلاث خلفاء أم ثلاثة خلفاء والسبب، وجمع كلمة ساق إذا أمكن؟

أما ثلاثة فهو الآن ذكَرَ الحكم قبل أن يُعطي المثال، أن العدد من الثلاثة إلى العشرة يخالف المعدود، ولذلك لما كان خلفاء جمع خليفة وخليفة مذكر، ولا يَغُرَّنَّكَ أنك رأيت فيه تاء التأنيث، فالتأنيث هنا تأنيث لفظي، وإلا فالمعدود به، أو المسمى بهذا الاسم هو مذكر، ولذلك نقول: ثلاثة خلفاء، إلا إن كانت الخليفةُ امرأةً، أو الخلائفُ كُنَّ نساءً فتقول: ثلاث خلائف، وأما سؤاله الثاني في جمع ساق فلك أن تجمعه على فِعْلان ولك أن تجمعه على فُعْل، فتجمعه على "سُوق" ؟ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ ؟ [الفتح: ٢٩] ولك أن تجمعه على "سيقان" كلها واردة وهي جموع تكسير صحيحة.

هل تختلف القاعدة يا شيخ محمد لو قُدِّمَ المعدود؟

إذا قَدَّمْتَ المعدود على العدد فقلت مثلا: "هؤلاء خلفاء أربعة"، فالأصل أن تُبقي القاعدة على ما هي عليه فيخالف العدد المعدود فتقول: "خلفاء أربعة"؛ لأنه يخالف المعدود، أو تقول: "هذه كتب خمسة" فتجعل العدد يخالف المعدود، لكن يجوز لك ما دُمْتَ قَدَّمْتَ المعدود على العدد يجوز لك في العدد أن تُطابق وأن تخالف، أنت مُخَيَّر، ولا يُخَطَّأ من قال: "هذه كتب خمس" أو "هذه كتب خمسة"؛ لأن العدد تأخَّر عن المعدود فجاز فيه الأمران، لكن لو تقدم العدد لوجب فيه الحكم الذي ذكرناه منذ قليل، على أنه حتى لو تأخر فالأولى والأرجح والأفصح فيه أن يبقى على حُكمه الذي هو عليه لو تقدم، لكن يُباح فيه عند التأخر؛ عند تأخر العدد عن المعدود يُباح فيه التغيير وعدم اتِّبَاع هذه القاعدة وعدم المطابقة.

في قولنا: "هذا خاتَمٌ حديدٌ" طبعا لو قلت: "هذا خاتَمُ حديدٍ" لكان هذا مضافًا ومضافًا إليه ما فيه إشكال، لكن لو قلت: "هذا خاتم" ثم وَضَّحْتَ الخاتم وبَيَّنْتَه أنه حديد، طبعا لا نقول إن الحديد هنا نعت للخاتم؛ لأنه شرط النعت أن يكون مشتقًّا، وحديد هذه ليست مشتقة، ولذلك فإنه يُعرب عطف بيان؛ لأنه بَيَّنَ ما قبله، بعض النحويين قالوا: عطف بيان في قولنا: "أَقْسَمَ بالله أبو حفص عمر" صحيح؛ لأن "أبو حفص" عَلَم، وكذلك "عمر" فهي معارف، لكن لا

يَرِد عطف البيان نكرة من نكرة، لكن قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ وَيُسْقَى مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ؟ [إبراهيم: ١٦] يدل على أن عطف البيان يقع من النكرة فإن "ماء" هنا قد وُضِّحَ وَبُيِّنَ بأنه "صديد" وأنت ترى أنه نكرة، كلاهما نكرة؛ المعطوف والمعطوف عليه، وعندما أقول المعطوف والمعطوف عليه هنا أقصد المعطوف عطف بيان وليس المعطوف عطف نسق بالحروف على ما سيأتي توضيحه –إن شاء الله تعالى– وهذا يَسُوقنا إلى البدء في الحديث عن عطف النَّسَق وهو من أشهر.. وربما كان أشهر أنواع التوابع وأكثرها تفصيلاً واستعمالاً في الكلام، إذ لا يكاد يخلو مقطع من الكلام من عطف بأحد حروف العطف.

يقول: حينما نذكر سؤالا: استخرج من الجمل الآتية ما هو نعت، وبدأنا الجملة بـ "الأول" هل يصح هذا أم نقول: "الأولى" لما نبدأ؟

كيف مرة ثانية؟

استخرج من الجمل الآتية نعتًا، فبدلا من أن أُرَقِّمُهَا أرقامًا كتبت: الأول كذا كذا...

من الجمل الآتية؟ إما أن تضعها أرقامًا وإما أن تقول: "الأولى"؛ لأنك تصف جُمَلاً، لأنك قلت أنت قبل ذلك: "من الجمل" فينبغي أن تقول: "الأولى" حتى تسير على ما قلته من قبل؛ أو تضع أرقاما تغنيك عن ذلك وتدل على ما تريد.

تقول: ذكر النحويون أن وقوع الحال جامدة أقل من المشتق عند العرب؟ الجواب: وقوع الجامدة أقل من المشتقة هل الجواب صواب أم خطأ.

نعم، الحال الأصل فيها أن تكون مشتقة، قلت: جاء الرجل راكبا أو ماشيا الأصل فيه ذلك، ومجيئُهَا جامدة إنما هو على سبيل القِلَّة، وإذا وَرَدَ من ذلك شيء (طبعا لا يقاس عليه) وإذا وَرَدَ من ذلك شيء فإنه يُؤَوَّل بالمشتق، وتأويل الجامد بالمشتق دليل على أنه رجوع من غير الأصل إلى الأصل، ولذلك فمجيئُهُ غير مشتق هو القليل ومجيئُهُ مشتق هو الأكثر.

عطف النَّسَق: هذا أحد أنواع العطف –كما قلت– المشهورة والكثيرة، كثيرة الاستعمال، النَّسَق معناه: "نَسَقُ الشيء" معناه التوالي، ووقوع الشيء بعد الشيء، والمقصود بعطف النسق هو العطف بالحروف، هو أن تأتي بكلمة أو بكلمتين وبينهما حرف يربط هاتين الكلمتين بعضهما ببعض، ويعيد الثانية إلى الأولى، هذا هو المقصود بعطف النَّسَق، ولذلك ما دام الربط بحرف فمعنى ذلك أن له حروفًا، وأشهر حروف العطف هي "الواو" كما تعلمون، هذه الواو كثيرة الاستعمال، وتدل على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الفعل، مثلا: إذا قلت: "جاء محمد وخالد" هذا يدل على أن محمدًا وخالدًا اشتركا في المجيء، فإذن بمجرد أن تأتي بالواو بين اسمين فأنت تُشَرِّك بينهما في الحكم، تدل على اشتراكهما في الحكم، أن كل واحد منهما قد فعل الفعل السابق، "أكل محمدٌ وخالدٌ"، كل واحد منهما أكل، "جاء" كل واحد منهما جاء إلى آخره، فإذن الواو تدل على اشتراكهما في الفعل، تجمع بينهما، تشركهما في الفعل، لكن هل عندما أقول: "جاء محمد وخالد" محمد جاء قبل خالد، أو خالد جاء قبل محمد، أو أنهما جاءَا في وقت واحد؟ كل ذلك ممكن؛ يعني ليس عليك حرج أن تقول: "جاء محمد وخالد" سواء كان هذا هو الذي جاء الأول، أو هذا هو الذي جاء الأول، أو أنهما دخلا معًا، فإن الواو تحتمل ذلك كله، فيجوز لك أن تأتي بها بلا نظر في المتقدم المتأخر، أو الاجتماع في الفعل، معنى ذلك أنها فقط كل ما تفيده هو التشريك، الاشتراك في الحكم، ما عَدَا ذلك ليس لها دلالة، هذا على الصحيح من أقوال العلماء، أنها ليس لها دلالة غير مجرد التشريك في الحكم، ومن ثَمَّ فهي تتيح للمتكلم سعة في الكلام، فهو لا يَخشى أن يُخْطِئ، فيُقَدِّم المتأخر أو يُؤَخِّر المتقدم.. قُلْ كما تشاء ولا ضَرَرَ أن يكون الأول هو المتقدم أو الثاني أو هما معا لا إشكال في ذلك.

قد يقول قائل: هل معنى ذلك أنه كل ما يأتي معطوفًا بالواو فليس هناك أو لم يتقدم أحد على أحد ولم يتأخر، نقول: لا، قد يتقدم، قد يكون أحدهما متقدم على الآخر سواء الأول أو الثاني أو يَكُونَا مُجْتَمِعَيْن، أو المتعاطفات تكون مجتمعة، لكن ليست الواو هي التي دَلَّت على هذا الأمر، لا على تقدم الأول أو الثاني أو على الاجتماع، وإنما الدلالة على الاجتماع أو تقدم أحدهما على الآخر إنما جاء بقرينة أخرى، مثلا في قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ وَإِذْ

يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ؟ [البقرة: ١٢٧]، الآن يرفع إبراهيم وإسماعيل كلاهما يرفع، الواو دَلَّت على اشتراكهما في الرفع، في رفع قواعد البيت، فهما مشتركان في الحكم، لكن الواو -كما ذكرنا- لا تدل على الاجتماع معًا؛ لأنها لا تُحَتِّم ولا تُلْزِم بذلك، ولا على تَقَدُّم أحدهما لا الأول ولا الثاني، بل كل ذلك محتمل، المعنى أو السياق دَلَّ على أنهما اجتمعَا في رفع قواعد بناء الكعبة، فإذن هما اشتركا في وقت واحد في رفع القواعد، لكن هذا الاجتماع وهذا الاشتراك لم تدل عليه الواو، وإنما دَلَّ عليه السياق، فإذن هو عُرِفَ من شيء خارج عن الواو أو قرينة أخرى في السياق غير الواو، كذلك في قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ؟١؟ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ؟٢؟ وَقَالَ الإِنْسَانُ مَا لَهَا ؟ [الزلزلة: ١: ٣].

الآن هذه جمل عُطِفَ بعضها على بعض، لاحظوا أنها جمل في المعنى متسلسلة: ؟ زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ؟ هذا عند النفخ في الصور، عند البعث، ؟ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ؟ ثم بعد ذلك ؟ وَقَالَ الإِنْسَانُ مَا لَهَا ؟ هذه الجمل هي بهذا الترتيب، فالمتأخر جاء بعد المتقدم، ولم يأتِ المتقدم بعد المتأخر، لكن ليست دلالة الترتيب هذه ليس مفهومًا من الواو؛ لأن الواو لا تفيد إلا مطلق التشريك في الحكم، وإنما الدلالة على أن هذا وقع بعد هذا هو لمعرفتنا من خلال النصوص؛ نصوص الوحي على أن هذا واقع بعد هذا، أنه تتزلزل الأرض ثم بعد ذلك تُخرج أثقالها، ولا تخرج الأثقال قبل الزلزلة، فلمعرفتنا من خلال نصوص الوَحْيَيْنِ بهذا الترتيب، عرفنا أن هذا وقع بعد هذا، وليس أن الواو هي التي دَلَّت عليه، كذلك عندما يقول منكرو البعث: ؟ مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ؟ [الجاثية: ٢٤] هم يقولون: ؟ مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ؟ ينكرون أن يكون هناك حياة أخرى، فإذن يرون أنهم إذا ماتوا انتهَوْا، هذا في رأيهم السقيم.

قالوا: ؟ مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ؟ لو أن الواو تفيد الترتيب لكانوا قد اعترفوا بالبعث، إذا ماتوا بُعِثُوا بعد ذلك، لكن دَلَّ هذا على أن الواو لا تفيد الترتيب وإنما تفيد مجرد الاشتراك في الحكم، إذن كيف فُهِمَ؟ هل هناك ترتيب في الجملة؟ أبدًا، ما تَقَدَّمَ متأخر عَمَّا تَأَخَّر؛ بمعنى نموت ونحيا هي في الحقيقة أنهم يَحْيَوْنَ في الدنيا ثم يموتون، فإذن جاءت الآية على عكس ترتيب الواو، وهذه الواو تحتمله، كما قلنا: إنه قد يكون المتقدم... إذا قلنا: "جاء محمد وخالد" يحتمل أن محمدًا جاء أولا، ويحتمل أن خالدًا جاء أولا، فكلها تحتمل الواو، ويحتمل أنهم جاءَا مَعًا، ففي هذه الآية عرفنا المتقدم والمتأخر من حال منكري البعث وليس الواو، إذن قد يأتي ما عَطَفَتْهُ الواو في وقت واحد، وقد يتقدم الأول، وقد يتقدم الآخِر، وكل هذا بِمَعْزِلٍ عن دَلاَلَة الواو، فإن الواو لا تقبل هذا كله ولا تدل على واحد منها بتحديد أو بتخصيص، وإنما تفيد مطلق التشريك، وإنما تأتي الدلالة على تَقَدُّم أحدهما على الآخر أو تساويهما أو اشتراكهما في الوقت من قرينة أخرى غير الواو.

نستعرض إجابات الإخوة.

ذَكِّرْنَا بالسؤال أولا يا شيخ.

توكيد النكرات

يقول: لا يجوز توكيد النكرات عند البصريين مطلقًا، والسبب من ذلك عدم الفائدة، أما الكوفيون فيجيزون توكيد النكرة إن أفادت بشرط أن يكون المؤكد محدودًا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة.

الأخت تقول: لا يصح أن يكون لفظ التوكيد لنكرة؛ لأن ألفاظ التوكيد معارف فلا تجري على النكرات.

الأخت أيضًا تقول: قد يكون، لأن التوكيد اللفظي لا يأتي إلا مضافًا لضمير، والمضاف معرفة والله أعلم.

هذا صحيح، ألفاظ التوكيد معارف؛ لأنَّا اشترطنا في ألفاظ التوكيد أن تضاف إلى ضمير، فهي معارف، وما دامت معارف فإنه يجب أن يطابق التوكيد المؤكد، فلا يكون المؤكد نكرة والتوكيد معرفة، وما دامت معارف، فإنه يجب أن تتبع المعرفة، أن تكون المعرفة تابعة للمعرفة، ولا يصح أن يكون التوكيد النكرة تابعًا للنكرة على الصحيح من أقوال العلماء.

كل إجابة الإخوة صحيحة

تقول: قد يكون لأن التوكيد..

هو يقصد.. أو ربما نحمل كلامه على أنه من العلماء من أجاز هذا، لكن نحن نتكلم عن... كذلك الأخ الكـــريم الذي أجاب الإجابة الأولى إجابته صحيحة، فهو وَصَفَ الحال وبَيَّنَ اختلاف العلماء فيها، ولكن الذي أجاب الإجابة الوسطى هو الذي فَصَّلَ العِلَّة، هو الذي بَيَّنَ العِلَّة، وهو أن ألفاظ التوكيد معارف لإضافتها إلى الضمير، وإذا كـــان ألفاظ التوكيد معارف وهي مطابقة لمؤكدها لم يصح أن تكون نكرة من نكرة، لم تأتِ نكرة مؤكّدة لنكرة، بل يجــب أن تكون معرفة مؤكّدة لمعرفة.

عرفنا إذن أن الواو من حروف عطف النَّسَق لا تفيد إلا فائدة واحدة على الصحيح وهي الاشتراك في الحكــم، أنها تُشَرِّك بين ما قبلها وما بعدها؛ بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، ولا تعطي أي شيء آخر، وأي دلالة أخرى فإنما تؤخذ من قرينة إضافية غير الواو.

بعض الكوفيين قال: الواو تفيد الترتيب، فإذا قلنا: "جاء محمد وخالد"؛ معنى ذلك أن محمدًا جاء أولا، وخالد جاء آخرًا، هذا رأي لبعض العلماء، لكنه رأي مرجوح ليس ما عليه الجمهور، وليس الرأي الصحيح في هذا، وقــدروا الآية التي فيها ما سبق متأخر عما لَحِق، آية منكري البعث: ﴿ مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [الجاثية: ٢٤]، طبعا هذا يَرُدُّ عليهم، هم يقولون: تفيد الترتيب، كيف تفيد الترتيب ومنكرو البعث يقولون: "نموت ونحيا"؟ لو كانت تفيد الترتيب لَدَلَّ هذا على أنهم يؤمنون بالحياة بعد الموت، ولا ينكرون البعث بل يُقِرُّونَه؟ قالوا: التقــدير: يمــوت كبارنا ثم يحيا بعدهم صغارنا فنحيا بعد ذلك.

هذا -كما ترون- فيه تأويل ضعيف حتى يجعلوا الآية مطابقة لرأيهم من أن هناك ترتيب فيما بعد الواو، وأن ما بعد الواو تابع أو لاحق لما قبل الواو، لكن هذا يَرُدُّ عليهم.

وعلى كل حال هناك رَدٌّ على هذا الرأي نرجِئُه إذن في مطلع الدرس المقبل -إن شاء الله تعالى- إن كان لنـــا عُمْر لبيان أن هذا الرأي الذي يقول إن الواو تفيد الترتيب، أن هذا الرأي رأي فاسد أو غير صحيح، ســيَتَبَيَّن مــن خلال الرد عليه -إن شاء الله تعالى- في مطلع اللقاء التالي.

سؤال هذا الدرس

أؤكد فيه فقط: لماذا جاز تعاطُف النعوت دون ألفاظ التوكيد؟

الدرس الثامن عشر

تابع "عَطْف النَّسَق"

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم في مستهل هذا اللقاء، وأسال الله -سبحانه وتعالى- أن يكون لقاءً شاهدًا لنا مُوصِلاً إلى رضاه.

حديثا بإذن الله مَوْصُولٌ في التوابع، وهو في عطف النَّسَق الذي بدأناه في خواتيم لقائنا السابق، ولا نزال في حرفه الأول وهو "حرف الواو" لكن قبل ذلك من الممكن أن نستمع إلى إجابة السؤال الذي طُرِح في نهاية الدرس الماضي، وأُذَكِّر بما أُذَكِّر به في أكثر مطالع هذه الدروس، من أن هذا الدرس أيضًا يُعْنَى بأسئلة المشاهدين والمشاهدات النحوية واللغوية والكتابية والعروضية مما يَعِنُّ لهم؛ لأن هذا من رسالة هذا الدرس، على أن الهدف الأكبر متوجه إلى شرح هذا المتن المبارك، سؤال الحلقة السابقة كان عن: لِمَ جاز تعاطُف النعوت دون ألفاظ التوكيد؟

فإن كان هناك جواب من عند الإخوة.

نأخذ إجابة الإخوة قبل، ثم نأخذ ما هو موجود في الموقع

يقول: لأن ألفاظ التوكيد معانيها واحدة، ولأنه لا يجوز، لأن ألفاظ التوكيد معانيها واحدة بعكس النعوت

النعوت نعم معانيها مختلفة وأما ألفاظ التوكيد فمعانيها واحدة تمثل لذلك؟

جاء زيد نفسه وعينه

هل تقول ذلك؟

لا، هذا دون بلا شك مثال خاطِئ

خاطئ؛ لأنك تكون عطفت الشيء على نفسه، ولكن يصح ذلك في النعت فتقول؟

أقول: جاء زيد الكريم والشجاع

ما عطفت؟

الكريم والشجاع

الكريم والشجاع، نعم فيصح ذلك، ولك أن تأتي به دون عطف. هل هناك إجابات؟

نعم، هناك إجابات لبعض الإخوة

يقول: لماذا جاز تعاطف النعوت دون ألفاظ التوكيد؟

الجواب: جاز تعاطف النعوت لاختلافها في المعنى، والعطف يقتضي التغاير، أما ألفاظ التوكيد فلا يجوز أن تُعطف ألفاظها بعضها على بعض؛ لأنها لا تقتضي التغايُر، فلا يجوز أن تقول: سمعت الدرس نفسه وعينه، ولكن تقول: سمعت الدرس نفسه عينه، أما في النعوت فيجوز لك أن تقول كما قال تعالى: ؟ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ؟١؟ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ؟٢؟ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ؟٣؟ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ؟ [الأعلى: ١: ٤].

ويصح أيضًا أن تقول كما قال تعالى: ؟ وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَّهِينٍ ؟١٠؟ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ؟١١؟ مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ؟ [القلم: ١٠: ١٣] فيجوز لك أن تعطف ويجوز ألا تعطف.

أحسنت، إجابة كاملة وإجابة الأخ هنا أيضًا إجابة صحيحة.

نواصل في حديثنا.. قد كنت قلت في نهاية اللقاء السابق أن الواو هي أم.. هل عندك سؤال يا أخي؟

يقول: لا تكتب على الجدار ولا على الطاولة، الواو هنا عطف؟

لا كذا ولا كذا، نعم هي عطف.

بعدها لا يعني..!!

ما يضر، هذه أحيانا قد تَعطف جملة على جملة، كأنك قلت: لا تكتب على كذا ولا تكتب على كذا، فعطفت حينئذ جملة على جملة، والتعاطف أحيانا يكون بعطف مفرد على مفرد، وأحيانا بعطف جملة على جملة، كما أنك تقول مثلا: جاء زيد وذهب خالد، عطفت حينئذ جملة على جملة، وهذا جائز، يعني تُعطَف الجمل على الجمل كما تُعطَف المفردات على المفردات.

الواو عرفنا أنها هي أم حروف النَّسَق؛ حروف العطف، وهي أكثرها استعمالا، وعرفنا أيضًا أن الصحيح في أمرها أنها إنما تفيد فائدة واحدة، وهي؟ ما الفائدة التي تفيدها "الواو"؟ هل تعرفون الفائدة الأساس التي تفيدها "الواو"؟

التشريك في الحكم، هذه هي الفائدة التي تفيدها "الواو"، أما غير ذلك مما قاله بعض النحويين فالنظر يَرُدُّه، هي فقط تُفيد أن ما قبلها وما بعدها اشتركا في الحكم المذكور، إذا قلت: جاء الرجل وأبوه، فالرجل مع أبيه اشتركا في المجيء، أما من الذي جاء أوَّلا؟ هل هو الأب أم هو الولد؟ أم أنهما جاءَا في وقت واحد؟ كل هذا لا تَدُل عليه "الواو"، وقد يتعين بأحد القرائن والمرجِّحات، ولكن ليس بدلالة "الواو"، ومن ثم فإنه يمكن أن يكون جاء الوَالِد أولا، ويمكن أن جاء الولَد أولا، ويمكن أن يكونَا دخلاً معًا، وأما الدِّلالة؛ بمعنى ثبوت أنهما جاءَا معًا، أو اشتركا معا، أو أن هذا سَبَق هذا؛ الأول سَبَق الثاني، أو الثاني سَبَق الأول، فهذا إنما يكون بدليل خارج عن "الواو" كما في قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ؟ [البقرة: ١٢٧] فإن إبراهيم وابنه إسماعيل – عليهما السلام– اشتركا في الحكم وكلاهما قام برفع البناء؛ بناء الكعبة في وقت واحد، اشتركا في ذلك، ولم يسبق أحدهما الآخر، وهذه الدلالة لم نأخذها من "الواو"، ولكن أخذناها من السياق؛ أعني عدم سبق أحدهما بالآخر.

وقول الله سبحانه: ؟ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ؟١؟ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ؟٢؟ وَقَالَ الإِنْسَانُ مَا لَهَا ؟ [الزلزلة: ١: ٣] واضحٌ أنها أحداث متتالية، فالأول سابق الآخر؛ بمعنى أن قولنا: إذا زلزلت الأرض زلزالها، فالزلزال سابق إخراج ما فيها، ثم خروج ما فيها يتلوه بعد ذلك التَّعَجُّب من حالها عند البعث، عندما يخرج الناس من أجداثهم إلى البعث، إلى المحشر، حينئذ يكون الاستغراب، ما العلة في ذلك: ؟ وَقَالَ الإِنْسَانُ مَا لَهَا ؟ هذا التسلسل في حصول الأحداث لم تدل عليه "الواو"، فإن "الواو" لا تفيد إلا مطلق التشريك في حكم السابق مع اللاحق، وإنما عرفنا أن التالي سابق للأول لِدِلاَلة الأدلة الشرعية على ذلك، وكذلك العكس حينما يقول منكرو البعث: ؟ مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ؟ [الجاثية: ٢٤] فإنه لو كانت الواو تفيد أن الأول سابق الثاني فهذا يعني أنهم يَموتون ثم يُبعثون بعد ذلك، ومنكرو البعث لا يرون هذا الأمر، وإنما هم يقولون: إنا نموت ؟ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ ؟ [الجاثية: ٢٤]؛ يعني أنهم يقولون: لا بعث بعد الموت، إذن هم لا يريدون الحياة التالية للموت، ولكنهم يريدون الموت السابق لها، فكأن قولهم: "نموت ونحيا"، كأنهم قالوا: نكون ميتين أولا ثم نحيا بعد ذلك، فحصل عَكْس، وهذا لم نَسْتَفِدْه من الواو وإنما استفدناه من معرفة أن هؤلاء منكرون للبعث، وأنه لا يمكن أن يقصدوا البعث الأخروي الذي يكون بعد الموت.

وأقول: كان هناك إلماحة في خواتيم اللقاء السابق أن بعض العلماء من الكوفيين رأى أن الواو للترتيب، وقال في الآية: إنها على تأويل "نموت ونحيا"؛ أي أن الكبار يموتون ثم يتلوهم بعد ذلك حياة الصغار، وهذا الأمر معناه تَجَدُّد استمرار الحياة، وحينئذ كل الأمر في الدنيا، فدل هذا على الترتيب؛ لأن موت الكبار يتلوه بعد ذلك حياة لمن بعدهم، فحينئذ الواو أفادت الترتيب، وهذا على ما فيه من بُعد في التأويل، وحينما يقال: إن المقصود "نموت"؛ أي يموت كبارنا و"نحيا"؛ أي يحيا صغارنا، هذا فيه تأويل وفيه تقدير أمور لا يَسنِدُها السياق؛ لأنه ليس في السياق ما يدل على أن المقصود الصغار والكبار، وإنما المقصود في السياق يدل على أن المقصود في الحالين هم المتكلمون.

أَضِف إلى ذلك أن هناك من الأمثلة والشواهد ما يمنع أن تكون "الواو" مفيدة للترتيب، وذلك أنك عندما تقول في تلك الأفعال التي تدل على اشتراك اثنين في الفعل: اشترك محمد وخالد، أو اختصم الرجل وأخوه، فإنك لا تستطيع أن تقول "الواو" مفيدة للترتيب؛ لأن الاختصام يجب أن يكون من اثنين في وقت واحد، ولا يجوز أن نقول بدأ الأول بالخصومة ثم جاء الثاني؛ لأنه لا يكونان اختصما، وإنما يكون بدأ أحدهما ثم حصل الاختصام، فلا يُقال اختصم إلا وقد اشترك الاثنان في وقت واحد، وهذا يمنع أن تكون الواو للترتيب؛ إذ لا يصح أن نقول اختصم ونحن نريد أن الأول سابق للثاني، فإن هذا مُعارِض لدلالة الفعل نفسه، والفعل يوجب الاشتراك من البدء، وإلا لا يسمى اختصامًا، صيغة الافتعال تدل على الوقوع من الاثنين في وقت واحد، وأن أحدهما لم يسبق الآخر، وهذا يمنع دِلالة "الواو" على الترتيب.

هذا من أكبر الأدلة على أن "الواو" لا تدل على الترتيب، وإن رآها بعضهم، وإنما هي في الحقيقة لِمُطْلَق الجمع، لِمُطْلَق الاشتراك في الفعل دون دلالة على تَقَدُّم أو تَأَخُّر.

هذا ما يتعلق بالحرف الأول والأكثر استعمالا من حروف عطف النَّسَق وهو "الواو"، أما الفاء فهي تفيد ما تفيده "الواو" من الاشتراك في الحكم، فإنك إذا قلت: جاء زيد فعمرو فقد اشتركا في المجيء، لكن هنا يوجد ترتيب، عند ذكر "الواو" لا يلزم الترتيب، لا يلزم أن عَمْرًا تلا زيدًا في المجيء، لكن هنا عندما نقول: جاء زيد فعمرو، "الفاء" أدَّت معنى، وهو أنها تالية، أن التالي تالٍ للأول؛ بمعنى أنك إذا قلت: جاء زيد فعمرو يجب أن يكون زيدٌ هو الذي بدأ أوَّلا وأن عَمْرًا تلاه، لا يصح أن يكونَا جاءَا في وقت واحد، ولا يصح أن يكون الثاني سابق للأول، وإلا فإن استعمالَ الفاء استعمالٌ غير صحيح، أضف إلى ذلك من دِلالات "الفاء" أنها تفيد التعقيب، ولذلك قالوا: إن "الفاء" تفيد التشريك والترتيب والتعقيب.

معنى التعقيب عند النحويين هو: أن يكون الثاني وقع عَقِبَ الأول بلا مُهْلَة، إذا قيل التعقيب فمعنى ذلك أن الثاني تلا الأول ووقع بعده وعَقِبَه، "عَقِبَه": يعني بعده مباشرة بلا مُهْلَة وبلا انتظار، وإلا فإن طالت المُهْلَة لم يكن ذلك تعقيبًا، وكان استعمال "الفاء" فاسدًا غير صحيح، فلا يصح مثلا أن تقول: جاء زيد فعمرو وبينهما مدة طويلة؛ لأنه لا تعقيب حينئذ، حتى وإن كان هناك ترتيب؛ لأن "الفاء" تدل على الترتيب مع التعقيب في وقت واحد، إضافة إلى الاشتراك في الحكم، العلماء يقولون: إن تعقيب كل شيء بحسبه، بمعنى أنك إذا قلت إن "الفاء" تفيد الترتيب والتعقيب، قالوا: تعقيب كل شيء بحسبه، ما معنى هذا الكلام؟

معنى هذا الكلام أن الفعل أحيانا يمكن أن يحصُل في لحظات، ويمكن ألا يحصل إلا في وقت طويل، فإذا قلت: جاء زيد فعمرو، يجب أن يكون مجيء عمرو بعد مجيء زيد مباشرة بلا مُهْلَة، وإلا انقطع التعقيب ولم يكن هناك تعقيبٌ، لكن لو قلت: دخلتُ الرياض فمكة، وأنت دخلت مكة بعد يوم كامل من دخولك الرياض، لكان هذا أيضًا تعقيبًا؛ لأن هذا هو الوقت المتوقع لدخولها إذا سرت بوسائل النقل المعتادة، فحينئذ ليس هناك مُهْلَة وأنت لم تتريث بينهما وإنما سلكت السبيل وحصل الأمر، ولذلك قالوا: إنه إذا قال: تَزَوَّجَ فَوُلِدَ لَهُ، وكان ذلك بعد أشهر طويلة؛ بعد تسعة أشهر أو أكثر من ذلك، سُمِّيَ ذلك تعقيبًا، وإن كان بعد تسعة أشهر؛ لأن هذا هو المدة الممكنة للحمل والولادة، ومن ثَمَّ فإن هذا معنى قولهم: إن تعقيب كل شيء بحسبه، لا يقال قد طالت المُهْلَة فلا يُسَمَّى هذا تعقيبًا، نقول: ليس هناك حَدٌّ معين لمقدار التعقيب، لكنه بحسب الفعل، فإن كان الفعل يمكن أن يحدث في لحظات، فإن طال عن ذلك فلا يُسَمَّى تعقيبًا، وإن كان لا يحصل إلا في مدة طويلة، فإنه إذا استغرقها ولم يَزِد كان أيضًا تعقيبًا، هذا معنى قولهم: إن تعقيب كل شيء بحسبه.

فلو قلت مثلا: دخل محمدٌ فخالدٌ، وكان خالد أتى بعد محمد بساعة، نقول هذا أسلوب غير صحيح، أنت استعملت "الفاء" في غير مكانها، فإن هذا لا تعقيب فيه؛ لأنه تَراخَى وتَأخَّر دخول الثاني عن الأول فلم يكن تعقيبًا، لعله بهذا اتضح المقصود بدلالة "الفاء" على التعقيب.

قالوا أيضًا: إن "الفاء" قد تفيد التعليل، وهذا قليل، وبالذات إذا عُطِفَت الجمل، وطبعا لا يكون ذلك إلا عندما تَدُلُّ دلالة واضحة على هذا المعنى، مثل قولهم: سَهَا فسجد؛ أي أنه سَهَا فتسبب عن سَهْوِهِ سُجُودُه، فهذه تفيد حينئذ التعليل، لماذا سجد؟ لأنه سَهَا. سَرَق فَقُطِع، لماذا قُطِع؟ لأنه سَرَق، زَنَى فرُجِم، هذه يسمونها "الفاء" المسببة أو "فاء السببية"، هي طبعا عاطفة ومفيدة أيضًا للتعقيب وللترتيب، لكنها حينذاك إنما تَدُلُّ على التسبب، قال الله –سبحانه وتعالى: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٣٧]؛ أي أن الله –سبحانه وتعالى– تاب على آدم –عليه السلام– بسبب تلك الكلمات التي مَنَّ الله بها عليه، ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾، كأن هذا فيه إفادة التسبب في هذا الأمر، هذا ما يتعلق بـ "الفاء".

أما الحرف الثالث من حروف العطف، عطف النَّسَق فهو "ثُمَّ"، وهي تدل على ما تدل عليه "الفاء" من المعاني، فهي تفيد الاشتراك في الحكم، كما أنها تفيد الترتيب؛ بمعنى أن الثاني تالٍ للأول، فلا يكون الأول هو المتأخر في الفعل، وإنما الأول ينبغي أن يكون هو البادئ ثم الثاني، لكن الاختلاف بين "الفاء وثم" أنها لا تعقيب فيها، بل هناك تراخٍ بين حدوث الفعل من الأول وحدوثه من الثاني، فإنهما تشتركان في الحكم بين الأمرين بين المعطوف والمعطوف عليه، وتشتركان في أن الثاني جاء بعد الأول، أو حصل بعد الأول، لكن إن كان الثاني قد حصل بعد الأول بلا مُهْلَة فهذا تعقيب وأداته هي "الفاء"، وإن كان الثاني قد حصل بعد الأول بمُهْلَة وتَأَخُّر فهذا تراخٍ، والتراخي أداته "ثم".

فإذا قلت: جاء زيد ثم عمرو، فمعنى ذلك أن زيدًا بدأ بالمجيء وجاء أوَّلاً ومضت مدة قبل أن يأتي عمرو؛ يعني طال الفصل بين مجيئهما ولم يأتِ بعده مباشرة، يَرِد هنا قول الله –سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ ﴾ [الأعراف: ١١].

هنا فيه إشكال.. خلقناكم، الآن المخاطبون بهذا هم من نزل عليهم القرآن "خلقناكم"، "ثم صورناكم" نعم، التصوير يأتي بعد الخلق؛ لأن الخلق هو التخليق في أرحام الأمهات، والتصوير يكون بعد ذلك، لكن نأتي: "ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم" الآن السجود لآدم سابق لهذا كله، سابق لخلق المخاطبين وتصويرهم في أرحام أمهاتهم؛ لأن آدم هو أب لهؤلاء، وأبوهم الأول، وأمر الملائكة بالسجود له كان قبل خلق هؤلاء وقبل تصويرهم، فإذن.. كأن في ظاهر الأمر اختلالاً في دلالة "ثُمَّ"؛ أي أنها لم تُفِد أن الأخير تالٍ للأول، فكأن الترتيب: الأخير أولاً؛ أمر الملائكة بالسجود يليه بمدة طويلة خلق المخاطَبين، ثم بعد ذلك تصويرهم، لكن الآية جاءت بهذا الترتيب: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ ﴾، هنا لما وجد العلماء أن هذه الآية في ظاهرها ربما تدل على أن "ثُمَّ" دلالتها غير واضحة أو غير ظاهرة للقارئ، حملوها على مَحْمَل يجعلها مُتَّسِقَة مع استعمالها عند العرب ليكون هذا هو الأليق بها.

فقالوا: إن التقدير: "ولقد خلقناكم" المقصود ليس أنتم أيها المخاطَبُون بالقرآن عند نزوله، ولكن المقصود أبوكم آدم؛ أي "خلقنا أباكم"، "ثم صورناكم"؛ أي ثم صورنا أباكم، "ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم"، فحينئذ يكون هناك ترتيب: خلق آدم أولا، ثم تصويره، ثم بعد ذلك الأمر؛ أمر الملائكة بالسجود له، حينذاك يكون هناك ترتيب، وقدروا هذا التقدير حتى يتم اتِّسَاق المعنى، وهذا هو الأليق بحملها في المعنى حتى تكون الأمور ظاهرة، هذا هو الوجه حملها عليه العلماء، وحينذاك تكون أتت "ثُمَّ" للترتيب المعتاد؛ لأنها في استعمالها الصحيح، واستعمالها دائما أنها تكون مفيدة لهذا الترتيب، هذا هو الحرف الثالث من حروف العطف "ثُمَّ"، وهذه الحروف الثلاثة التي ذكرتها الآن وهي "الواو" "والفاء" "وثم" هي أكثر هذه الحروف استعمالا، كما أن أكثرها وضوحا؛ لأن دلالتها محدودة ومعروفة: "الواو" لمطلق الجمع، "الفاء" "وثم" تفيد الجمع مع الترتيب، ولكن تختلفان في أن الترتيب متقارب أو متوالي مع "الفاء" ومتباعد أو متراخي مع "ثُمَّ".

يلي ذلك الحديث عن "حتى" وهي أحد حروف العطف، طبعا الحديث عنها في مثل هذا المتن الموجَز أو الشرح الموجَز ينبغي أن يكون متوجِّهًا إلى استعمالها عاطفة، وليس إلى استعمالات "حتى" الأخرى؛ لأن هذا المقام حينذاك

يطول ويدخل في أبواب أخرى من أبواب النحو، وحينذاك الأليق بمثل هذا الشرح الوسيط وليس البسيط ألاَّ يُتَوَسَّع في أمرها، وإلا فـ "حتى" متشعباتها وتفاصيلها جعلت بعض العلماء يقول عند موته: «أموت وفي نفسي شيء من حتى»؛ أي أنه لم يصل فيها ما يريد.

طبعا خلاصة الأمر في هذه... لأن بعض الناس ربما تتشوف نفسه: لماذا أمضى مدة طويلة وهو من علماء النحو ويقول عند موته: «أموت وفي نفسي شيء من حتى»، خلاصة الأمر أنه -حتى لا تذهب الأذهان كثيرًا فيه- أن القاعدة عند العلماء أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وما يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء، ونحن نعرف أن حروف الجر تعمل في الأسماء ولذلك لا تدخل على الأفعال، وأن أدوات الجزم تعمل في الأفعال ولذلك لا تدخل على الأسماء، هذا هو الضابط أو الأمر المضطرد في المسائل النحوية أو في الأدوات النحوية، إلا أن العلماء رأوا "حتى" هذه تدخل على الأسماء فتجر، ولذلك عدوها في حروف الجر، وتدخل على الأفعال فتنصب، ولذلك عُدَّت من أخوات "أن ولن" فعَمِلَت في الأمرين، ولذلك هذا أمر حَيَّر هذا العالم الذي يقول: «أموت وفي نفسي شيء من حتى»، وعلى كل حال الأمر فيها يسير؛ لأنه حتى يتحرى الأمر ويتضح فإن العلماء حرروا الأمر بأن قالوا: إنها عند النصب ليست هي الناصبة، ولكن الناصب "أن" المقدرة بعدها، وحينئذ تكون مُتَمَحِّضَة للعمل في الأسماء، ودخلت على "أن" ومنصوبها فتكون دخلت على مصدر مُقَدَّر وبقي اختصاصها بالأسماء ولا إشكال، يعني هي إن دخلت على اسم جَرَّتْه، وإن دخلت على فعل فهي أيضا جارَّة، ولكنها جارَّة للمصدر المؤول بـ "أن" المقدرة التي نصبت هذا الفعل ومدخولها فيكون المصدر المؤول هو المجرور بـ "حتى"، وحينذاك تبقى المسألة على اضطرادها من أن "حتى" مختصة بالأسماء ولا تدخل في حقيقة الأمر على الأفعال.

تقول: قرأتُ هذه العبارة: «نعت الاسم المُرَخَّم قبيح لأنه لا يُرَخَّم إلا وقد عُرِفَ» ما معنى هذه العبارة؟

لا يرخم إلا..

إلا وقد عُرِفَ

هذه العبارة التي قرأتها تعني أنه عند الترخيم أصلك أنت تُنادِي، والمنادَى معلوم لأنك لا تنادي المجهول، واشترطوا في المنادَى أن يكون اسمًا معرفة، وما دام معرفة فلا داعي لأن تنعته لأنك لو احتجت إلى أن توضحه لم ترخمه أصلا، هذا هو المقصود بأنه قبيح، وعلى كل حال حتى لو وصفته ليس من باب توضيحه أو جهالته، ولكنه من باب مثلا.. التحبب إليه أو غير ذلك من الأسباب فلا إشكال، لكن هذا صحيح أنه لا يوصف المُرَخَّم لإيضاحه؛ لأنه لم يُرَخَّم إلا وقد اتضح أشد الوضوح، لأنه لا يرخم إلا المعرفة.

يقول: قال ابن هشام في المتن في باب المنادى: «فصل: ويجري ما أُفرد أو أضيف مقرونا بـ "ال" من نعت المبني وتأكيده وبيانه ونسقه المقرون بـ "ال" على لفظه أو محله...» إلى آخر ما قال المؤلف، يرجو توضيح مقصود المؤلف؟

هذه قضايا في تابع المنادَى، فتابع المنادَى له أحكام، فلو أنك أتيت بمنادَى ثم وصفته أو أبْدَلْت منه أو غير ذلك من التوابع يُبَيِّن حكم تابع هذا المنادَى من أن لك فيه الوجه الأمثل فيه وهو أن تُتْبِعه بالمنادَى في حكمه، ولك أن تعامله معاملة المنادَى المستقل، كأنك تناديه من جديد، فأنت مُخَيَّر بين الأمرين إما أن تُتبع، فإذا كان المنادَى مبنيًّا على الضم أن تأتي بما بعده بهذا الحكم، وإما أن تعامله معاملة المنادَى المستقل، فإذا كان مثلا نعتًا مضافًا أعربته بما يقتضيه حكم المنادَى المضاف وهو النصب.

أورد مثال المؤلف: «يا زيد زيد اليعمولات»

"زيد اليعمولات"، هذا الآن "يا زيد" منادَى مبني؛ لأنه مفرد علم، و"زيد اليعمولات" هذا مضاف، فحقه أن يُنصَب إذا أفردته، فإن أنت عاملته معاملة المنادى المستقل قلت: "زيد اليعمولات"؛ لأن المنادى إذا كان مضافًا نُصِبَ وإن عاملته معاملة أنه تابع للمنادى أعطيته حكمه السابق؛ أي الضم.

يقول: ذكر في القرآن الكريم: ؟ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ؟٢٢٤؟ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ؟ [الشعراء: ٢٢٤: ٢٢٥] "في كل وادٍ" هل "كل" هنا تكون مجرورة بـ"في"؟

والسؤال الثاني: ؟ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ؟ [النساء: ٣] هل مثنى وثلاث ورباع تأخذ حكم الأعداد؟

طبعا بالنسبة للسؤال الأول فأمره واضح؛ لأنه "في كل وادٍ" واضح أن "في" مدخولها "كل" و"كل" اسم، وما دامت دخلت "في" على اسم فإنها تجره، ولذلك قال: "في كل" فهو مجرورها.

وأما "مثنى وثلاث ورباع" فهي أسماء معدولة عن ألفاظ العدد؛ أي اثنين وثلاثة وأربعة فهي معدولة عنها، ولذلك تُعرب بإعراب الممنوع من الصرف؛ لأنه اجتمع فيها الوصفية والعدل، فهي تأخذ حكم ذلك؛ قالوا: إنها مأخوذة من ألفاظ العدد المُكَرَّر، فإنك إذا قلت: جاء القوم مَثْنَى؛ أي اثنين اثنين، أو ثُلاَث؛ أي ثلاثا ثلاثا... إلى آخره.

يقول: جاء في معنى اللاَّم المُلك، وورد في قوله تعالى: ؟ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ؟ [الإخلاص: ٤] وجاءت اللام في قوله تعالى: ؟ للهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ؟ [لقمان: ٢٦] السؤال هل المعنى في كلتا الآيتين؛ أي معنى "اللام" في الآيتين بنفس المعنى أن "اللام لِلمُلك"؟

اللام تستعمل لِلمُلك، فإذا قلت: القلم لزيد؛ أي مُلك زيد، فهذا الأصل، الأصل في اللام أن تكون لهذا المعنى لِلمُلك أو لشبه المُلك، إلا ما دلت القرائن على غيره من المعاني.

يقول: السؤال الأول: لماذا سُمِّيَ هذا الباب بعطف النَّسَق، وليس العطف بالحروف؟

السؤال الثاني: هل تأتي "لا" عاطفة؟

السؤال الثالث: ما إعراب "لَمَّا" في قوله تعالى: ؟ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ؟ [يس: ٣٢]؟

أما لِمَ لَمْ يُسَمَّ العطف بالحروف، فَيُسَمَّى العطف بالحروف ويُسَمَّى بعطف النَّسَق؛ لأن النَّسَق هو التوالي، فنَسَقْت الشيء بمعناه: واليت بعضه على بعض، ويقال سر على هذا النَّسَق؛ أي على هذا النمط أو على هذا الترتيب، فهي حروف تدل على التوالي، أو أنها تربط الشيء بعضه إلى بعض، فأنت بهذا الأمر ربطت بين شيء وشيء، فتسميته "العطف بالحروف" أيضًا هو صحيح وتسميته أيضا "عطف النَّسَق" أيضًا صحيح؛ لأنه لا يتم نَسَق الشيء وراء الشيء أو توالي هذه المعطوفات مع المعطوف عليه إلا بوساطة هذه الحروف.

أما هل تأتي "لا" عاطفة فنعم، سيأتي الآن بعد قليل الحديث عن "لا"، في حروف العطف، لأننا الآن تكلمنا عن "الواو"، "والفاء"، "وثُمَّ"، وبدأنا في "حتى"، وسيأتي الحديث عن "أم"، وعن "لا"، "ولَكِنْ"، "وبَلْ".

وأما معنى "لَمَّا" في قوله تعالى: ؟ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ؟ في سورة يس، فهي بمعنى "إلا"، فـ"لَمَّا" تأتي بمعنى "إلا" والتقدير: "وإن كُلٌّ إلا لدينا محضرون"، وحينذاك تُعامَل هذه المعاملة، طبعا نقول: كيف نعاملها هذه المعاملة؟ ما دامت "إلا" هنا وَقَعَت بعد النفي فالتقدير: "كل لدينا محضرون"، تعاملها معاملةً كأن لم توجد "إلا"، فتكون "كل" حينذاك تُعرب بإعرابها لو لم توجد أداة النفي مع أداة الحصر "إلا".

يقول: هل يجوز ترخيم اسم "حسن" بـ"حَسَ" مع العلم بأنه منتشر في بادية الجنوب؟

حسن

نعم

نحن عرفنا من قبل أنه إذا كان الترخيم في الاسم فيشترط في الاسم أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف حتى يصح ترخيمه، فـــ"حسن" مكون من ثلاثة أحرف إذن لا يصح ترخيمه.

بالمناسبة اسمه "حَيَّان" فلو سألنا، مع أنه لم يأتِ باب الممنوع من الصرف إلى الآن لكن من باب المعلومة، حتى يستفيد الأخ حيان نفسه، الآن "حَيَّان" هذا لو سألته، أو كان معنا متصلاً لسألته هذا السؤال: اسمك يا حَيَّـــان أنـــت ممنوع من الصرف، هل أقول: "هذا حَيَّانُ" أو أقول: "هذا حَيَّانٌ"؟، فحينذاك إن كان مأخوذًا من الحياة فالألف والنون زائدة، وإن كان مأخوذًا من الْحَيْن "وهو الموت" فالنون أصلية، وإذا كان من الْحَيْن والنون أصلية صُرِفَ، وإذا كان من الحياة صارت النون زائدة فَمُنِعَ من الصرف، ولذلك الأولى أن نَمْنَعَه من الصرف حتى نَنْسِبَه إلى الحياة، وهو حَيٌّ حقيقةً وحَيٌّ عِلْمًا أيضًا.

نأتي لـــ"حتى"، نعود لـــ"حتى"، التي بدأتُ في الحديث عنها، المثال المشهور عند النحويين يقولون: "مات الناس حتى الأنبياء"، و"أكلت السمكة حتى رأسها".

طبعا الآن "رأس السمكة" عَطَفَه على السمكة نفسها، بوساطة الحرف؛ حرف العطف "حتى"، قالوا: إن "حتـــى" تفيد الغاية، وتفيد التدريج، أما الغاية فإن المقصود به الآخِر، الآن كأنه بدأها من ذيلها حتى وصل إلى رأسها، فإذن معنى الغاية أنه صار الرأس هو آخر شيء وصل إليه، وأما أنها بالتدريج؛ أي أنه بدأت تنقضي السمكة شيئًا فشيئًا إلى أن بلغت هذه النهاية وهذه الغاية التي هي المعطوف، كذلك عندما يقول: "مات الناس حتى الأنبياء"، فمعنى ذلك أنه بدأ بالناس ووصل إلى غايتهم وهو الموصوف بالرفعة منهم وهم الأنبياء الذين لو اسْتُثْنِيَ أحـــد مـــن المـــوت لاسْتُثْنُوا، ولكن: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فمعنى ذلك أن ما قبل حتى ينقضي وينتهي بتَدَرُّج إلـــى أن يصل الأمر إلى المعطوف الذي وقع بعدها وهو غايتها، ولذلك لما كان ذلك وجب أن يكون ما بعد "حتى" جزءًا لما قبلها، الرأس الآن في "حتى رأسها"، "أكلت السمكة حتى رأسها" جزء من السمكة، "مات النـــاس حتـــى الأنبيـــاء"، الأنبياء جزء من الناس، فينبغي أن يكون المعطوف بـــ "حتى" جزءًا من المعطوف عليه؛ لأنه ينقضي المعطـــوف عليه شيئًا فشيئًا إلى أن يَصِلِ الأمر إلى المعطوف فيشاركه في الحكم.

هذا ما يتعلق بالعطف بها، وبمَجِيئِهَا عاطفة، وتحدثت منذ قليل عن مَجِيئِهَا جارَّة ومَجِيئِهَا أيضًا ناصبة والإشكال في ذلك، وقد أوقع هذا إشكالاً عند بعض العلماء في زمان سبق حيث وجدها تعمل عملين، وهذا ليس مـــن شـــأن الأدوات العاملة، فإن العامل ينبغي أن يكون مختصًّا بأحد القَبِيلَيْن؛ إما بالأسماء أو بالأفعال، ووَضَّـــحْت الآن منـــذ قليل ما وصل إليه المحققون من العلماء، حيث بَيَّنُوا أنها تعمل في الأسماء فقط، وأما عملها في الأفعال فليس عملاً لها وإنما هو عمل لما بعدها وهي "أن" المضمرة بعدها، وهي عاملة في الاسم؛ لأن "أن" وما دخلت عليه في تقدير مصدر تجره "حتى"، فهي عاملة أيضًا في الاسم؛ "المصدر المؤول".

أداة العطف الرابعة بل الخامسة هي "أو"، واضح من استعمالها "أو" أنها لما قبلها وما بعدها؛ يعني كأنك تُخَيِّر أو تجمع بين الأمرين، لكنك لا تجعل الحكم لهما معا، أنت في "الواو" وفي "الفاء" وفي "ثُمَّ" وفي "حَتَّى" جعلت الحكـــم للسابق واللاحق، "جاء زيد وعمرو" كلاهما جاء، "جاء زيد فعمرو" أيضا كلاهما جاء، وإن كـــان ترتيبهمـــا هنـــا ملحوظًا، "جاء زيد ثم عمرو" أيضًا كلاهما جاء وإن كان الترتيب ملحوظًا بفارق، و"أكلت السمكة حتـــى رأســـها"، أيضًا كلاهما أُكِلَ، لكن عندما نقول: "جاء زيد أو عمرو" فلم يشتركا، ولاحظوا أن العطف بـــ "أو" ليس للتـــشريك في الحكم، ولكن الحكم هو لواحد منهما.

يقول: ذكرت قبل قليل ما يأتي بعد "حتى" جزء مما قبلها، فإذا قلت: سهرت الليل حتى الصباح؟ الصباح جـــزء من الليل؟

لا، ما هي بعاطفة هنا، أنا أقول: عندما تكون كذلك؛ إذا كانت عاطفة، أما هنا فليست عاطفة، هي جارَّة هنا، هي حرف جَرّ، "حتى الصباح" مثل: ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥]، هذه حرف جَرّ، وأنا أتحدث عنها إذا جاءت عاطفة لاسم على اسمـــ فينبغي أن يكون الاسم التالي لها غاية للاسم الذي قبلها، وأنه انقضى الذي قبلها شيئًا فشيئًا حتى وصل غايته الذي بعدها، وهذا الذي بعدها جزءٌ مما سبق، كالمثالَيْنِ اللَّذَيْن ذكرتهما، وأمـــا إذا جـــاءت

حرف جر فهي خارجة عن موضوعِنَا، لأن المقصود أن تعطف اسما على اسم، وفي المثال الذي ذكرته ليس هناك اسمٌ معطوفٌ عليه.

في "أو"، تَبَيَّن الآن يا إخوان فرق "أو" عن غيرها؟ يوضح لي أحدكم ما الذي تفترق به "أو" عَمَّا سبق من حروف العطف.

"أو" تأتي مثل ما أقول: "أشتري كتابًا أو مجلة"، لا يأتي الاثنين معً.

يعني أنه لا يشترك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، في حين أن حروف العطف السابقة كلها تدل على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، فإنك إذا قلت: "جاء زيد أو عمرو" فلم يأتِيَا معًا وإنما الذي جاء واحد منهما، هذا فرق جوهري يا إخوان بينهما، لأن كل الحروف السابقة تدل على التشريك في الحكم؛ اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في الفعل، وأما "أو" فإنها لأحدهما، في قول الله –سبحانه وتعالى: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف: ١٩] يعني أنهم لا يقصدون أنهم لبثوا يومًا ومعه بعضَ يوم آخر!! ولكن يقصدون إمَّا هذا وَإمَّا هذا، إمَّا يومًا أو جزءًا من يوم، ولا يعني أنهم لبثوا يومًا وجزءَ يومٍ آخر، وهذا أظنه واضح، كما أنه إذا قرأنا قول الله –سبحانه وتعالى: ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائدة: ٨٩] فإنه ليس المقصود أن تجمع بينها بنية كفارة، فلا يجوز ذلك إذا كنت تنوي بها جميعا الكفارة، وإنما كفارته إنما تكون بواحد منها؛ لأن "أو" تفيد أن الحكم لأحد الأشياء التي عُطِفَت بـــ "أو".

ذكر العلماء معانِيَ لهذا الحرف، كما أنهم ذكروا للـــ"فاء" معانِيَ أنها للترتيب والتعقيب، وذكروا لـــ"ثُمَّ" أيضًا أنها للترتيب ولكن بتراخٍ، فهم أيضًا ذكروا لـــ "أو" بعض المعاني التي تَرِد في استعمالها.

قال الله –تعالى: ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ربنا لا، الـــ"لا" هنا هل هي نافية أو "لا" ناهية، و"إن نسينا أو أخطأنا" المعلوم أن "إن" وأخواتها تبدأ بعملها، لكنها هنا هل بدأت بعملها "إن نسينا أو أخطأنا"؟

أما الثاني فسأتركه لكم؛ لتجيبوا أنتم على أخيكم؛ لأنه تبدوا أن الإجابة واضحة، لكن أنت سألت عن الأولى، أبدأ بالثانية؛ لأنه واضح وأعتقد أنه واضح، يسأل أخوكم ويقول: لا أريد أن أعيد سؤاله لأن سؤاله فيه نوع من عدم الدقة، هو يقول: "إنَّ" هل عندنا "إنَّ" في الآية؟! ليس عندنا "إنَّ" عندنا "إنْ" و"إنْ" تختلف عن "إنَّ"، هذه أداة شرط: "إنْ" وتلك التي تنصب الاسم وترفع الخبر هي "إنّ" المشددة، وفرق بَيْنَ الأمرين بَيْنَ هذه وهذه، واضح؟ إذن ليس عندنا "إنَّ" وإنما هذه "إنْ" الشرطية؛ يعني التقدير: "إنْ نسينا أو أخطأنا فلا تؤاخذنا"، فهي شرطية وليست "إنَّ" التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

وأما في سؤالك عن "لا" "ربنا لا تؤاخذنا"، هذه هذا نهي أو نفي؟ طبعا هي "لا الناهية"، لكن السؤال الذي قد يرد ويقال: هل العبد يَنْهَى ربه؟

الجواب: البلاغيون ذكروا أن الأمر والنهي إذا كان من الأدنى إلى الأعلى فإنه يُسَمَّى دعاءً وصيغته صيغة الأمر أو النهي، لكنه يختلف، فإن جاء من الأعلى إلى الأدنى فهو نهي حقيقي، فإذا قلت: "لا تفعلْ" لابنك أو لأخيك الأصغر أو لخادمك أو لمن هو دونَك فهذا نهي حقيقي، وإن قلت لمن هو مساوٍ لك فيُسَمِّيه البلاغيون الْتِمَاسًا، وإن قلته لمن هو أعلى منك فلا يُسَمَّى نَهْيًا ولا الْتِمَاسًا، فإذا كان في حق الله –تعالى– فهو دعاء، ولذلك نقول في مثل هذه الآية: هي وإن كانت بـــ "لا" الجازمة للفعل المضارع "لا تؤاخِذْنا"، "لا تحملْ علينا إصرًا"، "لا تحمِّلْنَا ما لا طاقة لنا به"، فهي "لا ناهية" وتجزم الفعل المضارع، لكنها لا يُقال إنها نهي بالمعنى المقصود بالنهي إذا كانت في حق الله –سبحانه وتعالى– ولكنها من العبد لربه دعاء، هذا المعنى البلاغي الذي تفيده "لا الناهية" إذا كانت في مقام الحديث من العبد إلى ربه، بخلاف ما لو كانت من الأعلى إلى الأدنى كأن تكون إلى الله –سبحانه وتعالى: ﴿ لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [النساء: ٤٣].

هذا واضح أنه نهي؛ لأنه من الرب –سبحانه وتعالى– لعبده، وأعتقد أن الأمر واضح، لكن هي في الحالين جازمة للفعل المضارع، هي في الحالين تعمل عملاً واحدًا.

يقول: حرف العطف "أو"، هل يفيد التشكيك؟

سيَتَبَيَّن أن من معانيها ذلك، لأن الشك في الشيء أو تشكيك المخاطب هو من أحد معانيها، وهذا سيأتي تفصيله -إن شاء الله تعالى- عند الحديث عنها، إذا ما كان فيه سؤال هنا سأعطي سؤال الحلقة المقبلة أو سؤال الدرس المقبل.

كيف تَرُدُّ على من أوجَبَ دلالة "الواو" على الترتيب؟

أنتم تعرفون أن بعض النحويون ومن الكوفيين بالذات قد أوجبوا وجوبًا قالوا: إن الواو تفيد الترتيب، ونحن عرفنا أنها على الصحيح لا تفيد إلا الجمع والتشريك في الحكم، ولا تفيد ترتيبا ولا عكس الترتيب ولا الجمع في الوقت أو الزمن، ولكن هذه الأمور كلها إنما تُؤْخَذ بقرينة خارجية خارج حرف العطف "الواو"، فالسؤال: كيف ترد على من أوجب دلالة الواو على الترتيب في الحكم؛ بمعنى أن الأول سابق للثاني في زمن وقوعه، المطلوب هو الرد العلمي الذي يمنع وقوع هذا الأمر.

## تَتِمَّة عَطْف النَّسَق وبِدَايَة الْبَدَل

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين؛ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد.

أيها الإخوة الحاضرون، أيها الإخوة المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مستهل هذا الدرس، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يرزقني وإياكم الإخلاص في القول والعمل، حديثنا متواصل مع أحد أنواع التوابع وهو "عطف النَّسَق"، وقبل أن نَشْرَع في الحديث فيه، وقبل استعراض أو سماع ما عندكم من إجابة عن سؤال الدرس السابق، أُذكِّر بما أُذكِّر به في معظم مطالع الحلقات من أنه يُسْتَقْبَل في هذا الدرس الأسئلة التي تَعِنُّ للإخوة المشاهدين والأخوات المشاهدات في النحو أو الصرف أو اللغة أو الإملاء أو العَروض؛ لكون هذا من رسالة هذا الدرس، وبكل حال فإن سؤال الحلقة السابقة كان عن:

أن من العلماء من أوجب أو من رأى أن "الواو" تدل على الترتيب، أن "الواو" من حروف العطف تدل على الترتيب، بمعنى: أن ما يأتي بعدها تابع في الزمان أو متأخر في الزمان عما جاء قبلها، فكيف تَرُدُّ على من رأى من العلماء هذا الرأي؟

وقد اتضح أو بان أو عُرِفَ أن الرأي الأصوب أنها لا تدل إلا على مطلق التشريك في الحكم، فليس لها دلالة على التقديم والتأخير، لكن من العلماء وبعض الكوفيين رأى أنها إذا جاءت فالمقصود أن ما بعدها متأخر في زمانه عما قبلها؟

فالجواب: كيف تَرُدّ على من رأى هذا الرأي رَدًّا مُقْنِعًا؟

يقول: نَرُدّ عليهم يا شيخ بقول الله -عزّ وجلّ- إخبارًا عن منكري البعث يقول الله -عزّ وجلّ: ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فلو أوجبنا دلالة ترتيب "الواو" لَمَا كان هناك إنكارٌ للبعث، وكان المعنى حينذاك صحيحًا؛ نموت ونحيا، هذا صحيح، لكنهم يُوجِبُون عكس دلالة الآية.

أنت تقصد: لو كانت "الواو" للترتيب لكانت الحياة تالية للموت، ولكَانُوا غيرَ منكرين للبعث؛ لأن الحياة تتلو الموت، لكني أقول لك: إن هؤلاء الذين أجازوا أو رأوا أن الواو تُفيد الترتيب قالوا: إن هذه الآية مُؤَوَّلة، ومعنى مُؤَوَّلة: يعني محمولة على وجه صحيح من وجوه الإعراب، أو وجوه التقدير، فقالوا: المقصود نموت نحن ويحيا صغارُنا، فبهذا تكون حياتُنا، وحينذاك فهي للترتيب؛ لأن وفاة الكبار سابقة لحياة الصغار، فلا إشكال في ذلك، فلا يزال قولهم محتاجًا إلى رد.

الجواب: إن الأفعال التي لا تقع إلا من اثنين في وقت واحد، قولك: اختصم، أو تشارك، أو تقاتل، أو تعارك، هذه كلها تدل على اثنين يفعلان الفعل في وقت واحد، فلو قلت: تشارك، أو اختصم زيد وعمرو، لا يجوز لك أن تقول إن عمرًا تالٍ في الخصومة لزيد، أو في قولك مثلا: تقاتل، أنه تالٍ في المقاتلة لزيد، فإنهما يفعلان الفعل في وقت واحد، ولذلك يَبْطُل القول: "إن ما بعد الواو تالٍ في الزمان لما قبلها" لأن الفعل أصلا لا يقوم إلا بفعل اثنين في وقت واحد، فليس أحدُهما متأخرًا عن الآخر، فَبَطَلَت دلالة الواو على تأخُّر ما بعدها في الزمان عما قبلها.

بناء على ذلك، قد كنا في الدرس السابق توقَّفْنَا عند الحديث عن "أو" وهي إحدى حروف عطف النسق، وقلنا: إنها تدل على واحد من شيئين أو أكثر، في قول الله -سبحانه وتعالى: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف: ١٩] حكايةً عن أصحاب الكهف، فالمقصود إما يوم أو بعض يوم، واحد من هذين الاثنين، وفي آية الكفارة: ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائدة: ٨٩]؛ يعني أن الكفَّارة واحد من هذه الأشياء وليست جميعًا، وإنما واحد من هذه الأمور يختار المكفِّر واحدًا منها، أو تدل على واحدٍ من

المعطوفات بها سواء كان المعطوف بها اثنين أو أكثر من اثنين، فهي تدل على واحد منها فقط؛ لأنه لا يجتمع ما قبلها وما بعدها.

قال العلماء: إنها تدل على معانٍ؛ أعني "أو"، لأنها إما أن تُستعمل في سياق الطلب أو في سياق الإنشاء، فأما إن كانت في سياق الطّلب، والمقصود بالطلب هو الأمر والنهي وما أشبَهَهُمَا كالدعاء والاستفهام والتمني والترجي والتحضيض، هذه كلها تُسمى أساليب طلب، وأما الإنشاء فهو الخبر؛ بمعنى أنها ليس فيها طلب إحداث شيء ولكنه خبر عن شيء، قالوا: يختلف معنى "أو" حين تأتي في سياق الطلب أو تأتي في سياق الإنشاء، فقالوا: إنها عندما تأتي في سياق الطلب فدلالتها على واحد من اثنين، إما أن تدل على التخيير، أو تدل على الإباحة؛ معنى التخيير: أي أن يختار المأمور أو الموجَّه إليه الطلب واحدًا من اثنين، وأما الإباحة فهو إباحة للمتحدَّث إليه بالطلب أن يأخذ واحدًا منهما أو يأخذهما معا، ومَثَّلُوا لذلك بقولهم: "تزوجْ هندًا أو أُختَهَا"، قالوا: إنك إذا قلت هذا فهو تخيير؛ أي أنه ليس لك إلا واحدة منهما؛ لأنه لا يجوز الجمع بين الأختين، فأنت تختار واحدة من الاثنتين، وأما الإباحة فأنت تُبيح له أن يختار منها أو أن يأخذها جميعا، ودائما أو في معظم كُتُب النحو يمثلون بقولهم: "جالِسِ الحسنَ أوِ ابنِ سيرينَ"؛ أي جالس أحدهما أو هما معا؛ يعني يُباح لك أن تُجالِس هذا أو هذا أو أن تجمع بينهما.

إذن لاحِظْ أن الأسلوب "تزوج" أمر، و"جالس" أمر، وهذا أسلوب طلب، فعند الطلب قد جاء المطلوب إما تخييرًا؛ أي اختر واحدًا منهما ولا تجمع، وإما إباحة؛ أي لك أن تأخذ وأن تختار الأول أو الثاني أو تجمع بينهما لا فرق، وفي الذِّكْر الحكيم أيضًا ما يُمَثِّل لذلك، فإن قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ؟ هذه أمور عُطِفَت بـ "أو"، والأمر إنما هو على التخيير وليس على الإباحة؛ لأنه لا يجوز بنِيَّة الكفارة أن تجمع بين هذه الأمور، بل ليس لك إلا واحدٌ منها؛ لأنه لا يجوز الاعتقاد أنها جميعا أو الجمع بينها كلها يُعَدّ كفارة، ولكن اختيار واحد منها هو الكفارة، فهذا يُسمى تخييرًا؛ أي اختر واحدًا منها ولا تجمع بينها بنية الكفارة، فلا يجوز اعتقاد أن الجمع بينها جميعا هو كفارة، بل الكفارة اختيار واحد منها.

وفي قول الله -سبحانه وتعالى- في التخيير بين تناول الطعام في البيوت: ؟ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ ؟ [النور: ٦١] هذا إباحة، فلك أن تدخل واحدًا منها بعد أن تستأذن، ولك أن تدخلها جميعا، فليس هناك تخيير وإنما هو إباحة: ؟ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ؟ [النور: ٦١] إلى آخر الآية... فهذا إباحة؛ لأن من جَمَعَ بين الأمرين لا يُلام، ولكن في الآية السابقة؛ آية الكفارة، من جمع بينها معتقدًا أنها جميعًا كفارة واحدة فهذا مخطِئ، فلا يجوز الجمع بينها بل يجب الاختيار، إذن عُرِفَ الفرق بين التخيير والإباحة، مع أنها جميعا في سِياق الطلب، فالتخيير لا يجوز لك الجمع بين الأمور، وأما الإباحة فإن لك أن تجمع بينها ولك أن تفرد واحدًا منها.

هذا ما يتعلق بمجيء "أو" بعد الطلب، أما مجيئُها بعد الخبر؛ أي ليس فيه طلب، هذا يأتي أيضًا على أحد وجهين:

عندما تقول: "جاء زيد أو عمرو"، أنت تُخْبِر الآن، لا تأمر ولا تطلب، فهذا أسلوب خَبَر، فلا يخلو الحال إما أنك لا تعلم الذي جاء منهما، فهذا يُسَمَّى شَكًّا، ومثاله في قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ؟ [الكهف: ١٩]، هم الآن يُخبرون، ولا يعلمون هل لبثوا يوما أو بعض يوم؟! فهذا شَكّ، إذن تأتي "أو" بمعنى الشَّكّ في سياق الخبر إذا كان المتكلم بها أو المخبر بها شَاكًّا لا يعلم أي الأمرين هو الصواب، ؟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ؟.

ويأتي أيضًا عندما تقول: "جاء زيد أو عمرو" للتشكيك؛ وذلك إذا كنت تعلم من الذي جاء ولكنك تريد أن تُلَبِّس على السامع، ولا تريده أن يعلم أيهما جاء فتقول: "جاء زيد أو عمرو"، أنت تعلم الآن ولكن تريد أن تُشَكِّك الذي أمامك، أنت بالخيار إذن في سياق الخبر؛ إن كنت لا تعلم فهذا شَكّ، وإن كنت تعلم ولكنك تريد أن السامع لا يعلم الصواب ويبقى في شكه وفي حيرته فتأتي بـ "أو"، هل هذا من أساليب العرب الفصحاء، أن يكون الواحد مُخبِرًا عالِمًا بالشيء ومع ذلك يريد أن يُشَكِّك الذي أمامه؟! نعم، قد يكون من أساليب البلغاء أن يأتوا بهذا الأسلوب في قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ؟ [سبأ: ٢٤] هؤلاء المؤمنون يقولونه للجاحدين الكافرين: ؟ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ؟ المؤمنون يقولون هذا الكلام، وهم يعلمون أنهم هم الذين على الهدى وأن الكافرين هم الذين في ضلال مبين، ولكنهم لا يريدون أن يفاجئوهم أو أن يخبروهم بالأمر

مباشرة، ولكن يريدونهم أن يقفوا على الحقيقة من خلال التأمُّل والمراجعة فيقولون: أحد الفريقين مِنَّا على هدى والفريق الآخر في ضلال، فانظروا أمركم، هل أنتم بوضعكم على هدى أو في ضلال مبين؟! مع أنهم يعلمون في قَرَارَة أنفسهم -أعني المتكلمين المؤمنين يعلمون- أنهم هم الذين على هدى وأن الكافرين في ضلال، ولكنهم يريدون مَنْ أمامهم أن يصلوا إلى هذا الأمر باقتناعهم وبتأمُّلهم وتفكُّرهم في الأمر، فإذن هذا يسمى تشكيكًا، إذن عندما تأتي "أو" في سياق الخبر فإما أن تكون للشك وإما أن تكون للتشكيك، في الشك إذا كان المتكلم لا يعلم أحد الأمرين، وللتشكيك إذا كان المتكلم يعلم ولكنه لا يريد المخاطَب أن يعلم، يريده أن يبقى في شكه أو له غرض بلاغي من عدم الإخبار بما يَعْلَم.

هذا ما يتعلق بحرف العطف "أو"، أما حرف العطف "أم" فهو من حروف العطف التي تأتي عندما يكون المتكلم يَعْلَم بحصول الأمر من أحد المعادَلَيْن بـ "أم"، "أم" تأتي لمعادَلَة أمرين، عندما تقول: "أزيد عندك أم عمرو؟"، الآن المعادَلَين زيد وعمرو، أنت تَعْلَم أن أحدهما عنده يقينًا، لكن لا تعلم أيهما، فتأتي بـ"أم"، إذن "أم" تأتي عندما يكون السائل يعلم بوقوع أحد الأمرين؛ أحد المعادَلين، أما إن كان لا يعلم شيئًا فلا يَسْتَعْمِل "أم"، وإنما يستعمل الاستفهام: هل زيد عندك؟ وهل عمرو عندك؟ يسأل إذا كان لا يعلم، لكن يَستعمِل "أم" متى؟ إذا كان يعلم بوجود أحدهما، فَفَرْق يا إخوان في استعمال حروف العطف أو في استعمال أدوات الاستفهام، هنا.. إنما تُستعمَل "أم" عندما يكون السائل يعلم أن هناك أحد المعادَلين ولكن لا يعلم عينَه، لا يعلم أي الشخصين، أي الاثنين، لم يحدده بعد، فيطلب تحديده، ولذلك كان الجواب عن "أم" ليس بالتصديق وإنما بالتعيين، ما معنى هذا الكلام؟

بعض أدوات الاستفهام يُجاب عنها بالتصديق، تقول: هل قام عمرو؟ تقول: نعم، صَدَّقت، أو تقول: لا، نفيت.

وبعض أدوات الاستفهام إنما يكون الجواب عنها بالتعيين، هل زيد عندك أم عمرو؟ ما تقول نعم، ولا تقول لا، ولا يُسمى هذا تصديقًا، وإنما بالتعيين، تقول زيد أو تقول عمرو، هذا يُسمى تعيينًا.

إذن الجواب عن الاستفهام عندما يكون العطف فيه بـ"أم" إنما يكون بالتعيين؛ لأن -أصلا- المعادِل أو المستعمِل لحرف العطف "أم" يعلم أصلا بوجود أحد المعادَلين ولكنه لا يُحدد عينه، فيطلب من المخاطَب أن يحدد عينه، ولذلك لا بد من التعيين في الجواب باختيار أحد المعادَلين المعطوف أو المعطوف عليه باختيارهما، تقول: هل زيد عندك أم عمرو؟ تقول زيد أو تقول عمرو، ولا تقول لا أو نعم، فإن هذا ليس بالجواب عن الاستفهام الذي عُطِفَ فيه بـ "أم".

لماذا لم يكن كذلك؟ لأننا عرفنا أن العطف بـ "أم" إنما يكون حينما يكون المتحدث يعلم أن أحد المعادَلَين المعطوف أو المعطوف عليه موجودًا لكنه لا يعلم عَيْن الموجود، فهو يطلب التحديد من المخاطَب.

يقول: في الآية الكريمة يقول الله -سبحانه وتعالى: ؟ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى ؟ [عبس: ٧] إعراب: عليك؟

على: حرف جر، والكاف: اسم مجرور، جار ومجرور، يعني ليس عدم تَزَكِّيه عليك، الجار والمجرور ؟ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى ؟ هذه جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، وَألاّ يَزَّكَّى: المصدر المؤول من أن وما دَخَلَت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر؛ أي عدم تَزْكِيَتِهِ ليست عليك.

يبقى ثلاثة من حروف العطف تُستعمَل استعمالات متقاربة، ولذلك دائما النحويون يتحدثون عنها بصورة -أيضًا- متقاربة وهي "لا"، و"لكن"، و"بل"، طبعا ليس استعمالها كاستعمال "الفاء"، و"ثم"، و"الواو"، و"أو" لكنها تُستعمَل، وتأتي حروف عطف لمعانٍ فهي تجتمع كلها في أنها عاطفة.

من حيث الكثرة يا شيخ محمد؟

من حيث الكثرة هي أقل استعمالاً من "الواو" و"الفاء" و"ثم" و"أو" لكنها تأتي وهي لها ميزة عن غيرها من حروف العطف، قالوا: عندما تقول: "لا" أو "لكن" أو "بل" كأنَّ فيها رجوعًا، بل كذا؛ أي رجعت إلى شيء، أو "لكن" كذا، استدراك، أو "لا" كذا، تنفي شيء لِتُثبت غيره، إذن فيها رَدّ للسامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب الذي

يعتقده المتكلِّم، المتكلِّم يعتقد شيئًا فيُرِيد أن يَرُدّ المخاطَب إليه؛ لأنه يرى أن المخاطَب قد أخطأ؛ يعني مثلا عندما يقول: "جاء زيد لا عمرو"، المخاطَب يعتقد أن عمرًا جاء، فهو يرده عن الخطأ ويدله على الصواب أن الذي جاء هو زيد وليس عمرًا، وكذلك "بل"، "ما جاء زيد بل عمرو"، "ما جاء زيد لكِنْ عمرو"، إذن هذه الأدوات كلها حروف عطف، وكلها يُؤْتَى بها لِرَدّ المخاطَب السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب في اعتقاد المتكلِّم، المتكلِّم يعتقد أنه يرده إلى الصواب، وقد يكون المخاطَب هو الصادق، لكن القضية في ذهن المتكلِّم نفسه، هو يسعى لِرَدّ المخاطب أو السامع إلى الصواب الذي يعتقده.

حَتَّى تكون الأمور واضحة، سأقدم بمقدمة لأُبَيِّن كيف تعمل أو كيف تُستعمَل هذه الحروف العاطفة؛ أعني "لا" و"لكن" و"بل".

من أساليب العرب القَصْر، والقَصْر معناه أنك تجعل الحكم خاصًّا بشيء مُعَيَّن دون غيره؛ يعني مثلا نحن نعرف أن "إلا" و"إنما" من أدوات القَصْر أو الْحَصْر، ؟ إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ ؟؛ أي ما أنت إلا نذير؛ أي انحصر أمرُك في الإنذار، فهذا قَصْر، ؟وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ؟ اقتصر أمره على الرسالة، فإذن هذا يُسمى قصرًا.

هناك نوعان من أنواع القصر، لَمَّا تقول لشخص: "إنما محمد عالم"، هذا قصر، قصرت محمدًا على العلم، هذا أسلوب قصر، السامع قد يكون معتقدًا أنه جاهل، قد يكون معتقدًا أن محمدًا جاهل، فأنت الآن تَقْلِب اعتقادَه وَتُبَيِّن أنه عالم، بعكس ما يظن هو، هذا يُسمى قَصْرَ قَلْبٍ، لماذا سُمِّي قصر قلب؟ لأنه قَلَبَ اعتقاد السامع، فالسامع يعتقد أن محمدًا جاهل، فأنت تقول: "إنما محمد عالم"، فقصرته، وهذا أسلوب قصر، وفيه قلب لاعتقاد المخاطَب، تقول مثلا: "إنما خالد شاعر"، شخص يعتقد أن خالدًا يجمع بين الشعر والنثر، بين موهبة الشعر والنثر، فتقول له: "إنما خالد شاعر"، أنت الآن قصرْت خالدًا على الشعر فقط، فأفردت ما ظَنَّه المخاطب موجودًا؛ الاثنين موجودين، بدل أن يعتقد المخاطَب أنهما معا قد توافرا في هذا الشخص، هنا أفرَدْتَ واحدًا منهما واخترت واحدًا منهما، إذن اختلف الأمر، عندما قلنا هناك: "إنما محمد عالم" أنت قلبتَ اعتقاد المخاطَب الذي يَظُنّ أنه جاهل، أما هنا فالمخاطب يظن أنه يجمع بين أمرين: شاعر وناثر، فقلت له: "إنما خالد شاعر"، فهذا يُسمى قصر إفراد أخذت واحدًا منهما وأفردت الأمر بعد أن كان مُثَنًّى بينهما.

إذن نفهم من هذا أن القصرَ نوعان: إما قصر قلب، يكون المخاطبُ معتقدًا شيئًا فتقلب اعتقاده، وإما قصر إفراد بأن يكون المخاطب يعتقد اثنين فتقصر الأمر على واحد منهما، ذلك لأنه يظن أنه شاعر وناثر، فقصرتَ الأمر على الشعر فقط وأفردته فيه، ونفيت النوع الثاني، إذا عُرِفا هذان النوعان –أعني قصر القلب وقصر الإفراد– وهما نوعان من القصر تستعملهما العرب كثيرًا، فنريد أن نُوَضِّح هذا من خلال العطف بـ"لا"، و"بل"، و"لكن"، أنت عندما تقول: "جاء زيد لا عمرو"، قد يكون السامع يعتقد أن الذي جاء هو عمرو، فأنت تقلب اعتقاده وتقول: "جاء زيد لا عمرو"، هذا قصر قلب، إذن جاءت "لا" مفيدة قصر القلب، ويأتي شخص آخر ويعتقد أن زيدًا وعمرًا كلاهما قد جاء فتقول العبارة نفسها: "جاء زيد لا عمرو" هذا يُسمى قصر إفراد؛ يعني اخترت واحدًا منهما وهو زيد الذي جاء وأخرجت الآخر، إذن "لا" أفادت نوعَي القصر، قصر القلب وقصر الإفراد، قصر القلب لمن ظن أن الذي جاء هو المنفي بـ "لا"، فتأتي بهذا الأسلوب، وقصر الإفراد هو لمن ظن أنهما معًا جاءَا فتنفي أحدهما أو تُثبت الآخر، فتكون أفردت ما اعتقد المخاطَبُ اجتماعه، إذن انظروا كيف انطبقًا قصر القلب والإفراد على "لا"؟

في حين أن "بل، ولكن" لا تأتي إلا لقصر القلب فقط؛ لأنه عندما تقول: "ما جاء زيد بل عمرو" فهذا يكون جوابًا لمن اعتقد أن زيدًا جاء، فتنفي ذلك وتثبت غيره فتقلب الأمر، أو: "ما جاء زيد لكن عمرو"؛ أي لكن عمرو جاء، فإذن أنت تقول هذا الكلام لمن يظن أن زيدًا جاء فتقلب اعتقاده وتأتي بها لهذا النوع من أنواع القصر، إذن لاحِظُوا أن "لا" جاءت لنوعي القصر للإفراد والقلب، وأما "بل" و"لكن" فلم تأتِ إلا لأحدهما وهو قصر القلب فقط، ولا تأتي لقصر الإفراد، لا تأتي "لا" ولا "لكن" لقصر الإفراد، هذا أحد الفروق بين "لا" من جهة و"بل" و"لكن" من جهة أخرى، مع أننا عرفنا أنها كلها مشتركة في العطف، وكلها مشتركة في رد السامع من الخطأ في الحكم إلى الصواب في اعتقاد المتكلم.

لاحِظُوا أمرًا.. نحن منذ قليل قلنا: "جاء زيد لا عمرو"، هذا نفي أم إثبات؟ الأسلوب مثبت، "جاء زيد لا عمرو"، ولك عندما تأتي بـ "لكن" أن تقول: "ما جاء زيد لكن عمرو"، هذا أسلوب نفي، أو: "ما جاء زيد بل عمرو"، إذن

هناك فرق بين استعمال "لا" واستعمال "بل" و"لكن"، "جاء زيد لا عمرو" هذا أسلوب مُثبت، "ما جاء زيد لكن عمرو"، "ما جاء زيد بل عمرو" هذا أسلوب منفي، إذن هذا فرق آخر بين "لا" من جهة و"بل" و"لكن" من جهة؛ أن "لا" يُعطَف بها في سياق الإثبات، و"بل" و"لكن" إنما يُعطف بها في سياق النفي.

يبقى أمر وهو أنه قد تأتي "بل" معطوفًا بها في سياق الإثبات، وحينذاك لا تفيد المعنى الذي ذكرناه وهو القصر وإنما تفيد ما يسمونه الإضْرَاب، والإضْرَاب: هو إلغاء الحكم السابق تماما؛ يعني أن تقول شيئًا ثم تُضْرِب عنه وتُلْغِيه وتأتي بحكم آخر، تقول: "جاء زيد" إثبات، ثم يَعِنُّ لك أن تُلْغِي هذا الكلام فتقول: "بل عمرو" فتُلْغِيه، وهذا من خصائص العربية، أنه يكون في بعض الأحيان، ويخدم كثيرًا المتحدثين على الملأ في الإذاعات وفي غيرها ممن يتكلمون كلامًا ارتجاليًّا أو مباشرًا للناس ولا يستطيعون إعادة الكلام فيه، فإنه إذا قال كلامًا وتَبَيَّنَ له الخطأ فيه يأتِ بـ "بل" ويُضْرِب عن السابق ويُلْغِيه، يعني واحدٌ يقرأ نشرة الأخبار مثلا، وقال كلامًا ثم تَبَيَّنَ أنه أخطأ فيه، يقول: "بل" ثم يعيد الصواب، ويكون بهذا قد أَضْرَبَ عن السابق وألغاه، فهذه من الأساليب العربية المُعِينة للمتحدثين، وينبغي أن يَستفيد منه الذين يتحدثون حديثًا مباشرًا؛ لأنه إذا قال: "بل كذا" فإنه قد أَلْغَى الكلام السابق دون أن يُشْعِر السامعين بأنه مُتَلَعْثِم، أو بأنه أخطأ، أو بأن يعود من جديد، فيقول: "بل.." فهو بهذا يكون قد تَكَلَّمَ كلامًا مُتَنَاسِقًا، وفي الوقت نفسه أَضْرَبَ عن الكلام السابق وأَشْعَرَ السامع بأنه لا يُريد ما سبق من الكلام.

يقول: في الآية الكريمة يقول الله -سبحانه وتعالى: ؟ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ؟ [ص: ٢] إعراب "بل" يا شيخ؟

هنا إضْرَاب عن الحديث السابق إلى حديث لاحِق، هذه حرف إضْرَاب، طبعا يا إخوان لاحِظوا أمرًا.. أنه ليست هذه الحروف دائما تكون حروف عطف، إنما تكون حروف عطف عندما تكون بين متعاطِفَيْن، عندما أقول: "جاء زيد" ثم أُضْرِب وأقول: "بل عمرو" أو أقول: "ما جاء زيد بل عمرو" فأقلب الحكم في اعتقاد المخاطب.. هنا فيه عطف؛ لأني عَدَلْت بين أمرين، أو أَلْغَيْت أحد الأمرين، لكن عندما تأتي "بل" لمجرد الإضْرَاب فلا يلزم أن تكون حينذاك عاطفة، وإنما تفيد الإضْرَاب عن الحكم السابق والمجيء بحكم لاحِق، هذا هو آخر الحديث عن النوع الرابع من أنواع التوابع؛ وهو عطف النَّسَق.

إن كان في شيءٍ منها ما يدعو إلى سؤال فتفضلوا واسألوا، وإلا واصَلْنَا الحديث في النوع الخامس والأخير من أنواع التوابع وهو "البَدَل".

البدل: هذا أحد أنواع التوابع، نحن عرفنا بالنسبة للتوابع أنها ليس لها أحكام في ذاتها، التوابع لا أحكام في ذاتها، لماذا سُمِّيَت توابع؟ هل من مجيب، لماذا سُمِّيت التوابعُ توابعًا؟

يقول: تَتْبَع ما قبلها في الحكم والإعراب.

هي ليس لها إعرابٌ في ذاتها، نحن عرفنا أن الأبواب النَّحْوية كُلّ واحد منها يُعطي بابَه حُكمًا إعرابيًّا، فالفاعلية تُعطي الفاعل الرفع، والابتداء يُعطي المبتدأ الرفع، والمفعولية تُعطي المفعول أنَّى كان نوع المفعول النصب، والإضافة تُعطي المضاف إليه الجر إلى آخره، فبمجرد أن يأتيك مضاف إليه تقول حكمه الجر، لكن التوابع هذه ليس لها إعراب في ذاتها، وإنما إعرابها تابع لإعراب ما قبلها، فهي لاحقة لإعراب سابقها، هذا معنى التوابع.

البَدَل: هو خامس هذه الأنواع من أنواع التوابع، وهذا يدل على أنه ليس له إعراب في ذاته وإنما إعرابه تَبَع لإعراب ما قبله، بمعنى أنك إذا رأيته فانظر إلى حكم المُبْدَل منه وأَعْطِه للبدل، هذا البَدَل ينقسم أقسامًا.

البدل أنواع، نحن الآن.. سيقول قائل: ما البدل أصلا؟ البدل أن تأتي بكلمة ثم تأتي بكلمة أخرى تجعلها بدلاً عن الكلمة الأولى، هذه الكلمة البديلة أكثر دلالة على المعنى من الأولى، أو أكثر إيضاحًا لها، عندما تقول: "جاء أخوك محمد"، الآن "أخوك" هي الفاعل، ثم أردت أن تأتي بكلمة توضح الأخ فقلت: "محمد" هذه بدل من الأخ، وتُعرب بإعرابه، فاعل مرفوع فيكون البدل منه أيضا مرفوعًا، فترفعه كرفعه، وفيه كما ترى مزيد إيضاح، مزيد بيان.

وكذلك عندما تقول: "هذا عبد الله أبو بكر"، أو: "هذا الفاروق عمر" فـ"أبو بكر" بدل من "عبد الله" و"عمر" بدل من الفاروق، ومعنى أنه بدل منه: أي أنه يَصِحّ أن تَحْذِف الأول وتوقع الثاني مكانه، عندما تقول: "جاء أخوك محمد" لو حذفت الأخ وقلت: "جاء محمد" لاستقام الكلام، فيَصِحّ أن يقع البدل مكانه، فهو بدل منه؛ أي تُبْدِله في مكانه، تُبْدِل هذا مكان هذا ويستقيم الكلام، وهذا معنى كونه بدلاً.

لاحظوا أمرًا، في قولنا: "هذا عبد الله أبو بكر"، "عبد الله" هو "أبو بكر" و"أبو بكر" هو "عبد الله"، "جاء أخوك محمد"، "الأخ" هو "محمد"، و"محمد" هو "الأخ" كاملاً، سَمَّوْا هذا: «بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ»؛ لأن "عبد الله" هو كل "أبي بكر" كاملاً ليس جزءًا منه، وإنما هو كله، والأخ هو محمد وليس جزءًا منه، وإنما هو كله، في قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ؟ ثم فُصِّلَ هذا المفاز: ؟ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ؟٣٢؟ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ؟٣٣؟ وَكَأْسًا دِهَاقًا ؟ [النبأ: ٣٢: ٣٤] هذه التي جاءت بَدَل "مفازًا" هي نفسها المفاز، المفاز ما هو؟ هو الحدائق وما عُطِفَ عليه، فهذا بَدَل وهو "بَدَل كُلّ مِنْ كُلّ"؛ يعني أن هذا هو كل هذا، ليس الحدائق والأعناب والكواعب هُنَّ جزءٌ من المفاز، بل هي كل المفاز، فُصِّلَ، فالمعطوف وما عُطِفَ عليه أو البدل وما عُطِفَ عليه هو كل المُبْدَل منه، فإذن هو «بدل كل من كل».

يقول: الجملة: "جاء أخوك الصغير"، هل كلمة الصغير تكون بدلاً؟

البَدَل هو أن يكون الثاني جِيءَ به بِنِيَّةِ حذف الأول، فإذا قلت: "جاء أخوك الصغير"، أنت لو حذفتها وقلت: "جاء الصغير"، ما كانت الدلالة كما هي، وإنما أنت فقط وَصَفْتَ الأخ بصفة تُقَرِّبه فنعرب الصغير إذن ماذا؟ نعتًا، أو وصفًا ولا نعربه بدلاً؛ لأنه ليس على نِيَّة حذف المُبْدَل منه وإقامة البدل مقامه، في حين أن قولك: "جاء عبد الله أبو بكر" لو قلت: "جاء أبو بكر" لاستقام الكلام، وحَلَّ هذا محل هذا، وصار هذا بدلاً عن هذا.

عرفنا الآن كيف أن البَدَل هو المُبْدَل منه، وكيف أنه سُمِّي «بدل كل من كل»؛ لأنه هو كل المُبْدَل منه، فالحدائق وما عُطِفَ عليه هي كل المفاز المذكور، فهو «بدل كل من كل»، طبعا بعض النحويين يقول: «بدل الكل من الكل»، لُوحِظَ عليهم أو استدركَ عليهم العلماء وقالوا: إن هناك ألفاظًا مُوغِلَة في الإبهام وهي "كل" و"بعض" و"غير" هذه لا ينبغي أن تُعَرَّف لأنها بلغ بها الإيهام بحيث أنها مُوغِلَة في التنكير ودخول "الـ" عليها لا يُعَرِّفُها، ولذلك لم يَرِد عن العرب الفصحاء إدخال "الـ" عليها، ولذلك ما نقول: «بدل الكل من الكل»، ولكن نقول «بدل كل من كل»، وهنا فائدة: بعض النحويين لا يسميه «بدل كل من كل» وإنما يسميه «بدلاً مطابقًا»؛ يعني أن البدل يُطابق المُبْدَل منه، هو هو نفسه كاملاً، سيقول قائل: ما الفرق؟ ولماذا يقولون هذا الكلام؟

يقولون هذا الكلام تَحَرُّزًا، هنا أُلْمِح إلى أمر سريع، العلماء الأولون كان همهم من دراسة هذا العلم هو خدمة كتاب الله -تعالى- وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- وكانوا من الأدب مع الله -سبحانه وتعالى- ومع سنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- بحيث أن هذا يظهر جَلِيًّا في أعمالهم، أَذْكُرُ أن بعض العلماء عندما يأتي لِلَفْظ الجلالة عندما يكون في إعراب مفعول به، ما يقول: مفعول به، وإنما يقول: «منصوب على التعظيم»؛ إجلالاً لقدر الله -سبحانه وتعالى- ولا يُوقِع المصطلح النحوي، مع أنه لا بأس لأنه مصطلح نحوي، فلا يوقع هذا المصطلح إجلالاً لِلَفظ الجلالة أن يُستعمَل معه مثل هذا، كذلك الأمر هنا، بعض النحويين يقول: لا أقول بدل كل من كل، وإنما أسميه بدلاً مطابقًا، لماذا؟

قالوا: لأنه قد ورد في أول سورة إبراهيم: ؟ الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ؟ [إبراهيم: ١] في آخر الآية: ؟ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ؟١؟ اللهِ ؟، الآن لفظ الجلالة بدل من "العزيز الحميد" وإذا طَبَّقْنَا عليه هذا النوع فـ"العزيز الحميد" هو "الله"، قال: نَتَأَدَّب مع الله ولا نقول: "كل من كل"؛ لأن الكُلِّيَّة تقتضي الجزئية وغير ذلك، وهذه لا يجوز الدخول فيها، ومن هنا فالأسْلَم والأَلْيَق أن نُسَمِّيَه بدلاً مطابقًا، انظروا كيف يختارون الألفاظ التي فيها أدب، مع أن هذا مثال واحد، وأمثلة البدل فيما يُسَمُّونَه «بدل كل من كل» هذه أمثلة كثيرة جدًّا بالآلاف واردة عن الفصحاء من العرب، ومع ذلك لَمَّا ورد هذا المثال التزم بعض العلماء الأدب فيه وقالوا: نختار هذا الاسم: «بدلاً مطابقًا» بدلاً من أن نُسَمِّيَه «بدل كل من كل»، تأملوا هذا الأمر لتعرفوا كيف كان تَأَدُّبُهُم مع ألفاظ الكتاب العزيز ومع لفظ الجلالة -سبحانه وتعالى.

ما دام هناك «بدل كل من كل» هذا يعني أنه قد يأتي البدل جزءًا، في مثل قولهم: "أكلت الرغيف نصفه" أو "ثلثه"، الآن قولنا: "نصفه" أنت ما أكلت الرغيف كله وإنما أكلت جزءًا منه، فنصفه، النصف بدل من الرغيف، ولكنه ليس بدل كل بل هو بعض؛ لأن النصف بعض الرغيف، أو الثلث بعض الرغيف وجزء منه، فبين البدل والْمُبْدَل منه عَلاَقَة الجزئية؛ أي أن البدل جزء من الْمُبْدَل منه، يسمون هذا: «بدل بعض من كل»، فبدل «الكل من الكل» يكون البدل هو الْمُبْدَل منه تمامًا، وأما هنا فإن البدل جزء من الْمُبْدَل منه، ولذلك سَمَّوْه «بدل بعض من كل».

في قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ؟ [آل عمران: ٩٧] في أول الآية ؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ؟؛ يعني يجب على الناس حق لله أن يحجوا البيت، الآن فيها نوع من أنه كل المستطيع وغير المستطيع يجب عليهم الحج لو اكتُفِيَ بهذا المقطع، ولكن جاء البدل "من استطاع"، هذا بدل بعض؛ لأنه ليس كل الناس يستطيع، فبعضهم يستطيع وبعضهم لا يستطيع، فالذي يستطيع هو بعض الناس، وهو الذي يدور عليه الحكم، والذين يجب عليهم الحج المستطيعون، هذا يُسمى «بدل بعض من كل»؛ أي "من استطاع" بدل "من الناس"، وهو المقصود، دائما البدل يا إخوان هو المقصود وليس الْمُبْدَل منه، عندما تقول: "أكلت الرغيف نصفه" أنت ما أكلت الرغيف كله، وإنما المقصود النصف فقط، المأكول النصف، فالحكم إنما هو للبدل وليس لِلْمُبْدَل منه، ولذلك ففي هذه الآية: ؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ؟ لو اكتُفِيَ بها لكان فيها عسر، لكن الله -سبحانه وتعالى- أرحم بعباده فقال: ؟ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ؟ هم الذين عليهم الحج المستطيعون، ولذلك أصبح الحكم للبدل وهو المستطيع وليس للْمُبْدَل منه وهو الناس جميعًا، هذا يسمونه «بدل بعض من كل».

قال بعض العلماء في إعراب هذه الآية: ؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ؟ قال: ليس الإعراب كما قلتم، ولا عَلاَقَة لهذا الباب بالبدل أصلا، وإنما التقدير: "ولله على الناس حج البيت"، "حج": مبتدأ مؤخر، و"لله": خبر جار ومجرور؛ خبر مقدم؛ أي حج البيت لله على الناس؛ أي واجب لله على الناس، ثم قال: "من استطاع إليه سبيلا" هذا فاعل للمصدر "حِج" المصدر يعمل عمل الفعل، فقد عرفنا من قبل أن هناك أسماءً تعمل عمل الفعل ومنها المصدر؛ أي أن يَحُجَّ المستطيع، فإذن "من استطاع" فاعل لـ"حج البيت"، ويكون التقدير: "حج البيت" هذا مصدر عامل عمل الفعل؛ أي أن يحج البيت، ثم قال: "من استطاع" فـ"من" اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل؛ أي المستطيع، و"استطاع" هذه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

هنا فيه إشكال، نعم.. هذا الإعراب ممكن أن نقول به، لكن ليس كل وجه إعرابي نحمل الكلام عليه، وبالذات كلام الله -سبحانه وتعالى- يعني ما نأتي ونقول: يصح أن تكون كذا ويصح أن تكون كذا.. بدون أن ننظر إلى المعنى، لا بد أن يكون الإعراب خادِمًا للمعنى، أما إذا اقتضى الإعراب معنى فاسدًا، فإن هذا مما يُنَزَّه كلام الله عنه.

هنا لو أنَّا أخذنا بقول هؤلاء الذين أعربوا الآية بهذا الإعراب؛ أي أنه "من استطاع" فاعل للحج، صار معنى الآية -تَأَمَّلوا: «إن لله على الناس أن يَحُجَّ مستطيعُهُم»، هذا معنى الآية، «يجب على الناس أن يَحُجَّ مستطيعُهُم»، معنى ذلك أنه لو أَخَلَّ مستطيعُهُم بالحج أَثِمَ الناسُ جميعًا، هذا ليس مقصودًا بالآية، وإنما الذي يأثم المستطيع عندما لا يَحُجّ، لكن الذي لا يستطيع لا يدخل في هذا، ؟ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ؟ انظروا كيف دقة الآية ودقة الإعراب، هذا الإعراب الأخير الذي ذكرتُهُ وإن كان من حيث الصناعة النحوية محتمَل لكن المعنى يأباه ويؤدي إلى معنى فاسد؛ لأن المعنى: أنه يجب على الناس جميعا أن يَحُجَّ مستطيعُهُم وهذا لا يجوز؛ لأن معنى ذلك أنه إذا لم يَحُجّ مستطيعُهُم أَثِمُوا جميعًا، وهذا أمر باطل لا يُحْمَل الكلام عليه، فلا يجوز حمل الآية على هذا، هنا يتبين يا إخوان فائدة الإعراب العظيمة؛ أن الإعراب يَخْدِم المعنى، ومن يتأمل في الإعراب ويكون عالما بالإعراب يستطيع أن يُمَايز بين المعاني الكثيرة المختلفة.

تصوروا يا إخوان أنه لو قلنا أو أعربنا بهذه الطريقة دون أن نتأمل في المعاني ما كان للإعراب قيمة، لكن إذا عَرَفَ الإنسان معنى الإعراب استطاع أن يحمل الكلام على الوجوه المختلفة اللائقة بها التي يمكن أن نُفَسِّر عليها مثل هذا الكلام.

إذن يبقى الكلام على أن "من استطاع" بدل بعض من كل "من الناس"؛ أي أنه "يجب على الناس"، ؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ؟، إذن أصبح المقصود بالحكم هم المستطيعون فقط هم الذين عليهم حج البيت، وتُرِكَ الْمُبْدَل منه، ودائما البدل هو الْمَعْنِيّ وليس الْمُبْدَل منه، في بدل البعض من الكل يُصبح البعض هو الْمَعْنِيّ وليس الكل، أو الجزء هو الْمَعْنِيّ وليس الكل.

يبقى النوع الثالث من أنواع البدل وهو «بدل الاشتمال»، نحن عرفنا أن العَلاَقَة في بدل الكل من الكل هي الكلية بين البدل والْمُبْدَل منه، وفي بدل البعض من الكل العَلاَقَة هي الجزئية، فالبدل جزء من المبدل منه، أما في عَلاَقَة بدل الاشتمال في مثل قولنا: "أعجبني زيدٌ علمُهُ" فإن العلم ليس جزءًا من زيد، وليس كُلاً لزيد، والعلم ليس هو زيد، كما أن العلم ليس بعض زيد، فإذن العَلاَقَة ليست الكلية ولا البعضية، قالوا: هذه مُلاَبَسَة أو عَلاَقَة ولكنها ليست الجزئية ولا البعضية ولا الكلية، وإنما قالوا: زيد اشتمل على العلم، فسَمَّوْه بدل اشتمال، وفي هذا -إن شاء الله- مزيدُ إيضاح في الدرس المقبل -إن كان هناك لنا عُمُر.

السؤال الأول:

ما الفرق بين التخيير والإباحة؟ مَثِّل لهما؟

السؤال الثاني:

لماذا كان مصطلح «البدل المطابق» أوْلى من مصطلح «بدل كُلّ مِنْ كُلّ»؟

## الدرس العشرون

### تَابع البَدَل وبِدَايَة العَدَد

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، وأشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهـمَّ صَـلِّ وسَـلِّم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حديثنا -إن شاء الله تعالى- اليوم سيكون في تتمة الكلام عن البَدَل ويتلوه بعض الحديث عن العدد، إلا أن في مطلع اللقاء يَحْسُنُ بنا أن نستعرض سؤالَي الدرس السابق والإجابة عنهما من الإخوة الحاضرين وكذلك من الإخوة المشاركين في الموقع، وقبل ذلك فإني أُذَكِّر بما أُذَكِّر به دائما من أنه في هذا الدرس تُستقبل الأسئلة المتعلقة بالنحو أو الكتابة أو العَرُوض مما تَمَسُّ إليه الحاجة؛ لأن هذا من رسالة هذا الدرس التي ينبغي أن ينهض ويَطَّلِع بها تجاه طلاب العلم والإخوة المشاهدين.

سُؤالاَ الحلقة السابقة كان أولهما عن الفرق بين التخيير والإباحة، والتمثيل لهما، وكان السؤال الثاني عن مصطلح البَدَل المطابق، ولماذا كان اختياره أَوْجَه وأَوْلى من أن يُقال بدل كل من كل؟

إن كان هناك إجابة عند الإخوة الحاضرين، وإلا نستمع إذا كان فيه أيضًا إجابة في الموقع.

تقول في إجابة السؤال الأول: التخيير هو طلب اختيار أحد الأمرين لامتناع الجمع بينهما، مثل: تزوج فاطمة أو أختَهَا؟ فهذا تخيير لامتناع الجمع بين الأختين، قال تعالى: ؟ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُـونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ؟ [المائدة: ٨٩] فهذا تخيير لعدم جواز الجمع بينها بنِيَّة الكفارة.

الإباحة هو اختيار أحد الأمرين مع إمكانيَّة الجمع بينهما، مثل: جالس الحسن أو ابن سيرين، فلـه أن يُجـالس أحدهما وله أن يُجالسهما معًا، قال تعالى: ؟ أن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ؟ [النور: ٦١] الآية.. هذه إجابـة السؤال الأول.

إجابة كاملة وتامة، وطبعا هذا يكون بعد الطلب؛ لأنا عرفنا أن استعمال "أو" بهذين المعنيين يكونان بعد الطلب مثل: جالس، وتزوج إلى آخره... هذه كلها فيها أوامر فتكون بعد الطلب، فالتخيير لا يمكن الجمع بين المُخَيَّرَيْن أو المُخَيَّر بهما، والإباحة تكون بإمكان الجمع أو إمكان التفريق، فكلاهما ممكن.

قد يقول قائل: كيف لا يمكن الجمع بين الإطعام والكسوة وتحرير رقبة؟ يمكن للإنسان أن يُطعم ويَكْسُوا ويُحَرِّر رقبة ما في إشكال، لكن الأخت أيضًا وَضَّحَت هذا الأمر أنه لا يصح الجمع بينها بنِيَّة الكفارة؛ لأن الكفارة جـاءت على التخيير، وما دام النص الشرعي جاء على التخيير فليس لك أن تجمع وتنوي أنها جميعا كفارة؛ لأنه لا اجتهاد في هذا، بل الكفارة تكون باختيار واحد منهما بدلالة النص.

تقول: بدل كل من كل أو مطابق، لا يُسميه البعض "كل من كل" بل بدل مطابَقَة لماذا؟

تحرُّزًا وتأدُّبًا وإجلالاً مع الله -سبحانه وتعالى- فقد وَرَدَ في سورة إبراهيم:

؟ الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ ؟١؟ اللهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ؟ [إبراهيم: ١-٢].

فـ"الله" بدل من العزيز الحميد، فقالوا: إن "كل" يقتضي الجزئية فلا نسميه "كل من كل" مع ألفاظ الجلالة.

؟ الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ ؟١؟ اللَّهِ ؟.

طبعا مزيد إيضاح لهذا الأمر وكلامها صحيح، بدل "كل من كل" المقصود به: أن البَدَل هو المُبْدَل منه تماما وليس جزءًا منه بل هو نفسه، وسُمِّيَ بهذا؛ لأن هذا هو هذا، الذي يُسميه بدل مطابق المعنى المطابقة هي أن يكون هذا هو هذا، لكن اختاروا هذه التسمية؛ لأنه في هذه الآية بالذات جاء لفظ الجلالة بدلا من اسم من أسماء الله – سبحانه وتعالى– الحسنى: ؟ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ؟١؟ اللَّهِ ؟، فلفظ الجلالة بدل من الحميد، ولا يَلِيق أن يوصف الله –سبحانه وتعالى– أنه كل من كل، فمن باب التأدب مع الله –سبحانه وتعالى– في هذه الآية طَرِدَ الأمر في المسألة كلها، فقيل: إن كل ما جاء بدلاً فالأولى أن تقول: بدل مطابق ليكون شاملا لهذه الآية أو غيرها، أو حتى عند استعمالها في حق من لا يصح هذا اللفظ معه، كاستعماله في حق الله –سبحانه وتعالى– وتكون الأمور أكثر أدبًا.

أنا أُذكِّر بأنه قد يكون في حلقة مضت أنه لم يكن الموقع يعمل، ولكنه الآن يعمل وفي الإمكان استقبال الأسئلة المتعلقة بالدرس أو بغيره من خلال الموقع أو من خلال الاتصال الهاتفي، حسب التَّيَسُّر.

أعود فأقول: قد قَسَّمْنَا أو ذكرنا أقسام البَدَل، أنه قد يكون –مما ذكرته الآن– البَدَل هو المُبْدَل منه بعينه، عندما تقول: هذا عبد الله أبو بكر، أو قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ؟٣١؟ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ؟٣٢؟ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ؟٣٣؟ وَكَأْسًا دِهَاقًا ؟ [النبأ: ٣١: ٣٤]، هذه هي المَفَاز، فهي هي، فهو كل من كل أو مطابق له، وقد يكون البَدَل جزءًا من المُبْدَل منه كما في قولك: "أكلت الرغيف نصفه"، أو قول الله –تعالى: ؟ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ؟٢؟ نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ؟ [المزمل: ٢، ٣] فنصفه بدل من الليل؛ لأن الليل كامل والنصف جزء، وإذا كان البَدَل عَلاقته بالمُبْدَل منه هي الجزئية بأن كان بعضًا منه فإن هذا يُسَمَّى بدلَ بعض من كل، لذلك سَمَّوه كلاً من كل أو مطابقًا، وهذا سموه بعضا من كل؛ لأن البَدَل هو بعض المُبْدَل منه، ويمثلون له بقول الله –سبحانه وتعالى: ؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ؟ [آل عمران: ٩٧]، فـ"لله على الناس حج البيت" لو اكْتُفِيَ بهذه الآية لَلَزِمَ كل إنسان مستطيع أو غير مستطيع أن يحج وجوبًا، لكن جاء التخفيف بأن جاء البَدَل "من استطاع إليه سبيلا" بدلا من الناس، فصار الحكم الوجوب خاصًّا أو قاصرًا على المستطيع، فمن استطاع هو بدل من الناس والحكم يُعطى للبدل ويترك المُبْدَل منه، فأنت عندما قلت: أكلت الرغيف نصفه، تركنا الرغيف وجئنا للنصف، فأنت لم تأكل الرغيف كله، فالحكم منطبق على النصف فقط هو المأكول، كذلك الأمر في الآية عندما قال الله –سبحانه وتعالى: ؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ؟ ثم قال: ؟ مَنِ اسْتَطَاعَ ؟ فصار الحكم منصرفًا إلى المستطيع وتُرِكَ انصرافه إلى جملة الناس جميعًا في أول الآية، بناء على ذلك فهذا بدل بعض من كل؛ لأن المستطيع هو بعض الناس، فمن استطاع هو بدل بعض من كل من قوله تعالى: الناس؛ لأن الناس منهم المستطيع ومنهم غير المستطيع، والحكم هنا خاصٌّ بالمستطيع.

ذكرتُ أيضا في خواتيم الدرس السابق أن هناك مَنْ أعْرَبَ هذه الآية إعرابًا آخر، وهذا الإعراب وإن كان في الصِّناعة، والمقصود بالصناعة: يعني فيما سار عليه النحويون في الإعراب، له وجهُهُ إلا أن المعنى يأباه، وهنا تأتي فائدة: أن الإعراب لا يصح إذا ترتب عليه إخلال بالمعنى، فينبغي أن يكون الإعراب خادمًا للمعنى، فإن جاء الإعراب مُفسدًا للمعنى بَطَلَ ذلك الوجه الإعرابي، وهذا يدل على أنه.. عندما يقول بعض الناس: ويجوز في هذا أن يعرب كذا، ويجوز في هذا أن يعرب كذا، ويجوز في هذا أن يعرب كذا، ويذكر أوجه خمسة، ستة، عشرة.. نقول: نتأمل هذه الأوجه، فإن كان المعنى مع هذه الأوجه معنًى صحيحًا، وبالذات في مثل كلام الله –سبحانه وتعالى– أو في كلام رسوله –صلى الله عليه وسلم– إن كان مُتَّسِقًا مع المعنى المقصود في الآية أو في الحديث فلا إشكال، وهو وجه إعرابيٌّ صحيح، ولكن إن ترتب على ذلك الوجه الإعرابي فسادٌ في المعنى المقصود فينبغي إبطال ذلك الوجه ورده.

كيف جاء إعراب بعض العلماء؟ قالوا: إن "من استطاع" هذه ليست بدلا من الناس، ولكن عندنا كلمة "حج" ونحن عرفنا أن حج مصدر، والمصدر يعمل عمل فعله، فهو يرفع فاعلاً، من الذي يَحُجّ؟ المستطيع، إذن "من استطاع" فاعل –هكذا قالوا فاعل– لِحَجّ، فصار "ولله على الناس حج"، صار "حج" مبتدأ مؤخرًا، و"لله" جار ومجرور خبر مقدم، وصار المبتدأ المؤخر الذي هو "حج" مصدرًا عاملاً رفع فاعلاً وهو "من استطاع" الاسم الموصول "من"، و"استطاع إليه سبيلا" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، هذا في الصناعة يمكن أن يُقبل، أو في الإعراب أو بوجوه الإعراب المعتادة، لكن إذا تأملنا في المعنى وجدنا أنه يؤدي إلى معنى يلزم منه معنًى فاسدًا، كيف ذلك؟ أنت عندما تقول.. نتأمل.. عندما يكون هذا الإعراب "من استطاع" فاعل لحج يكون التقدير: "لله" أي يجب بحق الله –

سبحانه وتعالى- "على الناس" يعني الناس هم المسؤولون عن هذه المسألة أو هذه القضية، معنى أنهم مسؤولون؛ أي أنهم يؤجرون إذا حصل المطلوب فهم مكلفون حينذاك، ويُحاسَبون إذا لم يَحصُل المطلوب، ما المطلوب حسب هذا الإعراب؟ أن يحج مستطيعهم؛ لأن صار من استطاع فاعلاً للحج، فكأن المعنى: يجب على الناس جميعا أن يَحُجَّ مستطيعهم، فصار حج المستطيع واجبًا على الناس جميعًا، وهذا فاسد؛ لأنه ما ذنب الناس جميعا لو أن بعض المستطيعين ما فعلوا؟! ؟ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ؟ فالذي يستطيع ولم يحج لا يأثم الناس جميعا، وإنما هو الذي يأثم، وهو الذي لم يحقق المطلوب، فإذن معنى الآية لا يستقيم بهذا الإعراب، أن تقول أنه يجب على الناس جميعًا أن يحج المستطيع منهم، كأنك حَمَّلت الناس وزرَ من استطاع ولم يحج، وهذا لازم باطل يستدعي إبطال هذا الوجه الإعرابي والرجوع إلى الوجه الأصلي، وهو أن يكون قول الله -سبحانه وتعالى: ؟ مَنِ اسْتَطَاعَ ؟ بدلَ بعض من كل من "الناس"؛ أي و"لله على الناس"، ثم أُبْدِلَ منه، بمعنى: لم يَعُد هو المطلوب، ولكن المطلوب المستطيع، "حج البيت من استطاع إليه سبيلا".

كما قلت: أكلت الرغيف ثلثه، لم يعد الرغيف هو المأكول بل الثلث، فهنا لم يعد الناس جميعا هم المطالبون بالحج، بل أصبح المطالب هو المستطيع وحده، وهذا هو الشأن في البَدَل أنه يُصرف الحكم عن المُبْدَل منه وينتقل إلى البَدَل.

ألا يصح يا شيخ أن تكون "مَن" منصوبة على التخصيص مثلا: "أخص من استطاع إليه سبيلا".

لا، "أخص" هذه لها سياقها، إذا قلتَ مثلا: لنا نحن المسلمين كذا، فإذن تقول "أخص"، لكن هنا ليس هناك مقام "ولله على الناس أخص" أنت لا تخص، فالمقام لا يقتضيها، ودائما الوجوه الإعرابية حتى لو كان في الإمكان أن تَقْبَلها الصناعة النحوية إلا أنه يُفْتَرَض أن السياق يقتضي هذا التقدير.

يقول: ما الفرق بين البَدَل وعطف البيان، وكذلك هل هناك آلية للتفريق بينهما، وكذلك أحيانا النعت، يحصل إشكالية بينهما؟

أما البَدَل وعطف البيان فإنهم ذكروا فروقا يسيرة بينهما، فأكثر الحالات شابَهَ البَدَلُ عَطْفَ البَيَان، والفرق الأوضح في هذا -حتى تكون الأمور واضحة- ذكر العلماء بعض الأمور التفصيلية، لكن نقول الفرق الأوضح أن البَدَل على نِيَّة حذف المُبْدَل منه وإيقاع البَدَل مكانه، وأما عطف البيان فكلاهما مقصود وإنما العطف مُوَضِّح للأول دون أن يبطله أو دون أن يقع مكانه، فإذا كان المقام يقتضي حذف الأول وإيقاع الثاني مقامه فهذا مقام البَدَل، وأما إذا كان لا يقتضي ذلك فهو مقام عطف البيان، هذا هو التفريق الأوضح والمسألتان اللتان ذكرهما العلماء في هذا يرجعان إلى هذا الضابط.

وأما التفريق بينها وبين الصفة فالأمر واضح والبون شاسع بينهما، فإن الصفة هي عندما تقول: جاء زيد الكريم، الصفة لا تُغني عن الموصوف وإنما هي توضحه، والبَدَل يُغني عن المُبْدَل منه، إذا قلت: جاء أبو حفص عمر، أو جاء عبد الله أبو بكر، فإن أبا بكر تُغني عن عبد الله وهو المُبْدَل منه، وكذلك هنا في قولنا: أكلت الرغيف نصفه، النصف يُغني عن الرغيف؛ لأنه هو المقصود بالحكم، من هنا فإن البَدَل على نِيَّة الاستغناء عن المُبْدَل منه، وحذف المُبْدَل منه وإيقاع البَدَل مقامه، وليس كذلك الشأن في الصفة، ثم إن البَدَل أيضًا يكون جامدًا ويكون مُشْتَقًّا في حين أن الصفة يشترط أن تكون مشتقة.

دائما يا شيخ في الإعراب يقال: بدل أو عطف بيان؟

لأن معظم وجوه البَدَل يصح أن تكون عطف بيان، ولا فرق بينهما إلا عندما يكون المقام لا يجوز فيه إيقاع البَدَل في مكان المُبْدَل منه، الاستغناء عن المُبْدَل منه وإيقاع البَدَل مقامه، فهنا يكون المقام عطف بيان وحده.

هذا تقدير شخصي يا شيخ في مثل هذه الأمور.

لا، إذا كان السياق أو الإعراب يأبى أن يُوقَع البَدَل في مكان البَدَل منه فهذا عطف بيان، ما عدا ذلك يحتمل الأمرين مَعًا، في قولنا مثلا: هذا عبد الله أبو بكر، يحتمل أن يكون بدلاً أو أن يكون عطفَ بيان؛ لأن هذا يَصِح أن تقول: هذا أبو بكر فتَستغني به، ويصح أن لا تَستغني فتقول: هذا عبد الله أبو بكر، فكِلاَ التقديرَيْن جائز، فهو يصح أن يكون عطفًا ويكون بدلاً، هذا ما يتعلق ببدل النوع الثاني من أنواع البَدَل وهو أن يكون بدل بعض من كل، هنا لما ننظر مثلا، تقول: أعجبني محمد علمه، هذا بدل قطعًا؛ لأنه لم يعجبك محمد كله، لا هيئته، ولا ماله، ولا خلقه، وإنما أعجبك شيء واحد منه وهو علمه، إذن ليس عطف بيان بل هو بدل؛ لأنه على نِيَّة الاستغناء عن المُبْدَل منه والاكتفاء بالبَدَل وهو العلم؛ لأنه هو الوحيد الذي أعجبك، إذن ما عَلاَقة العلم بمحمد؟ ليس العلم هو محمد حتى نقول إنه بدلَ كل من كل أو مطابقًا، وليس العلم أيضا جزءًا من محمد أو بعضًا منه حتى نقول بدلَ بعضٍ من كل، لاحظوا أنه الآن لا يصح أن نَصِف العلم بأنه نفس محمد، ولا يصح أن نصفه بأنه بعض محمد، فالعلم ليس بعضًا لصاحبه، وكذلك الأمر في قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ؟ [البقرة: ٢١٧] فإن كلمة قتال ليست هي الشهر الحرام، كما أنها ليست جزءًا من الشهر الحرام، فليس القتال جزءًا من الشهر الحرام، لكنه شيء واقع في الشهر الحرام، وكذلك العلم بالنسبة لمحمد هو ليس محمدًا وليس جزءًا من محمد، ولكنه صِفَة موجودة في محمد.

إذن.. إذا كانت الصلة بين البَدَل والمُبْدَل منه ليست الكلية ولا البعضية؛ يعني ليس كُلاً ولا بعضًا، ولكنها نوع ارتباط بغير أن يكون بعضًا منه أو كُلاً منه فإنا نسميه بدل اشتمال أو سَمَّاه بدل اشتمال، تسميته بهذا الاسم لأن محمد مشتمل على العلم، ليس العلم بعضه ولا كله ولكنه مشتمل عليه، والشهر الحرام مشتمل على القتال: ؟ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ؟ فـ"قتال" كما ترون مجرورة؛ لأنها بدل من الشهر مجرور بـ"عن" فهي بدلٌ مثله وأعربت بإعرابه، فالقتال ليس جزءًا من الشهر الحرام وليس كُلاً له، ولكن الشهر الحرام مُشتمل على القتال، وصار بينهما ارتباط بالاشتمال، ولذلك سَمَّوْه بدل اشتمال.

إذن.. بدل الاشتمال هو ألا يكون البَدَل كُلاً لِلمُبْدَلِ منه، ولا جُزءًا منه، ولكنه مرتبط منه بارتباط آخر غير أن يكون كله أو بعضه، فنَصِفه أو نقول عنه إنه بدل اشتمال؛ أي أن المُبْدَل منه مشتملٌ على البَدَل.

عندما نعود إلى الأمثلة السابقة؛ الأمثلة القرآنِيَّة التي مَرَّت: ؟ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ؟٣١؟ حَدَائِقَ ؟ الآن المُبْدَل منه، ما المُبْدَل منه يا إخوان؟

من يُحَدِّد البَدَل والمُبْدَل منه؟ ؟ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ؟٣١؟ حَدَائِقَ ؟ تفضل؟

البَدَل مَفَازً.

البَدَل.. ؟ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ؟٣١؟ حَدَائِقَ ؟ البَدَل دائما هو المتأخر، المُبْدَل منه هو المتقدم، "الحدائق" وما عُطِفَ عليه "أعناب" و"كواعب" و"كأس" هذه بدل، والمُبْدَل منه؟ هل هي نكرات أو همـا نَكِرَتَان أو مَعْرِفَتَان أو همـا مُخْتَلِفَان؟

عندما نقول: حدائق، هذا نكرة أم معرفة؟

عُرِّفَ بماذا؟ ما فيه "أل"، ولا إضافة، ولا علمية، ولا اسم "ضمير"، ولا اسم موصول، ولا اسم إشارة! إذن هو نكرة، ومَفَازًا المُبْدَل منه أيضًا نكرة، إذن هما نَكِرَتَان، لكن عندما ننظر إلى المثال الآخر: ؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ؟، من يستخرج لي البَدَل والمُبْدَل منه؟

الأمر يسير.

البَدَل سبيل.

؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ؟ هذه شرحتها ووضَّحْت المقصود أن المخاطَب أو المحكوم عليه هو المستطيع وليس الناس جميعًا، إذن أين البَدَل وأين المُبْدَل منه؟

البَدَل من استطاع

المستطيع "مَن"؛ الاسم الموصول، والمُبْدَل منه؟

الناس

معرفتان أو نكرتان أو مختلفان؟ معرفتان؛ لأن الناس مُعَرَّف بـــ"أل"، الذي هو المُبْدَل منه، و"من استطاع" كيف صار تعريفه؟ لأنه اسم موصول، إذن وقع البَدَل والمُبْدَل منه في الآية الأولى وَقَعَا نكرتين، وفي هذه الآيــة وقعــا معرفتين، ننظر إلى قول الله –سبحانه وتعالى– في بَدَل الاشتمال، نحن الآن أنهينا بدل "كل من كل" وبدل "بعــض من كل" نأتي ببدل اشتمال الآية: ؟ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ؟ من يحدد لي البَدَل والمُبْدَل منه؟

"الشهر الحرام قتالٍ فِيهِ"؟

قتال فيه: هذا البَدَل، والمُبْدَل منه: الشهر الحرام

معرفتان أو نكرتان؟

معرفتان

الشهر الحرام معرفة بأي شيء؟

بأل

بأل

وقتال؟

نكرة.

ونوع البَدَل؟

بدل اشتمال، هنا صار المُبْدَل منه معرفة والبَدَل نكرة، إذن في "مَفَازًا حَدَائِقَ" نكرتان، وفي "الناس من استطاع" معرفتان، وفي "الشهر الحرام قتال فيه" معرفة ونكرة، إذن هذا يدل على أن البَدَل والمُبْدَل منه قد يكونان نكــرتين، وقد يكونان معرفتين، وقد يكونان مختلفين؛ أحدهما معرفة والآخر نكرة ولا إشكال في ذلك.

نحن عرفنا في النعت أنه يجب أن يتطابَقا، فإن كان المنعوت معرفةً صار النعت معرفة، وإن كــان المنعــوت نكرة وجب أن يكون النعت مثله، أما في البَدَل فلا يَلْزَم التطابق فقد يتطابقان في التنكيــر، وقــد يتطابقــان فــي التعريف، وقد يختلفان ولا إشكال في ذلك.

إذن التبعية في البَدَل أضعف من غيره يا شيخ؟

ليست أضعف، لكنه لا يلزم المتابعة إلا في الإعراب فقط، لكن التعريف والتنكير لا يشترطان فيه، نحن عرفنــا في النعت أنه يجب أن يطابق النعت منعوته في اثنين من خمسة، واحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإعراب في الرفع والنصب والجر، هنا في البَدَل لا يُتابعه إلا في واحد من ثلاثة، وهي أنواع الأعراب الثلاثة.

الإبدال من الضمائر، الضمير المنفصل والضمير المتصل؟

هذا باب له تفصيله، عندما تقول مثلا: "أكرمته الرجل" فيكون الرجل بدلا من الضمير؛ لأنه موضح له، أو مثلا: "إياه أكرمت"، ثم تُبدل منه باسم توضحه فيكون بدلا منه لا إشكال، لكن بشرط أن يكون البَدَل هو المقصود بالحكم، بمعنى أنه لو وُضِعَ في مكان المُبْدَل منه لَصَحَّ الاستغناء عن ذلك المُبْدَل منه، هذه هي قاعدة البَدَل أنه موضوع على نِيَّة حذف المُبْدَل منه وإقامة البَدَل مقامه.

تقول: إذا قيل: هذا الخطاب من الله -عزّ وجلّ- موجه للأمة في شخص النبي -صلى الله عليه وسلم- هل يكون معنى أن النبي -صلى الله عليه وسلم- مقصود بالخطاب أو لا؟.

نحن نعرف أن الخطاب إذا وُجِّهَ إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهو إلى الأمة ما لم يدل دليل على تخصيصه به -صلى الله عليه وسلم- أن يكون مما خُصَّ به من دون الأمة، أما إذا خوطب به فالأصل في أدلة الشرع أنها إذا وُجِّهَت إلى رسول لله -صلى الله عليه وسلم- فإنها موجهة لأمته ما لم يدل الدليل على أن هذا من خصائصه -صلى الله عليه وسلم- فهذا الذي يظهر لي من سؤالها.

كأنها طَرَحَت البَدَل بالمفهوم العام يا شيخ، كأن النبي -صلى الله عليه وسلم- بدل من...؟

لا نستطيع أن نقول ذلك؛ لأن مسألة البَدَل والمُبْدَل منه ينبغي أن تكون صيغة مذكورة في الخطاب؛ بمعنى أنه يُذكر البَدَل ويُذكر المُبْدَل منه ولا تكون مضمنة في المعنى تضمينًا؛ لأن التضمين شيء، أما مسألة الحكم بالبَدَلية فهي حكم تركيبي بمعنى أن يُحكم على كلمات أو أشياء موجودة في سياق معين تُعرب بهذا الإعراب فيصح عليها الحكم.

مَرَّ الآن بنا إذن أنواع البَدَل الثلاثة المشهورة الكبرى، تذكرونها يا إخوان.

أول شيء: بدل مطابقة، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال

البدل المطابق، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، ومَرَّ التمثيل بها، هذه هي أكثر أنواع البَدَل استعمالا، بعضهم أضاف أنواعًا أخرى من البَدَل قليلة الاستعمال بل نادرة الاستعمال، لكنها قد تأتي في سياق الكلام العربي الفصيح.

قالوا: هناك بدل يُسَمَّى بدل الغَلَط، وهناك بدل يُسَمَّى بَدَل الإضراب، وهناك بدل يُسَمَّى بدل النسيان، وهذه الأنواع من البَدَل قد تنطبق على مثال واحد لكنها تختلف باختلاف مقاصد المتكلم، ولذلك يمثلون لها بمثال واحد، عندما تقول مثلا في مثالهم: "تصدقت بدرهم دينار"، أنت الآن تريد أن تقول تصدقت بماذا؟ لَمَّا تقول: تصدقت بدرهم دينار؟ بأيهما تصدقت تكون، بالدرهم أو بالدينار؟ بالدينار؛ لأنه هو المتأخر فهو ناسخ للأول، إذن أيهما بدل وأيهما مبدل منه.

المتأخر هو البَدَل، والأول مبدل منه، ونحن نقول: إن البَدَل على نِيَّة حذف المُبْدَل منه وإقامة البَدَل مقامه، بناء على ذلك فإن المُتَصَدَّق به هو الدينار، هنا يحتمل المقام عدة احتمالات ترجع كلها لقصد المتكلم، فإن كان يريد أنه يتصدق بالدرهم، ثم أراد أن يُغَيِّر بعد أن قال الشيء الذي أراده أو عَنَّ له أن يُغَيِّر فقال نجعله دينارًا، فقال: دينار، فهذا بدل إضراب، فأضربْتَ عن الأول؛ أي ألْغَيْتَه وأتيت بالثاني، وإن كنت تريد أنك تصدقت بالدينار أصلا ولكن لسانك سَبَقَ إلى غيره فقلت: "درهم" خطأً، فهذا يُسَمَّى "بدل غلط"؛ لأنك غلطت في الكلام.

وإن كنت أردت هذا؛ أردت الدرهم، ثم تَبَيَّن لك أنك مخطِئ، وأن الصحيح أنه "دينار"، فقلت: "دينار" فهذا يسمونه "بدل نسيان"، إذن.. إن كان الذي دَفَع إلى التغيير هو النسيان فهو "بدل نسيان"، وإن كان الذي دفع إلى التغيير والإبدال هو الغلط فسموه "بدل غلط"، وإن كان الذي دفع إلى التغيير هو إلغاء ما قاله الإنسان في لحظة مباشَرَةً بعد كلامه فهو "بدلُ إضراب"، ولذلك قالوا: إن هذا المثال يصح أن يُطلق على هذه الأنواع الثلاثة كلها واختلافها ليس من اختلاف مثالها، ولكن اختلافها جاء من اختلاف نِيَّة المتكلم بها أو مقصد المتكلم بها، فمتى وَضَّح مقصده عرفنا نوع البَدَل عنده.

وبكل حال، هذه الأنواع التي ذكرتها الآن هي نادرة الاستعمال أو قليلة الاستعمال، ولذلك لم يكن لها من الترحيب والوجاهة وكثرة الإيضاح في كتب النحو ما كان لأنواع البَدَل الثلاثة الأولى التي هي المطابق، والبعض من كل، وبدل الاشتمال.

هذا هو نهاية الحديث عن باب البَدَل، وبه ينتهي الحديث عن التوابع، قد عرفنا أن هذه التوابع الخمسة التي مَرَّ الحديث عنها إنما أُفْرِدَت بالحديث لسبب: هو أن القضية ليست في أن التوابع قد يكون الرابط بينها الاشتقاق وعدمه، أو الرابط بينها تُمَاثِل متبوعها في التنكير أو التعريف أو التذكير أو التأنيث أو غير ذلك، ولكن الذي جعلها تُجْمَع في مكان واحد أن إعرابها ليس مستَقِلاً بها ولكنه تَبَع لما قبلها؛ بمعنى أنه لا يصح أن يقول شخص من الأشخاص إن حكم البَدَل الرفع، أو حكم النعت النصب، أو حكم المعطوف بحروف النسق الجر، ولكن حكمها تابع لحكم ما قبلها، فالنعت يَتْبع المنعوت، والتوكيد يتبع المؤكد، والمعطوف يتبع المعطوف عليه سواء في النسق أو البيان، والبَدَل يتبع المُبْدَل منه في إعرابه، وهذا هو وجه جمعها في حديث واحد في كتب النحو.

تقول الأخت: أشكل عَلَيَّ اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل "اهتم" حيث اتبعت القاعدة بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر أو فتح ما قبل الآخر؟

فَهِمتُم سؤالَ الأخت؟

هي تقول إنها لما أرادت... نحن عرفنا الطريقة التي نوجد بها اسم الفاعل أو اسم المفعول، من الثلاثي اسم الفاعل على وزن فاعل، واسم المفعول على وزن مفعول، هذا لا إشكال فيه، ما زاد على ثلاثة أحرف؛ الرباعي والخماسي والسداسي نأتي باسم الفاعل منه واسم المفعول بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، ثم اسم الفاعل نكسر ما قبله آخره، واسم المفعول نفتح ما قبل آخره، تقول الأخت الكريمة في قولنا: "مهتم" أبدلنا حرف المضارعة.. أصله "يهتم" الفعل، أبدلنا الياء ميما مضمومة فقلنا: "مُهتم" لكن هي تقول لم أستطع –هكذا تقول– أن أكسر ما قبل آخره لآتي باسم الفاعل، أو أفتح ما قبل آخره لآتي باسم المفعول، فهل من وسيلة لذلك؟

أجيبها أنا فأقول: إن أصل الكلمة مُهْتَمِم أو مُهْتَمَم، والميم المشددة هذه عبارة عن حرفين مُفْتَعِل، هي وزنها مُفْتَعِل، من هَمَّ، الميم المشددة هذه عبارة عن حرفين أُدْغِمَ أحدهما في الآخر فقلنا: مُهْتَمّ فَشَدَّدْنَاه، لو فَكَكْنَا هذا الإدغام لَظَهَرَت الحركة على ما قبل آخره، إذن ما قبل آخره ليس هو التاء "مُهْتَمّ"، ولكنها الميم الأولى في المِيمَيْن هو ما قبل الآخر، فعندنا ميم هي الآخر وميم أخرى قبلها أُدْغِمَت فيها هي ما قبل الآخر وعليها يكون الفتح والكسر، فإذا فتحناها قبل الفك فأصلها مُهْتَمَم هذا اسم مفعول، أو مُهْتَمِم بالكسر فهذا اسم فاعل، إذن كسرنا ما قبل الآخر في اسم الفاعل، وفتحنا ما قبل الآخر في اسم المفعول، لكن لا يصح أن ننطق بها ونقول: مُهْتَمِم وَمُهْتَمَم؛ لأن عندنا مِيمَيْن وهما حرفان متماثلان فيجب إدغام أحدهما في الآخر فنقول: مُهْتَمّ، طبعا في الصورة تشابَهَا الآن في الصورة وفي النطق تَشَابَهَ اسم الفاعل مع اسم المفعول كلها يُنْطَق بطريقة واحدة مُهْتَمّ، لكنها في التقدير مختلفة، فإن تقدير اسم الفاعل مُفْتَعِل مُهْتَمِم، وتقدير اسم المفعول مُفْتَعَل مُهْتَمَم، لكن بعد الإدغام ليس هناك فرق بينهما في النطق، ولكن الفرق بينهما يكون في التقدير.

يقول قائل: ما دام ليس هناك فرق في النطق، فكيف أُفَرِّق، أو كيف أعرف أن المقصود اسم فاعل أو اسم مفعول؟ نقول: أنت عرفت أن هناك فرقًا في التقدير، أما كيف تُفَرِّق إذا قيلت فالسِّياق يوضح لك، هذا المقصود بالفاعل أو المقصود المفعول، فإن قُصِدَ الفاعل فالأصل فيها مُهْتَمِم، وإن قُصِدَ المفعول فالأصل فيها مُهْتَمَم، وإن كانت في وضعها الحالي بعد الإدغام على صورة واحدة.

تقول: في المثال: تصدقت بدرهم دينار، إن قُصِدَ به بدل إضراب، هل يعني أنه تصدق بالدرهم والدينار كليهما؟

لا، إذا أضرب معناه أنه يريد الإلغاء أولاً، ودائما البَدَل على نِيَّة حذف المُبْدَل منه، البَدَل دائما في كل أنواعه؛ "كل" أو "بعض" أو "اشتمال" أو حتى هذه: "الغلط" و"النسيان" و"الإضراب" كلها هي على نِيَّة حذف المُبْدَل منه ووضع البَدَل مكانه، لكن يرجع الأمر لمقاصد المتكلم، فإن قال الشيء ثم أراد إلغاءه بعد قوله، ولم يكن يريد إلغاءه قبل قوله فيكون أضرب عنه، وإن كان لا يريده ولكن سبق لسانه فقد أخطأ أو غلط فهو بدل غلط، وهكذا فالقضية

هي كلها على نِيَّة أن يأتي الْبَدَل في مكان الْمُبْدَل منه، ولكن الذي اختلف هو طريقة أو مقصد المتكلم عند النطق بالجملة.

العدد

ليس الحديث الآن عن التفصيل في تمييز العدد؛ فهذا مر بنا في باب التمييز، كما أنه ليس المقام مقام التفصيل أيضًا في الأعداد من الواحد إلى الملايين والمليارات، فإن الحكم إذا عُرِفَ في الآحاد يُطَبَّق على ما بعدها؛ لأنها تُصبح بعد ذلك معطوفات، والمعطوف عبارة عن مفردات تُعْطَف بعضها على بعض فتأخذ حكم المفردات، إذن الأمر يحتاج أن نُبَيِّن حكم العدد من واحد إلى عشرة، ثم يتكرر بعد ذلك من أحد عشر إلى عشرين، ومن واحد وعشرين إلى ثلاثين وهكذا.. إلى آخر ما تستطيع عده، ينبغي أن نُبَيِّن الحكم من الواحد إلى العشرة، كيف ننطق بالأعداد نفسها، إذا كان المعدود مُذَكَّرًا أو كان المعدود مؤنثًا.

أُعيد مرة ثانِيَّة: المقام الآن ليس تفصيلَ قضايا باب العدد من حيث تمييزه أو من حيث أنواعه؛ المفرد والمركب والمعطوف والعقود إلى آخره من أنواع الأعداد، ولكن المقام هو بيان كيف يُنطق بالعدد إذا كان معدوده مُذَكَّرًا، وكيف يُنطق به إذا كان معدوده مُؤَنَّثًا؟

أقول: يكفي في ذلك أن نُبَيِّن حكم من الواحد إلى العشرة، ثم بعد ذلك هذه الأعداد نفسها تتكرر في العشرات وفي العشرينات وفي الثلاثينات إلى آخره..

فإذن أقول: من واحد إلى عشرة هي عبارة عن ثلاثة أقسام:

القسم الأول: واحد واثنان.

القسم الثاني: من ثلاثة إلى تسعة.

القسم الثالث: عشرة وحدها، فكل واحدة من هذه تنفرد بحكم، الواحد والاثنان ينفردان بحكم، من الثلاثة إلى التسعة تنفرد بحكم، العشرة تنفرد بحكم.

أما واحد واثنان فإنه يطابق معدوده من حيث التذكير والتأنيث، فإذا عَدَدْتَ ذُكُورا تقول: واحد، كتاب واحد، كتابان اثنان بدون تأنيث، وبالنسبة للمؤنث تقول: صحيفة واحدة، تأتي بالتأنيث وتطابق وصحيفتان اثنتان فتأتي بالتأنيث، إذن الواحد أو الاثنان يُطابقان معدودهما مُذَكَّرًا كان أو مُؤَنَّثًا، فيُذَكَّرَان مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث.

من الثلاثة إلى التسعة بعكس ذلك؛ تُخالف معدودها من حيث التذكير والتأنيث، فتقول: ثلاثة أقلام، أو ثلاثة رجال، فتأتي بتاء مع الرجال "ثلاثة"، لكن لو جِئت مع المؤنث قلت: ثلاث نساء؛ تحذف التاء، وهذا عكس المعتاد، المعتاد أن التاء تكون مع المؤنث، لكن في العدد من الثلاثة إلى التسعة يخالف معدوده؛ فإن كان المعدود مُذَكَّرًا أُنِّثَ العدد، وإن كان المعدود مُؤَنَّثًا ذُكِّرَ العدد، قال الله –سبحانه وتعالى: ؟ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ ؟ [الحاقة: ٧] بلا تاء، ما قال "سبعة"؛ لأنها "ليالٍ" مؤنثة، ثم لما جاء للمذكر قال: ؟ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ؟ بالتاء "أيام"؛ لأن الأيام مُذَكَّرَة.

إذن عَكَس، أو أقصد أن العدد بعكس معدوده من حيث التذكير والتأنيث، فلما كان المعدود مُؤَنَّثًا وهي الليالي جاء العدد مجردًا من أداة التأنيث؛ "سبع ليال" ولم يقل "سبعة"، ولما جاء المعدود مُذَكَّرًا اتصلت التاء أو علامة التأنيث بالعدد فقيل: "وثمانِيَة أيام"، جُعِلَت الأيام مذكرًا وجعل عددها بتاء، فهي إذن من الثلاثة إلى التسعة تُخالف معدودها من حيث التذكير والتأنيث، عُرِفَ الآن حكم من الواحد إلى الاثنين تطابق، ومن الثلاثة إلى التسعة تُخالف.

بقي "العَشَرَة"، إن رُكِّبَت طابقت، وإن أُفْرِدَت خالفت، ما معنى هذا الكلام؟ معنى رُكِّبَت يعني صارت من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" إذا رَكَّبْتَهَا تُطابق فتقول: أحد عشر رجلا، جاء عشرة بدون تاء، هي مركبة فطابقت بلا

تاء؛ لأنها "رجال" مذكر، وتقول: خمسة عشر كتابًا، فجاءت "عشر" بدون تاء؛ لأن المعدود كُتُب مذكر، لكن لو عَدَدْتَ الصحف قلت: خمس عشرة صحيفة، فتطابق؛ طابقته في التأنيث، هذا لمَّا جاءت مركبة.

الصدر أم العَجُز يا شيخ؟

الصدر يأخذ حكم السابق، لما قلنا: "خمسة" فالخمسة تأخذ حكم ما قلناه من قبل، من الثلاثة إلى التسعة تخالف، لكن نحن نتكلم عن العشرة الآن، إذا كانت جزءًا من مركب، فإنها تطابق معدودها من حيث التذكير والتأنيث، وإن أُفْرِدَت قلت: "عشرة" خالفت، فتقول: عشرة رجال، فتأتي فيه بتاء، وتقول: عشر نساء، فتجرده من التاء.

فإذن من الواحد والاثنان يطابقان معدودهما، من الثلاثة إلى التسعة يخالفان معدودهما من حيث التذكير والتأنيث، العشرة تطابق إن تركبت أو جاءت ضمن عدد مركب؛ أي من إحدى عشر إلى تسعة عشر، وتخالف إن أُفْـرِدَت، فلها حكمان بحسب وضعها، أما من الواحد إلى التسعة فهذه لا عَلاَقة لها بتركيب أو غير تركيب، هي حكمها واحد، الواحد والاثنان يطابق والثلاثة إلى التسعة يخالف بكل حال.

يقول: كيف نُوَفِّق بين ؟ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ؟ و؟ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ؟ [البقرة: ١٩٦] كلها على الأيام؟

لا إشكال في ذلك، أنا قلت: إن من الثلاثة إلى التسعة تخالف معدودها، فالأيام مُذَكَّر فلذلك جاء عدده بالتاء "سبعة"، وقلت: إن العشرة إذا أُفْرِدَت خالفت.

تأخذ حكم الذي ما قبله

إذا أفردت، ولذلك قال: هي عشرة أُفْرِدَت فأخذت التاء.

يقول: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: (من صام رمضان وأتبعه سِتًّا من شوال) ما وجه تذكير العدد مع العلم أن المعدود أيام؟

هو ما في شك هنا.. بعض الناس يظهر له الإلباس؛ لأن الذي يُصام هو الأيام ولا تصام الليالي، حتى نقول إن "ست" لِلَّيالي، لكن وَجَّهوا.. طبعا إذا جاءت مثل هذه النصوص فيُفْتَرَض أن تُحمل على وجه صحيح من وجوه التقدير، فقالوا: إن المقصود الأيام ولكن عُدَّت الليالي، والمقصود أيامها؛ لأنه معلوم أن الذي يُصام هو الأيام، ولكن المعدود هنا هو الليالي، فتُتْبِعه ست ليالٍ صِيمَت أيامُها، هذا المعنى، فهذا لفظ الحديث نفسه لمَّا جاء بهذه الصيغة فجاء كأنه يَعُدّ مُؤَنَّثًا مع أن المَصُوم أيام مُذَكَّرَة، فلا بد فيه من التقدير والتأويل.

علاقة هذا الأمر "الأعداد" بعلم النحو، ألا ترى معي أن الأقرب تكون لفقه اللغة؛ لأَنَّنَا نعرف أن علم النحو يهتم بالحركة؟

كلامك صحيح، لأنا إذا أخذنا هذا الكلام فأيضا سنقول إن الكلام عن معاني حروف الجر يدخل في البلاغة، والعلماء قد فَصَّلُوا مثلا في باب حروف الجر؛ جاؤوا للباء فقالوا:

بِالْبَا اسْتَعِن وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِق *** وَمِثْل مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِق

الألفية، فذكروا معاني حروف الجر، مع أن المقصود بها هو الحركات التي تحدثه أو العمل الذي تحدثه هذه الحروف، فهذا هو عمل النحوي، وليس معاني هذه الحروف كيف جاءت، وكذلك الشأن إذا قلنا هذا، فسنقول: ما عَلاَقة النحوي بأن يكون البَدَلُ هذا بعضًا من هذا، أو مشتملاً عليه أو كله؟ وما عَلاَقة أن يكون المتكلم غلط أو نسي، ما عَلاَقته بالنحو؟ فالقضية قضية إعراب، فكل البَدَل كله... أنت لا تستطيع أن تحكم عليه أصلا أنه بدل لتعربه بهذا الإعراب إلا بهذا التفصيل، فإذن هذا التفصيل وإن كان في حقيقته ليس من العلم لكنه خادم للعلم فاحتيج إليه، لأني لو لم أُفَصِّل وأقول: إن البَدَل يكون بعضًا من كل، أو كُلاً من كل، أو اشتمالاً، أو غلطًا أو غيره.. لما عُرِف ما البَدَل أصلا، فلا يَعرِف السامع أو الطالب ما البَدَل حتى يُتْبِعَهُ في الإعراب ما قبله، فأنت محتاجٌ لهذه

المقدمات المُوضِحَة، وإن كانت مقتبَسَة من علوم أخرى لِتَصِلَ إلى معرفة الشيء لِتُعْطِيَهُ حكمه الإعرابي، وبكل حال فإن علوم العربية بينها من الصلات ما لا ينبغي أن يُفَكّ، وعند فَكّ هذه الصلات بعضها عن بعض تحصل الطَّوَامّ، أنت ترى منذ قليل في الإعراب لَمَّا أعربنا الآية وذكرنا وجهًا من وجوه إعراب الآية: ؟ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ؟ لو أن الإعرابَ منفكٌ عن المعنى وقيل: إن المعنى هو علم المعاني والإعراب هو علم النحو، لصارت هذه الإعرابات في بعضها تُفسد المعاني، فلا بُد للمعرب أن يدرك المعاني حتى يُعرب الإعراب الصحيح، إذن فَكّ بعض العلوم وبالذات علوم العربية بعضها عن بعض يوقع في إشكالات كثيرة ويُفرغ هذه العلوم من محتواها، ويُفسد مقاصدها.

سأتوقف في الحديث عن العدد، وأعطي سؤالاً للحلقة المقبلة أو للدرس المقبل، أقول فيه ما يتعلق بما ذكرته الآن من العدد:

اذكر أحوال العدد من الواحد إلى العشرة، من حيث موافقة المعدود في التذكير والتأنيث ومخالفته؟

ألا تريد أن تضم سؤالاً آخر يا شيخ؛ لأن الخطأ دائما واللبس يحصل في الأعداد المركبة، إذا رأيتم ذلك؟

لا، سيدخل هو الآن في العشرة وفي تركيبها وإفرادها، فسيكون فيها مجالُ تفصيل.

## الدرس الحادي والعشرون

## الْمَمْنُوع مِنَ الصَّرْف

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صَلِّ وسَلِّم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أيها المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحييكم تحية طيبة في مستهل هذا اللقاء وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يَعمُر أوقاتنا وأعمالنا وأعمارنا بما يرضيه عنا، حديثا -إن شاء الله تعالى- في هذا الدرس سيكون بإتمام الحديث عن العدد من خلال الحديث عن اسم العدد الذي هو على وزن فاعل، ثم الكلام بعد ذلك على موانع الصرف، وهي من الأبواب المهمة في النحو، على أني أذكر في مطلع اللقاء بما نذكر به دائما في أن هذا الدرس يستقبل أسئلة الإخوة والأخوات مما تَعِنُّ إليه حاجتهم سواء كانت هذه الأسئلة نحوية أو لغوية أو إملائية أو كتابية أو عَرُوضِيَّة مما هو من ضمن رسالة هذا الدرس.

نبدأ في الحديث عن اسم العدد، كنا في اللقاء السابق قد تحدثنا عن العدد وعن موافقته للمعدود، وبقي في هذا الأمر بقية عن استعمال اسم العدد على وزن فاعل، فإنه يَصِحُّ أن يُصاغ من العدد ما هو على وزن فاعل، فيقال: الثاني والثالث إلى آخره، وقد أحصى العلماء الصِّيَغ التي يأتي عليها هذا الوصف من العدد فوجودها تأتي على مجموعة من الصيغ:

الأولى: أن يؤتى بها مفردة، فيقال: الثاني والثالث والرابع إلى العاشر، ومقصودهم بذلك أنه موصوف بهذا الوصف، فإذا قيل: هذا الثاني أو هذا الرابع معناه أنه موصوف بهذا الوصف، وأن ترتيبه بين أقرانه بهذا الترتيب، وأحيانا قد يُضاف لا يأتي وحده ولكنه يأتي مضافا، فيُقال مثلا: ثالث اثنين أو ثالث ثلاثة الله -سبحانه وتعالى- يقول: ؟ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ؟ [التوبة: ٤٠]، فقال: ثاني ثم أضافه إلى اثنين، فأضاف اسم الفاعل إلى عدده، وقال الله -سبحانه وتعالى: ؟ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ؟ [المائدة: ٧٣]، إذن ثاني اثنين، وثالث ثلاثة: اسم العدد الذي على وزن فاعل أُضيف إلى العدد الذي اشتُقَّ منه، ثاني اثنين وثالث ثلاثة أضيف العدد الذي على وزن فاعل إلى العدد الذي اشتُقَّ منه.

قالوا: إن المقصود به إذا قيل: ثاني اثنين أو رابع أربعة أو خامس خمسة أنه واحد منهم، فإذا قيل مثلا: ثاني اثنين؛ أي أنه واحد من هذين الاثنين فرسول الله -صلى الله عليه وسلم- مع أبي بكر هو الثاني، وليس المقصود أنه يزيد على الاثنين، بل هو واحد منهم، بخلاف ما لو جاء مضافا إلى ما هو دونه بأن قيل: رابع ثلاثة أو خامس أربعة، فإن هذا يدل على أنه زائد عليهم كما في قوله -سبحانه وتعالى: ؟ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ؟ [المجادلة: ٧]؛ أي رابع ثلاثة أو سادس خمسة، هنا أضيف اسم العدد إلى ما هو دونه فيكون المعنى أنه قد جعلهم بنفسه بهذه المثابة، فإذا قلنا: هذا الرجل هو ثالث اثنين أو أن هذا الرجل هو سابع ستة؛ أي أنه جعلهم بنفسه سبعة بإضافته إليهم، وإلا فهم ستة لكن هو السابع، وهذه الصيغة قد تكون بالإضافة بأن يُقال: رابع ثلاثة وخامس أربعة، وقد تكون بالإعمال بالتنوين رابعٌ ثلاثةً، وسابعٌ ستةً والمعنى في ذلك واحد؛ أي أنه هو الذي يجعلهم بنفسه يصلون إلى هذا العدد، هنا ينتهي الحديث عن العدد، وهذه البقية كانت بمثابة التكملة للحديث عن العدد ويكون المجال الآن في أمر مهم وهو الكلام عن موانع الصرف.

الصرف في اللغة في أصل استعماله هو الصوت، والصريف هو تصويت الأقلام، يقال: صريف الأقلام أي تصويتها عند الكتابة، والصَّراف أو الصيرفي هو الذي يميز صحيح النقد من مغشوشه؛ فيتبين أن هذا النقد ذهب أو فضة أو صفر نحاس أو أنه مخلوط من هذا وذاك، وذلك من خلال الصوت أيضا، ذلك أنه يكون عنده بمثابة الصفاة أو الصخرة أو الشيء القاسي يرمي عليه هذا المعدن أو هذا النقد، وكان المال نقدا في الزمن الغابر ولم يكن ورقا ويستمع إلى الصوت بإذنه الخبيرة يصل إلى أن هذا الصوت، صوت ذهب أو فضة أو صُفر أو غير ذلك من أنواع المعادن فيتبين صحيح المال من مغشوشه أو من غير صحيحه، ومن هنا سُمِّي صَرَّافا أو صيرفيا، طبعا أصبح هذا اسما لكل من يتعامل بالمال ولكنه في الأصل هو مأخوذ من هذا؛ من الصوت الذي يصدره النقد وهذه الخبرة التي اكتسبتها أذن الذي يعمل في هذا العمل فسُمِّي لذلك صيرفِيًّا أو صرَّافًا، إذن قصة "صَرَفَ" هذه كلها

تأتي من الصوت وكما قلت: صريف الأقلام هو تصويتها، إذن الصرف في الأصل هو الصوت، فكأن المقصود بقولنا الممنوع من الصرف هو الممنوع من الصوت، وهذا صحيح؛ فإن الصرف هنا المقصود به التنوين، والتنوين صوت وهو عبارة عن غُنَّة؛ نون ساكنة تلحق الكلمة، إذا قلت: "رجلٌ" فإن كلمة رجل مع علامة الرفع الضمة انتهت ثم جاء بعدها نون ساكنة تخرج من الخيشوم، هذه تسمى التنوين؛ فهي نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خَطًّا من غير توكيد، فهذا هو المقصود بالتنوين، فهو صوت غُنَّة إضافية على الكلمة، إذن الاسم الممنوع من الصرف هو الاسم الذي مُنِعَ من هذا الصوت لم يَعُد فيه هذا الصوت وهو التنوين، في حين أن الاسم المصروف هو الاسم الذي فيه تنوين أو فيه صوت يلحقه.

إذن هذا هو معنى الصرف في الأصل، وهذه هي العلاقة بينه وبين معناه الحالي أو معناه الاصطلاحي في مثل هذا الباب، وهو أنه صوت وأعني به التنوين، فالممنوع من الصرف هو الذي منع من التنوين فلا ينون، والمصروف هو الذي لم يمنع منه وإنما يصرف بمعنى أنه ينون.

قال العلماء: إن الممنوع من الصرف هو ذلك الاسم الذي اجتمعت فيه علتان من علل تسع، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين، كأن الآن الصورة هي تسع علل، هذه العلل التسع في مرتبتين هناك ما هو بمرتبة قوية وهناك ما هو بمرتبة ضعيفة، إذا وُجِد علتان ضعيفتان منع الاسم من الصرف، فإن وجد علة واحدة قوية كفت وحدها لمنع الاسم من الصرف، لكن العلة الضعيفة الوحيدة لا تكفي لمنع الصرف، وكأنه لا بد من تَقَوِّي العلة الضعيفة بأختها لتمنع الصرف في حين أن العلل القوية تكفي وحدها لمنع الاسم من الصرف، إذن عندنا تسع علل سنستعرضها -إن شاء الله تعالى- وسيتبين ما هو قوي منها وما هو ضعيف، وغرضنا من بيان القوي والضعيف أن القوي يكفي وحده في منع الاسم من الصرف، في حين أن الضعيف يحتاج إلى ما يسنده ويقويه من الموانع من العلل الأخرى.

ما يمكن أن يجتمع يا شيخ علة قوية وعلة ضعيفة؟

قد يجتمع أكثر من ذلك، قد يجتمع ثلاث أو أربع أو خمس علل أحيانا وسيتبين -إن شاء الله تعالى- لكن المعوَّل على أنه متى وُجِدَ ولو علة واحدة قوية أو وجد علتان ضعيفتان كفى الأمر وما عدا ذلك لا يُنظر إليه لأنه كالزيادة دون حاجة، قال العلماء مثلا إن في أذربيجان العلمية لأنها عَلَم على بلد، وفيها العُجْمَة لأنها بلد أعجمي، وفيها التأنيث بتقدير البلدة، وفيها زيادة الألف والنون في آخرها، وفيها التركيب المزجي فإن فيها "أذر" وحدها و"بيجان" وحدها، انظر خمس تقريبا أو ست علل وليست لنا حاجة إلا في علتين، طبعا هو ممنوع من الصرف ويكفي فيه علتان لمنعه من الصرف.

قالوا: أولى هذه العلل وأشهرها صيغة منتهى الجموع، والمقصود بها أن من أنواع جمع التكسير ما يأتي على وزن مَفَاعِل أو مَفَاعِيل، هذا الوزن متى جاء عليه الاسم أو جُمع عليه الاسم فإنه يُمنع من الصرف، قالوا: هو ما كان على مَفَاعِل ومَفَاعِيل، ومثلوا له بقولهم: مَسَاجِد ومَصَابِيح، إلا أن الأمر أكبر من ذلك؛ بمعنى أنه ليس المقصود... وأنا سأقول هذا الكلام لمن يعرف المصطلحات اللغوية والصرفية ثم أُسَهِّله لمن لا يعرف هذه المصطلحات.

في قولنا صيغة منتهى الجموع: إن المقصود بها ما كان على مَفَاعِل ومَفَاعِيل ليس المقصود الوزن الصرفي ولكن المقصود الوزن العروضي، كيف ذلك؟ ليس المقصود أن تبدأ الكلمة بميم زائدة، ثم الحرف الأصلي الأول من الكلمة، ثم ألف، ثم الحرف الثاني الأصلي من الكلمة، ثم ياء، ثم الحرف الثالث الأصلي من الكلمة، بل كل ما كان على هذا الوزن؛ بمعنى أن يأتي فيه حرفان، ثم مد ألف، ثم حرفان متحركان أيضًا بينهما ياء، كل هذا يُسمى مانع من الصرف حتى ولو لم تسبق في أولها بميم زائدة، ففي قولنا مثلا: قناديل وإن لم تكن في أولها ميم فهي ممنوع من الصرف، كما أن في قولنا مثلا: دراهم وإن لم تُبدأ بميم -كما سأجد- هي أيضًا مانع من الصرف، إذن القضية هي الوزن العروضي أن يكون متحركان، ثم ألف ثم متحركان دَرَاهِم مَسَاجِد.. طبعًا الأحرف الأخير متحرك؛ لأني وقفت عليه فَسَكَّنْتُه، وإلا أصله مساجدُ دراهمُ، أو يكون حرفان متحركان ثم ألف ثم حرفان متحركان بينهما ياء كمَصَابِيح أو عَصَافِير أو طَوَاوِيس إلى آخره من الكلمات التي يمكن أن تكون على هذا الوزن، إذن لا يَفْهَمَنَّ أحدٌ أن المقصود هنا الوزن الصَّرفي بأنه لا بد أن يُبدأ بميم زائدة ويكون على مَفَاعِل أو يكون على مَفَاعِيل، وإنما

المقصود المضاهاة في الهيئة؛ الوزن العروضي من حيث الحركة والسكون وليس الوزن الصرفي من حيث الزيادة والأصالة في الحروف، إذن عُرِفَت هذه الصيغة.

قد يسأل بعض الإخوة فيقول: ما المقصود من صيغة منتهى الجموع، ولماذا سُمِّيَتْ بهذه الصيغة؟

نقول: هي إحدى أو أحد أنواع جمع التكسير، يُجمع على هذه الصيغة مَفَاعِل أو مَفَاعِيل وسَمَّوْه صيغة منتهى الجموع؛ لأنه لا يمكن أن يُكَرَّر الجمع بعد ذلك، أقصد أنه أحيانا بعض المفردات تُجمع من فَعْل على أَفْاعِل، ثم تُجمع أَفَاعِل على أفَاعِيل، وأفَاعِيل لا تُجمع، انتهى، هذا آخر الجمع، هذا منتهى الجمع، فهذه الصيغة هي منتهى ما يُجمع عليه الكلام ولا يمكن أن يكون هناك جمع لهذا الجمع بعد ذلك، ولذلك سَمَّوْها صيغة منتهى الجموع.

هذه هي العلة الأولى من عِلَل منع الصرف، فهي علة وسيتبين أنها علة قوية تكفي وحدها لمنع الاسم من الصرف.

العلة الثانية: سموها وزن الفعل، معنى ذلك أنه أن يكون الاسم قد جاء على أحد الأوزان الخاصة بالفعل، انظر مثلا إلى قولك مثلا: "شَمَّر" هذا اسم، وهو علم على قبيلة، ولكنه جاء على وزن مختص بالأفعال، ليس هذا الوزن من أوزان الأسماء، فإن "شَمَّرَ" إحدى صيغ الفعل الماضي، فلما شابه الاسم الفعل في وزنه الخاص به صارت فيه علة من علل منع الصرف، كذلك أحيانا يكون في بداية الاسم زيادة تُشَابه زيادة الفعل المضارع، ونحن نعرف أن الفعل المضارع يُبدأ بأحد حروف المضارعة التي هي مجموعة في "أَنَيْتُ"، الهمزة والنون والياء والتاء، لو قلنا مثلا: "أحمد" هذا اسم لكنه مبدوء بهمزة، وهو على وزن من أوزان الفعل، مثل أن تقول: أذْهب، أو قلت: يَزِيد فهذا اسم ولكنه بُدِئَ في أوله بالياء فأشبه زيادة الفعل المضارع، كما أنه على وزن الفعل المضارع كقولك مثلا: يبيع، أو أن تقول مثلا أو تأتي بكلمة إن صح أن تسمي بها: "تَغْلِب" مثلا تَغْلِب اسم لقبيلة هذه مبدوءة بحرف تاء، وهي عَلَم على قبيلة وهي على وزن الفعل، فَتَغْلِب على وزن تَفْعِل وهي من أوزان الأفعال، هذه الصيغة؛ أي شبه الاسم بالفعل في وزنه هي إحدى العلل التي تؤدي إلى منعه من الصرف، وهي علة ضعيفة تحتاج إلى علة أخرى تسندها لِيُمْنَع الاسم بعدها من الصرف.

العلة الثالثة من علل منع الصرف بما يسمونه بالعدل، والمقصود ليس العدل المعنوي وهي الصفة الحسنة.

ليست العلل مُرَتَّبة، القوية ثم تأتي الضعيفة!!

الذي يدعو إلى عدم ترتيبها أن العلة الواحدة بها أقسام، وبعض أقسامها قوي وبعضها ضعيف، وسيتبين مثلا أن التأنيث إذا كان بالألف فهي علة قوية، وإذا كان بالتاء فهي ضعيفة، ثم أنا أتَّبِع بيتا لابن النحاس؛ حتى تكون الصورة واضحة، ولم أَتَّبِع حتى ترتيب الماتن أو المؤلف في كتابه لكني أتبع ما أتذكره من بيت النحاس الذي جمع عِلَل منع الصرف:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ *** رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلْ

هذه تسع علل، فبدأت بالجمع بناء على قوله "اجمع"، ثم ثَنَّيْت بوزن الفعل في قوله "زن"، ثم الآن أُثَلِّث ب"عادلا"؛ العدل، وسأسير بهذا المسير حتى لا يفوتني شيء من هذه العلل التسع، ثم بعد ذلك أُوَضِّح ما كان منها قَوِيًّا يكفي وحده وما كان منها ضعيفا يحتاج إلى سند.

علة العدل هذه ليس المقصود بها العدل الذي هو الصفة المعنوية أو الْخُلُق المحمود، ولكن المقصود بها شيء لفظي، فهو المقصود بالتحويل في الصيغة، فهناك صيغ في العربية أحيانا تُعْدَل إلى صيغة أخرى، فبدل أن يُنطق بالصيغة على نحو معين يُنطق به على نحو آخر مع بقاء المعنى الأصلي، قالوا مثلا: عندما تقول عُمَر فإن صيغة فُعَل هذه ليست من الصيغ المؤدية للمعاني المعروفة، نحن نعرف صيغ مؤدية للمعاني، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وغير ذلك، هذه صيغ مؤدية لمعانٍ محددة، لكن صيغة فُعَل لا تؤدي معنى واضحا إلا إذا تعرفنا على المعنى الذي أُخِذَت منه أو صُرِفَت عنه أو عُدِلَت عنه، قالوا: إن صيغة فُعَل هذه عُدِلَت عن

صيغة فاعل، فقولنا مثلا عندما نسمي رجلا بـ"عُمَر" نحن نقصد أنه قد عَمَرَ الشيءَ، كأن يكون عامرًا للبناء أو عامرًا للخلق أو عامرًا للدين أو غير ذلك، فصرفت صيغة فَاعِل إلى صيغة فُعَل، فَعَدَلُوا عَامِرًا إلى عُمَرَ مع بقاء المعنى الأصلي، فإن عُمَرَ معناه عَامِر، وكذلك جُمَح وهي اسم لقبيلة، ومن يُنسب إليها فيقال الْجُمَحِيّ، كذلك ليس لصيغة جُمَح هنا معنى بصيغتها واضح إلا المعنى الأصلي الذي عُدِلَت عنه وهو جَامِح، والجامح معروف معناه، فإذن هذه صيغة تكون أصلا على صيغة معينة ثم تُعْدَل إلى صيغة أخرى، يبقى المعنى الأصلي في الكلمة حتى بعد عَدْلِهَا فيقال: إن في هذه الكلمة عَدْل في لفظها.

عندما نقرأ قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ؟ [فاطر: ١]، هذه ألفاظ تدل على عدد: "مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ" لم يقل اثنين وثلاثة وأربعة، لأن المقصود ليس هو اثنين وثلاثة وأربعة، وإنما المقصود أن الله –سبحانه وتعالى– جعل الملائكة رسلا بأجنحة، أجنحة هؤلاء الملائكة الكرام إما أن يكون اثنين اثنين من كل جانب، من هنا اثنين ومن هنا اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة، فإذن مثنى هنا ليس المقصود بها اثنين فقط، ولكن المقصود اثنين اثنين، فهي معدولة عن لفظة العدد المكرر، فبدل من أن يُنطق باللفظ الأصلي الذي هو لفظ العدد المكرر اثنين اثنين، ثلاثة ثلاثة، إلى آخره، عُدِلَ إلى صيغة أخرى وهي صيغة مَفْعَل أو فُعَال مَثْنَى وثُلاثَ ورُبَاع وهذه صيغة تدل على معنى العدد المكرَّر، فإذا قلت مثلا: ادخلوا مثنى لجماعة فمعناها أنك تقول لهم: ادخلوا اثنين مرتبين، اثنين ثم اثنين إلى آخره... فهذه الصيغة معدولة عن لفظ العدد المكرر، فعُدِلَت من اثنين اثنين إلى مَثْنَى، ومن ثلاثة ثلاثة إلى ثُلاَث، ومن أربعة أربعة إلى رُبَاع، فنقول: إن في مَثْنَى وفي ثُلاَث وفي رُبَاع عِلَّة من علل منع الصرف وهي العدل، اجتمعت مع علة أخرى وهي الوصفية؛ لأنها وصف للملائكة أو لأجنحة الملائكة فصارتا علتين من علل منع الصرف فيُمْنَع الاسم لأجلها.

كذلك في قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ؟ [البقرة: ١٨٤]، الآن كلمة أُخَر هذه.

لماذا لم يقل في مثنى وثلاث ورباع مثلا ثناء أن مَثْلَثَة؟!

تأتي هذه، لكنها ليست كاستعمال تلك، فالأكثر في استعمال لفظ المعدول من العدد المكرر في اثنين مَثْنَى واستعملوا ثُنَاء، والأكثر في استعمال ما بعدها أن تكون على فُعَال واستعملوا مَفْعَل على الصحيح، وإن كان بعض العلماء قد نَازَعَ في ذلك، لكن من العلماء من ذكرها وقاسها وإن لم يجد لها أحيانا مستندًا أو شيئًا منقولاً من فصيح الكلام لكنه قاسها على غيرها من نظيراتها من ألفاظ العدد.

في قول الله –سبحانه وتعالى: ؟ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ؟ أُخَر هذه هي جمع، جمع لأُخْرَى أو لآخَرَ؟ جمع لآخَرَ؛ والأيام جمع، فالآخَر جمعه أُخَر، ومُثَنَّاه أُخْرَى، قال العلماء: إن صيغة فُعَل التي هي جمع ومفردها أَفْعَل ومؤنثه فُعْلَى؛ لأنه آخَر وأُخْرَى، أَفْعَل وفُعْلَى، لم يَرِد عن العرب معرَّفًا بـ"ال" فيقال: الآخر والأُخْرَى والأُخَر.

لَمَّا كان الأمر كذلك وأنه لا بد من تحليته بـ"ال" أو إضافته، وجاء في هذه الآية الكريمة وفي غيرها من كلام العرب بدون "ال" قالوا: إنه قد صُرِفَ أو عُدِلَ به عن صيغته الأصلية المعرَّفَة بـ"ال" إلى هذه الصيغة فهي صيغة معدولة، ولكونه لا تأتي صيغة فُعْلَى التي مُؤَنَّثُها أَفْعَل إلا معرفة بـ"ال" فإن أبا نواس؛ الحسن بن هانِئ لما قال في وصف الخمر:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا *** حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

خَطَّأَه وَلَحَّنَه العلماء؛ لأنه أتى بصيغة صغرى وكبرى بلا "ال"، وطبعا معروف أن الحسن بن هانئ شاعر عباسي، وعلى الصحيح أن الفصاحة أو آخر ما يُستشهد به من كلام العرب الفصحاء توقَّف بمنتهى أواسط القرن الثاني الهجري؛ أي في بدايات الدولة العباسية، ولم يَعُد يؤخذ لقواعد النحو من كلام أحد بعد هذا الوقت، وأبو نُواس قد جاء بعد هذا فلا يُعد ممن يُستشهد بكلامهم، هذه الصيغة إذن صيغة "أُخَر" التي هي جمع "آخر" الذي مؤنَّثه "أُخْرَى" كان ينبغي أو المعروف أو المعلوم من كلام العرب أنه يأتي معرفا بـ"ال" لكن لما جاء بهذه الصيغة بلا "ال" عُلِمَ أنه قد عُدِلَ عن تلك الصيغة فانضاف إليه عِلَّة أخرى وهي الوصفية، ؟ أَيَّامٍ أُخَرَ ؟ لأنه وصف لأيام، فاجتمع فيه الوصفية والعَدْل ولذلك مُنِعَ من الصرف فقيل: ؟ أَيَّامٍ أُخَرَ ؟ ولم يُقَل أيامٍ أُخَرٍ بل مُنِعَ من الصرف وَجُرَّ

بالفتح ولم يُنَوَّن كما حَصَل في الآية الكريمة: ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ قال: "وثُلاثَ ورُبَاعَ" بلا تنـوين فدل على أنها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل.

العلة الرابعة من علل منع الصرف التأنيث، والتأنيث يكون بطرائق عند العرب؛ أحيانا يكون التأنيث بـالألف، وهذه الألف قد تكون ألفًا ممدودة وقد تكون ألفًا مقصورة، فعندما نقول: صحراء أو حمراء فهـذه ألـف ممـدودة، وعندما نقول: حُبْلَى أو سَلْمَى أو صُغْرَى فهذه ألف مقصورة، وكله يسمى تأنيثًا بالألف، وهناك تأنيث بالتاء كفاطمة وعائشة وصالحة وحفصة هذه مؤنث ولكنها بالتاء، وهناك تأنيث معنوي ليس له علاقة باللفظ، كزينب وهند وسعاد، ونحوها من تلك الألفاظ أو الأسماء التي ليس فيها تاء.

أحيانا يؤنث اللفظ وإن كان صاحبه غير مؤنث، كطلحة وحمزة، فهذه فيها تأنيث ولكنه يُسَمَّى تأنيثًا بالتاء وليس بالمعنى.

بكل حال التأنيث -كما رأينا- أنواع قد يكون بالألف وقد يكون بالتاء وقد يكون بالمعنى، كل أنـواع التأنيـث توجب أو توقع في منع الصرف، وهي علة من العلل التسع المانعة للصرف.

من علل منع الصرف أيضا العَلَمِيَّة، قال العلماء: إذا جاء الاسم عَلَمًا فهو قد استوفى علة مانعة للصرف، ومعنى العلمية هو أن يُعطَى الشيء اسما يميزه من أفراد جنسه ولا يلزم أن يكون إنسانا، فالعلمية تكون للأناسي وتكـون أيضًا للحيوان، قد تعطي الحيوان اسما يميزه من أفراد جنسه سواء كان فرسا أو جملا أو كلبا أو غير ذلـك مـن أنواع الحيوان، كذلك أسماء البلدان والمواقع والوديان والقرى والجبال كلها تسمى أحيانا بأسماء خاصة بها فيكـون هذا علما عليها ويؤدي إلى منع الصرف إذا اجتمعت معه علة أخرى بحيث يَستَوْفِي شرط منع الصرف.

أيضا من علل منع الصرف التركيب المزجي، نحن نعرف أن التركيب في العربية يأتي على أنـواع، أحيانـا يكون التركيب إضافِيًّا؛ بمعنى أنه يُؤتَى بكلمتين إحداهما تضاف إلى الأخرى فيُسَمَّى هذا مركَّبًا إضافِيًّا كقولك: "عبد الله"، هذا مركب إضافي، وأحيانا يكون تركيبًا إسنادِيًّا بأن يؤتى بجملة ويُسَمَّى بها كـ"تَأَبَّطَ شَرًّا"، و"شَابَ قَرْنَاهَا"، ونحو ذلك من الأسماء، وأحيانًا يكون التركيب مزجِيًّا، وهو المقصود هنا، التركيب المزجي هو أن يؤتى بكلمتـين وتُمْزَجَان بحيث تُصبحان كلمة واحدة، هذا التركيب المزجي هو أحد العلل المانعة من الـصرف، كقولـك مـثلا: "بَعْلَبَكّ" أو "مَعْدِيكَرِب" أو "حَضْرَمَوْت" أصلها كلمتان جُمِعَت إحداهما إلى الأخرى فامْتَزَجَتَا وأصبحَتَا كلمة واحـدة حتى في الكتابة، فتُوصَل "بَعْلَبَكّ" و"حَضْرَمَوْت" و"مَعْدِيكَرِب" فلا تُجعل مَعْدِي وحدها وكَرِب وحدها، بل تُجعل الياء موصولة بالكاف، وهذا دليل على شدة امتزاج الكلمتين بحيث أصبحتا اسْمًا واحدًا، هذا التركيب المزجي علة مانعة من الصرف إذا انضافت إليها علة أخرى؛ لأنها علة ضعيفة تحتاج إلى علة أخرى تسندها.

نحن نعرف أن الأسماء المختومة بـ"ويه"، هي من الأسماء المركبة تركيبًا مزجِيًّـا، ولكنهـا لا تـدخل فـي موضوعنا الآن؛ لأن الأسماء المختومة بـ"ويه" خارجة أصلا عن الإعراب، وباب الممنوع من الصرف هو بـاب إعراب، ولذلك فإن الاسم إذا كان مختوما بـ"ويه" فإنه يكون مبنِيًّا على الكسر، تقول: سِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ ورَاهَوَيْـهِ بكسر الهاء، فهو خارج عن الإعراب أصلا ولذلك لا علاقة له بالصرف أو منعه؛ لأن منع الصرف تكون لما يُنَوَّن والمبني لا يُنَوَّن أصلا، ولا صلة له بالإعراب، ومن ثم فلا عَلَاقَة للمختوم بـ"ويه" بمنع الصرف.

يقول: من المعلوم أن الممنوع من الصرف سُمِّيَ بذلك لأنه لا يصرف بحركة الجر، ولكن في الاسم المقـصور هل تُقَدَّر حركة المنع من الصرف أم لا، أم تُقَدَّر حركة أخرى، الحركة الأصلية تقدر عليه الكسرة مثلا؟

المنع من الصرف -كما ذكرنا من البداية- هو معناه منع التنوين في الأصل، وهو الآن -الأخ الكريم- يُلْمِح إلى المعنى الآخر أو الحكم الآخر الذي إذا مُنِعَ الاسم أو أخذ الاسم حكم المنع الصرف يُحكَم به عليه.

نقول: إن منع الاسم -ما دام ذكره الأخ الكريم، وكنت أرجأت الحديث عنه فهذا أوان الحديث عنه- الاسـم إذا مُنِعَ من الصرف أو تحقَّقَ فيه حكم منع الصرف فإنه يكون له حكمان:

الحكم الأول: أنه لا يُنَوَّن.

والحكم الثاني: أنه إذا جُرَّ جُرَّ بالفتحة.

لكن لو أنه جاء مرفوعا أو منصوبا اكتفى بالحكم الأول وهو هنا عدم التنوين، ولذلك قالوا: إن منع الصرف أو منع التنوين الذي هو الصوت -كما ذكرنا من البداية، وهو صوت التنوين هذا- هو الأظهر في الممنوع من الصرف؛ لأنه هو الذي يَضْطَرِد في الرفع وفي كل حالات الإعراب، بخلاف الجر بالفتحة فإنه قاصر على حكم الجر فقط، بناء على ذلك إذا جاءنا اسم استوفى أحكام منع الصرف بأن كان فيه علتان أو أكثر من علل منع الصرف ولكن لا تظهر عليه علامة الجر في آخره بأن كان في آخره مثلا حرف يتعذر معه (كالألف) يتعذر معه إظهار الحركة فإنا أيضًا نقدر عليه علامة إعراب الممنوع من الصرف، فإذا كان مجرورًا نجره بفتحة مقدرة، والغرض من ذلك هو أن تَضْطَرِد الأمور؛ لأنا إذا حكمنا أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة فلا يصح أنه إذا اختفت هذه الحركة لمانع لفظي أن نقول أنه قد رجع إلى الجر بالكسرة؛ لأنه لا تزال علل منع الصرف موجودة فيه، فهو مستحق أن يعامل معاملة الممنوع من الصرف وأن يجر بالفتحة، لكن الذي أخفاها ليس عدم استحقاق الجر بالفتحة، ولكن تَعَذُّر ظهور الحركة أصلا، ولو أن الحركة ظهرت أو أنه غُيِّرَ الحرف بحرف آخر، لظهرت الفتحة أو ظهر الجر بالفتحة، ونحن نقول هذا الكلام وإن لم تكن الحركة ظاهرة نقوله حتى يَضْطَرِد الباب على سَنَن واحد، فيكون كل الممنوع من الصرف مجرورًا إذا جُرَّ بالفتحة.

إذن حركة تنوب عن حركة يا شيخ أو تقدير ينوب عن تقدير؟!

ليس هناك تقدير ينوب عن تقدير، في الحقيقة نُقَدِّر الحركة التي يستحقها لو أمكن ظهورها، آخره ألف، لو كان آخره باء لَجُرَّ بالفتحة، إذن نُقَدِّر فتحة حتى يَضْطَرِد الباب على سَنَن واحد، هذا هو القصد؛ لأنه ليس هناك ما يصرف الاسم عن المنع من الصرف، فهو باقٍ على المنع من الصرف، فلذلك نقدره مجرورًا بفتحة إذا كان مجرورًا، أما إذا جاء مرفوعًا أو منصوبًا فلا نَظَر إلى هذا؛ لكنَّنا نقول إنه مستحق لمنع الصرف لوجود علل هذا المنع.

نحن نقول يا شيخ مثال ذلك في "موسى" هل ينطبق عليه؟

في مثل "موسى" مثلا نقول: إنه اسم ممنوع من الصرف مثلا: "إلى موسى" نقول: "موسى" اسم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعُجْمَة، اجتمعت فيه علتان وهما العلمية والعُجْمَة.

طُوَى هذه إذا قدرنا فيها العلمية والتأنيث فنَعَم، لكن إذا قدرنا فيها العلمية والعُجْمَة، فإن العُجْمَة المعتدّ بها في منع الصرف هو ما كان زائدًا على ثلاثة أحرف، لذلك ما كان من ثلاثة أحرف سيتبين أنه يُصرف: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ﴾ [نوح: ١] مع أنه علم فيه العُجْمَة وسيتبين المقصود بالعُجْمَة بعد قليل، سيقول قائل: كيف العُجْمَة وهو في القرآن؟ سيتضح هذا عند الحديث عن العُجْمَة.

إذن يدخل فيها مثلا يا شيخ مثل هود ونوح لأنه ثلاثي؟

هذه لكونها على ثلاثة أحرف لم يكن فيها علة العُجْمَة، يبقى فيها العلمية، مع منازعة بعض العلماء لـ"هود"؛ حيث قالوا: إن هود هذه ليس فيها عُجْمَة وإنما هي اسم عربي، قالوا: إن من أسماء الأنبياء أربعة منها عربية وهي محمد وصالح وشعيب وهود(١)، قصدهم بأنها عربية أنها لها معاني ولها اشتقاق، الاسم العربي تعرفه من أن له اشتقاقًا؛ فمحمد مأخوذ من الحمد، وصالح من الصلاح إلى آخره.. لكن الكلمات التي ليس لها اشتقاق كإبراهيم وإسماعيل لا تستطيع أن تعيدها إلى اشتقاق صحيح في العربية، ولذلك وُصِفَت بالعُجْمَة، وسَيَتَبَيَّن هذا -إن شاء الله تعالى- الآن عند حديثنا عن المقصود بالعُجْمَة؛ وهو أن الكلمة ليست باقية للآن أعجمية، بل أصبحت عربية، لكن المقصود أصل هذه الكلمة، أنها مأخوذة من لغة العَجَم ثم دخلت العربية وأصبحت من أفصح كلامها بدليل وجودها في كلام الله -سبحانه وتعالى- أفصح الكلام وأعْرَبه.

إذن فَطُوَى يا شيخ يجوز فيها إعرابان؟

طُوَى نعاملها معاملة الأسماء التي إذا نظرنا إلى العلمية والتأنيث منعناها من الصرف، وإذا نظرنا إلى العلمية والعُجْمَة فهي مصروفة لأن العُجْمَة لا تُؤَثِّر إذا قَلَّت حروف الاسم الأعجمي عن أربعة أحرف.

تدخل في باب الألغاز النحوية يا شيخ؟

يعني ممكن.. لكن إن قدرتها هكذا فهي كذا، وإن قدرتها هكذا فهي كذا.. بهذه المثابة، ولذلك تأتي أكثر اختلافات العلماء في الأمر أن هذا يُقَدِّر بتقدير وهذا يُقَدِّر بتقدير وكلٌّ..

تقديراته مُعْتَبَرة.

إي نعم، العلة الأخرى من علل منع الصرف.. عرفنا الآن أن التركيب المزجي يُمنع به الاسم من الصرف، وهو علة من إحدى علل منع الصرف المعتدّ بها بشرط أن لا يكون مختومًا بـ"ويه"، لا يكون التركيب المزجي عَجُزُه كلمة "ويه"؛ لأن هذا خارج أصلا عن باب التَّمَكُّن الذي هو الإعراب، وهو داخل في باب البناء المبني على الكسر، وباب الممنوع من الصرف هو باب إعراب، وليس باب بناء؛ لأن الصرف أصلا هو التنوين، والتنوين إنما يكون في الاسم المعرب –تنوين التمكين أقصد– إنما يكون في الاسم المعرب، فإذا أزلناه أو مُنِعَ الاسم من الصرف فإنه باقٍ على إعرابه، ولكنه فَقَدَ إحدى خصائص الإعراب وهي التنوين.

العلة السابعة من علل منع الصرف زيادة الألف والنون، والمقصود بها: أنه إذا جاءتنا كلمة اكتملت حروفها الأصلية، ثم جاء بعد ذلك –أي بعد اكتمال الحروف الأصلية– ألف ونون زائدان على الكلمة فإن هذه الكلمة يكون فيها علة مانعة من الصرف، إذا قلنا مثلا: عطشان، الحروف الأصلية "عَطِشَ" انتهت، فهي ثلاثة، ثم جاءت الألف والنون فهذه كلمة زيد فيها ألف ونون، واجتمع إليها الوصفية؛ لأن عطشان وصف فهي ممنوعة من الصرف لهذا السبب، كذلك عندما تقول عثمان، الحروف الأصلية العين والثاء والميم اكتملت، ثم جاءت الزيادة الألف والنون فاجتمع فيه العلمية مع زيادة الألف والنون فمُنِع من الصرف لهاتين العلتين، إذن.. إذا زيد ألف ونون في آخر الكلمة مُنِعَت من الصرف، بخلاف ما لو كانت الألف أصلية أو كانت النون أصلية، فإنه لا يمنع الاسم من الصرف بسبب الزيادة، فلا تكون الألف والنون مؤثرة، فلو قلنا مثلا: "بيان" فإن بيان هذه النون فيها أصلية، لأنه من بان يَبين فالنون أصلية، فلا نقول إنها مانعة من الصرف حينذاك؛ لأن شرط تأثير زيادة الألف والنون في آخر الكلمة تأثيرها في منع الصرف أن تكون زائدة على الحروف الأصلية، و"بيان" هذه وزنها فَعَال فهي لام الكلمة؛ النون هي لام الكلمة، وشرطها أن تكون الفاء والعين واللام قد اكتملت قبل مجيء حروف الزيادة، وأتذكر أنه قد جرى حديثٌ في هذا الموضوع في درس سبق، أنه إذا كانت الألف والنون زائدة أو كانت أصلية، وهذا هو أوان الحديث عنه، مثلا: نحن إذا قلنا –ولذلك التقدير يختلف– مثلا: "حسان"

حيان

حيان نعم ينقلب بها المعنى تماما، لكن لو قلنا: "حسان" مثلا، لك أن تشتقها من الْحُسْن أو تشتقها من الْحِسّ، فإن اشتققتها من الْحُسْن فالنون أصلية، وإن اشتققتها من الحسن فالألف والنون زائدة، فمتى اشتققتها من الحس صارت الألف والنون مؤثرة في منع الصرف، ومتى اشتققتها من الحسن لم تكن الألف والنون مؤثرة في منع الصرف، ولذلك من قال إن حسان مأخوذ من الحسن يأتي به منونًا؛ لأنه ليس فيه إلا العلمية وما فيه علة تمنع من الصرف، فيقول: هذا حسانٌ، ومن قال إنه مأخوذ من الْحِسّ أتى به ممنوعًا من الصرف؛ لأن فيه العلمية وزيادة الألف والنون، والأمر أمران مقبولان، فلك أن تأخذه من الحس ولك أن تأخذه من الحسن، وإن كان أخذه من الحسن أوْلَى، إلا أن الأمر أظهر في مثل –كما ذكرت المثال يا شيخ أحمد– "حيان" مثلا؛ لأنهما معنَيَان متضادَّان تمامًا؛ لأنه ما يؤخذ من الْحَيَاة أو من الْحَيْن، والْحَيْن هو الموت ففرق بين هذا وهذا، فإن أخذتَه من الحياة فالألف والنون زائدة فيكون: "حَيّ": "حَيَيَ، فَعَلَ"، ثم الألف والنون فوزنه فَعْلان.

ممنوع من الصرف

فَيُمْنَع من الصرف، وإن أخذته من الْحَيْن وهو الموت صار وزنه فَعَّال.

كذلك لو أنَّا جِئنَا مثلا لكلمة "عَفَّان" وهما معنيان متضادَّان أحدهما مدح والآخر ذم، لأنك إن أخذته من العِفَّة فالألف والنون زائدة وصار وزنه فَعْلاَن، وإن أخذته من العَفَن فالنون أصلية وصار وزنه فَعَّال، ومن هنا فإنك تستطيع بتحريكك الكلمة بمنعها من الصرف أو بصرفها أن تدل هل النون أصلية أو زائدة، فإنك بمنعك الاسم من الصرف تدل على أن النون زائدة، وبصرفك إياه تدل على أن النون أصلية، فإذا قلت مثلا: هذا عَفَّانٌ، فأنت تَذُمُّه؛ لأنك جعلت النون أصلية، وإذا قلت: هذا عفان بلا تنوين فأنت تمدحه؛ لأنك جعلت النون زائدة، مع أنك فقط إنما غَيَّرت حركة، لكنك بهذه الحركة دللت على المقصود.

العلة الثامنة في الممنوع من الصرف هي العُجْمَة، وهذه سبق أن تحدثت عنها منذ قليل وقلت فيها: إن العُجْمَة مانعة من الصرف، وذكرت بعض أسماء الأنبياء، والمقصود بالعُجْمَة أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية بأن يكون أصلها قد أُخِذ من لغة غير لغة العرب ثم دخلت لغة العرب، وهذا لا يعني أنها لم تعد عربية فهي بدخولها لغة العرب أصبحت عربية فصيحة، ولهذا جاءت في القرآن الكريم، لكن يتبين الاسم الأعجمي أنه ليس له اشتقاق في كلام العرب وذكرتُ منذ قليل أنه إذا كانت الكلمة أقل من أربعة أحرف فإنها تصرف حتى ولو كانت أعجمية كما في قوله تعالى: ؟ إِلَّا آلَ لُوطٍ ؟ [الحجر: ٥٩] ولم يَقُل آل لوطَ فصرفها مع أنها علم أعجمي، أو فيها العلمية والعُجْمَة، ولكونها على ثلاثة أحرف، وإنا أرسلنا نوحًا مع كونها فيها العلمية والعُجْمَة إلا أنها لكونها على ثلاثة أحرف صُرِفَت، لكن إذا زادت على ثلاثة أحرف أثَّرَت العُجْمَة في منع الصرف، وأكرر: المقصود بالعُجْمَة ليس أن الكلمة الآن أعجمية ولكن لأنها أُخِذَت في الأصل من لغة أعجمية، ثم دخلت لغة العرب فأصبحت من أفصح الكلام، وهذا يعني أنه لا يمكن أن نقول إن في القرآن الكريم أعجمي، القرآن الكريم كل ما فيه عربي؛ لأن هذه الكلمات قد دخلت في العربية وصارت جُزْءًا فصيحًا منها.

العلة الأخيرة: هي الوصفية، والوصفية هي أن يكون الاسم وصفًا، ولا بد أن يكون على أحد الوزنَيْن، إما أن يكون على أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاء، أو على فَعْلاَن الذي مؤنثه فَعْلى، أنت تقول: أَحْمَر فمؤنثه حَمْرَاء، أو غَضْبَان ومؤنثه غَضْبى، أو عَطْشَان مؤنثه عَطْشَى، هذه هي العلة الوصفية المانعة من الصرف، وليس كل وصفية أو كل وصف يمنع من الصرف، ولذلك قالوا مثلا: إذا كان تأنيث فَعْلاَن على غير فَعْلى... نحن قلنا غَضْبَان غَضْبَى، وعَطْشَان عَطْشَى، لكن قد ورد عن العرب بعض الكلمات والأوصاف التي مؤنثها على غير فَعْلى، فقالوا مثلا في عُرْيَان: مؤنثه عُرْيَانَة وليس عَرْيَا، ولذلك فهذا مصروف فيقال: مررت برجل عُرْيَانٍ، كذلك إذا جاء أَفْعَل ولكن ليس مؤنثه على فَعْلاَء فنقول: أَحْمَر حَمْرَاء، وأَخْضَر خَضْرَاء، وأَعْوَر عَوْرَاء، ولكن إذا جاءنا أفعل الذي ليس مؤنثه على فعلاء فإنه لا يؤثر مثل. ... الوصفية في منع الصرف كقولي مثلا: رجل أَرْمَل فإنهم لا يقولون رَمْلَى وإنما يقولون أَرْمَلَة، ولذلك يقولون: مررت برجل أَرْمَلٍ فتصرفه لأنه لم يأتِ على الوزن المؤثر الوصفية التي هي إحدى علل منع الصرف.

هذه العلة التاسعة متى اجتمع من هذه العلل التسع علتان أو علة واحدة قوية تقوم مقام العلتين مُنِعَ الاسم من الصرف.

إذن هناك علل تقوم مقام العلتين قوية، وهناك علل ضعيفة لا تكفي وحدها، التي تقوم مقام علتين هي: صيغة منتهى الجموع التي هي مَفَاعِل ومَفَاعِيل، والتأنيث بالألف سواء كان التأنيث بالألف الممدودة أو المقصورة، كصَحْراء وحُبْلَى، هذا تكفي علة واحدة لمنع الصرف، وإذا نظرت لكلمة صحراء هذه ما فيها علة أخرى غير التأنيث، فليست وَصْفًا ولا عَلَمًا وإنما هي اسم نكرة، ومع ذلك فهي كلمة ممنوعة من الصرف؛ لأن فيها ألفَ التأنيث الممدودة وهي كافية لمنع الاسم من الصرف.

أشياء وأفلاء يا شيخ كذلك؟

هذه كذلك فيها ألف التأنيث ولذلك مُنِعَت من الصرف، قال تعالى: ؟ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ؟ [المائدة: ١٠١] فهي ممنوعة من الصرف بألف التأنيث الممدودة، طبعا على اختلاف في تقديرها؛ لأنهم قدروها على تقديرات حتى لا يقال إنها على وزن أَفْعَال فتكون الهمزة أصلية، قدروها على "شيآء" وجعلوها مقلوبة لتصبح

الهمزة فيها زائدة للتأنيث، وينبني على ذلك منعها من الصرف؛ لأنها جاءت في الفصيح من الكلام ممنوعة من الصرف، وهذا مقامها التفصيل إن كان يَحتاج أحد من الإخوة الطلاب تفصيلا فصلته في هذا وإلا كفى هذا للمجتزئ أو المكتفي، ويكفيه أن يعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة تكفي وحدها لمنع الاسم من الصرف، كما أن صيغة منتهى الجموع أيضًا تكفي وحدها لمنع الاسم من الصرف.

مؤنث أو مذكر على لمياء؟

هذه فَعْلاَء وهذه من الأوصاف الدالة على الْحِلِي والأوصاف الدالة على الْحِلِى تكون على أَفْعَل وفَعْلاَء، (العيوب والألوان والْحِلى) العيوب: كأعرج وأعور، فإنها على أَفْعَل فَعْلاَء، أَعْرَج عَرْجَاء وأَعْوَر عَوْرَاء، والألوان كذلك: أَحْمَر حَمْرَاء، وَأَسْوَد سَوْدَاء، وأَبْيَض بَيْضَاء، والْحِلِى: كألْمَى ولَمْيَاء، ومثلا: أَكْحَل وكَحْلاَء، هذه تُسَمَّى حِلـى؛ أي الأشياء التي تَزِيد أو مما هي أوصاف جسمية أو بدنية، أو التي مما يُمدح بها أو يُثْنَى بها تُسَمَّى حِلى، فهذه أيضا مما يأتي على وزن أَفْعَل التي هي مؤنثه فَعْلاَء.

أسماء يا شيخ هل تؤخذ على جمع اسم أم لا؟

هي ألفها ألف التأنيث الممدودة، ولذلك تمنع من الصرف، حتى ولو كانت جمع تكسير.

---

(1) هذا ما ذكره الشيخ، ويضاف إلي ذلك من أسماء الأنبياء المصروفة أسماؤهم: «نوح ولوط» عليهما السلام.

الدرس الثاني والعشرون

الْمَمْنُوع مِنَ الصَّرْف وَالتَّعَجُّب وَالْوَقْف

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين؛ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد.

أيها الأخوة المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أُحَيِّيكُم تحية طيبة مباركة في مستهل هذا اللقاء وهذا الدرس الذي هو آخر دروس شرح هذا المتن المبارك، وبه يكتمل الكتاب، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعله مع ما سبقه من دروس هذا الكتاب شاهدًا لنا جميعا لا شاهدًا علينا، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وألا يجعل لغيره سبحانه فيه شريكا.

وحديثنا -إن شاء الله تعالى- سيكون في "خواتيم الممنوع من الصرف" وقد بلغنا فيه نهايته، ثم الحديث عن آخر الأبواب المختصرة في الكتاب المقصود بها "التعجب والوقف" وهما بابان يذكرهما النحويون إجمالا في خواتيم كتبهم، ومن باب إتمام الكلام وإن لم يكونا من صُلب الدراسة النحوية، ولكني أُذَكِّر في مطلع اللقاء بما أُذَكِّر به في معظم اللقاءات من أنه في مثل هذا الدرس أستقبل أسئلة الإخوة المشاهدين النحوية والكتابية واللغوية والعَرُوضِيَّة التي تمس إليها الحاجة مما أَعُدُّه أحَد واجبات أو أحد ما يَطَّلِع به هذا الدرس نحو الإخوة الطلاب والإخوة المشاهدين، واستقبال هذه الأسئلة كما ذكر الشيخ أحمد يكون إما عن طريق الاتصال أو عن طريق أيضًا الاتصال الكتابي في الموقع، وكلها تصل بإذن الله.

تقول: أسال عن إعراب "دروسها" في جملة: "دروسها ذاكرت الطالبة" هل يجوز فيها النصب على المفعولية من باب الاشتغال، أم هي فقط مبتدأ مرفوع؟

النصب من باب الاشتغال إنما يكون إذا قُدِّرَ قبل المشتغل عنه فعل، أما إذا قلت: دروسها ذاكرت الطالبة، فأنت أعدت الضمير على متأخر في اللفظ ولكنه متقدم في الرتبة، فهذا الموضع يجوز فيه تقديم المفعول به ولذلك هو منصوب ليس على الاشتغال ولكنه مفعول به مقدم، أصلها: ذاكرت الطالبة دروسها، تَقَدَّمَ المفعول به وتَقَدَّمَ معه الضمير، عاد الضمير على متأخر وهو الطالبة في اللفظ والصورة، ولكنه متقدم في المنزلة والرتبة لأنه فاعل، والفاعل حقه التقديم، ولذلك لا نُعرب "دروسها" منصوبًا على الاشتغال ولكنه منصوب على أنه مفعول به مقدم، والمفعول به يُقَدَّم على فعله وفاعله.

تسأل كذلك يا شيخ عن البيت الشعري

ذُو الْعَقْلِ يَشْقَى فِي النَّعِيم بِعَقْلِهِ *** وَأَخُو الْجَهَالَةِ فِي الشَّقَاوَةِ يَنْعَمُ

المتحدث أعرب "أخو" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة، السؤال: لماذا لا يكون معطوفًا؟

ذو العقل وأخو، لا.. هي لا تريد أن تعطفه عليه في المعنى، هو حكم على "ذو العقل" بحكم وحكم على صاحب الشقاوة بحكم آخر، وإنما يكون العطف عند قصد التشريك بينهما في الحكم، فهو في رأيه أن ذا العقل محكوم عليه بالشقاء كما يرى هو بعقله، بينما صاحب الجهالة محكوم عليه بالنعيم كما يراه هو، وهذه فلسفته التي لا نُسَلِّم له، فحكم على كل واحد منهما بحكم، فلذلك لا يصح العطف، وإنما يكون العطف عندما يشترك المعطوفان في الحكم.

تسأل يا شيخ عن معنى البيت إذا تكرمت؟

فيه نوع من الفلسفة أو التشاؤم، فكأن الشاعر يصف نفسه -هذا المتنبي- أو كأنه يتحدث عن نفسه، والمتنبي في غالب الأمر عندما يتحدث بمثل هذا الحديث كأنه يصف نفسه، وأن صاحب العقل لكثرة تفكيره وكثرة تقديره للأمور يتعب في هذا، في حين أن الجاهل الذي لا يقدِّر الأمور تأتيه الأمور فيما يراها هو نعمة، وإن كانت ليست

بنعمة، لكن لجهله يرى الأمور مستوية عنده فلا يتعب كثيرًا، ولا تقلق نفسه، وهي فلسفة على كل حال، يـذكرها بعض الناس ولا يُسلِّم بها كل الناس.

كنا قد وصلنا إلى "خواتيم باب الممنوع من الصرف"، وكان الحديث، وأذكر أن آخر جملة ذكرناها في الـدرس السابق هو أنه مع اشتراط أن يكون لمنع الصرف إن وُجِد علتان من العلل التسع، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين، فما زاد على ذلك لا يؤثِّر شيئًا فيبقى الاسم ممنوعا من الصرف، لكن لا يتقوى منعه إذا كثرت العلل، فإنـه متـى تحقق الحد الأدنى من موجبات منع الصرف كفى ذلك ولم نَحْتَج إلى المزيد، وأذكر أني مثلت باسـم: "أذربيجـان" وقلت حينها: إن فيه خمس علل مانعة من الصرف، ومع ذلك ليس له فضل على غيره من الأسماء الممنوعة مـن الصرف، طبعا العلل الموجودة فيه -كما ذكرت من قبل- هي: العلمية والعُجمة والترتيب المزجي وزيادة "الألـف والنون" والتأنيث، فهي علل -كما ترى- اثنتان منها كافيتان لمنع الصرف، اجتماع هذه العلل التي تزيد على اثنتين لا يزيد في قوة منع الصرف وإنما قُصارى الأمر أنه يبلغه هذه المنزلة وما زاد فهو فَضْل.

يبقى حكم أخير للممنوع من الصرف وهو أنه إذا حصل له واحد من أمرين رجع جره بالكـسرة كغيـره مـن الأسماء، وذلك إذا أضيف أو حُلِّيَ بـ"ال"، فالاسم الممنوع من الصرف -كما عرفنا- له حكمـان: الحكـم الأول: موجود في كل صُوَره وهو أنه ألا ينون، والحكم الثاني موجود في صورة واحدة من صور الإعراب وهي الجـر، وهي أنه يُجَرّ بالفتحة، لكن منع التنوين هذا في كل أنواع الإعراب، لكن إذا أُضيفَ الممنوع من الصرف أو حُلِّـيَ بـ"ال" فإنه يفقد خاصية الجر بالفتحة ويعود مجرورًا بالكسرة.

قد يقول قائل: والتنوين، هل يفقد التنوين مثلا؟

نقول: أصلا الاسم إذا حُلِّيَ بـ"ال" أو أُضيف لا يُنون بكل حال، ولذلك لا يتضح الأمر هل أزيل عنه التنوين أو بقي، وإنما الذي يتضح هو مسألة الجر، أنه يجر بالكسرة، الله -سبحانه وتعالى- يقول، طبعا نحن نعرف أن أحسن كلمة أحسن هذه اسم ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، فتقول: "مررتُ بأحسنَ منكَ" فتجره بالفتحة؛ لأنـه ممنوع من الصرف لهاتين العلتين لكن إذا أُضيف يقول الله -سبحانه وتعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤] لأنه أضيف إلى "تقويم" فعاد مجرورًا بالكسرة، هذا إذا أضيف الممنوع من الصرفي، وكذلك إذا عُـرِّفَ بـ"ال" فإنه يعود مجرورًا بالكسرة كما قال الله -سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِـي الْمَـسَاجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] فجُرَّت بالكسرة مع أنها على صيغة منتهى الجموع، وهي علة قوية مانعة وحدها من الـصرف، إلا أن تحليته بـ"ال" أعادته كغيره من الأسماء إلى الجر بالكسرة.

هذا ختام الحديث عن الممنوع من الصرف.

تقول: من العلل المانعة للصرف الوصف على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء كأحمر وأفضل وغيرهما، سـؤالي هل مؤنث هذه الأوصاف ممنوعة من الصرف لذات العلة التي امتنع الصرف عن مُذَكَّرِهَا كما في قول الله تعالى: ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَـسُرُّ النَّـاظِرِينَ ﴾ [البقـرة: ٦٩] فصفراء هنا هل هي ممنوعة من الصرف لعلة الوصفية ووزن أفعل، أم لعلة أخرى؟

نحن نعرف أنها ليست على وزن أفعل، صفراء ليست على وزن أفعل، فيها الوصفية نعم ولكن نحن لا نحتـاج هنا إلى هذه الوصفية، وواضح أنها ممنوعة من الصرف، فقال: إنها بقرةٌ صفراءُ ولم يقل صفراءٌ، فهو ممنوع من الصرف؛ أي ممنوع من التنوين، لكن منعه من الصرف إنما جاء لعلة قوية فيه، وقد عرفنا أن من العلـل القويـة المانعة وحدها من الصرف التأنيث بالألف، وهنا قد أُنِّثَ هذا الوصف بألف التأنيث الممدودة، فهذا يكفـي وحـده، التأنيث بالألف يكفي وحده لمنع الصرف وحتى ولو لم توجد الوصفية، فكيف وقد وُجِدَت الوصفية، وكذلك إذا قلنـا كلمة صحراء، هذه كلمة ليس فيها علمية ولا وصفية، ولكنها ممنوعة من الصرف لوجود العلة القوية فيها، وهـي التأنيث بالألف.

إذن خلاصة السؤال يا شيخ، هي تسأل: هل امتناع الصرف خاص بالمذكر من وزن أفعل؟

منع الصرف هو للمذكر والمؤنث ولكن باختلاف العلة المانعة من الصرف، فهي في المذكر قد مُنِعَت للوصفية ووزن الفعل "أحمر" أو "أصفر" وهي في المؤنث قد مُنِعَ الصرف لألف التأنيث الممدودة، فاشتركا في منع الصرف وافترقا في العلة الموجبة لهذا المانع.

قد يُشْكِل يا شيخ على بعض الناس أو على بعض الإخوة والأخوات العلة القوية وعلة تقوم مقام علتين؟

علل منع الصرف تسع، أكثرها علل ضعيفة لا تغني وحدها، لا بد من اشتراك علة معها، يبقى أمران إذا وُجِد واحدٌ منهما.. وهما العلتان القويتان، إذا وجد واحد منهما كفى وحده لمنع الصرف، أولهما: صيغة منتهى الجموع، فإن قولك مساجد أو مصابيح أو عصافير هذه ليس فيها علمية ولا وصفية، وإنما هي أسماء جامدة ليس فيها إلا علة صيغة منتهى الجموع ولكنها علة كافية لمنع الصرف لأنها علة قوية.

والعلة الثانية التأنيث، وليس كل التأنيث وإنما التأنيث بالألف، فإن التأنيث بالتاء أو بالمعنى هي من العلل الضعيفة، أما التأنيث بالألف فهي علة قوية مانعة من الصرف وحدها، والتأنيث بالألف ينقسم قسمين: تأنيث بألف ممدودة أو مقصورة، هذا وحده يكفي لمنع الصرف، أنا ذكرت منذ قليل صحراء وتبين فيها أنها ليس فيها أي علة غير التأنيث بالألف، وقد كَفَتْ وحدها لمنع الصرف؛ لأنها علة قوية، ومثلها التأنيث بألف التأنيث المقصورة فإنها أيضًا علة قوية تكفي وحدها لمنع الاسم من الصرف.

لماذا نقول يا شيخ علة تقوم مقام علتين، هل تعمل عمل علتين يا شيخ؟

لا، ليس هنا عمل، لكن العلماء لما تتبعوا الكلام الذي جاء ممنوعًا من الصرف عن العرب وجدوا أنه لا يكون كذلك إلا إذا توافر فيه أمران من هذه الأمور التسع، تسميتها علل تراها تسمية اصطلاحية، وإلا لِنَقُل أمورًا؛ لأنه ليس المقصود به التعليل المنطقي الذي هو بيان العلة والسبب، ولكن المقصود أنها سبب موجِب لمنع الصرف، فكأنه إذا قيل علة منع الصرف؛ أي موجب منع الصرف، وجدوا أنه إذا اجتمع أمران من هذه الأمور التسع مُنِعَ الاسم من الصرف، كما أنهم وجدوا أن بعض الأسماء مُنِعَت من الصرف مع أنه ليس فيها إلا علة واحدة وهي إما صيغة منتهى الجموع أو التأنيث بإحدى الألفين، فحكموا على أن التأنيث بالألفين المقصورة والممدودة، وصيغة منتهى الجموع أنها تَكْفِي وحدها لمنع الصرف، في حين لم يرد عن العرب الفصحاء أن منعوا اسمًا من الصرف وفيه علة واحدة أو سبب واحد غير هاتين العلتين.

يقول: ما إعراب "سبعًا" في الحديث: «بادروا بالأعمال سبعًا» الحديث، وكذلك إعراب "فتنًا" في الحديث «بادروا بالأعمال فتنًا كقطع الليل»؟

هذا مفعول به، بادرت الشيء يعني سبقته، فإذا قلت بادِرْه أي اسبقه، يقول بادِر نصيبك أو بادِر يومك أي اغتنمه، فهو فعل متعدي منصوبه "سبعا" هنا أو "فتنا" هي المبادرة، هي التي بودرت، فهي مفعول به منصوب.

يقول: هل لحرف الجر "على" معنى غير العلو والاستقرار، فما معنى "على" في "على الله توكلنا"؟

حروف الجر يذكر النحويون لنا معاني عند الكلام عن حروف الجر، وهم يذكرون المعنى الأصلي ثم يذكرون معاني أخرى يرد عليها هذا الحرف، وغالبا هي معاني جاءت في بيت أو بيتين أو شاهد فصيح، فيسوقون، ابن مالك يقول:

عَلَى لِلاسْتِعْلاَ وَمَعْنَى فِي وَعَن

فذكر لها أكثر من معنى، واستشهد لمجيئها بمعنى "في" بشاهد ولمجيئها بمعنى "عن" بشاهد، ولكن أكثر استعمالها إنما هو للاستعلاء، لكن هذا لا يعني أنها كلما جاءت حُكِمَ عليها بأنها للاستعلاء، ومن ثم فينبغي أنه إذا جاءنا معنى جاءت فيه على لِغَيْر هذا المعنى أن نقول: كيف صَحَّ هذا، ولكن المعنى الغالب فيها، كما أن الباء المعنى الغالب فيها الاستعانة وابن مالك يقول:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ *** وَمِثْل مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

فتأتي لعدة معاني، لكن المعنى الأكثر هو الاستعانة، فكذلك مسألة "على" الأكثر فيها هذا ولكنها تأتي لمعاني أخرى يمكن أن تحمل عليها.

مثل قول "على الله توكلنا"؟

هنا تأتي للتعدية، تقول توكلت طبعا توكل لا يتعدى بنفسه فيحتاج إلى حرف يُعَدِّيه فجاء على للتعدية، وقد تُحمل على الاستعانة فهي بمعنى الاستعانة بالله –سبحانه وتعالى.

كالباء يا شيخ؟

مثلا، في مثل هذا، ولكن الوجه الأظهر فيها أنها هنا للتعدية؛ لأنها قد تأتي لمعنى آخر في غير حق الله –سبحانه وتعالى– فلا يصح حملها على الاستعانة، فالوجه الأظهر في مثل هذا هي أن تكون للتعدية؛ أي لتعدية الفعل؛ أن يكون الفعل قاصرًا؛ أي لازما ولا يتعدى إلى مفعوله إلا بوساطة حرف الجر.

تقول: ما إعراب "فرسخًا" في سيرت فرسخًا، مرة أخذناها تمييزًا ومرة مفعولا به، فكيف نميز بينهما؟

نعم، إذا قلت: "سيرت –مثلا– فرسخًا" أنت تُبَيِّن السير، ففرسخًا هي تمييز، لكن إذا كنت تريد أنك أوقعت السير عليها فهي مفعول به، فهو المَسِير، وهذا هو الأوجه فيها، ويتضح الأمر أكثر عندما تقول: "سيرت فرسخين" مثلا، فالفرسخان هما اللذان سيرا فهما مفعول به هنا.

التعجب

التعجب: هو –كما قلت– التعجب والوقف بابان يُذكران غالبًا في خواتيم كتب النحو من باب التكميل والتتميم، التعجب هو أحد الأساليب العربية التي يريد بها المتحدث إظهار شيء من الانفعال النفسي، أو شيء من الدلالة على استغرابٍ إما لحصول شيء، إما إعجابا أو غير ذلك؛ لأن العجب دوافعه كثيرة، العجب من الشيء.

فالعرب تُعَبِّر بأكثر من أسلوب عن هذا التعجب، لكن هناك صيغتان مُبَوَّب لهما في كتب النحو وهما "مَا أَفْعَلَه، وَأَفْعِل بِهِ" لأن هذا لا يعني أن هذه صيغ لا يتعجب العربي إلا بإحدى هاتين الصيغتين.

فعندما يقول الله –سبحانه وتعالى: ؟ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ؟ [البقرة: ٢٨] هذا تعجب من حالهم، وإن لم يكن بصيغة "ما أَفْعَلَه" ولا "أَفْعِل بِهِ"، عندما تقول: لله دره أي أعجب من عمله، فهذا أسلوب تعجب، لكن هذا ليس من الأساليب المبوب لها؛ لأنها ليست مضطرة في الأفعال، وإنما هي صيغة جاءت هكذا للتعجب، في حين أن صيغتي التعجب ما أَفْعَلَه وَأَفْعِل بِهِ هما صيغتان يأتيان من الأفعال التي استوفت الشروط، فتتعجب من أي فعل قابل للتعجب.

التسبيح مثلا: سبحان الله، عندما يقول الرسول –صلى الله عليه وسلم: (سبحان الله! إن المؤمن لا يَنْجُس) هذا أسلوب تعجب أيضا لكنه بصيغة معينة وليس أسلوبا قياسيًّا، قصدي بالأسلوب القياسي حتى ما يتصور الإخوة أو قد يظن بعض الإخوة أني أقول ليس لك أن تستعمله، لا.. أنت تستعمله، لكن القياسي هو أن تأتي بأفعال جديدة، أن تُوقِعَه على أفعال لم تقل من قبل، هذا هو القياس، وأما السماع هو أن تأتي بالشيء كما هو وتنطق به، هذه سماعية، أنت تقول "سبحان الله" وأنت متعجبٌ، وتقول "لله دَرُّه" متعجبًا، لكن فيما أَفْعَلَه وَأَفْعِل به، ممكن أن توقعها على كل فعل مُسْتَوْفٍ لشروط التعجب ولو لم تسمعه من عربي فصيح، هذا هو القياس، في حين أن الأول يُسَمَّى أسلوبًا سماعيًّا من أساليب التَّعَجُّب.

الصيغتان القياسيتان هما: مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِل بِهِ، ما أَحْسَنَه وَأَحْسِن بِهِ، عندما تقول: ما أحسن زيدًا؛ أي أتعجب من حسنه، وهذه الصيغة تأتي من الأمور التي يذكرها النحويون في باب بيان قيمة الإعراب، فهم يقولون: إذا قلت: ما

أحسن زيد بهذه الصورة وكتبتَها كتابة دون أن تُحرِّكها، فهي تقبل عددًا من المعاني، فإذا قلت ما أحسن زيدًا، فأنت تتعجب من حسنه، فإن رفعت زيدًا وقلت: ما أحسن زيدٌ، فأنت تنفي إحسانه، وإن أضفت أحسن إلى زيد فقلت: ما أحسنُ زيدٍ فأنت تستفهم عن أي شيء فيه أحسن، فهي صيغة واحدة لكل حركة فيها معنى جديد.

نحن يهمنا الآن أسلوب التعجب، وهو أن يأتي الفعل "أحسن" مبنيًّا على الفتح ويأتي المفعول به منصوبًا بعده، تقول: "ما أحسن زيدًا"، "أحسن" هذه، الصحيح فيها (وهو رأي الجمهور) هي فعل ماضٍ، وهي أسلوب من أساليب التعجب، الكوفيون يقولون: إنها اسم، ويستشهدون على ذلك بالتصغير، والتصغير معروف أنه من خصائص الأسماء؛ لأنه ورد عن العرب أن قالوا: "ما أُحَيْسِنَهُ" و"ما أُمَيْلِحَهُ" فَصَغَّرُوه، وقالوا: ما دام صُغِّرَ فهو اسم، إلا أن الصحيح أن هذا من الشاذّ، والأفعال لا تُصَغَّر، وهذا من تصغير الفعل وهو شاذ، وما ورد يُحْفَظ ولكنه لا يُؤْتَى بمثال آخر عليه، في حين أن هناك أدلة تُثبت أنه فعل، فإنه لو كان اسما؛ أي لو كان "أحسن" اسما لأُعْرِبَ خبرًا، فـ"ما" مبتدأ معروف باتفاق، فلو كانت أحسن اسما لقيل ما أحسنُ ورفعت، فبناؤها على الفتح دليل على فِعْلِيَّتِهَا، كذلك أنت لو أضفتها إلى ياء المتكلم لقُلْتَ: ما أحسَنَنِي، ونحن نعرف أن نون الوقاية إنما تَقِي آخر الفعل ولا تَقِي آخر الاسم من الكسر، نون الوقاية تَقِي آخر الفعل من الكسر إذا أُضيفَ إلى ياء المتكلم، أو إذا لَحِقَتْه ياء المتكلم، وليس الاسم، فهذا دليل على أنها أفعال، وهو الصحيح فيها، طبعا "زيدًا" نعربها مفعولاً به، الكوفيون يقولون: هذا مبتدأ وخبر، "ما أحسنه" مبتدأ وخبر، وحينئذ يَدْخُل عليهما فيُقَال "زيدًا"، ما الذي نصبها؟ فقالوا: على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الصيغة أشبهت الفعل فهذا نُصِبَ على التشبيه بالمفعول به. وهذا دليل على تهافُت الرأي؛ لأنهم اضطروا أن يحملوه على التشبيه، والحمل على التشبيه أضعف بكثير من الحمل على الأصالة، في حين أن رَأْي الجمهور أن "ما" مبتدأ و"أحسن" فعل ماضٍ؛ فعل تعجب مبني على الفتح، والفاعل مستتر، و"زيدًا" مفعول به منصوب.

أما الصيغة الأخرى التي هي "أَحْسِن بِزَيد" أَفْعِل به، فهذه الصيغة "أفعل" هي صيغة تعجُّب لفظها لفظ الأمر كأنك تأمر، والواقع أنك لا تأمر ولكن تتعجب، فلفظها لفظ الأمر ولكن معناها التعجب، و"بزيد" جار ومجرور.

وأنت عندما تقول: "أَحْسِن به" كأنك تقول أو تصفه بالإحسان، "أَحْسِن به"؛ أي أنه أَحْسَنَ، وليس المقصود بـ"أَحْسَنَ" هنا يعني فَعَلَ الْحُسْنَ، ولكنه صار ذا حُسْنٍ، فإذا قلتَ: "أَحْسِن بِزَيدٍ"؛ أي كأنك تقول: "أَحْسَنَ زَيْدٌ"؛ أي صار ذا حُسْنٍ، كقوله مثلا: "أَوْرَقَ الشجرُ"؛ أي صار ذا وَرَقٍ، "أَغَدَّ البعيرُ"؛ صار ذا غُدَّة، "أَثْرَى الرجلُ"؛ صار ذا ثَرَاءٍ، فـ"أَفْعَل" هنا بمعنى صار ذا صفة معينة، فكذلك هنا المقصود به أنه أصبح صاحب حُسْنٍ.

ليس كل الأفعال يُتَعَجَّب منها؛ فأحيانا بعض الأمور لا يَصِحّ التعجُّب منها، فلا بد أولا أن يكون فعلاً، فالأسماء لا يُتَعَجَّب منها، وشَذَّ قولهم: "ما أَلَصَّهُ"؛ لأن هذا مأخوذ من اللِّصّ، واللِّصّ اسم جامد وليس فعلاً، وهذه الشروط هي أيضا ما يُشْتَرَط في أفعال التفضيل، فيشترط في أفعال التفضيل وفعل التعجب معًا، وقد ورد أيضًا في هذا الفعل بالذات أنه جاء اسم التفضيل منه، فجاء في الأمثال: "هو أَلَصُّ مِن شِظَاظ"، وشِظَاظ هذا لِصٌّ مشهور باللُّصُوصيَّة ضُرِبَ به المثل في ذلك، وهذا أيضًا من صياغة اسم التفضيل صياغة من غير ما يصح الصياغة منه، ويحمل على الشذوذ في ذلك.

كذلك ينبغي أن يكون الفعل ثلاثيًّا، حتى تستطيع أن تأتي بـ"أَفْعَل" منه، لأنه إذا صار على فَعْلَلَ أو افْعَلَّل أو انْفَعَلَ أو اسْتَفْعَل فإنه لا يمكن الصياغة منه، ولا يمكن أن تصوغه مثلا من انْدَحْرَجَ أو من انْطَلَقَ، بل ينبغي أن يكون ثلاثيًّا.

ينبغي أن يكون قابلاً للتَّفَاوُت؛ لأنك لا تتعجب من مثل "مات"، ما تقول: "ما أَمْوَتَهُ"؛ لأن الموت واحد، والشيء يُتَعَجَّب منه إذا زاد على غيره في صفته، كذلك التفضيل إنما يُفَضَّل إذا اتفقا في شيء، أو اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، فإذا لم يكن هناك أصلا تفاوتٌ فكيف تُفَضِّل؟ أو كيف تَتَعَجَّب، إنما يُتَعَجَّب مما زاد على غيره، فَفِي "فَنِيَ" ما تقول: "ما أَفْنَاه" على أساس أنها تَعَجُّب وليس على أساس أنها استفهام؛ لأن الفناء واحدٌ وليس متفاوتًا، ولا يُتَعَجَّب من شيء لا ميزة فيه على غيره.

كذلك اشترطوا أن يكون الفعل مبنيًّا للمعلوم، فلا تَصُوغُه من الفعل المبني للمجهول، فلا تصوغ مثلا من أُخِذَ أو ضُرِبَ وإنما تأخذ من ضَرَبَ ومن أَخَذَ، حتى لا يَلْتَبِس هذا بهذا.

واشترطوا أيضًا ألاَّ يكون من الأوصاف التي على أفْعَل فَعْلاء.

العرب جعلوا أوصافًا مُذَكَّرُهَا أفْعَل ومُؤَنَّثُهَا فَعْلاء، وهذا في ثلاثة أمور:

في الألوان، والعُيُوب، والْحِلِي، الألوان مثل: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء، والعيوب مثل: أَعْرَج وعَرْجَاء وأَعْمَى وعَمْيَاء وأَعْوَر وعَوْرَاء، والْحِلِي، مثل: أَدْعَج وَدَعْجَاء، وَأَلْمَى ولَمْيَاء، وَأَحْوَر وَحَوْرَاء، هذه لا يَصِحّ التَّعَجُّب منها؛ لأنهم قالوا هذه أوصاف ثابتة غير متحركة؛ يعني عندما نقول: هذا أحور أو أعور، هذا وصف لا يزيد وينقص، هو هو واحد، أو أعمى ليس هناك عَمًى أشد من العَمَى، فالعَمَى واحد، فلذلك هي غير قابلة للتَّفَاوُت، فلا يُصَاغ منها اسمُ التفضيل، وغير قابلة للزيادة فلا يُتَعَجَّب من زيادتها، فاشترطوا ألا يكون أيضًا من هذا.

هذا هو ما يمكن أن يُقَال في مسألة صياغة فِعْلَي التَّعَجُّب، "ما أَفْعَلَه" و"أَفْعِل به" وهما صيغتان قياسيتان، فلك – إذا توافرت هذه الشروط في فعل من الأفعال– أن تَتَعَجَّب منه حتى ولو لم تسمع العرب قد تعجبوا منه.

تقول: تسأل عن إعراب الفعل في قول الله –تعالى: ؟ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ؟ [الحديد: ١٦]؟

طبعا "يأنِ" هذا فعل مضارع، أصله فعل معتل الآخر، أَنَى يَأْنِي بياء، دَخَلَت "لم" عليه و"لم" أداة جزم، فهو فعل مضارع مجزوم، والفعل المضارع إذا كان معتَلَّ الآخر يُجزَم بحذف حرف العلة، فهو فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

ماذا تفيد "من" في قوله...؟

عفوا يا شيخ أحمد، الآن قد تريد أين الفاعل؟ هي ما سألت عن هذا، لكن...؟

لكن للفائدة يا شيخ..

طبعا "أن تخشع" هنا، ما الذي يأني؟ يأني بمعنى: يَحْصُل أو يأتي أو يَحِين، يأني بمعنى يَحين، طبعا ما الذي يأني هنا؟ ؟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ؟ فالفاعل هو المصدر المؤول "أن" وما دخلت عليه الفعل "تَخْشَعَ" الناصبة، وهي مصدرية، مصدرية: يعني تُؤَوَّل بما بعدها بمصدر، "تَخْشَع" فعل مضارع منصوب بـ"أن" وعلامة نصبه الفتحة، و"قلوبهم" فاعل، وأن وما دخلت عليه في تقدير مصدر؛ أي "لم يأنِ خُشُوعُهُم"، فالخشوع "هذا المصدر المتَصَيَّد" المنسبك هذا هو الفاعل؛ هو فاعل يأني.

تسأل كذلك يا شيخ عن قول الله –تعالى: ؟ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي ؟ [إبراهيم: ٤٠] مِن؟

"مِنْ" هنا تبعيضية؛ أي اجعلني واجعل من ذريتي مَن يقيم الصلاة، فهي معطوفة على الفاعل وهو الياء؛ ياء المتكلم؛ أي اجعل مني ومن ذريتي، فَعَطَفَ بعض ذريته عليه، فالواو عاطفة ومِن حرف جر تبعيضية، فقد عَطَفَ بعض ذريته.. أي اجعل من ذريتي أيضًا من يُقِيم الصلاة، طبعا مِن هنا ليس المقصود بها مِن التبعيضية، ولكن مِن البيانية؛ أي اجعل كذلك ذُرِّيَّتِي يقيمون الصلاة، وإذا قلت تبعيضية فليس المقصود أن يكون بعض ذريته يقيمون الصلاة وبعضهم الآخر لا يقيمها، ولكن المقصود أن "مِن" هذه بيانية؛ أي اجعل منهم، كأن تقول: لك من فلان عضد ومعين، وهو نفسه عَضُدك ومعينك، فكأنك جَرَّدْتَه (ويسمونه التجريد) أي جَرَّدْتَ منه واحدًا يعينك، فالمقصود بـ"مِن" هنا البيانية وليس التبعيضية.

الوقف

هذا الباب –أعني باب الوقف– هو في الحقيقة باب ألْصَق بعلم القراءة والتجويد منه بعلم النحو، وهو أحد علوم الأداء؛ يعني أحد علوم أداء قراءة القرآن، لكنه أيضا ينطبق على اللغة؛ لأنه ليس المقصود فقط الوقف على كلمات القرآن، بل اللغة عندما يتكلم المتكلم، كيف يقف على الكلام، نحن نعرف أن العربي (القاعدة الكبرى) تقول: العربي لا يبدأ بمتحرك ولا يقف على ساكن، قد يَلْحَظ الإخوة أني أستعجل في الحديث قليلا؛ لأن هذا هو آخر درس، فأرجو من الإخوة ألا يؤاخذوني على ذلك.

الوقف على الكلمات، القاعدة الكبرى فيه أن العربي لا يبدأ بساكن ولا يقف على متحرك، إنما يبدأ بمتحرك وُجُوبًا، ولو كان في بداية الكلمة ساكن فلا بد من الإتيان بهمزة وصل للتَّوَصُّل إلى النطق بالساكن، كما أن العربي لا يقف على متحرك، بل يُسَكِّن آخر الحرف في الكلمة أو الموقوف عليها، لكن أحيانا بعض الحروف الموقوف عليها تتغير عند الوقف، وهذا هو المقصود بإفرادهم بباب اسمه باب الوقف، هم يقصدون تلك الكلمات المنتهية بحروف إذا وُقِفَ عليها تَغَيَّرَ حالُهَا، كيف يكون ذلك؟

من هذه الحروف تاء التأنيث، ومنها ياء المنقوص، أما تاء التأنيث فقد تكون تاء التأنيث ساكنة وهي اللاحقة للأفعال، وقد تكون متحركة وهي اللاحقة للأسماء، فأما التاء الساكنة اللاحقة للأفعال فهذه لا تتغير، هي ساكنة أصلا فإذا وقفت عليها فأَبْقِهَا على سكونها، تقول: قامَتْ وذهَبَتْ، ولو قلتَ: قامتْ هندٌ وذهبَتْ زينَبُ لكان الحال واحدًا عند الوقف وعند الوصل هي تاء ساكنة، فيوقف عليها بالسكون كحالها في الوصل لأنها هي أصلا تاء ساكنة.

النوع الثاني التاء المتحركة اللاحقة للأسماء، وهذه نوعان: نوع في الجمع؛ الجمع بألف وتاء، ونوع فيما لم يكن كذلك، أما الجمع بالألف والتاء: كمسلمات وكطالبات وقانتات، هذه الأفصح فيها أن يُوقَف عليها أيضًا بالتاء الساكنة، ومن العرب من يقلبها هاءً وهذا قليل ونادر، والأفصح فيها أن تُنْطَق تاءً، وعكس ذلك بالتاء الأخرى التي هي ليست في آخر الجمع بألف وتاء، كمغفرة ورحمة وعائشة، هي أصلها تاء؛ تَاءَاتٌ مربوطة، فالأفصح فيها أن يُوقف عليها بالهاء، فكما نطقْتُها: المغفرة، ورحمة، ومِنَ العرب من يقف عليها بالتاء فيقول: مَغْفِرَت، وَرَحْمَت، لكن هذا أيضًا أَقَلُّ فصاحة، فالأفصح في مثل هذا أن تُبْدَل هاءً، كما أن الأفصح فيما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين أن يوقف عليه بالتاء الساكنة.

المختوم بالمسلمات يا شيخ لو وقف عليه؟

"مسلماه" بالهاء، ولكن هذا خلاف الأفصح.

لهجة من لهجات القبائل الآن

هي موجودة حتى الوقف على رحمة ومغفرة، رحمت ومغفرت وقبيلت، موجود حتى هذا، وهي لهجة موجودة، وهي إحدى آثار تلك اللهجة العربية الفصيحة الأصلية، لكنها أقل فصاحة من الوقف عليها، فجمهور العرب الفصحاء إنما يقفون على ما خُتم بألف وتاء بالتاء، ويقفون على ما ختم بتاء متحركة في غير الجمع بالهاء.

النوع الثاني مما يتأثر أو يتغير عند الوقف "المنقوص"، المقصود بالاسم المنقوص هو الاسم المختوم بياء لازمة مكسور ما قبلها، كقاضي وداعي وساعي والتراقي إلى آخره، هذا يتغير حاله عند الوقف؛ لأنه قد يكون مُنَوَّنًا وقد يكون معرَّفًا بـ"ال"؛ يعني بلا تنوين، ويختلف أمره في الحالين، وكذلك يختلف حاله عند الرفع والجر عن حاله عند النصب؛ لأنا عرفنا من قبل أن الاسم المنقوص في حال الرفع والجر يُعامل بأن تُحذف ياؤه، في حين أنه في حال النصب لا تُحذف هذه الياء، فإذن له أحوال، في حال الرفع والجر، وقد جاء مُنَوَّنًا كقاضٍ، هذا قاضٍ وسلمت على قاضٍ، هذا رفع وجر، هنا الأفصح فيه أو الذي ينبغي أن يكون فيه أن نحذف فنقول هذا قاضٍ، ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧٢]، هذا الأفصح فيه وأن لا نُثْبِتَ الياء، بل نحذف هذه الياء وهذا عند الوقف، ولكنه يجوز إثبات الياء.

وابن كثير قد جاءت في قراءَتِه، وهو أحد القراء المعروفين المشهورين من السبعة يقرأ: «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي»، مع أن الجمهور يقرؤون ويحذفون: ؟ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ؟ [الرعد: ٧].

«وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِنْ وَالي»، هكذا قراءة ابن كثير.

«وَمَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ وَاقِي»، والجمهور يقفون عليها "مِن وَاقٍ"، و"مِن وَالٍ" على الأكثر من كلام العرب، طبعا كلها فصيحة؛ لأنها كلها قراءات متواتِرَة، لكن الأكثر في كلام العرب أن يُوقف على هذا النوع من الأسماء المنقوص المنون المجرور أو المرفوع بحذف ياء المنقوص، وإن كان بعض العرب يُبْقِي هذه الياء، في حين أنه لو دخلت "ال"، هذا القاضي، أو: سلمت على القاضي، الأفصح والأكثر فيها أن تُثْبَت الياء، فتقف عليها وتقول: هذا القاضي، بإثبات الياء المعرف بـ"ال" ليس المنون، أو سلَّمْت على القاضي بإثباتها، مع أنه يجوز -وهو فصيح أيضا وإن كان أقل في كلام العرب- أن يوقف عليه بحذف هذه الياء، نحن نعرف أن جمهور القراء قرؤوا: ؟ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ؟ [الرعد: ٩]، في حين أن أكثر العرب يقفون: "الْمُتَعَالِي"، لكن هذه لغة أيضًا فصيحة.

؟ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ؟ [غافر: ١٥] الجمهور وقفوا عليها بحذف الياء، ؟ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ؟ وتَقِف، في حين أن ابن كثير -وقراءته أيضًا موجودة وهي إحدى القراءات السبع- قال: «يَوْمَ التَّلاَقِي»، إذن الأمران جائزان وإن كان الأكثر حذفها عند التعريف وإثباتها عند التنوين، طبعا هذا في حال الرفع والجر، أما في حال النصب، فمثل أن تقول: "رأيت قاضِيًا"، فعندما تَقِف تقلب هذا التنوين، تنوين النصب إلى ألف فتقول: "رأيت قاضِيا"، فتقلب تنوين النصب فيه ألِفًا، هذا إذا كان منصوبًا، أما إن كان معرَّفًا بـ"ال" وهو منصوب، فالوقف عليه باتفاق يكون بإثبات الياء ولا تُحذف ياؤه كما حصل في حالة الرفع والجر، ؟ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ؟ [القيامة: ٢٦] اتَّفَقَ الجمهور على قراءتها بإثبات الياء فيها؛ لأنها ياء منقوص منصوب معرَّف بـ"ال" فاتفقوا على إثبات الياء فيها.

هناك أمر يُختم به الحديث في مسألة الوقف، هو أن النون الساكنة كثيرًا ما يوقف عليها بقلبها ألفًا، وهذا أكثر ما يظهر في ثلاثة مواضع في كلام العرب، وهذه من الفوائد الجيدة:

الأمر الأول: تنوين النصب: "رأيتُ رجلاً" عند الوقف تقول: "رأيتُ رجلاً" فتأتي بألف قُلِبَ فيها التنوين المنصوب، أو وقف بدل التنوين المنصوب على ألف، النون الساكنة قلبت فيه ألفًا.

الثاني: في "إذًا"، طبعا أكثر العرب أو جمهور النحويين يرى أنه يُوقف عليها بالألف، واتفق القراء وأجمعوا على قوله تعالى: ؟ وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا ؟ [الكهف: ٢٠] أنه إذا وقف القارئ عليها قال: "ولن تفلحوا إذًا" عند الوقف، هذا بإجماع القراء، لكن من النحويين من يُجيز الوقوف عليها، طبعا في غير هذه القراءة، هذه القراءة قراءة سنة متبعة، في الكلام العادي يجوز أن يوقف عليها بـ"إذًا" إلا أن أكثر النحويين يرى أنه في هذه تقلب ألفًا.

الموضع الثالث من مواضع قلب النون الساكنة ألفًا عند الوقف، الوقف على النون الساكنة ألفا، نون التوكيد الخفيفة، ولذلك فالقراء عندما يقفون على قوله تعالى: ؟ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ؟ [يوسف: ٣٢] إذا وقفت عليها تقول: "وَلَيَكُونَا" تُقلب النون ألفًا عند الوقف.

؟ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ؟ [العلق: ١٥] عند الوقف عليها "لَنَسْفَعَا" وتقف، فهذا من مواضع الوقف على النون الساكنة ألفًا، نون التوكيد الخفيفة تُقلب ألفًا عند الوقف، هذا هو خاتمة الحديث عن باب الوقف.

من لَطَائِف ابن هشام أنه ذَكَرَ بإيجاز بعض اللطائف السريعة المتعلقة بالكتابة، مع أن الكتابة كما نعلم ليست هي النحو، لكنه رأى أن علوم العربية بينها من التداخل ما يُحَتِّم الحديث عنها؛ لأنه يَكثُر الخطأ فيها وتمس الحاجة إليه.

فذكر أولا ما يتعلق بالألف بعد الواو، أنه مما يقع فيه الخطأ، وهذا حق؛ أن كثيرًا من الكُتَّاب يَلْتَبِس عليهم، بل إنهم أحيانا يضعونها بعد واو المذكر السالم، فيقولون مثلا كاتبو الدرس بعضهم يضع ألفًا بعد الواو، فالأمر مُلْتبس عند بعضهم، لكن الصحيح في الأمر أن هذه الألف يسمونها الألف الفارقة، لماذا سُمِّيَتْ ألفًا فارقة؟ هي تَفْرُق بين واو الجماعة التي تُعْرَب فاعلاً وهي ضمير واسم مستقل، وبين الواو التي هي لام الفعل، كيف ذلك؟ عندما تقول:

"يدعون" ثم تحذف النون لجازم أو ناصب، تقول: "لم يدعوا" أو "لن يدعوا" هذه الواو تُعرب ضميرًا متَّصلاً مبنِيًّا على السكون في محل رفع فاعل، أثبِت إذن بعدَها ألفًا؛ لأنها ضمير فاعل واو الجماعة، في حين أنها إذا كانت واو الفعل وليست واو الجماعة، لا تَذْكُر بعدها ألفًا، فتقول: "يدعو" و"تدعو" لأن هذه الواو هي لام الفعل ووزنه نَفْعُل فلا يُذكَر بعدها ألف.

وقد وجدته عند بعض الإخوة المختَصِّين في اللغة العربية، وبعض طلاب التخصص وجدت أن الأمر مُلْتبِس عليهم، فأنا أقول حتى يكون الأمر واضحًا بالنسبة لك، إذا أعْرَبْتَ الواو اسما مُسْتَقِلاً واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، فاذكر بعدها ألفًا؛ لتفرق بين هذه الواو، والواو التي هي حرف من حروف الفعل، كـ"تدعو" و"ترجو" و"تبلو"، فتلك حرف من حروف الفعل وليست كلمة مستقلة، وهذه كلمة مستقلة برأسها، ولذلك يسمونها ألفًا فارقة؛ لأنها تفرق بين واو الضمير والواو التي هي لام الفعل أو جزء من الفعل، أما في الأسماء فلا علاقة لهذه الألف أصلا؛ لأنه ليس عندنا أصلا واو ضمير، وإنما في قولنا كاتبو الدرس فهذه الواو هي علامة الرفع، وكلمة "كاتبو" مرفوعة وعلامة رفعها الواو؛ لأنها جمع مذكر سالم، فليس هناك مجال للفرق بين هذه الواو وواو الجماعة.

تقول: في سورة إبراهيم الآية الثانية لفظ الجلالة جاء مكسورًا هل لأنه بدل؟

هذا مما سبق ذكره في الحديث عن باب البدل، وطبعا نحن نعرف أن البدل أنواع أوصله بعض النحويين كابن هشام إلى ستة أنواع: بدل كل من كل، وبعض من كل، واشتمال، وغلط، ونسيان، وإضراب فهي ستة أنواع، أشهرها الثلاثة الأولى: بدل كل من كل، وبعض من كل، واشتمال، وذكرتُ في ذاك الوقت أن من العلماء من يستحسن أن يسمي بدل كل من كل، بدلاً مطابقًا، والذي دعاهم إلى ذلك بالدرجة الأولى هي هذه الآية بالذات، لأنهم قالوا: إنك إذا قلت بدل كل من كل وجئت بهذه الآية في أول سورة إبراهيم: ؟ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ؟١؟ اللَّهِ ؟ [إبراهيم: ١، ٢] وقلت "اللهِ" بدل كل من كل فهذا لا يليق في حق الله –سبحانه وتعالى– أن تصفه بالكلية من الكلية، ولذلك قالوا: تأدبا مع الله –سبحانه وتعالى– سَمَّوه بدلاً مطابقًا، إذن هو يُعرب هنا، هم يسمونه بدل كل من كل، لكنه تأدبا مع الله –تعالى– يسمونه بدلاً مطابقًا، ولذلك جُرَّ، "الحميد" فصار البدل منه "الله" مجرورًا وعلامة جره الكسرة.

تقول: كيف نتعجب من "نعمة" هل نقول: "أنْعِم بِهِ"؟

من نعمة؟

نعم

عندما تقول: "أنعم بفلان" نعم، "أنعم به" و"ما أنعمه" ولكن قولك "ما أنعمه" قد يلتبس الأمر بالنعومة بمعنى آخر، ولكن يُفترض أن يكون اللفظ دالاً على هذا.

أستغل هذه الفرصة بتقديم سؤال أراه مُلِحًّا في تقييمك يا شيخ لهذه التجربة، تجربة تقديم هذه الدروس التقديم الهوائي المباشر؟

الحقيقة أنا فيما أسمع وأتابع ويُذكر لي في بعض الأحيان أن هذه عندما تطرح دروس العلم الشرعي وما يُعين على العلم الشرعي، وعلم العربية هو من علوم الشريعة؛ لأنه آلتها وهو أحد شروط الْمُفَسِّر والفَقِيه والْمُجْتَهد والأُصُولِيّ أن يكون مُلِمًّا باللغة العربية، لذلك فالعلماء يَعُدُّون علوم اللغة هي من علوم الشريعة.

أقول: إن ما أسمعه من دخول هذه الدروس إلى كل بيت وتيسّرها للطالبين بعد أن كان الإنسان يحتاج إلى أن يذهب إليها في أوقات محددة وربما لا يحصلها وربما انقطع عنه بعض الدروس لأنها تعارضت مع بعض مشاغله، وجود مثل هذا في منزل الإنسان، وفي مكتبه وفي مكان استراحته بتوالي الدروس، وهو في مكان واحد بخصوصيته، تأتي إليه الدروس ويستطيع التواصل معها بأكثر من وسيلة، هذا مِنَّةٌ من الله –سبحانه وتعالى– وأمر

يُشكر عليه القائمون على القناة المباركة، والناس يدعون لهم إذ هم قد هَيَّؤوا العلم الشرعي للناس، وأوصلوه إليهم، وثمرات ذلك ظهرت وستظهر مستقبلا حينما يتهيأ لطالب العلم الشرعي مثل هذا المجال، فهذا أمر نَحْمَد الله – سبحانه وتعالى– ونسأل الله أن لا يرد ولا يحجب دعاء الداعين بأن يرزق القائمين على هذه القناة التوفيق والإخلاص والعون والتسديد، وأن يَزيدهم من فضله وتوفيقه وأن يُعينهم على الاستمرار في تحسين أمرها وفي الرفع من شأنها وفي الحرص على التواصي على مزيد من الإخلاص والاحتساب ورجاء وجه الله –سبحانه وتعالى– في البذل فيها، فهذا من خير ما تبذل فيه الجهود والأموال والأوقات ومن خير ما يُحتسب فيه.

نصيحة يا شيخ محمد لمن يريد أن يتعلم هذه اللغة العظيمة لغة القرآن، وكما ذكرتَ أنها أحد علوم الشريعة وهي آلتها، كيف يبدأ وما الخطوات التي يمكن أن يسلكها؟

ما من شك أن كل علم له بداياته وله مبادِئُه التي ينبغي البدء بها، وظني أن هناك أمورًا لا يُعْذَر مسلم أصلا بجلها، وهناك أمور لا يُعْذَر طالب العلم بأن يجهلها، وهناك أمور يُشترط أن يَنْبَرِي لها طائفة من الناس فيختصون فيها ويتوسعون فيها ويخدمون الناس من خلالها، ولكُلٍّ وجهة، وكل مُيَسَّر لما خُلِقَ له.

بكل حال.. فالإنسان في كل علم يبدأ بمبادئه وأموره الهادفة وينتقل بعد ذلك إلى ما هو أوسع وأكبر، والإخوة في هذه القناة المباركة بدؤوا بشرح "الآجُرُّوميَّة" واجتمعْنَا على ذلك في قرابة نصف سنة حتى أتم الله –سبحانه وتعالى– شرح هذا الكتاب متن "الآجُرُّوميَّة"، ثم نحن الآن أيضا نجتمع على شرح متن "قطر الندى" وهو أوسع من "الآجُرُّوميَّة" قليلا، لكنه يُعَدُّ –أيضا– من المتون التي هي أقرب إلى الاختصار، ولعل الله –سبحانه وتعالى– يهيئ متونًا أكثر تَوَسُّعًا تُعين طالب العلم على التَّدَرُّج في تَعَلُّم هذه اللغة والاستفادة مما فيها، فهي بحر واسع، وكُلَّمَا أخذ الإنسان منها عَرَفَ أن سواحِلَهَا بعيدة.

شكر الله لك يا شيخ محمد وجزاك عنا خير الجزاء.

بارك الله فيك وفيمن يسمع.

شكرا لكم أنتم أيها الإخوة والأخوات مشاهدي هذه الحلقة وهي الدرس الأخير من دروس شرح متن "قطر الندى وبل الصدى" للإمام ابن هشام –رحمه الله تعالى– حيث سنتوقف وسيكون الدرس القادم في حلقتين هو إعادة لهذه الحلقة والحلقة السابقة لها، أشكر لضيفي الكريم في هذه الدروس الضيف الدائم الشيخ الدكتور محمد بن عبد الرحمن السُّبَيْهِين، عميد كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود على ما تفضل به من شرح وافٍ لهذا المتن، وأسأل المولى الكريم –سبحانه وتعالى– أن يجزيه عنا خير الجزاء، شكرا لكم أنتم أيها الإخوة والأخوات مُتابعي هذه الدروس، وحتى المُلْتَقَى بكم –إن شاء الله تعالى– في برامج قادمة أترككم في رعاية الله وحفظه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.